

اهداءات ۲۰۰۲

المستخار/ختمي خليفة رئيس محكمة النقض



جهورية معث والعرزته

مِحُكِكُمُ النَّهُ ضِنَّ الكتب المنت

مَحِوْعَيْهُ

الأحكام الصادرة مل لهيئذ العامة للمواد المدنية ومن الدوائر المدنية ودائرة الأحوال لشيخصية

> السينة الثامنة والثلاثون الجسزء الأول من يناير الم مايو ١٩٨٧

المستهمج **الهيئةال**عامةلشئونالطابج الأميرية مطبعة نويار

BLIOTHECA ALEXANDRINA مختبة الأسكندرية

1997

جلسة ٨ من مارس سنة ١٩٩٢ « ميئة عامة »

برناسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان رئيس محكمة النقض وعضوية السادة المستشارين تواب رئيس الميكمة :

وليم رزق بدوى ، محبه مختار متصور ، د• على فاضل حسن ، محبود شرقى أحبه شوقى ابراهيم عبد الحبيه زغــو ، محبه رافت حسين خفايي ، جرجس اسحق هبه السيد ، محبــه أمن طعرم ، محبه عبه الحبيه سند ، محبه عبه المتم حافظ خليل •

(1)

الطعن رقم ٢٢٩٣ لسنة ٥٥ القضائية :

(۱ ، ۲) دعوي « انعقاد الخصومة » • اعلان • بطلان • استثناف « اعتبار الاستئناف كان لم يكن » • دفوع • حكم « تسبيبه » « عيــوب التدليل » •

(١) انعقاد الخصومة • شرطه • اعلان المدعى عليه أو من في حكمه اعلانا صحيحه المحدية المحديد .
 الدعرى • تحقق الفاية منه بالطم اليقيض أو يتنازله الصريح أو الفسمى عن حقه في الإعلان •

(٣) ثبوت عدم اهلان المستانف عليها بصحيفة الاستثناف في الميداد أو تنازلها عن الدى فيه • تسكها بالدفع باعتبار الاستثناف كان لـم يكن • القصاء برفض الدفع والفصــل في المرضوع بناه على أن حضورها بالجلمة يصحح البطلان • شئا •

ا - بن المشرع في قوانين المرافعات كيفية رفع الدعوى أمام القضاء وإعلام الخصوم بها ، وأوجب على المحكمة ألا تقضى فيها إلا إذا رفعت بالطريق الذي رسمه القانون وأعلن بها المدعى عليه وذلك تنظيا للتقاضى من ناحية أخرى - وإذ كان المشرع في ظل قانون المرافعات السابق الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ قد جمع بين الأمرين في إجراء واحد فنص في المادة ٢٩ منه على أن و ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تعلن للمدعى عليه على يد أحد المحضرين المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تعلن للمدعى عليه على يد أحد المحضرين ما لم يقض القانون بغير ذلك في قانون المرافعات القائم رقم ١٩٤٣ سنة ١٩٢٨ على ذلك من آثار - إلا بهام إعلان صحيفة الدعوى إلى الشخص المراد إصلانه بها ، إلا أنه عدل عن ذلك في قانون المرافعات القائم رقم ١٩٣ سنة ١٩٦٨ منع ملى طلب

المدعى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون علىغير ذلك ...» وفى المادة ٦٧ على أن « أ... وعلى قلم الكتاب فى اليوم التالى على الأكثر أن يسلم أصل الصحيفة وصورها إلى قلم المحضرين لإعلانها ورد الأصل إليه...» وفى المادة ٦٨ منه بأنه «على قلم المحضرين أن يقوم بإعلان صحيفة الدعوى خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ تسليمها إليه ...، فأصبحت الدعوى فى ظل قانون المرافعات الحالى تعتبر مرفوعة أمام القضاء بمجرد إيداع صيفتها قلم الكتاب ، أما إعلان الحصم بها فقد أصبح إجراء منفصلا عن رفع الدعوى وتاليا له قصد به المشرع إعلامه بها ويطلبات المدعى فبها وبالجلسة المحددة لنظرهاكي يعد دفاعه ومستنداته فإن هوأعلن قانونا بصحيفة الدعوى كان ذلك دليلاكافياً على علمه بها سواء علم بها فعلا أو لم يعلم وإيذاناً للقاضى بالمضى فى نظرها سواء مثل المدعى عليه فى الجلسات المحددة لنظرها بنفسه أو بمن ينوب عنه أو لم يمثل أصلا أما إذا حضر ــ دون إعلان ــ بالجلسة المحددة لنظر الدعوى عند النداء علمها وتنازل صراحة أو ضمناً عن حقه في إعلانه بصحيفتها كأن أقر بإستلامه صورة منها أو تسلم هذه الصورة بالجلسة بغير إعراض منه أو أبدى دفاعاً في الموضوع أو طلب أجلا لإبدائه عما يدل على علمه اليقيني بموضوع الدعوى وبطلبات المدعي فيها وبمركزه القانه ني كان ذلك كافياً للمضى فى نظر الدعوى دون ما حاجة لتكليف المدعى او قلم المحضرين بإعلانه بصحيفها.

٢ - إذ كان البين من ملونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنة لم تعلن بصحيفة الاستئناف وخلت الأوراق مما يفيد أنها تنازلت صراحة أو ضمناً عن حقها في إعلانها بصحيفته خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقسديمها إلى قلم الكتاب فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض هذا اللفع - بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانها بصحيفته خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقسديمها إلى قلم الكتاب - وفصل في موضوع الاستئناف على سند من القول بأن حضورها بالجلسة من شأنه تصحيح البطلان يكون - وعلى ما سلف بيانه - قد خالف القانون :

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيدالمستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨٣ مدنى بلقاس بطلب الحكم بصفة مستعجلة بطرد المطعون عليهم من الشقة المبينة بصحيفة الدعوى والمؤجرة لمورثهم عموجب العقد المؤرخ ١٩٧٤/٨١ وتسليمها إليها لتكرار التأخير فى الوفاء بالأجرة ، بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٧ حكمت الحكمة بعدم اختصاصها نوعياً بنظر الدعوى وبإحالها إلى محكمة المنصورة الإبتدائية حيث قيدت برقم ١٩٣١ لسنة ١٩٨٣ مدنى المنصورة الإبتدائية وبتاريخ ١٩٨٤/٥/١٥ حكمت المحكمة بطرد المطعون ضدهم من الدين موضوع النزاع والتسليم ، استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم أمام عكمة إستئناف المنصورة بالإستئناف رقم ٦١٨ لسنة ٣٦ ق . دفعت الطاعنة بإعتبار الاستئناف تأن لم يكن لعدم إعلانها بصحيفته خلال ثلاثة أشهر وفقاً للمادة ٧٠ من قانون المرافعات .

وبتاريخ ٢٢ / ٥ / ١٩٨٥ حكمت المحكمة بإلغـــــاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، عرض الطعن على دائرة المواد المدنية والتجارية في غرفة مشورة فحددت جلسة انظره وفيها التزمت النيابة رأمها .

وحيث إن دائرة المواد المدنية والتجارية المختصة بنظر الطعن رأت بحلسها المعقودة بتاريخ ١٩٩١/٦/١٧ إحالة الطعن إلى الهيئة العامة المعواد المدنية والتجارية للعدول عن أحد المبدأين اللذين سبق أن قررتهما الأحكام السابقة ويقضى أولهما بأن إعلان صيفة الدعوى إلى المدعى عليه أو إعلان صيفة الاستثناف إلى المستأنف عليه إجراء لازم لانعقاد الخصومة بين طرفها ولا يجوز عند عدم القيام به أو تعييه الاستعاضة عنه أو تكلته بالعلم الفعلى ،

كما لا يصححه حضور المعلن إليه أو وكيله بالجلسة ومتابعة السير فى الدعوى : أما المبدأ الثانى فيقضى بأنه وإن كان الإعلان قد شرع لمصلحة المدعى عليه بإعتباره الوسيلة المثلى لإتصال علمه بالدعوى لتقوم المواجهة القضائية الني لا تنعقد الحصومة إلا بها ، غير أن مبدأ المواجهة كما يتحقق بالإعلان الصحيح يتحقق بالعمل اليقيني الذي يتمثل في حضور الحصم أمام القضاء ومتابعته السير في الدعوى وإبداء الدفاع في الشكل والموضوع على نحو يدل على المحاطمة بموضوعها وبالطلبات فها و عركزه القانوني بن أطراف الحصومة وبالتالي فإن الحصومة وبالتالية بهم المواجهة سواء تحققت بهذا السبيل أو بالإعلان الصحيح .

وحيث إن النيابة قدمت مذكرة النزمت فيها رأيها السابق .

وحيث إن المشرع بين في قوانين المرافعات كيفية رفع الدعوى أمام القضاء وإعلان الحصوم بها ، وأوجب على المحكمة ألا تقضى فها إلا إذا رفعت بالطريق الذى رسمه القانون وأعلن سها المدعى عليه وذلك تنظيما للتقاضي من ناحية وتوفيراً لحق الدفاع من ناحية أخري ـــ وإذا كان المشرع ف ظل قانون المرافعات السابق الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ قد جمع بين الأمرين في إجراء واحد فنص في المادة ٦٩ منه على أن و ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تعلن للمدعى عليه على يد أحد المحضرين ما لم يقض القانون بغير ذلك. . فلم تكن الدعوى تعتبر مرفوعة - بكل ما يترتب على ذلك من أثار - إلا بمام إعلان صحيفة الدعوى إلى الشخص المراد إعلانه بها ، إلا أنه عدل عن ذلك في قانون المرافعات القسائم رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ فنص في المادة ٦٣ منه على أن وترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك ج.. ، وفي المادة ٦٧ على أن ﴿ ... وعلى قسلم الكتاب فى اليوم التالى على الأكثر أن يسلم أصل الصحيفة وصورها إلى قام ألمحضرين لإعلانها ورد الأصل إليه، وفي حالة المادة ٦٨ منه بأنه على قلم المحضرين أن يقوم بإعلان صحيفة الدعوى خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من

تاريخ تسليمها إليه ... ع فأصبحت الدعوى في ظل قانون المرافعات الحالى تمتر مرفوعة أمام القضاء بمجرد إيداع صميفها علم الكتاب ، أما إعلان المحم ما فقد أصبح إجراء منفصلا عن رفع الدعوى وتالياً له قصد به المشرع إعلامه ما وبطلبات المدعى فها وبالجلسة المحددة لنظرها كي يعد دفاعه ومستنداته فإن هو أعلن قانوناً بصحيفة الدعوى ، كان ذلك دليلاكافياً على علمه ما سواء علم ما فعلا أو لم يعمل وإيذاناً القاضى بالمضى في نظرها سواء مثل المدعى عليه في الجلسات المحددة لنظرها بنفسه أو بمنيوب عنه أو لم يمثل أصلا . أما إذا حضر حدون إعلان حبالجلسة المحددة لنظر الدعوى عند النداء علها وتنازل صراحة أو ضمناً عن حقه في إعلانه بصحيفها كأن أقر بإستلامه صورة مها أو تسلم هذه الصورة بالجلسة بغير إعراض منه أو أبدى دفاعاً في الموضوع أو طلب أجلا لإبدائه بما يدل على علمه اليقيني توضوع الدعوى وبطلبات المدعى فها و بمركزه القسانوني كان ذلك كافياً للمضى في نظر الدعوى دون ما حاجة لتكليف المدعى أو قلم المحضرين المدفى في نظر الدعوى دون ما حاجة لتكليف المدعى أو قلم المحضرين أحكام سابقة .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سبين تنعى بهما الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك تقول إنها لم تعلن أصلا بصحيفة الاستئناف وأنها تمسكت بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعسدم إعلانها بها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقسديمها إلى قلم كتاب المحكمة وفقاً للمادة ٧٠ من قانون المرافعات ، غر أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع وقصل فى موضوع الدعوى على سند من أنها حضرت بالجلسة بما يصحح بطلان إعلانها . في حين أن هذا المحضور بمجرده لا يسقط حقها فى إعلانها بالصحيفة أو توقيع الجزاء الأمر الذى يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أنه لما كان اليين من مدونات الحسكم المطعون فيه أن الطاعنة لم تعلن بصحيفة الاستثناف وخلت الأوراق مما يفيد أنها تنازلت صراحة أو ضمناً عن حقها فى إعلانها بها ، بل الثابت أنها دفعت بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانها بصحيفته خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقسديمها إلى قلم الكتاب فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض هذا الدفع وقصل فى موضوع الاستثناف على سند من القول بأن حضورها بالجلسة من شأنه تصحيح البطلان يكون — وعلى ما سلف بيانه — قد خالف القانون عا يوجب نقضه .

الاحكسام الصسادرة في طلبسات دجسال القضساء

(lek)

جلسة ١٤ من ابريل سنة ١٩٨٧

پرناسة السيد / المستشار مرثوق فكرى ناقيه رئيس المحكمة ، وعضرية السادة المستشارين سلاح محمد أحمد ، حسين محمه حسن ، محمد هائي أبو متصورة ، وهمطفي حسيب عباس ،

(4)

الطلب رقم ٤١ لسنة ٥٤ القضائية (رجال القضاء) (١ ، ٢) رجال القضاء « صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية : الاعانة الاضافية » •

(١) اصدار القرارات بتحديد الخصمات والقواعد التي يتمني اتباعها في الاتفاق من مستموق المخدمات الصنيحية والاجتماعية لاعضاء الهيئات القضائية • منوط بوزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية • المساحة كالأولى من الكانون ٣٦ لسعة ١٩٧٥ •

(۲) قرار وزير العدل رقم ۱۹۵۷ لسنة ۱۹۸۶ بأداء الاعانة الاضافية في حازت انتهاء الخدمة المبيئة بالمسافية على شمسة وعشرين سنة - المبيئة بالمسافية على شمسة وعشرين سنة - الطواؤه على قاعدة عامة يخضع لها كانة اعضاء الهيئات القضائية - لا تمييز فيها للبخى منهم على عينوا من المحاماة والجهات النظيرة ولا شروح فيها على أحكام قانون السسلطة القدمائية .

ا النص في المادة الأولى من التانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق الحدمات الصحية والاجهاعية لأحضاء الحيثات القضائية على أن ينشأ بوزارة العدل صندوق تكون له الشخصية الاعتبارية تحصص له الدولة الموارد اللازمة تتمويل وكفالة الحدمات الصحية والاجهاعية للأعضاء الحالين والسابقين للهيئات القضائية .. ويصدر بتنظيم الصندوق وقواعد الإنفاق منه قرار من وزير العدل بعد موافقة المحلس الأعلى للهيئات القضائية يتضح منه أن المشرع لم يقرر خدمات معينة بداتها أوجب على الصندوق توفيرها لأعضاء الحيئات القضائية أو يفرض المساواة بين هؤلاء في إستيفاء خدمات الصندوق مهما تباينت أو تغيرت ظروفهم وأوضاعهم وإنما ترك الأمر في تحديد هذه الحدمات والقواعد التي يتعين إتباعها في الإنفاق من الصندوق لوزير العدل يصدر بها قرارات بعد موافقة الحلس الأعلى للهيئات القضائية .

إذ كانت القرارات الوزارية التي إنتظمت القواعد الحاصة بنظام
 إعانة نهاية الحدمة الذي إستحدث بديلا عن نظام التأمن السابق قد وردت

فى الفصل الأول من الباب الثالث من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ بتنظيم صندوق الحدمات الصحية والاجماعية المعدل بالقرار رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام نظام إعانة نهاية الحدمة لأعضاء ليَّ الهيئات القضائية وطيقاً للمادة ٢٥ منه يلتزم الصندوق بأداء إعانة نهاية الخدمة لهؤلاء الأعضاء في حالات إنهاء الخدمة المبينة في هذه المادة وحددت المواد التالية شروط الاستفادة من نظام الإعانة عند إنهاء الخدمة لغىر هذه الأسباب سواء بالإستقالة أو بغيرها وإعتدت في شأنها بمدة الحدمة بالهيئات القضائية وما إذا كانت تبلغ خسَّة وعشرين صنة أو نقل عن ذلك، وأوجبت المادة ٢٩ مكرراً المضافة بالقرار المطعون فيه أن يؤدى الصندوق لأعضاء الهيئات القضائية في الحالات المبينة في المادة ٢٥ إعانة إضافية بواقع مثل ونصف المرتب الأساسي الشهري الأخبر عن كل سنة من سنوات الحدمة التي تزيد على خمسة وعشرين سنة ، وكان ما أورده القرار المطعون فيه في خصوص الإعانة الإضافية يدل على أن وزير العدل إعمالا الاختصاص المقرر له في التمانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ جعل الإلتزام بأداء هذه الإعانة في حالات إنْهَاء الحدمة الْمِينة في المادة ٢٥ مناطه أن تزيد مدة الحدمة بالهيئات القضائية على خسة وعشرين سنة وهي قاعدة يستهدف بها تحقيق ما تغياه المشرع من ذلك القانون ونخضع لهاكافة أعضاء الهيئات القضائية وفقآ لسبب إنهاء آلحدمة ومدتها ولا تنطوى المغايرة بن هؤلاء الأعضاء وفقاً لمدة الخدمة وتحديدها يخمسة وعشرين سنة على تمييز البعض منهم عن غيرهم ممن عينوا من المحاماة والجهات النظيرة كما لا يتأدى منها الحروج على أحكام قانون السلطةالقضائية ، والقول بإلغاء إشتراط هذه المدة لإستحقاق الإعانة الإضافية هو مما يتعارض مع طبيعتها ويترتب عليه افراغها من مضمولها بإعتبارها إعانة لاتؤدى إلا عن الزائد من سنوات الحدمة على خمسة وعشرين سسنة ويقسدر عدد هذه السنوات ، لما كان ذلك،فإن القرار المطعون فيه لا يكون فيها تضمنه نص المادة ٢٩ مكرراً منه قد خالف القانون أو معيباً بإساءة إستعال السلطة .

المكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حبث إن الطلب إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع... على ما يبن من الأوراق ... تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٨٤/٧/٣١ تقدم المستشار ... بهذا الطلب وإنهى فيه إلى طلب الحكم بإلغاء قرار وزير العدل رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨٤ فيما تضمنته المادة ٢٩ مكرراً . التي أضيفت بموجبه إلى القرار رتم ٤٨٥٣ لسة ١٩٨١ – من إشتراط مدة تزيد على خمسة وعشرين سنة في خدمة الحيثات القضائية لإستحقاق الإعانة الإضافية . وقال بياناً لطلبه إن قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ بتنظيم صندوق الخدمات الصحيةوالاجماعية لأعضاء الهيئات القضائية الذي أنشيء بالقسانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ إستحدث نظام إعانة نهاية الحدمة لهؤلاء الأعضاء وفي ١٩٨٤/٤/٣٠ أصدر الوزير القرار رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام هذا النظام وبموجبه أضاف إلى قراره السابق نص المادة ٢٩ مكرراً وتقضى بأن يؤدى الصندوق إعانة إضافية لكل عضو بواقع مثل ونصف الراتب الشهرى الأخسىر عن كل سنة من سنوات الحدمة بالهيئات القضائية التي تزيد على خسة وعشرين سنة وإذكان إشتراط قضاء مدة تزيد على خمسة وعشرين سنة في خدمة الهيئات القضائية لإستحقاق الإعانة الإضافية ، ينطوى على تمينز طائفة من رجال القضاء عن بقية زملائهم الذين عينوا من المحاماة وغيرها من الجهات ويترتب عليه حرمانهم بغير مسوغ من هذه الإعانة مع أنهم جميعاً متساوون فى أداء الاشتراكات التي الزمهم بدفعها للصندوق وهو مالا بجوز وفقاً للمادة ٦٨ من قانون السلطة القضائية مما يعيب القرار المطعون فيه بمخالفة القانون وإساءة إستعال السلطة ومن ثم تقـــدم يطلبه . طلب الحاضہ عن الحكومة رفض الطلب وأبدت النبابة الرأى برفضه كذلك :

وحيث إن النص في المادة الأولى من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق الحدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية على أن وينشأ بوزارة العدل صندوق تكون له الشخصية الاعتبارية تخصص له الدولة الموارد اللازمة لتمويل وكفالة الخدمات الصحية والاجتماعية للأعضاء الحاليين والسابقيين للهيئات القضائية ويصدر بتنظيم الصندوق وقواعد الإنفاق منه قرار من وزير العدل بعد موافقة المحلس الأعلى للهيئات القضائية يتضع منه أن المشرع لم يقرر خدمات معينـــة بذاتها أوجب على الصندوق توفرها لأعضاء الهَيْئات القضائية أو يفرض المساواة بين هؤلاء في إستيفاء خدمات الصندوق مهما تباينت أو تغبرت ظروفهم وأوضاعهم وإنما ترك الأمر في تحديد هذه الخدمات والقواعد التي يتعنن إتباعها في الانفاق من الصندوق لوزير العدل . يصدر بها قرارات بعد موافقة المحلس الأعلى للهيئات القضائية ولماكانت القرارات الوزارية الصادرة تنفيذآ لذلك والى إنتظمت القواعد الخاصة بنظام إعانة نهاية الحدمة الذي إستحدث بديلا عن نظام التأمن السابق قد وردت في الفصل الأول من الباب الثالث من قرار وزير العدُّل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ بتنظيم صندوق الخدمات الصحية زُّ والاجْمَاعية المعدل بالقرار رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحسكام نظام إعانة نهاية الخدمة لأعضاء الهيئات القضائية وطبقاً للمادة ٢٥ منه بلتزم الصندوق بأداء إعانة نهاية الخدمة لهؤلاء الأعضاء في حالات إنتهاء الحدمة المبينة في هذه المادة وحددت المواد التالية شروط الاستفادة من نظام الإعانة عند إنتهاء الحدمة لغىر هذه الأسباب سواء بالإستقالة أو بغرها واعتدت في شأنها بمدة الحدمة بالهيئات القضائية وما إذا كانت تبلغ خمسة وعشرين سنة أو تقل عن ذلك وأوجبت المادة ٢٩ مكرراً المضافة بالقرار المطعون فيه أن يؤدى الصندوق لأعضاء الهيئات القضائية في الحالات المبينة فى المادة ٢٥ إعانة إضافية بواقع مثل ونصف المرتب الأساسى الشهرى الأخبر عن كل سنة من سنوات الحدمة الَّتي تزيد على خسة وعشرين سنة، وكان ما أورده القرار المطعون فيه في خصوص الإعانة الإضافية يدل على أن

وزير العدل إعمالا للإختصاص المقرر له في القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ جعل الإلترام بأداء هذه الإعانة في حالات إنهاء الحدمة المبينة في المادة ٢٥ مناطه أن تزيد مدة الحدمة بالهيئات القضائية على خسة وعشر من سنة وهي قاعدة عامة يستهدف بها تحقيق ما تغياه المشرع من ذلك القانون وتحضع لها كافة أعضاء الهيئات القضائية وفقاً لمدب إنهاء الحدمة ومدبها ولا تنطوى المغايرة بين هؤلاء الأعضاء وفقاً لمدة الحدمة وتحديدها محمسة وعشرين سنة على تميز البعض مهم عن غيرهم ممن عينوا من المحاماة والجهات النظرة أكم لا يتأدى منه الحروج على أحكام قانون السلطة القضائية والقول بإلغاء إشراط هذه المدة الإستحقاق الإعانة الإضافية هو مما يتمارض مع طبيعها ويترتب عليه إفراغها من مضمونها بإعتبارها إعانة . لا تؤدى إلا عزائرا للا من سنوات الحدمة على خسة وعشرين سنة . وبقسد عدد هذه السنوات ، من سنوات الحدمة على خسة وعشرين سنة . وبقسد عدد هذه السنوات ، مكرراً منه قد خالف القرار المطمون فيه لا يكون فيا تضمنه نص المادة ٢٩ مكرراً منه قد خالف القران أو معيباً بإساءة إستعال السلطة وينعين لذلك .

جلسة ١٤ من ابريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد چلال الدين واقع كاثب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن ، محمد هائي أبو متصورة ومصطفى حسيب عبساص •

(4)

الطلب رقم ٥٩ فسنة ٥٥ اقفسائية «رجال القفساء» (١ ° ٢) يجال القضاء « ترقية » « تعين » « مجلس القضاء الأعلى » • قرار ادارى » نقش « سلطة محكمة النقش » • اختصاص •

 الترار الادارى - ماهيته - قرار وزير السدل يتعيين الطالبين - اختصاص حدكمة التقضي بطلب الفائه - عفة ذلك -

(۲) اشتراط موافقة مجلس القضاء الأهلى على تمين نواب رئيس محكمة النقص ، مؤداما ،
 اعتبار تاريخ التعيين من تاريخ ملم الموافقة ، م 22 ق 7 / ۱۹۷۲ المصدل بن ۳۰ / ۱۹۸۶ .
 تمديل تاريخ الموافقة يقرفر من بولور العمل ، شطة .

ا سالقرار الإدارى هو إفصاح الجهة الإدارية في الشكل الذي يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة بمالها من سلطة مقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني معين يكون ممكناً وجائزاً ، وإذكان قرار وزير العسدل رقم ٧٧٢٨ لسنة ١٩٥٥ قد صدر بماله من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح على موظني الجهاز الإدارى التابع له والمنوط به تنفيذ القرار بتعيين الطالبين فيكون هذه المثابة قراراً إدارياً صادراً في شأتها تختص عكمة النقض بالفصل في طلب إلفائه طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٨٤٣ من قانون السلطة القضائية وقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧

٧ - من شروط تعين نواب رئيس محكمة النقض موافقة مجلس القضاء الأعلى ويعتبر تاريخ التعين من تاريخ هذه الموافقة طبقاً لنص المادة ٤٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ وإذ كان الثابت بالأوراق أن مجلس القضاء الأعلى قد وافق مجلسته المعقودة بتاريخ ١٩٨٤/٩/١٨ على تعين كل من الطالبين في وظيفة نائب رئيس محكمة النقض اعتباراً من ١٩٨٤/٩/١٦ ولم يعدل المجلس عن هذه الموافقة وإنما أكدها

وأحال عليها فى قراراته بجلسة ١٩٨٥/٤/٢٤ ، وكان لاحق لجهة الإدارة فى تعديل تاريخ هذا التعين فإن قرار وزير العدل المطعون فيه إذ عدل من تاريخ موافقة بجلس القضاء الأعلى بأن جعله فى ١٩٨٤/٤/٢٤ يدلا من١٩٨٤/٩/٢٦ معتر آ التاريخ الأول هو تاريخ تعيينهما فإنه يكون مخالفاً للواقع والقانون متعين الإلفاء.

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة >

وحيث إن الوقائع تتحصل فى أنه بتساريخ ١٩٨٥/٨/٣١ تقسدم المستشاران بهذا الطلب للحكم بإلغاء قرار وزير العسدل رقم ٢٧٢٨ لسنة ١٩٨٥ فيا تضمنه من اعتبار تعيين كل مهما فى وظيفة نائب رئيس محكة النقض من تاريخ ١٩٨٥/٤/٢٤ وباعبار هذا التعيين من تاريخ ١٩٨٤/٩/٢٦ مع ما ير تب على ذلك من آشار وقالا بياناً لذلك إنه بشاريخ ١٩٨٤/٩/٢٨ أصدر مجلس القضاء الأعلى قراراً بالموافقة على تعيين كل مهما فى وظيفة نائب رئيس محكة النقض اعتباراً من تاريخ ١٩٨٤/٩/٢٦ ثم أشار للى هذا القرار فى قراراته الصادرة بجلسة ١٩٨٤/٤/٢ . وفى ١٩٨٥/٥/٢٥ ثم أشار صدر القرار الجمهوري رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨٥ بتعينهما فى تلك الوظيفة : وفى ١٩٨٥/٦/١ أصدر وزير العدل القرار المطعون فيه باعتبار كل مهما معيناً فى تلك الوظيفة من ١٩٨٤/٤/١٩ وإذ خالف هذا القرار ما تقضى به معيناً فى تلك الوظيفة من ١٩٨٤/٤/١٩ وإذ خالف هذا القرار ما تقضى به تاريخ والتعين أو الرقية من الميارخ من عانون السلطة القضائية من اعتبار تاريخ التعين أو الرقية من تاريخ موافقة مجلس القضاء الأعلى فقد تقدما بالطلب .

دفع محاى الحكومة بعدم قبول الطلب تأسيساً على أن القرار المطعون فيه قد صدر تنفيذاً للقرار الجمهورى رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨٥ فلا يعد من قبيسل القرارات الإدارية ولا يجوز مخاصمته إلامن خلال الطعن على القرار الجمهورى ذاته ، وطلب احتياطياً رفض الطلب وأبدت النيابة الرأى بقبوله .

وحيث إن الدفع المبدى من الحكومة فى غير عمله ، ذلك أنه لما كان القرار الإدارى هو إفصاح الجهة الإدارية فى الشكل الذى يتطلبه القانون - عن إرادتها الملزمة بما لها من إساطة بمقتضى القوانين واللوائح! بقصد إحداث أثر قانونى معين يكون بمكناً وجائزاً وكان قرار وزير العدل رقم ٢٧٧٨ لسنة ١٩٨٥ قد صدر بما له من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح على موظفى الجهاز الإدارى النابع له والمنوط به تنفيذ القرار بتعيين الطالبين فإن القرار المطعون فيه يؤثر فى المركز القانونى المطالبين ويكون سهده المثابة قراراً إدارياً صادراً فى شأسهما على عنص عكمة النقض بالفصل فى طلب إلغائه طبقاً الفقرة الأولى من المادة ١٩٧٣ ويكون الدفع على غير أساس.

وحيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه لما كان من شروط تعين نواب رئيس محكمة النقض موافقة علم القضاء الأعلى وبعتبر تاريخ التعين من تاريخ هذه الموافقة طبقاً لنص المدادة ٤٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٤ . وكان الثابت بالأوراق أن مجلس القضاء الأعلى قد وافق بجلسته ١٩٨٤ . وكان الثابت بالأوراق أن مجلس القضاء الأعلى قد نائب رئيس محكمة النقض اعتباراً من ١٩٨٤/٩/٢٦ ولم يعدل المحلس عن الهذه الموافقة وإنحا أكدها وأحال علمها في قراراته بجلسة ١٩٨٥/٤/٢٤. وكان لاحق لجهة الإدارة في تعديل تاريخ هذا التعين فإن قرار وزير العدل المطعون فيه إذ عدل من تاريخ موافقة مجلس القضاء الأعلى بأن جعله في ١٩٨٥/٤/٢٤ فيه بدلا من تاريخ موافقة مجلس القضاء الأعلى بأن جعله في ١٩٨٥/٤/٢٤ بدلا من تاريخ تعينهما فإنه يكون عالية الداقم والقانون متعن الإلغاء .

جلسة ۲۸ من ابريل سنة ۱۹۸۷

برئاسة السيد المستشار / محمه جلال الدين واقع تالي رئيس المحكمة ، وعضوية السابة المستشارين : مرزوق فكرى تالب رئيس المحكمة ، حسين محمد حسن ، ميجند عالمي أبو متصورة ومصطفى حسيب عيادى ه

(**§**)

الطلب رقم ٧٧ لسنة ٥٦ القضائية مرجال القضاء

(۱) رجال القضاء « مقابل تميز الأداء » • قرار اداري •

طلب صرف مقابل تميز الاداء • من طلبات التسوية • مؤدى ذلك • الاواصر والتصرفات التى تصدرها الادارة بمناسبته • عدم اعتبارها من قبيل القرارات الادارية • اثره • عدم تقيد الطلب بالمباد المتصوص عليه فى المسادة • ٨ من قانون السفطة القضائية •

(r) رجال القضاء « مقابل تميز الآداء » •

1 - طلب صرف مقابل تميز الأداء لا يعدو أن يكون من قبيل طلبات التسوية التي تقدم استناداً إلى حتى ذاتى مقرر مباشرة فى القانون والقرارات التنفيذية له وغير رهين بإرادة الإدارة مما مؤداه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يكرن ما تصدره الإدارة من أوامر أو تصرفات مناسبته مجرد أعمال تنفيذية بدف إلى تطبيق القانون على حالة معينة ، فلا يكون هذا الإجراء من جانها قراراً دارياً عمناه القانون ، ومن ثم فإن الطمن عليه لا يتقيد بالميعاد المنصوص عليه في المادة ٥٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ بشأن السلطة القضائية .

٢ - إذ كان وزير العدل بمقتضى ما يخوله له نص المادة ٥٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ من وضع نظام العوافز المادولة والمعنوية قد أصدر بموافقة المجلس الأعلى اللهيشات القمائية القرار رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٨١ بنظام متحمقابل تميز أداء لأعضاء

الهيئات القضائية كحافز للانتاج محدداً حالات عدم استحقاقه في المادة الثانية منه ومن بينها .. (٣) المحالون إلى محاكم تأديبية أوجنائية أو لجنة الصلاحية أو من حصل على تقرير أعلى . وكان الثابت من الأوراق أن الطالب محال إلى تجلس الصلاحية في الدعوى رقم ٦ لسنة ١٩٨٦ عزمانه من الحوافز مفرة ٦ لسنة ١٩٨٦ عزمانه من الحوافز لهذا السبب بكون في محله ويكون الطلب على غير أساس .

للحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقسوير الذي تلاه السيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع على ما يين من الأوراق -- تتحصل فى أنه بتدايخ الممالات المالات الممالات المالات الممالات المالات الممالات الممالا

وحيث إن الدفع بعدم قبول الطلب لتقديمه بعد الميعاد في غير عمله . ذلك لأن الطلب لا يعدو أن يكون من قبيل طلبات التسوية التي تقدم استناداً إلى حق ذاتى مقرر مباشرة في القانون والقرارات التنفيذية له وغير رهين بإرادة الإدارة مما مؤداه – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – أن يكون ما تصدره الإدارة من أوامر أو تصرفات بمناسبته عجرد أعمال تنفيذية تهدف إلى تطبيق الإدارة من أوامر أو تصرفات بمناسبته عجرد أعمال تنفيذية تهدف إلى تطبيق

القانون على حالة معينة فلا يكون هذا الإجراء من جانبا قراراً إدارياً بمناه القانوني ومن ثم فإن الطعن عليه لا يتقيد بالمعاد المنصوص عليه في المبادة ٥٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ بشأن السلطة القضائية ويكون اللغع على غير أساس متعيناً رفضه .

وحيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إنه لما كان وزير العدل بمقتضى ما غوله له نص المادة ٥٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ من وضع نظام العملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ من وضع نظام المحوافز المادية والمعنوية قد أصدر بموافقة المحلس الأعلى الهيئات القضائية القرار رقم ٢٤٣٥ لسنة ١٩٨١ بنظام منح مقابل تميز أداء لأعضاء الهيئات القضائية كحافز للإنتاج محدداً جالات عدم استحقاقه في المادة الثانية من ومن بينها ه (٣) المحالون إلى محاكم تأديبية أو جنائية أو جنائية أو المناهسات وكان الثابت من الأوراق أن الطالب محال إلى مجلس الصلاحية في الدعسوى وكان الثابت من الأوراق أن الطالب محال إلى مجلس الصلاحية في الدعسوى رقم ٦ لسنة ١٩٨٦ فإن قرار وزير العدل في ١٩٨٣ عرمانه من الحوافز المدل في ١٩٨٣ عرمانه من الحوافز السبب يكون في محله ويكون الطلب على غير أساس متعيناً وفضه .

جُلْسة ١٢ من مايو سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ محمد جلال الدين رافع نالب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين/ صلاح محمد أحمد ، حسيل محمد حسن ، محمد عالى أبو متمسورة وهمسطاني حسسيب •

(o)

الطلب رقم 70 لسنة 30 القضائية «رجال القضياء» رجال القضاء « صنئوق الخنمات الصبحية والاجتماعية » • مصاش « للعاش الاضافي » •

صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لاعضاء الهيئات الفضائية • في ٣٦ لسنة ١٩٧٥ • هدم انصص في قانون انشائه على خدمات معينة اوجب على الصندوق توفيرها للاعضاء • مؤداه• تمراك تحديد الخدمات والقواعد التي يتمين اتباعها في الانفاق منه أوزير المدك • قرار وزير المسـدل • 25 لسنة ١٩٨٦ بخصم ما يتفاضا الفضور من معاش عن مهنة مارسها من المبلغ الاضافي الشهرى• عصم الطرائه على مخالفة لما استهدف ذلك القانون •

النص في المادة الأولى من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق الحدمات الصحية والاجهاعية لأعضاء الميئات القضائية يتضع منه أن المشرع لم يقرر خدمات معينة بذاتها أوجب على الصندوق توفيرها لأغضاء الهيئات القضائية أو يفرض المساواة بين هؤلاء في استيفاء خدمات الصندوق مهما تباينت أو تغيرت ظروفهم وأوضاعهم ، وإنما ترك تحديد هذه الحدمات التواحد التي يتعين اتباعها من الإنفاق من الصندوق لوزير العدل يصدر مها قرارات بعد موافقة الحلس الأعلى الهيئات القضائية ، وإذ كان وزير العدل والاجهاعية لأعضاء الهيئات القضائية ، أضاف إليه خمس مواد جديدة بالقرار ولاجهاعية لأعضاء الهيئات القضائية ثم أضاف إليه خمس مواد جديدة بالقرار شهرى إضافي مقداره خمسة جنهات عن كل سنة من مدد العضوية ومدد لكل من استحق أو يستحق معاشاً من أعضاء الهيئات القضائية ... مبلغ شهرى إضافي مقداره خمسة جنهات عن كل سنة من مدد العضوية ومدد الاشتغال بعد التخرج بعمل نظير أو بالماماة التي حسبت في المعاش ... فإذا الاشتغال بعد التخرج بعمل نظير أو بالماماة التي حسبت في المعاش ... فإذا له بعد تركه عن عمل التحق به أو مهنة مارسها خصمت قيمته من المبلغ الشهرى كان العضو يتقاضي بالإضافة إلى معاشة اسرسها خصمت قيمته من المبلغ الشهرى كان العضو يتقاضي بالإضافة إلى معاشة مارسها خصمت قيمته من المبلغ الشهرى كان العضو يتقاضي بالإضافة إلى معاشة مارسها خصمت قيمته من المبلغ الشهرى كان العضو يتقاضي بالإضافة الى معاشة مارسها خصمت قيمته من المبلغ الشهرى

الإضافي ، يدل على أن وزير العدل إعمالا للاختصاص المقرر له في القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ جعل الالزام بأداء ذلك المبلغ الإضافي وتحديد مقداره وفق شروط حددها في هذا النص من القرارات ومن بينها خصم ما يتقاضاه المستحق من معاش عن مهنة مارسها وهي قاعدة عامة لا تنطوى على مخالفة لما استبدئه ذلك القانون.

المكمسة

بعد الاطلاع علىالأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب استونى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الأوراق ــ تتحصل فى أنه بـــاريخ ٥-١٩٨٦ تقدم المستشار ... بهذا الطلب للحكيم له بإلغاء قرار وزير العدل رقم ٤٤٠ سنة ١٩٨٦ فيما تضمنه من خصم قيمة المُعاش الذي يتقاضاه من نقابة المحامن من المبلغ الإضافي الشهرى الذي يصرف له عقتضي هذا القرار ، وبتعويضه عبلغ خسة آلاف جنيه عما أصابه من ضرر بسبب هذا الخصم مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقال بياناً لذلك إنه عمل بالمحاماة قبل تعيينسه بالقضاء ، وكذلك بعد إحالته إلى المعاش وقد قررت له نقابة المحامين معــاشاً شهرياً يمبلغ ١٥٠ جنهاً عن مدة اشتغاله بالمحاماة . وفى ٣٠ / ١ / ١٩٨٦ أصلىر وزير العدل القرار المطعون فيه بإضافة خمس مواد جديدة إلى القرار رقم ٤٨٥٣ سنة ١٩٨١ بتنظم صندوق الحدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء ألهيشات القضائية وتقضى بصرف مبلغ شهرى إضانى مقداره خسة جنبهات لكل من يستحق معاشاً من أعضاء الهيئات القضائية عن كل سنة من سنوات خمامته ومدد الاشتغال بعمل نظر أو المحاماة التي حسبت في المعاش . وإذ تضمن هذا القرار خصم ما يتقاضاه من معاش نقابة المحامين ممــا يستحقه ممقتضاه رغم اختلاف مصدرهما فإنه يكون محالفاً للقانون ومن ثم فقد تقدم بطلبه . طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب وآبدت النيابة الرأى برفضه كذلك ،

وحيث إن النص في المبادة الأولى من القانون رقم ٣٦ سنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق الحدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية على أن « ينشأ بوزارة العدل صندوق تكون له الشخصية الاعتبارية تخصص له الدولة الموارد اللازمة لتمويل وكفالة الحدمات الصحية والاجتماعية للأعضاء الحالين والسابة للهيئات القضائية ... ويصدر بتنظيم الصندوق وقراعد الإنفاق منه قرار من وزير العدل بعد موافقة المحلس الأعلى للهيئات القضائيـة » . يتضح منه أن . المشرع لم يقرر خدمات معنية بذائبا أوجب على الصندوق توفيرها لأعضاء الهيئات القضائية أو يفرض الساواة بن هؤلاء في استيفاء خدمات الصندوق مهما تباينت أو تغيرت ظروفهم وأوضاعهم وإنما ترك الأمر في تحديد هذه الخدمات والقواعد التي يتعنن اتباعها في الإنفاق من الصندوق لوزير العــدل يصدر بها قرارات بعد موافقة مجلسالقضاء الأعلى للهيئات القضائية . ولما كان وزير العدل قد أصدر قراره رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ بتنظيم صندوق الحدمات الصحية والاجماعية لأعضاء الهيئات القضائية ثم أضاف إليه خس مواد جديدة بالقرار رقم ٤٤٠ سنة ١٩٨٦ وكان النص في مادته رقم ٣٤ مكِرراً (أ) على « يصرف لكل من استحق أو يستحق معاشاً من أعضاء الهيئات القضائية ... مبلغ شهرى إضافي مقداره خسة جنهات عن كل سنة من مدد العضوية ومدد الأشتغال بعد التخرج بعمل نظر أو بالمحاماة التي حسبت في المعاش ... ، فإذا كان العضو يتقاضى بالإضاَّفة إلى معاشه -- معاشاً استثنائياً أو معاشاً آخر صرف له بعد ترك الخدمة عن عمل التحق به أو مهنة مارسها خصمت قيمتــه من المبلغ الشهرى الإضافي ٤ . يدل على أن وزير العدل إعمالا للاختصاص المقرر له فى القانون رقم ٣٦ سنة ١٩٧٥ جعل الالتزام بأداء ذلك المبلغ الإضافى وتحديد مقداره وفق شروط حددها فى هذا النص منالقرار المطعون فيه ومن بينها خصم ما يتقاضاه المستحق من معاش عن مهنة مارسها وهي قاعدة عمامة لا تنطوى على مخالفة لما استهدفه ذلك القانون . لما كان ذلك فإن طلب إلغاء القرار المطعون فيه والتعويض عنه يكون على غير أساس متعن الرفض .

جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٨٧

بریاسة السید المستشار/ مرزوق فکری نائب رئیس الحسکمة ، وعضدویة السماری المستشارین/ صلاح معبد أحمد ، حسین معبد حسن ، ختید مانی أبو متصبورة وعصمطفی حسیب ،

(7)

الطّلب رقم ٩٦ لسنة ٥٣ القضائية « رجال القضاء » •

(١ - ١) قضاء ٠ معاش ٠ تاميئات اجتماعية ٠

(۱) القيد الزمنى الوارد بنص الحدادة ١٤٣ من قانون التأمين الاجتماعى ، عدم بدء سريانه الا من تاريخ الاخطار بريط المعاش بصفة تهائية ،

 (۲) معاملة الوازير عن حيمتا المادى ، الاتصارها فى الوطالف القضائية على دئيس محكمة النفض روليس محكمة استثناف النامرة والثالب العام .

(٣) ماملة تالب رئيس محكمة النفض معاملة تالب الوزير من سيت المائي • شرطها •
 (٤) معاملة تالب رئيس محكمة النفض معاملة تالب الوزير من حيث المائن طبقا للبندين

أولا (٣) والخليا من الفقرة الاولى من المسادة ٣١ من قانون التامين الإجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المدل بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ، شرطها ،

١ - النص في المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أنه ومع عدم الإخلال بأحكام المادتين (٩٦ ، ٩٥) لا يجوز رفع الدعوى بعللب تعديل الحقوق المقروة بهذا القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش صفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق وذلك فيا عدا حالات طلب إعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تحت بناء على قانون أو حكم نهائي ، وكذلك الأخطاء المادية التي تقع في الحساب عند التسوية ... ، عاماده أن القبد الرمني الوارد في النص لا يبدأ سريانه إلا من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية .

٢ - معاملة الوزير من حيث المعاش قاصرة في الوظائف القضائية صلى
 رئيس محكمة التقض ورئيس محكمة استثناف القاهرة والنائب العام - وإذ لم

يشغل الطالب إحدى هذه الوظائف فلا يستحق أن يعامل فى المعاش معاملة الوزير .

" المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه منى بلغ مرتب نائب رئيس محكمة النقض ... فى حدود الربط المحالى لوظيفته ... المرتب المقرر لنائب الوزير فإنه يعتبر فى حكم درجة الأخير ويعامل معاملته من حيث المعاش وأنه يشترط لحريان تلك المعاملة على المتشع مها أن يكون فى حكم درجة نائب الوزير عند المتهاء خدمته .

\$ - إذا كان الثابت من الأوراق أن الطالب شقل وظيفة نائب رئيس محكمة النقضى ١٩٧١/١٢/١٥ حتى إحالته للمعاش اعتباراً من ١٩٧١/١٢/١٥ حتى إحالته للمعاش اعتباراً من ١٩٧١/١٢/١٥ وبلغ مرتبه السنوى فى تاريخ بداية شغله لهذه الوظيفة وفى حدود الربط المالى فما مبلغ ٢٠٠٠ جنبه - وهو المرتب المحدد لنائب الوزير بالقانون رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٥٠ حفإته بستحق معاملته معاملة نائب الوزير من حيث المعاش . وإذا قضى أربع سنو ت متصلة بجر كسور الشهر شهراً فى حكم درجة نائب الوزير وجاوزت مدة الستراكه التأمين الحمس سنوات ، فإن معاملته فى المعاش تمكون طبقاً للبندين أولا (٣) لمناقرة الأولى من المادة ٣١ من قانون التأمن الاجماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويتعين تسوية معاشه عسلى هذا الأسام.

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تــلاه السيد المستشــــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الأوراق – تتحصل فى أنه بشاريخ المسلم المستشار ... مهذا الطلب للحكم بتسوية معاشه على أساس المعاملة المقررة للوزير واحتياطياً على أساس المعاملة المقررة للازير واحتياطياً على أساس المعاملة المقررة للازير واحتياطياً على أساس المعاملة المقررة لللازم وتاك بياناً لطلبه إنه شغل وظيفة نائب رئيس

محكة النقض اعتباراً من ١٩٧١/١٢/١٥ وحتى انتهاء خدمته ببلوغه سرالتقاعد في ١٩٧٥/١١/٢٨ وجاوز مرتبه السنوى ألني جنيه لملرتب المقرر لنائب الوزير مما شد علاقاً لذلك فقد تظلم من تلك النسوية أمام لجنة فحص المنازعات بالهيئة العامة للتأمين والمعاشات إلا أنها لم ترد على تظلمه دفع محامى الحكومة بعسدم قبول الطلب لانقضاء المعاد المنصوص عليه في المادة ١٤٧ من قانون التأمين الاجتماعي وطلب رفض الطلب موضوعاً ، وأبدت النيابة الرأى بإجابة الطالب إلى طلبه الاحتياطي .

وحيث إن اللغم المبدى من محاى الحكومة في غير محله ، ذلك أن النص في المحادة ١٩٧٧ على أبه و ومع المحادة ١٩٧٧ على أبه و ومع عدم الإخلال بأحكام المحادثين (٥٦ و ٥٩) لا يجوز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة مهذا القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الإخطسار بربط المحاش بصفة بهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقى الحقوق وذلك فيا عدا حالات طلب إعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون أو حكم بهائى ، وكالمك الأخطاء المحادية التي تقع فى الحساب عند التسوية ... » . مفاده أن القيد الزمى الوارد فى النص لا يبدأ سريانه إلا من تاريخ الإخطار بربط المحاش بصفة بهائية ، وكانت الأوراق خلواً من إخطار الطالب بالربط المهسائى للمعاش فإن الدفع يكون على غير أساس متعيناً رفضه .

وحيث إن الطلب استونى أوضاعه انشكلية .

وحيث إن معاملة الوزير من حيث المعاش قاصرة في الوظائف القضائية على رئيس محكمة النقض ورئيس محكمة استثناف القاهرة والنائب العام . وإذ لم يضل الطالب إحدى هذه الوظائف فلايستحق أن يعامل في المعاشمعاملة الوزير . وحيث إنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى بلغ مرتب نائب رئيس محكمة النقض في حدود الربط المالي لوظيفت _ المرتب المقرر انائب الوزير فإنه يعتبر في حكم درجة الأخير ويعامل معاملته من حيث المعاشر انائب الوزير فإنه يعتبر في حكم درجة الأخير ويعامل معاملته من حيث المعاشر

وأنه يشرط لسريان تلك المعاملة على المنتفع بها أن يكون في حكم درجة نائب الوزير عند انتهاء خدمته . وكان النابت من الأوراق أن الطالب شغل وظيفة نائب وئيس محكمة النقض في ١٩٧١/١٢/١٥ حتى إحالته للمعاش اعتباراً من نائب وئيس محكمة النقض في ١٩٧١/١٢/١٨ حتى إحالته للمعاش اعتباراً من حدد الربط المالي لها مبلغ ٢٠٠٠ جنيه – وهو المرتب المحدد لنائب الوزير بالقانون رقم ١٣٣٤ سنة ١٩٥٠ قبل تعديله بالقانون رقم ١٣٤٤ سنة ١٩٨٠ مناملة، يستحق معاملة، معاملة نائب الوزير من حيث المعاش . وإذ قضى أربع سنوات متصلة بجر كسرر الشهر شهراً في حكم درجة نائب الوزير وجاوزت سنوات متصلة بجر كسرر الشهر شهراً في حكم درجة نائب الوزير وجاوزت المنابئ أولا (٣) وثانياً من الفقرة الأونى من المادة ٣١ من قانون التداهين أولا (٣) وثانياً من الفقرة الأونى من المادة ٣١ من قانون التداهين تسوية معاشه على هذا الأساس .

جلسة ۲ من يونيو سنة ۱۹۸۷

رياسة السيد المستشار/ مرزوق اسكرى الأنه رئيس الحسكمة وعضدية المسمارة المتشارين/ صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسين ، محمد عالى أبو منصمورة ومصمطفى حسيب ه

(V)

الطلب رقم ٤١ لسنة ٤٥ القضائية « رجال القضاء »

(۱ ، ۲) رجال القضاء « ترقية » « تعين » « مجلس القضاء الأعلى » •

(١) قرار وزير المدل بحرمان الطالب من مقابل تميز الآداء - وجوب تقديم ملفي الغائد خلال الالافين يوما من تاريخ نشره في الجريات الرسمية أو اهلان صاحب الشان به أو علمه به علما يقينيا - عدم نشر القرار بالجريادة الرسمية وشلو الأوواق مما يقيد اعلان الطالب به -الره - قبول الطالب -

(۲) أوزير المدل حرمان المعالين للمحاكمة التاريبية أو البعثائية أو لبعثة الصلاحية من مقابل تميز الآداء • القضاء برفضي دهوى الصلاحية المقامة همد الطالب • أثره • وجوب الناء قرار وزير المدل بحرمانه من مقابل تميز الآواء •

١ - إذ كانت المادة ٨٥ من قانون الساطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ توجب تقديم طلب إلغاء قرار وزير العدل محرمان الطالب من مقابل تميز الأداء خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به أو علمه به علماً يقينياً ، وكان قرار حرمان الطالب غينشر في الجريدة الرسمية وخات الأوراق مما يفيد إعلانه مهذا القرار أو علمه به علماً يقينياً في تاريخ معين سابق على تقديم الطلب بأكثر من ثلاثين يوماً إن الطلب يكون مقدماً في المبعاد .

٧ - لنن كان وزير العدل مملك سلطة حرمان المخالين إلى محاكمة تأديبية . أو جنائية أو لجنة الصلاحية من مقابل تميز الأداء وفقاً للنظام الذي وضحه عوافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية لصرف مقابل تميز الأداء لأحضاء الهيئات القضائية وحالات الحرمان منه إلا أنه وقد ثبت من خطابي المستشار الفي لمكتب رئيس محكمة النقض المؤرخ ومساعد وزير العصدل لشؤون المغتيش القضائي بتاريخ والمقدمين من الطالب أن مجلس لشؤون من الطالب أن مجلس المدون من الطالب أن مجلس المدون المعتبد المعت

تأديب القضاء قد رفض مجلسة دعوى الصلاحية المقامة ضده ، فإن قرار وزير العدل محرمانه من مقابل تميز الأداء يكون مجالماً للقسانون وبتعن إلغاة ه .

للحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق ورياع التقسرير الذي تلاه السبد المستشار المقرر والمرافسة وبعد المداولة .

حبث إن الوقائع – على ما يبين من الأوراق – تتحصل فى أنه بتـاريخ ١٩٧٦/٥/١٤ تقدم القاضى ... سدّا الطلب للحكم بالفاء قرار وزير العـدل الصادر حرمانه من مقابل تميز الأداء مع ما يترتب على ذلك من آثار تأسيساً على أن وزير العدل لا علك سلطة حرمانه منه ، كما أن مجلس تأديب القضاة رفض بحلسة ١٩٨٧/٢/٢٧ دعوى الصلاحية المقامة ضده . دفع الحاضر عن الحكومة بعدم قبول الطاب انتقدعه بعد الميعاد وطلب احتياطياً رفضه وأبدت النياية الرأى برفضه كذلك .

وحيث إن الدفع المبدى عن الحكومة فى غير محله ذلك أنه لمسا كانت المبادة ٨٥ من قانون السلطة الفضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ توجب تقديم الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القسرار المطعون فيه فى الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب انشأن به أو علمه به علماً يقينياً وكان قرار حرمان الطالب لم ينشر فى الجريدة الرسمية وخلت الأوراق مما يقيد إعلانه بهذا القرار أو علمه به علماً بقيد إعلانه بهذا القرار أو علمه به علماً بقيداً على تأديم الطلب بأخر من ثلاثين يوماً فإن الطلب يكون مقدماً فى الميعاد .

وحيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه ولئن كان وزير العدل بملك سلطة حرمان المحالين إلى محاكمة تأديبية أو جنائية أو لجنة الصلاحية من مقابل تمنز الأداعوفقاً للنظام الذى وضعه عوافقة المحلس الأعلى للهيئات القضائية لصرف مقابل تميز الأداء لأعضاء الهيئات القضائية وحالات الحرمان منه إلا أنه وقد ثبت من خطابي المستشار الفي لمكتب رئيس محكمة النقض المؤرخ ١٩٨٧/٢/٣٣ ومساعد وزير البدل لشئون التفتيش القضائي بتاريخ ١٩٨٧/٣/١ والمقدمين من الطالب أن مجلس تأديب القضاة قد رفض مجلسة ١٩٨٧/٢/٢ دعوى الصلاحية المقامة ضده فإن قرار وزير العلمل محرمانه من مقابل تميز الأداء يكون مخالفة للقانون ،

جلسة ٢ من يونيو سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستدار/ مرزوق فكرى ثاثب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ سلاح محمد أحمد ، حمين محمد حسين ، موجد عالى أبر متصورة ومصطفى حسيب .

()

الطلب رقم ٧٥ لسنة ٤٥ القضائية (رجال القضاء) (در) قضاء (اجراءات) (الماش)؛ تأمينات اجتماعية،

(١) المنازعات الناشقة عن تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٠ -

عدم جواز اللجؤ يشألها الى الفضاء قبل تقديم طلب الى الهيئة المختصة لتسويتها بالطرق الودية - م ١٥٧ ق ٧٩ / ١٩٧٠ -

(۲) القيد الزمني الواود بالمادة ۱۶۳ من قانون التأمين الاجتماعي ۷۹ / ۱۹۷۰ - عدم سريائه على المعاوى التي ترفع بطلب اعادة تسوية المعادي بالزيادة بناء على قانون يقرر ملم الزيادة

(۳ س ۵) قضام « مماثی » ۰

(٣) النص على سريان حكم المساوة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بأثر رجمي على من انتهت خدمتهم من الوزراء ولوابهم ومن لهي حكمهم قبل ١٩٧٥/٩/١ .. مواده وجوب اعادة تسوية معاشاتهم طبقا له ٠

(٤) نواب وليس محكمة النقش ورؤساء خاكم الاستثناف عدا وثيس محكمة استثناف القاهرة ... وتوابهم ... معاملة كل منهم معاملة ثاقب الوؤير من حيث المعاش • شرطها •

(٥) معاملة كاثب وثيس محكمة التفض معاملة تائب الوزير من حيث المعانى وفقا للبند (ثالثاً) من الفترة الأولى من نقافت ٣٦ من قانون التأمين الاجتماعي ١٩٧٥/٧٩. شرطها ١ انتهاء خصصة قبل القضاء سنة مصطة على اعتباره في حكم درجة ثائب الوزير ١ أثره ٠ تسوية معاشد وفقاً لمدة خدمته اللملية وآخر مرتب تقافية ٠

(٦) « معاش » • تقادم « التقادم القوسي » •

الماشات • من الطوق العورية المجددة • كالدمها بشس سنوات • م ٢٧٥ / ١ مدني •

١ - مؤدى نص المادة ١٥٧من قانون التأمين الاجهاعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥من حولي ما جرى به قضاء هذه المحكمة ... أنه لا يجوز لأصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات وغيرهم من المستحقين اللجوء إلى القضاء تبل تقدم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض الزاع على لجان فحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام ذلك القانون لتسويته بالطرق الودية :

٧- النص في المادة ١٤٧ من قانون التأمن الاجباعي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أنه « لا يجوز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة سدًا القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة سائية أو من تاريخ الصرفبالنسبة لباقي الحقوق وذلك فيا عدا حالات طلب إعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون أو حكم قضائي سائي ... مفاده أن القيد الزمي الوارد في النص لا يسرى على الدعاوى التي ترفع بطلب إعادة تسوية المعاش بالزيادة بناء على قانون يقرر هذه الزيادة ...

" النص فى المادة ٢ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجباعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أن ١ يسرى حكم المادة (٣١) من قانون التأمين الاجباعي المشار إليه في شأن من انتهت خدمتهم قبل أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ من سبق أن شغلوا مناصب الوزراء أو نواب الوزراء أو المناصب التي تقضى القوانين ععاملة شاغلها من حيث المعاش معاملة الوزراء أو نوابم ، وتصرف الفروق المالية المستحقة لم أو المستحقن غهم نتيجة إعادة التسوية وفقاً لحكم الفقرة السابقة اعتباراً من تاريخ العمل سفا القانون ي مفاده أن حكم المادة ٣١ من قانون التأمين الاجباعي المذكور يسرى بأثر رجعي على من انتهت خدمتهم قبل ١٩٧٥/٩/١ وشغلوا مناصب الوزراء أو نواجم ومن في حكمهم ، ويعاد تسوية معاشات هؤلاء طبقاً

٤ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن نواب رئيس محكمة النقض ورؤساء عاكم الاستثناف - عدا رئيس محكمة استثناف القاهرة - ونواب رؤساء عاكم الاستثناف يعامل كل مهم معاملة نائب الوزير من حيث المعاش مي بلغ مرتبه في حدود الربط المالى لوظيفته المرتب المقرر لنائب الوزير وأنه يشرط لسريان تلك المعاملة أن يكون في حكم درجة نائب الوزير عند إحالته إلى المعاش.

و _ إذ كان الثابت في الأوراق أن مورث الطالبة كان يشغل وظيفة نائب رئيس محكمة النقض عند بلوغه سن التقاعد في ٢٠٧٠-١٩٧٥ وبلغ مرتبه في حدود الربط المالي لهما المقرر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ ألني جنيسه وهو الربط النابت لرظيفة نائب الوزير والمحدد بالقانون رقم ٢٧٣ الني ١٩٧٣ ألني جنيسه فإنه يعامل معاملته من حيث المعاش وبحتي معه طلب إعادة تسوية المعساش المستحق عنه طبقاً لنص المادة ٣٦ من قانون التأمين الاجباعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وإذ كان مورث الطائبة قد شغل وظيفة نائب رئيس محكمة التقض في ١٩٧٥/١/٢٧ وأخيل إلى المعاش في ١٩٧٥/١/٢٠ أي بعد انقضاء أقل من سنة من اعتباره في حكم درجة نائب الوزير فإنه يعامل في المحاش وفقاً للبند (ثالثاً) من الفقرة الأولى من المادة ٣١ المشار إليا والذي بقضي بتسوية معاش الوزير أو نائبه إذا لم تبلغ مدة المحدمة التي قضاها في هذين بتسوية معاش الوزير أو نائبه إذا لم تبلغ مدة المحدمة التي قضاها في هذين المنصين القدر المشار إليه في البند أولا — وفقاً لمدة الاشتراك في التأمين وعلى المند أجر تقاضاه — ومن ثم يتعين تسوية معاش مورث الطالبة على هسدا الأساس.

 ٦ - المعاشات من الحقوق الدورية المتجددة التي تتقادم بخسس سنوات طبقاً الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى .

المحكمية

بعد الاطـلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السـيد المستشـار المقرر والمرافسة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع -- على ما يبن من الأوراق -- تتحصل فى أن أرملة المرحوم المستشار ... تقدمت بهذا الطلب للحكم لها بإعادة تسوية مصاش مورثها على أساس المعاملة المقررة لنائب الوزير مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقالت بياناً لذلك إن مورثها عين نائباً لرئيس محكمة النقض وبلغ مرتبه السنوى ألنى جنيه وأحيل إلى المعاش فى ١٩٧٥/٧/٣٠ مما يستحق معه أن

يعامل معاملة نائب الوزير من حيث المعاش طبقاً للمادة ٣١ من قانون التأمن الاجتماعي رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ . وإذ سوى معاشه دون تطبيق تلك المعاملة . فقد تظلمت من هذه التسوية أمام لجنة فحص المنازعات بالهيئة العامة للتأمن والمعاشات إلا أنها أصدرت قرارها برفض التظلم ومن ثم فقد تقدمت بطلها . دفع محاى الحكومة بعدم قبول الطلب لعدم سلوك الطالبة العلويق المنصوص عليه في المحادة ١٩٥٧ من قانون التأمن الاجتماعي كما دفع بسقوط الحتى في تقدم الطلب لمضى أكثر من سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نمائية وحتى التقدم به طبقاً للمادة ١٤٢ من القانون المشار إليه . وبسقوط الحتى في فروق المعاش التي مضى على عدم المطالبة بها خس سنوات بالتقادم . ثم رفضه موضوعاً وأبدت النيابة الرأى برفضه كذلك .

وحيث إنه عن الدفع بعدم قبول الطلب لعدم اتباع إجراءات المادة ١٩٧٧ من قانون التأمين الاجباعي رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ فإنه لما كان مؤدى همذا النص – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – أنه لا يجوز لأصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات وغيرهم من المستحقين اللجوء إلى القضاء قبل تقديم طلب إلى الهيئة المحتصد لعرض النزاغ على بأنان فحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام ذلك القانون لتسويته بالمطرق الودية ، وكان الثابت من الأوراق أن الطالبة قد تظلمت إلى رئيس لجنة فحص المنازعات بالهيئة العامة للتأمين والمعاشات لإعادة تسوية معاش مورثها ورفضت اللجنة تظلمها فإن الدفع يكون على غير أساس متعن الرفض .

وحيث إنه عن الدفع بسقوط الحق في تقديم هذا الطلب لمضى أكثر من سنتين من تاريخ الإخطار بالربط الهائى للمعاش وحتى تقديم هذا الطلب فإنه لما كان النص في المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعي سالف الذكر على أنه ١٠٠ لا يجوز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة مهذا القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الإخطار بربط المصاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقى الحقوق وذلك فيا عدا حالات طلب إعادة تسوية همذه الحصرف بالنسبة لباقى الحقوق وذلك فيا عدا حالات طلب إعادة تسوية همأتي ...، الحموف بالزبادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون أو حكم قضائي نهائي ...،

مفاده أن القيد الزمنى الوارد فى النص لا يسرى علىالدعاوى التى ترفع بطلب إعادة تسوية المعاش بالزيادة بناء على قانون يقرر هذه الزيادة وإذ طلبت ـ الطالبة إعادة تسوية معاش مورثها بالزيادة استناداً إلى نص المادة ٦ من القانون رقم ٩٣ سنة ١٩٨٠ بتسوية المادة ٣١ من القانون رقم ٩٣ سنة ١٩٧٠ عـلى هذه التسوية فإن الدفع بكون على غير أساس متعين الرفض .

وحيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه لما كان النص في المادة ٢ من القانون رقم ٩٣ سنة ١٩٧٥ على أنه بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٦ سنة ١٩٧٥ على أنه لا يسرى حكم المادة (٣١) من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه في شأن من انتهت خدمهم قبل أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ من سبق أن شغلوا مناصب الوزراء أو نوابم ، وتصرف القوانين بمعاملة شاغلها من حيث المعاش معاملة الوزراء أو نوابم ، وتصرف القروق المالية المستحقة لم أو المستحقين عهم تقيحة إعادة التسوية وفقاً لحكم الفقرة السابقة اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون بما مفاده أن حكم المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعي المذكور يسرى بأثر رجعي على من انتهت خدمهم قبل ١٩٧٥/٩/١ وشغلوا مناصب الوزراء أو نوابهم ومن في حكمهم — ويعاد تسوية معاشات مؤلاء طبقاً خذا النص .

وحيث إنه لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكة أننواب رئيس محكة التقض ورؤساء محاكم الاستئناف حدا رئيس محكة استئناف القاهرة و وواب رؤساء محاكم الاستئناف بعامل كل مهم معاملة نائب الوزير من حيث المعاش متى بلغ مرتبه فى حدود الربط المالى لوظيفته المرتب المقرر لنائب الوزير وأنه يشترط لسريان تلك المعاملة أن يكون فى حكم درجة نائب الوزير عند إحالته إلى المعاش . وكان الثابت فى الأوراق أن مورث الطالبة كان يشغل وظيفة نائب رئيس محكمة النقض عند بلوغه سن التقاعد فى ١٩٧٥/٧/٢ وبلغ مرتبه فى حدود الربط المالى لها المقرر بالقانون رقم ٤٦ سنة ١٩٧٧ ألني جنيه وهو الربط المالى طائب الوزير والمحدد بالقانون رقم ٤٦ سنة ١٩٧٧ ألني جنيه وهو الربط الثابت لوظيفة نائب الوزير والمحدد بالقانون رقم ٣٢٣ سنة ١٩٥٣ ألني جنيه وهو

يمامل معاملته من حيث المعاش . وعنى معه طلب إعادة تسوية المعاش المستحق عنه طبقاً لنص المادة ٣١ من قانون التأمين الاجباعي رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ وإذ كان مورث الطالبة قسد شغل وظيفة نائب رئيس محكمة النقض في ١٩٧٠/١/٢٢ أي بعد انقضاء أقل من سنة من اعتباره في حكم درجة نائب الوزير فإنه يعامل في المعاش وفقاً للبند و ثالثاً » من الفقرة الأولى من المادة ٣١ المشار إليا والذي يقضى بتسوية معاش الوزير أو نائبه إذا لم تبلغ مدة الحدمة التي قضاها في هذين المنصيين القدر المشار إليه في البند أولا : وفقاً لمدة الاشتراك في التأمين وعلي آخسر أجر تقاضاه . ومن ثم يتمن تسوية معاش مورث الطالبة على هذا الأساس اعتباراً من ١٩٨٠/٥٤ تاريخ العمل بالمادة السادسة من القانون رقم ٩٣ اسنة العام اللغة السان .

وحيث إنه عن الدفع يسقوط حتى الطالبة فى فروق المعاش التى مضى على المطالبة بها خس سنوات فإنه لما كانت المعاشات من الحقوق الدورية المتجددة التي تتقادم نحمس سنوات طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى وكان حق الطالبة فى إعادة تسوية المعاش المستحتى لها عن مورمها قد تقرر بالمادة السادسة من القانون رقم ٩٣ سنة ١٩٨٠ اعتباراً من تاريخ العمل به فى ١٩٨٤ وكان الثابت من الأوراق أنها تقدمت بهذا الطلب فى به فى ١٩٨٤/١/١٨ أى قبل مضى خس سنوات على استحقاقها لأية فروق فى المحاش فإن الدفع يكون على غر أساس متعيناً رفضه .

جلسة ٢ من يونيو سنة ١٩٨٧

بریاسة السید الستشار / مرثوق فکری تاثیب رئیس المحکمة ، وعضدویة السسادة المستشارین/ صلاح محبد أحبد ، حسین محبد حسن ، محبد عانی أبو متصورة ومصسطفی حسیب ،

(9)

الطّلب رقم ٦٥ لسنة ٥٦ القضائية (رجال القضاء) قضاة ((نقل القضاة)) • قرار اداري •

نفل مستشارى محاكم الاستثناف • تحكيه أقدية ثهيينهم وترتيب تمك المحاكم المعدد بنص المادة ٤٥ من قانون السلطة القضائية • نقلهم من محكمة استثناف القاهرة الى محكمة أخرى أو بقاؤهم فى المحاكم التي يصلون بها • شرطه • شعل أماكن بالمحاكم المتقدمة فى الترتيب على تمك التي يصلون بها بعراعات الأكلمية بين من حل عليهم العوو للعقل •

يدل نص المادتين ٥٢ ، ٥٤ من قانون السلطة القضائية على أن نل مستشارى محاكم الاستثناف تحكمه أقدمية تعييهم والنرتيب المحدد لتلك المحاكم الوارد بالمادة الأخبرة ، ومع ذلك فقد أجاز المشرع نقلهم من محكمة استثناف القاهرة إلى محكمة أخرى بناء على طلمهم وبموافقة مجلس القضاء الأعلى ، كما أجاز بقاءهم فى المحاكم التي يعملون بها بناء على طلبهم وبموافقة مجلس القضاء الأعلى ، وإذ كان مؤدى ذلك أن نقل هؤلاء لا يكون إلا لشغل الأماكن الي تخلو بالمحاكم المتقدمة في الترتيب على تلك التي يعملون بها ، وذلك مع مراعاة الأقدمية فيا بين من حل عليهم الدور للنقل سواء تبعاً لترتيبهم الأصلي أو لعدم تجديد احتفاظ من كان يعمل بإحدى المحاكم ، فينقل منهم الأقدم فالأقدم لشغل الأماكن الحالبة التي اقتضت إجراء حركة التنقلات ، وإذ كان الثابت من الأوراق أن المستشارين الأقدم من الطالب قد شغلوا أماكن محكمة استثناف الإسماعيلية سواء كان ذلك بالنقل إلىها أو بتجديد احتفاظ العمل بها . وأن الأماكن الحالية في المحاكم المتقدمة في الترتيب على هذه المحكمة عندما حل دور الطالب في تعيينه رئيس محكمة الاستئناف كانت عحكمة استئناف المنصورة فإن القرار المطعون فيه بتعين الطالب بها لا يكون قد خالف القانون ويكون طالب إلغاثه والتعويض عنه على غير أساس .

المكمسة

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداواة .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع – على ما يبين من الأوراق – تتحصل فى أنه بتاريخ رجم المستشار بنا الطلب للحكم بإلغاء القرار الجمهورى رقم ٣١٦ لسنة ١٩٩٦ فيا تضمنه من تحديد مقر عمله بمحكمة إستناف المنصورة مع تعويضه عن هذا القرار . وقال بياناً لطلبه إنه لما كان قد ابدى رغبته فى تعين مقر عمله بمحكمة إستناف الإساعيلية وهى محكمة أدنى من محكمة إستناف الإساعيلية وهى محكمة أدنى من محكمة إستناف الإساعيلية وهى محكمة زميل آخر يسبقه فى الأقامية ، وإذ صدر القرار المطعون فيه مخالفاً ذلك فقد تقدم بطلبه ، يسبقه فى الأقامية ، وإذ صدر القرار المطعون فيه مخالفاً ذلك فقد تقدم بطلبه ،

وحيث إن النص في المادة ٥٣ من قانون الساطة القضائية على أنه ولا بجوز نقسل القضاء أو نديم أو إعارتهم إلا في الأحوال وبالكيفية المبيئة سمنا القانون ، وفي الفقرة الأولى من المادة ، منه على أن و رؤساء دوائر محكة إستناف القساهرة ومستشاروها لا بجوز نقلهم إلى محكة أخرى إلا برضائهم وموافقة بجلس القضاء الأعلى أما مستشارو محاكم الاستثناف الأخوى فيكون نقلهم إلى محكة إستناف القاهرة تبعاً لأكلمية التعيين بمراعاة أن يكون النقل من محكة إستناف قنا إلى محكة إستناف أسيوط ثم إلى بني سويف ثم إلى الإساعيلية ثم إلى المنصورة ثم إلى طنطا ثم إلى الإسكندرية ، ومع ذلك بجوز بقاء رئيس الدائرة أو الستشار في المحكة التي يعمل بها بناء على طلبه وموافقة بحلس القضاء الأعلى ويدل على أن نقل مستشارى محاكم الاستتناف تحكم بحلس القضاء الأعلى ويدل على أن نقل مستشارى محاكم الاستتناف تحكم أفامية تعيم والرتبب المحدد لتلك المحاكم الوارد بهذا النص ومع ذلك فقد أجاز المشرع نقلهم من محكمة إستناف القاهرة إلى محكمة أخرى بنساء على طلبم وموافقة بحاس القضاء الأعلى كما أجاز المشرع في الحاكم الى يعملون بها طلبم وموافقة بحاس القضاء الأعلى كما أجاز المام وموافقة القاهرة الى محكمة أخرى بنساء على طلبم وموافقة بحاس القضاء الأعلى كما أجاز المشرع في الحاكم التي يعملون بها طبهم وموافقة بحاس القضاء الأعلى كما أجاز المشرع وموافقة بحاس القضاء الأعلى كما أجاز المام وموافقة المام وموافقة التحديد المام وموافقة ا

بناء على طلبهم و بموافقة مجلس القضاء الأعلى ، وإذكان مؤدى ذلك أن نقسل هؤلاء لا يكون إلا لشغل الأماكن التي تخلو بالمحاكم المتقدمه في الترتيب على تلك التي يعملون بها ، وذلك مع مراعاة الأقدمية فيا بين من حل عليهم الدور للنقل سواء تبعاً لترتيبهم الأصلى أو لعدم تجديد إحتفاظ من كان يعمل بإحدى المخاكم فيتقل منهم الأقحدم فالأقدم لشغل الأماكن الحالية التي إقتضت إجراء حركة التنقلات وإذكان الثابت من الأوراق أن المستشارين الأقدم من الطالب قد شغلوا أماكن عكمة إستتناف الإمهاعيلية سواء كان ذلك بالنقسل إليها أو يتجديد إحتفاظ العمل بها ، وأن الأماكن الخالية في الحاكم المتقدمة في الترتيب على هذه المحكمة صندما حسل دور الطالب في تعيينه رئيس محكمة الاستثناف المتصورة . فإن القرار المطعون فيه يتعين الطالب بها لا يكون قد خالف القانون ويكون طلب الغائه والتعويض عنه الطالب ما لا يكون قد خالف القانون ويكون طلب الغائه والتعويض عنه طي ضرأساس .

جلسة ۲ من يونيو سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار / مرزوق فكرى فائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن ، محمد عاني أبو متصورة وعصطفي حسيب .

()

الطلب رقم ٢ لسنة ٥٦ القضائية (رجال القضاء)

(١) قضاه • دعوي « الصفة في النعوي » •

رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتامين والماشات هو صاحب الصفة في أية خصومة تتعلق بأي شان من شتونها • م ١٤ ق ١٩٧٥/٧٩ •

اختصام مدير ادارة الماشات بوزارة المدل غير مقبول •

۲۶) قفسساة «مماش» -

تحقق ما استهدفه الطالب يطلبه من معاملته معاملة نائب الوزير في المعاش المستحق له عن الأجر الأساسي والأجر المتغير • أثره • انتهاء الخصومة في الطلب •

١ – إذكان رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات هو صاحب الصفة في أية خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها طبقاً للمادة ١٤ من قانون التأمين الاجماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٠ يكان لا شأن لمدير عام إدارة المعاشات بوزارة العدل بها فإن إختصامه في الطلب يكون غير مقبول.

٢ - إذ يبن من الاطلاع على ملف معاش الطالب المرفق بالأوراق أنه عومل معاملة ثائب الوزير في المعاش المستحتى له عن الأجر الأسساسي والأجر المتغير ، وهو ما اسهدفه بطلبه ، فإن الخصومة فيه تصبح غير ذات موضوع ويتعين بالتالي الحكم بإعبارها منهية .

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعـــد المداولة . حيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أن المستشار تقسدم مهذا الطلب للحكم يتسوية معاشه المستحق عن الأجر الأساسى و الأجر المتغير على أساس المعامله المقرره لنائب الوزير مع ما يترتب على ذلك من آثار تأسيساً على أن خدمته إنهت بالإستقاله وهو نائب رئيس محكمة التقض محسا يستحق معه أن يعامل معامله نائب الوزير فى المعاش . وإذ سوى معاشه دون تطبق تلك المعامله و تظلم من تلك التسوية أمام لجنة فحص المناز عات بالهيئة العامة للتأمين و المعاشات إلا أنها رفضت تظلمه فقد تقدم بطلب . طلب عامي ألحكومة عدم قبول الطلب بالنسبة لمدير عام إدارة المعاشات بوزارة المسدل ارفعه على غير ذى صفة و فوض الرأى للمحكمة فيا عدا هذا وأبدت النياة الرأى برجابة الطلب .

وحيث إن اللغع المبدى من الحكومة فى محله ذلك أنه لماكان و أيس مجلس إدارة الهينة العامة للتأمين والمعاشات هو صاحب الصفة فى أية خصومة تتعلق بأى شأن من شئومًا طبقاً للمادة ١٤ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ اسنة ١٩٧٥ وكان لا شأن لمدير عام إدارة المعاشات بوزارة العسدل بما فإن إختصامه فى الطلب يكون غير مقبول.

وحيث إن الطلب فها عدا هذا استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه لما كان يبن من الاطلاع على ملف معاش الطالب المرفق بالأوراق أنه عومل معاملة نائب الوزير فى المعاش المستحق له عن الأجر الأساسى والأجر لمتغير وهو ما أستهدفه بطلبه فإن الخصومة فيه تصبيح غير ذات موضوع وبتعن بالتالى الحكم بإعتبارها منتبية:

جلسة ٩ من يونيو سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة المستشارين / صلاح محمد أحمد ، وحسين محمد حسن ، محمد هاني أبو متصورة . ومصطفى حسيب »

(11)

الطلبات أرقام ١٠ ، ٦٤ لسنة ٥٥ القضائية ، ٩٩ لسنة ٥٠ القضائية (رجال القضاء) ٠

(١) قضاه « تعين » • « استقالة » •

تعين الطالب بوطيفة معاون نياية • تعيين جديد منبت الصلة بعمله السابق بادارة قضايا الحكومة • لا وحه لتحديه بشأن استقالته من ذلك العمل من حيث دواعيها وعيوب الرضا بها •

(٢) قضاه « أأهمية » « تعين » •

خلو قانون السلطة الفضائية من قواعد خاصة لتحديد اقدمية المسينين في وطائف معاوني النيابة • مؤداه • ترك أمر تقديرها للوزارة • شرطه • عدم اساءة استحمال السلطة ،

۱ - إذكان الثابت من القرار الجمهورى يتعين الطالب في وظيفة معاون نيابة أنه تعين جديد منبت الصله بعمله السابق بإدارة قضايا الحكومة ، ومن ثم فلا وجه لتحديه بما يثيره بشأن إستقالته من ذلك العمل من حيث دواعيها وعيوب الرضامها .

٢ - لم يورد قانون السلطة القضائية رقم 23 لسنة ١٩٧٧ قواعد خاصة لتحديد أقدمية المعينين في وظائف معاوفي النيابة العامة ، والأمر في ذلك -- وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة -- مروك لتقدير الوزارة ولا معقب عليها في ذلك ما لم يقم دليك علي عيب إساءة إستعال السلطة .

المحكمسة

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعسد المداولة .

حيث إن الطلبات استوفت أوضاعها الشكلية .

وحبث إن الوقائع – على ما يبين •نالأوراق – تتحصل في أن الأستاذ تقدم في ١٩٨٥/٣/١٤ بالطلب رقم ١٠ لسنة ٥٠ للحكم. له بتصحيح أقدميته بجعله سابقاً على الأستاذ مْع ما يْرْتب على ذلك من آثار . رقال بياناً لطلبه إنه بتاريخ ١٩٨٢/١/٣٦ عنن في وظيفة مندوب. مساعد بإدارة قضايا الحكومة بالقرار الجمهوري رقم ٥٧٠ لسنة ١٩٨٢ . وفى ۲/۲/۱۱ صلر القرار الجمهورى رقم ٥٢ أسنة ١٩٨٥ بتعبيته في وظيفة معاون للنيابة المعامة وتحددت أقدميته فها تأليًّا للأستاذ آخر من كان يشغل وظيفة معاون للنيابة العامة قبل تعيينه فيها . ولحساكان قد أكره على تقـــديم إستقانته من عمله بإدارة قضايا الحكومة كشرط لتعيينه معاوناً للنيابة العامة فإن تعيينه في هذه الوظيفة لا يعدو أن يكون نقسلا من إدارة قضايا الحكومة إلى وظائف السلطة القضائية . وكان تعيينه في وظيفة مندوب مساعد بإدارة قضايا الحكومة في تاريخ سابق على تعيين الأستاذ ... في وظيفة معاون للنيابة العامة ممســـا لازمه أن يكون سابقاً عْليه فى الأقدمية ومن ثم فقسد تقسدم بطلبه . وبتاريخ ١٩٨٥/٩/٨ تقسدم الطالب بالعلب رقم ١٤ لسنة ٥٥ لإلغاء القرار الجمهورى رقم ٣١٣ لسنة ١٩٨٥ فيما تضمنه من عدم ترقيته إنى وظيفة مساعد نيابة . وقال بياناً لذلك أنه ترتب على عدم تصحيح أقدميته وفق طلباته المبده بطلبه رقم ١٠ اسنة ٥٥ أن صدر القرار المطعون فيه دون أن يشمله بالترقيه إلى وظيفةً مساعد نيابة ببنما رق إلـبا زميله المقارن به سالف الذكر . وبتاريخ ٢٣/٩/٢٣ تقــدم الطالب بالطلب رقم ٩٩ لسنة ٥٦ للحكم بإلغاء القرار الجمهوري رقم ٣١٨ لسنة ١٩٨٦ فيما تضمنه من عدم ترقيته إلى وظيفة وكيل للنيابة وذلك على سند من أقدميته بعد تعديلها في وظيَّفة معاون نيابة بالطلب الأول المشار إليه . طلبت الحكومة رفض الطلبات الثلاثة وأبدت النيابة الرأى برفضهم كذلك.

وحيث إنه بالنسبة للطلب رقم ١٠ لسنة ٥٥ ق : ن الذبت من القرار المحمورى المشار إليه يتعين الطالب في وظيفة معاون نيابة أنه تعين جديد

منبت الصله بعمله السابق بإدارة قضايا الحكومة ومن ثم قلا وجه لتحديه عا يثيره بشأن استقالته من ذلك العمل من حيث دواعبها وعيوب الرضا بها . لما كان ذلك وكان قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ لم يورد قواعد خاصة لتحديد أقدمية المعينين في وظائف معاوني النيابة العامة والأمز في ذلك وعل - ماجرى به قضاء هذه المحكة — متروك لتقدير الوزارة ولامعقب عليها في ذلك ما لم يتم دليل على عيب إساءة إستعال السلطة . وكان لم يقم دليل من الأوراق على أن تحديد أقدمية الطالب قد هدف إلى غير الصالح العام فإنه يتمن رفض الطالب .

وحيث إنه لما كانت أقلمية الطالب فى وظيفة معاون نيابة قد إستقرت على نحو ما تقدم فإنه لا حق له فى طلب تعديلها بمناسبة صدور القرارين الجمهوريين رقمى ٣١٣ لسنة ١٩٨٥ و ٣١٨ لسنة ١٩٨٦ بما يتعين معد رفض الطلبن رقمى ٣٤ لسنة ٥٥ و ٩٩ لسنة ٥٣ .

جلسة ۹ من يونيو سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار محمد جلال الدين واقع نائب رئيس المجكمة ، وعضوية الساوة المستشارين/ صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن ، محمد عاني أبو متصسورة ومعسطاني حسيب ه

(17)

الطلبات ارقام ۲ ، ۱۷ ، ۱۷۱ گستهٔ ۵۰ القضائية « رجال القضاء » ٠ (١) قضاة ٠ « ترقية » ٠ قرار اداري « ميماد الطعن » ٠

احتفاظ الوزارة للطالب بدرجته لعين البت في الشكارى المقدمة ضده ، عدم افصاح الوزارة عن نيتها في مخالفة علم المخاطعة المقررة لمصلحة الطالب حتى صدر القرار الجمهوري مضمما تردينه دون الرجوح بالقدميته الى ما كانت عليه أصلا ، أثره ، وجوب احتساب ميماد الطمر على القرار الجمهوري المتضمن تخطى الطالب في الترقية من تاريخ نشره ،

(۲) قضاة « ترقية » « تعيين » •

المدين فى وطيفة وكيل لهاية فئة ممتازة ، أساسه ، درجة الأهلية وعند التساوى ترامى الاندمية ، درجة الأهلية ، عدم تقديرها بعتصر الكفاية الفنية وحدد بل بجميع العتاصر الأخرى الواجب توافرها لتحقيق الأهلية ، قدام ما يدل على الانتقاص من أهلية الطالب ، أثره ، لجهة الدارة أن تتخطاه الى من يليه ،

ا المحتفاظ الطالب بدرجة لحين البحث في الشكاوى المقدمة ضده . وكانت الاحتفاظ الطالب بدرجة لحين البحث في الشكاوى المقدمة ضده . وكانت الوزارة لم تكشف عن يتها في مخالفة هذه القاعدة المقررة لمصلحة الطالب إلا بصدور القرار الجمهوري رقم ... لسنة... ونشره في الجوبدة الرسمية في ... مضمناً ترقية الطالب إلى وظيفة وكيل نيابة مممتازة دون الرجوع بأقدميته إلى ما كات عليه أصلا ، فإنه لا يتبغي حساب الميعاد الذي ينمين فيه تقسدهم طلب الغاء القرار الجمهوري المذكور إلا من ... التاريخ الذي أبدت فيه الوزارة رغيها في العدول عن القاعدة المشار إليها .

۲ - التعين فى وظيفة وكبل نيابة فئة ممتازة بجرى وفقاً للفقرة الأخبرة من المادة 24 والمادة ١١٧ من قانون السلطة القضائية على أساس درجة الأهلية وعند التساوى تراعى الأقلمية - وكانت درجة الأهلية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تقدر بعنصر الكفاية الفنية وحده ، بل مجميع العناصر

الأخرى الواجب توافرها لتحقيق الأهلية، فإذا قام لدى جهة الإدارة من في الأسباب التي تستمدها من الأوراق والتقارير الحاصة بالقاضي سواء ماكان مودعاً منها علمه السرى أم غير مودع بهذا الملف – ما يدل على إنتقاص أهليته ومجانبته للصفات التي تتطلّبها طبيعة وظيفته، فإن لها نزولا على مقتضيات المصلحة العامة أن تتخطاه في الرقية إلى من يليه.

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعـــد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبن من الأوراق - تتحصل في أن الأستاذ وكيل النائب العسام قدم بتاريخ ١٩٨٦/٢/٩ الطلب رقم ٦ لسنة ٥٦ ق «رجال القضاء؛ للحكم بإلغاء القرار الجمهوري رقم ٤٣٥ اسنة ١٩٨٥ فيا تضمنه من تخطيه في الرقية إلى وظيفة وكيل نيابة من الفئة ﴿ المُمَازَةُ . وقال بياناً لطلبه إن دوره في الترقية إلى هذه الوظيفة قد حل ولم تشمله الحركة القضائية الصادر بها القراز المطعون فيه ، وبتاريخ ١٩٨٦/١/٣٦ اخطرته وزارة العدل محجز درجة له لأن حالته لم تستقر بعد بسبب الشكاوى المقدمه ضده . وإذ جاء هذا القرار مخالفاً للقانون لإنعدام سببه ولعدم إخطاره بسبب تخطيه في الترقية فقد تقسدم بطلبه «كما تقدم في ١٩٨٦/٣/١٦ بالطلب رقم ١٧ لسنة ٥٦ ق للحكم بإلغاء القرارين الجمهوريين رقمي ٤٣٥ لسنة ١٩٨٥ و ٨٠ لسنة ١٩٨٦ فيما تضمنه كل منهما من تخطيه في الترقية إلى وظيفة وكيل نيابة من الفثة الممتازة تأسيساً على أن التخطى في الترقية مع حفظ درجة لم ينص عليه في قانون السلطة القضائية وأن تأخر ترقيته بسبب شكاوى لم يبت في صحبها أمر ينطوى على اساءة إستعال السلطة . وإذ صدر القرار الجمهوري رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٨٦ متضمناً ترقية الطالب إلى الوظيفة المشار اليها قدم الطلب رقم ١٢١ لسنة ٥٦ق للحكم إلغاء هذا القوار فيا تضمنه

من تحديد أقدميته بعد الأستاذ وقبل الأستاذ وبرد أقدميته الى ما كانت عليه قبل صدور القرار الجمهورى رقم 870 لسنة 1900 مع ما يترتب على ذلك من آثار . دفع الحضر عن الحكومة بعدم قبول طلب الغاء القرار الجمهورى رقم 870 لسنة 1900 لمرفعه بعد الميعادورفض الطلبين رقمي ١٣١٠/١٧ لسنة 9. ق. وأبلت النياية الرأى بما ينفق وطلبات الحكرمة .

وحيث إن الدفع بعدم قبول طلب الفاء القرار الجمهورى رقم 870 لسنة 1940 لرفعه بعد الميعاد مردود بأنه لماكانت وزارة العدل بالإشتر الله مع بجلس القضاء الأعلى قد قررت الاحتماظ للطالب يدرجة لحين البت في الشكارى المقدمه ضده وكانت الوزارة لم تكشف عن نيتها في محالفة هذه القاعدة المقررة لمصلحة الطالب إلا يصدور القرار الجمهورى رقم 879 لسنة 1947 ونشره في الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/١٠/٢٠ متضمناً ترقية الطالب إلى وظيفة وكيل نيابة ممتازة دون الرجوع باقدميته إلى ماكانت عليه أصلا، فإنه لا يتبغى حساب الميعاد الذي يتعين فيه تقسديم طلب الغاه القرار رغبها في المدول عن القاعدة المشار إلها ، لما كان ذلك وكان الطالب قدم طلب بإلغاء القرار الجمهورى رقم 870 لسنة ١٩٨٨ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٩ فإن الطالب قدم طلبه بإلغاء القرار الجممهورى رقم 870 لسنة ١٩٨٨ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٩ فإن

وحيث إن الطلبات استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث إنه لماكان التعيين فى وظيفة وكيل نيابة فتة ممتازة بجرى وفقاً للفقرة الأخسرة من المادة ٤٩ والمادة ١٩٧ من قانون السلطة القضائية على أساس درجة الأهلية وعند التساوى تراعى الأقدمية ، وكانت درجة الأهلية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة ـ لا تقوم بعنصر الكفامة الفنية وحده بل بجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها لتحقيق الأهلية فإنه إذا قام لدى جهة الإدارة من الأسباب التى تستمدها من الأوراق والتقارير الحاصة بالقاضى سواء ما كان مودعاً منها بملفه السرى أم غير مودع بهذا الملف ـ ما يدل على إنتقاص أهليته مواجاته المحقات التى تتطلبا طبعة وظيفته ، فإن لها نزولا على مقتضيات

المصلحة العامة أن تتخطاه في الترقية إلى من يليه إذكان ذلك وكانت وزارة العدل قد استندت في تخطى الطالب في النرقية إلى وظيفة وكيل نيابة من الفئة المتازة إلى ما ثبت من فحص وتحقيقات الشكويين رقمي ٣٨٦ لسنة ١٩٨٣ و١٧٣ لسنة ١٩٨٤ حصر شكاوي أعضاء النيابة العامة من سعيه لدى وكيلي نبابة النزهة لسؤال مقدمة احدى الشكاوى ععرفة مندوب إستيفاء النيابة دون إرسالها للشرطة وموالاة الاتصال بهما لحثهما على سرعةالتصرف في المحضر ر وهو ما استوجب توجيه الملاحظة رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٤ إليه هذا إلى التوجيه المرسل إليه رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٤ لإرساله في إستدعاء زوجةالمطعون ضده لسؤالها في طعن بالتزوير دون أن تكون طرفاً في الحصومة . وكان من شأن الاعتبارات المستمدة من هذه الوقائم أن تنتقص من اهليته للترقية إلى الدرجة التالية ، فإن تخطيه في الترقية إلها في المرة الأولى بالقرارالجمهوري رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٨٥ يكون مبرراً لا يُحَالَفَة فيه للقانون ولا مشوباً بإساءة|ستعال السلطة. أما عن تخطيه في المرة الثانية بالقسرار الجمهوري رقم ٨٠ لسنة ١٩٨٦ فإن المحكمة لا تجد فيا نسب إليه من وقائع ما يبرر العوده إلى هذا التخطى ، ومن ثم فإنها تقضى برفض طلب الغاء القرار الجمهورى المطعون فيه رقمُ ٣٥٤ لسنة ١٩٨٥ وبإجابة طلب الغاء القرار الجمهورى رقم٠٨لسنة١٩٨٦ فيما تضمنه من تخطى الطالب في الرقية إلى وظيفة وكيل نيابة من ألفئة الممتازة وهو مايقتضي أن تكون أقدميته في نطاق ما إستقرت عليه بعدالتخطى الأول ورفض طلب العوده مها إلى ماكانت عليه قبل هذا التخطى .

جلسة ۹ من يونيو سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار / محمه جلال الهين واقع تالي دليس الهحكمة ، وعضورة السادة المستشارين/ صلاح محمه أحمه ، حسين محمه حسن ، محمه عالى أبو متصمورة ومصلحاتي حسسيب -

(14)

الطلب رقم ١٣٥ لسنة ٥٦ القضائية ١ رجال القضاء) • قضاة « معاش * البلغ الاضافي » •

المبلغ الاضافي • استحقاق عضو الهيئة القضائية له • شرطه • المحادة ٣٤ مكررا من فرار وزير العدّ، رقم ١٩٨٣ لسنة ١٩٨١ المضافة بالقرار رقم ١٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ • استيقاء القاضي في بعد بلوغه سن التقاعد وحتى تهاية العام القضائي في التلائين من يونية • م ٦٩ ق ٢٩٧٢/٤٦ • عدم استحقاقه لهذا المبلغ منذ الاستيقاء •

النص في المادة ٣٤ مكرراً (١) من قرار وزير العدل رقم ١٩٨٣ لسنة ١٩٨١ على أن هيصرف لكل من السنح ١٩٨١ على أن هيصرف لكل من استحق معاشاً من أعضاء الهيئات القضائية ... وإنتبت خدمته فها للعجز ، أو ترك الخدمة بها للوغ سن التقاعد ... : مبلغ شهرى إضافي مقداره شمة جنبات عن كل سنة من مدد العضوية ... » صريح في أن من شروط استحقاق المبلغ الإضافي لعضو الهيئة القضائية أن يكون قد ترك الخدمة بها وهو ما مقتضاه أن القاضى الذي يستبقى في الخدمة بعد بلوغه سن التقاعد وحتى نهاية العضائية رقم ٤٦ اسنة ١٩٧٧ لا يستحق المبلغ الإضافي مدة إستبقائه في الخدمة القضائية رقم ٤٦ اسنة ١٩٧٧ لا يستحق المبلغ الإضافي مدة إستبقائه في الخدمة والاجتماعية العضائية تفيداً صحيحاً للقرار على المشار إليه وذلك بالنص فيها على أنه «في جميع الأحوال لا يستحق الحليظ الشهرى الإضافي للغضو إلا إذا استحق معاشا ولا يصرف لمن بلغ سن الخاعد وبي في الحدمة إلا منذ تركها».

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة »

حيث إن الطلب إستوفي أو ضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبن من الأوراق - تتحصل في أن المستشار ... بتقسدم مثماً الطلب بتاريخ ١٩٨٦/١١/٩ للحكم بأحقيته في صرف المبلغ الشهرى المضاف إلى معاش أعضاء الهيئات القضائية بقرار وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ إعتباراً من ١٩٨٦/١٠/٩ تاريخ بلوغه سن الإحالة إلى المعاش . وقال بياناً لطلبه إنه بلغ سن الإحالة إلى المعاش في ١٩٨٦/١٠/٩ وصدر قرار وزير العدل رقم ٤٠٨٨ لسنة ١٩٨٦ ببقائه في الخدمة حتى ١٩٨٧/٦/٣٠ ومن ثم فإنه يستحق صرف المبلغ المشار إليهمن تاريخ بلوغه سن الستين . وإذكان رئيس مجلس إدارة صندوق الخدمات الصحية والاجباعية لأعضاء الهيئات القضائية قد رفض طلبه صرف هذا المبلغ إعتباراً من تاريخ بلوغه سن الإحالة إلى المعاش على سند من التعلمات الصادرة منه في ١٦/٦/٣٠ التي منعت صرف المبلغ الشهرى الإضافي لمن بلغ سنالتقاعد وبتي في الحدمة إلا منذ تركها ، وكانت هذه التعليمات تخالف قرار وزير العسدل رقم • 82 لسنة ١٩٨٦ التي صدرت تنفيذًا له ومن ثم يتعن طرحهاوإهمال ما نص عليه في القرار المشار إليه من صرف المبلغ الشهرى الإضافي لكل من استحق معاشآ فقد قدم طلبه . طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب وأبدت النيابة الرأى برفضه كذلك .

وحیث إن النص فی المادة ۳۴ مكرراً (۱) من قرار وزیر العسدل رقم ۴۵۰ لسنة ۱۹۸۰ علی أن رقم ۴۵۰ لسنة ۱۹۸۰ علی أن رقم سخ لكل من استحق معاشاً من أعضاء الهیئات القضائیة ... وإنتهت خدمته فیها للمجز ، أو ترك الحدمة بها لبلوغ سن التقاعد ... ، مبلغ شهرى إضافى مقداره خسة جنیات عن كل سنة من مدد العضویة ... ، صریح فی أن

من شروط إستحقاق المبلغ الإضافي لعضوالهيئةالقضائية أن يكون قد ترك الحلمة بها وهو ما مقتضاه أن القاضي الذي يستبق في الحلمة بعد بلوغه سن التقاعد وحتى بهاية العسام القضائي في الثلاثين يونيه عملا عكم المادة ٦٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ لا يستحق المبلغ الإضافي مدة السبقائه في الحلمة حتى هذا التاريخ. وهذا ما قررته تعليات رئيس صندوق الحلمات الصحية والاجهاعية لأعضاء الحيثات القضائية في ١٩٨٦/١٦٣٠ تنفيذا صحيحاً للقرار الوزاري المشار إليه وذلك بالنص فيها على أنه وفي جميسح الأحوال لا يستحق المبلغ الشهري الإضافي للعضو إلا إذا استحق معاشاً ولا يصرف في الأوراق أن الطالب بلغ سن التقاعد وبي في الحلمة إلا منذ تركها ٤٠ ما كان ذلك وكان الثابت في الأوراق أن الطالب بلغ سن التقاعد في ١٩٨٦/١٩٥ وإستبق في الحدمة حتى ١٩٨٥/١٩٥٠ طبقاً لنص المادة ٦٩ من قانون السلطة القضائية فإنه لا يستحق المبلغ الشهري الإضافي حتى هذا التاريخ ، ويكون طلب إستحقاقهمن تاريخ بلوغه سن التقاعد على غير أساس متعيناً رفضه .

جلسة ٢١ من يونيو سنة ١٩٨٧

برياسة السيف المستشار/ محمه چلال الدين وافع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين/ صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن ، محمد هانی او متصدورة ومصلحةی حسيب -

(12)

الطلبان رقها ١٠٤ ، ١٣٦ لسنة ٥٦ القضائية « رجال القضاء » •

(۱) قضاء ((تفتیش)) .

تقرير التفتيش على عمل الطالب • ثيرت أن ما يقى به من مآخذ بعد رفع بعضيا لا يسوغ انهبوك بتقرير كفايتة ال درجة آقل من المحوصف • أثره • وجوب رفعه الى درجة متوسط •

(۲) قضساة « ترقيسة » .

رفع درجة گفاية الطالب ال درجة متوسط ، اثر، ، ترقيته الى وطيفة وكيل نيابة من الفقة المعازد أسوة باقرائه والفاء الفرار المجمهورى المتضمن تفطيه فحى الترقية ،

١ - إذ يبن من الاطلاع على تقرير التفتيش على عمل الطالب بذابة الأزبكية خلال الفترة من أول نوفير سنة ١٩٨٥ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٨٥ أل آخر ديسمبر سنة ١٩٨٥ ال أن القيود والأوصاف وما إنهي إليه من تصرفات فيا عرض عليه من قضايا الجنح والخالفات صحيحة في الجملة وكان ما وردبالتقرير بشأن التحقيقات التي اختص بها قد رفعت عبا بعض المآخذ ، وكان ما بتي منها لا يسوغ الهوط بتقرير كفايته إلى درجة أقل من المتوسط فإن المحكمة ترى أن تقدير كفايته بهذه اللوجة لا يتناسب وحقيقة عمله خلال فترة التفتيش ويتعين لذلك رضه هذا التقرير إلى درجة متوسط.

٢ - إذ كان هذا التقرير الذى ارتأته الحكمة يؤهل الطالب للترقية إلى وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة أسوة بأقرانه الذين تمت ترقيبهم بالقرار الجمهورى المطعون فيه رقم فإن هذا القرار إذ تخطاه في الترقية إليها يكون غالقاً للقانون ويتعمن لذلك الغاؤه في هذا الخصوص .

للحكمية

بعد الاطلاع على' الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلبن استوفيا أوضاعهما الشكلية .

حيث إن الوقائع ــ على ما يبن من الأوراق ــ تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٨٦/٩/٧٥ تقدم الأستاذ وكيل النيابة بالطلب رقم ١٠٤ لسنة ٥٦ ق اللحكم برفع تقدير كفايته إلى درجة «متوسط» فى تقرير التفتيش على عمله بنيابة الأزبكية خلال القترة من أول نوفىر سنة ١٩٨٥ حتى آخر ديسمىر سنة ١٩٨٥ . كما تقدم في ١٩٨٦/١٠/٢٧ بالمللب رقم ١٧٦ لسنة ٥٦ ق للحكم بإلغاء القرار الجمهورى رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٨٦ فيما تضمنه من تخطيه فى الترقيةُ إلى وظيفة وكيل نيابة من الفَّنة الممتازة مع ما يترتب على ذلك من آثار وقال بياناً لطلبيه أنه أجرى التفتيش على عمله بنيابة الأزبكية خلال الفسترة من ١٩٨٥/١١/١ إلى ١٩٨٥/١٢/٣١ وقدرت كفايته بدرجة أقل من المتوسط وأخطره وزير العمدل أنه بسبب تقارير الكفاية فإن الحركة القضائية عن ُ سنة ١٩٨٦ لن تشمله بالترقية لوظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة وقد تظلم أمام مجلس القضاء الأعلى من تقدير كفايته ومن تخطيه فى الترقية وأصدر المحلس قراره برفض التظلم . وبثاريخ ١٠/٨ /١٩٨٦ صدر القرار الجمهورى المُطعون فيه بتخطيه في الترُّقية . ولما كانت المآخذ بتقرير التفتيش على عمله فى غير محلها وأن بعضها لا يعدو أن يكون إمن الهنات غير ذات أثر على سلامة تصرفه فيما اختص به من قضايا وهو مالا ينتقص من كفايته . الأمر الذي يكون معه تقسديرها عوجب هذا التقرير بدرجة أقل من المتوسط على غير أساس ويكون القرار الجمهوري المتضمن تخطيه في الترقية بناء على هذا التقرير على غير سند من القانون ومن ثم فقد تقدم بطلبه . أمرت الحكمة يضم الطلب الثانى للأول للإرتباط وليصدر فهما حكم واحد . طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلبان وأبدت النيابة الرأى برفضهما كذلك. وحيث إنه لماكان يبين من الاطلاع على تقرير التفتيش على عمل الطالب بنيابة الأزبكية خلال الفترة من أول نوفم سنة ١٩٨٥ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٨٥ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٨٥ ألى القرد و الأوصاف وما إنهى إليه من تصرفات فيا عرض عليه من قضايا الجنح والخالفات صيحة فى الجملة وكان ما بى مها لايسوغ التحقيقات الى اختص بها قد رفعت عها بعض المآخذ وكان ما بى مها لايسوغ الهبوط بتقدير كفايته إلى درجة أقل من المتوسط فإن المحكمة ترى أن تقدير رفع علما التحديد إلى درجة متوسط. ولما كان هذا التقدير اللى ارتأته المحكمة رفع هذا التقدير إلى درجة متوسط. ولما كان هذا التقدير اللى ارتأته المحكمة يؤهله للمرقبة إلى وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة أسوة بأقرانه الذين القرار إلى المهودي المطمون فيه رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٨٦ فإن هذا القوار إذ تحطاه في الرقبة إلها يكون مخالفاً للقانون ويتعين لذلك الفاؤه في هذا الحصوص:

جلسة ٢٣ من يونيو سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / محبد جلال الدين واقع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مرذوق فكرى ، صلاح مجبد أحبد نائبي رئيس المحكمة ، حسين محبد حسى ، ومصطفى حسيب »

()

الطلب رقم ٨١ لسنة ٥٦ القضائية « رجال القضاء » •

(١) قضاة ° حكم « حجية الحكم » ° قوة الأمر المقضى °

المنع من اعادة نظر النزاع في المسألة المنفى فيها • شرطه • وحدة المسألة في الدهويين • (٢) قضياة • دعوى « توك الفخصوهة » •

تنازل الطائب عن أحد الطلبات • لا تأثير له على الطلب الاخر •

(۳) قضاة • قرار اداری • تعویض •

قبول طلب التعويض امام مبيكمة النقض • شرطه • آن يكون من قرار ادارى معا تختص بالفصل في طلب الغائه • القرارات الادارية • ماميتها • اخطار وزير العدل للقاضي بأن العركة التضائية لن تشملة بالترقية ليس من قبيل تمك القرارات • فقدان ملف الطالب لا يرجع الى قرار ادارى • طلب التعويض عن هذا أو ذاك • فير مقبول •

(٤) قضاة « الجزاءات التأديبية : معوفا » •

قانون السلطة القضائية ٠ لا يعرف نظام محو الجزاءات التأديبية ٠

١ — المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة في الدعويين ، وإذ يبين من الاطلاع على الطلبين رقمى... أن موضوعهما هو طلب الغاء التنبية رقم ... لسنة أن موضوعه هو طلب الحكم بإلغاء قرار تخطى الطالب في الترقية إلى درجة مستشار ، وكان الموضوع في الطلب الماثل يختلف عنه في الطلبات الثلاثة المتقدمة ، فن ثم يكون الدفع على غير أساس .

٧ - إذكان التابت في إقرار الطالب المؤرخ ... أنه اقتصر في التنازل على الطلب رقم فإن الحكم بإثبات تنازله عن هذا الطلب لا تأثير له على الطلب الماثل ويكون طلب إثبات تنازله عنه على غير أساس .

٣ - مفاد نص المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية أن من شروط قبول
 التعويض أمام هذه المحكمة أن يكون من قرار إدارى مما تختص بالفصل فى طلب

الغائه ، والقرارات الإدارية هى تلك التى تفصح بها جهة الإدارة عن إرادتها الملازمة عا لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانونى ممين ، وإخطار وزير العسدل للقاضى بأن الحركة القضائية لن تشمله بالترقية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة للهن من قبيل تلك القرارات وإنحا هو لا يعدو أن يكون عملا تحضيرياً لا يؤثر على المركز القانوني للقاضى واللى لا يتحدد إلا بصدور قرار جمهورى متضمناً تخطيه فى الترقية ، وما يستند إليه الطالب فى التحويض عن فقد ملفه لا يرجع إلى قرار إدارى ، ومن ثم فإن طلب التعويض عن فلك وعن إخطار وزير العسدل بأن الحركة القضائية لن تشمله بالترقية يكون غير مقبول .

٤ - المقرر في قضاء هذه المحكة أن قانون السلطة القضائية الواجب التطبيق لا يعرف نظام محو الجزاءات التأديبية المعمول به في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ومن ثم فإن طلب محو التنبيه الموجه للطالب يكون غير جائز القبول :

للحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق ومياع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحبث إن الطلب إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبن من الأوراق - تتحصل في أن المستشار تقدم الطلب الحكم بتعويضه عبلغ أحد عشر الفاّ من الجنهات عن إخطار وزارة العسدل بتخطيه في الترقية إلى وظيفة مستشار وعملخ خسة وعشرين الفاّ عن فقدان ملفه الأصلى ويمحو التنبيه رقم ١ لسنة ١٩٨٤ أعطرته الموجه إليه من وزير المسدل . وقال بياناً لطلبه إنه يتاريخ ١٩٨٦/٦/٥ أعطرته وزارة العدل بالعزم على تحطيه في الترقيه إلى درجة مستشار يسبب الوقائع المخودة علفه السرى فعظام إلى مجلس القضاء الأعلى اللهي قرر بجلسة ١٩٨٦/٨/٥

الغاء تحطيه في الترقيه . وإذكانت الواقعة التي وجه إليه بسبها التنبيه المشار إليه لا تبرر تحطيه في الترقية وكان إخطاره سهذا التخطي مشوباً بمخالفة القانون وسوء إستمال السلطة والحتى به هو وفقدان ملفه السرى الأصلى أضراراً ماديه وأديبة يستحق التعويض عها وكان قد مضى على توجيه التنبيه المذكور إليه ثلاث شدوات فقد تقسدم بطلبه . دفع الحاضر عن الحكومة أصلياً بعدم جواز نظر الطلب لسابقة الفصل فيه بالأحكام الصادرة في الطلبات أرقام ٢٧ : ثلا لسنة ٥٤ ق ، ٤٦ لسنة ٥٦ ق وطلب إحتياطياً إثبات تنازل الطالب عن طلبه أو رفضه موضوعاً . وأبدت النيابة الرأى بإثبات تنازل الطالب عن طلبه .

وحيث إن الدفع المبدى من الحكومة مردود . ذلك أن المنع من إعادة فل نظر النزاع في المسألة المقضى فيها يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة في الدعويين ، وكان يبن من الاطلاع على الطلبن رقمى ٣٧ ، ٣٩ لسنة ٥٤ ق أن موضوعهما هو طلب الغاء التنبه رقم (١) لسنة ١٩٨٤ ، وعلى الطلب رقم ٢٦ لسنة ٥٦ ق أن موضوعه هو طلب الحكم بإلغاء قرار تخطى الطالب في الترقيه إلى درجة مستشار فإن الموضوع في الطلب الماثل يختلف عنه في الطلبات المتقدمة ومن مُ يكون الدفع على غر أساس .

وحيث إنه لما كان النابت فى إقرار الطالب المؤرخ ١٩٨٦/٩/٣ أنه اقتصر فى التنازل على الطلب رقم ٤٦ لسنة ٥٦ قى . فإن الحكم بإثبات تنازله عن هذا الطلب لا تأثير له على الطلب الماثل ومن ثم يكون طلب إثبات تنازله عنه على غير أسساس .

وحيث إنه عن طلب التعويض. فإنه لما كان النص في المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية على أن وتخص دوائر المواد المدنية والتجارية عجمكة النقض بالفصل في الطلبات التي يقسدها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم كما تخص الدوائر المذكورة دون غير ما بالفصل في طلبات التعويض عن تلك القرارات ، ومفاده أن من شروط قرل طب التعويص أمام هذه المحكة أن يكونمن قرار إداري، ما تخصى بالفصل

في طلب الغاثه وكانت القرارات الإدارية هي تلك التي تفصيح بها جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة عا لهما من سلطة عقتضي القوانين واللوائع بقصد إحداث أثر قانوني معين ، وكان إخطار وزير المسدل القاضي بأن الحركة القضائية لن تشمله بالترقيه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة ليس من قبيل تلك القرارات وإنما هو لا يعدو أن يكون عملا تحضيرياً لا يؤثر على المركز القانوني للقاضي والذي لا يتحدد إلا بصدور قرار جمهوري متضمناً تخطيه في الترقية ؛ وكان ما يستند إليه الطالب في التعويض عن فقدان ملفه لا يرجع إلى قرار إدارى ، فإن طلبه التعويض عن ذلك وعن إخطار وزير المسدل له بأن إدارى ، فإن تشمله بالترقية يكون غير مقبول .

جلسة ١ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

 برياسة السيد المستشار / مرزوق فكرى نائب رئيس المجكمة وعضوية السادة المستشارين / صلاح محمد احمد نائب رئيس المحكمة ، أحمد نصر الحددى ، حسين عحمد حسن وهمسسطانى
 د حسيب -

(17)

الطلب رقم ٢٦ لسنة ٥٦ ق (**رجال القضاء**) « رجال القضاء » • ا**جراءات •**

فرار التعيين في وظيفة قضائية اذا صدر في الشكل الذي يتطلبه القانون مي السلطة الادارية المختصة باصداره • وجوب رفع ضلب الفائه خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمة أو اعلان صاحب الشأن به أو علمه به علما يقينيا • مخالفة ذلك • أثره • عدم قبول الطلب • الخدمة المسكرية لا تمتبر بدائها مانما قهريا يتمفر معه تقديم الطلب في الميماد طالما لم يفح اخالب أن طرفا معددا في مقد القدمة اقصد عن مباشرة الطلب في ميماده •

المادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٤ توجب أن يرفع الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به أو علمه به علماً يقينياً وكان القرار الجمهوري رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٦ قمد نشر بالجريدة . الرسمية بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٧ ولم يتقدم الطالب بطلب إلغائه إلافي ١٩٨٦/٢/٢٧ فإن الطلب يكون قد رفع بعد المبعاد الذي نص عليه القانون ولا وجه لما يتحدى به الطالب من أنه كان مجنداً بالقوات المسلحة خلال المبعاد المقرر لتقدم الطلب . فلك أن مجرد الحدمة العسكرية لا تعتبر بذاتها مانعاً قهم يا يتعذر معه تقسديم الطلب في المبعاد طالما لم يدع الطالب أن ظرفاً عدداً في هذه الحدمة أقعده عن مباهرة الطلب في مبعاده .

المحكمية

بعد الاطملاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السيد المستشمار المقرر وبعد المداولة . حيث إن الوقائع - على ما يبن من الأوراق -- تتحصل في أنه بتساريخ / ١٩٨٦/٤ تقدم الأستاذ ... ٥ معاون النيابة » بهذا الطلب للحكم بتعديل ترنيب أقدميته في القرار الجمهوري رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٦ ليكون تالياً مباشرة لزملاته الحاصلين على تقدير ٥ جيد » وسابقاً على خيع زملاته الحاصلين على تقدير ٥ معبول » مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقال بياناً للطلب إنه عين معاوناً للنيابة عوجب القرار الجمهوري السالف الذكر إلا أنه لم يوضع بين زملاته في ترتيب الأقدمية وفقاً لمحموع الدرجات الحاصل عليها وهو ما يعيب هذا القرار بمخالفة القانون ومن ثم تقدم بطلبه . طلب محاى الحكومة عدم قبول الطلب لتقديمه بعد الميعاد وأبدت النيابة الرأي بعدم قبوله كذلك .

وحيث إنه لما كانت المادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٧ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ توجب أن يرفع الطلب خلال للمثن يوماً من تاريخ نشر القرار المطعون فيه فى الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به أو علمه به علماً يقينياً وكان القرار الجمهورى رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٦ قد نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٧ ولم يتقدم الطالب بطلب إلغائه إلا فى ١٩٨٦/٤/١ فإن الطلب يكون قد رفع بعد الميعاد المذى ضعيد القانون ولا وجه لما يتحدى به الطالب من أنه كان مجنداً بالقوات المسلحة خلال الميعاد المقرر لتقديم الطلب وتقديمه كتاب الوحدة المسكرية المسلحة خلال الميعاد المقرر لتقديم الطلب وتقديمه كتاب الوحدة المسكرية بأنه كان مجيدة المسكرية المعدد المعتر بذاتها مانعاً قهرياً يتعلم معه تقديم الطلب فى الميعاد فى ميعاده ومن ثم يتمين الحكم بعده قول الطلب .

جلسة ١ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسه السيد المستشار/ محسد مجمود راسم نائب رئيس المحسكمة وعضسوية السيادة (سنشارين/ محمد رافت خفاجي نائب رئيس المحكمة ، الحسيني الكنائي ، معمد فؤاد شمهاش ومحمد عبد البر حسين صالم *

(14)

الطعن رقم ٨٧٨ سنة ١٥ القضائية :

(۱ - ۲) اعلان ، تزویر ، بطالان ،

 (۱) محضر الاعلان من المحررات الرسمية ، حجيته مطلقة على ما دون به من أهور باشرها محررها في صدود مهمته ، عدم جواز المجادلة في صحتها ما لم يطمئ بتزويرها .

 (۲) أوراق المحترين ، بياناتها ، خلو صورة الإعلان من بعضها ، أثره بطلان الاعسان ولير كان الإصل صحيحا ،

(٣) محكمة الموضوع • دعوى « اعادة الدعوى للمرافعة » •

اجابة طلبي فتح باب المرافعة والتصريح يتقديم مستندات • من اطلاقات محكمة الموضوع • غنال الاشارة الى هذا الطلب • وفضى شمخى لك •

(٤) ايجار « ايجار الأماكن » « أسباب الاخلاء » ث

تكليف المستاجر بالوفاء بالأجرة · شرط لقبول طلب الإخلاء سواء كان أصليا أو طلبا عارضا طالما كان سابقا على الطلب بخمسة عشر يوما ·

(٥) نقض « السبب الجديد » « الاسباب التعلقة بالنظام العام » •

الأسباب المتعلقة بالنظام العام • شرط قبولها الأول عرة أمام محكمة النقض • ألا يتعالطها عنصر واقدى لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع •

 ا حضر إعلان أوراق المحضرين وعلى ما جرى قضاء هذه المحكمة من المحررات الرسمية التى أسبغ القانون الحجية المطلقة على ما دون بها من أسور باشرها محررها فى حدود مهمته مالم تبن تزويرها ;

٢ - أوجب المشرع فى المادتين ٩ ، ١٩ من قانون المرافعات أن تشتمل الأوراق الى يقوم المحضرون بإعلانها ومنها صحف الدعاوى والاستثناف على بيانات جوهرية منها بيان اسم المحضر الذى باشر الإعلان وتوقيعه على كل من

(ثانيسة) الأحكسام الصسادرة

في الواد الدنية والتجارية والأحوال الشخصية

الأصل والصورة وإلا كان الإجراء باطلا ، وأن للمعلن إليه التمسك ببطـلان الصورة المعلنة ولو خلا أصلها من أسباب البطلان .

٣ - لا تثريب على عكمة الموضوع - عسب الأصل - إن هي لم تستجب للطلب المقدم إليها لفتح باب المرافعة في الدعوى والتصريح بتقدم مستندات لأن إجابة هذا الطلب أو عدم إجابته هو من إطلاقات تلك المحكمة فلا يعيب الحكم الالتفات عنه ، أو إغفال الإشارة إليه بما يعد رفضاً ضمنياً للطلب .

٤ ــ النص فى المادة ١٨ /ب من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على أنه
 لا مجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق علمهما فى المقد إلا لأحد الأسباب الآتية :

(أ) إذا لم يقم المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خسة عشر يوماً من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول دون مظروف أو بإعلان على يد محضر يدل على أن تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة فى ذمته هو شرط أساسى لقبول طلب المؤجر إخلاء العين المؤجرة بسبب التأخير فى سدادها يستوى فى ذلك أن يتقدم المؤجر سبداً الطلب فى دعوى أصلية يرفعها ضد المستأجر أو يتقدم به فى صورة طلب عارض من دعوى عليه طالما أن التكليف سابق على طلب الإخلاء مخمسة عشر يوماً.

 هـ لأن كان بطلان التكليف بالوفاء أمراً متعلقاً بالنظام العام إلا أن شرط قبول الأسباب المتعلقة بالنظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـ ألا يخالطها أى عنصر واقمى لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع .

للحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تــلاه الســيـد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلمة .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق. تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١١١٦٣ لسنة ١٩٨٢ مسلف كلى جنوب القاهرة على المطعون ضدها للحكم بتحرير عقد إيجار له عن الشقة المبينة بالصحيفة ، وقال بياناً لهـا إن والده كان يستأجر الشقة محل النزاع بعقد إبجار مؤرخ ٢٨/٥/٨/٢٨ بأجرة شهرية قدرها ٤ جنيه و ٤٦٠ مليم وبوفاته امتد إليه العقد هو ووالدته، وبعد وفاتها ظل مقيماً فها ، إلا أن المطعون ضدها أقامت عليه الدعوى رقم ٣٦٢٠ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة للحكم بإخلاته من العين محل النزاع لانتهاء عقد إيجـارها بوفاة والدته ، فحكمتُ المحكمة برفض الدعوى ، وإذ تأيد هذا الحكم استثنافياً فقد أقام الدعوى . وبجلسة ١٩٨٢/١٢/٢ أقر وكيل المطعون ضدهًا بامتداد عقد الإيجار للطاعن، وقدم طلبًا عارضًا للحكم بإخلائه من العين محل النزاع لعدم وفائه بإيجار الشقة منذ ١٩٧٩/٣/١ : ولإحداثه تعديلات في العنن ضارة بالمبنى . وبتساريخ ١٩٨٣/٢/٢٢ حكمت المحكمة بإلزام المطعون ضدها بتحرير عقد إيجار للطاعن عن الشقة محل الذاع وبعدم قبول الطلب العارض . استأنفت المطَّعون ضدها هذا الحكم بالاستثناف برتم ٢٦٨٤ لسنة ١٠٠ ق القاهرة ، وبتاريخ٨٤/١/٢٥ قضت الحُكمة فى الدعوى الأصنية بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المستأنف ضده (الطاعن) تمصاريفها . وفي الدعوى الفرعية بإلغاثه وإخلاء الطاعن من الشقة محل النزاع . طمن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة ــ في غرفة مشورة ــ حددت جلسة لنظره وفعها التزمت النيابة رأسها .

وحيث إن الطعن أقم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه بطلان إعلانه بصحيفة الاستتناف ، وفي بيان ذلك يقول إن المحضر الذي باشر إعلان صحيفة الاستتناف لم ينتقل إلى على إقامته ، وأثبت في ورقة الإعلان على خلاف الحقيقة غلق مسكنه هذا إلى أن صورتها المسلمة لجهة الإدارة قد خلت من بياناتها الجوهرية التي يوجب نص الملدة ٩

من قانون المرافعات أن تشتمل عليها ومنها اسم المحضر وتوقيعه وتاريخ الإعلان ومكانه ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد صدر باطلا .

وحيث إن النحي في شقه الأول غير مقبول ذلك أنه لمـا كان محضر إعلان أوراق المحضرين – وعلىماجرى به قضاء هذه المحكمة – من المحررات الرسمية التي أسبغ القانون الحجية المطلقة على ما دون بها من أمور باشرها محررها في حدود مهمته ما لم بتبن تزويرها فإنه لا يقبل من الطاعن المحادلة في صحـة ما أثبته المحضر في أصل إعلان محيفة الاستثناف من وجود مسكنه مغلقــًا وإعلانه بجهة الإدارة ما دام لم يطعن على هذه البيانات بالتزوير ، والنعي في شقه الثاني عار عن الدليل ذلك أنه ولئن كان المشرع قد أوجب في المــادتين ٩ ، ١٩ من قانون المرافعات أن تشتمل الأوراق التي يقوم المحضرون بإعلاَّمها ومنها صحف الدعاوى والاستثناف على بيانات جوهرية منها بيان اسم المحضر الذي باشر الإعلان وتوقيعه على كل من الأصل والصورة وإلا كان الإجراء باطلاً ، وأن للمعلن إليه التمسك ببطلان الصورة المعلنة ولو خلا أصلها من أسباب البطلان إلا أنه لما كانت الصورة المرفقة محافظة مستندات الطاعن المقدمة إلى محكمة النقض والى يقسول إنها هي الصورة المعلنة من صحيفة الاستثناف قد جاءت خلواً من أية بيانات تكشف عن أنها هي بالفعل صورة الإعلان المسلمة إلى جهة الإدارة ، وعلى ذلك فلا مجديه الاستدلال بتلكالورقة لإثبات حقيقة ما يدعيه في هذا الخصوص ، ومن ثم يكون النعي برمته عسلي غىر أساس ...

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك يقول إنه قدم طلباً لفتح باب المرافعة لتقديم مستندات قاطعة فى الدعوى ولأنه لم يعلن إعلاناً صحيحاً بصحيفة الاستثناف ورغم أن ذمته غير مشغولة بالأجرة المستحقة إلا أن المحكمة قضت بالإخلاء دون أن تستجب لطلبه أو ترد عليه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن ـــ المقرر في قضاء هذه المحكمةـــ أنه لا تُريب على محكمة الموضوع ــ بحسب الأصلـــ إن هي لم تستجب للطلب المقدم إليها لفتح باب المرافعة فى الدعوى والتصريح بتقديم مستندات ، لأن إجابة هذا الطلب أو عدم إجابته هو من إطلاقات تلك المحكمة فلا يعيب الحكم الالتفات عنه ، أو إغفال الإشارة إليه بما يعد رفضاً ضمنياً للطلب ومن ثم فإن النعى يكرن على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطمون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إن دعوى الإخلاء المتأخير في سداد أجرة العين المؤجرة يشترط لقبوضا وجمود عقد إيجار مكتوب فلا يكفي صدور حكم بثبوت العلاقة الإيجارية ما لم ينفذ بتحرير عقد الإيجار ، وإذ قضى الحكم بإخلائه من الشقة محل النزاع لعدم سداد الأجرة استناداً إلى حكم ثبوت العلاقة الإيجارية دون أن تكون المطعون ضدها قد حررت له عقد إيجار مكتوب فإنه كون قد خالف القانون.

وحيث إن هذا النحى مردو د ذلك أن الطاعن أقام الدعوى الماثلة على المطعون ضدها للحكم بتحرير عقد إيجار له عن الشقة محل النزاع استناداً إلى ثبوت العلاقة الإنجارية بينهما بالحكم الصادر فى الدعوى برقم ٣٦٠٠ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة والذى تأيد استثنافياً لأحقيته فى امتداد عقد الإنجار الأصلى إليه خلفاً لله والديه وهو ما أقر به وكيل المطعون ضدها أمام محكمة أول درجة الأمر الذى يسوخ لهما طلبإخلاء الطاعن لعدم سداد الأجرة عملا بالمادة ١٩٨١ بون حاجة إلى وجود عقد بالمادة ١٨٨ بمن القانون رقم ١٣٦١ لسنة ١٩٨١ دون حاجة إلى وجود عقد إيجار مكتوب لصالحه طالما إن انعقد السابق قد امتد إليه بشروطه بإقرار الطرفين ومن ثم فإن النمى عليه فى هذا الحصوص يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن الدعوى الفرعية بالإخلاء المتأخير فى سداد الأجرة يشترط لقبولها أن يكون التكليف بالوفاء مهذه الأجرة سابقاً على رفع الدعوى الأصلية محمسة عشر يوماً ، ولما كان الحكم قد قضى بقبول الدعوى القرعية بإخلائه من الشقة محل الذاع لتتأخير فى سداد الأجرة استناداً إلى تكليف بالوفاء اللاحق لرفع الدعوى الأصلية فإنه يكون قد أضطاً فى تطبيق إلى تكليف بالوفاء اللاحق لرفع الدعوى الأصلية فإنه يكون قد أضطاً فى تطبيق

القانون ، كما أن التكليف بالوفاء تضمن مبالغ أخرى متنازع علمها غير الأجرة الأصلية مما بجمل دعوى الإخلاء غير مقبولة .

وحيث إن هذا النعي في شقه الأول مردود ذلك أن النص في الممادة ١٨ /ب من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على أنه و لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتيـــــة : من تاريخ تكليْفه بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول دون مظروف أو بإعملان على يد محضر يدل على أن تكليف المستأجر بالوفءاء بالأجرة المستحقة في ذمته هو شرط أساسي لقبول طلب المؤجر إخلاء العنن المؤجرة بسبب التأخر في سدادها يستوى في ذلك أن يتقدم المؤجر عدا الطلب ف دعوى أصلية يرفعها ضد المستأجر أو يتقدم به في صورة طلب عارض من الدعى عليه طالمًا أن التكليف سابق على طلب الإخلاء مخمسة عشر يوماً ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن المطعون ضدها قد قامت بتكليف الطاعن بالوفاء بالأجرة المستحقة عليه منذ ١ /٣ / ١٩٧٩ وذلك ممقتضي إنذار على يد محضر معلن إليه في ١٩٨٧/١٢/١ ثم تقدم وكيلها بجلسة ١٩٨٧/١٧/٢ بعد انقضاء أكثر من خسة عشر يوماً على حصول التكليف ــ بطلب عارض أبداه شفاهة وفى مواجهة وكيل الطاعن أثناء نظر الدعوى الأصلية المقامة منه ، طالبًا الحكم بإخلائه من العين المؤجرة له لتأخره في سداد الأجرة المستحقة اعتباراً من ا ١٩٧٩/٣/١ ومّن ثم فقد تحقق شرط قبــول الدعوى الفــرعية بالإخلاء ، دون حاجة لاشتراط أن يكون التكليف سابقاً على رفع الدصوى الأصلية المرفوعة من الطاعن كما يدعى ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بإخلائه من العين المؤجرة لعدم وفائه بالأجرة المستحقة عليه بعد تكليفه بالوفاء مها فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . والنعي في شقه الثاني غير مقبول ، ذلك أنه ولئن كان بطلان التكليف بالوفاء أمراً متعلقاً بالنظام العام إلا أن شرط قبول الأسباب المتعلقة بالنظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض _ رعلى ما حرى به قضاء هذه المحكمة ــ ألا يخالطها أى عنصر واقمى لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ، وكان ما يثيره الطاعن فى وجه النمى من بطلان التكليف بالوفاء لمما اشتمل عليه من مبالغ تزيد عن الأجرة المستحقة وإن كان سبباً قانونياً ــ يتعلق بمدى صمة تطبيق محكمة الموضوع للقانون إلا أنه نحالطه واقع لم يسبق عرضه عليها ، ومن ثم فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

ولمنا تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / محمد المرسى فتح الله قالب دليس المحكمة وعضوية السسادة المستشارين / سعيد أصد صقر ، وليم وزق يدوى قالبى رئيس المجكمة ، أحصد ذكى غرابه ، ولك الشريف »

$(\Lambda\Lambda)$

الطمن رقم ٦٦٤ لسنة ٥٣ القضائية :

١ - دعوى « المسلحة في الدعوى » • نيابة قانونية « التمثيل القانوني » •
 الدعوى • مامنهما • عبد نبولها •

٢ - مسئولة « مسئولية جنائية » • تزوير « نعوى التزوير الاصلية » • دهسوى »

مبدأ شخصية العقوبة • ماهيته • الاستنابه في المحاكمة الجنائية أو المقاب • غير جائز • الحكم بعدم قبول دعوى التزوير الاصلية المقامة عن الطاهفة يتزوير تعطيقات جنائية أجسريت مع ابنها • صحيح في القانون • هلة ذلك •

٢ - يقوم التشريع الجنائى على مبدأ أساسى لا يرد عليه استثناء هو مبدأ شخصية المستولية الجنائية ، والجرام شخصية المستولية الجنائية ، والجرام لا يؤخذ بجريرتها غير جناتها والعقوبات لا تنفد إلا فى نفس من أوقعها القضاء عليه ، وحكم هذا المبدأ أن الإجرام لا يحتمل الاستنابة فى المحاكمة وأن المعقاب لا يحتمل الاستنابة فى التنفيذ ، لما كان ذلك وكان الشارع فى المادة هم من قانون الإثبات قد خول لمن يخشى الاحتجاج عليه بمحرر أن يختصم من بيده ذلك المحرر أو من يفيد منه أسياع الحكم بتزويره بمقتضى دعوى أصلية بهده ذلك الحرر أو من يفيد منه أسياع الحكم بتزويره بمقتضى دعوى أصلية وهى لا تعلو أن تكون وسيلة لجاية حتى أو مركز قانونى فلمسلمى ذاته ،

ولا تكنى القرابة للمتهم شفيعاً لهما للاستنابة عنه فى اتخاذ إجراء يدخل ضمن نطاق المحاكمة الجنائية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى - لانتفاء صفة الطاعنة فى رفعها - وهى دعامة مستقلة وكافية لحمل قضائه لا يكون قد خالف القانون .

للحكمية

بعد الاطملاع على الأوراق وسماع التقرير الـذى تلاه السـيد المستشـار المقرر والمرافعه وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٣٣٨٠ لسنة ١٩٨٧ مدنى كل جنوب القاهرة على المطعون ضدهم بطلب الحكم برد وبطلان الأوراق المكونة لملف الجناية رقم لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا المعروف بحناية اغتيال الرئيس السابق محمد أنور السادات ذلك لتزويرها وقالت بيساناً لدعواها إن المطعون ضدهم الثلاثة الآخر أصدروا فى ١٩٨١/١١/١١ قرارًا باتهام تجلهما المسلازم أول في الجنساية المشمار إلهما بالاشتراك مع آخرين في قتل الرئيس السابق محمد أنور السادات ونفر ممن كانوا عنصة العرض يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ والشروع في قتل آخرين وقسد أصيب بجلها المذكور بطلقات نارية في ساحة العرض العسكري وقت الحادث ونقل إلى المستشنى حيث استجوب بتاريخ ١٩٨١/١٠/١٠ ثم صحح تاريخ افتتاحه إلى ١٩٨١/١٠/٩ ، ثم استجوب مرة أخرى في جو من الإرهــاب والتعذيب والإكراه كما طالب المدافعون عنه أثناء المرافعة طلبات عديدة تغمر وجه الرأى فى الدعوى ، فلم تثبت فى محاضر الجلسات وأن هذه المحاضر كانت تستبدل بغرها أو بجرى علمها الإضافات والإسقاطات ، وإذ كان من حـق والدة المتهم أن تلجأ إلى القضاء لإثبات هذا النزوير فقد أقامت الدعوى . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها الآزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بأسباب الطعن مخالفة القانون والحلطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك تقول إن ما انتهى إليه الحكم المشار إليه من عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الجناية سالفة اللدكر ومن عدم جواز الطعن بالتروير بدعوى أصلية على أوراق سبق القسك بها أمام القضاء ، ومن عدم قبول الدعوى لانتفاء صفتها فى الطعن على هذه الأوراق بالتروير ، لا يقوم ذلك كله على سند صحيح ، إذ لم تكن الطاعنة طرفاً فى الحصومة الجنائية حتى تحاج بالحكم الصادر فيها ، أو تواجب بقعودها عن سلوك سبيل الادعاء الفرعى بالتروير ، فضلا عن كونها أم المتهم وولية دمه قبول الدعوى وأقام قضاءه على هذه الأسباب مجتمعة دون أن يستمع إلى دفاع قبول الدعوى وأقام قضاءه على هذه الأسباب مجتمعة دون أن يستمع إلى دفاع الطاعنة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطاً فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النمى غير سديد ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الدعوى إن هي إلا حق الالتجاء إلى القضاء لحاية الحق أو المركز القسانوني المدعى به ، ومن ثم فإنه يلزم لقبولها توافر الصفة الموضوعية لطرفى هذا الحتى ، بأن ترفع الدعوى ممن يدعى استحقاقه لهذه الحاية وضد من يراد الاحتجاج عليه بها ، لما كان ذلك وكان التشريع الجنائي يقوم على مبدأ أساسى لا يرد عليه استثناء هو مبدأ شخصية العقوبة ، امتداداً لأصل عام هو شخصية المسولية الجنائية ، والجراهم لا يؤخذ بجريرتها غير جناتها والعقوبات لا تنفذ إلا في نفس من أوقعها القضاء عليه ، وحكم هذا المبدأ أن الإجرام

لا محتمل الاستنابة في المحاكة وأن العقاب لا محتمل الاستنابة في التنفيذ لماكان ذلك وكان الشارع في الممادة ٥٩ من قانون الإثبات قد خول لمن بخشي الاحتجاج عليه محرر أن مختصم من بيده الحرر أو من يفيد منه لسياع الحكم بزويره مقتضى دعوى أصلية وهي لا تعدو أن تكون وسيلة لجاية حسق أو مركز قانوني للمدعى ذاته ، وكانت الطاعنة لا تستند في دعواها إلى حماية و مركز قانوني ذاتي ، ولا تكني القرابة للمهم شفيعاً لها للاستنابة عنه في انحاذ إجراء يدخل ضمن نطاق المحاكمة الجنائية ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ قضي بعدم قبول الدعوى — لا نتفاء صفة الطاعنة في رضها — وهي دعامة مستقلة كافية لحمل قضائه — لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إنه لما تقدم يتعنن رفض الطعن .

جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / الدكتور أحمد حسنى ناقب رئيس الهمكمة وعضسرية السسادة المستشارين : محمد طعوم ، زكى المسرى تأثين رئيس المحكمة ، منع توفيق وعبد المنعم ابراهيم ،

(19)

الطمن رقم ٨٥٩ أسنة ٥١ القضائية :

شركات « شركات الأشخاص : اثقضاء الشركات »

انفضاء شركات الانسخاص بوقاة أحد الشركاء وخضوعها للتصفية وقسمة أموالها • جواز النص في عقد الشركة على استمرازها في حافة موت أحد القبركاء قيماً بين الباقين منهم أو مم ورثة الشريك المتوفى • مؤدى ذلك •

شركة الأشخاص تنتهى حتماً وعمكم القانون عوت أحد الشركاء ويترتب بعقدها ، وعند خلوه من حكم خاص تتبع الأحكام المنصوص عليها في المواد بعقدها ، وعند خلوه من حكم خاص تتبع الأحكام المنصوص عليها في المواد من ١٣٥٠ إلى ١٣٦٠ من القانون المدنى ، على أنه لا يوجد ما يمنع من أن ينص في عقد الشركة على استمرارها – في حالة موت أحد الشركاء – فيا يسمن الباقين مهم أو مع ورثة الشريك المتوفى ، وفي الحالة الأولى تخضع حصة الشريك المتوفى وحده لتصفية حسب قيمها وقت الوفاة . أما إذا كان الباقي الشريك المتوفى وحده لتصفية حسب قيمها وقت الوفاة . أما إذا كان الباقي أمن الشريك المتوفى ، فإما تنهى حتماً وعمكم القانون وتخضع أمو الهسسا المتصفية الشريك المشرار إلها آنفاً .

المحكمية

بعد الاطملاع على الأوراق ومياع التقوير السلى تلاه السبيد المستشار المقرر والمرافعة ويعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أنَّ الطاعنين أقاموا على المطعون ضده الدعوى رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٧٨ تجارى كلى جنوب القاهرة ــ بطلب الحكم بتصفية الشركة المحرر عنها العقد المؤرخ ١٩٦٣/٦/١ وبياناً لذلك قالوا إنه بتاريخ ٢٠/٥/٧٠ توفى والدهم المرحوم ... عن ورثة هم الطاعنون وشقيقهم المطعون ضـــده ووالدهم المرحومة ... وترك ما يورث عنه محلا تحارياً ومحازن ملحقة به ـــ ثم بتاريخ ١٩٦٣/٦/١ تنازل الطاعنون عن حستهم الموروثة في المحل لوالدتهم الَّى كونت في ذات التاريخ مع شقيقهم المذكور شركة تضامن عن هذا المحل ــ برأس مال قدره أربعة آلاف جنيه ــ ثم بتاريخ ١٩٧٣/١١/١٣ توفيت والدُّسُم واستأثر المطعون ضده بإدارة الشركة وأرباحها مما محق لهم تصفيتها . وبتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٧ قضت محكمة أول درجة بتصفية الشركة وبتعين مصف من الجدول . استأنف المطعون ضده هـــذا الحكم بالاستثناف رقم ٣٨٩ لسنة ٩٧ ق القاهرة ـــ وبتاريخ ١٩٨١/١/٢٨ قضت عكمة استثناف ألقاهرة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض – وُقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن – وإذْ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأسا :

وحيث إن الطعن أقم على سبب واحد ينعى به الطاعنون على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون وتأويله – وفى بيان ذلك يقولون إنه لما كانت شركة الأشخاص تذبي عموت أحد الشركاء وكان يترتب على انهام؛ المحلم السبب خضوعها للتصفية وقسمة أموالها بالطريقة المبينة فى عقدها – فإن الحكم المطعون فيه – بقضائه برفض طلب تصفية الشركة – محل النزاع – الحكم المطعون فيه – بقضائه برفض طلب تصفية الشركة – محل النزاع – وهى والدسم سعناداً إلى انتقال موجودات تلك الشركة إلى الشريك الباقى – وهى والمعمون ضحه حالة خلو عقدها من نص بحيز ذلك فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيس خصده حالة خلو عقدها من نص بحيز ذلك فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيس القانون وتأويله .

وحيث إن هذا النعي في محله ـ ذلك أنه لما كانت شركة الأشـخاص تنهي حتماً ومحكم القانون - بموت أحد الشركاء - وكان يترتب على انتبائها لهذا السبب خضوعها للتصفية وقسمة أموالهما بالطريقة المبينة يعقدها وعنمد خلوه من حكم خاص تتبع الأحكام المنصوص عليها في المواد من ٥٣٣ إلى ٣٦٥ من القانونى المُدنى على أنَّه لا يوجد ما يمنع من أن ينص فى عقد الشركة على استمرار هافي حالة موت أحدالشركاء فهاي بنالياقين منهم أو مع ورثة الشريك المتوفى سوفى الحالة الأولى تخضع حصة الشريك المتوفى وحده للتصفية حسب قيمتها وقت الوفاة أما إذا كان الباقي من الشركاء و'حداً ولم يكن متفقاً بعقــد الشركة - على استمرارها مع ورثة الشريك المتوفى – فإنها تنتهي حتماً ومحكم القانون وتخضع أموالها للتصفية بالطريقة المشار إلها آنفاً ــ لما كان ذلك وكانت الشركة محل النزاع – على ما هو ثابت بعقدها المؤرخ ١٩٦٣/٦/١ – والمرفق بملف الطعن – من شركات الأشخاص مكونة من المطعون ضده ومن والدته المرحومة ... ــ ولم يرد به اتفاقهما على استمرارها ــ في حالة موت أحدهما مع ورثة الشريك المتوفى ــ ومن ثم فإنه بموت الشريكة .:. في ١٩٧٣/١١/١٣ تنتبي هذه الشركة وتخضع أموالهـا كلها للتصفية وإذ خلي عقدها المشار إليه من حكم خاص بالتصفية فإن الأحكام المنصوص علمها في المواد من ٥٣٣ إلى ٥٣٦ من القانون المدنى ــ تكون هي الواجبة الاتباع ــ وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك وقضى برفض طلب تصفية الشركة رغم تقريره بانبائها للمانه يكون قد أخطأ تطبيق القانون وتأويله بما يستوجب نقضه.

جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسة السّيد المستشار / سيد عبد البلّتي سيف تائب وئيس المحكمة وعضوية الساوة المستشارين/ عبد المتصف هاشم ، أحمد ابراهيم شطبى تائبى رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين شلقاني وصلاح محمود عريس -

$(\Upsilon \bullet)$

الطمن رقم ١٠٥٥ لسنة ٥٣ القضائية :

حجز • تنفيذ • التزام « انقضاء الانتزام : السبوفاء مع الحلول » • ينفيذ عنساري •

حلول الغير عانونا أو اتفاعا محل الفائن في حقه • مؤهاه • أحقيته في الحلول محله فيما الفقه من أو أحد الدائنين الإخرين من اجراءات التنفية • وقوع التنفيذ على منقول لدى الدين أو ما للمدين لدى المغير أو على عقار • لا أثر له • اخلاف مقا الحلول عن الحلول في اجسراءات التنفيذ على المقار عند تعدد العجوز عليه •

النص فى المادة ٢٨٣من قانون المرافعات على أن و من حل قانوناً أو اتفاقاً على الدائن فى حقه حل محله فيا اتخذ من إجراءات التنفيذ ٩ يدل وعلى ما أفسحت عنه المذكرة الإيضاحية على أن المشرع خول من حل محل الدائن الحاجز سواء كان هذا الحلول قانونياً أو اتفاقياً الحق فى الحلول محله فيا اتخذ من إجراءات التنفيذ ، وذلك سواء كان الدائن الحاجز هو الدائن مبساشر أو احد الدائن الحاجزين الآخرين ، وسواء أكان التنفيذ على حجز المنقول لدى المدين أو حجز ما للمدين لدى الفر أو بطريق التنفيذ على حجز المنقول لدى المدين أو حجز ما للمدين لدى الفر أو بطريق التنفيذ على العقار . وسواء أكان الحجز تحفظياً أم تنفيذياً . وحكمة هذا النص هى تفادى إعادة إجراءات التنفيذ مرة أخرى ممن حل على الدائن واقتصاداً فى المصروفات الى يتحملها فى المهاية المدين المحجوز عليه ، إذ يستكمل المحال له ما بدأه الدائن ألى يتحملها فى المهاية المدين المحجوز عليه ، إذ يستكمل الحال له ما بدأه الدائن أن حصائص الحاجز من إجراءات . فضلا عن أن هذا النص يتمشى مع ما متقفى به المدائن الحاجز فى ذات الحق الذي عمر التنفيذ اقتضاء له ، وهذا مخطى تحر على الدائن الحاجز فى ذات الحق الذي عجرى التنفيذ اقتضاء له ، وهذا عنطف عن الحلول فى هذه الحلول فى هذه الحلول فى هذه الحلول فى وهذا تعدد الحجوز عليه والذى خيول الدائن الحاجز فى ذات الحق الذي على الدائن الحاجز فى ذات الحق الذي عمل الدائن الحاجز فى ذات الحق الذي عمل الدائن الحاجز فى ذات الحق الذي على المقار عند تعدد الحجوز عليه والذي خيول

المشرع فيه الحاجز الثانى الحلول على الدائن الحاجز مباشر الإجراءات بشرط أن يكون دائناً حاجزاً لذات العقار المحجوز وسيق له أن أعلن تنبيها بعزع ملكيته وقام بتسجيل هذا التنبيه .

المحكمية

بعـد الاطــلاع على الأوراق وسياع التقرير ال**ذى تلاه السيد المستشــار** المقرر نائب رئيس المحكمة والمرا**فعة** وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ١٠١١ سنة ١٩٨١ مدنى دمهور الابتدائية ضد المطعون عليه بطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع لها تعويضاً مقداره ٢٠٠٠٠ جنيه وقالا بياناً لهـا إنه بمناسبة قيامه باتخاذ إجراءات نزع ملكية عقارات مورثهما المرحوم ... وآخرين في القضية التي آل قيدها إلى رقم ٣٦ سنة ١٩٦٩ بيوع بندر دمهور وسارت الإجراءات فها حتى تحـديد جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٦ لإجراء البيع وقام الطاعنان وبعض إخوتهما بســــداد الدين المحجوز من أجله للمطعون عليه ومقداره ٣٠٤٩٩,٦٣٠ جنيه وحررا معه عقداً رسمياً بشطب الرهن وحلولها محله في الدين والرهن وإجراءات نزع الملكية بالنسبة لباق المدينين غير أنه بدلا مِن أن يقر أمام المحكمة بالتخالص وبهذا الحلول طلب الحكم بترك الحصومة فقضت له المحكمة بإثبات الترك ثم قضت ترتيباً عليه ببطلان تعجيلهما السر في الإجراءات وبذلك أخل بالنزامه قبلهما بأن حال بينهما وبين الحلول محله فى إجراءات نزع الملكية وأضماع عليهما انتفاعهما بما صدداه عن باقي المدينين فضلا عما أصابهما تفسياً من جراء هذا الإخلال الجسم ثما يقدرانه بالملغ المطـــــــالب به . وبتاريخ ١٩٨١/١١/٣٠ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى عكمة استتناف الإسكندرية (مأمورية دمبور) بالاستتناف رتم ٥٠٧،

سنة ٣٧ ق مدنى وبتاريخ ١٩٨٣/٢/٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في – هذا الحكم بطريق التقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه للدائرة في غرفة مشـورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون إذ ذهب إلى أسما لا كلان على المطعون عليه فى مباشرة إجراءات الحجز إلا إذا قاما بتسجيل التنبيه بنرع الملكية ورتب على ذلك أن ترك المطعون عليه للخصومة في قضية الإجراءات لا يشكل إخلالا بما النزم به قبلهما ، في حين أنه يترتب على قيامهما بسداد الدين المنفذ به حلولها عمل المطعون عليه في هذا الدين وفى مباشرة إجراءات الحجز من آخو إجراء صحيح قام المطعون عليه عباشرته وفقاً لنص المادة ٣٨٣ من قانون المرافعات .

رحيث إن هـ فما النحي في محـــاله ذلك أن النص في المادة ٨٢٣ من قانون المرافعات على أن ؛ من حل قانوناً أو اتفاقاً محل الدائن في حقه حل محله فيا اتخذ من إجراءات التنفيذ؛ يدل ـ وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية ـ قانونياً أو اتفاقياً الحق في الحلول محله فيما انخذ من إجراءات التنفيذ ، وذلك سواء كان الدائن الحساجر هو الدائن مباشر الإجراءات أو أحد الدائنين الحاجزين الآخرين وسواء أكان التنفيذ بطريق حجز المنقول لدى المدين أو حجز ما للمدين لدى الغرر أو بطريق التنفيذ على العقار وسواء أكان الحجز تحفظياً أم تنفيذياً . وحكمة هذا النص هي تفادي إعادة إجراءات التنفيذ مرة أخرى ممن حل محل الدائن واقتصاداً في المصروفات التي يتحملها في النهماية المدين المحجوز عليه إذ يستكمل المحال له ما يدأه الدائن الحاجز من إجراءات فضلا عن أن هذا النص يتمشى مع ما تقضى به المادة ٣٢٩ من المجموعة المدنية من حلول المحال له محل الدائن في خصائص حقه وفي ضماناته وتوأبعه ، والحلول في هذه الحالة هو حلول شخص آخر محل الدائن الحاجز في ذات الحق الذي بجرى التنفيذ اقتضاء له ، وهذا نختلف عن الحلول في إجراءات التنفيذ على العقار عند تعدد الحجوز عليه والذي خول المشرع فيه الحاجز الثانى [الحلول على الدائن الحاجز مباشر الإجراءات بشرط أن يكون دائناً حاجزاً للمات العقار المحجوز وسبق له أن أعلن تنبياً بنزع ملكيته وقام بتسجيل هذا التنبيه وإذ كان الثابت بالأوراق أن الطاعنين قاما بسداد الدين المحجوز من أجله في القضية رقم ٣٦ سنة ١٩٦٩ بروع بندر دمبور التي باشر المطعون عليه إجراءاتها ضد الطاعنين وآخرين واتفقا معه على أن تحسسلا علمه في تلك الإجراءات مما مقتضاه أن تحلا محله في استكمالها دون حاجة إلى إعادة ما تم منها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ تحالف هذا النظر وذهب إلى أن الطاعنين منها ، فإن الحكم المطعون عليه في إجراءات الحجز إلا إذا قاما بإعلان تنبيه جديد بنزع الملكية وبتسجيل هذا التنبيه ورتب على ذلك أن توك المطعون عليه للخصومة في قضية البيوع سالفة البيان لا يشكل إخلالا عما الزم به قبلهما رغم ما يتضمنه هذا الترك من التنازل عن هذا الحجز الذي أتفق المطعون عليه معهما على حلولها فيه محله فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يسترجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ۷ من يناير سنة ۱۹۸۷

پریاسة السید المستشار / سید عید الیاش سیف کائی رئیس الجکمة وطعویة السادة المستشارین/ عبد التصف هائم ، أحمد ابراهیم تـلبی تاثین رئیس المحکمة ، محمد جمال الدین شلقانی وسلاح محمود عریس ۰

(71)

الطعن رقم ١٣٥٢ لسنة ٥٣ القضالية :

ملكية (اللكية الأدبية والفنية)) . حكم « تسبيب الحكم » .

النص في انقرة الأرفى من المادة التاسعة من القانون رقم 30% لسنة 1908 باصدار قانون خاية حق المؤلف على أن و المؤلف وحده الحق في أن ينسب إلى مصنفه وفي أن يدفع أى اعتداء على هذا الحق ... » يدل على أن المؤلف الحق دائماً في أن يكتب اسمه على كل نسخة من نسخ المصنف الذي ينشره بنفسه أو بواسطة غيره وفي خيع الإعلانات عن هذا المصنف بغير حاجة إلى إبرام اتفاق مع الغير على ذلك . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قسد خالف هذا النظر وذهب إلى أن هذا النص لا يدل على وجوب ذكر اسم المؤلف كلا ذكر المصنف الذي قام بتأليفه وأن المطعون عليه بصفته المشرف الذي على المسرحية موضوع الذاع لا يكون عطاتاً بعدم كتابته اسمى الطاعنين في مواد الدعاية والإعلانات عنها لانتفاء الظروف التي توحى برغبة المطعون عليه في إهمال الطاعنين أو التقليل من شأنهما وخلو الاتفاق المبرم بين الطرفين عن الزام المطعون عليه بدكر اسمهما في الإعلانات فإنه يكون قد أخطأً في عليق المتان ن

المكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسياع التقرير الذي تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وساثر أوراق الطعن -- تتحصل في أن الطاعتين أقاما الدعوى رقم ٤٢٦ه سنة ١٩٧٦ مدني جنوب التماهرة الابتدائية ضد المطعون عليه وانتهيا فها إلى طلب الحكم بإلزامه بأن يدفع لما مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه ، وقالا بياناً ضا إن المطعون عليه تعاقد معهما على تأليف مسرحية بعنوان و حدوتة الأرنب سفروت ، التي سميت بعــد ذلك 1 شاهد ما شافش حاجة ، واتفتًا معـه على أن يشرف فنياً على النص المسرحي وأن يذكر اسمه فى إعلانات الدعاية ودفع لها مبلغاً زهيداً مقداره ٣٠٠ جنيه روعي في تقديره أنه باكورة إنتاجهما الذي سيعم اسميهما في ذهن الجمهور كمؤلفين مسرحين إلا أنهما فوجئا بأن المطعون عليه يُعرض المسرحية مغفلا اسميما في مواد الدعاية والإعلانات عن سوء قصد إذ رفض نسبة المؤلف المسرحي إليما رغم تكرار مطالبهما إياه بذلك في المحضر رقم٢٦٢ه سنة ١٩٧٦ إداري عابدين ، وقُد لحق بهما من جراء ذلك ضرر جسيم يقدرانه بالمبلغ المذكور . وبتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٩ حَكَمَت الْحَكَمَة بْإِلْرَامِهُ بْأَنْ يُدْفِعُ لْمَا مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه . استأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة استتناف القاهرة بالاستثناف رقم ٦١٠٥ سنة ٩٩ ق ملتى. كما استأنفه الطاعنسان بالاستثناف رقم ٦١٢٣ مُستة ٩٩ق مدنى وبعد أن أمرت المحكمة بضمهما حكمت بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى . طعن الطاعنان في هذا الحكم يطريق النقض ، وتُعدمت النيابة مذكرة أبلت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه أجدير بالنظسر وحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأمها . وحيث إن بما يتعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولان إن الحكم ذهب إلى أن المحظور طبقاً لنص المادة التاسعة من قانون خماية حق المؤلف رقم ١٩٥٤ هو نسبة المصنف الى غير من قام بوضعه ، وأما عدم ذكر اسم المؤلف قرين اسم المصنف لا يعسد بذاته خطأ مفضياً إلى المسئولية إلا إذا دلت الظروف الملابسة على الرغبة فى إهمال اسم صاحب المصنف أو التغليل من شائه ، فى حين أن هما النص لا يدل على ذلك وإنحا يوجب ذكر اسم المؤلف قرين اسم المصنف اللذى وضعه كلا ذكر هذا المصنف بغير حاجة إلى وجود اتفاق على ذلك فأخطأ الحكم فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النمي صحيح ، ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المدادة الناسعة من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بإصدار قانون حماية حق المؤلف على أن و للمؤلف وحده الحق في أن ينسب إلى مصنفه وفي أن يدفع أي اعتداء على هذا الحق ... و يدل على أن للمؤلف الحق دائماً في أن يكتب اسمه على كل نسخة من نسخ المصنف الذي ينشره بنفسه أو بواسطة غيره وفي حميح الإعلانات عن هذا المصنف الذي ينشره بنفسه أو بواسطة غيره وفي حميم الإعلانات عن هذا المصنف بغير حاجة إلى إبرام اتفاق مع الغير على ذلك . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر و ذهب إلى أن بتأليفه وأن المطعون عليه بعمفته المشرف الذي على المسرحية موضوع الذاع لا يكون غطئاً بعدم كتابته أسمى الطاعنين في مواد الدعاية والإعلانات عبا لا يكون غطئاً بعدم كتابته أسمى الطاعين في وهال الطاعين أو التقليل لا يكون غطو الاتفاق المبرم بين الطرفين من الزام المطعون عليه بذكر المسهما في الإعلانات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه المعبها في الإعلانات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه المغلب دون حاجة إلى عث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسة المسيد المستشار/ محمد محسود راسم فاثب رئيس المحتكمة وعضوية المسازة المستشارين/ محمد رافت خفاجى فائب رئيس المحكمة ، الحسينى الكنافى ، محمد فؤاد شرباش . وحمد عبد البر حسين مالم •

(77)

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ١٥ القضائية :

- (۱ مه ٥) ايجار « انهاء عقد الايجار » صورية نقض « السسيب الجديد » • دعوى « نقدير قيمة الدعوى » « الطلبات في الدعوى » • اختصاص « الاختصاص القيمي » • استثناف •
- (١) طلب انهاء عقد إيجار الارس النضاء الانتهاء مهته عضم مطاؤعه الطاعن فيه أمسام محكمة الموضوع • النمى عليه بالصورية • سبب جديد • عدم جواز التيجدي به الاول مرة أمام محكمة التقفى •
- (۲) ثبوت ان عقد الايجار معتود مشاهرة بأجرة شهرية قدرها مائتى قرش لدين لا تعقيم لاحكام قانون ايجار الإماكن • المدعوى بطلب انهائه • دخولها فى حدود الاختصاص الانتهائي للمحكمة الابتدائية وعلم جواز استثناف الحكم الصادر فيها •
- (٣) الطلبات المندمجة في الطلب الاصلى · تقدير قيمتها بقيمة منا الطلب وحدم · شرط
 ذلك · عدم اثارة نزاع خاص بشائها ·
- (٤) الدعوى بطلب اخلاء الارض الفضاء والتسليم اشتمالها على طلب أصلى وطلب مندمج • المنازعة بشأن الطلب المندمج • أثره • عدم اعتباره كذلك • وجوب تقدير قيمته تقدير • مستقلا عن الطلب الاصلى •
- (٥) الاصل فى الدعارى انها معلومة القيمة الاستثناء الدعاوى المرقسوعة بطلم، غير قابل للتفدير • اعتبارها مجهولة القيمة • الدعوى بطلم، الاخلام والتسليم • غير مقدرة القيمة • اختصاص المحكمة الابتدائية بتظرها • جوال استثناف الحكم الصادر فيها • ٢١٩ مراقعات •

۱ -- إذ كانت المطعون ضدها قد استهدفت من دعواها الحكم بانتهاء عقد الإبجار محل النزاع لوروده على أرض فضاء بعد انتهاء مدته وكان الطاعن لم يدع أمام محكمة الموضوع بأن محل هذا العقد هو من المبانى الخاضعة لأحكام قانون إيجار الأماكن بمنا مقتضاء امتداده بقوة القانون إلى مدة غير محددة ، وكان ما ينعى به من صورية ما ورد بالعقد من أنها أرض فضاء هو سبب

جديد لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة التقض لما يتضمنه هذا الدفاع من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع هو التحقق من طبيعة العين محل النزاع .

٧ - إذ كان الثابت عدونات الحكم المطعون فيه أن مدة عقد الإمجمار موضوع الدعوى مشاهرة مقابل أجرة شهرية قدرها مائني قرش ، وكانت عن التداعى باعتبارها من الأراضى الفضاء لا تخضع لأحكام قانون إنجمار الأماكن فإنه وفقاً للقاعدة العامة المنصوص عليها فى المادة ٧/٣٠ تكون قيمة الدعوى فى شقها الحاص بإنهاء العقد هي مما يدخل فى حدود الاختصاص الهائى للمحكمة الابتدائية مما لا مجوز معه الطمن فى الحكم الصادر فها بطرين الاستثناف .

٣ - بالنسبة المشق المتعلق بإخلاء العين والتسليم ، فإنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٨ من قانون المرافعات قد نصت على أنه و إذا تضمنت الدعوى طلبات تعتبر مندمجة في الطلب الأصلى فتقدر قيمتها بقيمة هذا الطلب وحده ، وقد أشارت المذكرة الإيضاحية إلى أن هذه الفقرة قد استحدثت على لا يكون للطلبات المندمجة في الطلب الأصلى تقدير مستقل عنه ، وأوردت المذكرة مثالا لهما بدعوى براءة الذمة وطلب شطب الرهن ، ودعوى المستأجر بطلب براءة ذمته من دين الأجرة والفاء الحجز وأضافت بأنه في كل حالة من هذه الأحوال يعد الطلب الأحسر مندجماً في الطلب الأول بحيث يعتبر من هذه الأحوال بعد الطلب الألتى ، فلا بجوز أن يكون للطلب الثانى ، فلا بحوز أن يكون للطلب طلب الثانى تقسدير مستقل ، غير أن مثل هذه الطلبات لا تعتبر مندجمه إذا قام حولها نزاع خاص وكان القصل في الطلب الأصلى لا يستنبع نفس المصير بصدده ... وفي هذه الأحوال بحب تقسدير كل طلب على حدة .

٤ - إذا كان الواقع فى الدعوى أن المطمون ضدها قد أقامت دعواها بطلب إخلاء الأرض الفضاء محل الزاع وتسليمها إلها خالية وكأن التكييف الصحيح لهذه الطلبات أنها تشتمل ضمنياً على طلب أصلى بإنهاء عقد الإيجار بسبب إنهاء مدته ، وطلب خر بإخلاء العين وتسليمها خالية ، وهذا الطلب

الأخير يعد طلباً مندجاً في الطلب الأصلى إذ هو مترتب عليه والقضاء فيه يعد قضاء في الطلب الآخر ، فهو عسب الأصل لا يعتدبقيمته إلا أنه لماكان الطاعن قد أثار نزاعاً سأن هذا الطلب أمام محكة أول درجة في مذكرته المقسدمة عباسة ١٩٨٠/١/٦ إذ تمسك فيها بملكيته للأرض محل النزاع بطريق الشراء ووضع البد عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية من سنة ١٩٦٣ وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك ، ودفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة لأنه هو المالك للأرض ، كما أشار الحكم الابتدائي في مدوناته إلى إطراح هذا الطلب لعدم تقسديم الطاعن ما يؤيد دفاعه وأن في أوراق الدعوى ما يكي لتكوين عقيدتها بعد أن قدمت المطعون ضدها مستنداتها ودفاعها بشأن ملكيها دون الطاعن لعين التداعى ، ومن ثم فإن طلب الإخلاء واتسليم لا يعد – بعد ذلك المنازعة التي ثارت بين الطرفين ، طلباً منديما ويتمين تقسديره تقديراً مستقلاعن الطلب الأصلى .

ه - مؤدى نص المادة ٤١ من قانون المرافعات أن الأصل في الدعاوى التي ترفع بطلب غير قابل التقدير فتعتبر مجهولة القيمة ، وهي لا تعتبر كذلك إلا إذا كان المطلوب فيا مما لا يمكن تقديره طبقاً لأية قاعدة من قواعد تقدير الدعاوى التي أوردها المشرع في المواد من ٣٦ إلى ٤٠ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك ، وكان طلب الإخلاء والقسلم ليس من بين الطلبات التي أورد المشرع قاعدة لتقديرها في قانون المرافعات في المواد سالفة البيان فإن الدعوى في شها المحاص بهذا الطلب تعتبر قيمها زائدة على ضمياتة جنيه وهو ما يدخل في حدود الاختصاص الابتدائي للمحكمة الابتدائية ولا يعد حكمها فيه إنهائياً علا بنص المادة ١/٤٧ من قانون المرافعات بمسا يجوز معه للطاعن إستثناف علم هذا الشق من الدعوى تطبيقاً لنص المادة ٢١٩ من القانون المذكور ، وإذ علك الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى يعدم جواز إستثناف الحسكم الصادر من عكمة أول درجة بإخلاء عين النزاع وتسليمها إلى المطعون ضده على سند من أن الحكم المؤتها عقد الإيجار غيرجائز إستثناف رغم وجوب تقدير الصادر من عكمة أول درجة بإخلاء عين النزاع وتسليمها إلى المطعون ضدها على سند من أن الحكم المؤتهاء عقد الإيجار غيرجائز إستثناف رغم وجوب تقدير

كل طلب منهما على حده على ما سلف بيانه ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق . القانون .

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق ، ومهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٢٨٢١ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى إسكندرية على الطاعن للحكم بإخلاء الأرض الفضاء المبينة بالصحيفة وتسليمها لها ، وقالت في بيانها أن الطاعن استأجر منهاالأرض الفضاء محل النزاع بعقد إبجار مؤرخ ١٩٧٠/٣/١ لقاء أجر قسنوية قدرها -٤٢ ج تدفع بواقع جنهين شهرياً لإستعالها غزناً ، وبتاريخ ٢١/٣/٩٧٩ اندرت الطاعن بعدم رغبها في تجديد العقد وتسليم الهين المؤجرة في موعد أقصاه آخر إبريل سنة ١٩٧٩ لإنتهاء مدته ثم أقامت الدعوى ، وبتاريخ ١٩٨٠/٥/١٨ حكت المحكمة بإخلاء عين النزاع وتسليمها لها ، إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٥٠٥ لسنة ٣٦٩ في إسكندرية ، وبتاريخ ١٩٨١/١/٢/٢ قضت المحكمة بعدم جواز الاستئناف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه، وإذ عرض الطعن على هذه الحكمة - في غرفة مشورة – حددت جلسة لنظره وفها التزمت النيابة رأها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبين ينعى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه غالفة القانون والحطأ فى تطبيقه والإخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقول أن عقد الإبجار سند الدعوى مزور عليه ولا تربطه بالمطعون ضدها أية علاقة وقد تمسك أمام محكمة الموضوع بطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وضع بده على الأرض بوصفه مالكاً لهسا إلا أن الحكة لم تجبه إلى طلبه، ولما كانت المطعون ضدها قد أقامت دعواها إستناداً إلى أن العين المؤجرة أرض فضاء في حين أنها مقام عليها مبان وبإفتراض أن العقد غير مزور فهو عقد صورى قصد به التحايل على أحكام قانون إيجار الأماكن ، وإذ أعمل الحكم المطعون فيه نص المادة ٨/٣٧ من قانون المرافعات فإنه بكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إنه لما كانت المادة ٨/٣٧ من قانون المرافعات قد حددت كيفية تقسدير قيمة الدعوى في المنازعات المتعلقة بالعقود المستمرة ومنها عقد الإبجار فنصت على أنه ﴿ إذا كانت الدعوى متعلقة بإمتداد العقد كان التقدير بإعتبار المقابل النقدى للمدة التي قام النزاع على إمتداد العقد إلها ، . وكان طلب إنهاء عقد الإنجار لإنتهاء المدة المتفق علمها هو طلب بعدم إمتداد العقد، وإذ كانت المطعون ضدها قد إسهدفت من دعواها الحكم بإنهاء عقد الإمجار محل النزاع لوروده على أرض فضاء بعد أن إنهت مدته وكان الطاعن لم يدع أمام عَكُمَةُ المُوضُوعُ بأنْ محل هذا العقد هو من المباني الخاضعة لأحكام قانون إنجار الأماكن عا مقتضاه إمتداده بقوة القانون إلى مدة غير محددة ، وكان ما ينعى به من صورية ما ورد بالعقد من أنها أرض فضاء هو سبب جديد لا مجوز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقضلما يتضمنه هذا الدفاع من واقع كان بجب عرضه على محكمة الموضوع هو التحقق منطبيعة العين محل النزاع ، وكان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن مدة عقد الإبجار موضوع الدعوى مشاهرة مقابل أجرة شهرية قلرها مائتي قرش ، وكانت غن التداعي بإعتبارها من الأراضي الفضاء لا تخضع لأحكام قانون إبجار الأماكن فإنه وفقاً للقاعدة العامة المنصوص علمها في المادة ٨/٣٧ المشار إلبها تكون قيمة الدعوى في شقها الخاص بإنهاء العقد هي ممايدخل في حدود الاختصاص البائى للمحكمة الابتدائية ممسا لا يجوز معه الطعن فى الحكم الصادر فيها بطريق الاستثناف إلا أنه بالنسبة للشق الثانى من الطلبات المتعلقة بإخلاء العنن والتسلم فإنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٨ من قانون المرافعات قد نصت على أنه وإذا تضمنت الدعوى طلبات تعتبر منديجه في الطلب الأصلي فتقدر

قَيْمَيا بقيمة هذا الطلب وحده ٤ . وقد أشارت المذكرة الإيضاحية إلى أن هذه الفقرة قد استحدثت حتى لا يكون للطلبات المندبجة في الطلب الأصلى تقدير مستقل عنه ، واوردت المذكرة لها بدعوى براءة الذمة وطلب شطب الرهن ، ودعوى المستأجر بطلب براءة ذمته من دين الأجرة والغاء الحجز وأضافت بأنه وفي كل حالة من هذه الأحوال بعد الطلب الأخبر مندهجًا في الطلب الأول محيث يعتبر القضاء في هذا الطلب قضاء في الطلُّب الثاني ، فلا بجوز أن يكون للطلب الثاني تقـــدير مستقل ، غير أن مثل هذهالطلبات لا تعتبر مندمجه إذا قام حولها نزاع خاص وكان الفصل فى الطلب الأصلى لا يستنتج نفس المصىر بصدده ... وفي هذه الأحوال مجب تقدير كل طلب على حدة ، . وكان الواقع في الدعوى أن المطعون ضدها قد أقامت دعواها بطلب إخلاء الأرض الفضاء محل النزاع وتسليمها إلبها خالية وكان التكييف الصحيح لهذه الطلبات أنها تشتمل ضمناً على طلب أصل بإنهاء عقد الإنجار بسبب إنهاء مدته ، وطلب آخر بإخلاء العن وتسليمهاخالية ، وهذا الطلب الأخبر يعد طلباً مندمجاً في الطلب الأصلى إذَّ هو مترتبعليه والقضاء فيه يعد قضاء في الطلب الآخر ، فهو خسب الأصل لا يعتد بقيمته إلا أنه لما كان الطاعن قد آثار نزاعاً بشأن هذا الطلب أمام محكمة أول درجة في مذكرته المقدمة لجلسة ١٩٨٠/١/٦ إذتمسك فيها بملكيته للأرض محل النزاع بطريق الشراء ووضع اليد علمها المدة الطويلة المكسبةللملكية من سنة ١٩٦٣ وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك. ودفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة لأنه هو المالك للأرض؛ كما أشار الحكم الابتدائي في مدوناته إلى إطراح هذا الطلب لعدم تقـــديم الطاعن ما يؤيد دفاعه وأن فى أوراق الدعوى ما يكني لتكوين عقيدتها بعد أنقدمت المطعون ضدها مستنداتها ودفاعها بشأن ملكيتها دون الطاعن لعنن التداعي، ومن ثم فإن طلب الإخلاء والتسلم لا يعد ــ بعد تلك المنازعة التي ثارت بن الطرفن ــ طلباً مندمجاً ويتعنن تقسدير قيمته تقديراً مستقلا عن الطلب الأصلي ، وكان مؤدى نص المادة ٤١ من قانون المرافعات أن الأصل في الدعاوى أنها معلومة القيمة ،

ولا نخرج عن هذا الأصل إلا الدعاوى التي ترفع بطلب غير قابل للتقدير فتعتر مجهولة القيمة ، وهي لا تعتبر كذلك إلا إذا كان المطلوب فها ممالا عكن تقديره طبقاً لأية قاعدة من قواعد تقسدير الدعاوى التي أوردها المشرع في المواد من ٣٦ إلى ٤٠ من قانون المرافعات . لما كان ذلك وكان طلب الإخلاء والتسليم ليس من بن الطلبات التي أورد المشرع قاعدة لتقديرها في قانون المرافعات في المواد سالفة البيان فإن الدعوى في شقها الخاص مهذا الطلب تعتبر قيمتها زائدة على خسيائة جنيه وهو ما يلخل في حدود الاختصاص الابتدائي للمحكمة الابتدائية ولا يعد حكمها فيه إنهائياً عملا بنص المادة ١/٤٧ من قانون المرافعات مما بجوز معه للطاعن إستثناف هذا الشق من الدعوى تطبيقاً لنص المادة ٢١٩ من القانون المذكور وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز إستثناف الحكم الصادر منعكمة أول درجة بإخلاء عين النزاع وتسليمها إلى المطعون ضدها علىسند من أن الحكم بإنهاء عقــد الإيجار غير جائز إستثنافه رغم وجوب تقسدير كلطلب مهما على حدة على ما سلف بيانه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وإذ حجبه ذلك عن بحث موضوع النزاع الذي أثارهالطاعن في شأنطلب إخلاء العين والتسليم بدعوى ملكيته لها ، ومن ثم فإن النعي في هذا الخصوص يكون في عمله عمّا يتعين معه نقض الحسكم:

جلسة 11 من يناير سنة 1987

برياسة المسيد المستشار / أحمد ضياه عبد الرافق عبد تألب رئيس المحكمه وعضسوية السادة المستشارين/ الدكتور على فاضل حسن نائب رئيس المحكمة ، طلمت أمين صادق ، مجمد عبد القادر صعير وعبد العال السحان .

(74)

الطمن ٩٨ لسنة ٥١ القضائية :

عمل « العاملون بالاتحاد التعاوني الزراعي » « تسوية » « تعيين » • حتر سبق الماملين بالاحاد التعاولي الزرائي لزملائهم في النقة والاقدية بالجهال التر

حقر سبق العاملين بالاتحاد التعاولي الزراعي لزملائهم في الفئة والاقدمية بالجهسات التي عينوا بها بعد حل الاتحاد ، عدم تحقق زمالتهم لنظرائهم المتساوين معهم في المؤمل الدراسي من الماملين بهذه الجهات الا من وقت هذا التعبين • في ٢٤ لسنة ١٩٧٨ ·

مفاد نص المادتين الأولى والثانية منالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٧ يتعيين العاملين بالإنحاد التعاوني الزراعي المركزي وفروعه والإنحادات الإقليمية بوزارة الزراعة ووحدات القطاع الزراعي أو أي جهة أخوى وتسوية أوضاعهم أن المشرع أرجع فى المادة الأولى من هذا القانون تاريخ تعيين العاملين الخاضعين لأحكامه في الجهات التي يعينون بها إلى تاريخ التحاقهم مخدمة الإتحاد التعاوني ، ثم وضع في المادة الثانية قواعد خاصة لتسوية أوضاع هؤلاء العاملين بالنسبة للفئات المالية التي يعينون مها وأقدمياتهم لها وترقياتهم إلى الفئات الأعلى بموجب القوانين التي أشار إلها ، إلا أنه لم يشأ تطبيق هذه القواعد على اطلاقها حتى لا يصيب الضررا نظراءهم في الجهات التي يعينون بها ، فجاء في الفقرة الأخبرة من هذه المادة يفيد حظر تموجبه أن يترتب على تطبيقها سبق العامل لزملاءه في الجهة التي يعينون بها سواء من حيث الفثة أو ترتيب الأقدمية ــ وإذ كان المركز القانوني للعاملين الحاضعين لأحكام هذا القانون لا ينشأ لهم في الجهات التي يعينون بها إلا من تاربخ التعيين فإن زمالهم لنظر أثهم المعينين معهم في المؤهل الدراسي من العاملين في هذه الجهات لا تتحقق إلا من وقت هذا التعين . ومن ثم فإن الزميل الذي قصد إليه المشرع في الفقرة الأخبرة من تلك المادة هو من عين في تاريخيتفتي وتعيين نظيره المتساوى معه في المؤهل مخدمة الإتحاد التعاوني .

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٩٣١ لسنة ١٩٧٩ عمال كلى دمهور على البنك الطاعن طالبًا الحكم بتسوية حالته وتحديد أقدميته وفقاً لأحكام القانون ٤٢ لسنة ١٩٧٨ مع ما يترتب على ذلك من آثار وقال بيانا لها أنه التحق بالعمل لدى الاتحاد التعاوني بمؤهل فوق المتوسط وبعد حل الاتحاد وتصفيته نقل إلى البنك الطاعن الذى أجرى تسوية حالته بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ٧٨ فأقام الدعوى بطلباته سالفة البيان : ندبت المحكمة خبراً وبعد أن قدم تقريره عدل المطعون ضده طلباته إلى أحقيته للفثة السابعة إعتباراً من ١/١//١٩٧ ورجوع أقدميته لهذا التاريخ والزام الطاعن أن يؤدى له مبلغ ٧٠٠و٧٩ جنهاً وبتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٨ قضت المحكمة بأحقية المطعون ضده للفئة السابعة إعتباراً من ١٩٧٨/١/١ وإرجاع أقدميته لهذا التاريخ وبإلزام الطاعن أن يؤدى له مبلغ ٢٦,٧٠٠ جنباً .أستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة إستثناف إسكندرية «مأمورية دمهور» وقيد إستثنافه برقم ٣٩٥ ق لسنة ٣٦ ق إسكندرية مأمورية دمهور وبتاريخ ١٩٨٠/١١/١٦ قضت المحكمة بتأبيد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأسها .

وحيث إن الطمن أقم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بها على الحكم المطمون فيه محالفة القانون والحطأ فيتطبيقه وتأويله وبياناً لذلك يقول أنه لماكانت أحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ٧٨ تحظر أن يترتب على تطبيق قواعد التسويات الواردة فيه أن يسبق العامل زملاءه المعينين في الجهة المعين بها في تاريخ تعيينه بغير قياس بزميل معين وأن تمّ تسوية حالة العامل وفقاً لأحكام القانون المذكور دون أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٨٧٥ وإذ قضى الحسكم المطعون فيه بأحقية المطعون ضده للفنة السابعة في ١٩٧٨/١١ إعمالا لأحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٨ والمادة الأولى من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ دون مراعاة ألا يترتب على ذلك أن يسبق رملاءه المعينين الدى البنك الطاعن فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان القانون ٤٢ لسنة ١٩٧٨ بنعين العالمين بالإتحاد التعاوق الزراعى المركزى وفروعه والإتحادات الإقليمية بوزارة الزراعة ووحدات القطاع الزراعى أو أى جهة أخرى وقسوية أوضاعهم قد نص فى المادة الأولى منه على أن يعنن العاملون الموجودون فى تاريخ نفاذ هسلما القانون غلمة الاتحاد التعاوفي الزراعي المركزى وفروعه بالأقالم والاتحادات الإقليمية فى وزارة الزراعة والهيئات والوحدات التابعة لها أو أى جهة أخرى وذلك من تاريخ التحاقهم بالاتحادات المذكورة متى كانوا أو أى جهة أخرى وذلك من تاريخ التحاقهم بالاتحادات المذكورة متى كانوا بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ونظام العاملين بالقطاع العسام الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ونظام العاملين بالقطاع العسام السادة السابقة وفقاً للقواعد الآتية :

على فئة أعلى من الفئة الثالثة (٦٨٤ -- ١٤٤٠) أو أن يسبق زملاءه في الجهة التابعين لهما سواء من حيث الفئة أو ترتيب الأقدمية وكان مفاد ذلك وعملي ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المشرع في المادة الأولى من هذا القانون أرجع تاريخ تعين العاملين الخاضعين لأحكامه في الجهات التي يعينون بها إلى تاريخ التحاقهم تخدمة الاتحاد التعاونى ثم وضع نن الممادة الثانية قواعد خاصة لتسوية أوضاع هؤلاء العاملين بالنسبة للفئات المالية التي يعينون بها وأقدمياتهم لهما وترقياتهم إلى الفثات الأعلى بموجب القوانين التي أشار إلها إلا أنه لم يشأ تطبيق هذه القواعد على إطلاقها حتى لا يصيب الضرر نظراءهم في الجهات الى يعينون ما فجاء في الفقرة الأخرة من هذه المادة بقيد حظر عموجبه أن يترتب على تطبيقها سبق العامل لزملاءه في الجهة الني يعينون مها سواء من حيث الفئة أو ترتيب الأقدمية ــ وإذ كان المركز القانونى للعاملين الخاضعين لأحكام هذا القانون لا ينشأ لهم في الجهات التي يعينون بها إلا من تاريخ التعيين فإن زماليهم لنظر اثمهم المعينين معهم في المؤهل الدراسي من العاملين في هذه الجهات لا تتحقق إلا من وقت هذا التعيين ومن ثم فإن الزميل الذي قصد إليه المشرع فىالفقرة الأخبرة من تلك المادة هو من عن في تاريخ يتفق وتعيين نظيره المتساوى معه فى المؤهل مخدمة الاتحاد التعاونى ، وإذ النزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بأحقية المطعون ضده للفئة المالية السابعة اعتبساراً من ١٩٧٨/١/١ حيث أنه بذلك لم يسبق أحداً من زملائه المتساويين معه في المؤهل والمتعينين معه فى تاريخ التعيين بالاتحاد التعاونى فإن النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله يكون على غير أساس :

جِلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ د الحجه حسنى الله رئيس المحتكمة وعضبوية السيادة المستشارين / محمد طبوم الله رئيس المحكمة ، منر توقيق عبد المتمم ابراهيم ومحمد السكرى،

(37)

الطَّمَن رَقَم ٦٨} لسنة ٥١ القَّفُسائية نَقَصُ ﴿ اسْبِابِ الطَّمَنُ : السَّبِبِ عُمِ المُنْجِ ﴾ •

مطالبة الطاعن بنصيبه في حصص الشرائب التي تم تجنيبها في شركته المؤصف على صند من إنها غير مستحقة عليه • رفض الحكم المطبون فيه حذا الطلب لزيادة الضرائب المستحقة عليه عن مخصص الشرائب الذي تم احتجازه • كفاية حد الدعامة لحمل قضاء الحكم • نمى الطاعن عليه اغفال الرد على اللفع بالمقاصة بين دين أرباحه المقيدة بحسابه الجسارى وبين الفرائب المستحقة عليه • غير متجج •

لما كان الثابت أن الطاعن أقام دعواه ابتداء مطالباً ممبلغ ٢١٩٣٦ جنيه ١٨٣٥ رضاً قيمة نصيبه في الأرباح عن فرة التأميم النصبي وفي احتياطي المشروعات المستقبلة وفي حصص الضرائب التي تم تجنيباً ولم تكن مستحقة عليه فأجمابته عكمة أول درجة إلى طلباته إلا أن محكة الاستئناف قضت بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٤ بالنسبة للشن الحاص بالأرباح واحتياطي المشروعات المستقبلة بتأييد الحكم المستأنف وبالنسبة لمبلغ ١١٧٧٦/١٢ جنيه قيمة محصص الضرائب ندبت خيراً وبعد أن قلم تقريره قضت بإلفاء الحكم المستأنف بالنسبة لهذا الشيق ورفض الدعوى بالنسبة له ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في قضائه على ما جاء بتقرير الحبر الذي أخذت به الحكمة من أن مخصص الفررثب الذي تم احتجازه من الأرباح في قرار التقيم بتاريخ ٢١/٣٠١/١٩٩٩ في من من على بالشركة في الشركة في المشركة الني ربطت على الشركة في المشتجز المضرائب التي وبطت على الشركة في المشتجز المضرائب والذي يطالب الطاسن بنصيبه فيه . وكانت هذه الدعامة لم تعيب وكافية وحدها لحمل في هد . وكانت هذه الدعامة لم تعيب وكافية وحدها لحمل في هد . يكون غر منتج .

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذي تلاه السيد المستشسار المقرو والمرافعة ويعد للداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أنَّ الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٥٤ سنة ١٩٧٥ تجارى كلي شمال القاهرة بطلب إلزام للطمون ضدهما بأن يؤديا له مبلغ ٩٣٨,٩٣٨ جنيه وقال بياناً لذلك إن شركة أدوية معامل نصار المملوكة له قد أمحت تأمها جزئياً طبقاً للقانون رقم ١١٨ سنة ١٩٦١ ثم أممت كلياً طبقاً للقانون رقم ٦٠ سنة١٩٦٣ ووفقاً لقرار التَّفيم يستحق له المبلغ المطالب،به باعتباره قيمة نصيبه في أرباح السنة السابقة على التأميم الكلي وفي احتياطي المشروعات المستقبلة في الفترة من ١٩٦١/٧/٢٠ حتى ١٩٦٣/٦/٦٣ ــ تاريخ التأميم الكلي ــ ونصيبه في حصص الضرائب التي ثم تجنيها دون أن تكون مستحقة عليه . ومحكمة أول درجـــة ندبت خبيراً لتصفية الحساب بين الطرفين وبعد أن قدم الحبير تقريره حكمت ف ١٩٧٩/٢/٢٨ بإجابة الطاعن إلى طلباته . استأنفت المطورن ضدها الأولى (شركة الإسكندرية للأدوية والصناعات الكياوية) هذا الحكم بالاستثناف رقم ٣٠٣ سنة ٩٦ ق أمام محكمة استثناف القاهرة التي حكمت في ١٩٧٩/٦/٢٤ بالنسبة للشق الخاص بالأرباح واحتياطى المشروعات بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة لمبلغ ٠٤٥٠، ٢١٠ ٥جنيه وبالنسبة للشق الخاص محصص الضرائب وقيمته ١١٧٧٦,٢٨٢ جنيه بإعادة المأمورية إلى الحبير للاطلاع على ملف الضرائب لبيان ما سدد من حصص الضرائب الى تم تجنيبها لهذا الغرض وبعد أن أودع الحبر تقريره حكمت محكمة الاستثناف في ١٩٨٠/١٢/٢٧ بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لمبلغ ١١٧٢٦,٢٨٢ قيمة حصة مخصص الضرائب ورفض الدعوى بالنسبة لهذا الطلب طعن الطاعن فى هذا الحكيم الأخر بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددتجلسة لنظره وفها الزمت النيابة رأمها- وحيث إن الطعن أقم على سبين ينعى سهما الطاعن على الحكم المطعون فيه القساد في الاستلال ومحالفة الثابت بالأوراق والقعسور في التسييب والإخلال عن الدفاع وفي بيان ذلك يقول إنه تقدم خلال فترة حجز الدعوى المحكم عذكرة تمسك فيها باللفع بالمقاصة القانونية بين ديون أرباحه المقيدة عسابه الجارى لدى الشركة المطعون ضدها الأولى وقدها ٢٠١١٦,٣٣٣ جنيه وبن الفرائب المستحقة عليه أثناء فترة التأميم النصلي إلا أن محكمة الاستئناف لم تلفت إلى تقدم هذه المذكرة وبالتالي لم ترد على هذا الدفاع الجوهرى الذي من شأنه لو صح أن يغير وجه الرأى في الدعوى:

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لمـا كان الثابت أن الطاعن أقام دعواه ابتداء مطالبًا بمبلغ ٦١٩٣٦,٩٣٨ قيمة نصيبه في الأرباح عن فــُرة التأميم النصني وفى احتباطي المشروعات المستقبلة وفي حصص الضرائب التي تم تجنيها ولم تكن مستحقة عليه فأجابته محكمة أول درجة إلى طلباته إلا أن عكمة الاستثناف قضت بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٤ بالنسبة للشق الخاص بالأرباح واحتياطى المشروعات المستقبلة بتأييد الحكم المستأنف وبالنسبة لمبلغ ١١٧٢٦,٢٨٢ جنيه قيمة مخصص الضرائب ندبت خبراً وبعد أن قدم تقريره قضت بإلغاء الحكم المستأنف لهذا الشق ورفض الدعوى بالنسبة له ، لما كان ذلك وكان الحكمُ المطعون فيه قد اعتمد في قضائه على ما جاء بتقرير الحبر الذي أخذت به المحكمة من أن مخصص الضرائب الذي تم احتجازه من الأرباح في قـــرار التقييم بتاريخ ١٩٦٣/٦/١٣ قيمته ٢٣٤٥٢,٦٥ جنيه في حن أن الضرائب التي ربطت على الشركة في المدة ١٩٦٢/١٩٦٢ بلغت ٢٥٣٥٤,٥٥٨ جنيسه وهو ما يزيد عن المخصص المحتجز للضرائب والذي يطالب الطاعن بنصيبه فيه ، وكانت هذه الدعامة لم تعيب وكافية وحدها لحمل قضاء الحكم ، فإن النعي عليه بإغفال الرد على الدفع بالمقاصة أيّاً كان وجه الرأى فيه يكون غبر مئتج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ يحسي الرضاعي تاتمه وثيس المحكمة وعضدوية السادة المستشارين/ 30 رفعت عبد المجيد ، السيد المعنباطي ؛ أحمد مكن ومحمد وليد النصر •

(Yo)

الطمن رقم ٨٣٤ لسنة ٥٣ القضائية : بطلان ((بطلان الاجرامات)) .

بطلان اجراءات اللخصومة لتقص اهلية أحد اطرافها • نسبي • تصحيحه بالنزول عنه مراحة أو خسمتا • أثمره • مسقوط المحق في التمسك به اذا لم يبدء الطاعن في صحيفة المحن • م ١٠٨ مرافعات • لا يجوز لمن نزل عنه أو استقط حقه في التمسك به أن يعود للتمسك به أو أن تقضي به المحكمة من تلقاه فلسها •

لئن كان بطلان إجراءات الخصومة لنقص أهلية أحد أطرافها هو مما يقع عكم القانون ، إلا أنه بطلان نسبي مقرر لمصلحة من قمرع الانقطاع لحمايته ، فيصحح بنزوله عنه صراحة أو ضمناً : كما يسقط الحق في القسك به إذا لم يبده المطاعن في صحيفة طعنه عملا بنص المسادة ١٩٠٨ من قانون المرافعات، ولا يكون لمن نزل عنه أو أسقط حقه في القسك به أن يعود للتمسك به ، كما لا يكون للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ؟

الحكمية

بعـد الاطــلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السـيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع ـ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ـ تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى ١٩٨٧ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى الجيزة على نسب وانتهى فيها إلى طلب الحكم بصحة توقيع المذكور على كل من عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٨٠/٢٢٣ ،

والإقرار المؤرخ ١٩٨٠/١/١٢. وقال بياناً لذلك أنه عوجب ذلك العقد باع له المدعى عليه قطعة الأرض الفضاء المبينة بالصحيفة لقماء نمن قسده ١٢٤٨٠ جنيه دفع منه مبلغ ٤٤٠٠ بمجلس العقد ومرابغ ٢٠٠٠ جنيه بالإقرار المشار إليه وأودع باقى الثمن مضافاً إليه قيمة ما ظهر من زيادة فى مساحة الأرض المبيعة . دفع الحاضر عن المدعى عليه بعدم قبول الدعوى لوفعها على غير ذى كامل أهلية ، تأميساً على أنه مطلوب الحجر عليه وتم تسجيل طلب الحجر قبل رفع الدعوى . وعكمة أول مطلوب الحجر عليه وتم تسجيل طلب الحجر قبل رفع الدعوى . وعكمة أول على الملاعي عليه - فى هذا الحكم بالاستثناف بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم وبتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٢ حكت عكمة الاستثناف بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى كامل أهلية . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة انظره وفيها التزمت النيابة وأبها .

وحيث إن ثما ينعاد الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك يقول إن محكمة الاستثناف قضت من تلقاء نفسبا بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي كامل أهلية في حين إن الدفع ببطلان الإجراءات المبنى على نقص أهلية أحد الخصوم هو من الدفوع الشكلية المتعلقة بالإجراءات والتي يسقط الحق في إبدائها إذا لم يتمسك بها الطاعن في صحيفة اللعمن وإذ لم يتمسك المطعون ضده بصفته في صحيفة الاستثناف بالدفع المشار إليه ، فإن حقه فيه يكون قد سقط عملا بنص المادة ١٠٨ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النهى فى محله ، ذلك أنه وإن كان بطلان إجراءات الحصومة لنقص أهلية أحد أطرافها هو تما يقع محكم القانون ، إلا أنه بطلان نسبى مقرر لصلحة من شرع الانقطاع لحابته ، فيصحح بنزوله عنه صراحة أو ضمناً ، كما يسقط الحق فى التمسك به إذا لم بده الطاعن فى محميفة طعنه

- هملا بنص المادة ١٠٨ من قانون المرافعات - ولا يكون لمن نزل عنه أو أسقط حقه في النسك به أن يعود المتمسك به ، كما لا يكون للمحكة بعد ثان تقضى به من تلقاء نفسها ، لما كان ذلك ، وكان المبن من الأوراق أن صيغة الطعن بالاستئناف خلت من النسك بالبطلان المشار اليه مما مؤداه سقوط رحق المستأنف - المطعون ضده - في النسك بهذا البطلان ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وحجب نفسه بللك عن نظر موضوع الاستئناف، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله عمايستوجب نقضه والإحالة دون حاجة لمناقشة باقي أسيام الطعن .

جلسة ١٤ من يناير ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ سيد عبد الياقي سيف نائب رئيس الحكمة وعضوية السادة المستشارين/ غيد المتصف عائم ، أحمد ابراعيم شابي ثائبي رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين شلقاني ومحمد وشاد عبورك -

(77)

الطمن رقم ١٣٦١ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) محكمة الوضوع • حكم ((تسبيب الحكم)) • البات.

تقدير أدلة الدعوى واستخلاص الواقع منها • من سلطة معكمة الموضوع • شرطه • افساحها عن مسادر الأدلة التي كونت منها عقيدتها وفيجواها وماخذها من الأوراق مؤدية الى النتيجة التي خلصت اليها • علة ذلك •

(٢) أحوال شخصية « الولاية على المال » • بطلان • عقد • « الإجازة » •

الاجلاق الفحدية لمقد البيع الكابل للابطال ، من أعمال التصرف · لا يملكها القيم عمل المعجود عليه ولا الوص على القاصر الا بالان محكمة الأحوال المسخصية للولاية على المال . أكره · عدم اعتبار سكون الليم عن طلب إبطال المقد الصادر من المعجوز عليه أجازة ضعنية / ،

ا - لن كان نحكة الموضوع الحق فى تقدير أدلة الدعوى واستخلاص الواقع منها ، إلا أنه يتمن عليها أن تفصح عن مصادر الأدلة التي كونت منها عقدتها وفحواها وأن يكون لهما مأخذها الصحيح من الأوراق ثم تنزل عليها تقديرها ويكون مؤدياً إلى النتيجة التي خلصت إليها ، وذلك حتى يتأتى لهكمة التقض أن تعمل رقابها على سداد الحكم وأن الأسباب التي أقيم عليها جماعت سائغة لهما أصلها الثابت بالأوراق وتتأدى بالأوراق مع النتيجة التي خلص إليها

٧ - مفاد نص المادتن ٣٩ و ٧٨ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن الولي عسلى ألم شأن الولي عسلى ألم شأن الولي عسلى الهجور عليه شأنه شأن الولي عسلى القاصر لا يملك إجازة العقد (عقد البيع) القابل للإبطال ضمناً ، لأن هذه الإجازة باعتبارها من أعمال التصرف لا تكون إلا بناء على إذن من عكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال ، لما كان ذلك ، وكان الين من الحكم المطعون فيه أنه ... اعتبر سكوت الطاعن (القيم) مدة طويلة عن طلب إبطال

العقد الصاهر من محجوره بمثابة إجازة ضمنية له ، فإنه يكون مصيباً بالحطأً في تطبيق القانون .

المحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السـيـد المستشــار المقرر والمرافعـة وبعد المداولة .

حبث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن الطاعن بصفَّته أقام الدعوى رقم ٣٥٥١ لسنة ١٩٧٨ مدنى سوهاج الابتدائية وطلب الحكم أصليًا ... ببطلان عقد البيع المسلجل برقم ٧٤٩٥ سنة ١٩٦٤ شهر عقارى سوهاج ومحو كافة التسجيلات الموقعة بناه عليه والتسليم ، واحتياطياً ــ بطلان عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٦٤/١/٤ ومحو كافة التسجيلات الموقعة على الأرض المبيعة بموجبه واعتبارها كأن لم تكن والتسلم ، وقال بياناً لهـا إن المحجور عليه المشمول بقواًمته باع يمُوجب هذا العقد الذي أفرغ في العقد المسجل برقم٥٧٤٩ سنة ١٩٦٤ شهر عقارى سوهاج إلى مورث المطمون عليهم مساحة ١٣١٠ ميينة به لقاء ئمن سمى به على غير الحقيقة أنه ٤٢٥ جنيه ، وقد وقع هــذا البيع باطلا لصدوره بعد ١٥/٥ سَنة ١٩٦٤ تاريخ تسجيل طلب الحجر على البائع ونتيجة استغلال وتواطؤ ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين نفاذاً لحكم التحقيق الذي أصدرته لإثبات ونغي صورته وأن التاريخ ١٩٦٤/١/٤ الوارْد به نخالف الحقيقة وأنه جاء نتيجة استغلال وتواطؤ ــ حكمت بتــاريخ ١٩٨٠/١٧/٣٠ ببطلانه ومحو التسجيلات الموقعة بالعقد المسجل برقم ٥٤٩٥ سنة ١٩٦٤ على المساحة المبيعة والتسليم . استأنف المطعون عليهم هذًا الحكم لدى عكمة استثناف أسيوط (مأمورية سوهاج) بالاستثناف رقم ٧٠ سنة٥٦ ق مدنى ، ويتاريخ ١٩٨٧/٢/١٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ويرفض الدعوي . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها النزمت النباية رأمها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، ذلك أنه أقام قضاءه بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى على عدم صورية التاريخ 1/8 سنة ١٩٦٤ المعطى لعقد البيع موضوعها بدلالة المستندات وأقوال شهود الإثبات وعلى إجازته الضمنية له والى استقاها من سكوته مدة طويلة عن طلب إبطاله دون أن يناقش دلالة تلك المستندات وأقوال هؤلاء الشهود وبيين أن ما استخلصه منها يؤدى إلى النتيجة الى انهي إليها ، ورغم أن سكوت القيم عن طلب إبطال التصرف المصادر من المحجور عليه مهما طالت مدته لا يعتب عماية إجازة ضمنية لهذا التصرف وهو ما يعيب الحال أن تطبيق القانون والقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النمى في عله ، ذلك أنه لتن كان محكمة الموضوع الحسق في تقدير أدلة الدعوى واستخلاص الواقع مها ، إلا أنه يتعين عليها أن تفصيح عن مصادر الأدلة التي كونت مها عقيدتها وفحواها وأن يكون لها مأخلها الصحيح من الأوراق ثم تنزل علها تقديرها ويكون مؤدياً إلى النبيجة التي خلصت إليها ، وذلك حتى يتأتي لهكمة التقض أن تعمل رقابها على سداد الحكم وأن الأسباب التي أقيم عليها جاءت سائفة لها أصلها الثابت بالأوراق وتسادى بالأوراق مع النبيجة التي خلص إليها وكان مفاد نص المادتين ٣٩ و ٨٧ من المرسوم بقانون رقم 119 لسنة ١٩٥٧ في شأن الولاية على المناف أن القيم على المحتجور عليه شأنه شأن الوحي على القاصر لا يملك إجازة المقد القيابل للإيطال ضمناً لأن هذه الإجازة باعتبارها من أعمال التصرف لا تكون إلا بناء على إذن من عكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال ، لما كان ذلك ، على إذن من عكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال ، لما كان ذلك ، وكان الدين من الحكم المطعون فيه انه أطرح أقوال شهود الإثبات وما تضدم به الطاعن من مستندات محرد القول بألها لا تغيد صورية التاريخ المعلى لعقد البيه المؤرخ ٤ ١٩٦٤/١٥ وذلك دون أن غضع أقوال هؤلاء الشهود ودلالة المبيود ودلالة

تلك المستندات لتقديره وبيين أن ما استخلصه منها يتسق مع النتيجة الى انتهى إلى المستداور إلى اعتبر سكوت الطاعن مدة طويلة عن طلب إبطال العقد الصدادر من محجوره - تثابة إجازة ضمنية له ، فإنه يكون معيباً بالحطأ في تطبيستي القانون والقصور في التسبيب عما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى عش باق أسباب الطعن :

جلسة ١٤ من يناير ١٩٨٧

برياسة السيد/ المستشار أحمد كنال مسالم داني وليس الحجكمه وعضوية المساوة المستشارين/ ماهر قلادة واصف نائب وليس المجلكة ، عصطفى زعزوع ، حسيل عمل حسين وحمدى محمد عل -

(YV)

الطعن رقم ٨٩) لسنة هو القفسائية :

١١) اثبات « عب لالبات » • نقض « اسباب النقض » •

الاصل في الاجراءات انها روعيت ، عيد اثبات من يدعي خـــالاف ذلك وقوعه من عاتق مدعيه ، نمي عار من الدليل ، غير مقبول ،

۲۱) قضاء « رد القضاء » • دعوى « وقف الدعوى » •

تقديم طلب لرد القاض ، أثره ، وقف المحوى بقوة القانون الى أن يحكم فى الطلب بباليا ، تقديم طلب آخر بعد القضاء برعض الطلب الأول أو سقوط العق فيه أو عدم تبوله أو بالبات التنازل عنه ، لا يترتب عليه وقف المعوى ولو وجه الى ناضى آخر ، حواز المحكم بالوقف عن المحكمة أنى تنظر المحوى ،

(٣) ایجار « ایجار اماکن » « ارض فضاء » • عقد • قانون •

ا يجار الأرض النضاء • عدم خضرعه نموانين ايجار الأماكن • طبيعة الارص الخرجرة • العبرة فيها بما ورد بالطع وقت التماقد على كان مطابقاً للمحقيقة ولارارة المتماقدين • لا عبرة بالغرض الذي استؤجرت عن أجله ولا بما يطرا عليها •

(٤) حكم · نقش · ايجار « ايجار الاماكن » « الملحقات » « ارض فضاء » ·

ملحقات المقار · تأجيرها على استقلال · أثره · وجوب النظر الى طبيعتها لتحديد ما إذا كانت مكانا أو أرضا فصله ،

۲ – النص فى المادة ١٩٦ مرافعات ، ١٩٦ مكرر المضافة بالقمانون
 رقم ٩٥ سنة ١٩٧٩ بدل ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ على أن

المغرع قصد من استحداث النص الأخير - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - خلاج الحالات التي قد يعمد فيها الحصوم إلى تعطيل سبر اللحوى الأصلية عن طريق طلبات الرد المتعاقبة وذلك بأن جعل وقف السبر فيها يقع بقوة القانون كاثر لأول طلب رد موجه إلى قاضي بنظرها ، فإذا قضي في هذا الطلب برفضه أو بسقوط الحق فيه أو بعدم قبوله أو بإثبات التنازل عنه فإن أي طلب آخر بالرد من أي من الحصوم ولو كان موجها إلى قاضي آخرة لا يترتب على مجرد تقديمه وقف السبر فيها ، وإنما يكون وقفها في هذه الحالة المراج وازياً للمحكمة الى تنظر طلب الرد .

٣- استثنت المادة الأولى من قوانين الإيجار المتعاقبة من تعلبيق حكمها الأرض الفضاء والضايط في تحديد وصف العين وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة حرده إلى عقد الإيجار ذاته شريطة أن تكون ما ورد في هذا الشأن حقيقياً انصرفت إليه إرادة المتعاقدين وإلى طبيعة العين وقت التعاقد دون ما يطرأ عليها بعد ذلك ، وأنه لا عبره في تحديد طبيعها بالغرض الذي استوجرت من أجله . للحقات إذا ما أجرت للاستغلال منفردة عن العقار الملحقة به فإنها قد تعد مكاناً أو أرضاً فضاء عسب طبيعها .

الحكمية

بعـد الاطـلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السـيد المستشـار المقرر والمرافعـة وبعد المداولة .

ِ حيث إن الطعن استوقى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٩٦٤٣ سنة ١٩٨٠ مدنى جنوب الفاهرة الابتدائية على المطعون ضده الثانى بطلب الحكم - فى مواجهة المطعون ضدها الأولى - يتمكينه من إعادة وضع يده على للمر الكائن بالعقار رقم ٣٩ شارع قصر النائل بطول ثلاثين مراً ٤٩ شارع قصر النائل خلول ثلاثين مثراً ، وقال بياناً لها أنه استأجر هذا الملم

عرجب عقد مؤرخ ١٩٧٤/١٢/١٧ من المطعون ضده الثانى ووالدته التي . توفيت وانحصر إرثها فى ولدها المذكور ، وقد فوجئ باستصدار المطعون ضده الثانى حكماً بطرده منه في الدعوى رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٧٦ مستعجل القاهرة على سند من تأخره في سداد الأجرة عن الملدة من ١٩٧٥/١/١ حتى ٧٦/١/٣١ مع أن العقد خلا من بيان تاريخ بدء الإيجارة ولم يكن قد تمكن من الانتضاع به وبالتالي لا تستحق أجرة في ذمته ، فاستأنف هذا الحكم ثم أقام الدصوي رقم ١٨٦٦ سنة ١٩٧٦ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية برد وبطلان نسمخة عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٤/١٧/١٧ المقدمة من المطعون ضده الثاني قضي فها نهائياً برد وبطلان هذا العقد فيا تضمنه فقطمن إضافة رقم٥٧ إلى رقم ١٩ ليصبح تاريخ بدء العقد سنة ١٩٧٥ ، ولما كانت الأحكام المستعجلة لأ حجية لهـــا أمام القضاء الموضوعي وكانت المطعون ضدها الأولى تدعى استنجارها عس النزاع من مالكي العقار المؤجرين له ، فقد أقام الدعسوى ، وبتاريخ ١٩٨١/٣/٧٤ قضت عكمة الدرجة الأولى بإلزام المطعون ضده الثاني ــ في مواجهة المطعون ضدها الأولى ــ بتمكن الطاعن من وضع يده على عــــن النزاع : استأنفت المطعون ضدها الأولى وحدها هذا الحكم بالاستثناف رقم ٢٧٤٤ سنة ٩٨ ق القاهرة ، وأثناء نظره قلم الطاعن طلبين برد الدائرتين اللتين نظرتاه بتاريخ ١٩٨٧/٧/١٣ ، ١٩٨٧/٧/١٣ قضى فيهما بالرفض ثم قلمت المُسْتَأْنَفَة و المطعون صَدها الأولى ، بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٨ طلب رد ثالث ، وبتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٩ حكمت محكمة الاستثناف بإلغاء الحكم المستأنف وبرفضُ الدعوى ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظوه وفيهما النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطاعن ينحى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه البطلان ، ذلك أن محكة الاستئناف أفردت للجلسة المحددة للطعن بالحكم محضراً مستقلا أثبتت فيه أن الجلسة علية وأنها اطلعت على طلبات الرد المقدمة في الاستئناف وتطقت بالحكم المطعون فيه في حين أن هذه الجلسة عقدت في خيبة الخصوم ، ولم يكن طلب الرد المقدم من المطعون ضدها الأولى بتاريخ 19۸٤/۱۲/۸ قد فصل فيه ، ولا يغير من ذلك ما دونته المحكمة بمحضر الجلسة سالف الذكر من أنها عقدت علانية وأنه بجوز للمحكمة طبقاً للمادة ١٩٦٢ مكرر من قمائون المرافعات المضافة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٦ أن تفصل في المحوى قبل الفصل نهائياً في طلب الرد الأخير ذلك أن مجال أعمال هذا النص يقتصر على حالات الرد المتعاقبة بالنسبة لقاضي بذاته سبق أن قضى برفض طلب رده ولا تندرج فيه حالة تقديم طلب برد قاضي آخر لم يسبق طلب رده عن نظر ذات الدعوى :

وحيث إن النعي في شقة الأول غير مقبول ، ذلك أنه لما كان الشابت من محضر جلسة ١٩٨٤/١٢/١٩ المحددة للنطق بالحكم أن المحكمة عقدت الجلسة ونطقت بالحكم علانية وكان الطاعن لم يثبت عدم صحة هذا البيان ، وكان حضور الخصوم بالجلسة أو غباسم غر ذي أثر في هذا الحصوص فإن النمي فهذا الشق يكون عارياً من دليله، والنعي في شقة الثاني غير سديد ، ذلك أن النص في المادة ١٦٢ من قانون المرافعات على أنه و يتر ثب على تقدم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية إلى أن محكم فيه نهائياً ... » وفي المادة ١٦٢ مكرر منه والمضافة بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٦ على أنه ﴿ إِذَا قَضَى برفض طلب الرد أو سقوط الحق فيه أو عدم قبوله أو بإثبات التنازل عنه ، لا يترتب على تقدم أى طلب رد آخر وقف الدعوى الأصلية، ومع ذلك بجوز للمحكمة التي تنظر طلب الرد أن تأمر بناء على طلب أحد ذوى الشآن بوقفُ السير فىالدعوى الأصلية .:: ٥ يدل وفقاً للمقرر في قضاء هذه المحكمة على أن المشرع قصد من استحداث النص الأخير ــ وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية ــ علاج الحالات التي قد يعمد فيها الخصوم إلى تعطيل سير الدعوى الأصلية عن طريق طلبات الرد المتعاقبة ، وذلك بأن جعل وقف السير فيها يقع بقوة القانون كأثر لأول طلب رد موجه إلى قاضي ينظرها ، فإذا قضي في هذا الطلب برفضه أو بسقوط الحق فيه أو بعدم قبوله أو بإثبات التنازل عنه فإن أى طلب آخر بالرد من أى من الخصوم ولو كان موجهاً إلى قاضي آخر لا يترتب عسلى مجرد تقديمه وقف السبر قمها ، وإنمسا يكون وقفها في هذهالحالة أمرآ جوازباً

للمحكمة التى تنظر طلب الرد ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أنه سبح تقديم طلبي رد في الاستناف قيد الأول برقم ٢٩٩٩ سنة ٩٧ ق القاهرة، وقررت المحكمة بجلسة ١٩٨١/٦/١٧ وقت السبر في الدعوى الأصلية حيى يفصل فيه ثم قضى برقضه ، ثم قضى بجلسة ١٩٨٧/٥/١٧ برفض طلب الرد الثاني المقيد برقم ١٩٨٤ سنة ٩٩ ق القاهرة ، ويتاريخ ١٩٨٤/١٢/٨ قسلم طلب رد ثالث ومن ثم فلا على محكمة الاستثناف إن مضت في نظر اللدعوى وأصدرت حكمها المطعون فيه طالما لم يثبت من الأوراق صدور أمر بوقف السبر فيها من الحكمة التي تنظر طلب الرد الأخير ويكون الحكم فيه بمنأى عن قالة البطلان ، ويكون النعى بهذا الشق على غير أساس ،

وحيث إنه مما ينعاه الطاعن بالسبب الثائى على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال الذي أدى به إلى الحطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم انهي ى قضائه إلى أن العن المؤجرة أرض فضاء فلا تسرى عليها أحكام القــانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وما نصت الحادة ٢٤ منه ببطلان عقد الإنجار اللاحق في حَنْ أَنْ النَّابِتَ بِالْأُورِاقِ وَبِعَنْدُ اسْتَنْجَارِ الطَّاعَنِ لَعِينَ النَّزَاعِ إِنَّهَا جَزَّءَ مَن العقار رقم ٣٩ ومكملة له ومسورة ومحددة وهو وصف يقطع بأنها جزء من مكان بمـا تسرى عليه أحكام هذا القانون ، وأنها لو كانت أرضاً فضاء كما ذهب الحكم لكان أول بالمؤجر أن ينص في عقده على ذلك ، هذا إلى أن الحكم رد على مذكرته المقدمة لجلسة ١٩٨١/١١/٢٥ التي جاء بها أن الممر المؤجر يعتر جزء من مكان معد للسكني ومحصور بين عقارين مملوكين للمات المـالك وأنه مسقوف ويعد مدخلا لها بقوله إنه يَشْتَرط لاعتبار الممر من ملحقات العين المعدة للسكني استعاله فيا خصص له وهو المرور ، مع أن استعال المكان أو عدم استعاله في الغرض الذي أعد له أصلا لا يغير من طبيعته ولما كانت المطعون ضدها الأولى لم تنف ما ورد ممذكرته سالفة الذكر ف وصف العين المؤجرة والمؤدى إلى اعتبارها مكاناً فإن اعتبار الحكم هذه العن أرضاً فضاء يكون معيباً بالفساد في الاستدلال الذي أدى به إلى الحطأ في تطبيق القانون ۽ 🖫

وحيث إن هذا النص في محله ، ذلك أن المادة الأولى من قوانين إبجار الأماكن المتعاقبة أرقام ١٢١ لسنة ٤٧ ، ٧٥ لسنة ٦٩ ، ٩٩ لسنة ٧٧ نصت على أن أحكامها تسرى على الأماكن وأجزاء الأماكن المؤجرة أو المعدة للسكني أو لغر ذلك من الأغراض ، واستثنت هذه المواد صراحة من تطبيــق حكمها الأرض الفضاء ، والضابط في تحديد وصف العن ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ مرده إلى عقد الإبجار ذاته شريطة أن يكون ما ورد به في هذا الشأن حقيقياً انصرفت إليه إرادة المتعاقدين وإلى طبيعة العن وقت التعاقد دون ما يطرأ علمها بعد ذلك ، وأنه لا عرة في تحديد طبيعتها بالغرض الذي استؤجرت من أجله ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد ممدوناته « إن عن النزاع وصفت بعقد استثجارها المقدم من المستأنف ضده الأول (الطاعن) والمؤرخ ١٩٧٤/١٢/١٧ بأنبا كامل الممر الكائن بالعقار رقم ٣٩ شارع قصر النيل بطول ثلاثين مثراً بين العقار ومحلات الغليون مع التصريح للمستأجر بكافة أنواع الاستغلال المشروعة والقانونية وإقامة المنشآت التي تقتضها شرعاً ومؤدى هذا الوصف لعن النزاع أن العن المؤجرة أرض فضاء مما تنحصر عن عقيد استئجارها أحكام قوانين إبجار الأماكن ، ولا ينال من ذلك قول محامى المستأنف ضده الأول (الطاعن) عذكرته المقدمة لجلسة ١٩٨١/١١/٢٥ أن الممر المؤجر يعتبر جزء من مكان معد للسكني محصور بن عقارين مملوكين لذات المالك وأنه مسقوف ويعد مدخلا لهما لا عكن فصله عُنها ، ذلك أن شرط اعتبار المر من ملحقات العن المؤجرة الكائن بداخلها استعاله فيا خصص من أجله وهو المرور ، وكان التابت أن ممر النزاع يستعمل فىالتأجير للغير لاستغلاله وإقامة منشآت عليه مما لازمه أنه لا يستغل فى المرور فإن مثله لا يعتبر من ملحقات العنن المؤجرة ۽ وكان هذا الذي أورده الحكم وأقام عليه قضاءه لا يؤدى بذاته ومجرده إلى اعتبار العنن المؤجرة أرضأ فمضاء لا محسب الثابت بشأنها بعقد استئجارها المؤرخ ١٩٧٤/١٢/١٧ الذي لم يرد به أنها أرض فضاء ، ولا حسب كونها من ملحقات العقار ذلك أن الملحقات إذا ما أجرت للاستغلال منفردة عن العقسار الملحقة به فإنبا قد تعمد مكانآ أو أرضاً فضاء محسب طبيعتها ، وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن القام

على أن الدين المؤجرة تنحصر بين عقارين مملوكين لذات المالك وأنها مسقوقة زئمد مدخلا لها ولا عكن فصلها عنها » بقوله أنها لم تعد تستعمل ممراً مع أن عدم استعالها في هذا الغرض لا يؤدى إلى صحة ما وصفها به الحكم من اعتبارها أرضاً فضاء لكون العرة في ذلك – وعلى ما سلف البيان – وهي بطبيعة العمن ذائها . فإنه يكون معيناً بالفساد في الاستدلال عما يوجب نقضه لهذا السهب دون حاجة لمحث بافي أسباب الطعن .

جلسة 16 من يناير 1947

برياسة السيد المستشار/ سيد عبد الباقى سيف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ عبد المتعبف هافس ، أحمد ابراهيم شابي نائبي رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين شلقاني وصلاح محمود عويس ·

(TA)

الطمن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) إثبات « ميدا الثبوت بالكتابة » ٠ محكمة الموضوع ٠ وكالة ٠ نقفى
 « سلطة محكمة الثقفى » ٠

اعتبار الورقة ميدة ثيرت بالكتابة • شرطه • صدورها من الخصم الذي يحتج بها عليه وأن تجعل المحصوف المراد الهاته الريب الاحتمال • تقدير ذلك • من سلطة تأمى الموضوع • لا رقابة عليه من محكمة النقش متى كان استخلاصه ساتفا • مثال : بشأن استخلاص ثبوت الركالة •

٢١) خبرة • محكمة الموضوع • حكم « تسبيب الحكم » •

تندير عمل الخبير · من سلطة محكمة الخرضوع · عدم التزاميا ـ اذا أخذت به ـ بالرد استغلالا على ما يسوقه الخصوم نسيا عليه أو اجابة طلبهم اعادة المامورية إلى الغبير · شرطه ·

- (٣) دعوى « شطب الدعوى » البات « الالبات بالبيئة » بطلان •
- قرار الشطب الذي يصدره القاشي المنتخب للتحقيق باطل أثره للخصوم تعجيل السير في المعرى دول التقيد بالمحاد المتصوص عليه بالمادة AY مراضات -
 - ()) نقض (نعى غير منتج)) ، حكم ((تسبيب الحكم)) ،

التهاء الحكم صحيحا في قضائه ٠ اشتماله على أخطاء قانونية لا يبطله ٠ علة ذلك ٠

(e) حكم ، تقض ((المسلحة في الطمن » -

تسك الطاعن بنس لا يتعلق له سوى مصلحة نظرية بحنة - غير مقبول - علة ذلك -

۱ - بدل نص المادة ٦٣ من قانون الإثبات الصادر بقانون رقم ٢٥ اسنة ١٩٦٨ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع قد جعل لمبدأ الثبوت بالكتابة ما المكتابة من قوة فى الإثبات متى أكمله الحصوم بشهادة الشهود ويستوى فى ذلك أن يكون الإثبات بالكتابة مشترطاً بنص القانون أو بإتفاق الحصوم وأن القانون لا يتعلب بيانات معينة فى الورقة لإعتبارها

مبدأ ثبوت بالكتابة ويكفى أن تكون صادرة من الخصم الذى يحتج عليه بها وأن تجعل التصرف المدعى به قريب الاحتمال وأن تقدير ما إذاكانت الورقة التي يراد إعتبارها كذلك من شأنبا أن تجعل الأمر المراد إثباته قويب الاحتمال ، هو إجبَّاد في فهم الواقع يستقل به قاضي الموضوع ولا رقابه عليه في ذلك من محكمة النقض متى كان إستخلاصه سائغاً . وإذَّكان الحكم الابتدائى الذي أيده الحكم المطعون فيه في صدد ثبوت وكالة الطاعن عن مورث المطعون عليهما قد إستند في إعتبار الخطابات المرسله من الطباعن لمورث المطعون عليهما والتي أقر بصدورها منه وتوقيعه علمها مبدأ ثبوت بالكتابة إلى ماخاص إليه من عباراتها ، أن الطاعن كان يقوم بتحصيل مبالغ لحساب ذلك المورث يودعها حسابه فى البنك وبرد مبالغ للمستأجرين مودعه كتأمين وبدفع أجرة سمسره ويقوم بإصلاح بعض أثاث الفيلات وبتأجيرها للغير وتضمن أحدها تقريراً مفصلا عن الإيرادات والمصروفات ثم أُجاز تكمُّلة الدليل بشهادة الشبود ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخاص في حدود سلطته التقديرية من أقوال شاهد المطعون علمهما ومن عبارات تلك الخطابات أن الطاعن كان وكيلا عن مورث المطعون عليهما ورتب على ذلك الزامه بتقـــديم كشف حساب عن تلك الوكالة وأداء ما أسفرت عنه تصفية الحساب بيهما وكان إستخلاصه فى هذا المقام سائغاً فإن ما يثيره الطاعن .. لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيًّا في تقدير محكمة الموضوع للأدلة تنحسر عنه رقابة محكمة النقض.

٢ – المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقسدير عمل أهل الحبرة متروك للحكمة المدضوع في أطمأنت إلى تقرير الحبير وأخذت به فلا عليه إن هي لم ترد إستقلالا على ما يسوقه الحصوم نعياً على هسذا التقرير لأن في أخذها به محمولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في تلك المطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر ممسا تضمنه التقرير وأن محكمة الموضوع غير ملزمه بإجابة الطاعن إلى طلب إعادة المأمورية إلى الحبير متى أقتنعت بكفاية الأبحاث التي أبحراها وسلامة الأمسر التي بنى عليها رأيه .

٣--النص في المادة ٨٢ من قانون المرافعات على أنه 1 إذا لم يحضر

المدعى ولا المدعى عليه حكمت المحكمة في الدعوى إذا كانت صالحه الفصل فيها وإلا قررت شطبها فإذا بقيت مشطوبة ستن يوماً ولم يطلب أحدالحصوم السبر فيها إعتبرت كأن لم تكن ع. وفي المادة ٧٧ من قانون الإثبات على أن ويكون التحقيق أمام الحكمة وبجوز لها عندالاقتضاء أن تندب أحد قضائها لإجرائه وفي المادة ٩٥ منه على أنه وبمجرد إنهاء التحقيق أو إنقضاء الميعاد لإنجامه يعين القاضى المنتدب أقرب جلسة لنظر الدعوى ويقوم قلم الكتاب بإخبار الحصم الغائب، يدل على أن القاضى المنتدب التحقيق لا علمك إصدار قرار بشطب الدعوى ، وأن الذي يملك إصداره هو الحكمة ومن م فإن قرار الشطب الذي يصدره ذلك القاضى يقع باطلا لصدوره بمن لا مملكه، ويتبح القرار الباطل بشطب الدعوى ، لأى من الحصوم تعجيل السير فيها دون القيد بالميعاد المنصوص عليه بالمادة ٨٧ من قانون المرافعات سالفة دون القيد.

٤ - منى إنهى الحكم صحيحاً فى قضائه ، فإنه لا يبطله ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية إذ محكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن تنقضه.

ه _ إذ كان تمسك الطاعن خطأ الحكم فى قضائه بعدم جواز الاستقناف الفرعى المقام منه لا يحقق له أن صح تمسكه بجواز هذا الاستثناف سوى مصلحة نظرية بحته لا تصلح أساساً للطعن ، فإن النمى على الحسكم المطعون فيه بذا السبب يكون ضر مقبول .

الحكمية

. بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ويعسد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل فى أن مورث المطعون عليهما أقام الدعوى رقم ٨٣٤٧ سنة ٧٧ مدنى شمال القاهرة الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بالزامه بتقدم كشف حساب مؤيداً بالمستندات عن المتحصل والمنصرف من أيواد العقارات المملوكه له والمبينة بها خلال مدة إدارته لهـــا وعلى الأخص سنتي ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ثم الزامه بأداء ما يسفر عنه تصفية الحساب ممقولة أنه كان وكيلا عنه في إدارة تلك العقارات ولم يقدم له كشف حساب عند إنسَّاء تلك الوكالة . بناريخ ١٩٧٣/٦/١٣ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونني الوكالة وندبت لإجرائه عضو يسار الدائرة وحددت لبدئه جلسة ١٩٧٣/١٠/١ وبهذه الجلسة قرر القساضي المنتدب شطب الدعوى لتخلف مورث المطعون علمها عن الحضور فها . فطلب السير فها بصحيفة أعلمها الطاعن بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٨ لجلسة ١٩٧٤/١/١٦ فلخع الطاعن مهذه الجلسة بإعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم إعلانه بصحيفة تجديدها من الشطب خلال الميعاد القانوني . ئم توفي ذلك المورث فحكمت المحكمة بإنقطاع سعر الخصومة : فعجل المطعون علمهما السر فيها ، فحكمت يتسماريخ ٢٧-٢-١ برفض ذلك الدفع وبإحالة الدعوى إلى التحقيق وبعد أن سمعت شهود الطرفان ، حكمت بتاريخ ١٩٧٧/٩/٢٧ برفضها . إستأنف المطعون عليهما هذا اللحكم لدى محكمة إستثناف القاهرة بالإستئناف رقم ٣٧٠٧ سنة ٩٤ ق : بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعن أن يقدم للمطعون عليهما كشف حساب عن مدة وكالته لمورثهما وحددت جلسة ١٩٧٩/٢/٢٧ لنظر دعوى الحساب ونجلسة ١٩٨١/٢/١٨ قدم الطاعن كشف حساب وأقام إستنَّافاً فَرَعَياً دفع فيه بإعتبار الدعوى كأن لم تكن وفي الموضوع برفضها . بتاريخ ٢٩/٦/٢٩ حكمت المحكمة بعدم جواز ا الاستثناف الفرعي وندبت خبر لأداء المأمورية الموضحة بمنطوق ذلك الحسكم ، وبتاريخ ١٩٨٣/١/١٨ وبعد أن قدم الحبير تقريره . حكمت بإلزام الطاعن

مليم جيه بأن يؤدى للمطمون عليهما مبلغ ٥٣٥ / ١٨ ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأمها وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب ينعى الطاعن بالأسباب الثلاثة الأولى منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانُون ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه تأسيساً على أنه كان وكيلا عن مورث المطعون علىهما ، مستدلا على ذلك بأن ما ورد بالخطابات المتبادلة بينه وبن ذلك المورث يشكل مبدأ ثبوت بالكتابة بجوز تكملته بشهادة الشهود ، حالَّة أنه لا بجوز إثبات هذه الوكالة إلا بالكتابة لأن قيمتها تزيد على نصاب البينة ، وأنَّ عبارات تلك الخطابات لا تدل علمها فلا تصلح مبدأ ثبوت بالكتابة ، وأن الثابت من شهادة شاهد المطعون علمهما أنه كان للمورث وكيلان آخران كان دوره بالنسبة لهما مجرد إبداء النصح والإرشاد إن طلبا ذلك وهو عمل مادى لا ينعقد به عقد الوكاله التي يوجب القانون أن يكون محلها تصرفاً قانونياً فلا يلتزم بتقديم كشف حساب ، وأنه تمسك في دفاعه بأن المطعون علمهما أقرا أمام الخبر بأنه كان يستوفى من مورثهما المصروفات التي كان ينفقها فور ذلك مدللا به على أنه لا يعتبر وكيلا لأن طبيعة عمل الوكيل أن يستوفى المصروفات من الإيرادات ثم يوفى الموكل بالصافى من حساسهما وإذ خالف الجكم المطعون فيه هذاالنظر ولم يردعلى دفاعه سالف البيان فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال :

وحيث ان هذا النمى مردود . ذلك أن النص فى المادة ٢٦ من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ٦٨ على أنه (يجوز الإثبات بشهادة الشهود فيا كان بجب إثباته بالكتابه إذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة وكل كتابه تصدر من الحسم ويكون من شأنها أن تجعل التصرف المدعى به قريب الاحمال تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة ٤ . يدل ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن المشرع قد جعل لمبدأ الثبوت بالكتابة وللكتابه من قوة فى الإثبات مى أكله الحصوم بشهادة الشهود ، ويستوى فى ذلك أن يكون الإثبات بالكتابة مشرطاً بنص القانون أو بإتفاق الحصوم وأن القانون لا يتطلب بانات معينه في الورقه لإعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة ويكني أن تكون صادرة من الحص

الذي محتج عليه بها وأن تجعل التصرف المدعى به قريب الاحتمال . وأن تقدير ما إذا كانت الورقة التي يراد إعتبارها كذلك من شأنها أن تجعل الأمر المراد إثباته ، قريب الاحتمال ، هو إجتهاد في فهم الواقع يستقل به قاضي الموضوع ولا رقابه عليه في ذلك من محكمة النقض منى كان استخلاصه سائغاً . وإذكان الحكم الابتدائي ــ الذي أيده الحكم المطعون فيه في صدد ثبوت وكالة الطاعن عن مورث المطعون علمما - قد استند في إعتبار الحطابات المرسلة من الطاعن لمورث المطعون عليهما ، والتي أقر بصدورها منه وتوقيعه علمها ، مبدأ ثبوت بالكتابة إلى ما خلص إليه من عباراتها ، أن الطاعن كان يقوم بتحصيل مبالغ لحساب ذلك المورث يودعها حسابه في البنك ويرد مبالغ للمستأجرين مودعه كتأمين ويدفع أجره سمسره ويقوم بإصلاح بعض أثاث الفيلات وبتأجرها وتضمن أحدها تقريراً مفصلا عن الإيرادات والمصروفات ، ثم أجاز تكملة الدليل بشهادة الشهود ، وإذكان الحكم المطعون فيه قد استخلص ، في حدود سلطته التقديرية، من أقوال شاهد المطعون عليهما ومن عبارات تلك الخطابات أن الطاعن كان وكيلا عن مورث المطعون عليهما ورتب على ذلك ألزامه بتقديم كشف حساب عن تلك الوكالة وأداء ما أسفرت عنه تصفية الحساب بينهما ، وكان إستخلاصه في هذا المقام سائغاً فإن ما يشره الطاعن سلمه الأسباب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعياً في تقدير محكمة الموضوع للأدلة تنحسر عنه رقابة محكمة النقض ومن ثم فإن هذا النعي يكون غير صديد .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الرابع من أسباب الطعن على الحسكم المطعون فيه القصور فى التسبب والإخسلال عنى الدفاع ذلك أنه طلب أمام عكمة الاستئناف إعادة المأمورية التى مكتب الخبراء لبحث إعتراضاته على تقرير الخبر المتدب فى الدعوى والتى تقوم على خطئة فى حساب إيراد الفيلات المعلوكة لمورث المطعون عليهما سواء فى ذلك المؤجر مها خالياً أو مفروشاً وإغفاله خصم مبالغ أو دعها لحساب ذلك المورث، غير أن الحكم مفروشاً وإغفاله خصم مبالغ أو دعها لحساب ذلك التقرير أساساً لقضائه رغم المطعون فيه لم يجبه إلى هذا الطلب وإنخذ ذلك التقرير أساساً لقضائه رغم قصوره ولم يرد على دفاعه فى هذا العدد فجاء مشوباً بالقصور فى التسبيب والإخلال محقه فى الله المعدد فجاء مشوباً بالقصور فى التسبيب

وحيث إن هذا النحى مردود ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة ، أن تقسدير عمل أهل الحبرة متروك محكمة الموضوع ، فمى أطمأنت إلى تقرير الحبير وأخلت به فلا عليها أن هى لم ترد إستقلالا على ما يسوقه إلى الحصوم نعياً على هذا التقرير لأن فى أخذها به محمولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد فى تلك المطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه التقرير وأن محكمة الموضوع غير ملزمه بإجابة الطاعن إلى طلبإعادة المأمورية إلى الحبير متى إقتنعت بكفاية الأمحاث التى أجراها وبسلامة الأسس الى بى عليها رأيه ، لما كان ذلك وكان الثابت من مطالعه الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه وأبه ، لما كان ذلك وكان الثابت من مطالعه الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على ما جاء بتقرير الحبراء الثلاثة المتدبين فى الدعوى وكان هذا التقرير قد واجه كل ما ساقه الطاعن جذا السبب فإن تعييه فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعياً فى سلطة عكمة الموضوع فى تقسدير كفاية الدليل وهو مالا مجوز إثارته أمام عكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق ، وفى بيان ذلك يقول إنه دفع بإعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم إعلانه بتجديدها من الشطب تعلال الميعاد القانونى غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا اللفع عقولة إنه أبداه بعد التحدث فى الموضوع وإذ كان الثابت من الأوراق أنه تحسك سدا اللفع أمام محكمة أول درجــة وإبداء فى مذكراته أمام محكمة الاستتناف قبل التكلم فى الموضوع فإن الحكم يكون قد خالف الثابت بالأوراق.

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك أن النص فى المادة ٨٨ من قانون المرافعات على أنه وإذا لم يحضر المدعى ولا المدعى عليه حكمت المحكمة فى الدعوى إذا كانت صالحه للفصل فيها وإلا قررت شطيها فإذا بقيت الدعوى مشطوبه ستين يوماً ولم يطلب أحد الحصوم السير فيها إعتبرت كأن لم تكن ، وفى المادة ٧٧ من قانون الإثبات على أن ويكون التحقيق أمام المحكمة وبجوز لها عند الاقتضاء أن تندب أحد قضاً الإجرائه ، وفى المادة ٩٥ منه على أنه ومجرد إنهاء التحقيق أو إنقضاء المبعاد المحدد لإتمامه يعين القاضى المتندب

أقرب جلسة لنظر الدعـــوى ويقوم قلم الكتاب بإجبار الحصم الغائب » يدل على أن القاضى المنتدب للتحقيق لا يملك إصدار قرار بشطب الدعوى ، وأن الذي يملك إصداره هو المحكمة ومن ثم فإن قرار الشطب الذي يصدو ذلك القاضى بقع باطلا لصدوره بمن لا يملكه ، وإذكان القرار الباطل بشطب الدعوى يتبح لأى من الحصوم تعجيل السير فيها دون التقيد بالميعاد المنصوص عليه بالمادة ٨٦ من قانون المرافعات سالفة الإشارة . وكان الثابث من الأوراق أن قرار شطب الدعوى الذي صدر بجلسة ١٠ / ١٩٧٣/١ أصدره القاضى المتدب لإجراء التحقيق ولم تصدره المحكة فإن الحكم المطعون فيه إذ إنهي محيحاً إلى رفض الدفع بإعتبار الدعوى كأن لم تكن فإن تعييه فيا أقام عليه قضاءه في هذا الحصوص أياكان وجه الرأى فيه _ يكون غير منتج ذلك أنه مي إنهى الحكم محيحاً في قضائه فإنه لا يبطله ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية إذ يحكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تأويل القانون ، وفى بيان ذلك يقول إنه أقام إستثنافاً فرعياً عن حكم محكمة أول درجة فيا قضى به من رفض الدفع المبدى منه بإعتبار الدعوى كأن لم تكن ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم جواز هذا الاستثناف تأسيساً على أنه طلب فى مذكرتيه رفض الاستثناف الأصلى وتأييد الحكم المستأنف وإذ كان ما ورد بمذكرتيه المشار إليهما ينصوف إلى قضاء الحكم برفض وإذ كان ما ورد بمذكرتيه المشار إليهما ينصوف إلى قضاء الحكم برفض والدعوى ، وليس إلى قضائه فى الدفع وأن الثابت مهما تمسكه بالدفع قبل إبداء هذا الطلب ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تأويل القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه أياكان وجه الرأى فى جواز هذا الاستثناف الفرعى أو عدم جوازه – فإنه لماكان الطاعن قد أقامه مبتغياً القضاء بقبول الدفع الذى أبداه أمام محكمة أول درجة بإعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تعجيلها من الشطب فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٨٧ من قانون لمادات ، وكان هذا الدفع – على ما يبن من الرد على السبب الخامس من

أسباب الطعن – لا يقوم على سند صبيح من القانون متعبناً رفضه فإن تمسك المطاعن بخطأ الحكم في قضائه بعدم جواز الاستئناف الفرعي المقام منه لا بحقق له أن صبع تمسكه بجواز الاستئناف الفرعي – سوى مصلحة نظربة محته لا تصلح أساساً للطعن ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه جذا السبب يكون غير مقول :

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ سيد عبد الباقى سيف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ عبد المنصف عائب ، أحمد ابراهيم شالبي ثاثبي رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين شلقاني وصلاح محدود عريس -

(79)

الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٥٣ القفسالية :

(۱ و ۲) نقش « السبب الجديد » • دعوى « الصفة في الدعوى » • دفوع « الدفع بعدم القبول » • تجزئة •

 (١) دفاع يخالطه واقع لم يسبق طرحه على سحكمة الحرضوع • سبب جديد • عدم جواز ابدأله لأول مرة أمام محكمة الشاهن •

(۲) الدفع يعدم قبول الدهوى بحالتها لمدم اختصام شريك المطمون عليه في عند البدل وسائر المستاجرين للأرض ، مناير للدفع بعدم قبول الدعوى لوقعها من غير ذي كامل صفة المؤسس على أن ذلك يعضمن صفقة واحدة لا تقبل التجزئة ـ وذلك في مضمونه ومبناه .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن النمى الذى يقوم على دفاع يخالطه
 واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع يعتبر سبباً جديداً لا يجوز إبداؤه
 لأول مرة أمام محكمة النقض.

٧ - الين من مطالعة الأوراق أن ما ذهب إليه الطاعن من أنه تمسك أمام بحكة المرضوع بدرجتها بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير دى كامل صفة على أساس أن عقد البدل موضوع النزاع يتضمن صفقة واحدة لا تقبل التجزئة نحيث لا يقبل إنفراد المطعون عليه بطلب الحكم بفسخه بالنسبة لحصته غير صحيح فى مجموعة إذ أن ما تمسك به الطاعن أمام تلك المحكمة بدرجتها هو الدفع بعدم قبول الدعوى بحالها لعدم اختصام شريكه في ذلك العقد وسائر المستأجرين للأرض وهو دفع معاير للدفع الأول الذى خلت الأوراق تما يدل على تمسك الطاعن به أمام تلك المحكمة فى مضمونه وميناه.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢٢٤٧ سنة ١٩٨١ مدنى الإسكندرية الابتدائية ضد الطاءن بطلب الحكم بفسخ عقد البدل المؤرخ ١٩٦٩/١/١ ، وقال بياناً لها أنه بموجب ذلك العقد تبادل هو وشقيقه كطرف مع الطاعن كطرف ثان على مساحة ١٦ ط ٤ ف يقدمها كل من الطرفين فقدم من ملكه للطاعن مساحة ١١ س ، ٢٠ ط ، ٢ ف واختص بدلا مُمّا بمساحة ١١ س ، ٢ ط ، ٢ ف من ملك الطاعن . غير أنه أخل بما الترم به فى هذا العقد إذ لم يقم بإعداد مشروع العقد البائى وإمتَّنع عن تسليمُه الأرض الى تسلمها منه بطريق البدل رغم تسجيل هذا الإخلال عليه بإنذار أعلنه إليه في ١٩٧١/١٠/١٠ وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٣١ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى عكمة إستثناف الإسكندرية بالإستثناف رقم ١٤٣ سنة ٣٨ ق مدنى وبتأريخ ١٩٨٣/٢/٢٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبفسخ عقد البدل المؤرخ ١٩٦٩/١/١ والتسلم . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعونُ فيه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة ، فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة

وحيث إن الطعن أقيم على سبين حاصل أولهما أن الحسكم المطعون فيه شابه القصور في التسبيب ذلك أنه دفع أمام محكمة الموضوع بدوجتها بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى كامل صفة لأن عقد البدل موضوع النزاع يتضمن صفقة واحدة لا تقبل التجزئة بحيث يكون إنفراد المطعون عليه بطلب الحكم بفسخه بالنسبة لحصته فيه غير مقبول غير أن الحكم لم يعرض له أو يرد

عليه . وحاصل ثانهما محالفة الحكم المطعون فيه للقانون والحطأ في تطبيقه ذلك أنه أقام قضاءه بفسخ ذلك العقد على قيام الشرط الصريح الفاسخ المنصوص عليه فيه في حن أن إستطالة المدة بين تاريخ إيرام العقد وتاريخ رفع دعوى الفسخ إلى ما يزيد عن عشر سنوات يدل على تنازل طرفيه عن إعمال هذا الشرط ، وأن عدم قيام الطاعن بتنفيذ النزامه بإعداد العقد الهائى يرجع إلى قعود المطعون عليه وشريكه عن تقسدتم الأوراق المطلوبة التسجيل فجاء الحكم مشوباً بالقصور في التسجيل فجاء

وحيث إن هذا النمى بسببه غير مقبول ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن النمى الذى يقوم على دفاع مخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع يعتبر سبباً جديداً لا بجوز إيداؤه لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان البن من مطالعة الأوراق أن ماذهب إليه الطاعن بالسبب الأول من أنه تحسك أمام محكمة الموضوع بدرجتبا بعدم قبول الدعوى الزاع لمضمة واحدة لا تقبل التجزئه نحيث لا يقبل إنفراد المطعون عليه يقضمن صفقة واحدة لا تقبل التجزئه نحيث لا يقبل إنفراد المطعون عليه بطلب الحكم بفسخه بالنسبة لحصته غير صحيح فى مجموعه إذ أن ما تحسك به الطاعن أمام تلك المحكمة بدرجتها هو الدفع بعدم قبول الدعوى محالها لعدم إختصام شريكه فى ذلك العقد وسائر المستأجرين للأرض وهو دفع مغاير المخملة فى مضمونيه ومبناه ، لما كان ذلك على تحسك الطاعن به أمام تلك المحكمة فى مضمونيه ومبناه ، لما كان ذلك وكانت الأوراق قد خلت أيضاً ايدل على تمسكه بالسبب الثانى من أسباب النعى أمام محكمة الموضوع وغم أنه بسبيه يتضمن دفاعاً مخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع وغم أنه سبية بعضمن دفاعاً مخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع وغم أنه سبية جديداً لا تجوز إثارته لأول مرة أمام عحكمة الموضوع وغمة المعنود في همكمة الموضوع في همتمة الموضوع في همتمة الموضوع في همتمة الموضوع في همتمة الموضوع وغمة أنه سبية جديداً لا تجوز إثارته لأول مرة أمام عكمة الموضوع وغمة الموضوع وغمة الموضوع في همتمة المؤسوء ومنه أنه المؤسوء في همتمة المؤسوء في همتمة المؤسوء في المؤسوء في المؤسوء في المؤسوء في المؤسوء في المؤسوء في المؤسوء المؤسوء في همتمة المؤسوء المؤسوء في المؤسوء في

وحيث إنه لما تقسدم يتعنن رفض الطعن .

جلسة 10 من يناير سنة 1987

برياسه السيد المستشار/ يوسف أبو زيد قائب رئيس المحكمة وعضدية السسادة المستشارين/ أحمد نصر الجميدى . د- محمد بها، الدين باشات ، محمد خبرى الجميدي وأحمد أبو الحجاج .

(T+)

الطعنان رقها ٣٢٤٣ ، ٣٣٦٥ لسنة ٥٧ القضائية :

(۱) شفعة ((اسبابها)) ((الجوائز)) • محكمة الموضوع ((مسائل الواقسع)) •

الجرار الذي يجيز الأخذ بالشغمة • تقديره • استقلال معكمة الموضوع به • حسبها اعامه عضائها على أسباب سائفة •

(۲) نقض ((اسباب الطمن)) ((السبب الجهل)) .

اسباب الطمن - وجوب تحديدها للميب الذي يصروه الطباعن الى الحكم الطعون فيه روسمه منه والره في قضائه -

(٣) اختصاص « الاختصاص الولائي » • تحكيم « هيئات التحكيم » •

هیئات التحکیم ۰ عسم اختصاصها بالنازعات التی یکون بهی اطبرافها شخص دبیمی ۱۲ بموافقته ۱۹۰۰ ق ۳۰ لستة ۱۹۷۱ قبل تعدیلها بالقانون ۱۹ لسنة ۱۹۸۸ ۰

(٤) نقض « أسباب الطَّفْن » « الاسباب المتعلقة بالنظام العام » • نظام عام •

التمسك أصام محكمة المتقض لأول مرة بسبب قانوني متعلق بالنظام السام • شرطه • ان تكون عاصره الخرضوعية مطروحة على محكمة المرضوع •

(٥) قانون « تفسير القانون » • شفعة « من لهم حق الشفعة » •

الحق في الشفعة ، ثبرته للشخص الاعتباري أسوة بالشخص الطبيعي ، م ٩٣٦ مدى ، منافعة دلك ، النص الفانوني الواضع لا محل للخروج علمه از تأويله بدعوى الاسمهداء بمحكمه الشارع منه ،

(٦) شفعة ، شركات ،

الشخصية الاعتبارية • تبوتها للمعولة والوحدات التابعة لها وللشركات • المسادتان ٢٠ . ٢٥ مدنى • مؤداء • استقلال الشخصية الاعتبارية لتلك الوحدات والشركات رغم تبعيتها للمعولة • أثر ذلك • احقيتها في طلب الشقعة في المقار المبيع من الدولة لاى وحدة تابعة لها باعتبارها من المشير •

(٧) خبرة ، محكمة الوضوع ،

۱ ... القرر في قضاء هذه المحكمة أن لحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير المقود عا هر أوق لنية عاقدها مني كان ذلك التفسير تحتمله عبارات العقد ، وأما تستقل بتقدير الأدلة في الدعوى وبتقدير الجوار الذي مجز الأخذ بالشفعه بإعتباره متعلق بفهم الواقع مني أقامت قضاءها على أسياب سائفة تكولي لحمله ، وحسبا في ذلك أن تبن الحقيقة التي أقتنعت بها دون أن تكون ملزمة بتتبع حجج الحصوم في مناحى دفاعهم مادام في هذه الحقيقة الرد الضمي المسقط لما غالفها .

٢ ــ أسباب الطعن بجب أن تعرف تعريفاً واضحاً نافياً عنها الغموض
 والجهالة محيث بين منها العيب الذي يعزى للحكم وموضعه منه وأثره في
 قضائه .

٣ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن النزاع فى دعوى الشفعة يدور بين أطراف ثلاثة هم الشفيع والمشترى والبائع فيتعين اختصامهم جميعاً ، وأنه وعلى ما جرى به نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨١ الذي يحكم واقعه النزاع قبل تعديلها بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨١ إنه لا إختصاص لهيئات التحكم بالمنازعات التي يكون بين أطرافها شخص طبيعى إلا عموافقة.

٤ - إذ كان مناط النمسك لأول مرة أمام محكة النقض بدفاع متعلق بالنظام العام أن تكون عناصره الموضوعية مطروحة على محكة الموضوع ، وكان ما ثاره الطاعن بهذا الدجه ولأول مرة أمام هذه المحكمة من أن العقار المبيع مخصص للمنفعة العامة وإن تعلق بالنظام العام إلا إن الثابت من الأوراق أثها لم تتضمن ما يدل على تخصيص الأرض المشفوع فيها للمنفعة العامة ومن ثم لم تكن عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع فإن النمى به يكون غير مقبول.

 ه - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا بجوز تقييد مطلق النص بغير مخصص بحيث أن كان صريحاً جلياً قاطعاً في الدلالة على المراد منه فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بالحكمةالتي أملته وقصد الشارع .. لأن ذلك لا يكون إلا عند خموض النص أو وجود لبس فيه ونص المادة ٩٣٦ من القانون المدنى قد اطلق بيان من لهالحق فى الشقعة دون تخصيصه بالأشخاص الطبيعين . تما مفاده أن حق الشقعة يثبت الشخص الطبيعى و المعنوى على حسط صواء .

٣ - النص في المادة ٣ من القانون المدنى على أن الأشخاص الاعتبارية هي : (١) الدولة وكذلك المديريات والمدن والقرى بالشروط التي محددها القانون ... - الشركات التجارية والمدنية... وفي المادة ٣ من ذات القانون على أن «الشخص الاعتبارى يتمتع بجميع الحقوق إلا ماكان منها ملازماً لصفة الإنسان الطبيعية وذلك في الحدود التي قررها القانون ... عدل على أن لكل من الدولة ووحداتها المذكورة وللشركات التجارية والمدنية شخصية إعتبارية مستقلة عن الأخرى تتمتع أصلا بجميع الحقوق في الحدود التي قررها القانون أن تبعية أي من هذه الوحدات أو تلك للدولة لا يفقدها شخصيتها الاعتبارية المستقلة ، ومناط الغيرية في التصرفات القانونية تغاير الأشخاص القانونية في تلك التصرفات ومن شأن إستقلال شخصية الشركة الشفيعة عن شخصية الدولة أن بجعل هذه الشركة - في خصوص شفعها في العقار المبيع - من الغير بالنسية لطرق العقد الوارد عنه .

٧- أخذ محكة الموضوع بتقرير الخبير محمولا على أسبابه مؤداه إعتبار هذه الأسباب جزء مكملا لأسسباب هـــذا الحـــكم ممسا يجعل المحادلة في شأن عدم كفاية الدليل المستمد من هـــذا التقرير جــدلا موضوعياً لا تجوز إثارته أمام محكة النقض:

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعنن إستوفيا أوضاعهما الشكلية.

وحيث إن الوقائع ـ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسالر الأوراق

تتحصل في أن شركة الدلتا للغزل والنسيج أقامت الدعوى زقم ١٩٧٨/٤٩١٦ مدنى كلي طنطا على رئيس الوحدة المحلية لمدينة طنطا بصفته وكُلاً من بصفته وكيلا عن طالبة الحكم بأحقيتها فى أن تأخذ بالشفعة الأرض المبينة بالصحيفة ومساحبًا ٢٢س، ١٤ط ، ١٧ف مقابل ثمن مقداره ٧٨١٠٧,٦٣٣ ج وقالت بياناً لهــــا أنها تجاور هذه الأرض وقد باعها المدعى علمهما الأخران للمدعى عليه الأول وأنها اعلنتهم برغبتها في أخسذها بالشفعة وأودعت النَّمن خزانة المحكمة ، وندبت المحكمة خبراً وبعد أن أودع تقريره قضت بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٥ بأحقية الشركة في أن تأخذ بالشفعة مساحة ١١ ف المباعة من المدعى علمها الثالثة للمدعى الأول بالعقد الابتدائى المؤرخ ٢٣/٤/٢٣ وبرفض دعوى الشَركة بالنسبة لمساحة ٢٢ س ، ١٤ ط ، ٦ ف المباعة من المدعى عليه الثانى للمدعى عليه الأول بالعقد الابتدائي المؤرخ ٣٨/٤/٢٣ ، إستأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة إستثناف طنطا بالإستثناف رقم ٣١/٣٩٧ ق طالبة تعديله إلى الحـــكم لهــا بكل طلباتها وإستأنفه رئيس الوحدة المحلية لمدينة طنطا بالإستثناف رقم ٣١/٤١٠ ق طالباً الغاءه والحسكم أصلياً بسقوط حق الشركة في الأخذ بالشفعة وإحتياطياً برفض دعواها. ضمت المحكمة الاستثناف الأخير للأول تم قضت فيهما بتساريخ ١٩٨٢/٦/١٤ بالرفض والتأبيد . طعنت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٢/٢٢٤٣ق كما طعن فيه رئيس الوحدة المحلية لمدينة طنطا مذات الطمسريق بالطمعس رقم ٥٢/٢٣٦٥ ق . أودعت النيابة مذكرة في الطعنن أبدت فهما الرأى برفضهما . أمرت هذه المحكمة بضم الطعن الأخير للأول . عرض الطعنان على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظرهما وفيها النزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن رقم ٣٢/٢٢٤٥ ق أقيم على أربعة أسباب تنهى الطاعنة بالثلاثة الأثول منها على الحكم المطعون فيه نحالفة الثابت بالأوراق ومحالفة القانون والقصور وفي بيان ذلك تقول أنها تمسكت أمام محكمة الاستثناف بأن الثابت من عبارات البند الثاني لكل من عقدى بيع الأرض المشفوع فيها رومي الرسمال خطيطي الواريم تقرير الحير أن ملكمة البائمين للأرض المشفوع رومي الرسم التخطيطي الواريم تقرير الحير أن ملكمة البائمين للأرض المشفوع

فها بآكملها هي ملكية شائعة بينهما بما مجملها مسطحاً واحداً مشرك في حد واحد مع عقارها المشفوع به ويعطها الحق في اخذها جميعها بالشفعة حتى وأن بيعت بعقدين مستقلن وإذ التقت الحكم المطمون فيه عن هذا الدفاع وفسر عبارات عقدى البيع - خلافاً لظاهرها - على أن كلا مهما أنصب على مساحة مستقلة في حدودها عن الأخرى ورتب على ذلك إنتفاء قيام الحد المشترك بين عقارها المشفوع به والمساحة الواردة بعقد المطعون ضده الثانى ومن ثم رفض دعواها بالنسبة لهذه المساحة يكون فضلا عن قصوره قد خالف الثابت بالأوراق والقانون.

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك إنه لماكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن نحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير العقود بما هو أونى لنية عاقديها مثى كان ذلك التفسر تحتمله عبارات العقد وأنها تستقل بتقدير الأدلة في الدَّعوى وبتقدير الجوارُّ الذي بجنر الأخذ بالشفعة بإعتباره متعلقاً بفهم الواقع منى أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكني لحمله وحسبا فى ذلك أن تبن الحقيقة التي أفتنعت بها دون أن تكون ملزمة بتتبع حجج الحصوم فى مناحى دفاعهم مادام فى هذه الحقيقة الرد الضمنى المسقط لمسا نخالفها ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص في حدود سلطته الموضوعية من... عقدي بيع الأرض المشفوع فها أن كلا مهما صدر من باثع مختلف عن الآخر وأنصب عَلَى قطعة مستقلة في حدودها عن الآخرى وكذلك من تقرير الحبر إلى أنَّ أرض الطاعنة لا تحد إلا أرض المطعون ضدها الثالثة بما لا بحق لها أن تشفع إلا في هذه الأرض دون أرض المطعون ضده الثاني ، لما كان ذلك وكان هذا الذي إستخلصه الحكم المطعون فيه تؤدى إليه عبارات العقدين كما أن له أصله الثابت في الأوراق وفيه الرد الضمني المسقط لما محالفه ويكفي لحمل قضاء الحكم فإن النعي عليه لهذه الأسباب لا يعدو كونه جدلا موضوعياً فها تستقل به محكمة الموضوع تنحسر عنه رقابة محكمة النقض ويكون النعى على غر أساس.

وحيث إن الطاعنة تقول في بيان السبب الأخبر من أسباب طعنها أنّ

المطعون ضده الأول تمسك أمام محكمة الاستنتاف بأنه إشعرى من كل من البائعين للمحتلفة مدرزة عن الأخرى وبأنه لا يوجد قانوناً ما يمنع اتفاق ملاك العقار على الشيوع على فرزه وقسمته فيا بيتهم وبيع كل مقدم حصته على إستقلال ، وإذكان هذا الدفاع من المطعون ضده الأول مردود بأن الأوراق لم يود بها ما يدل على حصول قسمة نهائية للأرض المشفوع فيها وبأنه حتى بفرض حصولها فالشركة الطاعنة تعتبر من الفير فلا يحتج علمها بالقسمة إلا إذا سحلت فإنه يكون حتى الطاعنة أن تعتبر الأرض المشفوع فيها لا تزال على الشيوع.

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن اسباب الطعن بجب أن تعرف تعريفاً واضحاً نافياً عبما الغموض والجهالة بحيث بين فبا العيب الذى يعزى للحكم وموضعه منه وأثره فى قضائه وكانت الشركة الطاعنة فى سبب النعى تعيب دفاع المطعون ضده الأول أمام محكمة الاستثناف دون أن تنسب للحكم المطعون فيه ثمة عيب مخصوصه فإن النعى به يكون مجهلا ومن ثم غير مقبول.

وحيث إن الطعن رقم ٥٧/٢٣٦٥ ق أقيم على سبين يتمى الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك بقول أن النزاع فى دعوى الشفعة يدور فى جوهره بين الشفيع والمشترى وهما فى الدعوى الماثلة إحدى شركات القطاع العام وإحدى وحدات الحكم المحلى فمن ثم ينعقد الاختصاص بنظره فميئات التحكيم طبقاً للمادة ٢٠ من القانون رقم ١٩٧١/٦٠ حتى وأن كان البائع شخصاً طبيعياً ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأيد الحكم الابتدائى الذى رفض دفع الطاعن يعدم الاختصاص ولاثياً بنظر الدعوى يكون قد خالف القانون .

وحیث إن هذا النمی غیرسدید ذلك أنه لماكان من المقسرر وعلی ما جری به قضاء هذه المحكمة ــ أن النزاع فی دعوی الشفعة یدور بین أطراف ثلاثة هم الشفیع والمشتری والبائع فیتمین أختصامهم جمیعاً وأنه وعلی ما جری به نص المادة ۲۰ من القانون رقم ۱۹۷۱/۲۰ الذی یحکم واقعة النزاع وقبل تعدیله بالقانون رقم ۱۲ استة ۱۹۸۱ أنه لا أختصاص فیئات التحکیم

بالمنازعات التي يكون بين أطرافها شخص طبيعي إلا بموافقته وكان البائعان في الدعوى المائلة شخصين طبيعين وقد خلت الأوراق من موافقتها على أختصاص هيئات التحكيم بنظر هذا النزاع فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد قضاء الحكم الابتدائي برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي يكون قد النزم صحيح القانون ويكون النبي عليه مهذا السبب على غير أساس.

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور من أربعة وجوه يقوُّل في بيان (أولها) أن الثابت من المستندات المقدمة إلى عكمة الموضوع ومن تقدير الخبر أن الأرض المشفوع فها مخصصة للمنفعة العامة فلا تجوز الشفعة فها وهي مسألة كانت مطروحة على المحكمة ــ من خلال ذلك التقرير والمستندات ــ لكن الحكم المطعون فيه أغفل الرد عليها وقضى بأحقية الشركة المطعرن ضدها الأولى في الأخد بالشفعة بما يعيبه بالقصور والحطأ في تطبيق القانون ، ويقول في بيان (ثانها) أن الشفعة تثبت للشخص الطبيعي دون المعنوي وقد تصدت المادة ٩٣٦ من القانون المدنى إلى هذا المعنى حين أجازت للجار المالك الأخذ بالشفعة لكن الحكم المطعون فيه تحالف هذا النظر وقضى بالشفعةللشركة المذكررة وهى شخص معنوى بما يعيبه بمخالفة القانون . ويقول في بيان (ثالمها) أنه يتعنن أن يكون الشفيع من الغير بالنشبة للتصرف المشفوع فيه وهو مالا يتوافر في شأن الشركة الشفيعة لأنَّها والمشفوع ضده من وحدات الدولة ، ويقول في بيان (رابعها) أن الحكم المطعون فيه آقام قضاءه بالشفعة على أن الأرض المشفوع فها من أراضي البناء التي يكفي لثبوت الحق في الشفعة فيها إشتراكها مع العقار المشفوع به في حد واحد دون أن يكون في الأوراق ما يثبت ذلك ورغم وجود مستندات قدمها هو تثبت أن الأرض المشفوع فيها من الأراضي الزراعية التي بجب للشفعة فيها إشتراكها مع العقار المشفوع به من جهتين فيكون الحكم معيباً بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول فى وجهه الأول ذلك أنه لمـا كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مناط التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بدفاع متعلق بالنظام العام أن تكون عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع وكان ما أثاره الطاعن جذا الرجه ولأول مرة أمام هذه المحكمة من أن العقار المبيع محصص للمنفعة العامة وان تعلق بالنظام العام إلا أن الثابت من الأوراق المبيع محصص ما يدل على تخصيص الأرض المشفوع فيها للمنفعة العامة فن ثم تكن عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع ، فإن النعى به يكون غير مقبول ، كما أن النعى غير سديد في وجهه الثانى ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا مجوز تقييد مطلق النص بغير محصص من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا مجوز تقييد مطلق النص بغير محصص عليه أو تأويله بدعوى الاستبداء بالمحكمة التي أملته وقصد الشارع منه لأن ذلك لا يكون إلا عند غرض النص أو وجود ليس فيه ، وكان نص المادة ١٣٦ من القانون الملنى قد أطلق بيان من له الحق في الشخص الطبيعي والمعنوى على حد سواء فإن النعى غير المحكم المطمون فيه جذا الوجه يكون على غير أساس . كذلك فإن النعى غير سديد في وجهه الشالث ذلك أنه لما كان النص في المحلة المادة ١٥٥ من القانون المدنى على أن « الأشخاص الاعتبارية هي :

١- الدولة وكذلك المديريات والمدن والقرى بالشروط التي محدها القانون ٤ - الشركات التجارية والمدنية ... ٥ . وفي المدادة ٣٥ من ذات القانون على أن و الشخص الاعتباري يتمتع بجميع الحقوق إلا ما كان مها لازماً لصفة الإنسان الطبيعية ، وكذلك في الحدود التي قررها القانون ... ٥ يدل على أن لكل من الدولة ووحداثها المذكورة والشركات التجارية والمدنية شخصية اعتبارية مستقلة عن الاعرى تتمتع أصلا بجميع الحقوق التي قررها القانون وأن تبعة أي من هذه الوحدات أو تلك الشركات للدولة لا يغقيدها المخصية الاعتبارية المستقلة وكان مناط الغيريه في التصرفات القانونية تغاير الأشخاص القانونية في تلك التصرفات لما كان ذلك وكان من شأن استقلال شخصية الشركة الشركة حتى خصوص شفعها في المقد الوارد عليه خصوص شفعها في المقد المهيع حمن الغير بالنسبة لمطرفي المقد الوارد عليه خون النعي عدم جذا الوجه يكون على غير أساس . كما أن النعي مردود في

وجهه الرابع ذلك أنه لما كان و المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن أخل محكمة الموضوع بتقرير الخير محمولا على أسبابه مؤداه اعتبار هذه الأسباب جزءاً محكلا لأسباب هذا الحكم عما بجمل المجادلة فى شأن عدم كفاية الدليل المستمد من هذا التقرير جدلا موضوعياً لا تجوز إثارته أمام محكمة التقض ، وكان تقرير الخير الذى عول عليه الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه قد خلص سائعاً إلى أن الأرض المشفوع فيها هى أرض مبان فإن النمى عليه بالوجمه الرابع يكون جدلا موضوعياً غير جائز إثارته أمام محكمة النقض .

ولمنا تقدم يعمين رفض الطعنين ه

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق عبد ثائب رئيس المحكمه وعفسسوية السادة المستشارين/ عبد المنعم أحمد بركة ، الدكتور عل فاضل حسن نائبي رئيس المحكمة طلمت أمين صادق وسجمد عبد الكادر صعير ·

(41)

الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٤٨ القضائية :

(١ - ٢) عمل « تنظيم ساعات العمل » أجر « الأجر الاضافي » •

- (١) القانون ١٣٢ لسنة ١٩٦١ واللسانون ١٧٥ لسسنة ١٩٦١ نطاق سريانهما -المؤسسات الصناعية التي يحضوها وذير الصناعة -
- (٢) ملحقات الاجر غير الدائمة ماميتها الاجر الاضافي مقابل الزيادة في مساعات العمل القررة - أجر متنج مرتبط بالظروف الطارئة -

۱ - مؤدى نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ۱۳۳ لسنة ۱۹۹۱ فى شأن تنظيم تشغيل العال فى المؤسسات الصناعية والمادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ۱۷۰ لسنة ۱۹۹۱ بتعمديل القانون السابق ، أن الأحكام الى تضمنتها هاتان الممادتان لا تسرى إلا على المؤسسات الصناعية الى يصلر بتحديدها قرار من وزير الصناعة .

٢ - لما كان الأصل فى استحقاق الأجر وعلى ما جرى به نصى المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل ، وأما ملحقات الأجر فنها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها فهى ملحقات غير دائمة وليس لها صفة الثبات والاستمرار ، وكان الأجر الإضافي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما يقسابل زيادة طارئة فى ساعات العمل المقروة لمواجهة حاجة العمل وفق ظروفه ، وهو جلده المثابة يعتبر أجراً متغيراً موتبطاً بالظروف الطارئة للإنتاج بما قد تتقضيه من زبادة ساعات العمل عن المواعيد القانونية .

الحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السـيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وساثر أوراق الطعن ــ تتحصل نى أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٣١٥ لسنة ١٩٦٧ مدنى جزئى السويس على الشركة الطاعنة طالبين الحكم بإلز امها أن تدفع لكل مُهم أجر ساعتين بواقع ٢٥٪ من أجورهم الشاملة في ١٩٦٧/٧/٢٨ آعتبـــارآ من ١٩٦٢/٧/١ حتى ١٩٦٧/٤/٣٠ وما يستجد حنى الفصل في الدعوى ، وقالوا في بيان دعواهم إن الطاعنة أصلّرت الأمر رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ وقررت عوجبه منح العال الذين لا ينطبق عليهم القانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦١ أجر ساعتين من المرتب الشامل وصرف فروق المرتب اعتباراً من ١٩٦٢/٧/١ ، وإذ امتنعت عن إعمال هذا الأمر في حقهم رغم أنها طبقته على حميع العاملين لدمها ممن كانوا يتقاضون أجوراً إضافية لم تصلُّ نسبتها ٩٠٪ من أيام العمل خلال المدة المحددة مهذا القانون فقد أقاموا الدعوى بالطلبات آنفة البيان ، قضت المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها قيمياً بنظر الدعوى وأحالها إلى محكمة السويس الابتدائية حيث قيدت برقم ٩ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى ، ندبث المحكمة خبراً فى الدعوى ، ويعد أن قلم الخبير تقريره قضت فى ٢٦/٥/٥/٢١ بإلزام الطاعنة أن تدفع لكل من المطعون ضدهم المبلغ المبين بمنطوق الحكم . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استثناف الإسهاعيلية ، وقيد الاستتناف برقم ٨٤ لسنة ٢ ق ، وبتاريخ ٨/٥/٨/ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنفُ . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وفدمت النيابة الهامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وبعرض الطمن على المحكمة فى غرفة مشــورة حددت جلسة لنظره ، وفيها النزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ

ى تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقـول إن المـادة الأولى من القـانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦١ قد قصرت سريان أحكامه على المؤسسات الصناعية التي يصُدر بتحديدها قرار من وزير الصناعة ، وقد أصدر وزير الصناعة القرارات أرقام ٣٨٨ و ٣٩٣ و ٤٠٣ لسنة ١٩٦١ مرفقاً مها الكشوف الخاصة بتحديد المؤسسات الصناعية التي تخضع لأحكام القانون المشار إليه وليس من بينها شركة بواخر البوستة الحديوية بالسويس وحالياً الشركة الطاعنة ۽ مما مؤداه إن القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ لا يسرى عــلى العاملين لديها وبالتالى يكون الأمر رقم ٢ لسنة ١٩٦٢ الصادر بمنح العال الذين لا ينطبق عليهم القانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦١ أجر ساعتين من المرتب الشامل متعدم الأثرُ نخالفته أحكامُ هذا القانون ، هذا إلى أنَّ القواعد العامة التي تضمنها قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تقضى بأن الأجر لقاء العمل وأنه بجوز تشغيل العامل تشغيلًا فعلياً لمدة ثمان ساعات في اليوم الواحد أو ٤٨ ساعة قُ الأسبوع ، وقد جاءت المـادة الأولى من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ استثناء من أحكام قانون العمل إذ حظرت تشغيل العامل تشغيلا فعلياً أكر من ٤٢ ساعة في الأسبوع ومن ثم لا يجوز التوسع في تفسير هذا الاستثناء أو القياس عليه ، وإذ أهدر الحكم الابتدائى المؤيّد لأسبابه بالحكم المطعمون فيه دفاعها المؤسس على عدم صدور قرار من وزير الصناعة بتحديدها ضمن المؤسسات الصناعية التي يسرى عليها أحكام القانون رقم ١٣٣٣ لسنة ١٩٦١ عقولة أنه جاء مرسلا ولم يتأيد بدليل ، كما عول على أحكام القانون الاستثنائي بأن قضى بزيادة أجر المطعون ضدهم دون أن يقابلها عمل فعلى وقياساً عـــلى شركات أخرى صدر بتحديدها قرار وزير الصناعة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إنه ولتن كانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ في شأن ننظم تشغيل العال في المؤسسات الصناعية قد نصت على أنه ٥ استثناء من أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه لا مجسوز للمؤسسات الصناعية التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الصناعة المركزي تشغيل العامل تشغيلا فعلياً أكثر من ٤٢ ساعة في الأسبوع ولا تدخل فيسا

الفترات المخصصة لتناول الطعام والراحة » . كما نصت الممادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦١ بتعديل القانون السابق على أن « تضاف إلى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه مادة جديدة برقم ١ مكرراً نصها الآتى :

مادة ١ مكرراً - لا يترتب على تطبيق أحكام المادة السابقة تخفيض أجر العامل . ويأخذ حكم الأجر في تطبيق أحكام هذا القانون الأجر الإضافي الذي كان العامل بحصل عليه بصفة مستمرة . ويعتبر الأجر الإضافي مستمرآ ف تطبيق أحكام هذه المادة إذا كان العامل حصل عليه في ٩٠٪ على الأقل من أيام العمــل خلال ستة الأشهر الســابقة على يوم ٢٨ يولية سنة ١٩٦١ ٤ و.ودى ذلك أن الأحكام الى تضمنها هاتان المادتان لا تسرى إلا عـلى المؤسسات الصناعية التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الصناعة ، لما كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق أن الطاعنة قد أصدرت بتاريخ ١٩٦٢/٨/٢٨ الأمر رقم ٢ لسنة ١٩٦٢ ونص في البند (أ) منه على أن (عنح العال الذين لا ينطبق عليهم القانون رقم٥٧١ لسنة١٩٦١ أجر ساعتين •ن المرتب الشاءل ثابت بالصورة الرسمية لصحيفة الدعوى ــ تقوم على سند من أن الطاعنة أصدرت هذا الأمر لتطبقه على فئة العاملين الذين حصلوا على أجوراً إضافية لم تبلغ نسبتها ٩٠٪ من أبام العمل خلال المدة المحددة بالمادة الأولى مكرراً من القرار بقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ ، وهي حالة تختلف عما نص عليه سهذه المادة ، عما عفاده أن دعوى المطعون ضدهم لا تستند في أساسها إلى المطالبة قرار من وزير الصناعة بإدراج الطاعنة ضمن المؤسسات الصناعية التي تخضع لأحكامه ، لئن كان ذلك ، إلا أنه لما كان الأصل في استحقاق الأجر وعلى ما جمرى به نص الممادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقمانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه لقاء العمل الذي يقرم به العامل ، وأما ملحقات الأجرُ فمنها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها فهي ملحقات غبر دائمة وليس لحما صفة الثبات والاستمرار ، وكان الأجر الإضافي - وعلى ما جرى به قضاء

هذه المحكمة ــ إنما يقابل زيادة طارئة في ساعات العمل المقررة لمواجهة حاجة العمل وفتي ظروفه وهو سهذه المثابة يعتبر أجرآ متغبراً مرتبطاً بالمظروف الطارثة للإنتاج بمـا قد تقتضيه من زيادة ساعات العمل عن المواعيد القانونية، لمـا كان ما تقدم ، وكان المطعون ضدهم لا مجادلون في تقاضيهم للأجر الإضاقي عن أيام العمل الإضافية السابقة على صلور الأمر رقم ٢ لسنة ١٩٦٢ ، وكان الثابت بتقرير الحبير أنه احتسب للمطعون ضدهم فروقاً مالية تمثل أجراً إضافياً عن المدة من ١٩٦٢/٧/١ حتى ١٩٦٧/٥/٣١ وأضاف إلى أجر كل منهم مبلغاً ثابتاً اعتباراً من ١٩٦٧/٦/١ عقولة أن الأمر رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ ينطبق على حالبُم لاشتغالم أياماً إضافية في الستة أشهر السابقة على ١٩٦١/٧/٢٨ تقل عن ٩٠٪ من أيام العمل ، وهو ما مؤداه أنه اعتبر الأجر الإضافي « أجسر الساعتين ، ــ وطبقاً للأمر المشار إليه ــ جبزءاً من الأجسر الأصلى ويتعين إضافته إليه بصفة دائمة ولو لم يقابله زيادة فعلية فى ساعات العمل ، مع أنه لا يعتد في هذا الشأن بالأمر سالف البيان فيما يناهض أحكام القانون ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعبين فيه قد أقام قضاءه في الدصوى على ما جاء مهذا التقرير فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باتى أسباب الطعير ه

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء في موضوع الاستئناف رقم ٨٤ لسنة ٢ ق الإسهاعيلية بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى:

جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ الدكتور أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين/ محمد طعوم ، زكن المصرى تائين رئيس المحكمة ، مندٍ توفيق وعبد المدم ابراهيم -

(TT)

الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٥٦ القضائية : ضرائب « الشرائب العامة على الدخل »

ميلغ الاعفاء الدرر للاعباء العائلية في الضريبة على المرتبات · م ٦٠ ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ . عدم خضوعة للضريبة العامة على الدخل · علة ذلك ·

لما كانت الممادة ٩٥ من قانون الفرائب على الدخل - الصادر بالقانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨١ - قد بينت المقصود بالإيراد فى نطاق الضريبة العمامة على الدخل، بأنه الدخل الخاضع لإحدى الفرائب النوعية بالإضافة إلى دخول أخرى أوردتها على سبيل الحصر ، وكانت الممادة ١٠٥ من ذات القانون قد جاءت صريحة فى عدم سريان الفريبة العامة على الدخل على الإيرادات المعفاة من ضريبة نوعية وذلك مع عدم الإخلال محكم الممادة ٩٥ ، وكان المشرع قد قدر بصريح نص الممادة ٢٠ من ذلك القانون مبالغ محددة مقابل الأعباء العائلية مختلف مقدارها باختلاف الحالة الاجتماعية للممول الخاضع للضريبة على المرتبات ، ورأى إعفاءها من الحضوع لتلك الضريبة باعتبارها حداً أدنى لتفقات المعيشة – ومن ثم فإن حد الإعفاء المقرر للأعباء العائلية الواردة بنص الممادة ١٠٥ – المشار إلها – لا مخضع بدوره للضريبة العامة على الدخل.

الحكمسة

بعـد الاطـلاع على الأوراق وسياع التقرير الذي تلاه السيد المستشـار المرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استرفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وساثر أوراق

الطعن ــ تتحصل في أن مأمورية ضرائب المهن غير التجارية بالإسكندوية عبلغ ۱۹۸۳,۲٤۲ جنيـه – وفي ســــــــــة ۱۹۸۱ عبلغ ۳۳۱۷,۲۷۳ جنيــه 🛴 فَاعْتَرْضُ وَأَحِيلُ الْحُلَافُ إِلَى لِجَنَّةُ الطَّعْنِ الَّتِي أَصَّدُوتَ قُرَّارِهَا فِي ١٧/٢١/٨٣ بتعديل صافى هذا اللخل فى سنة ١٩٨٠ إلى ميلغ ٢٨٨ جنيه ــ وفى ستة١٩٨١ إلى مبلغ ٣٥٤٥ جنيه مع حفظ حن المطعون ضَّده في خصم حد الإعفاء المقرر للأعباء العائلية وفقاً لحالته الاجتماعية في سنة ١٩٨٠ ــ طعن المطعون ضمده في هذا القرار فيما تضمنه من عدم خصم الحد المقرر للإعفاء للأعباء العماثلية في سنة ١٩٨١ - وذلك بالدعري رتم ١٥١ أسنة ١٩٨٤ ضرائب الإسكندرية ــ وبتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٢ قضت عَكْمة الإسكندرية الابتدائية بتعديل صناقى دخل المطعون ضده في سنة ١٩٨١ إني مبلغ ٢٥٨٥ جنيه ــ استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستثناف رقم ١٠٥ لسنة ٤١ ق . وبتاريخ١٩٨٦/٢/١٩ قضت محكمة استثناف الإسكندرية بتأبيد الحكم المستأنف . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض – وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فها رفض الطعن – وإذ عرض الفعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره – وفيها التزمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد -- تنعى به المصلحة الطاعنة على الحكم المطعون فيه -- غالفة القانون والحطأ فى تطبيقه وتأويله -- وفى بيان ذلك تقول إنه وإن كان الأصل -- طبقاً للمادتين ٩٥ ، ١٠٥٠ من القيانون ولك تقول إنه وإن كان الأصل -- طبقاً للمادتين وعية لا تسرى عليه الضريبة العامة على الدخل -- إلا أن المشرع رأى لاعتبارات عناها -- الحروج على هذا الأصل -- بأن نص فى المادة ٣/٩٨ منه على أن -- و محدد وعاء الأرباح التجارية والصناعية ووعاء المرتبات ووعاء المهن غير التجارية على أسلم الربط الضريبة النوعية قبل خصم الإعفاء المقرو للأعباء المقرود للأعباء الحالمة على الدخل -- لا محدد وعاء الفريبة العامة على الدخل -- لا محتم الإعفاء المقرود الأعباء الحالمة على الدخل -- لا محتم من الوعاء الأول الحد المقرود للإعفاء الأعباء العامة على الدخل -- لا محتم من الوعاء الأول الحد المقرود للإعفاء المأول المحدد المحتم الإعفاء المأول المحدد المحتم الإعفاء المأول المحدد المحتم الإعفاء المأول المحدد المحتم الإعفاء المؤمل المحتم الإعفاء المؤمل بعر المحتم الإعفاء المؤمل المحتم الإعفاء المؤمل المحتم الإعفاء المؤمل المحتم الإعفاء المؤمل المحتمل العامة على الدخل -- لا يحتم من الوعاء الأول الحدد المقرود الإعفاء المؤملة المحتم الإعفاء المؤملة المحتم الإعفاء المؤملة المحتمل العائلة -- والقول الحدد المقرود المحتم الإعفاء المؤملة المحتم الإعفاء المحتم الإعفاء المحتم الإعفاء المؤملة المحتم الإعفاء المحتم الإعماء المحتم الإعفاء المحتم الإعماء المحتم الإعماء المحتم الإعماء المحتم الإعماء المحتم الإعماء المحتم الإعماء المحتم المحتم

والى تكرار خصم حد الإعفاء المقرر للأعباء العائلية ــ مرة من وعاء ضريبة المرتبات ــ ومرة أخرى من وعاء الضريبة العامة على الدخل ــ وهو ما لا بجوز وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك ــ وجرى فى قضائه على عـــدم سريان الفرية العامة على الدخل على حد الإعفاء المقررية العامة على الدخل على حد الإعفاء المقرر للأعباء العائلية المنصوص عليه فى المادة ٣٠ من القانون المشار إليه ــ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله.

وحيث إن هذا النعي غر صديد ــ ذلك أنه لما كانت المادة ٩٥ من قانون الضرائب على اللخل ــ الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ــ قــد بينت المقصود بالإبراد في نطاق الضريبة العامة على الدخل بأنه الدخل الخاضع لإحدى الضرائب النوعية بالإضافة إلى دخول أخرى أوردتها على سبيل الحصر وكانت المادة ١٠٠ من ذات القانون ــ قد جاءت صريحة في عدم سريان الضريبة العامة على الدخل على الإيرادات المعفاة من ضريبة نوعية وذلك مع عدم الإخلال محكم المــادة ٩٥ وكان المشرع قد قدر بصريح نص المــادة ٦٠ من ذلك القانون ــ مبالغ محددة مقابل الأعباء العائلية ــ تختلف مقدارهــا باختلاف الحالة الاجمّاعية للممول الخاضع للضريبة على المرتبات . ورأى إعفاءها من الخضوع لتلك الضريبة – باعتبارها حداً أدنى لنفقات المعيشة – ومن ثم فإن حد الإعفاء المقرر للأعباء العائلية الوارد بنص المادة ٦٠ ــ المشار إلها – لا مخضع – بدوره – للضريبة العامة على الدخل – يؤيد ذلك ما جاء بالأعمال التحضيرية للقانون المذكور ــ من قيام مجلس الشعب بتعديل نص المادة ١٠٠ – عما كانت عليه بتقرير اللجنة المشتركة من لجنة الحطة والموازنة ومكتب لجنة الشئون اللمعتورية والتشريعية بمجلس الشعب بمما يحقق طلب بعض الأعضاء ــ بإعفاء الحد المقرر للأعباء العائلية من الضريبة العامة على الدخل وذلك محذف الإشارة إلى المسادة ٤/٩٨ (التي أصبحت فما بعد ٣/٩٨) من نص المادة ١٠٠ ــ اكتفاء بالإشارة إلى المـادة ٩٠ ــ والقول مخلاف ذلك بجعل القانون الملغى رتم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ — أيسر للممول وأفضُل من القانون الحالى ــ لما كان يسمح به القانون الأول من خصم حد للأعبـاء العائلية من وعاء الضربية العامة على الإيراد- يجانب وضع حدّ أدنى لا غضم

لهذه الضريبة -- فضلا عن الإعفاءات المقررة للأعباء العائلية في الضريبة على المرتبات لم تكن تلخل في وعاء الضريبة العامة على الإيراد ــ وهو ما لم يقصده المشرع عند إصدار القانون الحالى - الذي اسهدف - على نحو ما أقصحت عنه مُذَكرته الإيضاحية تحقيق عدالة التوزيع والتيسعر على الممولين ـــ خاصة ذوى الدخول المحلودة – وذلك بتقرير كثير من الإعفاءات لم تكن موجودة فى القانون الملغى ــ إلى جانب تحقيق مورد للمخزانة العامة ــ ولا محل للقــول بأن الأخذ بالنظر السابق يؤدي إلى إهمال الحكم المستفاد من دلالة نص المــادة ٩٨ / ٣ -- وهو عدم خصم الإعفاء المقرر للأعباء العائلية من وعاء ضريبة المرتبات عند دخول هذا الوعاء في وعاء الضريبة العامة على الدخل لأنهـ فضلا عن أن الحكم الثابت بصريح عبــارة نص المــادة ١٠٠ ـــ وهو عــدم سريان الضريبة العامة على الدخل على الإيرادات المعفاة من ضريبة نوعية ـــ مقدم ـــ على الحكم الثابت بدلالة نص المادة ٣/٩٨ - فإن مجال تطبيق نص المادة ٣/٩٨ يكُون عند تعدد الأوعية النوعية حال دخولهـا في وعاء الضريبة العامة على الدخل على نحو ما تقضى به المــادة ٢/١٥٠ من القانون رقم١٥٧لسنة١٩٨١ وأيضاً - عند تحديد هذه اأوعية لربط الضريبة العامة على الدخل عسلى ما يتبتى منها بعد خصم الإعفاءات المقررة في المــادتين ٩٩ ، ١٠٠ من ذات القانون . كما لا محل للقول – كذلك – بأن مؤدى نص المـادة ٣/٩٨ – يعتبر قيداً واستثناء على مطلق القاعدة الواردة بنص المــادة ١٠٠ – فيحمل المطلق على المقيد لعدم الارتباط بين حكمي النصين إذ لكل منهما ــ وعلى ما سلف بيانه – بجال تطبيقه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قــــد جرى ق قضائه على عدم سريان الضريبة العامة على اللخل على حد الإعفاء المقرر للأعباء العائلية المنصوص عليه في المسادة ٦٠ من القانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨١ فإنه يكون قد صادف صحيح القانون ويكون النهى عليه بما ورد بسبب الطعن على غر أساس :

ولمنا تقدم يتعين وفض الطعن :

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشاد / مرزوق فكرى نائب وليس الهجكمة وعضوية السادة المستشارين: سلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن ، محمد عالى ابر متصورة ومصطلى حسيب عباس محمود

(44)

الطعن رقم ٢١ لسنة ٥٦ القضائية :

(۲ س ۲) نقض « حالات الطمن بالنقض » •

(١) الطمن بالتفضير في الحكم الصادر من محكمة ابتدائيه مهيئة استثنافية - شرطه ٢٤٥ مرافعات -

(٣) النعى ببطلان الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية يهيئة استثنافية بسبب نظر الدعوى
 بى جلسة علنية - الطمن بالنقص لهذا السبب - غير جائز - علة ذلك -

٢ -- النعى بأن الحكم المطعون فيه وقع باطلا بسبب نظر الدعوى فى جنسات علنية هو سبب يخرج عن الحالة التي يجوز الطعن فيها بالنقض فى الأحكام الصادرة من الحاكم الإبتدائية سيئة استثنافية :

المحكمية

بعد الاطملاع على الأوراق وساع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق –
تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ١٠ لسنة ١٩٨٤ أحوال
شخصية بندر شبين الكوم ضد الطاعن للحكم بإلزامه بتسليمها أعيان جهازها
أو قيمتها . وفي ١٩٨٤/٦/١٢ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنفت
المطعون ضدها هذا الحكم أمام محكمة شبين الكوم – بيئة استثنافية ببالاستثناف
رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٨٤ س نفس شبين الكوم . وبتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٩ أحالت
المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع شهود الطرفين حكمت في ١٩٨٥/١٢/١٤ أحالت
بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بتسليم المطعون ضدها أعيان جهازها
أو دفع قيمها وقدرها ٢٥٦٨ جنها . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض
ب تمامت النيابة ، ذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن لصدور الحكم المطعون
فيه بن محكمة ابتدائية بهيئة استثنافية في حالة لا مجوز فها الطعن بالنظره وفهها
عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفهها
النزمت الثابة وأمها .

وحيث إن الدفع بعدم جواز الطعن في محله ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعرين فيه صادراً من محكمة ابتدائية بهيئة استثنافية وكان لا بجوز وفقاً لنص المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات الطعن في هذا الحكم إلا إذا كان قد فصل لم في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الحصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى ، وكان الطاعن في السبب الأول من سببي الطعن أقام طعنه استناداً إلى ذلك النص على سند من القول إن الحكم المطعون فيه خالف حجية حكم جنائي سابق بين ذات الحصوم وهو الحكم الصادر في الجنحة رقم ٧٠٥ لسنة ١٩٨٣ قسم شبن الكوم والقاضى ببراءت من اتهامه بتبديد أعيان جهاز المطعون ضدها وبذلك يكون قد خالف القانون بإهدار حجية ذلك الحكم المطعون ضدها وبذلك يكون قد خالف القانون بإهدار حجية ذلك الحكم المطعون فيه محالف

حجية حكم سابق اتحد معه فى الخصوم والموضوع والسبب وحاز قوة الأمر المقضى ، بل يعد تعييباً للحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق تص المسادتين ١٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف حكماً سابقاً صدر فى نزاع بين الخصوم أنفسهم . وكان ما ينعاه الطاعن بالسبب الثانى من أن الحكم المطعون فيه وقع باطلا بسبب نظر الدعوى فى جلسات علنية هو سبب يخرج عن الحالة التى يجوز الطعن فها بالنقض فى الأحكام الصادرة من المحاكم الإبتدائية بهيشنة استنافية . فإن الطعن فى الحكم المطعون فيه يكون غير جائز .

جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / سيد عبد الباقى سيف قائب رئيس المحكمة وعضوية الساوة المستشارين/ عبد المتصف عائم ، أحمد ابراهيم شطبى قائبى رئيس المحكمة ، محمد جمال المدين شفاني وصلاح محمود عويمس ،

(TE)

الطعن رقم ٢٢٠٩ لسنة ٥٢ القضائية :

 (۱) صوریة « الصوریة بطریق التسخیر » • دعنوی « التسخیر فی اضاعة الدوی » • و کافة « التسخیر » •

التسخير في الصورية • عدم اقتصاره على التصرفات • جوازه في الخصومة والإجسراءات القضائية • درطه • الا يقصد به التحايل على القانون فيكون فير متبروع •

 (۲) معكمة الموضوع • دعوى « الاصالة الى التحقيق » • البات « الالبات بالبيئة » •

عدم النزام حكمة الرضوع باحالة الدعوى الى التحقيق لاتبات ما يجوز اثباته بفسسهادة الفهود • شرطه • أن تبني في حكمها ما يسوخ وفضه •

١ -- التسخير غير قاصر على التصرفات القانونية وحدها ، بل مجموز في الحصومة والإجراءات القضائية أيضاً إلا إذا قصد به التحايل على القانون فيكون غير مشروع .

٧ - من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة ال عكمة الموضوع وإن كانت غير ملزمة بإجابة الخصوم إلى ما يطلبونه من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يجوز إثباته بشبادة الشبود إلا أسا ملزمة إذا رفضت هذا الطلب أن تبين فى حكمها ما يسوغ رفضه:

المحكمية

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق

الطعن – تتحصل في أن المطعون عليها الأولى أقاءت الدعسوى رقم 771 سنة 1974 مدنى بني سويف الابتدائية طلباً الشفعة في مساحة 12 فدان باعها المطعون عليهما الثانية والثالثة ومورثة المطعون عليهما الرابع والخامس الطاعتين مشاعاً في مساحة 77 سام 77 سنة 1947 بني سويف نظر ما يقابلها من مثاماً في مساحة 1977 وسعل برقم ° 77 سنة 1947 بني سويف نظر ما يقابلها من مقداره 1947 جنيه والتسليم . وقالت بياناً لهما إنها شريكة على الشيوع مع البالعات في تلك الأرض وإذ توافرت لهما أسباب أخدها بالشفعة فقد مع البالعات في تلك الأرض وإذ توافرت لهما أسباب أخدها بالشفعة فقد بعليها سالف البيان . وبتاريخ 1974/17/1 أجابت المحكمة المطعون عليها الأولى إلى طلبيها استأنف الطاعنون هذا الحكم لمدى عكمة استثناف بني سويف بالاستثنافين رقمي 1987/17 ق 1987/18 و وبعد أن بالاستثنافين رقمي 1987/18 في 1987/18 من وتاريخ 1987/18 وبعد أن ضمت الحكمة الاستثنافي حكمت بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحدت جلسة لنظره وفتها الذائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفتها الزمت النيابة رأمها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والإخلال محق الدفاع إذ رفض إجابتهم إلى طلبهم إحالة الدعوى إلى التحقيق الإنبات صورية اسم الشفيعة وأنها مسخرة فى إقامة الدعوى ممن يدعى ... وآخرون ولا تتوافر لهم أسباب الأخذ بالشفعة بدعوى أن ما تمسك به الطاعنون ليس من حالات الصورية بطريق التسخير وأنهم لم يقدموا أية قرينة يظهر مها مدى مساهمة هذا المستتر فى تحربك الدعوى وهو ما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون والإخلال عمق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى فى محله . ذلك أن التسخير غير قاصر على التصرفات القانونية وحدها ، بل مجوز فى الخصومة والإجراءات القضائية أيضاً إلا إذا قصد به التحايل على الفانون فيكون غير مشروع . لما كان ذلك – وكان من المقروب فىقضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع وإن كانت غير ملزمة بإجابة

الحصوم إلى ما يطلبونه من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما مجوز إثباته بشهادة الشهود إلا أنها ملزمة إذا رقضت هذا الطلب أن تين في حكمها ما يسوع رفضه ، وكان البن من الحكم المطعون فيه أنه استند في رفض طلب الطاعنين به المستأنفون (الطاعنون) أن شخصاً آخر استعار اسم الشفيعة أو هي أعارته اسمها ليس من صورها هذا الذي قالوا به ... يستلزم أن يكون هذا الأخير الله أغير واستعار اسم الشفيعة أو هي أعارته الذي أعير واستعار امم الشفيعة ... هو حامل لواء الحصومة ويتكفل بكل الذي أعير واستعار امم الشفيعة ... هو حامل لواء الحصومة ويتكفل بكل يفهر مبا مدى مساهمة هذا المستر في تحريك الدعوى أو مدى قدراته على يضهر مبا مدى مساهمة هذا المستر في تحريك الدعوى أو مدى قدراته على يضهر مبا مدى مساهمة هذا المستر في تحريك الدعوى أو مدى قدراته على المساهمة في نفقاتها فن إطلاقات المحكمة أنا تجبهم إلى طلب تحقيق ذلك ...) وكان هذا الذي قرره الحكم حفضلا من كونه غير سديد قانوناً لأن ما قال به الطاعنون تثل إحدى حالات الصورية بطريق التسخير – لا يصلح سنداً لرفض طلب الإحالة إلى التحقيق فيكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ بذلك في تطبيق القانون وأخل خق الطاعنين في الدفاع مما يستوجب نقضه لهدا السبب دون حاجة لبحث يافي أسباب الطعين.

جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / سيد عبد الباقي سيف نائب رئيس المحكمة وهموية السادة المستشارين/ عبد المتصف هاشم ، أحمد ابراهيم صُلبي تأثبي رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين المستقاني ومحمد رفعال ميروگ ،

(TO)

الطمن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٣ القضائية :

 (١) مسئولية « السئولية التقصيرية » • تامين « التامين الاجبارى من حوادث السيارات » •

التأمين من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث سيارات النقل • تسموله الراكيان المسموح بركوبهما سواء في كابينتها أو في صندوقها صامهين اليها أو تاؤلين منها • عهم اشتراط ان يكونا من أصفحاب البضاعة المحمولة أو من النائبين عنهم • علة ذلك •

(۲) دستور ۰ قانون ۰ « دستوریة القوانین » ۰ فواله ۰

تعديل المساوة المثانية من الدستور بالنص على أن ميادي، الشريعة الاسلامية د المسبحد الرئيس للتشريع » ، انسرافه الى التشريعات التي تصدر بعد تاريخ علما التعديل في١٩٨٠/٥٢٢ ندم انطباقه على التشريعات السابقة عليها ومنها المسادة ٣٣٦ عدنى بشأن استحقاق الفوائد • حكم المحكمة الدستورية العليا رقم ٣٠ لسنة ٩ قلاممعووية •

۱ - مؤدى نص المادة الثانية من القانون رقم ۲۵۲ لسنة ۱۹۵۰ بشأن الإجبارى من المسئولية الملتية الناشئة عن حوادث السيارات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن التأمن على سيارة النقل يفيد منه الراكبان المسوح بركوبهما طبقاً المفقرة (ه) من المادة ۱۹ من القانون رقم 8٤٤ لسنة ۱۹۵۵ أيمًا كانا في داخل السيارة سواء في كابينتها أو في صندوقها صاعدين إلها أو نازلين منها دون تخصيصه بأن يكونا من أصحاب البضاعة المحمولة على السيارة أو من النائين عهم ، وما دام لفظ « الراكبن » قد ورد النص عاماً ولم يقم الدليل على تخصيصه فيتمين حمله على عمومه .

 ٢ - قضت المحكة الدستورية العليا برفض الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ ق دستورية – تأسيساً على أن النص في الماحة الثانية من الدستور – بعد تعديلها بتاريخ ٢٧/٥/٧١ – على أن ميادئ الشريعة الإسلامية ١ المصدر الرئيسي للتشريع ؛ لا ينصرف سوى إلى التشريعات التى تصدر بعد هذا التاريخ ، أما التشريعات السابقة عليه ومنها المـادة ٢٢٦ مدنى ــ التى تقضى باستحقاق الفوائد ــ فلا ينطبق علمها ، أياً كان وجه الرأى فى تعارضها مع مبــادئ الشريعة الإسلامية .

الحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسباع التقرير الذى تلاه السـيـد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن المعلمون عليهما وآخر أقاموا الدعوى رقم ١٩٨٤ منة ١٩٨٠ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية ضد الشركة الطاعنة بطلب الحميم بإلزامها بأن تدفع لم مبلغ ١٠٠٠ جنيه تعويضاً عن وفاة ابهما المرحوم . . . في حادث سيارة نقل مؤمن عليا لدى الشركة الطاعنة كان يقودها سائقها كالة ينجم عبا الحطر فهوت به وبذلك الابن الذى كان يركب فيا في ترعة الإبراهيمية ففرقا . وبتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٩ حكمت المحكمة بإلزام الطاعنة بأن تودى للمطمون عليهما مبلغ ١٠٠٠ جنيه تعويضاً موروثاً . . . ومبلغ ١٠٠٠ جنيه تعويضاً أدبياً مع الفوائد القانونية . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى عكمة استثناف القاهرة بالاستثناف رقم ٣٧٦ه منت ٩٩ ق مدنى . وبتساريخ عكمة استثناف القاهرة بالاستثناف رقم ٣٧٦ه منت المحامة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أيدت فيها الرأى بر فض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ووبا الزمت النيابة رأها .

وحيث إن الطمن أقيم على سبين تنعى الطاعنة بالأول مهما على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن المادة الأولى من النموذج الموحد لوثيقة التأمين الإجباري الصادرعن وزارة الممالية والاقتصاد بالقرار رقم ۱۹۲ لسنة ۱۹۵۰ تنفيذاً المادنية منالقانون رقم ۱۹۳۳ لسنه ۱۹۵۰ بشأن التأمين الإجبارى من المسئولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات تقصر الترام الشركة المؤمنة بتغطية حوادث سيارات النقسل على الراكبين المصرح بركوبهما وهما صاحبا الحمولة أو مرافقاها وقد ثبت من التحقيقات أن سيارة النقل لم تكن محملة بالبضاعة فلا يكون المحتى عليه من الراكبين المسموح بركوبهما في سيارة النقل ، ولما كانت الأوراق قد خلت من الدليل على أن سيارة النقل أداة الحادث مصرح لهما بنقل الأشخاص في الأحوال المخترى التي نص علمها القانون فيكون المحتى عليه من غير المصرح لهم بركوبها ولا تكون الطاعنة مازمة بتغطية التعويض الناشئ عن وفاته ، وإذ خالف الحكم ولا تكون الطعون فيه ذلك — وذهب إلى النزام الطاعنة بهذا التعويض ولو لم يكن المحتى عليه صاحب البضاعة أو مرافقاً لهما ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن نص الشرط الأول من وثيقة التأمين موضوع الدعوى الحالية المطابقة الممنوذج الملحق بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٩٥٢ لسنة ١٩٥٥ والصادر تنفيذاً المادة الثانية من القسانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٩ والصادر تنفيذاً المادية الناشئة عن والاقتصاد رقم ١٩٥٦ لسنة العامن الإجبارى من المسولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات قد جاء مطابقاً لما نص عليه في قانون التأمين الإجبارى بأن يلتزم المؤمن بتغطية المسولية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق أي شخص من الحوادث التي تقع من السيارات المؤمن عليا ويسرى همذا الالتزام لصالح الفتر من حوادث السيارات أياً كان نوعها ولصالح الركاب أيضاً من حوادث سيارات المؤمن عليا ولصالح الركاب المفقرة (ه) من المحادة ٢٦ من القانون رقم ٤٤٤ لسنة ١٩٥٥ ما لم يشملها التأمين المنصوص عليه في القوانين أرقام ٨٦ لسنة ١٩٤٤ ما ١٩٥٨ ما لم يشملها أية إصابة بدنية تلحق زوجة قائد السيارة أو أبويه أو أبنائه . ويعتبر الشخص راكباً سواء أكان داخل السيارة أو صاعداً إليا أو نازلا منها ، ولا يشمل التأمين عمال السيارة ، فإن مؤدى ذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة المنامن عمال السيارة ، فإن مؤدى ذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة .

أن التأمين عن المسئولية المدنية على سيسارة النقل يقيد منه الراكبان المسموح بركومهما طبقاً للفقرة (ه) من المسادة ١٩ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ أيما كانا فى داخل السيارة فى كابينتها أو فى صندوقها صاعدين إليها أو نازين منه دون تخصيص بأن يكونا من أصحاب البضاعة المحمولة على السيارة أو من النائين عهم . وما دام لفظ و الراكبين » قد ورد فى النص عاماً ولم يتم الدليل على تخصيصه فيتمين حمله على عمومه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد الزم هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويكون هذا النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنمى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الحلطاً فى تطبيق القانون ، ذلك أنها تمسكت بأن هناك دعوى مرفوعة أمام الهكمــة الدستورية العليا برقم ٢٠ سنة ١ ق دستورية بطلب الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القانون المدنى التي تقضى باستحقاق الفوائد لأنها تخالف المادة الثانية من الدستور التي تنص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع وهي تقضى بتحريم الربا ومن ثم فإنه يتعين إهدارها أو إيقاء الفصل في طلب الفوائد حتى تفصل المحكمة الدستورية العليا في تلك الدعوى ، غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفاع فأخطأ في تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعى قد أضحى غير ذى موضوع ، إذ قضت المحكمة اللستورية العليا – برفض الدعوى رقم ٢٠ سنة ١ ق دستورية تأسيساً على أن النستور بعد تعديلها بتاريخ ٢٢ مايو سسنة ١٩٨٠ على أن مبادئ الشريعة الإسلامية و المصسلو الرئيسي للتشريع ٤ لا ينصرف سوى إلى التشريعات التى تصلو بعد هذا التاريخ ، أما التشريعات السابقة عليه ومها المادة ٢٢٦ من القانون المدنى آفة البيان فلا ينطبق عليها أياً كان وجه الرأى فى تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / مصطفى صالع سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السمادة المستشارين / ابراهيم زغـو نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن العليفى ، لطفى عبد العمسزيز وابراهيم بركات ،

(37)

الطمن رقم ٧٢٨ لسنة ٥٣ القضائية :

(۱) قضاة « رد القاضي » • وكالة « التوكيل في الرد » •

شب الرد المقدم من الوكيل • لزوم أن يكون مرفقا به توكيله المخاص المفوصي فيه برد قاني بعينه أو ح**يثة بعينها في دعوى بلاتها ، ولو كأن الرد في حق قاضي ي**جلس لاول مسرة لسماعه الدعوى بصلاكرة مفدمة لكاتب الجلسة • م ١٠٥٤ مرافعات • علة ذلك •

(٢) بطلان (بطلان الاجراءات » . وكالة « التوكيل بالرد » . قضاة .

تصحيح الإجراء الباطل ، وجوب اتبامه في ذات مرحلة التقاضي التي اتخذ فيها حسدًا الإجراء ، عدم ارفاق التوكيل الخاص برد القاضي لدى التقرير به رعدم تقديمه امام محكسسة أول درجة حتى صدور الحكم بعدم قبول طلب الرد ، تأييد محكمة الاستثناف حذا القصاء ، مسحيد ،

(٣) نقض ((سلطة محكمة النقض)) •

انتها، الحكم الى نتيجة صحيحه مع اشتماله على تقريرات قانولية خاطئة • لمحكمة النقض نسخمها وون أن تطقفهه •

ا - المستفاد من نصوص المواد ١٥٧ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٠ ، ١٥٠ من قانون المرافعات الخاصة بإجراءات نظر طلب الرد أن المشرع خرج بها - بالنظر لطبيعة هذا الطلب - عن الإجراءات العادية لرفع الدعوى والنص في المادة ٧٦ من هذا القانون على أن و لا يصبح بغير تفويض خاص الإقرار بالحق المدعى به و لا يتنازل عنه ز.. ولا رد القاضى ولا مخاصمته ... ، وفي المادة ١٥٣ منه على أن و محصل الرد بتقرير يكتب بقلم الكتاب يوقعه الطالب نفسه أو وكيله المفوض فيه بتوكيل خاص يرفق بالتقرير ... ، يدل على أنه يجب لقبول طلب الرد من الوكيل أن يقدم عند التقرير به توكيلا خاصاً برد قاض بعينه أو هيئة بعينها في دعوى بلائها لما في طلب ود القاضى من طبعة خاصة بعينه أو هيئة بعينها في دعوى بلائها لما في طلب ود القاضى من طبعة خاصة

تجعله حقاً شخصياً للخصم نفسه وليس لمحاميه أن ينوب عنه فيه إلا بتوكيل محاص بالمعنى سالف الذكر . وإذا كانت المساده ١٥٤ من ذات القانون تجيز لطالب الرد عندما يكون فى حتى قاض بجلس لأول مرة لسياع اللحوى أن يبديه عذكرة تسلم لكاتب الجلسة ويتعين عليه قيده بقلم الكتاب فى اليوم نفسه أو فى اليوم التالى وإلا سقط الحق فيه فإناً لا تعنى وكيل طالب الرد من إرفاق التوكيل الخاص المفوض فيه بذلك لدى التغرير بالرد .

٧ ــ لئن كان يجوز تصحيح الإجراء الباطل عملا بالمادة ٢٣ من قانون المرافعات إلا أن هذا التصحيح ــ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ــ يجب أن يتم فى ذات مرحلة التقاضى التى اتحذ فيها الإجراء عمل التصحيح . والثابت أن وكيل الطاعن لم يرفق توكيلا خاصاً بالرد لدى التقرير به ولم يقدم مثل هذا التوكيل أمام عكمة أول درجة حتى صدور حكمها بعدم قبول طلب الرد ، فإن الحكيم المطمون فيه إذ أيد هذا القضاء يكون صميح النتيجة :

٣ - إذ جاء الحكم المطعون فيه صحيح النتيجة فلا يعيبه ما ورد ببعض أسبابه من تقريرات قانونية خاطئة فلمحكمة النقض تصحيحها دون أن تنقضه.

المحكمية

بعد الاطملاع على الأوراق وساع التقرير الذي تلاه السيد المستشمار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراقتتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٨٧ مسلم كلى الفيوم
للحكم برد المطعون ضده الرئيس بمحكة الفيوم الابتدائية عن نظر الدعوى
رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٩ بيوع أطسا تأسيساً على أنه كان قد تقدم بشكوى ضمد
الدائرة التى كان يرأمها أثناء نظر الدعوى ٢٧٠ لسنة ١٩٨٠ ملنى مستأنف
الفيوم مما نتج عنه خصومة بينه وبين هذه الدائرة يرجع مها عدم استطاعته

الحكم بغير ميل . وبتاريخ ١٩٨٧/٢/٧٧ حكمت المحكمة بعدم قبول طلب الرد . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استثناف بنى سويف بالاستثناف رقم ١ لسنة ١٩٨٣/٢/٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طمن الطاعن في هـــذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبلت فيها الرأى بنقضه . وإذ عرض الطمن على هذه الدائرة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأيها و

وحيث إن الطعن أقم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بها على الحكم المطعون فيه خالفة القانون والحطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه استازم إرفاق توكيل خاص عند التقرير في قلم الكتاب برد المطعون ضده طبقاً للهادة ١٩٥٣ من قانون المرافعات في حين أن المطعون ضده كان بجلس لأول مرة لسياع الدعوى مما يجوز معه أن يحصل الرد يمذكرة تسلم لكاتب الجلسة مع تقييد الطلب بقلم الكتاب في اليوم نفسه أو في أليوم التالى طبقاً للهادة ١٥٤ مرافعات والتي لم تستلزم إرفاق توكيل عند تقييد الطلب وإذ تم الرد بخدا الطريق بأن سلم شقيق الطاعن وكيله مذكرة إلى كاتب الجلسة ثم قام بقيد الطلب بقلم الكتاب في اليوم نفسه طبقاً للهادة ١٩٥٤ المشار إلها ثم أرفق صورة من توكيل عام في الاستثناف فإن الحكم المطعون فيه إذ أعمل في حقه حكم من توكيل عام في الاستثناف فإن الحكم المطعون فيه إذ أعمل في حقه حكم الملدة ١٩٥٣ مرافعات ورتب على عدم إرفاق توكيل خاص عند التقرير بقلم الكتاب عدم قبول الطلب يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ه

وحيث إن هذا النمى مردود ذلك أنه لما كان المستفاد من نصوص المواد ١٥٣ ، ١٥٣ من قانون المرافعات الحاصة بإجراءات نظر طلب الرد أن المشرع خرج بها – بالنظر لطبيعة هذا الطلب – عسن الإجراءات العادية لرفع الدعوى . وكان النص فى المادة ٧٦ من هذا القانون على أن لا لا يصح بغير تفويض خاص الإقرار بالحق المدعى به ولا التنازل عنه ... ولا رد القاضى ولا مخاصمته ... ، وفى المادة ١٩٥ منسه على أن المحصل الرد بتقرير يكتب بقلم الكتاب يوقعه الطالب نفسه أو وكيله المقوض فيه بتوكيل خاص يرفق بالتقوير ... ، يدل على أنه يجب لقبول طلب الرد من

الوكيل أن يقدم عند التقرير به توكيلا خاصاً برد قاض بعينه أو هيئة بعينها في دعوى بذاتها لما في طلب رد القاضى من طبيعة خاصة تجعله حماً شخصياً للخصم نفسه وليس لمحاميه أن ينوب عنه فيه إلا بتوكيل خاص بالمعنى سالف الذكر أو إذا كانت المادة ١٥٤ من ذات القانون تجبز لطالب الرد عندما يكون في حق قاض جلس لأول مرة لساع الدعوى أن يبديه عذكرة تسلم لكاتب الجلسة ويتعمن عليه تقييده بتقرير بقلم الكتاب في اليوم نفسه أو في اليوم التالى وإلا سقط الحق فيه فإنها لا تعني وكيل طالب الرد من إرفاق التوكيل الحاص المفوض فيه بذلك لدى التقرير بالرد . وإذا كان بجوز تصحيح الإجراء الباطل عملا بالمادة ٢٣ من القانون سالف الذكر فإن هذا التصحيح – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بجب أن يتم في ذات مرحلة التقاضى التي اتخذ فيها الإجراء على التصحيح . كما كان ذلك ، وكان الثابت في الأوراق أن وكيل الطاعن لم يرفق توكيلا خاصاً بالرد لدى التقرير به ولم يقدم مثل أن وكيل الطاعن لم يرفق توكيلا خاصاً بالرد لدى التقرير به ولم يقدم مثل الرد فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد هذا القضاء يكون صعيح النتيجة ولايعيه ما ورد ببعض أسبابه من تقريرات قانونية خاطئة فلمحكمة التقض تصحيحها ما ورد ببعض أسبابه من تقريرات قانونية خاطئة فلمحكمة النقض تصحيحها ما ورد ببعض أسبابه من تقريرات قانونية خاطئة فلمحكمة المتقنص تصحيحها ما ورد ببعض أسبابه من تقريرات قانونية خاطئة فلمحكمة النقض تصحيحها

و لما نقدم يتعين رفض الطعن .

دون أن تنقضه ويكون النعي غير منتج .

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / أحمد فيهاء عبد الراؤق عبد نائب رئيس المحكمة ، وعفسوية السادة المستشارين/ عبد المنم أحمد بركة نائب رئيس المحكمة ، طلعت أمني صادق ، محممه عبد القادر سمع وعبد العال السماق .

(TV)

الطمن رقم ١٣١٢ لسنة ٥١ القضائية :

 (١ - ٢) عبل « تصحيح اوضاع العاملين : » * تسوية * قانون « نطاق تطبيق القانون » *

(١) تسوية حالة العاملين بالدولة من حملة المؤهلات العلمية وفقا المحادثين الثانية والرابعة من القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ - مجال تطبيتها • الهينون على درجات أو فئات أدنى من الدرجات التررة الإملائهم العلمية وفقا الرسوم ٦ أغسطس ١٩٥٣ ، والهينين على اعتمادات الإجـــــور والمكافآت الشاملة ، والهينين دون تعديل أقعميائهم • اعتبار أقعميائهم من تاريخ دخـــولهم الدنمة أو تاريخ حصولهم على مؤهلاتهم إيهما أقرب •

(٢) العاملون الذين يسرى في شائهم القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ - وجوب تسوية حالانهم على أساس تدرج سرتياتهم وعلاواتهم وترقياتهم آسوة بزملائهم المبينين على ذات الدرجسات المتردة لمؤهلاتهم وفقا لمرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ ولم يشملهم هجال تطبيق الثانون ٣٥ لمنة ١٩٦٧ المشار الله • علة ١٨٥٥ •

المستوية حالات بعض المادة الثانية والمادة الرابعة من القانون رقم ٣٥ لسته١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة ، أن هذا القانون إنما يسرى على العاملين المعينين في درجات أو فئات أدثى من الدرجات التي قررها لمؤهلاتهم العلمية مرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ ، وكذلك العاملين المعينين على اعتمادات الأجور والمكافآت الشاملة والعاملين اللين سبق حصولهم على الدرجات والفئات المقررة لمؤهلاتهم بطريق الرقية من الدرجة الأدفى أو بإعادة التعين ولم تسمح قواعد ضم مدد العمل السابق بتعديل أقدمياتهم ، ممن ارتأى المشرع – وعلى ما أقصحت عنه المذكرة الإيضاحية – إعمال قواعد المساواة بينهم وبين من أوضع بعد في الدرجة وذلك باعتبار أقلمياتهم من تاريخ دخولهم المحلمة أو تاريخ حصولهم على مؤهلاتهم أبهما أقرب .

٢ ــ مفاد نص المادة ١٤ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين
 بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وقرأر الوزير

الهنتس بالتنمية الإدارية رقم ٣ لسنة ١٩٧٦ ، أن تسوية حالة العاملين اللين تسرى في شأبم أحكام القسانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ تقتضى وضعهم في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقاً لمرسوم ٢ أغسطس سنة ١٩٥٧ أو في الفئات المعدلة لها بالهيئات العامة وذلك اعتباراً من تاريخ دخوهم في المحسسسلمة أو حصولهم على المؤهل أجما أقرب على أساس تلرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقباتهم أسوة بزملائهم الحاصلين على ذات مؤهلاتهم والمعينين في التساريخ الملكور على ذات الدرجات المقررة لهذه المؤهلات بالتطبيق للمرسوم المشار إليه ولم يشملهم مجال انطباق القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بسبب ما كان قائماً من تفرقة بين هؤلاء الزملاء وبين العاملين الذين لم يعينوا في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم أو عينوا في هذه الدرجات ولكن في تاريخ لاحتى ، تلك التفرقة الى قصد المشرع إذالها بتسوية حالاتهم وضم مدد خلماتهم السابقة :

الحكمة

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطمن تتحصل في أن النقابة – المطعون ضدها – قدمت طلباً إلى مكتب العمل علوان قالت فيه أنه بصدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قامت الشركة الطاعنة بنسوية حالات العاملين لديها الذين يسرى في شأتهم القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ من القسانون يمفهوم خاطئ لمدلول الزميل المقارن به والمقصود بالمادة ١٤ من القسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذي فقد فسرت هذا الزميل بأنه الحاصل على ذات المؤهل الذي حصل عليه العامل الذي تسوى حالته طبقاً لهذا النس ، في حين أن هذا التفسر غالف ما ورد بالمادة الخامسة من هذا القانون من أن عدد السنوات الدراسية المقررة الحصول على المؤهل هي الأصل في تحديد أن عدد السنوات الدراسية المقررة الحصول على المؤهل هي الأصل في تحديد أن عدد السنوات الدراسية المقررة الحصول على المؤهل هي ومؤهل متوسط المتحد وإذ كان هذا التفسير قد أضر بهؤلاء العاملين فقد طلبت النقابة المحكم التحد وإذ كان هذا التفسير قد أضر بهؤلاء العاملين فقد طلبت النقابة المحكم

بأحقية العاملين بالشركة الطاعنة اللدين يسرى في شأمم أحكام المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه في المساواة بأقرائهم الحاصلين عسلى مؤهلات معادلة لمؤهلاتهم وفقاً للمعيار الوارد في المادة الخامسة من هسذا القانون ، وإذ لم يتم تسوية النزاع ودياً فقد أخيل إلى لجنة التوفيق التي أحالته بدورها إلى هيئة التحكيم بمحكمة استتناف القاهرة حيث قيسد برقم ٧١ لسنة ٨٠ ق. وبتاريخ ٢٩٨١/٣/٢٦ قررت الهيئة أحقية العاملين بالشركة الطاعنة الذين يسرى في شأنهم حكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في المساواة بأقرائهم الحاصلين على مؤهلات معادلة لمؤهلاتهم وفقاً للمعيار الوارد بالمادة الحامسة من ذات القانون على أساس عدد السنوات المقررة للحصول على المؤهل والمحدد لما ذات الفئة المالية عند التعين وتحديد الأقدمية: طعنت الطاعنة في هذا القرار بطريق النقض وقدمت النيابة مذكــــرة أبلدت طبا الرأى بنقض القرار ، عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت خيا النظره وفها الزمت النيابة رأمها :

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على القرار المطمون فيه الحفاً في تطبيق القانون وتأويله وفي بيان ذلك تقول إن القرار أقام قضاءه بأحقية العاملين لدبها الذين يسرى في شأنهم حكم الممادة 18 من القانون رقم 11 لسنة 1900 في المساواة بأقرابهم الحاصلين على مؤهلات معادلة لمؤهلاتهم على أساس عدد السنوات المقررة للحصول على المؤهل والمحدد لهما ذات الفئة الممالية عند التعيين وتحديد الأقدمية عملا بنص الممادة الحامسة من القانون سالف الذكر ، في حين أنه يشرط نتسوية حالة العامل الذي يسرى في شأنه أحكام القسانون وقم ٣٥ لسنة ١٩٩٧ طبقاً لنص الممادة 1٤ سالفة الذكر أن يتساوى مع المقارن به من حيث المؤهل وبداية درجة التعيين وتاريخ هذا التعيين وأن يكون معيناً في المحموعة الوظيفية المعين بها المقارن به وأن لا يكون المقارن به قد طبق في المحموعة الوظيفية المعين بها المقارن به وأن لا يكون المقارن به قد طبق في وفي تأويله :

وحيث إن هذا النمي سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة التانية من القانون

رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن يُسوية حالات بعض العاملين باللـولة تنص على أن و استثناء من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار نظام العاملسين المدنيين بالدولة ، يوضع العاملون الحاصلون على مؤهلات دراسية المعينون في درجات أو فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقاً لمرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بتعين المؤهلات العلمية التي يعتمد علما للتعين في الوظائف ، وكذلك العاملون المعينون على اعباد الأجور والمُكافَات الشَّـاملة نى الدرجات المقرر لمؤهلاتهم وفقاً لهذا المرسوم أو فى الفئات المعسادلة لهـــا بالهيئات العامة ... ، ونصت المادة الرابعة من هذا القانون على أن 1 تعتبر أقدمية هؤلاء العاملين من تاريخ دخولهم الخدمة أو من تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات أبهما أقرب... ويسرى هذا الحكم على العاملين الذين سبق حصولهم على الدرجات والفئات المقررة لمؤهلاتهم ... ، مما يدل على أن هذا القانون إنما يسرى على العاملين المعينين في درجات أو فثات أدنى من الدرجات الَّتي قررها لمؤهلاتهم العلمية مرسوم ٢ أغسطس سنة ١٩٥٣ ، وكذلك العاملين المعينين على اعتمادات الأجور والمكافآت الشاملة والعاملين الذين سبق حصولهم على الدرجــات والفئات المقررة لمؤهلاتهم بطريق الترقية من الدرجة الأدنى أو بإعادة التعين ولم تسمح قواعد ضم مدد العمل السابق بتعديل أقدمياتهم ، ممن ارتأى المشرع -- وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية -- إعمال قو اعد المساواة بينهم وبين من لم يوضع بعد فى الدرجة وذلك باعتبار أقدمياسهم من تاريخ دخولهم ألحامة أو تاريخ حصولهم على مؤهـــــلاتهم أيهما أقرب .' وكانت المادة ١٤ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد نصَّت على أن « تسوى حمالة العاملين الذين يسرى ئى شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ يشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتباراً من تاريخ دخولهم الحدمة أو حصولهم على المؤهل أبهما أقرب على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كزملائهم المعينين فى التاريخ المذكور ، وإذ لم يكن للعامل زميل فى ذات الوحدة الإدارية الني يعمل ما تسوى حالته طبقاً للأحكام السابقة بالنسبة لزميله فى الجهة التي كان يعمل بها قبل الجهة الأخرة فإذا لم يوجد تسوى حالته بالنسبة لزميله فى الجهة

التي محددها الوزير المختص بالتنمية الإدارية ، وقد صدر قرار الوزير المختص بالتنمية الإدارية رقم ٣ لسنة ١٩٧٦ ويقضى بأنه بالنسبة للعامل الذي طبق في شأنه القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ ولا يوجد له زميل في جهة عمله ألحسالية أو السابقة يتفق معه فى التاريخ الفرضى لدرجة التعين تسوى حالة هذا العامل بالمقارنة بالزميل الأحدث منه مباشرة في أقدمية فئة التعين في الجهة التي يعمل ما . وأوردت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أنه و ورغم ما أثير حول فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بشأن إجراء تسويات طبقآ لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة على أساس تلوج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم مثل زملائهم المعينين فى ذات التاريخ الذي ترجع أقدمياتهم إليه وفقاً لأحكام القانون المذكور ، فقد رأت اللجنة تقنين هذه الفتوى لمـا يقوم عليه من اعتبارات العدالة ولتطبيقها بالفعل على عدد كبر من العاملين وتعميمها بالنسبة لكافة من يسرى علمم أحكام القانون رقم عن السنة ١٩٦٧ المشار إليه » . فإن مفاد ذَلَكُ أن تسوية حـالة العاملين الذين تسرى في شأنهم أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ تقتضى وضعهم فى الدرجات المقورة لمؤهلاتهم وفقاً لمرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ أو في الفئات المعادلة لهـا بالهيئات العامة وذلك اعتباراً من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب على أساس تدرج مرتباتهم ، وعلاواتهم وترقياتهم أسوة بزملائهم الحاصلين على ذات مؤهلاتهم والمعينين فىالتاريخ المذكور على ذاتالدرجات المقررة لهذه المؤهلاتبالتطبيق للمرسوم المشار إليه ولم يشملهم مجال انطباق القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بسبب ما كان قائماً من تفرقة بين هؤلاء الزملاء وبين العاملين الذين لم يعينوا في الدرجــات المقررة لمؤهلاتهم أو عينوا في هذه الدرجات ولكن في ناريخ لاحق ، تلك التفرقة التى قصد المشرع إزالها بتسوية حالاتهم وضم مدد خدماتهم السابقة ، وإذ خالف القرار المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على أنه لا يشـــّرط ف الزميـل المقصود بالمـادة ١٤ من القـانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن يكون حاصلا على ذات مؤهل العامل طالب النسوية وإنما يكفي أن يتحد معه في المحموعة الوظيفية وفى تاريخ التعين باعتبار أن التعين فى المحموعة الوظيفية

الواحدة لا يكون إلا من بين خملة المؤهلات التي تم الحصول عليها بعد الدواسة اللازمة لذلك على الأقل والمقرر لهما عند بدء التعيين درجة بداية تعيين واحدة عملا بنص الممادة الحاسة من هذا القانون ، فإنه يكون قد أعطأ في تطبيستي القانون وفي تأويله بمما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن ،

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين القضاء في موضوع التحكم رقم ٧٦ لسنة ٨٠ ق استثناف القاهرة بإلغاء القرار المطعون فه وبرفض دعوى المطعون ضدها .

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٨٧

يرياسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق عيد نائب رئيس الميكمة ، وعضوية السادة المستشارين/ الدكتور على فاضل حسن نائب رئيس المحكمة ، طلمت أمن صسادق يتيب عبد القادر سبح وعبد المأل السمان •

(TA)

الطمن رقم ١٠٥٢ لسنة ٥١ القضائية :

(1-7) عبل ، انقطاع عن العمل (سلطة جهة العمل) ، حكم، ((تسبيب الحكم » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » •

 (١) سقطة جهة السل في تقدير أسباب القطاع العامل ثـ لا يقدما غير اساءة استعمال السلطة ، التزام العامل بالبات مشروعية غيابه ،

 (۲) معة الانقطاع الذي لم يحتسبها طبيب الدركة أجازة مرضية ٠ قـراره في هــانها نهاني مهما كان رأى الطبيب القاص ٠

(٣) اقامة المحكمة تضامعا على أسياب ثكفى لحمله ، عسم التزامها بتعقب كل حجح للخصرم والرد عليها استقلالا •

١ - يدل نص المادة ٦٤ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ - المنطبق على واقعة الدعوى - على أن المشرع منع جهة العمل سلطة تقدير أسباب الانقطاع التي يقدمها لا محدها في ذلك غير إساءة استعال السلطة بأن يكون سبب الغياب مشروعاً ، وأن مجرد تقديم العامل عذراً عن سبب غيابه لا يعفيه من إثبات صحته ومشر وعيته ?

٢ – من المقرر قانوناً – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة – أن مدة الانقطاع التي لم محتسبها طبيب الشركة أجازة مرضية قراره في شأنها نهائي مهما كان رأى الطبيب الخارجي عملا بنص المادتين ٣٦ و ٦٤ من القانون ٢١ لسنة ١٩٧١

٣-- استقر قضاء هذه المحكة على أن محكة الموضوع ليست ملزمة يثنيع الحصوم فى مناحى أقوالهم وحججهم ومستندائهم والرد عليها استقلالا ما دام قيام الحقيقة التى اقتنمت بها المحكة وأوردت دليلها فيه التعليل الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها ?

المحكمية

بعـد الاطــلاع على الأوراق وسهاع التقرير اللَّدى تلاه السيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حبث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع ــ علىما يبنزمن الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٨٦٩ لسنة ١٩٧٧ عمال كلي أسيوط على الشركة المطعون ضدها بطلب الحكم ببطلان قرار إنهاء خدمته الصادر في ١٩٧٦/١٠/١٦ واعتباره كأن لم يكن بكل ما يترتب عليه من آثار مع إلزام الشركة بأن تؤدى له مبلغ ٥٠٠ جنيه كتعويض عما أصابه من ضررً نتيجة إنهاء خدمته وقال بيانا لدعواه أنه كان يعمل بالشركة وأدخل مستشي المرة بأسيوط في ١٩٧٦/٦/٢٧ لإصابته بمرض عصبي وخرج منهما في ١٩٧٦/٧/١٨ مع منحه أجازة لمدة خسة عشر يوماً ولكن حالته الصحية لم تمكنه من العودة إلى عمله وأبرق للشركة في ١٩٧٦/٨/٥ طالبًا تحويله إلى مستشفى المبرة لعلاجه ولكن الشركة أنذرته بالفصل إذا لم يعد إلى عمله ثم أصدرت قرارها بإنهاء خدمته من تاريخ انقطاعه عن العمل فتظلم من هذا القرار ورفض تظلمه فأقام دعواه بالطلبات سالفة الذكر ، قضت المحكمة برفض الدعوى ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بالاستثناف رتم ٢٧ لسنة ٥٤ ق أسيوط وبجلسة ١٩٨٠/١٢/١٨ قضت محكمة الاستثناف بتأييد الحكيم المستأنف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقلمت النيابة مذكرة أبدت فيها الوأى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأما :

وحبث إن الطمن أقيم على سبيين ينمى الطاعن سهما على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون والإخلال عن الدفاع والقصور فى انسبيب وبياناً لذلك يقول إن الحكم المطعون فيه لم يعن بما تمسك به الطاعن من أن ادعاء الشركة بنارضه طبقاً لما قرره طبيب الشركة لا يوجب إنهاء خدمته طبقاً لقاعدة القانونية التي تمنع رب العمل من إنهاء خدمة العامل المقطع عن عمله طلما أنه يبادر بإخطاره بسبب انقطاعه ولو كان هذا العلو غير صحيح ، تلك القاعدة التي تقوم على أساس أن انقطاع العامل عن عمله يعد قرينة قانونية على اعتبار العامل مستقيلا ، فإذا أبدى العامل العلو لانقطاعه ، تلتني قرينة الاستقالة حتى ولو ثبت فيا بعد أن الأعذار التي تلوع بها كانت غير صحيحسة فضلا عن أن الحكم لم يرد على دفاع جوهرى تمسك به الطاعسين يعرض المستندات الدالة على مرضه على جهة محايدة للتأكد من صحبا عما يتغير به وجه الرأى في الدعوى إن صح يكون إخلالا عتى الدفاع :

وحيث إن هذا النعي مردود بأن النص في المــادة ٦٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ ـــ المنطبق على واقعة الدعوى ـــ جرىعلى أن تنتهى خدمة العامل الانقطاع عن العمل بدون سبب مشروع أكثر من عشرين يوماً خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متصلة ...ما لم يقدم العامل ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر قهرى » يدل على أن المشرع منح جهة العمل سلطة تقدير أسباب الانقطاع التي يقدمها العامل لا محدها في ذلك غر إساءة استعال السلطة بأن يكون سبب الغياب مشروعاً وأن مجرد تقديم العامل عذراً عن سبب غيابه لا بعفيه من إثبات صحته ومشروعيته ومن المقرر قانوناً وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن مدة الانقطاع التي لم محتسها طبيب الشركة إجازة مرضية قراره في شأنها نهائي مهما كان رأى الطبيب الخارجي عملا بنص المادتين ٣٦، ٦٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧١ وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بتتبع الحصوم فى مناحى أقوالهم وحججهم ومستنداتهم والرد علىها استقلالا ما دام قيام الحقيقة التي اقتنعت بها المحكمة وأوردت دليلها فيه التعليل الضمي المسقط لكل حجة تخالفها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه ٥ ... وحيث إن الثابت من الأوراق أنه أثر انْقطاع المستأنف عن عمله ومخاطبته للشركة المدعى علمها قام رئيس القسم الطبي مها بالانتقال إليه في القاهرة وناظره وقدم تقريراً بأن حالته الصحية يَا جيدة وليس هناك مبرر لانقطاعه عن عمله وذلك فى تاريخ ٢٣ /١٩٧٦ *و*أنه يتحابل لعدم تتفيذ الأمر الصادر بنقله وأنه إزاء استمرار المستأنف في انقطاعه عن العمل دون مرر المدة المقررة قانوناً ورغم قيام الشركة بإتداره بالفصل فلم تجد الشركة مانعاً من إنهاء خدمته طبقاً لأحكام القانون، وكان ما أورده الحكم يتفق وصبح القانون وكافياً لحمل قضائه يدحض دعوى الطاعن بأن التمى عليه بالخطأ في تطبيق القانون أو الإخلال محق الدفاع يكون على غير أساس :

ولما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد الستشار/ الدكتور أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية الساوة المستشارين / محمد طمرم ، ذكى المصرى نائبي رئيس المحكمة متبر توفيق وعبد النمم إبراهيم .

(44)

الطمن رقم ٨٩٤ لسنة ٥٠ القضائية :

جسارك • رمسنوم •

وسم الاستهلاك المفروض بالقانون رقم ٣٦ أسنة ١٩٧٧ · سرياله على البضاعة المستوردة التي لم يكن قد تم الالراج عنها قبل تفاقد حتى أو كان وصولها الى البلاد سابقا على ذلك لا يغير من ذلك عدم تعصيل مصلحة الجعارك لهذا الرسم قبل الافسراج عن البضساعة -علة ذلك ه

لما كان مفاد النص في المـادة الأولى من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ بفرض رسم استهلاك على السلع المبينة بالجدول المرافق له ومنها أجهدزة التليفزيون المستوردة ــ وفي مادته الثالثة على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من ١٣ يناير سنة ١٩٧٧ ۽ أن هذا الرسم يسري على البضاعة المستوردة التي لم يكن فد تم الإفراج عبا قبل نفاذه باعتبار أن الإفراج عن البضاعة في هذه الحالة هو الواقعة المنشئة لحق الخزانة العامة في اقتضائه حتى لو كان وصولهـا إلى البلاد سابقاً على ذلك ، وكان البن مــــن مدونات الحكم المطعون فيه أن الرسوم الجمركية المستحقة على رسالة النزاع قد سددت لخزانة حرك بور سعيد في ١٩٧٧/١/٣١ طبقاً لشهادة الإجراءات رقم ٤٨٩ أى بعد العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه ، فإن هذه الرسالة يسرى عليها رمم الاستهلاك المقرر بمقتضاه ، ولا يغير من ذلك عدم تحصيل مصلحة الجارك لهذا الرسم قبل الإفراج عن البضاعة ذلك أن حسق مصلحة الجارك في الرمم المستحق على البضاعة المستوردة ـــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ لا يسقط لمحرد عدم تحصيله قبل الإفراج ، فالحقـوق لا تسقط بغر نص وليس في القانون العام ولا في القوانين الحاصة بالمسائل الجمركية ما يمنع مصلحة الجارك من تدارك خطأ أو سهو وقعت فيه بعـدم اقتضاء رسم واجب لها قبل الإفراج عن البضاعة ، ولا يعتبر ذلك من جانبها خطأ فى حتى المستورد بمكن أن يتذرع به للفكاك من الرسم مى كان مستحقاً عليه وقت دخول البضاعة المستوردة ، وكان الحق فيه لم يسقط بالتقادم وقت المطالبة به .

الحكمية

بعـد الاطـلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السـيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أنَّ الشركة المطعون ضدها الأولى أقامت الدعـوي رقم٧٦ لسنة ١٩٧٨ مدنى جزئى الأزبكية على الطاعنين والبنك المطعون ضده الشانى بطلب الحكم ببراءة ذمتها من مبلغ ٤٣٧٠،٩٧٦ جنيمه ، وإلغاء الحجز المتوقع ف ١٩٧٨/٤/١١ واعتباره كأنَّ لم يكن ، وقالت بياناً لذلك إنها استوردت عشر صناديق أجهزة تليفزيونية وصلت ميناء بور سعيد في ١٩٧٦/١٢/١٥ حيث تم تخزينها لدى الشركة العامة للصوامع إلى أن أفرج عنها بعد سداد كامل الضرائب والرسوم المستحقة في ١٩٧٧/١/٣١ ، وبعد أن تصرفت الشركة فيها بالبيع طالبتها مراقبة الإجراءات والتعريفة بجمرك بور سعيد في ١٩٧٨/٨/٢٧ بدفع مبلغ ٤٣٧٠,٩٥٦ جنيه قيمة فروق رسوم عن هذه البضاعة ثم أوقعت مصلحة الجارك الحجز الإداري التنفيذي في ١٩٧٨/٤/١١ على ماكينتين عقر ورشها وفاءًا لهذا الملغ ، ولما كان من غير الجائز الرجوع على الشركة بأية فروق للرسوم بعد سدادها كاملة عند الإفراج عن البضاعة ، فقد أقامت الدعوى بطلباتها السالفة ، ومحكمة أول درجة قضت في ١٩٧٩/٥/٢٤ برفض الدعوى . استأنفت الشركة المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالاستثنياف رقم ٤١٢٤ لسنة ٩٦ ق أمام محكمة استئناف القساهرة التي قضت في ٨١/١/٢٤ يندب خبير فى الدعوى ، وبعد أن قدم تقريره قضت فى ١٩٨٢/١/٢٤ بإلغاء الحكم المستأنف وبإجابة الشركة المذكورة إلى طلباتها . طمن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق التقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وإذ عرض الطمن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأبها :

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون بالسبب الثانى للطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والحطأ فى تطبيقه ، وبياناً للنك يقولون أنه لما كانت فروق رسوم الاستهلاك المطالب بها تستحق طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ المعمول به في ١٩٧٧/١/١٧ على البضائم التي يفرج عنها من الدائرة الجمركية ابتداءاً من هذا التاريخ حتى لو كان وصولها للبلاد سابقاً عليه ، باعتبار أن الإفراج عنها هو الواقعة المنشئة لحق الحز انة العامة فى اقتضاء الرسم ، فإن ألخروق المعمون فيه إذ جسرى فى قضائه على عدم استحقاق مصلحة الجارك لفروق الرسوم على النزاع على سند من أن البضاعة عمل النزاع وصلت ميناء بور سعيد فى ١٩٧٦/١٢/١٥ قبل نفاذ أحكام القانون المشار إليه ، يكون مشوباً بمخالفة القانون والحطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النمي سديد ، ذلك أنه لما كان مفاد النص في المادة الأولى من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ بفرض رسم استهلاك على السلم المبينة بالجلمول المرافق له – ومنها أجهزة التليفزيون المستوردة – وفي مادته الثالثة على أن و ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من ١٧ يناير سنة ١٩٧٧ » . إن هذا الرسم يسرى على البضاعة المستوردة التي لم يكن قد تم الإفراج عنها قبل نفاذه باعتبار أن الإفراج عن البضاعة في هذه الحالة هو الواقعة المنشئة لحق الخزانة العامة في اقتضائه حتى لو كان وصولها إلى اللاد سابقاً على ذلك ، وكان البن من مدونات الحكم المطمون فيه أن الرسوم المحركية المستحقة على رسالة النزاع قد سددت نخزانة حمرك بور سعيد في الجمركية المستحقة على رسالة النزاع قد سددت خزانة حمرك بور سعيد في الجمركية المستحقة على رسالة الزاع قد سددت غزانة حمرك بور سعيد في المسلم بالقسانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه ، فإن هذه الرسالة يسرى عليها رسم الاستهلاك المقرد بمقتضاه ، ولا يغير من ذلك عدم تحصيل مصلحة الجارك لهذا الرسم المشار ويقد مقال معلى عليها رسم الاستهلاك

قبل الإفراج عن البضاعة ، ذلك أن حق مصلحة الجهارك في الرسم المستحق على البضاعة المستوردة – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – لا يسقط خرد عدم تحصيله قبل الإفراج عنها فالحقوق لا تسقط بغير نص وليس في القانون العمام ولا في القوانين الحاصة بالمسائل الجموكية ما يمنع مصلحة الجهارك من تدارك خطأ أو سهو وقعت فيه بعدم اقتضاء رسم واجب لها قبل الإفراج عن البضاعة ، ولا يعتبر ذلك من جانبا خطأ في حق المستورد يمكن أن يتلوع به الفكاك من الرسم مي كان مستحقاً عليه وقت دخول البضاعة المستوردة وكان الحق فيه لم يسقط بالتقادم وقت المطالبة به . وإذ لم يلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على عدم سريان رسم الاستهلاك المنصوص فيه في القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ على رسالة النزاع استناداً إلى وصولها إلى ميناء بور سعيد في ١٩٧١ على رسالة النزاع استناداً إلى وصولها القانون وأخطأ في تطبيقه ، بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الأول للطعين .

وحيث إنه لما تقدم بتعين نقض الحكم :

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / محمه جلال الهين وافع قافب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين مرؤوق فكرى قائب رئيس المحكمة وصلاح محمه أحمد وحسين محمد حسن ومحمـــ ماني إبر عنصووه •

((1)

الطَّعَنْ رقم ٣٧ لسنَّة ٥١ قضائية « أحوال شخصية » .

۱) نقش « ۱جرانات الطعن » •

الطمن بالنقض في مسائل الاحوال القبخصية • خصوصة للقواعد العامة القررة في قانون المرافعات فيما لا يتصارض مع النصوص الواردة بالكتاب الرابع • مؤدى ذلك • علم التسوام الطافن أن يووع مع طعنه صورة رسمية من المحكم المطمون فيه • م ٣٥٥ مرافعات المدلة بق ٢١٨ لسنة • ١٩٨٨ •

- (٢) اثبات «طرق الاثبات : الكتابة : حجية الأوراق الرسمية » •
- شهادة المبلاد لها سجيتها في اثبات واقعة المبلاد التفاء حجيتها في اثبات الوفسائة رائبانات المسلكة بها ∞
 - (٣) احوال شخصية د اسم الشهرة » •
 - جوال التفالة الشخص اسما غير الاسم السمى به في شهادة البائد · شرطه ·
- (٤) اثبات « لجرامات الاثبات : الاحالة التحقيق » . محكمة الوضوع .

متهكية الموضوع • عنم النزامها بأجابة طلب التعقيق متى وأت من طروف الدهــــــوى والادلال التي استثنت اليها ما يكفي لتكوين عقيدتها •

ا سمفاد المسادة ٨٦٨ من قانون المرافعات الواردة في الكتاب الرابع منه الحاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة و أن الطعن بطريق النقض في مسائل الأحوال الشخصية تحكه القواعد العامة المقررة في قانون المرافعات فيا لا يتعارض مع النصوص الواردة بالكتاب الرابع ، والفقرة الثانية من المسادة ٢٥٥ من قانون المرافعات والمعدلة بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ واللي همل به من ٢١٨٠/١٢/٧٩ ننص على أنه و بجب على قلم كتاب محكمة النقض أن يطلب خلال يومين من إيداع صحيفة الطعن جا أو وصوفها إليه ضم ملف القضية بجميع مفرداتها

وعلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أن ترسل الملف ... ، وإذ تقرر الطعن بالنقض بصحيفة أودعت في ١٩٨١/٥/٧ فإن هذه المبادة هي التي تحكم إجراءاته والتي لا توجب على الطاعن أن يودع مع طعنه صورة رسمية من الحكم المطعون فيه .

أحدت لإثباته طبقاً لأحكام المجتبا فيا أعدت لإثباته طبقاً لأحكام قانون الأحوال المدنية رقم ١٥٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٥٨٠ السنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١٩٨٠ المنافة والبيانات المعاقة بها .

٣ – لكل شخص أن يتخذ لنفسه اسماً غير الاسم المسمى به فى شهادة الميلاد يذيعه فى الناس بالطريقة التى يراها ما دام هذا الاسم لم يكن معروفاً انتحله قصداً لغرض خاص .

 ٤ - محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب التحقيق متى رأت أن من ظروف الدعوى والأدلة التي استندت إلها ما يكني لتكوين عقيدتها .

المحكمية

بعد الاطــلاع على الأور:ق ومياع التقوير الذ**ى ثلاء ان**سـيد المس**ئشــار** المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوواق تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعرى رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٧٧ أحوال شخصية أمام
عكمة بور سعيد الابتدائية ضد المطعون عليم طالباً الحكم بإلغاء إشهاد الوفاة
والوراثة الصادر من محكة بور سعيد الجزئية للأحوال الشخصية فى المادة ١٥٠٦
نسنة ١٩٧٦ وراثات وثبوت وفاة المرحوم ... بتاريخ ١٩٧٦/٢/١ وانحصار
لائه فيه باعتباره الابن الوحيد له دون شريك ولا واوث له سواه . وقال بيانا
لدعواه إن والده المرحوم ... توفى فى ١٩٧٦/٢/١ عن الركة المبينة بصحيفة
للدعوى وانحصر إرثه فيه إلا أن المطعون ضدهم الثلاثة الأول استصدروا إعلاما
شرعياً وقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٧٦ أحوال شخصية بور سعيد الجزئية بثبوت وقاة
شرعياً وقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٧٦ أحوال شخصية بور سعيد الجزئية بثبوت وقاة عمه المرحوم ... وانحصار إرثه فيهم وزعوا أنه هو المتوفى فى الثاريخ المذكور ومشهور باسم ... فى حين أن المتوفى هو والده ... الذى لم يكن له اسم شهرة وانحصر إرثه فيه وحده ومن ثم فقسد أقام الدعوى . حكمت المحكمة فى رائمه بروسها المحكم بالاستئناف رقم ١ لسنة ٨٠ ق و أحوال شخصية بورسميد ٥ وفى ١٩٨١/٣/١١ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدم المطعون ضده الثانى مذكرة دفع فيها ببطلان الطعن . وأبدت النيابة العامة الرأى ببطلانه كذلك . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة النيابة العامة الرأى ببطلانه كذلك . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبى الدفع ببطلان الطعن أن الطاعن لم يودع مع تقرير الطعن صورة رسمية من الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه طبقاً لنص المباده ٨٠٨ من قانون المرافعات السابق رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ وهى من بن المواد التى أبقى عليها قانون المرافعات الحالى .

وحيث إن هذا الدفع غير صحيح ، ذلك أنه لما كان مفاد المادة ٨٦٨ من قانون المرافعات الواردة في الكتاب الرابع منه الخاص بالإجراءات المتعلقة عسائل الأحوال الشخصية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ... إن الطعن بطريق النقض في مسائل الأحوال الشخصية تحكمه القواعد العامة المقررة في قانون المرافعات فيا لا يتعارض مع النصوص الواردة بالكتاب الرابع ، وكانت النقرة الثانية من المادة ٥٠٧ من قانون المرافعات والمعدلة بالقانون رقم ٢١٨ لمنة ١٩٨٠ والمدى عمل به من ٢١٨ ١٩٨٠ تنص على أنه ﴿ يجب على قلم كتاب محكمة النقض أن يطلب خلال يومين من إيداع صحيفة الطعن بها أحدرت الحكم أن ترسل الملف ... » وإذ تقرر الطعن بالتقض بصحيفة أودعت في ١٩٨٠/١٩٨ فإن هذه المادة هي التي تحكم إجراءاته والتي لا نوجب أودعت في ١٩٨٠/١٩٨ فإن هذه المادة هي التي تحكم إجراءاته والتي لا نوجب على الطاعن أن يودع مع طعنه صورة رسمية من الحكم المطعون فيه ومن م

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقم على خمسة أسباب ينعى الطاعن بالأربعة الأخيرة منها الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت في الأوراق والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول أنه قدم أمام محكمة الموضوع مورة رسمية من شهادة ميلاد كل من والده ... المولود بتاريخ ١٨٩٦/١١/٢ وليس لأيهما اسم شهرة . كما أنكر تقدم طلب منه إلى محكمة مصر القديمة يقر فيه بوفاة والده وانحصار إرثه فيه وفي المطعون ضدهم . هذا إلى أن المطعون ضدهم قدموا مستندات تفيد أن مورشهم وشهرته وإذ أهدر الحكم المطعون فيه ما لشهادتي الميلاد المقدمتين لمنه من حجية الورقة الرسمية مخالفاً بللك المادة ١١ من قانون الإثبات رقم ١٧ لمن المورث ... واعتد في قضائه بالطلب المشار إليه رغم إنكاره له وانتهى إلى أن اسم المورث ... وشهرته ... فإنه يكون معيناً بالحطأ في تطبيق القسانون وغالفة الثابت في الأوراق والفساد في الاستدلال .

وحيث إن النمى مر دود ذلك أن شهادة الميلاد وإن كانت لها حجيبها فيها أعدت لإثباته – طبقاً لأحكام قانون الأحوال المدنية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ نامدل بالقانون رقم ١٩٦٠ لسنة ١٩٦٠ – وهي واقعة الميلاد إلا أنها ليست حجة في إثبات الرفاة والبيانات المتعلقة بها ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه وهو بصدد الفصل في دعوى وفاة وورائة إن هو التفت عن حجية شهادت الميلاد المشار إليهما . لما كان ذلك وكان لكل شخص أن يتخد لنفسه اسما غير الاسم المسمى به في شهادة الميلاد يذبعه في الناس بالطريقة التي يراها ما دام عذا الاسم لم يكن اسماً معروفاً انتحله قصداً لغرض خاص ، وكان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها وعسها أن تبن الحقيقة التي اقتنعت بها وأن تقيم قضاءها على أسباب سائفة تكنى لحمله وكان الحكم المطعرن فيه بعد أن عرض المستندات التي قدمها الطرفان قد أقام قضاءه بتأييد حكم محكمة أول درجة برفض دعوى الطاعن على قواله : د ... قضت عكمة أول درجة برفض للدعوى .. لأسباب حاصلها،

أن المادة رقم ٣٦١ من اللائحة نصت على أن تحقيق الوفاة والوراثة حجمة في خصوص الوفاة والوراثة ما لم يصدر حكم شرعى بإخراج بعض الورثة ، أو بإدخال آخرين وأن الطريق الوحيد لإهدار حجيته صدور حكم قضائى على خلافه وقد أوجب القانون على الطالب إعلان خبيع الورثة فإن لم يحضروا اعتبروا مصادقين والثابت من الأوراق أن المستأنف (الطاعن) أعلن قانوناً في المبادة رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٦ وراثات بور سعيد ولم محضر واكتفي بتقدم خطابين للسيد قاضي المحكمة وكاتب أول المحكمة يطلب فهما شطب الدعـوى وعدم إصدار الوراثة ممقولة قيامه بتقدم طلب إلى محكمة مصر القدعة لتحقيق مادة الوفاة والوراثة دون أن يقدم دليلا على أقواله ولم تلتفت محكمة بور سعيد إلى طلبه . وتسايرها المحكمة في ذلك وفيها انتهت إليه من إصدارها لقرارها ف ١٩٧٦/٤/٢١ (قـرار ضبط الإعلام الشرعي رقم ١٥٦ لسنــة ١٩٧٦ بور سعيد الجزئية) لأن عدم حضوره بتلك الجلسة رغم إعلانه قرينة على عدم صحة دعواه ومن ثم يكون الإشهاد الشرعي الصادر في ١٩٧٦/٤/٢١ حجة عليه ... والمستندات المقدمة من المستأنف عليه الثانى تثبت أن المرحوم كان له اسم شهرة هو. وأنه كان يوقع باسم شهرته وقد ثبت ذلك من بطاقته الشخصية الصادرة بتاريخ ١٩٥٤/٦/٨ من قسم الوایل ووثیقتی عقد زواجه بکل من ومن الصورة الرسمية للإهرار القضائى الصادر منه بتاريخ ١٩٤٠/٩/٧ بأنه على قيد الحياة هو وزوجته وأولاده . . . و . . . و: . . ووالدته ووثيقة عقد زواج ابنته. . . . وصورة قيد ميلاد ابنته ، ، فضلا عن أن المستأنف أوضح في طلبه رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٦ مصر القدعة أن والده المرحوم : : تُوْفِي في ١٩٧٦/٣/٦ وانحمّر إرثّه الشرعي في زُوْجِهُ أَ وأولاده البلغ و تنتند و برت.. و المستأنف والمستأنف ضدهم ــ ومن ثم يكون المستأنف ناقض نفسه في دعواه من أنه الوارث الوحيد لوالده المذكور وأقر بأحقية المستأنف ضدهم للإرث .:. وحيث إن الحكم المستأنف صميح وأسابه صيحة ولم يأت المستأنف بما يوجب إلغاؤه ، وحيث إن الطلبين

المرسلين منه إلى محكة بور سعيد الجزئية ليس فهما ما يدل على النزاع وإنكار الوفاة والوراثة وقد تضمنا أنه قدم طلباً لمحكة مصر القديمة لإئبسات الوفاة والوراثة وطلبه المذكور أقر فيه صراحة بجميع الورثة – وصورة البطاقةالهائلية المقدمة منه أمام هذه المحكة أول درجة موضح بها أفراد أسرته وهم زوجته وأولاده عليه الثاني أمام محكة أول درجة موضح بها أفراد أسرته وهم زوجته وأولاده من حميع الورثة بما فيهم المستأنف بما يؤكد أن اللحوي قائمة على غير أسساس ويتمين القضاء برفض الاستثناف وتأييد الحكم المستأنف به وهومن الحمكم المستأنف به وهومن الحمكم المستأنف به وهومن الحمكم الستحلاص موضوعي سائغ مما له أصله الثابت بالأوراق ويؤدي إلى النتيجة الي انتيجة غالفة ساقها الطاعن بما يكون معه النمي على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في عليق القانون والإخلال عن الدفاع وفي بيان ذلك يقول إن حكمة أول درجة كانت قد حكمت بإحالة الدعوى إلى التحقيق ولتخلفه عن الحضور قررت المحكمة شطب الدعوى ، فقام بتجديدها خلال الأجل المحدد لسهاع الشهود تمسك بطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق إلا أن المحكمة لم تجهه إليه مما يشوب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والإخلال عن الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب التحقيق متى رأت أن من ظروف الدعوى والأدلة التى استندت إليها ما يكني لتكوين عقيدتها ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على ما استخلصه ساتفاً من المستندات المقدمة فيها ويكني لحمل قضائه حالى نحو ما ورد فى الرد عسلى النمى السابق حاليات ألنمى يكون من على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ۲۷ من يناير سنة ۱۹۸۷

يرياسة السيد المستشار/ محمد جلال الدين رافع فاتب رئيس المحكمة • وعضوية السادة استشارين / مرزوق فكرى قائب رئيس المحكمة وصلاح محمد أحمد ، وحسين محمد حسسـن رمحمد ماني أبو ع**صورة •**

((1)

الطمن رقم ٧٦ لسنة ٥٣ قضائية « أحوال شخصية » .

(۱) قانون (القانون الواجب التطبيق) ، دعوى ، ((تكييف الدعوى)) .
 أموال شخصية ((حضانة)) ((طلاق))

تكييف التفريق بني الزوجين يسبب اعتناق الزوجة الاسلام واباه الزرج الدخرل فيه ـ خصوعه للشريعة الاسلامية باعتبارها القانون العام في مسائل الاحوال الشخصية ، م ١٠ مدنى ، اعتبار التفريق لهذا السبب طلاقا وليس بطلاقا للزواج يعود الى بداية المقد (مثال في حضانة)،

(٣) نقض « النعي غير المنتج » • حكم « تسبيب الحكم » •

اقامة المحكم على وعامة كافية لحمل قضائه • النمى على ما استطرد البه في أسبأيه تزيدا ريستقيم الحكم بفوله • فيم مقتبح •

۱ – إذ كان المرجع فى تكييف التفريق بن الزوجن بسبب اعتشاق الزوجة الإسلام وإياء الزوج الدخول فيه هو الشريعة الإسلامية باعتبارها القانون المصرى العام فى مسائل الأحوال الشخصية وذلك وفقاً للمادة ١٠ من القانون المدنى . وهذا التفريق – وعلى أرجع الأقوال من مذهب أنى حنيفة بيعتبر طلاقاً وليس بطلاناً للزواج يعود إلى بداية المقد وكانت الفقرة الأولى من المادة ١٠٥٣ من القانون المدنى اليونانى تنص على أنه :

و إذا حكم بالعلاق حال حياة الزوجين فإن حضانة الطفل تكون لمدى الطلاق إذا لم ينسب إليه خطأ ما » وإذ كان الثابت بالأوراق أن المطعرن علمها بعد أن اعتنقت الإسلام أقامت الدعوى رقم ... كلى أحوال شخصية أجانب الإسكندرية ضد الطاعن للحكم بالتفريق بيهما بسبب إبائه الإسلام وقضى لها بالتفريق أى بالطلاق ولم يكن في جانبا أى خطأ فإن حضانة ابها من الطاعن تكرن لها طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٠٥ من القانون المدنى اليونانى المثار إليها ، وإذ القرم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه برفض

٧ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه يتأييد الحكم الايشدائى برفض الدعرى - وعلى ما سلف بيانه فى الرد على سببى الطعن الأول والثانى أن الطاعن لاحق له فى حضانة الصغير وأن حضانته للمطعون علمها باعتبارها مدعية الطلاق ولم ينسب إلها خطأ ما وذلك طبقاً الفقرة الأولى من المادة ١٥٠٣ من القانون المدنى اليونانى ، وكانت هذه الدعامة كافية وحدها لحمل قضائه فإن النعى عليه فيا استطرد إليه فى أسبابه من أن مصلحة الصغير تقتضى حضائته لأمه لا يعدو أن يكون تزيداً يستقيم الحكم يدونه ، ويكون النعى جذا السبب - وأيًا كان وجه الرأى فيه - غير منتج .

الحكمة

بعـد الاطـلاع على الأوراق وسماع التقـرير الذ**ى تلاه السـيد المستشار** المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوواق -
تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم السنة ١٩٨١ أحوال شخصية أجانب
أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية ضد المطعون عليها بطلب الحكم بإلزامها
پتسلم الصغيره نيقولا ، إليه وقال بياناً لها أنهما يونانيان الجفسية وأنه تزوجها
في ١٩٧٠/١٠/١٥ وفقاً لشريعة طائفة الروم الأرثوذكس وبعد ذلك اعتنقت
دين الإسلام وصدر في ١٩٧٧/١٠/١٨ الحكم في الدعوى رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧
أحوال شخصية (أجانب) الإسكندرية الابتدائية بفسخ عقد زواجهما ،
وإذ كان صغيره منها (نيقولا) ما زال في حضائها وقد جاوز عمره العشر
سنوات وعن له طلب حضائه وفقاً لأحكام القانون المدنى اليوناني فقد أقمام
الدعوى وفي ١٩٨٧/٤/١ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، استأنف الطماعن

هذا الحكم بالاستئناف رقم 1 لسنة ١٩٨٢ق أحوال شخصية اجانب الإسكندرية وفي ١٩٨٣/٦/٢٩ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحنكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيهما الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالسبين الأول والثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول إن المادة بالطلاق فإن حضانة الطفل تكون لمدعى الطلاق إذا لم ينسب إليه خطأ ما وتقضى فقرتها الثانية بأنه إذا حكم بالطلاق لخطأ الزوجين المشترك فإن حضانة الابن الذى جاوز العاشرة تكون للأب ويسرى حكم هذه الفقرة فى حالة صدور حكم ببطلان الزواج وذلك طبقاً للإدة ١٥٠٥ من القانون المذكور ، ولما كانت المطعون عليها قد اعتنقت الإسلام واستصدرت حكماً ببطلان زواجه مها وجاوز صغيرهما العاشرة من عمره ومن ثم يحق له حضانته طبقاً للمادين موافقي برفض دعواه محقه في حضانة ابنه على سند من حكم الفقرة الأولى من المعادن عليها منه بسبب اعتناقها المادي و ١٩٠٥ المشار إليها باعتبار أن طلاق المطعون عليها منه بسبب اعتناقها الإسلام ليس فيه خطأ من جانها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي غير سديد ذلك أنه لما كان المرجع في تكييف التفريق بن الزوجين بسبب اعتناق الزوجة الإسلام وإباء الزوج الدخول فيه هو الشريعة الإسلامية باعتبارها القانون المصرى العام في مسائل الأحوال الشخصية وذلك وفقاً للمادة ١٠ من القانون المدنى وكان هذا التفريق - وعلى أرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة - يعتبر طلاقاً وليس بطلاناً للزواج بعود إلى بداية العقد وكانت الفقرة الأولى من المادة ١٥٠٣ من القانون المدنى الونائى تنص على أنه : وإذا حكم الطلاق حال حياة الزوجين فإن حضانة الطفل تكون لمدى الطلاق إذا لم يشب إليه خطأ ما وكان الثابت بالأوراق أن المطعون

علما بعد أن اعتقت الإسلام أقامت الدعوى رقم ١٧ لسنة ١٩٧٧ كل أحوال شخصية أجانب الإسكندرية ضد الطاعن للحكم بالتفريق بيسما بسبب إبائه الإسلام وقفى لها بالتفريق أى بالطلاق ولم يكن من جانبا أى خطأ ، فإن حضانة إنها من الطاعن تكون لها طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١٥٠٣ من القانون المدنى اليونانى المشاد إليها وإذ النرم الحكم المطعون فيه هذا النظسر وأقام قضاءه بر فض دعوى الطاعن محقه في حضانة الابن على قوله : ٥ ... بأن نص المادة ١٥٠٣ من القانون المدنى اليونانى الواجب التطبيق على واقصات الدعوى والمقدم خافظة مستندات المستأنف (الطاعن) قد نصت على أنه : ٥ ... ومعى ذلك أن حضانة الطفل حتى ولو بلغ سنه أكثر من العاشرة تكون لمدعى الطلاق وهي هنا المستأنف عليها (المطعون عليها) إذ لم ينسب إليها خطأ لمدعى الوأن سبب الطلاق هو اعتناق الإسلام وهو أمر في حد ذاته لا يعد خطأ منا ... ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون يكون النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب انتالت للطمن على الحكم المطعون فيسه القصور فى التسبيب والإخلال محق الدفاع وفى بيان ذلك يقول : إن الحسكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائى الذي قضى برفض الدعوى فقد جرى فى قضائه على أن مصلحة الصغير تقتضى أن يكون فى حضانة أمه إعمالا لمرخصة المقررة للمحكمة توجب الفقرة الثالثة من المادة ٣٠٥١ من القانون المسلف الونانى فى حين خلت أوراق الدعوى من دليل على قيام هذه المصلحة ، كما وأن محكمة الاستئناف أثارت هسلما السبب الجديد من تلقاء نفسها دون أن تطرحه على الحصوم أثناء المرافعة المحكميهم من تحقيق عناصره الواقعية إثباتاً وهو ما أحجز الطاعن عن إيداء دفاعه بشأنه مما يعيب الحكم بالقصور في المسبب والإخلال عن الدفاع :

وحيث إن هذا النمى غير مقبول فلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضامه بتأييد الحكم الابتدائى برفض الدعوى ــ وعلى ما سلف بيانه فى الرد على سببى الطعن الأول والثانى ــ إن الطاعن لا حق له فى حضانة الصغير وأن حضاتت للمطعون عليها باعتبارها مدعية الطلاق ولم ينسب إليها خطأ ما وذلك طبقاً للفقرة الأولى من المـادة ٩٥٠٣ من القانون الدنى اليونانى وكانت هذه الدعامة كافية وحدها لحمل قضائه فإن النمى عليه فيا استطرد إليه فى أسبابه من أن مصلحة الصغير تقتضى حضانه لأمه لا يعلو أن يكون تزيداً يستقيم الحكم بدونه ويكون النمى بهذا السبب – وأباً كان وجه الرأى فيه – غير منتج وغير مقبول .

وحيث إنه لمـا تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار // ضعه جلال الدين رافع نائب رئيس الهحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / مرزوق فكرى نائب رئيس المحكمة وصلاح سحب أحمد ، حسين محمد حسسن ومحمد عاني ابر متصورة ،

(27)

الطمن رقم)؟ لسنة «ه قضائية « أحوال شخصية » . (٢٠١) دستور « المحكمة الدسستورية العليا » * أحوال شخصية « طبائق : «متمة) .

(١) صدور حكم بعدم دستورية نص تشريعي • أثره • عدم جواز تطبيقه اعتبارا من اليوم التال لنشر الحكم في الجريدة الرسمية • م ١٧٨ من الدستور ، م ١٩٩ من قانون المحكسسة الدستورية العليا • مؤدى ذلك • عدم مساسه بالحقوق والمراكز التي تكون قد استقرت من قبل يحكم حال قوة الامر المظفى •

(مثال بشأن حكم نهائي في متمة) •

(۲) احوال شخصية ، حكم «بيانات الحكم » .

الاصل في الإجراءات أنها روعيت صحيحة ما لم يقم الدليل على خلاف ذلك - خلو محطر المجلسات منا يشير ال عقدماً في علائية - مفاده - أن المتوى نظرت في غرفة المسورة - مبيق نظرها في جلسات ملئية - لا أثر له طالما نظرت أخيرا في جلسة منطقة في غرفة المسمسورة وتقرر حجزها للحكم فيها -

(٣) محكمة الوضوع « سلطتها في تقدير الادلة » •

تقدير أدلة الدعوى والموازلة بينها وترجيح ما تطعنن اليه منها واستخلاص ما تقنع به • من سلطة محكمة الموضوع ما دامت تقيم حكمها على أسياب سسائفة تؤدى الى النتيجسة التي ينتهى اللها •

۱ - مفاد المادتين ۱۷۸ من الدستور ، ۶۹ من قانون المحكمة الدستورية العليا أنه متى صدر حكم من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نص تشريعى فلا بجوز تطبيقه اعتباراً من اليوم التالى لنشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية ، ومن م فإنه لا يمس - وعلى ما افصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة الدستورية العلياً رقم ۶۸ لسنة ۱۹۷۹ بالحقوق والمراكز التى نكون قد استقرت من قبل محكم حاز قوة الامر المقفى .

وإد كَانَ الْحَكُمُ المُطْعُونَ فيه قد صلو من عُكُمة أستتناف طنطا ، مأمورية

بها ، فى ١٩٨٥/٣/٢١ ومن ثم يكون قد حاز قوة الأمر المقضى تبعاً لعمدم جواز الطمن فيه بطرق الطمن الاعتبادية وذلك من قبل نشر حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ فى الجريدة الرسمية فى ١٩٨٥/٥/١٦ فإن صدور هذا الحكم ونشره لا يمس يحق المطمون ضدها فى المتعة المقضى ما بالحكم المطمون فيه .

٧ - الأصل في الإجراءات أنها روعيت صحيحة ما لم يقم الدليل على خلاف ذلك ، وكان الثابت من محاضر جلسات محكمي أول درجة والاستئناف أن الدعوى نظرت أمام محكمة أول درجة في عدة جلسات آخرها في التي تقرر فيها حجزها للحكم وفي الاستئناف بجلسي وفيها تم حجسز الاستئناف للحكم ولم يشر في محاضر هذه الجلسات إلى عقدها في علائية بما يفيد أنهما انعقدت في غرفة المشورة ما دام أن الطاعن لم يقدم الدليل على خلاف ذلك . فإن النعي يكون على غير أساس . ولا يغير من ذلك أن تكون الدعوى قد طرحت من قبل أمام محكمي أول درجة والاستئناف في جلسات علنية طلما أنها عرضت أخيراً في جلسة منعقدة في غرفة المشورة ونظرت فيها وتقرر حجزها للحكم فيها :

٣ - لحكمة الموضوع السلطة التامة فى تقدير أدلة الدعوى والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن إليه منها واستخلاص ما تقتنع به ما دامت تقيم حكمها على أسباب سائفة تؤدى إلى النتيجة التى ينتهى إليها .

المكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المفرر والمرافعة وبعد المداولة .

رحيث إن الطعن استوتى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ــ تحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٢٠٩٩ لسنة ١٩٨٧ كلى أحوال شخصية بها دائرة قليوب — ضد الطاعن للحكم بإلزامه بأن يؤدى لها متعة .
وقالت شرحاً لها أنه دخل بها فى زواج صبح وإذ طلقها بدون رضاها
ولا يسبب من قبلها فقد أقامت الدعوى . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق
وبعد سماع شهود الطرفين حكمت فى ١٩٨٤/١/١٩ بإلزام الطاعن بأن يؤدى
إلى المطعون عليها مبلغ ٧٢٠ جنها متعة . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف
رقم ١٩ لسنة ١٧ ق أحوال شخصية طنطا — مأمورية بها — وبتاريخ
فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فها الرأى
بنقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة
لنظره وفها النومت النيابة رأهها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأولى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقرل إن الحكم فرض المنعة يالتطبيق لنص المبادة ١٩٢٩ مكرراً من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٩ وإذ قضت المحكمة المستورية المفافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ وإذ قضت المحكمة المستورية العليا بعدم دستورية هدذا القرار بقانون مما يمتنع معه تطبيقه ، فإن الحكيم المطعون فيه وقد أقام قضاءه على سند من نصوصه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النبى مردود ذلك أن النص فى المادة ١٧٨ من الستور على أن « ينشر بالجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة العستورية العليا فى الدعاوى المستورية والقرارات العمادرة بتفسر النصوص التشريعية وينظم القانون ما يترتب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعى من آثار ، وفى الفقرة الثالثة من المادة ٤٦ من قانون المحكمة اللستورية العليا على أنه : « ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم » مفاده أنه مى صدر حكم من المحكمة اللمستورية العليا بعدم دستورية نص تشريعى فلا بجوز تطبيقه اعتباراً من اليوم التالى لنشير هسذا الحكم فى الجريدة الرسمية ، ومن ثم فإنه لا يمس — وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة اللمستورية العليا رقم 28 لسنة ١٩٧٩ - الحقوق والمراكز التى تكون قد استقرت من قبل محكم حاز قوة الأمر المقضى لمله كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة استتناف طنطها و مأمورية بهاه ق ١٩٧٩/٣/٤١ ومن ثم يكون قد حاز قوة الأمر المقضى تبعاً لعدم جواز الطعن فيسه بطرق الطعن الاعتبادية وذلك من قبل نشر حكم الحكمة الدستورية العليا القاضى بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ في الجريدة الرسمية في ١٩٧٥/٥/١ فإن صدور هذا الحكم ونشره لا يمس محق المعلون ضدها في المتعة المقضى بها بالحسكم المطعون فيسه ويضحى النعى ولا أساس له .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثائى على الحكم المطعون فيه البشلان وفى بيان ذلك يقول إن الدعوى نظرت أمام محكمة أول درجة وفى الاستثناف فى جلسات علنية بالمخالفة لنص المبادة ٨٧١ من قانون المرافعات التى ثوجب نظر دعاوى الأحوال الشخصية فى غرفة مشورة .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان الأصل فى الإجراءات أنها روعيت صحيحة ما لم يقم النائيل على خلاف ذلك وكان التابت من محساضر جلسات محكمى أول درجة والاستثناف أن الدعوى نظرت أمام محكمة أول درجة فى عدة جلسات آخرها فى ١٩٨٣/١١/١٧ التى تقرر فيها حجزها للحكم وفى الاستثناف بجلسى ١٩٨٤/١٠/١٨ و ١٩٨٥/١/٣٣ وفيها تم حجسز

الاستئناف للحكم ولم يشر فى محاضر هذه الجلسات إلى عقدها فى علانية مما يفيد أنها انمقدت فى غرفة المشورة ما دام أن الطاعن لم يقدم الدليل على خلاف ذلك ، فإن النمى يكون على غير أساس . ولا يغير من ذلك أن تكون الدعوى قد طرحت من قبل أمام محكمتى أول درجة والاستئناف فى جلسات علنية طالما أنها عرضت أخيراً فى جلسة منعقدة فى غرفة المشورة ونظرت فيها وتقرر حجزها للحكم فيها .

وحيث إن الطاعن ينعى بباقى أسباب الطعن على الحكم المطعرن فيه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقرل إن الحكم المطعرن فيه عول فى قضائه بالمتعة للمطعون عليها على أقوال شاهدها مع أنهما لم يبينا فى شهادتهما سبب الطلاق ، واستبعد الحكم سبباً لهذا الطلاق ما ثبت فى الجنحة وتم ٢٠٠٤ لسنة ١٩٧٩ قسم ثانى شهرا الحيمة من أن المطعون عليها مكنت زوج ابنتها من الدخول بها عنوة بما يخالف قواعد الشريعة الإسلامية والعرف كما استدل الحكم على يساره من الحكم رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨١ أحوال شخصية مركز بها الصادر بنفقة المطعون عليها ضله رغم أن مقدرته المالية تغيرت لزواجه بأخرى مما يشوب الحكم بالفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب.

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير أدلة الدعوى والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن إلها منهما واستخلاص ما تقتنع به ما دامت نقيم حكمها على أسباب سائغة تؤدى إلى النتيجة التي ينتهي إلبا.وكان الحكم المطعون فيه بعد أن عرض للمستندات التي قدمها الطرفان وأقوال شبودهما قُد أقام قضاءه بتأييد الحكيم الابتدائى بفرض متعة للمطعون علمها على قوله: ﴿ وحيث أنه عن موضوع الاستثناف فإنه عراجعة أقوال شاهدى المستأنف علىها وهي المكلفة بالإثبات تبين أشهدا أن المستأنف تزوج بالمستأنف علمها ودامت العشرة بينهما نحو ثلاثين سنة وأنه طلقها لزواجه بأخرى حديثة السروأن المستأنف هوالمتسبب في الطلاق والشهادة لهذه المثابة كافية فى إثبات عناصر الدعوى حيث يشترط **لاستحقاق المتع**ة ألا يكون الطلاق برضا المطلقة ولا بسبب من قبلها والطلاق الغيابي يدل على أن الطلاق كان بغر رضاها والبينة أثبتت أنه بدون سبب من قبلها وبينـــه الإثبات مقدمة على النفي فضلا عن أن ما ساقه شاهد المستأنف وما ورد بالجنحة المقدم صورتها من المستأنف ليس فها من الدلالة القاطعة بأن المستأنف علمها كان لْهـا يد فى مسألة الدخول بابنة الطّرفين لأن زوج البنت كان قد عقد قرائها فعلا قبل الدخول بوكالة والدها وهذه مسائل تحصّل كثيراً ومفاد ذلك أن زواج بنتهما تم برضا المستأنف يضاف إلى ذلك أن دخول زوج البنت حاكان في عام سُنة ١٩٧٩ والطلاق في ١٩٨١/٣/٢٧ وقد تبين من حكم النفقة أنه حكم علمه بنفقة قدرها عشرون جنهاً شهرياً ولم يثبت أن حالته تغيرت من

وقت فرض التنقة ، فإذاما قضى الحكم المستأنف بالمتعة بمثل ما فرض للتنقة المؤلفة المنطقة المؤلفة المؤلفة المؤلفة التوجية وهى نحو ثلاثين عاماً فإن فحكم المستأنف يكون قد جاء صحيحاً مطابقاً للقانون والواقع ، وهو من الحكم استخلاص موضوعى سائغ مما له أصله الثابت فى الأوراق ومؤدى إلى التيجة التي انهى الم ويكنى لحمل قضائه فإن النمى عليه بالفساد فى الاستدلال واقتصدور التسبيب يكون على غير أساس!

وحبث إنه لما تقدم يتعين وفض الطعن ه

جلسة ۲۷ من يناير سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار / يحيى الرفاعي نائب رئيس الحكمة ، وعضبوية السنسيادة المستشارين / جرجس اسحق ، د و رفعت عبد الجيد ، السيد السياطي واحمد مكى -

(24)

الطمن رقم ١٢٥ لسنة ٥٦ قضائية :

قانون ((التفسيم التشريمي)) ((سريان القانون من حيث الزمان)) • حكم ((تسبيبه)) •

مبانى الفنادق والمحلات التجارية والمتشات السياحية - عدم دخولها في مداول عبارة المبانى السكنية ومبانى الاسكان الادارى الرازة بالفقرة الاولى من المادة الساحسة من المقانون الاسكة ١٩٧٦ - نقس المادة التانية من القانون ٢ لسنة ١٩٧٦ - نقلم من جديد الحسالات التى يخضم الترخيص ببنائها لشرط الاكتتاب في مستدات الاكتتاب عدم اعتصاره تفسيرا تشريعيا لنص تملك المقدرة التي الفائق قبل المصل به لترخيص بسبائى الفنادق قبل المصل به لترض الاكتباب في مستدات الاكتتاب خطف مستدات الدرف الاكتباب في مستدات الاستثارة التي الفائق الله مقطرع الترخيص بسبائى الفنادق قبل المصل به لترفي

يدل نص الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون ١٩٧٦ اسنة ١٩٧٩ ،

المعدل بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧٨ وقبل تعديله بالقوانين ٣٤ لسنة ١٩٧٩ ،

لا نسنة ١٩٨٧ ، ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وقبل تعديله بالقوانين ٣٤ المبانى السكنية ٤ و ه مبانى الإسكان الإدارى ٤ مدلولا بخطف عن مدلول العبارة الأخوى ،
ولما كان البين من نص الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من اللائحة التنفيسلية ولما كان البين من نص الفقرة الرابعة با ، ومن أحكام المادتين ١٩٧٩ مرتبطاً به ومكلا له في مجاله ، ومن المادة الرابعة عشرة من هذه اللائحة والنماذج الملحقة بها ، ومن أحكام المادتين ٤٩ ، ١٩ من القانون ٤٩ لسنة يا المائن عبر السكنية لإعادة بنائها بشكل أوسع – أن عبارة و المبانى في شأن هدم المبانى غير السكنية لإعادة بنائها بشكل أوسع – أن عبارة و المبانى الدائم من « مبانى الإسكان الاقتصادى والمتوسط وقوق المتوسط والفاخر » ، الدائم من « مبانى الإسكان الاقتصادى والمتوسط وقوق المتوسط والفاخر » ، والتجارية والثقافية والسياحية أو الفندقية والرياضية والاجهاعية والدينيسة والتجارية والمنافيات والمدارس والملاهى وغيرها » ، مما مقاده أن الفنادق والهما التجارية والمناشات السياحية لا تفخل عبارة و المبانية المتجارية والمناشنة السياحية لا تفخل عبارة والمبانية المنافية والميانية والمنافية والمبانية والمنافية والمبانية والمنافية والمنافية والمنافية والمنافية والمهابية والمنافية والمهابية والمنافية والمبانية والمنافية والم

وكانت تشريعات الإسكان والمبانى المشار إلىها قد خلت من تحديد معنى خاص لعبارة ومبانى الإسكان الإدارى، وكان المعنى الطاهر لهذه العبارة بدائها لا يتسم أيضاً لمبانى الفنادق والمحال التجارية والمنشآت السياحية ــ وهو ما أكده منشور وزير الإسكان الصادر بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٠ فها نص عليه من أنه ۽ يقصــد بالمبانى السكنية ومبانى الإسكان الإدارى ، في تطبيق حكم المادة السادسة من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ ، المبانى التي تضم وحدات تخصصُ لأغراض السكن الدائم و شقق سكنية ، والوحدات التي تخصص لشغلها بواسطة المكاتب . ولا تعتىر في حكمها مبانى الفنادق والمنشآت التجارية والصناعية والمبانى الملحقة با ، لما كان ذلك ، فإن مبانى الفنادق لا تكون داخلة في مدلول عبارة « المياني السكنية ومباني الإسكان الإدارى » الواردة بنص المادة السادسة المشار إلها ، ولا وجه للقول بأن المـادة الثانية من القانون ٢ لسنة ١٩٨٢ قد تضمنت تفسراً تشريعياً لعبارة « مبانى الإسكان الإدارى ، يتعن العمل به منذ العمل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ ذلك أن التفسر التشريعي هو التفسر الذي يضعه المشرع ليكشف به عن حقيقة مراده من المعانى التي محتملها تشريع صابق ، فيعتبره جزءاً منه مجلو به ما يكتنفه من ذلك الغموض والإبهام بمــا يتعين معه تطبيق التشريع الأصلى بالمعنى الذي محدده هذا التفسر على كافة الوقائع الى حدثت منذ صَدور ذلك التشريع ما لم تكن قد صدرت بشأنها أحكام قضائية مُهاثية، ولا يعد تفسراً تشريعياً ذلك الذي مخرج على أحكام نص سابق أو يلغيه أو يعدله محكم مخالفه أو يستحدث معنى جديداً لم تكن تحتمله عباراته دون أن ينص على سريانه استثناء بأثر رجعي فلا ينعطف أثره على الماضي ولا ينطبق على الوقائع السابقة عليه ، ولما كانت المـادة الثانية من القانون ٢ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتعديل بعض أحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ والمــادة السادسة من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ قد نصت على أن : « يكون الاكتتاب في سندات الإسكان المنصوص علمها في المادة (٦) من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ ... مقصوراً على مبانى الإسكان الإدارى ومبانى الإسكان الفاخر وذلك مهما بلغت قيمتها ، ويقصد بالإسكان الإداري في تطبيق هذا الحكم ــ مبانى المكاتب والمحال التعجارية والفنادق والمنشآت السياحية ۽ وكان مؤدى هذا النص أن المشرع

نظم به مِن جديد الحالات التي مخضع الترخيص ببنائها لشرط الاكتتاب ــ فاستبعد مبانى الإسكان الاقتصادى والمتوسط وفوق المتوسط من الحضبوع لهذا الشرط مهما بلغت قيمتها - بعد أن كانت خاضعة له متى بلغت قيمتها خسن ألف جنيه فأكثر ـــ وأخضع لهذا الشرط مبانى الإسكان الفاخر ولو قلت النصاب -كما أخضع لهذا الشرط ، وبصرف النظر عن هذا النصاب أيضاً ، مبانى المكاتب والمحال التجارية والفنادق والمنشآت السياحية التي اعتبرها في تطبيق هذا التنظيم الجديد من مبانى الإسكان الإدارى ــ بعد أنكانت عـــدا ــ النوع الأول مها غر خاضعة له ولم تكن تحتملها عبارات النص السابق ــ وكان هذا التنظم الجديد لأحوال الاكتتاب من شأنه أن يلغى التنظم السابق المنصوص عليه في الْفَقْرَة الأولى من المـادة السادسة من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ وذلك تطبيقاً لنص المادة الثانية من القانون المدنى ، فإن نص المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ لا يكون نصاً تفسيرياً لتلك الفقرة التي ألغاها ، وإذخالف الحُكُم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن الترخيص ببناء الفندق موضوع الدعوى نخضع لشرط الاكتتاب المنصوص عليه بالمبادة السادسة سالفة الذكر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأوبله :

الحكمة

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرو والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استرنى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق –
تتحصل فى أن محافظة القاهرة (المطعون ضدها) أقامت الدعوى ١٠١٧٥
لسنة ١٩٨٣ مدنى كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بإلزام الشركة الطاعنة بأن
يتدفع لهما مبلغ مليون وأربعائة وستين ألف جنيه قيمة الاكتتاب في سمندات
يمالإسكالينيد. وقالت بياناً للثلك إن الممادة المسادسة من القانون ١٠٠٤ المينة ١٩٧٦

اشترطت الترخيص ببناء * المبانى السكنية ومبانى الإسكان الإدارى ، التي تبلغ قيمها خسن ألف جنيه فأكر أن يقدم طالب البناء ما يدل على الاكتتاب بنسبة ١٠٪ من قيمة المبنى في سندات الإسكان- التي تصدرها وزارة المالية وتحدد فاثدتها وفقآ للسعر السائد محليآ وذلك بموجب المبادتين الرابعة والخامسة من القانون المشار إليه ــ وأن الشركة الطاعنة استصدرتٌ في ١٩٧٨/٨/١٠ ترخيصاً برقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ ببناء فندق شيراتون الجزيرة بتكلفــة إجماليــة قدرها أربعة عشر مليوناً وسيافة ألف جنيه دون أن تقدم ما يدل على قيامها . بذلك الاكتتاب - تأسيساً على أن الفنادق لا تلخل في مدلول المباني التي تخضع لهذا الشرط . ولمما كانت الممادة الثانية من القانون ٢ لسنة ١٩٨٧ قد اعتبرت الفنادق من تلك المبانى ــ وهو ما يعد تفسراً تشريعياً للنصالسابق ويتعن العمل به من تاريخ نفاذ القــاتون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ ، وكانت الشركة الطاعنة قــد رفضت هذا النظر فقد أقامت عليها دعواها بالطلبات السالفة ومحكمة أول درجة حكمت في ١٩٨٤/٦/٢٤ إليهالم الطلبات . استأنفت الشركة هذا الحكم بالاستئناف ٩٢٥ لسنة ١٠١ق . وعكمة الاستثناف حكمت في١٩٨٥/١١/١٣ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الشركة فى هذا الحكم بطريق النقض وقلمت النيابة بمذكرُة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرضُ الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأمها : وحيث إن مما تنعاه الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى

وسيت بن ما نصوه السرت الصحيح على المسلمة المصول عليه المسلم المسلم المسلمة تطبيق القانون و تأويله — و تقول في بيان ذلك إن الحكم أقام قضاءه على أن الفنادق تدخل في عموم عبارة « المبانى السكنية » المنصوص عليها بالمبادة السادسة من القانون / 1 لسنة ١٩٧٦ تضمن تفسراً الإدارى » الواردة بالنص ذاته ، لأن القانون / لسنة ١٩٨٧ تضمن تفسراً تشريعياً لها قضى بلك في حن أن هذا القانون استحدث حكماً جديداً للمبانى الهي تضم لشرط الاكتتاب و تعريفاً لتلك العبارة و يغاير مفهومها السابق وقصر العمل بهذا التعريف على تطبيق ذلك الحكم فلا يعد تفسراً تشريعياً للنص السابق . وحيث إن هذا النعى في عله ذلك أن النص في الققرة الأولى من المبادة وحيث إن هذا النعى في عله ذلك أن النص في الققرة الأولى من المبادة السادسة من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٠ وقبل

تعديله بالقرائن ٤٣ لسنة ١٩٨٧ ، ٢ لسنة ١٩٨٧ ، ٣٠ لسنة ١٩٨٣ عـلى أنه و يشترط للترخيص ببناء المبانى السكنية ومبانى الإسكان الإدارى التي تيلم فيميًّا خمسن ألف جنيه فأكثر بدون حساب قيمة الأرض أن يقدم طالب البناء ما يدل على الاكتتاب في سندات الإسكان بواقع عشرة في الماثة من ة مة المبنى »يدل على أن لكل من عبارتى «المبانى السكنية» و «مبانى الإسكان الإدارى ، مدلولا نختلف عن مدلول العبارة الأخرى . ولما كان البين من نص الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية للقانون "١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظم أعمال البناء ـــ الذي صدر القــانون ١٠٧ لسة ١٩٧٦ مرتبطًا به ومكملا له في عجاله ــ ومن نص المــادة الرابعة عشرة من هذه اللائحة والنماذج الملحقة بها ، ومن أحكام المـادتين ٤٩ ، ٥١ من القانون 24 لسنة ١٩٧٧ ـــ الواردتين في الفصل الأولُّ من البَّابِ الثاني في شأن هــدم المبانى غير السكنية لإعادة بنائم بشكل أوسع ... إن عبارة « المبانى السكنية ، تنصرف في هذا المجال إلى المباني التي يرخص ببنائها لغرض السكن الدائم من « مِانَى الإسكان الاقتصادي والمتوسط وفوق المترسط والفاخر ، ، وإن عبارة «المبانى غرر السكنية» تشمر ما عدا ذلك من المبانى • الصناعية والتجارية والثقافية والسياحية أو الفندقية والرياضية والاجهاعية والدينية والمستشفيات والمدارس والملاهى وغرها ، . مما مفاده أن الفنادق والمحال التجارية والمنشآت السياحية لا تذخل في مدارل عبارة « المباني السكنية » ، وكانت تشريعات الإسكان والمبانى المشار إليها قد خلت من تحديد معنى خاص لعبارة « مبانى الإسكان الإدارى ، ، وكان المعنى الظاهر لهذه العبارة بذاتها لا يتسع أيضاً لمبانى الفنادق والمحال التجارية والمنشآت السياحية ــ وهر ما أكده منشور وزير الإسكان الصادر بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٠ فيا نص عليه من أنه و يقصد بالمباني السكنية ومبانى الإسكان الإداري في تطبيق حكم المبادة السادسة من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المبانى التي تضم وحدات تخصص لغرض السكن الدامم (شــقق سكنية) والوحدات الى تخصص لشغلها بواسطة المكاتب . ولا تعتبر في حِكُمُهَا مِبْانِي الفنادق والمنشآت النجارية والصناعية والمباني الملحقة ما ، ، لما كَنْدُ ذَلِكَ ، فإن مَبائى الفنادق لا تكون داخلة في مدلول عبارة و المباني

السكنية ومبانى الإسكان الإدارى ، الواردة بنص المادة السادسة المشار إلها. ولا وجه للقول بأن المــادة الثانية من القانون ٢ لسنة ١٩٨٢ قد تضمنت تفسَّراً تشريعياً لعبارة « مباتى الإسكان الإدارى ، يتعن العمل به منذ العمل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ ، وذلك أن التفسير التشريعي هو التفسير الذي يضعه المشرغ ليكشف به حقيقة مراده من المعانى التي محتملها تشريع سابق فيعتبره جزء منه بجلو به ما يكتنفه من ذلك الغموض والإسهام بمما يتعين معــه تطبيق التشريع الأصلى بالمعنى الذي محدده هذا التفسر - على كافة الوقائع التي حدثت منذ صدور ذلك التشريع ما لم تكن قد صدرت بشأنها أحكام قضائية نهائية ولا يعد تفسيراً تشريعياً ذلك الذي يخرج على أحكام نص سابق أو يلغيه أو يعدله محكم خالفُ أو يستحدث معنى جديداً لم تكن تحتمله عباراته دون أن ينص عـلىٰ سريانه استثناء بأثر رجعي فلا ينعطف أثره على الماضي ولا ينطبق على الوقائع السابقة عليه ، ولما كانت المادة الثانية من القانون ٢ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتعديل بعض أحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ والمــادة السادسة من القــانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ قد نصت على أن و يكون الاكتتاب في سندات الإسكان المنصوص علىها في المـادة (٦) من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ ... مقصوراً على مبانى الإسكان الإداري ومبانى الإسكان الفاخر وذلك مهما بالفت قيمتها . ويقصد بالإسكان الإدارى ــ فى تطبيق هذا الحكم ــ مبانى المكاتب والمحال التجارية والفنادق والمنشآت السياحية ، وكان مؤدى هذا النص أن المشرع نظم به من جدید الحالات التی مخضع الترخیص ببنائها لشرط الاکتشاب - فاستبعد مياني الإسكان الاقتصادي والمتوسط وفوق المتوسط من الخضوع لهذا الشرط مهما بلغت قيمتها _ بعد أن كانت خاضعة له متى بلغت قيمًا! خسن ألف جنيه فأكثر وأخضع لهذا الشرط مبانى الإسكان الإدارى ومبانى الإسكان الفاخر ولو قلت قيمها عن النصاب المشار إليه - بعد أن كان خضوعها منوطاً ببلوغ هذا النصاب – كما أخضع لهذا الشرط ، وبصرف النظر عن هذا النصاب أيضاً ، مبانى المكاتب والحال التجارية والفنادق ، والمنشآت السياحية التي اعتبر ها في تطبيق هذا التنظيم الجديد من مبانى الإسكان الإداري _ بعد أن كانت عدا النوع الأول مها غير خاضعة له _ ولم تكن

تحتملها عبارات النص السابق آروكان هذا التنظيم الجديد لأحوال الاكتتاب ؟ من شأنه أن يلغي التنظيم السابق المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المسادة السادسة من القانون ١٠٧/ لسنة ١٩٧٦ وذلك تطبيقاً لنص المسادة الثانية من

التمانون المدنى ، فإن نص المادة الثانية من القانون ٢ لسنة ١٩٨٧ لا يكون نصاً تفسرياً لثلث الفقرة التي ألغاها ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن الترخيص ببناء الفندق موضوع الدعوى مخضسع

لشروط الاكتتاب المنصوص عليه بالمبادة السادسة سالفة الذكر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بمبا يوجب نقضه لهذا السبب دون حباجة لمناقشة ماتى أوجه الطعن .

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٧

(\$ \$)

الطمن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥٣ القضائية :

دعوى « التدفاع في النحوى » • حكم « تسبيب الحكم » • محكمة الموضوع • يسع « التسليم » •

الطلب أو وجه الدفاع الجازم الذي تلتزم محكمة الرضوع بالإجابة عليه في حكمها • شرطه-نسبك المسترى بعدم التقال الملكية بالتسجيل الى المسترى الاخر من ذلك البائع حتى ينزع المبيع من يده • دفاع جوهرى • الفقال الرد عليه • قصور •

المقرر فى قضاء هذه المحكة — أن كل طلب أو وجه دفاع يدلى به لدى عكمة الموضوع ويطلب إليها بطريق الجزم أن تفصل فيه ويكون الفصل فيه عالم عكمة الموضوع عما بجوز أن يتر تب عليه تغير وجه الرأى فى الدعوى بجب على محكة الموضوع أن تجيب عليه فى أسباب الحيكم .. لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن تمسك ... أمام — عكمة الاستناف ... بأنه لا بجوز المطعون عليها الأولى أن تنزع منزل النزاع من يده طالما لم تنتقل إليها بمقدل ... قضى عليها الأولى أن تنزع منزل النزاع من يده طالما لم تنتقل إليها بعقدل ... قضى بكنه ياعتباره مشرياً له من ذات البائع إليها بعقدل ... قضى بصحته ونفاذه ... ، وكان هذا الدفاع جوهرياً إذ قد يتر تب على محته وتحقيقه تغير وجه الرأى فى الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يتناوله وأغفل الرد عليه بكون قد عاره القصور فى النسيب .

المحكمية

بعد الاطملاع على الأوراق ومماع التقرير الذي تلاه السبيد المستشمار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية . ِ

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أورَاق

الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ١٩٧١ سنة ١٩٧٩ مدنى دمبور الابتدائية بطلب الحكم بإلزام الطاعن وباقى المطعون عليهم بأن يسلموا لهما المنزل المبين بها ، وقالت بياناً لهما إنها الشرقه من مورجهم المرحوم بيعقد مؤرخ ١٩٦٥/١/١ قضى بصحتهونفاذه فى الدعوى رقم ١٩٨٨ سنة ١٩٧٠ مدنى دمنهور الابتدائية ، غير أنه وورثته من بعده امتنعوا عن تسليمه إلها ، وبتاريخ ١٩٨٠/٢/١٨ حكمت المحكمة بالتسليم . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استثناف الإسكنلوية (مأمورية دمبور) بالاستثناف رقم ٤٤٩ سنة ٣٣ قى مدنى ، وبعد أن قسدم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق التقض ، وقدمت النياية مذكرة المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق التقض ، وقدمت النياية مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن : وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة معمورة فرأت أنه جدير بالنظروحددت جلسة لنظره وفيها النومت النياية وأمها.

وحيث إن بما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكة الاستثناف بأنه لا مجوز للمطعسون عليها الأولى أن تطاب إلزامه بتسليمها منزل النزاع لأنه يعتبر من الغير بالنسبة للتصرف الصادر إليها عنه ، إذ سبق أن اشتراه من ذات البائع لها بعقد مؤوخ ١٩٦٣/٣/٢ قضى بصحته ونفاذه فى الدعوى رقم ٥٢ سنة ١٩٧٠ مدنى كوم حادة وبأنه الأجدر بالحاية طالما أن ملكيته لم تنتقل إليها ، غير أن الحكم المطعون فيه أغفل الردعلى هذا الدفاع فيكون معية بالقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى فى عله ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن كل طلب أو وجه دفاع يدل به لدى محكمة الموضوع ويطاب إليها بطريق الجزم أن تفصل فيه ، ويكون الفصل فيه يجوز أن يترتب عليه تغير وجه الرأى فى الدعوى ، يجب على محكمة الموضوع أن تجيب عليه فى أسباب الحكم، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن تمسك فى المذكرة المؤرخة لما المحكم المقدمة منه لهكمة الاستثناف خلال فترة حجز الدعوى للحكم بأنه لا يجوز الدعلمون عليا الأولى أن تزح منزل الغزاع من يده طالما لم تنتقل إليها ملكيته بالتسجيل لأنه يضع اليد عليه باعتباره مشترياً له من ذات البائع أنه المعتد مؤرخ ١٩٣٧/٣/ قضى بصحته ونفاذه في الدعوى رقم ٥٧ صنة ١٩٩٧ المدنى كوم حمادة ، وكان هذا الدفاع جوهرياً إذ قد يترتب على عشه وتحقيقه تغيير وجه الرأى في الدعوى فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يتناوله وأغفل الردعليه بكون قد عاره القعمور في التسبيب مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث الميان الطعن .

جلسة ۲۸ من يناير سنة ۱۹۸۷

جرياسة السيد المستشار / أحمد كمال سالم الثب رئيس المحكمة ، وعفسوية السمادة المستشارين ماهر قلادة نائب رئيس المحكمة ، عصطفى زعزوع ، حسين على حسين ، وحمدى محمد على ه

(**£ a**)

الطعن رقم ٢١٣٧ لسنة ٥٢ القضائية :

حكم ((تسبيب الحكم)) ((التسبيب العيب)) .

طلب المستأجى التعويض أطرده من السن المؤجرة • تأسيس ذلك على اخطاء المؤجرة عنه يسوء قصد أن المين مؤجرة لأخر قفى يطرده ابتدائيا من القضاء المستعجل • رفض دعرى التعويض اصتفادا الى حق المؤجرة في التأجير لاخر بعد صدور الحكم ابتدائى بطرد المستأجر • تصور • علة ذلك •

المقرر في قضاء هذه المحكة أنه يشرط لصحة الحكم أن تكون أسبابه منصبة على مقطع النزاع في الدعوى ، فإذا لم تكن كذلك ، بل كانت دائرة حول نقطة غير جوهرية فيها ، كان قاصر الأسباب لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى أن الطاعن أقامها طالباً الحكم بإلزام المطعون ضده بتعويضه عن الأضرار التي أصابته نتيجة طرده من شقة النزاع ، التي اجرته إياها ، وأسس ذلك على أنها أخفت عنه بسوء قصد أن الشقة كانت مؤجرة لآخر قضى بطرده منها محكم من القضاء المستعجل بني على إجراءات باطلة ، وأنها قامت بقنيله قبل أن يصبح نهائياً ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتجه إلى محت حت المطعون ضدها في تأجير شقة النزاع قبل صيرورة الحكم بطرد المستأجر السابق نهائياً ، ولم يعن ببحث الواقعة الجوهرية التي أسس عليها الطاعن طلب التعويض. وهي واقعة إن صحت قد يتغير بها وجه الرأى فيا انتهى إليه الحكم من نتى الحطأ الموجب لمشولية المطعون ضدها ، فإنه يكون قاصر التسبيب .

الحكمية

بعـد الاطــلاع على الأوراقِ وسياع التقرير الذي ثلاه السـيد المستشــار لمترر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ـــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ـــ نتحصل فى أن الطاعَن أقام الدعوَى رقم ٧٤٣ لسنة ١٩٨٠ مدنى جنسوب القاهرة الابتدائية على المطعون ضدها بطلب الحكم بإلزامها بأن تؤدى إليـــه مبلغ عشرين ألف جنيه على سبيل التعويض المؤلِّف والفوائد القانونية من ناريخ رفع الدعسوى حتى تاريخ السمداد _ تأسيساً على أنها أجرت له الثقة البينة بالصحيفة ، وأخفت عنه أن هناك مستأجراً سابقاً للعن ، حصلت على حكم مستعجل بطرده منها بناء على إعلان باطل ، وأنه فوجئ بعد إقامته ما ، بعودة ذلك المستأجر إلما ، تنفيذاً لحكم صدر له في الاستثناف بإلغاء الحكم المستأنف ، وقد ترتب على ذلك أن طرد الطاعن من العين بعــد أن استقر بها وأنفق علمها الكثير وكانت المطعون ضدها قد تقاضت منه مبلغ ٤٢٠٠ جنيه و بدل إخلاء ، قضت محكمة الدرجة الأولى ببطلان عقد الإبجار المحرر بين الطاعن والمطعون ضدها بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٥ وبإلزامها بأن تُدفع له مبلغ عشرة آلاف جنيه والفوائد القانونية من تاريخ صيرورة الحكم لهائياً . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستثنافين رقمى ٨٦٧٥ لسنة ٩٧ ق ، ١٧٩ لسنة ٩٨ ق القاهرة ، ويتاريخ ٢٣/٥/٢٣ حكمت محكمة الاستثناف بعد ضم الاستثنافين بإلغاء الحكم الابتدائى وبرفض الدعوى ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق التقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى بتقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ، رأت أنه جدير بالنظر ، وحددت جلسة لنظره ، وفيها النزمت النيابة رأيها .

وحيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون وفى بيان فلك يقول إن الحكم قضى برفض دعواه بالتعويض على أساس عدم وقوع خطأ من جانب المطعون ضدها برتب مسئوليتها عن الضرر الذي أصابه، في حين أن هذا الحطأ يتمثل في إخفائها عنه "بسوء نية سبق تأجيرها شقة النزاع لآخر قضى بطرده مها محكم من القضاء المستعجل قبل صيرورته شهائياً .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشرط الحكم أن تكون أسبابه منصبة على مقطع النزاع فى الدعوى ،فإذا لم تكن كذلك ، بل كانت دائرة حول نقطة غير جوهرية فيها ، كان قاصر الأسباب لما كان ذلك وكـــان الشابت في الدعوى أن الطاعن أقامها طالباً الحكم بإلزام المطعون ضدها بتعويضه عن الأضرار التي أصابته نتيجة طرده من شُعَّة النَّرَاع ، التي أجرته إياها ، وأسس ذلك على أنها أخفت عنه بسوء قصد أن الشقة كانت مؤجرة لآخر قضي بطرده مها محكم من القضاء المستعجل بني على إجراءات باطلة وأنها قامت بتنفيذه قبل أن يصبح نها?__ ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتجه إلى بحث حق المطعون ضدها في تأجر شقة النزاع قبل صيرورة الحكم بطرد المستأجر السابق نهائياً ، وإلى محث أثر بنساء ، ذلك الحكم على إجراءات باطلة في حق الطاعن ، ولم يعن ببحث الواقعــة الجوهرية التي أسس علمها الطاعن طلب التعويض ، وهي الادعاء بإخضاء المطعون ضدها عنه واقعة الإجارة السابقة ، وأن النزاع بشأنها لم يكن قد حسم بعد ، وهي واقعة إن صحت قد يتغير بها وجه الرأى فيا إنهي إليه الحكم من نْي الحطأ الموجب لمسئولية المطعون ضدها ، فإنه يكون قاصر التسبيب ، مما يوجب نقضه ، دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن ، على أن يكون مع التقض الإحالة ،

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٧٠

. بوياسة النيّة المستشار / صيد عبد الياقى صيف نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين/ عبد المتصف خاشم ، وأحمد ابراهيم شابى نائبى رئيس المجيّكمة ، محمد جمال الدين شلقائي ومحمد رشاه ميروك •

(27)

الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) تزوير . اثبات ، اعلان ، استثناف ، بطلان ،

الحكم بصحه المحرر ـ أيا كان نوعه ـ وفى الموضوع معا • غير جائز • م £2 البـات • علة ذلك • عجز المستانف عن اثبات تزوير اعلانه بالحكم المستانف الذي يبدأ عن تاريخه ميماد الطمن بالاستثناف • لايستتبع بطريق اللزوم سقوط حله فى الاستثناف • تصمكه من بعسـد ببطلان ذلك الاعلان • جائل •

(۲) محكمة الموضوع • اثبات « اثبات بالبيئة » •

تحصيل فهم الواقع في المعوى • من صلطة محكمة الموضوع • شرطه • ألا تخرج بأقوال الشهود عما يقيمه مفاوقها •

1 - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن مفاد نص المادة ٤٤ من تمانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أنه لا بجوز الحكم بصحة المحرر - أياً كان نوعه - وفى موضوع الدعوى معاً ، بل بجب أن يكون القضاء بصحته سابقاً على الحكم فى الموضوع ، وذلك حتى لا تحرم الحصم اللى أخفق فى إثبات تزوير الهرر من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أوجه دفاع أخرى كان برى فى الادعاء بالتروير ما يغنى عبا ، وأن عجز مدعى تزوير إعلانه بالحكم المستناف - والذى من تاريخ حصوله يبدأ سريان ميعاد الطعن بالاستناف بالنسبة له - عن إثباته ، لا يستقيع بطريق اللزوم أن يكون قد سقط حقه بالنسبة له - عن إثباته ، لا يستقيع بطريق اللزوم أن يكون قد سقط حقه الحكم برفض الادعاء بالتروير لاعتلاف نطاق ومرى كل من الطعنين عن الآخر ، إذ قد تتعدد الأدلة على إثبات ذلك البطلان أو نفيه .

. . . ٢ ـ لئه كان لحكمة الموضوع السلطة النامة في تحصيل فهم الوقائع في

الدعوى والأعد بما تطمئن إليه من أقوال الشهود وتطرح مالانطمئن إليه مها ، إلا أنه ذلك مشروط بأن يكون تحصيلها متفقاً مع الثابت من الأوراق وألا تخرج بأقوال الشبود عما يفيسه مدلولهما .

المكمية

بصد الاطملاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السبيد المستشمار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٤٣١ سنة ١٩٧٨ مدنى سوهاج الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٧٨/٢/١٤ وقال بياناً لهما إن الطاعن باع له بموجب هذا العقد مساحة ٦ قراريط مبيئة به لقاء ثمن مقداره ٧٥٠ جنيه ، غير أنه تقاعس عن تحرير العقد النهائي والتصديق عليه ، وبتاريخ ١٩٧٨/٦/١٢ حكمت المحكمـة بصحة ونفــاذ ذلك العقد . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استثناف أسيوط (مأمورية سوهاج) بالاستثناف رقم ٢٠٦ سنة ٥٥ ق مدنى ، ثم ادعى بتزوير إعلانه بهذا الحكم ، وبعد أن سمعتُ المحكمة شهود الطرفين نفاذاً لحكم النحقيق الذي أصلوته لإثبات ونني أن المحضر لم ينتقل إلى محل إقامة الطاعن وأنه سلم إعلان الحكم سالف الإشارة إلى شخص لا يقيم معه وليس من أقاربه أو أصهاره ــ حكمت بتــاريخ ٢/١٣ سنة ١٩٨٣ برفضُ الادعاء بالتزوير وبسقوط حق الطاعن في الاستثنافُ لرفعه بعد الميعاد . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق الثقض ، وقلمت النيابة_ مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه" الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفها ـ النزوت النيابة رأجا .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة الفانون والثابت بالأوراق والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه خالف نص الحادة ٤٤ من قانون الإثبات عندما قضى محكم واحد برفض الادعاء بتزوير ورقة إعلانه بالحكم المستأنف وبسقوط حقه فى الاستئناف لمرفعه بعد الميماد ، وحرمه بلك من إبداء أوجه بطلان هذا الإعلان ، وعول فى قضائه هذا على أن شاهد المطعون عليه قرر فى أقواله أن المحضر انتقل إلى على إقامته فى ربع أولاد أحمد بجهينة الغربية وسلم ذلك الإعلان إلى ابن عمه ، فى حين أن هذا الشاهد لم يقرر أن المحضر انتقل إلى هذه الجهة وقرر أن من تسلم الإعلان لا يقيم معه ، وعلى أنه لم بججد أن هذا الإعلان قد تم فى ذات تسلم الإعلان قد تم فى ذات الموطن الذي أعلن وأعيد إعلانه فيه بصحيفة افتتاح الدعوى على أساس أن من تسلم الإعلان غير مقيم معه ، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون والثابت تسلم الإعلان غير مقيم معه ، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون والثابت بالأوراق والفساد فى الاستدلال :

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المـادة ££ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أنه لا يجوز الحـكم بصحة المحرر ــ أياً كان نوعه ــ وفى موضوع الدعوى معاً ، بل مجب أنْ يكون القضاء بصحته سابقاً على الحكم فى الموضوع ، وذلك حتى لا يحرم الخصم الذي أخفق في إثبات تزوير المحرّر من أن يقدّم ما عسى أن يكون لديه من أوجه دفاع أخرى كان يرى فى الادعاء بالنَّزوير ما يغنى عنها ، وأن عجر [مدعى تزوير إعلانه بالحكم المستأنف ــ والذى من تاريخ حصوله يبدأ سريان ميعاد الطعن بالاستثناف بالنسبة له -- عن إثباته لا يستتبع بطريق اللزوم أن بكون قد سقط حقه فيه ، إذ ليس في القانون ما يحول دون تمسكه ببطلان ذلك الإعلان ــ بعد الحكم برفض الادعاء بالتزوير لاختلاف نطاق ومرمى كل من الطعنن عن الآخر ، إذ قد تتعدد الأدلة على إثبات ذلك البطلان أو نفيه ، وأنه ولئن كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع ف الدعوى والأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تطمئن إليه منها ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون تحصيلها متفقاً مع الثابت من الأوراق وألا تخرج بأقوال الشهود عما يفيده مدلولها ، لما كانَّ ذلك ، وكان الحكم المطعون فَيه قد قضى في الادعاء بالتزوير وفي شكل الاستثناف ــ وهو ذاته المبنى على الادعاء بالتزوير - مما ، وأقام قضاءه هذا على أن شاهد المطعون عليه قرر في أقوالة أن الهضر انتقل إلى على إقامة الطاعن في جهيئة الغربية ربع أولاد أحد وسلم إعلان الحكم المستأنف إلى ابن همه الذى تواجد بلذن وأن الأخير سلمه إلى الطاعن ، وعلى أن هذه الأقسوال تأمدت بأن إعلان ذلك الحكم ثم في نفس الموطن الذي أعلن الطاعن وأعيد إعلانه فيه بمحيفة افتتاح الدعوى وهو ما لم يجحده ، وثم أن هذا الشاهد على ما يبعل من مطالعة أقواله بمحضر التحقيق - لم يذكر أن الطاعن أعلن حيث يقم بحيشة الغربية ربع أولاد أحمد وإنما قرر أنه يقم بحوض الحراز وأن الحضر سلم الإعلان إلى ابن عمه في الطريق أمام مثرله ، وأن الطاعن تمسك في صيفة الاستثناف ببطلان إعلانه بصحيفة افتتاح الدعوى ، فإنه يكون قد حصل الموال المادي عملان قاسلة وخرج بها عن مدلولها وهو ما يعيب عافائة القانون والتابت بالأوراق والفساد في الاستدلال مما يستوجب نقضه عطائة المانون حاجة إلى عث باق أسباب الطعن :

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستقدار ٪ ابراهيم زغر تائب رئيس المعكمة . ومضمموية السمائة المستشارين / مجمد حسن العليفي ، معدوج السجيد ، لطفي عبد العزيز ، ابراهيم بركات ·

(**()**

العلمن رقم ۲۲۲ لسنة ٥٣ القضالية : رسيوم • اختصاص •

قرار المعافظ بفرض رسم معطى بدائرة معافظته - صحيح ، علم ذلك ، له اختصـــاسات الوزير في الشعون المبالية ، م ٢٤ ق العكم المحل رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٧ -

النص فى المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ بشأن الحكم المحلى على أن و يكون المحافظ اختصاصات الوزير ووكيل الوزارة فى الشئون المالية والإدارية بالنسبة لمحالس المدن والقرى الواقعة بدائرة المحافظة ... وإذ كان قرار محافظ الشرقية رقم ٩٩٠ لسنة ١٩٨٣ بشأن فرض الرسوم المحلية بدائرة والقرى وموافقة المحلس التنفيذى ونص فى المادة الأولى منه بفرض الرسوم الحلية بدائرة عجالس المدن والقرى بالمحافظة وفقاً للفئات والأوعية الموضحة بالمحلول المرفقة بقرار السيد وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧١ وكان هذا القرار قد تضمنت ديباجته موافقة اللجنة الوزارية للإدارة المحلية فإن قرار محافظ الشرقية المشار إليه والصادر عا له من اختصاص الوزير فى الشئون المالية يكون قد استوفى أوضاعه الشكلية الواجب توافرها فيه .

المحكمية

بعد الاطملاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قاتوناً .

حيث إن الطعن استوقى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يين من الحكم المعلمون فيه وسائر الأوراق ــ تتحصل بالقدر اللازم للفصل فى العلمن ــ فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم٣٣٣ سنة ١٩٨٩ معنى الرقازيق الإبتدائية بطلب الحكم بإلزام المطمون ضمه التافى بصفته أن يؤدى إليه مبلغ ۲۰۴،۹۲۰ جنيه ، وقال بياناً لللك أنه إذ رسا عليه مزاد استغلال السوق الحكوى بمدينة ديرب نجم عن القيرة من ۱۹۷٤/ه/۱۹۷۴ حتى ۲۹۷/ه/۱۹۷۴ فقد طالب المطمون ضده التانى – بعد انتهاء تلك الفترة بالمبلغ المطالب به المتبقى من التأمن الذى كان قد أداه عند بدء استغلال السوق ، ومن ثم نقد أقام الدعوى ، وبتاريخ ۱۹۸۱/۱۲۲۳ حكمت المحكمة برفضها ، استأنف نقد أقام الدعوى ، وبتاريخ ۱۹۸۱/۱۲۲۳ حكمت المحكمة برفضها ، استأنف سنة ۲۰ ق مدنى و مأمورية الزقازيق ، وطلب الحكم ببراءة دمته من مبلغ المستأنف ، طمن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وإذ عرض على هذه الدائرة فى غرفة مشورة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وإذ عرض على هذه الدائرة فى غرفة مشورة حدث جلسة لنظره وفها الذرمت النيابة رأمها .

وحث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٧ بنظام الحكم المحلى قد أحال بشأن الموارد المالية والرسوم المحلية على قرار وزير الإدارة الحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ والقرارات المحللة له وكان مفاد نص المادة ٣٥ من القانون المذكور وقرار وزير الإدارة الحلية المشار إليه أن المشرع وإن فوض مجالس المحافظات والمحالس الحلية فى المحسوم دات طابع على إلا أنه اشترط لسريان قرارها فى هذا الحصوص المتصدار قرار وزارى به وهو ما لم يستظهره الحكم المطعون فيه بما يعيب المحلفان في تعليق التحسيب .

وحيث إن هذا النمى غير سديد ، ذلك أنه لمما كان قانون الحكم المحلى رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ — المنطبق على واقعة الدعوى — قد استبدل المحالس التنفيذية فى المحافظات بمجالس المحافظات المنشأة بنظام الإدارة المحلية رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٠ واستبقى فى المادة ٥٦ منه من أحكام القانون الأحر ما لا يتعارض يم أجكامه واللواح العبادرة تنفيذاً له ، وكان من بين ما تشمله المولود الممالية

لمحلس المدينة حسما أوردته المـادة ٤٠ من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والتي لا تتعارض مع أحكام القانون لسنة ٥٧ لسنة ١٩٧١ بأن للمجلس أن يفرض في دائرته رسوماً على ... ۽ ح ۽ الأسواق المرخص في إدارتها للأفراد والهيئات والشركات ، . ونصت المـادة ٤٣ منه على ألا يكون قرار المحلس في شــأن فرض الرمسوم المنصوص علمها في المواد السابقة نافذًا إلا يقرأر من الوزير الهنص ... ، كما تنص الحادة ٨٩ مناللائحة التنفيذية لهذا القانون الصمادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ على أن الرسوم التي يفرضها مجلس مدينة أو مجلس قروى عجب لنفاذها أن يوافق مجلس المحافظة مبدئياً على وعائها وسعرها وطرق التظلم ووجوه الإعفاء منها ... ، . ونصت المــادة ٣ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٩٧ في شأن الحكم المحلى على اختصاص اللجنسة الوزارية للحكم المحلى : (١) (٢) (٣) (٤) الموافقة على فرض الرسوم المحلية والضرائب الإضافية لصالح المحليات التي تزيد نسبتها عن ٥٪ من قيمة الضرائب الأصلية ... ، . ونص في المادة ٢٤ منه على أن و يكون للمحافظ اختصاصات الوزير ووكيل الوزارة في الشئون المالية والإدارية بالنسبة لمحالس المدن والقرى الواقعة بدائرة المحافظة ... ؛ ولما كان قرار محافظ الشرقية رقم ٨٩٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن فرض الرسوم المحلية بدائرة عافظة الشرقية حسما يبن من ديباجته قد صدر بناء على قرارات مجالس المدن والقرى وموافقة المحلس التنفيذى ونص فى المبادة الأولى منه بفرض الرمسوم المحلية بداثرة مجالس المدن والقرى بالمحافظة وفقآ للفتات والأوعية الموضدحة بالجداول المرفقة بقرار السيد وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ وكان هذا القرار قد تضمنت ديباجته موافقة اللجئة الوزارية للإدارة المحلية فإن قرار محافظ الشرقية المشار إليه والصادر عما له من اختصاص الوزير في الشتون المالية يكون قد استوفى أوضاعه الشكلية الواجب توافرها فيه : الما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد الترم هذا النظر وكان لا يعيبه القصور في بعض أسبابه القانونية منى انهي إلى النتيجة السليمة وحسب محكم النقض أن [تستوفى هذا القصور ، فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس . وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ١ من فيراير سنة ١٩٨٧

يرياسة السيد المستشار / محمد المرسى فتح الله قالاب رئيس المحكمة ، وضعوبة الساوة المستشارين / صعيد أحمد سمتر قالب رئيس المحكمة ، محمد لطفى السيد ، أعمد ذكى غرابه ، طه الشريف ه

(£ A)

الطمن رقم ٥٦ لسنة ٥٢ القضائية :

وقف ((ثبات الوقف)) (لاعاوى الوقف)) . دعوى (اعدم سيهاع الدهوى)) . حكم ، اثبات ((الاقرار)) .

منع سماع دعرى الوقف عنه الاتكار ما ثم يوجد اشهاد به أو يكون مقيدا بدفاتر احدى المحاكم الشرعية · لاتحة المحاكم الشرعية في ٢٧/٠/٢٧ - عدم الاعتداد بالانكار اذا كان ثمة اقرار يحاج به المخصم المتكر واو في فير الخصومة المعفوصة بالاتكار ·

ا – لئن كانت الشريعة الإسلامية لا تشرط التوثيق لإنشاء الوقف ، ولا تمنع ساع الدعوى به إذا لم يكن مكتوباً، ولذلك كان من الجائز إثباته بكافة الأدلة المقبولة شرعاً إلى أن صدرت لائحة المحاكم الشرعية فى – الممام المبرعية فى – الممام المبرع المفتى أن الممام يوجد إشهاد بالوقف بمن مملكه عور على يد حاكم شرعى بالقطر المسرى أو مأذون من بالوقف بمن مملكه عور على يد حاكم شرعى بالقطر المسرى أو مأذون من قبله وأن يكون مقيداً بدفاتر إحدى الحاكم الشرعية ، لأن الإنكار المعنى فى اللائحة الشرعية هو الإنكار القاطع المطرد عيث لو كان ثمة إقرار محاج به المحسم المنكر ولو فى غير الحصومة المدفوعة بالإنكار، فإنه لا يعتد بإنكاره.

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السبيد المستشار للقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطَّعِن أستِوفَ أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ماريين من الجكم المطيون فيه وضائر أوراق

الطعن ــ تتحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون ضدهما الدعوى رقم ٢٩٤٩ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى شال القاهرة بطلب الحكم بأحقيته فى أخذ الأرضُ المبينة الحدود والمعالم بالصحيفة بالشفعة وما يترتب على ذلك قانونآ وشهر الحكم والتأشير بمــا يفيد محو البيع الحاصل بين المطعون ضدهما والتسليم ، وذلك في مقابل َّالثُّن المودع خزينة المحكمة ، وقال بياناً لهـا أن المطعون ُضدها الأولى باعت إلى الثانية الأرض موضوع التداعي بموجب عقد مؤرخ ١٨/٥/١٨٠: وإذ كانت تلك الأرض هي أرض حكر ويضع هو اليد عليها بموجب عقـــد مؤرخ في ١/٥٧/٥/١ وعملك المباني المقامة عليها بموجب عقد بيع صدر حكم بصحته ونفاذه في الدعــوى رقم ٥٨٥٥ سنة ١٩٧٩ مدنى شـــرا ، وكان له استناداً إلى ذلك الحق في الشفعة فقد أقام الدعوى بطلباته ، وبعد أن ندبت المحكمة خبيراً في الدعوى وقدم تقريره -- قضت برفض الدعوى ، استأنف الطاعن هذًا الحكم بالاستثناف رقم ٢٥٥٤ سنة ٦٩ ق القاهرة ، وبشاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٥ حُكَّت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن ، وعرضُ الطعن على المحكمة في غرفة مشيرة فحددت جلسة لنظره ، وفهما النزمت النبابة رأسا ه

وحيث إن الطعن أقيم على سبين ينعى سهما الطاعن على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم قد أقام قضاء برفض الدعوى على أن حتى الحكر – سنده في طلب الشفعة – قد انهي قبل بيع أرض النراع وذلك بروال صفة الوقف عها طبقاً لأحكام القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥١ ، في حين أن هذه الأرض لم تكن موقوفة ووقة أهلياً وإنحا مملوكة طكية خاصة المرحوم ومن بعده ورثته ، والأوراق خلو من وجود حجة شرعية تثبت قيام الوقت بالنسبة لأرض النراع ولم يقدم أي من الحصوم الدليل على ذلك ، ومن ثم يكون الحكم قد استند إلى واقعة لا سند لهما في الأوراق وهو ما يعيبه بالحطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ،

وحيت إن النعي بسببي الطعن مردود ، ذلك أنه وائن كانت الشريعـــة الإسلامية لا تشرُّط التوثُّيق لإنشاء الوقف ولا تمنع صاع الدعوى به إذا لم بكن مكتوباً ، ولذلك كان من الجائز إثباته بكافة الأدلة المقبولة شرعاً إلى أن صدرت لائحة المحاكم الشرعية في ١٨٩٧/٥/٢٧ فمنعت سياع دعوى الوقف عند الإنكار ١٠ لم يوجد إشهاد بالوقف ممن مملكه محرر على يد حاكم شرعى بالقطر المصرى أو مأذون من قبله وأن يكون مقيداً بدفاتر إحدى المحاكم الشرعية إلا أن الإنكار المعنى في اللائحة المشار إلىها هو الإنكار القاطع المضطرد خِبْ لُو كَانَ ثُمَّةً إقرار بحاج ، الخصم المنكر ولو في غير الخصومة المدفوعة بالإنكار ، فإنه لا يعتد بإنكاره ، لما كان ذلك وكان الحكم قد أقام قضاءه برفض الدعوى على ما أورده في مدوناته من أن : ... لما كان ذلك وكان الثابت من تقرير الخبير المتقدم أمام محكمة أول درجة والمرفق,أوراق الدعوى أن أرض النزاع كانت أرض حكر إلا أن ذلك الحكر قد أنهي سنة ١٩٥٢ تطبيقاً للقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٧ قبل بيع أرض النزاع من المستأنف علمها الأولى للمستأنف عليه الثانى بموجب عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٧٨/٥/١٨ سبب الشفعة وبالتالى لا يكون للمستأنف الحق فى أخذ الأرض المبيعة بالشفعة ازوال صفـة الحكر عن الأرض موضوع النزاع وقت بيعها ... ، وكان الطاعن قد أقر بأن أرض النزاع تقع ضمن وقف المرحوم ... :.. والموقوفة وقفاً أهلياً وذلك على ما هو ثابت بإنذار الرغبة فى الشفعةالمعلن للمطعون ضدها الأولى بتاريخ ١٩٧٩/٢/١٩ وبصحيفة افتتاح الدعوى ، فضلا عما ورد بصحيفة الدعوى رقم ٨١١٦ سنة ١٩٧٩ ملـ في كلي شمال القاهرة والمشهرة برقم ٧٠٢٧ في ١٩٧٩/٨/٣٠ والمقلمة من الطاعن إلى محكمة أول درجة من أن أرض الزاع تقع ضمن وقف عوجب حجة الوقف المسجلة تحت رقم ١٩ مسلسل٥٥ مادة ٣٥ جزء ثاني بمحكمة الضواحي الشرعية ، فإن النعى عبلي الحسكم بالاستناد إلى ما ساقه الطاعن بسببي الطعن يكون عملي غىر أساس :

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / سيد عهد الباقى سيف خائب دليس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / عبد المتصنف عاشم ، وأحمد ابراهيم شطبى فائبى دليس المحكمة وصحمد جمال الدين شلقاني وصلاح محمود هويهس ،

(29)

الطمن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ القضائية :

(١و٢) قوة الأمر القفى ، حكم ((حجيسة الحكم) ، اثبات ((القسيراأن القانونية) ، محكمة الوضوع ، دفوع ((الدفع بعدم جواز نظر الدعسوى لسابقة اللصل فيها » ، فوائد ، حراسة ، تنفيذ ، تاميم ،

 ١ ـ قرينة قوة الاص القضي ٥ م ١٠١ / ١ اثبات ٠ شرطها ٠ رحمة الوضوع في كل من المعويين ٠ استفلال محكمة الوضوع بيحث هذه الوحمة متى استندت الى أسسباب تؤدى الى المتبجة التي التهت اليها ٠

٦ ـ منازعة المديني في الفوائد التي أفرهم بها أمر الاداء بعد أن سار نهائيا • استخلاص
 المحكم الملمون فيه ألها منازعة تنفيذ موضوعية تنبجة فرض المعراسة عليهم وتأميم مستلكاتهم
 ولا تعلوى على اخلال بقوة الاص القطى • سائغ •

(٢) نقض ((اسباب الطمن)) ، بطلان ، حكم ((الطمن في الحكم بالنقض))،

وجوب اشتمال صحيفة الطمن بالتقض عن بيان أصباب الطمن والاكان باطلا • م ٣٥٣ مرافعات • مقصوده • تحديد أسباب الطمن وتعريفها تعريفا واضحا كاشفا وافيا نافيا عنيسا الضوض والجهالة • علة ذلك •

(٤) حراسيسة ، تغيم ،

القانون ٦٩ أسعة ١٩٧٤ يتسوية الاوضاع المناشئة عن قرض الحراسة سريان أحكامه على من فرضت السراسة على أعوالهم ومستفكاتهم استنفادا الى القانون رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة المؤاري، سواد رفعت علم الحراسة قبل صسحور القسانون ١٩٠٠ لسنة ١٩٦٤ أو آلت الاموال والمستلكات المراضة الى الدولة بمتضى ملا القانون ٠

(۵) فواتد ، حراسه ، تأميم ،

الفرائد التأخيرية المستحقة على ديون المسلمين بأسكام القائرن رقم 19 آسنة 1922 . رقف سريانها على كافة الديون المستحدة للهجات المصوص عليها في المادة 11 منه أيا كان سبب استحداثها - م 10 ق 19 أسنة 1992 . ١ – المقرر في قضاء هذه المحكة – أن من شروط الأخذ بقرينة قسوة . الأمر المقضى وفقاً للفقرة الأولى من المادة ١٠١ من قانون الإثبات – وحدة الموضوع في كل من الدعويين ، وأن بحث هذه الوحدة يعد فصلا في مسألة موضوعية تستقل بها محكة الموضوع بغير معقب عليها مني كانت قد اعتمدت على أسباب من شأبها أن تؤدى إلى النتيجة التي انتهت إليها أجها أحدث المحكة الموضوع بغير معقب عليها من شأبها أن تؤدى إلى النتيجة التي انتهت إليها أجها أحدث المحكة المحكة المحكة التي انتهت إليها أجها أحدث المحكة ا

٧ - منى كان الين من مدونات الحكم المطمون فيه أنه رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى أمر الأداء رقم ٧٣٧ لسنة ١٩٥٧ الصادر من عكمة القاهرة الابتدائية استناداً إلى أن الدعوى لا تمثل منازعة فى الدين الصادر به ذلك الأمر ولا فى الفوائد التى قضى بها وإنما هى تمثل منازعة موضوعية فى تنفيذه باعتبار أن عقبة قانونية صادفت تنفيذه تتمثل فى فرض الحراسة على المدينين وتأميم ممتلكاتهم وأن البحث فيها هو بيان ما إذا كان لحد العقبة أثر فى تنفيذ الزام المدينين بالفوائد منذ سنة ١٩٦٧ من عدمه - فإن هده الأسباب تكون سائفة وتؤدى إلى القول بعدم وحدة الموضوع بين الدعوى وأمر الأداء آنف البيان تهـ

" -- إذ أوجبت المسادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التى بنى علمها الطعن وإلا كان باطلا ، إنما قصدت حويل ما جرى به قضاء هذه المحكمة حسمة البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود مها كشفاً وافياً نافياً عنها الغموض والجهالة عيث يبن مها العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه ،

٤ -- يدل نص المادة الأولى من مواد إصدار القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، والمادة الثانية والفقرة الشائية من المادة الرابعة منه ، على أن أحكامه تسرى على من فرضت الحراسة على أموالهم وممتلكاتهم استناداً إلى القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ سواء رفعت هذه الحراسة قبل صدور القانون رقم ١٩٥٠ بسنة ١٩٦٨ أو آلت

الأموال والمنتلكات المفروضة عليها الخراسة إلى الدولة بناء على هذا القانون وخضمت بالتالى للقانون رقم 23 لسنة ١٩٧١ الذى تطبق أحكامه فيما لايتعارض مع أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤

٥ — النص فى المادة ١٥ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ على أن : الا تسرى الفوائد التأخيرية على ديون العاملين بهذا القانون والتى يصدر بالاعتداد بها قر ار من رئيس جهاز التصفية والمستحقة للجهات المنصسوص عليها فى المادة ١١ وذلك اعتباراً من تاريخ فرض الحراسة حتى مضى سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ... ، ، وفى المادة ١١ منه على أن : « فى غير الحالات المبينة بالمادة السابقة يكون لجهات الحكومة ووحدات الإدارة المحلية من الحراسة العامة والوحدات التابعة لها والمشرية للمقارات المبينة من الحراسة العامة أو إدارة الأموال التي آلت إلى اللولة ... » — مفاده أن الفوائد الثاخيرية التي يقف سريائها هى المستحقة على كافة ديون المعاملين بأحكام هذا القانون — أيا كان سبب استحقاقها للجهات المنصوص علها فى المدون مقصورة على تلك المستحقة للجهات المبينة بها باعتبارها مشرية للمقارات الدين مقصورة على تلك المستحقة للجهات المبينة بها باعتبارها مشرية للمقارات المبينة من الحراسة العامة أو إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة :

الحكمية

بعـد الاطـلاع على الأوراق وسياع التقرير الذي تلاه السيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية ?

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطمن ــ تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى التي انتهت إلى قيدها برقم ٤٤٦ لسنة ١٩٧٨ مدتى تنفيذ عابدين بطلب الحكم بإلزام البنك الطساعن بقصر دينه قبله على مبلغ ١٣٠٠٤٢،٢١٩ جنيه وإسقاط الفوائد التأخير بة على هذا المبلغ ، وقال بياناً لهـ أنه مدين للطاعن بالتضامن مع أشقائه بذلك المبلغ حتى ١٩٦٢/١/٣١ ، وأثر فرض الحواسة على أموالهم بموجب الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ ــ الذي صدر استناداً إلى القانون رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ استصدر الطاعن حكماً من هيئة التحكيم في الدعوى رقم1799 سنة ١٩٦٧ قضى بإلزام وزارة التموين المطعون عليها الثانية بأن تدفع له مبلغ ١٥٣٠٤,٥٥٤ جنيـه والفوائد بواقع ٧٪ على مبلغ ١٠٠١٥,٧٨٤ اعتباراً من ١٩٦٤/٥/١ حتى تمام السداد خصماً من المبلغ المدينة به لهم ومقداره ٣٥٣٣٩,١٤٢ جنيـه ، وأنه وإخوته لا يحاجون بهذا الحكم محسباتهم أشخاصاً طبيعين ــ لا تخضعون لنظمام التحكيم إلا بموافقتهم وأنَّ القمانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ قد أعفاهم من الفوائد التأخرية ، وبتاريخ ١٩٧٩/١٢/١١ حكمت المحكمة بإجابة المطعون عليه الأول إلى طلبانه . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى عكمة استثناف القاهرة بالاستثناف رقم ٤٠٩ سنة ٩٧ ق مــــنى ، وبتاريخ ١٩٨٠/١١/٣٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المسأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره رفها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقم على سبين ينعى الطاعن بالأول منهما على الحسكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وثى بيان ذلك يقول أنه دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقه الفصل فيها فى أمر الأداء رقم ٧٣٣ سنة ١٩٥٧ الصادر من عكمة القاهرة الابتدائية – تأسيساً على أن هذا الأمر حسم نهائياً مسألة المديوبية واستحقاق الفوائد وتاريخ بدء سريامها ، غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع على سند من أن الدعوى المطروحة هى منازعة موضوعية فى تنفيذ أمر الأداء سالف الإشارة ولا تمثل منازعة فى الدين الصادر به هذا الأمر ، ولا فى الفوائد النى قضى بها ، فيكون قد أهدر حجية الشيء المحكوم فيه وهو ما يعيه بمخانقة القانون :

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ۽ ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة

أن من شروط الأعد بقرينة قوة الأمر المقضى وفقاً للفقرة الأولى من المادة ١٠١ من قانون الإثبات وحدة الموضوع فى كل من الدعويين ، وأن بحث هذه الوحدة بعد فصلا فى مسألة موضوعية تستقل ما محكة الموضوع بغير معقب علما مى كانت قد اعتمدت على أسباب من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة الى انتهت إليها ، لما كان ذلك ، وكان البين من ملونات الحكم المطعون فيه أنه رفض الدفع بعدم جو از نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى أمر الأداء رقم ٢٣٧ لمنت المحادر من محكة القاهرة الابتدائية – استناداً إلى أن الدعوى لا تمثل منازعة فى الدين الصادر به ذلك الأمر ولا فى الفوائد الى قضى ساوا عمل منازعة موضوعية فى تنفيذه باعتبار أن عقبة قانونية صادفت تنفيذه تتمثل فى فرض الحراسة على المدينين وتأميم ممتلكاتهم وأن البحث فيها هو بيان ما إذا كان لهذه العقبة أثر فى تنفيذه النزام المدينين بالفوائد مشد سنة ١٩٩٧ من عدمه ، وكانت هذه الأسباب سائفة وتؤدى إلى القول بعدم وحدة الموضوع بين الدعوى وأمر الأداء آنف البيان ، فإن هذا النعى لا يعدو أن يكون محاولة موضوعية لا تقبل أمام عمكة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الحلم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، إذ ذهب لدى تطبيقه القانون رقم 79 لسنة 1974 – إلى أن المطعون عليه الأول غلت يده عن إدارة أمواله بعد فرض الحراسة عليها – رغم أن المدين الأصلى وهو شقيقه المرحوم من من أمواله لوفاته بتاريخ ١٩٥٨/ ١٩٥٨ وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون :

وحيث إن هذا النمى غير مقبول ، ذلك أن المادة ٢٥٣ من قسانون المرافعات إذ أوجبت أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب الى بني عليها الطعن وإلا كان باطلا ــ إنما قصلت ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه الحكمة سهذا البيان أن تحدد أسباب الطمن وتعرف تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً وافياً نافياً عنها الغيوضي والجهالة بحيث يبن منها العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه ، لما كان ذلك ،

وكان الطاعن لم يوضح العيب الذي يعزوه إلى الحكم المطعون فيه بالتفاته عن وفاة المدين الأصلى قبل فرض الحراسة على أمواله وموضعه منه وأثره في قضائه ، فإن هذا النجى يكون مجهلا غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثانى من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ لا تسرى — وفقاً لنص المحادة ٢/٧ منه — إلا على الحالات المنظورة أمام اللجان القضائية طبقاً للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ وعلى الدعاوى والطعون المرفوعة أمام المحاكم ما لم تكن قد صدرت فيها أحكام بهائية ، وأن حالة المطعون عليه الأول لم تكن مطروحة أمام إحدى تلك اللجان وأن أمر الأداء الصادر بالدين والقوائد ضد المدين الأصلى وضامنيه أصبح نهائياً ، وبذلك تحرج حالة المطعون عليه المذكور عن نطاق تطبيستى القانون رقم ٢٩ سنة ١٩٧٤ ، غير أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع واتبى إلى انطباقه على حالته فيكون معيباً بالحطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن النص في المادة الأولى من مواد إصدار القانون رقم 79 لسنة 19٧٤ بتسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على أن « تسوى طبقاً لأحكام القانون المرافق الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على أن « تسوى طبقاً لأحكام القانون المرافق الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسات على الأشخاص الطبيعين والاعتبارين استناداً إلى القانون رقم 137 لسنة 1974 لسنة 1974 سفيا لا يتعارض وممتلكات الحاضعين لأحكام القانون رقم 197 لسنة 1972 سفيا لا يتعارض مع أحكام القانون المرافق ، وعلى جهاز التصفية إعادة تسوية مراكز الخاضعين القانون المرافق ، وتسرى أحكام هذا القانون على الحالات المنظورة أسام اللجان القضائية طبقاً للقانون رقم 13 لسنة 1971 المشار إليه ، كما تسرى على اللجان القضائية طبقاً للقانون رقم 24 لسنة 1971 المشار إليه ، كما تسرى على المحادي والطمون المرفوعة أمام الجاكم ما لم تكن قد صدرت فيها أحكام جائية قبل العمل جذا القانون » ، ثم النص في الفقرة الثانية من المادة الرابعة منه قبل العمل جذا القانون » ، ثم النص في الفقرة الثانية من المادة الرابعة منه

بعد أن حدد في المادة الثالثة الأشخاص الذين لا تسرى عليهم أحكامه على أن و وينتبع بأحكام القانون المرافق كل من رفعت عنه الحراسة قبل صدور القانون رقم ۱۹۶ لسنة ۱۹۲۶ المشار إليه ... » ، يدل على أن أحكامه تسرى على من فرضت الحراسة على أموالهم وممتلكاتهم استناداً إلى القانون رقم ۱۹۲ لسنة ۱۹۹۸ بشأن حالة الطوارئ سواء رفعت هذه الحراسة قبل صدور القانون رقم ۱۹۵ أو آلت الأموال والممتلكات المفروضة عليها الحراسة إلى الدولة بناء على هذا القانون وخضعت بالتالى للقانون رقم ۱۹۹ لسنة ۱۹۷۱ الذى تطبق أحكامه فيا لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ۱۹ لسنة ۱۹۷۷ ، فإن الحكم المطمون فيه إذ الذم هذا النظر فإنه يكون قد الذم صحيح القانون ، ويكون هذا النعى في غير عله .

وحيث إن الطاعن ينهى بالوجه الثالث من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول إن الفوائد التأخيرية التى نصت المادة ١٥٥ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ على عدم سريائها من تاريخ فرض الحراسة حتى مضى سنة من تاريخ العصل به — هى التى تستحق للجهات المشرية للمقارات المبنية من الحراسة العامة أو إدارة الأموال التى آلت إلى الدولة وفرض عليها هذا القانون إعادتها إلى أصحابها الأصليين وإذ كان الطاعن ليس من بن تلك الجهات المحددة على سبيل الحصر فى المادة ١١ من ذلك القانون ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باستفادة المطعون عليه الأول من أحكام القانون سالف الإشارة — يكون معياً بالحطأ فى تطبيق القانون :

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن النص فى المادة ١٥ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ على أن و لا تسرى الفوائد التأخيرية على ديون المعاملين الماد الماد والى يصدر بالاعتداد بها قرار من رئيس جهاز التصفية والمستحقة للجهات المنصوص عليها فى المادة ١١ وذلك اعتباراً من تاريخ فرض الحراسة حتى مضى سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ... ٤ ، وفى المادة ١١ منه على أنه ٤ فى غير الحالات المبينة بالمادة السابقة يكون لجهات الحكومة ووحدات الإدارة المحلة والقطاع العام والهيئات العامة والوحدات التابعة لهما . والمشتربة .

للعقارات المبنية من الحراسة العامة أو إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة ... »

مفاده أن القوائد التأخيرية التي يقف سريانها هي المستحقة على كافة ديون المعاملين بأحكام هذا القانون – أيا كان سبب استحقاقها – للجهات المنصوص عليها في الممادة ١١ من ذات القانون وأن الإحالة إلى هذه الممادة ليس معناها أن هذه الديون مقصورة على تلك المستحقة للجهات المبينة بها باعتبارها مشرية للعقارات المبنية من الحراسة العامة أو إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى هذه النتيجة – يكون قد أساس :

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن :

چلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٨٧

يرياسة السيد المستدار / محمد المرص فتح الله تأثب رئيس المحكمة وعنسوية الساوة المستدارين / سعيد أحمد صفر تأثب رئيس المحكمة ، محمد لطفي السيد ، أحمد زكي غرابة ومله الفعريات •

(0+)

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٥٣ القضالية:

دعوی ((دعوی منع التعرض)) . حیالة .

التعرض الذي يبيع لهاأن المقار رفع دهوى منع التعرض • ماهيته • وجوب رفعها خدلال
سنة من حصول التعرض • م ٩٦١ مدني • تتابع أهمال التعرض الصادرة من شخص واحسد
وترابطها • سرياته • احتساب مدة السنة منازيخ أشر عمل منها • احتساب مدة السنة منازيخ
أول عمل منها • شرطه • أن يكون ما يكلى الاعتبارها العرضا أو إذا تعددت مع تباهدها واستقلال
كل منهما عن الاخر أو صدورها من الشخاص مافتافين •

التعرض الذي يبيح لحائز العقار حيازة قانونية رفع دعوى منع التعرض هو الإجراء المسادى أو القانوني الموجه إلى واضع اليد بادعاء حتى يتعارض مع حقه في الحيازة وقد أوجب المشرع في المسادة ٩٦١ من القانون المدنى رفع دعوى منع التعرض خلال صنة من حصول التعرض ، فإذا تتابعت الأعمال وترابطت وصدرت عن شخص واحد بحيث تكون فعل التعرض من مجموعها فإن احتساب مدة السنة أبيدا من أعمال قيام الادعاء الجدى بالحتى المتعارض مع حلائز في الحيازة، أما إذا تكون من كل هذه الأعمال ما يكنى بذاته لاعتباره تعرضاً احتسبت مدة السنة من تاريخ أول عمل مها إذا صدرت الأفعال من تعرضاً احتسبت مدة الشنة من تاريخ أول عمل مها إذا صدرت الأفعال من متعددين أو من حائزين مختلفن فكل عمل من هذه الأعمال ، وتحسب مدة قائماً بذاته وتتعدد فها دعوى من تاريخ وقوع التعرض الذي يترتب عليه الحتى النسة بالنسبة لكل دعوى من تاريخ وقوع التعرض الذي يترتب عليه الحق

الحكمية

بعـد الاطــلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــاز المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع ـــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدهم السبعة الأول أقاموا على الطاعنة -الهيئة العامة للأوقاف ــ وباقى المطعون ضدهم الدعوى رقم ٣٩٧ سنة ١٩٧٩ مدثى كلى أسيوط بطلب الحكم بمنع تعرض الطاعنة لهم فى الأرض موضحة الحدود والمعالم بالصحيفة ، وقالوا بياتاً لذلك أنهم يضعون اليد على تلك الأرض منذ سنة ١٩٣١ وضع بد هادئ ظاهر مستمر وبنية التملك ، وبؤجرونها إلى باقى المطعون ضدهم ، وأنه بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٨ تعرضت لهم الطاعنة فى وضع يدهم عليها بالتنبيه على المستأجرين مهم بعدم سداد الإيجار إليهم على سند من أن تلك الأرض تدخـــل ضمن أراضي وقف السيدة / ،.. ،.. ، حالَّة أن نصيب الطاعنة في تلك الأرض يقع في الجزء المجاو. لأرض النزاع وإلى الناحية القبلية منها وذلك طبقاً لعقد القسمة المؤرخ ١٩٣١/١١/٢٣ ومن ثم فقد أقاموا الدعوى بطلباتهم وبعد أن ندبت المحكمة خبيراً فى الدعوى وقدم تقريره قضت للمطعون ضدهم السبعة الأول إلى طلباتهم ، استأنفت الهيشة الطاعنة هذا الحكم بالاستثنافُ رقم ١٤٠ سنة ٥٦ ق أسيوط ، وبتـــاريخ ١٩٨٢/١١/٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعنت الطاعنة في هـــذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكَّرة أبدت فها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها النزءت النيابة رأسها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبيين تنعى سمما الطاعنة على الحكم المطعمون فيه مخالفة القانون والحطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك تقول أن الثابت بالأوراق أنها تسلمت أرض المنزاع بموجب محضر رسسمى فى

وحيث إن النعي سهدين السبين في غير محله ، ذلك أنه لما كان التعرض الذي يبيح لحائز العقار حيازة قانونية رفع دعوى منع التعرض هو الإجراء المادى أو القانوني المرجه إلى اضع اليد بادعاء حق يتعارض مع حقه في الحيازة ، وقسد أوجب المشرع في المسادة ٩٦١ من القسانون المدنى وفعها خسلال سنة من حصول التعرض ، فإذا تتابعت الأعمال وترابطت وصلرت عن شخص واحد عيث يتكون فعل التعرض من مجموعها ، فإن احتساب مدة السنة يبدأ من تاريخ وقوع آخر عمل من هذه الأعمال يتكون بإضافته إلى ما قبله من أعمال قيام الادعاء الجدى بالحق المتعارض مع حق الحائز في الحيازة أما إذا تكون من كل هذه الأعمال ما يكفي بذاته لاعتباره تعرضاً احتسبت مدة السنة من تاريخ أول عمل من هذه الأعمال يعتبر قائماً بذاته وتعسدد أو ضد حائزين مختلفين فكل عمل من هذه الأعمال يعتبر قائماً بذاته وتعسدد فيها دعاوى منع التعرض بتعدد هذه الأعمال ، وتحسب مدة السنة بالنسبة فيها دعاوى من تاريخ وقوع التعرض الذي يترتب عليه الحق في إقامها ،

ولما كان الواقع فى الدعوى أن الهيئة الطاعنة قد ادعت فى ١٩٧٣/٣٥ فى واجهة والذى كان بحوز أرض النزاع لحسابه باعتباره مشرياً لها ــ ملكيها لتلك الأرض مما حدا به إلى فسخ عقد البيع الصادر إليه من المطعون ضدهم السبعة الأول واستعاد الأخيرون حيازتهم لها ثم تعرضت المطعون ضدهم السبعة الأول واستعاد الأخير عن تحرير عقود إيجار أخرى لمتأجرين آخرين من أرض المنزاع وتكليفهم بعدم الوفاء بالإيجار إلى للطعون ضدهم السبعة الأول على سند من أن هذه الأرض مملوكة لها باعتبارها جزءاً من وقف السيدة ، فإن هذه التعرض الأخير بعتر تعرضاً مستقلا عن التعرض السابق لا تحتسب فيه مدة السنة فى حق المطعون ضدهم إلا من تاريخ وقوعه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد احتسب مدة السنة اعتباراً من تاريخ هذه الواقعة الأخيرة باعتبارها تعرضاً فضلا عن التعرض للحائز السابق قبل فسخ عقد البيع ، فإنه يكون قد أصاب فضلا عن التعرض للحائز السابق قبل فسخ عقد البيع ، فإنه يكون قد أصاب

وحيث إنه ولما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٩ من فيراير سسنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار الدكتور/ أحمد حسني نائب رئيس الميكمة ، وعضوية السادة المستشارين: محمد طعوم ، ذكى الحسرى تاثين رئيس المحكمة ، منهر توفيق ، وعبد المنعم ابراهيم •

(01)

الطعن رقم ۱۰۲٦ أسنة ٥١ القضائية : نقسل بحرى .

التحفظ اتَدَى يعرجه الناقل في سسند الشحيّ تدليلا على جهله بعبحة البيانات المدرنة والمتعلقة بالبضائع المسلمة اليه - عبدم الاعتداد به في رفع مستوليته عن ققد صده البضائم الا بالنسبة للبيان الذي ادرج التحفظ من أجله -

ماده الفقرة الثالثة من الثادة الثالثة من معاهدة بروكسل لسندات الشحن لسنة 1974 _ التطبقة على النزاع _ أن التحفظ الذي يعرجه الثاقل في سند الشحن تدليلا على جهله بصحة البيانات الدولة به والمتطقة بالبضائع المسلمة اليه لا يعتد به ولا يسرى الره في رفع مسئوليته عن فقد هذه البضائع الا بالتسبة للبيان الذي أدرج التحفظ من أجله ·

الحكمية

بعـد الاطـلاع على الأوراق ومهاع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل فى أن الشركة الطاعنة أقامت على الشركة المطعون ضدها الدعوى رقم و٢٦٥ لسنة ١٩٧٨ تجارى كلى الإسكندرية انتهت فها إلى طلب الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ٤٧٧٩٥،٦٦٥ جنيه والفوائد القانونية وبياناً لذلك قالت إن الشركة التجارية للأخشاب شحنت على السفينة – جوران كوفاسيس – رسالة أخشاب – وعند تفريغها فى ميناء الإسكندرية وجد سها عجز يقدر التعويض عنه بالمبلغ المطالب به – وإذ كانت هذه الرسالة مؤمناً عليها لدى الشركة الطاعنة فقد أوفت سمله القيمة للشركة المستوردة – الى عليها لدى الشركة المطاوردة – الى

أحالت لها حقوقها قبل الشركة المطعون ضدها وبعد أن ندبت محكمة أول درجة خبراً وقدم تقريره – قضت بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١٩ الشركة الطاعنة بطلباتها – استأنفت الشركة المطعون ضدها هذا الحكم بالاستثناف رقم ٣٨٦ للسنة ٣٦ ق – وبتاريخ ١٩٨١/٢/٧ قضت محكمة استثناف الإسكندرية بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى – طعنت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة – رأت فيها نقض الحكم المطعون فيه – وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأبها .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالوجه الأول من السبب الأول – على الحكم المطعون فيه – غالفة الثابت بالأوراق – وقى بيان ذلك تقول إن تحفظ الناقل فيا يتصل بجهله بوزن وعتويات البضاعة المسلمة إليه – لم يدرج فى جميع سندات الشحن ، بل وردت بعضها دون البعض الآخر – وإذ قرر الحكم المطعون فيه أن سندات الشحن جميعها اشتمات على هذا التحفظ فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق:

وحيث إن هذا النمى غير صحيح — ذلك أنه لمما كان الثابت من مطالعة سندات الشحن السبع — المرفقة بملف الطعن — أنه قد ورد فيها حميعها تحفظ الناقل بجهله بوزن ومحتويات البضاعة المسلمة إليه ومن ثم يكون ما جاء بوجه النعى غير صحيح .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالسبب الرابع - على الحكم المطعون فيه غالفة القانون - وفى بيان ذلك تقول إنه لما كانت البيانات المدونة عن البضاعة بسندات الشحن متعلقة بالوزن والعدد والمحتويات - وكان الناقل لم يتحفظ إلا على الوزن والمحتويات فإن قيام الحكم بسحب أثر التحفظ على عدد البضاعة وما رتبه على ذلك من رفع مسئولية الناقل يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النحى سديد ــ ذلك أنه لمــا كانت الفقرة الثالثة من المــادة الثالثة من معاهدة بروكسل لسندات الشحن لسنة ١٩٢٤ ـــ المنطبقة على النز اع

بعد أن أوجبت على الناقل أو الربان أو وكيل الناقل أن يسلم إلى الشاحن ــ بناء على طلبه - بعد استلام البضائع وأخذها في عهدته ــ سند شحن يتضمن مع بياناته المعتادة بيانات أوردتها في البنود أ ، ب ، ج ــ منها ـــ قضت على أنه ه ومع ذلك فليس الناقل أو الربان أو وكيل الناقل مازماً بأن يثبت في سندات الشحن أو يدون فها علامات أو عدد أو كمية أو وزن إذا توافر لديه سبب جدى محمله على الشك من عدم مطابقتها للبضائع المسلمة إليه فعلا أو عنــدما لا تتوافّر لديه الوسائل الكافية للتحقق من ذلك ـ فإن مفاد ذلك أن التحفظ الذي يدرجه الناقل في سند الشحن تدليلا على جهله بصحة البيانات المـدونة به والمتعلقة بالبضائع المسلمة إليه لا يعتد به ولا يسرىأثره في رفع مسئوليته عن فقد هذه البضائع إلا بالنسبة للبيان الذي أدرج التحفظ من أجله لما كان ذلك وكان الثابت من صور سندات الشحن ــ موضوع النزاع ــ المقدمة من الطاعنة والمرفقة بملف الطعن أنها تضمنت بيانات تتعلق بعدد ونوع ووصف ووزن وحجم البضاعة المشحمونة Number, Kind, Description, . Weight, Measurment بينا التحفيظ المدرج بهذه السندات يتعلسق بالجهسل بوزن وتحتسويات البضاعة فقسط - فإن الشسركة المطعون ضدها ــ الناقلة ــ لا تفيد من التحفظ المشار إليه ــ على فرض توافر شروط أعماله ــ إلا بالنسبة لهذين البيانين فقط وتكون مسئولة عن تسليم البضاعة طبقاً للعدد المدرج بسندات الشحن والذى لم يرد عليه التحفظُ وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وسحب أثر التحفظ على البيان الحاص بعدد البضاعة ورتب على ذلك قضاءه بعدم مسئولية المطعون ضدها عن العجز العددي المدعى به فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن ،

جلسة ۹ من فيراير سسنة ۱۹۸۷

برياسة السيد / المنتشار الدكتور أحده حسنى فاقب وثيحى المحكمة ، وعضوية السادة المنتشارين / مييد طوم ، زكن المصرى نائبي رئيس الحكمة ، منير توفيق ، ومحمد السكوى .

(07)

الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٥٠ القضائية :

(1 ، 7) فقل بحرى . خكم «عيوب التعليل: الفسالد في الاستعلال » .

١ ـ التزام الساقل البحرى • التزام يتحقيق غاية • التحفل من مستوليته عن ذلك .
 وسيفته • اقامة الدليل على استلام الرسل اليه البضاعة أو أن المجز أو التلف يرجح الى عيب فيها أو قوة قامرة أو خطة مرصفها •

٧ ـ تفريغ البضاعة من السفينة بمرفة المرسل البهم ١٠ يدل بداته عن التسليم الفيل قبل الطريغ ١٠ الخامة الهيكم قضاء يعلى مساولية العاقل عن السجر في البضاعة على سند من ألها ورودت تحت نظام « قرى الود » وإعداره ولالة الشهادة الجمركية في البات المجر ٠ خطأ ٠ مئة هاهه .

١ - النزام الناقل البحرى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو النزام بتحقيق غاية هى تسليم البضاعة المشحونة كاملة وسليمة إلى المرسل إليه فى ميناء الوصول أياً كانت الطريقة المتفق عليها فى العقد لهذا التسليم ، ويقع على عاتق الأخير إثبات عدم تنفيذ هذا الالنزام ، فإذا ما قام بذلك عد الناقل مرتكباً لخطأ يرتب مسئوليته التعاقدية ، ولا يمكنه التحلل من هذه المسئولية إلا إذا أقام الدليل على استلام المرسل إليه البضاعة أو أن العجز أو التاغرام يرجع إلى عبب فى ذات الأشياء المنقولة أو سبب قوة قاهرة أو خطاً مرسلها .

٢ - لما كان تفريغ البضاعة من السفينة بمعرفة المرسل إليه لا يدل بداته على أنه تسلم البضاعة تسليماً فعلياً قبل التفريغ وتمكن من فحصها والتحقق من حالتها على نحو يرتب اعتبار العجز أو التلف الذي يتم اكتشافه بعد التفريغ حاصلا أثناء عملية التفريغ وسبها ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات

الحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعنة قدمت شهادة رسمية صادرة من حمرك الحمودية تحت رقم ٥٣٧ في ١٩٧٧/٩/٢١ تضمنت أن الإجراءات الجمركية قد تمت بالنسبة لرسالة النزاع في ١٩٧٧/٨/٩ وأعطيت عنها شهادة قيمية بعد خصم قيمة عجز لم يرد بعدد ٥٥٢٠ جـوال ساد عوجب استارة مصرفيـة في ١٩٧٧/٣/١٣ وهو ما يدل على ثبوت العجز في الرسالة بعد أقل من شهر من تاريخ وصول السفينة في ١٩٧٧/٢/١٥ وليس في تاريخ تحرير الشهادة الجمركية وبذلك تكون الشركة الطاعنة قد أقامت الدليل على وجود العجز بالرسالة ، وإذ لم تقدم الشركة المطعون ضدها ــ الناقلة ــ ما يفيد تسليمها للرسالة كاملة ولم تزعم أن هذا العجز يرجع إلى سبب أجنى لايد لهـ ا فيه ، فإنها تبتى مسئولة عنه ولا يغير من ذلك أن الرسالة وردت تحت نظــــام « فرى أُوت ٤ Pree Out . ذَلك أن هذا النظام وبافتر اض صحة الاتفاق عليه يعنى أن الناقل لا يتحمل مصروفات التفريغ فحسب ولا شأن لهذا النظام بمسئولية الناقل عن تسليم البضاعة المشحونة كاملة وسليمة إلى المرسل إليه في ميناء الوصول ، لما كان ذلك وكانت الأوراق قد خلت مما يدل على أن تسليماً قانونياً تم على ظهر السفينة قبل التفريغ ، وإذ جرى قضاء الحكم المطعون فيه على أن ورود رسالة إلنزاع تحت نظام ﴿ فرى أوت ﴾ يدل على أن استلام المستورد لهـا داخل السفينة وإطراح دلالة الشهادة الجمركية فى إثبات العجز عقولة أنه لا يستفاد منها أن الرسالة سلمت ومها هذا العجز باعتبار أنها كانت فَى ١٩٧٧/٩/٢١ بعد أكثر من سبعة أشهر من تاريخ وصول السفينة في ١٩٧٧/٢/١٥ ـــ رغم ما نقله عن تلك الشهادة من أن قبَّمة العجز قد خصمت في ١٩٧٧/٣/١٣ ورتب على ذلك قضاءه برفض دعوى الشركة الطاعنة ، فإنه يكون قد أخطأ فهم الواقع في الدعوى وخالف القانون وأخطأ في تطبيقه :

المحكمية

بعـد الاطـلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السـيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أنّ الشركة الطاعنة أقامت الدُّعوى رقم ٧٢٩لسنة ١٩٧٧ تجارى جزئى الإسكندرية ــ الني قيدت فيا بعد برقم ٣٧٧٩لسنة ١٩٧٧ تجارى كلى الإسكندرية – على الشركة الطاعنة وانتهت فيها إلى طلب الحكم بإلزامها بأن تدفع لهـا مبلغ ٠٤٣٦٨٤٠ جنيـه وفوائده القانونية ، وقالت بياناً لذلك أن المؤسسة المصرية العامة للاثبان الزراعي استوردت رسالة سهاد يوريا داخل ١٦٤٥٦٠ جوالا شحنت على الباخرة و المنبر ؛ التابعة للشركة المطعون ضدها من ميناء ﴿ كدنستانزا ﴾ ولدى وصول الباخرة في ١٩٧٧/٢/١٥ وعند تفريغ الرسالة لتسليمها لأصحاسا تبن أن مها عجزاً تقدر قيمته بالمبلغ المطائب به وقد تنازلت المؤسسة صاحبة الرسالة للطاعنة عن كافة حقوقها ودعاوبها قبل الغبر المسئول عن الحادث بموجب حوالة حق ، ولما كانت الشركة المطعون ضدها مسئولة عن تعويض هـــــذا الضرر بصفتها أمينــة النقل البحرى الملزمة بتسليم الرسالة كاملة وسليمة ، فقد أقامت الطاعنة الدعوى بطلباتها السالفة ، ومحكمة أول درجة قضت في ١٩٧٩/٥/١٤ بإلزام الشركة المطعون ضدها بأن تؤدى إلى الشركة الطاعنة مبلغ ٩٥٤٣,٣٤٥ جنيـه وفوائده القانونية : استأنفت الشركة المطعون ضدها هذا الحكم بالاستثناف رقم ٧٣٤ لسنة ٣٥ ق أمام عكمة استثناف الإسكندرية التي ُقضت في ١٩٨١/١١/٢٨ بإلغاء الحكمُ المستأنف ورفض الدعوى . طعنت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق التقض، وقلمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وإذْ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأمها . وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى بأسباب الطعن الثلاثة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ومخالفة التابت بالأوراق ، وبيَّاناً لذلك تقول أنه لمما كانت مسئولية الناقل البحرى لا تنتهى إلا بتسليم الرسالة كاملة وسليمة إلى المرسل إليه تسليماً فعلياً ، وهمو ما لا يستفاد من مجمرد تفريغ البضاعة من الباخرة بالدائرة الجمركية ، ولا ترتفع هذه المسئولية إلا بتقدم الإيصال الدال على تنفيذ الناقل التزامه بالتسليم عملا بنص المادة ١٠٣ من قانون التجارة البحرية أو إثباته توافر عيب ذاتًّى في البضاعة أو القوة القاهرة أو خطأ الغير ، وكان ورود الرسالة تحت نظام « فرى أوت » Free Out لا شأن له عستولية الناقل ، وإذ لم يلنزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وانتهى إلى عدم مسئولية الشركة المطعون ضدها عن العجز في رسالة النزاع ، عقه لة أن البضاعة قد وردت تحت هذا النظام الذي يقع التفريغ طبقاً له على عاتق المرسل إلىها ، وأن ما ورد بالشهادة الجمركية من خصم قيمة العجز لا يعنى أن مصلحة الجارك هي التي قامت بالتحقق من وجوده لدى تفريغ البضاعة وبالتالى فلا ينهض دليلا على أن العجز كان سابقاً على تسليم الرسالة بالنظر إلى أن تلك الشهادة كانت بعد أكثر من سبعة أشهر من تاريخ وصول السفينة فى حن أنها قد تضمنت أن خصم قيمة العجز كان قبل مرور شهر من تاريخ وصوَّل السفينة ، الأمر الذي لا ينال من توافر مسئولية الناقل ، بما يعيب الحكم بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ومخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النمى سديد ، ذلك أنه لما كان النزام الناقل البحرى

وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو النزام بتحقيق غاية هى تسليم
البضاعة المشحونة كاملة وسليمة إلى المرسل إليه فى ميناء الوصول أياً كانت
الطريقة المتفق عليا فى العقد لهذا التسليم ، ويقع على عانق الأخير إثبات عدم
تنفيذ هذا الالزام ، فإذا ما قام بغلك عد الناقل مرتكباً لخطأ يرتب مستوليته
التعاقدية ، ولا يمكنه التحلل من هذه المسئولية إلا إذا أقام الدئيل على استلام
المرسل إليه البضاعة أو أن العجز أو التلف إنما يرجع إلى عيب فى ذات الأشياء
المنقولة أو بسبب قوة قاهرة أو خطأ مرسلها ، وكانت المادة ١٠٠٩ من قانون

التجارة البحرى قد نصت على أنه ﴿ مجب على القبودان أن يطلب عمن استلم البضائع وصلا باستلامها وإذا لم يكنّ موجوداً فعليه أن يتحصل على شهادة من ديوان الجمرك تثبت إخراج البضائع المذكورة في سندالمشحونات وإلا كان ملزماً بجميع التعويضات لملاك البضائع أو لمستلمها ، بمـا مفاده أن على الناقل تقدم دليل استلام المرسل إليه للبضاعة دفعاً لمستوليته ، ولما كان تفريخ البضاعة من السفينة ععرفة المرسل إليه لا يدل بذاته على أنه تسلم البضاعة تسليماً فعلياً قبل التفريغ وتمكن من فحصها والتحقق من حالبًا على نحسو يرتب اعتبار العجز أو التلف الذي يتم اكتشافه بعد التفريغ حاصلا أثناء عملية التفريغ وبسببها ، لمما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعنة قدمت شهادة رسمية صادرة من حمرك المحمودية تحت رقم ٥٣٧ في ١٩٧٧/٩/٢١ تضمنت أن الإجراءات الجمركية قد تمت بالنسبة لرسالة النزاع في ١٩٧٧/٨/٩ وأعطيت عنها شهادة قيمية بعد خصم قيمـــة عجز لم يرد بعدد ٥٥٢٠ جوال سياد بموجب استمارة مصرفية في١٩٧٧/٣/١٣ــــ وهو ما يدل على ثبوت العجز في الرسالة بعد أقل من شهر من تاريخ وصول السفينة في ١٩٧٧/٢/١٥ وليس في تاريخ تحرير الشهادة الجمركيَّة ـــ وبذلك تكون الشركة الطاعنة قد أقامت الدليل على وجود العجز بالرصالة ، وإذ لم تقدم الشركة المطعون ضدها ــ الناقلة ــ ما يفيد تسليمها للرسالة كاملة ولم تزعم أن هذا العجز يرجع إلى سبب أجنبي لا يدلهـا فيه ، فإنها تبتى مســـثولة عنه ، ولا يغير من ذلك أن الرسالة وردت تحت نظام و فرى أوت Proce Out ذلك أن هذا النظام وبافتراض صمة الاتفاق عليمه يعني أن الناقل لا يتحمــل مصروفات التفريغ فحسب ولا شأن لهذا النظام بمسئولية الناقل عن تسليم البضاعة المشحونة كاملة وسليمة إلى المرسل إليه في ميناء الوصول ، لما كان يا ذلك وكانت الأوراق قد خلت مما يدل على أن تسليماً قانونياً تم على ظهر السفينة قبل التفريغ ، وإذ جرى قضاء الحكم المطعون فيه على أن ورود رسالة النزاع تحت نظام « فرى أوت » يدل على استلام المستوردة لهــا داخل السفينة ، له واطراح دلالة الشهادة الجمركية في إثبات العجز عقولة أنه لا يستفاد منها أن الرسالة سلمت وبها هذا العجز باعتبار أنها كانت فى ١٩٧٧/٩/٢١ بعد أكثر من سبعة أشهر من تاريخ وصول السفينة فى ١٩٧٧/٣/١٥ – رغم ما نقله عن تلك الشهادة من أن قبعة العجز قد خصمت فى ١٩٧٧/٣/١٣ – ورتب على ذلك قضاءه برفض دعوى الشركة الطاعنة ، فإنه يكون قد أخطأ فهم الواقع فى الدعوى وخالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم .

جلسة ۱۲ من فبراير سنة ۱۹۸۷.

برياسة السيد المستشار / حصطتي صالح صليم قائب دريس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / ايراهيم زغو قائب ورئيس المحكمة ، محمه حسن المفيفي ، لطفي عبد المزيز رزبراهيم يركك •

(04)

الطَّعَنْ رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ قضائية :

(١) تقادم • حيازة •

ناعدة ضم حيازة السلف الى حيازة الشلف • عدم صريانها الا اذا أراد المصمدك بالتقامم الاحتماج به قبل غير من ياح له أو غير من تملقي الوق ممن ياح له • السلف المسترك • عدم جواز الاستفادة من حيازته لاتمام منة التقامم قبل من تملقي حقه عن مذا السلف •

(۲) تنفید عقاری ۰ تسجیل ۰ بیع ۰ حجز ۰

الديرة في تفاذ المصرف الصادر من الدين أو هـهم تفاذه في حق الحاجزين ومن حكم بايقاع البيع عليه من يفهود أو عدمه قبل تسجيل تعييه لأوع الملكية - عدم نفاذ الحكم بصيعة التصرف عادام لم يقسهر أو يؤشر يمتطوقه في حامش تسسجيل صحيفة المعيى قبل تسجيل انتبيه - علة عليه :«

(٢) خُلف ٠ حكم وحجية الحكيه ٠

الأحكام الصادرة على السلف • حبه على الشاف بشأن الحق الذى تلقاء منه اذا صمرت قبل انتشأل الحق الى الشخاف • الأحسكام الصحاورة بعد ذلسك • لا حبية لهما على الشغف الشافي ، منة 201 مجية لهما على الشغف الشافي ، منة 201 •

٤١) أَقَضْ « السبب المُعَتَّمِ للعَلَيْلِ » •

علم بيان الطاعتين أدلتهم على ادعائهم بالصورية أمام محكمة الاستثناف على النحو الذي أثاروء بوجه النس - نس غير مقبول لما يخالطه من واقع تستقل محكمة المرضوع يتحقيقه •

(٥) نقش « مالا يصلح سببا للطعن » ٠

ودود النص على الحكم الابتدائي • قضاء الحكم الملمون فيه بالرد على ماما النعي بأسباب خاصة • اكره • عدم قبول النعبي • ١ - قاعدة ضم حيازة السلف إلى حيازة الحلف لا تسرى إلا إذا أراد المتمسك بالتقادم أن محتج به قبل غير من باع له أو غير من تلقي الحتى ممن باع له ، عيث إذا كان السلف مشركاً فلا مجوز للحائز المتمسك بالتقادم أن يستفيد من حيازة سلفه لإتمام مدة الحمسة عشر سنة اللازمة لاكتساب الملك بالتقادم قبل من تلتي حقه عن هذا السلف .

٢ ــ مفاد المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات أن القانون قد جعل العسرة فى نفاذ التصرف الصادر من المدين أو عدم نفاذه فى حتى الحاجزين عموماً ومن حكم بإيقاع البيع عليه هي بشهر التصرف أو عدم شهره قبل تسمجيل تنبيه نزع الملكية ، فإذا شهر التصرف قبل تسجيل التنبيه كان نافذاً في حق هؤلاء ، أما إذا لم يشهر إلا بعد تسجيل التنبيه أو لم يشهر على الإطلاق فلا يسرى فى حقهم ولو كان ثابت التاريخ قبل تسجيل التنبيه ، وبذلك يكون تسجيل التنبيه هو الحد الفاصل بن التصرفات التي تنفذ في حق الدائنن وبن تلك التي لا تنفذ في حقهم أياً كان الشخص الذي يصدر منه التصرف مديناً كان أو حائزاً ودون تفرقة بن الحاجزين دائنين عاديين كانوا أو من أصحاب الحقوق المقيدة . فالتصرف الذي لم يشهر قبل تسجيل التنبيه لا ينفذ في حق الحاجز ، فإن صدر حكم بصحة هذا التصرف لا يكون من شأنه نفاذ التصرف المذكور ما دام هذا الحكم لم يشهر قبل تسجيل التنبيه أو يؤشر بمنطوقه في هامش تسجيل صحيفة الدعوى المرفوعة بصحة هذا التصرف إذا كانت قد محلت قبل تسجيل التنبيه ، إذ أن الحكم بصحة ونفاذ العقد هو قضاء بانعقاده صحيحاً ونافذاً بين طرفيه ولكنه لا يعطى لأى منهما مزية فى المفاضلة مع حق سابق مشهر كالحق المترتب للحاجز على تسجيل التنبيه ، وعلى ذلك فلا يصح لمن لم يسجل عقد شرائه للعقار أن يحتج بعقده على نازع الملكية استناداً إلى القمول بأنه ما دام البيع حجة على البيائع فهو حجة على دائنه العادى المعتبر خلفاً عاماً .

٣ ــ الأحكام الصادرة في مواجهة السلف حجة على الحلف بشأن الحق
 الذي تلقاه منه إذا صدر قبل انتقال الحق إلى الحلف واكتسابه الحق عليه .

٤ - عدم بيان الطاعنين فى دفاعهم أمام محكمة الاستثناف أداتهم عملى ادعائهم بالصورية على نحو ما أثاروه بوجه النعى فإن هذا الوجه يكون غير مقبول لما مخالطه من واقع تستقل محكمة الموضوع بتحقيقه .

 ه – عدم قبول النعى إذا كان وارداً على الحكم الابتدائى وتكفل الحكم المطمون فيه الذى قضى بتأييده بالرد عليه بأسباب حاصة .

الحكمية

بعـد الاطـلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السـيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائم – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق –
تتحصل في أن مورث الطاعنين المرحوم أقمام
اللاعوى رقم ١٩٧٦ سنة ١٩٧٩ مدنى مركز الزقازيق الجزئية بطلب الحكم
بأحقيته للأطبان المبينة بالصحيفة وبطلان إجراء التنفيذ عليها وعو ما تم من
تسجيلات وقال شرحاً لهما أنه بموجب عقد ابتدائى مؤرخ ١٩٢٧/١٢/١٨
اشترى هذه الأطيان من المطعون ضدهما الثالث والرابع اللذين اشترياها من
اشترى هذه الثانى بعقد ابتدائى مؤرخ ١٩٦٧/١٢/١ وأنه قضى له في اللاعوى
رقم ١٩٠١ لسنع ١٩٩٨ مدنى كلي الزقازيق بصحة ونفاذ هذين العقدين وأنه
تملك الأطيان المبيعة بالتقادم المكسب الطويل المدة، وأن المطعون ضدها الأولى
تواطأت مع زوجها المطعون ضده الثانى واتفنت إجراءات نزع ملكية ١٢
تواطأت مع زوجها المطعون ضده الثانى واتفنت إجراءات نزع ملكية ١٢
توراط مشاعاً في تلك الأطيان وقضى لهما في الدعوى رقم ٥٥٠ لسنة ١٩٧٩
بيوع مركز الزقازيق بإيقاع البيع وتم تسجيل ذلك الحكم ، فلخل المطعون
ضده الحامس في الدعوى بطلب رفضها ، وبتاريخ ١٩٥٨/١ الدبت

المحكة خبراً في الدعوى وبعد أن قدم تقريره حكت بتاريخ ١٩٨٧/٢/١ بعدم اختصاصها قيمياً بنظرها وبإحالها إلى محكة الزقازيق الابتدائية ، حيث قيدت برقم ١٩٨٥ لسنة ١٩٨٧ مدنى كلى الزقازيق وبتاريخ ١٩٨٧/٦/١ مدنى كلى الزقازيق وبتاريخ ١٩٨٧/٦/١ بالاستتناف رقم ١٩٥٩ لسنة ٢٥ ق استتناف المنصورة ، « مأمورية الزقازيق ، وبعد أن قضى بانقطاع سير الحصومة لوفاة المستأنف قام ورثة « الطاعنون » يتعجيلها . وبتاريخ ١٩٨٣/٦/٢ حكت المحكم الاستتنافية بتأييد الحسكم المستأنف ، طمن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النبابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة أبدت خبلة لنظره وفها الذرمت النبابة رأبها .

وحيث إن الطعن أقم على سبيين ينعى الطاعنون بالوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقولون أن الحكم المطعون فيه رفض دفاعهم بتملك مورثهم أرض النزاع بالتقادم المكسب الطويل المدة تأسيساً على أنه لا يجوز ضم حيازة السلف لعمدم تعاقب الحيازة محسبان أن البائمين لمورثهم المطعون ضدهما الثالث والرابع حقها من نفس السلف و المطعون ضده الثانى ، البائم للبائمين لمورث الطاعنين في حين أن المقانون لمورث الطاعنين في حين أن المقانون لا يشترط الحيازة المبادية وأن المطعون ضدهما الثالث في حين أن القانون لا يشترط الحيازة المبادية وأن المطعون ضدهما الثالث والرابع تسلما تلك الأطيان من البائم لما المطعون ضده الثانى منذ شرائها بتاريخ مدة اثنى عشر عاماً من قبل إقامة المطعون ضده الأولى لدعوى البيسوع عا يعيب الحكم مخالفة القانون والحطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطمون فيه أقام قضاءه بعــدم اكتال مدة التقادم ــ على ما صرح به فى أسبابه ــ على دعامتين مستقلتين أحدهما عن الأعرى أولاهما أن التقادم لا يتحقق بضم الملد إلا إذا تعــاقبت الحيازة بن السلف والخلف والثابت من تقرير خير الدعـــوى أن المطعون

ضدهما الثالث والرابع ــ البائعين لمورث الطاعنين ــ لم يضما يدهما على الأرض موضوع التداعي والدعامة الثانية أن ضم حيازة السلف لا تسرى قبل المطعون ضدها الأولى وهي متلقية حقها عن المطعون ضده الثانى البائع للبائعين لمورث الطاعنين . لما كان ذلك ، وكانت قاعدة ضم حيازة السلف إلى حيازة الخلف لا تسرَّى إلا إذا أراد المتمسك بالتقادم أن يحتج به قبل غير من باع له أو غير من تلقى الحسق ممن باع له بحيث إذا كان السلُّف مشــُركاً فلا بجــوز للحــاثز المتمسك بالتقادم أن يستفيد من حيازة سلفه لإتمام مدة الحمسة عشر سنة اللازمة لاكتساب الملك بالتقادم قبل من تلتى حقه عن هذا السلف وكان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أنَّ مورث الطاعنين قد اشترى أرض النزاع من المطعون ضدهما الثالث والرابع بعقد آغير مسجل مؤرخ ١٧/١٨/١٧/١٨ وكان هذان الأخيران قد اشرياها بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١ من المطعون ضده الشانى الذي تلقتُ عنه المطعون ضدها الأولى حقها فإن الطاعنين لا يحق لهم التمسك قبل المطعون ضدها الأولى بضم مدة وضع يد السلف المشرك و المطعون ضده الثانى ، إلى مدة وضع يدهم وليس لهم أن يستفيدوا إلا بمدة وضع يدهم وحده والتي بدأت من ١٩٦٧/١٧/١ ومن ثم فإن التقادم لا يكون قد أكتمل حتى تاريخ رفع الدعوى سنة ١٩٧٩ إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قمد النزم هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون وإذ كانت هذه الدعامة تكعى وحدها لحمل الحكم ، فإن النعي عليه فيما تضمنه عن الدعامة الأولى بفرض صحته يكون غير منتج .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالوجهين الثانى والثالث من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولون إلى حقهم على الحكم المطعون فيه الحكم المسادر فى الدعوى رقم ٤٠١٩ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى الزقازيق والذى قصى يصحة ونفاذ عقدى البيع المؤرخين ١٩٧١/١٢/١ كلى الزقازيق والذى قصى يصحة ونفاذ عقدى البيع المؤرخين ١٩٦٧/١٢/١ الصادر أولها من المطعون ضده الثانى للمطعون ضدهما الثالث والرابع وثانيهما من الأخورين لمورشم وبلك يكون حقهم سابقاً على انضاذ لمطعون ضده الثانى فيكون للمطعون ضده الثانى فيكون

هذا الحكم حجه عليها باعتبارها خلفاً لمدينها ، كما وأنهم تقلموا لمحكمة الاستثناف بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٢٩٦ سنة ٨٠ مدنى كلى الزقازيق والذى تضمنت أسبابه قضاءاً بملكية مورثهم لأرض النزاع موضوع اليد المدن الطويلة غير أن الحكم المطعون فيه لم يعتد بالحكمين سائني الذكر . مما يعيب بالحطأ فى تطبيق القانون :

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن المــادة ٤٠٥ من قانون المرافعات تقضى بأن تصرف المدين أو الحائز أو الكفيل العبني في عقار لا ينفذ في حق الحاجزين ولو كانوا دائنين عاديين ولا فى حتى من حكم بإيقاع السيع عليه إذ كان التصرف قد حصل شهره بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية مما مفاده أن القانون قد جعل العبرة فى نفاذ التصرف الصادر من المُدين أو عدم نفاذه فى حق الحاجزين عموماً ومن حكم بإيقاع البيع عليه هي بشهر التصرف أو عدم شهره قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية فإذا شهر التصرف قبل تسجيل التنبيه كان نافذاً في حق هؤلاء ، أما إذا لم يشهر إلا بعد تسجيل التنبيه أو لم يشهر عـلى الإطلاق فإنه لا يسرى فى حقهم ولو كان ثابت التاريخ قبل تسجيل التنبيــه وبذلك يكون تسجيل التنبيه هو الحد الفاصل بن التصرفات التي تنفذ في حق الدائنين وبين تلك التي لا تنفذ في حقهم أيّا كان الشخص الذي يصدر منه التصرف مديناً كان أو حائزاً ودون تفرقة بن الحاجزين دائنين عاديين كانوا أو من أصحاب الحقوق المقيدة فالتصرف الذيلم يشهر قبل تسجيل التنبيه لا ينفذ فى حق الحاجز فإن صدر حكم بصحة هذا التصرف لا يكون من شأنه نفاذ التصرف المذكور ما دام هذا الحكم لم يشهر قبلتسجيل التنبيه أو يؤشر عنطوقه في هامش التسجيل صحيفة الدعوى المرفوعة بطلب صحة هذا التصرف إذا كانت قد سحلت قبل تسجيل التنبيه إذ أن الحكم بصحة ونفاذ العقد هو قضاء بانعقاده صحيحاً ونافذاً بين طرفيه ولكنه لا يعطى لأى مهما مزية فى المفاضلة مع حق سابق مشهر كالحق المترتب للحاجز على تسجيل التنبيه وعلى ذلك فلا يصح لم: لم يسجل عقد شرائه للعقار أن يحتج "يعقده على نازع الملكية استناداً إلى القول بأنه ما دام البيع حجة على البائع فهو حجة على دائنه العادى المعتر خلفاً

عاماً له ولما كان الثابت من تقريرات الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه أن عقمادى البيع المؤرخين ١٩٦٧/١٢/١ ، ١٩٦٧/١٢/١٨ اللذين يستنمد الطاعنون إليهما لم يشهراكما لم ـ يشهر الحكم الصادر فىالدعوى رقم١٩٥٤ سنة ١٩٧٨ مدنى كلي الزقازيق الصادر بصحبهما ونفاذهما، فإن الحكم الابتدائي في حق الدائنة نازعه الملكية ــ المطعون ضدها الأولى ــ لعدم شهره قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية يكون قد طبق القانون فى هذا الخصوص تطبيقاً صميحاً وكانت الأحكام الصادرة في مواجهة السلف حجة على الخلف بشأن الحسق الذي تلقاه منه إذا صدر قبل انتقال الحق إلى الخلف واكتسابه الحق عليــه أما إذا صدر الحكم فها بعد ذلك فإنه ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه إلمحكمة ــ لا يتعدى أثره ولا تمتد حجيته إلى الخلف الخاص فيعتبر من الغبر بالنسبة له لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدها الأولى لم تختصم في الدعوى رقم ٢٢٩٦ سنة ٨٠ مدنى كلي الزقازيق وصسد الحكم فيها بتاريخ ١٩٨١/١١/١٨ فلا يسوغ فى القانون أن تحاج المطعون ضدها الأولَىٰ بهذا الحكم تبعاً لصدوره فى تاريخ لاحق لانتقال ملكية العقار النزاع إليها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن الحكم الصادر فى تلك الدعوى لا تمتد حجيته إلى المطعون ضدها الأولى فإنه يكون قد أصاب صبح القانون ويكون النعي بوجهيه على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالوجه الرابع من السبب الأول القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أتهم تمسكوا أمام محكمة الاستثناف بصورية إجراءات التنفيذ التي اتحذتها المطعون ضدها الأولى قبل المطعون ضده الثانى ودون أن تختصم مورثهم فيها وبحكم نفقة لأولادها منذ سنة ١٩٦٩ بعد أن بلغوا سن الرشد ومما يؤكد ذلك صدور حكم إيقاع البيع من أول جلسة دون اعتراض من المدين وأن الحكم المنفذ به قد سقط لعودة المطعون ضدها الأولى لمنزل الزوجية غير أن الحكم المطعون فيه لم يعن بتمحيص هذا الدفاع ورد علم باعتباره دفعاً بصورية علاقة الزوجية ، بما يعيبه بالقصور في التسبيب

وحيث إن هذا النمى مردود ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعنين بصورية إجراءات التنفيذ التي اتخذتها المطعون ضدها الآولى ضد زوجها المطعون ضده الثانى و بأن علاقة الزوجية وحدها لا تكنى لإثبات الصورية هذا فضلا عن أن المستأنف ضدها الأولى و المطعون ضدها الأولى و المطعون ضدها الأولى و المطعون ضدها الأولى و المطعون ضدها الأولى و المطاعنون في بينوا أن أن ١٩٧٢/٨/٢٩ قبل الخاذ إجراءات العرفية و وكان الطاعنون في بينوا أن دفاعهم أمام محكمة الاستثناف أدلهم على ادهائهم بالصورية على نحو ما أثاروه بالنص . لما كان ذلك ، فإن هذا الوجه يكون غير مقبول لما نخالطه من واقع شتقل شكة الموضوع بتحقيقه .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقولون إن الحسكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض دعواهم على أن سند ملكيتهم لأرض النزاع لم يشهر وأنه بالرغم من تمسك مورثهم أمام محكمة أول درجة بتملكه أرض النزاع يوضع اليد المدة الطويلة إلا أن تلك الحكمة لم ترد على هذا الدفاع باعتباره سبباً مستقبلا لكسب الملكية .

وحيث إن هذا النمى غير مقبول ذلك أنه يرد على الحكم الابتدائى ، بينا البين من مدونات الحكم المطمون فيه أنه إذ قضى بتأييده فقد رد على دفاع الطاعنين المشار إليه بسبب النمى بأسباب خاصة . ولماتقدم يكون الطعن برمته على غير أساس :

جلسة ١١ من فيراير سسنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / سيد عيد الباشي سيف تأثيب رئيس المحكمة ، وعضوية الساوة المستشارين / عبد المنصف عاشم ، أحمه إبراهيم شابي تأثين رئيس المحكمة ، محمد جمال شاقاني ، وصلاح متضوم عويس °

(a £)

الطمن رقم ۱۸۷۷ لسنة ٥٢ القضائية : رسوم ((الرسوم القضائية)) • شركات •

تقدير الرسوم بالنسبة لطلب النسخ بقيمة الأشياء المتنازع عليها - م ٢/٧٥ ، ٩ لمنة ١٩٤٤ - هاده - وجوب تقدير رسوم طلب فسخ علد المركة بقيمة وأمى مال الشركة النابت ل. العلد المطلف قسطه -

المقرر فى قضاء هذه المحكمة – أن من مقتضى الفقرة الثالثة من المحادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ أن يقدر الرسم بالنسبة لطلب الفسخ بقيمة الأشياء المتنازع عليها ، مما مفاده – فى خصوص طلب فسخ عقد الشركة روب تقدير الرسوم عليه بقيمة رأس مال الشركة الثابت فى العقيد المطلوب فسخه .

الحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تنحصل فى أنه بتاريخ ١٩٨١/ / ١٩٨١ استصدر قلم كتاب محكمة استناف المنصورة أمراً بتقدير الرسوم فى الاستئناف رقم ٣٦٠ سنة ٣٣ ق مدنى المنصورة – قضى بإلزام المطعون عليه بأن يؤدى للخزانة مبلغ ٣٢٥ جنيه على أساس أن قيمة رأس مال الشركة المحكوم فى هذا الاستئناف علها هو ١٩٨٧/٤/٤٤ ، وبتاريخ ١٩٨٢/٤/٤٤

حكت محكة استثناف المنصورة بإلغاء أمر التقدير المعارض فيه واعتباره كأن لم يكن ، طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بتقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة في أت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها الذائرة تا أنها .

وحيث إن الطعن أقم على سبب واحد ينهى به الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والحطأ فى تطبيقه وفى بيانه يقولان أنه وفقاً لنص المادة ٧٥ من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ يقدر الرسم النسبى فى دعاوى الفسخ بقيمة العقد المشركة مثار الزاع هى بقيمة العقد المشركة مثار الزاع هى ٨٠٠٠ جنيه ، وأقام ألحكم المطعون فيه قضاءه على أن قيمة الدعوى هى ٢٠٠٠ جنيه تمثل نصيب الشريك الذى أقام الدعوى فى رأس مال الشركة ، فإنه يكون معيةً عمالفة القانون والحطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا التمى فى محله ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن من مقتضى الفقرة الثالثة من-المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ أن يقدر الرسم بالنسبة لطلب الفسخ بقيمة الأشياء المتنازع عليها ، مما مفاده – فى خصوص طلب فسخ عقد الشركة – وجو ب تقدير الرسوم عليه بقيمة رأس مال الشركة الثابت فى العقد المطلوب فسخه ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن رأس مال الشركة – التى قضى الحكم الصادر فى الاستتناف من الأوراق أن رأس مال الشركة – التى قضى الحكم الصادر فى الاستتناف الشريك الذى أقام الدعوى بطلب القسخ فيه تقدر ممبلغ ٠٠٠ جنيه وأن حصسة بواقع ٠٠٠ جنيه سنوياً مقابل حصة فى الأرباح تقدر بالربع وحصة المطعون فيه غل الشركة عينية مقابل ثلاثة أرباع الربح ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قدر قيمة الدعوى بقيمة نصيب الشريك الملكور باعتبار أنه القدر المتنازع فيه ، فإنه يكون معيباً مخالفة القانون والحطأ فى تطبيقه :

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيـه ، ولمـا تقدم يتعين الحـكم فى موضوع المعارضة برفضها وتأييد قائمة الرسوم المعارض فها :

جلسة ١٢ من فبراير سسنة ١٩٨٧.

برياسة السيد المستشار / مسطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة ، وطبوية السادة المستشارين / ابراميم، زغر نائب رئيس المحكمة ، محسد حسن الطبيقى ، لطفى عبد السزيز وابراميم بركات ،

(00)

الطمن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٢ قضالية :

(۱٬ ۲٬ ۳) دمسوی ۰ تقادم « تقادم مسقط » ۰ حیازة « دهسوی استرداد الحیازة » ۰

 (١) فوات مدتى ١ سعة دون رقع دعوى استرداد الحيازة ١ م ٩٥٨ مدنى ١ مؤداه ١ انتضاء الحق في رفيها ١ انتشاع هذه المدة بالطالبة التفسائية ١ م ٣٨٣ عدنى ١ اعتبار الدعوى مرفوعة بايداع صحياتها قلم كتاب المحكمة ١ م ٦٣ مراقعات ١

(۲) دعوى استرداد الحيازة • تيامها على الاعتداء غير المشروع • عدم اشتراط لية النسلك عشد واضع اليد • يكلى للبولها أن يكون لراضها حيالة مادية حالة تبسل يدم متصملة بالمقار اتصالا فعليا قائما في حسالة وقوع الغصب • العبرة في ثبدوت الحيازة بما يثبت قبامه فعلا ولر خالف المفايت بمستقداته »

 (٣) دعوی استرداد الحیازة ۱۰ و یشترط لئیولها آن یکون سلبها مصحوبا باید او تعد علی شخص الجائز أو غیم ۱۰ کتابة سئیها قهرا ۱۰

ا - النص في الفقرة الأولى من المادة ٩٥٨ من القانون المدنى على أن و خائر العقار إذا فقد الحيازة أن يطلب خلال السنة التالية لفقدها ردها إلى ... ، يدل على أن فوات هذه المدة دون وفع الدعوى يؤدى إلى انقضاء الحق فها ، وبالتالى فهي مدة تقادم خاص ويتقطع بالمطالبة القضائية عملا بالمادة ٣٨٣ من القانون المدنى ، وإذ تقضى المادة ٣٣ من قانون المرافعات بأن ترفع الدعوى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينصى القانون على غير ذلك ، وكانت الممادة ٩٥٨ من القانون المدنى المشار إلها لم ترسم طريقاً عميناً لرفع الدعوى باسترداد الحيازة فإنها تعتبر مرفوعة من تاريخ إبداع عصيفها و

٧ — دعوى استرداد الحيازة. وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة تقوم قانوناً على رد الاعتداء غير المشروع دون نظر إلى صفة واضم اليد، فلا يشترط توافر نية التملك عنده ، ويكنى لقبولها أن يكون لرافعها حيازة مادية حالة بجمل يد الحائز متصلة بالعقار اتصالا فعلياً قائماً فى حالة وقوع الغصب، والعبرة فى ثبوت هذه الحيازة — وهى واقعة مادية — بما يثبت قيامه فعلا ولو خالف الثابت عستندات .

 ٣ ــ لا يشترط لقبول دعوى استرداد الحيازة أن يكون سلبها مصحوباً بإيذاء أو تعــد على شخص الحائز أو غبره ، بل يكنى أن تكون الحيازة قــد سلبت قهراً .

المحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وساع التقرير الذي تلاه السـيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

 بتأييد الحكم المستأنف . طمن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النياية العامة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأيها :

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالأول مها على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون حين رفضت محكمة الموضوع دفعه بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد انقضاء أكثر من سنة من فقد الحيازة ، بقولها إن صحيفة الدعوى قد قدمت فى غضون هذه المدة فى حين أن المدة سالفة الذكر مدة سقوط يتعين أن يتم الإعلان خلالها ، وإذ لم يحصل هذا الإعلان إبانها فإن الدعوى تضحى غير مقبولة ويكون الحكم المطعون فيه إذ خالف هدا النظر قد أخطأ فى تطبيق القانون عما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمي غير سديد ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة ٩٥٨ من القانون المدنى على أن و لحائز العقار إذا فقد الحيازة أن يطلب خلال السنة النالية لفقدها ردها إليه ... و إنما يدل على أن فوات هذه المدة دون رفع الدعوى يؤدى إلى انقضاء الحق فها ، وبالتالى فهي مدة تقادم خاص وينقطع بالمطالبة القضائية عملا بالمادة ٣٨٣ من القانون المدنى . لما كان ذلك، وكانت المادة ٣٣ من قانون المرافعات تقضى بأن ترفع الدعوى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك ، وكانت المادة ٩٥٨ من القانون المدنى المسترداد الحيازة ، فإنها مرفوعة من تاريخ إبداع صحيفها قلم كتاب المحكمة ، وإذ النزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون الدعى على غير أساس .

وحيث إن حاصل النمى بباق أسباب الطمن أن الحكم المطعون فيه قمله أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجتها بأن سلب الحيازة بالقوة شرط لقبول الدعوى باستر دادها وإذ كان وضع يده قد تم منذ أكثر من سنة قبل رفع الدعوى دون عنف أو قوة نتيجة تمغل المطعون ضدها الأولى بكامل حريتها عن حيازة العقار والذى كانت تحوزه حيازة مادية دون قصد العملك مستدلا على ذلك بمستدات رسمية مستخرجة من سجلات مصلحة الضرائب العقارية فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن ذلك كله منهياً إلى أن مجرد ترك المطعون ضدها الأولى للمن بغير انتفاع لا يترتب عليه فقد حيازتها ما دام أن أحداً لم يستول عليها في ذلك إلى تحقيقات الشكوى رقم 25٨٨ سنة ١٩٧٨ إدارى شهرا والتي لا تؤدى إلى ما انتهى إليه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا التعي مردود ذلك أن دعوى استرداد الحيازة ــ وعــلي ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـــ تقوم قانوناً على رد الاعتداء غير المشروع بدون نظر إلى صفة واضع اليد فلا يشترط توافر نية الثملك عنده ، ويكفى لقبولهـا أن يكون لرافعها حبازة مادية حالة تجعل يد الحائز متصلة بالعقــار اتصالا فعلياً قائماً في حالة وقوع الغصب ، والعبرة في ثبوت هذه الحيازة وهي واقعة مادية - بما يثبت قيامه فعلا ولو خالف الثابت بمستندات ، لما كان ذلك ، وكان يبن من الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن استظهر التحقيقات الإدارية الني كانت صورها منضمة إلى الدعوى وأقوال الشهود فها ، أثبت أنه كان للمطعون ضدها الأولى حيازة مادية على العقار المتنازع عايه وقت فقد الحيازة الحاصل بتاريخ ١٩٧٨/٤/٣٠ وأقامت الدعوى ــ وعلى نحو ما ورد بالرد على السبب الأول ــ بإيداع صيفتها قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٢ وخلص من كل ذلك إلى أن الطاعن قـــد حضر إلى الأرض ومعه العال الذين قاموا برفع القاذورات وتسوير الأرض وهو ما عمل عنصم القوة والإكراه الذي لجأ إلها الطاعن في الاستيلاء على الأرض وأضاف الحكم المطعون أنه « يكفي المستأنف (الطاعن) أنه استولى على الأرض دون رضاء المستأنف علمها الحائزة (المطعون ضدها الأولى) ، ودون علمها وكان هذا السلب عقبة أمامها لا تستطيع مفاداتها إلا إذا لجأت

YEY

إلى العنف ... ، فإنه بذلك يكون قد استظهر بجلاء أن الحيازة قد سلبت قهراً وأن المطون ضدها الأولى قد أقامت دعواها قبل مضى سنة على سلب حيازتها وإذ كان ذلك وكان لا يشترط لقبول دعوى استرداد الحيازة أن يكون سلها مصحوباً بإيذاء أو تعد على شخص الحائز أو غيره ، بل يكنى أن تكون الحيازة قد سلبت قهراً ، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم مهذه الأسباب يكون في غر عله .

وحيث إنه لمنا تقدم يتعن رفض الطعن .

جلسة ١٢ من فبراير سسنة ١٩٨٧.

برياسة السيد المستشار/ يوسف أيسر زيد ثالب رئيس المحكمة ، وعفسوية السادة المستشارين / وليم رزق يدوى ثالب رئيس المحكمة ، أحمد نصر الجندى ، د - محمد بها، الدين باشات ، ومحمد خيرى الجهندى -

(67)

الطعن رقم ٧١ه فسنة ٥٣ القضائية :

نقض « اجراءات الطعن » « ايناع الكفالة » • بطلان « بطلان الطعن » •

ايناع كنالة الشمن ، عدم الحقف الا يحدوريد الكلمالة تعمـــلا ال خمـــزالة المحكمة خلال ميداد الطمن ، لا يغنى عنه الأهيم قلم الكتاب خلال ذلك الميماد يقبدولها والوريدما ، م ١/٣٠٤ مرافعات ،

النص فى المادة ١/٢٥٤ من قانون المرافعات على أنه و بجب على الطاعن أن يودع خزانة المحكمة التى تقدم إليها بصحيفة الطعن على سبيل الكفالة مبلغ خسة وعشرين جنها إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة استئناف أو خسة عشرجنها إذا كان صادراً من محكمة ابتدائية أو جزئية يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة — على أن إيداع الكفالة هو إجراء جوهرى يؤدى إففاله إلى بطلان الطعن بطلاناً بجوز لكل ذى مصلحة النمسك به وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وإذ كان الطاعن لم يودع صحيفة طعنه محكمة النقض مبلسرة ، بل اختار محملا محقه المقرر فى المادة ٢٩٣ من قانون المرافعات إيداعها قلم كتاب المحكمة الى أصدرت الحكم المطعون فيه والتى بها موطنه إلا يتوريدها فعم لموعد طعنه ميعاد مسافة ، وكان إيداع الكفالة الذى قصد إلا بتوريدها فعلا إلى خزانة الهحكمة خلال ميعاد الطعن دون أن يغي عن ذلك يجرد التأشير من قلم الكتاب خلال هذا الميعاد بقبولها وتوريدها ، لما كان ظلك وكان الثابت من أوراق حافظة إبداع صحيفة الطعن أنه وإن تأشر الطاعن من قلم كتاب محكمة استثناف طنطا بوم هميقة الطعن أنه وإن تأشر الطاعن من قلم كتاب عمكة استثناف طنطا بوم هميقة الطعن أنه وإن تأشر الطاعن من قلم كتاب عمكة استثناف طنطا بوم هميقة الطعن أنه وإن تأشر الطاعن من قلم كتاب عمكة استثناف طنطا بوم همية الطعن أنه وإن تأشر الطاعن من قلم كتاب عمكة استثناف طنطا بوم همية الطعن أنه وإن تأشر الطاعن من قلم كتاب عمكة استثناف طنطا بوم همية العمورة وهو اليوم الأخير في

ميعاد الطعن بقبول الرسم وتوريده فى اليوم التالى إلا أن الثابت أيضاً أن الطاعن لم يودع الكفالة خزانة المحكمة إلا فى يوم ١٩٨٣/٣/٦ وهو اليوم التالى لانتهاء ميعاد الطعن ، فإن الطعن يكون باطلا ومن ثم غبر مقبول .

العكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه الســيـد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق وبالقدر اللازم للفصَّل في الطعن ــ تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٢٩٨٠/٣٦٨٢ مدتى كلي طنطا على الطاعن وباتى المطعون ضدهم طالباً الحكم له بأحقيته في صرف نصف ملغ ١٦٣٥٨ جنيمه قيمة الزيادة في التعويض والمحكوم به عن نزع ملكية الأرض المبينة بالصحيفة والتي اشتراها من الطاعن بالعقد العرفى المؤرخ ١٩٧٦/٤/٢ ثم نزعت ملكيتها للمثفعة العامة ، وأوقع من بعد ذلك حجزاً تحفظياً على ما للطاعن لدى المطعون ضده الشانى وفاء للمبلغ المذكور ثم نقدم للرئيس بمحكمة طنطا الابتدائية بطلب لإصداره أمره ضد الطاعن والمطعون ضده الثانى بإلزامها بأداء هذا المبلغ له وبتثبيت الحجز التحفظي فرفض وقيدت الأوراق دعوى برقم ١٩٨١/٢٩٦٤ مدنى كلى طنطاً . أقام الطاعن أيضاً الدعوى رقم ١٩٨١/٥٦٤٤ مدنى كلى طنطـا على المطعون ضدهم الثلاثة الأول طالبًا الحكم بفسخ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٧٦/٤/٢ المتضمن بيعه للمطعون ضده الأول الأرض المنزوع ملكيتها سالفة الذكر . أمرت المحكمة بضم الدعاوى الثلاث ويتاريخ ١٩٨١/١٢/٣٠ قضت فى الأولى بطلبات المطعون ضده الأول وفى الثانية بصحة إجراءات الحجز وبتثبيته وفى الثالثة برفضها . استأنف الطاعن هذا الحكيم لدى محكمة استثناف طنطا بالاستثناف رقم ٣٣/١٨٩ ق طالباً إلغاءه ورفض اللُّعويين الأولى والثانية والحكم له بطلباته في الدعوى الثالثة . بتاريخ ١٩٨٣/١/٤ قضت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة لما قضى به فى الدعوى الأولى إلى أحقية المطعون ضده الأولى فى صرف مبلغ مم ٨١٧٩ جنيه قيمة نصف مبلغ الزيادة فى التعويض المحكوم به عن نزع ملكية الأرض المبيعة وبتأييده فيا عدا ذلك . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . أودعت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن لمدم إيداع الكفائة إلا بعد انقضاء ميعاد الطعن . عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها الترمت النيابة رأسا :

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أن النص في المــادة ١/٢٥٤ من قانون المرافعات على أنه ﴿ بجبُ على الطاعن أن يودع خزانة المحكمة التي تقدم إليها صحيفة الطعن على سبيل الكفالة مبلغ خمسة وعشرين جنها إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة استثناف أو خسة عشر جنهاً إذا كان صادراً من محكمة ابتدائية أو جزئية ... ، يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن إيداع الكفالة هو إجراء جوهرى يؤدى إغفاله إلى بطلان الطعن بطلاناً بجوز لكل ذى مصلحة التمسك به وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ، وإذ كان الطاعن لم بودع صحيفة طعنه محكمة النقض مباشرة ، بل اختار عملا نحمّه المقرر ى المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات إيداعها قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكيم المطعون فيه والتي بها موطنه بما لا يضاف معه لموعد طعنه ميعاد مسافة وكان إيداع الكفالة الذي قصــد إليه المشرع في المــادة ٢٥٤ سالفــة الدكر لا يتحقق كإجراء جوهرى مرعى إلا بتوريدها فعلا إلى خزانة المحكمة خلال ميعاد الطعن دون أن يغنى عن ذلك مجرد التأشير من قلم الكتاب خلال هذا الميعاد بقبولهـا وتوريدها . لمـا كان ذلك وكان الثابت من أوراق حافظة إيداع صحيفة الطعن أنه وإن تأشر للطاعن من قلم كتاب محكمة استثناف طنطــا يوم ٥/٣/٣/ وهو اليوم الأخير في ميعاد الطعن بقبول الرسم وتوريده في اليوم التالى إلا أن الثابت أيضاً أن الطاعن لم يودع الكفالة خزانة المحكمة إلا فى يوم ١٩٨٣/٣/٦ وهو اليوم التالى لانتهاء ميعاد الطعن ، فإن الطعن يكون باطلا ومن ثم غير مقبول .

ولما تقدم يتعين عدم قبول الطعن .

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٨٧

بریاسة السید المستشار / محمد المرسی فتح الله فالب وئیسی المحکمة ، وعضویة السادة المستشارین/ سعید أحمد صفر قائب رئیسی المحکمة ، أحمد ذکری هوایة ، طبه الشریف، , وابراهیم الفیهری ،

(**6 V**)

الطمن رقم ١٨٩ لسنة ٥٣ القضائية :

(١ - ٢) اثبات ، خبرة ، محكمة الوضوع ،

(١) عمل الشيخ عنصر من عناصر الاثبات الواقعية في الدعوى - خضوعه لتقدير محكمة للموضوع - أضافها بتقريره محدولا على أسبايه يفيد أنها لسب تجد في الطاعن الموجهة البه ما يستحق قائره عليه بآكثر مما تضمنه - الشيخ غير ملزم بأواء عمله على وجه معدد - شرطه -تعقق الماية من لمهجه -

 (۲) الاعتراض على تسخص الغيير أو عمله • وجوب ابدائه أمام الغبير أو أمام محكمة المرضوع • عدم جواز اثارته الأول مرة أمام محكمة التقض • علة ذلك •

(٣) نقض « السبب الجديد » • محكمة الموضوع .

دفاع قانونی یکافشه واقع فم یسیق طرحه علی محکمة اگوشوع • عدم جواز اثارته باول مرة امام مح**کمة التفض**ي •

ا – المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن عمل الخبير لا يعدو أن يكون عنصراً من عناصر الإثبات الواقعية فى الدعوى مخضع لتقدير محكمة الموضوع التى لها سلطة الأخذ بما انتبى إليه إذا رأت فيه ما يقنعها ويتفق وما رأت أنه وجه الحق فى الدعوى : ما دام قائماً على أسباب له.ا أصفها وتؤدى إلى ما انتبى إليه ، وأن فى أخذها بالتقرير محمولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد فى المطاعن الموجهة إليه ما يستحق الرد عليه بأكر مما يتضمنه التقرير دون ما إلزام عليها بتعقب تلك المطاعن على استقلال ولا إلزام فى القانون على الحبير بأداء عمله على وجه محدد إذ عسبه أن يقوم بما نلعب له على النحو الذى يراه محققاً للغاية من ندبه ما دام عمله خاضعاً لتقدير المحكمة التي يحق لهما الاكتفاء بما أجراه ما دامت ترى فيه ما يكفي فيلاء وجه الحق فى الدعوى .

٢ -- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا بدا لأحد خصوم الدعوى الاعراض على شخص الحبر أو على مباشرته لمهمته فعليه أن يثبت هدذا الاعتراض عند قيام الحبر بعمله ، فإن فاته ذلك فعليه أن يبديه لدى محكمة الموضوع ، فإن أغفل ذلك فلا يجديه الطعن بذلك أمام محكمة النقض باعتباره سبباً جديداً لا يجوز له التمسك به .

٣ ــ الدفاع القانوني الذي نخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع
 لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

الحكمية

بعمد الاطملاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشمار المترر والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا على مورث الطاعنين المرحوم اللتعوى رقم ١٩٧٠سنة ١٩٧١ مدنى كلى جنوب القاهرة وطابوا الحكم بإلزامه أن يقدم كشوف الحساب عن الأطبان حراسته في السنوات من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٧ وأن يدفع لم ما يسفر عنه الحساب من مبالغ وفوائله القانونية . وقالوا في بيان دعواهم إنه عوجب الحكم رقم ١٩٦١سنة ١٩٥٦ مستأنف القاهرة عين مورث الطاعنين حارساً قضائياً على أطبان زراعية بحص المتأنف القاهرة عين مورث الطاعنين حارساً قضائياً على أطبان زراعية بحض الثانى والثالث ٦ قراريط و ٩ أقدنة على أن يقدم كشف حساب عن إدارته كل ستة أشهر إلا أنه لم يقدم هذه الكشوف عن السنوات المشار إلها ولم يدفع إلمهم مستحقاتهم ومن ثم أقاموا الدعوى بطلباتهم سالفة البيان . ندبت المحكمة خبراً في الدعوى قدم تقريره ثم حكت بإلزام مورث الطاعنين أن يؤدى المعطمون ضده الأول ٢٢٥٥٨٠٠ جنهاً ولثنائي ٢٢٢١٦٣٤ جنهاً ولشالث

1007,947 جنبهاً والفوائد بو اقع ٤٪ سنوياً من تاريخ المطالبة القضائية : استأنف مورث الطاعنن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٩٠٤ لسنة ٩٠ قضائية الفاهرة ، وبعد أن ندبت المحكمة خبراً قدم تقريره ، قضت ف ١٩٨٧/١٢/٢٥ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فها رفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة آ مشورة فحددت جلسة لنظره وفيا الترمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنان بالسبب الأول مها على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال والإخلال عن الدفاع ، وفى بيان ذلك يقولان إن الحكم عول فى قضائه على تقرير الحير رغم ما شابه من أخطاء تتعلق بمقدار المساحة المسلمة لمورثهما وعدم معاينها على الطبيعة وتحقيق وضع اليد علمها ولكون يعضها منزرعاً بأشجار للأخشاب والفاكهة نما يننى كونها مؤجرة فضلا عن أن الحبير لم يجب مورثهما إلى طلب إعادة إجراء المعاينة .

وحيث إن هذا النمى في غبر عله ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عمل الحبير لا يعدو أن يكون عنصراً من عناصر الإثبات الواقعية في الدعوى محضع لتقدير محكمة الموضوع التي لها سلطة الأخذ بما انهى إليه أن الدعوى محضع لتقدير محكمة الموضوع التي لها سلطة الأخذ بما انهى إليه قائماً على أسباب لها أصلها وتؤدى إلى ما انهى إليه ، وأن في أخدها بالتقرير عمولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في المطاعن الموجهة إليه ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه التقرير دون ما إلزام علها يتعقب تلك المطاعن عسلى استقلال ، وكان لا إلزام في القانون على الحبير بأداء عمله على وجه محدد إذ عسبه أن يقوم بما ندب له على النحو الذي يراه محققاً للغاية من ندبه ما دام عمله خاضماً لتقدير المحكمة التي نحق لها الاكتفاء بما أجراه ما دامت نرى فيه ما يكني لجلاءه وجه الحق في الدعوى حمولاً على أسبابه ، كما المطعون فيه قد أخذ بتقرير الحبر المنتدب في الدعوى محمولاً على أسبابه ، كما ماور شهما ولنتيجة الحساب التي خلق إلها الخبر ، قإن النبي عليه مهذا السبب بكون على غير أسام.

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه البطلان ، وفي بيان ذلك يقولان إن تقرير الحبير الذي أخذ به الحكم وضعه ثلاثة من الحبراء الزراعيين في حين أن الحكم الصادر في ١٩٧٥/٥/١٠ قضى بندب خبر حساني .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكة أنه إذا بدا لأحد خصوم الدعوى الاعتراض على شخص الحبر أو على مباشرته لمهمته فعليه أن يثبت هذا الاعتراض عند قيام الحبير بعمله ، فإن فاته ذلك فعليه أن يثبت هذا الاعتراض عند قيام الحين بعديه الطعن بذلك أمام محكمة النقض باعتباره سبباً جديداً لا بجوز له التمسك به . وإذ كان البن من الأوراق أن مورث الطاعنين وهما من بعده لم يعترضا على مباشرة الحراء واضعى التقرير للمأمورية سواء عند قيامهم بها أو أمام محكمة الموضوع بعد إيداع التقرير فإنه لا يقبل مهما التحدى بهذا السبب لأول مرة أمام محكمة المقضى :

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه محافقة القانون والدستور من شقين الأول : أن الحكم قضى بالقوائد من تاريخ المطالبة القضائية في ١٩٦٧/٣/١٤ حال أن المطعون ضدهم لم يطالبوا بهما إلا من ١٩٦٩/٩/٤ ، كما أنها لا تستحق إلا من وقت مطالبة ،ورثهما بالمبالغ المستحقة للمطعون ضدهم . والثانى : أن الحكم قضى بالفوائد استناداً إلى المادة ٢٢٦ من القانون المدنى مع أنها ربا محرم شرعاً ومن ثم تخالف حكم المدة ٢٠٢ من العستور .

وحيث إن هذا النعى فى شقه الأول مردود بأنه دفاع قانونى مخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . ومن ثم فلا مجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . والنعى فى شقه الثانى مردود بأن قضاء المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى رقم ٢٠ سبة ١ قضائية دستورية الصادر بتاريخ ١٩٨٥/٥/٤ من القانون المدنى لحكم المادة الاتنى إلى عدم مخالفة نص المحادة ٢٢٦ من القانون المدنى لحكم المحادة الثانية من الدستور فإن النعى جدًا الشق يكون على غير أساس .

وحيث إنه لمـا تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٦ من فيراير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد / المستشار الدكتور أحمه حسنى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / محمد طعوم ، ذكن المحرى نائين رئيس المحكمة ، منير توفيق ، وعيد المتمم ابراهيم ،

(aA)

التلمن رقم ١٩٣٤ لسنة ٥١ القضائية :

(1) دعوى « سبب النعوى » •

سبب الدعوى • ماهيته • الواقعة التي يستمد عنها المدعى الحق في الطلب عدم تغير. بنغير الأدلة الواقعية أو الحجيج القانونية التي يستند اليها الخصوم في دفاههم •

(٢ ، ٣) التزام « تجديد الالتزام » • تقادم •

 (۲) كتابة سند بدين موجود من قبـل آو تفيير الالتـزام الذى لا يتنــاول الا زمــان الوفاء أو كيفيته • لا يستقاد منه تجديد الالتزام •

(٣) مطالبة الشركة المطبون ضدها للطاهن بصفته أمينا للنقل بالتمويض عن المجز في البضاعة التي مهلت الله ينقلها . مستوطة ملت الدهوى بعض المدد المتصوص عليها في المادة الدهوف المستوات الدهوف المستوات ال

١ – قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن سبب الدعوى هو الواقعة التي يستمد مها المدعى الحق في الطلب ، وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي يستند إلها الحصد م .

٢ - تجديد الالنزام وفقاً للمادة ٣٥٤ من القانون المدنى لايستفاد من كتابة سند بدين . وجود قبل ذلك ولا مما يحدث فى الالتزام من تغيير لا يتشاول إلا زمان الوفاء أو كيفيته .

٣ - إذ كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائى والحكم الطعمون فيه أن الشركة المطعون ضدها قد أقامت دعواها على الطاعن بطلب إلزامه بصفته أميناً النقل ـ بالتعويض عن العجز فى البضاعة التى عهدت إليه بنقلها بمرجب

عقد النقل المؤرخ ١٩٧٣/١/١٥ استناداً إلى النزامه الناشئ عن هذا العقسد بضهان تسليم البضاعة في جهة الوصول ــ كاملة وسليمة ــ ومن ثم فإن عقد النقل المشار إليه يكون سبب الدعوى ، وإذ كانت الدعوى المستندة إلى هذا السبب تسقط – طبقاً للمادة ١٠٤ من قانون التجارة عضى مائة وتمانين يوماً ــ فيما مختص بالنقل داخل البلاد من اليوم الذي كان نجب فيه نقسل البضاعة ــ في حالة الهلاك الكلي ومن يوم تسليمها فعلا إلى المرسل إليه ــ في حالة التلف — وذلك ما لم يصلىر من الناقل أو تابعيه غش أو خيانة فإنها تسقط بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى عـلم فيه المضرور بحـدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، وكان إقرار الطاعنُ اللاحق على عقد النقل– بقبوله خصم قيمة العجز من مستحقاته لدى الشركة المطعون ضدها ـــ لا يعتبر تجديداً للالترام المتولد من عقد النقل بتعويض الضرر الناشيُّ عن العجزــــ وإنما اعترافاً مهذا الالترام ــ مهدف اعتبار هذا التعويض ثابتاً في ذمته وليس مهدف تغيير مصدره من عقد النقل إلى الإرادة المنفردة ، ومن ثم فلا يترتب عليه أن يصبح التعويض في هذه الحالة ديناً عادياً تخضع للتقادم الطويل وإنما يبقى خاضعاً للتقادم الوارد بنص الممادة ١٠٤ من قانون التجارة ، ويعتبر الإقرار المشار إليه في ذات الوقت إجراءاً قاطعاً لدعوى مسئولية الطاعن ــ كأمن للنقل --يبدأ به تقادم جديد مدته هي مدة التقادم الأول .

الحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وساع التقرير الذي تلاء السـيد المستشــار المقـرر والمرافعة وبعد الداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاء الشكلبة .

وحيث إن الوقائع ـــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ـــ تتحصل فى أن الشركة المطعون ضارها أقامت ابتداء الدعوى رقم ١٩٠١ لسنة ١٩٧٣ تجارى كلى الإسكندرية ـــ على الطاعن يطلب إلزامه

بأن يؤدى لهـا مبلغ £٣٤١٢٠٠٥ جنيـه – وقالت بياناً لدعواها أنه بموجب عقد دؤرخ ١٩٧٣/١/١٥ عهدت إليه بنقل كمية من الصفيح من الإسكندرية إلى شركة بالقاهرة إلا أنه تبن عند تسليم الرسالة بتاريخ ٢٩/٥/٢٩ وجه د عجز لها قدره ٢١,٧٧٩ طن ــ يقدر التعويض عنه بالمبلغ المطالب به ـ دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى طبقاً للهادة ٩٩ من قانون التجارة . وبتاريخ ١٩٧٤/٤/٣٠ قضت المحكمة برفصالدفع وبندب حبر في الدعوى الذي انهي في تقريره إلى أن قيمة العجز ٤٠٤٦,٣٨١ جنيـه وأن الطاعن قبل خصم مبلغ ٣٦٨٤,٧٨١ منيه من مستحقاته لدىالشركة المطعون ضدها . و بتاريخ ٢/١/٧/١ قررت المحكمة شطب الدعوى . فأقامت الشركة المطعون ضدها الدعوى الحالية رقم ١٠١١ لسنة ١٩٧٩ تجارى كلىالإسكندرية على الطاعن بطاب إلزامه بأن بدفع لهـا مبلغ ٣٦١.٦٠٠ جنيه ـــ وهو الفرق بِن انتحريض المستحق لهـا عن العجز في رَسَالَة الصفيح وبين رصيد الطاعن لديها والذى قبل خصمه دفع الطاعن بسقوط الدعوى عملاً بالمادة ١٠٤ من قانون النجارة . وبتاريخ ٢٦٨٠/٢/٦٦ قبلت محكمة أول درجة هذا الدفع . استأنفت الشركة المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٢٠ لسنة ٣٦ ق . وبتاريخ/١/٤/ مضت محكمة استئناف الإسكندرية بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعن بأن يدفع للشركة المطعون ضدهـــا مبلغ ٣٦١,٦٠٠ جنيه طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ــ وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فها نقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جاسة لنظره ــ وفيها التزمت اليابة رأيها .

وحيث إن التاعن ينمى بالسبب الثانى من سببى الطمن على الحكم المطمون فيه – القصور في التسبيب والحطأ في الإسناد – وفي بيان ذلك يقول إن الحكم اعتر الترامه بتعويض الضرر عن العجز في البضاعة التي قام بنقلها قد تغير مصدره من عقد انتقل المؤرخ ١٩٧٣/١/١٥ – إلى إقراره اللاحق عليه بقبوله خصم قيمة هذا العجز من قيدة مستحقاته لدى الشركة المطعون ضدها – فصم قيمة هذا الإقراد بدب الدعوى ورتب على ذلك عدم خضوعها التقادم

المنصوص عليه في المسادة 10.8 من قانون التجارة وخضوعها لتقادم آخــر طويل المدة طبقاً للقواعد العامة في القانون المدنى ــ في حين أن سبب الدعوى هو عقد النقل المشار إليه وما إقراره اللاحق عليه بالعجز إلا إجراء قاطع لتقادم دعوى مسئوليته ــ كأمن للنقل ــ يبدأ به تقادم جديد مدته هي مدة التقادم الأول وهي مائة وتمانين يوماً من تاريخ تسليم البضاعة ــ لأن التقادم في هذه الحالة لا بستند إلى قربنة الوفاء وإنما إلى الرغبة في تصفية المنازعات التي نشأ عن عمليات التقل العديدة التي يقوم بها الناقل .

وحيث إن هذا النمى سديد . ذلك أنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى – على أن سبب الدعوى هو الواقعة التى يستمد مها المدعى الحق فى الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التى يستند إلها الحصوم فى دفاعهم – وأن تجديد الالترام وفقاً للإده ٢٥٤ من القانون المدنى – لا يستفاد من كتابة سند بدين موجود قبل ذلك ولا ١٤ تحدث فى الالترام من تغيير لا يتناول إلا زمان الوفاء أو كيفيته – وكان الثابت من مدونات من تغيير لا يتناول إلا زمان الوفاء أو كيفيته – وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه أن الشركة المطدون ضدها قد أقامت دعواها على الطاعن بطلب إلزامه – بصفته أميناً للنقل – بالتعويض عن المجز في البضاعة التي عهدت إليه بنقلها عوجب عقد النقل المؤرخ ١٩٧٢/١/١٥ المعتاداً إلى الترامه الناشئ عن هذا العقد بضيان تسليم البضاعة في جهة الوصول – كاملة وسليدة . ومن ثم فإن عقد النقل المشار إليه يكون سبب الدعوى .

وإذ كانت الدعوى – المستندة إلى هذا السبب تسقط – طبقاً المادة 10 من النور التجارة – بحضى مائة وتمانين يوماً – فيا ختص بالنقل داخل البلاد – من اليوم الذي كان يجب فيه نقل البضاعة – في حالة الهلاك الكلى – ومن يوم تسليمها فعلا إلى المرسل إليه – في حالة التلف – وذلك مالم يصدر من الناقل أو تابعيه غش أو خيانة فإنها تسقط بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم اللذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه – وكان إقرار الطاعن اللاحق على عقد النقل – بقبوله خصم قيمة العجز من مستحقاته لدى الشركة المطون ضدها لا يعتبر تجديداً للالذام المتولد من عقد انقل بدويض الضرر

الناشئ عن العجز - وإنما اعترافاً منه مهذا الالتزام - مهدف اعتبار هـذا التعويض ثابتًا في ذمته وليس جدف تغيير مصدره من عقد النقل إلى الإرادة المنفردة . ومن ثم فلا يُرتب عليه أن يصبح التعويض في هذه الحالة ــ ديناً عادياً مخضع للتقادم الطويل وإنمــا يبقى خاضعاً للتقادم الوارد بنص المــادة ١٠٤ من قانون التجارة ويعتر الإقرار المشار إليه في ذات الوقت ــ إجراءاً قاطماً لدعوى مسئولية الطاعن ـ كأمن للنقل ـ يبدأ به تقادم جديد مدته هي مدة التقادم الأول ــ لمـا كان ذلك وكانت الشركة المطعون ضدها لم تدع بوقوع غش أو خيانة من الطاعن أو تابعيه وكانت قد أقامت دعواها الراهنة بإيداع صيفتها قلم كتاب الحكمة بتاريخ ١٩٧٩/٣/١ بعد شطب دعواها السابقة رقم ١٦٠١ لسنة ١٩٧٣ تجارى كلي الإسكندريَّة بتاريخ ١٩٧٨/٢/١ – أي بعد مضي مائة وتمانين يوماً من قرار الشطب ــ باعتباره آخر إجراء صميح تم فى الدعرى ومن ثم فإن الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه تكون قد سقطت بالتقادم المنصرص عليه في المسادة ١٠٤ من قانون التجارة ـــ ولمساكان الطاعن قد تمسك ــ أمام محكمة الموضوع بهذا التقادم ــ وكان الحكم المطعون فيه قد رفض دفاعه في هذا الصدد استناداً إلى أن الترامه بالتعويض عن العجز في البضاعة قد تغير مصدره من عقد النقل إلى الإقرار اللاحق عليه بالعجز واعتبر هذا الإقرار سبرأ للدعوى ورتب على ذلك عدم خضوعها للتقادم المنصوص عنيه في المسادة ١٠٤ من قانون التجارة وخضوعها للتقادم الطويل طبقاً للقواعد العامة في القانون المدنى وقضاءه في موضوع الدعوى بالتعويض ــ فإنه يكون قد شابه القصور في التسبيب والحطأ في الإستاد بما يوجب نقضه ... دون حاجة لبحث السبب الأول من سبي الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم .

جلسة ١٦ من فبراير سسنة ١٩٨٧

برياسة السيد / المستشار د - متصور وجيسه نائب رئيس المحكمة ، وعضوية الساوة المستشارين / متحسه فسؤاد يدر نائب رئيس المحكمة ، عبــد النبي ضبخم ، كمــال نافع ، محمــه عصــياح -

(09)

الطمن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٠ القضائية :

(۱ ــ ۳) قانون « سريان القانون من حيث الزمان » نظام عام ، ايجـــار « ايجار الاماكن » « التاجي مغروش » ،

(١) القانون - سرياله باثر فورى على ما يقسح من تاريخ نضائد مالم ينص فيه على على حلاله دالم التانون الذى أيرم في طله مالم تكن أحكام القانون الذى أيرم في طله مالم تكن أحكام القانون البديد متعلقة بالنظام المسام - سريانها بائسر فسورى على مالم يكن قد اكتمل من المراكز القانونية - قوانين إيجار الأماكن - سريانها بائر فورى على عاود الايجار السارية ولو كانت مبرمة قبل المعبل به -

(۲) حق التأجير المفروش • قصره على الملائه والمستأجرين المصريني فقط والأجانب ليس لهم هذا الحق سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين المواد ۳۱ ، ۱۰ ، ۱۶ ، ۱۶ / اق ۶۰ اسنة ۱۹۷۷ • تعلق ذلك بالنظام العام • سرياته على العلاقات التي تشأت قبسل صدور القانون المذكور • علة ذلك •

(٣) حكم « الطعن في الحكم » . نقفي ((الإحكام غير الجائز الطعن عليها ».

الأحكام الصافوة من المصاكم الابتدائية بوصسفها محكمة الدرجة الأولى • علم جواز الطمن فيها بطريق/القض •

١ – المقرر طبقاً للمبادئ الدستورية المتواضع علمها أن أحكام التموانين لا تجرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها وتنعطف آثارها على ما وقع علمها ما لم ينص الفانون على خلاف ذلك ، والأصل أن للقانون الجديد أثراً مباشراً تخضع لسلطانه الآثار المستقبلة للمراكز الفانونية الحاصة إلا في العقود فتخضع للقانون القدم الذي أبرمت في ظله ما لم يكن القانون الجديد من النظام العام فيسترد سلطانه المباشر على الآثار المترتبة على هذه العقود ، طالما بقيت ساربة فيسترد سلطانه المباشر على الآثار المترتبة على هذه العقود ، طالما بقيت ساربة

عند العمل بالقانون الجديد دون أن يكون ثمة تعارض بن هذا المبدأ وبين قاعدة عدم رجعية القوانين وإذ كانت أحكام قوانين إيجار الأماكن الاستثنائية المتنابعة آمرة ومتعلقة بالنظام العام فإنها تسرى بأثر مباشر فورى من تاريخ العمل مها على حميع الآثار المرتبة على عقود الإيجار حتى ولو كانت مرمة قبل العمل ما

٢ ــ النص في المواد ٣١ ، ٤٠ ، ١/٤٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يدل على أنه إذا أذن المؤجر بالتأجر من الباطن مفروشًا . أو أجاز القــانون ذلك للمستأجر - رغم عدم موافقة المؤجر لاعتبارات رآها المشرع إنما أراد تحديد جنسية من يرخص له بالتأجر مفروشاً في الحالات سالفة البيآن ، سواء كان مالكاً أو مستأجراً ، وسواء أكانت هذه الرخصة مقررة بنص القانون في الفصل الرابع منه أو بموافقة المؤجر المنصوص علمها في المادة ٣١ منه ، يؤكد صواب ذَّلك ، أن نص المــادة ٤٨ سوى بن المــالك الأجنبي والمستأجر الأجنى ولا ستساغ عقلا أن بكون فذا الأخبَر أكثر مما للأول ، إذ علة هذا الحظر أنه ليسَ للأجنى مالكاً أو مستأجراً الاستثمار في تأجنو الأماكن المفروشة في تنك الحالات وهو ما أفصحت عنه مناقشة مشروع هذا القانون في مجلس الشعب ، وما دام الأمر كذلك فإن علة منع المستأجر الأجنى من التأجير مفروشاً يتوافر في حميع الحالات الواردة بالمـادة ٤٠ متقدمة البيان ، وهي الحالات التي يستمد الحق فها من القانون مباشرة ولو أجاز المؤجر هذا التأجير أو أذن به وإذا كان قصد المشرع من القاعدة القانونية التي أفرغها في المـادة ١/٤٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بمنع غير المصريين من استمار أموالهم ونشاطهم في التأجر ألفروش هو أن يضيّق قدر المستطاع من مجـال المضاربة في هذا النوع من النشاط حتى تتوافر الأماكن الخالية لطالبي السكني النَّرَامَا بمقتضيات الصالح العام وترجيحاً لحما على ما قد يكون للأفراد من مصالح مغايرة فإن هذه القاعدة تكون من قواعد النظام العام ولا بجوز الاتفاق على مَا مُخالفها ، كما وأنها تحكيم العلاقات التي نشأت قبل صدور القانون الذي قرها. ٣ - مؤدى المادتين ٢٤٩، ٢٤٩ من قانون المرافعات أن يقتصر العلمن بطريق النقض على الأحكام الصادرة من محاكم الاستثناف وعلى الأحكام الانهائية أياً كانت المحكمة الى أصدرتها إذا صدرت على خلاف حكم سابق ، أما الأحكام التى تصدر من المحكمة الابتدائية بوصفها عكمة الدرجة الأولى فلا بجوز العلمن فيها بطريق النقض وإنما يكون العلمن في الأحكام الصادرة من محاكم الاستثناف سواء بتأيدها أو بإلغائها أو بتعديلها ...

المحكمية

بعـد الاطـلاع على الأوراق ومياع التقرير الذى تلاه السـيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٢٧٣٣٧ لسنة ١٩٧٨ مدنى
شمال القاهرة ضد الطاعنة والمطعون ضدها الثانى والثالث بطلب الحكم بإخلائهم
من الشقة المبينة بالصحيفة وتسليمها خالية ، وقال بياناً لذلك أن المطعون ضده
الثانى السورى الجنسية استأجر منه تلك الشقة بعقد مؤرخ ١٩٧١/٧/٢١ نص
في ينده السادس على حظر تنازل المستأجر عن الإعبار أو تأجير العن من الباطن
يغير إذن كتابى من المؤجر ، ورغم ذلك أجرها إلى المطعون ضده الثالث
اللبنانى الجنسية من يوليو إلى سبتمبر سنة ١٩٧٦ ثم استأجر به الطاعنة - وهى
حكت المحكمة بإخلاء الطاعنة والمعلمون ضده الثانى والثالث من شقة الذراع
حكت المحكمة بإخلاء الطاعنة والمعلمون ضده الثانى والثالث من شقة الذراع
وتسليمها إلى المطعون ضده الأول . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام عكمة
استثناف القاهرة ، وقيد استثنافها برقم ٢٥٧٤ سنة ٩٦ ق ، وبتاريخ
الحتمة بطريق القطعى . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فها الرأى برغض

الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفها النزمت النيابة رأمها :

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ، تنعى الطاعنة بالثلاث الأول والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول إن المطمون ضده الثاني أجر لهما عين النزاع مفروشة فى المدة من ١٩٧٦/٧/٤ إلى ١٩٧٨/٧/٣ فتكونُ الْعَلاقة الإيجارية قد نشأت قبل العمل بأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المنفسد اعتباراً من ١٩٧٧/٩/٨ ، بمنا لا يجوز معه إخضاع تلك العلاقة لنص المادة ٨٤ من هذا القانون إذ قامت فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي لم يكن يمنعها وكان ينظم أحكام التأجير المفروش في المواد من ٢٦ إلى٢٩ منه دون ما يُنبئ عن قصد إلى قصر أحكامها على المصريين وحدهم ، كما لا بجوز سحب أثر النص المستحدث علما لأنه يتضمن تعديلًا لما اتفق عليه أطرَّاف العقد مما لا يخالف قواعد النظَّام العام ، وهــو ما يكشف عنه نص المادة ٤٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التي أوجبت على الملاك والمستأجرين والمؤجرين لأماكن مفروشة حتى تاريخ العمل بالقانون تعديل أوضماعهم وفقاً لأحكامه فى مدى ستة شهور من تاريخ صدوره أو انتهاء مدد العقنود أسما أقرب ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بالاخلاء تأسيساً على ثبوت واقعة التأجير المفروش بالمخالفة لنص المــادة ٤٨ من القانون رقم٤٩ لسنة ١٩٧٧ مع قيامها قبل العمل بأحكام هذا القانون ، كما تقدم البيان بمقولة أن هذا النص كاشف لمراد الشارع معيب بما يستوجب نقضه :

وحيث إن هذا النبي مردود ، ذلك أن المقرر طبقاً للمياديُّ البستورية المتواضع عليها أن أحكام القوانين لا تجرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا تنعطف آثارها على ما وقع قبلها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، والأصل أن للقانون الجديد أثراً مباشراً تخضع لسلطانه الآثار المستقبلة للمراكز القانونية الحاصة ، إلا في العقود فتخضع للقانون القدم الذي أبرمت في ظله ما لم يكن القانون الجليد من النظام العام فيسترد سلطانه المباشر على الآثار

(ج) إذا ثبت أن المستأجر قد تنازل عن المكان المؤجر أو أجره من الباطن بغير إذن كتابي صريح من المـالك للمستأجر الأصلي ... ، : وفي المـادة ٤٠ الواردة فى الفصل الرابع من ذات القانون 1 على أنه لا بجوز للمستأجر فى غير المصايف والمشاتى المحددة وفقاً لأحكام هذا القانون أن يؤجر المكان ــ المؤجر له مفروشاً أو خالياً إلا في حالات حددها ۽ ، يدل على أنه إذا أذن المؤجر موافقة المؤجر ــ لاعتبارات رآها المشرع ، فإن النص في المــادة ١/٤٨ ألواردة بالفصل الرابع من القانون المذكرر على أنه و لا يفيد من أحكام هذا الفصــل سوى الملاك والمستأجرين المصريين ٤ ــ ويدل على أن المشرع إنمــا أراد تحديد جنسية من يرخص له بالتأجر مفروشاً في الحالات سالفة البيان ، سواء كان مالكاً أو مستأجراً ، وسواء أكانت هذه الرخصة مقررة ينص القانون في الفصل الرابع منه أو بموافقة المؤجر المنصوص عليها في المادة ٣١ منه ، بؤكد صواب ذلك ، أنَّ نص المــادة ٤٨ سوى بن المــالك الأجنبي والمستأجر الأجنبي ولا يستساغ عقلا أن يكون لهذا الأخير أكثر ممـا للأول ، إذ علة هذا الحظر أنه ليس للأجني مالكاً أو مستأجراً . الاستأبار في تأجير الأماكن مفروشة في تلك الحالات وهو ما أفصحت عنه مناقشة مشروع هذا القانون

في مجلس الشعب ، وما دام الأمر كذلك فإن علة منع المستأجر الأجنى من التأجير مفروشاً يتوافر في حميع الحالات الواردة بالمادة ٤٠ متقدمة البيان ، وهي الحالات التي يستمد الحقّ فها من القانون مباشرة ولو أجاز المؤجر عدًا التأجير أو أذن به ، وإذ كان قصد المشرع من القاعدة القانونية التي أفرغهـا في المسادة ١/٤٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بمنع غير المصريين من استثمار أموالهم ونشاطهم في التأجر المفروش هو أن يضيق قدر المستطاع من عجال المضاربة في هذا النوع من النشاط حيى تتوافر الأماكن الخالية لطالبي السكني النزاماً بمقتضيات الصالح العام وترجيحاً لهـا على ما قد يكون للأفراد من مصالح مغايرة فإن هذه القاعدة تكون من قواعد النظام العام ولا بجوز الاتفاق على ما يخالفها ، كما وأنَّها تحكم العلاقات التي نشأت قبل صَّدور القانون الذي قررها ، ولما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد وافق صميح القانون فى قضائه بإخلاء الطاعنة والمطعون ضدهما الثانى والثالث من عن الزاع إعمالا لنص المسادة ١/٤٨ من القسانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ولا ينسال من ذلك باعتباره غير مؤثر فىالنتيجة الصحيحة التى انتهى إليها ، ويكون النعى بالأسباب المتقدمة من ثم على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنمى بالسبب الرابع للطمن على الحكم المطعون فيمه الحملاً فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول إن وكيلها تقدم إلى محكمة أول درجة بطلب خلال فترة حجز الدعوى للحكم ضمنه زوال صفة المطعون ضده الأول كوكيل عن باقى ملاك العقار اللهين ألغوا توكيلاتهم إليه بعد رفع الدعوى عمل كان يوجب على المحكمة الحكم بانقطاع سير الحصومة ، وإذ لم تقصد المحكمة بلك ولم يعرض الحكم المطعون فيه لهذا الطلب فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النمى غير مقبول ، ذلك أنه لمـا كان مؤدى المـادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات أن يقتصر الطعن بطريق النقض على الأحكام الصادرة من مجاكم الاستثناف وعلى الأحكام الانتهائية أياً كانت المحكمة التي أصلوتها إذا صدرت على خلاف حكم سابق، أما الأحكام التي تصدر من المجكلة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى فلا يجوز الطعن فيها بطريق النقض وإنمنا يكون الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم الاستثناف سبواء بتأييدها أو بإلغائها أو بتعديلها ، لما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى أنه صدر لصالح المطعون ضده الأول عن نفسه وبصفته وبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنة أقامت استثنافها قبل المطعون ضده الأول عن نفسه ولم توجهه إليه بصفته التي كان قد خاصمها بها أمام محكمة أول درجة فيكون الحكم الابتدائي أصبح بهائياً في هذا الشق منه لعدم استثناف الطاعنة إياه فيه ، وإذ ينصرف نعى الطاعنة إلى قضاء الحكم الابتدائي فإنه يكون غير جائز .

وحيث إن الطاعنة تنمى بالسبب الخامس للطعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفى بيان ذلك تقول إنها دفعت أمام محكمة الموضوع بدرجتها بعدم دستورية نص المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وطلبت وقف السير في الدعوى والتصريح لها بالالتجاء إلى المحكمة اللستورية العلميا إلا أن الحكم الابتدائي مؤيداً بالحكم المطعون فيه اكتفيا في الرد على هذا الدفع بالقول بعدم جديته مما يعيبه بالقصور الذي يستوجب نقضه :

وحيث إن هذا النحى مردود ، ذلك أنه يبن من مدونات الحكم الابتدائى أنه تناول الدفع المشار إليه بسبب النحى مبيناً أن رقابة القضاء على دستورية القوانين واللوائح قبل إنشاء المحكمة العليا ما كانت إلا بدفع من صاحب الشأن تفصل فيه محكمة الموضوع قبل الفصل فى الدعوى ولم يكن المحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها وقد قن المشرع هذه القواعد بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ الصادر بإنشاء المحكمة العليا والى اختصها دون غير ها بالفصل فى عدم دستورية القوانين إذ بتخذ شكل دفع من صاحب الشأن أمام محكمة الموضوع ، فإن القوانين إذ بتخذ شكل دفع من صاحب الشأن أمام محكمة الموضوع ، فإن هى قدرت جديته حددت لصاحبه أجلا لرفع الأمر بشأنه للمحكمة العليا وإذا انقضى الأجل دون رفع الأمر إليا سقط الدفع ، ثم خاصت المحكمة

المذكورة إلى تقدير حدم جدية ذلك الدفع ، ويبين من مدونات الحكم المطمون فيه أنه اعتنق أسباب الحكم المستأنف فى الرد على الدفع المذكور وزاد طلها أن واقعة تأجير المطمون ضده الثانى لعبن التراع مفروشة للطاعنة وإن بدأت فى ١٩٧٧/٩/١ قبل تاريخ العمل بأحكام القانون رتم ٤٩ لسنة ١٩٧٧/٩/١ إلا أنها استمرت قائمة بعد هذا التاريخ بما يوجب إخضاعها إعمالا للأثر الفورى لها باعتبارها متعلقة بالنظام العام وذلك برغم قيام العلاقة التعاقدية قبل تاريخ تفاذ القانون وأن هذه قواعد قانونية مستقرة وينعت كل وصف يؤسس على المحادلة فيها بعدم الجدية ، ولما كان ذلك وكانت هذه الأسباب سائفة وتكنى لحمل فيها بعدم الجديد ، ولما كان ذلك وكانت هذه الأسباب سائفة وتكنى لحمل المخادلة المناقدة ، فإن ما تنصاه الطاعنة عليه بسبب النعى يكون على غير أساس ب

ولما تقدم يتعن رفض الطعن .

-جلسة 17 من فيراير سنة 19۸٧

بريامة السيد المستمار/ مرزوق فكرى كاتب رئيس المحكمة وعضوية السيادة المستمارين/ صلاح محمد أحمد وحدي محمد حدن ، محمد ماني او متصورة ، ومصطلى حسيب عباس ه

(4+)

الطمئان رقها ٨٠ ١٨ استة ٥٤ قضالية ﴿ أحوال شخصية ﴾ :

(﴾) أحوال شخصية • ارث • دعوى « سماع الدعوى » •

سماع دعوى الارث ٠ معاطه ٠

(۲) احوال شخصية « نسب » ، دعوى « سماع الدعوى » ،

سياح وموى النسب يند وفاة ناورت • شرطه •

(٣) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الادلة » • تزوير ــ اثبات ــ خبرة

لتاشى الموضوع السلطة الشطئة فى الحكم بصحة الردقة المدعى يتزويرها أو بيطلانها وردها بناء على ما يستظهره من طروف الدعوى وملابساتها • عدم التزامه بالسير فى اجراءات التحقيق أو لقب غيبي "

(٤) تقض « السبب الجهل » •

عدم بيان الطاهنة ماهيه ما تعزوه الى الحكم المطمون فيه من خطأ وموضع هذا العيب منه واثره في قضائه - تحي مجهل في مقبول -

(o) نقض « الخصوم في العلمن » •

اشتصام الطاعنيّ للسحكرم عليهم متلهم أو لمن لم يكن لهم طلبات قبلهم ولم ينازهوهم في طلباتهم • في طلبول •

١ - دعوى الإرث تكون مسموعة من جانب رافعها مى وجدت الصلة المورثة بينه وبين المورث حى وإن حجه غيره من الورثة . وأسباب الإرث هي الزوجية والقراية والعصوبة السبية طبقاً المادة ٧ من قانون المواريث رقم٧٧ . لسنة ١٩٤٣ ، وإذ كان النابت أن الدعوى رفعت ضد الطاعنة من إخسوة المورث عبا يوفر قهم الصلة المورثة فإن دعواهم بالإرث فيه وبإنكار حقها في ذلك تكون مسموعة .

٢' ـــ المقرر في قضاء هذه المحكمة إلى أن دعوى النسب بعد وقاة المورث
 لا ممكن رفعها استقلالا ، وبالنسب وحده ، بل بجب أن تكون ضمن حق في الدركة بطلبه المدعى مع الحكم بثبوت نسبه :

٣- لقاضى الموضوع السلطة المطلقة في الحسكم بصحة الرقة المدعى ،
 برويرها أو ببطلام وردها بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى ،
 وملابسام دون أن يكون مازماً بالسير في إجراءات التحقيق أو تدب خمير ;

٤ ــ إذ كانت الطاعنة لم تبن فى أسباب النمى ماهية ما تعزوه إلى الحكم المطمون فيه من خطأ فى تطبيق القانون وموضع هذا العيب منه وأثره فى قضائه ، فإن النمى بها يكون مجهلا ومن ثم غير مقبول .

 ه ــ الطعن بالنقض ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة ــ يكون غير مقبول بالنسبة إلى من اختصموا فيه وكانوا من المحكوم عليم شأنهم شأن الطاعنين ، وبالنسبة إلى من اختصمهم الطاعنون ولم يكن لأى طرف منها طلبات قبل الآخر أمام محكة الموضوع ولم ينازع أى منهما الآخر في طلباته .

المحكمية

بعـد الاطـلاع على الأوراق وسياع التقوير الذى تلاه السـيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن رقم ٨٠ لسنة ٥٤ ق قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنة في الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٥ في عن نفسها ويصفها وصية على القاصر ... أقامت الدعوى رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٧٦ كيل أحوال شخصية الجيزة ضد المطعون عليم بطلب الحكم بثبوت نسب الصغير ... إلى والمده المرحوم وقالت بياناً لللك أنها كانت زوجة للمتوفى وأتت بهذا الضغير على هذا النسب

غقد أقامت النبحوى – كما أقام المعلمون عليهم الدعوى رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٧٦ كلى أحوال شخصية الجبرة ضد الطاعنة بطلب الحكم ببطلان إشهاد الوفاة والوراثة رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٧٦ بندر إمبابة الجزئية . وقالوا بياناً للظك أنه بتاريخ ١٩٧٦/٦/١١ توفى المرحوم وانحصر إرثه فهم وحدهم دون شريك لهم فيه إلا أن الطاعنة استصدرت ذلك الإعلام الشرعى بأنها زُوْجة المتوفى وترث تركته هي وابنها الصغير ... ، ومن ثم نقد أقاموا الدعوى . قررت المحكمة ضم هذه الدعوى إلى الدَّعوى رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٧٦ كلى أحوال شخصية الجنزة وفي ١٩٧٧/٦/٢٦ حكمت ببوت نسب الولد ... إلى والده المرحوم وبرفضالدعوى رقم ٣٥٣ لسنة١٩٧٦ كلي أحوال شخصية الجنزة . استأنف المطعون علمهم هذا الحكم بالاستثنافين رقمي ١٣٩ و ١٤٠ لسنة ٩٤ ق القاهرة . قررتُ محكمة الاستئساف ضم الاستثناف الثانى إلى الأول وبتاريخ ١٠/٥/٤/٥ حكمت برفضالطعنبالنزوير المقدم من المستأنف ضدها ﴿ الطاعنة ﴾ وبصحة وثبيقة زواجها من ... وبإلغاء الحكم المستأنف وبعدم سماع الدعوى رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٧٦ وفي الدعوى رقم 2°70 لسنة ١٩٧٦ ببطلان الإشهاد الشرعى رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٧٦ وراثات بندر إمبابة الجزئية و بالنسبة لصفة ووراثة الطاعنة في المتوفى وبالنسبة لوصف القاصر ... بأنه ابنه منها وتعديل ورثته بالآتى : وانحصار إرثه الشرعى فى ابنه ... القاصر ويستحق كل تركته تعصيباً من غير شريك ولا وارث له سواه . ورفض الاستثنافين موضوعاً فيا عدا ذلك وتأييد الحكم المستأنف ، . طعنت الطاعنة عن نفسها وبصفتها وصية على ابنها القاصر في هبذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٨٠ لسنة ٥٤ ق . وطعن المطمون عليهم في هذا الحكم أيضاً بطريق النقض بالطعن رقم ٨١ لسنة ٥٤ ق . قدمت النيابة العامة مذكرة في كل من الطعنين أبدت فيهما الرأى برفض الطعن الأول وبعدم قبول الثانى ، وإذ عرض الطُّعنان على هذه المحكمة في غرفة "مَشْوَرَةُ ، رأْتِ أَسْهَا جِدَيْرِانَ بِالنَظْرُ فَحَدَدْتُ جَلَسَةُ لَنَظْرُهُمَا وَفَهَا أَمُوتُ بضم ثانهما إلى الأول والنزمت النيابة رأجا .

وحيث إن الطعن رقم ٨٠ لسنة ٤٤ ق أقيم على اثنى عشر سبباً تنفى الطاعة بالسبب الحامض مها على الحكم المطفول فية الحظا في تطبيق القائون وفي بيان ذلك تقول إن هودى الإرث لا تسمع إلا تمن كان وارثاً ، وإذ ثبت بالحكم المطعون فيه أن إخوة المورث وأولادهم المطعون عليم محجوبون بابنه حجب حرمان فكان يتعمن الحكم بعلم مهاع دعواهم بإنكار حقها في إدئه لأتهم ليسوا بورثة له . وإذ قضى الحكم رغم خلك بسماع دعواهم وبعدم معام حقها في الإرث فإنه بكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك أن دعوى الإرث تكون مسموعة من جانب رافعها من وجدت الصلة المورثة بينه وبن المورث حتى وإن حجيه غيره من الورثة . وإذ كانت أسباب الإرث هى الزوجية والقرابة والمصوبة السبية طبقاً للمادة ٧ من قانون المواريث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ، وكان الثابت أن الدعوى رفعت ضد الطاعنة من إخوة المورث عما يوفر فهم الصلة المورثة فإن دعواهم بالإرث فيه وبإنكار حقها في ذلك تكون مسموعة ويكون النعى على غير أساس :

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب السادس من أسباب العلمن على الحسكم المعلمون فيه الحطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول إن الحكم قضى بعدم سباع دعواها رقم ۳۰۰ لسنة ۱۹۷۳ كلى أحوال شخصية والتى أقامها بطلب الحكم بثبوت نسب إنها ... إلى والده المرحوم منه منه منه أن هده الأموال من أنها لم تين أموال المورث ولم تطلب الحكم بالورائة . مع أن هده الأموال لم تكن عل خلاف بينها وبين المطعون عليهم وإنما كان الحلاف حول ثبوت النسب وصفة الورائة ولم تتطلب المنازعة فى هذه المرحلة بياناً بأموال المورث وإذ خالف الحكم هذا النظر يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النحى مردود ، ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن دعوى النسب بعد وفاة المورث لا يمكن رفعها استقلالا ، وبالنسب وحده ، بل بجب أن تكون ضمن حق فى الركة بطلبه المدعى مع الحكم بثبوت نسبه ، وكان الثابت أن الطاعنة أقامت دعواها رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٧٦ كلى أحوال شخصية الحيرة بطلب الحكم" بثبوت نسب الصغير ... إلى والده المرحوم ودون طلب أى حق له فى التركة فإن دعواها مجردة بالنسب تكون غير مسموعة ، كما انهى إلى ذلك الحكم المطعون فيم محيحاً ويكون النمى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنمى بالأسباب التاسع والماشر والحادى عشر والثانى عشر من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون ، والإخلال عن الدفاع والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك تقول إن المطعون عليم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بعقد الزواج المؤرخ ١٩٥٨/١٠/٢٦ والمنسوب فيه إليها زواجها من المدعون المستوب فيه إليها زواجها من المدعون المتحقيق الإثباته . كما قدمت فى الدحوى بالنزوير وطلبت إحالة الدعوى إلى التحقيق الإثباته . كما قدمت فى الدحوى عدة مستندات تثبت تعدد المنازعات القضائية بينها وبين المطعون عليم حول أموال المرحوم غير أن محكمة الاستثناف لم تحقق دفاعها في قرد على تلك المستندات وقضت بصحة عقد الزواج سالف البيان ورتبت على هلما القضاء حرمانها من ميرائها فى زواجها المرحوم ما يشوب الحكم بالحطأ فى تطبيق القانون والإخلال محق الدفاع والقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك أنه لما كان قضاء هذه المحكمة قمد جرى بأن لقاضى المرضوع السلطة المطلقة فى الحكم بصحة الورقة الملدى بتزويرها أو ببطلانها وردها بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى وملايساتها دون أن يكون ملزماً بالسير فى إجراءات التحقيق أو ندب خبير ، وكان الثابت بالحكم المطمون فيه أن عكمة الموضوع فى حدود سلطها التقديرية. قد أقامت قضامها بصحة عقد زواج الطاعنة من المدحو على سند نما استخلصته من أقوال المأذون الذى وثق العقد وما اتحقه من إجراءات فى ذلك ومن قيام المرحوم اللكي ادعت الطاعنة إلى المحرورة المدى ورده المحلورة المحرورة الم

زواجها منه ــ عباشرة العقد وكيلا عبها وهو ما يكنى لحمل قضاء الحكم فى هذا الجصرص فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنمى بباقى أسباب الطمن على الحكم المطمون فيه الحطأ في تطبيق القانون واقتصرت في بيان ذلك على قولما إن المطعون عليم تمسكوا في دفاعهم بعدم مباع الدعوى بثبوت نسب الصغير ... إلى والله المرحوم مدا الصغير ، وادعوا زواجها من وقدموا وثيقة رسمية بهذا الرواج . وأضافت أن المشرع لم يشترط لساع دعوى النسب وجود وثيقة زواج رسمية ، وأنها طعنت بالتزوير على العقد المقدم من المطعون عليم وأن المرحوم قد أقر بأن الصغير ... ابنه وهو ما يفسر دفاع المطعون عليم بنقى هذا النسب :

وحيث إنه لمما كانت الطاعنة لم نين فى هذه الأسباب ماهية ما تعزوه إلى الحكم المطعون فيه من خطأ فى تطبيق القانون وموضع هـذا العيب منــه وأثره فى قضائه فإن النعى بها يكون مجهلا ومن ثم غير مقبول .

وحيث إنه عن الطعن رقم ٨١ لسنة ٤٥ ق فإن الطعن بالنقض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون غير مقبول بالنسبة إلى من اختصموا فيه وكانوا من المحكوم عليم شأبهم شأن الطاعنين ، وبالنسبة إلى من اختصمهم الطاعنون ولم يكن لأى طرف مهما طلبات قبل الآخر أمام محكمة الموضوع ولم ينازع أى مهما الآخر في طلباته . لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعنين قد اختصموا المطبون عليها الأولى يصفيها الشخصية وهي مهده الصفة محكوم عليه مثلهم ، واختصموا باقي المطمون عليم بصفاتهم الثاني مدير عام مصلحة الفرائي والثالث مراقب ضرائب تركات الجيزة والرابع رئيس مجلس إدارة نيئت عمر مثان مؤلاء قد اختصموا أمام محكمة الاستثناف دون أن توجعه إليه طلبات وكان موقفهم من الحصومة سلبياً ولم تصدر مهم عنازجة أو يثبت لم حفاع ولم محكمة بالنسبة إلى حميم عليج غير مقبول .

چلسة ١٨ من فبرايز سنة ١٩٨٧

برياسة السيد / المستشار سيد عبد الباقى سيف نائب رئيس المحكمة ، وهفوية السادة المستشارين / عبد المتصف هاشم ، احمد ابراهيم شابي نائين رئيس المحكمة ، محمد حمال الدين شاقاتي ، وصلاح محمود هوچي ه

(71)

الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٥٣ القضائية :

(۱ ، ۲) تعویفی ، التزام ((تنفیذ الالتزام)) ، ودیعه ، احوال شخصیة ((قائمة منقولات الزوجیة)) ، دعوی ، ((الطلبسات فی اقدعوی)) ، بطسملان ،

(١) الأصل تحقية الالتزام عينا • الاستماضة عنه بالتعريض • شرطه • استحالة التنفيذ
 البني أو اتفاق الدائن والمدين على التعويض صراحة أو ضمنا • المدتان ٢٠٥٧ و٢٥٠ ميني •

(۲) التزام الطاعن باقدراره أن يؤدى للعطون عليها قيصة مصرغاتها المورعة عده بعرجب قائمة متفولات الزوجية • مؤداه • استساضتهما عن التنفيذ المبنى بالتعويض • نضاء الحكم بهذا التحويض بعراعات ارتفاع صحر اللحب وقدة التقافى • قضاء بما طلبة الخصوم • الره • لا يطلاق م:

١ -- مفاد نص المادتن ١/٢٠٣ و ٢١٥ من القانون المدنى -- وعمل ما جرى به قضاء هذه المحكمة -- أن الأصل هو تنفيذ الالترام عيناً ، ويصار إلى عوضه أى التنفيذ مقابل إذا استحال الهينى أو اتفق الدائن والمدين عملى الاستعاضة بالتعويض عن التنفيذ العينى سواء كان ذلك صراحة أو ضمناً.

Y - إذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعن الزم بموجب إقراره ... بأن يؤدى المطعون عليها قيمة مصوغاتها المودعة عنده والمبيئة بقائمة منقولاتها نقداً فإن مؤدى ذلك أنهما استعاضا بالتعويض عن تقيد الرامه برد تلك المصوغات عيناً ، وإذ كان ذلك الاتفاق لم يتضمن تحديداً القيمة التعويض المستحق المعطعون عليها ولا يوجد نص في القانون يوجب اتباع معامر معينة لتقديره . فإن الحكم المطعون فيه إذ انهى في خدود سلطة محكمة المؤضوع التقديرة - إلى تقدير التعويض عملة المنافقة عكمة المؤضوع التقديرة - إلى تقدير التعويض عملة المنافقة علمة الشاعة عليه التقديرة ما المنافقة عليه التقديرة - إلى تقدير التعويض عملة المنافقة عليه التقديرة مراحاً في ذلك ارتضاع

سعر الذهب وقت التقاضى عنه وقت استلام الطاعن للمصوغات المطالب بقيمتها ، لا يكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم ويكون النعى عليه بالبطلان ...: غىر صديد :

الحكمية

بعـد الاطــلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه الســيـد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حبث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع -- على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق العلمن -- تتحصل فى أن المطعون عليا تقدمت بطلب استصدار أمر بالأداء يزم الطاعن بأن يؤدى لها مبلغ ١٢٠٠ جنيه . وقالت بياناً له أنه بموجب اتفاق مؤرخ ١٩٨٠/٣/٣٠ تعهد الطاعن بأن يؤدى لها قيمة المصوغات التى تسلمها منها يابان قيام الزوجية بينهما وأنها تقدرها بالمبلغ المطالب به . وإذ رفض طلب الأداء وقيدت الدعوى برقم ١٩٥٦ سنة ١٩٨١ مدنى طنطا الابتدائية ، حكت المحكمة بتاريخ ١٩٨٧/٧/٢ بإلزام الطاعن بأن يؤدى للمطعون عليها ١٩ جنيه . استأنف المطعون عليها هذا الحكم لدى محكمة استثناف طنطا بالاستثناف رقم ١٩٥٥ سنة ٣٣ ق مدنى ، بتاريخ ١٩٨٣/١٩٢٣ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بأن يؤدى للمطعون عليها ١٠٠٠ جنيه بمتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بأن يؤدى للمطعون عليها ١٠٠٠ جنيه بمتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة قرأت الرأى برفض الطعن ، وعرض الطمن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة قرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفها النرمت النيابة رأمها :

وحيث إن الطعن أقيم على سبين ينمى الطاعن جما على الحكم المطعون فيه البطلان . وفى بيان ذلك يقول إن المطعون عليها أقامت الدعوى بطلب الحكم بإلزامه بأن يؤدى لها قيمة مصوغاتها نقداً تنفيلاً لالتزامه اللى تضمته الإقرار الموقع منه والمؤوخ ١٩٨١/٣/٠ ولم تطلب الحكم لها بالتعويض ، وإذ كانت تلك المصوغات قد قدرت قيمتها بقائمة منقولات الزوجية المشار إليها فى ذلك الإقرار بمبلغ ٩١ جنيه وكان هذا المبلغ هو كل ما يلمز م بأدائه للمطعون عليها فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزامه بأن يؤدى لهما ١٠٠٠ جنيه على سييل التعويض يكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم وهو ما يصنه بالبطلان .

وحيث إن هذا النعي مردود . ذلك أن البن من الأوراق أن المطعون علمها أقامت دعواها بطلب إلزام الطاعن بأن يؤدي لها مبلغ ١٢٠٠ جنيه هي قيمة المَصاغ ، وقت طلب الأمر بالأداء ، فإن طلها هذا لا يعدوا أن يكرن طلباً بالتنفيذ عن طريق التعويض . لما كان ذلك وكان مفاد نص المبادتين ١/٢٠٣ ، ٢١٥ من القانون المدنى ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ أن الأصل. هو تنفيذ الالتزام عيناً ، ويصار إلى عوضه أي التنفيذ عقابل إذا استحال التنفيذ العيني أو اتفق الدائن والمدين على الاستعاضه بالتعويض عن التنفيــذ العبني سواء كان ذلك صراحة أو ضمناً . وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن النزم بموجب الإقرار المؤرخ ١٩٨١/٣/٢٥ بأن يؤدي للمطعون علما قيمة مصوعاتها المودعة عنده والمبينة بقائمة منقولاتها ، نقلاً ، فإن مؤدى ذلك أَهُما استعاضا بالتعويض عن تنفيذ الزامه برد تلك المصوغات عيناً ، وإذ كان ذلك الاتفاق لم يتضمن تحديداً لقيمة التعويض المستجق للمطعون علمها ولا يوجد نص فى القانون يوجب اتباع معايير معينة لتقديره ٤ فإن الحكم المظمون فيـه" إذ انتهى – في حدود سلطة محكمة الموضوع التقديرية – إلى تقدير التعويض عبلغ ١٠٠٠ جنيه مراعياً في ذلك ارتفاع سعر الذهب وقت التقاضي عنه وقت استلام الطاعن المصوعات المطالب بقيمًا ، لا يكون قد قضى عما لم يطلبه الخصوم ويكون النعي عليه بالبطلان لهذنن السيبين غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن

جلسة ۱۸ من فیرایر سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد / المستشار سيد عيد الياقي سيف ناثب رئيس المحكمة ، وعضوية الساوة المستشارين / عبد المتصف عاشم ، أصعد ابراهيم شطين قائبي رئيس الهحكمة ، محمد جمال الدين شاقاني ، ومحمد رشاد ميروك ·

(77)

الطمن رقم ١١٣٧ لسنة ٥٢ القضائية :

(١ - ٤) حكم « الطمن في الحكم » • استثناف • نقض « الأحكام الجائز الطمن فيها » •

 (١) عدم جواز الطمن في الأحكام الصادرة اثناء سبر الفصومة قبل الحكم المختاص المفهى ثها عدا الأحكام الوقتية والمستسجلة والصادرة بوقف الدعوى أو القابلة للتنفيذ الجبيرى * م ٣١٣
 مرافعات * هلة فالله *

 (۲) الخصومة التي ينظر إلى انتهائها أعمالا للمادة ٢١٦ مرافعات • ماهيتها • الخصومة الأصلية المرددة بين طمرفي التداعي لا الخصومة حسب تطاقها الذي راست به أصام محكمة الاستثناف •

(٣) الحكم الذي يجوز الطمن فيه * ماميته * ما ينتهى به موضوع المخصومة برمته -مؤدى ذلك * عدم جواز الطمن في الحكم المسادر في شتى منها أو في مسألة غارضة عليها الا مع الحكم المنهى للمخصومة * اختلاف الطليات في أسبابها أو تعدد المخصوم فيها * لا أثر له *
علة ذلكه *

(٤) الحكم بعدم جواز الاستثناف المرقوع عن حكم ضعكمة أول درجة الصادر بصحة ولفاذ
 عقمة البيع والتعديم مع لمب شهر تصطيق طلب الربع • عدم جواز الطمن فيه بالنظم •

ا ـ يدل نص المادة ٢١٧ من قانون المرافعات ـ وعلى ما أفصحت عنه الملذكرة الإيضاحية على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم حواز الطعن على استفلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الحتاى المنهى لها ذلك فيا عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف المدعوى أو التي تصدر فى شق من الدعوى وتكون قابلة التنفيذ الجبرى ورائد المشرع فى ذلك هو الرغبة فى منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف الحاكم مما قد يؤدى إلى تعويق الفصل فى موضوع الدعوى وما يترتب حتماً من زيادة نفقات التقاضى ت

٧ -- من المقرر فى قضاء هذه المحكة - أنه لا يعتد بانتهاء الحصومة حسب نطاقها الذى رفعت به أمام حكمة الاستثناف ذلك لأن الحصومة الى ينظر إلى انتهائها إعمالا لنص المدادة ٢١٧ مرافعات - هى الحصومة الأصلية المنعقدة بين طرق التداعى .

۳- الحكم الذي يجوز الطعن فيه هو الحكم الختاى الذي ينهي به موضوح الحصومة برمته وليس الحكم الذي يصدو في شق منها أو في مسألة عارضة عليها ، ولا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة أثناء سير الدعوى ولو اختلفت الطلبات في أسبابها وتعدد الحصوم فيها إلا مع الطعن في الحكم المنهي للخصومة كلها ذلك أن الحكم المنهي للخصومة هو الذي ينتهى به النزاع في كل الطلبات التي رفعت بها الدعوى :

٤ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم جواز الاستثناف المرفوع عن حكم محكة أول درجة العمادر ... بعمحة ونفاذ عقود البيع موضوع الدعوى والتسلم ورفض طلب النفاذ المستعجل وندب خبراً لتحقيق ربع الأطيان موضوع هذه العقود ، وكان لا يجوز فلمه الحكة أن تتصدى لبحث مدى صواب أو خطأ قضاء الحكم المطعون فيه إلا إذا كان من الجائز بداءة صلوك طريق الطمن بالتقض وفقاً للقاعدة المقروة بنص المادة ٢١٧ مرافعات :: وكان الحكم المطعون فيه لم تنته به كل الحصومة الأصلية التي تعلق الذراع فها حفضلا عن صحة نفاذ عقود البيع والتسلم - بطلب ربع الأطيان موضوع حفضلا عن صحة نفاذ عقود البيع والتسلم - بطلب ربع الأطيان موضوع والتسلم لا تندرج تحت الأحكام التي أجازت تلك المادة الطمن عليا استثناء هو التسلم نيه بكون ضر جائز ?

المكت

بعـد الاطـلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السـيد المستشـار المترر والمرافعة وبعد المداولة :

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن المطعون علمهما الأول والثاني وورثة المرحوم .. .:. ... أقاموا الدعوى رقم ٢٠١٠ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى المنصورة ضا مورث الطاعنين بطلب الحكم بثبوت عقد البيع المؤرخ ١٩٦٣/٣/٢٦ المتضمن بيعه للمطعون عليها الأولى الأربعة الأفدنة المبينة بها مقابل ثمن مقداره ١٢٠٠ جنيه ونفاذه وإلزامه بالتسليم ومبلغ ٧٦٠ جنيه ريعاً لهـا وبصحة ونفاذ عقدى البيع المؤرخين ١٩٦٥/٦/١٠ ، ١٩٦٦/٣/٤ المتضمنين بيع المطعون عليها الأولى للمطعون عليه الثانى والمرحوم سالف الذكر فدانين من تلك المساحة نظير عُن مقداره ٧٧٥ جنيه وإلزامه بالتسلم ومبلغ ٤٦٠ جنيه ريعاً لمها . وبتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٧ حكمت المحكمة بثبوت عَشُود البيسع الثلاثة ونفاذها والتسلم وندبت خبراً في الدعوى لبيان استحقاق الربع من علما ومقداره ومقدار ما يخص كل منهم فيه ورفضت طلب همول الحكم بالنفاذ المعجل.استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استثناف المنصورة بالاستثناف رقم ٣٠/٢٧٧ ق وبتاريخ ٩٨٢/٢/٤ حكمت بعدم جواز الاستثناف ــ طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق التقض وقلمت النيابة مذكرة أبدت فهما الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأبها :

حيث إنه لما كان النص في المادة ٢١٧ من قانون المرافعات على أنه لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدحوى ولا تنهي سها الحصومة إلا بعد صدور الحكم المهي الخصومة كلها وذلك فيا عدا الأحكام الوقنية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة المتنفيذ الجبرى عدال وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية على أن المشرع قد وضم قاعدة

عامة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهي لهما وذلك فيا عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى أو التي تصدر في شق من الدعوى وتكون قابلة للتنفيذ الجبرى ورائد المشرع فى ذلك هو الرغبة فى منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيمها بن مختلف المحاكم مما قد يؤدى إلى تعويق القصل في موضوع الدعوى وما يترتب على ذلك حتماً من زيادة نفقات التقاضي . وإذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم جواز الاستثناف المرفوع عن حكم محكمة أولُ درجة الصادر بتاريخ ٢٧٨/٢/٢٧ بصحة ونفاذ عقود البيع موضوع الدعوى والتسليم ورفض طلب النفاذ المعجل وندب خبيرا لتحقيق ريع الأطيسان موضوع هذه العقود وكان لا بجوز لهذه المحكمة أن تتصدى لبحث مدى صواب أو خطأً قضاء الحكم المطعون فيه إلا إذا كان من الجائز بداءة سلوك طريق الطعن فيه بالتقض وفقاً للقاعدة المقررة بنص المادة آنفة الذكر وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يعتد في هذا الصدد بانتهاء الخصومة حسب نطاقها الذى رفعت به أمام محكمة الاستثناف ذلك لأن الحصومة الى ينظسر إلى انتَّهائها وإعمالًا لهذا النصُّ هيُّ الْحُصومة الأصلية المنعقدة بين طرقُ التداعي و الحكم الذي يجوز الطعن فيه هو الحكم الحتام الذي ينهي به موضوع هذه الخصومة برمته وليس الحكم الذي يصلُّر في شق منها أو في مسألة عارضة طلبها، وأنه لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة أثناء سير الدعوى ولو اختلفت الطَّلبات في أسَّبابها وتعدد الخصوم فيها إلا مع الطمن في الحكم المنهي للخصومة ﴿ كلها ذلك أن الحكم المنبي للخصومة هو الذي ينتهي به النزاع في كل الطلبات التي رفعت بها الدعوى ــ وكان الحكم المطعون فيه لم تنته به كل الخصومة الأصلية التي تعلق النزاع فها ــ فضلا عن صمة ونفاذ عقود البيع والتسلم بطلب ربع الأطيان موضوع هذه العقود والذى لم يفصل فيه الحكم المستأنف ، كما أن قضاء هذا الحكم بصحة ونفاذ هذه العقود والتسليم لا تندرج تحت الأحكام الِّي أَجازَت تلك المُـادة الطعن علـها استثناء ــ فإن العَلْمَن فيه يكون غير جائز .

ولمَّـا تقدم يتمين القضاء بعدم جواز الطعن :

جلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم زنحر نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن المقيفى ، لطفى عبد المسبرين ، وابراهيم بركات ،

(75)

الطمن رقم ١٧٩١ فسنة ٥١ القضائية :

(1) قضاة ((دعوى المخاصمة)) • دعوى • محكمة الوضوع •

دعوی المفاصمة • فصل فلحکمة فی تعلق أوجه للخاصمة بالنعوی وجدواز قبرتها • أساسه • ما پرد فی تقریر المفاصمة والأوراق المودعة معه • عدم جواز تقدیم أوراق ومستندان أخری • المادتان ٩٥٥ و ٤٩٦ مرافعات • ضم أوراق أمر وقتی په أصول المستندان • مقالفة للقانون •

 (۲) قضاة « بعوى المخاصمة » ، بعوى « مستثمات الدعوى » ، معكمة الموضوع ، اثبات ،

تقديم صورة شمسية للأحكام والأوراق محل المفاصمة • استبعاد المحكمة لها كدليل في دعوى المفاصمة • لا خطأ • علة والك •

(٣) قضاة « نعوى الخاصية » محكمة الوضوع .

دخرى الحَفاصية - سباح أقوال القاني أو حشو النيابة المُفاصيم قبل قصل المسكنة في تملق أوجه المُفاصعة بالدخرى وجواز قبرلها - عثرر لحصلجتهما - ليس لترجما التبسيك به -

ا - مؤدى نص المادتين ٤٩٥ و ٤٩٦ من قانون المرافعات - وصلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الفصل في دعوى المخاصمة وهي في مرحلها الأولى - مرحلة الفصل في تعلق أوجه المخاصمة بالمدعوى وجواز قبولها - لا يكون إلا على أساس ما يرد في تقرير المخاصمة والأوراق المودعة معمه ، وأنه لا مجوز في هذه المرحلة تقديم أوراق ومستندات غير التي أودعت مع التقرير ، الأمر الذي ينبي عليه أن يكون ضم قلم كتاب عكمة الاستثناف لملف الأمر الوقي رقم ... والأوراق المتعلقة به والذي قال الطاعنان أنه عموى أصول المستندات المؤيدة لدعواهما مخالفاً لصريح القانون :

٧ - إذ كان ما قدمه الطاعنان عند التقرير بدعوى المخاصمة من أوراق لا يعدو أن يكون صورة همسية للأحكام والأوراق على المخاصمة وكانت تلك الأوراق بحالها ليست لها أى حجية لأن الأصل أنه لا حجية لمصور الأوراق الرسمية إلا إذا كانت هذه الصور بذائها رسمية طبقاً لنص المادتين ١٣، ١٣ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر برقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر برقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ما في الدعوى.

" - لئن كان المشرع قد قضى فى المادة ٤٩٦ من قانون المرافعات بأن نحكم المحكمة فى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها بعد سهاع الطالب أو وكيله والقاضى أو عضو النيابة المخاصم إلا أن سهاع أقبوال همذا القاضى أو عضو النيابة - فى هذا الصدد - إنما هو أمر مقرر لمصلحتهما فلا يجوز لغيرهما القسك به ، ومن ثم فلا بقبل من الطاعنين تعييب الحكم المطعون فيه لسبب لا مصلحة لها فيه .

المحكمية

بعـد الاطـلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السـيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حلى ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩٧٨/١٧/٣٥ استصدر الحكم فى
الدعوى رقم ٢٩١٢ سنة ١٩٧٨ مستعجل الجيزة يتمكينه من العين المؤجرة
الموضحة بصحيفة هذه الدعوى وعقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٨/١٠/١ وتسليمها
إله ، وقد تم تنفيذ هذا الحكم بموجب عضر التمكن المؤرخ ١٩٧٨/١٠/١
إلا أن الطاعن الأول بادعاء منه أنه قام بشراء هذه العين من الطاعنة الثانية كان قد استصدر بتاريخ ٢/٥/١٩/١ قراراً من النائب العام بتمكينه من العين
المشار إليها فأقام الدعوى رقم ١٩٥٥ سنة ١٩٧٩ مدنى الجيزة
الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد الإيجار الصادر بتاريخ ١٩٧٨/١٠/١

وتمكيته من عين النزاع وعدم الاعتداد بقرار النائب العام سالف الذكر ، فلها صدر له الحكم بذلك بتاريخ ١٩٨٠/٦/٣٠ فجأ إلى المطعون ضده بوصفه قاضياً للتنفيذ محكة الحيزة الابتدائية بطلب صدور أمر على عريضة بالاستمرار في المنفيذ محكم التمكين الصادر في المدعوى رقم ٢٢١٧ سنة ١٩٧٨ مستعجل الجيزة، فصدر له الأمر بذلك بتاريخ ١٩٧٠/١٩ برقم ١٩٨٠/٧/٣٩ قرر الطاعنان في قلم كتاب محكمة استثناف القاهرة بمخاصمة المطعون ضده لوقوع خطأ مهى جسم وقيدت دعوى المخاصمة برقم ٤٩٧٨ سنة ٩٧ ق استثناف القاهرة . وبتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٩ حكمت المحكمة بعدم جواز المخاصمة وتفريم كل من الطاعنين مبلغ ١٩٨٠ جنيه : طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق انتقض وقدمت النياية العامة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشررة فرأت أنه جدير النظر وحددت جلسة لنظره وفيها النرمت النياية رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خسة أسباب ينمى الطاعنان بالأربعة الأول — منها على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون والبطلان وفى يبان ذلك يقولان إن الحكم قد استلزم أن تكون الأوراق المودعة مع التقرير بالخاصمة رسبية ، وإذ كان القانون لم يوجب إلا إيداع الأوراق المؤيدة لتقرير الخاصمة دون تخصيص ينوعها فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعول على الصور الشمسية المقدمة رفق التقرير ولم يحسن مطابقة المستندات الرسمية المقدمة بعد ذلك فى جلسات المحاكمة على هذاه الصور ولم يقم بضم ملف الدعوى الأصلية الجارى الخاصمة بشأنها فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون والبطلان عما يعيبه وستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمى مردود ذلك أن المادة 400 من قانون المرافعات توجب على طائب المخاصمة أن يودع مع التقرير المشتمل على أوجهها وأدلتها ، الأوراق المؤيدة لها وتقضى المادة ٤٩٦ من ذات القانون على أن الهكمة تمكم في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها بعد سياع أقوال الطرفين والتابة العامة إذا تدخلت في الدعوى و فإن مؤدى ذلك ــ وعلى ما جرى به

قضاء هذه المحكمة — أن الفصل فى دعوى الخاصمة وهى فى مرحلتها الأولى — مرحلة الفصل فى تعلق أوجه المخاصمة باللحوى وجواز قبولها — لا يكون فى أساس ما يرد فى تقرير المخاصمة والأوراق المودعة معه، وأنه لا مجوز فى هذه المرحلة تقديم أوراق ومستندات غير التى أودعت مع التقرير ، الأمر الله فى الله ينبى عليه أن يكون ضم قلم كتاب عجمة الاستئناف لملف الأمر الوقى الله ينبى عليه أن يكون ضم قلم كتاب عجمة الاستئناف لملف الأمر الوقى أصول المستئنات المؤيدة لمدعواهما عالفاً لصريح القانون — لما كان ذلك ، أصول المستئنات المؤيدة لمدعواهما عالفاً لصريح القانون — لما كان ذلك ، يكون صوراً شحسية للأحكام والأوراق على المخاصمة من أوراق لا يعدو أن يكون صوراً شحسية للأحكام والأوراق على المخاصمة وكانت تلك الأوراق الرسمية يكون صوراً شحسية للأحكام والأوراق على المخاصمة وكانت تلك الأوراق الرسمية الإزادا كانت هذه الصور بذائها رسمية طبقاً لنص المادتين ١٢ ، ١٣ من قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية الصادرة برقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، فإنه لا تأمر بع المختلة إن هى لم تأمر بضم أصل الملف المشار المهد، بوجه الشعى ، كا وأنه لا عليها إن هى لم تأمر بضم أصل الملف المشار المهد، بوجه الشعى ، كا وأنه لا عليها إن هى لم تأمر بضم أصل الملف المشار الميد، وجه الشعى ، ويكون النعى على الحكم المطعون فيه لهذه الأسباب على غير أساس ،

وحيث إن حاصل النمى بالسبب الخامس أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون حين قضى فى الدعوى دون ساع المطعون ضده القاضى المخاصم بالخالفة لحكم المادة ٤٩٦ من قانون المرافعات بما يعيبه ويستوجب نقضه ٣

وحيث إن هذا النحى فى غير محله ذلك أنه اثن كان المشرع قد قضى فى المادة ٤٩٦ من قانون المرافعات بأن تحكم المحكمة فى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها بعد سهاع الطالب أو وكيله والقاضى أو عضو النيابة المناصم إلا أن سهاع أقوال هذا القاضى أو عضو النيابة فى هذا الصدد إنما هو أمر مقرر لمصاحبهما فلا يجوز لغيرهما التسك به ، ومن ثم فلا يقبل من الطاعنين تعييب الحكم المطعون فيه لسبب لا مصلحة لها فيه ، ومن ثم يكون هذا التحى غير مقبول:

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / يو-سسف أو زيف كأقب وليسي اتحكمة ، وعدوية السسادة المستشارين / وليم وزق يفوى كأنب رئيسي المحكمة ، أحمد قصر البندي ، د- محمد بهاء الدين باشان و أحمد أيو ا**لحجاج ،**

(32)

الطمن رقم ٣٠٦ لسنة ٥٣ القضائية :

(1) عقد ((شرط المتم من التصرف)) · بطلان · بيم ·

يطلان عقد البيع لمفافة الشرط المانع من التصرف • عدم جواز التمسك به الا مين وضع الترط المسلحته • علة ذلك •

(٢) بطلان . بيع . جمعيات . عقد ((شرط النع من التصرف) .

سنال التصرف الذي كان متردا بالسادة ؟ من أمر نائب الحاكم المسكري رقم 2 لسنة ١٩٧٦ افتصاره عل الاراضي والوحفات السكلية المتصحفة من الوحمية التماوتية لاحد أعضائها بوصفه عضوا بها • مدم الصرافة ال التصرف الصادر من العضو في حزء من المباني التي الأمها على تلك الارض •

١ - مؤدى نص المادة ٣٨ من النظام الأساسي للجمعية التعاونية لبناء المساكن لرجال القضاء والنياية والفقرة (د) من المادة السادسة من العقد الميرم بن تلك الجمعية والطاعن المؤرخ ١٩٦١/١١/٢٦ أنهما تضمنا شرطاً مانعاً من التصرف وهو شرط وضع أساساً لمصلحة الجمعية ذاتها ولا يجوز لغيرها التحسك بالبطلان خالفته لنص المادتين سالفي الذكر لأن البطلان هنا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة - لا يتعلق بالنظام العام ولا يجوز التحسك به إلا ممن شرع لمصلحة .

٢ - الحظر الوارد بنص المادة ٩ من أمر نائب الحاكم العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ الذي كان سارياً وقت تعاقد الطاعن مع المطعون ضدها الأولى ـ ينصرف إلى الأراضى والوحدات السكنية المخصصة للعضو من الجمعية التي ينتمى إليها بوصفه عضواً تعاونياً ـ أى أن المنع يرد أساساً على ما خصص .

للعضو عن طريق الجمعية سواء أكان هذا التخصيص ينصب على أراضي المبناء أو وحدات سكنية ، وإذ كان الثابت أن التصرف بالبيع الصادر من الطاعنين إلى المطعون ضدها الأولى لم يشمل قطعة الأرض أو جزء منها المخصصة لم من الجمعية التعاونية المطعون ضدها الثانية — وإنحا ورد على جزء من المبانى التي أقامها الطاعنون على تلك الأرض ، ومن ثم فإن ما ورد بنص المادة ٩ من الأمر المسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ لا ينطبق على واقعة الدعوى وكان ما لحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

المحكمية

بعـد الاطــلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السـيد المستشــار الممرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطمن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل فى أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ١٩٣٦ سنة ١٩٧٩ قد
مدنى كلى شمال القاهرة على الطاعنين والمطعون ضده الثانى بصفته بطلب
الحكم أولا : بصحة ونفاذ عقد البيع العرق المؤرخ ١٩٦١/١١/٢ الصادر
من الجمعية التعاونية لبناء المساكن لرجال القضاء إلى الطاعنين المتضمن يبع
ونفاذ عقد البيع العرق المؤرخ ١٩٦٧/٦/١١ الصادر من الطاعنين إليها
ونفاذ عقد البيع العرق المؤرخ ١٩٧٧/٦/١١ الصادر من الطاعنين إليها
والمتضمن يبعهم لها مبانى الدور الأول من العقار المبين الحدود والمعالم
بالصحيقة لقاء عن قسده • ١٨٠٠ جنيه و قالت بياناً لدحواها إن الطاعنين
اشروا من الجمعية المطعون ضدها الثانية بالعقد المؤرخ ١٩٦١/١١/٣٦ قطمة
الأرض المبينة به وأقاموا عليا منزلا ثم باعها الطاعنون مبانى الدور الأول من
المتذال المنزل عوجب المقد المؤرخ ١٩٧١/١١/٣١ وأن الطاعنين امتنموا عن إتمام
المقد المبائي وأنذروها بطلب فسنغ العقد لقيام مانع وهو رفض الجمعية المطعون
المقد المبائد وأنذروها بطلب فسنغ العقد لقيام مانع وهو رفض الجمعية المطعون

ضدها الثانية الموافقة على البيع فأقامت دعواها بطلباتها سالفة البيان ، بشاريخ ١٩٨٢/١/١٤ قضت بالطلبات ، استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستثناف رقم ١٩٨٥/١٢/١ قضت عكمة استثناف القاهرة بالتأبيد . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها التزمت النيابة رأها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبين ينعى الطاعنون بالأول مهما على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وغالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا أمام محكمة الاستثناف ببطلان عقد البيع بطلاناً مطلقاً غالفته لنص المادة ٣٨ من عقد التأسيس والنظام الداخلي للجمعية التعاونية لبناء المساكن لرجال القضاء وكذلك نخالفته لنص الفقرة (د) من البنسد السادس لعقد البيع المبرم بين الطاعنين والجمعية ومؤدى هذين النصين أنهما تضمنا شرطاً مانماً من التصرف في معنى المادتين ٨٧٤ ، ٨٧٤ من القانون الملكن إلا أن الحكم المطمون فيه رفض هذا اللفاع على مجرد أن ما ورد مهما لا يعد شرطاً مانماً من التصرف وأن نفاذ تصرف الطاعنين المخالف يبنى معلقاً على شرط إجازة الجمعية له وقد أجازته بإقرارها دون أن يبن سنده في ذلك على شرط يعيه بالقصور وغالفة القانون والحطأ في تطبيقه عا يستوجب نقضه و

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن مؤدى نص المادة ٣٨ من النظام الأساسى للجمعية التعاونية لبناء المساكن لرجال القضاء والنيابة والفقرة (د) من المادة السادسة من العقد المرم بين تلك الجمعية والطاعنن المسؤرخ المرم بين تلك الجمعية والطاعنن المسؤرخ المساسلة ١٩٦١/١١/٢٦ أنهما تضمنا شرطاً مانماً من التصرف وهو شرط وضع أساساً لمصلحة الجمعية ذاتها ولا يجوز لفرها التمسك بالبطلان لمخالفته لنص المادتين سالفي الذكر لأن البطلان هنا وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يتعلق بالنظام العام ولا يجوز القسك به إلا من شرع لمصلحته ، وإذ كان ذلك وكانت الجمعية المطعون صدها الثانية لم تتمسك مهذا البطلان ، بل قامت ممثلة في مجلس

إدارتها بجلسة ۱۹۸۰/۱۱/۲۰ بإجازة البيع الصادر من الطاعنين إلى المطمون ضدها الأولى يتاريخ ۱۹۷۷/۲/۱۱ فلا يقبل من الطاعنين التمسك ببطلان هذا العقد ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بالبطلان وهو ما يتفتى ونتيجته مع الحكم بعدم قبوله يكون قد التزم صبيح القانون وإن كانت قد اشتملت أسبابه على أخطاء قانونية ، فلمحكمة النقض أن تصحح هذه الأسباب دون أن تنقضه ومن ثم يضحى النمى بهذا السبب على غير أساس ،

وحيث إن الطاعن ينعون بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور وغالقة القانون والحطأ في تطبيقه وفى بيان ذلك يقولون أبهم دفعوا أمام محكمة الاستثناف ببطلان عقد البيع الصادر منهم إلى المطعون ضدها الأولى بطلانا معلقاً غالفته لنص المادة التاسعة من أمر نائب الحاكم العسكرى رقم ٤ سنة ١٩٧٦ الذى يحظر على عضو الجمعية التصرف فى الأراضى أو الوحدات الخصصة له بوصفه عضواً تعاونياً لغير أعضاء الجمعية التى يشترك فيها وفقاً النامه الداخلي إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع على سند من أن النص لا يسرى إلا على أعضاء الجمعية المضمون ضدها الثانية باعت إلى مع بقاء ملكيبها ملكية تعاونية وأن الجمعية المطعون ضدها الثانية باعت إلى الطاعن قطعة الأرض المقام على الغزاع وليس مجود تخصيص لم ، بيها الثابت أن ملكية الأرض التى خصصت لم يما علمها من بناء لم تنتقل إليم وإنحا هى مجرد تخصيص لم ويكون تصرفهم إلى المطعون ضدها الأولى بالبيع لوحدة سكنية مقامة على الأرض المخصوصة لم قد وقع باطلا بطلاناً مطلقاً في ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه معيباً بالقصور وغالفة القانون والخطأ في تطبيقه عا يستوجب نقضه ت

وحيث إن هذا النمى غير سديد ذلك أن الحظر الوارد بنص المادة ٩ من أمر نائب الحاكم العسكرى رقم ٤ سنة ١٩٧٦ الذى كان سارياً وقت تعاقد الطاعن مع المطعون ضدها الأولى ينصرف إلى الأراضى والوحدات السكنية الخصصة للعفو من الجمعية التى ينتمى إلها بوصفه عضواً تعاوتياً ، أى أن

المنع يرد أساساً على ما خصص العضو عن طويق الجمعية سواء أكان هسلما التخصيص ينصب على أراضى البناء أو وحدات سكنية ، وإذ كان الثابت أن التصرف بالبيع الصادر من الطاعنين إلى المطمون ضدها الأولى لم يشمل قطعة الأرض أو جزء منها المخصصة لم من الجمعية التعاونية المطعون ضدها الثانية وإنما ورد على جزء من المبانى التي أقامها الطاعنون على تلك الأرض ، ومن ثم فإن ما ورد بنص المادة ٩ من الأمر العسكرى رقم ٤ مسنة ١٩٧٦ لا ينطبق على واقعة الدعوى وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر يكون قد أصاب صحيح القانون ويضحى النمي عليه بهذا السبب على غير أساس.

ولمنا تقدم يتعين رفض الطعن ۽

جلسة ۲۲ من فبراير سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار / أحد ضياء عبد الرائق عيد نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السابقة المستشارين / وليم رزق بدوى ثاقب رئيس المحكمة وطلمت أمين صادق ومحمد عبد القادر سعير وعبد العال المسمئل •

(40)

الطمن رقم ١٥٩٠ لسنة ٥٢ القضائية :

عمل « تصحيح اوضاع العلمان : منة خدمة : ترقية » •

مدد المشمة الكلية اللازمة لكترقية وقط للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ • العيرة فيها • عدد سنوات المقدمة للمسوية في الامنية العامل من كاريخ تحيينه في الجهة المرجود بها رقت نخيين مذا القانون • مضافا اليها مالم يحسب في ملم الاقدمية من مدد المخدمة السابقة وفقا للمادلين ١٨ و ١٩ من القانون للفسار الله ٧٠

لما كانت مدد الحدمة الكلية اللازمة للترقية في حكم المادة ١٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والجدول المرافق – وعلى ما جرى عليه قضاء هسلمه المحكمة أسعى عدد سنوات الحدمة المحسوبة في أقدمية العامل في تاريخ تعيينه في الجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون مضافاً إليها ما لم يحسب في هذه الأقدمية من مدد الحدمة السابقة في الجهات المنصوص عليها في المحادة ١٨ إذا توافرت فيها الشروط الواردة بالمحادة ١٩ من القانون سائف الذكر وكان من بعد الشروط ضرورة ألا تقل مدة الحدمة عن سنة كاملة متصلة :

الحكمية

بعـد الاطـلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السـيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن الطاعنة أقامت للدعوى رقم ١٨٣٤ لمسنة ١٩٧٩ مدني

كلى الفيوم على المطعون علمها بطلب الحكم بأحقيها للمرجة السابعة بمرتب شهرى قلره عشرون جنبها من ١٩٧٦/٨/١ مع ما يترتب على ذلك من علاوات ومستحقات وبأن يدفعا لهـا مبلغ ٢٣٥ جنيه قيمة فروق عن المدة من ١ /٧٦/٨ حتى ١٩٧٦/ ١٢/١ وما يستجد وقالت بياناً للدعوى إنهاحاصلة على دبلوم التجارة الثانوية سنة ١٩٧٠ وعينت في ١٩٧٠/٩/١ لدى الشركة المطعون ضدهًا الأولى حَى ١٩٧٣/٤/١٠ تاريخ تعيينها بالقوى العاملة فى شركة أخرى بالدرجــة الثامنة بمرتب أساسي ١٥ جنيه ثم نقلت في ١٩٧٧/١/١ إلى الشركة الأولى وتمت ترقيبًا إلى الفئة السابعة في ١٩٧٩/٩/١ عرتب ٣٠ جنيه ونظرًا لأنها تستحق الفئة السابعة اعتباراً من ١ /١٩٧٦/٨ تتفيذاً للقانون رقم ١١ لسنة١٩٧٥ نقد أقامت دعواها ندبت المحكمة خبيراً ومجلسة ١٩٨١/١١/٣٠ بعد أن أودع الحبير تقريره قضت بإلزام المطمون ضدها الأولى يتسكين الطاعنة بالفشة السابعة اعتباراً من ١٩٧٦/١١/١ بمرتب أساسي عشرون جَنبها وبأن تدفع لهــا مبلغ ١٩٠ جنيه وألزمت المطعون ضدها الثانية بأن تدفع لهـا مبلغ ثمانية جنبهات استأنفت المطمون ضدها الأولى هذا الحكم بالاستثناف رقم ١٩ لسنة ١٨ ق م الفيوم وبجلسة ١٩٨٢/٤/٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى - طعنت الطاعنة في هذا الحكم بالنقض . قدمت النيابة مذكرة دفعت فها بعدم جواز الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الثانية لعدم اختصامها أمام عُكمة الدرجة الثانية وأبدت الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على هــذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأمها :

وحيث إن الدفع المبدى من النيابة العامة بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الثانية في محله إذ المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا مجوز أن يختصم في الطعن بالنقض من لم يكن طرفاً في الخصومة أمام عمكمة الاستثناف ولمما كان الثابت أن المطعون ضدها الثانية لم تكن مختصمة أمام عمكمة الاستثناف فإنه لا يكون مقبولا اختصامها في الطعن بالنقض :

وحيث إن الطعن ـــ فيما عدا ما تقدم ـــ استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سبين تنمى بهما الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والحطأ فى تطبيقه وبياناً لذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه على أن مدد خدمة الطاعنة لدى المطعون ضدها لا تتوافر فها شروط تطبيق المدادة ١٩٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ – وأنها ترتبط بالشركة بعضود عمل موسمية تنتبى بنهاية موسم حليج الأقطان ، بينها الثابت بتقرير الحبر أن مجموع مدد خدمها ١٩٧٣م ه شهر ٢ سنة وهى متصلة لم يتخلها سوى أيام تلائل انقطعت فها عن العمل عما يفيد أن نية الطرفين اتجهت إلى تجديد عقد العمل لمدة غير محددة ولا يسوغ حرمانها من الاستفادة بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بسبب الأيام الى انقطعت فها عن العمل فضلا عن أن العمل فى الشركة المطعون ضدها بطبيعته موسمى ، لأن نشاطها يقوم على تجارة فى الشركة المطعون ضدها بطبيعته موسمى ، لأن نشاطها يقوم على تجارة فى الشركة المطعون ضدها بطبيعته موسمى ، لأن نشاطها يقوم على تجارة

وحيث إن النمى بسبيه غير سديد ذلك أنه لما كانت مدد الحدمة الكاية اللازمة للترقية في حكم المادة ١٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والجدول المرافق وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة هو عدد سنوات الحدمة المصوية في أقدمية المامل في تاريخ تعييته في الجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون مضافاً إليها ما لم عسب في هذه الأقدمية من مدد الحدمة السابقة في الجهات المنصوص عليها في المددة ١٨ إذا توافرت فيها الشروط الواردة بالمادة ١٩ من القانون سالف الذكر وكان من بن هذه الشروط ضرورة أن لا تقل مدة الحدمة عن سنة كاملة متصلة . لما كان ذلك وكان الحكم المطمون فيه قد التزم هذا النظر بأن أورد بأسبابه أن المستأنف عليهاكانت تعمل بعقود عمل موسمية عددة المدة المنسي والعقد الجديد ، كما أن مدد العمل باليومية لم تكن متصلة ما بن العقد المنوسى السابق أو اللاحق . . : مما غرج بتلك العقود عن نطاق عددة الحقد الموسمى السابق أو اللاحق . . : مما غرج بتلك العقود عن نطاق المدادة ٧١ من القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ وإذ كانت المدد التي عملت فيها المستأنف عليها بالشركة المستأنف غيم ١٩٧١ وإذ كانت المدد التي عملت فيها المستأنف عليها بالشركة المستأنف غيم ١٩٧١ المنة عن سنة كاملة المستأنف عليها الاحق من سنة كاملة المستأنف عليها الاحق من سنة كاملة المنون ١٩ لسنة تعلم ١٩ ١٩٠٤ وإذ كان المدد الي عمور ضم تلك المستأنف عليها المدد (١٩ عمر من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ الانجوز ضم تلك

المدد إلى مدة خدمة المستأنف عليها فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون : ولا يغير من ذلك ما تذهب إليه الطاعنة من أن مدة خدمتها لم يتخللها سبوى أيام قلائل بدون عمل إذ أن الفاصل الزمني أيا كانت مدته يقطع اتصال مدة الحدمة وتنشأ به مدة خدمة جديدة ويتعين لحساب أى منها بالتعلميت لحسكم المدادتان ۱۸ ، ۱۹ من القانون رقم ۱۱ لسنة ۱۹۷۰ أن تستمر لمدة سنة :

ولمنا تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ۲۲ من فيراير سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار / أحد شيا^م عبد الرائل تأثم دليس المحكمة ، وعضوية السابة المستشارين / وليم وزق يعوى كأتمب وليس الهمكمة وطلعت أمين صابق ومحمد عبد التـــادر سعير وعبد العال العمال •

(77)

الطمن رقم ٧٩٩ لسنة دد القضائية :

(۱ ـ ۳ ـ ۳) قانون « نطاق تطبيق القانون » • عمل « التزامات العلمل » • دعوى « تكييف العصوى)) •

۱ ــ القانون ۱۳ لسنة ۱۹۷۱ يتهظر شرب الخسر • تطاق الحظر الوارد په • عدم امتداره الى تقل أو ي**يم الخدر** .»

٢ - التزام العامل بالماعة الوامر جهة المعل طالبة الافعالف القانون واللوائح والنظم •

٣ ــ محكة الوضوع في مقيدة في تكييف الطليان يومف الخصوم لها • التزامها بالتكويف
 التاول الصحيح •

ا ... مفاد نص المبادة الثانية من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ عظر شرب الحمر وتقرير لجنة الشتون الاجباعية والأوقاف والشئون الدينية عن الاقتراح بمشروع هذا القانون ، أن القانون المذكور وكما هو واضح من تسميته قد صدر لحظر شرب الحمر وقصر هذا الحظر على تناولها علائية أو تقديمها بمقابل أو بغير مقابل بقصد هذا التناول في الأماكن والمحال العامة غير المستثثاة بهذا النص وقرر عقوية على من مخالف ذلك إلا أنه لم محظر نقلها أو بيعها وهما فعلان ممايزان عن التناول والتقديم فلا يسوغ مد الحظر الوارد به إلهما وتأثيمهما بدون نص .

٧ - مفاد نص المادة ٧٨ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ والتي تقابل المادة ١٩٥٠ من القانون المدتى والمادة ٨٥ من قانون العمل رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨١ ، أن العامل يلتزم بإطاعة جهة العمل فيا تصدره من أوامر إليه بصدد العمل القائم على تنفيذه في حدود وظيفته طالما أنها لا تنضمن ما مخالف القانون واللوائح والنظم المعمول بها.

٣- محكة الموضوع - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكة - غسر مقيدة فى تكييف الطلبات المعروضة عليها يوصف الخصوم لهـ وإنما تلزم بالتكييف الصحيح الذى تلبيته من وقائم الدعوى وتعليق القانون علمها.

الحكمية

بعـد الاطـلاع على الأوراق وساع التقرير الذي تلاه انسـيد المستشـار المقرو والمرافعة وبعد المداولة . . .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أنَّ الطاعتين الأربعة عشر الأول أقاموا الدعوى زقم ٨٤٨ لسنة ١٩٨١ عمال كلي شمال القاهرة – والتي تدخل فيها باقى الطاعنين خصوماً منضمن إليهم في طلباتهم - على المطعون ضدها بطلب الحكم بصفة مستعجلة بوقف نقل وتقدم وبيع وتناول الخمور على حميع الرحلاتالداخلية والحارجية الى تقوم بها طائراتها حتى الفصل في موضوع الدعوى وفي الموضوع بإلزام المطعون ضدها بالامتناع نهائياً عن ممارسة شيء من الأنشطة السابقة يتعملن بالخمور المدرجة بالجدول الملجق بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ الحاص محظر تناول أو تقديم الحمور في الأماكن العامة وما يضاف إليه منها . وقالوا بياناً للدعوى أن تقدم الحمور وتناولهما في الأماكن العامة مؤثمين طبقاً لأحكام القانون المذكور الذي لم يستئن من التأثيم طائرات المطعون ضدَّها ، وإذ يتجانى إكراههم على ممارسة هذا النشاط مع أحكام النستور واتجاه المشرع ، كما يتعارض مع قواعد العمل التي تربطهم بالمطعون ضدها فقد أقاموا الدعوى بطلباتهم سالفة البيان . وفي ١٩٨٢/٣/٣٠ حكمت المحكمة برفض الدفع المبدئ من المطعون ضدها بعدم اختصاص المحكمة ولاثياً ينظر الدعوى ويلختصاصب وبالزام المطعون ضدها بالامتناع عن نقل أو تقديم الحبور بكافة أنواعها الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بحظر شرب الجيري،

وما قد يضاف إليه من أنواع أخرى أو بيعها أو تناولهـا فى رحلات طائراتها على الخطوط الداخلية والخارجية . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستثناف رقم ٦٦٢ لسنة ٩٩ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٣/٢/٣٧ قضت المحكمة بإلغاء الحكم الستأنف وبعدم اختصاص القضاء العادى ولائيآ بنظسر الدعوى وإحالتها كالتها إلى محكمة القضاء الإدارى ممجلس الدولة المختصة بنظرها . طمن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقيد الطعن برقم ١٠٦٦ لسنة ٥٣ ق . وبتاريخ ١٩٨٤/١/٢٩ نَقْضَت المحكمة الحكم المطعون فيه وحكمت ف الاستثناف رقم ٦٦٢ لسنة ٩٩ ق القاهرة بتأييد الحكم المستأنف فيا قضى به من رفض الطعن المبدى من المطعون ضدها بعدم اختصاص المحكمة ولاثياً بنظر الدعوى وباختصاصها ينظرها وأحالت القضية إلى محكمة استثناف القاهرة للفصل فى موضوعها . وبتاريخ ١٩٨٥/١/١٦ قضت محكمة الاستثناف بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المطمون ضدها بعدم تكليف المستأنف عليهم والمحكوم بقبول تدخلهم منضمين لهم فى الاستثناف بتقديم الحمور بكافة أنواعها الواردة بالجدول الملحق بالقَانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ إلى ركاب طائراتهما لتناولهـا وذلك إبان عملهم فى رخلاتُ تلك الطائرات على الحطوط الدامحلية والحارجية وبإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى فيما عدا ذلك.طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق الْتقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فها الرأى بنقضِ الحكم المطعون فيه . عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن يقوم على سبين ينمى بهما الطاعنون على الحكم المطعون فيه عالفة القانون والحطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم أقام قضاءه على أن القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ لم يحظر نقل الحمور أو بيمها في أوان مغلقة وإنما اقتصر الحظر الوارد به على واقعى تناول الحمور أو تقديمها بقصد هذا التناول في الأماكن العامة المبينة به ورتب على ذلك أنه ليس للطاعنن عملا بنص المحادة ٨٩/٧ من قانون العمل سوى الحق في طلب مع المطعون ضدها من تكليفهم بتقديم الخسمور بكافة أنواعها إلى ركاب

طائر انها لتناولها بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ صالف الذكر ، حين أنهم تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة المرضوع بأن الحظر الوارد في القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ ينصر ق إلى كل ما يتملق ببيع أو نقل أو تقديم أو تناول الحمور ويتر تب على ذلك أنه لا بجوز الممطعون ضدها بصفة مطلقة بمارسة بيع أو نقل أو تقديم أو تناول الحمور على طائر آنها سواء كان ذلك بواسطة الطاعنين أو بواسطة غيرهم بالمخالفة لأحكام هذا القانون والى تتملق بالنظام معلما مذ إلى أن للطاعنين على هذا الأساس صفة ومصلحة في القسك بطلب معها من إجراء ذلك على طائر آنها سواء في رحلاتها الخارجية أو الداخلية باعتبار أنهم لن يستوفوا كافة حقوقهم أسوة بزملائهم الذين يقومون سهذا الإجراء من حيث ساعات الطيران ونوعية الحطوط والميزات المادية إلا مهذا المنع وإذ خالف الحكم المطمون فيه هذا النظر في قضائه فإنه يكون فضلا عن قصوره في التسبيب قد خالف المتان وأحطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت الممادة الثانية من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بحظر شرب الحمر تنص على أن و يحظر تقديم أو تناول المشروبات الروحية أو الكحولية والمحمرة فى الأماكن العامة أو المحال العامة ، ويستثنى من هذا الحكم :

(أ) الفنادق والمنشآت السياحية المحددة طبقاً لأحكام القانون رقم ١
 لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية .

(ب) الأندية ذات الطابع السياحى التي يصدر بتحديدها قرار من وزير السياحة طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة » .

وقد جاء فى تقرير لجنة الشئون الاجتماعية والأوقاف والشئون الدينية عن الاقتراح بمشروع هذا القانون أن اللجنة وقد وافقت من حيث المبدأ عملى حظر علانية شرب الحمر أحداً عبدأ التدرج نحو الحظر الكامل » . ومفاد ذلك أن هذا القانون وكما هو واضح من تسميته قد صدر لحظر شرب الحمر

وقصر هذا الحظر على تناولها علانية أو تقديمها بمقابل أو بغير مقابل بقصمه هذا التناول في الأماكن والمحال العامة غير المستثناة سهذا النصّ وقرر عقوبة على من يخالف ذلك إلا أنه لم يحظـر نقلهـا أو بيعها وهما فعلان مبايزان عن: التناول والتقديم فلا يسوغ مد الحظر الوارد به إلىهما وتأثيمهما بدون نص : لما كان ذلك وكانت المادة ٧٨ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام وقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ والتي تقابل المسادة ٦٨٥ من القانون المدنّى والمسادة ٥٨ من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أن « بجب على العامل مراعاة الأحكام الآتية ... (٨) أن ينفذ ما يصدر إليه من أوامر وذلك في حدود القوانين واللوائح والنظم المعمول بها ... ه . وكان مفاد هذا النص أن العامل يلتّرم بإطاعة جهة العمل فيا تصدره من أوامر إليه بصدد العمل القامم بتنفيذه في حدود وظيفته طالمًا أنَّها لا تتضمن ما نخالف القانون واللوائح والنظم المعمول بها . لمـا كان ما تقدم وكانت محكمة الموضوع – وعلى ما جرى عليه قضساء هذه المحكمة ــ غير مقيدة في تكييف الطلبات المعروضة عليها بوصف الخصوم لهـا وأنها تلتزم بالتكييف الصحبح الذي تنبينه من وقائع الدعوى وتطبيـق القانون عليها ، فإن الحكم المطعون فيه وقد خلص فى قضائه إلى أن المشرع قصر الحظر الوارد في القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بحظر شرب الحمر على واقعتى تناولها أو تقديمها بقصد هذا التناول فى الأماكن العامة المبينة به ورتب على ذلك أن الطاعنين ليس لهم في حدود صلة العمـل التي تربطهم بالمطعـون ضدها سوى الحق فى طلب إلز امها بعدم تكليقهم بتقديم الحمور بكافة أنواعها بقصد تناولهـا فى طائراتها على حميع خطوطها بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعي عليه مهذين السبين غبر سديد ي

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / الدكتور احمد حسنى نائب رئيس الجيكمة وعدرية السارة المستشارين / ضعه طعوم ، ذكى الهمرى ثاقين رئيس المحكمة ، متير توقيق رسعيد السكرى •

(7V)

الطمن رقم ١٢٢ فسنة ١٥ القضائية :

شركسات ه

تكوين الشركة • أثره • ان تكون ثها ذمة مالية مستقلة عن ذم الشركاء فيها • مؤوى ذلك • توقيع مديرها أو من يسقله بعنواتها يتصرف أثره اليهسسا ولا يتصرف اليه بسلته المستخصية •

لما كانت الشركة تعتبر مجرد تكويبا شخصاً اعتبارياً. وكان يرتب على ذلك أن تكون فما ذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء فيها ، وكان التوقيع بعنوانها من مديرها أو ممن ممثله لا ينصرف أثره إليه ، بل ينصرف إليه ، بل ينصرف إليه ، وكان الثابت من مطالعة السندات الإذنية — عمل الزاع والمرفق مملف الطمن — أن توقيع الطاعن علمها كان بعنوان الشركة ومن ثم فإن أثر هذا التوقيع لا ينصرف إلى الطاعن بصفته الشخصية بل ينصرف إلى الشركة المذكورة .

الحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق ومهاع التقرير الذى تلاه السـيـد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتعصل أ: أن المطعون ضده – بعد رفض طابه الأمر بالأداء – أقام الدعوى رقم • ١٦٥ لسنة ١٩٧٩ عدنى كلي دمياط – على الطاعن – انتهى فيها إلى طلب الحكم بإلزامه بصفته الشخصية بأن يدفع له مبلغ ١٤٠٥ جنيه – تأسيساً على أنه يداينه في هدا المبلغ عموجب سندات إذنية حل ميصاد استحقاقها – دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة وبتاريخ ٣٠/٤/٣٠ قضت محكمة أول درجة للمطعون ضده بطلباته – استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٦ لسنة ١٣ ق – وبتاريخ استأنف المطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٩ لسنة ١٣ ق – وبتاريخ المحكم المستأنف – طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق القض – وقدمت النيابة الحكم المستأنف – طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق القض – وقدمت النيابة على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره – وفيا الذرت النيابة رأمها.

وحيث إن الطعن أهم على أربعة أسباب - ينمى بها الطاعن على الحسكم المطعون فيه مخالفة الثابت فى الأوراق والقصور فى التسبيب - وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك فى دفاعه - أمام محكمة الموضوع - بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة - لأن توقيعه غلى السندات الإذتية - محل النزاع - لم يكن بصفته الشخصية بل كان بصفته ناثباً عن الممثل القانونى للشركة الإلكرونية ولهذا فإن الالتزام الثابت بها لا ينصرف إليه به ينصرف إلى تلك الشركة وإذ رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وقضى بإلزامه شخصياً بالدين الثابت ببلك السندات تأسيساً على أن توقيعه عليها كان بصفته الشخصية - فإنه يكون بمداك التبيب .

وحيث إن هذا النمى فى عله — ذلك أنه لما كانت الشركة تعتبر بمجرد تكوينها شخصاً اعتبارياً — وكان يترتب على ذلك أن تكون لها ذمة مالية مستقلة عن ذم الشركاء فها — وكان التوقيع بعنوانها من مديرها أو من يمثله لا ينصرف أثره إليه بل ينصرف إليها — وكان الثابت من مطالعة السندات الإذنية — على النزاع والمرافقة عملف الطعن — أن توقيع الطاعن عليها كان بعنوان الشركة الإلكترونية ، ومن ثم فإن أثر هذا الترقيع لا ينصرف إلى

الطاعن بصفته الشخصية : بل ينصرف إلى الشركة المذكورة وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك وبنى قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة وبإلزام الطاعن شخصياً بالدين على أن توقيعه على السندات الإذنية كان بصفته الشخصية فإنه يكون قد خالف الثابت فى الأوراق وشابه القصور فى التسبيب عما يوجب نقضه .

جلسة ٢٣ من فيراير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / الدكتور أحمد حسنى تأثير رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين محمد ظُموم ، زكن المحرى تأثين رئيس المحكمة ، مند توفيق و عبد المدم ابراميم .

(1/1)

الطمن رقم ١٥٠ لسنة ٥٣ القضائية :

ضرائب « الضريبة على التصرفات العقارية » •

سريان الفدرية على المصرفات المقاوية التي ثم شهرها اهتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٤ -م ٥٦ ق ٤٦ لسنة ١٩٧٨ - عدم سريانها على المقرد العرقية التي تم التعديق على التوقيعات فيها وسناد رسم التسمييل قبل أول يفاير سنة ١٩٧٤ وقو تراشت بأتى اجرادات التسجيل الى ما بعد مذا التاريخ - علة 200 -

يدل النص في البند رقم ١ من المحادة ٣٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٨ المعدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ ، والنص في المحادة ٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العمدالة الضريبية على أن الضريبة على التصرفات العقارية المقر وقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ — باعتبارها ضريبة مباشرة تفرض على الأموال المحقارية عند تداولها – تسرى على النصرفات التي تم شهرها اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٤ وتحصل مع رسوم التوثيق والشهر بمعرفة مكاتب ومأموريات الشهر العقارى بذات – إجراءات هذه الرسوم الأخيرة ، ولما كانت الواقعة المنقثة لرسم التسجيل والتي يتحدد عوجها المحديق على التوقيعات في العقود العرفية إذ أوجب المشرع في المحادة ٢٤ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٤ على تحصيل رسم التسجيل مقدماً عند التوثيق أو التصديق على التوقيعات في العقود العرفية التي تم التصديق على التوقيعات فيا وسداد رسم التسجيل قبل أول يناير سنة ١٩٧٤ ولو تراخت على التوقيعات فيا وسداد رسم التسجيل قبل أول يناير سنة ١٩٧٤ ولو تراخت بنقر ير اللجنة المشتركة من لجنة الحقلة والموازنة ومكتب اللجنة الاقتصادية بتقوير اللجنة المشتركة من لجنة الحقلة والموازنة ومكتب اللجنة الاقتصادية

عن مشروع قانون العدالة الضريبية من أن إرجاع الضريبة على التصرفات العقارية إلى أول يناير سنة ١٩٧٤ قصد به مواجهة ظاهرة إثراء مفاجئ نشأت عن تغيير الظروف بعد الأخذ بسياسة الانفتاح في أواخر عام ١٩٧٣

الحكمية

بعـد الاطــلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السـيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رأم ٨٦٠٠ لسنة ١٩٧٨ كلى جنوب القاهرة على المطعون ضدهم بطلب الحكم ببراءة ذمته من مبلغ ٤٠٦٥،٤٠٠ جنيمه قيمة ضريبة التصرفات العقارية عن عقد البيع المسجل رقم ٧١٧ بتاريخ ٢٠/٢/٢٠ . واحتياطياً بإلزام المطعون ضدهما الثالث والرابع بأن يدفعا له المبلغ المذكور وقال بياناً لذلك أن مصلحة الشهر العقارى والتوثيق بالجيزة طالبته بسداد مبلغ ٤٠٦٥،٠٠ جنيمه بموجب المطالبة رقم ١٦ لسنة ١٩٧٨ قيمة ضريبة التصرفات العقارية المقرر ممقتضي القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية عن عقد البيع المسجل سالف البيان الذي باع بموجبه الطاعن وآخرون عقاراً إلى المطعون ضدهما الثالث والرابع وإذ تم البيع والتوقيع على العقد النهائى فى سنة ١٩٧٧ فإنه لا مخضع المضريبة المشار إلها إذ أن تراخى إجراءات انتسجيل حتى سنة ١٩٧٤ كان بسبب تقاعس المشتريين وهو أمر لا يسأل عنه الطاعن . وبتاريخ ١٩٨١/٣/٢٩ ندبت محكمة أول درجة خبراً في الدعوى وبعد أن أودع تقريره حكمت في ١٩٨٢/٣/١٤ برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستثناف رقم ٣٤٨٩ سنة ٣٩٩ق أمام محكمة استثناف القاهرة التي حكمت في ١٩٨٣/١/١٩ بتأييد الحكوالمستأنف طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق التقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعـرض الطعن على هـذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأبها :

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ ق تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف على أن التصرف الصادر من الطاعن قد تم شهره فى سنة ١٩٧٤ ورتب على ذلك استحقاق ضريبة التصرفات العقارية الواردة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ ، فى حين أن العبرة فى استحقاق الضريبة فى هذه الحالة هو بالتصرف فى العقار وإذ كان الثابت أنه صدق على العقد بتاريخ ١٩٧٧/٧/١٦ فإن التصرف لا عضع للضريبة المشار إلها :

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن النص فى البند رقم ١ من المادة ٣٧ من المقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ على سريان ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على التصرفات فى العقارات المبنة أو الأراضى داخل كردون المدينة سواء انصب التصرف علمها محالها أو بعد إقامة منشآت عليها... وعلى مأموريات ومكاتب الشهر العقارى تحصيل الفريبة مع رسوم التوثيق والشهر المقررة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه بذات إجراءات تحصيلها من المتصرف إليه الذى يلزم بسدادها لحساب الممول المتصرف ويعتبر باطلاكل اتفاق أو شرط يقضى بنقل عبء الفريبة إلى المتحرف إليه الذى المتحرف إليه الدي المتحرف إليه المدارة المسادة ٢٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن المتصرف الله الفريبية المشار إليه على أن « تسرى أحكام البند (١) من الملدة ٣٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن الملدة ٣٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المعدل المتحرفات التي تم شهرها اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٤ ... » يدل على أن الضريبة على التصرفات التي تم شهرها اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٤ ... » يدل على أن المتبارها ضريبة مباشرة تفرض على الأهوال العقارية عند تداولها ... تسرى باعتبارها ضريبة مباشرة تفرض على الأهوال العقارية عند تداولها ... تسرى على التصرفات التي تم شهرها اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٤ ... وتحصل مع يا التصرفات التي تم شهرها اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٤ ... وتحصل مع يا التصرفات التي تم شهرها اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٤ وتحصل مع على التصرفات التي تم شهرها اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٤ وتحصل مع على التصرفات التي تم شهرها عبراراً من أول يناير سنة ١٩٧٤ وتحصل مع

رسوم التوثيق والشهر عمرفة مكاتب ومأموريات الشهر العقارى بذات إجراءات هذه الرسوم الأخرة ، ولما كانت الواقعة المنشئة لرسم التسجيل والتي يتحدد بموجها المركز القانونى للشخص هي واقعة التوثيق بالنسبة للعقود الرسمية وواقعة التصديق على التوقيعات في العقود العرفية إذ أوجب المشرع في المادة٢٤ من القانون رقم ٧٠ لسنــة ١٩٦٤ تحصيــل رسم التسجيل مقدماً عند التوثيق أو التصديق ، فإن هذه الضريبة لا تسرى على العقود العرفية التي تم التصديق على التوقيعات فيها وسداد رسم التسجيل قبل أول يناير سنة ١٩٧٤ ولو تراخت باقى إجراءات التسجيل إلى ما بعد هذا التاريخ ، وهو ما يتفق مع ما جـاء بتقرير اللجنة المشتركة من لجنة الحطة والموازنة ومكتب اللجنة الاقتصادية عن مشروع قانون العدالة الضريبية من أن إرجاع الضريبة على التصرفات العقارية إلى أول يناير سنة ١٩٧٤ قصد به مواجهة ظاهرة إثراء مفاجئ نشأت عن تغيير الظروف بعد الأخذ بسياسة الانفتاح في أواخر عام ١٩٧٣ ، لما كان ذلك وكان الثابت أن التصرف موضوع النزاع قد تم التصديق على التوقيعات في العقد العرق المحرر بشأنه بتاريخ ١٦/٧٧/٧/ فإنه لا تخضع للضريبة المفروضة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ حتى ولو تراخت باقى إجراءات التسمجيل إلى ١٩٧٤/٢/٢٠ . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الثانى للطعن :

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .

جلسة ٢٣ من فيراير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / الدكتور أحمد حسنى فائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / صحمه طعوم ، زكى المحرى فائيي رئيس المحكمة ، منير توفيق ، عبد المعم ابراهيم ،

(79)

الطمن رقم ٢٠٠ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) اوراق تجارية ، بنواء ، تقادم ،

التقادم النصس المسموس عليه في المادة ١٩٤ من قانون التجارة • لا يسرى الا صبل المعارى الصرفية التي تنشأ مباشرة عن الورقة التجارية • الدعارى غير السرفية • خصـــوعها للتقادم السلاق م

(٢) بنسوك ، اوراق تجارية ،

صهرورة الحساب الجارى دينا عاديا بالقاله • مؤداء • خدوع رصينه للمثادم المسادى حتى واو كان مقيدا في الحساب قيمة ووقة تجارية • علة ذلك •

١ - قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الأصل فى الالترام مدنياً كان أو تجارياً أن يتضادم بانقضاء خس عشرة سنة وفقاً لنص المادة ٣٧٤ من القانون المدنى إلا أن المشرع التجارى خرج على هذا الأصل فى المادة ١٩٤٤ من قانون المتجارة وقرر تقادماً قصيراً مدته خس سنوات بالنسبة للدعاوى المتعلقة بالأوراق التجارية ، ويقوم هذا التقادم على قرينة قانونية هى أن المدين أوفى بما تعهد به . لذا يشترط لإعماله ألا يصدر من المدين ما يستخلص منه أن نمته لا تزال مشغولة بالدين . وهذا التقادم اقتضته الطبيعة الحاصة للالزامات الصرفية بما يتعين معه عدم جريانه إلا على الدعاوى الى يناط ساحية أحكام قانون الصرف وهى تلك الناشئة مباشرة عن الورقة التجارية ، أما إذا كانت الدعوى لا تمت يسبب إلى قانون الصرف أى لا تتصل مباشرة بالروقة التجارية ، بالروقة التجارية ،

٢ - الحساب الجارى تزول عنه صفته بإقفاله ويصبح رصيده ديناً عادياً عضم للتقادم العادى حتى ولو كان مقيداً فى الحساب قيمة ورقة تجارية لأن الورقة حينك تكون قد فقدت ذائيها وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من الرصيد:

الحكمية

بعـد الاطـلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السـيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطمن ــ تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوييين رقمي ٢٤٣٠ لسنة ١٩٧٠ ، ٩٦١ لسنة ١٩٧١ تجارى كلي إسكندرية على الشركة المطعون ضدها طالباً في الأولى إلزامها بتقدم كشف حساب مؤيداً بالمستندات وبأن تؤدى له ما يسفر عنه فحص الحساب من مبائغ مستحقة له وفي الدعوى الثانية طلب الحكم بعراءة ذمته من مبلغ ۲۰۰۰۰ جنیـه قیمـة الشیکـن رقمی ۲۳۴۵۱ ، ۳۳۶۵۲ ق الصادرين منه لصالح الشركة . وبياناً لذَّلك قال إنه في غضون الفترة من ١٩٦٨/٨/١ حتى ١٩٧٠/٦/٣٠ كانت الشركة المطعون ضدها تورد له أقمشة ومنسوجات مقابل تحريره سندات لصالحها بقيمة ما يتم الاتفاق على توريده إليه . وإذ تبن له أن المطعون ضدها لم تستنزل منحساب مديونيته قيمة البضاعة المرتجعة وقيمة الشيكين المشار إلهما بعد سداده قيمتهما فضلا عن تكرارها قيد بعض الفواتير في هذا الحساب وقيدها البعض الآخر بما لا يتفق وحقيقة البضاعة المرسلة إليه بالإضافة إلى أن يعض السندات التي حررها لم يكن يتسلم البضاعة مقابلها مما ترتب عليه زيادة رصيد مديونيته المدون بدفاتر الشركة عن الحجم الحقيق للمديونية ، ومن ثم فقد أقام الدعويين بطلباته السالفة. قضت محكمة أولُ درجة في الدعوى رقم ٢٤٣٠ لسنة ١٩٧٠ تجماري كلي إسكندرية بإلزام الشركة المطعون ضدها بأن تقدم كشف حساب مؤسدا بالمسندات . وبعد ضم الدعويين قضت بندب خبير وبتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٨ أعادت المأمورية للخبر لفحص اعتراضات الطاعن التي أبداها ني مذكراته وعلى ضوء مستنداته وإذ قدم الحبير تقريره الأخبر أقامت الشركة الدعسوى رقم ۲۳۵۷ لسنة ۱۹۸۰ تجاری کلی إسکندریة بطلّب إلزام الطاعن بأن یؤدی لها ميلغ ٣٠٠٥٧٠ جنيه قيمة مديونيته التي أسفر عبا تصفية الحساب بيهما . أمرت محكة أول درجة بضم هذه الدعوى إلى الدعويين الأولى والثانية وبتاريخ ١٩٨١/٢/١١ قضت (أولا) برفض الدعويين ٣٤٧٠ لسنة ١٩٧٠ ، المحتدرية . (ثانياً) في الدعوى ٢٣٥٧ لسنة ١٩٧٠ بمارى كلى إسكندرية . (ثانياً) في الدعوى ٢٣٥٧ لسنة ١٩٨٠ بمارى كلى إسكندرية بإلزام الطاعن بأن يؤدى المشركة المطعون ضدها مبلغ ٣٨٥،٣٥٧ جنيه . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقع ٣٣٥ لسنة ٣٧٠ المستئناف . طمن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقفى : وقدمت النيابة الصامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على هذه الحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها الرئي برفض النابة رأها :

وحيث إن الطعن أقم على سبين ينعى الطاعن بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه عالفة القانون والحطأ فى تطبيقه وبياناً لذلك يقرل إن الحكم أقام مناه الدفع المقوط حتى الشركة المطعون ضدها فى المطالبة بقيمسة سندين إذنين مستحق الدفع ١٥٠ ، ١٩٧٠/٤/٣٠ بالتقادم الحمسى المنصوص عليه فى المدادة ١٩٤ من قانون التجارة على أساس أن هذا التقادم لا يلحق إلا الدعاوى التي تقوم على حتى صرفى ناشئ مباشرة عن السندات الإذنية وأن دعوى الشركة تستند إلى ما أسفرت عنه تصفية الخير للحساب من مدبونية الطاعن لها بالمبلغ المطالب به ، كما أن دفاع الطاعن المؤسس على أن هدين الطاعن لم عثلان مديونية حقيقية يتنافى مع قرينة الوفاء التي يقوم عليها هذا التقادم فى حن أنه أسس دفاعه أمام عكمة الموضوع بدرجتها على وفائه بكافة مستحقات الشركة المطعون ضدها بالتقادم فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ حقيلية .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه لمـا كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الأصل فى الالتزام مدنيًا كان أو تجاريًا أن يتقادم بانقضاء خس . عشرة سنة وفقاً لنص المــادة ٣٧٤ من القانون المدنى إلا أن المشرع التجارى خرج على هذا الأصل في المـادة ١٩٤ من قانون التجارة وقرر تقادماً قصرا سدته خمس سنوات بالنسبة للدعاوى المتعلقة بالأوراق التجارية ويقوم همذا التقادم على قرينة قانونية هي أن المدين أوفى عا تعهد به . لذا يشترط لإعماله ألا يصدر من المدين ما يستخلص منه أن ذمته لا تزال مشغولة بالدين . وهذا التقادم اقتضته الطبيعة الخاصة للالتزامات الصرفية مما يتعنن معه عدم جريانه إلا على الدعاوى التي يناط بها حماية أحكام قانون الصرف وهي تلك الناشئة مباشرة عن الورقة التجارية ، أما إذا كانت الدعوى لا تمت بسبب إلى قانون الصرف أى لا تتصل مباشرة بالورقة التجارية فتخضع للتقادم العادى وإذ كان من المقرر أن الحساب الجارى تزول عنه صفته بإقفاله ويصبح رصيده ديناً عاديًا مخضع للتقادم العادى حتى ولو كان مقيدًا في الحساب قيمة ورقة تجارية لأن الورقة حينتذ تكون قد فقدت ذاتيتها وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من الرصيد وإذ النزم الحكم المطعون فيه هذا النظروقضى برفض الدفع بالتقادم الحمسى تأسيساً على أن دعوى الشركة المطعون ضدها تقوم على المطالبة بما أسفرت عنه تصفية الحساب الجارى بينها وبن الطاعن بعد قفله بما يعني أثما ليست ناشئة مباشرة عن ورقة تجارية فضلاً عن أن وصف الطاعن لمـلـ كان مدرجاً فى الحساب من سندات بأنها لا تمثل مديونية حقيقية يتنافى وما يقوم به التقادم الحمس من قرينة الوفاء فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويعدو النعي عليه ولا أساس له .

وحيث إن الطاعن ينحى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسييب وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجتها بدلالة خطاب الشركة المطعون ضدها المؤرخ ١٩٧٠/١٠/٣٠ والذى أرسلته إليه بعد تقلل الحساب تطالبه فيه بسداد مبلغ ١٩٧٠/١٠/٤ هجنيه فحسب مما يدحض ادعاء الشركة بمديونيته لها بالمبلغ الذى أقامت به دعواها ، كما قدم لحكمة الاستثناف الشركة بمديونيته لها بالمبلغ الذى أقامت به دعواها ، كما قدم لحكمة الاستثناف بحلسة ١٩٨٠/١/١١ تبلغه فيه الشركة المطعون ضدها بعدم إمكان خصم مبلغ ٣٣٥٢٤/٢١ جنيه قيمة بضاعة ودها إلها حمن ضدها بعدم إمكان خصم مبلغ ٣٣٥٢٤/٢١ جنيه قيمة بضاعة ودها إلها حمن

الحساب لسبق معايقته لحما وتعهدت فيه أيضاً أن تقيد عسابه الدائن الشيكن الصادرين منه لصالحها برقسي ٩٣٣٤٥٢،٩٣٣٤٥١ ق ٢٥ ، ٣١/١١،١٩٦١ عميلغ عشرين ألف جنيه إلا أن المحكمة أخلت عما انهي إليه الحبر ولم تلتفت إلى هلمين المستندين ودلالهما مما يعيب حكمها بالقصور في التسييب .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك أنه لمـا كان من المقرر أن لمحكمـــة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية أن تأخذ بتقرير الحبير متى اقتنعت بصحته دون أنَّ تذيرُم بالرد استقلالا على الطعون التي وجهها الطاعن إلى ذلك التقرير إذ في أخذها به محمولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في الطعون التي وجهت إليه ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه التقرير وليس علمها أن تتحسدث استقلالا عن كل مستند قدم إليها أو تفند كل قرينة مطروحة علمها ما دام حكمها قد انتهى إلى ما خلص إليَّه بأدلة تحمله لأن فى أخذه مها يتضمن الرد المسقط لمنا يخالفها وإذ كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد ركن في قضائه إلى تقرير الخبار واعتره جزءًا له متمماً وكأن الثابت من هذا التقرير أنه تكفل بالرد على أعتراضات الطاعن التي يثيرها بسبب النعى واتبي إلى أن الطاعن أقر بأن كل البضاعة المرتدة منه للشركة قد أدرجت في الجانب الدائن لحسابه وأن الطباعن تسلم الشيكين المشبار إليهما مقابل خصم قيمتها من بضاعة مرتدة للشركة وأن ما ورد بخطامها المؤرخ ١٩٧٠/٦/٣٠ من مديونية هو جزء من رصيده المدين لديها بعد خصم قيمة السند الإذنى المرفوعة به دعوى شهر الإفلاس . وكانت هذه الأسباب سائغة ولها أصلها الشابت بالأوراق ومن شأمها أن تؤدى إلى النتيجة التي انتهى إليها الحبير والتي أخذ بها الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه ، ومن ثم فإن النمى لا يعدو أن يكون جدلا فى تقدير محكمة الموضوع للدليل مما لا بجوز إثارته أمام محكمةالمنقض.

وحيث إنه لمـا تقدم يتعين رفض الطعن :

چلسة ۲۳ من فبراير سنة ۱۹۸۷

پریهاسة السید المستشار / الدکتور أحمد حسنی نائب رئیس المحکمة وعضویة الســـادة المستشارین / محمد طموم ، زکن المحری تاثین رئیس المحکمة ، منبر توفیق ، عبد المنمم ابراهیم .

(V+)

الطمن رقم ٧٣٩ لسنة ٥٢ القضائية : شركات ، تاميم ،

الغاء تصريح المسانع والمنشأت المبينة في الجدول رقم ٣ المرافق للقانون رقم ٦٥ لسبية ١٩٦٣ • مؤداء • توقف تلك المسانع والمنشأت عن نشاطها وعدم امتداد اثر هذا الالفسساء الى المساسي بسلكية اسحابها لموجودات هذه المسانع المادية والمعنوية بما فيها العلامات التجارية • لا يقير من ذلك وضع معامل الادوية تحت اعراف المؤسسة العامة للادوية • علة ذلك •

لما كانت المادة الشائة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون وقم 10 لسنة 1977 قد نصت على إلغاء تصاريح المصانع والمنشآت المبينة فى الجلول وقم 1 المرافق لهذا القانون ومن بينها معامل أدوية الدلتما المماوكة لمورث الطاعن ، وكان مؤدى إلغاء هذه التصاريح أن تتوقف تلك المصانع والمنشآت عن نشاطها الذى كانت تزاوله ولا يمتد أثر هذا الإلغاء إلى المساس علكية أصمامها لموجودات هذه المصانع سواء المادية أو المعنوية بما فى ذلك العلامات التجارية التي كانوا يستعملومها من قبل ، وإنحا تبقى هذه مملوكة لهم يتمتعون بشأمها بمما يكفله القانون لهم من حاية . ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة الرابعة من القانون المشار إليه من وضع تلك المعامل تحت إشراف المؤسسة الموية الوارد بيامها المصرية لأدوية لأن هذا الإشراف لا يكون إلا على المعامل المؤممة الوارد بيامها في الجدوان رقص 1 ، 1 المرافقة نافانون المذكور .

انحكمة

يعــد الاطــلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السـيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بـ

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوواق

الطعن ــ تتحصل فى أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٤٤٦٦ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بندب خبير لتقدير قيمة مبيعـات الشركة المطمون ضدها الأولى للأدوية المبينة بصحيفة الدعوى خـلال الفــترة من ١٩٦٣/٦/١٣ إلى ١٩٧٣/٩/٧ وبإلزام هذه الشركة بأن تدفع لها نسبة قدرها هـ/ من المبالغ التي يستظهرها الحبير ــ وذلك في مواجهة المطَّعون ضده بصفته ــ ويــاناً لللك قالا ــ إن مورثهما: كان مملك معــامل أدوية الدلتــا وكان يستعصل لتمييز متنجاته من الأدوية ثلاث علّامات تجارية صلها باسمه وهي ـــ لوكسيول ، يورد سلفين ، أفر وتون ـــ وبعد إلغاء تراخيص هذه المعامل في ١٩٦٣/٦/١٣ بموجبُ القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٣ – قامت الشركة المطعون ضدها الأولى بإنتاج ذات الأدوية ووضع العلامات السابقة عليها وطرحها فى السوق ــ مما يعد اعتداء على ملكية مورَّمهما لهذه العلامات التجارية وبعد أن ندبت محكمة أول درجة خبيراً وقدم تقريره ــ قضت بتاريخ ٠٣٠/١٠/٣٠ برفض الدعوى ــ استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستثناف رقم ٥٤٠٣ لسنة ٩٧ ق وبتاريخ ١٩٨٢/١/١٨ قضت عكمة استثناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف ــ طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ــ وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم المطعون فيه -- وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها التزمت النيابة رأمها

وحيث إن الطعن أقم على ثلاثة أسباب _ ينمى بها الطاعنان على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والحطأ فى تطبيق القانون _ وفى بيان ذلك يقولان إن إلغاء تراخيص معامل الأدوية التى كان عتلكها مورثهما بموجب القانون رقم 10 لسنة 1977 _ يقتصر أثره على وقف مزاولة إنتاج الأدوية ولا يمس ملكية المورث العملامات التجاوية التى كان يستعملها لتميز تلك الادوية _ كا أن إشراف المؤسسة المصرية العامة للأدوية على المعامل المشار إلها بالجدول المرافق القانون المذكور لا ينصرف إلى معامل الأدوية المؤتمة _ وألحال غير ذلك بالنسبة لمعامل الأدوية المملوكة لمورثهما حيث اقتصر ذلك القانون فيه على

إلغاء تراخيص هــلـــه المعامل ـــ خضوعها لإشراف المؤسسة المصرية العــامة للأدوية زوال ملكية مورثهما للعلامات التجارية ـــ عمل النزاع ــــ فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى النسبيب :

وحيث إن هذا النعي سديد ــ ذلك أنه لمـا كانت المــادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ ــ قد نصت على إلغـــاء تصاريح المصانع والمنشآت المبنيَّة في الجدول رقم ٣ المرافق لهذا القانون ومن التصاريح أن تتوقف تلك المصانع والمنشآت عن نشاطها الذى كانت تزاوله ولا عند أثر هذا الإلغاء إلى المساس علكية أصحامها لموجوّدات هذه المصانع سواء المادية أو المعنوية بما في ذلك العلامات التنجارية التي كانوا يستعملونها من قبل ـــ وإنمــا تبنى هذه مملوكة لهم يتمتعون بشأنها بمــا يكفله القانون لهم من حماية - ولا يغر من ذلك ما نصت عليه المادة الرابعة من القانون المشار إليه -من وضع تلك المعامل تحت إشراف المؤسسة المصرية العامة للأدوية ـــ لأن هذا الإشرافُ لا يكون إلا على المعامل المؤتمة الوارد بيانها في الجدولين رقمي ٢٠١ المرافقين للقانون المذكور ــ لمــا كان ذلك وكان الثابت أن مورث الطاعنين كان يستعمل العلامات التجارية ــ عمل النزاع ــ وأنه صلها باسمه قبل صدور القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ – وأن الشركة المطعون ضدها قامت باستعال هذه العلامات على منتجاتها من الأدوية دون أن تكتسب علماً حمّاً ما طبقاً للقانون ودون موافقة مالكها المذكور ــ ومن ثم فإن الحكم المطعون فيسه إذ قضى بر فض دعوى الطاعنين تأسيساً على أن إلغاء تصاريح معامل مورشهما ووضعها تحت إشراف المؤسسة المصرية العامة للأدوية ينطوى على إلغاء حق الطاعنين في استعال كل ما يتعلق سلم المعامل من علامات تجارية ــ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بمما يستوجب نقضه ۽

جلسة ۲۶ من فبراير سنة ۱۹۸۷

. پریانــة -النبته المنتشار / مرزوق فکری کافید دکیس المحکنة ، وهمــــویة المنساوة المنتشارین / صلاح معمه اهباد و حنیق محمه حنیق ، محمه عالی آور متصوره ومصـــطی حنیب عهامی -

(VV)

الطعن رقم ١٥ لسنة ١٥ قضائية ﴿ احوال شخصية ﴾ :

(١) احوال شخصية « السائل الغاصة بالمرين غير السلمن » • طلاق • قانون « القانون الواجب التطبيق » •

الشريعة الإسلامية - تطبيقها في الممازعات المتعلقة بالإحرال الشخصية للمصريق فير المسلمين. المتعلقي الطائفة أو المله - أحكامها لا تجيز للزوجة طلب التطريق اذا نجرت طائفتها عن تلك التي ينتص ا**ليها الووج ***

(٢) احسوال شسسخصية « السسائل الغاصة بغير المسلمين » «تطيق» استثناف « الطبات الجديدة » .

والمة الزوجة دعواها بالتطليق لاختلافها عن الزوج طائقة - اضافتها امام مسكمة الاستثناف التطليق للفمرد - اعتباره طلبا جديدا - عدم جوال قبوله م ٣٧١ من لاقمة تركيب المسماكم المرهيسة -

ا - إذ كان مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٥٥ - وعلى ما جرى قضاء هذه المحكمة - أن المشرع قصد تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين المختلف الطائفة أو الملة ، وكانت أحكام هذه الشريعة لا تجز الزوجة طلب التفريق إذا غيرت طائفتها عن التي ينتمي إليها الزوج. فإن الحكم المطعون فيه إذ قضي برفض دعوى الطاعنة بالتطليق على صند من أن اختلافها مع المطعون على طلبه طائفة لا يرتب بذاته تطليقها عليه لا يكون قد خالف القانون:

٢ - إذ كانت الطاعة قد أقامت دعواها ضد المطمون عليه بطلب تطليقها منه على سند من أنها صارت تخطف عنه طائفة ، وكان ما أضافته أمام محكمة الاستثناف من أن المطمون عليه أساء معاملتها ودأب على إبدائها بعد طلباً جديداً

يختلف فى موضوعه عن الطلب الأول لأن الطلاق للضرر له أحكامه الحاصة الواردة فى الماحة السادسة من القانون رقم ٢٥ صنة ١٩٧٩ وبالتالى فلا يجوز قبول هذا الطلب الجديد أمام محكمة الاستثناف عملا بما تقضى به الماحة ٣٧١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من أنه لا يجوز للخصوم أن يقسلموا فى الاستثناف طلبات بدعاوى جديدة غير الدعاوى الأصلية إلا بطريق الدفع للدعوى الأصلية وإذ الزم الحكم المطمون فيه هذا النظر فى قضائه بعدم قبول طلب التطليق للضرر أمام محكمة الاستثناف ، فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ه

الحكمية

بعـد الاطـلاع على الأوراق ومياع التقوير الذى ثلاه السـيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حلى ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ...
تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم \$9 ه لسنة ١٩٧٩ كلى أحوال
شخصية شمال القاهرة ضد المطعون عليه للحكم بتطليقها منه . وقالت بياناً
للحواها أنه تزوجها وهما قبطيان أرثوذكسيان وإذ انضمت لطائفة الإنجلين
واختلفا بذلك طائفة فلا بجوز استمرار الزواج بينهما فقد أقامت الدعوى .
وفي ١٩٧١/١٤ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا
الحكم بالاستثناف رقم ١٠ لسنة ٩٨ ق القاهرة، وبتاريخ ١٩٨٨/١٥ حكمت
عكمة الاستثناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق
عكمة الاستثناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق
الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها الترمت
النياية رأبها .

. وحيث إن الطعن أقيم على سبين تنمى الطاعنة بأولها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك تقول إن انحتلافها مع المطعون عليه طائفة يوجب تطليقها منه وإذ خالف الحكم جلما النظر فى قضائه برفض دعواها بالتطليق فإنه يكون مشوباً مخالفة القانون .

وحيث إن النمى مردود ذلك أنه لما كان مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٥٥ – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – أن المشرع قصد تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين المختلف الطائفة أو الملة . وكانت أحكام هذه الشريعة لا تجيز الزوجة طلب الفريق إذا غيرت طائفها عن تلك التي ينتمي إلها الزوج فإن الحكم المطعون فيه . إذ قضى برفض دعوى الطاعنة بالتطليق على سند من أن اختلافها مع المطعون عليه طائفة لا يرتب بذاته تطليقها عليه فإن لا يكون قد خالف الفانون ويكون النمي على غير أساس .

وحيث إن حاصل ما تنعاه الطاعنة بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول أنها طلبت أمام محكمة أول درجة ضم الدعوى رقم ٢٩٧٧ لسنة ١٩٧٨ كلى أحوال شخصية جنوب القاهرة وقد ثبت فى هده الدعوى أن المطمون حليه أساء معاملتها ودأب على إيدائها يما يستحيل معه دوام العشرة بينهما وهو وسيلة دفاع فى الدعوى . تبرر طلبها بالتطليق إلا أن الحكم اعتبر هذا سبباً جديداً لا مجوز إبداؤه فى الاستئناف عما يشوبه بالحطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه لما كانت الطاعنة قد أقسامت دعواها ضد المطعون عليه بطلب تطليقها منه على سند من أنها صاوت تختلف عنه طائفة . وكان ما أضافته أمام محكمة الاستثناف من أن المطعون عليه أساء معاملتها ودأب على إيذائها يعد طلباً جديداً مختلف في موضوعه عن الطلب الأول لأن الطلاق للضور له أحكامه الحاصة الواردة في المحادة السادسة من

القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٩ وبالتالى فلا بجوز قبول هذا الطلب الجديد أمام عكمة الاستثناف عملا ما تقضى به المحادة ٣٣١ من لائحة ثر تيب المحاكم الشرعية من أنه لا بجوز للخصوم أن يقدموا فى الاستئناف طلبات بدعاوى جديدة غير الدعاوى الأصلية إلا يطريق الدفع للدعوى الأصلية . وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فى قضائه بعدم قبول طلب التطليق للضرر أمام محكمة الاستثناف فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويكون النعى على غير أساس .

حيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد للستشار / سيد عبد الياقي سيف نائب رئيس الحكمة وعضوية السمادة المستشارين / عبد المنصف عاتم ، أحمد ابراهيم شطبي نائبي رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين شلقالي ومسلاح محمود عريسي •

(VY)

الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٥٣ القضائية :

(١ ... ٣) خبرة ٠ اثبات (الإثبات بالبيئة » ٠ محكمة موضــــــوع ٠ حكم ((تسبب الحكم » ٠

 ١ حـ ذكر الخبير في تقريره أن البصمة لا تصلح للمضاهاه لانها مشوسة ١٠ لا يحول دون يجيّن صحتها يقواعد الالبات الاخرى ١٠

٢ ــ تقدير أقوال الشهود ٠ مرهون بما يطمئن اليه وجدان قاض الموضوع ٠ شرطه ١ الالتخرج
 بها عما يؤدى اليه معلولها ٠

٣ ــ الاثبات بشهادة الشهود • م ١٧ اثبات • ابتناؤه على ركنين : تعلق الوقائع المسواد الذين الباعو على المسهود الذين المساود الذين المسعود الذين مسمحم وليلا على ثبوت أو تقي وأشهة لم يتناولها منطوق حكم التحقيق • تمسك الخصم بيطلانه مؤول • اعتبار هذا الاستفلاس مقالها للقانون • علة ذلك •

الحدمن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ذكر الحبير في تقريره أن البصمة
 لا تصلح للمضاهاه لأنها مطموسة لا محول دون تحقيق صحبها بقواعد الإثبات
 الأخسرى :

٢ ــ تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضى الموضوع
 ولا صلطان عليه فى ذلك إلا أن غرج بها عما يؤدى إليه مدلولها .

٣ ــ يدل النص تى المادة ٧١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ اسنة ١٩٦٨ على أن الإثبات بشهادة الشهود يقوم على ركنين ، تعلق الوقائع المراد إثبائها بالدعوى ، وكوئها متحجة فيها ، ومقتضى هذا أن تكون تلك الوقائع مبيئة بالمعقة والضبط المتحصر فها التحقيق وليعلم كل طرف ما هو مكلف بإثبائه

أو بنفيه ، فإذا استخلصت المحكة من أقوال الشهود اللبين سمعتهم دليلا على شوت أو ننى واقعة لم يتناولها منطوق حكم التحقيق وتمسك الحصم بيطلان هذا الدليل ، فإن استخلاصها هذا يكون نحالفاً للقانون إذ أنها انترعت من التحقيق دليلا على خصم لم تمكنه من إثبات عكسه ، لما كان ذلك وكان البين من منطوق حكم التحقيق الذي أصدرته محكمة الدرجة الأولى ... أنه قضى بالإحالة إلى التحقيق ليثبت المطعون عليم صحة توقيع المورث بالبصمة على عقد البيع موضوع النزاع ومع ذلك انتي الحكم الابتدائى الذي أيده الحكم المعنون فيه إلى عدم صحة دفاع الطاعنة بصورية عقد البيع بصدوره في مرض الموت اعباداً على هذا التحقيق رغم تحسك الطاعنة بعدم صلاحيته في هذا التحقيق رغم تحسك الطاعنة بعدم صلاحيته في هذا المحصوص وطلبت إحالة الدعوى إلى التحقيق الإثبات دفاعها فيكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون .

الحكمية

بعـد الاطــلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى ثلاه السـيد المُستشــار المقرر نائب رئيس المحكمة والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ١٩٢١ سنة ١٩٨٠ منى دمهور الابتدائية ضد الطاعنة وآخر بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقسد البيع المؤرخ ١٩٧٥/٥/١٥ ، وقالوا بياناً لها إن مورث الطاعنة المرحوم باع لم عوجب هذا العقد الحصص العقارية الموضحة بها لقاء عن مقداره ١٢٠٠٠ جنه . دفعت الطاعنة جهالها لتوقيع المورث بالبصمة للغنوبة إليه على ذلك العقد . وبعد أن قدم الحير الذي غذبته المحكمة لإجراء للضاهاة تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨١/١٨٨٠ بإحالة الدعوى إلى التحقيق المختلفة محكمت المناعدة على المحتليم حكمت

بتاريخ ١٩٨٢/١/١ برفض الدفع بالجهالة وبصحة توقيع البائع على عقسد البيع وتحديد جلسة لنظر الموضوع فدفعت الطاعنة بصورية عقد البيع بصدوره من المورث البائع في مرض الموت . وبتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٩ حكمت برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لمدى محكمة استثناف الإسكندرية (مأمورية دمهور (بالاستئناف رقم ٣٣٥ سنة ٣٨ ق مدنى ، وبتاريخ المهرا/٢٨٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض : وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدبر بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النبابة رأبها .

وحيث إن الطعن أقم على سبين تنمى الطاعنة بالوجه الأول من كل مسهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون . وفى بيان ذلك تقول إنه انهي إلى صحة توقيع المورث ببصمة إبهامه على عقد البيع موضوع النزاع استناداً إلى أقوال شاهدى المطعون عليهم رغم أنها أقوال مشكوك فى صحبًا ، وأطرح ما انهي إليه الحبر فى تقريره من أن البصمة المنسوبة إلى المورث على عقد البيع خانية من أية علامات مميزة بما مؤداه أنها ليست يصمة أصلا وكان يتعين من ثم الأخذ من المقرير وإطراح أقوال الشهود مخالف الحكم المطعون فيه القانون .

وحيث إن هذا النمى غير مقبول ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن ذكر الخبير فى تقريره أن البصمة لا تصلح المضاهاة لأنها مطموسة لا يحول دون تحقيق صحبا بقواعد الإثبات الأخرى . وإن تقدير أقوال الشهود مرهون مما يطمئن إليه وجدان قاضى الموضوع ولا سلطان عليه فى ذلك إلا أن نحرج بها عما يؤدى إليه مدلولها . لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع قد خلصت فى حدود سلطها فى فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة فها إلى صمة توقيع المورث بالبصمة على عقد البيع موضوع النزاع استناداً إلى أقدوال شاهدى المعلمون عليم الى اطمأت المحكمة إليها بأن المورث وقع بها على هذا العقد ، ولم تعول على هذا العقد ،

الميبزة الكافية لإجراء المضاهاة وأقامت قضاءها على ما يكفى لحمله ، فإن النعى لا يمدو أن يكون فى حقيقته جدلا موضوعياً فى تقدير محكمة الموضوع للأدلة وهو ما لا مجوز أمام محكمة النقض ، ومن ثم يكون هذا النعى ضر تقبول .

وحيث إن مما تتماه الطاعنة بباقى سبى الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تعليق القانون ، وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت أمام محكة أول درجة بصورية عقد البيع موضوع الزاع بصدوره في مرض الموت وطلبت إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الدفاع غير أن تلك المحكة رفضت هذا الطلب على سند من القول بأن التحقيق الذي أجرته كاف لبيان جدية عقد البيع وعدم صدوره في مرض الموت في حين أن المحكة قد حكت بهذا التحقيق لإثبات ونني صحة توقيع المورث بالبصمة على عقد البيع ولم تضمنه تحقيق صورية هذا المقد أو صدوره في مرض الموت ، وإذ أبدت محكة الاستثناف عكمة أول درجة في قضائها برفض هذا الدفوى إلى التحقيق المشار إليه لرغم أنها جددت أمامها المسك بطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لعدم صلاحية التحقيق المدى أجرته عحكة أول درجة الإثبات ونني صحة التوقيع بالبصمة دليلا على ثبوت أو نني صورة عقد البيع أو صدوره في مرض الموت ، ومن ثم عكرن الدليل المستمد منه باطلا وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالحطأ في يكون الدليل المستمد منه باطلا وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالحطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النمى في محله ، ذلك أن النص في المادة ٧١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أنه يجب أن يبن في منطوق الحكم اللي يأمر بالإثبات بشبادة الشهود كل واقعة من الوقائع المأمور بإثباتها وإلا كان باطلا يدل – وعلى ما جاء بالمذكرة التفسرية لقانون المرافعات الملفي رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بصدد المادة ١٩١١ منه المطابقة لها في الحكم على أن الإثبات بشبادة الشهود يقوم على ركتين ، تعلق الوقائع المراد إلياتها بالملحوى ، وكي ما منتجة فيها ، ومقتضى هذا أن تكون تلك الوقائع مينة باللغة والفيط لينحصر فيها التحقيق وليعلم حكل بلوفيها هو مكلف بإثباته أو ينفيه ، فإنها استخلصت

الهكمة من أقوال الشهود الذين مسعتهم دليلا على ثبوت أو ننى واقعة لم يتناولها منطوق حكم التحقيق وتمسك الحصم يبطلان هذا الدليل ، فإن استخلاصها هلما يكون غالف القانون إذ أنها انترعت من التحقيق دليلا على خصم لم تمكنه من إثبات عكسه ، إذ كان ذلك وكان الين من منطوق حكم التحقيق الذي أصدرته عكمة الدرجة الأولى بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٩ أنه قضى بالإحالة إلى التحقيق ليثبت المطعون عليم صحة توقيع المورث بالبصمة على عقد البيسع موضوع النزاع ومع ذلك انهى الحكم الابتدائي الذي أبده الحكم المطعون فيه موضوع النزاع ومع ذلك انهى الحكم الابتدائي الذي أبده الحكم المطعون فيه على هذا التحقيق رغم تمسك الطاعنة بعدم صلاحيته في هذا الخصوص وطلبت على هذا التحقيق رغم تمسك الطاعنة بعدم صلاحيته في هذا الخصوص وطلبت إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات دفاعها فيكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون عما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى عث باق

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / سيد عبد الباض سيف ناشب دئيس المحكمة وعفرية السحسادة المستشارين / عبد المنصف عاشم ، أحمد ابراهيم نسلبي نائيي رئيس المحكمة ، محمد جمال الله بن شلقاني وصلاح محمود عويسي "

(VT)

الطمن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٢ القضائية :

(۱) تسچيل « السجل الميني » ، شهر مقاري ، بيع ، دعوى « دعسوى صحة التماقد » ،

التأثير بالعكم النهائي الصادر في المدوى التي قيدت صحيفتها في السجل العيني خطلال خمس سنوات من تاريخ صعرورته نهائيا • أثره • اعتباره حجه على المغير معن ترتبت لهم حقوق عهية على المقار وأثبتت المسلمتهم بيانات في السجل العيني بأثر رجعي ينسجب الى وقت قيسمه صحيفة الدعرى • الإحكام التي صدرت قبل العمل بقانون السجل العيني ولم تكن قد أشربها • وجوب التأثير خلال خمس سنوات من تاريخ العمل به • م ٣٣ عنه •

٢١) دعوى » الدفاع في الدعوي « * محكمة الموضوع * البات *

الدفاع الذي تلتزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه • ماهمته •

قاعدة ضم حيازة السنف ال الخلف • عدم جواز التسسسك بها قبل الباتع أو من تلقى العسق منه •

(}) صورية ، محكمة الوضوع ، اثبات ،

تقدير أولة السورية وأقوال الشهود واستخلاص الواقع منها - سلطة مطلقة لمحكمة الموضوع بلا مطب عليها - شرف -

١٩٦٤ نص المادة ٣٥ من قانون السجل العينى رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ على أنه إذا تم التأشير بالحكم النهائى الصادر فى الدعوى التي قيدت صيفتها فى ألسجل العينى وفقاً لنص المادة ٣٣ من قانون السجل العينى - فى خلال خس سنوات من تاريخ صبرورته تهائياً - يكون حجة على الفير ممن ترتبت لهم

حقوق عينية على العقار وأثبت لمصلحهم بيانات فى السجل العينى بأثر رجعى ينسحب إلى وقت قيد صحيفة الدعوى وأن الأحكام الى صدرت قبل العمسل بقانون السجل العينى ولم تكن قد أشر بها طبقاً لأحكام قانون الشهر العقارى يتسحب عليها قانون السجل العينى بأثر رجعى ويتعين التأشير بها فى خلال خمس سنوات من وقت العمل بالقانون الأحير .

٢ ـــ الدفاع الذي تلزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه هو الدفاع الجوهري المنتج في الدعوي .

٣ ــ قاعدة ضم حيازة السلف إلى حيازة الحلف ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة ــ لا تسرى إلا إذا أراد المتمسك بالتقادم أن محتج به قبل غير من باع له أو غير من تلتى الحق عمن باع له محيث إذا كان السلف مشــركاً فلا بجوز للحائز المتمسك بالتقادم أن يستفيد من حيازة سلفه لإتمام مدة الحمس عشرة سنة اللازمة لاكتساب الملك بالتقادم قبل من تلتى حقه عن هذا السلف.

٤ – المقرر فى قضاء هذه المحكمة – أن نحكة الموضوع مطلق السلطة فى تقدير الأدلة التى تأخذ بها فى ثبوت الصورية أو نفيها وفى تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها ولا معقب عليها فى تكوين عقيدتها مما يدلى به شهود الطرفين ما دامت لم تحرج بذلك عما تحتمله أقوالهم .

العكمية

بعد الاطـلاع على الأوراق وساع التقرير الذي تلاه السـيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

 ملنى طنطا الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤوخ ٨٥٠ جنيه . المتضمن بيع المطعون عليه الثانى له المترل المبين به لقاء ثمن مقداره ٥٥٠ جنيه . تنخلت الطاعنة في الدعوى وطلبت الحكم برفضها وتثبيت ملكيها لهذا المترل وعو ما توقع عليه من تسجيلات استناداً إلى أنها تملكته عوجب حكمين صمرا لصالحها في الدعويين رقعي ٢٢٤ سنة ١٩٧٧ ملني بسبون ، ١٩٧٩ سنة ١٩٧٧ مدني طنطا الابتدائية وإلى أنها قامت يقيد ملكيها له بالسجل الدي ونقلت التكليف إلى اسمها ، وبعد أن قدم الحبر الذي ندبته المحكمة تقريره - حكمت بتاريخ ١٩٨٠/١١/٣٠ بقبول تدخل الطاعنة وبرفض طلبانها ويصحة ونفاذ علما البيا سالف الإشارة . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استثناف طنطا بالاستئناف رقم ١٤٤٩ سنة ٥٠ ق مدنى ، وبعد أن سمعت المحكمة شاهدى صورية نفاذاً لحكم المتأنف المنعن أصدرته الإثبات ونني صورية ذلك العقد صورية مطلقة - حكمت بناريخ ١٩٨٨/١٩٨٩ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت العاعنة في هذا الحكم المعاني بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى بنتفض الحكم المعاون فيه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير وحددت جلسة لنظره وفها الذمت النيابة رأبها :

وحيث إن الطعن أقيم على سبين ، تنعى الطاعنة بالوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول إنه تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن ملكية منزل النزاع آلت إليها طبقاً لأحكام تانون السجل العبنى بقيد الحكمن الصادرين لصالحها فى الدعويين رقمى ٢٧٤ سنة ١٩٧٧ مدنى طنطا الابتدائية بالسجل العبنى تحت رقم ١٩٧٧ مني طنطا الابتدائية بالسجل العبنى تحت رقم ١٩ بتاريخ ٢٩٧٩/٤/١ غير أن الحكم المطعون فيه اطرح هذا الداع وطبق على واقعة الدعوى نص المادة التاسعة من القانون رقم ١٩٤٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظم الشهر العقارى وخلص من ذلك إلى أن الملكية لم تنتقل إليها لمسنة ١٩٤٦ بتنظم الشهر العقارى وخلص من ذلك إلى أن الملكية لم تنتقل إليها وفق أحكام هذا القانون وهو ما يعيه بالحطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النمي غير سديد ، ذلك أن النص في المادة ٢٥ من قانون

السجل العيني رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ على أنه (يترتب على التأشير بالدعاوى في السجل العيثي أن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤشر به طبق القانون خلال خَسَ سنواتَ من تاريخ صيرورته نهائياً ، يكُون حجة على من ترتبت لمم حقوق وأثبتت لمصلحتهم بيانات فى السجل ابتداء من تاريخ التأشير بهسذه الدعاوى في السجل ، وتُبدأ مدة الخمس السنوات بالنسبة إلى الأحكام الهائية القائمة وقت العمل بهذا القانون من تاريخ نفاذ القرار المشار إليه في المــادة الثانية من قانون الإصدار ، ، يدل على أنه إذا تم التأشير بالحكم الهائى الصادر فى الدعوى التي قيدت صيفتها في السجل العيني - وفقاً لنص المادة ٣٢ من قانون السجل العيني ــ في خلال خس سنوات من تاريخ صبرورته نهائياً ــ يكون حجة على الغير ممن ترتبت لم حقوق عينية على العقار وأثبتت لمصلحتهم بيانات في السجل العيني بأثر رجعيٰ ينسحب إلى وقت قيد صحيفة الدصوى ، وأن الأحكام التي صدرت قبل العمل بقانون السجل العيني ولم تكن قد أشر بها طبقاً لأحكام قانون الشهر العقارى ــ ينسحب علما قانون السجل العيني بأثر رجعي ويتعين التأشير بها في-خلال خس سنوات من وقت العمل بالقــانون لأسبأبه بالحكم المطعون فيه أن الطاعنة اكتفت بتسجيل صيفة الدعوى رقم٢٢٤ سنة ١٩٧٧ مُدنى بسيون التي أقامتها بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيسع المؤرخ ١٩٧٠/٧/٣٣ المتضمن شراءها جزءاً من منزل النزاع من المطعمون عليه آلثانى ، وبقيد صورة صحيفة الدعوى رقم ٤٧٥٩ سنة ١٩٧٨ مدنى طنطا الابتدائية التي أقامتها ضد المطعون عليه المذكور بطلب الحكم بتثبيت ملكيتها لبـاق منزل النزاع ، ولم تقـدم ما يثبت قيامها بالتأشير بالحكمين الصادرين لصالحها في هاتين الدعويين بالسجل العيني ، فإن ملكيَّة ذلك المَّزل لا تكون قد انتقلت إليها وفقاً لأحكام القانون المشار إليه ، وإذ النزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنَّه يكون قد النَّرَم صحيح القانون ، ويكون النَّمي بهذا السبب على غير أساس!:

وحيث إن الطاعنة تنمى بالوجه الثانى من السبب الأول على الحكم المطمون

فيه القصور فى التسبيب إذ التفتت عن تحقيق أو الرد على ما تمسكت يه من اكتسامها ملكية منزل الذاع بوضع اليد عليه هي والبائع لهما مدة تزيد على خس عشرة سنة وضع يد هادئ ظاهر مستمر بنية التملك ، وهو ما يعيب بالقصور فى التسبيب ،

وحيث إن هذا النمى فى غير محله ، ذلك أن الدفاع الذى تلتزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه هو الدفاع الجوهرى المتتبع فى الدعوى ، لما كان ذلك وكانت قاعدة ضم حيازة السلف إلى حيازة الخلف — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا تسرى إلا إذا أراد المتمسك بالتقادم أن يحتج به قبل غير من باع له أو غير من تلتى الحق ممن باع له بحيث إذا كان السلف مشتركاً فلا مجوز المحاتز المتمسك بالتقادم أن يستفيد من حيازة سلفة لإنمام مدة الحمس عشرة سنة اللازمة لاكتساب الملك بالتقادم قبل من تلتى حقه عن هذا السلف ، وكان الثابت من الأوراق أن المطمون عليه الثانى باع لكل من الطاعنة والمطمون عليه الأول منزل النزاع و من ثم يعد سلفاً مشركاً لها لا تستفيد الطاعنة من حيازته لإنمام المدة اللازمة لاكتساب ملكية ذلك المنزل قبسل المطمون عليه الأول ، ولا عمل المحكمة إن هى الفتت عن تحقيق دفاع الطاعنة فى همذا الحصوص أو الرد عليه طالما كان لا يشكل دفاعاً جوهرياً مما قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فها أو تعرضت له ، لما كان ما تقدم فإن النعى على الحكم المطمون فيه بالقصور فى التسييب يكون غير سديد ه

وحيث إن الطاعنة تنمى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصسور في التسبيب وغالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك تقول إنها دفعت يصورية عقد البيع المؤرخ ٩ /١٩٧٦/ صورية مطلقة ، وجاءت أهوال شاهديها صريحة وواضحة في إثبات هذه الصورية وتأيلت بعقد الإيجار الذي استأجر بمقتضاه المطعون فيه المطعون عليه الثانى منها دكاناً وغزناً عنزل النزاع ، غير أن الحكم المطعون فيه التفت عن دلالة هذا العقد ولم يعول على تلك الأقوال بدعوى عدم الإطمئنان المناب عن دلالة هذا العقد ولم يعول على تلك الأقوال بدعوى عدم الإطمئنان المناب بالقصور في التسبيب وغالفة الثابت بالأوراق ،

وحيث إن هذا النمي غير مقبول ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكة أن محكمة الموضوع مطلق السلطة في تقدير الأدلة التي تأخذ بها في ثبوت الصورية أو نفيها وفي تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها ولا معقب عليا في تكوين عقيدتها بما يدلى به شهود الطرفين ما دامت لم تخرج بلك عما تحمله أقوالم ، لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المعلون فيه أن محكمة الموضوع في حدود سلطانها في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها لم تعول على أقوال شاهدى الطاعنة لما شابها من تناقض في كثير من المواضع التي أشارت إليها ولما قرراه من عدم معرفتهما لشيء عن عقد البيع المؤرخ التي أشارت إليها ولما قرراه من عدم معرفتهما لشيء عن عقد البيع المؤرخ عجزت عن إثبات هذه الصورية وأقامت قضاءها في هذا لحصوص على أسباب صجزت عن إثبات هذه الصورية وأقامت قضاءها في هذا لحصوص على أسباب سائلة تكني لحمله ، فإن هذا النمي لا يعدو أن يكون جدلا موضوعياً في تقدير محكمة الموضوع للأدلة وهو ما لا مجوز أمام هذه المحكمة .

وحيث إنه لمـا تقدم يتعين رفض الطعن 🤉

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / احمد كمسال سالم نائب وئيس الحكمة وعضوية السسادة المستشارين / ماهر قلادة واصف نائب وئيس المحكمة عصطفى زعسزوع ، حسسين عل حسمين ، عبد الحيد سليطان *

(YE)

الطمن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٥٥ القضائية :

ايجار « ايجار اماكن » « المساكن الشعبية الاقتصادية والتوسطة » • ملكية « ماكية الساكن الشعبية الاقتصادية والتوسطة » •

تعليك المساكن التي أقامتها المحافظات وشغلت قبل العبل بالقانون 20 سنة ٧٧ - شرطة -عدم التعازل عنها الا بالاداة القانونية السليمة - التأجير من الباطن لا يحول دون تسلكيها بخسلاف المرضح بالعسبة للمساكن التي شغلت بعد ١٩٧٧/٩/٩٠ - قرار رئيس الوزراء ١١٠ لسنة ١٩٧٨

يدل النص في المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ والمادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٧٨ وفي البند ثانياً من الملحق رقم ١ وقمى ٧٧٥ لمسنة ١٩٧٨ وفي البند ثانياً من الملحق رقم ١ الم افقة لهملا القرار على أن التصرف المحظور على مستأجر المسكن الشعبي الاقتصادي أو المنوسط الذي تم شغله قبل العمل بأحكام القانون في حقه هو الاقتصادي أو المنانع من إعمال أحكام المادة ٧٧ من هذا القانون في حقه هو أن يكون قد تنازل عن المكان المؤجر أو تركه للغر بقصد الاستغناء عنه أبائياً ون انباع الأداة القانونية السليمة التي تجز هذا التنازل أو الترك ، ذلك أن النص في البند ثانياً المنوه عنه آنهاً على أن و تتم لجراءات التمليك مع المستأجر أو خلفه العام أو من تلتي عنه حتى الإبجار بالأداة القانونية السليمة » لا ينصرف أو خر مفروش عن الإبجار كلية فيخرج من هذا الحفظر التأجير من الباطن مفروشاً أو غير مفروش ، يؤكد ذلك أن قرار رئيس مجلس الوزراء المنوه عنه آنهاً أورد في الملحق رقم ٧ الخاص يتمليك المساكن الاقصادية والمتوسطة التي أقامها و تقيمها المخافظات وتشغل بعد ١٩٧٧/٩/١ نصاً يقضى بألا يؤجر

راغب التمليك المسكن مفروشاً ، ولو أنه قصد إعمال هـذا الشرط بالنسـبة للمساكن الى شغلت قبل هذا التاريخ لحرص على النص عليه فى الملحق الأول الجاص جده المساكن :

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق ومهاع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن-تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٢٢٦١لسنة ١٩٧١ أمام عكمة شبن الكوم الابتدائية على الطاعن والمطعون ضده الثاني للحكم بفسح عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٦/٣/١٦ وإخلاء الشقة المبينة بصحيفها ، وقال أشرحاً للدعوى إن الطاعن خالف شروط العقد والقانون بتأجيره الشقة مفروشة من باطنه للمطعون ضده الثاني . ويتاريخ ١٩٨٠/٧/٧ حكمت المحكمة برفض من باطنه للمطعون ضده الثاني . ويتاريخ ١٩٨٠/٧/٧ حكمت المحكمة برفض سنة ١٣ ق طنطا (مأمورية شبن الكوم) . ندبت المحكمة خبراً ، وبعد أن عندم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٥/٥/١ بإلغاء الحكم المستأنف وبالفسيخ والإخلاء . طمن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بتقض الحكم . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرقة أبدت فيها الرأى بتقض الحكم . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرقة مشورة رأت أنه جدير بالنظر فعددت جاسة لنظره وفيها التزءت النيابة رأبها ،

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والحطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بتملكه شقة النزاع طبقاً للمادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فبحق له أن يؤجرها مغروشة وذلك بفرض صحة ما ذهب إليه الخبير المنتدب فى الدعوي من حصول هذا التأجير للمطمون ضده التانى ، إلا أن الحكم اعتبر هذا التأجير مانماً من امتلاكها وفقاً للنص المتقدم وطبقاً لأحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ في حين أن هذا القرار لم يجعل التأجير مفروشاً مانماً من التملك إلا بالنسبة لوحدات المساكن الشعبية والاقتصادية التى تقيمها المحافظات ويتم شغلها بعد ١٩٧٧/٩/٩ تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر دون الوحدات التي أقيمت وأجرت قبل هذا التاريخ وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي سديد ذلك أن النص في المــادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أن (تملك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل لهذا القانون ، نظر أحمرة تقل عن الأجرة القانونية ، إلى مستأجر بها على أساس سداد الأجـرة المحفضة لمدة خمس عشر سنة وذلك وفقاً للقواعد والشروط والأوضاع الى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء) . وفي المبادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ ـــ المعدل بالقرارين رقمي ٧٢٥ لسنة ١٩٨٠ ، ٤ لسنة ١٩٨١-على أنه (بالنسبة لوحدات المساكن الشعبية الاقتصادية وللتوسطة التي أقامتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ وأجرت بأقل من الأجسرة القانونية ... يتم تمليكها وفقــاً لأحـكام المــادة ٧٢ من القــانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ... وطبقاً للقواعد والشروط والأوضاع الموضحة بالملحق رقم! المرافق لهذا القسرار) . وفي البنــد ثانياً من الملحق المشار إليه على أن (تُمَّ إجراءات تمليك المساكن الشعبية ... يحالبها وقت النمليك مع المستأجر أو خلفه العام أو من تلقى عنه حتى الإمجار بالأداة القانونية السليمة على أساس استيفاء ١٨٠ مثل القيمة الإيجارية الشهرية الموحدة اعتباراً من تاريخ شغله لهـا وبشرط أن يكون قد أوفى بجميع التزاماته المتعلقة بالعين) يدل على أن التصرف المحظور على مستأجر المسكن الشعبي الاقتصادى أو المتوسط الذي تم شخله قبل العمل بأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ و المائع من إعمال أحكام المبادة ٧٧ من هذا القانون في حقه هو أن بكون تد تنازُّل عن المكان المؤجرُ أو تركه للغير بقصد الاستغناء عنه نهائياً دون اتباع الأداة القانونية السليمة الى تجرز هذا التنازل أو الرك ، ذلك أن النص في البند ثانياً المنوه عنه آنها على أن (تُم إجراءات التمليك مع المستأجر أو خلفه العام أو من تلتى عنه حتى الإمجار بالأَداة القانونية السليمة) لا ينصرف إلا إلى معنى التخل عن الإنجار كلية فيخرج من هذا الحظر التأجير من الباطن سواء كان مفروشاً أو غير مفروش، ويؤكد ذلك أن قرار رئيس مجلس الوزراء المنوه عنه آنفيا أورد في الملحق رقم ٢ الخاص بتمليك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها وتقيمها المحافظات وتشغل بعد ١٩٧٧/٩/٩ نصاً يقضى بألا يؤجر راغب القليكالمسكن مفروشاً ، ولو أنه قصد إعمال هذا الشرط بالنسبة للمساكن التي شغلت قبل هذا التاريخ لحرص على النص عليه في الملحق الأول الخاص مهذه المساكن ، هذا إلى أنه ولئن كان التأجر من الباطن أحد الأسباب التي تبيع للمؤجر طلب الإخلاء إذا تم بغير إذن منه أو في غير الحالات التي مجيزها القانون إلا أنه طالمًا لم يصدر حكم نهائي بالإخلاء في تاريخ سابق على العمل بالقانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ وقرار رُثيس مجلس الوزراء رقم ١٩٠ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر فإن المستأجر يكتسب بصدور هذا القانون وذلك القرار حقاً في النملك محول دون إخلاله طالمنا أن العقد لازال قائمًا ، لمنا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قمد قضى بالإخلاء لتأجير الطاعن للمطعون ضده الثاني مسكن النزاع مفروشاً باعتبار ذلك مانعاً من تطبيق حكم المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه عا يوجب نُقضه فون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨٧

بریاسة السید المستشار (أحمد كمسال مسالم نائب رئیس المحكمة وعضویة السسادة المستشارین / مصنای زعروع ، حسین علی حسین ، حمدی عحمد علی وعید الحدید سلیسان

(Va)

الطمن رقم ٦١٥ لسنة ٥٣ القضائية :

ايجار ((ايجار اماكن)) ((الساكن الشعبية)) ((التنازل عن الايجار)) . ملكية.

تعليك المساكن التي أقامتها المعافظات وشطت قبل ١٩٧٧/٩/٩ م ٧٢ ق 21 لسنة ١٩٧٧ . يكين للمستأجر أو خلفه العام أو لمن تلقى عنه الحق بأداة قانونية سليمة - شرط ذلك - شطل المسكن منذ ذلك التاريخ وحتى العمل بقرار رئيس مجلس الوزواء رقم ١١٠ لسسنة ١٩٧٨ -تنازل المستأجر يغير الادارة القانونية السليمة - للجهة الاحكومية طلب اخلائه طبقا لتمروط هفد الايجار ه

مفاد النص في المبادة ٧٧ من القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧"، والمبادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء ١١٠ سنة ١٩٧٨ المعدل بالقرارين رقمي ٧٧٠ سنة ١٩٨٠ ، ٤ سنة ١٩٨١ وفي البند ثانياً من الملحق رقم (١) المرافق لهذا القرار أن تمليك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامها المحافظات وتم شغلها قبل ١٩٧٧/٩/٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ صنة ١٩٧٧ منوط بأن يكون المسكن مشغولا في هذا التاريخ وحتى العمل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ سنة ١٩٧٨ ــ الذي حدد شروط التمليك والتي لا بمكن إعمال المادة ٧٧ من القانون سالف الذكر دون بيانها بالمستأجر الأصلي أو خلفه العام أو من تلتى عنه حق الإبجار بالأداة القانونية السليمة ، فإذا تنازل المستأجر الأصلى عن العن المؤجرة بغير تلك الأداة امتنع عليه وعلى المتنازل له أن يتمسكا بحكم المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ولو توافرت الشروط الأخرى المنصوص عليها به وبقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ سنة١٩٧٨ سالف الذكر ، وعن للجهة الحكومية المالكة إعمال شروط عقد الإمجمار وما توجبه أحكام قانون إبجار الأماكن في حق المستأجر الأصلي ، ومنها طلب إخلاء العن لتنازله عن المكان المؤجر بغمر إذن كتاني صريح من المـالك أو لغير ذلك من أسباب الاخلاء .

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق ومياع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ أمام محكمة بور سعيد الابتدائية على المطعون ضدهما بطلب الحكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٢٢/١٢/١ مع الإخلاء والتسليم وقال بياناً لذلك أنه بموجب العقد سالف الذكر أجر للمطعون ضده الأول المسكن المبن بصحيفها واتفق في العقد على أنه لا يجوز التنازل عن الإيجار للغير وإلا اعتبر العقد مفسوحاً ، ولما كان المطعون ضده الثانى عن العبن غالفاً بلك شروط العقد ونصوص القانون فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان ، فضت عكمة الدومي المائنف الدعوى المائنف الطاعن هذا القضاء بالاستثناف رقم ٨٧ سنة ٢١ في برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا القضاء بالاستثناف خيراً ، ويتاريخ برفض العاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيا الرأى بنقض الحكم ، وإذ عرض العلن على هذه الحكمة في غوقة مشورة رأت اذه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفها الترمت النيابة مذكرة أبدت فيا أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفها الترمت النيابة رأبها :

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفى بيان ذلك يقول إن تمليك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وشغلت قبل العمل بالقانون رقم 29 لسنة 19۷۷ لا يكون إلا للمستأجر الأصلى أو خلفه العام أو لمن تلقى عنه الحق بالأداة القانونيسة السليمة وبشرط الوفاء يجميع الالتزامات وتحقيق جميع الشروط المقروة بهذا القانون وبقرار وثيس مجلس الوزراء رقم 19 لسنة 19۸۷ وإذ ذهب الحكم

المطعون فيه إلى توافر شروط القليك فى المطعون ضده الأول رغم إخداله بشروط عقد الإنجار وعالفته لنصوص القانون بتنازله عن العن محل النزاع للمطعون ضده الثانى فإنه يكون معيناً مما يستوجب نقضه :

وحيث إن هذا النعي في هم م ذلك أن النص في المبادة ٧٧ من القيانون رقم 24 لسنة ١٩٧٧ على أن ﴿ آلك المساكن الشعبة الاقتصادية والمتوصيطة الَّيْ أَقَامَهَا الْمُحافظات وتم شغانها قبل تاريخ العمل مهذا القانون ، نظَّر أجرة تقل عن الأجرة القانونية ، إلى مستأجرها على أساس سداد الأجرة المخفضة للدة خسة عشرة سنة وذلك وفقاً للقواعد والشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء) . وفى المـادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقرارين رقمي ٧٧٥ لسنة ١٩٨٠ ، ٤ لسنة ١٩٨١ – على أنه (بالنسبة لوحدات المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ وأجرت بأقل من الأجرة القانونية ... يتم تمليكها طبقاً لأحكام المــادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ... وطبقاً للقواعد والشروط والأوضاع الموضحة بالملحق رقم(١) المرافق لهمذا القمرار) . وفي البند ثانياً من الملحق المشار إليه على أن (تتم إجراءات تمليك وحدات المساكن الشعبية ... محالها وقت التمليك مع المستأجر أو خلفه العام أو من ثلقى عنه حق الإمجار بالأداة القانونية السليمة وعلى أساس استيفاء ١٨٠ مثل القيمة الإنجارية الشهرية الموحدة اعتباراً من تاريخ شغله لهـا وبشرط أن يكون قد أوفى بجميع النزاماته المتعلقة بالعين) مفاده أن تمليك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة الني أقامتها المحافظات وثم شغلها قبل ١٩٧٧/٩/٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ منوط بأن يكون المسكن مشغولا في هذا التاريخ وحتى العمل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ – الـذي حدد شروط التمليك والتي لا يمكن إعمـال المَـادة ٧٧ من القانون سالف الذكر دون بيانها ، بالمستأجر الأصلي أو خلفه العام أو من تلقى عنه حتى الإيجار بالأداة القانونية السليمة ، فإذا تنازل المستأجر الأصلي من العين المؤجرة بنير تلك الأداة امتنع عليه وعلى المتنازل له أن

يتمسكا محكم المادة ٧٧ من القانون رقم 19 لسنة ١٩٧٧ ولو توافرت الشروط الأعرى المنصوص عليها به وبقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٠ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر ، وعتى للعجهة الحكومية المالكة إعمال شروط عقد الإيجار ، ومها طلب وما توجيه أحكام قانون إيجار الأماكن في حق المستأجر الأصلى ، ومها طلب إخلاء المين لتنازله عن المكان المؤجر بغير إذن كتابي صريح من المالك أو لغير ذلك من أسباب الإخلاء ، لما كان ذلك وكان الحكم المطمون فيه قد أقام قضاءه على أن المطمون ضده الأول قد تملك عين الزاع بقوة القانون أقام قضاءه على أن المطمون ضده — الثاني صدر منه بوصف المالك لها دون أن يعرض لتاريخ هذا التنازل وما إذا كان قد تم بالأداة القانونية السليمة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث بأن أوجه الطعر :

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٨٧.

برياسة السيد المستشار / مصطفى سالع سليم تاثب ونيس المحكمة وعضرية السيسادة المستشارين / ابراهيم رغسسو تاتب رئيس المحكمة ، محمسه حسن المشيقى ، معلوح السسسميد لطنى عبد المستريز •

(VY)

الطمن رقم ه ٩٤ لسنة ٥٤ القضائية :

() تامين ((التامين الإجباري » . مسئولية .

وثيقة التأمين الاجبارى على السيارات - سريانها للمنت المؤداء عنها الضريبة مضافا البها مهلة التلانين يوما التالية لانتهاء تلك المدة - م 2 ق 707 لسنة ١٩٥٥ -

(٢) حكم « عيوب التعليل: ما يعد قصورا » ، تقفى ،

انتهاء الحكم الى النتيجة الصحيفة • لا يمييه القصور فى بعض اسبابه القانوئية • لمحكمــة لتقض تصحيحها »

١ - يدل نص الحادة الرابعة من القانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسئولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات صلى أن وثيقة التأمين الإجبارى على السيارات تغطى المدة التي تؤدى عنها الضريبة على السيارة ، وكذلك تغطى مهلة الثلاثين بوماً التالية لانتهاء تلك المدة .

٢ -- إذ خلص الحكم إلى أن وثيقة التأمن الإجبارى تغطى الحادث فإنه يكون صحيح النتيجة ولا يعيبه القصور في بعض أسبابه القانونية ، وحسب هذه المحكمة أن تستوفى هذا القصور :

الحكمية

بعد الاطملاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشمار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق – تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٨٧٩ منة ١٩٧٨ مدنى الإسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بإلزام المطعون ضدهما الأخيرين متضامتن والطاعن بصفته بالتضامم معهما أن يدفعوا إليه مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه ، تأسيساً على أنه بتاريخ ٢٩٧٧/٤/٢٦ تسبب تابع المطعون ضدهما المذكورين نخطك المناع قلم أنه بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٦ تسبب تابع المطعون ضدهما المذكورين نخطك علمها لدى الطاعن – في إصابة المطعون ضده الأول ، وإذ صدر حكم جنائي بإدانة التابع عن هذه الواقعة ، فقد أقام الدعوى ، وبتاريخ ٢٩٨٧/٧/٢٧ تفست المحكمة بإلزام المطعون ضده الأول ١٠٠٠٠ جنيه ، استأنف الآخير والطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية وقيد الاستئناف الأول بوالطاعن هذا الحكم برقم ١٢٥ في مدنى . وبتاريخ بوالماء بالنفاء برقم ١٩٨٥ سنة ٣٨ ق مدنى . وبتاريخ بطريق النقض ، وقدت النبابة مذكرة أبدت فهما الرأى برفض الطعن ، المؤرق حددت الجلسة لنظره وفهما الذاترة في غرفة مشورة حددت الجلسة لنظره وفهما الذرت البابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبين ينعى الطاعن بهما على الحكم المطمون فيه الحطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم وجود تأمين على السيارة فى تاريخ الحد دث استاداً إلى أن التأمين لديه عنها لا يغطى سوى الفترة من ١٩٧١/٤/٣ حتى ١٩٧٢/٤/٣ وليخل ضمنها الثلاثون يوماً التالية لنهاية الترخيص ، ولما كان الحادث وقع بتاريخ ١٩٧٧/٤/٣ فإن هذا التأمين لا يغطيه وبالتالى لا يكون مسئولا عن التعويض المحكوم به عليه ، هذا إلى أن شهادة المروراتي قدمها المطعون ضده الأول ثابت بها أن وثيقة التأمين المؤرخة ١٩٧٧/٣/١٩ وليس من المقبول عقلا أو منطقاً أن يكون تاريخ الوثيقة لاحقاً لبداية الفترة المسدد عنها الفرية عوالى عام ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وألزمه بالتعويض على سند من أن العمل جرى على أن وثيقة التأمين تغطى مدة الترخيص مضافاً إلها مهلة ثلاثين يوماً ، وأن الطاعن تقاعس عن إثبات أن

السيارة لم يكن مؤمناً عليها فى تاريخ الحادث حالة أن عبء إثبات الثامين عليها فى هذا الناريخ يقع على عاتق المطعون ضده الأول ، فإنه يكون قد أخطأً فى تطبيق القانون وعاره القصور فى التسبيب بما يستوجب نقضه :

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن المشرع إذ نص في المادة الرابعة ، من القانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسئولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات ، على أن ﴿ يَسْرَى مَفْعُولُ الْوَثْيَقَةُ عَنْ المدة المؤدَّة عنها الضريبة ، وتمتد مفعولهما حتى نهاية فترة الثلاثين يوماً التالية لانباء تلك المدة ، ويسرى مُفعول الإخطار بتجديد الوثيقة من اليوم التالى لتاريخ انباء مدة التأمن السابقة حتى نهاية فترة الثلاثين يوماً التالية لاتساء المدة المؤداة عنبا الضريبة ... ، فقد دل على أن وثيقة التأمن الإجبارى صلى السيارات تغطى المدة التي تؤدى عنها الضريبة على السيارة ، وكذلك تغطى مهلة الثلاثين يوماً التالية لاتباء تلك المدة ، لما كان ذلك ، وكان ألبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده الأول قدم الدليل على أن السيارة الى ارتكب ما الحادث قد تسدد عما الضربية عن المدة من ١٩٧١/٤/٤ حي ١٩٧٧/٤/٣ ومؤمن عليها لدى الطاعن بالوثيقة رقم ١٩٣٧٤ ، وكان الطاعن لم يقدم ما يناقض هذا الظاهر ، فإن الحكم وقد خلص إلى أن تلك الوثيقة تغطى الحادث الذي وقع بتاريخ ٢٦/٤/٢٦ يكون صميح النتيجة ولا يعييه القصور في بعض أسبابه القانونية ، وحسب هذه المحكمة أن تستوفي هذا القصور وإذ كان الطاعن لم يسبق له طرح ما نعى به على تاريخ صدور وثيقة التأمين على محكمة الموضوع فإنه لا يجوز له إثارته لأول مسرة أمام محكمة النقض ، وبالتاني يكون النعي برمته على غير أساس :

ولمنا تقندم يتعين رفض الطعن ۽

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٨٧

برياسة العبيد المستشار / مصطفى صالح سليم تأثب رئيس المعكمة وعفسوية السسسادة المستشارين / ابراهيم زغر تأثب رئيس المعكمة ، محث حسسن العليشي ، مصبوح السسعيد . ابراهيم بركات *

$\cdot (VV)$

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) محاماة - وكالة ،

مياشرة المحامي للاجراء قبل صدور التوكيل ممن كلفه به • عدم جواز اعتراض خصصه بان الوكالة لم تكن ثابتة قبل اتخاذ الإجراء • علة ولك •

(٢) حكم ((تسبيب.الحكم)) • نقض •

اقامة العكم على دعامتين احداهما صحيحة تكفي لحمله • النحى عليه في الاخسـرى • غسير منتسبج •

(٣) نقد « نقد اجنبى » - نظام عام - التزام « تنفيذ الالتزام » بيع « دعوى صحة التعاقد : الوفاء بالثمن » -

المبالغ المستحقة لدائن غير مقيم في مصر والمحشور تحويل فيمتها البه طبقا للقانون وقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ - سبيل الوقاء بها ايمداعها في حساب غير مقيم في مصرف مرخص له بذلك - مؤدار تسليم ثمن البيع توكيل البائع فيد المقيم - في مبرىء للمة المشترى - علة ذلك - تملق النصوص الماصة بالرقابة على التقد بالنظام المعلم -

١ – القرر في قضاء هذه المحكة أنه لا مجوز أن تتصدى المحكة لعدلاقة الحصوم بوكلاتهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله لأن في ذلك تجاوزاً في الاستدلال ضار محقوق الناس فإذا باشر المحامى إجراء قبل أن يستصدر توكيلا له من ذى الشأن الذى كلفه بالعمل فلا يعترض عليه بأن وكالته لم تكن ثابتة قبل اتخاذ الإجراء ما لم يتص القانون على خلاف ذلك :

٧ - المقرر فى قضاء هذه المجكمة - أنه إذا بنى الحكم على دعامت كل مبهما مستقلة عن الأخرى وكان يصح بناء الحكم على إحداها وحدها ، فإن النحى عليه فى الدعامة الأخرى يكون غر منتج

٣- إذ كانت التصوص الحاصة بالرقابة على حمليات التقد نصوصاً آمرة ومتعلقة بالنظام العام وكان ثمن الأرض المبيعة ديناً مستحقاً على مدينين في مصر لدائن في الحائن في الحائن في الحائن في مصر على الحائن في الحائن في مصر على معتبر المبيعة القانون رقم ٥٠ في مصرف مرخص له بذلك في مصر هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه الحكمة - الوسيلة الوحيلة المهرئة للمة هلين المدينين طالماً أن الإدارة العامة للتقد لم تحدد طريقة أخرى محتضى تعليات عامة أو محوافقة خاصة فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يقض في مصر وإن ولى الطاعنين أقام دعواه على أنه دفع المين إلى وكيل المطعون ضده وليس بإيداعه لصالحه في حساب غير مقيم في مصرف مرخص له بللك ودون أن يقدم ما يفيد أن الإدارة العامة للنقد قد حددت طريقة أخرى للدفع ودون أن يقدم ما يفيد أن الإدارة العامة للنقد قد حددت طريقة أخرى للدفع عقضى تعليات عامة أو محوافة خاصة وهذه الدعامة لم تكن محل نمى من الطاعن وكافية لحمل قضاء الحكم فإنه يضحي غير ذى أثر ما وجهه الطاعنان المالداءة الأخرى الخاصة بنزوير عقد الميع ويكون النعى غير متج ه

الحكمية

بعـد الاطـلاع على الأوراق وسياع التقرير اللـى تلاه السـيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة ج

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يين من الحكم المطمون فيه وسائر الأوراق – تتحصل فى أن والد الطاعنين – بصفته ولياً طبيعياً عليهما – أقام الدعسوى رقم ١٩٣٩ لسنة ١٩٧٥ مدتى جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٧٤/٢/١٩ المتضمن بيع المرحوم بعضته وكيلا عن المطمون ضده إليه قطعة الأرض المبينة بالأوراق نظير ثمن مقداره عشرة آلاف جنباً ، وبتاريخ ١٩٧٥/٣/٧٩ حكمت المحكمة بالطلبات .

استأنف المطمون ضده ووكيله المذكور عن نفسه وبصفته ولياً طبيعياً عملى ولديه ووكيلا عن المطعون ضده هـذا الحكم لدى محكمة استثناف القـاهرة بالاستئناف رقم ١٩١١ لسنة ٥٧ ق مدنى . مثلت زوجة وكيل المطعون ضده أمام المحكمة وادعت بتزوير عقد الببع محل التداعى فدفع والد الطاعنين بعدم قبول هذا الادعاء وبعدم قبول الاستثناف شكلا . وبتاريخ ١٩٧٧/١/٣ حكمت المحكمة بعدم قبول الاستثناف المرفوع من:: ::: بصفته الشخصية وبصفته ولياً طبيعياً على ولديه وبقبوله فيا عدا ذلك . وبتاريخ ١٩٧٧/٣/٧ عادت وحكمت بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفي أن عقد البيع المدعى بنزويره استبدل به غيره بعد هذا الادعاء وبعد أن تنفذ هذا الحكم بسماع الشهود حكمت بتاريخ ٩/٥/٨٧١ باستجواب الخصوم ، ثم حكمت بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٢ بعدم قنول الادعاء بالتزوير بالنسبة للورقة الثانية من عقد آلبيع ويقبوله بالنسبة للورقتين الأولى والثالثة منه ، وكذلك بالنسبة لطلب البيان المساحي المؤرخ ١٩٧٤/٢/١٩ وندبت خبراً في الدعوى بشأنهم وبعد أن قدم تقريره قررت المحكمة بتاريخ ١٩٨٠/١/١٣ شطب الاستثناف إلا أنه وقبل انقضاء الجلسة الصادر فها القرار المذكور حضرت ... ٥٠٠ ... ٢٠٥ باعتبارها وكيلة عن المطعون صده المستأنف فقررت المحكمة اعتبار قرارها بالشطب كأن لم يكن مع التأجيل لجلسة ١٩٨١/٢/٧ وفيها دفع والد الطاعنين يطلان إجراءات الخصومة لاتعدام صفة .:: ::: ::: وباعتبسار الاستشاف كأن لم يكن لبقائه مشطوباً بأكثر من ستىن يوماً . وبشاريخ ١٩٨١/٣/٧٤ حكمت المحكمة برفض اللفع باعتبار الاستثناف كأن لم يكن وبرد وبطلان عقد الييع والبيان المساحى . وبتاريخ ١٩٨١/١٣/٢١ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى ، طمن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق التقض وأقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطمئ : وإذ عرض على هذه الدائرة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها الترمث النباية رأيها :

. وحيث إن العلمن أتم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعتان بالسبب الأول

والوجه الأول من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولان إن أيا من المحامين الحاضرين عن المطعون ضده لم يكن موكلا عنه وعن وكيله إبراهم حسين حربى بهده الصفة كما وأن وهى ليست من المحامي حكانت تنوب فى الحضور عن زوجها الوكيل المذكور بصفته الشخصية مما يجعل المطعون ضده غير ممثل فى الحصومة كمستأنف تمثيلا صحيحاً لا يغير من ذلك صدور توكيل لا حق لها أو إلى أحد المحامين وإذ اعترت المحكمة الحصومة رغم ذلك قائمة ولم تعول على ما تم القسك به من اعتبار قرار الشطب قائماً وبالتالى اعتبار الاستثناف كأن لم يكن لبقائه . ودن تجديد من ذى صفة خلال الأجل المقرر قانوناً ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النمى مردود ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا بجوز أن تتصدى المحكمة لعلاقة الحصوم بوكلائهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله لأن فى ذلك تجاوزاً فى الاستدلال ضار بحقوق الناس ، فإذا باشر المحامى إجراء قبل أن يستصدر توكيلا له من ذى الشأن الذى كلفه بالمعل فلا يعترض عليه بأن وكالته لم تكن ثابتة قبل اتحاذ الإجراء ما لم ينص القانون على خلاف ذلك لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد الذم هذا النظر عسبان أن المعلمون ضده لم ينكر علاقته بأى ثمن وكلهم ، فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النمى بالسبب الثانى والوجه الثانى من السبب الشالث را المصور فى التسبب والإخلال عق الدفاع وفى بيانهما يقول الطاعنان أنهما تمسكا يأن باشرت الادصاء بالتروير رغم انتضاء صفتها فى المحصومة المرددة بينهما وبين المطمون ضده على نحو ما سبق ذكره فى النمى المحصومة المرددة بينهما وبين المطمون ضده على نحو ما سبق ذكره فى النمى الماليق وبالتالى عدم قيام هذا الادعاء فضلا عما ورد بتقرير المبير ومن قرائن أخرى نفيد صدم وجود مؤثر للعقد ومن استيفائه لأركانه رغم استبعاد ما قضى أنه بخرويره من صفحات هذا العقد، فإن المحكمة إذا المنتت عن كل ذلك وأحرضت

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لمـا كان من المقرر في قضاء هذه . المحكمة ــ أنه إذا بني الحكم على دعامتين كل منهما مستقلة عن الأخرى وكان يصح بناء الحكم على إحداهما وحدها فإن النعىعليه فىالدعامة الآحرى يكون غير منتج ، لما كان ذلك وكانت المــادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدلة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥١ المنطبق على واقعة الدعوى قبل إلغائه بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ يتنظم التعامل بالنقد الأجنبي المعدل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ نصت في فقرتُها الثانية والثالثة على أن ١ يخطر على غير القيمن في مصر أو وكلاتهم التعامل بالنقد المصرى أو تحويل أو بيع القراطيس المسألية المصرية إلا بالشروط والأوضاع التي تعن بقىرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لهما منه في ذلك ، ولا مجوز بأى حال استعال العملة المفرج عنها لغير الغرض المعين لهما ۽ ونصت الحادة الخامسة من القانون ذاته على أن و المبالغ المستحقة الدَّفع إلى أشخاص غير مقيمين في مصر والمحظور تحويل قيمها إليهم طبقاً لأحكام هذا القانون ، يعتبر "مبرئاً لللمة دفعها في حسابات تفتح في أحد المصارف المشار إلمها في المادة الأولى من هذا القانون لصالح أشخاص غير مقيمين في مصر ، وتكون هذه ر الحسابات عمدة وقررت المادة ٣٤ من قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٩٣ السنة ١٩٦٠ بإصدار لائحة الرقابة على النقد أن و تجرى المدفوعات إلى المقيمن وفقاً لطبيعة العملية التي ترتب عليها الدفع بإحدى الوسائل الآتية :

- (أ) عملة البلد المستفيدة عند توافرها :
 - (ب) إحدى العملات الحرة:
- (ج) بالجنبات المصرية بالإضافة إلى حساب غير مقيم مناسب -
- (د) أية طريقة أخرى تحددها الإدارة العامة للنقد بمقتضى تعليات عامة أو ورافقة خاصة :

ولما كانت النصوص الحاصة بالرقابة على هميات التقد نصوصاً آمرة ومتعلقة بالنظام العام وكان ثمن الأرض المبيعة ديئاً مستحقاً على مدينين في مصر والطاعنين ٤ لدائن في الحارج و المطعون ضده ٤ عظوراً تحويل قيمته إليه طبقاً لأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ فإن دفعه في حساب مفتوح لصالحب وحساب غير مقم ٤ في مصرف مرخص له بلك في مصر هو وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة ب الوسيلة الوحيدة المبرقة للمة هملين المدينين طالما أن الإدارة العامة للتقد لم تحدد طريقة أخرى عقتضي تعليات عامة أو بموافقة المحلون ضده سعودي الجنسية وغير مقم في مصر وإن ولى الطاعنين أقمام دعواء على أنه دفع المين إلى وكيل المطعون ضده وليس بإيداعه لمسالحه في دعواء على أنه دفع المين إلى وكيل المطعون ضده وليس بإيداعه لمسالحه في الإدارة العامة للقد قد حددت طريقة أخرى للدفع بمقضي تعليات عمامة أو بموافقة خاصة وهمله الدعامة لم تكن عمل نعي من الطاعن وكافية لحمل أو موافقة خاصة وهمله الدعامة لم تكن عمل نعي من الطاعن وكافية لحمل الحاصة بروير عقد البيع ويكون النعي غير متبع .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١ من مارس سنة ١٩٨٧

يهرياسة المسيد المستشار / أحمد شبياء الرازق فاثب رئيس المحكمة وعضوية السحساوة المستشارين/ عبد المتم أحبد بركة والدكتور على فاضل حسن نائين رئيس المحكمة ، طاعت أمين صادق ومحبد عبد الأفاور مسبع. •

(N)

الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٥٢ القضائية :

(۱ ـ ۲) عمل « العاملون بشركات القطاع العام » ترقية .

(١) ترقية العامل الى وظيفة خالية بالهيكل التنظيمى وفى الوظيفة الاعلى مباشرة • توامها •
 توافر الفروط فيمن يوضح لهما •

(٢) الترقية ليست حمّا مكتسبا للمامل · خضوعها لتقدير الوحدة الاقتصادية · توافر شروط الترقية في العامل وتبوت أحقيته فيها مع وجود الوظيفة الفائية · أثره · عدم جدواز حرمانه من الترقية ـ عند اجراه حركة الترقيات بها _ بغير صبيب يجبرر ذلك ·

 ا ــ من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المدادة الثامتة من القرار بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام أن الترقية لا تكون إلا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية وفى الوظيفة الأعلى مباشرة مع توافر شروط الترقية فيمن يرشح لها .

٧ - الترقية ليست حقاً مكلسباً للعامل يتحم إجابته إليه ، إذ أن الوحدة الاقتصادية لها السلطة التقديرية في تحديد الوقت الذي تجرى فيه حركة الترقيات وبالشروط التي تضمها لللك بالمطابقة لأحكام القانون ، إلا أنه إذا توافرت في العامل شروط البرقية وثبتت أحقيته فيا طبقاً لهذه الشروط ، مع وجود الوظيفة الحالية بالهيكل التنظيمي التي يحق للعامل الترقية إليها ، فإنه ليس لجهة العمل في هذه الحالة أن تحرم العامل من الترقية عند إجراء حركة الترقيات مها بغير سبب يترر لهما ذلك :

المحكمية

بعـد الاطــلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السبيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن المطعون صده أقام الدعوى رقم ٩١٣ لسنة ١٩٧٤ كلي الجيزة على الطاعنة ــ شركة القاهرة للمنتجات المعدنية بطلب الحكم بترقيته إلى الفئة المالية السادسة اعتباراً من ١٩٧٣/١٢/٣٠ والآثار المالية ، وقال بياناً للدعوى أنه كان يعمل لدى شركة مطاحن جنوب القاهرة والجنزة وشغل مها الفئة السابعة منذ ١٩٧١/٩/١٦ حتى نقل إلى الطاعنة بتاريخ ١٩٧٢/٩/١١ بوظيفة كاتب أول حسابات ، وقد أجرت الطاعنة في ١٩٧٣/ ١٢/٣٠ حركة ترقيات ولم تقم بترقيته للفثة السادسة بالرغم من أنه يستحق الترقية علىها طبقاً للشروط التي حددتها ولذلك أقام الدعوى بطلباته سائضة البيــان . بتــاريخ ١٩٧٤/١١/١٦ ندبت المحكمة خبراً وبعد أن أودع الحبر تقريره حكمت في ١٩٧٥/١٢/٦ بأحقية المطعون ضده في شغل وظيفة من الفئة المالية السادسة وترقيته علمها من ١٩٧٣/١٧/٣٠ وألزمت الطاعنة أن تدفع له مبلغ ٧٤ جنيه الفروق المـالية من تاريخ الترقية وحتى ١٩٧٥/٤/٣٠ ـــ استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استثناف القـاهرة وقيد برقم ٧٦ لسنة ٩٣ ق . وبشـاريخ ١٩٧٦/١١/١٨ ندبت الحكمة خبراً قبل الفصل في موضوع الاستثناف لتحقيق دَفَّاعَ الطاعنة من أنه لا توجد وظائف ودرجات مالية خالية تمكن ترقيت المطعون ضده علماً ، وأعاد الحبر المأمورية لما قعدت الطاعنة عن آثيسات دْفَاعَهَا ۚ، ثُمُّ أَعَادَتَ ٱلْحَكَمَةُ بِتَأْرَيُّخَ ١٩٧٩/١/٣١ ٱلْمَـأَمُورَيَّة للخبير كَـطَلْبُ الطاعنة لتحقيقُ دَفاعها ، وبعدُ أنْ أُودعَ الحبر تقريره قضتُ في ١٦/٥/١٩٨٢ بِّتَابِيدَ الْحُكُمُ السَّتَانَفُ . طعنت الطَّاعنة في هذَّا الحُكُم بَطُرَيقَ التَّفْضُ ، وَقَدَمْتُ النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وعرض الطُّعن على المحكَّمة فى غرفة مشورة فحددت لنظره جلسة ، وفها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنمى الطاعنة بالسبيين الأول والثانى مها. على الحكم المطعون فيه عالفة القانون و الحطأ فى تطبيقه ، وبياناً للملك تقول إن الحكم قضى بترقية المطعون ضده إلى وظيفة بالفتة المالية السادسة دون تحديد لمهاها فى حين أن ترقية العاملين ، وفق أحكام القرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ ، ليس حقاً مكلسباً لهم يتعين إجابتهم إليه ، كما أنه لا تجوز الرقية إلا لوظيفة حالية بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية هي الوظيفة الأصلى ، وباشرة ولا الزام على جهمة العمل بإجراء السرقية بالنسبة لجميع العاملين فى واحد مما يعيب الحكم ، عالفة القانون والحطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه لمـا كان المقرر في قضـاء هذه المحكمة أن مفاد نص المــادة الثامنة من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام أن الترقية لا تكون إلا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية وفي الوظيفة الأعلى مباشرة مع توافر شروط النرقية فيمن يرشح لهما ، كما أن النرقية ليست حقاً مكتسباً للعـامل يتحمّ إجابتِه إليه ، إذ أن الوحدة الاقتصادية لهـا السلطة التقديرية في تحـديد الوقت الذي تجرى فيه حركة الترقيات وبالشروط التي تضعها لللك بالمطابقة لأحكام القانون ، إلا أنه إذا توافرت فى العامل شروط الترقية وثبتت أحقيته فها طبقاً لهذه الشروط ، مع وجود الوظيفة الحالية بالهيكل التنظيمي ، الى يحق للعامل الترقية إليها ، فإنه ليس لجهة العمل في هذه الحالة أن تحرم العامل مَّن الدَّرقية عند إجراء حركة الترقيات بغير سبب يبرر لهـا ذلك ، لمـا كان ذلك وكان جوهر دفاع الطاعنة الذي تمسكت به أمام محكمة الاستثناف يدور حول عدم وجود وظائف خالية بالدرجة المالية السادسة بالهيكل التنظيمي لْلَشِرِكَةُ يَكُن تُرْقِيةَ الْمُطْعِونَ صَده علمها ، وذلك خلافاً لما أثبته الحكم الابتدائى إِخِذَا يَتَمْرِيرِ الْجَبِيرِ اللَّذِي نَدْبِتِهِ الْحَكِمَةِ الْابتدائيةِ ، وقد أجابت محكمة الاستشاف الطاعنة إلى طلب ثلب خبر لتحقيق هذا الدفاع ، وذلك محكمها الصادر في ١٩٧٦/١١/١٨ وإذ عجزت الطاعنة عن إثبات صمة ما تدعيه ، طلبت مرة أخرى من محكمة الاستثناف إعادة المأمورية إلى الخبر لتحقيق دفاعها فأجابتها

إلى ذلك محكمها الصادر في ١٩٧٩/١/٣١ ، وإذا أخفقت الطاعة مرة أخرى في هذا الإثبات قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائى ، لما كان ما تقدم وكانت الطاعنة لا تجادل في توافر شروط الترقية لدى المطعون ضده وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن و... البين من عاضر أعمال الخبير أن هناك سنة وظائف خالية و ١٩ وظيفة خالية في هذه الفئة – أى التي يطالب المدعى (الطاعن) بالترقية عليها – ، وأن المدعى البالغامن) يستحق الترقية على إحدى هذه الدرجات وكان حقه في الترقية ثابتاً من توافر عناصرها فيه ، عما يتعمن معه إجابته إلى طلبه وترقيته إلى الفئة ثاباً مناده أن الحكم المطعون فيه قد تحقق من توافر وظائف خالية وبالفئة المالية السادسة موضوع الحصومة ، ومن توافر شروط الترقية إليها لدى المطعون ضده ، فإن ما تشره الطاعنة في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوع الإجوز إعادة طرحه أمام محكمة التقض ، ومن ثم يكون هذا السعى على غير أساس ه

وحيث إن الطاعنة تنمى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب وفي بيانه تقول إن الحكم الابتدائى قد استخلص من تقرير الحميم أنه لا يجوز مقارنة المطعون ضده بزميله لاختلافهما في ظروف العمل والوظيفة وأنه بذلك غير محق في طلب الترقية على أساس المقارنة ، وإذ خلص الحسكم المطعون فيه مع ذلك إلى تأييد الحكم الابتدائى الذى قضى بأحقية المطعون ضده للترقية ، فإنه يكون معية بالقصور في التسييب :

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك أنه لمما كان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المعلمون فيه قد أقام قضاءه على دعامة أخرى غير ما ورد يسبب النمى سبق بيانها فى الرد على السبين الأول والثائى وتكفى لحمل قضائه ، فإن النمى المذا السبب على ما أورده بشأن مقارئة المطعون ضده بزميله لا يصادف محلا فى قضاء الحكم المطعون فيه :

ولما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ۲ من مارس سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار/ أحمد صدى قائب وليس المحكمة وهدرية السادة المستشارين/ محمد طموم ، لأكن المصرئ قالبن وثيس المحكمة ، منير توفيق و عبد المنتم ابراهيم .

(/9)

الطمن رقم ٤٧٩ لسنة ٥١ القضائية :

 (۱ س) ضرائب « الضريبة على الرتبات » • حكم « عيوب التدليل : ما يعد قصورا » •

 (١) الخبريمية على المرتبات • وعاؤها • المزايا المعنوحة عوضاً عن نفقات يتكيدها صاحب الشأن في سبيل أداله ألممله ليست دخلا • مؤدى ذلك • عدم خضوعها الحضريية •

(٢) بدل الاغتراب • خضوعه ثلفتريبة • شرطه •

(٣) اعتداد الحكم المطمون فيه بعسمى يدل الاغتراب دون الوقوف على سبب تقريره أو وجوه انفاقه ودون المطيد بما هو ثابت في الأوراق من محمل الشركة المشمون ضدما بمصروفات اقامة مدير فرعها في مصر وسفره البها • مخالفة للقانون وقصوره •

١ -- مؤدى نص المادتن ٦٦ ، ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ -- المنطبق على واقعة الدعوى -- أن الضريبة على المرتبات تصيب كافة ما يستولى عليه صاحب الشأن من كسب نتيجة عمله بوصفه دخلا له أما المزايا التي تمنع له عوضاً عن نفقات يتكبدها في سبيل أدائه عمله فلا تكون في حقيقها دخلا وبالمتالى لا تخضم للضريبة :

٧ - بدل الاغتراب إما أن يعلى للعامل عوضاً له عن نفقات يتكبدها فى سبيل تنفيذه لعمله فلا يعتر جزء من الأجرة ولا يتبعه فى حكمه من خضوعه للضريبة وإما أن يعلى له كحافز للعمل بعيداً عن موطنه ، فيعتر جزء من الأجر مرهوناً بالظروف الى دعت إلى تقريره فيستحق بوجودهما وتصييه المفرية و

٣- بتعن للتعرف على طبيعة بدل الاغتراب - بغرض فرض الضريبة

عليه ـ الوقوف على سبب تقريره أو ظروف انفاقه وإذ كان الثابت من الأوراق أن الشركة المطعون ضدها كانت تتحمل بكافة مصروفات إقامة مدير فرعها الآجني في مصر وسفره إلّها ، ومن ثم فإن بدل الاغتراب الذي كانت تمنحه له يعتر مزية نقدية محضع الشرية على المرتبات وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك واعتد بمسمى هذا البدل دون أن يقف على سبب تقريره أو وجوه أتفاقه ودون أن يعتد بما هو ثابت في الأوراق من تحمل الشركة المطعون ضدها بمصروفات إقامة مدير فرعها في مصر وسفره إلها ، يكون قد خالف القانون وشابه القصور في التسبيب بما يستوجب نقضه .

المحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسياع التقرير الذي تلاه السيد المسلشـــار . المترر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق العلمن - تتحصل في أن الشركة المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم 673 لمنة 1974 بجارى كلى الإسكندوية على مصلحة الضرائب بطلب الحكم بعدم استحقاقها مبلغ ٢٩٧٤ بحربيه وبياناً لللك قالت إن بدل الإغتراب الذي كانت تمنحه لمدير فرعها في مصر في السنوات من 19۷۱ إلى ١٩٧٤ لا مخضع المضرية على المرتبات لأنه لا يتصف بالدورية ولأنه مخصص لأعباء وتكاليف إقامة هذا المدير في مصر - وبتاريخ ١٩٨٠/٤/٣ تضت عكمة أول درجة برفض الدعوى . استأنفت الشركة المظمون ضدها هذا الحكم بالاستثناف رقم 11٨ لسنة ٢٩٠٤ في وبتاريخ ١٩٨١/١/١٩ تضت عكمة استشاف الإسكندوية بإلغاء الحكم المستأنف وبطلبات الشركة المطمون ضدها أمام حكمة المختلف أرك درجة ، طعنت مصلحة الفنرائب في هذا الحكم بطريق البقض و وقلمت أرك درجة ، طعنت مصلحة الفنرائب في هذا الحكم بطريق البقض و وقلمت

وحيث إن المصلحة الطاعنة تنعى بالسبب الأول من سبى الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبيب . وفى بيان ذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه بعدم خضوع بدل الاغتراب الذي كانت الشركة المطعون ضدها تمنحه لمدير فرعها فى مصر الفرية على المرتبات حلى أن هذا البدل حسب تسميته الا يعتبر مزية نقدية تأخذ حكم الأجر الأنه عصص لمواجهة ما يتحمله هذا المدير من أعباء ما كان ليتحملها لولا اغترابه عن موطنه وإذ كان الحكم لم يقف على سبب تقرير هذا البدل أو ظروف إنفاقه اكتفاء بمساه ودون أن محدد الأعباء التي يتحملها هذا المدير بسبب اغترابه وكان الثابت من الأوراق أن الشركة المطعون ضدها هي التي كانت تتحمل بكافة مصروفات مديرها في مصر وسفره إليها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وشابه القصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النمى فى عله ـ ذلك أنه لما كان مؤدى نص المادتن النافرية إلى المتابق على واقعة الدعوى ـ 197 من القانون رقم 18 لسنة 1979 ـ المنطبق على واقعة الدعوى ـ أن الفرية على المرتبات تصبب كافة ما يستولى عليه صاحب الشأن من كسب نتيجة عمله بوصفه دخلا له . أما المزايا التى تمنح له عوضاً عن نفقات يتكبدها في سبيل أدائه عمله فلا تكون في حقيقها دخلا ـ وبالنالى لا تحضع للفريسة في سبيل أدائه عمله فلا يعتبر جزء من الأجر ولا يتبعه في حكمه من خضوعه في سبيل تنفيذه لعمله فلا يعتبر جزء من الأجر ولا يتبعه في حكمه من خضوعه للخرية ـ وإما أن يعطى له كحافز للعمل بعيداً عن موطنه ـ فيعتبر جزء من الأجر مرهوناً بالظروف التى دعت إلى تقريره ـ فيستحتى بوجودها وتصيبه الفرية ـ لما كان ذلك وكان يتمن لتترف على طبيعة بدل الاغتر اب و يعرض فرض الضرية عليه ـ الوقوف على سبب تقريره أو ظروف إنفاقه ـ بعرض فرض الضرية عليه ـ الوقوف على سبب تقريره أو ظروف إنفاقه ـ بعرض فرض الضرية عليه ـ الوقوف على سبب تقريره أو ظروف إنفاقه ـ بعرض فرض الضرية عليه ـ الوقوف على سبب تقريره أو ظروف إنفاقه ـ بعرض فرض الضرية عليه ـ الوقوف على سبب تقريره أو ظروف إنفاقه ـ وكان الثابت من الأوواق أن الشركة المطعون ضدها كانت تتحمل بكانة

مصروفات إقامة مدير فرعها الأجنى فى مصر وسفره إليها ، ومن ثم فإن بدل الاغتراب الذى كانت تمنحه له يعتبر مزية نقدية نخضع للضريبة على المرتبات ... وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك واعتد بمسمى هذا البدل دون أن يقف على سبب تقريره أو وجوه إنفاقه ودون أن يقيد مما هو ثابت فى الأوراق من محمل الشركة المطعون ضدها بمصروفات إقامة مدير فرعها فى مصر وسفره إلها ويكون قد خالف القانون وشابه القصور فى التسبيب مصر وسفره إلها ويكون قد خالف القانون وشابه القصور فى التسبيب عما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الثانى للطعن.

جلسة و من مارس سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المبتشار / محد معدو راسم نائب رئيس المتكنة وعضوية السارة المركدارين] العسيش الكنائي ، مجمد فؤاد شرياض ، محد عبد البر حسين سالم ومحد عبد د

$(\Lambda +)$

الطُّعن رقم ٢٩ لسنة ٥٦ القضائية :

(١) ايجار « ايجار الاماكن » « التاجع المفروش »

الترخيص للمستأجر باستعمال الكان المؤجر فندقًا - انطواؤه على النصريح كه بالتاجي مغروش. حتى الملاجر في اقتضاء الاجرة الاضافية المقررة قانونًا - م ه£ ق 21 لسنة ١٩٧٧ - علم وللك ه

(۲ – ۳) ایجار « ایجار الاماکن » الاخلاء لعنم سنداد الاجسرة « التکلیف ،
 بالوفاء بالاجرة » • دعوی « قبول النعوی » • تقادم « التقادم السقط » •

(۲) بحوى المؤجر باخلاء المستأجر المتأخر في صداد الإجرة • شرط تبوئها • تكليف المستاجي
 بالوفاء بها • التكليف بوفاء أجرة متنازع عليها • لا بطلان طالما استند ادعاء المؤجر الى اسسامي
 من الواقع أو القانون •

(٣) تسسك الطاعة بستوط جزء من الاجرة الواردة بالتكليف بالوقاء بالتقسادم المفسى • لا يرتب بطلان التكليف • علة ذلك • عدم تعلق التقادم المسقط بالنظام العام • جوال النوول عنه بعد ثبوت الحق فيه •

() - 7) أيجار « أيجار الاماكن » « عنم الوفاء بالإجرة » .

 خة المؤجر في اخلاد المستاجر لعنم الوفاه بالاجرة - سقوطه - بسداد المستاجر الاحسرة المستحقة والمحقاتها الى ما قبل اقفال باب المراقعة وثو العام محكمة الاستثقاف -

 (*) الاخلاد لعدم الوقا* بالاجرة - منازعة المستاجر جديا في مقدار الاجرة المستحقة - وجوب بحث هذه المسألة الاولية - عدم التزام المحكمة بالقضاء استفلالا في هذه المنازعة صواء كانت يدعوى منتداء الم مجرد دفاع في دعرى الاخلاء - علة ذلك -

(٦) الرفاء بالاجرة الالحق على اقتال باب المراقعة في الشعرى • غير مانع من الحكم بالإنحالا• •
 عرض الطاعنة الإجرة بعد صدور الحكم المقدرا فيه لا آثر قه في حكم الإخلاء • علمة ذلك •

 ١ - المقرر فى قضاء هذه الحكمة أن الترخيص للمستأجر باستمال المكان فندقاً يتطوى على التصريح له بالتأجر مفروضاً ، فيحق المؤجر زيادة الأجرة من ١٩٧٧/٩/ تاريخ العمل بالقانون 29 لسنة ١٩٧٧ بالنسب الى خددها في المادة ٤٥ منه ، وذلك استصحابًا لما أوردته المذكرة الإيضاحية لهمذا القانون من أن الأحكام التي تتضممها قوانين الإيجارات تأخذ في حسابها الاستعال الأغلب الأعم للأماكن ، وهو السُّكِّني وَلا يستساغ أن تسرى هذه الأحكام ، وما يتعلق بتحديد الأجرة على الأماكن التي تستعمل في غير هذا الغرضُ وبالذات في الأغراض التجارية والمهنية التي تدر عائداً مجزياً فيصبح من العدالة زيادة هذه الأجرة تعويضاً للملاك لما عيط بالاستعمال لغير السكن من اعتبارات وظروف تعجل باستهلاك المبنى ، وقد قطع تقرير لجنة الإسكان عجلس الشعب في الإفصاح عن نطاق تطبيق المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، فأكد أن الأجرة الإضافية تستحق في كل صور المفروش ، ومنها الفنادق واللوكاندات والبنسيونات ، فكشف بذلك عن غرض الشارع من أن الأجرة الإضافية تستحق عن مدة التأجير مفروشاً ، في كل صـــور التأجر المفروش ومنها الفنادق واللوكاندات والبنسيونات سو اء اتفق عليــه لدى بدء التعاقد أو لاحقاً له ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن العن المؤجرة قد أجرت لاستعالها فندقاً ، ولا خلاف بن الحصوم في أنها أنشَّت قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ ، من ثم فإنه يسرى عليها حكم المادة ٤٥ من القانون المشار إليه ، ويستحق المطعون ضدهم الأجرة الإضافية بواقمع • • ٤ ٪ من الأجرة القانونية .

٢ - النص فى المادة ١٨ /ب من القانون رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٨١ بشأن النوجسر تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على جواز طلب إخلاء المكان المؤجسرة إذا لم يتم المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خسة عشر بوماً من تاريخ تكليف بلك بكتاب موصى عليه مصجوب بعلم الوصول دون مظروف ، أو بإعلان على يد محضر ... ، يدل على أن التكليف المشار إليه يعتر شرطاً أساسياً لقبول دعوى الإخلاء بسبب التأخير فى سداد الأجرة ، قإن خلت منه الدعوى أو زفع باطلا تعين الحكم بعدم قبول الدعوى ، ولو لم يتمسك المستأجر بلك ، ولئن جاءت المادة خلواً من البيانات التى يجب أن يضمنها التكليف بالوفاء بالمتأجر بالوفاء بالمتأخر عالمة عام بالوفاء بالمتأخر بالوفاء بالمتأخر عليه من بالوفاء بالمتأخر عليه من بالوفاء بالمتأخر عليه من بالوفاء بالمتأخر عليه من بالوفاء بالمتأخر بالوفاء بالمتأخر عليه من بالوفاء بالمتأخر عليه من بالوفاء بالمتأخر بالوفاء بالمتأخر عليه من بالوفاء بالمتأخر عليه من بالوفاء بالمتأخر بالوفاء بالمتأخر عليه من بالوفاء بالمتأخر بالوفاء بالمتأخر عليه بالوفاء بالوفاء بالمتأخر عليه بعدم قبول بالوفاء بالمتأخر عليه بالوفاء بالمتأخر عليه بالمتأخر بالوفاء بالمتأخر عليه بالوفاء بالوفاء بالمتأخر عليه بالوفاء بالمتأخر عليه بالوفاء بالمتأخر عليه بالوفاء بالمتأخر عليه بالوفاء بالوفاء بالمتأخر عليه بالوفاء بالوفاء بالوفاء بالمتأخر عليه بالوفاء ب

الأجرة فإنه بحب أن يذكر فيه مقدار الآجرة المطالب به ، ويكفيه بيان القدر اللجرة في الله عند ويكفيه بيان القدار الله يعتقد أن ضه المستأجر مشغولة به ، حتى ولو ثبت بعد ذلك أن المقدار الدكور في التكليف ، مما يعنى أن التكليف بأجرة متنازع عليها لا يقع باطلاطالما أن ادعاء المؤجر يستند إلى أساس جدى من الواقع أو القانون :

٣- تمسك الطاعنة بسقوط جزء من الأجرة المشار إليها بالتكليف بالتقادم الحنس لا يترتب عليه بطلان هذا التكليف ذلك أن التقادم المسقط لا يتعلق بالنظام العام ، ويجوز قصاحب المصلحة النزول عنه يعد ثبوت الحق فيه ، وأوجب القانون على ذى المصلحة التممك به لاعمال أثرة ومن ثم فإنه لا يكون من شأن ترتيب هذا الأثر بتقرير سقوط جزء من دين الأجرة أى تأثر على ما تم من إجراءات استوجب القانون اتخاذها قبل رفع الدعوى بالإعلاء.

٤ - النص فى المادة ١٨/ب من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على أنه د... ولا يحكم بالإخلاء إذا قام المستأجر قبل إقفال باب المرافعة فى الدعوى بأداء الأجرة وكافة ما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية ، يدل على أن المشرع رغبة منه فى التيسير على المستأجرين أفسح لهم مجال الوفاء بالأجرة وملحقاتها قبل إقفال باب المرافعة فى الدعوى ولو أمام محكمة الاسمئناف لتفادى الحكم عليه بالإخلاء .

و المقرر في قضاء هذه المحكة أنه منى ثار الجلاف بن المؤجر والمستأجر على مقدار الأجرة القانونية المستحقة ، فإنه يتمين على المحكة أن تقول كلمتها في ذلك باعتبارها مسألة أولية لازمة المفصل في طلب الإخلاء ، وعلمها أن تثبت قبل القضاء فيه من مقدار الأجرة المستحقة قانونا تمهيد لتحديد مدى رصة الادعاء بالتأخير في الوفاء بها حتى يستقيم قضاؤها بالإخلاء بجزاء على هذا التأخير ، دون الزام عليها بالقضاء استقلالا في هذه المنازعة ، ثم إياحة .

كانت هذه المنازعة بدعوى مبتدأة أمام ذات المحكمة المعروض عليها دصوى الإممالاء ، أم كانت مجرد دفاع فيها ، إذ أن الوفاء بالأجرة القانوتية لتموقى الإخلاء إنحا يقع على مسئولية المستأجر وحده :

٣- إذ كان الوفاء بالأجرة اللاحق على قفل باب المرافعة ، ولا يعتد به لتوتى الحكم بالإخلاء ، وبالتالى فإن الإندار المؤرخ ١٩٨٥/١٢/٢١ بعدد صدور الحكم المطعون فيه المصادر من الشركة الطاعنة ، والمرفق بحافظة المستندات المقدمة إلى محكمة التقض ، والمتضمن عرض مبلغ ... على المطعون ضدهم يكون ولا أثر له في هذا المصوص ، باعتبار أن محكمة التقض ليست درجات التقاضى ، إذ تقتصر على مراقبة صحة تعليق الحاكم للقانون عمل لا يجوز معه للخصوم أن يطرحوا عليا وقائع جديدة لم يسبق عرضها على محكمة الموضوع :

الحكمية

بعـــد الاطــــالاع على الأوراق ، وصاع التقرير الذي ثلاه الســيـد المستشـــار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الرقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الشركة الطاعنة أقامت على المطعون ضدهم اللمعوى رقم ١٤٣٦ سنة ١٩٧٤ مدنى كل إسكندرية ، طالبة الحكم بتحديد الزيادة القساتونية للأجرة المستحقة علمها شهرياً بواقع ٣٠٪ من الأجرة المتخذة أساساً لحساب الضربية على المقارات المبينة وبراءة ذمتها من الأجرة عن المدة من ١٩٨١/١٧١ مسؤرخ حتى ١٩٨٤/٥/٣١ ، وقالت بياناً للمواها أنه يمقتضى عقد إيجار مسؤرخ ١٩٧٠/١٧١ استأجرت من مورث المطمون ضدهم - نام نان ١٩٠٠ ، ١٠٠٠ تنه تابه الدور الخامس العلوى من العقول المبين بالصحيفة بقصد استعماله فندياً القداء أجرة شهرية أصبحت ٩٨,٠١٦ جنيه ، وإذ طلب المطعون ضدهم زيادتها بنسبة • • ٤٪ في حن أن الزيادة القانونية تقدر بنسبة ٣٠٪ فقط وفقاً لحكم المــادة ٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ باعتبار أن العين المؤجرة أنشئتُ قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ ، فقد أقامت الدعوى . كما أقام المطعون ضدهم الدعوى رقم ١٤٦٤ سنة ١٩٨٤ صــلـ كل إسكندرية طالبين الحسكم بطرد الشركة الطَّاعنة من ذات العين محل النزاع وتسليمها لهم خَالية ، وذَلك استناداً إلى عدم سداد الأجرة الستحقة علمها والزيادة المقررة في المادة ٤٥ من القانون رقم 14 سنة ١٩٧٧ بواقع ٤٠٠٪ عن المدة من ١/١٠/١٩٧٧ حتى ١٩٨٤/٥/٣١ وقلرها ١٠٢٧٠,٩٥١ جنيــه رغم تكليفها بالوفـاء بها على يد محضر فى ١٩٨٤/٥/٣ ، وبعد أن قررت المحكمة ضم الدعو تين حكمت بتاريخ ١٨ /١٩٥٥/٤ برفض دعوى الطاعنة وباخلائها من الأعيان المؤجـــرة ، وتسليمها خاليـــة إِنَّى المُطَّعُونَ صَدْهُم . استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم بالاستثناف رقم ٣٠٤ سنة ٤١ ق إسكندرية . وبتاريخ ١٩٨٥/١٢/٨ قضت المحكمة بتأييد الحسكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحسكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها النَّرْمَت النيابة رأجًا .

وحيث إن الطعن أقم على خسة أسباب تنمى الطاعنة بالسبين الأول والثانى مها على الحكم الطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون ، والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم اعتبر أن العين المؤجرة شقق معدة للسكنى ، وأخضعها لحكم المادة وع من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧، وليس لحكم المادة السابعة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ الواجبة التطبيق ، وإذ أغفل الحكم المطعون فيه دفاع الشركة بأن للعين المؤجرة وإن وصفت يأتها شقةًا إلا أنها في المطعون فيه دفاع الشركة بأن للعين المؤجرة وإن وصفت يأتها شقةًا إلا أنها في بعتبارها مكونة من عدد من الغرف والحامات والمطابخ أعدت لاستغلالها فعداً ، فإن الحكم فضلا عن خطبه في تطبيق القانون ، ويكون قد شابه القصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكة أن الترخيص المستأجر باستهال المكان فندقاً ينطوى على التصريح له بالتأخير مفروشاً ، فيحق المؤجر زيادة الأجرة من ١٩٧٧/٩/٩ تاريخ العمل بالفاتون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ بالنسب الى حددها فى المادة ٤٥ منه والى نصت على أنه و فى حميع الأحوال الى بجوز فها المستأجر تأجير المكان أو جزء من المكان مفروشاً بواقع المكان مفروشاً بواقع نسبة من الأجرة الفانونية تحسب على الوجه الآتى :

(أ) ٤٠٠٪ من الأماكن المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ :: ٣ وذلك استصحاباً لما أوردته المذكرة الإيضاحية لهذا القانون من أن الأحكام الى تتضمنها قوانين الإبجارات تأخذ في حسابها الاستعال الأغلب الأعم للأماكن ، وهو السكني ولا يستساغ أن تسرى هذه الأحكام ، وما يتعلق بتحديد الأجرة على الأماكن التي تستعمَّل في غير هذا الغرض وبالذات في الأغراض التجارية والمهنية الى تدر عائداً مجزياً فيصبح من العدالة زيادة هذه الأجرة تعويضاً للملاك لما محيط بالاستعال لغر السكن من اعتبارات وظروف تعجل باستهلاك المبئى ، وقد قطع تقرير لجنة الإسكان بمجلس الشعب في الإفصاح عن نظاق تطبيق المسادة ٤٥ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ ، فأكد أن الأجرة الإضافية تستحق في كل صور المفروش ، ومنها الفنادق واللوكاندات والبنسيونات ، فكشف بذلك عن غرض الشارع من أن الأجرة الإضافية تستحقُّ عن مسدة التأجير مفروشاً ، في كل صور التأجير المفروش ومنها الفنادق واللوكاندات والبنسيونات سواء اتفتى عليه لدى بدء التعاقد أو لاحقاً له ، لما كان ذلك ، وكان الثنابت من الأوراق أن العن المؤجرة قد أجرت لاستعالمنا فندقًا ، ولا خلاف بين الحصوم في أنها أنشتت قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ ، ومن ثم فإنه لا يسرى عليها حكم المــادة ٤٥ من القانون المشار إليه ، ويستحق المطعون ضدهم الأجرة الإضافية بواقع ٤٠٠٪ مَن الأجرة القانونية ، وإذ النّزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن التمي عليه بالحطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب بكون على غير أساس ۽ وحبث إن الشركة الطاعة تنعى بالسبب الحامس من أسباب الطمن صلى الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون والتناقض ، وفى بيان ذلك تقول إنها وقد تمسكت أمام محكمة المرضوع بسقوط الحق فى المطالبة بالأجرة التى مضى "أ على استحقاقها خس سنوات ، وأقرئها المحكمة على ذلك ، فإنه كان لزاماً عليا ألا تعتد بالتكليف بالوفاء لاشماله على المطالبة بأجرة تجاوز الأجرة المستحقة قانوناً ، وإذ اتحذ الحكم المطعون فيه من هذا التكليف سنداً لقضائه بإخلاء العين المؤجرة رغم ما شابه من عموض فى تحديد القيمة الإيجارية ، فإنه يكون معياً مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هـذا النعي مـردود ، ذلك أن النص في المـادة ١٨/ب من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ بشأن تنظم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على جواز طلبُ إخلاء المكان المؤجر ٥ إذا لم يُتم المستأجرُ بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خسة عشر يوماً من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول دون مظروف أو بإعلان على يد محضر يدل على أن التكليف المشار إليه يعتبر شرطاً أساسياً لقبول دعوى الإخلاء بسبب التأخير في سداد الأجرة ، فإن خلت منه الدعوى أو وقع باطلا تعين الحكم بعدم قبول الدعوى ولو لم يتمسك المستأجر بذلك ، ولئن جاءت المادة خلواً من البيانات التي بجب أن بتضمها التكليف بالوفاء إلا أنه لما كان القصد منه إعذار المستأجر بالوفاء بالمتأخر عليه من الأجرة فإنه بجب أن يذكر فيه مقدار الأجرة المطالب به ، ويكفيه بيان القدر الذي يعتقد أن ذمة المستأجر مشغولة به ، حتى ولو ثبت بعد ذلك أن المقدار الواجب دفعه أقل من المقــدار المذكور في التكليف ، مما يمنى أن التكليف بأجرة متنازع عليها لا يقع باطلا طالما أن ادعاء المؤجر يستند إلى أساس جدى من الواقع أو القانون ، لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن التكليف بالوفاء المعلن إلى الشركة الطاعنة على يد محضر بتاريخ ٣/٥/١٩٨٤ قد حدد الأجرة المستحقة عبلغ ١٠٢٠،٩٥١ جنيه عن المدة من أكتوبر سبنة ١٩٧٧ حتى آخر مايو سنة ١٩٨٤ بمـا في ذلك الأجرة الإضافية بواقع ٠٠٤٪ شهريًا ، وكانت منازعة الطاعنة إنما تقتصر على نسبة

'الزيادة المطالب بها ، بدعوى أنها تقتصر على ٣٠٪ فحسب ، ومن ثم فإن تمسكها بسقوط جزء من الأجرة المشار إلبها بالتكليف بالتقادم الحمسى ، لا يتر تب عليه بطلان هذا التكليف ذلك أن التقادم المسقط لا يتعلق بالنظام الهام ، ويجوز نصاحب المصلحة الزول عنه بعد ثبوت الحق فيه ، وأوجب القانون على ذى المصلحة التسك به لإعمال أثره . ومن ثم فإنه لا يكون من شأن ترتيب هذا الأثر بتقدير سقوط جزء من دين الأجرة أى تأثير على ما تم من إجراءات استوجب القانون اتخاذها قبل رفع الدصوى بالإخلاء ، وإذ الزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون :

وحيث إن حاصل النمى بالسبين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه القصور فى التسييب والإخلال عتى الدفاع ، وفى بيان ذلك تقول الطاعنة أنها وقد رفعت دعوى مستقلة بطلب تحديد الزيادة فى الأجرة التى تلزم بها ، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تفصل فها استقلالا قبل أن تعرض لدعوى الإعلاء المرفوعة من المطعون ضدهم ، إلا أن الحكم فصل فى الدعويين معا كم واحد ، دون أن يعرض للمبالغ الى سبق عرضها على المطعون ضدهم ، عما أخل عق الماعنة فى توفى الإخلاء بسداد الأجرة القانونية ، قبل قفل باب المرافعة فى الدعوى ، الأمر الذى يعيه ويستوجب نقضه :

وحيث إن هذا النمى مردود، ذلك أن النص فى المادة ١٨ /ب من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ السالف الإشارة إليها على أنه و ... ولا يحكم بالإخسلام إذا قام المستأجر قبل إقضال باب المرافعة فى الدعوى بأداء الأجرة وكافة ما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية » يدل على أن المشرع رغية منه فى التيسير على المستأجرين أفسح لم مجال الوفاء بالأجرة وملحقاتها قبل إقفال باب المرافعة فى الدعوى ولو أسام محكمة الاستثناف لتفادى الحكم عليه بالإخلاء » . ومن المقرر فى قضاء هذه الهكتم أنه متى ثار الخلاف بين المؤجر والمستأجر على مقدار الأجرة القانوئية المستحقة ، فإنه يتعين على إلحكة أن

تُقول كلمَّها في ذلك باعتبارها مسألة أولية لازمة الفصل في طلب الإخلاء ، وعلمها أن تنثبت قبل القضاء فيه من مقدار الأجرة المستحقة قانوناً تمهيداً لتحديد مدى محمة الادعاء بالتأخير في الوفاء بها حتى يستقيم قضاؤها بالإخلاء جراء على هذا التأخير ، دون النزام عليها بالقضاء استقلالًا في هذه المنازعة ، ثم إتاحة الفرصة للمستأجر بسداد الأجرة وملحقاتها بتحديد جلسة تالية وذلك سواء كانت هذه المنازعة بدعوى مبتدأة أمام ذات المحكمة المعروض عليهسا دعوى الإخلاء ، أم كانت عجرد دفاع فيها ، إذ أن الوفاء بالأجرة القــانوئية لتوقى الإخلاء إنما يقع على مسئولية المستأجر وحده ، لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن المطعون ضدهم طلبوا الحكم بإخلاء الطاعنة من العين المؤجرة لتأخرها في سداد مبلغ ٩٥١, ١٠٢٧٠ جنيه قيمة الأجرة الأصلية ، فضلا عن الأجرة الإضافية من أكتوبر سنة ١٩٧٧ حتى نهاية شهر مايو سنة ١٩٥٨ مخلاف ما يستجد منها ، وكانت الشركة الطاعنة قد عرضت على المطعون ضدهم بموجب إنـ أدارات عرض على يد محضر الوفاء بالمبالغ الآتسية على التوالى : ٢٩٢,١٩٦ جنيه في ١٩٨٤/٤/١٧ ، ٧٧٣,١٩٢ جنيه في ۱۹۸۵/۱۰/۱۰ فی ۷۳۸ میله فی ۱۹/۵/۵۸۱۱ ۲۳۸ جنیه فی ۱۹۸۵/۱۰/۱۰ وقد تم إيداع هذه المبالغ خزينة المحكمة المختصة، وإذ لم تتضمن هذه الإنذارات عرضاً بوفاء الأجرة الإضافية المستحقة قانوناً على الشركة الطاعنة بواقع ٠٠٠٪ على ما سلف بيانه في الرد على السبين الأولين من أسباب الطعن ، ومن ثم فلا تبرأ ذمَّها من كامل الأجرة المستحقة عليها في الشهور المشار إليها بالإنذارات المذكورة ، ولا يخولهـا هذا العرض الناقص الحق في توقى الحكم بالإخلاء ، لعدم ثبوت قيامها بأداء الأجرة وملحقاتها كاملة قبل إقفال باب المرافعة أمام عكمة الاستثناف في شهر نوفمبر سنة ١٩٨٥ ، ولمـا كان الوفاء بالأجرة اللاحتى على قفل باب المرافعة فى تلك المرحلة لا يعتد به لتوقى الحكم بالإخلاء ، وبالتالى ۗ فإن الإنذار المؤرخ ١٩٨٥/١٢/٢١ بعد صدور الحكم المطعون فيه الصادر من الشركة الطاعنة، والمرفق محافظة المستندات المقدمة إلى محكمة النقض ، والمتضمن عسرض مبلغ ١٩٦٠٠ ُجنبه على المطعون ضدهم يكون ولا أثر له في هـذا

الخصوص ، باعتبار أن محمّة النقض ليست درجة من درجات التقاضى ، إذ تقتصر مهمها على مراقبة صحة تطبيق المحاكم المقانون ، عما لا بجوز معمه المخصوم أن يطرحوا عليها وقائع جديدة لم يسبق عرضها على محمّة الموضوع ، وإذ انهى الحكم المطمون فيه صحيحاً إلى انشغال ذمة الشركة الطاعنة بالأجسرة المستحقة مضافاً إليها الأجرة الإضافية بواقع ١٤٠٠٪ شهرياً ، على سند من أن العرض الناقص للأجرة غير مبرئ للمها ولا يلتزم المطمون ضدهم بقبول المعرض الناقص ، على نحو ما ورد محمدونات الحكم الابتدائي الذي أحال اليه الحكم الابتدائي الذي أحال الطاعنة من العين المؤجرة ، فإنه لا يعيبه عدم تحديد المبالغ الواردة بإنفارات العرض ، طالما أنه لم يعتد بها أصلا ، لما كان ذلك فإن النعى عليه بالقصور السبيب والإعلال محق الدفاع يكون على غير أساس :

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن ه

... چلسة ۸ من مارس سنة ۱۹۸۷

برياسه السيف المحتمار // آحمه ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعصوية الساوة المستشارين/ وليم بزق يعوى نائب رئيس المحكمة ، طلمت أمين مادق ، محمد عبد القادر سمير وعبد العال ا**لسمان »**

$(\Lambda 1)$

الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥٢ القضائية :

(١ - ٣) عمل « أجس العامل : عالاوات دورية » • تقادم « التقادم السلط » •

 (١) التقاهم المخمس للحقوق الدورية المجيدة - م ٣٧٥ مدنى - اختلاف فى أحكامه وميناه عن التقادم الحولى - م ٣٧٨ مدنى - المقصود بالمهايا والإجور - شمولها أجور الممال والموظفين والمستخفصين -

(٣) قروق العلاوات الدورية المحطة للعامل • خضوعها للطاهم الخسي •

1 - لما كان التقادم الحمسى للحقوق الدورية المتجددة المنصوص عليه في المحادة و٣٧ من التقادن المدنى لا يقوم على قرينة الوفاء وإنما يرجع في أساسه إلى تجنيب المدين حجاء الوفاء بما تراكم من تلك الديون لو تركت بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات وللمك جعل له أن يتمسك بالتقادم بانقضاء هذه المدة ولو بعد إقراره بوجود الدين في فمته ، بينها يقوم التقادم مطنة رأى المشرع توثيقها بيمين يؤدمها المدين أو ورثته وكان يبين من ذلك أن مغنة رأى المشرع توثيقها بيمين يؤدمها المدين أو ورثته وكان يبين من ذلك أن وكان التمير بكلمتى و المهايا والأجور و في نص المادة و٢٧٥ المشار إلها أجور العاملين سواء كانوا من الهال أو الموظفين والمستخدمين فيكون تقصره على أجور الاعملين سواء كانوا من الهال أو الموظفين والمستخدمين فيكون تقصره على مؤدى ما تقدم أن أجور الأخيري تخصيصاً لعموم النص بغير مخصص وهو ما لا يصح على أحور الأخيري تقصيصاً لعموم النص بغير مخصص وهو ما لا يصح كالكل من التقادم الحميي والتقادم الحول المتصوص عليما في المادتين هوس ٢٧٨ .

٧ ــ لما كان الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع المبدى من الطاعنة بسقوط حق المطعون ضده في فروق العالاوات الدورية عن المدة السابقة على ... بالتقادم الحمسى بمقولة أنها بمنأى عن أحكامه ثم قضى له جده الفروق على أساس نكولها عن أداء اليمن وفقاً لأحكام التقادم الحولى ، وحجب نفسه بللك عن بحث ما إذا كان الحق في المطالبة جده الفروق قد سقط بالتقادم الحمسى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق التنانون بما يوجب نقضه.

الحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقاع حملي بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٥٥٨ لسنة ١٩٧٤ مدني كلى بها على الشركة الطاعنة طالباً الحكم بإلزامها أن تؤدى إليه اعتباراً من يتاير سنة ١٩٧٥ مبلغ ١٩٧٠ جنيه شهرياً قيمة العلاوة الدورية المستحقة له عن الفئة العاشرة بدلا من الفئة الحادية عشر وإضافتها إلى مرتبة الشهرى ، ومبلغ م ١٩٣٠ مرون ١٩٣٥/١٢/٣١ حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ عن المدة من ١٩٧٥/١٢/٣١ على التسكن على الفئة العاشرة اعتباراً من ١٩٦٤/١٢/١ ، وإذ كسق له عوجب هذا الحسكم على الفئة العاشرة اعتباراً من ١٩٦٤/١٢/١ ، وإذ كسق له عوجب هذا الحسكم صرف العلاوة الدورية على أساس استحقاقه للفئة العاشرة بدلا من الفئة الحادية عشر ، فقد أقام الدعوى بالطلبات صالفة البيان . دفعت الطاعنة بسقوط حق المطعون ضده في فروق العلاوات عن المدة السابقة على ١٩٧٧/٢/٢ بإلزام الطاعنة أن تؤدى المطعون ضده مبلغ ٥٠٠ و١٩٧٠ جنيسه قيمة الفروق المستحقة حتى آخر فرايرسنة ١٩٧٨ وبإضافة مبلغ ١٥٥٠ و١٩٠٨ جنيسه قيمة الفروق المستحقة حتى آخر فرايرسنة ١٩٧٨ وبإضافة مبلغ ١٥٥٠ و١٩٠٨ وبياضافة مبلغ ١٥٥٠ و١٩٠٨ وبعد قيم قيمة الفروق المستحقة حتى آخر فرايرسنة ١٩٧٨ وبإضافة مبلغ ١٥٥٠ و١٩٠٨ وبياضافة مبلغ ١٥٥٠ و١٩٠٨ وبعد قيم والمداد قيم والمداد والمياضة عبلغ ١٥٥٠ وبعد المنافقة مبلغ ١٥٥٠ وبعد المنافقة مبلغ ١٥٥٠ وبعد والمداد والمياضة ووروق المستحقة حتى آخر فرايرسنة ١٩٧٨ وبإضافة مبلغ ١٥٥٠ و ١٩٠٨ وبإضافة مبلغ ١٥٥٠ وبعد والمياد والمياضة ووروق المستحقة حتى آخر فرايرسنة ١٩٧٨ وبإضافة ووروق المستحقة حتى آخر فيرايرسنة ١٩٧٨ وباضافة والمياد و

جنيه إلى مرتبه اعتباراً من ١٩٧٨/٣١ ، وخلصت في أسباب حكمها إلى رفض الدفع بالتقادم . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استثناف طنطا أمامورية بنها — وقيد الاستثناف برقم ١٩٠٩ لسنة ١١ ق . حكمت المحكمة — بالنسبة للدفع بالتقادم — بتوجيه بمن الاستيثاق إلى الطاعنة وفقاً لنص المادة ٢٧٨ من القانون المملنى ، وإزاء نكولها عن أداء اليمن قضت بتاريخ المهم ١٩٨٢/٣/٢٣ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق التقض ، وقدمت النبابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وفيا التقوم الطعن على المحكمة في غرقة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها الزئوت النبابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقم على سبب واحد تنمى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تعليق القانون ، وفي بيان ذلك ثقول إن الحكم قضى برفض الدفع المبدى منها بسقوط حق المعلمون ضده في فروق العلاوات الدورية عن المسدة ٣٧٥ السابقة على ١٩٦٩/١٢/٢٤ بالتقادم الحمسى المنصوص عليه في الممادة ٣٧٥ من القانون المدنى تأسيساً على أن هذا النوع من التقادم لا يسرى إلا على المهايا والأجور المستحقة للموظفين والمستخدمين. أما العال ومهم المطعون ضده صفتاده أجورهم بمدة سنة بشرط أن يؤدى المدين الهين المنصوص عليا في الممادة ٣٧٥ من ذات القانون، في حين أن المادة ٣٧٥ المشار إليها يتسع تطاقها ليشمل كل حسق دورى متجدد يكون مستحقاً للعامل كالعلاوات الدورية ليشمل كل حسق دورى متجدد يكون المستحقة للموظفين والمستخدمين أيشال.

وحيث إن هذا النحى فى عله ، ذلك أنه لما كان التقادم الخمسى للحقوق الدورية المتجددة المنصوص عليه فى الممادة ٣٧٥ من القانون المدنى لا يقوم على قرينة الوفاء وإنحما يرجع فى أساسه إلى تجنيب المدين عبء الوفاء عا تراكم من تلك الديون لو تركت بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات وللملك جعل له أن يتمسك بالتقادم بانقضاء هذه المدة ولو يعد إقراره بوجود الدين فى فعته ، بيا يقوم التقادم الحول المنصوص عليه فى المحادة ٣٧٨ من فات

القبانون علىقرينة الوفاه وهي منظنة رأى المشرع توثيقها بيمين يؤديها المدين أو ورئته ، وكان يبن من ذلك أن هذين النوعن من التقادم مختلف كل منهما عَنْ الآخر في أحكامه ومبناه ، وكان التعبر بكلمتي و المهابا والأجور ، في نص الميادة ٣٧٥ المشار إلها ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـــ قد ورد ّ بصيغة عامة محيث يشمل أجور حميع العاملين سواء كانوا من العال أو الموظفين والمستخلمين فيكون قصره على أجور الأخبرين تخصيصاً لعموم النص يَغْبر. غصص وهو ما لا يصح ، وكان مؤدى ما تقدم أن أجور العال وما يضاف^ح إليها من علاوات دورية تخضع لكل من التقادم الخمسي والتقادم الحولي المُنصوص علمهما في المــادتـن ٣٧٥ ، ٣٧٨ سالفي الذكر ، لمــا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض الدفع المبدى من الطاعنية بسقوط حتى المطعون ضده في فروق العلاوات الدوريية عن المدة السابقة من ١٩٦٩/١٢/٢٤ بالتقادم الحمسي عقولة أنها عناى عن أحكامه ثم قضى له بهذه الفروق على أساس نكولهـا عن أداء البمن وفقاً لأحكام التقادم الحولى ، وحجب نفسه بللك عن بحث ما إذا كانَّ الحق في المطالبة مهـلـه الفروق قد سقط بالتقادم الحمسي ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون عا يوجب نقضه على أن يكون مع التقض الإحالة .

جلسة ۸ من مارس سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار / احمد ضياء عبد الرازق قائب رئيس المحكمة وعضوية السمادة المستشارين / عبد المنم بركة والدكتور على فاضل حسن نائبي رئيس المحكمة وطلعت أمين صادق ومحمد عبد القادر صبح 4

(λY)

الطعن راقم ١٠٥٣ لسنة ٥٠ القضائية :

عمل « تصحيح اوضاع العاملين بالقطاع العام » • ضم مدة الخدمة السابقة • « أجراءاته » • •

طلب ضم مدد الخدمة السابقة المستبرة للترقية وفقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ المدل بشائ تصحيح أوضاع العاملين - وجوب التقدم به الى لجعة شئون العاملين الخنصمة خلال الملاتين يوما من تاريخ لشر القانون المشار اليه - عدم كلاية ثبوت تلك المدد بسلف خدمة العامل وقت التعبين -

مفاد نصوص المواد ٤ و ١٥ و ١٩ و القانون ١١ آسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام المعدل بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٧٨ والمذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٥ وتقرير لجنة القوى العاملة عن مشروع القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ ، وكلك المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨ ، المناب ١٩٧٨ ، وكلك المدكرة الإيضاحية لمشروع القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨ ، أن العامل الذي يستكمل حتى ٣١ من ديسمبر ١٩٧٥ إحدى المدد الكلية المشترطة للرقبة في المادة ١٧ من القانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ أو في الجداول أراد احتسامها حيل المام من قبل من مدد خدمته يلزم حافا الملاتين يوماً من تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الحاصل في ١٩٥٠ /١٠ على حتى عكن حصر هذه المدد بالسرعة الواجية ويترتب على عدم مراعاة هما الميعاد عدم جواز النظر في احتسامها ء ولا يغني عن التقدم بالطلب المشاو الميعاد عدم جواز النظر في احتسامها ء ولا يغني عن التقدم بالطلب المشاو الميعاد عدم جواز النظر في احتسامها ء ولا يغني عن التقدم بالطلب المشاو الميعاد عدم جواز النظر في احتسامها ء ولا يغني عن التقدم بالطلب المشاو

الحكمية

بعد الاطملاع على الأوراق وسياع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون منه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أنَّ الطاعن أقام الدعوى وقم ٣٤٧ لسنة ١٩٧٧ عمال كلي إسكندرية على الشركة المطعون ضدها بطلب الحكم بأحقيته للترقية إلى الفشة المالية الحامسة اعتباراً من ١٩٧٥/١٠/١٧ وما يترتب على ذلك من آثار مالية وقال بياناً لدعواه أنه التحق بالعمل لدى المطعون ضدها في وظيفة ملاحظ فني من الفئة المائية الثامنة اعتباراً من ٢٦/٥/٥/٦٦ على أساس أن له مدة خبرة سابقة قضاها بعد حصوله على دبلوم المدارس الصناعية عام ١٩٥٩ في سلاح المركبات خلال الفترة من ١٩٥٩/٩/١٢ حتى ١٩٦١/٤/١ وفي شركة النحاس المصرية خلال الفترة من ١٩٦١/٩/١٢ حتى ١٩٦٣/٢/٢٢ وفي المقماولين العرب بالسل العالى اعتباراً من ١٩٦٣/٢/٣٣ حتى ١٩٦٥/٥/٢٣ ، وفي ١٨/٥/١٨ رقته المطعون ضدها إلى الفئة المالية السابعة ، ويصدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ رقته إلى الفئة المالية السادسة اعتباراً من ١٩٧٥/١/١ دون أن تحتسب له مدة خبرته السابقة وإذ محق له احتساب هذه المدة ضمن مدة خدمته الكلية عملا بأحكام هذا القانون وترقيته على هذا الأساس إلى الفثة المـالية الخامسة اعتباراً من ١٢/٠١٠/١٠ فقد أقام دعواه بطلباته سائفة البيان. ندبت المحكمة خبيراً في الدعوى . وبعد أن قدم الحبير تقريره حكمت في ١٩٨١/٢/٨ بأحقية الطاعن للفئة المالية الخامسة اعتباراً من ١٩٧٣/٤/١ ؛ وما يترتب على ذلك من آثار و إلزام المطعون ضدها أن تؤدى له مبلغ • • ٣٠٤٠ه جنيه قيمة الفروق المالية المستحقة له عن المدة من ١٩٧٧/١/١ حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستثناف. يقم ٢٦٥ لسنة ٣٧ ق إسكندرية . وبتاريخ ٨/٢/٢/٨ حكمت المحكمة بإلغاء ألحمكم

المستأنف وبرفض دعوى الطاعن . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن ، عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفها التزمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطعن يقوم على ثلاثة أساب ينمى بها الطاعن على الحديم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون والإخلال عن الدفاع والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه على أن ملف خدمته قد خلا مما يندل على أنه قدم للمطعون ضدها ما يفيد أن له مدة خدمة مايقة بشركة النحماس المصرية أو السد العالى ولا تتوافر في حالته بالتالى شروط إعمال أحكام المادتر عممة أو السد العالى ولا تتوافر في حالته بالتالى شروط إعمال أحكام المادتر عممة الموضوع يأنه بعد حصوله على دبلوم المدارس الصناعية عام ١٩٥٩ عمل بسلاح المركبات وبشركة المقاولون العرب بالسد بالملى ، وقد اعتدت المطعون ضدها علمة خدمته لذى هذه الجهات عندما العالى ، وقد اعتدت المطعون ضدها علمة خدامته لذى هذه الجهات عندما القانون رقم ١١ لسنة وإنما رقته إلى الفئة المائية الحاسة وإنما رقته إلى الفئة المائية الحاسة وإنما رقته الى الفئة المائية السادسة وإنما رقته الى الفئة المائية السادسة وإنما رقته نا المنت من الكتاب الذى أرسلته المطعون ضدها للمباحث العامة لأحد رأبا في تعين الطاعن لذيه وهو ما يعيب الحكم بالحطأ في تطبيق القانون فضلاً عن قصوره في التسبيب وإخلاله عن الدفاع :

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة الرابعة من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على أن و يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول الملحقة به حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ وعيب العمل بنظام توظيف وتقيم وترتيب الوظائف فى الجهات الى لم يم فيا ذلك فى موعد خايته ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ ... ٤ ، وتنص المبادة الثامنة عشر منه على أن و يدخل فى حساب المدد الكلية المنصوص علها فى

المادة السابقة وفى الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها فى الأقدمية من المدد الآتية : (أ) ... (ب) مدة خدمة العامل القني أو المهني الذي أدى الامتحان بنجاح عند دخوله الخدمة أو عند نقله إلى العمل الفني وذلك في الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها ... وذلك اعتباراً من تاريخ نجاحه في الامتحان الفني ٤ . وتنص المــادة التاسعة عشر على أن « يشترط لحساب المدد المبينة في المادة السابقة ما يأتي : (أ) ... (ب) أن تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل بما يكسب العامل خبرة في وظيفته الحالية ... ويصدر باحتساب المدد المشار إليها وفقاً للقواعد السَّابقة قرار من لجنة شئون العاملين بالجهة التي يتبعها العامل بناء على الطلب الذي يقدمه إلى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا القانون. ولايجوز بعد هذا التاريخ النظر في احتساب أية مدة من المدد المنصوص علمها في المادة السابقة ، . وكانت الحادة الثانية من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه تنص على أن 9 يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القمانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام النص الآتى : و يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول الملحقة به حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ ، ، وتنص المادة الرابعة منه على أن يعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وكانت المــادة الثانية من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بتعدِّيل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام النص الآتى : « يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول الملحقة به حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ ، وتنص المادة الثامنة منه على أن و يعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، . فإن مفاد ذلك ــ وعلى ما يبين من المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٥ وتقرير لجنة القوى العاملة عن مشروع القانون رقم ٢٣ لسنة١٩٧٧

﴿ وَكَذَلَكَ الْمُذَكَّرَةَ الْإِيضَاحِيةَ لمُشروعَ القانونَ رقم ٢٣٪ لسنة ١٩٧٨ ـــ أن العامل ﴿ اللَّذِي يُستَكُمْلُ حَيى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ إحدى المدد الكلية المشترطة للترقية في المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أوفي الجداول الملحقة به على أساس احتساب ما لم يحسب من قبل من مدد خدمته يلتزم ــ إذا أراد احتسامها ــ بالتقدم بطلب إلى لجنة شئون العاملين المختصة لحسامها خلال ثلاثين يوماً من ثاريخ نشر القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٥ الحاصل فى ١٩٧٥/٥/١٠ حتى ممكن حصر هذه المدد بالسرعة الواجبة ويترتب على عدم مراعاة هـذا الميعاد عدم جواز النظر في احتسامها ، ولا يغني عن التقدم بالطلب المشار إليه ثبوت هذه المدد مملف خدمة العامل وقت التعين ، لما كان ذلك وكان الطاعن لا ينازع في أنه لم يتقدم إلى لجنة شئون العاملين بالشركة المطعون ضدها بطلب احتساب مدة خدمته السابقة في الجهات المشار إلها في نعيه في الميعاد الذي حدده القانون لهذا الغرض وكانت المطعون ضدها كما هو ثابت في الدعوى لم تقم "باحتسامها عندما قامت بتسوية حالته على الفئة المـالية السادسة طبقًا لأحكام هذأ. القانون لأنه لم يتقدم بشهادات خبرة في الميعاد المحدد بذلك القانون ، فإن الحكم المطعون فيه وقد خلص في قضائه إلى أن ملف خدمة الطاعن قد خلايما يثبت أنه قدم المطعون ضدها ما يفيد أن له مدة خدمة سابقة لدى شركة النحاس المصرية أو السد العالى ورتب على ذلك عدم أحميته للرقية للفئة المسالية الحامسة المطالب بها يكون قد النزم صحيح القانون . ولا يغير من ذلك ما ورد بالاستمارة الصادرة عن المعطرن ضدها لاستطلاع رأى المباحث العامة في شأن تعين الطاعن لديها والتي استند إليها الحبر في تقريره من أن له مدة خبرة في السد العالى وشركة النحاس المصرية ذلك أنه فضلا عن أن هذه الاستارة في حمد ذاتبا لا تبض دليلا على عمله ماتين الجهتين ، فإنها لا تغنى عن التقدم بالطلب سالف الذكر في الميعاد الذي حدده القانون ، لما كان ذلك كله ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بأسباب الطعن حميعها تكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ۹ من مارس سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار / الدكتور أحمد حسنى كاثب وثيس الحكمة وعضوية المسسادة المستشارين / محمد طموم ، ذكن المسرى ناثين رئيس المحكمة ، عبد النمم ابراهيم و محمدالمسكرى

(NT)

الطَّعَنْ رَقْمِ ٥٥٨ لُسِنَّةً ٥٢ القضائية :

(۱ ـ ۳) حكم « تنفيذ الحكم » • اعلان •

(١) شرط اعلان الخصوم في العكم الإجتبى على الوجه الصحيح • وجوب التخفق من توافره
 قبل أن يصدر الامر بتذييله بالصيفة التطفيلية •

(٢) التحقق من صحة اعلان القصوم وفق الإجراءات التي رسمها قافون البلد الذي صمدر
 فيه الحكم • م ٢٢ مدلى • منوط بالمحكمة المختصة بشمول الحكم الاجتبى بالصيفة التغليلية •

(٣) تعرض المحكمة المختصة لتوافر الشروط الخلازمة لتنفيذ الحكم الاجنبى فى مصر وصوورة حكمها ــ الصادر بشمول الحكم الاجنبى بالصيفة التنفيذية ــ نهائيا - طداه · عدم جواز التعرض له أو إعادة بحثه من أى مجتمئة أشرى طالما إنه أم يتجرد من اركانه الاساسية ·

١ سـ شرط إعلان الحصوم على الوجه الصحيح هو مما يجب التحقق من توافره في الحكم الأجني قبل أن يصدر الأمر بتدييله بالصيفة التنفيذية وذلك عملا بما تقسره المادة ٧٩٨ من قانون المرافعات واتفاقية تنفيذ الأحكام المعقودة بن دول الجامعة العربية بالمادة الثانية فقرة (ب) منها :

٧ - إذ كانت القاعدة الواردة بالمادة ٢٧ من القانون المدنى تنص على أن يسرى على جيع المسائل الحاصة بالإجراءات قانون البلد الذي تجرى مباشرتها فيه فإن إعلان الحصوم باللحوى هو بما يدخل فى نطاق هذه الإجراءات ، والتحقق من إعلان الحصوم وفقاً لقانون البلد الذي صدر فيه الحكم الأجني منوط بالمحكمة المختصة بالحكم يشمول الحكم الأجنى بالصيغة التنقيذية ٥ مـ

٣- إذ كان المين من الحسكم الصادر فى الدصوى رقم ... مدنى كلى شين الكوم – المرفق بملف الطعن – والقاضى بشمول الحكم الصادر من محكمة بداية بيروت بالصيغة التنفيذية أنه عرض لتوافر الشروط اللازمة لتنفيذ

الحكم الأجنبي في مصر وفقاً للاتفاقية المعقودة بين دول الجامعة العربية في ١٩٥٤/٨/٢٨ التي وافق مجلس الوزراء على العمل بها اعتباراً من ١٩٥٤/٨/٢٨ وكان هذا الحكم قد صار نهائياً حائزاً لقوة الأمر المقضى فلا يجوز لهكمة أخرى التعرض له أو إعادة محثه طالما أنه لم يتجرد من أركانه الأساسية بما يفقده صفته كحكم ومحول دون اعتباره موجوداً منذ صدوره.

الحكمية

بعـد الاطــلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى ثلاه السيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن الطاعن بصفته وكيبلا للدائنن في تفليسة المرحوم من خماصم المطعون ضده في الدعوى رقم ١٩٧٨ ... وقم ١٩٧٩ نجارى كلى جنوب القاهرة – طالباً الحكم بإلزامه بأن يؤدى له ميلغ ١٩٧٠ جنيه وقال بياناً لذلك أنه بتاريخ ١٩٧٥/٧/٣ توفي المرحوم في حادث صيارة في جمهورية مصر العربية ولما كان متوفقاً عن دفع ديونه التجارية في لبنان حيث مركز نشاطه التجارى فقد صدر الحكم رقم ولما كان المنافقة عن دفع ديونه التجارية في لبنان حيث مركز نشاطه التجارى فقد صدر بإشهار إفلاسه وتعين الطاعن وكيلا للدائنين فاستصدر الحكم رقم و لسنة ١٩٧٧ بإشهار إفلاس المشار المحكم بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٣ بشمول حكم الإفلاس المشار إليه بالصيغة التنفيلية ، ولما كان من بين محتويات الأحراز التي وجدت مع المطون ضده الحاملة والمسحوب على البنك الأهلى المصرى عبلغ ١٩٧٠/١٠ من المطعون ضده طامله والمسحوب على البنك الأهلى المصرى عبلغ ١٩٧٠/١٠ من المطعون ضده حدا المعادون ضده هدا العابد . استأنف المعلون ضده هدا أحابت عكة أول درجة الطاعن إلى طلباته . استأنف المعلون ضده هدا أحابت عكة أول درجة الطاعن إلى طلباته . استأنف المعلون ضده هدا أحابت عكة أول درجة الطاعن إلى طلباته . استأنف المعلون ضده هدا أحابت عكة أول درجة الطاعن إلى طلباته . استأنف المعلون ضده هدا أحابت عكة أول درجة الطاعن إلى طلباته . استأنف المعلون ضده هدا أحابت عكة أول درجة الطاعن إلى طلباته . استأنف المعلون ضده هدا أحد المهوري عبله المهوري عبله مدا المعالية والمهوري عبله هدا المعالية والمهوري عبله هذا المعالية والمهوري عبله هدا المعالية والمهوري عبله هدا المعوري عبله مدا المعالية والمهوري عبله هدا المعالية والمهوري عبله والمهوري عبله طلباته . المعالية والمهوري عبله هدا المعالية والمهوري عبله عبله المعرب عبله المعرب عبله دورة الطاعن والمهوري المهور عبله المعرب المعرب المعرب المعرب والمعرب المعرب المعر

الحكم بالاستئناف رقم ٣٥ سنة ٩٨ ق أمام محكمة استئناف القاهرة التي حكمت في ١٩٨١/١٢/٣١ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابه العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأبها :

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى من سببى الطعن على الحكم المطعون فيه عالفة القانون والحطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن على عدم الاعتداد بالحكم الصادر من محكمة شبن الكوم الكلية فى ١٩٧٩/٣/١٣ بوضع الصيغة التنفيلية على الحكم الصادر من محكمة بداية بيروت بشهر إفلاس المرحوم من تنه تنه تنه وذلك لانصدام حكم الإفلاس المشار إليه لعدم اختصام ورثة المفلس ، في حين إن الحكم الأجنى المشمول بالعسيغة التنفيلية فى مصر بحموجب حكم صادر من محكمة مصرية يكون له قوة الأمر المقضى بما لا يجوز معه التصدى له وعثه من جديد .

وحيث إن هذا النمي سديد ذلك أنه لما كان شرط إعلان الحصوم على الوجه الصحيح هو بما بجب التحقق من توافره في الحكم الأجنبي قبل أن يصلو الأمر بتذبيله بالصيفة التنفيذية وذلك عملا بما تقرره المادة ١٩٨٨ من قمانون المرافعات واتفاقية تنفيذ الأحكام المعقردة بين دول الجامعة العربية بالمادة الثانية فقرة (ب) مبا ، وكانت القاعدة الواردة بالمادة ٢٧ من القانون الملذي تنص على أن يسرى على حميم المسائل الحاصة بالإجراءات قانون البلد الذي تجوى على أن يسرى على حميم المسائل الحاصة بالإجراءات قانون البلد الذي تجوى مياشرتها فيه ، فإن إعلان الحصوم بالدعوى صريحاً هو مما يدخل في نطاق مياشرتها فيه ، فإن إعلان الحوم بالدعوى صريحاً هو مما يدخل في نطاق المانون المنافقة المناف

الحكم الصادر من محكمة بداية يبروت بالصيغة التنفيذية أنه صرض لتوافر الشروط اللازمة لتنفيذ الحكم الأجنى فى مصر وفقاً للاتفاقية المعقودة بين دول الجامعة العربية فى ١٩٥٣/٩٠٩ إلى وافق مجلس الوزراء على العمل مها اعتباراً من ١٩٥٤/٨/٢٨ وكان هذا الحكم قد صار نهائياً حائزاً لقوة الأمر المقضى فلا بجوز لمحكمة أخرى التعرض له أو إعادة محثه طالما أنه لم يتجرد من أركانه الأساسية بما يفقده صفة الحكم وبحول دون اعتباره موجوداً منك صدوره وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وتعرض لبحث مدى سلامة الحكم الأجنى وانهى إلى عدم الاعتداد به رغم شموله بالصيغة التنفيذية من عكم نهائى حائز لقوة الأمر المقضى فإنه يكون قد خالف القانون ما يوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الأول.

جلسة ۱۲ من مارس سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار / يوسف أبر زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية الســـــارة المستشارين / وليم رزق بدوى نائب رئيس المحكمة ، أحمد نصر الجندى ، د · محمد بهاء الدين باشات و حميد شهى الوهدى ه

(AE)

الطمن رقم ٢٣٥٢ كسنة ٥٧ القضائية :

(١) حكم « الاحكام غير الجائز الطمن فيها » نقض ٠

عدم جواز الطبن استقلالا في الإحكام الصادرة اثناء سير الخصومة قبل الحكم الختسامي المنصومة كلها • الاستثناء • حالاته م ٢٦٣ مرافعات •

(۲) خبرة « محكمة الموضوع » ٠

تمين الشبير في الدعوى • رخصة ثقافي الحرضوع • له رفض اجابة طلبه متى كان الرفشي بروا •

(٣) محكمة الموضوع • اليات •

تقدير كفاية الادلة من سلطة محكمة الموضوع متى اقامت قضامها على ما يكاني لعمله .

(٤) التزام « الوقاء » •

الإيداع وفقاً للبادة ٣٣٦ مدلى عدم وجوب استصدار المدين حكماً بصحته • جواز إيداعه الثمية المبني بداته مع الدار الدائن يتسلمه • المتازعة في صحة الرفاء • خصوعها لرقابة القضاء •

٥١) عقد « تفسير العقد » • محكمة الموضوع •

تفسير العقود والشروط من سلطة محكمة الموضوع متى كان المسيرها مما المحتمله عياراتها ولا خروج فيها عن المعنى الطاهر فها •

۱ -- النص فى الحادة ٢٩٢ من قانون المرافعات على أنه و لا بجوز الطعن فى الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتبى مها الحصومة إلا بعد صدور الحكم المهى للخصومة كلها وذلك فيا عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى ، يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع قد وضع قاعدة تقضى بعدم جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع قد وضع قاعدة تقضى بعدم

جواز الطعن على استقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سبر الحصومة قبل الحتلى المبيى لها فيا عدا الأحسكام الوقتية والمستعجلة والصدادرة بوقف السنعوى ، وكذلك الأحكام الى تصدير فى شق من الدعوى مى كانت قابلة للتنفيذ الجدى .

٢ - تعين الحبير فى الدعوى من الرخص المحولة لقاضى الموضوع فله
 وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء ولا معقب عليه فى ذلك مى
 كان وفضه إجابة طلب تعين الحبير قائمًا على أسباب مبررة.

 ٣ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن تقدير كفاية الأدلة من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على ما يكنى لحمله .

٤ - استصدار المدين حكماً من القضاء بالإيداع وفقاً للمادة ٣٣٦ من القانون المدنى - لا يعد من الشروط الحتمية لصحته فيجوز للمدين إيـداع الشيء المعين بذاته مع إنذار الدائن بتسلمه على أن يخضع الأمر بعد ذلك لرقابة القضاء عند المنازعة في صحة الرفاء.

ه – تفسير العقود والشروط للتعرف على مقصود المتعاقدين من سلطة
 محكة الموضوع ولا رقابة لمحكة النقض عليها منى كان تفسيرها مما تحتمله
 عباراتها ولا خروج فيها عن المعنى الظاهر لها.

المكمسة

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فيه أن المطنون ضدها الثانية بصفتها وكيلة عن المطعون ضده الأول أقامت الدعوى رقم ١٩٨٧ تستة ١٩٨١ عدنى كلى شحال القاهرة على الطاعن

طالبة التصريح لهـا ببيع الأخشاب والمعدات الخاصة بالآخىر والمبينة بالأوراق بالمزاد العلني بواسطة أحد الساسرة المتخصصين وإيداع الثمن خزينة المحكمة حتى يفصل في النزاع القامم بينهما ، وقالت بيأناً لهما إنها تعاقدت مع الطاعن عوجب عقد مقاولة في ١٩٧٩/٥/١٢ على بناء الدورين الثالث والرابع من المنزل المملوك لشقيقها المطعون ضده الأول المين بصحيفة الدعوى وعملى بناء غرفتين بالسطح ، إلا أنه بعد إتمام العمل امتنع عن رفع المهمات سالفة الذكر والمملوكة له من الموقع مما دعاها إلى الشكوى لدى الشرطة وتحرر عن ذلك المحضر رقم ٩٦٨ لسنة ١٩٨٠ إدارى النزهة وصدر فيه قرار من النيسابة بالتنبيه عليه بإخلائها أو وضعها في مكان أمن على فمته ، ولامتناعه عــن استلامها أودعت المهمات في أحد المخازن ، وأنه لما كانت قيمة تلك المهمات تقل بمرور الوقت فضلا عن تكبدها لمصاريف التخزين فقد أقامت الدصوى ليحكُم لهـا بطلباتها ، كما أقام الطاعن الدعوى رقم ٩٠٩٤ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى شمال القاهرة على المطعون ضدهما طالبًا الحكم بإلزامها متضامنين بأن يدفعا له مبلغ ٦٢٠٤٨٫٨١٨ جنهاً على سند من أنهما لم يوفياه مستحقاته بعد أن أتم العمل الموكل إليه تنفيذه بموجب عقد المقاولة المحرر بينهما وقاما بإلقاء مهماته بشكل ضار مما يرتب مسئوليتهما عن التعويض عنها ولدى نظر الدعوى تقدم المطعون ضدهما بطلب عارض طالبين الحكم بإلزام الطاعن بأن يؤدى لما مبلغ ٣١٢٣٥ جنهاً مقابل نقل وتخزين الآخشاب والمهمات منذ ١٩٨٠/٣/١٩ وحتى تاريخ إبداء الطلب وما يستجد . ضمت المحكمة الدعوى الأخبرة للأولى للارتباط ليصدر فيهما حكم واحد . وبتاريخ ١٩٨٧/٤/٢ قضت في الدعوى رقم ٦٨٢٧ سنة ١٩٨١ مدنى كلى شمال القاهرة بإجابة المطعون ضدها الثانية إلى طلباتها وفى الدعوى رقم ٩٠٩٤ سنة ١٩٨١ مدنى كل شمال القاهرة برفضها وبندب خبير في الطلب العارض المقدم من المطعون ضدهما . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استثناف القاهرة بالاستثناف رقم ٣١٧٧ سنة ٩٩ ق طالباً إلغاءه والحكم برفض الدعوى رقم ١٨٢٧ سنة ١٩٨١ مدنى كل فجال القاهرة والقضاء يطلياته في الديوى رقم ١٩٠٤ سنة ١٩٨٩ مِدِنْن كُلُّ شِمَال القاهرة ورفض الطلب العارض. بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٤ قضت المحكمة بعدم جواز الاستثناف عن الحكم في الطلب العارض بندب الخبير وفي الدعويين بالتأييد. طمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، أودعت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطمن ، وعرض الطمن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها التزمت النيابة رأبها.

وحيث إن النص في المــادة ٢١٢ من فانون المرافعات على أنه ﴿ لا مجوز الطَّعن في الأحكام التي تصدر أثناء سبر الدعوى ولا تنتهي مها الخصومة إلاَّ بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوٰقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى » يدل ـــ وعـــلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ على أن المشرع قد وضع قاعدة تقضى بعدم جُواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الحصومة قبل الحكم الحتامى المنهى لهما ، وذلك فيها عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى ، وكذلك التي تصدر في شق الدعوى منى كانت قابلة للتنفيذ الجرى الما كان ذلك ولئن كان الحكم المطعون فيه قد صدر منهياً الحصومة في الدعوى رقم ٦٨٢٧ سنة ١٩٨١ مدنى كلى شمال القاهرة بطلب التصريح للمطعون ضدهما ببيغ الأدوات والمهمات المبينة بالأوراق وقضى بإجابتهما لطلبهما وشمل هذا القضاء بالنفاذ المعجل ، كما قضى برفض دعوى الطاعن رقم ٩٠٩٤ سنة١٩٨١ مدنى كلى شمال القاهرة بالمطالبة بباقى مستحقاته والتعويض عن التلف الحاصل بالمعدات المذكورة ، إلا أن الطلب العارض المبدى من المطعون ضدهما بإلزام الطاعن بمقابل نقل وتخزين للأخشاب ــ لا زال قائمًا أمام محكمة أول درجة ــ بعد إحالته للخبر لتحقيق عناصره ــ لم يفصل فيه فإن الحكم المطعون فيه يكون غبر منه للخصومة بالنسبة لهذا الشق من النزاع ، كما أنه ليس من بن الأحوال المُستثناة بالمبادة ٢١٢ سالفة الذكر ، ويكون الطعن فما قضى به بالنسبة لهذا الشق غبر جائز استقلالا ، ويتعين على محكمة النقض أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم جوأز الطعن لتعلقه بالنظام العام .

وحيث إن الطعن فيا عدا ذلك قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن – على ما جاز الطعن فيه من قضاء الحكم المطعون فيه قد أقم على ثلاثة أسباب ينمي الطاعن بالوجه الثاني من السبب الأوُّل وبالسبب الثالث مها على الحكم المطعون فيه محالفة القانون والفساد فى الاستدلال والقصور وفى بيانهما يقول أنَّه تمسك أمام عِجمَة الموضوع إبدرجتهما بأنه قد تسلم المعدات الخاصة به وأودعها رصيف الطريق وعنن حارساً علمها لكن المطعون ضدها الثانية استولت علمها بالقوة واستصدرت إذناً من النيابة العامة بإيداعها أحد المحازن فضلا عن أنَّ هذه المعدات تبنَّى بحالتها سنوات عديدة لا يمتــد إلىها تلف وبالتالى تخرج عن نطاق تطبيق المادة ٣٣٦ مدنى التي تجنز للممدين الحصول على ترخيص بإيداعها ، وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق أو ندب خبير لتحقيق ذلك الدفاع وما طرح من طلبات فى الدعوى رقم ٩٠٩٤ سنة ٨١ مدنَّى كلى شمال القاهرة فى شأن عقد المقاولة المبرم بينه وبين المطعون ضدها لكن الحكم المطعون فيه رفض إجابته إلى هذا الطلب مستنداً إلى ما جاء بتقرير الحبير في دُعوى إثبات الحالة رقم ١٠٥٩ سنة ١٩٨٠ مستعجل القاهرة في حين أن الطلبات المشار إليها لم يتناولهـ التقرير سالف الذكر ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بمخالفة القانون والفساد في الاستدلال والقصور مما يستوجب نقضه :

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان من المقرر ... في قضاء هذه المحكمة ... أن محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب التحقيق منى رأت من ظروف الدعوى والأدلة التي استندت إلها ما يكنى لتكوين عقيدتها ، وأن تعين الخير في الدعوى من الرخص المخولة لقاضى الموضوع فله وحده تقرير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء ولا معقب عليه في ذلك متى كان رفضه إجابة طلب تعين الخير قائماً على أسباب مبررة وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص رفض الطاعن استلام الأدوات والمهمات الخاصة بأعمال المقاولة دون معرر من الإنذارين المؤرخين ١٩٨٠/٣/٣ ، ١٩٨٠/٧١١ الموجهين من المطعون ضدها الأولى له بعرض الأدوات المذكورة عليه عرضاً فعلياً في المعلون ضدها الأولى له بعرض الأدوات المذكورة عليه عرضاً فعلياً فعلياً فعير المعلون ضدها أحد المخازن لرفضه الاستلام ، ومن عرضها عليه عرضاً فعلياً فعير

مشروط والذي تم أمام محكمة أول درجة وهو منه استخلاص سائغ يكنى لحمل قضاء الحكم بييع تلك المعدات ، كما أن الحكم المطعون فيه قد استخلص من تقريرى الحبير المقدمين في الدعويين رقسي ١٩٨٩ مستعجل القاهرة - بين ذات الخصوم - والمودعين ملف الدعوى أن الأخشاب والمهمات المملوكة للطاعن تتناقص قيميًا عمرور الوقت مع تزايد تكاليف تخزيبًا ، وأن التلف الحاصل بها يرجع إلى التخزين وحده وأن ما عرضه المطعون ضدهما على الطاعن من مبالغ عرضاً محيحاً تجاوز ما هو مستحق له طبقاً لعقد المقاولة المبرم بينهما وإذ كان المقرر في قضاء هذه الحكمة أن تقدير كفاية الأدلة من سلطة محكمة الموضوع مي أقامت قضاءها على ما يكنى لحمله ، وكان ما استخلصه الحكم المطعون فيه من التتريرين المشار إليهما هو استخلاص سائغ ويكنى لحمل قضاء الحكم فإن النعى عليه بعسدم إليهما هو استخلاص سائغ ويكنى لحمل قضاء الحكم فإن النعى عليه بعسدم إليها على تعدير لفحص حسابه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعياً فيا تستقل محكمة الموضوع بتقديره ولا تجوز المام محكمة المقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الأول من السبب الأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيانه يقول إن حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإجابة المطعون ضدهما لطلباتهما في الدعوى رقم ١٩٨٧ سنة ١٩٨١ مدنى كل شمال وبرفض طلب الطاعن تعويضه عن التلف الحاصل بالمعدات على الدعوى رقم ١٩٠٤ هسنة ١٩٨١ مدنى كل شمال القاهرة على أن المطعون ضدها الثانية عرضت على الطاعن معداته وأخشابه بإنذارين رسمين وأنه اعتصم بالرفض واعتر تذلك الإجراء عرضا صحيحاً تترتب عليه آثارة ومها تحمله قيمة الهلاك في حين أن إيداع عرضاً صحيحاً تترتب عليه آثارة ومها تحمله قيمة الهلاك في حين أن إيداع الأدوات أحد المخازن لم يصدر به تصريح من القضاء ولا تتوفر به الشروط الى نصت عليها المادة التحول فمن ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمى غير سدد ذلك أنه لما كان من المقرو - صلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن استصدار المدين حكماً من القضاء بالإيداع وفقاً للادة ٣٣٦ من القانون المدنى لا يعد من الشروط الحتمية لصحته فيجوز للمدين إيداع الشيء المعن بذاته مع إندار الدائن بتسلمه على أن تحضع الأمر بعد ذلك لرقابة القضاء عند المنازعة في صحة الوفاء ، وكان حكم عكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه قد استخلص سائفاً في نطاق سلطة عكمة الولومو التقديرية - وعلى ما بين من الرد على الوجه الثاني من السبب الأول والسبب الثالث أنه عندما عرضت المطعون ضدها الثانية على الطاعن أدواته ومهماته بإندار رسمي بعد انهاء أعمال المقاولة رفض الاستلام بدون مبرر فيقامت بإيداعها أحد الخازن ثم أنذرته بالإيداع وصرحت له باستلامها بغسير فقامت بإيداعها أحد الخازن ثم أنذرته بالإيداع وصرحت له باستلامها بغسير في حكم المادة ٣٣٩ مدني ويؤكد صحة العرض ويتو افر فيه موجب الإيداع فإنه في حكم المادة ٣٣٩ مدني ويؤكد صحة العرض ويتو افر فيه موجب الإيداع فإنه يكون قد الزم صحيح القانون ويكون النمي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون وفي بيانه يقول إن تحديد الأسعار المتفق عليها في عقد المقاولة المؤرخ ١٩٧٩/٥/١٢ المبرم بينه وبين المطعون ضدها الثانية قد اقرن به صدور توكيل من المطعون ضدها المذكورة للطاعن محوله صرف المواد التموينية اللازمة للبناء بما يفيد أن الأسعار المتفتى عليها قد روعى في تقديرها قيام تلك الوكالة ولكن المطعون ضدها الثانية ألغت تلك الوكالة ولكن المطعون ضدها الثانية ألغت تلك الوكالة المحكم المطعون فيه حصول الاتفاق على غير تحديد الأسعار دون مراعاة لإلغاء تلك الوكالة ورتب على ذلك قضاءه برفض دعوى الطاعن المطالبة بمستحقاته تلك الوكالة ورتب على ذلك قضاءه برفض دعوى الطاعن المطالبة بمستحقاته على عبر عقد المقاولة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون نما يستوجب تقضه .

ي وحيث إن هذا النمى مردود ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة – أن تفسر العقود والشروط للتعريب على مقصوح للتعاقبهن من صلحة

محكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها متى كان تفسرها مما تحتمله عباراتها ولا خروج فيها عن المعنى الظاهر لهُــا ، وكان الحكمُ المطعون فيه قد أورد في الرد على ما تمسك به الطاعن من تحمله لفروق أسعار لشرائه مـواد ، البناء من السوق الحرة نتيجة إلغاء التوكيل الصادر له من المطعون ضدها الثانية والذي بجيز له صرف الحصة التموينية المقررة للمبنى الآتى : د الثابت أصلا من عقد الاتفاق المؤرخ ١٢/٥/١٧ ... في بنده الرابع فقـرة (هـ) أن المقاول المستأنف التزم بتدبير المواد والآلات اللازمة للعملية مضمون الاتفاق بمعرفته وتحت مسئوليته وأنه ليس له أن يتخذ من تعذر حصوله على شيء مما يلزم العمل سنداً للمطالبة بإخلائه من المسئولية مما يقطع في صريح دلالته بأن المستأنف تحمل مسئولية إحضار المواد الأولية دون ثُمَّة تحفظ في صمورة مطلقة ؛ وكان الطاعن لا يشازع فى صواب ما استظهره الحكم المطعون فيه من نص العقد الذي ينظم الالتزام بإعداد المواد اللازمة للبناء وإذ كان تفسير ﴿ الحكم لهذا النص من العقد هو مما تحتمله عباراته ومن شأنه أن يؤدى إلى ما رتبه عليه الحكم من تحمل الطاعن وحده سهذا الالتزام دون أى أعباء على المطعون ضدهما ، فإن مجادلة الطاعن فى هذا التفسير لا تعدو أن تكون جدلا موضوعياً فيا تستقل محكمة الموضوع بتقديره بغير معقب عليها من محكمة النقض ، ويكون النحي على الحكم المطعون فيه مهذا السبب على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٨٧.

برياسة السيد المستشار / محمد محمود راسم تائب رئيس المحكمة وغضرية الســــادة المستشارين / محمد راقت خفاجى قائب وئيس المجكمة ، الحسينى الكتاني ، محمد فؤاد شرياش ومحمد محمد طبطه »

(A_0)

الطُّمَنُ رَقِمُ ١٣٨٧ صِينَةً ٥٠ القَصْالِيةُ :

ايجار « التزامات المؤجر » 🤄

ضمان المؤجر للتعرض العاصل للمستاجر من مستاجر اخر • عدم اقتصاره على التعرض المستند الى ادعاء حق • امتداده الى التعرض الممادى متى كان المستأجر المتعرض قد استأجر من نفس المؤجر • علة ذلك •

إذ نصت المادة ٧١٥ من القانون الملقى و على المؤجر أن يمتنع عن كل ما من شأنه أن عول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة ولا بجوز له أن يحدث بالعين أو بملحقاتها أى تغيير غل مهذا الانتفاع ، ولا يقتصر ضهان المؤجر على الأعمال التي تصدر منه أو من أتباعه ، بل ممتد هذا الفيان إلى كل تعرض أو إضرار مبي على سبب قانوني يصدر من أى مستأجر آخر المؤجر على التحرض المؤجر المؤجر على التعرض المستئد للتعرض الحاصل للمستأجر من مستأجر آخر لا يقتصر على التعرض المستئد إلى ادعاء حق ، بل ممتد كذلك إلى التعرض المادي متى كان المستأجر المتعرض كان المناجر من نفس المؤجر ، إذ أنه في هذه الحالة يكون من أتباعه طالما كان التأجر هو الذي هيأ له سبب التعرض ، وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدي للايكون مسئولا عن التعرض المادي الصادر من الجيران إلا إذا كان هو لا يكون مسئولا عن التعرض المادي الصادر من الجيران إلا إذا كان هو الذي أبياحه ع.

المحكمية

بعـد الاطـلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السـيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه القانونية .

وحيث إن الوقائع تتحصل ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وســاثر الأوراق ــ في أن المطعون ضده أقام على الشَّركة الطاعنةُ الدعوى رقم ١٥٠١ سنة ١٩٧٧ كلي جنوب القاهرة بطلب الحكم عنع التعرض له في العنن المبينة بالصحيفة وتمكينه من الانتفاع بها على الوجه الدَّى كفله القانون ، وقال في بيان دعواه أنه بموجب عقد مؤرخ ٢٦/٣/٦/٢٦ استأجر من الشركة الطاعنة العن محل النزاع ، ثم تبن أن الطاعنة أجرت لمن يدعى ... جزءاً من مدخل العقار المؤدى إلى هذه العين ليضع به ﴿ ثلاجة ﴾ للمشروبات ــ بانحالفة لقوانين المبانئ ــ وقد وضع هذا المستأجر صناديق المشروبات بالمكان وتجمع به العملاء مما ترتب عليه إعاقة المرور إلى علمالذي أقامه بالعين المؤجرة له وحجب الرؤية عنه بما يشكل تعرضاً له في الانتفاع بالعن تضمُّنه الشركة المؤجرة ، ومن ثم فقد أقام الدعوى ، ويشاريخ ٢٥/٥/١٩٧٨ ندبت المحكمة مكتب الحبراء لمعاينة العمن محل النزاع وبيان حقيقة التعرض المدعى به ، وبعد أن قدم الحبير تقريره حكمت بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢١ برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستناف رتم ٩٩٥ سنة ٩٦ ق القاهرة ، وبتــاريخ ١٩٨٠/٤/١٣ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الشركة الطاعنة بمنع مستأجر مكان الثلاجة من وضع صناديق أو معوقات مرور بمدخل ممر العقار . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطمن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفها الترمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعرن فيه الحطأ فى تطبيق القانون وتأويله ، وفى بيان ذلك تقول إن الحكم استند فى قضائه إلى أن وضع مستأجر المكان الواقع بممر العقار الكائنة به العين محل النزاع صناديق المثلجات داخل الممر بما يعوق مرور العملاء إلى انحل المؤجر للمطعر ن ضده مما يعتبر تعرضاً له من هذا المستأجر في الانتفاع بالعين المؤجرة له تسأل عنه الشركة الطاعنة باعتبار أن هذا التعرض صادر من مستأجر آخر مها يعتبر تابعاً لها ، بينما المقرر وفقاً لنص المادة ٧١ ه من القسانون المدنى أن المؤجر لا يضمن التعرض الصادر من مستأجر لمستأجر آخر منه إلا إذا كان هسذا التعرض مبنياً على سبب قاتر في ، وذلك دون التعرض المادى إذ هو منتمد من هذا العمل ويوجب تقضه ،

وحيث إن هذا النمى غير سديد ، ذلك أن المادة ٧١ من القانون المدنى إذ نصت على أنه و على المؤجر أن يمتنع عن كل ما من شأنه أن يمرك دون انتفاع المستأجر بالمين المؤجرة ولا يجوز له أن يحدث بالمين أو يملحقاتها أى تغير يخل مهذا الانتفاع ، ولا يقتصر ضهان المؤجر على الأعمال التى تصلى منه أو من أتباعه ، بل يمتد هذا الفيان إلى كل تعرض أو إضراز مبنى على سبب قانونى يصدر من أى مستأجر آخر أو من أى شخص تلتى الحق عن المؤجر فقد دلت على أن ضمان المؤجر المتعرض الحاصل للمستأجر من مستأجر آخر لا يقتصر على التعرض المستأجر من نقس المستأجر ، إذ أنه ألمادى مبى كان المستأجر المتعرض قد استأجر من نقس المستأجر ، إذ أنه هذه الحالة يكرن من أتباعه طالما كان التأجير هو المدى هيأ له سبيل المعرض ، وهر ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى المادي المعرض ، وهر ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى المادى المعرض ، وهر ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى المادى المعرض ، وهر ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى المادى المعادر من الجير ان إلا إذا كان هو الذي أجر لم فيكرنون في حكم أتباعه ه الصادر من الجير ان إلا إذا كان هو الذي أجر لم فيكرنون في حكم أتباعه ه المتعرف على غير أساس .

ولمنا تقدم يتعن رفض الطعن ه

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المجكمة وعضوية السمادة المستشارين/ الدكتور على فاضل حسن نائب رئيس المحكمة ، طلمت أمني صادق ، محمد عبد التأور مبعير وعبد المال السمال •

(74)

الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٥٧ القضائية :

(١-٣-٣-٣) عمل « تصحيح اوضاع العاملين : مدة خدمة : ترقية » • حكم •
 « تسبيب الحكم » • محكمة الموضوع •

(١) المد الملازمة للترقية ولقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ - وجوب ان تكون معد خدمة فعلية. وفي الجهات المنصوص عليها في المسادة ١٨ وبالشروط الواردة بها وبالمسادنين ١١ و ٢١ من القانون المشار الميه •

 (٣) سو" سارك الماس المؤدى الى انهاء خدمته • الاعتداد به عند احتساب مدد الخسيسة المسلية سواء وقع في مجال العمل أو خارجه • علة ذلك •

 (٣) محكمة المرضوع • سلطتهة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة اليها • حسبها ال يكون استغلاصها سائقا •

١ - مفاد نصرص المراد ١٥ و ١٨ و ١٩ و ١٧ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاغ العام الصادر بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٥ - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - أن المشرع اعتد في الترقية طبقاً للقانون المشار إليه عمدد الحدمة الفعلية التي قضاها العامل في الجهات المنصوص عليها في الممادة الثامنة عشر وبالشروط الوارعة بها وبالممادتين التاسعة عشر والحادية والعشرين ومنها ألا تكون مدة خدمته السابقة قد انتهت بسبب سوء السلوك ، وقد جاءت عبارة النص عطلقة فلم تشترط أن يكرن سوء السلوك الدي أنتهت بسببه الحدمة قد وقع من العامل في مجال العمل تحديداً.

 ٢ ــ صفة سوء السلوك في ذاتها هي صفة لصيقة بالشخص فإذا ما شابت الصنامل خارج الوظيفة فإن ذلك من شأنه أن بتعكس على عمله ويؤدى إلى الإخلال بكرامته ومقتضياته ويستوى بعد ذلك أن يكون سوء السلوك قد وقع فى مجال العمل أو خارجه طالمــا أن الخدمة قد انهت بسببه .

٣- لحكمة الموضوع السلطة التامة في عث الدلائل والمستندات المقدمة لها وفي استخلاص ما تراه متفقاً مع الواقع منى كان استخلاصها سائفاً ويؤدى إلى النتيجة التي انتهت إلها .

المحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق ، وسهاع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٧٨ عمال كلى طنطا على الشركة المطعون ضدها بطلب الحكم بأحقيته في الترقية الفئة المالية السابعة اعتباراً من ١٩٧٧/٧١ وبإلزام المطعون ضدها بأن تؤدى له الفروق المالية المرتبة على الترقية اعتباراً من ١٩٧٥/٧/١ وقال بياناً لدعواه أنه يعمل لدى المطعون ضدها في وظيفة مباشر تحضيرات وإذ محق له الترقية إلى الفئة المالية السابعة اعتباراً من ١٩٧٧/٧/١ عملا بأحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٧ واستناداً المعدل لأحكام الجنول الثالث الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ واستناداً إلى الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٨٧ لسنة ١٩٧٦ عمال كلي الذي احتفظ له في أسبابه بأحقيته في هذه الترقية ، فقد أقام الدعوى بطلبانه سالفة البيان : ندبت الحكة خبيراً في الترقية إلى الفئة المالية السابعة اعتباراً من ندبت الحكمة المسابعة اعتباراً من المورق المالية المستحقة له عن المدة من ١٩٧٧/٧/١ حتى ١٩٧٧/٧/٣ حتيمه قيمة القروق المالية المستحقة له عن المدة من ١٩٧٧/٧/١ حتى ١٩٧٧/٧/٣ حتيمه قيمة

استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٧٥ لسنة ٣١ ق طنطا وبتاريخ ١٩٨٧/٣/٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض دعـوى الطاعن. طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشـورة فحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطعن يقوم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحسكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق التمانون وفى تفسيره وتأويله وفى بيان ذلك يقـول أن الحكم أقام قضاءه على أن مدة خدمته السابقة بالشركة المطعون ضدها قد انتهت بسبب سرء سلركه لهروبه من الخدمة العسكرية والحكم عليه لذلك بالحبس بما مخولها الحق فى عدم احتسامها ضمن مدة خدمته الكلية عملا بأحكام المادة بما مخولها الحق فى عدم احتسامها ضمن مدة خدمته الكلية عملا بأحكام المادة أخلت بتقريره عمكة أول درجة شهادة صادرة عن القرات المسلحة تفيد بأن الهروب من الحدمة العسكرية لا يعتبر عملا بالشرف والأمانة ولا تأثير على عمله المدنى ، كما أنه حصل فى شهاية خدمته العسكرية على شهادة بأنه قدوة حسة وهو ما يعيب الحكم بالحطأ فى تطبيق القانون وفى تفسيره وتأويله .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ينص فى المادة ١٩٥ منه على أن « يعتبر من أمضى أو بمضى من العاملين الموجر دين بالحدمة إحدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرق فى نفس بجموعته الوظيفية وذلك اعتباراً من أول الشهر التالى لاستكمال هذه المدة ... ، وفي المادة المالية وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها فى الأقدمية من المدد الآتية : (أ) (ب) مدة خدمة العامل الفنى أو المهمى الذي أدى الامتحان ينجاح عند دخوله أو حند نقله إلى العمل الفنى وذلك فى الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الرحدات التابعة لها ... وذلك من

تاريخ نجاحه فى الامتحان الفّى ... ، ، وفى المادة التاسعة عشر على أن ويشترط لحساب المدد المبينة فى المحادة السابقة ما يأتى :

(أ) ألا تقل عن سنة كاملة :

(ب) أن تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خبرة في
 وظيفته الحالية :

(ج) ألا يكون سبب انتهاء الحدمة السابقة سوء السلوك ... ٢٠

وبينتالمادة ٢١ القواعد الواجب اتباعها عند حسابالمدد الكلية مما مفاده ــ وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ــ أن المشرع اعتد في الترقية طبقـــأ للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عدد الحلمة الفعلية التي قضاها العامل في الجهات المنصوص عليها في المبادة الشامنة عشر وبالشروط الواردة بها وبالمبادتين التاسعة عشر والحادية والعشرين ومنها ألا تكون مدة خدمته السايقة قد المنهت بسبب سوء السارك وإذ كانت عبارة النص قد جاءت مطلقة فلم تشرط أن يكون سوء السلرك الذي انتهت يسبيه الحدمة قد وقع من العامل في عجال العمل تحديداً وكانت صفة سوء السلرك في ذائها هي صفة لصيقة بالشخص ، فإذا £ ما شابت العامل خارج الوظيفة فإن ذلك من شأنه أن ينعكس على عمله ويؤدى إلى الإخلال بكرامته ومقتضياته ويسترى بعد ذلك أن يكرن سوء السلوك قد وقع في مجال العمل أو خارجه طالمـا أن الحدمة قد انتهت بسبيه . لمـا كأن ذلك وكان لمحكمة المرضرع السلطة التامة في محث الدلائل والمستندات المقدمة لها وفي استخلاص ما تراه متفقاً مع الراقع منى كان استخلاصها سائعاً ويؤدى إلى النتيجة التي انتهت إليها وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن و الثابت من أوراق الدعوى أن المستأنف ضده عمل بالشركة المستأنفة مسن ١٩٣١/٩/١ ثم صدر قىرار إنهاء خدمته فى ١٩٧١/١/٢٨ بسبب هزويه من الخدمة العسكرية حال تجنيده وأثناء حالة الحسرب بنن مصر وإسرائيل وقسام المحاكمة وانتهت المحكمة إلى ثبوت الهمة في حقه وحكمت محبسه سنة أشهر مع الشفل وتبعيًّا رفته من الحلمة العسكرية وقد تم تنضَّذ العقوبَةُ الأُصْـُلَيَّةُ `

والتبعية ومن ثم يكون سبب الانتهاء سوء السارك ولا تثريب على الشركة المستأنفة إذ لم تعتد عدة خدمة المستأنف ضده السابقة من ١٩٦١/٩/١ حتى ١٩٧١/١/٧٨ ولم تحسمها عملا بالحق الحنول لها بالمسادة ١٩/ ج في القانون رقم١١ لسنة ١٩٧٥ وتكرن مدة خدمة المستأنف ضده من تاريخ تعيينه في ١٩٧٢/٥/١ حتى إعمال القانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ والقرانين المكملة له لا تتعدى خمس صنرات وبضعة شهور فلا يستحق الدرجة السابعة المطالب مها لعدم ترافر مدة ١٣ سنة خدمة لدمها والتي اشترطها القائرن المذكر ر للترقية للدرجة المذكررة ، ولما كان يبين من هـــذا الذي أورده الحكم أنه استخلص من إنهاء الشركة المطعرن ضدها لخدمة الطاعن في ١٩٧١/١/٢٨ لهروبه من خدمة القرات المسلحة وقت الحرب وحبسه لذلك ــ وهر ما لم ينازع فيه الطاعن ــ أن هذا الإنهاء كان يسبب سوء السلرك وهو استخلاص سائغ له أصله الثابت فى أوراق الدعرى ويؤدى إلى ما رتبه الحكم عليه من عدم أحقية الطاعن فى ضم المدة السابقة على الإنباء إلى مدة خدمته ألكلية بالشركة المطعرن ضدها عمـلاً بنص المــادة ١٩/ج من القانر ن رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وإذ كان ذلك فإن ما يشره الطاعن في نعيه بصدد الشهادتين الصادرتين عن القرات المسلحة لا يعمدو أن يكرن مجادلة فى تقدير محكمة المرضوع للأدلة بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غر التي أخذت مها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض :

وحيث إنه لما تقدم يتعنن رفض الطعن .

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / صحيد المرسى فتح الله قائب رئيس المحكمة وعضوية الســادة المستشارين / سعيد أحمد صفر قائب رئيس المحكمة ، أحمد ذكى غرابه ، طه الشريف ، ابراهيم المسـمهـي •

(VA)

الطَّعن رقم ٣٢٤ لسنة ٥٠ القضائية :

تزوير « الادعاء بالتزوير » • البات • شسفعة •

انهاه اجراءات الادعاء الفرعي بالتزوير بالتنازل عن التمسك بالورقة المطعون فيها - م ٧٥ اثبات - مؤداء - استيمادها من السعوى الإصلية واسقاط حجيتها - لازم ذلك - توجيه الادعاء بالتزوير الى كل من يتمسك بالورقة - التنازل عن التمسك بها - وجوب أن يكون من جميم المخصوم المتمسكين بها '- التنازل الصادر من بعضهم - لا أثر له على الباقين - لهم ائبسات صحتها - (مثال في شفصة) -

المقصود بالادعاء الفرعى بالتروير وبإنهاء إجراءاته للتنازل عن المسك بالورقة المطعون فها والمنصوص عليه في المادة ٥٧ من قانون الإثبات هو استبعاد الورقة من الدعوى الأصلية وإسقاط حجيبها ، ولازم ذلك أن الادعاء بالتروير بجب أن يوجه إلى كل من يتمسك بتلك الورقة يستوى في ذلك أن يكون هو الذي قدمها للاحتجاج بها أو أن تكون قد قدمت من غيره ، كها يستوى أن يكون هو الحصم المنسوب إليه تزويرها أو يكون خصيماً آخسر عالماً أو غير عالم بهذا التروير حالما كانت له مصلحة قانونية في الخسك عالماً أو غير عالم بهذا التروير حالما كانت له مصلحة قانونية في الخسك به وأن يكون التنازل الصادر من بالادعاء بالتروير المنصوص عليه في المادة سالقة الذكر هو التنازل الصادر من معهم أسلماً للإحماد من بعضهم أسلماً للخوض نت عن من عملك بالورقة لمغرض آثاره على التخوين ، ومؤدى ذلك أن يكون من حق من عملك بالورقة المطعون فها أن محضى في إثبات صحبها لإعمال آثارها دون أن عاج موقف غيره من الحصوم ، لما كان ذلك وكان الشفيع حكم أنه صاحب حق في غيره من الحصوم ، لما كان ذلك وكان الشفيع حكم أنه صاحب حق في غيره من الحصوم ، لما كان ذلك وكان الشفيع حكم أنه صاحب حق في شعره عبد العمار المنتورة المسلم المنتورة المنتورة المنتورة عبد عمل له القانون البيع سبباً لاستعال حقد عيث عبد كمن المناد العقار بالشفعة وقد جمل له القانون البيع سبباً لاستعال حقد عيث عبد كما

يحل المشترى فيا تضمنه هذا البيع من حقوق والتزامات جبراً عن طرفيه، فإن من حقه – بعد تسجيل رغبته فى الأخذ بالشفعة – أن يستعصم بسند البيع باعتباره دعامته الأساسية فى إثبات التصرف وعلى الهكمة أن تمضى فى إثبات صحة الورقة أو تزويرها دون أن مجاج الشفيع بتنازل المشترى عن هذا السند.

المكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -- تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٩٢٣ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى الجيزة على المطعون ضدهم الأربعة الأول ، بطلب الحكم بأحقيته في أخد العقار المبين بالصحيفة بالشفعة والتسلم ، وقال بياناً لدعواه أن المطعون علين الثلاثة الأول بعن للمطعون عليه الرابع قطعة أرض فضاء مبينة الحدود والمعالم بالصحيفة وهي معدة للبناء ولأنه يمتلك العقار الملاصق للعقار المبيع من الناحية البحرية بموجب عقد بيع مسجل فن حقه أخذه بالشفعة وإذ قام بإعلان البائعات والمشترى برغبته في ذلك وأودع المن المسمى خزينة المحكة - فقد أقام دعواه .

تدخل كل من المطعون ضدهما الخامس والسادس بصفتهما فى الدعـوى طالبين رفضها وبعد أن ندبت المحكمة خيراً ، حكمت بعـدم قبول الدعـوى لرفعها قبل الآوان .

مَ استَانَفِ الطاعن هذا الحكم بالاستثناف رقم ١٣٧ لسنة ٩٥ ق استثناف القاهرة وادعى المطعون ضدهن الثلاث الأوليات النزوير على عقد البيع المقدم عن المسك بالورقة المثبتة

للعقد فحكمت المحكمة بإسهاء إجراءات الادعماء بالنزوير ، ثم قضمت فى ١٩٨٢/١٢/١ يتعديل الحكم المستأنف وبرفض الدعوى .

طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النياية مذكرة رأت فها رفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن تما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول أن الحكم ذهب إلى أن نزول المشترى عن القسك بالمورقة المطعون فيه بعد الادعاء بنزويرها أن تفقد الورقة أثرها القانوني بالنسبة للخصوم في الدعوى بما فيهم الشفيع ، حالة أن التنازل عن النمسك بالمورقة الصادرة من المشترى لا يسرى في شأنه بعد تسجيل رغبته في الشفعة إذ يتعلق بها حقه وهو ما يجيز له إثبات صحبها للاحتجاج بها قبل الغير وإذ حجب الحكم عن الشفيع حتى إثبات صحة الورقة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

وحيث إن هذا النعى في عله ذلك أن المقصود بالادعاء الفرعي بالتروير وبرابهاء إجراءاته للتنازل عن التمسك بالورقة المطعون فيها المنصوص عليه في المادة ٥٧ من قانون الإثبات هو استبعاد الورقة من الدعوى الأصلية وإسقاط حجيها ولازم ذلك أن الادعاء بالتروير بجب أن يوجه إلى كل من يتمسك بتلك الورقة يستوى في ذلك أن يكون هو الذى قدمها للاحتجاج بها أو أن تكون قو الخصم المنسوب إلى تزويرها أو يكون خصماً آخر عالم المأ التروير طالما كانت له مصلحة أو يكون خصماً آخر عالم أبه التروير طالما كانت له مصلحة انونية في الحسك بها وأن يكون التنازل عن المسكبالورقة المعتبر أساساً لإنهاء إلحراءات الادعاء بالتروير المنصوص عليه في المادة سالفة الذكر، هو التنازل الصادر من بعضهم الصادر من حميم المخصوم المتمسكن بهاء ولا يصلح التنازل الصادر من بعضهم أساساً لفرض آثاره على الآخرين ، ومؤدى ذلك أن يكون من حق من تمسك بالورقة المطمون فها أن يمني في إثبات صمها الإعمال آثارها دون أن يحاجب بالورقة المطمون فها أن يمني في إثبات صمها الإعمال آثارها دون أن يحاجب بالورقة المطمون فها أن عضى في إثبات صمها الإعمال آثارها دون أن يحاجب بالورقة المطمون فها أن عضى في إثبات صمها لإعمال آثارها دون أن يحاجب بموقف غيره من الحصوم . لما كان ذلك وكان الشفيع حسم عميم أنه صاحب

حق في أخد العقار بالشفعة وقد جعل له القانون البيع سبباً لاستعهال حقه محيث على على المشترى فيا تضمنه هذا البيع من حقوق والترامات جبراً عن طرفيه ، فإن من حقه ــ يعد تسجيل رغبته في الأخد بالشفعة ــ أن يستعصم بسند البيع معتارة و عاملة الأساسية في إثبات التصرف وعلى الحكة أن تمضى في إثبات عصة الورقة أو تزويرها دون أن محاج الشفيع بثنازل المشترى عن هذا السند ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد بني قضاءه على أن عبرد تنازل المشترى عن التمسك بالسند المطعون فيه قد بني قضاءه على أن عبرد تنازل في إثبات البيع ، وأيد حكم محكمة أول درجة بإحالة الدعوى إلى التحقيق في إثبات التصرف واتخذ من قعود الطاعن عن ولوج هذا الطريق من طرق الإثبات دعامة لرفض الدعوى ، فإنه يكون قد حجب عن الشفيع حقه في إثبات حصة السند والركون إليه ويكون ــ بقضائه هذا قد أهدر دليلا كتابياً ــ إن صح فإنه قد يتغير به وجه النظر في الدعوى عما يعيبه عمخالفة القانون النصع فإنه قد يتغير به وجه النظر في الدعوى عما يعيبه عمخالفة القانون الحمان ، على أن يكون مم التقض الإحالة :

جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / الدكتور أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية الســــادة المستشارين / مجمد طعوم وذكر المحرى نائين رئيس المحكمة ، منير توفيق وعبد المنعم ابراهيم •

$(\Lambda\Lambda)$

الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٥٦ القضائية :

(١-١) شركات · ايجار « ايجار الاماكن » « التنازل عن عقد الايجار »

(١) الشركة ٠ ماهيتها ٠ محل عقد الشركة هو تكوين رأس مال مشترك من مجموع حصص الشركاء بقصد استفلاله للعصول على ربع يوزع بينهم لا رابطة بين ذلـــــك وبين ما قد يكون من مباشرة الشركاء لنشاطهم المشعرك في عين يستاجرها أحدهم ٠ علة ذلك ٠

(٣) قيام مستاجر العين باشراك أخر مه فى النشاط المالى الذى يباشره فيها عن طـــريق تكوين شركة بينهما • ماهيته ــ عدم انطواء ذلك بذاته على معنى تحفل المستأجر لتلك العين عن حكه فى الانتظاع بها سواء كلها أو بعضها الى شريكه فى المشروع المالى •

۱ – الشركة عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل مهم في مشروع مالى بتقديم حصة من مال أو من عمل لاقتسام ما ينشأ من هـ ألم المشروع من ربح أو خسارة ، بما مؤداه أن محل هذا العقد هو تكوين رأس مال مشرك من مجموع حصص الشركاء وذلك بقصد استغلاله للحصول على ربح يوزع بيهم ، ولا رابطة بين هذا المؤدى وبين ما قد يكون من مباشرة الشركاء لنشاطهم المشرك في عن يستأجرها أحدهم لانتفاء التلازم بين قيام الشركة وبين وجود تلك العين أو تحقق ذلك النشاط فها .

٧ - قيام مستأجر العن بإشراك آخر معه فى النشاط المالى الذى يباشره فها عن طريق تكوين شركة بينهما ، لا يصدو أن يكون متبابعة من جانب المستأجر للانتفاع بالعين فيا أجرت من أجله بعد أن ضم إلى رأس ماله المستشمر فيها حصة لآخر على سبيل المشاركة فى استغلال هذا المال المشترك دون أن ينظرى هذا بذاته على معنى تخلى المستأجر لتلك العين عن حقه فى الانتضاع بها سراء كلها أو بعضها إلى شريكه فى المشروع المالى بأى طريق من طرق التخلى لانتفاء مقتضى ذلك قانرناً.

الحكمية

بعـد الاطـلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السـيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استرفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الرقائع - على ما يبين من الحكم المطعرن فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن الطاعن أقام الدعري رقم ٦٨٣ سنة ١٩٨٣ تجـاري كلى الإسكندرية على المطعرن ضدهما بطلب الحنكم بتعين مصف لتصفية شركة الإسكندرية للتجارة والتوريـدات (... أ.. وشريكتهما) ورد المحل الذي اتخذته الشركة مقرآ لهما للطاعن وقسمة صداق ١٩٧٠/١٢/١ تكرئت شركة تضامن بينه وبنن المطعرن ضدهما للإتجار فى الحدايد والبويات وأدوات التنجيد وسمح الطاعن للشركة بمزاولة نشاطها فى المحل الذي يستأجره وذلك على سبيل عارية الاستعال دون أن يتنازل عنه لهـ ا أو يقدمه كحصة عينية في رأس مالها وقبل انتهاء مدة الشركة بستة أشهر قام بإنذار المطعون ضدهما بعدم رغبته فى تجديدها فأصبح العقد منتهيآ طبقاً لشروط التعاقد وإذ تعرض له المطعون ضدهما في حيازة المحل وانتهى الأمر برضم الأختام عليه أقام دعر اه بطلباته سالفة البيان ، وبتاريخ ١٩٨٥/٣/٧٤ أجابت محكمة أول درجة الطاعن إلى طلباته . استأنف المطعون ضدهما هذا الحكم ـــ في شقه الحاص برد المحل للطاعن ــ بالاستثناف رقم ٦٦٢ سنة ٤١ ق الإسكندرية وبتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٠ حكمت محكمة استثناف الإسكندرية بتعديل الحكم المستأنف بجعل تصفية الشركة شاملة المحل الذى اتخذته مقرآ لها باعتباره عنصراً من عناصرها . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبلت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشررة فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأما :

وحيث إن مما ينمي به الطاعن بالسبب الأول من سببي الطعن على الحكم

المطم أن فيه محالفة القائر أن وفي بيان قبلك يقرل أن الحكم اعتبر إن مجرد النص في عقد الشركة على اتخاذ المحل مرضرع النزاع مركزاً لها مجمله بالضرورة مما حال المسامة أو مقابل في حن أن مقر الشركة قد يك ن مستأجراً أو مستعاراً من أحد الشركة أو من الغير ، ولما كان تنازل الطاعن عن حقه في الانتضاع بالمحل إلى الشركة لا يفترض وكانت الأوراق خاراً مما يفيد هذا التنازل ولم يرد بشروط عقد الشركة أن المحل قدم كحصة عينية في رأس المال فإن الحكم إذ إفترض هذا التنازل يكرن قد خالف القائرن .

وحيث إن هذا النعي سديد ذلك أنه لما كانت الشركة عقداً يلتزم تمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل مهم فى مشروع مالى بتقديم حصة من مال أو من عمل لاقتسام ما ينشأ من هذا المشروع من ربيح أو من خسارة مما مؤداه أن محل هذا العقد هر تكرين رأس مال مشترك من مجمرع حصص الشركاء وذلك بقصد استغلاله للحصر ل على ربح يرزع بينهم ، وكان لا رابطة بين هذا المؤدى وبن ما قد يكرن من مباشرة الشركاء لنشاطهم المشرك في عين يستأجرها أحدُهم ، لانتفاء التلازم بين قيام الشركة وبين وجود تلك العمين أو تحقق ذلك النشاط فيها ، وكان قبام مستأجر العين بإشراك آخر معه في النشاط المالى الذي يباشره فها عن طريق تكرين شركة بينهما ، لا يعدو أن يكرن متابعة من جانب المستأجر للانتفاع بالعين فيها أجرت من أجله بعد أن ضم إلى رأس ماله المستشمر فها حصة لآخر على سبيل المشاركة في استغلال هذا الممال المشترك ، دون أن ينطرى هذا بذاته على معنى تخلي المستأجر لتلك العين عن حقه في الانتفاع بها سراء كلها أو بعضها إلى شريكه في المشروع المـالى بأي طريق من طرق التخلي لانتفاء مقتضي ذلك قانرناً . وإذ خالف الحكم المطعرن فيه هذا النظر وأقام قضاءه بامتداد التصفية إلى المحل موضرع النزاع تأسيساً على أن جرد اتخاذ هذا الحل مرطناً للشركة بجعله من مقرماتها صراء كان مقلماً لها من أحد الشركاء على سبيل التسامح أو عقايل فإنه يكرن قد خالف القانون مما برجب نقضه .

جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / الدكتور أحمد حسنى قائب رئيس المعكمة وعضوية السمسانة المستغمارين / مقهد طموم وذكي المعرى تأثين رئيس المعكمة ، منع توفيق وعيد المنم ابراهيم .

$(\Lambda \P)$

الطعن رقم ٩٦٥ لسنة ٥٢ القضائية :

ضرائب « التقادم الضريبي » ك

التقادم الفصريين ، يده سريانه من اليوم التالى لانتها، ميداد تقديم الاقرار أو من تاريخ اخطار المول للمصلحة في حالة عدم تقديمه الاقرار ، الربط عن نشاط منفلي أو عناصر مغفاه ، سريان العقادم بالنسبة له من تاريخ علم مصلحة الفعرائب بذلك ، م 27 مكررا ، 97 / ١ ، 97 مكرر (١) ١ ، ٢ من تى 15 لسفة ١٩٩٣ ،

نص الفقرة الأولى من المــادة ٤٧ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المصدلة بالقانون وقر ٧٧ لسنة ٦٩ والفقرة الأولى من المادة ٩٧ من ذات القانرِنَ ، والفقرة الأولى من المادة ٩٧ مكرر المضافة بالقانرِن رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٥٧ المعمول به في ١٩٥٣/١/٢٧ ، والفقرتان الأولى والثانية من المسادة ٩٧ مكر ر من ذات القانر ن المضافتين الأولى بالقانر ن٧٤٥ لسنة ١٩٥٥ المعمول يه في /٧/٥٥٥٥ والثانية بالقانون ٧٧ لسنة ١٩٦٩ المعمر ل به من ٢٩/٨/٢٨ يدل على أن الشارع الضرببي وإن حدد في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عنــد إصداره أجل التقادم المسقط لحق مصلحة الضرائب إلا أنه لم محدد بداية سريانه ثم حددها بالقانون رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٥٣ ، ٧٧ لسنة ١٩٦٩ بإضافة المــادة ٩٧ مكرر والفقرة الثمانية من المادة ٩٧ مكرر (١) وجعل بداية سريان التقادم من اليوم التالي لانباء ميعاد تقديم الإقرار أو من تاريخ إخطار المعول للمصلحة في حالة عدم تقدعه الإقرار فإذا كان الربط عن نشاط نحفي أو عناصر مخفاة فإن التقادم لا يسرى إلا من تاريخ علم مصلحة الضرائب بذلك النشاط أو بتلك العناصر وهو ما يقضى به صراحة نص المــادة ٩٧ مكرر (١) سالفة البيان ، يؤكد هذا النظر أن الشارع لم يذكر المادة ٤٧ مكرر بين المواد الى عددتها المادة ٩٧ مكرر.

الحكمة

بعد الاطملاع على الأوراق وسياع التقرير الذي تلاه السنيد المستشمار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استرفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الرقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مأمر رية ضرائب بني سويف قدوت أوباح المطعون ضده عن نشاطه في استغلال جرار زراعي في كل سنة من السنر ات ١٩٧٠ إلى ١٩٧٦ يمبلغ ١٢٥٠ جنيه . فاعترض وأحيل الحلاف إلى لجنة الطعن التي قروت تخفيض التقدير إنى مبلغ ٤٩٢ جنيه . أقام المطعون ضده الدعوى رقم٩٢ لسنة ١٩٧٩ تجارى كلي بني سويف طعناً في قسراري اللجنة ابتغاء الحكم بإلغائهما وبسقرط حق المصلحة الطاعنة فى الضريبة عن السنرات من ١٩٧٠. إنى ١٩٧٣ بالتقادم . وبتاريخ ١٩٨٠/١/٢٤ قضت محكمة أول درجة بندب خبر وبعد أن قدم تقريره قضت في ١٩٨١/١/٢٩ بإلغاء القرارين ألمشــار إلهما لعدم ثبوت مزاولة المطعرن ضده النشاط . استأنفت المصلحة الطاعنة هذا الحكم بالاستثناف ٣٣ لسنة ١٩ ق تجاري أمام عكمة استثناف بني سريف التي قضت بتاريخ ١٩٨٢/١/٣ بسقرط حق المصلحة في الضريبة عن سنتي ١٩٧١ و ١٩٧٢ بالتقادم وبتأييد القرارين المطعرن فسهما عن باقى سنوات النزاع : طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم ــ فيما قضى به من سقوط حقهما في الضريبة عن سنتي ١٩٧١ ، ١٩٧٢ – بالتقادم – بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعرن فيه . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشررة حددت جلسة لنظره وفهما التزمت ِ النيابة رأَّمها ."

وَحَبِثُ إِنَّهُ ثَمَا تَنْفَى بِهُ المُصَلَّحَةِ الطَّاعَةِ بِالرَّجِهِ الثَّالِثِ مِن صِيبِ الطَّمَنِ على الحُكمِ المُطعِرن فيه عَالفة القانرنِ والحَطا في تطبيقه وفَّى بيان ذَلَكَ تقولُ آنه لما كان الثابت أن المطعر ن ضده لم يقدم إليها الإقرار الضربي عن نشاطه على النزاع في كل من سنتي ١٩٧١ ، ١٩٧١ ولم يخطرها سهذا النشاط وإن علم به كان عن طريق تحريات جهة الإدارة فإنه عملا بالنقرة الثانية من المدادة علم به كان عن طريق تحريات ١٩٦٩ المضافة بالقازن ٧٧ لسنة ١٩٦٩ لا تكرن مدة تقادم الضربية قد بدأت بعد . وإذ لم يلتزم الحكم المطعر ن فيه هاتين هذا النظر وجرى في قضائه بتقادم الضربية عن نشاط المطعر ن ضده في هاتين السنتين على حساب مدة التقادم بدءاً من اليوم التالى لانتهاء الأجل المحدد لتقديم المحول الإقرار الضربيي عن كل مهما فإنه يكون قد خالف القائرن وأخطأ في قطيقه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه لما كان النص في الفقرة الأولى من المـادة ٤٧ مكـرر من القانر ن رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمعدلة بالقــان ِ ن رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ على أن ۽ يعتبر التنبيه على المعرِل بالدفع قطعياً ومع ذلك فالمصلحة دون إخلال بأجل التقادم المنصرص عليه في المـادة ٩٧ أن تجرى ربطاً إضافياً وذلك إذا تحققت أن الممرل لم يقـدم إقـراراً صيحاً شاملا بأن أخبى مبالغ مما تسرى الضريبة علما أو نشاطاً أو مستندات أو غيرها أو قدم بيانات غير صحيحة أو استعمل طرَّقاً احتيالية للتخلص من أداء الضَّريبة كلها أو بعضها..إلَّخ» وفى الفقرة الأولى من المادة ٩٧ من ذات القانرِ ن على أن و يسقط حتى الحكرِ مة في المطالبة بمنا هي مستحق لهنا بمقتضى هذا القانرين بمضى خمس سنرات ... و وفى الفقرة الأولى من المسادة ٩٧ مكرر المضافة بالقانر ن رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٥٢ المعمول به في ١٩٥٣/١/٢٢ على أن « تبدأ المدة المنصر ص علمها في الفقــرة الأولى من المادة ٩٧ من اليوم التالى لانباء الأجل المحــد لَتقديم الإقرار المنصر ص عليه في المراد ٤٣ ، ٤٨ ، ٧٥ ، وفي الفقرتين الأولَى والشانية من المبادة ٩٧ مكرر (١) من ذات القانرن المضافتين الأُول بالقانرين ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ المعمرل به في ٧/٥/٥٥٥ والثانية بالقانرن ٧٧ لسنة ١٩٦٩ المعمرل به من ١٩٦٩/٨/٢٨ على أن ﴿ تبدأ مدة التقادم في الحالات المنصر ص عليها فى المـانة ٤٧ مكرراً من تاريخ العلم بالعناصر المخفاة وتبدأ مدة التقــادم بالنسبة إلى الممرل الذي يقدم إقراراً من تاريخ إخطاره لمصلحة الضرائب عزاولة النشاط ، . يدل على أن الشارع الضربي وإن حدد في القانرن رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عند إصداره أجل التقادم المسقط لحق مصلحة الضرائب إلا أنه لم محدد بداية سريانه ثم حددها بالقانونين رقمي ٣٣٩ لسنة ١٩٥٧ ، ٧٧ لسنة ١٩٦٩ بإضافة المـادة ٩٧ مكرر والقَقرة الثانية من المـادة ٩٧ مكرر (١) وجعل بداية سريان التقادم من اليرم التالى لانتهاء ميعاد تقديم الإقرار أو من تاريخ إخطار الممرل للمصلحة في حالة عدم تقديمه الإقرار فإذا كان الربط عن نشاط محنى أو عن عناصر محفاة فإن التقادم لا يسرى إلا من تاريخ علم مصلحة الضرائب بذلك النشاط أو بثلك العناصر وهر ما يقضى به صراحة نص المادة ٩٧ مكرر (١) سالفة البيان يؤكد هذا النظر أن الشارع لم يذكر المسادة ٤٧ مكرر بن المراد التي عدمتها المادة ٩٧ مكرر . لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن المطعرن ضده لم يتقدم للمصلحة الطاعنة بالإقرار الضريبي عن نشاطه فى استغلال الجرار الزراعي ولم يخطرها به ولم تعلم الطاعنة بهـذا النشاط إلا بتاريخ ١٩٧٤/٩/٢٣ تاريخ ورود نتيجة تحريات جهة الإدارة إلى مأمررية الضرائب ــ فإن تقادم الضريبة عن هذا النشاط في سنتي ١٩٧١ ، ١٩٧٢ لا يبدأ سريانه إلا من التاريخ الأخبر وإذ كانت مصلحة الضرائب قد أتخلت إجراءات الربط وأخطرت المطعرن ضده بالفرذج ١٩ ضرائب في ١٩٧٧/١/١١ أى قبل اكتمال مدة التقادم فإن الحكم المطعر ن فيه إذ قضى بتقادم الضريبة المستحقة عن أرباح هاتين السنتين مغفلا حكم المادة ٩٧ مكرر (١) الواجب التطبيق يكرن قد أخطأ في تطبيق القانرن بما يُوجب نقضه .

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٨٧

بریاسة السید الستشاد/ مرزوق فکری تاثیب دئیس العسسکمة وعفسویة السسادة المتشارین / صلاح معبد أحمد ، حسین معبد حسن ، سهید مانی ابو متمبورة وحسسطفی حسیب عباس محمود ه

(9+)

العُمن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ القضائية « أحوال شخصية » :

(١) نقض « الخصوم في الطعن » • تجزئة • تضامن • وكالة • محاماة •

عدم تقديم المعامى سند وكالته عن يعشى الطاعنين فى موضوع فير قابل للتجيزلة أو فى التزام بالتضامن أو فى دحوى يوجب القانون فيها اختصام اشخاص مبينين - لا اثر له عل شكل النُّمَّن الحرفوع صحيحا من أحدم • علة ذلك •

(٣-٢) وصية • دعوى « سماع النعوى » • اثبات « الأوراق الرسمية » •

(٣) ما أوجيته المادة ٣ ق ٧٧ لسنة ١٩٤٦ من شكل خاصللوصية الراقعة بعد صنة ١٩١١ .
 شرط لسماع الدهوى بها عند الانكاو وليس ركنا فيها ولا صلة له بانتفادها .

(٣) دعوى الوصية • شرط سماعها • وجود اوراق رسمية تدل عليها • كفاية ذكرها أو الاشارة الى وجودها فى محضر أو تحقيق رسمى دون استغزام وجود ورثة الوسية ذاتها • نفاذ الوصية فى حدود ثلث التركة للوارث أو غيره دون توقف على اجازة الورثة •

(٤) وصية 🚊 تسجيل ٠

(ه) أحوال شخصية • اختصاص « الاختصاص النوعي » • أ

تشكيل درائر لنظر قضايا الاحوال الشخصية • دخوله في نطاق التنظيم الداخل لكل محكمة • مم تُعلقة بالإخصاص القرض •

١ ــ إذ كان البين من مدونات الحكم المطعرن فيه أنه صادر فى مرضرع قرامه صحة ونفاذ الرصية الصادرة من مورث الطاعنين والذين يعدون حميعاً سواء في المركز القائرني ما دامرا يستملنونه من مصدر واحمد هر حقهم في المبراث ولا محتمل الفصل في طعبهم على تصرف مروثهم غير حل واحد فيكرن المرضرع ـ في صررة الدعري ـ غير قابل للتجزئة ، وكان لا يلزم وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ في حالة تعدد المحكر م علمهم أن يرفع الطعن منهم حميعاً ، بل يصح رفعه من بعضهم ولو كان المرضرع الذي يدور حوله الطمن غبر قابل للتجزئة أو النزاماً بالتضامن أو كانت الدعرى ممايرجب القانرن فيها اختصام أشخاص معينين وإن جاز لمن فرت ميعاد الطعن من هؤلاء أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء فظر الطعن المة م من غيره أو أن يتدخل فيه منضما إليه ولكنه إن لم يفعل فلا يؤثر ذلك على شكل الطعن اللى أتم من غره صيحاً في الميماد عما ينبى عليه أن بطلان الطعين مين واحد أو أكتر مين الطباعنين لا يحول دون قييامه مني صح ا بالنسبة لطاعن آخر أو أكثر ، ومن ثم يكرِّن من غير المنتج البحث فيما أبدته النيابة بشأن عدم قبرِل الطعن بالنسبة للطاعنتين الأُولى والشالثة لعدْم إيداع المحامى التركيل الصادر منهما عند تقديم صحيفة الطعن أو أثناء نظره بالجلسات طالمًا يكني أن الطعن قد رفع صحيحاً من الطاعن الثانى :

٧- ما شرعه نص الحمادة الثانية من قاز ن الرصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ من وجوب أن تتخذ الرصية الراقعة بعد سنة ١٩٩١ شكلا معيناً بأن تحرر بها ورقة رسمية أو ورقة عرفية مصدق فيها على إمضاء المرصى أو ختمه أو تحور بها ورقة عرفية مكتر بة كلها غط المرصى ومرقعاً عليها بإمضائه مطلوباً وعلى ما جرىبه قضاءهذه الهكمة - لجر از سماع الدعرى بالرصية عند الإنكار وليس ركاً فى الرصية ولا صلة له بانعقادها :

٣ ــ يشترطأن يتضمن مسرغ ساع الدعرى ما يبنى عن صحبًا درءًا الافتراء
 الوصايا وتموزاً من شهة تزويرها ، كما وأن مفاد طلب أوراق رسمية تلل

أ على الوصية كمسوغ لساع الدعوى بها يكنى فيه مجرد ذكرها عرضاً في محضر رسمي أو الإشارة إلى وجردها في تحقيق رسمي أدلى فيه المرصى بقوله عملى يد موظف مختص أو تحر ذلك ولا يلزم وجرد ورقة الرصية ذائها حتى تسمع الدعوى بها ، والرصية وفقاً المادتين ٣٧ ، ٤٤ من قانرن الرصية السالف الذكر سوطلى ما جاء بمذكرته الإيضاحية سـ تصع بالثلث المرارث وضيره وتنفذ من غير إجازة المررثة ، فإذا كان المرصى قد أوصى لم بسهم شائع في المركة كلها لا يزيد على المئها استحق المرصى له سهمه فيها .

\$ ــ تقضى المادة ٩٣٤ من القانون المدنى بأنه في المواد العقارية لا تنتقل الملكية ولا الحقوق العينية الآخرى سواء أكان ذلك فما بن المتعاقدين أم كان في حق الغير إلا إذا روعيت الأحكام المبينة في قانون تنظيم الشهر العقاري وأن . هذا القانون هو الذي يبن التصرفات والأحكام والسنداّت التي بجب شهرها سواء أكانت ناقلة للملكيَّة أم غير ناقلة ويقرر الأحكام المتعلقة بهذا الشهر ، وتوجب المادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى أن تشهر بطريق التسجيل حميع التصرفات التي من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية الأصلية أو نقله أو تغيَّره أو زواله ، وكذلك الأحكام النهائية المثبتـة لشيء من ذلك ويدخل في هذه التصرفات الوقف والوصية ، ولما كانت الملكية لا تنتقل إلى الموصى له إلا بالتسجيل ، وكانت الوصية غىر المسجلة ممجرد وفاة الموصى ترتب وطبقاً للإدتين الرابعة من قانون المواريث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ، ٣٧ من قانون الوصيمة رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ في ذمــة الورثة باعتبارهم ممثلين للتركة النزامات شخصية منها الالنزام باتخاذ الإجسراءات الضرورية لنقل ملكية العقار أو الحق العيني إلى الموصى له عن طريق التسجيل وفقاً للقانون ، ومن ثم تكون للموصى له الذى قبل الوصية ر لم يردها أن يطالب بتنفيذ الالتر امات الشخصية المترتبة علمها قبل الورثة ، فإذا امتنعوا عن ذلك كان له أن يلجأ إلى القضاء للحصول على حكم بصحة ونفاذ الوصية يكون من شأنه بعد تسجيله أن ينقل الملكية إليه تطبيقاً للادتين ١/٢٠٣ ، ٢١٠ من القانون المنشي .

 هـ المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن تشكيل دوائر لنظر قضايا الأحوال الشخصية يدخل في نطاق التنظيم الداخلي لكل محكمة مما تختص به الجمعية الهمومية مها ولا يتعلق بالاختصاص النوعي .

الحكمية

بعـد الاطــلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السـيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ــ تتحصل في أن المطعون عليه الأولُّ أقام الدعوٰى رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧١ مدنى جنوب القاهرة ضد الطاعنين والمطعون علمهما الثانية والثالثة بطلب الحسكم بصحة ونفاذ إقرار الوصية الصادرة من المرحوم ه ، في ١٩٧٠/١٢/٥ بالإيصاء له بثلث تركته من العقارات والمنقولات وإلزام ورثته بــ الطاعنين والمطعون علمها الثانية ــ بتسليمه الأعيان الموصى بها ، وقال بياناً لدعواه أنه نی ۱۹۷۰/۱۲/۰ أوصى له د » نی محرر مكتوب بخطه ومذيل بته قيعه بثلث تركته من العقارات والمنقولات وأودع هذه الوصية مكتب توثيق مصر الجديدة بالمحضر رقم ٤١١٦ لسنة ١٩٧٠ في ١٩٧٠/١٢/٨ وإذ توفى إلى رحمة الله فى ١٩٧١/٦/٣ مصراً على وصيته وقام ورثته باستصدار إشهاد بالوفاة والوراثة منكرين عليه حقه فى تنفيذ الوصية وتخلفوا عن حضور إجراءات فتحها فقد أقام الدعوى ، ندبت المحكمة خبراً ثم حكمت في ٢٧/٥/٥/٢٧ بصحة ونفاذ الوصية الصادرة من المرحوم و ، في ١٩٧٠/١٧/ للمطمون عليه الأول في حدو د ثلث ما خلف من عقار ومنقول ، استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استثناف القاهرة بالاستثناف رقم ٣٧٢١ لسنة ٩١ ق وفى ٢٧/٥/٢٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكيم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فها بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعنين الأولى والثالثة لرفعه من غير ذي صفة وأبدت الرأى في الموضوع بنقض الحسكم . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى دفع النيابة العامة بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعنين الأولى والثالثة أن المحامى الذى قرر بالطعن لم يقسمه التوكيل الصادر له من الطاعنة الثالثة للطاعن الثانى الذى وكله في رفع الطعن عبا .

وحيث إن الدفع في غبر محله ذلك أنه لما كان البن من مدونات الحسكم المطمون فيه أنه صادر في موضوع قوامه صحة ونفاذ الوصية الصادرة من مورث الطاعنان والذين يعدون جميعاً سواء في المركز القانوني ماداموا يستمدونه من مصدر واحسد هوحقهم فى الميراث ولا محتمسل الفصل فى طعهم على تصرف مورثهم غير حل واحد فيكون الموضوع ــ في صورة الدعوى ــ غىر قابل للتجزئة وكان لا يلزم ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة _ في حالة تعدد المحكوم عليهم أن يرفع الطعن مهم جميعاً بل يصح رفعه من بعضهم ولو كان الموضوع الذي يدور حوله الطعن غير قابل للتجزئة أو النزاماً بالتضامن أو كانت الدعوى مما يوجب القانون فيها إختصام أشخاص معينين وإن جاز لمن فوت ميعاد الطعن من هؤلاء أو قبل الحسكم أن يطعن فيه أثناءً نظر الطعن المقام من غيره أو أن يتلخل فيه منضها إليه ولكُنه إن لم يفعل فلا يؤثر ذلك على شكل الطمن الذي أقم من غيره صحيحاً في المعاد بما ينبي عليه أن بطلان الطعن من واحد أو أكثر من الطاعنن لا محول دون قيامه متى صح بالنسبة لطاعن آخر أو أكثر ، لماكان ذلك فإنه يكون غير منتج البحث فها أبدته النيابة بشأن عدم قبول الطعن بالنسبة للطاعنين الأولى والثالثة لعدم إيداع المحامى التوكيل الصادر منهما عند تقديم صحيفة الطعن أو أثناء نظره بالجلسات طالما يكني أن الطمن قد رفع صحيحاً من الطاعن الثاني .

وحيث إنَّ الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقم على أربعة أسباب ينمى الطاعنون بالسببين الأول

والثانى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقولون أنه لماكان الحسكم الابتدائى قد قضى بصحة ونفاذ الوصية دون أن تطلع الحكة على أصل سند الوصية ذاته للتحقق من ماهية التصرف الذى صدر من الموصى وتوافر أركان الوصية فيه وبغير أن تحيط بجميع عناصر التركة لتقدير الثلث الجائز الإيصاء به وكان الحكم المطعون فيه إذ أيده وأحال إلى أسبابه قد اكتنى بالقول بأن الوصية قد صدرت من الموصى وقى حدود ثلث تركته لا أكثر ولا أقل ولم يعن بالرجوع إلى أصل السند المثبت لهذه الوصية كما لم يتحقق من عناصر تركة الموصى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبيب.

وحيث إن النعي مردود ذلك أنه لما كان ما شرعه نص المادة الثانية من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ من وجوب أن تتخذ الوصية الواقعة بعد سنة ١٩١١ شكلاً معيناً بأن تحرر بها ورقة رسمية أو ورقة عرفية مصدق فيها على إمضاء الموصى أو ختمه أو تحرّر بها ورقة عرفية مكتوبه كلها مخط الموصى وموقعاً عليها بإمضائه مطلوباً ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ لجواز ساع الدعوى بالوصية عند الإنكار وليس ركناً في الوصية ولا صلة له بإنعقادها وكان يشترط أن يتضمن مسوغ سماع الدعوى ما ينبيء عن صحبها درءًا لافتراء الوصايا وتحرزًا من شهة تزويرها كما وأن مفاد طلب أوراق رسمية تدل على الوصية كمسوغ لسماع الدعرى بها يكنى فيه مجرد ذكرها عرضاً في محضر رسمي أو الإشارة إلى وجودها في تحقيق رسمي أدلى فيه الموصى بقوله على يد موظف مختص أو نحو ذلك ولا يلزم وجود ورقة الوصية ذاتها حتى تسمع الدعوى بها وكانت الوصية وفقاً للمادتين ٣٧ ، ٤٤ من قانون الوصية السالف الذكر _ وعلى ما جاء بمذكرته الإيضاحية _ تصح بالثلث للوارث وغيره وتنفذ من غير إجازة الورثة فإذا كان الموصى قد أوصى بسهم شائع في التركة كلها لا يزيد على ثلثها إستحق الموصى له صهمه فيها ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات كل من الحسكم الابتدائى والحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول قدم صورة وسمية من محضر مؤرخ ١٩٧١/١٠/٢٧ تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة فى الدعوى رقم ١٣٥٢ لسنة ١٩٧١ مستعجل يفتح وصية مغلقة مودعة بمكتب توثيق مُصر الجسديدة ، برقم ١٩٧٦ لسنة ١٩٧٠ في ١٩٧٠/١٢/٨ ويبن منهما أنها إقسرار عمرر في ٥/١١/١ بخط الموصى ... وبتوقيع بإمضائه كما وقع عليه شاهدان ويتضمن أنه يوصى بعد وفاته بثلث تركته من عقار ومنقول للمطعون عليه الأول فإن هذا المحضر وهو ورقة رسمية لم ينازع الطاعنون فيا تضمنه من البيانات الحاصة بإقرار الوصية الصادر من الموصى ولم يبد لهم أى مطعن على تصرف مورثهم من حيث صحته أو بطلانه يصلح سنداً لصحة صدور الوصية من الموصى ، لماكان ذلك وكان المحضر المشارإليه وصيغة الوصية الواردة به تظهر إرادة الموصى وتبن مقصوده مُها وتوضح الموصى إليه وأن الموصى قد أوصى له بالثلث في تركته من عقار ومنقول وهو ما لا بجدى معه ما أثاره الطاعنون بشأن عدم إطلاع المحكمة على ورقة الوصية ذآتها وعدم إحاطتها بجميع عناصر التركة فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص إلى صدور الوصية من مورث الطاعنين وصحبًا ونفاذها لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القاتون أو شابه القصور فى التسبيب ويكون النعى على غير أساس.

وحيث إن الطاعنون ينعون بالسبب الثالث على الحسكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون أن المقصود بدعاوى صحة ونفاذ العقود الدعاوى التى ترفع بشأن عقود البيع وحدها ولا يتأدى تطبيقها على الوصية ولما كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى الذى قضى بصحة ونفاذ الوصية على خلاف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النمى غير سديد ذلك أن المادة ٩٣٤ من القانون المدنى تقضى بأنه فى المواد العقارية لانفتقل الملكية ولا الحقوق العينية الأخرى سواء أكان ذلك فيا بين المتعاقدين أم كان فى حتى الغير إلا إذا روعيت الأحسكام المبينة فى قانون تنظيم الشهر العقارى وأن هذا القانون هو الذى يبين التصرفات و الأحكام والسندات التى يجب شهرها سواء أكانت ناقلة للملكية أم غير ناقلة

ويقرر الأحكام المتعلقـة بهذا الشهروتوجب المادة التاسعـة من القانون رقم١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظم الشهر العقارى أن تشهر بطريق التسجيل جميع التصرفات التي من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو نقله أو تغيره أو زواله وكذلك الأحكام النهائية المثبته لشيء من ذلك ويدخـــل في هذه التصرفات الوقف والوصية . ولما كانت الملكية لا تنتقل على هذا النحو إلى الموصى له إلا بالتسجيل وكانت الوصية غير المسجلة بمجرد وفاة الموصى ترتب وطبقاً للمادتين الرابعة منقانون المواريثورقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ و ٣٧ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ في ذمة الورثة بإعتبارهم ممثلين للتركة النزامات شخصية مها الإلنزام بإتخاذ الإجراءات الضرورية لنقسل ملكية العقار أو الحق العيني إلى الموصى له عن طريق التسجيل وفقاً للقانون ومن ثم يكون للموصى له الذى قبل الوصية ولم يردها أن يطالب بتنفيذ الإلتزامات الشخصية المترتبة عليها قبل الورثة فإذا إمتنعوا عن ذلك كان له أن يلجأ إلى القضاء للحصول على حكم بصحة ونفاذ الوصية يكون من شأنه بعد تسجيله أن ينقل الملكية إليه تطبيقاً للمادتين ١/٢٠٣ ، ٢١٠ من القانون المدنى ، لما يأ كان ذلك وكان الحسكم المطعون فيه قد النزم هذا النظر فإنه يكون قـــد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً وينحون النعى على غير أساس .

وحيث إن حاصل ما ينعى به الطاعنون بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه البطلان على سند من القول بأنه صدر من دائرة الأحوال الشخصية فى حين أن الحسكم الابتدائى أصدرته دائرة مدنية .

وحيث إن هذا النمى فى غير محله ذلك أنه لما كان المقرر فى قضاء
هذه المحكمة أن تشكيل دوائر لنظر قضايا الأحوال الشخصية يدخل فى نطاق
التنظيم الداخلى لكل محكمة مما تختص به الجمعية العمومية بها ولا يتسملن
بالإختصاص النوعى وكانت الوصية تعد من مسائل الأحوال الشخصية وقد
صدر الحكم المطعون فيه من دائرة الأحوال الشخصية فإن النمى عليه بهذا
السبب لا يكون له محلا من قضائه.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ۱۸ من مارس سنة ۱۹۸۷

بریاسهٔ السید المستقدار / احمد کمال سالم فائب رئیس الحکمة وعضویة السـسادة المستقدارین / ماهر قلادة واصف ، حصطلی زعزوع نائین رئیس المحکمة ، حسین عل حسین وحمدی متجد عل •

(41)

الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥٢ القضائية :

(۱) ایجار « ایجار اماکن » • قانون •

أحكام القانون المدنى • وجوب تطبيقها ما لم يورد فى تشريحات ايجاد الاماكن نص خاص يتمارض ممها • عدم تعرض القانون 20 لسنة ١٩٧٧ لتحديد التمويض فى حالة تسليم المالك للمستأجر وحدة بالمقار الجديد • لا تصلح للشرض الذى كانت تستممل فيه الوحدة المهدمة أو حالة اتفاق الطرفين على مواصفات خاصة بالوحدة الجديدة • مؤداه • تطبيق أحكام القانون المدنى • عملة ذلك •

٢ _ عقد « الشرط الجزائي » ، اثبات ،

الشرط الجزائي - تمثقه يجعل بالشرر واتما في تتدير المتعاقدين • هموه البأت هسمه وترمه على عائق اللهبين •

١ – المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأحكام العامة الواردة في القانون المد هي الواجبة التطبيق في الأصل ما لم يرد في تشريعات إيجار الأماكن نص خاص يتعارض معها ، لماكان ذلك وكان القيانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر لم يورد في الفصل الأول من الباب الثني الخاص بهدم المباني غير السكنية لإعادة بنائها بشكل أوسع ، قاعدة تحدد التعويض في حالة تسليم المالك للمستأجر وحدة بالعقارة؛ الجديد لا تصلح لذات الغرض الذي كانت تستعمل فيه الوحدة المهدومة ولم يعرض لحالة إتفاق الممالك والمستأجر على مواصفات خارجية بالوحدة المجديدة ، فإن أحكام القانون المدنى تكون هي واجبة التطبيق في هذه الحالة :

٧ ــ المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مؤدى حكم المادة ٢٢٤ من القانون المدنى أنه منى وجد شرط جزائى فى العقد ، فإن تحقق بجعل الفرر واقعاً فى تقدير المتعاقدين ، فلا يكلف الدائن بإثباته وإنما يقع على المدين إثبات أن الضرر لم يقع وأن التعويض مبالغ فيه إلى درجة كبرة ،

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى ٣٩١١ لسنة ١٩٧٩ مدنى أسيوط الابتدائية بطلب الحكم بإلزام الطاعن بأن يؤدى له مبلغ خسة آلاف جنيه تعويضاً عن إخلاله بتنفيذ الترامه التعاقدى تأسيساً على أنه إستأجر من الطاعن دَكَانًا مَسَاحِتُه ١١م٢ ، وقد قام الأخبر بهدم العقار لإعادة بنائه ، يعد أن تعهد بتسليمه دَكَاناً آخر في العقار الجديد مساحته ٢٠٥٧ م٢ أو دفع المبلغ المذكور في حالة عدم التنفيذ أو الإخلال بأى وصف من أوصاف المحل الواردة بالإتفاق المرم بيسما في ١٩٧٩/٥/٥ . ونظراً لأن الطاعن قد أخل بإلنزامه وسلمه الدَّكَانَ بأبعاد تقل عن ثلك المتفق علمًا ، فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان ندبت محكمة الدرجة الأولى خبراً ثم قضت بإجابة المطعون ضده إلى طلباته . استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستثناف رقم ٧٤٠ لسنة ٥٦ ق أسيوط وبتاريخ ٢٤/٤/٢٤ حكمت نحكمة الاستثناف بتعديل الحكم المستأنف إلى الزام الطاعن بأن يؤدى للمطعون ضده مبلغ ١٢٥٠ ج . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة ، أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ، رأت أنه جدير بالنظر ، فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقم على ثلاثة أسباب ينمي بها الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم إذ أعمل شروط الاتفاق المؤرخ ٥/٥/٩٧٨ و قضى للمطعون ضده بتعويضُ قدره ١٢٥٠ ج عقولة أنالطاعن قد أخل بإلثر امه بتسلم العن المؤجرة بالمواصفات المتفق علمها بإنقاص مساحبها ، يكون قد خالف أحكام المادتين ٤٩ ، ٥٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ اللتين حدد فيها المشرع حالتي إستحقاق المستأجر الذي يشغل وحدة غبر سكنية في عقار عند هدمه لإعادة بنائه بشكل أوسع للتعويض ، وهما حالة عدم قيام المالك بتوفير وحدة مناسبة بأجر مماثل لىمارس المستأجر فها نشاطه ، وحالة عدم تسليمه وحسدة في العقار الجديد تصلح لذات الغرض الذي كانت تستعمل فيه الوحدة المهدومة ، ولم يوجب الحكم بالتعويض فى حالة تسليم الوحدة فى العقار الجديد وبها نقص في المساحة هذا إلى أنه يشترط لإعمال الشرط الجزائي أن يثبت أن هناك خطأ فى جانب الطاعن ترتب عليه ضرر للمطعون ضده ، والثابت من الأوراق وتقرير الحبر أن نقص المساحة فى العين مرجعه إلى قرار الإدارة الهندسية بوجوب الأرتداد بالبناء وهو سبب أُجني عن الطاعن ، كما أثبت تقرير الحبير أنه لم محدث للمطعمون ضده ضرر نتيجة إختلاف الأبعاد . وعلى ذلك فلم يكن للمطعون ضده في هذه الحالة إلا أن يطلب إنقاص القيمة الإبجارية وهو طلب غير وارد لأن القيمة الإيجارية هنا تحدد طبقاً لقرار اللجنة . هذا بالإضافة إلى أن المطعون ضده قد قبلَ التنفيذ العيني وتسلم العين بمساحبًا الفعلية ولم يتمسك في عقد الإمجـــار بالأبعـــاد الواردة بالإنفاق ، فلا موجب للقضاء بالتعويض ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، وشابه قصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النمى غير سديد ، ذلك أنه لماكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأحكام العامة الواردة في القانون المدنى هي الواجبة التطبيق في الأصل ما لم يو د في تشريعات إيجار الأماكن نص خاص يتعارض معها ، وكان القانون رقم 24 لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة

بن المالك والمستأجر لم يورد في الفصل الأول من الباب الثاني الجاص سدم الْمِانَى غِيرَ السَّكَنية لإعادة بنائها بشكل أوسع ، قاعدة تحدد التعويض في حالة تسلُّم المالك للمستأجر وحدة بالعقار الجديد لا تصلح لذات الغرض الذي كانت تستعمل فيه الوحدة المهدومة ، ولم يعرض لحالة إتفاق المالك والمستأجر على مواصفات خاصة بالوحدة الجديدة ، وعدم تنفيذ المالك النزامه بتلك المواصفات فإن أحكام القانون الملنق تكون هي الواجبة التطبيق فى هذه الحالة . لما كان ذلك وكان من المقرر أن عدم تنفيذ المدين لإلتزامه التعاقدي على النحو المتفق عليه فيه ، يعتبر في ذاته خطأ يرتب مسئوليته ، ما لم يثبت أن عدم التنفيذ يرجع إلى سبب أجنبي لايد له فيه ، ولمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير قيام هذا السبب ، حسما يتبن لهــــا من الأدلة المقدمة في الدعوى ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في هذا التقدير مني كان سائغاً،كما أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مؤدى حكم المادة ٢٧٤ من القانون المدنى أنه منى وجد شرط جزائى فى العقد ، فإن تحققه بجعل الضرر واقعاً فى تقدير المتعاقدين ، فلا يكلف الدائن بإثباته ، وإنما يقع على المدين إثبات أن الضرر لم يقع أو أن التعويض مبالغ فيه إلى درجة كبيرة ، ولما كان الثابت بالإنفاق المؤرخ ٥/٥/١٩٧٩ أن الطَّاعن النَّزم بأن يسلم المطعون ضده محلا بالعقار بعد إعادة بناثه بأبعاد رأوصاف محلدة،وإلا النزم بالتعويض المتفق عليه فى حالة عدم التسليم أو في حالة الإخلال لهذه الأوصاف وكان البين من مدر نات الحكم الابتدائى-المؤيد بالحكم المطعون فيه من حيث مبدأ القضاء بالتعويض_أنه أقامُ قضاءه على سند مما ثبت بتقرير الحبير المنتدب من أن الطاعن لم يلتزم بنصوص الاتفاق المبرم بينه وببن المطعون ضده فيما يتعلق بأبعاد مسطح المحل المتفق علمها ، وأنَّ ما دفع به من أن عدم تنفيذ النَّرَ أمه بتلك الأبعاد كان نتيجة الإرتداد الذَّى فرض عليه طبقاً لحطوط التنظيم ، غير صحيح ، إذ كان بوسعه تنفيذ النزامه بالحمدود المتفق عليها لو لم يسرف في تحديد أبعاد محله المحاور لمحل المطعون ضده على حساب أبعاد هذا المحل الأخبر ، وحدد النقص في المساحة بنسية ٢٤٪ من القدر المتفق عليه ، وخلص الحكم من ذلك إلى توافر زكن الحملاً فى حتى الطاعن وقيام رابطة السبيه بيته وبين الضرر الذى لحتى المطعون ضده تتيجة هذا الإخلال ، بأوصاف المحلى ، ورتب على ذلك القضاء لهذا الإخلال ، بأوصاف الحلى ، ورتب على ذلك القضاء لهذا الأخير عملغ التعويض الذى النزم به الطاعن إلى مبلغ ١٢٥٠ ج بدلا من ٥٠٠٠ ح المتنق عليه فى الشرط الجزائي وذلك بإعتبار أن التقص فى المساحة يعادل الربع تقريباً من المساحة الكلية المتنق عليها فإنه يكون قد أعمل الشرط الجزائي بعد التثبت من تحقه ، وأنقص مقدار التعويض المقضى به حتى يكون مناسباً للضرر الذى حاق بالمطعون ضده ، وأقام قضاءه على أسباب سائعة لها أصلها الثابت بالأوراق ، وتتغق وصبيح القانون فإن النمى عليه بهذه الأسباب يكون على ضر أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٨٧

يريات السيد المستشار / مصطفى صالح سليم ناشب رئيس المحكمة وعضوية المسّادة المستشارين / ابراهيم زغر نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن المفيلى ، بمدوح السميد و لطنى عبد المصرير ،

(94)

الطمن رقم ١٢١٤ لسنة ٥٦ القضائية:

(۱) دعوی « دعوی صنعة التوقیع » •

دعرى صنحة التوقيع • الفرض منها •

(٢) تسؤوير ٠

تفيير الحقيقة في الورقة العرفية الموقعة على بياض ممن استؤمن عليها • خيانة للامانة • متى كان من وقعها قد سلمها اختيارا • وقوع التفيير ممن استولى على الورقة بغير طريق التسليم الاختيارى • تزوير يجعل التوقيع نفسه قبر صحيح •

(۳) تقض ((اثر نقض الحكم)) .

نقض الحكم • اثره • نقض جميع الإحكام التي كان ذلك الحكم أساميا لها • ع**ادة ٢٧١** من قانون المرا**فعات** •

١ - دعوى صحة التوقيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة - إنما شرعت ليطمئن من بيده سند عرفي على آخر إلى أن التوقيع الثابت سهذا السند توقيع صحيح ولن يستطيع صاحبه بعد صدور الحكم بصحة توقيعه أن ينازع غده الصحة .

¹ Y - التوقيع على بياض هو نوقيع صحيح من شأنه أن يكسب البيانات الى . ستكتب بعد ذلك فوق هذا التوقيع حجية الورقة العرفية ، وإدعاء تغيير الحقيقة فيها ممن إستومن علمها نوع من خيانة الأمانة مى كان من وقعها قد سلمها إختياراً ، إلا أنه إذا كان من إستولى على الورقة قد حصل علمها خلسة أو نتيجة غش أو طرق إحتيالية أو بأية طريقة أخرى خلاف التسليم الاختيارى فعند ثلا يكون تغيير الحقيقة فيها تزويراً ويعتبر التوقيع نفسه غير صحيح ع

٣- إذ كان الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٢١٥ لسنة ٣٣ ق قد تأسس قضاؤه – وعلى ما يبين من ملوناته – على ما حكم به فى الاستئناف رقم ١٨٨ لسنة ٢٤ ق الذي خلصت المحكمة إلى نقضه فإن لازم ذلك – وعلى ما تقضى به المادة ٢٧١ من قانون المرافعات – وجوب نقض الحكم فى الاستئناف رقم ٢٧١ لسنة ٥٢ ق.

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق
تتحصل فى أن المرحومة مورثة المطعون ضدهم الأربعة الأول أقامت
الدعوى رقم ١٩٧٨ لسنة ١٩٧١ مدنى طنطا الإبتدائية بطلب الحكم بصحة
توقيع الطاعن على الإقرار الصادر منه والمؤرخ ٥/١٩٧١ والمتضمن بقراره
بأن يسلم إليها الأرض المبينة فيه والتي يضع يده على جزء مها بموجب توكيل
إدارة صادر إليه مها والباق بإعتباره مستأجراً له من المطعون ضده الحامس
كما أقامت الدعوى رقم ٢٧٦٧ سنة ١٩٧١ مدنى طنطا الإبتدائية بطلب الحكم
وكيلا. وبعد أن ضمت المحكمة الدعوين حكمت يتاريخ ٤/٤/١٩٧٩ بإحالهما
إلى التحقيق وبعد أن استمعت المحكمة إلى الشهود عادت وبتاريخ ١٩٧٣/ بإحالهما
لها التحقيق وبعد أن استمعت المحكمة إلى الشهود عادت وبتاريخ ١٩٧٤/١٨ بإحالهما
لما الليه وفي الدعوى ٢٩٤٨ سنة ١٩٧١ بصحة توقيع الطاعن على الإقرار
المطعون ضدهم الأربعة الأول على الطاعن والمطعون ضده السادس الدعوى
رقم ٢٩٧٧ لسنة ١٩٨١ ومدنى طنطا الإبتدائية، بطلب الحكم برفع الحراسة
القضائية المفروضة بالحكم الصادر في الدعوى رقم ١٩٧٧ سنة ١٩٧٩ مستعجل
القضائية المفروضة بالحكم الصادر في الدعوى رقم ١٩٧٧ سنة ١٩٧٩ مستعجل

طنطا والقاضى بتعين المطعون ضده السادس حارساً على الأرض محل النزاع وتسليمها إليها . وبتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٠ حكت المحكمة لهسا بهذه الطلبات . وكات الطاعن قد إستأنف الحكم الصادر فى الدعوى برقم ١٩٨٨ س ٢٤ ق مدنى . المشادر إليه لدى محكمة إستثناف طنطا بالإستئناف رقم ١٩٨٨ س ٢٤ ق مدنى . كما إستأنف الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٩٧٧ سنة ١٩٨١ لدى ذات المحكمة بالإستئناف رقم ٢١٥ س ٣٣ ق قررت المحكمة ضم الاستئنافين سالنى الذكر ، التحقيق هذا الإدعاء وبعد أن قدم الحير تقريره والذى خلص فيه إلى أن التحقيق هذا الإدعاء وبعد أن قدم الحير تقريره والذى خلص فيه إلى أن الطاعن هو الكاتب لتوقيعه المطعون فيه إلا أنه كان موقعاً به على بياض . حكمت المحكمة بتاريخ ٥/١٩/٣ فى الإستئناف رقم ١٨٨ س ٢٤ ق برفض العلمن بالنزوير وتأييد الحكم المستأنف . وفى الاستئناف رقم ١٢٥ س ٢٣ ق برفض بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفها الزرعت النيابة العامة الدائرة وفها الزرعت النيابة العامة الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفها الزرعت النيابة الهامة الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفها الزرعت النيابة رأمها .

وحيث إن ثما ينعاه الطاعن على الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ١٨٨ س ٢٤ ق القصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك لدى عكمة الموضوع بأنه لا توجد بينه وبين مورثة المطعون ضدهم الأربعة الأول أبة علاقة وأن توقيعه على الإقرار عمل التداعى بفرض صحته قد أخذ منه خلسه وبطريق الغش بواسطة ابن شقيقها المطعون ضده الحامس المؤجر الأصلى لأرض الزاع إليه وبالتالى يعد توقيعاً غير صحيح وقد تأبد ذلك عاجاء بتقرير خير الحطوط من أنه وإن كان هو الكاتب لتوقيعه إلا أنه ذلك عاجاء بتقرير خير الحطوط من أنه وإن كان هو الكاتب لتوقيعه إلا أنه التقرير من أن الطاعن هو الموقع على الإقرار للحكم بصحة التوقيع واعتبر الخصور والإخلال عن الدقاع على يطريق الغش غير منتج فإنه يكون دفاعه بشأن الحصول على هذا التوقيع بطريق الغش غير منتج فإنه يكون قد شابه القصور والإخلال عن الدفاع عا يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن دعوى صحه التوقيع ـــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة إنما شرعت ليطمئن من بيده سند عرفى على آخر إلى أن التوقيع الثابت سمذا السند توقيع صحيح ولن يستطيع صاحبه بعد صدور الحكم بصحة توقيعه أن ينازع في هذه الصحة ، وإذ كان التوقيع على بياض هو توقيع صحيح من شأنه أن يكسب البيانات التي ستكتب بعد ذلك فوق هذا التوقيع حجية الورقة العرفية ، وكان إدعاء تغير الحقيقة فها ممن إستؤمن علمًا نوع من خيانة الأمانة منى كان من وقعها قد سلمها إختياراً ، إلا أنه إذا كان من إستولى على الورقة قد حصل عليها خلسة أو نتيجة غش أو طرق إحتيالية أو بأية طريقة أخرى خلاف التسليم الاختيارى فعندئذ يكون تغيىر الحقيقة فيها تزوير ويعتبر التوقيع نفسه غير صحيح . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ومنَّ الأوراق أن الطاعن إدعى تزوير الإقرار على سند من أنَّ توقيعه الثابت عليه قد حصل عليه المطعون ضده الحامس منه على بياض محجة إنهاء إجراءات التنازل عن الأرض التي بستأجرها الطاعن منه . فقام بتسليمه إلى مورثة المطعون ضدهم الأربعة الأول متواطأ معها والتي قامت على بياناته على خلاف الحقيقة بطريق الغش بما مفاده أن الطاعن لم يسلم السند الذى وقع عليه على بياض بإختياره إليها ، فإن الواقعة لهذه الصورة تعتبر تزويراً وبالتالى بحمل التوقيع غير صحيح ، ويكون الحكم المطعون فيه وقد ضرب صفحاً عن هذا الدفاع بما أورده من أنه غير منتج فى دعوى صحة التوقيع والتى قوامها التوقيع دون سواه مع أنه دفاع جُوهرى لو أن المحكمة محصته لجاز أن يتغير به وجه الرأى في الدعوى ، قد شابه القصور والإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه . ولما كان الحسكم الصادر في الاستثناف رقم ٢١٥ س ٣٧ ق قد تأسس قضاؤه ــ وعلى ما بين من مدوناته ــ على مَا حكم به فى الاستثناف رقم ١٨٨ س ٢٤ ق المشار إليه والذى خلصت المحكمة إلى نقضه فإن لازم ذلك ــ وعلى ما تقضى به المادة ٢٧١ . من قانون المرافعات وجوب نقض الحكم الصادر فى الاستثناف رقم ٧١٥ لسنة ٣٢ ق:

جِلسة ۲۲ من مارس سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار / أحمد شبيا عبد الرائق تأثب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / الدكتور على فاضل حسن تأثب رئيس المحكمة ، طلعت أمين صسادل ، محمد عبد القادر سمع وعهد العال الحسماق »

(94)

الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٢ القضائية :

عهل « العاملون بشركات القطاع العام : ترقية » •

ترقية العاملين بشركات القطاع العام - اتعامها الوطيفة ثالية مباشرة للوطيفة الحرقي منها . مع توافر شيوك شنفلها فيمن يرشح اليها · ، ، ٢٣ ، ٣٣ ق ٤٨ السنة ١٩٧٨ -

يدل نصى الفقرة الأولى من المادة ٣٧ والمادة ٣٣ من القانون رقم 28 لسنة ١٩٧٨ ينظام العاملين بالقطاع العام على أن ترقية العاملين بشركات القطاع العام تم لوظيفة تالية مباشرة للوظيفة المرقى مها في الدرجة والمحموعة النوعية التي تنتمى إلها تتوافر فيمن يرشح إلها إشراطات شغلها.

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق ومهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطمن – تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٨٠ عمال كلى جنوب القاهرة على الشركة المطعون ضدها بطلب الحكم بإلغاء القرار الصادر بترقية زملائه المشار إليم بالصحيفة وإعتبار أقدميته فى المستوى الثانى راجعة إلى ١٩٨٠/٥/٣ وترقيته إعتباراً من هذا التنازيخ مم ما يترتب على

ذلك من فروق مالية وقال بياناً لدعواه إنه النحق بالعمل لدى الشركة المطعون ضدها بمؤهل دبلوم تجارة سنة ١٩٦٣ وتدرج فى الترقية حتى الدرجة السابعة فى ١٩٧٥/٣/١ وإذ رفضت المطعون ضدها ترقيته إلى المستوى الثانى مع من يتساوون معه فى الأقلمية ومع من هم أحدث منه فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان قضت المحكمة بندب خير — وبعد أن قدم تقريره حكمت بأحقية الطاعن فى الترقية إلى الدرجة الثانية إعتباراً من ١٩٨٠/٥/٣١ ومباغ المطاعن فى الترقية إلى الدرجة الثانية إعتباراً من ١٩٨٠/٥/٣١ ومباغ خلاف ما يستجد — استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم أمام محكمة إستئناف المتحمة بإلغاء الحكم المستأنف برقم ١٩٨٩ لسنة ٩٨٥ ق وبتاريخ ١٩٨٧/١٧٣٧ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة وأت فيها وفض الطعن ، عرض بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة وأت فيها ونض الطعن ، عرض الطعن على غرفة المساورة فحددت جاسة لنظره وفيها الترءت النيابة وأبها .

وحيث إن الطعن أقم على سبين ينعى بهما الطاعن على الحسكم المطعون فيه مخالفة القانون والحلطاً في تطبيقه ويقول بياناً لذلك أن الحكم أسس قضاءه على أن وظيفته ودرجة كفايته في السنين السابقتين على الرقية تختلفان عن وظيفة ودرجة كفاية المقارن بهم في حين أن الثابت من قرار رئيس مجلس إدارة الشركة الصادر في ١٩٧٣/١٧٣١ الذي إستند إليه الحكم في قضائه أن هذا القرار تضمن شغل إثنين من زملاته المقارن بهم لوظيفة عاسب مبتدى إلا أنه لم يتضمن ثالثهم وإذ كان أقدميته سابقة على أقدمية الأخير فإن حقه في الرقية بالمقارنة به يظل قائماً بالنسبة لههذا إلى أنه لا بجال لمقارنة درجات الكفاية مي كانت الرقية بالأقدمية وإذ كان الثابت من تقرير الجبر المقدم في الدعوى أنه والمقارن بهم كانوا عندإجراء الرقية بشغلون الدرجة الثائثة في السابقة مباشرة للوظيفة المرق إليها في الدرجة والمحموعة أن تكون في الوظيفة المرق إليها في الدرجة والمحموعة أن عيد التي تنتمي إليها وكان الحكم قد إستند في قضائه إلى أنه يشترط في الرقية بالأقدمية أن تكون تقرير كفاية المرشح للرقية بلوتهم بمازينها لا يجال لهذا الشرط إلا في حالة وكان الحكم قد إستند في قضائه إلى أنه يشترط في الرقية بالأقدمية أن تكون تقرير كفاية المرشح للرقية بلوته بهنازينها لا يجال لهذا الشرط إلا في حالة وكان الحكم قد إستند في قضائه إلى أنه يشترط في الرقية المؤقدية المن قد كان حالة الشرط إلا في حالة وكان الحكم قد إستند في قضائه إلى أنه يشترط في الرقية المؤقدة إلى حالة وكان الحكم قد إستند في قضائه إلى أنه يشترط في الرقية المؤسطة إلا في حالة وكان المؤلمة المؤسطة الم

الترقية بالإختيار فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه ه

وحيث إن هذا النعي في غبر محله ، ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام على أن همع مراعاة إستيفاء العامل لإشتر اطات شغل الوظيفة المرقى إلها تكون الترقية إلَمَّا من الوظيفة التي تسبقها مباشرة في الدرجة والمحموعة النوعية التي تنتمي إلَّيها، وفي المادة ٣٣ على أن ومعمراعاة حكيم المادة ١٢ من هذا القانون تكون الرُّوقية إلى وظائف الدرجة الأولى فما فوقها بالإختيار ويستهدى في ذلك مما يبديه الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظائف وعما وردفي ملفات عدمهم من عناصر الامتياز وتكونُ الترقية إلى الوظائف الأخرى بالإختيار في حدود النسب الواردة في الجلول رقم (١) المرافق وذلك بالنسبة لكل سنة مالية على حده على أن يبدأ بالجزء الخصص الترقية بالأقدمية ويشترط في ذلك أن يكون العامل حاصلا على مرتبة ممتاز في تقسدير الكفاية عن السنتين الأخيرتين ويفضل من حصل على مرتبة ممتاز السنوات السابقة عليهما مباشرة وذلك مم التقيد بالأقدمية في ذات مرتبة الكفاية، يدل على أن ترقية العاملين بشركات القطاع العام ثم لوظيفة تالية مباشرة للوظيفه المرقى منها فى اللسبعة والمحموعة النوعية الَّى تنتمي إليها تتوافر فيمن يرشح إليها إشر اطات شغلها ــ وإذكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما أورده من أن الشركة المستأنفة قلمت مذكرة بدفاعها – دون فها ما جاء بصحيفة إستثنافهما من دفاع وطلبات ومن حيث أن الشركة المستأنفة قدمت أمام محكمة أول درجة ما يفيد ترقيسة المستأنف عليه إلى الفئة الثامنة بالأقدمية في وظيفة كاتب ثاني إعتباراً مسن ١٩٧١/٦/٣٠ كما قدمت قرار رئيس عبلس إدارتها الصادر في ١٩٧١/٦/٣٠ الذي تضمن شغل كل من ... و ... و لوظيفة محاسب مبتدىء بالإدارة العامة للشئون المالية ومن ثم بين صحة ما أورده المستأنف بصفته في صحيفة إستتنافه فىأن المستأنف يشغل وظيَّفة تختلف عن وظيفة المستشهد بهم مما مفاده أن الحكم أقام قضاءه على إختلاف المحموعة النوعية الني ينتمي إليها الطاعن عن تلك التى ينتمى إليها المقارن مهم وإذكانت عبارات الحكم سافقة البيان تفيد أن حالة المقارن به الثالث كانت تحت نظر المحكمة عند القضاء فى الدعوى برفضها بدلالة إستخدامها لصيفة الجسم وإن لم يذكر اسم المقارن به الثالث صراحة بأسباسها -- لما كان خلك وكان الحكم قد الترم النظر المتقدم وأقام قضاءه على ما هو كاف لحمله فإن النمى على ما إستطرد إليه تزيداً بشأن تقارير الكفاية يكون غير متيج .

ولما تقدم يتعنن رفض الطعن :

جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٨٧.

برياسة السيد المستشار / الدكتور متصور وجيه ثاثم رئيس المحكمة وُصَعَوِيةُ السَّادةِ المستشارين / محمه فؤاد مدر ثائب رئيس المحكمة ، فهمي الخياط ، كمال نافع و بحضمصياح ،

(95)

الطمن رقم ١١٠٠ لسنة ٥٠ القضائية :

محكمة الموضوع « مسائل الواقع : في العقود » • نقض « سلطة محكمة النقض » • ايجار _ « ايجار الأماكن : احتجاز آكثر من سكن » • .

تعصين فهم الواقع فى الدعوى والتعرف والمعرف على قصد المتعاقدين * من سلطة محكمة الموضوع • متى أقام قضاء على ما يكفى لحلمه * (مثال بشاق ادماج شنتني فى عقار واحد وعدم اعتباره احتجاز اكثر من مسكن) *

تحصيل فهم الواقع في الدعوى والتعرف على حقيقة ما عناه المتعاقدان في العقد هو مما يدخل في سلطة قاضى الموضوع ولا يخضع فيه لرقابة محكمة النقض مي أقام قضاء على ما يكنى لحمله ، وإذكان الحكيم المطعون فيه قد أقام قضائه على ما إستخلصه ... في حلود صلطته التقديرية - من أن المطعون ضده قضائه على ما إستخلصه ... في حلود صلطته التقديرية - من أن المطعون ضده ١٣ المؤجرتين له في تاريخ واحد هو ١٩٨٦/٨/١٣ وفقدت كل منهما ذاتيتها كمسكن مستقل وصارة مسكناً واحداً مناسباً كها حدث في بعض شقق العقار المنحون وتم ذلك بفعل المقاول الذي قام بأعمال البناء وتحت إشراف زوج شقيقها المهندس الذي أشرف على البناء حسها تبين من المحضر رقم الذي حرده المطعون ضده لتسجيل هذه الوقائع بعد أن أقامت الطاعنة دعو اها الراهنة وخلص من ذلك إلى إنتفاء شرط تعدد المساكن المحتجزة بالمخالفة لنص المادة ٨/١ من التأنون ٤٩ لسنة ١٩٩٧ وإذكان هذا الاستخلاص سائعاً وله أصله الثابت في الأوراق فإن النعى عليه بسبب الطعن لا يعدو أن يكون جدلا ووضوعياً

المحكمية

بَعْد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعّد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفي أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل ــ على ما يبن من الحكم المطعون فيه وساثر أوراق الطعن ــ فى أنّ الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٨١٢ سنة ١٩٧٩ مدنى شمال القاهرة على المطعون ضده بطلب الحسكم ببطلان عقد الإبجار المؤرخ ١٩٧٦/٨/١٣ الحاص بالشقة رقم ١٣ من عقارها المبين بالصحيفة وإخلائبا وتسليمها إلىها وقالت بياناً لذلك أنَّه عوجب عقدى إنجار وثرخين ١٣ /٧٦/٨ استأجر المطعون ضده الشقتين رقمي ١٢ ، ١٣ من ذلك العقار بقصد إستعالها مسكناً خاصاً له ونفذ النقد وتسلم انشقتين ومن ثم صار محتجزاً لسكناه أكثر من مسكن في البلد الواحد بالمخالفة لنص المادة الثامنة من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وإذ لحسق العقد المحرر عن الشقة رقم ١٣ بطلان يتعلق بالنظام العام فقد أقامت الدعوى بطلباتها ، وبتاريخ ٢٦/٢/٢٦ حكمت المحكمة بإخلاء المطعون ضده من الشقة رقم ١٣ المبينة بعقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٦/٨/١٣ ، إستأنف المطعون ضده هذا ألحكم بالإستثناف رقم ٤٩٠٤ سنة ٩٦ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٠/٣/٦ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقلمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقم على سبين تنعى سما الطاعنة على الحسكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك ثقول أن العلاقة الإيجارية وردت على وحدتين مستقلتين على ما أثبتته الأدلة والمستندات التى قدمها وإذ ذهب الحكم المطعون فيه رداً على ذلك بأن العين تعتبر وحدة واحدة على ما إستخلصه من أنها عرضت على المطعون ضده تأجير الشقة رقم ١٣

ما يعد إجازة لعقد إيجار هذه الشقة وأن الثابت من الشكوى الإدارى رقم ٧٤ه سنة ١٩٧٩ إدارى مصر الجديدة أن العين المؤجرة وحدة واحدة أنه يكون فضلا عما شأبه من مخالفة القانون لأن هذه الاجازة لا تصحح العقد الباطل ، قد أخطأ فى فهم الواقع فى الدعوى إذ الثابت أن وكيلها هو الذى تعاقد مع المطمون ضده وأنها لم تواجه بالشكوى التي إستدل بها الحكم فى قضائه والتي أصطنعت خدمة للدعوى مما يعيه ويستوجب نقضه :

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان تحصيل فهم الواقع فى الدعوى والتعرف على حقيقة ما عناه المتعاقدان فى العقد هو بما يدخل فى سلطة قاضى المرضوع ولا مخضع فيه لرقابة محكة التقض منى أقام قضاءه على ما يكنى لحمله وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما إستخلصه ما يكنى لحمله وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما إستخلصه سوى مسكناً واحداً بعد أن أدمجت الشقتان رقمى (٢ ، ١٣ المؤجرتين له فى تاريخ واحداً بعد أن أدمجت الشقتان رقمى (٢ ، ١٣ المؤجرتين وصارتا مسكنا واحداً مناسباً كها حدث فى بعض شقق المقار الأحرى وتم ذلك بفعل المقاول الذى قام بأعمال البناء وتحت إشراف زوج شقيقها المهندس مصر الجديدة الذى حرره المطعون ضده لتسجيل هذه الوقائع بعد أن أقامت الطاعنة دعواها الراهنه وخلص من ذلك إلى إنضاء شرط تعدد المساكن المحتجزة بالخالقة لنص المادة ١١/٨ من القانون ٤٩ لسنة ٧٧ وإذكان هسذا الا يعدو أن يكون جدلا موضوعياً لا تجوز إثارته أمام محكة القض .

ولمسا تقدم يتعن رفض الطعن .

جلسة ۲۳ من مارس سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار / الدكتور أحمد حسنى قائب وقيس المحكمة وهصوية السادة المستشارين / محمد طموم وزكى المعرى تاثين وقيس المحكمة ، متح توفيق ، وهيد المتمم ايراهيم ،

(90)

الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) قوة الأمر القفى • حكم « حجية الحكم » •

اكتساب اللشاء النهاكي قوة الإمر المتضي • شرطه • ما لم تعظر فيه المحكمة بالغمل لايمكن أن يكون موضوعا ليبيكم يحوز قوة الإمر المتضي •

(۲ ° ۲) شركات « الشركة الغملية » .

(۲) الشركة الباطلة لمدم شهر ونشر عقدما • اعتبارها قائمة فعلا فهما بين العركة نم الفترة من تكوينها الى طلب البطلان • م ٥١ ، ٥٥ من قانون التجارة • شرطه • أن تكون علم الشركة قد باشرت بعض اعمالها قملا •

(٣) بطلان عقد الشركة لسدم شهوره ولشره ، قبوت الها لم تهاشر الساطها الذي تكونت من أجله ، طرداه ، رجعية أثر هذا المبطلان قيما بين المعركاء وهودتهم إلى المعالة التي كانوا مليها قبل التعاقد واسترداد كل منهم حصته التي قلعها سواء كافت تقدا أو عينا .

ا ' لله كان القضاء النهائى لا يكتسب قرة الأمر المقضى إلا فيا ثار بين الحصوم أنفسهم من نزاع وفصلت فيه الهكمة بصورة صريحة أو ضمنية حمية فما لم تنظر فيه الهكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضى:

٢ - مؤدى المواد ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٤٥ من قانون التجارة أن المشرع حيبًا إحتر الشركة باطلة - لعدم شهر ونشر عقدها - قائمة فعلا فيا بن الشركاء في الفترة من تكويبًا إلى طلب البطلان ، قد إشترط أن تكون هذه الشركةقد باشرت بعض أعملها فعلا بأن إكتسبت حقوقاً والترمت بتعهدات ، وذلك حتى عكن القول بوجود كيان لها في الواقع ليصل الشركاء من ذلك إلى تصفية العمليات المشركة فلا ينفرد بنتائجها من أربع أو خسارة من ذلك إلى تصفية العمليات المشركة فلا ينفرد بنتائجها من أربع أو خسارة ...

احدهم دون الباقين وهو الأمر الذي أريد تفاديه بالإلتجاء إلى فكرة الشركة الفعلية ، أما إذا كانت الشركة لم يبدأ في تنفيذها قبل أن يحكم ببطلانها – لعدم إنخاذ إجراءات شهر ونشر عقدها ولم تكن قد زاولت أي عمل من أعمالها فإنه لا يكون قد توافر لهساكيان في الواقع في الفسيرة السابقة لطسلب البطلان ولا يمكن بداهة إعتبارها شركة فعلية وتكون العلة من عدم تطبيق الأثر الرجعي للبطلان منتفية في هذه الحالة .

٣- إذكان التابت من تقرير المصنى المودع بملف الطعن أن الشركة محل النزاع لم تباشر نشاطها الذي تكونت من أجله ، وكان إستهلاك بعض رأس مالها في تأثيث مقرها وسداد أجرته لا يعنى أنها باشرت نشاطها ومن ثم فلم يتخلف عن بطلان عقدها لعدم شهره ونشره شركة فعلية ولذلك يكون لهذا البطلان أثر رجعى - فيا بن نشركاء - فيعود هؤلاء إلى الحالة التي كانوا علبها قبل التعاقد ويستردكل منهم حصته التي قلدمها سواء كانت نقسداً أو عيناً .

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام على الطاعنين اللاعوى رقم ٢٩٦٦ لينة ١٩٧٩ بجداري كلى جنوب القياهرة بطاب الجديم بإلغاء الأمر الصادر من رئيس محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٠ بيع الشقة المبينة بالصحيفة مع ما يترتب على ذلك من آثار وبياناً للملك قال

أنه إستصدر بتاريخ ٣٠/٣/٣/٣٠ حكماً في اللبعوى رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ تجارى كلى جنوب القاهرة ببطلان عقد الشركة التي كانت بينه وبن الطاعنين لعدم شهر ونشر ذلك العقد وبتعين المطعون ضده الثانى مصفياً وبتاريخ ١٠/٥/١٠ إستصدر الأخبر أمراً من رئيس المحكمة ببيعالشقة مقر الشركة. وإذكانت تلك الشقة حصته في رأس مال تلك الشركة وكآنت الشركة لم تباشر نشاطها منذ تكوينها فإن من حقه إسترداد الشقة كأثر من آثار بطلان عقد الشركة وبعد أن قر رتمحكمة أول درجة ضم هذه اندعوى إلى الدعوى رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ تجارى كلي جنوب القاهرة قضت بتاريخ ١٩٨٠/١/٣ (أولا) في الدعوى رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ تجاري كلي جنوب القاهرة بإعياد عضر مزاد بيع الشقة وبتسليمها لمن رسي وزاد بيعهاعليه (ثانياً) برفض الدعوى رقم ۲۹۲ لسنة ۱۹۷۹ تجاری کلی جنوب القاهرة . إستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالإستشاف رقم ٤٥ لسنة ٩٧ ق وبتاريخ ٩٨٠/٤/٣٠ قضت محكمة إستثناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ١٩٨٠/١/٣ وبإلغاء محضر مزاد بيع الشقة وأمر البيع ألصادر بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٠ وبأحقية المطعون ضده الأولُّ للشقة طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فها رفض الطعن ، وإذ عُرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها التزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب يشمى الطاعنون بالسبب الثالث مها على الحكم المطعون فيه محالفة القانون وقى بيان ذلك يقولون أنه لمساكان نطاق تصفية الشركة قد تحدد تحوجب الحكم الصادر بين نفس الحصوم بتاريخ ١٩٧٨/٣/٣٠ في الدعوى رقم ١٩٥٥ لسنة ١٩٧٧ تجارى كلي جنوب القاهرة وكان هذا الحكم فيا قضى به في هدا الحصوص قد حاز قوة الأمس المقضى لعدم إستثنافه فإنه ماكان يجوز للمطعون ضده الأول أن ينازع من جنوب في المدعوى رقم ٢٩٧٠ لسنة ١٩٧٩ تجارى كلي جنوب القاهرة في نطاق تصفية الشركة ومدى دخول مقرها في هذا النطاق ، لأن هذه المسألة سبق الفصل فيا بالحكم المشار إليه وإذ سايره الحكم المطون فيه في إعادة مناقشها

والقضاء على خلافها بإلغاء أمر البيع وإستحقاق المطعون ضده الأول للشقة مقر الشركة فإنه يكون قد خالف القانون :

وحيث إن هذا النمى مردود ذلك أنه لما كان القضاء الهائى لا يكتسب قوة الأمر المقضى إلا فيا ثار بين الخصوم أنفسهم من نزاع وفصلت فيه المحكمة بصورة صريحة أو ضمنية حتمية فما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم بحوز قوة الأمر المقضى . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٣/٣٠ في الدعوى رقم ١٩٥٥ لسنة ١٩٧٧ تجارى كلى جنوب القاهرة أنها خلت مما يفيد طرح مسألة أحقية المطمون ضده الأول للشقة مقر الشركة على المحكمة أو إنها كانت موضوعاً لحكمها المذكور ، فإذ لا يحوز قوة الأمر المقضى في النزاع المطروح ، وإذ الزم الحكم المطمون فيه فيه ذلك فإن النمى عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس ها

وحيث إن الطاعنين ينمون بالسبين الأول والتانى على الحكم المطمون الله عالمة التانون والحطأ فى فهم الواقع وفى بيان ذلك يقولون أن الحكم جعل لبطلان عقد الشركة لمدم شهره ونشره أثراً رجعياً فيا بن الشركاء طبقاً للقواعد الهامة فى التانون المدنى إستناداً إلى أنه لم يتخلف عن البطلان فى هذه الحسالة شركة فعلم إذ لم يثبت أنها باشرت نشاطها منذ تكويها ورتب على ذلك إعادة الشركاء إلى المطعون ضده الأول بإعتبارها الحصة التى كان قدمها فى رأس مالها فى حين أن بطلان عقد الشركة لعدم شهره ونشره هو من قبيل حل الشركة قبل أن عن ميعاد إنقضائها ولذلك فليس له طبقاً لأحكام قانون التجارة من أثر في بين الشركاء إلا من وقت القضاء به ما يترتب عليه أن يظل عقد الشركة فيا بن الشركاء إلا من وقت القضاء به ما يترتب عليه أن يظل عقد الشركة في بين الشركاء الإعتبار الشركة فى هذه الحالة منذ تكويها إلى الحكم ببطلان عقدها ـ شركة فعلية حتى ولو لم تياشر نشاطها . ولماكان الثابت بعقد الشركة أن حصة المطعون ضده الأول فى رأس مالها هى حصة نقدية ...
وقيرها ألى جنيه قيمة المشقة إلى تنازل عنها عا تحتويه من أثاث وتليفون وكانت

هذه الحصة عجرد تقسديمها قد أصبحت مالا مشتركا للشركاء يتقاسمونه عند التصفية ومن ثم فإن الحسكم المطعون فيه إذ قرر بأن حصة المطعون ضده الأول فى رأس مال الشركة هى الشقة عمل النزاع ــ وجعل لبطلان عقد الشركة لعدم شهره ونشره أثراً رجعياً وإشترط للأعذبفكرة الشركة الفعلية فى هذه الحالة أن تكون قد باشرت نشاطاً فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى فهم الواقع .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان المشرع بعد أن تناول في المواد ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ من قانون التجارة بيان إجراءات شهر ونشر عقد شركة التضامن أو شركة التوصية وقرر في المادة ٥١ من ذات القانون جزاء البطلان على عدم إستيفاء هذه الإجراءات نص في المادة ٥٤ على أنه و إذا حسكم بالبطلان يتبع في تسوية حقرق الشركاء في الأعمسال التي حصلت قبل طلبه نص المشارطة التي حكم ببطلام ، وكان مؤدى ذلك أن المشرع ــ حيمًا إعتبر الشركة الباطلة لعدم شهر ونشر عقدها قائمة فعلا فها بن الشركاء في الفترة من تكوينها إلى طلب البطلان قد إشرط أن تكون هذه الشركة قد باشرت بعض أعمالها فعلا بأن أكتسبت حقوقا والتزمت بتعهدات وذلك حتى بمكن القول بوجود كيان لها من الواقع ليصل الشركاء من ذلك إلى تصفية العمليات المشتركة فلا ينفرد بنتائجها من ربح أو خسارة أحدهم دون الباقن . وهو الأمر الذي أريد تفاديه بالإلتجاء إلى فكرة الشركة الفعلية أما إذا كانت الشركة لم يبدأ فى تنفيذها قبل أن يحكم ببطلانها لعدم إتخاذ إجراءات شهر ونشر عقدها ولم تكن قد زاولت أى عمل من أعمالها فإنه لا يكون قد توافر لهاكيان فى الواقع فى الفترة السابقة لطلب البطلان ولا يمكن بداهة إعتبارها شركة فعلية وتكون العلة من عدم تطبيق الأثر الرجعيّ للبطلان منتفية في هـــذه الحالة . لما كان ذلك وكان الثابت من تقرير المصنى المودع علم الطمن أن الشركة عل النزاع لم تباشر نشاطها الذى تكونت من أُجله وكان إستهلاك بعض رأس مالهًا في تُأثيث مقرها وسداد أجرته لا يعني أنها باشرت نشاطها ومن ثم فلم يتخلف عن بطلان عقدها لعدم شهره ونشرمــ شركة فعليةـــوالملك يكون لهذأ البطلان أثر رجعي فيا بين الشركاء فيعود هؤلاء إلى الحالة الى

كانوا عليه قبل التعاقد ويستر دكل منهم حصته التي قدمها سواء كانت نقدة أو عيناً ولما كان الثابت بصورة عقد الشركة المرفق أن حصة المطيون ضفه الأول في رأس مال الشركة كانت الشقة التي تنازل عبه لتكون مقراً لحساً . وكان تقييمها بالنقود في هذا العقد لا يغرمن طبيعتها وأنها كانت عينية ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأحقيته لها لا يكون قد خالف القسائون أو أخطأ في فهم الواقع ويكون النمى عليه بمسا ورد بسببي الطعن على غير أساس.

وحيث إن الطاعن ينعون بالسبب الرابع على الحاكم المطعون فيه عالفة القانون وفي بيان ذلك يقولون أنه لما كانت طلبات المطعون ضده الأول قد تحددت في الدعوى رقم ٢٩٦٦ لسنة ١٩٧٩ تجارى كلي جنوب القاهرة في طلب الذء الأمر الولائي الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٠ ببيع الشقة مقسر الشركة مع ما يترتب على ذلك من آثار . وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أجابه إلى هذا انطلب قضى له عمداً وعن إدراك بأحقيته لهذه الشقة فإنه يكون قد فضى له بشيء لم يشله .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أنه لما كان المطعون ضده الأول . حيا طلب فى الدعوى رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٧٩ بجارى كلى جنوب القاهرة الغاء الأمر الولائى الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٠ ببيع الشقة مقسر الشركة قد إستند فى ذلك إلى حقه فى إستردادها كأثر من آثار الحسكم له من قسبل ببطلان عقد الشركة لعدم شهره ونشره ومن ثم فإن مسألة أحقيته لتلك الشقة تعتر ثى هذه الحالة داخلة ضمناً فى طلبه الغاء الأمر ببيعها وإذ عسرض الحكم المطعون فيه لها وقضى بها بصفة صريحة فى منطوقه فإنه لا يكون قمد خرج عن نطاق الطلبات المعروضة عليه فى الدعوى ويضحى النعى عليه بأنه قضى عا لم يطلبه الخصوم على غير أساس.

وحيث إنه لما تقسدم يتعين رفض الطعن.

ُجِلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٨٧َ

برياسة السيد المستشار / الدكتور أحيد حسني نائب رئيس المحكمة وعضوية السسادة المستمارين / محمد طمرم وذكي المصري تأثين رئيس المحكمة ، منع توفيق وعبد المدم ابراهيم ،

(94)

الطَّعَنْ رقم ٧٨٧ لسنة ٥٢ القضائية :

نقل بحرى ٠ دعوى « سقوف الدعوى » ٠ معاهدات ٠ نظام عام ٠

انطبان معاهدة بروكسل سواء لتوافر شروطها او للانفاق في سنه الشحق على خصيسومه لها • اثره • سريان أحكام هذه العاهدة وحدها سواء ما تعلق منها بالفواعد الموضوعية أو الإجراءات واستبعاد أحكام المسادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون العجارة البحرى • علمة ذلك •

لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن معاهدة بروكسل اللولية في سندات الشحن المؤرخه و٢ أغسطس سنة ١٩٢٤ وقد أصبحت تشريعاً نافله المفعول في مصر بموجب المرسوم بقانون الصادر في ٢١ يناير سنة ١٩٤٤ وإن المعاهرة يؤدى إلى المتبعاد تطبيق المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى المتعلقتين بالإجراءات بحيث تكون دعوى المسئولية قبل الناقل مقبوا إذا رفعت قبل بالإجراءات بحيث تكون دعوى المسئولية قبل الناقل مقبوا إذا رفعت قبل مغمى المدة المناصوص عليها في الفقرة السادسة من المادة الثنائية من تلك المعاهدة وهي سنة من تاريخ تسليم البضاءة ، أو من التاريخ الذي ينبغي تسليمها فيه حكان من الجائز لطرق عقد النقل إذا كان سند الشحن لا مخضع المعاهدة سواء حطبة الشروط التي أوردتها المادة العاشرة منها - أن يتفقا فيه عملي خضوعه لم المنافق أو للإتفاق في سند الشحن على خضوعه المحاهدة سواء الموافق أو للإتفاق في سند الشحن على خضوعه لهما أو الإتفاق في سند الشحن على خضوعه أو تلك المتعلقة بالإجراءات ، وهو ما يؤدى دائمة إلى إستبعاد أحكام المادتين ٢٧٤ ع ٢٧٥ من قانون المتجارة البحري ذلك أن الأحكام الموادرة في هاتين المادش - وعلى من قانون المتجارة البحرة البحري ذلك أن الأحكام الموادرة في هاتين المادش - وعلى من قانون المتجارة البحري ذلك أن الأحكام المواردة في هاتين المادش - وعلى من قانون المتجارة البحري ذلك أن الأحكام المواردة في هاتين المادش - وعلى من قانون المتجارة البحري ذلك أن الأحكام المواردة في هاتين المادش - وعلى من قانون المتواركة المتواركة المنافقة المنافقة

ماجرى به قضاء المحكمة وانكانت لهـا صفة الإجراءات إلا أنها لا تتعلق بالنظام العام فيجوز لطرق العقد الاتفاق على إستبعادها وإعمال الإجراءات والمواعيد الواردة بمعاهدة بروكسل .

المكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في آن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ مدنی جزئی میناء بور سعید ـــ والتی قیدت فیا بعد برقم ٤٩ لسنة ١٩٨٠ تجارى كلى بور سعيد على الشركة المطعون ضدها وإنتبت إلى طلب الحسكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ٩٥١،٥٦٠٠ ج وفوائده القانونية ، وقالت بياناً لللك أنها قامت بالتأمين على رسالة سكر إستوردتها شركة التجارة عير البحار من البرازيل على السفينة ونيو كرست، التابعة للشركة المطعون ضدها ــ التي وصلتُ ميناء بور سعيد في ١٩٧٨/٩/٢٨ ، ولدى إستلام الرسالة تبين أن بها عجز وتلف تقدر قيمته بالمبلغ المطالب به ، وإذ أحالت المستوردة كافة حقوقها عن الواقعة للطاعنة بموجب حوالة حق فقد أقامت الدعوى بطلباتها السالفة . دفعت الشركة الناقلة بعدم قبول الدعوى لرفعها على خلاف المواعيد والإجراءات المنصوص علمها في المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى المصرى ، ومحكمة أول درجة قضت في ١٩٨٠/٣/٢٩ بقبول هذا الدفع . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ٧٨ لسنة ٢١ ق تجارى أمام عكمة إستثناف الإسماعيلية ـ مأمورية بور سعيد الى قضت في ١٩٨٢/١/١٩ بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعنة في هـــــــــــا الحـــــكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنهى بالوجه الثانى من سبب الطعن على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون ، وبياناً لذلك تقول أنه لما كانت أحكام المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى المصرى لا تتصل بالنظام العام فيجوز الاتفاق على مخالفتها ، وكان الثابت من سند شحن رسالة النزاع إتفاق طرفيه على تطبيق أحكام معاهدة بروكسل لسندات الشحن والتي أصبحت تشريعاً نافذاً بمصر ، وهو ما يوجب إعمال جميع قواعدها سواء أمها الإجرائية أو الموضوعية وبالتالى إستبعاد تطبيق المواعيد والإجراءات المنصوص عليها في هاتين المادتين ، وإذ جرى الحكم في قضائه على إهدار ما إتفق عليه في هذا السند مقولة إنه ينصرف إلى القواعد الموضوعية دون الإجرائية ، ورتب على ذلك تأييده قضاء الحسكم المستأنف بعدم قبول المدعوى لرفعها على خلاف المواعيد والإجراءات المنصوص عليها في المادتين المدعوى لرفعها على خلاف المواعيد والإجراءات المنصوص عليها في المادتين المنار إليهما ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النمى سديد ، ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن معاهدة بروكسل الدولية فى شأن سندات الشحن المؤرخة ٢٥ أغسطس سنة ١٩٧٤ وقد أصبحت تشريعاً نافذ المفعول فى مصر بموجب المرسوم بقانون الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٩٤٤ ، فإن توافر شروط إنطباقها المنصوص عليها فى ماديها العاشرة يؤدى إلى إستبعاد تطبيق المادتين ٢٧٤ ، المنصوص عليها فى ماديها العاشرة يؤدى المنابع المنابع المنتقب تكون دعوى المسؤلية قبل الناقل مقبولة إذا رفعت قبل مضى المدة المنصوص عليها فى الفقرة السادسة من المادة الثالثة من تلك المعاهدة وهى سنه من تاريخ تسليم البضاعة أو من التاريخ الذي ينبغى تسليمها فيه ، وكان من الجائز لطرفى عقد النظل إذا كان سند الشحن لا مخضع المعاهدة — طبقاً المشروط الى أوردتها النقل إذا كان سند الشحن لا مخضع المعاهدة — طبقاً المشروط الى أوردتها

المادة العاشرة مبا – أن يتققا فيه على خضوعه لها بتضمينه شرط وبار امونت ، فإن مفاد ذلك أنه كلا إنطبقت المعاهدة سواء لتوافر شروطها أو للإتفاق في سند الشحن على خضوعه لها فإن أحكام المعاهدة وحدها هي التي تنطبق سواء ما تعلق مبا بالقواعد الموضوعية أو تلك المتعلقة بالإجراءات ، وهو ما يؤدى دائماً إلى استبعاد أحكام المادتين ٢٧٥ ، ٧٧٥ من قانون التجارة البحرى ، ذلك أن الأحكام الواردة في هاتين المادتين – وعلى ما جرى به قضاء هذه الحكمة – وإن كانت لها صفة الإجراءات إلا أنها لا تتعلق بالنظام العام فيجوز لطرفي العقد الاتخفاق على استبعادها وإعمال الإجراءات والمواعيد الوابدة بمعاهدة بروكسل . لما كان ذلك وكان الثابت من سند الشحن اتفاق طرفيه على خضوعه لأحكام المعاهدة بتضمينه شرط و بار امونت ، وهمو ما تحسكت به الشركة الطاعنة أمام محكمة المرضوع ، فإن أحكامها تكون هي الواجبة التطبيق ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قب خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم .

جلسة ۲۶ من مارس سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار / يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة وعضـــوية الســــاوة المستشارين / جرجس اسيحق نائب رئيس المحكمة ، د- رفعت عيد المبيد ، السيد الســـنهاطي و محمد وليد الجارحي -

(**9V**)

الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) اثبات « طرق الاثبات : القرائن » • محكمة الموضوع • صورية •

التفاء شروط القريفة القانونية المتصوص عليها في المادة ١٩٧٧ مدنى ١٠ يحول دون استباط اضافة التصرف الى ما بعد الموت من قرائن قضائية أخرى ١ استقلال قاض الموضوع بتقسدير علم القرائق ه

۲۱) عقد ۰ صورية ۰ ارث ۰ وصية ؛ خلف ۰

حق دائن المتعاقدين والنملف الغاسي في التيسك بالنقد انظاهر في دواجهة من يتعسسك بالمقد العقيقي طبقاً لاحكام الصورية م 12.5 مدني • تقدمه على حق الوادت الذي يعشن على تحسرف دورته بالان يعقبي وصبة - علقاً ذلك - الوارث يستمد حقه من تواعد الارث التي تعتبر من العقام العام ولا يستعمة من المورث ولا من المقد الحقيقي • عدم اعتباره من ذوى الشمسان الذين تجرى المقاضفة بينهم طبقاً لها - مؤداه • عدم قبول التحساك بالعقد الظاهر في مواجهة حقه في الاردى •

١ - انتفاء شروط القرينة القانونية المنصوص عليها فى المادة ٩٩٧ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا بحول دون استنباط إضافة التصرف إلى ما بعد الموت من قرائن أخرى قضائية ، وتقدير الأدلة والقرائن هو مما يستقل به قاضى الموضوع .

٧ -- نظم المشرع بنص المادتين ٢٤٤ ، ٢٤٥ من القانون المدني أحكام الصورية سواء فيا بين المتعاقدين والحلف العمام أو فيا بينهما وبين دائنهم والحلف الخاص ، أو فيا بين هؤلاء الأخيرين ، وإذ كان حق دائى المتعاقدين والحلف الحاص في النسك بالعقد الظاهر طبقاً لهذه الأحكام هو حق استثنائي. مقرر لمؤلاء وأولئك فى مواجهة من يتمسك بالعقد الحقيقي وفلك على خلاف القواعد العامة ــ إذ يستمد من عقد لا وجود له قانوناً ــفيحين أن حتى الوارث الذى يطعن على تصرف مورثه بأنه يختى وصية هو حتى أصلى يستمده من قواعد الإرث التى تعتبر من النظام العام وتجعل واقعة وفاة المورث سبباً مستقلا لكسب الملكية ، ولا يستمده من المورث ولا من العقد الحقيقى ، ومن ثم لا يعد هذا الوارث طرفاً فى أية علاقة من تلك التى تنظمها أحكام الصورية المشار إليا ، ولا يعتبر لذلك من ذوى الشأن الذين تجرى المفاضلة ينبهم طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٤٤ سالفة الذكر ــوهم دائنو المتعاقدين والخلف الخاص ــ فلا يقبل من هؤلاء وأولئك القسك بالعقد الظاهر فى مواجهة حقه فى هذا الشأن .

الحكمية

بعمد الاطملاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السميد المستشمار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم حعل ما يين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق حس تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى ١١٧٥ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى شبن الكوم على الطاعين الأولين بطلب الحكم بتنبيت ملكيها لحصة ميراثية مقدارها النمن في نصف المنزل وقطعة الأرض الفضاء المبينة بالصحيفة . وقالت شرحاً لدعواها إن زوجها المرحوم توفى بتاريخ ١٩٧٤/٥/١٧ عها وعن ولديه الطاعين الأولين ، ولما كانت تستحق النمن في تركته المشار إلها فقد أقامت دعواها بالطلبات السائفة . كما أقام الطاعن الثالث الدعوى ١٩٧٧/١. سنة ١٩٧٤ مدنى كل شين المكرم على الطاعنين الأولين بطنب الحكم بصحة

ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٤/٧/٨ المتضمن بيعهما له ٣٥٧ مترآ مربعاً من قطعة الأرض المشار إليها التي قررا أنها آلت إليهما بطريق الشراء من والدهما بعقدی بیع مؤرخان ۱۹۷۲/۲/۲۷ وأنهما استصدرا ضده حكماً بصحبهما ونفاذهما فَى الدعوى ٣٥٣١ لسنة ١٩٧٢ مدنى كلي شبين الكوم ــ تدخلت المطعون ضدها في هذه الدعوى ودفعت بصورية هذين العقدين صورية نسبية بطريق التستر لكونهما يشملان كل ما كان علكه زوجها ويستهدفان حرمانها من حقهـا في الإرث . ومحكمة أول درجّة ضمت الدعويين وندبت في ١٩٧٥/٤/٧ خبراً لأداء المهمة المبينة بمنطرق حكمها ، وبعد أن قدم الحبير تقريره حكمت في ١٩٧٧/٤/٤ بإحالتهما إلى التحقيق لإثبات ونني تلك الصورية ويعد ساع الشهود حكمت في ١٩٧٨/٢/٢٠ برفض طلبات المطعون ضــدها فى الدعويين وبصحة ونفاذ عقد شراء الطاعن الثالث . استأنفت المطعونضدها هذا الحكم بالاستثناف ١٥١ لسنة ١١ ق طنطا . وبتاريخ ١٩٨٣/٣/٩ قضت محكمة الاستثناف بإلغاء الحسكم المستأنف وبإجابة المطعون ضدها إلى طلبائها وبصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٤/٧/٨ بالنسبة لمساحة ٩٢٣ و ٢١٨ متر؟ مربعاً لقاء ما يقابلها من الثمن . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقلمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكيم وعرض الطعن على هذه المحكمة ــ في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأمها :

وحيث إن الطعن أقم على سبب واحد من وجهين حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله وشابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال ذلك أنه أقام قضاءه على صورية عقدى البيع المؤرخين بوافر شروط القرينة المنصوص علمها في المادة ٩١٧ من القانون المدنى وأهدر دلالة أقوال الشهود والأحكام الثلاثة الصادرة بصحة ونفاذ هذين العقدين وبإلزام المورث بأن يؤدى للطاعنين الأولين أجرة الشقة والدكان موضوع والدعوى والتي تفيد أمها كانا محوزان أعيان النزاع في حياته وتؤكد جدية وتجيز العقدين المشار إليهما وهو ما تنتى به تلك القرينة التي اعتمد علمها الحكم،

وحيث إن هذا النعى غبر مقبول ذلك أن انتفاء شروط القرينة القبانونية المنصوص علمها في المبادة ٩١٧ من القانون المدنى ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـــ لا بحول دون استنباط إضافة التصرف إلى ما بعد الموت من قرائن أخرى قضائية ، وإذ كان تقدير الأدلة والقرائن والموازنة والترجيح بينها هو بما يستقل به قاضى الموضوع ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن عقدى البيع المؤرخين ١٩٧٧/٢/٢٧ كانا مضافين إلى ما بعد الموت وقصد بهما الإيصاء واستدل على ذلك بما أورده في مدوناته من أنه و ليس من المقبول عقلا أن يقوم المورث ببيع كل ما مملك دفعة واحدة وفي تاريخ واحد دون مبرر ثم يقوم باستشجار شقة يسكنها في ملكه الذي باعه ثم يقوم الآبناءالمشترون عقاضاته عن الأجــرة المتأخرة عليــه وهو يقيم معهم فى الإسكندرية حيث . يُقيمون إلى أن توفى بها ودون علم زوجته التي تقيم بُذات المَرْل حتى الآن وأن المحكمة تستشف من أحكام المطالبة بالأجرة المقدّمة من المستأنف علمهما الأولىن الكيد للمستأنفة بوصفها زوجة أبهم وإخفاء معالم الصورية إذ أن هذا المسلك غير مألوف بين أيناء المورث أثناء مرضه إلى أن توفى حيث يقيمسون فليس هذا موقف المتخاصمين، وأن الثابت من عقد البيع المؤرخ ١٩٧٢/٢/٢٧ الخاص بالمنزل أنه قد أشعر فيه إلى أن الثن قد دفع من المشترين حسب الفريضة الشرعية للذكر ضعف الآثني عا يشير إلى أن المورث قصد الإيصاء ولم يقصد البيع ، وأن الثابت من تقسرير الخبير المقدم لمحكمة أول درجة ومن أقوال شاهدى المستأنفة التى تطمئن إلىها المحكمة أن المورث كان محتفظ بالحيازة وحتى الانتفاع بالأعيان المبيعة حتى وَّفاته ، وأن المستأنفة قد خلَّفته في ذلك بعد مماته وحتى الآن بالنسبة للمنزل ، وأن المستأنف علمهما الأولىن فقيران ولا بمكنهما دفع ثمن الأعيان المبيعة خصوصاً وأن النُّن فوَّق طاقتهما ، ، وإذ كانَّ هـذا الذَّى أقام الحكم قضاءه عليه سائغاً وله أصل ثابت بالأوراق ومن شأنه أبر يؤدى إلى النتيجة التي انهي إلها فإن ما يشره الطاعنون في هذا الحصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيًّا لا تجوز إنَّارته أمام محكمة النقض ولا يغير ُ مَن ذَلَكُ مَا تَزَيِدُ فَيهِ الحُكُمِ مِن القول بتوافر القرينة القانونية المنصوص طلبًا ﴿ ف المنادة ٩١٧ من القانون المدنى متى كانت سائر الأسباب كافية لحمل قضائه ومن ثم فإن النجي بهذا الوجه يكون على غر أساس .

وحيث إن حاصل النمى بالوجه الثانى أن الطاعن التالث تمسك فى دفاعه بأنه اشترى من مشترين ظاهرين قضى بصحة ونفاذ عقدسهما فإذا تبن أن هذين العقدين يستران وصية فن حقه طبقاً للمادة ٢٤٤ من القانون المدنى التمسك بالعقدين الظاهرين باعتباره من الغير حسى النية وقد أغفل الحكم الرد على هذا الدفاع الجوهرى فشابه بذلك قصور فى التسبيب مبطل له.

وحيث إن هذا النمي بدوره غر مقبول ، ذلك أن مؤدى النص في المادة ٢٢٤ من القانون الممدنى على أنه ﴿ إِذَا أَبْرِمْ عَقَمْ صُورَى فَلَدَائَى المُتِعَاقِدِينَ وللخلف الحاص متى كانوا حسنى النية أنْ يتمسكوا بالعقد الصورى ، كما أن لهم أن يتمسكوا بالعقد المستر ويثبتوا مجميع الوسائل صورية العقد الذى أضر سم . وإذا تعارضت مصالح ذوى الشأن فتمسك بعضهم بالعقد الظاهر وتمسك الآخرون بالعقد المستتر كَانت الأفضلية للأولن ؛ ، وفي المـادة ٧٤٥ على أنه : ﴿ إِذَا سُرِّ المتعاقدان أن عقداً حقيقياً بعقد ظاهر فالعقد النافذ فها. بن المتعاقدين والخلف العام هو العقد الحقيقي » إن المشرع نظم مهذين النصين أحكام الصورية سواء فيما بين المتعاقدين والخلف العام وفيما بيسهما وبين دائنهم والخلف الحياص ، أو فيا بن هؤلاء الأخبرين ، ولما كان حق دائني المتعاقدين والخلف الحاص في التمسك بالعقد الظاهر طبقاً لهذه الأحكام هو إ حق استثنائي مقرر لهؤلاء وأولئك في مواجهة من يتمسك بالعقد الحقيقي وذلك على خلاف القواعد العامة ــ إذ يستمد من عقد لا وجود له قانوناً ــ في حنن أن حق الوارث الذي يطعن على تصرف مورثه بأنه يخني وصية هو حق أصلى يستمده من قواعد الإرث التي تعتبر من النظام العام وتجعل واقعة وفاة المورث سببًا مستقلا لكسب الملكية ولا يستمده من المورث ولا من أز الوصبة ، ومن ثم لا يعد هذا الوارث طرفاً في أية علاقة من تلك التي تنظمها ﴿ أحكام الصورية المشار إليها ولا يعتبر لذلك من ذوى الشأن الذين تجرى المفاضلة

بينهم طبقاً لنص الفقرة الثانية من المسادة ٢٤٤ سالفة الذكر - وهم دانسو المتعاقدين والحلف الخاص – فلا يقبل من هؤلاء وأولئك التمسك بالعقد الظاهر في مواجهة حقه في الإرث ، بل يقدم حقه على حقهم في هذا الشأذ، لما كان ذلك وكان لا يعيب الحكم إغفال الرد على دفاع غير متنج ، فإن النمي على الحكم المطمون فيه مما ورد مهذا الوجه يكون غير مقبول :

وحيث إنه لما تقدم يتعبن رفض الطعن :

. جلسة ۲۱ من مارس سنة ۱۹۸۷

" بريادة السيد المستشار / مصطلى صالح صليم قاتب رئيس المحكمة وعنسوية السيادة المبتشارين / ايراهيم زغو قاتب رئيس المحكمة ، محمد حسن الطيلى ، معدوج السمسهيد ، ولكن عبد المستريق •

(91)

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٣ القضائية :

(١) التزام « تنفيذ الالتزام : وسائل التنفيذ » •

قبول الدائن العرض المبدى من الحدين أو صدور حكم نهائي بصحة العسرض والإيداع • اثره • براءة ذمة المدين من الدين من يوم العرض • المسادتان • ٩٦ موافعات و ٣٦ مدنى •

(۲) التزام « المقاصة القضائية » •

المناسة القضالية • شروطها • م ٣٦٧ مهاي •

(٣) التزام « العق في الحبس » • بيع « ثمار البيع » • ربع •

التزام اليائم بالتسليم غير المؤجل - مؤداه - حق المسترى في تدار المبيع - تخطف الخصيرين عن الرفاء باللمن المستمئل الدفع في الحال - الخره - حق البائع في حيس المبيع - المسادتان ١/٤٥٨ - ٢/٤٥٩ مفشي -

41) التزام « تنفيذ الالتزام : مصروفات العرض والايداع » •

مصروفات العرض والإيداع • على عائق الدائن متى حكم بصبحة العرض والإيداع وكان متمسقا في عدم قبول العرض •

ها دعوى « دعوى صحة التعاقد » ٠ ملكية ٠ حكم ٠

القضاء بطلب صحة وتفاذ عقد بيع وتثبيت ملكية المستأنف للحات المبيع • تنسأتش • ملة دلك •

١ – مفاد النص فى المادة ٩٩٠ من قانون المرافعات وفى المادة ٣٩٩ من القانون المدنى أنه إذا قبل اللمائن العرض أو صدر حكم نهائى بصحة العرض والإيداع قام العرض فى هانين الحالتين مقام الوفاء وبرئت ذمة المدين من يوم للعرض:

٧ – المقرر طبقاً لنص المادة ٣٦٧ من القانون الملنى أنه يشترط لإجراء المقاصة القضائية أن يكون كل من طرق المقاصة القضائية أن يكون كل من طرق المقاصة مديناً بشخصه للآخر وفى الوقت ذاته دائناً له فيتقابل الدينان ويتقضيان بالمقاصة .

٣- يدل نص المادتين ٢/٤٥٨ ، ١/٤٥٩ من القانون المدنى على أن المشترى الحق في تمار المبيع طالما أن النزام اليائع بالتسليم غير مؤجل : ولليائع الحق في حبس المبيع حتى يستوفى ما هو مستحق له من العمن إذا كان مستحق الدفع كله أو بعضه في الحال .

 ٤ - المقرر أن مصروفات الدرض والإيداع تكون على الدائن إذا حكم بصحة العرض والإيداع وكان الأخير متعسقاً فى عدم قبول العرض بأن رفضه بغير مسوغ قانونى .

٥ - المقرر فى قضاء هذه المحكة - أن المقصود من طلب صمة ونفاذ عقد البيع هو تنفيذ الترام البائع بنقل ملكية العقار المبيع تنفيذاً عيناً والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد فى نقل الملكية ، فيكون فى معنى هذا الطلب أن ملكية العقار لم تنتقل بعد إلى المشترى ، ولذا فإن الحكم به يكون متناقضاً إذا ما اجتمع مع القضاء بثنيت ملكية ذات المشترى لهذا العقار لما يفيده هذا القضاء بطريق اللزوم الحتمى من ثبوت اكتساب المشترى لملكية العقار فعلا .

الحكمة

بعــد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السبيد المستشــار المقهر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

رحيث إن الوقائع على ما يين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراقي بــ نتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٣٣٣ سنة ١٩٦٧ مليني القباهرة

الابتدائية على المطعون ضدهما الأولىن بطلب الحكم أولا : بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٦٦/٣/١٢ المتضمن بيع المطعون ضدُّها الأولى لهـ العقار المبن بالأوراق أرضاً وبناء البائغ مساحته ٩٤٠،٨٣ متر مربع . ثانياً : شطب وإلغاء ومحو التسجيلات والتأشرات والقيودات التي تتعارض مع هذا البيع لــدى مصلحة الشهر العقاري . ثالثاً : تثبيت ملكيتها لكامل أرض وبناء العقمار مشتر اها . رابعاً : تسليم العقار المبيع خالياً من المطعون ضدها الأولى . خامساً : تنقيص الثمن البالغ مقداًره ٩٨٠,٤٠٤ جنيه مبلغ ٢١٧٤,١٦٠ جنيه ورد هذا المبلغ إلى الطاعنة من قيمة باق الثمن المودع خزينة المحكمة ، وقالت بيانًا لهـــا أنه بموجب العقد سالف البيان باعت إلىها المطعون ضدها الأولى العقار المبن به لقاء ثمن مقداره ٦ جنيه للمتر المربع دفعت منه عند التعاقد مبلغ ١٠٠٠ جنيه وإذ تقدمت بطلب تسجيل هذا العقد امتنع الشهر العقارى الذى عثله المطعون ضده الثاني لحن تقديم ما يدل على إلغاء قائمتي الرهنالمقيدتين على العقار المبيع وتقديم سُنــُد ملكَّية البائعة لمساحة ٦٤,٤٠ مثر مربع من هذا العقـــار لم تتضمنها العقود المسجلة المقدمة منها ، وإزاء تأخير إجراءات التسجيل قامت بعرض وإيداع باقى الثمن خزينة المحكمة ، وبتاريخ ٢٩٦٨/٢/٢٦ طلب وكيل الطاعنة ترك الخصومة فى الدعوى بالنسبة للمطعون ضده الثانى وقضت المحكمة بإثبات هـ لما الترك ، وبتاريخ ١٩٦٩/٢/١٥ طلبت المطعـون ضدها الأولى الحكم بتثبيت ملكيتها لمساحة ٦٤٫٤٠ متر مربع من عقار النزاع التي لم تتضمنها العقود المسجلة تأسيساً على تملكها لها بالحيازة المدة الطويلة المكسبة للملكية ، ويتاريخ ١٩٦٩/٢/٢٧ أحالتالمحكمة الدعوى إلى التحقيق وبجلسة ١٩٦٩/٤/١٩ قصر وكيل الطاعنة طلباته على ما هو مبن بصحيفة الدعوى مع إرجاء الفصل ى طلب تنقيص الثمن ممقدار قيمة إيجار الوحدات المؤجرة من عقار النزاع ومقابل انتفاع البائعة بالأماكن التى تشغلها، والتعويضات ومصروفات العرض والإيداع لما يعد الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع وقد صرح للمطعون ضدها الأولى يُصرف بلق الثمن المودع بعد صدور الحكم ، وبتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٦ حكت المحكمة بكثبيت ملكية الطعون ضدها الأولى لمساحة ١٤،٤٠ متراً مربعاً

من أرض وبناء عقار النزاع وبصيحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٦/٣/١٢ عن كامل أرض ومبانئ هذا العقار والتسليم وصرحت للمطعون ضدها الأولى بصرف مِبلغ ٩٨٠,٤٦٤٤ جنبه المودع خزينة المحكمة بلـون قيد أو شرط ِ مُجرد صيرورةِ الحكم نهائياً ورفضت ما عدا ذلك من طلبات وبتاريخ ١٩٦٩/٦/١٤ أعيد السر في الدعوى بناء عـلى طلب الطاعنــة الفصل في طلباتها المرجأة ، وبتاريخ ٢٢/٦/٢٢ استصدرتااطاعنة من رئيس الدائرة التي أصــدرت الحكم السابق ــ الأمر على عريضة رقم ١٣٩ إَسنة ١٩٦٩ القاهرة بتقدير طلباتها تقديراً مؤقتاً بمبلغ ٢٩١٤,٤٦٠ جنيمه والإذن بتوقيع الحجز التحفظي عملي ما للمطعون ضدها الأولى لدى قلم الودائع بمحكمتي القاهرة الابتدائية والزيتون الجزئية وفاءًا لهذا المبلغ وبعد أن تنفذ الحجز تحددت جلسة ١٩٦٩/٦/٢٨ لنظر طلب صحته وثبوت حَقّ الطاعنة في الدين المحجوز من أجله ، دفعت المطعون ضدها الأولى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٦ وطلبت إلغاء أمر التقدير والحجز لصدوره ممن لا ولاية له في إصداره ، وبتاريخ ٣٠/٥/٣٠ حكمت المحكمة برفض الدفع بعدم جمواز نظر الدعوى وإلغاء أمر التقدير والحجز رقم ١٣٩ سنة ١٩٦٩ القاهرة ورفضى الدعوى فى شقها الحاص بطلب تنقيص الثَّن ، وبتاريخ ١٩٧٠/٦/٦ أعيــد السير فى الدعوى مرة أخرى بناء على طلب الطاعنة للفصل فى طلبات زعمت أنه لم يفصل فيها بالحكمين سالني البيان وهي شطب وإلغاء وعمو التسجيلات والعقود التي تتعارض مع عقد البيع محل الدعوى ، وتثبيت ملكيتها لكامل أرض وبناء العقار المبيع ، وإخلاء المطعون ضدها الأولى من هذا العقبار ، وتنقيص ثمن العقار المبيع بمقدار الربع عن المدة من ١٩٦٧/٦/٢٨ وما يستجد بعد ذلك ومقابل رسم ومصروفات عرض وإيداع باقى الثمن ــ دفعت المطعون ضدها الأولى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكمين السابقين وبتاريخ ١٩٧٠/٦/٣٠ حكمت المحكمة بذلك . استأنفت الطاعـنة الحكمن الأخرين لدى محكمة استثناف القاهرة بالاستثناف رقم ٣٠١٧ سنة ٨٧ ق مدنى . وبتاريخ ١٩٧٣/١/٤٢ حكمت المحكمة بتأييدهما.. بلطت الطاعظ في هذا الحكم بطريق التقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنمى الطاعنة بالسبب الشانى والشق الأول من السبب الثالث منها على الحكم المطمون فيه مخالفة القانون ، والقصور في التسبيب والتناقض وفي بيان ذلك تقول إن طلبها الحكم بصحة أمر التقدير والحجز رقم ١٩٦٩ سنة ١٩٦٩ القاهرة وثبوت حقها في الدين المحجوز من أجله ومقداره ٢٩١٤،٤٦٠ جنيه وتنقيص هذا المبلغ من ثمن العقار ورده أو مساساً عجية الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٦ بصحة ونفاذ عقد البيع أو مساساً عجية الحكم المصادر بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٦ بصحة ونفاذ عقد البيع الأخير ، وبتأييد الحكم المصادر في ١٩٥٠/٥/٣٠ فيا قضى به من جواز نظر الدعوى بالنسبة لطلب تنقيص المن ، وتصدى لمناقشة عناصر الدين المذى تطالب الطاعنة بتنقيص المن عقداره فإنه يكون قد خالف القانون وشابه القصور في التسبيب والتناقض :

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن النص فى المادة ، 29 من قانون المرافعات على أنه و لا يحكم بصحة العرض الذى لم يعقبه إيداع إلا إذا تم إيداع المعروض مع فوائده الى استحقت لغاية يوم الإيداع ، وتحكم المحكمة مع صحة العرض ببراءة ذمة المدين من يوم العرض » . وفى المادة ٢٣٩ من القانون المدنى على أنه و يقوم العرض الحقيقى بالنسبة إلى المدين مقام الوفاء إذا تلاه إيداع يتم وفقاً لأحكام قانون المرافعات ، أو تلاه أى إجراء مماثل وذلك إذا قبله الدائن أو صدر حكم نهائى بصحته » . مفاده أنه إذا قبل الدائن العرض أو صدر حكم نهائى بصحة العرض والإيداع قام العرض فى هاتين الحرات مقام الوفاء وبرات فعة المدين من الدين من يوم العرض و وكأن طلب الطاعنة تنقيص باقى الفن المودن ضدها الأولى

عقدار التعويفي الذي ادعت استحقاقها له قبلها هو في حقيقته طلب لإجراء المقاصة القضائية بين المبلغين ، وكان من المقرر طبقاً لنص المادة ٣٦٧ من القانون المدنى أنه يُشترط لإجراء المقاصة أن يكون هناك مقابل بن الدينن ، أى أن يكون كل من طرفى المقاصة مديناً بشخصه للآخر وفى الوقَّت ذاته دائناً ا، فيتقابل الدينان وينقضيان بالمقاصة وكان الحكم الصادر بتاريخ١٩٦٩/٤/٢٦ بصحة ونفاذ عقد البيع مع التصريح للبائعة بصرف باقى الثمن المودع خزينة المحكمة قد تضمن القضاء بصحة العرض والإيداع وقد أصبح هذا الحكم نهائياً ومن ثم تكون ذمة الطاعنة قد بر أت من دين باقى الثمن من تاريخ العرض السابق على الإيداع الحاصل بتاريخ ٢٨/٦/٣١٨ ، ويضحى الأمر ولا تقابل بن هذا المبلغ الذي لم تعد الطاعنة مدينة به على النحو المتقدم وبين الدين اللَّـي تدعى مداينة المطعون ضدها الأولى به في الدعوى الماثلة والتي أقيمت بعمد تاريخ العسرض والإيـداع – وبذلك يكسون قد تخـلف شرط من شروط المقاصة القضائية . ويكون طلب تنقيص الثمن مقدار ذلك الدين غبر قامم على سند من القانون وإذ خلص الحكم المطعون فيه إلى رفضه فلا يبطله ـــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من تقريرات قانونية خاطئة لا تؤثر على النتيجة الصحيحة التي انتهى إلها _ إذ لمحكمة النقض تصحيح هذه الأخطاء دون أن لقضه . لما كان ما تقدم ، وكان الترام الطاعنة بالثمن في عقد البيع محل النزاع مغايراً في موضوعه وسببه لطلب التعويض الذي تدعيه في ذمة المطعون ضدها الأولى ، وتنقيص الثمن بمقدار هذا التعويض فإن الحكم المطعون فيه وقد خلص صحيحاً فى نتيجته على النحو المتقدم إلى رفض طلب تنقيص الثمن فإن هـذا القضاء لا يتناقض مع ما أورده في أسبابه من مناقشة لعناصر هذا التعويض الذي تدعيه الطاعنة ورفضه إياه ، ولا مع قضائه بتأبيد الحكم الصادر في ٣٠/٥/٣٠ فيا قضى به من جواز نظر طلب تنقيص الِعْنَ ـ ويكون النعي برمته على غير أساس.

ر وحيث إن حاصل انهى بالشق الثانى من السبب الثالث عالفة القانون والتصوير في التسييم، و وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أنها تسكنة واستحافهما لمُرات المبيع من يوم العقد ، كما طلبت الحكم لهما بالربع من ١٩٦٩/٧ وحتى تاريخ صدور الحكم المطعون فيه والتعويض عن غش المطعون ضدها الأولى لتقريرها على خلاف الحقيقة نخلو عقار النزاع من الرهون وعن النقص في المبيع ومصروفات عرض وإيداع باقى النن . وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى تأييد الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٥/٣٠ فيا خلص إليه من رفض لهـــــــة الطلبات دون أن يعرض لهـــ وللفاع الطاعنة في شأنها فإنه يكون قد خالف القانون وشابه قصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن النص في المــادة ٢/٤٥٨ من القانون المدنى على أنه و للمشترى ثمر المبيع وتماؤه من وقت تمام البيع ، وعليه تكاليف المبيع من هذا الوقت أيضاً . هذا ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضي بغيره ، . وفى المادة ١/٤٥٩ من ذات القانون على أنه « إذا كان الثمن كله أو بعصه مستحق الدفع في الحال فللبائع أن يحبس المبيع حتى. يستوفى ما هو مستحق له ولو قدم المشرى رهناً أو كفالة . هذا ما لم يمنح البائع المشترى أجلا بعــد البيع ۽ . يدل على أن للمشترى الحق في عُمار المبيع طالما أن النزام البائع بالتسليم غير مؤجل ــ وللبائع الحق في حبس المبيع حتى يستوفى ما هو مستحق له من الثُّن إذا كان مستحق الدفع كله أو بعضه في الحال ، ولما كان الثابت من العقد محل النزاع أنه قد خلاً من تحديد وقت دفع باتى الثمن وتسليم المبيع ومن ثم يكون الثمن مستحق الأداء فور تمام البيع ــ وكانت الطاعنة قد أُودعت باقى الثمن خزينة المحكمة وعلقت صرفه على شروط حددتها ، وكان الحكيم الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٥/٣٠ قد قضي بعدم أحقيتها في الربع من يوم العقد مقــابل مقدم الثمن المدفوع والذي لا يمثل سوى ﴿ المبلغ المتفق عليه ، وإذ أيده ق ذلك الحكم المطعون فيه فإنه لا يكون قد خالف القانون ، وكان النابت من الأوراق أن الطاعنة لم تتمسك بطلب الجكم . لهـا بالربع مِن ١٩٦٩/٧/١ حتى تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، ومن ثم يكون النعي في هذا الحصوص غير صحيحً . وكان من ألمقرو أن مصروفات العرض والإيداع تكون على الدائن إذا حكم بصحة العرض والإيداع وكان الأخير متصفاً في عدم قبول العرض بأن رفضه بغير مسوغ قانونى ، وكان الثابت من ملونات الحسكم الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٦ – أن الطاعتة قيلت عرضها لباقى الثمن يشروط بينها الحكم ثم تنازلت بعد ذلك عن تلك الشروط فقضى الحكم سالف البيان بصحة المرض وانصريح للمطعون ضدها الأولى بصرف المبلغ المودع دون قيسله أو شرط ولم يازمها بمصروفات العرض والإيداع عما يعنى رفضه الفسمي لطلب الطاعنة في شأنها فإن النعى على الحكم المطعون فيه بأنه لم يعرض لطلب تتلك المصروفات بكون على غير أساس . وكان الحكم المطعون فيه إذ خلص إلى تأبيد الحكم الابتدائى الصادر بتاريخ ٥٤/٥/١٩ والذي كان قد انهي إلى تأبيد الحكم اللابتدائى الصادر بتاريخ ٥٤/٥/١٩ والذي كان قد انهى إلى المطعون ضدها الأولى والنقص في المبعر شاس . كون على ضر أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أنها تمسكت أمام عكمة الاستئناف بأن الحكمن الابتدائين الصادرين بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢١ وشطب ١٩٧٠/٥/٣٠ لم يفصلا في طلباتهما تثبيت ملكيها لعقار النزاع ، وشطب التسجيلات ، وإخلاء المطعون ضدها الأولى من العقار المبيع وإذ خلص الحكم المطعون فيه إلى تأبيد الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٦/٣٠ الذي قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيا ودون أن يرد على أسباب الاستئناف فإذ يكون قد خالف القانون وشابه قصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النمى مردود ذلك أن من - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن المقصود من طلب صحة ونفاذ حقد البيح هو تنفيذ التزام البائع بنقل ملكية العقار المبيع تنفيذاً عينياً والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد فى نقل الملكية أمقار لم تنقل بعد إلى المشرى ، ولذا فإن الحكم به يكون متناقضاً إذا ما اجتمع مع القضاء بتثييت ملكية ذات المشرى لهذا العقار لما يفيده هذا القضاء بطريق النزوم الحتمى من ثبوت اكتساب المشرى لملكية العقار فعسلا : لما كان ذلك فإن طلب من ثبوت اكتساب المشرى لملكية ذات المشرى المدار الماسرة العقار فعسلا : لما كان ذلك فإن طلب

الطاعنة تثبيت ملكيتها لعقار النراع أياً كان الأساس الذي تستند إليه في ذلك يتناقض وطلبها الأساسي في الدعوى بصحة ونفاذ العقد المتضمن شرائها ذات العقار ، ومن ثم يكون هذا الطلب غير قائم على أساس قانوفي سلم ، ويكون النمي على الحكم المطعون فيه في هذا الحصوص غير منتج وبالتالى غير ، قبول ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنة طلبت بصحيفة دعواها تسليمها عقار النزاع خالياً من البائعة المطعون ضدها الأولى فقضى الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٦ - بالتسليم دون النص على إخلاء العقار من البائعة وارتضت الطاعنة هذا الحكم ولم تطعن عليه حتى صار تهائياً حائزاً لقوة الأمر فالمقضى ، ومن ثم فلا يجوز لها بعد ذلك أن تعود وتطلب إخلائها منه لما في فلك من مساس بحجية الحكم المشار إليه ويكون النبي على الحكم المطعون فيه فيداً اللسبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الأول على الحكم المطمون فيه محالفة القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك تقول الطاعنة أنها قلد تمسكت أمام محكمة الاستثناف بأن أمر التقدير والحجز رقم ١٣٦٩ سنة ١٩٦٩ القاهرة صدر من رئيس الهيئة التي تنظر الدعوى وأنه صاحب الولاية فى إصداره عملا بالحواد ٤/٣١٩ ، ٣٧٧ ، ٣٧٧٣ من قانون المرافعات وإذ قضى الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٥/٣ الذى خالف هذا النظر على قالة أن قاضى التنفيذ هو المختص وحده حدون أن يحصل دفاع الطاعنة ويرد عليه فإنه يكون قد خالف القانون وشابه قصور فى التسبيب:

وحيث إن هذا النعى غير منتج ذلك أن الحكم المطعون فيه وقد خلص صائبًا إلى عدم أحقية الطاعنة للدين الذي صدر من أجله أمر التقدير والحجز رقم ١٣٩ منة ١٩٦٩ القاهرة ، فإن هذا النمى أيًا كان وجه الرأى يكون غير منتج ومن ثم غير مقبول .

لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ۲٦ من مارس سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / يرسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة وحضوية السمسادة المستشارين / وليم رزق يدوى نائب رئيس المحكمة ، أحمد نصر الجندى ، د · محمد بها، الدين باشان و محمد خيرى الجنسادى •

(99)

الطمن رقم ١٨٣٢ لسنة ٥٣ القضائية :

(۱) عقد • بطلان • تعویش « تقادم دعوی التعویش » • مسئولیة « مسئولیة تقصیریة » •

قاعدة زوال المقد منذ ابرامه - كاثر للقضاء بيطلانه - عدم اعمالها في خصوص بدسريان تقادم دعوى التمويض عن الممل غير المتروخ الذي قضي على أساسه بالبطلان - علم ذلك - عدم تحقق الشرر الفمل الا من يوم الحكم بالبطلان - م ١٧٧ مدتى-

(۲) تقض « أسباب الطعن » •

عدم بيان الطّاهن العيب المنسوب للحكم الطعون فيه وموضعه عنه وأثره في قطسائه • اعتباره تعيا مجهلا فع طهول •

ا – الأثر الكاشف للحكم ببطلان العقد آلذى يرتد بهذا البطلان إلى يوم صدور ذلك العقد وإن كان يزيل العقد فى خصوص الترامات طرفيه التعاقدية منذ إبرامه إلا أنه لا أثر لمللك فى خصوص بدء سريان تقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع الذى أدى للحكم بهذا البطلان لأن العبرة فى بدء سريان هذا التقادم ليست بافتراض وقوع الفرر وعلم المفرور به وبالمسئول عنه منذ إبرام العقد قياساً على ذلك الأثر الكاشف للحكم بالبطلان ، بل أن العبرة فى ذلك وعلى ما جرى به نص المادة ١٧٧ من القانون المدنى بالفعل بوقوع الفرر فعلا وبالعلم الحقيق به وبالمسئول عنه وهو ما لا يتحقق بالفعل إلا يوم صدور ذلك الحكم .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - عدم قبول الطعن الذي لم ين في

أرأسبابه وجه العيب المنسوب للحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره فى قضائه ـــ وإذ كان الطاعن لم يبين فى شق نعيه وجه مخالفة الحكم المطعون فيه لحجية الحكم السابق ـــ فإن النمى يكون مجهلا ، ومن ثم غير مقبول :

المحكمية

بعـد الاطــلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السـيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ــ تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٩٨٠/٤٢٤٢ مدنى كلي جنوب القاهرة على الطاعن بصفته طالبًا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الايتدائى المؤرخ ١٩٦٤/٨/٣ المتضمن شرائه من الأخير الأرض المبينة به ومساحبًا ١٩٩،٦٥ مرَّ آمع التسليم ، وإذ أقام الطاعن على المطعون ضده دعوى ضمان فرعية طالباً فها الحكم ببطلان ذلك العقد لوروده على أرض لم يصدر قراربتقسيمها،عدل المطعون ضده طلباته إلى طلب الحكم بصحة توقيع الطاعن على هذا العقيد وبِالزامه بِمبلغ ٥١ جنيه تعريضاً مؤقتاً عما أصابه من أضرار من جراء عدم تنفيذ العقد . بتاريخ ٢/١/١٦/١ قضت المحكمة في الدعــوىالأصلية بصحة التوقيع وفي الدعوى الفرعية ببطلان العقد وأحالت الدعوى في خصوص طلب التعويض المؤقت إلى محكمة عابدين الجزئية للاختصاص القيمي ، حيث عدل المطعون ضده أمامها طلبه هذا إلى طلب التعويض البائى الذى قــدره عبلغ ١٥٠٠٠ جنيه . قضت المحكمة بعـدم اختصاصها قيمياً بنظر الدعـوى وبإحالتها إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية وقيدت برقم ٤٧٤/١٩٨٠ . دفع الطاعن بسقوط دعوى التعويض بالتقادم. بتاريخ ١٩٨٢/٤/١١ قضت المحكمة برفض الدفع وبإلزام الطاحن بصفته بأن يؤدى للمطعون ضده تعويضاكمقداره

٤٠٠٠ جنيه . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استثناف القياهرة بالاستثناف رقم ٩٩٠٣س٩٩ ق طالباً إلغاءه والحكم برفض الدعوى . بتاريخ 19٨٣/٦/١٦ قضت المحكمة بالرفض والتأييد . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . أودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطعن أقم على سبين ينعى الطاعن بهما حدا الشق الشاتى من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون والقصور ، وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستثناف بوجوب احتساب بدء كل من المقادم الثلاثى والطويل المسقط لدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع – طبقاً المادة بعلا 1972 من القانون المدنى – من يوم تحوير عقد بيصه الأرض للمطعون ضده بتاريخ 1972/٨/٣ عسبانه اليوم الذى يرتد إليه بطلان الأرض للمطعون ضده بتاريخ 1972/٨/٣ عسبانه اليوم الذى يرتد إليه بطلان وتاريخ علم المضرور منه به وبالشخص المسؤل عنه لكن الحكم المطعون فيه وتاريخ علم المفرو ودفض الدفع بالتقادم على سند من احتسابه بدءاً من تاريخ إضاف عدو حكم اليطلان في ١٩٨٠/٦/٩ ورتب على ذلك قضاءه بالتعويض ودون أن يرد على ما تمسك به من دفاع ، فيكون فضلا عن قصوره قد أعطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النمى غير سديد ذلك أن الأثر الكاشف للحكم بيطلان العقد الفت للحكم بيطلان العقد الفت وإن كان يزيل العقد ألف يرتب العقد في خصوص الزامات طرفيه التعاقدية منذ إيرامه إلا أنه لا أثر لللك في خصوص بدء سريان تقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع الذي أدى للحكم سنذا البطلان لأن العبرة في بدء سريان هذا التقادم ليست بافتراض وقع الضرو وعلم المضرور به وبالمسئول عنه منذ إيرام العقد قياساً على ذلك الآثر الكاشف للحكم بالبطلان ، بل إن العبرة في ذلك — وعلى ما جرى به

نص المادة ۱۷۷ من القانون المدنى – هى بوقوع الفهر فعلا وبالعلم الحقيقى به وبالمسول عنه وهو ما لا يتحقق بالفعل إلا يوم صدور ذلك الحكم ، وإذ عول الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطمون فيه فى رفض الدفع بالتقادم إلى احتسابه بدءاً من تاويخ صدور الحكم ببطلان عقد شراء المطمون ضده الأرض وهو يوم ۲۱/۱/۱۹ – ورتب على ذلك قضاءه بالتصويض فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون أو شابه قصور مبطل ويكون النمى عليه غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالشق التانى من السبب الأول على الحكم المطمون فيه مخالفة القانون ذلك أن هذا الحكم خالف حجية الحكم الهائى الصادر فى الدعوى الفرعية بيطلان عقد البيع موضوع الدعوى الأصلية بطلاناً يرتد إلى تاريخ صدور العقد .

وحيث إن هذا النمى غير مقبول ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة عدم قبول الطمن آلذى لم يبين فى أسبابه وجه العيب المنسوب للحكم المطمون فيه وموضعه منه وأثره فى قضائه وكان الطاعن لم يبين فى شق نعيه وجه مخالفة الحكم المطمون فيه لحجية الحكم السابق فإن النمى به يكون مجهلا ومن ثم غير مقبول :

ولما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ۲٦ من مارس سنة ١٩٨٧

برياسة السيد االمستشار / يوسف أور زيد ثاقب رئيس المحكمة وحضوية الســــادة المستشارين / وليم رزق بدوى تاقب رئيس المحكمة ، أحبد قصر الجندى ، د- محمد بهاه الدين باشات و محمد شهرى الجنـــفق ه

() + +)

الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) قوة الأمر المقفى • حكم « حجية الحكم الجنائي » •

قرة الامر المشخص • ثبوتها للحكم الجنائي • شرطه - صيورته باتا غير قابل للطمين مليسه •

٢١) حكم « الطعن في الحكم » • التماس اعادة النظر • قوة الامر المقفي •

انتماس اعادة النظر في أحكام المحاكم المحكرية يديل للطفن بالنظمي في أحكام المحاكم العادية - مؤداه - عدم صبيورة تلك الإحكام بائه الإ باستنفاد طريق الطمن عليه بذلك السبيل أر بغرات ميماده - كل ٢٠ لسنة ١٩٦٦ -

١ ــ قوة الأمر المقضى لا تلحق الحكم الجنائى إلا إذا كان باتاً لا يقبل الطمن عليه بطرق الطمن العادية أو غير العادية لاستشاد طنرق الطمن فيه أو بفوات مواعيدها :

٧ - التماس إعادة النظر فى أحكام المحاكم المسكرية وفقاً لقانون الأحكام المسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ يعتبر بديلا عن الضمانات الى كفلها القانون المسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ يعتبر بديلا عن الضادية عما لازمه أن الحكم الصادر من تلك الحاكم المسكرية لا يكون باتاً إلا باستنفاد طريق الطمن علم بالقاس إعادة النظر أو بفوات ميعاده ؟

الحكمة

يبيد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر :.. والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

 وحيث إن الوقائع -- على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق --تتحصل فى أن المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفتها أقامت الدصوى رقم ١٩٨٠/١٠٨ مدنى كلى أسوان على وزير الدفاع بصفته ـــ الطاعن ـــ وعلى المطعون ضده الثائى طالبة الحكم بإلزامهما متضامتين بأن يؤديا لهما تعويضاً مقداره عشرة آلاف جنيه ، وأقالت بياناً لذلك أنَّ المطعون ضده الثاني كان يقود دبابة دون التحقق من صلاحيُّها فنيًّا ثما أدى إلى انحرافها واصطدامها بسيارة كان يستقلها مورثها المرحوم وتسبب في وفاته ، وحوكم المطعون ضده الثانى جنـائياً في القضية رقم ١٩٧٨/٩٨ جنح عسكرية أسوان . وصدر ضده حكم بالإدانة ، ولما كان المطعون ضده الثانى تابعاً للطاعن فقد أقامت الدعوى ليحكم لهـا بطلباتها . بتاريخ ١٩٨١/٣/٣٠ قضت المحكمة بإلزام الطاعن والمطعون ضده الثانى متضامنين بأن يؤديا لهـا مبلغ ثمانية آلاف جنيه ه استأنف الطباعن عذا الحكم لدى عكمة استثناف قنآ (مأمورية أسوان) بالاستثناف رقم ١٩٥٦/٥٠ ق طالبًا إلغاءه والحكم برفض الدعوى. بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٣ قُضت المحكمة بالتأييد . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض. أودعت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى بنقض الحكم .عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأمها ٠

وحيث إن الطعن أقم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور والحطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول إنه تحسك أمام محكمة الاستثناف بدفاع حاصله أن الحكم الصادر بالإدانة فى الجنحة رقم ١٩٧٨/٩٨ حسكرية أسوان وإن تصدق عليه فى ١٩٧٩/٣/٢١ إلا أنه تم يعلن للمطعون ضده الثانى حتى يصر باتاً فى حقه باستشاد طريق الطعن عليه بالتماس إعادة النظر أو فـوات ميماده من تاريخ الإعلان عملا بقانون الأحكام العسكرية رقم ١٩٦٦/٢٠ ، لكن الحكم المطعون فيه النزم حجية هذا الحكم الجنائى وهمو ورتب عليه تضاءه بالتعويض دون أن يتحقق من أنه قد أصبح باتاً ، وهمو ما يعبه بالقعمور والخطأ فى تطبيق القانون ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النحى فى عله ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن قوة الأمر المقضى لا تلحق الحكم الجنائى إلا إذا كان باتاً لا يقبل الطعن عليه بطرق الطعن السادية أو غير العادية لاستنفاد طرق الطعن فيه أو بفوات مواعيدها ، وأن التماس إعادة النظر فى أحكام المحاكم العسكرية ، وفقاً لقانون الأحكاء العسكرية رقم ١٩٣٦/٢٥ يعتبر بديلا عن الفهانات التى كفلها القانون العام عن طريق الطعن بالنقض فى أحكام الحاكم العادية عا لازمه أن الحكم الصادر من تلك الحاكم العسكرية لا يكون باتاً إلا باستنفاد طريق العلمن عليه بالخاص إعادة النظر أو بفوات ميعاده ، وكان الحكم المعادر فى الجنحية قد ركن فى إثبات خطأ المطعون ضده الثانى إلى الحكم الصادر فى الجنحية صار أياتاً إعلانه له بعد التصديق عليه ، واستنفاد طرق الطعن عليه بالتماس إعادة النظر أو بفوات ميعاده ، ورتب على ذلك قضاءه بالتمويض ، فإنه إعادة النظر أو بفوات ميعاده ، ورتب على ذلك قضاءه بالتمويض ، فإنه يكون معيباً بالقصور والحطأ فى تطبيق القانون عا يوجب فقضه .

جِلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستقدار / يوسف أير زيد فائب رئيس المحكمة وهدوية السميساوة المستقدارين / وليم رزق بدى نائب رئيس المحكمة ، أحمد نصر الجندى ، د- محمد بهاء الدين باشان و محمد شيرى الوهبساوي •

$() \cdot ()$

الطمن رقم ١٨١ لسنة ٥٤ القضائية :

(١) حيازة • تقادم « انقطاع التقادم » •

مدة السنة اللازمة لرفع دعوى الحيازة · مدة تقادم · مؤدى ذلك · سرياز قواعمه وقلب وانتظاع التقادم المسقط عليها ·

(٣) نقش « السبب الجديد » • نظام عام • تقادم • داوع •

الدنع پالتقادم • عدم تعلقه بالنظام الهام • وجوب التسساك به امام محكمة الموضوع • عدم جواز الخارته الابل موة أمام صحكمة الت**قدي •**

- (۳) عقد « العقد الاداري » اختصاص « الاختصاص الولائي » •
- المقرد التي تبرمها الادارة مع الافراد اعتبارها عقوها اهارية شرطه •
- (٤) ملكية « اكتساب الملكية بالتقادم » حيازة محكمة الموضوع •

وهم الله • واقعة تمادية • جواز اثباتها بكافة الطرق من أى مصدر يستقى القاهى منه الدئيسل •

 ١ - مدة السنة المعينة لرفع دعوى الحيازة - هى مدة نقادم خاص تسرى عليه قواحد الوقف والانقطاع التي تسرى على التقادم المسقط العادى :

٢ - إذ كان التقادم لا يتعلق بالنظام العام وبجب القسك به أمام محكمة الموضوع فإن ما أثاره الطاعن بسبب النمى من انقضاء حق المطعون ضدها الأولى في رفع الدعوى لمفيى أكثر من سنة على تاريخ سلب الحيازة - يكون دفاها جديداً لم يسبق له القسك به أمام محكمة الموضوع فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة المفضىء

٣ ــ العقود التي تبرمها الإدارة مع الأفراد لا تعتبر عقوداً إدارية إلا إذا تعلق بتسيير مرفق عام وأظهرت الإدارة نيتها في الأحدد في شأنها بأسلوب القانون العام بأن تضمن عقدها شروطاً استثنائية وغير مألوفة تناى بها عنظ أسلوب القانون الحاص أو تحيل فيها الإدارة على اللوائح الحاصة بها :

٤ -- وضع اليد واقعة مادية بجوز إثباتها بكافة الطرق من أى مصدر
 يستثى القاضى منه دليله :

المحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق التحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٤٧٠٩ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى الزقازيق على المرحوم ومورث الطاعن وباقى المطعون ضدهم عبطلب الحكم بكف منازعته لها في مساحة ١ سهم ، ٧٠ قبراط ، ١ فدان أرضاً زراعية مبينة بالصحيفة وعدم تعرضه لها فها ، وقالت بياناً لها أنها تضع اليد على هذه الأوض بنية التملك وقد تعرض لها المورث المذكور بأن وضع يده علها بالقوة بتاريخ ١٩٧٤/١٠/١٩ وحرر في شأن ذلك الشكوى رقم ١٩٧٤ سنة ١٩٧٤ إدارى أبو كبر ، ثم عدلت المطعون ضدها الأولى طلباتها إلى طلب الجنكم برد حيازتها للمساحة سالفة اليبان ومنع تعرض الطاعن وبلق المطبون ضده لم الحباب المنافذ المنافذ اليبان ومنع تعرض الطاعن وبلق المطبون ضده لم الحباب الردع تقريره وبلق المطبون ضدها الأولى . استأنف الطاعن هسلما الحكم لدى عكمة استشاف المطعون ضدها الأولى . استأنف الطاعن هسلما الحكم لدى عكمة استشاف المطعون ضدها الأولى . استأنف الطاعن هسلما الحكم لدى عكمة استشاف

ورفض الدعوى - بتاريخ ١٩٨٤/٧/٦ قضت الهكمة بالتأييد - طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . أودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وقيها الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطمن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيانه يقول إن المطعون ضدها الأولى أقامت دعواها ابتداء باعتبارها دعوى ملكية ثم عدلت الطلبات فيها إلى استرداد الحيازة وقد تم هذا التعديل بعد مضى أكثر من سنة على تاريخ التعرض فتكون الدعوى غير مقبولة لأن ميعاد رفع دعوى الحيازة يتعلق بالنظام العام وتقفى به المحكمة من تلقاء نفسها ، كما أنه لا يجوز تعديل الطلبات من دعوى أصل الحق إلى دعوى حيازة لتعارضه مع قاعدة عدم الجمع بينهما ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون معياً بمخالفة القانون .

وحيث إن هذا النمى غير مقبول فى شقه الأول ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مدة السنة المعينة لرفع دعوى الحيازة هى مدة تقـادم خاص تسرى عليه قواعد الوقف والانقطاع الى تسرى على التقادم المسقط العادى وكان التقادم لا يتعلق بالنظام العام ويجب التمسك به أماء محكمة الموضوع

فإن ما أثاره الطاعن بسبب النمى من انقضاء حق المطعون ضدها الأولى فى رفع الدعوى لمضى أكثر من سنة على تاريخ سلب الحيازة يكون دفاعاً جديداً لم يسبق له العسك به أمام محكمة الموضوع فلا بجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . والنمى مردود فى شقه الثانى ذلك أن الثابت أن المطعون ضدها الأولى عدلت طلباتها إلى استرداد الحيازة بصحيفة أودعها قلم كتاب محكمة أول درجة فأصبح المطروح على المحكمة هو طلب استرداد الحيازة كلموى مبدأة دون الدعوى المحتدة إلى أصل الحتى عا لا يكون معه فى الغراع المماثل

ثمة جمع بين دعوى الحيازة ودعوى الحق . ويكون النعى على الجحكم المطعون فيه بوجهيه بملى غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحسكم المطعون فيه مخالضة القانون ، وفى بيانه يقول إنه تمسك أمام محكمة أول درجة بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى على سند من أن التعرض الحاصل منه للمطعمون ضدها الأولى يستند إلى قرار إدارى صادر من هيئة الأوقاف المالكة بتأجيرها إليه الأرض على النزاع بما لا تختص الحاكم العادية بنظره غير أن الحكم الابتدائى قضى على خلاف القانون برفض هذا اللفع الذي يحق له التحسك به أمام محكمة النقض الماقمة بالنظام الهام .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول في شقه الأول ذلك أن الطاعن لم يقدم ما يدل على صدور قرار إدارى من هيئة الأوقاف بشأن وضع اليد على الأرض محل النزاع ومردود في شقه الثاني ذلك أنه لما كان المقرر ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه الحكمة ــ أن العقود التي تبرمها الإدارة مع الأفراد لا تغتبر عقوداً إدارية إلا إذا تعلقت بتسير مرفق عام وأظهرت الإدارة نيتها في الأخذ في شأنها بأسلوب القانون العام بأن تضمن عقدها شروطاً استثنائية وغبر مألوفة تنأى بها عن أسلوب القانون الحاص أو تحيل فها الإدارة على اللوائح الحاصة بها وكان الثابت من عقد الإنجار المؤرخ ١٩٧٥/١٠/١٠ الصادر من هيشــة الأوقاف إلى الطاعن أنه تضمن تأجرها إليه أرضاً زراعية من أملاكها الخاصة ولم يتضمن أى شرط استثنائي بخالُّف المألوف في القانون الخاص فإن هذا العقد يعتبر عقداً مدنياً عكمه القانون الخاص ، ومن ثم فإن دعوى استرداد الحيازة المرفوعة من الطُّعون ضدها الأولى بشأن تعرض الطاعن المستند إلى العقد سالف الذكر تكون مما تختص به المحاكم العادية وإذ قضى الحكم الابتدائى المؤيد بالحيكم المطبون فيه برفض الدفع المبدي من الطاعن يعدم اختصاص المحكمة ولاثياً بنظر الدعوي لا يكون قد خالف قواعد الاختصاص الولائي ويكون النعي عليه على غير أساس. وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الإخملال عن الدفاع ، وفي بيانه يقول أنه طالب أمام محكمة الاستئناف إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أنه دون المطعون ضدها الأولى يضم اليد على الأرض محل الذاع غير أن الحكم المطعون فيه الثقت عن طلبه وعول في إثبات وضع يد المطعون ضدها الأولى على تقرير الحبير وهو ما يعيبه بالإخلال عمق الدفاع

وحيث إن هذا النمى مردود ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن وضع اليد واقعة مادية بجوز إثباتها بكافة الطرق من أى مصدر يستتى القاضى منه دليله وأن لحكمة الموضوع الالتفات عن طلب الإحالة إلى التحقيق منى وجدت في الدعوى ما يكنى لتكوين عقيدتها وكان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه على تقريرى الحيرين المقدمين في الدعوى في إثبات وضع يسد المطعون ضدها الأولى على الأرض عمل النزاع ورتب على ذلك قضاءه برد حيازتهما ويكنى لحمل قضائه فلا عليه أن التفت عن طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق ويكون النعى عليه جدلا موضوعياً في تقدير الدليل وكفايته المتحسر عنه رقابة عكمة النقض .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن :

- جلسة ٢٦ من مارس سنة.١٩٨٧ -

" برياسة السّيّة المستقدار / مُعشد معمود واسم قالب وأيس الهجكمة وهضوية السسّاوة الستقدارين / محمد واقت خفاجي والبي وليس المحكمة بـ محمد فؤاد شرباتن ، مجمد عبد البر حسيّن سالم ومحمد محمد طبيطه •

$(1 \cdot Y)$

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٥٠ القضائية :

١ ١ - ٣) ايجار « ايجار الارض الفضاء » « انتهاء عقد الايجار » •

 (١) ورود عقد الایجار على أرضى قضاء • أثره • خضوعه لاحكام الفاتون المدلى • لا عبرة بالغرض من الایجار ولا بحا یقیمه علیها المستأجر من انشاءات •

 (٣) علود الايجار الخاضمة لاحكام القانون المدنى · انفضاؤها بانتهاء مدتها · صدور التبيه بالاخلاء من أحد طرفى عقد الايجار للاخر · أثره · الحلال الرابطة المقدية بعد مسدة معينسة ·

(٣) قرار وزير التموين رقم ١٨٧ لسنة ١٩٧٨ بعظر اتخاذ أى اجراء لهدم المقارات التي تحوى منشآت تموينية قبل الحصول على ترخيص بذلك من المحافظ المختص • نطاقه • عسمه امتداد أثره الى العلاقة الإيجارية القائمة بشأن تملك المنشآت • طلب المؤجر تسليم العين حالية من المنشأت المقامة عليها بما يتمارض والقرار المشار اليه • لا يحول دون القضاء بانهساه المنة • علمة ولله • و

١٠ المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة - أن ورود عقد الإمجار على أرض قضاء تخضع لقواعد القانون المدنى ، ولا عبرة بالعرض الملدى استؤج ت العبن من أجله ، ولا بما يقيمة عليها المستأجر من منشآت تحقيقاً لهذا الغرض .

٧ - الأصل في عقود الإعبار الحاضعة لحكم القانون المدنى أنها تنقضى بانتهاء المدة المحددة فيها ، وأن التنبيه بالإخلاء الصادر من أحد طرفي عقد الإعبار للطرف الآخر في المواعيد المبيئة بالمادة ٩٣٠ من القانون المدنى يؤدى إلى إنحلال الرابطة العقدية الى كانت قائمة بينهما بعد فترة معينة .

٣ ــ إذ كان الثابت بالأوراق أن الطاعن أقام دعواه بطلب إنهاء عقمد إنجار النزاع المؤرخ ١/٧/٧٠ لانتهاء مدته بعد أن نبه على الشركة المطعون لْمُصْدُهَا بِالْإَخْلاءُ فَي ١٩٧٥/٩/١٨ وَفَقًا لَشَرُوطٌ هَذَا الْعَقْدِ ، وإذْ نازعت الأخدرة في طبيعة العن المؤجرة في أنها لا تعد من الأراضي الفضاء، فإنه كان ? يَتِعَنَّ عَلَى الحَكُمُ المُطْعُونَ فَيْهِ أَنْ يَفْصُلُ فِي طَلْبِ إِنَّهَاءُ العَقْدُ وَفَقًا للأحكام المقررة في هذا ألشأن ، ولا يعمر من ذلك أن المــادة الأولى من قرار وزيرُ القوين والتجارة الداخلية رقم ١٨٧ لسنة ١٩٧٨ ــ المنفذ لأحكام المرسموم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٥ تحظر على ملاك العقارات التي تحوى منشـــآت تمويئية والني حددها الجدول المرافق لهذا القرار ومن بينها مطاحن الحبوب من اتخاذ أي إجراء لهــدم العقارات قبل الحصول على ترخيص بذلك من المحافظ المختص ، إذ أن هذا الحظر قاصر على مدم تلك المنشآت ولا عتمد أثره إلى العلاقة الإنجارية القائمة بشأنها ، بل تظل خاضعة من حيث قيامهـــا أو انقض تُها القواجد القانونية التي تنظِمها سواء في القانون المدني أو قوانين إبجار الأماكن محسب الأحوال ، ولا محول دون القضاء بإنهاء عقد الإعجار أن يطلب المؤجر تسليمه العن المؤجرة خاليه من المنشآت الى أقامها المستأجر عما يتعارض مع القرار الوزارى المشار إليه إذ هو ليس شرطاً لقبول طلب إنهاء العقد ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدعوى برمتها لعدم حصول الطاعن على ترخيص لهدم المطحن الذى أقامه المستأجر بالأرض المؤجرة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

للحكمية

بعـه. الاطــلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السـيد المستشــار المقرر وللرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

. وحيث إن الزقائم ــ على ما يين من الحكم المطبون فيه وسائر الأوراق ــ تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوىُ وقم ٤٠ سنة ١٩٧٦ مدتى بندر دمنهور

على الشركة المطعون ضدها للحكم بانتهاء عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٣/٧/١ ، وإلزامها بتسليمه الأرض المبينة بالصحيفة خالية ، وقال بياناً لَمَـا أن المرحوم.... استأجر منه أرض النزاع عوجب عقد الإمجار سالف الذكر ، وقد أقام على جزء منها مطحناً تم تأميمه ، وحلت الشركة المطعون ضدها محل المستأجر الأصلى في كافة الحقوق والالتزامات الناشئة عن هذا العقد ، ثم أنذرها في ١٩٧٥/٩/١٨ بإنحلاء أرض النزاع لعدم رغبته في امتداد العقد ، ولما لم تستجب لطلبه ، فقد أقام الدعوى . وبتاريخ ١٩٧٩/١/١١ حكمت المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها قيمياً بنظر الدعوى ، وإحالها محكمة دمهورالابتدائية حیث قیدت برقم ۲۸۳ سنة ۱۹۷۹ مدنی کلی دمهور ، وبتاریخ ۱۹۷۹/٤/۱۱ حكمت المحكمة برفض الدفع المبـدى من الشركة المطغون ضـدها بعـــدم الاختصاص الولائى ، وبإنهاء عقد الإبجار المؤرخ ١٩٥٣/٧/١ وألزمت الشركة المطعون ضدها يتسلم أرض النزاع إلى الطاعن خالية، استأنفت الشركة المطعون ضدها هذا الحكم بالاستثناف رقره ٤٨٥ سنة ٣٥ق إسكندرية ومأمورية دمنهور ٤ . وبتاريخ ٢٥/١١/٢٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ، وبرفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بتقض الحكم المعلمون فيه ، وإذ عرض العلمن على هذه المحكمة في غرَّفة مشورة، حددت جلسة لنظره ، وفها النزمت النيابة رأمها .

 وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أن للقرر ـــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ أن ورود عقد الإمجار على أرض فضاء مخضع لقواعد القانون المدنى ، ولا عبرة بالغرض الذي استؤجرت العبن من أُجله ، ولا بما يقيمه علمها المستأجر من منشآت تحقيقاً لهذا الغرض ، ومن المقرر أن الأصل في عقود الإيجار الخاضعة لحكم القانون المدنى أنها تنقضى بانتهاء المدة المحــددة فيها ، وأنَّ التنبيه بالإخلاء الصادر من أحد طرفى عقد الإبجار للطرف الآخر في المواعيد المبينة بالمادة ٦٣٥ من القانون المدنى يؤدى إلى انحلال الرابطة العقدية التي كانت قائمة بينهما بعد فترة معينة ، لما كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق أن الطاعن أقام دعواه يطلب إنهاء عقد إيجار أرض النزاع المـــؤرخ ١٩٥٣/٧/١ لانتهاء مدته بعد أن نبه على الشركة المطعون ضدها بالإخسلاء في ١٩٧٥/٩/١٨ وفقاً لشروط العقد ، وإذ نازعت الأخبرة في طبيعة العين المؤجرة فى أنها لا تعد من الأراضى الفضــــاء ، فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يفصل في طلب إنهاء العقد وفقاً للأحكام المقررة في هذا الشأن، ولا يغير من ذلك أن المبادة الأولى من قرار وزير التموين والتجبارة الداخلية رقم ١٨٧٧ سنة ١٩٧٨ ـــ المنفذ لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٧ سنة ١٩٤٥ تحظر على ملاك العقارات الى تحوى منشآت تموينية والتي حددها الجدول المرافق لهذا القرار ومن بينها مطاحن الحبوب من اتخاذ أي إجراء لهدم العقارات قبل الحصول على ترخيص بذلك من المحافظ المختص ، إذ أن هذا الحظر قاصر على هدم تلك المنشآت ولا عند أثره إلى العلاقة الإعجارية القائمة بشأتها ، بل تظل خاضعة من حيث قيامها أو انقضائها للقواعد القانونية التي تنظمها سواء في القانون المدنى أو قوانين إيجار الأماكن محسب الأحوال ، ولا بحول دون القضاء بإنهاء عقد الإعبار أن يطلب المؤجر تسليمه العن المؤجرة خالية من المنشآت التي أقامها المستأجر بما يتعارض مع القرار الوزاري المشار إليه إذ هو لَيْسَ شَرَطًا لَقَبُولَ طَلْبِ إِنَّهَاءَ الْعَقْدَ ، وَإِذْ خَالَفَ الْحَكُمُ الْمُطْعُونَ فِيهِ هَذَا النظر وقضى برفض الدعوى برمها لعدم حصول الطعن على ترخيص بدم المطحن · الذي أقامه المستأجر بالأرض المؤجرة فإنه يكون قد أخطأ في نطبيق القانون مما بوجب نقضه لهذا السب دون حاجة إلى محث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ مجمد محمود راسم نائب رئيس المصكمة وعفسوية السماوة المستشارين / محمد وافت خفاجى نائب رئيس المحكمة ، الجسينى الكنائى ، محمد عبد المسر حسين سالم ومحمد محمد طبطة •

(1.4)

الطَّمَن رقم ٣٤٨ سنة ٥٠ القضائية :

(١) اعلان « بطلان الإعلان » • بطلان « بطلان الاجراءات » • تجزئة •

البطلان المترتب على علم مراعاة اجراءات الاعلان • نسبى غير متعلق بالنظام العام • لا يصلك التمسك به الا من شرع المسلحته ولو كان المرضوع غير قابل للتجزئة • افادة من صمع اعسلانه بهذا البطلان • شرطه • ان يتمسك به من تميب اعلانه وتقفي به الميكمة •

(۲) دعوى « سقوط الخصومة » • تجزئة •

ستوط الخصومة لحفى أكثر من سنة على آخر اجراء منجيح • م ١٣٤ مرافعات • اتصاله بمصلحة الخصم • جواز التنازل عنه صراحة أو ضبتا • تسبك صاحب الصلحة بالسبلوط • أثره • ستوطها بالسبة لباقي الخصوم في حالة عدم التجزئة •

(٣) نقض « ١٨ لا يصلح سببا للطمن » •

اقامة الحكم المطمون فيه قضاءة على أسباب مستقلة دون احالة الى اسباب الحكم الإبتدائي. النص الحرجه الى ملذ الحكم - في مقبول -

٤ ، ٥) ايجار « ايجار الاماكن » « بيع الجدك » ٠

(4) يهج الخجر أو المستع - اجازته استثناء من الإسعل المقرر يحظر التعازل عن الإيجار . شرطه - توافر الصفة التجارية للنشاط الذي يزاوله البائع وقت البيع - المحل المستقل في تشاط حرفي - لا يعد متجرا - علة ذلاف -

 (٥) تحديد عناصر المتجر من ثابت ومنقول ومقومات مادية وممتزية • من سلطة قساهي الموضوع متى كان استغلاصه سالها •

(٦ ، ٧) ايجار « ايجار الاماكن » « التاجير المفروش » « الامتداد القانوني » •

(١) مستأجر المكان الخروش • حقه في الامتداد الثانوني لمقد الإيجار • مناطه • الإوامة
 بقصد السكن • م ٢٦ ق 2 مئة ١٩٧٧ •

 (٧) الامر المسكرى رقم ٤ ستة ١٩٧٦ بالبازة استثبار السكن المروش غالبا متى توافرت شروطه • اعتباره غير وابعب التعلييق تعدم وضمه موضع التعليل حتى الغاله بالقالون رقم ١٩ السنة
 ١٩٧٧٠ • ١ – البطلان الناشيء عن عدم مراعاة إجراءات الإعلان بما في ذلك إجرائه فى غير موطن المعلن إليه هو بطلان نسبى غير متعلق بالنظام العام ، فلا بملك التمسك به إلا من شرع ذلك البطلان لمصلحته وليس لغيره ممن صمع إعلامهم أن يتمسك بالبطلان الذي لا شأن له به ، فلا يقبل منه تقسدم الدليل على قيامه ، ولا يغير من ذلك أن يكون الموضوع غير قابل للتجزئة ، ذلك أنه في حالة عدم التجزئة فإن إفادة من صح إعلامهم من البطلان الحاصل في إعلان غيرهم من الحصوم لا يكون إلا بعد أن يثبت هذا البطلان بالطريق الذي يتطلبه القانون ، فيتمسك به صاحب الشأن فيه وتحكم به المحكمة وعندئذ يستتبع الحسكم بالبطلان بالنسبة لمن لم يصمح إعلانه ، بطلانه أيضاً بالنسبة لباقى الخصوم .

٢ ــ النص في المادة ١٣٤ من قانون الرافعات على أنه ولكل ذي مصلحة من الخصوم في حالة عدم السر في الدعوى بفعل المدعى أو إمتناعه أن يطلب الحسكم إسقوط الحصومة مي إنقضت سنة من آخر إجراء صحيح من إ إجراءات التقاضي، يدل على أن المقصود بصاحب المصلحة في هذا النص آهو من لم يتم إعلانه بتعجيل الدعوى فى الميعاد فله وحده حتى التمسك يسقوط: الحصومة ، ونظرآ لعدم تعلقه بالنظام العام فإن لصاحب المصلحة فيه أن يتنازل عنه صراحة أو ضمناً ، أما الحصم الذي تم إعلانه صحيحاً بالتعجيل فى ميعاد السنة فلا بملك التمسك بسقوط الحصومة لعدم إعلان غيره بهذا التعجيل فى الميعاد أو بطلان إعلانه به حتى ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئه ، إلا أنه إذا تمسك صاحب المصلحة بهذا الدفع، وثبت للمحكمة صحته، فإن أ سقوط الخصومة بالنسبة له يستتبع ــ فى حالة عدم التجزئة ــ سقوطه أيضاً بالنسبة لباق الخصوم .

٣ ـ منى كان الحسكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحسكم الابتدائى بناء على أسباب خاصة دونُ أن يحيل عليه في أسبابه ، فإن النعي الموجه إلى هذا الحبيكم يُكُونُ غير مقبول ، لماكان ذلك ، وكان النعي الموجه من الطاعن منصرفاً إلى أسباب الحسكم الابتدائى التى لا تصادف عمل من قضاء الحسكم المطمون فيه الذى أقام قضاءه على أسباب مستقلة دون إحالة إلى الحسكم الابتدائى ، فإن النمى ـــ أياً كان وجه الرأى فيه يكون غير مقبول .

٤ ــ المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٩٤٥ من القانون المدنى، إنما هو إستثناء لا بجوز التوسع فيه أو القياس عليه ذلك أن الأصل المقرر هو النزام المستأجر بَإِحْرَام الحظر من التنازل عن الإمجار وأن الدافع على تقريره هو حرص المشرع على إستبقاء الرواج التجارى ، متمثلاً في عدم توقف الاستبار الصناعي أو التجاري في حالة إضطرار صاحبه للتوقف عنه ، فأباح المشرع للمستأجر التجاوز فى الشرط المانع والتنازل عن الإبجار للغر متى كانت العين المؤجرة عقاراً أنشأ فيه المستأجر عملا تجاريًا سواء كان متجراً أو مصنعاً بشرط أن تثبت الصفة التجارية للنشاط الذي كان يزاوله المتنازل وقت إتمام بيع المتجر أو المصنع ، ومؤدى ذلك أنه إذا كان المحل مستغلا في نشاط قوامه الاعتماد وبصفه رئيسية على إستغلال المواهب الشخصية والخرات العملية والمهارات الفنية لصاحبه، ودون أن يستخدم آلات أو عمالا ولا يضارب على عمل هؤلاء العال أو إنتاج تلك الآلات ، فإنه لا يعتبر متجراً ، إذ تقوم صلته لعملاله في هذه الحسالة على تُقتِّهم الشخصية وخبرته مخلاف المحل التجارى الذي يتردد عليه العملاء لثقيم فيه كمنشأة في مقوماتها الحاصة مستقله عن شخص مالكها ، كما يشترط أن يكون الشراء بقصد ممارسة ذات النشاط اللى كان يزاوله بائم المتجر :

٥ - تحديد عناصر المتجر من ثابتة ومنقول ومقومات مادية ومعنوية
 هو من سلطة قاضى الموضوع منى كان إستخلاصه فى ذلك سائفاً

النص في المادة ٤٦ من القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ في شأن تأجير الأماكن
 يدل على أن مناط تطبيقه هو أن تكون العين قد أجرت بفرض السكن إلى
 المستفيد من حكمه ، وهو ماكان يقضي به أيضاً الأمر العشكرى وَهُمْ \$

سنة ١٩٧٦ فى شأن تأجير الأماكن المفروشة الذى خول للمستأجر المصرى الذى يسكن فى عين مفروشة يستأجرها من مالكها لمدة خمس سنوات متصلة صابقة على تاريخ العمل مهذا الأمر أن يستأجرها خالية بالأجرة القانونية .

٧- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأمر العسكرى رقم ٤ سنة ١٩٧٧ قد أضحى غير نافذ بصدور الأمر العسكرى رقم ٥ سنة ١٩٧٧ ولا يرتب أى حق لمستأجرى الأماكن المفروشة إلى أن تم الفاء كل من الأمرين المذكورين أن بنص صريح في القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ . لما كان ذلك وكان الطاعن لا يدعي أنه إستأجر العين مفروشة من مالكها أو من المستأجر الأصلى إخرض السكى - بل قام دفاعه أمام محكمة الموضوع على أنه إستأجرها من المستأجر الأصلى لإستمالها كمكتب لمارسة مهنة المحاماه وهو ما ردده في صحفة الطعن ، ومن ثم فإنه لا يحق له الاستفاده من حكم النص المشار إليه :

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكليه .

وحيث إن الرقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن شركة مصر للتأمن – المطعون ضدها الأولى -- أقامت الدعوى رقم ٢٥٦٦ لسنة ١٩٧٠ مدنى كلى إسكندرية على الطاعن ومورث المطعون ضدها الثانى والثالثة بطلب الحكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ مسلما الثانى والثالثة المبينة بالصحيفة وتسليمها لحسا خالية وقالت بياناً للحواها إن المورث المذكور إستأجر الشقة محل النزاع بموجب المقد المؤرخ ١٩٥٧/٢/١١ من إدارة تصفية الأموال المصادرة ، وبعد حوالة العقد إلى شركة الجمهورية للتأمين أدعت فى الشركة المدعية ، وإذ قام المستأجر الأصلى بتأجر حجرة من الباطن إلى الطاعن بغير إذن منها فقد أقامت الدعوى. ويتاريخ ١٩٧١/١١/١٣ حكمت المحكمة بإنقطاع سبير الخصومة لوفاة الستأجر الأصلى ، ثم عجلتها للطعون ضدها الأولى قبل الطاعن والمطعون ضدها الثانى والثالثة . ويتاريخ ١٩٧١/١١/٣ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى بغير إذن كتابى صريع منها . وبعد سياع شهود الطرفين ، حكمت بتساريخ بغير إذن كتابى صريع منها . وبعد سياع شهود الطرفين ، حكمت بتساريخ والثالثة من المعن عقد الإيجار وبإخلاء الطاعن والمطعون ضدهما الثانى والثالثة من المعن على الذاع . إستأنف الطاعن هذا الحسكم بالإستثناف رقم ٢٩٧٧ لسنة ٣٦ ق إسكندرية ، كما أقام المطعون ضدهما الثانى والثالثة بتأييد الحسكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت بأيد الحسكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها الزمت النبابة رأمها : المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها الزمت النبابة رأمها : الم

وحيث إن العلمن أقم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالوجه الأول من السبب الأول مما يطلان الحكم المطعون فيه ، وفى بيان ذلك يقول إن تعجيل المدعوى أمام محكمة أول درجة قبل الورثة جاء باطلا إذ لم يصح إعلائهم بمحصحيفة التعجيل فى موطنهم ، هذا إلى أنها أعلنت بعد مضى سنة من تاريخ الانقطاع ، مما يترتب عليه مقوط الحصومة وهو ما دفع به وكيل الورثة أمام محكمة أول درجة ، وأمام محكمة الاستثناف ، وإذ أيد الحكم المطمون فيه قضاء الحكم الابتدائى برفض هذين الدفعين فإنه يكون قد خالف القانون به

وحيث إن هذا النمى فى شقه الأول غير مقبول ، ذلك أن المقرو فى قضاء هذه المحكمة أن البطلان الناشى، عن عدم مراعاة إجراءات الإعلان بما فى ذلك إجرائه فى غير موطن المعلن إليه هو بطلان نسبى غير متعلق بالنظام العام ، فلا بملك التمسك به إلا من شرع ذلك البطلان لمصاحته وليس لغيره ممن صح إعلام أن يتمسك بالبطلان الذى لا شأن له به ، فلا تقال هنه عنه لا تقال هنه

تقسدم الدليل على قيامه ، ولا يغير من ذلك أن يكون الموضوع غير قابل للتجزئه ، ذلك أنه في حالة عدم التجزئه فإن إفادة من صح إعلامهم من البطلان الحاصل في إعلان غيرهم من الخصوم لا يكون إلا بعد أن يثبت هذا البطلان بالطريق الذي يتطلبه القانون ، فيتمسك به صاحب الشأن فيه وتحكم به المحكمة وعندئذ يستتبع الحسكم البطلان بالنسبة لمن لم يصح إعلانه ، بطلانه أيضاً بالنسبة لباتى الحصوم ، لما كان ذلك فإنه لا يقبل من الطاعن التمسك ببطلان إعلان التعجيل إلى غيره من ورثة المستأجر (...) ولا يغير من ذلك أن النزاع المطروح غير قابل للتجزئه ، أو أن الورثة سبق لهم القسك أمام محكمة الموضوع بهذا البطّلان إذ هو لا ينتج أثره فى حق الطاعنُ طالما أن المحكمة قد قضت برفض الدفع بالبطلان المدعى به . وهو ما ليس محل طعن من الورثة في الطعن الماثل مما لا يقبل معه من الطاعن إثبات الجدل بشأنه أمام هذه المحكمة . والنعى في شقه الثاني مردود أيضاً بأن النص في المادة ١٣٤ من قانون المرافعات على أنه ولكل ذي مصلحة من الخصوم في حالة عدم السر فى الدعوى بفعل المدعى أو إمتناعه أن يطلب الحسكم بسقوط الحصومة ميُّ إنقضت سنة من آخر إجراء صحبح من إجراءات التقاضي، يدل على" أن المقصود بصاحب المصلحة فى هذا النص هو من لم يتم إعلانه بتعجيل $^{\#}$ الدعوى في الميعاد فله وحده حتى التمسك بسقوط الخصومة ، ونظراً لعسدم تعلقه بالنظام العام فإن لصاحب المصاحة فيه أن يتنازل عنه صراحة أو ضمنًا ، أما الحصم الذي تم إعلانه صحيحاً بالتعجيل في ميعاد السنة فلا يملك التسلك بسقوط الحصومة لعدم إعلان غيره بهذا التعجيل فى الميعاد أو بطلان إعلانه به حتى ولوكان الموضوع غير قابل للتجزئه إلا أنه إذا تمسك صاحب المصلحة لهذا الدفع ، وثبت للمحكمة صحته ، فإن سقوط الخصومة بالنسبة له يستتبع في حالة عدم التجزئه ــ سقوطه أيضاً بالنسبة لباقي الخصوم ، لمـــاكان ذلك ، فإنه لا بجوز للطاعن التمسك بسقوط الحصومة لمسدم تعجيل الدعوى فى المعاد قبل ورثة المستأجر الأصلى ولئن كان الورثة المذكورون قد تمسكوا بسقوط الحصومة أمام محكمة الموضوع - في نزاع غير قابل للتجزئه - إلا أنه

طِلمًا أن المحكمة قد رفضت هذا الدفع ، فليس لغيرهم العودة إلى إثارة هذا الدفاع ومن ثم فإن النعى يكون فى جملته غير مقبول:

وحيث إن الطاعن ينمى بالوجه الثالث من السبب الأول ببطـلان الحكم المطعون فيه الذى أيد حكم محكمة أول درجة وإستند لأسبابه رثم خلوه من بيان المحكمة التى أصدرته ، ومادة النراع التى فصل فيها وهى من البيـانات التى يترتب على إغفالها بطلان الحسـكم ه

وحيث إن هذا النمى غير منتج، ذلك أن الحكم المطعون فيه وقد حصل فى موضوع النزاع بأسباب مستقله لم محل فيها إلى ما جاء بالحسكم الابتدائى من أسباب فإن النمى عليه بالبطلان لإغفاله بيان اسم المحكمة ونوع المادة التى فصل فها - أيا كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج إذ ليس من شأنه أن محقق سوى مصلحة نظرية صرف لا يعتد بها .

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن بالوجه الأول من السبب الثانى من أسبب الثانى من أسبب الثانى من أسباب الطعن أن محكمة أول درجة أخطأت فى تطبيق القانون إذ ثبت مما قلمه من مستندات أنه كان يشارك المستأجر الأصلى منذ بدء العلاقة الإعجارية ، ورغم أن المحكمة أحالت الدحوى إلى التحقيق ، إلا أنها لم تأخذ بما شهد به الشهود أمامها ، مما يعيب حكمها بالتناقض أيضاً.

وحيث إن هذا النمى غير مقبول ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه مى كان الحسكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائى بناء على أسباب خاصة دون أن عيل عليه فى أسباب ، فإن النمى الموجه إلى هذا الحسكم يكون غير مقبول ، لما كان ذلك وكان النمى الموجه من الطاعن منصرفاً إلى أسباب الحكم الابتدائى الى لا تصادف عل من قضاء الحكم المطعون فيه الله يقام قضاءه على أسباب مستقله دون إحالة إلى الحسكم الابتدائى ، فإن النمى _ أياكان وجه الرأى فيه — يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاعن يتمي بالوجه الثانى – من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون ، وفى ذلك يقول إنه إشترى العمن محل المراع من المستاجر الأصلى بالجدك بالعقد المؤرخ ١٩٧١/٩/١ إلا أن الحكم المطعون فيه ننى توافر شروط هذا البيم إستناداً إلى أن العمن ليست متجراً أو مصنعاً ، فى حين أن المحل التجارى بمعناه الواسع يشمل كل مكان يباشر فيه المستأجر حرفة أو مهنه تدر عليه ربحاً إذا كان هذا المكان الذى تزاول فيه هذا العمل من شأنه أن يجعل له ميزه خاصة من حيث إستغلاله لمكتب عام ، كما أنه لا يشترطف بيع الحدك أن يزاول المشترى نفس النشاط الذى كان يزاوله الماترى نفس النشاط الذى كان يزاوله الماترى نفس النشاط الذى كان يزاوله الماترى نفس النشاط الذى كان الواقع أو القانون ، فإنه يكون معيماً عا يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في غبر محله ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من القانون المدنى من أنه وإذكان الأمر خاصاً بإيجار عقار انشىء به مصنع أو متجر وأقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى بإيقاء الإنجار . . إنما هو إستثناء لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه ذلك أن الأصل المقرر هو النزام المستأجر بَإحرَام الحظر من التنازل عن الإبحـار وأن الدافـع على تقريره هو حرص المشرع على إستبقاء الرواج التجارى ، متمثلاً في عدم توقف الاستبار الصناعي أو التجاري في حمالة إضطرار صاحبه للتوقف عنه ، فأباح المشرع للمستأجر التجاوز في الشرط المانع والتنازل عن الإيجار للغير منى كانت العنن المؤجرة عقاراً أنشأ فيه المستأجر محلآ تجارياً سواءكان متجراً أو مصنعاً بشرطُ أن تثبت الصفة التجارية للنشاط اللَّى كَانَ يَرَاوَلُهُ المُتنازِلُ وقت إتَّمَامُ بِيعِ المُتجِرُ أَوَ الْمُصْنَعُ ، ومؤدى ذلك أنه إذا كان الحل مستغلا في نشاط قوامه الاعباد. ويصفة رئيسية على استغلال المواهب الشخصية والحرات العملية والمهارات الفنية لصاحبه ، ودون أن يستخدم الات أو عالا ولا يضارب على عمل هؤلاء العال أو إنتساج تلك الآلات غرفانه لا يعتبر متجراً ، إذ تقوم صلته بعملاته في هذه الحالة

على ثقتهم الشخصية في خبرته مخلاف المحل التجاري الذي يتر دد عليه العملاء لنُقتُهم فيه كمنشأه لها مقوماتها الخاصة مستقلة عن شخص مالكها ، كما يشترط أن يكون الشراء بقصد ممارسة ذات النشاط اللى كان يزاوله باثم المنجر ، ومن المقرر أيضاً أن تحديد عناصر المتجر من ثابته ومنقول ومقومات مادية ومعنوية هو من سلطة قاضى الموضوع متى كان إستخلاصه فى ذلك سائفاً لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه فى هذا الخصوص على ما أورده من أنه ولا صحةً لما دفع به المستأنف (الطاعن) أخبرا من أنه إشترى عن النزاع بالجدك بموجب عقد التنازل المؤرخ ١٩٧١/٩/١٠ إذ أن هذه الْعَن ليسَتْ متجراً أَوْ مصنعاً ولا ينطبق بشأنها حكم المادة ٩٤٥ من القانون المدنى على أن العقد المذكور لا يقيد بيع المكتب التجارى الخاص بالمستأجر الأصلى بكافة عناصره المعنوية والمادية إلى المستأنف الذي عمَّن مهنة المحاماه ، وإنما انصب ذلك العقد على تقسدير تنازل المستأجر الأصلى عن عقد الإمجار للمستأنف ، فضلا في تقدير شراء المستأنف للأثاث المملوك لللك المستأجّر"، فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويكون قد خلص سائغاً مما له أصل ثابت بالأوراق ، و بما يكني لحمل قضائه إلى إنتفاء بيع العين المؤجرة بالجدك إلى الطاعن – من ثُمْ فإن النعي لا يعدو أن يكون جدَّلًا مُوضوعيًّا فيما لمحكمة الموضوع سلطة فهمه وتحصيل دليله ، ممسا لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينهى بالوجه الثالث من السبب الثانى وبالسبب الثالث من أسباب الثانى وبالسبب الثالث من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك تقول أنه تمسك أمام عكمة الموضوع بأحقته فى الاستفاده من أحكام المادة 7/٤٦ من القسانون 24 لسنة ١٩٧٧ والمادة الثالثة من الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ ويحتى له البقاء فى العن عمل النزاع إذ أنه يستأجر مكتبه مفروشاً من المستأجر الأصلى بمقضى عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧١/١٢/١ منذ أكثر من عشرين عاماً إلا أن الحسكم لم يعرض لهذا الدفاع ، وأطرح هذا العقد وغم أن أحد كمن المجموم لم يطعن عليه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن النص في المادة ٤٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير الأماكن على أنه امحق للمستأجر الذى يسكن فى عين إستأجرها مفروشة من مالكها لمدة خس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل هذا القانون البقاء في العنن ... فإذا كانت العنن قد أجرت مفروشة من مستأجرُها الأصلي فإنه يشترطُ لإستفادة المستأجر من الباطن من حكم الفقرة السابقة أن يكون قد أمضى فى العنن مدة عشر سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل سهذا القانون ۽ يدل على أن مناط تطبيقه حكم هذا النص أن تكون العسَ قد أجرت بغرض السكن إلى المستفيد من حكمة ، وهو ما كان يقضي به أيضاً الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن تأجر الأماكن المفروشة الذي خول للمستأجر المصرى الذي يسكن في عن مفروشة يستأجرها من مالكها لمدة خمس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا الأمر أن يستأجرها خالية بالأجرة القانونية،ومن المقرر فىقضاء هذه الحكمة أن الأمر العسكرى المذكور قد اضحى غير نافذ بصدور الأمر العسكرى رقم ه لسنة ١٩٧٧ ولا يرتب أى حق لَّستأجرى الأماكن المفروشة ، إلى أنْ تم الغاءكل من الأمرين المذكورين بنص صريح فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . لما كان ذلك وكان الطاعن لا يدعى إنه إستأجر العن مفروشة مـن مالكها أو من المستأجر الأصلي بغرض السكني ـــ بل أقام دَّفاعه أمام محكمة الموضوع على أنه إستأجرها من المستأجر الأصلى لإستعالها كمكتب لمارسة مهنة المحاماة وهو ما ردده فى صحيفة الطعن . ومن ثم فإنه لا يحق له الاستفاده من حكم النص المشار إليه ، وإذكان الحكم المطعون فيه قد إنَّتهي في أسبابه إلى إطراح أحكام الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ والمادة ٤٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لإنتفاء شروط أعمالها فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيقه القانون ، كما لا يعيب الحكم مجرد القصور فى الرد على دفاع قانونى للخصم إذ محسب المحكمة أن يكون حكمها صحيح النتيجة قانوناً ، ولمحكمة النقض أنْ تستكمل أسبايه القانونية ، ومن ثم فإن النعى عليه بالقصور في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

ولمسا تقدم يتعين رفض الطعن •

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٨٧

بزياسة السيد المستشاد/ احمد ضيا عبد الرازق الآب رئيسُ المحلكة وعضوية السادة المستشادين/ وليم وزق بدوى نائب رئيس المحلكمة ، طلمت أمير صادق ، محمد عبد الاسادر سعير وعبد العال السمال ،

$(1 + \xi)$

الطعن رقم ١٠٧٠ لسنه ٥٢ القضائية :

(١ - ٢) عمل « تصحيح أوضاع العاملين : مدة خدمة : ترقية » .

١ حدد الخدمة السابقة التي قضيت في الجمعيات التعاولية الزواعية • الاعتداد بها في
 حساب المند الكلبة اللازمة للتوقية طبقا القامول تصحيح الوضاع العامليني رقم 11 لسنة ١٩٧٥

٢ - طلب ضم مدة الخدمة السابقة المحتبرة للترقية وفقا للقانون ١١ لسسية ١٩٧٥ . وجوب التقدم به الى لجنة شمرون العاملين المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر الثانون المشار البه ٠ عدم كفاية ثبوت تلك الله يسلف الخدمة ٠ المهدمة ٠

ا سرؤدى نصى المادة الأولى من مواد إصدار القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ والمادة الأولى من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ والما إستقر عليه قضاء هذه المحكمة أن الجمعيات التعاونية تعتبر في حكم القانون ٦٠ لسنة ١٩٧١ من الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة بصريح نص المادة الرابعة من هذا القانون المقابلة لنص المادة الرابعة من القانون ٣٣ لسنة ١٩٣٦ ومفاد ذلك الاعتداد عدد الحدمة السابقة التي قضاها العاملون بالجمعيات التعاونية الزراعية في حساب المدد الكلية اللازمة للترقية طبقاً لقانون تصحيح أوضاع العاملين وجماع المعاملين . ١٩٧١ لسنة ١٩٧٥ .

٢ - توجب المادة ١٩ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ لإحتساب مدة الحلمة صدور قرار من لجنة شئون العاملين بالجهة الى يتيمها العامل ينسباء على الطلب الذي يقدمه إلى هذه اللجنة علال ثلاثين يوماً من تاريخ تشر هذا المسانون ولا يجيز النظر في إحتساب أية مدة من المدد المتصوص عليها فى المادة ٢٨ من ذات القانون بعد هذا التاريخ ولا يغنى عن التقسدم بالطلب المشار إليه ثبوت هذه المدد علف خدمة العامل وقت التعيين .

المكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة :

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيد وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن الطاعنان أقاموا الدعوى وقير ٢٩٠٤ لسنة ١٩٧٨ عمال كلى المنصورة على المطعون ضده – بنك التنمية والاثبان الزراعي بالدقهلية طلبوا فيها ضم مدة خدمتهم جميعاً بالجمعيات التعاونية الزراعية وضم مدة خدمة.. ثالثهم بالقوات المسلحة وتسوية حالتهم على هذا الأساس مع ما يُترتب على ذلك من آثار قانونية بالنسبة للفئة المالية أو المرتب ــ وقالوا بياناً لذلك أنه تم تعين الأول والثانى بالجمعيات التعاونية الزراعية بمؤهل الإبتدائية القديمـة في ١٩٥٩/١/١ وثالثهم في ٩٣/١٢/١٠ بذات المؤهل وكان مجنداً بالقوآت المسلحة من ١٩٦٠/٤/٢٠ حتى ١٩٦٣/١١/١ ثم عينوا بالبنك المطعون ضده في ٢٨٧/٢/٢٨ على الفئة الماليةالثامنة تنفيذاً لأحكام القرار الوزاري رقم ١٢٧ لسنة ١٩٧٦ ولمساكان لهم مدة خبرة تزيد على مدة الحبرة اللازمة للتعيين فى وظيفة كاتب دح، بالفئة ألمالية الثامنة فإنهــم يستحقون علاوة دورية عن كل [سنة من السنوات الزائدة عن المدة المطلوبة تضاف إلى أول مربوط الفئة النامنة ندبت المحكمة خبيراً وبعد أن أودع تقريره عدل الطاعنون طلباتهم إلى طلب الحكم على مقتضى النَّيجة التي إنتبي إليها الحير والتي أسسها على إعمال القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قضت المحكمة بأحقية الطاعنين الأول والثاني في التعين على الدرجة الثامنة من ١٩٧٧/٣/١ بمرتب أساسي ١٥ جنيه يضاف إليها خــة علاوات قيمة كل مها جنها واجداً وأحمِّية الطاعن الثالث في التعيين

على الدرجة الثامنة من ١٩٧٧/٣/١ عرتب أسامى ١٥ جنيه يضاف إلنها أربع ". علاوات قيد كل مها جنيه واحد . طعن البنك على هذا الحكم بالاستئناف رم ٥٤ لسنة ٣٣ ق المنصورة وبجلسة ١٩٨٢/٢/١٣ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحسكم المنتأنف وبرفض الدعوى . طعن الطاعنون في هذا الحسكم بالنقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن ، عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لننظره وفها الترمست النيابة رأبا .

وحيث إن الطعن أقم على سبين ينمى سما الطاعنون على الحسكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقولون إن المحكمة أسست قضاءها بوفض الدعوى على أسم لم يقسدموا طلباً بضم مدة الحدمة موضوع النزاع فى المياد المنتسوص عليه فى المادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فى التاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الموجودين بالحدمة فى ١٩٧٣/١٢/٣١ على التاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الموجودين بالحدمة فى ١٩٧٣/١٢/٣١ بيا تم تعييم عليهم أحكامه وإنما أقاموها على سند من القواعد التى وضعها البنك وهو بسبيل تعيين العاملين بالمحلميات التعاونية الزراعية فى وظائفه وإذكانت سلطة البنك فى تعيين موظفيه بالمعاملين بالقطاع العام وخلا من إساءة إستمال الحق إلا أنه إذا وضع قواعد عامة لهسلما التعيين العاملين بالقطاع العام وخلا من إساءة إستمال الحق إلا أنه إذا وضع قواعد عامة لهسلما التعين بينم.

وحيث إن هذا النمى مردود ذلك أنه لما كانت المادة الأولى من مواد إصدار القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على سريان أحسكامه على ... (ب) العاملين المقاطع العاملين المقانون ٢٦ لسنة ١٩٧١ فيا عدا أحكام المادتين ١ ، ٣ من القانون المرافق وتنص المادة الأولى من القانون ٦١ المحكم النظام المرافق له على العاملين

بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لهـــا وكان قضاء هــذه المحكمة قد إستقر على أن الجمعيات التعاونية تعتبر في حكم القانون ٦٠ لسنة ١٩٧١ من الوحدات الاقتصادية التابعة المؤسسات العامة بصريح نص المادة الرابعة من هذا القانون المقابلة لنص المادة الرابعة من القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ومفاد ذلك الاعتداد عدد الحدمة السابقة التي قضاها العاملون بالجمعيات التعاونية الزراعية في حساب المدد الكلية اللازمة للترقية طبقاً لقانون تصحيح أوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٠ ، لما كان ذلك وكانت المادة ١٩ من هذا القانون توجب لإحتساب مدة الخدمة صدور قرار من لجنة شئون العاملين بالجهة التي يتبعها العامل بناء على الطاب الذي يقدمه إلى هذه اللجنة خلال ثلاثن يوماً من تاريخ نشر هذا القانون ولا تجنز النظر في إحتساب أية مدة من المدد المنصوص عليها في المسادة ٢٨ من ذات القانون بعد هذا التاريخ ولا يغني عن التقسدم بالطلب المشار إليه ثبوت هذه المدة مملف خدمة العامل وقت التعيين وكان الطاعنون لا ينازعون في أنهم لم يتقـــدموا لهذا الطلب وكان لا يَغْرَ مَنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الطَاعِنُونَ قَدْ أَغْفَلُوا الإِشَارَةُ فِي صَحِيفَةُ دَعُواهُمُ إلى القَّانون ١١ لسنة ١٩٧٥ طَالما أنهم عادوا فحددوا طلباتهم الختامية وفقاً لما إنسي إليه تقرير الخبر المؤسس على إعمال أحكام هذا القانون ، لما كان ذلك وكان الحسكم المطعون فيه قد النزم هسذا النظر فإن النعى علبه عخالفة القانون يكون على غير أساس .

ولمسا تقسدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس الحصكمة وعضوية السمادة المستشارين / عبد المنم أحمد بركة نائب رئيس المحكمة ، طلمت أمين صادق ، محمد عبد القاهر سعير وعبد المال السحال •

(1.0)

الطعن رقم ١٦٦٢ لسنة ٥٢ القضائية :

(۱) حكم « تسبيب الحكم » • استثناف •

أخذ الحكم الاستثنائي باسباب الحكم الابتدائي والاحالة اليها هون اضافة • لا عيب •

۲) عمل « ادارات قانونیة : تادیب » •

اجراءات تأديب أهضاء الادارات القانونية بالأسسات والهيئات العامة • خصوعها لإحكام الفانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ • علة ذلك •

(٣) نقض « أسباب الطعن : النعي المجهل » •

أسباب الطمن بالنقض • وجوب تعريفها تعريفا واضحا نافيا عنها الفعوض والجهالة . عدم بيان سبب النمى بيانا دقيقا والمستندات ودلالتها التى ينمى الطاعن على الحكم اغفالها • أثره • اعتبار النمى مجهلا وفير مقبول •

(٤) نقض « أسباب الطعن : السبب الجديد » ·

عدم تقديم الطاعن المستندات التي يحتج بها لمحكمة الوضوع - التمسك بدلالتها لأول مرة أمام محكمة التقض - فهر جاكو ه

٢ ــ لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣

بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها قد أناطت بوزير العدل بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة السابعة من هذا القانون به إصدار لائحة بتنظيم الأحكام الحساصة بالتحقيق وبالنظام التأديبي لمديرى الإدارات القانونية وأعضائها وبإجراءات ومواعيد النظام التأديبي لمديرى الإدارات القانونية وأعضائها وبإجراءات الملائحة بياناً بالمخالفات الفنية والإدارية التي تقع منهم والجزاءات المقسررة لكل منها والسلطة المختصة بتوقيعها ، وإذ لم تصدر بعد هذه اللائحة ، فإنه يتعمن إعمال التشريعات السارية بشأن العاملين بالقطاع العام بالتطبيق لنص المادة ٢٤ من ذات القانون والتي تنص على أن و ، مما مقتضاه خضوع طلب الغاء الجزاء الموقع على الطاعن ... لأحسكام نظام العاملين بالقطاع العام العتباره القانون وقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإعتباره القانون السارى وقت توقيع الجزاء .

" - من المقرر أن المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات إذا أوجبت أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بني عليها الطعن وإلا كان الطعن باطلاإنما قتمدت سلما البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً نافياً عنها الغموض والجهالة بحث يبين منها أوجه العيب الذي يعيبه الطاعن على الحسكم وموضعه منه وأثره في قضائه للاكان خلك وكان الطاعن لم يبن المستندات التي ينمى على الحسكم إغفاله الرد عليها رغم كفايتها في ثبوت هذا الحفا ولم يفصح عن دلالة تلك المستندات وأثر اغفالها في قضاء الحكم ، فإن النمى جلما الوجه يكون مجهلا وغير مقبول .

٤ ــ لما كان الثابت بالأوراق أن الطاعن لم يعرض على محكة الموضوع المستندات التي إستدل بها حلى أن أيام غيابه كان قد تحدد فيها جلسات النظر الدعاوى التي أقامها على المطعون ضدها ، فإن التمسك بالدلالة المستمدة مها بعتر من الأسباب الجديدة التي لا يجوز التحدى نها لأول مرة أمام عكمة النقض.

المكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السيده المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية . ﴿

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -- تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٧٩ عمال كلى الإسكندرية على الشركة المطعون ضدها طالبًا الحكم (أولا) بإلغاء قرار تخفيض المرتب . (ثانياً) بإسترداد رسوم القيد في الاستثناف وقيمة الاشراك عن سنة ١٩٨٠ . (ثالثاً) بإعتبار أيام غيابه في ٢٧ ، ٢٧ ، ١٩٧٩/١٢/٣١ أجازات مدفوعة الأجر ورد قيمتها إليه . (رابعاً) بإلغاء الجزاء الموقع عليه عصم ربع يوم من المرتب . (خامساً) بإلزامها أن تدفع له تعويضاً قدره ٠٠٠ ه جنها ، وقال بياناً لدعواه أنه من العاملين لدى المطعون ضدها ، وإذ قامت الآخرة بنقله للعمل محاميًا بإدارتها القانونية ثم دأبت على الإساءة إليه بأن خصصت لعمله مكانآ لا يتناسب ووظيفته وخفضت مرتبه ممقولة أن الحاقه بالإدارة القانونية يعد تعييناً جديداً يقتضي صب ترقياته اللاحقة والني تمت لوظيفة خارج هذه الإدارة وخصم مستحقاتها من مرتبه ، كما رفضت أن ترد إليه رسوم قيده بالإستثناف وحالت دون منحه أجازات لحضور جلسات المرافعة رغم أن رصيد أجازاته يسمح بذلك ، وأوقعت عليه دون وجه حتى جزاء نخصم ربع يوم من مرتبه ، وأصيب من جراء ذلك بأضرار مادية وأدبية ، فقد أقام الدعوى بالطلبات آنفة البيان . كما أقام الطاعن على ذات الشركة الدعوى رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٠ عمال كلي الإسكندرية بطلبات ختامية هي الحكم أصلياً بوقف الحصم من مرتبه وإحتياطياً بأحقيته في قيمة الضرائب والتأمينات المخصومة من مرتبه قبل تخفيضه ، وبتاريخ ٨١/١١/٢٥ حكمت المحكمة (أولا): في الدعوى رقم ٩٨٦لسنة ١٩٧٩: ١ ـــ برفض طلب تخفيض المرتب . ٧ ــ برفض طلب ردُ رسوم التيد بالإستثناف . ٣ ــ بإعتبار

أيام غيابه في ٢٢ ، ٢٧ ، ١٩٧٩/١٢/٣١ أجازات مدفوعة الأجر خصما من رصيده ورد قيمتها إليه . ٤ ـ بعدم إختصاصها ولائياً بنظر طلب الغاء الجزاء ه ـ بقبول طلب التعويض والزام المطعون ضدها أن تؤدى للطاعن مبلم ٥٠٠٠ جنباً (ثانياً) فىالدعوى رقم١٠٨ لسنة١٩٨٠. ١ برفض طلب وقف الخصم من المرتب . ٢ - بأحقية الطاعن في إسترداد قيمة الضرائب وأقساط التأمينات المخصومة من المرتب قبل تخفيضه . إستأنف الطاعن هذا الحسكم بالنسبة لما رفض من طلباته فى الدعوى رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٧٩ ـــ أمام محكمةً إستثناف الإسكندرية بالإستثناف رقم ٧٦٥ لسنة ٣٧ ق ، كما إستأنفته المطعون ضدها بالنسبة لما قضي به في طلب التعويض وطلب إعتبار أيام الغياب أجازات مدفوعة الأجر ـــ أمام ذات المحكمة بالإستثناف رقم ٨ لسنة ٣٨ ق ، وبتاريخ ١٩٨٧/٤/١٠ حكمت المحكمة في الاستثناف رقم ٥٧٦ لسنة ٣٧ ق بتأييد الحكم المستأنف ، وفي الاستثناف رقم ٨ لسنة ٣٨ ق ، بإلغاء الحسكم المستأنف فيما قضى به للطاعن من تعويضُ ومن إعتبار أيام ٢٢ ، ٢٧ ،' ١٩٧٩/١٢/٣١ أجازات مدفوعة الأجر ورد قيمتها إليه ورفض دعواه فى هذين الشقين . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن ، وبعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب لإغفاله الرد على ما تمسك به فى صحيفة الاستثناف من الغاء الحكم المستأنف فيا قضى به من رفض طلب تخفيض المرتب ، ورفض طلب رد رسوم قيده بالاستثناف وإشراكه بتقابة المحامن عن سنة 19۸۰ .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يعبب الحكم الاستثنافي أن يعننى أسباب الحكم الابتدائى وعيل إلها دون إضافة إذا رأت عحكمة الاستئناف أن ما أثاره الطاعن فى أسباب

استثنافه لا غرج فى جوهره عما كان معروضاً على محكمة أول درجة وتضمنه أسباب حكمها وليس فيه ما يدعوها إلى إيراد أسباب جديدة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد تناول الردعن استثناف الطاعن بقوله إنه و بالنسبة للاستثناف المرفوع من المدعى – الطاعن – فإن الحكم المستأنف فيا قضى به من رفض لطلبات المدعى … فى محله للأسباب التى أوردها والتى تأخذ بها المد الحكمة وقد تكفل الحكم المستأنف بأسباب سليمة ساندها القانون فى المد على دفاع المستأنف ... ومن ثم يتعين رفض الاستثناف وتأييد الحكم المستأنف ، وهو ما مؤداه أن الحكم رأى فيا أثاره الطاعن فى استثناف واشراكه لطلب إلغاء تخفيض المرتب ، وطلب رد رسوم قيده بالاستثناف واشراكه بنقابة المحامن عن سنة ١٩٨٠ ترديداً لما تكفيل الحسم المستأنف بالرد عليه ، ومن ثم فلا تثريب على الحكم المطعون فيه إن هو لم يفرد له أسباباً خاصة ، ويكون النعى عليه مهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينحى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم أعمل على طلب إلغاء الجنزاء الموقع عليه بخصم ربع يوم من المرتب أحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، في حين أن هذا الطلب محضم لأحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ الحاص بالإدارات القانونية بأعتباره عضواً بالإدارة القانونية للمطعون ضدها ، وقد أورد هذا القانون في المادة ٢١ منه وما بعدها الأحكام الخاصة بالنظام التأديبي لمديرى الإدارات القانونية وأعضائها مماكان يقتضي أعمالها الزاماً بالقاعدة الى تقضى بعدم الرجوع إلى أحكام القانون العام إلا فيا لم يرد في شأنه نص في القانون الحاص .

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك أن الفقرة الأولى من المادة ٢١ من المقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة ، والهيئات العامة والوحدات التابعة لها قد أناطت بوزير العدل – بعد موافقة اللجنة المنصوص علمها في المادة السابعة من هذا القانون – إصدار لائحة بتنظم

الأحكام الحاصة بالتحقيق وبالنظام التأديبي لمديرى الإدارات القانونية وأعضائها وبإجراءات ومواعيد التظلم مما قد يوقع عليهم من جزاءات، كما أجازت له أن يضمن هذه اللائحة بياناً بالمخالفات الفنية والإدارية التي تقع مهم والجزاءات المقررة لكل مها والسلطة المختصة بتوقيعها ، وإذ لم تصدر بعيد ملائحة ، فإنه يتعين إعمال التسريعات السارية بشأن العاملين بالقطاع العام بالتعلييق لنص المادة ٢٤ من ذات القانون والتي تنص على أن و يعمل فيا لم يد به نص في هذا القانون يأحكام التشريعات السارية بشأن العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام على حسب الأحوال ٤ مما مقتضاه خضوع طلب إلغاء الجزاء الموقع على الطاعن نحصم ربع يوم من مرتبه لأحكام نظام العاملين المادين بالقطاع العام الصادين السارى وقت توقيع الجزاء، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر، فإن النبي عليه بالخطأ في تطبيق القانون لعدم إعماله أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق من وجهين :

(أولها) إن الحكم أورى بأسبابه: إن عكمة الدرجة الأولى استندت إلى تقرير الحبير لما تضمنه من وقائع مادية اعتبرت أنه سلم بصحبًا مع أنها مجرد ادعاء من المستأنف و الطاعن لا لم يقدم الدليل على صحبًا ، ورتب الحكم على ذلك رفض طلب التعويض ، في حين أن هذه الوقائع تكفي لثبوت خطاً المطعون ضدها لعدم اعتراضها عليها وقت ادلائه بها أمام الحبير بمحضر أعماله المؤرخ ١٩٨٠/١١/١٦ ، كما أنه قدم العديد من المستندات التي تؤيد دفاعه بشأن ثبوت هذا الحطأ ، وأغفل الحكم الرد عليها ، ولو كان قد عنى بفحصها لتغير وجه استخلاصه لوقائع الدعوى (وثانيهما) إن الحكم خلص إلى انتفاء نعلًا المطعون ضدها ، رغم أن تقرير الخير قد تكفل بيبان الوقائم المادية خيل ثبوت قصدها في إهانته والإساءة إليه ومها ما وصفه الحبير في الداة على ثبوت قصدها في إهانته والإساءة إليه ومها ما وصفه الحبير في

نقريره من أن أرضيـة الغرفة المخصصـة لمباشرة عمله كمحام منزوعة الخشب ومليئة بالمخلفات والأدوات والقاذورات ويتواجد مها بعض العاملات .

وحيث إن النعى نى وجهه الأول غىر مقبول ، ذك أن المــادة ٢٥٣ من قانون المرافعات إذ أوجبت أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بني علمها الطعن وإلا كان الطعن باطلا إنما قصدت سدًا البيان أن تحـدد أسباب الطعن وتعرف تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود مها كشفاً نافياً عما وموضعه منه وأثره في قضائه ، لمـا كان ذلك وكان الطاعن لم يبنن في وجه النعى الوقائع التي أدلى مها أمام الحبير والمقول أنها تكفى لثبوت خطأ المطعون ضدها لعدم اعتراضها علمها ، وكان لا يكني في ذلك الإشارة إلى محضر أعمال [الحبر دون بيان لهما في صحيفة الطعن مع أن ذلك مطلوب على وجه الوجوب تحديداً للطعنُّ وتعريفاً بوجوهه منذ ابتداء الخصومة ، كما أن الطاعن لم يبن الحطأ ، ولم يفصح عن دلالة تلك المستندات وأثر إغفالهما في قضاء الحكم ، فإن النعي هِذَا الوجه يكون مجهلا وغير مقبول . والنعي في وجهه الآخر مردود عا أورده الحكم من أنه و بالنسبة للاستثناف المرفوع من الشركة عن الحكم بالتعويض للمستأنف ... فإن الحكم المستأنف قد جانب الصواب إذ قضى بالتعويض مفترضاً وقوع خطأ من ألشركة أضر بالمستأنف على غبر سند من ﴿ الحقيقة أو دليل يؤيده في أوراق الدعوى إذ استند إلى تقرير الحرة لما تضمنه مِن وقائع مادية مسلماً بصحبها رغم أنها مجرد ادعاء من المستأنف فضلا عن أنه لم يقدم الدليل على صحبها فإن هذه الوقائع الي ساقها الحبير في تقريره على لسان المستأنف وانساق وراءه الحكم المستأنف متردياً في نفس الخطأ ، هذه الوقائع المزعومة على فرض صحتها لا يمكن اعتبارها خطأ من الشركةيبرر الحكم علمها بالتعويض ذلك أن عدم تخصيص مكتب مستقل في أحد مصانع الشركة

لتشغله الإدارة القانونية ممثلة في مندوب التحقيقات وإعداد مكتب مستقل له، وتخصيص مكتب له بمعمل المصنع ووجود بعض المخلفات لهذا المعمل لا ممكن اعتباره خطأ مقصوداً من الشركة يلحق المهانة بالمستأنف وأن المستأنف وهو المسئول عن التحقيقات الداخلية بالمصنع كان في مكنته أن يأمر أحد عمال النظافة بإزالة هذه المخلفات وتنظيف مكتبه كل يوم وأنه إذ تقاعس عن ذلك فإن الحطأ بكون خطأه وليس خطأ إدارة الشركة ، كما أن سماح المستأنف لبعض العاملات نخلع ملابسهن في مكتبه مسئوليته شخصياً وما كان بجوز له أن يقبل أو يسمح به وأن قبوله تبادل الحديث والحـوار مع بعض هـؤلاء العاملات دون أن يدّزم الجزم معهن وهو المستول عن التحقيقات في المصنع نما يفقده الاحترام منهن تحطئه هو وتهاونه فى احترامنفسه ووظيفته ولاممكن القول بأن الشركة مسئولة عن متابعة ما بجرى في مكتبه أو عن حوار تجرى بينه وبن بعض العاملات كما أن الشركة حرة في تحديد أماكن عمل العاملين بها وأنه لا ضر ولا خطأ منها إذا حددت عمله بمصنع نادلر أحد مصانع الشركة كمسئول عن التحقيقات وأن مسئولية المحافظة على كرامته كمحام مرهون بمدى حزمه فى تعامله مع العال والعاملات ... ، وإذ كانت هذه الأسباب تكنى لحمل الحكم ومن شأتها أن تؤدى إلى ما انتهى إليسه من رفض طلب التعويض لانتفاء لخطأ المطعون ضدها ، فإن النعي عليه مهذا الوجه يكون عـلى غر أساس:

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه محالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه برفض طلب اعتبار أيام غيابه إجازات مدفوعة الأجر خصماً من رصيده ورد قيمها إليه على سند من أن تلك الأيام لم تحدد فيها جلسات لنظر دعاوى أقامها على المطعون ضدها ، في حين أن الثابت بالمستندات التي أودعها ملف الطعن بالنقض أنه قد تحدد فيها جلسات لنظر هذه الدعاوى .

. وحيث إن هذا النعي غبر مقبول ، ذلك أنه لما كان الثابت بالأوراق

أن الطاعن لم يعرض على محكمة الموضوع المستندات التى استدل بها على أن أيام غيابه كان قد تحدد فيها جلسات لنظر الدعاوى التى أقامها على المطعون ضدها ، فإن التمسك بالدلالة المستمدة منها يعتبر من الأسباب الجديدة التى لا يجوز التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لمــا تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ۲۹ من مارس سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار / محمد المرسي فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السحادة المستشارين / صعيد أحيد صفر نائب رئيس المحكمة ، محمد لطابي السيد ، أحمد زكي غرابه وطــه الشريف ه

$(1 \cdot 1)$

الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٥١ القضائية :

(۱) دعوى « نظر الدعوى » • حكم يه

وجوب صدور الحكم من نفس الهيئة التي سمعت المراقعة وشاركت في المداولة • شرط لصحته • تحققه بعضور المقضاة جلسة المراقعة الاخيرة • م ١٦٧ مراقعات •

(٢ ـ ٢) قضاة « مخاصمة القضاة » • دعوى « دعوى المخاصمة » •حكم •

- (٢) دعوى المخاصمة أساسها القانوني المستولية الشخصية للقاضي أو عضو النياية فيما يتماق بأعمال وطيفتهما - مؤدى ذلك - عدم جواز مسادلة النائب العام عن أعمال لم تعدد منه شخصيا - أساسه - البعية اعضاء النيابة العامة له تبعية وظيفية لا تدخل في نطسساق التبعية الضمينية التي يسأل فيها المتبوع عن أهمال تابعة -
- (٣) عدم أزوم حضور العضو المخاصم بناسه أمام الهيئة التي تنظر دعوى المخاصسة ٦٦ مراقعات •
- (2) الاصل عدم خضوع القاشي في نطاق عمله للمساءلة القانونية الاستثناء ورود.
 على سبيل الحصر م \$2\$ مرائطت مناطه •
- (٥) أسباب المخاصم ، الشي والتدليس والخطأ الهني الجسيم ، ماهية كل منها ، تقدير جسامة المطأ واستظهار قصد الانجراف ، من مسائل الواقع ، خضوعه لتلدير محكمة المرضوع طالما كان معاقفا ،
- (۱) دعوى المقاصمة القصل فى مرحلة تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وقبولها تطاقه-ما ورد بتقرير المخاصمة وما يقدمه القاطمي أو عضو النبابة من مستندات والاوراق المسمودعه ملف الدعوى الموضوعية • عدم جوالا تقديم مستندات أشرى من المخاصم •

(۷) جعوى « الدفاع في الدعوى » ٠

حق الدفاع والمراقمة الشقوية - مكاول لاطراف النزاع في الدعوى - حق المتحكمة في تنظيمه رغم النص على اجرافها في أول جلسة - م ٩٧ مراقمات -

٨١) محكمة الوضوع • مسئولية • تعويض ٣

استخلاص وقوع اللمل المكون للخطأ الموجب للبساولية • خضوعه لتقدير محكسسة الموضوع ما دام كان سائفا • ١ - مفاد نص المادة ١٦٧ من قانون المرافعات أن الشارع لم يستلزم الصحة الأحكام - أن يكون القضاة الذين سمعوا المرافعة وحجزوا الدعوى للحكم قد سبق لمم نظرها فى جلسة سابقة ، إذ يتحقى محضور القضاة جلسة المرافعة الأخيرة مقصود الشارع بسماع المرافعة ، يستوى فى ذلك أن يكون الحصوم قد أبدوا دفاعاً فها أو سكتوا عن ذلك أو أحالوا إلى دفاع سابق .

٧ - دعوى المخاصمة تستند فى أساسها القانونى إلى المسئولية الشخصية للقاضى أو عضو النيابة فيا يتعلق بأحمال وظيفتهما ومؤدى ذلك ولازمه أنه لا بجوز مساءلة النائب العام عن أعمال لم تصدر منه شخصياً ذلك أنه ولئن كان النائب العام هو الجهة الرئيسية للنيابة العامة إلا أن تبعية أعضاء النيابة لا تعدو أن تكون تبعية وظيفية ولا تدخل فى نطاق التبعية التضمينية التي يسأل فرسا المنبوع عن أعمال تابعة إذ لا تقوم هذه التبعية إلا في جانب الدولة التي يمثلها وزير العدل باعتباره الرئيس الإدارى المسئول عن أعمال الوزارة وعن إدارته.

٣— الشارع إذ نصرف المادة ٤٩٦ من قانون المرافعات على أن و تحكم المحكمة فى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها وذلك بعد سهاع الطالب أو كيله والقاضى أو عضوالنيابة المخاصم حسب الأحوال، لم يستلزم أن محضر العضو المخاصم بنفسه أمام الهيئة التى تنظر إدعوى المخاصمة وإنما رد الأمر إلى القواعد العامة التى تجيز للمدعى عليه أن يحضر هو بنفسه أو وكيل عنه أو يودع مذكرة بدفاعه ورتب على هذا الإجراء الأخير ما رتبه على الحضور من أثر إذ جعل الحصومة حضورية فى حقه .

٤ -- الأصل فى التشريع أن القاضى غير خاضع فى نطاق عمله للمساءلة القانونية والاستثناء أن الشارع جوزها وحصرها فى نطاق ضيق محكم بالنص على أسبامها فى المادة 49.8 من قانون المرافعات وقد وازن المشرع بهذا التشريع بين حق القاضى فى توفير الضهانات له فلا يتحسب فى قضائه إلا وجه الحسق ولا يهتز وجدانه من عظنة النيل منه أو يستنفد الجهد فى الرد على من ظن الجور

به وآثر الكيد له وبن حق المتقاضى فى الاطمئنان بأن قاضيه مقيد بالعدل فى حكمه فإن جنح عنه لم تغلق الأبواب فى وجهه ــ فله أن ينز له منزلة الحصومة يدين فها قضاءه ويبطل أثره ، وهذا كله بجد حده الطبيعى فى أن القضاء ولاية وتقدير وأمانة تقرير وأن مجرد الحلاف أو الحطأ لايسقط بهــا منطق العدل وإنمـا يسقطه الجور والانحراف فى القصد

٥ — عد الشارع من أسباب المخاصمة الغش والتدليس والحطاً المهنى الجسيم والمقصود بالغش والتدليس هو انحراف القاضى فى عمله عما يقتضيه واجب القانون قاصداً هذا الانحراف إيثاراً لأحد الحصوم أو نكاية فى آخر أو تحقيقاً لمصلحة خاصة القاضى ، والحطأ المهنى الجسيم هو وقوع القاضى فى خطأ فاضح أو إهمال مفرط ، ما كان له أن يتردى فيهما لو اهتم بواجبات وظيفته ولو بقدر يسبر كيث لا يفرق هذا الحطأ فى جسامته عن الغش سوى كونه أوتى خسن نية ويستوى فى ذلك أن يتعلق الحطأ بالمبادئ القانونية ، أو الوقائع الممادية ، ومن المقرر أن تقدير جسامة الحطأ واستظهار قصد الانحراف من مسائل الواقع التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع بغير معقب على حكمها طالما كان بيانها فى ذلك سائفاً .

٣ - على المحكمة أن تبحث في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى لتقضى بقبولها أو عدم قبولها وهو أمر لا يتأتى إلا باستمراض أدلة المخاصمة لتبين مدى ارتباطها بأسباما ، والفصل في هذه المرحلة من مراحل الدعوى يكون على أساس ما يرد بتقرير المخاصمة والأوراق الموحقة معه وما يقدمه القاضى أو عضو النيابة من مستندات وما نحويه ملف الدعوى الموضوعية من أوراق دون أن يكون للمخاصم بأن يبدى أسباباً جديدة أو أن يقدم أوراقاً أو مستندات غير التى أودعها مع التقرير .

٧ ــ لئن كان حق الدفاع ـــ بمــا فى ذلك المرافعة الشفوية ـــ أمر كفله
 القانون لأطراف النزاع فى الدعوى إلا أن ذلك لا بحول بن المحكمة وبن

تنظيم هذا الحق على وجه يصونه ولا يكلف المحكمة من أمرها رهقاً وحسها فى ذلك أن تفسح للخصوم المدى المعقول التمكينهم من الدفاع دون غلو أو إسراف فى التأجيل أو تكرار الاسماع المهم أو خروج عن موضوع الدعوى ومقتضيات الدفاع فها ، وقد نصت المحادة ٩٧ من قانون المرافعات على أن تجرى المرافعة فى أول جلسة .

٨ ــ المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن استخلاص وقوع الفعل المكون للخطأ الموجب للمسئوئية هو مما يدخل فى تقدير محكمة الموضوع ما دام كان همذا الاستخلاص سانفاً ومستمداً من عناصر تؤدى إليه .

الحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسهاع التقرير [الذي تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن الطاعن أقام دعوى المخاصمة رقم ٣٠٧ لسنة ٣٣ ق استثناف الإسكندرية على المطعون ضدهما ، وقال بياناً لها أنه سبق أن أقام الدعوى رقم ١٩٧٥/٣٥٣١ مدنى كلى الإسكندرية على ممثل الجمعية التعاونية لضباط الجيش وآخرين بسبب اعتداء الأول على أرضه وركن فيها إلى تحقيقات الشكويين رقمى ٣٥ : ١٣٧ سنة ١٩٧٥ إدارى العامرية ، كما أقام الدعوى من أرضه اغتصبها المدى عليها فيها والى لم تختصم فى الطعن وإذ دفعها من أرضه اغتصبها المدى عليها فيها والى لم تختصم فى الطعن وإذ دفعها المذكورة بشهادة إدارية تنازلت عبها عندما تأهب للطعن عليها بالتروير إلا أنه تتمسك بالتحفظ عليها وأبلغ المطعون ضده الأول بشأنها ، إلا أن الشكوى حفظت إدارياً وأنه نظراً لما أن الشكوى حفظت

المطعون ضده الثانى من عيوب أثناء نظره للدعوى الموضوعية - على النحو الذى فصله بتقرير المخاصمة فإنه يتوفر فى حقهما حالتا الغش والحطأ المهى الجسم ، ومن ثم فقد أقام الدعوى . وفى ١٩٨١/٣/ حكمت محكمة استئناف الإسكندرية بعدم جواز المخاصمة وبتغريم الطاعن مائتى جنيه وإلزامه ، بأن يدفع للمطعون ضده الثانى مبلغ خسائة جنيه ، طعن الطاعن فى هذا الحسكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها الذرمت النيابة رأمها الطعن على الحكمة

وحيث إن الطعن بني على اثنى عشرة سبباً ، ينعى الطاعن بالسبب الثانى مها على الحكم المطعون فيه البطلان وفى بيان ذلك يقول إن السيد المستشار عضو البسار فى الهيئة التي نظرت دعوى المخاصمة قد انضم إلها لأول مرة بجلسة المرافعة من قبل الدعوى ولم يكن قد سمع المرافعة من قبل فلم تتهيأ له فرصة الإحاطة بموضوع الدعوى ، وإذ اشترك فى إصدار الحكم فإنه يكون باطلا.

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول ـ إنه اختصم المطعون ضده الأول ـ النائب العام ـ بصفته ـ باعتباره المسئول عن الدعوى الجنائية يباشرها بنفسه

أو بأحد أعضاء النيابة العامة التابعين له ، إلا أن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى عدم قبـول دعوى شخصية إلى عدم قبـول دعوى المخاصمة ضده على سند من أقوال بأنها دعوى شخصية لا يسأل فيها النائب العام عن أخطاء تابعيه ورفض أن يأخذ بطلب الطاعن _ فى مذكرة دفاعه باختصام النائب العام بشخصه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن دعوى المخاصمة تستند في أساسها القانونى إلى المسئولية الشخصية للقاضى أو عضو النيابة فيا يتعلق بأعمال وظيفتهما ومؤدى ذلك ولازمه أنه لا يجوز مساءلة النائب العام عن أعمال لم تصدر منه شخصياً ، ذلك أنه ولئن كان النائب العام هو الجهة الرئيسية للنيابة العامة ، إلا أن تبعية أعضاء النيابة له لا تعدو أن تكون تبعية وظيفية ولا تدخل في نطاق التبعية التضمينية التي يسأل فيها المتبوع عن أعمال تابعه ، إذ لا تقوم هذه التبعية إلا في جانب الدولة التي عملها وزير العدل باعتباره الرئيس الإدارى المسئول عن أعمال الوزارة وعن إدارتها ، لما كان ذلك وكانت صفات المخاصمين تتحدد بتقرير المخاصمة حدون غيره - وكان الحكم المطعون فيه قد انهي إلى عدم قبول دعوى مخاصمة المطعون ضده الأول بصفته لعدم مسئوليته عن على عضو النيابة الذي عاب الطاعن عليه تصرفه والترم في ذلك بالصفة التي أوردها الطاعن في تقرير المخاصمة فإن النعى عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينحى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه البطـلان وفى بيانه يقول أنه إزاء تخلف المطعون ضدهما عن المثول بشخصيهما أمام هيئة المخاصمة ، فقد دفع ببطلان الإجراءات ، إلا أن الحكم المطعون فيه رفض الدفع وهو ما يعيه بالبطلان .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن الشارع إذ نص فى المــادة ٩٩٦ من قانون المرافعات على أن «تمكم المحكمة فى تعلق أوجه المخاصمة بالدعــوى وجواز قبولها وذلك بعد ساع الطالب أو وكيله والقاضى أو عضو النيابة المخاصم حسب الأحوال ... ، لم يستلزم أن محضر للعضو المخاصم بنفسه أمام الهيئة التى تنظر دعوى المخاصمة ، وإنما رد الأمر إلى القواعد العامة ، التى تجز للمدعى عليه أن محضر هو بنفسه أو بوكيل عنه أو يودع مذكرة بدفاعه ورتب على هذا الإجراء الأخير ما رتبه على الحضور من أثر إذ جعل الحصومة حضوريه في حقه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ جذا النظر فإن النعى عليه ببطلان الإجراءات يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون بالأسباب من السابع إلى الأخير مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول ، أنه أورد فى تقرير المخاصمة أسبابًا يتوفر بها الغش والخطأ الجسيم فى جانب المطعون ضدهما إلا أن المحكمة أغفلت التحدث عما شاب عمل النيسابة من أخطاء جوهرية ــ حن التحقيق ــ بمـا يخالف القانون واقتصر الحكم المطعون فيه على التحدث عن السلطة التقديرية للنيابة العامة في تناولها لإجراءات التحقيق ، وأنه بالنسبة للمطعون ضده الثانى فإن الحكم المطعون فيه تردى فيا تردت فيه الأحكام الصادرة فى الموضوع من خطأ جسيم فى تحصيل فهم الواقع وعدم إثبات دلالة المستندات المقدمة فى الدعوى وما تضمنته من بيانات ــ رغم أن مضمون المستندات التي قدمها تؤيد حقه في الدعوى الموضوعية رقم ١٩٧٥/٣٥٣١ وتدعم حيازته المادية في الدعوى رقم ٢٧٥٢ لسنة ١٩٧٦ وبدلا من أن ينتهي الحكم المطعون فيه إلى قبول دعوى المخاصم لتوفر حالى الغش والحطأ الجسيم ذهب إلى مظاهرة أعمال النيابة العامة وتأييده للأحكام البي أصدرها المطعون ضده الثانى والموافقة على رفضه تسلم الشهادة المدعى بتزويرها إلى النيابة العامة ، بل ونعى عـــلى الطاعن عدم إبراده - بتقرير المخاصمة - للأسئلة التي وفضت النيابة توجيها، وإذ كانت أسباب المخاصمة تتوافر بها حالتا الغش والخطأ الجسيم في حسق المطعون ضدهما وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بغير هذا النظر يكون قمد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه . وحيث إن النعي بكافة أسبابه غير سديد ذلك أن الأصل في التشريع أن القاضي غر خاضع في نطاق عمله المساءلة القيانونية والاستثناء أن الشيارع حوزها وحصرها في نطاق ضيق محكم بالنص على أسامها في المــادة ١٩٤ من قانون المرافعات،وقد وازن المشرع لهذا التشريع بينحقالقاضي فى توفير الضمانات له فلا يتحسب في قضائه إلا وجه الحق ولا بهتر وجدانه من مظنة النيل منه أو يستنفد الجهد في الرد على من ظن الجور به وآثر الكيد له ، وبين حق المتقاضي في الاطمئنان بأن قاضيه مقيد بالعدل في حكمه فإن جنع عنه لم تغلق الأنواب في وجهه ــ فله أن ينزله منزلة الخصومة يدين مها قضاءه ويبطل أثره . وحذا كله بجد حده الطبيعي في أن القضاء ولاية تقدير وأمانة تقرير وأن مجرد الخلاف أو الخطأ لا يسقط سهما منطق العدل وإنمـا يسقطه الجــور والانحراف فى القصد لما كان ذلك وكان الشارع قد عد من أسباب المناصمة الغش والتدليس والحطأ المهنى الجسيم وكان المقصود بالغش والتدليس هسو انحراف القاضي في عمله عما يقتضيه واجب القانون قاصداً هذا الانحراف ، إيثاراً لأحد الخصوم أو نكاية في آخر أو تحقيقاً لمصلحة خاصة للقاضي . والحطأ المهنى الجسيم همو وقوع القاضي في خطأ فاضع أو إهمال مفرط ، ما كان له أن يتردى فيهما لو اهتم بواجبات وظيفته ولو بقدر يسبر عيث لا يفرق هذا الحطأ في جسامته عن الغش سوى كونه أوتى محسن نية ، يستوى فى ذلك أن يتعلق الحطأ بالمبادئ القانونية أو بالوقائع المسادية وكان من المقرر أن تقدير جسامة الحطأ أو استظهار قصد الانحراف هما من •سائل الواقع التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع بغير معقب على حكمها طالما كان بيانها في ذلك سائغاً ولازم ذلك أن تبحث المحكمة في مدى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى لتقضى بقبولها أو عدم قبولها وهو أمر لا يتأتى إلا باستعراض أدلة المخاصمة لتتبن مدى ارتباطها بأسبابها ، وكان الفصل في هذه المرحلة من مراحل الدعوى يكون على أساس ما يرد بتقرير المخاصمة والأوراق المودعة معه وما يقدمه القاضي أو عضو النيابة من مستندات وما محويه ملف الدعوى الموضوعية من أوراق دون أن يكون للمخاصم أن يبدى أسباباً جديدة أو أن يقدم أوراقاً أو مستندات غير الى أودعها مع التقرير، لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع قد استعرضت فى قضائها أوجه المخاصمة وأدلها وانتهت سائغاً وفى حدود سلطتها التقديرية إلى أن أوجه المخاصمة غير مجدية ولا تنهض دليلا على توافر إحدى حالات المخاصمة ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من مخالفة القانون لا يكون على أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبين الأول والثالث البطلان ، وفى بيان ذلك يقول إن المحكمة التى نظرت دعوى المخاصمة لم تسمح له بالمرافعة فى الجلسة الأخيرة لنظرها ولو أنها فعلت لاستبان لها أن البلاغ الذى وجهه للنائب العام شخصياً ورد بالشكوى رقم ١٩٨١/٢٨٥٤ إدارى المنشية متضمناً تفاصيل الحطوات التى شابت عمل النيابة العامة ، فضلا عن أن المحكمة رفضت طلب الطاعن إثبات الرد على واقعة وجهها إليه المطعون ضده الثانى ورفضت مراجعة مستندين هامن فى الدعوى الموضوعية رقم ٢٥٧٢ سنة ١٩٧٦ وهو ما يعيب الحكم بالمجلان .

وحيث إن النمى بسببيه مردود ذلك أنه ولتن كان حق الدغاع – عا فى ذلك المرافعة الشفوية – أمر كفله القانون لأطراف النزاع فى الدعوى إلا أن ذلك لا يحول بين المحكمة وبين تنظيم هذا الحق على وجه يصونه ولا يكلف المحكمة من أمرها رهمة ، وحسيا فى ذلك أن تفسح للخصوم المدى المعقول لتمكينهم من الدفاع دون غلو أو إسراف فى التأجيل أو تكرار الاستماع إليهم أو خروج عن موضوع الدعوى ومقتضيات الدفاع فيها ، لما كان ذلك وكان الشارع قد نص فى المحادة ٩٧ من قانون المرافعات على أن تجرى المرافعة فى أول جلسة وكانت محكمة الموضوع قد أفسحت للطاعن منذ فجر الحصومة المدى المحقول لنحكينه من إبداء دفاعه حتى انهاء أجل المرافعة ، وذلك على النحو الوارد بمحاضر الجلسات وكان لا إلزام على محكمة الموضوع بإبراد نصوص المستندات المقدمة من الحصوم أو تفصيل بياناتها عدونات حكمها فإن نصوص المستندات المقدمة من الحصوم أو تفصيل بياناتها عدونات حكمها فإن

وحيث إن الطاعن أينسي بالسبب الحامس على الحكم المطعون فيه الحلط في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن المطعون ضده الثاني قد بني طلب التعويض على أن ضرراً أدبياً لحق به يتمثل فيا وجهه إليه الطاعن يتقرير المخاصمة من عبارات جارحة ووقائع تجافى الحقيقة في حين أن ما ورد بالتقرير لا يعد سباً أو قذفاً أو تشهراً بالمطعون ضده الثاني وإذ أجابه الحكم المطعون فيه إلى طلبه فإنه يكون معياً بالحطاً في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن استخلاص وقوع الفعل المكون للخطأ الموجب للمسئولية هو مما يدخل فى تقدير محكة الموضوع ما دام كان هذا الاستخلاص سائغاً ومستمداً من عناصر تؤدى إليه وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالتعويض على ما استخلصه من تقرير المخاصمة من أن الطاعن قد أخطأ بتوجيه اتهام باطل إلى المطعون ضده الثانى صيغ فى ألفاظ وعبارات جارحة مما يخدش الكرامة وإن ذلك قد أصابه بأضرار أدبية ، وكان هذا الذى استخلصه سائغاً ومستمداً من أوراق الدعوى فإن النمى عليه بالحطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إنه لمنا تقدم يتعين رفض الطعن .

جاسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٨٧

برياسة المبيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرافق فاقب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / الدكتور على قاضل حسن فائب رئيس المحكمة ، طلعت أمين صادق ، محمسيد عبد القادر سمع وعبد العال المعمان •

$() + \forall)$

الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٥٢ القضائية :

عمل « تصحيح اوضاع العاملين : مدة خدمة : اقدمية » •

مدد الممل السابقة التي لم يسبق احتسابها لهي الاقدمية سواه كانت عسكرية أو مدلية . ادماجها في مدة خدمة العامل الكلية التي تبدا من فئة بداية التعيين المتررة لكل طائفة من طواقف العاملين • الاستتناء • العاملون الفنيون أو الهنيين غير العاصلين على مؤهسالات وداسية ، تتفيض المدة الكلية المتعلقة بهم للارة موازية للمدة المشعرطة لملترقية من فئة بداية المحمين ال الفئة الاعل التي عين قبها قعلا • علة ذلك • م 21/1 وقد 11 لسنة ١٩٧٥ •

مؤدى نص المواد ١٥ و ١٨ و ٢١/د من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المذين باللولة والقطاع العام أنه وإن كان المشرع قد أدخل مدد العمل السابقة التي نم يسبق حسابها في الأقدمية سواء كانت عسكرية أو مدنية ضمن مدة خدمة العامل الكلية التي تبدأ من فئة بداية التمين المقررة لكل طائفة من طوائف العاملين عا في ذلك العاملين الفنيين أو المهنيين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والتي يترتب عليها ترقيات حتمية داخل الفنيين أو المهنيين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية في الفتة (١٩٢٠ - ٣٣٠) أو الفتة (١٩٤٠ - ٧٨٠) أو ما يعادلها في تاريخ أو الفتة (١٩٠٠ - ٧٨٠) أو ما يعادلها في تاريخ سابتي ، فقد نظم المشرع عقتضي الفقرة (١٥٠ من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ السابق الإشارة إليه كيفية حساب المدة الكلية المتعلقة به استثناء من هذا الأصل بأن خفضها عما يوازي المدة المشترطة للترقية من فئة بداية التعيين إلى الفتة الأعلى التي عين فيها فعلا باعتبار أن تعيينه قد تم في فئة أعلى من فئة بداية التعيين المتهندة المسابقة التي نعت

عليها المادة ١٨ من هذا القانون ، وإذ كان ذلك فإنه لا بجوز إضافة مـــدة ألمعمل السابقة سواء كانت عسكرية أو مدنية إلى مدة الحلمة الكلية للعامل المهنى أو الفنى غير الحاصل على مؤهلات دراسية والمعين في الفئات التي نصت عليها الفقرة (د) من المــادة ٢١ سالفة الذكر .

المحكمية

بعد الاطـلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السـيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل فى أنَّ المطعون ضدَّهم أقاموا اللـعُوى رقم ١٥٠٦ لسنة١٩٧٦ عمال كلى جنوب القاهرة على الشركة الطاعنة بطلب الحكم _ وفقاً لطلباتهم الحتامية – بأحقيتهم في احتساب مدة خدمتهم العسكرية والمدنية السابقة ضمن مدة خدمتهم الكلية طبقاً لأحكام المـادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالإضافة إلى مدد الإسقاط التي نصت علمها المادة ٢١ من هذا القأنون ، وما يترتب على ذلك من آثار مع إلزام الطاّعنة بأن تؤدى لهم الفروق المـالية والفوائد القانونية وقالوا بياناً للدعوى أنهم من العاماين بالشركة الطاعنة ، وإذ صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لم تحسب لهم الطاعنية مبدة خدمتهم العسكرية والمدنية السابقة ضمن مدة خدمتهم الكلية عملا بنص المادة ١٨ من هذا القانون ولم ترقهم على هذا الأساس بمقولة أنها طبقت عليهم أحكام المادة ٢١ من ذلك القانون ولا يجوز الجمع بين أحكام هاتين المادتين ، ومن ثم فقد أقاموا الدعوى بطلباتهم سالفة البيان . ندبت الحكمة خبراً في الدعوى . وبعد أن قدم الحبير تقريريه حكمت في ١٩٧٩/٣/٢٠ برفض دعوى حميع المطعون ضدهم عدا المطعون ضدهما الخامس والسادس وبإعادة المأمورية لَلْخَبِر . وبعد أن قدم الحبر تقريره الأخير قضت في ١٩٨٠/٢/٥ برفض دعوى المطعون ضدهما الخامس والسادس . استأنف المطعون ضدهم من الأول إلى الرابع الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٠

بالاستثناف رقم ٦٧٠ لسنة ٩٦ ق القــاهرة ، كما استأنف المطعون ضـــــهما الحامس والسادس الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٩٨٠/٧/ بالاستثناف رقم ١٥٥ لسنة ٩٧ ق القَاهرة بالنسبة لأولها وبالاستثناف رقم ٤٥٧ لسنة ٩٧ ق٠ القاهرة بالنسبة لثانهما وفي ٢٤/٥/١٨٨ ، ١٩٨١/٢/٢٨ ُ قضت المحكمة في الاستثنافات الثلاثة بضمها وبندب خبر في الدعوى وبعد أن قدم الخبر تقريره حكمت في ١٩٨٧/٣/٢٧ في الاستثنافات الثلاثة بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المطعون ضده الأول للفئة المـالية السادسة اعتباراً من ١٧/١٢/١٧ وإلزام . المدة من ١٩٨٠/١/١٠ حتى ١٩٨٠/١٢/٣١ وبأحقية المطعون ضده الشانى للفئة المالية السادسة اعتباراً من ١٩٧٦/١١/٧ وإلزام الطاعنة أن تدفع له مبلغ ـ. ١٦٠ جنيه قيمة الفروق المالية المستحقة له عن المدة من ١٩٨٠/١/١ حتى ١٩٨٠/١٠/٣٠ ويأحقية المطعون ضده الثالث للفئة المـالية الخامسة اعتبــارآ قيمة الفروق المـالية المستحقة له عن المدة من ١٩٨٠/١/٣١ حتى ١٩٨٠/١٢/٣١ وبأحقية المطعون ضده الرابغ للفثة السابعة اعتباراً من تاريخ تعيينه في ٧٤/٨/٧ وللفئة السادسة اعتباراً من ١٩٧٧/٢/١ وبأحقية المطعون صده السادس للفشة المالية السابعة اعتباراً من تاريخ تعيينه في ١٩٧٤/٨/١٢ وللفئة المالية السادسة في ١٩٧٦/٨/١ وإلزام الطاعنة أن تدفع له مبلغ ١٦٢٠ جنيه قبمة الفروق المالية المستحقة له عن المدة من ١٩٨٠/١٠/١ حتى ١٩٨٠/١٢/٣١ وبأحقية المطعون ضده الخامس للفئة المـالية السابعة اعتباراً من تاريخ تعيينه في ٧٤/٨/٣ ﴿ وَلَلْمُنَّةُ السَّادَسَةُ اعْتِبَاراً مَنْ ١٢/١٩/١٢/١٩ وَإِلْرَامُ الطَّاعِنَةُ أَنْ تَدْفَعَ لَهُ مَبِلْغَ - ١٩٢٧ جنيه قيمة الفروق المالية المستحقة له عن المدة من ١٩٨٠/١/١ حتى ١٩٨٠/١٢/٣١ : طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون

وفى تأويله ، وفى بيان ذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه على ما ورد بأسباب الأحكام التمهيدية الصادرة من عكمة الاستثناف فى ١٩٨٠/٥/٢٤ ، ٨١/٢/٢٨ ، من جواز إضافة مدة العمل السابقة سواء كانت عسكرية أو مدنية والتى نصت عليا المادة الثامنة عشر من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ إلى مدة الحصم الواردة فى المادة ٢١ من هذا القانون فى حين أن المشرع وضع فى المادة ٢١ سالفة الذكر نظاماً خاصاً لحساب المدد الكلية للعاملين غير الحاصلين على مؤهدلات دراسية والمعينين فى وظائف فنية أو مهنية بما لا يجوز معه ضم مدة الجملمة الصكرية أو المدنية السابقة إلى مدة الحصم لمن عين فى فئة أعلى من فئة بداية التعيين باعتبار أن مدد الحلمة السابقة سالفة الذكر قد روعيت عند تعيينه فى فئة أعلى من فئة بداية التعين وأن لديه على هذا الأساس الحرة الفعلية لشغلها وهو ما يعيب الحكم بالحطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله .

وحيث إن هذا النعى في عله ، ذلك أنه لما كانت المادن الخامسة عشر من القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنين بالمدولة والقطاع العام تنص على أن « يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالحلمة إحدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرققة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية ، وذلك اعتباراً من أول الشهر التالى لاستكمال هذه المدة ... ٥ . عنص المادة الثامنة عشر منه على أن « يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص علم في المدادة السابقة وفي الجداول المرققة المدد التي لم يسبق حساما في الأقدمية أدى المامتحان بنجاح عند دخوله الحدمة أو عند نقله إلى العمل الفي وذلك أدى الامتحان بنجاح عند دخوله الحدمة أو عند نقله إلى العمل الفي وذلك في الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية في الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية أو العسكرية ... ٥ . وتنص المحادة الحادية والعشرين على أن « تحسب للمدد الكلية المتعلقة بالعاملين المعين في الوظائف المهنية أو الفتاقية أو الكتابية غسير الحاصين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين الثالث والحامس المرفقين المحاصة المواعة القواعد الآتية : « (د) خصم المدة المشرطة في الجداول

المرفقة للترقية من أول فئة مقسررة لتعيين العنامل فها إلى الفثات التالية لهـا بالنسبة لمن عن من العاملين لأول مرة في مجموعة الوَّظائف المهنية أو الفنيسة في الفئة (١٦٢ – ٣٦٠) أو الفئة (١٨٠ – ٣٦٠) أو الفئة (١٤٠ – ٧٨٠) أو ما يعادلها في تاريخ سابق ۽ . ومفاد ذلك أنه وإن كان المشرع قد أدخــل مدد العمل السابقة التي لم يسبق حسامًا في الأقدمية سواء كانت عسكرية أو مدنية ضمن مدة خدمة العامل الكلية التي تبدأ من فئة بداية التعين المقررة لكل طائفة من طوائف العاملين عما في ذلك العاملين الفنيين أو المهنيين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والتي يترتب علمها ترقيات حتمية داخل المجموعة الوظيفية المنتمى إلها العامل إلا أنه بالنسبة لمن عن من العاملين الفنيين أو المهنيين غر الحاصلين على مؤهلات دراسية في الفئة (١٦٢ - ٣٦٠) أو الفئة (١٨٠ – ٣٦٠) أو الفئة (٢٤٠ – ٧٨٠) أو ما يعادلهـا في تاريخ سـابق فقــد نظير المشرع بمقتضى الفقرة (د) من المــادة ٢١ من القــانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ السابق الإشارة إليه كيفية حساب المدة الكلية المتعلقة به استثناء من هذا الأصل بأن خفضَها بما يوازي المدة المشرطة للترقية من فثة بـــداية التعيين إلى الفئة الأعلى التي عن فها فعلا باعتبار أن تعيينه قد تم في فئة أعلى من فثة بداية التعين المتخذة أساساً فضم مدد العمل السابقة التي نصت علمها المادة ١٨ من هذا القانون ، وإذ كان ذلك فإنه لا بجوز إضافة مدة العمــل السابقة سواء كانت عسكرية أو مدنية إلى مدة الخدَّمة الكلية للعامل المهنى أو الفني غبر الحاصل على مؤهلات دراسية والمعنن فى الفئات التي نصت علمها الفقرة (د) من المادة ٢١ سالفة الذكر ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على جواز الجمع بين أحكام المــادتين ١٨ ، ٢١/د من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف البيان ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيستي القانون مما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء فى موضوع الاستثنافات أرقام ٢٧٠ لسنة ٩٦ ق و ٤١٥ لسنة ٩٧ ق و ٤٥٧ لسنة ٩٧ ق القاهرة بتأييد الحكم المستأنف :

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٨٧

$(\Lambda \bullet \Lambda)$

الطَّعَنْ رقم ٩٨٣ لسنة ٥٠ القضائية :

١١) اعلان ٠ نقض د السبب الجديد ۽ ٠

النص بعدم صحة اعلان الطاعنين بصحيفة الدعوى هي موطنهما • دفاع يخالطه واقع غير متملق بالنظاء العام • اثارته لاول مرة امام محكمة النقض • غير مقبول •

(۲) دعوي « الخصوم في النعوي » •

اختصام الطاعني بصفتهما مشابع لشركة وليس بصفتهما الشخصية • تضمين منطسوق الحكم الزامهم وأشر بالدين • لا يتصرف اليهم بصفاتهم الشخصية بل قضاء ضد الشركة •

(۳) تقادم · اوراق تجارية ·

التقادم الخمس المنصوص عليه في المادة ١٩٤٤ من قانون التجارة لا يسرى الا على الدعاوى السرقية التي تنشأ مياشرة من الورقة التجاوية • الدعاوى غير السرقية خصوعها للتقسادم المسادى •

؛ 1 أي إلى إلى أثاره الطاعنان بوجه النعى من عدم صحة إعلائهما بصحيفة الدعوى فى موطنهما لا يتعلق بالنظام العام ويتطوى على دفاع بخالطه واقسع لم يثبت أنهما تمسكا به أمام محكمة الموضوع ، ومن ثم فلا يقبل منهما إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - إذ كان البن من الحكم الابتدائى إن اختصام الطاعنين فى الدصوى لم يكن بصفهما الشخصية ، بل كان بصفهما ممثلين لشركة وإذ كان لا يؤثر فى صحة اختصام هذه الشركة عبرد الحطأ فى اسم ممثلها ومن ثم فإن ما ورد ممتطوق ذلك الحكم من إلز ام الطاعنين وآخر بالدين لا ينصرف

إلىهم بصفائهم الشخصية ، بل هو قضاء ضد الشركة دون غيرها ، وإذ الترم الحكم المطعون فيه هذا النظر عند الرد على دفاع الطاعنين فى هذا الشأن فإن النمى عليه بالحطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس.

" - قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الأصل فى الالترام مدنياً كان أو تجارياً أن يتقادم بانقضاء خس عشرة سنة وفقاً لنص المحادة ٣٧٤ من القانون المدنى إلا أن المشرع التجارى خرج على هذا الأصل فى المحادة ١٩٤ من قانون التجارة وقرر تقادماً قصيراً مدته خس سنوات بالنسبة للدعاوى المتعلقة بالأوراق التجارية وهذا التقادم اقتضته الطبيعة الحاصة للالترامات الصرقية عما يتعين معه عدم جريانه إلا على الدعاوى التي يناط بها حماية أحكام قانون الصرف وهي تلك الناشئة مباشرة عن الورقة التجارية ، أما إذا كانت الدعوى لا تمت بسبب إلى قانون الصرف أى لا تتصل مباشرة بالورقة التجارية فتخضع للتقادم العادى ، لما كان ذلك وكان الدين المطالب به فى الدعوى ليس ناشئاً عن ورقة تجارية ، بل ناشئاً عن عقد مقاولة فإنه مخضع لأحكام القانون العادى .

المعكمية

بعـــد الاطـــلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه الســيد المستشـــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحبث إن الوقائع -- على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -- تتحصل فى أن الشركة المطعون ضدها الأولى أقامت على شركة وعثلها الطاعن الأول عن نفسه وبصفته ولياً طبيعاً على ابنتيه المطعون ضدهما الثائلة والرابعة والطاعن الثانى والمطعون ضده الثانى -- الدعوى رقم ٤٦ لسنة ١٩٧١ تجارى كلى جنوب القاهرة طالبة الحكم المثان مصفهم بأن يؤدوا لها مبلغ ٩٧٤،٤٤٥ جنيه وبياناً لذلك قالت أنه بتاريخ ١٩٦٢/٣/١٩ عهدت إلها الشركة المذكورة بتوريد أعمدة خرسانية

مسلحة وتركيبها عنطقة وادى التطرون بلغت قيمها ١٧٠، ١٧٠ عضم الله على المعلمون ضدها الله كنسبة سياح فضلا عما سدد من دفعات تقدية فيتبي للمطمون ضدها الأولى في ذمة تلك الشركة المبلغ المطالب به . وبجلسة ١٩٧٢/١١/٢٨ قضت عكمة أول درجة بندب خير . وبعد أن قدم تقريره حكت في ١٩٧٣/١/٢٧ ضدها الأولى مبلغ ٥٠، ١٩٧٥ جنيه . استأنف الطاعان هذا الحكم بالاستئناف ضدها الأولى مبلغ ٥٠، و١٩٥٥ جنيه . استأنف الطاعان هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٣٦ لسنة ٩٤ ق أمام عكمة استئناف القاهرة التي قضت بتاريخ بالاستئناف المجاهرة التي قضت بتاريخ بالمدالة الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النابة العامة مذكرة طلبت فيا رفض الطمن ، عرض الطمن على هذه المحكمة النابة العامة مذكرة طلبت فيا رفض الطمن ، عرض الطمن على هذه المحكمة في غز فة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيا التزمت النيابة رأمها .

وحيث إن العلمن أقيم على أسباب أربعة ينمى الطاعنان بالوجه الثانى من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقولان أنه لما كانت الشركة المعلمون ضدها الأولى قد خاصمتهما فى الدعوى بصفتهما عملين لشركة فقد كان يتعين عليها إعلانهما بالصحيفة فى مركز إدارة تلك الشركة عملا بالمحادة ١٣ من قانون المرافعات وإذ اعتد الحمكم المطعون فيه بإعلانهما فى موطنهما رغم تحسكهما بعدم صحة هذا الإعلان ، فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النمى غير مقبول ذلك أنه لما كان الثابت أن الطاعنين حيا تمسكا أمام محكمة الاستئناف ببطلان صحيفة الدعوى قد أسسا ذلك على عدم إعلانهما أصلا بهذه الصحيفة وإذ كان الحكم المطعون فيه قد واجه هذا الدفع ورد عليه بأسباب سائفة ومقبولة وكان ما أثاره الطاعنان بوجه النمى من عدم صحة إعلانهما بصحيفة الدعوى في موطنهما لا يتعلق بالنظام العمام وينظرى على دفاع يخالطه واقع لم يثبت أنهما تحسكا به أمام محكمة الموضوع ومن ثم فلا يقبل منهما إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

وحيث إن حاصل الوجه الأول من السبب الأول الحطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا في دفاعهما محظاً الحكم الابتدائي لقضائه بإنرامهما بالدين بصفهما الشخصية في حين أن الطاعن الثاني وهو ليس شريكاً في شركة والطاعن الأول كانا مختصمين في الدعوى بصفهما بمثلين لهذه الشركة وإذ رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفاع تأسيساً على أن الشركة المذكورة هي الحكوم علما لأنها المقصودة بالحصومة فإن يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا التمى مردود ذلك أن البن من مدونات الحكم الابتدائى أن اختصام الطاعنين في الدعوى لم يكن بصفتهما الشخصية ، بل كان بصفتهما لمثلن لشركة وإذ كان لا يؤثر في صحة اختصام هذه الشركة بحرد الحطأ في اسم ممثلها ومن ثم فإن ما ورد بمنطوق ذلك الحكم من إلزام الطاعنين وآخر بالدين لا ينصرف إليم بصفاتهم الشخصية ، بل هو قضاء ضد الشركة دون غرها وإذ الزم الحكم المطعون فيه هذا النظر عند الرد على دفاع الطاعنين في هذا الشأن فإن النمى عليه بالحطأ في تطبيق القانون يكون على غر أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالوجهين الثالث والرابع من السبب الأول والوجه الثانى من السبب الثانى القصور فى التسبيب والحطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا فى دفاعهما أمام عكمة الاستئناف بسقوط الدين المطالب به بالتقادم الحمس . أولا : لعدم المطالبة به خلال الحمس سنوات الثالية لتصفية الشركة عملا بالمادة ٢٥ من قانون التجارة . وثانياً : لانقضاء أكثر من خس سنوات على استحقاقه وإذ أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع وقضى بإلزامهما بالدين فإنه يكون مشوباً بالقصور فى التسبيب والحطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى فى شقه الأول غير مقبول إذ أنه دفاع جديد يحالطه واقع لم يثبت أن الطاعنين تمسكا به أمام عُكمة الموضوع ، ومن ثم فلا يقبل مهما إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . والنعي في شقه الثانى مردود ذلك أنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الأصل في الالترام مدنياً كان أو تجارياً أن يتقادم بانقضاء خس عشرة سنة وفقاً لنص المادة ٢٧٤ من القانون المدنى إلا أن المشرع التبجارى خرج على هذا الأصل في المادة ١٩٤٤ من قانون التجارة وقرر تقادماً قصيراً مدته خسسنوات بالنسبة للدعاوى المتعلقة بالأوراق التجارية . وهذا التقادم اقتضته الطبيعة الحاصة للالترامات الصرفية مما يتعن معه عدم جريانه إلا على الدعاوى التي يناط بها حماية أحكام قانون الصرف وهي تلك الناشئة مباشرة عن الورقة التجارية ، أما إذا كانت الدعوى لا تحت بسبب إلى قانون الصرف أي لا تتصل مباشرة بالورقة التجارية فتخضع بسبب إلى قانون الصرف أي لا تتصل مباشرة بالورقة التجارية فتخضع عن ورقة تجارية ، بل ناشئاً عن عقد مقاولة فإنه لا مخضع لأحكام التقادم الحديمي المشار إليه وإنما مخضع لأحكام القانون العادي مما يضحي معه دفاع عن ورقة تجارية ، بل ناشئاً عن عقد مقاولة فإنه لا مخضع لأحكام التقادم الحمي الطاعنن بسقوط الدين بالتقادم الحمي على ضر أساس ، ومن ثم فلا تثريب على الحكم المطون فيه إن هو أغفل الرد عليه .

وحيث إن حاصل الوجه الأول من السبب الثانى والسبين الثالث والرابع القصور فى التسبيب ومحالفة الثابت فى الأوراق ، وفى بيان ذلك يقولان أنهما اعترضا على تقريرى الخيرين المنتدبين لأنه رغم أن الشركة المطعون ضدها الأولى لم تقدم تمة مستندات تظاهر بها دعواها فإنهما انتها إلى دائنتهما لها بالمبلغ المحكوم به وهو ما يناقض الفاتورة المقدمة من تلك الشركة والمؤرخية بالمبلغ المحكوم به وهو ما يناقض الفاتورة المقدمة من تلك الشركة والمؤرخية الاستثناف المتعلقة بها ولم يعن مخصم قيمة التأمين الذي لها لدى الشركة المذكورة فإنه يكون قد اعتراه القصور فى التسبيب وعالفة الثابت فى الأوراق.

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه لمما كان من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع لهما السلطة التامة فى فهم الواقع فى الدعوى وفى تفسير الإقرارات والاتفاقات والمشارطات وسائر المحررات ، مما تراه أدنى إلى نية عاقدمها أو أصحاب الشأن فيها مستهدية بوقائع الدعوى . وظروفها دون رقابة لمحكمة النقض علمها في ذلك ما دامت لم تخرج في تفســــرها عن المعنى الذي تحتمله عبارات المحرر ولا تثريب علمها في الأخذ بأي دليــل تكون قد اقتنعت به ما دام هذا الدليل من طرق الإثبات قانوناً ولها أن تأخد بتقرير الحبير كله كما لهما أن تأخذ ببعض ما جاء به وتطرح بعضه إذ هى لا تقضى إلا على أساس ما تطمئن إليه فيه وحسها أن تبن الحقيقة التي اقتنعت بها وأن تقم قضاءها على أسباب سائغة تكفي لحمله وهي غير ملزمة بتتبع ألحصوم فى محتلف أقوالهم وحججهم وترد استقلالا على كل مستند قلموه أو كل حجة أو قول أثاروه ما دام قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمني المسقط لتلك المستندات والأقوال والحجج وإذكان الحكم المطعون فيه قد تكفل بالرد على أسباب استثناف الطاعنىن واستخلص مما أثبته الحبيرين من صدور الأمر الجمهوري رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٦٨ برضع الحراسة عن شركة وعن أموال الشركاء فيها . وقرار الإفراج النهائي رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٦٨ ومن استلام وكيل الشركاء في ١٩٦٨/١١/٢٧ مُوجودات الشركة ودفاترها أنه لم يتم تصفيتها ـــ وهـــو ما لم تنفه الشهادة الصادرة من جهاز تصفية الحراسات ـ وخلص من تعاقد هذه الشركة مع الهيئة العامة لتعمير الصحارى على قيام الأولى بتوريد وتركيب الأدوات والمهمات اللازمة لاستصلاح ٣٠٠٠ فدان بمنطقة وادى النطرون وتقدم الشركة المذكورة إلى المطعون ضدها الأولى بالعطاء المؤرخ١٩٦٢/٣/١٩ لتقوم الشركة الثانية بتوريد وتركيب أعمدة خرسانية لهذه المنطقة ومن المكاتبات المتبادلة بين هاتين الشركتين ومستخلصات تنفيذ موضوع العطاء وأحدها عليه بصمة خاتم شركة أن الأخررة مدينة بالمبلغ المحكوم به ضدها . وهو من الحكم استخلاص سائغ له أصله الثابت بالأوراق ومن شأنه أن يؤدى إلى النتيجة التي انهي إليها ولا ينال منه ما يثيره الطاعنان عن الفاتورة الصادرة من الشركة المطعون ضدَّها الأولى رقم ٥٧٩ إذ أن الثابت أن صاق الرصيد الوارد مها ليس هو النتيجة النهائية للمديونية وإنما استخرج بعد خصم قيمة ما أصدرته من فواتير سابقة عن تنفيذ المراحل السابقة من المصلية وغير مقبول التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض عديونية الشركة المطمون ضدها بقيمة التأمين لما يخالطه من واقع ، ومن ثم فإن النحى فى حملته لا يعدو أن يكون جدلا فى تقدير عكمة الموضوع للدليل مما لا يجوز إثارته أمام عكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ۳۰ من مارس سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشاد/ الدكتور أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد طموم ، ذكى المعرى نائبى رئيس المحكمة ، منير توفيق وعبد المنعمم ايراهيــــم ه

(1 + 9)

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٥١ القضائية :

(۱ ، ۲) افلاس « وكيل الدائنين » • وكالة • حكم « تسبيب الحكم » •

(١) وكيل الدائنين • يعتبر وكيلا عن جماعة الدائنين فى ادارة أموال التغليسة وتصفيتها
 كما يعتبر ايضا وكيلا عن الخلسي •

(٣) قيام وكيل الدائنين بأعدال الدلالة كغير منصن بمناسبة بيسم البضائع المسلوكة للتفليسة واحتجازه جزءا من الثمن لتفسه كمدوله نظير ذلك - يعتبر من قبيل التعاقد مسم التفسى - عدم اجازة جماعة الدائنين عدًا التصرف - قضاء الحكم المطمون فيه بعدم استحقاق وكيل الدائنين للمبلغ الذى احتجزه - صحيح -

١ – وكيل الدائنين يعتبر وكيلا عن جماعة الدائنين في إدارة أموال التفليسة
 وتصفيها ، كما يعتبر أيضاً وكيلا عن المفلس .

٧ - إذ كان الثابت في الدعوى أن الطاعن وهو وكيل للدائين قد قام بأعمال الدلالة كخير مشمن بمناسبة بيع البضائع المملوكة للتفليسة واحتجز جزءاً من النمن لنفسه كعمولة نظير ذلك وهيو ما يعتبر من قبيل التعاقد مع النفس المحظور على الوكيل القيام به ، وكانت حاعة الدائين لم ثيز هذا التصرف فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم استحقاق الطاعن المبلغ الذي احتجزه لا يكون قد خالف القانون .

المكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسياع انتقرير الذى تلاه السـيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن المطعون ضَده الأول بُصفته وكيلا لدائني تفليسة الشركة أقام الدعوى رقم ١٤٠ سنة ١٩٧٣ تجمارى كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بإلزام الطاعن في مواجهة المطعون ضدهمانيًّا الثانى والثالث يأن يؤدى له مبلغ • ٥٨٤٧،١٣٠ جنيه والفوائد ، وقال بياناً لذلك أنه عنن وكيلا لدائني التفليسة سالفة البيان خلفاً للطاعن وكان قد صدر أمر من مأَّدور التفليسة ببيع البضائع المرهونة لدى البنك إلبلجيكي الدولى الــذى أدمج في بنك بور سعيد ثم في البنك المطعبان ضده الثاني ورسا مزاد هــذه البضاعة على الشركة المطعون ضدها الثالثة بمبلغ ١٠٦٣٠٠ جنيه ووأفق مأمور التفليسة على رسو المزاد وإيداع الثمن خزانة آلبنك المرتهن على ذمة تحقبق دبنه فقام الطاعن تنفيذاً لذلك بإيداع الثمن بعد خصم مبلغ ٥٣١٥ احتجزها لنفسه دون إذن من مأمور التفليسة بزعم أنها عمولة دلالة على النمن الذي رسا به المزاد. كما تبن من مراجعة الكشوف المقسمة من الطاعن أن ذمته مشغولة بمبلغ ٥٣٢,١٣٠ لصالح التفليسة . لذا فقد أقام الدعوى للمطالبة بالمبلغين سالني البيان . وبتاريخ ١٩٧٤/١٢/٢٨ ندبت عُكمة أول درجة خبراً في الدصوي وبعد أن أودع تقريره حكمت في ١٩٧٩/١٢/٢٢ بإجابة المطعون ضده الأول إلى طلباته . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستثناف رقم ٥٢ سنة ٩٧ ق أمام محكمة استثناف القاهرة الي حكمت في ١٩٨٠/١٢/٢٨ بتَّأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن وعـرض الطعن على هذه الحكمة في غرفة مشــورة فحددت جلسة لنظره وفمها النزمت النيابة رأمها بر

وحيث إن الطعن أقم على سبين ينعى الطاعن بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاء بتأبيد الحكم الستأنف على أن المبلغ الذى احتجزه الطاعن لنفسه كعمولة دلالة على ثمن بيع البضائع المرهونة لم يصلو به إذن من الحكة بناء على تقرير مأمور التفليسة طبقاً المهادة ٢٤٩ من قانون التجارة ، فى حين أن الطاعن يستحق هذا المبلغ كعمولة دلالة باعتباره مقيداً بجلول الحراء المشمنين فهو بذلك يحتج عن نطاق الأجر الذى يستحق عن إدارة التفليسة .

وحيث إن هذا النمى غير سديد ذلك أنه لما كان وكيل الدائنين يعتبر وكيلا عن جاعة الدائنين في إدارة أموال التفليسه وتصفيها كما يعتبر وكيلا عن جاعة الدائنين في إدارة أموال التفليسه وتصفيها كما يعتبر وكيلا عن المفلس - وكان مؤدى نص المادة ١٠٨ من القانون المدنى أن المشرع حرم على الوكيل أن يتعاقد باسم موكله مع نفسه ورتب البطلان على ذلك ما لم بجز الموكل هذا التصرف لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن المملوكة للتفليسة واحتجز جزءاً من النمن كعموله نظير ذلك وهو ما يعتبر من قبيل التعاقد مع النفس المحظور على الوكيل القيام به ، وكانت جاعة الدائنين لم تجز هذا التصرف فإن الحسكم المطعون فيه إذ قضى بعسدم استحقاق الطاعن للمبلغ الذي احتجزه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس :

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول أن الحسكم أقضى بإلزامه بالمبلغ المطالب به ، فى حين أن الثابت من تقرير الحبير أن الزاع انحصر فى مبلغ ٣٢٠,١٣١ ج قيمة المتبقى فى ذمته من كشوف الحساب .

وحيث إن هذا النمى فى غير محله ذلك أنه لما كان الحسكم المطعون فيه لم يركن فى قضائه على تقرير الحبير المتندب فى الدعوى لما لمحكمة الموضوع من سلطة تقدير الدليل فإن النعى لا يعدو أن يكون جسدلا موضوعيا فى سلطة محكمة الموضوع التقديرية وهو ما تنحسر عنه رقّابة محكمة النقض:

جلسة ۳۰ من مارس سنة ۱۹۸۷

برياسة السبد المستثمار الدكتور/ أحبد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضموية المسادة المستثمارين/ محمد طموم ، رُكي المصرى نائبي رئيس المجكمة ، متيد توفيق وعبد المنم ابراهيم

())

الطعن رائم ١٣٥ لسنة ٥٢ القضائية :

(۱،۲) دفسوع ۰ نقل بری ۰

(١) الدفع بعدم القبول الذي تعنيه المادة ١١٥ مرافعات ٠ ماهيته ٠ هو الذي يرمى الى الطعن يعدم الى الطعن يعدم توافع المدعوى ٠ المدعوى ٠ المدعوى ٠ المدعوى ٠ المدعوى ٠ المدعوى ١٠ المدعوة المدع

(٢) الدفع إيدم قبول دعوى المستولية قبل الناقل ٠ م ١٩٩ من قانون التجارة - قيامه عسيل افتراض رضا المراسل الله بالسيب الذي حدث أثناء النقل وكان ظاهرا وقت الاستلام وتنسازله عن مطالبة الناقل بالتعريض عنه بما يسقط حته في الدعوى ٠ ماهيته - دفع موضوعي مما تمنيه المادة ١١٥ مرافعات ٠ مؤدى ذلك ٠ جواز إبدائه في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو الرفع من قبي الاستعمالات ٠.

۱ - قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المقصود بالدفع بعدم القبول الذي تعنيه المادة ١١٥ من قانون المرافعات هو الدفع الذي يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسهاع الدعوى وهو الصفة والمصلحة والحق فى رفع الدعوى بإعتباره حقاً مستقلا عن ذات الحق الذي ترفع الدعوى بطلب تقريره كإنعدام الحسق في الدعوى أو سقوطه لسبق الصلح فيا أو لإنقضاء المدة المحددة فى القانون لرفعها ونحو ذلك مما لا يختلط بالدفوع المتعلقة بشكل الإجراءات والى تبدى قبل التكلم فى الموضوع من جهة ولا بالدفوع المتعلقة بأصل الحق المتنازع عليه من جهة أخرى.

٢ - الدفع بعدم قبول دعوى المسئولية قبل الناقل المنصوص عليه فى
 المادة ٩٩ من قانون التجارة يقوم على إفتراض رضاء المرسل إليه بالعيب الذى

حدث أثناء النقل والذي كان ظاهراً وقت الاستلام وتنازله عن مطالبة الناقل لل الماتعويض عنه بما يسقط حقه في الدعوى فإن مفاد ذلك أن هذا الدفع بما يستهدفه من إنكار سلطة المدعى في إستعال الدعوى لسقوط حقه فها يعد دفعاً موضوعياً مما تعنيه المادة ١٩٥ مرافعات فيجوز ابداؤه في أية حالة تكون علها الدعوى ولو لأول مرة في الاستثناف .

المحكمية

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل فى أن الشركة المطعون ضدها أقامت على الطاعن الأول الدعوى رقم 2011 لسنة 1977 تجارى جزئى إسكندرية والتي قيدت فيا بعد برقم 1791 لسنة 1972 تجارى كلى إسكندرية وإنتهت فيها إلى طلب الحكم بإلزامه بأن يؤدى لهما مبلغ 173,6363 كتعويض والقوائد . وبياناً لذلك قالمت أن شركة استوردت رسسالة من معمدات مشروع المواسير الحازونية شمصت إلى ميناء الإسكندرية وبتاريخ 197/1/47 سلمت الطاعن عدد 11 طرداً من هذه الرسالة لتقلها إلى مصانعها محلوان وأثناء نقل هذه الطرود على السيارة المملوكة للطاعنين وقع حادث لهما نجم عند حدوث تلفيات بمشمول الطرد رقم 1 وقد ضبط عن الواقعة المحقر رقم 1 174 اسنة 1971 عن الواقعة الحضر رقم 1971 لسنة 1971 جنع الرمل إسكندرية ولما كانت الرسالة مؤمناً عليها لملى المطعون ضدها فقد حلت على الشركة صاحبة الرسالة في المطالبة بالتعويض إستاداً إلى شرط حواله حق صادر إليها من الشركة المحلوي نفيدها بإدخال الطاعن الثاني محصها فى المحلوي . وبجلسة 1974/2/18 قضت محكة أول درجة بندب خبير . وبعد الدعوى . وبجلسة 1974/2/18 قضت محكة أول درجة بندب خبير . وبعد

أن قدم تقريره دفع الطاعن الأول بعدم قبول الدعوى عملا بالمادة ٩٩ من قانون التجارة . وبتاريخ ١٩٨١/١/١٢ قضت المحكمة بإلزام الطاعنين بأن يدفعا للمطعون ضدها مبلغ ١٩٨٧/٩٣٦ ج والقوائد . إستأنف الطاعنان هذا الحكم بالإستناف رقم ٧٧٧ لسنة ٣٠ ق أمام محكمة إستناف إسكندرية التي قضت بتاريخ ١٩٨٧/١/١٨ بتأبيد الحكم المستأنف : طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأبها .

وحيث إن مما ينعى به الطاعنان بالسببين الأول والثانى على الحسكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب وبياناً لذلك يقولان أنه لماكانًا الثابت من محضر المخالفة رقم ١٣٧٠ لسنة ١٩٧٦ قسم شرطة الرمل ومحضر المعاينة وإثبات الحالة المحور في ١٩٧٦/٨/١٧ عمرفة الشركة المطعون ضدها وكشف بيان الحسارة المقسدمة منها للخبر المنتذب في الدعوى أنها تسلمت هون تحفظ ــ الطرد عمل النزاع بحالة ظاهرية غير سليمة وأنه لم يتلف من الجهاز مشمول الطرد إلا يعض اجزائه وقد تأيد ذلك عسا أجراه الحبر من خصم قيمة الأجراء السليمة بالجهاز من قيمة التعويض الذي قدره وكانت الشركة المطعون ضدها لم تنازع في سدادها أجرة النقل ومن ثم فإنه عملا بالمادة ٩٩ من قانون التجارة تضحى دعواها قبلهما جديرة بعدم القبول وقد تمسكا بهذا الدفع أمام محكمة الموضوع بدرجتيها ولم يثبت تنازلهـــا عنه إلا أن محكمة الاستثناف أيدت محكمة أول درجة فيا قضت به من رفض الدفع دون أن تعن محث شرائطه — تأسيساً على أنه من الدفوع الشكلية وأن حقهما في إبدائه سقط بتكلمهما في الموضوع في حين أنه دفع موضوعي بجوز إبداؤه فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مُرة فى الاستئناف مما يعيب حكمها لم مخالفة القانون والقصور في التسبيب.

وحيث إن هذا النمي سليد ذلك أنه لماكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على

أن المقصود بالدفع بعدم القبول الذي تعنيه المادة ١١٥ من قانون المرافعات هو اللفع الذي يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسباع الدعوي وهي الصفة والمصلحة والحق في رفع الدعوى بإعتباره حقًّا مستقلًا عن ذات الحق الذي ترفع الدعوى بطلب تقريره كإنعدام الحق في الدعوى أو سقوطه لسبق الصلح فها أو لإنقضاء المدة المحددة في القانون لرضها ونحو ذلك بما لاغتلط بالدفوع المتعلقة بشكل الإجراءات والتي تبدى قبل التكلم في الموضوع من جهة ولا بالدفوع المتعلقة بأصل الحق المتنازع عليه من جهة أخرى وكان الدفع بعدم قبول دعوى المسئولية قبل الناقل المنصوص عليه في المادة ٩٩ من قانون التجارة يقوم على إفتراض رضاء المرسل إليه بالعيب اللى حدث أثناء النقل والذى كان ظاهراً وقت الإستلام وتنازله عن مطالبة الناقل بالتعويض عنه بما يسقط حقه في الدعوى فإن مفاد ذلك أن هذا الدفع بما يستهدفه من إنكار سلطة المدعى في إستعال الدعوى لسقوط حقه فيها يعد دفعاً موضوعياً مما تعنيه المادة ١١٥ مرافعات فيجوز إبداؤه في أية حالة تكون علمها الدعوى ولو لأول مرة في الاستثناف وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأيد الحكم الابتدائى فيا إنهى إليه من إعتبار هذا الدفع من الدفوع الشكلية الى يثعن أن تبدى قبل التكلم في الموضوع فإنه يكون قد خالف القانون وقد حجبه ذلك عن محث مدى توافر شروط اعمال هذا الدفع ممسا يشويه أيضاً بالقصور في التسبيب ويستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن :

جلسة ٣١ من مادس سنة ١٩٨٧

برياسة المسيد المستشار/ يحيى الرفاعى نائب رئيس المحكمة وعضوية المسادة المستشارين جرجس اسحق نافب رئيس المحكمة ، د- رفعت عبد المجيد ، السيد السنباطي ومحمد وليد النصر،

(111)

الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٣ القضائية :

(۱) وقف ، بیسم ، بطلان ، قرار اداری ،

استبدال أو بيع عقارات الاقاف • الأصل فيه ان يكون بطريق المزاد العلني ، الاستثناء • جوازه بطريق الممارسة في الاحوال المبيئة حصرا بالمسادة ١١ من القرار الجمهوري ١١٤٦ لسنة • ١٢٧٧ سلوك طريق الممارسة في فير تلك الاحوال • أثره • بطلان التصرف • علة ذلك •

(۲) بيع « التزامات البائع: ضمان التعرض » * بعلان « بعلان التعرفات » .
 دفوع * دعسوى *

التزام البائم بضمان التعرض - م 23% مدنى - مناطه - ألا يكون عقد البيع بأطلا -لكل من المتعاقدين التعساك بالبطلان بطريق الدفع أو المعوى -

ا ــ النص فى المادة الحادية عشرة من القانون ٥٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الأوقاف المصرية على أن ويصدر رئيس الجمهورية قراراً بتنظيم العمل بالهيئة وتشكيل مجلس إدارتها وبيان إختصاصاته ... ، وفى المادة الأولى من القرار المجمهورى ١٩٤١ لسنة ١٩٧١ الصادر بتنظيم العمل بهيئة الأوقاف على المجمهورى ١١٤١ لسنة ١٩٧١ الصادر بتنظيم العمل بهيئة الأوقاف على عائد للمعاونة فى تحقيق أهداف نظام الوقف ورسالة وزارة الأوقاف ، ويكون للهيئة أن تتعاقد وتجرى جميع التصرفات والأعمال التى من شأتها تحقيق الفرض الذي أن تشترى الأعيان التى تنولى لجان القسمة يبعها طبقاً لأحكام القانون هه لمسنة ١٩٩٠ المشار إليسه أو غسيرها من الأعيان التى تحقيق لهسا عائداً ، ومجوز وكذلك لهسا أستبدال أو بيع العقارات بطريق المزاد العلى ، ومجوز لهيئة الاستبدال أو البيع بالمهارسة فى الأحوال الآتية (أ): للملاك على الشيوع

في العقارات التي مها حصص خبرية بشرط ألا تزيد الحصة الخبرية على نصف العقار . (ب) لمستأجري الأراضي الفضاء التي أقام علمها مستأجروها ميان لأكثر من خس عشرة سنة . (ج) لمستأجرى الوحدات السكنية بعارات الأوقاف بالنسبة للوحدات المؤجرة لهم . (د) للجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والجمعيات التعاونية لبناء المساكن والجمعيات الحسسرية وذلك كله بالشروط والأوضاع التي محددها مجلس إدارة الهيئة بقصد إعادة إستثمار هذه الأموال .. يدل على أن الأصل في إستبدال أو بيع العقارات أن يكون بطريق المزاد العلني ــ دفعاً لكل مظنة وضماناً لحسن التصرف في هذه العقارات ــ وأن المشرع أجاز للهيئة على سبيل الاستثناء أن تسلك طريق المارسة في الأحوال المبينة حصراً مهذا النص ، تقسديراً منه لإعتبارات تدلُّ. علمهاكل حالة بذاتها ، ومؤدى ذلك ألا يكون للهيئة أن تسلك طريق المارسة في غرُّ هذه الأحوال وإلا كان تصرفها باطلا ، سواء كان التصرف للأفراد أو لغيرهم، وسواء كانت ملكية الأوقاف متنازعاً علمها أو لم تكن كذلك ــ إذ لو أراد المشرع إستثناء الأوقاف المتنازع على ملكيتها لنص عليها صراحة ضمن هذه الأحوال ، ولا يغير من ذلك أنه نص في المادة الثانية من قانون إنشاء الهيئة على أن « تختص وحدها بإدارة وإستبار أموال الأوقاف » ، وفي المادة الثالثة عن أن وتنتقل إلى مجلس إدارة الهيئة الاختصاصات المحولة للجنة شئون الأوقاف بالقانون ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ ، وكذلك الاختصاصات المحولة للمجالس المحلية بالقانون٤٤ لسنة١٩٦٢ وذلك بالنسبة إلى البدل والاستبدال والاستبار ، وى المادة الحامسة على أن و تتولى الهيئة نيابة عن وزير الأوقاف بصفته ناظراً على الأوقاف الخبرية إدارة هذه الأوقاف وإستبارها والتصرف فها على · أسس إقتصادية بقصد تنمية أموال الأوقاف » . إذا أن ذلك كله ينبغي تحقيقه رطبقآ للقواعد التي وضعها المشرع بالقرار الجمهورى المشار إليه لتنظيم العمل بالهيئة وحدد فيها إختصاصات مجلس إدارتها بما لا يتعارض مع القواعد ِ المنصوص عليها بالقوانين سالفة الذكر ، كما لا يغير من ذلك أن القرآر التنظيمي إللِين أصدرته الميتة بجواز الاستبدال بالمارسة لواضعي اليد من الأفراد . والقرارات الفردية التى أصدرتها على أساسه بإبرام العقود محل النزاع لم يم صها أو الفاءها طالما كانت تلك القرارات منفصلة عن هذه العقود وصدرت متجاوزة الرخصة التى اعطيت لمحلس الإدارة فى الأحوال المنصوص عليها حصراً .

٧ - مناط الترام البائع بضيان التعرض المنصوص عليه في المادة ٣٩٩ من القانون المدنى ألا يكون عقد البيع ذاته باطلا ، فإذا كان كذلك كان لكل من المتعاقدين عملا بنص المادة ١٤١ من القانون المذكور أن يتمسك بهذا البطلان سواء عن طريق الدفع أو عن طريق الدعوى .

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعاوى ٥٠٠١، ١٩٠٥ ، ٣٠٠٥ سنة ١٩٧٧ كلى الجيزة وطلب كل مهم الحكم في دعواه بصحة ونفاذ عقد الاستبدال الصادر له من الهيئة المطعون ضدها عن قطعة الأرض المبينة بالصحيفة وقال بياناً لذلك أن الهيئة بصفتها ناظرة على وقف تصافدت معه على أن تسبدل له تلك القطعة لقاء ثمن قدره جنيه واحد المتر ، إلا أنها إمتنعت بعد ذلك عن التوقيع على العقد النهائي فأقام دعواه يتلك الطلبات – تدخل في كل هذه الدعاوى طالباً رفضها تأسيساً على أن الأرض مملوكة له ، كا طلبت الهيئة فرعاً الحسكم ببطلان عقود الاستبدال المدعى بها الإتعقادها بطريق المارسة مع الإقرار بالمخالفة للقدرار الجمهورى ١١٤١ سنة ١٩٧٧ الذي يعطريق المارسة عد الإتراد العلنى ، وعكمة أول درجة حكمت في الدعاوى وبيطلان

العقرد الثلاثة . إستأنف الطاعنون هذا الحسكم بالإستثناف ١٦٦٧ سنة ٩٦ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٨٣/٤/١٧ حكت المحكة بتأليد الحسكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأبها . والمستحدد

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعنون بالأسباب الأول والثاني والرابع منها على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على أن نص المادة الحادية عشرة من القرار الجمهورى الصادر برقم ١١٤١ سنة ١٩٧٧ بمطر الاستبدال للأفراد بطريق المآرسة في غير الأحوال المحددة به ، في حين أنْ هذه الأحوال مُقصورة على الأعيان التي لا يُنزاع على ملكيتها للأوقاف أما الأعيان المتنازع على ملكيتها ومنها العقارات موضوع النزاع فإن القرار سكت عنها ، وإذكان إمجلس إدارة هيئة الأوقاف _عملا بنصوص المواد الثانية والثالثة والرابعة من قانون الهيئة والمادتين الأولى والرابعة من القرار الجمهوري المشار إليه - هو المختص وحده بوضع القواعد الواجبة الإتباع في هذا الخصوص بإعتباره السلطة المهيمنة على إدارة الأوقاف وإستثمارها لتحقيق أكبر عائد لها قد وضم لذلك بتاريخ ١٩٧٥/٧/١٣ قراراً تنظيمياً أجاز فيه التعاقد بالمارسة [للأفراد في هذه الحالة ، وأصدر بناء عليه ثلاثة قرارات فردية بالإستبدال بالمارسة للطاعنين وعلى أساسها أبرمت عقودهم وكانت هذه القرارات قد تحصنت ضد السحب والالغاءوكان خطأ الحهة الادارية المطعون ضدها فى العقود ، فإن الحسكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على ما مخالف ذلك يكون

وحيث إن هذا النعى برمته مردود ، ذلك أن النص فى المادة الحادية عشرة من القانون ٨٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الأوقاف المصرية على أن يصدر رئيس الجمهورية قراراً بتنظيم العمل بالهيئة وتشكيل مجلس إدارتها وبيان إختصاصاته

وفى المادة الأولى من القرار الجمهورى ١١٤١ سنة ١٩٧٧ الصادر بتنظم العمل سميثة الأوقاف على أن ﴿ تقوم الهميَّة بِإِدارة وإستَبَّارِ الأوقاف على الوجُّه الذي تحقق لهسا أكبر عائد للمعاونه في تحقيق أهداف نظام الوقف ورسالة وزارةً الأوقاف ، ويكون للهيئة أن تتعاقد وتجرى جميع التصرفات والأعمال التي من شأنها تحقيق الغرض الذي انشئت من أجله ، . وفي المادة الحادية عشرة . من القرار ذاته على أن يكون ﴿ للهيئة أن تشترى الأعيان الَّتي تتولى لجان القسمة بيعها طبقاً لأحسكام القانون ٥٥ سنة ١٩٦٠ المشار إليه أو غيرها من الأعيان التي تحقق مها عائداً ، وكذلك لها إستبدال أو بيع العقارات بطريق المزاد العلني . ومجوز للهيئة الاستبدال أو البيع بالمارسة في الأحوال الآتية : (أ) للملاك على الشيوع في العقارات التي بها حصص خبرية بشرط ألا تزيد الحصة الحبرية على نصف العقار . (ب) لمستأجري الأراضي الفضاء التي أقام علمها مستأجروها مبان لأكثر من خس عشرة سنة . (ج) لمستأجرى الوحدات السكنية بعارات الوقاف بالنسبة للوحدات المؤجرة لهم . (د) للجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والجمعيات التعاونية لبناء المساكسن والجمعيات الخبرية . وذلك كله بالشروط والأوضاع التي محسددها مجلس إدارة الحيثة بقصد إعادة استهار هذه الأموال ، يدل على أن الأصل في إستبدال أو بيع العقارات أن يكون بطريق المزاد العلني ــ دفعاً لكل مظنه وضماناً لحسن التصرف في هذه العقارات ــ وأن المشرع أجاز للهيئة على سبيل الاستثناء أن تسلك طريق المارسة في الأحوال المبينة حصراً سهذا النص ، تقديراً منه لإعتبارات تدل عليها كل حالة بذاتها ، ومؤدى ذلك ألا يكون للهيئة أن تسلك طريق المارسة فى غىر هذه الأحوال وإلاكان تصرفها باطلا سواءكان التصرف للأفراد أو لغيرهم ، وسواءكانت ملكية الأوقاف متنازعاً علمها أو لم تكن كذلك _ إذ لو أراد المشرع _ إستثناء الأوقاف المتنازع على مِلْكَيْمًا لنص عليها صراحة ضمن هذه الأحوال . ولا يغير من ذلك أنه نص فى المادة الثانية من قانون إنشاء الهيئة على أن تختص وحدها بإدارة وإستبَّار أموال الأُوقاف وفي المادة الثالثة على أن ﴿ تِنْتَقُلُ إِلَى مُجلِسَ إِدَارَةَ الْجَيْنَةُ الاختصاصات المحولة للجنة شئون الأوقاف بالقانون ٢٧٧ سنة ١٩٥٩ و كذلك الاختصاصات المحولة للمجالس المحلية بالقانون رقم ٤٤ سنة ١٩٦٧ و ذلك بالنسبة إلى البدل و الاستبدال و الاستبار ». وفي المادة الخامسة على أن و تتولى الهيئة نياية عن وزير الأوقاف بصفته ناظراً على الأوقاف الحبرية إدارة هذه الأوقاف واستبارها و التصرف فيها على أسس إقتصادية بقصد تنمية أموال الأوقاف ... و أن ذلك كله ينبغي تحقيقه طبقاً للقواعد التي وضعها المشرع بالقرار الجمهوري المشار إليه - لتنظيم العمل بالهيئة وحدد فيها إختصاصات بحلس إدارتها عا لا يتعارض مع القواعد المنصوص عليها بالقوانين سالفة الذكر بالمارسة لواضعي البد من الأفراد ، والقرارات الفردية التي أصدرتها على أساسه بإبرام العقود على الزاع لم يتم سحها أو الغائم طالما كانت تلك القرارات المودية التي أصدرتها على الإدارة في الأحوال المنصوص عليها حظراً ، لما كان ذلك ، وكان الحسكم المطعون فيه قد النزم هذا النظر في قضائه فإن النعي عليه مهذه الأسباب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النمى بالسبب الثالث أن الهيئة المطعون ضدها بوصفها بائعة تلتزم بالإمتناع عن منازعة المشترى أو التعرض له تعرضاً قانونياً أو مادياً وإذ كانت مطالبتها بإبطال العقود التى وافقت على إبرامها مع الطاعنين تنطوى على تعرض لهم وهو ما يمنع عليها بنص المادة ٤٣٩ من القانون المدنى فإن الحكم إذ أجابها لطلب إبطال هذه العقود يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النحى بدوره مردود ، ذلك أنه لماكان مناط النزام البائع بضمان التعرض المنصوص عليه فى المادة ٤٣٩ من القانون المدى ألا يكون عقد البيع ذاته باطلا ، فإذاكان كذلك كان لكل من المتعاقدين عملا بنص المادة ١٤١ من القانون المذكور أن يتمسك بهذا البطلان سواء عن طريق الدفع أو عن طريق الدفعى ، لما كان ذلك ، وكانت العقود موضوع النزاع وعلى ما سلف في الرد على أسباب الطعن الأخرى باطلة ، فإن النمى على الحكم المطعون فيه عا ورد بهذا السبب يكون على ضر أساس .

وحيث إنه لمسا تقدم يتعين رفض الطعن .

جاسة ٣١ من مارس سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ يعيى الرفاعي ناقب رئيس المحكمة وعضوية المساوة المستشارين جرجس اسحق ناقبا رئيس المحكمة ، د٠ رفست عبد المجيد ، السيد السنباغي وأحمد مكم.

(117)

الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٥٣ القضائية :

(۱ ، ۲) دعوي « انقطاع سير الخصومة » « سقوط الخصومة » • اعسالان •

(١) ميماد السنة المقرر لسقوط الخصومة طبقا للمادة ١٢٤ مرافعات • عدم اعتباره مرعيا الا اذا تم اهلان ورثة المتوفى بالتعجيل خلاله • م • مرافعات عدم كفاية إيداع صحيفة التعجيل قلم الكتاب أو تسليمها أقلم المحضرين في فضوفه •

(٣) قواهد انقطاع سير الخصومة بما فيها وقف مواعيد الرافعات ٠ مقررة لحصاية الخصم الذي قام به سبب الانقطاع دون الآخر ٠ وقاة أحد الخصوم أنساء انقطاع الخصومة لوقاة آخر ٥ لا يعرف عليه وقف منة السقوط أو اعتدادها وجوب موالاة المدعى السعير في الدعوى قبل القضاء منة السنة على آخر اجراء صحيح ثم في مواجهة الخصوم قبل وفاة الراهم ٠ علة ذلقة ٠ - -

١ – المقرر فى قضاء هذه المحكمة – تطبيقاً لتص المادة الخامسة من قانون المرافعات – أن ميعاد سقوط الخصومة المنصوص عليه فى المادة ١٣٤ من ذلك القانون – وهو سنة من ناريخ آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضى – لا يعتبر مرعباً إلا إذا تم إعلان ورثة المتوفى بالتعجيل خلال تلك المسلدة ، ولا يكنى فى ذلك إيداع صحيفة التعجيل قلم الكتاب أو تسليمها لقلم المحضرين فى غضون ذلك المياد :

٢ - قواعد إنقطاع الخصومة بما فيها وقف مواعيد المرافعات شرعت لجاية الخصم الذي قام يه سبب الانقطاع حتى يتمكن من الدفاع عن مصالحه ، آ وفيم توضع تلك القواعد لجاية الخصم الآخر ، لأن الانقطاع لا يحرمه من موالاة السبر في الحصومة ، ولا يعفيه من موالاتها ، فلا يقف ميعاد سقوط

الحصومة فى حقه ، وإنقطاع الخصومة لا يرد إلا على خصومة قائمة ، والمشرع لم ير تب على وفاة أحد المدعى عايهم أبان إنقطاع الخصومة وقف مدة السقوط أو إمتدادها ، ومؤدى ذلك أنه بجب على المدعى أن يوالى السبر فى الدعوى فى مواجهة ورثة من يتوفى من المدعى عليهم ومن فى حكمهم قبل إنقضاء مدة السنة على آخر إجراء صبح تم فى مواجهة الخصوم قبل وفاة أولهم ، ولا يعد وفاة غيره خلال تلك المدة عدراً مانماً من سريان مدة السقوط ، إذ يكون على المدعى عندئذ البحث والتحرى عن ورثته وإعلائهم ولو جملة فى آخر موطن كان لمورثهم .

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المترر والمرافعة وبعدالمداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطمون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن مورث الطاعنين العشرة الأول والطاعن الحادى عشر أقاما الدعوى ٣١٥ سنة ٧٥ مدنى كلى قسنا على مورثى المطعون ضدهم الثلائة الأول والمطعون ضده الرابع بطلب الحسكم بأخذ مساحة الأعلمان الزراعية المبينة بالصحيفة بالشفعة لقاء الثن المودع وقدره ١٤٧٥ ج. وقالا بياناً لللك أنهذا علما بأن المطعون ضده الرابع باع تلك الأطيان إلى مورث المطعون ضدهما الأول والثانية ومورث المطعون ضدهما الشائلة للأول عق ه قيراط ، ١ فذان و للشانى محق ٧ قيراط ، ١ فذان مولشانى محق ٧ قيراط ، ٢ فذان المملوكة لها فقد انذروا المطعون ضدهم برغبهما بالشفعه إلا أنهم لم يستجيبوا المملوكة لها فقد انذروا المطعون ضدهم برغبهما بالشفعه إلا أنهم لم يستجيبوا في العلمان السائفة . وعمكة أول درجة حكت في ١٩٧٨/١/٩ .

في ١٩٧٨/١١/٣٠ وأعلنت في ٧ ، ١٩٧٩/٢/١٤ عجل المدعيان الدعوى من الانقطاع . وبناء على طلب الحاضر عن المطعون ضدهم الثلاثة الأول حكمت في ١٩٧٩/١٢/١٧ بسقوط الحصومة . إستأنف المدعيان هذا الحكم بالإستثناف ٢٨ لسنة ٥٥ ق قنا . وبتاريخ ١٩٨٣/٤/٢١ حكمت عكمة الاستثناف بتأييد الحسكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطاعن ينعون على الحكم المطعون فيه بالوجه الأول من السبب الأول والسبب الأول والسبب الأول والسبب الأول والسبب الأول والسبب الأول ألم الطعن الحطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون أن الحسكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أقام قضاء على أن صحيفة التعجيل أعلنت بعد مضى سنة من الحسكم الصادر بإنقطاع سبر الحصومة في حين أنها أودعت قلم الكتاب قبل مضى سنة من تاريخ ذلك الحكم وأن العبرة في حساب مدة السقوط هي بتاريخ إيداع صحيفة التعجيل وليس بتاريخ إعلائها.

وحيث إن هذا النعى غير صميح ، ذلك أنه من المقرر فى قضاء هسده المحكمة تطبيقاً لنص المادة الخامسة من قانون المرافعات أن ميعادسقوط الخصومة المنصوص عليه فى المادة ١٣٤ من ذلك القانون وهو سنة من تاريخ آخر إجراء صميح من إجراءات التقاضى – لا يعتبر مرعياً فى أحوال الإنقطاع بسبب وفاة أحد الحصوم إلا إذا تم إعلان ورثة المتوفى بالتعجيل خلال تلك الملدة ، ولا يكفى فى ذلك إيداع صميقة التعجيل قلم الكتاب أو تسليمها لتلم المحضرين فى غضون ذلك الميعاد ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد النزم هذا النظر فى قضائه فإنه يكون قد النزم صميح القانون ويكون النعى عليه بالحطأ فى تطبيقه على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين بنعون بالوجه الثاثى من السبب الأول من سببى الطعن

على الحكم المطمون فيه الحطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولون أن إ الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قضى بسقوط الحصومة رغم تعلو الإعلان خلال سنة لوفاة مورث المطعون ضـــدهما الأول والثانيــة بتاريخ ١٩٧٨/٣/٩ :

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك أن قواعد إنقطاع الخصومة بما فيها وقف مواعيد المرافعات ـ شرعت لحاية الخصم الذى قاميه سبب الإنقطاع حى يتمكن من الدفاع عن مصالحه ، ولم توضع تلك القواعد لحاية الخصم لآخر لأن ـ الانقطاع لا محرمه من موالاة السبر فى الخصومة ولا يعنيه من موالاتها فلا يقف ميعاد سقوط الحصومة فى حقه ، ولما كان إنقطاع الحصومة لا يرد إلا على خصومة قائمة ، وكان المشرع لم يرتب على وفاة أحد المدعى عليم ابان إنقطاع الحصومة وقف مدة السقوط أو إمتدادها ، وكان مؤدى ذلك أنه نجب على المدعى أن يوالى السير فى الدعوى فى مواجهة ورثة من يتوفى من المدعى عليم ومن فى حكمهم قبل إنقضاء مدة السنة على آخر إجراء صحيح تم فى مواجهة الخصوم قبل وفاة أولم ، ولا يعد وفاة غيره خسلال تلك المدة علمراً ما نعاً من سريان مدة السقوط ، إذ يكون على المدعى عندئذ البحث المدى عن ورثته وإعلائهم ولو جملة فى آخر موطن كان لمورثهم ، لما كان المدى على المؤيد بالحكم المنتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد الزم هذا النظر فلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد الزم هذا النظر في تتبجته فإن النمى عليه بهذا الوجه يكون بدوره على غير أساس ومن ثم يتعن رفض الطعن.

جلسة أول أبريل سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ أحمد كمال سالم ناقب وثيس المحكمة وعضوية السسادة المستشارين/ ماهر قلادة واصف ، مصطفى زعزوع نائبى دئيس المحكمة ، حسين عــل حسين وحمدي محيد على .

(117)

الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) استثناف « أثر الاستثناف : الاثر الناقل » •

الاثر الناقل للاستثناف ، ماهيتمه ، م ٣٣٣ مرافعات ، التزام محسكمة الاسمئناف بالتصدى لما لم تفصل فيه محكمة اول درجة من أسباب لطلبات أبديت امامها طالما لم يتنازل مبديها عن التعسك بها ، علمة ذلك ،

- (۲) دعوى « سبب الدعوى » « الطلب في الدعوى » .
 - الطلب في الدعوى وسببها ، ماهية كل منهما ،
- (٣) عقد « فسخ العقد وانفساخه » ایجاد « سبب الاحسالا، » •
 دعوی استثناف « الاثر الناقل » •

طلب الاخلاء للتأجير من البائل ولاحتجاز اكثر من مسكن في البلد الواحد بغير ملتطى . سببان لطلب واحد - هو الاخلاء لاتحلال المقد - القضاء ابتدائيا بالاخلاء لاحدهما - اعتبار الطلب الأخر مطروحا على محكمة الاستثناف - اثر ذلك .

- (٤) نقض « أسباب الطمن : السبب الجديد » •
- التمي على أسباب الحكم الابتدائي دون الحكم النهائي ٠ غير مقبول ٠
- (°) نقض « أسباب الطمن : السبب الجديد » صورية •

دفاع قاترنی بدالله واقع لم یسبق طرحه علی مسکمة الموضوع - عدم جواز اثارته لاول مرة أمام محکمة العاقص (عثال فی صوریة) ه

- (۱) حكم « ما لا يعد قصورا » دفاع « النفاع غير الجوهرى » سكد الرضوع اغال المكم الرد مل دفاع غير جومرى لا يعد تصورا .
 - (٧) نقض « أسباب الطمن : السبب المجهل » •

أسياب الطُّون ، وجوب تحديدها للميب المسوب للحكم المطّون فيه وموضعه منســه وأثّره في قضائه ، مخالفة ذلك ، الرّم ، عدم القبول ،

للحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبن ما الحسكم المطعون فيه وسائر الأوراق
تتحصل فى أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى ٧١١ لسنة ١٩٨٢
مدنى الحيزة الإبتدائية بطلب الحسكم بإخلاء الطاعن والمطعون ضده الثانى
من العين المؤجرة لأولها بالعقد المؤرخ ١٩٧٨/٨١ لقيامه بتأجيرها من
الباطن للمطعون ضده الثانى بغير إذن كتابى مها ، ولإحتجازه أكثر من سكن
فى بلد واحد بغير مقتضى . احالت محكة الدرجة الأولى الدعوى إلى التحقيق،
وبعد تنفيذه ، قضت بالإخلاء للإحتجاز . إستأنف الطاعن بالإستئناف ٢٦
لسنة ١٩١٧ القاهرة ، وبتساريخ ١٩٨٦/٣/١٩ حكمت المحكة بر فضه وتأييد
الحكم المستأنف على سند من ثبوت واقعة التأجير من الباطن . طعن الطاعن
الحكم الموريق النقض ، وقلمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى بنقض
الحكم ، وإذ عرض الطعن على المحكة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر
وبالجلسة المحددة الترمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطعن أقم على خسة أسباب حاصل النمى بالرابع منها الحطأ فى تطبيق القانون وفى بيانه يقول الطاعن أنه لماكان الاستثناف وإعمالا للمادة ٢٣٧ من قانون المرافعات بنقل الدعوى بحالها التى كانت عليها قبل صدور الحسكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستثناف فقط ، وكان الحكم الابتدائى قد أقام قضاءه بالإخلاء على ما خلص إليه من إحتجازه أكثر من مسكن فى بلد واحد بغير مقتضى ، وكان هو الذى طعن بالإستثناف ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحسكم الابتدائى إستناداً إلى ثبوت تأجيره عن الزاع من الباطن حون الاحتجاز حيكون قد تجاوز نطاق الاستثناف .

وحيث إن هذا النعي غبر سديد ، ذلك أن النعي في المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات على أن والاستثناف ينقل الدعوى عالمها التي كانت عليها قبل صدور الحسكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستثناف فقط، يدل على أن الاستثناف ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية في حدود الطلبات التي فصلت فها محكمة أول درجة وما أقيمت عليه تلك الطلبات من أسباب سواء ما تعرضت له وما لم تتعرض له منها ، وذلك طللا أن مبديها لم يتنازل عن التملك مها ، ولا محول دون ترتيب هذا الأثر أن محكمة الاستثناف في هذه الحالة تتصدى لما لم تفصل فيه عكمة أول درجة من تلك الأسباب ، ذلك أن المشرع أجاز للخصوم وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات أن يغبروا سبب الدعوى أمام محكمة الاستثناف وأن يضيفوا إليه أسبابًا أخرى لم يسبق طرحها أمام محكمة أول درجة مع بقاء الطلب الأصلى على حاله ، فن باب أولى أن تلزم عكمة الاستثناف بالتصدي للأسباب السابق التمسك مها فى الدعوى والتي أعرض الحكم الابتدائى عن التعرض لهـــا مكتفياً بإجابة الطلب على سند من إحداها . ولما كان الطلب هو القرار الذي يطلبه المدعى من القاضي حاية للحق أو المركز القانوني الذي يستهدفه بدعواه ، وكان مبب الدعوى هو الواقعة أو الوقائع التي يستمد منها المدعى الحق في موضوع الطلب ، وهو لا يتغير بتغير الآدلة الواقعية والحجج القانونية ، وكان الواقع في الدعوى أن المطمون ضدها قد أقامتها بطلب الإخلاء للتأجير من الباطن بغير إذن كتابي منها ولإحتجاز المستأجر أكثر من سكن في بلد واحد بغىر مقتضى ، وكان طلب الإخلاء للتأجير من الباطن هو في حقيقته طلب بفُسِخ العقد ، كما أن طلب إخلاء للإحتجاز التالى لإبرام العقد هو طلب بإنفساخه ، وكان الفسخ والإنفساخ يؤديان إلى إنحلال العقد ، ومن ثم فإنهما يمثلان سببين لطلب واحد هو الإخلاء لإنحلال العقد ، لما كان ما تقدم وكان الحكم الابتدائى قد قضي بالإخلاء على سند من أحد السبيين وهو الأحتجاز ولم لم يعرض للسبب الآخر وهو التأجير من الباطن ، فإن هذا السبب الأخير بعد مطروحاً على محكمة الاستثناف في الاستثناف المرفوع من الطاعن طالما أن

المطعون ضده! الأولى. بوصفها مستأنف ضدها ـــ ثم تتنازل عن المســـاك. به . ويكون لمحكمة الاستثناف أن تتصدى له وأن تقيم قضاءها عليه : وإذ النزم الحــــكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

وحيث إن حاصل النمى بالشق الأول من كل من السبين الأول والثالث وبالسبب الثانى محالفة القانون والحطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإخلائه من عن النزاع على ما خلص إليه من إحتجازه لأكثر من مسكن فى ذات البلد ، وأن قيامه بتأجير شقة النزاع مفروشة لا يعد مقتض لهسذا الاحتجاز ، حالة أن المسكن الآخر ملك زوجته وهى شخصية مستقلة بما لا تتوافر بهحالة الاحتجاز، وإذ خالف الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه هذا النظر والتفت عن المستندات الى قدمها تدليلا عليه فإنه يكون إلى جانب محالفة للقانون قد شابه قصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النمى غير مقبول ، ذلك أنه وإن كان الحكم الابتدائى قد أقام قضاءه بالإخلاء على ما إنهى إليه من تحقق إحتجاز الطاعن لأحكر من مسكن فى بلد واحد بغير مقتض ، إلا أن الحكم المطعون فيه إستند فى قضائه بتأييد منطوق الحسكم الابتدائى إلى ثبوت قيام الطاعن بتأجير عين النزاع من الباطن بغير إذن كتابى من المالك ، معرضاً عن أسباب الحكم الابتدائى من الباطن بغير إليا ، ومن ثم يكون النعى موجه إلى قضاء الحكم الابتدائى سولاً كان مرمى الطعن بالنقض هو عاصمة الحكم الهائى الصسادر من عاكم الاستناف ، ومن ثم يكون النعى وقد إنصرف إلى قضاء الحسكم الإبتدائى غير مقبول .

وحيث إن حاصل النعى بالشق الثانى من كل من السبين الأول والثالث الحطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أنه لم يتنازل عن شقة الذراع ولم يؤجرها من الباطن وإتما حرر لشقيقه عقد

بتأجيرها مفروشة حفاظاً على حقوقه فيها بعد أن قرر الإقامة بمسكن زوجته ، وأنه بإفتر اض قيامه بتأجيرها من الباطن فقد أقرت المطعون ضدها الأولى حقه في ذلك بقبض وكيلها الأجرة دون تحفظ في تاريخ تال لرفع الدعوى الراهنة ، وإذ لم يعرض الحسكم المطعون فيه لحسذا الدفع فإنه يكون إلى جانب خطئه في تطبيق القانون قد شابه قصور في التسبيب .

وحيث إن النعي في شقه الأول غير مقبول ، ذلك أنه لما كانت الأوراق خلو مما يفيد تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن قيامه بتأجير شقة النزاع مفروشة إلى شقيقه المطعون ضده الثانى كان حفاظا على حقوقه فيها ، وكان هذا الدفع الذى ينطوى على إدعاء بصورية العقد يقوم على واقع لم يسبق طرحه على حكمة الموضوع فلا بجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، والنعي فى شقه الثانى فى غير محله ذلك أن إغفال الحكم الرد على دفاع غير جوهرى لا يتغير ببحثه وجه الرأى فى الدعوى لا يعيبه بالقصور ، ولمساكان ما أثاره الطاعن من دفاع أمام محكمة الموضوع بشأن إقرار المطعون ضدهما الأولى أحقيته فى تأجير الهين من الباطن بقبض وكيلها الأجرة دون تحفظ فى تاريخ الحق لإهامة الدعوى المائلة ، وتقسديمه تدليلا على ذلك إيصالا مؤرخا لاحق لإهامة الدعوى المائلة ، وتقسديمه تدليلا على ذلك إيصالا مؤرخا زهذا الإيصال قد تضمن تحفظاً إذا احتفظ فيه مصدره من وكيلها ، إلا أنه لماكان قبل الطاعن ومن ثم فإنه لا يعد إقراراً بأحقية الطاعن فى التأجير من الباطن ، ولا يعيب الحكم عدم الرد على هذا الدفاع بأسباب مستقله ، ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن حاصل النحى بالشق الأخير من السبب الثالث بالسبب الخامس القصور فى التسبيب والحطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه لم يناقش دفاعه الذى ضمنه صحيفة إستثنافه ومذكرته المقدمة لجاسمة ١٩٨٧/١٠/٢١ ، وأن مؤدى أقوال شاهدى المطعون ضدها الأولى أن شقيقه المطعون ضده الثانى كان مقيا معه بشقة النزاع عدة سنوات وحى

تركه أياها وإقامته بمسكن زوجته ، ومن ثم بمتد العقد إلى شقيقه عملا بمكم المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وإذ أغفل الحكم المطعون فيه اعمالهـــا فإنه يكون إلى جانب ما شابه من قصور قد أخطأ فى تطبيق القانون :

وحيث إن النحى فى شقه الأول غير مقبول ، ذلك أن الطاعن لم يبين العيب المنسوب للحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره فى قضائه مكتفياً بالإحالة إلى ما تضمنته صحيفة إستثنافه ومذكرته المقسدمة أمام عكمة الاستثناف من دفاع ، فجاء نعيه يجهلا ، والنحى فى شقه الثانى بدوره غير مقبول إذلم يسبق للطاعن التمسك أمام محكمة الموضوع بإمتداد العقد بعد الترك ، وهو دفاع قانونى يخالطه واقع لا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لمسا تقسدم يتعين رفض الطعن :

جلسة اول ابريل سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ سيد هيد الياقي سيف نائب وثيس المسكمة وعضوية السمادة المستشارين / عبد المنصف هاشم ، احمد ابراهيم شلبى نائبي رئيس المحكمة ، جمال شلقاني ومحمد رشاد مبروق •

(311)

الطمن رقم ١٢٠٤ لسنة ٥٢ القضائية :

استثناف « الخصوم في الاستثناف » • دعوى « الصفة في الدعوي » •

الخصومة في الاستئناف تيجديدها بالاشتأم المختصمين أسام محكمة الدرجة الاولى ويذات صسائهم • م ٣٣٦ مراقعات • تصنيح العسفة وفقا للمادة ١١٥ مراقعات وجدوب تمامه في الراعيد المحدية قرفع الدعوى مثال (بشان أيلولة بيت المسال لبنك ناصر الاجتماعي أثناء نظر الاستففاق) •

للدة ٣٣٦ من قانون المرافعات بالأشخاص اللين كانوا مختصين أمام المادة ٣٣٦ من قانون المرافعات بالأشخاص اللين كانوا مختصين أمام محكة الدرجة الأولى وبمنات صفهم وأن تصحيح الصفة وفقاً لنص المادة ١١٥ من ذلك القانون بجب أن يم في الميعاد المقرر وألا يخل بالمواعيد المحدة لرفع اللحوى . وإذ كان الحسكم المستأنف قد صدر ضد وزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى لكل من بيت المال ومصلحة الأملاك فاستأنف مهاتين الصفين دون الطاعن الذي اقتصر أثناء نظر الاستثناف وبعد قوات ميعاده على تصحيح صفة ممثل بيت المال موجب إعلانات وجهها للمطعون عليم بعد فوات هذا الميعاد بإعتباره ممثلا لبيت المال دون وزير الخزانة الذي عقسر فيا أيضاً صفته في الاستثناف على مجرد كونه ممثلا لمسلحة الأملاك دون بيت المال محسبان أن الطاعن حل محله في ذلك فإن الحكم إذ قفى بعدم جواز استثناف الطاعن إستناداً إلى أن الحصومة في الاستثناف تتحدد بن كان مختصها أمام محكمة أول درجة فإنه يكون قد إنهي إلى صحيح القانه ن .

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أنَّ المطعون علَّيه الأول أقام الدعوى التي إنتهي قيدها برقم ٢٥١٢ سنة ١٩٧١ مدنى جنوب القاهرة الإبتـــداثية وإنهى فها إلى إختصام المطعون علىهما الثانية والثالث ووزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى لكل من بيت المال ومصلحة الأملاك وطلب الحسكم بصحة ونفاذ عقدى البيع المؤرخن ١٩٣٠/٥/١ : ١٩٣٠/٥/١ وقال بياناً لها أن المطعون عليه الثالث باع تموجب عقد البيع الأول قطعتي أرض فضاء مبينتن بها إلى المطعون علمها الثانية التي باعتها بدورها إليه ــ وبتاريخ ٣٠٧/٣/٣٠ حكمت المحكمة في مواجهة وزير الخزانة بصفتيه المذكورتين بصحة ونفاذ هذين العقدين ـــ إستأنف وزير الخزانة مهاتين الصفتين ومحافظ الفاهرة بصفته هذا الحكم لدى محكمة إستثناف القاهرة بالإستثناف رقم ٨٩/٢١٤٥ ق مدنى بموجب محيفة أودعت قلم كتاب المحكمة في ١٩٧٧/٥/٨ ثم قام الطاعن بإعلان المطعون عليم في ٢٠/١٠/١٠ : ٧٧/٢/٧٧ : ٤/٤/٧٧ ، ٢/٢/٩٧١ ، ١٩٧٩/٩/١٥ طالبا تصحيح صفة ممثل بيت المال بإعتباره ممثله الذي حل محل وزارة الخزانة فى ذلك والحكم له إلى جانب محافظ القاهرة بصفته وزير الخزانة بصفته ممثلا لمصلحة الأملاك بالطلبات الواردة بصحيفة الاستثناف – وبتاريخ ١٩٨٢/٢/١٧ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستثناف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض – وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى بنقض الحسكم المطعون فيه ــ وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بها على الحسكم المطعون فيه الحطأ في تطبيُّق القانون والقصور في التسبيب ذلك أن المطعونُ عليه الأول أقام دعواه مختصها فيها وزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى لكل من مصلحة الأملاك وبيت المال حاله أن تمثيله لمصلحة الأملاك لا يصح منذ صدور القرار الجمهورى رقم ١٠١ سنة ١٩٥٨ بنقل الإشراف إلى وزارة الإسكان وقد فوض عنها محافظ القاهرة كما أن تمثيله لبيت المال قد زال أثناء نظر الدعوى بصدور القرار الجمهورى رقم۲۹۳۷ سنة۱۹۷۱ فى١٩٧/١٢/٢ بضم الإدارة العامة لبيت المال إلى بنك ناصر الاجتماعي (الطاعن) ولم تكن الدعوىقد سبيأت بعد للحكم في موضوعها حيث أجلت بعد صدور ذلك القرار لإعلان وإعادة إعلان الخصوم مما كان يتعين معه على محكمة أول درجة أن تقضى من تلقاء نفسها بإنقطاع سىر الخصومة لزوال الصفة وإذ لم تقض بذلك فإن الإجراءات التالية لذلك بما فيها حكمها المستأنف يكون باطلا وقد تمسك أمام محكمة الاستثناف بذلك وبعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بالنسبة لمصلحة الأملاك غير أن الحسكم المطعون فيه أجْزُأُ في الرَّدُّ على ذلك بأن الدعوى أقيمت أمام حكمة أول درجة في مواجهة وزير الحزانة بصفته الممثل القانوني لبيت المال وبصفته مديراً لمصلحة الأملاك.

حيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه من المقرر في قضاء هـذه المحكمة أن الخصومة في الاستثناف تتحدد وفقاً لنص المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات بالأشخاص الذين كانوا مختصمين أمام محكمة الدرجة الأولى وبذات صفتهم وأن تصحيح الصفة وفقاً لنص المادة ١٩٥ من ذلك القانون يجب أن يتم في الميعاد المقرر ولا يخل بالمواعيد المحلدة لرفع الدعوى . وإذ كان الحكم المستأنف قد صدر ضد وزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى لكل من بيت المال ومصلحة الأملاك فاستأنفه بهاتين الصفتين دون الطاعن الذي إقتصر أثناء نظر الاستثناف وبعد فوات ميعاده . على تصحيح صفة عمل بيت المال عوجب إعلانات وجهها للمطعون عليهم بعد فوات هذا الميعاد بإعتباره ممثلا لبيت المال دون وزير الخزانة الذي قصر فيا أيضاً صفته في الاستثناف على

عبردكونه ممثلا لمصلحة الأملاك دون بيت المال بحسبان أن الطاعن حل محله

فى ذلك فإن الحسكم إذ تضمى بعدم جواز إستثناف الطاعن إستناداً إلى أن الخصومة فى الاستثناف تتحدد عن كان عتصما أمام محكمة أول درجة ـ فإنه يكون قد إنهي إلى محيح القانون ـ ومن ثم يكون النمي عليه بعسدم إجابته إلى دفعه بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة أو بإنقطاع سبر الحصومة فها أياً كان وجه الرأى فهما يغدو غير مقبول ويكون النعي برمته على

فها آیاً کان وجه الرآی فیهما یغدو غیر مقبول ویکون النا غیر اُساس .

وحيث إنه لما تقسدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢ من ابريل سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ مصطفى صالح سليم ثالب رئيس المحكمة وعضوية السمادة المستشارين / ابراهيم زغو ثالب رئيس المحكمة ، محمد حسن العفيفى ، معدوح السعيد ، ولطفى عهد العزيق •

(110)

الطمن رقم ١٢٠٠ لسنة ٥٢ القضائية :

(۱) تاميم ء لجان التقييم » •

لجان التقييم * تطباق اختصاصها ، م ٣ ق ١٩٦٧ لسنة ١٩٦١ • نهالية قرارها وعدم قابليته للطفن • تعرطه • التزامها بعناصر المنشأة أصدولا وخصوما وقت التأميم • قرارها بالمفسل في نزاع بين المنشأة المؤممة وبين الذير بشأن الأموال والحقوق المتنازع عليها أو متملق بالتقييم • لا حجية له • اختصاص الحماكم بتحقيقه والفصل فيه •

(٢) تأميم « لجان التقييم » ٠

تحديد لجنة التقييم أمنصر من عناصر المنشباة الأرمة على تحدو مؤقت • السره • استقاء هما: المعتمر في نطأتي التأميم • تحديد، من بعد بسفة تهائية • الره • ارتداد التخديد الى وقت التأميم • "

(۳) تاميم 🕃

النص على أداء قيمة المشائد الأومة بموجب مستدات اسمية على الدولة · مؤداه · الدولة معدلة في وزارة المائية بهذه الليمة · م ؟ ق ١١٧ أسنة ١٩٦١ و م ٤ ق ١١٨ أسنة ١٩٦١ و م ٤ ق

ا - إختصاص لجان التقيم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة وبينته المادة الثالثة من القانونين ١٩٧٧ لسنة ١٩٦١ - هو تقيم رؤوس أموال الشركات المساهمة المؤتمة التي لم تكن اسهمها متداولة في البورصة أو كان قد مضى على آخو تعامل عليها أكثر من سنة شهور وكذلك تقيم المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة ، وتقيم رأس مال المنشأة يكون يتحديد الحقوق والأموال المملوكة لها وقت تأميمها وتقسدير قيمها وتحديد مقدار ديوبها في ذلك التاريخ وعلى ضوء ذلك يتحدد صافي رأس مال المنشأة

المؤتمة وبكون قرار لجنة التقيم في هذا الشأن جائياً وغير قابل للطعن فيه من الترمت اللجنة في تقييمها بعناصر المنشأة أصولا وخصوماً وقت تأميمها ، أما إذا خرجت لجنة التقيم عن هذا النطاق الذي رسمه لهمما المشرع بأن أضافت إلى أموال وحقوق المنشأة ما ليس لهما أو إستبعدت منها شيئاً أو حملتها بديون ليست ملزمة بها ، فإن قرارها في هذا الصدد لا يكتسب أية حصانة ولا يكون حجة قبل الدولة أو أصحاب الشأن ، كما أنه ليس للجان التقييم أن تفصل في أي نزاع يتور بشأن الأموال والحقوق المتنازع علما بين المنشأة المؤتمة وبين الغير أو أن تتعرض لأي نزاع آخر يتعلق بالتقيم في ذاته المعامة في ذلك أن تحقيق المنازعات والفصل فيها من إضحاص المحاكم صاحبة الولاية في تلك المنازعات فإن قرارها لا يكتسب حصانة تحول دون طرح تلك المنازعات على المحاكم المحتصمة لتحقيقها والفصل فيها ولا يعسد ذلك طعنا في قضاء بحسم تلك المنازعات

٧ - تحديد لجنة التقييم لعنصر من عناصر المنشأة المؤتمة على نحو مؤقت لا عرج هذا العنصر من عناصر المنشأة سواء كان من الحصوم أو الأصول ولا يبعده عن نطاق التأميم ومن ثم إذا تم تحديد هذا العنصر بصفة لهائية عمرفة الجمهة المختصة زند أثر هذا التحديد إلى وقت التأميم فإن ترتب عليه زيادة في رأس مال المنشأة جرت على تلك الريادة ما مجرى على قيمة المنشأة المؤتمة من أحكام.

٣ _ إذ كانت المادة الثانية من القانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٦١ بتأمم بعض الشركات والمنشآت والمادة الرابعة من القانون رقم ١٩٦٨ لسنة ١٩٦١ يتقرير أمساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت قد نصتا على أن تؤدى قيمة المنشآت الموضحة بموجب سندات اسمية على الدولة ، فإن مؤداه الترامها ممثلة في وزارة المالية مهذه القيمة على هذا النحو .

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة .

حيث إن الوقائع ـــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ـــ تتحصل فى أن المطعون ضدهما الأولين أقاما ألدعوى رقم ٤٩٢١ سنة ١٩٧٤ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بإلزام الشركة الطاعنة والمطعون ضده الثالث بصفته (وزير المالية) وآخرين أن يدفعوا متضامنين إلىها مبلغ ٦٠٠٣.٠٠ ج وقالا بياناً لذلك أنه عوجب القانون رقم ١٥١ سنة ١٩٦٣ الملحق بالقانون رقم ١١٧ سنة ٦٦ أثمت الدولة النجدة النهرية دعاكف، المملوكة لهما ، وإذ قدرت لجنة التقييم المختصة تلك الوحدة بمبلغ ٦٥٣٢,٩٢٧ ج وسددت الطاعنة ــ بعد التأميم ــ الضرائب وأجور العال المستحقة عليها ، فأنهما يستحقان المبلغ المطالب به بإعتباره الباقى من ثمن الوحده بعد هذا السداد مضافاً إليه الفائدة المقانونية المقررة بقانون التأميم ، وبتساريخ ١٩٧٥/١٢/٢٨ ندبت المحكمة خبيراً في الدعوى ، وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٥ بإلزام الطاعنة أن تدفع إلى المطعون ضدهما الأولين مبلغ ٣٢٢٣,٩٧٣ ج والفوائد بواقع ٤٪ من تاريخ المطسالبة في ١٩٧٤/١١/٩ حتى السداد ، إستأنفت الطاعنة والمطعون ضدهما الأولان هذا الحكم لدى محكمة إستثناف القاهرة ، وقيد إستثناف الطاعنة برقم ٩١ سنة ٩٧ قُ والمطعون ضدهما سالني الذكر برقم ١٢٠ سنة ٩٧ ق وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافين حكمت بتاريخ ٢٧/٢/٢/٢ في أولها برفضه وفي الثانى بتعديل الحكم المستأنف إلى جعل الفوائد القانونية من تاريخ التأميم الحاصل في ١٩٦٣/١١/٦ ، وأيدته فيما عدا ذلك ، طعنت الطاعنة في هــــذًا الحكم بطريق النقص ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن وإذ عرض على هذه الدائرة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقم على خسة أسباب تنعى الطاعنة بالخامس منها على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول أنها دفعت أمام محكمة الموضوع بعدم احتصاص المحكمة ولائياً بنظر اللدعوى استناداً إلى أن النزاع المطروح يعد طعناً في قرار لجنة تقييم الوحدة الهرية المؤممة الذي النبي إلى تقييمها بصغر وقت التأميم ، وإذ كان هذا القرار يعد من أعمال السيادة ولا يجوز الطعن فيه بأى وجه من الوجوه إعمالا لحكم المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٦ ، فإن الحكم المطعون فيه وقد رفض همذا الله وتصدى لموضوع النزاع على سند من أنه لا يعدو أن يكون مجرد مطالبة بدين مدنى محق المطالبة به مد يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب بدين مدنى محق المطالبة به مد يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن اختصاص لجان التقييم — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكَّمة وبينته المــادة الثالثة من القانونىن ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١ هو تقييم رؤوس أموال الشركات المساهمة المؤممة التي لم تكن أسهمها متداولة في البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور ، وكذلك تقييم المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة ، وتقييم رأس مال المنشأة يكون بتحديد الحقُّوق والأموال المملوكة لهـا وقت تأميمها ۚ ــَ وتقدير قيمتها وتحديد مقدار ديونها نى ذلك التاريخ وعلى ضوء ذلك يتحدد صافى رأس مال المنشأة المؤممة ويكون قرار لجنة التقييم فى هذا الشأن نهائياً وغير قابل للطعن فيه منى النزمت اللجنة فى تقييمها بعناصر المنشأة أصـولا وخُصُوماً وقت تأميمها ، أما إذا خرجت لجنة التقييم عن هذا النطاق الـذى رسمه لها المشرع بأن أضافت إلى أموال وحقوق المنشأة ما ليس لها أو استبعدت مُها شيئاً أو حملتها بديون ليست ملزمة بها ، فإن قر ارها في هذا الصدد لا يكتسب أية حصانة ولا يكون حجة قبل الدولة أو أصحاب الشأن ، كما أنه ليس للجان التقييم أن تفصل فى أى نزاع يثور بشأن الأموال والحقوق المتنازع عليها بين المنشأة المؤممة وبين الغير أو أن تتعرض لأى نزاع آخر يتعلق بالتقييم فى ذاته ذلك أن تحقيق المنازعات والفصل فيها من اختصاص المحاكم صاحبة الولاية".

الهامة في ذلك إلا ما استنى بنص خاص ، فإذا تعرضت لجنة التقييم المفصل في تلك المنازعات فإن قرارها لا يكتسب حصانة تحول دون طرح تلك المنازعات على المحاكم المختصة لتحقيقها والفصل فيها ولا يعد ذلك طعناً في قرارات لجان التقييم وإنما هو سعى إلى الجهة ذات الولاية العامة للحصول على قضاء عسم تلك المنازعات ، لحاكان ذلك ، وكان المطعون ضدهما الأولان باعتبارهما مالكي الوحدة الهرية المؤتمة و عاكف ع ينازعان في مقدار المبلغ باعتبارهما مالكي الوحدة التهرية المؤتمة و عاكف ع ينازعان في مقدار المبلغ نهاية الحدمة ، لأنه يزيد على ما استحق عليهم بالفعل ، فإن هدله المنازعة لا تنطوى على طعن في قرار لجنة التقييم ولا شأن لها بالتقييم ولا تدخل في اختصاص تلك اللجنة ، وقرارها لا يحوز حجية في شأن المبلغ المذكور ، ومن ثم لا يمنع المحاكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون ثلي السبب على غير أساس :

وحيث إن مما تتعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه عنالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن القانون رقم ١٩٧٩ لسنة ١٩٦١ قد تكفل بجعل الدولة – ممثلة في وزارة المالية وليست الشركة الطاعنة – هي المسئولة عن تعويض أصحاب المنشآت المؤممة إن كانت لهم تمة مستحقات ناتجة عن التأمم ، على أن يتم سدادها بإصدار سندات لمالح أصحاب هذه المنشآت ، وإذ نحالف الحسكم المطعون فيه هذا النظر وخلص إلى إلزامها دون الدولة بالمبلغ المطالب به فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه :

وحيث إن هذا النمى سديد ، ذلك أن الين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أيد الحكم الابتدائى فيا قضى به من إلزام الطاعنة نقداً بقيمة الفرق بين ما خصصته لجنة التقييم لحساب الضرائب المستحقة على الوحدة المؤممة ومكافأة نهاية الحلمة وأجور العمال المستحقة وبين ما استحق مها بالفعل على قوله : « إن الشركة المستأنفة (الطاعنة) قد آلت إليها بموجب قانون التأمم رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ حقوق الوحدة المؤممة (عاكف) موضوع الدعوى الحالية ، ومن ثم تصبح مسئوليتها عنها مسئولية كاملة عن الالتزامات المترتبة علمها فى حدود الحقوق الني آلت إلها ومطلب الدعوى الماثلة لا غرج عن الحدود الى تلتزم مها الشركة المذكورة ، وهذا الذي أورده الحكم خطأً فى القانون ذلك أن تحديد لجنة التقييم لعنصر من عناصر المنشأة المؤممة على نحو مؤقت لا يخرج هذا العنصر من عناصر المنشأة سواء كان من العنصر بصفة نهائية بمعرفة الجهة المختصة ارتد أثر هذا التحديد إلى وقت التأمم فإن ترتب عليه زيادة في رأس مال المنشأة جرت على تلك الزيادة ما بجرى على قيمة المنشأة المؤممة من أحكام ، ولما كانت المـادة الثانية من القـانون رقم ١١٧ سنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت والمبادة الرابعة من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت قد نصتا على أن تؤدى قيمة المنشآت المؤممة عوجب سندات اسمية على الدولة بمـا مؤداه التزامها ممثلة في وزارة المــالية بهذه القيمة على هــذا النحو ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بمـا يوجب نقضه دون حاجة إلى محث باتى أسباب الطعن .

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٨٧

يرياسة السيد المستشار / حصفنى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين ابراميم زغو نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن العنيفي ، معدوج السميد ، وابراميم يركك •

(111)

الطَّمَن رقم ٢٣٣٠ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) أحوال شخصية ٠ ارث « اشهار الوفاة والوراثة : حجيته » ٠

حجة تحقيق الوفاة والووائه • عالم يصعد حكم على خلافه • اتكار الورائه • عناطه • صادره من وارث ضد آخـر يضمى الوراثة • م ٣٦١ من لائحـة ترتيب الححــاكم الشرعيــة المصادرة بالرسوم ق ٨٧ لسنة ٣١ المصل •

(٢) اثبات « طرق الاثبات » * احوال شخصية « البات الميلاد والوفاة » •

شهادتي الميلاد والوقاة • حجيتهما • مالم يثبت علم صحة المدرج بالسجلان الرسمية • أثر عدم الصحة أو تخلف وجود الشهادة • جواز اثبات الولادة أو الوقاة بكافة الملرق •

١ – يدل نص المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب الحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم يقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٠ والمعدل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٠ والمعدل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٠ و على أن تحقيق الوفاة والوراثة حجة في هذا الخصوص ما لم يصدر حكم على خلاف هذا التحقيق ، وإنكار الوراثة الذي يستدعى استصدار مثل هذا الحكم يجب أن يصدر من وارث ضد آخر يدعى الوراثة .

۲ - مفاد نص المادة ٣٠ من القانون المدنى أن الأصل أن شهادة الميلاد وشهادة الوفاة كافيتان للإثبات إلا إذا أثبت ذوو الشأن عدم صمة ما أدرج بالسجلات أو إذا لم توجد شهادة الميلاد أو شهادة الوفاة لأى سبب من الأسباب فيجوز عندئذ الإثبات بجميع الطرق.

المكمية

بعد الاطـلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السـيد المستشـار المقرر والمراقعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ـــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ـــ تتحصل في أن الطاعن بصفته أقام الدعوى رقم ٥٩٥٥ لسنة ١٩٧٥ مدثى شمال القاهرة الابتدائية على المطعون ضدها الأولى ومورث باقى المطعون ضـدهم بطلب الحكم بأحقيته فى أخذالعقـار المبن فى الأوراق بالشفعة مقـابل الثمنُّ المودع منه خُزانة المحكمة تأسيساً على أنه إذْ علم بأن هذا المورث الأخر قد باع إلى المطعون ضدها الأولى العقار المبن بالأورأق والمحاور لعقاره فقد بادر إلى اتخاذ إجراءات طلب الشفعة وأقام الدعوى . دفعت المطعون ضدها الأولى بسقوط حقه فى الأخذ بالشفعة لوفاة البائع قبل إعلان الرغبة فيها وإقامسة الدعوى . وبتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٧ حكمت المحكمة برفض هذا الدفع وللطاعن بطلباته. استأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم لمدى محكمة استثناف القاهرة بالاستثناف رقم ۲۸۷۷ لسنة ۹۳ ق مدنى . وبتَّاريخ ۱۹۷۷/۱۱/۸ حکمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت المطعون ضدها الأولى في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٤٧ ق،ويتاريخ ١٩٨١/١١/٢٩ نقضتُ المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة استثناف القاهرة، وبتاريخ ١٩٨٧/٦/٢١ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعـوى : طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيهــا الرأى برفض الطعن . وإذ عرض على هذه الدائرة في غرفة مشورة حــددت جلسة لنظره وفها النزمت انتيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والحطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إن المادة ٣٠ من القانون المدنى وإن أجازت إثبات الوفاة بكافة طرق الإثبات القانونية إلا أن إحلام الوفاة والوراثة لا يصلح دليسلا للإثبات في مواجهة الغير لأنه لا يجوز حجية ما قبله لأن دور المحكمة فيه لا يتعدى دور المحكمة فيه لا يتعدى دور الموثق فلا يعتر حكماً قضائياً عوز قوة الأمر المقضى هذا إلى أن تاريخ الوفاة الثابت بالإشهاد لا يعتد به لأنه لا أثر له – إلا في تعين المورث والورثة وفق إقرارات ذوى الشأن وشهودهم وإذ استدل الحكم المطعون فيه على وفاة البائع بإشهاد صادر من محكمة جنوب القاهرة في حين أنه لا يكنى دليلا على إثبات الوفاة أو تاريخها ولم يلجأ إلى طريق الإثبات الاعترى فإن الحكم يكون فضلا عن غالفته المقانون وخطئه في تطبيقه مشوباً بالقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه :

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن النص في المــادة ٣٦١ من لامحــة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ والمعدلة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٠ على أن ﴿ يَكُونَ تَعْقِيقُ الوفاة والوراثة والوصية الواجبة إن وجدت على وجه ما ذكر حجة فى خصوص الوفاة والوراثة والوصية الواجبة المحققة الشروط ما لم يصدر حكم شرعى على خلاف هــذا التحقيق ۽ يدل ـــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـــ على أن تحقيق الوفاة والوراثة حجة فى هذا الحصوص ما لم يصدر حكم على خلاف هذا التحقيق ، وإنكار الوراثة الذى يستدعى استصدار مثل هذا الحكم مجب أن يصدر من وارث ضد آخر يدعى الوراثة . وأن النص فى المــادة ٣٠ من القانون المدنى على أن تثبت الولادة والوفـاة بالسجـلات الرسميــة المعـدة لذلك فإذا ِ لَمْ يُوجِدُ هَذَا الدَّلَيْلِ أَو تَبِّنِ عَدْمَ صَحَّةً مَا أُدْرِجِ بِالسَّجَلَاتِ جَازَ الإِثباتِ بأية طريقة أخرى مفاده أن الأصل أن شهادة الميلاد وشهادة الوفاة كافيتان للإثبات إلا إذا أثبت ذوو الشأن عدم صحة ما أدرج بالسجلات أو إذا لم توجد شهادة والميلاد أو شهادة الوفاة لأى سبب من الأسباب فيجوز عندثذ الإثبات بجميع الطرق . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بعدم قبـول دعوى الطاعن على أنه اختصم مورث المطعون ضدهما من الثانى إلى الأخبر

رغم أنه كان متوفياً واستدل على ثبوت هذه الوفاة وقبل الطاعن بحسبانه غير وارث الممتوفى من الإشهاد الرسمى الصادر من محكمة جنوب القاهر أه الابتدائية بتاريخ ۲۹۸۰/۸/۱۳ الثابت به وفاة البائع ه به في ۲۹۸۰/۸/۱۳ و إقرار ورثة البائع بوفاته و المؤرخ ۱۹۷۷/۲/۱ والشهادة المؤرخة ۱۹۷۷/۷/ الصادرة من محلة ميناء الحصن بيروت والمصدق عليها فإنه لا يكون قد خالف القانون ويضحى النمى على غير أساس .

الما تقدم يتعن رفض الطون :

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٨٧

(110)

الطمن رالم ١٠٥٤ لسنة ٥٣ القضائية :

تزوير ۱ اثبات د اجراماته ی ۱ حکم د تسبيبه ی ۱

الادعاء بالتزوير دون صارات اجراءاته • اعتياره انگارا للتوقيع ٠م ١٤ البسسات • عدم تحقيق المحكمة لهذا الادعاء • شطة وقصور •

تمسك الطاعنة في صيفة الاستثناف بزوير الإقرار المؤرخ 14٧١/١٠/١٧ دون أن تسلك إجراءات الادعاء بالتزوير المنصوص عليها في المادة ٤٩ وما بعدها من قانون الإثبات عما يعد مبا — وعلى ما جرى به قضماء هذه المحكمة — إنكاراً لما نسب إليها من توقيع ببصمة الخم على الإقرار المشار إليه وفقاً للمادة ١٤٥ من القانون المذكور ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يحقق لهما الادعاء بالإنكار وأيد الحكم الابتدائي على سند من يجرد أن الطاعنة لم تنكر صراحة الحتم المنسوب إليها على الإقرار سالف البيان — يكون فضلا عن خطئه في تطبيق القانون معيماً بالقصور في التسبيب .

المحكمية

بعـد الاطــلاع على الأوراق وسياع التقرير الذي تلاه الســيد المستشــار المقر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استونى أوضاعه الشكنية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما ببين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ــ

تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٩٨١/٢٩٤٣ مدنى كلى دمهور على المطعون ضدهما طالبة الحكم بثبوت ملكيتها لقطعة الأرض المبينة بالصحيفة وما علمها من مبان ، وقالت بياناً لهما إما كانت زوجة للمرحوم ابن المطعون ضدهما الذي كان قد اشترى حـ قبل وفاته حـ باسمه لحسامها قطعة الأرض موضوع النزاع وقامت هى بسداد ثمنها من مالها الحاص وأقامت مان علمها من مالها ومال أولادها القصر منه وإذ تازعها المطعون ضدهما في مؤرخاً ١٩٨٧/١/١ نسب صدوره للطاعنة تقر فيه باستحقاقها النفن في تركة مورثها . بتاريخ ١٩٨٧/٤/١ نسب صدوره للطاعنة تقر فيه باستحقاقها النفن في الطاعنة هذا الحكم لمدى عكمة استتناف الإسكندرية حـ مأمورية دمهور بالاستتناف رقم ١٩٨٧/٤/١ قطالبة إلغاءه والحسكم لهما بطلباتها . بتاريخ بالاستتناف رقم ١٩٨٧/٣٩ ق طالبة إلغاءه والحسكم لهما بطلباتها . بتاريخ أودعت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفضه ، عرض الطعن على الحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة في السبب الأول من سببي الطعن على الحكم المطعون فيه الحطمون فيه الحطمون فيه الحطمون فيه الحطمون فيه الحطمون فيه الحطمون فيه المستثناف بإنكار صلور الورقة المؤرخة ١٩٧١/١٠/١٧ منها والمقدم من المطعون ضدهما ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تفصل في دفعها هذا بالإنكار وفقاً للمادة ٣٠ من قانون الإثبات ، وإذ أغفلت المحكمة تحقيق هذا الدفاع والفصل فيه يكون حكمها معيباً بالحطأ في تطبيق القانون

وحيث إن هذا النعى في محلة ذلك أن الشبابت من صحيفة الاستثناف أن الطاعنة تمسكت بتزوير الإقرار المؤرخ ١٩٧١/١٠/١٧ دون أن تسلك إجراءات الادعاء بالتزوير المنصوص عليها في المبادة ٤٩ وما بعدها من قانون الإثبات ، يما بعد منها حوعلي ما جرى به قضاء هذه المحكمة – إنكاراً لما نسب إليها

من توقيع ببصمة الحتم على الإقرار المشار إليه وفقاً للمادة 18 من القانون لأالمذكور فإن الحكم المطعون فيه إذ لم محقق لهما هذا الادعاء بالإنكار وأيب الحكم الابتدائى على سند من مجرد أن الطاعنة لم تنكر صراحة الحتم المنسوب إلها على الإقرار سالف البيان يكون فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون معيباً بالقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن.

ولمنا تقدم يتعين نقض الحكم .

جاسة ٨ من أبريل سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / سبيد عبد الباقي سيف نائب رئيس المحكمة وعضوية السارة المستشارين / عبد المتصف حاشم تائب رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين شلقاني ، مسلام محمود عويس و محمد وشاد ميروك ه

(11)

الطعن رقم ٧٧٥ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) حكم « العلمن في الحكم : بالتقض » • نقض « اسباب العلمن : الشمى المجهـــل » •

عدم بيان الطاعث العيب الذي يعزوه الى الحكم بيانا كافيا نافيا عنه الجهاله وأنـــر ذلك العيب في قضائه • تمى مجهل فير مابول •

(۲) ملكية • ارتفاق • التزام • تعويض • تسجيل • شهر عقارى •

حق الارتفاق • ماهيته • تكليف يفقل العقار المرتفق به لغائدة المقار المرتفق • عدم حرمان مالك العقار الخادم من مباشرة حقوقه على ملكه • شرطه • عدم المساس بحق الارتفاق. مغالفة ذلك • الره • التزامه باهادة الحسال الى ما كانت عليه مع التعسويف ان كان له مقتضى • طلب مالك المقار المرتفق ابطال تصرف المألك في العقار المرتفق به أو محو تسجيله • غير جائز • المادتان ١٠٩٥ و ١٠٩٣ عالى •

١ - لما كان - الطاعن لم يبين بوجه النمى العيب الذى يعزوه إلى الحكم المطعون فيه بياناً كافياً نافياً للجهالة عنه ، وأثر ذلك فى قضاء الحكم ، والنمى بأقوال مبهمة لا يبين منها على وجه التحديد الخطأ الذى ينسبه للحكم المطعون فيه ، فن ثم يكون النمى مجهلا غير مقبول .

٢ - مفاد نص المادتين ١٠٧٥ ، ١٠٧٣ من القانون المدنى ، أن حق الارتفاق هو خطمة يؤدم المعقل المرتفق به للعقار المرتفق فيحد من منفعة الأول ويجعله متقلاً متكلاً بتكليف الثانى ، ولا يترتب على ذلك حرمان مالك العقار الحقادم من ملكه فيجوز له أن يباشر حقوقه عليه من استعال واستغلال وتصرف ، وكل ما بجب عليه هو ألا بحس في استعاله لحقوق ملكيته بحد ت

الارتفاق ، فإذا أخل بهذا الالتزام ، ألزم بإعادة الحال إلى ما كانت عليه ، وبالتعويض إن كان له مقتضى ، ومؤدى ذلك أن تصرف الممالك فى العقار المرتفق به يقع صحيداً ولا مجوز لمالك العقار المرتفق طلب إبطاله أو محو تسجيله.

المحكمـة

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٧٧ سنة ١٩٨٠ مدنى الفيومالابتدائية ضد المطعون عليهم بطلب الحكم بمحو التسجيلات اللاحقة على التسجيل رقم. ٢ لسنة ١٩٤٦ عِمَمَة الفيوم الشرعية بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٣١ وإلغاء كافة الأثار المترتبة على تلك التسجيلات . ممقولة أنه مموجب عقد مشهر بذلك الرقم ممتلك قطعة أرض مقام عَلمها المنزل المبن بها ومقرر لهـا حق ارتفاق بالمرور عـلى الشارع الواقع بالناحية الغربية منها ضمن الأرض المملوكة للمطعون عليمه الأول ، غير أن المطعون عليه الأول قسم هذه الأرض المرتفق بها وباعها للمطعون علبهما الثانى والثالث اللذين سحلا عقدمهما برقمي ٢٥٠ سنة ١٩٧٦ ، • ٩٥ سنة ١٩٧٨ شهر عقارى الفيوم فى تاريخ لاحتى للتسجيل سالف الإشارة سند إنشاء حق الارتفاق المشار إليه . بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٥ وبعد أن قدم الخبر الذي ندبته المحكمة تقريره ، حكمت برفض الدعوى . استأنف الطاعن هــــذا الحكم لدى محكمة استثناف بني سويف « مأمورية الفيوم » بالاستثناف رقم٢٦١ سنة ١٨ق مدنى . وبتاريخ١٩٨٣/١/١٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . لمعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فبهما الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأمها ٠

وحيث إن الطعن أقم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالأول منا على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه أقام قضاءه على ما انهى إليه تقرير الحدير رغم أن هذا التقرير جاء معيباً وقاصراً إذ أثبت قيام حق ارتفاق بالمرور لأرضه على الأرض التى كان ممتلكها المطعون عليه الأول وتصرف فها بالبيع بعد تقسيمها ، للمطعون عليها الثانى والثالث ، وذلك ممتضى الحكم الصادر فى الدعرى رقم ١٦٥ سنة ٢٢ مدنى بندر الفيوم ورغم ذلك اختلط عليه الأمر ولم مستلع التميز بنن حق ارتفاق بالمرور فى شارع معين وحق ارتفاق بالمرور على قطعة من الأوش :

وحيث إن هذا النمى غير مقبول . ذلك أن الطاعن لم يبين بوجه انمى العيب الذي يعزوه إلى الحكم المطعون فيه . بياناً كافياً نافياً للجهالة عنه وأثر ذلك في قضاء الحكم واكتنى بأقوال مهمة لا يبين مها على وجه التحديد الحطا الذي ينسبه للحكم المطعون فيه ، ومن ثم يكون النمي مجهلا غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه محالفة

الفانون والحطأ في تطبيقه. وفي بيان ذلك يقول إن الثابت من الأوراق أن سند إنشاء حتى الارتفاق المقرر لأرضه على الأرض المملوكة للمطمون عليه الأول سجل في تداريخ سابق على تسجيل عقدى البيع الصادرين من ذلك الأخير للمطمون عليما الثاني والثالث بعد تقسيم الأرض المرتفق بها، ومن ثم فإن تسجيل هذين العقدين يكون باطلا ومحتى له طلب محوه لأنه لا يجوز للمطمون عليه التصرف في العقار المرتفق به، إذا كان ذلك يشمل الجزء المقرر عليه حتى الارتفاق و لأن هذا الحتى يتبع العقار في يد كان ويبتى على كل أجزاء العقدار بعد تجزيئه وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

وحيث إن هذا النعى مردود . ذلك أن مفاد فى المــادتين ١٠٩٥ ، ١٠٩٣ من القانون المدنى ، أن حتى الارتفاق هو خدمة يؤديها العقار المرتفق به للعقار المرتفق فيحد من منفعة الأول ويجعله مثقلا بتكليف لفائدة الثانى ولا يترتب

على ذلك حرمان مالك العقار الخادم من ملكه فيجوز له أن يباشر حقوقه عليه من استعال واستغلال وتصرف وكل ما يجب عليه هو ألا يمس فى استعاله لحقوق ملكيته ختى الارتفاق ، فإذا أخل سماء الالترام ، ألزم بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه ، وبالتعويض إن كان له مقتضى ، ومؤدى ذلك أن تصرف المالك فى العقار المرتفق به يقع صحيحاً ولا يجوز لمالك العقار المرتفق طلب إيطاله أو محو تسجيله ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وانهى صحيحاً إيطاله أو محو تسجيله عقدى البيع اللذين باع المطعون عليه الأول عوجهما الأرض المثقلة عتى ارتفاق لفائدة الأرض المملوكة الطاعن فإنه يكون قد صادف صحيح القانون ويكون النبي عليه مهذين السبين في غير محله ،

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / أحمد كمال سالم نائب رئيس المحكمة وعضوية السمادة المستشارين / ماهر قلاده واصف ، عصطفى زعزوع نائبى رئيس المحكمة ، حسين على حسين ، وعبد الحميد سليمان ه

(119)

الطمن رقم ٨٩٦ لسنة ٥٢ القضائية :

(۱ = ۲) ایجار « ایجار الاماکن » « التأجر مفروش » * دعوی « سماع الدعوی » *

(۱) جزاء علم سماع المحوى لعقم أتيف المقد المفروش بالوحدة المحليسة ، تطاقه -قصره على المقود المبرمة طبقاً للمادتين ٣٩ ، ٤٠ ق ٤٩ ثمنة ١٩٧٧ · ٧ محل الاعمال هذا المجزاء على عقد تأجير عقار ماروش بقصد استعمالك مدرسة -

(٧) النصي بغطأ الحكم أقطبائه يعدم صباح الدخرى لعدم قيد عقد الإيجسار المروض لمقار بقصد استممائه مدرسة • صبيورة هذا النصي فير منتج بصدور القانون ١٩٦١ أسنة ١٩٨١ وما أورود في الماوة ١٩ منه من استعرار قلقك المقود •

القانون رقم 24 لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظم العلاقة بن المقانون رقم 24 لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظم العلاقة بن المؤجر والمستأجر يدل على أن الجزاء المنصوص عليه فيها بعدم سياع دعوى المؤجر لعدم قيد العقد المفروش بالوحدة المحلية لا محل لاحماله إلا إذا كان عقد الإيجار مبرماً بالتطبيق لأحكام المادتين ٣٩ ، ٤٠ من هذا القانون ، أما إذا كان المقد لا يندرج ضمن الحالات المنصوص عليها في هاتين المادتين فلا محل لإعمال هذا الجزاء الذى قصره المشرع على هذه الحالات وحدها ، لما كان ذلك وكان تأجير الطاعنة لعقار النزاع مفروشاً بقصد استعاله مدرسة عرج عن نطاق الحالات المنصوص عليها في هاتين المادتين ، فإن الحكم المصون فيه إذ قضي بعدم سهاع دعوى الطاعنة لعدم قيد عقد الإيجار المفروش بالوحدة المحلية بكون قد خالف القانون .

٧ - إذ كان الحكم المطعون فيه قمد قضى بعدم مماع دعوى الطاعنة المؤجرة - لعدم قيد عقد الإيجار المفروش - لعقار بقصد استماله مدرسة - يكون قد خالف القانون إلا أنه بصدور القانون ١٩٨١ لسنة ١٩٨١ مستحدثاً في المادة ١٩ منه حكماً جديداً يعتبر استثناء من مبدأ أنهاء عقود الإيجار المفروشة وذلك بنصه أنه « محق لمستأجرى المدارس ... في حالة تأجرها مفروش الاستمرار في الهن ولو انتبت المدة المتفق علم وذلك بالشروط وبالأجرة المنصوص علمها في العقد فإن مآل دعوى الطاعنة أمام عكمة الموضوع حتماً هو الرفض لانطباق القانون الجديد علمها بأثر فورى ، وبالتالى فإن النعى بسبب الطعن غير متج وبالتالى غير مقبول .

الحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إنَّ الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٩٠٨ سنة ١٩٨١ مدنى شمال
القاهرة الابتدائية على المطعون ضده ، بطلب الحكم بطرده من المدرسة المؤجرة
إله والمبينة بالصحيفة مع التسليم بما جا من أثاث ومنقولات ، وقالت بياناً لها
أنه بموجب عقد إبجار مؤرخ ١٩٦٨/٤/٨ استأجر مبا المطعون ضده عقبار
النزاع بكافة عتوياته من أثاث ومنقولات ومفروشات مبينة بالكشف التفصيلي
النزاع بكافة عتوياته من أثاث ومنقولات ومفروشات مبينة بالكشف التفصيلي
الموقع عليه من طرقى التماقد ، بقصد استعاله مدرسة ، وذلك لمدة ثلاث
سنوات ، تبدأ من ١٩٦١/١/١١ وتنتهى فى ١٩٧١/١/١١ قابلة للتجديد ما لم
ينبه أحد الطرفين على الآخر برأيه فى عدم تجديد المقد قبل انباء مدته الأصلية
أو المحددة بستة أشهر على الآقل غطاب موصى عليه يعلم الوصول ، وإذ كانت أو

الطاعنة بالتنبيه على المطعون ضده برغبها في إنهاء العقد في ١٩٧٩/١١/١ بموجب إنذار رسمى معلن المسطعون ضده بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٩ ، وأقامت الدعوى بطلباتها . حكمت محكمة أول درجة بالطلبات . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستثناف رقم ٢٩٨٩/١١/١ قضت عكمة الاستثناف بإلفاء الحكم المستأنف وبعلم سهاع الدعوى . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة — رأت أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأبها :

وحيث إن الطاعنة تنمى بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه ، الحطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن الإجارة موضوع النزاع تشمل مبنى بأكمله وبكل مشتملاته ومقوماته ، لاستعاله مدرسة ، فهو ليس بوحدة من الوحدات التي أور دها المشرع بنص المادتين ٣٩ ، ٤٠ التي أشارت إليها المادة ٣٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ذلك لأن الإجارة لم تنصب على مكان مؤجر لاستعاله في أحد الأغراض والحالات المبينة بهاتين المادتين ، ولا بجوز قياس حالة التأجير بالمشتملات والمقومات على هاتين المادتين ، المذكورتين ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك ، وقضى بعدم ساع الدعوى لعدم قيد عقد الإنجار على النزاع بالوحدة المحلية المختصة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه ولئن كان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن مفاد النصى في المادة ٤٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر يدل على أن الجزاء المنصوص عليه فيها بعدم ساع دعوى المؤجر لعدم قيد العقد المفروش بالوحدة المحلية لا محل لإعماله إلا إذا كان عقد الإيجار مبر أ بالتطبيق لأحكام المادتين ٣٩، ٤٠ من هذا القانون ، أما إذا كان العقد لا يندرج ضمن الحالات المنصوص عليها في هاتين المحادثين فلا محل لإعمال هذا الجزاء الذي قصره

المشرع على هذه الحالات وحدها ، لما كان ذلك ، وكان تأجر الطاعنة .

العقار النزاع مفروشاً بقصد استعاله مدرسة غرج عن نطاق الحالات المنصوص عليا في هاتين المادتين ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى يعدم سماع دعوى الطاعنة لعدم قيد عقد الإيجار المقروش بالوحدة المحلية يكون قد خالف القانون ، لتن كان ذلك ، إلا أنه بصدور القانون رقم ١٩٣١ سنة ١٩٨١ مستحدثاً في المادة ١٦ منه حكماً جديد _ يعتبر استثناء من مبدأ أنهاء عقود الإيجار المفروشة — وذلك بنصه على أنه ويحق لمستأجري المدارس ... ن. في حالة تأجرها لمم مفروشة ، الاستمرار في العن ولو انتهت المدة المتفق عليا وذلك بالشروط وبالأجرة المنصوص عليا في العقد ، فإن مآل دعوى الطاعنة أمام عكمة الموضوع حتماً هو الرفض لاتطباق القانون الجديد عليا بأثر فورى ، وبالتالى فإن النعى لا يحقق للطاعن غير متبع وبالتالى غير مقبول .

ولمنا تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٨ من ابريل سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / احمد كنال سالم تائب وتيس المعكمة وعضوية المسادة المستشارين / ماهر قلاده واصف ، عصطفى زعزوع نائبى وثيس المعكمة ، حسين عل حسين ، وعيد الجميد سليمان »

(17+)

الطمن رقم ١٠٨٤ لسنة ٥٦ القضائية :

(١ - ٣) ايجار « إيجار الاماكن » « اسباب الاخلاء » « الترميم والصيانة » • قانون « سريان القانون » •

(١) أعمال الترميم والهميانة - حق المؤجر في تقاضي الاجرء بزيادة معترية ٢٠٠ من قيمة تملك الاعمال اعتبارا من الشهر التسائل لاتعامها - عدم مسمداد حسنه الزيادة يحرتب عليه ما يحرتب على عدم مسداد الاجرة من أثار • م ٦١ ق ٤١ لسنة ١٩٧٧ .

(۲) صدرر الفانون ۱۳۲۱ لسنة ۱۹۸۱ متضمنا النص على تحمل المستاجر مع المؤجس تكاليف أعصال الترميم أو المصيالة الدورية والعامة بنسب متفارته حسب تاريخ انتساه الميني • م ٩ ق ١٣٦٢ لسنة ١٩٨١ أمر متعلق بالنظام الصام • وجدرب تطبيق حكمه بالر فورى على ما لم يستقر من المراكز القانولية •

 (٣) حصة المستاجر في تكاليف الترميم أو الصيانة الدورية والعامة في طل العصل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ • لا تأخل حكم الاجرة • التراشي في سدادها • لا يرتب الاخلاف
 ملة ذلك •

۱ ــ نظمت المادة ٦٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ــ الذي رفعت الدعوى في ظله ٢ ــ كيفية اقتضاء المؤجر من المستأجر مقابل ما أنفقه في أهمال الترميم والصيانة ، فقضت بأحقيته في تقاضى الأجرة اعتباراً من الشهر التالى لإتمام تلك الأعمال بزيادة سنوية توازى ٢٠٪ من قيمة أعمال الترميم أو الصيانة ، ورتبت في عجزها على عدم سداد هذه الزيادة ما يترتب على عدم سداد الأجرة من آثار .

 ٢ ــ استحدث القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فساعد موضوعية آمرة متعلقة بالنظام العام بما نص عليه في المادة التاسعة منه من تحمل المستأجر مع المؤجر تكاليف أعمال الترميم أو الصيانة الدورية والعامة بنسب متفاوتة محسب تاريخ إنشاء المبنى ، ونصت المادة المذكورة فى الفقرة الأخيرة منها على إلغاء المادة ٢٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وإذ كان مؤدى ما تقدم أن حصة المستأجر فى تكاليف أعمال الترميم أو الصيانة الدورية لا تأخير حكم الأجرة ولا يترتب على التراخى فى الوفاء بها ما يترتب على التأخير فى سداد الأجرة من آثار ، وإذ كان القانون ١٣٦١ لسنة ١٩٨١ قد لحق الدعوى إبان نظرها أمام محكمة الموضوع وقبل أن تستقر المراكز الفانونية فيها ومن ثم يسرى عليها بمقتضى الأثر الفورى .

٣ - إذ كانت الحادة ١٨/ ب من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قد أجازت للمؤجر أن يطلب إخلاء المستأجر إذا لم يقم بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خسة عشر يوماً من تاريخ تكليفه بذلك ، فإن مؤدى ما تقدم أنه إذا قام المستأجر بالوفاء بالأجرة وتراخى في سداد حصته فى تكاليف الترميم أو الصيانة الدورية والعامة لا يترتب عليه إخلاؤه لأن هذا الجزاء قاصر على حالة تأخر المستأجر فى سداد الأجرة دون تكاليف الترميم أو الصيانة التي لا تأخذ حكمها ولا يترتب على الراخى فى الوفاء بها ذات الأثار :

المحكمية

بعـد الاطـلاع على الأوراق وساع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ــ تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى ٨٦٧٣ لسنة ١٩٨٠ مدنى الجيزة الابتدائية بطلب الحكم بإخلاء الطاعن من الشقة المؤجرة إليه بالعقد المـــؤرخ ١٩٧٩/٤/١ لتراخيه فى سداد الأجرة المستحقة عن الفترة من أول أغسطس 1979 وحيى آخر سبتمبر 19۸۰ رغم تكليفه بالوفاء بها . نازع الطاعن في قدم قلد الأجرة ، فندبت محكمة الدرجة الأولى خيراً في الدعوى ، وبعد أن قدم تقريره ، قضت بالإخلاء استأنف الطاعن بالاستثناف ٧٠٧٧ لسنة ١٠١ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٦/٣/١٢ حكمت المحكمة برفضه وتأييد الحكم المستأنف . طمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطمن ، وإذ عرض على الحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالخطرة و وبالجلسة المحدودة الأزمت النيابة رأبها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن بالسبب الأول من سببي الطعن لحطاً في تطبيق القانون وفي بيانه يقوا، أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجتها بأنه غير ملزوم بالزيادة في الأجرة مقابل أعمال الترميم ، وأن وفاءه بالأجرة الأصلية الواردة بالعقد كاف لرفض دعوى الإخلاء ، إلا أن الحكم المطعون فيه المؤيد للحكم الابتدائي خالف هذا النظر وقضى بإخلائه على سند من أنه لم يوفى بالأجرة شاملة الزيادة مقابل أعمال الترميم المستحقة وحتى قفل باب المرافعة عما يعيبه بالحما في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النحى سديد ، ذلك أنه وإن كانت الممادة ٢٦ من القانون 9 لمنة ١٩٧٧ ــ الذي رفعت الدعوى في ظله ــ قد نظمت كيفية اقتضاء المؤجر من المستأجر مقابل ما أنفقه في أعمال الترميم والصيانة فقضت بأحقيته في تقاضى الأجرة اعتباراً من الشهر التالى لإتمام تلك الأعمال بزيادة سنوية توازى ٢٠٪ من قيمة أعمال الترميم أو الصيانة ، ورتبت في عجزها على عدم سداد هذه الزيادة ما يترتب على عدم سداد الأجرة من آثار ، إلا أن القانون. ١٣٦ لسنة ١٩٨١ استحدث قاعدة موضوعية آمرة متعلقة بالنظام العام مما نص عليه في الممادة التاسعة منه من تحمل المستأجر مع المؤجر تكاليف أعمال الترميم على الصيانة الدورية والعامة بنسب متفاوتة بحسب تاريخ إنشاء المبنى ــ ونصت الممادة وت تكاليف أعمال الترميم الممادة المنادة ٢١ من القانون ٤٩ الممادة عن مناعل على الغاء الممادة وتحمل على الغاء الممادة وتحمل على الغاء المادة ٢١ من القانون ٤٩ المستأجر في تكاليف أعمال الترميم الممادة عنه من عمل المستأجر في تكاليف أعمال الترميم الممادة عنه من عمل مناء على الغاء الممادة وتحمل على الغاء الممادة وتحمل المستأجر في تكاليف أعمال الترميم الممادة عنه من عمل مناء على الغاء المادة وتحمل المستأجر في تكاليف أعمال الترميم المستأخرة في تكاليف أعمال الترميم المناء المستأخرة في تكاليف أعمال الترميم المستأخرة في تكاليف أعمال الترميم المناء المستأخرة في تكاليف أعمال الترميم المستأخرة المستأخرة المستأخرة في تكون من من عدم المستأخرة الم

أو الصيانة الدورية والعامة لا تأخذ حكم الأجرة ــ ولا يْرْ تْب على الرَّاخي في الوفاء مها ما يترتب على التأخر في سداد الأجرة من آثار . وإذ كان القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قد لحق الدعموى إبان نظرها أمام محكمة الموضع وقبل أن تستقر المراكز القانونية فيها ومن ثم يسرى عليها بمقتضى الأثر الفورى ولما كانت المادة ١٨/ب من ذات القانون قد أجازت المؤجر أن يطلب إخلاء المستأجر إذا لم يقم بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوماً من ثاريخ تكليفه بذلك ، فإنْ مؤدى ما تقدم أنه إذا قام المستأجر بالرفاء بالأجرة وتراخى فى سداد حصته فى تكاليف الترميم أو الصيانة الدورية والعـامة لا يترتب عليه إخلائه لأن هـذا الجزاء قاصر على حالة تأخر المستأجر في سداد الأجرة دون تكاليف الترميم أو الصابنة التي لا تأخذحكمها ولا يترتب على التراخي في الوفاء بها ذات الآثار ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإخلاء الطاعن من عن النزاع جزاء تخلفه عن سداد الأجرة والزيادة التي تمثل حصته فى تكاليف الترميم فإنه يكونقد أخطأ فى تطبيقالقانون وقد حجبه هذا الحطأ عن محث ما إذا كَأَنْ ما أودعه الطاعن لحساب المطعون ضده يغطى الأجرة ــ دون الويادة مقابل تكاليف الترميم ــ المستحقة قبله وحتى قفل باب المرافعة بالإضافة إلى المصاريف والنفقات الفعلية، مما يعيبه إلى جانب خطئه في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، ويستوجب نقضه دون حاجة لبحث باتى أسباب الطعن :

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٨٧

بریاسة السید الخستشاد / أحمد كمال سالم نائب رئیس المحكمة وعضویة السادة الهستشارین / ماهر قلاده واصف ، عصطفی زعزوع ثائبی رئیس المحكمة ، حمدی محمد علی ، ومحمد بكر غائلی •

(171)

الطعن رقم ١٦٥٦ لسنة ٥٦ القضائية :

ایجار « ایجار الاماکن » •

ملحقات العين المؤجرة ، ماهيتها ، مباني العزب : من ملحقات الارض الزراعية الواقعة نمى نطاقها بحسبانها منافع مشتركة ، أثر ذلك ، لا يحق لمستأجر جزء من هذه الاطبسان إن يتخذ من مبنى فيها سكتا خلاصا ،

المقرر في قضاء هذه المحكة طبقاً للمواد 378 ، 374 ، قاتما وإنما تشمل المدنى أن العين المؤجرة لا تقتصر على ما ورد ذكره في العقد بشأنها وإنما تشمل أيضاً ما يكون من ملحقاتها التي لا تكتمل منفعها المقصودة من الإيجار إلا بها وأن العبرة في تحديد هذه الملحقات تكون بما اتفق عليه الطرفان أو بالرجوع إلى طبيعة الأشياء وعرف الجهة ، لما كان ذلك وكانت مبانى العزب طبقاً للهادة الأولى من القانون رقم 110 لسنة 190 بشأن فرض خدمات اجتماعية وصحية على ملاك الأراضي الزراعية — وعلى ما جرى به قضاء هذه الهكة — هي مجموعة المبانى المختصصة لشغلها بالقائمين على خدمة الأرض الزراعية على ماده أنه في الأحوال التي تعتبر فيها هذه المساكن من ملحقات الأرض عن مائوراعية المؤجرة فإن ذلك محسبانها منافع مشتركة بين المستأجرين وغيرهم من الوراعية الم مائول لإيواء عمال الزراعة الذين مخدمون الأطيان الزراعية الواقعة في نطاقها بما لا محق معه لمستأجر جزءاً من هذه الأطيان أن يتخد مبي منها مسكناً خاصاً له على وجه الاستقرار .

العكمية

بعد الاطلاع على لأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السبيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

خيث إن الوقائع - على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى ٢٦٥٩ سنة ١٩٧٨ مدنى
بها الابتدائية بطلب طرد الطاعن من المؤلن من المملوكن لها لوضعهما اليد
عليما دون سند . تدخل المطعون ضده الثانى منضماً المطعون ضدها الأولى
في طلباتها . ندبت المحكة خيراً وبعد أن قدم تقريره قضت بطرد الطاعنين
من مزل النزاع . استأنف الطاعنان بالاستثناف ٩٥٥ لسنة ١٦ ق طنطا
ه مأمورية بها » . أحالت المحكة الدعوى إلى التحقيق وبعد ساع شهود الطرفين
حكت في ١٩٨٦/٤/٢٧ برفض الاستثناف . طعن الطاعنان في هذا الحكم
يطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وإذ عرض
الطعن على المحكة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وبالجلسة المحددة
الثرمت النيابة رأبها ه

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعنان على الحسكم المطعون فيه بسببي الطعن عالفة القانون والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقولان أن مؤدى نصوص المواد ٥٦٦ ، ٤٣٢ ، ٢١٤ من القانون المدنى أن إنتفاع مستأجرى الأطيان الزراعية بمباني العزب التي يقيمها ملاك هذه الأراضي لسكنى المزارعين يكون تيماً للملاة الإبجارية وبدون مقابل بإعتبارها من ملحقاتها ويظل إنتفاعهم بها قائماً ما بقيت العلاقة الإبجارية بين الطرفين وأن هدف الشارع في قرانين الإصلاح الزراعي من إحتساب مساحة الفدان المعتبره في الإيجار بأقل من مساحته الفعليسة هو وجود مرافق مشركة لحدمة الأرض منها المباني المخصصة لسكنى المزارعين و والماكانا قد تمسكا

أمام محكمة الاستئناف بأن منزلى النزاع من ملحقات الأطيان الرراعية الى السئنجرها من المطعون ضدها الأولى وإستدلا على ذلك بما أورده الحبير المئتلب في الدعوى من إسها يضعان اليد على هذين المئزلن بغير مقابل منذ أكثر من عشر سنوات إمتداداً لوضع يد والدهما بإعتبار الهم كانوا يزرعون أرضاً للمطعون ضدها الأولى وبالعديد من المستندات الى قلماها — وبأقوال عقد إستنجار ثانهما مها ٥ ق ١ ف أطياناً زراعية بمنافعها مرارعن الأطيان شاهدهما اللذين قررا أن إنتفاعهما ممزلى النزاع هو بوصفها مرارعن الأطيان أما هذه الأخيرة شأن الزارعين الآخرين الذين يسكنون باقى مبانى العزبة وكان أنهما ألحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى وخلص إلى أنهما أيضعان اليد على منزلى النزاع على صبيل التسامع وإستدل على ذلك بأقوال أنهما الحكم مها فإنه إلى جانب مخالفته القانون يكون قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا التمى غير سديد ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة طبقاً للمواد ١٩٦٤ ، ٣٦٤ من القانون المدنى أن المين المؤجرة لا تقتصر على ما ورد ذكره في العقد بشأنها وإنما تشمل أيضاً ما يكونمن ملحقانها التي لا تكتمل منفعها المقصودهمن الإيجار إلا ها وأن العبرة في تحمليد هذه الملحقات تكون عا إنفق عليه الطرفان أو بالرجوع إلى طبيعة الأشياء وعرف الجهة للمان ذلك وكانت مبانى العزب طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ١٩٨ نسنة ١٩٥٠ بشأن فرض خدمات إجهاعية وصحية على ملاك الأراضي الزراعية لمنة ١٩٥٠ بشأن فرض خدمات إجهاعية وصحية المبانى المخصصة لشغلها بالقائمين على خسلمة الأرض الزراعية المؤجرة فإن ذلك يكون محسبانها فها هذه المساكن من ملحقات الأرض الزراعية المؤجرة فإن ذلك يكون محسبانها منافع مشتركة بين المستأجرين رغيرهم من مستغلى هذه الأطيان لإيواء عمال الزراعة المذين غلمون الأطيان الزراعية الواقعة في نطاقها عما لا محق معه لمستأجر جزء من هذه الأطيان أن يتخذ مبني مها مسكناً خاصاً له على وجه لمستأجر جزء من هذه الأطيان أن يتخذ مبني مها مسكناً خاصاً له على وجه لمستأجر

الإستقرار ، وكان الواقع في الدعوى أن الطاعنين وعلى ما تفيده أسباب الحكم المطعون فيه وأوراق الدعوى لم يزعما إنها إتفقا مع المطعون ضدها الأولى على إعتبار منزلى النزاع سكناً حاصاً لكل منهما سـ وكانت كلمة منافع الواردة بعقد إستثبار ثانيهما هط ، اف من هذه الأخيرة لا ينصرف إلى هذا المعنى ، وكانت أقوال شاهدى الطاعنين التى لم يخرج الحكم في بيانها عما تضمنه محضر وكانت أقوال شاهدى الطاعنين التى لم يخرج الحكم في بيانها عما تضمنه محضر المطعون ضدها الأولى بعدم المساس به ما بقيت علاقة الإيجار فإن ما خلص إليه الحكم المطعون فيه من إعتبار سكناهما يمنزلى النزاع على سبيل التسامع يكون متفقاً مع طبيعة هذه المساكن المعرفة بها في القانون ، ولا يستند إلى إتفاق متفقاً مع طبيعة هذه المساكن المعرفة على غير أساس .

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / يوسف أبر زيد ناقب رئيس المحكمة وعضوية السسمادة المستشارين / وليم رزق بدى ناقب رئيس المجكمة ، أحمد قصر الجندى ، د• محمد بها، الدين باشات و أحمد أبو الحجاج •

(177)

الطُّعن رقم ٤١١ لسنة ٥٣ القضائية :

- (١) نقض « أسباب الطعن » « ما لا يصلح سببا للطعن »
 - نعي لا يحلق للطاعن مصلحة في الطمن به على الحكم ، غير مقبول ،
 - (٢) تأمينات عينية « حقوق الامتياز » •

الامتياز لا يقرر الا ينص في القانون - اشترائه في المقد - عدم الاعتداد يه -

(٣) نقض « ما لا إصلح سببا للطعن » « سلطة محكمة النقض » • دعوى
 « تكييف الدعوى » •

قصور الحكم الهامون فيه الافصاح عن سنده النانون • لا، يشلان متى كان صبيحيحا في تتيجته • لمحكمة التقض استكمال هذا العصور • حقها في تكبيف الواقمة اعتماوا على ما حصلته محكمة الموضوح •

١ -- إنّهاء الحكم المطعون فيه إلى رفض طلب صورية العقد المقرر بموجبه حتى الامتياز على الأفدنة المبيعة من المطعون ضده الثانى للمطعون ضده الأول وهو ما محقق هدف الطاعن من النعى بما تنتى معه مصلحته فى الطعن مهذين السبين على قضاء الحسكم المطعون فيه فى هذا الخصوص.

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الامتياز لا يقرر لحق إلا يمقتضى نص فى القانون ، ومن ثم فإن إشراط المتعاقد إمتيازاً لحقه الذى لم يقرر له القانون هذا الامتياز لا يعتد به وبالتالى يكون النص عليه فى العقد لفواً :

٣ – الحكم المطعون فيه وقد أصاب صميح القانون فى نتيجته لا يبطله

قصوره فى الإفصاح عن سنده فى القانون إذ لهكة النفض أن تستكمل ما قصر الحكم إنى بيانه كما أن ما أن تعطى الوقائم الثابتة فيه كيفها القانونى الصحيح مادامت لم تعتمد فيه على غير ما حصله الحكم المطنون فيه منها .

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن المطمون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٤٣٦٦ سنة ١٩٨١ مدنى كلى شمال القاهرة على الطاعن والمطعون ضده الثانى طالباً الحكم ببطلان الدين المثبت بعقد الصلح المؤرخ ١٨/٩/٩/١٨ وبالعقدين المسجلين برُقمي ٣٠٢٢، ٣١٥٣ سنة ١٩٨٠ الزقازيق لصوريته وشطب حق الامتياز المقرر لهذا الدين على عشرة أفدنه محل العقد المسجل رقم ٣١٥٣ سنة ١٩٨٠ الزقازيق وقال بياناً لهــــا أنه إشترى من الطاعن وزوجة المطعون ضده الثانى أربعين فداناً أرضاً زراعية المبينة بالصحيفة ثم فوجئ بإقامة المطعون ضده الثانى الدعوى رقم ٣١٤٨ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى جنوب القاهرة على زوجته وقريبها الطاعن يطلب فيها الحكم ببطلان عقود شرائهما للأرض المذكورة على سند من أنهما إستلما منه ثمن الأرض أثناء عمله في لبنانلشرائها لحسابه إلا أنهما إشريا الأرض وسملاها بإسميهما بموجب العقود المسجلة بأرقام ٣٩٢٣ سنة ١٩٧٥ ، ٢٢٠٤ سنة ١٩٧٦ ، ٣٨٧٦ سنة ١٩٧٧ شرقية وذلك بواقع ثلاثين فداناً . لزوجة المطعون ضمه الثانى وعشرة أفدنة للطاعن وأثناء نظر الدعوى باع الطاعن العشرة أفدنة المسجلة بإسمه إلى المطعون ضده الثانى بموجب عقمه إيتدائي مؤرخ ١٩٧٩/٩/١ لقاء ئمن قدره ٨٥٠٠ ج ونص فيه على أن المطعمِن ضدہ الثانی سدد ٥٠٠٠ ج وبائی ائمُن وقدرہ ٣٥٠٠ جنيه تقرر

بموجبه حتى إمتياز على الأرض المبيعة وقد إنتهت الدعوى صلحاً بين المطعون ضده الثانى و زوجته والطاعن بموجب عقدى الصلح المؤرخين ١٩٧٩/٣/١٥ ، ۱۹۷۹/۹/۱۸ والمسجلين برقمي ٤٧١٦ سنة ١٩٧٩ ، ٣٠٢٢ سنة ١٩٨٠ شرقية بأن وافقا على نقل ملكية الأرض إليه وبعد ذلك قام المطعون ضده الثانى بإعادة بيع الأرض إلى المطعون ضده الأول غير أنه عنْد تسجيل عقد شرائه رقم ٣١٥٣ سنة ١٩٨٠ شرقية عن العشرة أفدنة تبين له وجود إتفاق صورى بنن الطاعن والمطعون ضده الثاني في عقد الصلح المحرر بينهما بتاريخ ١٩٧٩/٩/١٨ والمسجل يرقم ٣٠٢٢ سنة ١٩٨٠ شرقية عن دين قدره ٣٥٠٠ ج قيمة مصاريف انفقها الطاعن في شراء الأرض تقرر به حق إمتياز عليها فأقام هذه الدعوى ليحكم له بطلباته . بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٤ قضت المحكمة برفض الدعوى إستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم لدى محكمة إستثناف القاهرة بالإستثناف رقم ٣٠٤٥ سنة ٩٩ ق طالباً الغاءه وألحكم بطلباته بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٩ قضت الحكمةبإلغاء الحكم المستأنف فيما قضي به من رفض شطب حتى الامتياز في المسجل رقم ٣٠٢٢ سنة ١٩٨٠ شرقية وشطب الحتى المذكور وبالتأييد فيما عدا ذلك . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض أودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على الهكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأً أما .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالثانى والرابع منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور وفى بيسان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكة الاستثناف بأن المطعون ضده الأول يعد علمة خالها خاصاً للمطعون ضده الثانى يتقيد بما يتقيد به سلفه فلا بجوز له إثبات صورية الدين إلا بالكتابة غير أن الحكم المطعون فيه قضى على خلاف هسذا النظر بصورية مديونية المطعون ضده الطاعن ودون أن يرد على دفاعه الجوهرى الذي يتفير به وجه الرأى فى الدعوى وهو ما يعيبه بالحطأ فى تطبيق القانون والقصه د "

وحيث إن هذا النمى غير مقبول ذلك أن الحكم المطعون فيه إذا إنهى إلى رفض طلب صورية الدين المقرر بموجبه حتى الامتياز على الأرض المبيعة من المطعون ضده الثانى للمطعون ضده الأول وهو ما محقق هدف الطاعن من النمى بما تنتنى معه مصلحته فى الطعن مهذين السبين على قضاء الحسكم المطعون فيه فى هذا الحصوص فإن النمى مهما يكون على غير أساس.

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبين الأول والثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد فى الاستدلال والقصور وحاصلهما أن الحسكم المطعون فيه أقام قضاءه بشطب حتى الامتياز على ما حصله من قرائن تخاص فيا ورد يصحيفة الدعوى رقم ١٩٧٨ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى جنوب القاهرة وعلى إقرار زوجة المطعون ضده الثانى فى عقد الصلح المحسرر بينهما من أنها والطاعن إشريا الأرض محل النزاع من مال المطعون ضده الثانى وأن ما ورد بعقد السلح المحرر بينهما والمؤرخ ١٩٧٩/٩/١ الصادر من الطساعن للمطعون ضده الثانى المصلعون ضده الثانى المطعون ضده الثانى عن حين أن الأوراق قد خلت من دليل على صحة ما جاء بصحيفة الدعوى المذكورة وأن إقرار الزوجة حجرته قاصرة عليا فلا محاج عبه وأن حقيقة العلاقة بائع بمشرى بصحيفة الدعوى المذكورة وأن إقرار الزوجة حجرته قاصرة عليا فلا محاج حسا هو ثابت بعقدى البيع والصلح وأن المطعون ضده الأول بإعتباره خلفاً حساماً للمطعون ضده الثانى وهو ما يعيب الحسكم المطعون ضده المثانون والفساد فى الاستدلال والقصور عما يعيب الحسكم المطعون فيه مما يقضه .

وحيث إن هذا النعى مودود ذلك أنه لما كان من القرر فى قضاء هذه المحكمة أن الامتياز لا يقرر لحق إلا بمقتضى نص فى التانون ومن تم فإن إشتراط المتعاقد إمتيازاً لحقه الذى لم يقرر له القانون هذا الامتياز لا يعتد به وبائتالى يكون النص عليه فى العقد لغوا . وكان الثابت أن الطاعن باع عشرة أفدنة للمطعون ضده الثانى بموجب عقد إبتدائى مؤرخ ٢٩/٧١/

لقاء ثمن مقداره ٨٥٠٠ ج ونص فيه على سداد الأخبر ٥٠٠٠ ج وبساق الثمن وقدره ٣٥٠٠ ج تقرر به حق إمتياز على الأرض المبيعة ثم تقايلاً من هذا البيع بموجب عقد الصلح المحرر بينهما بتاريخ ١٩٧٩/٩/١٨ المسجل برقم ٣٠٢٧ سنة ١٩٨٠ شرقية بأن أقر الطاعن فيه ينقل ملكية العشرة أفدنة إلى المطعون ضده الثانى ونص في عقد الصلح على تقدير حق إمتياز عليها لدين قدره ٣٥٠٠ ج قيمة المصاريف التي انفقها الطاعن في شراء هذه الأرض لحساب المطعون ضده الثانى ــ لما كان ذلك وكانت المصاريف المذكورة ليست من الحقوق التي قسررالقانون لهما إمتيازاً فإن هذا الامتياز لا يعتد به ويكون النص عليه فى عقد الصلح عدم الأثر ، وإذ قضى الحسكم المطعون فيه بشطب حق الامتياز الذي قرره الباثع (المطعون ضده الثاني) على الأرض المبيعة منه إلى المطعون ضده الأول لدين على المطعون ضده الثنانى للطاعن فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون في نتيجته ولا يبطله قصوره في الإفصاح عن سنده في القانون إذ لمحكمة النقض أن تستكملُ ما قصر الحسكم في بيانه كما أن لهـــا أن تعطى الوقائع الثابتة فيه كيفها القانونى الصحيح مادامت لم تعتمد فيه على غير ما حصله الحسكم المطعون فيه منها ويكون النعي بهذين السببين على غبر أساس :

ولمسا تقسدم يتعين رفض الطعن.

جلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد المنعم أحمد بركة ، الدكتور على فاضل حسن نائبي رئيس المحكمة ، وطلمت أمين صادق ومحمد عبد القادر مسجع ٠

(177)

الطعن رقم ١٣٣٨ لسنة ٥٢ القضائية :

(۱ - 3) عمل « تصحيح اوضاع العاملين » قانون « تطبيق القانون » •
 مساواة • تقييم الأزهلات • نسكير •

- (١) "هكام القانون ١١ أسمة ١٩٧٥ شروط تطبيقها عدم المساس بالتقبيم المسائ للشهادات الدراسية طبقا للتشريات الصادرة قبل ثاريخ نشر القانون ما لم يكن ذلك أنصل للمامل ، وعدم تتغيض اللاقة المالية والمرتب المستحق للمامل .
 - (٢) الوجه للتعدى بقاعدة المساواة قيما يناعض أحكام القانون .
- (٣) ديلوم المعاهد البريطانية عدم تقييمه كمؤهل دراسي تنفيذا لاحكام القسالون ١١ لسنة ١٩٧٥ .
 - (٤) التسكين الفاطيء لا يكسب العامل حقا -

ا سلاكانت المادة ٢ من مواد إصدار القانون ١١ سنة ١٩٧٥ تنص على أنه لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق (أ) المساس بالتقيم المالي للشهادات اللراسية المدنية والعسكرية طبقاً للتشريعات العسادرة قبل تاريخ نشر هذا القانون ما لم يكن تطبيق أحكامه أفضل للعامل (ج) تخفيض الفئة المالية وتخفيض المرتب المستحق للعامل في تاريخ نشر هذا القانون ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه برفض طلب الطساعن على أنه وإن كان يستحق الفئة المالية الحامسة إعتباراً من ١٩٧٠/١٧/٣ يكون عيم فنه المؤتمة في ٧٦/١٧/٣ يكون أقد طبق حكم المادة ١٩٧٠ سح من مواد إصدار القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ تطبيقاً

 ٢ ــ المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا وجه التحدى بقاعدة المساواة فها يناهض أحكام القانون .

٣ - مؤهل دبلوم المعاهد البريطانية ، لم يصدر تشريع بتقييمه على النحو الذي تستازمه المادة ١/٢ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ولم يتضمنه قرار وزير التنمية الإدارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ الخاص بتقييم المؤهلات اللراسية تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

 عين الطاعن إبتداء في وظيفة تتطلب لشغلها مؤهلا متوسطاً ليس من شأنه إسباغ هذه الصفة على مؤهله على غير مقتضى القانون .

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والرافعة وبعد المدارلة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه القانونية .

وحيث إن الوقائع – على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٢١ سنة ١٩٨٠ عمال كل جنوب القاهرة على الشركة المطعون ضدها مطالباً بأحقيته في تطبيق القانون رقم ١١ سنة ١٩٧٥ على حالته ومساواته بأقرانه في التمين والتسكن والأقدمية والرقية للفئة الرابعة إعتباراً من ١٩٧٥/٧١ وفي صرف مكافأة تشجيعية شهرية متدرجة (بدل مصانع) وبأثر رجعي منذ تاريخ صرفها لأقرانه ، وفي كل ما يترتب على ما تقسدم من آثار مالية . وقال شرحاً للحواء أنه عمل بالشركة منذ ١٩٦٧/٣٢١ في وظيفة كاتب بالمحموعة الثالثة خدمات تمؤهل دبلوم المعاهد البريطانية (محاسبة وإمساك دفاتر دفعة ١٩٥٩) ثم سكن على الفئة الثامنة في ١٩٣٦/١٢٣ ، إلا أن الشركة لم تطبق بعسد ذلك "في على حالته القانون رقم ١١٩سة ١٩٧٥ أسوة بأقرانه عما أدى إلى ترقيتهم حونه على حالته القانون رقم ١١٩سة ١٩٧٥ أسوة بأقرانه عما أدى إلى ترقيتهم حونه على حالته القانون رقم ١١٩سة ١٩٧٥ أسوة بأقرانه عما أدى إلى ترقيتهم حونه على حالته القانون رقم ١١٩سة ١٩٧٥ أسوة بأقرانه عما أدى إلى ترقيتهم حونه على حالته القانون رقم ١١٩سة ١٩٧٥ أسوة بأقرانه عما أدى إلى ترقيتهم حونه على حالته القانون رقم ١١٩سة ١٩٧٥ أسوة بأقرانه عما أدى الم ترقية المناسة ١٩٧٥ أسوة بأقرانه عما أدى إلى ترقيتهم حونه على حالته القانون رقم ١١٩سة ١٩٧٥ أسوة بأقرانه عما أدى إلى ترقيتهم حونه على حالته القانون رقم ١١١١٠ أسونه بأقرانه عما أدى إلى ترقيته على حالته القانون رقم ١١٩سة على حالته القانون رقم ١١٩٠١ أسوة بأقرانه عما أدى إلى ترقيته على حاله المناه المناه المناه المرتب المناه المناه

إلى الفتة الرابعة ، هذا إلى جانب صرف الشركة لهم مكافأة تشجيعية – بدل مصانع – وبأثر رجعى . ندبت المحكمة خيراً فى الدعوى وبجلسة ١٩٨١/٣/٩ معافقة بندل مصانع مع الفروق المالية المرتبة علىها ورفضت ماعدا هذا من طلبات . إستأنف الطاعن الحكم بالإستئناف عليها ورفضت ماعدا هذا من طلبات . وبجلسة ١٩٨٧/٢/٣ بطريق قضت المحكمة برفض الاستئناف . طعن الطاعن فى هذا الحسكم بطريق التقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها النرمت والنابة رأبها .

وحيث إن الطمن أقم على ثلاثة أسباب ينعى بها الطباعن على الحسكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول أن الحسكم إعتنق تقرير الخير الذي لم يعتبر مؤهله ددبلوم المعاهد الريطانية، مؤهلا متوسطاً وذلك دون الرجوع إلى الجهة المختصة بتقيم الشبهادات في حين أن المطعون ضدها كانت قد عينته محوجه في وظيفة من الفئة الثامنة تشرط لشغلها مؤهلا متوسطاً بما يقيد إعتبارها له كذلك ، وبذلك غالف الحكم المادة ٢/أ من نصوص إصدار القانون رقم ١١ سنة ١٩٧٥ الى لا يجبز المساس بالمراكز القانونية الى اكتسبا العاملون قبل صدوره ، وكذلك المادة ٢/ح منه التي تحظر تحقيض الفئة الى الماملون قبل صدوره ، وكذلك المادة ٢/ح منه التي تحظر تحقيض الفئة الى كان يشغلها العامل عند صدوره ، مما أخل بالمساواه بينه وبين قرينه المسترشد به إذ أصبح يتقاضي مرتباً يقل عن مرتبه مع أنه يفضله في أسبقية التعيين والمؤهل والتسكن .

وحيث إن النعى غير سديد ذلك أنه لما كانت المادة ٢ من مواد إصدار القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه الا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق (أ) المساس بالتقييم المالى للشهادات الدراسية المدنية والعسكرية طبقاً للتشريعات الصادرة قبل تاريخ نشر هذا القانون ما لم يكن تطبيق أحكامه أغضل للعامل ... (ح) تخفيض الفتة المالية وتحفيض المرتب المستحق للعامل

نى تاريخ نشر هذا القانون، ، وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة إأنه لا وجه للتحدى بقاعدة المساواة فيا يناهض أحكام القانون ، لما كان ذلك وكان مؤهل دبلوم المعاهد البريطانية الذى تحمله الطاعن لم يصدر تشريع بتقييمه على النحو الذى تستلزمه المادة ٢/أ سالقة البيان ولم يتضمنه قرار وزير التنمية الإدارية رقم ٨٣ سنة ١٩٧٥ الحاص بتقيم المؤهلات الدراسية تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١١ سنة ١٩٧٥ فإن الحسكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه برفض طلب الطاعن على ما خلص إليه تقرير الحبر المقسده في الدعوى من أنه لا محل المنة المالية الحاصة إعتباراً من ١٩٧٠/١٧١٠ إلا أنه محتفظ بوضعه الحسالي النشة المالية الحاسة إعتباراً من ١٩٧٠/١٧١٠ ، يكون قد طبق حكم المادة أذ أنه حصل على هذه الفتة في ١٩٧٧/١٧١٩ ، يكون قد طبق حكم المادة من داك أن تكون المطعون ضدها قد عيت الطاعن إبتداء في وظيفة تتطلب من ذلك أن تكون المطعون ضدها قد عيت الطاعن إبتداء في وظيفة تتطلب لشفلها مؤهلا متوسطاً إذ أنه ليس من شأن ذلك إسباغ هذه الصفة على مؤهله على عر مقتضى القانون ، ومن ثم فإن النعى على الحسكم المطعون فيه بمخالفة القانون يكون على غير أساس ج

جلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / أحده فنياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / الدكتور على فاضل حسن نائب رئيس المحكمة ، طلعت أمين مسادق ، محمـــد عبد القادر منفع وعبد العال السمال ه

(172)

الطمن رقم ٤١٠ لسنة ٥٢ القضائية :

(١ - ٤) عمل • عقد العمل « انهاء العقد » • تأديب •

(١) العقد غير المحدم المدة - حتى كل من طرفيه في انهائه بالازادة المنمردة - شرطه اخطار الطرف الإخر برغيته مسيقاً -

 (٧) اخطار العامل بانهاء العقد أو بفصله • وجوب أن يكون بكتاب مسجل • قانون العمل لم يستطرم له شكلا خاصا •

 (٣) الهاء صاحب العمل للعقد غير المحدد المدة بارادته المنفرده • أثره • انهاء الرابطـة المقدية ولو اتسم الالهاء بالتحسـف •

(٥) نقض « أسباب الطَّمن : النَّمي المجهل » •

الطمن بالتقفى • المتصود به مخاصمة الحكم التهائى • حالاته • بيانها على سببل الحصر في المادتين ١٣٤٨ و ٢٤٩ مرافعات • عدم تضمين سبب الطمن تعييباً للحكم المطمون فيه • الرر • عدم القبول •

۱ - بجوز لكل من المتعاقدين في عقد العمل غير محدد المدة - وفقاً لما تنص عليه المادة ٢٩٩ من القانون المدنى والمادة ٢٧ من قانون العمل رقم ٩١ لسنم ١٩٥٩ - أن يضع حداً لمعاقته مع المتعاقد الآخر ، ويتعن الإستمال أي من المتعاقدين هذه الرخصة أن بخطر المتعاقد معه برغبته مسبقاً لئلائن يوماً بالنسبة للعال الهدين بأجر شهرى وخمسة عشر يوماً بالنسبة للعال المتحدين .

٧ ــ لم يشترط المشرع في الإخطار شكلاخاصاً وإنما إكتني بأن يكون

بالكتابة ، كما اكتنى فى الإخطار الذى يوجه إلى العامل بفصله – وطبقاً لنص المادة ٧٥ من قانون العمل المشار – بأن يكون بكتاب مسجل .

٣ - المقرر فى قضاء هذه المحكة أن لصاحب العمل إنهاء عقم العمل غير المجدد المدة بإرادته المنفردة وأنه بهذا الإنهاء تذبي الرابطة العقدية ولو كأن الإنهاء قد إتسم بالتعسف، غاية الأمر أنه يعطى للعامل الحق فى مقابل مهلة الإنذار والتعويض عن الضرر إن كان له مقتضى.

 ٤ – المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عدم مراعاة قواعد التأديب الواردة ينظام العاملين بالقطاع العسام الصادر بالقرار يقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ – لا يمنع من فسخ عقد العمل في ظل هذا النظام متى توافوت مبررات الفسخ .

٥ — لما كان الطعن بالنقض هو طريق غير عادى لم يجزه القسانون الطعن الأحكام الانبائية إلا في أحوال بينها بيان حصر في المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٨ من الأحكام الانبائية إلا في أحوال بينها بيان حصر في المادن أو الحطأ في تطبيقه أو تأويله ، أو إلى وقوع بطلان في الحسكم أو بطلان في الإجراءات أثر فيه . ويقصد به في واقع الأمر مخاصمة الحكم النهائي ، بما لازمه أن تكون أسباب الطعن من الحالات الواردة بالمادتين سائقي الذكر وأن توجه إلى هذا الحكم وكان ما أورده الطاعن علما السبب لا يندرج تحت أي من الحالات المنصوص عليها في المادتين عميداً لما أقام عليها في المادتين محمد تعييداً لما أقام عليه الحكم قضائه ... فإن النبي علم السبب يكون غير مقبول .

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة . .

حيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وساثر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٠ عمال كلي شمال القاهرة علىالشركة المطعون ضدها طالباً الحكم أصلياً بإلغاء قرار إساء خدمته الصادر بتساريخ ٢٢/٥/٢٢ وإحتياطياً بإلزَّ امها أن تدفع له تعويضاً قدره خسة آلاف جنهاً , وقال بياناً للحواه أن المطعون ضدها كانت قد منحته أجازة بدون مرتب تنتهي في ١ /١٢/ /١٩٧٧ ، ولما كان قد تقدم إليها بطلب لمد الأجازة ثم فوجيء بإصدارها في ٢٢/٥/٧٧ قرار بإنهاء خدمته إعتباراً من ١٩٧٨/١/٤ مقولة إنهاء صلاحية الشهادة الخاصة معاملته عسكرياً وعدم موافاتها بشهادة أُخرى تفيد موقفه من التجنيد ، وكان قرار إنهاء خدمته قد صدر على خلاف أحسكام القانون ولم يعلم به فى حينه ، كما أصيب من جرائه بأضرار يقدر التعويض عنها بالمبلغ المنوه عنه ، فقد أقام الدعوى بالطلبات آنفة البيان . دفعت المطعون ضدها بسقوط حتى الطاعن في رفع الدعوى إستناداً إلى نص المادة ١/٦٩٨ من القانون المدنى ، وبتساريخ • ١٩٨١/٦/٣ قضت المحكمة بسقوط الحتى فى رفع الدعوى . إستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة إستثناف القاهرة ، وقيد الاستثناف برقم ٩٨٩ لسنة ٩٩٥ وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامةُ مذكرة دفعت فها بعدم قبول الطعن شكلا ما لم يقدم محامى الطاعن سند وكالته عنه ، كما أبدت رأمها في موضوع العلمن برفضه ، وبعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفها التزمت النيابة رأمها في موضوع الطعن ، وتنازلت عن التمسك بالدفع لثبوت إيداع التوكيل المشار إليه وقت تقسدم صحيفة الطعن .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسببين الأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه بسقوط الحق فى رفع الدعوى على أن المطعون ضدها أنذرته بتقــــديم ما يثبت موقفه من التجنيد ، وأنه علم في ٢٢/٥/٩/٧ بإنهاء خدمته وكان يتعنن عليه إقامة دعواه خلال سنة من هذا التاريخ ، في حين أن الثابت بالأوراق أن الأجازة التي حصل علمها بدون مرتب لمدة عامين في الفسترة من ١٩٧٧/١٢/١ حتى ١٩٧٩/١٢/١ كانت بسبب المرض الذي حال دون علمه بما يدور لدى المطعون ضدها ، ومن ثم لا يعتد بالإخطارات التي وجهمها إليه بشأن تكليفه بتقدم شهادة أخرى بموقفه من التجنيد لأن هذه الإخطارات كان مجِب أن توجه إليه عوقع العمل ويوقع علمها منه بما يفيد العلم ، كماكان بتعين عليها تقسدم الدليل على أن الإخطار الصادر منها في ١٩٧٨/٥/٢٢ بإنَّهَاء خدَّمته قد سلَّم إلى شخصه أو تقـــديم الدليل على رفضه إستلامه وإثبات هذا الرفض بإندار على يد محضر مما مفاده إستمرار علاقة العمل بينهما حي ١٩٧٩/١١/٧ تاريخ عَلَمه بإنهاء خدمته ، وبالتالى لا تُسْرَى مدة التقادم إلا من هذا التاريخ ، ولا تكون مدته قد إكتملت عند رفع دعواه في ١٩٨٠/١/١٩، هذا إلى أن المادة ٣٣ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ إستازمت لفصل العامل عرض الأمر على اللجنة الثلاثية المبينة بها وإلاكان قرار الفصل باطلا طبقاً لحكم المادة ٥٥ منه، وإذكان أمره لم يعرض على هذه اللجنة فإن ذلك يستوجب إعتبار علاقة العمل قائمة ، وبالتالى لا يصبح الاعتداد بتاريخ ٢٢/٥/٢٧ بدأية لسريان مدة التقادم .

وحيث إن هذا النحى مردود ، ذلك أنه نما كان مجوز لكل من المتعاقدين في عقد العمل غير محدد المدة — وفقاً لما تنص عليه المادة ٦٩٤ من القانون المدنى والمادة ٧٢ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — أن يضع حداً لعلاقته مع المتعاقد الآخو ، ويتعين الإستعال أي من المتعاقدين هذه الرخصة أن مخطر المتعاقد معه برغبته مسبقاً لثلاثين يوماً بالنسبة للعال المعينين بأجر شهرى

ولحمسة عشر يوماً بالنسبة للعال الآخرين ، وكان المشرع لم يشترط فى هذا الإخطار شكلا خاصاً وإنما إكتني بأن يكون بالكتابة ، كما إكتني في الإخطار الذي يوجه إلى العامل بفصله — وطبقاً لنص المادة ٧٥ من قانون العمل المشار إليه – بأن يكون بكتاب مسجل ، وكان المقرر في قضاءهذه المحكمة أن لصاحب العمل إمهاء عقد العمل غر المحدد المدة بإرادته المنفردة وأنه سذا الإنهاء تنسى الرابطة العقدية ولوكان الإنهاء قد أتم بالتعسف ، غاية الأمر أنه يعطى للعامل الحق في مقابل مهلة الإندار والتعويض عن الضرر إن كان له مقتض ، لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضدها قد أخطرت الطاعن بمحل إقامته بتقـــديم شهادة أخرى بموقفه من التجنيد في الأجل المحدد بالإخطار وإلا أعتبرت خدمته منهية ، ثم أخطرته . وبذات المكان، بإنهاء خدمته لإنهاء صلاحية شهادة المعاملة العسكرية المودعة بملفخدمته ، وكان الحسكم المطعون فيه قد عول على هذه الإخطارات فأورد بأسبابه أن «مدة التقادم الحولى الخاص بالمدعاوي الناشئة عن عقد العمل ... تبدأ من وقت إنتهاء العقد ... فإذا كان العقد غير محدد المدة ينسِّي بنهاية مهلة الإخطار وإذ الثابت من مطالعة حافظة مُستنداتْ المستأنف عليه .ج. أن المستأنف أنذر بتقدم ما يثبت موقفه من الخدمة العسكرية والوطنية بالكتابين الموجهين إليه فيكما أخطر بإنتهاء خدمته لإنتهاء صلاحية شهادة المعاملة المقدمة منه وذلك في ٢٢/٥/٩٧٧ وأن ردت الإخطارات الموجهة إليه لرفض إستلامها فإن مؤدى ذلك علم المستأنف بإنتهاء العقد في ۲۲/ه/۱۹۷۸ ويبدأ من هذا الوقت تقادم دعواه وإذ هو لم يقمها خلال سنة من ذلك التاريخ فإن الحسكم المستأنف يكون قد خلص صحيحاً إلى القضاء بسقوط الدعوى دوهي أسباب تسوغ النتيجة التي إنَّهي إلـيا من سقوط حق الطاعن في رفع الدعوى إستناداً إلى نص المادة٦٩٨ من القانون المدنى ، فإن الحسكم يكون قد وافق صحيح القانون ، ولا يغير من ذلك تحدى الطاعن بعـــدم الاعتداد بتاريخ ٢٢/١٩٧٨/ بداية لسريان مدة التقادم بمقولة صدور قرار إنهاء الحدمة دون مراعاة قواعد التأديب المنصوص علمها في المادة ٣٣ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار

بقانون رقم 71 لسنة 1941 ، وذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن عدم ... مراعاة قواعد التأديب الواردة بنظام العاملين المشار إليه لا يمنع من فسخ عقد العمل فى ظل هذا النظام مى توافرت مررات الفسخ ، ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه مهذين السبين يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث من أسباب الطمن أن الطاعن أمفى في العمل لدى المطعون ضدها قرابة ثلاثة عشر عاما ، وهو من مواليد سنة \$3 ولا يعقل بعد أن بلغ هذه السن أن يبحث عن عمل جديد وهو يعول أسرة مكونة من خسر أفراد.

وحيث إن هذا النمي غير مقبول ، ذلك أنه لماكان الطعن بالنقض هو طويق غير عادى لم يجزه القانون للطعن في الأحكام الانتهائية إلا في أحوال بيما بيان حصر في المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات ، وترجع كلها أما إلى محالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله ، أو إلى وقوع بطلان في المجكم أنهائي ، عا الإجراءات أثر فيه ، ويقصد به في واقع الأمر محاصمة الحكم الهائي ، عا الازمه أن تكون أسباب الطعن من الخالات الواردة بالمادتين سائفي الذكر وأن توجه إلى هذا الحكم ، وكان ما أورده الطاعن بهذا السبب الغيي الذكر وأن توجه إلى هذا الحكم ، وكان ما أورده الطاعن بهذا السبب لا يندرج تحت أي من الخالات المنصوص عليا في المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٨ من قانون المرافعات ولا يتضمن تعيياً لما أقام عليه الحكم قضاءه من أنه علم بقرار إنهاء خامته ، ولم يرفع دعواه خلال سنة من تاريخ هذا العلم ، فإن النعي بهذا السبب يكون غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعنن رفض الطعن .

جلسة 19 من أبريل سنة 1987

برياسة السيد المُستشار / مجهد المرسي فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / صعيد أحمد صحةر نائب رئيس المحكمة ، محصـه لطفى السيد ، طه المُعريف ، و ابراهيم الشمهيري •

(170)

الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) تقسيم • بطلان •

يطلان التصرف في الاراضي الخسمة قبـل صبهور قرار بالمرافقـة على التقسيم • تملقــه بالنظام المام •

(۲) بيع ٠ تقسيم ٠ التزام « العق في العبس » ٠ حكم « تسبيبه » ٠

عدم صدور قرار بالحواقفة على التقسيم • ق ٥٢ أسنة ١٩٤٠ • اعتبار الحكم ذلك سببا جديا يرتب حق حبس المسترى لباقى الثمن وعدم ترتيب البطلان المطلق جزاء مخالفة الفانون المذكور • شطـــة •

١ – المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المادة العاشرة من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٤٠ الحاص بتقسم الأراضى المعدة للبناء المعدل بالقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٣ قد حظرت بيع الأراضى المقسمه قبل صدور قرار بالموافقة على التقسم وهو حظر عام كما وصفته المذكرة الإيضاحية دعت إليه إعتبارات تتعلق بالصالح العام مما مقتضاه ترتيب البطلان على عالفته وإن لم يصرح به وإعتبار البطلان فى هذه الحالة بطلاناً مطلقاً لكل ذى مصلحة أن يتمسك به وللمحكمة من تلقاء نفسها إعمال هذا الجزاء لتعلق الحظر بالنظام العام .

٢ - إذ خلت الأوراق مما يفيد صدور موافقة الجهة انختصة على التقسيم وقد تضمن دفاع الطاعنين التمسك يبطلان العقد لمخالفته القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٠ ومن ثم يكون العقد - وقد خالف الحظر المنصوص عليه بالمادة العاشرة من القانون - باطلا بطلاناً مطلقاً وإذ أورد الحكم المطعون فيه ممدوناته

أن الأرض المبيعه تخضع لقانون تقسم الأراضى ولم يصدر قرار بالموافقة على التقسم ورتب على ذلك توافر السبب الجدى لخشية المطعون ضده الأول بصفته من نزع الأرض المبيعة من يده ويحق له حبس باق التمن دون ترتيب بطلان العقد جزاء مخالفة الحظر المشار إليه يكون مخطئاً في تطبيبق القسانون.

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنين والمطعون ضدهما الثانية والثالثة أقاموا الدعوى رقم ١٩٩٩ سنة ١٩٧٦ مدنى كلي شمال القاهرة على المطمون ضده الأول بصفته بطلب الحسكم بإعتبار عقد البيع العرق المؤرخ ١٩٦٩/٧٣ العسادر من مورثهم إليه مفسوخاً وبتسليم قطعى الأرض عمل التعاقد ، على سند من القول بأن المطمون ضده الأول إشترى من مورثهم قطعى الأرض رقمى ١٧٠ الم مشروع تقسيم مدينة الفتح المرسوم ممعرفة شركة وادى النيل التجارية لقاء ثمن قدره ١٩٠٠ عن تعمن قسطاً بواقع عشرة جنبهات شهرياً غير أنه توقف عن سداد الأقساط إعتباراً من ١٩٧٣/٨ - قضت الحكمة بالطلبات - عن سداد الأقساط إعتباراً من ١٩٧٣/٨ - قضت المحكمة بالطلبات القاهرة وبتاريخ ١٩٨٩/١٢/١ قضت الحكمة بالفاء الحكم المستأنف ورفض إلناء الحكم المستأنف وفض الدعوى - طعن الطاعنان في هذا الحسكم بطريق النقض وقدمت اليابة الدعوى - طعن الطاعنان في هذا الحسكم بطريق النقض وقدمت اليابة المدكرة أبدت فيا الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة مؤذة مشورة حددت جلسة لنظره وفها الترمت النيابة رأمها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعات على الحسكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولان أنهما تحسكا في دفاعهما أمام محكمة الموضوع ببطلان العقد على النزاع خالفته القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وبإعتباره مفسوخاً وصولا إلى إعادة الحالة إلى ماكانت عليه قبل التعاقد غير أن الحسكم المطعون فيه قضى برفض طلب الفسخ على أساس أن البطلان الناشيء عن مخالفة القانون المذكور من الأسباب التي مخشى معها نزع الأرض المبيعة من يد المطعون ضده الأول ومحوله الحق في حبس باقى الثمن في حين أنه كان يتعين القضاء بالبطلان وفقاً لأحكام القانون مما يعيب الحسكم ويستوجب نقضه:

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أن المقرر ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المادة العاشرة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضي المعدة للبناء المعدل بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ قد حظرت بيع الأراضي المقسمة قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم وهو حظر عام كما وصفته المذكرة الإيضاحية دعت إليه إعتبارات تتعلق بالصالح العام ممسا مقتضاه ترتيب البطلان على مخالفته وإن لم يصرح به وإعتبار البطلان فى هذه الحالة بطلاناً مطلقاً لكل ذي مصلحة أنيتمسك به وللمحكمة من تلقاء نفسها إحمال هذا الجزاء لتعلق الحظر بالنظام العام لماكان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٦٩/٧/٣ قد تضمن بيع مورث الطاعنين للمطعون ضده الأول بصفته قطعتى الأرض رقمي ١٧ ، ١٨ في مشروع تقسيم مدينة الفتح ، وخلت الأوراق مما يفيد صدور موافقة الجهة المختصة على التقسيم وأن دفاع الطاعنين قد تضمن التمسك ببطلان العقد المذكور لْحَالَفَتِه الْقَانُونَ رَقْمِ ٥٦ لَسْنَةَ ١٩٤٠ وَمِنْ ثُمْ يَكُونَ الْعَقْدَ — وقد خالف الحظر المنصوص عليه بالمادة العاشرة من القانون – باطلا بطلاناً مطلقاً على ما سلف بيـــانه وإذ أورد الحـــكم المطعون فيه بمدوناته أن الأرض المبيعة تخضع لقانون تقسيم الأراضي ولم يصدر قرار بالموافقة على التقسيم ورثب على ذلك توافر السبب الجدى لحشية المطعون ضده الأول بصفته من نزع الأرض

المبيعة من يده و يحق له حبس باقى النمن دون ترتيب بطلان العقد جزاء محالفة الحظر المشار إليه يكون محطئاً في تطبيق القانون متعيناً نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم ، يتعين القضاء في الاستثناف رقم ٣٤٧٣ سنة ٩٦ قا القاهرة بإلغام الحكم المستأنف فيا قضى به آ من إعتبار عقد البيع العرفي المؤرخ ١٩٦٩/٧/٣ مفسوخاً وبطلان هذا العقد وتأييده فيا عدا ذلك .

جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٨٧

(177)

الطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٥٣ القضائية :

عمل « العاملون بالقطاع العام : تقدير كفاية العامل » •

تقدير ورجة كفاية العاملين الكاضمين لنظام التقارير الدورية • حق للجنة تسمستون العاملين وحدما طالما خملا تقديرها من الانحراف واسامة استعمال السملطة • رأى الرئيس المياشر أو مدير الادارة المختص مجرد اقتراح الممادتان ٢٤ و ٢٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ •

مفاد نصي المادة ٢٤ والمادة ٢٦ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام أن لجنة شئون العاملين في ظل أحسكام هذا القانون هي الجهة صاحبة الحق في تقسدير كضاية العاملين الخاضعين لنظام التقارير الدورية وأن ما سبق قرارها في هذا الشأن من إجراءات تتعلق برأى الرئيس المباشر أو مدير الإدارة المختصة هي مجرد إقتر احات تعرض على اللجنة التي لهبا أن تأخذ بها أو تعدلها للاكان ذلك وكان تقسدير جهة العمل لنشاط العامل وكفايته هو من صميم عملها ولا رقابة عليها في ذلك طالما كان هذا التقدير مبرءا من الإنحراف وإساءة إستمال السلطة ، وكان الحكم المعلمون فيه قد خالف هذا النظر المتقدم ... فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

المكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وســـائر أوراق الطمن – تتحصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٦٦١ سنة ١٩٨٠ عمال كلى جنوب القاهرة على الشركة الطاعنة بطلب الحكم بإلغاء تقارير كفايتهم عن عام ١٩٧٨ وتعــديلها إلى درجة ممتاز مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقالوا شرحاً لدعواهم أنهم من عمال الشركة وقد فوجئوا بأن تقارير كفايتهم عن تلك السنة كانت بتقدير كفء بما لا يتناسب مع مستوى أدائهم ، ولم يكن تخفيض درجة كفايتهم بسبب نقصائها بل لتحديد الشركة التقدير إلا أن الشركة لم ترد على تظلمهم ندبت المحكمة خبيراً في الدعوى وبعد أن قدم تقريره قضت مجلسة ١٩٨١/٥/٢٣ بتعديل تقـــدير كفايتهم إلى المرتبة والدرجة المقدرين لكل مهم قبل تخفيضها بمعرفة اللجنة المختصة . طعنت الطاعنة في هـــذا الحكم بالإستثناف رقم ٩٨/٨٤٦ ق القاهرة وبجلسة ١٩٨٢/٤/١٤ قضت المحكمة بتأييد الحسكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطاعة تنصى على الحسكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون : وفى بيان ذلك تقول أن تقسدير لجنة شئون العاملين لكفاية المطعون ضدهم بدرجة كن هو تقدير لا معقب عليه طبقاً للمادة ٢٤ من القانون ٤٨

سنة ١٩٧٨ الخاص بنظام العاملين بالقطاع العام طالما خلت الأوراق من دليل على إنحراف اللجنة في إستعال سلطتها .

وحيث إن هذا النعي سديد ذلك أنه لماكان القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام قد نص في المادة ٢٤ منه عملي أن يضع مجلس الإدارة نظاماً يكفل قياس كفاية الأداء الواجب تحقيقه عا يتفق مع طبيعة نشاط الشركة وأحدافها ونوعيات الوظائف بها . ويكون قياس الأداء بصفة دورية ثلاث مرات خلال السنة الواحدة قبل وضع التقرير النهائى لتقدير الكفاية وذلك من واقع السجلات والبيانات التي تعدها الشركة لهذا الغرض ، ويعتبر الأداء العادى هو المعيار الذي يؤخذ أساساً لقياس كفاية الأداء ، ويكون تقدير الكفاية عرتبة ممتاز أوكن ء أو ضعيف... كما يضم المحلس نظاماً يتضمن تحديد الإجراءات التي تتبع في وضع وتقـــويم وإعباد تقارير الكفاية والنظلم منها كما نصت المادة ٢٦ مـن ذات القـــانون على أن «يعلن العامل بصورة من تقرير الكفاية بمجرد إعباده من لجنة شئون العاملين وله أن يتظـــلم منه خــــلال عشرين يوماً من تاريخ علمه للجـــنة نظلمات تشكل من ثلاث من كبار العاملين من لم يشتركوا فى وضع التقرير على أن تفصل اللجنة في هذا التظلم خلال ستين يوماً من تاريخ تقسديمه إليها ويكون قرارها نهائياً ، ولا يعتر التقرير نهائياً إلا بعدإنقضاء ميعاد التظـــلم أو البت فيه» ، مما مفاده أن لجنة شئون العاملين في ظل أحسكام هذا القانون هي الجهة صاحبة الحق في تقدير كفاية العاملين الخاضعين لنظام التقــــارير الدورية وأن ما يسبق قرارها في هذا الشأن من إجراءات تتعلق برأى الرئيس المباشر أو مدير الإدارة المختصة هي مجرد إقرراحات تعرض على اللجنة التي لهـــا أن تأخذ بها أو تعدلها . لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن لجنة شئون العاملين قدرتكفاية المطعون ضدهم عن عام ١٩٧٨ بدرجة كفء وكان تقـــدير جهة العمل لنشاط العامل وكفايته هو من صميم عملها ولا رقابة علمها فى ذلك طالما كان هذا التقدير مبرءاً من الإنحراف وإساءة إستعال السلطة ، وكان الحكم المطعرن فيه قد خالف النظر المتقدم وأقام قضاءه بتأبيد الحكم المستأنف بتعديل درجة كفاية المطعون ضدهم على مجرد القول بأن المدير الإدارى لهم كان قد قدرها بدرجة ممستاز وأن اللجنة خفضها إلى درجسة كفء بغىر سند من القانون ودون أن ينسب إلى قرارها عيب إساءة إستعال السلطة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولمسا تقدم يتعنن القضاء في موضوع الاستثناف رقم ٩٨/٨٤٦ق القساهرة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض دعوى المطعون ضدهم ۽

جلسة ۲۲ من أبريل سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار / أحمد كدال سالم نائب رئيس المحكمة وعضوية السسمادة المستشارين / ماهر قلادة واصف ، مصطفی ُزعزوع نائبی رئيس المحكمة ، حمدی محمد علی ، وعبد الحميد سليمان •

(17V)

الطَّمَن رقم ١١٧ لسنة ٥٠ قضائية :

ايجار « ايجار الأماكن » تحديد الأجرة « الايجار المفروش » •

قیام المستاجر بتأجیر المکان المؤجر له مغروضا فی الحالات التی یتیم له التالون ذلك أو یناء على الذن من المسالك ورد فی المقسد أو فی اتفاق لاحق ، للمؤجر حق فی تفاضی أجرة اهمافیة عن مدة التاجیر مغروضا بنسبة حمینة بحسب تاریخ انفسساد المبنی م ۶۰ ق ۹۰ لسنة ۱۹۷۷ ، فسول ذلك الفنادق والموكانات بـ والبنسيونات والشقق المفروشة ،

نصت المادة 20 من القانون 20 لسنة ١٩٧٧ على أنه وفي جميع الحالات التي بجوز فيها للمستأجر تأجير المكان أو جزء من المكان المؤجر مفروشاً يستحق المالك أجرة إضافية عن مدة التأجر مفروشاً بواقع نسبة من الأجرة التالي إلى إلى المياثة في المائة (٤٠٠٠) عن الأماكن المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ – (ب) مائتان في المائة (٢٠٠٠) في الأماكن المنشأة منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ – (ب) مائتان في المائة (١٩٥٠) عن الأماكن المنشأة منذ ٥ نوفير سنة ١٩٦١ – (ج) مائة وخمسون أفي المائة (١٩٥٠) عن الأماكن المصل بهذا القانون (د) مائة في المائة (١٠٠٠) عن الأماكن التي يرخص في أقامها إعتباراً من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون – وفي حالة تأجير المكان أو جزء منه مفروشاً عيث يطبق على كافة الأماكن للمستأجر تأجير المكان أو جزء منه مفروشاً عيث يطبق على كافة الأماكن التي تخضع في تحديد أجراء القانونية لقوانين إبحار الكي تأثير المكان أو جزء منه مفروشاً عيث يطبق على كافة الأماكن التي تخضع في تحديد أجراء القانونية لقوانين إبحار الأماكن الأماكن الشابقة ، كان مؤدى ذلك أن المشرع ارتأى تحقيقاً للعسدالة ولإعادة الأماكن الأماكن الشابقة ، كان مؤدى ذلك أن المشرع ارتأى تحقيقاً للعسدالة ولإعادة الأماكن الأماكن السابقة ، كان مؤدى ذلك أن المشرع ارتأى تحقيقاً للعسدالة ولإعادة الأماكن الأماكن السابقة ، كان مؤدى ذلك أن المشرع ارتأى تحقيقاً للعسدالة ولإعادة الأماكن المنافقة الأماكن السابقة ، كان مؤدى ذلك أن المشرع ارتأى تحقيقاً للعسدالة ولإعادة الأماكن السابقة ، كان مؤدى ذلك أن المشرع ارتأى تحقيقاً للعسدالة ولإعادة المنافقة المنافقة المؤدى ذلك أن المشرع ارتأى تحقيقاً للعسدالة ولإعادة المنافقة المؤدى ذلك أن المشرع ارتأى تحقيقاً للعسدالة ولإعادة المؤدى ذلك أن المشرع الرتأى تحقيقاً للعسدالة ولإعادة المؤدى المؤدى ذلك أن المشرع المراقون المؤدى المؤدى ذلك أن المشرع الرتأى تحقيقاً للعسدالة ولإعادة المؤدى المؤ

النوازن بنن الملاك والمستأجرين تقرير أحقية الملاك في تقاضي أجرة إضافية عن مدة التأجر مفروشاً بالنسبالي حددها وذلك في كل الأحوال التي يقوم فها المستأجر بتأجر المكان مفر, شآ سواءكان قد استمد حقه في هذا التأجير من القانون مباشرة في الحالات التي حددتها المادة ٤٠ من القانون ٤٩ لسنة ٧٧ أو كان مرده إذن من المالك وسواء صدر هذا الإذن في عقد الإبجار أم في إثفاق لاحق ، وذلك لحكمه أفصح عنها بما أورده في المذكرة الإيضاحية لذلك القانون وهي أن الأحكام التي تضمنها قوانين الإبجارات تأخسذ في حسبانها الإستعال الأغلب الأعم للأماكن وهو السكن ، ولا يستساغ أن تسرى هذه الأحكام وما يتعلق بتحديد الأجرة على الأماكن الى تستعمل في غير هذا الغرض فيصبح من العدالة زيادة هذه الأجرة تعويضاً للملاك عما خيط بالإستعال لغر السكن من إعتبارات وظروف تعجل بإستهلاك المبنى ، وإلى جانب ذلك فقد قطع تقرير لجنة الإسكان بمجلس الشعب في الإفصاح عن نطاق تطبيق المادة 20 من القانون9\$ لسنة ١٩٧٧ فأكد أن الأجرة الإضافية تستحق في كل صور التأجير المفروش ومهما الفنادق واللوكاندات والبنسيونات والشقق المفروشة وغسر ذلك من صور التأجير المفروش فكشف بذلك عن عمومية النص وشموله على النحو المشسار إليه آنفاً ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وقد حجبه هذا الحطأ عن محث تاريخ إنشاء المبنى وصولا لتحديد نسبة الأجرة الإضافية المستحقة مما يعيبه بالقصور في التسبيب أيضاً ويوجب نقضه دون حاجه لبحث باقي الأسباب.

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى ٣٩٧٩ لسنة ١٩٧٩ مدنى الإسكندرية الإبتدائية بطلب الحكم بتحديد القيمة الإيجارية للوحدات المؤجره منه للمطعون ضدها لإستعالها بنسيوناً وذلك بزيادتها إلى مبنغ ١٩٧٠ مج شهرياً إعتباراً من ١٩٧٧/٩٩ تاريخ العمل بالقسانون ٤٥ لسنة ١٩٧٧ إعمالاً للمادة ٤٥ منه . قضت محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوى . إستأنف الطاعن بالإستثناف منه . قضت محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوى . إستأنف الطاعن بالإستثناف برفضه وتأييد الحسكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم يطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض على المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وبالجلسة المحددة النرمت النيابة رأيها .

وحيث إن العامن أقيم على ثلاثة أسباب حاصل النعى بالأول مها الحطأ في تطبيق القانون وفي بيانه يقول أنه لما كانت قوانين إيجار الأماكن السابقة على القانون وفي بيانه يقول أنه لما كانت قوانين إيجار الأماكن السابقة نسب نسبة معينة من الأجرة القانونية مقابل التصريح للمستأجر بتأجر العين مفروشة وكانت المادة 20 من القانون المذكور قد رفعت هذه الأجرة الإضافية ينسب تتحدد تحسب تاريخ إنشاء المبنى ونصت صراحة على أحقية المالك في تقاضها في الأحوال التي بجوز للمستأجر فها تأجير المكان مفروشاً ، وكان من بن هذه الحالات _ وكها جاء يتقرير لجنة الإسكان بمجلس الشعب _ تأجير المكان لإمتعاله فندقاً أو ينسيوناً فإن الحكم المطعونفية إذ رفض طلب أحقيته في المكان لإمتعاله فندقاً أو ينسيوناً فإن الحكم المطعونفية إذ رفض طلب أحقيته في

إقتضاء الأجرة الإضافية المقرر بالمادة ٤٥ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالفة الذكر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أنه لماكانت المادة 20 من القانون 29 لسنة ١٩٧٧ قد نصت على أنه وفي جميع الحالات التي جُوز فيها للمستأجر تأجر المكان أو جزء من المكان المؤجر مفروشاً يستحق المالك أجرة إضافية عن مدة التأجر مفروشاً بواقع نسبة من الأجرة القانونية تحسب على الوجه التالي – (أ) أربعاثة في المائة (٤٠٠٪) عن الأماكن المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ – (ب) مائتان في المائة (٢٠٠٪) عن الأماكن المنشأة منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ وقبل ٥ نوفمر سنة ١٩٦١ (ج) مالة وخسون في المـاثة (١٥٠٪) عن الأماكن المنشأة منذ ٥ نوفر سنة ١٩٦١ حتى تاريخ العمل بهذا القانون (د) ماثة في المائة (١٠٠٪) عن الأماكن التي يرخص في إقامتها . إعتباراً من تاريخ العمل بأحسكام هذا القانون ــ وفي حالة تأجر المكان المفروش جزئيًّا يُستحق المالك نصف النسب الموضحة في هذه المادة» ، وكان هذا النص قد ورد في صيغة عامة شاملة عيث يسرى في جميع الأحوال التي بجوز فيها للمستأجر تأجير المكان وأو جزء منه مفروشاً ، وتحيث يطبق على كَافَةَ الأَمَاكُنِ الَّتِي تَوْجَرُ مَفَرُوشَةً وَلَوْ كَانْتَ تَخْضُعُ فِي تَحْدَيْدُ أَجِرْبُهَا القانونية لقوانين إبجار الأماكن السابقة ، فإن مؤدى ذلك أن المشرع أرتأى تحقيقاً للعدالة ولإعادة التوازن بن الملاك والمستأجرين تقدير أحقية الملاك في تقاضي أجرة إضافية عن مدة التأجير مفروشاً بالنسب التي حددوها وذلك فى كل الأحوال التي يقوم فمها المستأجر بتأجير المكان مفروشاً سواء كان قد إستمد حقه في هذا التأجر من القانون مباشرة في الحالات التي حددتها المادة ٤٠ من القانون ٤٩ لسنَّة ١٩٧٧ أو كان مرده إذن من المالك ، وصواء صدر هذا الإذن في عقد الإنجار أم في إتفاق لاحق ، وذلك لحكمه أفصح عنها مَا أُورِدِهِ فِي المَذَكَرَةِ الإيضَاحِيةِ لَفَلَكُ القَانُونَ وَهِي أَنَ الأحسكامِ الَّي تضمنتها قوانن الإبجارات تأخذ في حسبانها الاستعال الأغلب الأعم للأماكن وهو السكن ، ولا يستساغ أن تسرى هذه الأحكام وما يتعلق بتحديد الأجرة

على الأماكن التى تستعمل في غير هذا الغرض فيصبح من العسدالة زيادة هذه الأجرة تعويضاً للملاك عما يحيط بالإستمال لغير السكن من إعتبارات وظروف تعجيل بإسهلاك المبنى ، وإلى جانب ذلك فقد قطع تقرير لجنة الإسكان بمجلش الشعب في الإفصاح عن نطاق تطبيق المادة 60 من القانون 1974 فأكد أن الأجرة الإضافية تستحق في كل صور التأجير المفروش ومنها الفنادق واللوكاندات والبنسيونات والشقق المفروشة وغير ذلك من صور التأجير المفروش ، فكشف يذلك عن عمومية النص وشهوله على النحو المشار إليه آنفاً ، لما كانذلك وكان الحكم المطمون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تعليق القانون وقد حجه هذا الحطأ عن محث تاريخ إنشاء المبنى وصولا لتحديد نسبة الأجرة الإضافية المستحقة نما يعيه بانقصور في التسبيب أيضاً ويوجب نقضه دون حاجه لبحث بأني أسياب الطمن .

جلسة ۲۲ من أبريل سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار / أحمد كمال مسالم نائب رئيس المحكمة وعضسوية السمادة المستشارين / ماهر قلادة واصف ، مصطفى زعزوع نائبى رئيس المحكمة ، حمدى محمد على ، وعبد الحميد سليمان ه

(11)

الطَّعَنْ رَقَمَ ١٧٠١ لسبنة ٥٦ القضائية :

ايجاد « ايجاد الأماكن » • التأجير من الباطن • اثبات •

الايصال الصادر من المؤجر بتقافي الاجرة ومقابل التاجير مقرونا • اعتبارا ترخيصا المستاجر بالتاجير من الباطن مقروشا • شرطه • صدوره في غير الحالات التي يستمد فيهسا المستاجر حقه كي التأجير القروش من القانون مياشرة •

أجاز المشرع للمستاجر تأجر مسكنه مفروشاً في حالات معينة حددتها المسادة ٢٦ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٤٠ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٤٠ من القانون مباشرة ، لمسنة ١٩٧٧ والمستأجر و هذه الحالات يستمد حقه من القانون مباشرة ، منه حـ في هذه الحالات حصافاً إليها مقابل التأجير من الباطن ، ثمة دلالة ولا يعد بمثابة تصريح منه للمستأجر بالمعين من الباطن مفروشة أو غير مفروشة في غير تلك الحالات حمل التي يتعين على المستأجر الحصول فيها على مفروشة في غير تلك الحالات حملي يتعين على المستأجر الحصول فيها على إذن كتابى من المالك بالتصريح له بالتأجير من الباطن ، وإذ كانت الكتابة كوسيلة للإثبات فيقوم مقامها الإقرار وانمين ، ويمكن الاستعاضة عنها بالبينة والقرائ في الحالات التي تجيزها القواعد العامة استثناء عيث يعتبر إثباتاً كافياً للبرخيص بالتأجير من الباطن الإيصال الصادر من المؤجر يتسلمه الأجرة من المستأجر مضافاً إلها الزيادة القانونية .

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع ــعلىمايبن من الحكم المطعون فيه ــوسائر اور اقالطعن ــ تتحصل فى أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم ٩٤٤٥ سنة ١٩٨٧ إمجارات ١٩٧٤/١٢/١ وإخلاء شقة النزاع . وقالا بياناً لهـا أن الطاعنة مُستأجرة شقة التداعي قامت بتأجرها من الباطن للسيد ، بدون إذن كتابي منهما بالمخالفة لشروط عقد الإنجار وأحكام القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ ، أجـابت الطاعنة بأنها تؤجر عن النزاع مفروشة عوافقة المطعون ضدهما . وقدمت تأييداً للظك إيصالا مؤوخاً ١ /١٩٧٦/٨ يتضمن استلام المطعون ضدهما أجرة شقة التداعي عن شهر أغسطس سنة ١٩٧٦ مضافاً إلها ٧٠٪ من القيمة الإبجارية كمقابل للتأجر من الباطن . قضت المحكمـة برفض الدعوى ــ استأنف المطعون ضدهما هذا الحسكم بالاستثناف رقم ٣٣٢٦ سنة ١٠١ ق القاهرة ، وطعنا على الإيصال المؤرخ ١٩٧٦/٨/١ بالنَّزوير صلبًا وتوقيعًا -وبتاريخ ١٩٨٥/٥/٨ حكمت عكمة الاستتناف بعدم قبول الادعاء بالتزوير على الإيصال المؤرخ ١٩٧٦/٨/١ ، وأحالت الدعوى إلى التحقيق لتثبت الطاعنة أنها كانت تؤجر شقة النزاع مفروشة بتصريح من المطعون ضدهمـــا أو استعالا لحق قانون محول لهـا ذلك ، وبعد سهاع شهود الطرفن قضت بإلغاء الحكم المستأنف ، وبإخلاء الطاعنة من عنن النداعي . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكَّرة أبدت فها الرأى برفض الطعن، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة ، رأث أنه جدير بالنظر ، فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والحطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول أنها استدلت على أن المطعون ضدهما وافقا على تأجرها شقة النزاع مفروشة ، بإيصال يفيد سدادها أجرة شهر أغسطس سنة ١٩٧٦ مضافاً إليها ٧٠٪ مقابل التأجير مفروشاً ، إلا أن الحكم المطعون فيه قد اطرح دلالة هذا الإيصال ، وقضى بعدم قبول الادعاء بتزويره لكونه غير منتج فى إثبات تلك الموافقة ، ورتب على ذلك قضاءه بالإخلاء لعجزها عن إثبات الإذن بالتأجير من الباطن بما يعيبه بمخالفة الثابت بالأوراق والحطأ فى تطبيق القانون ويستوجب نقضه :

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه وإن كان المشرع قد أجاز للمستأجر تأجر مسكنه مفروشاً في حالات معينة حددتها المــادة ٢٦ من القانون رقم٥٧ سنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ — وكان المستأجر في هذه الحالات يستمد حقه من القانون مباشرة ، فلا يلزم بالحصول على إذن من المالك ، ولا يكون لقبض هذا الأخير الأجرة منه ـ في هذه الحالات مضافاً إلىها مقابل التأجير من الباطن ، ثمة دلّالة ، ولا يعد بمثابة تصريح منه للمستأجر بتأجير العين من الباطن مفروشة أو غير مفروشة .. في غير تلك الحالات ، التي يتعنن على المستأجر الحصول فها على إذن كتابى من المالك بالتصريح له بالتأجّر من الباطن ، وإذ كانتُ الكتابة ــ وعلى ما جرى به تضاء هَلَمُ المحكمة ـ ليست ركناً شكلياً ، بل اشترطت كوسيلة للإثبـات [فبقوم مقامها الإقرار والعنن ، وبمكن الاستعاضة عنها بالبينة والقرائن في الحالات التي تجيز ها القواعد العامة استثناء ــ حيث يعتبر إثباتاً كافياً للترخيص بالتأجير من الباطن الإيصال الصادر من المؤجر بتسلمه الأجرة من المستأجر مضافاً إليها الزيادة القانونية ، لما كان ذلك ، وكان البن من الأوراق أن الطاعنة قدمت التدليل على موافقة المطعون ضدهما على قيامها بالتأجير من الباطن مفروشاً إيصالاً يفيد سدادها أجرة شهر أغسطس سنة ١٩٧٦ مضافاً إلىها الزيادة القانونية مقابل ذلك التـأجير ، وذيل بتوقيع للمطعون ضدهما طعناً عليه بالتزوير ، إلا أن الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٨٥/٥/٨ انتهى إلى عدم قبول الادعاء بالتروير لأنه غير متتج ، ملتفتاً عن دلالة الإيصال الملكون الملكون الملكون الملكور بناء على تحصيل خاطئ مفادة أن هذا الإيصال لا يدل على أن المطعون ضدهما قد صرحا للطاعنة بتأجير عن النزاع من الباطن غير مفروشة ، ولكن يستفاد منه أن الطاعنة استعملت حقها في تأجير شقة التداعي استناداً إلى قرار وزير الإسكان والمر افق رقم ٤٨٦ سنة ١٩٧٠ الصادر تطبيعاً للمادة ٢٦ من القانون ٩٧ سنة ١٩٧٩ دون أن تتحقق من صحة ذلك الإيصال ، وما إذا كان غلا صدر عن فترة استمدت المستأجرة حقها في التأجير من الباطن مقروشاً من القانون مباشرة ، فلا يكون للإيصال ثمة دلالة ، أم على النقيض من ذلك صدر في غير هذه الحالات فيتعن عليها الحصول على إذن من المؤجر ، ويعد الإيصال في هذه الحالة بمثابة تصريح من المطعون ضدهما بالتأجير من الباطن ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه إلى جانب مخالفته للثابت بالأوراق بالقصور في التسبيب الذي يعجز عكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون في الدعوى في التسبيب الذي يعجز عكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون في الدعوى وستوجب نقضه دون حاجة لبحث باق أسباب الطعن .

جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ ابراهيم زغو نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن العفيلى ، معدوح السعيد ولطفى عبد الصرير •

(179)

الطعن رقم ٢٤٣٦ لسنة ٥٢ القضائية :

استثناف « ميماد الاستثناف : ميعاد السافة » •

ميعاد المسافة المتصوص عليه في الممادة ١/١٦ مرافعات • حق للمستأنف عتى نوافرت فيه شروطه • التزام محكمة الاستثناف باضافته من تملقاء نفسها ليلتحم بالميعاد الاصل • (مثال)

إذ كان الطاعن يقيان بالإسكندرية حيث تم إعلامهما بأمر التقدير ، وكان استثناف الأمر المذكور يقتضى انتقالها أو من ينوب عهما من محل إقامتهما بالإسكندرية إلى مقر عكمة استثناف القاهرة لاتخاذ إجراءات الاستثناف وكانت المسافة بينهما تزيد على ٢٠٠ كيلومتر فإن من حقهما أن يستفيدا من ميعاد المسافة الذي نصت عليه المادة ١٦ من قانون المرافعات في فقرتها الأولى وإضافة أربعة أيام إلى ميعاد الاستثناف الأصلى ، وكان يتعن عمل عكمة الاستثناف مراعاة إضافة هذا الميعاد من تلقاء نفسها عيث يلتحم بالميعاد الأصلى فيكون هو والأصل وحدة متواصلة الأيام .

المكمية

بعـــه الاطـــلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه الســيـــــ المستشـــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطمن – تتحصل فى أن المطعون ضده استصدر بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٦ قراراً من مجلس نقابة المجامين الفرعية بالقساهرة بتقدير أتعابه قسل الطاهنين بمبلغ ١٧٠٠ جنيه نظير مباشرته الاعتراض رقم ١٩٠٥ سنة ١٩٧٠ أمام اللجان القضائية للإصلاح الزراعي ، وبتاريخ ١٩٨١/٩/٢ قام بإعلان الطاعنين مهذا القرار فاستأنفاه أمام محكمة استثناف القاهرة بالاستثناف رقم ١٩٥٠ سنة ٩٨ ق مدني بصحيفة أعلنت للمطعون ضده في ١٩٨١/٦/٤ حكمت المحكمة بذلك. طعن الطاعنان في الاستثناف ، وبتاريخ ١٩٨٧/٦/٤٤ حكمت المحكمة بذلك. طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأي بنقض الحكم المطمون فيه ، وإذ عرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها الزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى الطاعنان بالشق الأول منه على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بسقوط الحق فى الاستئناف لإقامته بعد أكثر من عشرة أيام من تاريخ إعلامهما بأمر التقدير والمبينة بالمادة ١٩٦٩ من قانون المحاماة الصادر برقم ٢٦ لسنة ١٩٦٨ وفاته أن يضيف ميعاد مسافة إلى الميعاد الأصلى إعمالا لحكم المادة ١٦ من قانون المرافعات ذلك أن الثابت من الأوراق أن الطاعنين يقيان بالإسكندرية وهي تبعد عن مدينة القاهرة التي يتعين اتحاذ إجراءات الاستثناف فيا مسافة تزيد على ٢٠٠ كيلومتر ، ومن أم فإنه يتعين إضافة أربعة أيام إلى ميعاد الاستثناف الأصلى ، وإذ لم يحتسب الحكم المطعون فيه ميعاد المسافة المشار إليه فإنه يكون قدأ عطأ في تطبيق القانون عما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه لما كان الثابت من الأوراق أن الطاعنين يقيان بالإسكندرية حيث تم إعلانهما بأمر التقدير ، وكان استئناف الأمر المذكور يقتضى انتقالها أو من ينوب علهما من محل إقامهما بالإسكندرية إلى مقر محكمة استثناف القاهرة لاتخاذ إجراءات الاستثناف وكانت المسافة بينهما تزيد على ٢٠٠ كيلومتر فإن من حقهما أن يستفيدا من معاد المسافة الذي نصت عليه المادة ١٦ من قانون المرافعات في فقرتها الأولى وإضافة

أربعة أيام إلى ميعاد الاستثناف الأصلى ، وكان يتعين على محكمة الاستثناف مراعاة إضافة هذا الميعاد من تلقاء نفسها بحيث يلتحم بالميعاد الأصل فيكون كن هو والأصل وحدة متواصلة الأيام ، ولما كان ميعاد استثناف أمر تقلدير الأتعاب محل التداعي ومقداره عشرة أيام قد بدأ في السريان اعتباراً من تاريخ إعلانه إلى الطاعن في ١٩٨١/٥/١١ بالتطبيق لنص المادة ١١٣ من قال المناثه المناثلة المنافذة المناثلة المناثلة عن المناثلة الم

تاريخ إعلانه إلى الطاعنين في ١٩٨١/٥/٢١ بالتطبيق لنص المادة ١٩٣١ من قانون المحاملة رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨ المنطبق على واقعة الدعوى قبل إلغائه بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فإنه بإضافة ميعاد المسافة المتقدم ذكره يكون ميعاد الطمن بالاستئناف في قرار التقدير - غايته يوم ١٩٨١/٦/٤ ، وإذ كان المطمون ضده قد أعلن بصحيفة الاستئناف في هذا التاريخ فإن الاستئناف يكون قد أقم في الميعاد القانوني ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بسقوط حتى الطاعنين في الاستئناف فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون عا يوجب نقضه لهذا الوجه دون حاجة إلى عث الوجه الثاني من سبب الطعن .

جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / احمد ضياء عبد الرافق عبد نافب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشاوين / عبد المتم أحمد بمركة والدكتور على فاضل حسن نائين رئيس المحكمة ، وطلعت أمني صادق ومحمد عبد القادر سعير .

(14.)

الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٥٢ القضائية :

(۱ _ 7) عبل • حكم « حجية الحكم » • قسسوة الأمر المُقفى • دعـسوى « سبب البعوى » •

(١) القضاء تهائيا بأحقية السامل في المعولة والكافاة المدوية ، اكسابه فوة الامر المنظى في ديواه التالية بفروق المعولة والكافاة السنوية عن مدة لاحقة ، طالما ان اساس الطلب في الدعويين واحسيه »

(٣) سيب النعوى - ماهيته - عام تغيير بنفير الإدلة الواقعية - الحج القانونية
 للخصوم - مثال في عمل -

(٣) نقض ٠ « اسباب الطعن : النعى المجهل » ٠

عدم بيان أسياب الطمق بالتقفي للميب الذي يعزوه الطاعن للحكم وموضعه منسه وأثره في قضائه • فمي **مجول** •

١ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن المسألة الواحدة بعيمًا إذ كانت أساسية وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذي ترتب عليه القضاء بثبوت الحق المطالب به في الدعوى أو بانتفائه ، فإن هذا القضاء بحوز قوة الشيء المحكوم به في تلك المسألة الأساسية بين الحصوم أنفسهم وعنعهم من التنازع بطريق الدعوى أو بطريق الدفع وبشأن أي حتى آخر يتوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة الكلية السابق الفصل فها بين هؤلاء الحصوم أنفسهم أو على انتفائها . لما كان ذلك وكان الحكم في الدعوى رقم ... والمؤيد في الاستئناف رقم ... بأحقية المطعون ضده في اقتضاء العمولة من الطاعنة بو اقع ٢٪ رقم ... بأحقية المطعون ضده في اقتضاء العمولة من الطاعنة بو اقع ٢٪

* ١٩٧٠/٦/٣ ، قد جاز قوة الأمر المقضى ، وكان قوام الدعوى الحالية هو طلب المطعون ضده الحكم بفروق العمولة المستحقة عن المدة من ١٩٧٠/٧/١ وحى ١٩٧٠/٥/٢ والمكافأة السنوية استناداً لذات الأساس الذي أقيمت عليه طلباته في الدعوى السابقة والتي حسم الحلاف بين الطرفين بشأنها الحكم النهائي الصادر فيها فإن ذلك يمنع الطاعنة من إعادة طرح المنازعة مخصوصها سواء يطريق الدعوى أو الدفع .

۲ – السبب في معنى المادة ١٠١ من قانون الإثبات هو الواقعة التى يستمد منها المدعى الحق في الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجيج القانونية التي يستند إليها الحصوم وكان الثابت، من واقع المدعوى الذي سمله الحكم المطعون فيه أنه أخذ تحجية الحكم السابق صدوره لصالح المطعون ضده – والسابق بيانه – في صدد استحقاق العمولة والمكافأة عن المدة من ١٩٦٧/١/١ وحتى المعروري رقم ١٩٣٧/٣٠ وهي لاحقة على نفاذ أحكام القرار الجمهوري رقم ١٩٣٠ لسنة ١٩٩٦ وبعد إصدار المؤسسة العامة للتأمين القرار الإداري رقم ١٥ لسنة ١٩٩٦ والمشالمين القرار الأداري رقم ١٥ لسنة ١٩٩٦ والمشالمين المنابعة لها ومن بينها الطاعنة ومن ثم لا يحق للطاعنة معاودة طرح هذه المنازعة والخادلة بشأنها.

٣ – حيث إن المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات قد أوجبت اشهال صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بني علمها الطعن وإلا كان باطلا وقد قصد مهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود مها كشفاً وافياً نافياً عبا الغموض والجهالة تحيث يبين مها العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه ، ومن ثم فإن كون مبيناً بياناً دقيقاً .

المكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السـيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وساثر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن المطعون ضدَّه أقام الدعوى رقم ٩٨٤ سنة ١٩٧٧ كلي جنوب القاهرة على الطاعنة - شركة الشرق للتأمن - بطلب إلزامها أن تؤدى إليه مبلغ ٩٤٤٩،٨٧١ جنيـه قيمة العمولة الإضَّافية والمكأفاة عن المـدة من ١٩٧٠/٠/٧١ حتى ٢٨/٥/٧٨ وقال بياناً للدعوى أنه بتاريخ ٢٥/١/١٢/٨ عمل بشركة الادخار والتوفىر كمدير إنتاج بأجر شهرى قدره ماثةجنيه يضاف إليه عمولة بواقع ٢٪ إذا وصل إنتاجه إلى مبلغ عشرين ألف جنيه سنوياً قيمة أقساط تأمينية مسددة ، كما تصرف له مكافأة سنوية قدرها ١٥٠ جنهاً . وقد أدمجت الشركة المذكورة بشركة النيـل للتأمن والني أدمجت اعتبــــاراً من ١٩٥٨/٢/١٥ بالشركة المطعون ضدها ، وامتنعت هذه الأخبرة ابتداء من شهر بونية سنة ١٩٦٧ عن صرف العمولة الإضافية والمكافأة السنوية ، فأقام قبلها الدعوى رقم ٢٢٢٩ سنة ١٩٧١ كلى جنوب القاهرة للمطالبة بالعمولة والمكافأة المسذكورتين عن الفترة من ١٩٦١/٧/١حتى ١٩٧٠/٦/٣٠ وقضى فها لصالحه بإلزام الطاعنة أن تدفع له مبلغ ٩٧٠,١٩٢ جنيه وتأيد الحسكم في الاستثناف رقم ٥٧٩ سنة ٩١ قُ القـاهرة ، وإذ امتنعت الطاعنة عن دفع مستحقاته المذكورة عن المدة التالية المطالب بها فقد أقام الدعوى . ندبت المحكمة خبراً فى الدعوى ، وبعد أن أودع الحبير تقريره حكمت بتـــاريخ ١٩٨٠/١١/٢٩ برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم -بالإستثناف رقم ١١٥٠ سنة ٩٧ ق أمام محكمة استثناف القاهرة بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٤ قضت المحكمة في موضوع الاستثناف بإلغاء الحكم المستأنف وقبل الفصل فى موضوع المبالغ المستحقة للمطعون ضده بندب خبير ، وبعد أن أودع الحبر تقريره قضت في ١٩٨٢/٢/٢٧ بإلزام الطاعنة أن تؤدى

للمطعون ضده مبلغ ٢٢٢٥,٥٩٦١ جنيه ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقامت الذابة ملذكرة أبدت فيها الرأى بسرفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت لنظره جلسة وفها النزمت النبابة رأها.

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، تنمى الطاعنة بالسبيين الأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون وتأويله ، وبيساناً لذلك تقول أنه ولئن كان المطعون ضده عمل لدى الشركة المندعة ابتداء بنظام عولة الإنتاج المتغرة و مكافأة سنوية تضاف إلى أجره الشهرى إلا أنه بعد صدور القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فقد عدل نظام العمولة والمكافآت بشركات القطاع العام ، وأصدرت المؤسسة المصرية العامة لتأمن والمتبوعة للطاعنة أمرها الإدارى رقم ١٥ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢١ بالجهاز الإنتاجي بشركات التأمين ، تم عوجها تغير نظام العمل بالإنتساج والعمولة ، وقد الترمت الطاعنة الملائحة المشار إليها ، وطبقتها على العاملين لديها والمعدلة ، وقد الترمت الطاعنة المن يطالب المطعون ضده على أساسه بالمبلغ والفت نظام العمولة والمكافأة التي يطالب المطعون ضده على أساسه بالمبلغ المعكوم به ، إلا أن الحكم أعمل النظام المذكور رغم إلغائه ، وقضى لصالح المطعون ضده أخداً محجية الحكم السابق صدوره لصالح المطعون ضده في المحدد في المسابح المطعون ضده ألى المدعون منده ألى المناه على جنوب القاهرة والذي تأيد في الاستئناف الدعوى رقم ٢٧٩٩ لسنة ١٩٩١ كلى جنوب القاهرة والذي تأيد في الاستئناف رقم ٩٧٩ سنة ٩١١ قالقاهرة ، مما يعيبه بالحطأ في تطبيق القانون وتأويله :

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن المسألة الواحدة بعيها إذا كانت أساسية وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذى ترتب عليه القضاء بثبوت الحق المطالب به فى الدعوى أو بانتفائه ، فإن هذا القضاء عوز قوة الشىء المحكوم به فى تلك المسألة الأساسية بين المحصرم أنفسهم ويمنعهم من التنازع بطريق الدعوى أو بطريق الدفع فى شأن أى حتى آخر يتوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة الكلية السابق أى حتى آخر يتوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة الكلية السابق

الفصل فها بين هؤلاء الحصوم أنفسهم أو على انتفائها . لما كان ذلك وكان الحكم فى الدعوى رقم ٢٢٢٩ سنة ١٩٧١ كلى جنوب القباهرة والمؤيد فى الاستئناف رقم ٧٩٥ سنَّة ٩١ ق القاهرة بأحقية المطعون ضده في اقتضاء العمولة من الطاعنة بو اُقع ٧٪ وبأحقيته في صرف مكافأة سنوية وذلك عن المدة من ١٩٦٧/٧/١ حتَّى ١٩٧٠/٦/٣٠ ، قد حاز قوة الأمر المقضى ، وكان قوام الدعوى الحالية هو طلب المطعون ضده الحكم بفروق العمولة المستحقة عن المدة من ١٩٧٠/٧/١ وحتى ٢٨/٥/٧٩٧ وْالمَكَافَأَة السنوية استناداً لذات الأساس الذي أقيمت عليه طلباته في الدعوى السابقة ، والتي حسم الخـلاف بِن الطرفين بشأتها الحكم النهائي الصادر فيها ، فإن ذلك يمنع الطاعنة من إعادة طرح المنازعة مخصوصها سواء بطريق الدعوى أو الدفع لما كان ذلك وكان السبب في معنى المادة ١٠١ من قانون الإثبات هو الواقعة التي يستمد منهما الممدعي الحق في الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي يستند إلمها الحصوم ، وكان الثابت من واقع الدعوى الذي صحله الحكم المطعون فيه أنه أخذ بحجية الحكم السابق صدوره لصالح المطعون ضده ـــ والسابق بيلغه ـــ في صُدد استحقاقُ العمولة والمكافأة عن الَّمدة من ١٩٦٧/٧/١ وحتى ١٩٧٠/٦/٣٠ ، (وهي لاحقة على نفاذ أحكام القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة١٩٦٦ وبعد إصدار المؤسسة العامة للتأمن القرار الجمهورى رقم ١٥ لسنة ١٩٦٦ والمنشور رقم٤ لسنة ١٩٦٧ وإصدار لائحة موحدة للعاملين بالشركات التابعة لهـا ومن بينها الطاعنة ، ومن ثم لا محق للطاعنة معاودة طرح هذه المنازعة والمحادلة بشأتها) لمـا كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد الترَّم هذا النظر ، فإن النعي عليه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنمى بالسبب الثالث على الحكم المطمون فيه القصور في التسبيب ، وبياناً لذلك تقول إن الحكم أغفل الرد على دفاعها الجوهرى والثابت عذكرة دفاعها المقدمة إلى عكمة الاستثناف ، فيكون قصوراً فى أسباب الحكم الواقعية مما يبطله :

وحيث إن المــادة ٢٥٣ من قانون المرافعات قد أوجبت اشــّال صحيفــة

الطمن بالنقض على بيان الأسباب التى بنى عليها الطمن وإلا كان باطلا وقد قصد مهذا البيان أن تحدد أسباب الطمن وتعرف تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود مبا كشفاً وافياً نافياً عها الغموض والجهالة عيث يبين مها العيب

الذى يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره فى قضائه ، ومن ثم فإن كل سبب يراد التحدى به بجب أن يكون مبيناً بياناً دقيقاً لما كان ذلك وكانت الطاعنة لم تبين ماهية الدفاع الجوهرى الذى سبق لهما أن طرحته على محكمة الاستثناف والتى تدعى الطاعنة قعود الحكم المطعون فيه عن الرد عليه ، فإن

النعى بهذا السبب يكون غير مقبول . ولمنا تقدم يتعنن رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من ايريل سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المعكمة وعضوية السادة المستشارين / الدكتور على فاضل حسن نائب رئيس المعكمة وطلمت أمين صادق ، ومحمسد عبد القادر سمير وعبد العال السمان .

(141)

الطمن رقم ٢٧٠٠ لسنة ٥٦ القضائية :

عبل « تصحيح أوضاع العاملين : تسوية : تقييم المؤهلات : اقدمية » •

شهادة مراكز التعريب الميني النابسة العاسلمة الكفاية الانتاجية ، تقييمها كسمادة متوسطة - علم اضافة مدة أقدية المتراضية ال حاملها سواء كانت منة دراسته بأجسازان ، أم استعرت بغير أجازات ، قرار وزير التنبية الإدارية ٨٣ لسنة ١٩٧٥ ، انساقه مع احكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ التضريع الإهل .

مؤدى نص الفقرة ب من المادة الخامسة والمادتين السادسة والسابعة من القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين باللولة والقطاع العام ، والمادة الخامسة من قرار وزير التنمية الإدارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقيم المؤهلات المدراسية تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المناون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف البيان قد حددت إلى المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف البيان قد حددت المستوى المالى لحملة الشهادات المتوسطة التي يتم الحصول عليا بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات تالية لشهادة إنحام المراسة الإعدادية أو ما يعادلها بالفشة المالية (١٩٥٠ – ٣٣٠) وأنه وإن كان وزير التنمية الإدارية قد أور د بالمادة الخامسة من قراره رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ شهادة مراكز التدريب المهني التابعة الملكحة الكفاية الإنتاجية التي تمنح بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات مسبوقة بالشهادة الإعدادية العامة أو ما يعادلها باعتبارها مؤهلا متوسطاً إلا أنه لم يضف بالمشها مدة أقلمية القراضية سواء كانت مدة دراسته بإجازات أم استمرت بغير إجازات مسلمة إصدار القرارات بتقيم المؤهلات الدراسية ومدة الأعلى الذي أناط به سلطة إصدار القرارات بتقيم المؤهلات الدراسية ومدة الأهما الذي أناط به سلطة إصدار القرارات بتقيم المؤهلات الدراسية ومدة الأهما الذي أناط به سلطة إصدار القرارات بتقيم المؤهلات الدراسية ومدة

الأقدمية الإضافية المقررة لهما ، والأصل أن التشريع لا يلغى إلا بتشريع لاحق أعلى منه أو مساو له فى الدرجة ينص صراحة على ذلك أو يتعارض معه فى الحكم ، وهمو الأمر الذى حرصت على بيانه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ خاصاً بالقرارات التى يصدرها وزير التنمية إعمالا لنص المادة السابعة من القانون السابق الإشارة إليه .

الحكمية

بعـد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السـيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ١٩١٤ لسنة ١٩٨٣ عمال كل جنوب القاهرة على الشركة الطاعنة بطلب الحكم بأحقيتهم في تسوية غالم كل جنوب القاهرة على الشركة الطاعنة بطلب الحكم بأحقيتهم في تسوية غالبهم على أساس حكم الممادة السادسة من القانون رقم ١١ لسنحقة وما يترتب على منة في أقامية كل منهم ومنحه العلاوات الدورية المستحقة وما يترتب على خطوا على دبلوم التلمذة الصناعية من مصلحة الكفاية الإنتاجية والتلديب حصلوا على دبلوم التلمذة الصناعية من مصلحة الكفاية الإنتاجية والتلديب المهي التابعة لوزارة الصناعة بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات متصلة لم يتخللها أجازات بعد حصولهم على الشهادة الإعدادية وإذ يحق لهم – باعتبار أن مؤهلهم متوسط – إضافة مدة سنة افتراضية لأقلميتهم بالشركة الطاعنة عملا بنص متوسط – إضافة مدة سنة افتراضية لأقلميتهم بالشركة الطاعنة عملا بنص الملائم سالفة البيان . ندبت المحكمة خيراً في الدعوى . وبعد أن قدم الحير بطلباتهم سالفة البيان . ندبت المحكمة خيراً في الدعوى . وبعد أن قدم الحير بطلباتهم سالفة البيان . ندبت المحكمة خيراً في الدعوى . وبعد أن قدم الحير بطلباتهم سالفة البيان مع أقلمية افتراضية مدتها سنة وإثرام الطاعنة بأن تؤدى المالية و ١٩٠٥-١٣٥ مع أقلمية افتراضية مدتها سنة وإثرام الطاعنة بأن تؤدى

[هم الفروق المالية المستحقة لكل مهم اعتباراً من ١٩٧٥/٧١ وحى - وحى الله المعتبادة المعتبات المعتبادة المعتبادة المعتبات المعتبادة المعتبات المعتبادة المعتبات المعتبات المعتبادة المعتبات المعتبات

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أضاف أقدمية افتراضية مدتها سنة الممطعون ضدهم الحاصلين على دبلوم التلمذة الصناعية من مصلحة الكفاية الإنتاجية ، في حين أن المشرع عقتضي نص المادة السابعة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٥ قد خول وزير التنمية الإدارية سلطة تقييم المؤهلات الدراسية وتحديد مستواها المالي ومدة الأقدمية الافتراضية المقررة لها والذي أصدر القرار وقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقييم هذه المؤهلات وقيم قي المادة الخامسة منه المؤهل الحاصل عليه المطعون ضدهم بأنه من المؤهلات المتوسطة التي يعين حاملها في الفشية عليه المطعون ضدهم بأنه من المؤهلات المتوسطة التي يعين حاملها في الفشية الموافقة أقدمية افتراضية له ، وهو ما يعيب الحكم بالحطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هـذا النمى سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على أن و عدد المستوى المالى والأقدمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتى : (ب) الفئة (١٨٠-٣٦٠) لحملة الشهادات المتوسطة التى تم الحصول عليها بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات تالية لشهادة إتمام الدراسة الإعدادية أو ما يعادلها ... ، وتضاف مدة أقدمية اقتراضية لحملة هذه المؤهلات بقدر عدد سنوات الدراسة الزائدة على المدة المقررة للشهادات المتوسطة ... و وتنص المادة السادسة منه على أن » يدخل فى حساب مدد الدراسة بالنسبة الشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة المشار إلها

فى المادة السابقة مدد الدراسة المستمرة يردون إجازات وتحسب كل ثمانية شهور دراسية سنة كاملة ، ولا يعتد بأيَّة مدة دراسية لا تعتبر سنة كاملة فى تطبيق أحكام الفقرة السابقة . و وتنص المادة السابعة على أن ، مع مراعاة أحكام المـادة (١٢) من هذا القانون يصدر ببيان المؤهلات الدراسية المشار إلمها مع بيان مستواها المـالى ومدة الأقدمية الافتر اضية المقررة لهــا وذلك طبقاً للقواعد المنصوص علمها فى المـادتين (٥) و (٦) قرار من الوزير المختص بالتنمية الإدارية بعد موافقة اللجنة المنصوص علمها فى الفقرة الثانية من المــادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة » . وكان الوزير المختص بالتنمية الإدارية قد أصدر القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقيم المؤهلات الدراسية تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذُّكُّر ونصت المـادة الخامسة من هذا القرار على أن 9 تعتمد الشهادات ـــ والمؤهلات الدراسية المتوسطة الآتى ذكرها فيما يلى والتى يتم الحصول عليها بعد دراسة مدَّما ثلاث سنوات دراسية تائية لشهادة إتمام الدراسة الإعدادية أو ما يعادلهـا ... للتعين في وظـائف الفشـة (١٨٠ – ٣٦٠) (١٣) شهادة مراكز التدريب المهنى التابعة لمصلحة الكفاية الإنتاجية التى تمنح بعد دراسة مدَّمها ٣ سنوات مسبوقة بالشهادة الإعدادية العامة أو الإعدادية الصناعية أو الشبادة الإعدادية الفنية المشركة أو الشبادة الإعدادية الأزهرية : و فإن مفاد ذلك أن المــادة الحامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف البيــان : قد حددت المستوى المالي لحملة الشهادات المتوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدّمها ثلاث سنوات تالية لشهادة إثمام الدراسة الإعدادية أوما يعادلها بالفئة المالية (١٨٠ – ٣٦٠) وأنه وإن كان وزير التنمية الإدارية قد أورد بالمادة الخامسة من قراره رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ شهادة مراكز التدريب المهنى التابعة لمصلحة الكفاية الإنتاجية التي تمنح بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات مسبوقة بالشهادة الإعدادية العامة أو ما يعادلها باعتبارها مؤهلا متوسطا إلا أنه لم يضف إلى حاملها مدة أقدمية افتراضية سواء كانت مدة دراسته بإجازات أم استمرت بغير إجازات متسقاً في ذلك مع القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وهو التشريع

الأعلى الذي أناط به سلطة إصدار القرارات بتقييم المؤهلات الدراسية ومدة الأقدمية الإضافية المقررة لها والأصل أن التشريع لا يلغي إلا يتشريع لاحق أعلى منه أو مساو له في الدرجة ينص صراحة على ذلك أو يتمارض معه في الحكم وهر الأمر الذي حرصت على بيانه الذكرة الإيضاحية للقانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ خاصاً بالقرارات التي يصدرها وزير التنمية إعمالا لنص المادة السابعة من القانون السابق الإشارة إليه حين أوردت تلك المذكرة قولها : وأنه من المسلم أن التعليات التنفيذية ليست لها قيمة قانونية إلا محسب تطابقها الواقع في الدعوى أن كلا من المطعون ضدهم قد حصل على دبلوم التلميذة الصناعية من مراكز التدريب المهني التابعة لمصلحة الكفاية الإنتاجية وأشم علوا مهذا المؤهل المتوسط لدى الطاعنة فإنهم لا يكون لهم الحق في طلب ضم مدة أقدمية إضافية ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر في قضائه مافر في المناف الملكة الموضحة بتقرير الحير فإنه يكون قد أحطأ في تطبيق القانون وأضاف إلى كل مهم أقدمية افتراضية مدتها سنة ورب على ذلك أحقيتهم في الفروق المالمة الموضحة بتقرير الحير فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون عما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن.

وحيث إن الطعن صالح للفصل فيه – ولما تقدم يتعنن القضاء فى موضوع الاستثناف رقم ١٠٩٧ لمسنة ١٠٢ ق القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض إَدَّ دعوى المطعون ضدهم .

جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضبوية السحادة المستشارين / سعيد أحمد صقر تاثب رئيحى المحكمة ، محمد لطفى السيد ، طه الشريف ، رابراهيم الشمهيرى •

(144)

الطمن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥١ القضائية :

(١) تقض « الخصوم في الطعن » •

وجوب اختصام الطاعن لخصومه المحكوم لهم ما لم يكن اختصام باهى الخصوم واجبسا بنص اللسالوق -

(٢) حكم « حجية الحكم الجنائي » • قوة الأمر التففي •

حجية الحكم الجنائي أمام القشاء المدنى - مناطبا - القرارات التي لا تفصل في موضوع النزاع لا حجية قها - (مثال)

(٣) نقض « السبب الجهـل » •

عدم بيان الطاعن أوجه دفاعه التي تمسك بها أمام محكمة الموضوع وموضع العبب الذي شاب الحكم المشمول فيه بعدم الرد عليه • تسي مجهل غير مقبول •

(٤) محكمة الموضوع • خبرة • دعوى •

محكمة الموضوع • غير ملزمه بالجابة طلب الخصوم ندب خبير في الدعوى • علة ذلك •

(٥) اثبات « الطعن بالانكار » ٠

متاقشة موضوع المحرر • مؤداه • عدم قبول الطمن بالانكار • سريان ذلك على الدفسيم بالجهيالة •

(١) نقش « سبب الطعن » « السبب الجهل » ٠

عدم بيان الطّاعن للمستندات ودلالتها التي ينمي على الحكم اغفالها وأثرها قيه • تمي مجهل غير مشهول • ١ -- من المقرر أنه لا يجب على الطاعن عند توجيه الطعن إلا أن يختصم
 فيه خصومه المحكوم لهم ما أم يكن اختصام باقى الحصوم واجباً بقوة القانون .

٧ -- المقرر فى قضاء هذه المحكمة إن الحكم الصادر فى المواد الجنائية تكون له حجيته فى الدعوى المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازماً فى وقوع الفصل المكون للأساس المشترك بين الدعوييز الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله ، لما كان ذلك وكانت محكمة جنح مستأنف عابدين - منعقدة بهيئة غرفة مشورة -- قد قررت رفض طلب المطعون ضدها الأولى تسليمها المتقولات عمل النزاع استناداً إلى عدم اختصاصها بنظر همذا الطلب فإنها لا تكون قد فصلت فى شأن النزاع الحاص علكية المنقولات ، ولا يكون لهذا القرار ثمة حجية أمام القضاء المدنى .

٣ عدم إفصاح الطاعن عن بيان الدفاع الذي تمسك به أمام محكمة الاستثناف في مذكرته على وجه التحديد يتعذر معه إدراك العيب الذي شاب الحكم من جراء عدم الرد عليه بما بجعل النعى مجهولا وغير مقبول.

٤ - محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب الخصوم بندب خبير فى الدعوى الأن ذلك يدخل فى نطاق سلطتها التقديرية فى فهم الواقع وتقدير الدليل.

 هـ المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن من احتج عليه بمحرر عرفى وناقش موضوعه فإن ذلك يعد تسليماً منه بصحة التوقيع عليه ونسبته إلى من وقعه ،
 والدفع بالجهالة صورة من صور الإنكار .

٦ ـــ المقرر فى قضاء هذه المحكمة إن عدم إفصاح الطاعن عن بيان المستند
 الذى تمسك به أمام محكمة الموضوع ودلالته وأثره فى مدى سلامة الحكم بجعل
 النمى بجهلا غبر مقبول

الحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى استصدرت أمر الحجز التحفظي رقم ١٥٤ لسنة ١٩٧٩ على غرفتي نوم ومائدة لمدى الطاعن والمطعون ضدهما الثانى والثالث وإذتم ـ فقد تقدمت بطلب إصدار الأمر بإلزامهم بتسليمها الحجرتين المشار إلىهما وتثبيت الحجز ورفض الأمر وحددت جلسة لنظر الموضوع وتم الإعلان إليها حيث قيدت الدعوى برقم ٣٧٦٩ سنة ٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة ، وقالت بياناً لدعواها أن مورثالطاعن والمطعون ضدهما الثانى والثالث حرر لصالح ابنتها المطعون ضدها الأخبرة إقراراً في ١٩٧٤/١/١ إ بتصنيع وشراء غرفتى نوم ومائدة لحساسها إلا أنالطاعن والمطعون ضدهما الثانى والثالث رفضوا تسليم الحجرتين يعدوفاة مورثهم ممادفعها لاتخاذ الإجراءات سالفة البيان ، وبعد أنْ أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق قضت لهــا بالطلبات استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستثناف رقم ٤٩٩٧ لسنة ٩٧ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨١/٢/١٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فها عدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهما الثانى والثالث وبرفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه بالنسبة لرأى النبابة بعدم قبول الطعن قبل المطعون ضدهما الثانى والثالث فإنه من المقرر آنه لا يجب على الطاعن عند توجيه الطعن إلا أن عنهم فيه خصومة الحكوم لم ما لم يكن اختصام بأقى الخصوم واجباً بنص القانون ولما كان المطعون ضدهما الثانى والثالث غير محكوم لصالحهما فإن توجيسه الطعن إليهما يكون غير مقبول.

وحيث إن الطعن فيا عدا ذلك قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينمى الطاعن بالأول منها عملى
الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيانه يقول أنه سبق أن حكم في الدعوى
رقم ١٩٧٨/٣٥٧٥ جنح مستأنفة عابدين منعقدة في غرفة مشورة بأحقيسة
الطاعن في المنقولات محل الطعن وتسليمها إليه وإذ دفع محجة هذا الحكم أمام
القضاء المدنى ورفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع يكون قد خالف القانون.

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الحكم الصادر فى المواد الجنائية تكون له حجيته فى الدعوى المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازماً فى وقوع الفعل المكون للأساس المشيرك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله ، لما كان ذلك وكانت محكمة جنح مستأنف عابدين مسمعقدة سيئة غرفة مشورة – قد قررت رفض طلب المطعون ضدها الأولى تسليمها المنقولات عمل النزاع استناداً إلى عدم اختصاصها بنظر هذا الطلب فإنها لا تكون قد فصلت فى شأن النزاع الحاص مملكية المنقولات ولا يكون لهذا القرار ثمة حجية أمام القضاء المدنى ومن ثم يكون هذا النمى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثانى القصور في السبب ، وفي بيان ذلك يقول أنه طلب في مذكرة تقدم مها إلى محكمة ألم الاستثناف إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات دفاعه الوارد بتلك المذكرة كما طلب ندب خير لمعاينة حالة غرفة المائدة والتحقق من ملكيتها لشخص آخر وإذ كان هذا دفاعاً جوهرياً وأطرحته محكمة الموضوع فإن قضاءها يكون مشوباً بالقصور .

وحيث إن هذا النحى غير مقبول ذلك أن عدم إفصاح الطاعن عن بيان الدفاع الذي تمسك به أمام محكمة الاستثناف في مذكرته على وجه التحديد يتعدر معه إدراك العيب الذى شاب الحكم من جراء عدم الرد عليه ما يجعل النعى ـ على هذه الصورة ـ مجهلا وغير مقبول ، لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب الحصوم بندب خبير فى الدعوى لأن ذلك يدخل فى نطاق سلطها التقديرية فى فهم الواقع وتقدير الدليل وكانت أسباب الحكم المطعون فيه وما اعتنته من أسباب حكم محكمة أول درجة قد أفصحت عن اطمئنان محكمة الموضوع لأقوال شاهدى المطعون ضدها الأولى من أن المنقولات المتنازع علمها تدخل فى ملكها بالشراء وهو ما يعد دعامة كافية يستوى علمها الحكم ، ومن ثم يكون النعى عليه بالقصور فى التسبيب فى غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث مخالفة القانون والقصور فى التسبيب ومخالفة الثابت فى الأوراق ، وفى بيانه يقول أنه أنكر الإقرار المنسوب صدوره إلى مورثه والمقدم من المطعون ضدها الأولى ، كها دفع بالجهالة على توقيع مورثه إلا أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع الجوهرى مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النحى مردود ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن من احتج عليه بمحرر عرفى وناقش موضوعه فإن ذلك يعد تسليماً منه بصحة التوقيع عليه ونسبته إلى من وقعه : وإذ كان الدفع بالجهالة هو صورة من صور الإنكار وكان الحكم المطعون فيه وما اعتنقه من أسباب الحكم المستأنف قد رفضا الدفع بالإنكار – على توقيع المورث على الورقة المحررة 1/1/١٩٧٤ على سند من أن الطاعن ناقش موضوع الإقرار قبل إبدائه الدفع بإنكاره ، وإذ كان الطاعن لم ينازع الحكم فيا ساقه من أسباب وفضه للدفع ، فإن النحى عليه فى هذا الشأن يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه بالسبب الرابع القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول أنه تقدم أمام محكمة أول درجة بالمستندات التى تؤكد ملكيته للمنقولات محل النزاع إلا أن الحكم لم يعن بفحصها وبيان دلالها عــا يعيه بالقصور .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه ورد مجهلا يكتنفه الإسسام والغموض إذ لم يورد الطاعن ماهية المستندات التى ينعى على الحكم إغضال بيانها ، ولم يبن — على وجه التحديد — دلالة كل منها وأثرها فيا ينسبه للحكم من قصور فى قضاء هذه المحكمة أن عدم إفصاح الطاعن عن بيان المستند الذى تمسك به أمام محكمة الموضوع ودلالته وأثره فى مدى سلامة الحكم بجعل النعى مجهلا غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعنن رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / محمد المرسى فتح الله تائب رئيس المحكمة وعضوية الساوة المستشارين/ سعيد أحمد صقر تائب رئيس المحكمة ، محمد لطفى السيد ، أحمد زكى غرابة وابراميم الفصهيرى •

(144)

الطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٥١ القضائية :

وكالة • عقد •

الوكالة الخاصة • نطاقها • ورودها على عمل معين • ملتشاء • شــــمولها توابعه ولوازمه الضرورية • م ٧٠٣ عاتمي •

مؤدى نص الممادة ٧٠٧ من القانون المدنى أن الوكالة الخاصة تحدد بعمل أو بأعمال قانونية معينة وترد على أعمال التصرف وأعمال الإدارة على سواء وهى وإن اقتصرت على عمل معين فهى تشمل كللك توابعه ولوازمه الضرورية وفقاً لطبيعة الأشياء والعرف الجارى .

الحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام على الطاعنين والمطعون ضده الثانى بصفته وآخرين الدعوى رقم ٢٠٢٣ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى شمال القاهرة يطلب الحكم بيطلان التصرف الصادر من الطاعنين إلى المطعون ضده الثانى بصفته واعتباره كأن لم يكن ، وقال بياناً فحما أنه كان قد اتفق وبعض

إخوته على مشروع إقامة عمارة سكنية وفى سبيل ذلك قام بشراء عقار النزاع وأجرى هدم ما عليه من مبان تمهيداً لإقامة البناء الجديد عليه إلا أن خـلافاً نشب بينهم بعد ذلك فاتفقوا على تعين الطاعن الأول مديراً للمشروع نيابة عنهم وذلك بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٤/١٠/١٣ وأصدروا له نفاذاً لهـذا الاتفاق توكيلا عاماً بتاريخ ٢/١/١٩٧٥ إلا أن الطاعن الثاني استطاع أن يسلبه كل اختصاصاته وجعله يتخلى عن كافة ما النزم به قبلهم وهو الأمر الــذى اضطره إلى إلغاء التوكيل الصادر منه إليه وأخطـره بذلك في ١٩٧٥/٤/٢٣ ولكنه علم بعد ذلك أن الطاعن الثانى حصل من الطاعن الأول على توكيل عام وأنه بموجبه أبرم مع المطعون ضده الثانى بصفته عقداً باع له بموجبه حصته فى عقار النزاع ، ولما كان هذا التصرف مشوب بالغش وتخرج عن نطباق التوكيل الصادر منه للطاعن الأول فقد أقام الدعوى بطلباته ، قضت المحكمة بعدم سريان التعاقد المؤرخ ١٩٧٥/٤/١٣ المتضمن بيع الطاعن الأول إلى المطعون ضده الثانى بصفته فى حق المطعون ضده الأولُّ وفى حدود نصيبه وبعدم قبول الدعوى فيما عدا ذلك ، استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستثناف رقم ١٧٢٩ سنة ٩٤ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٨١/٣/١٩ حكمت أنحكمة بتأييد؟ الحُكُم المستأنف ، طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بأسباب الطمن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق . وفي ببان يقولان إن الحكم أقام قضاءه بعدم سربان التصرف المؤرخ ١٩٧٥/٤/١٣ والحاصل بين المهاعن الأول والمطمون ضده الثاني بصفته في حدود نصرب المعادر ضحاء الأولى في عقار للزاع على أن الاتفاق المؤرخ ١٩٧٤/١٠/١٠ والتوكيل الصادر للطاعن الأولى تحت وقم ٥٠/ب سنة ١٩٧٥ توثيق شمال القاهرة لا يخولانه الحق في التصرف بالبيع في أحد أنصبة الشركاء على الشيوع لأن ذلك تحرج عن خطاق للإدارة حتى غير المعتادة منها ، وأن هذا التصرف بحتاج إلى وكانة

إ خاصة خلت الأوراق من دليل على قيامها ، في حين أن عبارات كل من الاتفاق والتوكيل آني الذكر تقطع بأن التوكيل للطاعن الأول بالتصرف بالبيع والشراء وقد منحه الاتفاق أوسع السلطات سواء في الإدارة أو التصرف بالبيع أو التعاقد مع الفير وذلك وصولا إلى استكمال مشروع البناء والتصرف بالبيع في وحداته إلى الغير وتوزيع صافي الحصيلة على الشركاء جميعهم – وقد تضمنا النص على عدم جواز إمهاء تلك الوكالة إلا ياتفاق حميع الشركاء ، ومن ثم يكون الحكم قد أهدر دلالة تلك النصوص وأثرها حيث قضى بإنهاء الوكالة يكى غير مقتضاها وهو ما يعيه بمخالفة القانون والقصور في التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أنه لما كان مؤدى نص المادة ٧٠٢ من القانون المدنى أن الوكالة الخاصة تحدد بعمل أو بأعمال قانونية معينة وترد على أعمال التصرف وأعمال الإدارة على سواء وهي وإن اقتصرت على عمل معين فهي تشمل كذلك توابعه ولوازمه الضرورية وفقاً لطبيعة الأشياء والعرف الجارى وكان البِّن من مطالعة كل من العقد المؤرخ ١٩٧٤/١٠/١٣ الحاصل بين الطاعن الأول وبين أولاد المرحوم ، وكذلك التوكيل رقم ٧٥٠ سُنة ١٩٧٥ توثيق شمال القاهرة أنه تضمن توكيلا خاصاً في الإشراف على تنفيذ مشروع العارة السكنية الحاصة بهم وتنظيم مراحل العمل فيه وفها تحتاجه من إعداد التصفيات وتوقيع عقود التنفيذ وفى بيع مكونات العارة السكنية ، وما يقتضيه ذلك من عمل عقود البيع وتوقيعها واستلام دفعات الثمن والإنفاق منها على سير العمل وما يقتضيه ذلك من معاملات لدى الجهات المحتلفة ، كما أن له فى هذا الشأن أن يعدل من اتجاهات المشروع ومكوناته وله أن يقور تصفيته بمعرفته وبالطريقة التي يراها وأن ينفذ هذه التصفية وتعتىر قراراته ف هذا الشأن نهائية وملزمة لجميع الشركاء في كل ما محصهم في المشروع ، ولا يجوز عزل الوكيل إلا باتفاقهم حميعاً على ذلك ، وكان نطاق هذه الوكالة يتسع لتصرف الطاعن الأول فى عقبار النزاع باعتباره تصفية لأحد أنصبة الشركاء في المشروع ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا

النظر حين قضى بعدم سريان التصرف المشار إليه فى حق المطعون ضده الأول مقولة أن عبارات الاتفاق والتوكيل السابق الإشارة إليهما لا نحولانه حسق التصرف بالبيع فى أحد أنصبة الشركاء على الشيوع وأن الأمر فى شأن هما التصرف يحتاج لنفاذه فى حق المطعون ضده الأول إلى وكالة خاصة خلت الأوراق من دليل على وجودها يكون قد خالف الثابت من الأوراق بما ترتب عليه من غالفة للقانون فيتعن نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولمـا تقدم يتعين القضاء فى موضوع الاستثناف رقم ١٧٢٩ سنة ٩٤ ق القــاهرة بإلغاء الحـكم المستأنف وبرفض الدعــوى .

جلسة ٧٦ من أبريل سئة ١٩٨٧

بریاسه السید المستشار / محمد ابراهیم خلیل نائب رئیس المحکمه وعضویة السیاده المستشارین / محمد طعوم ، زکی المصری نائبی رئیس المحکمة ، منیر توفیق و عبد المنجسم ابراهیسیم •

(148)

الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٣ القضائية :

جهـادك ٠

مظنة التهريب التى أفترضى الدرع ليامها في حق الربان أو من يمثله عند وجود بنسي من عقدا من من المسلم عند وجود بنسي في عقاسـة في عقد الطرود الخبرف، من السلينة عما هو مبينَ في قائسـة اللسمن - علتها - استحقاق وسوم چمركية عن هذا اللسمي - م ١٩٧٧ من قانون البحمارك وقم 17 لسنة ١٩٦٣ ما التفاه علم العلة - أثره - لا سحل الافتراضي مظنه التهريب المسلمات السمال الس

إذا كانت العلة من مظلة التهريب الى افترض المشرع قيامها فى حق الربان أو من يمثله عند وجود نقص فى مقدار البضائع المفرطة أو فى عـدد الطرود المفرغة من السفينة عما هو مبين فى قائة الشحن — هى استحقاق رسوم خركية عن هذا النقص حسبا يستفاد مما نصت عليه المادة ١١٧ من قانون الجارك الصادر بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣ — فإذا انتفت هذه العلة بأن كانت البضائع المنفرطة أو الطرود المفرغة من السفينة من السلم المعقاة بذاتها من الرسوم الجمركية فإنه لا عمل لافتراض مظنة التهريب عند وجود نقص فى مقدارها عما هو مبين فى قائمة الشحن.

المحكمية

بعـد الاطـلاع على الأوراق ومياع التقرير الذى تلاه السـيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وساثر أوراق

الطعن - تتحصل في أن مصلحة الجارك _ الطاعنة _ أقامت الدعوى رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٧٩ تجارى كلي بور سعيد – على الشركة المطعون ضدها – بصفتها وكيلة عن ملاك السَّفينة ـ جلاكس ـ في مصر ـ بطلب إلزامها بأن تدفع السفينة وصلت إلى ميناء بور سعيد بتاريخ ١٩٧٤/٩/٢٥ وتبنن بعد تفريخ شحنتها من السهاد وجود نقص فيه عما هو بن في قائمة الشحنُّ بعدد ٤٥٥٩ جوال ــ ولما كانت تلك الشركة قد عجزت عن تبرير هذا النقص وكانت الرسوم الجمركية المستحقة عنه تقدر بالمبلغ المدعى به فقد أقامت عليه الدعوى بالطلبات السالفة نطبيقاً لأحكام المادتين ٣٧ ، ١١٧ من قانون الجارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . وبعد أن ندبت محكمة أول درجة خبراً وقدم تقريره قضت بتاريخ ١٩٨١/١/٢٤ ـــ للمصلحة الطاعنة بطلباتها ــ استأنفت الشركة المطعون خندها هذا الحكم بالاستثناف رتم ٥٠ لسنة ٢٧ ق – وبتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٩ قضت محكمة استثناف الإسماعيلية لله مأمورية بور سعيد للم بإلغاء الحكم المستأنف ويرفض الدعوى ــ طعنت مصلحة الجارك في هذا الحكمّ ﴿ بطريقُ النقض – وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فها الرأى بنقض الحكمُ المطعون فيه ــ وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقم على سبب واحد - تنعى به المصلحة الطاعنة على الحكم المطعون فيه - مخالفة القانون والحطأ في تطبيقه - إذ أقام قضاءه بر فض أو الدعوى على أن البضاعة وردت تحت نظام تسليم صاحبه وأنها سلمت إليه قبل التفريغ - وأن الأوراق خلت من بيان وقت حلوث النقص وسببه - في حين أنه لا علاقة بين نظام تسليم صاحبه وبين مسئولية الناقل البحرى قبل الجارك عن الرسوم الجمركية المستحقة عن النقص في مقدار البضائم المفرغة من السفينة عن الرسوم الجمركية المستحقة عن النقص في مقدار البضائم المفرغة من السفينة عا هو مين بقائمة الشحن ما لم يثبت الربان أو من يمثله مبب هذا التقص ويقيم الدليل عليه وإلا ظلت قريشة الهريب قائمة في حقه - وإذ كان الثابت في الأوراق وجود نقص في السهاد المفرغ من السفينة وكان الريان أو من يمثله لم

ريق بإيضاح أسباب هـذا النقص وتقديم البراهين المبررة له فإن الحسكم إذا انتهى إلى عدم مسئوليته أو من ممثله عن الرسوم الجمركية المستحقة عن هـذا النقص يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيثًان هذا النعي غير مقبول-ذلك أنه لمـا كانت العلة من مظنة الهريب التي افترض المشرع قيامها في حتى الربان أو من عمثله عند وجود نقص في مقدار البضائع المنفرطة أو في عدد الطرود المفرغة من السفينة عما هو مبن فى قائمة الشحّن ــ هي استحقاق رسوم حمركية عن هذا النقص حسيما يستفاد مما نصت عليمه المادة ١١٧ من قانون الجارك الصادر بالقبانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ــ فإذا انتفت هذه العلة بأن كانت البضائع المنفرطة أو الطُرود المفرغة من السفينة من السلع المعفاة بذاتها من الرسوم الجمركية فإنه لا محسل لافتراض مظنة التبريب عند وجود نقص في مقدارها عما هو مبين في قائمـة الشحن . لما كان ذلك وكان السهاد المفرغ من السفينة – جلاكس – من السلع المعفاة بذاتها من كل الضرائب والرسوم الجمركية بموجب المــادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٥ ـــ ومن ثم فإن مظنة تهريب النقص في مقداره عما هو مبن في قائمة الشحن لا تقوم في هذه الحالة في حق الربان أو من ممثله لعدم إستحقاق أية رسوم جمركية عن هذا النقص وإذكان الحسكم المطعون فيه قد إنهي صحيحاً إلى القضاء برفض طلب الزام الربان أو من عثله بالرسوم الجمركية عن النقص المدعى به فى السهاد المفرغ من السفينة ــ فإنه لا يبطله ما وقع فى أسبابه من خطأ فى تطبيق القانون بتقريره أن البضاعة وردت تحت نظام تسليم صاحبه وإنها سلمت إليه قبل التفريغ وأن الأوراق خلت من بيان وقت حدوث النقض وسببه ـمادام هذا الخطأ لم يؤثر على النتيجة الصحية التي إنهي إليها إذ لمحكمة النقض تصحيح ماوقع في تقريراته القانونية من خطأ دون أن تنقضه ـــ ويكون النعى عليه مهذا السبب غير منتج .

جلسة ۲۸ من أبريل سنة ۱۹۸۷

بریاسة السید المستشار / محمد جلال الدین رافع نائب رئیس المحکمة وعضویة السادة المستشارین / صملاح مجمد أحمد ، حمدي محمد حمسن ، محمد عانی أبو منصوره ومصطفی حمیب عباس محمود ۰

(140)

الطَّمَن رقم ٨٣ لسنة ٥٥ القضائية « أحوال شخصية » :

احوال شخصية ((التطليق الفرر)) ((الطاعة)) • حكم ((تسسبيب الحكم : ما يعد قصورا)) •

طلب التطليق للزواج بأخرى • م ٦ مكرر فقرة ٢ ، ٣ ق ٥٧ لسنة ١٩٧٩ الصدل .. بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ .. صبق اعتراض المطعون ضدها على انذار الطاعة بسبب شغل ببت الطاعة بزوجة أخرى • تقى التحكم علم المطعون عليها بزواج الطاعن بأخرى • فســساد في الاستعلاق •

إذ كان النصى في الققر تين الثانية والثالثة من المادة ٣ مكرو من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ والذي طبقه الحكم المطمون فيه «.. ويعتبر إضراراً بالزوجة إقتران زوجها بأخرى بغير رضاها ويسقط حق الزوجة في طلب التفريق بمضى سنة من تاريخ علمها بقيام السبب الموجب للضرو ...» وكان الثابت من الأوراق أن المطمون عليها أعلنت الطاعن بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٨ بدعوى إعتراضها على دعوته لهما بالمنحول في طاعته بتاريخ هما الغير بزوجة أخرى وهي عبارة واضحة تدل على أن الطاعن متروج بأخرى ، وأن المطعون عليها تعلم جذا الزواج من تاريخ ذلك الإعلان وأقامت دعواها بالتطليق في ١٩٨٣/١/١ ، فإذ إستخلص الحسكم من عبارة وزوجة نحرى ما سافقة البيان أن هسقه الزوجة للصاعن ونبي بذلك غير المطمون عليها بذلك الزواج وهو ما يناقض صراحة مدلول تلك العبارة ، غلانه يكون مشوباً بالقساد في الاستدلال .

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق – تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم 1 لسنة ١٩٨٣ كلى أحوال شخصية بها ضد الطاعن بطلب الحكم بتطليقها عليه طلقة بائتة تأسيساً على أنه تزوج عليها بأخرى بغير رضاها وهو ما يحق معه أن تطلب التفريق بينهما طبقاً لحكم المادة ٢ مكرراً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٩ والمضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ . كما أنه دأب على الإساءة إليها بالقول والفعل عا لا يستطيع معه دوام العشرة بينهما وهو ما نحولها حق طلب الطسلاق للضرر طبقاً للمادة ٢ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٩ . وفي ١٩٨٣/١/٣٨ حكت المحكمة بتطليق المطعون عليها على الطاعن طلقة بائنة بسبب زواجه بأخرى . إستأنف الطاعن هذا الحسكم بالإستثناف رقم ٤٤ لسنة ١٦ ق طنطا – مأمورية بها – وبتاريخ ١٩/٤/١٨ حكمت محكمة الاستثناف بتأييد الحكم مأمورية بنها – وبتاريخ هذا الحكم بطريق النقض ، وقلمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحسكم . عرض الطمن على هذه المحكمة ف غرقة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها الترمت النيابة رأمها .

وحيث إن تما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بسقرطحت المطعون عليها في طلب التفريق بينهما بمضى سنة من تاريخ علمها بزواجه بأخرى وحتى إقامتها هذه الدعوى . وقد قدم دليلا على هذا العلم الصورة المعلنة له بتاريخ الممامات لدعوى المطعون عليها بالإعتراض على دعوته لها باللنخول في طاعته لأن مسكن الطاعن مشغول بسكن الغير وبزوجة أعرى ورغم دلالة

هذه العبارة على أنه منزوج بأخرى إلا أن الحسكم المطعون فيه إذ إستخلص منها أن هذه الزوجة ليست زوجته ورتب على هذا عدم أخده بدفاعه سالف البيان وقضى بالتطليق فإنه يكون مشوباً بالفساد فى الاستدلال :

وحيث إن هذا النمى في عله ذلك أنه لمساكان النص في الفقر بين الثانية والثالثة من المادة ٢ مكرر من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ والذي طبقه الحسكم المطعون فيه ١٠ ويعتبر إضراراً بالزوجة إقران زوجها بأخرى بغير رضاها ... ويسقط حق الزوجة في طلب التفريق بمضى سنة من تاريخ علمها بقيام السبب الموجب للضرر ... وكان الثابت من الأوراق أن المطعون علمها أعلنت الطاعن بتاريخ ٨١/٣/٨ بدعوى إعتراضها على دعوته لها باللخول في طاعته وبينت في هذا الإعلان أسباب إعتراضها وكان من بيها مشغولية وبيت الطاعة بسكن الفسير وبزوجة أخرى» . وهي عبارة واضعة تدل على أن الطاعن متزوج بأخرى وأن المطعون علمها تعلم مهذا الزلوج من تاريخ ذلك الإعلان وأقامت دعواها بالتطليق في ١٩٨٨/١٩/١ فإذا استخلص الحكم من عبارة وزوجة أخرى» بالفساد في الاستدلال أدى به إلى الحطأ في تطبيق القانون على المطعون علمها بلفساد في الاستدلال أدى به إلى الحطأ في تطبيق القانون عا يستوجب نقضه بالفساد في الاستدلال أدى به إلى الحطأ في تطبيق القانون عا يستوجب نقضه وعلى أن يكون مع النقض الإحالة لإبتناء طلب التفريق على أثر من سبب.

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / يحيى السَرفاعي تأثب رئيس المحكمة وعضدوية السنسادة المنشارين / د° رفعت عبه المجيد ، السيد السنباطي ، أحمد مكن وححد وليد التصر ·

(177)

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ١٥٤ القضائية :

التزام « استحالة التنفيذ » • قوة فاهرة • حكم « ما يمد قصورا » •

العاصفة الفير متنظرة • يعسع اعتبارها قوة قاهرة في تطبيق المسادة ١٤٧ مسدني متى توافرت شروطها • اطلاق القول بأن الرياح لا تعتبر قوة تندرج ضمن الحوادث الاستثنائية • تحسيو •

إذ كان البن من الأوراق أن الطاعنن قد تمسكا أمام محكمة الموضوع بأن عاصفة غير متوقعة قد هبت وأتلفت نصف الثمار المبيعة وطلبا تحقيق ذلك وفقاً لنص المسادة ١٤٧ من القانون المدنى ، وكان الحكم المطعون فيه قد حجب نفسه عن عث هذا الدفاع تأسيساً على مجرد القول بأن الرياح على إطلاقها لا تعتبر قوة قاهرة تندرج ضمن الحوادث الاستثنائية العامة المنصوص عليا في المسادة المشار إليها ، في حين أن العاصفة الغير منتظرة يصح أن تعتبر قوة قاهرة في تطبيق هذه المادة متى توافرت شروطها فإنه يكون مشوباً بقصور في التسبيب وإخلال عن الدفاع :

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن المطعون ضدها عقدت الخصومة فى الدعويين • ٣٢٤ ، ٤٨٨٧ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى شبين الكوم منهية فيها إلى طلب الحكم بإلزام الطاعنين بأن يؤديا لهـــا مبلغ ٢٧٣٠ جنيه وتثبيت أمرى الحجز التحفظين رقمي ٧٠ ، ٧١ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلي شبين الكوم ، وقالت بياناً لذلك أنها باعت الطاعنين تمار حديقة مملوكة لهـــا عن عام ١٩٨٠/٧٩ بعقد مؤرخ ١٩٧٩/١٢/١٢ لقاء ثمن قدر بأربعين ألف جنيه سددا منه مبلغ عشرة آلاف جنيه عند التعاقد واتفق على سداد البَّاقى على ثلاثة أقساط شهرية متساوية إعتباراً من ١٥/٣/١٥ إلا أنهماتخلفا عن سداد مبلغ ١٧٣٠٠ ج من باقى الثمن ومبلغ عشرة آلاف جنيه أيضاً حررا لهسا به سنداً إذنياً مؤرخاً ١٩٧٩/١٢/١٢ مستحق الأداء في ١٩٨٠/٢/٢٨ وقد استصدرت أمرى الحجز المشار إلىهما وفاء لهذين المبلغين وأقامت الدعويين بالطلبات السالفة . ومحكمة أول درجة حكمت فيها بجلسة ١٩٨٢/٤/١٤ بإجابة تلك الطلبات . إستأنف الطاعنان هذا الحسكم بَالإستثناف ٣٣٦ لسنة ١٥ ق طنطا «مأمورية شبىن الكوم» وبتــــاريخ ١٩٨٣/١١/١٨ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحسكم المستأنف. طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن. وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن ثما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع ويقولان في بيان ذلك أنهما تمسكا في دفاعهما أمام محمدة الموضوع بأن عاصفة هبت في يوم ١٩٨٠/٤/٩ فأتلفت نصف التمار للباعة لها وصار تنفيذ الترامهما مرهقاً ما يجيز لها طلب إعمال حكم الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدنى برد هذا الإلتزام إلى الحسد المعقول ، وطلبا ندب خير أو إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك فرفضت المحكمة هذا الطلب دون سبب .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ١٤٧ من الفانون المدنى تنص في فقرًا الثانية على أنه وإذا طرأت-وادث إستثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الإلتزام التعاقدي وإن لم يصبح مستحيلا صار مرهقاً للمدين بحيث بهده بخسارة فادحة ، جاز للقاضى تبعاً للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يرد الإلتزام المرهق إلى الحد المعقول . ويقسع باطلاكل إنفاق على خلاف ذلك، وكان البين من الأوراق أن الطاعين قد تمسكا أمام محكة الموضوع بأنه بتاريخ ١٩٨٠/٤/٩ هبت عاصفة غير متوقعة أتلفت نصف المسار المبيعة وطلبا محقيق ذلك وفقاً لهذا النس ، وكان الحكم المطعون فيه قد حجب نفسه عن بحث هذا الدفاع تأسيساً على مجرد القول بأن الرياح على إطلاقها لا تعتبر قوة قاهرة تنسدرج ضمن الحوادث الاستثنائية العامة المنصوص عليها في المادة المشار إليبها في حين أن العاصفة الغيره منتظرة يصبح أن تعتبر قوة قاهرة في تطبيق هذه المادة مي توافرت شروطها فإنه يكون مشوباً يقصور في التسبيب وإخلال محق الدفاع تا يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / يحيى السرفاعي تاثب رئيس المحكمة وعضــوية الســسادة المستشارين / جرجس اسحق تأثب رئيس المحكمة د- رفعت عبد المجيد ، السيد السنياطي ، ومحمد وليد النصر -

(1TV)

الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) شفعة ٠ بيع ٠

البائع • له طلب الشفعة في البيع الصادر من المسترى أو من أحد ممن تلتوا الحســق هنه متى توافرت شروط الطلب •

(٢) شفعة ، انتقال حق الشفعة بالبراث ، ٠

الحق في الشفعة • من الحقوق التي يجرى فيها التوارث •

(٣) شقعة « الترول عن العق في الشقعة » « سيقوط الحيق في الشيقعة »
 « الحكم بالشقعة » • يبع •

الحكم بالشقعة - مناطه • الا يقوم مائع من موانعهسا أو يتخلف شرط من شروطها أو يتحلق سبب من أسباب سقوطها • بيع الشقيع المقار المُستوع به قبل صدور الحكم النهائي بثبوت حقه في الشقعة ، وبيع ملك النبر اذا لم يستعمل المُسترى حقه في ابطاله وآلت ملكية المبيع للبائع من أسباب سقوط الحق في الشقعة •

إساللبائع أن يطلب الشفعة في البيسع الصادر من المشترى - أو من أحد
 من تلقوا الحق عنه - مثى تو افرت شروط هذا الطلب .

٢ حق الشفعه - وعلى ما جرىبه قضاء هذه المحكمة - هو من الحقوق التي بجرى فها التوارث .

٣- مناط الحكم بالشفعة فى جميع الأحوال ألا يقوم مانع من موانعها أو يتخلف شرط من شروطها ، أو يتحقق سبب من أسباب سقوطها ، وإذ كان من أسباب سقوط الحق فى الشفعة أن يبيع الشفيع العقار المشفوع به قبل صدور الحكم الهائى بثبوت حقه فيها ، ولا يغير من ذلك أن يكون المبيع معقد إبتدائى لم يسجل ، لأن هذا البيع بازم البائع نقسل ملكية المبيع

للمشترى وتسليمه له وعدم التعرض له فى الانتفاع به ، وهو ما يتضمن بالضرورة نزول البائع عن حقه فى الشفعه به لزوال مصلحته فى دفع ضرر البيم المشفوع فيه ، وكان من أسباب سقوط الحق فى الشفعة كذلك أن ينزل الشفيع عن حقه فيها ولو قبل البيع ، وكان بيع ملك الغير يتقلب صحيحاً إذا لم يستعمل المشترى حقه فى إبطاله ، وآلت ملكية المبيسم إلى البائع . لما كان ذلك ، وكان البين من الحسكم المطعون فيه أنه بوفاة مورثة الطاعنين آلت إليهم ملكية حصتها التي سبق أن باعوها بالعقد المؤرخ ١٩٧٠/٥/٢٨ وأن المشترى لم يستعمل حقه فى إبطاله فان هسدا العقد يكون قد إنقلب بذلك صحيحاً وسقط به حقهم فى الشفعة فى الوقت ذاته .

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحسكم المطعون فيه وسائر الأوراق نتحصل فى أن مورثة الطاعنين أقامت الدعوى ٧٣٤٤ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى طنطا عليهم وعلى المطعون ضدهما الأولين بطلب الحسكم بأحقيها فى أن تأخذ بالشفعة مساحة الأطيان المبينة بالصحيفة لقاء ثمن قدره ١٩٧٥/٥/٢٨ جنيه والتسليم . وقالت بياناً لذلك أنه يموجب عقد بيع إبتدائى مؤرخ ١٩٧٠/٥/٢٨ بماع أولادها المطعون ضده الثانى مساحة الأطيان الزراعية المخاففة عن زوجها والمبينة بالصحيفة لقاء ثمن قدره ١٩٧٥/٥/٢٨ باع المشترى مساحة ذاتها للمطعون ضده الأولى بثمن قدره ٥٠٥ ح وقد أقامت هذه المساحة ذاتها للمطعون ضدها الأولى بثمن قدره ٥٠٠ ح وقد أقامت هذه المساحة ذاتها للمطعون ضدها الأولى بثمن قدره ٥٠٠ ح وقد أقامت هذه الأخيرة الدعوى ٤٥٥٩ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى طنطا على البسائع لهسا

والبائمين له للحكم بصحة ونفاذ المقدين فتدخلت خصا في تلك الدعوى طالبة رفضها بالنسبة لحصها الميراثية وقدرها التن . وإذ قضى لحسا بطلباتها أقامت دعواها بطلب الشفعة في العقد الأخير بعد خصم حصها المشار إليها . ومحكمة أول درجة حكت في ١٩٨١/٤/٢٧ . إستأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالإستثناف ١٩٥٣ لسنة ٣٦ ق . طنطا . وبتاريخ ٨٧/١١/٧ حكت محكمة الاستثناف بإنقطاع سير الحصومة لوفاة الشفيعة وبعد تعجيل الدعوى بناء على طلب ورثها الطاعن تمكست المشفيعة وبعد تعجيل الدعوى بناء على طلب ورثها الطاعن تمكست بأيلولة تلك الحصة إليهم بوفاتها . وبتاريخ ١٩٨٣/٢/١٤ حكمت المحكمة بإلغاء الحسكم المستأنف وبرفض الدعوى . طعن الطاعون في هسذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحسكم وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فيحددت جاسة لنظره وفياً الرئمت النيابة رأها .

وحيث إن حاصل أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، ذلك أنه أقام قضاءه على أن الطاعنين لا يجوز لهم بعسد وفاة مورثهم أن نحلوا محلها في طلب الشقعة فيا سبق لهم بيعه في حين أن مورثهم لم تشفع في البيع الصادر مهم بل شفعت في البيع الثاني المدورة المسارة ١٩٧٥/٥/١٥ الصادر من المشترى ، وإذ كانت الشفع من الحقوق المسالية التي يجرى فيا التوارث ، فانه يكون من حقهم الحلول محل مورثهم في طلب الشفعة والحسكم لهم فها .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أنه وإن كان للبائع أن يطلب الشفعة فى البيع الصادر من المشترى أومن أحد ثمن تلقوا الحق عنه سمي توافرت شروط هذا الطلب ، كما أن حق الشفعه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ... هو من الحقوق التى يجرى فيها التواوث إلا أن مناط الحكم بالشفعة فى جميع

سبب من أسباب سقوطها ، ولمساكان من أسباب سقوط الحق في الشفعة أن يبيع الشفيع العقار المشفوع به قبل صدور الحسكم النَّهائى بثبوت حقه فمها ، ولا يغير من ذلك أن يكون البيع بعقد إبتدائى لم يُسجل لأن هذا البيع يلزم البائع بنقل ملكية المبيع للمشرى وتسليمه له وعدم التعرض له في الانتفاع به ، وهو ما يتضمن بالضرورة نزول البائع عن حقه فى الشفعه به لزوال مصلحته فى دفع ضرر البيع المشفوع فيه ، وكان من أســـباب سقوط الحق فى الشفعة كذلك أن ينزل الشفيع عن حقه فيها ولو قبل البيع ، وكان بيع ملك الغسير ينقلب صحيحاً إذا لم يستعمل المشترى حقه فى إبطاله وآلت ملكية المبيسع إلى البائع ، لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه بوفاة مورثة الطاعنين آلت اليهم ملكية حصَّها التي سبق أن باعوها بالعقد المؤرخ ١٩٧٠/٥/٢٨ وأن المشترى لم يستعمل حقه في إبطاله ، فإن هذا العقد يكون قد انقلب بذلك صحيحاً وسقط به حقهم فى الشفعـة فى الوقت ذاته ، وإذ النزم الحسكم المطعون فيه هذا النظر فى نتيجته فإن النعى عليه بما ورد بهذه الأسباب يكون غبر منتج ومن ثم يتعن رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستضار / يعيى السرفاعي نائب رئيس المحكمة وعضــوية الســسادة المستشارين / جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة د- رفعت عبد المجيد ، السيد الســـنباطي و محيد وليد التصر -

(ITA)

الطعن رقم ١٦٨٥ لسنة ٥٦ القضائية :

(١) بيع • شفعة • حكم « حجية الحكم » • قوة الامر المقفى •

الحكم يعدم قيول دهوى الشخصة لوجود يبع ثان • غير مانع من نظر دعوى الشحسةمة التي يوقعها الشفيع ذاته عن البيع الثاني في مواهيده وبشروطه ما لم توجد مسألة اساسسية مشتركة بينهما فصل فيها الحكم السابق بحكم تتوافر فيه شروط المنع من اعادة نظرها في المعوى الجديدة •

(٢) شفعة ٠ « سقوط الحق في الشفعة » ٠

علم الشفيع بالبيع • عدم ثبوته الا من تاريخ الانفار الرسمى الدى يوجهه اليه البائم أو المسترى • عدم سريان ميماد الخمسة عشر يوما الذى يسقط حق الشفيم اذا لم يمسلن رغيته في الاحقد بالشفعة قبل انقضائه الا من تاريخ حسفا الانفار • لا عبسرة بعلمه بأية ووقة أشرى •

(٣) شفعة « عدم تجزئة الشفعة » •

١ – الحسكم بعدم قبول دعوى الشفعه لوجود بيع ثان محاج به الشفيع لأنه سابق على تسجيل طلب الشفعة المبدئ فيها – لا يمنع من نظر دعوى الشفعه التي يرفعها الشفيع ذاته عن هذا البيع الثانى في مواعيده وبشروطه لإختلاف الموضوع في الدعويين ، وهو البيع المشفوع فيه لكل منهما ، ما لم يكن ثمة مسألة أساسية مشتركة بينهما فصل فيها الحسكم السابق محكم تتوافر فيه شروط المنع من إعادة نظرها في الدعوى الجليدة :

٢ - مؤدى نص المادة ٩٤٠ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن علم الشفيع بالبيسع لا يعتبر ثابتاً قانوناً إلا من تاريخ الإندار الرسمى الذى يوجهه إليه البائع أو المشترى ولا يسرى مبعاد الحمسة عشر يوماً الذى يسقط حق الشفيع إذا لم يعلن رغبته فى الأحد بالشنعة قبل إنقضائه إلا من تاريخ هسذا الإندار الذى لا تغنى عنه فى سريان ذلك المبعاد أبة ورقة أخرى.

٣- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن قاعدة أن الشفعة لا تتجزأ تعنى أنه لا بجوز الشفيع أن يأخذ بالشفعة فى صفقة واحدة بعض المبيع دون البعض الآخو حتى لا يضار المشترى بتبعيض الصفقة ، وإنما بجوز له إذا تعسددت الصفقات ببيع العقار أجزاء مفرزة أن يأخذ بالشفعة فى بعض هذه الصفقات دون بعض إذا توافرت شروط الشفعه فيا يؤخذ بالشفعه فيه دون أن يكون فى ذلك تجزئه لهسا.

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقربر الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى ٢٠٣٦ لسنة ١٩٨٣ مدنى كلى جنوب القاهرة على الطاعنين بطلب الحكم بأحقيته فى أخذ كامل قطعة الأرض المبينة فى الصحيفة بالشفعة مقابل ما أودعه من ثمن . وقال شرحاً لدعواه أنه علك العقار المحاور لتلك الأرض وقد علم أن مالكها باع ستة عشر قبراطاً شائعة فيا إلى الطاعنين الثانى والثالث بعقد مسجل برقم ٥٠٦٥ القساهرة فى جنوب على جنوب المحاور كل جنوب

القاهرة بطلب الشفعة فى ذلك العقد ، وإذ قضى نهائياً بعدم قبولها لبيسع المشتريين كامل تلك الأرض إلى الطاعن الأول بعقد مؤرخ ١٩٧٦/٩/١٠ قبل تسجيل طاب الشفعة — فقد أعلن هؤلاء الثلاثة برغبته فى الشفعة فى هذا العقد الثانى وأودع الثمن فى الميعاد وأقام دعواه بالطلبات السالفة . دفع الطاعنون بعسلم جواز نظر اللدعوى لمسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر فى الدعوى ١٩٧٨ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى جنوب القاهرة ، وبعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد ، ووقيام الشفيع بتجزئة الصفقة . وعكمة أول درجة حكمت فى ١٩٨٥/١/١٨٧ ترفض هذه الدفوع وبإجابة الشفيع إلى طلباته . إستأنف الطاعنون هذا الحسكم بالإستثناف بتأييد الحسكم المستأنف . طعن الطاعون فى هذا الحسكم بطريق التقضى وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطمن أقيم على تسعة أسباب ينعى الطاعنون بالسبين الثانى والثالث منها على الحسكم المطعون فيه مخالفة القانون والحطأ في تطبيقه ، ويقولون في بيان ذلك أنهم تمسكوا بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر في الدعوى ٦٤٨ لسنة ١٩٧٧ كلى جنوب القاهرة إذ أقام ذلك الحسكم قضاءه على أن الشفيع لم يوجه تلك الدعوى إلى البيع الثانى ، وأن هذا البيع نافذ في حقه بمسا مؤداه أن يمتنع على الشفيع الحلول محل المشترى في هسذا البيع وقد رفض الحسكم المطعون فيه هذا الدفع بالرغم من وحدة الموضوع في الدعوين .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لماكان الحسكم بعدم قبول دعوى الشفعة — لوجود بيع ثان محاج به الشفيع لأنه سابق على تسجيل طلب الشفعة المبدى فيها — لا يمنع من نظر دعوى الشفعة التى يرفعها الشفيع ذاته عن هذا البيع الثانى فى مواعيده وبشروطه لإختلاف الموضوع فى الدعويين ،

وهو البيع المشفوع فيه بكل مبهما ما لم يكن ثمة مسألة أساسية مشتركة بينهما فعمل فبها الحسكم السابق محكم تتوافر فيه شروط المنع من إعادة نظرها في الدعوى الجديدة . لماكان ذلك وكان الحسكم المطعون فيه قد النزم هذا النظر في قضائه ولم يفصل في مسألة أساسية مشتركة بين الدعويين بما مخالف الحكم السابق فإن النعي عليه بما ورد مهذين السبين يكون على غير أساس.

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبيين الأول والتاسع على الحسكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برقض الدفع المبدى منهم بسقوط الحق في الشفعة على أن الميماد المنصوص عليه في المادة ٩٤٠ من القانون المدنى لا ينفتح إلا بالإندار الرسمى بالشفعة ، وأنه لا يقوم مقام هذا الإندار أية ورقة أخرى وأن الشفيع لم يتلق إنداراً رسمياً بعقد البيع موضوع الشفعة ، في حين أن المشرع لم يفرض الشكلية في دعوى الشفعة وأنه يقوم مقام هذا الإندار أن الطاعن الأول أودع هذا العمد بجلسة ١٩٧٨/٥/١٧ في دعوى الشفعة السابقة ١٩٧٨ كلى جنوب القاهرة - وأن إيداع ذلك العقد وكل إجراء لاحق في تلك الدعوى يعتبر إعلاناً للشفيع تحققت به الغاية من ذلك الإندار بما يغني عن إجرائه .

وحيث إن هذا النجى غر صحيح ، ذلك أنه لما كان مؤدى النص فى المادة ٩٤٠ من القانون المدنى على أنه وعلى من يريد الأخذ بالشفعة أن يعلن رغبته فيا إلى كل من البائع و المشترى خلال خسة عشر يوماً من تاريخ الإندار الرسمى الذى يوجهه إليه البائع أو المشترى وإلا سقط حقه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـ أن علم الشفيع بالبيع لا يعتبر ثابتاً قانوناً إلا من تاريخ الإندار الرسمى الذى يوجهه إليه البائع أو المشترى ولا يسرى ميعاد المخمسة عشر يوماً الذى يسقط حق الشفيع إذا لم يعلن رغبته فى المريان ذلك قبل انقضائه إلا من تاريخ هذا الإندار الذى لا تغنى عنه فى سريان ذلك الميعاد أية ورقة أخرى ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فى قضائه فإن النعى عليه عما ورد بهذين السبين يكون بدوره على غه أساس .

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعنون بباق أسباب الطعن أتهم دفعوا أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى لتجزئة الشفيع المصفقة ، إذ شمل البيع كامل الأرض والمبانى وذلك بالعقدين المؤرخين ١٩٧٦/٩/١٠/١٠/١٠٥٢١٥ مغفلا فقضى الحسكم بالشفعة فى الأرض فقط دون تمحيص هذا الدفاع مغفلا ما يؤدى إليه ذلك من آثار ضارة بهم، فشابه بذلك قصور فى التسبيب وإخلال عق الدفاع .

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك أنه لماكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن قاعدة أن الشفعة لا تتجزأ تعلى أنه لا بجوز الشفيع أن يأخذ بالشفعة فى صفقة واحدة بعض المبيع دون البعض الآخو حتى لا يضار المشرى بتبعيض الصفقة ، وإنما بجوز له إذا تعددت الصفقات ببيع العقار أجزاء مفرزه - أن يأخذ بالشفعة فى بعض هذه الصفقات دون بعض إذا توافرت شروط الشفعة فيا يأخذ بالشفعة فيه دون أن يكون فى ذلك تجزئة لها المكان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن عقد شراء الأرض المشفوع فيا مستقل عن عقد شراء ماكان عليها من مبان ، وكان لهذا الذى المشفوع فيا مستقل عن عقد شراء ماكان عليها من مبان ، وكان لهذا الذى صحيحاً ويكون قد طبق القسانون تطبيقاً أقام قضاءه عليه أصل ثابت من الأوراق فإنه يكون قد طبق القسانون تطبيقاً ويكون النمى عليه بهذه الأسباب فى غير محله .

ولمسا تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ۲۸ من ايريل سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار / مرزوق فكرى نائب رئيس المحكمة وعضوية الســــــادة المستشارين/ مسلاح محمد أحمد ، حسين مجمد حسن ، محمد هانى أبو متصورة ومصمطفى حسيب عياس محمود ،

(179)

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٤ القضائية « أحوال شخصية » •

(١) نقض « اجراءات الطعن بالنقض » • بطلان « بطلان الطعن » •

الطمن بالنقض في مسائل الاحوال الشخصية • وجوب رفعه يتطرير في قلم كتاب محكمة النقض خلال الميماد • وفعه يصحيفة توافرت فيها البيانان التى يتطلبها القانون في ورقسـة اللمن • لا يطلان • علة ذلك •

(۲) احوال شخصية « الزواج » * اهلية •

مباشرة المجتون عقد زواجه ينفسه • أثره • عدم انستاد السفد بعبارته وما ترتب عليه من أثار الزواج • مؤدى ذلك • اعتبار طلاقة للطاعنة واردا على غير محل •

١٣) نقض « السبب الجديد » * أهلية * أحوال شخصية « الزواج » *

نمى الطاعنة بأن جنون زوجها متعظم وأنه تزوجها حال افاقته - دفاع يخالطه واقم لم يسبق التمسك به أمام محكمة الاستثناف - اعتباره سببا جديدا لا تجوز اثارته لاول مرة أمام محكمة اللطفى -

١ - لأن كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه طبقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ١٩٦٨ لسنة ١٩٦٨ باصدار رقم ١٩٦٨ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المرافعات يكون الطعن بطريق النقض بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية وفق الإجراءات المقررة فى المادتين ١٨٦١ من قانون المرافعات ، وكان يتعين رفع الطعن بتقوير فى قلم كتاب محكمة النقض خلال الميعاد ، الا ان الدين من المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات الحالى تعليقاً على المادة ٣٥٣ منه أن المشرع استحصن عبارة رفع الطعن بصحيفة بدلا من رفعه بتقرير منعاً للبس الذى قد يثور بن طريقة رفع الدعوى أمام محكمى الدرجة الأولى

والثانية وأمام محكمة النقض، مما مفاده ـ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ
أنه يستوى فى واقع الأمر رفع الطعن بصحيفة أو بتقرير طالما توافرت
البيانات التى يتطلبها القسانون فى ورقة الطعن ، وإذ كانت ورقة الطعن قد
توافرت فيها تلك البيانات وتحققت الغاية من هذا الأجراء فإن الدفع ببطلان
العلمن يكون فى غير محله .

٧ -- الرأى فى المذهب الحننى أنه إذا زوج المحنون نفسه فلا ينعقد عقده لأن عبارته ملغاة لا أثر لهــا ولا إرتباط ينشأ بوجودها ، وإذكان الثابت فى الأوراق أن زوج الطاعنة سبق الحـــكم بتوقيع الحجر عليه لجنونه قبل زواجه بها وأنه باشر عقد الزواج بنفسه فإن العقد لا ينعقد بعبارته ولا تترتب عليه أثار الزواج الشرعى ويكون طلاقه لهــا فى هذه الحالة وارداً على غر محل :

٣ ــ ما أثارته الطاعنة من أن جنون روجها متقطع وليس مطبقاً وأنه تزوجها حال إفاقته هو تحقيق ما إذا كان الزوجها حال إفاقته هو تحقيق ما إذا كان الزواج قد عقد أو لم يعقد فى حالة الإفاقة ، وكانت الطاعنة لم تتمسك مبذا الدفاع أمام محكمة الاستثناف ، فإنه يعتر سبباً جديداً لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لما غالطه من واقع بجب طرحه على محكمة الموضوع .

المكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة .

حيث إن الوقائع ــ على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ــ تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٦ مكرراً لسنة ١٩٧٩ كلى أحوال شخصية همال الفساهرة ضد المطعون ضدها بصفها قيمة على شقيقها المحجور عليه للحكم بإلغاء إشهار طلاق الأخير لها الحاصل في ١٩٧٢/١٢/١٢ وقالت بياناً للحواها أنها زوجته بصحيح العقد واذ طلقها وقد سبق الحسكم بتوقيع الحجر عليه لجنونه ولا يقع طلاقه لها فقد أقامت دعواها وفي ١٩٨٠/٦/٨ حكمت المحكم بإلغاء إشهار الطلاق الصادر بتاريخ ١٩٨٠/٦/٨ ... على زوجته الطاعنة . إستأنفت المطعون عليها بصفتها هذا الحكم بالإستثناف رقم ١٩١ لسنة ٩٧ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٨٤/٤/١ حكمت عكمة الاستثناف برقم ١٩١ لسنة ٩٧ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٨٤/٤/١ حكمت عكمة الاستثناف بإلغاء الحسكم المستأنف ورفض الدعوى : طعنت الطاعنة وقدمت النابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الدفع وفي الموضوع برفض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الدفع وفي الموضوع برفض الطعن . عرض الطعن على هذه الحكمة في غرقة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها الزمت النيابة رأبها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون عليها بصفها بعدم قبول الطعن أن الطعن رفع بصحيفة أودعت قلم كتاب عكمة النقض خلافاً لمارسة القانون للطعن بالتقض في مسائل الأحوال الشخصية من وجوب رفعه بتقرير في قلم كتاب هذه المحكمة طبقاً لنص المادة ٨٨١ من قانون المرافعات.

وحيث إن الدفع في غير محله ، ذلك انه ولئن كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه طبقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٥ والمادة الأولى من القانون رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٥٨ والمادة الأولى بطريق النقض بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية وفق الإجراءات المقررة في المادتين ١٨٨١ ، ١٨٨ من قانون المرافعات وكان يتعين رفع الطعن بتقرير في المحتن رفع الطعن بتقرير فقالم كتاب محكمة النقض خلال الميعاد ، إلا أن البين من المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات الحالى تعليم المتحسن عباره رفع الطعن بصحيفة بدلا من رفعه بتقرير منعاً للبس الذي قد يثور بين طريقة رفع الدعوى أمام محكمتي الدرجة الأولى والثانية وأمام محكمتي الدرجة الأولى والثانية وأمام محكمة النقض ،

هما مفاده ... وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ... أنه يستوى فى واقع الأمر رفع الطعن بصحيفة أو بتقرير طالما توافرت البيانات التى يتطلمها القانون فى ورقة الطعن قد توافرت فيها تلك البيانات وتحققت الفاية من هذا الإجراء فإن الدفع ببطلان الطعن يكون فى غير محله.

وحيث إن الطعن إستوقى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سبين حاصل نعى الطاعنة سما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون . وفى بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه برفض الدعرى على سند من أن زواج المحجور عليه السالف الذكر مها لم ينمقد لأنه فاقد التميز لجنونه فلاعل لطلبها الغاء طلاقه لحاسا لأن البطلان هو رفع قيد الزواج الصحيح فى حين أن الرأى فى المذهب الحنني أنه إذا زوج المحنون نفسه فإن عقد الزواج يكون موقوفاً على اجازة القيم فإن اجازة نفذ الحين نفسه فإن عقد أجازت القيمة على زوجها هذا الزواج ضمناً عندما علمت به و سكتت على ذلك وقامت بالإنفاق عليها وزوجها، هذا إلى أن جنون زوجها مقطع وقد تزوجها حال إفاقته ومن تم يكون زواجه مها صحيحاً عما يعيب الحكم المطعون فيه بالحطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الرأى فى المذهب الحنفى انه إذا زوج المحنون نفسه فلا ينعقد عقده لأن عبارته ملغاه لا أثر لها ولا ارتباط ينشأ بوجودها . وإذ كان الثابت فى الأوراق أن زوج الطاعنة سبق الحسكم بتوقيع الحجر عليه لجنونه قبل زواجه بها وأنه باشر عقدالزواج بنفسه فإن العقد لا ينعقد بعبارته ولا تترتب عليه آثار الزواج الشرعى ويكون طلاقه لها فى هذه الحالة وارداً على غير محل . وإذ النزم الحسكم المطمون فيه هذا النظر فى قضائه برفض دعوى الطاعنه فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القسانون . لماكان ذلك وكان ما أثارته الطاعنة من أن جنون زوجها متقطع وليس مطبقاً وأنه تزوجها حال إفاقته هو دفاع يقوم على عنصر واقعى هو تحقيق ما إذا كان الجنون مطبقاً أو متقطعاً وما إذا كان الزواج قد عقد أو لم يعقد فى حالة الإفاقة ، وكانت الطاعنة لم تتمسك جذا الدفاع أمام محكمة الاستثماف فإنه يعتبر سبباً جديداً لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لما مجاله من واقع بجب طرحه على محكمة الموضوع .

ولمسا تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ۲۸ من ابريل سنة ۱۹۸۷

يرياسة السيد المستشار / محمد جلال الدين رافع تأثير رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ صـلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن ، محمد عالى أبر متصورة ومصحطفى حسيب عباس محمود ،

(12+)

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٤ القضائية « أحوال شخصية » :

(۱) احوال شخصية ۱۰ استئناف « اعتبار الاستئناف کان لم يکن » ۱۰

استثناف الاحكام الصادرة في حسائل الاحوال الشحصية والوقف التي كانت من اختصاص المحتام الشرعية الصادرة يالمرسوم اختصاص المحتام الشرعية الصادرة يالمرسوم يقانون ٧٨ نسنة ١٩٣١ ـ تخلف المستأنف عن حضور الجلسة الاولى المحددة بورقة استثنائه . جزاؤ، ، اعتبار الاستثناف كان لم يكن ، علة ذلك ،

(۲) احوال شخصية ٠ دفوع « الدفوع الشكلية » ٠

الفاء الفصل الخاصي بدفع الدحوى قبل الجواب عنها من الأحجة ترتيب المحاكم الشرعية . مؤداء • وجوب إعمال القواعد المتصوصي عليها في قانون المرافعات بشان ابداء الدفســـسوع الشكلية • عدم إبداء الدفوع المتعلقة بالإجراءات وكافة الاوجه التي يقوم عليها كل منهـــا دفعة واحدة قبل التكلم في موضوع الدعوى • أثره • سقوط الحق فيما لم يبد منها •

(٣) نقض « صحيفة الطعن » أسباب الطعن « السبب الجديك » السبب المتعلق بالنظام العام »

أسباب الطمن بالتفس _ وجوب بيانها في صحيفة الطمن * حظر التمسك بعد تقديم الصحيفة بأى سبب من أسباب الطمن غير التي ذكرت قيها الاستثناء * الأسباب المتطقة بالنظام العام * جواز التمسك بها في أي وقت شرطه ورودها على البجرة المطمسون فيه من المكم والا يفالطها واقع مما يجب طرحه على محكمة المرضوع *

١ -- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد المادتين ٥ ، ١٣ من القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع استبق استناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من إختصاص المحاكم الشرعية أو المحاكم الملية عكوماً بذات القواعد التي كانت تحكمه قبل الغاء هذه المحاكم والواردة في الفصل الثاني من الباب الحامس من الكتاب الرابع من المرسوم بقانون رقم ٧٨

لسنة ١٩٣١ بر تيب الحساكم الشرعية بإعتبار أن هذه اللائحة هي الأصل للأوسل الذي بجب النزامه ويتعين الرجوع إليه للتعرف على أحوال استثناف هذه الأحكام وضوابطه وإجراءاته ، والنص في المادتين ٣١٦ ، ٣١٩ من هذه اللائحة مؤداه – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – أن الحكم باعتبار الاستثناف كأن لم يكن هو جزاء توقعه المحكمة على المستأنف إذا تخلف عن حضور الجلسة الأولى المحددة بورقة الاستثناف لما يدل عليه تغيبه عن حضورها أنه غير جاد في طعنه فلا تلزم المحكمة بتحقيق موضوعه .

٧ - المقرر وفقاً لنص المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والملية أنه في الأحوال التي لم يرد بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية يتعن إتباع الأحكام المقررة في قانون المرافعات الدعوى قبل الجواب عنها نص المارة ١٣ من القانون رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٥٥ السالف البيان فإنه يتعين أعمال القواعد المتصوص عليها في قانون المرافعات بشأن إبداء المدفوع الشكلية في دعاوى الأحوال الشخصية والوقف ومنها من تنص عليه المدفوع الشكلية في دعاوى الأحوال الشخصية والوقف ومنها من النسك بالمدفوع المتعلقة بالإجراءات أن يبديها معا قبل التكلم في موضوع النصوى ، وأن يبدى كافة الأوجه التي يقوم عليها كل منها دفعة واحسدة والإسقط الحتى فيا لم يبديه منها .

٣ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المشرع رسم طريقاً خاصاً لإبداء أسباب الطعن وحظر إبداءها بغير هذا الطريق فما وجب على الطاعن أن يبن جميع الأسباب التي يبني علمبا طعنه في صحيفة الطعن وحظر التمسك بعد تقدم هذه الصحيفة بلى سبب من أسباب الفلعن غير التي ذكرت فها وهذا الحظر عام ومطلق بحيث يشمل جميع ما يقسدم من هذه الأسباب فى ديعاد الطعن أو بعد انقضائه ، ولم يستثن القانون من ذلك سوى الأسباب المتعلقة بالنظام العبام ، فاجاز العسك بها فى أى وقت بشرط أن ترد على الجزيد المطعون في من الحكم والا مخالطها واقع مما يحب طرحه على محكمة للونهوج

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحسكم المطعون فيه وسائر الأوراق – تتحصل فى أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٣ أحوال شخصية شمال القاهرة ضد الطاعن للحكم بالتفريق بيبهما وقالت بياناً لدعواها أنها زوجته وفى عصمته بصحيح العقد وإذ أبى الدعول فى دبن الإسلام الذى كانت قد اعتقته بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٧ فقد أقامت الدعوى . وفى ١٩٨٣/٦/١٧ حكمت المحكمة بتطليق المطعون عليها الأولى على الطاعن طلقة بائنة . استأنف الطاعن هذا الحسكم بالإستئناف رقم ٤٥٧ لسنة ١٩٠٠ ق القاهرة وفى ١٩٨٤/٦/١٩ حكمت عكمة الاستئناف بتأييد المحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النابة العامة مذكرة ابذت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها الزمت النابة رأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبيين وردا فى صحيفة الطعن وأضاف الطاعن بجلسة المرافعة سببة ثالثاً هو بطلان الإجراءات المؤسس على أن المحامى الذى حضر عن المطعون عليها الأولى أمام محكمة أول درجة لم يكن وكيلا عبها لقيامها قبل نظر الدعوى بإلغاء التوكيل الصادر له مما يتر تب عليه بطلان الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه الذى ايده .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والحطأ فى تطبيقـه وفى بيان ذلك يقول أنه تخلف عن حضور الجـلسة الاولى المحددة لنظر استثنافه ولم يقدم المحامى الذى حضر عنه توكيلا منه فكان على عكمة الاستثناف أن تقضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن وإذ لم

تفعل وأجلت الدعوى إلى جلسة تالية فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك انه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد المادتين ٥ ، ١٣ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع استبتى استثناف الأحكام الصادرة فىمسائل الاحوال الشخصية والوقف الَّى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المحاكم الملية محكوماً بذات القواعد التي كانت تحكمه قبل الغاء هذه المحاكم والواردة في الفصل الثاني من الباب الحامس من الكتاب الرابع في المرسوم بقانون رقم ٧٨ اسنة ١٩٣١ بترتيب المحاكم الشرعية باعتبار أن هذه اللائحة في الأصل الأصيل الذي بجب التزامه ويتعنن الرجوع اليه للتعرف على احوال استثناف هذه الأحكام وضوابطه واجراءاته وكان النص فى المادة ٣١٦ من هذه اللائمة على أن ومحضر الحصوم أو وكلاؤهم في الميعاد المحدد بورقة الاستثناف ويعتبر المستأنف مدعياً . وفي المادة ٣١٩ مما على أنه و ذا لم يحضر المستأنف في الميعاد المحدد اعتبر الاستثناف كأن لم يكن وصار الحسكم الابتدائى واجب التنفيذ الا إذاكان ميعاد الاستثناف باقيًّاه مؤداه ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ أن الحكم باعتبار الاستثناف كأن لم يكن هو جزاء توقعه المحكمة على المستأنف إذا تخلف عن حضور الجلسة الأولى المحددة بورقة الاستثناف لما يدل عليه تغيبه عن حضورها انه غير جاد في طعنه فلا تلزم المحكمة بتحقيق موضوعه ، لماكان ذلك ، وكان الثابت في الاوراق ان الاستثناف قد تحددت في صيفته جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٩ لنظره وفيها حضر محامى المستأنف (الطاعن) وطلب من المحكمة اجلا لتقسديم صحيفة الاستثناف وسند وكالته عنه فاجابته إلى طلبه وكان الطاعن لم ينكر امام محكمة الاستثناف توكيله المحامى الذى حضر عنه ذان الحسكم اذثم يقضى باعتبار الاستثناف كأن لم يكن يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعي على غبر اسانس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثانى على الحكيم المطعون فيه القصيور في

التسبيب ومخالفة الثابت فى الاوراق والخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أنه دفع أمام محكمة الاستثناف بعدم اختصاص محكمة شمال القاهرة محلياً بنظر الدعوى لان طرفى الخصومة فها يقيان بدائرة محكمة جنوب القاهرة ولما كان الحكم قد رد على هذا الدفع بقوله أن المعلمون عليا أن ترفع الدعوى امام المحكمة الى تقيم بدائرتها فى حين لم يثبت أن لها محل يقامة بدائرة هسذه المحكمة فانه يكون معيباً بالقصور فى التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق مما أدى به إلى الحطأ فى تطبيق القانون.

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك ان المقرر وفقاً لنص المادة الحامسة من القانون رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٥٥ بالغاء المحاكم الشرعية والملية انه في الأحوال التي لم ير د يشأنُها قو اعد خاصة في لائحة ترتيبُ المحاكم الشرعية يتعين إتباع الاحكام المقررة في قانون المرافعات واذ الغي الفصل الرابع من الباب الثاني من هذه اللائحة والخاص بدفع الدعوى قبل الجواب عنها نص المادة ١٣ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ السالف البيان فانه يتعن إعمال القواعد المنصوص علمها في ْقانون المرافعات بشأن ايداء الدفوع الشكلية في دعاوي الاحوال الشخصية والوقف ومنها ما تنص عليه المادة ١٠٨ منه من أن والدفع بعدم الاختصاص المحلى والدفع باحالة الدعوى إلى محكمة أخرى لقيام ذات الذَّاع امامها ... مجب ابداؤها معا قبل ابداء أي طلب أو دفاع في الدعوى أو دفع بعدم القبول وإلا سقط الحق فيا لم يبد مها ... ونجب ابداء جميع الوجوه التي يبني علمها الدفع المتعلق بالاجراءات معاً والاسقط الحق فيما لم يبد منها ووإذ كان مؤدى هذا أنه يتعين على الخصم الذي يرغب في التمسك بالدفوع المتعلقة بالاجراءات أن يبديها معا قبل التكلم في موضوع الدعوى وأن يبدى كافة الاوجه التي يقوم علمها كل منها دفعة واحدة والاسقط الحق فيما لم يبده منها وكان الثابت فى الاوراق ان الطاعن اذ دفع امام محكمة الاستثناف بعدم اختصاص محكمة شمال القاهرة محلياً بنظر الدعوى قا. أقام هذا الدفع على انه يتميم بدائرة محكمة جنوب القاهرة وان الاستثناء الذي بحول الزوجة الحق في رفع دعواها أمام المحكمة التي يقع بدائرتها محل أقامتها مقصور على دعاوى النفقة وحسدها وكان

الطاعن لم يتساند في هذا الدفع إلى ان المطعون عليها لا تقيم بدائرة المحكمة التي وفعت النعوى امامها فإن حقه في التمسك سهذا الوجه الأتخير يكون قد سقط بعدم إبدائه أمام محكمة الاستثناف ويكون نعيه في خصوص ما أورده الحكم المطعون فيه من أسباب لقضائه برفض الدفع بعسدم الاختصاص المحلي لرفغ الدعوى من المطعون عليها أمام المحكمة التي يقع بدائرتها محل إقامها حاياً كان وجه الرأى فيه غير منتج وغير مقبول.

وحيث إن النمى بالسبب الثالث الذى ابداه الطاعن مجلسة المرافعة عبر مقبول ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المشرع رسم طريقاً عاصاً لابداء أسباب الطمن وحظر ابداءها بغير هذا الطريق فأوجب على الطاعن أن يبن جميع الاسباب التى يببى عليها طعنه فى صحيفة الطمن وحظر النمسك بعد تقديم هذه الصحيفة باى سبب من أسباب الطعن غير التى ذكرت فيها وهذا الحظر عام ومطلق بحث يشمل جميع ما يقدم من هذه الاسباب فى ميعاد الطعن أو بعد انقضائه رلم يستثن القانون من ذلك السباب فى ميعاد الطعن في بعد انقضائه رلم يستثن القانون من ذلك ان ترد على الجزء المطعون فيه من الحسكم والا يخالطها واقع مما نجب طرحه على محكمة الموضوع ، لما كان ذلك ، وكان ما أثاره الطاعن عن بعلان على عكمة الموضوع ، لما كان ذلك ، وكان ما أثاره الطاعن عن بعلان الاجراءات المبنى على أن الحسامى الذى حضر امام محكمة أول درجة لم يكن موكلا عن المطعون عليها الاولى لقيامها قبل نظر الدعوى بالغاء التوكيل الصادر له يعد سبباً جديداً غير متعلق بالنظام العام اذ هو مقرر لمصلحة من وضع لمقبول عملا بالمادة ٣٠٧٣من قانون المرافعات .

وحيث إنه لما تقسدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٨٧

" برياسة السيد المستشار / محمد جلال الدين رافع نائب رئيس الحكمة وعضوية السادة المستشارين/ صلاح محمد أحمد ، حسين مجمد حسن ، محمد هاني أبو متصورة ومصلفي حسيب عباس محمود ه

(181)

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٥٦ القضائية « أحوال شخصية

(١) قانون « سريان القانون من حيث الزهان » •

الإصل • عدم سريان القانون الا على الوقائع والمراكز القانونيه الحي تنشأ وتتم في الفترة من تاريخ العمل به الى حين الفائه • الاستثناء • جواز الخروج على هذا الاصل في غير الداه الجنائية والنص صراحة على سريانه على الماشي •

(۲) احسوال شخصية « القانون الواجب التطبيق » « متعة » • قانون « دستورية القسوانين » • قسوة الأمسر القفانين من حيث الزمان » • قسوة الأمسر القفى • حكم « تسبيبه » •

النص في المسادة السابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٥٥ على العمل به اعتبارا من تاريخ نشره ، صدفه ، توقير الاستعرارية الأحسكام القانون القديم بعد تلافي العبب الذي سَساب إجراءات اصداره واخضاع الوقائع القائمة في طله للقواعد المائلة المقررة بالقانون الجديد ما في يكن قد صدر بشائها حكم حال قوة الأمر المضمى ، مثال في متمة .

١ - مفاد نص المادة ١٨٧ من المسور أنه وارْن كان الأصل في القانون أنه لا يسرى إلا على الوقائع والمراكز القانونية التي تنشأ وتتم في الفترة من تاريخ العمل به إلى حين الغائه ، الا انه يجوز للسلطة التشريعية في غير المواد الجنائية ولاعتبارات من العدالة والمصلحة العامة تستقل بتقدير مبرراتها ودوافعها أن تخرج على مبدأ عدم رجعية التشريع وتنص فيه صراحة على مبرأته على مبرأته على الماضي :

٢ ــ النص في المادة السابعة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل
 بعض احكام قرانين الأحوال الشخصية على أن «ينشر هذا القانون في الجويدة

الرسمية ويعمل به من تاريخ نشر الحسكم الصادر من المحكمة النستورية العليا بعدم دستورية القرار بقانون رقم £2 لسنة ١٩٧٩ وذلك عدا حسكم المــادة ٢٣ مكرراً فيسرى حكمها فى اليسوم التسالى لتاريخ نشره ، يدل لــ وعلى ما أفصحت عنه الاعمال التحضيرية لهذا القانون ــ على أن المشرع قد استهدف بتقرير الرجعية لاحكامه التي جاءت متفقة مع القواعد المقررة بقرار بقانون رقم ££ لسنة ١٩٧٩ المقضى بعدم دستوريته لعيب لحق باجراءات اصداره واسناد سريانها الى تاريخ نشر الحكم القاضى بعدم دستوريته ان تسرى هذه الاحكام على المراكز القانونية التي تُكونت في ظل العمل بالقسانون القديم ولم يصدر بتقريرها احكام حائزة لقوة الامر المقضى وذلك تحقيقاً للعدالة والتسوية بنز اصحاب الحقوق الشرعية التي قننت بالقرار بقانون المشار اليه ، سواء من تمكن منهم من استصدار حكم بات بها قبل صدور الحكم بعدم دستوريته ومن لم يتمكن من ذلك وهو ما يؤيده ان المشرع لم محدد لرُجعيــة القانون الجديد رغم تضمنه في الجملة ذات القواعد المقررة بالقانون القدم اليوم التالى لنشر الحكم بعدم دستورية الاخير باعتباره اليوم الذى ينتهى فيه العمل به ، وانما حدد لهــــا يوم نشره اى فى وقت كانت أحكام القانون القدم تلافى العيب الذى شاب اجراءات اصداره وإخضاع الوقائع الناشئة فى ظله للقواعد الماثلة المقررة فى القانون الجديد اذا لم يكن قد صدر بشأنها حكم حاثر لقوة الأمر المقضى ، إذكان ذلك وكانت المادة ١٨ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ۲۵ لسنة ۱۹۲۹ المضافة بالقانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۸۵ ــ الذي يمكم واقعة الدعوى ــ توجب فرض متعـة للزوجة المدخول بها فى زواج صحيح اذ طلقها زوجها دون رضاها ولا بسبب من قبلها ، فان الحكم المطعون فيه اذ أيد إستحقاق المطعون علمها المتعه المقضى بها على سند من ان الطـــاعن طلقها في ١٩٨٠/١٠/٦ دون رضاها ولا بسبب من قبلها يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة فى القانون ولا يعيبه أنه لم يعرض فى قضائه لأحكام القانون رقم ١٠٠٠ لسنة ١٩٨٥ وسريانه على واقعة الدعوى دون القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المحكوم بعدم دستوريته والذى امتنع تطبيقه عليها من اليوم التالى لنشره فى الجريدة الرسمية فى ١٩٨٥/٥/١٦ طالما أن ذلك القصور فى لأسباب القانونية ليس من شأنه ان يغير وجه الرأى فى الدعوى وأن لمحكمة النقض أن ترد الحكم إلى الاساس الصحيح فى القانون .

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيثًان الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق .. تتحصل فى أن المطعون علمها اقامت الدعوى رقم ٢٦١ لسنة ١٩٨١ حوال شخصية جزئى روض الفرج ضد الطاعن للحكم لهـــا بمتعة عليه وقالت بيانآ لدعواها آنها كانت زوجته ومدخولته فى زواج صحيح واذ طلقها فى ١٩٨٠/١٠/٦ دون رضاها ولا بسبب من قبلها فقد أقامت الدعوى ، حكمت محكمة روض الفرج الجزئية للأحوال الشخصية بعدم اختصاصهانوعيآ بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة شمال القاهرة فقيدت بجدولها برقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٧ احوال شخصية ، احالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وسمعت أقوال شاهدى المطعون علمها وفي ١٩٨٣/٤/٢٦ قضت برفض الدعوى ، استأنفت المطعون عليها هذا الحسكم بالاستثناف رقم ٣١٥ لسنة ١٠٠ ق القاهرة وفي ١٩٨٤/٧/٦ حكمت محكمة الاستثناف غيابها بإلغاء الحكم المستأنف وبالزام الطاعن بأن يؤدى مبلغ ٧٢٠ ج متعة للمطعون علىها ، عارض الطاعن في هذا الحكم وفي ١٩٨٦/٧/٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المعارض فيه . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأما وحيث ن الطعن اقم على سبب واحدينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون و فى بيان ذلك يقول ان الحكم الزمه بالمتعة للمطعون الإعلما على سند من أحكام القرار بقانون رقم 32 لسنة 1979 فى حن أن المحكم الدستورية العليا حكمت بعدم دستوريته واصبح حكمها نافذاً قبل صدور الحكم المطعون فيه مما عتنع معه تطبيقه على واقعة الدعوى ويوجب اعمال القانونن رقمى ٢٥ لسنة ١٩٧٦ ، ٢٥ لسنة ١٩٧٩ عليها و لما كان هذان القانونان لم يرد بهما نص على "متحقاق المطلقة بعد الدخول المعتمة وكانت ارجع الآراء من مذهب أو حنيفه الواجب الرجوع اليه طبقاً للمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لا توجب فرض المتعة فى هذه الحالة فانه لا يكون مازماً بأداء متعة للمطعون عنها واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك ان النص في المادة ١٨٧ من اللستور على أنه الا تسرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يتر تب علمها ، اثر فيا وقع قبلها . ومع ذلك مجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك عوافقة غلبية عضاء بجلس الشعب ، مفاده أنه والن كن الاصل في القانون انه لا يسرى الا على الوقائع والمراكز القانونية التي تنشأ وتتم في النيرة من تاريخ العمل به الى حين الفائه الا أنه بحوز للسلطة انشريعية في غير المواد الجنائية ولاعتبارات من العدالة والمصلحة العامة تستقل صراحة على سريانه على الماضى . لماكان ذلك وكان النص في المادة السابعة من صراحة على سريانه على الماضى . لماكان ذلك وكان النص في المادة السابعة من التسخصية على أن وينشر هسفا القانون وفي الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشر الحسكم الدادر من المحكمة المستورية العليا بعسدم دستورية القرار بقانون رقم ذكم لسنة ١٩٧٩ وذلك عدا حكم المادة (٢٣ مكراً) فيسرى حكمها من اليوم التالى لتاريخ نشره » يدل – وعلى ما أفصحت عنه الأعمال التحضيرية لهذا القانون – على أن المشرع قد استهدف بتقسرير الزخيفية

التي جاءت متفقة مع القواعد المقررة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ، المقضى بعدم دستوريته لعيب لحق باجراءات إصداره وإسناد سريانها إلى تاريخ نشر الحكم القاضي بعدم دستوريته أن تسرى هذه الأحكام على المراكز القانونية التي تكونت في ظل العمل بالقانون القديم ولم يصدر بتقريرها حكام حائزة لقوة الأمر المقضى وذلك تحقيقاً للعدالة والتسوية بنن أصحاب الحقــوق الشرعية التي قننت بالقرار بقانون المشار اليه سواء من تمكن منهم من استصدار حكم بات بها قبل صدور الحكم بعدم دستوريته ومن لم يتمكن من ذلك وهوَ ما يؤيده أن المشرع لم محدد لرجعية القانون الجديد رغم تضمنه في الجملة ذات القواعد المقررة بالقانون القديم اليوم التالى لنشر الحكم بعدم دستورية الاخسر باعتباره اليوم الذي ينتهي فيه العمل به وانمــا حدد لهــا يوم نشره اي في وقت كانت أحكام القانون القدم فيه سارية مما يكشف عن رغبته في توفير الاستمرارية لهذه الأحكام بعد تلافى العيب الذى شاب إجراءات اصداره واخضاع الوقائع الناشئة فى ظلمه للقواعد المائلة المقررة بالقانون الجديد إذًا لم يكن قد صدر بشأنها حكم حائز لقوة الأمر المقضى ، لما كان ذلك ، وكانت المـادة ١٨ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ – الذي محكم واقعة الدعوى – توجب فرض متعـة للزوجة المدخول بها فى زواج صحيح إذا طلقها زوجها دون رضاها ولا يسبب من قبلها فان الحكم المطعون فيه إذ أيد استحقاق المطعون عليها المتعة المقضى بها على سند من أنْ الطاعن طلقها في ١٩٨٠/١٠/٦ دون رضاها ولا بسبب من قبلها يكون قد انهي إلى نتيجة صحيحة في القانون ولا يعيبه أنه لم يعرِض فى قضائه لأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ وسريانه على واقعة الدعوى دون القرار بقانون رقم ٤٤ لُسنة ١٩٧٩ المحكوم بعدم دستوريته والذي امتنع تطبيقه عليها من اليوم التالى لنشره فى الجريدة الرسمية فى ١٩٨٥/٥/١٦ طالمًــا أن ذلك القصور في الأسباب القانونية ليس من شأنه أن يغير وجه الرأى في الدعوى وأن لمحكمة النقض أن ترد الحكم إلى الأساس الصحيح في القانونُ .

وخيث إنه لمـا تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ۲۸ من أبريل سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار / محمد جلال الدين راقع تأثيب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستضارين / صحالاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن ، محمـد عانى أبو متصورة ومصطاعى حسيب عياس محمود •

(121)

الطمن رقم ١٠٨ اسنة ٥٥ القضائية « أحوال شخصية » :

(۱) قانون « سریان القانون من حیث الزمان » ۰

الإصل • عدم سريان القانون الا على الوقائع والمراكز الفانونية التي تنشأ وتتم في الفترة من تاريخ العمل به الى حين الفائه • الاستثناء • جواز الحروج على هذا الأصل في غير الحواد الجنائية والنص صراحة على سريانه على الماضي •

(٢) احوال شخصية « القانون الواجب التطبيق • الطاعة » • قانون « سريان القانون هن حيث الزمان » « دستورية القوانين » • قوة الأس القفى • حيكم « تسبيبه : ما يعد قصورا » •

النص في المادة السايمة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٥٥ على العمل به اعتباراً من تاريخ نشر الحكم بعدم دستورية القرار بنانون \$2 أ ١٩٧٩ وليس من اليوم التالي لتاريخ نشره -حدفه - توفير الاستمرارية لأحكام القانون القديم بعد تلافي الديب المدى شاب اجرادات اصداره واخصاع الوقائع الناشئة في ظله للقواعد المائلة المقررة بالقانون الجديد ما لم يكن قد صدر بشائها حكم حاز قرة الأمر المقفى - (مثال بشأن الاعتراض على الطاعة) -

ا مفاد نص المادة ١٨٧ من الدستور انه ولئن كان الأصل في القانون انه لا يسرى إلا على الوقائع والمراكز القانونية التي تنشأ وتم في الفترة من تاريخ العمل به إلى حن الفائه ، إلا أنه بجوز السلطة التشريعية في غير المواد الجنائية ولاعتبارات من العدالة والمصلحة العامة تستقل بتقدير مبرواها ودوافعها أن تحرج على مبدأ عدم رجعية التشريع وتنص فيه صراحة على سريائه على الماضي .

٢ ــ النص فى المادة السابعة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعمديل
 بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية على أن و ينشر هذا القانون فى

الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشرالحكم الصادر من المحكمة الدستورية· العليا بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ وذلك عدا حكم المــادة ٣٣مكرواً فيسرى حكمها من اليوم التألى لتاريخ نشره، يدل-وعلى ما أفْصحت عنه الأعمال التحضيرية لهذا القانون ــ على أن المشرع ، استهدف بتقسريس الرجعية لأحكامه النَّى جاءت متفقة مع القواعد المقررة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المقضى بعدم دستوريته لعيب لحق يإجراءات إصداره وإسناد سريانها إلى تاريخ نشر الحكم بعدم دستوريته أن تسرى هذه الأحكام على المراكز القانونية آلى تكونت فى ظل العمل بالقانون القديم ولم يصدر بتقريرها أحكام حائزة لقوة الأمر المقضى وذلك تحقيقاً للعدالة والتسوية بين أصحاب الحقوق الشرعية التي قننت بالقرار بقانون المشار إليه سواء من تمكن منهم من استصدار حكم بات بها قبل صدور الحكم بعدم دستوريته ومن لم يتمكن من ذلك وهو ما يؤيده أن المشرع لم محدد لرجعية القــانون الجديد رغم تضمنه فى الجملة ذات القواعد المقررة بالقانون القدم اليوم التالى لنشر الحكم بعـدم دستورية الأخير باعتباره اليوم الذي ينتهي فيه العمل به وإنمــا حدد لهــا يوم نشره أى فى وقَّتْ كانت أحكام القانون القديم فيه سارية مما يكشف عن رغبته فى توفعر الاستمرارية لهذه الأحكام بعد تلافى العيب الذى شاب إجراءات إصداره وإخضاع القواعد الناشئة فى ظله للقواعد المائلـة المقررة بالقانون الجديد إذا لم يكن قد صدر بشأنها حكم حاثر لقوة الأمر المقضى . إذ كان ؛ ذلك وكانت المسادة ١١ مكرراً ثانياً من المرسوم بقانون٢٥ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لستة ١٩٨٥ الذي يحكم وأقعة الدعوى ــ تجيز للزوجــة الاعتراض على دعوة الزوج إياها للعودة لمنزل الزوجية وأن ترفع هذا الاعتراض أمام المحكمة الابتدائية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ هذا الإعلان أوجبت عليها أَنْ تَبِينَ فَى صَمِيْفَةَ الاعتراضِ الأُوجِهِ الشَّرعيةِ التَّى تستند إليها في امتناعها عن طاعة زوجها وإلا حكم بعدم قبول اعتراضها ، وهي في حملتها ذات القواعد الَّى كانت مقررة فى القرار بقانون رقم٤٤ لسنة ١٩٧٩ المحكوم بعدم دستوريته وكان الحكم المطمون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائى ورفض دصوى الاعتراض على الطاعة قد اكتنى بالقول بأنها أصبحت غير ذات موضوع

لامتناع تطبيق القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المحكوم بعدم دستوريته عليها ، وتحجب بللك عن الفصل فى موضوع الاعتراض على الطاعة وعن إعمال حكم القانون الواجب تطبيقه عليها ، فإنه يكون قد شابه القصور فى التسبيب الذى أدى به إلى الحطأ فى تطبيق القانون .

الحكمية

بعـد الاطـلاع على الأوراق وسياع التقرير الذي تلاه السيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع -- على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -- تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٨٣ أحوال شخصية بها الابتدائية ضد المطعون عليه للحكم بعدم الاعتداد بالإعلان الموجه لها في ١٩٨٣/٦/٢١ بدعوبها إلى الدخول في طاعته واعتباره كأن لم يكن وقالت بياناً لدعواها أنها زوجته وفي عصمته وإذ دأب على الإساءة إلها بالسب والمشرب وامتنع عن الإتفاق علها ودعاها بموجب ذلك الإعلان إلى الدخول في طاعته بمسكن مشفول بسكى الغير فقد أقامت الدعوى ، أحالت المحكم في طاعته بمسكن مشفول بسكى الغير فقد أقامت الدعوى ، أحالت المحكم الدعوى إلى التحقيق وبعد أن سمعت أقوال شهود الطرفين حكمت في - كأن لم يكن . استأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى عكمة استثناف طنطا (مأمورية بها) بالاستثناف رقم ٦٥ لسنة ١٧ ق و وق ١٩٨٥/٦/١٧ حكمت المحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت قيها الرأى برفض الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت قيها الرأى برفض المطعن على هذه الحكمة في غرفة مشورة قحددت جلسة لنظره وفها النرمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطعن أقم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بالسبير الشاني والثالث منها على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون والقصـــور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك تقول أنه لما كانت محكمة أول درجة قد أقامت قضاءها في ١٩٨٣/٦/٢٧ بعدم الاعتداد بالإعلان المؤرخ ١٩٨٣/٦/٢٧ بدعوتها إلى الدخون في الطاعه على سند من القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائي ورفض الدعوى محالبا قد تأسس على أن المحكمة الدستورية العليا حكمت بعدم دستورية القرار بقانون المشار إليه وأصبح حكمها نافذاً في اليوم التالى لنشره في الجريدة الرسمية في المام ١٩٨٥ ورتب على ذلك أن دعواها أصبحت غير ذات موضوع وكان الحكم قد تحجب عن بيان حكم القانون الواجب تطبيقه على الدعوى ولم يقل كلمته في موضوعها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن النص في المــادة ١٨٧ من اللستور على أنه (لا تسرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها. ومع ذلك يجوز فى غير المواد الجنائية النص في القانون على خِلاف ذلك عوافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب ، مفادة أنه ولئن كان الأصل فى القانون أنه لا يسرى إلا على الوقائع والمراكز القــانونية التي تنشأ وتمّ في الفترة من تاريخ العمل به إلى حين إلغائه إلا أنه يجوز للسلطة التشريعية في غبر المواد الجنائية ولاعتبارات من العدالة والمصلحة العامة تستقل بتقدير مبرراتها ودوافعها أن تخرج على مبدأ عدم رجعية التشريع وتنص فيه صراحة على سريانه على المـاضي . لمـا كان ذلك وكان النص في المــادة السابعة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحـوال الشخصية على أن (ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشر الحكم الصادر من المحكمة اللصتورية العليا بعدم دستورية القرار بقانون رقم ££ لسنة ١٩٧٩ وذلك عدا حكم المـادة (٣٣ مكرراً) فيسرى حكمها من اليوم التالى لتاريخ نشره ۽ يدل ـــ وعلى ما أفصحت عنه الأعمال التحصيرية لهذا القانون على أن المشرع قد استهدف بتقرير الرجعية لاحكامه التي جاءت متفقة مع القواعد المقررة بالقرار بقانون رقم ££ لسنة ١٩٧٩ المقضى بعسلم

دستوريته لعيب لحق بإجراءات إصداره وإسناد سريانها إلى تاريخ نشر الحكم القاضى بعدم دستوريته أن تسرى هذه الأحكام على المراكز القانونية التي تكونت فى ظل العمل بالقانون القديم ولم يصدر بتقريرها أحكام حائزة لقوة الأمر المقضى وذلك تحقيقاً للعدالة والتسوية بن أصحاب الحقوق الشرعية التي قننت بالقرار بقانون المشار إليه سواء من تمكّن منهم من استصدار حكم بات مها قبل صدور الحكم بعدم دستوريته ومن لم يتمكن من ذلك وهو ما يؤيده أن المشرع لم يحدد لرجعية القانون الجديد رغم تضمنه فى الجملة ذات القواعد المقررة بالقانون القديم اليوم التالى لنشر الحكم بعدم دستورية الأخير باعتباره اليوم الذي ينهي فيه العمل به وإنمـا حدد لهـا يوم نشره أي في وقَّت كانت أحكام القانون القديم فيه سارية مما يكشف عن رغبته فى توفير الاستمرارية لهذه الأحكام بعد تلافى العيب الذي شاب إجراءات إصداره وإخضاع الوقائع الناشتة فى ظله للقواعد الماثلة المقررة بالقانون الجديد إذا لم يكن قد صــــدر بشأنها حكم حائز لقوة الأمر المقضى ، لمما كان ذلك ، وكانت المــادة ١١ مكرراً ثانياً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ الذي محكم واقعة الدعوى ــ تجنر للزوجة الاعتراض على دعوة الزوج إياها للعودة لمنزل الزوجية وأن ترفع هذا الاعتراض أمام المحكسة الابتدائية محلال ثلاثين يوماً من تاريخ هذا الإعلان وأوجبت عليها أن تبين ف صيغة الاعتراض الأوجه الشرعية التي تستند إليها في امتناعها عن طباعة زوجها وإلا حكم بعدم قبول اعتراضها وهي في حِملتها ذات القواعد التي كانت مقررة فى القرار بقانون رقم ££ لسنة ١٩٧٩ المحكوم بعدم دستوريته وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بالغاء الحكم الابتدائى ورفض دعوى الاعتراض على الطاعة قد اكنفي بالقول بأنها أصبحت غير ذات موضوع لامتناع تطبيق القر ار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المحكوم بعدم دستوريته علمها وتحجب بذلك عن الفصل فى موضوع الاعتراض على الطاعة وعن إعمال حكم القانون الواجب تطبيقه عليها فإنه يكون قد شابه القصور في التسبيب الذي أدى به إلى الحطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذين السبين دون حاجة لبحث السبب الأول للطعن :

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / أحسد كنال سالم نائب رئيس الحسكمة وهنوية السادة المستشارين / ماهر قلابة واصف ، مصطفى زعزوع نائبي رئيس المجتكمة ، حسين على حسين وحبدى محمد على •

(154)

الطمن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ القضائية :

(۱ - ۲) ایجار « ایجار الاماکن » « التاجیر مفروش » • محکمة الوضوع •

(١) اعتيار المكان المؤجر ماروشا - شرطه - اشتماله بالإضافة الى مناسة المكان ذاته ماروشات او مناتولات ذات قيمة تقلب مناستها مناسة العبن خاليه - العبرة فى وصف المين بالها مؤجرة ماروشة بخطيقة الحال لا بما ألبت بالمقد -

(٢) لمحكمة الموضوع تقدير جدية الفرش أو صوريته متى كان استخلاصها سالُّها •

(٣) غبرة « تقدير عمل الشبع » ٥ محكمة المؤسوع ٥ ايجار « ايجار الإماكن » التلجي مفروش .

(٣) تقدير الغبير من مناصر الإلبات في الدعوى • خضوعة لتقدير محكمة الوضوع
 (مثال في ايجار طروش) •

٤ = ٥) ايجار د ايجار الأماكن » د التاجير مقروش » ٠

(£) الخاصّة المستأجر مقروضاً الى السيّ متقولات أو مقروضات أشرى • لا ينطى ألها أجرت البه مقروضة • علة 200 -

(*) عدم الاخطار عن الایجار الدروش • المادتان ٣٦ من ق ٥٢ اسعة ١٩٦٩ ، ١٤ من
 ق ٤٩ أسعة ١٩٧٧ • عدم اعتباره قريفة على أن الدين مؤجرة خالية • الدجرة بحقيقة الراقع •

١٦) ايجاد « ايجاد الأماكن : التاجير ماروش » • « قانون سريان من حيث الزمان » •

(١) وجوب قيد علود الإيجار الماروش بالوحدة المحلية • المادتان ٤٢ ، ٤٣ من تى ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، عدم سرياته على المقود التي انتهت في تاريخ سابق على المسل بالقانون المذكور علة ذلك • ١ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن شرط اعتبار المكان المؤجر مفروشاً بحيث بخرج عن نطاق تطبيق قوانين إبجار الأماكن المتعلقة بتحديد الأجرة وإمتداد المدة أن تكون الإجارة قد شملت فوق منفعة المكان في ذاته مفروشات أو متقولات ذات قيمة تبرر تغليب منفعة تلك المفروشات أو المتقولات على منفعة المين خالية ، والعبرة في ذلك محقيقة الواقع وليس بما أثبت بالعقد من وصف للمين بأنها مفروشة .

٢ - نحكة الموضوع تقدير جدية الفرش أو صوريته على ضوء ظروف الدعوى وملابساتها وما تستنبطه فيها من قرائن بغير رقابة من محكمة النقض مى كان استخلاصها سائفاً له أصله فى الأوراق ويكنى لحمل الحكم ?

٣ - تقرير الحبير لا يعدو أن يكون عنصراً من عناصر الإثبات في الدعوى عنصم لتقدير محكمة الموضوع ، فلا على الحكم المطعون فيه إن التفت عن النتجة التي خلص إلىها الحبير بتقريره من أن حجم المفروشات وحالبها بالنسبة لاتساع الفيلا المؤجرة غير كاف للانتفاع بها على النحو المتعارف عليه وحسب طبيعة التعامل المفروش ، طلما أقام قضاءه بأن العين مؤجرة مفروش على ما يكني لحمله .

٤ - إضافة الطاعن - المستأجر مفروشاً - منفولات أو مفروشات أخرى إلى العين لا ينفى أنها أجرت إليه مفروشة إذ لا يلزم أن تشتمل العين المؤجرة مفروشة على كل ما يتطلبه المستأجر للانتفاع بها ، بل يكنى أن تزود بمنقولات أو مفروشات ذات قيمة ثبرر تغليب متفعها على منفعة العين خالية :

صحدم الإخطار عن الإيجار المفروش إعمالا للمادة ٢٦ من القانون ٥٢ السنة ١٩٦٧ الا يعد قرينة على أن المعنوب مؤجرة خالية إذ العدة عقيقة الواقع :

٣ - اثن أوجبت المادة ٤٢ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على المؤجــر
 قيد عقد إيجار المفروش لدى الوحدة المحلية ، ورتبت المادة ٤٣ من ذات

القانون على تخلف هذا القيد عدم سياع دعواه ، إلا أنه لما كانت هذه القواعد الآمرة تسرى بأثر فورى على العقود القائمة وقت العمل بالقانون المذكور وتلك التي تدرم في تاريخ لاحق دون العقود التي انتهت في تاريخ سابق على نفاذه ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن عقد الذراع قد انتهى بانتهاء مدته في سنة ١٩٧٧ أي قبل العمل بالقانون 21 لسنة ١٩٧٧ مما لا يخضاعه لما استحدثه القانون المذكور من الزام المؤجر بقيد عقد الإيجار المذوش كشرط لازم لسماع دعواه .

الحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السيد المستشــار المقـرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل فى أن الطاعن أقام اللحوى ٤٠٠٤ لسنة ١٩٧٦ ملنى شمال القاهرة
الابتدائية بطلب الحكم بخضوع عقدى الإيجار الصادرين لصالحه من المطعون
ضدهم والمؤرخين ١٩٧٤/١/٢٣ ، ١٩٧٤/١/٢١ لقوانين إيجار الأماكن
ضدهم والمؤرخين كان خال على نقيض ما ثبت فيما من أنه مفروش . ندبت
عكمة الدرجة الأولى خبراً ، وبعد أن قدم تقريره ، أقامت المطعون ضدهما
للوجرة إليه مفروشة لإنهاء مدة المقد . قضت المحكمة فى الدعوى الأصلية
لمؤجرة إليه مفروشة لإنهاء مدة المقد . قضت المحكمة فى الدعوى الأصلية
لمنة ٩٦ قى القاهرة ، وبتاريخ ٢/٢/١٩٨٠ حكمت محكمة الاستثناف برفضه
وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت
النابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض على المحكمة فى غرفة
مشورة رأت أنه جدر بالنظر وبالجلسة المحددة الترمت النباية رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب حاصل ما ينعاه الطاعن بالثلاثة الأول منها الحطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والتناقض، وفي بيان ذلك يقول أنه أثار أمام محكمة الاستئناف دفاعاً عاب فيه على الحكم الابتدائى إستخلاصه انتفاعه بالفيلا المؤجرة انتفاعاً كاملا ما أثبته الحبير بتقريره من عدم وجود منقولات لـه بالعين المؤجرة ، رغم إقرار المطعون ضدهما عَذَكُرْتُهِمَا الْمُقَدَّمَةُ لِجُلْسَةً٨/٥/٩٧٩من إضافته متقولات إلى العن المؤجرة ، ورغم ما قدمه من فواتير بشرائه هذه المتقولات، هذا فضلا عماانسي إليه الحبير من أن حجم المنقولات الى زودت مها العين المؤجرة غير كاف للانتفاع مها على النحـو المتعارف عليه وحسب طبيعة التعامل المفروش ، إلا أن محكمة الاستثناف تخلت عن وظيفتهما ولم تواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية ولم تقل كلمتها في هذا الدفاع الجوهري أو تبين سبب اطراحها له، كما أنه تمسك بأن عدم قيد عقدى الإنجار طبقاً للإدة ٤/٢٦ من القانون٢٥ لسنة١٩٦٩ يعد قرينة قاطُّعه على أن العين المؤجرة خالية إلا أن الحكم المطعون فيه لم يخضع هذه القرينة لتقديره ، كما أغفل تحديد القيمة الإيجارية للمكان خالياً رغم لزوم ذلك لتقدير جدية المقروشات ومدىملاءمة الأجرة المتعاقد علها للمكان مفروشاً دفعاً لشبة التحايل على أحكام القانون .

وحيث إن هذا النمى غير مقبول ، ذلك أن المقرر – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن شرط اعتبار المكان المؤجر مفروشاً عيث مخرج عن نطاق تطبيق قوانين إيجار الأماكن المتعلقة بتحديد الأجرة وامتداد المذة ، أن تكون الإجارة قد شملت فوق منفعة المكان فى ذاته مفروشات أو منقولات معينة ذات قيمة تبرر منفعة تلك المفروشات أو المتقولات على منفعة العين خالية ، والعمرة فى ذلك عقيقة الواقع وليس بما أثبت بالعقد من وصف للعين بأنها مفروشة ، ولحكمة الموضوع تقدير جدية المفروش أو صوريته على ضوء طروف الدعوى وملابساتها وما تستنبطه منها من قرائن بغير رقابة من محكمة المتخلاصها سائفاً له أصله فى الأوراق ويكنى لحمل الحكم ، لما كان ذلك وكان الحكم المطمون فيه فيا سطره من أسباب فيا أحال إليه من لما كان ذلك وكان الحكم المطمون فيه فيا سطره من أسباب فيا أحال إليه من

أسباب الحكم الابتدائى قد استخلص منوصف المنقولات المحهزة بها العسن المؤجرة وصنها وقيمتها أن العين مؤجرة مفروشة وتغي بالغرض الذي تم التأجير من أجله ، وكان هذا الاستخلاص سائغاً وله سنده فى الأوراق ويؤدى إلى النتيجة التي انشي إلها، وكان ما أثاره الطاعن من حجج وأوجه دفاع أخرى التدليل على أن عن النزاع مؤجرة إليه خالية لا ينطوى على دفــاع جوهری ، ذلك أنه إذكان تقرير الخبر لا يعلو أن يكون عنصراً من عناصر الإثبات في الدعوى يخضع لتقدير عكمة الموضوع فلا على الحكم المطعون فيه إن التفت عن النتيجة التي خلص إلها الحبر بتقريره من أن حجم المفروشات وحالتها بالنسبة لاتساع الفيلا المؤجرة غبركاف للانتفاع بها على النحو المتعارف عليه وحسب طبيعة التعامل المفروش ، طالمنا أقام قضاءه بأن العنن مؤجسرة مفروشة على ما يكني لحمله ، كما أن إضافة الطاعن منقولات أو مفروشات أخرى إلى العنن لا يُنْبَى أَنْهَا أَجرت إليه مفروشة إذ لا يلزم أن تشتمل العن المؤجرة مفروشة على كل ما يتطلبه المستأجر للانتفاع بها ، بل يكنى أن تزود بمنقولات أو مفروشات ذات قيمة تبررتغليب منفعتها على منفعة العين خالية ، هَذَا إِلَى أَنْ عِدْمُ الإخطار عن الإيجار المفروش إعمالًا للأدة ٢٦ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للهادة ٤١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لا يعد قرينة على أن العن مؤجرة خالية إذ العرة محقيقة الواقع ، وإذ كانت العين المؤجرة مفروشة لاتخضع فى تحديد أجرتها لقوانين إبجار الأماكن وإنمـــا لمطلق إرادة المتعاقدين ، ومنهُم فإن تحديد أجرتها خالية ومقارنتها بأجرتها مفروشة وصولا لتقدير جدية المفروشات أمر يضحي ولا جلوي منه ، لمـا كان ما تقدم وكانت هـذه الحجج وأوجه الدفاع الى سـاقها الطاعن للتدليل على أن عن النزاع مؤجرة إليه خالية لاتتضمنّ دفاعاً جوهريّاً ، فإنه لا يعيب الحكم المُطعون فيه إغفاله الرد عليها إذ لا إلزام على محكمة الموضوع أن تتبع الحصوم فى مناحى دفاعهم ومختلف حججهم والرد على كل منها استقلالاً ، وبالتال فإن النعى برمته لايعدو أن يكون جدلا فيما لمحكمة الموضوع سلطة تحصيله وتقديره بغية الوصول إلى نتيجة مغايرة ، وهو ما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل النمى بالسبب الرابع عالقة القانون ، وفي بيانه يقول أنه لما كان القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بما نص عليه في المادتين ٤٦ ، ٤٣ قد أوجب قيد عقد إبجار المفروش واعتبره شرطاً لازماً لسياع الدعوى التي تقام في ظل العمل بأحكامه ، وكان هذا الجزاء متعلقاً بالنظام العام ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يتحقق من قيد عقد الإيجار بالوحدة المحلية كشرط لازم لسياع دعوى المطعون ضدهم التي أقيمت بعد العمل بالقانون المذكور فإنه لمح ن قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه وإن أوجبت المبادة ٤٢ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على المؤجر قيد عقد إيجار المفروش لدى الوحدة المحلية ، ورتبت المبادة ٤٣ من ذات القانون على تخلف هذا القيد عدم سياع دعواه ، إلا أنه لمبا كانت هذه القواعد الآمرة تسرى بأثر فورى على العقود القائمة وقت العمل بالقانون المذكور وتلك الى تبرم فى تاريخ لاحتى دون العقود التي انتهت في تاريخ سابق على نفاذه ، وكان الحكم المطمون فيه قمد خلص إلى أن عقد النزاع قد انتهى بانتهاء مدته في سنة ١٩٧٦ أى قبل العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ عما لا محل معمه لإخضاعه لمما استحدثه القانون المذكور من النزام المؤجر بقيد عقد الإيجار المفروش كشرط لازم لساع دعواه ، ومن ثم يكون النمى على غير أساس .

وحيث إنه لمـا تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٨٧

بریاسة السید المستشار / احصد کمال سالم نائب رئیس المحکمة وعضویة السادة المستشارین / ماهر قلادة واصف ، هصطفی زعزوع نائبی رئیس المجیکمة ، حمدی محمد علی وعید الحمید سلیمان ۰

(122)

الطمن رقم ١٥ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) حكم · ايجار « ايجار الأماكن » ·

الايجار والحكر • ماهية كل: منهما • أغفال للتعافدين تحديد منذ لعضد الايجار ، لا يجعله حكراً • مؤهاء • اعتباره منطقة المسلمة الهجدة لدفع الأجرة اعمالا للقانون المدنى القديم السارى وقت إيرامه •

۲) نقض « أسباب الطعن : السبب الجديد » • حكم • تقادم •

عدم تسسك الطاعنة أمام محكمة الموضوع باكتسابها الحق السيني في الحكر بالتقاهم • اعتباره سبية جديدة • عدم جواز اثارته الأول مرة أمام محكمة النقض •

(٣) ايجاد « أيجاد الأماكن » • قائـون « سريان القانون » • نظـام عام • التصاق •

عقد الایجار • خضرعه للقانون الذی آبرم فی طله • الاستندا• • صدور قانون جدید متملق بالنظام الحام • سریانه بائر فوری میاشر • خلو قوانین ایجار الأماکن من کیفیة تقدیر المستجن للمستاجر عند انتهاء المقد المجرر فی طل الفانون المدنی الملفی مقابل ما یقیمه من میان عل الارض المؤجرة • اثره • خضوعه لقواعد الالعسائق • المحادة ۱۵ مدنی قدیم •

المن الملغى الدى لم يتضمن نصوصاً تحكم الأوضاع الحاصة بالحكر ، والمستقر المدنى الملغى الدى لم يتضمن نصوصاً تحكم الأوضاع الحاصة بالحكر ، والمستقر عليه أن منشأ نظام الحكر هو الشريعة ولبيان ماهيته وأحكامه بجب الرجوع إلى قواعدها ، وقد عرف الفقهاء الحكر بأنه عقد إبجار يبيع للمحتكر الانتفاع بالبناء المحكر إلى أجل غير مسمى أو إلى أجل طويل معين مقابل دفع أجسرة الحكر وهي أجرة المثل اتى قد تزيد أو تقص أثناء سريان العقد ، وأنه الحكر وهي أجرة المثل اتى قد تزيد أو تقص أثناء سريان العقد ، وأنه

يرتب للمحتكر حقاً عيناً على العقار المحكر ، ويكون البناء أو الغراس الذي يقيمه المحتكر ملكاً خالصاً له أن يبيعه أو يهبه أو يرهنه أو يورثه ، والحكر على النحو المتقدم مختلف عن لإمجار الذي ينعقد في الأصل لمدة محددة لقاء أجرة ثابتة ولا يرتب للمستأجر سوى حق شخصى والبن في عقد التداعى والذي أبيح إلى المؤجر حق فسخه في أى وقت يراه ، ونص فيه على أيلولة الأنقاض إلى المؤجرة ، وحيل فيه ين المستأجرة وبين تأجر الأنقاض أو بيعها أو رهبا أو هبها بغير إذن المؤجر، المستأجرة وبين تأجر الأنقاض أو بيعها أو رهبا أو هبها بغير إذن المؤجر، المسرفت ، كما تفصح عباراته إلى إيناق إلى المتعقد أيجار ولم تنجه إلى تحكير الأرض انصاف الطاعنة ، ولا ينال من ذلك أن المتعاقدين أغفلا تحديد مدة العقد إذ ليس من شأن ذلك وحده اعتبار العقد حكراً دائماً مفادة إنسرف إرادتهما إلى منعقداً للمدة المحدة للفع الأجرة .

٢ -- إذ لم يسبق للطاعنة التمسك أمام محكمة الموضوع. باكتسامها الحق العينى
 فى الحكر بالتقادم ، وبالتالى فإنه وأياً كان وجه الرأى فيه - يعد سبباً جديداً
 لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة - أن عقد الإبحار بحضع للقانون السارى وقت إبرامه ما لم يصدر أثناء سريانه قانون جديد متعلق بالنظام العام فتسرى أحكامه بأثر مباشر، وقوانين إيجار الأماكن المتعلق بالنظام العام فم تتعرض لكيفية تقدير المستحق المستأجر مقابل المبانى التي يقيمها على الأرض المؤجرة عند انهاء العقد، ونصوص التقنين المدنى القائم التي وردت في هذا الشأن غير متعلقة بالنظام العام وإنما هي قواعد مقررة أو محملة ، ومن ثم فإن عقد التداعى الذي أبرم في ١٩٣٩/٨/٣١ يظل خاضماً في هذه الحصوصية لأحكام القانون المدنى الملغى - والقانون المدنى القدم لم ينظم هذه الحالة في باب الإبجار ، ومن ثم يتعين الرجوع إلى القواعد العامة التي أوردها في شأن

الالتصاق فى المادة ٦٥ منه ومؤداها أن المؤجر يكون بالحيار بين طلب إزالة البناء وبين طلب إزالة البناء وبين طلب إيقائه ، فإن طلب إزالته النزم المستأجر أن يقوم به على نفقته وعليه أن يرد العين إلى أصلها أو يدفع تعويضاً للمؤجر عما أخدثه من الحسارة يسبب إزالة البناء ، وإن طلب المؤجر إيقاء البناء فعليه أن يدفع تعويضاً هو أقل التيمتين قيمة البناء مستحق الهدم وما زاد فى العين بسبب البناء .

للحكمية

بعـد الاطـلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السـيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم - على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى ٩٦٧ لسنة ١٩٧٤ بندر الزقازيق الجزئية بطلب الحكم بانباء العقد المؤرخ ١٩٧٩/٨/٣١ والمتضمن تأجر مورثه قطعة أرض فضاء للطاعنة ، مع تسليمه الأرض خالية بما عليها من أنقاض مبان مستحقة الإزالة نظير الثمن الذي يقدره الحبير على أن يحسم منه الأجرة المتأخرة . ندبت الحكمة حبراً قدم تقريراً أورى فيه أن قيمة المبانى المراد إزالها تجاوز نصاب الحكمة الجزئية التي أحالت الدعوى الابتدائية بإجابة المطعون ضده إلى طلباته في ضوء ما جاء بتقرير الحبير بشأن تقدير قيمة المبانى مستحقة الإزالة بمبلغ ٧٤٧ جنيه . إستأنف الطاعنة بالاستئناف ٨٠ لسنة ١٤٤ ما المتصورة (مأمورية الزقازيق) ، وبتداريخ بالاستئناف ٨٠ لسنة ١٤٤ المستئناف برفضه وتأبيد الحكم المستأنف . طمنت الطاعنة في هذا الحكم إبطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت جدير بالنظر وبالجلسة المحدة الزمت النيابة رأمها :

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنمى الطاعنة بالأول منها على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، ذلك أنها تمسكت أسام محكمة الاستئناف بتطبيق أحكام الحكر على عقد التداعى واعتبار مدته ستين عاماً ، كما تمسكت باكتسامها الحتى العينى فى الحكر بالتقادم ، وإذ أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع الجوهرى مكتفياً بالإحالة إلى أسباب الحكم الابتدائى التى لم تعرض له لأنه لم يكن قد أبدى أمام محكمة الدرجة الأولى ، فإنه يكون مشوباً بالقصور .

وحيث إن النعي في شقه الأول غير سديد، ذلك أنه لمـا كان عقد النداعي قد أبرم في ١٩٣٩/٨/٣١ أي في ظلَّ العمل بالقانون المدنى الملغى الذي لم يتضمن نصوصاً تحكم الأوضاع الخاصة بالحكر ، وكان المستقر عليه أن منشأ نظام الحكر هو الشريعة الإسلامية ولبيان ماهيته وأحكامه بجب الرجوع إلى قواعدها ، وقد عرف الفقهاء الحكر بأنه عقد إبجار يبيع للمحتكر الانتفاع بالبناء المحكر إلى أجل غر مسمى أو إلى أجل طويل معنن مقابل دفع أجرة الحكر وهي أجرة المثل الَّي قد تزيد أو تنقص أثناء سريانُ العقد ، وأنه يرتب للمحتكر حقاً عينياً على العقار المحكر ، ويكون البناء أو الغراس اللسي يقيمه المحتكر ملكاً خالصاً له أن يبيعه أو بهه أو يرهنه أو يورثه ، وكان الحكر على النحو المتقدم يحتلف عن الإيجار اللَّمي ينعقد في الأصل لمدة محددة لقاء أجرة ثابتة ولا يرتب للمستأجر سوى حق شخصى ، ولما كان البين في عقد التداعي والذي أبيح فيه للمؤجر حتى فسخه في أي وقت يراه ، ونُص فيه على أيلولة الأنقاض إَلَى المؤجر في حالة فسخ العقد التراخي في دفع الأجرة ، وحيسل فيه بين المستأجرة وبين تأجير الأَنقاض أو بيعها أورهنها أو هبتها بغىر إذن المؤجر ، وحددت فيه أجرة ثابتة لم تتغير إلا باتفاق طرفيه ، إن إرادة عاقديه قد انصرفت وكما تفصح عباراته إلى إبرام عقد إيجار ولم تتجه إلى تحكير الأرض لصالح الطاعنة ، ولا ينال من ذلك أن المتعاقدين أغفلا تحديد مدة للعقد ، إذ ليس من شأن ذلك وحده اعتبار العقد حكراً وإنما مفاده انصراف إرادتهما إلى إعمال نصوص القانون المدنى السارية وقت إيرامه والتي تقضى باعتبــار الإعجار منعقداً للمدة المحددة لدفع الأجرة ، وإذ الزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر العقد إيجاراً ، وكان ما أثاره الطاعن من دفاع بشأن اعتباره حكراً ليس من شأنه أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى وبالتالى فلا يعتبر دفاعاً جوهرياً ولا يعيب الحكم إغفال الرد عليه بأسباب مستقلة والنمى فى شقه الثانى غير مقبول ، إذ لم يسيق للطاعنة التمسك أمام محكمة الموضوع باكتسامها الحتى العيني فى الحكر بالتقادم ، وبالتالى فإنه — وأياً ماكان وجه الرأى فيه — يعد سبباً جديداً لا نجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل النمى بالسبب الثانى الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيانه تقول الطاعنة أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأنها أقامت مبيان جديدة بالأرض المؤجرة تستحق بشأنها ما أنفقته فى التحسينات أو ما زاد فى قيمة المقار . إعمالا للهادة ٩٢ من القانون المدنى ، وإذ انهى الحكم المطمون فيمه إلى أحقيتها فى أنقاض قيمة المبانى مستحقة الإزالة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق التمانون .

وحيث إن هذا النمى غير سديد ، ذلك أن المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن عقد الإيجار يخضع للقانون السارى وقت إبرامه ما لم يصدر أثناء سريانه قانوناً جديداً يتعلق بالنظام العام فتسرى أحكامه بأثر مباشر، ولما كانت قوانين إيجار الأماكن المتعلقة بالنظام العام لم تتعرض لكيفية تقدير المستحق للمستأجر مقابل المبانى التي يقيمها على الأرض المؤجرة عند انهاء العقد ، وكانت نصوص القانون المدنى القائم التي وردت في هذا الشأن غير متعلقة بالنظام العام وإنحا هي قواعد مقررة أو مكلة ، ومن ثم فإن عقد التاعي الذي أبرم في ١٩٣٩/٨/٣١ يظل خاضعاً في هذه الحصوصية لأحكام القانون المدنى المدنى الملغى ، وإذ كان القانون المدنى القديم لم ينظم هذه الحالة في باب الإيجار ، ومن ثم تعين الرجوع إلى القاعدة العامة التي أوردها في شأن الإيجار ، ومن ثم تعين الرجوع إلى القاعدة العامة التي أوردها في شأن المؤجر يكون بالخيار بين طلب إزالة المناء وبين طلب إيقائه ، فإن طلب إذالته الزم المستأجر أن يقوم به على نفقته البناء وبين طلب إيقائه ، فإن طلب إذالته الزم المستأجر أن يقوم به على نفقته

وعليه أن يرد العين إلى أصلها أو يدفع تعويضاً للمؤجر عما أحدثه من الخسارة بسبب إزالة البناء ، وإن طلب المؤجر إيقاء البناء فعليه أن يدفع تعويضاً هو أقل القيمتين قيمة البناء مستحق الهدم وما زاد في العين بسبب البناء ، وإذ الترم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأً في تطبيق القانون .

وحيث إن حاصل النمى بالسبب الثالث أنها تمسكت كن الحبس وحى يدفع المطعون ضده قيمة ما أقامته من مبان إلا أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع فجاء حكمه بإلز امها بالتسلم صابقاً لأوانه .

وحيث إن هذا النمى فى غير عمله ، ذلك أنه لما كان البين فى مدونات الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه على النزام الطاعنة بالتسليم على قيام المطعون ضده بدفع قيمة المبانى مستحقة الإزالة ، فإنه يكون قد عرض صراحاً لما أثارته الطاعنة من حقها فى الحبس وأجابها إلى طلبها ويكون النمى في غير محله :

وحيث إنه لمـا تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٨٧.

برياسة السيد المستشار / سيد عبد الباقى سيف نائب رئيس المحكمة وعضوية المسادة المستشارين / عبد المنصف هاشم نائب رئيس المحكمة ، جمال الدين شلقانى ، صلاح محمود عويس وسحمد رشاد ميروك •

(180)

الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٣ القضائية :

۱) دعوى « تكييف الدعوى » • محكمة الموضوع « تكييف المعوى » •

 (١) سلطة محكمة المرضوع في تحديد الأساس القانوني المحيح للدعوى - عدم اعتباره تغييرا لسببها أو موضوعها -

(٣ ... ٣) عمل « حوافز الابتكار » • شركات •

(۲) حوافز الإبتكار فى قانون العاملين بالقطاع العام رقم 20 لسسنة ١٩٧٨ والقرار الجمهورى رقم ١٠٥٧ لسنة ١٩٧٨ والقرار الجمهورى رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ • نطاقها • تطاق تطبيقها • ما يكتشفه العامل من اختراعات اثناء وبسبب تأوية وظيفته نتيجة تجارب كلف بها أو داخلة فى واجبان عمله أو لها صلة بالنشون المسكوية ه

 (٣) استحقاق العامل المقابل المتصوص عليه في المادة ٣/٦٨٨ مدنى • مناطه • أن يوطئ العامل إلى اشتراع ذي أهمية اقتصادية •

٤ ٦ ه) محكمة الموضوع « مسائل الواقع » • حكم « تسبيب الحكم » • خبرة البات •

(٤) سلطة متحكمة الرغسوع في تحصيل فهم الواقع في الدعـرى وتقدير ادلتها ، ما دامت تقيم تفساحها على أسياب سائفة • عدم التزامها يتتبح حجج الخصوم والرد استقلالا على كل حجة أو اجابة الطاعن لطالب اعادة الأمورية للخير. •

(٥) تقدير عمل العبير من سلطة محكمة الموضوع • لها الأخذ بتقريره كله أو بعضه •

« عيوب التعليل » « التفاقض » ٠

التناقش الذي يجبيب الحكم • ماهيته •

 المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن على محكمة الموضوع أن تحدد من تلقاء نفسها الأساس القانونى الصحيح للدعموى ، ولا يعمد ذلك منها تغييراً لسبها أو موضوعها :

٧ – مفاد نص المادة الرابعة من القرار الجمهورى رقم ١٠٥٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن نظام حوافز الابتكار والترشيد والتميز فى الأداء ، بالمؤسسات الصامة والوحدات الاقتصادية – الذى ساقه المطعون عليه سنداً لدعواه – والمادة ٤٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام الذى حل محل القرار بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام وبإلغاء القرار الجمهورى رقم ٣٠٩٣ سنة ١٩٣٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام والقرارات المعدلة له أن نطاق تطبيقها ينحصر فها يكتشفه العامل أو جهدى إليه من اختراعات أثناء ويسبب تأديته وظيفته متى كانت نتيجة لتجارب كلف مها أو كانت داخلة فى نطاق واجبات عمله أو كانت له صلة بالشئون الصكرية ته

٣- مناط استحقاق العـامل للمقابل الخاص المنضوص عليمه فى الفقرة
 الثالثة من المـادة ٨٨٨ من القانون الملـنى ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة ــ
 أن يوفق العامل إلى اختراع ذى أهمية اقتصادية .

٤ – المقرر – في قضاء هذه المحكة – أن محكة الموضوع لهما السلطة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وفي تقديرها يقدم لهما من أدلة وحسها أن تبن الحقيقة التي اقتنعت بها وأن تقيم قضاءها على أسباب سائفة تكني لحمله ، وهي غير مازمة بأن تقيم الحصوم في غتلف أقوالهم وحججهم وترد استقلالا على كل حجة أو قول أثاروه ما دام قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها فيه الود الضمني المسقط لئلك الأقوال والحجج ، وغير ملزمة أيضاً بإجابة الطاعن إلى طلب إعادة المأمورية إلى الحيير مي وجدت في أوراق الدعوى ما يكني لتكوين عقيدتها الفصل فها ، وقضاؤها دون إشارة إليه يعتبر قضاء ضمنياً برفضه .

 المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تقدير عمل أهل الحبرة متروك لمحكمة الموضوع ، فلها أن تأخذ بتقرير الحبير كله ، كما لها أن تأخذ ببعض ما جاء به وتطرح بعضه إذ هى لا تقضى إلا على أساس ما تطمئن إليه منه .

٣ -- التناقض الذي يعيب الحكم ويفسده هو -- وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -- الذي تتماحى به الأسباب بحيث لا يبنى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه أو ما يكون واقعاً في أسبابه بحيث لا يمكن أن يفهم على أي أساس قضى الحكم بما قضى به في منطوقه .

المعكمية

بعــدُ الاطــلاع على الأوراق وساع التقرير الذي تلاه السـيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٧٣٧ سنة ١٩٧٨ مبنى يمها الابتدائية بطلب الحمكم بإلزام الشركة الطاعنة بأن تدفع له مبلغ ٠٠٥ جنيه تعويضاً عن استفلالها لاختراع توصل إليه إبان عمله لدهها و ابتكار آلة لتنسيج القطن حلت محل العمل اليدوى وسملها بقسم براءات الاحتراءات بأكاديمية البحث العلمي برقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٧٦ ، وعما بذله من جهد حتى توصل إلى هذا الابتكار وما وفره من نفقات لها صفة التكرار سنوياً ، واستند في تقدير التعويض إلى الجدول المرافق القرار الجمهورى رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦٧ ، وبعد أن قدم الحير الذي ندبته المحكمة تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨١/٤/٨ ، بإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليه الملغ حكمت بتاريخ ١٩٨١/٤/٨ وما وقل وي وبناريخ ١٩٨٨/١٧٨٨ حكت المجاهد عليه المبلغ بياً بالاستثناف رقم ١٩٥٩ سنة ١٤ ق ، وبناريخ ١٩٨٨/١٧٨٨ حكت المجتمد بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض

وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة قرأت أنه جمم يلي بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها الرّمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطمن أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاعنة بالأول منها على الحسكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون ، إذ اعتبر العمل الذي قام به المطعون عليه إختراعاً وطبق على واقعة الدعوى نص المادة ١٠٥٣ من القانون الملدي، في حين أن المطعون عليه أسس دعواه على القرار الجمهوري رقر١٠٩٣ لسنة ١٩٦٧ ولم يقدم ما يفيد أن أكاديمية البحث العلمي إعتدت بالعمل الذي قام به كإختراع ، وأن الثابت من تقرير الحبير المنتدب الذي عول عليه في قضائه أن ما قام به المذكور مجرد تحسن وليس خلقاً من عدم مخضع الأحكام القرار الجمهوري سالف البيان .

وحيث إن هذا النمى غير سديد ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن على محكمة الموضوع أن تحدد من تلقاء نفسها الأساس القانوني الصحيح للدعوى ، ولا يعد ذلك مها تغيراً لسبها أو موضوعها ، لماكان ذلك ، وكان مفاد نصى المادة الرابعة من القرار الجمهورى رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ بشأن نظام حوافز الابتكار والترشيد والتميز في الأداء بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية ــ الذي ساقه المطعون عليه سنداً للدعواء ــ والمادة ٤٦ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٩٧ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام الذي حل محل القرار بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام وبإلغاء القرار الجمهوري رقم ١٩٣٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام والقرارات المعدد له أن نطاق تطبيقهما ينحصر فيا يكتشفه العامل أو ستدى والقرارات المعدد له أن نطاق واجبات عمله أو كانت لهــا صله بالشئون العسكرية ، وإذ كان مناط إستحقاق العامل المقابل الحاص المنصوص عليه في العسكرية ، وإذ كان مناط إستحقاق العامل المقابل الحاص المنصوص عليه في المحكمة ــ أن يوفق العامل إلى إخراع ذي أهمية إقتصادية ، فإن الحسكمة على المنحكمة ــ أن يوفق العامل إلى إخراع ذي أهمية إقتصادية ، فإن الحسكمة على المنحكمة ــ أن يوفق العامل إلى إخراع ذي أهمية إقتصادية ، فإن الحسكمة ــ أن يوفق العامل إلى إخراع ذي أهمية إقتصادية ، فإن الحسكمة ــ أن يوفق العامل إلى إخراع ذي أهمية إقتصادية ، فإن الحسكمة ــ أن يوفق العامل إلى إخراع ذي أهمية إقتصادية ، فإن الحسكمة ــ أن يوفق العامل إلى إخراع ذي أهمية إقتصادية ، فإن الحسكمة ــ أن يوفق العامل إلى إخراع خور ما حروى ما حرى به قضاء المحكمة ــ أن يوفق العامل إلى إخراع خور ما حروى ما حرى به قضاء المحكمة ــ أن يوفق العامل إلى إخراء خور ما حروى ما حرى به قضاء حرف ما حرى به قضاء حرف ما حرى ما حرف ما

المطعون فيه إذ خلص بأسباب سائفة لحسا أصلها الثابت بالأوراق ــ إلى أن الابتكار الذي أبتدعه المطعون عليه جاء وليد إجتهاد ذاتى من عامل غير مكلف بالإبتداع و الابتكار والتطوير أجرى به تعديلا في مسار ماكينات الحليج قدعة العهد نجم عنه تحقيق أرباح كبرة ووفرة في الإنتاج والاستغناء عن طائفة من العهال الموسمين وترتب عليه نمو الاقتصاد القوى في قطاع هام من قطاعات الصناعة والاقتصاد والمال وهو إبداع لم يسبقه إليه أحد من مهنلسي العاعنه وفنيها بمن تعهد إليم بمهمة الإبتكار والتطوير، ثم قضى بإجابته إلى طلباته إستفاداً إلى نص المادة ١٨٨٠ سالف البيان ــ يكون قد الزم بطلباته وصادف صحيح القانون في قضائه، ويكون النعي بهذا السبب في غير محله.

وحيث إن الطاعنة تنمى بالسبين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والإخلال محقها فى الدفاع إذ أغفل الرد على ما تمسكت به من أن المطعون عليه تقاضى منها بغير تحفظ مبلغ ١٠٥٠ ج مكافآت عن العمل الذى قام به وهو ما يعتبر رضاء ضمنياً منه منهياً لكافة حقوقه قبلها ، وبأن القواعد الى وضعها القرار الجمهورى رقم١٥٣٣ لسنة ١٩٦٧ للمكافآت ليست من النظام العام فيجوز للعامل أن يقبل أقل الفئات الواردة به ، وبأن هناك أربع شركات أخرى إستفادت من ذلك العمل ، وطلبت إعادة المأمورية إلى الحبير المتذب لبيان ما عاد عليها منه حتى يمكن حساب ما تلزم به قبله:

وحيث إن هذا النمى غر مقبول ، ذلك أن المقرر في قضاء هسذه الهكمة — أن محكمة الموضوع لهسا السلطة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وفي تقدير ما يقسدم لها من أدلة ، وحسها أن تين الحقيقة التي إقتمت بها وأن تقيم قضاءها على أسباب سائفة تكنى لحمله ، وهي غير ملزمه بأن تقيم الحصوم في محتلف أقوالهم وحججهم وترد إستقلالا على كل حجة أو قول أثاروه مادام قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمي المسقط لتلك الأقوال والحجج ، وغير ملزمة أيضاً بإجابة الطساعن إلى طلب إعادة المأمورية إلى الحبير متى وجابت في أوراق الدعوى ما يكلي؟

لتكوين عقيدتها الفصل فيها ، وقضاؤها فيها دون إشارة إليه يعتبر قضاء ضمنياً برفضه ، ولما كان ذلك ، وكان البين من الرد على السبب الأول من أسباب هذا الطعن أن محكمة الموضوع فى حدود سلطتها فى فهم الواقع فى الدعوى وتقسدير الأدلة فيها وما أطمأنت إليه من تقرير الخبير المنتدب ببنت الحقيقة الى إقتنعت بها وأوردت دليلها بعد أن وجدت فى أوراق الدعوى ما يكنى لتكوين عقيدتها للفصل فيها ، وأقامت قضاءها على أسباب سائفة تكى لحمله ، فإنه لا عليها إن هى لم تتبع الطاعنة فى مناحى دفاعها ، ومن ثم فإن هذا النعى لا يعدو أن يكون جدلا موضوعياً غير جائز أمام محكمة التقضى.

وحيث إن الطاعنة تنمى بالسبب الرابع على الحسكم المطعون فيه التناقض ، إذ عول فى قضائه على ما ورد بتقرير الحبير المنتدب بشأن ما حققه عمل المطعون عليه من خفض فى النفقات قدره بمبلغ ٥٢٠٠٠ ج وأطرح ما ورد بهذا التقرير من أن المبلغ سالف الإشارة نخص شركات أخرى معها وقضى بإلزامها بكل التعويض الذى قدره رغم أنها لا تتحمل إلا مخمسة فقط .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تقسدير عمل أهل الحبرة متروك لمحكمة الموضوع ، فلها أن تأخذ بتقرير الحبر كله ، كما لحسا أن تأخذ ببعض ما جاء به وتطرح بعضه إذ هى لا تقضى إلا على أساس ما تطمئن إليه منه ، لما كان ذلك فإن أخذ الحسكم المطعون فيه بعض ما جاء بتقرير الحبر وأطرحه البعض الآخر لا يجعله معيباً بالمتناقض، لأن التناقض الذى يعيب الحسكم ويفسده هو وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – الذى تماحى به الأسباب عيث لا يبتى بعدها ما ممكن حمل الحكم عليه أو ما يكون واقعاً فى أسبابه محيث لا يمكن معه أن ينهم على أى أسلس قضى الحكم عا قضى به فى منطوقه ، ومن ثم يكون هذا النعى على غير أساس.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٧ من مسايو سنة ١٩٨٧

. برناسة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب وتيس المجيَّحة وعضوية السـادة المستشارين / ابراهيم زغو نائب رئيس المحكمة ، محمـد حسن الطيفى ، معدوج السـعيد ولطفى عبد المصرير .

(151)

الطعن رقم ٦٨٨ أسنة ٥٥ القضائية :

(١ ، ٢) قوة الأمر المقضى • حكم « حجية الحكم» •

(١) المنع من اعادة النزاع في المسألة المتفى فيها • نرطه • وجعدة المسألة في المعويين واستقرار حقيقتها بالحكم الاول ، وان تكون عى بداتها الإساس فيما يدعى به في المعسوى النائية بين تفسى المعسوم •

(۲) القضاء النهائي السابق بطرد المذمون ضدء من منزل التداعي • اكتسابه قوة الأمر المقضى • أثره • منع المخصوم من العودة الى المناقشة في المسألة التي قصل فيها بأى دعموى تالية ولو بأدلة قانوئية أو واقعية لم يسبق الأرتها في الدعوى •

۱ – المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المنع من إعادة طرح النزاع فى المسألة المقضى فيها يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة فى الدعويين وهى تكون كذلك إذا كانت هذه المسألة المقضى فيها نهائياً أساسية لا تتغير ، وأن يكون الطرفان قد تناقشا فيها فى الدعوى الأولى وإستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأولى إستقراراً جامعاً ماتماً ، وأن تكون هى بذاتها الأساس فيا يدعى به فى الدعوى الثانية بن نفس الحصوم :

٢ — الحسكم الصادر نهائياً بطرد المطعون ضده من منزل التداعى تأسيساً على أن سبب شغله له كان علاقة العمل بينه وبين الطاعن والتي ثبت للمحكمة إنهاؤها دون أن تعول على ما أثاره المطعون ضده فها من أنه يشغل المنزل المذكور تبعاً لإستشجاره لأرض مملوكه للطاعن ، يكون قد حسم النزاع بين الطرفين في شأن سبب شغل هذا المنزل وحاز قوة الأمر المقضى في هذه للمالة. يما يضعوم عن التنازع فيها بالمدعوى الحالية ، إذ أنه متى حاز

الحكم قوة الأمر المقضى فإنه يمنع الخصوم فى الدعوى التى صدر فيها من العودة إلى المناقشة فى المسألة التى قصل فيها يأى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها فى الدعوى الأولى أو أثيرت ولم يبحبها الحسكم الصادر فيها .

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحــكم المطعون فيه وساثر الأوراق تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١١٩٤٤ سنة ١٩٨٣ مدنى الفيوم الابتدائية وطلب فيها الحسكم بإعادة وضع يده على المنزل المبين فى الأوراق والحسكم بعدم الاعتداد بمحضر التسليم المؤرخ ٣١/٥/٣١ بناء على الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٣٩٢ سنة ١٩٨٠ مدنى جزئى أبشواى وكف منازعة الطاعن له ، وقال بياناً لهـــا أن الطاعن كان قد حصل ضده على حكم فى الدعوى رقم ٣٩٢ سنة ١٩٨٠ المشار إليها بطرده من المنزل المذكور بمقولة إنَّهَاء عمله لدَّيه وقد تأيد هذا الحسكم إستَثنافيًّا بالإستثناف رقم ٥٣ سنة ١٩٨٢ مستأنف الفيوم رغم ما قدم فيها من أدلة تثبت قيامه بإعادة بناء المنزل بمناصفة ورغم ما أثبته خبر تلك الدعوى من أنه يستأجر مساحة من أطيان الطاعن والى وزعت عليه من الحراسة يقع بها المنزل المذكور مما يعد بذلك مخصصاً لمنفعتها حسب العرف الزراعي السائد فأقام الدعوى بطلباته سالفة البيان . دفع الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها تهاثياً في الدعوى رقم ٣٩٢ سنة ۱۹۸۰ مدنی جزئی أبشوای وبتاریخ ۱۹۸٤/۲/۲۱ حکمت المحکمَّة بعلم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الدعوى رقم ٣٩٢ سنة ١٩٨٠ مدنى جزئى أبشواى . إستأنف المطعون ضده هذا الحسكم لدى عكمة إستثناف بنى سويف بالإستثناف رقم ۲۷۷ س ۲۰ ق مدنى «مأمورية الفيوم». ويتاريخ المده/ ۱۹۸۵/۱/۹ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وللمطعون ضده بطلباته . طعن الطاهن فى هسلما الحسكم بطريق النقض وقدمت النيابة المعامة مذكرة أبدت فيها الرأى بتقض الحكم وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة قرأت أنه جسدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأمها:

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحسكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول أن الحسكم ناقض الحكم السابق صدوره في الدعوى رقم ٣٩٧ سنة ١٩٥٠ مدنى جزئى أبشواى بينه وبين المطعون ضده والذى قضى نهائياً بعلم د الأخير من المنزل عمل النزاع ، وإذ كان قضاء الحسكم في تلك المسألة قد حاز بذلك قوة الشيء المحكوم فيه محيث يمتنع على الحكمة إعادة النظر فيها ، فإن الحسكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون ضده بتمكينه من المنزل المذكور بناء على ما ساقه من دليل لم يبحثه الحكم السابق ، فإنه يكون قد فصل في النزاع على خلاف حكم سبق أن صدر بين الحصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به ، عا يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه من المقرر ... في قضاء هذه المحكمة أن المنع من إعادة طرح النزاع في المسألة المقضى فيها يشرط فيه أن تكون المسألة واحدة في الدعويين وهي تكون كذلك إذا كانت هذه المسألة المقضى فيها نهائي الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأولى إستقراراً جامعاً مانهاً . وأن تكون هي بذاتها الأساس فيا يدعى به في الدعوى الثانية بن نفس الحصوم . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الحسكم الصادر في الدعوى رقم ٣٩٢ سنة ١٩٨٠ من حرثى أبشواى والذي أصبح نهائياً بالحسكم بتأييده إستثنافياً والصادر بن نفس الحصوم قد قضى بطرد المطعون ضده من منزل التداعى تأسيساً على أن سبب شغله له كان علاقة العمل بينه وبن الطاعن والتي ثبت للمحكمة إنهاؤه

دون أن تعول على ما أثاره المطعون ضده يتقرير الخبير فى تلك الدعوى من أنه يشغل المزل المذكور تبعاً لإستثجاره لأرض زراعية مملوكة الطساعن فإنه يكون بذلك قد حسم النزاع بن الطوفين فى شأن سبب شغل هذا المنزل وحاز قوة الأمر المقضى فى هـنه المسألة بما يمنع المحصوم أنفسهم من التنازع فيها بالدعوى الحالية إذ أنه مى حاز الحكم قوة الأمر المقضى فإنه يمنع الحصوم فيها بأي فالدعوى التي صدر فيها من العودة إلى المناقشة فى المسألة التي فصل فيها بأي دعوى تالية يثر فيها هذا النزاع ، ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو اثبرت ولم يبحثها الحسكم الصادر فيها . لما كان ما تقدم فإن الحسكم المطعون فيد إذ خالف هذا النظر وقضى للمطعون ضده يتمكينه من المنزل فإنه يكون قد أعاد النظر فى ذات المسألة التي فصل فيها الحسكم المشار إليه وناقض ذلك الحسكم المذى سبق صدوره بن الطاعن والمطعون ضده وحاز قوة الشيء المحكوم فيه بما يتعين معه نقضه دون حاجة إلى عث المباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح الذصل فيه ، ولما تقسدم فإنه وقد إنهى الحكم المستأنف صحيحاً إلى قول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فها ، فإنه يتعنن تأييده .

جلسة ٧ من مسايو سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم تأثب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ايراهيم زهـو نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن المخبلي ، مصدوح السحيد ولطبي عبد الصرير ،

(VEV)

الطُّعن رقم ٣٣ لسنة ٥٢ القضائية :

(۱) دعوي « الطلبات العارضة » • دعوي « سبب الدعوي » •

للمحدى تقديم طلبات عادشة تتضمن تغييرا في سبب الدعوى مع بناء موضوع الطــلب الاصل على حالة م ٣/١٣٤ مراقعات -

(۲) استثناف « اثر الاستثناف » • دعوى • دفوع •

الاثر ألّناقل للاستثناف ، مؤداء - ما اثاره المستانف عليه المحكوم له يطلبانه المسلم محكمة أول درجة من أوجه دفاع ودفوع - اعتباره مطروحا على محكمة الاستثناف طالما لم يتم التناؤل عنها دون حاجة الاستثناف قرعي منه -

 (٧) عول « علاقة الدولة بالعاملين بها » مسئولية ٠ التزام ٠ « معسفر الإلتزام » ٠

علاقة الدولة بالعاملين بها • ماهيتها • التزاههم باداء المسل المترط بهم بعنابة الشخص العريص • مصدره القانون • الإخلال بهذا الالتزام اذا ما أشر بالدولة • أثره • مسئوليتهم عن تعويضها • مصدرها القانوني • خصوعها لقواعد التقادم الدادي • م ٣٧٤ مدني •

 ١ - تجيز المادة ٣/١٢٤ من قانون المرافعات للمدعى أن يقسده من الطلبات العارضة ما يتضمن تغييراً في سبب الدعوى مع بقاء موضوع الطلب الأصلى على حاله .

۲ - على محكمة الاستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تفصل في كلفة الأوجه التي يكون المستأنف عليه قد تجسك بها أمام محكمة أول درجة دون حاجة لإستئناف فرعى منه متى كان الحكم قد إنهي إلى القضاء له بطلباته كلها وكأن لم يثبت تخليه عن هذه الأوجه . ٣ - علاقة الدولة بالعاملين فيها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة رابطة قانونية تحكمها القوانين واللواقع المعمول بها في هذا الشأن وواجباتهم تضبطها قواعد أساسية عامة تقوم على وجوب أداء العمل المنوط بهم بعناية الشخص الحريص المتبصر وبدقته وقد رد في القسانون مع ضوابطها وقد علو منها دون أن يؤثر ذلك في وجوب الترامهم بها ويعتبر القانون المصدر المباشر لها ويعتبر على إخلالهم بتلك الإلترامات إذا ما أخذوا بالدولة مسئوليتهم عن تعويضها مسئولية مدنية مصدرها القانون وتخضع لقواعد التقسادم العادى المبينة في المادة ٣٧٤ من القانون المدنى .

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الرقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق
تتحصل فى أن الطاعن بصفته أقام الدعوى رقم ٢٥٠٣ سنة ١٩٧٧ مدنى
بها الابتدائية بطلب الحسكم بإلزام المطعون ضده أن يدفع إليه مبلغ ١٩٠٥ مبني
إستناداً إلى أنه أثناء قيامه بالعمل لديه وملاحظ بلوك السكة الحسديده تسبب
بإهماله وعدم إتباعه التعليات فى إصابة آخرين حكم لها على الطاعن بالملغ
المطالب به فى الدعوى رقم ٥٥ سنة ١٩٧٣ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية
عسبانه مسئولا عن خطأ تابعه المطعون ضده، وأنه إذ سدد التعويض المقضى به
إلى المضرورين فيحق له الرجوع به على المطعون ضده عملا بالمادة ١٧٥ من
المائن ، دفع المطعون ضده بسقوط الحق المطالب به بالتقادم الثلاثي
تطبيقاً للمادة ١٧٧ من ذات القانون فغير الطاعن أساس دعواه إلى مسئولية
المطعون ضده عن الإخلال بإليزامات الى يفرضها عليه القسانون لهمالحه
المطعون ضده عن الإخلال بإليزامات التي يفرضها عليه القسانون لهمالحه
وبتاريخ ١٨٠٥/١/٨٦ حكت المحكة برفض الدفع وأنجابت الطاعن إلى

طلبه ، إستأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة إستناف طنطا بالإستئناف رقم ٢٥٥ سنة ١٩٣ ق مدنى (مأمورية بنها) ، وبتاريخ ١٩/١١/١٠ حكت المحكمة بإلغاء الحسكم المستأنف ورفض الدعوى ، طعن الطاعن في هذا الحسكم بطريق النقض ، وقلمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقضه ، وعرض الطعن على هسله الدائرة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها الذرمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطعن أقم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحسكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول أن محكمة الاستئناف واجهت الذراع المطروح على إعتبار أنه دعوى رجوع المتبوع على تابعه بما وفاه نيابة عنه المضرور وحكمت فى الدعوى إستناداً إلى تو افر التقادم الثلاثى الذى دفع به المطعون ضده فى حين أن الطاعن قد غير الأساس القانوفى لدعواه فى مذكر ته الحتامية أما محكمة أول درجة إلى مستولية المطعون ضده بسبب إخلاله بإلزاماته قبله وهى مسئولية مصدرها القانون يتقادم الحتى عبا مخمس عشرة سنة مما يعد مطروحاً على محكمة الاستثناف وعلها أن تقصر عمها عليه ، وإذ كان الحسكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وفصل فى الدعوى على غير هذا الأساس ، فإنه يكون قد أعطاً فى تطبيق القسانون عالى يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٣/١٢٤ من قانون المرافعات تجيز الممدعي أن يقدم من الطلبات العارضه ما يتضمن تغييراً في سبب الدعوى مع يقاء موضوع الطلب الأصلى على حالة ، وكان على محكة الاستئناف وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة – أن تفصل في كافة الأوجه التي يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكة أول درجة دون حاجة لإستئناف فرعى منه متى كان الحسكم قد إنتي إلى القضاء له بطلباته كلها وكأن لم يثبت تخليه عن هذه الأوجه ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد غير سبب دعواه بأن أسند مسئولية المطعون ضده إلى إخلاله بالإلترامات التي يغرضها عليه القسانون قبله ، ومع ذلك فقد أقام الحسكم المطعون فيه قضاءه

على أساس أحكام الرجوع المتصوص عليها في المادة ١٧٥ من القانون المدنى وطبق أحكام التقادم الثلاثي المبينة في المادة ١٧٧ من ذات القانون وهو تقادم المتثنائي خاص بدعوى التعويض عن الضرر الناشيء عن العمل غير المشروع ، في حين أن علاقة الدولة بالعاملين فيها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة تضبطها قواعد أساسية عامة تقوم على وجوب أداء العمل المنوط بهم بعناية الشحص الحريص المتبصر وبدقته وقد ترد في القسانون مع ضوابطها وقد الشخص الحريص المتبصر وبدقته وقد ترد في القسانون مع ضوابطها وقد المشخص الحريص المتبصر وبدقته وقد ترد في القسانون المصدر الشخص الحريض المتباون المصدر عن تعويضها مسئولية مصدرها القانون وتخضع لقواعد التقادم مسئوليتهم عن تعويضها مسئولية مصدرها القانون وتخضع لقواعد التقادم المادي المبينة في المادة ٢٧٤ من القانون المدنى ، لما كان ذلك فإن الحسكم المطون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون عا يوجب نقضه .

جلسة ١٠ من مهايو سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ أحمد ضياء عبه /الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ عبد المنعم أحمه بركة ، الدكتور على فاضل حسن نائبي رئيس المحكمة ، طلعت أميّ صادق و محمد عبد القادر مسعير -

(NEA)

الطعن رقم ٢٥٩٦ لسنة ٥٦ القضائية :

(١ _ ٣) عمل « العاملون بالقطاع الصام : ترقية » « تقسدير كفاية العامل » « سلطة صاحب العمل التنظيمية » •

١ ــ ترقية العاملين بالقطاع العام ألى وظائف العرجة الابرل وما يعلوها في ظل القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، قواعها الاختيار على اساس الكفاية وفقا للمعايير التي تضمها جهة العمل تطبيقا لغرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ .

٣ ـ تقدير درجة كفاية العاملين الفاضمين لنظام التفارير الدورية حق للجنة شمسئون العاملين وحدها طالما خلا تقديرها من الالحراف واساءة استعمال السلطة · رأى الرئيس المباشر أو مدير الادارة المختصة مجرد اقتراح · قياس الاداء بصفة دورية وجوبه ثلاث مرات خملال السنة الواحدة قبل التقرير النهائي · الممادتان ٢٦ ، ٣٦ من القانون ٨٤ نسنة ١٩٧٨ ·

٣ - سلطة صاحب العمل في تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان المناسب الذي يصلح
 له والترقية على الدرجات الشاغرة • لا يعدها الا عيب اسامة استعمال السلطة •

ا ـ يدل النص في المادة الثامنة والفقرة الأولى من المادة ٣٣ والمادة ٣٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العمام والمنطبق على واقعة الدعوى ـ على أن كل شركة من شركات القطاع العام تضع الهيكل التنظيمي لهما وكذلك جداول التوصيف وتقييم الوظائف ويستقل علمي إدارة الشركة بوضع القواعد والإجراءات المتعلقة بتنفيذ نظام ترتيب الوظائف ويراعى في ذلك المعاير التي يصدر بشأنها قرار من رئيس مجلس الوزراء وأن تكون الرقية إلى وظائف المرجة الأولى فما فوقها بالإختيار وستدى في هذا الصدد بما يبديه الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظيفة وبما ورد في ملفات خلمهم من عناصر الامتياز للمعاضلة بين المرشحين ، وقد جعل القانون من عناصر المفاضلة إلى الدورات التدريبية التي قررتها الشركة

لشغل الوظيفة ، ملتزمة فى ذلك بالمعايير التى يقروها رئيس مجلس الوزراء ، نَدُوالَى صدر بشأنها قراره رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ ه

٧ - مفاد نص المادتين ٢٤ ، ٢٦ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ سائف البيان أن لجنة شئون العاملين - في ظل أحكام هذا الثقانون - هي الجههة صاحبة الاختصاص في تقسدير كفاية العاملين الخاضعين لنظام التقارير الدورية وأن ما يسبق ق رها في هذا الشأن من إجراءات تتعلق برأى الرئيس المباشر أو مدير الإدارة المختصة هي عجرد إقتراحات تعرض علي اللجنة التي لهما أن تأخذ با أو تعلما ، ويكون قياس الأداء بصفة دورية ثلات مرات خلال السنة الواحدة قبل وضع التقرير النهائي لتقدير الكفاية العامل طوال السنة التي قصد منه الشارع أن يكون تقدير الكفاية شاملا لكفاية العامل طوال السنة التي قدم عنها التقرير .

٣- المقرر قانوناً أن من سلطة صاحب العمل تنظيم منشأتها أن تضع معياراً للمفاضلة في الترقية بالإختيار وذلك بتخويل جهة الإدارة عدداً من اللرجات في تقرير الكفاية ضمن عناصر تقديرها عن مدى صلاحية العامل لشغل الوظيفة المراد الترقية عليها ، ولا يسوغ القول بإساءة إستعال السلطة إذا ما أعملت جهة العمل حقها في هسدا الصدد مادام أنها لم تخص المطعون ضده وحده جده الشروط.

للحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع -- على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -- تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى إبتداء أمام عجكمة

القضاء الإدارى بطلب الغاء الأمر الإدارى الذي أصدرته الطاعنة ـــ شركة مصر حلوان للغزل والنسيج ــ بثرقية إعتباراً من ١٩٨١/٤/١ للدرجة الأولى بوظيفة مدير إدارة التسويات والترقيات وأحقيته فى الترقية دونه والآثار المالية وقال بياناً لهسا أن الطاعنة قامت بترقية زميل له إلى وظيفة مدير إدارة التسويات والترقيات بالدرجة الأولى وأنه يسبقه في الحصول على المؤهل كما أنه ثم ترقيته معه للدرجة الثانية إعتباراً من ١٩٧٨/١٧/٦ وعمق له الترقية بدلا منه ، ولذلك أقام الدعوى . ولما توفى شاغل الوظيفة المذكورة أقام المطعون ضده الأول دعوى أخرى أمام محكمة القضاء الإدارى بطلب الغاء الأمر الإدارى المطعون فيه فها تضمنه من تخطيه في الترقية وترقيته إلى وظيفة مدير إدارة التسويات والترقيات بالدرجة الأولى وذلك إعتباراً من وفاة شاغلها في شهر أغسطس ١٩٨١ والحسكم له بالآثار المالية . قضت محكمة القضاء الإداري بعدم إختصاصها ولاثياً بنظر الدعوى وبإحالها إلى عكمة جنوب القساهرة فقيدت الدعويان أمامها برقمي ١٢٢٣ ، ١٢٢٦ سنة ١٩٨٣ كلى . وبتاريخ ٨٤/٧/٧٨ حكمت المحكمة قبل الفصل في موضوع الدعويين بندب خبر ، وتبعد أن أودع الحبر تقريره حكمت في ١٩٧٨/٥/٢ برفضهما إستأنف المطعون ضده الأولُّ هذا ۚ الحسكم أمام عجمة إستثناف القاهرة وقيد إستثنافه برقم ٩٧١ سنة ١٠٧ ق . وبتــــأريخ ١٩٨٦/٦/٧٠ حكت المحكة فى موضوع الاستثناف بإلغاء الحسكم المستأنف وبأحقية المطعون ضده الأول للترقية للدرجة الأولى بوظيفة مدير إدارة التسويات والترقيات إعتباراً من الحكم بطريق النقض وقلمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بتقضالحكم وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت لنظره جلسة وفيهأ النزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول أن القانون رقم ٤٨ لسنة ٧٨ يوجب على كل شركة من شركات القطاع العام وضع هيكل تنظيمى لهــــا ،

وكذلك جداول توصيب وتقيم لوظائفها وشروط شغلها والأجر المقرر لهاء كما أوجب أن تكون الترقية إلى وظائف الدرجة الأولى بالاختيار ويستهدى في ذلك عا يبديه الرؤساء بشأن المرشحين الشغل هذه الوظائف، وقد أصدرت الطاعنة ، نفاذاً لهــــــــ القانون ، لانجُهَا الداخلية وجعلت من ضمن المعايير للبرقية لوظيفة مدير إدارة التسويات والترقيات بالدرجسة الأولى أن يكون شاغلها قد عمل في نفس المحموجة النوعية في الدرجة الثانية ، وأنه في حالة التساوى تكون المفاضلة حسب الأبناط الحاصل علمها ، وإذ كان الزميل المقارن به الذي رقى إلى الوظيفة والدرجة المطالب سهما يشغل وظيفة رئيس قسم (أَ) تسويات وإستحقاقات بالفئة الثانية وفى ذات الوظيفة النوعية ، فى حسن أن المطعون ضده الأول كان شاغلا في تاريخ إجراء حركة الترقيات في ١٩٨١/٤/ – لوظيفة رئيس قسم (أ) قياس كفاءة وليست له درايه بالوظيفة التي يطالب الرقية علما ، كما أن المقارن به يفوقه في عدد الأبناط وسبق له الحصول على دورات تدريبية تؤهله لشغل الوظيفة والدرجة المطالب سها خلافاً للمطمون ضده الأول وإذ قضى الحكم المطعون فيه مع ذلك بأحقية المطعون ضدة الأول إستناداً إلى أقدميته في اللرجة المالية الثانية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القسمانون .

وحيث إن هذا النمى سديد ، ذلك أن النص فى المسادة الثامنة من القانون رقم 48 لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام ـ والمطبق على واقعة الدعوى ـ على أن وتضع كل شركة هيكلا تنظيمياً لها وكذلك جداول توصيف وتقييم الوظائف المطلوبة لحسا عا يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها وشروط شغلها والأجر المقرر لحسا وذلك فى حدود الجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون . ويعتمد الحيكل التنظيمي وجسداول التوصيف والتقييم من مجلس الإدارة ... كا يضع مجلس الإدارة القواعد والإجراءات المتعلقة بتنفيذ ترتيب الوظائف عا يتفق مع طبيعة نشاط الشركة وأهدافها وذلك مع مراعاة المعابير التي يصدر بشاجا قرار من رئيس مجلس الورارة .. والنص في الفقرة الأولى من المادة ٣٣ على أن ٥٠٠ تكون الرقية إلى الوراراء . ووالنص في الفقرة الأولى من المادة ٣٣ على أن ٥٠٠ تكون الرقية إلى

وظائف الدرجة الأولىفا فوقها بالإختيار ويستهدى فى ذلك بما يبديه الرؤساء بشأن المرشحان الشغل هذه الوظائف وامما ورداقي ملفات خدمتهم من غناصر الامتياز . والنص في المادة ٣٤ على أن يضع مجلس|الإدارة القواعد والإجراءات المتعلقة بالترقية وذلك بما يتفق مع أهمية الوظيفة المطلوب شغلها ومسئوليتها وواجباتها وكفاءة المرشح لشغلها والتى تحدد على ضوء إجتياز الدورات التدريبية التي تتاحله والتقارير المقدمة عنه أو غير ذلك من مقاييس الكفاية . يدل على أن كل شركة من شركات القطاع العام تضع الهيكل التنظيمي لهسا وكذلك جداول التوصيف وتقيم الوظائف ويستقل مجلس إدارة الشركة بوضع القواعد والإجراءات المتعلقة بتنفيذ نظام ترتيب الوظائف ويراعى فى ذلك المعايير التي يصدر بشأنها قرار من رئيس مجلس الوزراء وأن تكون الرقية إلى وظائف الدرجة الأولى فما فوقها بالإختيار وسهتدى في هذا الصدد بمسا يبديه الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظيفة وبما ورد في ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز للمفاضلة بين المرشحين، وقد جعل القانون من عناصر المفاضلة إجتياز الدورات التدريبية التي قررتها الشركة لشغل الوظيفة ، ملتزمة في ذلك بالمعايير للتي يقررها رئيس مجلس الوزرًاء ، والتي صدر بشأنها قراره رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ . لما كان ذلك وكان واقع الدعوى الذي سمله الحسكم المطون فيه أن الطاعنة أصدرت لائحتها الداخلية وإسهداء بقرار رئيس مجلس الوزراء سالف الذكر إشترطت للترقية إلى وظيفة مدير إدارة التسويات. والترقيات بالدرجة الأولى الحصول على دورات تدريبية في ذات نوعية هذه الوظيفة ، والثابت أن المطعون ضده الأول لم محصل على هذه الدورات وكان عمله السابق سواء بقسم المقررات الوظيفية حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ أو بقسم قياس الكفاءة بعد هذا التاريخ لا صلة له بالوظيفة الى يطالب بالترقية إليها فى حين أن المقارن به قد جاز بنجاح الدورة التدريبية المطلوبة وأنه كان شاغلا لوظيفة رئيس قسم (أ) تسويات وإستحقاقات بالفئة الثانية وفي ذات الوظيفة النوعية ، كما أنه يسبق المطعون ضده الأول في أبناط تقدير درجة الكفاية ، ﴿ لما كان ذلك وكان مفاد نص المسادتين ٢٤ ، ٢٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ٧٨

سالف البيان أن لجنة شئون العاملين ــ في ظل أحسنكام هذا القانون هي الجهة صاحبة الاختصاص فى تقدير كفاية العاملين الخاضمين لنظام التقارير الدورية وأن ما يسبق قرارها فى هذا الشأن من إجراءات تتعلق برأى الرئيس المباشر أو مدير الإدارة المختصة هي مجرد إقار احات تعرض على اللجنة التي لها أن تأخذ بهما أو تعدفها ، ويكون قياس الأداء بصفة دورية ثلاث مرات خلال السنة الواحدة قبلوضع التقرير النهائى لتقدير الكفاية وهو حكم مستحدث قصد منه الشارع أن يكون تقدير الكفاية شاملا لكفاية العامل طوال السنة التي قدم عنها التقرير ، لما كان ما تقدم وكان المقرر قانوناً أن من سلطة الطاعنة ـــ صاحبة العمل تنظيم منشأتها فلها أن تضع معياراً للمفاضلة في الترقية بالإختيار وذلك بتحويل جهة الإدارة عدداً من الدرجات في تقرير الكفاية ضمن عناصر تقديرها عن مدى صلاحية العامل اشغل الوظيفة المراد الترقية علمها ، ولا يسوغ القول بإساءة إستعال السلطة إذا ما أعمات جهة العمل حقها في هذا الصدد مادام أنها لم تخص المطعون ضده الأول وحده سنده الشروط. لما كان ذلك وكان الحسكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أنه ولأن كان مقتضى نص المادة ٣٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أن تكون الرقية إلى وظائف الدرجة الأولى فما فوقها بالإختيار ، وأن يستهدى في ذلك بما يبديه الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذهالوظائف وعاوردت علفات خدمتهم من عناصر الامتياز إلا أن سلطة رئيس مجلس الإدارة في الإختيار مقيلة بعدم إساءة إستعمال الحق فلا بجوز له إغفال الأقلمية فإذا أغفل ذلك بإختيار من يليه في الأقدمية متى تساوى معه فى المزات فإن قراره يكون مشوباً بإساءة إستعال الحق... وكان الثابت مما تتضمنه أعمال الخبر أسبقية المستأنف ـــ المطعون ضده الأول للسيد ... ، ، في الدرجة السابقة على قرار ترقيتهما للدرجة الثانيـة في ١٩٧٨/١٣/٦ ومن ثم كان الأسبق في الأقدمية في تلك الدرجة على مقتضي نص المادة ٢/٢١ مَن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ممسا مفاده أن الحكم قد أعتد بأقدمية المطعون ضده الأول في الدرجة الثانية وجعلها أساساً للمفاضلة فى الرَّقِية للوظيفة المطالب بها ، ووضع الحسكم بللك قيدا للرَّقية للمدجة الأولى لم يأت به القسانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ سالف البيان ، ورتب على

ذلك أن الطاعنة قد أساءت إستنهال سلطتها بدون أن يعمل المعايير والضوابط التي إستلزمها القانون والسالف بيائها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون عما يوجب نقضه :

وحيث إن الحسكم صالح الفصل فيه . ولحسا تقدم فإنه يتعين القضاء . فى موضوع الاستثناف رقم ٩٧١ سنة ١٠٧ ق الفاهرة برفضه وتأييد الحسكم المستأنف :

طسة ١٠ من مسايو سنة ١٩٨٧...

بریاسة.السیه المستشار / محمد المرسی فتح الله غائب رئیس الحکمة وفضحویة السحادة المستشارین / صعید أحمد صفر قائب رئیس المحکمة ، محمد لطفی السید ، أحمد زکی غرابه ، وابراهیم الهمهری ه

(159)

الطمن رقم ١٧٧٦ لسنة ٥٣ القضائية :

(۱) دعوی « انعقاد الخصومة » •

الخصومة • عدم المقادما الا بين الأحياء • والا كانت معدومة لا أثر لها •

(۲) استئناف • دعوی •

الاستثناف • أثره • اهادة طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة النانية وفي حدود ما رقع هنه الاستثقاف •

۲) محكمة الموضوع • دعوى •

محكة المرضوع • عدم كليدها في تكييك الدعوى بدأ يسبغه المصرم عليها • وجسوب اسباخ التكييك السحيح عليها •

(1) ايجار د عقد الايجار » • تمويش •

الزام المؤجر يحمويش المستأجر عبا أنفقه في التحسينات التي أقامها بعلمه ورفساه في الدين المؤجرة - م ١/٩٩٣ مدتي - مناطه - تجديد عناصر هذا التعريض وكيفيته -

 ١ -- من المقرر أن الخصومة لا تنعقد إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة ، ومن ثم فإنها فى مواجهة الخصم المتوفى تكون معدومة ولا ترتب آثراً :
 ٢ -- الاستثناف يعيد طرح الدعوى برمة على محكمة الدرجة الثانية ،
 وفى حدود ما رفع عنه الاستثناف :

س- من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد فى تكييف الدعوى بما يسبغه
 الخصوم عليها بل إن هيمنها توجب إن تنزل صحيح حكم القانون عليها .

٤ - النص فى المادة ١/٥٩٧ ملنى على أنه وإذا أوجد المستأجر فى العن المؤجرة بناء أو غراسا أو غير ذلك من التحسينات مما تزيد من قيمة العقار النزم المؤجر بأن يرد للمستأجر عند إنقضاء الإنجار ما أنفقه فى هذه التحسينات أو ما زاد من قيمة العقار ما لم يكن هناك إتفاق يقضى بغير ذلك يدل على أن المشرع إذ ألزم المؤجر بتعويض المستأجر عما أنفقه فى التحسينات التى أقامها بعلمه ورضاه فى العن المؤجرة أثناء قيام العلاقة الإعجارية سواء كانت بناء أو غراساً أو غير ذلك من التحسينات وقد حدد معالم وعناصر هذا التعويض وأبان عن كيفية ووقت تقدير عناصره.

الحكمية

يعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع – على ما يبن من الحسكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٤٠٨ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى السويس على الطاعن بطلب الحسكم بفسخ العقد المؤرخ ٢٩٠٠/٨/٢٤ وتسليم الأرض على هذا العقد إليهم . وقالوا بياناً لحسا أن مورثهم قد تعاقد بموجه مع الطاعن على تحكر الأرض موضحة الحسدود والمعالم به وبصحيفة الدعوى ، ونص فيه على حق المحتكر في إنهائه متى رغب في ذلك شريطة في إنهاء العقد قد أخطروا الطاعن بذلك في ١٩٧٧/٩/١٩ وأقاموا الدعوى بطلابهم ، وأنهم يذبون عليه بتسليم الأرض محل العقد في ميعاد غايته آخر ببطابهم ، وأنهم يذبون عليه بتسليم الأرض محل العقد في ميعاد غايته آخر ديسمبر سنة ١٩٧٧ ، قضت المحكمة برفض الدعوى ، إستأنف المطعون صدهم قضت المحكمة برفض المقد إعتباراً من ١٩٧٨/١/١ من ١٩٧٨/١/١ بإلزام الطاعن بتسليم الأرض وبندب خير ، ثم قضت في ١٩٧٨/١٢ بإلزام الطاعن بتسليم الأرض

موضوع العقد المؤرخ ١٩٣٠/٨/٢٤ إلى المطعون ضدهم بما عليها من مبان ومثنثآت مقابل سداد ١٩٦٥ جنيه إلى الطاعن ، طعن الطاعن فى هسدا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بإنعدام الحصومة بالنسبة للمطعون ضدها ، وبرفض الطعن وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفها النزمت النيابة رأها :

وحيث إنه لما كان من المقرر أن الخصومة لا تنعقد إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة، ومن ثم فإنها في مواجهة الخصم المتوفى تكون معدومه ولا ترتب أثراً ، وكان الثابت من الحسكم الصادر من محكة الاستثناف في ١٩٨٧/٤/١٨ أن المطعون ضدها الأولى قد توفيت بتساريخ المهمدوماً ... نكون الطعن بالنشبة لحسا معدوماً .

وحيث إن الطعن فيها عدا ما تقدم قد إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه البطلان ومخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول أنه لما كان المقرر بنص المادة ١/٢٣٥ مر افعات أنه لا يجوز قبول طلبات جديدة في الاستثناف وتحكم المحكمة بعدم قبولها وكان المطعون ضدهم قد عدلوا طلباتهم أمام محكمة الاستثناف من طلب الحكم بفسخ عقد التحكر إلى طلب فسخ عقد الإيجار مع إختلاف شروط القضاء بالفسخ في الحالين وهو ما يعتبر معه هذا التعديل طلباً جديداً لا يجوز فم إبداؤه ، وكان الحكم فصل في الدعوى على أساس من هذه الطلبات الجديدة ، وقضى بتعليك المطعون ضدهم للمباني على أساس من هذه الطلبات الجديدة ، وقضى بتعليك المطعون ضدهم للمباني المقامة على الأرض موضوع التداعى ، حالة أن ذلك لا يدخل في طلب التسليم المبدى منهم أمام محكمة أول درجة ، ولا ينزم القضاء به ، فإنه يكون معيباً بالبطلان وغالقة القانون عا يسترجب نقضه .

وحيث إن النعى سدًا السبب غير سديد ، ذلك أن المقرر أن الاستثناف يعيد طرح الدعوى بـ منها على محكمة الدرجة الثانية ، وفى حدود ما رفع عنه الاستثناف وكان من المقرر أيضاً أن محكمة الموضوع لا تتقيد في تكييف الدعوى ما يسبغه الخصوم عليها بل إن هيمننها توجب أن تنزل صحيح حكم القانون عليها ، ولما كان الثابت بالأوراق أن المطمون ضدهم وإن طلبوا أمام محكمة أول درجة فسخ عقد الحكر المؤرخ ١٩٦٠/٨/٢٤ على التداعي وتسليمهم الأرض على هذا العقد ، وكان علولم ... أمام محكمة الدرجة الثانية إلى فسخ هسذا العقد بإعتباره عقد إبجسار أرض فضاء لا يعد طلباً جديداً يعتبر به موضوع الدعوى ، وإنما هو في حقيقته تمسديل لوصف العقد المطلوب إنهاؤه ، وكان القضاء للمعلمون ضدهم بتسليمهم المباني القائمة على الأرض موضوع عقد الإبجار الذي إنهي إلى القضاء بإنهائه لا يعد قضاء بطلب جديد لدخوله في عموم طلب التسليم المطروح على المحكمة ، لأن الفصل في مصير المباني القائمة على تلك الأرض أمر يستلزمه الفصل في طلب التسليم ، فإن الحسكم المطمون فيه يكون قد الذم صحيح القانون ، ويكون النمي عليه السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخيطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحسكم قضى بتمليك المبانى القائمة على الأرض للمطعون ضدهم مقابل الترامهم بدفع قيمة المواد وأجرة العمل وقت إقامة تلك المبانى ، حالة أنه يتعن تقسدير المقابل وقت الحسكم لا وقت إقامها إعمالا لأحكام الإثراء بلا سبب والى من مقتضاها أن الافتقار والإثراء لم عدت أبهما وقت إنشاء المبنى وإنما وقت نزعه من ملك من أنشأه وتمليكه لمالك الأرض ، ومن ثم يكون الحسكم معيباً عما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن النص في المادة ١/٥٩٢ من القانون المدنى على أنه (إذا أوجد المستأجر في العين المؤجرة بناء أو غراساً أو غير ذلك من التحسينات تما يزيد في قيمة العقار التزم المؤجر بأن يرد للمستأجر عند إنقضاء الإيجار ما أنفقه في هسله التحسينات أو ما زاد في قيمة العقارما لم

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أنه يشترط للحكم بالفسخ طبقاً لنص المادة ١٩٧ من القانون للدنى ألا يعرض أحد المتعاقدين بإلىزام عليه ، وقد طلب المطعون ضدهم فسخ العقد موضوع التداعى دون بيان للإلتزام الذى قصر الطاعن في الوفاء به فإن الحكم إذ قضى لمم رغم ذلك بالفمخ دون بيان لما أعتره فيه محلا بالترامه يكون معيباً بالقصور

وحيث إن النعى سدا السب مردود ، ذلك أن الثابت في الأوراق أن المطمون ضدهم عبروا عن طلباسم بطلب فسخ العقد المؤرخ ١٩٦٠/٨/٢٤ إلا أن هذا الطلب في حقيقته طلب بإنهاء العقد طبقاً لما إنفق عليه فيه بين المتعاقدين على حق المؤجر في إنهائه بإعلانه رغبته في ذلك في الميعاد المحدد وإذ واجه الحكم المطمون فيه ذلك وأعمل أحكام الإنهاء المتفق علمها فيه ، وإن عبر عن ذلك لفظاً بعبارة الفسخ خطأً بما لازمه عدم وجوب بيان ما قصر الطاعن في الوفاء به من التراماته على نحو ما يقتضيه الفسخ بتعبيره القانوني ومن ثم يكون ما ينعاه الطاعن على الحسكم المطمون فيه في هذا الصدد على غير أساس.

وحيث إنه وعما تقسدم يتعنن القضاء برفض الطعن :

. جلسة ١٠ من مسايو سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشاد/ محمد المرسى فتح الله ناب رئيس المهسكمة وعنسوية السادة المستشادين/ سعيد أحمد صفر اللب رئيس المحكمة ، محمد الطلبي السيد ، أحمد ذكى غرابة وطه الشريفة •

(10+)

الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٥٤ القضائية :

ايجار « النشآت الايله لاستوط » • قانون « تفسيره » •

المنشآت الأيلة للسائوط • ماهيتها • اعتبار الانسجار والنخيل منها • التانون رنم ١٠٠ لسنة ١٩٥٤ع • الفائر، بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٩ • اغفاله النص على اعتبارهما في حكم المنشآت التي يجرى عليها أحكامة • الخرم •

النص في المادة الأولى من القانون رقم ١٠٠٠ لسنة ١٩٥٤ في شأن المنشآت الآيله المسقوط على أنه ديعتبر آيلا المسقوط كل بناء أو سياج أو نصب أو غير ذلك من منشآت إذا كان نحشي من سقوطه أو سقوط جزء منه مما يعرض للخطر حياة السكان أو الجبران أو المارة أو المتفعن بالطريق أو أصحاب الارتفاق أو غيرهم ، ويعتبر في حسكم المنشآت في تطبيق أحسكام هذا القانون الأشجار والنخيل، والنص في المادة ٣٠ من القانون ٥٠ لسنة ١٩٦٩ والواردة في الباب الثاني الذي الفي في المادة ٧٦ من القانون ٥٠ لسنة ١٩٦٩ والواردة في الباب الثاني منه في شأن المنشآت الآيله المسقوط على أن دتسرى أحكام هذا الباب على المباني والمنشآت التي نحشي من سقوطها أو سقوط جزء مها، مما يعرض الأرواح والأموال للخطر ، كما تسرى على المنشآت المشار إليها إذا كانت تحتساج إلى والأموال للخطر ، كما تسرى على المنشآت المشار إليها إذا كانت تحتساج إلى المشرع حين أغفل في القانون الأخير النص على إعتبار النخيل والأشجار في حسكم المنشآت التي يجرى عليها أحكامه قد قصد بذلك إلى مخالفة ما كان الوعن في حسكم المنشآت التي يجرى عليها أحكامه قد قصد بذلك إلى مخالفة ما كان الرعين في حسكم المنشآت التي عناها بأحكامه وحدد بعبارات واضحة النوعن في حسكم المنشآت التي عناها بأحكامه وحدد بعبارات واضحة النوعن في حسكم المنشآت التي عناها بأحكامه وحدد بعبارات واضحة

لا لبس ولا غموض فيها نطاق تطبيق أحكامه بما لا مجال معه لمحاولة البحث عن ألم قصده أو بيان الحكمة من هذا الإغفال .

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحـــكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٨٥٧ سنة ١٩٧٥ ملني كلى أسيوط على الطاعنين بصفتهما وآخرين بطلب الحسكم بإلغاء القرار رقم ٢٧٦ سنة ١٩٧٤ الصادر من مجلس مدينة أسيوط وإعتباره كأن لم يكن ، والرام الطاعنان وآخرين بأن يدفعوا له متضامنان مبلغ خسمائة جنيه ، وقال بياناً لهـــا أن الطاعن الثانى بصفته أصدر ذلك القـــرار متضمناً إزالة النخيل القسائم في المكان موضح الحسدود والمعالم بصحيفة الدعوى على سند من أن به ميلا شديدًا مخشى معه سقوطه ، وأنه لما كان هذا القرار صادرًا من جهة غير محتصة بإصداره ، ودون أن يكون له سند من القانون فضلا عن أنه قصد بإصداره الإضرار به والكيد له ، ومن ثم فقـــد أقام الدعوى بطلباتُه ، وبتاريخ ٢١/٥/٦/٢١ قضت المحكمة بعدم إختصاصها ولاثيّا بنظر الدعوى وبإحالها إلى محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة ، إستأنف المطعون ضده هذا الحسكم بالإستثناف رقم ٢٦٥ سنة ٥٠ ق أسيوط ، وقد قضت . الأخبرة بالفساد فى الحكم المستأنف وبإختصاص جهة القضاء العادى بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة أسيوط الابتدائية لنظرها، قضت الأخيرة بإلغاء القرار المطعون فيه وبندب خبير لأداء المأمورية الموضحة بمنطوق الحسكم ، وبعد أن قدم الحبير تقريره ، حكمت المحكمة برفض الدعوى ، إستأنف الطاعنان هذا الحــكم بالإستثناف رقم ٢٩ سنة ٥٢ ق أسيوط ، وإستأنفه

كذلك المطعون ضده بالإستثناف وتم ١٠٥ سنة ٥٦ ق أسيوط ، وبعسد أن أمرت المحكمة بضم الاستثنافين ، حكمت فيها بتساريخ ١٩٨٣/١١/٢٩ بتأييد الحسكم المستأنف ، طعن الطاعنان في هذا الحسكم بطريق النقض . وقدمت النياية مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها الزمت النياية رأبها .

وحيث إن العلمن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعنان على الحسكم المعلمون فيه الحطأ فى تفسير القانرن وتأويله ، وفى بيان ذلك يقو لان إن الحكم أقام قضاءه بتأييد الحسكم المستأنف الذى قضى بإلغاء قرار إزالة النحيل الصادر من الطاعن الثانى بصفته على أن القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٩ لا تسرى أحكامه على الأشجار والنخيل خلافاً لما كان عليه الحال فى ظل سريان أحكام القانون الم٠٦ لسنة ١٩٥٤ الذى كان ينص فى مادته الأولى على إعتبارهما فى حكم المنشآت فى تطبيق أحكامه ، حالة أن المفهوم اللفظى لتلك الكلمة تتسع ليشمل الأشجار والنخيل وإن إغفال المشرع النص على ذلك صراحة فى القانون الأشجار والنخيل وإن إغفال المشرع النص على ذلك صراحة فى القانون المختر أم يكن إلا لأن مفهوم ألحاق هلين النوعن بالمنشآت قد أضحى مستقراً مما يكون إعادة النص عليها عجرد تحصيل الحساصل وذكر لمفهوم ، وليس إخراجاً لهذه النوعية من نطاق ما يعنيه المشرع من كلمة المنشآت الواردة فى القانون عا يستوجب نقضه .

وحيث إن النحى بهذا السبب غير سديد ، ذلك أن النص فى المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٥٠ سنة ١٩٥٤ فى شأن المنشآت الآيله السقوط على أنه و يعتبر آيلا السقوط كل بناء أو سياج أو نصب أو غير ذلك من منشآت إذا كان تحشى من سقوطه أو سقوط جزء منه ممسا يعرض المخطر حياة السكان أو الجيران أو المارة أو المتضعن بالطريق أو أصحاب الاتفاق أو غيرهم ، ويعتبر فى حسكم المنشآت فى تطبيق أحكام هذا القانون الأشجار والنخيل ، والنص فى المادة ٣٠ من القانون ٥ لسنة ١٩٦٩ — الذى الخى فى المادة ٤٧

منه القانون 3.0 لسنة 190٤ والواردة فى الباب الثانى منه فى شأن المنشآت الى الآيلة السقوط على أن و تسرى أحكام هذا الباب على المبانى والمنشآت الى عشى من سقوطها أو سقوط جزء مها مما يعرض الأرواح والأموال للخطر ، كما تسرى على المنشآت المشار إليها إذا كانت تحتاج إلى ترميم أو صيانة لتأمن سلامها أو للحفاظ عليها فى حالة جيدة ، يدل على أن المشرع حين أغفل فى القانون الأخير النص على إعتبار النخيل والأشجار فى حسكم المنشآت الى بجرى عليها أحكامه قد قصد بذلك إلى مخالفة ماكان قائماً من قبل فى كل أحكام القانون 3.0 لسنة 190٤ من إعتبار هذين النوعن فى حكم المنشآت

التى عناها بأحكامه ، وحدد بعبارات واضحة لا لبس ولا نحوض فيها نطاق تطبيق أحكامه بما لا مجال معه إلى محاولة البحث عن قصده أو بيان الحكمة من هذا الإغفال ، وإذ النزم الحسكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد طبق صحيح القانون ويكون النهى عليه سذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه ولمسا تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٠ من ميايو سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ أحمد ضياء عبد الرازق نانب رئيس المحكمة وعبوية الساوة المستمايرين / الدكتور على فاضل حسن نائب رئيس المحكمة ، طلعت أمين صادف ، محمسد عبد القادر ممبير و عبد العال السعان ،

(101)

الطعن رقم ٢٧٥ لِسنة ٥٢ القضائية :

عمل « تصحيح اوضاع العاملين : تسوية : الصبية والاشراقات ومساعدى المناع » ^

أحكام القانون ٧٧ لسنة ١٩٧٦ والقانون ٥١ لسنة ١٩٧٩ ، قصر سريانها على المهنين يرطائف الصبية والاشراقات ومساعدى المستاع • الفترة د من المسادة ٢١ من القسانون ١١ لسنة ١٩٧٥ • سمال تطبيقها • العاملون المسيون لاوك مرة في مجموعة الوطائف المهنية أو الفتية بالقنات المحددة بها أو ما يحادل حقد القنات •

مفاد نص الفقرتين ج ، د من المادة ٢١ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٠ بشأن تصحيح أوضاع العاملين بالدولة والقطاع العام ، والمادة الأولى من القانون ٧٧ لسنة ١٩٧٦ والفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون ١٥ لسنة ١٩٧٩ أن المشرع – في شأن كيفية حساب المدد الكلية للعاملين المعينين بالوظائف المهنية أو الفنيه قد خص المعينين مهم بوظائف الصبية والإشراقات ومساعلي الصناع بالأحكام المتصوص عليا في القانونين وقدى ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ، ١٥ لسنة ١٩٧٩ عالم الماد الماد ١٩٧٠ عناى عن تطبيق الحسكم الوارد بالفقرة (د) من المسادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ، ويكون حكمها قاصراً على من عداهم من العاملين الذين عينوا لأول مرة في مجموعة الوظائف المهنية أو الفنية بالفئات المحددة بها أو ما يعادل هسته الغثات هـ

المكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن_ تتحصل في أنَّ المطعون ضده أقام الدعوى وقم ٥٧ لسنة ١٩٧٩ عمال كلى بني سويف على الشركة الطاعنة طالباً الحكم بأحقيته في النرقية للفئة السادسة إعتباراً من ١٩٧٧/٨/٨ وللفئة الخامسة إعتباراً من ١٩٧٧/٨/٨ مع ما يترتب على ذلك من آثار وقال بياناً لدعواه أنه بتـــاريخ ١٩٦٤/١١/١٨ التَّحق بالعمل لدى الطاعنة بوظيفة بالفئة التاسعة ، وإذ يستحق الترقية إلى الفئتين المشار إلىهما بالتطبيق لأحكام الجدول الثالث من الجداول الملحقة بالقانونُ رقم ١٦ لسنة ١٩٧٥ ، فقد أقام الدعوى بالطلبات آنفه البيان . ندبت المحكمة خبر آ في الدعوى ، وبعد أن قدم الحبر تقريره عدل المطعون ضده طلباته إلى طلب الحسكم بأحقيته للفثة السادسة [عتباراً من ١٩٧٧/٨/١٢ مع ما يترتب على ذلك من آثار . وبتاريخ ١٩٨٠/٢/١٩ قضت المحكمة للمطعون ضده بطلباته المعدلة . إستأنفت الطاعنة هذا الحسكم أمام محكمة إستثناف بني سويف وقيد الاستثناف برقم ٨٣ لسنة ١٨ ق ، وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٦ حكمت المحكمة بتأييد الحسكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحسكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، ويعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها النزمت النيابة رأبها بـ

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بالشق الأول من كل من السببين الأول والثانى على الحسكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك نقول أن الحكم أجرى خصم سبع سنوات من مدة الخلمة الكلية للمطعون ضده ورثب على ذلك أحقيته للفئة السادسة إستناداً إلى نص المادة ٢١ فقرة (د) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، في حين أن ما نص عليه مهذه الفقرة لا يسرى إلا على العاملين المعينين بوظائف الصبية والإشراقات ومساعداى الصبناع المتصوص عليهم في القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ والفقرة (ج) من المادة ٢١ المشار إليها ، وقد ثبت بالأوراق أن المطعون ضده لم يكن معيناً بأى من هذه الوظائف .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام قد نصت على أن وتحسب المدد الكلية المتعلقة بالعاملين المعينين في الوظائف المهنية أو الفنية ... مع مراعاة القواعد الآتية : (أ) (بُ) (ج) إعتبار الصبي أو الإشراق أو مساعد الصانع الذي اجتاز الامتحان الفي بنجاح شاغلا للفئة (١٦٢ ـ ٣٦٠) أو ما يعادلها إعتباراً من اليوم النالى لإنقضاء سبع صنوات من تارخ دخوله الحلمة ما لم يكن قد شغل هذه الفنة أو ما يعادلها فى تاريخ سابق . (د) خصم المدة المشترطة في الجداول المرفقة للترقية من أول فئة مقررة لتعيين العامل فيها إلى الفئات التالية لها بالنسبة لمن عين من العاملين لأول مرة في مجموعة الوظائف المهنية أو الفنية في الفئة (١٦٢ – ٣٦٠) أو الفئة (١٨٠ ــ ٣٦٠) أو الفئة (٢٤٠ ــ ٧٨٠) أو ما يعادلها . ۽ وكان القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه قد نص في مادته الأولى على أنه وفي تطبيق الجدول النالث الملحق بقانون تصحيح أوضاع العاملن المدنيين بالمدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يَعْتَمُ الصَّبَيَّةُ والإِشْرَاقاتُ ومساعدُو الصَّنَاعُ الْحَاصَلُونُ عَلَى مؤهلات دراسية أقل من المتوسط شاغلين للفئة التاسعة (١٦٢ – ٣٦٠) إعتباراً من تاريخ التعين في تلك الوظائف أو الحصول على المؤهل أسما أقرب مع ما يَترتب على ذلك من آثار ، وبشرط ألا تقل السن عند شغلُ هذه الفثة عن السادسة عشرة ، أما غير الحاصلين منهم على مؤهلات دراسية فيعتبرون. شاغلين للفئة المذكورة إعتباراً من اليوم التالى لمضى سنتين من تاريخ التعيين فى إحدى تلك الوظائف مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وبشرط ألا تقـــل

السن عند شغل هذه الفتة عن الثامنة عشرة و بصدور القانون رقم ١٥٧١ الأولى ورد في الفقرة الأولى من مادته الأولى ذات النص الوارد في المادة الأولى من مادته الأولى ذات النص الوارد في المادة الأولى من مادته الأولى ذات النص الوارد في المادة الأولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ، ثم نص في الفقرة الثانية على أن وتحقب المدد الحدة الكلية للعامل إعتباراً من تاريخ التعين أو بلوغه سن الثالثة عشر أجما الكلية للعاملين المعينين بالوظائف المهنية أو الفنية — قد خص المعينين مهم بوظائف العمينية والإشراقات ومساعدي الصناع بالأحسكام المنصوص عليا في القانونين رقمي ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ، ١٥ لسنة ١٩٧٩ ، عا لازمه أن فئة هؤلاء العاملين تكون عناي عن تطبيق الحسكم الوارد بالفقرة (د) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه ، ويكون حكمها قاصراً على من عداهم من العاملين الذين عينوا لأول مرة في مجموعة الوظائف المهنية أو الفنية بالفئات من العاملين في حق المطعون فيه هذا النظر على سند من أنه عن لأول مرة لدى الطاعة في وظيفة فنية بالفئة التاسعة ، بأن أعمل في حق المطعون ضده نص الفاعة في وظيفة فنية بالفئة التاسعة ، فإن النعى عليه بالحفاة في عقية الفئة التاسعة ، فإن النعى عليه بالحفاة في عند بالحفاة التاسعة ،

وحيث إن الطاعنة تنمى بالشق الثانى من كل من السبين الأول والثانى وبالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون والتناقض والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك تقول أن الحسكم عول فى حساب مدة الحدمة الكلية للمطعون ضده على مدة قدرها ثمان سنوات قضيت بالقطاع الحاص ، فى حين أن هذه المدة لا تعد من المدد التى أوجبت المادة ١٨ من الماد التى أوجبت المادة ١٨ من الماد التى أوجبت المادة ١٨ من المادة الكلية ، كما أن الحكم عابه التناقض إذ قضى بأحقية المذكور اللفئة الساحة رغم مبتى تقريره بعسدم أحقيته لها ، فضلا عما شابه من قصور فى التسبيب الإلتفاته عن الرد على أوجه دفاعها ، وما قدمته من مستندات أمام الحير .

وحيث إن هذا النهي مردود ، ذلك أنه لما كان الحسكم المطعون فيه

قد خلا مما يقيد إحتسابه ضمن الملدة الكلية للمطمون ضده المدة التي قضاها بالقطاع الحاص ، أو سبق تقريره في أسبابه بعدم أحقية المذكور الفئة السادسة إعتباراً من ١٩ /٩٧٧/٨/١ فإن ما تنعاه الطاعنة في هذا الحصوص لا يكون قد صادف علا في قضاء الحكم ، لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة لم تبين أوجه الدفاع التي تسكت بها أمام محكمة الموضوع ، أو ماهية المستندات التي قدمتها للخبر ودلالة كل منها ، حتى يمكن الوقوف على موضع العوار الذي تعزوه إلى الحسكم وأثره في قضائه ، فإن النبي عليه بالقصور في التسبيب يكون مجهلا ومن ثم غير مقبول .

. وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

چلسة ۱۳ من منايو سنة ۱۹۸۷

يرياسة السيد المستشار / أحمد كمال سالم فائب وليس المحكمة وطبوية السماية المستشارين / مصطفى زعزوع تائب وليس المحكمة - حسن على حسن، عبد الحميد سليمان م ومحد يكر غال •

(JOY)

الطبن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٥ القضائية :

(۳ ... ۲) نقش ۰ حکم ۰

۱ ـ تقض الحكم والإحالة ، التزام المحكمة المحال البها بالممالة الفاتولية التى قصل فيها المحكم النافس م 177 مرافعات • المقصود بالمسالة الفاتولية • ما طرح على محكمة النافس وأدلت برايها فيه فاكتسب حجية الإمر المقضى • امتناع ميحكة الإحالة عند اطادة نظر المعصوى عن المسامى بهذه الإحالة عند اطادة نظر العصوى عن المسامى بهذه الوطرى •

٢ ــ تفض الحكم اللصور في التسييب وأو تطرق لبيان أرجه اللصور ١٠ لا يتضمن حسما
 ١ لسالة تانولية تلتزم محكمة الإحالة باتباعها ٠

٣ ـ وجوب شمول العكم على خلاصة عوجزه لدقاع الخصوم ودفوعهم ٠ م ١٧٨ مرافعات ٠

(٤) حكم ٠ نقض ٠ استئناف ٠

تقض المحكم الاستثنائي لا يعتد الى المحكم الإبتدائي ولو كان المحكم المتقرض قده قطعي بتأييده - أثر ذلك - لمحكمة الإحالة ان تبيل في بيان الوقائع ودفاع الخصسوم ودفوعهم الى أسباب الحكم الإبتدائي -

(٥) حكم « التناقض » •

التناقض الذي يميب الحكم ... عاميته ٠

(٦) اثبات « شهادة الشهود » ٠ محكمة الوضوع ٠

الشهادة السماعية • جوازما حيث تجوز الشهادة الإصلية خضوعها لتقدير محكمسة المرضمسوع •

(٧) محكمة الوضوع • حكم •

محكمة الموضوع لها السلطة النامة في بحث الدلائل والمسمعتدات المقدمة وفي موازنة بعضها بالبعض الاخر وترجيع ما تطعين اليه ومنها شهادة الشهود - شرطه - عدم المصروع يأكوال الشاحه عدا قد يؤدي اليه مدلوثها - 1 - نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات على أنه ويتحم على المحكمة التي أحيلت إليها القضية أن تتبع حسكم النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها يه إلا أنه لما كان المقصود بالمسألة القانونية في هسلما المحال الحرى به قضاء هذه المحكمة – أن تكون قد طرحت على محكمة النقض وأدلت برأبها فيها عن قصد وبصر ف كتسب حكمها قوة الشيء الحكوم فيه في حدود المسألة أو المسائل التي تكون قد بتت فها عيث يمتنع على محكمة الإحالة عند إعادة نظر الدعوى المساس مبده الحجية أما ماعدا ذلك فتعود الحصومة ويعود الحصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض ، ولحكمة الإحالة مهذه الشابة أن تبي حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى تحصله حرة من جميع عناصرها .

٢ ــ نقض الحكم لقصور في التسبيب ــ أيّا كان وجه هذا القصور ـــ لا يعدو أن يكون تعييباً للحكم المنقوض لإخلاله بقاعدة عامة فرضها المادة١٧٦ من قانون المرافعات التي أوجبُّت أن « تشتمل الأحكام على الأسباب التي بنيت علمها وإلا كانتٍ باطله ، بما لا يتصور معه أن يكون الحكم الناقض قد حسم مسألة قانونية بالمعنى المشار إليه آنفاً حتى ولو تطرق لبيان أوجه القصور في الحكم المنقوض ، ، لما كان ذلك وكان الحسكم الناقض قد عاب على الحكم المنقوض قصوراً في التسبيب لإغفاله الرد على دفاع الطاعن المتمثل في ترك المطعون ضده شقة النزاع وإستقلاله دونه بالإنتفاع بها ، ولالتفاته عن المستندات التي قدمها الطاعن تأييداً لدفاعه رغم ما لها من دلائل ، ولعسدم كفاية ما أورده بشأن صدور إيصالاتسداد الأجْرة باسم طرفى النزاع رداً على دفاع الطاعن ، فضلا عن أنه لم يبن المصدر الذي إستقى منه عدم إنقطاع صاد المطمون ضده بشقة التداعى ، وكان هذا الذي أورده الحكم الناقض لا يتضمن فصلا في مسألة قانونية اكتسبت قوة الأمر المقضى محيث تحول بين محكمة الإحالة وبين معاودة النظر في دفاع الطاعن ومستنداتُه ، أو تحولُ بينها وبين الرد على هذا الدفاع تما يكنى لحمله مع تبيان مصدرها فى ذلك من الأوراق ، أو تحول بينها وبين دحض دلالة مستندات الطاعن بدلالة أقوى منها ، بل

لا تحول بيها وبن أن تبنى حكمها على فهم جديد تحصله حرة من جميع عناصر الدعوى ، وهى فى ذلك لا يقيدها إلا التزامها بتسبيب حكمها خضوعاً لحكم المادة ١٧٦ من قانون المرافعات ، فإن النمى بعدم إتباع قضاء النقض السابق صدوره فى الدعوى يكون على غير أساس .

٣ - أوجبت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات همول الحكم على بيانات ممنيه من بينها خلاصة موجزه لدفوع الحصوم ودفـاعهم الجوهرى ، الحكم بإعتباره ورقة شكلية من أوراق المرافعات يجب أن يكون مشتملا بذاته على جميع أسبابه .

٤ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يعيب الحكم الاستثنافى أن يحيل فى بيان الوقائع ودفاع الحصوم ودفوعهم إلى الحسكم الابتدائى الذى إشتمل على بيان ما إستند إليه الحصوم من دفوع وأوجه دفاع ونقض الحكم الاستثنافى لا يمتد إلى الحسكم الابتدائى الذى يظل قائماً ولو كان الحكم المنقوض قد قضى بتأييده.

هو ما تتماحى به الأسباب ويعارض بعضها بعضاً عيث لا يبتى بعدها ما محرحمل الحكم عليه ولا محن معه فهم الأساس الذي أقام عليه قضاءه.

٦ - الشهادة السماعية جائزة حيث تجوز الشهادة الأصلية وتخضع مثلها
 لتقسدير قاضى الموضوع .

٧ - لقاضى المرضوع السلطة التامة فى محث الدلائل و المستندات المقدمة فى موازنة بعضها بالبعض الآخر وترجيح ما تطمئن نفسه إلى ترجيحه منها وفى إستخلاص ما يرى أنه واقمة الدعوى دون رقابة عليه فى ذلك من محكمة النقض منى كان إستخلاصه سائفاً ، كما أن له أيضاً تقدير الشهادة والأحذ عا يطمئن إليه وجدانه منها طالما لم يخرج بأقوال الشاهد عما قد يؤدى إليه مدلولها .

المحكمية

ي. بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق– تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى ٣٩٣٩ لسنة ١٩٧٩ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بتمكينه من الانتفاع بشقة النزاع وإستعالها على قدم المساواة معالطاعن والتي إستأجراها سوياً بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٨/٦/١١ لإستعالهامكاتب للمحاسبة ثمكونا فها شركة بينهما لمارسة ذات النشاط وإضطرا أأوفى إثر صدور قوانن التأميم إلى تجميد نشاطها والتحقكل مبهما بعمل بالقطاع العام وإستمر إنتفاعهما أبشُّفة التداعى كإستراحة ، وأنه تغيب عن البلاد في إعاره لعدة سنوات ، وبعد عودته منعه الطاعن من الانتفاع بعين الخلف فأقام دعواه . احالت محكمة الدرجة الأولى الدعوى إلى التحقيقُ ، وبعد تنفيذه ، قضت للمطعون ضده بطلباته . إستأنف الطاعن بالإستثناف ٢٠٠ لسنة ٩٨ ق القاهرة ، وبتــــاريخ ١٩٨١/١٢/٧ حكمت المحكمة برفض وتأييد الحسكم المستأنف . طعن الطاعن في ذلك الحسكم بطريق التقض في الطعن ٢٣٥٨ أسنة ٥١ ق ، وبتاريخ ١٩/٣/٥/١٩ نقضتْ المحكمة الحسكم وأعادت القضية إلى عكمة إستثناف القاهرة التي حكمت ف١٩٨٥/١/٢٣ بتمكن المطعون آ ضده من الانتفاع بشقة النزاع وإستعالها على قدم المساواة مع الطاعن كمستأجر في الطعن الماثل ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى بنقض الحسكم و بالجلسة المحددة التزمت النيابة رأمها .

. وحيث إن الطعن أقم على ستة أسباب ينعى الطاعن بالأول منها على الحكم المطمون فيه عدم النزامه حكم المادة ٢/٢٦٩ من قانون المرافعات التي توجب على محكمة الإحالة إنباع قضاء النقض في المسألة القانونية التي قررها في القضية بما لازمه أن تمتثل محكمة الإحالة لمضمون الحكم الناقض ومعناه ، بحيث إذا كان قضاء النقض في المسألة القانونية مبذيًّا على تقلُّدير معن للوقائع تعن على محكمة الإحالة ألا تخرج عن هذا التقدير لأن إهدارها له يتضمن إهدار للمسألة القانونية التي قررتها محكمة النقض بالبناء عليه . ولماكان الحكم الناقض وبعد أن استعرض فى تفصيل أوجه دفاع الطاعن ومستنداته التى قدمها للتدليل على ترك المطعون ضده شقة النزاع قد أورد عدوناته وأن الطاعن يكون قد عزز دفاعه بالمستندات الى لها دلالها ، وبهذا يكون الحسكم الناقض قد قرر أن ما تمسك به الطاعن من أدلة له إعتبار في إثبات ترك المطعون ضده عن النزاع، وإذ أغفل الحسكم المطعون فيه الإشارة إلى هذه المستندات والتفتّ عن دلالتها فإنه يكون قد خالف قضاء النقض الذى عاب على الحسكم المنقوض كذلك أغفاله الرد على دفاع الطاعن الجوهرى المتمثل في إستقلاله بالإنتفاع بشقة الخلف بعد إنهاء الشركة التي إفترض الحسكم الابتدائي قيامها بن طرفي النزاع بإلتحاق المطعون ضده بعمل بالقطاع العام منذ ١٩٦١/١١/١٤ وقيام الطاعَن بسداد أجرتها من ماله الحاص ، ورغم ذلك فإن الحسكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع رغم وصف الحــٰكم الناقض له بأنه جوهرى ، واكتنى بالقول بأن سداد الطاعن للأجرة من ماله الخاص لا يفبد إنهاء المطعون ضده للإيجار أو تنازله عنه لشريكه فيه إستناداً إلى ما أورده بمسدوناته من أنه الازال المستأجران يسددان الأجرة للشركة المؤجرة ولازالت إيصالات السداد تصدر باسمبهما معاً؛ وهو ما يعد مخالفة صريحة لقضاء الحسكم الناقض الذي قطع بأسبابه وأنه لا يكني رداً على هذا الدفاع ۽ ما أورده الحكم المنقوض، من أنَّ عقد الإبجار لازال قائمًا تسدد الأجرة فيه بإسم عاقديه ، هذا إلى أن الحسكم الناقض عاب على الحسكم المنقوض قصوراً في التسبيب لعدم بيان المصدر الذي إستقى منه ما أورده عدوناتهمن أن وصلة المطعون ضده لم تنقطع بشقة النزاع ولم يأت من التصرفات ما يكشف عن تركه لهسا ، ورغم ذلك يعود الحسكم المطعون فيه إلى ترديد ذات العبارات دون أن بوضح مصدره فها قرره .

وحيث إن هذا النعي غر سديد ، ذلك أنه ولئن كانت الفقرة الثانية من ِ المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات ُ قد نصت في عجزها على أنه ويتحمّ على المحكمة التي أحيلت إليها القضية أنَّ تتبع حكم النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها ﴾ إلا أنه لما كان المقصود بالمسألة القانونية في هذا المحال ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـ أن تكون قد طرحت على محكمة النقض وأدلت برأمها فها عنقصد وبصر فاكتسب قوة الشيء المحكوم وبصر فى حدود المسألة أو المسائل التي تكون قد بتت فيها محيث بمتنع على محكمة الإحسالة عند إعادة نظر الدعوى المساس بهذه الحجية ، أما ما عدا ذلك فتعود الخصومة ويعود الخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحسكم المنقوض ، ولمحكمة الإحالة مبذه المثابة أن تبنى حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى تحصله حره من جميع عناصرها ، وكان نقض الحكم لقصور فى التسبيب أيًّا كان وجه هذا القصور ــ لا يعدو أن يكون تعيبًا للحـٰكم المنقوض لإخلاله بقاعدة عامة فرضَّها المادة ١٧٦ من قانون المرافعات التي أوجبتأن و تشتمل الأحكام على الأسباب التي بنيت علمها وإلا كانت باطلة ۽ ، بما لا يتصور معه أن يكون الحسكم الناقض قد حسم مسألة قانونية بالمعنى المشار إليه آنفاً حتى ولو تطرق لبيان أوجه القصور في الحسكم المنقوض ، لماكان ذلك وكان الحكم الناقض قدعاب على الحكم المنقوض قصوراً فى التسبيب لإغفاله الرد على دفاع مي الطاعن المتمثل في ترك المطعون ضده شقة النزاع وإستقلاله دونه بالإنتفاع بِها ، ولإلتفاته عن المستندات التي قدمها الطاعن تأبيداً لدفاعه رغم ما لها من دُّلاله ، ولعدم كفاية ما أورده بشأن صدور إيصالات سداد الأجرة بإسم طرفى النزاع رداً على دفاع الطاعن فضلا عن أنه لم يبين المصدر الذي إستى منه عدم إنقطاع صلة المطعون ضده بشقة التداعي وكان هذا الذي أورده الحكيم الناقض لا يتضمن فصلا في مسألة قانونية اكتسبت قوة الأمر المقضى عيث تحول بن محكمة الإحالة وبن معاودة النظر في دفاع الطاعن ومستنداته ، أو تحول بينها وبن الرد على هذا الدفاع بما يكني لحمله مع تبيان مصدرها فى ذلك من الأوراق ، أو تحول بينها وبين دحض دلالة مستندات الطاعن

بدلالة أقالى منها ، بل لا تحول بينها وبين أن تبنى حكمها على فهم جديد] تحصله حرة من جميع عناصر الذعوى ، وهيّ في ذلك لا يفيدها إلا الترامها بتسبيب حكمها خضوعاً لحكم المادة ١٧٦ من قانون المرافعات ، فإن النمي بعدم إتباع قضاء النقض السابق صدوره في الدعوى يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النمى بالسبب الثانى البطلان ، وفى بيانه يقول أن الحكم المطعون فيه خلا من خلاصة موجزة لدفوع الخصوم ودفاعهم الجوهرى بالمخالفة إلى يتقضى به المادة ١٩٧٨ من قانون المرافعات مكتفياً بالإحالة إلى أسباب الحكم الابتدائى وهى إحالة غير جائزة بعد أن الني ينقض الحسكم الاستثناق المؤيد له .

وحيث إن هذا النحى غير سديد ، ذلك أنه وإن كانت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات قد أوجبت هجول الحكم على بيانات معينة من بينها خلاصة موجزة لدفوع الحصوم ودفاعهم الجوهرى ، وكان الحسكم بإعتباره ورقة شكلية من أوراق المرافعات بجب أن يكون مشتملا بذاته على جميع أسبابه ، إلا أن المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه لا يعيب الحسكم الاستثنافي أن يحيل في بيان الوقائم ودفاع الحصوم ودفوعهم إلى الحكم الابتدائي الذي إيشار أيضاً — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن نقض الحكم الاستثنافي الذي إن ألم المرافقة في من المرافقة في منافقة الحكمة الاستثنافي لا يمتد إلى الحسكم المتقرض قد لا يمتد إلى الحسكم المتقرض قد لا يمتد إلى الحسكم المتقرض قد موجزة لدفوع الحصرم ودفاعهم الجوهرى ومن ثم فلا يعيب الحكم المطون موجزة لدفوع الخصوم ودفاعهم الجوهرى ومن ثم فلا يعيب الحكم المطون

وحيث إن حاصل النمى بالوجه الأول من السبب الثالث والشق الأول من الربعه الأول من السبب الحامس إهدار دفاع جوهرى وقصور في التسبيب وعائمة الثابت يالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحسكم المطعون عبد أورد عدوناته أنه هم تكن شركة المحاصر هي السبب في الإيجار ومن ثم

فصفة المستأجر لا تدور وجوداً وعدماً مع الشركة التي تكونت بعد الإبجـار بعدة سنوات، دون أن يوضح سبب إعتبــاره الشركة شركة محاصة ، وعدد السنن التي مرت بن إبرام عقد الإبجار وبن قيامها ، ودون أن يبن المصدر الذي إعتمد عليه في القول بأسبقية عقد الإنجار على عقد الشركة وبأنها لم تكن السبب في الإبجار ، هذا إلى أن ذلك التقدير من جانب الحكم قد أهدر دفاعه الذى ضمَّته مذكرته الأخبرة أسام محكمة الإحالة وحاصله أنه والمطعون ضده كونا شركة فيا بيهما ، وأنهما كشريكين إستأجرا شقة النراع لمباشرة نشاطهما المشترك ، وخالف الثابت بمستنداته التي تقطع بصدق دفاعه مهدراً دلالتها ، إذ يكشف دفتر الحساب المُشترك ـــ المقدم منه والمؤشر عليه من قبل مصلحة الضرائب في ١٩٥٧/٧/٣١ عن مباشرتهما العمل سوياً في مقر سابق على إستئجارهما عنن التداعي في سنة ١٩٥٨ ، ويدلل إقفاله في أكتوبر سنة ١٩٦٠ بسبب إنتهاء صحائفه على إستمرار هذا النشاط المشترك بينهما ، كما أن ما أثبت بعقد الشركة المكتوب والمحور بينهما فى ١٩٦٠/١/١ يؤكد هذا الأمر ، وبما مفاده أن الشركة التي قامت بن الطرفين ــ وعلى عكس ما ذهب إليهِ الحكمُ المطعون فيه –كانت هي السبُّب في الإنجار ، ويكون من المنطقي أن يؤدى إنهاء الشركة التي ترك المطعون ضده العن التي إستؤجرت لكي تباشر فها الشركة تشاطها .

وحيث إن النمى فى شقه الأول غير مقبول ، ذلك أن الحكم المطعون فيه وإن ذهب مذهب الطاعن وخلع على الشركة وصف شركة محاصة – وهو ما جاء بمذكراته العديدة المقسدمة لحكمة الدرجة الأولى وبصحيفة إستثنافه إلا أن هذا الوصف – وأياً ما كان وجه الرأى فيه – غير منتج فى النزاع الذى لا يغير وجه النظر فيه تحديد نوع الشركة هذا إلى أن الحسكم المطعون فيه وقد أورد بأسبابه الواقعية التى سطرها والتى أحال فيها إلى أسباب الحكم الابتدائى إلى أن عقد الإيجار قد حرر فى ١٩٥٨/٦/١١ وأن عقد الشركة قد أبرم فى ١٩٥٨/٦/١٠ ومن ثم يكون قد أفصح عن المصدر الذى إعتمد حليه فيا قرده من أن عقد الإيجار صابق على عقد الشركة ، ولا يعيبه أن لم

مجدد الفرة الزمنية بيهما حصراً واقتصر على ذكرها في عبارة مجملة بسنوات عديده، والنعي في شقه الناني في غير محله، ذلك أن دفاع الطاعن الذي سطره عذكرته الختامية المقدمة لحكمة الإحالة لجاسة ٨٥/١/٢٣ والتي وإنكان قد عمر فَى صدرها عن الرابطة بينه وبن المطعون ضده بلفظ الشركة، وبلفظ المشاركة إلا أنه تمسك في الصفحات الآخرة منها بعدم وجود شركة بينهما حتى بعمد تحرير عقدها المؤرخ ١٩٦٠/١/١ وإنما هي مجرد مشاركة ، وما جاء بالمذكرة حول قیام شرکة بینهماکان مجرد رد من جانبه علیما قد یثار بافتر اض وجودها وهذا الذي إستمسك به الطاعن في مذكرته الحتامية أسام محكمة الإحالة بجمل ما يسانده في الفَرَّة السابقة على تحرير عقد الشركة والذِّي أثبت في التَّهيد الذي صدر به ذلك العقد أنه وقامت بينهما منذ فترة قصيرة شاركه في إستقلال نشاطهما ي ، وإذ كانت المشاركة لا تنني إستقلال كل منهما عن الآخر ، وكان هذا الاستقلال قد بدا جلياً في عقد إيجار شقة النزاع التي أوجرت لها باسمهما وليس بصفتهما شريكن ولإستعالهما «مكاتب» وُليس مكتبًا ، وكان هذا العقد قد حرر في ١٩٥٨/٦/١١ أي في تاريخ سابق على إبرام عقد الشركة بينهما في ١٩٦٠/١/١ ، فإن ما ذهب إليـــه الحـــكِم المطعون فيه بأن الشركة الَّى تكونت بعد الإبجار لم تكن هي السبب فيه ورتب على ذلك أن صفة المستأجر ـــ المطعون صَّده لا تدور وجوداً وعدما مع الشركة ، فإنه لا يكون قد خالف الثابت بالأوراق أو أهدر دفاع الطاعن أو شابه قصور في التسبيب.

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن بالوجهين الثانى والثالث من السبب الثالث وبالشق الثانى من الوجه الأول من السبب الحامس وبالسبب السادس مخالفة الثابت بالأوراق وإهدار دفاع جوهرى وقصور فى التسبيب وفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول أن ما أورده الحسكم المطعون فيه عمدوناته ووقد خلت الأوراق مما يؤكد إنصراف نية المطعون ضده إلى إحداث الرك على المبيى القانونى الصحيح ... وتخالف الثابت بالأوراق ومهدر دلالة المستندات المقدمة منه والى تؤكد إنصراف إرادة المطعون ضده إلى ترك عن الزاع وهى واقعة مادية تثبت بكافة الطرق . والتي تتمثل فى قيام المطعون ضده بإخطار وهى واقعة مادية تثبت بكافة الطرق . والتي تتمثل فى قيام المطعون ضده بإخطار

مصلحة الضرائب في ١٩٦٢/٨/٢ بإلتحاقه بعمل بالقطاع العام وتركه العمل عمهنة المحاسبة وتغير محل إقامته ، وفي إقفال دفير الحساب المشترك للشركة على آخر- قيود سنة ١٩٦١ وإعتداد مصلحة الضرائب بذلك ، وفي توقف العمل بالحساب المشترك لها بالبنك ، وفى قيام المطعون ضده قبل قفل هذا الحسّاب بسحب مبلغ ألف وخسانة جنيه تمثل نصيبه بعسد تصفية الشركة ، وفي إستمرار الطاعن منفردا بمباشرة النشاط بشقة الحلف بإفتتاحه دفتر يومية مستقل والتأشر عليه من قبل مأمورية الضرائب المختصة وقيامه يسمداد إشراكات هيئة التأمينات الاجهاعية عنالعاملين بالمكتب ، وتوقيع مصلحة الضرائب إستيفاء لمستحقاتها قبلهما حجزاً عليه بشقة النزاع وحجزاً على المطعون ضده بمحل إقامته بالإسكندرية ، وفى قيامه دون المطعون ضده بسداد رالأجرة منذ سنة ١٩٦١ ، وكان ما أورده الحسكم المطعون فيه بمدوناته من أن وعلاقة المطعون ضده بالشقة المستأجرة لازالت قائمة يتردد علمها منجزاً عملا خاصاً ، لا يكفي رداً على دفاعه المؤيد عستنداته ، لأنه ايس من المقبول بعد أن توقف المطعون ضده عن مباشرة نشاطه في شقة النزاع أن يتردد علها منجزًا عملا خاصاً وأنه وإن صح تردده فلا يكون ذلك إلا من قبيل الضيافة وليس كشريك في الانتفاع ، كما لا يدحض دلالة هذه المستندات ما أورده الحسكم المطعون فيه بأسبابه من أنه وإذاكان المطعون ضده قد توظف بالقطاع العام فإن الطاعن بدوره قد توظف بالقطاع العام يلأن الطاعن أذن له إلى جانب عمله بالقطاع العام بمباشرة مهنة المحاسبة التي مارسها فعلا بشقة النزاع مخلاف المطمون ضده الذي توقف عن مز اولتهاكها جاء بإقرار وكيله بالشكوى ٦٤٨٥ لسنة ١٩٧٨ إداري عابدين هذا إلى أن ما ذهب إليه الحكم المطعون والحلاف حول تجديدها أو إنقضائها _ فإن المحكمة _ لتطمئن تماماً إلى أن مُوضُوع صداد الأجرة من جانب الطاعن – لا يفيد إنهاء – المطعون ضده – الإبجار فلازال المستأجران يسددان الأجرة للشركة المؤجرة ولازالت إصالات السُّدَاد تصَلُّوا بِإِسْمِهِما معا كما في التعاقد الأصلي وسداد نصف الإنجار عن

الشريك فيه تشمله هذه الحسابات، فضلا عن أنه مخالف الثابت بالمستندات التي تقطع بإنفراده بسداد الأجرة من ماله الحاص منذ سنة ١٩٦١ ، وفضلا عن أن الحسكم لم يبن المصدر الذي اعتمد عليه سواء في إثبات وجود تماملات مالية بين الطرقين وأن هذه المعاملات تشمل سداد الأجرة ، أو في نني إنباء المطعون ضده لملاقة الإبجار أو تناز له عنه لشريكه فيه يما يعجز محكة التغض عن مراقبة تسبيب الحكم ، فإنه ينطوى على فساد في الاستدلال لأن صدور إيصالات سداد الأجرة بإسم الطرفين تبعاً لما هو ثابت بعقد الإبجار لا تني إنفراد الطاعن بسدادها منذ عام ١٩٦١ .

وحيث إن هذا النعي غبر سديد ، ذلك أنه وقد إنتهت المحكمة في الرد على سبب النعى السابق إلى صحة ۖ إستخلاص الحكم المطعون فيه بأن عقد الإبجار الذي حرر في ١٩٥٨/٦/١١ مخرج عن نطاق عقد الشركة الذي أبرم بين طرفى التداعي في ١٩٦٠/١/١ ، وكان الطاعن قد تمسك صراحة بمذكرته الختامية أمام محكمة الإحالة بأن شقة النزاع لم تكن من عناصر الشركة بل كانت مقرآ تباشر فيه الشركة نشاطها ، وأن حق الانتفاع بعــــن النزاع لم يذكر كحصه لأحد الطرفين في الشركة ، فإن المستندات المقدمة من الطاعن للتدليل على إنتهاء الشركة سواء لعدم مباشرة المطعون ضده نشاطآ فمها وبتوقفه عن مزاولة مهنة المحاسبة ، أو لإنفراد الطاعن بمباشرة هذا النشاط بشقة الخلف ــ أياً كان وجه الرأى فيها ــ تكون غير منتجة في إثبات واقعة ترك المطعون ضده شقة النزاع وإنهائه عقد الإبجار أوَّ تنازله عنها لشريكه الطاعن ، لَّنْ كَانَ مَا تَقَسِدُم إِلا أَنَ الثَّابِتُ فِي الْأُورَاقِ أَنْ ثُمَة شركة قامت بِن الطرفين أبرم عقدها في ١٩٦٠/١/١ واتخذ من عين النزاع مقرآ لها ، وأنه كنتيجة لازمة لقيام هذه الشركة نشأت بين الطرفين معاملات مالية فتح لها حساب مشترك في البنك ولم يقفل إلا في سنة ١٩٦٣ وهو تاريخ لاحق لإنفراد الطاعن بسداد الأجرة من حسابه المستقل ، وأنه وبغض النظر عن إنهاء الشركة كما ىذهب الطاعن أو مجرد تجميد نشاطهاكها يذهب المطعون ضده ، فإن الطـاعن لم يقدم لمحكمة الموضوع دليلا يثبتبه صدق مدعاه ويرد به دفاع خصمه على أن

المعاملات الى نشأت بيهما بقيام الشركة والى كانت أجرة شقة النراع تسدد مها قد صفيت وأن المطعون ضده قد قبض مستحقاته فيها أو أن المبسلغ الذى قام بسحبه من الحساب المشترك فى فعراير ١٩٦٧ بمثل كامل نصيبه بعد تصفية الشركة ، وهو ما يستعصى معه القول بقعود المطمون ضده عن سداد حصته فى أجرة شقة النزاع المطاعن الذى قام بسدادها للشركة المؤجرة ، واستنباط قرينة من هذا القعود على تركه العين أو تناز له عها لشريكه فيها لا كان ما تقسدم فإن ما القعود على تركه العين أو تناز له عها لشريكه فيها الكان ما تقسدم فإن ما ذهب إليه الحسكم المطمون فيه من أن الأوراق القانوني الصحيح ... وأنه فى مواجهة ما تقدم من معاملات مالية وإنعقاد شركة والحلاف حول تجديدها أو إنقضائها . فإن المحكمة لتطمئن تماماً إلى أن شركة والحلاف حول تجديدها أو إنقضائها . فإن المحكمة لتطمئن تماماً إلى أن الإعمار ... يكون سائفاً وكافياً الإقامة قضائه ، ولا ينطوى على غالفة للثابت بالأوراق أو فساد فى الاستدلال أو إهدار لدفاع جوهرى أو قصور فى بالأوراق أو فساد فى الاستدلال أو إهدار لدفاع جوهرى أو قصور فى التسبيب ، ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن حاصل النمى بالسبب الرابع التناقض وعدم وضوح الأساس القانونى للحكم ، وفي بيانه يقول الطاعن أن الحسكم المطعون فيه أورد عدوناته أنه ولاتثريب على المستأجر إن هو لم ينتفع بالعين فعلا مادام قائماً بإلتزاماته شده لم يكن ينتفع بشقة الزاع ولكنه لا يعد تاركاً لهسا لأنه كان يقوم بإلتزاماته قبل المؤجر وأهمها دفع الإيجار ، إلا أنه عند تطبيق هذا المبدأ إستند الحكم إلى أدلة إستخلص مها أن المطعون ضده كان ينتفع بالعين وأنه ليس المحكم إلى أدلة إستخلص مها أن المطعون ضده كان ينتفع بالعين وأنه ليس المحم سداد الإيجار وأورد في هذا الحصوص قوله وأن الحكمة لتطمئن تماماً إلى أنه في كان الحسكم قد اعتد بالإنتفاع الفعلى للعين أم بسداد الأجرة ، هذا إلى أنه في كان الحسكم قد اعتد بالإنتفاع الفعلى للعين أم بسداد الأجرة ، هذا إلى أنه في

الوقت الذي حرص فيه الحسكم على عدم الربط بين عقد إيجار شقة النزاع وبين الشركة التي قامت بين طرفيه مقرراً أن الحصومة بين طرفين كل منهما مستأجراً أصلى ولم تكن شركة المحاصة هي السبب في الإيجار ومن ثم فصفة المستأجر لا تدور وجوداً وعلماً مع الشركة التي تكونت بعد الإيجسار بسنوات عديده و فإن الحسكم يعود ويربط بين بقاء المطعون ضده كمستأجر وبين بقاء الشركة بينه وبين الطاعن إذ يذكر رداً على دلالة سداد الأجرة من حساب الطاعن وحده أن موضوع سداد الإيجار تشمله هذه الحسابات وأى حساب الطاعن وحده أن موضوع سداد الإيجار تشمله هذه الحسابات وأى بين الطرفين وإستمرارها وسداد الأجرة من حساباتها ، أو أن إيجار الشقة لا صلة له بوجود شركة بين الطرفين ، إذ في الحالة الأولى كان يتمين على الحكم أن يبين سنده في بقاء الشركة وأن يوضح حساباتها الدالة على سداد الأجرة ، وفي الحالة الأولى كان يتمين على الحكم أن يبين سنده في بقاء الشركة وأن يوضح حساباتها الدالة على سداد الأجرة ، وفي الحالة الأله الثانية كان يتمين عليه النيس ما اعتمد عليه للقول بأن المطعون ضده كان يدفع نصف الأجرة بعيداً عن الشركة .

وحيث إن هذا النمى في غير عله ، ذلك أن التناقض الذى يعيب الحكم هو وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ ما تهاحى به الأسباب ويعارض بعضها بعضا لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحسكم عليه أو لا يمكن معه فهم الأساس الذى أقام الحسكم عليه قضاؤه ، ولمساكان المبدأ القانونى الذي أورده الحكم المطعون فيه للتفرة بين إنعقاد الإيجار وبين الانتفاع بالمين المؤجرة أوبين تركه لحسا ، لا يتعارض مع تطبيقه لحسفا المبدأ الذي تعرض فيه لواقعة إنتفاع المطعون ضده بالهين المؤجرة وإنهى فيه إلى أنه لازال يتردد عليها منجزاً عملا خاصاً . ولواقعة الرك الى غلص فيها إلى أن الأوراق قد خلت منا يؤكد إنصراف قصد المطعون ضده إلى إحداث الرك ، هذا إلى أن الأعراق م عليه ما إنهى إليه الحسكم من أن الشركة التي تكونت بعد إبرام عقد الإيجار فم تكن مى السبب فى الإيجار وما رتبه على ذلك من أن صفة المستأجر لا تدوو وجوداً وعدما مع الشركة لا يتعارض مع ما ذهب إليه الحكم من أن قيام

شركة بين الطرفن – فى تاريخ لاحق لعقد الإيجار – أدى إلى وجود معاملات ماليه بينهما ، وما رتبه على ذلك من أن سداد الطاعن للأجر من حسابه الحاص لا يعى إنهاء المطعون ضده للإيجار أو تنازله عنه لشريكه الطاعن بإعتبار أن حساب الشركة تشمل سداد حصة المطعون ضده فى الأجرة ، وبالتالى فإن النمى بالتناقض يكون على غير أساس . ولماكان الحسكم المطعون فيه لم يقطع فى أمر إنقضاء الشركة أو تجميد نشاطها، ولم يين قضاءه على قيام المطعون ضده بدفع حصته فى الأجرة بعيداً عن الشركة ، ومن ثم فإن النمى عليه لعدم تبيان سنده فيا لم يقم عليه قضاءه يكون بدوره على غير أساس .

وحيث إن حاصل النحى بالوجه الثانى من السبب الحامس القصور في التسبيب وفي بيانه يقول الطاعن أن الحسكم المطعون فيه إستند في قضائه إلى أقوال شاهدى المطعون ضده وإستخلص مبا أن علاقته بشقة التداعى لازالت قائمة يتردد عليها منجزاً عملا خاصاً رغم أن شهادتهما ساعية ولا تعد شهادة بالمعنى القانوني الصحيح ورغم تناقض أقوال أولهما بين ما قرره من زيارته للمطعون ضده بشقة التداعى في سنة ١٩٧٨ وبين علمه أن المطعون ضده لم يعد يتردد عليها منذ ١٩٧٨ ، وإذكان لا يعرف على أى أقوال إعتملت المحكمة في تكوين عقيدتها بما يؤدى إلى إختلال الأساس الذى أقامت عليه قضاءها ، هذا إلى أن الحسكم المطعون فيه أغفل الإشارة إلى شهوده الذين أدلو بأقوالهم في الشكوى الإدارى رغم صلهم بالزاع ، عما يعيه بالقصور في التسبيب .

وحيث إن النعى فى شقه الأول غير سديد ، ذلك أن الشهادة الساهية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — جائزة حيث تجوز الشهادة الأصلية وتخضع مثلها لتقدير قاضى الموضوع ، والنعى فى شقه الثانى غير صحيح إذ ليس ثمة تناقض فى أقوال الشاهد الأول المطعون ضده ذلك أن زيارته له بشقة النزاع فى غضون ١٩٧٨ لا تتمارض مع إمتناع هذا الأخير عن التردد علمها فى تاريخ لاحق من ذات العام بعد حصول الحلف بيته وبين الطاعن، والنعى فى شقه الثالث غر مقبول ذلك أن لقاضى الموضوع السلطة التامة فى

عث الدلائل وللستندات المقدمة وفي موازنة بعضها بالبعض الآخر وترجيح ما تطمئن نفسه إلى ترجيحه منها وفي إستخلاص ما يرى أنه واقعة الدعوى دون رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض منى كان إستخلاصه سائغاً كما أن لقاضي الموضوع :تقدير الشهادة والأخذ. بما يطمئن إليه وجدانه مبها طالما لم نخرج بأقوال الشاهد عما يؤدى إليه مدلولها ، لماكان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وبعد أن إستعرض أقوال شهود الطرفين ، قد إنهي في حدود سلطته الموضوعية إلى الأخذ بأقوال شاهدى المطعون ضده وتزجيحها وكان لم مخرج فيدا لمحكمة الموضوع سلطة تحصيله وتقديره بغية الوصول إلى نتيجة مغايرة و هو مالا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، والنعى فى شقه الأخبر غير صحيح ، ذلك أن الحسكم المطعون فيه لم يغفل الإشارة إلى أقوال شهود الطاعن الي انتظمتها الشكوي الإداري ، إذ أحال في شأن المستندات والمذكرات إلى ما أورده الحكم الابتدائى الذي أشار إلى الشكوى ٦٤٨٥ لسنة ١٩٧٨ إداري عابدين التي تضمنت تلك الأقوال ، ولا على الحسكم المطعون فيه إن لم يتناولهذه الأقوال بأسباب مستقلة ، إذ لا الزام عليه في أن يتتبع الحصوم في مناحى دفاعهم ومختلف حججهم والرد على كل منها إستقلالا وحسبه أن يقم قضاءه على ما يكني على لحمله .

وحيث إنه لما تقسيم يتعين رفض الطعن .

en de la companya de la co La companya de la co

جلسة ١٧ من مهايو سنة ١٩٨٧

تربياسة السيد المستشار/ محمد المرس فتح الله ثالب رئيس المصكمة وعضوية السمادة المستشارين/ سعيد أحمد صقر تائب رئيس المحكمة ، محمد الطفى السيد ، أحمد زكى غرابة وطمه الشريف ،

(104)

الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٥٣ القضائية :

رسوم ۰ حکم ۰ شهر عقاری ۰

العكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكبيلية عبل المصرر المتجو • عدم قابليته للطن متى قصل في المنازعة بشأن تقدير الرسم • قصله في منازعات أخرى • خصوعه للقراعد العامة في الطعن •

تنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر على أنه و في الأحوال الى إتستحق فها رسوم تكييلة يصدر أمن المكتب المختص أمر تقدير تلك الرسوم ... وبجوز لذوى الشأن فى غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الحبرة المنصوص عليها فى المادة ٢١ التظلم من أمر التقدير ... ويرفع التنظلم إلى المحكمة الابتدائية الكاثن بدائرتها المكتب الذى أصدر الأمر ويكون حكمها غير قابل للطمن ، والمستفاد من هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الحسكم الصادر فى التنظلم من أمر تقسير الرسوم التحكيلية لا يكون غير قابل للطمن إلا إذا فصل فى منازعة فى تقدير هذه الرسوم ، فإذا فصل ألحكم فها يثور من منازعات أخرى فإنه مخضع من حيث قابليته للطعن لقواعد المحامة الواردة فى قانون المرافعات .

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حلى ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن حسمت تتحصل فى أن مكتب الشهر العقارى بالإسكندرية أصدر أمراً بتقدير مبلغ ١٦٣٤ جنهاً قيمة وسوم تكيلية مستحقة على المطعون ضدهما عن المحرر المشهر برقم ١٦٣٣ سنة ١٩٧٤. تظلم الأخيران من هذا الأمر بتقرير فى قلم الكتاب قيد برقم ١٧٩٧ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى الإسكندرية ، وإستندا إلى أنه سبق المكتب المذكور أن أصدر أمراً يتقسدير وسوم تجيلية مستحقة عليما عن ذات المحرر المشهر مقدارها ١٩٧٠ عنه ٢٥٤٠ جنهاً . حكت المحكمة بإلغاء أمر التقدير المتظلم منه . إستأنف الطاعنان هذا الحكم بالإستثناف رقم ٥٨ سنة ٣٦ قضائية الإسكندرية ، وبتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٤ قضت المحكمة بعدم جواز الاستثناف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النياية مذكرة رأت فيها نقض الحسكم ، وحرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشروة فحددت جلسة نظره وفيها الذرعت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بسبب الطمن على الحسكم المطمون فيه محالفة القانون والحطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك يقولان إن الحسكم أقام قضاء بعدم جواز الاستتناف على أن المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ تقضى بعدم قابلية الحسكم الصادر في التظلم من أمر تقسدير الرسوم التكميلية للطمن فيه . حال أن هذه المادة يقتصر سريانها على الأحكام الصادرة في المنازعات التي تقوم على أساس آخو فإن الطمن في الأحكام الصادرة فيا مخضع لقواعد العامة في قانون المرافعات. فإن الطمن في الأحكام الصادرة فيا مخضع لقواعد العامة في قانون المرافعات. وإذ أسس الحسكم المستأنف قضاءه على أنه لا بجوز الشهر العقاري إصدار أمر ثان يتقدير رسوم تكميلية مادام أنه سبق له إصدار أمر يتقدير ها فإن هذا الحكم لا يسرى عليه نص المادة ٢٦ من القانون سالف الذكر.

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ سنة ١٩٦٤ بشأن رسوم الشهر والتوثيق تنص على أنه فى الأحوال التى تستحق فها رسوم تكميلية يصدر أمن المكتب المختص أمر تقدير بتلك الرسوم وبجوز لذُّوى الشَّان في غير حالة تقدير القيمة عمرفة أهل الحبرة المنصوص علَّها في المادة ٢١ التظلم من أمر التقدير ويرفع التظلم إلى المحكمة الابتدائية الكَّائن بدائرتها المكتب الذي أصدر الأمر ويكونُّ حَكَمُها غر قابل للطعن ، وكان المستفاد من هذا النص ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المخكمة ــ أن الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية لا يكون غير قابل للطعن إلا إذا فصل في منازعة في تقـــدير هذه الرسوم ، أما إذا فصل الحكم فيها يثور من منازعات أخرى فإنه مخضع من حيث قابلية الطعن للقواعد العامة الواردة في قانون المرافعات . لما كان ذلك وكانت منازعة المطعون ضدهمًا أمام محكمة الدرجة الأولى تقوم على أن مكتب الشهر العقارى سبق له إصدار أمر بتقدير رسوم تكميلية مستحقة علمها عن ذات المحرر المشهر الصادر بشأنه أمر التقدير المتظلم منه ، وكان الحكم الابتـــدائى قد قضى بإلغاء هذا الأمر تأسيساً على أنه لأ بجوزلمكتب الشهرالعقارى. إصدار أمر ثان بتقدير رسوم تكميلية مادام قد سبَّق له إصدار أمر بتقدير هذه الرسوم التكميلية ، وكان النزاع الذى فصل فيه هذا الحكم لا يدور حول مقدار الرسوم وإنما يدور حول أحقية مكتب الشهر العقارى أو عدم أحقيته في إصدار أمر ثان بتقدير رسوم تكميلية عن شهر محرر واحد ، فإن الحسكم الصادر في هذه المنازعة لا يكون قد فصل في منازعة في تقـــدير الرسوم ومن ثم يخضع للقواعد العامة الواردة في قانون المرافعات من حيث جواز الطعن فيه . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقرر أن ذلك الحكم لا يجوز إستثنافه طبقاً لنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ سالف الذُّكُو لأنه قضى في تظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية وحجب نفسه عن نظر موضوع الاستثناف فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القسانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ١٧ من مسايو سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضبوية المسادة المستشارين/ الدكتور على فاضل حسن نائب رئيس المحكمة ، طلعت أمين صادق ، محسمد عبد القادر سمع وعبد العال العمال •

(102)

الطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٥٢ القضائية :

٢ - ٢) عمل « تصحيح أوضاع العاملين : مدة خدمة » مساواة •

۱ ـ الالتزام بالعمل بأحكام الفصفين الثالث والرابع من القانون ۱۱ لسنة ۱۹۷۰ والجداول الملحقة به حتى ۱۹۷۷/۲۲/۳۱ • تى ۳۳ لسنة ۷۴ م ۲۱ بند هـ من القانون ۱۱ لسنة ۱۹۷۵ • حساب عدد الفتمة طبقا لاحكامها حتى التاريخ المثنار اليه •

٢ - عدم جواز الاستناد الى قاعدة المساواة للخروج على ما يقرره الشرع ينص صريم ٠

ا حماد الفقرة الأولى من المادة الرابعة من مواد إصدار القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٧ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المذنيين بالدولة والفطاع العسام ، والمادة ٢١ من ذات القانون ، والمواد الثانية والسادسة والثامنة من القانون ٣٧ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحسكام القانون المشار إليه ، أن القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ أوجب العمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أخب بالترقيات وحساب مدد الحدمة ، وكذا الجداول الملحقة به حتى ٣١ من ديسمبر ١٩٧٧ ، وإذ وردت المادة ٢١ يند (ه) ضمن المواد التي إنتظمها الفصل الرابع من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، فإنه يتعين حساب مدد الحدمة طبقاً لأحسكامها حتى التاريخ المحدد بالقسانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ .

٢ - لا وجه التحدى عبدأ المساواة بن العاملين للخروج على الأصل
 الذي أورده المشرع ينص صريح.

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٩٧٩ إلسنة ١٩٧٩ عمال كلى الإسكندرية على الشركة المطعون ضدها طالباً الحكم بأحقيته للفئة السابعة والزامها أن تدفع له مبلغ ١٠٠٠ جنباً مع ما يستجد ، وقال بياناً لدعواه أنه التحق بالعمل لدى المطعون ضدها بوظيفة فنية إعتباراً من ١٩٥٨/٧١ ، وإذ قامت برقيته للفئة السابعة بالتطبيق وإذ قامت برقيته للفئة السابعة بالتطبيق نديم المقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، فقد أقام الدعوى بالطلبات آنفة البيان ندبت المحكمة خبراً ، وبعد أن قدم تقريره قضت في ١٩٨١/٥٣١ بأحقية البيان الطاعن للفئة السابعة إعتباراً من ١٩٧١/٨/١ والزمت المطمون ضدها أن تؤدى الله مبلغ ٥٥٠،٣٠٣ جنباً . إستأنفت المطعون ضدها هذا الحسكم أمام عكمة إستثناف الإسكندرية ، وقبد الاستثناف برقم ٤٩٨ لسنة ٣٧ ق ، وعبد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبعت طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبعت طبا الرأى برفض الطعن ، و مرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفها الزمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطعن أقم على سبين ينعى الطاعن بالسبب الأول والوجه الثانى من السبب الثانى على المحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى على سند من أن القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ الذى أضاف البند (ه) إلى المسادة ٢١ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٥ قد أوجب حساب مدد الحلمة الكلية حى

مد العمل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٥ دون أن ينظم كيفية حساب المدد الكلية العمل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٥ دون أن ينظم كيفية حساب المدد الكلية وبالتالى كان يتعين حساب مدة خدمته ختى ١٩٧٤/١٢/٣١ ، يضاف إلى ذلك أن المطعون ضدها إذ احتسبت المدد الكلية لزملائه حتى ١٩٧٥/٥/١٠ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، فقد كان لزاماً على محكمة الاستشاف وإعمالا لقاعدة المساواة بين العاملين أن تقضى بندب خبير لحساب مدة خدمته حتى هذا التاريخ ، مما يعيب الحكم علاوة على الحطأ في تطبيق القسانون بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة الرابعة من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على أن ويعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول الملحقة به حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ . وتنص المساده ٢١ منه على أنه وتحسب المدد الكلية المتعلقة بالعاملين المعينين في الوظائف المهنية أو الفنية أو الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين الثالث والخامس المرفقين مع مراعاة القواعد الآتية (أ) (ب) (ج) (د) وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون المشار إليه تنص على أنه يستبدلُ بنص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ... النص الآتى : يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول الملحقة به حتى ٣١ من ديسمبر ١٩٧٧ ۽ وتنص المادة السادسة منه على أن ويضاف بند (ﻫ) إلى المادة ٢١ من قانون ... رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نصه الآتي : هـــ حساب مدة الخدمة لمن نقل أو أعيد تعيينه لأى سبب من الأسباب من غر حاملي المؤهلات الدراسية أو من حملة المؤهلات الأقل من المتوسطة قبل نشر هذاالقانون ، من الوظائف المهنية أو الفنية إلى الوظائف الكتابية على أساس تطبيق الجدول الثالث الحاص بالوظائف الفنية أو المهنية بالنسبة للمدة التي قضيت في هذه الوظائف ثم تطبيق الجدول الرابع

أو الخامس حسب الأحوال إعتباراً من تاريخ النقل أو إعادة التعين بهذه الوظائف وبالفئة والأقدمية التي يصل إلمها بالتطبيق للجدول الثالث، ومع ذلك بجوز تطبيق الجدول الأصلح للعامل من الجداول المشار إليها حسب الأحوال على المدة الكلية بأكملها إذا كان هذا الجدول ينطبق على أكثر من نصف هذه المدة، وتنص المادة الثامنة على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به إعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وفإن مفاد ذلك أن القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ أوجب العملُ بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الخاصين بالترقيات وحساب مدد الخدمة ، وكذا الجداول الملحقة به حتى ٣١ من ديسمبر ١٩٧٧ ، وإذ وردت المادة ٢١ بند (ﻫ) ضمن المواد التي إنتظمها الفصل الرابع من القانون رقم ١ ١ لسنة ١٩٧٥ فإنه يتعنن حساب مدد الحدمة طبقاً لأحكامها حتى التاريخ المحدد بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ ، ولا وجه في هذا الصدد للتحدى عبدأ المساواة بن العاملين للخروج على هذا الأصل الذي أورده المشرع بنص صريح ، لماكان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد النزم هذا النظر بأن أقام قضاءه برفض دعوي الطاعن على أن الجدول الثالث من الجداول الملحقة بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٥ لا ينطبق على أكثر من نصف مدة خدمته الكلية حتى ١٣/٣١ /٧٧ بالتطبيق لحكم المادة ٢١ بند (ه) من القانون المشار إليه ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيقُ القانون أو شايه القصور في التسبيب .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجهين الأول والثالث من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحسكم ذهب إلى أن القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ قد إشرط لنطبيق الجدول الشالث من الجداول المسحقة بالقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٧٥ إنقضاء مدة سنتين على تعيين العامل بالوظائف الفنية ، في حين أن القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ جاء قاصراً على تخفيض المدد الواردة بالجدول الثالث ولم ينص فيه على هذا الشرط ، يضاف إلى ذلك أنه كان ينعين على محكة الاستثناف أن تقضى بندب محبر يضافة على دامته تزيد على الاث سنوات قضاها بالوظائف الفنية إلى ما سبق

إحتمايه منها والتي تجساوز في مجموعها نصف المسلمة الكلية المحسوية حتى المعانون معها الحسكم معينًا بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن النعى بوجهيه غير مقبول ذلك أنه لمساكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه خلوها مما يفيد أنه عول في قضائه على أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ فإن النمى عليه بالحطأ في تطبيق هذا القانون يكون وارداً على غير على ، ولما كان الطاعن لم يتمسك أمام عكمة الاستثناف بشغله للوظائف الفنية لمدة تزيد عما احتسب مها حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ ولم يطلب ندب خيبر لإضافها فإن ما يثره في هذا الحصوص يكون قائماً على أمور واقعية لم يسبق عرضها على عكمة الموضوع فلا يقبل التحدى بها لأول مرة أمام عكمة المقض

وحيث إنه لما تقـــدم يتعين رفض الطعن . `

جلسة ٢١ من مسايو سنة ١٩٨٧

يرياسة السيد المسشار/ محمد محمود راسم تاتب وئيس المصكمة وعضمءوية السسادة المستشارين/ محمد راقت خفاجى قاقب وئيس المحكمة ، محمد فؤاد شرياش ، عبد البر حسين سالم وم∰مد محمد طيطه •

(100)

الشمن رقم ١٢٥١ سنة ٥٠ القضائية :

ايجار « ايجار الاماكن » « التاجير من الباطن » • « التاجير الفروش » •

التأجير من الباطن ماروشا للطلبة دون اذن المالك ٠ م٠٤/ ب ق ٤٩ سنة ١٩٧٧ . مناطه ٠ أن يكونوا في مرحلة يجهداون فيها الافتراب عن أسرهم ٠ علة ذلك ٠

النص في المادة ٤٠/ج من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظم العلاقة بن المؤجر والمستأجر ، يدل على أن المشرع إنما إسبَّدف مواجهة أزمة الإسكَّان التي تصادف قطاعـاً كبراً من الطلاب ، وهم هؤلاء الذين يضطرون إلى ترك البلاد التي يقيمون فها مع أسرهم إلى أخرى تقع بها المعاهد العامية التي يتم الحاقهم بها ، فيسعون إلى البحث عن مساكن لهُمْ فَى هذه البلاد ، وغالبًا مالا يوفقوا ، فأتاح لهم المشرع بموجب هذا النص ، وتحقيقاً للمصلحة العامة الإستنجار من الباطن دون إذن يصار للمستأجر الأصلي بذلك من المسالك ، مما لازمه أن يكون هؤلاء الطلاب في مرحلة يحتملون فيها الاغتراب عن أسرهم والقيام على أمور أنفسهم دون حاجة إلى إشراف أو معاونة من ذوبهم ، ولا يحاج في ذلك بأن النص قد أطلق في صياغته لفظ والطلاب، إنما إستهدف كل من التحق بمعهد دراسي أياكان سنه أو المرحلة الدراسية المؤهل لها ، لمحافة ذلك للحكمه من التشريع ، ووروده إستثناء من القواعد العامة في قوانين إمجار الأماكن التي تحظر على المستأجر --دون إذن صريح من المالك ــ تأجَّر المكان المؤجر له من الباطن ، مما يتعن أخذه قدره وعدم التوسع في تفسيره حتى لا يتخذ سبيلا لمخالفة الحظر المشار إليه في غبر موضعه :

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكِلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على المطعون ضدهما الدعوى رقم وماثر الأوراق - فى أن الطاعنات أقمن على المطعون ضدهما الدعوى رقم ١٩٧١ سنة ١٩٧٧ كلى شال القاهرة بطلب الحسكم بإخلاء الشقة المبينة بالصحيفة وبعقد الإنجار المؤرخ ١٩٥٧/١٠/٩ وتسايمها لهن ، وذلك على سند من أن المطعون ضده الأول إستأجر مهن الشقة على الذراع لإستمالها سكنا خاصاً له إلا أنه قام بتأجرها من باطنه مفروشة للمطعون ضده الثاني دون إذن منهن ، وبتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٥ حكمت الحكمة بإخلاء الشقة على الذراع وتسليمها للطاعنات . إستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤٤٢٣ منة ٩٦ وباريخ ١٩٨٠/٣/٣ قضت الحكم بالإستئناف الحكم المستأنف وبرفض الدعوى . طعنت الطاعنات في هذا الحسكم بطريق المقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيا الرأى بنقض الحسكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفها النرمت النيابة رأما .

وحيث إن تما تنماه الطاعنات على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون وتأويله ، وفى بيان ذلك يقلن أن الحسكم أسس قضاءه برفض دعواهن على سند من نص المادة ٤٠٠ / جمن القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ التي تجيز المستأجر أن يؤجر من باطنه المكان المؤجز له الطلاب الذين يدرسون فى غير المدن التي تقيم فيها أسرهم ، إعتباراً بأن المطعون ضده الثاني إنما إستأجر الشقة محل الذاع لسكى أبنتيه اللتين الحقهما بإحدى مدارس القاهرة بعيداً عن محل إقامته عمدينة المدوم ، بيناً إحدى هاتين الإبنين ملحقة عرحلة الحضانه والثانية

بالروضه ، وهما لا تعتران من الطلبة الذين عناهم النص المشار إليه والذى إسهدف فى الأصل حل مشكلة إسكان طلاب الجامعات والمعاهد .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن النص فى المادة ٤٠ من القانون . رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظم العلاقة بين المؤجر والْستَأْجِر على أنه الا مجوز للمستَأْجِر فَى غير المصايف والمشاتى المحدده وفقاً لأحكام هذا القانون أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشاً أو خالياً إلا في الحالاتُ الآتية ... (ج) إذا أجر المكان المؤجر له كله أو جزءاً منه للطلاب الذين يدرسون في غير المدن التي تقيم فيها أسرهم، ، يدل على أن المشرع إنما إسهدف مواجهة أرْمَة الإسكان الَّتي تدادف قطاعاً كبيراً من الطلاب ، وهم هؤلاء الذين يضطرون إلى ترك البلاد التي يقيمون فيها مع أسرهم إلى أخرى تقع بها المعاهد العلمية التي يتم الحاقهم بها ، فيسعون إلى البحث عن مساكن له في هذه البلاد ، وغالبًا مالاً يوفقوا ، فأتاح لم المشرع بموجب هذا النص ، وتحقيقاً للمصلحة العامة ــ الاستشجار من الباطن دون إذن يصدر للمستأجر الأصلي بذلك من المالك ، مما لازمه أن يكون هؤلاء الطلاب في مرحلة محتملون فيها الاغتراب عن أسرهم والقيام على أمور أنفسهم دون حاجة إلى إشراف أو معاونة من ذوبهم ، ولا محاج في ذلك بأن النص وقد أطلق في صياهه فقط والطلاب، إنما إسهدف كل من التحق عمهد دراسي أيًّا كان سنه أو المرحلة الدراسية المؤهل لهـــا ، لمحافاة ذلك للمحكمة من التشريع ، ووروده إستثناء من القواعد العامة في قوانين إيجار الأماكن إلى تحظر على المستأجرـــدون أذن صريح من المالك ــ تأجير المؤجر له من الباطن ، مما يتعين أخذه بقدره وعدم التوسع في تفسيره حتى لا يتخذ سبيلا لمحالفة الحظر المشار إليه في غير موضعه . لماكان ذلك ، وكان الدين من الأوراق أن أحدى ابنتي المطعون ضده الثانى مقيدة بإحدى مدارس الحضانه ، والثانية بالروضة في العام الدراسي ١٩٧٨/٧٧ يما لا يتصور معه إمكانية إقامتها بعيداً عن أحضان أسرتهما ، فإنهما لا تعتبران من الطلاب الذين عناهم المشرع بالنص المشار إليه ، ولا يعد الحاقهما بإحدى مدارس القاهرة مسوعًا لأعمال حكم النص المشار إليسه .

وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى يرفض الدعوى بإعتبار أن تأجير المطعون ضده الأول (المستأجر الأصلى) الشقة محل النزاع من باطنه للمطعون ضده الثانى دون إذن كتاب صريح إنما هو إستمال لحقه المنصوص عليه فى المادة ٤٠/ج من القانون سألف الذكر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القسانون نما يوجب نقضه.

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقـــدم ، وكان لا خلاف بين طرفى الحصومة فى أن المطعون ضده الأول قد أجر الشقة المؤجرة له إلى المطعون ضده النافى بالعقد المؤرخ ١٩٧٧/١١/٣٢ دون إذنى كتابى صريح من الطاعنات ، فإن قضاء محكة أول درجة بإخلاء العن محل النزاع لهذا

من الطاعنات ، فإن قضاء محكمة أول درجة بإخلاء العين محل النزاع لهذا السبب يكون في محله للأسباب التي بني عليها مما يتعين معه رفض الاستثناف وتأبيد الحسكم المستأنف:

بطسة ٢٤ من مهايو سنة ١٩٨٧

برياسة السنيد المستشار/ محمد المرسى فتح الله ثالب رئيس المسكمة وعضوية السادة المستشارين / سعيد أحمد صفر ثالب رئيس المحكمة ، محمد لطفى السيد ، أحمد زكى غرابة وطـه الشريف •

(101)

الْطُعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) نقش د الأحكام غير الجائز الطعن فيها » •

عدم جواز الطمن عبق استقلال في الاحتكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحسكم المُعلمي المام، الاستثناء - م ٣٦٣ مراقعات -

(۲) عقسد ، هیسه ،

الهية التى يضعرط فيها القسايل • عدم احتيارها من التبرعات المنصنة الواجب ترتيفها يعقد وسمى • اشتمال العقد عل التزامات متبادلة بين طرفيه • اعتباره عقدا غير مسمى لا تجب له الرسمية ولا يجرز الرجوع فيه ولو وردت اللاط التنازل والهية والرجوع •

١- النصى في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه الا تجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سر الدعوى ولا تنهى بها الحصومة إلا بعد صدور الحكم المهي للخصومة كلها ، وذلك فيا عدا الأحكام الوقتية والستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى، يدل على ما أفصحت عنه الملكرة الإيضاحية على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تفضى بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سر الحصومة قبل الحكم المتابى المهيى لها ، وذلك فيا عدا الأحكام الوقتية والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ، ورائد المشرع في ذلك هو الرغبه في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين عملف الحاكم وما يترتب على ذلك أحياناً من تعويق الفصل في موضوع الدعوى ومايترتب على ذلك أحياناً من تعويق الفصل في موضوع الدعوى ومايترتب على ذلك أقتات التقاضي.

٧ – المقرر في قضاء هذه المحكمة – أن الهبات التي يشترط فها المقابل

لا تعتبر من التبرعات المحضة التي بجب أن توثق بعقد رسمى ، فإذا كان العقد مشتملا على الترامات متبادات بين طرفيه ، فإنه لا يكون عقد تبرع ، كما أنه لا يعد بيماً ولا معاوضة ، وإنما هو عقد غير مسمى فلا تجب له الرسمية ولا يجوز الرجوع فيه ، وذلك على الرغم مما قد يكون وارد فيه من ألفاظ التارَّل والهبة والتبرع ، لأن كل هذه الألفاظ إنما سيقت لبيان الباعث على التصرف ولا تؤثر على كيان العقد م

المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن- تتحصل في أن المطعون ضدوعن نفسه وبصفته أقام الدعوى رقم ١١٧٩ لسنة ١٩٧٩ مدنى كل دمبور على الطاعن بصفته وآخرين بطلب الحكم بإخلاء العقار مبن الحدود والمعالم بصحفة الدعوى وتسليمه إليم ، والزام الطاعن بصفته بأن يؤدى إليم مقابل إنتفاعه به بواقع مائة جنيه شهرياً إعتباراً من اعمدة بأن يؤدى إليم مقابل إنتفاعه به بواقع مائة جنيه شهرياً إعتباراً من رغية منه وباقى ورثة المرحوم في إحياء ذكراه ، فقد عرض على الطاعن في غضون سنة ١٩٦٦ التبرع بالعقار المشار إليه على أن مخصص مصحة للمجزة والناقهين أو داراً للمكفوفين ، وبتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٨ حرر الطاعن إقراراً بذلك أثبت فيه تنازله عن نفسه وبصفته وكيلا عن باتى الورثة من أجزاء هذا العقار ، واتخذ الطاعن منه مقراً لفرقة العمليات العسكرية خلال حرب ١٩٦٧ ، ثم وضع الاتحاد الاشتراكي اليد عليه حتى شهاية سنة ١٩٧٣ حيث سلمه ثانية إلى الطاعن الذي قام بتخصيص الطابق الأقول منه مقراً فقصر الثقافة ، ولمساكان

التصرف الصادر منه عن عقار النزاع إلى الطاعن بصفته هبة لم تفرغ فى الشكل الرسمى الواجب قانوناً ، كما أن الموهوب له لم يستخدم العقار فى أحد الأغراض الى وهب من أجنها، وكان التصرف المشار إليه بإعتباره من عقود الترعات لا يسرى فى حتى باقى الورثة لعسدم صدور توكيل خاص مهم بذلك إلى الطاعن فى إجراء هذا التصرف ، ومن ثم نقد أقام الدعوى بطلباته سالفة الميان قضت المحكمة برفض الدعوى ، إستأنف المطمون ضده هذا الحكم بالإستئناف رقم ٩٧ و لسنة ٣٣ قى الإسكندرية وبتاريخ ١٩٨٧/٤/٧٨ حكمت المحكمة بإلفاء الحكم المستأنف فيا تضمنه من رفض طلب رد المنزل المين الحسدود والمعالم المورقة المؤرخة ١٩٦٧/٥/٧٨ والرمت الطاعن بصفته برد ذلك المنزل المورقة المؤرخة مناطرة عنطوق ذلك الحكم علمن الطاعن في هذا الحكم بطريق القطن وقدمت الديابة العامة مذكرة رأت فها عدم جواز الطعن وإحتياطياً رفضه ، وعرض الطعن على الهكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأبها :

وحيث إنه عن رأى النيابة عدم جواز الطعن في غير محله ، ذلك أن النص في المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات على أنه ولا مجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنهي بها الحصومة إلا بعد صدور الحسكم المنبي للخصومة كلها ، وذلك فيا عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والعسادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى، يدل على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية — على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقفى بعدم جواز الطعن على إستقلال في الأحكام المصادرة أثناء سير الحصومة قبل الحكم الختاى المنهى لهسا ، وذلك فيا عدا الأحكام الوقتية والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ، ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بن غتلف الحاكم وما يترتب على ذلك أحياناً من تعويق

الفصل فى موضوع الدعوى وما يرتب عليه من زيادة نفقات التقساضى وكان الحسكم المطعون فيه قد صدر بإلغاء الحكم المستأنف فيا تضمنه من رفض طلب رد المنزل المين الحدود والمعالم بالورقة المؤرخة ١٩٦٧/٥٧٨ والزام الطاعن بصفته بأن يرد ذلك المنزل إلى المطعون ضده خالياً بما يشغله ، ويندب خبر لأداء المأمورية الموضحة بمنطوقه ، وهو حكم وإن لم تنته به الحصومة كلها إلا أنه — قابل للتنفيذ الجبرى بإعتباره صادراً من محكمة الاستناف ، لماكان ذلك فإن الطعن فيه بالنقض يكون جائزاً .

لما كان ما تقدم وكان الطعن قد إستوفى أوضاعه الشكلية ومن ثم فهو مقبول شكلا .

وحيث إن ثما ينعاه الطاعن بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القسانون والحطاً في تطبيقسه ، وفي بيان ذلك يقول أنه لمساكان العقد المؤرخ ١٩٧/٥/٢٨ الصادر من المطمون ضده عن نفسه وبصفته لا يفيد أن حقيقته عقد هبه وإنما هو عقد غير مسمى لا تجب فيه الرسمية لإنعقاده ولا محل للقول بقيام سبب يوجب الرجوع فيه ، ولا لزوم في إبرامه لصدور توكيل خاص من بافي الورثة للمطعون ضده ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه برد المنزل إلى المطعون ضده على أساس من إن العقد المشار ليه هو عقد هبه يازم إفراغه في صورة رسمية ويتعن صدور توكيل خاص للمطعون ضده في إبرامه ، كما بجوز الرجوع عنه إذا ما قام سبب من أسباب الرجوع في الهية ، فإنه يكون قد أخطأ في تكييف العقد وهو ما جره إلى مخالفة القانون والحطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النمي في عمله ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الهبات التي يشرط فيها المقابل لا تعتبر من التبرعات المحصمة التي يبب أن توثق بعقد رسمي ، فإذا كان العقد مشتملا على التراسات متبادلة بين طرفيه ، فإنه لا يكون عقد تبرع ، كما أنسه لا يعد بيعاً ولا معاوضة ، وإنما هو عقد غير مسمى فلا تجب له الرسمية ولا مجوز الرجوع فيه ، وذلك

على الرغم مما قد يكون وارداً فيه من ألفاظ التنازل والهبـه والتبرع ، لأن كل هذه الألفاظ إنما سيقت لبيان الباعث على التصرف، ولا تؤثر بحال على كيان العقد ، لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على العقد المؤرخ ٢٨/٥/٢٨ أنه وإن النزم فيه المطعون ضده بأن علك الطاعن العقار موضع الحسدود والمعالم به إلاأن ذلك الإلنز ام كان مشروطاً بأن يكون العقارمقر ٱ لمصحة للعجزة أو دار المكفوفين أو مصحة للتاقهين ــ فضلا عن إحتضاظه بالجزء الخاص بالسلاملك الواقع إلى الجهة الشهالية الغربية والفضاء المحيط به من الجهة الشرقية وبعرض أربعة آمتار ، بما لا يكون معه هذا العقد بيماً ولا معلوضه وإنما هو عقد غىر مسمى فلا تجب له الرسمية ولا مجوز الرجوع فيه ، وذلك على الرغم مما هو وارد به من ألفاظ التنازل والهبة والتبرع ، فإن كل هذه الألفاظ إنما سيقت لبيان الباعث الذي حدا بالمطعون ضده عن نفسه وبصفته ممثلا لباقي ورثة المرحوم إلى تمليك الطاعن بصفته أجزاء العقار الموضحة مهذا العقد ، ومن ثم فهي لا تؤثر محال من الأحوال على كيان العقد وحقيقته ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه برد عقار النزاع إلى المطعون ضيده على ما ساقه في هذا الشأن من أن العقد المؤرخ ٢٨/٥/٢٨ هو عقد هبه لم يفرغ في الشكل الذي رسمه القانون كما لم تلحقه الإجازة على النحو المقرر قانوناً ، وقد صدر من المطعون ضده الذي لا تبيح له وكالته عن باقى الورثة الحق في إبرام التصرف ومن ثم فلا ينفذ في حقهم ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه عما يوجب نقضه .

جلسة ٢٤ من ميايو سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ محمد المرص قنع الله كاتب رئيس المصكمة وعضوية السيادة المستشارين/ صعيد أحمد صقر كاتب رئيس المحكمة ، محمد لطفى السيد ، أحمد زكى غرابة وطعه الشريف •

(\ a V)

الطعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٥٢ القضائية :

(۲ ــ ۲) اعلان • بطلان •

 ١ ـ قيمام المحضر يتسليم ورقة الإعلان الى من يصبح تسليمها له ٠ م ١٠ مرافعات ٠ اغاله اثبات عدم وجود المطلوب اعلانه ٠ أثرء ٠ بطلان ورقة الإعلان ٠

٣ ـ تخلف المخصم عن التخاذ اجراء يحصل بالاعلان في الميداد الذي يحدد القانون - خدوه للجزاء المتصوص عليه فيه متى كان الميداد قد بدأ وانقطى في طله • لا يغير من ذلك صدور قانون لاحق يلفى أو يمدل علم الإكار •

٣ ـ تقض ٠ محكمة الوضوع .

دفاع يخالطه واقع لم يسبق طرحه عمل محكمة الوضوع غير مقبول أمام محكمة التقض •

ا للمترر في قضاء هذه المحكمة أن الأصل في إعلان أوراق الحضرين أن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه فإذا لم بجد المضم المطلوب إعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى من يصح تسليمها إليه ممن عددتهم المادة العاشرة من قانون المرافعات ، فإذا سلمها المحضر لأحدهم دون أن يثبت عدم وجود المطلوب إعلانه ترتب على مطلان الورقة :

٢ – من المقرر أنه إذا نص القانون على ميعاد حدى لإتخاذ إجراء يحصل بالإعلان قلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم الإعلان خلاله ويخضع البراخى في إتخاذ الإجراء خلال الميعاد المحدد للآثار المنصوص علمها في هذا ٣ ــ المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الدفاع القانونى الذى مخالطه واقع
 لا يقبل أمامها ما لم يكن سبق طرحه على محكمة الموضوع .

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يـن من الحـــكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن المطعون صدها الأولى أقامت الدعوى رقم ١٧٦ سنة ١٩٧٤ مدنى كلي الإسكندرية على الطاعنين الثلاثة الأول والمطعون ضدها الثانية وأخرى بطلب الحكم بأحقيتها في أخذ العقــار المبيع بالشفعة والتسليم ، وأدخلتُ الطاعنة الرابعة في الدعوى للحكم بصورية عقدها صورية مطلقة ، قضت المحكمة بالطلبات ، إستأنف الطاعنون الحكم بالإستثناف رقم ٢٩١ سنة ٣٢ ق الإسكندرية فدفعت المطعون ضدها الأولى بإعتبار الإستثناف كأن لم يكن لعدم إعلانها بصحيفته خلال ثلاثة أشهر ، وبتاريخ ١٩٧٧/٩/٢٨ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول دعوىالمطعون ضدها الأولى، والَّى طعنت في الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ١٣٥٩ سنة ٤٧ ق وبتاريخ ١٩٨١/٦/٣٠ نقضتُ الحكم المطعون فيهُ ، فعجلت المطعون ضدها الأولى السر في الاستثناف وتمسكت بإعتباره كأن لم يكن ، وبتاريخ ١٩٨٢/٣/١٧ قضت محكمة الإحالة بإعتبار الاستثناف كأن لم يكن ، طعن الطاعنون في هـــذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحسكم وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها الترمت النبابة رأجا .

وحيث إن العلمن أقم على أربعة أسباب ينعى الطاعنون بالسبب الثالث منها على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تعلبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولون أن إعلان المطعون ضدها بصحيفة الاستثناف خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها قد تم صحيحاً لأن المحضر لا يسلم الإعلان لغير المعلن إليه إلا إذا لم يحده فى على إقامته وقت الإعلان وعدم إثبات المحضر لعدم وجوده أمر غير جوهرى لا يرتب البطلان ، فضلا على أن تعديل المادة ٧٠ من قانون المرافعات عتد أثره إلى ما لم يفصل فيه من دعاوى وقت صدور التعديل فنزول العيب فى الإعلان طبقاً للمادة المعدلة متى كان راجعاً إلى عمل الحضر ، ومع ذلك قضى الحكم المطعون فيه بإعبار الاستثناف كأن لم يكن على سند من بطلان الإعلان عما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأصل في إعلان أوراق المحضرين أن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو فى موطنه فإذا لم يجد المحضّر الشخص المطلوب إعلانه فى موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى من يصبح تسليمها إليسه ممن عددتهم المادة العاشرة من قانون المرافعات ، فإذا سلمها المحضر لأحسدهم دون أنَّ يثبت عدم وجود المطلوب إعلانه ترتب على ذلك بطلان ورقة الإعلان ، لما كان ذلك وكان من المقرر إنه إذا نص القانون على ميعاد حتمي لإتخاذ إجراء يحصل بالإعلان فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم الإعلانخلاله ومخضع التراخى فَى إَنْحَادُ الإجراء خلال الميماد المحلد للأثار المنصوص عليها في هذا القانون متى كان الميعاد قد بدأ وانقضى في ظله ولو صدر بعد إنقضاء هذا الميعاد قانون آخر يلغى أو يعدل تلك الآثار ــ ولمــا كان الثابت أن صحيفة الاستثناف أو دعت قلم الكتاب في ١٩٧٦/٤/١٩ وأن إعلانها الحاصل في ١٩٧٦/٥/١ خلت بياناته من ذكر عدم وجود المطعون ضدها الأولى (مستأنف ضدها) في موطنها وقت الإعلان فإن تسلم الصورة إلى إبنتها يكون باطلا ، وكان القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ يتعديل المادة ٧٠ من قانون المرافعات لا يسرى إلا من وقت العمل به في ١٩٧٦/٨/٢٦ فإن ميعاد الثلاثة أشهر يكون قد بدأ وانقضى قبل العمل بالنص المعدل ويرجع فى ترتيب الآثار والجزاء إلى النص قبل تعديله ، وإذ النزم الحسكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه لا يقوم على أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالأسباب الأول والثانى والرابع على الحسكم المطعون فيه غالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقولون أن المطعون ضدها الأولى إختصمت الطاعن الأول وأخرى فى الإستتناف بعد التقض بالخالفة لنص المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات وأن الحصومة لم تنعقد بعد التعجيل لمسدم إصلان الطاعنين الثانى والرابعة فى على إقامتهما والطاعن الثالث بالجيش ومتى كان إعلان أحد الحصوم باطلا انصرف أثر البطلان إلى باقى الحصوم لأن دعوى الشفعة لا تقبل الانقسام وإذ قضى الحكم المطعون فيه بإعتبار الاستتناف كأن لم يكن دون أن يعرض لمسا سلف أو يستجيب إلى طلبهم إعادة الدعوى المعرافعة يكون معيباً عا يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدفاع القسانوني الذي مخالطه واقع لا يقبل أمامها ما لم يكن قد سبق طرحه على محكمة الموضيوع ، لما كان ذلك وكان الثابت علو الأوراق مما يفيسد إثارة الطاعنيين لدفاعهم في شان إعسلان تعجيل الاستثناف بعد النقض أمام محكمة الموضيوع فلا يقبيل منهم هذا اللفاع لأول مرة أمام هذه المحكمة ، وإذ قضى الحسكم المطعون فيه بإعتبار الاستثناف كان لم يكن فإن النمى عليه بمخالفة نعى المادة ٢٣٣ من قانون المرافعات في شأن إختصام من لم يكن خصيا أمام محكمة أول درجة وأياكان الرأى فيه فيضحى غير منتج وكانت الاستجابة إلى طلب إعادة الدعوى للمرافعة من اطلاقات عكمة الموضوع فإن النمى جذه الأسباب جميعاً يكون غير مقبول .

جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٨٧

بریاسة السید المستشار/ محبد ایراهیم خلیل نائب رئیس المحکمة وعضویة المساوة المستشارین/ محمد طعوم ، زکی المصری نائبی رئیس المیحکمة ، عبد المنمم ایراهیم ومحسمد المسکری -

$(\land \circ \land)$

الطعن رقم ١٣٤٥ لسنة ٥٣ القضائية :

(۱ ، ۲) ضرائب « ضريبة التركات » •

١ ـ تحديد ووصف الاراض الداخلة في عناصر الشركة وتقدير قيمتها ١ الميرة فيسه مو
 بنوعية الضريبة المحروضة عليها في الوقت الذى انتقلت فيه الاموال الى ملكية الوارث ٠

٧ - ثهوت أن الاراض موضوع النزاع كان مريرطا: عليها خبريبة الاطيان الزراعية وصرفاة عليها خبريبة الاطيان الزراعية وصرفاة موثاة المؤلفات المؤلفات الزراعية ولم يشبت ادخالها ضمن حجود المدينة واختصافها لضريبة المقارات المبتية أو الاراضى اللضاء المسدة للبناء - مؤواء - اهتهارها أرضا قراصية تقدر قبيتها بما يعادل عشرة أمثال القيمة الايجسارية المنطا المجلسة اللها المبلل -

 ١ -- العرة فى تحديد ووصف الأراضى الداخله فى عناصر التركة وتقدير قيمتها هو بنوعية الفريبة المفروضه عليها فى الوقت الذى إنتقلت فيه الأموال إلى ملكية الوارث :

٧ - إذكان الثابت من تقرير الحبير المنتلب في الدعوى أمام محكمة أول درجة أن الأراضي موضوع النزاع كان مربوطاً عليها ضريبة الأطيان الزراعية وقت وفاة مورثة الطاعين طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ١٩٣٧ السنة ١٩٣٩ الحاص بضريبة الأطيان الزراعية ولم يثبت إدخالها ضمن حدود مدينة مهتم وإخضاعها لضريبة المقارات المبنية أو الأراضي الفضاء المعدة للبناء ومن ثم فإلم تعتبر أرضاً زراعية تقدر قيمتها وفقاً لنص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٧٧ لسنة ١٩٥٤ على مرام أمثال القيمة الإيجارية المتخذه أساساً لربط لسنة ١٩٥١ عماد عشرة أمثال القيمة الإيجارية المتخذه أساساً لربط الضريبة طبقاً كحم المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧٧ لسنة ١٩٥٩ آنف الذكر .

العكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن مأمورية ضرائب تركات القاهرة قدرت صافى تركة المرحومة ... بمبلغ ١٠٥٦١٦ ج مع حفظ حتى الورثة والمأمورية في إعادة التقدير بعد تحديد التعويض النهائى ضائع تنظم قطعني أرض وإذ لم يرتض الورثة هذا التقدير أحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي قررت بتاريخ ٧٨/٢/٢٥ عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للطاعنة الثانية وأخرى وتخفيض صافى التركة إلى مبلغ ٨٨٣٦٦ ج بالنسبة لباقى الورثة مع مراعاة التحفظات الواردة بالقرار طعنت الطاعنتان على هذا القرار بالدعوى رقم ٨٤٨ سنة ١٩٧٨ ضرائب كلى جنوب القاهرة . ويتاريخ ١٩٧٩/٣/١١ قضْت محكمة أول درجة بإلغاء القرار المطعون فيه فيا قضى به من عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للطاعنة الثانية وندبت خبراً لبحث إعترا ضات الطاعنتين وبعسد أن أودع الخبير تقريره حكمت في ١٩٨١/٦/١٤ بتعديل قرار اللجنة بتقدير صافي التركة بمبلغ ٩٠٤٣٩,٩٠٠ ج . إستأنفت مصلحة الضرائب ـــ المطعون ضدهــا ـــ هـ ذا الحـ كم بالإستتناف رقم ٦٦٣ سنة ٩٨ ق س القاهرة بالنسبة لما قضى به من تقدير الأرض الخلفه عن المورث تقديراً حكمياً . وبتاريخ ١٩٨٢/٢/٣٣ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إعتبار الأراضي المبينة بصحيفة الاستثناف ومساحُّها ١٦س ، أمط ، ١٤ ف ، ٨ س ، ٩ ط ، ١ف ٨ س ، ١٣ ط ، ٢ ف أرضاً زراعية وإعتبارها معدة للبناء وتقسدير قيمتها بمبلغ ٣٣٦٤٢ ج . طعنت الطاعنتان في هـــذا الحـــكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأسا .

وحيث إن الطاعتين تتعيانه بالسبب الأول من سببي الطمن على الحسكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون وتأويله إذ قدر الأراضي موضوع النزاع طبقاً للمادة ٣٧ من القانون رقم ١٤٤٧ سنة ١٩٤٤ بإعتبارها من الأراضي المعده للبناء لأماكن إستغلالها في إقامة مبان علبها ، رغم أن مؤدى نص المادة ٣٦ من القانون المشار إليه أن العبرة في تقدير قيمة الأرض هو بالربط الضربي علبها . وإذ كان الثابت من تقرير الحبير وعضر المعاينة أن تلك الأرض كانت وقت وفاة المورث مزرعة فعلا ومربوطاً علبها ضربية الأطيان الراعة فإنه كان يتعين تقدير قيمتها بواقع عشرة أمثال القيمة الإمجارية المتخلة أساساً لربط الضربية ، وإذ قرر الحسكم قيمتها بإعتبارها من أراضي البناء فإنه يكون قد مجالف القانون .

وحيث إن هذا النعي في عمله ذلك أن العبرة في تحديد ووصف الأراضي الداخلة في عناصر التركة وتقدير قيمتها هو بنوعية الضريبة المفروضة علمها في الوقت الذي إنتقلت فيه الأموال إلى ملكية الوارث ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من تقرير الحبر المتندب في الدعوى أمام محكمة أول درجة أن الأراضي موضوع النزاع كان مربوطآ علمها ضريبة الأطيان الزراعية وقت وفاة مورثة الطاعنينُ طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخـــاص بضريبة الأطيان الزراعية ولم يثبت إدخالها ضمن حدود مدينة بهتم وإخضاعها لضريبة العقارات المبنية أو الأراضى الفضاء المعده للبناء ومن ثم فإنها تعتبر أرضاً زراعية تقدرقيمتها وفقاً لنص المادة٣٦من القانون رقم١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات والمعدل بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ ، بما يعادل عشرة أمثال القيمة الإبجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة طبقاً لحكم المادة الأولى من القانون رقم ١٦٣٦ لسنة ١٩٣٩ آنف الذكر وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقصر وصف الأرض الزراعية على تلك التي لا يرجى مُها أى نفع خارج الزراعة دون تلك الى يكون إستغلالها ممكناً بسبب موضعها أو صفتها في إنشاء المباني أو المصانع، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه ,

طِسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشاد/ يحيى الرفاص نائب رئيس الحسكمة وعفسوية المساوة المستشارين/ بعرجس اسحق نائب رئيس المعكمة ، د- رفعت عيد المجيد ، أحمد مكى ومحمد وليد النصر -

(109)

الطمن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٣ القضائية :

 (۱) تزوير « دعوى التزوير الاصلية » « الادعاء بالتزوير » ... دعوى « وقف الدعوى » استثناف « وقف الاستثناف » * قوة الامر القفى *

ديمرى التزوير الاصلية والادعاء الفرعى بالتزوير * الالتجاء الى كل منهما ـ مناطه . قيام المقسومة في مرحلة الاستثناف وتوقف الفصل فيها عمل الفصل في الادعاء بالتزوير ضد آخرين ممن يليدون من المحرر ولا يجوز اشتصامهم الاول مرة في علم المرحلة * مؤداء * وجوب الالتجاء الى دعوى التزوير الاصلية مع وقف تظر الاستثناف حتى يفصل قبها يتحكم تكون له قوة الامر القفيي *

(۲) بيع « دعوى صحة التعاقد » •

وفوى صحة التعاقد - ماميتها • اجابة المشترى الى طلبه فيها شرطها أن يكون انتقال الملكية اليه وتسجيل الويكم اللئي يصدر في الفتوى مسكنين -

ا ـ لئن كانت المادة ٥٩ من قانون الإثبات تنص على أنه و بحبوز لمن نخشى الاحتجاج عليه بمحرر مزور أن مختصم من بيده ذلك المحرر ومن يفيلون منه ـ لساع الحكم بتزويره ، ويكون ذلك بدعوى أصلية ترفع بالأوضاع المحتادة و كان المقرر في قضاء هذه المحكمة ـ أن الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية طبقاً لمسلما النص لا يكون إلا إذا لم محصل بعسد الاحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها في نزاع قائم أمام القضاء ، وأنه إذا احتج بهذه الورقة في نزاع مرفوع بشأنه دعوى وفأنه يتعن على من إحتج أعليه بتلك الورقة إن ادعى أنها مزووة أن يسلك طريق الإدعاء الفرعى بالتزوير الذي رسمه قانون الإثبات في المواد من ٤٩ إلى ٥٨ منه إذ لا يعدو بالتزوير الذي رسمه قانون الإثبات في المواد من ٤٩ إلى ٥٨ منه إذ لا يعدو

هذا الإدعاء أن يكون وجهاً من وجوه الدفاع في موضوع الدعوى تختص بتحقيقه والفصل فيه المحكمة المختصة بالفصل في هذا الموضوع دون غيرها وإلا أن مناط ذلك أن يكون سائر من يفيدون من المجرر مختصمين في هذه الدعوى أو مجوز إختصامهم فيها ، فإذا كانت الحصومة قائمة في مرحلة الاستثناف ، وكان الفصل فيها يتوقف على الفصل في الإدعاء بالتزوير ضد أخرين ممن يفيدون من المحرر ولا مجوز اختصامهم لأول مره في هذه المرحلة وجب الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية ضد هؤلاء وأولئك ، مع وقف نظر الاستثناف حتى يفصل في هذه المسألة الأولية محكم تكون لسه قوة الأمر المقضى .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى ٧٤٧٧ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى جنوب القاهرة على الشركة الطاعنة بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٠/٦/٨ المتضمن بيعها له قطعة الأرض الفضاء المبينة بالعقد والصحيفة مقابل ثمن مدفوع قدره ١٩٣٧٣،٢٤١ ج مع التسليم ، وذلك قولا منه بأن الشركة تقاعست عن الوفاء بإلنز امها بنقل الملكية ولم تقم بتسليمه الأرض المبيعه . وعكمة أول درجة حكمت في ١٩٧٩/٢/٢٤ بالطلبات . إستأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم بالإستثناف ١٧٩٧ سنة ٩٦ ق القاهرة تأسيساً على أنها قامت بتجزئة تلكُ الأرض إلى ست قطع باعبًا لآخرين ، يعقود تم تسجيل خمسة منها وتقسدتم طلب لشبر التصرف السادس وذلك قبل رفع الدعوى ، وأن هذه البيوع وتلك التجزئة تمت بناء على طلب وكيل عـن المشرى (المطعون ضده) بموجب صورة رسمية من توكيل رسمي عام موثق برقم ٢٧ سنة ١٩٦٥ كفر الدوار . وبتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٨ إتخذ المطعون ضده إجراءات الإدعاء بتزوير هذا التوكبل . وعكمة الاستثناف حكمت في ١٩٧٩/١٢/٢٧ بندب عبر لتحقيق هذا الإدعاء ، وبعد أن قدم الحبر تقريره وثبت منه أن اسم المطعون ضده إستبدل بطريق المحو باسم الموكله في الصورة الرسمية للتوكيل المشار إليها ـ قضت في ١٩٨٣/٤/١٧ برد وبطلان هذه الصورة ، وفي ١٩٨٣/٦/١٥ بتأبيد الحسكم المستأنف : طعنت الشركة في هذين الحكمين والحكم السابق علىهما بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطمن . وعرض الطَّمنِ على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن مما تنعاه الشركة الطاعنة أنها تمسكت في دفاعها أمام محكمة الاستثناف بأن المطعون ضده أقام دعوى أخرى برقم ٣٤٢٦ سنة ١٩٧٩ مدى كل جنوب القاهرة – عليها وعلى الذين تم التنازل لهم عن حقوق المطعون ضده ومن باعت لهم أرض النزاع بناء على التوكيل المدعى بتزويره – وطلب في تلك اللدعوى الحسكم بتزوير هذا التوكيل وبطلان عقود البيع التي بنيت عليه وعمو تسجيلاتها – ولم يفصل فها بعد ، كما تمسكت بعدم قبول الدعوى لحروج معظم الأرض المبيعة من ملكها بموجب العقود المشار الها وإستحالة تنفيذ التزامها بنقل الملكية للمطمون ضده تبعاً لذلك ، وإذ رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وفصل في موضوع الإدعاء بالتزوير ثم في موضوع الاستثناف فيها القانون عا يوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه وإن كانت المادة ٩٩ من قانون الإثبات تنص على أنه «مجوز لمن نخشى الاحتجاج عليه بمحرر مزور أن نختصم من بيده ذلك المحرر ومن يفيدون منه ـــ لسماع الحكم بتزوير ه ، ويكون ذلك بدعوى أصلية ترفع بالأوضاع المعتادة ۽ . وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية طبقاً لهذا النص لا يكون إلا إذا لم حصل بعد الاحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها فى نزاع قائم أمام القضاء ، وأنه إذا احتج لهذه الورقة فى نزاع مرفوع بشأنه دعوى فإنه يتعين على من احتج عليه بتلك الورقة أن إدعى أنها مزورة أن يسلك طريق الإدعاء الفرعى بالتزوير الذي رسمه قانون الإثبات في المواد من ٤٩ إلى ٥٨ منه إذ لا يعدو هذا الإدعاء أن يكون وجها من وجوه الدفاع في موضوع الدعوى تختص بتحقيقه والفصل فيه المحكمة المختصة بالفصل في هذا الموضوع دون غبرها ، إلا أن مناط ذلك أن يكون سائر من يفيدون من المحرر مختصمين في هذه الدعوى أو بجوز إختصامهم فها ، فإذا كانت الحصومة قائمة في مرحلة الاستثناف ، وكان الفصل فيها يتوقف على الفصل في الإدعاء بالتزوير ضد آخرين ممن يفيدون من المحرر ولا يجوز إختصامهم لأول مرة في هذه المرحلة وجب الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية ضد هؤلاء وأولئك ، مع وقف نظر الاستثناف حتى يفصل في هذه المسألة الأولية محكم تكون له قوة الأمر المقضى ، لماكان ذلك ، وكان المقصود بدعوى صحة التعاقد ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ هو تنفيذ الترامات البائع التي من شأنها نقل الملكية إلى المشترى تنفيذاً عينياً والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد فى نقل الملكية ، فلا مجاب المشترى إلى طلبه إلا إذا كان إنتقال الملكية وتسجيل الحكم الذي يصدر له في الدعوى ممكنين ، وكان الثابت من الأوراق أن الشركة الطاعنة تمسكت أمام محكمة الاستثناف بأن المطعون ضده أقام فى ١٩٧٩/٤/١٢ الدعوى ٣٤٢٦ سنة ٧٩ مدنى كلي جنوبالقاهرة علمها وعلى من إنتحل صفة الوكالة عنه فى حوالة حقوقه إلى آخرين بموجب التوكيل المزور وعلى هؤلاء ومن بيعت لهم أرض النزاع بناء على هذا التوكيل ، وطلب في تلك الدعوى الحكم بتروير التوكيل وبطلان هذه البيوع ومحو تسجيلاتها ، وقادمت الشركة صورة صحفة تلك الدعوى ، لما كان ما تقسدم ، وكان الفصل من محكمة الاستثناف في الطلب المطروح عليها بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر للمطعون ضده على أرض النزاع – أيا كان تاريخه – يتوقف غلى الفصل في الدعوى ٣٤٢٦ سنة ١٩٧٩ مدنى كل جنوب القاهرة ما تضمئته من الإدعاء بتروير التوكيل المطعون عليه وما يترتب على ثبوت هذا التروير أو إنتقاد الحوالة التي تمت بناء عليه ، وتحقف أو توافر ركن السبب في التصرفات التي بنيت عليها بما كان يستوجب وقف نظر ركن السبب في التصرفات التي بنيت عليها بما كان يستوجب وقف نظر فيها قد خالفت القانون مما يوجب نقضها في هذه المسألة الأولية ، وإذ كانت الأحكام المطعون في قد خالفت القانون مما يوجب نقضها فو ن حاجة لمناقشة باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٦ من مهايو سنة ١٩٨٧

بریاسة السید الستشاد/ مرزوق فکری تاتب رئیس الحسکمة وعضسویة السسادة استشارین/ صلاح محمد أحمد ، حسن محمد حسن ، محمد عالی أبو متصورة ومصطلی حسیب عباس محمود -

(17.)

الطَّمَّ رقم ٤٠ لسنة ١٥ القضائية « أحوال شخصية » :

(١) احوال شخصية « متعة » • اختصاص « الاختصاص النوعي » •

المتمة • المقاد الاختصاص بنظر الدعرى بها للمحكمة الابتدائية • علة ذلك •

(۲) احوال شخصية « نفقة ، متعة » • دعوي « سماع اللعوى » •

العصى في المسادة (١) من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ على عدم سسماح دعوى النفقة عن مدة ماضية لاكثر من سنة تهايتها تاريخ وقع الدعوى · عدم جواز اعماله في شأن المتمة · علة ذلك ·

(٣) احوال شخصية « التطليق ، متعة » •

المتحة • استحقاق المثلقة لها سواء كان الطلاق من الزوج أو من القاشي نيابة هنسه • علة ذلك •

١ – المقرر في قضاء هذه المحكمة – أن الاعتصاص بنظر دعوى المتعة معقود للمحكمة الابتدائية لأن المتعه ليست من المسائل التي تختص بها المحكمة الجزئية والمنصوص عليها في المادتين ه ، ٢ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ومها نفقة الزوج لإختلاف المتعة عها إذ تستحق هذه النفقة مقابل إحتباس الزوج لها بينا سبب الحق في المتعة هو الطلاق المنصوص عليه في المادة ١٨ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٩ ، والأصل في التشريع بها – وعلى ما ورد بالمذكرة الإيضاحية هو جبر خاطر المطلقة ... وفيها ما محقق المحونة التي تقيها من الناحية المادية على نتائج الطلاق.

٧ ــ النص في المادة (١) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠على أنه ولا تسمع

دعوى النفقه عن مده ماضيه لأكثر من سنة نهايتها تاريخ رفع الدعوى هو نص - وعلى ما ورد بالمذكرة الإيضاحية - خاص بنفقة الزوجة على زوجها لا يتعداه إلى غير هذا من الحقوق ، مما مقتضاه عدم جواز أعمال هذا النص في شأن المحة .

" - المشرع الإسلاى جعل الرجل أن يوقع الطلاق ويستقل بإيقاعه فإذا تدخل القاضى فى الأحوال التى يكون فيها الحكم بتطليق الزوجة على زوجها فإن فعله هذا – وعلى مذهب الحنفيه بضاف إلى الزوج فكأنه طلقها بنضه مما يستوى معه فى شأن إستحقاق المتمة أن يكون الطلان من نفس الزوج أو من القاضى نيابه عنه ، ولا يغير من ذلك ما ورد فى نص المادة ١٨ مكرر من القانون رقم ٥ للسنة ١٩٧٩ بإستحقاق الزوجه للمتعقمن عباره مؤذا طلقها زوجها لأن هذه العبارة مقررة للوضع الشرعى من أن الطلاق ملك للزوج وحده دون سواه سواء إستعمل حقه هذا بنفسه أو بمن ناب عنه نبابه شرعية مثل القاضى ، ولجوء الزوجة إلى القاضى لنطليقها على زوجها ببيب مضارته لحسا وثبوت هذه الرضا بالطلاق .

الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقزر والمرافعة بعد المداولة .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع علىماييين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن المطمون عليها أقامت الدعوى رقم ١٥٥ سنة ٨٦ كلى أحوال شخصية جنوب القاهرة ضد الطاعن للحكم بفرض متعه لها عليه ، وقالت إياناً لدعواها أنها كانت زوجته ومدخولته بصحيح العقد وإذ حكم نهائياً ي الدعوى رقم ١٨٨ سنة ٧٩ كلى أحوال شخصية جنوب القساهرة بتطليقها عليه ومن حقها الحصول على متعنها فقد أقامت الدعوى . وفي ١٩٨٣/٤/٢٦ حكت المحكمة بإلزام الطاعن بأن يؤدى مبلغ ٣٠٠٠ ج متعة للمطعون عليها . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستثناف رقم ٣١٨ سنة ١٠٠ ق القاهرة . وفي ٨٤/٢٦ حكمت محكمة الاستثناف بتأييد الحسكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحسكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأبها :

وحيث إن الطمن أقم على ثلاث أسباب ينعى بها الطاعن على الحكم الملعون فيه الحطأ في تطبيق القانون من ثلاثة وجوه أولها : أخطأ الحكم في قضائه برفض الدفع بعدم إختصاص المحكمة الابتدائية نوعياً بنظر الدعوى ، فلم لأن المتعة مثل تفقة الزوجة الى تحتص المحكمة الجزئية بالحكم في ألمنازعة في طبقاً للمادة الحاسة من لائحة ترتيب الحاكم الشرعية وثانها : أعطأ الحكم في قضائه برفض الدفع بعدم ساع الدعوى المفقة ذلك أن المسادة (١) من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٧٠ تنص على أنه ولا تسمع دعوى النفقة عن مدة ماضية لا كرم من سنة نهايها تاريخ رفع الدعوى » . والوجه الثالث : أحطأ الحكم في قضائه بالمتعة للمطعون ضدها لأنها رفعت الدعوى بتطليقها وطلقت محكم القاضى من سنة نهايها تاريخ رفع الدعوى » . والوجه الثالث : أحطأ الحكم في قضائه بالمتعون ضدها لأنها رفعت الدعوى بتطليقها وطلقت محكم القاضى من الزوج نفسه بدون رضاها ولا بسب من قبلها طبقاً للمادة ١٨ مكرر من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٧٩ .

وحيث إن النعى مردود فى وجهيه الأول والثانى بما هو مقرر ــ فى قضاء هذه المحكمة من أن الاختصاص بنظر دعوى المتعة معقود للمحكمة الابتدائية لأن المتعة ليست من المسائل النى تخص مها المحكمة الجزئية والمنصوص علمها فى المادتين ه ، ٦ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ومنها نفقة الزوجة لإحتلاف المتعة عبا إذ تستحق هذه النفقة مقابل إحتباس الزوج لحسا بينا سبب الحق فى

المتعه هو الطلاق المتصوص عليه في المادة ١٨ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٧٥ سنة ٢٩ : والأصل فى التشريع بهاــ وعلى ما ورد بالمذكرة الإيضاحية هو جبر خاطر المطلقة ... وفيها ما محقق المعونة التي تعينها من الناحية المادية على نتائج الطلاق . لما كان ذلك ، وكان النص في المادة (١) من القانون رقم ٢٥ سنة ٢٠ على أنه ٩ لا تسمع دعوى النفقه عن مدة ماضية لأكثر من سنة نهايتها تاريخ الرفع الدعوى، هومنص - وعلى ما ورد بالمذكرة الإيضاحية - خاص بنفقة ألزوجة على زوجها لا يتعداه إلى غيرهذا من الحقوق، مما مقتضاه عدم جواز اعمال هذا النص في شأن المتعة وإذ الَّذِم الحسكم المطعون فيه هذا النظر فى قضائه برفض الدفع بعدم الاختصاص النوعى وبعدم ساع الدعوى فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون , والنعى في وجهه الثالث غير سديد ذلك أن المشرع الإسلاى جعل للرجل أن يوقع الطلاق ويستقل بإيقاءه . فبإذا تدخل القاضى فى الأحوال الى يكون فيها الحكم بتطليق الزوجة على زوجها فإن فعله هذا ــ وعلى مذهب الحنفية ــ يضاف إلى الزوج فكأنه طلقها بنفسه بما يستوى معه فى شأن إستحقاق المتعه أن يكون الطلاق من نفس الزوج أو من القاضي نيابة عنه . ولا يغير من ذلك ما ورد في نص المــادة ١٨ مكرر من اللقانون رقم ٢٥ سنة ١٩٣٩ بإستحقاق الزوجة للمتعة من عبارة «إذا طلقها روجها ۽ لأن هذه العبارة مقررة للوضع الشرعي من أن الطلاق ملك للزوج وحده دون سواه سواه إستعمل حقه هذا بنفسه أو بمن ناب عنه نيابة شرعية مثل القاضي . لما كان ذلك وكان لجؤ الزوجة إلى القاضي لتطليقها على زوجها بسبب مضارته لهسا وثبوت هذه المضارةفيه إكراه لها على طلب التطليق لتدفع الضرر عبها بما لا يتوافر به الرضا بالطلاق وكان الحكم المطعون فيه قد الذم هذا النظر واستخلص سائغا من الحكم بتطليق المطعون ضدها على الطاعن أن طلاقها وقع دون رضاها وليس بسبب من قبلها فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

ولمسنا تقدم يتعنن رفض الطعن .

فهرس هجائي موضوعي للأحكام الصادرة

في طلبات رجال القضاء

وفي المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

(اولا) الاحكسام العسسادرة في طلبسات رجسال القضساء

<u> </u>	اعدة الع	an (†)
		اجراءات ــ اســــتقالة ــ اقدمية
٠		أجراءات
		ميعاد الطلب :
		قرار التميين في وظيفة قضائية اذا صدر في الشكل الدي يتطلب
		القانون من السلطة الادارية المختصة باصداره . وجوب رفع طلب الفسائه
		خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أو اعلان صاحب الشأن به أو علمه به علما يقينيا ، مخالفة ذلك ، أثره ، عدم قبول الطلب،
	i	الخدمة انمسكرية لا تعتبر بذاتها مانما قهريا يتعفر معه تقديم الطلب في
		المعاد طالسا لم يدع الطالب أن ظرفا محدداً في هذه الخدمة أقعده عن
	1	مباشرة الطلب في سيماده .
۰۸	11	(الطب رقم ٢٦ لسنة ٥٦ ق « رجال القفسساء » جلسة ٢٦/١٢/١)
		المنقة في الطلب :
		رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات هو صاحب
		الصفة في أية خصومة تتعلق بأي شأن من شئونها .م ١٤ ق ٧٩ لسسنة
		١٩٧٥ . اختصام مدير ادارة الماشئات بوزارة المدل ، غير مقبول ،
74	1.	(الطلب رقم ۲ لسنة ۵ و « رجال القضاء » - جلسسة ۲/۱/۸۸۲)
		عوارض الخص ومة: « التنازل »
		تنازل الطالب عن احد الطالبات . لا تأثير له على الطلب الآخر .
oś	10	(الطلب رقم ٨١ لسنة ٦٥ ق « رجال القضاء » جلسسة ١٩٨٧/٦/٢٣)
		استقالة
		تعيين الطالب بوظيفة معاون نيابة . تعيين جديد منبت الصلة بعمله
		السابق بادارة قضايا الحكومة . لا وجه لتحديه بشأن استقالته من ذلك
		العمل من حيث دواعيها وعيوب الرضا بها .
٤١	41	(الطبات ارقام ٢٤٠١، اسنة ٥٥٥ ، ٩٨ اسنة ٥٦ ق ((رجال القضاء) ـــ
		جلسة ١٩٨٧/٦/٩)

الماعدة الصف	العمية
	خلو قانون السلطة القضائية من قواعد خاصة لتحديد اقدمية المعينين
	في وظائف معاوى النيابة ، مؤداه ، ترك امر تقديرها للوزارة ، شرطه ،
	عدم الراءة استعمال السلطة .
81 19	(الطلبات ارقام ١٠ ، ٢٤ لسنة ٥٥ ق ، ٩٩ لسنة ٥١ق ((رجال القضاء)): ﴿
	- SANAY/1/1
31.5	***************************************
STUTE .	(5)
	تاديب ــ ترفية ــ تعيين ــ تعويض ــ تغتيش
٠ - جـ	تادیب
* ** P	قانون السلطة القضائية ، لا يعرف نظام محو الجزاءات التاديبية .
05 10	
	(الطلب رقم ٨١ لسنة ٥٦ ق ﴿ رجال القضاء ﴾ جلسسة ١٩٨٧/٦/٢٢)
	ترقية
	١ ــ احتفاظ الوزارة للطالب بدرجته لحين البت في الشماوي
	المقدمة خده . عدم افصاح الوزارة عن نيتها في مخالفة هذه القاعدة المقزرة [
	لمسلحة الطالب حتى صدر القرار الجمهوري متضمنا ترقيته دون الرجوع
	باقهمينه الى ما كالت عليه أصلا ، أثره ، وجوب احتساب ميمساد الطمن
1.	على القرار الجمهوري المتضمن تخطي الطالب في الترقية من تاريخ نشره.
18 14	(الطبات ارقام ۲ ، ۱۷ ، ۱۷۱ استة ۵ ق «رجال القضاء)»
	جلية ١٩٨٧/١/٨)
}	 ٢ - التعيين في وظيفة وكيل نيابة فئة ممتازة ، اساسه ، درجة الاهلية وعند التساوى تراعى الاقدمية ، درجة الأهلية ، عدم تقديرهــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	بمنصر الكفاية الفنية وحده بل بجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها
	التحقيق الأهلية . قيام ما يدل على الانتقاص من إهلية الطالب . اثره. الجهة
- -	الادارة أن تتخطاه الى من يليه .
	﴿ الطلباتِ ارقام ٢٦: ٧٤، ١٢١ استة ٥٦ ق ((رجال القضاء))
2E 14	(19AV/1/4 Aula
1	

الصقحة	القاعدة	٣ - رفع درجة كفاية الطالب إلى درجة متوسط . اثره ، ترقيت
		الى وظيفة وكيل نيابة من الفشة الممتازة اسوة بأقرانه والفاء القرارالجمهوري المنضمن تخطيه في الترقية .
٥١	16	(الطلبان رقما ١٤٦٤ - ١٣٦ لسّنة ٥٦ ق ((رجال القمساء)) جلسة ١٩٨٧/١/٢١) -
-		تعيين
18	۳	 ا اشتراط موافقة مجلس القضاء الأعلى على تعيين نواب رئيس محكمة النقض . مؤداها . اعتبار تلويخ التميين من تاريخ هذه الموافقة . ١٤ ٢/ ١٩٧٢ المعدل بق ١٩٨٤/٣٠ . تعديل تاريخ الموافقة بقرار من وزير العدل . خطا . الطب رقم ٥٩ لسنة ٥٥ ق (دچال القضاء) جلسة ١٩٨٧/٤/١٤)
		 ٢ ـ خاو تاتون السلطة القضائية من قواهد خاصة لتحديد اقدمية المينين في وظائف معاوني المنيابة . مؤداه . ترك المر تقديرها للوزارة . شرطه . عدم اساءة استعمال السلطة .
		 ٣ ــ تعيين الطالب يوظيفة معاون نيابة . تعيين جديد منبت العسلة بعمله السابق بادارة قضايا الحكومة . لا وجه لتحديه بشان استقالته من ذلك العمل من حيث دواعيها وعيوب الرضا بها .
٤١	11	(الطلبات ارقام ۱۰، ۲۰ اسنة ۵۰ ق ، ۹۹ اسنة ۵۰ ق « رجال القضاء » جلسة ۱۹۸۷/۲/۹
	5	التعيين فى وظيفة وكيل نيابة فئة معتازة . اساسه . درجسة الأهلية وعند التساوى تراعى الأقلعية . درجة الأهلية . عدم تقديسرها بعنصر الكفاية الفنية وجده بل بجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها لتحقيق الأهلية . قيام ما يدل على الانتقاص من أهلية الطالب . السره . لجهة الادارة أن تتخطأه الى من طيه .
££	* \Y	(الطبات ارقام ۱۷۱ ، ۱۲۱ استة ٦٥ ق ((رجال القضاد)) جاسة ۱۹۸۷/۱/۹)

الصفحة	القاعدة	تعويض
-		قبول طلب التعويض امام محكمة النقض . شرطه ، أن يكون من قرار ادارى مما تختص بالفصل في طلب الغائه ، القوارات الادارية . ماهيتها ، اخطار وزار العدل للقاضي بأن الحركة الفضائية لن تشسلملة بالترق في من قبيل تلك القراوات ، فقدان ملف الطالب لا يرجع الى قرار ادارى ، طلب التعويض عن هذا أو ذاك ، غير مقبول .
٥í	10	الطلب رقم ٨١ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسسة١٩٨٧/٦/٢٢)
		تفتيش
		تقرير التفتيش على عمل الطالب ، ثبوت أن ما بقي به من مآخذ بعد
		رفع بعديا لا يسوغ الهبوط بتفرير كفايته الى درجة أقل من المتوسط .
		اثره ، رجوب رفعه الى درجة متوسط . (الطلبان رقبا 102 > 121 لسنة 30 ق « رحل القضاء »
۱۰	١٤	جاسة ١٩/٧/١/٢١) جاسة ١٩/٧/٢/٢١)
		(ص)
		صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية
		١ ــ اصدار القرارات بتحديد الخدمات والقواعد التي يتعين اتباعها
		 في الانفاق من صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لاعضاء الهيئات القضائيه، منوطبوزير العدل بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية.
	.	اللادة الأولى من القانون ٣٦ لسنة ١٩٧٥ .
		٢ قرار وزير المدل رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨٤ بأداء الاعانة الإضافية
		في حالات انتهاء الخامة الميئة بالمسادة ٢٥ سنه . مناطه . زيسادة مسادة الخامة بالهيئات القضائية على خمسة وعشرين سنة . انطواؤه على قاعدة
		عامة بخسم لها كافة أعضاء الهيئات القضائية ، لا تمييز - فيها للبعض منهم
		على غيرهم ممن عينوا من المحاماة والجهات النظيرة ولا خروج فيهسما على
		احكام قانون السلطة القضائية بي المحال القضر لم الا
`	~ 1	(الطَّابِ وقم ١٦ لسنة ٥٥ ق ((رجال القَفْسَاء)) جُلسَة ١٩/٤//٤١)

والقاعدة الصفحة

٣. - صندوق الخامات الصحبة والاحتماعية لاعضاء الهشات اغضائية . ق ٣٦ لسنة ١٩٧٥ . عدم النص في قانون انشنائه على خدمات مدينة أوجب على الصندوق توفيرها للاعضاء . مؤداه . تــرك تحـــدلد الخدمات والقواعد التي يتمين اتباعها في الانفاق منه لوؤير المعدل ، قرارا رزير العدل رقم . } } السنة ١٩٨٦ بخصم مايتقاضاه العضو من معاش عن مهنة مارسها من المبلغ الاضافي الشبهري . عدم انطوائه على مخسسالفة السيتهدفه ذلك القانون.

> الطُّب رقم ٢٥ لسنة ٥٦ ق ﴿ رجال القضاء ﴾ حا (19AV/0/11

> > (ق)

قرار اداري

١ ــ اشتراط موافقة مجلس القضساء الأعلى على تعيين نواب رئيس محكمة النقض . مؤداها ، اعتبار تاريخ النعبين من تاريخ هذه الموأفقية . ٤٤ ق ١٩٧٢/٦ المعدل بق ١٩٨٤/٣٥ : تعديل تازيخ الموافقة نقرار من زبر العدل . خطأ .

الطلب رقم ٥٩ لسنة-٥٥ ق ﴿ رَجِّنَالُ القَفْسَاءِ ﴾ جاسبة

٢ ... مقابل تميز الإداء لاغضاء الفيئات القضائية . قرار وزير العدل فم ٢٤٣٥ لسنة ١٩٨١ . الحرمان منه ، حالاته ، صدور قرار الحرمان ن وزير العدل لاحالة الطالب الى مجلس الصلاحية . صحيح .

> الطالب رقم ٧٧ لسنة ٥٦ ق (برحال القضاء)) حاسب (13AY/E/Y

٣ _ احتفاظ الوزارة للطالب بدرحته لحين البت في الشكاوي المقدمة ضده، إعدم اقصاح الوزارة عن 'يتهافي مخالفة هذه القاعدة المقررة لمضلحة لطالب حتى صعر القرار الجههوري متضمنا ترقيته دون الرجوع بأقدميته لى ما كانت عليه اصلا . اثره . وجوب احتساب ميعاد الطعن على القرار لجمهوري المتضمن تخطى الطالب في الترقية من تاريخ نشره .

> الطلبات ازقام ٢، ١٧، ١٢١ لسنة ٥٦ ﴿ رجال القضاء ﴾ السنة 1944/1/9)

17

15

٤

۱۷

		٠١٠ مجلس القضاء الاعلى - مرتبسات - اهسان
200.01	ا (ال اعدة	(p)
		مجلس القضاء الأعلى _ مرتبات _ معاش
	, .	مجلس القضاء الأعلى
		اشتراط موافقة مجلس القضاء الأعلى على تعيين نواب رئيس محكمة انتقض . مؤداه . اعتبار تلايخ التعيين من تلايخ هده الموافقة . م \$كَاف ٦/ ١٩٧٢ المعلل بني ١٩٨٤/٣٥ . تعديل تاريخ الوافقة بقرار من وزير العدل . خطأ .
18	۳	(الطّاب رقم ٥٩ لسنة ٥٥ ق (درجال القضاء) جلســة ١٩٨٧/٤/١١)
		مرتبات
	,	ــ « مقابل نميين الإداء »
		ــ طلب صرف مغابل تميز الاداء ، من طلبات التسميوية ، مؤدى
-		ذلك - الأوامر والتصرفات التى تصدرها الادارة بمناسبته . عدم اعتبارها من قبيل القرارات الادارية . الره عدم تعيد الطلب باليمساد المتصدوص عليه في المادة ٨٥ من تانون السلطة الغضائية .
14	٤	(الطلب رقم ۷۷ لسنة ٥٦ ق (رجال القضاء)) جلسسة ۱۹۸۷/٤/۲۸)
		معاش
		 ا - قرار وزير العدل رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨٤ ياداء الاعانة الاضافية في حلات انتهاء الخدمة المبينة بالحسادة ٥٥ منه ، مناطه ، زيادة مسدة الخدمة بالهيئات القضائية على قاعدة عامة بخضع لها كافة اعضاء الهيئات القضائية ، لا تعييز فيها للبعض منهم على غيرهم معن عينوا من المحاماة والجهات النظيرة ولا خروج فيها على احكام قانون السلطة القضائية .
*	1. 1¥	(الطب رقم ۱) لسنة ٥٥ ق « رجال القضاء » جلسسة ١٩٨٧/١١

الصليرة	3. skill 1	٢ - صندوق الخدمات الصحبة والاجتماعية لاعضساء الميشسات
1790 Tea.	1	القضائية . ق ٣٦ لسنة ١٩٧٥ . عدم النص في قانون الشائه على خلساته
12 to 1 440		معينة أوجب على الصندوق توفيرها الاعضاء . مؤداه . تــــــرك تحينة بذر
1000		الحدمات والقواعد التي يتعين اتباعها في الانفاق منه لوزير العدل . قرآر :
	1 , 3	وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٨ بخصم ما يتقاضاه العضو من معاش عويد
Lagra.	- 0	مهنة مارسها من المبلغ الاضافي الشهري ، عدم انطبوائه على مخسسالفة
Plate		لما استهدفه ذلك القانون .
N T	,	(الطلب رقم ٢٥ لسنة ٥٦ ق (دجال القضاء) جلسة ١٩٨٧/٥/١٢)
- 64	1	٣ بـ معاملة الوزير من حيث المعاش . المتصانوعة في الوظائف القضائية
		على رئيس محكمة النقض ورئيس محكمة استئناف القاهرة والنائب العام.
**	٦	(الطلب رقم ٩٦ لسنة ٥٣ ق (ارجال القضاء) جلسة ٢٦/٥/٢١)
		 القيد الزمني الوارد بنص المادة ١٤٢ من قشانون التسامين
		الاجتماعي ، عدم بدء سرياله الا من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصيفة
	1,	الماثية .
was s	- 4	(الطلب دفع ٩٦ أسنة ٥٣ ق ((رجال القضاء » جاسسة ١٩٨٧/٥/٢٦
سفو	1	٥ - معاهلة غائب رئيس محكمة النقض معاملة مائب الوزيق من حيث
		الماش طقا للبندين أولا ٢٦) وثانيا من الفقيسية الإولى من المتادة ٢٩ من النون التأمين الاجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٧ المبدل بالقالون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ مروطها .
77	1	(الطلب رقم ٩٦ لسنة ٥٣ ق (رجال القضاء) جلسة ٢٦/٥//١٩)
		٦ ــ معاملة نائب رئيس محكمة النقض معاملة نائب الوزير من حيث
		الماش ، شرطها ،
74	7	(الطلب رقم ٩٦ لسنة ٥٣ ق (درجال القضاء) ـ جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦)
	1	٧ ــ رئيس مجلس ادارة الهيئة الهامة للتأمين والماشات هو صاحب
		الصفة في آية خصومة تتعلق باي شأن من شئونها .م ١٤ ق ١٩٧٥/٧٩ . اختصام مدير ادارة المائسات بوزارة العدل غير مقبول .
44	١.	(الطاب وقم ۲ لسنة ٥٦ ق (رجال القضاء » جلسسة ١٩٨٧/٦/٢)

المشعة	इंग्डिश	٨ تحقق ما استهدفه الطالب بطلبه من معاملته معاملة نائب الوزير في
		الماش المستحق له عن الأجر الأساسى والأجسر المتغير ، أثره ، انتهسساء
		الخصومة في الطلب .
44	1.	(الطب رقم ۲ لسنة ٦٥ ق «رجال القضاء» جلسة ١٩٨٧/٦/٢)
		١ - المبلغ الاضافي ، استحقاق عضو الهيئة القضائية له ، سُرطه ،
		المسادة ٣٤ مكررا من قوار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسيسنة ١٩٨١ المسيسافة
		بالقوار رفم . }} لسنة 19۸٦ . استبقاء القاضي بعد بلوغه سن النقاصــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		وضي عوب المعالم المعلم من المعربين من ووقيه . م ١٠٢١/ ١٠
٤٨	15	(الطاب رقم ۱۳۵ لسنة ۵، « رجال القضاء » جلسسة ۱۹۸۷/٦/۹)
		(3)
		(ٽ) نقــل
		نقــل
		نقسل نقل مستشاری محاکم الاستثناف . نحکمه اقدمیة تعیینهم وترتیب
		نقل مستشاری محاکم الاستثناف ، نحکمه اقدمیة تعیینهم وترتیب الحاکم المحدد بنص المسادة ٤٥ من قاون السلطة القضسائية ، نقلهم
		نقل مستشارى محاكم الاستثناف . نحكمه اقدمية تعيينهم وترتيب تلك المحاكم المحدد بنص المسادة ١٤ من قاون السلطة القضسائية . نقلهم من محكمة استثناف القاهرة الى محكمة اخرى أو بقاؤهم في المحاكم التي
44	•	نقل مستشاری محاکم الاستثناف ، نحکمه اقدمیة تعیینهم وترتیب الله المحدد بنص المسادة و الله الله الله الله الله الله الله ال

(ثانیسا)

الاحكام الصادرة

في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

السلحة.	(1)
	اثبات _ احوال شخصية _ اختصاص _ ارتفاق
	ارث _ استثناف _ اعلان _ افلاس _ التزام _ زلتماس إعادة النظر _
	التصاق - أهلية - أوراق تجارية - ايجار
	ائبات
[اولا: مواد عامة :
	عبه الانسات :
	الاصل في الاجراءات أنها روعيت . عبء اثبات من يدعى خلاف دلسك
	وقوعه على عاتق معفيه . نعى عاد من العاليل ، غير مقبول
1.4 1	(الطعن رقم ۱۹۸۹ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤)
	ثانيا : اجراءات الانسات :
* *	الاحالة الى التحقيق :
	١ _ قرار الشطب الذي بصدرة القاضي المنتدب للتحقيق . باطل .
	اتره . للخصوم تعجيل السير في الدعوى دون التقيد بالمعاد المتصوص
1	عليه بالمادة ٨٢ مرافعات .
1.4 . 44	(الطعن رقم ه٣٦ لسنة ٢٥ ق - جاسة ١٩٨٧/١/١٤)
	٢ - عدم التزام محكمة الموضوع باحالة الدعوى الى التحقيق لاتبات
]"	ما يجوز اثباته بشهادة الشهود . شرطه . أن تبين في حكمها ما يسسوغ
	دفضه ٠٠
184 4.8	(الطمن رقم ٢٢٠٩ لسنة ٢٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢١)
	٣ ـ محكمة الدوضوع . عدم التزامها باجابة طلب التحقيق متى رأت من ا
	ظروف الدعوى والأدلة التي استندت اليها ما يكفي لتكوين عقيدتها و المستدين
197 : \$+	(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٥١ ق (احوال شخصية) - جاسة ١٩٨٧/١/٢٧)
J	I

المقحة	القاعدة	ناتها : طرق الإنبات :
		(أ) الكتسسابة
		الأوداق الرسسسمية
		 ١ - ما أوجبته الحادة ٢ ق ٧١ لسنة ١٩٤٦ من شكل خاص للوصية الواقعة بعد سنة ١٩١١ . ترط لسماع اللعوى بها عند الانكمار وليس ركتا فيها ولا صلة له بانعقادهما .
799	4.	(الطعن رقم 70 لسنة ٧٤ ق « احوال شخصية » ــ جلسة١٧/٣/١٧)
		 ٢ ـ دهوى الوصية . شرط سماعها . وجود اوراف رسمية ندل عليها . كفاية ذكرها أو الاشارة الى وجسودها فى محضر أو تحقيق رسمى دون استلزأم وجود ورقة الوصية فاتها . نفاذ الوصية فى حدود ثلث التركة للوارث أو فيره دون توقف على اجازة الورثة .
444	4.	(العلن رقم ٣٥ السنة ٤٧ ق « احوال شخصية » ــ جلسة١٩٨٧/٢/١٧)
		حجيتها في اثبات واقعتي اليسلاد والوفاة :
		 ١ ــ شهادة الميلاد لها حجيتها في اثبات واقعة الميلاد . انتفاء حجيتها في البات الرفاة والبيانات المتعلقة بها .
177	٤٠	(العلمن رقم ۳۷ لسنة ٥١ ف « احوال شخصية » ــ جلسة ١٩٨٧/١/٢٧)
		 ٢ ــ شهادتى اليلاد والوفاة . حجيتهما . مالم يشبت عسدم صحة المدرج بالسجلات الرسمية . اثر عدم الصحة أو تخلف وجود الشهادة . جوال إثبات الولادة او الوفاة بكافة الطرق .
024	117	(الطمن رقم ۲۳۲۰ لسنة ۵۲ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/)
		اتكار التوقيع وتحقيق الخطوط :
		ــ مناقشـــة موضــوع المحــرر . مؤداه . عدم قبول الطمن بالانكار . سريان ذلك على الدفع بالجهالة .
317	144	(الخطين رقم ١٠٢٩ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٤/٢١)

السليعة	القاعدة	
		(ب) البينــة
		الاحوال التي يصح فيها الاثبات بالبيئة:
		١ ــ الإدعاء بالتسرّوير :
		ماهیتـــه :
		ــ الادهـــاء بالتزويــر دون ســـلوك اجراءاته . اعتباره اتكارا للتوقيع م ١٤ اثبات . عدم تعقيق المحكمة لهلــة الادعاء . خطا وتصــور .
0 {V	117	(الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢)
		انهاء اجراءات الادعاء بالتزوير :
		انهاه اجراءات الادعاء الغرعى بانتزوير بالتناؤل عن التمسك بالورقة المطعون فيها ، م ٥٧ اثبات ، مؤداه ، استبعادها من الدعوى الاصسلية واسقاط حجيتها ، لازم ذلك ، توجيه الادعاء بالتزوير الى كل من يتمسك بالورقة ، النناؤل عن التمسك بها ، وجوب ان يكون من جميع الخصوم المتمسكين بها - ، التناؤل الصادر من بعضهم ، لا أثر له على الباقين ، لهم اثبات صحتها ، (مثال في شفعة) ،
۳۸۸	۸۷	(الطمن رقم ٣٢٤ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٥)
		المحكم فيسه :
		ـــــ الحكم بصحة المحرر ــــ ايا كان نوعه ـــــ وفي الموضوع معــــا . غير
		جائز ،م ١٤ اثبات ، علة ذلك . عجز المستأنف عن اثبات تزوير اعسلانه
		بالحكم المستأنف الذي يبدأ من تاريخه مبعاد الطعن بالاستثناف ، لابستتبع بطريق اللزوم سقوط حقه في الاستثناف ، تمسكه من بعد ببطلان ذلك
İ		الاعسلان . جائز .
147	27	(العلمن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨)

الصفحة	القاعد	الثبوت بالكتسابة :
		أعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة . شرطه . صدورها من الخصــم
		الذي يحتج مها عليه وان تعبيل التصرف المراد اثباته قريب الاحتمال .
		تقدير ذلك . من سلطة قاضي الموضوع . لا رقابة عليه من محكمة النقض
		متى كان استخلاصه سائفا ، مثال ؛ بشأن استخلاص ثبوت الوكالة
1.9	44	(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤)
		سلطة محكمة الموضوع ورقابة محكمة النقض :
		١ ـ تحصيل فهم الواقع في اللعوي . من سلطة محكمة الموضوع .
		شرطه ، الا نخرج باقوال الشهود عما بقيده مدلولها .
147	57	(الطعن رقم ۹۲۷ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۸)
	1	٢ ــ لقاضي الموضوع السلطة المطلقة في اللحكم بصحة الورقة المدعى
	١.	بتزويرها او ببطلانها وردها بناء على ما يستظهره من ظروف المعسوى
ν.		وملابساتها . عدم التزامه بالسير في اجراءات التحقيق أو ندب خبير .
174	4.	(الطعنان رقما ٨٠ ٨١ لسنة ٤٥ ق (احوال شــخصية) ـ جلســة
	}	(1944/1/14
		€ 19AV/₹/1V
		۱۹۸۷/۲/۱۷) ۳ ـ الاثبات بشهادة الشهود .م ۷۱ اثبات . ابتئساؤه على ركنين :
		۱۹۸۷/۲/۱۷) ۳ ـ الاتبات بشهادة الشهود .م ۷۱ اثبات . ابتتساؤه على ركنين : تعلق الوقائع المراد اثباتها باللعوى وكونها منتجة فيها . مؤدى ذلىك .
		۱۹۸۷/۲/۱۷) ۳ ـ الاثبات بشهادة الشهود ، ۲۰ اثبات ، ابتتاؤه على ركنين : تعلق الوقائع المراد اثباتها باللعوى وكونها منتجة فيها ، مؤدى ذلك ، استخلاص المحكمة من اقوال الشهود اللهن سمعتهم دليلا على ثبوت أو نفى
۳۱۴	V.A.	۱۹۸۷/۲/۱۷) - الاثبات بشهادة الشهود ، ۱۷ اثبات ، ابتئساؤه على ركنين : تطق الوقائع المراد اثباتها باللعوى وكونها منتجة فيها ، مؤدى ذلـك ، استخلاص المحكمة من اقوال الشهود اللين سمعتهم دليلا على ثبوت او نفى واقعة لم يتناولها منطوق حكم التحقيق ، تمسك الخصم ببطلا ه ، مؤداه .
<i>"</i>	V.A.	٣ ـ الاثبات بشهادة الشهود .م ٧١ اثبات . ابتتاؤه على ركنين : ٣ ـ الاثبات بشهادة الشهود .م ٧١ اثبات . ابتتاؤه على ركنين : ملق الوقائع المراد اثباتها باللعوى وكونها منتجة فيها . مؤدى ذلك . استخلاص المحكمة من اقوال الشهود اللين سمعتهم دليلا على ثبوت او نفى واقعة لم يتناولها منطوق حكم المتحقيق . تمسك الخصم ببطلا 4 . مؤداه . اعتبار هذا الاستخلاص مخالفا للقاون . علة ذلك . (الطعن وقم ١٣٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥)
۳۱۳	\·¥	۳ ـ الاثبات بشهادة الشهود .م ۷۱ اثبات . ابتتاؤه على ركنين : ۳ ـ الاثبات بشهادة الشهود .م ۷۱ اثبات . ابتتاؤه على ركنين : تسلق الوقائع المراد اثباتها باللعوى وكونها منتجة فيها . مؤدى ذلك . استخلاص المحكمة من اقوال الشهود اللين سمعتهم دليلا على ثبوت او نفى واقعة لم يتناولها منطوق حكم التحقيق . تمسك الخصم ببطلا 4 . مؤداه . اعتبار هذا الاستخلاص مخالفا للقاون . علة ذلك . (الطعن وقم ۱۲۲۲ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۹)
rir rir		٣ ـ الاثبات بشهادة الشهود .م ٧١ اثبات . ابتتاؤه على ركنين : ٣ ـ الاثبات بشهادة الشهود .م ٧١ اثبات . ابتتاؤه على ركنين : ملق الوقائع المراد اثباتها باللعوى وكونها منتجة فيها . مؤدى ذلك . استخلاص المحكمة من اقوال الشهود اللين سمعتهم دليلا على ثبوت او نفى واقعة لم يتناولها منطوق حكم المتحقيق . تمسك الخصم ببطلا 4 . مؤداه . اعتبار هذا الاستخلاص مخالفا للقاون . علة ذلك . (الطعن وقم ١٣٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥)
717	VY	۳ ـ الاتبات بشهادة الشهود .م ۷۱ اثبات . ابتتاؤه على ركنين : تعلق الوقائع المراد اثباتها باللعوى وكونها منتجة فيها . مؤدى ذلك . استخلاص المحكمة من اقوال الشهود اللهن سمعتهم دليلا على ثبوت او نفى واقعة لم يتناولها منطوق حكم المتحقيق . تمسك الخصم ببطلا له . مؤداه . اعتبار هذا الاستخلاص مخالفا القاون . علة ذلك . (الطعن رقم ۱۲۲۳ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۲۱) 3 ـ تغدير اقوال الشهود . مرهون بما يطمئن اليه وجسدان قاضى الموضوع . شرطه . الا تخرج بها عما يؤدى اليه مدلوليا .
717		 ۳ ـ الاثبات بشهادة الشهود . م ۷۱ اثبات . ابتئساؤه على ركنين : تعلق الوقائع المراد اثباتها باللعوى وكونها منتجة فيها . مؤدى ذلك . استخلاص المحكمة من اقوال الشهود اللين سمعتهم دليلا على ثبوت او نفى واقعة لم يتناولها منطوق حكم التحقيق . تهسك الخصم ببطلا 4 . مؤداه . اعتبار هذا الاستخلاص مخالفا للقاون . علة ذلك . (الطعن رقم ۱۹۲۳ لسئة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۷/۲/۱) ٤ ـ تفدير اقوال الشهود . مرهون بعا يطمئن اليه وجسدان قاضى الموضوع . شرطه . الا تخرج بها عما يؤدى اليه مدلوليا .
1	VY	 ٣ ـ الاثبات بشهادة الشهود . م الا اثبات . ابتنساؤه على ركنين : تعلق الونائع المراد اثباتها باللعوى وكونها منتجة فيها . مؤدى ذلك . استخلاص المحكمة من اقوال الشهود اللين سمعتهم دليلا على ثبوت أو نفى واقعة لم يتناولها منطوق حكم المتحقيق . تمسك الخصم ببطلا » . مؤداه . اعتبار هذا الاستخلاص مخالفا القانون . علة ذلك . (الطعن وقم ١٩٢٦ لسنة ٥٣ ق حسلة ٢٥٠/٢/١) ٤ ـ تفدير اقوال الشهود . مرهون بما يطمئن اليه وجسدان قاضى الموضوع . شرطه . الا تخرج بها عما يؤدى اليه مدلوليا . (الطعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٥٣ ق - جاسة ١٩٨٥/٢/٥) م سندير اداة الصورية واقوال الشهود واستخلاص الواقع منها .

الصفحة	القاعد	أين الشهادة السماعية . جوازها حيث تجوز الشهادة الاصلية
		خضوعها لتقدير محكمة ألوضوع
٧٠٨	104	(الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق ـ جاسة ١٩٨٧/٥/١٣)
	1.2	ج ـ القسرائن:
	· , ,	القرائن القانونية :
		ـ قوة الأمس القضي إ
	ia ai	١ - قرينة قوة الابرسالقضى و ٢ - 1/1 التبات : شرطها ، وحبيدة .
		الوضوع في كل مِن اللجونيين . الستقلال بحكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة
•		متى استندت الى المهاب تؤدى الى النتيجة التي انتفت اليها من
Y • Y	ÉÀ	(الطمى رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٤)
		٢ ــ منازعة المدينين في الغوائد التي الزمهم بهنا "من الاداء بعد ان صنار
		نهائيا ، أستخلاص الحكم المطعون فيه أنها منازعة تنفيذ موضوعية سبجة
		فرض الحراسة عليهم وتأميم ممتلكاتهم ولا تنطوى على اخلال بقوة الامسر
		القضى ، سائغ ،
Y.V	29	 (الطعن رقم ۱۹۸۰ لسنة ۱۵ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/٤)
Y•V	٤٩	(الطمن رقم ١٦٨ لسنة ١٥ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٢/٤) ــ القرائن القانونية غير القاطمة :
Y •V	29	
* •v	٤٩	ـ القرائن القانونية غير Mildar :
Y• Ý	£9	ـ القرائن القانونية غير القاطعة : قـرينة المـادة ٩١٧ سعني :
*• v	£4	 القرآن القانونية غير القاطعة : قسرينة المسادة ٩١٧ سعني : انتفاء شروط القرينة القانونية المنصوص عليها في المسادة ٩١٧
Y•Ý		- القرائن القانونية غير القاطعة : قرينة المادة ٩١٧ سعني : - انتفاء شروط القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ سدني . لا بحول دون استنباط اضافة التصرف الى ما بعد الوت من قرائن
		- القرائن القانونية غير القاطعة : قريئة المادة ٩١٧ معنى : - انتفاء شروط القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدنى . لا يحول دون استنباط اضافة التصرف الى ما بعد الوت من قرائن قضائية آخرى . استقلال قاضى الموضوع بتقدير هذه القرائن .
		- القرائن القانونية غير القاطعة : قريئة المحادة ١٧٧ معنى : انتفاء شروط القرينة القانونية المنصوص عليها في المحادة ١١٧ مدنى . لا يحول دون استنباط اضافة التصرف الى ما بعد الوت من قرائن قضائية آخرى . استقلال قاضى الموضوع بتقدير هذه القرائن . (الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٥٠٠ في حكسة ١٩٨٧/٣/٢٤)
		- القرآن القانونية غير القاطعة : قرينة المدادة ٩١٧ معنى : - انتفاء شروط القرينة القانونية المنصوص عليها فى المدادة ٩١٧ مدنى . لا يحول دون استنباط اضافة التصرف الى ما بعد الموت من قرائن قضائية اخرى . استقلال قاضى الموضوع بتقدير هذه القرائن . (الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٩٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٤)
		- القرائن القانونية غير القاطعة : قرينة المادة ٩١٧ معنى : - انتفاء شروط القرينة القانونية المنصوص عليها فى المادة ٩١٧ مدنى . لا بحول دون استنباط اضافة التصرف الى ما بعد الوت من قرائن قضائية اخرى . استقلال قاضى الموضوع بتقدير هذه القرائن . (الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٣٠٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٤) د - الاقسرار : منع سماع دعوى الوقف عند الانكار مالم يوجد اشهاد به او يكون
		- القرائن القانونية غير القاطعة: قصرينة المسادة ١٩٧ معنى: انتفاء شروط القرينة القانونية المنصوص عليها في المسادة ١٩٧ مدنى . لا يحول دون استنباط اضافة التصرف الى ما بعد الوت من قرائن قضائية اخرى . استقلال قاضى الموضوع بتقدير هذه القرائن . (الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٣٠٥ في حجلسة ١٩٨٧/٣/٢٤) د - الاقسوار: منع سماع دعوى الوقف عند الإنكار مالم يوجد اشهاد به او يكون مقيسلا بسدفاتر احدى المحاكم الشرعية في
	4٧	- القرائن القانونية غير القاطعة : قرينة المادة ١٧٧ معنى : - انتفاء شروط القرينة القانونية المنصوص عليها فى المادة ١٩٧ معنى . لا يحول دون استنباط اضافة التصرف الى ما بعد الموت من قرائن قضائية اخرى . استقلال قاضى الموضوع بنقدير هذه القرائن . (الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٩٠٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٤) د - الاقسرار : منع سماع دعوى الوقف عند الانكار مالم يوجد اشهاد به أو يكون مقيسدا بسدفائر احدى المحاكم الشرعية ، لائحة المحاكم الشرعية في مقيسدا بسدفائر احدى المحاكم الشرعية والمحسم عدم بعد الاعتداد بالانكار اذا كان ثمة اقرار بحاج به الخصسم

(امبلسة	القاعدة	
		احوال شخصية
- 1		اولا : المسائل ا اخا صة بالمسلمين :
	1	ا ـ. القانون الواجب التطبيق :
		۱ - مسلور حكم بعدم دستودية نص تشريعى . أثره . عدم جسواز تطبيقه اعتبارا من اليوم المثالى لنشر الحكم فى الجريفة الرسمية ، م ۱۷۸ من الدستور ، م ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية الطيا . مؤدى ذلك . عدم مساسه بالحقوق والمراكز التي تكون قد استقوت من قبل بحكم حاز قوة الأمر المقضى . (مثال بشان حكم نهائى فى منعة) .
۱۷۸	24	(الطعن رقم ٢٤ لسنة هه ق « احوال شخصية » ــ جلسة١٩٨٧/١/٢٧)
701	181	٧ - النص في الحادة السابعة من القانون .١٠ لسسنة ١٩٨٥ على العمل به اعبارا من تاريخ نشره . هدفه . تو فير الاستموازية لأحكام القانون القديم بعد تلافي العيب اللي شاب اجراءات اصداره واخضاع الوقائسية الناشئة في ظله لقواهد الممائلة القررة بالقانون الجديد مالم يكن قد مسدر بشانها حكم حاز توة الأمر المقضى . مثال في متمة . (العلمن رقم ٧٧ لسنة ٥ ق « ١٩٨٧/٤/٢٨)
		٣ ـ النص فى المسادة السابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على العمل به اعتبارا من تاريخ نشر الحكم بعدم دستورية القرار بقسانون ١٩٧٩/٤٤ وليس من اليوم التالى لتاريخ نشره هدفه . توفير الاستمرادية لاحكسام القانون القديم بعد تلافى العيب الذى شاب اجراءات اصداره واخضساع الوقائع النائشة فى ظله للقواعد المماثلة المقررة بالقاون الجديد صالم يكن قد صدر بنانها حكم حاز قوة الأمر القضى . (مثال بشان الاعتراض على الطاعة) .
709	127	(الطعن رقم ۱۰۸ لسنة ده ق ـ « احسوال شسخمية » ـ جلسـة ۱۹۸۷/٤/۲۸)

land of	2442	ب ــ الزواج :
		ا ما مباشرة المجنون عقد زواجه بنفسه ، الره ، عدم العقد العقسد بمبارته وما ترتب عليه من الله الزواج ، مؤدى ذلك ، استبار طلاقة الطامنة واردا على غير محل ،
71.	144	(الطمن رقم ٢٤ لسنة ٤٥ ق « احوال شخصية » ــ جاسة٢٨٨/٤/٢٨)
		 ٢ نمى الطاعنة بان جنون زوجها متقطع وأنه تزوجها حال افاقته. دفاع يخالطه واقع لم يسبق التنمسك به امام محكمة الاستثناف ، اعتباره سببا جديدا لا تجوز اثارته لاول مرة امام سحكمة النقض .
71.	144	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٥٤ ق « احوال شخصية » ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)
		حاب الطبالال :
		المتمة . استحقاق المطلقة لها سواء كان الطلاق من الزوج أو من القاضي بيابة هنه . علة ذلك .
Y#¥	12.	(الطمن رقم ،) لسنة)ه ق « احوال شخصية » - جلسة ١٩٨٧/٥/٢١)
		التطليق الفسرد : _
370	140	طلب التطليق للزواج باخرى .م ٢ مكرد نقرة ٢ ، ٣ ق ٥٠ لسسنة ١٩٢٩ لمسنة ١٩٢٩ لسسنة ١٩٢٩ لسنة ١٩٢٩ لسنة ١٩٧٩ لسبق اعتراض المطمون ضدها على اندار الطاعة بسبب شغل بيت الطاعة بزوجة أخسرى ، نمى العكم علم المطمون عليها بزواج الطاعن بأخرى ، فسئلا في الاستدلال . (الطعن رقم ٨٣ لسنة ٥٥ ق (الحوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)
		« قائمة منقولات الزوجية » :
		التزام الطاعن باقراره ان يؤدى المطعون عليها قيمة مصوغاتها المودعة عنده بموجب قائمة سنقولات الزوجهة . مؤداه . استعاضتهما عن التنفيل العينى بالتعويض . قضاء الحكم بهلة التعويض بمراهاة ارتضاع مسعر اللهب وقت التقاضى . قضاء بما طلبه الخصوم ، الره ، لا بطائل .
744	71	(الخلين رقم ٧٢١ نستة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)

المساع دعوى البديه بعد ومق الورث مشرطه . (الطمئان رفع المديه البديه بعد ومق الورث مشرطه . (الطمئان رفع المديم المنتق 6 ق (الحوال شخصية » - بطمئة المديم المنتق 6 ق (الحوال شخصية » - بطمئة المديم التعالى المنتق المطلقة على سواء كان الطب من الزوج الدمن المديم القانون الواجه التعليق : المساعين : الما الزوج التعليق : الما الزوج التعليق : المدخول نبه - خضوعه الشريعة الاسلام واباء الزوج الدخول نبه - خضوعه الشريعة الاسلام المتاره القانون الما الزوج الدخول نبه - خضوعه الشريعة الاسلام المتاره القانون المدخول نبه - خضوعه الشريعة المسلام المتارة ا
(الطمنان وفعل ١٩٠٧ / ١٩٠٨ لسنة ٥٠ ق ((احوال شد خدية)) عامل ١٩٠٠ / ١٩٠٧ كما الثغفية) عامل ١٩٠٠ / ١٩٠٨ كما الثغفية أن الشعفية أن الشعفية أن الشعفية المسلمين التعلق المسلمين
خد له الثفقية : المتمة . استحقاق المطلقة على سواء كان الطيلاق من الزوج أو من الروج أو من المن المناون الواجب التطبيق : ا - المقانون الواجب التطبيق : واباع الروج الدخول نيه - خضوعه للشريعة الاسلامية باعتبارها القانون واباع الروج الدخول نيه - خضوعه للشريعة الاسلامية باعتبارها القانون واباع الروج الدخول نيه - خضوعه للشريعة الاسلامية باعتبارها القانون
التمة . استحقاق المطلقة على سواة كان الطيلاق من الزوج أو من الرام الما الما الما الما الما الما الم
القاطى نيابة عنت . ملحقاق المطلقة على سواء كان الطّب لاق من الزوج أو من الروم الله القاطى نيابة عنت . علم ذلك . (الطهن رقم ١٠٠٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ٢٠/٥/٥/١٦) . ثانيا: المسائل الخاصة بغير المسلمين : ا - القانون الواجب التطبيق : ا - القانون الواجب التطبيق : ا - المناون التعريق بين الزوجين بسبب أعتداق الزوجة الاسبلام واباط الزوج الدخول نيه - خضوعه للشريعة الاسلامية باعتبارها القانون واباط الزوج الدخول نيه - خضوعه للشريعة الاسلامية باعتبارها القانون
(الطهن رقيم ٤٠ لسنة ٥٤ قريسة ٢٩/٥/١٩) ثانيا: السائل الخاصة بغير السلمين: ا - القانون الواجب التطبيق: ۱ - تخييف التقريق بين الزوجين بسبب أعتداق الزوجة الاسبلام واباع الزوج الدخول نيه - خضوعه للشريعة الاسلامية باعتبارها القانون
(الطهن رقيم ٤٠ لسنة ٥٤ قريسة ٢٩/٥/١٩) ثانيا: السائل الخاصة بغير السلمين: ا - القانون الواجب التطبيق: ۱ - تخييف التقريق بين الزوجين بسبب أعتداق الزوجة الاسبلام واباع الزوج الدخول نيه - خضوعه للشريعة الاسلامية باعتبارها القانون
(الطهن رقير ١٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ٢٩/٥//٥١) ثانيا: السائل الخاصة بغير السلمين: ا - القانون الواجب التطبيق: ا - التفانون التغريق بين الزوجين بسبب أعتناق الزوجة الاسبلام واباع الزوج الدخول نيه - خضوعه للشريعة الاسلامية باعتبارها القانون
ا - القانون الواجب التطبيق: ا - تخيف التعريق بين الزوجين بسبب أعتداق الزوجة الاسبلام وابام الزوج الدخول نيه - خضوعه للشريعة الاسلامية باعتبارها القانون
 ١ - تخبف التقريق بين الزوجين بسبب أعتناق الزوجة الاسبسلام واباع الزوج الدخول نيه - خضوعه للشريعة الاسلامية باعتبارها القانون
وأباغ الزوج الدخول فيه ـ خضوعه للشريعة الاسلامية باعتبارها القانون
وأباغ الزوج الدخول فيه ـ خضوعه للشريعة الاسلامية باعتبارها القانون
القام في مسال الأحوال الشخصية ، م ١٠ ملاني ، اعتبار التفريق لهــــــــ ا
السب طلانا ولبس بطلاً الزواج يعود الى بداية العقد (مثال في حضانة)
(الدُّل ن رقب ٧٦ است: ٥٣ ق ((حوال شخصية)) - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧) الم ١٧٣
" - سريعة الاسلامية ، تطبيقها في المنازعات المتعلقة بالحسوال
الشجعسية للمصريين غير السبلمين الفختلفي الطائلة أو المله . أحكامهــــــا
لا تجير الزرجة طاب التعريق إذا غيرت طائفته عن قلك التي ينتمي اليهما
الزوان و
(الطون دام ١٥ لسنة ٥٦ ق (احوال شخصية) - جلسة ٢٠/١/١٩٨١)
ب يتاليزي
ا قالم الروجة دعواها بالتطابق لاختلافها عن الروج طائفة . اغسافتها
أمام ، حكم في الاستشفاف المتطلبين اللضور . واعتباره ظلما خديدًا . عدم جواز
قبوله م ٢٩١ من لالحة هموتين المحلكم الشرعية ١٠٠٠
المُعْنَ رَقِم ٥١ لسنة ٥٦ ق (احوال شخصية) جلسة ١٩٨٧/٢/٢٤) الا ١٩٠٠ ١٠٠٠).

الصفعة	القامعة	ناثا : دعوى الإحوال الشخصية :
		ا ـ الاجراءات :
		ا سالاصل في الاجراءات إنها روعيت صحيحة مالم يغم الدليل على حلاف ذلك ، خلو محضر الجلسات مما يشير الى عقدها في علانية ، مفاده. أن الدعوى نظرت في غرفة الشورة سبق نظرها في جلسات علية ، لااتر الما الما الما الما الما الما الما الم
		› طالمــا نظرت اخبرا في جلسة منعقدة في غرفة الشورة وتقرر حجزهـــا النعكم فيها .
۱۷۸	27	(الطعن رقم ؟٦ لسنة ٥٥ ق - (احوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧)
		 ٢ ــ نشكيل دوائر لنظر فضايا الاحوال الشخصية . دخوله في نطاق النظيم الداخلي لكل محكمة . عدم تعلقه بالاختصاص النوعي .
799	4.	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٧ ق (الحوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٧)
		٣ - الفاء الفصل الخاص بدفع المعوى قبل الجواب عنها من لائحة تربب المحاكم الشرعية ، مؤداه ، وجوب اعمال القواعد المنصوص عليها في قا ون المرافعات بشأن ابداء الدفوع الشكلية ، عدم ابداء الدفسوع المتعلقة بالاجراءات وكافة الاوجه التي يقوم عليها كل منها دفعة واحدة قبل التكلم في موضوع المعوى ، اثره ، سقوط الحق فيما لم يبد منها .
450	12.	(الطعن رقم ۹۹ لسنة ٥٤ ق (الحوال شخصية)) _ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)
		ب ـ نظر الدعوى : ((ســهاع الدعــوى))
V0Y	17.	النص فى المسادة (۱) من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ على عدم سسسماع دعرى النفقة عن مدة ماضية لاكثر من سنة نهايتها تاريخ رفع الدعسوى . عدم جواز اعماله فى شأن المتعة . علة ذلك . (الطعن رقم ٤٠ فسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦) (المبول الدعوى))
		انتهة . انعقاد الاختصاص بنظر الدعوى بها للمحكمة الابتسدائية . على قد ذلك .
Y•Y	14.	(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٢٦/٥/٢٩١)

الصلحة	القاعدة	د ـ الانسان :
		 ا جواز انخاذ الشخص اسما غير الاسم المسمى به في شهدة المسلاد . شرطه .
177	٤٠	(الطمن رقم ٣٧ لسنة ١٥ ق - (الحوال شخصية) - جلسة١٩٨٧/١/٢٧)
		 ٢ ــ شهادتى الميلاد والوفاة . حجيتهما . مالم يثبت عدم صحة الدرج بالسجالات الرسمية . اثر عدم الصحة او تخلف وجود الشهادة . جــوال . اثبات الولادة او الوفاة بكافة الطرق .
43	112	(الطعن رقم ٢٣٦٠ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢)
		د ـ الطمن في الحكم :
		« الاسستثناف »
ī t o	12.	استئناف الاحكام الصادرة في مسائل الاحوال المسخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية حضوعه لقواعد لالحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالرسوم بقانون ٧٨ لسلنة ١٩٣١- تخلف المستأنف عن حضور الجلسة الاولى المحادة بورقة استئنافه . جيزاؤه اعتبال الاستئناف كان لم يكن . علة ذلك . (الطعن رقم ٩٩ لسئة ٥٤ ق ((حوال شخصية)) حطسة ١٩٨٧/٤/٢٨)
		رابعا : مسائل الولاية على المسال :
٩٨.	44	الإجازة الضمنية لعقد البيع القابل للإبطال . من اعمال التصرف . لا يملكها القيم على المحجور عليه ولا الوصى على القاصر الا باذن محكمسة الأحوال الشخصية للولاية على المسال . اثره . عدم اعتبار سكوت القيم عن طلب ابطال العقد الصادر من المحجوز عليه اجازة ضمنية له . (الطعن رقم ١٢٦١ لمسئة ٢٥ ق سجاسة ١٩٨٧/١/١٤)
3/		

الصقح	القاعدة	
		اختصاص
		اولا: الأختصاص المتطق بالولاية: (الولائي)
		هيئات التحكيم :
!		هيئات التحكيم ، عدم اختصاصها بالمتازعات التي يكون بين اطرافها شخص طبيعي الا بموافقته ،م ٢٠ ق ٢٠ لسنة ١٩٧١ قبل تعديلها بالقانون ١٦ لمسنة ١٩٨١ .
171	۳.	(الطمئان رفيا ۲۲۶۳ ، و۲۳۸ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١/١٥)
		عقود الادارة مع الافراد :
		العقود التي تبرمها الادارة سع الافراد . اعتبارها عقـــودا ادارية . شرطــه .
100	1.1	(الطمن رقم ۱۸۱ ئسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢)
		القرارات الصادرة من المعافظين :
		القرارات الصادرة من المحافظين: قرار المحافظ بفرض رسم محلى بدائرة محافظته . صحيح . علة ذلك . له اختصاصات الارزير في الشئون السالية .م ٢٤ ق الحكم المحلى رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ .
**1	٤٧	قرار المحافظ بفرض رسم محلى بدائرة محافظته . صحيح . علة ذلك . له اختصـاصات الوزير في الشئون الحسالية .م ٢٤ ق المحكم المحلى
**1	٤٧	قرار المحافظ بفرض رسم محلى بدائرة محافظته . صحيح . علة ذلك . له اختصاصات الازير في الشئون المالية .م ٢٤ ق الحكم المحلى رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ .
**1	٤٧	قرار المحافظ بفرض رسم محلى بدائرة محافظته . صحيح . علة ذلك . له اختصاصات الوزير في الشئون الحالية .م ٢٤ ق الحكم المحلى رتم ٥٧ لسنة ١٩٧١ . (الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٩)
Y+1	£ V	قرار المحافظ بغرض رسم محلى بدائرة محافظته . صحيح . علة ذلك . له اختصاصات الوزير في الشئون المالية .م ٢٤ ق الحكم المحلى رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ . (الطمن رقم ١٢٢ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٨/١/٢٩) ثانيا : الاختصاص النوعي : ا - الشكيل دوائر النظر قضايا الاحوال الشخصية ، دخوله في نطاق
	.	قرار المحافظ بفرض رسم محلى بدائرة محافظته . صحيح . علة ذلك . له اختصاصات الوزير في الشئون الحالية .م ٢٤ ق الحكم المحلى رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ . (الطعن رقم ١٩٧٣ لسنة ٥٣ ق حولسة ١٩٨٧/١/٢٩) فانيا : الاختصاص النوعي : المختصاص النوعي : المستخيل دوائر النظر قضايا الاحوال المشخصية . دخوله في نطاق التنظيم الداخلي لكل محكمة . عدم تعلقه بالاختصاص النوعي .

,	7	A REAL PROPERTY OF THE SECOND
الصلحة	القاعدة	ثالثا: الاختصاص القيمي:
	-	
		١ ــ ثبوت ان عقد الايجار معقود مشاهرة بأجرة شنفرية قسمدرها
		مانتي قرش لعين لا تخضع لاحكام قانون ايجاد الاماكن . الدعموي بطلب
		أنهائه ، دخولها في حدود الاختصاص الانتهائي للمحكمة الابتدائية وعدم
		جواز استئناف الحكم الصادر فيها .
۸۱	44	(الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٨)
	: .	٢ ــ الدعوى بطلب اخلاء الارض الفضياء والتسليم . اشـــتمالها على
	4. 17 5	طلب أصلى وطلب مندمج . المنازعة بشأن الطلب المندمج . اثره . عــــدم
		امتِباره لذَّلك . وجوب تقدير قيمته تقديرا مستقلا عن الطلب الاصلي .
- ^1	**	(الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٨)
		and the same also the major of the same and the same
	٠, ١	٢ ـ الاصل في الدعاوى أنها معلومة القيمة . الاستثناء . الدعاوي
		المرقوعة بطلب غير قابل التقدير . أعتبارها مجهولة القيمة . الدعوى بطاب
` '	1	الاخلاء والتسليم . غير مقدرة القيمة . اختصــاص المحكمة الابتدائبة
		بنظرها . جواز استثناف الحكم الضادر فيها .م ٢١٦ مراافعات .
	1	
- 43	77	(الطمن رقم ١٠٦٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٨)
	1	
	- 1	
	1	
	- 1	

-	ارتفاق
القاعدة الصفية	
	ارتفاق
FE . 45 W	استممال حق الارتفاق
المراجع المراجع	Section 1
	حق الارتفاقماهيته . تكليف عنقل خالطة الكوتفق به الفائعة الطالب المرتفق . عدم حرمان عالك المفقاط الخاهمين مباشرة جقو توحظم علكه. شرطة : .
	عدم المساس بحق الارتفاق بيمخيلفة ذلك ما الزوم ما المتزامه باعادة العيال.
	الى ما كانت عليه يمع التعويض أوركان له مقتضى بطلب عالك إلمقال الريفين
عيرى	ابطال تصرف الماللقدق الصقايمالم تقتيبه البتمحو استجيانه ماغير حانبيت الماداتانة
, B ₂ ~	۱۰۱۵ و ۱۰۲۳ ملتی .
ن دهي.	(النظان رقم ۷۷ مسئة ۵۳ ق س تجلشة ۱۹۸۷/۴/۸)
:ES	
new plan	
غان وفر	
3 44764	
1	
المنظانية المنظانية المنظانية المنظانية المنظلة المنظلة المنظلة المنظلة المنظلة المنظلة المنظلة المنظلة المنظل المنظلة المنظلة	
2 6 4	
42 E 1/4	
	1 1
į	, ,
:	
l	i

المضعة	لقاعدة	اوث
		اولا : حكم تصرفات الورث بالنسبة كلوارث :
		حق دائني المتعاقدين والخلف المتاص في التمسك بالمقد الظاهر في المواجهة من يتمسك بالمقد الطاهر في المواجهة من يتمسك بالمقد الحقيقي طبقا لاحكام الصورية . م 33؟ مدني . تقدمه على حق الوارث الذي يطن على تصرف مورثه بالله يخفي وصية . منذ ذلك . الوارث يستمد حقه من قواعد الارث التي تعتبر من التظام العام ولا يستمده من المورث ولا من المقد الحقيقي . عدم امتياره من ذوى الشأن
		الذين تجرى الماضلة بينهم طبقا لها . مؤداه . عدم قبول التمسك بالمقد الظاهر في مواجهة حقه في الارث .
£77	17	(الطبق رقم ١٩٥٨ لسنة ٥٣ ق ـ چلسة ١٩٨٧/٢/١٤)
		لانيا : دموى الارث :
		ا ـ سسماع دموي الاوث ، مناطه ،
777	4.	(الطفتان رقعا ۸۰ ، ۸۱ استة ¢ه ق «احوال شـــخمية» ــ جلســة ۱۹۸۷/۲/۱۷)
		٢ حجة تحقيق الوفاة والورائة . مالم يصدر حكم طى خلافه . اتكار الورائة . مناطه . صدوره من وارث ضد آخر يدمى الورائة .م ٣٦١ من الثمة ترتيب المحاكم اللشرعية الصادرة بالمرسوم ق ٨٧ لسنة ٣١ المدل.
954	117	(الطمن وقم ۲۳۳۰ لسنة ۵۲ ق ــ جلسة ۱۹۸۷/۶/۲)

544	نبعة التنا	1	استئناف
			اولا : شكل الاستئناف : جواز الاستئناف :
			۱ - الأصل فى الدعاوى انها معلومة القيمة . الإسستثناء . الدعساوى الم فوجة بطلب غير قابل للتقدير . اعتبارها مجهولة القيمة . الدعوى بطلب الاخلاء والتسليم . غير مقدرة القيمة . اختصاص الهحكمة الابتدائية بنظرها جسواز استثناف الحكم الصادر فيها .م ٢١٩ مرافعات .
۸۱	۲.	۲	(الطمن رقم ١٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨)
			٢ ــ ثبوت ان عقد الإيجار معقود مشاهرة بأجرة شهرية قدرها مائتى ترش لمين لا تخضع لاحكام قانون أيجار الاماكن . المدعوى بطلب أنهائه . دخولها في حدود الاختصاص الاتهائي للمحكمة الابتدائية وعدم جسواز استثناف الحكم الصادر فيها .
۸۱	11	1	(الطَّمَن رقم ١٠٩٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٨)
			ميعاد الاستستئناف :
			_ ميعــاد السافة المنصوص عليه في المادة 1/11 مرافعات . حق المستأنف منى توافرت فيه شروطه . التزام محكمة الاستثناف باضافته من تلقاء نفسها ليلتحم بالميعاد الاصلى . (مثال) .
۸۴۵	171		(الطعن رقم ٢٤٣٦ لسبئة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٣)
			ثانيا : رفع الاسسستئناف :
		4	- الخصومة فى الاستئناف تحديدها بالاشخاص المختصسين اسا. محكمة الدرجة الاولى وبذات صفتهم .م ٢٣٦ مرافعات . تصحيح المسف و نقا للمادة 10 مرافعات وجوب تعامه فى الواعيد المحددة أرفع الدعسوي مثال (بشان أيلولة بيت المال لبنك ناصر الاجتماعي أتناء نظر الاستثناف)
۰۳۳	118		(الطمن رقم ۱۲۰۶ لسنة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۷/۶/۱)
	•	*	,

	/	
الصلحة	القاعدة	ثالثا : آثار الاســــتئناف :
		ا ـ الاثر الناقــل:
		 الاثر الناقل للاستئناف ، ماهيته ، م ٢٣٢ مرافعات ، التسزام محكمة الاستئناف بالتصدى لما لم تفصل فيه محكمة أول درجة من اسباب لطلبات ابديت أمامها طللا لم يتبازل مبديها عن السمسك بها ، علة ذلك .
• * *	115	(الطمن رقم ۱۲۸۲ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١/١٩٨٧٤)
		٢ — طلب الاخلاء المتاجير من الباطن ولاحمجاز اكثر من مسيكن في البلد الواحد سير مقتضى . سببان لطلب واحد . هو الاخلاء لانحالل المتد . القضاء ابتدائبا بالاخلاء لاحدهما . اعتمار الطلب الآخر مطروحا على محكمة الاستثناف . التر ذلك
٥٢٧	114	(الطعن رقم ۱۳۸۲ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١)
		٣ ــ الانر النامل للاستثناف ، مؤداه . ما اذاره المستأنف عليه المحكوم له بطلبانه أمام محكمة أول درجة من أوجه دفاع ودفوع ، اغتباره مطروحا على محكمة الاستثناف طالما أم نتم التنازل عنها دون حد ماجة لاسمستثناف فرعى منه .
3,44	124	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/٧)
798	159) ـ الاستثناف . اثره . اعادة طرح الدعوى برمتها على محكمسة الدرجة الثانية وفي حدود ما رفع عنه الاستثناف . (الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٥٠ ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١)
		ب ـ الطلبات الجديدة :
w.4		- اقامة الزوجةدعواها بالتطليق لاختلافها عن الزوج طائفة .اضافتها امام محكمة الاستئناف التطليق للضرد . اعتباده طلبا جديدا . عدم جواز قبوله م ٢٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . (الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٢ ق (احوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٤)
F**	1,	

١٠ معة	القاعدة	رابعاً : نظر الاسستثناف :
		. ما يعتر في سبر الخصومة :
		١ - اعتبار الاستثناف كان لم يكن :
		ا ثبوت عدم اعلان المستانف عليها بصحيفة الاستثناف في المعاد أو تنازلها عن المحقى فيه . تمسكها باللدفع باعتبار الاستثناف كان لم يكن . القضاء مرفض الدفع والفصل في الوضوع بناء على أن حضورها بالحلسسة يصحح البطلان . خطا .
٣	١,	(الطعن رقم ۲۲۹۳ لسنة ده ق «هيئة عامة» ـ جلسة ١٩٩٢/٢/٨)
		٢ استثناف الأحكام المصادرة في مسائل الاحوال التخصية والوقع التي كانت عن اختصاص المحاكم الشرعية - خضوعه لفواعد الأحقة نرتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسسوم قانون ٧٨ لسسنة ١٩٣١ - تغلف المستأنف عن حضور الجلسة الاولى المحدده ورقة المتثناف . جزاؤه . اعتبار الاسعثناف كان لم بكن . علة ذلك .
750	12.	(الطعن رقم ۹۹ لسنة ٥٤ ق ((احوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)
		ب ــ وفف الاســــتثناف :
		دعوى التزوير الأصلية والادعاء الفرعى بالتزوير . الالتجاء الى كل منهما – مناطه . قيام الخصومة في مرحلة الاستثناف وتوقف الفصل فيها على الفصل في الادعاء بالتزوير ضد آخرين ممن يقيدون من المحرر ولا يجوز اختصامهم لأول مرة في هذه المرحلة . مؤداه . وجوب الالتجاء الى دمسوى التزوير الاصلية مع وقف نظر الاستثناف حتى يفصل فيها بحكم نكون له قوة الأمر المقضى .
٧٤٧	. 04	(ألطمن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٦/٥/٢٦)

		· · ·
2-10/10/1	الصفحة	خامساً : الحكم في الاستثناف :
		ا - الحكم بصحة المحرر - أيا كان نوعه - وفى الوضيوع مما . غير جائز ، م }} البات تزوير اعلانه غير جائز ، م }} البات تزوير اعلانه بالحكم المستأنف الذي يبدأ من تاريخه سيماد الطمن بالاستئناف ، لايستتبع بطريق اللزوم سقوط حقه فى الاستئناف ، تمسكه من بعد ببطلان ذلك الامسلان ، جائس .
197	٤٦	(الطمن رقم ۹۲۷ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۸)
		٢ ــ أخذ الحكم الاستثناق بأسباب الحكم الابتدائي والاحالة اليها دون
		اضافة ، لا عيب ،
£ V ∧	۱۰۵	(العلمن رقم ١٦٦٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢)
		اثر نقض الحكم الاسمستثناق :
		 نقض الحكم الاستثناق لا يمتد الى الحكم الابتدائى ولو كان الحكم المنقوض قد قضى بتأييده . اثر ذلك . لمحكمة الاحالة أن تحيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٧٠٨	104	(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٥ ق _ جلسة ١٩٨٧/٥/١٣)

لسفحة	القامعة	
***************************************		اعــالان
		اولا : أوراق المحضرين وبياناتها :
		 اوراق المحضرين . بياناتها . خلو صورة الاعلان من بعضها . اثره بطلان الاعلان ولو كان الاصل صحيحا .
٦.	17	(الطعن رقم ۸۷۸ لسنة)ه ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱/۱
		 ٢ ـ محضر الاعلان من المحررات الرسمية . حجيته مطلقة على مادون به من أمور باشرها محررها في حدود مهمته . عدم جواز المجادلة في صحتها مالم يطمن بتزويرها . (الطمن برقم ٨٧٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١)
4.	17	
		ثانيا : أعلان الاشخاص الطبيعيين :
		 الاعلان في الوطن الأصلي :
		ــ قيام المحضر بتسليم ورقة الاعلان الى من يصح تسليمها له م ١٠ م مرافعات . اغفاله اثبات عدم وجود المطلوب اعلائه ، أثره ، يطلان ورقسة الاصلان . "
٧٤٠	107	(الطمن رقم ١٢٦٤ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/٢٤)
		ب تحقق الفاية من الإعسلان :
۳	١	 ا انعقاد الخصومة . شرطه . اعلان المدعى عليه أو من في حكمته اعلانا صحيحا بصحيفة الدعوى . تحقق الفاية منه بالعلم اليقيني أو بتنازله الصريح أو الضمني عن حقه في الاعبلان . (الطعن رقم ۲۹۹۳ لسنة ٥٥ قل (هيئة عامة) - جلسة ١٩٩٢/٣/٨)
		٢ - ثبوت عدم اعلان المستاه عليها بصحيفة الاستئناف في الميصاد أو تنازلها عن الحق فيه . تمسكها بالدفع باعتبار الاستئناف كان أم بكن . القضاء مرفض الدفع والفصل في المرضوع بناء على أن حضورها بالحلسة يصحح البطلان . خطأ .
۳	١	(الطعن رقم ٢٢٩٣ لسنة ٥٥ ق ((هيئة عامة)) جلسة ١٩٩٢/٣/٨)

الصفحة	التامدة	ثالثا : بطلان الاملان :
		 ا الحكم بصحة الحرر - ايا كان نوعه - وفى الوضوع مصا ، غير جائز ، م ؟} البات ، علة ذلك ، عجز المستانف عن اثبات تزوير اعسلانه بالحكم المستأخه اللذى يبدأ من تاريخه ميعاد الطعن بالاستثناف ، لايستتبع
147	ደኘ	بطريق النزوم سقوط حقه في الاستثناف . تمسكه من بعسد ببطلان ذلك الاعسلان . جائز . (الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٥٣ ف - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨)
		٢ - البطلان المترتب على عدم مراعاة اجراءات الإعلان . نسسبى غير متعلق بالنظام العام . لا يملك التمسك به الا من شرع لمصلحته ولو كان الموضوع عبر قابل للتجوثة . افادة من صح اعلاته بهذا البطلان . شرطه. ان يتمسك به عن تعيب اعلاقه وتلقى به المحكمة .
171	1.4	(آلطمن رقم ٣٤٨ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦) رابعـا : مسائل متنوعة :
		ربط المسمى منوع . ا - النعى بعدم صحة اعلان الطاعنين بصحيفة الدعوى في موطنهما . دفاع يخالطه واقع غير متعلق بالنظام العام . اثارته لاول مرة أمام محكمة النقض ، غير مقبول .
	1.4	(العلمن رقم ٩٨٣ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣)
		٢ – ميعاد السنة المقرر لسقوط الخصومة طبقا للمادة ١٣٤ مرافعات عدم اعتباره سرعيا الا اذا تم اعلان ورثة المتوفى بالتعجيل خسلاله . م ٥ مرافعات . عدم كفاية ابدائع صحيفة التعجيل قلم الكتاب أو تسليمها لقلم المحضرين في غضونه .
٥٢٣	117	(الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٥٣ ق – جلسة ١٩٨٧/٣/٣١)
		٣ قواعد القطاع سير الخصومة بما فيها وقف مواهيد المرافعات . مردة لحماية الخصم الذي قام به سبب الانقطاع دون الآخر . وفاة احمد الخصوم اثناء انقطاع الخصومة لوفاة آخر . لا يترتب عليه وقف مسدة السقوط أو امتدادها وجوب موالاة اللاعي السير في اللعوى قبل انقضاء مدة السنة على آخر اجراء صحيح تم في مواجهة الخصوم قبل وفاة أولهم . علة ذلك .
۰۲۳	117	(الطمن رقم ١٤٠٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢١)

الصفحة	القامدة	 إ ـ تخلف الخصم عن اتخاذ اجراء بحصل بالإعلان في المصاد الذي
		يحدد القانور: . خضوعه للجزاء المنصوص عليه فيه متى كان الميعاد قــد بدا وانقفى في ظله . لا يغير من ذلك صــدور قانون لاحق يلفي أو يعــــدل
		هـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٧٤٠	104	(الطمن رفم ۱۲۹۴ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/٢٤)
		أعلان الخصوم في الحكم الأجنبي :
		١ _ شرط اعلان الخصوم في الحكم الاجنبي على الوجه الصحيح .
		وجوب النحقق من توافره قبل أن يصدر الامر بتدييله بالصيفة التنفيذية.
417	۸۳	(اکطفن رقم ۵۰۸ لسنة ۵۲ ق ـ چلسة ۱۹۸۷/۳/۸)
		 ٢ ــ التحقق من صحة اعلان الخصوم وفق الاجراءات التي رسمها فانون البلد اللي صدر فيه الحكم . م ٢٧ مدني . من ط بالمحكمة المختصة
		بشمول الحكم الاجنبي بالصيغة التنفيذية .
***	٨٣	(الطمن رفم ٥٥٨ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٩)
		٣ ــ تعرض المحكمة المختصة لتوافر الشروط اللازمة لتنفيذ الحكم
		الاجنبي في ميمر وصبي ورة حكمها ــ الصادر بشمول الحكم الاجنبي بالصيفة التنفيذية ــ نهائيا . مؤداه . عدم جواز التعرض له أو اعادة بحثه من أي
		محكمة أخرى طالحا أنه لم يتجرد من أركانه الأساسية .
434	۸۳	(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٩)
	!	

منحة	القامدة	افسلاس
		وكيسل الدائنين :
019	1.4	 ا ـ وكيل الدائنين . يعتبر وكيلا عن جماعة الدائنين في ادارة اموال التفليسة وتصفيتها كما يعتبر ايضا وكيلا عن المفلس . (الطعن رقم ١٤٥٤ لسنة ٥١ ق - جئسة ١٩٨٧/٣/٣٠)
		٢ ـ قيام وكيل الدائنين يأعمال الدلالة كخبير مثمن بمناسبة بيسع البضائع الملوكة للتغليسة واحتجازه جزءا من الثمن لنفسه كعمولة نظي ذلك . يعتبر من قبيل التعاقد مع النفس . عدم اجازة جمساعة الدائنين هذا التعرف . قضاء الحكم المطمون فيه بعدم استحقاق وكيل الدائنين الدائنين المنافذ العرف مد
0.9	1 • 4	للمبلغ الذى احتجزه ، صحيح ، (الطعن رقم ١٤ه لسنة ٥١ ق _ جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠)
		·

-

ملحة	عدة ال	Lidi
	1.	التزام
		اولا : اركان الالتزام :
		« ســب الالتزام »
		١ ــ حق الارتفاق . ماهيته . تكليف يثقل العقار المرتفق به لفائــدة
		المقار المرتفق . عدم حرسان مالك المقار الخادم مباشرة حقوقه على ملكه.
		شرطه . عدم المساس بحق الارتفاق . مخالفة ذلك . أثره . التزامه باعادة
		الحال الى ما كانت عليه مع التعويض ان كان له مقتضى . طلب مالك المقار
		المرتفق ابطال تصرف المسالك في العقار المرتفق به أو محو تسمجيله . غير
		جائز . المادتان ۱۰۱۵ و ۱۰۳۳ سفنی .
00.	11	(الطعن رقم ٧٧ه لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٨)
		٢ _ علاقة المدولة بالماملين بها . ماهيتها . التزامهم باداء العمسان
		المنوط بهم بعناية الشخص الحريص . مصدره القانون ، الاخلال بمسأدا
		الالتزام اذا ما أضر بالدولة ، أثره ، مستوليتهم عن تعويضها ، مصدرها
		القانوني . خضوعها لقواعد التقادم العادي . م ٣٧٤ مدني .
٦٨٣	181	(الطعن رقم. ٢٣ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/٧)
		نانيا : اثار الالتزام :
		« تنفيذ الالتــرام »
- 1		١ _ الأصل تنفيذ الالتزام عينا . الاستعاضة عنه بالتعويض ، شرطه،
- 1		استحالة التنفيذ العيني او اتفاق الدائن والمدين على التعبويض صراحية
- 1		او ضمينا . المسادتان ۱/۲۰۳ و ۲۱۵ مدنی .
774	47	(الطعن رقع ٧٢١ لسنة ٥٣ ق _ جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)
- 1		٢ ــ التزام الطاعن باقراره أن يؤدى للمطعون عليها قيمة مصوغ تهسا
- [المودعة عنده بعوجب قائمة منقولات الزوجية . مؤداه . استعاضتهما عن
		التنقباء العبنى بالتعويض ، قضاء الحكم بهذا التعويض بمراعاة ارتفاع
		سعر الذهب وقت التقاضي . قضاء بما طلبه الخصوم . أثره . لا بطلان .
ng!	7.1	(الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)

المسحة	القاعدة	١- المبالغ المستحقة لدائن غير مقيم في مصر والمحظور تحويل قيمتها اليه طب القدون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . سبيل الوفاء بها ايداعها في حساب غير مقيم في مصرف مرخص له بذلك . مؤداه تسليم ثمن البيع لوكيل البائع غير المدر ، غير مبرىء للمة المشترى ، علة ذلك . تعلق النصوص الخاصة بإلرقاب على النقد بالنظام العام .
		(الطمن دهم ١٠١٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٦/٢/٢٩٨١)
440	٧٧	۱(الحق في الحبس))
		 النزام البائع بالتسليم غير المؤجل ، مؤداه ، حق المسترى فى المار البيع ، تخلف المسترى عن الوفاء بالشمن المستحق الدفع فى الحال ، اثره ، حق البائع فى حبس المبيع ، المسادتان ٢/٤٥٨ ، ٢/٤٥٩ مدنى .
244	41	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٤ ق ــ جلسة ٢٦/٣/٣/٢١)
		 ۲ – عدم صدور قرار بالموافقة على التقسيم . ق ٥٢ لسنة . ١٩٤ . اعتبار الحكم ذلك سببا جديا برتب حق حبس المشترى لباقى الشهن وعدم نرتيب ليطلان المطلق جزاء مخالفة القانون المدكور . خطا .
۰۸۱	140	(الطعن رقم ١٨ه لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٩)
		ثالثا : انقضساء الافتزام :
		((الوفساء))
		ا حاول الفير قانونا أو اتفاقا محل الدائن في حقه ، سؤداه . احقيته في الحال محله فسا اتخاره هو أو أحد الدائنين الاخرين من اجسسواءات التنفيذ . وقوع التنفيد على منقول لدى المدين أو ما للمدين لدى الفير أوعلى عقار . لا اثر أنه . اختلاف هذا الحاول عن الحاول في اجراءات التنفيذ على العقار عند تعدد العجوز عليه .
٧٤	٧.	(الطمن والم ١٠٥٥ لسنة ٥٣ ق لد جلسة ١٩٨٧/١/٧)
٧.		 ٢ ــ الايداع وفقا المادة ٢٢٦ مدنى عدم وجوب اسستصدار المدين حكما بصحته . جواز ايداحه الشيء المعين بداته مع المار الدائن بتسلمه. المنازعة في صحة الوفاء . خضوعها لرقابة القضاء .
***	٨٤	(الطعن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢)

الصفحة	القاعدة	 ٣ ــ قبول الدائن العرض المبدى من المدين أو صدور حكم نهائى بصحة العرض والايداع . أثره . براءة ذمة المدين من الدين يوم العرض . المادتان
		. ٤٩ مِراڤفات و ٣٩٤ مدني .
244	٩,٨	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)
		 ٢ - مصروفات العرض والايداع . على عاتق الدائن متى حكم بصحة العرص والايداع وكان متعسفا في عدم قبول العرض .
244	1,	 الطعن رقم ۲۵۷ لسنة ۲۳ ق ـ جاسة ۱۹۸۷/۳/۲۹)
		((تجديد الالتزام))
		 ا كتابة سمد بدبن موجود من قبل أو تغيير الالتزام اللى لا بتناول الا رمان الوفاء أو كيفيته . لا يستفاد منه تجديد الالتزام .
70.	٥٨	(الطمن رقم ۱۹۳۶ لسنة ٥١ ق – جلسة ١٩٨٧/٢/١٦)
		 ٢ ـ مطالبة الشركة المطمون ضدها للطاعن بصفته أمينسا للنقال بالنمويض عن المجزق البضاعة التي عهدت اليه بنقلها ، سقوط هساده
		الدعوى بمضى المدد المنصوص عليها في السادة ١٠٤ سن قانون التجارة ، اقرار
		الطاعن اللاحق على العقد بقبوله خصم قيمة العجز من مسمتحقاته لدى الشركة المطعون ضدها . لا يعتبر تجديدا للالتزام المتولد عن عقد النقسل
		بحبث يخضع للتقادم الطويل وانها قاطما للتقادم الأول يبدأ به تقادم جديد بنفس المسدة .
Y# •	•	(الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٦)
		« القاصـة القضائية »
		القاصة القضائية . شروطها . م ٣٦٢ سلني .
540	4,1	(الطعن رقم ۲۵۷ لسنة ۶۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۳/۲۱)
•		

الصلحة	القاعدة	
		التماس اعادة النظر
		- التماس اعادة النظر في أحكام المحاكم المسحكرية بصديل للطمن بالنقض في احكام المحاكم المعادية ، مؤداه ، عدم صيرورة تلك الاحكام باته الا باستنفاد طريق الطمن عليه بذلك السبيل أو بغوات ميعاده ، ق ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ،
£aY	١	(الطمن رقم ۱۱۲۹ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)
		-
		عقد الايجار ، خضوعه للقانون الذي أبرم في ظله ، الاستثناء ، صدور قانون جديد متعلق بالنظام العام . سريانه بأثر فورى مباشر ، خلو قوانين ايجاد لأماكن من كيفية تقدير المستحق للمستاجر عند التهاء العقد المحرر في ظل القاون المدنى الملغى مقابل ما يقيمه من مبان على الأرض المؤجسرة . الره ، خضوعه لقواعد الالتصاق ، المادة ١٥ مدنى قديم .
***	v 12	(الطعن رقم ۱۵ لسنة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۷/۱۹۸۱)

(امتحة	القاعدة	
		اهلية
		عوارض الذهلية:
		نعى الطاعنة بأن جنون زوجها متقطع وأنه تزوجها حال افاقته .دفاع
		يخالطه واقع لم يسبق التمسك به امام محكمة الاستثناف . اعتباره سبباً جديداً لا تجوز اثارته لاول مرة أمام سحكمة النقض .
41.	144	(الطمن رقم ٦٤ لسنة ٥٤ ق (احوال شخصية) ــ جلسة٢٨٧/٤/٢٨)
	! }	٢ ــ مباشرة المجنون عقد زواجه بنفسه . اثره . عدم انعقاد العقـــد
		بعبارته وما ترتب عليه من آثار الزواج . مؤدى ذلك . اعتبار طلاقه للطاعنة واردا، على غير محل .
٦٤٠	149	(العلمن رفم ٢٤ لسنة ٥٤ ق (احوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)
		اوراق تعارية
	!	التقادم الصرفي :
		 التقادم الخمسى المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قه التجادة . لا يسرى الا على المدعاوى المصرفية التي تنشأ مباشرة عن الورقة التجادة . المدعاوى غير المصرفية . خضوعها للتقلام العادى .
۳۰۱	4.4	(الطمن رقم ٣٠٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣)
		 ٢ - التقادم الخمسى المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من فانسون التجارة . لا يسرى الا على الملعاوى المصرفية التي تنشأ مباشرة عن الورقة التجارية . الدعاوى غير الصرفية خضوعها للتقادم العسادى .
٥٠١	١٠٠/	(العلمن رقم ۹۸۳ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠)

الصفحة	ine lit j	ايمار
		أولا : القواعد المامة في الايجار
		أ اختلاف عقد الإيجار عن غيره من العقود :
		((اخت لافه عن عقد المحك ر))
		الإبجار والحكر ، ماهية كل متهما ، أغفال المتعاقدين تحديد مبدد
		لعقد الابجار ، لا يجعله حكرا . مؤداه . اعتباره متعقدا للمدة المحددة لدفع
		الأجرة اعمالا الفاون المعنى الفديم السارى وفت أبوأمه .
117	165	(العُمن رقم ١٥ لسنة ٥٣ ق جلسة ٦/٥/١٩٨٧)
		ب ــ بعض انواع الايجــار :
		((ایجار الأرض الفضاء)) -
		١ ــ طاب أنهاء عقد أيجار الأرض الفضاء لانتهاء مدته . عدم منازعة
		الطاعن فيه أمام محكمة الموضوع ، النعى عليه بالصوريه ، سبب جديد .
		عدم جوار التحدي به لاول سرة أمام محكمة النفض .
Α1	44	(الطعن رقم ٤٠) لسنة ١٥ ق ـ جاسة ١٩٨٧/١/٨)
		٢ مـ الدعوى بطلب اخلاء الارض العضاء والتسليم . اشست الها على
		طلب اصلى وطلب مندمج . المنازعة بشأن الطلب المندمج . اثره . عـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		اعتباره كذلك . وجوب تقدير قيمته تقديرا سستقلا عن الطلب الاصلي .
۸۱	77	(الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨)
		٣ ـ ايجار الأرض الفضاء . عدم خضوعه لقوانين اوجار الاماكن .
		طبيعة الارض المؤجرة . المبرة فيها بما ورد بالعقد وقت التعاقد متى كان
		مطابقاً للحقيقة ولارادة اللتماقدين . لا عبرة بالفرض اللي استؤجرت من
		أجله ولا بما يطرأ عليهما .
1.4	1	(المُطَعَن رقم ٨٩) لسنة مه ق جِلسة ١٩٨٧/١/١٤)
		٤ ــ ورود عقد الإبجار على أرض فضاء . أثره . خضوعه لاحكــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		القانون المدنى . لاعبرة بالفرض من الايجار ولا بما يقيمه عليها المسمستأجر
		من انشـــاءات .
٤٦٠	1.4	(الطمن رقم ۲۲۹ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢١)

_		
الصفحه	القاشدة	ج ـ آثار عقد الإيجار :
		« انتزامات المؤجسر »
		((ضــمان التعــرض))
		ضمان المؤجر للتعرض الحاصل المستأجر من مستئجر آخر . عسدم
		اقتصاره على التمرض المستند الى أدعاء حق ، امتداده إلى النعرض المادى
		متى كان المستاجر المعرض قد استأجر من غس الؤجر ، مله ذلك .
4 V.	۸٥	(الطعن رقم ۱۳۸۷ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
		« صيانة العين المؤجرة »
		الزام المؤجر بنعويض الستأجر عما أنفقه في التحسينات الني أتاءها
		العلمة ورنساه في العين المؤجرة ، م ١/٥٩٢ مدنى ، مناطه ، تابداد عناسر
		هذا التعريض وكيفيته .
442	.45	(الطعن رقم ۱۷۳۱ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠)
		(الحقات المين الوجرة))
		١ ــ ملحقات العقار . تأجيرها على استقلال . أثره . وجوب النظسر
		الى طبيعتها لتحديد ما أذا كات مكانا أو أرضا فضاء .
1.4	1	(الطمن رقم ٨٩٤) لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤)
		٢ _ المحقات العين المؤجرة ، ساهيتها ، مباني العزب : من ملحقات
		الأرض الزراعية الواقعة في نطاقها بحسبانها منافع مشتركة . أثر ذاك.
		لا بحق لمستاجر جزء من هذه الإطبان أن بتخذ من مبنى فيها سسكنا
	ĺ	خاصا .
275	141	(الطمن رفيم ١٦٥٦ لسنة ٥٦ ق _ جلسة ١٩٨٧/٤/٨)
• •		
		د ۱ انتهاء عقد الايجسار :
· 29		((التنبيسه بالاخسلاء))
		متود الايجار الخاضعة لاحكام القانون المدى . انقضاؤها بالتهمساء
٠		مدتها . صدور التثبيه بالاخلاء من أحد طرفي عقد الإيجار للآخر ، أثر.٠٠
		انحلال الرابطة المقدية بعد مدة معينة .
٤٦٠	1.4	(الطعن رقم ۲۲۹ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)

الصفحة	القاعدة	« دعوى انهاء العقد))
		۱ ــ ثبوت ان عقد الإيجار معقود مشاهرة بأجرة شهرية قدرها مائتى قرش لعين لا تخضع لاحكام قانون ايجار الإماكن . اللعوى بطلب انهائه . دخولها في حدود الاختصاص الانتهائي للمحكمة الائتدائية وعدم جـــواز استثناف الحكم الصادر فيها .
۸۱	44	(الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٨)
		 ٢ الاصل في المعاوى انها معلومة القيمة . الاستثناء . المعاوى الم فوعة بطلب غير قابل للتقدير . اعتبارها مجهولة القيمة . المدعوى بطلب الاخلاء والتسليم . غير مقدرة القيمة . اختصاص المحكمسة الابتسدائية بنظرها . جواز استئناف الحكم الصلدر فيها . ٢١٩ مرافعات .
۸۱	77	(الطمن رقم ع٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨)
		٣ حرار وزبر التموين رقم ١٨٢ بحظر اتخاذ أى اجسواء لهسده المقارات التى تحوى منشآت تموينية قبل الحصول على ترخيص بذلك من المحافظ المختص ، طاقه ، عدم امتداد الره الى العلاقة الإيجسارية القائمة بشأن تلك المنشآت ، طاب المؤجر تسليم العين خالية من المنشآت المقامة عليها به يتمارض والقرار المشار اليه ، لا يحول دون القضاء بانهاء المقدد ، علة ذلك .
27.	1.4	(الطعن رفيم ٢٢٩ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)
		ثانيا: تشريعات ايجار الاماكن:
	İ	ا ـ خصـائصها
		۱ — القانون . سريانه يائر فورى على ما يقع من تاريخ نفاذه مالم ينص فبه على خلاف ذلك . اثار المعقد خضوعها لاحكام القانون الذى ابرم فى ظله مالم تكن أحكام القانون المجديد متعلقة بالنظام العام . سريانها بائس فورى على مالم يكن قد اكتمل من المراكز القانونية . قوانين ايجار الأماكن. سريانها بائر فورى على عقود الإيجار السارية ولو كانت مبرمة قبل الممل بسه .
Y 0 0	04	(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٦)

والقاعة الصفحة	المنا ٢٠ احكام القانون المدنى و وجوب تطبيقها مالم يرد مي تشريعات
	
4, 4.0 5.0	١٩٧٧ لتحديد التعويض في حالة تسليم المالك للمستأجر وحدة بالعقسار
a	الجديد ، لا تصلح للفرض الذي كانت تستعمل فيه الوحدة المهدومة او
	حالة اتفاق الطرفين على مواصفات خاصة بالوحدة الجديدة. مؤداه . تطبيق احكام القانون اللدى . علة ذلك .
1.V 41-	(الطعن رقم ١٨٠٦ اسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)
***	٣ - عقد الايجاد • خضوعه للقانون الذي أبرم في ظله • الاستثناء •
	صدور فانون جديد متعلق بالنظام العام ، سريانه بأثر دوري مباشر ، حلو
	نوانين ايجار الأماكن من كيفية نقدير المستحق للمستأجر عيد انتهاء المقد
	المحرر في ظل القانون المعنى الملغى مقابل ما يقيمه من سبان على الارس
	المؤجرة ، أثره . خضوعه لقواهد الالتصاف . المسادة ٦٥ مدنى قديم .
777 1122	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١)
1	ب ـ حقوق والتزامات طرفي العلاقة الإيجارية :
	(حظر احتجاز اكثر من مسكن))
	تحصيل فهم الواقع في اللموي والتمرف على قصد المتعاقب ين .
	من سلطة محكمة الموضوع . متى اقام قضاءه على ما يكفى لجلمه ا مثسال
	بشأن ادماج شقتين فيعقار واحد وعدم اعتباره احتجاز اكثر من مسكن).
EY' 48	(الطعن رقم ١١٠٠ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣)
	« الالتزام بأعمال الترميم والصيانة »
	١ _ اعمال الترميم والصيانة . حق المؤجر في تقاضي الاجره بزيادة
	سنوية . ٢٪ من قيمة تلك الاعمال اعتبارا من الشهر المتالي لاتمامها . عدم
	سداد هذه الزيادة يترتب عليه ما يترتب على عدم سداد الاجرة من أثاد .
	م ٦١ ق ٤٩ لمسنة ١٩٧٧ .
٠٠١ ٨٥٥	(الطمن رقم ۱۰۸۶ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٨/٤/ ١٩٨٧)
	٢ ــ صـــــــــــــــــــــــــــــــــ
	المستأجر مع المؤجر تكاليف أعمال الترميم أو الصيانة الدورية والعسامة
	بنسب متفاوتة حسب تاريخ انشاء المبنى م ٥ ق ١٣٦ السنة ١٩٨١ . امسر
	متعلق بالنظام المام . وجوب تطبيق حكمه بأثر فورى على مالم يستقر من
	الراكز القانونية ٠
00A 1Y.	(الطمن رقم ١٠٨٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨ /١٩٨٧)

_		
بلسلت	القاعدة	٣ يو حصة المستأجر في تكاليف الترسيم أو الصيانة الدورية والعامة
		في ظل العمل بالفانون ١٣٦. لسنة ١٨٨١ . لا تاخل حكم الاجرة . الدراخي
		في سدادها بالا بوتب الاخلاء وعلة ذلك ما الماليان الماليان
00A	17.	(الطعن رقم ١٠٨٤ فنسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٨)
		« حق المؤجر في طلب الاخسلاء »
		ــ دعوى الإخــالاء
,		طلب الاخلاء للتأجير من الباطن والاختجاز أكثر من مسكن في البلسة
		الواحد بغير مقتضى . سببان لطلب واحد . هو الاخلاء لانخلال المقسد .
	"	القضاء ابتدائيا بالاخلاء لاتخدهما "اعتبار الطلب الآخر مظروحا علىمخكمة
,		الاستثناف ، اثر ذلك ، ١٠٠٠ > ١٠٠٠ .
PYV	. 112	(الطعن رقم ۱۳۸۲ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١)
		ت استباب الاخلاد :
		(ا) الاخسلاء لعدم الوفاء بالاجرة :
		((التكليف بالوفساء))
		 ١ ـ تكليف المستاجر بالوفاء بالأجرة . شرط لقبول طلب الاخسادء
		سواء كان اصليا أو طلبا عارضا طالبا كان سابقاً على الطلب بخمســـة
		عشر يومـا .
٧.	17	(الطعن رقم ۸۷۸ لسنة ٥٥ ف ـ جلسة ١٩٨٧/١/١)
		٢ ــ دعوى المؤجر باخلاء المستأجر للتأخر في سداد الاجرة . شرط
	· ·	قبولها . تكليف المستأجر بالؤفاء بها . التكليف بوفاء الجرة ستنازع عليها.
		لا بطلان طالمًا استند ادعاء المؤجر الى اساس من الواقع أو القانون .
444	٨٠	(الطعن رقم ۲۹ لسنة ٦٥ ق _ جلسة ٥/١٨٩٧)
		« النازعة في الإجسرة »
	1	 ١ ــ الإخلاء لعدم ألو فناء بالإجرة . منازعة المستأجر جديا في مقدار
		الاجرة المستحقة . وجوب بحث هذه المسألة الاولية . عدم التزام المحكمة
		بالقضاء استقلالا في هذه المنازعة سواء كانت بدعوى مبتداة أم مجسرد
	200	دفاع في دعوى الاخلاء : علة ذلك .
w.c.a	١,	(العلمين رقم ٢٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٨٩٧/٣/٥)
1 67	, A	(1717/1/2

-	=1.4	
مناسة	اعدة اد	
		بالتقادم الخمسي . لا يرتب بطلان التكليف . علة ذاك . عدم تعلق التقادم -
****	4 3	المسقط بالنظام العام ، جواز النزول عنه بعد ثبوت الحق فيه .
y ê	ā ^	(الطمن رقم ۲۹ لسنة ۱۹ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲۵)
		« توقى الحكم بالاخسلاء » :
	1.,	١ ــ حق المؤجر في اخلاء المستأجر لمدم الوفاء بالاجرة . سقوطه .
		بسداد المستاجر الاجرة المستحقة وملحقاتها الى ما قبل اقفال ياب المرافعة ولو امام محكمة الاستثناف.
78	4 · A	(الطمن رقم ٢٩ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٥)
		٢ ألوفاء بالاجرة اللاحق على اقفيل باب المرافعة في الدعوى . غير
	1	مانع من الحكم بالاخلاء . عرض الطاعنة الاجرة بعد صــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		فيه لا أثر له في حكم الاخلاء . علة ذلك .
784	^	(الطعن رقم ٢٩ نسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢)
		(١) الاخلاء للتاجير من الباطن :
		الابصال الصادر من المؤجر بتقاضي الاجرة ومقابل التأجير معردشا.
	1	اعتباره ترخيُّصا للمستأجر بالتأجير من الباطن مفروشا . شرطه . صدوره
		في غير الحالات التي يستمد فيها المستأجر حقه في التأجير المفروش من
	ŀ	القاتيون مباشرة .
098	174	(الطمن رقم ۱۷۰۱ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٢)
		« الاستثناءات الواردة على حق المؤجر »
		في طلب الاخسلاء
		التاجي المفروش :
		(١) التنظيم القانوني للتاجير المفروش -
		حق التأجير المفروش . قصره على الملاك والمستأجرين المصريين فقط .
Í		الأجانب ليس لهم هذا الحق سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين الثواد ا ٣٠
	: 1	. ٤ ، ١/٤٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . تعلق ذلك بالنظام العام . سريسانه على
- 1		الملاقات التي نشأت قبل صدور القانون المذكور . علة ذلك .
700	09	(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٦)

لقاعدة الصفحة	(١) اثبات التأجير الفروش :
	1 اعتباد المكان المؤجر مغروشة ، شرطه ، اشتماله بالاضساعة الى
291.166	منفعة الكان داته مفروشات أو منقولات ذات نيمة تغلب منعمتها منقعة
	العين خالية . العبرة في وصف العبر بأنها مُؤجرة مفروشة بحقيقة الحال
	لاً بما أثبت بالمقد .
731 188	(الطعن رقم ٥٠ و السِنة ٥٠ ف ب عِلمة ٢٩٨٧/٤/١٩)
	ب ما اضافة المستأجر مفسروس الى العين منسولات أو مفيروشات
	اخرى . لا ينغى انها أجرت البه مفروشة . علة ذلك .
771 128	(الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ ق - جلسه ٢٩/٤/٢٨)
1.	ج ـ تفرير الغنير من عناصر الإنبات في الدعوى ﴿ خَصُوعِهُ التَّقَدِيرِ
	محكمة الموضوع أ مثال في أيجاد مفروش) .
771 127	محكمة المرضوع (مثال في أيجار مفروش) . (الطعن رقم ١٥٧٠ السنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢٩٨٧/٤/٢٩)
	د ــ لمحكمة الموضوع تقدير جدية الفرش او صــــوديته متى كــان
, ,	استخلاصها ساثفة .
771.124	
	(٢) قيد عقد الإيجار للغروش :
	1 _ جزاء عدم سماع الدعوى لعدم قيد العقد المغروش بالوحسدة
	المحلية ، نطاقه . قصره على العقود المبرمة طبقا للمادتين ٣٩ ، ١٠ ق ٦٩ لسنة ١٩٧٧ . لامحل لاعمال هذا الجزاء على عقد تأجير عقار مفروش بقصد
	استعماله مدرسية .
006 110	
,,,,	(الطمن رقم ۸۹۲ لسنة ۲ ه ق ــ جلسة ۱۹۸۷/٤/۸)
	ب ـ النعى بخطأ الحكم لقضائه بعدم سماع الدعوى لعدم قيد عقد
	الانجار المفروش لعقار بقصد استعماله مدرسة . صيرورة هذا النعي غير
	منتج بصدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وما أورده في الحادة ١٦ منه من
- 1	استمرار تلك العقود .
114	(الظعن رقم ٨٩٦ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٨/٤/١٩٨٧)

10000		
الصلحة	الكاعدة	ح ــ عدم الاخطار عن الايجار المفروش . المادتان ٢٦ من ق ٥٢ لسنة
٠.,		١٩٦٩ ، ١٤ من ق ٤٩ السلمة ١٩٧٧ . عدم اعتماره في بنة على أن العد.
		يَهْ جِرةً خَالِيةً ، العبرة بحقيقة الواقع .
171	124	(الطعن رقم ۱۰۷۰ لسنة ۵۰ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/٤/۲۹)
		د ـ وجوب قيد عقود الايجار اللفروش بالوحدة المحلية . المادتان
-		٢٤ / ٣٤ من ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧) عدم سرياته على العقود التي انتهت في
		تاريخ سابق على العمل بالقانون المذكور . علة ذلك .
771	124	(المعلمين رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٩)
		(٤) حالات التاجي المفروش :
		ا ـ الترخيص للمستاجر باستعمال المكان اللؤجر فندقا ، الطبواؤه
		على المصريح له بالتأجير مفروش . حق المؤجر في اقتضاء الاجرة الاضافية
		المفررة قانونا . م ه} ق ٩} لسمنة ١٩٧٧ . علة ذلك .
454	۸.	(العلمن رقم ٢٩ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ٥/١٩٨٧/٣)
		ب ــ قيام المستأجر بتاجير المكان المؤجر له مفروشا في الحالات التي
		يتبيح له القانون ذلك أو بناء على أذن من المسالك ورد في العفه أو في اتفاق
		لاحق . للمؤجر حق في تقاضى أجرة أضافية عن مدة الناجير مفروشا بنسبة
		معينة بحسب تاريخ انشاء المبنى .م ٥٥ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . شسمول
		ذلك الفنادق واللوكاتدات ــ والبنسيونات والشقق المفروشة .
0.44	144	(الطمن رقم ۱۱۲ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٢)
		ج. ــ التاجير من الباطن مفرونسا للطلبه دون اذن المسالك .م .٤/ج
		ن ٤٩ سنة ١٩٧٧ • مناطه • أن يكونوا في مرحلة يعتملون فببا الاغتراب
		عن أسرهم ، علة ذلك ،
141	100	(الطعن دقم ١٢٥١ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٥/٢١)
		(°) الامتداد القانوني لمقد الايجار المفروش :
1		ا ــ مستأجر المكان المفروش . حقه في الامتداد القانوني لعقد الايجار.
	.	مناطه . الاقامة بقصد السكن . م ٤٦ ق ٤٩ سنة ١٩٧٧ .
\$7\$	FIE	(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢٩٨٧/٣/٢)

الصفحة	(لتامية	ب - الامر المسكري رقم ٤ سنة ١٩٧٦ باجازة استئجار السكري
: . 2		المفروش خالية متى توافرت شروطه . اعتباره غير واجب التطبيق لعــدم أ
		وضعه موضع التنفيذ حتى الفائه بالقانون رتم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
272	1.4	(الطمن رقم ٣٤٨ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢١)
		«حق الستاجري اشراك آخرين معدق النشاط الذي يباشره بالمين المؤجرة»
		 ا سقيام مستأجر العبن باشراك آخر معه فى النشاط المسالى الذى يباشره فبها عن طريق تكوين شركة بيشهما . ماهيته ـ عدم انطواء ذلك بدائه على معنى تخلى المستأجر لتلك الهين عن حقه فى الانتفاع بها مسواء كلها أو بعضها الى شريكه فى المشروع المسالى .
797	۸۸	(الطمن رقم ۷۹۰ لسنة ۵۱ ق - جلسة ۱۹۸۷/۳/۱۱)
		۲ - الشركة . ماهيتها - محل عقد الشركة هو تكسبوين راس مال مشترك من مجموع حصص الشركاء بقصد استغلاله للحصبول على ربح يوزع بينهم لا رابطة بين ذلك وبين ما قد يكون من مباشرة الشركاء لنشاطهم المشترك في عين يستأجرها أحدهم . علة ذلك .
747	۸۸	(الطفن رقم ۷۹۰ لسنة ۵۱ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۳/۱۱)
741	۸۸	(الطمن رقم ۷۹۰ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٢/١٦) (بيسع الجــلك))
741	۸۸	
	۸۸	٬ بيے الجناہ)٬
272	۸۸	(بيع الجدك)) عاهية الجدك : تحديد عناصر المتجر من ثابت ومنقول ومقومات مادية ومعنوية . من
272	۸۸	" بيع الجدك)) تعديد عناصر المتجر من ثابت ومنقول ومقومات مادية ومعنوية . من سلطة قاضى الوضوع متى كان استخلاصه سائفا . (الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦) - بيع المتجر أو المسنع :
272	1.7	" بيسع الجدل)) ـ ماهية الجدل : تحديد عناصر المتجر من ثابت ومنقول ومقومات مادية ومعنوية . من سلطة قاضى الوضوع متى كان استخلاصه سائفا . (الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)

المشعة	القاعدة	ج ب تعليمك الساكن الشمعية :
		۱ - تعليك المساكن التي اقامتها المحافظات وشفلت قبـــل العمل بالقاون ۶۹ سنة ۷۷ . شرطه . عدم التناؤل عنهــا الا بالاداة القــانونية السليمة . التأجر من الباطن لا يحول دون تعليكها بخلاف الوضع بالنسبة للمساكن التي شـــفلت بعد ١٩٧٧/٩/٩ . قــرار رئيس الوزواء . ١١ لسنة ١٩٧٨ .
448	٧٤	(الط <i>َّن راقم ۲۰۹۲</i> لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ٢٥٥/١٩٨٧)
		٢ - تعليك المساكن التى اقامتهاللحافظات وشفلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ م ٢ ق ١٩٧٧ م ١٩٧٠ م ١٩٧٧ م ١٩٧٥ م ١٩٧٩ م ١٩٧٥ م ١٩٧٥ م ١٩٠٥ م ١٩٠٥ م ١٩٧٥ م ١١٠٥ م ١٩٠٥ م ١١٠٥ م المستخبر بغير الاداة القانونية السليمة ٠ للجههة الحكومية طلب اخسلائه طبقا المروط عقد الايجار .
٠٣٢٨	٧٠	(الطمن رقم ١١٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥)
		د - النشات الايلة للسقوط :
		المنشات الآيلة للسقوط . ماهيتها . اعتبار الاشجار والتخيل منها. القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٩ . الفلاد بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . اغفاله النص على اعتبارهما في حكم الهنشات التي يجرى عليها احكمامه . السره .
799	10.	(الطمن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٠)

الصفحة	القا عدة	
		(ب)
		بطلان _ بنوك _ بيسع
,		بطلان
		أولا : بطبلان الاجراءات :
		. ِ اجراءات الخصومة :
٠.		 ١ - ثبوت عدم اعلان المستأنف عليها بصحيفة الاستئناف في الميعاد أو تنازلها عن الحق فيه ٠ تمسكها بالدفع باعتبار الاسستئناف كان لم يكن ٠ القضاء برفض الدفع والفصل في الموضوع بناء على أن حضورها بالجلسة يصحح البطلان ٠ خطا٠ ٠
12.442	,	ر العلمن رقم ۲۲۹۲ لسنة ٥٦ ق « هيئة عامة » - جلسة ١٩٩٢/٣/٨)
,		٢ - بطلان اجراءات الخصومة لنقص اهذيه أحد اطراعها • نسبى • تصحيحه بالنزول عنه صراحة أو ضمنا • أثره • سقوط الحن في التمسك به اذا لم يبده الطاعن في صحيفة الطمن • م ١٠٨ مراقمات • لا يجوز لمن نزل عنه أو اسفط حقه في التمسك به أن يعود للتمسك به أو أن تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها •
40	70	(الطعن رقم ٨٣٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٧/١/١٢)
		 ۴ – قرار الشعلب الدى يصدره القاضى المنتدب لنتحقيق ، باطل ، أنره ، للخصوم نعجيل السبر فى الدعوى دون التقيد بالميعاد المنصوص عليه بالميادة ۸۲ مرافعات ،
1.4	44	(الطمن دقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ ق - جلسه ١٩٨٧/١/١٤)
		اجسراءات الاعبلان :
		 ١ - محضر الاعلان من المحررات الرسمية • حجيته مطلقة على ما دون به من أمور باشرها محررها في حدود مهمته • عدم جواز المجادلة في صححتها ما أنم يطمن بتزويرها •
4.	W	(الطمن رقم ۸۷۸ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١)

1	4	
المياحة	إلقامدة	 ٢ أوراق الحضرين • بياناتها • خلو صورة الاعلان من بعضها • أثره بطلان الاعلان ولو كان الاصل صحيحا •
Mar.	17. 17.	(الطمن دام ۸۷۸ لِبِينَة ٤٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١)
		٣ - البطلان المترتب على عدم مراعاة اجراءات الاعلان • تسمى غير
		متعلق بالنظام العام · لا يعلك التمسك به الا من شرع لمسلحته ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة · افادة من صح اعلائه بهذا البطلان · شرطه ·
		أن يتمسك به من تعيب أعلانه وتقفى به المحكمة ٠
272	1.4	(الطَّمَن رقم ٣٤٨ نُسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)
		٤ - قيام الحضر بتسليم ورقة الاعسلان الى من يصح تسليمها له
:		م ۱۰ مرافعــات ۱ اغفاله اثبات عدم وجود المطلوب اعلانه ۱ اثره ۱ بطلان ورقة الاعسلان ۱
V\$ #	100	(الطعن رقم ۱۲۲۶ لسنة ۲۰ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/٥/۲۶)
		49.01 . 9 h mad at
		اجراءات الطمن بالنقش :
		١ - وجوب اشتمال صحيفة الطمن بالنقض على بيان اسباب الطمن
	,	
*•V		 ١ - وجوب اشتمال صحيفة الطعن بالنقض على بيان اسباب الطمن والا كان باطلا ، م ٢٥٣ مرافعات ، مقصوده ، تحديد أسباب الطمن وتعريفها
*•V		 ١ - وجوب اشتمال صحيفة الطمن بالنقض على بيان اسباب الطمن والا كان باطلا ، م ٢٥٣ مرافعات ، مقصوده ، تحديد اسباب الطمن وتمريفها تعريفا واضحا كاشفا وافيا نافيا عنها المفموض والجهالة . علة ذلك . (الطمن وقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤) ٢ - ايداع كفالة الطمن ، عدم تحققه الا بتوريد الثمالة فعلا الى خزانة
Y•V	£ 9	 ١ - وجوب اشتمال صحيفة الطمن بالنقض على بيان اسباب الطمن والا كان باطلا ، م ٢٥٣ مرافعات ، مقصوده ، تحديد اسباب الطمن وتمريفها تعريفا واضحا كاشفا وافيا نافيا عنها المفموض والجهالة . علة ذلك . (الطمن وقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤) ٢ - ايداع كفالة الطمن ، عدم تحققه الا بتوريد الكفالة فعلا الى خزانة المحكمة خلال ميعاد الطمن ، لا يفنى عنه تأشير قلم الكتاب خلال ذلك الميعاد
7.V	\$ 4	 ١ - وجوب اشتمال صحيفة الطمن بالنقض على بيان اسباب الطمن والا كان باطلا ، م ٢٥٣ مرافعات ، مقصوده ، تحديد اسباب الطمن وتمريفها تعريفا واضحا كاشفا وافيا نافيا عنها المفموض والجهالة . علة ذلك . (الطمن وقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤) ٢ - ايداع كفالة الطمن ، عدم تحققه الا بتوريد الثمالة فعلا الى خزانة
•.	67	۱ - وجوب اشتمال صحيفة الطمن بالنقض على بيان اسباب الطمن والاكان باطلاء م ٢٥٣ مرافعات ، مقصوده ، تحديد اسباب الطمن وتمريفها تعريفا واضحا كاشفا وافيا نافيا عنها المفعوض والجهالة . علة ذلك . (الطمن وقم ١٩٨٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤) ٢ - ايداع كفالة الطمن ، عدم تحققه الا بتوريد الكمالة فعلا الى خرانة المحكمة خلال ميعاد الطمن ، لا يغنى عنه تأشير قلم الكتاب خلال ذلك الميعاد بشبولها وتوريدها ، م ١٩٨٥/ مرافعات ، (الطمن وقم ٢٩٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
•.	67	۱ - وجوب اشتمال صحيفة الطمن بالنقض على بيان اسباب الطمن والاكان باطلاء م ٢٥٣ مرافعات ، مقصوده ، تحديد اسباب الطمن وتمريفها تعريفا واضحا كاشفا وافيا نافيا عنها المفعوض والجهالة . علة ذلك . (الطمن وقم ١٩٨٨/ السنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤) ٢ - ايداع كفالة الطمن ، عدم تحققه الا بتوريد الثمالة فعلا الى خزاتة الحكمة خلال مبعاد الطمن ، لا يغنى عنه تأشير قلم الكتاب خلال ذلك الميعاد بقبولها وتوريدها ، م ١٩٨٤ مرافعات ، (الطمن وقم ٢٩٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢) ٢ - الطمن بالنقض في مسائل الاحوال التستحصية ، وجوب رفعه بتقرير في قلم كتلب محكمة النقض خلال المستحصية ، وجوب رفعه بتقرير في قلم كتلب محكمة النقض خلال المستحصية ، وجوب رفعه بتقرير في قلم كتلب محكمة النقض خلال المستحصية ، وجوب رفعه بتقرير في قلم كتلب محكمة النقض خلال المستحصية ، وجوب رفعه بتقرير في قلم كتلب محكمة النقض خلال المستحصية ، وجوب رفعه بتقرير في قلم كتلب محكمة النقض خلال المستحصية ، وجوب رفعه بتقرير في قلم كتلب محكمة النقض خلال المستحصية ، وحوب رفعه بتقرير في قلم كتلب محكمة النقض خلال المستحصية ، وحوب رفعه بتقرير في قلم كتلب محكمة النقض خلال المستحصية ، وحوب رفعه بتقرير في قلم كتلب محكمة النقض خلال المستحصية ، وحوب رفعه بتقرير في قلم كتلب محكمة النقض خلال المستحصية ، وحوب رفعه بتقرير في قلم كتلب محكمة النقض خلال المستحصية ، وحوب رفعه بتقرير في قلم كتلب محكمة النقض خلال المستحصية ، وحوب رفعه بتقرير في قلم كتلب محكمة النقض خلال المستحصية ، وحوب رفعه بتقرير في قلم كتلب محكمة النقض خلاله المرابطة المر
•.	•	۱ - وجوب اشتمال صحيفة الطمن بالنقض على بيان اسباب الطمن والاكان باطلاء م ٢٥٣ مرافعات ، مقصوده ، تحديد اسباب الطمن وتمريفها تعريفا واضحا كاشفا وافيا نافيا عنها المفعوض والجهالة . علة ذلك . (الطمن وقم ١٩٨٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤) ٢ - ايداع كفالة الطمن ، عدم تحققه الا بتوريد الكمالة فعلا الى خرانة المحكمة خلال ميعاد الطمن ، لا يغنى عنه تأشير قلم الكتاب خلال ذلك الميعاد بشبولها وتوريدها ، م ١٩٨٥/ مرافعات ، (الطمن وقم ٢٩٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)

3 1 41	1	
الهناجه	القاعدة	تصحيح الاجسراء البساطل :
		تصحيح الاجراء الباطل • وجوب اتمامه في ذات مرحلة التقاضي التي
		اتخذ فيها هذا الاجراء • عدم ارفاق التوكيل الخاص بود القاضي لدى التقرير
		به وعدم تقديمه امام محكمة أول الرجة حتى صدور الحكم بعدم قبول طلب
		الرد • تأييه محكمة الاستثناف هذا القضاء • صحيح •
184	44	(الطعن رقم ۷۲۸ لسنة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۲)
		مسائل متنسوعة :
٠,		١٠ ــ الحكم بصحة المحرر ــ أيا كان نوعه ــ وفي الموضوع معا * غير
		جائز · م ££ اثبات · علة ذلك · عجن المستأنف عن اثبات تزوير اعلانه
		بالحكم المستأنف الذي يبدأ من تاريخه ميماد الطمن بالاستثناف • لايستتبع
		بطريق اللزوم سقوط حقه في الاستثناف • تمسكه من بعد ببطـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		الاعلان ٠ جائز ٠
197	٤٦	(الطَّمَن رقم ٩٣٧ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٨)
		٢ ـ التزام الطاعن باقراره أن يؤدى للمطمون عليها قيمة مصوغاتها
- 1		المودعة عنده بعوجب قائمة منقولات الزوجية ٠ مؤداه ٠ استعاضتها عن
		التنفيذ الميني بالتمويض • قضاء الحكم بهذا التمويض بمراعاة ارتفساع سمر الذهب وقت التقاضي • قضاء بما طلبه الخصوم • أثره • لا بطلان •
774	71	(الطَّعَن رقم ٧٢١ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)
		النيا: بطالن التمرضات:
		١ - الاجازة الضمنية لعقبه البيع الفابل للابطال ، من أعمال
`	- 1	التصرف ٢ لا يملكها القيم على المحجور عليه ولا الوصى على القاصر الا باذن
- 1		معكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال ٠ أثره ٠ عدم اعتبار سكوت
	- 1	القيم عن طلب ابطال العقد الصادر من المحجور عليه اجازه ضمنية له •
44	41	(الطَّعَن راقم ١٢٦١ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤)
		٢ - بطلان عقد البيع لمخالفة الشرط المانع من التصرف • عدم جواز
-		التمسك به الا مبن وضع الشرط الصلحته ، علة ذلك ،
44+	37	(الطَّعَن رقم ٣٠٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٩)
ţ	- 1	

-		
اصنعة	القاعدة	٣ - حشر التصرف الذي كان مقررا بالمادة ٩ من أمر نائب الحاكم
_	 	العستكرى رقم ٤ أسنة ١٩٧٦ اقتصاره على الاراضي والوحدات السكنية
		المخصصة من الجمعية التعاولية لاحد أعضائها بوصفه عضوا بها • عـــدم
		انصرافه الى التصرف الصادر من العضو في جزء من المباني التي اقامها على تلك
		الإرض ٠
٧٨٠	78	(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٩)
		 ٤ - قاعدة زوال العقد منذ ابرامه · كأثر للقضاء ببطلانه · عـدم
		اعمالها في خصوص بدء سريان تقادم دعوى التمويض عن العمل غير المشروع
		الذي قضي على أساسه بالبطلان • علة ذلك • عدم تحقق الضرر الفعلي الا من
		يوم الحكم بالبطلان · م ١٧٢ مدني ·
££A	99	(الطعن رقم ۱۸۳۲ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۳/۳۱)
	1	٥ - التزام البائع بضمان التعرض ٠ م ٣٤٩ مدني ٠ مناطه ١٠ الا يكون
		عقد البيع باطلا • لكل من المتعاقدين التمسك بالبطلان بطريق الدفع أو
	ĺ	الدعوى ٠
210	111	(لَاهُمَ رَقِم ١٤٠٥ لَسنة ٥٣ ق ـ جِلسة ٢٩/٣/٣/١)
		٦ - استبدال أو بيع عقارات الاوقاف ٠ الاصل فيه أن يكون بطريق
		المزاد العلني * الاستثناء * جوازه بطريق المبارسة في الاحوال المبيئة حصراً
		بالمادة ١١ من القرار الجمهوري ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ . سملوك طمريق
		المارسة في غير تلك الاحوال * اثره * بطلان التصرف * علة ذلك *
017	111	(الطَّعَن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣١)
		٧ - بطلان التصرف في الاراضي المقسمة قبل صدور قرار بالموافقة
		على التقسيم • تملقه بالنظام العام •
* * * * * * * * * *	140	(الطمن رقم ۱۸ه لسنة ۵۲ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/٤/۱۹)
		•
ļ		بنسوك
		التقادم الخمسي المنصوص عليه في المادة ١٩٤٠من قانون التجارة
		د يسرى الاعلى المعادى الصرفية التي تنشأ مباشرة عن الورقة التجارية.
•		الدعاوى غير الصرفية • خضوعها للتقادم العادى •
4.1	34	(الطُّعن رقم ٤٣٠ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ٢٣/٢/٧٨٧)

ا الص لحة	القامدة	بيع
		اولا : التزامات البــائع :
		(أ) تسليم البيسع :
*, .		 الطلب أو وجه الدفاع الجازم الذي تلتزم محكمة الموضوع بالاجابة عليه في حكمها • شرطه • تمسك الشترى بعدم انتقال الملكية بالتسسجيل الى المشترى الاخر من ذلك البائع حتى ينزع المبيع من يده • دفاع جوهرى • إغفال الرد عليه • قضور •
141	٤٤	(العُمن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٧/١/٢٨)
		 ٢ ـ التزام البائع بالتسليم غير المؤجل * مؤداه * حق المسترى في ثمار المبيع * تخلف المسترى عن الوفاء بالثمن المستحق الدفع في الحال * اثره * حق البائع في حبس المبيع * المادتان ٢/٤٥٨ ، ٢/٤٥٩ مدنى * *
244	4//	(الطَّمَنُ رقم ٢٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٩/٣/٢/٢)
٠		(ب) ضـــمان التصرفي :
• • •		التزام البائع بضمان التعرض * م٢٣٩ مدنى * مناطه • الايكونعقدالبيم باطلا • لكل من المتعاقدين التمسك بالبطلان بطريق اللفع او اندعوى •
017	,,,	(الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١)
		ثانیا : التزامات المستری « الوفاء بالثمن » :
٢٢٥	1.7.	المبالغ المستحقة لدائن غير مقيم في مصر والمحتفور تحويل قيمتها اليه طبقا المقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ · سبيل الوفاء بها ايداعها في حساب غير مقيم في مصرف مرخص له بذلك ٠ مؤداه · تسليم ثمن البيع لوكيل البائع غير المقيم • غير مبرى الخمة المسترى • علة ذلك ٠ تملق النصوص الخاصة بالرقابة على النقد بالنظام الحام • (الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٣٦) حق حبس المسترى فياقي الثمن : حق حبس المسترى فياقي الثمن : عدم صدور قرار بالموافقة على التقسيم • ق ٥٦ لسنة ١٩٤٠ · اعتبار الحكم ذلك سببا جديا يرتب حق حبس المسترى لباقي الثمن وهدم ترتيب الحكم ذلك سببا جديا يرتب حق حبس المسترى لباقي الثمن وهدم ترتيب البطلان المطلق جزاء مخالفة القانون المذكور • خطا •
e\1	140	(الطعن رقم ۱۸۰ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۶/۹۹)

يدة الصفحة	القاعا	حتى البائع في طلب الشيفعة :
		البائع · له طلب الشفعة في البيع الصادر من المُسترى أو من أحد مِمن للفوا الحق عنه متى توافرت شروط الطديد ·
741-17	۳'n	(الطعن دائم ۱۲۱۸ ل سئة ۵۲ ق – جلسه ۱۹۸۷/٤/۸۸)
	•	وابعينا : دنسوي صبحة التعينافد :
		١ ـ التأشير بالحكم النهائي الصادر في الدعوى التي تيدت صحيفتها
		في السجل العيني خلال حمس سنوات عن تاريخ صيرورته نهائيا ﴿ أَثْرُهُ ﴾
		اعتباره حجه على الغير ممن ترتبت نهم حقوق عينية على المعقار وأثبتت الصاحبهم بيانات في السجل العيني بأثر رجعي ينسحب الى وقت قيد صحيفة الدعوي.
"	٠٠.	الاحكام التي صدرت قبل العمل بقانون السجل العيني ولم تكن ند أشربها
		وجوب التناشير خلال خمس سسنوات من تاييخ العمل به ٢ م ٢٢ منه ٠
414		(الطَّعَن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥)
1		٢ ــ القضاء بطلب صحة ونفاد عفد بيع وتثبيت ملكية المستنانف لذات
	٠.	المبيع • تنافض • علة ذلك •
8 PH 4	۱۸	(الطعن رفم ٢٥٧ لسنة ٥٠ ق _ جلسة ٢٦/٣/٣/١)
		٣ ـ دعوى صحة التعاقد ٠ ماهيتها ٠ اجابة المشترى الى طلبه فيها
- 1		شرطها أن يكون انتقال الملكية اليه وتسجيل الحكم الذي يصدر في الدعوى
		مىكنىن ٠
VEV 14	٥٩	(الطعن رقم ۱۹۸۶ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۲۹/٥/۱۹۸۷)
		خامسا : بعض أنواع البيدوع :
		(١) بيع مـلك الفسج :
1		الحكم بالشفعة • مناطه • ألا يقوم مانع من موانعها أو يتخلف شرط
٠.		من شروطها أو يتحقق سبب من أسباب سقوطها • بيع الشفيع العقار المشفوع
-		به قبل صدور الحكم النهائي بثبوت حقه في الشفعة ، وبيع ملك الغير اذا
		لم يستعمل المشترى حقه في ابطاله وآلت ملكية المبيع للبائع من أســـــباب ستوط الحق في الشفعة ·
777 11	۳۷	
		(الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٨/٤/٢٨)

الصقبة	العاعدة	_(پي) بينغ عقـــارات الاوقاف :
4475		استبدال أو بيع عقارات الاوقاف · الاصل فيه ان يكون بطريق المزاد العلني ، الاستثناء · جوازه بطريق المارسة في الاحسوال المبينية حصرا بالمادت ١١ من القرار الجيهوري ١١٤١ سنة ١٩٧٢ · سلوك طريق إلمارسة
. 710	in	نی غیر تلك الاحوال ۱ أثره - بطلان النصرف - علة ذلك - (الطعن وقم ۱٤٠٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣)
٠.		مسادما : بطلان الييسع :
		بطلان عفد البيع لمخالفة الشرط المنانع من التصرف · عدم جــــواز النمسك به الا ممن وضع الشرط لصلحته · علة ذلك ·
 YA+	 - 1 k	(الطعن رق م ٣٠٦ لسنة ٥ ٥ ف ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٩)
17.		سسابعا : مسائل منتـوعة :
		حظر التصرف الذي كان مقررا بالمادة ٩ من أمر نائب الحاكم العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ اقتصاره على الاراضى والوحدات السكنية من الجمعية التماونية لاحد اعضائها بوصفه عضوا بها * عدم انصرافه الى التصرف الصادر من العضو في جزء من المبانى التي اقامها على تلك الارض *
۲۸۰	71	(الطمن رقم ٣٠٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٧)
۳۱۸	VT	 ٢ - قاعدة ضم حيازة السلف الى الخلف • عدم جواز التمسك بها قبل البائع أو من تلقى الحق منه • (الطمن رقم ١٢٥٦ السنة ٥٣ ق - چلسة ١٩٨٧/٢/٣٥)
110	۱۳۸	 ٣ - الحكم بعدم قبول دعوى الشغمة لوجود بيع ثان عير مانع من نظر دعوى الشفعة التي يرفعها الشفيع ذاته عن البيع الشانى في مواعيده وبشروطه ما لم توجد مسالة أساسية مشتركة بينهما فصلل فيها الحكم السابق بحكم تتوافر فيه شروط المنع من اعادة نظرها في المعوى الجديلة (الطعن رقم ١٦٨٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)

القامدة السغية	
	(3)
٠٠٠ . او	نغيم ـ تامين ـ تامينات اجتماعية ـ تامينات عينية ـ تجـزتة ـ
* -	يعكيم - تزوير - تسجيل - تضامن - تعويض - تشادم - تنفيذ - تنفيذ
- 14	ية ادي
	·
1	تأميم
	اولا : لجان التقييم
	١ - تحديد لجنة التقييم لعنصر من عناصر المنشأة المؤمّعة على نحي
	مؤقت . انره . استبقاء هذا العنصر في نطاق التأميم . تحديده من بُمسد
	بصفة نهائية . أثره . أرتداد التحديد الى وقت التأميم .
9TV 110	(الطعن رقم ۱۲۰۰ لسنة ٥٢ ق ـ چلسة ١٩٨٧/٤/٢)
	٢ _ لجان التقييم . نطاق اختصاصها : م ٢ ق ١١٧ : ١١٨ اسنة
	١٩٦١ • نهائية قرارها وعدم فابليته للطعن • شرطه • التزامها بعنساصر
-	المنشأة اصولا وخصوما وقت التأميم . قرارها بالفصل في نزاع بين المنشأة
- 14	المؤممة وبين المغير بشأن الأموال والحقوق المتنازع عليها أو متعلق بالتقييم .
	لا حجبة له . اختصاص المحاكم بتحقيقه والفصل فيه .
011 110	(الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٥٢ في - جلسة ٢/١٩٨٧/٢)
	ثانيا : اثر التاميم :
	١ النص على اداء قيمة المنشآت المؤممة بموجب سيسندات على
	الدولة . مؤداه . التزام الدولة ممثلة في وزارة المالية بهذه القيمه . ٢٠٠
	١١٧ لسنة ١٩٦١ و م ٤ ق ١١٨ لسننة ١٩٦١ .
011 170	(الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢)
	٢ الفدائف التأخيرية المستحقة على ديون اللماملين باحكام القسانون
	. ق. 79 أ: ١٩٧٤ وقف سرياتها على كافة الديون المستحفه للجهات
	المنصوص عليها في المسادة ١١ منه أيا كان سبب استحقاقها ٢٠ ١٥ ق ٦٦
T.V 29	اسنة ١٩٧٤ ٠
1.41 541	(الطمن رقم ١٦٨ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

		The state of the s
الصقحة	القاعدة	مُعْتَدُدُ لَدُنْكُ الفاء تصريح المصانع والمنشآت المبينة في الجدول رقم ٢ المرافق
		القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٣٢ . مؤداه . توقف ثلثُ المصانع والمتشاك عن
	إستام	تشاطها وعدم امتداد أثر هذا الالغاء إلى المساس بيلكية أصبحابها لموجودات
+		هذه المصابع المادية والمعنوية بما فيها العلامات النجارية ، لا يفصيهن ذلك إ
	· . · .	وضع معامل الْأَدُوْيَة تُحَتُّ النَّراف الْمؤسسة الْقامة للَّدوية . عَلَّةَ ذلك .
	٧٠	
	r.	تالثا : مسائل متنوعة :
		١ ــ متازعة المدينين في الغوائد التي الزمهم بها أمر الاداء بعد أن صاير
		نهائيا • استخلاص الحكم المطعون فيه أنها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجة
		فرض الحراسة عليهم وتأميم ممتلكاتهم ولا تنطوى على اخلال بقوة الامسر
		القضى . سائغ .
7.7	٤٩	(الطن رقم ۱۲۸ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٤)
		٢ ــ القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الاوضاع الناشئة عن فــرض
		الحراسة • سريان أحكامه على من فرضت الحراسة على أموالهم وممتلكاتهم
		استنادا الى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارىء سسواء
		رفعت هذه الحراسة قبل صدور القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ أو ألت الاموال
		والممتلكات المفروض عليها الحراسة الى الدولة بمقتضى هذا القانون .
7.7	. £ 4	(الطمن رقم ١٦٨ أسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

2011		
الصلحة	ਰ-12 (ਹੋ	تأمين
	:	اولا: التأمين من المسئولية عن حوادث السيارات:
		التامن من المسئولية المدنية الماشئة عن حدوادث سيارات النقل ٠
125-1		شموله الراكبان المسموح بركوبهما سواء في كابينتها أو في صسمندوقها
i		صاعدين اليها أو فاولين منها , عدم اشتراط أن يكونا من أصحاب البضاعة
~]		المحمولة او من النائبين عنهم ، علة ذلك ،
160	70	(الطمن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢١)
		ثانيا: التامين الاجباري على السيادات:
-]		وثيقة التامين الاجباري على السيارات . سريانها للمدة المؤداء عنهسا
-		الضريبة مضافا البها مهلة الثلاثين بوما التالية لانتهاء تلك المدة .م ٤ ق ٦٥٢
		لسينة ١٩٥٥ .
777	٧٦	(الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٥٤ ف ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٩)
		نامينات اجتماعية
		١ معاملة نائب رئيس محكمة النقض معاملة نائب الوزير من حيث
		المعاش . شرطها .
77	٦	(الطمن رقم ٩٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦)
		القيد الزمني الوارد بنص المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعي ،
		عدم بدء سريانه الا من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية .
77	1	(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢٦/٥١/١٩٨١)
		تامينات عينية
-		اولا : حق الامتياق :
		الامتيساز لا يقرر الا بنص في القانون • اشتراطه في العقد • عدم
	-	الإعتسداد به .
11/1	44	(الطمن رقم ٤١١ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٩)

القاعدة الصفحة	
	تجــزئة
	احوال عدم التجــــؤلة :
	۱ عدم تقدیم المحامی سند و کالته عن بعض الطاعنین فی موضوع غیر قابل للتجزئه او فی التزام بالتضامن او فی دعوی یوجب القانون فیها اختصام اشخاص معینین . لا اثر له علی شکل الطعن المرفوع مستحیحا من احدهم . علة ذلك .
799 4	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٧) ق (اعوال شغصية) ــ جلسة ١٩٨٧/٢/١٧)
178 1.T	٣ - سفوط الخصومة لمفى أكثر من سنة على أخر اجراء صحيح - مالاً ماله ماله بمصلحة الخصم ، جواز التنازل عنه صراحة أو ضمنا • تبسك صاحب المصلحة بالسقوط • آثر • • سعوطها بالنسبة لبائى الخصوم في حالة عدم المتجزئة . (الطعن رقم ٣٤٨ فسنة • ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)
	٢ ــ البطلان المترتب على عدم مراعاة اجراءات الإعلان . نسببى غير متعلق بالنظام المام . لا يملك التمسك به الا من شرع لمسلحته ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة . افادة من صح اعلانه بهذا البطلان . شرطه . ان يتمسك به من تميب اعلانه وتقضى به المحكمة .
EVE 1.4	الطعن رقم ۲۴۸ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢٩٨٧/٢/٢٦)
	تعكيم
	قواعد التحكيم بصفة عامة :
	هيئات المتحكيم . عدم اختصاصها بالمنازعات التي يكون بين اطرافها شخص طبيعي الا بموافقته ٠٠ ق ٠٠ لسنة ١٩٧١ قبل تعديلها بالقانون ١٦ لسسنة ١٩٨١ .
171 7.	(الطفئان ٢٢٤٣ ، ٢٣٦٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٥)

لقاعدة الصنحة	
	تزوير
*	اولا: الادعساء بالتزوير
	ا محضر الاعلان من المحروات الرسمية ، حجيته مطلقسة على الما دون به من أمور باشرها محروها في حدود مهمته ، عدم جواز المجادلة في صحابها عالم يطمن بتزويرها ،
-40 19	ر الطعن رفم ۸۷۸ لسنة ٤٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١)
	 ٢ ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
65Å 11A	ر الطعن رسم ١٠٥٤ لسنة ٥٦ ق = جلسة ٢/١٩٨٧/٤)
	٣ دعوى التزوير الاصلية والادعاء الفرعى بالتزوير . الالتجاء الى لل منهما مناطه . قيام الخصومة فى مرحلة الاستثناف وتوقف الفصل فيها للدعاء بالتزوير ضد آخرين ممن يفيدون من المحسرد ولا يجوز اختصامهم لاول مرة فى هذه المرحلة . مؤداه . وجوب الانتجساء الى دعوى التزوير الاصلية مع وقف نظر الاستئناف حتى يفصل فيهساء بحكم تكون له قوة الامر المقضى .
VEV 109	(الطَّمَنَ رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٣ ق ـ جِلسة ٢٦/٥/١٩٨١)
	ثانيا: التنازل عن الودقة انهاء الإدعاء الغرعى بالتزوير بالتنازل عن التمسك بالورقة المطمون فيها م ١٥ أثبات موداه واستبعادها من المدعوى الاصلية واسقاط حجيتها والازم ذلك وتوجيه الادعاء بالتزوير ألى كل من يتمسك بالورقة التنازل عن التمسكين بها وجوب أن يكون من جميع المخصوم المتمسكين بها والتنازل الصادر من بعضهم والا أثر له على الباقين والهم البسات صحتها والمثل في شسفعة) و
***	(الطمن رقم ٣٢٤ السنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٥)

الله : التوقيع على بيساض	القاعد: الم	الصلحة
تغيير الحقيقة في الورقة العرفية الموقعة على بياض معن اسستؤمن عليها . خيانة للامانة . متى كان من وقعها ف. سلمها اختيارا . وقسوع التغيير ممن استولى على الورقة بغير طريق التسليم الاختيارى ، تزوير يجعل التوقيع غسه غير صحيح	17 17	£ \ Y
رابعا: الحكم في الإدعساء بالتزوير:		
ا ــ الحكم بصحة المحرر ــ إيا كان نوعه ــ وفي الموضوع مصا . غير جائز م م ٤٤ اثبات معلة ذلك م عجز المستأنف عن اثبات تزوير اعسلانه بالحكم المستأنف الذي يبدأ من ناريخه ميعساد الطعن بالاسستثناف . لا يستتبع بطريق اللزوم سقوط حقه في الاستثناف . تمسكه من بعسد بطلاز ذلك الإملان . جائز .		
(الطمن رقم ٩٦٧ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٨)	17	147
 ٢ ــلقاض الموضوع السلطة الطلقة في الحكم بصحة الورقة المسعى بتزويرها أو ببطلانها وردها بناء على ما يستظهره من ظـــروف الدعــوى وملابستها . عدم التزامه بالسير في أجراءات التحقيق أو ندب خبير . 		
(الطمنان رقبا ۸۰ ۸۱ استة ۶۶ ق ((احوال شسخمية)) ــ جلســة ا	(tr 4 ·	***
خامسا : دعوى التزوير الاصلية :		
مبدأ شخصية العقوبة · ماهيته · الاستنابة في المحاكمة الجنسائية او العقاب . غير جائز . الحكم بعدم قبول دعوى التزوير الاصلية المقامة من الطاعنة بتزوير تحقيقات جنائية الجربت مع ابنها . صحيح في القانون . علمة ذلك .		
(الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢)	11 14	۹۱

		•••
الصلحة	القامدة	4
		تسجيل
	ĺ	اولا : الاحكام الواجبة التسجيل :
		1 _ العبرة في نفاذ التصرف الصادر من المدين او عدم نفاذه في حق
	-	الحاجزين ومن حِكم بايقاع البيع عليه هي بشهره أو عدمه قبل تسسجيل
		تنبيه نزع الملكية . هدم نفاذ الحكم بصحة التصرف مادام لم يشهر أو يؤشر
		بمنطوقه في هامش تسجيل صحيفة الدعوى قبل تسجيل التنبيه علة ذلك
444	٥٣	(الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
		٢ _ اعتبار الوصية من التصرفات المنشئة لحق من الحقوق العينية.
		مؤداه . عدم التقال الملكية للموصى له الا بالتسجيل . المادتان ٩٣٤ مدنى،
		٩ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى . للموصى له عند امتناع
	- 1	الورثة عن اتخاذ اجراءات نقل الملكية اللجوء الى القضاء للحصول على حكم
- 1		بصحة ونفاذ الوصية يكون من شأنه بعد تسجيله نقل الملكية اليه •
799	4.	(الطعن رقم ٣٥ السنة ٤٧ ق ((احوال شخصية)) _ جلسة ١٩٨٧/٣/١٧)
	ĺ	٣ _ التأشير بالحكم النهائي الصادر في الدعوى التي قيدت صحيفتها
		في السجل العيني خلال خمس سنوات من تاريخ صيرورته تهاثيا . أثره.
	- [اعتباره حجة حلى اللغير ممن ترتبت لهم حقوق عينية على العقساد واثبتت
	- 1	لصلحتهم بيانات في السجل العيني بأثر رجعي ينسحب الى وقت قيسد
- 1		صحيفة الدعوى . الاحكام التي صدرت قبل العمل بقانون السجل العيني
	- 1	ولم تكن قد اشربها . وجوب التأشير خلال خمس سنوات من تاريخ العمل
		په . م ۲۳ منسه .
FIA	1/4	(الطعن رقم ١٣٥٦ لسنة ٥٣ ق ساجلسة ١٩٨٧/٢/٧)
		ثانيا : مسسائل عامة :
		حق الارتفاق • ماهيتــه • تكليف يثقل العقــار الرتفق به لفــائدة
	1	العقار المرتفق . عدم حرمان مالك العقار الخادم من مباشرة حقوقه على
		ملكه . شرطه . عدم المساس بحق الارتفاق . مخالفة ذلك . أثره . التزامه
1	.	بإعادة البحال إلى ما كانت عليه مع التعويض أن كان له مقتضى ، طلب مالك
- 1		العقار المرتفق أبطال تصرف المائلك في المقاد المرتفق به أو محو تسجيله .
	,,,	غبر جائز . المادتان ۱۰۱۵ و ۱۰۲۳ مادنی . د ۱۰ ماری در در در در اس ۲ ماری ۱۸۵۸ (۱۸۹۸)
	1 3/1	(الطمن رقم ٧٧ه لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٨)

سنحة	قاعدة ا	
		تضــامن
		عدم تقديم المحامى سند وكالته عن بعض الطاعنين في موضوع غير
		قابل التجزئة او في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القسانون فيها
		اختصام اشخاص معينين . لا اثر له على شكل الطعن الرفوع صحيحا من إ
•		! -دهم . علة ذلك . !
49	۹.	(الطمن رقم ٣٥ لسنة ٧٧ ق ((احوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٧)
		Name of the state
		تعو بض
		ا ـ الخطا الوجب للتعويف :
		استخلاص وقوع الغمل المكون للخطأ الموجب المسئولية ، خضوعه
		لتقدير محكمة الموضوع ما دام كان سائغا ٠
٤٨٧	1.7	(الطمن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ٢٩/٣/٢٨)
		(ب) تقـــدير التمويشي :
		رپ) تعدیر اعویس ا
		((التعويض عن اعمال الإدارة المخالفة للقواتين واللوائح))
		قبول طلب التمويض أمام محكمة النقض . شرطه ، أن يكون من قرار
		ادارى مما تختص بالفصل في طلب الفائه . القرارات الادارية . ماهيتها .
		اخطار وزير العدل للقاضي بأن الحركة القضائية لن تشملة بالترقية ليس
		من قبيل تلك القرارات • فقدان ملف الطالب لا يرجع الى قسرار ادادى •
	1	طلب التمويض عن هذا أو ذاك . غير مقبول .
oż	10	(الطلب رقم ٨١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٢٣/٢/١٩٨٧)
	1 1	

الصلحة	القاعدة	(چ) دغسوي التمويش :
		« تقادم دعوی التمسویش »
		قاعدة زوال العقد منذ ابرامه . كاثر للقضاء ببطلانه . عدم اعمالهــــا
		في خصوص بدء سريان تقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع الذي
		قضى على اساسه بالبطلان ، علة ذلك ، عسدم تحقق الضرر الفعلى الا من
		يوم الحكم بالبطلان . م ١٧٢ مدنى .
٤٤٨	44	(الطعي رقم ۱۸۲۲ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۲۲)
		(د) مسسائل عامة :
		١ ــ الاصل تنفيذ الالتزام عينا ١ الاستعاضة عمه بالتعويض ٠ شرطه٠
		استحالة التنفيد العيني أو اتفاق الدائن والمدين على التمسويض سراحة
		او ضمنا . المادتان ۱/۲۰۳ و ۲۱۵ مدنی .
774	-11	(الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)
		٢ ــ التزام الطاعن باقراره أن يؤدي للمطعون عليها قيمة مصوغاتها
- 1	- 1	المودعة عنده بموجب قائمة منقولات الزوجية ، مؤداه ، استعاضتهما عن
		التنفيذ العيني بالتعويض . قضاء الحكم بهذا التعويض بمراعاة أرتفاع سعر
		الذعب وقت التقاضي • قضاء بما طلبه الخصوم أثره • لا بطلان •
779	71	(الطمن رقم ۷۲۱ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۸)
-		٣ _ حق الارتفاق ٠ ماهيته ٠ تكليف يثقل المقار المرتفق به لفالدة
ĺ		العقار الم تفقى عدم حرمان مالك العقار الخادم من مباشرة حقوقه على
		ماكه . ثم طه . عدم المساس بحق الارتفاق ، مخالفه ذلك ، أثره ، النزامه
]	بأعادة الحال إلى ما كانت عليه مع التعويض أنو كان له معتضى . طلب مالك
	-	المقار المرتفق ابطال تصرف المالك في المقار المرتفق به أو محو تستجيبه .
	1	غير جائز . المسادتان ١٠١٥ و ١٠٢٣ مدني
•••	114	(الطعن رقم ٧٧ه لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨)
	Ì	 الزام المؤجر بتعويض السناجر عما انفقه في التحسينات التي
		أنامها بعلمه ورضاه في العين المؤجرة . م ١/٥٩٢ ملك . مناف ، عديد
		مناصر هذا التعويض وكيفيته .
3921	1831	(الطعن رقم ۱۷۲۹ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٠/٥/١٠)

لصقحة	القاعدة ا	
		تقادم
		اولا : التقادم المسقط :
		ا _ عدة التقادم وتغيرها وحسابها:
•	1	((تفي مدة التقادم))
		ـ التقادم الخوسي :
		١ _ التقادم الخمسي المنصوص عليسه في المسادة ١٩٤ من قـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		التجارة . لا يسرى الاعلى الدعاوى الصرفية التي تنشأ مباشرة عن الورقة التجارية • الدعاوى غير الصرفية • خضوعها للتقادم العادى •
۳۰۱	79	(الطعن رقم ٣٠) لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣)
		٢ ــ التقادم الخمسي للحقــوق المورية المتجــددة ٥٠ ٣٧٥ مــــدني
		المقصود بالمهايا والاجور . شمولها اجور العمال والموظفين والمستخدمين.
404	۸۱	۱ الطمن رقم ۱۹۸۰ لسنة ۱۶ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۸
		٣ ــ فروق العلاوات الدورية المستحقة للعــامل • خضوعها للتقــادم
		الخمسى ،
404	۸۱	(الطمن رقم ١٤٧٠ لسنة ٢ه ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٨)
		((حساب مدة التقسادم))
		ـ في الدمــاوي :
		۱ ــ فوات مدة الســنة دون رفــع دعــوى استرداد الحيازة ٠ م ٩٥٨
•		مدنى . مؤداه ، انقضاء الحق في رفعها ، انقطاع هذه المسدة بالطالبة
		القضائية . م ٣٨٣ مدني . اعتبار الدعوى مرفوعة بايداع صحيفتها قلم
747		كناب المحكمة .م ٦٣ مرافعات . (الط من رقم ١٣١٢ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
```	00	
.		<ul> <li>٢ ــ النفادم الخمسى المتصوص عليه فى المسادة ١٩٤ من قانون التجارة</li> <li>لا يسرى الا على الدعاوى الصرفية التي تنشأ مباشرة عن الورقة التجارية.</li> </ul>
٠. ا		لا يسرى الإعلى الدهاوي الصرفية الله اللهادم العسادي .
ا۲۰۰	١٠٨١	( الطهن رقم ٩٨٣ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٣٠ )

الصفحة	To Jode	
404.401	e-lelä)	َ فَى <del>الد</del> َّفِ عَ :
729	٨٠	<ul> <li>ا ـ تمسك الطاعنة بسقوط جزء من الاجرة الواردة بالتكليف بالوفاء التقادم الخمسى • لا يرتب بطلان التكليف • علة ذلك • عدم تعلق التقادم لمسقط بالنظام العام . جواز ألنزول عنه بعد ثبوت الحق فيه .</li> <li>الطعن رقم ٢٩ لسئة ٥٦ ق - جلسة ٥ ١٩٨٧/٣٥)</li> </ul>
		<ul> <li>۲ ــ الدفع بالتقادم . عدم تعلقه بالنظام العام . وجوب التمسك</li> <li>امام محكمة الموضوع . عدم جواز اثارته لاول مرة أمام محكمة النقض.</li> <li>( الطمن وقم ۱۸۵ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣ )</li> </ul>
200	1.1	(العلق رقم ۱۸۱ سبه ۱۶ ی ـ جسه ۱۱/۱۸۸۱۱)
		ب ـ قطـع التقـادم :
		ا مطالبة الشركة المطعون ضدها للطاعن بصفته امينسا للنقال بالتمويض عن العجز في البضاعة التي عهدت اليه بنقلها . مسقوط هده الدعوى بعضى الملد المنصوص عليها في الكسادة ١٠٤٤ من قاأسون التجسارة أقرار الطاعن اللاحق على المقد بقبوله خصم قيمة العجز من مستحقاته لدى الشركة المعلمون ضدها . لايعتبر تجديداً للالتزام المتولد عن عقد النقل بعيث يخضع للتقادم المعلويل واقما قاطما للتقادم الأول بيدا به تقادم جديد بغض المسدة .
40.	۰۸	( الطمن رقم ۱۹۳۶ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢/١٦/١٨٨١ )
£00	1.1	<ul> <li>٢ - مدة السنة اللازمة لرفع دعوى الحيازة . مدة تقادم . مـؤدى ذلك . سربان قواعد وقف والقطاع التقادم المسقط عليها .</li> <li>( الطعن رفم ١٨٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧٣/٣/٣)</li> </ul>
		« الاجراءات القاطعة للتقادم »
		- الطالبة القضائية :
		فوات مدة السنة دون رفع دعوى استرداد الحيازة م ٢٥٨ مدنى. مزداء · انقضاء الحق فى رفعها · انقطاع هذه المدة بالمثالبة القضائية · م ٣٨٢ مدنى . اعتبار الدعوى مرفوعة بايداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة م ٣٢ مرافعات .
747	00	( الطعن رقم ١٣١٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )

		1
الصفحة	القاعدة	تأثياً : التقادم الكسب
		ا – « ضم حيسازة السسلف للخلف » :
	-	ا حامدة ضم حيازة المسلف الى حيازة الخلف . عـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
777	۲۵	( الطمن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )
		<ul> <li>٢ ـ قاعدة ضم حيازة السلف الى الخلف ، عدم جواز التمسك بهسا</li> <li>نبل البانع أو من تلقى الحق منه .</li> </ul>
۳۱۸	٧٢	( الطعز رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥ )
		ب ـ تملك الحكر بالتقسادم :
		دم تمسك الطاعنة أمام محكمة اللوضوع باكتسابها الحق العينى فى الحكر بالتقادم · اعتباره سبباً جديدا · عدم جواز اثاوته لاول مرة أمسام محكمة النقض .
777	١٤٤	( الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٦ )
	-	

الصقحة	القاعدة	
		تقسيم
		عدم صدور قرار بالموافقة على التقسيم . ق ٥٢ لسنة . ١٩٤٠ . اعتبار
		الحكم ذلك سببا جديا يرتب حق حبس المشترى لباقى الثمن وعدم ترتيب البطلان المطلق جزاء مخالفة القانون المذكور . خطأ .
٥٨١	۱۲۰	( الطمن رقم ١٨ه لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩/٧/٤/١٩ )
•		بطلان التصرف في الاراضى المسمة قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم . تعلقه بالنظام العسام .
٥٨١	۱۲۵	( الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١٩ )
		An <u>imatical appropria</u>
		تنفيد
·_ 2_		حلول الفير قانونا أو اتفاقة محل الدائن في حقه . مؤداه . أحقيته في
-		الحلول محله فيما اتخذه هو أو أحد الدائنين الاخرين من أجراءات التنفيذ.
		الحلول محله فيما اتخذه هو أو أحد الدائنين الآخرين من اجراءات التنفيذ
		لا اثر له * اختلاف هذا الحلول عن الحلول في اجراءات التنفيذ على العقار
		عند تعدد الحجوز عليه .
٧٤	٧٠	( الطمن رقم ١٠٥٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٧ )
- 1		٢ _ منازعة المدينين في الفوائد التي الزمهم بها أمر الاداء بعد إن صاد
		نهائيا · استخلاص الحكم المطمون فيه "انها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجـــة فرض الحراسة عليهم وتأميم ممتلكاتهم ولا تنطوى على اخلال بقوة الامر
		القضى . سائغ .
7.4	٤٩	( الطَّعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤ )

			¥1
عدة السنح	य।		
		ت <b>نفید عقباری</b>	
		:	ولا ـ تنبيه كرع اللكية
		صرف الصادر من الخدين أو عسدم نفس	
	ســـجين هر أو يؤشر	اع البيع عليه هي بشهره أو عدمه قبل . نفاذ الحكم بصحة التصرف مادام لم يشـ	لحاجزين ومن حكم باية ننسه توع الملكسة . عدم
		ميل صحفية الدعوى قبل تسجيل التنبيه	
٨	٣	نة ٥٣ ق ـ جلسة ٢١/٢/١٨ )	( الطمن رقم ٢٠٤٩ لسـ
		ننفید العضاری :	نانيا ــ الحبلول في الا
		ا أو اتفاقا محل الدائن في حقه . مؤداه	
	اجـــــراءات الدى الغم	تخذه هو أو أحد الدائنين الأخرين من لـ على منقـــول لـــدى المدين أو ما للمدير	في الحاول محله فيما ا المناب
	ذ على المقار	<ul> <li>اختلاف هذا الحلول في اجراءات التنفير</li> </ul>	استعید ، وطوع استمیا او علی عقار ۱ لا اثر له
			عند تماد الحجوز عليه
'E Y	1	ئة ١٩ ق _ جلسة ١٩٨٧/١/٧ )	( الطمن رقم ١٠٥٥ لس
			,
	İ		
	1		

(중) جمارك يـ حمصات عمياواد أولا _ رسيم الاستهلاك : رسم الاستهلاك المفروض بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ ٠ سريانه على المضاعة المستوردة التي لم يكن قد تم الافراج عنها قبل نفاذه حتى لو كان وصولها الى البلاد سابقا على ذلك ولا يغير من ذلك عسمة تحصيل مصلحة الجمارك لهذا الرسم قبل الافراج عن البضاعة ، علة ذلك . ۱۳۳ ( الطمن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٦ ) ثانيا : المجز في البضاعة ومستولية الربان : مظنة التهريب التي أفترض المشرع قيامها في حق الربان أو من بمثله عند وجود نقص في مقدار البضائع المنفرطة أو في عدد الطرود المفسرغة من السفينة عما هو مبين في قائمة الشحن . علتها . استحقاق رسوم حمركية عن هذا النقص . م ١١٧ من قاتون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . انتفاء هذه الملة . اثره . لا محل لافتراض مظته التهريب المشار اليها . ( الطمن رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٢ ق - حلسة ١٩٨٧/٤/٧٧ ) 142 حظر التصرف الذي كان مقررا بالمادة ٩ من أمر نائب الحاكم العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ اقتصاره على الاراضي والوحدات السكنية المخصصسة من الجمعية التعاولية لاحد أعضائها يوصفه عضوا بها • عدم انصرافه الى التصرف الصادر من العضو في جزء من المباني التي اقامها على تلك الارض. ( العلمن رقم ٣٠٦ لسنة ٥٣ في ساجلسة ١٩٨٧/٢/١٩ )

-		
الصلحة	الفاعسة	
		(5)
		حجز ـ حراسة ـ خكم ـ حيازة
İ		حجــز الماليد
		المبرة في نفاذ التصرف المسادر من المدين أو عدم نفاذه في حق المداجزين ومن حكم بايقاع البيم عليه هي يتسهره أو عدمه قبل تسجيل نتيبه بسيرع
		الملكية ، عدم نفاذ الحكم بصحة التصرف مادام لم يشهر أو يؤشر بمنطوقه في هامش سمجيل صحيعة المدوى قبل تسمجيل التنبيه ، علة ذلك .
444	94	الطعن رقم ١٠٤٠ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١١ )
		حسراسة
		<ul> <li>٢ ــ منازعة المدينين في الفوائد ائتى الزمهم بها أمر الاداء بعد أن صار نهائيا . أ. تتخلاص الحكم المطفون فيه أنها منازعة تنفيذ موضوعية لتيجهة فرض الحراسة عليهم وتأميم ممتلكاتهم ولا تنطوى على اخلال نقوة الأمسر</li> </ul>
		المنضى ، سائغ ،
4.4	29	( الطنن رقم ١٦٨ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤ )
	1	water and the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the stat
		1
	4	
		4.

المشحة	8461318	حسكم
		اولا : امسلدار الحكم :
		( أ ) تقديم المستئدات والمذكرات :
		دعوى المخاصمة ٠ القصل في مرحلة تعلق أوجه المخاصمة بالمصوى
		وقبولها • نطاقه • ما ورد بقوي المخاصمة وما يفدعه اساذي آر عصيسو   النيابة من مستندات والاوراق الودعه ساس المشوى الموضوعية • عدم جواز
٠		عديم مستندات أحرى من المخاصم .
<b>5</b> AV	1-9	( الطعن رفم ۱۲۳۳ نستة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢ )
		(ب) المداولة في التحكم والتطق بد :
		وجد ، تسدون الحكم من نفس الهيئة التي سمعت الراقبة وشاركت أي
-		الداولة * شرط اصحنه * تعققه بحق من القضاة حاسة الرافعة الاخسره *
£-۸¥	1	م ۱۹۳۷ مرافعات ۵۰
671Y		( الطعن ردم ۱۳۳٦ كسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٩ )
		انبا: بيانات الحكم:
		الاصل في الاجراءات أنها روعيت صحيحة ما لم يقم الدليل على خلاف
		ذلك · خلو محضر الجلسات مما يشير الى عقدها فى علانية · مفــاده · أن المعوى نظرت فى غرفة المشورة · سبق نظرها فى جلسات علنية · لا أثر له
		المستوى تقول على هوف المستورة عليه المستورة والقرار حجزها للحكم المستورة والقرار حجزها للحكم
		نيها ٠
174	٤Ÿ	( الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٥ ق « أحوال شخصية » ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٧ )
٠. ٔ	·	ثالثا : تسبيب الحكم :
		(أ) موضوع العصوى وطلبات الخصوم والادلة الواقعية والحجج القانونية :
		وجوب شمول الحكم على خلاصة موجزه لدفاع الخصسوم ودفوعهم ·
-		م ۱۷۸ مرافعات -
V•A	70,	( الطَّعَنْ وقع ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٣ )

القاعدة	(ب) تعقب حجيج الخصوم :
	١ - اقامة المحكمة قضاءها على أسباب تكفى لحمله ، عـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	بتمقب كل حجج للخصوم والرد عليها استقلالا *
<b>4</b> 77	( الطعن رقم ۱۰۵۲ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٥ )
**	٢ _ سلطة تحكنة المؤضوع في تحصيل فهم الواقع في اللعوى وتقذير
	أدلتها ، ما دامت تقيم قضاءها على أسباب سائفة · عدم التزامها بتتبع حجج · الخصوم والرد استقلالا على كل حجة أو اجابة الطاعن لطلب اعادة المأمورية
	للخبيير ٠
150	( الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٣ ق – جلسة ٩/٥/٧٩٧ )
ı	( ج ) التسبيب الكافي :
	١ ــ تقدير أدلة الدعوى واستخلاص الواقع منها • من سلطة محكسة
	الموضوع • شرطه • افصاحها عن مصادر الادلة التي كونت منها عقيدتهــــــا
	ونجواهاً ومأخذها من الاوراق مؤدية الى النتيجة التي خاصت أيها • عللة ذلك •
47	( الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٥٣ ق - چلسة ١٩٨٧/١/١٤ )
1	<ul> <li>٢ - تقدير عمل الخبير ٠ من سلطة محدَمة الموضوع ٠ عدم انتزامها</li> </ul>
	اذا آخذت به بالرد استقلالا على مايسوك الخصوم نصا علبه أو اجابة طلبهم اعادة المأمورية الى الخبير • شرطه •
YA?	( الطَّمَن رقم ١٣٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٤ )
	منازعة المدينين في الفوائد التي ألزمهم بها أمر الاداء بعد أن صـــار
- {	نهائيا • استخلاص الحكم المطعون فيه أنها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجة فرض
	الحراسة عليهم وتأميم ممتلكاتهم ولا تنطوى على اخلال بقوة الامر المقضى • اثغ •
29	( الطَّعَنْ رَقَمَ ١٦٨ لُسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٤ )
	٤ - ذكر الخبير في تقريره أن البصمة لا تصلح للمضاهاة لانهسنا
	مطموسة • لا يحول دون تحقيق صحتها بقواعد الاثبات الاخرى •
	( الطَّمَن رقم ١٢٢٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٥/٢/٢٨٠ )
	120

الظمن رقم ١٣٦١ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٠ النمى المحترى وقم ١٩٨٧ النمى المحترى وقم ١٩٨٧ على دعامتين احداهما صحيحة تكفى لحمله والنمى المحترى وقم و١٩٨٧ لسنة ٥٩ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٣٦ )  ٧٧ محكمة الموضوع و سلطتها في بحث الدلائل والمستندات المقدمة الموضوع واستخلاصها سانفا و المستندات المقدمة الموضوع واستخلاصها سانفا و المحترى واقع ١٩٨٧ ١٠٦ و المحتوى المحترى والتحليس والخطأ المهنى الجسيم واعمية المفاصية والتدليس والخطأ المهنى الجسيم واعمية والمنال والمعال المحتوى واقع واستغلام المحتوى واقع واستغلام والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى والمحتوى وا	الموضوع * شرطه * ألا يخرج بها عما يردى اليه مداولها * (المظمن رفيم ١٣٦٠ السنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٥) ١٧ ١٣٦ عليه في الاخرى * غير منتج * النمى الاخرى * غير منتج * (الطمن رقم ٢٣٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢) ١٩٨٧ ١٧ ١٩٨٥ ١٩٨٥ ١٩٨٥ ١٩٨٥ ١٩٨٥ ١٩٨٥ ١٩٨٥ ١٩٨٥		1	
الظمن رقم ١٩٣١ كسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٠ النمى الميه مداولها والمقمن رقم ١٩٣١ كسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠ النمى المحتمد المعامد المعتمد المعتمد النمى المحتمد المعتمد المعتمد المعتمد المعتمد وقم ١٩٨٧ كسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٣١ )  ١٩٨٥ / ١٩٨٥ كم الموضوع والمستندات المقدمة الموضوع والمعتمد المعتمد الموضوع والمعتمد المعتمد الموضوع والمعتمد المعتمد المعتمد المعتمد المعتمد والمعتمد المعتمد والمعتمد والمعتمد والمعتمد المعتمد المعتمد المعتمد والمعتمد المعتمد والمعتمد الموضوع • شرطه • ألا يخرج بها عما يردى اليه مداولها • ( الظمن وهم ١٩٣٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥ ) ١٦٨ ١٢٥ كامة الحكم على دعامتين احداهما صحبحة تكفى لحمله • النمى عليه في الاخرى • غير منتج • ( الطمن وقم ٢٣٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢ ) ١٩٨٧ / ١٩٨٥ محكمة الموضوع • سلطتها في بحث الدلائل والمستندات المقدمة الموضوع • سلطتها في بحث الدلائل والمستندات المقدمة ( الطمن وقم ١٩٨٧ / ١٠٩٨ ) ١٩٨٨ / أسباب المخاصمة • الفش والتدليس والخطأ المهنى الجسيم • ماعية كل منها ، تقدير جسامة الخطأ واستظهار قصد الانحراف • من مسائل الواقع • خضوعه لتقدير محكمة الموضوع طلما كان سائفا • ( الطعن وقم ١٩٣٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١) ١٩٨٧ / ١٩٨١ / ١٩٨١ المطوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائين هذا التصرف • البضائع المطوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائين هذا التصرف • البضائع المطوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائين هذا التصرف • البضائع المطوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائين هذا التصرف • البضائع المطوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائين هذا التصرف • المنافع المطوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائين هذا التصرف • المنافع المطوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائين هذا التصرف • المنافع المطوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائين هذا التصرف • التصرف • المنافع المطوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائين هذا التصرف • المنافع المطوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائين هذا التصرف • المنافع المطوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائين هذا التصرف • المنافع المعلوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائين هذا التصرف • المعلوكة المنافع • المعلوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائين هذا التصرف • المعلوكة للتفليسة واحتجازه جراء ومنافع • المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة المعلوكة ال	الصبّحة	القاعدة	٥ ــ نقدير أقوال الشهود ٠ مرهون بما يطمئن اليه وجدان قساضي	
" - ادامة الحكم على دعامتين احداهما صحبحة تكفى لحمله النعى الميه في الاخرى عبر منتج المعمن وقم ٢٧٧ سنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١)   ٧٧ - محكمة الموضوع - سلطتها في بحث الدلائل والمستندات المقدمة الموضوع - سلطتها في بحث الدلائل والمستندات المقدمة الموضوع اسانها - المعمن وقم ١٩٨٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/١٥)  ٨٦ أسباب المخاصمة الفض والتدليس والخطأ المهنى الجسيم - ماهية كل منها ، تقدير جسامة الخطأ واستظهار قصه الانحراف - من مسائل واقع - خضوعه لتقدير محكمة الموضوع طالما كان سائفا - المعمن وقم ١٠٦ ١٠٦ ١٠٦ ١٠٦ ١٠٦ ١٠٦ ١٠٦ المعمن وقم وكيل الدائنين بأعمال الدلالة كخير مثمن بساسبة بيسع المضائم المعلوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائنين هذا التصرف - فضاء الحكم المطمون فيه بعلم استحقاق وكيل الدائنين للمبلغ الذي احتجزه الحجيد ،	<ul> <li>٣٦ - ادامة الحكم على دعامتين احداهيا صحيحة تكفى لحيله والنعى عليه في الاخرى وغير منتج والاخرى وغير منتج والمحكن وقم ٣٢٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١)</li> <li>٧٧ - محكمة الموضوع والمستخدات المقادمة الموضوع والمستخدات المقادمة الموضوع والمستخدات المقادمة والمحكن المعنى والمحكن المحكن المحكن المحكن المحكن المحكن والمحكن المحكن والمحكن والمحكن والمحكن والمحكن المحكن والمحكن المحكن والمحكن المحكن والمحكن المحكن والمحكن المحكن والمحكن والمحكن والمحكن والمحكن المحكن والمحكن المحكن المحكن المحكن المحكن المحكن المحكن المحكن المحكن والمحكن المحكن والمحكن المحكن المحكن والمحكن المحكن والمحكن والمحكن والمحكن والمحكن المحكن والمحكن والمحكن والمحكن المحكن والمحكن المحكن والمحكن المحكن المحكن المحكن المحكن المحكن المحكن المحكن والمحكن المحكن والمحكن المحكن i></ul>			الموضوع • شرطه • ألا يخرج بها عما يردى اليه مدلولها •
ليه في الاخرى ، غير منتج ،  الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٦٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥ )  ١ - معكمة الموضوع ، سلطتها في بحث الدلائل والمستندات المقدمة الموضوع استخلاصها سائفا ،  الطعن رقم ١٩٤٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١)  ١ - أسباب المخاصمة ، الغش والتدليس والخطأ المهني الجسيم ، ماعية لل منها ، تقدير جسامة الخطأ واستظهار قصد الانحراف ، من مسائل واقع ، خضوعه لتقدير محكمة الموضوع طلما كان سائفا ،  الطعن رقم ١٩٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٩)  المعلى رقم ١٩٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٩)  البضائع المطوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائنين هذا التصرف ،  البضائع المطوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائنين هذا التصرف ،	۱۹۳۰ ۱۷۷ (الطعن رقم ۲۶۰ المسئة ۵۰ ق - جلسة ۱۹۸۰/۲۰۱ )  ۷ - محكمة الموضوع • سلطتها في بحث الدلائل والمستندات القدمة الموضوع • سلطتها في بحث الدلائل والمستندات القدمة الموضوع • سلطتها اليها • حسبها أن يكون استخلاصها سائها •  (الطعن رقم ۱۹۱۳ السنة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۰/۲۰۱ )  کم اسباب المخاصمة • الفش والتدليس والخطأ المهني الجسيم • ماعية الم منها ، تقدير جسامة الخطأ واستظهار قصد الانحراف • من مسائل الواقع • خضوعه لتقدير محكمة الموضوع طالما كان سائها •  (الطعن رقم ۱۹۳۲ لسنة ۵۱ ق - جلسة ۱۹۸۰/۲۹۹ )  ۱۹۵ - قيام وكيل الدائنين باعمال الدلالة كخبير مثمن بمناسبة بيسع البضائع المطوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائنين هذا التصرف •	414	VY	( الظمن رفم ۱۲۲۱ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥ )
ليه في الاخرى ، غير منتج ،  الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٦٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥ )  ١ - معكمة الموضوع ، سلطتها في بحث الدلائل والمستندات المقدمة الموضوع استخلاصها سائفا ،  الطعن رقم ١٩٤٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١)  ١ - أسباب المخاصمة ، الغش والتدليس والخطأ المهني الجسيم ، ماعية لل منها ، تقدير جسامة الخطأ واستظهار قصد الانحراف ، من مسائل واقع ، خضوعه لتقدير محكمة الموضوع طلما كان سائفا ،  الطعن رقم ١٩٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٩)  المعلى رقم ١٩٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٩)  البضائع المطوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائنين هذا التصرف ،  البضائع المطوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائنين هذا التصرف ،	۱۹۳۰ ۱۷۷ (الطعن رقم ۲۶۰ المسئة ۵۰ ق - جلسة ۱۹۸۰/۲۰۱ )  ۷ - محكمة الموضوع • سلطتها في بحث الدلائل والمستندات القدمة الموضوع • سلطتها في بحث الدلائل والمستندات القدمة الموضوع • سلطتها اليها • حسبها أن يكون استخلاصها سائها •  (الطعن رقم ۱۹۱۳ السنة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۰/۲۰۱ )  کم اسباب المخاصمة • الفش والتدليس والخطأ المهني الجسيم • ماعية الم منها ، تقدير جسامة الخطأ واستظهار قصد الانحراف • من مسائل الواقع • خضوعه لتقدير محكمة الموضوع طالما كان سائها •  (الطعن رقم ۱۹۳۲ لسنة ۵۱ ق - جلسة ۱۹۸۰/۲۹۹ )  ۱۹۵ - قيام وكيل الدائنين باعمال الدلالة كخبير مثمن بمناسبة بيسع البضائع المطوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائنين هذا التصرف •			<ul> <li>" - ادامة الحكم على دعامتين احداهما صحبحة تكفى لحمله • النمى</li> </ul>
۷ - محكمة الموضوع ، سلطتها في بحث الدلائل والمستندات المقدمة بيها ، حسبها أن يكون استخلاصها سانفا ،  الطعن رقم ۱۹۱۳ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٥/١١ )  ٨ - أسباب المخاصمة ، الغش والتدليس والخطأ المهنى الجسيم ، ماهية كل منها ، تقدير جسامة الخطأ واستظهار قصد الانحراف ، من مسائل واقع ، خضوعه لتقدير محكمة الموضوع طالما كان سائفا ،  الطعن رقم ١٠٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١ )  ٩ - قيام وكيل الدائنين بأعمال الدلالة كخبير مثين بساسبة بيسع المضائع المتلوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائنين هذا التصرف ،  المضائع المتلوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائنين هذا التصرف ،  المضائع المتلوكة لمتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائنين للمبلغ الذي احتجزه محيح ،	٧ - محكمة الموضوع • سلطتها في بحث الدلائل والمستندات القدمة اليها • حسبها أن يكون استخلاصها سائفا • ( الطعن رقم ١٤١٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١٥ ) ٨ - أسباب المخاصمة • الفش والتدليس والخطأ المهنى الجسيم • ماهية كل منها ، تقدير جسامة الخطأ واستظهار قصد الانحراف • من مسائل الواقع • خضوعه لتقدير محكمة الموضوع طالما كان سائفا • ( الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٩/٩/١٠) ) ٩ - قيام وكيل الدائنين باعمال الدلالة كخبير مثمن بمناسبة بيسع البضائع المطوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائنين هذا التصرف • البضائع المطوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائنين هذا التصرف •			عليه في الاخرى ٠ غير منتج ٠
الطعن وقم ١٤١٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/١٥) ١٩٨٧ ٨٦ أسباب المخاصمة • الفش والتدليس والخطا المهنى الجسيم • ماهية لل ١٩٨٧ منها المغاصمة • الفش والتدليس والخطا المهنى الجسيم • ماهية لل منها ، تقدير جسامة الخطأ واستظهار قصد الانحراف • من مسائل واقع • خضوعه لتقدير محكمة الموضوع طللا كان سائفا • الطعن وقم ٢٣٦٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٠٦٧ ١٩٨٧) ١٠٦ ١٠٦ الطعن وقم ٢٣٦ لمناني بأعمال الدلالة كخبير مثمن بساسبة بيسع البضائم المعلوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائنين هذا التصرف • فساء الحكم المطعون فيه بعدم استحقاق وكيل الدائنين للمبلغ الذي احتجزه سحيع • سحيح •	اليها • حسبها أن يكون استخلاصها سائفا • ( الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٥)  ٨ - أسباب المخاصمة • الغش والتدليس والخطأ المهنى الجسيم • ماهية كل منها ، تقدير جسامة الخطأ واستظهار قصد الانحراف • من مسائل الواقع • خضوعه لتقدير محكمة الموضوع طالما كان سائفا • ( الطعن رقم ١٣٣٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣) ٩ - قيام وكيل الدائنين باعمال الدلالة كخير مثمن بساسبة بيسع البضائع المطوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائنين هذا التصرف •	440	٧٧	( الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٦/٢/٢٢ )
الطعن وقم ١٤١٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٥)  ٨ - أسباب المخاصبة • الغش والتدليس والخطا المهنى الجسيم • ماهية كل منها ، تقدير جسامة الخطأ واستظهار قصد الانحراف • من مسائل واقع • خضوعه لتقدير محكمة الموضوع طللا كان سائفا • الطعن وقم ١٠٦ ١٠٦ ١٠٦ ١٠٦ ١٠٦ ١٠٦ ١٠٦ ١٠٦ ١٠٦ المائنين بأعمال الدلالة كخبير مثمن بساسبة بيسع البضائم المعلوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائنين هذا التصرف • فساء الحكم المطعون فيه بعدم استحقاق وكيل الدائنين للمبلغ الذي احتجزه، محيح • محيح •	( الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٥)   ٨ - أسباب المخاصمة • الفش والتدليس والخطأ المهنى الجسيم • ماهية لل منها ، تقدير جسامة الخطأ واستظهار قصد الانحراف • من مسائل الواقع • خضوعه لتقدير محكمة الموضوع طالما كان سائفا • ( الطعن رقم ١٣٣٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣) )  ٩ - قيام وكيل الدائنين باعمال الدلالة كخبير مثمن بمناسبة بيسع البضائع المطوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائنين هذا التصرف •			
<ul> <li>٨ – أسباب المخاصمة • الغش والتدليس والخطأ المهنى الجسيم • ماهية كل منها ، تقدير جسامة الخطأ واستظهار قصد الانحراف • من مسائل واقع • خضوعه لتقدير محكمة الموضوع طالما كان سائفا •</li> <li>١٠٦ ١٠٦ كسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٥)</li> <li>٩ – قيام وكيل الدائنين بأعمال الدلالة كخبير مثين بساسبة بيسع البضائع المطوكة للتفييسة واحتجازه جزءا جماعة الدائنين هذا التصرف •</li> <li>ناطعرن فيه بعدم استحقاق وكيل الدائنين للمبلغ الذي احتجزه محيح ،</li> </ul>	۸ - أسباب المخاصمة • الفش والتدليس والخطأ المهنى الجسيم • ماعية كل منها ، تقدير جسامة الخطأ واستظهار قصد الانحراف • من مسائل الواقع • خضوعه لتقدير محكمة الموضوع طالما كان سائفا • (الطعن وقم ١٩٣٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣)      ٩ - قيام وكيل الدائنين باعمال الدلالة كخير مثمن بساسبة بيسع البضائع المطوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائنين هذا التصرف • البضائع المطوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائنين هذا التصرف •			اليها ٠ حسبها أن يكون استخلاصها سائفا ٠
كل منها ، تقدير جسامة الخطأ واستظهار قصه الانحراف • من مسائل واقع • خضوعه لتقدير محكمة الموضوع طللا كان سائفا • المطمن وقم ١٩٦٧ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣٩ )  ٩ - قيام وكيل الدائنين بأعمال الدلالة كخبير مثمن بساسبة بيسع البضائم المطوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائنين هذا التصرف • ضاء الحكم المطمون فيه بعلم استحقاق وكيل الدائنين للمبلغ الذى احتجزه، سحيح ،	كل منها ، تقدير جسامة الخطأ واستظهار قصد الانحراف · من مسائل الواقع · خضوعه لتقدير محكمة الموضوع طالما كان سائفا · (الطعن رقم ١٩٣٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٩٧/٣/٣٩) )  ٩ - قيام وكيل الدائنين باعمال الدلالة كخبير مثمن بساسبة بيسع البضائع المعلوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائنين هذا التصرف ·	<b>4</b> 74	۸٦	( الطمن رقم ١٤١٣ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٥ )
واقع · خضوعه لتقدير محكمة الموضوع طللا كان سائفا · الطعن وقم ٢٣٣٦ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣٩ ) ٩ ـ قيام وكيل الدائنين بأعمال الدلالة كخبير مثمن بساسبة بيسع البضائم المعلوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائنين هذا التصرف · ضاء الحكم المطعون فيه بعدم استحقاق وكيل الدائنين للمبلغ الذى احتجزه، سحيح ،	الواقع • خضوعه لتقدير محكمة الموضوع طالما كان سائفا • (الطعن رقم ١٩٣٧ لسنة ٥٠ قـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣٩) ) ٩ - قيام وكيل الدائنين باعمال الدلالة كخبير مثمن بساسبة بيسع البضائع المطوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائنين هذا التصرف •			
الطعن رقم ١٩٣٦ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩ )  ٩ ـ قيام وكيل الدائنين بأعمال الدلالة كخبير مثمن بساسبة بيسم  أبضائم المعلوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائنين هذا التصرف . ضاء الحكم المطعون فيه بعدم استحقاق وكيل الدائنين للمبلغ الذي احتجزه، محيح .	( الطعن رقم ۱۳۳۳ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٩ ) ٩ - قيام وكيل الدائنين باعمال الدلالة كخبير مثمن بساسبة بيسع البضائع المطوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائنين هذا التصرف ·			كل منها ، تقدير جسامة الخطأ واستظهار قصد الانحراف • من مسال
<ul> <li>٩ ـ قيام وكيل الدائنين بأعمال الدلالة كخبير مثمن بساسية بيسع البضائع المعلوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائنين هذا التصرف .</li> <li>ضاء الحكم المطعون فيه بعدم استحقاق وكيل الدائنين للمبلغ الذى احتجزه.</li> <li>محيح .</li> </ul>	<ul> <li>٩ - قيام وكيل الدائنين باعمال الدلالة كخبير مثمن بساسبة بيسع</li> <li>البضائع المطوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائنين هذا التصرف</li> </ul>			1
ابضائع المطوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائنين هذا التصرف . فضاء الحكم المطعون فيه بعدم استحقاق وكيل الدائنين للمبلغ الذى احتجزه، سعيع .	البضائع المعلوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائنين هذا التصرف .	£AV	1.7	( الطَّعَن رقم ١٣٣٦ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩ )
ضاء الحكم المطعون فيه بعدم استحقاق وكيل الدائنين للمبلغ الذى احتجزه. محيح ·				
معيع ٠	قضاء الحكم المطعون فيه بعدم استحقاق وكيل الدائنين للمبلغ الذي احتجزه،			
الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠ ) ١٠٩	منافعه ا			قضاء الحكم المطعون فيه بعدم استحقاق وكيل الدائنين للمبلغ الذى احتجزه
الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠)				منعيع ،
	( الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٠٨٧/٣/٣٠ )	0.9	1.9	( الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٥١ ق – جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠ )
١٠ – محكمة الموضوع لها السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات				
	١٠ - محكمة الموضوع لها السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات			
	<ul> <li>١٠ - محكمة الموضوع لها السلطة التامة في بحث الدلائل والستندات</li> <li>المقدمة وفي موازنة بعضها بالبعض الاخر وترجيع ما تطمئن اليه ومنها شهادة</li> </ul>			
V.A. 11av   / 18av/a/19	<ul> <li>١٠ محكمة الموضوع لها السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات</li> <li>القدمة وفي موازنة بعضها بالبعض الاخر وترجيع ما تطمئن اليه ومنها شهادة</li> <li>الشبهود • شرطه • عدم الخروج باقوال الشاهد عما قد يؤدى اليه مدلولها •</li> </ul>	۷۰۸	107	( الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٣ )
(11/14/9/11 ) (11/14/9/11 ) (11/14/9/11 )	<ul> <li>١٠ - محكمة الموضوع لها السلطة التامة في بحث الدلائل والستندات</li> <li>المقدمة وفي موازنة بعضها بالبعض الاخر وترجيع ما تطمئن اليه ومنها شهادة</li> </ul>			( * ) تسبيب الحكم الاستثنافي :
	۱۰ محكمة الموضوع لها السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات القدمة وفي موازنة بعضها بالبعض الاخر وترجيع ما تطمئن اليه ومنها شهادة الشهود • شرطه • عدم الخروج باقوال الشاهد عما قد يؤدى اليه مدلولها • ( الطمن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٠ ق – جلسة ١٥٨/١٩٨٧ )			أخذ الحكم الاستثنافي بأسباب الحكم الابتدائي والاحالة اليها دون
٠) تسبيب الحكم الاستثنافي :	ا محكمة الموضوع لها السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة وفي موازنة بعضها بالبعض الاخر وترجيع ما تطمئن اليه ومنها شهادة الشبهود • شرطه • عدم الخروج بأقوال الشاهد عما قد يؤدى اليه مدلولها • الشبهن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق _ جلسة ١٩٨٧/٥/١٣)	-		اضافة ۲۰ عیب ۰
<ul> <li>أخذ الحكم الاستثنافي:</li> <li>أخذ الحكم الاستثنافي بأسباب الحكم الابتدائي والاحالة اليها دون</li> </ul>	ا محكمة الموضوع لها السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات القدمة وفي موازنة بعضها بالبعض الاخر وترجيع ما تطمئن اليه ومنها شهادة الشهود • شرطه • عدم الخروج بأقوال الشاهد عما قد يؤدى اليه مدلولها • ( الطمن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٠ ق – جلسة ١٩٨٧/٥/١٣ )      السبيب الحكم الاستثنافي :  اخذ الحكم الاستثنافي بأسباب الحكم الابتدائي والاحالة اليها دون	244	1.0	( الطمن رقم ١٦٦٢ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣)
	(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٥١ ق – جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠)	0.7	1.4	
١٠ – محكمة الموضوع لها السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات	i i			١٠ – محكمة الموضوع لها السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات
	(العلق رقم ١٥٠ سنة ٥١٠ ق = جلسة ١٩٨٧/٢٠)	0.7	,.,	
	(العن روم ١٤٠٤ سنة ٥١٠ ق ـ جنت ١٩٨٧/٢٠)	0.7	,,,	
١٠ – محكمة الموضوع لها السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات				١٠ – محكمة الموضوع لها السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات
قدمة وفي موازنة بعضها بالبعض الاخر وترجيح ما تطمئن اليه ومنها شهادة	١٠ - محكمة الموضوع لها السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات		1	المقدمة وفي موازنة بعضها بالبعض الاخر وترجيح ما تطمئن اليه ومنها شهادة
	١٠ - محكمة الموضوع لها السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات			
شبهود • شرطه • عدم الخروج بأقوال الشاهد عما قد يؤدى اليه مدلولها •	<ul> <li>١٠ - محكمة الموضوع لها السلطة التامة في بحث الدلائل والستندات</li> <li>المقدمة وفي موازنة بعضها بالبعض الاخر وترجيع ما تطمئن اليه ومنها شهادة</li> </ul>			الشبهود • شرطه • عدم الخروج بأقوال الشاهد عما قد يؤدى اليه مدلولها •
	<ul> <li>١٠ - محكمة الموضوع لها السلطة التامة في بحث الدلائل والستندات</li> <li>المقدمة وفي موازنة بعضها بالبعض الاخر وترجيع ما تطمئن اليه ومنها شهادة</li> </ul>	W. A.		
V.A. 11av   / 18av/a/19	<ul> <li>١٠ محكمة الموضوع لها السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات</li> <li>المقدمة وفي موازنة بعضها بالبعض الاخر وترجيع ما تطمئن اليه ومنها شهادة</li> <li>الشهود • شرطه • عدم الخروج باقوال الشاهد عما قد يؤدى اليه مدلولها •</li> </ul>	۷۰۸	107	( الطمن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق _ جلسة ١٩٨٧/٥/١٣ )
القلمان رفير ١٦/١ لسبلة ٥٠ ق = جنسة ١١/٥/١١/١ ) [ ١٩٠١ ١٠٠٠ -	<ul> <li>١٠ محكمة الموضوع لها السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات</li> <li>المقدمة وفي موازنة بعضها بالبعض الاخر وترجيع ما تطمئن اليه ومنها شهادة</li> <li>الشهود • شرطه • عدم الخروج باقوال الشاهد عما قد يؤدى اليه مدلولها •</li> </ul>			
(11/14/9/11 mile 00 0 = 4mm 11/0/11)	<ul> <li>١٠ محكمة الموضوع لها السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات</li> <li>المقدمة وفي موازنة بعضها بالبعض الاخر وترجيع ما تطمئن اليه ومنها شهادة</li> <li>الشهود • شرطه • عدم الخروج باقوال الشاهد عما قد يؤدى اليه مدلولها •</li> </ul>			( ٠ ) تسبيب الحكم الاستثنافي :
	۱۰ محكمة الموضوع لها السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات القدمة وفي موازنة بعضها بالبعض الاخر وترجيع ما تطمئن اليه ومنها شهادة الشهود • شرطه • عدم الخروج باقوال الشاهد عما قد يؤدى اليه مدلولها • ( الطمن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٠ ق – جلسة ١٥٨/١٩٨٧ )			
٠) تسبيب الحكم الاستثنافي :	ا محكمة الموضوع لها السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة وفي موازنة بعضها بالبعض الاخر وترجيع ما تطمئن اليه ومنها شهادة الشبهود • شرطه • عدم الخروج بأقوال الشاهد عما قد يؤدى اليه مدلولها • الشبهن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق _ جلسة ١٩٨٧/٥/١٣)			
٠) تسبيب الحكم الاستثنافي :	ا محكمة الموضوع لها السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة وفي موازنة بعضها بالبعض الاخر وترجيع ما تطمئن اليه ومنها شهادة الشبهود • شرطه • عدم الخروج بأقوال الشاهد عما قد يؤدى اليه مدلولها • الشبهن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق _ جلسة ١٩٨٧/٥/١٣)	_		
<ul> <li>أخذ الحكم الاستثنافي:</li> <li>أخذ الحكم الاستثنافي بأسباب الحكم الابتدائي والاحالة اليها دون</li> </ul>	ا محكمة الموضوع لها السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات القدمة وفي موازنة بعضها بالبعض الاخر وترجيع ما تطمئن اليه ومنها شهادة الشهود • شرطه • عدم الخروج بأقوال الشاهد عما قد يؤدى اليه مدلولها • ( الطمن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٠ ق – جلسة ١٩٨٧/٥/١٣ )      السبيب الحكم الاستثنافي :  اخذ الحكم الاستثنافي بأسباب الحكم الابتدائي والاحالة اليها دون	£YA	1.0	( الطعن رقم ١٦٦٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩ )
<ul> <li>أ تسبيب التحكم الاستثنافي :         أخذ الحكم الاستئنافي بأسباب الحكم الابتدائي والاحالة اليها دون         ضافة ٧٠ عيب •</li> </ul>	۱۰ محكمة الموضوع لها السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات القدمة وفي موازنة بعضها بالبعض الاخر وترجيع ما تطمئن اليه ومنها شهادة الشهود • شرطه • عدم الخروج بأقوال الشاهد عما قد يؤدى اليه مدلولها • ( الطمن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٥٧/٥/١٣ )  ( *) تسبيب الحكم الاستثنافي :  أخذ الحكم الاستثنافي بأسباب الحكم الابتدائي والاحالة اليها دون اضافة • لا عيب •	-,,,1		

المقحة	الفاعدة	(َ فَ ) ما لا يعيب تسبيب الحكم :
		١ ـ الاسباب الزائدة :
		اقامة الحكم على دهامة كافية أسمل قضائه " اتنفى على ما استطرد اليه
	}	في أسبانه تزيدا ويستقيم الحكم بدرنه و حبر منتج و
111	21	ر الطعن رقم ٧٦ أسنة ٥٣ ق « أحوال شخصية . ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٧ )
		٢ - القصور في الاسباب اثقانونية والتقريرات القانونية الخاطئة :
	)	١ - انتهاء الحكم صحيحا في تضابه ٠ اشتماله على أخطأه قانونيـــة
		لا يبطله ٠ علة ذلك ٠
1.9	۲۸	( الطمن رقم ١٣٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )
		<ul> <li>٢ - انتهاء الحكم الى النتيجة الصحيحة ١ لا يعيبه القصور في بعض</li> </ul>
		أسبابه القانونية • لمحكمة النقض تصحيحها •
441	٧٦	( الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ٢٦/٢/٢٨)
		دابعسا : عيوب التدليسل :
		( أ ) عا يعبد قصيبورا :
	1	الطلب أو وجه الدفاع الجازم الذي تلتزم محكمة الموضوع بالاجابة عليه
	1	في حكمها • شرطه • تمسك المسترى بعدم انتقسال الملكية بالتسجيل الى
		المشتری الاخر من ذلك البائع حتى ينزع المبيع من يده * دفاع جوهرى . اغفال الرد عليه * قصور *
141	2.2	( الطُّعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨ )
		٣ - فلب المستجر التعويض المرد، من العين المؤجرة • تاسمىيس
	1	ذلك على الحفاء المؤجرة عنه بسوء قصه أن العين مؤجرة لاخر قضي بطـــرده
	1	ابتدائيا من القضاء المستمجل و رفض دعوى التعويض استنادا الى حق المؤجرة
		في التأجير لاخر بعد صدور الحكم الابتدائي بطود المستأجر · قصور ·
145	٤٥	( الطعن رقم ٢١٣٧ نسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨ )
		٣ - الادعاء بالتزوير دون سلوك اجراءانه ١ اعتباره انكارا للتوقيع ٠
		م ١٤ اثبات ٠ عدم تحقيق المحكمة ألهذا الادعاء ٠ خطأ وقصور ٠
051	111	( الطمن دقم ١٠٥٤ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٧ )

	(لقاعدة	
1	الماعلة	٤ - العاصفة الغير منتظرة • يصح اعتبارها قوة قاهرة في تطبيـــق
	-	المــادة ١٤٧ مدنى متى توافرت شروطها ٠ اطلاق القول بأن الرياح لا تعتبو
		قوة تتدرج ضمن الحوادث الاستثنائية • قصمور •
777		( الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨ )
:	3 .	(پ) ما لا يعد قعـــورا :
uart =		محكمة الموضوع ٠ اغفال الحكم الرد على دفاع غير جوهرى ٠ لا يعــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		قصـــودا ٠
oyy	115	( الطعن رقم ۱۳۸۲ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١ )
		( ج ) الفساد في الاستدلال :
•		١ - تفريخ البضاعة من السفينة بمعرفة المرسل اليهم ١٠ يدل بذاته عن التسليم الفعل قبل التفريخ ١ اقامة الحكم قضاء بنفى مسئولية انساقل عن العجز فى البضاعة على سند من أنها وردت تحت نظام و فرى أوت و واحداره دلالة الشهادة الجمركية فى اثبات المجز ٠ خطأ ٠ علة ذلك ٠
444	٥٢	( الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٩ )
		٢ ــ طلب التطليق للزواج باخرى ، م ١ مكرر فقرة ٢ ، ٢ ق ٢٥ السنة ١٩٢٩ المعدل ــ بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ــ سبق اعتراض المطعون صدها على انذار الطاعة بسبب شغل بيت الطاعة بزوجة أخرى ، نفى الحكم علم المطعون عليها بزواج الطاعن باخرى ، فساد فى الاستدلال .
770	۱۳۰	( الطّعن رقم ۸۳ لسنة ٥٥ ق « احوال شخصية » ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨ )
		( ؛ ) التنباقض :
		۱ - القضاء بطلب صحة ونفاذ عقد بيع وتثبيت ملكية المستانف لذات البيع • تناقض • علة ذلك •
	44	( الطَّمَن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٢٦ )
5.		٢ - التناقض الذي يعيب الحكم - ماهيته -
777	120	( الطعن ٦١٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٥٠/٥/١٩ )
	104	و ( الطعن دام ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٣ )
	1	1

لمنعة	القاعد	( ه ) مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه :
		ادارة القضايا
٣	,	<ul> <li>١ - ثبوت عدم اعلان المستأنف عليها بصحيفة الاستثناف في المساد أو تنازلها عن الحق فيه • مسكها بالدفع باعتباد الاستثناف كان لم يكن • القضاء برقض الدفع والقصل في الموضوع بعاء على أن حضورها بالجلسة يصحح البطلان • خطأ •</li> <li>ر الطعن دفم ٢٣٣٩ لسنة ده ق « هيئة عامة » - جلسة ١٩٩٢/٢/٨ )</li> </ul>
		٧ - مبانى الفتادق والمحلات التجارية والمنشأت السياحية عدم دخولها فى مدلول عبارة المبانى استكنية ودبانى الاسسان الادارى الواردة بالفقسة الاولى من المبادة السيادسة من القيانون ١٩٧٦ من المبادة الثانية من القيانون ٢ لسنة ١٩٨٦ منظم من جديد الحيالات التي يعضم الترخيص ببنائها لشرط الاكتتاب فى سندات الاكتتاب عدم اعتبازه نفسيرا تشريعيا لنص تلك الفقرة التي أنفاها مؤداه عدم خضسوع الترخيص بمبانى الفنادق قبل العمل به لشرط الاكتتاب فى سندات الاسكان مخالفة نبلك منطا .
1/15	٤٣	( الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٧ )
۳۱۳	٧٢	٣ - الاثبات بشبهادة الشهود ٠ م ٧١ اثبات ٠ ابتناؤه على ركنين: تعلق الوقائع المراد اثباتها بالدعوى وكونها منتجة فيها ٠ مؤدى ذلك ٠ استخلاص المحكمة من أقوال الشهود الذين سمعتهم دليلا على ثبوت أو نفى واقعة _ لم يتناولها منطوق حكم التحقيق ٠ تمسك الخصم ببطلانه ٠ مؤداه ١ اعتبار هذا الاستخلاص مخالفا للقانون ٠ علة ذلك ٠ (الطعن رقم ١٩٨٧/ شعئة ٥ ق _ جلسة ١٩٨٧/٢/٥)
		<ul> <li>٤ – اعتداد الحكم المطمون فيه بمسمى بدل الاغتراب دون الوتوف على سبب تقريره أو وجوه انفاقه ودون التقيد بما هو نابت فى الاوراق من تحمل الشركة المطمون ضدها بمصروفات اقامة مدير فرعها فى مصر وسفره اليها ٠ مخالفة للقانون وقصور ٠</li> </ul>
450	V4	( الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢ )

الصفحة	القاعدة	٥ ـ عدم صدور قرار بالموافقة على التقسيم ٠ ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ٠
•٨1	170	اعتبار الحكم ذلك سببا جديا يرتب حق حبس المسترى لباقى النمن وعدم تربيب البطلان المطلق جزاء مخالفة القانون المذكور • خطا • ( الطمن رقم ٥١٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٩ )
		خامسا : حجية الحكم :
		( أ ) حجية الحكم المدنى :
		<ul> <li>المنع من اعادة نظر النزاع في المسالة المقفى فيها • شرطه •</li> <li>وحدة المسألة في المعويين •</li> </ul>
٤٥	10	( الطلب رقم ٨١ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٢٣ )
		<ul> <li>٢ ـ قرينة قوة الاس المفضى • م ١٠/١٠ انبات • شرطه • وحدة الموضوع فى كل من الدعويين • استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة متى استئات الى أسباب تؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها •</li> </ul>
4.4	13	( الطعن رذم ۱۹۸ لسنة ۵۱ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/٤ )
		<ul> <li>٣ - الأحكام الصادرة على السلف • حجة عنى الحلف بشال الحق الذي للقاه منه إذا صدرت قبل التقال الحق إلى الحلف • الاحتكام الصادرة بعد ذلك • لا حجية أيا على الخلف الخاص • علة ذاك •</li> </ul>
444	04	( الطَّمَن رفم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق – جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )
		<ul> <li>٤ ــ اكتسباب الفصاء النهائي فوة الامر المقض * شرطه • ما لم تنظر</li> <li>فيه المحكمة بالفمل لايمكن أن يكون موضوعا أحكم يحوذ فرة الامر المقفى •</li> </ul>
274	90	( الطمن رقم ١٣٩٣ لسنة ٥٠ ق ـ چلسة ١٩٨٧/٣/٣٣ )
		<ul> <li>الفضاء نهائيا باحقية السامل في السوله والكانسة، السنوية ،</li> <li>اكتسابه قوم الامر المفضى في دعواه النالية بشرون العمولة والكافاة السنوية</li> <li>عن مدة لاحقة ، طالما أن اماس العالم في الدعوبين واحد .</li> </ul>
7-1-	۱۳۰	( الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦ )

ناعدة الصف	ظر الق	<ul> <li>٣ - الحكم بعدم قبول دعوى الشفعة لوجود بيع ثان • غير مانع من ة</li> </ul>
		دعوى الشفعة التي يرفعها الشفيع ذاته عن البيع الثاني في مواعيد وبشرو
	عم [	ما لم توجد مسالة اساسية مشتركة بينهما فعمل فيها الحكم السابق بح
	1	تتوافر فيه شروط المتع من اعادة نظرها في الدعوى الجديدة •
140 14	,	( الطمن رقم ١٦٨٥ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨ )
	54	٧ ــ المنع من اعادة النزاع في المسألة المقضى فيها * شرطه * وحــــ
		المسألة في المعويين واستقرار حقيقتها بالحكم الاول ، وان تكون هي بذا:
	- 1	الاساس فيما ينعى به في الدعوى الثانية بين نفس الخصوم •
174 18	٦	( ال <b>طعن رقم ٦٦٨ ل</b> سنة ٥٥ ق – جنسة ١٩٨٧/٥/٧ )
	- } .	٨ - القضاء النهائي السابق بطرد المطعون ضده من منزل التداعي
	ی ا	اكتسابه قوة الامر المقضى • أثره • منع الخصوم من العودة الى المناقشة ً ف
	ق ا	لمسألة التني فصل فيها بأي دعوى تالية ولو بادلة قانونية أو واتعية لم يسب
		تارتها في الدعوى •
179 11	17	والعُمن رقم ٦٦٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٧ )
- 1		ب) حجية العكم الجنسائي :
	4	١ ــ قوة الامر المقضى • ثبوتها للحكم الجنسائي • شرطه • صيرور:
- 1	-	باتا غير قابل للطعن عليه ٠
1 703	•••	( الطعن رقم ١٣٢٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٦ )
1		٢ – حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدنى · مناطها · القرارات التي
	1,	تفصل في موضوع النزاع لا حجية الها ٠ ( مثال )
714 1	44	الطعن رقم ١٠٣٩ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦ )
		اسا : الطعين في الحكم :
- }		( أ ) المستلحة في الطمن :
		تمسك الطاعن بنمي لا يحقق له سموى مصاحة نظرية بحتة · غير
1		بول · علة ذلك ·
·	- 1	
1.4		الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )

القاعدة	(ب) الاحكام الجائز الطمن فيها :
	١ ـــ الخصومة التي ينظر الى انتهائها أعمالا للمادة ٢١٢ مرافعات. ماهيتها
	الخصومة الاصلية المرددة بين طرفي النداعي لا الخصومة حسب نطاقها الذي
	رفعت به أمام محكمة الاستثناف ٠
٦٢	( الطعن رقم ۱۱۳۷ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۸ )
	٢ – الحكم الذي يجـوز الطعن فيه ٠ ماهيته ٠ ما ينتهي به موضـوع
	الخصومة برمته أ مؤدى ذلك أ عدم جواز الطعن في الحكم الصادر في شق
	منها أو في مسألة عارضة عليها الا مع الحكم المنهى للخصومة · اختـــلاف
	الطلبات في أسبابها أو تعدد الخصوم فيها ٠ لا أثر له ٠ علة ذلك ٠
77	( الطَّعَن رقم ١١٣٧ لسنة ٥٢ ق _ جلسة ١٩٨٧/٢/١٨ )
	( ج ) الاحكام الجائز الطمن فيها استقلالا :
	عدم جواز الطعن في الاحكام الصادرة أبناء سير الخصومة قبل الحكم
	الختامي المنهى لها عدا الاحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى أو
Ì	القابلة للتنفيذ الجبرى • م ٢١٢ مرافعات • علة ذلك •
77	( الطعن رقم ۱۱۳۷ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۸ )
	(ء) الاحكام التي لا يجوز الطعن فيها :
1	١ ـ الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بوصفها محكمة الدرجــة
	الاولى • عدم جواز الطمن فيها بطريق النقض •
٥٩	( الطمن رقم ١٣٦٥ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٦ )
	٢ - الحكم بعدم جواز الاستثناف المرفوع عن حكم محكمة أول درجة
	الصادر بصحة ونفاذ عقد البيع والتسليم مع ندب خبر لتحقبق طلب الربع .
'	عدم جواز الطمن فيه بالنقض ٠
77	( الطعن رقم ۱۱۳۷ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٨ )
	الجكم الصادر في التظلم من أمر الرسوم التكميلية على المحرر المشهور •
	علم قابليته للطعن متى فصل في النازعة بشأن عدير الرسم • فصله في
	منازعات أخرى • خضوعه المقواعد العامة في الطعن •
104	( الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٧ )
	77

الصفحه	القاعدة	( هـ ) الاحكام التي لايجوز الطمن فيها استقلالا :
۳۷۲	Λŧ	عدم جواز الطمن استقلالا في الاحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهي للخصومة كلها الاستثناء - حالاته م ٢١٢ مرافعات ( الطعن رقم ٣٣٥٢ لسنة ٥٦ ق ـ چلسة ١٩٨٧/٣/١٢)
		( و ) طسوق الطعسن : التماس اعادة النظر في أحكام المحاكم العسكرية بديل المطمن بالنقضي
		فى أحكام المحاكم العادية · مؤداه · عدم صيرورة نلك الاحكام باتة الا باستنفاذ طريق الطعن عليه بذلك السبيل أو بفوات ميعاده · ق ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ·
703	١	( الطعن رقم ۱۱۲۹ لسنة ٥٥٥ ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦ )
		سابعا : تنفيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		<ul> <li>١ - شرط اعلان الخصوم في الحكم الاجنبي على الوجه الصحيح •</li> <li>وجوب التحقق من توافره قبل أن يصدر الامر بتذييله بالصيغة التنفيذية •</li> </ul>
<b>ተ</b> ኘለ	۸۳	( الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٩ )
		<ul> <li>٢ - التحقق من صحة اعلان الخصوم وفق الإجراءات التي رسبها قانون</li> <li>البلد الذي صدر فيه الحكم ٠ م ٢٢ مدني ٠ مبوط بالمحكمة المختصة بشمول</li> <li>الحكم الاجنبي بالصيفة التنفيذية ٠</li> </ul>
777	1,4	( الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٥٠ ق – جلسة ١٩٨٧/٣/٩ )
		٣ - بعرص المحكمة المختصة لتوافر السروط النزهة تنهيد الحكم الاجبي في مصر وصيرورة حكميا - الصادر بنسمول الحكم الاجنبي بالصيفة التنفيذية - نهائيا ، مزداء ، عدم جواز المعرض له أو اعادة بحده من أي محكمة أخرى طالما أنه لم يتجرد من أركانه الإساسية ،
471	۸۳	( الطمن رفم ٥٥٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٩ )
٠.		a subserver of
	-	
		•

الصفحة	القاعدة	حيازة
		أولا : شروط الحيازة :
		<ul> <li>ا ـ قاعدة ضم حياتة السلف الى حياتة الخلف . عدم سريانها الا اذا المتمسك بالتقادم الاحتجاج به قبل غير من باع له أو غير من تلقى الحق</li> </ul>
		ممن باغ له . السلف المشتوك . عدم جواز الاستفادة من حيازته لاتمام مدة التقادم قبل من تلقى حقه عن هذا السلف .
778	٥٣	(الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
۳۱۸	V#	<ul> <li>٢ ـ قاعدة ضم حيازة السلف الى الخلف ، عدم جواز التمسك بها قبل البائع أو من تلقى الحق منه .</li> <li>( الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٢٥ ق - جاسة ١٩٨٧/٢/٢٥ )</li> </ul>
110	, ,	<ul> <li>٣ ــ وضع اليد . واقعة مادية . جواز اثباتها بكافة الطسرق من اى</li> <li>٠صدر بستفى القاشى منه الدليسل .</li> </ul>
100	1.1	( الطمن رقم ۱۸۱ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦ )
		نانيا : دعاوى <b>الحياز</b> ة :
		1 ـ التعرض الذي يبيح لحائز العقار رقع دعوى منع التعسرض . ما ٩٦١ مدني . ما عمل التعرض . ما ٩٦١ مدني . تابع اعمال التعرض الصادرة من شخص واحسد وتراطها ، سرائه . احساب مدة السنة من داريج آخر عمل منها ، احتساب مدة السنة من داريج أخر عمل منها ، احتساب مدة السنة من داريخ أوا ، عمل منها ، ثرطه ، أن يكون ما يكمى لاعتبارها نعرضا أو أذا عددت مع تباعدها واستقلال كل منهما عن الاخر أو صدورها عن اشحاص مختلفين .
110	۵٠.	( الطعن رفم ٢٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٨ )

ಕ್ಷಚಿತ್ರಕ್ಕ	٢ ــ دعوى استرداد الحيالة . قيامها على الاعتمداء غير المشروع .
	عدم اشتراط نية التملك عند واضع اليد . يكفى لقبولها أن يكون لوافعها
	حيازة مادية حالة تجعل يده متصلة بالعقار اتصالا فعلياً قائساً في حسالة
	وقوع النصب . المبرة في ثبوت الحيازة بما يثبت قيامه فعلا ولو خـــالف
	الشابت بمستنداته .
83	( الطعن رقم ۱۳۱۲ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )
	٣ ـ دعوى استرداد المحيازة . لا يشترط لقبولها أن يكون سلبها
	مصحوبًا بايذًا. أو تعد على شخص الحـائز أو غيره · كفاية سلبها قهرا ·
00	(الطمن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
	} _ مدة السنة اللازمة لرفع دعوى الحيازة . مدة تقادم . مسؤدى
	ذلك . سريان قواعد وقف والقطاع التقادم المسقط عليها .
1.1	( الطعن رقم ۱۸۱ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦ )
	00

المنعة	القاعدة	(¿)
		خــبرة ــ خلف
		خــبرة
		أولا : ندب الخبراء
		<ul> <li>۱ - تعیین الخبیر فی الدعوی . رخصة لقاضی الدوضوع . له رفض اجابة طلبه متی کان الرفض سبرد! .</li> </ul>
474	٨٤	( الطعن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )
,		<ul> <li>٢ ــ محكمة الموضوع . غير ملزمة باجابة طلب الخصوم ندب خبير في الدموى . علة ذلك .</li> </ul>
717	144	( الطعن رقم ۱۰۲۹ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢٦/٤/٢٦ )
		ثانيا : تقدير عمل الخبي
		ا ـ تقدير عمل الخبير . من سلطة محكمة الموضوع . عدم التزامها_
		اذا أخلت به بالرد استقلالا على ما يسوقه الخصوم نعيا عليه أو اجابـــة ا طلبهم اعادة المسامورية الى الخبير . شرطــه .
1 • 4	YÁ	( الطعى رقم ٦٣٥ لَسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )
		٢ ــ محكمة الموضوع . اخذها بتقرير الخبير محمولا على اسبابه .
		• رداه • اعتباره جزءا من الحكم ، المنازعة في كفاية الدليل المستمد منه . جدل موضوعي ، عدم جواز انرته اسام محكمة النقض .
171	۳.	( الطعنان رقما ٢٢٤٣ ، ٢٣٦٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١/١٥ )
		٣ سـ عمل الخبير عنصر من عناصر الاثبات الراقعية في الدهـسـوى .
		خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . اخذها بتقريره محمولا على أسبابه يفيد
		اها لم تجد في الطاعن الموجهة اليه ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمه. الحبير غير ملزم باداء عمله على وجه محدد . شرطه . تحقق الغابة من دبه.
787	٥٧	( الطعن رقم ۱۸۹ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٥ )

الصلحة	(لقاعدة	<ul> <li>الاعتراض على شخص الخبير أو عمله . وجوب ابدائه أمام الخبير</li> </ul>
		او أمام محكمة الموضوع ، عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النفض. علة ذلك ،
727	۵V	(الطعي رقم ۱۸۹ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۵
		د ــ تقدير عنل الخبير من عناصر الاثبات في الدعوى . خضــــوعه
		لتقدير محكمة الوضوع ( مثال في أيجار مغروش ) .
171	158	( العلمن رقم ۱۰۷۰ لسنة ۵۰ ق ـ جلسة ۲۹/٤//۲۹ )
		ثالثنا : مسسسائل متنوعة :
		: ــ نقاضي الموضوع السلطة المطلقة في الحكم بصحة الورنسة المدمى
		بتزويرها أو ببطلانها وردها بناء على ما يستظهره من طــــروف الدعــــوى
		وملاساتها ، عدم التزامه بالسير في اجراءات التحقيق او ندب خبير .
444	٩.	( الطعان رقما ۸۰ ۸۱ لسنة )ه في « احوال شــخصية » _ جلســة
		( 1944/1/14
		٢ - ذكر الخبيرق تقريره أن البصمة لانصلح للمضاهاه لانها مطموسة.
		لا بحول دون تحقيق صحتها بقواعد الاثبات الاخرى .
414	MA	( الطَّعَن رقم ١٢٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥ )

السنية	القامدة	<b>خلف</b>
		الخلف الخاص :
		١ الأحكام الصادرة على السلف ، حجه على الخلف بشسأن الحق
		الذي تلداه منه أذا صدرت قبل التقال الحق الى الخلف . الأحكام الصادرة
		بعد ذلك ٠ لا حجمة لها على الخلف الخاص ٠ علة ذلك ٠
<b>77</b> ^	76	( الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٢ )
٠		٢ ــ حق دائني المتعاقدين والخلف الحاص في النمسك بالعقد الظاعر
		في مواجهة من بتمسك بالمقد الحقيقي طبقا لاحكام الصورية .م ٢٤٤ مداي.
	, ,	تقدمه على حق الوارث الذي يطمن على تصرف مورثه بانه يخفي وصبة .
		علة ذلك . الوارث يستمد حقه من قواعد الارث التي تعتبر من النظام انعام
		ولا يستمد من المورث ولا من العقد الحقيقي . عدم اعتباره من ذوى الشأن
		الذبن نجرى المفاضلة ببنهم طبقا لها . مؤداه . عدم قبول التمسك بالعقد
		الظاهر في مواجهة حقه في الارث .
274	911	( الطمن رقم ١٣٥٨ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣٤ )

الصفحة	التاعدة ا	
		(s)
<b>-</b>		دستور ـ دعوی
		دستور
-		اولا : المحكمة الدستورية العليا :
	-	تعديل المادة الشانية من الدستور بالنص على أن مبادي الشريعة الاستلامية و المستدر الرئيسي للتشريع » ، انصرافه الى التشريعات التي تصادر بعد تاريخ هذا التعديل في ٢٩/٠/٢٢ عدم انطباقه على التشريصات السابقة عليها ومنها المادة ٢٣٦ مدني بشأن استحقاق الفسسوائد . حكم الحكمة الدستورية العليا وقم ٢٠ لسنة ١ ق دستورية .
120	۳.	( الطعن رقم ١٩٨٣ لسَّنة ٥٣ ق - جلسة ٢١/١//١١ )
		ثانيا : نشر احكام المعكمة اللستورية واثره :
		۱ — صدور حكم بعدم دستورية نص تشريعي ، أثره ، عدم جدوار تطبيقه اعتبارا من اليوم التالى لنشر الحكم في الجريدة الرسمية ، م ۱۷۸ من الدستور ، م ۶۹ من قانون المحكمة الدستورية العليا ، مؤدى ذلك . عدم مساسه بالحقوق والمراكز التي تكون قد استقرت من قبل بحكم حاز قوة الامر المقضى .
		ا مثال بشأن حكم فهائى في متعة ) .
174	٤٢	( الطمن رقم ٦٤ لسنة ٥٥ ق (أحوال شخصية) ـ جلسة١٩٨٧/١/٢٧ )
		دعـــوی
		أولا: أجراءات رفع الدعوى:
- 1		( أ ) طريقة رفع الدعسوي :
		دعوى المؤجر باخلاء المستأجر للتأخر في سداد الاجرة . شرط قبولها . تكليف المستأجر بالوفاء بها - التكليف بوفاه أجرة متنازع عليها · لا بطلان طالمها استند ادعاء المؤجر التي اساس من الواقع أو القانون .
454	۸.۱	( الطعن رقم ٢٩ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ٥/١٩٨٧/٣)

المشت	(ب) التكليف بالح <b>فدور</b> :
-	المقاد الخصومة • شرطه • اعلان المدعى عليه أو من في حكيه اعسلانا
	صحيحا بصحيفة الدعوى . تحقق الغاية منه بالعلم البقيني أو بتنسازله
	الصريح أو الصمنى عن حقه في الإعلان .
. 4	( الطعن رفم ۲۲۹۳ لسنة ده ق - جلسة ۱۹۹۲/۲/۸ هيئة عامة )
	نانيا : شروط فيول العنوى :
	(۱) الصفة :
	ا ــ رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات هو صاحب الصفة في أية خصومة تتعلق باى شان من شئونها .م ١٤ ق ١٩٧٥/٧٩ .
	اختصام مدير ادارة المعاشات بوزارة العدل ، غير مفبول .
49 1.	( الطّب رهم ٢ لسنة ٦٥ ق (درجال القضاء) - جلسة ٢/٢/١٩٨٧ )
	<ul> <li>٢ ــ الخصومة فلى الاستثناف • تحديدها بالاشخاص المختصمين أمام محكمة الدرجة الاولى وبذات صفتهم .م ٢٣٦ مرافعات • تصحيح الصفة وفقا للمادة ١١٥ مرافعات • وجوب تبامه فى المواعيد المحددة لرفع الدعــوى مـــال ابشان أيلولة ببت المــال لبنك ناصر الاجتماعى الناء نظر الاستئناف).</li> </ul>
311 770	( الطعن رقم ١٢٠٤ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١ )
	(ب) المسلحة:
	الدعوى . ماهيتها . شرط قبولها .
77 14	( العلمن رقم ٦٦٤ لسنة ٥٣ ق _ جلسة ١٩٨٧/١/٤ )
	(ج) سـماع <b>ال</b> عموى :
	<ul> <li>۱ - منع سماع دعوى الوقف عند الانكار مالم يوجد اشهاد به أو يكون مقيدا بدفاتر احمدى المحاكم الشرعية • لائحة المحاكم الشرعيسة فى ١٨٩٧/٥/٢٧ . عدم الاعتداد بالانكار اذا كان ثمة اقرار بحاج به الخصم النكر ولو فى غير الخصومة المدفوعة بالانكار .</li> </ul>
Y-1 1A	( الطعن رقم ٥٦ لسنة ٥٢ ق ــ چلسة ١٩٨٧/٢/١ )
<b>77</b> 7.	۲ ــ سماع دموی الارث . مناطه . ( ا <b>اطمئان رقبا ۸۰ ، ۸۱ ا</b> سن <b>ة ٤٥ق «احوال شخصية» ــ جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۷</b> )

الصفحة	القاعدة	۳ ــ سماع دعوى النسب بعد وفاذ المورث . شرطه .
<b>* 7 *</b>	. 4.	( الطَّمَنَانَ رقَّهَا ١٠ ، ٨١ لَسَنَّهُ ٤٥ق «أحوال شخصية» ــ جلسة ١٩٨٧/٢/١٧)
		<ul> <li>ل ما أوجبته المسادة ٢ ق ٧١ لسنة ١٩٤٦ من شكل خاص الوصية الواقعة بعد سنة ١٩١١ سرط السماع المصبوى بها عند الانكار وليس ركنا قيها ولا صلة له بانعقادها .</li> </ul>
444	۹.	(الطمن رقم ٣٥ لسنة ٧) ق «احوال شخصية» ـ جاسسة ١٩٨٧/٢/١٧
		<ul> <li>دعوى الوصية • شرط سماعها • وجود أوراق رسسمية تدل عليها . كفاية ذكرها أو الإشارة الى وجودها في محضر أو تحقيق رسمى دون استلزام وجود ورقة الوصية ذاتها . نفاذ الوصية في حدود ثلث التركسة لوارث أو غيره دون توقف على اجازة الورثة .</li> </ul>
799	۹.	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٧) ق ((أحوال شخصية)) ـ جلسسة ١٩٨٧/٣/١٧)
		<ul> <li>٦ جزاء عدم سماع الدعوى لعدم قيد العقد المفسروش بالوحدة المحلية • نطاقه • قصره على العقود المبرمة طبقا المعادتين ٢٩ • ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . لا محل لاعمال هذا المجزاء على عقد تأجير عقار مفسسروش بقصد اسمعاله مدرسة .</li> </ul>
002	119	ر الطمن رفم ٨٩٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨ )
		<ul> <li>٧ ـ النعى بخطأ الحكم تقضائه بعدم سماع الدعوى لعدم قيد عقد الابجار المغروش لعقار بقصد استعماله مدرسة . صيرورة هذا النعى غير منتج بعددور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وما أورده في المسلاة ١٦ منسه من استمرار تلك المقسود .</li> </ul>
300	114	( العلمن رقم ٨٩٦ لسنة ٥٢ ق ـ جاسة ١٩٨٧/٤/٨ )
		<ul> <li>٨ ــ النص في المادة (١) من النانون ٢٥ سنة ١٩٢٠ على عدم سماع دعوى النفقة عن مدة ماضية لاكثر من سنة ثهايتها تاريخ رفع الدعسوى .</li> <li>عدم جواز اعماله في شأل المتعة ٠ علة ذلك ٠</li></ul>
Y07	17.	( الطمن رقم ٤٠ لسنة ٥٤ ق « أحوال شخصية » ــ خِلسنة ١٩٨٧/٥/٢٦ )

منحة	i ante	اللَّكَةُ : فَقَدِير قِيمَة العصوى :
t, who		١ ــ ثبوت أن عقد الإيجار معقود مشاهرة بأجرة شهرية قسمدرها
* **	(	مائتي قرش لمين لا تخضع لاحكام قانون ايجار الأماكن . المعموى بطلب
		انهائه • دخولها في حدود الاختصاص الانتهائي للمحكمة الابتدائية • وعدم
•	-	جرال استئناف الحكم الصادر فيها .
۸	1	( الطعن رقم ١٩٤٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٨ )
	1	٢ _ الطلبات المندمجة في الطلب الاصلى . تغدير قيمتها بقيمة هـــذا
٠ ,		الطلب وحدد . شرط ذلك . عدم اللارة نزاع خاص بشأنها .
Ä	71	( الطمن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨ )
٠.		<ul> <li>٣ _ الدعوى بطلب اخلاء الارض الفضاء والتسليم . أشستمالها على طلب اصلى وطلب مندمج . المنازعة بشان الطلب المندمج . أفسره . عدم اعتباره كذلك . وجوب تقدير قيمته تقديرا مستقلا عن الطلب الاصل .</li> </ul>
۸۱	**	( الطعن رفم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١/٨ )
		<ul> <li>إ ــ الاصل في المعاوى انها معلومة القيمة . الاستثناء . المعاوى</li> </ul>
. !	-	المرفوء، بطلب غير قابل للتقدير ، اعتبارها مجهولة القيمة ، الدعوى بطلب
	1	الاخلاء والتسليم . غير مقدرة القيمة . اختصاص المحكمية الابتسدائية بنظرها . جواز استثناف الحكم الصادر فيها .م ٢١٩ مرافعات .
` ^1	77	
,,,	' ',	( الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨ )
<u>.</u>	٠,,	رابعا : نظاق الدعسوي :
١.		(۱) الطلبات في الدمسوى :
		١ ــ التزام الطاعن باقراره أن يؤدي للمطعون عليها قيمة مصسوغاتها
		الودعة عنده بموجب قائمة منقولات الزوجية ، مؤداه ، استعاضتهما عن
		انتنفيذ الميني بالتعويض . قضاء المحكم بهذا التعويض بمراعاة ارتفاع سعر
	,	اللهب وقت التقاضي . قضاء بما طلبه الخصوم ، أثره ، لا بطلان
434	. 31	( العلمن رقم ٧٢١ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٨ )

البلد الواحد بقي مفتضى . سببان لطلب واحد . هو الاخلاء لاتحلال الفقد . القضاء ابندائيا بالاخلاء لاحدهما . اعتبار الطلب الآخر مطروحا على محكمة الاستثناف . أتو ذلك .  ( الطعن وقم ١٣٨٢ لسنة ٥٦ ق حصة ١٩٨٧/٤١)  ٦ — الاتر الناقل للاستثناف . مؤداه . ما اتاره المستانف عليسه المحكمة اول درجة من أوجه دواع ودموع . اعتبساره مطروحا على محكمة الاستثناف طالما لم يتم التنازل عنها دون حاجسه لاستثناف فرعى منه .  ١١٥ ١١٥		القاعدة	 ٣ ـــــــــــــــــــــــــــــ
الاستثناف . أثر ذلك .  (الطعن رقم ۱۳۸۲ لسنة ٥ ق ح جلسة ١٩٨٧/٤/١)  7 — الاتر الناقل للاستثناف . مؤداه . ما اتاره المستأنف عليسه المحكمة أول درجة من أوجه دفاع ودموع ٠ اعتبساره مطروحا على محكمة الاستثناف فرعى منه .  8 — الاستثناف فرعى منه .  (المطعن رقم ٣٣ لمسنة ٥ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/٢)  الدرجه الثانية وق حدود ما رفع عنه الاستثناف .  (الطعن رقم ١٩٧٦ لسنة ٥ ق - جلسة ١١٥٥/١٩١٠)  (الطعن رقم ١٩٧٦ لسنة ٥ ق - جلسة ١١٥٥/١٩١٠)  الدليا العلبات العمل على حاله ٠ م ١٩٠٤ مرافعات .  (الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥ ق - جلسة ١١٥٠ مرافعات .  (الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ١٥ ق - جلسة ١١٥٠ ١٩٨٧)  المحتب المعموى :  (ح) سبب المعموى :  المحتب المعموى :  (الطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ١٥ ق - جلسة ١١٥٠/١٩٨١)  المحتب النافية ال ق - جلسة ١١٥٠ ١٩٨٢)  المدين الطلب على المعموى وسببها ماهية كل منها .  المحتب النعوى وسببها ماهية كل منها .  المحتب النعوى وسببها ماهية كل منها .  المحتب النعوى - ماهيته عصم تفيره بتغير الادلة الواقعية أو المحتب الداقة الواقعية أو المحتب النازنية للخصوم . ماهيته عصم منهره بتغير الادلة الواقعية أو المحتب النازنية للخصوم . ماهيته عصم منهره بتغير الادلة الواقعية أو المحتب النازنية للخصوم . ماهيته عصم منهره بتغير الادلة الواقعية أو المحتب النازنية للخصوم . مثال في عمل .  المحتب التازينية للخصوم . مثال في عمل .			
(الطعن وقم ۱۳۸۲ لسنة الا قى حياة ۱۹۸۷/۱۱)  7 - الاتر الناقل للاستثناف . مؤداه . ما اتاره المستانف عليب المخرم له بطلبانه امام محكمة ارل درجة من آوجه دفاع ودفوع و اعتباره المستثناف فرعى منه .  8 - الاستثناف فرعى منه .  9 - الاستثناف . اتره . اعادة طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة النانية وفي حدود ما رفع عنه الاستثناف .  15 - الاستثناف . اتره . اعادة طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة النانية وفي حدود ما رفع عنه الاستثناف .  (الطعن وقم ۱۷۲۱ لسنة ۵ ق - جلسة ۱۵/۵/۱۹ )  المدعى تقديم طلبات عارضة تنضمن تغييرا في سبب الدعوى مع نقاء موضوع الطلب الاصل على حاله م ۱۲/۶ مرافعات المحكمي الطعن على حاله م ۱۲/۶ مرافعات المحكمي الطعن وقم ۱۲۳ لسنة ۵ ق - جلسة ۱۵/۵/۱۹۸۱)  (ج) سبب الدعوى و ماهيته الواقمة التي يستبد منها المدعى الحق في الطلب علم تغيره يتغير الادلة الواقمية او الحجج القانونية التي المحكم .  (الطعن رقم ۱۳۲۷ لسنة ۵ ق - جلسة ۱۵/۵/۱۹۸۱)  ۲ - الطلب في للدعوى وسببها ماهية كل منهما .  (الطعن رقم ۱۳۸۷ لسنة ۵ ق - جلسة ۱۱/۵/۱۹۸۱)			القضاء ابندائيا بالاخلاء لاحدهما . اعتبار الطلب الآخر مطروحا على محكمة
٣ ـــ الاتر الناقل للاستثناف . مؤداه . ما اتاره المستأنف عليسه المحكوم له بطلبانه امام محكمة أول درجة من أوجه دفاع ودفوع · اعتبساره مطروحا على محكمة الاستثناف فرعى منه .  المطعن رقم ٣٣ لمسئة ٥ ق ــ جلسة ١٤٧/٥/١٠)  إ ـــ الاستثناف . أتره . اعادة طرح الدعوى برمتها على محكمسة المدرجة الثانية وق حدود ما رفع عنه الاستثناف .  اللارجة الثانية وق حدود ما رفع عنه الاستثناف .  (المعن رقم ١٧٣١ لمسنة ٥ ق ــ جلسة ١٤٠٥/٥/١١)  المعن رقم ٣٣ لسنة ٥ ق ــ جلسة ١٤٠٥/٥/١١)  المعن رقم ٣٣ لسنة ٥ ق ــ جلسة ١٤٠٥/٥/١١)  المعن رقم ٣٣ لسنة ٥ ق ــ جلسة ١٤٠٥/٥/١١)  المحتى في الطلب ، علم تغيره بتغير الادلة الواقعة التي يستمد منها المدعى المحتى في الطلب ، علم تغيره بتغير الادلة الواقعة التي يستمد منها المدعى المحتى في الطلب علم تغيره بتغير الادلة الواقعة التي يستمد منها المدعى وسببها ماهية كل منها ،  المعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٥ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٢/١١)  المعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٥ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١١)  المعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٥ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١١)			
المحكوم له بطلبانه امام محكمة اول درجة من آوجه دفاع ودفوع · اعتباره مطروحا على محكمة الاستثناف طالما لم يتم التنازل عنها دون حاجمه الاستثناف فرعى منه .  ( المطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٣ ق - چلسة ١٩٥/١١٠)  ( الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٥٣ ق - چلسة ١٤٠٥)  ( الطعن رقم ١٧٣١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٤٠٥/١١٠)  ( الطعن رقم ١٧٣١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٤٠٥/١١٠)  المداعي الطلب الاصلى على حاله م ١٤٠٤ مرافعات المعلوى مع نقاء موضوع الطلب الاصلى على حاله م ١٢٠٤ مرافعات المعلوم ولم ١٤٠٠ مرافعات المعلوم ولم ١٤٠٠ ماهيته ١٤٠٥ مرافعات المعلوم ولم ١٤٠٠ ماهيته الواقعة التي يستمه منها الملعى المعلوم ولم المعلوم ولم المعلوم ولم المعلوم ولم المعلوم ولم المعلوم ولم المعلوم ولم المعلوم ولم المعلوم ولم المعلوم ولم المعلوم ولم المعلوم ولم المعلوم ولم المعلوم ولم المعلوم ولم المعلوم ولم المعلوم ولم المعلوم والمعلوم ولم المعلوم والمعلوم والم	0 T V	117	(الطعن رقم ۱۳۸۲ نسته ۵۱ ق ـ حسنه ۱۹۸۷/۶/۱)
مطروحا على محكمة الاستثناف طالما لم يتم التنازل عنها دون حاجسه المعتن رقم ٢٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٤٧/ ١٩٨٧)  ٤ - الاستثناف . أثره . أعادة طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة النانية وفي حدود ما رفع عنه الاستثناف .  ( الطعن رقم ١٧٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٤٠/٥/١٠)  المعلمي تقديم طلبات عارضة تنضمن تغييرا في سبب الدعوى مع نقاء موضوع الطلب الاصلى على حاله م ١٤٠٤ مرافعات .  ( الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٨١)  ( الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٨١)  ا - سبب الدعوى ماهيته الواقعة التي يستمد منها المدعى .  المعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٨١)  ( الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٨١)  المعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٤/١/١٩٨١)  المعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٤/١/١٩٨١)  المعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٤/١/١٩٨١)			
المحنى رقم ٣٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٤٧) ١٤٧ ١٤٧ ١٤٧ ١٤٧ ١٤٧ ١٤٧ ١٤٧ ١٤٧ ١٤٧ ١٤٧			
( الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١/٥/١١ )  3 - الاستئناف . اتره . اعادة طرح الدعوى برمتها على محكمت الدرجه النانية وفي حدود ما رفع عنه الاستئناف .  4 ( الطعن رقم ١٧٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١/٥/٥/١ )  4 الطبات العمارضة :  4 موضوع الطلب الاصلى على حاله ٠ م ١٢/٣ مرافعات ، موضوع الطلب الاصلى على حاله ٠ م ١٢/٣ مرافعات ، الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٨١ )  5 سسبب المعموى :  6 الطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٥ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٨١ )  7 - الطلب عدم تغيره يتغير الادلة الواقعية أو الحجج القانونية التي المحموم في دفاعهم ، المحموم في دفاعهم ، الطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٤/١/١٩٨١ )  7 - الطلب في للدعوى وسببها ، ماهية كل منهما ، الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٤/٤/١٨١١ )  7 - سبب الدعوى وسببها ، ماهية كل منهما ، الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٤/٤/١٨١١ )  7 - سبب الدعوى - ماهيته ، عسمم تغيره بتغير الادلة الواقعية أو الحجج القانونية الخصوم ، مثال في عمل .			مطروحا على محمه الاستنتاف طالب لم يتم الشاول عنها دون حاجسته. لاستثناف قاعر منه .
الدرجه النانية وق حدود ما رفع عنه الاستثناف .  ( الطعن رقم ۱۷۲٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٥٠/٥/١٠ )  ( الطعن رقم ١٤٠١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٤٠٥ )  المدعى تقديم طلبات عارضة تتضين تغييراً في سبب الدعوى مع نقاء موضوع الطلب الاصل على حاله م ١٤٠٥ / ١٤٠ مرافعات الطعن رقم ٢٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٤٠٥ )  ( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٤٠٥ )  المسبب المعموى : الحق في الطلب عدم تقيره يتغير الادلة الواقعية أو الحجج القانونية التي يستبد منها المدعى المعقوم في دقاعهم .  ( الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٠١ / ١٩٨٧ )  ١ - الطلب في للدعوى وسببها ماهية كل منهما .  ( الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٤٨ / ١٩٨٧ )  ١ - سبب الدعوى وسببها ماهية كل منهما .  الحجج القانونية الخصوم ، مثال في عمل .	٦٨٣	157	
الدرجه النانية وق حدود ما رفع عنه الاستثناف .  ( الطعن رقم ۱۷۲٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٥٠/٥/١٠ )  ( الطعن رقم ١٤٠١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٤٠٥ )  المدعى تقديم طلبات عارضة تتضين تغييراً في سبب الدعوى مع نقاء موضوع الطلب الاصل على حاله م ١٤٠٥ / ١٤٠ مرافعات الطعن رقم ٢٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٤٠٥ )  ( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٤٠٥ )  المسبب المعموى : الحق في الطلب عدم تقيره يتغير الادلة الواقعية أو الحجج القانونية التي يستبد منها المدعى المعقوم في دقاعهم .  ( الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٠١ / ١٩٨٧ )  ١ - الطلب في للدعوى وسببها ماهية كل منهما .  ( الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٤٨ / ١٩٨٧ )  ١ - سبب الدعوى وسببها ماهية كل منهما .  الحجج القانونية الخصوم ، مثال في عمل .			<ul> <li>إلاستثناف . أثره . أعادة طرح الدعوى برمتها على محكمية</li> </ul>
(ب) الطبات العمارضة:  المدعى تقديم طلبات عارضة تتضمن تغييرا في سبب اللعوى مع نقاء موضوع الطلب الاصلى على حاله م ١٤١٣/٣ مرافعات (الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٤٧/٥/١١)  (ج) سسبب اللعصوى:  ا - سبب اللعصوى: الحق في الطلب علم تغيره يتغير الادلة الواقعة التي يستمد منها المسدى المحتى والطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨/٢/١٦)  ا - الطلب في للدعوى وسببها ماهية كل منهما (الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨/١/١١)  ا - الطلب في للدعوى وسببها ماهية كل منهما (الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨/١/١١)			الدرجه النانية وفي حدود ما رفع عنه الاستثناف.
المدعى تقديم طلبات عارضة تنضين تغييرا في سبب اللعوى مع نقاء موضوع الطلب الاصلى على حاله م م ٢/١٣ مرافعات و الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٤١/ ١٩٨٧)  ( الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧)  الحق في الطلب علم تغيره بتغير الادلة الواقعة التي يستبد منها المسعى المتحق في الطلب علم تغيره بتغير الادلة الواقعية أو الحجج القانونية التي رستند اليها الخصوم في دفاعهم .  ( الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١١ )  ١١٣ حسبب الدعوى وسببها ماهية كل منهما و المعارض رقم ١٩٨٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١١ )  ١١٣ حسبب الدعوى - ماهيته و عسم تغيره بتغير الادلة الواقعية أو الحجج التانونية للخصوم ، مثال في عمل .	745	187	( الطمن وقم ١٧٢٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٥/٥/١٠ )
موضوع الطلب الاصلى على حاله ٠ م ٢/١٣٤ مرافعات ٠ (الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٧) )  (ج) سسبب المعصوى :  (ح) سسبب المعصوى :  السبب المعصوى :  الحق في الطلب • علم تغيره بتغير الإدلة الواقعية أو الحجج القانونية التي المتعدد اليها الخصوم في دفاعهم .  (الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١١) )  ١٦ - الطلب في للمعوى وسببها • ماهية كل منها • (الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٤١/١١) )  ١٦ - سبب المعوى • ماهيته • عسلم تغيره بتغير الإدلة الواقعية أو الحجج التانونية للخصوم ، مثال في عمل .			(ب) الطبات العسارضة :
(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١)  (ج) سبب المعصوى:  احسب المعصوى: الحق في الطلب • عدم تغيره بتغير الادلة الواقعة التي يستبد منها المسعى الحق في الطلب • عدم تغيره بتغير الادلة الواقعية أو الحجج القانونية التي المقن رقم ١٩٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١١)  ٢ - الطلب في للدعوى وسببها • ماهية كل منهما • (الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١) ٢ - سبب الدعوى- • ماهيته • عسدم تغيره بتغير الادلة الواقعية أو الحجج التانونية للخصوم • مثال في عمل • الحجج التانونية للخصوم • مثال في عمل • الحجج التانونية للخصوم • مثال في عمل • الحجج التانونية للخصوم • مثال في عمل • المحجج التانونية الخصوم • مثال في عمل • المحجج التانونية الخصوم • مثال في عمل • المحجج التانونية الخصوم • مثال في عمل • المحجج التانونية المحتج التانونية المحتج التانونية المحتج التانونية المحتج التانونية المحتج • المحتج التانونية المحتج التانونية المحتوم • مثال في عمل • المحتج التانونية المحتوم • مثال في عمل • المحتج التانونية المحتوم • مثال في عمل • المحتج التانونية المحتوم • مثال في عمل • المحتج التانونية المحتوم • مثال في عمل • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • المحتوم • ا	- 1		<b>3</b> "
(ج) سبب المعسوى:  ۱ ـ سبب العصوى ماهيته و الواقعة التي يستبد منها المسدى الحق في الطلب عدم تغيره بتغير الإدلة الواقعية أو الحجج القانونية التي يستند اليها الخصوم في دفاعهم و الطفن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦)  ٢ ـ الطلب في للمعوى وسببها و ماهية كل منهما و الطفن رقم ١٩٨٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١)			المدعى تقديم طلبات عارضه تتضمن تفييرا في سبب اللعوى مع نعاء
۱ - سبب العصوى ماهيته • الواقعة التي يستبد منها المسدى المحق في الطلب عدم تغيره يتغير الادلة الواقعية أو الحجج القانونية التي يستند اليها الخصوم في دفاعهم .  ( الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦ )  ٢ - الطلب في للدعوى وسببها • ماهية كل منهما • (الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١/٤/١٩٨١ )  ٣ - سبب الدعوى • ماهيته • عسدم تغيره بتغير الادلة الواقعية أو الحجج التانونية للخصوم • مثال في عمل •			موضوع الطلب الاصلى على حاله · م ٢/١٢٤ مرافعات ·
الحق في الطلب • عدم تغيره بتغير الادلة الواقعية أو الحجج القانونية التي رستند اليها الخصوم في دفاعهم .  ( الطفن رقم ١٩٣٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦ )  ٢ - الطلب في للمعوى وسببها • ماهية كل منهما • ( الطفن رقم ١٩٨٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١ )  ٢ - سبب المعوى - ماهيته • عسم تفيره بتغير الادلة الواقعية أو الحجج التانونية للخصوم ، مثال في عمل .	۲۸۲	121	موضوع الطلب الاصلى على حاله · م ٢/١٢٤ مرافعات ·
رستند اليها الخصوم في دفاعهم .  ( الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦ )  ٢ - الطلب في للمحرى وسببها ، ماهية كل منهما . ( الطعن رقم ١٣٨٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١ )  ٢ - سبب المحرى . ماهيته ، عسلم تفره بتغير الادلة الواقعية أو الحجج التانونية للخصوم ، مثال في عمل .	٦٨٢	121	موضوع الطلب الاصلى على حاله · م ٢/١٢٤ مرافعات · ( ا <b>لطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/٧</b> )
( الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦ ) ٢ - الطلب في للمعرى وسببها ، ماهية كل منهما ، ( الطعن رقم ١٣٨٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١ ) ٢ - سبب المعرى م ماهيته ، عسلم تفره بتفير الادلة الواقعية أو الحجج التانونية للخصوم ، مثال في عمل ،	٦٨٢	181	موضوع الطلب الاصلى على حاله ٠ م ٢/١٢٤ مرافعات ٠ ( الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/٧ ) (ج) سسبب المعصوى : ١ ـ سبب المعصوى ٠ ماهيته ١ الواقعة التي يستمه منها المدعى
<ul> <li>٢ ـــ الطلب في للدعوى وسببها ٠ ماهية كل منهما ٠</li> <li>١١٣ ل١٣٨ السنة ٥٦ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٤/١)</li> <li>٢ ــ سبب الدعوى ٠ ماهيته ٠ عسم تفيره بتغير الادلة الواقعية أو الحجج القانونية للخصوم ٠ مثال في عمل ٠</li> </ul>	٦٨٢	181	موضوع الطلب الاصلى على حاله ٠ م ٢/١٢٪ مرافعات ٠ ( الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/٧ ) (ج) سسبب المعسوى : ١ ـ سبب المعسوى ٠ ماهيته ١ الواقعة التي يستمه منها المدعى الحق في الطلب ٠ عدم تغيره بتغير الادلة الواقعية أو الحجج القانونية التي
( الطعن رقم ۱۳۸۲ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١ ) ٢ - سبب المعرى - ماميته • عسام تفرم بتغير الادلة الواقعية أو الحجج التانونية للخصوم ، مثال في عمل ،			موضوع الطلب الاصلى على حاله م ٢/١٢٤ مرافعات .  ( الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٧ )  (ج) سبب اللعصوى :  ا - سبب اللعصوى - ماهيته الواقعة التي يستمد منها المسدى . الحق في الطلب عدم تغيره بتغير الادلة الواقعية أو الحجج القانونية التي يستند اليها الخصوم في دفاعهم .
<ul> <li>٣ - سبب المعوى. • ماميته • عسم تفيره بتفير الإدلة ااواقعية أو</li> <li>الحجج القاء نية للخصوم ، مثال في عمل .</li> </ul>			موضوع الطلب الاصلى على حاله ٠ م ٢/١٢٤ مرافعات ٠ ( الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٧ )  (ج) سسبب المعصوى : ١ - سبب المعصوى : الحق في الطلب • عدم تغيره يتغير الادلة الواقعية أو الحجج القانونية التي يستند اليها الخصوم في دفاعهم .  ( الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦ )
<ul> <li>٣ - سبب النعوى. ماهيته عسم تغيره بتغير الادلة الواقعية أو الحجج القانونية للخصوم ، مثال في عمل ،</li> <li>١ الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦ )</li> </ul>	Y0.	٥٨	موضوع الطلب الاصلى على حاله ٠ م ٢/١٢٤ مرافعات ٠ ( الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٧ ) (ج.) سسبب المعصوى : ١ - سبب المعصوى : ١ - سبب المعصوى ٠ ماهيته ١ الواقعة التي يستمه منها المدعى الحق في الطلب ٠ عدم تغيره بتغير الادلة الواقعية أو الحجج القانونية التي يستند اليها الخصوم في دفاعهم . ( الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١١ ) ٢ - الطلب في للمعوى وسببها ٠ ماهية كل منهنا ٠
( الطمن رقم ١٠٦ لسنة ٢٠ ق _ جلسة ٢٠/٤/٢١ )	Y0.	٥٨	موضوع الطلب الاصلى على حاله ٠ م ٢/١٢٤ مرافعات ٠ ( الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٧ )  (ج) سسبب المعصوى :  ١ - سبب العصوى ٠ ماهيته ١ الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب ٠ عدم تغيره يتغير الادلة الواقعية أو الحجج القانونية التي يستند اليها الخصوم في دفاعهم .  ( الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١١ ) ٢ - الطلب في للمعوى وسببها ٠ ماهية كل منهما ٠ ( الطعن رقم ١٩٨٧ أسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١)
	Y0.	٥٨	موضوع الطلب الاصلى على حاله ٠ م ٢/١٢٤ مرافعات ٠ ( الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٧ )  (ج) سسبب المعصوى :  ١ - سبب العصوى ٠ ماهيته ١ الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب ٠ عدم تغيره يتغير الادلة الواقعية أو الحجج القانونية التي يستند اليها الخصوم في دفاعهم .  ( الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١١ ) ٢ - الطلب في للمعوى وسببها ٠ ماهية كل منهما ٠ ( الطعن رقم ١٩٨٧ أسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١)

ملحة	القاعدة (1	يَهِيْ: ﴿ يَمْ لِلْمُدِّعِي تَقَدِيمُ طَلْبَاتُ عَارَضُهُ تَتَضَمَّنُ تَغْيِيرًا فَي سِبِبِ الْمُعِوى مع
•	-	ة موضوع الطلب الاصلى على حاله · م ٢/١٣٤ موافعات ·
٦٨:	7 121	( الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٧ )
		(د) تكييف الدعــّوى :
-		١ ـ تكييف التفريق بين الزوجين بسبب اعتناق الزوجة الاســـــــــــــــــــــــــــــــــــ
	1	واباه الزوج الدخول فيه خضموعه للشريعة الاسملامية باعتبارها اخمانون
		المام في مسائل الاحوال الشخصية .م ١٠ مدنى . اعتبار التفويق لهسذا
		السبب طلاقا وليس بطلانا للزواج يعود الى بداية العقد ( منال في حضائة ) ٠
177	21	(الطمن رقم ٧٦ لسنة ٥٢ ق (أحوال شخصية) ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٧ )
		٢ ـ محكمه المرضوع غير مفيدة في تكييف الطلبات بوصف الخصوم
	1 1	لها ١٠ التزامها بالتكييف القانوني الصحيح ١
1/1	133	( انطمن رفم ۷۹۹ لسنة ده ق ــ جلسة ۱۹۸۷/۲/۲۲ )
		٣ ـ قمثور الحكم المطعون فيه الافصاح عن سنده الفاتوني ١ لا بطلان
		منى كان صعيحا في نتيجته . لمحكمة النقض استكمال هذا القصور . حقها
		في تكييف الواقعة اعتمادا على ما حصلته محكمة الموضوع .
977	177	( الطعن رقم ١١٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٩ )
-		
		<ul> <li>١٤ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠</li></ul>
		للدعوى • عدم اعتباره تغييرا لسببها أو موضوعها •
777	150	( الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١/٥٧/٥)
		عروب بدا سيفة
	.	٥ - محكمة الوضوع . عدم تقيلها في تكييف اللحوى بما يسبغة
198		الخصوم عليها . وجوب أسباغ التكييف الصحيح طيها .
773	124	( الطعن رقم ١٩٧١) لسنة ٣٠ ق- جلسة ١٠/٥/١٠)
- 1		

-	
القاعدة <b>الصفحة</b>	خَامَسَا * تَقْلِ الدعوى أمام التحكمة :
	( أ ) الخصوم في الدعبوي :
	١ - اشخاص الحصومة :
	١ - اختصام الطاعنين بصفتهما معلين لشركة وليس بصمقتهما
	الشخصية • تضمين منطوق الحدّم الرامهما وآحر بالدين • لا ينصرك اليهم بصفاتهم الشخصية بل قضاء ضد الشركة .
0.: Y . 1 - /	(الطعن رقم ۹۸۲ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٠)
	<ul> <li>٢ - الخصومة . عدم المقادها الابين الاحياء والا كانت مصدومة</li> <li>لا اثر لها .</li> </ul>
798 159	( الطعن رهم ۱۷۲٦ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٠ )
.	٢ غياب المعنى وشطب الدعوى :
	قرار الشطب الذي يصدره القانى المنتدب للتحقيق . باطل .اثره. المخصوم تعجيل السير في المدعوى دون التقيد بالمبعاد المنصسوص عليسه بالمسادة ٨٢ مرافعات .
1.4 47	( الطعن رفم ١٣٥ لسنة ٥٢ ق - جلينة ١٩٨٧/١/١٤ )
	(ب) اجسرادات الجلسسة :
	وجوب صدور الحكم من نفس الهيئة التي سبعت المرافعة وشماركت ى المداولة . شرط لصحته . تحققه بحضور القضاة جلسة المرافعة الاخيرة. م ١٩٧٧ مرافعات .
EAN 1.7	( العلمن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق ـ جِلسة ١٩٨٧/٢/٢٩ )
	(ج) الدفاع في الدعموى:
-	١ - ثبوت عدم اعلان الستانف عليها بصحيفة الاستئناف في المعاد او تنازلها عن الحق فيه ، تمسكها بالدفع باعتبار الاستئناف كان أم يكن ، القضاء برفض الدفع والفصل في الوضوع بناء على أن حضورها بالجلسة يصحح البطلان ، خطاً .
4 1	( الطمن رقم ۲۲۹۲ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٢/٣/٨ هيئة عامة )

		the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the s
المشعة	القاعدة	٢٠٠٠ الدفع بعدم قبول الدهوى بحالتها لعدم اختصام شريك المطعون
		عليه في عقد البدل وساثو المستاجرين للارض • مفاير للدفع بعدم قبـــول
-		الدعوى لرنعها من غير ذي كامل صغة المؤسس على أن ذلك يتضمن صفقة
	17	واحدة لا تقبل التجزئة وذلك في مضمونه ومبناه ٠
١١٨	44	( الطمن رقم ۱۰۸۲ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱/۱۶ )
		<ul> <li>٢ ــ الطلب أو وجه الدفاع الجازم الذي تلتزم محكمة الموضيوع</li> <li>بالإجابة عليه في حكمها . شرطه . تمسك المشترى بعدم انتقسمال الملكية</li> </ul>
· .		بالتسجيل الى المسترى الاخر من ذلك البائع حتى ينزع المبيع من يسده . دفاع جوهرى . اغفال الرد عليه . قصور .
141	٤٤	( الطمن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٨ )
<b>Y•</b> V		<ul> <li>٤ ــ قرينة قوة الامر القضى م ١/١٠١ اثبات . شرطها . وحــــدة الوضوع في كل من اللعويين . استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة متى استندت الى اسباب تؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها .</li> <li>( الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٢/٤ )</li> </ul>
		<ul> <li>ه ـ منازعة المدينين في الفوائد التي الزمهم بها أمر الاداء بعد أن صار نهائيا ، استخلاص الحكم المطعون فيه أنها منازعة تنفيذ موضوعية تتيجية فرض الحراسة عليهم وتأميم ممتلكاتهم ولا تنظوى على اخلال بقوة الامرالة في . درائغ .</li> </ul>
Y+V	<b>ڍ</b> ڊ	( الطمن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٤ )
- 1		٦ - الدفاع الذي تلتزم المحكمة بتحفيقه أو الرد عليه . ماهيته .
711	۰۷۳	( العلمن رقم ١٩٥٧ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٢/٥ )
		$ m V - lk$ فع بالتقادم ، عدم تعلقه بالنظام العام . وجوب التمسك به امام محكمة الموضوع ، عدم جواز اثارته $ m V_{c}$ امام محكمة الموضوع ، عدم جواز اثارته $ m V_{c}$
200	15.4	( العلمن رقم ۱۸۱ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ٢١/٣/٢٨١ )
- 1		٨ ــ حق الدفاع والمراقمة الشفوية . مكفول لاطراف النسسزاع في
{	1	الدعوي • حق المحكمة في تنظيمه رغم النص على اجراله في أول جلسة •م
* -		۹۷ مرافعسات .
EAV!	1 + 31	( الطعن رقم ۱۳۳۷ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢٩/٧/٣/١ )

المنقحة	القاعدة	١ - الدفع يعدم القيول الذي تعنيه المسادة ١١٥ مرافعات . ماهيته.
		هو الذى يرمى آلى الطّعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى وهى الصفة والمصلحة والحق فى رفع الدعوى . عدم اختلاط ذلك بالدفوع المتعلقة بشكل الاجراءات التي تبدى قبل ائتكلم فى الموضوع ولا بالدفــوع المتعلقــة باصل الحق المتنازع عليه .
• \ Y	17.	( الطعن رقم 370 فسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠ )
		<ul> <li>ا ــ الدفع بعدم قبول دعوى المسئولية قبل الخساقل ،م ٩٩ من فانون التجارة • قيامه على افتراض رضاه المرسل اليه بالعيب الذى حسدت اثناه النقل وكان ظاهرا وقت الاستلام لوتنازله عن مطالبة الناقل بالتمويض عنه بما يسقط حقه في الدعوى ، ماهيته ، دفع موضوعي مما تعنيه المادة</li> </ul>
		١١٥ مرافعات . مؤدى ذلك . جواثر ابدائه في أية حالة تكون عليها الدعوى
0 \ Y	11.	وار لاول مردّ في الاستثناف . ( الط <b>من رفم ف٦٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠</b> )
		١١ ــ التزام البائع بضمان التعرض ٥٠ ٣٩ مدنى . مناطه . الايكون عقد البيع باطلا • لكل من المتعاقدين التمسك بالبطلان بطريق الدفـــــــ او الدموى .
١٦١٥	111	( الطمن رقم ١٤٠٥ أسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١ )
		<ul> <li>١٢ محكمة الموضوع . اغفال الحكم الرد على دفاع غير جوهرى .</li> <li>لا يمد قصورا .</li> </ul>
٥٧٧	114	( الطمن رقم ۱۳۸۲ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١ )
		۱۲ ـ محكمة الموضوع . غير ملزمة باجابة طلب اللخصوم ندب خبير نى الدعوى . علة ذلك .
717	144	( الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦ ) ١٤ ــ الغاء الفصل الخاص بدفع الدعوى قبل الجواب عنها من لائحة ترنيب المحاكم الشرعية • مؤداه • وجوب أعمال القواعد المتصوص عليها
÷		فى قانون المرافعات بشان ابداه الدفوع الشكلية • عدم ابداه الدفوع المتعلقة بالاجراءات وكافة الاوجه التى يقوم عليها كل منها دفعة واحدة قبل التكام فى موضوع الدعوى . اثره . سقوط العق فيما لم يبد منها .
750	18.0	(الطعن رقم ۹۹ لسنة ٤٥ ق ـ «أحوال شخصية» جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)

الصلحة	القامدة	١٥ ـ الاثر الناقل للاستثناف ، مؤداه ، ما أثاره المستأنف عليه
		المحكوم له بطلباته امام محكمة اول درجة من اوجه دفاع ودفوع . اعتباره
		مطروحا على محكمة الاستثناف طالما لم يتم التنسازل عنها دون حــــــاجة لاستثناف فرعى منه .
۲۸۳	۱٤٧	( الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/٧ )
		(c) تقديم المستندات والذكرات :
		١ ــ دعوى المخاصمة . فصل المحكمة في تعلق أوجه المحاصمة بالدعوى
		وجواز قبولها . اساسه . ما برد فی تقریر المخاصمة والاوراق الهودعــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		مرافعات . ضم أوراق أمر وقتى به أصول المستندات . مخالفة القانون .
777	74	( الطمن رقم ١٧٩١ لسنة ١٥ ق ـ جلسة ٢/١١/١١ )
		١ ــ تقديم صورة شمسية للاحكام والاوراق محل المخاصــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
D		استبعاد المحكمة لها كدليل في دعوى المخاصمة ، لا خطأ ، علة ذلك .
777	74	( الطعن دقم ۱۷۹۱ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩ )
		(هـ) اعـادة الدعوى للعرافعة :
		اجابة طلب فتح باب الرافعة والتصريح بتقديم مسمستندات . من
		اطلاقات محكمة الموضوع . اغفال الاشارة الى هذا الطلب . رفض ضمني . له .
۲.	11	( الطمن رقم ۸۷۸ لسنة ؟ه ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١ )
		سادسا : السائل التي تعترض سير الخصومة :
		(١) وقف النمـوى :
		١ ــ تقديم طلب لرد القاضي . اثره . وقف الدعوى بقوة القانون الى
		ان يحكم في الطلب نهائيا . تقديم طلب آخر بعد القضاء برفض الطلب الأول او سقوط الحق فيه أو عدم قبوله أو بائبات التنازل عنه ، لا يترتب عليه
		وتف الدعوى ولو وجه الى قاضي آخر ، جواز الحكم بالوقف من الجكمة
i	:	التي تنظر الدعوي .
1.4	. 44	( الطعن رقم ٨٩) لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١١/١٧/١/١ )

	Sieldii \ Y •	سُدُ آتَ تدعوي التزوير الإصلية والادعاء الفرعي بالتزوير ، الالتجاء الى كل منهما حيناطه ، قيام الخصومة في مرحلة الاستثناف وتوقف الفصل فيها على الفصل في الادعاء بالتزوير ضد آخرين ممن يفيدون من المحسرد ولا يجوز اختصامهم لأول مرة في هذه المرحلة ، مؤداه ، وجوب الالتجاء الى دعوى التزوير الاصلية مع وقف نظر الاستئناف حتى يفصل فيها بحكم تكون له قوة الامر المقضى ، (المطمن وقم ١٩٨٤ السنة ١٩٨٧)
		(ب) انقطاع سبي <del>الخصومة</del> :
		<ul> <li>١ - ميماد السنة المقرر استقوط الفخصومة طبقا للمادة ١٣٤ مرافعات عدم امتباره مرعيا الا اذا تم اعلان ورثة المتوفى بالتمجيل خلاله ٥٠ مرافعات عدم كفاية ايداع صحيفة التمجيل قلم الكتاب او تسليمها لقلم المحضرين فى غضــونه ٠</li> </ul>
077	117	( الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣١ )
۹۲۰	114	٢ - قواعد انقطاع سير الخصومة بما فيها وقف مواعيد المرافعات مقررة لحماية الخصم الذي قام به سبب الانقطاع دون الاخر و وفاة أحد الخصوم اثناء انقطاع سير الخصومة لوفاة اخر لا يترتب عليه وقف مدة المسقوط أو امتدادها و وجوب موالاة المدعى السير في الدعوى قبل انقضاء مدة السنة على آخر اجراء صحيح تم في مواجهة الخصوم قبل وفاة أولهم علة ذلك . ( الطعن وقم ١٤٠٦ لسنة ٥٣ و - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١)
		(ج) ترك الخصومة :
01	١٥	تنازل الطالب عن أحد الطلبات . لا تأثير له على الطلب الآخر . ( الطلب رقم ٨١ السنة ٥٦ ق «وجال القضاء» _ جلسة ١٩٨٧٦/٢٣ )
		(د) سقوط الخصومة :
	44	۱ ــ انطباق معاهدة بروكسل سواء لتوافر شروطها أو للانعساق في سند الشحن على خشوعه لها ، أثره ، سربان أحكام هذه الماهدة وحدها سواء ما تملق منها بالقواعد الموضوعية أو الاجراءات واسمستبعاد احكسام المادتين ۲۷۶ ، ۲۷۵ من قانون التجارة البحرى ، علة ذلك . ( الطعن رقم ۷۸۷ لسنة ۵ ق ــ جلسة ۱۹۸۷/۳/۳۲ )

المنفحة	القاعية	التحديد المتعددة لهي أكثر من سنة على آخر اجراء صحيح أم م
		١٣٤ مرافعات • اتصاله بمصلحة الخصم • جواز التنازل عنه ضراحــة
·		أو ضمنا . تمسك صاحب المصلحة بالسقوط . اثره . سقوطها بالنسسبة
		لباقى الخصوم في حالة عدم التجزئة .
171	1.4	( الطمن رقم ٣٤٨ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦ )
		سابعة : انواع من التعاوى :
		(1) دعوى صحة التصاقد :
		١ _ التأشير بالحكم النهائي الصادر في العموى التي قيدت صحيفتها
		في السجل العيني خـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		أتره . اعتباره حجة على الغير ممن ترتبت لهم حقوق عينية على العقال وأثبتت
		لمسلحتهم بيانات في السجل العيني بأثر رجعي ينسحب الى واقت قيـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		محيفة الدعوى . الاحكام التي صدرت قبل العمل بقانون السجل العيني
		ولم تكن قد أشربها • وجوب التأشير خلال خبس سنوات من تاريخ الممل
		به ۰ م ۳۳ منه ۰
۳۱۸	٧٣	( الطعن رقم ٢٥٦/ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٥/٢/٧٨ )
		٢ ــ القضاء بطلب صحة ونفاذ عقد بيع لوتثبيت ملكية المستأنف لذات
	l	المبيع . تناقض . علة ذلك .
544	4^	( الطمن رقم ۲۵۷ لسنة ۳) ق ـ جلسة ٢٦/٣/٣/٦ )
		(ب) دعوى صحة التوقيسع:
	1	دعوى صحة التوقيع ، الفرض منها .
٤١٢	14	(الطمن رقم ١٢١٤ لسنة ٦٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٩ )
		(ج) دعموی التسزویر :
		مبدأ شخصية العقوبة ، ماهيته ، الإستبايه في المحاكمة الجنسائية
		أو العقاب * غير جائز * الحكم بعدم قبول دعوى التزوير الأصلية المقسامة
٠		من الطاعنة بتزوير تحقيقات جنائية أجريت مع ابنهــا · صيعيع في القانون . - الله ذلك ·
77	1,	( الطمن رقم ٢٠٤ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢ )

الصفحة	القاعدة	(د) دعــازی الحیــازة :
		ا سالتموش الذي يبيح لحائز العقار رفع دعوى منع التعسوض . ما ١٩٩ ماني . ماهيته . وجوب رفعها خلال سبنة من حصول التعرض . م ١٩١ ماني . نتابع اعمال التعرض الصادرة من شخص واحد وترابطهسا . سريانه . احتساب مادة السنة من تاريخ آخر عمل منها . احتساب مادة السنة من ناريع اول عمل منها . شرطه . أن يكون ما يكفي لاعتبارها تعرضسا أو اذا تعدد مع تباعدها واستقلال كل منهما عن الآخر أو صدورها عن اشتخاص
Y \ 0	٥	مختلفین . ( الطعن رقم ۲۶ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۸ )
		<ul> <li>۲ فرات مدة السنة دون رفع دعوى استرداد الحيسازة مع ۱۹۸ مدنى . مؤداه ، انقضاء الحق في رفعها . انقطاع هسده الله بالطسالبة انقضائية . م ۳۸۳ مدنى . اعتبار اللموى مرفوعة بايداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة . م ۳۳ مرافعات .</li> </ul>
747	06	( الطَّعَن رقم ١٣١٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )
		٣ ـ دعوى استرداد الحيازة و قيامها على الاعتداء غير المشروع و عدم اشتراط نية التملك عند واضع اليد و يكفى لقبولها أن يكون لرافعها حيازة مادية حالة تجمل يده متصلة بالمقار الصالا فعليا قائما في حالة وقسوع النصب و المبرة في ثبوت الحيازة بما يثبت قيامه فعلا ولو خالف الثابت بسستندانه و
747	٥٥	( الطَّعَن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٠ ق – جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )
<b>74</b> 2	0.0	<ul> <li>٤ ـ دعوى استرداد الحيازة • لا يشترط لقبولها أن يكون ســـلبها مصحوبا بايذاء أو تعد على شخص المحائز أو غيره . كفاية سلبها قهرا .</li> <li>( الطعن وقم ١٢١٢ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )</li> </ul>
		( هـ ) دعوى المغاصيمة :
£AY	107	١ – دعوى الخاصمة • أساسها القانوني • السئولية الشخصية المفاضي او عضو النيابة فيما يتملق بإعمال وظيفتهما • مؤدى ذلك • عدم جمواز مساءلة التأثب العام عن اعمال لم تصدر منه شخصيا • أساسه • تبعيسة اعضاء النيابة العامة له تبعية وظيفية لا تدخل في نطاق التبعية التخصمينية التي يسئل فيها المتبوع عن اعمال تابعة . ( المعن رقم ١٩٣٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩)

-		The state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the s
المقحة	التاعدة	" " _ عدم لزوم حضور العضو الهخاصم بنفسه أمام الهيئة التي تنظر دعري المخاصمة ، م ٢٩٦ مرافعات ،
٤٨٧	1.5	( الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢)
		<ul> <li>٣ ــ الاصل عدم خضوع القاضى فى نطاق عمله للمساءلة القانونية .</li> <li>الاستثناء . وروده على سبيل الحصر . م ١٩٤٦ مرافعات . مناطه .</li> </ul>
٤٨٧	1.7	( الطعن رقم ۱۲۳٦ لسنة ١٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩ )
		<ul> <li>إ ـ اسباب المخاصمة ، الغش والتدليس والخطأ المهنى الجسيم ،</li> <li>ماهية كل منها ، تقدير جسامة الخطأ واستظهار قصد الانحسراف ، من</li> <li>مسائل الواقع ، خضوعه لتقدير محكمة الموضوع طالما كان سائفا .</li> </ul>
٤٨٧	1.7	( الطمن رقم ١٣٣٦ لسنة ٥١ ق – جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩ )
1		<ul> <li>د دعوى المخاصمة . المفصل في مرحلة تعلق أوجه المخاصسية بالدغوى وقبولها • تطاقه • ما ورد بتقرير المخاصمة وما يقدمه القاضي أو عضو النيابة من مستندات والأوراق المودعة ملف الدعوى الموضوعية •</li> <li>عدم جواز تقديم بسستندات أخرى من المخاصم •</li> </ul>
£AV	1.7	( الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩ )
		امنا : مسائل متنوعة :
		<ul> <li>التسخير في الصورية . هدم اقتصاره على التصرفات . جوازه</li> <li>في الخصومة والاجراءات القضائية . شرطه . ألا يقصد به التحايل على</li> <li>القانون فيكون غير مشروع .</li> </ul>
127	72	( الطعن رقم ٢٢٠٩ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢١ )
		<ul> <li>٢ ــ عدم النزام محكمة الموضوع باحالة الدعوى الى التحقيق الإثبات</li> <li>ما يجوز اثباته بشمهادة الشهود . شرطه . ان تبين في حكمها ما يسوغ فغ إ.</li> </ul>
154	48	( الطعن رقم ۲۰۰۹ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢١ )

الصلحة	القاعدة	(3)
		رسوم ــ ريع
		رسوم
		أولا: الرسوم القفسائية:
		تقدير الرسوم بالنسبة لطلب الفسخ بقيمة الاشياء المتنازع عليها
		م ۳/۷۵ ق ۹۰ لسنة ۱۹۶۶ ۰ مفاده ۰ وجوب تقدير رسوم طلب فســـخ
		عقد الشركة بقيمة رأس مال الشركة الثابت في العقد المطلوب فسخه •
747	οź	( الطَّعَن رقم ۱۸۷۷ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١١ )
		ثانيا : المعادضة في أمر تقدير الرسوم التكميلية :
		الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية على المحسرر
		المشهر • عدم قابليته للطمن متى قصل في المنازعة بشأن تقدير الرسم •
1	ı	فصله في منازعات أخرى • خضوعه للقواعد العامة في الطعن •
774	104	( الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٥٣ ق – جلسة ١٩٨٧/٥/١٧ )
		ثالثا : رسم الاستهلاك :
Ì		رسم الاستهلاك المفروض بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ • سريانه على
- 1	- 1	البضاعة المستوردة التي لم يكن قد تم الافراج عنها قبل نفاذه حتى لو كان
- 1		وصولها الى البلاد سابقا على ذلك • لايفير من ذلك عدم تحصيل مصلحة الجمارك
		لهدا الرسم فبل الافراج عن البضاعة • علة ذلك •
174	44	( التَّلَعَنُ رَقَمَ ٨٩٤ لَسَنَّةَ ٥٢ قَ – جِلْسَةَ ١٩٨٧/١/٢٦ )
		دابعا: الرسيسوم المحلية:
1	- 1	قرار المحافظ بفرض رسم محلي بدائرة محافظته • صحيح • علة ذلك •
٠ [		له اختصاصات الوزير في الشئون المالية ٠ م ٢٤ ق الحكم المعلى رقم ٥٧
- 1		اسنة ١٩٧١ •
4.1	14	( الطعن رقم ۲۲۳ لسنة ۵۳ ق جلسه ۲۹۸۷/۱/۲۹
		دبـع
	1	التزام البانع بالتسليم غير المؤجل • مؤداه • حتى الشعرى في تمار
		المبيع • تخلف المشترى عن الوفاء بالثمن المستحق الدفع في الحال • اثره •
		حق البائع في حبس المبيع ١ المادتان ٢/٤٥٨ ، ٢٥٦١/١ مدني ٠
٤٣٩'	4.5	( الطَّمَن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٣ ق – جلسة ٢٩٨٧/٣/٢٦ )

		· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
المغج	القاعد	
		(ش)
		شرکات _ شغمة _ شهر عقاري
		شر کات
·		ماعيسة الشركة :
		١ ـ الشركة • ماهيتها • محل عقد الشركة هو تكوين رأس مال مسترك
		من مجموع حصص الشركاء بقصه استقلاله للحصول على ربح يوزع بينهم
.		لا رابطة بين ذلك وبين ما قبه يكون من مباشرة الشركاء لنساطيم المشترك في عين يستأجرها أحدهم • علة ذلك •
444	M	( الطمن وقم ٧٩٠ لسنة ٥٦ ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٦ )
ĺ		٢ _ قيام مستأجر العني باشراك أخر معه في النشاط المالي الذي يباشره
		فيها عن طريق تكوين شركة بينهما • ماهيته • عدم أنطواء ذلك بذاته على
1		معنى تخل المستأجر لتلك العين عن حقه في الانتفاع بها سواء كلها أو يعضبها
		الى شريكه فى المشروع المسألى •
444	٨	( الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٥٦ - جلسة ١٩٨٧/٣/١٦ )
		تكوين الشركسة :
.		تكوين الشركة • أثره • أن تكون لها ذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء
		فيها • مؤدى ذلك • توقيع مديرها أو من يمثله بعنوانها ينصرف أثره اليها
		ولا ينصرف اليه بصفته الشخصية ٠
387	٦٧	( الطَّعَنْ رقم ١٣٢ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٣٣ )
		ثبوت الشخصية الاعتبارية للشركات :
	ı	<ul> <li>الشخصية الاعتبارية · ثبوتها للعولة والوحدان التابعة لها</li> </ul>
		وللشركات • المادتان ٥٢ ، ٥٣ مدنى • مؤداء • استقلال الشخصية
		الاعتبارية لتلك الوحدات والمسركات رغم تبعيتها للدولة • أثر ذلك • أحقيتها
	. 1	في ظلب الشفعة في العقار المبيع من الدولة لاى وحدة تابعة لها باعتبارها من
7		الغسير ٠
1414.	۳.	( الطعنان رقها ۲۲۲۳ ، ۲۳۹۰ لسنة ۵۲ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱/۱۰ )

-			
الصفحة	القاعدة	فنتنغ عقبه الشركة :	
		تقدير الرسوم بالنسبة لطلب الفسخ بقيمة الاشياء المتنازع عليهسا	
		م ۲۰/۷۵ ۹۰ انسنة ۱۹۶۶ ۰ مفاده ۰ وجوب تقدیر رسوم طلب فسنخ عقید	
		الشركة بقيمة رأس مال الشركة الثَّابِت في العقد المُطلوب فسيخه -	
777	. 04	( الطَّمَن رقم ۱۸۷۷ لسنة ٥٣ ق – جلسة ١٩٨٧/٢/١١ )	
		الشركة الغعليسة :	
		١ ــ الشركة الباطلة لعدم شهر ونشر عقدما • اعتبارها قائمة فعلا فيما-	
	-	بين الشركا. في الفتوة من تكوينها الى طلب البطلان- المادتان ٥١ ، ٤٤منفانون	
		التجارة • شرطه • أن تكون هذه الشركة قد باشرت بعض أعبالها فعاد •	
274	4.6	( <b>الطمن ر</b> قم ۱۲۹۲ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۲۳ )	
		۲ ــ بطلان عقد الشركة أعدم شهره والشره ، البـــوت انها أم أبياشر	
		نساطها الذي تكونت من أجله مؤداه ورجعية أثر هذا البطلان فيما بين	
		اشركاء وعودتهم الى الحالة التي كانوا عليها قبل التعاقد واسترداد كل منهم	
		حسته التي قدمها سواء كالت نقدا أو عينا -	
£ 77	40	ر الطمن رقم ۱۳۹۳ کسنة ۵۰ ق ـ جلسة ۲۲/۳/۲۹۷ )	
		انقضـــا، شركات الاشخاص :	
		انقضاه شركات الاشخاص بوفاة أحد الشركاء وخضوعها للتصفية وقسمة	
		أموالها • جواز النص في عقب الشركة على استمرارها في حالة موت أحسد	
		الشركاء فيما بين الباقين منهم أو مع ورثة الشريك المتوفى • مؤدى ذلك •	
۲۱	. 19	( الطمن رقم ٥٩٩ لسنة ٥١ ق - چلسة ٥/١٩٨٧/١)	
		تاميم الشركات :	
	1	ــ النخاء تصريح المصانع والمنشآت المبينة في الجدول رقم ٣ المسرافق	
	1	للقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ - مؤداه ٠ توقف تلك المصانع والمنشب ت عن	
		نشاطها وعدم امتداد أثر هذا الالفاء الى المساس بملكية اصحابها لموجودات	
	ļ	عده المصانع المبادية والمعنوية بما فهها العلامات التبعارية إلا يغير من ذلك	
	-	وضع معامل الادوية تحت اشراف المؤسسة المامة للادوية ٠ علة ذلك ٠	
4.4	٠v.	( الطعن دقم ٧٢٩ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ٢٩/٢/٢٨٣ )	

المنتحة	القاعدة	
		شفعة
		أولا : استباب الشفعة :
. •		الجوار الذي يجيز الاخذ بالشفعة • تقديره • استقلال محكمة الموضوع به • حسبها اقامة قضائها على أسباب ساتفة •
17,1	٣.	( الطعتان رقبا ۲۲۲۲ ، ۲۳۱۰ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٥ )
		ثانيا : العق في الشـــفعة :
		۱ ــ الحقى فى الشغمة ثربوته للشخص الاعتبارى أسوة بالشسخص الطبيعى م ٣٩٦ مدنى عقة ذلك ثالتص القانونى الواضح ثرا محل للخروج عليه أو تأويله يدعوى الاستهداء بحكمة التشريع وقصد الشسارع منه ث
111	۳.	( الطعنان رقبا ۲۲۶۳ ، ۳۳۱۰ لسنة ٥٢ ق - چلسة ١٩٨٧/١/١٥ )
		٢ - الشخصية الاعتبارية • ثبوتها للدولة والوحدات التسابعة لها وللشركات • المسادتان ٥٣ ، ٥٣ مدنى • مسؤداه • اسستقلال الشسخصية الاعتبارية لتلك الوحدات والشركات رغم تبعيتها للدولة • أثر ذلك • أحقيتها في المقار المبيع من الدولة لاى وحدة تابعة لها باعتبارها من المفير •
171	٣.	( الطَّعَنَانُ رقبًا ٢٢٤٣ ، ٢٦٩٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٥ )
71"	1 hei	<ul> <li>٣ ــ البائع ، له طلب الشفعة في البيع الصادر من المسترى أو من أحد من تلقوا الحق عنه متى توافرت شروط الطلب .</li> <li>( الطمن رقم ١٣١٨ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨ )</li> </ul>
777	184	<ul> <li>الحق في الشفعة - من الحقوق انني يجرى فيها التوارث - (الطعن رقم ١٩٨٧/٤/٣٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٣٨)</li> </ul>

		7.7
القاعدة الصفرة	لعق في الشفعة :	كالثان تناقوط ا
	سفعة • مناطه • ألا يقوم مانع من موانعها أو يتخلف شرط	الحكم بالن
	بتحقق سبب من أسباب سقوطها في بيع الشفيع العقار المشفوع	من شروطها أو
	الحكم النهائي بثبوت حقه في الشفعة ، وبيع ملك الغير اذا	
	ترى حقه في ابطاله وآلت ملكية المبيع للبائع من أسباب. ر الشفعة ·	لم يستعمل الم سقوط الحق في
371 1EV	- ۱۲۷ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/٤/۲۸ )	, -
	ئل متنوعة :	دایماً ؛ مسا
	اوات الادعاء الفرعي بالتزوير بالتنازل عن التمسك بالورقة	انهاء احد
	، البات · مؤداه · استبعادها من الدعوى الاصلية واسقاط	
	ذلك • توجيه الادعاء بالتزوير ألى كل من يتمسك بالورقة •	حجيتها الازم
	سك بها • وجوب أن يكون من جميع الخصوم المتمسكين بها •	التنازل عن التم
	من بعضهم * لا أثر أنه على الباقين • لهم اثبات صحتها •	
	• ( •	( مثال فی شفعا
*AA AY	٣٢ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٥)	ر العُمن رقم ٤
.		
1 1		
1 1		
-   <del> </del>     -		

A	100	
الصقحة	القاعدة	
		شهر عقاری
		١ ــ التأشير بالحكم النهائي الصادر في الدعوى التي قيدت صحيفتها في السبحل الميني خلال خمس سنوات من تاريخ صبرورته نهائيا ١ أثره ١ اعتباره ججه على الفير من ترتبت لهم حقوق عينية على المقار واثبتت لصلحتهم بيانات في السجل الهيني بأثر رجعي ينسحب الى وقت قيد صحيفة الدعوى ١ الإحكام التي صدرت قبل العمل بقانون السبجل الهيني ولم تكن قد أشربها وجوب التأشير خلال خمس سنوات من تاريخ العمل به ١ م ٣٣ منه ١ وجوب التأشير خلال خمس سنوات من تاريخ العمل به ١ م ٣٣ منه ١ وجوب
<b>71</b> Å	٧٢	( الْطُعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥ )
	114	٧ - حق الارتفاق ، ماهيته ، تكليف يتقل المقاد المرتفق به لغائدة المتقاد المرتفق ، عدم حرمان مالك المقاد المخادم من مباشرة حقوقه على ملكه ، شرطه ، عدم المساس بحق الارتفاق ، مخالفة ذلك ، أثره ، التزامه باعادة الحال الى ما كانت عليه مع التعويض ان كان له مقتضى ، طلب مالك المقاد المرتفق ابطال تصرف المالك في المقاد المرتفق به أو محو تسجيله ، غير جائز ، المادتان ١٠١٥ و ١٠٢٣ مدنى ، ( الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٥٣٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨)
		<ul> <li>٣ ــ الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكييلية على المحرر المشهر • عدم قابليته للطمن متى فصل في المنازعه بشأن تقدير الرسم • فصله في منازعات أخرى • خضوعه للقواعد الهامة في الطمن •</li> </ul>
٧٢٢	101	( الطَّمَن راقم ١٦٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٧ )

الصلحا	الناسة	, The second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of
		( ص )
		صورية
		أولا : مسائل عسامة :
		١ - طلب انواع عقد ايجار الارض الفضاء لانتهاء مدته • عدم منازعة
		الطاعن فيه أمام محكمة الموضوع • النص عليه بالصورية • صبب جديد • عدم جواز التحدى به لاول مرة أمام محكمة النقض •
۸۱	.,۲۲	( الطمن وقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٨ )
		٢ ــ حق دائني المتعاقدين والخلف الخاص في التمسك بالعقد الظاهر
		في مواجهة من يتمسك بالعقد الجقيقي طبقا لاحكام الصورية ٠ م ٢٤٤ مدني٠
		تغدمه على حق الوارث الذي يطمن على تصرف مورثه بأنه يعفى وصية • علة
		ذلك • الوارث يستند حقه من قواعد الارث التي تمتير من النظام العسام
		ولا يستمده من المورث ولا من المقد الحقيقي ، عدم اعتباره من دوى الشمال. الذي تحري الناملة من مرحلة المارة ودورة من قدار المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد الم
		الذي تجرى الفاضلة بينهم طبقا لها • مؤداه • علم قبول التبسك بالمقــد الظاهر في مواجهة حقه في الارث •
٤٣٣	49	( الطَّمَن رقم ۱۲۵۸ لسنة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۷/۳/۲٤ )
		٣ ــ دفاع قانوني يخالطه واقع أم يسبق طرحه على محكمة الموضوع •
	1.7.	عدم جواز اثارته لاول مرة أمام محكمة النقض ( مثال في صورية ) ٧
٥٢٧	115	( الطبن دقم ۱۳۸۲ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١/١٩٨٧/٤)
		ثانيا : المسورية بطريق التسخير :
		التسخير في الصورية ٠ عدم اقتصاره على التصرفات ٠ جمسوازه في
		الخصومة والاجرادات القضائية • شرطه • ألا يقصد به التحايل على المقانون
		فيكون غير مشروع ٠
127	72	( اَلْطُهنَ رَقَمَ ٢٢٠٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢١ )

- 111	
Sala   Sac(8)	النائة المسودية :
	<ul> <li>١ ــ تقدير أدلة الصورية وأقوال الشهود واستخلاص الواقع منها -</li> <li>سلطة مطلقة لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها - شيطه -</li> </ul>
41V VA	( الطن رقم ٢٥٦ نسنة ٥٣ ق _ جلسة ٢٥/٢/٧٨٧)
	<ul> <li>٢ ــ انتفاه شروط القرينة القانونية المنصوص عليها في المسادة ٩١٧ مدنى * لا يحول دون استنباط إضافة المتصرف الى ما بعد الموت من قسرائن تضائية آخرى * استقلال قاضى الموضوع بتقدير هذه القرائن .</li> </ul>
ر دستان پیدادی	·
877 3V	( الطَّين وقم ١٢٥٨ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٤ )
•	
:	

العبقما	القاعدة	
		(ض)
-		خوائب
		أولا: الشريبة على كسب العمل:
		<ul> <li>الضريبة على المرتبات • وعاؤها • المزايا المنوحة عوضا عن نفقات يتكيدها صاحب الشأن في سبيل أدائه لعمله • ليست دخلا • مؤدى ذلك • عدم خضوعها للضريبة •</li> </ul>
710	V4	( الطمن رقم ٧٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢ )
710	٧٩	<ul> <li>٢ - بدل الاغتراب • خضوعة للضريبة • شرطه •</li> <li>( الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ١٥ ق - چلسة ١٩٨٧/٣/٢ )</li> </ul>
		٣ – اعتداد الحكم المطمون فيه بمسمى بدل الاغتراب دون الوقوف على سبب تقريره أو وجوه انفاقه ودون التقيد بما هو ثابت في الاوراق من تحمل الشركة المطمون ضدها بمصروفات إقامة مدير فرعها في مصر وسفره اليها منافة للقانون وقصور .
710	٧٩	( الطمن وقم ٤٧٩ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢ )
İ		ثانيا : الضريبة العسامة على الايراد :
140	44	مبلغ الاعفاء المقرر للاعباء العائلية في الضريبة على المرتبات · م · ٦ ق ١٩٧٧ لسنة ١٩٨١ · عدم خضوعة للضريبة العامة على الدخل · علة ذلك · ( الطفن ١٣٨٧ لسنة ٥٦ ق – جلسة ١٩٨٧/١/١٩ )
		ثالثا : خريبة التركات :
		<ul> <li>١ - تحديد وصف الاراض الداخلة فى عناصر الشركة وتقدير قيمتها * العبرة فيه هو بنوعية الضريبة المفروضة عليها فى الوقت الذى انتقلت فيه الاموال الى ملكية الوارث *</li> </ul>
722	101	( الطَّن رقم ١٧٤٥ كسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٢٥ )

المشخة	القامية	
		٢ ــ ثبوت أن الاراض موضوع النزاع كان مربوطا عليها ضريبـــة
		الأطيان الزراعية وقت وفاة مورثه الطاعنين طبقا للمادة ١ ق ١١٣ لسسنة ١٩٣٩ بشأن ضريبة الاطيان الزراعية ولم يثبت ادخالها ضمن حدود المدينة واخضاعها لضريبة المقارات المبنية أو الاراضي الفضاء المدة للبناء * مؤداء *
		واعتبادها ارضا زراعية تقدر قيمتها بما يعادل عشرة أمثال القيمة الايجسارية المتخذة أساسا لريط الضريبة • م ٣٦ ق ١٩٤٢ لسنة ١٩٤٤ المدل •
٧٤٤	۱۵۸	( الطَّعَن والم ١٣٤٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٧/٥/٢٥ )
		رابعا : الضريبة على التصرفات العقارية :
		سريان الضريبة على التصرفاع المقارية التي تم شهرها اهتبارا من أول
		يناير سنة ١٩٧٤ ° م ٥٦ ق ٦٦ لسنة ١٩٧٨ ° عدم سريانها على المقسود العرفية التى تم التصديق على التوقيعات فيها وسداد رسم التسجيل قبل أول
		يناير سنة ١٩٧٤ ولو تراخت باقي اجراءات التسجيل الى ما بعد عدا التاريخ.
		ء آ ذلك ٠
777	٦٨	( الطعن راقم ١٥٠ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣ )
		خامسا: التقسادم الضريبي:
		التقادم الضريبي . بنه سريانه من اليوم التالي لانتهاء ميماد تقسيديم
		التقادم الشريبي · بنه سريانه من اليوم التالي لانتهاء ميعاد تقسيديم الاقرار أو من تاريخ اخطار المول للمصلحة في حالة عدم تقديمه الاقرار ·
		التقادم الضريبي . بنه سريانه من اليوم التالي لانتهاء ميماد تقسيديم
740	۸۹	التقادم الشريبي ، بده سريانه من اليوم التالي لانتهاء ميعاد تقسيديم الاقرار أو من تاريخ اخطار المول للمصلحة في حالة عدم تقديمه الاقرار ، الربط عن نشاط مخفي الو عناصر مخفاه ، سريان التقادم بالنسبة له من تاريخ علم مصلحة الضرائب بذلك ، المواد 22 مكرو (١/٩٧ ، ١/٩٧ مكرو (١)،
740	<b>^</b> 3	التقادم الشريبي ، بده سريانه من اليوم التالى لانتهاء ميماد تقسديم الاقرار أو من تاريخ اخطار المبول للمصلحة في حالة عدم تقديمه الاقرار ، الربط عن نشاط مخفى أو عناصر مخفاء ، سريان التقادم بالنسبة له من تاريخ علم مصلحة الضرائب بذلك ، المواد 22 مكررا ، ٩٧ / ، ٩٧ مكرر (١)، (١) ق ١٤ لسنة ١٣٩٩ .
440	۸۹	التقادم الشريبي ، بده سريانه من اليوم التالى لانتهاء ميماد تقسديم الاقرار أو من تاريخ اخطار المبول للمصلحة في حالة عدم تقديمه الاقرار ، الربط عن نشاط مخفى أو عناصر مخفاء ، سريان التقادم بالنسبة له من تاريخ علم مصلحة الضرائب بذلك ، المواد 22 مكررا ، ٩٧ / ، ٩٧ مكرر (١)، (١) ق ١٤ لسنة ١٣٩٩ .
440	<b>^</b> 9	التقادم الشريبي ، بده سريانه من اليوم التالى لانتهاء ميماد تقسديم الاقرار أو من تاريخ اخطار المبول للمصلحة في حالة عدم تقديمه الاقرار ، الربط عن نشاط مخفى أو عناصر مخفاء ، سريان التقادم بالنسبة له من تاريخ علم مصلحة الضرائب بذلك ، المواد 22 مكررا ، ٩٧ / ، ٩٧ مكرر (١)، (١) ق ١٤ لسنة ١٣٩٩ .
790	<b>^9</b>	التقادم الشريبي * بده سريانه من اليوم التالى لانتهاه ميعاد تقسديم الاقرار أو من تاريخ اخطار المبول للمصلحة في حالة عدم تقديمه الاقرار * الربط عن نشاط مخفى أو عناصر مخفاه • سريان التقادم بالنسبة له من تاريخ علم مصلحة الضرائب بذلك * المواد 22 مكررا ، ٩٧ / ، ٩٧ مكرر (١)، (٢) ق ؟ ١ لسنة ١٣٩٩ .
*40	A <b>9</b>	التقادم الشريبي ، بده سريانه من اليوم التالى لانتهاء ميماد تقسديم الاقرار أو من تاريخ اخطار المبول للمصلحة في حالة عدم تقديمه الاقرار ، الربط عن نشاط مخفى أو عناصر مخفاء ، سريان التقادم بالنسبة له من تاريخ علم مصلحة الضرائب بذلك ، المواد 22 مكررا ، ٩٧ / ، ٩٧ مكرر (١)، (١) ق ١٤ لسنة ١٣٩٩ .

القاعدة الصفحا	عقد ــ عمل
	عقبد
	اولا : ادكان العلقة وشروط العقاده :
	أ ب النيابة في التماقيد :
	الوكالة الخاصة . نطاقها . ورودها على عمل سمين . مقتضــــــاه .
	شمولها توابعه ولوازمه الضرورية . م ٧٠٧ ملغي .
41V 144	( الطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٤١١/١٤٨٧ )
,	ب ــ بطلان المقود واجازتها :
	« المقتع الباطل »
	قاعدة زوال العقد منذ ابرامه كاثر للقضاء ببطلانه عدم أعمالها
	فى خصوص بدء سريان تقـــادم التعـــويض على العمـــل غير المشروع الذي
	قضى على أسساسه بالبطلان • علمة ذلك • عمدم تحقمق الضرر الفعل الا من
	يوم المحكم بالبطلان . م ۱۷۲ مغنى .
2EA 44	( الطعن رقم ۱۸۲۲ فسنة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۷/۳/۲۳ )
	« اجازة العقد القابل الابطسال »
	الإجازة الضمئية لمقد البيع القابل للابطال . من أعمال التصرف .
	لا يملكها القيم على المحجور عليه ولا الوسى على القاصر الا بالذن سحكمـــة
	الأحوال الشخصية للولاية على المال • اثره • علم اعتبار سكوت القيم عن
1	طلب الطال العقد الصادر من المحجوز عليه اجازة ضمنية له .
44 44	(الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١١/١/١٨٧)
	ثانيا : اثار المقد :
	ا ـ بالنسبة للانسخاص :
	« أثر العقد بالنسبة المتعاقبين »
	الشرط الجزائي . تحققه يجمل الضرر واقما في تقدير المتعاقدين .
	عبء اثبات عدم وقوعه على عاتق المدين .
E-V 41	( الطعن رقم ۱۸۰٦ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٨ )

3 4 4		
الصلحة	اللامنة	« اثر المقد بالنسبة للقيم »
		حق دائتي المتماقدين والخلف الخاص في التمسك بالعقد الظاهـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		. في مواجهة من يتمسبك بالمقد الحقيقي طبقا لاحكام الصورية · م ٢٤٤ مدني·.
		تقدمه على حق الوارث الذي يطمن على تصرف مورثه بالله يخفى وصية .
		علة ذلك ، الوارث يستمد حقه من قواعد الارث التي تعتبر من النظام العام
		ولا يستمده من المورث ولا من العقد الحقيقي • عدم اعتباره من ذوى الشأن
		اللين تجرى الفاضلة بينهم طبقًا لها ، مؤداه ، علم قبول التمسك بالمقد
	٠,	الظاهر في مواجهة حقه في الارث .
244	47	( الطمن رقم ۱۲۵۸ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۳/۲۲ (
		ب ــ بالنسبة لموضوع العقــد :
		« تفسیسی الطبید »
		تفسير اللعقود والشروط من سلطة سحكمة الموضوع متى كان تفسيرها
		مما تحتمله عباراتها ولا خروج فيها عن العنى الظاهر لها .
477	٨٤	( الطبن رقم ۲۵۲۲ لسنة ۵۲ ق ـ جلسة ۲/۱۲/۲/۱۲ )
	•	ثالثا : بَعض اثواع العقبود :
		ا ــ عقسود الايجىسار :
		١ ــ ايجار الأرض الفضاء . عدم خضوعه لقوانين ايجار الأماكن .
		طبيعة الأرض اللؤجرة ، العبرة فيها بما ورد بالعقد وقت التماقد مثى كان
		مطابقا للحقيقة والرالاة المتعاقدين . لا عبرة بالفرض الذي أستؤجرت من
		أجله ولا بما يطرأ عليها ،
1.4	77	( الطمن رقم ٤٨٩ فسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١/٢٤ )
	-	٢ _ طلب الإخلاء للتاجير من الباطن ولاحتجاز الثثر من مسسكن في
- 1	- 1	البلد الواحد بغير مقتضى • سببان لطلب واحد • هو الاخلاء لانحلال العقد.
		القضاء أبتدائيا بالاخلاء لاحدهما ساعتبار الطلب الآخر مطروحا على بيحكمة
1		الاستئناف . اثر ذلك .
044	114	( الطمن رقم ۱۳۸۲ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١ )

المشمة	ب عقب البية :
V** \ \ a	الهبة التى يشترط فيها المقابل . عدم اعتبارها من التبرعات المحضة الواجب توثيقها بعقد رسمى . اشتمال العقد على الترامات متبادلة بين طرفيه . اعتباره عقدا غير سسمى لا تجب له الرسمية ولا يجوز الرجوع فبه ولو وردت الفاظ التنازل والهبة والرجوع . (الطعن رقم 1981 لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٤)
	ج ـ المقود الإداريــة :
	العقود التي تبرمها الادارة مع الافراد ، اعتبارها عقبودا ادارية . شرطه ،
100 1.	(الطعن رقم ٨١١ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ٢٦/٣/٢١)
	شرط المنسع من اقتصرف: حظر التصرف الذي كان مقررة بالمادة ٩ من أمسر نائب الحسماكم المسكري رقم ٤ تسنة ١٩٧٦ اقتصاره على الاراضي والوحدات السمكنية المحصدة من الجمعية التعاونية لاحد اعضائها بوصفه عضوا بها ٠ عدم انسرافه الى التصرف الصادر من المعضو في جزء من المباني التي اقامهما على تلمك الارض .
YA -	( العلمن رقم ۲۰۱۹ لسنة ۹۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۹ ) ا

الصلحة	القاعدة	عمل
		اولا : عقسه العبسل :
		ا ـ عثاصر عقد العمسل:
		<ul> <li>التقادم المخمس للحقوق الدورية المتجددة .م ٣٧٥ مــدنى .</li> <li>احتلافه في احكامه ومبناه عن التقادم الحولى .م ٣٧٨ مدنى . المقصود</li> <li>بالهايا والاجسور . شمولها أجور العمال والموظفين والمستخدمين .</li> </ul>
709	۸۱	( الطعن رفم ١٤٧٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٨ )
		ب ــ آثار عقب العمسل:
]		« التزامات صاحب العمـل »
		۔ اداء الاجس :
		<ul> <li>(١) القضاء نهائية باحقية العامل في العمولة والمكافأة السسسنوية ،</li> <li>اكتسابه قوة الامر القضى في دعواه التالية بفروق العمولة والمكافأة السنوية عن مدة لاحقه ، طالما أن اساس أنطلب في اللمويين وأحمد .</li> </ul>
7.1	14.	رَ الْطُون رقم ٢٠٦ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ٢٦/٤//١٦ )
		« التزامات العــامل »
		<ul> <li>التزام العامل باطاعة أوامر جهة العمل طالما الاتخالف القسانون والنظم .</li> </ul>
YAĄ	77	( الطمن رقم ٧٣٩ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢ )
- 1		ج ـ تنظيم العمـل:
-		« سلطة صاحب المهل في تنظيم ادارته »
		ا سلطة جهة العمل في تقدير اسباب القطاع العامل لا يحسدها
		غير اساءة استعمال السلطة • التزام العامل باثبات مشروعية غيابه •
104	47	(الطمن رقم ١٠٥٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٥)

المنع	القاعدة	<ul> <li>٢ ــ مدة الانقطاع التي لم يحتسبها طبيب الشركة اجلاة مرضية .</li> <li>قراره في شــانها نهائي مهما كان رأي الطبيب الخاص .</li> </ul>
104	ψλ	
		د ـ انتهاء عقيد العبيل :
		« فسنخ العقد بالارادة المنفردة »
		<ul> <li>المقد غير المحدد المدة . حق كل من طرفيه في اتهائه بالارادة المنفردة . شرطه . اخطار الطرف الآخر برغبته مسبقا .</li> </ul>
٥٧٥	١٧٤	( الطمن رقم ١٠) لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٤/١١ )
		<ul> <li>٢ ــ اخطار المعلمل بالهاء العقد او بفصله . وجوب ان يكون بكتساب</li> <li>مسجل . قانون العمل لم يستلزم له شكلا خاصا .</li> </ul>
٥٧٥	۱۲٤	( الطعن رقم ١٠) لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٤/١٢ )
;		<ul> <li>" - اللهاء صاحب العمل للعقد غير المحدد الهدة بالوادته المنفردة .</li> <li>اثره . انهاء الرابطة العقدية ولو انسم الانهاء بالتصيف .</li> </ul>
م۷٥	.148	( الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١٢ )
		<ul> <li>٤ - عدم مراعاة صاحب العمل لقواعد التاديب : لا يمنعه من فسنخ المقد منى توافرت مبوراته .</li> </ul>
٥٧٥	۱۲٤	( الطمن رقم 10 لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١٢ )
		ثانيا : الماملون بالقطاع المسام :
		<ul> <li>أ ـ عسلاقة العمسل :</li> </ul>
		علاقة الدولة بالماملين بها . ماهيتها . الترامهم باداء العمل المتوط بهم بعناية السخص الحريص . مصدره القانون . الاخلال بهذا الالتسرام اذا ما أضر بالدولة . أثره ، مسئوليتهم عن تعويضها . مصدرها القانوني. خضوعها لقواعد التقادم العادى . م ٣٧٤ مدتن .
17%	ÏEV	﴿ الطُّن رقم ٣٣٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١

7	
والكاعدة العنقطة	بِأَتْ تَسْوِية حالة العاملين :
	١٠ ـ تسوية حالة العاملين بالدولة من حملة المؤهلات العلمية وفقسا
/ .	للمادتين الشانية والرابعة من القمانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ . مجال تطبيقها
	المينون على درجسات أو فئات أدني من اللوجات المقررة الزهلاتهم العلمية
	وفقا لمرسوم ٦ أغسطس ١٩٥٣ ) والكينين على اعتمادات الاجور والكافات
	الشاملة ، والميتين دون تعديل اقدمياتهم ، اعتبار اقلمياتهم من تاريخ
	دخولهم الخدمة أو تاريخ حصولهم على مؤهلاتهم أيهما أقرب .
104 44	( الطمن رقم ۱۳۱۲ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٥ )
	٢ ـــ العاملون اللدين يسرى في شأنهم القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ . وجوب
	تسوية حالاتهم علي أساس تلرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم أسسوة
	بزملائهم المعينين على ذات العرجات المقسررة لمؤهلاتهم وفقسا لمرسسوم ٦
	المسطس سنة ١٩٥٣ ولم يشملهم مجال تطبيق القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧
	المسار اليه . علة ذلك .
104 44	( الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥١ ق ـ جاسة ١٩٨٧/١/٢٥ )
	٣ _ شهادة مراكز التدريب المهنى التابعة لمصلحة الكفاية الانتاجية.
1 1	تقييمها كشهادة متوسطة • علم اضافة ملة أقلمية افتراضية الى حاملها سواء
	كانت مدة دراسته بأجازات ، أم استمرت بغير أجازات . قراد وزير التنمية
1 1	الادارية ٨٣ لسنة ١٩٧٥ ، الساقه مع أحكام القانون ١١ لسسنة ١٩٧٥
	التشريع الاطلى ه
7.4 141	( الطمن رقم ۲۷۰۰ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ٢٢/١/١٨٨٧ )
1 1	٤ ــ أحكام القانون ٧٧ لسنة ١٩٧٦ والقانون ٥١ لسنة ١٩٧٩ ، قصر
	سرياتها على العينين بوظائف الصبية والاشراقات ومساعدي المستاع .
1 -1	الفقرة د من المسادة ٢١ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . مجال تطبيقهـــــا .
1.1	المملون المينون لاول مرة في مجموعة الوظائف المهنية أو الغنية بالغنسات
24.1	المحددة بها أو ما يعادل هذه الفيسات .
V.Y 101	( الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١)
[-:]	ه - عدم جواز الاستناد الى قاعدة الساواة للخروج على ما يقرره
	المشرع بنص صريح .
1201 1777	( الطمن رقم ١٦٥٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٧ )

7 . 4	10.100	
العيقطة	القامدة	ج ـ تصحیح اوضاع ا <b>لعاملین</b> :
		<ul> <li>١ ــ مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية وفقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥.</li> </ul>
		المبرة فيها . عدد سنوات الخدمة المجسوبة في اقدمية العامل من تاريخ
		تعبينه في الجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون . مضافا النيها مـــالم
		يحسب في هذه الاقدمية من مدد الخدمة السابقة وفقا للمادتين ١٨ و ١٩
	l	من القانون المشار اليه .
YAe	10	(الطعن رقم ١٥٩٠ لسنة ١٥ ق ـ جاسة ١٩٨٧/٢/٢٢)
174-	'	
		٢ ــ طلب ضم مدد الخدمة السابقة المعتبرة للترقية وفقا للقانون ١١
		لسنة ١٩٧٥ المعدل بشأن تصحيح أوضاع العاملين . وجوب التقدم بسه
		الى لجنة شئون العاملين المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القانون
		المشار اليه . عدم كفاية ثبوت تلك المدد بعلف خدمة التعامل وقت التعيين.
ሥነተ	٨٧	( العلمن رقم ١٠٥٣ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٨ )
		٣ مدد الخدمة السابقة التي قضيت في الجمعيــات التعـاونية
		الزراهية . الاعتداد بها في حساب المدد الكلية اللازمة للترقية طبقا لقسانون
		تصحيح أوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .
<b>£</b> V£	١٠٤	( الطعن رقم ۱۰۷۰ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٩/٣/٣/١٠ )
		<ul> <li>إ ـ طلب ضم مدة الخدمة السابقة المعتبرة للترقية وفقا للقائسون</li> </ul>
- 1	- 1	١١ لسنة ١٩٧٥ . وجوب التقدم به الى لجنة شئون الماملين المختصمة
		خلال ثلانين يوما من تاريخ نشر القانون النشار اليه . عدم كفاية ثبوت تلك
		المدد ببلف الخدمة .
٤٧٤	١٠٤	( الطعن رقم ۱۰۷۰ لسنة ٥٦ في - جلسة ٢٩/٣/٣١٩ )
- 1		ه ـ مدد العمل السابقة التي لم يسبق احتسابها في الاقدمية سواء
		كانت عسكرية أو مدنية . ادماجها في مدة خدمة العامل الكلية التي تبدأ
1	- 1	من قنَّة بداية التعيين المقررة لكل طائفة من طوائف العاملين . الاستثناء .
		العاملون الفنيون أو المنيين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية تخفيض
)		المدة الكلية المتعلقة بهم لفترة موازية للمدة المشترطة للترقية من فئة بداية
- 1		التعبيد، إلى الفئة الاعلى التي عين فيها فعلا ، علة ذلك ،م ٢١/د ق ١١
		اسستة ١٩٧٥ .
111	3.3	( الطعن رقم ۱۹۲۷ لسنة ۵۲ ق س جلسة ۱۹۸۷/۲/۲۹ )

التغييم المسال الشمهادات العراضية ١١٧٠ . شروط تطبيقها . عدم المساس بالتغييم المسال الشمهادات العراضية طبقا التشريعات الصادرة قبل تاريخ والمرتب المستحق للعامل . وعدم تخفيض الفئة المنالية والمرتب المستحق للعامل . وعدم تخفيض الفئة المنالية والمرتب المستحق للعامل .  ۷ ـ وجوء للتحدى يقاعدة المساواة فيما ياهض احكام الفاسون .  ٨ ـ دبلوم المعاهد البريطاية . عدم تقييمه كوهل دراسي تنفيدا وحكام القانون ١١ لسنة ١٩٥٠ .  ١ - دبلوم المعاهد البريطاية . عدم تقييمه كوهل دراسي تنفيدا والمحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٠ .  ١ - اللمن رقم ١٩٣٨ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩/٤/١٨١ )  ١ - التسكين الخاطيء لا يكسب العامل حقا .  ١ - الالتزام بالعمل باحكام الفصلين الثالث والرائع من القانون المناسخة ١٩٥ ق - جلسة ١١/٤/١٧/١ . ق ١٣ لسنة ١٩٠٠ السنة ١٩٧٠ . حساب ـ مدد النفيدة للمنازيغ المشار اليه .  ١ - الطعن رقم ١٩٦٧ لسنة ١٥ ق - جلسة ١١/١/١٧/١ . ق ١٣ لسنة المنازيغ المنازيغ المنازيغ المناز اليه .  ١ - مدد المخدمة الكلية اللازمة الترقية وفقا للقانون ١١ لسنة ١٩٠٥ .  ١ - مدد الخدمة الكلية اللازمة الترقية وفقا للقانون ١ لسنة ١٩٠٠ . وحسب في هذه الاقلمية من مدد الخدمة الصوبة في العمية العالم من تاويخ من القانون المناز اليه . وحسب في هذه الاقلمية من مدد الخدمة السابقة وققا للمادتين ١٨ و١١ و١٩٠٠ . والطعن وقم ١٩٠١ لسنة ١٩٠٤ )  ١٥ - ٢ - ترقية العامل الني وظيفة خالية بالهيكل التنظيمي وفي الوظيفة . ١٩٨٠ ١٠٠ العمن وقم ١٩٠١ لسنة ١٩٠٤ ) . الطعن وقم ١٩٠١ لسنة ١٩٠٤ ق - جلسة ١٩٨١/١١٠ ) . الطعن وقم ١٩٠١ لسنة ١٩٠٤ ق - جلسة ١٩٨١/١١٠ ) . الطعن وقم ١٩٨١ لسنة ١٩٠٤ ق - جلسة ١٩٨١/١١٠ ) . الطعن وقم ١٩٨١ لسنة ١٩٠٤ ق - جلسة ١٩٨١/١١٠ ) . الطعن وقم ١٩٨١ لسنة ١٩٠٤ ق - جلسة ١٩٨١/١١٠ ) . الطعن وقم ١٩٨١ لسنة ١٩٠٤ ق - جلسة ١٩٨١/١١٠ ) . الطعن وقم ١٩٨١ لسنة ١٩٠٤ ق - جلسة ١٩٨١/١١٠ ) . الطعن وقم ١٩٨١ لسنة ١٩٠٤ ق - جلسة ١٩٨١/١١٠ ) . الطعن وقم ١٩٨١ لسنة ١٩٨١ المهرور المهرور في وقم - جلسة ١٩٨١/١١٠ ) . الطعن وقم ١٩٨١ المهرور في وقم - جلسة ١٩٨١/١١٠ ) . الطعن وقم ١٩٨١ المهرور في وقم - جلسة ١٩٨١/١١٠ ) . الطعن وقم المهرا المهرور في وقم المهرور في وقم - جلسة ١٩٨١/١١٠ ) . المهرور المهرور المهرور المهرور المهرور المهرور المهرور المهرور المهرور المهرور المهرور المهرور المهرور المهرور المهرور المهرور المهرور الم			
(الطعن وقم ۱۹۳۸ قسنة ۲۰ ق - جلسة ۱۹۸۷/۱۱)  ۷ - لاوجه للتحدى بقاعدة المساواة فيما يباهض احكام المفاسون .  ۸ - دبلوم ۱۹۳۸ قسنة ۲۰ ق - جلسة ۱۹۸۷/۲۱)  ۸ - دبلوم المعاهد البويطانية ، عدم تقييمه كوقول دراسى تنفيسلا الاحكام القانون ۱۱ لسنة ۱۹۷۰ .  ۱۹ - المسكين الخاطئ و ق - جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۱)  ۱۹ - المستكين الخاطئء لا يكسب المامل حقا .  ۱۱ - الالتزام بالمعل باحكام الفصلين الثالث والرابع من القسانون السنة ۱۹۷۵ /۱۷۷ . ق ۲۲ لسنة ۱۲۸ /۱۸۷۱ والجداول المحقة به حتى ۱۹۸۱/۲/۲۱ . ق ۲۲ لسنة م۸۷ م ۱۱ بند حد من القانون ۱۱ لسنة ۱۹۷۰ . حساب - مدد الفصليم طبقا لاحكامها حتى التاريخ المشار اليه .  ۱ - مدد الخامة الكلية اللازمة للترقية وفقا للقانون ۱۱ لسنة ۱۹۷۰ .  ۱ - مدد الخامة الكلية اللازمة للترقية وفقا للقانون ۱۱ لسنة ۱۹۷۰ . مصب في هذه الاقلمية من مدد الخلمة السابقة وفقا للمسادتين ۱۸ و۱۱ من المائر اليه .  ۱ - ترقية المامل الى وظيفة خالية بالهيكل التنظيمين وفي الوظيفسة الاعلى مباشرة . قوامها توافر الشروط فيمن برشح لهه .	10210	<u>- व्यक्ति</u>	بالتقييم المسالى للشهادات المداسية طبقا للتشريعات الصادرة قبل تاريخ لنريخ لنريخ المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المال
(الطعن رقم ۱۳۲۸ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٧٤/١) ١ ١٩٥ ٨ ـ دبلوم المعاهد البريطانية . عدم تقييمه كمؤهل دراسي تنفيسذا الاحكام المقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ ١ ١٩٧٨ ١ ١٩٧١ ١ ١٩٧٨ ١ ١٩٧١ ١ ١٩٧١ ١ ١٩٧١ ١ ١٩٨١ ١ ١٩٨١ ١ ١٩٨١ ١ ١٩٨١ ١ ١٩٨١ ١ ١٩٨١ ١ ١٩٨١ ١ ١٩٨١ ١ ١٩٨١ ١ ١ ١	<b>•</b> V1	177	
٨ ـ دبلوم المعاهد البريطانية . عدم تقييمه كورهل دراسي تنفيلا الاحكام التانون ١١ لسنة ١٩٧٥ .  ( الطعن رقم ١٩٣٨ لسنة ١٥ ق ـ جلسة ١٩٨٤/٤/١)  ٩ ـ التسكين الخاطىء لا يكسب المعامل حقا .  ١ ـ الإلتزام بالمعمل باحكام الفصلين الثالث والرابع من القسانون .  ١١ ـ الالتزام بالمعمل باحكام الفصلين الثالث والرابع من القسانون السنة ١٩٧٥ . ق ٢٢ لسنة ١٩٧٥ م ١١ بنذ هد من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . حساب ـ مدد الفصلمة طبقا لاحكامها حتى التاريخ المشار اليه .  ١ ـ مدد الفحلين وقم ١٩٧٧ لسنة ١٥ ق ـ جلسة ١٩٥٧/٥/١١)  ١٥٤ د ترقية المسلمين :  ١ ـ مدد الخلمة الكلية اللازمة للترقية وفقا للقانون ١١ لسنة ١٩٠٥ . العبرة فيها . عدد سنوات الخلمة المحسوبة في اقلمية المعامل من تاريخ بعد وقت تطبيق هذا القانون . مضافا اليها مالم يحسب في هذه الاقلمية من مدد الخلمة السابقة وفقا للمسادتين ١٨ و١١ من المائر اليه .  ١ ـ ترقية العامل التي وظيفة خالية بالهيكل التنظيمين وفي الوظيفسة الاعلى مباشرة . قوامها توافر الشروط فيمن برشح لهه .			٧ ــ لاوجِه للتحدي بقاعدة المساواة فيما يناهض أحكام الفانسون .
المعن رقم ۱۹۲۸ لسنة ۱۹۵۰ .  المعن رقم ۱۳۲۸ لسنة ۱۵ ف حبسة ۱۹۸۷/۱۱ )  المعن رقم ۱۳۲۸ لسنة ۱۵ ف حبسة ۱۹۸۷/۱۲ )  المعن رقم ۱۳۳۸ لسنة ۱۳ ق حباسة ۱۹۸۷/۱۲ )  المعن رقم ۱۳۲۸ لسنة ۱۳ ق حباسة ۱۹۷۱/۱۲ . ق ۲۳ لسنة ۱۹۷۱ السنة ۱۹۷۰ المسنة ۱۹۷۰ المسنة ۱۹۷۰ المسنة ۱۹۷۰ المسنة ۱۹۷۰ المسنة ۱۹۷۰ المسنة ۱۹۷۰ المسنة ۱۹۷۰ المسنة ۱۹۷۰ المسنة ۱۹۷۰ المسنة ۱۹۷۰ المسنة ۱۹۷۰ المسنة ۱۹۷۰ المسنة ۱۹۷۰ المسنة ۱۹۷۰ المسنة ۱۹۷۰ المسنة ۱۹۷۰ المسنة ۱۹۵۰ المسنة ۱۹۵۰ المسنة ۱۹۵۰ المسنة ۱۹۵۰ المسنة ۱۹۵۰ المسنة ۱۹۵۰ المسنة ۱۹۵۰ المسنة ۱۹۷۰ المسنة المسلم من تاريخ المسنة المسلم من تاريخ المسنة المسلم المسنة المسلم المسنة المسلم المسنة المسلم المسنة ۱۹۵۰ المسنة وفقا للمسادتين ۱۸ و۱۹ من الماتون المسائر اليه المسنة ۱۹۰۰ المسنة ۱۹۷۰ (المكن رقم ۱۹۰۰ لمسنة ۱۳ ق حجاسة ۱۹۸۷/۱۲۲۲)	٥٧١	۱۲۳	( الطعن رقم ۱۳۲۸ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١ )
9 - التسكين الخاطىء لا يكسب العامل حقا .  (الطعن رقم ١٩٣٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٢)  1 الالتزام بالعمل باحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون السنة ١٩٧٥ را٢ بنلا ه من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . ق ٢٣ لسنة ١٩٧٥ مند المخدمة المحم ١١ بنلا ه من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . حساب - مدد المخدمة المحم طبقا لاحكامها حتى التاريخ المشار اليه والطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١١٥)  1 - مدد الخامة الكلية اللازمة للترقية وفقا للقانون ١١ لسنة ١٩٠٥ . المعبرة فيها . عدد سنوات الخدمة المحسوبة في المعمية المعلم من تاريخ تعبينه في المجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون . مضافا اليها مالم يحسب في هذه الاقلمية من مدد الخلمة السابقة وفقا للمادتين ١١ و١١ من الماشر اليه .  ١ - ترقية العامل التي وظيفة خالية بالهيكل التنظيمين وفي الوظيفسة ١٩٨٠ العلم مباشرة . قوامها توافر الشروط فيمن يرشح لهه .			لاحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ .
(الطعن رقم ۱۳۳۸ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١١)  ۱ - الالتزام بالعمل باحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المسنة ١٩٧٥ والجداول المحقة به حتى ١٩٧١/١٢/٣١ . ق ٢٣ لسنة ١٨٧ م ٢١ بند ه من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . حساب - مدد انخدمة طبقا لاحكامها حتى التاريخ المشار اليه و الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/١١)  ١٥٤ د - ترقية العساملين : ١ - مدد المخلمة الكلية اللازمة للترقية وفقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . العبرة فيها . عدد سنوات الخدمة المحسوبة في اقدمية العامل من تاويخ نميينه في الجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون . مضافا اليها مالم يوسسب في هذه الاقلمية من مدد الخدمة السابقة وفقا للمادتين ١٨ و١١ مرا العشن بالمن الله ١٩٥٠ . ١٩٨٧/٧/١٠)	٠٧١	175	( العلمن رقم ۱۳۲۸ لسنة ۱۲ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۶/۱۱ )
1 الالتزام بالعمل باحكام الفصلين الثالث والرابيع من القانون السنة ١٩٧٥ - ق ٢٣ لسنة ١٩٧٥ - ق ٢٣ لسنة ١٩٧٥ ملام ٢١ بند ها من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . حساب مدد النخامة من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . حساب مدد النخامة التاريخ المشاد اليه والطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/١٧)  1 - مدد الخامة الكلية اللازمة للترقية وفقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . العبرة فيها معد سنوات الخامة المحسوبة في اقدمية العامل من تاريخ العبية في الجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون ، مضافا اليها مالم من القانون المساد اليه ١٩٥٠ من القانون المساد اليه ١٩٥٠ من القانون المساد اليه ١٩٥٠ من القانون المساد اليه ١٩٥٠ من القانون المساد اليه ١٩٥٠ من القانون المساد اليه ١٩٥٠ من القانون المساد اليه ١٩٥٠ من القانون المساد اليه ١٩٥٠ من مدد الخدمة خالية بالهيكل التنظيمي وفي الوظيفسة الاعلى مباشرة . قوامها توافر الشروط فيمن برشح لهه .			٩ ــ التسكين الخاطىء لا يكسب العامل حقا .
ا السنة ١٩٧٥ والجداول المحقة به حتى ١٩٧١/١٢/١ . ق ٢٢ اسنة ٨٧ م ٢١ بند هـ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . حساب _ مدد انخدمة طبقا لاحكامها حتى التاريخ المسار اليه ٠ (الطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٥/١١) ١٥٤ د - ترقية العساملين : ١ - مدد المخلمة الكلية اللازمة للترقية وفقا القانون ١١ لسنة ١٩٧٠ . العبرة فيها . عدد سنوات الخدمة المحسوبة في اقدمية العامل من تاريخ نميينه في الجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون . مضافا اليها مالم يحسب في هذه الاقدمية من مدد الخدمة السابقة وفقا المادتين ١٨ و١١ من القانون المساد اليه . ١٩٨٠ / ١٩٨٠ ) ٢٠ ترقية المامل التي وظيفة خالية بالهيكل التنظيمين وفي الوظيفسة الاعلى مباشرة . قوامها توافر الشروط فيمن برشح لهه .	071	۱۲۳	( الطمن رقم ۱۳۳۸ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١٢ )
د - ترقية المساملين:  ١ - مدد المخدمة الكلية اللازمة للترقية وفقا القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . العبرة فيها . عدد سنوات الخدمة المحسوبة في اقدمية العامل من تاريخ تعييته في الجهة الموجود بها وقت تطبيق عذا القانون . مضافا اليها مالم يحسب في هذه الاقدمية من مدد المخدمة السابقة وفقا المسادتين ١٩ و١٩ من القانون المشار اليه .  ١٥ ( العكن علم ١٩٩٠ لسنة ٥ م - جلسة ١٩٨٧/٧/٧٢ )  ٢٠ ترقية العامل الى وظيفة خالية بالهيكل التنظيمين وفي الوظيفسة الاعلى مباشرة . قوامها توافر الشروط فيمن برشح لهه .	VY7.	\ <b>a</b> 1	<ul> <li>۱۱ لسنة ۱۹۷۰ والجداول المحقة به حتى ۱۹/۱/۲/۳۱ . ق ۲۳ لسنة ۷۸ م ۲۱ بند هـ من القانون ۱۱ لسنة ۱۹۷۰ . حساب ـ مدد الخدمة طبقا لاحكامها حتى التاريخ المشار اليه ٠</li> </ul>
ا مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية وفقا القانون 11 لسنة ١١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠			
<ul> <li>٢ ــ ترقية المامل الى وظيفة خالية بالهيكل التنظيمي رفى الوظيفسة</li> <li>الاعلى مباشرة . قوامها توافر الشروط فيمن برشح لها .</li> </ul>			<ul> <li>١ ـ مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية وفقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ .</li> <li>العبرة فيها . عدد سنوات الخدمة المحسوبة في اقدمية العامل من تاريخ تعيينه في الجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون . مضافا اليها مالم يحسب في هذه الاقدمية من مدد الخدمة السابقة وفقا للمادتين ١٨ و١٩ من القانون المشار اليه .</li> </ul>
الأعلى مباشرة . قوامها توافر الشروط فيمن يرشح لهه .	44.	٦٥	( الطمن بقم ١٥٩٠ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢ )
1 1		•	<ul> <li>٢ ــ ترقية المامل الى وظيفة خالية بالهيكل التنظيمي وفي الوظيفة</li> <li>الاعلى مباشرة . قوامها توافر الشروط فيمن برشح لها .</li> </ul>
	727	٧٨	

The second second	
التاعدة الصلحة	والمناه المرقية ليست حقا مكتبديا المامل ، خضوعها لتقدير الوحدة
	الاقتصادية . توافي شروط المترخية في العياش وتبوت الحقيته فيهسما مع
	وجود الوظيفة الفالية ﴿ أَكُوهُ إِنَّ حَامُ جَوَاتِ حَرَمَتُهُ مِنَ التَوْقَيْدُ مِا عَيْنَ مِنْهُ ا
	اجراء حركة الترقيات بها " يغير سبب يبرر ذلك .
PEY VA	( العلمن رقم ١٩٨٢ لسنة ٥٦ ق ــ كِلسة ١/٨٧/٢/١ )
	} ــ المدد اللازمة الترقية وَفَقاً القَانُونِ ١١ لسنة ١٩٧٥ . وَجُوبِ ان
	تكون مند خدمة فعلية ، وفي الجهات المنصوص عليها في المسادة ١٨ وبالشروط الواردة بها وبالمسادتين ١٩ و ٢٦ من القانون المشار اليه
- TAY A7	
	٥ - سوء سيلوك العامل المؤدى الى انهياء خدمته ١ الاعتداد به عنية
	احتساب مدد الخدمة الفعلية سواء وقع في مَجَال العمل أو خسارجه:.
-	علة ذلك .
777 72	( الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٥/٢/٢/١ )
-	٦ - ترقية العاملين بشركات القطاع المام . اتمامها لوظيفة تاليــة
	سباشرة للوظيفة الدرقي منها ، مع توافر شروط شفلها فيمن يرشح البها .
1 "	م ۳۷ ، ۳۳ ق ۶۸ لسنة ۱۹۷۸ ٠
217 94	( الطمن رقم ۸۹۳ فسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٢ )
- [-	٧ ــ ترقية الماملين بالقطاع المام الى وظائف الدرجة الاولى ومايعلوها
	في ظل القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، قوامها الاختيار على اساس الكفاية وفقا
	المعايير التي تضعها جهة العمل تطبيقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقسم
	۱۰۰۷ لسنة ۱۹۷۸ .
7AY 12A	( الطعن رقم ۲۰۹۲ ق ــ جلسة ۱۰/۵//۱۰ )
	٨ ــ سلطة صاحب الممل في تقدير كفاية العامل ووضيعه في الكسان
	المناسب الذي يصلح له والترقية على الدرجات الشاغرة . لا يحدها الاعبب
	اساءة استعمال التناطة بنه .
TAY TEA	( الطعن رقم 2017 ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٠ )

المشعة	الثاعدة	ل _ تقدير كفاية العاملين :
	141	ا . تقدير درجة كفاية العاملين الخاضمين لنظام التقادير الدورية. حق للجنة شئون العاملين وحدها طالب خلا تقديرها من الانحراف واساءة استعمال السلطة . وأى الرئيس المباشر أو مدير الادارة المختص مجسود انتراح المسادتان ٢٤ و ٢٦ من القانون ٤٨ استة ١٩٧٧. (الطعن رقم ٢٦٢٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٧/٤/١١)
	-	٣ ـ تقدير درجة كفاية العاملين الخاضمين لنظام التقارير الدورية حق للجنة شئون العاملين وحدها طائلة خلا تقديرها من الانحراف واساءة استعمال السلطة . وأى الرئيس المباشر أو مدير الادارة المختصة سجدو اقتراح . قياس الاداء بصفة دورية وجوبه ثلاث مرات خلال المسنة الواحدة نبل المتقرير النهائي . المادتان ٢٤ ، ٢٦ من القانون ٨٤ لسنة ١٩٧٨ .
٧٨٢	١٤٨	( الطمن رقم ۲۰۹۱ ق – جلسة ۱۹۸۷/٥/۱۰ )
	·	ه ــ عــالاوات العــاملين :
		<ul> <li>ا سالتقادم الخمسى للحقوق الدورية المتجددة . م ٣٧٥ مسدنى .</li> <li>اختلافه في أحكامه ومبناه عن التقادم الحولى . م ٣٧٨ مدنى . المقسسود بالهايا والاجور . شمولها المجور العمال والوظفين والمستخدمين .</li> </ul>
404	۸۱	( الطمن رقم ١٤٧٠ فسئة ٢٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٨ )
404	۸۱	<ul> <li>٢ ـ فروق العلاوات الدورية المستحقة للعامل . خضوعها للتقسادم الخسي .</li> <li>( الطعن رقم ١٤٧٠ فسئة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٨ )</li> </ul>
۱۳۰	٣١	و - مسسمائل متنوعة : 1 - القانون ۱۳۳ لسنة ۱۹۹۱ والقانون ۱۷۰ لسنة ۱۹۹۱ . نطاق سربانهما . المؤسسات الصناعية التي يعددها وزير الصناعة . ( الطمن وقم ۱۳۲۲ لسنة ۸۶ ق - جلسة ۱۹۸۷/۱/۱۸
14.	٣١	<ul> <li>٢ ـ ملحقات الاجر غير الدائمة . ساهيتها . الاجر الاضافي مقسابل الزيادة في ساعات العمل القررة . اجر متغير مرتبط بالظروف الطارئة .</li> <li>الطعن رقم ١٣٣٦ فسئة ٨٤ ق _ جلسة ١٩٨٧/١/١٨ )</li> </ul>

	-
المدة الصلحة	۳ - اجرادات تادیب اعضاء الادارات القانونیة بالمؤسسات والهیئات المام . خضوعها لاحکام القانون ۱۸ لسنة ۱۹۸۸ ، ملة ذلك . العلمن رقم ۱۹۸۲ لسنة ۲۵ ق - جلسة ۱۹۸۷/۲/۲۹ )
	٤ حواقر الابتكار في قانون الغاملين بالقطاع الغام رقم ٨٤ لسسنة ١٩٧١ والقراد الجمهوري رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٧٧ والقراد الجمهوري رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ ، قطباقها ، فطباق لطبيقها ، ما يكتشفه العامل من اختراعات اثناء وبسبب تادية وظيفته بيجة تجارب كلف بها أو داخلة في واجبات عمله أو لها مسلة بالشسئون المسسكرية ،
777 12	الطمن رقم ۱۹۳ لسنة ۵۳ ق _ جلسة ۱۹۸۷/۰/۱ ) ثالثـا : العاملون بجهـات آخری :
^^ 4	حظر سبق العاملين بالاتحاد التعاوني الزراعي لزملائهم في الفئسة والاقدمية بالجهات التي عينوا بها بعد حل الاتحاد ، عدم تحقق زمالتهم لنظرائهم المساملين بهذه الجهات النظرائهم المساملين بهذه الجهات الا من وقت هذا التعيين . ق ٢٤ لسنة ١٩٧٨ . (الطعن وقم ٩٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)

الصفحة	القاعد	
		فوائد
		اولا : 'استحقاقها :
		١ - تعديل المادة الثانية من الدستور بالتص على أن مبادى، الشريعة الاسلامية د المصدر الوئيسي للتشريع » ، انصرافه الى التشريعات التي تصدر بمد تاريخ هذا التعديل في ١٩٨٠/٥/٢١ عدم انطباقه على التشريعات السابقة عليها ومنها المادة ٢٢٦ مدنى بشأن استحقاق الفوائد ٠ حكم المحكمة الدستورية العليا رقم ٢٠ لسنة ١٠ ق دستورية ٠
120	۳٥	( الطَّمَن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٣ ق – جلسة ١٩٨٧/١/٢١ )
		<ul> <li>٢ ـ منازعة المدينين في المفوائد التي الزمهم بها أمر الاداء بعد أن صار     نهائيا ١ استخلاص العكم المطمون فيه أنها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجة     فرض الحراسة عليهم وتأميم ممتلكاتهم ولا تنطوى على اخلال بقوة الامسس المفضى ١ سسائغ ١</li> </ul>
4.4	٤٩	( الطمن وقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٤ )
		ثانيا : الغوائد التأخيية :
		الفوائد التأخيرية المستحقة على ديون الماملين باحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ • وقف سريانها على كافة الديون المستحقة للجهات المنصوص عليها في المادة ١١ منه أيا كان سبب استحقاقها • م ١٥ ق ٦٩ لسسنة ١٩٧٤ •
7.7	£4	﴿ الطَّمَنْ رَقَمَ ١٦٨ لُسَنَةَ ١٥ قَ ـ جِلْسَةَ ١٩٨٧/٢/٤ )

الصنحة	القاعدة	
		(ق)
		قانون ـ قرار اداری ـ قضاه
		_ قوة الامر المقفى _ قوة قاهرة
		قانون
'		اولا : دستورية القـوانين :
		تعديل المادة الثانية من القدستور بالنص على أن مبادى الشريعة الاسلامية د المصدر الرئيسي للتشريع ، انصرافه الى التشريعات التى تصدر بعد تاريخ هذا التعديل في ١٩٨٠/٥/٢٦ عدم انطباقه على التشريعات السابقة عليها ومنها المادة ٢٣٦ مدنى بشأن استحقاق الفوائد محكم المحكمسة المستورية العليا رقم ٢٠ لسنة ١ ق دستورية ٠
180	70	( الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢١ )
		ثانيا : تطبيـق القـوانين :
		( ) القانون الواجب التطبيق : القوانين المتملقة بالنقام العام :
		۱ ــ القانون • سريانه بأثر فورى على ما يقع من تاريخ نفاذه ما لم ينص فيه على خلاف ذلك • أثار العقد خضوعها لاحكام القانون الذى أبــرم فى ظله ما لم تكن أحكام القانون الجديد متعلقة بالنظام العام • سريانها باثر فورى على عقود الايجار السارية ولو كانت مبرمة قبل العمل به •
700	٥٩	( الطمن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٠ ق – جلسة ١٩٨٧/٢/١٦ )
		<ul> <li>٢ – حق التأجير المفروش • قصره على الملاك والمستأجرين المصريين فقط والاجانب ليس لهم هذا الحق سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين المواد ٣١ ، ٤٠، ١/٤٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ • تعلق ذلك بالنظام العام • سريانه على الملاقات التي نشأت قبل صدور القانون المذكور • علة ذلك •</li> </ul>
- 1	1	5, 5, 5, 5, 5, 7, 7, 7, 7, 7, 7, 7, 7, 7, 7, 7, 7, 7,

-		
الصفحة	لقاعدة	٣ - صيدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ متضينا النص على تحمل المستأجر
		م المؤجر الكاليف أعمال الترميم أو الصيانة المورية والعامة بنسب متفاوته
		ع الوجر في المناء المبنى • م ٩ ق ١٣٦١ أسنة ١٩٨١ أمر متملق بالنظام
		العام و وجوب تطبيق حكمه باثر فوزى على ما لم يستقر من المراكسز
		القام * وجوب تعبيق عنه بالو توري بق ما لم يستعم من الراسد
۸٥٥	17	( الطَّمَن وقم ١٠٨٤ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٤/٨ )
		« القانون المساني »
j		١ ــ ايجار الارض الفضاء ٠ عدم خضوعه لقوانين ايجار الاماكن ٠
		طبيمة الارض المؤجرة * العبرة فيها بما ورد بالعقد وقت التعاقد متى كان
- 1		مطابقا للحقيقة ولارادة المتعاقدين ٧ عبرة بالغرض الذي استرجرت من
		أجله ولا بما يطرأ عليها ٠
1.4	۲V	( الطمن رقم ٤٨٩ كسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )
		٢ ــ أحكام القانون المدنى • وجوب تطبيقها ما لم يرد في تشريعــــأت
- 1		ايجار الاماكن نص خاص يتعارض معها ٠ عدم تعرض القانون ٤٩ لســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
Ì		١٩٧٧ لتحديد التعويض في حالة تسليم المالك للمستأجر وحدة بالمقار
		الجديد لا تصلح للغرض الذي كانت تستعمل فيه الوحدة المهدومة أو حالة
		اتفاق الطرفين على مواصفات خاصة بالوحدة الجديدة · مؤداه · تطبيســق
		احكام القانون المدنى . علة ذلك .
٤٠٧	91	( انطمن وقم ۱۸۰٦ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٨ )
		٣ _ عقد الايجار • خضوعه للقانون الذي أبرم في ظله • الإستثناء •
		صدور قانون جدید متعلق بالنظام العام • سریانه باثر فوری مباشر • خلو
		قوانين ايجار الاماكن من كيفية تقدير المستحق للمستأجر عند انتهاء العقد
		المحرد في ظل القانون المدني الملغي مقابل ما يقيمه من مبسان على الارض
		المؤجرة • أثره • خضوعه لقواعد الالتصاق • المادة:٦٥ مدنى قديم •
777	122	( الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٦/٥/١٩٨٧ )
	- 1	

الصفحة	न्यदांबी	« قوانين الاحـوال الشخصية » :
		<ul> <li>١ - نكييف التفريق بين الزوجين بسبب اهتناق الزوجة الاسلام واباه الزوج الدخول فيه - خضوعه للشريعة الاسلامية باعتبارها القانون العام في مسائل الاحوال الشخصية ٠ م ١٠ مدنى ١ عتبار التفريق لهذا السبب طلاقا وليس بطلانا للزواج يعود الى بداية العقد ( مثال في حضانة ) ٠</li> </ul>
۱۷۳	٤١	( الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٣ ق « احوال شخصية » – جلسة ١٩٨٧/١/٢٧ )
۳. ۹		<ul> <li>٢ ــ الشريعة الاسلامية • تطبيقها في المنازعات المتملقة بالاحـــوال الشخصية للمصريين غير السلمين المختلفي الطائفة أو المله • أحكامها لا تبيز للزوجة طلب التفريق أذا غيرت طائفتها عن تلك التي ينتمي النيها الزوج • (الكمن وقيم ٥١ لسنة ٢٥ قي «أحوال شخصية » ــ چلسة ١٩٨٧/٢/٤٤)</li> </ul>
1.4	۷۱	ر العلق ودم ١٠ سنت ٥٠١ ق د اخوان متعلقیه ۵ - جست ١٩٨٧/١/١٤
		« قوانين العمـــل » :
		۱ ـ تسوية حالة العاملين بالدولة من حملة المؤهلات العلمية ونقا للمادتين الثانية الرابعة من القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ · مجال تطبيقها المعينون على درجات أو فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم العلمية وفقا لمرسوم ٦ أغسطس ١٩٥٣ ، واللعينين على اعتمادات الاجور والمكافات الشاملة ، والمعينين دون تعديل الفلمياتهم ، اعتبار اقدمياتهم من تاريخ دخولهم الخدمة أو تاريخ حصولهم على مؤهلاتهم اليهما اقرب .
104	**	( الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٥ )
		۲ ـ العاملون الذين يسرى فى شاتهم القانون ۳۵ لسنة ١٩٦٧ . وجوب تسوية حالاتهم على أساس تدويج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم اسسسوة بزمالاتهم المهينين على ذات الدوجات القررة لمؤهلاتهم وفقا لمرسسوم ٦ إغسطس سنة ١٩٦٧ ولم يشملهم مجال تطبيق القانون ۳۵ لسنة ١٩٦٧ ألشار اليسه ، علة ذاك .
104	77	( الطمن رقم ۱۳۱۲ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٥ )
		<ul> <li>٣ _ التزام العامل باطاعة الواسر جهة الممل طالما الاتخالف القالون</li> <li>واللوائح والنظم .</li> </ul>
TAA	77	( الطَّمَن رقم ٧٩٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢ )

	_	
الصلحة	القاعدة	<ul> <li>إ ــ أحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . شروط تطبيقها . عدم المد اس</li> </ul>
		بالتقييم المالي للشهلاات الدراسية طبقا للتشريعات الصادرة قبل تاريخ
	1	نشر الفانون مالم يكن ذلك افضل للعامل ، وعدم تخفيض الفشة المالية
		والمرتب المستحق للعامل .
٥٧١	۱۲۲	(الطعن رقم ۱۳۳۸ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١٢)
		(( قوانین اخسری »
		القانون ٦٣ لسنة ١٩٧٦ يحظر شرب الخمر . نطباق الحظر الوارد إ
		به . عدم امتداده الى نقل أو بيع الخمر .
444	44	( الطعن رقم ۷۹۹ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٢٢/٢/٧٨٧ )
		ب _ سريان القانون من حيث الزمان :
- 1		1 ـــ القانون . سريانه باثو فورى على سا يقع من تاريخ نفاذه مـــالم
j		بنس فيه على خلاف ذلك . أثار العقد خضوعها لاحكام القانون الذي أبرم
		في ذله مائم تكن أحكام أتقانون الجديد متعلقة بالنظام العام • سريالها بأثر
- }		فررى على مالم يكن قد اكتمل من اللواكز القانونية . قوانين أيجار الاماكن
		سريانها باثر فورى على عقود الايجار السارية ولو كانت مبرمة قبل العمل
400	٥٩	( الناهن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢١/٢/١٨١)
	ĺ	٢ ــ الاصل . عدم سريان القانون الاعلى الوقائع والمراكز القانونية
- 1		الني تنشأ وتتم في الفترة من تاريخ العمل به إلى حين الفائه . الاستثناء.
		جواز الخروج على هذا الاصل في غير المواد الجنائية والنص صراحة على
		سرياته على المساشى .
101	18	( الطعن رقم ۷۲ لسنة ٥٦ ق «دوال شخصية» ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١٨ )
- 1		٣ - النص في المادة السابعة من القاون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على العمل
		به اعتبارًا من تاريخ نشر العكم بعدم دستورية القرار بقانون ١٩٧٩/٤٤ وليس من اليوم التالي لتاريخ نشره • هدفه • توفير الاستمرارية لاحكام القيانون
i		القديم بعد تلافي العب الذي شهاب أجراءات أصداره وأحضهاع الوقائع
- 1		الناشئة في ظله للقواعد المماثلة المقررة بالقانون الجديد مالم يكن قد صدر
		بشانها حكم حار قوة الأمر المقضى . مثال في متعه .
1/07	181	( الطعن رقم ۷۲ لسنة ٥٦ ق ((احوال شخصية)) ـ جلسة ٢٨/٤/٢٨ )

	١٣٠
ناعدة (الصقحة	<ul> <li>١٤ - الاصل . عدم سريان القانون الا على الوفائع والمراكز القسانونية التي تنشأ وتتم في الفترة من تلريخ المدل به التي حين القائه . الاستئناء جواز الخروج على هذا الاصل في غير المواد الجنائية والنص صراحة على سرياء على المسافى .</li> </ul>
107 18	( الطعن رقم ۱۰۸ لسنة ده ق ب (الحوال شخصية) جلسة ۲۸۸/۱/۸۸۷ ) ٢
	<ul> <li>النص في المادة السابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على العمل به اعتبارا من تاريخ نشر الحكم بعدم دمستورية القرائر بقاتون ١٩٧٩/٤٤ وليس من اليوم التالي لتاريخ نشره . هدفه . توفير الاستعمارية لأحكام الفانون الفديم بعد تلافي العيب اللى شاب اجراءات اصداره واخضماع الوقائع الناشئة في ظله القراعد الممائلة المقررة بالقاتون الجديد ماام يكن قد صدر بشانها حكم حاز قوة الأمر المقضى . ( مثال بشأن الاعتراض على الطاعة ) .</li> </ul>
707 18	( الطعن رقم ۱۰۸ لسنة ودق ــ (احوال شخصية) جلسة ۱۹۸۷/٤/۲۸ ) ٢
771 15	<ul> <li>٦ - وجوب قيد عقود الإيجار المفروش بالوحدة المحلية . المسادتان</li> <li>٢ ، ٢٤ من ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، عدم سريانه على المقود اللتى انتهت في</li> <li>تاريخ سابق على السمل بالقلاون المذكور علة ذلك .</li> <li>( الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٩ )</li> </ul>
	ثالثا : تفسر (لقيانون :
	١ - التفسير التشريعي :
	ا ــ مبانى الغنادق والمحلات التجارية والتشات السياحية . مسدم دخولها فى مدلول عبارة ألمبانى السسكنية ومبانى الاسسكان الادارى الواردة بالفقرة الاولى من المسادة السادسة من القاون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ . نص المسادة المسسانية من القانون ٢ لسنة ١٩٨٦ . نظم من جديد الحالات التي يخضع الترخيص ببنائها لشرط الاكتتاب فى سندات الاكتتاب . عدم امتباره تفسيرة تشريعيا لنص تلك الفقرة التى الفاها . مؤداه عدم خضوع الترخيص بمبانى الفنادق قبل العمل به لشرط الاكتتاب فى سندات الاد كان . مخالفة ذلك . خطأ .
112 5	( النفين رفم ١٢٥ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٧ )

(الصلحة	القاعدة	<ul> <li>٢ ـــ المنشآت الآبلة للسقوط . ماهيتها . اعتبار الاشجار والنخبــــل</li> <li>منها . القانون رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٩٤ . الغاؤهبالقانون راقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ .</li> <li>اغفاله النص على اعتبارهما في حكم المنشآت التي يجرى عليها أحكامه . اثره.</li> </ul>
799	10.	( الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٥/١٠ )
		ب ــ التفسيسي القفيسائي :
		الحق فى الشفعة . ثبوته للشخص الاعتبارى أسوة بالشخص الطبيعى. م ١٣٦ مدنى . علة ذلك . النص القاونى الواضح لا محل للخسسروج عليسه أو تاويله بدعوى الاستهداء بحكمه التشريع وقصد الشارع منه .
171	۳.	(الطعنان رقعا ۲۲۲۳ ، ۲۳۵۹ لسنة ۵۲ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱/۱۵)
		قرار اداری
		ا سقبول طلب التعويض امام محكمة النقض . شرطه . أن يكون من قرار ادارى سما تختص بالفصل في طلب الفائه . القرارات الادارية . ماهيتها . اخطار وزير العدل للقاضي بان الحركة القضائية أن تشبيطة بالترقية ليس من قبيل تلك القرادات . فقدان ملف الطالب لا يرجع الى قسوار ادارى . طلب التعويض عن هذا او ذاك . غير مقبول .
ot	١٥	(الطين رقم ٨١ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ٢٧/٦/٧٢٢ )
		<ul> <li>٢ - استبدال أو بيع عقارات الاوقاف . الأصل فيه أن يكون بطريق المزاد الملنى ، الاستثناء . جوازه بطريق الممارسة فى الاحوال المبينة حصرا المادة 11 من القرار اللجمهورى 1181 لسنة 1197 . سلوك طريق المارسة فى غير تلك الاحوال . أثره . بطلان التصرف . علة ذلك .</li> </ul>
	1	
170	111	( الطين رقم ه-١٤٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١ )

الصفحة	القاعدة	
		قضاه
		ـ رد القفســاه :
		<ul> <li>١ ــ تقديم طلب لرد القاضى . اثره . وقف المعموى بقوة القانــون</li> <li>الى ان يحكم فى الطلب نهــائيا . تقديم طلب آخر بعد القضاء برفض الطلب</li> </ul>
		الى ان يحكم في الطلب فيه أو عدم قبوله أو بالبات التنازل عنه ، لا يترتب الأول أو سقوط الحق فيه أو عدم قبوله أو بالبات التنازل عنه ، لا يترتب
		عليه وقف الدعوى ولو وجه الى قاضى آخر . جـــواز الحكم بالوقع من
		المحكمة التي تنظر العموى .
1.4	1	( الطمن رقم ۸۹) لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤)
- [		٢ ــ طلب الرد المقدم من الوكيل • لزوم أن يكون مرفقا به توكيله
		الخاص المفوض فيه برد قاضى بعينه أو هيئة بعينها في دعوى بداتهسا،
		ولو كان الرد في حق قاضي بجلس لاول مرة لسمامه المعوى بمذكرة مقدمة لكاتب الجلسة ، م ١٥٤ مرافعات ، علة ذلك ،
		العامن رقم ۷۲۸ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٢ )
127	- 77	
	- 1	<ul> <li>٣ ـ تصحيح الاجراء الباطل . وجوب اتمامه في ذات مرحلة التقاضي</li> <li>التي :نخذ فيها هذا الاجراء . عدم الرفاق التوكيل الخاص برد القاضي لدى</li> </ul>
		التقرير به وعدم تقديمه أمام محكمة أول درجة حتى صدور العكم بعسام
İ	- 1	تبول طلب الرد . تأييد محكمة الاستثناف هذا القضاء . صحيح .
129	47	( الْطَعَن رَقَم ٧٢٨ لَسَنَة ٥٣ ق _ جَلسَة ١٩٨٧/١/٢٢ )
		مخامسية القفساة :
	- 1	١ ــ دعوى المخاصمة • فصل المحكمة في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى
l		وجواز قبولها • أساسه • ما يرد في تقرير المخاصمة والأوراق المودعة معه •
	1	عدم جواز تقديم أوراق ومستندات أخرى • المادتان ١٩٥٥ و ٤٩٦ مرافعات •
	- 1	ضم أوراق أمر وقتى به أصول المستنفات • مخالفة للقانون •
777	78	( الطَّمَن رقم ١٧٩١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩ )
		٢ _ تقديم صورة شمسية للاحكام والاوراق محل المخاصمة ١٠ استبعاد
		المحكمة لها كدليل في دعوى المخاصمة • لا خطأ • علة ذلك •
777	74	( الطّعن رقم ۱۷۹۱ كستة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩ )

الصلحة		<ul> <li>٣ - دعوى المخاصمة • سماع أقوال القاض أو عضو النيابة المخاصم</li> <li>قبل فصل المحكمة في تعلق أوجه المخاصمة بالمعوى وجواز قبولها • مقرر</li> <li>لصلحتها • ليس لفيرهما التمسك به •</li> </ul>
777	74	( الطعن رقم ۱۷۹۱ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٩ )
		٤ ـ دعوى المخاصمة • أساسها القانونى المسئولية الشخصية للقاضى أو عضو النيابة فيما يتملق بأعمال وظيفتهما • مؤدى ذلك • عدم جـواز مساءلة النائب العام عن أعمال لم تصــدر منه شخصيا • أساسه • تبعية أعضاء النيابة العامة له تبعية وظيفية لا تدخل فى نطاق التبعية التضمينية التى يسال فيها المتبوع عن أعمال تابعة •
٤٨٧	1.7	( الطّعن رقم ۱۲۳۱ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩ )
		<ul> <li>عدم لزوم حضور العضو المخاصم بنفسه أمام الهيئة التي تنظر</li> <li>دعوى المخاصمة •</li> <li>م 293 مرافعات •</li> </ul>
٤٨١	1.7	( الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ١٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩ )
٤٨١	9 09	<ul> <li>الأصل علم خضوع القاضى فى نطاق عبله للمسائلة القانونية •</li> <li>الاستثناء • وروده على سبيل الحصر • م ٤٩٤ مرافعات • مناطه •</li> <li>( الطعن رقم ٢٣٣١ لسنة ٥ ق _ چلسة ١٩٨٧/٣٣٩ )</li> </ul>
٤٨٧	1.2	<ul> <li>٧ – أسباب المخاصمة • النش والتدليس والخطأ المهنى الجسيم • ماهية كل منها • تقدير جسامة الخطأ واستظهار قصد الانحراف • من مسائل الراقع • خضوعه لتقدير محكمة المرضوع طالما كان سائما •</li> <li>( الطعن وقم ٢٣٣١ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣٩ )</li> </ul>
		٨ ــ دعوى المخاصمة • الفصل في مرحلة تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وقبولها • نطاقه • ما ورد بتقرير المخاصمة وما يقدمه القاضى أو عضو النيابة من مستندات والأوراق المودعة ملف الدعوى الموضوعية • عدم جواز تقديم مستندات أخرى من المجاصم •
143	1.7	( الطمن رقم ۱۳۳۹ تسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣١ )

السفحة	القاعدة	
		قوة الامر القضى
		'ولا : قوة الأمر المقضى للأحكام الصادرة في السائل المدينة :
		( أ ) شروط العجية :
		<ul> <li>١ ــ قرينة قوة الأمر المقضى ٠ م ١٠١ / ١ اثبات ٠ شرطها ٠ وحدة المرضوع فى كل من الدعوبين ٠ استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة متى استندت الى أسباب تؤدى الى النتيجة التي انتهت اليها ٠</li> </ul>
۲٠٧	٤٩	( الطعن رقم ، ١٦ نسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤ )
		<ul> <li>٢ ــ اكتساب القضاء النهائي قوة الأمر المقفى • شرطه • ما لم تنظر</li> <li>فيه المحكمة بالمعمل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقفى •</li> </ul>
٤٢٣	40	( الطَّعَنْ رقم ١٣٦٣ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣٣ )
		<ul> <li>٣ ـ المنع من اعادة النزاع في المسالة المقضى فيها • شرطه • وحدة المسالة في المدعويين واستقرار حقيقتها بالحكم الاول ، وأن تكون هي بذاتها الأساس فيما يدعى بدء في المدعوى الثانية بين نفس الخصوم •</li> </ul>
7,74	187	( الطَّعَنْ وقم ٨٨٨ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/٧ )
		<ul> <li>٤ ــ المنع من اعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها • شرطه • وحدة المسألة في الدعويين •</li> </ul>
٥٤	۱٥	( الطعن رقم ٨١ لسنة ٦٥ق (ارجال القضاء جلسة ١٩٨٧/٦/٢٣ )
		(ب) ما يحوز الحجية :ــ
		القضاء نهانيا بأحقية العامل في العمولة والمكافئة السنوية ، اكتسابه قوة الأمر المقضى في دعواه التالية بفروق العمولة والمكافئة السنوية عن مدة لاحقة ، طالما أن اساس الطلب في الدعويين واحد •
7-1	14.	( النامن رقم ٥٠٦ السنة ٥٢ جلسة ٢٦/٤/١٩٨٧ )

	٧ - النص في المادة السابعة من القانون ١٠٠٠ لسنة ١٩٨٥ على العمل المتار من تاريخ شر العكم لعدم دستورية القرار بقانون ١٩٧١/٤ وليس من اليوم التالي لتاريخ نشره • هدفه • توفير الاستمراية لاحكام القانون القديم بعد تلافي العيب الذي شاب اجراءات اصداره والخضاع الوتائسة في ظله القواعد المائلة القررة بالقانون الجديد مالم يكن قد صدر بشائها حكم حاز قوة الأمر المقضى مثال في متمة . ( الطمن رقم ٢٧ لسنة ٥ ق ((هوال شخصية)) - بطسة ١٩٨٥/١/١٨ ) ٧ - النص في المادة السابعة من القانون ١٠٠٠ لسنة ١٩٥٥ على المصل به اعتبارا من تاريخ نشر الحكم بعدم دستورية القرار بقانون ١٩٨٤/١/١٧ ) الميس من اليوم السالي لتاريخ نشره • هدفه • توفير الاستمرارية لاحكام وليس من اليوم السالي لتاريخ نشره • هدفه • توفير الاستمرارية واخضاع وليس من اليوم السالي لتاريخ نشره • هدفه • توفير الاستمرارية واخضاع القانون القديم بعد تلافي العيب الذي شاب اجراءات اصداره واخضاع القانون القديم بعد تلافي العيب الذي شاب اجراءات اصداره واخضاع القانون واخضاع المقانون القديم بعد تلافي العيب الذي شاب اجراءات اصداره واخضاع القانون والقديم بعد المناس المناس المناس والمناس والمناس المناس المناس المناس المناس المناس المناس والمناس
707 157	الوقائم الناشئة في طله المقواعد المماثلة المقررة بالقانون الجديد ما لم يكن قد صدر بشانها حكم حاز قوة الأمر المقضى • ( مثال بشأن الاعتراض على الماعة ) • ( الطعن وقم ١٠٨٨ لسنة ٥٠ ق « أحوال شخصية » . جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨ ) ع القضاء النهائي السابق بطرد المطمون ضده من منزل التداعي • اكتسابه قوة الأمر المقضى • أثره • منع الخصوم من العودة الى المناقشة في المسالة التي فصل فيها بأى دعوى تالية ولو بادلة قانونية أو واقعية لم يسبق الزبتها في المعودي •
774 187	(الطعن رقم ۱۸۸ سنته ۵۰ ق - جست ۱۳۰۲/۰۰۰۰
740 144	(ج) ما لا يحور العجية:  الحكم بعدم قبول دعوى الشفعة لوجود بيع ثان ، غير مانع من نظر دعوى الشفعة التي يرفعها الشفيع ذاته عن البيع الثاني في مواعيده وبشروطه ما لم توجد مسألة أساسية مشتركة بينهما فصل فيها الحكم السابق بحكم تترافر فيه شروط المنع من اعادة نظرها في الدعوى الجديدة .  ( الطعن رقم ١٦٨٥ لسئة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢)
	(د) دسائل متنوعة :- ۱ منازعة المدينين في الفوائد التي الزمهم بها أمر الآداء بعد أن صار الهائيا • استخلاص العكم المطمون فيه إنها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجة فرض الحراسة عليهم وتأميم ممتلكاتهم ولا تنطوى على اخسلال بقوة الأمر المقضى • سائم •
Y-V	( الطُّعَنْ رقم ١٦٨ كسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٤ )

	l sacial	١ - يحتوى التروير الاصلية والادعاء العرعي بالتروير * الانتجاء الى الحكم من التروير * الانتجاء الى الحكم من الله على الفصل في الادعاء بالتروير ضبه آخرين ممن يقيدون من المحسرر فيها على الفصل في الادعاء بالتروير ضبه آخرين ممن يقيدون من المحسرر ولا يجوز اختصامهم لأول مرة في هذه المرحلة * مؤداه * وجوب الالتجاء الى دعوى التروير الأصلية مع وقف نظر الاستثناف حتى يفصل فيها بحكم تكون له قوة الأمر المقضى *
	}	ثانيا : قوة الأمر القفي في المواد الجنائية :
		قوة الأمر المقضى • ثبوتها للحكم الجنائى • شرطه • صيرورته باتا غير قابل للطمن عليه •
£ a y	١	( الطّعن رقم ۱۱۲۹ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ٢٩/٣/٣/١ )
		<ul> <li>٢ - التماس اعادة النظر في أحكام المحاكم العسكرية بديل للطعن بالنقض في أحكام المحاكم العادية • مؤداه • عدم صيرورة تلك الأحكام باته الا باستنفاد طريق الطعن عليه بذلك السبيل أو بفوات ميماده • ق ٢٥ سنة ١٩٦٦ •</li> </ul>
104	100	( العُمَن رقم ١١٢٩ لسنة ٥٣ ق _ جلسة ٢٦/٣/٧٨٨ )
717	;#Y	<ul> <li>٢ - حجية الحكم الجنائي امام القضاء المدني . مناطها . القسرارات التي لا تفسل في موضوع النزاع لا حجية لها . ( مثال ) .</li> <li>( العلن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦ )</li> </ul>
	1	- Neutoffine minus
		قوة قاهرة
		الماصفة الغير منتظرة • يصح اعتبارها قوة قاهرة فى تطبيق المسادة ١٤٧ مدنى متى توافرت شروطها • اطسلاق القول بأن الرياح لا تعتبر قوة تندرج ضمن المحوادث الاستثنائية قصور •
₹¥.	144	( السُّعن رقم ٢٦٥ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ٢٨٠/٤/٢٨ )

الصفحة	ولقاعدة	المحالماه ـ محكمة الموضوع ـ مستولية
		معاهدات ــ ملکية
		امحاماه
		<ul> <li>١ ــ عدم تقديم المحامى سند وكالته عن بعض الطاعنين فى موضوع غير قابل النجزأة او فى النزام بالتضامن أو فى دعوى القانون فيها اختصال الشخاص معينين . لا أثر له على شكل الطمن المرفوع صحيحا من أحدهم .</li> <li>علة ذالك .</li> </ul>
444	4.	( الطمن رقم ٢٥ لسنة ٤٧ ق (احوال شخصية)) _ جلسة ١٩٨٧/٣/١٧ )
		<ul> <li>٢ ـ مباشرة المحامى للاجراء قبل صدور التوكيل ممن كلفه به . عدم</li> <li>جواز اعتراض خصمه بأن الوكالة لم تكن ثابتة قبل اتخاذ الإجراء . علمة</li> <li>ذلك .</li> </ul>
770	**	ر الطمن رقم ۲۲۵ لسنة ۹۲ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۲۳ )
		محكمة الموضوع
-		اولا : سلطة محكمة الوضوع في نظر الدعوى :
- 1		ف تكييف ال <i>دعوى</i> :
		١ _ سلطة محكمة الوضوع في تحديد الأساس القانوني المستحيح
774	20	للذعوى ، عدم اعتباره تغييراً لسببها أو موضوعها .
		( الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٥/١٩٨٧) ٢ - محكمة الموضوع - عدم تقيدها في تكبيف الدعوى بما يسسبغه
		الخصوم عليها . وجوب اسباغ التكييف الصحيح عليها .
198	٤٩	( الطمن رقم ۱۷۳۱ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٨ )
		- اعادة العموى الى الرافعة :
	19	ا جابة طلب فتح باب المرافعة والتصريح بتقديم مسمتندات ، من
7. 1	v l	اطلاقات محكمة الوضوع ، افقال الإشارة الى هذا الطلب ، رفض ضمنيله .
1		( الطمن رقم ۸۷۸ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١ )

الصلحة	القاعدة	ـ في تقديم المستثمات :
444	74	<ul> <li>ا تديم صورة شمسية للأحكام والأوراق محل المخاصمة . استبعاد المحكمة لها كدليل في دعوى المخاصمة . لا خطأ . علة ذلك .</li> <li>( الطعن رقم ۱۷۹۱ السنة ۱۵ و - جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۹ )</li> </ul>
		۲ ــ دعوى المخاصمة . فصل المحكمة فى تعلق اوجه المخاصمة بالمعوى وجواز قبولها . اساسه . ما يرد فى تقرير المخاصمة والأوراق المودعة معه . عدم جواز تقديم اوراق ومستندات اخرى . الملاتان ٤٩٥ و ٤٩٦ سرافعات . ضم اوراق امر وقتى به اصول المستندات . مخالفة للقانون .
777	74	( الطمن رقم ۱۷۹۱ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٩ )
		ـ سماع اقوال المخاصم في دعوى المخاصمة :
<b>7</b> /7	74	ـ دعوى المخاصمة . سماع أقوال القاضى أو عضو النيابة المخاصم قبل فصل المحكمة فى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها ، مقرر نصلحتهما . ليس لفيرهما التمسك به . (الطمن رقم ١٩٨٧/٢/١)
		ثانيا : سلطتها في فهم الواقع في الشعوى :
		<ul> <li>۱ - تقدیر ادلة الدعوی واستخلاص الواقع منها . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . افصاحها عن سصادر الادلة التي كونت منها عقیدتها و فحواها و مأخلها من الاوراق مؤدیة الی النتیجة التی خلصت الیسا .</li> <li>عاة ذلك .</li> </ul>
4/	۲۲ ,	( الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )
١٧		٢ ــ الجوار الذي يجيز الاخذ بالشفعة . تقديره استقلال محكمسة المرضوع به . حسبها اقامة قضائها على اسباب سائفة . (الطعنان رقها ٢٢٤٣ ، ٢٣٦٥ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١/١٥)
		<ul> <li>٢ ــ تحصيل فهم الواقع في اللعوى . من سلطة محكمة الموضوع .</li> <li>شرطه . الا تخرج باقوال الشهود عما يفيده مدلولها .</li> </ul>
19	v   1	( الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٧٨ )

المنفحة	القاعدة ا	<ul> <li>3 ــ سلطة محكمة الموضوع فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وتقدير ادلتها ، ما دامت تقيم قضاءها على اسباب سائفة . عدم التزامها بتتبع حجج الخصوم والرد استقلالا على كل حجة أو اجابة الطاعن لطلب اعدادة الماءورية للخبير .</li> </ul>
٦٧٣	120	(الطمن رقم ۱۹۳۳ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۵/۱)
		تالثا: مدى الترامها بقواعد الاثبات:
		۱ - اعتبار الورقة سبدا ثبوت بالكتابة . شرطه . صحدورها من الخصم الذي يحتج بها عليه وان تجعل التصرف المراد اثباته قصريب الاحتمال . تقدير ذلك . من سلطة قاضي الموضوع . لا رقابة عليه من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائما . مثال : بشأن استخلاص ثبوت الوكانة .
1 - 4	۲۸	( الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )
		<ul> <li>٢ ــ عدم التزام محكمة الموضوع باحاثة اللموى الى التحقيق الاثبات ما يجوز اثباته بشهادة الشهود . شرطه . أن تبين في حكمها ما يسسوغ رفضيه .</li> </ul>
184	45	( الطعن رقم ١٩٠٧/١/٢١ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢١ )
		<ul> <li>٣ ــ اقامة المحكمة قضاءها على أسباب تكفى لحمله ، عدم التزامها بتمقب كل حجج للخصوم والرد عليها استقلالا .</li> </ul>
109	۳۸	( الطعن رقم ۱۰۵۲ لسنة ۱۵ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۵ )
.77	٤٠	<ul> <li>٤ - محكمة الموضوع . عدم التزامها باجابة طلب التحقيق متى رات من ظروف الدعوى والادلة التي استندت اليها ما يكفى لتكوين عقيدتها .</li> <li>( الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥١ ق ((احوال شخصية)) - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧ )</li> </ul>
		<ul> <li>٢ ــ الاعتراض على شخص الخبير أو عمله . وجوب ابدائه أمـــام الخبير أو امام محكمة الموضوع . عدم جواز اثارته لاول مرة أمام محكمة النقض . علة ذلك .</li> </ul>
727	٧٥	( الطمن رقم ۱۸۹ فسنة ۱۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۹ )

الصقحة	القاعدة	٣ ــ ذكر الخبير في تقريره أن المبصمة لا تصلح للمضاهاه لانها مطموسة.
		لا يحول دون تحقيق صحتها بقواعد الاثبات الاخرى .
414	VY	( الطمن رفم ١٢٢٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥ )
		} ــ الاثبات بشهادة الشهود . م ٧١ اثبات ، ابتناؤه على ركنين :
		تعلق الوقائع المراد اثباتها بالدعوى وكونها منتجة فيها . مؤدى ذلســك .
		استخلاص المحكمة من اقوال الشهود اللذين سمعتم دليلا على ثبوت او نفى
		واقعة لم يتناولها منطوق حكم التحقيق • تمسك الخصم ببطلانه مؤداه •
		اعتبار هذا الاستخلاص مخالفا للقاون . علة ذلك .
414	٧٧	﴿ الطَّعَنَ رَقَّمَ ١٢٢٦ لَسَنَّةً ٥٣ قَ ــ جِلسَّةً ١٩٨٧/٢/٢ )
		٥ ــ انتفاء شروط القرينة القانونية المنصــوص عليها في الحــادة ٩١٧
- (		مدنى • لا يحول دون استنباط اضافة التصرف الى ما بعد الموت من قرائن
		قضائية أخرى • استقلال قاضي الموضوع بتقدير هذه القرائن •
544	97	( الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٤ )
1		٢ ــ وضع الميد . واقعة مادية . جواز اثباتها بكافة الطـــرق من أى
- 1	- 1	مصدر يستقى القاشى منه الدئيسل .
200	1.1	( الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢٦/٣/٣/٢١ )
	- 1	٧ - الشهادة السماعية ٠ جوازها حيث تجوز الشمادة الاصلية
	}	خضوعها لتقدير محكمة الموضوع .
V•V	.07	( الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٣ )
		رابعا : ساطتها في تقدير الإدلة :
1		١ - تفدير عمل الخبير . من سلطة محكمة الموضوع . عدم التزامها-
1	1	اذا أخذت به - بالرد استقلالا على ما يسموقه الخصوم نميا عليه أو اجابة
- 1		طبهم اعادة المأمورية الى الخبير شرطه .
1.9	۲۸	( الطمن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )
- 1		٢ _ محكمة الموضوع . اخذها بتقرير الخبير محمولا على أسبابه .
		مؤداه ، اعتباره جرءا من الحكم ، المنازعة في كفاية الدليل المستمد سنه .
		جدل موضوعي . عدم جواز اثارته أمام محكمة النقض .
171	٣٠	( الطعنان رقها ٢٤٢٣ ، ٢٣٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨١ )

لمشعة	القامدة	٣ ـ تقدير أدلة اللعوى والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن اليه منها
		واستخلاص ما تقتنع به . من سلطة محكمة الوضوع ما دامت تقيم حكمها على اسباب سائعة تؤدى الى النتيجة التي ينتهى اليها .
174	24	على اللهاب الماطة الودي الى السيعة التي اللها الماطة ١٩٨٧/١/٢٧ ) [ الطعن وقم ١٤ لسنة ٥٥ ق ((احوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٧ )
		٤ - قرينة قوة الامر القضى م ١/١٠١ اثبات . شرطها . وحدة الأمر أله من من الله من من الله من من الله من من الله من من الله من من الله من من الله من من الله من من الله من من الله من من الله من من الله من من الله من من الله من من الله من من الله من من الله من من الله من من الله من من الله من من الله من من الله من من الله من من الله من من الله من من الله من من الله من من الله من من الله من من الله من من الله من من الله من من الله من من الله من من من الله من من من من الله من من الله من من من من الله من من الله من من من من من من من من من من من من من
		الموضوع في كل من الدعويين · استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة متى استندت الى أسباب تؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها .
Y • Y	٤٩.	( الطعن رفم ١٦٨ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١ )
727	٥٧	د - عمل الخبير عنصر من عناصر الاثبات الواقعية في المعسدي . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع ، أخذها بتقريره محمولا على أسبابه يفيد أنها لم تجد في الطاعن الموجهة اليه ما يستحق الرد عليه باكثر مما تضمنه ، الخبير غير ملزم باداء عمله على وجه محدد . شرطه . تحقق الفابة من ندبه . (الطعن رقم ١٨٩ السنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٥)
•		٦ ــ لقاضى الموضوع السالطة المطلقة فى الحكم بصحة الورقــة المدعى بتزويرها أو ببطلائها وردها بناء على ما يســــتظهره من ظروف المعـــوى وملابستها . عدم التزامه بالسير فى اجراءات التحقيق أو للب خبير .
777	٦.	(الطفتان رقما ۸۱٬۸۰ لسنة ¢ه ق (احسوال شسخصية) - جلسسة ا
		<ul> <li>٧ ــ تقدير اقوال الشهود ، مرهون بما يطمئن اليه وجدان قساضى</li> <li>الموضوع ، شرطه ، الا تخرج بها عما يؤدى اليه مدلولها .</li> </ul>
414	٧٧	( الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥ )
		<ul> <li>٨ ــ تقدير كفاية الادلة من سلطة محكمة الوضوع متى اقامت قضاءها</li> <li>على ما يكفى لحمله .</li> </ul>
474	۸٤	( الطمن رقم ٢٣٥٢ نسئة ٥٢ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٣/١٢ )
		<ul> <li>٩ - محكمة الموضوع . سلطتها في بحث الدلائل والمستندات المقدمة</li> <li>اليها . حسبها أن يكون استخلاصها سائفا .</li> </ul>
۳۸۳	٨٦	( الطمن رقم ١٤١٣ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٣/١ )

	l	
انصفیعة	3-16 <b>(2)</b>	١٠ ــ محكمة الموضوع . غير ملزمة باجابة طلب الخصوم ندب خبير ا
		ني الدعوى . علة ذلك .
717	141	( الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢٦/٤//٢٦ )
		١١ تقدير الخبير من عناصر الاثبات في الدعوى . خضوعه لنقدير
		محكمة المونسوع ( مثال في ايجار مفروش ) .
771	127	( الطمن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٩ )
		١٢ ــ محكمة الموضوع ثها السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات
		المغدمة وفى موازنة بمضما بالبعض الاخر وترجيح ما تطمئن اليه ومنهسسا
		شهادة الشهود . شرطه . عدم المخروج باقوال الشاهد عما قد يؤدي اليه
		مداولها .
۷۰۸	104	( الطَّمَن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٣ )
		خامسا : سلطتها في تكييف المقود وتفسيرها :
		١ _ نفسير العقود والشروط من سلطة محكمة الموضوع متى كان
		تفسيرها مما تحتمله عباراتها ولا خروج فيها عن المعنى الظاهر لها •
444	٨٤	( الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٢ )
		٣ _ تحصيل فهم الواقع في الدعوى والتمرف على قصد المتعاقدين.
		من سلطة محكمة الموضوع . متى أقام قضاءه على ما يكفي لحلمه . إمثال
		بشان ادماج شقتين في عقار واحد اعتباره احتجاز أكثر من مسكن ) .
. 73	48	( الطعن رقم ١١٠٠ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٣ )
		سادساً : سلطتها في استخلاص عناصر السئولية :
		استخلاص وقوع الفعل المكون للخطأ الموجب للمسئولية . خضوعه
		لتقدير سحكمة الموضوع ما دام كان سائمًا .
£AY	1.7	( الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٩ )
		سابعا : سلطتها في تقدير ادلة الصورية :
		تقدير الدلة الصورية والنوال الشهود واستخلاص الواقع منها . سلطة
		مطلقة لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها . شرطه .
414	٧٣	( العن رقم ١٢٨٦ لسنة ٥٣ ق _ جلسة ٢٥/١/١٨٨ )
	''	1101 100 00001)

الصلحة	القامدة	مسئولية
		اولا : المسئولية التقصيرية :
		(1) ركن الخطبا
		استخلاص وقوع الفعل الكون للخطأ الوجب للمسئولية . خضسوعه
		التقدير محكمة الموضوع ما دام كان سائفا .
£YA	1.7	( الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ١٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٩ )
		(پ) دک <mark>ن الضر</mark> د :
•		قاعدة زوال العقد منذ ابرامه • كاثر للقضاء ببطلانه - عدم اعمالها
-		فى خصوص بدء سريان تقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع اللى
	1	تفي على أساسه بالبطلان • علة ذلك • عدم تحقق الضرر الفعل الا من يوم
44.	١	انحكم بالبطلان - م ۱۷۲ مدنى -
\$ \$ 1	''	( الطعن رقم ۱۸۳۲ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۲۱/۱۷/۲۲ )
		تانيا : المسئولية المقدية :
		مسئولية شركات التامين عن حوادث السيارات الأمن عليها :
		١ - التامين من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث سيارات النقل.
		شبوله الراكبان المسموح بركوبهما سواءنى كابينتها أونى صندوقها صاعدين
		اليها أو نازلين منها • علم اشتراط أن يكونا من أصحاب البضاعة المحبولة
		أو من النائبين عنهم . علة ذلك .
150	۳٥	( العلمن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢١ )
		٢ - ونيقة التأمين الاجباري على السيارات . سريانها المدة المؤداه
		عنها الضريبة مضافا اليها الثلاثين يوما التالية لانتهاء طلك المدة . م } ق
-		١٩٥٢ لسنة ١٩٥٥ .
444	71	( الطمن رقم ه٩٤ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢)

الصفيية	المأعدة	ثالثا : المسئولية الجنائية :
		مبدأ شخصية العقوبة · ماهيته · الاستنابة في المحاكمة الجداثية
		أو العقاب . غير جائز . الحكم بعدم قبول دعوى التزوير الاصلية المقسامة
		من الطاعنة بتزوير تحقيقات جنائبة أجريت مع أبنها . صحيح في القانون.
		ملة ذلك .
٦٧	N۸	( الطعن دقم ٨٦٤ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١/٤ )
		Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus and Angus
		مماهدات
		مصاهدة يروكسسل :
-		مصاهدة بروكسل : انطباق معاهدة بروكسل سواء لتوافر شروطها أو للاتفاق في ســـــــــــــــــــــــــــــــــــ
		انطباق معاهدة بروكسل سواء لتوافر شروطها أو للاتفاق في ســـــــــــــــــــــــــــــــــــ
		انطباق معاهدة بروكسل سواء لتوافر شروطها أو للاتفاق في سسند الشحن على خضسوعه لها . أثره . سريان أحكام هذه المعاهدة وحسدها
179	44	انطباق معاهدة بروكسل سواء لتوافر شروطها أو للاتفاق في ســــند. الشحن على خضسوعه لها ، أثره ، سريان أحكام هذه المعاهدة وحسدها سواء ما تعلق منها بالقواعد الوضوعية أو الاجراءات واستبعاد أحكام المادتين
£Y3	44	انطباق معاهدة بروكسل سواء لتوافر شروطها أو للاتفاق في سسند. الشحن على خفسوعه لها . أثره . سريان احكام هذه المعاهدة وحسدها سواء ما تعلق منها بالقواعد الموضوعية أو الاجراءات واستبعاد احكام المادتين ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى . علة ذلك .

أعشط	546[2]	ملكية
	:	اولا : اسسياب كسب الكلية :
		« التقـادم »
-		١ ــ قاعدة ضم حيازة السلف الى الخلف . عدم جواز التمسك بها
۳۱۸	٧٣	قبل البائع أو من تلقى الحق منه . ( العلمن رقم ١٢٥٦ لسنة ٦٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥ )
		<ul> <li>٢ ــ وضع اليد . واقعة ملدية . جواز اثباتها بكافة الطموق من اى مصدر يستقى القاضى منه الدليمل .</li> </ul>
£04	1.1	( الطعن رقم ۱۸۱ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢ )
		ثانيا : القيود الواردا على حق الكية :
	٠	(( ح <b>ق الاِرتفــال</b> ))
		حق الارتفاق . ماهيته . تكليف يثقل المقار المرتفق به لفائدة المقار
		المرتفق . عدم حرمان مالك العقار الخادم من مباشرة حقوقه على ملكــــه.
		شرطه . عدم المساس بحق الارتفاق . مخالفة ذلك . أثيره . التزامه باعادة
		الحال الى ما كانت عليه مع التعويض ان كان له مقتضى ، طلب مالك العقار
		الرتفق ابطال تصرف المالك في المقار المرتفق به أو محو تسجيله . غير جائز .
		المادتان ١٠١٥ و ٢٣ ما مدتى .
۰۵۰	114	( الطمن رقم ٧٧ه لسنة ٥٣ ق - جلسة ٨/٤/٧٨٨ )
		ثالثا : دعوى اللكية :
		القضاء بطلب صحة ونفاذ عقد بيع وتثبيت ملكية المسسمانف لذات
		المبيع . تناقض . علة ذلك .
244	4.4	( الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٤٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦ )

الصنحة	القاعدة	رابعا : المكية الادبية والفثية :
		حق المؤلف في أن يكتب اسمه على كل نسخة من نسخ المصنف الذي
		ينشره أو بواسطة غيره وفي جميع الاعلانات عن هذا المصنف. ثبوته له دون
		حاجة الى أبرام اتفاق مع الغير على ذلك .م ١/٩ ق ٣٥٤ لسينة ١٩٥٤ .
		مثال: الاعلان عن مسرحية .
٧٨	41	( الطمن رقم ١٣٥٢ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٧ )
		خامسا : ملكية الساكن الشعبية :
		١ - تمليك المساكن افتى أقامتها المحافظات وشفلت قبــل العمـــل
		بالقانون ٤٩ سنة ٧٧ . شرطه . عدم التنسسازل عنهسسا بالأداة القسسة وزية
		السليمة • التأجير من الباطن لا يحول دون تملكيها بخلاف الوضع بالنسبة
		للمساكن التي شــــغلت بعد ١٩٧٧/٩/٩ . قـــراد رئيس الوزراء ١١٠
		لسنة ١٩٧٨ .
377	٧٤	( الطعن رقم ۲۰۹۲ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥ )
		٢ _ تعليك المساكن التي اقامتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩م
		٧٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . يكون للمستأجر أو خلفه العام أو لمن تلقى عنـــــه
		الحق بأداة قانونية سليمة . شرط ذلك . شغل المسكن منذ ذلك التاريخ
		وحتى العمل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ . تنازل
		المستأجر بفير الادارة القانونية السليمة . للجهة المحكومية طلب اخسلائه
		طبقا لشروط عقد الابجار .
۳۲۸	٧٥	( الطمن رقم ٦١٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥ )

الصلحة	القامنة	
		(ن)
		نظام عام _ نقد _ نقض _ نقل _ نيابة قانونية
		نظام عام
		أولا: المسمائل المتعلقة بالنظام المام:
		(أ) القواعد الموضوعية الأمرة :
		عقد الابجار . خضوعه للقانون الذي أبرم في ظله . الاستثناء ، صدور قانون جديد متعلق النظام العام . سريانه بأثر فورى مباشر . خلسو قوانين ابجار الاماكن سن كيفية تقدير المستحق للمستأجر عند انتهاء العقد المحرر في ظلل القانون المدنى الملفي مقابل ما يقيمه من مبان على الارض المؤجسرة . أثره . خضوعه لقواعد الالتصافى . المسادة ١٥ ملنى قديم .
117	188	( الطعن رقم 10 لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١ )
		انطباق معاهدة بروكسل سواء لتوافر شروطها أو للاتفاق في سسند
1		الشحن على خضوعه لها . اثره . سريان أحكام هذه الماهدة وحدها سوأء
	- 1	ما تعلق منها بالقواعد الوضوعية أو الاجراءات واستبعاد أحكام المادتين
		٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى . علة ذلك .
244	47	( الطمن رقم ۷۸۷ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٣/٣/٣٢ )
		(ب) في ايجار <b>الإماكن</b>
700		حق التاجير المفروش . قصره على الملاك والمستاجرين المصريبن نفط والأجانب ليس لهم هذا الحق سواء كانوا ملاكا او مستأجرين الحواد ٢١ ، ١٠ ٨٤ /١ ق ٩٤ لسنة ١٩٧٧ . تعلق ذلك بالنظام العام . سربانه على الملاقات التي نشات قبل صدور القانون المذكور ، علمة ذلك . (الطعن رقم ١٣٦٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦)
1	1	

-		
الصفحة	القامدة	(ج) النصوص الغاصة بالرقابة على النقسد :
		المبالغ المستحقة لدائن غير مقيم فى مصر والمحظور تحويل قيمتها اليه طبقا للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . سبيل الوفاء بها ايداعها فى حسساب غير المقيم غير مبرى، لنمة المسترى • علة ذلك • تعلق النصوص الخاصة غير المقيم ، غير مبرىء للمة المسترى ، علة ذلك ، تعلق النصوص الخاصة بالرقابة على النقد بالنظام العام .
440	VV	( الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٥٢ ف ـ جلسة ٢٩٨٧/٢/٢٦ )
		(د) المسائل الاجسوالية :
		النمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسبب قانوى منعلق بالنظام المسام . ثرطه ، أن تكون عناصره الموضوعية مطسروحة على محكمسة الموضوع .
771	۳.	ر الطعنان رقبا ۲۲۶۳ ، ۲۳۱۰ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١/١٥ )
		ثانيا : المسمسائل الغي متعلقة بالنظام العام :
		الدفع بالتقادم . عدم تعلقه بالنظام العام . وجوب التمسك به امام محكمة الموضوع . عدم جواز اثارته لاول مرة امام محكمة النقض .
200	1.1	( الطمن رقم ۱۸۱ لسنة )ه ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۳/۲۱ )
}		نقید
1		نقــد آجنبي :
	į	البالغ المستحقة لدائن غير مقيم في مصر والمحطور تحويل قيمتها اليه طبغا للفانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . سبيل الوفاء بها ايداعها في حسساب غير مقيم في مصرف مرخص له بذلك * مزداه تسليم ثمن البيع لوكيل البائع غير المقيم ، غير مبرىء الممة المشترى ، علة ذلك ، تعلق النصوص المخاصة بالرقابة على النقد بالنظام العام *
440	VV	( العلمن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٦/٢/٢١ )

ānā.al1	لقاعه د	نقض
		اولا : اجراءات الطمن بالنقض :
		التوكيل في الطمن:
		عدم تقديم المحامى سند وكالته عن بعض الطاعنين في موضسوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بانتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصام اشخاص معبنين . لا أثر له على شكل الطعن المرفوع صحيحا من أحدهم . على قد ذلك .
799	٩.	( الطَّعَن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ ق (اأحوال شخصية) ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٧ )
		صحيفة العلمن:
		السسبب الجهل:
		أسباب الطمن . وجوب تحديدها للميب الذي يمزوه الطساعن الى الحكم المطمون فيه وموضعه منه واثره في قضائه .
141	٣٠	( الطعنان رقعا ۲۲۲۳ ، ۲۳۹۰ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٥ )
		٢ _ وجوب اشتمال صحيفة الطعن بالنقض على بيان أسباب الطعن والاكان باطلا . م ٣٥٣ مر العات . مقصودة . تحديد أسباب الطمن وتعريفها تعربفا واضحا كاشفا وافيا نافيا عنها الغموض والجهالة . علة ذلك .
7.7	29	( الطعن رقم ۱۲۸ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٤ )
		<ul> <li>٣ ــ عدم بيان الطاعنة ساهية ما تعزوه الى الحكم المطعون فيه من خطأ</li> <li>وموضع هذا العيب منه واثره فى قضائه . نمى مجهل غير مقبول .</li> </ul>
777	-	( الطعنان رقعا ۸۰، ۸۱ لسنة ٥٤ ق ( احسوال شخصية ) - جلسسة ١٩٨٧/٢/١٧
		<ul> <li>ل عدم بيان الطاعن العيب النسوب للحكم المطعون فيه وموضعه منه واثر في قضائه ، اعتباره نميا مجهلا غير مقبول .</li> </ul>
221	19	( الطعن رقم ۱۸۳۲ لسنة ٥٣ في _ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦ )

المشعة	Sinki)	
٤٧٨		<ul> <li>د - أسباب الطعن بالنقض . وجوب تعريفها تعريفا واضحا نافيا عنها الفعوض والجهالة • عهم بيان سبب النعى بيانا دقيقا والمستندات ودلائنها الني ينمى الطاعن على الحكم اغفالها أثره . اعتبار النعى مجهلا وغير مقبول.</li> </ul>
247	1.0	( الطمن رقم ۱۳۲۲ لسنة ۲۵ ق <b>ـ جلسة ۲</b> ۹/۳/۲۸ )
٥٧٧	114	<ul> <li>٦ ــ اسباب الطمن . وجوب تحديدها للعيب المنسوب للحكم المطمون</li> <li>فيد وموضعه منه واثره في قضائه . مخالفة ذلك . اثره . عدم القبول .</li> <li>( الطمن رقم ١٩٨٧ لسنة ٥ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٤/١ )</li> </ul>
٥۵٠	114	<ul> <li>٧ ــ عدم بيان الطاعن العيب الذي يعزوه الى الحكم بيانا كافيا نافيا</li> <li>عنه الجبااة واثر ذلك العيب في قضائه ، نعى سجهل غير مقبول ،</li> <li>( الطهن رقم ٧٧ه لسئة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٨)</li> </ul>
7.1	14.	<ul> <li>۸ ــ عدم بيان أسباب الطعن بالنقض للميب الذي يعزوه الطاعن للحكم وموضعه منه واثره في قضائه . نعى مجهل .</li> <li>( الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢١ )</li> </ul>
714	۱۳۲	<ul> <li>٩ ـ عدم بيان الطاعن للمستندات ودلالتهـا التي ينعي على الحكم اغفالها واثرها فيه . 'هي مجهل غير مقبول .</li> <li>( الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦ )</li> </ul>
717	144	<ul> <li>ا ـ عدم بيان الطاعن اوجه دفاعه التي تمسك بها امام محكمـــه الم فوع وموضع العبب الذي شاب المحكم المطعون فيه بعدم الرد عليه .</li> <li>مي مجهــل غير مقبـول .</li> <li>( الطعن وقم ١٠٢٩ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢١ )</li> </ul>
		صحيفة الطمن بالنفض في مسائل الاحوال الشخصية :
		الطعن بالنقض في اسائل الاحوال الشخصية ، وجوب رفعه بتقوير في قلم كتاب محكمة النقض خلال البعاد ، رفعه بصحيفة تواقرت فيهسسا البيانات التي بتطابها القانين في ورقة الطهن ، لا طلان ، علة ذلك ،
78.	144	( الطهن رقم ٦٢ اسنة ٥٤ ق (الحوال شخصية) - جلسة ٢٨/١/٨٧٨ )

الصفحة	القاعدة	آيناع الأوراق والسسستندات :
		الطمن بالنقض في مسائل الاحوال الشخصية · خضوعه للقراعد العامة المقررة في قانون المرافعات فيما لا يتعارض مع النصوص الواردة بالكتساب الرابع . سؤدى ذلك . عدم التزام الطاعن أن يوذع مع طعته صورة رسمية من الحكم المطعون فيه ، م ٢٥٥ مرافعات المعدلة بق ٢١٨ لسبتة .١٩٨٠ .
177	٤٠	( الطمن رقم ۳۷ لسنة ٥١ ق ((احوال شخصية)) - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧ )
		النص المنتقر الى العليل:
1.4	۲۰	الاصل فى الاجراءات انها روعيت . عبء اثبات من يدعى حلاف ذنك وقوعه على عاتق مدعيه . نعى عار من الدليل . غير مقبول . ( الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )
		ثانيا: المسلحة في الطمن:
		<ul> <li>١ ــ تمسك الطاعن بنمى لا يحقق له سوى مصلحة نظرية بحنة . غير مقبول . علة ذلك .</li> </ul>
1.4	۲۸	( العلمن وقم 378 لسنة ٥٢ ق ـ چلسة ١٩٨٧/١/١٤ )
		٢ نمى لا يحقق للظاعن مصلحة في الطمن به على الحكم . غير مقبول.
077	177	( الطعن رقم 11) فسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٩ )
		ثالثا: الخصوم في الطمن:
ľ		<ul> <li>ا حاختصام الطاعنين للمحكوم عليهم مثلهم أو كن لم يكن لهم طلبات قبلهم ولم ينازعوهم في طلباتهم ، غير مقبول .</li> </ul>
774	٦.	( الطفئان رقما ۸۰، ۸۱ لسنة ٥٥ ق « اجوال شسخصية » – جلسسة ١٩٨٢/٢/١٧
.=		<ul> <li>٢ - وجوب أختصام الطاعن لخصومه المحكوم لهم مالم يكن اختصام باقي- الحدوم واجبا بنص القانون .</li> </ul>
717	144	( الطعن رقم ۱۰۲۹ فسنة ۵۱ ق ـ جلسة ۲۲/۱۹۸۷ )

الصليعة	القاعدة	
.3		رابعا: الاحكام الجائز الطمن فيها:
		الحكم الذي يجوز الطعن فيه . ماهيتـــه . ماينتهي به موضـــوع
		الخصومة برمته . مؤدى ذلك . عدم جواز الطمن في الحكم الصادر في شق
		منها أو في مسألة عارضة عليها الا مع الحكم المنهى للخصومة ، اختسلاف
		الطلبات في اسبابها أو تعدد الخصوم فيها . لا أثر له . علة ذلك .
444	77	( الطعن رفم ۱۱۳۷ لسنة ۲۰۵ – جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۸ )
		خامسا: الأحكام غير الجائز الطمن فيها:
		١ - الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بوصفها محكمة الدرجسة
		الاولى • عدم جواز الطمن فيها بطريق النقض .
100	٥٩	( الطعن رقم ١٣٦٥ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٦ )
		٢ - الحكم بعدم جواز الاستئناف المرفوع عن حكم محكمة اول درجة
		الصادر بصحة ونفاذ عقد البيع والتسليم مع ندب خبير لتحقيق طلب الربع.
	. 1	عدم جواز الطمن فيه بالنقش .
777	77	( العلمن رقم ۱۱۳۷ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۸ )
		سادسا : الأحكام في الجائز العامن فيها استقلالا :
		سادسا: الأحكام غير الجائز الطعن فيها استقلالا: ١ ـ عدم جواذ الطعن في الاحكام الصادرة اثناء سير الخصومة قبسل
		ا مدم جواز الطمن في الأحكام الصادرة اثناء سير المخصومة قبسل الحكم الختامي المنهي لها عدا الأحكام الوقتية والمستمجلة والصادرة بوقف
		<ul> <li>۱ - عدم جواذ الطعن في الاحكام الصادرة اثناء سير الخصومة قبسل</li> <li>الحكم الختامي المنهي لها عدا الاحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف</li> <li>الدعوى أو القابلة للتنفيذ الجبرى . م ۲۱۲ مرافعات . علة ذلك .</li> </ul>
777	77	ا مدم جواز الطمن في الأحكام الصادرة اثناء سير المخصومة قبسل الحكم الختامي المنهي لها عدا الأحكام الوقتية والمستمجلة والصادرة بوقف
444	44	<ul> <li>۱ - عدم جواذ الطعن في الاحكام الصادرة اثناء سير الخصومة قبسل الحكم الختامي المنهي لها عدا الاحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى أو القابلة للتنفيذ الجبرى . م ٢١٦ مرافعات . علة ذلك .</li> </ul>
474	44	ا سعدم جواز المطمن في الاحكام الصادرة اثناء سير الخصومة قبسن الحكم الختامي المنهي لها عدا الاحكام الوقتية والمستمجلة والصادرة بوقف الدعوى أو القابلة للتنفيذ الجبرى ، م ٢١٢ مرافعات ، علة ذلك ، (الطمن رقم ١١٣٧ لسنة ٥٣ ق حياسة ١٩٨٧/٢/١٨) ٢ سعدم جواز الطمن استقلالا في الاحكام الصادرة اثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهي للخصومة كلها ، الاستثناء ، حسالاته م ٢١٢
7V7	<b>44</b>	ا سعدم جواذ المطمئ في الاحكام الصادرة اثناء سير الخصومة قبسن الحكم الختامي المنهي لها عدا الاحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى أو القابلة للتنفيذ الجبرى ، م ٢١٢ مرافعات ، علة ذلك . (الطمن رقم ١١٣٧ لسنة ٥٣ ق حياسة ١٩٨٧/٢/١٨) ٢ سعدم جواز الطمن استقلالا في الاحكام الصادرة اثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهي للخصومة كلها ، الاستثناء ، حسالاته م ٢١٢ مرافعسات ،
	77	ا عدم جواذ المطمى في الاحكام الصادرة اثناء سير الخصومة قبسل الحكم الختامي المنهي لها عدا الاحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى أو القابلة للتنفيذ الجبرى ، م ٢١٢ مراقعات ، علة ذلك . (الطمن رقم ١١٣٧ لسنة ٥٦ ق حياسة ١٩٨٧/٢/١٨) ٢ عدم جواز الطمن استقلالا في الاحكام الصادرة اثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهي للخصومة كلها ، الاستثناء ، حسالاته م ٢١٢ مراقعسات ،
	۹۲.	ا عدم جواذ المطمى في الاحكام الصادرة اثناء سير الخصومة قبسل الحكم الخنامي المنهي لها عدا الاحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى أو القابلة للتنفيذ الجبرى ، م ٢١٢ مرافعات ، علة ذلك . (الطمن رقم ١١٣٧ لسنة ٢٥ ق حياسة ١٩٨٧/٢/١٨) ٢ عدم جواز الطمن استقلالا في الاحكام الصادرة اثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهي للخصومة كلها ، الاستثناء ، حسالاته م ٢١٢ مرافعيات ، والعمن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٢٥ ق حياسة ١٩٨٧/٣/١٢)
	4 Y A S	ا عدم جواذ المطمى فى الاحكام الصادرة اثناء سير الخصومة قبسل الحكم الختامى المنهى لها عدا الاحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى أو القابلة للتنفيذ الجبرى ، م ٢١٢ مراقعات ، علة ذلك . (الطعن رقم ١١٣٧ لسنة ٥٦ ق حياسة ١٩٨٧/٢/١٨) ٢ عدم جواز الطمن استقلالا فى الاحكام الصادرة اثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى للخصومة كلها ، الاستثناء ، حسالاته م ٢١٢ مراقعسات ،

144	14 P	<ul> <li>الطعن بالنقض فى الحكم الصادر من محكمة ابتسدائية بهيشة استثنافية . شرطه . م ٢٤٩ مرافعات .</li> <li>الطعن رقم ٢١ لسئة ٦٥ قى - جلسة ١٩٨٧/١/٢٠)</li> </ul>
		سايعاً : حالات الطعسن :
		<ul> <li>النعى ببطلان المحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استثنافية بسبب نظر المعوى في جلمة علتمة . الطعن بالنفض لهذا السسبب . غير جائز ٠ علة ذلك ٠</li> </ul>
179	77	(الطعن رقم ٢١ لسنة ٥١ ف ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٠ )
		٢ ــ الطمن بالنقض ، القصود به مخاصمة العكم النهائى ، حالاته ، ببانها على سبيل الحصر فى المادتين ٢٤٨ و ٢٤٩ مرافعات ، عدم تضمين سبيم الطمن تعييبا للحكم الملمون فيه ، انره ، عدم القبول .
٥٧٥	172	( الطعن رفم ١٠) لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١١/٤/١٢ )
		نامثا : اسسباب الطمن :
1	- 1	
		ما يعتب سببا جديدا :
٨١	**	ما يعتبر صبيا جديدا:  ا _ طلب انهاء عقد ايجار الارض الفضاء لانتهاء مدته . عدم منازعة الطاعن فيه امام محكمة الوضوع . النعي عليه بالصورية . سبب جدبد.
٨١	**	ما يعتبر صبيا جديدا:  ا _ طلب انهاء عقد ايجار الارض الفضاء لانتهاء مدته . عدم منازعة الطاعن فيه امام محكمة الوضوع . النعى عليه بالصورية . سبب جدبد. عدم جواز التحدى به لاول مرة امام محكمة النقض .  ( الطعن رقم - ٩٤ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨)  ا _ عدم تقديم الطاعن المستندات التي يحتج بها لمحكمة الوضوع .
\\ <b>£</b> YA	**	ما يعتبر مبيا جديدا:  ا _ طلب انهاء عقد ايجار الارض الفضاء لانتهاء مدته . عدم منازعة الطاعن فيه امام محكمة الموضوع . النعى عليه بالصورية . سبب جدبد. عدم جواز التحدى به لاول مرة أمام محكمة النقض .  (الطعن رقم ٩٤٠ لسنة اه ق - جلسة ١٩٨٧/١٨٨)
	**	ما يعتبر مبيا جديدا:  ا _ طلب انهاء عقد أيجار الارض الفضاء لانتهاء مدته . عدم منازعة الطاعن فيه أمام محكمة الوضوع . النمى عليه بالصورية . سبب جدبد. عدم جواز التحدى به لاول مرة أمام محكمة النقض .  ( الطعن رقم - ٩٤ لسنة ١٥ ق _ جلسة ١٩٨٧/١/٨)  ا _ عدم تقديم الطاعن المستندات التي يحتج بها لمحكمة الوضوع . التصمك بدلالتها لاول مرة أمام محكمة النقض ، غير جائز .

- (لصفحة	القاعدة	الأسباب المتعلقة بالنظام العام:
		١ - الاسباب المتعلقة بالنظام العام . شرط قبولها لأول مرة امسام
		مجكمة النقض . الا يخالطها عنصر واقعى لم يسبق طسرحه على محكمــة ا الوضيسوع .
4.2	۱٧	( الطَّمَن رَقْم ٨٧٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١ )
Ì		٢ _ التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسسبب قاوني متعلق
		بالنظام العام . شرطه . أن تكون غناصره الموضوعية مطروحة على محكمسة الموضوع .
171	۳.	( الطعنان رفها ۲۲۶۲ ، ۲۳۹۵ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٥ )
		٢ _ اسباب الطعن بالنقض _ وجوب بيانها في صحيفة الطعن ، حظر
		التمسك بعد تقديم الصحيفة بأى سبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت فيها الاستثناء . الأسباب المتعلقة بالنظام العام . جواذ التمسك بها في أي
	l	وقت • شرطه • ورودها على الجزء المطعمون فيه من الحكم والا يخالطها واقسع
160		مما يجب طرحه على محكمة الموضوع . (:لطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٤ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨ )
"	1	
1		الاسباب غير المتعلقة بالنظام العسام:
		الدفع بالتقسادم · عدم تعلقه بالنظام العام · وجوب التمسك به امام محكمة الموضوع . عدم جواز الاارته لاول مرة امام محكمة النفض.
200	1.1	( الطمن رقم ٦٨١ لسنة ٥٤ قُ - جلسة ٢٦/٣/٣/١ )
		الأسسباب القانونية التي يخالطها واقسع:
		1 ـ عدم بيان الطاعنين ادلتهم على ادعائهم بالصورية أمام محكمـة
		الاستئناف على النحو الذي اثاروه بوجه النمى . نمى غير مقبول لما يخالطه من واقع تستقل محكمة الموضوع بتحقيقه .
771	٥٣	( الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )
	).	٢ _ دفاع قانوني يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع.
Y		عدم جواز اثارته لإوَّلَ مَوَّةِ أَمَامُ مَحَكَمَةً النقض . ( الط <b>من رقم 189 لسنة 30 ق ـ جلسة 1980/1/1</b> 0 )
12.1	V	(العدن دوم ۱۸۹ سنته ۵۱ تا ۱۱۱۲۰۰۰۰

الصفحة	القامدة	٣ ــ النمى بعدم صحة اعلان الطاعنين بصحيفة الدعوى في موطنهما.
		دناع يخالطة واقع غير سنطق بالنظام العام . اتارته لاول مرة امام محكمة
		النقض ، غير مقبول ،
0.7	1.4	( الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢٠/٣/٣/٢ )
	ĺ	<ul> <li>إ ــ ( فاع قانونى بخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع.</li> </ul>
		عدم جواز اثارته لاول مرة أمام محكمة المقض ( مثال في صورية ) .
OTY	115	( الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١ )
		٥ ــ نعى الطاعنة بأن جنون زوجها متقطع وأنه تزوجها حال افاقته.
		دفاع بخالطه واقع لم يسبق التمسك به امام محكمة الاستثناف . اعتباره
		سببا جديدا لا تنجوز اثارته لاول مرة أمام محكمة النقض .
72.	144	( الطعن رفم ٦٤ لسنة ٤٥ ق((احوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨ )
		٦ ــ دفاع يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضـــوع غير
		مقبول امام محكمــة النقض .
75.	√ه ۱ .	( الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٤/٥/١٩٨٧ )
		تاسسما: عالا يندرج تحت أسباب الطعن:
		تاسسما : مالا يندرج تحت اسباب الطمن : السسبب غير المنتج :
		السسبب غير المنتج: ١ _ مطالبة الطاعن بنصيبه في حصص الضرائب التي تم تجنيبها في
	٠,	السسبب غير المنتج: ١ _ مطالبة الطاعن بنصيبه في حصص الضرائب التي تم تجنيبها في تركته المؤممة على سند من أنها غير مستحقة عليه . وفض الحكم المطعون
		السحبب غير النتج:  ١ ـ مطالبة الطاعن بنصيبه في حصص الفرائب التي تم تجنيبها في تركته المؤممة على سند من أنها غير مستحقة عليه . وفض الحكم المطعون ليه هذا الطلب لزيادة الفرائب الستحقة عليه عن مخصص الفرائب الدي
		السسبب غير النتج:  ا - مطالبة الطاعن بنصيبه في حصص الضرائب التي تم تجنبها في شركته المؤممة على سند من انها غير مستحقة عليه . رفض الحكم المطون نبه هذا الطلب لزيادة الضرائب الستحقة عليه عن مخصص الضرائب الدي تم احتجازه . كفاية هذه المعامة لحمل قضاء الحكم ، نعى الطاعن عليه
		السحبب غير النتج:  ١ ـ مطالبة الطاعن بنصيبه في حصص الفرائب التي تم تجنيبها في تركته المؤممة على سند من أنها غير مستحقة عليه . وفض الحكم المطعون ليه هذا الطلب لزيادة الفرائب الستحقة عليه عن مخصص الفرائب الدي
4.4	**	السسبب غير النتج:  ا _ مطالبة الطاعن بنصيبه في حصص الضرائب التي تم تجنيبها في شركته المؤممة على سند من انها غير مستحقة عليه . رفض الحكم المطون فيه هذا الطلب لزيادة الضرائب الستحقة عليه عن مخصص الضرائب الدي تم احتجازه . كفاية هذه الدعامة لحمل قضاء الحكم ، نعى الطاعن عليسه اغمال الرد على الدفع بالمقاصة بين دين أرباحه المقيدة بحسابه الجارى وبين
4.7	**	السسبب غير المنتج:  ا _ مطالبة الطاعن بنصيبه في حصص الفرائب التي تم تجنيبها في تركته المؤممة على سند من أنها غير مستحقة عليه . رفض الحكم المطون فيه هذا الطلب لزيادة الفرائب الستحقة عليه عن مخصص الفرائب الدي تم احتجازه . كفاية هذه الدعامة لحمل قضاء الحكم . نعى الطاعن عليه اغمال الرد على الدفع بالمقاصة بين دين أرباحه المقيدة بحسابه الجارى وبين الفرائب المستحقة عليه . غير منتج .
4.7	**************************************	المسبب غير المنتج:  ا _ مطالبة الطاعن بنصيبه في حصص الضرائب التي تم تجنبيها في  تركته المؤممة على سند من أنها غير مستحقة عليه ، وفض الحكم المطعون  نبه هذا الطلب لزيادة الضرائب الستحقة عليه عن مخصص الضرائب الدي  ته احتجازه ، كفاية هذه الدعامة لحمل قضاء الحكم ، نعى الطاعن عليه  اغمال الرد على الدفع بالمقاصة بين دين أرباحه المقيدة بحسابه الجارى وبين  الخرائب المستحقة عليه ، غير منتج ،  الخرائب المستحقة عليه ، غير منتج ،  (انطعن رقم ٢٨) لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٢)
47	**	المسبب غير المنتج:  ا _ مطالبة الطاعن بنصيبه في حصص الضرائب التي تم تجنيبها في  تركته المؤممة على سند من أنها غير مستحقة عليه ، وفض الحكم المطعون  نبه هذا الطلب لزيادة الضرائب الستحقة عليه عن مخصص الضرائب الدي  ته احتجازه ، كفاية هذه الدعامة لحمل قضاء الحكم ، نعى الطاعن عليه  اغمال الرد على الدفع بالمقاصة بين دين أرباحه المقيدة بحسابه الجارى وبين  الخرائب المستحقة عليه ، غير منتج ،  (الطعن رقم ٢٨) لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٢)
	**	المسسبب غير المنتج:  ١ ـ مطالبة الطاعن بنصببه في حصص الفرائب التي تم تجنبها في تركته المؤدمة على سند من أنها غير مستحقة عليه . وفض الحكم المطون ليه هذا الطلب لزيادة الفرائب الستحقة عليه عن مخصص الفرائب الدي تم احتجازه . كفاية هذه المعامة لحمل قضاء الحكم . نمي الطاعن عليه اعمال الرد على الدفع بالمقاصة بين دين أرباحه المقيدة بحسابه الجارى وبين الفرائب المستحقة عليه . غير منتج .  ١ ـ اقامة الحكم على دعامة كافية لحمل قضائه . النمي على مااستطرد المهامية توبدا ويستقيم الحكم بدوله . غير منتج .  ١ ـ اقامة الحكم على دعامة كافية لحمل قضائه . النمي على مااستطرد المطمئ رقم ٧٦ لسنة ٥٣ قي ((حوال شخصية) ـ جسة ١٩٨٧/١/٢٢)
174	***	المسسبب غير المنتج:  ١ ـ مطالبة الطاعن بنصيبه في حصص الضرائب التي تم تجنيبها في تركته المؤمدة على سند من انها غير مستحقة عليه ، وفض الحكم المطعون فيه هذا الطلب لزيادة الضرائب الستحقة عليه عن مخصص الضرائب الدي تم احتجازه ، كفاية هذه المعامة لحمل قضاء الحكم ، نعى الطاعن عليه اعمال الدد على الدفع بالمقاصة بين دين ارباحه المقيدة بحسابه الجارى وبين الخرائب المستحقة عليه ، غير منتج ، الخطن رقم ٦٨٤ لسنة ٥١ في حجلسة ١٩/١/١/١١) ٢ ـ اقامة الحكم على دعامة كافية لحمل قضائه ، النعى على مااستطرد اليه في اسبابه تربدا ويستقيم الحكم بدونه ، غير منتج ،

صلحة	ناعدة   1	ما لا يصلع ســـبيه للطمن :
	-	النعى على اسسباب الحكم الابتدائي :
		١ - ورود النعي على الحكم الإبتدائي . قضاء الحكم المطعون فيه بالرد
		على هذا النعى باسباب خاصة . اثره . عدم قبول النعى .
44/	01	(الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
		<ul> <li>٢ ـ اذامة الحكم المطمون فيه فضاءة على اسياب مستقلة دون احالة الى اسباب الحكم الابتدائى . النمى الوجه الى هذا الحكم . غير مقدول .</li> </ul>
171	1.4	( الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٩/٣/٢١ )
		٣ - النعى على اسباب الحكم الابتدائي دون الحكم النهائي . غير مقبول .
۰۲۷	114	( الطمن رقم ۱۳۸۲ لسنة ٥٠ ق – جلسة ١٩٨٧/٤/١ )
		عاشرا : سياطة محكمة النقض :
		١ ــ اعتبار الورفة مبدأ ثبوت بالكتابة . شرطه . صدورها من الخصم
		الذي يحتج بها عليه وان تجعل التصرف المراد اثباته قريب الاحتمال · تقدير
		ذلك . من سلطة قاضى الوضوع . لا رقابة عليه من محكمة التقض متى كان
		استخلاصه سائفا : مثال : بشأن استخارص نبوت الواتالة •
1.4	₹7.	( الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )
		<ul> <li>٢ ــ التهاء الحكم الى نتيجة صحيحة مع اشتماله على تقريرات قانونية</li> </ul>
		خاطئة ٠ لمحكمة النقض تصحيحها دون أن تنقضه ٠
184	444	( الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٢ )
		٣ - انتهاء الحكم الى النتيجة الصحيحة . لا يعيبه القصور في بعض
		اسبابه القانونية . لمحكمة النقض تصحيحها .
777	٧٦	( الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٥٤ ق – حِلسة ١٩٨٧/٢/٢١ )
ı		<ul> <li>3 ـ قصور الحكم المطمون فيه الافصاح عن سنده القانون . لا بطلان</li> </ul>
		متى كان صحيحا في نتيجة ، لمحكمة النقض استكمال هذا القصور ، حقها
. (		في تكييف الواقعة اعتمادا على ما حصلته محكمة الموضوع ٠
077	144	( الطمن رقم 11) لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٤/٩ )

	-	
الصفحة	القاعدة	حادى عشر : العكم في الطعن واثره :
		<ul> <li>١ ــ نقض الحكم . أثره . نقض جميع الاحكام التي كان ذلك الحكم</li> <li>اساسا لها . مادة ٢٧١ من قانون المرافعات .</li> </ul>
٤١٢.	41	( الطمن رقم ١٢١٤ لسبئة ٦٥ ق ـــِجِلسة ١٩٨٧/٣/١٩ )
		٢ ــ نفض الحكم والاحالة ، التزام المحكمة المسحال اليها بالمسسالة التانونية التي فصل فيها الحكم الناقض * ١٩٦٠ مرافعات. * المقصدود بالمسالة القانونية * ما طرح على محكمة النقض والدلت برأيها فيه فاكتسب حجية الامر المقضى ، امتناع محكمة الاحالة عند اعلاة نظر المعسدى عن
		المساس عبده الحجية . لها بناء حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى .
٧٠٨	104	( الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٣ )
1		<ul> <li>٢ ــ نقض الحكم لقصور في التسبيب ولو تطرق لبيان أوجه القصور.</li> <li>لا يتضمن حسما لمسألة قانونية تلتزم محكمة الاحالة باتباعها .</li> </ul>
٧٠٨	104	( الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٣ )
1		<ul> <li>إ ـــ نَمْشُ المحكم الاستئناق لا يمتد الى الحكم الابتدائى ولو كان الحكم النقوض قد تفى بناييده و اثر ذلك . لمحكمة الاحالة أن تحيل فى ببـــان الوتائع ودفاع الخصوم ودفوعهم الى أسباب الحكم الابتدائى .</li> </ul>
۷•۸	104	( الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٥/١٣ )
		ثاني عشر : المصروفات والكفالة :
		ايداع كفالة الطعن . عدم تحققه الا يتوريد الكفالة فعلا الى خــزانة المحكمة خلال ميماد الطعن . لا يغنى عنه تأشير قلم الكتاب خلال ذلــــك الميماد بقبولها وتوريدها ° م ١/٢٥٤ مرافعات •
724	7.0	( الطمن رقم ٥٢١ه لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٩٨/٢/١٢ )

السلد	القاعدة	
		نقــل
		اولا : نقسل بسوى :
0/4	11.	الدفع بعدم قبول دعوى المسئولية قبل الناقل م ٩٩ من قانون التجارة . قيامه على افتراض رضاء المرسل اليه بالعيب الذي حدث أثناء النقل وكان ظاهرا وقت الاستلام وتنازله عن مطالبة التاقل بالتعويض عنه بما يستقط حقه في الدعوى م اميته دفع موضوعي مما تعنيه المدة الم اقعات . مؤدى ذلك . جواز ابدائه في اية حالة تكون عليها الدعوى ولو لاول مرة في الاستئناف . ( الطعن وقم ٣٥٠ لسنة ٥٠ حجلسة ١٩٨٧/٣/٣)
		ثانيا : نقل بحرى :
		۱ - التعفظ الذى يدرجه الناقل فى سمند الشمعن تدليلا على جهله بصحة البيامات المدونة والمتملقة بالبضائع المسلمة اليه ، عدم الاعتداد به فى رفع مسئوليته عن فقد هذه البضمائع الا بالنسبة للبيمان الذى أدرج التحفظ من أجلمه .
719	91	( الطعن رقم ١٠٢٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٩ )
		٢ ــ التزام الناقل البحرى . التزام بتحقيق غاية . التحليل من مسئوليته من ذلك . وسيلته . اقامة الدليل على استلام الرسيل البه البضاعة أو أن العجز أو التلف يرجع الى عيب فيها أو قوة قاهرة أو خطأ مرسيلها .
777	. •4	( الطمن رقم ١٩٨٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٩ )
		نيابة قانونية
ł		اللموى . ماهيتها . شرط قبولها .
77	14	( الطمن رقم ٦٦٤ نسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٤ )

		•
الصلحة	5-16 <b>1</b> 01	
		()
		هبه
		ألهبة التي بشترط فيها المقابل . عدم اعتبارها من التبوعات المحضة الواجب توثيفها بعقد رسمى . اشتمال المقد على التزامات متبادلة بين
		طرفيه . اعتباره عقدا غير مسمى لاتجب له الرسمية ولا بجوز الرجـوع
		فيه ولو وردت الفاظ التنازل والهبه والرجوع · ( الطفن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٥/٢٤ )
٧٣٥	107	, and a second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second s

القاعدة أالم (0) وصبة _ وقف _ وكالة وصبية أولا: دعوى الوصية (أشرط سيماعها) . ١ ـ دعوى الوصية . شرط سماعها ، وجود أوراق رسمية تسمل عليها . كفاية ذكرها أو الإشارة الى وجودها في محضر أو تحقيق رسمي دون استلزام وحود ورقة الوصية ذاتها . نفاذ الوصية في حدود ثلث التركة لنوارث أو غيره دون توقف على اجازة الورثة . 444 ( الطعن رقم ٣٥ لسنة ٧٧ ق ((احوال شخصية)) ـ حلسة ١٩٨٧/٣/١٧ ) ٩٠ ٢ _ ما أوحبته المادة ٢ ق ٧١ لسنة ١٩٤٦ من شكل خاص للوصية الواقعة بعد سنة ١٩١١ . شرط لسماع اللعوى بها عند الاتكسار وليس ركنا فيها ولا صلة له بالمقادها ، ( الطون رقم ٢٥ لسنة ٤٧ ق (احوال شخصية) - حلسة ١٩٨٧/٣/١٧ ) ٩٠ ثانيا: انتقال ملكية المقار الوصى به: اعتبار الوصية من النصرفات المنشئة لحق من الحقوق العينيـة . مؤداه . عدم انتقال الملكية للموصى له الا بالتسجيل . المادتان ٩٣٤ مدنى، ٩ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى ، الموصى له عند امتنساع الورثة عن اتخاذ اجراءات نقل الملكية اللجوء الى القضاء للحصول على حكم عسجة ونفاذ الوصية بكون من شأنه بعد تسجيله نقل الملكية اليه . ( الطعن رقم ٢٥ لسنة ٧٤ ق (أحوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٧ )

الصفحة	القاعدة	ثالثا : تصرفات الورث :
		(( الطمن في التصرف ))
		حق دائنى المتعاقدين والخلف الخاص فى التمسك بالعقد الظاهر فى مواجهة من بتمسك بالعقد الحقيقى طبقا لاحكام الصورية .م ؟؟ ٢ مدنى . تقدمه على حق الوارث الذى يطمن على تصرف مورثه بانه يخفى وصية علة ذلك . الوارث يستمد حقه من قواعد الارث التي تعتبر من النظام الماء ولا يستمدة من المورث ولا من العقد الحقيقى . عدم اعتباره من ذوى التمان اللين تجرى المفاضلة بينهم طبقا لها . مؤداه . عدم قبول التمسك بالعقد الظاهر فى مواجهة حقه فى الارث .
٤٣٣	4٧	( الطمن رقم ۱۲۵۸ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۲۶/۳/۳/۲ )
į		وقف
		اولا : دع <u>رى الو</u> قف « شرط سماعها »
7 • \$	٤٨	منع سماع دعوى الوقف عند الانكار مالم يوجد اشهاد به او بكـون مقيدا بدفاتر احدى المحاكم الشرعية . لائحة المحاكم الشرعية . لائحـــة المحاكم الشرعية في ١٨٩٧/٥/٢٧ . عدم الاعتداد بالانكار اذا كـان ثمـــة اقرار يحاح به الخصم المنكر ولو في غير الخصومة المدفوعة بالانكار . (الطهن رقم ٥٦ السنة ٥٢ في حـ جلسة ١٩٨٧/٢٨)
		ثانيا : مسسائل متنوعــة :
		استبدال أو بيع عقارات الاقاف . الأصل فيه أن يكون بطريق المزاد العلني ، الاحتفاد . جوازه بطريق الممارسة في الاحوال المبينسة حصرا بالمادة ١١ من القرار الجمهوري ١١٤١ لسنة ١٩٧٦ . سلوك طريق الممارسة في غير تلك الاحوال . أنهم بطلان التصرف . علمة ذلك .
017	111	( الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١ )

الصفحة	قندلة	
		وكالة
		اولا: نطـــاق الوكالة:
		<ul> <li>١ - وكبل المدائنين . يعتبر وكيلا عن جماعة المدائنين في ادارة امرال التفليسة وتصفيتها كما يعتبر إيضا وكيلا عن المفلس .</li> </ul>
٥٠٩	1.0	(الطمن رقم ١٤٥ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠)
		<ul> <li>٢ ـ قيام وكيل الدائنين بأعمال الدلالة كخبير مشمن بمناسبة بيسع البضائع المماركة للتغليسة واحتجازه جزءا من الشمن لنفسه كمونة نظير ذلك و يعتبر من قبيل التصاقد مع النفس و عدم اجازة جمساعة الدائنين هذا التصرف و قضاء الحكم المطمون فيه بعدم استحقاق وكيسل الدائنين</li> </ul>
		المبلغ الذي احتجزه . صحيح .
0.4	1 . 9	( الطعن رقم ١٤ه لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠ )
714	588	<ul> <li>٣ ـ الوكالة الخاصة • نطاقها • ورودها على عمل معني • مقتضاه • شمولها توابعه ولوازمه المضرورية .م ٧٠٢ مدنى .</li> <li>( الطمن رقم ١٢٥٧ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢١ )</li> </ul>
		ثانيا: التوكيل في الخصومة:
18 9	47	ا ـ تصميح الإجراء الباطل . وجوب اتمامه في ذات مرحلة التقاضى التي اتخذ نيها هذا الإجراء . عدم ارفاق التوكيل الخاص برد القاضى لدى النقرير به رعدم تقديمه امام محكمة أول درجة حتى صدور الحكم مسدم قبول طلب الرد . تاييد محكمة الاستثناف هذا القضاء . صحيح . (الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٣٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٢)
		<ul> <li>٢ طلب لرد المقدم من الوكيل • لزوم أن يكون مرفقا به توكيسله المخاص المفوض فيه برد قاض بعينه او هيئة بعينها في دعوى بلداتها ، ولوكان المرد في حق قاضي يجلس لاول مرة لسماعه المدعوى بملكرة مقدمة نكاتب الجلسة .م ١٥٤ مرافعات ، علة ذلك .</li> </ul>
154	44	( الطمن رقم ۷۲۸ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۲ )

الصفحة	القاعبة	٣ - مباشرة المحامى اللاجراء قبل صدور التوكيل ممن كلفه به . عدم
		ا حسب المساود المسامى مرجواء فين صفاور المونيل ممن طله به . عدم جواز اعتراض خصمه بأن الوكالة لم تكن ثابتة قبل اتخاذ الاجسراء . عله ذلك .
440	w	( العلمن رقم ٢٥٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣ )
		<ul> <li>عدم تقديم المحامى سند وكالته عن بعض الطاعنين في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالمتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيهسا اختصام اسخاص معينين . لا أثر له على شكل الطعن المرفوع صحيحا من أحدهم . علة ذلك .</li> </ul>
744	4.	( الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٧ق (الحوال شخصية)) سـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٧ )
		ثالثا : الوكالة بالتسميخير :
		التسخير في الصورية . عدم اقتصاره على النصرفات . جسوازه في المخصومة والاجراءات القضائية . شرطه . ألا يقصد به التحسايل على القانون فير مشروع .
187	72	( <b>الطَّن ر</b> قم ٢٣٠٩ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ٢١/٧/١/٢١ )
		رابعا : مسائل متنوعة :
		اعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة . شرطه . صدورها من الخصسم الذي بحتج بها عليه وإن تجعل التصرف المراد اثبائه قريب الاحتمال . تقدير ذلك . من سلطة قاضى الموضوع . لا رقابة عليه من محكمة النقض من كان استخلاصه سائفا . مثال : بشأن استخلاص ثبوت الوكالة .
1.5	۲۸	( الطمن رقم ١٣٥٥ لسنة ١٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )
	1 1	

## بسمالته الرحمن الرحيم

## تصويبات الجزء الاول

عجموعـــة الأحكام الصادرة من الهيمة العامــة للمـــواد المدنية والتجارية ودائرة الأحوال الشـــخصبة الستة الشــامنة والثلاثون

الصو اب		المطأ	رقم السطر	رقمالصفحة
			آخر السطر ٢	•
•	الذين	اللذين	Yo	۰
الكلمة	تحذف هذه	حالة	44	٦
	الأنفاق	الإتفاق	11	4
	ويقدر	ويقدر	40	١.
	شأنهما	شأنها	71	18
	أن يكو ن	اُن يک ِن	44	1٧
وڻ فيه	القرار المطع	القرارات	٥	41
	والسابقين	و السابق	آخر السطر ٦	77
	بصفة	صفة	77"	74
	إذ	اذا	١.	71
بة في	تضاف كذ	***	آخر السطر ١٦	71
	برثاسة	رياسة	٤	44
	الطلب	الطااب	18	44
	من	عن	17	47
	مؤداه	مو اده	آخر السطر ١٨	٣٠
	يتطبيق	بتسوية	٦.	4.5
بدكنمة القانون	یضاف ۽ به	_	17	4.5
	القضاه	القضاء	17	**
	يستحق	ستحق	٧	٤٠
	المداه	الميده	14	2.4
	صدور	صدر	۱۲	££
	الحاضر	الحضر	٥	23
مة و الحدمة ، بعد	-		نهایة سطر ۱۲	٤٨
	کامة و فی			

الصواب	أعطأ	أرقم السطر	رقم الصفحة
تقریر .	تقدير	٩	٥٢
». پرتقریو	تقدير	1.4	٥٧
تضاف كلمة وبه ، بعد كلمة	~	40	٦.
۱ ما جری ۱			
يتبين	تبين	**	٦.
(ب)	(1)	14	7.1
يضاف ۽ بعد کلمة محضر	_	١٤	٦١
يضاف ۽ بعدكلمة محضر	-	1.	70
بياناً	بانا	17	٦٨
پين	يبي <i>ن</i>	٨	٧٣
إختلاف	إخلاف	18	٧٤
وكان	وكأن	77	۸۲
آخو	خر	44	۸۲
تنك	ذلك	14	۸۳
عين	غين	٧١	۸٥
أيضاف كلمة و مثالا ، بعد	-	۰	۸٦
كنمة والمذكرة ،			
لا يستتبع	لا سننتج	11	A1
بجلسة	لجاسة	14	۸٦
بقيد	يفيد	3.7	۸۸
1440	1.470	٤	4+
والمعينين	والمتعينين	۲۱	41
توفيق ، عبد المنهم إبراهيم	توفيق عبد المنعم إبراهيم	٤	44
الطاعن :	الطاعن	1/	40
وائن	وإن	40	47

الصواب	الحطأ	رقم السطر	رقم الصفحة
مبليه	بيله	٧٨	41
صوريته	صورته	44	111
قضاه	قضاء	١٣	1.4
ينظرها	ينظرها	7	1.7
يكون أ	تكون	١٣	1.4
يضاف الآتي بعد كلمة من	_	17	1.4
أجله . و ٤ ــ	_	_	; –
الملحقات	للحقات	17	1.4
عن	من	10	1.0
النعى	النص	٣	1.4
تنحسر	تنحصر	۱۷	1.7
ما للكتابة	وللكتابة	74	115
وأيداه	وابداء	14	110
يسبنيه	بسييه	٨	17.
يسلليه	يسييه	*1	17.
الجوار	الجواز	٧	171
. 454	بمحكمة	۲۱	171
مَا آثارہ	ما ثاره	14	١٢٢
يضاف رقم ۽ قبل کلمة		٧	١٢٣
و الشركات التجارية والمدنية،			
عليه	عنه	17	١٢٣
يضاف كلمة (عليه) قبل كلمة		4	175
الأول			
170	رقم الصفحة ٢٥	الأول	140
مئبرا	منده	77	140

الصواب آغ	المعال ما	رقم السطر	رقم الصفحة
يضاف كلمة (مَنْ) قبل كلمة		٧	١٧٦
حتن الطاعنة			
موافقتهما	موافقتها	۲	177
تقرير	تقدير	٨	144
قصدت	تصلت	15	177
بالحكمه	بالمحكمة	٩	. ۱۷۸
غوض	غوض	١٠	144
ليس	ئيس	1.	۱۲۸
1971	1991	١٤	14.
تضاف كلمة وبالقانون، قبل		٧٣	144
كلمة رقم ۱۳۳			
الستة أشهر	طتة الأشهر	٩	177
تضاف كلمة وأحوال شخصية،		٥	144
بعدكلمة القضائية			
سالفي	سائف	4	124
الملنمو ذج	المنو ذج	١٣	127
ولا التنازل عنه	ولا يتنارل عنه	77	159
تأييده	تقييده	٦	107
تضاف رقم ٧ قبـــل كلمة		11	171
الانقطاع عن العمل			
خلو محاضر	حلو محضر	18	174
ما تطمئن إليه	ما تطمئن إلها	4	144
تضاف كلمة وفي، بعد كلمة	• • • • • •	٥	۱۸۳
و والقصور ،			ı
- 1			

1 10 11	ن الخطأ	1 11 *	- 1
أيها الصواب	يا الخطأ ي	رقم السطر	رقم الصفحة
تضاف عبارة والذي صدر		19	١٨٤
القانون١٠٧ لسنة١٩٧٦، قبل			
كلمة (مرتبطاً به)			
حكم إبتدائى	الحكم	1.	198
عامنيا للا	ما	37	140
تضاف كلمة ( لصحة ، قبل ،	••••	٥	147
كلمة الحكم	.		
فهم الوقائع	الوقائع	77	147
تحذف	لسنة	۲	7.4
الطعن رقم ٥٦ لسنة ٥٣	الطعن رقم ٥٦ لسنة ٥٢	٦	4.8
المضطرد ا	المطرد '	١٨	4+2
تضاف كلمة (جنيه) قبل كلمة		٦	۲۱۰
« إعتباراً من »			
مجادلة	محاولة	18.	411
تضاف كلمة (موضوع) بعد		Ye	445
كلمة العقار			
تضاف كلمة مستنداً _ بعد عبارة		٨	711
يستولى عليها			
ا بإلز امهما	بإلزامها	١٥	711
تضمنه	يتضمنه	44	757
بحسيه	نحسبه	71	727
بتعقب	يتعقب	71	YEA
عسبه	عسيه	44	444
(1-1)	("-1)	٦.	Y00.
ولا تنعطف	وتنعطف	44	700
أقبلها	علها	. 77	700

الصواب	(hall)	رقم السطر	رقم الصفحة
بمظر	بمغطو	4	474
محكمة الموضوع	محكمة موضوع	٧	717
("-1)	(-1)	*	750
المطعون	المعطون	۲٠	777
المفقوده	المفضردة	۱۸	٣٧٠
معيحا	صريحة	41	۳٧٠
يحول	يحول	11	77.7
ن		14	77.7
سوء سلوكه	سرء صلىركة	4	470
الموجودين	الموجردين	14	470
الوحدات	ال حدات	Yo	470
السلوك	السلرك	١	TAV
القوانين	القرانين	٥	MAV.
سنوات	سنرات	*	YAY
المذكور	المذكرر	٧	۳۸۷
السلوك	السلرك	11	444
القانون	القائرن	18	TAY
القوات	القرات	10	<b>YAV</b>
إليه	إنى	1/	79.
ينطوى	ينطرى	77	797
المطعون	المطعون	11	444
دعواه	دعراه	17	444
مملوكا	جملركا	۳	397
يكون	يكرن	٨	792
مأمورية	مأمررية	٦.	441

الصواب.	الحطأ	رقم السطر	رقم الصفحة
السنوات	- السنرات	11	444
بسقوط	بسقرط .	15	747
، لا تكون	لا تكـرن	<b>ه</b>	*****
المطعون	المطعم ن	٥	797
المطعون ضده	المطعم ناضده	*	797
الممرل	الممرل	14	797
الممول	الممرل	18	797
القانون	القانرن	۱۷	T9V
الحكومة	الحكومه	۱۷	747
القانون	القمانون	14	797
بالقانون	بالقائرن	14	T97
القانون	القاترن	77	797
المتصوص	المنص ص	c 7	- 797
الممول	الممول	١	F4A
اليوم	اليد م	٩	794
المطعون	المطعرن	١٢	<b>74</b> A
مأمورية	مأمررية	10	744
بالنموذج	بالثمرذج	۱۷	794
ماداموا	مادامرا	٣	٤٠٠
. Ang	أحر	*	٤٠٠
فوت	فرت	4	£ • •
الايحول	لا محرل	14	٤٠٠
ما يتنبىء	۔ ما ینبی	7'£	
وجودها	وجردها	۲	٤٠١
اغير	غبر	14	٤٠١

الصراب	Îb±1-	رقم السطر	رقمالصفحة
المدنى	اللد	1 8	٤٠٧
وكان	وكات	٣	٤١٤
تمامها	اتحامها	٤	217
وترقيته	وترقثه	٧.	£17
الستن	السنن	١٥	٤١٧
فى السنو ات	السنوات	١٤	٤١٨
يبين	بين	78	814
المستأنف عليه	الستأنف	40	\$14
أقامت قضاءها	أقام قضاءه	٦	٤٧٠
قضاء هذه الحكمة	قضاء المحكمة	١	٤٣٠
المادة 117	المادة ٢٧٤	٩	£77V
تقديم	تقديم	14	133
تقابل ً	مقابل	. "	222
باتا بعد إعلانه	باتا أعلانه	17	101
طنب	طالب	۲	204
حيازتها لها	حياز تهما	١٢	209
الغرض	العرض	١٦	£7.
إستيقاء	إستيفاء	٧	£77
العضو	للعضو	۲	294
حق	حسق	47	294
الحمسي	الخمس	۲۱	0.0
1944/1/4	1448/4/5	44	•14
الأقراد	الأقرار إ	40	014
حصرآ	حظرآ	10	• ۲1
النص	ا النعي _	۳	979

		-	
الصو اب	المعلا	رقم السطو	رقم الصفحة
ووزير	ا وزير	71	٤٣٥
إليما	إليها	٩	044
بصفر	يصغر	٧	٥٤٠
إشهاد	إشهار	١٠	054
ا طرق	طريق	1+	010
بتكليف لفائدة الثانى	بتكليف الثاني	77	٥٥٠
نص	نى	40	700
قاعدة	فساعد	44	001
هط	ە ق	٨	6743
إنهما	إنها	٤	070,
تقوير	تقدير	٧	۰۷۰
تكييفها	كيفها	17	۰۷۰
إتسم	أأتم	٨	eV4
من	من	17	•۸٧
قانونى	قانون	77	090
الصحيحة	الصحية	74	377
التحفظبين	التحفظين	٤	779
الغبر	القبره	14	74.
لمارسمه	لمارسة	17	727
وأوجب	فا وجب	77	7.67
نشر الحكم بعدم دستورية	نشره	14	701
القرار يقانون ١٩٧٩/٤٤			
وليس من البوم التالي نتاريخ فشوه		}	
الأحكامه التي	التي	4	700
4p	77	أه	704

ا الصراب	الخطأ ا	رقم السطر	رقم الصفحة
74	44	40	709
1975/4/74	7 14VE/1/YF	1.4	775
le	la	٦	775
۽ تغليب منفعة	منفعة	77"	175
لسنة ۲ ه	لسنة ٥٣	4	777
وكما	15	11	٦٦٨
يدح `	يبيع	۱٤ :	77.
تقاضى	إنقاض	18	177
	يصيب	٧٧	777
يعيب تطبيقهما	تطبيقها	17	772
u.	له	١٤	778
خسه .	<u>ا</u> خسة	17	774
£ قبول	قول	17	787
£ ما أضروا	ما أخلوا	٨	345
صاحبة	صاحب	18	7.4.4
فلها أن	َ أَن	١٤	۸۸۶
19/0/0/71	1944/0/4	17	7/4
بتخويل	بتحويل	۱۲	747
نى	من	٦	140
عقد ا	وقا.	- 77	140
ې يو فئ	يعوض	11 -	₩4.4
بإلغاء	بالفساد	- 11	1. Ý**
فيهما	فيها	٤	vii
ومساعدی	ومساعداى		٧٠٥
الطابة	الثابة	11	V+4

14.4	G*3 C.		
الصو اب	المطأ	رقم السطر	رقم الصفحة
فاكتسب حكمها	فاكتسب	٨	VIW
أ المحكوم فيه	المحكوم وبعد	٨	V14
تعيياً	تعيباً	١٤	1/14
لا يقيدها	لا يفيدها	٤	٧١٤
مشاركة	<u>آ</u> شارکه	17	V17
إستغلال	إستقلال	14	717
للأجره	للأجر	٤	771
حسابات	حساب	٦	177
خدمة	خدمته	4.4	774
لحافاة	غافة	40	V#1
يقدره	قدره	٧X	V#1
تأجير المكان المؤجر	تأجير المؤجر	44	VYY
التركة	الشركة	١١ .	YEE
لإمكان	لأماكن	7	717
			l



### طبع بمطابع الهيئة العامة لشئون المطابع الامرية

دئیس مجلس الادارة ( وافری السید شنمیان )

رقم الايداع ١٥٨٥/١٢

الهيئة العامة فشئون المطابع الإمرية - نوباد ١٠٢٠٤-١٢/٤عس١٩-١٣٧٩ الجرد الأول



جهورية معث والعربية

چين النقض الكتب الغنى

هِجُ وُعَيْرًا

الأحكام الصادرة من لهيئذ العامة للمواد المدنية ومن الدوائر المدنية ودائرة الأحوال لشيخصية

السنة الثامنة والثلاثون

البسزء الثساني

من یونیـه ال دیسمبر ۱۹۸۷

التسامغ

الهيشة العامة لشنون المطابع الأميرة

مطيعة نويار

1994

### جلسة ٣ من يونيو سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ احتد كمال سالم تأثمب رئيس المحكمة وعضوية المسحادة المستشارين / مامر قلادة واسف ، مصطفى زعروع تاثين رئيس المحكمة ، عبد الحميد سليان ومجيد يكر غالني •

# (171)

الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٥٠ القضائية :

١١) البات « عب الالبات » * ايجار « ايجار الاماكن » •

rycale على خلاف الطاهر في العموى • والوع عبيد البياته على الشكر فيهما مسوام كان مدميما إصلا فيها أو مفعى عافهمة •

(۲) حكم ((ما لا يمد قصورا)» - دعوى ((الدفاع فيها)) -

أغفال الحكم الرد على وقاع لم يقدم دليله • لا قصسور •

### ( ٣ ، ٤ ) ايجار « ايجار الاماكن : التغيير في استعمال العين المؤجرة » •

- (٣) اخلاه المستأجر الاستعمال العن المؤجرة بطريقة تخالف شروط الايجمار المعتولة ... شرطه • ان يكون المستأجر قد المستعملة أو سمح باستعماله بطريقة تضالف شروط الإيجاد المستوقة بغير موافقة المؤجر وأن ينشأ عنه ضرر للمؤجر • م ٢١/ج أن ٤٩
- (3) الشهر الذي يبيع اخلاه المستأجر للتغيير في العين المؤجرة ، مناطه ، الإخلال العال أو المستقبل بمصلحة المؤجر المسادية أو الادبية أو بتهديدها جديا ، علة ذلك ،

 ١ – المقرر فى قضاء هذه المحكمة – أنه إذا دعى المنكر فى الدعوى خلاف الظاهر فها يقع عليه عبء إثبات ما مخالفه سواء كان مدعى أصلا فى الدعوى أم مدعى عليه فها .

٢٠ - لا تُرب على محكمة الموضوع ان التفت عن الرد على دفاع لم يقبين ؟
 به دليار بثبته و

٣- النص في المادة ٣١/ج من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المنطبق على الحد المسكان المؤجر أحد الدعسوى على أنه » إذا استعمال المستأجر المسكان المؤجر أو سمح بإستماله بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقوله والمتعارف علما ينفر الأغراض المؤجر من أجلها ... يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه الحكة على أنه يكنى لإخلاء المكان المؤجر أن يكون المستأجر قد استعمله أو سمح بإستماله بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقوله بغير موافقة المؤجر وأن ينشأ للأخير ضرر بسبب ذلك .

أدهائة ٤ - الإضرار بالمؤجر الذي يبيح له إخلاء المستأجر التغير في العن المؤجرة كما يتحقق بالإخلال بإحدى مصالحه التي مجمها القانون مادية كانت أو أدبية حالاكان هذا الإخلال أو مستقبلا يقوم كذلك بهديد أي من المصالح تهديداً جدياً ، إذ في هذا تعريض لهسا لحطر المساس مها مما يعتبر بناته إخلالا محق صاحب المصلحة في الاطمئنان إلى فرصته في الانتفاع الكامل مها بعتر إنقاص وهو ما يشكل إضراراً واقعاً به :

### المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقوير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيت ان الوقائم – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق – تتحصل فى أن المطعون ضده بصفته أقام الدعوى رقم ٣٨٠٧ لسنة ١٩٧٣ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية بطلب إخلاء الطاعن من شقة النزاع التى استأجرها سكناً له لأنه أساء إستعالها بأن قام بتقفيل منور العقار وإستغلاله كمطبخ بوحول المطبخ إلى غرفة دون تصريح كتابى من الشركة ، وأن ما قام بد بحول دون الشركة والقيام بأعمال الصيانة والإصلاحات الملازمة لمرافق العقار الصحية المحجودة بالمنود ، احالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد أن إستمت الى أقوال شاهدى المطعون ضده قضت برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٩٧١ لسنة ٩٤ ق وبعد أن احالت المحكمة الدعوى إلى خبر حكمت بتاريخ ١٩٧١ المائناء الحكم المستأنف والإخلاء طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه الحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفها النرمت النيابة رأها .

وحيث ان الطاعن يمعى بالسبب الأول من أسباب الطعن على الحكم المطمون فيه بطلان في الإجراءات أثر في الحكم وفي بيان ذلك يقول ان الشركة المطمون فيه بعده تعمدت إعلانه في غير موطنه إذ الثابت أن زوجته قدمت طلباً المشركة بتأجير شقة النزاع مفروشة لسفرها إلى الحارج للإقامة معه، وأثبت الحير عندما إنتقل لماينة الشقة أنها مؤجرة من الباطن لكتب البحوث العلمي ، وأنه عندما توجه المحضر لاعلانه بصحيفة الاستثناف وصحيفة تجديده من الشطب وبورود تقرير الحير وقرار إحالة الاستثناف إلى دائرة أخوى لم يجد أحداً بالشقة وأعلنه لجهة الإدارة لأنه لا يقيم بها مما يبطل الإعلانات التي وجهت بالحي في الاستثناف ويعيب الحكم المطمون فيه بالإنعدام ويوجب نقضه .

وحيث أن هذا النمى غير سديد ذلك أن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن أعلن بصحيفة إفتتاح الدعوى بشقة الذراع وحضر أمام عكمة الدرجة الأولى وقدم دفاعه بناء على هذا الإعلان ، وأنه أتخذها موطئاله في الدعوى رقم ١٩٨٣ سنة ١٩٧٣ مدنى مستعجل القاهرة التي أقامها ضا. المطعون ضده ، وفي التوكيل الصادر منه إلى زوجته التي باشرت الإجراءات نباية عنه واتخذها الأخيره بدورها موطئاً لها ، وخلت الأوراق من أن الطاعن أو وكيله قد أخطر المطعون ضده بإتخاذه موطئاً آخر له عدا شقة الزاع وبالتالى تكون الإعلانات التي وجهت إليه في الاستثناف على هذا الموطن صحيحه ومنتجه لأثارها ويكون المنعى ببطلان الحكم المطعون فيه لإبتنائه على إجراءات باطله على غير أساس .

وحيث ان الطاعن ينمى بالشق الأول من السبب الثانى وبالسبب الرابع على الحكم المطغون فيه القصور فى التسييب والفساد فى الاستدلال وف-بيان ذلك يقول ان الحكم المطعون فيه إستخلص من تقرير الحبير ما لم يثبت به من أنه هو الذي أحدث تعديلا بالعين المؤجرة ، وأنه على الرغم من أن دفاعه قد بني على أنه تسلم العين المؤجرة بحالها من المستأجر السابق وأن الأخير هو الذي أجرى هذه التعديلات فإن الحكم أهدر هذا الدفاع ولم يعن إبيحثه أو الردعليه مما يعيبه بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال.

وحيث ان هذا النمى غير مقبول ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا إدعى المنكر فىالدعوى خلاف الظاهر فيها يقع عليه عبث إثبات ما مخالفه سواء كان مدعى أصلا فى الدعوى أم مدعى عليه فيها ، وأنه لا تثريب على محكمة الموضوع أن التفتت عن الرد على دفاع لم يقتر ن به دليل يثبته – لماكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه قد ثبت من تقرير اخير أن هناك تمديلا فى شقة النزاع أحدث ضرراً بالغا بالعقار ، وقام دفاع الطاعن على أن المستأجر السابق هو الذى أجرى هذا التعديل إلا أنه لم يقدم دليلا يثبت صحة هذا الدفاع عسبانه يدعى خلاف الظاهر فى الدعوى فلا ترب على الحسكم ان هو أطرح هذا الدفاع ولم يرتب عليه أثر بما يكون معه التم على غير أساس :

وحيث ان الطاعن ينعى بالشق الثانى من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول أن الحكم إنهى إلى أن ضرراً بااذاً لحق بالعقار الكائن به شقة الزاع دون أن يبن أساس وصفه لهذا الضرر ومقداره بما يعيبه بالقصور المبطل:

وحيث ان هذا النمى غير صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أورد عدوناته ما إنهى إليه تقرير الحبير من أن الطاعن قد قام بعدة تغييرات أعمها تسقيف المنور وتحويل فتحة شباك إلى باب وأن هذه التعديلات تحدث ضرراً بالفا بالعقار لأنها تحول بين الشركة وبين القيام بأعمال الإصلاح الضرورية لمرافق العقار الصحية الموجودة بالمنور وأعتمدت المحكمة ما إنهى إليه تقرير الحبر في هذا الشأن بما مؤداه أنها عرضت لوصف الفيرر الذي لحق بالمقار

ومصدره ومداه فإن النعى على الحكم المعلمون فيه بهذا السبب يكون فى غير محله :

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول انه يشترط لفسخ عقد الإيجار والإخلاء عملا محكم المادة ٢٣ / ج من القانون ٥٦ سنة ١٩٦٩ نخالفة شروط عقد الإيجار وحداث صرر بالمؤجر وإذ إنهى الحكم المطعون فيه إلى أن التعديلات التي أجراها المستأجر قد الحقت ضرراً بالغا بالعقار دون أن يبن الضرر الواقع على المؤجر فإن الحكم يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون عا يوجب نقضه :

وحيث ان هذا النعي غير سديد ذلك أن النص في المادة ٣١/ج من القانون ٤٩ لسنة١٩٧٧ المنطبق على واقعة الدعوى على أنه وإذا إستعمل المستأجر المكان المؤجر أو سمح بإستعاله بطريقة تخالف شروط الإبجار المعقوله والمتعارف عليها .. وتضر بمصلحة المؤجر أو إستعمله في غير الأغراض المؤجر من أجلها.... يدل _وعلى ما جرىبه قضاء هذه المحكمة_على أنه يكني لإخلاءالمكانا لمؤجر أنيكون المستأجر قداستعمله أوسمح باستعماله بطريقة تخالف شروط الإبجار المعقوله بغىر موافقة المؤجر وأن ينشأ للأخبر ضرر بسبب ذلك ، وأنَّ الاضرار بالمؤجِّر الذي يبيح له إخلاء المستأجرُ للتغير في العنَّ المؤجرة كما يتحقق بالإخلال بإحدى مصالحه الني محمها القانون ماديه كانت أو أدبيه حالاكان هذا الإخلال أو مستقبلا يقوم كذلك بتهديد أى من هذه المصالح تهديداً جدياً إذ في هذا تعريض لها لخطر المساس بها مما يعتر بذا به إخلالا محق صاحب المصلحة في الاطمئنان إلى فرصته في الانتفاع الكَّامل مها بغير إنتقاص وهو ما يشكل إضراراً واقعاً به ــ لما كان ذلك وكان الحكم ، المُطعون فيه قد أقام قضاء، بإخلاء الطاعن من شقة النزاع على ما ثبت من تقرير الخبر من أنه أجرى عدة تعديلات في شقة النزاع أهمها تسقيف المنور وتحويل فتحة شباك إلى باب داخل من الشقة دون موافقة الشركة المؤجرة مما الحق ضرراً بالغاً بالعقار والمؤجر بالتبعيه لكون هذا التعديل قد حال بس الشركة والوصول إلى مرافق العقار الصحية الموجودة بالمنور الإجراء عمليات السيانة العادية وفاءاً لإلتراماتها تجاه باقى المستأجر ن للعقار فإن الحكم المطعون فيه يكون قد الترم التطبيق الصحيح لأحكام القانون ويكون النمى خميه بهمذا السبب غير مقبول:

ولمسا تقدم يتعين رفض الطعن و

# جلسة ٤ من يونية سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد محمود راسم نائب رئيس الحكمة وعضسوية السادة المستشارين/ محمد وافت خفاجي فائب وئيس المحكمة ، المحمدين الكاني ، محمد فؤاد شريادي ومحمله طبطيه *

# (177)

الطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) ايجار « انهاء عقد الايجار » · اصلاح زراعي ·

مستاجر الأرض الزراعية - تفاضيه من المؤجر أو من الدير أية مبالغ مقسابل الهساء عنسد الإيجار واشلاء المبتى - جائز ونجير محظور قانونا - مثال -

(۲) دعوی « اثراء بلا سبب » ۰ عقد ۰

هعوى الأثراء بلا سبب ورد غير المستحق لا تعيم بيّ طرفن انخصومة وابطه عقسدية ، المقد مناف تحديد حلوقهما والتزاماتهما ،

١ - لأن كانت التشريعات الخاصة بالإصلاح الزراعي في شأن تنظم العلاقة بين المؤجر ومستأجري الأراضي الزراعية قد حظرت على المؤجر أن يتقاضي من المستأجر أية مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار الدف الحياولة دون إستغلال حاجة المستأجرين الملحة إلى إستجار الأراضي الزراعية ، إلا أن هذا الحظر لا يسرى في شأن المستأجر الذي يتقاضي من المؤجر أو من المالك أو من مستأجر آخر أية مبالغ في مقابل انهاء عقد الإيجار وإخلاء العن ومن ثم فلا تتريب على المطعون ضده ن هو اتفق مع الطاعن على تقاضي المبلغ عمل المزاع من الطاعنين قد صادف سببه المشروع في مقابل إنهاء عقد الجار الأرض الزراعية الى كان يستأجرها وتنازله عن حق الانتفاع بها الطاعنين المنابق لتخلص لم متفعها :

٢٠٠٠ أما المقرر، فى قضاء هذب المحكمة أنه حيث تقوم بين طرفى الحصومة رابطة عقدية فلا قام لدعوى الإثراء بالاستب، والني من تطبيقاتها رد غير المسيحتى بل يكون العقد وحده هو مناط تحديد خقوق كل منها والترابئاته قبل الآبحر، إذ يلزم لقيام هذه الدحوى ألا يكون للإثراء الحادث ، أو الافتقار المترتب عليه سبب قانوني يسرره .

#### الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حبِث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشِكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — في أن الطاعنين أقاموا على المطعون ضده الدعوى رقم ١٩٨٩ على المعلمون ضده الدعوى رقم وقالوا في ١٩٨٩ على شين الكوم بإلزامه بأن يؤدى لهم مبلغ ١٧٠٠ ج، وقالوا في بيان دعواهم أنهم إشتروا من ورثة المرحوم ... ... قطعة أرض زراعية يضع المطعون ضده اليد عليها بستنجاراً من مالكها بطريق المزارعة ، وقد المتفل حاجبهم لهذه الأرض وعرض عليهم إنهاء العلاقة الإيجارية وترك المهن هم مقابل حصوله على مبلغ ١٩٠٠ ج بإعباره «خار رجل»، وإذ اضطروا إلى دفعه رغم عدم أحقيته في إقتصائه ، وعمل إسار داده فقد أقاموا اللحوى ، وبتاريخ ١٩٨٧/١/٢٩ بإلزام المطعون ضده بأن يؤدى للطاعنين مبلغ ١٩٠٠ ج باستأنف المطعون ضده الحكم هذا بالإستثناف رقم ٣٤٣ سنة ١٥ ق طنطا، مأمورية شبين الكيوم ، وبتاريخ ١٩٨٣/٣/٢ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ويرفض الدعوى . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق التقف ، وتدمت النيابة مذكرة أبدت فيا الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المستخدة في غرفة مشورة حددت جاسة لنظره ، وفيا الزمت النيابة رأما : وقدامت النيابة مذكرة أبدت فيا الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه الحكمة في غرفة مشورة حددت جاسة لنظره ، وفيا الزمت النيابة رأما :

وحيث ن حاصل ما ينمى به الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه اعتر المبلغ الذى تقاضاه منهم المطعون ضده عثابة تعويض عن إنهاء عقد إستتجاره الأطان المباعه لم رخم أن هذا التعويض لا يستحق للمستأجر إلا إذا كان سلب حيازته تقيجة خطأ المؤجر أو تعرض الغير له فى الانتفاع بالعين المؤجرة ، ولم يمحص الحكم ما ذهبوا إليه فى دفاعهم من أن تنازل المطعون ضده عن الإجاره – وعلى ما ثبت من أقوال الشهود أمام محكمة الدرجة الأولى وبتحقيقات الشكوى رقم ٢٢٨٧ سنة ١٩٨٠ إدارى الشهداء – كان إختياراً ، بما يعتبر المبلغ المشار إليه بمثابة خلو رجل لم يبحه قانون الإصلاح الزراعى ، وبمثل سببا غير مشروع لإثرائه ، الأمر الذى يشوب الحكم بالحطأ فى تطبيق القانون والقصور والفساد فى الاستدلال ما يوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعي مردود ، ذلك أنه ولئن كانت التشريعات الخاصة بالإصلاح الزراعي في شأن تنظم العلاقة بنن المؤجر ومستأجري الأراضي الزراعية قد حظرت على المؤجر أن يتقاضي من المستأجر أية مبالغ خارج نطاق عقد الإبجار مهدف الحيلولة دون إستغلال حاجة المستأجرين الملحه إلى إستشجار الأراضي الزراعيم ، إلا أن هذا الحظر لا يسرى في شأن المستأجر الذي يتقاضي من المؤجر أو من المالك أو من مستأجر آخر أية مبالغ في مقابل إنهاء عقد الإبجار وإخلاء العنن ، ومن ثم فإنه لا تثريب على المطعون ضده إن هو اتفق مع الطاعنينعلىتقاضي تعويض مقابل إخلاء الأرضالمؤجره له، ويكون إقتضاء المطعون ضده المبلغ محل النزاع من الطاعنين قد صادف سببه المشروع في مقابل إنهاء عقد إبجار الأرض الزراعية التي كانّ بستأجرها وتنازله عن حتى الانتفاع ً - ا للطاعنين الذين تملكوا هذه الأرض من مؤجرها السابق لتخلص لهم منفعها . وإذكان ذلك ، وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه حيث تقوم بنن طرفي الخصومة رابطة عقدية فلا قيام لدعوى الإثراء بلا سبب ، والتي من تطبيقاتها رد غير المستحق ، بل يكون العقد وحده هو مناط تحديد حقوق كل منهما والنزاماته قبــل الآخــر ، إذ يازم لقــيام هــذه الدعوى ألا يكون الإثراء الحادث ، أو للإفتقار المرتب عليه سبب قانوني يرره ٦ وإذ الرَّز م الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإن النعى عليه سده الأسباب يكون على غير أساس :

ولمسا تقدم يتعن وفض الطعن .

### جلسة ٤ من يونية سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد محدود واسم نائب وثيس الهحكمة وعضويه السمادة المحتشارين / محمد وافت شفاجي قائب وثيس المحكمة ، الحسيني الكنائي ، محمد الوار مرحمد محمد طيفه -

### (174)

الطعن رقم ٦٧٥ سنة ٥٣ القضائية :

(١) حكم « العلمن في الحكم » • نقش « الأحسكام غير الجمائز الطمن
 فيهما » •

#### (۲) استیلاء ۱ اصلاح زراعی ۱

واشح اليد على الأراضى الزراعية المستولى عليها بقرارى رئيس الجمهورية بالعانوتين وقدى ١٨٥ ، ١٣٧ سنة ١٩٩١ ، استعباره في وضع يده عليها وزراعها مقابل سبمة أمسال القديهة لحين تسليمها للاسلاح الزراعي ، عدم لزوم ثبوت ذلك بالكتابة أو بدئسة الحسار موق بالجمعية التعاولية الزراعية لقبول المنازعات الناشعة عن عدم العلاقة ،

(۳) دعوى « الصفة في الدعوى » « بطلان الاجراءات » •
 نقش « السبب الجديد » •

يتألان الإجراءات لالعقام صف**ة احد الخص**وم • غير متعلق بالنظام العسام • عسدم جسوءز تُتعدى به لأول عرة امام **محكمة التقفن •** 

(٤) حكم « حجية الحكم » •

حجية الحكم ، مناطها ، وحدة الخصوم والحوضـوع والسيب في الدعويين ، تغير أحمـد الخصوم أو كلاهما ، أثر. ، الحجمار الحجية ،

#### (٥) ملكية ٠ تسجيل ٠

### (۱) ایجار « ایجار ملك الغیر » ·

الإيجار المسادر من غير المالك أو معن ليس له حق التعامل في منفعته • صحيح بين طرفيه • عدم تشائد في حق المالك الإيليازية •

### (V) نقض « اسباب الطعن » « السبب المجهل » •

عدم بيان الطاعن في صحيفة الطعن الديب الذي يعزوه للحكم اغتمون فيه وموضعه عنه واتره في تقصائه - تعني مجهل غير طلبول -

١ – مقتضى نص المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٨ من قانون المرافعات – وعلى ما جرى به فضاء هذه المحكمة – أن انطعن بطريق النقض يقتصر على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف والأحكام الانبائية أياً كانت الهكمة التي أصدرتها إذا صدرت على خلاف حكم سابق ، أما الأحكام التي تصسدر من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى ، فإنه لا بجوز الطمن فيها بطريق النقض ، وإنما يكون الطمن في الإحكام الصادرة من محساكم الاستثناف سواء بتأييدها أو بإلغائها أو بتعديلها .

٧ - النص فى المادة السادسة من قرارى رئيس الجمهورية بالقانونين الإصلاح ١٩٧١ سنة ١٩٦١ ، ٨٥ سنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي ، يدل على أذ لواضع اليد على الأرضى الزراعية المستولى عليه طبقاً لأحكام هذين القرارين أن يستمر فى وضع يده عليها ويكاف بزراعها مقابل سبعة أمثال الضريبة المفروضة عليها إلى أن تقسلم هيئة الإصلاح الزراعي منه هذه الأطيان فعلا ، ولم يستلزم هذا أن تثبت تلك العلاقة بينهما بالكتابة أو أن يكون هناك عقد إيجار مودع بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة لقبول المنازعات الناشئة عن هذه العلاقة .

٣ ـ بطلان الإجراءات المبنى على إنعسدام صفة أحد الحصوم فى الدعوى لا شأن له وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة بالنظام العام وإذكان الثابت أن الطاعن لم ينكر أمام محكة الموضوع صفة المطعون ضدها الأولى كوارثه للمتنع الأصلى بالأطيان على الذاع بل أشار فحسب إلى أن أرملة المورث

(المطعون صدها الثانية) أحق مها فى إستنجار العين وحدها ، ومن ثم فإن ما يثيره بهذا الوجه يكون سبباً جديداً لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام عكمة النقض.

٤ – المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مناط حجية الحكم الذى يتمسك به الحصم أن يكون صادراً بين ذات الحصوم أنفسهم مع إتحاد الموضوع والسبب فى الدعويين ، فلا تقوم هذه الحجية متى كان الحصيان فى الدعوى الأولى قد تقر احدهما أو كلاهما فى الدعوى الثانية .

 ه - مؤدى نص المادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقابي أن الملكية في المواد العقارية لا تنتقـــل سواء بين المتعاقدين أو بالنسبة للغير إلا بالتسجيل ولا يكون للمتصرف إليه في الفترة من تاريخ التعاقد إلى وقت التسجيل سوى مجرد أمل في الملكية دون أي حتى فبا :

٣ – الإعجار الصادر من شخص لا يملك الدين المؤجرة ، وليس له حق التعامل في منفعته وانّد وقع صحيحاً بين طرفيه إلا أنه لا ينفذ في حق ما لكه إلا بإجازته له حيث لا يجوز له أن يتعرض للمنتفع بالعين المبيعة بسند صادر مس مالكها .

٧ - المقرر وفقاً لنص المادة ٢٥٣ من قانون المراقعات وجوب أن تشدل صحيفة الطعن بالتقض على الأسباب الى بنى عليها ، ولما كان بيان سبب الطعن – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يتحقق الا بالتعريف به تعريفا واضحاً كاشفاً عن المقدود منه كشفاً وافياً نافياً عنه الغموض والجهالة يحيث بين منه العبب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره في قضائه ، وإذ لم يين الطاعن في صحيفة الطعن ماهية اللغوع الجموهرية الى تمسك بها والى أغفل الحكم المطعون فيه عثها أورد عليها رداً خاطئاً ولم يكشف عن الطعون الى وجهها إلى تقرير الحير وأثر كل ذلك في قضاء الحسكم ، ومن م قان النعى بهذا السبب يكون نعياً جهلا وغير مقبول :

#### الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد لملداولة :

حيث ان الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث ان الوقائع ـعلىما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوواق ـــ تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامتُ على الطاعن والمطعون ضدهما الثانية والثالث بصفته الدعوى رقم ٣٦٧ سنة ١٩٧٧ أمام محكمة شبين القتاطر الجزئية ، بطلب الحكم ببطلان عقد الإنجار المؤرخ ١٩٧٣/١٠/١٥ المرم بن الطاعن والمطعون ضدها الثانية وإعتباره كأن لم يكن ، وقالت بياناً لها أن وَالدها ... كان يستأجر عشرة قراريط أرضاً زراعية من الإضلاح الزراعي ويقوم بالوفاء بالأجرة المستحقة عليه حتى وفاته ، واستمر العقد لصالح ورثته بعد ذلك ، إلا أن الطاعن تواطأ مع أرملة المورث ( المطعون ضدها الثانية ) وحورلها بتاريخ ١٩٧٣/١١/١٥ عقد إيجار عن ذات الأطيان بدعوى شرائه لها ، وإذ صدر هذا العقد من غير مالك دون موافقتها ويقصد الإضرار بها ، فقد أقامت الدعوى . ويتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٦ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها قيميا ينظر الدعوى وأمرت بإحالها إلى محكمة بها الابتدائية حيث قيدت برقم ١٥٩ سنة ١٩٧٨ وبتساريَخ ٣١٠/١١/٢١ نُدبُثُ المحكمة مكتب خبراء وزارة العدل لبيان واضع اليَّد على الأطيان محل النزاع وما إذا كان مورث المدعيه منتفعاً مها من الإصلاح الزراعي ، ويعد أن قدم تقريره أعادت المحكمة المأمورية إلى مكتب الحبراء لتحقيق ادعاء الطاعر علكيته للأطيان محل النزاع وللإنتقال إلى الجمعية الزراعية انختصة للإطلاع على عقد الإيجار المبرم بين المورث والإصلاح الزراعي ، وبعد أن أودع الحبير ملخص تقريره ، تمسك المطعون ضده الثالث أيضاً ببطَّلان عقد الإعبَّار موضوع النزاع لصدوره من غير مالك . ويتاريخ ١٩٨٧/١/٢٦ حكمت المحكمة ببطلان عقد الإبجار المؤرخ ١٩٧٣/١١/١٠ بالنسبة المطعون ضدهما الأول والثالث بصفته . أستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستناف رقم ١٣٦٩ سنة ١٥ ق طنطا «مأمورية بنها» . وبتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٨ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم يطريق التقفي، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها الترمت النيابة رأمها .

وحيث ان الطعن أقيم على سبين ينمى الطاعن بالوجه الأول من السب الأول من السب الأول مهما على الحكم المطمون فيه الحطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقول اندعوى المطمون ضدها الأولى أقيمت بطلب بطلان عقد إبجار أرض زراعية مما تختص المحكمة الجزئية نوعياً بنظره ، وإذ فصلت فيه المحكمة الابتدائية رغم أنها غير مختصة فإن حكمها يكون معياً مخالفة قواعد الاختصاص النوعي عمايستوجب نقضه .

وحيث ن هذا النمى غر مقبول ، ذلك أن مقتضى نص المادتن ٢٤٨ ، ١٤٩ من قانون المرافعات – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – أن الطعن بطريق التقضى يقتصر على الأحكام الصادرة من عاكم الاستثناف والأحكام الآب المتهابة أي كانت المحكمة التي أصدرتها إذا صدرت على خلاف حكم سابق ، أما الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدئية بوصفها محكمة الدرجة الاولى ، فإنه لايجوز الطعن فيها بطريق النقض ، وإنما يكون الطعن في الأحكام الضادرة من عاكم الاستثناف سواء بتأييدها أو بإلغائها أو بتعديلها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الصادر من محكمة شيئ القناطر الجزئية بعدم إختصاصها قيميا بنظر الدعوى وبإحالها إلى محكمة شيئ الابتدائية لم يستأنفه الطاعن مع الحكم الصادر في الموضوع ، فلا مجوز له العملك من جديد أمام محكمة النقض بعدم إختصاص الحكمة الابتدائية بنظر الدعوى – ألاكان وجه ألرأى قيه بهدم إختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى – ألاكان وجه ألرأى قيه بهدم إختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى – ألاكان وجه ألرأى قيه بهدم إختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى – ألاكان وجه ألرأى قيه بهدم إختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى – ألاكان وجه ألرأى قيه بهدم إختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى العام .

وحيث أن حاصل النعى بالوجهين الثانى والحامس، من السبب إلكول على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانوني، وفي بينان ذلك بقول الطاحق أنه دفع الدعوى بعدم قبولها لعدم وجود عقد إيجار مكتوب ومودع بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة يثبت زعم المطعون ضدها بأن مورثها كان يستأجر الأرض الزراعية محل الذراع من الإصلاح الزراعي ، إلا أن الحكم رفض هذا الله عقوله بن الورثة كانوا يقومون بسداد الأجرة للإصلاح الزراعي ، هذا إلى أنه دفع الدعوى أيضاً بعدم قبولها لرفعها من غير ذى صفة ، إذ لم تثبت المدعية وراثها وحلولها عمل المستأجر السابق ، إلا أن الحكم لم يعرض لهذا الدعم ، مما يعيه ويوجب نقضه :

وحيث إن هذا النعي ــ في شقه الأول ــ في غير محله ، ذلك أن النص في المادة السادسة من قرارى رئيس الجمهورية بالقانونن ١٢٧ سنة ١٩٦١ ، ٨٥ سنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الأصلاح الزراعي على أنه وتتولى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الاستيلاء على ما بجاوز الحد الأقصى الوارد في المادة الأولى من هذا القانون . ويتعين على واضع اليد على الأراضي المستولى علما طبقاً لأحكام هذا القانون سواءً أكان هو المستولى لديه أو غيره أن يستمر في وضع يده علمها ويعتبر مكلفاً بزراعها مقابل سبعة أمثال الضريبة يدفعها سنوياً إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي إعتباراً من أول السنة الزراعية 1971 / 1971 حتى تتسلمها فعلا الهيئة العامة للإصلاح الزراعي، . يدل على أن لواضع اليد على الأراضي الزراعية المستولى علمها طبقاً لأحكام هذين القراوين أن يستمر فى وضع يده عليها ويكلف بزراعها مقابل سبعة أمثال الضريبة المفروضة علمها إلى أن تتسلم هيئة الإصلاح الزراعى منه هذه الأطيان فعلا ولم يستلزم هذا النص أن تثبت تلك العلاقة بيسمابالكتابة أو أن يكون هناك عقد إيجار مودع بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة لقبول المنازعات الناشئة عن هذه العلاقة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الأرض الزراعية عل الذاع آلت إلى الدولة عن طريق الاستيلاء علما طبقاً للقرارين الجمهوريين سالمي الذكر ، وأن وضع يد مورث المطعون ضدهما الأولين عليهاكان قبل الاستيلاء عليها ، ثم استمر بعد ذلك بعلم وموافقة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي صاحبة الصفَّة في إدارة هذه الأطيان ، ثم تبعه ورثته الذبن كانوا يقومون

بسداد مقابل الانتفاع بها للهيئة ، وإذ النزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، والنعي فى شقه الثانى غر مقبول ، ذلك أن بطلان الإجراءات المبنى على إنعدام صفة أحد الخصوم فى الدعوى لا شأن له ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة ــ بالنظام العام وإذ كان الثابت أن الطاعن لم ينكر أمام محكة الموضوع صفة المطمون ضدها الأولى كوارثة للمنتفع الأصلى بالأطيان محل النزاع بل أشار فحسب إلى أن أرملة المورث (المطمون ضدها الثانية )أحق منها في إستنجار العن وحدها ، ومن م فإن ما يشره مهذا الوجه يكون سبباً جديداً لا مجوز التحدى به لأول مرة أمام عكمة النقض :

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثالث من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول انه دفع دعوى المطعون ضدها الأولى بورودها على غير محل إذ قضى لصالحه محكم نهائى بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٣/١١/١٥ فلا يجوز أن يكون من بعد محلا لإبطاله بدعوى أخرى :

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مناط حجية الحكم الذى يتمسك به الخصم أن يكون صادراً بين ذات الحصوم الفصيم مع إتحاد الموضوع والسبب فى الدعويين ، فلا تقوم هذه الحجية متى كان الخصيان فى الدعوى الأولى قد تغير أحدهما أو كلاهما فى الدعوى الثانية . كان ذلك ، وكان الواقع المطروح فى الزاع الماثل أن المطمون ضدها الأولى قد طلبت الحكم ببطلان عقد الإيجار المؤرخ 11/10 المبرم بين الطاعن والمطمون ضدها الثانية لصدوره من غير مالك بقصد الإضرار بها ، وهذا الطلب وبحسب التكييف القانونى الصحيح له يتضمن عدم سريان هذا العقاد فى حقها ، وكان الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٧٧٠ سنة ١٩٧٦ مدنى جزئى شير القنانية لعسدم شين القلام بغرف شدها الثانية لعسدم شين المطعون ضدها الثانية لعسدم شيد المقد سالف الذكر وبطرد المطعون ضدها الثانية لعسدم شيد المقد سالف الذكر وبطرد المطعون ضدها الثانية لعسدم سدادها الأجرة المستحقة قد صدر لصالح الطاعن ضد المطعون ضدها الثانية

وحدها ، ومن ثم فقد تخلف شرط إتحاد الحصوم والموضوع والسبب فى الدّعويين ، مما لا محول بين المطعون ضدها الأولى وين طلب الحكم ببطلان ذلك العقد لعسلوره من غر مالك إضرارا محقوقها وهوما تمسك به أيضاً المالك الحقيقى للأطيان — المطعون ضده الثالث — ومن ثم فإن النمى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الرابع من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول ان الحكم أقام قضاءه على أن عقد البيع الصادر له هو عقد عرف لا ينقل الملكية ولا محوله الحق فى التأجير وقد علق الحكم حقه فى التأجير على تسجيل هذا العقد ثما يعيه ويستوجب نقضه :

وحيث إن هذا النمى مردود . ذلك أن المقرر فى قضاء هذه الهكمة أن مؤدى نص المادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى أن الملكية فى المواد العقارية لا تنتقل سواء بن المتعاقدين أو بالنسبة للغير الا بالتسجيل ولا يكون للد تصرف إليه فى الفترة من تاريخ التعاقد إلى وقت التسجيل سوى عجرد أمل فى الملكية دون أى حق فيا وأن الإعجار الصادر من شخص لا يملك العين المؤجرة ، وليس له حق التعامل فى منفعته وإن وقع صحيحاً بين طرفيه إلا أنه لا ينفذ فى حق مالكه إلا بإجازته له عيث لا يجوز أن يتعرض بين طرفيه إلا أنه لا ينفذ فى حق مالكه إلا بإجازته له عيث لا يجوز أن يتعرض المستقع بالعين الميمة بسند صادر من مالكها ، لما كان ذلك . وكان الحكم ما أورده من أن دوحيث أن تقارير الحبير قد مسلت حقائق الدعوى عا لم يستطع المدعى عليه الأول (الطاعن) دفعها ومن ثم يكون الثابت من الأوراق أن أرض الذراع بمسلوكة حتى الآن للهيئة العسامة بكوسلاح الزراعى يطريق الاستيلاء عليها قانوناً ، وحتى وضع يد ورثة المرحوم ... ... المستأجر الأصلى لها يؤجار رسمى ثابت بأوراق الدعوى عليه الأول (الطاعن) وان إشرى الأطيان من أخرى وهى لازالت تحت عليه الأول (الطاعن) وان إشرى الأطيان من أخرى وهى لازالت تحت

يد الاصلاح الزراعي بطريق الاستيلاء عليها قبل مالكها الأصلي ، ولم تنتقل إليه الملكية ومن ثم فإنه لا يعد مالكاً قانوناً ... ومن ثم فإن الإبجار الصادر منه للمدعى علما الثانية (المطعون ضدها الثانية) يكون إبجاراً صادراً من غر مالك ... وإذ كان هذا العقد صحيحاً فيه بن المؤجر والمستأجر فإنه غمر نافذ في حق المالك الحقيقي إذ لم بكن طرفاً فيه ... وكانت هيئة الإصلاح الزراعي هي مالكة الأطيان المؤجرة وقد تمسكت في دفاعها ببطلان عقد الإبجار الصادر من المدعى عليه الأول وهو غير مالك وكان مؤدى ما تقسدم أن عقد الإنجار المؤرخ ١٩٧٣/١١/١٥ وهو صادر من غير مَالك غير نافذ في حق الهيئة العامة وتأسيساً علىما سلف يكون طلب المدعية وهيئة الإصلاح الزراعىمماً ببطلان عقد الإمجار المؤرخ ١٩٧٣/١١/١٥ فيممله متميناً إجابته .فإنه يكون قد أقام قضاءه على أسباب سائغة وعما يكني لحمل قضائه في هذا الخصوص وإنهي صحيحاً إلى أحقية الهيئة المطعون ضدها الثالثة والمطعون ضدها الأولى فى التمسك بعدم نفاذ هذا العقد فى حقهما وفق التكبيف القانونى الصحيح لطلباتهما على ما سلف ذكره وهوما يتساوى فى نتيجته مع قضاء الحكم ببطلان هذا العقد ، ومن ثم فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثانى على الحكم المطعرن فيه القصور في التسبيب والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول ان الحكم جاء قاصر البيان الإغفاله بحث كثير من الدفوع الجوهرية التى أبداها ورد على بعضها رداً خاطئاً وأقام قضاءه على ما ورد بتقرير الخبير رغم أنه مطعون عليه ، وغير صحيح ، مما يعيب الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا النمى غبر مقبول بما هو مقرر فى المادة ٣٠/٢٥٣ من قانون المرافعات من وجوب أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على الأسباب الى بىي عليها الطعن، ولماكان بيان سبب الطعن- وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يتحقق إلا بالتعريف به تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منه كشفاً وافياً نافياً عنه الغموض والجهالة عيث يبن منه العيب الذى يعزوه الطاعن إلى

الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثر ه فى قضائه ، وإذ لم يبين الطاعن في صحيفة الطعن ماهية الدفوع الجوهرية الى تمسك بها والنى أغفل الحكم المطعون فيه عثها أو رد عليها رداً خاطئاً ولم يكشف عن الطعون التى وجهها إلى تقرير الخير وأثر كل ذلك فى قضاء الحكم ، ومن ثم فإن النمي بهذا السبب يكون نماً بمجلا وغير مقبول:

ولمسا تقدم يتعين رفض الطعن ۽

## جلسة ٤ من يونية سئة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ مسحقى صالح صليم خالب رئيس المستمة وهضوية الأصادة المستشارين / ابراهيم رُضُو آئب رئيس الحكمة ، محصد حسن الطيفى ، مصدوح السميد ولشى عبد الأسؤيل •

# (178)

#### الطمن رقم ٥٩٨ سنة ٥٧ ق :

(۱) قضاة « مخاصمة القضاة » • دعوى « دعوى المخاصمة » • محكمة الوضوع •

الأصل عدم مسئولية القاض عما يصدر منه من تصرفات اثبا عبله • الاستنناء • ا ما أوردته المادة \$21 مراقعات من أسياب لمفاسمته ومنها الخطأ المهنى الجسيم • تحميل الناسان في ذلك الناسان المهنوي وتقديره لادلتها • خروجه من دائرته • وأو خالف في ذلك أحكام القضاء وإجماع المقها» •

(٢) قضاة « مخاصمة القضاة » « رد القضاة » • دعوي « دعوي الخاصمة » •

أسياب المخاصصة • وردما على سبييل الحصر • م122 مراقعات • تأسيس دعوى المخاصصة على وجود مودة بني أحد المخصوم وبين رئيس الدائرة فلفخاصم • عدم اتفساط المطريق القسائولي لرده وصفم تنحى رئيس الدائرة عن نظر الدعوى لمدم توافر مسببه من بهتسه • الره • عدم جوال للفخاصصة •

ا - الأصل هو عدم مسئولية القاضى عما يصدر منه من تصرفات أثناء عله لأنه انما يستعمل في ذلك حقاً خوله له القانون وترك له السلطة التقديرية فيه ، الا أن المشرع رأى أن يقرر مسئوليته على سبيل الاستثناء فنص في المادة ٤٩٤ من قانون المرافعات على أسباب مخاصمته على سبيل الحصر ومن بينها إذا وقع منه خطأ مهنى جسم وهو الخطأ الفادح الذى ماكان ليساق إليه لو اهتم بواجباته الاهتمام المادى أو لإهماله في عمله اهمالا مفرطاً وصفته الملاكرة الإيضاحية لقانون المرافعات السابق بالخطأ الفاحش الذى لا ينبغي أن يقع منه ، الإيضاحية لقانون المرافعات السابق بالخطأ الفاحش الذى لا ينبغي أن يقع منه ، فيخرج من دائرة هذا الخطأ تحصيل القاضى لفهم الواقع في الدعوى وتقدير ، لأوال الشبود وكن رأى أو تطبيق قانه في علهم الواقع في الدعوى وتقدير ،

 ق إستنباط الحلول القانونية للمسألة المطروحة عليه ولو خالف فى ذلك أحكام القضاء وإجاع الفقهاء :

٢ ــ أسباب المخاصمة وردت في المادة ٤٩٤ من قانون المرافعات على سبيل الحصر فلا بجوز القياس علمها أو رفع دعوى المخاصمة لغرها من الأسباب والمقصود بالتدليس والضرر هو الإنحراف عن العدالة عن قصد وبسوء نية إيثاراً لأحد الحصوم أو نكاية في خصم أو نحقيقاً لمصلحة خاصة ، والمخاصم لم ينسب السيد المستشار رئيس الدائرة المخاصمة شيئاً من ذلك ، وما أورده لا يقوم به سبب آخر من أسباب المخاصمة المنصوص علمها في المادة سالفة الذكر : والثابت أن الحكم محل دعوى المخاصمة قد صدر -ن الشركة المماوكة لأربعة هم أرلاد رزوجة المهندس المقول عودة بينه وبنن السيد رئيس الدائرة الَّتِي أَصِدُوتَ ذَلِكُ الحُكُمِ ، وتنحيُّ القَّاضِي عن نظر الدعوى لسبب من ﴿ الْأُسْبَابِ المنصوص علمها في المادة ١٤٨ من قانون المرافعات ومنها رابطة المودة -التي يرجح معها عدم إستطاعته الحكم بغير ميل إنما يكون بطلب رده عن نظر الدعوى بالإجراءات التي نصت عليها المادة ١٥٣ من قانون المرافعات أو بأن يكون القاضي قد إستشعر من تلقاء نفسه الحرج من نظرها لأى سبب ورأت هيئة المحكمة أو رئيسها إقراره على التنحي بالتطبيق لنص المادة ١٥٠ من الفانون المذكور وتقدير مبلغ هذا التأثير متروك لضمير الفاضي نفسه وإذكان الطالب بصفته لم يتخذ الطريق القانونى للرد ولم ير رئيس الدائرة من جهته سبباً لتنحيه ومن ثم فلا جناح على الدائرة المخاصمة إذ مضت في نظر الدعوى والقصل فيها ه

#### المحكمة

بعد الأطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة : ومن حيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الأوراق ــ تتحصل في أن الطالب والمخاصم، بصفته كان قد أقام الدعوى رقم ٨٨١ سنة ١٩٧٤ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية ضد ... ... وآخرين بطلب الحكيم بأحقيته في أخد العقار المبين بصحيفتها بالشفعة مقابل ما أودعه خزانة المحكمة من ثمن وملحقاته تأسيساً عْلَى أنه بمثلك العقار المجاور للعقار المبيع والمشفوع فيه والذَّى تم بيعه بعقد مشهر نظیر ثمن مقداره ۳۰۰۰۰ ج ، وبتاریخ ۱۹۷۲/۳/۲۸ حکمت المحكمة برفض الدعوى ، استأنف المخاصم هذا الحكم بالإستثناف رقم ٢١٣٤ سنة ٩٣ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٠ حكَّمت الحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وللمخاصم بصفته بالطلبات ، طعن ... ... وآخرون فى هذا المبكم بطريق النقض بالطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٨ ق . وبتاريخ ٧٩/١٢/١٣ نقضت المحكمة الحكم المطمون فيه واحالت الدعوى إلى محكمة الاستثناف التي حكمت بتاريخ ٢٠/٢٠/ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونثى أن المستأنف بصفته والمخاصم، اعرف بملكية المستأنف عليهما الأولين للعقار المشفوع فيه وَأَنْ النُّمْنِ الحَمْلِيْنِي ٤٥٠٠ ﴿ وَأَنْ المُستَأْنَفُ بِصَفْتِهُ كَانَ يَعْلَمُ لِمُلْكُ وَمُتَ طلبٌ الشفعة ، وبعد أن تنفذ هذا الحكم بساع شهود الطرفين حكمت المحكمة بتاريخ ٥/٥/١٩٨ بإلغاء الحكم المستأنفُ وأجابت المستأنف بصفته «المخاصم» مرة أخرى إلى طلباته ، طعن ... ... وآخرون في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ١٨٧٧ سنة ٥١ ق ، وبتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٥ ُ نقضت المحكمة الحكم المطعُون فيه وحكمت في موضوع الاستثناف رقم ٢١٣٤ سنة ٩٣ ق القاهرة برفضه وتأييد الحكم المستأنف ، رفع المحاصم بصفته دعوى المحاصمة الماثلة بتقرير في قلم الكتابُ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٩ عناصها رئيس وأعضاء دائرة الثلاثاء المدنية بمحكمة النقض التي أصدرت هذا الحكم طالباً بعد قبول وجواز المخاصمة الحكم ببطلانه وبإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا إليه مبلغ ٥٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض وأودع المخاصمون مذكرة بالرد وعرضت الدعوى على هذه الدائرة فحددت جلسة لنظره فى غرفة مشورة وفيها صمم المحاصم على طلباته ، وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم جواز المخاصمة :

وحيث إن تقرير المخاصمة يقوم على سببين حاصل أولهما أن الحكم صدر من المحاصمين عن خطأ مهنى جسيم وفي بيان ذلك يقول أن محكمة الاستثناف إعمالًا لحكم النقض الصادر في الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٨ ق أحالت الدعوى إلى التحقيق لإثبات أوننى أنه كان يعلم بحقيقة الثمن قبلألحذ طلبه العقار بالشفءة وبعد أن استمعت إلى شهود الطرفين حكمت بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقبته في أخذ العقار المشفوع فيه بالشفعة على سند من عدم إطمئنانها لأقوال شهود المستأنف عليهما الأولين المشترين، لإختلافهم فيمن حضر واقعة تحرير عقد البيع ، وعلى الرغم من أن الدائرة المخاصمة صحلت في أسباب حكمها أن تقدير أقوآل الشهود من سلطة محكمة الموضوع إلا أثبًا لم تعمل تلك القاعدة ونقضت الحكم الاستثنافي تأسيساً على أن الأسباب الى ساقها لعدم إطمئنانه لأقوال شهود المستأنف علمهما آنني الذكر غير سائغة وقضت بتأييد الحكم الابتدائى برفض الدعوى وعولت في حكمها على المخاصمة على أقوال شهود وطلب الشهرالعقارى المقدم من المشفوع ضدهم بالرغم من أنها لاتؤدى إلى ما إستخلصته مُها من أن المخاصم كان يعلم بالنُّن الحقيثي للعقار ومقداره ٤٥٠٠٠ ج قبل طلبه الشفعة ، إد الثابت من محضر التحقيق الذي أجرته عكمة الاستثناف ــ والمقدم عافظة مستنداته ــ أن الشاهد الأول ... .. لم يتصل به إلا بعد طلب الشفعة وأن مصدر علمه بالثن الحقيق هو السيد ... بينا قرر الشاهد الثاني ... أنه لم يتقابل مع أحد ممثلي الشركة الشفيعة إلا بعد الحكم الابتدائي ومن ثم فلا قيمة لأقوال هذين الشاهدين وماكان يصح الاستناد إليها هذا إلى أن المخاصم لم يكن في مكنته أخذ صورة من طلب الشهر العقارى أو الاطلاع النخاصمة قد وقعت في خطأ مهني جسم :

وحيث إن هذا السبب فى غبر عله ذلك أن الأصل هو عدم مسئولية القاضى عما يصدر منه من تصرفات أثناء عمله لأنه انما يستعمل فى ذلك حقاً خوله له القانون وترك له سلطة التقدير فيه ، إلا أن المشرع رأى أن يقرر مسئوليته على سبيل الاستثناء فنص فى المادة ٤٩٤ من قانون المرافعات على

أسباب مخاصمته على سبيل الحصر ومن بينها إذا وقع منه خطأ مهنى جسم وهو الخطأ الفادح الذي ماكان ليساق إليه لو اهتم بواجباته الاهمام العادى أولإهماله في عمله إهمالا مفرطاً مما وصفته المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات السَّابُق بالخطأ الفاحش الذيُّ لا يَعْبَغي أن يقع منه ، فيخرج من دائرة هذا الخطأ تحصيل القاضي لفهم الواقع في الدعوى وتقديره لأقوال الشهود وكل رأى أو تطبيق قانونى يخلص إليه بعد إمعان النظر والإجتهاد فى إستنباط الحلول القانونية للمسألة المطروحة عليه ولو خالف فى ذلك أحكام القضاء أو إجماع لم الفقهاء وكان البين من الحكم محل المخاصمة أنه أقام قضاءه بنقض الحسكم الصادر فى الاستثناف رقم ٢١٣٤ سنة ٩٣ ق مدنى القاهرة على أن ما إستند إليه هذا الحكم لإستبعاد شهادتي ... .. ، ... عالف الثابت في الأوراق وينطوى على تحريف لأقوالهما وخروج بها إلى مالًا يؤدى إليه مدلولها وأنه لماكان الطعن للمرة الثانية والموضوع صالح للفصل فيه فإنها تحكم فيه برفض الاستثناف وتأييد الحكم المستأنف مقيمه قضاءها في هذا الصدد على قولها أن «الحكة تطمئن إلى ما ثبت من شهادة شاهد الإثبات الأول السيد ... ... من أن الشركة الشفيعة والمخاصم بصفته، كانت تعلم قبل طلبها الشفعة بأن الثمن الحقيقى للمقار المبيع هو ٤٥٠٠٠ ج، إذ عهدت إليه زوجة أب البائمين بالتلخل لدى الشركة للتنازل عن الشفعة مقابل خسة آلاف من الجنبهات فعرضت الشركة مبلغاً مماثلا مقابل التسليم لها بالشفعة ورفض عرضها لأنه لا يغطى الثمن الحقيق المشار إليه ، كما ثبت مقدار هذا الثن بطلب الشهر العقارى المقدم مس الطاعنين وبشهادتي السيد ... ... والسيد ... ،، ، وإذ كان مؤدى ذلك أنه ماكان للشركة المطعون ضاءها والمخاصم بصفته، أن تتمسك بالثمن الوارد بالعقد المسجل بل كان علما أن تودع الثمن الحقيقي ، وكان المبلغ المودع منها على ذمة دعوى الشفعة يقلُّ عن هذا النُّمن وهو ما يتر تب عليه سقوط حقها في الشفعة عملا بنص المادة ٩٤٧ من القانون المدنى فإن الحكيم المستأنف يكون صبحاً فيا إنهى إليه من رفض الدعوى ، ومن ثم يتعنن تأييده. وكان هذا الذى أورده الحكم من قبيل تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وتقدير أقوال الشهود بما لا يخرج عن مدلول شهادتهم حسيا هو ثابت بمحضر التحقيق

الذى عول عليه الحكم محل المخاصمة – والمقدم ضمن حافظة مستندات المخاصم بصفته – وتؤدى إلى ما إنهى إليه الحكم من أنه كان يعلم بأن الثمن الحقيق المدى بيعت به العين المشفوع فيها هو مبلغ ٤٥٠٠٠ ج وليس ٢٥٠٠٠ ج الوارد بالمقد المسجل – وهو العقد الطاهر – وأنه رغم ذلك اكتفى بإيداع المبلغ الأخير ورتب على عدم إيداعه كل الثمن الحقيق الذى حصل به البيع قبل رفع دعوى الشفعة سقوط حقه فى الشفعه بالتطبيق لحكم المادة ٢/٩٤٧ من القانون في المدنى فإن هذا السبب يكون على غر أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الشركة الى يمثلها المخاصم ذات مسئولية محدودة ومملوكة لأربعة مساهمين — هم زوجة المهندس ... ... وأولاده وأن المهندس المذكور هو المهيمن على شئون الشركة والذي كانت شخصيته غاهرة في أوزلق الطعن ومن أقوال الشهود وهو عضو فخرى في نادى القضاه وتوبعله بالمعديد من السادة المنشارين وعلى وجه الخصوص بأعضاء مجلس إدارة ناديهم علاقة مودة قوية ومهم السيد المبتشار رئيس الدائرة الحاصة عاكان نجوز معه رد سيادته عن نظر الطعن عملا بنص المادة ١٤٨ من المانون المرافعات وأن سبيل الرد يظل مفتوحاً عملا بنص المادة ١٤٨ من التانون سالف الذكر إذا أقامت الدليل على عدم علمها بتوافر سبب الرد الابعد صدور الحسكم وكان ذلك متعدراً علها ، فإن إشراك السيد رئيس الدائرة في إصدار الحكم عمل المخاصمة دون أن يتنجى عن نظر الطعن يعد من الدائرة في إصدار الحكم عمل المخاصمة دون أن يتنجى عن نظر الطعن يعد من المرافعات .

وحيث إن هذا السبب غير مقبول ذلك أن أسباب المخاصمة وردت في المادة £28 من قانون المرافعات وعلى ما سلف القول على سبيل الحصر فلا يجوز القياس عليها أو رفع دعـوى المخاصمة لغيرها من الأسباب ، وإذكان المقصود بالتدليس والفلد هو الإنحراف عن العدالة عن قصد وبسوء نية إيثاراً لأحد الخصوم أو نكاية في خصم أو تحقيقاً لمصلحة خاصة وكان المخاصم بصفته لم ينسب للسيد المستشار رئيس الدائرة شيئاً من ذلك وكان

ما أورده لا يقوم به سبب آخر من أسباب الخاصمة المنصوص عليها في المادة سائقة الذكر وكان الثابت في الأوراق أن الحكم على دعوى المخاصمة قد صدر ضد الشركة المملوكة لأربعة هم أولاد وزوجه المهندس المقول عوده بينه وبن السيد رئيس الدائرة التي أصدرت ذلك الحكم ، وكانت تنحية القاضي عن نظر الدعوى لسبب من الأسباب المنصوص عليها في المادة 12 من قانون المرافعات ومنها رابطة المودة التي يرجح معها عدم إستطاعته الحكم بغير ميا يما يكون بطلب رده عن نظر الدعوى بالإجراءات التي نصت عليها المادة ١٥٣ من قانون من قانون المرافعات أو بأن يكون القاضي قد استشعر من تلقاء نفسه الحرج من قانون المرافعات أو بأن يكون القاضي قد استشعر من تلقاء نفسه الحرج لنص المادة ١٥٠ من القانون الملدكور وتقدير ميلغ هذا التأثير متروك لضمير لنص المادة ١٥٠ من القانون الملدكور وتقدير ميلغ هذا التأثير متروك لضمير رئيس الدائرة من جهته سبباً لتنحيه ، ومن ثم فلا جناح على الدائرة الخاصمة إن نظر الدعوى والفصل فها فإن هذا السبب يكون عل خبر أساس :

وحيث إنه لما تقـــدم ينعين القضاء بعدم جواز المخاصمة مع تغريم المخاصم بصفته عملا بنص المادة ٤٩٩ من قانون المرافعات .

## جلسة ٨ من يونية سئة ١٩٨٧

برياسة السبد المستشار/ د- متصور وبيه تائب رئيس المسكمة وعضوية السسادة المستشارين/ محمة فؤاد بدر تأثير رئيس المجكمة ، فهمي الخياط ، كمال تاقع ومحمد عصباح

## (170)

الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٥٠ ق :

(۱) ايجار « ايجار الاماكن » . شيوع « ادارة المال الشائع » .

ادارة أحسد الشركام المسأل الشسائع دون اعتراض من البساقين · اعتبار، وكيلا عنهم ٢/٨٢٨ عدتي · مثال بشأن طلب الإشلاء ·

۲) خبرة « تقدير عبل الخبي » محكمة الوضوع •

تقرير الغبير من مناصر الإثبات التي تخضع لتقدير قاض الرضوع .

(٣) ایجار « ایجار الاماکن » « اعادة بناء المقار بساء هدمه » * هسكم
 د تنظیله » *

الحكم الصحادر بالإخلاء لاعادة البساء بشكل أوسع · قابليته للتنفيذ بعجره الفصحاء ثلاثة شهور من تاريخ صفوره · لا حاجة لانتظار نتجة اللصل في الاستثناف المرفوع عصه · م - 7/0 ق 24 لسمعة 1948

١ – المقرر عملا بالمادة ٣/٨٢٨ من القانرن المدنى أنه إذا تولى أحسد الشركاء إدارة المال الشائع دون إعتراض من الباقين عد وكيلا عهم ، ولما كان طلب إخلاء العين المؤجرة يندرج ضمن إدارة المال الشائع وكان أيا من باقى ملاك العقار الذي تقع به محلات التداعى لم بعرض على إنفراد المطعون ضده الأول بالتنبيه على الطساعين بإخسلاء هذه المحلات ورفع الدصوى وتدخلوا في الاستثناف منضمين له في طلباته ، فإن ذلك محمل على إعتباره وكبلا عهم في إنخاذ هذه الإجراءات ؟

۲ بـ جرى قضاء هذه المحكمة - على أن تقرير الخبير .هو من عناصر
 الإثبات في الدعوى التي تخضع لتقدير قاضي الموضوع دون معقب ?

٣ ـ مؤدى نص الققرة الثانية من المسادة ٥٠ من القسانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أنه إذا لم يوافق المستأجرون جميعاً على الإخلاء يقصد الهسدم لإعادة البناء بشكل أوسع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التنبيه عليهم الملك أن يلجأ للمحكمة المختصة المحصول على حكم بالإخسلاء فإذا قبلت المحكمة طلب الإخلاء وقضت به فإن حكمها يكون قابلاللتنفيذ بعسد إنقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ النطق به ولا ينتظر لتنفيذه نتيجة الاستئناف أن كان قد طعن فيه ملذا الطريق.

### المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ويعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٩٧٨ سنة ١٩٧٨ مدنى شمال القساهرة على الطاعنين بطلب الحسكم بإخلاء المخلات المبينة بالصحيفة وتسليمها له خالية ، وقال بياناً لدعواه أن الطاعين استأجروا هذه الحلات من المالك السابق للحقار وإذا لت إليه ملكيبا وحولت له عقود إنجارها وكانت كل وحدات العقار مؤجرة لغير أغراض السكنى فقد نبه عليم بإخلاء المبنى لإعادة بنائه وزيادة مسطحاته وعدد وحداته طبقاً لأحسكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إلا أنهم لم يستجيبوا فقد أقام الدعوى ويتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٠ حكت الحكمة بنلب مكتب خبراء وزارة العسدل لأداء المأمورية المبينة بالمنطوق وبعدان قدم تقريره حكت في ١٩٧٠/١/١ بالإخلاء والتسلم ، أستأنف الطاعنون هذا الحكم بالإستثناف رقم ٤٤٨ سنة ٩٧ ق القاهرة فطلب باقى المطعون ضده القاهرة فطلب باقى المطعون ضده وتأيد

الحسكم المستأنف طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مبذكرة أبدت فهما الرأى برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على هسده المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأها .

وحيث إن الطمن أقم على خسة أسباب ينمى الطاعنون بالأول والثانى والحامس منها على الحكم المطمون فيه مخالفة القانون والحطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولون انهم دفعوا أمام محكمة الدرجة الثانية بعسدم قبول الدعوى لأن رافعها والذي وجه التنبيه الهم لا يملك كل العقار الكائنة به علات الزاع إلا أن الحكم رفض هذا الذهم وقضى بتأييد الحكم الابتدائي الذي أحمد بتقرير اخير الذي ندب في الدعوى رخم ما كشف عنه تدخل باقي ملاك العقار في الاستثناف من أنه لم يبحث الملكبة ولم يباشر المأمورية المنوطه به على وجهها الصحيح .

وحيث إن هذا النمي مردود ، بما هو مقرر عملا بالمادة ٣/٨٢٨ من القانون المدنى بأنه إذا تولى أحد الشركاء إدارة المال الشائع دون إعتراض من الباقين عد وكيلا عنهم ، ولماكان طلب إخلاء العين المؤجرة يندرج ضمن إدارة المال الشائع ، وكان أياً من باقى ملاك العقار الذي تقع به عملات التداعي لم يعترض على إنفراد المطعون ضده الأول بالتنبيه على الطاعنين بإخلاء هذه المحلات ورفع المدعوى وتدخلوا فى الاستثناف منضمين له فى طلباته فإن ذلك عمل على إعتباره ، وكيلا عنهم فى إنخاذ هذه الإجراءات وهو ما يكنى بذاته لا كتال صفته . لماكان ماتقسدم وكان الحكم المطعون فيه قد الزم هذا النظر فى نتيجته فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون . ولماكان مما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تقرير الخبير هو من عناصر الإثبات فى الدعوى الى تخضع لتقدير قاضى الموضوع دون معقب فإن النعى يكون فى غير عله .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقولون ان الحكم قضى بالإخلاء على خلاف ما تقضى به المسادة ٥٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التى توجب أن يكون الحكم بالموافقة على الهسدم بشرط إعادة البناء فى مدة بحددها الحكم وعدم جواز التنفيذ إلا بعد إنقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ النطق به .

وحيث إن هذا النمى غر سديد ، ذلك أن مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إنه إذا لم يوافق المستأجرون جميعاً على الإخلاء بقصد الهدم لإعادة البناء بشكل أوسع خلال ثلاثة أشهرمن تاريخ التنبيه عليم بذلك جاز للمالك أن يلجأ الممحكة المختصة للحضول على حسكم بالإخلاء ، فإذا قبلت المحكة طلب الإخلاء وقضت به فإن حكمها يكون قابلا للتنفيذ بعد إنقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ النطق به ولا ينتظر لتنفيذه نتيجة الاستثناف ان كان قد طعن فسيه جلما الطريق . لمساكان ذلك وكان الحكم المعلمون فيه قد النزم هسذا النظر فإن النمى يكون على غير أساس :

وحيث إن الطاعت يتعون بالسبب الرابع من أسباب الطعن على الحسكم المطعون فيه الحطأ في تحصيل أوراق الدعوى وفى بيان ذلك يقولون ان الحمكم أورد فى مدوناته على خلاف الحقيقة أنهم قدموا الاث صور فوتوغرافية للومم الإنشائي للمقار مما يعيبه ويستوجب نقضه

وحيث أن هذا النمي غير مقبول ، ذلك أن المفرو في قضاء هذه المحكة أنه لا يتأثر المحكم أن يكون قد أخطأ في بعض التقريرات الواقعية التي لا يتأثر بها قضاؤه وكان الطاعنون لم يبينوا في سبب النمي أن ما أورده الحكم المطعون فيه من تقديمهم صور للرسم الإنشائي للعقار كان له أثر في قضائه فإن النمي يكون قاصر البيان وغير مقبول أمام محكة التقض :

ولمسا تقدم يتعنن رفض الطعن

### جلسة ٨ من يونية سنة ١٩٨٧.

برياسة السيد المستشار/ د- منصور وجيسه نائب رئيس المحكمة وهدسوية المسادة المستشارين/ لهمى الخياط ، عبد التبي غريب خسخ ، كمال نافع ويسيى عاوف .

# (177)

### الطعن رقم ١١٧٦ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) ايجار « ايجار الأماكن » * قانون « القانون الواجب التطبيق » •

اشتمال الايجاد على عناصر أخرى أكثر أحمية من المكان بحيث يتعفر الفصل بين مقابل إيجاد المكان في حد ذاته وبين مقابل الانتفاع بعزايا العناصر - أثره - عدم خصوع الإجمارة تقابرن إيجاد الأماكن -

- (٢،٢) إيجار «( إيجار الاماكن » . تقادم « التقادم الخمسي » « قطع التقادم » . التزام « انقضاء الالتزام » « التقادم المسقط » « الوفاء » .
- (۲) الهيئرق الغاضمة للتقادم الفسس · م ۱/۳۷۰ مدنى · مناطبا الدورية والتجديد ·
   يستعرى ثبات مقدارها أو تشيره من وقت الآخر ·
- (٣) القرار الكدين بحدى الدائر صراحة أو خسمنا ١ أثره ٠ قطع التخسادم ١ الاقدراد ٠ ماميته ٠ وقاء المدين بالقدر غير المتنازع عليه من المدين عدم اهتباره افرادا منه بمديوتيته بالقدر المتنازع عليه من المدين أو تزولا عنا انقضى من منت التقادم بالنسبة اليه ٠ هنة ١ كاك ٠ م ٣٨٤ مسة س. ٠

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن إشهال الإجارة على عناصر أخرى أ اكثر أهمية من المكان محيث يتعذر الفصل بن مقابل إيجار المكان في حسد ذاته وبين مقابل الانتفاع بمزايا تلك العناصر ، من شأنه عدم خضوعها لقسانون إيجار الأماكن :

٧ - مناط خضوع الحق التقادم الحمسى وفقاً اصريح نص الفقرة الأولى من المادة ٣٥٥ من القانون المدنى هو إتصافه بالدورية والتجدد أى أن يكون ألحق مستحقاً فى مواعيد دورية أيا كانت مدتها وأن يكون هذا الحق بطبيعة مستمراً لا يتقطع سواءكان ثابتاً أو تغير مقداره من وقت لآخــر ٥

٣٠ - مؤدى نص المادة ٣٨٤ من التقنين المدنى أنه إذا أقر المدين محق ... الدائن إقراراً صرعاً أو ضمنياً فإن من شأن هذا الإقرار أن يقطع التعسادم والمقصود بالإقرار هو إعتراف شخص عتى عليه لآخور ومهدف إعتبار هذا الحتى ثابتاً فى ذمته وإعفاء الآخر من إثباته ، ومن مقتضى ذلك اتجاه الإرادة نحو إحداث هذا الآثر القانونى، ويتعين لكى ينتج إقرار المدين أثره فى قطع التقادم أن ينطوى على إرادة المدين النزول عن الجزاء المتقضى من مدة التقادم فى كان الحق متنازعاً فى جزء منه وقام المدين بسداد القدر غير المتنازع فيه فإن هذا الوفاء لا ينطوى على إقراره عمديونيته بالجزء من الحق موضوع النزاع أو نزوله عما انقضى من مدة التقادم بالنسبة إليه .

#### الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث ان الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن الشركة المطعون ضدها أقامت الدعوى ٢١ لسنة ١٩٦٩ مدنى الجيزة على الطاعنة بطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ١٩٦٠ مدنى الجيزة على الطاعنة بطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع لها السداد وقالت بياناً لدعواها أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٦٣/٧/١ استأجرت الشركة الطاعنة مها قطعة أرض فضاء مسوره ومسقوفه وبها أدوات ومهمات ويتبعها نخير لإستعالها كمخزن بأجرة شهرية قدرها مائة وستون جنها شاملة الأدوات والمهمات المبينة بالعقد وأجر الخير وبصدور القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ بتخفيض الأجرة بواقع ٢٠٪ أصبحت أجرة المكان حالياً عام ١٩٦٠ ويكون مستحةً للشركة المطعون ضدها قبل الطاعنة بعد خصم ما سدد من

الأخبرة مبلغ ٠٤٨,٩٥٠ج وذلك خلالمدة الإنجارالتي إنهت في ١٩٦٦/١٢/٣١ ويضاف لللك مبلغ ٢٣،٩٤٠ ج قيمة إسهلاك الكهرباء و١٥٠ ج قيمة إصلاح تلفيات أحدثتها الشركة المستأجرة بالعين ومجموع ذلك هو المبلغ المطالب به وعجلسة ١٩٦٩/١٠/١٦ حكمت المحكمة بندب مكتب خبراء وزارة العدل لَاداء المأمورية المبينة بمنطوق الحكم ثم بجلسة ١٩٧٤/٦/١٧ قررت إحالة الدعوى إلى عكمة جنوب القاهرة بإتفاق الحصوم فقيدت برقم ٣٠٥٤ لسنة ١٩٧٤ مدنى جنوب القساهرة وبعد أن أودع الحبر تقريره عدلت الشركة المطعون ضدها طلباتها إلى مبلغ ٨١٣,٢٤٠ ج والفوائد من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد وإحتياطياً مبلغ ٥٦،٨٤٠ ج ومجلسة ١٩/١٠/١٩ حكمت برفض الدعوى . استأنفت الشركة المطعون ضدها الحكم بالإسثثناف رقم ٧٤١ه لسنة ٩٥ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٨٠/٣/١٣ حكمت ألمحكمة بإلغاء الحكم المستأنف والزام الشركة الطاعنة بأن تؤدى للشركة المطعون ضدها مبلغ ۸۱۳٬۲٤۰ ج والفوائد القانونية بواقع ٤٪ من ١٩٧٨/١٠/٥ وحتى السبداد . طعنت الطاعنة على هـذا الحكم بطريق النقض وقـدمت النيـــاية مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم جزئياً وإذ عرض الطعن على هذه الهكمة في غرفة مشوره حددت جاسة لنظره وفها النزمت النيابة رأساً .

وحيث ان الطعن أقيم على خسة أسباب تنمى الشركة الطاعنة بالأسباب الأربعة الأولى منها على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون والقصور في الخطأ في الإسناد والإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك تقول ان الحكم المطعون فيه إنهى في أسبابه إلى إعتبار المكان المؤجر أرضاً فضاء وغرج عن نطاق تطبيق أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وغرج عن نطاق تطبيق أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن المؤجرة ليست بأرض فضاء وإنما هي مكان مبنى وذلك من وصفها بعقد الاعجار وبصحيفة إفتتاح الدعوى وما ورد من وصف للعن بالحكمن التمهيدين بإحالة الدعوى إلى خبر وما أثبته الحير المتنب من وصف المكان المؤجرة بأدة عن مبى مسقوف وسبق تقدير أجرته بقرار من مجلس المراجعة بأدة عبارة عن مبى مسقوف وسبق تقدير أجرته بقرار من عجلس المراجعة

كما أسند الحكم للطاعنة خلافاً للنابت بالأوراق أنها سلمت بأن العين المؤجرة أرض فضاء وأن مجلس المراجعة حدد أجرتها وهو بصدد ربط العموائد عليها ولم يوضح الحكم سبب التفاته عن الإقرار القضائى الصادر من المطعون ضدها بصحيفة إفتتاح الدعوى من أن إيجار المخزن يسرى عليه أحكام القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ مما يعيب الحسكم ويستوجب نقضه:

وحيث إن هذا النمى غير صديد ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن اشبال الإجارة على عناصر أخرى أكثر أهمية من المكان بحيث يتعذر الفصل بن مقابل إيجار المكان في حد ذاته وبين مقابل الانتفاع بمزايا الله العناصر من شأنه عدم خضوعها لقانون إيجار الأماكن وكان الثابت من عقد إيجار العين موضوف في العقد بأنه أرض فضاء محاط بحوائط مبذة ومسقوف وبه أدوات ومهمات لقاء إيجار شهرى قدره ماثة وستون جنبها شهريا شاملة أجر الخفير القائم بالحراسة الذي يتبع المؤجر وقد إنهي الحكم المطعون فيه بأسباب سائفة لها أصلها الثابت في الأوراق أن العين المؤجرة لا تخضع للقوانين الاستثنائية لتحديد الأجرة لأنها وإن كانت بناء الا أن الإجارة شملت عناصر أخرى أكثر أهمية من المكان عيث يتعدر الفصل بين مقابل الإيجار المكان في حد ذاته وبين مقابل الانتفاع عيث يتعدر الفصل بين مقابل الإيجار المكان في حد ذاته وبين مقابل الانتفاع عين يتعدر الفصل بين مقابل الإيمار المكان في حد ذاته وبين مقابل الانتفاع عزا العال العناصر فإن النمي يكون على غير أساس.

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الحامس من أسباب الطمن على الحسكم المطمون فيه الحطأ في تطبيق القانون وتفسيره وفي بيان ذلك تقول ان الحسكم المطعون فيه إنهى في قضائه برفض الدفع المبدى من الشركة الطاعنة بإنقضاء دين الأجرة المطالب بها بالتقادم الحمسى وفقاً لنص المادة ٣٧٥ مدنى إستاداً إلى أن الأجرة المطالب بها على نزاع فلا يبدأ سريان التقادم بشأتها وأن وفاء الشركة الطاعنة لمبلغ ٧٩٠٠ جنها من الأجرة على دفعات عن المدة من بداية المقد حتى ١٩٩٦ يعتبر قاطماً للتقادم السابق على وفع اللعوى ولو كان منقوصاً وهو خطأ من الحكم ذلك أن النزاع على دين الأجرة لميس قاطعاً أو م قفا لمبن الشركة أو م قفا لسريان التقادم طالما لم يكن هناك مانعاً قانونياً يحول بين الشركة

المطعون ضدها وبن رفع الدعوى للمطالبة بالقيمة الإيجارية التي تدعيا : وأن الحق الدورى المتجدد يتقادم كله مخمس سنوات حتى ولو أقمر به المدعين مما يعيب الحسكم ويستوجب نقضه :

وحيث ان هذا النعي غير منتج ذلك لأنه ولئن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مناط خضوع الحق للتقادم الحمسي وفقاً لصريح نص الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى هو إتصافه بالدورية والتجدد أى أن يكون الحق مستحقاً في مواعيد دورية أياً كانت مدتها وأن يكون هذا الحتى بطبيعته مستمراً لا يتقطع سواءكان ثابتاً أر تغير مقداره من وقت لآخر وأن مؤدى نص المادة ٣٨٤ من التقنين المدنى أنه إذا أقر المدين نحق الدائن إقراراً صريحاً أو ضمنياً فإن من شأنَّ هذا الإقرار أن يقطع التقـــادم وكان المقصود بالإقرار هو إعتراف شخص بحق عليه لآخر بهدف إعتبار هذا الحق ثابتاً في ذمته وإعفاءالآخر من إثباته ومن مقتضى ذلك اتجاه الإرادة نحو احداث هذا الأثر القانوني فإنه يتعين لكي ينتج إقرار المدين أثره من قطع التقادم أن ينطوى على إرادة المدين النزول عن الجزء المنقضي من مدة التقادم فتي كان الحق متنازعاً في جزء منه وقام المدين بسداد القدر غبر المتنازع فيه فإن هذا الوقاء لا ينطوى على إقراره ممديونيته بالجزء من الحق موضوع النزاع أو نزوله عما انقضي من مدة التقادم بالنسبة إليه ـ إلا أنه لما كان الثابت من الأوراق أن الشركة الطاعنة بدأت في خصم الفروق موضوع النزاع إعتبارآ من مارس ١٩٦٥ وأن الشركة المؤجرة المطعون ضدها أقامت دعواها بصحيفة معلنة في ١٩٦٩/١/١٢ قبل إكبال خس سنوات مدة التقادم المسقط فإن الدفع بالتقادم يكون ى غير محله ويكون الحكم قد إنهى إلى النتيجةالصحيحة في قضائه برفض هذا الدفع ه

ولما تقدم يتعنن رفض الطعن ۽

## جلسة ٨ من يونية سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / محمد ابراهيم خليل تأثب رئيس المحكمة وعضسوية السادة المستشارين/ محمد طعوم ، زكن المعرى تأثين رئيس المحكمة ، مدير توليق وعبد المعم ابراهيم •

# (177)

#### الطمن رقم ٢٢٠٤ لسنة ٥٣ القضائية :

#### مرائب « الفريبة على التصرفات العقارية » •

الضريبة على التصرفات الصّارية • ق 21 لسبة ١٩٧٨ • سريانها على التصرفات التي تم شهرها اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٤ حتى تاريخ السل بقانون الضرائب على المخسسل ١٩٧١ سنة ٨١٠ التزام المتصرف الله بسدادها مع رسسوم التوثيق والمسهر لحسساب المتصرف الملتزم بها أصلا • عدم جدواز تقل هيئها الى المتصرف اليه •

البند رقم ١ من المادة ٣٣ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ – المعدلة بالقانون ٢٤ سنة ٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية ، والمادة ٥٦ من القانون ٤٦ سنة ١٩٧٨ ، يدل – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – على أن الضريبة على التصرفات العقارية المفروضة بالقانون رقم ٣٤ سنة ١٩٧٨ بإعتبارها ضريبة عباسرة تسرى على التصرفات التي تم شهرها إعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٤ وحتى تاريخ المخاه أنه القانون والعمل بقانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون ١٩٠٧ مسنة ١٩٨١ أو على النحو المفادر بالقانون ١٩٠٧ منافع المفاد على النحو المفادة المحاسمة من قانون الإصدار ، وتحصل مع رسوم الثوثيق والشهر بمعرفة مكاتب ومأموريات الشهر العقارى بذات إجراءات هذه الرسوم الأخيرة ويلزم المتصرف إليه بسدادها لحساب المتصرف الملتزم ما أصلا بإعتبار خاصة لنشاط إفترض الشارع تجاريته ففرض الضريبة عليه ولو لم يتكور – خاصة لنشاط إفترض الشارية عباريته ففرض الضريبة عليه ولو لم يتكور حناصة للمالة الضريبية – واتي بعبها على المتصرف بوصفه المستفيد من الربح وجعل التزامه مها متعلقاً بالنظام العام إذ منع نقل عبها إلى المتصرف إليه ورتب البطلان جزاء لأى إنفاق من شأنه في آية صورة نقسل عبه المها للمهادئ الم

بها من المتصرف إلى المتصرف إليه إلا أنه تيسيراً لجياية هذه الضريبة أوجب على المتصرف إليه عند شهر التصرف سدادها نيابة عن المتصرف ولحسابه .

#### المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق ومهاع التقرير الذى تلاه انسيد المستشار المقرر وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن المطعون ضدَّهم أقاموا الدُّعوى رقم ٣٨٣ سنة ١٩٨١ مدنى كلى أسهوان ضد الطاعن بطلب الحكهم بإلزامه بأن يدفع لمم مبليغ ١٤٠٠,٣٠٠ ج . وقالوا بياناً لذلك أنه عوجب عقد بيع مشهر برقم ٦٠٥ بتاريخ ٢٩/٨/٢٩ باع الطاعن إلى المطعون ضده الأولُّ ومورثهم المرحوم ... العقار المبن الحدود والمعالم بالصحيفة لقاء ثمن مقبوض قدره ـ, ٣٠٠٠٠ جنيه وأنه عملا بقانون العدالة الضريبية قام المشتربان نيابة عن البائع بسداد مبلغ ١٤٠٠،٣٠٠ ج قيمة الضريبة المستحقة على هذا التصرف والني يلتزم بها ألبائع . وإذ لم يؤدها إليهم فقد أقاموا الدعوى بطلبهم سالف البيان . و بتاريخ ٢٨ / ١٢ / ١٩٨١ ندبت المحكمة خييراً في الدعوى ، و بعد أن أو دع تقرير ٥ حكمت في ١٩٨١/١١/٨ بر فض الدعوى. استأنف المطعون ضدهم السبعة الأول هذا الحكم بالإستثناف رقم ٢٠١ سنة ١٩٨١ قنا . وبتاريخ ١٩٨٣/٦/٥ حكمت المحكمة أبإلغاء الحكم المستأنف والزام الطاعن بأن يَدفع لهم مبلغ • ١٤٠٠,٣٠٠ ج . طعن الطاعن في هـــذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأمها :

وحيث إن الطعن أقم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن مها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فىالتسبيب إذ أقام قضاءه بإلزامه بالمرافح المطالب به على بطلان الاتفاق على نقل عبء ضريبة التصرفات العقارية إلى المتصرف إليه علا بالمادة ٣٧ من القانون ١٤٧ سنة ١٩٧٨ المضافة بالقانون رقم ٤٦ سنة ١٩٧٨ في حين أن القانون (١٩٨٦ كما أن البطلان في حين أن القانون الواجب التطبيق هو القانون (١٩٥٧ كما أن البطلان الذي يترتب في هذا الشأن بطلان نسبي إذ يوسع المتعاقدين تحديد الملتزم مهما بعبء هذه الضريبة وذلك إعمالا لمبدأ سلطان الإرادة المنصوص عليه في المدة ١٩٧٧ من القانون المدنى وهو ما تضمنه البند الرابع من عقد البيسع الإبتدائي المؤرخ ١٩٧٧//١٣ من الزام المطعون ضده الأول ومورثه بسداد الابتدائي المؤرخ ١٩٧٨//١٨ من الزام المطعون ضده الأول ومورثه بسداد تمن العقار دون إحتجاز مبلخها فضلا عن تقدير عن العقار بأقل من قيمته السوقية أوعدم إقتضاء الطاعن من المشرين مقابلا عن مساحة ٥٨ م حكر ملحقة بالعقار المبيع ه

وحيث بن عذا انعي عبر سديد ذلك أن النص في البند رقم ١ من المادة ٢٣ من القانون ١٤ سنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق من القانون ٤٦ سنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضربيية - على سريان ضربية الأرباح التجارية والصناعية على التصرفات في العقارات المبنية أو الأراضي داخل كردون المدينة ... وعلى مأموريات ومكاتب الشهر العقارى تحصيل الضربية مع رسوم التوثيق والشهر المقررة بالقانون رقم ٧٠ سنة ١٩٦٤ بذات إجراءات تحصيلها من المتصرف إليه الذي ينزم بسدادها لحساب الممول المتصرف ويعتبر باطلاكل إتفاق أو شرط يقضى بنقل عبء الضربية إلى المتصرف إليه ، وفي المادة ٥٦ من القانون ٣٣ سنة ٨٧ بنقل عبء الضربية المحاركة على التصرفات التي تم شهرها إعتباراً من أو الضربية أن الضربية الماشرة تسرى على التصرفات التي تم شهرها إعتباراً من على التصرفات المقارية المفروضة بالقانون رقم ٤٦ سنة ٨٧ بإعتبارها ضربية على التصرفات المقارية المفروضة بالقانون رقم ٤٦ سنة ٨٧ بإعتبارها ضربية حتى تاريخ الفاء هذا القانون والعدل بقانون المضرائب على الدعل الصداد على بالقانون ٧١ سنة ١٩٨١ في ١٩٨٨ إله على النحو المفصل بالمادة الحامسة من قانون الإصدار ، وتحمل وعلى به على النحو المفصل بالمادة الحامسة من قانون الإصدار ، وتحمل

مع وسوم التوثيق والشهر ممعرقة مكانب ومأموويات الشهر المقارى بذات إجراءات عده الرسوم الأحيرة ويلتزم المتصرف إليه بسدادها لحساب المتصرف الملتزم بها أصلا بإعتبار الأول نائباً عنه وهى نيابة قانونية ممقتضى نص آمر ذلك أن هذا التصرف صورة خاصة لنشاط إدرض الشارع تجاريته ففرض الفحرية عليه ولو لم يتكرر تحقيقاً للمدالة الفريبية والتي بعبها على المتصرف بوصفه المستفيد من الربح وجعل الزامه بها متعلقاً بالنظام العام إذ منع نقسل عبها إلى المتصرف إليه ورتب البطلان جزاء لأى إتفاق من شأنه في أية صورة نقل عبه الإلتزام بها من المتصرف إلى المتصرف إليه إلا أنه تيسيراً لجباية أهده الفريبة أوجب على المتصرف إليه عند شهر التصرف سدادها نيابة عن المتصرف ولحسابه . لما كان ذلك ، وكان التصرف موضوع النزاع قد تم شهره بتاريخ بحارم/١٩٧٩ في ظل القانون ٤٦ سنة ١٩٧٨ فإن مبلغ الضريبة المستحق عليه مخضع لأحسكام هذا القانون ويقع عبره على عاتق المتصرف وحده وإذا النزم الحكم المطمون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بالحطأ في تطبيق القانون يكون في غير عله .

وحيث إنه لما تقدم يتعنن رفض الطعن .

# جلسة ٩ من يونية سئلة ١٩٨٧

برياسة السيد المستقدار/ يحيى الرفاعي تأثب رئيس المحكمة وعفسوية السيسادة المعتسادين / جرجس اسحق تأثب رئيس المحكمة ، د- رفست عبد المجيد ، السيد السنباطي واحسب حكى -

## (111)

مناقشة موضوع المحرر في مستى المسأدة ٣/١٤ من قانون الأثبات • ما هيتها • ( مثال )

الطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٥٣ القضالية :

البات (( انكار التوقيع )) ، حكم (( تسبيب الحكم )) ،

النص في الفقرة الثالثة من المادة ١٤ من قانون الإثبات على أن ومن احتج عليه بمحرر عرفي وناقش موضوعه لا يقبل منه إنكار الحط أو الإمضاء أو الخيم أو بصمة الأصبع . وعلى ما أوضحته المذكرة الإيضاحية لهذا التمانون يدل على أن المناقشة المعنية بهذا النص هي المناقشة التي تفيد التسلم بصحة نسبة الحط أو الإمضاء أو الخيم أو البصمة لمن يشهد عليه المحرر ، وإذكان دفاع الطاعن أمام عكمة أول درجة قد اقتصر على التمسك بأن السند الإذني المنسوب له غير صحيح ومزور وليست هناك معاملات مالية أو تجارية بين الطرفين ، ثم ردد الطاعن هذا الدفاع بطلب قدمه لإعادة الدعوى للمرافعة للطعن بالإنكار أرفق به أوراقاً للمضاهاه لتأييده —كما تمسك بهذا الطعن ودلل عليه تفصيلا في مسيفة الاستثناف ، وكان ما أبداه الطاعن من ذلك الدفاع لا يفيد التسلم بسحة نسبة الورقة له ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه بسحة نسبة الورقة له ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه

### الحكماة

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفي أو ضاعه الشكلية .

يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله :

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - 
تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى ٨٧٩٣ لسنة ٨٢ مدنى كلى الجيزة 
على الطاعن بطلب الحكم بإلزامه بأن يؤدى له مبلغ ٨٩٥ ج وتثبيت الحجز 
التحفظى المؤرخ ١٩٨٢/٥/٢٤ ، تأسيساً على أنه يداين الطباعن بهذا المبلغ 
بسند أدنى مؤرخ ١٩٨٢/١٢/٢٩ مستحق الأداء فى ١٩٨٢/٥/١ وقد ماطله 
فى السداد ، وإذ امتنع القساضى المختص عن إصدار أمر أداء بالطلبات 
السافة فقد أقام دعواه بها ، وحكمة أول درجة حكمت له بالطلبات في 
المائة مقد أقام دعواه بها ، وحكمة أول درجة حكمت له بالطلبات في 
القاهرة وبتاريخ ١٩٨٣/٦/١٩ قضت عكمة الاستناف ١٩٠ لسنة ١٠٠ في 
المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النياة مذكرة 
أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه المحكمة 
ق غرفة مشوره فحددت جلسة لنظره وفها الزمت النيابة رأيها .

وحيث إن ثما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أقام قفهاءه برفض الطعن المبدى منه بإنكار السند الإذنى موضوع الدعوى على أنه أبدى هذا الدفع بعد أن ناقش موضوع السند ، وإذكان كل ما قرره فى هذا الشأن أنه نمى مديونيته للمطعون ضده بموجب ذلك السند وتمسك بعدم وجود معاملات بينهما وهو ما يؤكد طعنه بالإنكار ولا يعد مناقشة لموضوع السند فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله بما يوجب نقضه :

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه لماكان النص فى الفقرة الثالثة من المادة ١٤ من قانون الإثبات على أن دمن أحتج عليه بمحرر عرفى وناقش موضوعه ، لا يقبل منه إنكار الخط أو الإمضاء أو الخم أو بصمة الأصبح ، وعلى ما أوضحته المذكره الإيضاحية لهذا القانون – يدل على أن المناقشة المعنية سهذا التصر هى المناقشة التي تفيد التسلم بصحة نسبة الخط أو الإمضاء

أو الحقم أو البصمة لمن يشهد عليه المحرر ، لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن أمام محكمة أول درجة قد اقتصر على التمسك بأن السند الأدنى المنسوب له غير صحيح ومزور وليست هناك معاملات ماليه أو تجاريه بين الطرفين ، ثم ردد الطاعن هذا الدفاع بطلب قدمه لإعادة الدعوى إلى المراقمة للطعن بالإنكار سارفق به أوراقا المضاهاه لتأبيده كما تمسك بهذا الطعن ودلل عليه تفصيلا في صحيفة الاستثناف ، وكان ما أبداه الطاعن من ذلك الدفاع لا يفيد التسليم بصحة نسبة الورقة له ، وكان الحسكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه بحرب تقده المدال التسليم بصحة نسبة الورقة له ، وكان الحسكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر النبية وتأويله عا يوجب تقضه الهذا السبب دون حاجة لمناقشة باقى أوجه الطعن .

# جلسة ١٠ من يونية سنة ١٩٨٧

برياســة السيد المستفدار أحمد كبال سالم نائب رئيس المحكمة وعضــوية الســادة المستقدارين/ ماهر قلادة واصف ، مصطفى زهورع تائين رئيس المحـكمة ، حسين عــل حسين وعبد الجهيد صليحان ه

# (179)

### الطعن رقم ٥ لسنة ٥٢ القضائية :

ايجار (( ايجار الأماكن : القواعد العامة » • شيوع « ادارة المال الشائع » •

تاجير الممال الشائع ، حتى الأعلبية المثلقة للشركاء ، تولى أحدهم تاجير، دون اعتراض الإنطبية - اعتبار، وكيلا عن الإقلبية قائياً عن الإقلبية المشرضة ، نفاة الإيجاز في حقهم جميما للدة للات صعوات ، ووود الإيجاز على مكان خال خاضع ثلوانين ايجاز الإمائن ، خصصوعه للواعد الإمتداد القانوفي ، الرم ، عدم أحقية باقى الشركا، في المثالة بعدم نفاذ، في حقيم بعد التقياد منذ الشلاح مصوات ، علة ذلك ،

لأن كان عقد الإبجار كغير د من العقود تخضع فى الأصل من حبث تحديد أركامه وتوافر شروط إنعفاده للقواعد العامة الواردة فى انقانون المدنى الني لا تخالف قاعدة أمر ونصت عليها قوانين إبجار الأماكن المتعلقة بالنظام العام ، ولأن كان مفاد المواد ٥٠٩ ، ١/٨٧٧ ، ١/٨٧٧ ، ٣ من القانون المدنى أن حق تأجيم المال الشائع كما يثبت المرتحظيه المطلقة المشركاء التي تعد نالبة قانونية عن باقى السركاء فإذا لم يعترض عليه أحد أو لم يعترض عليه إلا الأقلية فإنه يعد وكيلا عن الجميع أو وكيلا عن الأغلبية ونائباً عن الأكلية ، وفي هاتين الحالتين فإن الإبجار يكون نافذاً في حق جميع الشركاء على الشيوع لمدة ثلاث سنوات ، ما لم يكن عله مكاناً خالياً خاضعاً لقوانين إيجار الأماكن التي جعلت عقود الإبجار محمدة تلقائياً ومحكم القانون إلى مدة غير محدده طالما بقيت تلك التشريعات التي أمائها وعارات النظام المسام صارية ومن ثم محمد العقد لأبجل غير معدده طالما وقد عجم بعد إنقضاء مدة الثلاث سنوات المشار إلها في القانون في القانون في القانون في القانون في القانون المناء المطالبة يعدم نفاذ الإبجار في حقهم بعد إنقضاء مدة الثلاث سنوات المشار إلها في القانون في القانون في القانون في القانون في الشار إلها في القانون في القانون في الشار إلها في القانون في القانون في المناون المهار إلها في القانون في الشار إلها في القانون في المهادة الثلاث سنوات المشار إلها في القانون في المهادة المناون في المهاد في الشار الها في القانون في المهادة المهاد المهاد في الشركاء المطارفة المهاد في الشركاء المطارفة المهادة المهاد في الشركاء المطارفة المهاد في الشركاء المطارفة المهاد في الشركاء المطارفة المهاد في الشركاء المطارفة المهاد في الشركاء المطارفة المهاد في الشركاء المطارفة المهاد في المهاد في الشركاء المطارفة المهاد في الشركاء المطارفة المهاد في المهاد المهاد في الشركاء المطارفة المهاد في المهاد المهاد المهاد المهاد في الشركاء المطارفة المهاد في المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد

المدنى لأن إمتداد العقد فى هذه الحالة ليس مرده الاتفاق ولكن مصدره قواتن إمجار الأماكن المتعلقة بالنظام العسام .

#### المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حبث إن الطعن إستوفي أوضاعه الشكلية :

وحيث ان الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٧٨ سنة ١٩٧٣ مدنى الفشن لإلزام الطاعن الأول بأن يؤدى له مبلغ ٤٠،٥٠٠ جنها ، ولإلزام الطاعن الثانى بأن يؤدى له مبلغ ١٣٣ جنها وما يستجد من الربع حتى تاريخ الفصل في الدعوى وقال بياناً لذلك أنه وأخيه مورث الطاعنين كانا مالكين لمنزل على الشيوع وقد آل هذا المنزل إليه بموجب عقد قسمه تم في (١٩٧٧/٨/، ولأن الطاعثان يشغلان وحدتين منه منذ ذلك التاريخ فقد أقام دصواه دفع الطاعنان بأن موز شهما الذي كان مالكاً لحصة شائعه في المنزل أجرهما الوحدتين موضوع الدعوى عوجب عقدى إيجاز مؤرخين ١٩٦٧/٦/١ ، ١٩٦٨/٣/١ ندبت المحكمة خبرآ وبعد تقديم تقزيزه قضت بعسدم إختصاصها وبإحالة الدعوى إلى عمكمةً بني سويف الابتدائية التي قضت فيها بعد قيدها برقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٠ ـ بالربع المطالب به . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالإستثناف رقم ۲۷ س ۱۹ ق بني سويف. وبتاريخ ۱۹۸۱/۱۱/۳ قضت أنحكمة بتأييد الحُكم المستأنف ــ طمن الطاعن فى هذا الحكم يطريق التقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى ينقض الحسكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رآت أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفيها النزمت النبابة وأساآء وحيث إن مما يتعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولان ان مورثهما ــ وهو مالك على الشيوع ـــ أجرهما وحلق النزاع مند خمس سنوات سابقة على القسمة ، وقد إعتبرهما الحكم عاصين لأن عقدسهما لا يسريان في حق المطعون ضده إلا لمدة ثلاث سنوات رغم أن سكوت هذا الأخير طوال تلك المدة يعد موافقة على الإيجار تجعله نافذاً في حقه ويكون لهما بوصفهما مستأجرين التمسك بالإعتداد القانوني وبدفع الأجرة القانونية دون الربع وهو ما لم يأخذ به الحكم عقولة أن الدعوى رفعت بطلب الربع وليس مطلوباً فيها الحكم بالطرد مما يعبيه ويوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أنه ولئن كان عقد الإمجــــار كغىره من العقود خضع في الأصل من حيث تحديد أركانه وتوافر شروط إنعقاده للقواعد العامة الواردة في القانون المدنى التي لا تخالف قاعدة أمره نصت علمها قوانين إيجار الأماكن المتعلقة بالنظام العام ، ولأن كان مفاد المواد ٥٥٩ ، ٧/٨٢٦ ، ١/٨٢٨ ، ١/٨٢٨ ، ٣ من القانون المدنى أن حق تأجر المال الشائع كما ثبت للأغلبية المطلقة للشركاء التي تعد نائبة نيابة قانونية عن باق الشركاء فإنه بجوز أيضاً من أحد الشركاء فإذا لم يعترض عليه أحد أو لم يعترض عليه إلا الأقلية فإنه يعد وكيلا عن الجميع أو وكبلا عن الأغلبية ونائباً عن الأقلية ، وفي هاتين الحالتين فإن الإبجار يكون نافذا في حق جميع الشركاء على الشيوع لمدة ثلاث سنوات ، ما لم يكن محله مكانًا خاليًا خاضعاً لقوانين إبجار الأماكن التي جعلت عقود الإمجار ممتده تلقائياً ومحكم القانون إلى مدة غر محددة طالما بقيت تلك التشريعات ـــ التي أملتها إعتباراتُ النظام العام ـــ سارية . ومن ثم يمند العقد لأجل غير مسمى ، فلا يملك باق الشركاء المطالبة بعدم نفاذ الإيجار في حقهم بعد إنقضاء مدة الثلاث سنوات المشار إليها في القانون المدنى ، لأن إمتداد العقد في هذه الحالة ليس مرده الاتفاق ولكن مصدره قوانين إيجار الأماكن المتعلقه بالنظام العام ، لماكان ما تقــــدم وكان الطاعنان قد أثارا أمام محكمة الموضوع دفاعاً حاصله أنهما يستأجران شقى النزاع من أحد الملاك فى الشيوع دون إعتراض الباقين وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم

المطعون فيه قد ذهب إلى أن عقدى الإمجارلا ينقذان في حق المطعون ضده وهو أحد الشركاء في الشيوع إلا لمدة ثلاث سنوات دون أن بحضهها لأحكام الامتداد القانوني التي نصت علمها تشريعات إيجار الأماكن ـــ الواجمة التعلييق ـــ ورقبت على ذلك القضاء بالربع بإعتبارهما غاصبين ـــ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وقد حجبه هذا الخطأ عن بحث دفاع الطاعنين بعدم إعتراض بافي الشركاء على الإمجار والصادر إليهما بما يوجب نقضه دون حاجة لمحث باقي أسباب الطعن.

# جلسة ١٠ من يونية سنة ١٩٨٧

ورقاسة الحميد المستشار / سيد عبد الباقى نائب رئيس المحكمة ، وعضـوية السادة المستمارين / عبد للتصف حاشم نائب رئيس المحكمة ، جمـال الدين شلقائى ، صلاح محمود عريس ومحمد وهماك مورهك •

# (14.)

الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٥٣ القضائية :

شهر عقاری • تسجیل • بیع « دعوی صنعة التماقد » • قانون « سریان القانون من حیث الزمان » •

التأشير بمنطوق العبكم المسادر في دحوي أثبيات التصافد على مامثن تسجيل صحيتها - اجراء مستقل عن تسجيل الحكم المسادر في تلافز الدعوى ولا يفنى عنه في الاحتجاج به على الفي - م ١٦٦ ق ١٦٤٦ لسنة ١٩٧٦ ، أرجب الفير - م ١٦٦ ق ١٩٧٦ لسنة ١٩٧٦ ، أرجب تسجيل العكم قبل التأشير بمنطوقه - عدم سرياته على الوقائع التي تست قبسل تأساده في ١٩٧٦/٣/٢٢ -

المقرر طبقاً المبادىء الدستورية المتعارف عليها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة - أن أحكام القرانين لاتسرى الاعلى ما يقع من تاريخ نفاذها ولا تنعطف أثارها على ما يقع قبلها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك وأن المشرع بعد أن بين في المادة ١٥ من القانون رقم ١١٤ لسنة ٤١ بشأن الشهر المقارى والتوثيق الدعاوى التي يجب تسجيلها ومن بيها دعوى صحة التعاقد على حقوق عقارية، ضمن المادة ١١ من ذات القانون حكماً مقتضاه أن يؤشر بمنطوق الحكم الهائي في الدعاوى المبينة بالمادة السابقة في ذيل التأشير بالمدعوى أو في هامش تسجيلها ، كما نصت المادة ١٧ من القانون المشار المه بها أن حق المدعى إذا تقرر محكم مؤشر بعطبقاً للقانون بكون حجه على من ترتبت لهم حقوق عبيه إبتسداء من تاريخ تسجيل الدعوى أو التأشير بها ، ترتبت لهم حقوق عبيه إبتسداء من تاريخ تسجيل المدعوى أو التأشير بها ، ومفاد ذلك أن التأشير بمنطوق الحكم الصادر في دعوى إثبات صحة التعاقد ومفاد ذلك أن التأشير بمنطوق الحكم الصادر في دعوى إثبات صحة التعاقد على هامش تسجيل صحيفها بعد إجراءاً مستقلا عن تسجيل الحسكم الصادر

ن تلك الدعوى ولا يغنى هذا التسجيل عن التأشير المشار إليه للإحتبارات على الغير ولا يتقيد هذا التأشير بتسجيل الحسكم ولأن كان المشرع لإعتبارات براها قد أضاف إلى نص المسادة ١٦ المشار إليا فقرة جديدة بمقتضى القانون رقم ٥٥ لسنة ٧٦ نصت على أنه دويم التأشير بالنسبة للأحكام الواجب تسجيلها عقب تسجيل هذه الأحكام » إلا أن هذا الحكم لا يسرى إلا على الوقائع التي حدثت بعد ١٩٧٦/٣/٣٢ تاريخ نفاذ ذلك القسانون أما الوقائع التي تمت قبل ذلك التاريخ فتي عكومة بنص المسادة السادسة عشر قبل إضافة هذه الفقرة الها وذلك أعمالا للأثر الفورى المباشر القانون.

#### الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسسائر أوراق الطعن - تتحضل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٦٦٠ سنة ٢٩ منى الزقازيق الابتدائية ضسد المطعون عليم بطلب الحكم ببطلان التأشير الهامشي على صفيفة الدعوى رقم ٤٤١ سنة ١٩٦٥ مدنى كلى الزقازيق المشهرة برقم ١٩٥٠ منى كلى الزقازيق المشهرة على أن المطعون عليه الثالث بصفته قام بتاريخ ١٩٦٦/٦/١١ بإجراء التأشير الهامشي على هذه الصحيفة بالحكم الصادر فى تلك الدعوى قبل تسجيل الحكم المادة ١٦ من قانون الشهر العقارى المعدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ مما بحل هذا التأشير باطلا ولا يعتد به وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٣ ، وبعسد أن قدم الحير الذي ندبتسه المحكم لدى تقريره ، حكمت برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحسكم لدى

وحيث إن الطعن أقم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحسكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون . ذلك أنه أقام قضاءه على أساس أن التأشير الهامشي على النزاع تم إجراؤه قبل العمل بالقسانون رقم ٢٥ لسنة ٢٧ التأشير أضاف فقرة جديده إلى نص المادة ١٦ من القانون رقم ١١٤ لسنة ٤٦ أرجب عقتضاها أن يم التأشير بعد تسجيل الحكم الصادر في الدعوى ورتب على ذلك عدم سربان حكم هذا النص على التأشير المشار إليه في حين أنه ليس مستحدثاً لأن مقتضي أينصوص القانون وقرع ١١٤ لسنة ٤٦ الذي تم التأشير في ظله أن ملكية العقار لا تنتقل إلا بعد تسجيل المسكم ولا يغي عنه في في الما وأن التأشير الهامشي عبرد إجراء تكيلي تنسجيل الحسكم ولا يغي عنه صراحة بنص الفقرة التي أضافها القانون رقم ٢٥ لسنة ٢٦ لنص المادة ٢١ مراحة بنص الفقرة التي أضافها القانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠ لنص المادة ٢٠ المادر إلها.

وحيث إن هذا النبي مردود : ذلك أن من المتسرر طبقاً للمبادى، الستورية المتعارف علمها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن أحكام أو القوائن لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ، ولا تنعطف آثارها على ما يقع قبلها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . وأن المشرع بعسد أن بن في المادة 10 من القانون رقم ١١٤ لسنة ٤٦ بشأن الشهر المقارى والتوثيق ، اللحاوى التي بجب تسجيلها ومن بيها دعوى صحة التماقد على حقوق عقارية ، ضمن المادة ١٦ من ذات القانون حكاً مقتضاه أن يؤشر بمنطوق الحكم الهائي في الدعاوى المينة بالمادة السابقة في ذيل التأشر بالدعوى أو في

هامش تسجيلها كما نصت المادة ١٧ من القانون المشار إليه على أنه يترتب على نسجيل الدعاوي المذكورة في المادة الخامسة عشر أو التأشير بها أن حتى المدعى إذا تقرر بحكم مؤشر به طبقاً للقانون يكون حجه على من ترتبت لم حقوق عينيه إبتداء من تاريخ تسجيل الدعوى أو التأشير بها . ومفاد ذلك أن التأشير بمنطوق الحكم الصادر في دعوى إثبات صحة التعاقد على هامش تسجيل صيفتها يعد إجراءاً مستقلا عن تسجيل الحسكم الصادر في تلك الدعوى ولا يغنى هذا التسجيل عن التأشير المشار إليه للإحتجاج به على الغـــــــــر ، ولا يتقيد هذا التأشير يقسجيل الحسكم، ولئن كان المشرع - لإعتبارات براها . قد أضاف إلى نص المادة ١٦ المشار إليا فقرة جديدة عقتضى القسانون رقم ٢٥ لسنة ٧٦ نصت على أنه «ويتم التأشُّر بالنسبة للأحكام الواجب تسجيلها عقب تسجيل هذه الأحكام ، إلا أن هذا الحكم لا يسرى إلا على الوقائع الَّتي حدثت بعد ١٩٧٦/٣/٢٣ تاريخ نفاذ ذلك أنفسانون . أما الوقائع التي تمت قبل ذلك التاريخ فتيتي محكومه بنص المادة السادسة عشر قبل إضافة هذه الفقرة الها وذلك إعمالا للأثر الفورى المباشر للقانون . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد النزم هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعي عليه مهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقسدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١١ من يونية سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ عصطفى صالح سليم دائب رئيس المحتكمة وعضدوية السمادة المستشارين / ابراهيم زلمو تأثب وكيس المحتكمة ، محمد حسن الطبغى ، لطفى هيد العزيز وابراهيم بركانت *

# (141)

#### الطمن رقم ٤٥٣ لسنة ٥٣ القضائية :

۱) تعویض • دعوی • حکم « حجیة الحکم » •

الحكم الصادر في الدعوى المدايسة المرفوعة تيما للدعوى الجنائية • حجـة عل من كان خصــما فيهــا •

### (۲) مسئولیة ۰ تضامن ۰ تعویض ۰

الت**ضامن بني المتهمين في المسئولية • مع**ساد • **المتفى له بالتمويض أن ينف**ذ على أيهم بجميع المحكوم به •

(٣) تعویض • تضامن • قوة الأمر اللغی • دعوی • حکم « حجیة الحکم » •

الحكم الميات بالتمويش فلاؤقت وعل سبيل التضامن - حجيته ماضه للخصور من التنسازخ في المسألة التي فصل فيها في أية دصوى تالية - لا يحول ذلك ومطالبة المحكوم لهم بتكملة التمويشي أمام المحكمة المدلية - علة ذلك -

ا ــ لأن أباح القانون إستثناء رفع الدعوى بالحق الملنى إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية إلا أن ذلك لا يغير من طبيعة تلك الدعوى المدنية فيكون للحكم الصادر فيا فصل فيهمز حقوق حجيته على من كان خصا فها .

٢ - إستقر قضاء هذه المحكمة (الدائرة الجنائية) على أن التضامن ليس معناه مساواه المهمين فى المسئولية فيا بيهم وإنما معناه مساواتهم فى أن للمقضى له بالتعويض أن يتقذ على أمهم بجميع المحكوم به .

٣ ــ القضاء بالتعويض المؤقت على سبيل التضامن ــ والذي أصبح بانا ــ
 هو حكم قطعي حسم الخصومة في هذا الأمر ويحوز حجبة في هذا الخصوص

منع الحصوم انفسهم من التنازع فيها فى أية دعوة تائية تكون فيها هذه المسألة الأساس فيها يدعية أي من الطرفين آمام الأخر من حقوق ، على أن ذلك لا تحول بين الهكرة ملم وين المطالبة بتكملة التعويض أمام المحكمة المدنية لأتهم لا يكونوا قد إستنفلواكل مالهم من حق أمام المحكمة الجنائية ذلك أن موضوع الدعوى الأولى موضوع الدعوى الأولى بل هو تكلة له .

### المعكمسة

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن المطعون ضدهم الثالاثة الأول أقاموا الدعوى رقم ١٩٥٩ سنة ١٩٧٧ مدني الإسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بإلزام الطاعنة بأن ندفع إليم مبلغ ١٩٠٠ ج تعويضاً لهم عن الأضرار التي لحقت بسبب موت شقيقهم ... .. وما أصاب المطعون ضدها الأول والثالث نتيجة الاعتداء الواقع عليهما والثابت في الجناية رقم ٢٨٢٦ سنة ١٤٤ للنترة والذي قضى فها بإدانة كل من الطاعنة وآخر عما اسند إليهما مع الزامهما متضامنين بأن يدفع مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت ، وإذ كانت الطاعنة متضامنة مع هذا الآخر في الوفاء بقيمة كامل التعويض بما يحق لهم الرجوع على أي مهما أو عليا فقد أقاموا الدعوى رقم ١٤٥٠ سنة ١٩٧٨ مدني بصفته وصياً على شقيقه والخامسة الدعوى رقم ١٤٥٠ سنة ١٩٧٨ مدني الإسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بإلزام الطاعنة بأن تدفع إليهما مبلغ الإسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بإلزام الطاعنة بأن تدفع إليهما مبلغ الإسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بإلزام الطاعنة بأن تدفع إليهما مبلغ الإسكندرية الابتدائية بطلب وبعد أن ضمت أخرة الدعويين حكمت بتاريخ المارة المؤلمة الأبية المناسة المناسة ومن قيمة الأخرار المطالب

بها. وبعد أن أجرت المحكمة التحقيق عادت وبتاريخ ١٩٨١/١٢/١٢ قحكت في الدعوى رقم ١٩٨١ سنة ١٩٧٧ بإلزام الطاعنة بأن تدفع إلى المطعون ضدهما الأول والثانى مبلغ ١٧٠٠ ج وإلى الثالث ١٩٥٠ ج وفي الدعوى رقم ١٤٥٠ منه ١٩٧٨ بإلزامها بأن تدفع إلى المطعون ضدهما الرابع بصفته والحامسة مبلغ ١٥٠٠ ج. استأنفت الطاعنة هذا الحسكم لدى عكمة إستثناف الإسكندوية بالإستثناف رقم ١٢٣ س ٣٨ ق ومدنى ٤. وبتاريخ ٨٢/١٢/٢٦ حكت المحكمة بتأييد إلحكم المستأنف . طعنت الطساعنة في هذا الحكم بطريق التقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحسكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه الحملاً في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول ان الحكم الجنائي لم يعاقبها إلا بأنها وآخر أحدثا عمداً إصابة المطعون ضده الأول ومن ثم فإن مسئوليها المدنية بمحدد في هذا النطاق وإذ جاء الحكم الطعون فيه والزمها بتعويض جميع الأضرار حتى تلك التي نجمت عما اسند إلى هذا الآخر وحده من ضرب شقيق المطعون ضدهم ضرباً أفضى إلى موتهومن إعتدائه على المطعون ضده الثالث ، وذلك إستناداً إلى حجية الحسكم الصادر من الحسكة الجنائية في الدعوى المدنية المقامة من المطعون ضدهم تبعاً للدعوى الجنائية حين الزمها والمهم الآخر متضامنين بتعويض هؤلاء المضرورين تعويضاً مؤقتاً في حين أن هذه الحجية تقف فقط عند حد تقرير التعويض المؤقت دون أن تحد بلك المطالبة بالتعويض الكامل وبالتضامن فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه:

وحيث إن هذا النمى فى غير محله ذلك أنه أنن أباح القانون إستثناء رفع الدعوى الجنائية المدعوى بالحق المدعوى الجنائية الدعوى المدنية فيكون للحكم الصادر فيها فيل فصل فيه من حقوق حجيته على من كان خصا فيها ، لماكان ذلك ، وكان

الثابت من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطمون فيه أن المطمون ضدهما الأول والثالث أدغيا مدنيا أمام محكمة الجنايات قبل الطاعنة والمهم الآخر بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت عما لحق سهما من أضرار نتيجة موت شقيقهم ونثيجة الاعتداء الواقع عليهما وقضى بذلك ضد المحكوم عليهما متضامنين وذلك أخذاً بما إستقر عليه قضاء هذه المحكمة (الدائرة الجنائية) من أن التضامن ليس معناه مساواه المهمن في المسئولية فيا بينهم وإنما معناه مساواتهم ف أن للمقضى له بالتعويضأن ينفذ على أمهم مجميع المحكوم به ، فإن هذا القضاء بالتعويض المؤقت وعلى سبيل التضامن والذى أصبح باتا هو حكم قطمي حسم الخصومة في هذا الأمر وبحوز حجية في هذا الخصوص بمنع الخصوم أنفسهم من التنازع فيها فى أية دعوى تالية تكون فيها هذه المسألة الأساس فيا يدعيه أي من الطرفين قبل الآخر من حقوق ، على أن ذلك لا بحول بن المحكوم لم وبين المطالبة بتكملة التعويض أمام المحكمة المدنية لأسم لا يكونون قد إستنفدوا كل ما لهم من حق أمام المحكمة الجنائية ذلك أن موضوع الدعوى أمام المحكمة المدنية ليس هو ذات موضوع الدعوى الأولى بل هو تكملة له ، وإذ إنَّهي الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة والتي تتفق وصحيح حكم القانون فإن النعي يكون على غير أساس .

وحيث إنه لمسا تقدم يتعين رفض الطعن .

# جلسة ١١ من يونية سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / مصطفى صالح صليم تأتب رئيس المحبكمة وعضدوية السيادة المستشارين / ابراميم رُضُو تأثب رئيس المحكمة ، محمد حسن الطيفى ، تطفى عبد الْمزيز وابراميم يوكف ه

## (1VY)

#### الطَّعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥٤ القضالية :

#### (١) شفعة ٠

القرض من الشقمة • دفع الشرو • التحيل الإيطالها • ليس للمحاكم أن تقره •

#### ( ٢ ، ٣ ) شقعة • محكمة الوضوع • دعوى •

- (٧) محكمة الوضوع * استخلاصها ـ من أدلة الدعبوى _ ان المسترى جـزا الصنفةة مشتراه لمنع الشفمة * سائغ ولا سقب عليها *
- (٧) سقوط الاشمة بالشفاء الإنسة النسيس من يوم تسسجيل عقب البيسم شرطه ألا يكون التسجيل بقصه التهرب من أحكام القبانون .

#### (٤) استثناف « الحكم فيه » • حكم « تسبيبه » •

محكمة الدوجة الثانية - غير ملزمة بالرد على أسباب الحكم الابتدائى الذى ألفته - منى أثامت تضادما على أسياب تكفل حمله ه

#### (٥) حكم د تسبيبه ۽ 🗈

تضمين الحكم ما يكثى المعل قضائه ، النمي عليه بالقصور ، لا محل له ،

١ — التحيل لإبطال الشفعه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -- مناقض للغرض المقصود منها لأن الشفعه شرعت لدفع الفرر فإذا ما أجز التحيل لإبطالها كان ذلك عوداً عن مقصود الشارع يلحق الفرر الذي قصد إبطاله ، فكل تحايل لإبطال الشفعه لا يصع المحاكم أن تقره بوجه من الوجوه به

۲ - إستخلاص المحكمة من ظروف الدعوى ووقاهمها أن المشترى قد أراد بتجزئة الصفقة الى إشتراها المنع من الحق فى الأعط بالشفعة هو من أمور الموضوع الى يفصل فها قاضى الدعوى دون معقب عليه .

٣ سقوط الحق فى الأخذ بالشفعه إذا انقضت أربعة أشهر من أيوم تسجيل عقد البيع محله ألا يكون هناك تحايل بقصد النهرب من أحسكام الفاتون :

٤ - إذا الغت محكمة الدرجة الثانية حكماً إبتدائياً فإنها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تكون ملزمه بالرد على أسبابه مادامت قد أقامت قضاءها على أسباب تكفل حمل قضاءها على أسباب تكفل حمل قضاءها .

ه ــ متى كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الأسباب التي أوردها سائفة ومؤديه إلى حمل قضائه ، فإن النعى عليه بالقصور في التسبيب يكون على غر أساس.

#### المكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ين الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية ...

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ... تتحصل فى أن الطعون ضدهما الأول والثانى أقاما الدعوى رقم ٢٧٤ سنة ٧٩ مدنى بور سعيد الابتدائية بطلب الحكم بأحقيها فى أخذ ٧٤ ط من ٧٤ ط فى العقار المبين فى الأوراق بالشفعة ، وقالا فى بيان ذلك إن المطعون ضدها الثالثة باعث هذه الحصة إنى الطاعنة ومورث المطعونضده الرابع عن نفيه

وبصفته ولياً شرعياً على كريمته ... عوجب عقد مشهر برقم ٣٧١ سنة ١٩٧٩ شهر عقاري بور سعيه بتاريخ ١٩٧٩/٧/١٧ مقابل ثمن مقداره ٤٠٠٠ ج ، وإذ كانا يشاركان البائعة في ملكية العقار الكائنة فيه الحصة المباعة فقد أقاما الدعوى ﴿ تمسك مورث المطعون ضده الرابع بأنه عن نفسه وبصفته ولياً [شرعيًّا على كريمته السالف ذكرها وزوجته الطاعنة شركاء على الشيوع في العِمَارِ محل التداعي على سند أن المطعون ضدها الثالثة سبق أن باعث إليهم ١٢ سهم من قر اطأ من ٢٤ ط في ذات العقار مقابل مبلغ ١٠٠٠ جنيه عوجب عقد مِشهر برقم ۱۰۵ سنة ۷۹ شهر عقاری بور سعید بتاریخ ۱۹۷۹/۲/۱۷ فأقام المطعون ضَدهما الأولان الدعوى رقم ١٧٦ سنة ١٩٨٠ مدتى بور سعيد الابتدائية بطلب الحكم بأحقيها فى أخذ تلك الحصة بالشفعة ، وبعد أن ضمت المحكمة الدعوبين حكمت بتاريخ ٨٢/٣/٢٨ في الدعوى رقم ١٧٦ سنة ١٩٨٠ بدنى بور سعيد الابتدائية بسقوط حق المطعون ضدهما الأول والثانى في الأخا. بالشفعة ، وفي الدعوى ٢٧٤ سنة ١٩٧٩ مدنى بور سعيد الابتدائية برفضها , استأنف المطعون ضدهما المذكوران هذا الحكم للدى محكمة إستثناف الاسهاعيلية بالإستثناف رقم ١٦٦ سنة ٢٣ ق (مأمورية بور سعيد) وبتاريخ ٨٤/٣/١٤ حكمتالمحكمة باللغاء الحكم المستأنف وبأحقية المطعون ضدهما الأولىن في أخذ الحصة المبيعة موضوع الدعويين بالشفعة ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فمها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها الترَّمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقم على سبين تنعى الطاعنة بالأول مبا على الحكم المطعون فيد عالفة القانون وفي بيان ذلك تقول أن المطعون ضدهما الأول والثانى لم يطلبا الأخذ بالشفعة في الحصة المبيعة بالعقد المشهر بتساريخ ٧٩/٣/١٧ إلا بعد إنقضاء أوبعة أشهر على تاريخ التسجيل فيسقط حقهما في الأحد بالشفعة في العقد الثانى

المشهر بتاريخ ٧٩/٧/١٧ لأنها ومورث المطعون ضده الرابع عن نقسه ويصفته قد أصبحوا بموجب العقد الأول شركاء على الشيوع فى العقار على النزاع، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بالأحقية فى الأخذ بالشفعه فى العقدين يعد قبول الدفع المبدى من المطعون ضدهما الأولين بالتحايل لمنع الحق بالشفعه ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضة .

وحيث إن هذا النعي غر سديد، ذلك أن التحيل لإبطال الشفعة ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مناقض للغرض المقصود منها لأن الشفعه شرعت لدفع الضرر فإذا ما أجنز التحايل لإبطالهاكان ذلك عوداً عن مقصود الشارع يلحق الضرر الذي قصد إبطاله ، فكل تحايل لإبطال الشفعه لا يصبح المحاكم أن تقره بوجه من الوجوه ، كما وأن إستخلاص المحكمة من ظروف الدعوى ووقائعها أن المشترى قد أراد بتجزلة الصفقة التي إشتراها المنع من الحق في الأخذ بالشفعة هو من أمور الموضوع التي يفصل فيها قاضي الموضوع دون معقب عليه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه - بأحقية المطعون ضدهما الأولن - في أخذ الحصة المبيعة بالعقدين المشار إلهما بالشفعه على ما أورده عدوناته من أن الثابت من مطالعة أوراق النزاع ومستنداته أن مورث الطاعنه المرحوم ... ... قام بتجزئه الصفقة محل عقدى البيع المشقوع فيها إلى جزئين فباع إلى نفسه وبصفته ولياً شرعيه على كريمته ... وإلى زوجته (الطاعنة) بموجب توكيل من المالكة ـــ (المطمون ضدها الثالثة) ـــ ١٢ س من ٨ ط (كأمل المساحة التي تملكها الأخيرة في عقارالنزاع) بعقد سمله بتاریخ ۲۹/۱۲/۱۷ تحت رقم ۱۰۵ سنة ۷۹ شهر عقاری بور سعید ، ثم باع إبدات الصفه إلى نفس المشرين باقى الصفقة ومقدارها ١٧ سى ، ٧ ط فى ذات العقار بعقد سجله بتاريخ ٧٩/٧/١٧ تحت رقم ٣٧١ سنة ٧٩ شهر عقارى بور سعيد ، واستخلص من ذلك توافر الاحتيال من جانب مورث الطاعنة بقصد منع المطعون ضدهما الأولين من أخذ الحصة المبيعة بالشفعه ، متى كان ذلك ، وكان سقوط الحتى في الأخذ بالشفعه إذا انقضت أربعة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع محله ألا يكون هناك تحايل بقصد الهرب من أحسكام القانون ُ قان الحكم الطعون فيه بذلك لا يكون قد خالف القانون ويضحى النحى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور في القسور في القسيب ، وفي بيان ذلك تقول ان الحكم الذي قضاء محكمة أول درجة دون أن يرد على أسبابه الجوهرية ، ولم تين محكمة الاستثناف النص القانوني الذي اسست عليه أن التحايل بوقف ميعاد سقوط الحق في الشفعه ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مشوباً بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النحى فى غير محله ، ذلك أنه إذا الفت محكة الدرجة الثانية حكماً إيتدائياً فإنها ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ لا تكون ملزمه بالرد على أسباب الكفائ خلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الأسباب التي أو ردها والسالف ذكر ها ــ في الرد على السبب الأول ــ سائفة و ، ودية إلى حمل قضائه ، فإن النعى عليه بالقصور فى التسبيب يكون على غر أساس.

ولمسا تقدم يتعن وقض الطعن.

# جلسة ١٤ من يونية سنة ١٩٨٧

درياسة السيد المستشاد / محمد المرص فتح الله تأثب دليس المحكمة وعضُوية السادة المستشارين / سعيد أحمد صقر قائب رئيس المجيكمة ، محمد لطفي المسيد ، أحمد زكى غرابة وإبراهيم الفيهيني ،

## (144)

الطعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٥٢ القضائية :

(۱) نقض « الر نقض الحكم » •

تقض البحكم المشوق فيه والإمالة - الرء

(٢) دعوى « النفاع في النعوي » •

الدفاع الذي تلثيرم المحكمة بتسعيصه والرد عليه • شرطه • أن يكون جوهريا • ويقدم محسسخ وليله •

(٣) التزام « الاشتراط عصلحة الغير » •

الاشتراط لهسلمة الغير • جواز تقمه ما لم يملن المستفيد قبوله • لا يلزم (جراؤه في شكل سين • جواز أن يكون القفض صراحة أو فسيتان م 199 مجيني • .

(٤) تقش « سلطة محكمة التقش » •

التباء الحكم في قضائه الى التيجمة الصحيحة قاتونا • افستماله على تقريرات قانوتية خالحة • لا عبب • لمحكمة الفقص تسميحها هون أن تقضه •

 ا - نقض الحسكم وإحالة القضية إلى عكمة الاستثناف يزيل وجموده ويعيد طرح النزاع على هذه المحكمة بما سبق أن أبدى فيه من دفاع وما يبدى منه بعد نقض الحسكم .

۲ – اللفاع الذى تلتزم المحكمة بتمحيصه والرد عليه هو ما يكون جوهريا
 ويقوم عليه دليله :

 ٣- مفاد نص المادة ١٥٥ من القانون المدنى أن للمشرط لمصلحة الفير الحق فى نقض المشارطة ما لم يعلن من حصل الشرط لمصلحته قبوله له ولا يجب فى نقض الإتفاق أن يكون بشكل خاص بل هو كما يقع صريحاً يصح أن يكون ضمنياً يستفاد من قول أو عمل أو إجراء يدل دلالة واضمحة لا تحتمل الشلك على إتجاه إرادة المشترط نحو إلغاء ما اشترطه لصالح الغر .

٤ - لا يعيب الحسكم ما ورد فى أسبابه من تقرير قانونى خاطىء. إذ لهكة النقض أن تصحح هذا الخطأ دون أن تنقض الحسكم مادام أنه لا يؤثر فى النقيجة الصحيحة الى إنهى إلها.

#### العكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقوير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حبث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حس على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضده اللاعوى رقم ١٧٠ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى دمياط طالبًا الحسكم بصحة ونقاذ عقد البيع ألمؤرخ مربع بشمن قدره أتني جنيه وظك في مواجهة المطعون ضده الثانى . وجه المطعون ضده الأول إلى الطاعن طلبًا عارضًا تضمن الحنكم بصحة ونفاذ الإقرار الصادر من الأخير بتاريخ ١٩٧٧/١٠/١ والذي تعهد بموجه بأن الأرض مشتراه تخصص لإقامة مسجد عليا أو معهد ديني أو مدرسة إيمدائية أو أي مشروع خبرى لمعلحة سكان القرية وليس له الحق في إقامة مبان عليا أو معهد المنى في إقامة مبان عليا باقراره . حكمت المحكمة بصحة ونفاذ عقد اليع المشار إليه ، وبعسدم قبول بإقراره . حكمت المحكمة بصحة ونفاذ عقد اليع المشار إليه ، وبعسدم قبول الطلب العارض ، استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالإشكتاف رقم ١٩٧٧ سنة ٩ قضائية المتصورة «مأمورية دمياط» ، قفيت المحكم بالإشكتاف

الحسكم المستأنف . طمن المطمون ضده الأول في هذا الحسكم بطريق التقض بالطمن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٩ القضائية الذي قضى فيه بنقض الحسكم وإحالة القضية إلى عكمة الاستئناف ، وبتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٧ قضت هذه الحكمة بإلغاء الحسكم المستأنف فيا قضى به بالنسبة الطلب العارض وبصحة و نفاذ الإقرار المؤرخ ١٩٧٧/١٠/١٠ — طمن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقض بالطعن المائل ، وقدمت النياية مذكرة رأت فيها رفض الطمن ، وعرض الطمن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها النرمت النيابة رأبا .

وحيث إن الطعن أقم على سببين ينمى سما الطاعن على الحسكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول إن إقراره المؤرخ ١٩٧٦/١٠/١٥ قد عدل عنه بإتفاق تم بينه والمطعون ضده الأول فى ١٩٨٠/١٧/٢٦ وما جاء فى تحقيقات الشكوى رقم ١١٥٠ سنة ١٩٨٠ إدارى فارسكور من تنازل الأخير وعلوله عن الاشتراطات التي تضمها ذلك الإقرار وقد تقدم إلى المحكمة بهلين المستندين إلا أن الحكم المطعون فيه التفت عما جاء سما وذهب إلى أسها تما أثناء تداول الدعوى أمام محكمة التقض أما وقد نقض الحكم فإن أى إتفاقات تعتبر كأن لم تكن وأهدر بذلك مبدأ سلطان الإرادة بن المتعاقدين

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان نقض الحكم وإحالة القضية إلى محكمة الإستثناف بزيل وجوده ويعيد طرح النزاع على هذه الهكمة عا سبق أن أبدى فيه من دفاع وما يبدى منه بعد نقض الحسنكم ، وكان الدفاع الذى تلزم المحكمة بتمحيصه والرد عليه هو ما يكون جوهرياً وقدم عليه دليله ، وكان مفاد نص المادة ١٥٥ من القسانون المسدنى أن للمشرط لمصلحة الغير الحق فى نقض المشارطة ما لم يعلن من حصل الشرط لمصلحته قبوله له ولا يجب فى نقض الاثفاق أن يكون يشكل خاص بل هو كما يقع صريحاً يصح أن يكون ضمنياً يستفاد من قول أو عمل أو إجراء بدل والفاحة المضاحة لا محتمل الشك على إتجاه إدادة المشرط نحو الفاء ما إشرطه لصالح

الغير ، وإذ كان الاتفاق المحرر بن الطاعن والمطعون ضده الأول في ١٩٨٠/١٢/٢٦ قد اقتصر على تعسديل البند الأول من عقد البيع بالنسبة للمسافة الواجب على كل منهما تركها عند الحد المشترك لأرضهما لتكون طريقاً لهما وهو ما يدخيل في نطاق حيدود الاتفاق ولا شيأن له مما ورد ق الإقرار المؤرخ ١٩٧٦/١٠/١٥ مخصوص كيفية إستغلال أرض النَّزاع ، كما أن ما ورد بملحق المحضر رقم ١١٥٠ سنة ١٩٨٠ إدارى فارسكور من تنازل الطعون ضده الأول عن حيازة الأرض المثبته له في الجمعية الزراعية إلى الطاعن وتسليمها إليه مع حقه فى التصرف فيها دون التعرض له ليس إلا تنفيذاً من جانب البائع لما قضى به الحسكم الاستثنافي الأول بإعتباره حكمًا نهائيًا واجب الثقاذ قبل نقضه ومن ثم فإن ما ورد بهذين المستندين لا يدل محال على اتجاه إرادة المطعون ضدهُ الأول إلى الغاء ما إشرَ طه لصالح أهل القربة فى الإقرار سالف الذكر ـــ لما كان ذلك فإنه لا على الحكم المطعون فيه إن هو التفت عن دفاع الطاعن القائم على هذين المستندين بشأن العدول عن الاشتراط الوارد في ذلك الإقرار ، كما لا يُعيبه ما ورد في أسبابه من تقرير قانوني خاطمي بشأن الأثر المترتب على نقض الحكم بالنسبة لإتفاقات المتعاقدين الحاصلة بعد رفع الطعن وقبل الفصل فيه إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذا الحطأ دون أن تنقض الحكم مادام أنه لا يؤثر في النتيجة الصحيحة التي إنسي إلها.

وحيث إنه لمـــا تقدم بتعين رفض الطعن .

# جلسة ١٤ من يونية سنة ١٩٨٧

برياسة السبد المستشار / مجيد المرسى فتح الله تألب رئيس الححكمة ، وبحضوية السادة المستشارين/ سبيد أحمد صفر تألب رئيس المحكمة ، محمد لطفى السبيد ، أحمد ذكى غرابة وطه الشريف ،

## (148)

#### الطَّعَنْ رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٣ القضائية :

#### (١) دعوى « الصلحة في الدعوى » •

المصلحة التي تجبر رفع الدعوى • ماميتها • المصلحة الهاتولية دون الاقتصادية • م ٣ مرافعسيات •

#### (٢) عقد « فسنع العقد » •

### (٢) محكمة الموضوع •

استقباط الأدلة من الوقائع الثابتة • من سقطة محكمة الموصوع بلا مطف عليها في ذلك متى كان استخلاصها مسائلة •

### (٤) حكم « حجية الحكم » • قوة الأمر المفضى •

حجية الحكم - شرطه - م ١٠١ اثبان ·

### (°) دعوى • بيع « فسخ عقد البيع » • عقد « فسخ العقد » • دعوى « الخصوم في الدعوى » •

دعوى فسخ عقد البيع • ليست من المعاوى التي يوجب الفانون فيها اختصام أشـخاص معينــين •

### (٢) بيع « التزامات الشترى » • التزام « العق في العبس » • محكمة الموضوع •

حتى المسترى في حيس الامن ، مناطه ، وجود سبب جدى يكشى معه نزع المبيع من تحت يد، ، م ٣/٤٩٧ مدنى ، تقدير جدية السبب ، من سلطة محكمة المرضوع . ١ -- التص في المادة الثالثة من قانون المرافعات على أنه ولايقبل أى طلب أو دفع لا يكون لصاحبه مصلحة قائمة يقرها القانون، ومع ذلك تكفي المصلحة المحتملة ... و يدل على أن المصلحة التي يجيز رفع اللحوى أو المطالبة بالحق هي تلك المصلحة القانونية التي يحمها القانون دون ما نظر إلى المصلحة الاقتصادية :

٢ -- من حق كل طرف فى عقد تبادلى أن يطلب فسخ العقد عند إخلال !
 الطرف الآخر بإلتزاماته سواء تحقق له من الفسخ مصلحة إقتصادية أم لا م

٣ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن إستنباط الأدلة من الوقائع الثابته
 هو مما يدخل فى نطاق سلطة محكمة الموضوع بلا معقب علمها فى ذلك مى
 كان إستخلاصها سائفاً

 ٤ - المقرر فى المادة ١٠١ من قانون الإثبات أنه يشترط لكى يكون للحكم حجية أن يكون قد إصدو فى نزاع قام بين الحصوم أنفسهم دون أن تتغير صفائهم وتتعلق بذات الحق محلا وسبباً.

دعوى فسخ عقد البيع ليست من الدعاوى التى يوجب القسانون
 فها إختصام أشخاص معينين .

٦ - المقرر فضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المادة ٧/٤٥٧ من القانون المدنى أن المشرع وإن أجاز المسترى الحق فى حبس التمن إذا تبن له وجود سبب جدى بحشى معه نزع المبيع من نحت يده إلا أن تقدير جدية السبب المدى يولد الخشية فى نفس المشرى من نزع المبيع من نحت يده هو من الأمور التى تستقل بها محكمة الموضوع دون رقابة عليها فى ذلك منى أقامت قضاءها على أسباب سائفة تكنى لحمله.

#### الحكمة

بعد الاطلاع على الأوواق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إنَّ العامن إسعوق أوضاع: الشكلية :

وحيث ان الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطمن - تنحصل في أذ الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٣٦٧ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى المنيا على المطعون ضدها بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ • ٢/٢/ /١٩٣٨ والمتضمن شراءه منها الأرضُ موضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى لقاء تُمن قدره ٢٠٠٥،٥٠٠ ج ، وقال بياناً لها أن المطعون ضدها باعته تلك الأرض لقاء الثمن المشار إليه وأنه قد دفع إليها منه في مجلس العقد مبلغ ٧٠٠ جنيه ، والباقي وقدره ٤٠٣٩،٥٠٠ ج اتفق على سداده على أربعة أقساط مع النزامه فضلا عن ذلك بأن يدفع لهساً مع أقساط الثمن وفى مواعيد إستحقاقه إبجار الأرض المبيعه بنسبة ما لم يسدد من ثمنها ، وأنه قد أوفاها بجميع ما الزَّرْمُ بِهُ إِلا أَنَّهَا تقاعست عن تنفيذ الزَّرَامها بالتوقيع على عقد البيع فأقام الدَّعوى بطلباته – كما أقامت المطعون ضدهاالدعوى رقم ٢٨٥٨ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى المنيا على الطاعن بطلب نسخ العقد ورد الأرضُ المبيعة ، وقالت بياناً لهـــا أن الطاعن لم يوفها ما النزم به رغم الاتفاق فى العقد على الشرط الصريح الفاسخ جزاء للتخلف عن سداد أي من هذه المبالغ وأنه قد أصبح مديناً لهـــا بميلغ ٥٠٠ و٢٧٨٩ ج فوجهت إليه إنذاراً بسداده وبحقها في إعمال أحكام الشرط الصريح الفاسخ إلا أنه تقاعس مع ذلك عن الوفاء به ، ومن ثم فقد أقامت الدعوى بطلباتها، قضت المحكمة بعد أن أمرت بضم الدعوين بفسخ عقد البيع وتسليم المطعون ضدها الأرض المبيعة بموجبه بالحالة المى تكون عليها وقت التسلُّيم ، وبرفض دعوى الطاعن ، أَسْتَأَنْفُ الأخير هذا الحكم بالإستئناف رقم ٦٣ سنة ١٨ ق بني سويف (مأمورية المنيا) وبتاريخ ١٩٨٣/٤/٩ حكمت المحكمة بتأييد الحسكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برقض الطمن ، وعرض الطمن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وقمها النزمت النيابة رأمها :

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبين الأول والثالث من أسباب الطعن على الحسكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب والإخلال محق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول انه تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم قبول دعوى الفسخ لإنتفاء مصلحة المطعون ضدهما فيها ـــ لأن القضاء بالفسخ لن يؤدى إلى عودة الأرض إلها وإنما يؤدى إلى أبلولها لملكية الدولة بإعبارها زائدة عن الحسد الأقصى المقرر للملكية الزراعية طبقاً لأحسكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩، ولن يكون للبائعة إلا الحق في التعويض عنها وهو ما يقل كثراً عن الثمن المباعة به إليه ، كما تمسك بتنازل المطعون ضدهاعن إعمال الشرط الصريح الفاسخ مستدلا على ذلك بلجوثها إلى اللجنة القضائبة بهيئة الأوقاف بعد حلول مواعيد دفع جميع الأقساط ــ طالبة إعماد البيع وإستبعاد القدر المبيع بموجبه من نطاق آلأرض المستولى علمها ، في الوقت الذي حسم فيه الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا بتاريخ ١٩٧٩/٤/١ -- في الطعن رقم ٤٣ سنة ٣٣ق بإعبّاد البيع محل العقد ــ الأمر في هذا الشأن وحدد المراكز القانونية لطرفيه وهو ما لا تجوز معه للمطعون ضدها ـــ إعمالا لحجية هذا الحسكم ـــ أنتطلب من بعد الحسكم بفسخ العقد ، إلا أن الحكم المطعون فيه رفض الدفاع آتف الذكر على ما ساقه من أن مصلحة المطعون ضدها في الفسخ قائمة وتتمثل في حقها في إعادة بيع الأرض محل عقد البيع مرة ثانبة متى كانت زائدة عن الحسد الأقصى المسموح بتملكه قانوناً ، حالة أنه من غير الجائز لهـ فلك بإعتبار أن هذه الأرض كانت مملوكة لها في تاريخ سابق على ١٩٦٩/٧/٢٣ تاريخ العمل بأحــكام القانون السابق الإشارة إليـــه ، فضلا عن أن ذلك مخالف قاعدة آمرة وييسر للمطعون ضدها الاستيلاء على أرض مملوكه للدولة وزيادة ملكيتها عن الحد المسموح به قانوناً وهو عسل قد تم طبقاً ننص المادة الخامسة عشرة من القانون آنف الذكر – وأعمل فيه أثر

تحقق الشرط الصريح الفاسخ دون أن يواجه بأسباب كافيه باق أوجه دفاعه، ثما يعببه ويستوجب نقضه :

رحيث إن هذا النعي غير صديد ذلك أن النص في المادة الثالثة من قانون المرافعات على أنه والايقبل أي طلب أو دفع لا تكون لصاحبه مصلحة قائمة يقرها القانون ، ومع ذلك تكني المصلحة المحتملة ... » يدل على أن المصلحة التي تجز رفع الدعوى أو المطالبة بالحق هي تلك المصلحة القانونية التي بحمها القانون دون ما نظر إلى المصلحة الاقتصادية ، وإذكان من حق كل طرف في عقد تبادلي أن يطلب فسخ العقد عند إخلال الطرف الآخر بإلتر إماته سواء تحقق له من الفسخ مصلحة [قتصادية أم لا ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد أمسك عن تنفيذ النزاماته بما يتحقق معه للمطعون ما نظر إلى ما قد يؤدى إليه طلبها من ربح أو خسارة ، وكان الحكم المطعون فيه قد إنهى إلى قيام حقها في طلب الفسخ وهي نتيجة صحيحة في القانون ، فإن النعى عليه فيما أورده من أسباب في هذا الثنان يكون غير منتج ، وهو مردود في شقة الثاني ــ عا هو مقرر في قضاء هذه المحكمة ــ من أنَّ إستنباط الأدلة من الوقائع الثابته هوبمــــا ينخل فى نطاق سلطةمحكمة الموضوع بلا معقب علمها في ذلك منى كان إستخلاصها سائغاً ، فإن ما إنهي إليه الحسكم المطعون فيه من أن تمسك المطعون ضدها أمام لجنة الإصلاح الزواعي بإعباد البيع الحاصل بينها والطاعن ليست له دلالة التنازل عن الشرط الصريح الفاسخ من قبيل الاستخلاص السائغ الذي لامعقب عليه ، والنعي في شقه الأخبر مردود نما هو مقرر في المادة ١٠١ من قانون الإثبات التي تشرط لكي يكون للحكم حجية أن يكون قد صدر في نزاع قام بن الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسيبًا ، وكان محل الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا في الاعتراض المقدم من المطعون ضدها على قرار اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي وسببه هو مجرد ثبوت تاريخ التصرف الصادر من المطعون ضدها، دون أن يعرض في قضائه الخصومة محل الدعوى

الماثلة بما لا بحول دون حق المطمون ضدها فى طلب فسخه لإختلاف دعوى الفسخ عن دوي عدم الاعتداد بالعقد محلا وسبياً ويضحى النعى فى هذا الحصوص على غير أساس".

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه البطلان وفى بيان ذلك يقول ان الحكم قضى للمطعون ضدها بفسخ عقد البيع وتسلم الأرض المبيعه بموجيه إلها ، وذلك دون إختصام الهيئة العامة للإصلاح الزراعي أو يأمر بإدخالها في الدعوى رغم أنها هي صاحة الصفة الحقيقية في إسلام الأرض واتى أصبحت بعد القضاء بفسخ العقد زائدة عن الحد المسموح للمطعون ضدها بتملكه .

وحيث إن هذا النمى في غر محله ، ذلك أنه لما كانت دعوى فسخ عقد البيع ليست من بين الدعاوى التي يوجب القانون فيها إختصام اشخاص معينين وكانت الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لا صفة لها في الدعوى ، ذلك أن النزاع في الدور حول تنفيذ أو عدم تنفيذ النزامات طرقى عقد البيع ، وكان لا مصلحة للطاعن في الزود عن حقوق تلك الهيئة ، فإن النعي جذا السبب يكون قائماً على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الحطأ في تعليق القانون والقساد في الاستدلال والقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول ان الحسكم أقام قضاءه برفض ما تمسك به من دفاع حول قيام حقه في حبس باقي الثمن وزوال أثر الشرط الصريح القاسخ تبعاً لللك على أن الزاع لم يثر بشأن الأرض محل التعاقد إلا في سنة ١٩٧٤ بعد حلول موعد آخر قسط من متأخر الثمن في أكتوبر سنة ١٩٧٤ ، وأن مبررات الحبس قد إنهت ، بفرض قيام الحق فيه – بصدور حكم المحكمة الإدارية في ١٩٧١/٤/١ وقعوده بعد هذا التاريخ عن السداد رغم إنذاره من المطعون ضدها بذلك في ١٩٧٩/٩/٢ ، فضلا عن تنازله عن الحق في آل الحبس وهو الأمر المستفاد من قيامه خصا في دعوى الاعتراض على قرار المستبلاء أمام اللجنة القضائية الإصلاح الزراعي والمحكمة الإدارية العليا ومن المستبلاء أمام اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي والمحكمة الإدارية العليا ومن

تأخره فى رفع اللحوى بصحة المقد وبعد إقراره فيها بأنه أوفى المطعون صدها بياقى الثمن ، حالة أنه يكفى حتى يستعمل المشترى حقه فى حبس اللهن أن تكون لمديه أسباب جديه غشى معها وقوع تعرض لهوهو ما تحقق يصدور التقانون رقم • ه لسنة ١٩٦٩ والمعمول به قبل إستحقاق القسط الأول من المناقبه ومن إستياح الموسلاح الزراعي على أرض النزاع ، فى الوقت الذي اكن تخلفه عن الوقاء بباقى الهن بعد إنذاره من المطعون ضدها راجعاً إلى أنه لم يكن فى إستطاعته تسجيل عقد البيع دون تقدم شهادة بالإفراج عن أرض الزاع من الإصلاح الزراعي ، وهو ما لم تفعله المطعون ضدها بالخالفة لا يكن فى إستماعته تسجيل عقد البيع دون تقدم شهادة بالإفراج عن أرض الزاع من الإسراح الزراعي ، وهو ما لم تفعله المطعون ضدها بالخالفة لم اعتمد عليه الحكم فى القول بقيام التنازل عن حقه فى حبس باقى الشن ما اعتمد عليه الحكم فى القول عليه فقط فى هذا الشأن هو تاريخ إبداعه باقى المن خزينة الحكمة ، مما يعب الحسكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن النمي بهذا السبب في جملته غير مقبول ، ذلك أن المقرر و تضاء هذه المحكمة - أن مفاده تص المادة ٧/٤٥٧ من القسانون المدنى أن لشرع وإن أجاز للمشترى الحق في حبس النمن إذا تبين له وجود سبب جدى غشى معه نزع المبيع من تحت يده إلا أن تقدير جدية السبب الذي يولد الخشية في نفس المشترى من نزع المبيع من تحت يده هو من الأمور التي تستقل بها عكمة الموضوع دون رقابه عليها في ذلك متى أقامت قضاءها على أسباب سافنة نكفي لحمله ، وكان الحكم المطعون فيه قد إنهى في أسباب سافنة لها أصلها الخابت بالأوراق إلى إنتفاء السبب الذي ذهب الطاعن إلى أنه ولد الخشية في بني المثن عن المطعون ضدها ، ويكون النعى على الحسكم المطعون فيه بهذا السبب بجرد جدل موضوعي في تقدير الدليل وصولا إلى تقيجة غير تلك التي وصل إليها الحسكم ، وهو الأمر الذي لا يقبل التعدى به لدى هذه الحكمة .

وحيث إنه ولمسا تقدم جميعه يتعين القضاء برفض الطعن .

## جلسة ١٤ من يونيسه سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرائق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / الدكتور على فاضل حسن تائب رئيس المحكمة ، طلعت أمن صادق ، محمد عبد القادر سعير وعبد المال السجائق -

## (****0)

#### الطمن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٢ القضائية :

#### ( ١ ، ٢ ) عمل « انتقال ملكية النشأة » « البيم بالزاد » •

 (١) الراسي عليه المزاه في البيع الجبري - اعتباره خلفا حاصا • رسمو اخزاه من نسانه نقل الملكية دون الشاء ملكية چهيرية •

(٣) اتخال ملكية للنشاة وأي تحصرف ميما كان توعه • مؤدا، • استمراد عقود مبدانها
 رحادتهم قائمة قبل المسائلة الجديد • المسابق ٥٥ من قانون المسل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

ا "- من المقرر فى قضاء هذه [لحكمة أن إنتقال ملكية المنشأة بالبيسع الجبرى لا ينشئ ملكية جديدة مبتدأة الراسى عليه المزاد وإنما من شسأت أن ينقل إليه ملكية الشيء المبيع من المدين أو الحائز ، وبلمك يعتبر الراسى عليه المزاد فى البيع الجبرى خلفاً خاصاً إنتقلت إليه ملكية المبيع شأنه فى ذلك شأن المشترى فى البيع الاختيارى .

١- النص فى المادة ٨٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ صريحاً فى إنتقال ملكية المنشأة من صاحب العمل إلى غيره بأى مصرف مهما كان نوعه لا يؤثر فى عقد العمل ويبقى العقد قائماً بقوة القانون بين العامل وصاحب العمل الجديد كما لو كان أبرم معه منذ البداية وينصرف إليه أثره ويكون مسئولا عن تنفيذ جميع الإلتزامات المترتبة للعمال فى ذمذ صاحب العمل السابق.

#### الحكمية

( بعد الاطلاع على الأو راق مسراع التقسيرير الذي تسلاه السيد المستشسار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيت إن الطِّعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعونية وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٣٢٢١ سنة ١٩٧٥ عن كل الجنزة على الطاعنة بطلب الحكم بإلزامها بتسكينه على الفئة العاشرة إعتباراً من ١٩٧٠/١/١ وترقيته إلى الفئة التاسعة إعتباراً من سنة ١٩٧٠ ، وترقيته إلى الفئة التاسعة إعتباراً من آخر نوفير ١٩٧٥ وما يستجد من ١٩٧١/١/١ بواقع أربعة جنبات شهرياً . ندبت المحكمة حبراً في الدعوى وبعد أن قدم تقريره قضت بجلسة ١٩٨١/١١/٢٨ بأحقية خبراً في الدعوى وبعد أن قدم تقريره قضت بجلسة ١٩٨١/١١/٢٨ بأحقية المنافذة المنافذة التاسعة إعتباراً من ١٩٧٣/٩١ وبإلزام الطاعنة المنافذة بالإستثناف ١٩٨٥ قضت المحكمة بالإستثناف ١٩٩٧٥ قضت المحكمة بالإستثناف ١٩٩٧٥ قادا الحسكم بطريق النقض ، وقدمت النباية مذكرة أبدت الطاعنة في هذا الحسكم بطريق النقض ، وقدمت النباية مذكرة أبدت خبا الرأى برفض الطمن ، وعرض الطمن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها الترمت النباية رأبها .

وحيث إن الطمن أقم على سبب واحد من ثلاثة وجوه تنعى الطاعنة بالوجه الأول مها على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ذلك أنه إعتبرها خلفاً الفابريقة المصرية للأغلفة المعدنية التى كان يعمل بها المطعون ضسده عقولة أن بيع هذه الفابريقة ترتب عليه اندماجها فى الشركة الطاعنة ، وإذا فقد أغفل الحكم عضر مرسى مزاد الفابريقة بيماً جبرياً والثابت منه شراء الشركة لأصول الفابريقة دون خصومها . كما تعى الطاعنة بالوجه الثانى على الحسكم المطعون فيه محالفته للقانون إذ قضى – بتأييده الحكم الابتدائى – بأحقية المطعون ضده الترقية إلى الفئة التاسعة إعتباراً من ١٩٧٣/٦/١ على حلاف

المادة ٧٨ من القرآر بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ التي تنص على وجوب التميين في أدنى الدرجات وهو ما أجرته الطاعنة على طلب المطفون ضده الحاص بالإلتحاق بالفعل لدبها والذي أعتبرته بمثابةتمين جديد له نظراً لتصفية الفاريقة المذكورة.

. وحيث إن النعي مهلمين الوجهين غير سديد ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه الحكمة أن إنتقال ملكية المنشأة بالبيع الجيرى لا ينشىء ملكية جديدة مبتدأه للراسى عليه المزاد وإنما من شأنه أن ينقل إليه ملكية الشيء المبيع من المدين أو الحائر ، وبذلك يعتبر الراسي عليه المزاد في البيع الجبرى خلفاً خاصاً إنتقلت إليه ملكية المبيع شأنه في ذلك شأن المشرى في البيع الاختياري ، لماكان ذلك وكان النص في المادة ٨٥ من قانون العملالصادر بالقانون رقم ٩ ٩ لسنة ١٩٥٩ صرعاً في إنتقال ملكية المنشأة من صاحب العمل إلى غيره بأى تصرف مهما كان نوعه لا يؤثر في عقد العمل ويبنى المقد قائمًا بقوَّة القانون بين العامل وصاحب العمل الجديدكما لوكان أبرم معه منذ البداية وينصرف إليه أثره ويكون مسئولا عن تنفيذ جميع الإلتزامات المرتبة للعال في ذمة صاحب العمل السابق - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص في حدود [ سلطته الموضوعية إلى أن المنشأة وأثن كان قد بيعت بطريق.المزاد فإن بيعها كان شاملا حقوقها والتزاماتها مع إستمرار بقاء عقود إستخدامها قائمة بما يستوجب مسئولية الخلف متضامناً مع السلف عن حقوق هؤلاء العال وفق ما تنص عليه المادة ٨٥ من قانون العمل آنف الذكر فإن النعي بوجهيه المتقدمين بكه ن على غير أساس.

وحيث إن الطاعنة تنمى بالرجه الثالث من سبب الطعن على الحكم المطعون فيه "مخالفة الثابت في الأوراق ، وفي بيان ذلك تقول انه إذ أيد قضاء الحسكم الابتدائى الذي اعتنق تقرير الحير إزاء ترقية المطعون ضده في ١٩٧٣/٩/١ إلى الفئة التاسعة في حين أن تقرير الحير الذي اعتنقه خلص إلى أنه كان يتعن تسكينه في هذا التاريخ على هذه الفئة يكون قد خالف الثابت في الأور اق وخلط بن قراعد الرقية والتسكين :

وحيث إن هذا النمى فى محاء ذلك أنه لما كان الطاعن قد أقام دعواه بطلب الحكم بتسكينه على الفقة العاشرة فى ١٩٧٠/٦/١ وترقيته للفئة التاسعة اعتباراً من سنة ١٩٧٧ ، وكان الحير المتندب فى الدعوى قد إنهى فى تقريره إلى أحقيته للتسكن على الفئة التاسعة فى ١٩٧٣/٩/١ فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى مع ذلك و عقولة الاستناد لهذا التقرير – بأحقيته للترقية للفئة التاسعة فى هذا التاريخ – يكون قد خالف الثابت فى الأوراقي وخلطوين قواعدالتسكن والرقية بما حجبه عن خث هذه القواعد ومدى إنطباقها على المطعون ضده عما يرجب نقضه على أن يكون مع التقض الإحالة :

### جلسة ١٤ من يونيسه سنة ١٩٨٧

برياسة السيّد المستشار / أحمد ضياه عبد الرازق نائب رئيس المحكمة ، 'وعضوية السمادة المستشارين / الهكتور على فاضل حسن تائب وثيس المحكمة ، طلعت أميّن صادق ، محمد عبد الفاور ـ مِر وعِد المال السماق ه

## $(1 \vee 1)$

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٥٣ القضائية :

عمل « أجر العامل » • تقادم (( تقادم مسقط )) •

التقادم الفيسى للمحقوق الدوبية انتجددة - م ٣٧٥ مدس - اضلافه في أحكامه وميناه عن التقلوم السوقى - م ٣٧٨ مدتى - المقصود بالمهايا والأجمور - شجولها أجمور العصال والخرفشيق والمستقدمين -

لا كان النقادم الخصبي للحقوق الدورية المنجددة المسوص علمها في الملادة ٣٧٥ من القانون المدنى لا يقوم على قرينة الوفاء وإنما يرجع فى أساسه المدن عبد الوفاء عا تراكم من تلك الديون لو تركت يغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات ولذلك جعل له أن يتمسك بالتقادم بإنقضاء هذه المدة ولو بعد إقراره بوجود المدين فى نعته بينا يقوم التقادم الحمولي المنصوص عليه فى المسادة ٣٧٨ من ذات القانون على قرينة الوفاء وهى مظنه رأى المشرع توثيقها بيمين يؤديها المدين أو ورثته ، وكان يبن من ذلك أن هذين النوعين من التقادم تخلف كل منهما عن الآخر فى أحكامه ومبناه وكان التعبر بكلمي والممهايا والأجورة فى نص المادة و٢٧٥ المشار إليا قد ورد يعميغة عامة عيث يشمل أجور جميع العاملين سواء كانوا من الهال أو من الموظفين والمستخدمين فيكون قصره على أجور الأخيرين تخصيصاً لعموم النص يغير والمستخدمين فيكون قصره على أجور الأخيرين تخصيصاً لعموم النص يغير التقاهم الحمسي والتقادم الحولي المنصوص عليما فى المادتين ٣٧٥ ، ٣٧٨ مانفي الذكر :

### الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار القرر والمرافعة وبعد المداولة:

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من ألحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٧٨٧ لسنة ١٩٧٨ ملنى كلي بنها على الشركة الطاعنة بطلب الحكم بإلز امهابأنْ تؤدىله مبلغ ٦٩٨ جنها وقالُ فى بيان ذلك أنه يعمل مساعد رئيس قسم لدىالشركة وقد سوت أجره الشهرى على أساس أجره اليومي مضروباً في ٢٦ يُوماً في حين أنه يستحق إحتساب أجره مضروبًا في ثلاثين بوماً أسوة بباقي العاملين بالمشركة وتنفيذاً لقرار رئيس-مجلس إدارتها الصادر في ١٩٦٣/٧/١ ولماكانت جملة الفروق المستحقة له في المدة من ١٩٦٣/٧/١ حتى ١٩٧٥/٧/١ هي مبلغ ٦٩٨ جنها فقد أقام دعواه بطلباته سالفة الذكر ، دفعت الطاعنة بالتقادم الحمسي إستناداً للمادة ٣٧٥ من القانون المدنى ء قضت المحكمة يرفض للدفع ونديت خبراً وبعد أن قدم تقريره قضت بجلسة ١٩٧٩/١/٢٣ بإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٨٩٨٥ ٨٦٢ جنهاً . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستثناف رقم ١٤٤ لسنة ١٧ ق طَنْطًا مأمورية بنها ويتساريخ ١٩٧٩/١٢/٢٤ قضت المحكمة قبل الفصل في الدفع بالتقادم بتوجيه بمن الاستيثاق للطاعنة بأنها أدت للمطعون ضده كامل أجره و بجلسة ٨٠/٥/٢٦ حكت برفض هذا الدفع وإعادة المأمورية للخبر وبعد أن قدم تقريره الثانى قضت في ١٩٨١/١١/٢٣ بتأييد ألحكم المستأنف ، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقلمت النيابة مذكرة رأت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على المحسكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفُمها النّز مت النيابة رأمها .

وحيث إن الطاعنة تنمى بالسبب الأول من أسباب الطعن على الحسكم. المطعون فيه الفساد في الاستدلال والحطأ في تحصيل الوقائع وبياناً لذلك تقول ان الحكم المستأنف المثريد بالحكم المطعون فيه أقام قضاءه بإجابة المطعون ضده لطلباته إعمالا لمبدأ المساواة بينه وبين العاملين عصنع غزل القطن التابع للشركة الذين طبق بشأنهم قرار اللجنة الاجاعية الصادر في ١٩٦٣/٧/١ في حين أن عمل المطعون ضده كرئيس وردية عصنع غزل الصوف يختلف عن عمل قرينه عصنع غزل القطن في المسؤلية والحجم والأجر

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على ما خلص إليه تقرير الخبير المقدم فى الدعوى — والذى أعتقه الحكم — من أن وظيفة المطعون ضده من الوظائف الى يطبق بشأما قرار اللجنة الإجماعية بالشركة الصادر فى ١٩٦٣/٧/ ولدس على سند من قاعدة المساوليو ومن ثم فإن النهى عليه بالحطأ فى اعمال هذه التاعدة لا يصادف عملا فى قضائه ويكون النهى مذا السبب على غر أساس

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وبياناً لذلك تقول الها دفعت يسقوط حق المطعون ضده بالتقادم بما زاد على خمس سنوات سابقة على وفع الدعوى عملا بالمادة ١/٣٧٥ من القانون المدنى وإذ قضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

وحيث إن هذا النمى فى علمه ذلك أنه لما كان التقادم الخمسى للحقوق اللدورية المتجددة المنصوص عليه فى المادة ٣٧٥ من القانون المدنى لا يقوم على قرينه الوفاء وإنما يرجع فى أساسه إلى تجنب المدين عبء الوفاء ما تراكم من تلك الديون لو تركت بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات ولدلك جعل له أن يتمسك بالتقسادم بإنقضاء هذه الملدة ولو بعد إقراره بوجود الدين فى ذمته بيما يقوم التقادم الحولى المنصوص عليه فى المادة ٣٧٨ من ذات القانون على قرينة الوفاء وهى مظنة رأى المشرع توثيقها بيمن يؤدجا المدين أو ورثته ، وكان يين من ذلك أن هذين النوعين من التقادم مختلف كل مهما عن الآخو فى أحكامه ومبناه وكان التعبر بكلمى والمهابا والأجور، فى نص المسادة ٣٧٥

المشار إليها قد ورد بصيغة عامة عيث يشمل أجور جميع العاملين سواه كانوا من العال أو من الموظفين والمستخدمين فيكون قصره على أجور الأخيرين غصيصاً لعموم النص بغير عصص وهو مالا يصح ، وكان مؤدى ما تقدم أن أجور العال تخضيم لكل من التقادم الحمسى والتقادم الحولى المنصوص عليما في المادتين ٣٧٥ ، ٣٧٨ سالفى الذكر لماكان ذلك وكان الثابت في اللحوى أن العامنة تمسكت بسقوط حتى المطعون ضده فيا زاد على خس سنوات سابقة على رفع المدعوى يالتقادم الحمسى المنصوص عليه بالمادة و٣٧٨ من القانون على رفع المدعوى يالتقادم الحمسى المنصوص عليه بالمادة و٣٧٨ من القانون المدنى وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض هذا الدفع على سند من الشول بأن هذه المادة لا تسرى الا على المرتبات والمهايا والإجور والمعاشات المحلى المنصوص عليه بالمادة / ١٩٠٨ من هذا القانونوالذي يتمين لتتمسك الحولى المنصوص عليا فيا فإنه يكون قد خالف القانون عا يوجب نقضه على أن بكون مم التقضى الاحاله.

# جلسة ١٦ من يونيسه سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / يحيى الرفاعي ناتب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / د· وقست عيد المجيد ، السيد السنباطي ، أحمد مكي ومحمد وليد المهر -

## ()

الطعنان رقعا ١٢٧٤ ، ١٤٠٩ لسنة ٥٣ النصائمة :

(١٠/) ملكية « أسباب كسب الملكية : الالتصاق » • معسكمة الموضسوع « مسائل الواقع » • تعويض •

- (۱) تجاوز مالك الأرضى بحسن لية أثناء اقامة بناء عليها الى جزء صغير من أرضى ملاصقة . للمحكمة اجيار صاحب هذه الارضى على التعازل للبانى عن ملكية الجزء المشغول بالبناء نظير تعريض الم أم الم المعنى حسن النية فى تطبيق هذا النص الاستثنائي ماهيته -
- (٣) استخلاص سوء لية الياتي استغلال محكمة الموضوع به عنى اقامت قضاءها على مقدمات من شأنها أن تؤهى الى النتيجة التى تنتهى اليها وكان استخلاصها سائفا •

### (٣) شيوع ٠ دعوى ٠ تعويض ٠ حيازة ٠

أعمال المحفظ التي يحتى للشريك على الشيرة اتفاذها بنير موافقة بأقى الشركاء • م ٨٣٠ مدنى • اتساهها لرفع دهاوى المحدود والحيازة والاستحقاق وما يلجن بها من طلبات الاذالة والتعريفي •

#### ()) محكمة الوضوع (( تقدير عمل الخبير )) ، خبرة ،

أخف محكمة الوضوع يتقرير الشير الاقتناعها بصحة أسبابه - مؤداد · عام التزامها بالرد على الطمون الحرجهة اليه أو إجابة طلب أعادة المهمة إلى التحيير أو للب آخر لاستكمالها ·

١ - مؤدى نص المادة ٩٢٨ من القانون المدنى - وعلى ما أوضعته المذكرة الإيضاحية لمسلما القانون - أنه إذا كان مالك الأرض وهو يقيم بناء علما قد جاوزها محسن نية إلى جزء صغير من أرض ملاصقة جاز المحكمة - إذا رأت محلا لذلك - أن تجبر صاحب هذه الأرض على أن ينزل البانى عن ملكية الجزء المشغول بالبناء - في نظير تعويض عادل - وذلك إستثناء من القواعد العامة التي لا تجبر نزع المكية لمنعة خاصة ، وقواعد الإلتصاق التي

تقرر لصاحب الأرض الحق في أن يتملك البناء أو يطلب إذالته وحسن النية يقترض ما لم يقم الدليل على العكس أو تقوم أسباب تحول حيًا دون قيام هذا الافتراض ، والمقصود عسن النية في تطبيق هذا النص الاستثنائي أن يمتقد الباقي إعتقاداً جازماً ومعرراً أثناء البناء أنه يبنى على أرضه ولا بجاوزها إلى أرض جاره وهو يقتضي أن يكون قد بذل كل ما هو مألوف من جهد للتحقق من حدود أرضه ولم مخطى في ذلك عن رعوته أولا مبالاة أو تقصر ، مواء قبل البدء في إقامة البناء أو فور تنبه إلى المحاوزة أثناء إقامته فإذا أفادت ظروف الدعوى وملابساتها أدنى شك في ذلك أمتنع إفتراض حسن النية ووجب إعتبار الباني سيء النيه :

٧ -- لأن كان إستخلاص سوء النية من المسائل المتعلقة بالواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع إلا أنه يتعين أن تقيم قضاءها على مقدمات من شأتها أن تؤدى إلى النقيجة التي تذيى إلها وأن يكون إستخلاصها سائفاً.

٣ - أعمال الحفظ المعنية بتص المادة ٩٣٠ من القانون المدنى تتسع لرفع
 دعاوى الحدود والحيازة والاستحقاق وما يلحق بها من طلبات الإزالة
 والتعريض.

٤ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه مي رأت محكة الموضوع في حدو د سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الحبير لإقتناعها بصحة أسبابه فإنها لا تكون مازمة بالرد إستقلالا على الطعون التي وجهها الطاعن إلى هذا التقرير لأن في أخذها به محمولا على أسبابه السائفة ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير ، كما أنها لا تكون ملزمة عندئذ بإجابة طلب إعادة المهمة إلى الحيد أو ندب خير آخر الإستكمالها :

### المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق ومهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المترر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعنن إستوفيا أوضاعهما الشكلية :

وحيث إن الوقائع -- على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق-تتحصل في أن الطاعثين في الطعن الأول أقاموا الدعوى ٣٧٩٧ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى المنصورة بطُّلب الحسكم بإلزام المطعون ضده في هذا الطعن بإزالة المبانى الَّى أقامها على جزء من أرضهم المبينة بالصحيفة وبأن يدفع لهم مبلغ المَّالَة جنيه تعويضاً عن مدة غصب هذا الجزء وقالوا بياناً لذلك أن المدعى عليه شرع فى إقامة عمارة على أرضه الملاصقة مجاوزاً حدها الشرقى إلى جزء كبىر من أرضهم وقد اعترضوا على هذه المجاوزه في الأسبوع الأول من بدايتها واثبتوا ذلك بالشكوى ٤٠٨ لسنة ١٩٧٧ إدارى قسم ثانى المنصورة وأصدرت النيابة العامة قرارأفها بإبقاء الحال على ما هوعليه، وتعهدالمدعى عليه بالإلترام لهذا القرار بيد أنه تمادى في البناء حتى أتم الستة طوابق رغم معارضتهم على فأقاموا عليه الدعوى بالطلبات السالفة ، وعجمة أول درجة ندبت في ١٩٧٧/١٢/٢٩ خبراً لأداء المهمة المبينة بمنطوق حكمها ، وبعد أن قدم الحبير تقريره حكمت بالطلبات ، استأنف المدعى عليه هذا الحكم بالإستثناف ٢٥ لسنة ٣٢ ق المنصورة ، ومحكمة الاستثناف أعادت المهمَّة إلى مكتب الخبراء لإستكمالها وبعد أن قدم المكتب تقريره التكبيل حكمت في ٨٣/٣/٢٨ أولًا : بَالغاء الحسكم المستأنف فيا قضى به من الإزالة والتعويض . ثانياً : بتمليك المستأنف الجزء المشغول بالبناء من أرض المستأنف ضدهم والبالغ مساحته ، ٣٦,٥٥م و بإلز امه بأن يؤدى لهم ثلاثة آلاف جنيه تعويضاً عن ذلك.. طعن الطرفان فى هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعن المستأنف ضدهم برقم ١٣٧٤ لسنة ٥٣ ق وطعن المستأنف برقم ١٤٠٩ لسنة ٥٣ ق ، وقلمت النيابة في كل من الطعنين مذكرة أبدت فها الرأى برفضه وعرض الطعنان على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظرهما وفها النزمت النيابة رأيها .

#### 23

### النكعن رقم ١٣٧٤ لسنة ٥٣ ق

حيث إن مما يتعاه الطاعنون لهذا الطعن على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على القول محسن نية المطعون ضده تأسيساً على أن الجزء المغتصب من أرضهم صغير بالنسبة الباقى منها وأنه على شكل مثلث ولا توجد علامات فاصلة بين الأرضين وأنه لا ينال من حسن النيه ما جاء بالشكوى ٤٠٨ لسنة ١٩٧٧ إدارى قسم ثانى المنصورة، لأن العبرة فىحسن النيه هى بوقت البناء فى حين أن هذه القرائن غير منتجه فى ننى سوء النيه الذى أتضح من تحقيقات الشكوى المشار إليها وتأكد من حجم المساحة المغتصبه وماكان ينبغى تركه لخلمة المطلات ، وإذا أهدر الحكم المطعون فيه دلاله ذلك فإنه يكون قد خلف القانون وأعطأ فى تطبيقه وتأويله وشابه فساد فى الاستدلال وقصور فى الذميب عا يوجب تقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن مؤدى نص المادة ٩٢٨ مسن القانون المدنى ــ وعلى ما أوضحته المذكرة الإيضاحيه لهـــذا القانون ــ أنه إذاكان مالك الأرض وهو يقم بناء علىها قد جاوزها محسن نيه إلى جزء صغير من أرض ملاصقه جاز للمحكمة إذا رأت محلا لذلك . أن تجر صاحب هذه الأرض على أن ينزل للباني عن ملكية الجنزء المشغول بالبناء ــ في نظر تعويض عادل . وذلك إسثثناء من القواعد العامة التي لا تجنز نزع الملكية لمنفعّة خاصة ، وقواعد الإلتصاق الني تقرر لصاحب الأرضُ الحقُّ في أن يتملك البناء أو يطلب إزالته ، ولمساكان حسن النيه يفترض ما لم يقم الدايل على العكس أو تقوم أسباب تحول حيًّا دون قيام هذا الإفتراض وكان المقصود محسن النيه في تطبيق هذا الحكم الاستثنائي أن يعتقد الباني إعتقاداً جازماً ومبرراً أثناء البناء أنه يبني على أرضه ولا مجاوزها إلى أرض جاره ، وهو ما يقتضي أن يكون قد بذل كل ما هو مألوف من جهد للتحقق من حدود أرضه ولم مُعْطَى في ذلك عن رعونه أولا مبالاه أو تقصر ، سواء قبل البدء في إقامة البناء أُو فور تثبهه إلى المحاوزه أثناء إقامته ، فإذا أَفَّادت ظروف الدعوى وملابسا"با أدنى شك فى ذلك امتنع إذتر اض حسن النيه ووجب إعتبار البانى سيء النيه ، ولئن كان إستخلاص سوء النيه عندئذ هو من النسائل المتعلقة بالواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع إلا أنه يتعين أن تقيم قضاءها على مقومات من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التي تنتهي إليها وأن يكون إستخلاصها سائغاً :

لما كمان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الطاعنين تمسكوا في دفاعهم بأن مسلك المطعون ضده الثابت بمحاضر الشرطه يدل على سوء نيته ـ إذ تمادى في البناء بالرغم من تنبهه إلى تعسديه قبل صب أول سقف بالعاره ، وبالرغمن قرار النيابه الصادر وقتئذ بإبقاء الحسال علىما هو عليه وتعهد وكيله بالإلتزام لهذا القرار – ، وكان لهذا الدفاع أصل ثابت بالأوراق ، وكان الحكم قد أقام قضاءه مع ذلك على قوله أنَّ البانى حسن النيه لإعتقاده أنه كان يني على ملكه إذ أنَّ المساحة التي بني علمها من أرض الطاعنن _ وقدرها ٣٦,٥٠ م تعتبر جزء صغيراً بالنسبة لبانى أرضهم،وأنه مما يَشفع له أن الجزء المغتصب على شكل مثلث بطول أرض النزاع ، وأنه لو كان سبيء النية لتوغل فيها مسافة طولية متساوية العرض ... وأنه ثبت من تقريد حبير الدرجة الثانية عدم وجسود حسدود أو علامات تفصل بين الأرضين وكان مقدار المساحة المغتصبة بالنسبة لأرض الطاعنين لا ممكن أن يؤدى عقلا إلى حسن نية المطعون ضده ، كما أن الثابت من تقرير مكتب الحراء الذي اطمأن إليه الحسكم المطعون فيه أن قطعي الأرض موضوع الدعوى لمها خرائط مساحية حديثه وحُدود واضحة في عقود مسجله ، وتقعان على شاطحه النيل عنطقة متمزة عدينة المنصورة ، وأن الجزء محل النزاع يدخل في مستندات ملكية الطاعنين ولا يدخل في مستندات ملكية المطعون ضده ، وأن الأخبر عدل بهذا الجزء أبعاد أرضه ، وهو ما لا يسوغ معه ما استخلصه الحسكم سواء من عدم وجود حدود أو علامات تفصل بين الأرضين، أو من كون هذا الجزء مثلثاً وليس مستطيلاً أو مربعاً ، لما كأن ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قــد اقتصر في الرد على دفـــاع الطـــاعنين سالف الذكر على ": الأساسات والارتفاع بالميانى إلى سقف الطابق الأول وأن حسن النية يشترط وقت البناء ، و هو ما لا يصلح رداً على ذلك الدفاع فى ضوء التعريف القانونى لحسن النية الذي يقتضيه نزع الملكية لمنفعة الباني طبقاً لنص المادة ٩٢٨ من ۗ القانون المدنى فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله وشابه ۗ

فساد فى الاستدلال وقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه لهذا السبب درن حاجه لمناقشة باقى أوجه الطعن .

### لانيــا الطمن ۱٤٠٩ لســنة ٥٣ ق

حيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن بالسبب الأول من أسباب هسدا الطعون على الحكم المطعون فيه أنه تمسك فى دفاعه بعدم قبول الدعوى لأن المطعون ضدهم الأربعة الأول لا علكون فى هذه الأرض غير ١٩٩٣٣٣ م ٢ - شيوعاً فى حملة مساحبا البالغة ٩٠٠، ٩٠ م ٢ - فرفض الحسكم المطعون فيه هذا الدفاع تأسيساً على أن لكل شريك فى الشيوع طبقاً لنص المادة ٩٣٠ من القانون المدنى الحق فى أن يتخذ من الوسائل مما يلزم لحفظ الشيء ولو كان ذلك بغير موافقة باقى الشركاء، وهو من الحكم خطأ فى تطبيق القانون ، لأن أعمال الحفظ فى تطبيق النص المشار إليه لا تشمل طلبات الإزالة وتثبيت الملكية والتعويض ؟

وحيث إن هذا النمى غير صحيح ، ذلك أنه لما كانت أعمال الحفظ المعنية بنص المادة ٨٣٠ من القانون المدتى تتسع لرفع دعاوى الحدود والحيسازة والاستحقاق وما يلحق بها من طلبات الإزالة والتعويض ، وكان الحكم ... المطعون فيه قد النزم هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويكون النعى عليه مهذا السبب على غير أساس :

وحيث إن حاصل ما ينماه الطاعن بالسبب الثانى من أسباب هـذا الطعن المعتـد أنه اعترض على التقرير الثانى لمكتب الحبراء بأنه أغفل الاطلاع على العقـد الابتدائى المؤرخ ١٩٧٦/٧/٢٢ الذى اشترى به مساحة أخرى قدرها ١٩٥٧ متراً كما أغفل مطابقة مستنداته على الطبيعة ولذلك طلب إعادة المهمة إلى المكتب أو ندب خير آخر لاستكمالها فالتفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع فشابه بذلك قصور في التسبيب وإخلال محق الدفاع بما يوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه لمـا كان من المقرر فى قضــاء هذه المحكمة أنه متى رأت عحكمة الموضوع فى حدود سلطها التقديرية الأخذ بتقرير الحبر لاقتناعها بصحة أسبابه فإنها لا تكون ملزمة بالرد استقلالا على الطعون التي وجهها الطاعن إلى هذا التقرير لأن في أخذها به محمولا عسلى أسبابه السائعة ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد علمها بأكثر الم تضمنه التقرير ، كما أنها لا تكون ملزمة عنداته بإجابة طلب إعادة المهمة إلى الحبير أو ندب حبير آخر لاستكمالها ، لما كان ذلك ، وكان الين من المقد المؤرخ ٢٧/٧/٧٢٧ ، بافتراض صحته أنه لا ينسب على أرض النزاع التي تقع إلى جانب الحد الغربي لأرض الطاعن ولا أثر أه سواء على حدود عقد ملكيته المسجل الذي ينصب على قطعة أرضه الأصلية التي تحمل رقم ٧٧ تنظيم شارع سعد زغلول أو على حدود عقد ملكية المطعون ضدهم المسجل الذي يشمل الجزء محل الزاع وهو يقع بعد الحد الشرق لأرض الطاعن وكان الذي يشمل الجزء محل الزاع وهو يقع بعد الحد الشرق لأرض الطاعن وكان الحكم المطعون فيه قد اطمأن إلى تقرير مكتب الحبراء ، وأخذ بالنتيجة التي الحكم المعون فيه قد اطمأن إلى تقرير مكتب الحبراء ، وأخذ بالنتيجة التي المنتي المها تبعاً لذلك فإن ما يتعاه الطاعن بذا السبب يكون محض مجادلة في المحكمة الموضوع من سلطة في تقدير الدليل مما تنصر عنه رقابة محكمة النقض.

وحيث إن حاصل باق أسباب هذا الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى الممطعون ضدهم بتعويض قدره ثلاثة آلاف جنيه عن الجزء محل النزاع في حين أنهم لم يثبتوا أى ضرراً لحق بهم يستحقون عنه مقدار هذا التعويض وأن طلبهم التعويض كان مقصوراً على ثلاثماثة جنيه فحسب .

وحيث إنه لمـا كانت المحكمة قد انتهت فى الطعن الأول إلى نقض الحكم المطعون فيه فلا يكون ثمة محل لمناقشة ما نعاه الطاعن مهلمه الأسباب :

## جلسة ۲۱ من يونيسه سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار / محيد المرسى فتح الله فاقب رئيس المحكمة ، وعضوية السيادة المستشارين / سعيد أحمد صقر قافب وئيس المحكمة ، محمد لطفى السيد ، طه الشريف وابراهيم المسمهيرى -

## $(1 \wedge V)$

الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٥٤ القضائية : تنفيذ « تنفيذ عقارى » • بطلان •

قائمة شروط البيح • وجوب تعيين المقارات المبينة في التنبيه بها • علمة ذلك • عدم التجهيل بالمقار المحجوز • م ١٤٤ مرافعات • مخالفة ذلك • اثر. • البطلان • ماهيته • م ١٣٠ مرافعات • جواز استكمال البيانات من الاوراق التي أوجب الشارع ارفاقها بالقائمة ما دامت تؤدى الى نفي "تجهيل بالمقار المحجوز •

إذ كان الشارع إقد أوجب في المسادة ١٤٤ من قانون المرافعات أن نشتمل قائمة شروط البيع على تعين العقارات المبينة في التغييه وبيان موقعها وحدودها ومساحها ورقم القطعة واسم الحوض وغير ذلك من البيانات الى تقيد في تعييها فإن ذلك لغاية أساسها هو عدم التجهيل بالعقار المحجوز ولازم ذلك مقتضاه إن البطلان لا يترتب على إغفال البيانات غير الجوهرية كتحديد نوع الغراس بالعقار كما لا يقع البطلان يسبب ما يلحق بيانات تعين العقار وتحديده في القائمة من نقص أو إغفال مني استكلت هذه البيانات عا ورد بالتغييه أو السند الذي يجرى التنفيد بمقتضاه أو بغيرهما من الأوراق التي أوجب الشارع إرفاقها بالقائمة شريطة أن تؤدى هذه البيانات في مجموعها إلى نني اللبس والتجهيل محقيقة العقار المحجوز ، ذلك أن البطلان اللي فرضته المادة ٢٠٤ من قانون المرافعات ليس بطلاناً شكلياً وإنما هو جزاء يرتبط توقيعه بعدم تحقق الغاية من البيان المعيب ، فإن تحققت — كان ذلك — درءاً في للحد رغم قرام العب في الإجراء .

#### الحكمية

بعـــد الاطـــلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه الســـد المسقشـــار المقــر و المرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وساتر أوراق الطعن – تتحصل فى أن المطعون ضدهم قرروا بالاعتراض على قائمة شروط البيع المودعة بناء على إجراءات التنفيذ العقارى الى تباشرها الشركة الطاعنة – اقتضاء لحقوقها على أطيان مورث المطعون ضدهم فى الدعوى رقم ١٩٣٦ من خا سنة ١٩٧٩ د بيوع زفتى » وقالوا بياناً لأوجه اعتراضهم أن الأطيان المحجوزة لم تعين فى قائمة شروط البيع بما يكشف عن حقيقها أو بيان ما علها من غراس ولا يكفى أن توصف بأنها أرض زراعية إذ أن حقيقها أنها ذات شجر مشعر فإنه نظراً للعوار الذى أصاب القائمة بهذه الأوجه وتلك التى ذكرت فى التقرير فقد أقاموا اعتراضهم ، حكمت المحكمة ببطلان القائمة المعترض علها وما ترتب على ذلك من إجراءات ، استأنف الطاعنة هذا الحكم بالاستثناف رقم ١٩٣٣ لمنذ ٢١ ق طنطا وبتاريخ ٥/٩٨٤ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستثناف رقم ١٩٣٣

طعنت الطاعنة ى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بتقض الحكم وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة ثم غرفة مشـورة حددت جاسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنمى بالسبين الأول والثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال وعالمة الثابت فى الأوراق وفى بيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه ببطلان قائمة شروط البيع على سند من عدم تعيين الأطيان بها إذ أورد فها أنها تقع بشرا البحن على المعنون على الغراس بها والأكتفاء بوصفها على تقع بناحية كفر شرا البحن ولعدم بيان نوع الغراس بها والأكتفاء بوصفها بأنها أرضى زراعية ، رغم أن بيانات القائمة عورة على أساس ما ورد بعقد الم

القرض الرسمى وشهادة التصرفات العقارية والشهادة الإدارية الصادرة من مجلس المدينة بضم الناحيتين فى قرية واحدة باسم شيرا اليمن فضلا عما ورد فى كشف التحديد المساحى الصادر من الشهر العقارى بأثبا أرض زراعية ، وإذ كان القانون لا يلزم مباشر الإجراءات ببيان الزراعة القائمة على الأطيان المحجوزة وكانت القائمة قد حررت على أساس الشهادات العقارية والإدارية السالف بيانها عما يكشف عن تعين العقار المحجوز وينأى مهذا التحديد عن الجمهيل واللبس ، فإن ما انهى إليه الحكم نحالفاً لذلك يكون مشوباً بالفساد فى الاستدلال ومحالفة القانون ومحالفة الثابت فى الأوراق .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه ولئن كان الشارع قد أوجب في المادة ١١٤ من قانون المرافعـات أن تشتمل قــائمة شروط البيع على تعين العقارات المبينة فى التنبيه وبيان موقعها وحدودها ومساحتها ورقم القطعة وأسم الحوض وغير ذلك من البيانات التي تفيد في تعيينها فإن ذلك لغاية أساسها هو عدم التجهيل بالعقار المحجوز ولازم ذلك ومقتضاه أن البطلان لا يترتب على إغفال البيانات غير الجوهرية كتحديد نوع الغراس بالعقار ، كما لا يقمع البطلانُ بسبب ما يلحق بيانات تعين العقار وتحديده في القائمة من نقص أو إغفال متى استكمات هذه البيانات بما ورد بالتنبيه أو السند الذي مجرى التنفيذ مقتضاه أو بغيرهما من الأوراق التي أوجب الشارع إرفاقها بالقائمة شريطة أن تة دى هذه البيانات في مجموعها إلى نني اللبس والتجهيل محقيقة العقار المحجوز ، ذلك أن البطلان الذي فرضته المادة ٤٢٠ من قانون المرافعات ليس بطلانا شكلياً وإنما هر [جزاء يرتبط توقيعه بعدم تحقق الغاية من البيان المعيب ، فإن تحققت إلى كان ذلك -- درءًا للحد رغم قيام العيب فى الإجراء. لما كان ذلك وكانت الطباعنة قد تمسكت في دفياعهما ببأن بيانات تعين العقار المحجوز الواردة بالقائمة هي بدائها الواردة بعقدالقرض الرسمي وبشهادة التصرفات العقارية ــ كها تمسكت بأن الناحيتين كفر شيرا اليمن وشيرا اليمن أصبحنا ممقتضى قرار وزير الحكم المحلى قرية واحدة تعرف باسم شبرا اليمن وقدمت الطاعنة شهادة ربسمية بذلك وأن ما ورديقائمة شروط البيع وللأوراق

المرفقة ليس من شأنه قيام التجهيل واللبس في تعين العقار المحجوز ، ورخم ذلك فإن الحكم المطعون فيه لم يعن بفحص الأوراق المرفقة بقائمة شروط البيع أو المستندات المقدمة من الطاعنة وبيان دلالة كل منها وما إذا كانت همذه البيانات في مجموعها يتحقق بها الغاية في تحديد العقار وتعيينه أم أنها تلحق به اللبس والتجهيل بما يعيب الحكم بالقصور في التسبيب وهو ما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن على أن يكون مع النقض الإحالة .

# جلسة ٢١ من يونيسه سنة ١٩٨٧

برياضة السيد المستشار / احمد ضياء عبد الرازق نائب دئيس المحكمة ، وعضوية الساوة المستشارين / الدكتور على فاضل حسن نائب وئيس المحكمة ، طلعت أمير صادق ، محمد عبد القادر سعير يفيد العال السحيحان ٠

## $(1 \lor 9)$

#### الطمن رقم ٩٠١ لسنة ٥٠ القضائية :

### (۱_۲) عمل (( عمال عرضيون او مؤقتون )) ، علاوة دورية ،

- (١) العمال العرضيون أو المؤقتون هم المعينون على غير الوطائف الواردة بجماول المغررات الوطبقية للشركة دون نظر لنوع العمل أو الوقت الذي يستفرقه •
- (٣) السلاوة الدورية مناط استحقاقها نسخل العسامل لوطيقة ذات قشة حالية مدرجة بالهيكل التنظيمي ووقوع أجره بين حدى وبطها مع تواقر شروط منحها -

ا ـ لما كانت المادة ٢٦ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٥٦ لسنة ١٩٦٧ تجيز تعيين العاملين لأعمال مؤقتة أو عرضية وفقاً القواعد التي يضعها مجلس إدارة المؤسسة المختصة، وكان المستقرف قضاء هذه المحكمة أن ـ المعول عليه في اعتبار العمل المسند إلى العامل مؤقتاً أو عرضياً هو أن يكون تعيينه قد جاء على غير الوظائف الواردة بالجداول المهتمسدة للوحدة الاقتصادية والمرتبة في الفئات المائية في الجدول المرافق للائمة المشار إليها باعتبارها الوظائف الدائمة في الوحدة الاقتصادية والمكونة للهيكل التنظيمي لها ، ولا عبرة في هذا الحصوص عمدة عقد العمل مهما طالت حي ولو كان غير محدد المدة طالما أن العامل لم يعين على إحدى هذه الوظائف الدنمة :

٢ ــ مناط استحقاق العلاوات الدورية وفقاً للائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢
 أن يكون العامل شاغلا لوظيفة ذات فئة مالية واردة بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية وأن يكون أجره في التاريخ المحدد لاستحقاق العلاوة واقعاً بن

حدى ربط الفئة المــالية المقررة للوظيفة الى يشغلها فى هـلـا التاريخ منى تتوافرت· الشروط الأخرى لمنحها .

#### الحكمية

بعــد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذي تلاه الســيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في آن مورث المطعون ضدهم ألثمانية الأول والمطعون ضده التاسع أقاما الدعوى رقم ٣١ سنة ١٩٧٩ عمال كلَّى المنصورة على الطاعن يُطلبُ الحكم باعتبار مرتب كل منهما مبلغ ٣٧،٣٣٤ جنياً في ١٩٧٨/١/١ مع الزامه بأن يَدْفع لكل منهما فرق أجر قدره ٢١٠ جنها حتى ١٩٧٨/١٢/٣١ ومَّا يستجد بواقع ١٢ جنبيًا اعتبارًا من ١٩٧٩/١/١ حتى تاريخ الحكم في الدعوي . وقالا شرحاً لدعواهما أنهما من سهاسرة القطن وأن مورث المطعون ضدهم الثمانية الأول عن بالبنك الطاعن في سنة ١٩٦٦ ، كما عن المطعون ضده الثاني في سنة ١٩٦٥ بمرتب ٢٥ جَنبها لكل منهما ، وأنهما يستحقان علاوات عــادية ۗ واستثنائية بنسبة ١٥٪ من مرتب التأمينات الاجماعية في ١٩٧٦/١/١ وبنسبة ٥,٢١ منه في ١٩٧٧/١/١ ، وبنسبة ١٥٪ منه في ١٩٧٨/١/١ عن السنوات إ ٧٧ ، ٧٧ ، ١٩٧٨ ندبت المحكمة خبيراً في الدعوى وبعد أن قدم تقويره قضت بجلسة ١٩٨١/١/١٣ باعتبار مرتب كل من مورث المطعون ضدهم الثَّانيَّةِ الْأُولُ وَالْمُطْمُونُ صَدْهُ التَّاسِعِ مَالِغُ ١٩٤،١٩٤ جَنْبِهَا مِنْ ١/١/١٧٨. والزام الطاعن بأن يدفع لكل مهما فرق أجر قدره ١٦٠،١٦٠ جنياً عن. الفترة من ١٩٧٧/١/١ حتى نهاية فعراير ١٩٨٠ وما يستحقانه من أجر بعاد ذلك . استأنف الطاعن الحكم بالاستثناف رقم ١٨ سنة ٣٣ ق المنصورة ، وبجلسة ١٩٨٢/١/٣٤ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في .

هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها نقضــــــ الحكم؟، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقم على سبين ينمى جما الطاعن على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول ان كلا من مورث المطعون ضده التاسع قد عن مكافأة شاملة وليس على وظيفة ذات فئة مالية بالميكل التنظيمي للبنك الطاعن وبالتالى فلا تسرى عليما الأحكام الخاصة بالوظائف ذات الفئات المالية الواردة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٧ لتملقها بالعال الدائمين ولا يستحقان أية علاوات دوفروقهي الحكم المطعون فيه بتعديل أجرهما على أساس استحقاقهما هذه العلاوات وبفروقهما فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

وحيث إن هذا النمي سديد ذلك أنه لما كانت المادة ٦٦ من الأعمة نظام العاملين بالشركات التابعة المؤسسات العامة العسادر سها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٥٦ التابعة المؤسسات العاملين لأعمال مؤقتة أو عرضية وفقاً المقواعد التي يضمها مجلس إدارة الشركة وبعتمدهامجلس إدارة المؤسسة المختصة ، وكان المستقر في قضاء هذه المحكمة أن المعول عليه في اعتبار العمل المسئد إلى العامل مؤقتاً أو عرضياً هو أن يكون تعيينه قد جاء على غير الوظائف الدائمة في الفتات المبينة في المجلول المرافق للائحة المشار إليها باعتبارها الوظائف الدائمة في الوحدة الاقتصادية والمرتبة في الفتات المبينة في الاقتصادية والمكونة للهيكل التنظيمي لها ، ولا عبرة في هذا الحصوص عدة على إحدى هذه الوظائف الدائمة أن العامل لم يعين على إحدى هذه الوظائف الدائمة - لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن كلا من مورث المطمون ضده التاسع قد عن كلا من مورث المطمون ضده التاسع قد عن كلدى الطاعن خلال سنتي و ٢ - ١٩٩٦ بعد العمل باللائمة سالفة البيان بوظيفة لدى السوية تعاوفي عكافاة شهرية شاملة وقدارها و٢-جنها وأن هذه الوظيفة مشرف تسويق تعاوفي عكافاة شهرية شاملة وقدارها و٢-جنها وأن هذه الوظيفة ليست من الوظائف الهاو دة مجداول الوظائف الدائمة المتعدة له وليس مقررآ

لما فتة مالية محددة ، وقد منح كل مهما الأجر المتفق عليه في العقد المرم بينه وبن الطاعن ، فإنه لا يكون لها الحق في العلاوات الدورية المطالب بها لأن مناط استحقاق هذه العلاوات وفقاً لتلك اللائحة أن يكون العامل شاغلا لوظيفة ذات فئة مالية واردة بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية وأن يكون أجره في التاريخ المحدد لاستحقاق العلاوة واقعاً بن حدى ربط الفئة المالية المقررة للوظيفة التي يشغلها في هذا التاريخ مي توافرت الشروط الأخسري لمندحها – لما كان ما تقدم وكان الحكم المطمون فيه قد خالف هذا النظر غلامه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه ،

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتمن القضاء في موضوع الاستثناف وقم ١٨ سنة ٣٣ ق المنصورة بالغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى .

# جلسة ۲۱ من يونيسه سنة ۱۹۸۷

برياسة المبيد المستشار / أحمه ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / الدكتور على فاضعل حدن ثائب رئيس المحمكة ، طلعت أمن صحادق ، محمد عبد الكادر ، وعبد الطال العمدمان ب

## (11.)

### الطمن رقم ٢٢٣١ لسنة ٢٥ القضالية :

عمل (( دعسوى عماليسسة )) •

مغازهة العامل صححب العمل حول التخارع قيمة المتجات التى ينسب اليه آله تسبب بخطفة في ققدها - م 02 ق 91 لسنة 1909 - حتى العامل في اللجوء الى القضاء مباشرة في علا الشان بالطرق المتلاءة لرقع اللحوق •

يفصح نص المادة 20 من قانون العمل الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 1909 عن أن المشرع رسم سبيلا للفصل في الخلف الذي قد ينشأ بين العمل وصاحب العمل بشأن تطبيق حكم هذه المادة لكري يضع حداً للمنازعة في هذا الخصوص ، لكنه لم يسلب حق العامل الأصيل في اللجوء إلى القضاء مباشرة ، فلم يورد حظراً على حقه في التقاضي بالطرق المعتادة لرفع الدعوى ولم يجعل من الالتجاء إلى اللجنة المنصوص علمها بها إجراءا مسبقاً قبل رفعها.

#### المحكمية

بعـد الاطــلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحیث إن الوقائع علی ما یبن من الحکم المطعون فیه وسائر أوراق الطعن تتحصل فی أن المطعون ضده أقام الدعوی رقم ۹۱ لسنة ۱۹۸۱ عمال کابی

إسكندرية على الشركة الطاعنة بطلب الحكم بإلزامها برد كافة المبالغ الى تستقطع من راتبه والكفعن استقطاع أية مبالغ منه مستقبلا . وقال بياناً لللك أنه يعمل لدى الشركة بوظيفة عامل إطفاء وبتاريخ ١٩٨٠/١١/٢ أخطرته بأنها قررت خصم خمسة عشر يوماً من رائبه كجزاء تأديبي وتحميله ثلث قيمة العجز فى زيت بذرة القطن البالغ قيمتها ٢٢٠٩ جنبهاً وعشرة جنبهات مصاريف إدارية عقولة أنه بتاريخ ١٠/٥/١٩٧ لم يتم بالنَّزاماته الجوهريّة بما أدى إلى فقد كمية الزيت المذكورة ولما كان هذا القرار معدوماً ولا سند له منالقانون لسقوط حق الشركة الطاعنة فى توقيع الجزاء بالتقادم وعدم ثبوت إدانته فيما نسب إليه بعد أن قررت النيابة العامة في ١٩٧٨/٤/٢٠ بألا وجه لإقامة الدعوى لعدم معرفة الفاعل فقد أقام دعواه بطلباته سالفة الذكر . قضت المحكمة برد ما استقطعته الطاعنة من راتب المطعون ضده تنفيذاً للقرار الصادر بمجمازاته غصم خسة عشر يوماً من راتبه والكف عن استقطاع أية مبالغ أخرى من المرتب تنفيذاً لذلك القرار . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بالاستثناف رقم ٦٠ لسنة ٣٨ قى الإسكندرية وطعن المطعون ضده فى ذات الحُكْمِ بالاستتناف رقم٥٦ لسنة ٣٨ ق الإسكندرية _ أمرت محكمة الاستثناف بضم الاستثنافين وبجلسة ١٩٨٧/٦/٨ قضت بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى بالنسبة للطغن فى جزاء خصم خسة عشر يوماً من راتب المطعون ضده وببطلان تحميل الطاعنة له الثلث فى قيمة الزير تاليالغ قيمته ٢٢٠٩ جنيه والزام الطاعنة بأن ترديله ما سبق أن اقتضته منه خصماً من تلك القيمة . طعنت الشركة في هذا الحكم بطريق التقض وقدمت النيسابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعنُّه. عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفعها النزمت النيابة رأما .

وحيث إن الطاعنة تنحى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الحطأ . في تطبيق القانون وبياناً لذلك تقول ان المشرع جدد في المبادة 40 من القانون رقم 1 9 لمسنة 1904 طريقاً فلطفن في قرار الشركة بتجميل المطعون ضياه. . بقيمة ما تسبب في فقده بالتطلم منه مباشرة إلى اللجنة الاستشارية المتصوص

علمها فى المادتين ١١١ ، ١١٢ منه أو أمام المحكمة الجزئية حسب الأحوال والتى يكون حكمها نهائياً ( قطعاً ) وإذ لم يسلك المطعون ضده الطريق الذى رسمه القانون وقضى الحكم مع ذلك ببطلان قرار الطاعنة وردما تم استقطاعه من راتبه فإنه يكون قد أعطا فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غبر سديد ذلك أن المادة ٥٤ من قانون العمسل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد نصت في الفقرات الثلاث الأولى مها على أنه و إذا تسبب عامل في فقد أو إتلاف أو تدمير جهاز أو آلات أَوْ منتجات بملكها صاحب العمل أو كانت في عهدته وكان ذلك ناشئاً عن يرَخَطَأُ العِاملُ وَجِبِ أَن يتحمل المبلغ اللازم نظير ذلك ـ ولصَّاحب العملُ أن يبدأ باقتطاع المبلغ المذكور من أجر العامل على ألا يزيد ما يقتطع لهذا الغرض على أجر خسة أيام كل شهر ــ وبجوز للعامل أن يتظلم من تقدير صاحب العمل أمام المحكمة الجزئية إذا كان يعمل لدى صاحب عمل يستخدم أقل من خسس عامل أو أمام اللجنة المشار إلها في المادتين ١١١ ، ١١٢ حسب الأحبوال ويكون قرارُ اللجنة في الحالةُ الثانية قابلاً للاستثناف خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره أمام المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها محل العمل ويكون حكمها في الحالتين بهائياً (قطعياً)، ويفصح هذا النص على أن المشرع رسم سبيلا للفصل في الخلف الذي قد ينشأ بن العامل وصاحب العمل بشأن تطبيق حكم هذه المادة لكي يضع حداً للمنازعة في هذا الحصوص ، لكنه لم يسلب حق العامل الأصيل في اللَّجوء إلى القضاء مباشرة فلم يورد حظمراً على حقه في [التقاضي ﴿ بالطرق المعتادة لرفع الدعوى ولم يجعل من الالتجاء إلى اللجنة المنصوص علمها مها إجراء مسبقاً قبل رفعها ، لمنا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد الَّذِّم هذا النظر ، فإن النمى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون يكونُ

وحيث إن الطاعنة تنمى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال وغالفة الثابت فى الأوراق وبياناً لذلك تقول إن الحكم ذهب إلى عدم مسئولية المطعون ضده عن الحادث تأسيساً على أن كمية الزيت المفقود

لم تكن في عهدته لا يصفته أميناً أو جارساً علما ولا بأية صفة أخرى في حن أنَّ الثابت أنه كان نائمًا وقت الحادث بما يعد خروجًا على مقتضيات وأَجَبه الوظيني وقد تضاربت أقواله مع أقوال الحارس مما يؤكد مسئوليته : وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان من المقرر أن نحكمــة الموضوع السلطة فى محث ما يقدم لهـا من الدلائل والمستندات والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن إليه منها وفى استخلاص ما نراه متفقاً مع واقع الدعـوى بلارقابة علمها في ذلك من محكمة النقض متى كان استخلاصها سائغاً ، لما كان وَكَانَ الْتَابِتُ مِن مَدُونَاتِ الحَكَمِ المُطعُونَ فِيهِ أَنَّهُ بِعَدَ أَنْ عَرِضَ للتحقيق الإدارى الذي أجرته الطاعنة ولتحقيقات النيابة العامة التي انتبت إلى أن إسناد الاتهام للتطعون ضده لم يتأيد بدليل وقيدت الواقعة جناية ضد مجهول استطرد وقال : ١ ... ومَن ثُم لا يكون المستألف _ الطعون ضده ــ مسئولا عن فقد كمية الزيت المذكورة لأنها لم تكن في عهدته لا بصفته أميناً أو حــارساً علمها ولا بأية صفة أخرى وإنميا هو مجرد عامل مطافى كل عهدته المسئول عنها هي أدوات الإطفاء الثابتة والمتقولة والتي يتسلمها من زميله عند استلام الوردية ويسلمها لزميله عند انتهاء الوردية ولا شأن له عا يدخل إلى مستودع الشركة من أشخاص وسيارات ليلا أو نهاراً ولا بما هو موجود سذا المستودع ، لأن ذلك من اختصاص غره من العاملين ... فلا عكن مساءلة المستأنف عليه بأدنى مسئولية عن فقد كمية الزيت المذكور وبالتالي يكون تحميله بجزء من قيمة هذا الزيت على غير مقتضى من القانون ولذلك يتعنن بطلانه وبأن ترد الشركة المستأنفة للمستأنف عليه ما تكون قد استقطعته من مرتبه نظير تحميله بذلك الجزء من قيمة الزيت ، , وكان هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه سائناً ومن شأنه أن يؤدى إلى النتيجة التي خلص إليها وله أصله الثابت في الأوراق فإن ما تسوقه الطاعنة بشأنه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعياً في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ويكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

ولمبا تقييم يتعنن رفض الطعن .

## جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٨٧

برياسة الميد المستشار/ منهمه محمود راسم نائب رئيس المحكمة ، وعضوية الساوة المستشارين / الحميتي الكنائي ، محمد قبؤاد شريائي ، محمد عبد البر حسين سالم ومحمد محمد طيطسه ه

## (IAI)

الطعن رقم ٢٦٩١ سنة ٥٦ القضائية :

(٢٥١) اينجار (( اينجار الإماكن )) (( انسباب الإخلاء )) (( عدم الوفاء بالاجرة والتكرار )) .

(۱) اشلاه المستأجر للتكرار في الإمتياع أو التأخير في سداد الأجرة - مناطه - وفاه المستأجر بالاجرة قبل وفع دهوى الاشلاء وقبل القضاء خمســـة عشر يوما من تكليفة بالوفاء مها - أثره -انتفاء التأخير كشرط لتوافر الشكرار -

(۲) سبق صدور حكم القضاه المستحجل يطود المستأجر لعدم الوقاء بالأجرة قبل العمل بالقانون
 رقم ۱۳۹ سنة ۱۹۸۱ لا تتواقر به حالة التكرار في الإمتناع أو التأخير في سداد الاجرة

ا - النص في المادة ١٨/ بمن القانون رقم ١٥٣ سنة ١٩٦١ والمادة ١٩٦٩ أن إيجار الأماكن المقابلة لنص المادة ١٩٣٩ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ والمادة ١٣٦/ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ والمادة ١٣٦/ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ ، يدل على أن مناط الحكم بالإخلاء في حالة الوعاء المؤجر بتوافر التحرار - في جانب المستأجر - بامتناعه أو تأخره في الوقاء بالأجرة ، ثبوت الامتناع أو التأخير في السداد إلى ما بعد انقضاء الميعاد قانونا حيث يكون قد أساء استعال حقه بتفادى حكم الإخلاء بالوقاء بالأجرة قبل قفل باب المرافعة ، فإذا ما ثبت وفاء المستأجر بالأجرة من قبل رفع دعوى الإخلاء وقبل انقضاء خسة عشر يوما من تكليفه بالوقاء بها فقد انقضى التأخير كشرط لتوافر التكوار الملدى به .

٢ – من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن سبق صدور حكم من القضاء المستعجل بطرد المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة قبل نفاذ القانون رقم ١٣٦ سنة ٨١ لا تقوم به حالة التكرار في التأخير في الوفاء بالأجرة لعدم سريان أحكامه على المراكز التي نشأت وانتبت قبل ألعمل به .

#### المكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه الســيد المسشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع حلى ما يبين من الحكم المطمون فيه وسائر الأوراق - 
تتحصل في أن المطمون ضده أقام الدعوى رقم ١٧٥٣١ سنة ١٩٨٣ مدنى كلي 
شمال القاهرة على الطاعن للحكم بإخلاء الدكان المبين بالصحيفة وتسليمه إليه ، 
وقال بياناً لحما أن الطاعن يستأجر منه الدكان على النزاع بحوجب عقد مؤرخ الح 
١٩٣٠/١٠/١ بأجرة شهرية قلم ها ١٩٨٤/١ جنيه وقد تأخر في سداد مبلغ 
ملاء ١١٤٤ قيمة الأجرة عن المدة من ١٩٧٩/٦/١ حتى ١٩٨٣/١١/٣٠ رغم 
تكليفه بالوفاء بها بحوجب إندار رسمى أعلن له في ١٩٨٣/١١/١٠ وإذ تكرر 
تأخره في الوفاء بها بحوجب إندار رسمى أعلن له في ١٩٨٣/١١/١٠ وإذ تكرد 
تأخره في الوفاء بها بحوجب إندار رسمى أعلن له في ١٩٨٣/١١/١٠ ووث تكرد 
الماخرة في الوفاء بها بحرة في ميعاد استحقاقها فقد أقام الدعوى . وبتاريخ 
المحكم بالاستثناف رقم ١٧٨٧ سنة ١٠٠ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٨٢/١١/١٢ 
حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإخلاء الطاعن من العن المؤجرة وتسليمها 
ملكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة الزمت النبابة رأبها 
ملكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة الزمت النبابة رأبها 
ملكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة الزمت النبابة رأبها 
ملاكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة الزمت النبابة رأبها 
ملاكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة الزمت النبابة رأبها 
ملاكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكرة وراه المحددة الزمت النبابة رأبها 
ملاكرة أبدت فيها المحددة المؤرث المحددة النبابة وأبها 
ملاكرة أبدت في المدون عدد المحددة المؤرث المدون عدد المورث المدون في هدا المحددة المؤرث الموادن في هدا المؤرث المؤرث المدون في هدا المحددة المؤرث المؤرث الموادن في هدا المحددة المؤرث النبابة وأبها المؤرث المؤرث المؤرث المدون في هدا المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث ال

وحيث إن العلمن أقيم على سبين ينعى سهما الطاعن على الحكم المطعون فيه عالفة القانون والحطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول إن الثابت بالأوراق على ما أورده الحكم الابتدائي أن الطاعن قد قام بالوفاء بكامل الأجرة المستحقة عليه عن المدة المطالب بأجرتها دون تأخير وذلك بإقرار وكيل المطعون ضده ، ومع ذلك فقد قضى الحكم المطعون فيه بإخلاء الطاعن من العين المؤجرة بمقولة ثبوت التكوار في التأخير في الوفاء بالأجرة المستحقة مستنداً في ذلك إلى الحكمين الصادرين في اللحوييين رقمي ١٧٧٣ سنة ١٩٧٤ مستوجل القاهرة في حين أن هذين الحكمين صادرين قبل العمل بأحكام القانون

رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ الذي اتخذه الحكم عمادًا لقضائه ، وهو غير منطبق على واقعة النزاع ، إذ يلزم في ظل أحكام القانوتين ٥٧ سنة ١٩٦٠ ، وعلى المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب ا

وحيث إن هذا النعىسديد ذلك أن النص في المادة ١٨/بـمن القانون رقم ١٣٠٦ سنة ١٩٨١ بشأن إنجار الأماكن ـــ المقابلة لنص المــادة ٢٣٠ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٦٩والمـادة ٣١/أ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ – على جواز إخلاء العين المؤجرة إذا لم يقم المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خسة عشر يوماً من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعثم ُ الوصول دون مظروف أو بإعلان على يد محضر ولا يحكم بالإخلاء إذا قام المستأجر قبل إقفال باب المرافعة فى الدعوى بأداء الأجرة وكافة ما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية ... فإذا تكرر امتناع المستأجر أو تأخرب فى الوفاء بالأجرة المستحقة دون مررات تقدرها المحكمة حكم عليه بالإخلاء أو الطرد بحسب الأحوال » . يدل على أن مناط الحكم بالإخلاء في حالة ادعا. المؤجر بتوافر التكرار – في جانب المستأجر – بامتناعه أو تأخره في الوفء بالأجرة ، بثبوت الامتناع أو التأخير في السداد إلى ما بعد انقضاء الميعاد المحد. قانوناً محبث يكون قد أساء استعال حقه بتفادى حكم الإخلاء بالوفاء بالأجرة قبل قفل باب المرافعة ، فإذا ما ثبت وفاء المستأجر بالأجرة من قبل"رفسع دعوى الإخلاء وقبل انقضاء خمسة عشر يوماً من تكَلَّيفه بالوفاء بها فقد انتلى التأخير كشرط لتوافر التكرار المدعى به ، ومن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن سُبق صدور حكم من القضاء المستعجل بطرد المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة قبل نفاذ القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ – لا تقوم به حالة التكوار في التأخير فى الوفاء بالأجرة لعدم سريان أحكامه على المراكز التي نشأت وانهت قبلً العمل به ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظــر وأقام قضاءه بإخلاء الطاعن من عين البزاع على سند ثبه ت تكرار التأخير في الوفاء بالأجرة المستحقة عليه وذلك فى الدعاوى أرقام ٧٦٤٣ سنة ٧٧ كلي ﴿

الجنرة ، ١٣٤٤ سنة ٧٤ ، ٣٧٣٠ سنة ٧٧ مستعجل القاهرة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٣٦٣ سنة ٨١ وحجب نفسه بذلك عن محث دفاع الطاعن من أنه لم يتأخر في سداد الأجرة على النراع عن الفترة من ٧٩/٦/١ حتى ٥٩/١١/٣٠ حتى ٥٩/١١/٣٠ المقدمة منه الصادرة من الادارة العامة للإير ادات وإذ لم يستظهر الحكم ثبوت واقعة التأخير في الدعوى المطروحة رغم أنها هي وحدها التي يتوافر بها حالة التكرار بعد سبق صدور الحكم الموضوعي في الدعوى رقم ٣٦٤٣ سنة ٧٧ مدنى كلي الجنرة ، الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تعليق القانون على واقعة الدعوى ومن ثم فإنه يكون معياً عخالفة القانون عا يوجب نقضه .

# جلسة ۲۰ من يونيسه سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار/ مصمه محسود راسم نائب ترئيس المحسكمة وعضوية السماوة المستشارين / الحسينى الكنائى ، محمه قؤاد تدرياش ، محمه عبد البر حسين سائم ومحمه محمد طبطهه •

# (1)

الطمن رقم ١٠٦٩ سنة ٥١ القضائية :

دعوى (( الصغة في العنوى )) ، محكمة الوضوع .

استخلاص ترافر الصلة في الدعوى ، واقع يستقل به قاضي الوضوع ، حسبه أن يبين المقيقة التي التنع بها وان يقيم قضاد على أسياب سائفة ،

( ۲ ، ۳ ) ایجار « ایجار الاماکن » « اقامة مبنی مکون من اکثر من الات وحدات )) • قانون •

 (٢) النزام المستأجر باخساد، الدين المؤجرة أو تولير مكان مسلالم لمسائك الدين في الميني المكون من آكبر من ثلاث وحداث الحدى بقيمه المستأجر - م ٢٧ / ٣ ق ١٣٦ لسسمة ١٩٨١ ، النزام تضيرى معقود للمستأجر وليس لمسالك الدين المؤجرة الخيار .

 (۲) خلو التشريع الاستثنافي من تنظيم حالة مدينة • آثره • وجوب الرجوع الى القواهد المامة في الكانون الخدقي •

 استخلاص توافر الصفة فى الدعوى هو من قبيل فهم الواقع فها وهو ما يستقل به قاضى الموضوع وعسبه أن يبن الحقيقة الى اقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائنة تكنى لحمله .

٢ — النص فى المادة ٢/٢٧ من القانون رقم ١٣٦١ سنة ١٩٦١ ، على أنه إذا أقام المستأجر مبنى مملوكاً له يتكون من أكثر من ثلاث وحدات فى تاريخ لاحتى لاستئجاره يكون بالحيار بن الاحتفاظ بمسكنه الذي يستأجره أو توفير مكان ملاهم لمالكه أو أحد أقاربه حتى الدرجة الثانية بالمبنى الذي أقامه بما لا يجاوز مثلى الأجرة المستحقة له عن الوحدة التى يستأجرها منه ، يدل على أن الترام المستأجر الناشئ عن هذا النص هو الترام تخيرى بين محلن ، الانترام الأول هو إخلاء العين المؤجرة له ، والالترام الثانى هو توفير مكان ملائم لمالك العين المؤجرة فى المبنى أقلمه المستأجر ، والحيار بين تنفيذ

أى من هدين الالترامن معقود للمستأجر وهو المدين فى الالترام ، ومنى كان مصدر الحيار هو نص فى القانون الذى جعل الحيار للمدين ، فإنه لا مجوز للدائن وهو مالك العين المؤجرة أن مختار عشيئته تنفيذ أحد هذين الالترامن دون الآخر وذلك وفقاً للأحكام العامة فى القانون المدنى :

٣ المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه في حالة خلو النشريع الاستثنائي
 لإيجمار الأماكن من تنظيم حالة معينة وجب الرجوع إلى القواعد العامة في
 القانون المدنى :

#### المكمية

بعـد الاطـلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حلى ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - 
تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٤٦٦ سنة ٨٣ مدنى كل الجيزة 
على الطاعن للحكم بأن يوفر له سكتاً ملائماً بالعقار المملوك له المين بالصحيفة 
وتسليمه إليه ، وقال بيباناً لهما أنه بموجب عقمد إيجار مؤرخ ١٩٤١/٧/٢٧ بيباناً لهما أنه بموجب عقمد إيجار مؤرخ و وقد أقمام 
الأخير مبنى مملوكاً من ست وحدات سكنية واحتفظ بمسكنه المؤجر إليه ، 
ومن ثم يكون مازماً بأن يوفر له المسكن الملائم سندا العقار عملا بنص المحادة 
المجملة بإلزام الطاعن بأن يوفر للمطعون ضمده مكاناً ملائماً بالعقار المبن 
بالصحيفة وتسليمه إليه على ألا تجاوز أجرته مثلى الأجرة المستحقة عن الوحدة 
التي يستأجرها منه الطاعن . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستثناف رقم ٢٤٩٧ 
سنة ١٠٠١ ق القاهرة ، وبتاريخ «١٩٩٢» حكمت الحكم بالاستثناف رقم ٢٤٩٧ 
سنة ١٠٠١ ق القاهرة ، وبتاريخ «١٩٩٢» حكمت الحكم بالاستثناف رقم ٢٤٩٧

المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بتقض الحكم ، وبالجلسة المحددة النزمت النيابة رأيها :

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينجى الطاعن بالسبب الأول مها على خكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والفساد في الاستبلال ، وفي بيان ذلك يقول انه دفع أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى لمرفعها من غير ذي صفة إذ أن سند المطعون ضده في دعوى سايقة ، عقد شرائه للعقار المؤرخ ١٩٦٦/٨/١٤ الذي ثبت تزويره في دعوى سايقة ، فلا بجرز له طلب تسليم الشقة المؤجرة للطاعن كأثر من آثار هذا العقد ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض هذا الدفع مقولة أن المطعون ضده ممتلك العقار على العمن المؤجرة يعقود مسجلة فإنه يكون قد غير من سبب الدعوى مما لا محق شحكمة الموضوع الأمر الذي يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمى غير سديد ، ذلك أن المقر و قضاء هذه المحكمة أن استخلاص توافر الصفة في الدعوى هو من قبيل فهم الواقع فيها وهمو ما يستقل به قاضى الموضوع وعسبه أن يبين الحقيقة التى اقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائفة تكنى لحمله ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى أسبابه بأن المطعون ضده عملك العقار الكائنة به العين المؤجرة إلى الطاعن عرجب عقود مسجلة ، وكانت تلك العقود ليست محل نعى من جانب الطاعن ، وكان المطعون ضده لم يطلب تسليمه العين المؤجرة كأثر من أثار عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٦/٨/١٤ حسيا يدعى الطاعن ، ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص يكون على غير أساس ؟

وحيث أن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث من أسباب الطعن الخطأ فى تطبيق القانون والإخلال محق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقول إن مفاد نص المادة ٢/٢٢ من القانون رقم ١٣٦ سنة ٨١ أن المستأجر له حتى الحيار بين الاحتفاظ بالعين المؤجرة إليه أو توفير مكان ملاهم بالمبيى الملكي يقيم المدؤجر ، وبتعن على محكمة الموضوع تحيير المستأجر فى تنفيذ أحد

غَلْمِينَ الالقرَّامِينَ ورغم أنه تمسلكِ بَهِلنا الدفاع أمام محكمة الاستثناف إلا أن الحكم المطفون فيه قضى للمطعون صدة بطلباته ، الأمر الذي يعيب ألحكم وسجب نقضه :

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أن النص في المادة ٢/٢٧ من القمانون رغم ١٣٦ سنة ١٩٨١ على أنه « إذا أقام المستأجر مبنى مملوكاً له يتكون من أكثر منثلاث وحدات في تاريخ لاحق لاستشجاره يكون بالخيار بن الاحتفاظ مسكنه الذي يستأجره أو توفير مكان ملائم لمالكه أو أحد أقاربه حيى الدرجة الثانية بالمبنى الذي أقامه عا لا مجاوز مثلي الأجرة المستحقة له عن الوحدة الى مِسْأَجِرِهَا منه ۽ . يدل على أن النزام المستأجرالناشيء عن هذا النص هوالنزام نحيرى بن محلن ، الالتزام الأول هو إخلاء العن المؤجرة له ، والالتزام لثاتى هو توفير مكان ملائم لمالك العن المؤجرة في المبنى الذي أقامه المستأجر، رالحيار بين تنفيذ أى من هذين الالتزامين معقود للمستأجر وهو المدين في لالتزام ومتى كان مصدر ألحيار هو نص في القانون الذي جعل الحيار للمدين نانه لا يجوز للدائن وهو مالك العين المؤجرة أن نختار بمشيئته تنفيذ أحد هذين لالتر امين دون الآخر وذلك وفقاً للأحكام العامة في القانون المدنى ، ذلك أنه ن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه في حالة خلو التشريع الاستثنائي لإعسار الأماكن من تنظيم حالة معينة وجب الرجوع إلى القواعد العامة فى القــانون لدني ]، وقد نصت المادة ١/٢٧٦ من هذا القانون على أنه و إذا كان الخيار لمدين وامتنع عن الاختيار أو تعدد المدينون ولم يتفقوا فيا بينهم ، جساز لمدائن أن يطلب من القاضي تعيين أجل مختار فيه المدين أو يتفق فيه المدينون ، لمِذَا لَم يَتُم ذَلِكَ تُولَى القَاضِي بِنفُسَه تعينَ محل الالترزام، . لمـاكان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده قد قصر دعواه على طلب إلزام الطاعن بتوفير سكن ملائم له بالمبنى الذي أقامه ، وكانت محكمة الموضوع قد قضت له طلباته دون إتاحة الفرصة للطاعن في الاختيار بن الاحتفاظ بمسكنه المؤجر أُر توفير مكان ملائم للمطعون ضده وفقاً للقواعدُ والإجراءاتُ المشار إلها ، والتفت الحكم المطعون فيه عن الرد على ما تمسك به الطاعن في هذا الشأن مع أنه دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه بكون معيساً بالحطأ فى تعليق القانون والإعلال محق الدفاع مما يوجب نقضه لهذا السهب دون حاجة لبحث السبب الثانى من أسباب الطمن :

# جلسة ۲۵ من يونيسه سنة ۱۹۸۷

برياسة السيه المستشار/ محمه مجمود راسم نائب رئيس المصكمة وعضوية السماوة المستشارين / الحسيني الكنائي ، محمه فؤاد فرياش ، محمه عبد البر حسين سالم ومحمسيه محمد فيطسه ،

## (IAT)

الطمن رقم ٢٠١٧ لسنة ٥٠ القضائية :

ايجار « ايجار الاماكن » « التاجير الغروش » .

المستأجر المصرى لدين مفروشة منت خمس أو عشر سنوات • حقه في البقاء فيها وأو التهت المدة المفقى عليها بالشروط المنصوص عليها في المقد • شرطه - ثبرت قيام علاقة ابجارية بينه وين مالك المين • م ٤٦ ق ٤٦ لسنة ١٩٧٧ - الماسته بالمين بسبب أشر خلاف الايجار مهما استطاقت مدته - فبر آلاف للاستفادة من حكم حقم المسادة •

النص في المادة ٤٦ من القانون رتم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجر الأماكن على أنه ٤ محق للمستأجر الذي يسكن في عن استأجرها مفروشة من مالكها لمله خس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل سذا القانون البقاء في العن ولو انتهت المدة خس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل سنا القانون البقاء في العند .. فإذا كانت العين قد أجرت مفروشة من مستأجرها الأصلى فإنه يشرط لاستفادة المستأجر من الباطن من حكم الفقرة السابقة أن يكون قد أمغى في العين ملة عشر سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل الملاقور و يبد وبين طلك العين الذي يقيم قبها لمدة خس سنوات سابقة على العمل التاريخ الملكور أو لمدة عشر سنوات سابقة على العمل التاريخ الملكور إذا كانت العلاقة الإيجارية قائمة بينه وبين المستأجر الأجملي التعادي المدن المدت عمر سنوات سابقة على العمل التاريخ الملكور إذا كانت العلاقة الإيجارية قائمة بينه وبين المستأجر الأجملي المستفادة أنه لا تكفي الجمر إدا كانت العلاقة الايجارية قائمة بينه وبين المستأجر الأجملي المستفادة من حكم هذا النص و

#### العكمية

. بعــــــــ الاطـــلاع. على الأوراق وسياع التقوير الذي. تلاه الســيـــــ المِسبقـــــار. المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيَّة وسائر الآوَّر اللَّ ـــ تتحصل في أن الطاعنة أقامت على المطبون ضده الدعوى رقم ٤٣ سنة ١٩٧٨ مدنى مستعجل الإسكندرية بطلب الحكم بطرده من الشقة المبينة بالصحيفة مع تسليمها المتقولات المملوكة لهما . وقالت بياناً للحراجا أن المطعون ضييدم استأجر. منها هذه الشقة المفروشة بمقتضى عقد إيجار شفوى منذ شهر يونيه سنة ٧٥ وقد نهت عليه بالإخلاء في ٧٧/١٠/٧ لالنَّها، مدة العقد في آخسس ٠ دبسمبر سنة ٧٧ ، وإذ لم يستجب لطلها . فقد أقامت الدعوى ، وبعد أن تناذلت الطاعنة عن صفة الاستعجال أحيلت الدعوى إلى محكمة الإسكندية الايتدائية حيث قيلت برقم ١٤٦٧ سنة ٧٨ ، وبتاريخ ٧٨/٦/١ حكمت المحكمة بإجالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضده أنه يسكن في عن النزاع التي استأجرها مفروشة من الطاعنة ، لمادة خبس سنوات متصلة سابقة على ٧٧/٩/٩ وبعد ساع شاهدی المطعون ضده ، حکمت بشاریخ ۷۸/۱۲/۲۸ برفض الدعـوى. استأنفت الطاعشة هذا الحكم بالاستثناف رقم ٧٠ سنة ٣٠ق. الإسكندرية . وبتاريخ ٧٩/١١/٢٨ حكمت المحكمة بإحالة الدَّعوى إلى التحقيق لتقبت الطاعنة أن علاقها بالمطعون ضده كمستأجر لشقة النزاع لم تبدأ إلا في عام ٧٥ وأنه كان يستأجرها في المدة السابقة على فلك من مستأجرها السابق ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين ، قضت بتاريخ ٨٠/٦/٢٤. بتأييمات الحبكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم يُطريق النقض:، وقدمت العِيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطمن وإذ عرض الطمع على هذه الحكمة في ... غرفة مشورة حددت جلسة لتظره وفها النزمت النيابة وأسها 🗽

وحيث إن ثما تنعاه الطاعتة على الحكم المطعون فيه الحطأ في تعلييق القانون والقصور في التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق . ون بيان ذلك تقول انمه يشرط كي يستفيد مستأجر المسكن المفروش من حكم المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ ، أن يثبت استحجاره له مدة خس سنوات متصلة سابقة على العمل بأحكام القانون الملكور في ١٩٧٧/٩/٩ إلا أن الحكم المطعون فيه أعماد على بحرد ثبوت إقامة المطعون ضهد الغين على النزاع طوال سنة ١٩٧١ ، غالفاً بملك ما أكده هذا الشاهد في التحقيق الذي أجرته عكمة الاستثناف . من أن إقامة المطعون ضده بالدين الملكورة بدأت في سنة ١٩٧٧ الإستثناف . من أن إقامة المطعون ضده بالدين الملكورة بدأت في سنة ١٩٧٧ الإستثناف المدن الملكورة بدأت في سنة ١٩٧٧ لاستثناء المدة اللازمة لأعمال حكم النص سانف الذكر . ومن ثم فإن الحكم لاستثناء المدة اللازمة لأعمال حكم النص سانف الذكر . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ انهي في قضائه إلى توافر شروط تطبيق النص المذكور فإنه المحكون فيه إذ انهي في قضائه إلى توافر شروط تطبيق النص المذكور فإنه المحكون فيه إذ انهي في قضائه إلى توافر شروط تطبيق النص المذكور فإنه المحكون فيه إذ انهي في قضائه إلى توافر شروط تطبيق النص المذكور فإنه بكون ما بما عما يستوجب نقضه ه

وحيث إن هذا التعي سديد . ذلك أن النص في المدادة ٤٣ من القاند ب رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ بشأن تأجير الأماكن على أنه و محق المستأجر الذي يسكن في عن استأجر ها مفروشة من مالكها لمدة خمس سنوات متصلة سابقة عسلى تاريخ العمل بهذا القانون البقاء في العين ولو انتهت المدة المنفق عليها وفلك بالشروط المنصوص عليها في العقد ... فإذا كانت العين قد أجرت مفروشة من مستأجرها الأصلى فإنه يشترط الاستفادة المستأجر من الباطن من حكم الفقرة السابقة أن يكون قد أمضى في العين مدة عشر سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون ٤ . يدل على أن حق الشخص في الاستفادة من حكم النص المذكور مناطه أن تثبت قيام علاقة إيجارية بينه وبين مالك العن الى يقيم فيها ، لمدة خمس سنوات سابقة على التاريخ المذكور إذا كانت العلاقة بيقيم فيها ، لمدة خمس سنوات سابقة على التاريخ المذكور إذا كانت العلاقة الإيجارية قائمة بينه وبين المستأجر الأصلى للعين ، مما مفاده أنه لا تكنى مجرد

إقامته في العنن لسبب آخر خلاف الإمجار مهما استطالت فترة شغله لهـا ، للإستفاده من حكم هذا النص . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض طلب الطاعنة إخلاء العن المؤجرة مقروشة للمطعون ضده لإنهاء مدة العقد على ما أورده في مدوناته من أن «وجدان المحكمة يطمئن إلى ما قال به شاهد المستأنف عليه (المطعون ضده) من أنه يشغل عن النزاع مفروشة من سنة ١٩٧١ حتى الآن بصفة دائمة ومستمرة حتى الآن أى لَمْدة نزيد عن خس سنوات متصلة وسابقةعلى صدور القانون رقم ٤٩سنة ١٩٧٧ ، ولما كان المستأنف عليه مصرى الجنسية ومن ثم يستفيد من نُص المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر ... ، خاصة وأن الثابت من المستندات المقدمة من المستأنف ضده أمام محكمة أول درجة والمشار إلىها فى أسباب حكمها أنه أى المستأنف ضده يقيم بعين النزاع من تاريخ سابق على التاريخ الذي أوردته المستأنفة» . وكان يُبين من هذا الذي خلص إليه الحكم أنه عول في قضائه عند حساب المدة القانونية اللازمة لإمتداد عقد الإعجار الْمُعروش ، على القرة التي شغل فيها المطعون ضده عن النزاع ، دون أن يبن من أسبابه أنه اعتد بتاريخ بدء قيام العلاقة الإنجارية بيته وبين مالكة العقار (الطاعنة ) التي تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن هذه العلاقة لم تبدأ إلا في سنة ١٩٧٥ وأن شغله للعين قبل ذلك إنما كان يوعتباره مستأجرًا لهـا من باطن المستأجر الأصلي السابق، ولما كان الثابت أيضاً من مطالعة الصورة الرسمية لمحضر التحقيق الذي أجرته عكمة الاستثناف أن الشاهد ... ... الذي إستند إليه الحكم في قضائه قد أكد فى أقواله أن المطعون ضده لم يشغل العن إلا فى سنة ١٩٧٧ دون بيان التاريخ على وجه التحديد وذلك على خلاف ما قرره الحكم من أن الشاهد المذكور حدد سنة ١٩٧١ تاريخاً لبدء شغل العين ، ومن ثم فإنه يكون قد خرج بأقوال هذا الشاهد إلى غر ما يؤدى إليه مدلولها الصريح ، وحجب نفسه بذلك عن عث حقيقة بدء تاريخ إستثجار المطعون ضده لشقة النزاع التحقق من إستيفاء المدة القانونية اللازمة لإستفادته من حكم المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر ، الأمر الذي يعيبه ويوجب نقضة لهذا السيب دون حاجة ابحث باقي أسباب الطعن: "

## جلسة ٢٥ من يونيسه سنة ١٩٨٧

بریاسة السیه المستشار/ محصحه محصود راسم نائب رئیس المحسکمة وعضویة السحادة المستشارین / الححصینی الکتانی ، محمه فؤاد شریاش ، محمه عبد البر حسین سحالم ومحصد محمه طیطسه ۰

## (INE)

#### الطمن رقم ٢٥٦١ سنة ٥٦ القضائية :

ايجار (( ايجار الاماكن )) (( احتجاز اكثر من مسكن )) .

حظر احتجاز الشخص الواحد أكثر من مسكن في المدينة الواحدة • م 1/A ف 24 سنة 14VV • عدم سريانه على الاماكن التي يؤجرها مالكها لحسابه مغروضة أو خاليه عملا بالرخصــة المخرلة له بالمحادة ٣٩ ق 29 سنة ١٩٧٧ • مثال بشئان تملك شفة تؤجر خالية للغير •

النص فى الفقرة الأولى من المادة الناءنة من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٩٧ بالقابلة لنص الفقرة الأولى من المادة الحامسة من القانون رقم ٥٩ سنة ١٩٩٩ على أنه ولا يجوز الشخص أن يحتجز فى البلد الواحد أكثر من مسكن دون متضى، وفى المادة ٣٩ منه على أنه ولا يجوز للمالك فى غير المصايف والمشاقى المحددة وفقاً لأحكام هذا القانون أن يؤجر سوى وحدة واحدة مفروشة فى أمالك واحداً ، وإستثناء من ذلك يجوز للمالك أن يؤجر وحدة أخرى المقصر مالكاً واحداً ، وإستثناء من ذلك يجوز للمالك أن يؤجر وحدة أخرى مفروشة فى أى من الأحوال أو الأغراض الآتية .٠٠. يدل – وعلى ما جرى مسكن فى المدينة الواحدة ، لا يسرى على الأماكن التى يؤجرها مالكها لحسابه مفروشه أو خالية للمقر عملا بالرخصة المخولة له قانوناً بالمادة ٣٩ المشار إليها ، منورشه أو خالية للمقر عملا بالرخصة المخولة له قانوناً بالمادة ٣٩ المشار إليها ، بأن المشقة الأخرى المدينة الوضوع بأن المشقة الأخرى المدينة مناهدة مع أبه ، إنما يؤجرها مائد سنة ١٩٧٧ بأن المستحر المقرد أن الملحون فيد أقام قضاءه على سند من أن هذا التأجر المقر لا يعد من قبيل المطعون فيد أقام قضاءه على سند من أن هذا التأجر المقر لا يعد من قبيل المطعون فيد أقام قضاءه على سند من أن هذا التأجر المقر لا يعد من قبيل المطعون فيد أقام قضاءه على سند من أن هذا التأجر المقد لا يعد من قبيل المفور قيد أقام قضاءه على سند من أن هذا التأجر المقدر لا يعد من قبيل

المقتضى ، بل هو من قبيل المضاربة الممنوعة ، ورتب على ذلك قضاءه بإخلاء العين المؤجرة له بإعتباره محتجزاً إياها مع الشقة الأخرى المؤجرة منه للغير ومن ثم فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

### الحكمية

بعد الاطسملاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيمد المستشــــار المقرر والمرافعة وبعـــد المداولة .

حبث إن الطعن إستوفى أوصاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من إلحكم المطعون فيه وسائر الأوراق – تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام على الطاعن الدعوى رقم ٦٦٧٦ سنة ١٩٨١ مدنى كلي الإسكندرية بطلب الحكم بإخلاء الشقة المبينة بالصحيفة وعقد الإيجار وتسليمها له خالية ، وقال بياناً لها أنه أجر الثقة محل النزاع إلى الطاعن بمقتضى العقد المؤرخ ١٩٦١/١/١ إلا أنه أغلقها منذ أكثر من عامين وإنتقل للإقامة بشقة أخرى مملوكة له بذات المدينة بما محق له طبقاً لنص المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ طلب إخلائه منها لإحتجازه أكثر من مسكن في البلد الواحد دون مقتض وإذ تدخل المطعون ضده الثاني في الدغوى طالبًا وفضها إستنادًا إلى أنه يستأجر الشقة المملوكة للطاعن بعقــد مؤرخ ٢/٢/٢/١ ثابت التاريخ في ١٩٧٧/٢/١ ، نقد قضت المحكمة بتاريخ ٣١/٥/٣١ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطمون ضده الأول إحتجاز الطاعن لأكثر من مسكن بذات المدينة دون مقتض ، وبعد أن سمعت المحكمة شاهد المطعون ضده الأول ، حكمت بتاريخ ٢٨/٥/٥٨٢٨ برفض الدعوى ، استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالإستثناف وقم ٩٣٠٤ سنة ٤٩ ق الإسكندرية ، وبتاريخ ٧٠/٥/٢٠قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإخلاء الشقة محل النزاع وتسليمها للمطعون صده الأول خالية . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة النزمت النيابة وأمها . وحيث إن بما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول انه بجوز المالك وفقاً لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٩٩ سنة ١٩٧٧ أن عشير مسكنين مملوكين له فى الملد الواحد وفلك فى الحدود التى بجوز له فنها تأجيرهما مفروشين ومن باب أولى بجوز له التأجير حالياً ، وعلى ذلك فإن تأجير الطاعن الشقة الأخرى التى ممتلكها مناصفة مع إينه ، إلى الفير خاليه لا يعد من قبيل الاحتجاز لأكثر من مسكن ورغم تقديم صورة عقد الإبجار إلى محكمة الموضوع ، إلا أنها قضت بإخلاء العين المؤجرة له على سند من أن تأجيره لتلك الشقة يعد من قبيل المضاربة الممنوعة وبعتبر احتجازاً لاكثر من مسكن فى البلد الواحد دون مقتضى دون أن يبن أسباب الحكم إنتفاء هذا المقتضى ، الأمر الذى يعيبه ويوجب نقضه ،

وحيث ان هذا النعي سديد ، ذلك أنَّ النص في الفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ – المقابلة لنص الفقرة الأولى من آلمادة الحامسة من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ – على أنه ألا يجوز الشخص أن محتجز فی البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتض ، وفی المادة ٣٩ منه علی أنه ولا مجوز للمالك في غير المصايف والمشاتى المحددة وفقاً لأحكام هذا القانون أن يؤجر سوى وحدة واحدة مفروشة فى العقار الذي علكه ، وفي تطبيق هذه المادة يعتبر الشخص وزوجته وأولاده القصر مالكاً وأحداً ، واستثناء من ذلك بجوز للمالك أن يؤجر وحدة أخرى مفروشة في أى من الأحرال إ أو الأَغْرَاضِ الآتية ... ﴾ يَدُلُ ــ وعلى مَا جرى به قضاء هذه المُحَكَّمَة ــ أن الحظر من إحتجاز الشخص الواحد بذاته لأكثر من مسكن في المدينة الواحدة لا يسرى على الأماكن التي يؤجرها مالكها لحسابه مفروشة أو خالية للغير عملا بالرخصة المخولة له قانوناً بالمادة ٣٩ المشار إليها ، لما كان ذلك وكأن الثابت بالأوراق أن الطاعن قد تمسك أمام عكمة الموضّوع بأن الشفة الأخرى المملوكة له مناصفة مع ابنه ، إنما يؤجرها منذسنة ٧٧ خالية إلى المطعون ضده الثاني ، وقدم لها صورة عقد إبجارهـــا ، إلا أن الحـــكم المطعون فيه أقام قضاءه على سند من أن هذا التأجر للغر لا يعد من قبيل المقتضى ، بل هو من قبيل المضاربة الممنوعة ، ورتب على ذلك قضاءه بإخلاء العن المؤجرة له بإعتباره محتجزآ إياها مع الشقة الأخرى المؤجرة منه للغسير ومن م فإنه يكون قد أعطأ في تطبيق القانون ، وإذ حجبه ذلك عن محث حقيقة إستتجار المطعون ضده الثانى لهذا المسكن وإنفراده دون الطاعن بالسيطرة المادية والقانونية عليه ، فإنه يكون قد شابه أيضاً القصور في التسبيب عا يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

# جلسة ٢٥ من يونيسه سنة ١٩٨٧

بریاسة السید المستشار / یوسف أبو زید تاثب رئیس المحکمسة ، وعضویة السسادة المستشارین / أحمد نصر الجندی ، و • سحمد بها، الدین باشات ، محمد خیری الجندی واحمد ابو الحجماج •

### $(\Lambda \Lambda a)$

الطمن رقم ١٥٧٧ لسنة وه القضائية :

(۱) تقفي « اثر تقفي الحكم » ،

۲) عقد (( تكييف العقد )) ، دعوى (( سبب الدعوى )) ، استثناف ،

انتهاء محكمة الاستثناف الى التكليف الصحيح للطف - تطبيق الحكم القانوني المنطبق عليه -عدم اعتباره قصلا منها في طلب جديد ه

١ – المادة ٧/٢٦٩ من قانون المرافعات وعلى ما جرى به قضاء هذه الحكمة - تحتم على المحكمة التي تحال إليها الدعوى بعد نقض الحكم فيها أن تتج في قضائها حكم إمحكمة التقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها هذه المحكمة :

، ٢ – المقرر – فى قضاء هذه الحكة – آنه إذا إنهت محكة الاستثناف إلى التكييف الصحيح للعقد وانزلت عليه الحكم القانونى المنطبق عليه فإن ذلك لا يعتبر منها فصلا فى طلب جديد مما لا يقبل ابداؤه لأول مرة أمامها وفقاً لما تقضى به المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات.

#### الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق ومياع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المنطولة :

حث إن العامن إمعوفي أوضاعه الشكلية:

وحيث إن الوقائع _ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١١٨٧ سنة ١٩٧٦ مدئى كلى قسمنا على المرحوم ... . . . مورث المطعون ضاءهم الأربعة الأول ــ والمطعون خيدهما الخامس والسادسة طلب فيها الحسكم أصلياً بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٧٥/٦/٢٢ المتضمن آبيع المورث المذكور والمطعون ضده الخامس بصفته وكيلا عن زوجته المطعون ضدها السادسة أرضاً زراعية مساحبًا ١٥ س ٤ ط ٨ ف المبينة بالصحيفة لقاء ثمن قدره ٤٠٠ ج للفدان الواحد والتسلم وإحتياطياً بالزامها بأن يدفعا له مبلغ ١٠٠٠ج وقال بياناً للعواء أن مور شالمطعون ضدهم الأربعة الأول والمطعون ضده الخامس بصفته باعا له هذه الأرض بموجب العقد سالف البيان الذي تضمن إتفاق الطرفين على تحرير عقد البيع النهائي في مدة أقصاها خسة عشر يوماً وتعهد الطّعون ضده الخامس بالحصول على توكيل من زوجته أو الحصول على توقيعها على العقد فى خلال ثلاثة أيام وإذ امتنعا عن تحرير العقد الهائي رغم إنذارهما فقد أقام هذه الدعوى ليحكم له بطلباته . بتاريخ ١٩٧٧/١١/٣٦ قضت المحكمة برفض الدعوى ، استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستنتاف أسيوط ــ مأمورية قنا ــ بالإستثناف وقم ١٨٤ سنة ٢ هق طالباً الغاءه والحكم بطلباته. بتاريخ ١٨٠/١٢/١٨ قضت الحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبصحة وأنفاذ عقد البيع بالنسبة لمساحة ٢ س ١١ ط ٥ ف وبإلزام المطعون ضده الخامس بأن يدفع للطاعن مبلغ ١٠٠٠ ج . طعن المطعون ضدهم الخمسة الأول فى هذا إلحكم بطويق النقض بالطعن رقم ٣٦٣ سنة ٥١ ق . بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٧ قضت محكمة التقض بتقض الحُسكم وإحالة القضية إلى محكمة إستثناف قنا ، بتاريخ ١٩٨٥/٤/٤ الشَّفْن . أودعت النيابة مدَّ كرة أبدت فها الرأى برفض الطفين بعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة وأمها :

وحيث إن العلمن أقيم على خمسة أسباب ينمى الطاعن بالأول والثالث منها على الحكم المطعون فيه البطلان وعمالفة الثابت بالأوراق وفى بيان ذلك يقول ان العقد سند الدعوى هو عقد "بيع "بات تم بإبجاب من البائع وقبول من المشترى فى مجلس العقد غير أن محكة الاستثناف فسرته بأنه وعد بالبيع ملزم لجانب واحد رغم إنها لم تطلع على هذا العقد لعدم ضمه إلى ملف الاستثناف بعد نقض الحكم والإحالة وهو ما يعيب حكمها بالبطلان ومخالفة الثابت بالأوراق:

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كانت المادة ٢/٢٦٩ من قانون المرافعات – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – تحمّ على المحكمة التى تحال الما الدعوى بعد نقض الحكم فيها أن تتبع في قضاءً حكم عكمة التقض في المسألة القانونية التى فصلت فيها هذه المحكمة وكان الثابت أن عحكمة النقض قد نقضت الحكم الاستثنافي الأول وإنبت في قضائها إلى تكييف العقد صند الدعوى بأنه وعد بالبيع من جانب واحدهوجانب الواعدين المطعون ضدهم—وإذ الترمت عجمة الاستثناف التى احيلت إليها القضية بذا التكييف إعمالا لحكم المادة ٢/٢٦٩ من قانون المرافعات فلا عليا بعد ذلك أن هي لم تطلع على العقد المذكور ويكون النبي على حكمها المطعون فيه بالسبب الأول – أيا كان وجه الرأى فيه حاسر منتج وبالسبب الثالث على غير أساس.

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيانه يقول ان محكمة التقض قضت بنقض الحسكم الاستثنافي الأول وكيفت العقد سند الدعوى بأنه وعد بالبيع ملزم للجانبين وأن إيجابا وقبولا قد تما بالوعسد وكان يتعين على محكة الاستثناف المحال إليها أن تلتزم حكم محكة النقض في هذا الحصوص غير أن الحكم المطعون فيه قد خالفه وكيف المقد بأن وعد بالبيع ملزم لجانب واحد عو جانب البائع وهو ما يعيبه عمدائية القائر ن :

وحيث إن إلعاص ينمى بالسب الرابع على الحسكم المطعون فيه متألفة القانون والحطأ في تطبيقه وفي بيانه يقول ان قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم إالابتدائي الذي قضى برفض دعرى الطاعن بصحة وتفاذ عقد البيع على سند من أنه وعد بالبيع قد إنطوى على قضاء في طلب جديد طرح لأول مرة أمام محكمة الاستثناف بمنع قبوله وقد حالت قوة الأمر المقضى التي حازها هذا القضاء بين الطاعن وإقامة دعوى جديدة بصحة ونفاذ الوعد بالبيع وهو ما يعيد بمخالفة القانون والحائ في تطبيقه.

وحيث إن هذا النمى غر سديد ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة إنه إذا إنتهت محكمة الاستثناف إلى التكييف الصحيح للعقد وأنزلت عليه الحكم القانوني المنطبق عليه فإن ذلك لا يعتبر منها فصلا في طلب جديد ممسا لا يقبل إبداؤه لأول مرة أمامها وفقاً لما تقضى به المادة ٣٣٥ من قانون المرافعات وكان الحكم المطعون فيه قد انبع حكم محكمة التقض بشأن تكييف المعقد سند الدعوى بأنه وعد بالبيع ورفض القضاء بصحته ونفاذه على سند من سقوط الوحد لعدم إظهار الطاعن رغبته في إبرام المقد خلال الأجل المتفق عليه فإنه يكون قد الزم صحيح القانون ويكون النمى عليه بهذا السبب على غير أساس ج

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الخامس على الحكم المطمون فيه القصور وفى بيانه يقول ان الحسكم المطمون فيهقضى ضمنياً برفض التعويض دون أن يورد أسباباً بشأنه وهو ما يعيبه بالقصور ويستوجب تقضه. وحيث إن هذا النعى مردود ذاك أنه لما كان ما أثبته الحسكم المطعون فيه وبما لم يكن محل نعى — من أن الطاعن لم يظهر رغبته فى إبرام العقد إلا بعد إنقضاء الأجل المحدد لذلك فسقوط الوعد بالبيع من تلقاء نفسه يؤدى إلى ما رتبه عليه من نئى إخلال الواعدين — المطعون ضدهم — بإلتزامهم ويكنى لحمل قضائه برفض طلب التعويض فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أسامى :

ولمسا تقدم يتعين رفض الطعن : .

# جلسة ٢٥ من يونيسه سنة ١٩٨٧ .

برياسة السيد المستشار / يوسف أبر زيد نائب وليس المحكمة ، وعضوية السسسادة المستشارين / أحمد نصر الجندى ، د • محمد بهاء الدين باشات ، محمد خيرى الجندى وأحمد ابر الحجماج •

# (141)

### الطعن رقم ١٨٤٤ لسنة ٥٣ القضائية :

### (۱) بيع « دعوى صحة التعاقد » • دعوى •

تعديد الارض المحكوم باثبات صفحة التعاقد عنها • العبرة فيه بما ورد في العقد لا بعســــا ورد في الصحيفة •

### (۲) بيع « دعوى صحة التعاقد » ، تسجيل ،

تبون الأفضلية لرافع دعوى صحة التعاقد • م ١٧ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ • مناشها • أن يكون الهميع المحدد في صحيفتها هو ذاته المهيم محل الهميم - علمة ذلك -

### ۳) بيع « دعوى صحة التعاقد » • تسجيل •

منايرة حدود المبيع في صحيفة دهوى صحة التماقد لتلك الواردة بعقد البيع · لا يحول دون قيام الاتر للترتب على تسجيل الصحيفة طائبا ان المفايرة ليس من شانها التجهيل بحقيقة تطابق المبيم في كل مفهما ·

 المقرر في قضاء هذه المحكمة أن العبرة في تحديدالأرض المحكوم بإثبات صحة التعاقد عبا مما دون في خلك العقد الذي بيعت موجبه لا مما يكون قد ورد في صحيفة دءوى صحة التعاقد.

٢ - الأفضلية لا تثبت لرافع دعوى صحة التعاقد - وفق نص المادة ١٧ من قانون الشهر العقارى رقم ١١٤٤ لسنة ١٩٤٦ - إلا إذا كان مستحقاً لما يدعيه وهو لا يكرن كذلك إلا إذا كان المبيع المحدد في صحيفة الدعوى هو ذاته المبيع الذي كان عملا لمبيع ، لأن أساس الشهر هو إتحاد العقار في كل من التصرف وإشبار التصرف .

٣- من كانت المغايرة في بيان الحدود الواردة في جميفة الدعوى المسجلة
 لا تجهل محقيقة إنطباق المبيع المبين جا على المبيع الوارد بعقد البيع قان أثرت تسجيل الصحيفة بظل بالقيا منتجاً لآثاره قبل الكافه .

### المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق ومياع التقرير الذي تلاه السيد المستشار؟ المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع ــــجلىما يبينهن الحكم المطعون فيه وسائر الأوراقــــ تتحصل فى أن الطاعثين أقاموا الدعوى رقم \$١٩٨٠/٤٦٠ ملـنى كلى سوهاج على المطنون ضدهم طالبين الحكم بشطب التسجيلات الموقعه على الأرض المبينة بالصحيفة والموضحة أيضاً بصحيفة الدعوى رقم ١٩٨٠/٢٠٥٤ مدفئ كلى سوهاج وإعتبارها كأن لم تكنوقالوا بياناً لهـــا أن مورثهم للرحوم... ٠٠٠ إِشْرَى وَآخِرُ أَرْضًا زَرَاحِيةُ مُسَاحَبًا ٢ فَ شَيْوِعًا في ١٩ س ، ١٠ ط ، ٤ ف بزمام طنطا بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٧/٩/١٩ قضى بصحته ونفاذه – ضد البائمين ــ في الدعوى رقم ٧٧/١٨٧٤ ملني كلي سوهاج التي سمات صيفتها في ١٩٧٨/٥/٤ ، وعند التأشير بمنطوق الحكم على هامش تسجيل الصحيفة تبين لم أن المطعون ضده حصل على حكم في الدعوى رقم ٢٠٥٤ لسبة ١٩٧٨مدنى كلي سوهاج ضيد نفس البائمين بصحة ونفاذ عقد بيع مساحة ٧٢ط ، ١ف من الأرض المبيعة لم شيوعاً في المساحة سالفة الذكر ، وصمل صيفتها في ١٩٧٨/٤/٢٦ وأشر له ألشهر البقاري في ١٩٨٠/٧/٢٠ عنطوق الحسكم على هايش تسجيل الصحيفة ، وامتنع عن التأشير عنطوق الحكم السادر لم على هابش تسجيل صيفة دعواهم عجة أسقية تسجيل صيفة المطعون ضده رغ إختلاف حدود العقار الوارد بها عن حدود العقار الوارد يعقد شرائه ، فأقامو اللحوى ليحكم بطلباتهم لدبت المحكة خبر أ وبعد أن

أودع تقريره قضت بتاريخ ١٩٨٧/١١/٧٧ برفض الدعوى. استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى عكمة إستثناف أسيوط ومأمورية سوهاج، بالإستئناف رقم ٥٨/٩ ق طالبن الغاءه والحكم بطلباتهم . بتاريخ ١٩٨٣/٥/٧ قضت المحكمة بالتأييد . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق التقض. أودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة إنظره وقبها الترمت النبابة رأبها و

وحث إن الطعن أهم على سبب واحد ينهى به الطاعنون على الحكم المعامون فيسه القصور والحطأ في تطبيق القانون ، وفى بيانه يقولون الهم تسكوا أمام عكمة الموضوع بدفاع قوامه أن الحكم الصادر للمعلمون ضده فى الدعوى رقم ١٩٧٨/٢٠٥٤ مدنى كلى بسوهاج قضى بصحة العقد عن أرض مساحها ٢٧٧ م، ١ف يحوض الجناين ثمرة ٢٧ شيوعاً فى ١٧س ، ١٠ م ي عن كما هو موضح بالعقد ولم يشر فى منطوقه إلى التحديد الوارد فى صيغة الدعوى ، ومن ثم لا يكون لتسجيل تلك الصحيفة أسبقية على تسجيل صيغة دعوى الطاعنين رقم الا بكون المسجيل تلك الصحيفة أسبقية على الحسيل مسيغة دعوى الطاعنين رقم الا بكون المسجيل تلك الصحيفة رغم اختلاف حدود الحرض الواردة بها عن حسلود الأرض على عقد البيع ، وقضى برفض الدعوى ، وهو ما يعبه بالقصور والحطأ في تطبيق القانون ويستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النمى غير سديد ذلك أنه لماكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن العبرة في تحليد الأرض الحكوم بإثبات صمة التعاقد عنها عا دون في العقد الذي بيعت عوجبه ، لا عا يكون قد ورد في صيفة دعوى صمة التعاقد وأن الأفضلية لا تثبت لرافع دعوى صمة التعاقد – وفق نص المادة ١٧ من قانون الشهر العقارى رقم ١١٤ استة ١٩٤٦ إلا إذا كان مستحقاً لما يدعيه ، وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان المبيع المحدد في صيفة اللحوى هو ذاته المبيع المذى كان محلا البيع لأن أساس الشهر هو إتحاد العقار في كل من التصرف وإشهاد التصرف ، إلا أنه مني كانت المفايرة في بيان الحسدود الراودة في صيفة الدعوى المسجلة لا تجهل عقيقة إنطباق المبيع المبين ما على الراودة في صيفة الدعوى المسجلة لا تجهل عقيقة إنطباق المبيع المبين ما على

المبيع الوارد بعقد البيع ، فإن أثر تسجيل الصحيفة يظل باقياً منتجاً لآثاره قبل الكافة ، وكان حكم محكمة أول درجة قد أقام قضاءه وفى حدود سلطته الموضوعية سه برفض الدعوى على ما ثبت لديه من تقرير الحير أن التصرفين المعاهرين الطاعنين والمعاهون ضده من الناحية الفتية عن عين واحدة من الأرض ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد هذا القضاء يكون قد أصاب صحيح التانون والايمييه ما إستطرد إليه من تزيد غير الازم لحمل قضائه ويكون النعى عليه على غير أساس :

ولمسنا يتقدم يتعين رفض الطعن .

# جلسة ٢٥ من يونيسه سنة ١٩٨٧

" برياسة السيد المستعملة (/ يوسف أبل فريد فألب وليس المحكمة ومفسوية السيادة المستعمليين (آلمبد تحصر المستعم و و " تسبقة بهاء الدين بالخملت و بحسد خميري المجتدى واحدة إبر الحجاج و ...

# ()

## أَلْمُن رَقِم ٢٢٥٦ لسنة ٢٥ القضائية :

(۱) تزوير ، معكبة الوضوع ،

للمحكمة أن تتفيى من تلقاء تلسبها يرد وبطلان أية ورُقة وأن كم يَدَّع أمامها بالتزوير -حسبها **بيان القرو**ف والقرائل التي تهيمت منها ظا**لك - م 1/8/ البات -**

(٢) بطلان ٠ بيع ٠ اثبات ٠ تزوير ٠

ره وبطلان مقد البيع لا يعني پطلان الاتفاق خاته وائما پطلان الروقة الخبتة له · جوالا انبات حصول الاتفاق بأي دليل آخر مقبول قانوفا ·

۱ - بجوز للمحكمة وفقاً لنص المادة ١/٥٨ من قانون الإثبات - وعلى سماجرى به قضاء هذه الهكمة - أن تحكم من لقاء نفسها برد أية ورقة - وبطلام - وإن لم يدع أمامها بالتزوير بالإجراءات المرسومة في القسانون إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من "ظروف الدعوى أنها مزورة ، وحسها أن تبين في حكمها الظروف والقرائن التي تبينت مها ذلك .

۲ — الحكم برد وبطلان عقد البيع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إنما يعنى بطلان الورقة المثبته له ، وان كان لا يعنى بطلان الاتفاق ذاته ولا عول من ثم دون إثبات حصوله بأى دليل آخر مقبول قانوناً.

### المحكمسة

بعد الاطلاع على الأوراق ومياع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

إ حيث إن الطعن إستوفي أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائم على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق 
تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى وتم ١٩٧٩/١٧١٢ مدنى كلي بي سويف على المطعون ضده طالباً الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ بين ١٩٧٧/١٢١ الصادر له من المرحوم ... .. مورث المطعون ضده بين ٣٧ سبم بالمحقد لقاء نمن مقداره ١٩٥٠ و والتسليم . ادعى المطعون ضده بتر وير العقد وبعد أن أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وسمعت الشهود قضت بتاريخ ١٩٨١/١/٩ برد وبطلان عقد البيع ، وبتاريخ ١٩٨١/١/٩ برد وبطلان عقد البيع ، وبتاريخ ١٩٨١/١/٩ بين سويف بالإستئناف رقم ١٩٨١/١/٩ قضت بتأييد الحكم له بطلباته . بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢ قضت بتأييد الحكم فيا قضى به من رد وبطلان عقد البيع وبتاريخ ١٩٨٢/٤/٢ قضت بتأييد الحسكم من رد وبطلان عقد البيع وبتاريخ ١٩٨٢/٤/٢ قضت بتأييد الحسكم الصادر برفض الدعوى طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، أودعت السادر برفض الدعوى طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، أودعت مشورة فحددت جلسة لنظره وفها الترمت النيابة رأسا :

وحيث إن الطعن أقيم على سبين ينعى الطاعن بأولها على الحكم المطلوب فيه الحطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن إدعاء المطعون ضده بالنزوير على جقد البيع قد انصب على أن توقيع مورثه مزور عليه ، وأنه بوجد بالعقد كشط وتصنحيح في بعض بياناته دون أن يبن ماهية الحقيقية الى تفرت بهما أو يثبت حصولها بعد توقيع مورثه على العقد ، وإذ أم يثبت المطعون ضده تزوير التوقيع المقدوب لمورثه على العقد ، وإذ أم يثبت المطعون فيه عن ذلك وأيد الحكم المطعون فيه عن ذلك وأيد الحكم الإبتدائي فيا قضى "به من رد وبطلان عقد البيع على صند من وجود كشط الحكم القانون على سند من وجود كشط وتضميح في بعض بياناته يكون معياً بالحطأ في تطبيق الثانون عائيستوجب نقفه .

وحيث إن هذا النمي مردود ذلك أنه بجوز المحكمة وفقاً لنص المادة ١/٩٨٠ من قانون الإثبات ـ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـ أن تحكم من تلقائه نفسها برد أية ورقة وبطلانها ــ وان لم يدع أمامها بالتزوير بالإجراءات المرسومة في القانون ــ إذا ظهر لها مجلاء من حالها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ، وحسبها أن تبين فى حكمها الظروف والقرائق التى تبيئت منها ذلك ، لما كان ذلك وكان الحسكم المطعون فيه – الذى أيد حكم محكمة أول درجة – قد استعمل الرخصة المخرلة له فى المادة المذكورة وإنهى إلى القضاء برد وبطلان حقد البيع سند الدعوى الظهر له من وجود كشط وتصحيح فى اسم الطاعن (المشترى) وفى قدر المساحة المبيعة وما قرره شاهدى المطمون ضده من أن المورث لم يبع المساحة موضوع العقد ، وهو ما يكنى لحمل فقائه برده وبطلانه سويكون النمى عليه بهذا السبب على غير أساس ه

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والإخلال محق اللفاع ، وفى بيان ذلك يقول أنه _ إزاء عدم إثبات المطعون ضده تزوير توقيع مورثه على عقد البيع سند الدعوى _ طلب أمام محكمة الاستئناف تمكينه من إثبات باقى بيانات العقد _ بعد الحكم بردد وبطلانه إلا أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن الطاعن طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن مورث الطاعن قد وقع على عقد البيع ، ورتب على ذلك وفضه تحقيق دفاعه وهو ما مصه عمنالفة الثابت بالأوراق والإعلال كي الدفاع ويستوجب نقضه ه

وحيث إن هذا النمى مردود ذلك أن الحكم برد وبطلان عقد البيع – وعلى أما جرى به قضاء هذه المحكمة – إنما يمنى بطلان الورقة المثبته له ، وإن كان لا يعنى بطلان الاثفاق ذاته ، ولا يحول من ثم دون إثبات حصوله بأى دليل آخر مقبول قانوناً لما كان ذلك وكان الثابت بمحضر جلسة ١٩٨٧/٣/٠ أمام محكمة الاستئناف – أن المطاعن طلب إحالة المدعوى إلى التحقيق لإثبات يلقى بيانات المحرو الذي كان قد قضى بوده وبطلانه ، وهو منه لا يعد طلباً بإثبات التصرف موضوع هذا المحرو فن ثم يكون منه دفاع ظاهر الفساد لا على الحسكم المطعون فيه إن التحق عن إجابة طلب تحقيقه ويكون النمى جنّا السبب على غير أساس ،

ولمسا تقدم يتعبن رفض الطعن :

# جلسة ٢٨ من يونية سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ أحمد ضياء عبد الرازق تائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشاوين/ عبد الثمم أحمد يركة تأثيه وئيس المحكمة ، طلمت أمن صادق ، محمد عبد القادر سعير وعبد الدال السمال •

# $(\Lambda\Lambda\Lambda)$

الطمن رقم ١١٨٠ لسنة ٥٢ القضائية :

عبل (( اجر العامل )) ، تقادم « تقادم مسقط )) ،

سقوط جزء من أجر العامل بالتقاهم بعضى تحسن سنوات من تاريخ استحقاله حتى تاريخ الخامة الدعوى • مطالبة العامل بالجزء الياقى الذى لم يسقط • استعرارها مطروحة على المحكمة دون حاجة لتصر العامل طلباته على هذا الجزء • م ٣٥٠ مدنى •

ماد نص المادة ٣٧٥ من القانون المدنى أنه إن كان أجر العـــامل من الحقوق الدورية المتجددة التى تتقادم محمس سنوات ، طالما أن رب العمل قد تحسك سدًا التقادم أمام محكمة الموضوع ، إلا أنه بالنسبة لأجره الذى لم تنقض ـــ من تاريخ إستحقاقه وحتى تاريخ رفع الدعوى (تاريخ المطالمة) - هذه المدة فلا يسقط بالتقادم ويظل طلبه بالنسبة له مطروحاً على المحكمة إلى أن تفصل . فيه دون حاجة إلى أن يعدل العامل طلباته وقصرها على هذا الأجر ، وإذ التزم فيه دون حاجة إلى أن يعدل العامل وقضى بسقوط حتى المطعون ضده في المطالبة بفروق الأجر في الدعوى في ١٩/١/٧٧ بفروق الأجر التي لم تتقادم سندة ، بالتقادم وبإلزام الطاعنة أن تؤدى له فروق الأجر التي لم تتقادم سذه المدة ،

#### المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السيد المسئشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة : حيث إن الطعن إستوفي أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل فى آن المطعون ضده أقام الذعوى رقم ١٢٤٦ لسنة ١٩٧٩ عمال كلي إسكندرية على الشركة الطاعنة بطلب الحكم بإلزامها أن تؤدى له مبلغ ١٤٢٤٠,٠١٥ جقيمة فروق الأجر المستحقة له وقال بيساناً لدعواه أن سبق أن أقام الدعوى رقم ٨٦٦ لسنة ١٩٧٧عمال كلي إسكندرية على الطاعنة وقد قضى فها بأحقيته للفئة المالية إعتباراً من ١٩٧٣/٧/١١ وإذ تأيد هذا الحكم بالحكمُ الصادر في الاستثناف رقم ٦٤٩ لسنة ٣١ ق عمال إسكندرية وامتنعت الطاعنة عن دفع فروق الأجر المستحقة له عن المدة من ١٩٧٣/٨/١ حَى ١٩٧٩/٧/٣١ نتيجة هذه الترقية فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان . ندبت المحكمة خبراً في الدعوى . وبعد أن قدم الحبر تقريره حكمت في ١٩٨١/١/١٥ برفض الدفع المبدى من الطاعنة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فها ويسقوطُ حتى المطعون ضده في المطالبة بفروق الأجـر فيا زاد على خس سنوات سابقة على رفع الدعوى فى ١٩٧٩/١٠/٤ وبإلزام الطاعنة أن تؤدى له مبلغ ١٠٠٩٫٤٦٤ ج قيمة فروق الأجر المستحقة له ُ الحكم بالإستثناف رقم ١٩٩٩ لسنة ٣٧ قءال إسكندريَّة . وبتاريخ ١٩٨٢/٢/٨ حكمتُ المحكمة بتأييد اللحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق التقض . وقدمت النيّابة مُذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن أعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأسها .

وحيث إن الطمن يقوم على سبب واحد تنمى به الطاعنة عـلى الحسكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه على أن حتى المطعون ضده في المطالبة بقروق الأجر المستحقة له نتيجة الترقية فيا زاد على خسر، سنوات سابقة على رفع الدعوى قد سقط بالتقادم عملا بنص المادة ٣٧٥ من الفانون المدنى وأما فروق الأجر التي لم تمضى على

إستحقاقها هذه المدة فلم يسقط حقه فى المطالبة بها وماكان مجوز المحكمة أن تقضى له بأية فروق أجر سواءكانت هذه الفروق قد انقضى على استحقاقها خس سنوات سابقة على رفع الدعوى أو لم يتقض على إستحقاقها هذه المدة مادامت الطاعنة قد تمسكت بهذا اللغم ولم يعدل المطعون ضده طلباته ويقصرها على فروق الأجر التى لم يمض على إستحقاقها خمس سنوات سابقة على رفع الدعوى ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النمى غير سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٧٧٥ من القانون المدنى تنص على أن ويتقادم بحمس سنوات كل حق دورى متجدد ولو أقر به المدين ، كأجرة المبانى والأراضى الزراعية ومقابل الحكر، وكالفوائد والإيرادات المترتبة والمهايا والأجور والمعاشات ، ومفاد ذلك أنه وان كان أجرالهامل من الحقوق اللورية المتجددة التي تتقادم بحمس سنوات ، طلما أن رب العمل قد تمسك جدا التقادم أمام محكة الموضوع ، إلا أنه بالنسبة لأجره الذى لم تنقض – من تاريخ إستحقاقه وحتى تاريخ رفع الدعوى – (تاريخ المطالبة) هذه المدة فلا يسقط بالتقادم ويظل طلبه بالنسبة له مطروحاً على المحكة إلى أن تفصل فيه دون حاجه إلى أن يعدل العامل طلباته ويقصرها . على الحكمة إلى أن تفصل فيه دون حاجه إلى أن يعدل العامل طلباته ويقصرها . المطعون ضده في المطالبة بفروق الأجر فيا زاد على خمس سسنوات مسابقة المطون ضده في المحاعدي في ١٩٧٩/١٠٤ بالتقادم وبإلزام المطاعنة أن تؤدى له فروق الأجر التي علم سبنوات مسابقة فروق الأجر التي عليه جدا السبب على غير أساس .

# جلسة ٢٩ من يونية سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / محمد ابراهيم خليل قائب رئيس المحكمة وعضوية السساوة المستشارين/ محمد طعوم تاتب وثيس المجيكمة ، ذكري المسرى ، مدر توفيق ومحمد السكرى ،

# (114)

الطمن رقم ۱۱۹ لسنة )ه القضائية : ضرائب (( ضريبة الاستهلاك )) ، جمارك

الشريبة على الاستهلاك • ليست من الشمائب أو الرصوم الجمركية الملحقة بها • الاعلمُّ الحواره بالمبادة السادسة من القانون وقع ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشأت النندقية والسياحية لا يستد الى وسم الاستهلاك • علمة ذلك •

الضريبة على الاستهلاك ليست من الضرائب أو الرسوم الجمركية أو تلك الملحقة بها ، ذلك أن مؤدى ما نصت عليه المواد ١ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩٠ ، ٩٤ من قانون الجارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمادتان الأولى والثانية من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ بفرض رسسوم إستهلاك على بعض السلع والتي تخضع لأحكامها فحسب واقعة النزاع ، أن الضرائب والرسوم الجمركية تفرض على البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية أو تسحب من المناطق الحرة للإستبلاك المحل كما لوكانت مستورده من الخسارج وطبقاً لحالتها بعد التصنيع ولو إشتملت على مواد أوليه محلية وكذلك على بعـض البضائع التي تخرج من البلاد في الحالات التي يرد في شــــأنها نص خاص ومن بين أغراض فرضها تحقيق نوع من الحاية للصناعات الوطنية وكدعم لهــــا في مواجهة منافسه الصناعات الأجنبية التي قد تتميز علمها من حيث الجودة أو السعر أما رسوم الاستهلاك فهي تفرض على بعض السلع المنتجه أو المصنعه داخل البلاد وخارج المناطق الحره تمجرد بيعها فعلا إلى المستهلك أو حكماً بسحها من أماكن تصنيعها أو تخزينها وكذلك على بعض السلع المستوردة فعلا أوحكما ويدخل في صناعتها مواد محلية بقصد ترشيد الاستهلاك وتحقيق مساهمة فعالة من القادرين في موازنة منزانية الدولة وتنفيذ المشروعات التي يعوق نقص موارد الدولة المالية إمكانيتها في تنفيذها على النحو المطلوب لدفع عجلة التنمية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلبها الاحتياجات القومية مع مراعاة مبدأ العداله الضريبية وهي بذلك تختلف عن الضرائب والرسوم الجمركية ولا تندرج تحت مدلولها وقد خلا قانون فرضها من الإشارة إلى قانون الجمارك ، كما نصت المادتان ١٠٣، ١٠٣، من القانون الأخير على كيفية رد الضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك والإنتاج السابق تحصيلها وتعين المصنوعات التي ترد عها وهو ما يؤكد تحقق المفايرة بين الضريبتين وأن المصنوعات التي ترد عها وهو ما يؤكد تحقق المفايرة بين الضريبتين وأن الضريبة على الاستهلاك ليست من الضرائب والرسوم الجمركية ، لما كان ذلك وكان الحكم المطمون فيه قد خلص صحيحاً إلى أن الإعفاء الوارد في المادة السادسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٧ لا يمتد إلى رسم الاستهلاك المقرر على السادسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٧ لا يمتد إلى رسم الاستهلاك المقرر على الثالجة التي استوردها الطاعن لحساب منشأته السياحية فإن النعي عليه بالحطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد.

### الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكليه :

وحيث أن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعن أقام اللحوى رقم ٢٢٤ سنة ١٩٨١ تنفيذ مصر الجديدة على المطعون ضدهما بطلب الحكم بعدم الاعتداد بالحجز الإدارى المتوقع بتساريخ ٢٩/١٠/٤ على ثلاجسة ديب فريزر بمطع و بالمسيرا ، وفاء للمبلغ ١٣٩٣/٢٦٠ ج قيمة رسم إسهلاك عن الشهادة الجمركية رقم ٤٨٠٥ فى ١٩٧٧/٨٣ إستناداً إلى أن المطع سياحى ومنقولاته معفاه من الرسوم الجمركية عملا بالمادة ٢ من القانون رقم ١ لسنة ٧٣ بشأن المنشآت الفندقية

والسياحية وأن الحجز قد وقع لذلك باطلا . وبتاريخ ١٩٨١/١٠/٢ ندبت عكمة أول درجة خبراً فى الدعوى وبعد أن قدم تقريره حكمت بتساريخ ١٩٨٧/١٢/٢ المرابع ١٩٨١/١٠/٢ من الإسكندرية ، وبتساريخ ١٩٨٤/١/١ حكمت المحكم بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحسكم بطريق النقض ، بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحسكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مدكرة أبدت فهما الرأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جاسة لنظره وفها النزمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على مبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ١ سنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية قد أعقت المستاز مات التى تستورد لبناء تلك المنشآت أو تجهيزها أو تجديدها من الفرائب والرسوم الجمركية بصفة عامة ومنها ضريبة الاستهلاك كما نص القانون رقم ١٩٣٣ سنة ١٩٨١ الحاص بالفريبة على الاستهلاك على إستمرار الممل بالإعفاءات المقررة بالقوانين والقرارات لبعض السلع الواردة بالجلول المرافق ومنها الثلاجات وإذ إنهى الحكم المطعون فيه إلى عدم إعفاء الثلاجة المحبوز علها من ضريبة الاستهلاك رغم أنها من مستلزمات منشأة سياحية فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النمى مردود بأن الضريبة على الاستهلاك ليست من الضرائب أو الرسوم الجمركية أو تلك الملحقة بها ، ذلك أن مؤدى ما نصت عليه المواد ١ ، ٥ ، ٢ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ٥ من قانون الجهارك العسادر بالقانون رقم ٣٦ سنة ٣٧ والمادتان الأولى والثانية من القانون رقم ٣٦ سنة ١٩٧٧ بفرض رسوم إستهلاك على بعض السلع والتي تخضع لأحسكامها فحسب واقعة النزاع ، أن الفرائب والرسوم الجموكية تفرض على البضائح التي تدخل أراضي الجمهورية أو تسحب من المناطق الحرة للإستهلاك الحلى كا لو كانت مستوردة من الخارج وطبقاً لحالها بعسد التصقيع ولو إشتملت

على مواد أولية محلية وكذلك على بعض البضائع التي تخرج من البلاد في الحالات التي يرد في شأنها نص خاص ومن بن أغراض فرضها تحقيق نوع من الحاية السناعات الوطنية وكدعم لهـا في مواجهة منافسه الصناعات الأجنبية التي قد تتمنز علما من حيث الجودة أو السعر أما رسوم الاستهلاك فهي تفرض على بعض السلم المنتجة أو المصنعه داخل البلاد وخارج المناطق الحرة بمجرد بيعها فعلا إلى المسْهلك أو حكماً بسحها من أماكن تصنَّيعها أو تخزينها وُكذلك على يعض السلم المستوردة فعلا أو حُكمًا ويلخل في صناعتها مواد محلية بقصد ترشد الاستبلاك وتحقيق مساهمة فعاله من القادرين في موازنة منزانية الدولة وتنفيذ المشروعات التي يعوق نقص موارد الدولة المالية إمكانيتها في تنفيذها على النحو المطلوب لدفع عجلة التنمية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلبها الاحتياجات القومية مع مراعاة مبدأ العدالة الضريبية وهي بذلك تختلف عن الضرائب والرسوم الجمركية ولا تندرج تحت مدلولها وقد خلا قانون فرضها من الإشارة إلى قانون الجارك كما نصت المادتان ١٠٣ ، ١٠٣ من القانون الأخير على كيفية رد الضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك والإنتاج السابق تحصيلها وتعين المصنوعات الني تردعنها وهو ما يؤكد تحقق المغايرة بنالضريبتن وأن الضريبة علىالاستهلاك ليست من الضرائب والرسوم الجمركية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص صحيحاً إلى أنَّ الإعفاء الوارد في المادة السادسة من القانون رقم ١ سنة ١٩٧٣ لا يمتد إلى رسم الاستهلاك المقرر على الثلاجة التي إستوردها الطاعن لحساب منشأته السياحية فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن :

## جلسة ۳۰ من يونيه سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار/يحين الرفاعي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ جرجس اسحق تائب وثيس المحكمة ، د • وقعت عبد الجيد ، السيد السنياطي و احد مكي .

## (19+)

الطعنان رقمة ١٧٥ ، ٥٣١ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) وكالة « تجاوز حدود الوكالة » « الوكالة الظاهرة » عقد « أثر المقد » ٠
 حكم ‹‹ تسبيبه » ٠

التصرفات التى يعقدها الوكيل خارج حدود وكالته · الاصل عدم نفاذها فى حق الاصسيل 
الا بأجازته · الغير الذى يتعاقد مع الوكيل ، التزامه بالتحرى عن صسفة الوكيل وحدود الوكالة 
واتصراف الرحا الى الأصسيل · اسسهام الأصسيل بخطته فى خلق مظهر خارجى من شائه ايهام 
الغير حسن النبية بالاساع الوكالة لهلمه التصرفات · مؤداه · للغير الحق فى التعسك بالصراف 
الهير حسن النبية بالاساع الوكالة لهلمه التصرفات ، مؤداه · للغير الحق فى التعسك بالصراف 
الرحا الى الأصيل عنى صلك فى تعامله صلوكا مالوقا لا يقويه خطا غير مقتل · ( مثال )

#### ۲) بیع « دعوی صحة التماقد » •

دهوی صحة التعاقد • اتساعها لبتیت ملکیة البائع للبیح کله أو بعضه _ النزام المحکمة ببحث علم الملکیة • مناطه • أن تکون منار منازعة آمامها بنن الخصوم •

### (١) شيوع سجيل ، قسمة ، بيع

تسجيل البيح السادر من جميع الشركاء المستاعين لهوه مفرز من المقار السالع - اثره -نقل ملكية الجزء الجبيع الى المُعترى مفرزا دولَ توقف على ابرام عقد آخسر بقسمة المقار أو بافراز القدو للهيم *

١ – الأصل أن تصرفات الوكيل الى يعقدها خاوج حدود الوكالة لا تكون نافده فى حق الأصيل إلا بإجازته وعلى الفرر الذى يتعاقد مع الوكيل أن يتحرى صفته وحدودها ويتثبت من إنصراف أثر تعاقده إلى الأصيل ، فإذا قصر فى ذلك تحمل تبعه تقصيره ، إلا أنه إذا أسهم الأصيل تحفقه سلباً أو إنجاباً فى خلق مظهر خارجى من شأنه أن يوهم الفير حسن النية وبجعله معذوراً فى إعتقاده بإنساع الوكالة لهذا التصرف فان من حتى الفير فى هذه الحالة – وعلى ما جرى به قضاء هذه الحكمة – أن يتمسك بإنصراف أثر التصرف إلى أساس الوكالة الظاهرة ، منى كان هذا الفير قد سلك فى تعسامله الأصيل على أساس الوكالة الظاهرة ، منى كان هذا الفير قد سلك فى تعسامله

سلوكا مألوقا لا يشوبة خطأ غير معتفر ، إذكان ذلك وكان الحسكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن المطعون ضده الثانى كان وكيلا ظاهراً عن زوجته المطعون ضده الثانى كان وكيلا ظاهراً عن زوجته المطعون ضدها الأولى في إبرام عقدى البيع ، وإستخلص الحكم هذه الوكالة الظاهرة من قيام رابطة الزوجية بيبما ومظهر رب الأمرة وفقاً للمادات السائدة عليه بلق الوحدات ، وقيامه بتسليم الشقق المبيعة إلى المشرى عقب البيم ، وتولى قبصه أقساط المن جميعها بإيصالات عديدة أصدرها بصفته وكيلا عن زوجته وولياً طبيعياً على أولاده ، وكل ذلك دون إعراض من الزوجة منذ حدث التعاقد في عام ١٩٧٨ ، وكان هذا الاستخلاص سائعاً وله أصل ثابت بالأوراق ومؤدياً إلى ما إنهى إليه الحكم وكافياً لحمل قضائه في هذا الخصوص فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ولا شابه قصور في التسبيب .

٧ – لأن كانت دعوى صحة التعاقد تتسع لبحث ملكية البائع للمبيع كله أو بعضه حتى يتمكن المشترى عن طريق هذه الدعوى من تنفيذ الترامات البائع التي من شأنها نقل ملكية المبيع إليه ، إلا أن مناطالترام عكمة الموضوع ببحث هذه الملكية أن تكون مثار منازعة أمامها بين الخصوم ، فإذا لم يشر أحد مهم لدمها نزاعاً في هذه الملكية فلا على المحكمة إذا لم تجد علا لبحثها . .

٣ ــ تسجيل البيع الصادر من جميع الشركاء المشتاعين لجزء مفرز من العقار الشائع يترتب عليه نقل ملكية الجزء المبيع مفرزاً إلى المشترى ولا يتوقف على إبرام عقد آخر بقسمه العقار أو بإفراز القدر المبيع .

#### المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداواة . حيت إن الطعنن إستوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق_ تتحصل فى أن الطاعن فى الطعن ٥٥١ لسنة ٢٥٥ ق أقام الدعوى ٨٧١٥ لسنة ١٩٧٨ كلي جنوب القاهرة على المطعون ضدهما الأولُّان في هذا الطعن طالبًا الحسكم بصحة ونفاذ عقدى البيع المؤرخين ١٩٧٤/٧/٤، ١٩٧٤/١٠/٢ المتضمنين بيعُ المطعون ضده الثانى ــ بصفته وكيلا عن زوجته المطعون ضدها الأولى وولياً طبيعيًا على أولادهما القصر ...و...و... إلى المرحوم ... ... الشقق الثلاث المبينة بالصحيفة وذلك لقاء ثمن قدره ستة عشر ألف جنيه لكل منها ، وقال شرحاً لدعواه أنه عوجب هذين العقدين إشترى شقيقه الراحــل هذه الشقق وتسلمها من المطعون ضده الثاني ــ بصفته تلك ــ وإذ توفى المشترى في ١٩٧٨/٥/١١ عن ولده القاصر ... ورفض البائع إتمام إجراءات التسجيل فقد أقام الدعوى بصفته وصيًا مختارًا على ذلك القاصر للحكم فيها بالطلبات السالفة ، كما أقامت عليه الزوجة المطعون ضدها الأولى في هذا الطعن الدعوى ٩١٠٦ لسنة ١٩٧٨ كلى جنوب القاهرة بطلب الحسكم بإخلاء تلك الشقق تأسيساً على أنها تمتلك أرض العقار الذي يشتمل علمها وذلك بعقد مسجل برقم ٩٨٣ لسنة ١٩٧٠ القاهرة وأنها لم توكل زوجها فى بيعها وأن التوكيل الصادر مُنها لزوجها برقم ١٠٥٤ لسنة ١٩٧١ توثيق|لجيزة مقصور على أعمال الإدارة ـــ ولا يشمل البيع . فأقام الطاعن الدعوى ٥٥٥٧ لسنة ١٩٨٠ كلى جنوب القاهرة على المطعون ضدهم بطلب الحكم بصحة ونفاذ قسمة المهايأة الَّى تَضَمُّها عَقَد الإيجار المؤرخ ٢/٦/١٩٧٤ . وقال بياناً لذلك أن هذا العقد صادر من الزوجين المطعون ضدهما الأولين إلىالمطعون ضده الثالث ويتضمن إقرارهما بأن الزوجة تملك حصة قدرها الربع فى العقار المشار إليه وأن الزوج بملك بصفته ولياً طبيعياً على أولاده سالني الذَّكر باقى ذلك العقار ، وأن الشقَّق موضوع النزاع تدخل في حصص هؤلاء الأولاد ، وإذكان نقل ملكية هذه الشقق تنفيذآ لعقدى البيع موضوع الدعوى الأولى يقتضي تسجيل عقد القسمة فقد أقام دعواه للحكم بصحة ونفاذ هذا العقد . ومحكمة أول درجة حكمت فى الدعاوى الثلاث في ٢٨/٥/٢٨ بصحة ونفاذ عقدى البيع والقسمة وبرفض

طلب الإخلاء . استأنفت الزوجة هذا الحكم بالإستئناف ١٩٠٨ لسنة ٩٥ ق القاهرة . ويتاريخ ١٩٨٣/١/٩ قضت محكمة الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف فيا قضى به من صحة ونفاذ عقد القسمة وتأييده فيا عدا ذلك . طمنت الزوجة في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن ١٩٥ سنة ٥٣ ق. كما طعن قيه الوصى على القاصر بالطعن ٥١ اسنة ٥٣ ق . وقدمت النيابة مذكرة في الطعن الأول ابدت فيها الرأى ينقض الحكم المطعون فيه ومذكرة في الطعن الثاني أرتأت فيها وفضه . وعرض الطعنان على هذه الحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظرها معا وفها الرّزمت النيابة رأمها .

#### **اولا ــ الطعن** ٥٦٢ لسنة ٥٣ ق

حيث إن الطعن بنى على سبين حاصل أولهما أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق التمانون وشابه قصور في التسبيب ، ذلك أنه أقام قضاءه بصحة ونفاذ عقدى البيسع على أن زوج الطاعنة كان وكيلا ظاهراً عنها في ايرام هذين العقدين في حين أنهما غير نافذين في حقها لأن التوكيل الصادر منها لزوجها لا يفوضه في البيع وكان على المشترى وهو عام أن يتحقى من قسيام هذه الوكالة وحدودها.

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أنه وإن كان الأصل أن تصرفات الوكيل الى يعقدها خارج حدود الوكالة لا تكون نافذه فى حتى الأصيل إلا بإجازته وعلى الغير الذى يتعاقد مع الوكيل أن يتحرى صفته وحدودها ويتثبت من إنصراف أثر تعاقده إلى الأصيل ، فإذا قصر فى ذلك تحمل تبعه تقصيره ، إلا أنه إذا أسهم الأصيل مخطئه سلباً أو إيجاباً فى خلق مظهر خارجى من شأنه أن يوهم الغير حسن النيه – ويجعله معدوراً فى اعتقاده – بإتساع الوكالة لهذا النصرف فإن من حتى الغير فى هذه الحالة ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه الحكمة – أن يتمسك بإنصراف أثر التصرف إلى الأصيل على أساس الوكالة الظاهرة مى كان هذا الغير قد سلك فى تعامله سلوكاً مألوفاً لا يشو به خطأ غير مغتفر ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على خطأ غير مغتفر ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على خطأ غير مغتفر ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على

أن المطعون ضده الثانى كان وكيلا ظاهراً عن زوجته المطعون ضدها الأولى في إبرام عقلى البيع، وإستخلص الحكم هذه الوكالة الظاهرة من قيام رابطة الزوجية بينهما ومظهر رب الأسرة وفقاً للعادات السائدة ، وبيعه هذه الشقتي ضمن وحدات عمارة محصصة التمليك بالشروط السارية على باتى الوحدات ، وقيامه بتسليم الشقق المبيعه إلى المشترى عقب البيع وتوالى قبضه أقساط المن جميعها بإيصالات عديده أصدرها بصفته وكيلا عن زوجته وولياً طبيعياً على أولاده وكل ذلك دون إعراض من الزوجه منذ حدث التعاقد في عام ١٩٧٤ ، وكان هذا الاستخلاص سائماً وله أصل البت بالأوراق ومؤدياً إلى ما إنهى إليه الحكم وكافياً لحمل قضائه في هسذا الحصوص فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ولا شابه قصور في التسبيب ويكون النعى عليه بهذا السبب على غر أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق التمانون والقصور فى التسبيب ذلك أنه قضى بصحة ونفاذ عقدى البيع موضوع الدعوى دون أن يعرض لبحث ملكية بائهئ الشقق محل النزاع .

وحيث أن هذا النمى فى غير محله ذلك أنه وإن كانت دعوى صحة التعاقد تتسع لبحث ملكية البائع للمبيع كله أو بعضه حتى يتمكن المشترى عن طريق هذه الدعوى من تنفيذ النزامات البائع التى من شأنها نقل ملكية المبيع إليه إلا أن مناط النزام محكمة الموضوع ببحث هذه الملكية أن تكون مثار منازعه أمامها بين الحصوم ، فإذا لم يثر أحد منهم لديها نزاعاً فى هذه الملكية فلا على المحكمة إذا لم تجد محلا لبحثها، لماكان ذلك وكان البين من الأوراق أن ملكية البائعين للشقق موضوع الدعوى لم تكن محل منازعه أمام محكمة الموضوع في ما مكية البائعين للشقت موضوع الدعوى لم تكن محل منازعه أمام محكمة الموضوع في غير محله .

ولمسا تقدم يتعنن رفض هذا الطعن .

#### ثانيا ــ الطعن ٥٥١ لسنة ٥٣ ق

حيث ن حاصل سبب هذا الطعن أن الحكم أقام قضاءه برفض دعوى صحة ونفاذ عقد القسمه على تخلف شرط إعسار المدين أو زيادة اعساره فى حن أنه يكنى لتحقق هذا الشرط فى الدعوى غير المباشرة ألا يقوم المدين بتنفيذ الترامه بنقسل ملكية العين المبيعه متى كانت لا تعدلها عين أخرى .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أنه لما كان تسجيل البيسع الصادر من جميع الشركاء المشتاعين لجزء مفرز من العقار الشائع يترتب عليه نقل ملكية الجزء المبيع مفرزاً إلى المشرى ولا يتوقف على إبرام عقد آخر بقسمة العقار أو بإفراز القدر المبيع ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء بصحة ونفاذ عقدى البيع موضوع الدعوى على أنهما صدرا من المطعون ضده الثانى بصفته وكيلا ظاهراً عن زوجته المطعون ضدها الأولى وولياً طبيعياً على أولادهما ...و...و... ، وهم بإقرار الزوجين جميع ملاك العقار الشائع الذي يشتمل على الشقق المبيع مبدين العقدين ، وكان مؤدى ذلك أن تسجيل هذا الحكم يكفل للمشترى الحق في نقل ملكية هذه الشقق مفرزه بذاتها من جميع الملاك دون أن يتوقف ذلك على إبرام أية قسمه فيا بيهم ، وهو ما تنعدم معه مصلحة الطاعن في رفع دعواه بطلب الحكم بصحة ونقاذ عقد القسمه المشار إليه ، لما كان ذلك ، فإن ما يشره الطاعن مبذا السبب – أيا كان وجه الرأى فيه — وفي تلك الدعوى ذاتها يكون غير منتج ومن ثم يتعين رفض الطعن .

### جلسة ٣٠ من يونية سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ يعيى الرفاضى فاقب وئيس الهحكمة وعضوية السادة المستشارين/ جرجس اسحق فاقب وئيس المحكمة ، • • وقدت عيد **الجبيد ، السيد السنياطي وأح**مد م**كي** 

# (191)

#### الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٣ القضائية :

« اسباب الطعن » « الاسباب المتعلقة بالنظام العام » « نظام عام » .

أسباب الطمن المتملقة بالنظام العام • لمحكمة النقض والمقصوم والنيابة الخارتها ولو لم يسبق التمسك بها أهام محكمة الوضوع أو في محيلة الطمن عتى توافرت عناصر الفصل فيها من وقائم واوراق مسبق عرضها على محكمة الموضوع أو وودت عبل الجبرة المطمون فيه من الجيكم وليس عبل جزء آخس منه أو حكم سابق عليه لا يشمله الطمن واكتسميه قرة الشء المحكوم فيه •

(۲) اختصاص « الاختصاص النوعي » « الاختصاص القيمي » • نظام عام •

الاختصاص بسبب نوع المدوى أو قيمتها - من النظام الهام · الحسكم السادر في الموضوع · اشتماله على قضاء ضمعني في الانتصاص ·

(٣) تنفيذ « اختصاص قاضي التنفيذ » • نيابة علمة • حيازة ، اختصاص •

منازعات التنفيذ التي يختص قاضى التنفيذ دون فيرم ينظرها • م ۲۷۰ مرافعات • ماهيتها • المنازعات المتعلقة جتفيذ قراوات النيابة العامة في شكارى وجنح الحيازة • عدم دخولها في عداد تنك المنازعات • مؤدى ذلك • عدم اشتصاصي قاضي التنفيذ ينظرها •

١ - نحكة النقض من تلقاء نفسها ولكل من الحصوم والنبابة أثارة الأسباب المتعلقة بالنظام العام ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكة الموضوع أو في صحيفة الطعن منى توافرت عناصر الفصل فيها من الوقائع والأوراق التي سبق عرضها على محكمة الموضوع ووردت هذه الأسباب على الجزء المطعون فيه من الحكم وليس على جزء منه أو حكم سابق عليه لا يشمله الطعن واكتسب قوة الشيء المحكوم فيه.

٢ - مسألة الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها من النظام العام نعتبر قائمة في الحصومة ومطروحة دائمًا على المحكمة ويعتبر الحسكم الصادر في الموضوع مشتملا حمًا على قضاء ضمى فها . " إنتصاص قاضى التنفيذ – دون غيره – بنظر منازعات التنفيذ أيا كانت قيمها طبقاً لنص الماده ٢٧٥ من قانون المرافعات ومحسب الأصل منوطاً بأن تكون هذه المنازعات متعلقة بتنفيذ جسيرى مما تنظمه أحكام هذا القانون تحت إشراف قاضى التنفيذ وبسند تنفيذى يعطيه القانون هذه الصفة ، وتنصب على إجراء من إجراءات هذا التنفيذ أو تكون مؤثره فيه ، والمنازعات المتعلقه بتنفيذ قرارات النيابة العامة التى تصدرها فى شسكاوى وجنع الحسيازة وتأمر فيها بتمكن أحسد الطرفين ومنع تعرض الآخر حي يفصل الفضاء المسدنى فى الذاع لا تدخل فى عداد تلك المنازعات ، ومن ثم لا مختص قاضى التنفيذ بنظرها .

#### الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكليه .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق – تتحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى ٧٥ لسنة ١٩٨١ تنفيذ مينا البصل وإنهيا فيها إلى طلب الحسكم – في مادة تنفيذ موضوعية – بعدم الاعتداد بالتنفيذ الذي تم للقرار الصادر من النيابة العامة في الحضر ١٩٣٨ لسنة ١٩٨١ إدارى مينا البصل وتمكن الطاعنين من المحل موضوع ذلك القرار وقالا بياناً لللك إنه بتاريخ ١٧٧/٧١ استأجر أو لهما ذلك الحل يأدواته كمقهى من المستأجرة الأصلية المطعون ضدها الأولى وذلك إباجرة شهرية قلرها ١٩٤٤ وبتاريخ المجدك أبرما عقد إيجار جديد عن الحل ذاته كمكتب بأدواته بالجدك بأجرة شهرية قدرها أربعون جنهاً عن خس سنوات وحولا المقهى إلى مكتب بأجرة مين الطاعن الثانى بأجرة ضده الثانى الذي عهدا إليه بإدارة الشركة التي إنفذا من ذلك الحل

مقرآ له الله المناقب أرباحاً أخنى المطعون ضده الثانى مستنداتها وأبلغ الشرطة كذباً بأن الطاعن الثانى اغتصب حيازة المحل . وإذ صدر قرار النيابة المشار إليه بتمكن المبلغ من الحيازة ومنع تعرض الطاعن الثانى له وتكليف المتضرر بالإلتجاء إلى القضاء المدنى وقامت الشرطة بتنفيذ هذا القرار بالقوة الجبرية في ١٩٨١/٥/٣١ ، وكانت النيابة لا تملك إصدار مثل هذا القرار فقد إنها بدعواهما إلى الطلبات السائفة ، وحكمة أول درجة حكمت في الإسكندرية بالإستنناف رقم ١٩٨٣/١٠ لسنة ٣٧ ق. وبتاريخ ١٩٨٢/١/٢ قضت الإسكندرية بالإستنناف رقم ١٩٤٣ لسنة ٣٧ ق. وبتاريخ ١٩٨٣/٢/٢ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها الزمت النيابة رأيها . عليه المنابع أرأيها . المنابعة والمها المنابعة والمها المنابعة والمها المنابعة والمها المنابعة والمها المنابعة والمها المنابعة والمها المنابعة والمها المنابعة والمها المنابعة والمها المنابعة والمها المنابعة والمها المنابعة والمها المنابعة والمها المنابعة والمها المنابعة والمها المنابعة والمها المنابعة والمها المنابعة والمها المنابعة والمها المنابعة والمها المنابعة والمها المنابعة والمها المنابعة والمها المنابعة والمها المنابعة والمها المنابعة والمها المنابعة والمها المنابعة والمها المنابعة والمها المنابعة والمها المنابعة والمها المنابعة والمها المنابعة والمها المنابعة والمها المنابعة والمها المنابعة والمها المنابعة والمها المنابعة والمنابعة والمها المنابعة والمها المنابعة والمنابعة  إن حاصل ما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبيب ذلك أنه التفت عن صورة عقد الإيجار المؤرخ ١٩٨٠/٢/١ التى قدماها تأييداً لدفاعهما ، كما خالف حجية الحكم الجنائى الصادر ببراءة ثانيهما فى الجنحة ١٣٩٦ لسنة ١٩٨١ مينا البصل لما ثبت من أذ عين النزاع كانت فى حيازته ولم تكن فى حيازة المطعون ضده الثانى .

وحيث إنه لماكان لمحكمة النقض من تلقاء نفسها كما يجوز لكل من الحصوم والنيابة إثارة الأسباب المتعلقة بالنظام العام ولو لم يسبق العسل بها أمام محكمة الموضوع أو فى صحيفة الطعن متى توافرت عناصر الفصل فيها من الوقائع والأوراق التى سبق عرضها على محكمة الموضوع ووردت هذه الأسباب على الجزء المطعون فيه من الحسكم وليس على جزء آخر منه أو حسكم سابق إلحايه لا يشمله الطعن واكتسب قوة الشيمة المحكوم فيه ، وكان مؤدى نص المادة لا يشمله الطعن واكتسب قوة الشيمة المحكوم فيه ، وكان مؤدى نص المادة 10 من قانون المرافعات أن مسألة الاختصاص بسبب نوع اللعوى أو قيمتها من النظام العام فتعتبر قائمة فى الحصومة ومطروحه دائماً على المحكمة وبعتبر الحكم الصادر فى الموضوع مشتملا حمًا على قضاء ضمى فيها ، وكان إحتصاص قاضى التنفيذ دون غيره بنظر منازعات التنفيذ أياً كانت قيمتها طبقاً

لنص المادة ٧٧٥ من قانون المرافعات ومحسب الأصل منوطاً بأن تكون هذه المنازعات متعلقه بتنفيذ جبرى مما تنظمه أحسكام هذا القانون تحت إشراف قاضي التنفيذ وبسند تنفيذي يعطيه القانون هذه الصفة ، وتنصب على إجراء من إجراءات هذا التنفيذ أو تكون مؤثره فيه ، وكانت المنازعات المتعلقه بتنفيذ قرارات النيابة العامة التي تصدرها في شكاوى وجنح الحيازة وتأمر فها بتمكن أحد الطرفين ومنع تعرض الآخر حتى يفصل القضاء المدنى فى النزاع لا تدخل فى عداد ثلك المنازعات ومن ثم لا يختص قاضى التنفية بنظرها ، لما كان ذلك ، وكان البين من الحسكم المطعون فيه إن دعوى الطاعنين محسب حقيقة المقصود فها هي دعوى موضوعية مرفوعة من المستأجر من الباطن وولده – على المستأجره الأصلية وولدها - بطلب تمكينها من العن المؤجره تنفيذاً لعقبدي الإبجار والشركة ، وهو مالا تكون معه هذه الدعوى منازعة تنفيذ وبالتالي لا تدخل في إختصاص قاضي التنفيذ وتكون المحكمة المختصة بنظرها حسب قيمتها هي محكمة الإسكندرية الابتدائية عاكان يتعن معه على عجمة أول درجة بوصفها محكمة تنفيذ - أن تقضى بعدم إختصاصها. نوعياً بنظرها وأن تحيلها إلى المحكمة المختصة عملا بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات . وإذ هي قضت في موضوع النزاع مجاوزة إختصاصها وأيدها الحكم المطعون فيه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجةً لمناقشة أسباب العلمن .

وحيث إن المسادة ١/٢٦٩ من قانون المرافعات تنص على أنه إذا كان الحكم قد نقض لمخالفة قواعد الاختصاص تقتصر المحكمة على الفصل فى الاختصاص ، وعند الاقتضاء تعين المحكمة المختصة التي بجب التداعي إليها بإجراءات جديدة ، وإذكان الاستثناف صالحاً للفصل فيه ، ولما تقدم يعين الغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم إختصاص قاضى التنفيذ بمحكمة مينا البصل بنظر الدعوى وإختصاص محكمة الإسكندرية الابتدائية بنظرها.

### جلسة 20 من اكتوبر سنة 1980

برياسة السيه المستشار / أحمد شياء عبه الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / طلمت أمين صادق ، مجمد عبه القادر سمير ، حماد السانسي وزكي عبد العزيز •

## (197)

الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٥٢ القضائية :

( ١ - ٣ ) « العاملون بالقطاع العام » ترقية ، اعارة •

(١) ترقية الماملين بالقطاع العام الى المستويين الأول والنانى ـ لجهة العمل وضع المحايج اللازمة للترقية بالاختيار على أساس الكفاية وقفا لحصاحة المصل ١٧ يحصدها في ذلك الا عيب اصادة استحمال السلطة ٥٠ ١٦ أسنة ١٩٧١ • اشتراث أن يكون المرشح للترقية للنام الما العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العال

( ٣ ) ترقية السامل الممار الى جهة خارجية بناء على رغبته • جواز الامتناع من النظر فيها عادام مسارا • لا يقير من ذلك ما تصبت عليه المادة ٣٨ / ٣ ق ١١ لسنة ١٩٧١ من احتساب مدة اعارته في استحقاق الترقية •

ا ... مؤدى نص المادة الثامنة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم 71 لسنة 1971 والذي يحكم واقعة النزاع ... أن المشرخ . جعل الترقية إلى وظائف المستويين الأول والثانى بالإعتيار على أساس الكفابة ، وخول مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية سلطة تقديرية يضع بمقتضاها ما يستنه من ضوابط ومعايير الترقية عصب ظروف الوحدة الاقتصادية التى يديرها وظبيعة نشاطها مادامت غير مجافية للقانون وعامة التعلييق وسهدف بها إلى أمن العاملين فها للترقية إلى المستويين الأول والثانى ملتزمه فى ذلك بما تضمه من ضوابط ومعايير ولا محدها فى ذلك الا عيب إسامة إستعال السلطة إذا خرجت عن هذه الضوابط والمعايير أو تنكبت وجه المصلحة العامة الى خب أن تنفياها إلى باعث آخر لا بحت لها بصلة ، لما كان ذلك ، وكان ألبن خب أن تنفياها إلى باعث آخر لا بحت لها بصلة ، لما كان ذلك ، وكان ألبن

من الأوراق أن مجلس إدارة الشركة الطاعنة وضع معياراً عاماً للترقية يستبعد منها العاملين المعارين للخارج والحاصلين على أجازات خاصة بدون مرتب ، قاصداً بذلك أن تكون المفاضلة بين المرشحين للترقية عند الاعتيار على أساس القيام فعلا بالعمل ، وهو مالا يناهض أحكام القانون وإنما تتحقق به الحدمات الى تؤديها الوظائف مما تسهدفه الترقية كنظام مقرر للمصلحة العامة :

٣ -- ما تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة ٢٨ من القرار بقانون وقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ من دخول مدة الإعارة في حساب المعاش وإستحقاق العلاوة والترقية ، لا يفيد حتمية ترقية المعار ، إعتباراً بأن الترقية ليست حقاً مكتسباً للعامل بحيث يتحم على الوحدة الاقتصادية أن تجريه منى حل دوره للترقية وإستوفى مقومات شفل الوظيفة الأعلى بل هي حتى الوحدة تترخص في إستماله وفقاً لمتطلبات العمل وعا يساعد على تحقيق أهدافها :

#### الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذي تلاه السيد المستشاء المقرو والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطبعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام على الطاعنة - شركة بورسعيد لتصنيير الأقطان - الدعوى رقم 50 عنه 197 على الطاعنة - شركة بورسعيد المحكم بأحثيثه في الترقية للفتة المالية الثانية إعتباراً من ١٩٧٧/٤/٣ وما يترتب على ذلك من آثار وقال بياناً لما أنه التحق بالعمل للت الطاعنه ورق إلى الشية المالية الثانية الثانية الثانية الثانية الثانية الثانية الثانية الثانية المالية الثانية المالية الثانية المالية الثانية المالية الثانية المالية الثانية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية ا

ضده للفئة المالية الثانية إعتبارآ من ٩٧٧/٤/٣٠ والزمت الطاعنة بأن تؤدي له مبلغ أربعين جنها – قيمة الفروق المستحقة . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٨٨/١٢٨ قضت الإسكنادية . ويجلسة ١٩٨٨/١٢٨ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنه في هذا الحكم بطريق التقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى ينقض الحسكم . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بسببي الطعن الحطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول أن الحكم لم يعمل المعيار الذى وضعه مجلس الإدارة بإستبعاد العاملين المعارين للخارج والحاصلين على أجازة خاصة بدون مرتب من الترقية . قولا منه بأن هذا المعيار لم يوضع كقاعدة عامة ومجردة وإنما وضع لهدف شخصي بعد أن حصل المطعون ضدّه على حكم بـْرقيته إلى الفئة المالية الثالثة وأن المادة ٢٨ من القانون رقم ٦٦ اسنة - ١٩٧١ نصت على أن مدة الإعارة تدخل في حساب المعاش وفي إستحقاق العلاوه والترقية الأمر الذي يدل على أن الإعارة لا تقطع صلة المعار بوظيفته الأصلية . ولا تؤثر على أي حِيّ من حقوقه فها بما في ذلك الترقية ، ني حين أنه طبقاً لنص الفقرتين الأولى والثانية من المادة الثانية من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فإن الْرَقِيةَ إِلَى وظائفَ المُستَوَى الأُول والثانى تكون بالإختيار على أساس الكفاية دون الاعتداد بالأقدمية . كما أن لمحلس الإدارة أن يضع الضوابط والمعايير اللازمة للترقية محسب ظروف وطبيعة نشاط المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ومنها المعيار الذي وضعه بعسدتم ترقية المعاويين للخارج أو الحاصلين على أجازات بدون مرتب ، وإذ قضي الحكم المطعون فيه مع ذلك بأحقية المطعون ضده للترقية حالة كونه حاصلا على أجازة بدون مرتب للعمل بالحسارج فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النحى فى محله . ذلك أنه لما كانت المادة الثامنة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ــ واللمى خكم واقعة النزاع ــ تنص على أنه ولا تجوز الترقية إلا لوظيفة خاليه بالهيكل

التنظيمي للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية وفي الوظيفة الأعلى مباشرة ويشترط أن يكون المرشح للترقية مستوفياً لاشتر اطات شغل الوظيفة وتكون الترقية إلى وظائف المستوى الأول والتائى بالاختيار على أساس الكفاية .... ويضع مجلس الإدارة الضوابط والمعاير اللازمة للترقية نحسب ظروف وطبيعة نشاط المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ... يروكان مفاد دلك أن المشرع جعل الترقية إلى وظائف المستوين الأول والثانى بالإختيار على أساس الكفاية ، وخول عِلس إدارة الوحدة الاقتصادية سلطة تقديرية يضم عقتضاها ما يستنه من ضوابط ومعايىر للترقية محسب ظروف الوحدةالاقتصادية التي يدبرها وطبيعة نشاطها مادامت غبر مجافية للقانون وعامةالتطبيق ومهدف مها إلى رعاية الصالح العام ، كما منح جهة العمل وحدها حق إختيار الأصلح من العاملين فها للترقية إلى المستويين الأول والثاني ملتزمه في ذلك ما تضعه من ضوابط ومعايير ولا محدهاً في ذلك إلا عيب إساءة إستعال السلطة إذا خرجت عن هذه الضوابط والمعاير أو تنكبت وجه المصلحة العامة التي بجب أن تتغياها إلى باعث آخر لا بمت لها بصلة ، لماكان وذلك وكان البن من الأوراق أنَّا مجلس إدارة الشركة الطاعنة وضع في ١٩٧٧/٤/٣٠ معياراً عاماً للترقية يستبعد منها العاملين المعاريين للخارج والحاصلين على أجازات خاصة بدون مرتب . قاصدًا بذلك أن تكون المفاضلة بن المرشحين للنرقية عند الاختيار على أساس القيام فعلا بالعمل . وهو مالاً يناهض أحسكام القانون وإنما تتحقق به الحدمات التي تؤدمها الوظائف مما تستهدفه الترقية كنظام مقرر للمصلحة العامة ولا يغر من ذلك ما تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة ٢٨ من النظام المشار إليه من دخول مدة الإعارة في حساب المعاش وإستحقاق العلاوة والثرقية إذلا يفيد هذا النص حتمية ترقية المعار إعتباراً بأن الرقية ليست حقاً مكتسباً للعامل محيث يتحمّ على الوحدة الاقتصادية أن تجربه منى حل دوره الدّرقية وإستوفى مقومات شغل الوظيفة الأعلى بل هي حق للوحدة تترخص في إستعماله وفقاً لمتطلبات العمل وبما يساعد على تحقيق إهدافها . لما كان ذلك وكان البن من الأوراق أن المطعون ضده حدل على أجازة بدون مرتب للعمل في الخارج في المدة من ١٩٧٥/١١/٨ حتى ١٩٧٨/١١/٨ فإن الحكم المطعون فيه إذ أقمام

قضاءه بأحقيته فى الترقية إلى الفئة الثانية إعتباراً من ١٩٧٧/٤/٣٠ على سند من أنه أقدم من المقارن سهما فى الحصول على المؤهل والتعيين وأن حصوله على أ أجازة بدون مرتب لا يعتبر مانعاً من ترقيته إلى تلك الفئة لتعارضه مع أحكام

المادة ۲۸ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر يقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون عا يوجب تقضه :

وحيث إن الموضوع صالح الفصل فيه ولما تقدم يتعين القضاء في موضوع

وحيث إن بموضوع عداع منطق في وقد عدام يعن المستأنف وبرفض الاستثناف رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٠ ق الإسكندرية بإلغاء الحكيم المستأنف وبرفض الدعوى:

### جلسة ٢٥ من اكتوبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السسادة المستشاوين/ طلعت أمين صادق ، متحدد عبد القادر صعير ، حداد الشاقس وزكريا الشريف .

## (194)

الطمن رقم ٢١٦٥ لسنة ٥٦ القضائية :

( ١ - ٣ ) عمل « العاملون بالقطاع العام » ترقية • دعوى « المسلحة في الدعوى » •

(١) ترقية الماطيق بالتطاع الدام • ماهيتها • الترقية الخاطئة لا تكسب أحد حقسا •
 جواز صحبها مهما طال الوقت عليها • علمة ذلك •

(٣) التهاء الحكم الهلدون فيه صحيحا ال علم استحقاق الهاعن أرطيفة مدير ادارة قانونية .
 المدام مصلحته فيما يمثير، بشأن ترقية المطنون ضده الرابع لتلك الوطيفة .

٣) عمل « العلماون بالقطاع العام » ٠ ادارات قانونية ٠ ترقية ٠

بده تخطییق قواهد ترقیة مدیری وأهضاه الادارات الثانونیة الفاضحة للقانون وقسم ۱۷ اسمنة ۱۹۷۳ من تاریخ الممل یقرار وزیر المعل وقع ۷۸۱ لیستة ۱۹۷۸ ، مؤدی ذلك - شخصوع الترقیات السایقة للقرامد والنظر الانوری الساریة وقت اجراقها -

ا حرق دى نص المادة الثانية والمادة الثانية من نظام العاملين بالقسطاع العام العامد "بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ حروي أما جرى أبه قضاء هذه الحكمة - أن جدول التوصيف هو النظام الأسامي الذي ينظم شئرن العاملين المشركة ، مما لازمه أن ترقية العامل لإحدى الوظائف الواردة به لا يكون الا تطبيقاً لما تضمنه من قواعد أمرة ومقيده تنعدم فيها السلطة التقديرية للشركة من حيث المنح والحرمان ، فلا يعد قرارها منشئاً لمركز القانوني لتحاص ، وإنما عبرد تنفيذ وتقرير للحق في الرقية الذي يستمده العامل من القانون مباشرة ، ومن ثم يجوز للشركة سميه في أي وقت متى إستبان لها خطأه ومحاففته لما حدده من قبل جدول تعادل الوظائف من إشتراطات بجب توافرها فيمن يشغلها ، إذ ليس هناك حق مكتسب في هذه الحالة ممتنع عليا المساس به .

٧ - لا مصلحة للطاعن فيا يثيره بشأن بطلان نقل المطعون ضده الرابع إلى الشركة عام ١٩٦٨ وترقياته التي تحت بعد ذلك بما فى ذلك ترقيته بمتضى التراز رقم .... إلى وظيفة مدير إدارة الشئون التانونية طالما أن الحسكم المطعون فيه قد إنهى صحيحاً إلى أنه غير مستحق لحده الوظيفة .

٣ ـ مفاد نص المسادتين ١٤ ، ٢٨ من القانون رقم ٤٧ اسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، والمادة السادسة من قرار وزير العدل رقم ١٨٧ لسنة ١٩٧٨ بلائحة قواعد تديين وترقية ونقل وندب وإعارة مديرى وأعضاء الإدارات القانونية بلهيئات العامة وشركات القطاع العام والمعمول به من تاريخ نشره في مديرى وأعضاء الإدارات القانونية الخاضعة للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ والواردة بنص المادة ١٤ منه لاتجد مجالا للتطبيق إلا من تاريخ العمل بأحكام قرار وزير العدل المشار إليه بإعبار أن القواعد التي تضمها هذا القرار هي قواعد متممه ولازمه لأصمال هذه المادة ، مما مؤداه أن الترقيات التي تم هي قواعد متممه ولازمه لأحمال هذه المادة ، مما مؤداه أن الترقيات التي تم السارية وقت إجرائها أعمالا لنص المادة ٢٠ من القانون .

#### المكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع -- على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوواق الطعن -- تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٦١ لسنة ١٩٧٦ عمال كلى جنوب القاهرة على المطعون ضدهم الثلاث الأول يطلب الحكم أصلياً ببطلان

وإنعدام قرار الشركة المطعون ضدها الأولى وقم ٩٩ لسنة ١٩٧٦ بكامل أجزاله وإعتباره كأن لم يكن هو وكافة ما ترتب عليه من آثار، وإحتياطياً بعسدم الاعتداد عا تضمنه هذا القرار من تخفيض وظيفته من مدير إدارة قانونية بالفئة الثانية إلى وظيفة مراقب فتوى وعقود بالفئة الثالثة ، وتخفيض مرتبه وبدل التفرغ ، وحرمانه من بدل الانتقال ، وإعتبار القرار كأن لم يكن والغاء ما ترتب عليه من آثار ، وأحقيته في المعاملة مالياً ووظيفياً على أساس ألوضع السابق ، وفى الحالين الزام المطعون ضدها الأولى أن تدفع له تعويضاً قلىرە ــــر ٢٠٠٠ ج ، وقال بياناً لدعواه أنه بتاريخ ١٨/٤/٤/١٨ نقل للعمل لدى المطعون ضدها الأولى التي أصدرت في ١٩٧٤/١٧/٣١ القرار رقم ٣١٥ لسنة ١٩٧٤ بترقيته إلى وظيفة مدير إدارة قانونية بالفئة الثانية، وأنه عُوجب قرارها الصادر في ١٩٧٦/٤/١٥ برقم ٩٩ أسنة ١٩٧٦ – عادت وسحبت القرار بأثر رجعي من ١٩٧٤/١٢/٣١ وْقامت بْسَرْقية الأستاذ ... ...دالمطعون ضده الرابع» بدلا منه إعتباراً من هذا التاريخ الأخير بمقولة عدم إستيفاء الطاعن مدة الحبرة المقررة لشغل الوظيفة التي رقى إليها ،وإذكان القرار الأخير قد صدر ممن لا يملكه ووقع باطلا ومنعدماً ، كما أنَّ مركزه القانوني من حيث طريقه حساب مدة خبرته سبق وأن تحدد في الجهة التي نقل منها ولا مجوز المساس بيَّر قيته كأثر من آثار هذا المركز ، علاوة على مالحقه من ضرر مادى وأدنى من جراء صحب قرار النرقية فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان طلب المطعون ضده الرابع قبول تدخله في الدعوى منضيا للمطعون ضدها الأولى ، وبتاريخ ٢٩/٧/٣/١٢ قضت المحكمة بقبول التدخل وبندب خبيرفي الدعوى ، وبعد أن قدم الحبير تقريره أضاف الطاعن إلى طلباته طلب الحسكم من ياب الإحتياط الكلّي ببطلان وإنعدام نقل الحصم المتدخل إلى المطعون ضدها الأولى وبطلان وإنعدام ترقيات المذكور التالية للنقل ومها ترقيته بالقسرار زقم ٩٩ لسنة ١٩٧٦وعدم الاعتداد بنقله وترقياته في حق الطاعن . عدل الخصم المتدخل طلبانه ، وقضت المحكمة في ١٩٧٩/٢/١٧ برفض الدعوى الأصلية وبقدم قبول الطلبات العارضة المقدمة من الخصم المتدخل . إستأنف المطعون

ضده الرابع هذا الحكم أمام محكمة إستناف القاهرة بالإستناف رقم ٣٠٠ لسنة ٩٦ ق ، كما إستأنه الطاعن أمام ذات المحكمة بالإستناف رقم ٣٠٠ لسنة ٩٦ ق . وبتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٣ حكت المحكمة بإثبات ترك الحصومة في الاستناف رقم ٣٠٠ لسنة ٩٦ ق ، وفي الاستناف رقم ٣٠٠ لسنة ٩٦ ق بتأييد الحسكم المستأنف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٥٠ ق . وبتاريح ١٩٨٥/٤/١٨ نقضت محكمة التقض الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة إستناف القاهرة التي حكمت بتاريخ المقمر أباطعن في هذا الحكم بطريق النقض ألمحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة إستناف القاهرة التي حكمت بتاريخ المقمر أباطعن المائل ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطمون فيه . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأبها .

حيث إن الطمن أقيم على سببواحد من ثلاثة أوجه ينمى الطاعن بالوجهين الأول والتانى مبا على الحسكم المطعون فيه مخالفة القانون ومخالفة الثابت في الأوراق والإخلال من الدهم الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه على سند من أن مدة خبرته الفعلية في مجال المعمل القانوني لم تبدأ إلا من تاريخ إعتباره نظيراً في ١٩٣٧/٧١ ولا يتوافر به بالتالى أحد شروط شغل وظيفة مدير إدارة الشئون القانونية التي صحبت المطعون ضدها الأولى ترقيته إليا بمقتضى القرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٦ وهو إنقضاء أربعة عشر عاماً خبرة بأن بطاقة توصيف هذه الوظيفة الصادرة طبقاً لنص المادة الثانية من القانون بأن بطاقة توصيف هذه الوظيفة الصادرة طبقاً لنص المادة الثانية من القانون رقم ١٩٧٦ المحك في دفاعه أمام عكمة الموضوع بأن بطاقة بعد القيد بنقابة المحامن لشغلها وإنما أكتفت بمعرفة القوانين واللواقع والقدرة على الإشراف ، هذا إلى أن الحكم قد أعتبر القرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٦ شاملا نقل المطعون ضده الرابع وترقيته إلى الوظيفة سالفة الذكر وخلص في شاملا نقل المطعون ضده الرابع وترقيته إلى الوظيفة سالفة الذكر وخلص في أنه نقل إلى الشركة المطعون ضده الرابع وترقيته إلى الوظيفة سالفة الذكر وخلص في أنه نقل إلى الشركة المطعون ضده الرابع وترقيته إلى الوظيفة سالفة الذكر وخلص في أنه نقل إلى الشركة المطعون ضده الرابع وترقيته إلى الوظيفة سالفة الذكر وخلص في أنه نقل إلى الشركة المطعون ضده الرابع وترقيته إلى أن الحدم أن الثابت في الأوراق

الضادر برقيته لا يتحصن إلا بمضى شمة عشر عاماً على تاريخ صدوره وهو لا يزال مطعرناً عليه بالعلمن المائل وثبت من تقرير الحبيربطلان تقسله وترقياته التى تحت بعد ذلك وهو ما يعيب الحسكم بمخالفة القانون والثابت في الأوراق والإخلال عمق الدفاع.

وحيث إن هذا النعي غير صديد ، ذلك أنه لما كانت المادة الثانية من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١٦ أسنة ١٩٧١ تسم على أنه ويكون لكلّ مؤسسة أو وحدة إقتصادية جلول توصيفالوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والإشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وترتيبها فى داخل إحدى مستويات الجدول الملحق سهاا النظام ۽ وتنص المادة الثالثة من هذا النظام على أنه ويشرط فيمن يعين عاملا ما يأتى : ... (٧) أن يكون مستوفيًا لمواصفات الوظيفة المطلوب شغلها وفقاً ﴿ لَجَدَاوِلَ التَّوْصِيفَ ...؛ فإنْ مؤدى ذَالتُ-وعلى ما جرى به قضاء هذه الحكمة -أن جدول التوصيف هو النظام الأساسي الذي ينظم شئون العاملين بالشركة ، عا لازمه أن ترقية العامل لإحدى الوظائف الوارده به لا يكون إلا تطبيقاً لمَا تَصْمَنُهُ مِنْ قُواعِدُ أُمْرُهُ وَمُقَيِّدُهُ تَنْعُدُمْ فَهَا السَّلْطَةُ التَّقَــَـَدِيرِيَّةُ الشَّركةُ مَن حيث المنح والحرمان ، فلا يعد قرارها منشئاً لمركز قانوني خاص ، وإنما عِرد تنفيذ وتقرير للحق في البرقية الذي يستمده العامل من القانون مباشرة · ومن ثم بجوز للشركة سحبه في أى وقت منى إستبان لهــــا خطأه وتحالفته لما حدده من قبل جدول تعادل الرظائف من إشر اطات بجب توافر ها فيمن يشغلها إذ ليس هناك حق مكتسب في هذه الحالة بمتنع عليها المساس به ، ولماكانت بطاقة توصيف وظيفة مدير إدارة الشئون القانونية تشترط لشغلها الحصول على ليسانس الحقوق وخبرة أربعة عشر عاماً مع القيد في جلول المحامين المشتغلين فضلا عن معرفة كبيرة بالقوانين واللوائح والتعليات والنظم والأسس الفنية التى تحكم العمل وقدره كبيرة على الإشراف والتوجيه والبحث والدراسة ولا يمكن أن تكون مدة الحمرة الى إشترطها بطاقة التوصيف لشغل هذه الوظيفة إلا مدة خيرة فعليه في عبال العمل المنوط بشاغلها ، أي في عبال العمل

القانوني دون أي عمل آخر خلافه إذ هي وحدها التي تؤهله لمارسة إختصاصاتها ومسئونياتها ، لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الطباعس وان كان قد حصل على شهادة التوجيهي عام ١٩٥٣ وعين مدرساً يوزارة البربية والتعليم ₹مذا المؤهل إعتباراً من ١٩٥٤/١٠/١٨ وظّل يعمل في هذه الوظيفة رغمُ حصوله على ليسانس الحقوق دور يناير عام ١٩٦٠ إلى أنه إستقال وتم رفع اسمه إعتباراً من ١٩٦١/٥/١ لأنه عن بتاريخ ١٩٦١/٤/٣٠ عموسسة الأبنية العامة التابعة لوزارة الإسكان على الدرجة السادسة الإدارية ، إلا أن خبرته الفعلية في مجال العمل القانوني لم تبدأ إلا بعد أن تم تشكيل الإدارة القانونية عنده المؤسسة والحاقه مها إعتباراً من ١٩٦٢/٧/١ وهو التاريخ الذي إعتدت به لجنة قبول المحامن بمحكمة إستثناف القاهرة في إعتباره نظيراً . وإذكان الطاعن لم يستكمل من هذا التاريخ وحتى ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ ترقيته إلى وظيفة مدير إدارة الشئون القانونية بالشركة المطعون ضدها الأولى مدة الأربعة عشر عاماً خبرة في مجال العمل القانوني التي اشترطتها بطاقة توصيف هذه الوظيفة فيمن يشغلها فإنه لا يكون مستحقاً للترقية إلها ، ويكون قرار الشركة رتم ٩٩ الصادر في ١٩٧٦/٤/١٥ بإلغاء هذه الترقية الخاطئة قائماً على سنند من القانون وإذ النزم الحكم المطعون فيه هذا النظر في قضائه ﴿ فَإِنَّهُ يَكُونُ قَدْ أصاب صحيح القانون ، لما كان ما تقدم وكان لا مصلحة للطاعن فيما يشره بشأن بطلان نقل المطعون ضده الرابع إلى الشركة عام ١٩٦٨ وترقياته التي تمت إبعد ذلك بما فى ذلك ترقيته بمقتضى القرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٦ إلى وظيفة مدير إدارة الشئون القانونية طالما أن الحكم المطعون فيه قد إنهي صحيحاً إلى أنه غير مستحق لهذه الوظيفة ، فإن النعى عليه سندين الوجهين يكون على غير أساس.

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثالث على الحكم المعلمون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول أنه رقى إلى الفئة الثانية في وظيفة مدير إدارة الشئون القانونية وثبتت صلاحيته لشغل هذه الوظيفة من اللجنة المشكلة طبقاً لنص المادة ١٧. من القانون وقم لا ياستة ١٩٧٣ عـ ومن ثم فإن هذه اللجنة تكون هي

المختصة بكافة شئونه من تاريخ نفاذ هذا القانون فى ١٩٧٥/٧/١ دون مجلس إدارة الشركة أو لجنة شئون العاملين بها عملا بأحكام القانون رقم ١٦١سة ١٩٧١ ولما كانت الشركة المطعون ضدها الأولى قد أصدرت مع ذلك القرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٦ بسحب ترقيته سالفة الذكر فإن هذا القرار يكون باطلا لأنه صدر ممن لا يملك إصداره وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فى قضائه وطبق على واقعة الدعوى أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فإنه يكون قد خالف القانون.

وحيث إن هذا النعي مردود . ذلك أنه لماكان مفاد نص المادتين ١٤ ، ٧٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها . والمادة السادسة من قرار وزير العسدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ بلائحة قواعد تعين وثرقيه ونقسل وندب وإعارة مديرى وأعضاء الإدارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام والمعمول به من تاريخ نشره في ١٩٧٨/٣/٢٨ ـــ وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - أن قواعد ترقية مديري وأعضاء الإدارات القانونية الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٣ والوارده بنص المادة ١٤ منه لا تجد مجالا للتطبيق إلا من تاريخ العمل بأحكام قرار وزبر العسدل المشار إليه بإعتبار أن القواعد التي تضمنها هذا القرار هي قواعد متممة ولازمة لأعمال هذه المادة ، مما مؤداه أن الترقيات التي تتم في الفترة السابقة على العمل بهذا القرار تظل خاضعة للقواعد والنظم الأخرى السارية وقت إجرائها إعمالا لنص المادة ٢٨ من القانون ، لماكان ذلك وكانت المطعون ضدها الأولى قد أصدرت القرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٦ بإلغاء ترقيتم الطاعن إلى وظيفة مدير إدارة الشئون القانونية بها قبل تاريخ العمل بقرار وزير العسدل سالف الذكر فإنه يخضع للأحكام العامة الواردة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العسام دون القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ الذي يتحدى به الطاعن ، وإذ طبق الحسكم المطعون فيه على واقعة الدعوى أحكام

القانون وقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ سالفت البيان فإنه يكون قد التزم صحيح القانون وبكون النمى عليه مهذا الوجه غير سديد : وحيث إنه لما تقدم يتعين وفض الطمن :

### جلسة ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٨٧

برقاسة السيد/ المستشار د- عبد المنصم بركة نائب رئيس المستكمة وعضوية السمساوة المستشارين/ محمد قراد يعر نائب وليس المحكمة ، كمال نافع ، محمد عسياح ويعيي عارف

## (198)

الطعن وقم ٢١٣٧ لسينة ٥٠ القضائية :

ابجار « ايجار الاماكن » الاخلاء لاساءة الاستعمال ·

اخلاء المستأجر لاستعماله العني بطريقة تفاقف شروف الإيجار المقولة وتفر بمصلحة المؤجر • م ٣٠/ج، في 29 لسنة ١٩٧٧ • وجوب اعداره باعادة العالة الى ما كانت عليب تميسل نشوه المخاففة • يقاء الضرر وغم ازالة المخاففة • مؤواه • عدم عودة العالة الى ما كانت عليه •

النص في المادة ٣١/ح من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجسىن وبيع الأماكن وتنظم العلاقة بن المؤجر والستأجر ، يدل على أن المشرع أدخل تعديلا جوهرا على قوانين إمجار الأماكن السابقة والتي كانت تجعل للمؤجر حقاً في طلب إخلاء المستأجر من العنن المؤجرة بمجرد ثبوت مخالفة ۗ لل المستأجر شروط العقد المعقوله ونشوء ضرربسبب ذلك للمؤجر ومؤدى هساذا التعديل أن يقوم الأخبر بإعدار المستأجر بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل نشوء المحالفة وذلك تنبيها للمستأجر عن إرتكابه مخالفة تضر بالمؤجر لَمَكُنَ لَهُ إِزَالَهَا وَإِعَادَةَ الْحَالَةَ إِلَى مَا كَانْتَ عَلِيهِ قِبْلُ وَقُوعُهَا وَيَتُوقُ بِذَلَكُ الحسكم بإخلائه من العن المؤجرة فإن إستمر مصراً على المخـالفة رغم إعداره حق للمؤجر أن يطلب إخلاءه منها وإذكانت تلك هي حكمه الشارع من النص على ضرورة الإعذار ، وكان إعادة الحالة إلى ماكانت عليه تقتضى حَمَّا لِزَالَةَ الضرر بأن يعود الأمر إلى سابق عهده قبل نشوء المحالفة وهو تنالا يتحقق إلا إذا رفع الضرر الذي أصاب المؤجر نتيجة إرتكامها والذي كان مبرراً لطلبه الحكم بإخلاء المستأجر من العين المؤجرة فإذا ظل الضرر قائماً كأثر المخالفة فإن مفاد ذلك أن الحالة لم تعد إلى ما كانت عليه ولا يكون [المستأجر بالتالي قد اذعن للإعدار الموجه إليه بإعادة الحالة إلى ماكانت عليه إذ لا يتحقق غرض الشارع[‡]من الإعلىار على ما سلف البيان مع إستمرار الضرر الذي نشأ بنشأة المخالفة ولما يز ال بعد باقياً .

#### الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطمن ــ تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٠٥ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى قسنا على المطعون ضدها بطلب الحسكم بإخلائها من العبن الموضحه بالصحيفة وتسليمها إليه خالية مما يشغلها وبإزالة الغرفة التي إستحدثتها سها خلال خِسةِ عشر يوماً وإلا قام بالإزالة على نفقتُها الخاصة ، وقال بياتا للملك أن المطعون ضدها إستحدثت بالشقة المؤجرة منه حجرة خامسة أقامها بالطوب اللن دون إذن منه وقبل الحصول على ترخيص بالبناء من الجهة المختصة فأدى ذلك إلى إصابة المبنى بأضرار جسيمه ، ولمساكان عقد الإمجار قد تضمن نصاً بحظر على المستأجر إحداث أى تغيير أو إنشاء أو هدم بالعين المؤجرة فقد انذر المطعون ضدها بإعادة الحالة إلى ماكانت عليه خلال خسة عشر يوماً إلا أنها لم تمتثل فأقام الدعوى بطلباته السالفة ، وبتاريخ ١٩٧٩/٤/١-م حكمت المحكمة بندب مكتب خبراء وزارة العسدل لإداء للأمورية المبينة عَنْطُوقَ الحَسْكُم وبعد أنْ قدم الحير تقريره حكمت في ١٩٧٩/١٢/٣٠ بإخلاء العن المؤجرة وبتسليمها خالية ويلزالة أجزاء مبانى الغرفة المستحدثة المبينة بتقرير الحبر عدا الجدارين القبلي والشرقى خلال ١٥ يوماً من تاريخ إعلانها بالحكم ، استأنفت المطعون ضدهاهذا الحسبكم بالإستثناف وقم ٦٢ سنة ٥٥ ق أسيوط (مأمورية قنا) وبتساريخ ١٩٨٠/١١/١٨ حكمت المحكمة 

بطريق التقض (وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأمها :

وحيث إن تما ينعاه الطاعن بالسبين الثانى والرابع على الحكم المطمون فيه الحطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه على أن المطمون ضدها لم تصر على المخالفة واذ عنت للإندار الموجه إليها بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه بإزالها الغرفة التى أنشأتها بالعين المؤجرة في حين أن إزالة المخالفة لا يترتب عليه سقوط الحق في طلب الإخلاء إذا كان الضرر قد وقع فعلا ولم يكن من شأن زوال المخالفة زواله وهو ما تمسك به الطاعن أمام محكمة الاستثناف ودلل عليه يتقرير لجنة المفشآت الآيلة السقوط بمجلس مدينة قنا الذي فرض عليه تغيير السقف إلا أن الحسكم المطمون فيه لم يود على هذا الدفاع رغم أنه دفاع جوهرى يتغير به وجه الرأى في الدعوى ما يعيبه ويستوجب نقضه:

وحيث إن هذا النمي سديد ، ذلك أنه لما كان النص في المادة ٣١ من القسانون 8 لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجر وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرة والمستأجر على أنه ه ... لا يجوز المؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو إنتهت المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية : ... إذا إستعمل المستأجر المكان المؤجر أو سمح بإستهاله بطريقة تخالف شروط الإبجسار المعقولة والمتعارف عليها وتضر بمصلحة المؤجر أو إستعمله في غير الأغراض المؤجر من أجلها ، وذلك بعد إنذاره بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه ، يدل على أن المشرع أدخل تعديلا جوهرياً على قوانين إبجار الأماكن السابقة والى كانت تجمل المؤجر حقاً في طلب إخلاء المستأجر من العين المؤجرة مجرد ثبوت مخالفة المستأجر من العين المؤجرة المؤجر ومؤدى هذا التعديل أن يقوم الأخير بإعداد المستأجر عن ادتكابه مخالفة الحال ما كانت عليه قبل وقوعها إلى ماكانت عليه قبل وقوعها الم ماكانت عليه قبل وقوعها نشر بالمؤجر فيمكن له إزالها وإعادة الحالة إلى ماكانت عليه قبل وقوعها نشر بالمؤجر فيمكن له إزالها وإعادة الحالة إلى ماكانت عليه قبل وقوعها نشر بالمؤجر فيمكن له إزالها وإعادة الحالة إلى ماكانت عليه قبل وقوعها نشر بالمؤجر فيمكن له إزالها وإعادة الحالة إلى ماكانت عليه قبل وقوعها

ويتوقى بذلك الحسكم بإخلائه من العين المؤجرة فإن إستمر مصرآ على المحالفة رغم إعذاره حنى للمؤجر أن يطلب إخلاءه منها ، وإذكانت تلك هي حكمة الشارع من النص على ضرورة الإعذار ، وكان إعادة الحالة إلى ماكانت عليه تقتضى حيًّا إزالة الضرر بأن يعود الأمر إلى سابق عهده قبل نشوء المخالفة وهو مالا يتحقق إلا إذا رفع الضرر الذى أصاب المؤجر نتيجة إرتكامها والذى كان مرراً لطلبة الحكم بإخلاء المستأجر من العين المؤجرة فإذا ظل الضرر قائماً كأثر للمخالفة فإن مفاد ذلك أن الحالة لم تعد بعد إلى ماكانت عليه ولا يكون المستأجر بالتالي قد أذعن للإعدار الموجه إليه بإعادة الحالة إلى ماكانت عليه إذ لا يتحقق غرض الشارع من الإعذار على ما سلف البيان - مع إستمرار الضرر الذي نشأ بنشأة المخالفة ولما يزل بعد باقياً ، لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الاستثناف بدفاع حاصله أن الضرر الذى أصاب العين المؤجرة بإستحداث غرفة بها لا يزال قائماً رغم قيام المطعون ضدها سهدمها وقدم إثباتاً لدفاعه هذا قرار لجنة المنشآت الأيلة للسقوط بمجلس مدينة قـــنا بإلزامه بترميم السقف بإستبدال العروق الحاملة له ، وإذ كان الثابت من مدونات الحسكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على أن .... الثابت من تقرير الحبير الهندسي المقدم أمام محكمة أول درجة أن الحجرة موضوع النزاع قد ثم هدمها ولم يبق منها سوى جزء مس الجدار الغرى والجدارين القبلي والشرقى ، وأن الجدارين هما جداران تامان منذ إنشاء المنزل ... ولماتقـــدمتكونالمستأنفة (المطعون ضدها) غبر مصره على المخالفة وقد اذعنت للإنذار المرسل إلبها من المستأنف عليه (الطاعن) ولا تكون الشروط التي نصت علمها المادة ٣١ (ج) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد تحققت بكاملها . » ثما يكون الحسكم المطعون فيه قد خالف النظر المتقدم إكتفاءاً بمجرد القيام بإزالة البناء المستحدث دون أن يتثبت من زوال الضرر أو إستمراره ، وإذكان هذا الدفاع الجوهرى الذى أبداه الطاعن أمام محكمة الموضوع قد يتغير به ــ أن صح ــ وجه الرأى في الدعوى وكان الحسكم المطعون فيه أغفل هذا معيباً بالقصور يكون الدفاع فإنه قد فى التسبيب والذى أدى به إلى الحطأ فى تطبيق القانون ومن ثم يتعين تقضه لهذا السبب دون حاجه لبحث باقى أسباب الطعن.

### جاسة ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٨٧

برناسة السيد المستشار / محصد محمسود راسم نانب رئيس المحكمة وعضوية الساقة المستشارين/ حسن على حسني ثائب رئيس المحكمة وحمدى محمد على ، عبد الحمياء سليمان و عزت عمران ه

# (190)

#### الطمن رقم ٢٧٣٧ لسنة ٥٦ القضائية :

(١) ايجار « انتها، عقد الايجار » حكم « عيوب التدليل » « ما يمد قصورا »

ــ انتها عقد ایجار الاجنبی بانتها، مدة اقامته ۰ م ۱۷ ق ۱۳۳ لسنة ۱۹۳۱ ۰ جمواز تمسك المؤجر بذلك بدعوى مبتدأة أو في صورة دفع في دعوى المستاجر بالتمكين ٠ التفات الحكم عن بحث دفاع المؤجر بالتهاء عقد الایجار بقوة القانون ٠ قصور ٠

 لو صح أن يغير وجه الرأى فى الدعوى. ، ومن نم فإن الحكم يكون فضلا عن مخالفنه للقانون ـــ قد شابه قصور فى التسبيب .

#### اتحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة:

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق أ الطعن ــ تتحصل في أن المطعون ضده أقام على الطاعنين الدعوى رقم ••• لسنة ١٩٨٥ أمام محكمة الجنزة الابتدائية بطلب الحسكم بتمكينه من الانتفاع بالشقة المؤجرة له بعقد مؤرخ ٢٠/٧/٢٠ وتسليمها له ، وقال بياناً لذلك أنه نمنى الجنسية وقد أستأجر عن النزاع من مورث الطاعنين وظل يشغلها بأفراد أسرته حتى شبو فتراير سنة ١٩٨٤ ، حيث تمكن الطاعنون من إخلائه مُها تنفيذاً للحكم الصادر في الدعوى رقم ٦٧٢ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلي الجيزة بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٩ بإنهاء عقد الإبجار لإنباء إقامته بمصر ، ولماكان الطاعنون قد إستوفوا منه أجرة العين عن الأشهر التالية لصدور الحسكم المذكور وحتى تاريخ إخلائه منها مما يعدُّ تجديداً للعلاقة الإيجارية فقد أقام الدُّعوى . وبتاريخ ١٩٨٦/١/٦ قضت محكمة أول درجة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الدعوى رقم ٦٧٢ لسنة ١٩٨٧ مدنى الجيزة ، إستأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكمة إستثناف القاهرة بالإستثناف رقم ٢٢١٨ لسنة ١٠٣ ق ، وبتاريخ ١٩٨٦/١٢/١٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحسكم المستأنف وتمكن المطعون ضده من الانتفاع بشقة النزاع وتسليمها له . طعن الطاعنون في هذا الحسكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلمة لنظرهُ وفيها الترمت النياية رأيها :

وحيث إن مما يتعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والإخلال محق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقولون أنه رغم تمسكهم أمام عكمة الموضوع بأن الوفاء بالأجرة عن الفترة الملاحقة لصدور الحسكم في الدعوى رقم ٢٧٢ لستة١٩٨٧ مدنى كلى الجسيزة لا يفيد تجديد العلاقة الإيجارية فإن هذه العلاقة على فرض قيامها قد إنتهت بقوة القانون بإعبار أن المطعون ضده أجنى إنتهت إقامته بمصر وذلك وفقاً لحكم المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ إلا أن الحسكم المطعون فيه لم يواجه هذا الدفاع الجوهرى مقولة أنه لم يصدر حكم بإنهاء هذه العلاقة الجديدة وحجبت نفسها بذلك عن تمص دفاعه الأمر الذي يعبب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمى سديد ، ذلك أن مؤدى ما تنص عليه الفقرة الأولى من المسادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحسكام الحاصة بتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر من أنه و تنهي بقوة القانون عقود التأجير لغير المصرين بإنهاء المدد المحددة قانوناً لإقامتهم بالبلاد ، أنه بجوز الدؤجر أن يتمسك باعمال حكمها إما بطريق الدعوى المبتدأه أو عن طريق الدفع في الدعوى التي يقيمها المستأجر الأجني بطلب تمكينه من الانتفاع بالعين المؤجره ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطاعدن قد تمسكوا في المذكرة المقدمة مهم إلى عكمة الاستثناف بأن العلاقة الإيجارية الجديدة على فرض قيامها قد انقضت بقوة القانون لأن المستأجر غير مصرى الجنسية وإنهت إقامته بالبلاد ، وكان الحسكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته مهذا العمن المؤجرة وتسليمها إياه طالما لم يصدر حكم بإنهاء العلاقة الإيجارية المترتبة على تجديد العقد وتما مفاده أن الحسكم قد حجب نفسه عن عث ما ابداه

الطاعنون من دفاع بإسهاء عقد الإعبار وفقا لنص المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ملتفتا عن تحقيقه رغم أنه دفاع جوهرى كان من المتعن على المحكمة أن نقول كلمها فيه ، إذ من شأنه لو صح ان يغر وجه الرأى فى الدعوى ، ومن تم فإن الحسكم يكون فضلا عن عالفته للقانون قد شابه قصور فى التسبيب نما يتعن معه نفصه لحذا السبب دون حاجة لبحث بالى آسياب الطعى .

## جلسة ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ محمد محمود راسم نائب رئيس الحكمة وعضوية المسادة المستشارين/ حسين على حسين نائب رئيس المحكمة وحمدى محمد على ، عبد الحميد سليمان ومحمد بكر غالى •

# (197)

الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٥٠ القضائية :

۱۱) تقض » أسباب الطّعن » السبب الجديد » •

دفاع قانوني يخالطه واقع ٠ عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ٠

(٢) اصلاح زراعي · ايجار « ايجار الأراغي الزراعية » ·

مستاجر الارض الزراعية • علم جواز اشلاله من الدين الا اذا أخل بالتزام جومــــرى في القانون أو المقد • م ٣٠ ق ١٩٧٨ لسنة ١٩٩٧ الممثل • له وحدد دون المؤجر حتى انهــــا، المقد بالقضاء مدته • تعلق ذلك بالنظام الهام •

(٣) اصلاح زراعی ٠ ایجار « ایجار الأراضی الزراعیة » « تأمینات عینیة »
 « الرهن الحیسازی » ٠

" العائن المرتهن الذي القلت اليه حيازة الإرض المرحونة - حقه في تأجيرها للغير .
 عدم القضاء الإيجار بالقضاء الرحن - اعتداد عقد الإيجار تلقائيا في مواجهة المدين الراهن ومن
 حل محله قائوقا .

ا ـ إذ كان البين من الأوراق أن دفاع الطاعنين المشار إليه بسبب النعى لم يسبق طرحه أمام محكمة الموضوع ولم يقدموا ما يثبت أنهم تحسكوا به أمامها فإنه يكون سبباً جديداً لا يقبل التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقش : ٢ ـ النص فى المسادة ٣٥ من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨٨ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون ٥ لسنة ١٩٥٦ على أنه ولا يجوز المؤجر أن يطلب إخلاء الأطيان المؤجرة ولو عند إنهاء المدة المتفق علها فى العقد إلا إذا أخل المستأجر بإلترام جوهرى يقضى به القانون أو العقد ... ويقع باطلاكل إتفاق يتضمنه العقد خالف الأحسكام المنصوص علها فى هذا القانون ع يمل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـ على أن المشرع الفى حتى مؤجر الأرض وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـ على أن المشرع الفى حتى مؤجر الأرض

الزراعية فى إنهاء الإيجار بإنقضاء مدته وجعل ذلك حقاً المستأجر وحده حماية له وذلك بنص آمر يتعلق بالنظام العسام محميه من إخلائه من الأرض التى يستأجرها دون إعتبار الشخص المؤجر أو صفته أو من محل محله مادام المؤجر كان صاحب صفه تخوله التأجر وقت إبرام العقد ومن ثم فقد عطل المشرع كل حسكم مخالف ذلك من أحكام عقد الإيجار في القانون المدنى .

٣ ــ للدائن المرتهن . متى إنتقلت إليه حيازة الأرض المرهونه أن يستغلها خساب الراهن الإستغلال المعتاد على الوجه الذى تصلح له أما بزراعها بنفسه أو يتأجيرها إلى من يقوم بذلك ــ فإذا أجرها إلى الغير كان صاحب صفه فى التأجير وبالتالى فإن عقد الإيجار الصــادر منه لا ينقض بإنقضاء الرهن بل هو عقد نافل عمد بقوة القانون فى مواجهة المدين الراهن وكل من حل محله قانوناً .

#### المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعسد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حلى ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام على الطاعنين الدعوى رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى أسوان بطلب الحسكم بطرد الطاعنين وأخرين من الأرض الزراعية الموضحة بصحيفة الدعوى والبالغ مساحبا ٤ س١٧٠ اك ، وقال شرحاً لها أنه بموجب عقد بيع إبتسدائي مؤرخ وتسليمها إليه ، وقال شرحاً لها أنه بموجب عقد بيع إبتسدائي مؤرخ على النزاع من بينبا ٤ ط ، ١٩٧٠/٢/٢٠ على قطعتين وهنها البائم للطاعن الأول بعقدى الرهن المؤرخين ١٩٧١/٢/٣/١ على المعامن الأول بعقدى الرهن المؤرخين ١٩٧١/٣/١ ف المطاعنين الثاني و الثالث بعقد إمجار ، ورخ ١٩٦٦/١/١ وإذ قام بالوفا، بلعن للطاعنين الثاني و الثالث بعقد إمجار ، ورخ ١٩٦٦/١/١ وإذ قام بالوفا، بلعن

الرهن الطاعن الأول فقد أقام الدعوى وبتاريخ ١٩٧٨/١٢/١ قضت مجمة أول درجة برفضها . إستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٢ لسنة ٥٤ ق أسيوط وبتاريخ ١٩٨٠/٤/١ حكمت المحكم بالإستئناف رقم ١٢ وطرد الطاعنين وأخرين من الأرض الزراعية اليالغ مساحبًا ٤٤ ما ١٧٠ عام وقسليمها للمطعون ضده . طعن الطاعنون في هــــذا الحكم يطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى ينقض الحكم وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره ، بالجلسة المحددة الزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبين ينعى الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقولون أن الحكم المطعون فيه قد خلص إلى إنهاء عقدى الرهن بمجرد قيام المطعون ضده بعرض وإيداع مبلغ الدين وغفل عن حتى الدائن المرتهن والطاعن الأولى فى إقتضاء قيمة الفوائد ومصاريف إدارة العقار المرهون عملا بالمادتين ١١٠٤، من القانون المدنى مما يعيب الحكم ويوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أمه منى كان وجه النعى قد تضمن دفاعاً قانونياً يخالطه واقع لم يثبت إبداؤه أمام محكمة الموضوع فإنه لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض وكان البن من الأوراق أن دفاع الطاعنين المشار إليه بسبب النعى لم يسبق طرحه أمام محكمة الموضوع ولم يقدموا ما يثبت أنهم تمسكوا به أمامها فإنه يكون سببا جديداً لا يقبل التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثانى من سببي الطعن على الحسكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم أسبغ على عقد إمجار الأرض الزراعية المؤرخ ١٩٦٦/١٠/١ والصادر من الدائن المرتهن « الطاعن الأول » للطاعنين الثانى والثالث خلال فترة الرهن صفة التوقيب إذ ينتهى بإنقضاء الرهن وبعود العقار المؤجر بعد ذلك للمدين

الراهن وذلك بالمخالفة لأحكام قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ صنة ١٩٥٢ وتعديلاته الى لا تجيز إنهاء العلاقة الإيجارية إلا فى حالة الإخلال بالإلتز امات التعاقدية مما يعبب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي صديد ذلك أن النص في المادة ٣٥ من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ المعدله بالقانون ٥٢ سنة ١٩٦٦ على أنه ولا تجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء الأطيان المؤجرة ولو عند إنهاء المدة المتفق علمها فى العقبد إلا إذا أخسل المستأجر بإلىنزام جوهرى يقضى به القانون أو العقد .... ويقع باطلاكل إتفاق يتضمنه العقد مخالف الأحكام المنصوص علمها في هذا القانون، يدل ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن المشرع الغي حق مؤجر الأرض الزراعية في إنَّهاء الإنجار بإنقضاء مدته وجمل ذلك حقاً للمستأجر وحده حماية له وذلك بنص آمر يتعلق بالنظام العام عميه من إخلائه من الأرض التي يستأجرها دون إعتبار لشخص المؤجر أو صفته أو من محل محله مادام المؤجر كان صاحب صفه تخوله التأجير وقت إبرام العقد ومن ثم فقد عطل المشرع كل حسكم نخالف ذلك من أحسكام عقد الإمجار في القانون المدنى ــ لما كان ذلك وكان للدائن المرتهن متى إنتقات إليه حيازة الأرض المرهونه أن يستغلها لحساب الراهن الإستغلال المعتاد على الوجه الذي تصلح له أما بزراعتها بنفسه أو بتأجيرها إلى من يقوم بذلك فإذا أجرها إلى الغر كان صاحب صفه في التأجر وبالتالي فإن عقد الإبجار الصادر منه لا ينقضي بإنقضاء الرهن بل هو عقد نافذ بمند بقوة القانون في مواجهة المدين الراهن وكل من حل عجله قانوناً ــ لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن عقد الإبجار الصادر من الدائن المرتبن والطاعن الأول؛ إلى الطاعنين الثانى والثالث بتاريخ ١٩٦٦/١٠/١ قد حرر وأثبت في دفاتر الجمعية التعاونية الزراعية طبقاً للقانون فإنه بكون نافذاً وممتداً فى مواجهة المدين الراهن بصفته مؤجراً كما يمتد فى مواجهة المطعون ضده بإعتباره مشتريأ للعقار وبجرى عليه حكم القانون بإمتداد عقد الإيجار فلا يجوز له إخلاء الطاعنين الثاني والثالث من الأرض التي إستأجرها من الطاعن الأول

طالما إسما لم محلا بأى الترام جوهرى يقضى به القانون أو العقد، وإذكان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقشه جزئياً بالنسبة لما قضى به من طرد الطاعنين الثانى والثالث ومن تسلم الأطيان الزراعية المؤجرة لها إلى المطعون ضدة والبالغ

مساحبًا ١٦ ط ، أ ف :

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه :

ولمسا تقدم فإن عقد تأجر المطعون ضدهما الثاني والثالث يمتد بقوة القانون في مواجهة المطعون ضده ويتعين لذلك القضاء بتأييد الحكم المستأنف برفض الدعوى بالنسبة للمساحة المؤجرة لهما والزام المستأنف بالمصروفات المناسة عبر هذا الشق :

# جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / مجمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعصوبة السادة المستشارين / حسين على حسين نائب وئيس المحكمة ، حمدى مجمد على ، عبد الحميد سمليمان ومحمد بكر غالى •

# (19V)

الطعن راقم ٢٠٢٣ لسنة ٥٦ القضائية :

 (١) احوال شخصية « مسكن الزوجية » * « ايجار الاماكن » * حكم « تسبيب الحكم » « ما يصـ قصورا » *

ـ مسكن الزوجية الذي يحق للمطلقة أن تستقل به وصفيها دون مطلقها مدة الحضالة • ماميته • اعراض الحكم عن بحث دفاع الطاعن بأن عني النزاع أم تكن مسكنا للزوجية • تصور •

1 - إذ نص المشرع في المادة ١٨ مكرر ثالثاً من القانون رقم ٢٥ السنة ١٩٢٩ الحاص بيعض أحكام الأحوال الشخصية المضافة بالقانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٧٩ على أنه وعلى الروج المطلق أن جيء لصغاره من مطلقته ولحضائهم المسكن المستقل المناسب ، فإذا لم يفعل خلال مدة العدة ، إستمروا في شغل مسكن الروجية المؤجر - دون المطلق أن يستقل به إذا هيأ لم المسكن المستقل المناسب بعد إنقضاء مدة العدة ... ووإذ كان المقصود عسكن الروجية في هذا الحصوص هو المكان الذي كان مشغولا فعلا يسكى الروجية ، فإذا ثار خلاف بين الحاضنة ووالد الصغير حول مسكن الحضائه ، انصرفت كلمة المسكن إلى المكان المشغول فعلا يسكى الصغير وحاضئته . لما كان ذلك وكان البن من الأوراق أن الطاعن تمسك أمسام عكمة الموضوع بأن عن النزاع لم تكن مسكن أسرتها حتى وقوع الطلاق ، عكمة الموضوع بأن عن النزاع لم تكن مسكناً الروجية بالمعنى المتقدم ، إذ أنه تزوج بالمطمون ضدها وأقام معها عسكن أسرتها حتى وقوع الطلاق ، ميلاد ابنه الصغير شيد أنه ولد يمسكن جدته ، وقدم مستندات منها شهادة ميلاد ابنه الصغير شيد أنه ولد يمسكن جدته ، وقدم مستندات منها شهادة ميلاد ابنه الصغير شيد أنه ولد يمسكن جدته ، وقدم مستندات منها شهادة ميلاد ابنه الصغير شيد أنه ولد يمسكن جدته ، وعقود إيجار تغيد أنه المنافقة المنافقة المنافعة النافية المنافقة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة

كانت تؤجر مفروشة للغير ، وكان الحكم قد أقام قضاءه بتمكين المطمون ضدها من مسكن النزاع على قوله ه ...... » وإذ لم يعرض الحسكم على النحو المنقدم – لدفاع الطاعن سالف البيان ، وما قدمه من مستندات دلل بها على صحة دفاعه ، على نحو يدل على أن الحكمة قد فطنت إلى حقيقة هذا الدفاع أو إطلعت على مستنداته وأخضعها لتقديرها ، رغم إنه دفاع جوهرى قد يتغير به – أن صح – وجه الرأى في الدعوى ، فإنه يكون معيهاً بالقصير في التسبيب .

#### الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن التلعن إستوى أوضاعه الشكاية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت على الطاعن الدعوى رقم 101 لسنة 19۸٤ كلى بور سعيد بطلب الحكم بتمكيبا وصغيرها من مسكن الزوجية المبن بالمصحيفة . وقالت بباناً لها أنها تزوجت الطاعن يتاريخ 19۸۱/۷۲۲ و أنجبت منه صغيرها ... في يناير سنة 19۸۳ ومازال في حضائها ، وإذكانت تقيم إقامة دائمة بشقة النزاع إلى أن فوجئت بطلاقه لها في ١٩٨٣/٧/٧٥ ومحق لها الاستقلال بصغيرها في هذا المسكن فقد أقامت الدعوى ، وبتاريخ الاستقلال بصغيرها في هذا المسكن فقد أقامت الدعوى إستأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالإستثناف رقم 19 سنة ٢٦ ق الإسماعيلية (مأمورية بور سعيد) ، وبتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٠ حكت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وعكين المطعون ضدها من شقة النزاع : طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق وتحكين المطعون ضدها من شقة النزاع : طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقض ، وقلمت النابة مذكرة أبلت قبا الرأى بتقض الحسكم ، وإذ عرض

الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ، رأت أنه جدير بالنظر وحسددت جلسة لنظره وفها التزمت النيابة رأمها .

وحيث إن تما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، القصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول ، أن الحسكم قضى يتمكين المطعون ضدها من شقة النزاع بإعتبارها حاضته لصغيرهما دون أن يعرض لدفاعه القسائم على أن هذه الشقة لم تكن مسكناً للزوجية ، كما لم يعرض للمستندات المقلمة منه والتي تؤكد هذا الدفاع رغم جوهريته ، الأمر الذي يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أن المشرع نص في المادة ١٨ مكررًا ثالثًا من القسانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحسكام الأحوال الشخصية ، المضافه بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على أنه (على الزوج المطلق أن بهيء لصغاره من مطلقته وللحاضنتهم المسكن المستقل المناسب ، فإذا لم دون المطلق ــ مدة الحضانه . وإذكان مسكن الزوجية غير مؤجر كان من حق الزوج المطلق أن يستقل به إذا هيأ لهم المسكن المستقل المناسب بعد إنقضاء مدة العدة ..... ووالمقصود عسكن الزواجية في هسنذا الخصوص هو المكان الذي كان مشغولا فعلا بسكني الزوجين ، فإذا ثار خلاف بين الحاضنه ووالد الصغير حول مسكن الحضانه ، انصرفت كلمة المسكن إلى المكان المشغول فعــــلا بسكني الصغير وحاضنته ، لماكان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن عن النزاع لم تكن مسكناً للزوجية بالمعنى المتقدم ، إذ أنه تزوج بالمطعون ضدها وأقام معها بمسكن أسرتها حَى وقوع الطلاق ، ولم تكن لهــا إقامة مع الصغير بشقة التداعي ، وقا.م مستندات منها شهادة ميلاد ابنه الصغير تفيد أنه وللد بمسكن جدته ، وعقود إيجار تفيد أن الشقة كانت تؤجر مفروشة للغير ، وكان الحسكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتمكن المطعون ضدها من مسكن النزاع على قوله ووحيث إن المَّةُ العَقْدُ إِنْقَضِتَ وَلَأَنْ مُسكَنَ الرُّوجِيةَ غَيْرَ مُؤْجِرَ بِلَ مُرزَعَ تَمْلِكُمَّ عَلَى

الاستثناف ، فإن من حقه أن يستقل به بشرط أن سي المستأنفه وإبها المسكن المستقل المناسب بعد إنقضاء مدة العدة _ وأن مدة العدة إنقضت منذ وقت طويل - ولم يكشف المستأنف عليه عن إستعداده لتهيئة المسكن المناسب للحاضنه ومحضونها ــ بل على العكس راح ينازع فى الدعوى ــ فإن المحكمة تقضى لها بطلباتها ووإذ لم يعرض الحسكم ... على النحو المتقـــدم ــ لدفع الطاعن سالف البيان ، وما قدمه من مستندات دلل بها على صحة دفاعة ، على نحو يدل على أن المحكمة قد فطنت إلى حقيقة هذا الدفاع ، أو اطلعت على مستنداته واخضعًا لتقديرها ، رغم أنه دفاع جوهرى قد يتغير به ـــ ان صحـــ وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه يكون معيباً بالقصور فى التسبيب عا يوجب

نقضه لهذا السبب ، دون حاجة لبحث باتى أوجه الطون.

# چلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ أحمد ضياه عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية الصحادة المستشارين/ طلمت أمين صادق وخيضه عبد القادر سمير ، حماد الشافعي وزكي عبد العزيز

# (194)

الطعن رقم ١٦٣٦ لسنة ٥٢ القضائية :

 ١ ــ حالات حومان الدامل من العلارة الدورية ، درودها عمل سبيل الحصر في القمانون رقم ٦٠ السنة ١٩٧٤.

٢ _ افتقال السلس المرقوف عن السمل لتفارير الكماية ، لا يؤثر في أحقيته للمحلارة الدورية
 منى ترافرت فيه شبوط استحقاقها • علة الله •

(٣). حكم « تسبيب الحكم »

التناقش الذي يميب الحكم ، ماميته ،

الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ على أن العلاوة الدورية المقررة الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ على أن العلاوة الدورية المقررة لا تستحق لبعض فئات العاملين قبل إنقضاء الآجال المبينة بالبندين (أ) ورب) من المادة ٢٤ سالفة الذكر، أو قبل إسهلاك ما جاوز مرتب بهاية ربط المستوى الذي يتقل إليه العامل — وقت صدور القرار بقانون المشار إليه مما على معتمل عليه مستقبلا من البدلات أو علاوات الرقية أو العلاوات الدورية ، مما تقرير دوري بمرتبه دون المتوسط ، وأو ضعيف ، كما لا تستحق في جزء منها إذا حصل على عقرير دوري بمرتبه متوسط ، ومؤدى ذلك أن القرار منها إذا حصل على المقانون وقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ قد أورد على سبيل الحصر الحالات التي لا تستحق في جزء منها العلاوة المدورية — سراء بأكماها أو في جزء منها — وليس من بينها حالة فيا العلاوة الدورية — سراء بأكماها أو في جزء منها — وليس من بينها حالة

وقف العامل عن همله ، مما مقتضاه أن قرار جهة العمل محرمان العامل الموقوف عن عمله من العلاوة الدورية يكون باطلا وغير منتج لإثاره .

٢ – لا بجوز التحدي بإفتقار العامل الموقوف للتقارير الدورية بما ترتبه من أثر في إستحقاق العلاوة ذلك أن الأصل هو صلاحية العامل لتقاضي العلاوة ما لم يكن هناك سبب يقتضى حرمانه منها ، كما أن نظام العاملين بالقطاع العام المشار إليه وإن خلت نصوصه من الأحكام الخاصة بتقدير كفاية العامل الموقوف عن العمل ، إلا أنها لم تخظر تقدير كفايته تقديراً حكمياً بالتقرير السابق على الوقف ، يؤيد ذلك ما إستحدثه المشرع في قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - والذي حل محل النظام السابق ــ من أحــكام خاصة في تقــدير كفاية بعض فثات العـــاملان أجاز فها تقدير الكفاية تقديراً حكمياً وذلك بالنص في المادتين ٢٨ ، ٢٩ ...ه على الاعتداد بالتقريرين السابقين بالنسبة للعامل المعار للخارج أو المصرح له بأجازة خاصة ، وتقرير الكفاية عرتبة كفء حكماً بالنسبة للمسامل المحند أو ممرتبة ممستاز حكماً إذا كان قد حصل علمها في العسام السابق ، وبمرتبة نمستاز حكماً بالنسبة للعامل المستدعى للإحتياط أو المستبيّن ، وعسا لا يقل عن مرتبة الكفاية في السنة السابقة على الإنتخاب بالنسبة لأعضاء المنظمات النقابية وأعضاء مجلس الإدارة المنتخبن ، وعرتبة كفء حكماً لمن زادت.مدة مرضه عن ثمانية أشهر ، أو عرتبة ممتاز حكماً إذا كان قد حصل علها نيم العسام السابق.

 ۳ - التنساقش الذي يعيسب الحسكم ويفسده هو ما تستاحى به الأسباب ويعارض بعضها بعضاً محيث لا يبسق بعدها ما ممكن حمل الحكم عابه ;

### التحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة : حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧عمال كلى همال القساهرة على الشركة الطاعنة بطلبات ختامية هي الحكم بإلزامها أن تدفع له مبلغ ١٤٤٠ جنهاً وفوائد، بواقع ٤٪من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد وما يستجد من ١٩٨٠/١/١ بواقع ١٢٨,٤٥٥ جنها ، وبأحقيته للفئة الثانية من تاريخ رفع الدَّعوى ، وقال بياناً لدعواه أنه من الْعاملين لدىالطاعنة وإذ إمتنعت دُون وَجِه حق عن منحهالعلاوات الدورية عن المدة من سنة ١٩٧٣ حتى سنة ١٩٧٧ ، كما أغفلت ترقيته إلى الفئة الثانية ، فقد أقام الدعوى بالطلبات السالفة البيان ، وبتاريخ ١٩٨٠/١/١٨ قضَّت المحكمة برفضْ الدعوى إستأنف المطعون ضدة هذا الحكم أمام محكمة إستثناف القاهرة بالإستثناف رقم ٣٩٨ لسنة ٩٧ ق ، وبتاريخ ١٩٨٠/١/١٨ حكمت المحكمة في موضوع الاستثناف أولا: في شقة الخاص بأحقية المطعون ضده للفئة الثانية بتأييد الخسكم المستأنف . ثانياً : وبالنسبة لباتى الطلبات بإستجواب الحصوم ، ثم عادت وحكمت بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٧ بندبمكتب الحبراء لأداء المأمورية التي أفصحت عنها بمنطوق الحسكم ، وبعد أن قدم الحبير تقريره قضت فى ١٩٨٧/٣/٣١ ــ بالنسبه للشتى الخاص بالعلاوه الدورية ــ بإلغاء الحسكم اَلمُستَأْنَفُ والزَّامُ الطاعنة أنْ تؤدى للمطعون ضده مبلغ ١٣٨٠ جنبياً . طعنت'كا الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطمن ، وبعرض الطمن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره : وفيها النزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطمن أقيم على سبيين تنعى الطاعنه بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول أن المشرع في المادين ١٩٧١ ربط بين العلاوة الدورية وتقرير كفاية العامل السنة السابقه على منحها والذي يتضمن بياناً لسلوكه ومدى ما حقق من إنتاج وما تلقاه من دورات تدريبية ، وبالتالي لا تستحق

إلا بمباشرة العمل ويقدر ما حققه العامل من هذه العناصر ، وإذ إنهى الحكم المطعون فيه إلى أوقف المعلم المعلوة الدورية عن السنوات التي أوقف فها عن العمل ولم يوضع عبا تقارير دورية بمقولة أن العامل الذي لا يؤدى عملا لوقف عنه يعامل بالتقرير السابق على الوقف ، فإنه يكون قد أخسطاً في تطبيق القانون :

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان النص في المادة ١٣ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ على أن وبحرر عن كل عامل تقرير دورى شامل لإنتاجه وسلوكه وتدريبه وتقدر كفايته بدرجة ممتساز _ جيد _ متوسط _ دون المتوسط _ ضعيف ... ه وفي المادة ٢٤ على أن ويقرر مجلس الإدارة في ختام كل سنة مالية مبدأ منح العلاوة أو عدم منحها بالنسبة للعاملين وذلك في ضوء المركز المالي وما تحقق من أهداف ، كما يجوز له أن يقرر نسبة من العلاوة ... ويكون المنح طبقاً لما يأتى : (أ) النسبة التي تقرر من العلاوة للعامل الحاصل على تقرير ممتاز أو جيد . (ب) نصف النسبة سالفة للعامل الحاصل على تقرير متوسط . وتمنح العلاوة الدورية المستحقة أو النسب التي تقرر منها في المواعيد الآتيـــة : (أ) أول يناير التالى لإنقضاء سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة أو من تاريخ صدور قرار بالترقية . ويسرى هذا الحسكم على من يعاد تعييمهم من العاملين دون فاصل زمني ودون إخلال محكم الفقرة التالية . (ب) أولُ يناير التالى لإنقضاء سنتن من تاريخ الإلتحاقُ بالخدمة لأول مرة ، ويسرى هذا الحسكم على العاملين الذين يعاد تعيينهم منى كان أجرهم فى وظيفتهم السابقة عن بداية مربوط الفئة التي أعيد تعيينهم فيها بأكثر من قيمة علاوة من علاوات الفثة . ، وفي المادة ٤٨ على أن و الجزاءات التأديبية التي بجوز توقيعها على العاملين هي : ::: (٤) الحرمان من العلاوة ::: وفي الفقرةُ الأخبرة من المادة ٧٩ على أنه ووفى جميع الأحوال محتفظ للعامل الذي جاوز مرتبه نهاية ربط المستوى الذى ينقل إليه ــ وقت صدور ﴿ هَذَا النَّظَامِ ــ بما كَانَ يَتَعَاضَاهُ وذلك بصفة شخصية ، على أن تسهلك الزيادة مما محصل عليه في المستقبل من

البدلات أو علاوات الترقية أو العلاوات النورية ، يدل على أن العلاوة النورية المقررة لا تستحق لبعض فثات العاملين قبل إنقضاء الأحوال المبينة بالبندين (أ) و(ب) من المادة ٢٤ سالفة الذكر ، أو قبل إسهالك ما جاوز مرتب نهاية ربط المستوى اللي يتقل إليه العامل ــ وقت صدور القرار بقانون المشار إليه مما محصل عليه مستقبلا من البدلات أو علاوات الترقية أو العلاوات الدورية ، وأنَّها لا تستحق للعامل إذا وقع عليه جزاء تأديبي بحرمانه منها أو حصل على تقرير دوري بمرتبة «دون المتوسط» أو وضعيف كما لا تستحق في جـزء منها إذ حصل على تقرير دورى عرتبة «متوسط» ، ومؤدى ذلك أن القرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ قد أورد على سبيل الحصر الحالات الى لا تستحق فيها العلاوة الدورية _ سواء بأكملها أو في جزء منها _ وليس من بينها حسالة وقف الدامل عن عمله ، مما مقتضاه أن قرار جهة العمل محرمان العامل الموقوف عن عمله من العلاوة الدورية المقررة يكون باطلا وغير منتج لأثاره ، ولا يغير من ذلك التحدي بإفتقار العــــامل الموقوف للتقارير الدورية بما ترتبه من أثر في إستحقاق العلاوة ذلك أن الأصل هو صلاحيته لتقاضى العلاوة ما لم يكن هناك سبب يقتضى حرمانه منهاكما أن نظام العاملين بالقطاع العسام المشار إليه وأن خلت تصوصه من الأحسكام الخاصة بتقدير كفاية العسامل الموقوف عن العمل ، إلا أنَّها لم تخطر تقدير كفايته تقديراً حكميًّا بالتقرير السابق على الوقف يؤيد ذلك ما إستحدثه المشرع في قانون نظام العاملين بالقطاع العام العبادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - والذي حل محل النظام السابق - من أحكام خاصة فى تقسدير كفاية بعض فثاتالعاملين أجاز فها تقدير الكفاية تقديراً حَكَمًا وذلك بالنص في المادتين ٢٨ ، ٢٩ منه على الاعتداد بالتقريرين السابقين بالنسبة للعامل المعار للخارج أو المصرح له بأجازة خاصة ، وتقدير الكفاية عرتبة كفء حكماً بالنسبة للعامل المحند أو عرتبة ممتاز حكماً إذا كان قد حصل طبها في العام السابق ، وبمرتبة ممتاز حكمًا بالنسبة للعامل المستدعى للإحتياط أو المستبق ، وبما لا يقل عن مرتبة الكفاية في السنة السابقة على الانتخاب بالنسبة لأعضاء المنظمات النقابية وأعضاء مجلس الإدارة المنتخبن ،

وعرتبة كفء حكماً لمن زادت مدةمرضه عن ثمانية أشهر أو بمرتبة ممتاز حكماً إذاكان قد حصل عليها في العسام السابق ، لماكان ذلك ، وكان الحكم المطنون فيه قد التزم هذا النظر بأن قضى بأحقية المطنون ضده للملاوة الدورية عن سنة ١٩٧٧ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧١ والتي أوقف فيها عن العمل تأسيساً على أن «العامل بحرم من العلاوات الدورية أو بعضها في حالتين ؛ الأولى أن يحصل على تقرير سنوى أقل من جيد . الثانية أن يوقع عليه جزاءا تأديبياً بلك ... كما أن القساعدة بالنسبة المتقارير الدورية أن العامل الذى لا يؤدى عملا لوقفه عنه أو لمرضه لا مجوز وضع تقرير دورى عنه ولكنه يعامل بالتقرير الدورى الأخير السابق على الوقف أو الفياب . وإذكان تقريره الأخير بدرجة جيد ومن ثم فهو يستحق العلاوات الدورية المطالب بها ..... » فإن لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على ضسر أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطمون فيه بالتناقض ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم بعد أن أورى بأسبابه أن العامل بحرم من العلاوة الدورية أو من بعضها إذا حصل على تقرير سنوى بمرتبة تقل عن درجــة جيد أو وقع عليه جزاء تأديبي بذلك وأن المطمون ضده قد تحدد موقفه من الناحيتين الجنائية والتأديبية ببراءته في الأولى وبمجازاته جزاء معيناً في الثانية ، عاد وناقض هذه القاعدة بأن قضى بأحقيته للعلاوات الدورية رغم ثبوت مجازاته في سنة ١٩٧٤ لخصم شهرين من مرتبه :

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان التناقض الذي يعيب الحكم ويفسده هو ما تباحى به الأسباب ويعارض بعضها بعضا محيث لا يبنى بعدها ما يمكن حمل الحسكم عليه ، وكان الحكم المطمون فيه قد أقام قضاءه

على ما مؤداه آن العامل محرم من العلاوة فى حالتين إحداها أن محصل على تقرير سنوى أقل من جيد ، والثانية أن يوقع عليه جزاء تأديبي بدلك ، وأن المطعون ضده قد تحدد موقفه من الناحيتين الجنائية والتأديبية ببراءته فى الأولى وتوقيع جزاء آخر عليه فى الثانية هو خصم شهرين من راتبه ، وأنه لم تتوافر بالنسبة له أى من الحالتين الى مجوز فباحرمانه من العلاوة، فإنه لا يكون مشوباً بالتناقض ، ويكون النمي عليه سنذا السبب في غير محله :

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن :

## جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

رئاسة السيد المستشار/ سيد عبد الباقى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ مؤهد عبد الحميد سند قائب رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين شلقائى ، صلاح محمود عربس ومحمود وشاد مهروافي »

## (199)

الشعن رقم ١٧١٦ لسنة ٥٤ القضائية :

أيجار · بيع « تمليك الساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة » ·

النص فى المادة ٧٧ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجر وبيع الأماكن وتنظيم الملاقة بين المؤجر والمستأجر على أن تملك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التى أقامها المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل مهذا القانون نظير أجره تقل عن الأجرة القانونية إلى مستأجر بها على أساس سداد الأجرة المختفضة لمدة خس عشرة سنة وذلك وفقاً للقواعد والأوضاع التى بصدر بها قرار رئيس مجلس الوزراء يدل على أن مناط تقرير حق تملك الوحدات السكنية المشار إليها أن يكون طالب التملك قد شغل الوحدة قبل 19٧٧/٩/

#### الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعدالمداولة :

حيث إن الطعن إسعوفي أوضاعه الشكلية ،

وحيث إن الوقائع حسم على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن حسنت ٢١٠٩ سنة ٢٩٠٩ مدنى الطعن حسنت ٢١٠٩ سنة ٢٩٠٩ مدنى سوهاج الابتدائية ضد الطاعنين يصفتهما بطلب الحسكم بأحقيته في تملك عائفة رقم ٨ بالعارة رقم ٤٦ بالمساكن الاقتصادية بمدينة ناصر بندر سوهاج عافظة سوهاج ، والزامهما بتحرير حقد تمليك عنها . وقال بياناً لها أنه إستاجر تلك الشقة من الطاعن الثانى وعين له تملكها طبقاً لنص المادة ٧٧ من القانون مرة ٤٩ لسنة ١٩٧٨ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٠١ لسنة ١٩٧٨ بتاريخ المحسكم لدى محكمة إستئناف أسيوط «مأمورية سوهاج» بالإستئناف الحسكم لدى محكمة إستئناف أسيوط «مأمورية سوهاج» بالإستئناف المحسكم المتناف قد من بتاريخ ١٩٨٤/٤/١١ حكمت المحكم بالإستئناف الحسكم المستأنف وأجابت إلمطعون عليه إلى طلباته . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحسكم المطعون فيه وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرات أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره . وفيها النزمت النيابة رأبها .

وحيث إن تمسا ينعاه الطاعن على الحسكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق أدت به إلى عالفة الشانون إذ ذهب إلى أن المطعون عليه كان أشاخلا للشقة محل النزاع والمؤجرة له من الطاعن الثانى قبل ١٩٧٧/٩/٩ تاريخ السمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ورتب على ذلك تحقق شرط تملكه لها في حين أن الثابت من الأوراق أنه شغلها إعتباراً من ١٩٧٩/٢/١ أي بعد التاريخ المشار إليه .

وحيث إن هذا النعى سسديد : ذلك أن النص فى المسادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أن وتملك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التى أقامها المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل بهذا القانون نظير أجرة نقل عن الأجرة القانونية إلى مستأجرها على أساس سداد الأجرة المخفضة لمدة خس عشرة سنة وذلك وفقاً للقواعد والأوضاع التي يصدر بها قرار رئيس

علس الوزراء ديدل على أن مناط تقرير حتى تملك الوحدات السكنية المشار إليها أن يكون طالب القلك قد شغل الوحدة قبل ١٩٧٧/٩/٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وإذكان الثابت من الأوراق أن المطمون عليه شغل الوحدة عمل النزاع يتاريخ ١٩٧٩/٢/١ أى بعسد التاريخ المشار إليه فإن ألحكم المطعون فيه إذ أرجع تاريخ شغل المطمون عليه لتلك الوحدة إلى ما قبل العمل بالقانون سالف البيان ورتب على ذلك أحقيته فى تملكها دون أن يفصح فى مدوناته عن المصلر الذي استى منه ذلك التقرير ، يكون قابد خالف الثابت بالأوراق وأدى به ذلك إلى مخالفة القانون مما يستوجب نقضه لحسذا الوجه دون حاجة إلى عث باقى أوجه الطعن .

# جلسة 10 من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ وليم رزق بدوى تائب رئيس المسكلة وعضوية السادة المستشاوين/ محمد لطفى السيد تائب رئيس المسكلة ، أحمد ذكى غرابة ، طه الشريف وعبد السيد السالسي

(Y++)

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٥٣ القضائية :

۱ ـ قضاه « رد القضاه » ۰

التنازل الذي يسقط الحق في طلب رد القاض ، عاميته ،

تمود المُسمم عن التلازير يطلب الرد حتى القال ياب الراقمة - الحداد درسـاء منه بنـول الخاضى المصل فى الدهوى مالم تكن أسياب الرد قد حدثت بعد المواعية الخرزة أو أثبت طالب الرد عدم علمه يهما الا يسه المكك المواعيد - الـادكان ١٠٢ ، ١٥٣ مرافعات -

٢ ــ تقفى « تطاق الطمن » *

الطمن بالنافش • عدم الساعه لقير الخصومة التي كانت مطروحة على محكمة الاستثناف •

ا - النص فى المسادة ١٥١ مرافعات على أنه ويجب تقسديم طلب الرد قبل تقسديم أى دفع أو دفاع وإلا سقط الحق فيه و والنص فى المسادة ١٥٧ من ذات القانون على أنه و مجوز طلب الرد إذا حدثت أسبابه بعد المواعيد ، المقررة أو إذا أثبت طالب الرد أنه لم يعلم بها إلا بعد مضى تلك المواعيد ، يدل على أن رد القاضى حق شرع لمصلحة المقاضين أنفسهم ظهم أن يباشروه أو يتنازلوا عنه ، والتنازل الذي يسقط الحق فى طلب الرد هو الذي يقوم نتيجة إبداء أى دفع أو دفاع أو تقسديم طلب متعلق بأصل الدعوى أو بمسألة فرعيه فيها ، فإن سكت الحصم عن إبداء ذلك كله إمتد حقه فى تقديم الطلب عن التقرير بطلب الرد حى خلك الوقت يتضمن رضاء منه بتولى القاضى القصل فى دعواه وهو ما يتحقق به علة الحسكم بسقوط الحق فى تقسديم الطلب ما لم تكن أسباب الرد قد حدثت بعد المواعيد المقررة أو أثبت طالب الرد أنه لم يعلم بها إلا بعد مضى حدثت بعد المواعيد :

٢ ــ المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن نطاق الطعن بالثقف لا يتسع لغير
 الحصومة التي كانت مطروحة على محكمة الاستثناف :

### المكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذي تلام السيد المستشار المقرز والمرافعة وبعسد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية ،

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل فى أن الطاعن كان قد قرر برد المطعون ضده عن نظر الاستثناف رقم ٣٩٦٦ سنة ٩٧ ق القاهرة حيث قيدت دعوى الرد برقم ٣٩٩٣ س ٩٧ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٣/١/١٧ حكمت المحكمة بسقوط حق الطاعن فى طلب رد المطمون ضده ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأبها :

وحيث إن الطعن بنى على سبين ينعى الطاعن بالسبب الأول على الحكم المطمون فيه مخالفة القانون والحطأ فى تطبيقه وفى بيانه يقول أن الحكم أقام قضاء بسقوط حق الطاعن فى رد المطعون ضده على سند من أنه أبلدى دفاعه فى الدعوى قبل أن يقرر برده فى نظرها من أن مرافعته اقتصرت على طلب التأجيل ولم يبدأى طلب فها . مما يعيب الحسكم بمخالفة القانون :

وحيث إن هذا النمى غير سديد ذلك أن النص فى المادة ١٥١ مرافعات على أنه وبجب تقديم طلب الردقبل تقسديم أى دفع أو دفاع وإلا سقط الحق فيه ٤ والنص فى المادة ١٥٢ من ذات القانون على أنه وبجوز طلب الرد إذا حدثت أسبابه بعد المواعيد المقررة أو إذا أثبت طالب الرد أنه لم يعلم بها إلا بعد مضى تلك المواعيد ... يدل على أن رد القاضى حق شرع لمصلحة

المتقاضين أنفسهم فلهم أن يباشروه أو يتنازلوا عنه ، والتنازل الذي يسقط الحق في طلب الرد هو الذي يقوم نتيجة إبداء أي دفع أو دفاع أو تقسديم طلب متعلق بأصل الدعوى أو عسألة فرعية فيها ، فإن سكت الخصم عن إبداء ذلك كله إمتد حقه في تقسدم الطلب حتى إقفال باب المرافعة ، ذلك أن قعود الخصم عن التقرير بطلب الرد حتى ذلك الوقت يتضمن رضاء منه بتولى القاضى الفصل في دعواه وهو ما يتحقق به علة الحسكم بسقوط الحق في تقديم الطلب ، ما لم تكن أسباب الرد قد حدثت بعد المواعيد المقررة أو أثبت الطلب ، ما لم تكن أسباب الرد قد حدثت بعد المواعيد المقررة أو أثبت طالب الرد أنه لم يعلم مها إلا بعد مفهى تلك المواعيد ، لمساكان ذلك ، وكان الطاعن قد اقتصر على طلب التأجل عند نظر الدعوى وقررت المحمة حجز الاستثناف للحكم دون التصريح عد كرات ولم يقدم الطاعن طلب الرد إلا بعد إنفال باب المرافعة بتسعة أيام دون أن يقصح في طلبه عن تاريخ حدوث أسباب الرد أو تاريخ علمه مها فإن حقه في طلب الرد يكون قد سقط وإذ أمحل أسباب الرد أو تاريخ علمه مها فإن حقه في طلب الرد يكون قد سقط وإذ أمحل غير أساس .

وحيث إن الطاعن يتمى بالسيب الثانى على الحسكم المطمون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك أن قيام المطمون ضده بالحسكم فى الدعوى المطروحة عليه رخم التشرير برده، مخالف قاعدة أن الطاعن لا يضار بطعنه بما يعيب الحكم بمخالفة القانون .

ولهسانا يتعنن رفض الطعن :

### جلسة ١٩٨٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برياسة المبيد المستشار/ سعيد صفى نائب رئيس المحكمة وعطبوية السادة المستشارين/ . حسيني الكنائي ، عبد النبي ضخم ، محبد عبد البر حسين وخلف فتح الباب .

## (4.1)

### الطمن رقم ١٨٠ تسنة ٥١ القضائية :

- (١) حقوع ٠ « تطام عام » نعض « السيب الجديد »
- . الدقع بالمدام صبقة أحسف الفصوم فير متعلق بالتظام العام عدم جواز الارتم لاول مرة اند، مبحكة الكظمي •
  - (Y) نقض « السبب الجديد » ﴿

شبيان الأوجر الانصرش الحاص الراقع من الله على المستاجر • شرطه • أن يكون الفجر لاشادة الاستعمال ــ دفاع قالوثى يقوم على واقع • عدم جوالا التحدي به لاول مرة أمام محكمة التقفى •

### (٣) ايجار « التزامات اؤجر : ضمان التعرض »

هسان الملاجر التعرش المسادى الواقع من الغير عبل الهستأجر • شوخه • أن يكون الهير مستاجرا عفسه •

### (٤) نقض « السبب الجديد »

مِفاع المُستَاجِر باعقبار سكوتِ الأوجر عن استعمال حقه في طلب الإخلاد من قبيل التعيد المُسمَى عن الإرادة في استقاط الدين - عدم قبول العساك به لاول مرة أمام محكمة النافس لما يَعْاقِلُهُ مَنْ وأقع لَمْ يَسبِق العَسماكِ بِهُ أمام محكمة المُوضُوع -

۱ - إذ كان الدفع بإنعدام صفة أحــد الجموم فى الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة - غير متعلق بالنظام العـــام ، وكان الطاعن لم يسبق له التحسك أمام محكمة الموضوع بإنعدام صفته فى الدعوى ، فإن إثارته لهــــــذا الدفع أمام محكمة التمض لأول مرة يكون غير مقبول :

٧ - لأن كان النص في المادة ٣١/ج من القانون رقم 24 لسنة ١٩٧٧ يدل على أن المشرع إعتبر إعدار المستأجر بإعادة الحال إلى ماكانت عليه شرطاً لقبول دعوى الإخلاء إلا أنه لماكان دفاع الطاعن المستند إلى حكم المادة ٣١/ج سالفة الذكر هو دفاع قانوني يقوم على واقع يتطلب التحقق من حصول الإعدار مستوفياً لشرائطه أو عدم حصوله ، وكان الطاعن لم يتمسك أمام عكمة الموضوع جذا الدفاع حتى يتسنى لمحكة التقض مراقبة الحسكم المطعون فيه في خصوصه ، فإنه لا بقبل من الطاعن التحدي به لأول مرة أمام عكمة النقض.

٣ - المقرر في قضاء هذه المحكة - أنه وإن كان لا مسئولية على المؤجر عند التعرض المسادى الواقع على المستأجر منه إذا كان صادراً من الغير ، إلا أنه يكون مسئولا عنه إذا كان هذا الغير "مستأجراً منه أيضاً . إذ يعتبر بذلك في حسكم اتباعه المشار إليهم في المسادة ٧١٥ من القانون الملك ، بإعبار أنه تلتى الحق في الإمجار عنه ، وأن صلته به هي التي مكنت له من التعرض للمستأجر الآخر فيعتد ضان المؤجر إلى هذا التعرض.

٤ - إذكان من المقرر أنه لا بجوز النمسك أمام عكمة النقض بسبب واضى أو قانونى مخالطه واقع ولم يسبق إبداؤه أمام عكمة الموضوع ، وكان الطاعن لم يسبق له النمسك أمام هذه المحكمة بأمر إعتبار سكوت المطعون ضدهم عن إستعبال حقهم فى طلب الإعلاء مدة من الزمن من قبيل التعبر الضمى عن الإرادة فى إسقاط الحتى فى ذلك ، فإن القسك جدا الوجه من الدفاع أمام عكمة النقض لأول مرة يكون غير مقبول .

### المكمسة

بعد الاطلاع على الأوراق ، ومياع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة : حبث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلبة .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٧٨ أمام محكة شين الكوم الابتدائية على الطاعن وآخرين وطلبوا الحكم يفسخ عقد إيجار الشقة المبينة بالصحيفة وتسليمها لحم ، وقالوا بياناً للعواهم أنه عوجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٠٠/١٠٥٥ إستأجر الطاعن من مورجم شقة بالمقار رقم ٢٥ شارع مصطفى كامل لإستعالها مكتباً لمكافحة البلهارسيا إلا أنه غير من معالمها من الداخل واستعملها فرعاً للمستشى العسام فالحق بالمقار وبساق مستأجرى وحداته ضرراً بالغاً ومن ثم أقاموا الدعوى بطلباتهم سائفة البيان – أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ثم ندبت خيراً فيها ، وبعد أن قدم الحير تقريره حكمت بفسخ عقد الإنجار وإخلاء الهن المؤجرة وتسليمها للمطعون ضدهم – إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستثناف رقم ١٩٨١ المحكمة بتأييد الحسكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فها رفض الطمن ، وإذ عرض الطمن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظرة وفها الزمت النيابة رأبا .

وحيث إن العلمن أقيم على أربعة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه عالمة القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الدعوى أقيمت على الطاعن بصفته ممثلاً لمديرية الشئون الصحية بمحافظة المنوفية في حين أنه إلا صُفة له في تمثيلها أمام القضاء، وأن ذي الصفة في ذلك هو محافظ المنوفية عملا بأحسكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن نظام الحكم المحلي والاتحته التنفيذية بما عتى له معه أن يتمسك بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة

وحيث إن هذا النمي غير مقبول ، ذلك أنه لماكان الدفع بإنعدام صفة أحد الحصوم في الدحوى — غير متعلق الحصوم في الدحوى — غير متعلق بالنظام العام — وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يسبق له التسك أمام محكة الموضوع بإنعدام صفته في الدحوى ، فإن إثارته لهذا الدفع أمام محكة الموضوع بإنعدام صفته في الدعوى ، فإن إثارته لهذا الدفع أمام محكة المقض لأول مرة يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثانى على الحكم المعلمون فيه مخالفة المتانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول أن المادة ٣١/ج من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ــ الذى يحكم واقعة الدعوى ــ توجب على المؤجر إعذار المستأجر بإحادة الحسال إلى ما كانت عليه قبل رفع الدعوى بالإخلاء الضرر إلا أن الحكم قضى بإخلاء العين المؤجرة دون بحث مدى قيام المطعون ضدهم بإعذار الطاعن بل ورغم عدم قيامهم بذلك .

وحيث إن هذا النمى مردود بأنه ائن كان النص فى المادة ٣١/ج من التانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه وفى غير الأماكن المؤجرة مفروشة لا بجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو إنتهت المدة المتفق عليها فى المقد إلا لأحد الأسباب الآتية ... جـ إذا إستعمل المستأجر المكان المؤجر أو سمع المستعله بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقوله والمتعارف عليها وتضر بمصلحة المؤجر أو إستعمله فى غير الأغراض المؤجر من أجلها ، وذلك بعد إعداره بإعادة الحالة إلى ماكانت عليه ع. يدل على أن المشرع اعتبر إعذار المستأجر عليها فى هذا البند إلا أنه لماكان دفاع الطاعن المستند إلى حسكم المادة ٣١/ج عليها فى هذا البند إلا أنه لماكان دفاع الطاعن المستند إلى حسكم المادة ٣١/ج سائفة الذكر هو دفاع قانونى يقوم على واقع يتطلب التحقق من حصول الإعدار مستوفياً لشرائطه أو عدم حصوله ، وكان البن من الأوراق أن الطاعن لم يتمسك أمام محكة الموضوع بهذا الدفاع حتى يتسنى لحكة النقض مراقبة الحسكم المطعون فيه فى خصوصه فإنه لا يقبل من الطاعن التحدى فى هذا الشأن على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحسكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول أن الحسكم إعتنق ما ذهب إليه قضاء محكمة الدرجة الأولى من أن تغيير الاستعال ينجم عنه ضرو لملاك العقار ومستأجريه فأخطأ بذلك تطبيق نصى المادة ٣١ج التى لا تعتد بالضرو الذى يصيب الأخيرين لأتهم ليسوا أطرافاً

فى العلاقة الإيجارية ، كما أن الحسكم لم يفصح عن كنه الضرر الذى ترتب على تغيير إستعال العين المؤجرة من مكتب إلى فرع المستشفى وإعتبر تردد. الجمهور المكشف والعلاج بما يتحقق به الضرر مع أن ذلك من الأمور المعتادة فى الجهات الحكومية :

وحيث إن النعي في شقة الأول مردود بأنه لماكان من المقرر ـــ في قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان لا مسئولية على المؤجر عن التعرض المادى الواقع على المستأجر منه ، وإذا كان صادراً من الغير إلا أنه يكون مسئولا عنه إذا كان هذا الغير مستأجر منه أيضاً ، إذ يعتبر بذلك في حسكم اتباعه المشار إلهم ف المادة ٧١ه من القانون المدنى ، بإعتبار إنه تلقى الحسن في الإمجار عنه ، وأن صلته به هي التي مكنت له من التعرض للمستأجر الآخر فيمتد ضمان المؤجر إلى هذا التعرض ـــ لما كان ذلك وكان الحـــكم المطعون فيه قد إستند فيا ارتآه من تحقق الضرر بالمطمون ضدهم نتيجة فعل الطاعن إلى ما يصيب بآتى مستأجرى العــقار من ضرر يجعل المطـعون ضـــدهم مسئولين عنه تجاههم ، فإنه يكون قد النزم صحيح القانون ، والنعى فى شقه الثــــاتى مردود بأنه لما كان الحسكم المطعون فيه قد عرض في مدوناته لبيان كنه الضرر المترتب على تغيير إستعال العين المؤجرة مقرراً أن في تغيير إستعال العين من مكتب إلى فرع مستشنى يتردد عليه الأهالى للكشف والعلاج وما يصاحب ذلك الاستعمال من إزدحام وسوء إستخدام العين المؤجرة ومدخل العقار وسلمه بتحقق به الضرر وكان هذا الذى قرره الحكم سائغاً وكافيا لإستظهاركنه الضرر المبرر لطلب الإخلاء فإن النعي عليه مهذا الشق يكون على غىر أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه محافة الثابت بالأوراق من وجهن أولها : أن الحكم إستناداً إلى تقرير الحبر ذهب أيل أن عن النزاع مستعملة فرعاً للمستشى العام حال أن هذا التقرير أورى أما مستعمله عيادة خارجية ، والثانى : أن الحسكم قرر توافر الضرر المترتب على تغير إستعال عن الزاع مع أن الثابت من شهادة شاهدى المطون ضدهم

أن هذا التغيير تم فى سنة ١٩٦٧ وسكت عنه المطمون ضدهم رغم مضى أكثر من ثلاث عشرة سنة مما يعتبر موافقة ضمنية على النزول عن الحق فى طلب الإخلاء لإنتفاء الضرر .

وحيث إن النمى فى وجهه الأول غير صحيح ذلك أنه لما كان الثابت من عضر المعاينة بتقرير الحير أنه وجد على واجهة عن النزاع لافته مكتوب علمها ومستشفى شين الكوم _ العيادة الحارجية العامة _ عيادة الحى الشرقىء ، كا وجد لافته أخرى بداخلها تين الحلمات التى نقوم بها هذه العيادة ، وخلص إلى نتيجة مؤداها أن شقة النزاع تستخدم فرعاً للمستشفى العام لعلاج جميع الأمراض ، فإن ما ذهب إليه الحسكم من أن العين المؤجرة مستعمله فرعاً للمستشفى العام لا يكون قد خالف الثابت بالأوراق ، والنمى فى وجهه الآخر غير مقبول ذلك أنه لما كان من المقرر أنه لا بحوز الحسك أمام محكة النقض يسبب واقمى _ أو قانونى تخالطه واقع _ ولم يسبق إبداؤه أمام عكمة المؤضوع . وكان الطاعن لم يسبق له العسك أمام هذه المحكة بأمر اعتبار سكوت المطمون ضدهم عن إستهال حقهم فى طلب الإخلاء مدة من الزمن من قبيل التعبر الضمنى عن الارادة فى إسقاط الحق فى ذلك فإن العسك بهذا الوجه من الدفاع أمام عكمة النقض لأول مرة يكون غير مقبول .

# جلسة ١٥ من أوفمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد/ المستشار أحمد ضياء عبد الرازق تائب رئيس المحكمة وعضوية السارة المستشارين / طلحت أمين صادق ، محمد عبد القادر عمر ، حماد الشاهمي وزكريا الشريف

# (Y+Y)

### الطعن رقم ١٦١٧ لسنة ٥٠ القضائية :

(۱) عمل « العاملون بشركات القطاع العام : تعيين » .

تسيني المئامن بوطيفة تفاقف تمك المسلن عنها • أثره • عدم أحقيته في تسوية حالته بالوطيفة الواردة في الإملان • علة ذلك •

(۲) نقفي ((اسباب الطمن: النمي الجهل) .

أسباب الطمن بالتقض • وجوب تبجديدها وتعريفها • اغفال ذلك • أثره • عدم قبول النص •

١ – لما كانت المادة ٧٨ من نظام العاملين بالقطاع العـام الصادر بالقرار بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ قد أوجبت في الفقرة الثانية منها أن يكون التعيين في الوظائف التي تشغل بإمتحان عسب الأسبقية الواردة بالترتيب النهائي لتتاتيج الامتحان ، وكان الثابت في المدعوى – وعلى ما محله تقرير الحبير أن المطمون ضدها ، بعد أن أعلنت عن حاجبها لشغل وظيفة كاتب قضائي من الفئة الثامنة ، من الفئة الثامنة ، من الفئة الثامنة ، وهي وظيفة أخرى غير المعلن عنها وذلك لحصوله في نتيجة الامتحان على درجة أدنى من التي حصل عليها من عين بالفئة السابعة ، وهو ما مؤداه أن إلحاقه بالفئة الثامنة يعد تعييناً منيت الصله بإجراءات الإعلان لشغل وظيفة الشابعة ، مما لازمه أن دعواه بتسوية حالته بالفئه السابعة إستناداً إلى الإعلان المشار إليه تكون على غير سند من القانون .

٢ ــ لماكان الطاعن لم يبين في صحيفة الطعن أوجه الدفاع التي يعيب على
 الحسكم المطمون فيه عدم إيرادها والرد عليها ، وكان لا يكفى في ذلك مجرد

القول بأن الحسكم لم يبن أو يرد على الأسباب التي ذكرها في صيفة الاستثناف دون بيان لهسنا في صيفة الطعن مع إن ذلك مطلوب على وجه الوجوب تحديداً للطعن وتعريفاً بوجوهه منذ إبتداء الحصومة ، فإن النعى لهذا السبب يكون مجهلا وغير مقبول .

### المحكمسة

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبن من الحسكم المطمون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٨١ لسنة ١٩٨٠ عمال كل جنوب القاهرة على الشركة المطعون ضدها طالباً الحسكم بتسوية حالته على الفئة السابعة إعتباراً من تاريخ تعيينه في ١٩٧٩/١٢/٢٥ والزامها بالفروق المالية المترتبة على ذلك ، وقال بياناً لدعواه أن المطعون ضدها أعلنت عن عقد المتحان لشغل وظيفة كاتب قضائي بالفئة السابعة بشرط الحمرة في الأعمال الحضائية لمدة خسة عشر عاماً ، وإذ إجتاز الامتحان بنجاح وتوافرت له مدة الحمرة المقررة ، وامتنعت عن تعيينه بالفئة السابعة المعلن عنها ، وعينته بالفئة الثامنة ، فقد أقام الدعوى بالطابات آنفة البيان . ندبت المحكمة خبراً ، وبعد أن قدم تقريره قضت برفض الدعوى . إستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة إستثناف القاهرة بالإستثناف رقم ٢٩٢٧ لسنة ٩٨ ق ، وبتاريخ أمام محكمة بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وبعرض الطمن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة برفض العلمن ، وفعم النزمة الذرمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خسة أسباب حاصل النعى بالسبب الأول والشق الثانى من السبب الثانى منها أن الحسكم المطعون فيه قد خالف الثابت بالأوراق وشابه القصور في التسبيب لإعتناقه تقرير الخبير الذي ذهب إلى أن مدة خبرة الطاعن تبلغ 10 سنة وأن خبرة المقارن به تبلغ 70 سنة ، وأن الاشتراك عنه لدى هيئة التأمينات الاجماعية قد بدأ منذ ١٩٦٥/٥/١٧ في حين أن الثابت من المستندات المقمدة من الدعوى ـ والتي أغفل الحسكم الإشارة إليها لن خبرته تزيد على 37 سنة وأن الاشتراك عنه لدى الهيئة سالفة الذكر قد بدأ منذ ١٩٦٣/٨/١ ، وحاصل النمي بالمبيين الثالث والرابع أن الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون إذ أقام قضاءه على أن إعلان المطعون ضدها عن شفل الوظائف الشاغرة لا يلزمها بتعين من ينجح في الامتحان بالفئة المعلن عبها ، في حين أن هذا الإعلان يعد من جانها إيجاباً ملزماً أو وعداً بالتعاقد ينشيه في ذمها إلى حين إعلان الرغبة التراماً بإيرام العقد ، خاصة وأن وظيفة كاتب قضائي الواردة بالإعلان قد إقترن ذكرها بالفئة السابعة فقط دون أي فئة أخرى .

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ٧٨ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ قد أوجبت في الفقرة الثانية مها أن يكون التمين في الوظائف التي تشغل بإمتحان محسب الأسبقية الواردة بالترتيب الهائي لتتاقيع الامتحان ، وكان الثابت في الدعوى لشغل وظيفة كاتب قضائي من الفئة السابعة ، قد ألحقت الطاعن بوظيفة كاتب قضائي من الفئة الشابعة ، قد ألحقت الطاعن بوظيفة كاتب تنيجة الامتحان على درجة أدنى من التي حصل علها من عن بالفئة السابعة ، وهو ما مؤداه أن الحاقة بالفئة الثامنة بعد تعييناً منيت الصلة يإجراءات الإعلان لشغل وظيفة القنة السابعة ، عا لازمه أن دعواه بتسوية حائته بالفئة السابعة إستناداً إلى الإعلان المشار إليه تكون على غير سند من القانون ، لما كان ذلك وكان الحسكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر بأن قضى ير فض الدعوى تأسيساً على أن والإعلان المنشور بجريدة الأهرام بتاريخ ١٩٧٣/١٧٢٣ تضمن أن المركة . . . . في حاجة لشغل وظيفة واحدة من الفئة السابعة لكاتب قضائي المسركة . . . . في حاجة لشغل وظيفة واحدة من الفئة السابعة لكاتب قضائي

تقدم لهذه الوظيفة خمسة أشخاص أجرى بينهم إمتحان حاز فيه أحلنهم وهو ... على أعلى الدرجات ... فعن فى الوظيفة الحالية ثم بدأ للجنة الامتحان بالشركة تمين المستأنف وآخر فى وظيفة من الفئة الثامنة فعرضها عليه وقبل التعين بها فن ثم لا يكون له ثمة حتى بمقتضى الإعلان فى تعيينه فى الوظيفة المعلن عبها ظلما أن هناك من تفوق عنه فى الامتحان الذى أجرى بشأنها ...، فإنه يكون قد وافتي صحيح القانون ، وإذكان تعين الطاعن لا يستند إلى الإعلان الصادر من المطعون ضدها لشغل وظيفة الفئة السابعة ، فإن ما ينعاه على الحسكم المطعون فيه بشأن التكييف القانونى لهذا الإعلان ، أو بشأن إستيفائه مدة المحرة الواردة به ، يكون ــ وأياكان وجه الرأى فيه ــ غير منتج .

وحيث إن حاصل النحى بالشق الأول من السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه قد شابه القصور فى التسبيب إذ التفت عن إيراد الأسباب التى ذكرها فى صحيفة الاستثناف ، كما أغفل الرد عليها .

وحيث إن هذا النمى غير مقبول ، ذلك أنه لما كان الطاعن لم يتبع فى صحيفة الطعن أوجه الدفاع التى يعيب على الحكم المطعون فيه عدم إبرادها والرد على عليها ، وكان لا يكنى فى ذلك بجرد القول بأن الحسكم لم يبن أن يرد على الأشياء التى ذكرها فى صحيفة الاستئناف دون بيان لها فى صحيفة الطاعن مع أن ذلك مطلوب على وجه الوجوب تحديداً للطعن و تعريفاً بوجوده منذ إبتداء الخصومة ذلك فان النمى جذا السبب يكون مجهلا وغير مقبول.

وحيث إن حاصل النمى بالسيب الثالث أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذا إستند إلى أنه لا يحق للطاعن المطالبة بالفئةالسابعة لقبوله إستلام العمل بالوظيفة المقرر لها الفئة الثامنة ، فى حين أن إستلام العمل لا يعدو أن يكون واقعة مادية لا يعول علمها إلا فى تحديد إستحقاق الأجر .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أنه لماكان البين من أسباب الحكم المطعون فيه خلوها مما يفيد الاستناد فى رفض دعوى الطاعن إلى واقعة إستلامه العمل بالوظيفة المقرر لها الفتة الثامنة، فإن ما يتعاه بهذا السيب يكون وارداً على غر محل .

وحيث إنه لما تقـــدم يتعين رفض الطعن .

# جلسة ١٥ من توفمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد/ المستشار سعيد صفر تألب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ الحسيش الكناني ، عيد التي خبشم ، محمد عبد البر حسين بنفف فتح الباب -

# (4.4)

الطمن رقم ١٤٠ لسنة ٥١ القضائية :

ايجار (( ايجار الاماكن : الامتداد القانوني لعقود الايجار الاماكن المُوجسـوة مغروشســة )) .

حتى المستأجر لعين ماروشية في البقاه فيها بعد انتهاء المدة المتنق عليها • شرطه • م ٤٦ في المستحرار في المستحرار في الاستحرار في الاستحرار في الاستحرار في شغل العين بعد وقاة المستأجر الاصلى أو تركه لها بملتضى المسادة ١/٣٩ من ذات الفسانون سادة لك إلى المستأجر الاصلى أو تركه لها بملتضى المسادة ١/٣٩ من ذات الفسانون سادة لك أ

يدل نص المادة ٤٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أن حق المستأجر لعين مفروشة في البقاء فيها بعد إنهاء المدة المتفق عليها مشروط بتوافر أمرين الأول : أن يكون قد إستاجر العين من مالكها أو من مستأجرها الأصلى والثانى : أن يكون قد أقام فيها يصفة متصلة إحدى المدتن المحددتين بالمادة على عقود عسب شخص المؤجر له . ومن ثم فلا يسرى حكم هذه المادة على عقود الإيجار الصادرة من غير مائك العين المفروشة أومستأجرها الأصلى حتى ولوكان المؤجر لحذه العين من الأشخاص الذين خولم المشرع حتى الاستعراد في شغل العين يعد وفاة مستأجرها الأصلى أو تركه لها عقضى المادة ٢٩ فقرة أولى من ذات القانون إذ أن هؤلاء الأشخاص وأن إعتروا في عداد المستأجرين لكوبهم يستفيدون من إمتداد عقد إيجار المستأجر الأصلى إليهم إلا أنهم لكوبهم يستفيدون من إمتداد عقد إيجار المستأجر الأصلى إليهم إلا أنهم لا يعتبرون قانونا مستأجرين أصليين في حسكم المادة ٢٤ سالفة الذكر .

### الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع _ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٩٠٧٦ لسنة ١٩٧٨ أمام عكمة جنوب القاهرة الابتدائية على المطعون ضدهم بطلب الحكم بالزامهم تحرير عقد إبجار له عن الشقة الموضحة بالصحيفةبالأجرة القانونية وقدرها ٨,٤٨٦ جذية . وقال بياناً لها أنه بتاريخ ١٩٦٥/٤/١ إستأجر شقة مفروشة بالعقار رقم ٩ شارع ماريت من أرمله المستأجر الأصلي لها المرحوم ... ... بأجرة قلدُها عشرون جنهاً شهرياً ، وإذ فرضت الحراسة القضائية على هذه الشقة فقد حرر له الحارسُ القضائي عقد إنجار جديد عنها في ١٩٨٦/٦/٢٢ ، ثم فرضت الحراسة العامة على هذا الأخير فقام بأداء الأجرة إليها حتى أخطره جهاز تصفية الحراسات بالتعامل مع ملاك العقار المطعون ضدهم . ولماكان عقد إيجاره لشقة النزاع تمتد بقوة القانون عملا بنص المادة ٤٦ من القــــانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٧ فقد أقام دعواه بالطلبات سالفة البيان . حكمت المحكمة برفض الدعوى . إستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة إستثناف القاهرة برقم ٤٣٤٦ لسنة ٤٦ قضائية — وبتاريخ ١٩٨٠/١١ُ/٢٢ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ــ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ـُ وعرض الطعن على المحكمة ف غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها النَّزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد بنعى الطاعن به على الحسكم المطعون فيه القصور فى التسييب ومخالفة الثابت بالأوراق – وفى بيان ذلك يقول أن إستنجاره لشقة النزاع مفروشة مند / ١٩٦٥/٤١ ثابت من المستندات التى قدمها وهى إيصالات سداد الأجرة الصادرة من المؤجره إليه أرملة

المستأجر الأصلى ، وكتاب الحارس القضائى بالتنبيه عليه بسداد أجرتها له بعد تحرير عقد إيجار بإسم هذا الحارس ، وكتاب جهاز تصفيه الحراسات المتضمن إستنجاره لها من ذلك التاريخ – إلا أن الحكم المطعون فيه أهدر ما جاء بهذه المستندات ولم يرد عليها ، وجرى في قضائه على أن النابت بالأوراق أن الطاعن أستأجر شقة الذاع من ١٩٨٦/١٠/٢ .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لماكان النص في المادة ٤٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أنه وبحق للمستأجر الذي يسكن في عن إستأجرها مفروشة من مالكها لمدة خمس سنوات متصله سابقة على تاريخ العمل لهذا القانون البقاء في العين ، ولو إنتيت المدة المتفق علمها .... فإذا كانت العن قد أجرت مفروشة من آ مستأجرها الأصلي فإنه يشترط لإستفادة المستأجر من الباطن من حكم الفقرة السابقة أن يكون قد أمضى في العن مدة عشر سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل جذا القـــانون؛ يدل على أن حق المستأجر لعين مفروشه في البقاء فيها بعد إنَّهاءَ المدة المتفق عليها مشروط بتوافر أمرين الأُول : أن يكون قد أستأجر العين من مالكها أو من مستأجرها الأصلى والثاني: أن يكون قد أقام فها بصفة متصلة إحدى المدتنن المحددتين بالمادة محسب شخص المؤجر له ، ومن ثم فلا يسرى حكم هذه المادة على عقود الإجار الصادرة من غبر مالك العين المفروشة أو مستأجرها الأصلي حتى ولوكان المؤجر لهذه العين مسن الأشخاص الذين خولهم المشرع حق الاستمرار نى شغل العين بعد وفاة مستأجرها الأصلي أو تركه لها بمقتضى المسادة ٢٩ فقرة أولى من ذات القانون ، إذ أن هؤلاء الأشخاص ــ وأن إعتبروا من عداد المستأجرين لكوتهم يستفيدون من إمتداد عقد إيجار المستأجر الأصلي إلا أنهم لايعتبررن قانوناً مستأجرين أصلين في حكم المادة ٤٦ سالفة الذكر . لماكان ذلك وكان الطاعن يذهب في دعواه إلى أنه إستأجرعين النزاع مفروشه في 1970/٤/١ من أرملة المرحوم ..: ... المستأجر الأصلي لها حتى فرضت الحراسة القضائية على العن وعرر له عقد إيجار عبا من الحارس القضائي

بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٦ ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد بمدة الإيجار السابقة على هذا التاريخ عند تطبيق نص المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر يكون قد أصاب صحيح القانون . ويضحى النمى عليه بما جاء فى سبب الطعن أياً كان وجه الرأى فيه ـ غير منتج .

وحيث إنه أا تقدم يتعبن رفض الطعن :

# جلسة ١٥ من نوفمير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ سعيد صقر نائب دليس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ الحسيني الكفائي ، عبد النبي خسخم ، محمد عبد البر حسن رخلف فتح الباب ،

(Y+E)

الطمن رقم ١٠٦٣ لسنة ٥١ القضائية :

ر ۱ ، ۲ ) اعلان « بطلان الاعلان » • حكم « ميماد الطمن » •

بطلان بند ميماد الشمن في الحكم من تاريخ اعلاله في أحوال حينة م ١/٣١٣ ورالحات . انصراف مدلوله ال الاعلان الصحيح بصورة الحكم الرسمية أو التنطيلية ، علمة ذلك .

ا ـ إذ كانت الفقرة الأولى من المسادة ٢١٣ من قانون المرافعات تنص على أن العيداً ميعاد الطعن فى الحسكم من تاريخ صسدوره ما لم ينس القانون على غير ذلك ، ويبدأ هذا الميعاد من تاريخ إعلان الحسكم إلى المحكوم عليه فى الأحوال التى يكون فيها قد تخلف عن الحضور فى جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى ولم يقسدم مذكرة بدفاعه ... وكانت عبارة ومن تاريخ إعلان الحسكم، الواردة فى هذا النص قد جاءت فى صيغة عامة مطلقة فينصرف مدلولما إلى الإعلان بصورة الحسكم الرسمية أو بصورته التنفيذية بإعتبار أن هذه الأخيرة ليست الاصورة رسمية للحكم في بالمسينة التنفيذية على ما تقضى به المادة ١٨١ من قانون المرافعات وكان المناط فى إعلان الحسكم الذى ينفتح به مبعاد الطمن أن يتحقق علم المحكوم عليه به بالطريق المبين فى الفقرة الثالثة من المسادة ٢١٣ من قانون المرافعات فل بريان بطلان إعلان صورة الحكم الرسمية الذى لا يتفتح به مبعاد الطعن لا أثر له على سريان هذا الميعاد بناء على إعلان صورة الحسكم التنفيذية الذى تم صحيحاً وفقاً المقانون .

#### الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ، وساع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوقى أوضاءه الشكلية .

وحيث إن الوقائع -- على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطمن تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٤٤٤٨ لسنة ١٩٧٦ مدنى كلى الإسكندرية على الطباعن بطلب الحكم بإخلائه من الشقة المبينة بصحيفة الدعوى بتاريخ ١٩٧٨/٦/٣ حكمت المحكة بإجابته إلى طلبه . إستأنف الطاعن هذا الحكم أمام عكمة إستئناف الإسكندرية بالإستئناف رقم ١٢٤٨ لسنة ٥٣ ق وبتاريخ ١٩٨٨/٢/١٨ قضت هذه المحكمة بسقوط الحق فى الاستئناف طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فيا رفض الطعن ، وعرض الطمن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها الترمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطاعن ينعى بسبب الطعن على الحسكم المطعون فيه الحطآ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن الحسكم اجرى ميعاد الاستثناف من تاريخ إعلانه بالصورة التنفيذية للحكم المستأنف الحاصل في ١٩٧٨/١٢/١٣ رغم سابقة قضائه ببطلان إعلان الصورة الرسمية لهذا الحكم مما كان يوجب بطريق اللزوم بطلان إعلانه بتلك الصورة بإعتبارها عملا لاحقاً لإجراء باطل فيلحقه البطلان بدوره ، فضلا عن أن إعلان الصورة التنفيذية للحكم يقصد به التنبيه على المحكوم عليه بتغيذه فلا ينفتح به ميعاد الطعن فيه .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لماكانت الفقرة الأولى من المادة ٢١٣ من قانون المرافعات تنص على أن وبيداً ميعاد الطعن فى الحسكم من تاريخ صدوره ما لم ينص القانون على غير ذلك . وبيداً هذا الميعاد من تاريخ إعلان الحسكم إلى المحكوم عليه فى الأحوال التى يكون فيها قد تخلف عن الحضور فى جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى ولم يقدم مذكره بدفاعه ..... وكانت عبارة

ومن تاريخ إعلان الحسكم، الواردة في هذا النص قد جاءت في صيغة عامة مطلقة فينصرف مدلولها إلى الإعلان بصورة الحكم الرسمية أو بصورته التنفيذية بإعتبار أن هذه الآخيرة ليست إلا صورة رسمية للحسكم ذيلت بالصيغة التنفيذية على ما تفضى به المادة ١٨١ من قانون المرافعات ، وكان المناط في إعلان الحكم الذي ينفتح به ميعاد الطعن أن يتحقق علم المحكم الناي ينفتح به ميعاد الطعن لا أثر له على اعلان صورة الحسكم الرسمية الذي لا ينفتح به ميعاد الطعن لا أثر له على سريان هذا الميعاد بناء على إعلان صورة الحسكم الرسمية الذي لا ينفتح به ميعاد الطعن لا أثر له على وفقاً للقانون حلى أن إعلانه بالصورة التنفيذية الذي تم صيحاً التنفيذية الذي تم صيحاً التنفيذية الذي تم صيحاً التنفيذية الحكم المستأنف فم يتم وفقاً للقانون ، وكان الحكم المطعون فيه قد إعتد بإعلان هذه الصورة إلى الطاعن الحاصل في ١٩٧٨/١٢/١٢ وأجرى منه إعداء ميعاد الاستئناف ورتب على ذلك قضاءه بسقوط حق الطاعن فيه لعدم حساب ميعاد الاستئناف ورتب على ذلك قضاءه بسقوط حق الطاعن فيه لعدم إلا في م١٩٧٨/١٢/١٢ فإنه يكون قد أصاب صيح القانون ويضحى الناس عليه بسبب النعى على غير أساس .

وحيث إنه لما تقـــدم يتعين رفض الطعن .

# جلسة ١٨ من أوفمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد/ المستشار مجمد محمود راسم نائب رئيس المحسكمة وعفسوية السادة المستشارين/حسين على حسين تأثب رئيس المحكمة ، حصدى محمد على ، عبد الحميد سسليمان • ومحمد يكر غال •

### (Y+0)

### الطمن رقم ١٨١٢ لسنة ٥٦ القضائية :

### (٢٠١) ايجار « ايجار الاماكن » « التأجير من الباطن » « امتداد العقود » .

 ١ - التزام المؤجر يتمكن المستأجر من الانتفاع بالشيء المؤجر ١٠ لا تشريب على المستأجر ان هو لم ينتفع به مادام قالما يتنفيك التؤاهاته • قيام المستأجر يتأجير العين المؤجرة له من الباطن •
 لا يعد تخليا منهيا لشد ايجارها •

٣ ـ الخامة الطاعنين مع مورتهم حال حياته بعني النزاع اقامة فصلية في أشهر السيف واقامة حكمية خمالل قترة تأبيرها مشروتية للفير • لا يعد تشليا منهم عن الاقامة بهما • أثره • حفهم في الاستفادة من الامتداد القانوني لشقد ايجار مورثهم • م ١/٣٥ تي 2 لسنة ١٩٧٧ •

١ – المقرر في قضاء هذه المحكة أنه وإن كان واجب المؤجر تمكن المستأجر من الانتفاع بالشيء المؤجر إلا أنه لا تثريب على المستأجرإن هو لم يتنفع به الدام قماً عما تنفيذ النزاماته تجاه المؤجر وان قيام المستأجر بتأجر العين المؤجرة له من الباطن يعتبر صسورة من صور الانتفاع بالشيء المؤجر وليس في التأجر من الباطن أو عدم العودة إلى الإقامة الفعلية في العبن المؤجرة إلى الإقامة الفعلية في العبن المؤجرة إلى إلجارها.

٧- إن ثبوت إقامة الطاعن بالعن إقامة فعلية في أشهر الصيف مع المورث وإقامتهم بها حكماً خلال فرات تأجيرها مفروشة للغير لا يعد تخلياً مهم عن الإقامة فيها سواء قبل أو بعد وفاة المورثومن ثم يحق لهم الاستفادة من حكم المادة ١/٧٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير الأماكن فيا تقضى به من عدم إنهاء عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر مي بي فيا

زوجة أو اولادة الذين كانوا يقيمون معه حتى وفاته ومن ثم فإن طلب إخلاء شقة النراع يكون ولا سند له من القانون .

## الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أنَّ المطعون ضده أقام على الطَّاعنين الدعوى رقم ٠٩٠٥ سنة ١٩٨٧ مدنى كلي الإسكندرية طالباً الحسكم بإخلائهم من الشقة المبينة بالصحيفة ، وقال شرحاً لدعواه أن مورثهم إستأجر منه شقة النزاع بعقد إيجار مؤرخ أول بنـــاير سنة ١٩٦٥ وكان يقوم بتأجيرها مفروشة مدة تزيد عَلَى عشر سنوات إلى أن توفى ، وإذكان ورثته (الطاعن) يقيمون بصفة دائمة عدينة القاهرة ولم تكن لهم إقامة بالعين فقــــد أقام الدعوى ، وبتــــاريخ ١٩٨٤/٧/٢٦ احالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن الطاعنين يشغلون العين دون سند من القانون وبعد أن أستمعت إلى شهود الطرفينُ قضت بنساريخ ١٩٨٥/٤/٢١ بإخلاء عين النزاع . إستأنف الطاعنون هذا الحسكم بالإستثناف رقم ٣٩٥ لسنة ٤١ قُ الإسكندرية وبتــــاريخ ١٩٨٥/١١/١٧ احالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنون بأنه كانت لهم إقامة مستقره مع مورثهم بالعين حتى تاويخ وفاته وأن تأجيرهم لهـــا مفروللة كان بصفة عرضية ، وبعد أن إستمعت المحكمة إلى شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٨٧/٤/١٥ بتأييد الحسكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وإذْ عرض جلسة لتظره وفها النزمت النيابة رأسا ،

وحيث إن نما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول من سبى الطعن محالفة القانون والحطأ في تطبيقه وفى بيان ذلك يقولون أن الحسكم خلص إلى إنتفاء حقهم فى إمتداد عقد إيجار شقة الذراع بعد وفاة المستأجر الأصلى فى سنة ١٩٨٧ تأسيساً على أنهم ومورتهم من قبل كانوا يقيمون عندينة القاهرة ويؤجرونها مفروشة فى حين أن هذا التأجير لا يقيد تخلى المستأجر أو ورثته عن الانتفاع بالعين كما أن إنقطاعهم عن الإقامة مها فترات "عددة لا ينبى حقهم فى إمتداد العقد بعسد وفاة مورثهم خاصة وأن العين المؤجرة تقع عدينة الإسكندرية وهى من المصايف التي لا تستلزم الإقامة الدائمة صيفاً وشتاءاً.

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن المقرر فى قضاءهذه المحكمة إنه وأن كان من واجب المؤجر تمكن المستأجر من الانتفاع بالشيء المؤجر إلا أنه إ لا تَثْرَيب على المستأجر ان هو لم ينتفع به مادام قائماً بتنفيذ النز اماته تجاه المؤجر وأن قيام المستأجر بتأجير العن المؤجرة له من الباطن يعتبر صورةمن صورة الانتفاع بالشيء المؤجر وليس فى التأجر من الباطن أو عدم العودة إلى الإقامة الفعلية في العن المؤجرة أثر إنهائه ما يصح إعتباره تخليا عنها منهياً لعقد إبجارها لما كان ذلك وكان دفاع الطاعنين قد قام أمام محكمة الموضوع على أنهم لم يتخلوا عن الإقامة بشقة النزاع وإستمروا فى الانتفاع بها حال حياة مورثهم 🖥 وبعد وفاته بقضاء شهور الصيف لها أو بتأجرها مفروشه وأشهم كانوا يقيمون سعه إقامة دائمة بالعين إلى أن نقل للقاهرة في سنة ١٩٧١ وأن إقامتهم فيها بعد ذلك كانت موسمية ومتقطعة عسب طبيعة مدينسة الإسكندرية كمصيف ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالإخلاء على سند من عدم إقامة الطاعنين مع مورثهم إقامة مستقره بعين النزاع وقت الوفاه حيث كانت مؤجره مفروشه للغير ورتب الحسكم على ذلك إنتفاء حقهم فى إمتداد عقد إبجار شقة النزاع إلىهم فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث السبب الثانى من سبى الطمن . وحيث إن الموضوع صالح الفصل فيه ولما تقدم ، وكان الثابت بإقرار المطعون ضده بصحيفة إفتتاح الدعوى أن الطاعتن كانوا يقيمون مع مورجهم والمستأجر الأصلى، في سكنه عي شسرا قبل وفاته - وكانت المحكمة تطمئن إلى ما شهد به شاهدا الطاعتين عجلسة التحقيق في ١٩٨٦/٢/١١ من القاهرة ، وكانوا يقيمون مع مورشهم يشقة النزاع بالأسكندية قبل إنقاله إلى القاهرة ، وكانوا يترددون عليها بعد ذلك في موسم الصيف ثم كانت تؤجر للغير في بعض أشهر السنه مما مقاده ثبوث إقامتهم بالمعين إقامة فعليه في أشهر الصيف مع المورث وإقامتهم مها حكماً خلال فترات تأجيرها مفروشه للغير عملاً لا يعد تملياً عن الإقامة فيها سواء قبل أو بعد وفاة المورث ومن ثم عتى المستفاده من حكم الملدة ١١/١٩ من القانون وقر ٤٤ سنة ١٩٧٧ بشأن تأجير الأماكن فيا تقضى به من عدم إنهاء عقد إبجار المسكن بوفاة المستأجر مي بني فيها زوجة أو أولاده الذين كانوا يقيمون معه حي وفاته ومن ثم فإن طلب إخلاء شقة النزاع يكون ولا سند له من القانون مما يتعين معه الغاء الحكم المستأنف ووفض الدعوى.

# جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٧.

برياسة السيد المستشار/ يوسف أبو زيد نائب رئيس الحدكمة وعضوية السادة المستشارين/ درويش عبد الحجيد ثائب رئيس المحكمة ، د• رفست عبد الحجيد ، محمد خبرى الجندى وعبدالعال المسمحان

## (7.7)

## الطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٥٣ القضائية :

(۱) تحكيم ، عقب ، بطبلان ،

الإتفاق على الصحكيم • المصاله صلى مقارطت لا يجول فيها التحكيم • اثره • بطلان مدًا الشتى وحد، ما لم يثبت مدمى البطلان ان مدًا الشتى لا يطعل عن جملة الإتفاق •

(٢) تحكيم • قضاه « رد القضاة » • حكم « بطَّلان الحكم » •

القواعد فالروة في زو الاقضاد أو عدم صلاحيتهم للحسكم • أمنائها على المحكمين • انتصاره على أسياب الرو أو عدم المسلاحية الواردة يطلك الاقواعد • وجوب رفع خلب الرو في الميساد • الاستثناء • اكتشاف عدم الصلاحية يسلأ صدور الحكم • جوالا الارتها في دعوى بطلاله • م ٣-ه مرافعات »

١ - لئن كان من غير الجائز التحكيم بصدد تحديد مسئولية الجانى عن الجريمة الجنائية وإلا عد باطلا نخالفته للنظام العام ، إلا أنه إذا إشتمل الاتفاق على التحكيم بالقضاء في منازعات لا يجوز فيه ، فإنه - شأنه في ذلك شأن سائر العقود - يصح بالنسبة إلى ما يجوز فيه التحكيم ويقتصر البطلان على الشق الباطل وحده ما لم يقدم من يدعى البطلان الدليل على أن الشق الباطل وحده ما لم يقدم عن جملة التعاقد .

۲ – النص فى المادة ٥٠٣ من قانون المرافعات على أنه «يطلب رد المحكم لنفس الأسباب التى يرد بها القاضى أو يعتبر بسبها غير صالح للحكم ويرفع طلب الرد إلى المحكمة المختصة أصلا بنظر الدعوى فى مبعاد خمسة أبام من يوم اخبار الخصم بتعين المحكم و يدل على أن المشرع لا عيل إلى القسواعد المقررة فى رد القضاء أو عدم صلاحيهم المحكم إلا بالنسبة إلى الأسباب إلى وردت فى تلك القواعد ، وأوجب رفع طلب رد الحكم خلال الميعاد الذى حدده سواء فى الحالات الى يجوز فيها رده أو تلك الى يعتبر بسبها غير صالح للحكم ، فيا عدا حالة عدم الصلاحية الى تتكشف بعسد صدور حسكم المحكم ، فيا عدا حالة عدم الصلاحية الى تتكشف بعسد صدور حسكم المحكم فحينتذ يصح إثارتها فى دعوى بطلان هذا الحكم .

### العكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المفرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبن من الحسكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٩١٨٣ سنة ٨١ ما ملفي كل شمال القاهرة على المطمون ضدهم بطلب الحكم ببطلان حكم التحكيم رقم ١٩٨٤ والمذيل بالصيغة التنفيذية بالأمر الوقتى رقم ١٩٨١ سنة ١٩٨١ وإهتباره كأن لم يكن ، وقالت بياناً لذلك أنها والمطمون ضدهم من الثانى للأخيرة إتفقوا على محكم المطمون ضده الأول ليفصل محكم نهائى فيا يثر بينهم من المنازعات والقضايا المبينة بالصحيفة وقد أصدر الحسكم في المرحد المحلد في المراحد المحلد في المارطة وأنه لما كانت مشارطة التحكم باطلة بما يترتب عليه بطلان الحسكم والأمر الوقى بالهيف التنفيذية فقد أقامت الدعوى ليحكم لها يطلبانها بتاريخ ١٩٨١/٥/١ قضت المحكمة برفض الدعوى ليحكم لها يطلبانها بتاريخ ١٩/١/١/١ قضت المحكمة برفض الدعوى رقم ١٩٨٧ لسنة ٩٩ ق طالبة الفاحد والقضاء في طالبة المفاحد والقضاء في طالبة المفاحدة في هدذا الحكم بالموريخ وهدا المحكمة بالتأبيد. طعنت الطاعنة في هدذا الحكمة بالتأبيد. طعنت الطاعنة في هدذا الحكم باطريق

النقض ، أودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برقض الطمن ، عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطمن أقم على ثلاثة أسباب تنمى الطاعنة بالوجه الأول من السبب الأول مها على الحسكم المطمون فيه عالفة القانون والحطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول أنه ورد ضمن المسائل المتفق على التحكم فيها بوثيقة التحكم الجنحتين رقمى ٢٧٣٩ سنة ٢٧١ سنة ١٩٧٥ جنح مصر القدعة في حين أنه لا بجوز التحكم في المسائل التي لا بجوز الصلح فيها وإن إبراد هاتين الجنحتين في المشارطة يبطلها ويبطل الحسكم الصادر بناء عليها ولا يمنع من تحقق البطلان عدم فصل الحكم في المسألة المدكورة ، وإذ أيد الحسكم المطمون فيه حكم محكمة أول درجة الذي قضى برفض طلب بطلان حكم المطمون فيه حكم عكمة أول درجة الذي قضى برفض طلب بطلان حكم المطمون فيه حكم عدا السب فإنه يكون قد جاء معياً عماياً عمايستوجب نقضه

وحيث إن هذا النبي غير سديد ذلك أنه وإن كان من غير الجائز التحكيم بصدد تحديد مسئولية الجانى عن الجريمة الجنائية وإلا عد باطلا لمخالفته للنظام الهسام ، إلاأنه إذا إشتمل الاتفاق على التحكيم بالقضاء في منازعات لا مجوز فيه فيا فإنه – شأنه في ذلك شأن سائر العقود – يصح بالنسبة إلى ما مجوز فيه التحكيم ويقتضى البطلان على الشق الباطل وحده ما لم يقدم من يدعى البطلان الدليل على أن الشق الباطل أو القابل للإبطال لا يتفصل عن جملة التعاقد لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطاعنة اقتصرت في تحسكها ببطلان عقد التحكيم على النزاع على عبرد إشهاله بأن يعهد إلى الحكم تصفية النزاع في الجندين ٢٧٧٩ سنة ٧٥ مصر القسدية دون أن في الجندي بأن الشق المذكور لا ينفصل عن جملة التعاقد ، فإن بطلان هسذا الشرط لا يترتب عليه بطلان العقد كله ، وإذ إنهى الحكم المطعون فيه الشرط لا يترتب عليه بطلان العقد كله ، وإذ إنهى الحكم المطعون فيه الشرط لا يترتب عليه بطلان العقد كله ، وإذ إنهى الحكم المطعون فيه الشبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنمى بالوجه الثانى من السبب الأول وبالسبب الثانى من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه عالفة الثابت بالأوراق والقصور ، وفي بيانها تقول أن وثيقة التحكم قد تضمنت في البند التاسع مها النص على إتفاق الطرفين على تعلية المنزل الكائن بالروضه على أن تم الرسومات وجميع الحطوات التنفيذية تحت إشراف المطعون ضده الأول ــ المحكم ــ وأن ذلك من شأنه أن عقق له مصلحة ظاهرة في التحكم محصوله على مقابل لما يؤدبه من عمل ومجعله غير صالح لأداء مهمته ، وإن الطاعنة اتخذت من عدم الصلاحية هذه سبباً من أسباب طلها بطلان حكم المحكم غير أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إنهى إلى ننى وجود مصلحة لمحكم في التحكم في التحكم المؤيد بالحكم المتعدم في التحكم المؤيد بابان سنده في ذلك فإنه بكون معباً عما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن النص في المادة ٥٠٣ من قانون المرافعات على أن ويطلب رد الحكم لنفس الأسباب التي يرد بها القاضي أو يعتبر بسبها غبر صــالح للحكم ويرفع الرد طلب إلى المحكمة المحتصة أصلا بنظِر الدعوى فى ميعاد خمسة أيام من يوم اخبار الحصم بتعيين المحكم، ويدل على أن المشرع لا حيل إلى القواعد المقررة في رد القضاء أو عدم صلاحيتهم للحكم إلا بالنسبة إلى الأسباب التي وردت في تلك القواعد ، وأوجب رفع طلب رد المحكم خلال الميعاد الذي حدده سواء في الحالات التي بجوز فيها رده أو تلك التي يعتبر بسببها غير صالح للحكم ، وفيا عدا حالة عدم الصلاحية الَّتَى تَنْكَشُفُ بَعْدَ صِدُورَ حَكُمُ الْمُحَكُمُ فَحَيْثُذُ يَصِحَ إِثَارَتُهَا فَي دَعْوَى بَطْلان هذا الحكم ، لما كان ذلك وكان سبب عدم الصلاحية الذي تعزوه الطاعنة للمحكم بوُجود مصلحة له فى الدعوى لما تضمنته وثيقة التحكيم من إستاد الإشراف إليه على الرسومات وجميع الأعمال التنفيذية الخاصة بتعلية أحـــد المنازل موضوع هذا التحكيم ، فإنه آمر لم يكن خافياً على الطاعنة – بإعتبار ‹١ أحد اطراف تلك الوثيقة قبل أن يصدر المحكم حكمه المدعى ببطلانه مماكان يتعين معه أن تطلب رده بالإجراءات لني نص عليها القانون وإذكان الثابت ان الأوراق أن الطاحة لم تقدم لمحكمة المرضوع ما يدل على إتخاذها تلك

الإجراءات فإنه لا بجوز لهما النسك بهذا السبب فى مجال دعواها ببطلان حكم المحكم ، ولما كان حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحسكم المطعون فيه قد إنهي إلى رفض طلب بطلان حكم المحكم المؤسس على هذا السبب فإنه يكون قد إنهي إلى نتيجة صحيحة ، ولا يعيبه ما ورد بالأسباب من أخطاء قانونية إذ يحكمة النقض أن تصحح هذه الأسباب دون أن تنقضه ومن ثم يكون النعى عليه فى هذا الصدد على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنمى بالسبب الثالث من أسباب الطعن على الحسكم المطعون فيه الحطاق ، وفي بيان المطعون فيه الحطاق في تطبيق القانون ومخالفة الثابت في الأوراق ، وفي بيان ذلك تقول أنها تمسكت أمام محكة الاستثناف ببطلان حكم المحكم لحروجه عن مشارطة التحكم بفصله في ملكية منزل الأسرة بعزبة ... .. دقهلية دون ورود تلك المسألة في مشارطة التحكم ولقيامه ببيع الأراضي الزراعية البالغ مساحها ١٧س، ١٨ ط، ١ ف المطعون ضده الثاني دون موافقة الطاعنة واخواها ، ولأنه لم يفصل في الزاع حول الإقرار المنسوب لوالد الطرفين بتثبيت العلاقة الإعبارية مع المطعون ضده الثاني غصوص الأرض الكائنة محوض الجزيرة غير أن الحسكم المطعون فيه إنهى إلى أن المحكم لم يخرج عن المشارطة ولم يغفل الفصل في النزاع حول الإقرار سالف الذكر خلافاً للثابت في الأوراق مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمى غر صميح ذلك أن الثابت بوثيقة التحكيم المرفقة بالأوراق انها تضمنت النص على أن يعهد للمحكم بالفصل فى المنازعات الحاصة بمنزل الأسرة بعزبة ... ... ومنها قضية صحة ونفاذ بيع عن الأرض الفضاء الهيطة به فإن الحكم المطعون فيه إذ عرض لهذا النراع وحسمه فى قضائه لا يكون قد خرج عن وثيقة التحكيم ، كما أن الثابت من حكم الحكم المرفق بالأوراق أنه قد حسم النراع بشأن إقرار المورث عن تأجير الأرض الواقعة خوض الجزيرة للمطعون ضده الثانى وإنهى فيه إلى أن يتنازل المطعون ضده المذكور عن كافة حقوقه قبل بقية الأطراف ، لما كان ذلك فإن إنهاء الحكم المحكور عن كافة حقوقه قبل بقية الأطراف ، لما كان ذلك فإن إنهاء الحكم

المطعون فيه إلى أن المحكم لم غرج عن حلود وثيقة التحكيم ولم يغفل الفصل فى المسألة المشار إليها لا يتضمن مخالفة الثابت بالأوراق ويكون النمى عليه بهذا السبب على غير أساس ?

ولمسا تقدم يتعين القضاء برفض الطعن :

# جلسة ۲۲ من نوفمبر سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار/ سعيد صقر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ الحسيني الكتائي ، عبد اللهي خسم ، محمد عبد البر حسين وخلف فتح الياب -

## $(Y \bullet V)$

### الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥١ القضائية :

 (١) ايجاد « ايجاد الاماكن » « وفاة الستاجر أو تركه المين » الإيجار من البساطن » »

التزام الأوجر يتحرير عقد الهجائر لأن أنهم حق الاستعمار في شفل الدين يعد وفاة المستأجر أو تركه أنها • حلاقه • م ٢٩ ق ١٩٧٧/٤٩ • عدم صرياقه على المستأجر من الباطن لجــــزه منها طبقا للمادة ٤٠/ب من قات الكالون •

### (۲) حكم (( تسبيب الحكم : مالا بعد قصورا )) .

اغفال الحكم الوادد الرد على دفاع لا يستنه الى أساس قانوني صحيح · لا مصور · (؟) إيجار (( إيجار الإماكن : التناجير من الباطن » .

عقد الايجاد من الباطن - لا ينقص علاقة مياشرة بين المؤجر الأصلى والمستأجر من الباطن -قيام العلاقة المباشرة - شرطه - قبول المؤجر الاصلى الايجار من الباطن أو قبض الاجرة من المستأجر من الباطن هول تعطف س

ا سمفاد نص المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجر وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر أن إستمرار عقد الإيجار بعد وفاة المستأجر الأصلي أو تركه العين المؤجرة إنما يكون في حالتين الأولى: أن يكون عقد الإيجار وارداً على عبن المسكنى ، وفي هذة الحالة يستمر العقد بالنسبة للأشخاص المذكورين في الفقرة الأولى بالشروط الواردة فيها . والثانية اأن يكون عقد الإيجار وارداً على عبن لمزاولة نشاط تجارى أوصناعي أو مهي أر حرفى ، وفي هذه الحالة يستمر العقد بالنسبة لورثة المستأجر صاحب النشاط أو شركائه في ذات النشاط ، وفي هانين الحسالتين فقط يلتزم المؤجر بتحرير عقسد إيجار لمن نم حق الاستمرار في شغل العين ، وإذكان القانون بتحرير عقسد إيجار لمن نم حق الاستمرار في شغل العين ، وإذكان القانون

هو مصدر الحق المقرر في هذه المادة بالنسبة لإستمرار عقد الإيجار والترام المؤجر الوارد فها ، فإن حكمها لا يسرى على المستأجرين من الباطن في الحالة المستأجرين . بالمؤجر لهم محكمها عقد الإيجسار من الباطن المحرر في شأتها ، المستأجرين . بالمؤجر لهم محكمها عقد الإيجسار من الباطن المحرر في شأتها ، وإذ كان الطاعن يشغل حجرتين بشقة النزاع لمارسة عمله في مهنة المحاماه سهما وذلك ممتهى عقد إيجار من الباطن ، ومن ثم فهو لا يعد شريكاً في نشاط المرجوم ... المستأجر الأصبل المشقة لتكون عيادة يزاول فها مهنه الطبية لتفاير النشاطين وإستقلال كل مهما عن الآخر ، فإن حكم المادة ٢٩ فقرة ٢ ، ٣ سافة الذكر لا يسرى في حقه .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى كان دفاع الطاعن إلوارد
 بسبب النمي لا يستند إلى أساس قانوني صحيح فإن إغفال الحسكم المطعون فيه
 الرد عليه لا يعد قصور مبطلا له .

بر ٣ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عقد الإيجار من الباطن لا ينشئ علاقة مباشرة بين المؤجر الأصلى والمستأجر من الباطن إلا إذا قبل المؤجر الأصلى الإيجار من المباشر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأجر من المستأج

## المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفي أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ﴿ تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٥٦١ لسنة ١٩٧٧ أمام عكمة همال التماهرة الابتدائية على الطاعن والمطعون ضدها

الثانية بطلب الحسكم بإخلاء الشقة الموضحة بالصحيفة وتسليمها له خالية وقال بياناً لهـــا أن المرحوم اللكتور ... كان يستأجر الشقة رقم؛ بالدور الأول من العقار رقم ١٣٧ شارع رمسيس لإستعالما عيادة له ، وبعد وفاته وضعت أبثته المطعون ضدها الثانية يدها علىها ممقولة أنهاكانت تمارس مهنة الطب مع والدها إبذات الشقة ، وأجرت حجرتين منها للطاعن ومن ثم فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان . وأقام الطاعن الدعوى رقم ٨٣١١ لسنة ١٩٧٧ أمام ذات المحكمة على المطعون ضدها يطلب الحكم بإلزأم الأول تحرير عقد إبجار له والمطعون ضدها الثانية عن شقة النزاع ، وإستمرارهما فى شغلها بالأَجرة القانونية . إستناداً إلى أنه بتــــاريخ ١٩٦٣/٩/١٤ إستأجر من الباطن حجرتن بالشقة المذكورة من مستأجرها الأصلي ومارس فها مهنة انجاماه ، ثم إشتركت المطعون ضدها الثانية مع والدها قبل وفاته في ممارسة عملها بالشقة كطبيبة ومن ثم يكون من حقهما إعمالا للمادتين ٢٩ ، ٤٠ إب من القانون رقم 29 سنة ١٩٧٧ الزام المطعون ضده الأول بتحرير عقد إجار لهما . ضمت المحكمة الدعويين ثم حكمت برفضها ــ استأنف الطاعن هذا الحسكم بالنسبة لمسا قضى به فى الدعوى الثانية رقم ٨٣١١ لسنة ١٩٧٧ أمام محكمة إستثناف القاهرة برقم ١٤٢ لسنة ٩٦ قضائية وبتاريخ ١٩٨٠/١٢/٨ قضت المحكمة بتأييد الحسكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفها النزمت النيابة رأسها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببن ينعى الطاعن بالأول مها على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون وتأويله . وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أما مقضاء على أن المادة ٢/٢٩ ، ٣ من القانون رقم ٤٩ اسنة ١٩٧٧ تقصر الزام المؤجر بتحرير عقد إيجارعلى الشاغلين للعين المؤجرة بعد وفاة مستأجرها الأصلى أو تركه لهسا وإستمدوا حقهم في البقاء فها نتيجة لقرابته أو مشاركته فها ، دون أولئك الشاغلين لجسا بمقتضى عقود إيجار من الباطن ، حال أن نص هذه المادة جاء عاماً ومطلقاً ، فلا تجوز التفرقه بين شاغل الهين سواء

مَهُم من استمد حقه من المستأجر الأصلي بسبب القرابه أو المشاركة في إستعمال العينُ المؤجرة أومن كان مستأجراً لجزء منها من الباطن لأن هذا الأخير يعتبر شريكاً للمستأجر الأصلى في إستعالها ، ويستمر عقد الإنجار لصالحه .

وحيث إن هذا النمي غير سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢٩ من الفانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بن المؤجر والْمُستَأْجِر تنص على أنه ومع عدم الإخلال محكم المادة (٨) من هذا القانون لا ينتهى عقـــد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العن إذا بقى فيها ... فإذا كانت العين مؤجرة لمزاولةنشاط تجارى أو صناعي أو مهني أو حرقى فلا ينتهي العقد بوفاة المستأجر أو تركه العين ويستمر لصالح ورثته وشركائه في إستعال العن محسب الأحوال . وفي جميع الأحوال يلتزم المؤجر بتحرير عقد إبجار لمن لهم الحق في الاستمرار في شغل العين ويلتزم هؤلاء الشاغلين طريق التضامن بكافة أحكام العقد، وكان مفاد هذه المادة أن إستمرار عقد الإنجار عند وفاة المستأجر الأصلي أو تركه العن المؤجرة إنما يكون في حالتين الأولى : أن يكون عقد الإمجار وارداً على عن للسكني ، وفي هذه الحالة يستمر العقد بالنسبة للأشخاص المذكورين في الفقرة الأولى بالشروط الواردة فها . والثانية : أنْ يكون عقد الإنجار وارداً على عن لمزاولة نشاط تجارى أوصناعى أو مهنى أو حرف وفى هذه الحالة يستمر العقد بالنسبة لورثة المستأجر صاحب النشاط أو شركائه في ذات النشاط ، وفي هاتين الحالتين فقط ياتزم المؤجر بتحرير عقد إيجار لمن لهم حق الاستمرار في شغل العين ، وإذكان القانون هو مصدر الحق المقرر في هذه المادة بالنسبة لإستمرار عقد الإعجار والنزام المؤجر الوارد فها ، فإن حكمها لا يسرى على المستأجرين من الباطن في الحالة المنصوص عليها في المادة ٤٠ بند (ب) من ذات القانون لأن علاقة تتؤلاء المستأجرين بالمؤجرين لهم محكمها عقد الإمجار من الباطن المحرر في تشأنها . لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن يشغل حجرتين بشقة النزاع لمارسة عمله في مهنة المحاماه سما وذلك تقتضي عقد إيجار من الباطن مؤرخ ١٩٦٣/٩/١٤ ومن ثم فهو لا يعد شريكاً في نشاط المرحوم الدكتور ... ...

المستأجر الأصلى للشقة لتكون عياده يزاول قها مهنته الطبية لتغاير النشاطين وإستقلال كل مهما عن الآخر فإن حسكم المادة ٢٩ فقرة ٢ ، ٣ سالقة الذكر لا يسرى فى حقه . وإذ النزم الحسكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

وحيث إن الطاعن ينمي السبب الثانى على الحسكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك فى دفاعه أمام محكمة الاستثناف بأن اعقد الإنجار الصادر له من المستأجر الأصلى يرتبط ببقاء عقد الأخبر مما جدد وجوده بعن النزاع إذا ما فسخ هذا العقد بالتواطق بن المطعون ضدهما ، فيزول تبعاً للملك عقد إيجاره من الباطن ، وهو ما حدى بالمتبرع إلى حاية كل من يشغل جزءاً من العين المؤجرة لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى ، أو حرف بالنص فى المادم ٢٧/٣ ، ٣ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٧ على الزام المؤجر بحوير عقود إيجار لهم ، ورغم جوهرية هذا الدفاع ، فإن الحسكم المطعون فيه أغفل الرد عليه .

وحيث إن هذا النبى مردود يأنه لماكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه منى كان دفاع الطاعن الوارد بسبب النمى لا يستند إلى أساس قانونى صبيح فإن اغفال الحسكم المطعون فيه الرد عليه لا يعد قصوراً مبطلا له ، وكان من المقرر أيضاً أن عقد الإيجار من الباطن لا ينشىء علاقة مباشرة بين المؤجر الأصلى والمستأجر من الباطن إلا إذا قبل المؤجر الأصلى الإيجار من الباطن بعد علمه دون تحفظ أيضاً ، علمه دون تحفظ أيضاً ، علمه دون تحفظ أيضاً ، علمه دون تحفظ أيضاً ، وكان دفاع الطاعن بشأن الزام المطعون ضده الأول — المؤجر الأصلى – تحرير عقد إيجار له إعمالا لنص المادة ٢/٢٩ ، ٣ من القسانون برقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، لا يستند إلى أساس قانونى سلم على ما سلف بيانه فى الرد على السبب الأول في النبى عليه بقصور التسبيب الإلتفاته عن الرد على ما جاء فى سبب النبى بكون فى غير عله :

وحيث إنه لما تقدم يتعنن رفض الطعن :

# جلسة ٢٢ من أوفمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ احدد ضياء غيد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / طلعية أمن صادف محد عبد القادر سبع ، حدد الشافس وزكي عبد العزيز .

# (Y+A)

## الطَعَنْ وِقَمْ 227 لَسِينَةً 25 الْقَصْبَائِيةُ :

### (١) نقض « أسباب النقض » • نظام عام • •

أَ وَسَهَارِهِ المُسَالِمَةِ وَالنِطَامُ النَّاءِ ﴿ لَلْفُسُومِ وَالنَّالِيَّةِ وَلَلْسَكَمَةَ وَالرَّبِيلَ ﴿ كُرِّيَّكُ ۗ ﴿ أَنَّ يَكُونَ مَشْلَقَةً بِالنِّبِيَّةِ المُطْفِقُ عَلَيْهِ مِنْ الْحَكُمِ ﴾

### ٣١ عبل « العاملون بالقطاع العام : انهاء الخدمة » ٠

الها، عدمة المامل في طل الكانون A لسنة ١٩٧٨ • عدم خضرعه لرقابة القضاء ، ألا فيما يتملق بطلب التصويفي • الاستفداء • الفصل بسبب النشاط النتابي • م ١/٧٠ من القالون ٩١ لسنة ١٩٥٩

## (٣) حكم (( تسبيب الحكم )) •

التناقش الذي يميب الحكم • ماهيته •

ا ـ مفاد المادة ۴۵۴ من قانون المرافعات أنه يجوز للمطعون ضده حكما هو الشأن بالنسبة للتيابة العامة وله و التقض ـ أن يشر في الطعن ما تعنق بالنظام العسام ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون واردا على الجزء المطعون عليه من الحسكم.

٧ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إنهاء حدمة العامل في ظل نظام العامل بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١٩٧٨ تسرى عليه الأحكام الواردة في القصل الثانى عشر منه ، وأن خلو هذا النظام من نص جسر القاء قراز إنهاء خدمة العامل وإعادته إلى العمل مؤداه أن القزار المسادر بإنهاء الحدمة لا مخضع لرقاية القضاء إلا في خصوص طلب التعويض عسن

الضرر الناجم عنه ، ما لم يكن هذا الإنهاء بسبب النشاط النقاني وهو ما نصت عليه الفقرة السادسة من المادة (٧٥) من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والى تسرى على العاملين بشركات القطاع العسام لعدم ورود نص في شأنها في النظام الخاص بهم ، وفق ما تقضى به المادة الأولى من نظام العاملين المشار إليه .

٣ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن التناقض الذى يعيب الحكم هو ما تتعارض به الأسباب وتهاتر فتهاجي ويسقط بعضها بعضا محيث لا يبتى مها ما يقم الحبحم وبحمله وبهرر قضاءه أو ما يكون واقعاً فى أسبابه عيث لا يمكن معه أن يفهم على أى أساس قضى الحسكم عا قضى به فى منطوقه ، أما إذا إشتمل الحكم على أسباب تكفى لحمله وترر قضاءه ودون تعارض أسبابه فلا عمل المتعى عليه بالتناقض.

### المكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الوقائع – على ما يبن من الحسكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون ضدها – شركة النصر المتصدير والاستراد-الدعوى رقم ١٩٧٨ستة ١٩٨٠عال كل جنوب القاهرة بطلب الحسكم بإلغاء قرار فصله وإعادته إلى عملة بالشركة وصرف ما يستحق من أجر ومكافأت وأرباح من تاريخ القصل والزام المطعون ضدها بأن تؤدى له تعويضاً مقداره ١٠٠٠ ج وقال بياناً لحسا أنه تقسده فى أول سيتمبر سنة ١٩٧٩ بطلب للحصول على أجازة بدون مرتب لمدة عام المسفر بوفقة زوجته الى تعمل بالحارج غير أن مجلس إدارة الشركة لم يوافق على الأجازة ، وتبن بعد عودته أنها فصلته من عمله دون مرر ومن ثم فقد أقام الدعوى بطلباته وتبن بعد عودته أنها فصلته من عمله دون مرر ومن ثم فقد أقام الدعوى بطلباته وتبن بعد عودته أنها فصلته من عمله دون مرر ومن ثم فقد أقام الدعوى بطلباته

وأحالت الدعوى إلى التحقيق وبعد ساع شاهدى الطاعن قضت علسة الماء ١٩٨١/٥/٣٠ بإنزام المطعون ضدها بأن تؤدى له تعويضاً مقداره ٧٠٠ جنباً . استأنف المطعون ضدها هذا الحكم بالإستئناف رقم ٧٧٨ لسنة ٩٥٨ القاهرة ضمت الحكمة المستئناف رقم ٩٠٩ أسنة ٩٨ ق القاهرة ضمت الحكمة الاستئنافين وبجلسة ١٩٨١/١٢/٢٦ حكمت المحكمة بتأييد الحسكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . دفعت المطعون ضدها بعدم قبول الطعن ، وقدمت النباية العامة مذكرة أبلت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النباية رأسها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون ضدها أن الطاعن لم يستأنف الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٨١/١/٣١ برفض طلب قرار فصله من العمل ، وهو حكم منه للخصومة فى هذا الشق من النزاع وقابل للطعن عليه إستقلالا ، إلا مع الحسكم الصادر من ١٩٨١/٥/٣٠ وبعد فوات مبعاد إستثنافه وكان على المحكمة أن تقضى لللك بسقوط حقه فى إستثناف هذا الحكم من تلقاء نفسها لتملق مواعيد الطعن بالنظام العام عا يترتب عليه كون الطعن بالنقض بدوره غير مقبول .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أنه وإن كان مفاد المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أنه بجوز للمطعون ضده - كما هو الشأن بالنسبة للنبابة العامة ونحكمة النقض - أن يثير في الطعن ما تعلق بالنظام العام ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون وارداً على الجزء المطعون عليه من الحسكم فإذا كانت محكمة الاستثناف قد قضت في حكمها المطعون فيه بقبول إستئناف الطاعن شكلا للحكم الابتدائي الصادر في ١٩٨١/١/٣١ مع الحسكم المبهى للخصومة أمام عكمة الدرجة الأولى العسادر بجلسة ١٩٨١/٥/٣٠ . وكان الثابت أن المطعون ضدها قد ارتضت هذا القضاء ولم تطمن عليه بالنقض كما أن صحيفة المطعون ضدها قد ارتضت هذا القضاء ولم تطمن عليه بالنقض كما أن صحيفة الطعون ضدها قد ارتضت هذا القضاء ولم تطمن عليه بالنقض كما أن صحيفة المطعون ضدها قد ارتضت هذا المنطقة لا يكون وارداً على الجزء المطعون في من الحامد في من الحامد في من الحامد في غير عله .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبين الأول والثانى منها على الحسكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه إنهى إلى رفض طلبه بإلغاء قرار فصله إستناداً إلى عدم وجود نص تشريعي يسمح بإعادة العامل المفصول إلى عله ما لم يكن القصل بسبب نشاطه النقائي وذلك اعمالا لحكم المادة (۷۵ من قانون العمل رقم ۹۱ لسنة ۱۹۵۹ في حين ان تشريعات العاملين بالقطاع من قانون العمل رقم ۹۱ لسنة ۱۹۵۹ في حين ان تشريعات العاملين بالقطاع من أن عكم بيطلانه وإعادة العامل إلى عمله لأن الأصل طبقاً لأحسكام القانون المدنى أن يكون التنفيذ عينا مي كان ذلك محكاً.

وحيث إن هذا النعى مردود ذاك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إنهاء خدمة العامل في ظل نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تسرى عليه الأحكام الواردة في الفصل الثاني عشر منه ، وأن خلو هذا النظام من نص - يجز الغاء قرار انهاء خدمة العامل وإعادته إلى العمل مؤداه أن القرار الصادر بإنهاء الحلمة لا يخضع لرقابة القضاء إلا في خصوص طلب التعويض عن الفرر الناجم عنه ، ما لم يكن هذا الإنهاء بسبب النشاط النقاني وهو مانصت عليه الفقرة السادسة من المائدة ٧٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٩ والتي تسرى علي العاملين بشركات القطاع العام لعدم وجرد نص في شأنها في النظام الحاص مهم . وفق ما تقضى به المائدة الأولى من نظام العاملين المشار إليه ، لماكان ذلك ، وكان قرار إنهاء خدمة الطاعن لم يصدر بسبب النشاط النقابي فإن طلب الغاء هذا القرار وإستلام العمل ، يكون في غير محله ، وإذ الترم الحكم المطعون فيه هذا النظر وإستلام العمل ، يكون في غير عمله ، وإذ الترم الحكم المطعون فيه هذا النظر عليه بدين السبن عليه بهذين السبن عليه مهذين السبن عليه مهذين السبن عليه مهذين السبن عليه عمل على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يتمى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه التناقض والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون عليه أورد بأسبابه أن القضاء تختص ببحث مشروعيه قرار فصل العاملين بالقطاع العام الغاءاً وتعويضاً وكان لازم ذلك أن يقضى بالفاء قرار الفصل إلا أنه مع ذلك إنهي إلى تأييد الحكم الابتدائى والذي لم يأخذ بهذه القاعدة وإنما قضى برفض طلب الغاء قرار الفصل ومن ثم يكون قد شابه التناقض بين الأسباب والمنطوق فضلا عن قصوره في التسبيب .

وحيث إن هذا النمي مردود ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أن التناقض الذي يعيب الحكم هو ما تتعارض به الأسباب وتهاتر فتهاحي ويسقط بعضها بعضاً بحيث لا يبقي منها ما يقيم الحسكم ومحمله وتبرر قضائه أو ما يكون واقعاً في أسبابه عيث لا يمكن معه أن يفهم على أسباب تكى لحمله وتبرر قضاءه ودون تعارض أسبابه لفلا محل للنمي عليه بالتناقض . لما كان ذلك وكان قضاءه ودون تعارض أسبابه لفلا محل للنمي عليه بالتناقض . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه في معرض دفع المعلمون ضدها بعدم المحكم المطعون ضدها بعدم وان القضاء العادي ينظر قرار اساء خدمة العاملين بالقطاع العام قوله الخاضعين لأحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أو تعويضهم يكون من إختصاص القضاء العادي وإذ خلص الحسكم المستأنف محيحاً إلى رفض هدين الطلبن القطاع الما ما المنه عليه عخالفة التانون المي بعد ذلك إلى تأييد الحسكم المستأنف برفض طلب الطاعن بطلان قرار فصله وإعادته إلى عمليد المحلان قرار فصله وإعادته إلى عمله فإنه لا يكون مشوباً بالتناقض ويكون النمي عليه قرار فصله وإعادته إلى عمله فإنه لا يكون مشوباً بالتناقض ويكون النمي عليه حال السبب عه غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

# جلسة ۲۲ من نوفمبر سنة ۱۹۸۷

برياسة العبيد المستشار/ سعيد صقر ثائب رئيس المحكمة وعضوية السادة الستشارين/ العسيني الكتائي ، عبد النهي خبخم ، محمد عبد البر حسين وكمال مراد ،

## (Y+9)

#### الطمن رقم ٧٤١ لسنة ٥٤ القضائية :

#### (١) حكم (( حجية الحكم الجنائي )) • دعوى (( وقف الدعوى )) •

تمد القاضى المدنى بالحكم الحنائى ، شرطه ، أن يكون القمل الكون للجريمة سابقا في وتوعه على وقع المحوى المدنية ، القمل اللاحق لا يعد أساسا مشتركا بني الدعويني ، مؤواء . لا محل لوقف المحوى المدنية لحني القصل في المحوى الجنائية ،

#### (٢) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الادلة » •

تقدير أدلة الدعوى والموازلة بينها وترجيح بعضها على البعض الأخس معا تستغل بسـه معكمة الموضوع • علم التوامها بالرء استقلالا على مالم كأخذ به متها • حسبها اقامة تضاماً عل ما يكفي لعمله *

#### (٣) البات « شهادة الشهود » • محكمة الموضوع « مسائل الالبات » •

محكمة الموضوع - حقها في الأشد بيعض أقوال الشهود دون البعض الآشر - شرطه - ألا تخرج يتلك الإقوال هما يؤدى اليه مدلولها - عدم التواضها بالرد على مالم تأشد به منها -

#### (٤) ايجار « ايجار الأماكن : التزامات المستأجر » • التزام « محل الالتزام » • أ

العكم بالبيات العلاقة الإيجارية • وجنوب بينان الإجنرة الراجب على المستأجر أدارُها • ملة ذلك •

۱ — النص فى المادة ٢٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه وإذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية بجب وقف الفصل فيها حتى محكم المائياً فى الدعوى الجنائية المقامه قبل رفعها أو فى أثناء السير فيها، يدل على أن مبدأ تقيد القاضى المدنى بالحكم الجنائي فى الموضوع المشترك بين الدعوين وهسو وقوع الجريمة ونسبها إلى فاعلها وفق المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية.

والمادة. ١٠٢ من قانون الإثبات يستلزم أن يكون الفعل المكون للجرعة سابقاً في وقوعه على رفع الدعوى المدنية إذ لا يتأتى أن يكون أساساً مشتركاً بنَّ الدعويين إذا كان لاحقاً على رفع هذه الدعوى، وإذكان وقف الدعوى طبقاً للمادة ١٢٩ مرافعات هو أمر جوازي للمحكمة التي علىها أن تعرض لتصفية كل نزاع يقوم على أى عنصرمن عناصر الدعوى يتوقف الحكم فيها على الفصل فيه وكان الثابت في الدعوى أنها أقيمت من المطعون ضده في ١٩٨٧/٤/٢١ بطلب إثبات العلاقة الإبجارية بينه وبين الطاعن عن محل النزاع ، وكانت الجنحة رقم ... أقيمت على المطعون ضَّده لأنه في يوم ه/١٩٨٢/٦ دخل محلا لحفظ المال - محل النزاع ــولم بخرج منه بناء على تكليفه من لهم الحق فى ذلك ، وكان هذا الفعل الجنائي المنسوب إلى المطعون ضده لاحقاً في وقوعه على رفع الدعوى المطعون في حكمها ، ومن ثم لا يعتبر أساساً مشتركاً بن الدعوى الجنائية المقامة عنه وبنن الدعوى المدنية التي رفعت من قبله حتى يوجب وقف هذه الدعوى الأخرة، وكان الفصل في طلب إثبات العلاقة الإنجارية بين طرفي الدعوى المطروح على المحكمة المدنية هو مما تختص بالفصل فيه ، فإن الحسكم المطعون فيه إذا التفت عن طلب الطاعن وقف الدعوى حتى يفصل في الجنحة المشار إلمها لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو في فهم الواقع في الدعوى .

٢ – تقدير الأدلة فى الدعوى والموازنة بينها وترجيح بعضها على البعض الآخر مما تستقل به محكمة الموضوع وهى غير مازمه بالرد إستقلالا على ما لم تأخل به منها وحسبها أن تقيم قضاءها على ما يكنى لحمله .

٣- لحكمة الموضوع أن تأخذ ببعض أقوال الشهود دون البعض الآخر حسيا يطمئن إليه وجدائها ولا سلطان لأحد عليها فى ذلك إلا أن تحرج بتلك الأقوال عما يؤدى إليه مدلولها ، ولا عليها بعد ذلك أن تعرض لمناقشة أقوال الشهود الى لم تأخذ بها أو ترد عليها .

لا كان إثبات العلاقة الإيجارية بين طرقى عقد الإيجار مقتضى بيان
 التزام كل من الطرفين ، وكانت الأجرة هي محل التزام المستأجر في هذا.

المقد عا لازمه بيان الأجرة الواجب على المستأجر أداؤها عند إثبات العلاقة الإيجارية بينه وبين المؤجر له ، فإن الحسكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه إذ قضى بإثبات العلاقة الإيجارية بين طرفى الدعوى محل النزاع لقاء تسعة جنهات شهرية التى ثبت له إتفاق الطرفين عليها لا يكون قد خالف القانون أو عطيقه .

#### المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن 
تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٨٧ أمام 
عكمة قسنا الابتدائية ومأمورية الأقصر» على الطاعن وطلب الحكم بإثبات 
العلاقة الإيجارية بينهما عن المحل المين بصحيفة الدعوى إعتباراً من ١٩٨٠/٤/٩ 
وقال بياناً لذلك أنه إستأجر من الطاعن عملا بشارع سيدى محمود بميدان السوق 
بالأقصر ورغم تسلمه إياه ومباشرة نشاطه فيه وسداده الأجر الطاعن فقد رفض 
الأخير تحرير عقد إيجار له أو تسليمه إيصالات بالأجرة المدفوعة ، ومن ثم 
أقام دعواه بطلبه سالف البيان . وأحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ، 
ثم حكمت بإثبات العلاقة الإيجارية بين الطرفين عن محل الزاع بأجرة شهرية 
قدرها تسعة جنبات إستأنف الطاعن هذا الحسكم أمام محكمة آستتناف قنا 
بالإستثناف رقم ١٧٤ لسنة ٢ قضائية . وبتساريخ ١٨٤/١١٤ مفت المحكمة 
بتأبيد الحسكم المستأنف . طمن الطاعن في هسذا الحكم بطريق النقض ، 
وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطمن ، وعرض الطمن على المحكمة 
ف غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها الذرمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطمن أقيم على ثلاثة أسباب ، حاصل أولها أن الطاعن طلب وقف الدعوى إستنادا لنص المادة ٢٩٩، من قانون المراهعات حتى يفصل ف الجنحة رقم ٢٤٤٤ لمنة ١٩٨٧ قسم الأقصر المهم فيها المطعون ضده بدخول على النزاع بغير حتى ورفضه الحروج منه لأن موضوع هذه الجنحة يتصل عوضوع المدعوى المدنية ومن ثم يكون للحكم الجنائى الذى يصدر في الجنحة صحيته في هذه الدعوى إعمالاً لنص المادتين ٤٥٦ قد قانون الإجراءات الجنائية من قانون الإثبات إلا أن الحسكم المطعون فيه رفض ذلك الطلب على سند من أن الحكمة المدنية هي المختصة ينظر المنازعة في إثبات العلاقة الإبجارية وهو ما يعبه بالحطأ في تطبيق القانون وفي فهم الواقع.

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أنه لما كان النص في المادة ٢٦٥ من قانون الإجرِاءات الجنائية على أن ﴿إِذَا رَفَعَتُ الدَّعُوى المَدْنَيَةِ أَمَامُ الْحَاكُمُ يجب وقف القصل فيها حتى عكم نهائياً فى الدعوى الجنائية المقامه قبل رفعها أُو في أثناء السير فيها، يدل على أنْ مبدأ تقيد القاضي المدنى بالحكم الجنائي في الموضوع المشترك بين الدعويين وهو وقوع الجريمة ونسها إلى فاعلها وفق المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية والمسادة ١٠٢ من قانون الإثبات يستلزم أن يكون الفعل المكون للجريمة سابقاً في وقوعه على رفع الدعوى المدنية إذ لا يتأتى أن يكون أساساً مشركاً بن الدعوين إذا كان لاحقاً على رفع هذه الدعوى ، وكمان وقف الدعوى طبقاً للمادة ١٢٩ مرافعات هو أمر جوازى للمحكمة التي عليها أن تعرض لتصفيه كل نزاع يقوم على أن عنصر من عناصر الدعوى يتوقف الحسكم فها على الفصل فيه . لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أنها أقيمت من المطعون ضده في ١٩٨٢/٤/٢١ بطلب إثبات العلاقة الإيجارية بينه وبين الطاعن عن محل النزاع وكانت الجنحة رقم ٢٤٤٤ لسنة ١٩٨٢ قسم الأقصر أقيمت على المطعون ضده لأنه في يوم ٥/٩/٦/١ دخل محلا لحفظ المال _عمل النزاع_ولم يخرج منه بناء على تكليفه ممن لهم الحق فى ذلك ، وكان هذا الفعل الجنائى المنسوب إلى المطعون ضده لاحقًا في وُقوعه على وفع إلدعوىالمطعون في حكمها ومن ثم لا يعتبر أساساً مشتركاً بين الدعوى الجنائية المقامة عنه وبنن الدعوى المدنية التي رفعت من قبله حتى يوجب وقف هذه الدعوى الأخرة ، وكان الفصل في طلب إثبات العلاقة الإيجارية بين

طرثى الدعوى المطروح على المحكمة المدنية هو مما تختص بالفصل فيه وكان الحكم المطمون فيه إذ التفت عن طلب الطاعن وقف الدعوى حتى، يفصل فى الجنحة المشار إلها لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون أو فى فهم الواقع فى الدعوى .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحسكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والفساد وفى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول أن الحسكم عول فى قضائه على شهادة شاهدى المطعون ضده رغم تناقضها وعالقها للثابت فى الأوراق وخرج بها عن مدلولها إذ بينها يقرر المطعون ضده فى صحيفة الدعوى أن الطاعن رفض تحرير عقد الإبجار له يذهب الشاهد الأول إلى أن الطرفين حروا هذا العقد يقرر الثانى منهما أنه لم يشاهد هذه الواقعة رغم تواجد هما سوياً بمجلس العقد ، هذا فضلا على أن الحسكم لم يورد مضمون أقوال شاهدى الطاعن المؤيده لدفاعه بشأن إغتصاب المطعون ضده لحل النزاع وهو ما تحرو عنه المحضر الإدارى رقم ٧٣٦ لسنة ٧٣٦ لسنة ١٩٨٢ قسم الأقصر الذى صدير بشأنه قرار النيابة العامة بتمكين الطاعن من المحل والمؤيد من قاضى الحيازة ومع ذلك النفت الحسكم عما جاء بتحقيقات هذا المحضر وأطرح أقوال شاهديه .

وحيث إن هذا النحى مردود ذلك أنه لما كان تقدير الأدلة في الدعوى والموازنة بينهما وترجيح بعضها على البعض الآخر مما تستقل به محكمة الموضوع وهي غير ملزمه بالرد إستقلالا على ما لم تأخذ به مها وحسبا أن تقيم قضاءها على ما يكني لحمله ، كما أن لها أن تأخذ ببعض أقوال الشهود دون البعض الآخر حسها يطمئن إليه وجدانها ولا سلطان لأحد علها في ذلك إلا أن تخرج بتلك الأقرال عما يؤدى إليه مدلولها ولا عليها بعد ذلك أن تعرض لمناقشة أقوال الشهود التي لم تأخذ بها أو ترد عليها . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما إستخلصه من أقوال شاهدى المطعون ضده التي الممان إليها من أن هذا الأخير إستأجر محل النزاع من الطاعن بأجرة قدرها تسعة جنبهات شهرياً وقام بمباشرة تجارته فيه وكان هذا الذي إستخلصه الحسكم له أصله الناب بالأوراق وكاف لحمل قضائه ولا عليه بعد ذلك أ

إن التفت عن أقوال شاهدى الطاعن أو ما جاء بتحقيقات المحضر الإدارى رقم ٧٢٦ لسنة ١٩٨٧ قسم الأقصر لأن في إطراحه لهــا ما يعنى أنه لم يجد فيها ما يغير من النتيجة التى خلص إليها وأقتنع بها ، ومن ثم فإن النمى تما ورد بسبب الطعن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعياً فى السلطة التقديرية لمحكمة المقضوع ثما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن يتعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والحطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقول أن طلبات المطعون ضده القتصرت على إثبات العلاقة الإنجارية بينه والطاعن عن محل النزاع دون تحديد لأجرتها ومع ذلك فى الحسكم بتحديد أجرة للمحل قدرها تسعة جنهات ولم يتقيد بالطلبات المعروضه عليه .

وحيث إن هذا النمى مردود ، بأنه لما كان إثبات العلاقة الإيجارية بن طرفى عقسد الإيجسار يقتضى بيسان محل النزام كل من الطرفين ، وكانت الأجرة هي محل النزام المستأجر في هذا العقد بما لازمه بيان الأجره الواجب على المستأجر أداؤها عند إثبات العلاقة الإيجارية بينه وبين المؤجر له ، فإن الحسكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطمون فيه إذ قضى بإثبات العلاقة الإيجارية بين طرفى الدعوى عن محل النزاع لقاء تسعة جنبات شهرياً التي ثبت له إتفاق الطرفين عليها لا يكون قد حالف القانون أو أخطأ في تطبيقه . وحبث إنه لما تقدم وخيش المفن .

# جلسة ٢٢ من توفمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ وليم رزق يعوى قالب رئيس المحكمة وعصوبة السسادة المستشارين/ محمد لطفي السبيد نائب رئيس المجمكمة ، أحمد زكن غرابة ، طـه الشريف وغيد الحميد الشافعي •

## (Y)

الطَّعِنْ رفم ١٥٧٩ لسنة ٥٤ القِضَائية :

 ١٠ (١١) اثبات « الاثبات بالكتابة » « طلب الزام الفصم تقديم معرد تعت يقه » ، محكمة المؤضوع •

١ ـ طلب الزام الخصم بتقديم محرر تحت يده - حالاته - الحساهتان ٢٠ ، ٢١ من قانون الاقيات - سلطة قاضي الموضوع في قبوله أو رفضه -

 ٢ أ. عام اشعراط القانون فصايا للبية الالتزام بالزرقة التي يجوز للخصم الزام خمسمه يقلسه يمها ٥

(٣) الترام « انقضاء الالترام » « الوفاء » • تضامن •

للدالدين التضامتين موسمين أو منفردين مطالبة المدين بالوقاء ٠ م ١/٢٨١ مدنى ٠

۱ - مؤدى نص المادة ۲۰ من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ۳۵ لسنة ۱۹۹۸ انها تجز للخصم أن يطلب الزام خصمه بتقسديم أى محرر منتج في الدعوى يكون تحت يده إذا توافرت احدى الحالات الواردة فيها ، كا أوجبت المادة ۲۱ من ذات القسانون أن يين في الطلب الدلائل والطروف التي تؤيد وجود المحرر تحت يد الحصم ، والمقرر في قضاء هذه المحكمة أن القصل في الطلب بإعباره متعلقاً بأوجه الإثبات متروك لقساضي الموضوع فله أن يرفضه إذا تبن له عدم جديته كها أن تقسدير الدلائل والمررات التي تجيز المخصم أن يطلب الزام خصمه بتقسديم أية ورقة منتجه في الدعوى تكون تحت يده هو أمر موضوعي يتعلق بتقدير الأدلة مما يستقل به قاضي الموضوع .

 ٢ ــ لم يشرط القانون نصاباً لقيمة الإلتزام الثابت اللورقة التي مجيز للخصيم الزام خصمه بتقديمها .

٣ مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ٢٨١ من القانون المدنى أنه يجوز للدائن المتضامن عجمعن أو منفردين مطالبة المدين بالوفاء .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحسكم المطمون فيه وسائر أوراق العلمن - تتحصل في أن للطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٢٨٠٢سنة ١٩٨١ مد كلى سوهاج على الطاعنين بطلب الحكم بإلزامها بأن يدفعا لهم مبلغ ستة آلاف جنيه ، على سند من القول بأنه بموجب عقد بيع إبتدائي مؤرخ ١٩٧٩/١/١٣ بياعوا و آخرون للطاعنين أطياناً زراعية مساحبا ٦ س ، ٢ ط بنمن قدره به ١٣٧٠ ج دفع منه الطاعنين أطياناً زراعية مساحبا ٦ س ، ٢ ط بنمن قدره به المهابين وأصبح من حقهم المطالبة به ، وقلموا صورة كربونية من العقد نحمل توقيع البائمين وقالوا أن أصل المقد في حيازة الطاعنين وطلبوا الحسكم بإلزامها بتقديمه - قضت المحكمة بإلزام الطاعنين بتقديم العقد المذكور غير أن بإلزامها بتقديم أمورية سوها - وبتاريخ الطاعنان وهمها ١٨٤٨ منهم المسائف الطاعنان في هذا الحكم بالإستثاف رقم١١٨سنة ١٩٥٨ بتأبيد الحسكم المستأنف الطاعنان في هذا الحكم بطريق النطن على المحكمة بتأبيد الحسكم المستأنف الطاعنان في هذا الحكم بطريق النطن على المحكمة بتأبيد الحسكم المستأنف الطاعنان في هذا الحكم بطريق النطن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جاسة لنظره وفيا الزرعت النباية وأبا .

وحيث إن الطعن أقم على أربعة أسباب ينعي الطاعنان بالثلاثة الأولى منها على الحكم المطعون فيه تخالفة القانون والحطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا في دفاعهما أمام محكمة الموضوع بأنه يتعن مثول الحصم بالجلسة وأن يقر محيازته للمحرر أو يسكت ، إعمالاً لنصَّ المادة ٢٣ من قانون الإثبات ، حتى تلزمه الحكمة بتقديمه وبأن المطعون ضدهم لم يلتزموا بالبيانات التي أوجبتها المادة ٢١ من ذات القانون كما أن الحسكم المطعون فيه لم يراع قواعد الإثبات المنصوص علمها بإلزامهما بتقـــديم عقد البيع المؤرخ ١٩٧٩/١١/٣ دون أن يُثبت لأى من الطاعنين حضور بالجلسات السابقة على صدوره وحالة كون الصورة الكربونية المقدمة من المطعون ضدهم خالية من توقيع منسوب لها أو الإشارة إلى وجود هذا التوقيع على الأصل المطلوب تقديمه والذى تزيد قيمة الإلتزام فيه عن خسين جنباً ، وإستند الحسكم إلى ما قرره وكيل الطاعن الثانى أمام محكمة أولُّ درجةً من وجود أصل العقد في دعوى أخرى وتبين عدم وجوده مها الأمر الذي لا يؤدي إلى ما إستخلصه الحسكم بشأن وجود ذلك الأصل وإعتبار الصورة مطابقة له ولأنه إن جاز ذلك بالنسبة للطاعن الثائى فهو غس جائز بالنسبة للطاعن الأول الذي لم يمثل بالجلسة ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحسكم الابتدائي الذي الزم الطاعنين بالمبلغ المطالب به دون الرد على دفاعهما فإنه يكون قد خالف القانون وشابه القصور في التسبيب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن مؤدى نص المادة ٢٠ من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ اسنة ١٩٦٨ انها نجيز للخصم أن يطلب الزام خصمه بتقدم أى محرر منتج فى الدعوى يكون تحت يده إذا توافرت إحدى الحالات الوارده فيهاكما أوجبت المادة ٢١ من ذات القانون أن يين فى الطلب الدلائل والظروف الى تؤيد وجود المحرر تحت يد الحصم وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الفصل فى هذا الطلب بإعتباره متعلقاً بأوجه

الإثبات متروك لقاضى الموضوع فله أن يرفضه إذا تبين له عدم جسديته كما أن تقسمه بر الدلائل والمررات التي تجز للخصم أن يطلب الزام خصمه بتقـــدىم أية ورقة منتجه فى الدعوى تكون تحت يده هو نظر موضوعي يتعلق بتقـــدير الأدلة مما يستقل به قاضي الموضوع لماكان ذلك وكان النابت ممدونات الحسكم المطعون فيه المؤيد للحكم الإبندائي أنه إنهي إلى أن عقد البيع المؤرخ ١٩٧٩/١١/٣ والمحرر بين الطاعنين والمطعون ضدهم والذي تمسك به آلاً نصرون وأدعوا أنه فى حيازة الطاعنين ينشىء علاقة قانونية بين طرفيه ويولد النزامات متبادلة بينها فيكون للمطعون ضدهم حق فيه بوصفه مستندا مشتركا يخول لهم طلب لحسكم بإلزام الطاعنين بتقسديمه وقد أدلى المطعون ضدهم فى صحيفة دعواهم ومذكرة دفاعهم ببيانات كافية عنه وقلموا صورة منه لا تحمل توقيعاً من الطاعنين وإلى توافر شرائط المواد ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ من قانون الإثبات فألزم الطّاعنين بتقـــديم العقد وإذ لم يقدماه فقد أعمل الحـــكم مطابقة للأصل رغم خلوها من أية توقيعات واستند إليها في قضائه بإلزام الطاعنين بالمبلغ المطالب به وكان ذلك بأسباب سائغة ْلهــــا أصلها الثابتْ بالأوراق وتؤدَّى إلى النتيجة التي إنسي إليها فإن النعي على الحسكم المطعون فيه بالرجهين الأول والثانى من السبب الأولُّ وبالسبب الثانى لا يعدُو أن يكون جدلًا مُوضوعياً في سلطة المحكمة في تقـــدير الدليل كما أن النعي بالوجه الثالث من السبب الأول من أن المحكمة لم تراع قواعد الإثبات المنصوص عليها ف القانون مردود ذلك أن القانون لم يشترط نصاً بقيمة الإلتزام الثابت بالورقة التي يجيز للخصم الزام خصمه بتقــديمها ومن ثم يضحى النعي برمته على غير أساس .

وحيث إن مبنى النعى بالسبب الرابع على الحسكم المطعون فيه مخالفة القانون والحطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول الطاعنان أن الثابت من العمورة الكربونية من عقد البيع التى اعتد بها الحسكم المطعون فيه أن البائعين لهما أصحاب الحقى فى باقى الثمن هم المطعون ضدهم وأتحرين وقد تمسكا أمام بمحكة

الاستناف بأن حوالة البائمين الآخرين حقهم فى باقى الثمن إلى المطمون ضدهم لا تنفذ فى حقهما لعدم إعلانهما بها إلا أن الحسكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع مما يعييه بالإخلال محق الدفاع والحطأ فى تطبيق القانون.

وحيث إن هذا النمى غير مقبول ، ذلك أن مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ٢٨١ من القانون المدنى أنه بجوز الدائين المتضامتين مجتمعين أو منفردين مطالبة المدين بالوفاء ، وكان الثابت بصورة عقد البيع الى اعتد بها الحسكم المطعون فيه وإعتبرها مطابقة للأصل أن اطراف العقد إتفقوا على أن البائمين جميعاً دائنون متضامنون في قبض الثمن فيكون المعطمون ضدهم مطالبة الطاعنين بيلق الثمن كاملا ومن ثم فإن ما أثاره الطاعنان لا يعدو أن يكون دفاعاً غير جوهرى لا يتغير به وجه الرأى في الدعوى ولا يعيب الحكم المطعون فيه إعفال الرد عليه ويضحى النمى على غير أساس .

ولمسدم تقدم يتعين رفض الطعن .

# جلسة ۲۲ من نوفمبر سنة ۱۹۸۷

بوياسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق تائب رئيس المحكمة وعضورة السسادة المستشارين / طلمت أمين صادق ، مجند عبد القادر سع ، حماد الشائس وزكي عبد العزيز ،

# (111)

## الطعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٥١ القضائية :

( ١ _ ٢ ) عمل « العاملون بشركات القطاع العام : علاوة دورية » •

١ ــ استحقاق العامل العادية المعربية • مناطه • أن يكون أجره في الميعاد المحدد لها واقعا
 بن جدى ربط المستوى المقرر للوظيفة التي يشتفها • مع توافر شروط منسها • م ٢٢ و ٢٥ ق
 ١٦ لسنة ١٩٧٧ •

٢٢ ـــ الزيابة في مرتب العامل عن تهاية ربط المسترى • احتفاظه بها بصنة شخصية مســـع استهلاكها من البدلات أو العادرات الذي يحصل عليها مستقبلا • ق ٢١ لسنة ١٩٧١ •

١ — لما كان القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ الصادر بنظام العاملين بالقطاع العام وبداية ونهاية أجر كل مستوى والصلاوات المالية لوظائف العاملين بالقطاع العام وبداية ونهاية أجر كل مستوى والصلاوات المشررة لكل منها ونص فى الفقرات المست الأولى من المادة ٧٩ منه على طريقة نقل العاملين شاغلى وظائف الفئات المبينة بالجدول الملحتى بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الفئات المينة بالجدول الملحتى بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٥ لسنة المعتوى من تلك المنادة على أنه «......» فإن مؤدى ذلك أن مناط إستحقاق من تلك المادة على أنه «......» فإن مؤدى ذلك أن مناط إستحقاق العامل العلاوات الدورية وإضافها إلى أجره أن يكون هذا الأجر في المعاد المحادد لما واقماً بين حدى ربط المستوى المقرر لوظيفته إلى يشغلها في هذا التاريخ متى توافرت شروط منحها المنصوص علها في المادتين ٢٤ ، ٢٥ من ذلك القانون.

إذا جاور أجر العامل مهاية ربط ألمستوى المقرر لوظيفته أضحى غير .
 مستحق للعلاوة الدورية إذ يحتفظ جلما الأجر بصفة شخصية على أن تسهلك

### العكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حبث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٩ عمال كلى الإسكندرية على الطاعنة الشركة المصرية للأحذية «باتا» – بطلب الحكم أولا : ــ بأحقيته في صرف علاوة النرقية إلى الفئة الرابعة بواقع خسة ٰجنهات إعتباراً من ١٩٧٥/١/١ والعلاوة الدورية إعتباراً من ١٩٧٦/١/١ وبأحقيته في صرف علاوه الترقية إلى الفئة الثالثة بواقع خسة جنبهات إعتباراً من ١٩٧٧/١/١ وفرق العلاوة الدورية بواقع ٣,٧٤٠ جنيهاً إعتباراً من ١٩٧٨/١/١ ثانياً : ـــ الزام الشركة بأن تؤدى إليه مبلغ ٨٤,٨٨٠ جنهاً . وقال بياناً لها أنه يعمل لدى الطاعنة وتم تعيينه في ١٩٦٤/٦/٣٠ على الفئة المالية الخامسة عرتب ٨٣,٧٤٠ وفي ١٩٧٤/٤/٣٠ رقى إلى الفئة المالية الرابعة كما رق للفئة الثالثة فى ١٢/٣١ /١٩٧٦ إلا أنه فوجئ كرمانه من علاوة الترقية والعلاوات الدورية بدعوى إستهلاكها لتجاوز مرتبه آخر مربوط المستوى الثانى في ١٩٧٥/١/١ إعمالاً لنص المادة ٧٩ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧١ بالرغم من عدم تجاوز مرتبه وقت الترقية لهاية ربط المستوى الأول الذى رق إليه ومن ثم فقد أقام الدعوى بطلباته آنفة البيان ندبت المحكمة خبراً وبعد أن قدم تقريره حكمت في ١٩٨٠/٤/١٤ برفض الدعوى، استأنف المطمُّون صده هذا الحكم بالإستنتاف رتم ٣٩٧ لسنة ٣٦ ق أمام محكمة إستثناف الإسكندرية . وبتاريخ ١٩٨١/٦/٧ لَّ قَفْسَتُ الْحُكَمَةُ بِاللَّهُاءُ الحَسَكُمُ المُستَأْنَفُ وَبِاْحَتِيْمُ المُطْمُونُ صَدَّهُ فَي علاوة الرقية الفَّنَة الرابعة بواقع خمسة جنهات شهرياً إعتباراً من ١٩٧٦/١٨ وعلاوة الترقية الله المثالثة الثالثة بواقع خمسة جنهات شهرياً إعتباراً من ١٩٧٧/١٨ وفرق العلاوة الدورية بواقع ٣٦٧٤ ج إعتباراً من ١٩٧٧/١٨ وبأن تؤدى له الطاعنة منظم ٥٩٤٠/٣٠ بخبهاً . طعنت الطاعنة في هسنا الحكم بطريق التقض ، منظم ٥٩٤/٧٦٠ بطريق التقض ، وقدمت النياية العامة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن . وعرض الطعن على الحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها الرزمت النياية رأها :

وحيث إن الطعن أقم على سببن تنمى جما الطاعنه على الحكم المطعون فيه الحماً في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول أنه طبقاً لأحكام الفقر تن الثانية والأخيرة من المادة ٧٩ من القانون ٢١ لسنة ١٩٧١ الصادر بنظام العاملين بالفطاع المسامة والسابعة إلى المستوى الثنى المناص الذي حاوز الثنى المنصوص عليه في الجدول المرافق على أن محفظ العامل الذي جاوز عا كان يتقاضاه بصفة شخصية على أن تسهلك الزيادة مما عصل عليه في عاكان يتقاضاه بصفة شخصية على أن تسهلك الزيادة مما عصل عليه في المستوى الثن يشغل عند تطبيق أحكام هذا القانون الفئة الحامسة التي يقابلها المستوى الثاني ونهاية ربطه ٦٠ جنهاً ومن ثم فإنه بتمن إسهلاك ما زاد على المستوى الثاني ونهاية ربطه ٦٠ جنهاً ومن ثم فإنه بتمن إسهلاك ما زاد على خلاك من رائبه ، وإذ قصر الحسكم المطعون فيه تطبيق هذه الأحكام على حالات الترقية القانون المشار إليه دون حالات الرقية الثانية وطبق أحكام المقانون المشار إليه دون حالات الرقية الثانون وطبق أحكام المقرتين الحامسة والسادسة من المامنة من ذات القانون.

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أنه لما كان القانون ٢١ لسنة ١٩٧١ الصادر بنظام العاملين بالقطاع العام قد أنصح في الجدول المرافق له عن المستويات المالية لوظائف العاملين بالقطاع العسام وبداية وجاية أجر كل مستوى والعلاوات المقررة لكل مها ونص في الفقرات الست الأولى من المادة ٧٩ منه على طريقة نقل العاملين شاغلي وظائف الفئات المبينة بالجدول الملحق بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وحدد الفئات التي تنقل لكل مستوى ، ثم اتبع ذلك بالنص فى الفقرة الأخبرة من تلك المادة على أنه «في جميع الأحوال محتفظ العامل الذي جاوز مرتبه نهاية ربط المستوى الذي ينقل إليه ــ وقت صدور هذا النظام ــ عاكان يتقاضاه وذلك بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما محصل عليه في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية أو العلاوات الدورية، . فإن مؤدى ذلك أن مناط إستحقاق العامل العلاوات الدورية وإضافتها إلى أجره أن يكون هذا الأجر في الميعاد المحدد لها متى توافرت شروط منحها المنصوص عليها في المادتين ٧٤ ، ٢٥ من ذلك , القانون . أما إذا جاوز أجره وقتذاك نهاية ذلك الربط أصبح غسمر مستحق لها إذ يحتفظ بهذا الأجر بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة من البدلات أو العلاوات الدورية وكذلك علاوات الترقية التي عصل علمها مستقبلا سواء كانت النَّرقية إلى فئة في ذات المستوى الذي نقل إليه أو إلى فئة في المستوى الأعلى حتى يتم إستهلاك الزيادة . لما كان ذلك وكان واقع الدعوى كمها سمله تقرير الحبر المقدم فيها أن المطعون ضده رقى إلى وظيفة وكيل فرع ب بالفئة المالية الحامسة في ٢٩/٥/٢٩ ومن ثم كان يتعين نقله نفاذاً لأحسكام الفقرة الخامسة من المادة ٧٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ إلى المستوى الثانى الذي يبدأ ربطه عبلغ ٧٤٠ ج وينتهي عبلغ ٧٨٠ ج . فيكون أجره الشهري الذي كان محصل عليه ومقداره ٨٣,٧٤٠ ج مجاوزاً لنهاية ربط المستوى الثاني المنقول إليه فلا يكون مستحقاً للعلاوات وإن كان له أن محتفظ بأجره بصفه شخصية على أن تستهلك الزيادة من البدلات وعلاوات الترقية أو العلاوات الدورية الِّي بحصل عليها مستقبلا وإذ خالف الحسكم المطعون فيه هذا النظر

وقفى بمنحه علاواته الدورية . على سند من أن تطبيق هذه الأحسكام قاصر على حالات النقل دون الترقية اللاحقة عليه فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون نما يوجب تقضه .

وحيث إن الموضوع صالح الفصل فيه ولمسا تقدم يتعن القضاء ف" موضوع الاستثناف رقم ٣٩٨ س ٣٢ ق الإسكندرية بتأييد الحكم المستأنف

## **جاسة ۲۵ من نوفمبر سنة ۱۹۸۷**

برياسة السيد المستشار / محمه محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعطسوية المسادة المستشارين/ حسين عبل حسين نائب رئيس المحكمة ، حمدى محمد على ، محمد بكر غمائي ، وعزت عبرائد •

## (717)

الطعن رفع ١٠٤٦ لسنة ١٥ القضائية :

(۱) قانون « سريان القانون » • ايجار « ايجار الاماكن » •

قوانين إيجاد الاماكن • سريان أحكامها على الاماكن وأجزائها المؤجرة المسسده للسكتى أو لغيرها الكائنة في المتاطق المحددة بها عدا ما استثنى يقص خاص • اقامة مده الاماكن دونترخيص أو عدم استيفائها للشروط أو المواصفات لا يحول دون سريانها • علة ذلك •

(٢) حكم « عيوب التدليل » « مالا يعد قصورا » ٠

التفات الحكم عن دفاع عار عن دليله • لا عيب •

(٢) دعوى « الطلبات في الدعوى » • استثناف • ايجار « ايجار الأماكن ، •

قضاه محكمة أول درجة باجابة الطلب الاصل بطرد المطمون ضمدها • انضمها * محكمة الاستثناف هذا الحكم وتعرضها للطلب الاحتياطي بالإخلاء • خطأ • التزامها بأعادة القصمية ال محكمة أول درجة للقصل في الطلب الاحتياطي • م ٣٣٤ مرافعات •

ا - أوضح المشرع بجلاء في كافة قوانين إيجار الأماكن المتعاقبة أرقام ١٩٦١ لسنة ١٩٧٧ أن حكامها أن حكامها تسرى على الأماكن وأجزاء الأماكن المؤجرة المعده المسكني أو لفير ذلك من الأغراض الكائنة في عواصم المحافظات والبلاد المعتبره مدناً وغيرها مس الجهات التي يصدر بها قرار من الجهة المختصة وإذ ورد النص مطلقاً دون قيد فإنه يتعين إعمال حكمه على كافة الأماكن المؤجرة عدا ما استثنى بنص خاص وذلك بصرف النظر عن عدم إستيفائها للشروط . والمواصفات الملازمة للترخيص بإقامتها وسواء صدر الرخيص بينائها من الجهة المختصة أم لم يصدر ومن ثم فإن ما يتمسك به الطاعن من دفاع في هذا الخصوص لا يستند إلى

أساس [صميح فى القانون ، ولا يعيب الحكم إغفال الرد عليه مادامت النتيجة التي إنهي إلها موافقة لقسانون .

٢٦ المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا تثريب على الحسكم إن هو التفت عن دفاع ثم يقسدم صاحب المصلحة الدليل عليه لمساكان ذلك وكان البين الأوراق انها جاءت خلوا تما يفيد تقسدم الطاعن صورة رسمية من الحكم الجنائى المشار إليه بسبب النعى حتى يتسنى لمحكمة الموضوع التحقق من محله وسببه ومن ثم فلا على الحسكم المطعون فيه ان هو أغفل الرد على هذا الدفاع العارى عن دليله ويكون النعى عليه فى هذا الحصوص على غير أساس.

٣ ــ مؤدى نص المادة ٢٣٤ من قانون المرافعات أنه يتعين على المحكمة الاستثنافية إذا الغت الحسكم الصادر في انطاب الأصسلي أنّ تعيد القضية إلى محكمة أول درجة لتفصل في الطلبات الاحتياطية ، محيت لا بجوز لها أن تتصدى للفصل فيها بدعوى أنها لا تستند إلى أساس من الواقع أو القانون وذلك لما يَثرتب على مذا التصدي من تفويت درجة من درجات التقاضي وهو من المبادىء الأساسية للنظام القضائي التي لا مجوز للمحكمة مخالفتها ولا مجوز للخصوم الزول عنها لماكان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطاعز أقام الدعوى للحكم أصلياً بطرد المطعون ضدهما من العقار محل النزاع للغصب بإعتبار أن سندهما في وضع يدهما على العين هو عقدى إيجار غير نافدين في حقه لصدورهما ممن لا تملك التأجير وطلب إحتياطياً الحسكم بإخلاء العن بإفراض أن الإبجار صحيح ونافذ فى حقه لإساءة إستعال المستأجرين لها وفقاً لحكم المادة ٣١/ج من القـــانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، محـــا مفاده أن كلا من الطلمين مستقل عن الآخر في مضمونه وفي سنده من حيث الواقع أو القانون فالطلب الاحتياطي هو في حقيقته طلب بفسخ عقدىالإبجار بينا أن الطاب الأصلي يشتمل ضمنا على طلب عدم نفاذ الإيجار في حقه ، ولا يغير من ذلك أن الأثر المترتب على الحكم في كل مهما هو طود المطعون ضدهما من العن إذ العبره هي بالتكييف الصحيح اطلبات الحصوم في الدعوى وإذ كانت

عكمة أول درجة قد انهت فى قضائها إلى إجابة الطاعن إلى طلبه الأصلى بإعتبار أن الإبجار صدر بمن لا بملكه ولم يقره الطاعن ويعد المطعون ضدهما غاصبين للعين ، وأوردت فى مدوناتها أنها ليست فى حاجة إلى بحث الطلب الاحتياطى مادامت قد إنهت إلى النتيجة المشار إلها ، وكان الحسكم المطعون فيه بعسد أن قضى بإلفاء الحسكم المستأنف عرض للطلب الاحتياطى وفصل فيه على سسند من أنه لا بجوز إعادته إلى عكمة أول درجة لعسدم صلاحيته للفصل فيه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه إذ فصل فى الطلب الاحتياطى على غر مقتضى نص المادة ٢٣٤ من قانون المرافعات .

## المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر نائب رئيس المحكمة والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع -- على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق العلمن -- تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدهما الدعوى رقم ٣٠٠٣ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة بطلب الحسكم أصلياً بطردهما من المقار على النزاع وتسليمه إليه وإحتياطياً بإخلائه ، وقال بياناً لها أنه كان قد ياع قطعة أرض مملوكة له إلى آخرين بموجب غقد بيع إبتدائى قضى نهائياً بفسخه لإخلالها بشروط التعاقد ، وكان المشتريان قد أقاما بناء وسط هذه الأرض عبارة عن ثلاث حجرات وصالة وملحقاً اقاما بتأجيره للمطعون ضدهما بالتواطؤ معهما للحيلوله دون تنفيذ الحسكم الصادر بإزالة البناء ، وإذكانت هذه الإجاره صادره بمن لا يملك حق التأجير ، ومع إفتراض صحة عقدى الإيجار فإن المطمون ضدها قد احدثا تلفيات بالعقار وقام بإنذارهما عاداة الحال إلى ماكانت عليه ، ومن ثم فإنه يحق له طلبطر دهما بصفة أصلة بإعادة الحال إلى ماكانت عليه ، ومن ثم فإنه يحق له طلبطر دهما بصفة أصلة من عين النزاع ، لإفتقار إقامتهما فيها إلى السند القانونى ، وإحتياطياً إخلاء من عين النزاع ، لإفتقار إقامتهما فيها إلى السند القانونى ، وإحتياطياً إخلاء من عين النزاع ، لإفتقار إقامتهما فيها إلى السند القانونى ، وإحتياطياً إخلاء من عين النزاع ، لإفتقار إقامتهما فيها إلى السند القانونى ، وإحتياطياً إخلاء من عين النزاع ، لإفتقار إقامتهما فيها إلى السند القانونى ، وإحتياطياً إخلاء

العقار لإساءة إستعاله وفقاً لنص المادة ٣١/ج من القانون وقم 24 لسنة ١٩٧٧ وبتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٧ ندبت المحكمة خبيراً لمعاينة العقار وبيان ما به من تلفيات وسبيا أن كان ، وبعد أن قدم تقريره قضت بتساريخ ١٩٨١/٥/٧ بطرد المطعون ضدهما هذا الحسكم بالإستثنافين رقمي ٣٠٤ ، ٣٠٤ سنة ٩٨ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحسكم المستأنف وبرفض الدعوى بطلها الأصلى والاحتياطي ، طعن الطاعن في هذا الحسكم المستأنف بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطمن ، وإذ عرض الطمن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جسدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفيها الرئمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خسة أسباب ينعى الطاعن بالسبين الأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستثناف بعسدم إنطباق قانون إيجار الأماكن على مثل هذه المنشأه الصغيرة محل النزاع إذ أنها مقامه بصفة مؤقته ولم تستوف الاشتراطات التى يتطلبها قانون المبافى فضلا عن أنها أقيمت بلدون ترخيص ، وإذ أقامها المشتريان السابقان للأرض بسوء نية وقد قضى بفسخ عقد شرائهما لمسابقات التى تلك المبانى مستحقة الإزالة ويحق له إزالها حتى تعود الحسائة إلى ماكانت عليه قبل إبرام العقد ، ولماكان الحسكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى فإنه يكون معيناً بالقصور .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أن المشرع أوضح بجلاء فى كافة قوانين إيجار الأماكن المتعاقبة أرقام ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ٥٧ لسنة ١٩٢٩ ، والمنة ١٩٢٩ ، المحامها تسرى على الأماكن وأجزاء الأماكن المؤجرة المعدد للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض الكائنة فى عواصم المحافظات والبلاد المعتبرة مدناً وغيرها من الجهات التي يصدر بها قرار من الجهة المختصة ، وإذ ورد النص مطلقاً دون قيد ، فإنه يتعين إعمال حكمه على كافة الأماكن المؤجرة عدا ما إستغنى بنص خاص وذلك بصرف النظر عن عدم إستيفائها

للشروط والمواصفات اللازمة الترخيص بإقامها وسواء صدر الترخيص بيناتها من الجهة المختصة أم لم يصدر ، ومن ثم فإن ما تمسك به الطاعن من دفاع في هذا الخصوص لا يستند إلى أساس صحيح في القسانون ، ولا يعيب الحكم إغفال الرد عليه مادامت النتيجة التي إنهي إليا موافقة القسانون ، لا كان ذلك وكان الحسكم المطعون فيد قد خلص صحيحاً إلى قسيام حلاقة إيجارية بين الطرفين تخضع لأحكام قانون إيجار الأماكن وذلك إستناداً إلى عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٦/٣١ الصادر من الطساعن المطعون ضده الأول ، عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٦/٣١ الصادرين المطعون ضده الأول ، الحارس القضائي على العقار عمل النزاع ، فضلا عن إيصالات الأجرة الصادرة من الطاعن بإستلام الأجرة من المطعون ضده الثاني عن الشهور من إبريل حتى سنة ١٩٧٨ مدنى كلى جنوب القاهرة بإستنجار المطعون ضدهما لمسلما العقار ، وكان هذا الذي أورده الحسكم سائقاً وله أصله الثابت بالأوراق ويؤدى وكان هذا الذي أنهي إليها ، فإن النعي يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبين الرابع والحامس على الحسكم المطعون فيه مخالفة القانون والحطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام عمكة الاستئناف بصدور حكم في الجنحة رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٥ بلدية القاهرة بإزالة مبانى النزاع وهو حسكم عبيى يسرى في مواجهة الكافه، وأن الحسكم برفض الإخلاء يتضمن تعطيلا لحكم الإزالة الذي يعسد هلاكاً للعقار على النزاع عما يترتب عليه إنقضاء العلاقة الإيجارية مع المطعون ضدهما، إلا أن الحكم المطعون فيه لم معرض لهذا الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النمى غير مقبول ، ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا تثريب على الحكم إن هو التفت عن دفاع لم يقدم صاحب المصلحة الدليل عليه ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أنها جاءت خلوا مما يفيد تقديم الطاعن صورة رسمية من الحسكم الجنائي المشار إليه سبب النمى حتى

يقسنى لهكمة الموضوع التحقق من محله وسببه ، ومن ثم فلا على الحسكم -المطمون فيه ان هو اغفل الرد على هذا الدفاع العارى عن دليله ، ويكون النعى عليه في هذا الحصوص على غير أساس :

وحيث إن مما ينعاه الطاعن بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والحطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه كان يتعين عليه عند الغائه حكم محكمة أول درجة في الطلب الأصلي أن يحيل إليها الطلب الاحتياطي للفصل فيه اعمالا لمبدأ التقاضي على درجنين ، وإذ فصل في هذا الطلب دون إحالة لحكمة أول درجة فإنه يكون قد خالف القانون :

وحيث إن هذا النمى فى عله ، ذلك أنه وفقاً لنص المادة ٢٣٤ من قانون المرافعات بتمن على المحكمة الاستثنافية إذا الفت الحكم الصادر في الطلب الأصلى أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة لتفصل فى الطلبات الاحتياطية ، عيث لا مجوز لها أن تتصدى للفصل فيا بدعوى أنها لا تستند إلى أساس من الواقع أو القانون ، وذلك لما يترتب على هذا التصدى من تفويت درجة من درجات التقاضى وهو من المادىء الأساسية للنظام القضائي الى لا بجوز للمحكمة أن الطاعن أقام الدعوى للحكم أصلياً بطرد المطعون ضدهما من العقار محل الذراع للغصب بإعتبار أن سندهما فى وضع يدهما على العن هو عقدى المجاز غير نافدين فى حقه لصدورهما نمن لا يملك التأجير ، وطلب إحتياطياً الحكم بإخلاء العن سابقتراض أن الإنجار صميح ونافذ فى حقه بالإساءة إستمال المستأجرين لها وفقاً لحسكم المادة ٣١١/ج من الفانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٧ ، الواقع أو القانون فالطلب الاحتياطي هو فى حقيقته طلب بعسخ عقدى الإنجار الواقع أو القانون فالطلب الاحتياطي هو فى حقيقته طلب بعسخ عقدى الإنجار الواقع أو القانون فالطلب الاحتياطي هو فى حقيقته طلب بعسخ عقدى الإنجار بيا أن الطلب الأصلى يشتمل ضمناً على طلب عدم نفاذ الإنجار فى حقه ، بيا أن الطلب الأصلى يشتمل ضمناً على طلب عدم نفاذ الإنجار فى حقه ،

ولا يغير مـن ذلك أن الأثر المـترتب على الحـكم فى كل منهـــــــــا هو طود المطعون ضدهما من العين ، إذ العبر، هـى بالتكييف الصحيح لطلبات الخصوم في الدعوى ، وإذ كانت محكمة أول درجة قد إنهت في قضائها إلى إجابة الطاعن إلى طلبه الأصلى بإعتبار أن الإيجار صدر ممن لا علكه ولم يقره الطاعن ويعد المطعون ضدهما غاصبين للعن ، وأوردت في مدوناتها أنها ليست في حاجة إلى عث الطلب الاحتياطي مادامت قد إنهت إلى النتيجة المشار إليها ، وكان وفصل فيه بعد أن قضى بإلغاء الحكم المستأنف عرض الطلب الاحتياطي وفصل فيه على سند من أنه لا بجوز إعادته إلى محكمة أول درجة لعدم صلاحيته للفصل فيه ، فإنه بكون قد خالف القانون وأحطأ في تطبيقه إذ فصل في الطلب الاحتياطي على غر مقتضى نص المادة ٣٣٤ من قانون المرافعات ، مما يوجب نقضه نقضاً جزئياً في خصوص ما قضى به في هذا الطلب دون حاجه لبحث باق أوجه الطمن والقضاء بإحالة الدعوى إلى عكمة أول درجة الفصل فيه ،

# َ **جلسة ۲٦ من نوفمبر** سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / دوويش عبد الجهد نائب رئيس المحكمة وعضوية المستشددة المستشارين / د- وقعت عبد المجهد، محمد خيرى الجندى ، أحمد أبر الحجاج و عبد المسين فسراح •

# (212)

#### الطعن رقم ٢٥٢ أسنة ٥٤ القضائية :

(١) حيازة « دعاوى الحيازة » • ملكية « حق الانتفاع : املاك الدولة الخاصة »

صاحب حق الانتفاع • حقه في حياية حيازته بدعاري العيازة • شرطة • اتبات اكسساب حقه استفادا الى أي من الاسباب المقربة في المسافة 140 مدتمي • مثال بصدد الراضي المدلة التي تزرع بنطية •

 (٦) حيازة « :عاوى الحيازة : دعوى منع التعرض ، • ايجار « ايجار الأوض الزواعية » •

دعوى منع التعرش - وجوب توافر لية التصلك لدى المستعى فيها • لازم ذلك ان يكون المقار محل المنيازة جائزا تملكك بالتقادم - عدم قبول الدعوى من الحائز للاحوال السامة أو ولخاصة للمولة - م -90 مدلى المدلة بتى 120 لسنة ١٩٥٧ •

(٣) حيازة • حجز « الحجز الادارى » • ايجاد « ايجاد الأراض الزراعية » •
 استغلال الارض الزراعية المملوكة للمتكومة بطريق الفقية • ماميته •

١ – المنتفع وان جاز له فى القانون أن يحمى حيازته لحق الانتفاع بدعاوى الحيازة ، إلا أنه يتعن أن يثبت بداءة أن العقار المطلوب دفع العدوان عن حيازته مثقل محق عينى أكتسبه رافع الدعوى بسبب من الأصباب المقررة بالمادة ٩٨٥ من القانون المدنى لأكتساب حتى الانتفاع ، لما كان ذلك وكان الدين من الأوراق ومدونات الحسكم المطنون فيه أن الأرض محل التداعى من أملاك الدولة الحاصة التي تزرع خفية واثبت الحبر فى تقريره أن الطاعن ليس إلا مجرد واضع يد علمها وقيد اسمه بسجلات مصلحة الأملاك بإعتباره مستغلا

للأرض بطريق الخفية ، وكان الطاعن لم يقسدم إلى محكمة الموضوع ثمة دليل يفيد حصول تصرف من الحكسومة في أرضها اكتسب بمقتضاه حقاً عينياً بالإنتفاع ، فإنه لا يكون صحيحاً ما يشره في النمى من الإدعاء بحيازتها على سند من قيام هذا الحق .

٧ - الحيازة التي تبيع رفع دعوى منع التعوض ليست هي مجرد السيطرة المادية على العقار فحسب بل بحب أن يكون ذلك مقررنا بلية التملك ، والازم منها العقار الذي يعد من الأموال العامة أو الحاصة للدولة إذ هي أموال منها العقار الذي يعد من الأموال العامة أو الحاصة للدولة إذ هي أموال غير جائز تملكها أو كسب أي حتى عيني عليها بالتقادم اعمالا لنص المادة ٩٧٠ من القانون المدنى المعدله بالقانون رقم ١٤٥٧ لسنة ١٩٥٧ أما ما أجازه إلى هذا القانون في المادة ٩٧٠ لسمة ١٩٥٧ أما ما أجازه إلى هذا القانون في المادة ٩٧٠ للمستأجر - وهو حائز عرضي - من رفع دعاوى الحيازة فإنما جاء إستثناء من الأصل فلا يجوز التوسع في تفسيره ويلزم لقسره على المستأجر الذي يثبت أن حيازته وليده عقد الإنجار .

٣ المقصود بإستفلال الأراضى الزراعية المملوكة للحكومة بطريق الخفية – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة – هو ما كان بغير عقد إمجار حتى لوكان الحائز يؤدى عنبا للحكومة مقابلا للإستغلال .

## الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع-على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم 188 سنة 1900 مدنى كلى عملى المطعون ضده أمام محكمة الإساعيلية الإبتدائية طاليًّا الحكم عنع تعرضه له في حيازته للأرض الزراعية المبينة بالصحيفة وقال بياناً لدعواد أنه يضع يده على أرض مساحها 17 ط 10 ف بضواحى الإساعيلة وقيد إنتفاعه بها في محلات مصلحة الأملاك الأمرية وقد تعرض له المطعون ضده في حيازته لجزء مبا مساحته 14 ط وباشرت الشرطة تحقيقاً عن هذه الواقعة في المحضر رقم ٢٨٦١ سنة ١٩٧٩ قسم أول الإساعيلة وإذ كان التعرض لا يزال قائماً فقد أقام بالدعوى ليحكم بمطلبه مها . نعبت المحكمة خيراً وبعد أن أودع تقريره قضت بتاريخ ١٩٨٧/٦/٣ بالطلبات . استأنف المطعون ضده هذا الحسكم لدى محكمة إستثناف الإساعيلة بالإستثناف رقم ١٨٩ س ٩ و طالباً الفاءه ووفقس الدعوى وبتاريخ ١٩٧٤/١/١ حكت الحكم الماشنف وبرفض الدعوى وبتاريخ ١٩٧٤/١/١ حكت الحكم المطعون فيه وإذ عرض النابية مذكرة أبدت فيها الرأى ينقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على الحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها الزمت النابة رأبها .

وحيث إن الطعن اقم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن فى السبين الأول والثالث منها على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطيق القانون والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول أن الحسكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى تأسيساً على إنضاء نية التملك فى حيازته للأرض موضوع التداعى بإعتبارها من املاك الدولة الحاصة الى لا يجوز تملكها أو كسب أى حق عبى عليها بالتقادم فى حين أنه صاحب حتى عبى على هذه الأرض هو حتى الانتفاع فيكون له على سند من هذا الحق الذي يمتنف عن حتى الملكية أن يلجأ إلى حايته بدعاوى الحيسازة ومنها دعوى منع التعرض ولا يكون صائباً ما ذهب إليه الحكم من إشراط توافر نية التملك فى هذه الحالة طالما أن التعرض الذي يراد منعه لم يستطل الحر حمة الملكية بل اقتصر على حاية حتى الانتفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن المنتفع وان جاز له فى القانون أن محمى حيازته لحق الانتفاع بدعاوى الحيازة إلا أنه يتعنن أن يثبت بداءة أن العقار المطلوب دفع العدوان عن حيازته مثقل محق عينى أكتسبه رافع الذهوى

سبب من الأسباب المتروة بالمادة ١٩٠٥ من القانون المدنى لإكتساب حق الابتفاع . لما كان ذلك وكان الدين من الأوراق ومدونات الحكم المطعون فيه أن الأرض على التداعى من أملاك الدولة الحاصة التي تزرع خفية واثبت الحير في تقريره أن الطاعن ليس إلا مجرد واضع يد عليها وقيد اسمه بسجلات مصلحة الأملاك بإعتباره مستغلاللأرض بطريق الخفية وكان الطاعن لم يقدم إلى عكمة الموضوع ثمة دليل يفيد حصول تصرف من الحكومة في أرضها اكتسب مقتضاه حمّاً عينياً بالإنتفاع فإنه لا يكون صبحاً ما يثيره في التمي من الإدعاء عيازتها على سند من قيام هذا الحق :

وحيث إن الطاعن ينمى فى السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الحلماً فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول انه وإن لم يكن صاحب حق عينى بالانتضاع للأرض محل الذراع فهو يعتبر مستأجراً لها وأن ذلك لا محول دون قبول دعوى منغ التعرض التى أقامها بوصفه مستأجراً مجوز له وفقاً لنص المادة ٧٥ من القانون المدنى رفع دعاوى الحيازة جميعها وإذ لم يفطن الحكم إلى هذا النظر فإنه يكون معياً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمي غير سديد ذلك أن الحيازة التي تنبيح رفع دعوى منع التعرض ليست هي جرد السيطرة المادية على العقار فحسب بل بجب أن يكون ذلك مقرناً بنية التملك ولازم هذا أن يكون العقار من العمارات التي بجوز تملكها بالتقادم فيخرج منها العقار الذي يعد من الأموال العامة أو الحاصة للدولة إذ هي أموال غير جائز تملكها أو كسب أي حق عيني عليها بالتقادم اعمالا لنص المادة ٩٧٠ من القانون المدنى المعدله بالقانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٥٧ أما ما اباحه هذا القانون في المادة ٥٧٥ للمستأجر وهو حائز عرضي من ما ما اباحه هذا القانون في المادة ٥٧٥ للمستأجر وهو حائز عرضي من من عدا المادة والذي يثبت أن حيازته وليدة عقد الإنجار ، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يورد يمدوناته أن الطاعن مستأجراً لأرض الذاع بل أن البن من هذه المدونات وتقرير الخبر الذي أتبدء المحكم عماداً لقضائه بل أن البن من هذه المدونات وتقرير الخبر الذي أتعقد المحكم عماداً لقضائه بل أن البن من هذه المدونات وتقرير الخبر الذي أتعقد بيته وبن الحكومة أن الطاعن تم بقدم دليلا على قيام علاقة إيجارية انعقدت بيته وبن الحكومة

في شأن أرض الزاع والتي ثبت الها من املاك الدولة الخاصة وحصرت في مثان أرض الزاع والتي ثبت الها من الأراضى التي تزرع خفية لما كان ذلك وكان المقصود بإستغلال الأراضى الزراعية المملوكة للحكومة بطسريق الخفية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة عدم ما كان بغير عقد إنجار حتى لو كان في الحائز يؤدى عنها للحكومة مقابلا للإستغلال ومن ثم لا يكون الطاعن مستأجراً ولا ينطبق على دعواه الاستثناء المقرر بالمادة ٥٧٥ من القانون المدنى ويكون الحكم المطعون فيه قد وافق صحيح القانون إذ حمل قضاءه برفض الدعوى على إنتفاء نبة التملك في حيازة الطاعن للأرض التي ثبت أنها من أملاك الدولة الحاصة المحاصة المحلوم تملكها بالتقسادم ويضحى النعى الذي يشره الطساعن في هذا الصدد على غير أساس.

ولمسا تقدم يتعسىن رفض الطعن .

## جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

# (317)

الطعن رفع ٢٢٤ لسنة ٥٤ القضائية :

(`\T = \T') حيازة • أقادم « التقادم الكسب » • ملكية « استباب كسب
اللكية « التقادم الغمس » •

 (١) الحيازة التي يعتد بها لكسب الملكية بالتقادم الغمسي • ماهيتها • العبرة فيها بالعيازة منه معاصرتها للسبب الصحيح • التمسك بعيب في الحيازة سابق على قيام السبب الصحيح • غير مقعج •

(٣) حسن اللية علام في الله الله على الله على المدين على المكس • سوء اللية المانم
 من اكتساب الملك بالتقادم الحكس • منظم •

(۲) استخلاص حسن نية الحائز وانتفاء سوء نيته • من سلطة قاض الموضوع متى كان
 استخلاصه سائلة •

الحيازة التي تجتمع مع السبب الصحيح وتستطل إلى مدة خس سنوات ، الحيازة التي تجتمع مع السبب الصحيح وتستطل إلى مدة خس سنوات ، فإن بدأت الحيازة قبل قيام السبب الصحيح يلحقها عيب ما ، فإن التمسك فإن بدأت الحيازة قبل عارى الحيازة في تاريخ سابق على قيام هذا السبب لا يكون منتجاً ولا مجدياً طالما كان المعول عليه في نطاق التقسادم الحمسي هي الحيازة منذ أن تجتمع بالتصرف المسجل الصادر من غير مالك ، فيكون عند ثلا هو سبها الصحيح الذي يركن إليه الحائز في حيازته ويتمكن المتضاه من القلل إن اقترنت حيازته عصن النية وقت تلتى الحق تطبيقاً لما تقضى به المادة ٩٦٩ من القانون المدنى .

٢ -- المقرر في قضاء هذه المحكمة تطبيقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٩٦٥

من القانون المدنى والفقرة الثانية من المادة ٩٦٩ من هذا القانون أن حسن النية يفترض دائماً ما لم يقم الدليل على العكس ، وأن مناط سوء النيسة المانع من إكتساب الملك بالتقادم الحمسى هو ثبوت علم المتصرف إلىسه وقت تلى الحق بأن المتصرف غير مالك لما يتصرف فيه :

٣٠ - القصل في توافر حسن نية الحائز وإنتفاء سوء نيته من مسائل الواقع
 التي يستقل قاضى الموضوع بتقديرها ، ولا يخضع حكمه لرقابة محكمة التقض
 متى كان إستخلاصه سائفاً ;

## الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ويعسد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع على بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٢٩١٣ منة ١٩٧٩ مدنى كلى أسيوط على الشركة المطعون ضدها بطلب الحكم بإلز مها بأن تؤدى المطاعنين الشيئة الأولى مبلغ ٢٩٢٠ جنها وقالوا الستة الأولى مبلغ ٢٩٢٠ جنها ولباقي الطاعنين مبلغ ٢٨٣٠ جنها ، وقالوا بياناً لذلك أنهم عتلكون الأرض المبيئة بصحيفة الدعوى وادخلها الشركة المطعون ضدها ضمن منشآتها وأقامت علها مبان دون أن تتخذ إجراءات نزع الملكية للمنفعة العسامة وأنه لما كان يتعلو رد الأرض عبا فإن الشركة الملكورة ثلزم بتعويضهم عبا فأقاموا الدعوى ليحكم لهم بطلبائهم : دفعت الشركة المطعون ضدها بسقوط حق الطاعنين في المطالبة بالتعويض بالتقادم الثارئة كها وجهت طلباً عارضاً قبل الطاعنين بطلب الحسكم بتثبيت ملكيها الثلاثون كما وجهت طلباً عارضاً قبل الطاعنين بطلب الحسكم بتثبيت ملكيها للأرض على المتضمن شرائها لهما ضمن مساحة أكبر واقترن ذلك بوضع اليد الحسكي المتضمن شرائها لهما ضمن مساحة أكبر واقترن ذلك بوضع اليد عسن نبة لمدة خمس صنوات متصلة ، ندبت المحكمة خبراً وبعد أن أودع عسن نبة لمدة خمس صنوات متصلة ، ندبت المحكمة خبراً وبعد أن أودع المطمون ضدها المساحة على الذراع ـ استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى المطمون ضدها المساحة على الذراع ـ استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى

عكمة استثناف أسيوط بالإستئناف رقم ٢٠٧ سنة ٥٧ قضائية طالبسين الغماءه والقضاء لهم بطلباتهم ورفض الطلب العارض المبدئ من المطعون ضدها، بتلويخ ١٩٨٣/١١/٢٨ قضت المحكمة برفض الاستثناف وتأييد الحكم المستأنف، طمن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبنت ضما الرأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة. مشورة حددت جلسة لنظره وفها الترمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعنون على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب من وجهين وفي بيان أولها يقول الطاعنون انهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأن حيازة الشركة المطعون ضدها للأرض محل التداعي إنماكان مردها إلى قرار محافظ أسيوط بالإستبلاء عليها والذى يعد بمثابة الغصب لعدم موافقته أحكام القانون فلا يكون سند هذه الحيازة هو عقد البيع المسجل برقم ٧٣٥ لسنة ١٩٧١ توثيق الموسكي الصادر من السيدة ... ... والتي ثبت من تقرير الحبر أنها غير مالكة ، وإذ كان الحسكم المطعون فيه قد اكتنى فى الرد على هذا الدفاع بقوله أن العبرة فى عِمال تطبيق التقادم الحمسي يكون بإجباع الحيازة مع السبب الصحيح فلا يعتد بوضع اليد بناء على قرار الاستيلاء طالما قد انضم السبب الصحيح إلى الحيازة وكان هذا القول من الحكم لا يصلح رداً على دفاع الطاعنين إذا السبب الصحيح لم يكن فى واقع الدعوى الأداة التي مكنت الشركة المطعون ضدها من الحيازة فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه ، وحاصل الوجه الثانى أن الطاعنين دفعوا بإنتفاء حسن نية الشركة المطعون ضدها في الحيازة المؤدية إلى التملك إذ هي إحدى الشركات الكبرى للقطاع العام وبها جهاز قانوني من موظفين متعددين فكان من الميسور بذَّل قليل من الجهد في التحرى للتوصل إلى الحقيقة الني كشف عنها الحبير في تقريره من أن صاحب التكليف لا علك شيئاً في الأرض محل التداعى ، ولما كان الحسكم المطعون فيه قد اجْرَأُ من الرد على ذلك الدفع قوله أن إنذار الطاعنن المرْجه إلى الشركة المطعون ضدها فى ١٩٧٢/٢/١١ كان تاليًا لتلقى الحقّ بعقد البيع المسجل في ١٩٧١/٢/١٠ وهو مالا يعتبر من الحكم رداً صائباً لما أظهره الطاعنون من خــطاً جسم وقع من الشركة يرقى إلى مرتبة سوء النية فإن الحكم المطمون فيه يكون فضلا عن قصوره فى التسبيب قد أخطأ "في تطبيق القانون :

وحيث إن النعي في الوجه الأول غر سديد ذلك ان الحيارة التي يفتد مها في إكتساب الملكية بالتقادم الحمسي هي الحيازة الى تجتمع مع السبب الصَحيَع - وتستطيل إلى مدة خسسنوات، فإن بدأت الحيازة قبل قيام السبب المستحيح يلحقها عيب ما ، قإن المسك سدا العيب الذي إعترى الحيارة في تاريخ سابق على قيام هذا السبب لا يكون منتجاً ولا عبدياً طالما كان المعول علية في نطاق التقادم الحمسي هي الحيازة منذ أن تجتمع بالتصرف المسجل الصادر من غر مالك فيكون عندئذ هو سبها الصحيح اللَّى يركن إليه الحائر في حيازته ويتمكن عقتضاه من العلك أن إقارنت حيازته محسن النية وقت تلتي الحَقُّ تَطْبِيقًا لَمَا تَقْضَى بِهِ المُسَادة ٩٦٩ من القانون المدنى ، لما كان ذلك وكان الثابتُ مَن الأورَاق أن الطاعنين لم يتمسكوا أمام محكمة الموضوع بعيوب شابت حيازة الشركة المطعون ضدها بعد قيام السبب الصحيح ، وحتى إنقضاء مدة السنوات الحمس ، وإنما اقتصر دفاعهم على إظهار عيب في الحيازة الي كانت سابقة على نشوء السبب الصحيح ممقولة أن سندها هو قرار محافظ أسيوط في سنة ١٩٧٠ الذي جاء متجرداً من الشرعية ، وكان الحسكم المطعونَ فيه قد واجه هذا الدفاع عا أورده بأسبابه من أن مدة السنوات الحمس المقررة للتقادم لا تبدأ في السريان إلا من وقت إجهاع السبب الصحيح والحيازة معاً فى سنة ١٩٧١ انضم إلى الحيازة فى هــذا العــام والنى اقترنت بحسن النيــة عنك تلقى الحق وظلت قائمة متصلة حيى إنقضت الحمس سنوات ولم يرفع الطاعنون دعواهم إلا فى عام ١٩٧٩ ، وإذ كان هذا الذى خلص إليه الحكم يتوافق مع صحيح القانون وتحمل رداً سائناً ينطوى على عدم الاعتداد مما قد يكون لحق الحيازة من عيب الغصب في تاريخ سابق على قيام السبب الصّحيح مادام هذا السبب أصبح دون غيره سند الحيازة خلال الحمس سنوات التالية ، ومن ثم فإن النعي الذي يثيره الطاعنون في هذا الصدد يكون على غير أساس والنعي في الوجه الثاني مردود بما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة تطبيقاً لنص ِ الْفَقَرَةُ الثَّانِيةِ مِنْ المَادةِ ٩٦٥ مِنْ القَانُونَ المَدْنُ وَالْفَقَرَةُ الثَّانِيةِ مِنَ المَادة من هذا القانون من أن حسن النيه يفتر ض دائمًا ما لم يقم الدليل على العكس وأن مناط سوء النية المانع من اكتساب الملك بالتقــــادم الحمسي هو ثبوت علم المنصرف إليه وقت تلتى الحق بأن المنصرف غير مالك لمسا يتصرف فيه ، والفصل في توافر حسن نية الحائز وإنتفاء سوء نيته من مسائل الواقع التي بستقل قاضى الموضوع بتقديرها ولا نخضع حكمه لرقابة محكمة النقض متى كان إستخلاصه توافر حسن نية الشركة المطعونضدها فى حيازتها والرد على دفاع الطاعنين الذي تمسكوا فيه بسوء النية مقرراً أن حسن النية بحب توافره وقت تلتى الحَق وهو مفتر ض دائماً ما لم يقم الدلبل على العكس ولاً يطلب من الحائز إثبات حسن نيته وبحث إثبات سوء النية يقع على عاتق من يدعى أنه المالك الحقيتي : ثم أردف الحكم قائلا «أن الثابت من الأوراق أن الشركة المستأنف عليها قد إشترت أرض النّزاع بعقد مسجل صالح لكسب الملكية بوضع البد علمها مدة خمس سنوات متتالية مادامت حيازتها للعقار مقترنه محسن النية ومستنده إلى السبب الصحيح وهو العقد المسجل الذي ورد به أن البائعة لهسا تملكت ما باعته للشركة بعقد مسجل بدوره برقم ٣٢٣٣ فى ١٩٤٦/٦/٢٥ بما عجعلها تعتقد وقت تلقيها الحق وعند تسجيل السند أنها قشرى من مالك دليلا على عكس ذلك سوى القول بوجود جهاز القضايا بالشركة به عدد من العاماين في حقل القانون ولا يكفي ذلك لنني حسن النية عن الشركة ... وإذ كان هذا الذي إستخلصه الحكم المطعون فيه هو إستخلاص سائغ له أصله الثابت بالأوراق ويكنى لحمل قضاء الحسكم فإن النعي سذا الوجمه ينحل إلى جدل في مسألة تخضع لسلطة محكمة الموضوع التقديرية مما تنحسر عنبا وقابة محكمة النقض:

ولمسا تقدم يتعىن رفض الطعن

# **جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٧**

برياسة السيد المستشار / دوويش عبد الجبيد نائب رئيس للحكمة وعطوية الســـادة المستشارين/ د° وقعت هبد المجبيد ، محمد خيرى الجندى ، أحمد أبو العجاج رعبد المسين نــراج °

## (Y10)

الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ٥٧ القضائية :

( ١ ، ٢ ) حيازة « اصلاح زراعي » « الحيازة الزراعية » •

 (١) الحيائة الزراعية - عدم جواز تمديلها الا بمواقة الجمعية التعارفية الزراعية أو بعد التزام الحائز الجديد بالديون المستحقة عل الارض محل التنازل بصرف النظر عن تاريخ تشوئها أد شخص المدين بها -

(٧) تغيير الحيازة تنفيذا لحكم قضائى ٠ م ١٧ مترة أخيرة ق ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، المتصود منه ٠ سيطرة الحائز سيطرة عادية عل الارض الزراعية ومباشرتها باسمه ٠ حيازة العسارس القضائي بوصفة لاقبا عمن فرضت الحواسة على أهوائهم ، خورجها عن هذا النطاق ٠ علة ذلك ٠

١ - مفاد نص المادة ٣/٩٦ من قانون الزراعة رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٦ أنه لا يجوز تعديل الحيازة الزراعية إلا بعد موافقة الجمعية التعاونية الزراعية أو بعد أن يلتزم الحائز الجديد بالديون المستحقة على الأرض محل التنازل قبل الحائز بن السابقين سواء كانت هذه الديون المحكومة أو المدؤسسة المصرية العامة للإنيان الزراعي والتعاوني بصرف النظر عن تاريخ نشوء هذه الديون أو شخص المدين با من الحائزين السابقين :

٧ -- إذ استثنت الفقرة الأخيرة من المادة ٩٧ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٩٦ حالات تغيير الحيازة نتيجة تنفيذ الأحكام القضائية فقد دات على أن المراد بالحيازة في هذا الصدد هو معناها العام المعرف به في القانون ، وهي سيطرة الحائز سيطرة مادية على الأوض الزراعية بباشرها بأسمه ولحسابه وهذا أمر لا يتطبق على الحارس القضائي الذي ناط به حكم الحراسة أداء أعمال معينة واسبغ عليه في أدائها صفة النيابة عن ذوى الشأن الذين خضمت أموالهم والسبغ عليه في أدائها صفة النيابة عن ذوى الشأن الذين خضمت أموالهم

للحراسة ، فتكون حيازته هي حيازة بالوساطة وفقاً لنص المادة ٩٥١ من القانون المدنى فينصرف اثرها إلى الأصيل دون النائب ، ومؤدى هذا أن الحكم القاضى بتعيين حارس على أرض زراعية لا يندرج على إطلاقه في عموم الاستثناء المقرر بالفقرة الأخيرة من المادة ٩٩ من القانون آنف الله كر ولا يعتبر المحراسة في حيازتها فصار نائياً عهم بديرها لحساسم ، إذ يلترم على سند من للحراسة في حيازتها فصار نائياً عهم بديرها لحساسم ، إذ يلترم على سند من هذه الصفة بأداء الديون المستحقة على الأرض على الحراسة والتي نشأت في ذمة أو لئث ، أما إذا كان الحائز من غير ذوى الشأن الحساضعة أرضهم للحراسة ولم يكن مجوزها لحساب أى مهم فتمكن الحارس تنفيذاً لحكم قضاء من إسترداد الأرض من يد هذا الحائز كي يساشر سيطرته علما نابة عن ذوى الشأن فإن ذلك بعد تغيراً لشخص الحائز بالمعنى الذي قصده الماشرع في قانون الزراءة .

## المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستونى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - 
تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٨٣ مدنى كلى 
دمهور على البنك الطاعن طالباً الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ١٩٨٥، ٢٦٦٠ ج
وفوائده بواقع ٨٪ سنوياً من تاريخ إستحقاقها حتى تمام السداد - وقال بياناً 
لدعواه أنه عن حارساً قضائياً على تركه والده وهن بين أعياما الأرض الزراعية 
المبينة بالصحيفة وقد قام بتوريد اقطان موسم ١٩٨٧ لبنك القرية إلا أنه لم 
يقبض غمها ومقداره ٩٣٤،٨٩٨ ج بزعم أنه دائن له بمبالغ تزيد على هذا 
المبن . ولما كانت الحراسة غير ملينة لهذا البنك بشيء فقد أقام اللمعوى للحكم 
المبن . ولما كانت الحراسة غير ملينة لهذا البنك بشيء فقد أقام اللمعوى للحكم

له بطلباته . تدبت المحكمة خيراً في الدعوى وبعسد أن أودع تقسر بره قضت بتاريخ ٨٨/١/٣٥ بإلزام البنك الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده بصفته مبلغ ٨٨٠،٥٨٠ ج والفوائد القانونية بواقع ٤٪ سنوياً من تاريخ المطالبة القضائية حي السداد . إستأنف الطاعن هذا الحسكم لدى محكمة إستتناف الإسكندرية ومأمورية دمبوره بالإستناف رقم ١٨٣ لسنة ٤٣ قضائية طالاً المناءه والحكم برفض الدعوى بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٨ قضت المحكمة برفض الاستتناف وتأييد الحكم المسائف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه. عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها الرّمت النيابة رأبها .

وحيث إن تما يتعاه الطاعن على الحكم المطمون فيه بالسبب الأول والوجه الأول من السبب الثانى الحطأ فى تعليق القانون وتأويله ... وفى بيان ذلك يقول أن الحسكم المطمون فيه أسس قضاءه على أن وضع الأرض الزراعية موضوع التداعى تحت الحراسة القضائية بمقتضى الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٩ مدنى مستأنف دمهور وتعين المطمون ضده حارساً علمها يعتمر تغيراً للحيازة نتيجة تنفيذ حكم قضائى فيندرج تحت الاستثناء الوارد فى الفقرة الأحرة من المادة ٩٢ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ فى حن أن حكم الحراسة لا يعدو أن يكون إنابة للحارس فى إدارة الأرض فيلزم بعضته نائباً عن ملاكها فى حيازتها ما قد يكون مستحقاً علمها من دين وإذ ثبت من تقرير الحير أن ما محص الأرض عمل الحراسة من دين للبنك الطاعن مبنع هو ٥٣٠. ١٩٣٨ ج فإن المطعون ضده يكون ممنع ملغ هو ٣٥٠. ١٩٣٩ ج خصم منه ميلغ ٨٥. ١٨٨ ج فإن المطعون ضده يكون ممنياً عا يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمى فى محله ، ذلك أن مفاد نص المادة ٣/٩٧ من قانون الزراعة رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٣ انه لا بجوز تعديل الحيازة الزراعية إلا بعد موافقة المجمعية التعاونية الزراعية أو بعد أن يلتزم الحائز الجديد بالديون المستحقة على الأرض على التنازل قبل الحائزين إلسابة بن سواء كانت هده الديون

للحكومة أو للمؤسسة المصرية العامة للإثبان الزراعي والتعاوني ويصرف النظر عن تاريخ نشوء هذه الديون أو شخص المدين بها من الحائزين السابقين ، وإذ إستثنت الفقرة الأخبرة من المادة السالف ذكرها حالات تغيير الحيازة تليجة تنفيذ الأحكام القضائية فقد دلت على أن المراد بالحيازة في هذا الصدد هو معناها العام المعرف به في القانون وهو سيطرة الحائز سيطرة مادية على الأرض الزراعية بياشرها باسمه ولحسابه وهذا أمر لا ينطبق على الحارس القضائى الذى ناط به حكم الحراسة أداء أعمال معينة واسبغ عليه فى أدائها صفة النيابة عن ذوى الشأنُ الذين خضعت أموالهم للحراسة ، فتكون حيازته هي حيازة بالوساطة وفقاً لنص المادة ٩٥١ من القانون المدنى فينصرف أثرها إلى الأصيل دون النائب ، ومؤدى هذا أن الحكم القاضى بتعيين حارس على أرض زراعية لا يندرج على إطلاقة في عموم الاستثناء المقرر بالفقرة الأحرة "من المادة ٩٢ من القانون آنف الذكر ولا يعتبر تغييراً للحيازة في مفهومه طالما كان الحارس قد حل محل من خضعت أموالهم للحراسة في حيازتها فصار نائبًا عبم يديرها لحسامِم إذ يلتزم على سند من هذه الصفة بأداء الديون المستحقة على الأرض محل الحراسة والتي نشأت في ذمة أولئك ، أما إذا كان الحائر من غير ذوى الشأن الخاضعة أرضهم للحراسة ولم يكن بحوزها لحساب أى منهم فتمكن الحارس تنفيذاً لحكم قضائى من إسسترداد الأرض من يد هذا الحاثر كي يباشر سيطرته علما نيابة عن ذوى الشأن فإن ذلك يعد تغيراً لشخص الحائز بالمعنى الذي قصده المشرع في قانون الزراعة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إعتبر مجرد تسلم المطعون ضده بصفته حارساً قضائياً للأرض الزراعية موضوع التداعي تغيراً للحيازة تم تنفيذاً لحكم قضائى دون أن يستظهر ما إذا كانت الحيازة من قبل أن يتسلم الأرض هي لأحد ممن خصمت أرضهم للحراسة أم لأجنبي عهم - فإنه يكون معيباً بالحطأ في تطبيق [القانون أدى به إلى القصور في التسبيب بما يوجب نقضه دون حاجة إلى محث اليماقي أوجه الطعن .

# جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / سسميد مستقر تأثب رئيس المحكمة وعفسسوية السسادة المستقدارين/الحسيش الكتائي ، عهد اللبي ضعع ، محمد عبد البر حسين وكمال مراد -

# (717)

## الطمن رقم ١٣٢٧ لسنة ١٥ القضائية :

### (١) ايجاد د ايجار الأماكن : المساكن الشعبية الاقتصادية والتوسطة ، ٠ ملكة ٠

المساكن القصيبة والاقتصادية والمترسطة التي اقامتها المحافظات وشعلت قبل العمل بالفانون ٢٩ / ١٩٧٧ - تمليكها للمستأجر او خلفه العام أو من تلقى عنه حق الايجار بالاداء القانولية السليمة - شرطه - أداء طالب التمليك ١٨٠ مثل القيمة الإيجارية للوحدة اعتبارا من تاريحية شطاها مع توافر شروط المساوة ٧٣ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٨ ه

## (٢) قانون « اللوائع التنفيذية والتعويضية » • دستور •

أُلتشريصات والقرارات التي تصدرها السلطة التنفيدية بناء على تلفيض من السلطة التشريعية - ماوتان ١٠٨ ، ١٤٤ من المستور - دخولها في مفهوم القانون بمعناه الاعم -

١ - النص في المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظم العلاقة بن المؤجر والمستأجر والنص في المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٧٠ لسنة ١٩٧٨ ، والنص في البند ثانياً من الملحق رقم (١) المرفق بقرار رئيس الوزراء ، يدل على أنه يشرط لتمليك المساكن المصبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات المستأجر أو خلفه العام أو من تلتى عنه حق الإبجار بالأداة القانونية السلمة إلى جانب الشروط الأخرى التي تضمنها المادة ٧٧ سالفة البيان والملحق رقم (١) من قرار رئيس مجلس الوزراء المشار إلمية ، أن يكون شاغل العينطالب الممليك قد أو في ١٨٠ مثل القيمة الإبجارية الشهرية للوحدة إعتباراً من تاريخ شفلها .

٧ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه يقصد بالقـــانون معناه الأحم فيدخل فيه أى تشريع سواء كان صادراً من السلطة التشريعية أو إلسلطة التشريعية التنفيذية وسواء أصدرتها الأخيرة على سند من تفويضها من السلطة التشريعية طبقاً للمادة ١٠٠٨ من الدستور أو إستناداً إلى المادة ١٤٤ منه والتى نصت فى عجزها على أنه د ومجوز أن يعين القـــانون من يصـــدر القـرارات اللازمة لتنفيذه ».

## الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق ، وسماع التقرير الذى ثلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

رحيث إن الطعن استرقى اوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتجمل في أن المطعون ضده أقام الدعوى وقد ١٩٨٨ لسنة ١٩٨٦ أمام عكمة قنا الابتدائية ومأمورية الأقصر، على الطاعنين بطلب الحسكم بتثبيت ملكيته المشقة الموضحة بالصحيفة وبعقد الإنجار المؤرخ ١٩٧٤/١/١ ومنع تعرضهما له . وقال بياناً لحسا أنه . عقتضى هذا العقد إستأجر من الطاعن الأول الشقة رقم ه مدخل ٣ أعمارة رقم ه سابقاً عساكن صلاح الدين الشعبية بالأقصر بأجرة شهرية قدرها ٥٩٠، ع، وقد صار منحقه تملك هذه الشقة المؤل طائباً إنحاذ إجراءات نقل ملكيها إليه ، إلا أنه لم يفعل ، فأقام دعواه بطلباته سالفة البيان . حكمت المحكمة بتثبيت ملكية المطعون ضده لشقة الزاع ومنع تعرض الطاعنن له . استأنف الطاعنان هذا الحكم أمام محكة إستئاف وعنا برقم ١٩٧٧ لسنة ٢ قضائية وبتساريخ ١٩٨٤/٣/٧ قضت المحكة بتأبيد قا برقم ١٩٧٧ لسنة ٢ قضائية وبتساريخ ١٩٨٤/٣/٧ قضت المحكة بتأبيد

, النياية مذكرة أبدت فيها الرأى ينقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها النرمت النيابة رأبها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه عالفة القانون والحطأ في تطبيقه وتأويله . وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم أقام قضاءه يتثبيت ملكية المطعون ضده لشقة النزاع على أنه يستمد حقه في تملكها من القانون مباشرة دون عقد الإيجار عملا بنص المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ولا يعد دفع الأجرة لملة خمس عشرة سنة النزاماً مقابلا للإلنزام بنقل الملكية . في حين أن نص هذه المادة أنشأ مركزاً قانونياً عاما لمن يشغل وحدة في المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة قبل تاريخ العمل بذلك القانون سواء كان هو المستأجر لها أو خلفه العام أو من تلتي عنه حتى الإيجار ، ويظل هذا المركز المستأجر لها أو خلفه العام أو من تلتي عنه حتى الإيجار ، ويظل هذا المركز شاغرا حتى عدد عقد البيع من يشغله بعد إستيفاء الشروط والأوضاع التي نظمها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ اسنة ١٩٧٨ الصادر نفاذاً المادة السافة الذكر ، ومن بينها شرط إستيفاء ١٩٠٠ مثل القيمة الإيجارية الشهرية الوحدة إعتباراً من تاريخ شفلها مع باقي الشروط الأخرى التي تمثل النزامات المشترى الشاغل للعن مقابل نقل ملكية إليه .

وحيث إن هذا النمى سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ أمنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بن المؤجر والمستأجر قد نصت على أن وتملك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة الى أقامتها المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل مهذا القانون ، نظير أجرة تقسل عن الأجرة القانونية ، إلى مستأجريها على أساس سداد الأجرة المخفضة لمدة خسى عشرة سنة وذلك وفقاً للقواعد والشروط والأوضاع التي يصدر بها قراو من رئيس يجلس الوزراء و . وكان قرار رئيس بجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ الصادر بناء على التغويض التشريعي الوارد في هذه المادة قد نص في أن وبالنسبة لوحدات المساكن الشعبية الاقتصادية في المادة الأولى منه على أن وبالنسبة لوحدات المساكن الشعبية الاقتصادية

والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ وأجرت بأقل من الأجرة القانونية بواقع جنيه للغرفة من الإسكان الاقتصادى وجنيه ونصف للغرفة من الإسكان المتوسط يتم تمليكها وفقاً لأحكام المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه وطبقاً للقواعد والشروط والأوضاع الموضحة بالمُلحق رقم ١ المرافق لهذا القرار» . وكان النص في البند ثانياً من الملحق رقم ١ المرفق بقرار رئيس مجلس الوزراء على أن وتتم إجراءات تمليك وحمدات المساكن الشعبية المشار إلها في البند أولا بحالهًا وقت التمليك مع المستأجر أو خلفه العام ، أو من تلنى عنه حق الإعجار بالأداة القانونية السليمة على أساس إستيفاء ١٨٠ مثل القيمة الإمجارية الشهرية للوحدة إعتباراً من تاريخ شغله لهـــا ، ويشترط أن يكون قد أوفى مجميع النزاماته المتعلقه بالعين، يدل على أنه يشترط لتمليك هذه المساكن ــ إلى جانب الشروط الأخرى الى تضمنها المادة ٧٢ سالفة البيان والملحق رقم ١ من قرار رئيس مجلس الوزراء المشاو إليه . أن يكون شاغل العن طالب التمليك قد أوفى ١٨٠ مثل القيمة الإبجارية الشهرية للوحدة إعتباراً من تاريخ شغلها ، وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يقصد بالمقانون معناه الأعم فيدخل فيه أى تشريع سواء كان صادراً من السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية وسواء أصدرته السلطة الأخبرة على سنا. من تفويضها من السلطة التشريعية طبقاً للمادة ١٠٨ من الدستور ، أو إستناداً إلى المادة ١٤٤ منه والتي نصت في عجزها على أنه «وبجوز أن يعين القانون من يصدرالقرارات اللازمة لتنفيذه * .لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على أن ثبوت ملكية المطعونُ ضده لشقة النزاع مستمدة من القانون مباشرة وفقاً للمادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ولا يعد شرط دفع الأجرة المبينة بعقد الإيجار لمدة خمسة عشر عاما النزاماً مقابلا للإلتزام بنقل الملكية ، وحجب نفسه بذلك عن عث مدى توافر شرط إستيفاء الأجرة ، فإنه يكون فضلا عن مخالفته القانون والحطأ في تطبيقه قد عابه القصور في التسبيب بما يوجب نقضه دون حاجه النحث باقى أوجه الطعزر.

## جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السبد المستشار / سبحيد صنعتر ثائب رئيس المحكسة وعضبوية المنسافة المنتشارين/الحسيني الكتائي، هيد التي ضعفي . محمد عبد البر حسين وكمال مراد

# (T1V)

الطعن رقم ٢٣٥١ كسنة ٥١ القضائية :

(٧) عقد « عيوب الرضا » • بطلان « بطلان التصرفات » • محكمة الموضوع •
 التدليس الذي يجبز ابطال المقد • استفلال محكمة الموضوع باستغلاس عناصره وتقسدير

(۲) البات و اجراءات الالبات » •

طلب اجراء التحقيق - رخصة لمعكمة الوضوع - لا عليها أن راضت اجابته -

(٣) اثبات « طرق الاثبات : الاقرار » • نظمام عام • ایجمسار « ایجمسار الاماکن » •

إقرار المُتناؤل اليها من الإيجار بأن التناؤل ثم على خلاف شروط المقد • لا مخالفة فيســـه للنظام المام • اعمال الحكم أثره • صحيح •

(٤) حكم (اسبيب الحكم الاستثناق) ، استثناف (اسلطة محكمة الاستثناف)

معكمة الاستثناف - ثها أن تقيم تضامها على أسباب خاصة فير تلك التي اعتمد عليهسا العكم المسئاقية -

١ - إستخلاص عناصر التدليس الذي يجيز إبطال العقد من وقائع الدعوى وتقدير ثبوته أو عدم ثبوته - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة -من المسائل التي تستقل بها محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض مادام قضاؤها مقاماً على أسباب سائغة .

٢ - طلب إجراء التحقيق ليس حقاً للخصوم يتمن اجابهم إليه وإنما هو
 من الرخص التي بجوز نحكة الموضوع عدم الاستجابة إلها مي وجلمت في
 أوراق الدعوى ما يكني لتكوين عقيائها

٣ – إذ كان طلب المطمون ضدها إخلاء شقة النزاع يقوم على تنازل المطمون ضده الثانى عنها إلى الطاعنة بالمحالفة لشروط عقد الإيجار ، وكان آوراً الطاعنة بتسليمها عنى المطمون ضدها الذي أخذ يه الحكم المطمون فيدها الذي أخذ يه الحكم المطمون فيدها الذي أخذ بم بالمحالفة لأحكام المقد مما عن معه للمطمون ضدها الأولى طلب إخلاء الشقة ، وكان هذا الإقرار بالحق المدعى به لا عالفة فيه لقواعد النظام العام الواردة في قوانين الإيجارات ، فإن الحكم إذ أعمل أثر هذا الإقرار بكون قد النزم محميح القانون :

٤ - لمحكمة الاستثناف أن تقيم قضاءها على أسباب خاصة غر تلك الن العدد عليه الحكم المستأنف:

## المحكمية

يمد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

ُ حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ١٩٧٠ السنة ١٩٧٨ أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية على الطاعنة والمطعون ضده الثانى وطايت الحكم بإخلاء الشقة المبينة بالصحيفة ، وقالت بياناً لدعواها أن الأعير كان يستأجر شقة النزاع بموجب عقد مؤرخ ١٦/٥/٥/١٦ من الملكة السابقة للعقار الذي آلت إليها ملكيته وحول إليها هذا العقد ، وقد عامت بتنازله عن الشقة إلى الطاعنه بالمالفه لشروط العقد مما يحق لها معه إقامة الدعوى بطلباتها سالفة البيان قضت المحكمة بإخلاء الطاعنة والمطعون شدها الأولى : إستانف الثاني من الشقة على التداعي وتسليمها المسطعون ضدها الأولى : إستانفت

[ الطاعنة هذا الحكم أمام محكة إستناف القاهرة بالإستناف رقم ١٩٨٩ لسنة ٩٧ قضائية ، وتقدمت المطعون ضدها الأولى بإقرار مؤرخ ١٩٨١/٦/٦ صادر من الطاعنة ومضدق على توقيعها فيه يتضمن تسليمها عنى الأولى في طلباتها وتعهدها بتنفيذ الحسكم الابتدائي بوصفه مائياً ولجب النفاذ ، وبتساريخ 1٩٨١/١١/٧٩ قضت الطاعنة في بيسابيد الحسكم المستأنف طعنت الطاعنة في جذا الحسكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فها رفض الطنس عرض الطمن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها الترمت النيابة رأبها ،

وحيث إن الطعن أقيم على الاله أسباب تنعى الطاعنة بالوجه الأول من السبب الأول مها على الحسكم المطعون فيه القصور فى التسبب والإعلال عن الدفاع وفي بيان ذلك تقول أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع ببطلان الإتفاق المؤرخ ١٩٨١/٦/٦ المتضمن تسليمها بالحق المدعى به واستعدادها لتنفيذ الحكيم الصادر من محكمة أول درجة بالإخلاء ، وطلبت إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات التدليس الذي دفعها إلى تحرير هذا الاتفاق المتمثل فى إستغلال المطعون ضدها الأول لحلافها مع زوجها وإيهامها بتحرير عقد إيجار لها تمن الشقة على التدعى إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع والتفتت عن طلبها إحالة الدعوى إلى التحقيق.

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه وإن كانت المادة ١٢٥ من القانون الملدى تنص على إنه ٥ بجوز إبطال المقد للتدليس إذا كانت الحيل الى لجأ إليا أحد المتعاقدين أو نائب عنه من الجسامه نحيث لولاها لما أبرم الطرف الثانى المقدء : إلا أن إستخلاص عناصر التدليس الذي بجز إبطال المقد من وقائم الدعوى وتقدير ثبوته أو عدم ثبوته – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة من المسائل التي تستقل بها محكمة الموضوع دون رقابه عليهامن محكمة النقض ما المام تعمن الباب سائفة وكان طلب إجراء التحقيق ليس حجاً للخصوم يتعين اجابتهم إليه وإنما هو من الرخص الى مجوز لمحكمة الموضوع علم الاستجابة إليه متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكنى لتكوين عقيدتها المعالم الاستجابة إليه متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكنى لتكوين عقيدتها الموضوع

لما كان ذلك وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعنة الوارد بوجه التعي مقرراً الثابت من الاتفاق المؤرخ ١٩٨١/٦/٩ والمصدق على توقيع الطساعته عليه أنها أقرت المطعون ضدها الأولى بالحق وتعهدت بتسليم الشقة محل النزاع المها عند تتفيذ الحكم الابتدائى بوصفه بهائياً واجب النفاذ وأنه طبقاً لمبدأ سلطان الإرادة المنصوص عليه في المادة ١٤٧ من القانون المدنى تلزم الطاعنة بتنفيذ ما التزمت بإنهاء عقد الإيجار محل النزاع وألا تنازع المطعون ضدها الأولى عن ذلك بإعتبار ما تقسدم حقاً للأخيرة والزاما على الأولى بجب عليها بنفيذه ولا يؤثر في ذلك طعن الطاعنة بالتد ليس على الاتفاق المذكور إذ أن تعدا الطعن على غير أساس سليم من الواقع والقانون لأنه قول مرسل لا دليسل عليه وكان يتعين على الطاعنة أن صح قولها وقد حررت هذا الاتفاق ان تحصل في نفس الوقت على ما يفيد ما زعمته من وعدها بتحرير عقد جديد عن الشقة موضوع النزاع وهي لم تفعل ذلك مما يدل على عدم صحة إدعائها عن الشقة موضوع النزاع وهي لم تفعل ذلك مما يدل على عدم صحة إدعائها عن الشقة موضوع النزاع وهي لم تفعل ذلك مما يدل على عدم صحة إدعائها عن كان هذا الذي أورده الحكم سائناً وكاف لحمل قضائه ومؤدياً إلى النتيجة وكان هذا الذي أورده الحكم سائناً وكاف لحمل قضائه ومؤدياً إلى النتيجة يكون على غير أساس ه

وحيث إن الطاعنة تنمى بالسبب الثانى وبالوجه الثانى من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون ، وبياناً لذلك تقول ان الحكم أقام قضاءه على إقرارها يترك الحصومة فى الاستئناف مع أن هذا الترك كان معلقاً على شرط هو تحرير عقد إيجار لها وقد عدلت عنه فضلا عن أن تنازلها عن حقها فى الامتداد القانونى لمقد إيجار شقة النزاع لا يصح قانوناً لوووده على حتى متعلق بالنظام العام .

وحيث إن هذا النمى فى شقة الأول مردود بأن الحكم المطعون فيه قسا أقام قضائه على ما ورد بإقرار الطاعنة من تسليمها عنى المطعون ضدها الأولى فى طلب إخلاء الشقة على النزاع وأعمل مقتضى هذا الإقرار عسبانه دليلا مطروحاً عليه ومن ثم قضى فى موضوع الدعوى دون أن بأعد ثما ينطوى عليه هذا الإقرار من عبارات تحمل مدلول ترك الحصومة في الاستتناف به يمكون معه النعي جذا الشق لا يصادف عملا في قضاء الحكم . والنعي في شقة النزاع وغير محله ذلك أنه لما كان طلب المطعرن ضدها اخلاء شقة النزاع يقوم على تنازل المطعون ضده الثانى عبا إلى الطاعنة بالمخالفة لشروط عقد الإيجار وكان إقرار الطاعنة بتسليمها محق المطعون ضدها الذي أخذ به الحكم المطعون فيه هو إقرار منها بأن التنازل الصادر إلها عن شقة النزاع قد تم بالمخالفة لأحكام المقد بما محق معه للمطعون ضدها الأولى طلب إخلاء الشقة وكان هذه الإقرار بالحق المدعى به لا مخالفة فيه لقواعد النظام العام الواردة في قوانين الإعرارات فإن الحكم إذا اعمل أثر هذا الإقرار يكون قد النزم صحيح القانون:

وحيث إن الطاعنة تنمى بالسبب الثالث على الحكم المطمون فيه التناقص والقصور فى التسييب ، وفى بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه برفض الاستثناف وتأييد الحكم المستأنف ، دون أن يتعرض فى أسبابه لموضوع الدعوى أو يحيل فى شأنه إلى أسباب الحكم الابتدائى مما بجعل قضاءه ذاك خلواً من الأسباب المتسقة مع منطوقه ،

وحيث إن هذا النص مردود ذلك أنه لما كان له كم السكتناف أن تقم قضاءها على أسباب خاصة غير تلك التى اعتمد عليها الحكم المستأتف ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أخذ الطاعنة بإقرارها بالحق المدحى به للمطعون ضدها الأولى مما يعد تسليماً مها بطلب الأخيرة إخلاء شقة الزاع لتنازل المطعون ضده الثانى عنها إلى الطاعنة دون إذن كتانى من المؤجر ، وكان ذلك من الحكم كافراً لحمل قضائه برفض الاستثناف وتأبيد الحكم المستأنف في نتيجته فإن النمي عليه سندا سبب يكون على غير أساس ؟

وحيث إنه لما تقدم يتعبن رفض العلعن :

# جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٧.

برياسة السيد المستشار / احمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المجكمة وعضوية السمادة المستشارين / طلعت أمين صادق ، محمد عبد القادر ضعير ، زكى عبد العزيز وزكريا الشريف .

# (Y1A)

الطعن رقم ١٣٠٢ لسنة ٥٢ القضائية :

عمل « العاملون بالقطاع العام : انقطاع عن العمل » . « فسنخ العقد » •

الانتطاع من العمل ألذى يقوم صبيا لانها، خدمة العامل في شركات التطاع العام ، شرطه ، ان يكون يدون صبيب مشروع ، انذار الفصل ، وجوب ترجيهه الى العامل المتقبلع بعد اكتمـــال مدة الانتطاع المقررة ،

مفاد تص المادة ١٤ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢١ أستة ١٩٧١ الذي يحكم واقعة الدعوى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة والانقطاع عن العمل بعدم الحضرر إلى مقره الذي يقوم سبباً لانهاء خدمة العامل في شركات القطاع العام يجب أن يكون بدون سبب مشروع فإذا وجد الممرر لبعض أيام الانقطاع تعن استبعادها ، على أن يسبق انتهاء الحدمة إندار كتابي يوجه المعامل بعد غيابه عشرة أيام على الأقل في حالة الانقطاع مدداً منفسلة خلال السنة الواحدة أو بعد غيابه خسة أيام على الأقل في حالة الانقطاع مدداً متصلة ، فلا يعتد بالإتذار قبل اكتمال هذه المدة ، ولكن هذا لا منسع الشركة من الراخي في إرسال الإنذار قبل اكتمال مله المشرين يوماً المنفسلة أطول بشرط أن يعبله هذا الانقار قبل اكتمال مله المشرين يوماً المنفسلة أو مدة العشرة أيام المتصلة وإلا كان انباء خدمته بهذا السبب بلا سرور

#### المحكمسة

بعـــد الاطـــلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه الســيـد المستشـــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة . حبث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ِ ــ على ما يبين من الحكم المطعون نيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن المطعون ضدَّه أقام الدعوى رقم ١٢٦٣ لسنة ١٩٧٨ عمال كلى جنوب القاهرة على الشركة الطاعنة بطلب الحكم ببطلان قرار فصله وإعادته لعمله مع إلزام الشركة الطاعنة أن تدفع له تعويضاً قدره ثلاثة آلاف جنيه وقال بياناً للدعوى أنه بتاريخ ١٩٥٥/٨/٥ التحق بالعمل لدى الشركة الطاعنة في وظيفة لحام ، واعتباراً من نهاية عام ١٩٧٠ منحته الطاعنة إجازة لمدة عام فسافر إلى ليبيــا للعمل بها ، وظلت إجازته تتجدد حتى ١٩٧٥/٨/٨ ثم منح إجازة أخرى لمدة ثلاثة شهور تنتبي في ١٩٧٥/١٢/٣١ لإنهاء عمله بليبياً ، غير أنه لم يتمكن من العودة إلى العمل بالشركة الطاعنة بسبب الظروف السياسية ولاحتفاظ الشركة التي كان يعمل بها فى ليبيا بجواز سفره ورفع دعوى علمها يطالمها فها بأجره عن خسة شهور ، وبتاريخ ١٩٧٦/٢/٢ وصله خطاب من الطاعنة تخطره فيه بقرار فصله من العمل اعتباراً من ١٩٧٥/١٠/١٦ ، قهرى حال دون عودته من ليبيا ، فقد أقام الدعوى بطلباته سالفة البيان : ندبت المحكمة خبراً في الدعوى ، وبعد أن قدم الحبر تقريره , حكمت في ١٩٨٠/٥/٢٨ بر نَّض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستثناف رقم ٨٥٣ لسنة ٩٧ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٨٢/٧/٢٧ حكمت المحكمة بإلغاء طعنت الطاعنة في هـــذا الحكم بطريق النقض ، وقــدمت النيــابة مــذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقم على ثلاثة أسباب تنعى جها الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والحطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول أن الحسكم أقام قضاءه على أن المطعون ضده لم ينقطع عن عمله بها وإنجا منح إجازات بلون مرتب حتى ١٠/١/١٩٧٥ وأن الطاعنة لم تنذره كتابة بالعودة إلى العمل قبل إنهاء خلعته ، واعتبر إنهاء خلعته على هذا الأساس فصلا تعسفياً موجاً التعويض في حن أنها بتاريخ ١٩٧٥/٥/١٩ أنفرت المطعون ضده بالمريد المسجل بالعودة لاستلام العمل اعتباراً من ١٩٧٥/٩/١١ على أنفرته بتاريخ ١٩٧٥/٩/١١ عن عضر بعدها لاستلام عمله اعتباراً من ١٩٧٥/١٠/١ وإلا اعتبرته متقطعاً عن العمل بلون بالمتلام عمله اعتباراً من ١٩٧٥/١٠/١ وإلا اعتبرته متقطعاً عن العمل بلون وبتاريخ ١٠/١/١٧ تعهد المطعون ضده استلامهما، وبتاريخ ١٠/١/١٧ تعهد المطعون ضده استلامهما، بالعودة إلى عمله اعتباراً من ١٩٧٥/١٠ وأنه في حالة تخلف عن الحضور وبتاريخ يعتبر منقطعاً عن العمل بلون إذن ويتحمل ما يتر تب على ذلك من آثار إلا أنه مع ذلك قد تخلف عن الحضور في هذا التاريخ بلون عدفر عمد وإذ اعتبر الحكم المطعون فيده المحاون رقم ١٦ لسنة ١٩٧١ تهمري فأنب خدمته طبقاً لنص المسادة ١٩٧٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ تعميض وإذ اعتبر الحكم المطعون فيد وغوا التعويض فإنه يكون قد خالف القانون وأخطاً في تطبيقه معملياً تعميض فإنه يكون قد خالف القانون وأخطاً في تطبيقه فصلا تعميضاً موجباً التعويض فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأً في تطبيقه

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك لأنه لما كانت الممادة ٢٤ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ اسنة ١٩٧١ الذي يحكم واقعة الدعوى تنص على أن و تنبى خدمة العامل بأحد الأسباب الآتية : .... الانقطاع عن العمل بلبون سبب مشروع أكثر من عشرين يوماً خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متصلة ، على أن يسبق انهاء الحدمة بسبب ذلك إندار كتانى بوجه للعامل بعد غبابه عشرة أيام فى الحالة الأولى وانقطاعه خسة أيام فى الحالة الثانية وذلك ما لم يقدم العامل ما يثبت أن انقطاعه كان بعدر قهرى ... ، ومفاد ذلك – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة – أن الانقطاع عن العمل بعدم الحضور إلى مقره الذي يقوم سبباً لانهاء خدمة العامل فى شركات القطاع بعدم الحضود إلى مقره الذي يقوم سبباً لانهاء خدمة العامل فى شركات القطاع العام بحب أن يكون بدون سبب مشروع فإذا وجد المبرر لبعض أيام الانقطاع تعن استبعادها ، على أن يسبق انهاء الحدمة إنذار كتاني يوجه للعامل بعد غيابه عشرة أيام على الأقل فى حالة الانقطاع مدداً منفصلة خلال السنة الواحدة أو بعد غيابه خسة أيام على الأقل فى حالة الانقطاع مدة متصلة ، فلا يعتبد

بالإنذار قبل اكتمال هذه المدة ، ولكن هذا لا عنع الشركة من التراخى في لرسال الإنذار إلى ما يعد اكتمالها ومنح العامل مهلة أطول بشرط أن يصله هذا الإنذار قبل اكتمال مدة العشرين يوماً المتعملة أو مدة العشرة أيام المتعملة الولا كان انتهاء خدمته لهذا السبب بلا مرر لما كان ذلك وكان الثابت في المدعوى أن الطاعنة أبت خدمة المطنون ضده عقتضى القرار الصادر مها المتوريخ ١٩٧٥/١٠/٢٨ لانقطاعه عن العمل مدة تزيد على عشرة أيام متصلة اعتباراً من ١٩٧٥/١٠/١ وكانت الطاعنة لا تنازع في أن إجازة المطعون ضده قد انتهت في ١٩٧٥/١٠/١ وكانت الطاعنة لا تنازع في أن إجازة المطعون انقطاعه عن العمل مدة خسة أيام على الأقل من تاريخ انهاء هذه الإجازة ، فإن قرارها بإنهاء خدمته يكون قد صدر بلا مرر وموجباً للتعويض إن كان له مقتض ، وإذ الزم الحكم المطعون فيه هذا النظر في قضائه فإنه يكون قد الترم صحيح القانون ويكون النعى عليه سذه الأسباب على غير أساس ت

ولمنا تقدم يتعن رفض الطعن :

## جلسة ۳۰ من نوفمبر سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد الستشار / مجمد ابراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المنتشارين / مغضمه طمنسموم ، ذكى المحرى تاثين وليس المحكمة ، عبد المدم إبراهيم . و محمد المسكري .

## (719)

الطمن رقم ١٧٩٦ لسنة ٥٣ القضائية :

### (١) اعلان « الاعلان في الموطن المختار » •

عدم بيان المدعى موطنه الاصل في صحيفة افتتاح الدعوى • أثر. • جواز اعلانه بصحيفة العُمى في موطنه المختار الهين بصحيفة دعواه • م ٢١٤ مرافعات •

## (۲) دعوى (( نظر اقدعوى )) (( محضر الجلسة )) • وكالله •.

اغفال محرر محضر الجلسة اثبات بيان أدل به اثناء نظر الدعوى واثبات القاضى له بالرول المفاصى به - مؤدى ذلك - اعتبار الرول مكملا لمحضر الجلسة فى خصوص ما اثبت فيه وخلا منه محضر الجلسة ما دام لا يتعارضي معه ( مثال بشئان اثبات وكاله ) -

١ - إذ كانت الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ من قانون المرافعات تنص على أنه و إذا كان المطمون ضده هو المدعى ولم يكن قد بين في صيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلى جاز إعلانه "بالطمن في موطنه المختار المبين في أحدة الصحيفة ، فإنه يصح إعلان صيفة الطمن إلى المطمون ضده إذا كان هو المدعى في موطنه المختار المبين بصحيفة افتتاح الدعوى طالما لم يبين في صيفة الدعوى موطنه الأصلى مكتفياً ببيان موطنه المختار وهو حق الطاعن لم يورد الشارع قيداً عليه .

٢ - واثن كان عضر الجلسة يعتبر ورقة رسمية يعول عليها في إثبات ما يدوربالجلسة ويقع فيها وما يدليه الحصوم من دفوع وأوجه دفاع ولا يقبل إنكار وإثبات ما يخالف ما ورد به إلا يطريق الطمن عليه بالنزوير طبقاً لنص المادة ١١ من قانون الإثبات إلا أنه إذا أغفل محرره إثبات بيان أدلى به أثناء نظر الدعوى وأثبته القاضى بالرول الخاص به فإنه يعتبر مكملا نحضر الجلسة نظر الدعوى وأثبته القاضى بالرول الخاص به فإنه يعتبر مكملا نحضر الجلسة

في خصوص ما أثبت فيه وخلا منه محضر الجلسة ما دام لا يتعارض معه. لما كان ذلك وكان البين من بحضر جلسة ١٩٨١/٥/١٠ أمام محكة أول دوجة أنه تضمن إثبات حضور الأستاذ ... عن الأستاذ ... عن الطاعنة بتوكيل لم يدون كاتب الجلسة رقمه وترك لذلك مساحة فارغة أثبت بعدها طلب الوكيل تأجيل نظر الدعوى للاطلاع . وإذ كان الثابت بالأوراق أن السادة قضاة محكمة أول درجة قد دون كل مهم في الرول الحاص به رقم هذا التوكيل مما مفاده أن خلو محضر الجلسة من إثبات هذا الرقم وترك المساحة التي التووم ووكلاؤهم ، ولما كان مذا البيان الوارد برولات السادة القضاه به الحصوم ووكلاؤهم ، ولما كان هذا البيان الوارد برولات السادة القضاء لا يتعارض مع البيانات الأخرى الثابتة في محضر الجلسة المذكور فإن هذه الرولات تكون مكلة له في إثبات سند وكالة الحاضر عن الطاعنة أمام محكة أول درجة .

## الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذي تلاه السيد المستشار
 المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ـ على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن وفى حدود ما يقتضيه الفصل فيه ـ تتحصل فى أن الشركة المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ١٩٨٣ لسنة ١٩٨١ تجارى كلى جنوب القاهرة على الشركة الطاعنة ـ بعد رفض طلب استصدار أمر الأداء بطلب الحكم بإنز امها بأن تدفع لها مبلغ ٢٩٢٠ جنيه قيمة رسائى شاى ومسحوق فاكهة استوردهما الطاعنة مها والترمت سداد ثمهما يموجب سندين إذنين امتنعت عن سداد

قيمتهما رغم حلول ميمادى استحقاقهما ، وبتاريخ ١٩٨١/١/٣٢ حكمت عكمة أول درجة بإلزام الطاعنة بأن تؤدى للمطعون ضدها مبلغ ٩٩ ٧٢٧٨٧،٨٥ أمارك ألمانى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧٧ لسنة ٩٩ ق س القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٨/٥٨٠ حكمت المحكمة بسقوط حق الطاعنة في الاستئناف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ودفعت المطعون ضدها ببطلان إعلان صحيفة الطعن وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الدفع ونقض الحكم وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأبها .

وحيث إن مبنى الدفع أنه ما كان يجوز إعلان صحيفة الطعن فى موطن وكيل المطعون ضدها إلا إذا كانت قد اتخذته موطناً غتاراً لهما فى ورقة إعلان الحكم المطعون فيه وهو ما لم تثبته الطاعنة ، ومن ثم يكون الإعلان قمد وقع باطلا.

وحيث إن هذا الدفع فى غير محله ذلك أنه لما كانت الفقرة الثانية من المحادة ٢١٤ من قانون المرافعات تنص على أنه و إذا كان المطعون ضده هو المدعى ولم يكن قد بين فى صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلى جاز إحلانه بالطعن فى موطنه المختار المبين فى هده الصحيفة ٥. فإنه يصح إعلان صحيفة المطعن لى الملعون ضده إذا كان هو المدعى - فى موطنه الخملى مكتفياً ببيان موطنه الدعوى طالما لم يبين فى صحيفة الدعوى موطنه الأصلى مكتفياً ببيان موطنه الخمار وهو حق للطاعن لم يورد الشارع قيداً عليه لما كان ذلك وكان البن من الأوراق أن المطمون ضدها هى المدعية ولم تبين موطنها الأصلى فى صحيفة افتتاح الدعوى ، فإن إعلانها بالطعن فى موطن وكيلها وهو موطنها المختار المبين فى هذه الصحيفة يكون صحيفة الطعن عسلى غير أساس ،

حيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فد مخالفة القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه بسقوط حق الطاعنة فى الاستثناف – باحتساب ميعاده من تاريخ صدور الحكم المستأنف – على سند من القول بأن الطاعنة مثلث أمام عكمة أول درجة بوكيل عنها بجلستى ١٩٨١/٥/١ – ١٩٨١/١١/١ فى حين أنها تمسكت فى صحيفة الاستثناف بعدم حضورها بنفسها أو بوكيل عنها فى أى جلسة ولم تقدم مذكرة بدفاعها وبإنكارها صفة من أثبت حضوره عنها بمحضرى الجلستين المشار إليهما دون أن يثبت فيهما سند وكالته على خلاف ما تتطلبه المادتان ٧٣ من قانون الحرافة. غير أن الحكم المطعون فيه التفت من تقيق هذا الدفاع مما يعيه محالفة القانون والقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النمى غير صحيح ذلك أنه وإن كان محضر الجلسة يعتبر ورقة رسمية يعول عليها في إثبات ما يدور بالجلسة ويقع فيها وما يدلى به الحصوم من دفوع وأوجه دفاع ولا يقبل إنكار أو إثبات ما يخالف ما ورد به إلا بطريق الطمن عليه بالتروير طبقاً لنص المادة ١١ من قانون الإثبات به إلا أنه إذا أغفل عوره إثبات بيان أدلى به أثناء نظر الدعوى وأثبته القاضى بالمول الحاص به فإنه يعتبر مكملا لمحضر الجلسة في خصوص ما أثبت فيه وخلا منه عضر الجلسة ما دام لا يتمارض معه لما كان ذلك وكان البن من محضر جلسة ١٠/٥/١٩٨ أمام عكمة أول درجة أنه تضمن إثبات حضور الأستاذ ... .. عن الأستاذ ... .. المحاى عن الطاعنة بتوكيل لم يدون كاتب المحلسة رقمه وترك لذلك مساحة فارغة أثبت بعدها طلب الوكيل تأجيل نظر الدعوى للاطلاع وإذ كان الثابت بالأوراق أن السادة قضاة عكمة أول درجة دون كل مهم في الرول الحاص به رقم هذا التوكيل نما مفاده أن خلو محضر الجاسة من إثبات هذا الرقم وترك المساحة الى كان مفروضاً أن يدون بها خالية كان من قبيل القصور عن ملاحقة ما يدنى به الحصوم ووكلاؤهم ، خالية كان هذا اليان الوارد برولات السادة القضاة لا يتعارض مع البيانات

الأخرى الثابتة في محضى الجلسة المذكور فإن هذه الرولات تكون مكملة له في إثبات صند وكالة الحاضر عن الطاعنة أمام محكمة أول درجة . وإذ كان ذلك فإن النعى على الحكم المطمون فيه بالحطأ والقصور الإقامة قضائه على ثبوت حضور الطاعنة أمام محكمة أول درجة بوكيل عمها رغم عدم التحقق من صفة ذلك الحاضر وخلو عضر الجلسة من إثبات الوكالة يكون غير صحيح .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / محمد ابراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السمادة المستشارين/ معمد طعوم ، ذكن المعمى نائبي رئيس المحكمة ، مند توفيق ومعمد السكرى .

## $(\Upsilon \Upsilon +)$

#### الطَّعن رقم ٣٤ لسنة ٥٧ القضائية :

#### (۱) ضرائب « ضريبة التركات » •

استهاد ما على التركة من ديون والتزامات • شرطه • ان تكون تابعة بمستندات تصلح دليلا على المتوفى امام القضاء • م ١٤ ق ١٤٣ كسنة ١٩٤٤ • عدم اشتراط ان تكون هساد. الالتزامات ثابعة بوجه رسمى او خاليه من كل نزاع •

#### (٢) حكم « أثر الحكم » • ضرائب « ضريبة التركات » •

الحكم الصادر باجاية طلب المستاجر تنفيذ النزام الصيانة عينا على نففة المؤجر - ماهيته. مقرد لالنزام الاخير بالصيانة - ارتداد أثر، من حيث استحقاق مذا الالنزام الى وقت نشوئه -مؤدى ذلك - استيماد تكاليف هذا المحكم من النركه وان صدر بعد وفاة الورث -

#### (٣) تحسين ٠ ضرائب « ضريبة التركات » ٠

مقابل التحسين ، ماهيته ، اهتباره مستحقا على أصحاب المفارات بمجرد اعتماد قرار الجهة الاهارية بفرضة ، صدور القرار حال حياة المورث ، مؤداه ، اعتباره مستجهقا في ذمته ويصبح دينا واجب الاداء من التركة ،

ا - تفضى المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٤٤ بفرض رسم أبلولة على التركات - يأن يستبعد من التركة كل ما عليها من الديون والالترامات إذا كانت تابع بمستندات تصلح دليلا على المتوفى أمام القضاء، ولم يوجب القانون أن تكون هذه الالترامات ثابته بوجه رسمى أو خالية من كل نزاع لإمكان اعتبارها ضمن خصوم التركة ، بل يكنى أن تكون مما الترم المتوفى حال حياته سواء يإرادته أو بفعله أو محكم القانون وأن تظل صحيحة قانونا وقائمة في ذمته عند الوفاة.

٧ – الحكم الذي يصدر في الدعوى التي يقيمها للستأجر على المؤجر بإجابة طلبه بتنفيذ الترام الصيانة عيناً على نفقة المؤجر – لا يعتبر حكماً منشئاً لالترام الأخير بالصيانة ، بل هو حكم مقرر له ومؤكد لوجوده في ذمته باعتبار أن القانون هو الذي ألزمه به من قبل ويرتبد أثره من حيث استحقاق هذا الالترام إلى وقت نشوئه وهو وقت حاجة العين المؤجرة إلى الصيانة ، لما كان ذلك وكان الثابت في الأوراق أنه عندما تقاعس مورث الطاعنين المؤجر للمقار رقم ... عن تنفيذ الزامه بالصيانة لعدم تنفيذه قرار الجهسة الإدارية الصادر في سنة ١٩٧٤ بتنكيس العقار المذكور – أقام عليه مستأخره حال حياته – الدعوى رقم ... مستعجل القاهرة واستثنافها رقم ... مستأنف مستعجل القاهرة بوان جاء لاحقاً على تاريخ مقرد فيها وفي استثنافها – بإجابة هذا الطلب – وإن جاء لاحقاً على تاريخ وفاة المورث يكون ديناً عليه سذا الالترام باعتبار أن الحكم مقرر له ومؤكد لوجوده في ذمته من قبل محكم القانون مما يترتب عليه استبعاد تكاليف تنفيذه من تركته بوصفها ديناً فيها .

"- إذ كان مقابل التحسين هو عبء مبالى فرضه القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٥ على أصحاب العقارات الذين يستفيذون من المشروعات العبامة ويعتبر مستحقاً عليهم بمجرد اعباد قرار الجهة الإدارية بفرضه ، وكان الثابت من صورة الحطاب الصادر من إدارة التحسين بالإدارة العامة للشئون الهنامية بالوحدة المحلية لمدينة الجيزة - المرفق بملف الطعن - والذي كان تحت نظر عكمة الموضوع أنه بتاريخ ١٩٧٧/٤/٨ صدر قرار من الجهة الإدارية المحتصة بفرض مبلغ ... كمقابل تحسن على العقار رقم ... ولما كان هذا القرار قد صدر حال حال عاد المورث وفي وقت كان العقار المذكور بملوكاً له فإن مقابل التحسين الثابت به يكون مستحقاً في ذمته وإن تأجل ميعاد أداثه على النحو المين بالمادتين 11 ، ١٧ من ذلك القانون وإذ صار القرار بعد ذلك بهائياً المين بالمادة عن الطعن فيه فإن مقابل التحسين يصير دينا واجب الأداء من الركة :

#### المحكمة

بعد الأطلاع على الأوراق وساع التقرير الذي ثلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل ــ في أن مأمورية ضرائب تركات القاهرة قدرت صافى تركة مورث الطاعنين ... ... ... المتوفى بتاريخ ١٩٨٧/٩/٢٩ بمبـلغ • • ٣٦٠٥٠ جنيه فاعتر ضوا وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتــاريخ ٢٥/٦/٦/٧ بتخفيض صــافى النركة إلى مبلغ ١٧٧٦٥١،٣٠٤ جنيــه طعن الورثة في هذا القرار بالدعوى رقم ١٣٥٧ لسنة ١٩٨٣ ضرائب جنوب القاهرة - كما طعنت فيه مصلحة الضرائب بالدعوى رقم ١٤٢٥ لسنة ١٩٨٣ ضرائب جنوب القاهرة وبعد أن قررت المحكمة ضم الدعويين ندبت فهمما خبراً وبعد أن قدم تقريره حكمت بناريخ ١٩٨٥/٣/٣١ بتأييد القرار المطعون فيه ـــ استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستثناف رقم ٩٢٦ لسنة ١٠٢ ق القاهرة كمَ استَأْنفتُهُ مصلحة الضرائب بالاستثناف رقم ١٠١ لسنة ١٠٢ ق القاهرة وبعد ضم الاستثنافين _ حكمت محكمة استثناف القاهرة بتاريخ ١٩٨٦/١١/٥ برفضهما وتأييد الحكم الستأنف ــ طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريقـــ النقض – وقدمت النيابة مذكرة رأت فها نقض الحكم المطعون فيه – وإذْ عرض الطمن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها التزمت النيابة رأبها :

وحيث إن الطمن أقم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعنون مها على الحكم المطنون فيه عالفة القانون والحطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب والإخمالال محق الدفاع سروفى بيان ذلك يقولون أن الحكم أقام قضاءه بعدم استبعاد تكاليف ضيانة العقار رُقم ٢١ شارع الريحاني بالقاهرة وقدرها ٢٩٤٢ جنيه - من تركة

مورثهم - على أن هـذا المبلغ لم يتقرر إلا بموجب الحكم الصـادر بتاريخ ١٧/٥/١٧ فى الدعوى رقم ٢١٩٧ لسنة ١٩٧٩ مستأنف مستعجل القاهرة ـــ أى بعد وفاة المورث ـــ وبالثالى فلم تكن وقتها ديناً فى تركته فى حين أن تكالبف الصيانة الصادر بها الحكم المذكور تعتبر من الديون الثابتة في التركة باعتبار أن مورثهم كان ملزماً بها قانوناً وما الحكم الصادريها للمستأجرين في الدعوى المشار إليها إلا مقرراً لهـا بوصفها ديناً كان مستحقاً في ذمة المؤجر كما بني الحكم قضاءه بعدم استبعاد مقابل التحسن المقرر على العقار رقم ٤٩٢ شارع الأهرام بالجيزة وقد ره.٤٣٨٣٧,٣٥٠جنيه من تركة مورثهم -- على أن الطاعنين لم يقدموا المستندات الدالة على تاريخ استحقاقه وصيرورة القرار الصادر يفرضه نهائيًا – في حن أنهم قدموا لحكمة الموضوع خطاباً من إدارة التحسن بالإدارة العامة للشئون الهندسية بالوحدة المحلية لمدينة الجيزة يفيد صدور قرار بتاريخ ١٩٧٧/٤/٨ بفرض مبلغ ٢٥٠٠.٣٥٠ جنيه – كمقابل تحسن على العقار المشار إليه وأن هذا القرآر صار "بائيًّا بالتنازل عن الطعن فيه َّـــ وإذ أخضع الحكم المطعون فيه تكاليف الصيانة لرسم الأيلولة مع أنها دين في الرَّكَة بجب استبعاده والتفت عن خطاب الإدارة الهندسية سالَّف الذَّكر ، ودلالته في إثبات دين مقابل التحسن واستحقاقه من الركة فإنه يكون قــد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه القصور في التسبيب والإخلال محق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن المدادة ١٤٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رمم أيلولة على التركات – تقضى بأن يستبعد من التركة كل ما عليها من الديون والالتر امات إذا كانت ثابته بمستندات تصلح دليلا على المتوق أمام القضاء – ولم يوجب القانون أن تكون هذه الالتر امات ثابته بوجه رسمى أو خالية من كل نزاع لإمكان اعتبارها ضمن خصوم التركة ، بل يكنى أن تكون ثما التزم بها المتوفى حال حياته سواء بإرادته أو بفعله أو بحكم القانون وأن تظل صحيحة قانوناً وقائمة فى ذمته عند الوفاة – لما كان ذلك وكانت الممادتان ١٩٥٧ من القانون المدنى قد نظمتا الأحكام الحاصة أ

بالنزام المؤجر بصيانة العين المؤجرة وحقوق المستأجر خحال تقاعس المؤجر عن تنفيذ الترامه بالصيانة ــ وكان الحكم الذي يصدر في الدعوى التي يقيمها المستأجر على المؤجر - بإجابة طلبه بتنفيذ الزام الصيانة عيناً على نفقة المؤجر لا يعتبر حكمًا منشئًا لالتزام الأخبر بالصيانة ، بل هو حكم مقرر له ومؤكد لرجوده في ذمته باعتبار أن القانون هو الذي ألزمه به من قُبل ـــ ويرتد أثره منَ حيث استحقاق هذا الالتزام إلى وقت نشوئه ــ وهو وقت حاجة العين المؤجرة إلى الصيانة ـــ لما كان ذلك وكان الثابت في الأوراق أنه عندما تقاصر مورث الطاعنين المؤجر للعقار رقم ١١ شارع الريحانى بالقاهرة ــ عن تنفيــــد الترامه بالصيانة لعدم تنفيذه قرار ألجهة الإدارية الصادر فيسنة ١٩٧٤ بتنكيس العقار المذكور أقام عليه مستأجروه ــ حال حيـاته ــ الدعــوى رقم ٢٠٧١ لسنة ١٩٧٨ مستعجل القاهرة ــ واستثنافها رقم ٢١٩٧ لسنة ١٩٧٩ مستأنف مستعجل القاهرة ــ بطلب تنفيذ هذا الالترام عيناً على نفقته ــ ومن ثم فإن الحكم الصادر فها وفى استثنافها ــ بإجابة هذا الطلب وإن جاء لاحقاً على تاريخ وفاة المورث ــ يكون ديناً عليه جذا الالترام باعتبار أن الحكم مقرر له ومؤكد لوجوده في خمته من قبل محكم القانون – مما يترتب عليه استبعاد تكاليف تنفيذه من تركته بوصفها ديناً فها ــ ولمـا كان الحكيم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأخضع تكاليف الصيانة وقدرها ٦٩٤٢ جنبه لضريبة رسم الأيلولة على أنها ليست دّيناً في النركة فإنه يكون قد خالف القانون ، هذا وُلما كان , مقابل التحسين هو عبء مالى فرضه القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ عسلى أصحاب العقارات الذين يستفيلون من المشروعات العامة ويعتبر مستحقاً علمهم بمجرد اعباد قرار الجهة الإدارية بفرضه ــ وكان الثابث من صورة الخطاب الصادر من إدارة التحسين بالإدارة العامة للشئون الهندسية بالوحدة المحليسة لمدينة الجيزة المرفق علف الطعن ــ والذى كان تحت نظر محكمة الموضوع ــ أنه بتاريخ آ/١٩٧٧/٤/٨ صدر قرار من الجهة الإدارية المختصة بفرض مبلغ آ • ٤٣٨٧٣,٣٥٠ – كمقابل تحسين على العقار رقم ٤٩٢ شارع الأهرام – ولما كان هذا القرار قد صدر حال حيـاة المورث وفي وقت كان العقـار

الملاكور مملوكاً له فإن مقابل التحسن الثابت به يكون مستحقاً في ذمته وإن تأجل ميماد أدائه على النحو المبين بالمادتين ١١ ، ١٢ من ذلك القانون ، وإذ صار القرار بعد ذلك بهائياً بتنازل الورثة عن الطعن فيه فإن مقابل التحسين يصبر ديناً واجب الأداء من الركة ـ وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك والتفت عن خطاب إدارة التحسن المشار إليه ودلالته في الترام المورث بمقابل التحسين وصبرورة القرار الصادر يفرضه نهائياً بما مجعله واجب الأداء وإذ بحره ذلك إلى القضاء مخضوع دين مقابل التحسين لضريبة رسم الأيلولة فإذ بحره ذلك إلى القضاء مخضوع دين مقابل التحسين لضريبة رسم الأيلولة في بكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

## جلسة ۲ من ديسمبر سنة ۱۹۸۷

ورياسة السيد المستشار / يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السسادة المستشارين أل دوويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة د- رفعت عبد المجيد ، محمد خسيرى المحكمة و أحمد أبور المحملين »

## (221)

الشنان رقيا ١٠٨٩ لسنة ٥٥ و ١٠٩٣ لسنة ٥٣ القنائية :

(١) التماس اعادة النظر · حكم « عيوب التسبيب » « الطعن في العكم » •

العكم يشىء لم يطلبه المفصوم أن ياكثر مما طلبوه بامتياره وجها من وجوه التحسياس اهادة النظر م ٢٤١ مرافعات - المبرة فيه بالطلب الطروح من الخصم لا يما يقدمه من مستندات طريعت له - اجابة المحكم طلب المدعى دون ان ينرك تجباور الطلب ما تضمته المستند المنبت له لا يجعد قضاء ياكثر مما طلبه الخصوم - اعتباره مفألفة للقابت بالاوواق وعدم احاطة بواقعم الدعميون -

٢١) ملكية « نطاقها » « الحقوق العينية المتفرعة عنها : حق الانتفاع » ٠.

حتى الملكية ، اختلافه عن حتى الانتفاع ، نطاق كل ملهما ،

ا - الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه وإن كان يعد وجها من وجوه الطعن بالتماس إعادة النظر وفقاً للمادة ٢٤١ من قانون المرافعات إلا أنه ينبغي في هذا الصدد الوقوف على الطلب ذاته الذي طرحه الخصم وصولا إلى تبيان ما إذا كان القاضي قد حكم في حدوده أم تجاوزه ودون اعتداد. عاقدم من الحصم من مستندات تأييداً و تدعيماً لهذا الطلب : فإذا ما صدر الحكم وكان قضاؤه موافقاً لمطلب المدعي من دعواه بغير أن يفطن إلى حقيقة تجاوز هذا الطلب لما تضمته المستند الذي قدم إثباتاً له فإن ذلك لا يعتبر قضاء بأكثر مما طلبه الحصم ، بل هو خطأ اعترى قضاء الحكم لمخالفته الثابت بورقة من أوراق اللموى وعدم إدراكه الواقع في النزاع المعروض مما لا يعتبر سبباً عين القامن في الحكم بطريق النماس إعادة النظر .

٧ ــ حق الملكية يغاير في طبيعته وحكه في القانون حق الانتفاع ، فحق الملكية هو حماع الحقوق العينية إذ مالك العقار يكون له حق استعاله وحتى استغلاله وحق التصرف فيه ، فإذا أنشأ هذا الممالك الآخر حقاً بالانتفاع فان هذا الحقي يجرد الملكية من عنصرى الاستعال والاستغلال ولا يبنى لها إلا العنصر الثالث وهو حق التصرف فتصبح الملكية المثقلة عق الانتفاع هي ملكية الرقبة فيجتمع في العقار حقان عينيان ، حق الرقبة للمالك وحق الانتفاع للمنتفع . وهذا الحق بالانتفاع موقوت ينتي بانتاء الأجل المعن له ، فإن لم يعين له أجل عد مقرراً لحياة المنتفع وينتي على أى حال عوت المنتفع وفقاً كما تقضى به المادة ٩٩٣ من القانون المدنى .

#### المكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الأوراق - تتحصل في أن الطباعنة في الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٥٥ القضائية (........) أقيامت الدعوى رقم ١٩٧٩ منني أمام عكمة أسوان الابتدائية واختصدت فيها المطعون ضده (.......) وأخرين قائلة في بيانها أنها اشترت من مورث المطعون ضده المنزل الموضح حدوده ومعالمه بصحيفة افتتاح الدعوى لقاء ثمن مقداره ألف وخسيائة جنيه وذلك بمقتضى عقد عرفي مؤرخ ١٩٧٥/١/٣٠ وكان هذا البائع قد اشترى العقار من مورث باقى المدعى عليم المختصمين في الدعوى بشمن مقداره خسون جنها وحرر عن هذا البيع عقد مؤرخ ١٩٤١/٤/٥ وإذ لم ينفذ البائع التزامه بنقل ملكية العقار المبيع إلها ، وتخلف من بعسده ورثه المطعون ضده وكذلك باتى المدعى عليم ورثه البائع للبائع لما عن ورثه المطعون ضده وكذلك باتى المدعى عليم ورثه البائع للبائع لما عن المحكم بصحتهما ونفاذهما وتسليمها العقار المبيع . دفع المطعون ضده بإنكار

نوقيع مورثه على العقد المؤرخ ١٩٧٥/١/٣٠ ، فقضت الحكمة بعدم قبول هذا الدفع ، وبعدئذ دفع بصورية البيع الصادر من مورثه فأجرت المحكمة تحقيقاً لهٰذَا الدفع ، ثم حكمت بتاريخ ١٣ من إبريل سنة ١٩٨١ برفض الدعوى استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستثناف رقم ١٧١ لسنة ٥٦ القضائية لدى محكمة استثناف قنا الَّني أحالت الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونبي الطعن بصورية عقد البيع المؤرخ ١٩٧٥/١/٣٠ . وبعاء أن سمعت البينة قضت بتاريخ ١٢ من سارس سنة ١٩٨٣ بقبول الاستثناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبصحة وتفاذ عقدى البيع وتسلم العقار المبيع . وقد سلك المطعونُ ضممه، سبيل الطعن في هذا الحكم بالتماس إعادة النظر أمام محكمة الاستثناف المي أصدرت الحُكم وقيد التماسه برقم ٩٥ للسنة الثانية القضائية . وطعن في الحكم أبضاً بطريق التقْض بالطعن رقم \$١٠٩٣ للسنة ٥٣ القضائبة ، وبتــاريخ ١١ منْ مارس سنة ١٩٨٥ حكمت محكمة استثناف قنا في التماس إعادة النظر بقبسوله شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم الملتمس فيه فيا قضى به فى الشق الأول منه رفى موضوع هذا الشق بإثبات صحة التعاقد عن عقــد البيع العــر فى المؤرخ ١٩٧٥/١/٣٠ الحاصل بن مورث الملتمس وبين الملتمس ضدها لقاء ثمن مُقداره أَلف وخسهائة جُنيه . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ١٥٨٩ للسنة ٥٥ القضائية : وقدمت النيابة العامة مذكرة فى كل من الطعنين أبدت فيها الرأى برفضه . وإذ عرض الطعنان على المحكمة فى غرفة مشورة رأت ضم ثانبهما لأولها للارتباط وليصدر فبهما حكم واحد وحددت جلسة لنظرهما وفيها النزمت النيابة رأبها

وحيث إن المحكمة ترى أن تمرض بداءة انفصل فى الطهن المرفوع عن المحكم الصادر فى التماس إعادة النظر .

أولا : عن الطعن رقم ١٥٨٩ للسنة ٥٥ القضائية :

وحيث إن هذا الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقم على سبين تنمى الطاعنة في أولمها على الحكم المطعون

فيه عالفة القانون والحطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول إن هذا الحكم قضى يقبول الالتماس على سند من أن الحكم الملتمس فيه تجاوز في قضائه ما طلبته الطاعنة من دعواها فاعتبر البيع المحرر عنه العقد المؤرخ ١٩٧٥/١/٣٠ قد شمل حق ملكية العقار موضوع التداعي مع أنه في حقيقته بيع اقتصر على الحق في الانتفاع ، وهذا القول من الحكم غير صائب لما يبين من شرح دعواها أن العقار المبيع بمقتضى ذلك العقد هو منزل مكون من طابقين وأفصحت عن أن البيع علمه حق الملكية وليس حق الانتفاع فيكون الطلب الذي اختمت به صحيفة البيع علمه حتى الملكية وليس حق الملكية المبيع عن ملكية المنزل ، وإذ قضى الحكم الملتمس فيه بدلك يكون قد النزم نطاق مطلبها من المدعود ويكون الحكم المطمون فيه وقد قضى بقبوله معبياً مستوجباً النظر غير مقبول ويكون الحكم المطمون فيه وقد قضى بقبوله معبياً مستوجباً

وحيث إن هذا انتمى فى محله ذلك بأن الحكم بشىء لم يطلبه الحصوم أو بأكثر مما طلبوه وإن كان يعد وجها من وجوه الطعن بالتماس إعادة النظر وفقاً لنص المحادة النقل وفقاً لنص المحادة النائد وفقاً لنص المحادة النائد وفقاً لنص المحادة الله بنائد وفقاً لنص المحادة المحادة الحصم وصولا إلى تدان مسا إذا كان الفاضى قد حكم فى حدوده أم تجاوزه ودون اعتداد بما قدمه الحصم من مستندات تأييداً وتدعيماً لهذا الطلب . فإذا ما صدر الحكم وكان قضاءه موافقاً المستند الذى قدم إثباتاً له فإن ذلك لا يعتبر قضاء بأكثر مما طلبه الحصم ، بل هو خطاً اعترى قضاء الحكم خالفته الثابت بورقة من أوراق الدعوى وصدم بطريق التماس إعادة النظر . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعة أوردت في صحيفة افتتاح الدعوى وصفاً للمقار المبيع بالمحقد المؤرخ ١٩٧٠/١٩٠٠ أورات أن علكه السائع ورائت فى صراحة لا ليس فيها ولا تحوض بأن عل البيع منزل مملكه السائع ورائاً المطعون ضده وهى ترفع دعواها ابتغاء استصدار حكم تفتقل مقتضاه ورث المطعون ضده وهى ترفع دعواها ابتغاء استصدار حكم تفتقل مقتضاه

ملكية المغزل المبيع إليها ، ويتقل التكليف لاسمها ، واختتمت الصحيقة بطلب الحكم بصحة ونفاذ هذا العقد ثم لما رفعت الاستئناف عن الحكم الابتدائي القاضي برفض دعواها طلبت في تحيفة الاستئناف إلغاء هذا الحكم والقضاء بطلبها المبين بصحيفة الدعوى المبتدأة ، ومن ثم فإن طلبها على هملة النحو ينصرف في وضوح وجلاء إلى عقد بيع موضوعه هو تصرف في حق ملكية العقار الموصوف بتلك الصحيفة ، فإذا ما كان الحكم الاستئنافي الملتمس الطاعنة من أن البيع تعلق بحق عيني متفرع عن حق الملكية هو حق الانتضاع بالعقار فإن هذا الحطأ الذي شاب قضاء الحكم لا مجيز الطعن بطريق التماس إعادة النظر وإذ قضي الحكم المطعون فيه بقبول هذا الطعن تأسيساً على أن الحكم الملتمس فيه قضي عما مجاوز طلب المدعية فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه عما يواوز طلب المدعية فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه عما يوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الناني من صبي الطعن ع

وحيث إن الطعن بالتماس إعادة النظر صالح للفصل فيه ، ولما تقـدم يتعين القضاء بعدم قبول الاحمـاس .

> ثانياً: عن الطعن رقم ١٠٩٣ للسنة ٥٣ القضائبة حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أن العقد المؤرخ ١٩٧٥/١/٣٠ الذي قدمته المطعون ضدها قد أثبت به أن مورثه إنما باع حق الانتفاع في المنزل وهو حق يفترق عن حق الملكية ، ولقد أثار في دفاعه أمام محكمة الموضوع بدرجتها أن هذا العقد صورى لم تدفع فيه المطعون ضدها تمثأ لقاء الحق المبيع لها إذ كانت زوجة للمورث البائع واستهدف الزوج من تحريره أن يسترضها لتبقى في مسكن الزوجية وتتولى رعايته وهو في من الشيخوخة ، أن يسترضها لتبقى في مسكن الزوجية وتتولى رعايته وهو في من الشيخوخة ، ودال على ذلك بأن المورث ظل متنفها بالعقار حتى الوفاة ولم يسلم المحرر إلى الزوجة ، بل أودعه لدى أمين لم يظهره إلا من عد الوفاة ، وأشهد أيضاً على الزوجة ، وأشهد أيضاً على

صمة دفعه بالصورية الشاهدين اللذين اطمأنت محكمة أول ورجة إلى أقوالها فقضت برفض الدعوى لثبوت صورية العقد ، ولكن الحكم الاستثناق المطعون فيه غاب عنه ما اثبت بالعقد من قصر التصرف على حق الانتفاع دون الملكية وأولى الثقة بأقوال الشاهدين اللذين أشهدتهما المطعون ضدها أمام محكمة الاستثناف واستبط من شهادتهما أن البيع حقيقي تضمن تصرفاً منجزاً تعلق علكية المزل من أن ما أثبت بالعقد يناقض هذه الشهادة ، ثم جاء قضاءه بصحة ونفاذ البيع باعتباره بيعاً انصب على الملكية مخالفاً لما أثبت بالمحرر المقدم في الدعوى ، وتلك أمور حميعها تم الحكم بالفساد في الاستدلال فضلاً عن مخالة الناب بالأوراق مما يستوجب نقضه .

وحبث إن هذا النعي سديد ذلك بأن حتى الملكية يغاير في طبيعته وحكمه في القانون لحق الانتفاع ، فحق الملكية هو حماع الحقوق العيثية إذ مالك العقا. يكون له حق استعاله وحق استغلاك وحل التصرف فيه ، فإذا أنشأ هذا المالك لآخر حقاً بالانتفاع فإن هذا الحق بجرد الملكية من عنصرى الاستعال والاستغلاا ولا يبتى لهـا إلا العنصر الثالث وهو حق التصرف فتصبح الملكية المثقلة بحق لانتفاع هي ملكية الرقبة فيجتمع في العقار حقان عينيان ، حق الرقبة للمالك وحتى الانتفاع للمنتفع وهذا الحق بالانتفاع موقوت يذيمي بانتهاء الأجل المعن ا، فإن لم يعين له أجلُّ عد مقرراً لحياة المنتفع وينشي على أى حال بموت المنتفع وفقاً لما تقضى به المـادة ٩٩٣ من القانون المدنى ، لمـا كان ذلك وكان البعن ىن مدونات الحكم المطعون فيه أنه حمل قضاءه باتتفاء صورية البيع على ما شهد به شاهد المطعون ضُدها أمام محكمة الاستثناف من أنها اشترت المنزل من زوجها فبل وفاته وأن هذا الأخبر أطلعهما على ورقة العقد فوقعا عليها بعد أن أقر أمامهما يقبض الثمن من المشترية وأفصح أحدهما عن أن الثمن المدون بالعقب · س نحساً بل يوازى القيمة الحقيقية للمنزل المبيع ، ومؤدى تلك الشهادة الى اتخذها الحكم عماداً لقضائه يتعارض مع ما ورد بعقد البيع المؤرخ ١٩٧٥/١/٣٠ من أن ثمن المدفوع من المطعون ضدها كان لقاء شرائها حق الانتفاع بالمنزل دون أن يمتد البيع إلى ملكيته ، ومن ثم فإن ما ساقه الحكم من تدليل على عدم

صوريته البيع استخلاصاً من أقوال هذين الشاهدين يكون قد انطوى عــلى الفساد فى الاستدلال ، هذا إلى أن الحكم قد جرى فى قضائه على صحة ونفاذ عقد البيع باعتباره بيعاً تضمن تصرفاً ناقلا لحق ملكية المنزل إلى المطعون ضدها مع أن ذلك يخالف ما اثبت بالعقد من أن البيع اقتصر على حق الانتفاع وحده، وهو حق كما سلف البيان مختلف اختلاقاً بيناً عن حتى الملكية ، الأمر الدى يكون معه الحكم المطعون فيه قد خالف الثابت بالأوراق وشسابه فساد فى الاستدلال عما يوجب نقضه دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

### جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / احمد ضياء عبد الرازق الله وليس الهوكمة وحضوية السحادة المستشارين / طلحت أمن صادق ، محمد عبد القادر سميع ، حماد الشافس ، زكى عبد العزيز ،

# (TTT)

#### الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٥٢ القضائية :

(١ - ٢) عمل « العاملون بالقطاح العام : تقدير كفاية العامل » • تاديب
 « التظلم من قرار الجزاء » •

(۱) تقدیر درچهٔ کفایهٔ الماملین المفاضمین لنظام التظاریر الدوریهٔ - حق للجنهٔ شسفون الماملین وصدها - رأی الرئیس المیاشر أو مدیر الادارهٔ المختصة مجرد اقتراح ، لها أن تأخّله به أو تمدله دون آن تشترم بسبب قرارها »

 (۲) التظلم من جزاء المخصم من المرتب · التقدم به الى رئيس مجلس الادارة أو الجهــة المرضة يتوقيع الجزاء · م 24 ق ١٦ لسعة ١٩٧٩ ·

#### ۳) عمل د جزاءات الماملين بالقطاع العام » • اختصاص •

الطمون في الجزاءات التأديبية للمامليّ بالفطاع العام • اختصاص المحاكم المادية بها حتى ١٩٧٢/١٠/٥ تماريخ العمل بالقانون ٧٤ لسنة ١٩٧٣ • الدعاوى التى ترقع بعد ذلك • اختصاص محاكم مجلس الدولة بها دول غيرها • علة ذلك •

ا ــ مفاد المسادة ١٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القــرار بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ أن لجنة شون العاملين هى الجهة صاحبة الحق فى تقدير كفاية العاملين الخاضمين لنظام التقارير الدورية وأن ما يسبق قرارها فى هذا الشأن من إجراءات تتعلق برأى الرئيس المباشر أو مدير الإدارة المختصة هى مجرد اقتراحات تعرض على اللجنة التي لها أن تأخذ مها أو تعدلها دون أن تكون مازمة فى ذلك بقسيب قرارها .

 ٢ ــ نصت المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القرار بمانون رقم ٢٦ لسينة ١٩٧١ ــ بعد أن خولت رئيس مجلس إدارة الشركة أو من يقوضه ، سلطة توقيع جزاء الخصم من المرتب على هاغلى وظائف المستويين الثالث والثانى ــ على أن يكون التظلم من هذا الجزاء إلى رئيس مجلس الإدارة أو جهة التظلم الى محددها قراره بالتقويض بتوقيع الجزاء :

٣ ــ لمـا كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه بصدور قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ والنص في البند الثالث عشر من المادة العاشرة منه على اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانوناً ، والنص في المــادة الحامسة عشر منه على اختصاص المحاكم التأديبية وهي أحد فروع مجلس الدولة بنظر الدعاوى التأديبية عن الخالفات المالية والإدارية الى تقع من العاملين بالمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات : وعلى اختصاصهاً بنظر الطعـوّن المنصوص علمها في البند الثالث عشر من المادة العاشرة المشار إليه ، تكون ولاية المحكمة التأديبية قـد تناولت مجانب الدعوة التأديبية المبتدأة الطعون في الجزاءات التأديبية الموقعة على هؤلاء العاملين في الحدود المقررة طبقاً للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة في ٥/٠١/١٠/٥ وهــو ما مؤداه أن منازعة الطاعنة في مشروعية الجزاءات التي وقعت علمها في سنة ١٩٧٥ أو القول بيطلانها تكون من اجتصاص المحكمة التأديبية بمجلسُ الدولة دون جهة القضاء العادي .

#### العكمية

بصد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السبد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ـــ على ما يين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ـــ تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٨٠٣ لسنة ١٩٧٦ عمال

كلى جنوب القاهرة على الشركة المطعون ضدها طالبة الحكم ببطلان تقسرير كفايتها عن سنة ١٩٧٥ ، وأحقيتها لنصف العلاوة الدورية ، ورد ما استقطع من أجرها كجزاءات تأديبية وقالت بياناً لدعواها أن المطعون ضدها أوقعت عليها في سنة ١٩٧٥ ثلاث جـزاءات بالخصم من المـرتب : أولها للتلاعب وتعطيل الإنتاج ، وثانها لتشهرها برئيس المصنع والإساءة لسمعته ، وثالثُها انقدعها شكوى كيدية ضد رئيس الإنتاج ، وإذ كانت هذه الجزاءات على غر وجه حتى ، وكانت سبباً في تقدير كفابتها عن هذه السنة بدرجة متوسط ، بما أدى إلى حرمانها من نصف العلاوة الدورية . فقد أقامت الدعوى بالطلبات أنفة البيان . ندبت المحكمة خبراً . وبعد أن قدم تقريره قضت ببطلان تقرير كفايتها عن سنة ١٩٧٥ واستحقاقها لصرف نصف العلاوة الدورية وما استقطع من جزاءات عن السنة المذكورة . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم أمام عكمة استثناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٠لسنة ٩٦ق ، وبتاريخ ١٩٨١/١١/٢٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وُ رفض الدعوى . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقُدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . وبعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقم على ثلاثة أسباب تنمى الطاعنة بالسبين الأول والثالث منها على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والقصور فى التسبيب وفي بيان ذلك تقول أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأنها تظلمت بشاريخ سنة ١٩٧٥/١٠/٢ من الجزاءات التي وقعت عليها من المطعون ضدها في سنة ١٩٧٥ . وقد ثبت من تقرير الحير المقدم فى الدعوى عدم صحة الادعاءات التي استندت إليها في مجازاتها وإذ أقام الحكم المطعون فيه مع ذلك قضاءه على أنها لم تنظم من الجزاءات المشار إليها ، ورتب على ذلك انتفاء خطأ المطعون ضدها وعدم تعسفها فى تقدير كمايتها عن سنة ١٩٧٥ ، ودون أن يورد أسباباً سائفة الإطواح ما تضمنه تقرير الحبر أو يبين الأساس القانوني لقرار لمجنة شون العاملين بالشركة بإنقاص نصف درجة فى تقرير الكفاية المجاس بها

عن كل يوم جوزيت مخصم أجره ، آفإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق وشابه القصور في التسبيب :

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان مفاد الممادة ١٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ـــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ أن لجنة شئون العاملين هي الجهة صاحبة الحتى فى تقدير كفاية العاملين الخاضعين لنظام التقارير الدورية وإن ما يسبق قرارها في هذا الشأن من اجراءات تتعلق برأى الرئيس المباشر أو مدير الإدارة المختصة هي مجرد اقرر احات تعرض على اللجنة التي لهـا أن تأخذ بها أو تعدلهـا دون أن تكون ملزمة في ذلك بتسبيب قرارها ، وكانت المـادة ٩٩ من ذات النظام . بعد أن خولت رئيس مجلس إدارة الشركة أو من يفوضه ، سلطة توقيع جزاء الخصم من المرتب على شاغلى وظائف المستويين الثالث والثاني ــ قــد نصت على أن يكون التظلم من هذا الجزاء إلى رئيس تجلس الإدارة أو جهة التظلم الى محددها قراره بالتفويض بتوقيع الجزاء ، لما كان ذلك ، وكال بين من أسباب الحكم المطعون فيه أنه أحاط بالطلب الذي تقول الطاعنة أنها تَقْلَمْتِ بِهُ بِتَارِيخٍ ١٩٧٥/١٠/٢٨ لرفع الجزاءات الَّي وقعت عليها في سنة ١٩٧٥ ، وأنه أطرحه ولم يعول عليه لخلوه من البيانات الدالة على كيفية إرساله ، ولعدم تقديمه إلى الجهة المنوط بها نظر التظلم من جزاء الحصم من المرتب وفقاً لما توجبه المادة ٤٩ من نظام العاملين المشار إليه ، ورتب على . ذلك انتفاء الخطأ أو التعسف في جانب لجنة شئون العاملين لدى المطعون ضدها حين أخذت في اعتبارها الجزاءات سالفة الذكر وهي بصدد تقدير كفاية لطاعنة عن هذه السنة وتخفيضها درجة السلوك ، وهي تقريرات سائغة ولهــا أصلها الثابت بالأوراق ومن شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التي انتهى إلمها وهي , فض دعوى الطاعنة ، فإن النعي عليه سذين السبين لا يعدو في حقيقته أن كون جدلاً في تقديوالدليل مما تستقل به عكمة الموضوع ، ومن ثم غيرمقبول.

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى مطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم ذهب إلى أن الجزاءات التأديبية

الى وقعت عليا صارت بهائية بعدم التظلم منها بالطريق الذى رسمته المادة وي من أنه – وبافتراض عدم تظلمها من هذه الجزاءات – فإن القضاء العادى مختص بمراقبة مدى مشروعيما لأن المشرع لم ينص صراحة في هذه المادة على حرمانه من هذا الاختصاص وبالتالى كان يتعين على الحكم أن يستظهر الأساس القانوني للقرارات الصادرة بمجازاتها ما دام أنها لم تؤسس على لائحة المخالفات والجزاءات الى وضعها المطعون ضدها بالتطبيق لنص المادة ٥٠ من القانون المشار إليه وطالما جاءت باطلة لصدورها بناء على تحقيقات بوشرت بعد انقضاء المواعيد المنصوص عليا في المهادة ٦٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وهو ما يعيب الحكم بالحطافي قد تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه لمنا كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يصدر و قانون مجاس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والنص في البسد الثالث عشر من المبادة العاشرة منه على اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غبرها بالفصل في الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العمام في الحدود المقررة قانوناً ، والنص في المبادة الخامسة عشر منه على الختصاص المحاكم التأديبية وهي أحد فروع مجلس الدولة بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المـالية والإدارية التي تقع من العاملين بالمؤسسات العامة وما يتبعهــا من وحدات . وعلى اختصاصها بنظر الطعون المنصوص علمها فى البند الثالث عشر من المادة العاشرة المشار إليه . تكون ولاية المحكمة التأديبية قد تشاولت بجانب الدعوى التأديبية المبتدأة العلمون في الجزاءات التأديبية الموقعة على هؤلاء ألعاملين في الحدود المقررة طبقاً للقانون رقم ١٩ أسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظني المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة في ١٩٧٢/١٠/٥ ، وهو مؤداه أن منازعة الطاعنة في مشروعية الجزاءات التي وقعت علمها في سنة ١٩٧٥ أو القول ببطلانها تكون من اختصاص المحكمة التأديبية بمجلس

الدولة دون جهة القضاء العادى : لما كان ذلك : وكان الثابت في الدعوى أن الطاعنة لم تتظلم من هذه الجزاءات أمام الجهة المختصة طبقاً لنص المدادة 29 من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم 71 لسنة 1971 وعلى نحو ما سلف بيانه في الرد على السبين الأول والثالث : ولم تطعن فيا أمام المحكمة التأديبية بمجلس الدولة ، فإن الحكم المطمون فيه إذ انهي إلى نئي التعسف عن قرار لجنة شئون العاملين بالشركة المطمون ضدها حين عولت على هسذه الجزاءات عند تقدير كفايتها : لا يكون قد أشطأ في تطبيق القانون ، ويكون انسى عليه سبذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

### جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المنتشار / سسميد مستقر نائب رئيس المتكمة وعفسوية السسادة المتشارين/ الحسنى الكتاني ، عبد النبي خمخم ، محمد عبد البر حسن وخلف فتم الياب .

# (222)

الطعن رفم ٥١ لسنة ٥١ القضائية :

(١) ايجار « ايجار الأماكن : التأجير المفروش » « الامتداد القانوني » •

الامتداد الخانوتي لعقد ايجار المسكن المعروش اذا توافرت شروط الحادة 21 من القصانون 21 لسنة ١٩٧٧ - مقتضاه • جعل أجرته الاتفاقية أجرة قانونية في فترة الامتداد •

(٣) ايجاد « ايجاد الأماكن : التأجير المفروش » « الامتسداد القانسوني ، • ضرائب • نظام عام •

الاحكام الخاصة بالامتداد القانوني لعند ايجار الوحدات السكنية المفروشة وجعل أجرتها الاتفاقية أجرة قانونية - م 21 ق 21 / 1977 - تعلقها بالنظام العام - مؤداه - عدم جواز زيادة أجرتها تيما لزيادة أهباء المؤجر ولو باشاقة الشمريية الممروضة بالقانون 21 لسنة 1978 -

1 – النص فى المادة 51 من القانون رقم 50 لسنة ١٩٧٧ على أنه و عن المستأجر الذى يسكن فى عين استأجرها مفروشة من مالكها لمدة خمس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل سهذا القانون البقاء فى العين ولو انتهت الممدة المتفق عليها بالشروط المنصوص عليها فى المقد ... ، يدل على أن المشرع رأى حلا لمشكلة الإسكان أن يتدخل بنص آمر يفرض بمقتضاه الامتداد القانوفى لعقود إيجار الأماكن المفروشة إذا توافرت فيها الشروط التى يتطلبها النص ، وحفاظاً على التوازن بين مصلحة المؤجر ومصلحة المستأجر فى هذه الحالات قابل الامتداد الذى فرضه لمصاحة المستأجر بأن جعل الأجرة الاتفاقية المسكن المفروش أجرة قانونية بالنسبة له لمطرفى العقد فى فترة امتداده .

 ٢ – بعد أن أوضح المشرع فى المادة الثالثة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية فئات الضريبة على الوحدات السكنية المفروضة وحالات فرضها نص على أن « فلك كله مع علم الإخلال بالأحكام المنصوص والمنطقة والمنطقة المسلاقة والمنطقة والمنطقة والمنطقة والمنطقة والمنطقة والمنطقة والمنطقة والمنطقة والمنطقة والمنطقة والمنطقة والمنطقة والمنطقة والمنطقة المنطقة # المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ويعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق العلمن – تتحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون ضده الدعوى رقم ٢٤٠٠ لسنة ١٩٧٩ أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية بطلب الحسكم بإلزام المطعون ضده بأن يدفع له ١٤٠٨ جنباً . وقال بياناً لدعواه أن المطعون ضده يستأجر منه شقة مفروشة بأجرة شهرية قدرها سبعة جنبات وقد إنهى عقد إيجارها بباية شهر أكتوبر ١٩٧٥ إلا أنه ظل واضعاً يده عليها بلا سند ودون أداء مقابل إنتفاعه بها عن الملدة من ١٩٧٦/١/١ حتى ١٩٧٩/٤/٣٠ بواقع سبعة جنبات شهرياً حتى بالملاق من ١٩٧٩/٤/٣٠ بواقع سبعة جنبات شهرياً حتى المدة المطالب بها بإعتبار أنه تحمل خسة عشر جنباً شهرياً كضريبة عن العن المفروشة فضلا عن إرتفاع التكاليف . حكمت المحكمة بالزام المطعون ضده بأن يؤدى له مبلغ ٢٠٥ جنباً . استأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكمة إستثناف الإسكندرية بالإستثناف رقم ١٩٧٨ لسنة ٣٦ ق

بتاريخ ١٩٨٠/١١/١٦ قضت إلحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فها رفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأها .

وحيث إن الطاعن ينعى يسبب الطعن على الحكم المطمون فيه الحملاً في تطبيق القانون من وجهين الأول أن الحكم ذهب في قضائه إلى أن أجرة عين النزاع عددة بالقانون رقم 21 لسنة ١٩٧٧ وأن في زيادتها بإصافة الضربية المقررة بالفقرة الرابعة من المادة ٣٦ من القانون رقم 12 لسنة ١٩٣٩ المضافة بالمادة الثالثة من قانون المدالة الضربيبية ما يشكل عالفة للنظام المسام في حين أن أجرة الأماكن الحالية هي وحدها الحاضعة لأحكام قوانين الإبجار المتعلقة بالنظام العام أما أجرة الأماكن المفروشة فإنها تخضع لإنفاق المتعاقدين دون تدخل أو رقابة من المشرع مما لا يسوخ معه القول بعدم جواز زيادتها:

وحيث إن هذا النعى مردود عاجرى عليه قضاء النقض من أن النص فى المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه ديخى للمستأجر الذي يسكن فى عن إستأجر ها مفروشة من مالكها لمدة خس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل مبذا القانون البقاء فى العين ولو إنهت المدة المتفى عليها وذلك بالشروط المنصوص عليها فى العقد .... عدل على أن المشرع وأى حلا لمشكلة الإسكان أن يتدخل ينص آمر يفرض عقتضاه الامتداد القانوني لعقود إيجار الأماكن المفروشة إذا توافرت فيها الشروط التي يتطلبها النص ، وحفاظا الأمتداد الذي قرضه لمصلحة المروط التي يتطلبها النص ، وحفاظا الامتداد الذي قرضه لمصلحة المسأجر بأن جعل الأجرة الاتفاقية المسكن المفروش أجرة قانونية له بالنسبة لطرق العقد في قبرة إمتداده وإذا الزم المخروش أجرة قانونية له بالنسبة لطرق العقد في قبرة إمتداده وإذا الزم على أن المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أنه لا خلاف بين الطرفين على أن المطعون ضده يستأجر العين مفروشة لأكثر من عشر سنوات سابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فإنه يكون من حقمه الاستفادة من على المعاوض علمها في

العقد وبالأجرة المحددة فيه . فإن النعى عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس:

وحيث إن حاصل النمى بالوجه الثانى أن الحكم المطعون فيه لم يعتبر قانون العدالة الفسريبية رقم 3 لم سنة ١٩٧٨ ظرفاً طارئاً في حين أن هذا القانون عا فرضه من ضريبة جديدة على تأجير الأماكن المفروشة بعد حادثاً طارئاً لم يكن فى الوسع توقعه وترتب على صدوره صبرورة تنفيذ الإلتزام المتعاقدى مرهقا مما يتعين معه رد الإلتزام المرهق إلى الحد المعقول اعمالا لنص المادة ٧١٤٤٧ من القسانون المدنى .

وحيث إن هذا النمي مردود عليه بأن المشرع بعد أن أوضع في المادة الثالثة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية فئات الفرية على الوحدات السكنية المفروشة وحالات فرضها نص على أن وذلك كله مع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجرء فدل بذلك على أن المشرع لم يشأ المساس بالأحكام المنصوص عليها في المادة ٤٦ من هذا القانون في خصوص الإعبار المفروش وما قابله من القانون في خصوص الإعبار المفروش وما قابله من المقانون في خد يجوز زيادة هذه الأجرة تبعاً لزيادة أعباء المؤجر حتى ولو بإضافة ثم فلا يجوز زيادة هذه الأجرة تبعاً لزيادة أعباء المؤجر حتى ولو بإضافة الضريبة المفروضة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه — لما كان ذلك اعتبر قانون العدالة الفريبية من الحوادث الطارثة أم لا فإنه لا عس أحكام القانون المعلقة بين المائك والمستأجر رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فإنه لا عس أحكام قد أصاب محميح القانون ويضحي النمي عليه على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

بریاسة السید المستشار / ولیم رزق بدوی تاثب رئیس المحکمة وعضبویة السـادة المستشارین / محمد لطفی السید تاثب رئیس الحجکمة ، أحمد زکی فرایه ، طه الشریف و شکری عبد العظیم ه

# (377)

الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٥٧ القضائية :

اختصاص « اختصاص ولائي » • قضاء « مخاصمة القضساة » • دعــــوي (( دعوى الخاصمة )) •

الإحكام السادرة من مجلس الدولة في حدود اختصاصه المترر تأتونا • المدام ولايسـة المحاكم السادية في التعقيب عليها أو اجطالها أو التعريض عنها • مؤداه • لا ولاية لها في المصل في دعاوى المفاصمة التي تقام شد أعضاه مجلس الدولة • صلة ذلك •

من المقرر على ما جاء بنص المادة ١٧٧ من الستور أن و مجلس الدولة هيئة مستقلة و محتص بالفصل في المنازعات الإدارية وفي الدعاوى التأديبية ، وعدد القسانون إختصاصاته الأخرى ، وهو ما مؤداه ما يصدره من أحكام في حلود إختصاصه المقرر قانوناً يكون عملى عن ولاية القضاء العادى وهو ما تنعدم معه ولاية المحاكم العادية في التعقيب على هذه الأحسكام أو إيطالها أو التعويض عها لما كان ذلك وكانت دعوى الخاصمة هي في حقيقها دعوى مسؤلية وجزاؤها التعويض ومن آثارها في القانون بطلان تصرف المخاصم فيها ومن ثم فإن الاختصاص بنظرها لا يكون لجهة القضاء العادى مي كان المخاصم فيها أحد أعضاء مجلس الدولة ، ولا يغير من ذلك ما ورد في المادة قانون المرافعات على ما لم ير د به نص في قانون مجلس الدولة لأن ذلك لا محمل معيي تحويل الحاكم العادية ولاية الفصل في دعاوى المخاصمة التي تقام ضد أعضاء عبلس الدولة بإعتبار أن قانون المرافعات قد نظم إجراءات هذه الدعوى معي تحويل الحاكم العادية ولاية الفصل في دعاوى المخاصمة التي تقام ضد أعضاء عبلس الدولة بإعتبار أن قانون المرافعات قد نظم إجراءات هذه الدعوى وأحكامها بالنسبة لرجال القضاء العادى في الوقت الذي خلافية قانون عبلس وأعضاء المادي في الوقت الذي خلافية قانون عبلس المنات على ما أخراد المادي في الوقت الذي خلافية قانون عبلس الدولة بإعتبار أن قانون المرافعات قد نظم إجراءات هذه قانون عبلس الدولة بإعتبار أن قانون المرافعات قد نظم إجراءات هذه قانون عبلس الدولة بإعتبار أن قانون المرافعات قد نظم إحراءات هذه قانون عبلس الدولة المادي في الوقت الذي خلافية قانون عبلس المولود في الوقت الذي خلافية قانون عمل في قانون المرافعات قد الوقت الذي خلافية قانون علي المحالة المولود في الوقت الذي خلافية قانون علي المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة الم

الدولة من ذلك إذ أن الهدف من تلك المادة هو مجرد تحديد القواعد الإجرائية الى تطبقها محاكم مجلس الدولة وهى بصدد الدعاوى المطروحة عليها فيا لم يرد به نص خاص فى قانون مجلس الدولة وفى حدود ما يتسق وأصول القضاء الإدارى وطبيعة الدعوى أمامه ، وذلك حتى يصدر فى هدا الشأن قانون بالإجراءات الحاصة التى تتبع أمام محاكم مجلس الدولة .

#### الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع ـ على ما يبين من الاطلاع على سائر الأوراق ـ تنحصل فى أن المدعى خاصم المدعى عليهم الخمسة الأول (أعضاء الدائرة الرابعة بالمحكمة الإدارية العليا) بتقرير أودع قلم كتاب هذه المحكمة في ١٩٨٢/٦/٢٠ بطلب الحسكم ــ بعد الفصل فى جوأز قبول المخاصمة وإحالة موضوعها إلى دوائر هذه المحكمة مجتمعه – بإلزامهم متضامنين والمدعى عليهما السادس والسابع (السيد المستشار رئيس مجلس الدولة بصفته والسيد المستشار وزير العدل بصفته) بأن يدفعوا له مبلغ ثلاثين ألفجنيه ، وبطلان الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا بتاريخ ٣٠/١٩٧٩ في الطعنين رقمي ١٩٨٨ ، ٧١٦ سنة ٢٠ ق وما يترتب على ذلك من آثار ، وقال بيساناً للملك أنه كان قد أقام أمام المحكمة التأديبية المختصة الدعاوى أرقام ٢٣٧ ، ٢٧٦ ، ٢٩٦ سنة ٧ ق . يطلب الحكم بإلغاء القرارات الصادرة ضده من السيدر ثيس مجلس إدارة الشركة المصرية لتجارة الكياويات والمتضمنة توقيع جزاءات الحصم وتخفيض الوظيفة التى يشغلها إلى القثة الرابعة وخفض مرتبه إلى أول مربوط المستوى الأول ، فضلا عن ندبه للعمل بالإدارة القانونية بالشركة المصرية للطباعة والنشر ، وهي القرارات أرقام ٢٩ ، ٧٥ ، ١٣٤ ، ١٧٤ ، ١٧٧ سنة ١٩٧٣ بالإستناد إلى الأسباب التي ساقها في هذا الحصوص في الدعاوي

آنفة الذكر . وبعد أن أمرت المحكمة بضم الدعاوى الثلاث آنفة الذكر قضت في ١٩٧٣/١١/١٩ بعدم إختصاصها بنظر الطعن في قرار ندب المدعى وبعدم قبول الطعن في القرار رقم ٢٩سنة ١٩٧٣ وبإلغاء القرارات أرقام ٥٧ ، ١٣٤ ، ١٧٤ ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات ، طعن الطاعن فى هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا بالطعن رقم ٦٨٨ مسنة ٢٠ ق كما طعنت عليه الشركة رَ المصرية لتجارة الكياويات بالطعن رقم ٦١٧ سنة ٢٠ ق ، وعرض الطعنان على الدائرة الرابعة بالمحكمة المشار إليها والتي كانت مشكلة من المدعى عليهم الحمسة الأول وبعد أن أمرت هذه المحكمة بضم الطعنين حكمت بتساريخ ١٩٧٩/٦/٢٠ بإلغاء القرار ١٧٤ سنة ١٩٧٣ وبرفض دعاوى المدعى المتعلقة بطلب الغاء القرارات سالفة الذكر . ولمساكان المدعى علمهم قد تردوا فى أخطاء مهنية جسيمة عند إصدارهم هذا الحكم وخالفوا القانون وأخطأوا فى تطبيقه واخلو بحق الدفاع كما شابه القساد فى الاسستدلال والقصور في التسبيب ، وقد تُسبِرُا يخطُّهم هذا في الحاق الضرر به ومن ثم فقد أقام الدعوى بطلباته سالفة البيان ، وإذ نظرت الدعوى في غرفة مشورة دفع المدعى عليهما الأول والحامس بعدم إختصاص هذه المحكمة بنظر دعوى الخاصمة ، كما قدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى بذلك .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم إختصاص هذه المحكمة ولائياً بنظر الدعوى أن مؤدى مبدأ إستقلال مجلس الدولة ، أن ما يصدره من أحسكام في حدود إختصاصه المقرر له قانوناً يتعن أنه يكون بمناًى عن ولاية القضاء العادى ، الذي لا يجوز إبطال أحكامه أو التعويض عنها ، وأن القضاء بغير ذلك فيه إهدار للمبدأ سالف الذكر عا مخالف القانون والدستور .

وحيث إن هذا الذفع سديد ، ذلك أن المقرر على ما جاء بنص المادة ١٧٧ من الدستور أن «بجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل فى المنازحات الإدارية وفى الدعاوى التأديبية ، وبحدد القانون إختصاصاته الأخرى » : وهو ما مؤداه أن ما يصدره من أحكام فى حدود إختصاصه المقرر قانوناً يكون عناى عن ولاية القضاء المادى وهو ما تتمدم معه ولاية المحاكم

الهادية فى التعقيب على هذه الأحكام أو إيطالها أو التعويض عنها كلما كان ذلك وكانت دعوى المخاصمة هى فى حقيقتها دعوى مسئولية وجزاؤها التعويض ومن أثارها فى القانون بطلان تصرف المخاصم فيها ومن ثم فإن الاختصاص بنظرها لا يكون لجهة القضاء العادى مى كان المخاصم فيها أحد أعضاء مجلس الدولة ، ولا يغير من ذلك ما ورد فى المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ من وجوب تطبيق أحكام قانون المرافعات على ما لم يرد به نص فى قانون مجلس الدولة لأن ذلك لا محمل معنى تخويل الحاكم العادية أن قانون المرافعات قد نظم إجراءات هذه الدعوى وأحسكامها بالنسبة لرجال القضاء الهادى فى الوقت الذى خلا فيه قانون مجلس الدولة من ذلك لرجال القضاء المهادى فى الوقت الذى خلا فيه قانون مجلس الدولة المي تعلى عاكم مجلس الدولة وهى بصدد الدعاوى المطروحة عليها فيا لم يرد به نص عاكم مجلس الدولة وهى بصدد الدعاوى المطروحة عليها فيا لم يرد به نص خاص فى قانون مجلس الدولة وفى حدود ما يتسق وأصول القضاء الإدارى وطبيعة الدعوى أمامه ، وذلك حتى يصدر فى هذا الشأن قانون بالإجراءات وطبيعة الدعوى أمامه ، وذلك حتى يصدر فى هذا الشأن قانون بالإجراءات الماصة الى تمام عاكم مجلس الدولة .

ولما تقيدًم يتعن القضاء بعدم اختصاص جهة القضاء العادى بنظر الدعوى وبإحالتها إلى مجلس الدولة للإختصاص بنظرها . وأبقت القصل فى المصروفات حتى يصدر فى الدعوى حكم منه للخصومة .

## جاسة ۹ من دیسمبر سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار / سبيد عبد الباتى نائب رئيس المحكمة وعضوية السسادة المستشارين / محمد عبد الحميد سند نائب رئيس المحكمة ، محمد جدال الدين شاقائي ، صلاح محمود عريس و محمد وشاد مهروفي ه

## (TYO)

الطُعن رقم ١٦٧٧ لسنة ٥٣ القضائية :

(۱) تعویض ۰ دعوی « رفع الدعوی » ۰

عدم جوافز التجاه ذرى الشاق الى المحكمة مياشرة المعطالية بالتصويف عن اقامة منشأت قطاع الكهرباء على عقاراتهم ، مناطه ، النزام جهة الادارة بالاجراءات التى أوجب القانون ٦٣ لسنة ١٩٧٤ عليها الباعيا في عدًا الشان ، اغفالها ذلك ، اثره ،

 (٧) حكم « تسبيب الحكم : التقريرات الخاطئة » • نقض « سلطة محكمة النقض » • بطلان •

اشتمال الحكم على اشطاء قاتولية • انتهاؤة سليما في نتيجته • لا يطلان • مؤدى ذلك • لمكمة النقض تصحيح أسبابه دون أن تنقضه •

ا - لأن كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن منشآت قطاع الكهرباء قد نص فى المواد ٧ ، ١ ، ١١ ، ١٦ ، ١٩٠ بنه على إستحقاق الملاك وأصحاب الحقوق تعويضاً عما يصيبهم من أضرار نتيجة إقامة منشآت قطاع الكهرباء على عقاراتهم وخول اللجنة المنصوص عليها فيه تقدير هذا التعويض وإخطارهم بقرارها فى هذا الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول وأجاز لذوى الشأن الطمن فى القرار الصادر بعدم إستحقاق تعويض أو فى مقداره أمام الشأن الطمن فى القرار الصادر بعدم المتحقاق تعويض أو فى مقداره أمام بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، وكان يين من هذه النصوص بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، وكان يين من هذه النصوص الله بحوز لصاحب الشأن الإلتجاء مباشرة إلى المحكمة بطلب التعويض المستحق عن إقامة هذه المنشآت إلا أن مناط ذلك أن تكون الجهة الإدارية قد الترمت بالإجراءات التي أوجب علمها القانون إتباعها في هذا الشأن فإذا

لم تلزم هذه الإجراءات الى حددها القانون كان لصاحب الشأن أن بلجأ إلى المحكمة المختصة للمطالبة بالتعويض المستحق .

٢ – المقرر فى قضاء هذه المحكمة إنه إذا كان الحكم سليا فى نتيجته التى إنهى إليها فإنه لا يبطله ما يكون قد إشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية إذ لحكمة النقض أن تصحح هذه الأسباب بغر أن تنقضه ?

### الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية ،

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطمن - تتحصل في أن المطعون عليهما أقاما الدعوى التي آل قيدها إلى رقم ٩٨٥ سنة ١٩٨٠ مدنى الفيوم الابتدائية ضد الهيئة الطاعنة وطلباً الحكم المؤزامها بأن تؤدى لهما مبلغ ١٩٠٠ ج قيمة ما أصابهما من أضرار من جراء عدم إنتفاعهما بالأرض المملوكة لهما والمبينة بالأوراق نتيجة أقامة الطاعنة عليا محولات كهربائية وأعمدة كهرباء ، ويتاريخ ١٩٨١/٦/٣٠ حكت المحكمة بعد أن قدم الحبير الذي ندبته تقريره - بالزام الطاعنة بأن تؤدى للمطعون عليهما مبلغ ١٩٣٠ ج . استأنفت الطاعنة هــذا الحكم لدى محكة وبتاريخ ١٩٨٧/٤/٥ حكت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض في معرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جــديا بالنظر وحددت جلسة لنظره وفها الذرمت النيابة رأبها :

وحيث إن الطمن أقم على سبب واحد تنمى به الطاعنه على الحسكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه أطرح ما تمسكت به أمام محكمة الموضوع من عدم قبول الدعوى لرضهسا بغير الطريق الذى رسمه القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٧٤ إذ أقام المطعون عليهما دعواهما بطلب اقتضاء التعويض بداءة دون أن ينتظرا قرار لجنة الفصل فى التعويضات المنصوص عليها فى هذا القانون بشأنه .

وحيث إن هذا النعي مردود . ذلك أن القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٧٤ بشأن منشآت قطاع الكهرباء إذ نص في المواد ٧ ، ٨ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ منه على إستحقاق الملاك وأصحاب الحقوق تعويضاً عما يصيبهم من أضرار نتيجة إقامة منشآت قطاع الكهرباء على عقاراتهم وخول اللجنة المنصوص عليها فيه تقدير هذا النعويض وإخطارهم بقرار في هذا الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول وأجاز للموى الشأن الطعن فى القرار الصادر بعدم إستحقاق تعويض أو في مقداره أمام المحكمة المدنية المختصة وذلك خلال ثلاثين يومأ من تاريخ إعلانهم بالقرار بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول . وكان يبن من هذه النصوص أنه وأن كان لا بجوز لصاحب الشأن الإلتجاء مباشرة إلى المحكمة بطلب التعويض المستحق عن إقامة ضده المنشآت إلا أن مناط ذلك أن تكون الجهة الإدارية قد الترمت بالإجراءات التي أوجب عليها القانون إتباعها في هذا الشأن فإذا لم تلتزم هذه المرجراءات التي حددها القانون كان لصاحب الشأن أن يلجأ إلى المحكمة المختصة للمطالبة بالتعويض المستحق لما كان ذلك وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان الحكم سلما في نتيجته التي إنهت إلها فإنه لا يطله ما يكون قد إشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذه الأسباب بغير أن تنقضه . وكان الواقع في الدعوى أن الجهة الطاعنه لم تلتزم بالإجراءات المنصوص عليها قى هذا القانون قبل إقامة المطعون عليه لدعواه بطلب التعويض عن إقامتها تلك المنشآت على عقاره إذ خلت الأوراق مما يفيد إخطاره مخصوص عدم أحقيته فى إقتضاء تعويض عنها بخطاب مسجل موصى بعلم وصول فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى صحيحاً فى قضائه إلى رفض الدفع المبدى من الطاعنة بعدم قبول الدعوى يكون قد صادف صحيح القانون ويضحى النمى عليه فيا ساقه من أسباب فى هذا الصدد _ أياكان وجه الرأى فيه ـ غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

### جلسة ۹ من ديسمبر سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار / محمد محمود راسم نائب وئيس المحكمة وعضــوية السادة المستشارين / حسين على حسين نائب وئيس المحكمة ، حمدى محمد على ، مخمــد يكر غالى ، و عـــرت عمران •

## (277)

الطَّعن رقم ٧٦٩ لسنة ٥٠ القضائية :

(۱) عقد « اركان العقد » « عيوب الرضا » « الفلط » • ايجار « ايجـــــار الاماكن » « تحديد الاجرة » •

طلب المؤجر ابطال المقد فيما تضميه من تحديد للاجرة بأقل من القرر قانونا نبيجة غلط في القانون • شرطه • ثيرت اشسترافي المستأجر معه في صلما الفلط أو علمه به أو كان من السهل عليه أن يتبينه • عليه عب، اثبات ذلك بكافة طرق الاثبات • اكتفاء الحكم بثبوت وقوع المؤجر في الفلط دون التحقق من اتصال المستأجر به • شطة •

١ — إدعاء المؤجر بوقوعه فى غلط فى القانون عند تحديد الأجرة بأقل من الأجرة القانونية عا يترتب عليه بطلان العقد بشأنها بطلاناً نسبياً يستلزم وعلى ما نصت عليه المادتان ١٢٠، ١٢٠ من القانون المدنى أن يثبت إشتر اك المتعاقد الآخر معه فى هذا الغلط أو كان يعلم به أو كان من السهل عليه أن يتبيته ويقع على المؤجر عبء إثبات وقوعه فى الفلط وإتصال المتعاقد الآخر بنبيته ويقع على المؤجر عبء إثبات وقوعه فى الفلط وإتصال المتعاقد الآخر أمام محكمة الموضوع قد قام على نفس وقوع الغلط المدعى به لخلو العقد من أمام محكمة الموضوع قد قام على نفس وقوع الغلط المدعى به لخلو العقد من بيان القوانين المتطبقة عليه إلا أن الحكم المطعون فيه الذى أيد الحكم الابتدائى لاسبابه بعد أن أثبت وقوع المؤجر فى غلط فى القانون عند تحديد الأجرة رتب على ذلك ابطال الاتفاق على القيمة الى حددها الطرفان للأجرة فى العقد دون أن يتحقق من إتصال الطاعنة والمستأجرة، بذا الغلط على أى وجه من الوجوه

مما مفاده أن الحسكم قد اكتنى بثبوت الغلط الفردى فى جانب المطعون ضده وأعمل أثره على العقد بإبطاله الأمر الذى يعيبه بالخطأ فى تطبيق الفانون .

### الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وساثر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن مررث المطعون ضدهمًا أقام على الطاعنة الدعوى رقم ٧٣٧٥ سنة ١٩٧١ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبًا الحكم بعدم إنطباق القانون رقم ٧ سنة ١٩٦٥ على الفيلا المؤجرة لحسا وإعتبار قيمتها الإبجارية سبلغ ۱۹٬۸۹۸ ج شهریاً والزامها بأن تؤدی له مبلغ ستین جنیها قیمة فروق الأجرة المستحقة حتى آخر يناير سنة ١٩٦٩ ، وقال شرحاً لدعواه أنها استأجرت عن النزاع من المالك السابق بعقد وورخ ١٩٦٧/٨١ بأجرة شهرية قدرها ١٥٫٨٨٥ ج وإذكان المؤجر قد وقع فى غلط فى القانون حيث قام بتحفيض القيمة الإبجارية للعبن ينسبة ٢٠٪ طبقاً للقانون ٧ سنة ١٩٦٥ رغم عدم إنطباقه فقد أقام الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧٢/٤/٣٠ قضت المحكمة بإعتبار الأجرة الشهرية للعن المؤجرة ١٩،٨٩٨ ج شامله الضرائب العقارية وبعدم إنطاق القانرن رقم V سنة ١٩٦٥ وبإلزام ألطاعنة بأن تؤدى لمورث المطعون ضدهما ميلغ ٣٩٩٨ ج إعتباراً من ١٩٦٧/١١/١ وحتى تاريخ الحكم في الدعوى . استأنفت الطاعنه هذا الحكم بالإستثناف رقم ٢٥٩٥ لسنة ٨٩ ق القاهرة ويتاريخ ١٩٧٤/٥/٣٠ حكمتُ الحكمة بإلغاء الحكم المستأنفوبرفض الدعوى . طعن مورث المطعون ضدهما في هذا الحكم بطريق النقض وقيد الطعن برقم ٨٤٦ لسنة ٤٤ ق ، وبتاريخ ١٩٧٨/١٢/١٣ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى عكمة إستثنافالقاهرة : وبتاريخ ١٩٨٠/١/٣١

حكمت المحكمة برفض الاستثناف وتأييد الحكم المستأنف. طعنت الظاعنه في هذا الحكم بطريق النقض وقلمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جسدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأيها.

وحيث إن ثما تنعاه الطاعنه على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول من سببى الطعن الحطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه على سند من أن المالك السابق قد وقع فى غلط جوهرى فى القانون إذ قام بتخفيض القيمة الإيجارية لعن النزاع بنسبة ٢٠٪ طبقاً للقانون ٧ سنة ١٩٦٥ رغم أنه لا ينطبق عليها . هذا فى حين أن المادة ١٩٠٠ من القانون المدفى تشرط لإبطال العقد فى هذه الحالة أن يكرن المتعاقد الآخر قد وقع فى الغلط أو كان على علم به أو كان من السهل عليه أن يتبينه وإذ لم يستظهر الحسكم إشتراك الطاعنة فى هذا الغلط وفقاً للقانون فإنه يكون معيناً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمى سديد ذلك أن إدعاء المؤجر بوقوعه فى غلط فى القانون عند تحديد الأجرة بأقل من الأجرة القانونية بما يترتب عليه بطلان المقد بشأنها بطلاناً نسبياً يستلزم وعلى ما نصت عليه المادتان ١٢٠ ، ١٢٧ من القانون المدنى أن يثبت إشتراك المتعاقد الآخر معه فى هذا الفلط أو كان يعلم به أو كان من السهل عليه أن يتبيته ، ويقع على المؤجر عبه إثبات وقوعه فى الغلط وإتصال المتعاقد الآخر بذلك بجميع طرق الإثبات القانونية للكاكان

ذلك وكان دفاع الطاعنة . «المستأجرة» أمام محكة المرضوع قد قام على نبى وقوع الغلط المدعى به لحلو العقد من بيان القرانين المنطبقة عليه إلا أن الحكم المطعر ن فيه الذى أيد الحكم الابتدائى لأسبابه بعد أن أثبت وقوع المؤجر في غلط فى القانون عند تحديد الأجرة ، رتب على ذلك إيطال الاتضاق على التيمة الى حددها الطرفان للأجرة فى العقد دون أن يتحقق من إتصال الطاعنة «المستأجرة» مهذا الغلط على أى وجه من الوجوه مما مفاده أن الحكم قد اكتنى بثيرت الغلط الفردى فى جانب المعلم ن ضده وأعمل أثره على العقد بإبطاله بثيرت الغلط الفردى فى جانب المعلم ن ضده وأعمل أثره على العقد بإبطاله

الأمر الذى يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجه لبحث السبب الثانى من سبهى الطعن .

وجيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ــ ولما تقدم وكانت الأوراق قد خلت مما يفيد أن الغلط في تحديد الأجرة قد إشترك فيه المتعاقدان أو أن الطاعنة «المستأجرة» هي التي تسببت فيه أو كانت تعلم بظروفه وملابساته أو كان في مقدورها أن تعلم به وإذا لم يقـــدم المطعرن ضدهما ما يساندهما في إثبات توافر كافة شروط الغلط المبطل للإتفاق على قيمة الأجرة ومن ثم فإن دعواهما تكون جدم ة بالرفض .

## جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / سسميد صحّر ناقب رئيس المحكمة وعفسسوية السسسادة المعتمارين/العسيني الكنائي ، عبد النبي عُمخم ، محمد عبد البر حسيّ وكمال مراد ،

# (TTV)

الطمن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٠ القضائية :

 (۱) ايحار « ايجار الاماكن : النشآت الآيله السقوط » ، عقد « الفسساخ المنسك » ث

خطر توانين الايجار من تنظيم حالة همينة · وجوب الرجوع الى أحكام المقانون المدتى · الحكم تهائيا بازالة المين المرجوة · هلاك قانونى فى حكم الهلاك المادى · أثره · انفساخ المقد · م ٩٩٩ مدلى ·

(٢) محكمة الموضوع (( مسائل الواقع )) (( سلطتها في تقدير الأدفة )) .

تحصيل فهم الواقع في الدعوى وبحث الأدلة والمستندات المقدمة فيها · من سلطة قاضي المرضوع - عدم التزامه بالرد استقلالا على كل ما يثيره المحصوم -

المنظم حالة ربي قضاء هذه المحكة - أنه إذا خلا قانرن إيجار الأماكن من تنظم حالة معينة ، تعين الرجرع فيها إلى أحكام القانرن المدنى ، وكان القانون رقم 29 لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظم العلاقة بين المؤجر والمستأجر الذي يجكم واقعة الدعرى قد خلا من تنظم خاص عن أثر حكم إذالة العين المؤجرة على عقد الإيجار الرارد عليها بما يتمين معه الرجوع في هذا الشأن إلى أحكام القانرن الملنى ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٢٥٩ من القانرن المدنى تنصى على أن وإذا هلكت العين المؤجرة أثناء الإيجار هلاكا كلياً انفسخ العقد من تلقاء نفسه ، وكان الهلاك القانوني للمين المؤجرة بصدور حكم بهائي بإذالها بأخذ حكم الهلاك المادي لما ، فينفسخ العقد من تلقاء نفسه المطول .

٢ - لقاضي المرضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وبحث

الأدلة والمستندات المقدمة فيها وترجيح ما تطمئن نفسه إلى ترجيحه ، وهو غير مازم بالرد على كل ما يقدمه الحصوم من مستندات وحسبه أن يبين الحقيقة التى إقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائفة تكنى لحمله ، ولا عليه أن يتتبع الحصوم في مختلف أقرالهم وحججهم وطلباتهم ، ويرد إستقلالا على كل قول أو حجه أو طلب أثاروه مادام أن في قيام الحقيقة التي إقتنع ما وأورد دليلها الرد الفسمي المسقط لتلك الأقرال والحجج والطلبات ؟

#### المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق 
تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضده الدعرى رقم ٢٣١٦ سنة ١٩٧٨ أمام محكمة طنطا الابتدائية ، بطلب الحسكم بتمكينه من الشقة المبينة بالصحيفة 
وإستمرار العلاقة الإنجارية بينهما بالمقد المؤرخ ١٩٦٥/١٩١٠ بشأنها . وقال 
بياناً لها أنه إستأجر من المعلمون ضده بمرجب العقد سالف الذكر ، الشقة 
الشرقية من الطابق الثانى بالعقار الممل ك له والذي صدر بشأنه قرار هندسي 
برميمه ترميا شاملا تعمل بمرجب الحكم المستثنافي رقم ١٩٧٧ سنة ٢٥ ق 
سنة ١٩٧١ مدنى كلي طنطا ، والمؤيد بالحكم الاستثنافي رقم ١٩٧٧ سنة ٢٥ ق 
طنطا ، إلى إزالة الدورين الأول والثاني وترميم الدور الأرضى ، وقد قام 
حكم الإزالة واكتنى برميم البقار ، ومن ثم أقام الدعوى بطلباته سالفة البيان - 
حكم الإزالة واكتنى برميم البقار ، ومن ثم أقام الدعوى بطلباته سالفة البيان - 
حكم الإزالة واكتنى برميم البقار ، ومن ثم أقام الدعوى بطلباته سالفة البيان - 
حكمة إستناف طنطا بالإستثناف رقم ٧١٥ سنة ٢٩ قضائية ، وبتساريخ 
أمام محكمة إستناف طنطا بالإستثناف رقم ٧١٥ سنة ٢٩ قضائية ، وبتساريخ

19.4/٣/19 قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأها :"

وحيث إن الطمن أقيم على تلاقة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول مها على الحكم المطعون فيه الحطأ فى الإسناد المؤدى إلى محافقة القانون ، وفى بيان ذلك يقول أن إخلاءه للشقة محل النزاع كان نفاذاً للحكم الهائى الصادر فى الاستثناف رقم ١٩٣٧ سنة ٢٥ قضائية طنطا بإزالة الدورين الأول والثانى من المقار — ومن ثم يكون من حقه طبقاً للمادة ٣٨ من القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩ أن يعو د إلى شقته بعد ترميمها بغير حاجة إلى موافقة المالك المطعون ضده _ لأن أن يعو د إلى شقته بعد ترميمها بغير حاجة إلى موافقة المالك المطعون ضده _ لأن المؤجرة . كما تحفوله — المادة ٣٩ من ذات القانون فى الحالات التم يتم فها هدم المقار طبقاً لأحكام الباب الثانى منه الحق فى شغل وحدة بالمقار بعسد إعادة بنائه ، إلا أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر وقضى برفض دعواه على سند من هلاك العين المؤجرة هلاكاً كلياً بصلور الحكم بإزالها وبإنفساخ عقد من القانون المدنى .

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك أنه لماكان من المقرو في قضاء هذه المحكمة أنه إذا خلا قانون إيجار الأماكن من تنظيم حالة معينة ، تعين الرجوع فيها أنه إذا خلا قانون إيجار الأماكن من تنظيم حالة معينة ، تعين الرجوع فيها إلى أحكام القانون الملدة بين المؤجر والمستأجر الذي يحكم واقعة الدعوى قد خلا من تنظيم خاص عن أثر حكم إذالة الدين المؤجرة على عقد الإيجار الوارد عليها بما يتعين معه الرجوع في هذا الشأن إلى أحكام القانون المدنى ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٦٩٥ من القانون المدنى تنص على أن إذا ملكت العين المؤجرة أثناء الإيجار هلاكاً كلياً انفسخ العقد من تلقاء نفسه هوكان الهلاك القانوني للمين المؤجرة بصدور حسكم مائي يإزالها بأخذ حكم هوكان الهلاك القانوني للمين المؤجرة بصدور حسكم مائي يإزالها بأخذ حكم هوكان الهلاك القانوني للمين المؤجرة بصدور حسكم مائي يإزالها بأخذ حكم

الهلاك المادى لها ، فيفسخ العقد من تلقاء نفسه لإستحالة التنفيذ الذي يرجع إلى إنعدام المحل ، وإذكان الثابت في الدعوى أن العن المؤجرة إلى الطاعن حكم مهائياً بإذ النها بالحكم الصادر في الاستثناف رقم ١٣٧٧ سنة ٢٥ قضائية طنطا الهن ، مما غزله الحق في العودة إلى شغلها وتمكينه مها ، وإعتبار عقد إيجارها العمن ، مما غزله الحق في العودة إلى شغلها وتمكينه مها ، وإعتبار عقد إيجارها الصادر إليه مستمراً ، وكان لا عمل في هذه الحالة للإستناد إلى أحكام المادتين الصادر إليه مستمراً ، وكان لا عمل في هذه الحالة للإستناد إلى أحكام المادتين مهما عن حالة العمن على الذوع سنة ١٩٥٩ لإختلاف الحالة التي عكمها كل مهما عن حالة العمن على الذوع سنة من المادة ١٩٥٩ من القانون المدنى لإنفساخ عقد الإنجار نتيجة المحلك العن المؤجرة هاذكاكاياً عوجب الحكم الهائي الصادر بإزائها ، فإنه يكون قد النزم صحيح القانون ويضحى النمى عليه بسبب الطعن في غير عهه .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون ، وعالفة الثابت بالأوراق والإخلال عق الدفاع وفى بيان ذلك يقول أن الثابت من تقريره الحير فى الدعوى المستعجلة رقم ١٩ سنة ١٩٧٩ طنطا أن المطعون ضده يقم بالشقة على الزاع بعد ترميمها مما يقطع بعدوله عن تنفيذ حكم الإزالة والاكتفاء بالترميم الذى أجراه وهى وقائع جديدة تخالف تلك التى قام عليا حكم الإزالة البائى ، ومن ثم تزول حجيته بزوال دواعيه ، وهو ما غرله إعادة شغل الشقة المؤجرة بعد ترميمها إذ أمسيح حكم الإزالة غير ذى موضوع بعد القيام بالترميات اللازمة ـ إلا أن الحكم المطعون فيه التفت عما جاء بتقرير الحبير وأخذ عجية الحكم الهائى الصادر بالإزالة ، ولم يحقق دفاعه المستمر من هذا التقرير .

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك أنه لماكان لقاضى المرضوع السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعرى وبحث الأدلة والمستندات المقدمة فها وترجيح ما تطمئن نفسه إلى ترجيحه ، وهو غير ملزم بالرد علىكل ما يقدمه الخصوم من مستندات وحسبه أن يبين الحقيقة التى إقتنع بها ، وأن يقيم قضاءه على أسباب سائفة نكنى لحمله ، ولا عليه أن يتتبع الحصوم فى مختلف أقرالهم وحججهم وطلباتهم ، ويرد إستقلالا على كل قول أو حجة أو طلب اثاروه مادام أن فى قيام الحقيقة التى إقتنع بها وأورد دليلها الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات . وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه يرفض دعوى الطاعن على أن الهين المؤجرة له قد هلكت هلاكاً كلياً بإزالتها بمقتضى الحسكم الهائى الصادر فى الاستثناف رقم ١٩٦٧ سنة ٢٥ ق بإزالتها ، وأن عقد الإيجار الصادر عها بتاريخ ١٩٦٤/٥/٣١ قد إنفسخ من تلقاء نفسه بالهلاك الكل للمدن قانرنا ، وكان إنفساخ العقد يترتب عليه ما يترتب على الفسخ من أثر بالنسبة لمودة المتعاقدين إلى الحالة التى كانا علمها قبل العين المؤجرة لأيلراتها إلى السقوط ، والذى حاز قوة الأمر المقضى فيه ، العين المعرز معه إعادة المحادلة بشائه ولو يأدلة أخرى جديدة ، وكان منا قدره الحكم لهائدي العلم الحكم له أصله الثابت فى الأوراق ويتفتى وصحيح القانون ويكنى لحمل قضائه الحكم له أصله الثابت فى الأوراق ويتفتى وصحيح القانون ويكنى لحمل قضائه فإن الطعن عليه بسبى الطعن يكون على غير أساس .

ولمسا تقدم يتمين رفض الطعن .

## جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / سسعيد صفر نائب رئيس المحكمة وعفسوية السسادة المعقمارين/ الحسيني الكتائي ، عبد النبي شبخم ، محمد عبد البر حسن رضاف نتج الباب .

## (TYN)

#### الطمن رقم ٣١٦ لسنة ٥١ القضائية :

#### (۱) إيجسار الاماكن: احتجسال اكثر من مسسكن » • اختصساص « الاختصاص النوعي » •

الحكم بانتهاء المقد كجزاء تكبيل توقعه المحكمة الجنائية على مخالفة حنر احتجاز اكسر من مسكن فى البلد الراحد • م ١١/٨ ، ٢٧ ت ١٩/٧/٤٠ • فير مائع لكل فى مصلحة مالكا للمقار أو طالب استثجار فيه من رفع دهواء أمام المحكمة المدنية بطلب يخلان التصرف واخسلاه المحسسالات •

#### (۲) محکمة الموضوع • دعوی (( تكييف النعوي )) •

محكمة المرضوع • التزامها باعظاء المدسوى وصفها المدق وتكييفها المفاوضي الصحيح • المبرة في تكييف المدعوي يحقيقة المطلوب فيها والسبب القانوني الملق ترتكز عليه •

#### (٣) محكمة الموضوع (( مسائل الواقع )) (( سلطتها في تقدير الادلة )) •

تحصيل فهم الواقع في الدحوى وتقدير الإدلة المندة فيها • من سلطة محكمة الموضوع • عدم التزامها بالرد استقلالا على كل ما يتيم الفحسوم •

#### (1) محكمة الموضوع « مسائل الإلبات : شهادة الشهود » •

تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها · معا يستقل به قاض الموضوع طالما لم يخرج بها عما يؤدى اليه مداولها ·

#### (0) ايجار (( ايجار الاماكن : احتجار اكثر من مسكن )) · محكمة الوضوع ·

تقدير المتصفى لاحتجاز آكثر من مسكن في البلد الواحد • من سلطة ححكمة الوضــوع متى الأمت قضاهما على اسباب صائفة •

# (١) معكمة الوضوع • دعوى ((الدفاع في الدعوى)) • حكم ((عيوب التدليل)) (( ما لا يعد قصيسور)) •

التفات الحكم بمن مستندات غير مؤثره في الدعوى وعدم وده عليها • لا فيب •

# (۱ ایجار (۱ ایجار الاماکن : احتجاز اکثر من مسکن )) (( التاجیر من الباطن )) (۱ التاجیر المفروش » •

تاجير المستأجر المسكن مغروشا للغير ولو يتصريح من المالك · لا يعد من قبيل المقتضى الذي يبيع له احتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد ·

#### (A) نقض « الصلحة في الطّعن » •

العكم بالخلاء المستأجرة لاحتجازها أكثر من مسكن • نعيها على العكم قضاءة تسليم العين للمؤجر دون طالبي الاستثجار رافعي الدعوى • غير منتج • علة ذلك •

#### (٩) تقض « السبب غير القبول » •

النعى على ما لم يتخلم الحكم دعامة لقضائه - غير منتج -

ا النص في المادتين ١ ، ٢٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يدل على أن المشرع وإن جعل من إنباء عقد المسكن أو المساكن المحتجزة بالمخالفة الحسكم الفقرة الأولى من المادة ٨ عقوبة تكيلية وجربية ترقع من المحكمة الجنائية على المخالف إلا أن ذلك لا ينفي أحقية كل ذي صاحب مصلحة — سراء الجنائية على المخالف إلا أن ذلك لا ينفي أحقية كل ذي صاحب مصلحة — سراء الجزاء المدنى وإقامة الدعوى ببطلان التصرف المخالف والإخلاء أمام الحكمة المدنية لأن في قيام الإيجار بالمخالفة لحكم المادتين ٨ ، ٧٦ سالفي الذكر ما بجعله مخالفاً النظام العام فيبطل إذا تو افر سبب الحظر عند التعاقد ، أما إذ كان تر افر هذا السبب في وقت لاحق فإنه يؤدي إلى إنفساخ العقد ، ويكون لكل ذي مصلحة أن يطلب إخلاء المستأجر المخالف الذي بطل عقده أو إنفسخ لكا يتعارض هذا مع ما أوردته المادة ٣١ من ذات القانون من حصر لأسباب من مسكن يترتب علها زوال العقد بمجرد وقرع المخالفة .

٢ – المقرر فى قضاء هذه المحكمة – أن على محكمة الموضرع إعطاء الدعرى وصفها الحق وتكييفها القانرنى السليم وأن العبرة فى تكييف اللبحوى هى عقيقة المطلوب فها والسبب القانونى الذى ترتكز عليه .

٣- المقرر في قضاء هذه المحكمة – أن لقاضي الموضوع السلطة الثامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وفي وزن وتقسدير الأدلة المقدمة فها والأخذ عا يقتنع به مها واطراح ما عداها ، وحسبه أن يقم قضاءه على أسباب سائغة تكنى لحمله ، دون أن يكرن ملزماً بتتبع حجج الحصوم وأقوالهم وطلباتهم أو الرد عليها إستقلالا مادام في قيام الحقيقة التي إقتنع بها الرد الضمي المسقط لما عداها :

٤ - تقسدير أقو ال الشهر د وإستخلاص الراقع منها هو مما يستقل به قاضى الموضوع دون معقب عليه فى تكوين عقيدته مما يدلى به شهود أحد الطرفين مادام لم يخرج بها عما يؤدى إليه مدلولها :

ه المقرر في قضاء هذه المحكة أنه إذا كانت الفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون رقم 23 لسنة ١٩٧٧ التي تحظر على الشخص مالكاً كان أو مستأجر أن محتفظ بأكثر من مسكن في البلد الواحد قد إستثنت من حكمها حالة وجود مقتضى المتعدد دون أن تضع المعايير الحددة له ، فإن أمر تقدير المقتضى لحجز أكثر من مسكن في البلد الراحد مخضع لمطلق سلطان قاضى الموضوع يستخلصه من ظروف الدعرى وملابساتها ولا رقابة عليه في ذلك طالما ركن في تقديراته إلى أسباب سائعة تؤدى إلى التسي إليه قضاؤه.

آ - لا يعيب الحسكم إغفاله لبعض مستندات الطاعنة أو عدم رده
 علمها مادام أنها غير مؤثره في الدعوى التي رأى في أوراقها ما يكسى لتكوين
 عقدته .

٧ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن تأجير المستأجر المسكن المؤجر مفروشاً ولو بتصريح من المالك لا يعد من قبيل المقتضى الذى عته المادة الثامنة من القانون رقم 24 لسنة ١٩٧٧ ذلك أن المستفاد منه أن المشرع منع المضاربه على الأماكن المعدة للسكنى فيا لا يتعارض مع المشروعات التجارية الى تتخذ من المبانى عنصراً من عناصرها كالفنادق - يمنعه إستنجارها لإعادة

تأجيرها مفروشة أو خالية ، فهر ممنوع من إحتجاز أكثر من مسكن بقصد المضاربة بالتأجير مفروشاً سواءكان ذلك بمرافقة المؤجر أو يغير مرافقته .

٨ ــ لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة ــ أنه إذا كان النبي قائماً على مصلحة نظرية محته فإنه لا يؤدى إلى نقض الحكم ، وكان الحكم قد قفي بإخلاء الطاعنة من شقى النزاع لمحافقها الحظر المنصرص عليه في المادة الثامنة من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ السالف بيانه بما يستوى معه لدى الطاعنه بعد ذلك القضاء بتسليمها إلى المؤجر المطعون ضده الثالث أو إلى المستأجرين لحما ــ المطعون ضدهما الأول والثانية فإن ما تثيره الطاعته بسبب النهي ــ لهمان وجه الرأى فيه ــ يكون غير منتج لأنه بفرض نقض الحكم من أجله فإن ذلك لا يحقق لهـــا سوى مصلحة نظرية محته .

٩ _ يشترط لقبول سبب الطعن أن يكون منتجاً وهو لا يكون كذلك إلا إذا أنصب على ما طعن عليه من قضاء الحكم وتناول دعامته الأساسية الى لا يقوم قضاء بدوسها ، وإذكان الحكم المطعون فيه فى معرض رفضه لطلب الطاعنة بإعادة الدعوى للمرافعة بعد حجزها للحكم فيها قد عرض لمستندا بالمقدمة تبريراً لهذا الطلب وناقش بعضها وأعرض عن البعض الآخر دون أن يخذ من ذلك دعامة لقضائه فى موضوع الدعوى فإن النمى عليه فى هذا الحصوص أياكان وجه الرأى فيه _ يكون غير منتج .

#### الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمداولة

حيث إن الطعن إستوفي أوضاعه الشكلية .

رحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٨ أمام محكمة جنوب الفاهرة الابتدائية على الطاعنة والمطعون ضده الثالث بطلب الحكم بإخلاء الطاعنه من الشقة رقم ١١٠٣ من العقار رقم ٢٩ شارع على بالقاهرة وتسليمها إليه خالية ، وأقامت المطعون ضدها الثانية الدعوى رقم ١١٨٣ أمام ذات المحكمة وعلى نفس الخصمين بطلب الحكم بإخلاء الطاعنه من الشقة رقم ١١٠٤ من العقار سالف الذكر وتسليمها إليها خاليه . وقالا بياناً للدعويين أن الطاعنة تحتجز هاتين الشقتين بزعم إقامتها فيهما بيما هي تقم في الشقة رقم ٦٤ بالعقار رقم ٦ بشارع لطف الله بالزمالك، وَمَن ثُم تَكُونَ مُحْجَزَةً لَأَكْبُر مَن مُسكنَ فَي البلدَ الواحد بغير مقتضي . ولما كان كل منهما قد استأجر الشقة المطالب بها من المالك المطعون ضده الثالث فقد أقاما دعويهما بالطلبات سالفة البيان . دفعت الطاعنه ببطلان صحيفتي الدعوين ، وبعدم قبولهما لرفعهما من غر ذي صفه ــ قضت المحكمة برفض الدفعين وبإحالة الدعويين إلى التحقيق . ثم حكمت فهما بإخلاء الطاعنه من شقتي النزاع وتسليمهما للمطعون ضده الثالث . إستأنفت الطاعنه هذا الحكم أمام محكمة إستثناف القاهرة برقم ١٣٥٥ لسنة ٩٧ قضائية ـــ وبتاريخ : ١٩٨٠/١٢/٢٥ قضت المحكمة بتأييد ألحكم المستأنف . طعنت الطاعنة نَى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مُذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبعة أسباب تنمى الطاعنة بالسبين الأول والثانى منها على الحسكم المطعون فيه مخالفة القانون والحطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك تقول أن مؤدى نص المادتين ١١/٨ ، ٧٦ من القانون وقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أن المشرع جعل من إنهاء عقد المسكن المخالف أن يكون الحسكم بإنهاء العقد لنص المادة ١/٨ جزاء جنائياً ، وقصد بللك أن يكون الحسكم بإنهاء العقد وما يتر تبعليه من إنعلاء المسكن من إختصاص المحكمة الجنائية وهو إختصاص نوعى يتعلق بالنظام العام كانت عناصره مطروحه على محكمة الموضوع مماكان يوجب عليها القضاء به من تلقاء نفسها ، وإذ قضى الحسكم المطعون فيه بوجب عليها القضاء به من تلقاء نفسها ، وإذ قضى الحسكم المطعون فيه بإخلائها من شقتى الذراع ، فإنه يكون قد فصل في مسألة نخرج عن الاختصاص

النوعى المحاكم المدنية ، كما أن الحكم لم يحقق أى العقدين أصابه البطلان نحالفته نص المادة ١/٨ المشار إليه وهل هو عقد الشقة التي قيل بإقامها فها أم عقدى شقى النزاع ولم يحرها بين أى من المسكنين تريد الاحتفاظ به قبل القضاء بالإخلاء رغم تمسكها مهذا الدفاع الجوهرى.

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة ٨ من القانون رقم ٤٩ لُسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بن المؤجر والمُستَأجر على أن ٥ لا مجوز للشخص أن محتجز في البـلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتض، وفي المادة ٧٦ منه على أن «يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ماثة جنيه ولا تجاوز خسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من بخالف أحكام المواد ١/٧ ، ٨ ، ١/١٣ ، ٢٤ ، ٢٥ من هذا القانون . ويحسكم فضلا عن ذلك في حالة مخالفة حكم المادة ١/٨ بإنهاء عقد المسكن أو المساكن المحتجزة بالمخالفة لحكم القانون ويذل على أن المشرع وأن جعل من إنهاء عقد المسكن أو المساكن المحتجرة بالمخالفة لحكم الفقرة الأولى من المادة ٨ جزاءاً تكميلياً وجوبياً يوقع من المحكمة الجنائيةعلى المحالف إلا أن ذلك لا ينبى أحقية كل ذى مصلحة ــ سواء كان مالكاً للعقار المراد الإخلاء منه أو طالب إستئجار فيه في طلب اعمال هذا الجزاء المدنى وإقامة الدعوى ببطلان التصرف انخالف والإخلاء أمام المحكمة المدنية لأن فى قيام الإيجــــار بالمخالفة لحـــكم المادتين ٨ ، ٧٦ سالفي الذكر مـا بجعله مخالفاً للنظام العـام فيبطـل إذا توافر سببُ الحظر عند التعاقد ، أما إذا كان توافر هذا السبب في وقت لاحق فإنه يؤدى إلى انفساخ العقد ، ويكون لكل ذي مصلحة أن يطلب إخلاء المستأجر المخالف الذي بطُّل عقسده أو إنفسخ. ولا يتعارض هسذا مع ما أوردته المادة ٣١ من ذات القانون من حصر لأسباب إنهاء عقود الإمجار القائمة والمنتجه لآثارها ، لأن محالفة حظر الاحتفاظ بأكثر من مسكن يترتب عليها زوال العقد بمجرد وقوع المحالفة ــ لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد الزم النظر المتقدم وأيد الحكم الابتدائى فيا ذهب إليه من أن كلا من دعوتى الإخلاء الموجهة إلى الطاعنة إنما تستند إلى نص قانونى ملزم يقضى بمنع الشخص الواحد من شغل أكثر من مسكن فى البلد الواحد بغير مقتضى وهو نص يفيد منه كل ذى مصلحة فإنه يكون قد أصاب صبح القانون . وإذكان الحكم قد رد على دفاع الطاعنة فى شأن حق التخير بأنه ليس فى القانون ما يلزم على تحيير الطاعنه بالنسبة للمسكن المراد إنهاء عقد إيجاره إذ المقرر أن حكم الإخلاء فى الدعوى المائله مؤسس على نص ملزم فى القانون دون ثمة نحيير بين المساكن وكان هذا الذى قرره الحكم يكنى رداً على دفاع الطاعنه فإن النحى عليه بهذين السبين يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبين الثالث والرابع على الحكم المطعمون فيه محالفة القانون والإخلال بحق الدفاع والفساد فى آلاستدلال وألحطأ فى فهم الواقع ، وفي بيان ذلك تقول أنها تمسكت في دفاعها ببطلان إعلانها بصحيفتي افتتاح الدعويين وبمنطوق حكم إحالتهما إلى التحقيق لتوجيه الإعلان إلىها بشقة الزمالك التي لا تقم فيها لأنها مخصصة لمسكن زوجية ابنها مما كان سبباً في إجراء التحقيق في غيبتها وعدم سماع شهودها ، ومع ذلك قضى الحكم بإخلائها من شقتى النزاع أخذاً بأقوال الشهود في هذا التحقيق ودلالة الإعلانات الباطلة من أنها عجزت عن تقديم المقتضى لاحتجازها مع أن تلك الأقوال لا يستدل منها على انتفاء الموجب لاحتجاز الشقتين كما لا تؤدى إليه دلالة هذه الإعلانات وقد طلبت من المحكمة إحالة الدعوى الثانية إلى التحقيق إلا أنها رفضت طلمها والتفت الحكم عن تحقيق دفاعها بشأن بطلان عقدى إبجار المطعون ضدهما الأول والثانية عملا بالمسادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التي تخطر على المؤجر إبرام أكثر من عقد إيجار للشقة الواحدة وبصوريهما لأنهما تحررا بالتواطؤ مع المالك المطورن ضده الثالث بقصد الإضرار بها ، فضلا عن أن شقَّى النَّراع أصبحتا شقة واحدة بإزالة الحاجز بينهما بناء عنى موافقة من المالك بمقتضى ملحق لعقدى إبجارهما ثابت التاريخ في ١٩٦٨/١/٢٣ ،وكانت تقوم بسداد الأجرة عنهما بموجب إيصال واحد مما يجعل مصلحة المطعون ضدهما الأول والثانية فى طلب الإخلاء متعارضاً ومتنافر آمع كون عين الزاع صارت شقة واحدة .

وحيث إن هذا النعي مردود بما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة أن عــلي عكمة الموضوع إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح ، وأن العبرة في تكييف الدعوى هي محقيقة المطلوب فها . والسبب القانوني الذي ترتكنز عليه وأن لقاضي الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وفى وزن تقدير الأدلة المقدمة فها والأخذ بما يقتنع به منها وإطراح ما عداها ، وحسبه في ذلك أن يقيم قضاءه على أسباب سائغة تكفي لحمله ، دون أن يكون ملزماً بتعقب حجج الخصوم وأقوالهم وطلباتهم أو الرد عليهــا استقلالا ما دام في قيام الحقيقة التي اقتنع بها الرد الضمي المسقط لما عداها ، كما أن تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما يستقل به قاضي الموضوع دون معقب عليه في تكوين عقيدته مما يدنى به شهود أحد الطرفين ما دام لم نخرج مها عما يؤدى إليه مدلولها . لما كان ذلك وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كانت الفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون رتم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التي تحظر على الشخص مالكاً كان أو مستأجراً أن محتفظ بأكثر من مسكن في البلد الواحد قد استثنت من حكمها حالة وجود مقتضى للتعدد دون أن تضع المايير المحددة له ، فإن أمر تقدير المقتضى لحجز أكثر من مسكن فى البلد الواحد نخضع لمطلق سلطان قاضي الموضوع يستخلصه من ظروف الدعوى وملابساتها ولا رقابة عليه فى ذلك طالمنا ركن فى تقديراته إلى أسباب سائغة تؤدى إلى ما انتهى إليه قضاؤه . وإذ كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدهما الأول والثانية أقاما دعويهما بطلب إخلاء الطاعنة من شقى النزاع لاحتجازها أكثر من مسكن في البلد الواحد بغير مقتضي وكان الحكم المطعون فيه قد كيف الدعوى على وجهها الصحيح بأنها دعوى إخلاء لمخالفة شروط الحظر المنصوص عليه فى المـادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وأقام قضاءه على ما استخلصه من إعلان الطاعنة بصحيفي الدعويين والحكم التمهيدى فى محل إقامتها بالشقة رقم ٦٤ بالعقار رقم٦ شارع لطف الله بالزمالك غاطباً مع شخصها ثم مع تابعها ومن وجود تليفون بدأت الشقة ياسمها وما اطمأن إليه من أقوال شاهدى المطعون ضدهما الأول والثانية التى اتفقت على أن الطاعنة تقم هذه الشقة وأن احتجازها لشقتى النزاع ليس له مبرر مشروع ، وكان هذا الاستخلاص سائماً وله أصله الثابت فى الأوراق ويكنى لحمل قضائه فلا عليه بعد ذلك أن رفض طلب الطاعنة إحالة الدعوى ثانية إلى التحقيق ولا يعيبه إغفاله لبعض مستندات الطاعنة أو عدم رده عليها ما دام أنها غير مؤثرة فى الدعوى الى رأى فى أوراقها ما يكنى لتكوين عقيدته — ومن ثم يكون النعى جذين السبين جدلا موضوعياً فى السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع عما لا بجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنة تنمى بالسبب الحامس على الحكم المطعون فيه خالفة القانون والقصور في التسبيب . وفي بيان ذلك تقول أن التصريح بالتأجر من الباطن للمستأجر الأصلي يتعين أن يكون على تقدير قاضى الموضوع عند بحث المقتضى لأنه قد يؤدى إلى إسقاط حق المالك في طلب الإخلاء المستند إلى الحظر الوارد في المادة ١١/٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقد تحسكت في دفاعها أمام محكمة المرضوع بأن المطعون ضده الثالث صرح لها كتابة بالتأجير من الباطن وأنه تواطأ مع المطعون ضده الثالث عن محث دلالة دعويهما بقصد الإضرار بها إلا أن الحكم المطعون فيه التفت عن بحث دلالة هذا الدفاع رغم جوهريته .

وحيث إن هذا النمى مردود ذلك أنه لما كان من المقرر فى قفساء هذه المحكمة أن تأجير المستأجر المسكن المؤجر مفروشاً ولو بتصريح من المالك لا يعد من قبيل المقتضى اللى عنته المادة الثامنة من القانون رقم 29 لسنة ١٩٧٧ ذلك أن المستفاد منه أن المشرع منع المضاربة على الأماكن المعدة للسكنى فيا لا يتمارض مع المشروعات التجارية الى تتخذ من المبانى عنصراً من عناصرها كالفنادق ... عنعه استتجارها لإعادة تأجيرها مفروشة أو خالية ، فهو ممنو من احتجاز أكثر من مسكن بقصد المفسارية بالتأجير مفروشاً سواء كان ذلك موافقة المؤجر أو بغير موافقته ، وكان دفاع الطاعنة بشأن تصريح المؤجر

لها بتأجر شقى الذاع من الباطن لا يعد دفاعاً جوهرياً عند محث المقتضى لاحتجاز الشخص أكثر من مسكن فى حكم المادة ٨ من القانون سالف اللاكر فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عن تحقيق دفاع الطاعنة فى هذا الشأن ، ويضحى النمى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنمى بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه القضاء على الم يطلبه الحصوم وفي بيان ذلك تقول أن المطعون ضدهما الأول والشانية طلبا الحكم بإخلاتها من شقى الزاع وتسليم كل منهما الشقة المطالب بها إلا أن الحكم الابتدال المؤيد بالحكم المطعون فيه قضى بتسليم الشقتين للمطعون ضده المثالث:

وحيث إن هذا النحى مردود ذلك أنه لمما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان النحى قائمًا على مصلحة نظرية بحتة فإنه لا يؤدى إلى نقض المحكم. وكان الحكم قد قضى بإخلاء الطاعنة من شقى النزاع نخالفتها الحظر المنصوص عليه فى الممادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ السالف بيانه بما يستوى معه لدى الطاعنة بعد ذلك القضاء بتسليمها إلى المؤجر المطعون ضده الثالث أو إلى المستأجرين لها – المطعون ضدهما الأول والثانية – ، فإن ما ثشره الطاعنة بسبب النحى – أيًا كان وجه الرأى فيه – يكون غير منتج لأنه بفرض نقض الحكم من أجله فإن ذلك لا يحقق لهما سوى مصلحة نظرية بحتة .

وحيث إن الطاعنة تنمى بالسبب السابع على الحكم المطمون فيه محالفة الثابت بالأوراق والإخلال بحق الدفاع، وفي بيان ذلك تقول أنها قدمت خلال فترة حجز الدعوى للحكم حافظة مستندات تضمنت إيصالات اشراك تليفون واستهلاك كهرباء للتدليل بها على أن شقسة الزمالك محصصة لمسكن ابها ... ... ، إلا أن الحكم بعسد أن قرر حتى المحكمة في استبعادها لعدم التصريح بتقديم مستندات عاد وأهدر دلالة إيصالات استهلاك الكهرباء ولم يناقش دلالة إيصال اشتراك الكهرباء ولم يناقش دلالة إيصال اشتراك التحقيق فضاؤه .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أن يشترط لقبول سبب الطعن

أن يكون منتجاً وهو لا يكون كذلك إلا إذا انصب على ما طمن عليه من قضاء الحكم وتناول دعامته الأساسية التي لا يقوم قضاؤه بدونها. و إذ كان الحراقعة الحكم المطعون فيه في معرض رفضه لطلب الطاعنة بإعادة الدعوى إلى المراقعة بعد حجزها للحكم فها قد عرض لمستنداتها المقدمة تبريراً لهذا الطلب وناقش بعضها وأعرض عن البعض الآخر دون أن يتخذ من ذلك دعامة لقضائه في موضوع الدعوى فإن النعى عليه في هذا الحصوص أياً كان وجه الرأى فيه يكون غير منتج.

وحيث إنه لما تقدم يتعنن رفض الطعن .

### جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ أحمد ضياء عبد الرازق قالب رئيس المحكمة وعصوية الساهة المستشارين / طلعت أمين صادق ، محمد عبد القادر سمير ، زكن عبد العزيز وزكريا الشريف

## (YY9)

الطمن رقم ١٢١ لسنة ٥٣ القضائية :

عبل « تصحيح أوضاع العاملين : مدة خدمة : ترافية » •

مدد الخدمة لمن تقل أو أعيد تعيينه من الوطائف اللهنية الى الوطائف الكتابية - كيلية حسابها -تطبيق الجدول الثالث ثم الجدول الرابع أو الخامس حسب الاحوال واعتبارا من تاريخ الفقل أو اعادة التعين - تطبيق الجدول الاصطبح للمامل - شرطه - أن يكون منطبقا على آكث من نصف المدة الكلية " م ٢١/م من القانون ١١ لسنة ١٩٧٠ -

لما كانت المادة ٢١ فقرة ه من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ قد نصت على أن « ...... » لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من أوراق الدعوى وفي حدود سلطته الموضوعية في تقدير الأدلة أن مدة خدمة الطاعن بدأت في ١٩٤٠/١/١٨ ، ١٩٤٠/١/١٨ وينطبق عليه طبقاً البند ه من المادة ثم عاد للعمل النفي حتى ١٩٤٠/٢/٣١ وينطبق عليه طبقاً البند ه من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الجلول الثالث من ١٩٧٠/١/١٨ حتى ١٩٥٠ ثم الجدول الخاص من ١٩٥٣ حتى ١٩٧١/١١/١١ ثم الجدول الثالث بعد ذلك ولا تنطبق عليه الفقرة الخاصة بتطبيق الجدول الأصلح على المسدة بعد ذلك ولا تنطبق عليه المقرة الخاصة بتطبيق الجدول الأصلح على المسدة نصف مدة الخدمة الكلية لهما بجمله مستحقاً الفئة الثالثة اعتباراً من ١٩٧٦/٢/١ من ١٩٧٦/٢/١ وكان هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه لا ينطوى على خطأً في تطبيق القانون وكان هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه لا ينطوى على خطأً في تطبيق القانون وكان كافياً لحمل قضائه وله أصله الثابت في الأوراق فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور يكون على غير أساس .

#### الحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وصاع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن العلعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى ١٣٩١ لسنة ٧٩ مدنى كلي المنيا ضد الشركة المطعون ضدها طالبًا الحكم بثرقيته إلىالفئة الثالثة في ١٩٧٤/١٢/٣١ بأقدمية ترجع إلى ١٩٧٢/٥/١ وصرفُ الفروق المـالية المثرتبة على هذه التسوية وقال بياناً لدّعواه انه ألحق بشركة المنيا والبحرة بوظيفة محصل وعند منسح الالنزام للشركة المطعون ضدها في ١٠ /١٩٥٣/ استعانت به في أعمال قضائية وفى نوفمبر سنة ١٩٧١ شغل وظيفة رئيس حركة ثم سوت الشركة حالته بعد صدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على الفئة الثالثة اعتباراً من ١٩٧٢/٥/١ بالجدول الثالث المعدل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ وصرفت له الفروق المالية اعتباراً من ١/٧/٥/٧ إلا أنَّها عادت وسحبت التسوية في ١٩٧٦/٤/١ بمقولة أن الجلول الخامس الملحق بالقانون سالف البيان هو الواجب التطبيق على حالته مما حدا به لإقامة دعواه . ندبت المحكمة خبراً وبعد أن أودع تقريره حكمت في ١٩٨٠/١/٢٨ بإلزام المطعون ضدها بترقية الطاعن إلى الفئة الثالثة بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٣١ بأقلمية ترجع إلى ١٩٧٢/٥/١ وبأن تؤدى له مبلغ ٢٧٦,٩٣٤ جنبهاً قيمة فرق التسوية . استأنفت الشركة المطعون ضدها هـ أ.ا الحكم أمام محكَّمة استثناف بني سويف وقيد الاستثناف برقم ١١٤ لسنة ١٧ ق (مأمورية المنيا) في ١٩٨١/١١/١٤ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف إلى استحقاق الطاعن للترقية للفئة الثالثة اعتباراً من ١٩٧٦/١٢/١ مع ما يترتب على ذلك من فروق مالية . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقض وقلمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة ف غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأيها : وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بها على الحكم المطعون فيه القصور والحطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أن أسباب الحمكم تضمنت أن المطعون ضدها نفت وجود ملف خدمته عن المدة التى كان يعمل فيها لدى شركة المنيا والبحرة والسابقة على ١٩٥٢/٨١٠ وبالتالى يكون من حقم إثبات عناصر عقد العمل بالبينة ، كما تضمنت أنه كان يعمل محصلا بشركة المنيا والبحرة وندب من عمله لمباشرة أعمال القضايا . وكان مؤدى ذلك تأبيد الحكم المستأنف لا تعديله كما كان على المحكمة وقد اطمأنت إلى أنه وقد أقوال شهود أمام الخبر أن تحيل الدعوى إلى التحقيق لأداء هذه الشهادة أمامها أورد الحكم المسائن الإثبات التاريخ الذى ترك فيه أعمال الحركة هذا إلى أنه وقد أورد الحكم المعمون فيه أن الطاعن أمضى أكثر من نصف خدمته حتى أورد الحكم المعمول فيه أن الطاعن أمضى أكثر من نصف خدمته حتى خدمته حلها مما مؤداه حصوله على الفئة الثالثة في ١٩٧١/١٢/١ بأقدمية ترجع إلى ١٩٧٢/١٢/١ وإذ قضى الحكم مع ذلك بأحقيته لهذه الفئة اعتباراً من

وحيث إن النبى بهذه الأسباب هيمها مردود ذلك أنه لما كانت المادة المحدمة من القانون 11 لسنة ١٩٧٥ قد نصت على أن «حساب مدة الحدمة لا فقرة ه من القانون 11 لسنة ١٩٧٥ قد نصت على أن «حساب مدة الحدمة لمن نقل أو أعيد تعيينه لأى سبب من الأسباب من غير حامل المؤهلات الدراسية أو من خملة المؤهلات الأقل من المتوسط قبل نشر هذا القانون من الوظائف المهنية الكتابية على أساس تطبيق الجدول الثالث الحاص بالوظائف الفنية أو المهنية بالنسبة للمدة التي قضيت في هذه الوظائف ثم تطبيق الجدول الرابع أو الحامس حسب الأحوال اعتباراً من تاريخ النقل أو إعادة التعين الرباع أو الحامس خسب الأحوال المتاراً من تاريخ النقل أو إعادة التعين ومع ذلك بجوز تطبيق الجدول الأصلح للعامل من الجداول المشار إلها حسب الأحوال عن المدة المحلول ينطبق على أكثر من نصف هذه المدة ع لما كان ذلك وكان الحكم المطمون فيه قد استخلص من أوراق الدعوى في حدود سلطته الموضوعية في تقدير الأدلة أن مدة خدمة أوراق الدعوى في حدود سلطته الموضوعية في تقدير الأدلة أن مدة خدمة

الطاعن بدأت في ١٩٤٠/١/١ في عمل فنى ثم قام بعمل كتابي حتى ٥١/١/١٧ ثم عاد العمل الفنى حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ وينطبق عليه طبقاً للبند ه من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الجدول الثالث من ١٩٤٠/١/١ ثم الجدول المحاسم من سنة ١٩٥٣ عي ١٩٧١/١/١/ ثم الجدول الثالث بعد ذلك ولا ينطبق عليه الفقرة الحاصة بتطبيق الجدول الأصلح على المناقلة بأكملها لأن الجدول الأصلح وهو الثالثلا ينطبق إلا على أقل من نصف مدة الحدمة الكلية له مما يجعله مستحقاً للفئة الثالثة اعتباراً من نصف مدة الحدمة الكلية له مما يجعله مستحقاً للفئة الثالثة اعتباراً من في تطبيق القانون وكان كافياً لحمل قضائه وله أصله الثابت في الأوراق فإن التعمى عليه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور يكون على خطأ ماس .

ولمنا تقدم يتعين رفض الطعن .

### جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / أسمه ضياء عمد الرازق تأثب رئيس المحكمة وع**صوية السادة** المستشارين / طلمت أمين صادف ، محمد عبد القادر سعيد ، حماد الشافسي وزكس عبد العزيز ،

## (44.)

#### الطمن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٢ القضائية :

#### ( ۱ ... 7 ) حكم « ماهية الحكم » • عمل • « الاجن » • تقادم • « تقسادم مستقط » •

- (١) الاصل في الإحكام أنها مقرره للمحتون وليست منشئه لها ٠ الحكم باستحناق العامل
   لاجر معني ٠ انسحاب أثره الى تاريخ استحقاق الاجر ٠
  - (٢) أجرة العامل حق دورى متجد خضوعه ثلتقادم الخمس •

# (٣) عبل « العاملون بالقطاع العام » ٠ اجر « الاجر الاضــــافي » ٠ قانون « القانون الواجب التطبيق » ٠

قانون العمل - اعتباره مكملا لاحكام نطاعي العاملين بالغطاع العام الصادرين يغرار وليس الجمهورية ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ - خلو التشريعين الاخيرين من نس يضاف كيفية حصاب الاجر الاضافي للعاملين بالقطاع العام - وجرب الرحوم في صدا التسسان لفانون العمل وحدم - علة 1880 -

#### ( ٤ ـ ° ) عمل « عمل اضافي : ايام الراحة الاسبوعية » •

- (٤) جواد تشغيل العامل _ استثناه _ وقتا اضائنا في أيام العصل المعتادة ق ٩١ اسنة ١٩٥٩ ،
- (٥) العمل في يوم الراحة الاسبوعية اعتبار ساعاته حسما ساعات عمل إضافية ل ٩١ نستة ١٩٥٩ • علل ولك •

#### ( ٦ - ٧ - ٨ ) عمل « العمل الاضافى : أيام الراحة الاسبوعية » أجـــر . الاجر الاضافى ، « العاملون بشركات القطـاع العام » ·

(7) اشتفال العامل وقتا اضافيا في ايام العمل المتاده - استحقاقه ابن اليوم العساد مشاقا الله أبرا بن ساعات العمل الإضافية يوازي أجر متلها محسوبا على الماس قسمة أجر اليوم المتاد على ساعات العمل الاساقية مضروبا في عدد ساعات العمل الإضافية ، وأجرا الشاقا منسجة ٣٠ من أجر ساعات العمل الإضافية الما كان العمل للا .

 (٧) اشتقال العامل في يوم واحده الاسبوعية • أثره • استبقائه الاجر الاضافي المسار وليه يتسبة ٥٠٪ اذا كأن العمل نهارا و ١٠٠٪ اذا كان العمل ليلا •

(A) مجالس ادارات شركات القطاع الدام - اختصاصها برضح ضوابط وقواعد مرف مقابل المجهود غير العادية والاعمال الاضافية اعتبارا من ١٩٧٨/٧/ ٠ م 22 ق 28 لمكة ٩٩٧٨ ٠

ا ــ لمــا كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الأصل فى الأحكام انها مقررة للحقوق وليست منشئة لهـا لأن وظيفة الحكم بيان حق كل خصم بالنسبة لمرضوع النزاع دون أن علق حقاً جديداً ، فإن الحكم بأحقية المطمون ضده لأجر معين ينسحب أثره لتأريخ استحقاقه لهذا الأجر ولا يتراخى ثبوت الحتى فى حالة المنازعة إلى تاريخ القضاء به ، ولازم ذلك أن التقادم بشأته يبدأ من تاريخ استحقاقه الذى كشف عنه الحكم وليس من تاريخ هذا الحكم •

٧ - مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى إن مناط خضوع الحق للتقادم الحمسى بالتطبيق لهذا النص هو اتصافه بالدورية والتجدد أى أن يكون الحق مستحقاً فى مواعيد دورية أياً كانت مدتها وأن يكون الحق بطبيعته مستمراً لا ينقطع سواء كان ثابتاً أو تغير مقداره من وقت لآخر تلم كان ذلك ، فإن الأجور المستحقة عن ساعات إلعمل الإضافية تخضع لهذا المقادم الحمسى

" لل كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القانون رقر 11 لسنة 1971 اللذان محكان الأجر الإضافي والقرار الجمهوري رقم 9 479 لسنة 1971 اللذان محكان الأجر الإضافي المطالب به عن هذه الفترة هما الأساس في تنظيم علاقات العاملين بشركات القطاع العام خلال فرة سريابهما فتطبى أحكامهما عليها ولو تعارضت مع أحكام قانون العمل أو أي قانون آخر ، وأن قانون العمل محل لنظاي العاملين المشار إليهما فتسرى أحكامه على تلك العلاقات إذا ما خليا من أي نص بشأتها ، وكان هدان التشريعان لم يتضمنا نصا بشأن كيفية حساب الأجسر بشاف العاملين بالقطاع العام ، فإنه يتعين الرجوع في هذا الشأن إلى قانون العمل الصادر بالقانون وقر 11 لسنة 100 سوالي يستحق الأجر الإضافي العملون ضامع عن هذه القترة في ظله

4 - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد المواد من 0.4 إلى 77 والمواد 118 ، 119 ، 170 ، 170 من هذا القانون أن المشرع نظم ساعات وأيام المصل والراحة الأسبوعية وحدد أجر العامل عن ساعات العمل الإضافية في الأيام المعتادة وفي يوم الراحة الأصبوعية بأحكام مضايرة لأحكام إجازات العامل وأجره من عمله في الأعياد بما لا سبيل للقياس علما أو الخلط بيهما ووضع حداً أقصى لساعات العمل اليومية والأسبوعية ومنح العامل راحمة أسبوعية لا تقل عن أربع وعشرين ساعة متوالية وأجاز لصاحب العمل عدم التحد بهذه الأحكام في أحوال معينة أوردها على سبيل الحصر يكون له فها أن يكلف العامل بالعمل ساعات إضافية بما لا مجاوز الحد الأقصى المقرر قانوناً أو بالعمل في يوم الراحة الأسبوعية ، واعتبر اشتغال العامل في ضمر ساعات العمل واعتبر اشتغال العامل في ضمر ساعات العمل عالم أن عاد المعافرة أن عادر اشتغال العامل في ضمر ساعات العمل وأيام العمل الى ألزمه القانون ما عملا إضافياً.

ه ــ إذا وقع العمل في يوم الراحة الأسبوعية كانت ساعات العمل في
 هذا اليومجيعها ساعات على إضافية باعتبار أن العامل لا يلزم أصلا بالعمل فيه.

٦ - يستحتى العامل إذا عمل وقتاً إضافياً في أيام العمل المعتادة في الحالات المقررة قانوناً. أجر اليوم المعتاد وأجراً عن ساعات العمل الإضافية يدوازى أجر مثلها محسوباً على أساس قيمة أجر اليوم المعتاد على ساعات العمل المقررة وضرب الناتج في عدد ساعات العمل الإضافية وأجراً إضافياً بنسبة ٢٥٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل بهاراً ، ٥٠٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل لميلاً .

 ٧ - يضاعف الأجر الإضاف إذا صادف العمل يوم الراحة الأسبوعية المدفوع الأجر فيكون بنسبة ٥٠٪ نهاراً ، ١٠٠٪ ليلا .

٨-- مفاد نص المادة ٤٤ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام أن المشرع ناط بمجالس إدارة شركات القطاع العام وضع الضوابط والقواعد التي تحكم صرف مقابل الجهود غير العادية والأعمال

الإضافية وتكون هى الواجبة التطبيق اعتباراً من تاريخ العمل به ق\/١٩٧٨\ وذلك دون القواعد الواردة فى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ :

#### المكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبن - من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٨٠ عمال كلى جنوب القاهرة على الطاعنة و شركة الأهرام للمجمعات الاستهلاكية عاللاً الحكم بإلزامها أن تؤدى له الأجر الإضافي عن ساعات العمل الإضافية التي عملها مع ندب خبر لاحتسابا . وقال بياناً لها أنه من العاملين بالشركة الطاعنة بوظيفة مراقب مبيعات وأنه يقوم بالمرور اليومى على المحمعات وإذ لم يصرف له أجر عن ساعات العمل الإضافية التي عملها فقد أقام دعواه بطلباته يصرف له أجر عن ساعات العمل الإضافية التي عملها فقد أقام دعواه بطلباته أن تؤدى للمطعون ضده مبلغ ٢٠٩٦,٢٦ جنيه عن ساعات العمل الإضافية في الفترة من ١٩٨٠/١٢/٣٠ وحتى ٢٠٩٦/١٢/٣١ . استأنفت الطاعنة هذا الحكم وقيد استثنفت الطاعنة هذا الحكم بطسريق قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطسريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى بنقض الحكم . عرض الغنع ما الحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها الزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطمن أقيم على سبيين تنمى الطاعنة بأولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول انها دفعت بسقوط حق المطعون ضده فى الأجر الإضاق فيا زاد على خمس سنوات سابقة على رفع الدصوى إلا أن الحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الدفع على سند من أن هذا الحق لم يكن معلوماً وعدد المقدار فى حن أن هذا الأجر قابل التحديد ومن ثم يتقادم عمس سنوات طبقاً لنص المادة ٣٧٥ من القانون المدتى.

المحكمة أن الأصل في الأحكام أنها مقررة للحقوق وليست منشئة لهـــ ، لأن وظيفة الحكم بيان حق كل خصم بالنسبة لموضوع النزاع دون أن مخلق حقاً جديدًا ، فإنْ الحكم بأحقية المطعون ضده لأجر معين ينسحب أثره لتــاريخ استحقاقه لهذا الأُجْرِ ولا يتراخى ڤبرت الحق فى حالة المنازعة إلى تاريخ القضاء به ولازم ذلك أن التقادم بشأنه يبدأ من تاريخ إستحقاقه الذى كشف عنه الحكم وابس من تاريخ هذا الحكم . وإذ كانت المادة ٣٧٥ من القانون الملك تنص في فقرتها الأولى على أن ﴿ يَتَقَادُم عَمْسَ سَنُواتَ كُلُّ حَيَّ دُورِي متجدد ولو أقر به المدين ... والمهايا والأجور والمعاشات ؛ مما مؤداه أن مناط خضوع الحق للتقادم الحمسي بالتطبيق لهذا النص هو اتصافه بالدورية والتجدد أى أن يكون الحق مستحقاً في مواعيد دورية أياً كانت مدتها وأن يكون الحق بطبيعته مستمراً لا ينقطع سواء كان ثابتاً أو تغر مقداره من وقت لآخر . لما كان ذلك . فإن الأَجور المستحقة عن ساعات العمل الإضافية تخضع لهذا التقادم الحمسى وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بالتقادم الحمسي المبدى من الطاعنة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه لهذا السبب .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك تقول ن الحكم أقام قضاءه بأحقية المطعون ضده فى فروق الأجر الإضافى على سند من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل فى حين أن هذا القانون ليس هو القانون الواجب التطبيق على واقعة التراع إذ أن سد قواعا. صرف الأجر الإضافى تحكمها نظم ولوائح العاملين.

بشركات القطاع العام المتعاقبة وقد حدد مجلس إدارة الشركة الطاعنة الأجر الإضافى بنسبة ٢٥٪ من الأجر الأساسى ومحد أقصى قدره همسة عشر جنهاً .

وحيث إن هذا النعي في غير محله – فيما يتعلق باحتساب الأجر الإضافي عن الفَمْرة من عام ١٩٦٤ وحتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ في ١٩٧٨/٧/١ ــ ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ والقرار الجمهورى رقم ٢١٠٩ لسنة ١٩٦٦ اللذان محكمان الأجر الإضافي المطالب به عن هذه الفترة همـــا الأساس في تنظيم علاقات العاملين بشركات القطاع العام خلال فنرة سريانهما فتطبق أحكامهما علهما ولو تعارضت مع أحكام قانون العمل أو أى قانون آخر ، وأن قانون العمل مكل لنظامى العاملين المشار إلهما فتسرى أحكامه على تلك العلاقات إذا ماخليا من أى نص بشــأ أمًّا ، وكان هذان التشريعان لم يتضمنا نصاً بشأن كيفية حساب الأجر الإضافي للعاملين بالقطاع العام ، فإنه يتعين الرجوع في هذا الشــأن إلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ – والذي يستحق الأجر الإضافي للمطعون ضدهم عن هذه الفترة في ظله ــ وإذ كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد المواد من ٥٨ يلي ٦٣ والمواد ١١٤ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٣ من هذا القانون أن المشرع نظم ساعات وأيام العمل والراحة الأسبوعية وحدد أجر العامل عن ساعات العمل الإضافية فى الأيام المعتادة وفى يوم الراحة الأسبوعية بأحكام مغايرة لأحكام إجازات العامل وأجره عن عمله فى الأعياد بمنآ لا سبيل للقياس علمها أو الحلط بينهما ووضع حد أقصى لساعات العمسل اليومية والأسبوعية ومنح العسامل راحة أسبوعية لا تقل عن أربع وعشرين ساعة متوالية وأجاز لصاحب العمل عدم التقيد بهذه الأحكام في أحوال معينة أوردها على سبيل الحصر يكون له فها أن يكلف العامل بالعمل ساعات إضافية بما لا يجاوز الحد الأقصى المقرر قانوناً أو بالعمل في يوم الراحة الأسبوعية واعتبر اشتغال العامل فى غبر ساعات وأيام العمل التى ألزمه القانون بهسا عملا إضافياً فإذا وقع العمل في يوم الراحة الأسبوعية كانت ساعات العمل ف هذا اليوم جميعها ساعات عمل إضافية باعتبار أن العامل لا يازم أصلا

بالعمل فيه ، ويستحق العامل إذا عمل وقتاً إضافياً في أيام العمل المعتادة في الحالات المقررة قانوناً أجر اليوم المعتاد وأجراً عن ساعات العمل الإضافية ؟ يوازي أجر مثلها محسوباً على أساس قسمة أجر اليوم المعتاد على عدد ساعات العمل المقررة وضرب الناتج فى عدد ساعات العمل الإضافية وأجرآ إضافياً بنسبة في ٢٠٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل نهاراً ، ٥٠٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل ليلا ويضاعف هذا الأجر الإضافي إذا صادف العمل يوم الراحة الأسبوعية المدفوع الأجر فيكون بنسبة ٥٠٪ نهاراً ، ١٠٠٪ لبلا – وإذ صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام وجاء بالمـادة ٤٤ منه على أن « يستحق العامل مقــابلاً عن الجهود غير العادية التي يكلف بها من الرئيس المختص وذلك طبقاً للقواعد والضوابط الى يضعها مجلس الإدارة في هذا الشأن ، فإن مفاد ذلك أن المشرع ناط بمجلس إدارة شركات القطاع العام وضع الضوابط والقواعد التي تحكم صرف مقابل الجهود غير العادية والأعمال الإضافية وتكون هي الواجبة التبيطق اعتباراً من تاريخ العمل به في ١٩٧٨/٧/١ وذلك دون القواعد الواردة في القانون رقم ٩٦ لَسنة ١٩٥٩ . وإذ اعمل الحكم المطعون فيه أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في شأن الأجر الإضافي فإنه يكون قد الزم صبح القانون بالنسبة للفترة السابقة على ١٩٧٨/٧/١ وأخطأ في تطبيق القانون بالنسبة للفترة التي من هذا التاريخ وحتى ١٩٧٩/١٢/٣١ إذ تنحسر عنها أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بما يوجب نقضه بالنسبة للفترة الأخبرة لهذا السبب.

وحيث إنه لما تقدم يتعن نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً بالنسبة المؤجر الإضافي المستحق للمطعون ضده فيا جاوز خمس سنوات سابقة عملي رضح دعوى وبالنسبة للأجر الإضافي المستحقى له عن الفترة من ١٩٧٨/٧/١ حتى ١٩٧٨/١٢/٣١ على أن يكون مع النقض الإحالة .

## جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد الستشار / سبحيه صخر نائب رئيس الحكمة وعفسوية السيادة المعقبارين / الحسيني الكنائي ، عهد النبي خبخم ، محمد عبد البر حسن وخلف فتح الباب -

## (771)

#### الطمن رقم ١٤٩ لسنة ٥١ القضائية :

 (۱) ایجار « ایجار الاماکن : افتاجی الفروش » ، قااون « نطساق سریان افقانون » *

وجوب قيد عقد الايجار المفروش بالوحده المحلية • المادتان ٢٤ ، ٤٣ ق ١٩٧٧/٤٩ • قاعمة إجرائهة ٧ تسرى على الدعاوى التى اقيمت قبل العمل بهذا القانون • هلة ذلك •

(۲) ایجار « ایجار الاماکن : التأجیر المفروش » •

علم قید علف الایجار المتروش - آثره - علم مساح دفری الآجر یشأن ملڈ ا**لبقد فین معجه** من ایداء مقامه فی دفری المستأجر شخت -

التانون رقم 24 لسنة 19۷٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بن المقانون رقم 24 لسنة 19۷٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بن المؤجر والمستأجر – يدل على أن المشرع وضع قيداً على حق المؤجر في الالتجاء إلى القضاء لاستعال الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكام المادتين ٣٩ ، ٤٠ لأحكامهما لدى الوحدة المحلية الحتصة ، ولما كان هذا القيد عملا إجرائياً يسبق الحصومة ولازماً قبل مباشرتها وكانت العبرة في توافر شروط مهاع الدعوى هي ييوم رفعها ، فإن النص المتقدم وهو مستحدث ليس له نظير في قوانين إيجار الأماكن السابقة – لا يسرى على الدعاوى التي رفعت قيسل العمل به ، وهو ماحرص المشرع على تأكيده بالنص في المادة ٥٨ من القانون صالف اللكر على أن وتستمر المحاكم في نظر الدعاوى التي أقيمت قبل العمل بهذا القانون وفقاً المقواعد والإجراءات السارية قبل نقاذه » .

٧ - إذ كان عدم الساع الوارد بالمادة ٣٤ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ليس مبنياً على انتفاء الحق وإنما هو مجرد نهى للقضاء عن سباع الدعاوى الى ترفع بالتطبيق لأحكام المادتين ٣٩ ، ٤٠ قصد به المشرع - وعلى ما أوردته المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه - سد الطريق أمام بعض من يقومون بالتأجير المفروش دون أن يؤدوا ما تستحقه الحزانة العامة من ضرائب وذلك بتربهم من الإخطار مع عدم وجود جزاء رادع يحول دون ذلك ، فرتب على عدم قيام المؤجر بإجراء هذا القيد حرمانه من ساع الدعاوى التى يقيمها في شأن هذه الإجارة ، إلا أن ذلك ليس مانماً له من إيداء ما يعن له من دفاح في الدعوى التى يرفعها عليه المستأجر ، وإلا كان مقتضى المنع انتفاء حقه الناشئ عن تطبيق المادتين ٣٩ ، ٤٠ سالفتى الذكر وهو ما لم يستهدفه المشرع بتقرير هذه القاعدة .

#### الحكمية

بعـا. الأطـلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى ثلاه السـيـد المستشــار المفرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الضمن - تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضده الدعوى رقم ٧٧ أراضة المستدانية بطلب الحكم بثبوت استنجاره المشقة الموضحة بالصحيفة وعقد الإنجار المؤرخ ١٩٧٤/٩/١ خالية وبأجرتها ألفانوئية . وقال بياناً لدعواه أنه بموجب هذا العقد استأجر من المطعون ضدهن عن النزاع خالية إلا أنهن أثبتن بالعقد أنها مؤجرة مفروشة تحايلا لرفع قيمها الإنجارية بما يحق له معه إقامة الدعوى بطلباته . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيقية ثم قضت برفضها . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استثناف رقم ١٩٧٤/١٨/١٩٧٤

قضت المحكمة بتأييد الحكم لمستأنف . طعمن الطاعن فى هذا الحكم بطريق التقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فها رفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة أنظره وفها النرمت النيابة رأها .

وحيث إن الطمن أقم على أربعة أسباب ينمى الطاعن بالأول والثاى منها على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفي بيانهما يقول ان المحادة ٣٣ من القانون ٩٩ لسنة ١٩٧٧ تحظر سياع دعاوى المؤجر أو قبول طلبات منه ناشئة عن تطبيق أحكام المحادين ٣٩ ، ٤ إلا إذا كانت المقود المرمة وفقاً لهما مقيدة بالوحدة المحلية المتصة ، ومع ذلك قبل الحكم المطعون فيه طلب المطعون ضدهن برفض دعواه تأسيساً على أنه يستأجر الشقة مفروشة رخم عدم قيد عقد الإنجار بتلك الوحدة . كما واجه الحكم دفاعه بعدم مماع طلب المطعون ضدهن برفض الدعوى لعدم قيد عقد الإنجار بأن الممنوع هو عدم سياع دعوى المؤجر لعين مفروشة في حالة عدم قيده للمقد إلا أن له حق الرد والدفاع بالنسبة للدعوى المرفوعة من المستأجر وذلك من الحكم حق الرد والدفاع بالنسبة للدعوى المرفوعة من المستأجر وذلك من الحكم لا يصلح رداً على دفاعه ذاك نخالفته حكم القانون .

وحيث إن هذا النمى في غير عله ذلك انه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النص في المادة ٤٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجر وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بن المؤجر والمستأجر على أنه وعلى المؤجر أب يقلب قيد عقود الإبجار المفروشة التي تبرم تطبيقاً لأحكام المادتين ٣٩ ، ٤ لدى الوحدة المحلية المختصة ... و ، وفي المادة ٣٤ منه على أنه و لا تسمع دعلوى المؤجر كما لا تقبل الطلبات المقدمة منه الناشئة أو المترتبة على تطبيب أحكام المادتين ٣٩ ، ٥ إلا إذا كانت العقود المبرمة وفقاً لها مقيدة على الوجه المنصوص عليه في المادة السابقة ولا يجوز للمؤجر الاستناد إلى العقود الوجه المنصوص عليه في المادة السابقة ولا يجوز للمؤجر الاستناد إلى العقود أخير المقيدة للدى أية نجهة من الجهات ويدل على أن المشرع وضع قيداً على أخير المقدون الناشئة عن تطبيق أحكام المادتين ٣٩ ، ٥ ٤ من هذا القانون ، هو وجوب قيد عقد الإيجار المفروش

الذي يبرم تطبيقاً لأحكامها لذي الوحدة المحلية المختصة ، ولما كان هذا القيد عملا إجرائياً - يسبق الخصومة ولازماً قبل مباشرتها - وكانت العسرة في توافر شروط سیاع الدعوی هی بیوم رفعها ، فإن النص المتقدم ـــ وهو مستحدث ليس له نظر في قوانين إمجار الأماكن السابقة ـ لا يسري على الدعاوي التي رفعت قبل العمل به وهو ما حرص المشرع على تأكيده بالنص في المادة ٨٥ من القانون سالف الذكر على أن ٥ تستمر الحاكم في نظر الدعاوي النَّى أقيمت قبل العمل عهذا القانون وفقاً للقواعد والإجراءات السارية قبل نفاذه ، ولمما كانت الدعوى المطعون في حكمها قد رفعت في ١٩٧٧/١/٣ قبل سم يان العمل بذلك القانون في ١٩٧٧/٩/٩ ، فإن القيد سالف الذكر لا يسرى علمهما . وإذ كان عدم السماع الوارد بالمـادة ٤٣ سالفة البيان ليس مبنيـًا على انتفاء الحق وإنما هو 'مجرد نهي للقضاء عن ساع الدعاوى التي ترفع بالتطبيق لأحكام المادتن ٣٩ ، ٤٠ قصد به المشرع ـــ وعلى ما أوردته المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه - سد الطريق أمام بعض من يقومون بالتأجر المفروش دون أن يؤدواما تستحقه الخزانة العامة من ضرائب وذلك بنهر بم من الإخطار مع عدم وجود جزاء رادع محول دون ذلك فرتب على عدم قيام المؤجر بإجراء هذا القيد حرمانه من سهاع الدعاوى التي يقيمها في شأن هذه الإجارة ، إلا أن ذلك ليس مانعاً له من إبداء مــا يعن له من دفاع في الدعوى التي يرفعها عليه المستأجر وإلا كان مقتضي المنع انتفاء حقه الناشئ عن تطبيق المـادتـن ٣٩ ، ٤٠ سالفتي الذكر وهو ما لم يستهدفه المشرع بتقرير هذه القاعدة ــ لما كان ذلك وكان المطعون ضدهن ــ المؤجرات ــ قد اقتصرن على إبداء دفاعهن في الدعوى التي أقامها علمن الطاعن – المستأجر – فإن المادة ٤٣ سالفة الذكر لم تكن لتمنع المحكمة من سياع هذا الدفاع . وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن الممنوع هو سياع دءرى

المؤجر لعين مفروشة فى حالة عدم قيده للعقد إلا أن له حق الرد واللفاع بالنسبة للدعوى المرفوعة من المستأجر وقفى فى الدعوى على سند من أقوال الشهود الذين اطمأن إليم ، فإن التعى عليه بهذين السبين يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النمى بالسبب الثالث أن الطاعن تمسك بنظر الاستثناف المرفوع منه مع الاستثناف رقم 9/1 لسنة 70 قضائية الإسكندرية مسهدة إثبات صورية عقد الإمجار لأن هذا الاستثناف الأخير أقم عن قضايا مماثلة لشقق أخرى فى ذات العن . إلا أن الحكم لم يجه لطلبه على سند من انتضاء الارتباط بين الاستثنافين دون بيان وجه هذا الانتفاء مما يعيبه بالإخسلال عن الدفاع .

وحيث إن هذا النمي مردود ، ذلك أنه لما كان الاستئناف رقم ٧٩١ السنة ٣٥ قضائية الإسكندرية على ما جاء في طلب الطاعن الوارد بملونات الحكم المطعون فيه يختلف في خصومه ومحله عن الاستئناف المقام من الطماعن لأنه عن شقة أخرى مؤجرة إلى غيره ، وكان الحكم قد رفض طلب الطاعن نظر الاستئنافين سوياً لاتفاء الارتباط بينها، وكان تقدير المحكمة لقيام الارتباط بين دعويين هو تقدير موضوعي فإن المحادلة في هذا الصدد تكون مجادلة موضوعية تنحسر عنها رقابة محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه المقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول أن المادة ٣٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ حظرت على الممالك تأجير أكثر من شقة مفروشة فى العين مما مفاده أن التأجير لشقة أخرى غير المسموح بتأجيرها مفروشة يكون وارداً على شقة خالية وهى قرمنة لا يجوز البات عكسها ، وهو ما كان يوجب على الحكم التحقق مما إذا كانت شقة النزاع هي الشقة الوحيدة المؤجرة مفروشة في ذات العقار من عدمه : إلا أنه قصر عن تحصيل هذه القرينة وبيان أثرها .

وحيث إن هذا النمى غير مقبول ، ذلك أنه لما كان دفاع الطاعن الوارد في سبب الطعن هو دفاع قانونى يقوم على واقع يقتضى التحقق من قيام المطعون ضدهن بتأجير وحدات أخرى مفروشة في ذات العقار الكائنة به شقة النزاع ، وكانت الأوراق خلواً مما يفيد تحسك الطاعن بهذا الدفاع أمام محكة الموضوع ، فإنه لا يجوز له إبداؤه لأول مرة أمام عكمة النقض به

وحيث إنه لما تقدم يتعنن رفض الطعن .

## جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

بریاسة السید المستدار / محمد ابراهیم خلیل نائب رئیس الحکمة وعضویة السادة المستشارین / محمد طمسیم ، ذکی الهبری نائبی رئیس المحکمیة . مدر توفیق و عبد المهم ابراهیم -

## (TTT)

الطعن رقم ٢٣٧٦ لسنة ٥٢ القضائية :

ضرائب « ضريبة الارباح غير التجارية » •

سريان ضريبة الارباح غير التجارية على كل مهنة أو نشات لا ينضم لفريبة اشرى من الفرائب التوعية • م ٧٣ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ الممدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة • ١٩٥٠ • اعتام المهنة أو النشاط من أى ضريبة آخرى • مؤداه • عدم خضوعه لفريبة الارباح غير التجارية • علة ذلك • ( مثال بشأن الماحد التعليبية من يناير سنة ١٩٥١ حتى اكتوبر سنة ١٩٥١) •

مؤدى ما نصت عليه المبادة ٧٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥١ - المعدلة المقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥١ - المعمول به ابتداء من أول يباير سنة ١٩٥١ - أن ضريبة الأرباح غير التجارية هي ضريبة القانون العام ومن ثم فهي تسرى على كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة التحرى من الضرائب النوعية ولا تسرى على كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة أخرى من الضرائب النوعية المن الإبغاء من أداء هذه الضريبة لا يكون إلا بعد النحقق من شروط الحضوع لمن الإبغاء من أداء هذه الضريبة لا يكون إلا بعد النحقق من شروط الحضوع لمن الما كان ذلك وكان مفاد إعفاء المعاهد التعليمية - بصفة مطلقة - من أداء ضريبة الأرباح التجارية من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٩ - أن شروط خضوع هذه المعاهد لضريبة الأرباح التجارية كانت عققة فها - وقبت تقرير حضوع هذه المعاهد لضريبة الأرباح التجارية كانت عققة فها - وقبت تقرير هذا الإعفاء - ولكن المشرع رأى إعفاءها من أدائها تشجيعاً منه لها لتساهم في نشر العلوم والارتقاء بالفنون ومن ثم فإن المعاهد التعليمية في الفترة من في نشر العلوم والارتقاء بالفنون ومن ثم فإن المعاهد التعليمية في الفترة من أول يناير سنة ١٩٥١ - تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥١ أ- إلى أدل يناير سنة ١٩٥١ - تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٠ أ- الميا العام و ١٩٠٤ أ- الميا القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٠ أ- الميا العربر سنة ١٩٥١ - تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٠ أ- الميا القانون رقم ١٤٤٠ لسنة ١٩٥٠ الميا المهاد التعليمية في الميا القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٠ الميا الميا القانون رقم ١٤٠٤ لسنة ١٩٥٠ الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا الميا

لا تخضع لضريبة الأرباح غير التجارية لحضوعها فى هذه الفترة لضريبة الأرباح التجارية ، يؤيد ذلك أن المشرع حيما أصدر القانون الأحير حدف الفقرة ٣ من المادة ٤٠ المشار إليها وضمها المادة ٧٧ سالفة الذكر والقول بغير ذلك يؤدى إلى خضوع المعاهد التعليمية فى تلك الفترة لضريبتين نوعيتين فى وقت واحد ـ وهو أمر غير مقبول ـ وإلى إهدار الحكمة التى من أجلها أعنى القانون الأول تلك المعاهد من ضريبة الأرباح التجارية .

#### المحكمية

بعـد الاطــلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السـيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن مأمورية ضرائب الزقازيق قدرت صافى أرباح مورث المطعون ضدهم — . . . . . . من نشاطه فى المدرسة المملوكة له فى الفترة من ضدهم — . . . . . . من نشاطه فى المدرسة المملوكة له فى الفترة من بالفترية على أرباح المهن غير التجارية — فاعترض وأحيل الحلاف إلى لجنة الطعن الى أصدرت بتاريخ ١٩٠١/١/١٣ ١٥ والم المتأييد تقديرات المأمورية على مورث المطعون ضدهم فى هذا القرار بالمدعوى رقم ٣٣ لسنة ١٩٦١ نجارى كلى الزقازيق — وبعد أن ندبت محكمة أول درجة خبيراً وقدم تقريره حكت بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٩ بإلغاء القرار المطعون فيه وبعدم خضوع نشاط محكمت بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٩ بإلغاء القرار المطعون فيه وبعدم خضوع نشاط المهراث فى المدرسة المملوكة له فى فترة الذراع لأية ضريبة . استأنفت مصلحة الفرائب هذا الحكم بالاستثناف رقم ٧٥ لسنة ٤٤ فى المنصورة — مأمورية الزقازيق — وبتاريخ ١٩٨٧/٦/١٠ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف — وهدمت الفرائب فى هذا الحكم بطريق النقض — وقدمت النبابة

مذكرة رأت فيها رفض الطعن – وإذ عرض الطمن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطمن أقم على سبب واحد تنمى به المصلحة الطاعنة على الحكم المطمون فيه عالفة القانون والحطأ فى تطبيقه وتأويله – وفى بيان ذلك تقول انه لما كان القانون رقم ١٤٦٠ لسسنة ١٩٥٠ المعمول به ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١ حقد جعل ضريبة الأرباح غير التجارية هى ضريبة القانون العام ومن ثم فهى تسرى على أرباح كل مهنة أو نشاط لا مخضع لضريبة نوعية أخرى – وإذ كانت المعاهد التعليمية ومها مدرسة مورث المطمون ضدهم غير خاضعة فى فترة الزاع لأية ضريبة نوعية أخرى بشأنها تخضع لضريبة الأرباح غير التجارية باعتبار هذه الضريبة هى ضريبة القانون العام وإذ خالف الحكم المعلمون فيه ذلك واعتبر مدوسة مورث المعلمون ضدهم غير خاضعة الحكم المعلمون فيه ذلك واعتبر مدوسة مورث المعلمون ضدهم غير خاضعة الحكم المعلمون فيه ذلك واعتبر مدوسة مورث المعلمون ضدهم غير خاضعة الحكم المعلمون فيه ذلك واعتبر مدوسة مورث المعلمون ضدهم غير خاضعة الخريبة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله :

وحيث إن هذا النمي غير سديد ، ذلك أن النص في المادة ٧٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٠ – المعدل به ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١ – على أن و تفرض ضريبة سنوية بنفس السعر ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١ – على أن و تفرض ضريبة سنوية بنفس السعر غير التجارية التي عارسها الممول بصفة مستقلة ويكون العنصر الأسامي فها العمل – وتسرى هذه الفعريبة على كل مهنة أو نشاط لا مخضع لضريبة أخرى من أخرى ، يدل على أن ضريبة الأرباح غير التجارية هي ضريبة القانون العام ومن ثم فهي تسرى على كل مهنة أو نشاط لا مخضع لضريبة أخرى من الفرائب النوعة – ولا تسرى على كل مهنة أو نشاط يكون معنى من أداء ضريبة أخرى من شروط الخضوع لها – لما كان ذلك وكان مفاد إعضاء في المعاهد التعليمية – بصفة مطالقة – من أداء ضريبة الأرباح التجارية – بموجب المعاهد التعليمية – بصفة مطالقة – من أداء ضريبة الأرباح التجارية – بموجب نص الفقرة ٣ من المادة ٤٠ من أداء ضريبة الأرباح التجارية – بموجب نص الفقرة ٣ من المادة ٤٠ من أداء ضريبة الأرباح التجارية – بموجب نص الفقرة ٣ من المادة ٤٠ من أداء ضريبة الأرباح التجارية – بموجب نص الفقرة ٣ من المادة ٤٠ من أداء ضريبة الأرباح التجارية – بموجب نص الفقرة ٣ من المادة ٤٠ من أداء ضريبة الأرباح التجارية – بموجب نص الفقرة ٣ من المادة ٤٠ من أداء ضريبة الأرباح التجارية – المعدل نص الفقرة ٣ من المادة ٤٠ من أداء ضريبة الأرباح التجارية – المعدل نص الفقرة ٣ من المادة ٤٠ من أداء ضريبة الأرباح التجارية – المعدل نص الفقرة ٣ من المادة ٤٠ من أداء ضريبة الأرباح التجارية – المعدل نص المدن المدن المدينة الأرباح التجارية – المعدل المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن

القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ إن شروط خضوع هذه المعاهد لضريبة الأرباح التجارية كانت محققة فها – وقت تقرير هذا الإعفاء – ولكن المشرع رأى إعفاءها من أدائها تشجيعاً منه لها لتساهم في نشر العلوم والارتقاء بالفنون، ومن ثم فإن المعاهد التعليمية في الفترة من أول يناير سنة ١٩٥١ – تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ إلى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ – تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ – لا تخضع لضريبة الأرباح غير التجارية لخضوعها في هذه الفترة لفعريبة الأرباح التجارية – يؤيد ذلك أن المشرع حيا أصدر القانون الأخير حلف الفقرة ٣ من المادة ٤٠ المشار إليها وضمها التعليمية – في تلك الفترة – لفريبتين نوعيتين في وقت واحد وهو أمر غير التعليمية – في تلك الفترة – لفريبتين نوعيتين في وقت واحد وهو أمر غير مقبول – وإلى إهدار الحكمة الى من أجلها أعني القانون الأول تلك المعاهد من ضريبة الأرباح التجارية . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انهي من ضريبة الأرباح غير التجارية ، فإن النمي عليه بمخالفة القانون والحطأ في تطبيقه ضريبة الأرباح غير التجارية ، فإن النمي عليه بمخالفة القانون والحطأ في تطبيقه وتأويله يكون على غير أساس .

ً وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

### جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / محمد ابراهيم خليل نائب رئيس الحكمة وعفسوية السادة المستشارين/ زكى المحرى نائب رئيس المصكمة ، منز توفيق ، عبد المدم ابراهيم ومحسمد المسكرى •

# (TTT)

الطمن رقم ١٢٦٠ لسنة ٥٣ القضائية :

حجز « حجز اداري » • ضرائب « قواعد عامة » •

انتاج المجز الإدارى المرقع من مدير عام مصلحة الشرائب لاثره • شرطه • مجرد صدور أمر المجز دون توقيمه لا ينتج حقا الاثر • علة ذلك •

إن كانت المادة ٧٦ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى بعد أن ألفت كافة ما تضمته القوانين الأخرى من نصوص تتعلق بالحجز الإدارى أبقت على السلطة المخولة لمدير عمام مصلحة الفرالب في ألمادة ١٩٠٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - بفرض ضريبة على إبرادات رؤوس الأموال المنقولة وعن الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل المعدلة بالقانون رقم ١٩٧٣ لسنة ١٩٥٩ من توقيع الحجز التحفظي قبل ربيط الفرية على أي مال من أموال الممول ولو كان عقاراً وذلك استثناء من أحكام أنها معرضة للفياع إلا أن ذلك لا يخرج هذا الحجز التحفظي على العقار عن طبيعته كحجز إدارى يخضع في توقيعه وفي آثاره للإجراءات والأحكام عن طبيعته كحجز إدارى يخضع في توقيعه وفي آثاره للإجراءات والأحكام القانون الحجز الإدارى آنف الذكر — وفيا لم يرد بشأنه نص في القانون ١٤ لسنة ١٩٧٩ - وهي توجب بالفيرورة تحرير محضر بالحجز تثبت اليون فيه بيانات أساسية ورتبت على إعلان محضر الحجز الذي توقع حماية لديون فيه بيانات أساسية ورتبت على إعلان محضر الحجز الذي توقع حماية لديون في العقار من جانب المدين أو الحائز في حق الجهة الحاجزة طالما لم يثبت تاريخه في العقار من جانب المدين أو الحائز في حق الجهة الحاجزة طالما لم يثبت تاريخه في العقار من جانب المدين أو الحائز في حق الجهة الحاجزة طالما لم يثبت تاريخه في العقار من جانب المدين أو الحائز في حق الجهة الحاجزة طالما لم يثبت تاريخه في العقار من جانب المدين أو الحائز في حق الجهة الحاجزة طالما لم يثبت تاريخة و المحافرة عشور عشر عشر تعتار علي تعاري تاريخة المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على المناحة على ال

#### المحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق ومهاع التقرير الذى تلاه الســيـد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ـــ تتحصل في أنَّ الطاعنين أقاموا على المطعون ضدهم الدعوى رقم١٤٢٢ لسنة ١٩٦٧ ملنى كلي إسكندرية انتبوا فيها إلى طلب الحكم بثبوت ملكيتهم واستحقاقهم للعقار وأشرطة الأرض المبينة بصحيفة الدعوى مطهرة من القيود والتأشرات والحجوزات أيآكان نوعها وبيانآ لذلك قالوا انه بموجب عقمد بيع مشهر برقم ٢٣٥٦ في ١٩٦٥/٨/٧ باعتهم المطعون ضدها ثالثاً العقسار والأرض سالني الذكر . وبتاريخ ١٩٦٦/٤/١٣ أوقعت مأمورية ضرائب العطارين عليهما حجزاً إدارياً تنفيذياً اقتضاء لمبلغ ٤٦٥٨,١٤٥ جنيـه قيمـة ضرائب مستحقة فى ذمة مورث المطعون ضدهم ثانياً ( بائع البائعة لهم ) ، وإذ امتنعت المأمورية عن إجابتهم إلى طلبهم رفع الحجز لحروج المال المحجوز عن ملك المدين مقولة أنها سبق أن أوقعت عليه حجزاً تحفظياً قبل تصرف المدين فيه فقد أقاموا دعواهم بطلباتهم السالفة ، أقام المطعون ضدهم دعوى فرعية بطلب الحكم بعدم نفاذ تصرفات المدين الأصلي في العقار والأرض موضوع التداعي وما تلاها من تصرفات في حقهم . ويتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٧ أجايت محكمة أول درجة الطاعنين إلى طلباتهم ورفضت الدعوى الفرعيـة . استأنف المطعون ضدهم أولا هذا الحكم بالاستثناف رقم ٥٤٨ اسنة ٢٥ ق الإسكندرية ، وبتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٧ حُكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ور فض الدعوى الأصلية وفى الدعوى الفرعية بعدم نفاذ التصرفين المشهرين برقمى ٥٣٠ فى ١٩٦٥/٨/١ عن عقار وأرض برقمى ٥٣٠ فى ١٩٦٥/٨/١ عن عقار وأرض النزاع وبصحة إجراءات ما توقع عليما من حجز تحفظى مشهر برقم ١٩٥٧/٦/١ فى ١٩٥٩/٦/١ . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مسذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة التمانون والخطأ في تطبيقه وفى بيسان ذلك يقولون أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض دعواهم وبعدم نفاذ تصرف باثم البائعة لهم وتصرف الأخيرة إليهم فى عقار وأرض النزاع فى حق مصلحة الضرائب على أن مقتضى صدور أمر مدير عام مصلحة الضرائب رقم ٢ فى ١٩٥٩/٥/ بتوقيع الحجز التحفظى على العقار والأرض سالمي الذكر إعمالا للهادة ٢/٦٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ نصرفات يكون غير نافذ فى حق مصلحة الضرائب دون اشراط تحرير محضر نصرفات يكون غير نافذ فى حق مصلحة الضرائب دون اشراط تحرير محضر بالحجز أو تسجيله أو غير ذلك من الإجراءات المنصوص عليا فى قانون الحجز أو تسجيله أو غير ذلك من الإجراءات المنصوص عليا فى قانون الحجز فى حين أن مؤدى نصوص القانون الأخير الواجب التطبيق فى هذا الشأن و ضرورة تحرير محضر بالحجز الصادر به ذلك الأمر .

وحيث إن هذا النمى سديد ذلك أنه وائن كانت المادة ٢٦ من قمانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى بعد أن ألغت كافة ما تضمنته القوانين الأخرى من نصوص تتعلق بالحجز الإدارى أيقت على السلطة المخولة لمدير عام مصلحة الضرائب فى المادة ٢/٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إير ادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل المعدلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ من

توقيع الحجز التحفظي قبل ربط الضريبة على أى مال من أموال المعول ، ولو كان عقاراً وذلك استثناء من أحكام قانوني المرافعات والحجز الإداري بغية حماية حقوق الحزانة العامة إذا تبـن أنها معرضة للضياع إلا أن ذلك لا مخرج هذا الحجز التحفظي على العقار عن طبيعته كحجز إدارى مخضع في توقيعـه وفى آثاره للإجراءات والأحكام التي سنها قانون الحجز الإدارى آنف الذكر ــ وفيها لم يرد بشأنه نص في القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ــ وهي توجب بالضرورة تحرير محضر بالحجز تثبت فيه بيانات أساسية ورتبت على إعلان محضر الحجز [ الذي توقع خماية لديون مشموله محقوق الامتياز العام كديون الضرائب ــ عدم نفاذ أي تصرف في العقار من جانب المدين أو الحائز في حتى الجهة الحاجزة طالمًا لم يثبت تاريخه قبل ذلك الإعلان ، وغير صبح القول بأن المناط في ذلك هو بجرَّد صدور أمر الحجز لأن هذا الأمر لا يعلُّو أنْ يكون السند والأداة الَّى يَمْ مِهَا تَوْقَيْعِ الحَجْزِ وتحرير محضر به ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه بعدم نفاذ التصرفان محل التداعي في حق مصلحة الضرائب على أن أمر الحجز الصادر منها تم شهره في تاريخ سابق على تاريخ شهرهما رغم خلو الأوراق ممسا يفيد تحرير محضر بالحجز وإعلان هذا المحضر قبل ثبوت تاريخ التصرف الأول فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

### جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / مسيد عبد الباقى نائب رئيس المحكمة وعضوية السسادة المستشاوين / محمد عبد الحصيد سند نائب رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين شلقائى ، صلاح محمود عويس و محمد رشاد مبروك .

# (377)

الطَعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٥١ القضائية :

(١) نقض « صحيفة الطعن » « اسباب الطعن » « بيان الاسباب » ٠

وجوب اشتمال صحيفة الطمن بالنقض على بيان الاسباب التى بنى عليها الطمن - م ٣٥٣ مرافعات - مقصوده - تحديد أسباب الطمن وتعريفها تعريفا واضحا يبين منها العيب الذي يعزوه الطاهن الى العكم وموضعه وآثره في قضائك -

(۲) دعوى « مصاریف الدعوى » • بنوك « بنك ناصر االاجتماعى » •

اعقاء أموال وايرادات هيئة بنك ناصر الاجتماعي من جميع أنواع القرائب والرسوم -ليس من بينها المصاويف القضائية للدعاوي - م ١١ ق ٦٦ لسنة ١٩٧١ م ١٨٤ مرافعات -

ا ــ إذ أوجبت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بنى عليها الطعن ، قصدت جذا البيان ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة ــ أن تحدد أسباب الطعن وتعرفه تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً وافياً نافياً عنها الفعوض والجهالة ، وأن يبن منها العيب الذى يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه :

٢- النص في المادة ١١ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦ السنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة عامة باسم و بنك ناصر الاجماعي ٤ على أن و تعلى من حميم أنواع الفيرائيبوالرسوم أموال الهيئة وإيرادتها وما تؤديه من معاشات وإعانات وقروض . كما تعلى الطلبات والشهادات المتعلقة بها من حميسع أنواع الرسوم ٤ يدل على أن الإعفاء من الضرائب والرسوم الواردة بهذه المادة إعما على أنواع الواردة بها حصراً وليس من بيها مصاريف

الدعــاوى القضائية التي يحكمها الأصل العام المستفــاد من المــادة ١٨٤ من قانون المرافعات وهو الحكم على من خسر الدعوى بمصروقاتها .

#### الحكمية

بعـد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم 172 سنة 1979 مدتى بها الابتدائية ضد الطاعن بصفته الممشل القانوني للهيئة العامة لبنك ناصر الاجماعي وأخر بطلب الحكم بإلزامها بأن يسلما لمليه وثيقة التأمين الشامل على السيارة التي اشتراها من ذلك البنك بموجب عقد البيع المؤرخ 19٧٨/٣/٨٠ تنفيذاً لما نص عليه في هذا العقد ، وبتاريخ 19٧٩/٦/٧ حكمت الحكمة للمطعون عليه بطلبه .

إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استثناف طنطا مأمورية بنهسا بالاستثناف رقم ١٨٣ سنة ١٣ ق ، وبتاريخ ١٩٨١/٦/٢٧ حكمت المحكمة بعدم قبول الاستثناف لرفعه بعد الميعاد وألزمت الطاعن بالمصروفات . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحدض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفها التزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبيين الأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستلالال ذلك أنه لم يرد على ما تمسك به أمام محكمة الاستئناف من أنه لم يحضر بوكيل عنه أبان نظر الدعوى أمام المحكمة الابتدائية ولا يدل محضر جلسة 19٧٩/٦/١١ على حضور وكيل عنه أمام تلك المحكمة واستدل على صحة إعلانات الحسكم الإبتدائى وأوراق المرافعات فى الدعوى على البيانات المثبتة بها فى حين أنها من البيانات الجوهرية التى أوجب القانون إثباتها فيها .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول . ذلك أن المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات إذ أوجبت أن تشتمل صيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بني علمها الطعن قصدت لهذا البيان ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ أن تحدد أسباب الطعن وتعرفه تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود مهاكشفاً وافياً نافياً عنها الغموض والجهالة وأن بيهن منها العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه . لماكان ذلك وكان الطاعن لم يفصح في نعيه نحديداً عن أوراق المرافعات التي شابها البطلان والبيانات الجوهرية التي خلت منها تلك الأوراق ومنها إعلان الحسكم الابتدائى وأثر ذلك فى قضاء الحكم المطعون فيه فإن نعيه في هذا الصدد يكون مجهلا . وإذكان البن من لحكم المطعون فيه أنه لم يعول في إحتساب الميعاد الواجب رفع الاستثناف فيه على تاريخ صدور الحسكم الابتدائي وإنما أجرى إحتساب هذا الميعاد من تاريخ إعلان ذلك الحسكم في ١٩٧٨/٨/١٦ ورتب على ذلك مضى أكثر من أربعين يوماً من تاريخ هذا الإعلان حتى إستثنافه في١٩٨٠/٣/٢٣ فإنه يكون قد إلَّزَم صحيح القانون ومن ثم يضحى ما يثيره الطاعن من عدم حضور وكيل عنه أمام المحكمة الابتدائية أياً كان وجه الرأى فيه – غير منتج ويكون النعى برمته غىر مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون إذ ألزم البنك بالمصروفات عن إستثنافه حال أنه معنى من جميع الرسوم والمصروفات القضائية عملا بأحكام القانون رقم 77 سنة ١٩٧١ .

وحيث إن هذا النعى مردود . ذلك أن النص فى المادة ١١ مس قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ سنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة عامة بإسم وبنك ناصر الاجماعى، على أن وتعنى من جميع أنواع الضرائب والرسوم أموال الهيئة وإبراداتها وما تؤديه من معاشات وإعانات وقروض. كما تعفى الطلبات والشهادات المتعلقة بها من جميع أنواع الرسوم ۽ يدل على أن الإعقاء من الفرائب والرسوم الواردة بهذه المادة إنما جاء مقصوراً على أوجه اعمالها الواردة بها حصراً وليسمن بيها مصاريف الدعاوى القضائية الى يحكمها الأصل العام المستفاد من المادة ١٨٤ من قانون المرافعات وهو الحكم على من خسر الدعوى بمصروفاتها . لما كان ذلك وكان الطاعن قد خسر الدعوى أمام محكمة ثانى درجة فقضى الحسكم المطعون فيه بإلزامه بالمصروفات فإنه لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إنه لما تقسدم يتعين رفض الطعن .

### جلسة ۲۰ من دیسمبر سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار/ احمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ طلعت أمني صادق ، محمد عبد القادر سمير ، زكي عبد العزيز وزكريا الشريف ،

# (TTO)

الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٥٦ القضائية :

عمل « العاملون بالقطاع العام : ادارات قانونية : تسكين » •

تسكين أعضاء الادارات القانولية بالتشاع العام • مناطه • الربط بين العضو والوطيقة التي يضغفها في الهمكل الرطيقي للادارة وتوافر المصرف المائل الخاص بها • استحداث وطيقة جديدة بعد التسكين • شغفها بطريق التعيين عتى توافرت شروطه •

مفاد نص المادة ٢٠ من قرار وزير العدل رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ أن تسكين أعضاء الإدارات القانونية في القطاع العام يقوم على الربط بين العضو القانوني والوظيفة التي يشغلها وقت صدور الهيكل الوظيف للإدارة القانونية التي يعمل ما ويتطلب ذلك وجوب أن تكون الوظيفة واردة في ذلك الميكل ولها المصرف المالي الحاص ما فإذا إستحدثت وظيفة جديدة بعد هذا التسكين تعين أن يم شغلها بطريق التعين متى توافرت شروطه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطمن – تتحصل فى أن المطمون ضده أقام الدعوى يرقم ٢٤٠ لسنة ١٩٨٤ عمل كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بأحقيته فى التسكن على وظيفة مدير عام الإدارة القانونيه بالشركة الطاعنة الثالثة إعتباراً من ١٩٧٨/١/٣٣ مع ما يترتب على ذلك من أثار . بتاريخ ١٩٨٤/٦/٣٦ ندبت المحكمة خيراً في الدعوى وبعد أن قدم تقريره حكمت بأحقية المطعون ضده في التسكين على وظيفة مدير عام إدارة قانونية من وظائف الإدارة العليا بالربط المالى ١٩٠٠ – ١٨٠٠ جنها سنوياً إعتباراً من ١٩٧٨/١/٣٣ مع ما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية والزمت الطاعنة الثالثة أن تدفع له مساغ من ١٩٨٨/١/١ جنها فروقاً مالية حتى ١٩٨٨/٦/٣٠ وما يستجد قانوناً إعتباراً من ١٩٨٨/١/١ جنها فروقاً مالية حتى ١٩٨١/٦/٣٠ وما يستجد قانوناً إعتباراً من ١٩٨١/٧/١ جنها فروقاً مالية حتى ١٩٨١/٦/٣٠ ق وبتاريخ ١٩٨١/١/١/١ استأنف الطاعنون هذا الحسكم أمام محكمة إستثناف حكمت المحكمة بأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعنون في هذا الحكم بطرين النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطمون فيه وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها الزمت النيابة رأبها.

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون والقصور وفى بيان ذلك يقولون الهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بدفاع جوهرى حاصله أن قمة وظائف الإدارة القانونية بالشركة الطاعنة الثالثة كانت وظيفة مدير إدارة قانونية بالفئة الأولى وقد تم تسكن المطعون ضده علما عند إعاد هيكل الوظائف القانونية سنة ١٩٧٨ ثم استحدثت الشركة فى ١٩٨٠/١٣/٣ وظيفة مدير عام إدارة قانونية بالربط المالى ١٩٨٠/١٢/٠ بترقية المطعون ضده علما . فلا يجوز قبل تاريخ الترقية المذكور إعتبار المطعون ضده مستحقاً للوظيفة المستحدثه لعدم وجود المصرف المالى ها . ولأن مجرد إستحداث الوظيفة لا يؤدى بذاته إلى الترقية المختمية بل يتعين صدور قرار من الجهة الوظيفة واردة بالهيكل الوظيف وشاغره إلا أن الحسكم المطعون في أغفل الرد على هذا الدفاع عا يعيبه فضلا عن الحطأ في تطبيق القانون بالقصور .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك ــ أن المادة ٢٠ من قرار وزير "العدل رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ تنص على أن يتم تسكن مديرى وأعضاء الإدارات القانونية العاملان بها عند صدور الهياكل الوظيفية ، على الوظائف الواردة مها المعادلة للفئات المالية التي يشغلونها حالياً . على أنه إذا توافرت في أحدهم الشروط المنصوص عليها فىالقانون لشغل وظيفة أعلى يسكن من توافرت فيه الشروط على هذه الوظيفة الأعلى مع عدم المساس بالأقدميات المالية بما مفاده أن تسكين أعضاء الإدارات القانونية في القطاع العام يقوم على الربط بين العضو القانونى والوظيفة الى يشغلها وقت صدور الهيكل الوظيني للإدارة القانونية التي يعمل سها ويتطلب ذلك وجوب أن تكون الوظيفة واردة فى ذلك الهيكل ولها المصرف المالى الخاص بها فإذا استحدثت وظيفة جديده بعد هذا التسكين تعين أن يتم شغلها بطريق التعيين متى توافرت شروطه وإذكان الثايت من مطالعة صحيفة الاستثناف المرفوعة من الطاعنين انهم تمسكوا بدفاع حاصله أن الحسكم المستأنف قد أخطأ بقضائه بأحقية المطعون ضده في التسكين على وظيفة مدير عام الإدارة القانونية إعتباراً من ١٩٧٨/١/٢٣ لإن تلك الوظيفة لم تكن وارده بالهيكل الوظيني في تاريخ التسكين وإنما إستحدثت بعده في ١٩٨٠/١٢/٣٠ وأن قمة الإدارة القانونية كانت عند التسكين هي مدير إدارة بالدرجة الأولى وقد تم تسكين المطعون ضده عليها قبل ترقيته لوظيفة مدير عام إدارة قانونية في ١٩٨١/٢/١٨ إلا أن الحكم المطعون فيه لم يواجه هذا الدفاع رغم أنه دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى وحجب بذلك نفسه عن محث ما إذا كان جدول الوظائف القانونية بالشركة قد تضمن عند إعبّاده سنة ١٩٧٨ وظيفة مدير عام إدارة قانونية من عدمه . وما إذا كانت هذه الوظيفة لها مصرف مالى فى ذلك التاريخ أم إنها إستحدثت في ١٩٨٠/١٢/٣٠ بعد التسكين فإنه يكون قد عابه قصور أدى به إلى الحطأ في تطبيق القانون عا يستوجب نقضه على أن يكون مع النقض الإحالة .

### جلسة ۲۰ من دیسمبر سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشاد/ وليم رزق بدى تائب رئيس المحكمة وطنوية السساوة المستشارين/ محبد لطفى السبيد نائب رئيس المحكمة ، أحبمه زكى غرابة ، طه المفريف وعبد الحبيد الشافعي ه

### (227)

#### الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٥٤ القضائية :

( ١ -- ٣ ) نقشر « الاحكام الجائز العُمن عليها » « الاحكام غير الجائز العُمن عليها » • حكم « العُمن في الحكم » • اختصاص •

 (١) الاحكام الجائز الطمن فيها بطريق النقض ٠ المادتان ٢٤٨ ، ٣٤٩ موافعات ٠ اسكام المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الاولى ٠ عدم جواز الطمن فيها بطريق التقفي ٠

(٣) قضاء المحكمة الاستثنافية برقض الدفع بعدم قبول الدعوى واعادة الدعوى الى محكمة أول دوجة لعدم استنفاد ولايتها فيها • قضاء قطعى بصدم اختصاص محكمة الاستثناف بنظر موضوع الدعوى • جواز الطمن فيه بالتفض على استقلال •

#### (٣) قوة الامر القضى • حكم « حجية العكم » •

الحكم الحائز لقوة الإمر المنفى • أثره • المنع من الحوفة الى المناقشة في المسألة التي فصل فيها بأى دعوى تالية ثنار فيها ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق اثارتها في الدعوى الإولى أو أثيرت ولم يبحثها الحكم •

١ - مؤدى نص المادتين ٢٤٩ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات . أن يقتصر الطعن بطريق النقض على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف وعلى الأحكام الانتهائية أيا كانت المحكمة التي أصدرتها إذا صدرت على خلاف حكم سابق ، أما الأحكام التي تصدر من الهكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدجة الأولى فلا بجوز الطعن فيها بطريق التقض .

٢ ــ لما كان الحكم الصادر في الاستثناف رقم ٩٦ لسنة ٣٤ ق لم يقتصر قضاؤه على رفض اللفع بعدم قبول دعوى الشفعة وإنما إشتمل على إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لتقصل في موضوعها من جديد تأسيساً على أن عكمة الاستئناف لا تملك الفصل فى هذا الموضوع ، لأن محكمة الدرجة الأولى لم تستنفد ولايتها فيه ، وهذا من الحكم المطعون فيه يعتبر قضاء قطعياً بعسدم إختصاص محكمة الاستئناف ينظر موضوع الدعوى لإختصاص المحكمة الإبتدائية به ، وهذا القضاء يعتبر ممثابة حكم يعدم الاختصاص فيجوز الطعن فيه بالنقض على إستقلال .

٣ ــ من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه منى حاز الحكم قوة الأمر المقضى فإنه يمنع الخصوم فى الدعوى النى صدر فها من العودة إلى المناقشة فى المسألة التي قصل فيها بأى دعوى تاليه يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعيه لم يسبق إثارتها فى الدعوى الأولى ولم يبحثها الحكم.

#### المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ألم تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٣٤١ منة ١٩٧٦ مدنى كوم حاده على الطاعنة الأولى والمعلم بالصحيفة بالشفعة لقاء الحكم بأحقيها في أخذ العقار الموضح الحدود والمعالم بالصحيفة بالشفعة لقاء ثمن قدره تسعين جنها ، وقالت بياناً لللك أن المطعون ضده الثانى باغ نظاعنة الأولى تلك الأرضى لقاء التمن المسار إليه ، وإذ كان من حقها أخذ ذلك العقار بالشفعة بإعتبارها شريكه على الشيوع فيه فضلا عن الجوار في أكثر من حدين ، ومن ثم فقد أقامت الدعوى بطلباتها، أدخلت الطاعنة الأولى الطاعن الثانى على سند من أنها باعته أرض الذاع لقاء ثمن قدوه ٢٠٠٠ الطاعن الخار على ذلك ، سيائة جنيه ، وقدم الأخير عقد البيع المؤرخ ١٩٥٥/١/١٥ الدال على ذلك ، قضت المحكة يعدم إختصاصها قيمياً بنظ الدعوى وإحالها إلى عكمة دمهور

الابتدائية حيث قيدت برقم ١٣٦١ سنة ١٩٧٧ مدنى كلي قضت المحكمة الأخرة بعدم قبول الدعوى . استأنَّفت المطعون ضدها هذا الحكم بالإستثناف رقم. ٩٦ سنة عُ ٣ ق الإسكندرية (مأمورية دمهور) وبتاريخ ١٩٧٩/٤/١٩ حُكت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإعادتها إلى عكمة أول درجة للفصل فها من جديد ، وبتاريخ ١٩٧٩/١١/١٢ احالت هذه المحكمة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية عقد البيع المؤرخ ١٩٧٠/١٠/١٥ ، وبتاريخ ١٩٨٠/٢/١١ قضت برفض الدفع بالصورية وبسقوط حق المطعون ضدهاً فى أخذ العقار بالشفعة ، استأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحسكم بالإستثناف رقم ٢٧٤ سنة ٣٦ ق الإسكندرية (مأمورية دمنهور) وبعد أن ندبت المحكمة خبراً فى الدعوى وأودع تقريره ، حكمت بتاريخ ١٩٨٣/١٧/١ بالغاء الحـــكم المستأنف وبأحقية المطعون ضدها الأولى فى أخذ عقار النزاع بالشفعة لقاء الثمن المودع خزينة محكمة كوم حاده وقدره تسعين جنبهاً . طعن الطاعنان بطريق النقض في هذا الحكم وفي الحكم الصادر في الاستثناف رقم٦٦ سنة ٣٤ق الإسكندرية (مأمورية دمهور) وفي الحكمن الصادرين بتــاريخي ٧٩/١١/١٢ و ۱۹۸۰/۲/۱۱ في الدعوى رقم ۱۳۶۱ سنة ۹۷۷ مدني كل دمهور ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطمن فى الحسكم رقم ٢٧٤ سنة ٣٦ق الإسكندرية (مأمورية دمهور) وبعدم جواز الطعن بالنقض على ماعدا ذلك من أحكام ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأها .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم جواز الطعن بالنقض على الحكمين الصادرين في الدعوى رقم ١٩٧٩/١١/١٢ ، في الدعوى رقم ١٩٧٩ مدنى كلى دمپور بتاريخي ١٩٧٩/١١/١٢ ، والحكم الصادر في الاستئناف رقم ٩٦ سنة ٣٤ قي الإسكندرية (مأمورية دمپور) أن الحكمن الأولىن صادرين من الحكمة الابتدائية بوصفها عكمة أول درجة فلا بجوز الطعن فيما بطريق النقض لإقتصار هذا الطريق على الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف وعلى الأحكام الانبائية على الطعن في الأحكام الانبائية أيكانت المحكمة الى أصادرة من محارت على خلاف حكم سابق حاز الحجة

ين الحصوم ، كما وأن الطعن بالنقض على الحكم الأخبر غر جائز كذلك لأنه وقد تضمن قضاء قطعياً بعدم إختصاص محكمة الاستثناف بنظر موضوع الدعوى وبإختصاص المحكمة الابتدائية بذلك قد تضمن قضاء قطعياً بعسدم الاختصاص يقبل الطعن عليه بالنقض في الميعاد المقرر لذلك ، وإذ لم يلتزم الطاعنان مهذا المبعاد فإن الطعن عليه مع الحكم الصادر في الاستثناف رقم ٢٧٤ سنة ٢٩ في الإسكندرية (مأمورية دمبور) يضحى غير جائز .

وحيث إن هذا الدفع سديد ، ذلك أنه لما كان مؤدى نص المادتين ٣٤٨ ، ٣٤٩ من قانون المرافعات أن يقتصر الطعن بطريق النقض على الأحكام الصادرة من محاكم الاستثناف وعلى الأحكام الانتهائية أياً كانت المحكمة التي أصدرتها إذا صدرت على خلاف حكم سابق ، أما الأحسكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى فلا بجوز الطعن فها بطريق النقض ، لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد طعنت بالنقض في الحكمن الصادرين من محكمة دمنهور الابتدائية بتاريخي ١٩٧٩/١١/١٢ ، ١٩٧٩/٢١١ في الدعوى رقم ١٣٦١ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى دمنهور وطلبت فى صحيفة الطعن نقضهما ، فإن الطعن فهما بطريق النقض يكون غر جائز ، هذا ولمساكان الحكم الصادر في الاستثناف رقم ٩٦ سنة ٣٤ ق وبتـــاريخ ١٩٧٩/٤/١٩ لم يقتصر قضاؤه على رفض الدفع بعدم قبول دعوى الشفعة وإنما إشتمل على إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لتفصل فى موضوعها من جديد تأسيساً على أن محكمة الاستثناف لا تملك الفصل في هذا الموضوع ، لأن محكمة الدوجة الأولى لم تستنفد ولايتها فيه ، وهـــذا من الحكم المطعون فيه يعتبر قضاء قطعياً بعدم إختصاص محكمة الاستثناف بنظر موضوع الدعوى لإختصاص المحكمة الابتدائية به ، وهذا القضاء يعتىر مثابة حكم بعدم الاختصاص فيجوز الطعن فيه بالتقض على إستقلال ، ولما كانت الطاعنه لم تطمن فيه في الميعاد ومن ثم يكو ن الطعن فيه غير مقبول للتقرير به بعــــد الميعاد .

وحيث إن الطعن فى الحكم الصادر فى الاستثناف رقم ٢٧٤ سنة ٣٦ ق الإسكندرية (مأمورية دمهور) قد إستوفى أوضاعه الشكلية . وحيث إن الطاعنن ينعبان على الحسكم المعلمون فيه بالوجه الثالث من السبب الأول وبالوجه الأول من السبب الثانى من أسباب الطعن مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقولان ان الحسكم أقام قضاءه بأحقية المطعون ضدها الأولى فى أخذ عقار النزاع بالشفعة لقاء الثمن المودع طرف محكمة كوم حاده على أساس صورية عقد بيع الطاعن الثانى المؤرخ ١٩٧٥/١٠/١٥ وكان القضاء بصورية عقد المشرى الثانى في حالة توالى البيوع لا يثبت إلا فى مواجهة الأعر وهو ما يوجب إدخاله فى الدعوى لأنه الحصم الحقيقى ، في دعوى صورية عقد البيع ، وكان الطاعن الثانى لم يختصم إختصاماً صحيحاً كما لم توجب له الشفيعة طلها أو تختصمه ، فإنه بكون معبباً عخالفة القانون عا يستوجب الخضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى حاز الحكم قوة الأمر المقضى فإنه ممنع الخصوم في الدعوى التي صدر فيا من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيا بأى دعوى تالبة يثر فيا هذا الذاع ولو بأدله قانونية أو واقعية لم يسبق اثارتها في الدعوى الأولى أو أثرت ولم يبحثها الحكم ، وكانت الحكمة قد إنتهت من قبل إلى أن الحكم الصادر في الاستثناف رقم ٩٦ سنة ٣٤ في قد أصبح نهائياً حاثراً لقوة الأمر المقضى بعدم الطعن عليه في الميعاد ، وكان هذا الحكم قد تولى الفصل في الأمر المقضى بعدم الطعن عليه في الميعاد ، وكان هذا الحكم قد تولى الفصل في وجه إليه في الموس منه إلى أن الطاعن الثاني وقد أدخل في الدعوى بإعلان بتاريخ ١٩٧٦/١٢/١٧ وطعنت الشفيعه على عقده بالصورية ، وهو ما يتحقق بتد الشفيع والبائع والمشترى الأخير ، ورتب على ذلك القضاء بإلغاء الحسكم المسأنف الصادر بعسدم الخوى والمؤسس على عدم إختصاء الطاعن الشائي في إجراءات

دعوى الشفعة الأمر الذى لا يقبل معه من الطاعنين العود ثانيســــ إلى التمحدى بهذا الدفاع ، ويكون النعى بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالوجه الثانى من السبب الثانى من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه البطلان و مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقولان : له لما كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتساريخ ١٩٧٧/١٢/٢١ الذي قضى بعدام قبول دسوى الشفعة هو قضاء قطعي فاصل في موضوع الحصومة تستفد به المحكمة ولايما يحيث لا مجوز لها من بعد أن تعرض الفصل في النزاع وإذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على أسس من التحقيق الذي أجرته محكمة أون درجة نفاذاً لحكمها الصادر متساريخ ١٩٧٩/١١/١٢ بعسد إستشادها ولاية الفصل في النزاع محكمها السابق الإشارة إليه ، واعتداده بقبام الحسكم المصادر في المدعوى بتاريخ ١٩٨٠/٢/١١ الذي قضى برهضها ، حالة أنه كان بتعين عدم الاعتداد مهذين الحكمين أو بأية إجراءت مرتبه عليهما ، فإنه يكون قد وقع باطلا و محالفاً للقانون لإبتنائه على إجراءات باطله بما يستوجب نقضه ه

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان الحكم الصادر فى الاستتناف رقم ٩٦ سنة ٣٤ فى الإسكندرية (مأمورية دمبور) لم يقتصر قضاؤه على الغاء الحكم المستأنف والصحادر بعدم قبون دعوى الشفعه لعدم إختصام الطاعن الثانى فى إجراءاتها ، وإنما تعدى ذلك إلى القضاء بإعادة الدعوى إلى عكمة أول درجة للفصل فى الموضوع على سند من أن محكمة الاستثناف لا نملك الفصل فى هذا الموضوع لأن محكمة أول درجة لم تستنفد ولايتها فيه ، فإن هذا من الحكم يعتبر قضاء قطعياً بعدم ولاية محكمة الاستثناف بنظر موضوع المدعوى المراحة الإجتصاص الحكمة الابتسدائية به ، وهسذا القضاء يعتبر عثابة حكم بعدم

الاعتصاص فيجوز الطعن فيه على إستقلال ، أما ولم يطعن أى من الحصوم عليه فى الميعاد فقد أضحى بذلك حائراً لقوة الأمر المقضى وتثبت له الحجية فيا قضى به وهى حجية يلتزم بها فضلا عن الخصوم الحكمة الى تنظر فى الدعوى - واعمالا لتلك الحجية يتعين على محكمة أول درجة أن تفصل فى موضوع الدعوى بقضاء جديد : دون أن يوصم هذا القضاء بأنه قضاء معدوم وإذ الزم الحسكم الطعون فيه ذلك فإن النعى عليه بالبطلان ومخالفة القانون بكون على غير أساس .

ولحسا نفدم يتعن رفض الطعن .

____

### جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

بریاسة السید فلستشار/ ولیم دلاف یدوی نائب دلیس فلقـکه دخسـویة السـادة المستشارین/ محمد لطفی السید نائب دئیس المحکمة ، احمد زکی غرابه ، طه الشریف وشکری عبد المطیم السیدی ،

### (TTV)

الطمن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٣ القضائية :

#### (١ ـ ٢) التزام (( تنفيذ الالتزام )) • مسئولية (السئولية المقدية)) • تمويض،

(١) الاصل تنفية الالتزام تنفيذا عينيا • النفية بضريق لتحويض • شرطه • المادان، ١٩٠٧، من القانون المدنى • تسود الحدين عن تنفية التزامه العقدى • خطباً موجب للمسعولية •

(٢) الاعقار ، ماهيته ، لا موجب له ، عتى أصبح السفية العبس عبر ممكن ،

(٧) مستولية « المستولية العقدية » • محكمة الوضوع •

استغلاص الخطأ المرجب للمسئولية • يخضع لتقدير محكمة الموضوع •

(١) محكمة الموضوع ، خبره ، اثبات ، حكم ((تسبيبه )) •

أخذ المحكمة بتقرير الخبير محمولا على أسبابه • يتضمن الرد على الطعوق التي وجهت البه•

ا ــ مؤدى نص المادتين ١/٢٠٥ ، ٢١٥ من القانون المدنى أن الأصل
 هو تنفيذ الإلتزام تنفيذاً عيثياً ولا يصار إلى عوضه ــ وهو التنفيذ بطـــربق
 التعويض ــ إلا إذا إستحال التنفيذ العينى وقعود المدين عن تنفيذ التزامه
 الوارد بالعقد يمد فى حد ذاته محطاً موجب للمسئولية .

٢ ـــ المقصود بالأعذار هو وضع المدين في مركز الطرف المتأخر عن
 تنفيذ الترامه ولا موجب للإعذار متى أصبح التنفيذ غير ممكن بفعله .

 ٣ - إستخلاص الحطأ الموجب للمسئولية مما يدخل في السلطة التقديرية الحكمة الموضوع . 4 ــ القرر في قضاء هذه المحكة أنه إذاكانت محكة الموضوع في حدود سلطها التقسيرية قد أخلت بالنتيجة التي إنهي إلها تقرير الحير لإقتناعها بسحته ركانت أسابها في ذلك سائفة تكفي لحمل الحكم، فلا عليها ان لم ترد إستقلالا على الطعون التي وجهت إلى ذلك التقدير ، إذ في أمحدها به محمولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد بأكثر ما تضمنه التقرير لأن أخذها به يتضمن الرد المسقط لما عداها .

#### المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراى الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٩٣٣٩ لسنة ١٩٧٨ كلى شال القاهرة ضد المطعون ضدهما بطلب الحكم بفسخ العقد المؤرخ ١٩٧٨/١ كلى والزامهما بالتضامن بأن يؤديا له مبلغ ٢٧٣٠٠ جنيه وقال بياناً لدعواه أن المطعون ضده الأول باع له ثمار مزرعته الكائنه بأبي زعبل مقابل ثمن قدره ١٩٠٠ جنيه وإذ بدأ في جمع محصول التين تعرض له المطعون ضدهما ومنعاه من الجني وتحرر عن ذلك المحضر رقم ١٧٦٩ سنة ١٩٧٨ وقد بالمخت جماة خسائره ١٨٣٦ جنيه تمثل قيمة المخار التائفة والأقفاص الفارغة والمملزه وثمار البلح فضلا عن التعويض المستحق له من فته من كسب والتعويض المستحق له من فته من كسب والتعويض المستحق له المتفق عليه في العقد ومن ثم أقام دعواه بطلبات سائة البيان كما أقام أطعون ضده الأول الدعوى رقم ١٩٠٠ لسنة ١٤٦٧ مدني كلي شمال القاهرة لدعواه أنه باع للطاعن عمار مزرعته وإذ أمتنع عن جبي المحصول فقد إستصار أمراً من النيابة نجنيه وبيعه وقد لحقه من وراء ذلك أضراراً تتمثل فيا النفه أمراً من النيابة نجنيه وبيعه وقد لحقه من وراء ذلك أضراراً تتمثل فيا النفه الطاعن من اشجار التين وفياستحقه من باقي الثمن ومن التعويض المنفق عايه الطاعن من اشجار التين وفياستحقه من باقي الغن ومن التعويض المنفق عايه الطاعن من اشجار التين وفياستحقه من باقي الغن ومن التعويض المنفق عايه الطاعن من اشجار التين وفياستحقه من باقي الغن ومن التعويض المنفق عايه الطاعن من اشجار التين وفياستحقه من باقي الغن ومن التعويض المنفق عايه الطاعن من اشجار التين وفياستحقه من باقي العن ومن التعويض المنفق عايه المنات من المستحدة المنات ومن التحديد والمنات المنات ومن التحديد والمنات المنات والمنات المنات ومن التحديد والمنات ومن التحديد والمنات المنتقب عليه وقد المنت والمنات ومن التحديد ومن التحديد ومن التحديد والمنات ومن التحديد ومن التحديد ومن المنتحديد ومن المنتحد عالية ومن المنتحديد والمنات ومن التحديد والمنتحد ومن المنتون ومن المنتحديد ومن المنتحديد ومن المنتحديد ومن التحديد ومن المنتحديد ومن المنتحد ومن المنتحد ومن المنتحد ومن المنتحد ومن المنتحد ومن المنتحد ومن المنتحد ومن المنتحد ومن المنتحد ومن المنتحد ومن المنتحد ومن المنتحد ومن المنتحد ومن المنتحد ومن المنتحد ومن المنتحد ومن المنتحد ومن المنتحد ومن المنتحد ومن المنتحد ومن المنتحد ومن

في العقد عن الإعلال بالإلتزام ومن ثم أقام الدعوى بطلباته سالفة البيان وبعد أن ضمت المحكمة الدعويين وندبت خيراً لإستظهار عناصرهما قضت في الدعوى رقم ٩٢٣٩ سنة ١٩٧٨ بإلزام المطعون ضدها بأن يؤديا للطاعن مبلغ الحن وخسالة جنيه وفي الدعوى رقم ١٩٠٤ لينزام إلطاعن بأن يؤدى للمطعون ضده الأول مبلغ الفين وخسالة جنيه ، إستأنف المطعون ضده الأول مبلغ الفين وخسالة جنيه ، إستأنف المطعون ضده الأول مبلغ الفين وخسالة جنيه ، إستأنف المطعون ضده بالإستثناف رقم ٩٨٧ لسنة ٩٨ ق وبتاريخ ١٩٨٢/١٧/١٦ حكمت المحكمة بالإستثناف رقم ٩٨٧ لسنة ٩٨ ق وبتاريخ ١٩٨٢/١٧/١٦ حكمت المحكمة بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة وأبها:

وحيث إن الطعن أقم على أربعة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الأول مها على الحسكم المطعون فيه عالفة القانون وفى بيان ذلك يقول أنه لما كان المطعون ضده لم يطلب في دعواه فسخ العقد فما كان له أن يطلب بالآثار التي يرتبها القانون على الفسخ ، كما لا مجوز له أن يطلب بالتعويض لأن التعويض لا يستحق إلا بعد إعذار المدين ، وأنه لهذا دفع الدعوى بعدم قبولها إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد عليه بوجهيه رغم تمسكه به منذ فجر التقاضي وفي صحيفة الاستثناف ولا بحوز في صحيفة التشاف ولا بحوز في صحيح القضاء أن يحمل سكوت الحسكم عن تناول الدفع سند للإحتجاج برفضه - محمولا على أسباب الحكم المستأنف ، وهي لا تصلح في ذاتها يرداً عليه ، بما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبيب :

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مؤدى نص المادتين ٢٠٢٠ ، د٢٠ من القانون المدنى أن الأصل هو تنفيذ الإلتزام تنفيذاً عينياً ولا يصار إلى عوضه وهو التنفيذ بطريق التعويض إلا إذ إستحال التنفيذ العينى وقعود المدين عن تنفيذ النزامه الوارد بالعقد يعد فى ذاته خطأ موجاً للمستولية ، وأن المقصود بالإعدار هو وضع المدين في مركز الطرف المتأخر عن تنفيد النزامه فإنه لا موجب للإعدار متى أصبح التنفيذ العينى غبر ممكن بفعله ، وكان إستخلاص الحطأ الموجب للمسئولية هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه إذ أيد ما خلص إليه الحكم المستأنف من أن الطاعن هو الذي أخل بإلترامه بتقاصه عن الوفاء بباقي النمن وقعوده عن جنى المحصول ، واستحقاق المطعون ضده للتعويض بسبب إستحالة التنفيذ العينى بفعل المدين عما لا ضرورة معه للإعذار ، فلا على الحكم المطعون فيه أن لم يرد إستقلالا على الدفع بأسباب خاصة ويكون الحكم بالتعويض محمولا على أسبابه وأسباب المحكم المستأنف قد تضمن الرد الضمني على الدفع ويضحى سبب النمى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يعى بالسبب النالى والوجه الأول من السبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب و ياسما يقول ، ان الحكم المطعون فيه قد إعتنق رأى الحبر من أن الطاعن هو الذى أخل بإلتراماته المقدية بعسدم إستمراره فى دفع الأقساط وفى جى المحصول وهى تليجة كالف المتفق عليه فى المقد ذاته بأن يتم سداد القسط بعد الجنى وقد منعه المطعون ضده من ذلك وقام هو يجى التمار وبيعها بغير إذن من القضاء بما شكل الحلالا منه بإلتراماته وإذ تمسك الطاعن مده الأوجه واعرض الحكم عبا يكون قد عابه القصور فى التسبب.

وحيث إن هذا النمى غير مقبول ذلك أن المترر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كانت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية قد أخذت بالنتيجة التي إنهي إليها تقرير الخبير لإقتناعها بصحبها وكانت أسبامها في ذلك سائفة تكنى لحمل الحكم فلا عليها أن لم ترد إستقلالا على الطعون التي وجهت إلى ذلك التقرير إذ في أخذها به محمولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد أن تلك الطعون ما يستحق الرد بأكثر مما تضمنه التقرير لأن أخذها به يتضمن الرد

المسقط لما عداها ، لما كان ذلك وكان البين من أسباب آلحكم المطعون فيه وما أيده من أسباب الحكم المستأنف أنه أخذ بما إنهى إليه تقرير الحبير من أن الطاعن هو الذي أخل بإليزامه بتخلفه عن الوفاء ببساقى الثمن وقعوده عن إلاستمرار في جى الثمار رخم تمكينه من ذلك بقرار النيابة العامة في ٧٨/٨/١٧ وكان هذا الذي ساقه الحكم — نقلا عن تقرير الحبير — سائفاً ومستمداً من أصل ثابت في الأوراق ، فلا عليه ان لم يرد إستقلالا على أوجه دفاع غير جوهرية لا يترتب عليها تغيير وجه الرأى في الدعوى ويضحى النعى على غير أساس .

وحيث إن انطاعن يعمى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث من أسباب الطعن الإخلال بحق الدفاع وفى بيانه بقد ل انه طلب الزام المطعون ضدهما بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه قيمة ما اتلفاه من معدات كما بمسك بعدم قيام دليل على بيمهما المأن الذى أورده الحبر إلا أن الحكم المستأنف رد على ذلك مما لا يصلح خمل قضائه كما أن الحكم المطعون فيه اعرض عن الرد على هذه الأرجه مما يعيبه بالإخلال محق الدفاع.

وحيث إن هذا النمى فى غير عله ذلك أن أسباب الحكم المستأنف ، والتى تبناها الحكم المطعون فيه قد إنهت أخذاً من تقرير الحبير إلى أن تلك المعدات تعتبر من الأشياء المسهلكة وقد استخدمت فى عملية جنى الثمار وشملها ثمن البيع الذى أورده الحبير ، وكانت هذه الأسباب سائفة ومستمدة من أصل ثابت فى الأوراق ، فإن قضاء الحكم المطعون فيه برفض إستحقاق الطاعن للمبلغ المطالب به ، فيه الرد الضمنى على أوجه دفاعه دون حاجة الإفراد رد مستقل ويضحى النمى جذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه بالوجه الثانى من السبب الرابع الحطأ فى تطبيق القانون وفى بيانه يقول أن المطعون ضده الثانى يقوم على تنفيذ العقد بإعتباره يرتبط مع المطعون ضده الأول بوكالة ضمنية ، ومن ثم يكون هذا الأخير مسئولا عن خطئه ، وأنه على فرض إنتفاء المسئولية

العقدية عن هذا الحطأ فإن تعرض المطعون ضده الشانى للطاعن ومنعه من جى الثمار يشكل خطأ تقصيرياً فى جانبه يستوجب التعويض عنه وإذ لم يأخسذ الحكم المطعون فيه سذا النظر فإنه يكون معيباً بالفساد فى الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول . ذلك أن المقرر أن لمحكة الموضوع سلطة تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها ، وإستخلاص الحطأ الموجب للمستولية ، وكان الحسكم المطعون فيه قد إنهي سائفاً إلى نفي مسئولية المطعون ضداها بإنتفاء الحطأ في جانبها عقدياً كان أو تقصيرياً — وإنهي إلى أن الطاعن هو الذي أخل بإلتزاماته وكان هذا الذي خلص إليه مستمداً من أمل ثابت في الأوراق ويكني لحمل قضاء الحسكم فإن النعى عليه بالفساد في الاستدلال بضحى على غير أساس:

ولما تقدم يتعن رفض الطعن .

### جلسة ۲۱ من ديسمبر سنة ۱۹۸۷

بریاسة السید المستشار/ مجد ابراهیم خلیل نائب رئیس المحکمة وعصویة المسادة المستشارین/ زکی المصری نائب رئیس المحکمة ، منع توفیق ، عبد المدم ابراهیم ومحسمه المسکری »

# (TYA)

#### الطُّعنْ رقم ١٦٠٥ لسنة ٥٣ القضَّالية :

### (١) حكم « الطُّمن في الحكم » • استثناف « الاحكام غير الجائز استثنافها »•

قبول الحكم المناتع من استثنافه • جواز أن يكون ضمنيا يستعاد من كِن فعل أو عمل قانوني يتافى الرغبة في وقع الاستثناف •

#### ( ۲ ، ۲ ) الامر على عريضه •

- (٣) الاوامر على العرائض ماهيتها صدورها بإجبراء وقنى أو تعطى دون مساس بأصل الحق - مؤدى ذلك - عدم حيازتها للحبية وجواز مقالفتها بأمر جديد مسبب -
- (٣) الامر الوقتي بتسوية الرسوم الجمركية على أساس السعر الرسمي التشجيمي •
   ماميته قضاء قاصل في أصل الحق يخرج عن ولاية قاضي الامور الوقتية
  - (٤) دعوى « السائل التي تعترض سير الخصومة : وقف الدعوى » .

الوقف التعليقي للدعوى • م ١٣٦ مرالدات • جوازي للمحكمة حسيما تستبيته من جدية المنازعة في المسألة الإولية الخارجة عن اختصاصها أو عدم جديتها •

 ١ - قبول الحكم المانع من إستثنافه كما يكون صريحاً يكون ضمنياً يستفاد من كل فعل أو عمل قانونى يتافى الرغبه فى رفع الاستثناف ويشعراً بالرضا بالحسكم والتخلى عن حق الطعن فيه .

٢ - الأوامر على العرائض وعلى ما يبن من نصوص الباب العاشر من الكتاب الأول من قانون المرافعات هي الأوامر التي يصدرها قضاة الأمور الوقية عالم من سلطة ولاثية وذلك بناء على الطلبات المسلمة المهم من ذوى الشأن على عرائض وتصدر تلك الأوامر في غية الحصوم ودون تسبيب بإجراء

وقتى أو تحفظى فى الحالات التى تقتضى بطبيعتها السرعة أو المباغته دون مساس بأصل الحق المتنازع عليه ، ولذا لا تحوز تلك الأوامر حجية ولا يستنفد القاضى الأمر سلطته بإصدارها إذ يجوز له محالفتها بأمر جديد مسبب .

٣- الأمر الوقتى - المتظلم منه - والصادر للطاعن من قاضى الأمور الوقتيه محكمة عابدين بتسوية الرسوم الجمركية المستحقة على البضاعه الوارده له على أساس السعر الرسمى للعماه الأجنبية وبصرف الفرق المترتب على إحتسابها بالسعر التشجيمي لم يكن بإجراء وقتى أو تحفظى بل كان في حقيقته قضاء فاصلا في أصل الحق المتنازع عليه وهو ما مخرج عن ولاية قاضى الأمور الوقتيه.

٤ – من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الوقف التعليق للدعوى – طبقاً لنص الحادة ١٢٩ من قانون المرافعات - هوأمر جوازى متروك لمطلق تقسدير المحكمة حسبا تستبينه من جسديه المنازعة فى المسأله الأوليه الحسارجه عن إختصاصها أو عدم جسديها .

#### المحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع انتقرير اللدى ثلاه السيد المستشار للقرر والمرافعة وبعد المداوله .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن مصلحة الجارك – المطعون ضدها – أقامت على الطاعن الدعوى رقم ٤٧٤ لسنة ١٩٧٨ مدتى عابدين بطلب الحسكم بالفاء الأمر الوقى رقم ١٩٧٣ اسنة ١٩٧٧ عابدين وبياناً لذلك قالت نه بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٠ إستصدر الطاعن أمراً على عريضه من قاضى التنفيذ بمحكمة عابدين بتسوية

الرسمى للعمله الأجنبيه ويصرف الفرق المترتب على إحتسابها بالسعر التشجيعي الرسمى للعمله الأجنبيه ويصرف الفرق المترتب على إحتسابها بالسعر التشجيعي ولما كان قاضى التنفيذ غير محتص بإصدار مثل هذا الأمر فإنها تتظلم منه بهله الدعوى وبتاريخ ١٩٨١/٣/١٥ حكت عكمة عابدين بعدم إختصاصها قيمياً بنظر الدعوى وبإحالتها إلى عكمة جنوب القاهرة الابتدائية حيث قيدت بحدولها تمل المحكمة برفض التظلم وتأييد الأمر المتظلم منه إستأنفت مصلحة الجارك علما الحكم بالإستئناف رقم ١٤٤٧ لسنة ١٩٨٨ قا أقاهرة – وبتاريخ ١٩٨٨/٤/١٨ حكمت المحكمة (أولا) برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف وبجوازه (ثانياً) بقول الاستئناف وبحوازه (ثانياً) برفض طلب وقف السر في الاستئناف (رابعاً) بإلغاء الحكم بطريق النقض وقدمت النيسابة مذكرة رأت فهسا رفض الطمن وقد عرض الطمن على هذه المحكمة في غرفة مشوره حددت جلسه لنظره وفها الترمت النيابة وأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول انه دفع بعسدم جواز الاستثناف لقبول المطعون ضدها الحكم المستأنف بتنفيذها الأمر المتظلم منه غير أن الحكم إنتهى إلى رفض هسذا الدفع على سند من القول بأن قيام مصلحة الجارك بتنفيذ الأمر المتظلم منه لم يكن إختياراً بل كان إمتثالا للنفاذ المعجل المشمول به ذلك الأمر توقياً من إرتكاب الجرعة المعاقب عليها بالمادة ١٢٣ من قانون العقوبات توقياً من الدعوى أن تنفيذ مصلحة الجارك للأمر المذكور قد تم طواعيه وإختياراً وبلون تحفظ قبل قيامها بالتظلم منه وكانت أركان الجرعة المشار إليها بنص المادة ١٢٣ من قانون العقوبات غير متوافره فإن الحرعة المشار إليها بنص المادة ١٢٣ من قانون العقوبات غير متوافره فإن الحسكم المشار إليها بنص المادة ١٢٣ من قانون العقوبات غير متوافره فإن الحسكم

المطعون فيه فيا قضى به من رفض الدفع السابق يكون قد شــــابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال .

وحيث إن همذا النعى في عبر عله - ذلك أن البن ورالاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بر فض الدفع بعدم جواز الاستتناف على أن تنفيذ الأمر المتظلم منه والذي قامت مصلحة الجهارك بتنفيذه قد تم إمتئالا لشمول الأمر بالنفاذ المعجل وبلاكفاله وتقديم صوره تنفيذيه للمصلحة ودون مساس بالتظلم المقام من المصلحة على الأمر على النزاع ومنعاً من الوقوع تحت طائلة المادة ١٧٣ من قانون العقوبات ولذلك فلا يعتبر تنفيذ الأمر الحسالى قد تم عن قبول له أو للحكم ، لماكان ذلك وكانت المادة ٢١١ من قانون المرافعات تنفي بأنه لا جوز الطعن في الأحكام ممن قبلها - وكان قبول الحسكم المانع من إستثنافه كما يكون صرعاً يكون ضمنياً يستفاد من كل فعل أو عمل قانوني ينافي الرغبة في رفع الاستثناف ويشعر بالرضا بالحكم والتخل عن حق قانوني ينافي الرغبة في رفع الاستثناف ويشعر بالرضا بالحكم والتخل عن حق السلف كافيه وغير أساس ؟

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى حلى الحكم المطعون فيه عالفة القانون وى بيان ذلك يقول انه لما كانت المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣ لم تحدد سعر الصرف الذي يعتد به عند تقسدير القيمة للأغراض الجمركية وكان الأصل في حساب هذه القيمة هو السعر الرسمي للعمله الأجنبية ومن عمرة إن ما ورد بقرار وزير المالية رقم ١٩٧٣ لسنة ١٩٧١ من حساب قيمة البضائع الوارده على أساس السعر التشجيعي للعمله الأجنبية يكون غالفا لقانون الجارك المشار إليه بماكان يقتضي عدم تطبيقه وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك واعتد بالقرار المملذكور وطبقه على النزاع المعروض فإنه يكون قد خالف القانون بالقرار المملذكور وطبقه على النزاع المعروض فإنه يكون قد خالف القانون ب

وحيث إن هذا إلنعي غبر مقبول ذلك إنه لم كانت الأوامرعلي العرائض وعلى ما يبين من نصوص الباب العاشر من الكتاب الأول من قانون المرافعات. هي الأوامر التي يصدرها قضاة الأمور الوقتيه تما لهم من ساطة ولاثية وذلك بناء على الطلبات المقدمه إلىهم من دوى الشأن على عرائض ، وتصدر تلك الأوامر في غيبة الخصوم ودون تسبيب بإجراء وقتى أو تحفظي في الحالات التي تقتضي بطبيعتها السرعة أو المباغته دون مساس بأصسل الحق المتنازع عليه ــ ولذا لا تحوز تلك الأو امر حجيه ولا يستنفد القاضي الأمر سلطته . بإصدارها إذ نجوز له محالفتها بأمر جديد مسبب – وكان الأمر الوقيي المنظلم منه – والصادر – للطاعن من قاضى الأمور الوقتيه لمحكمة عابدين بتسوية الرسوم الجمركية المستحقه على البضاعة الواردد له على أساس السعر الرسمي للعمله الأجنبية وبصرف الفرق المترتب على إحتسامها بالسعر التشجيغي. لم يكن بإجراء وقبَّى أو تحفظي بل كان في حقيقته قضاء فاصلا في أصل الحتر. المتنازع عليه ــ وهو ما يخرج عن ولاية قاضى الأمور الوقتيه ــ وإذكان الحكم · المطعون ذه قد خلص إلى الغاثه فإنه يكون قد إنتهى إلى نتيجة صحيحه في:-القانون ولا يبطله ما ساقه تبريراً لقضائه من تعرضه للموضوع عند نظر التظلم. من الأمر الوقتي وهو غير جائز - إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذا الحطأ دون أن تنقض الحكم ـــ ومن ثم يكون ما ورد بسبب الطعن أباً كان وجمه الرأى فيه غمر منتج

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثالث على الحكم المطعود فيه الفتصور أق التسبيب وفى بيسان ذلك يقول انه طلب وقف السير فى الاستتناف حتى تفصل المحكمة الدستورية فى الطعن بعدم دستورية قرار وزير المالية رقم ١٩٧٦ لسنة ١٩٧٦ وقد رفض الحكم هذا الطلب على أساس أنه غير جدى لأن القرار المذكور صدر فى حدود التفويض المشار إليه بنص المادة ٢٧ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٩٣ – وإذكان ذلك الأمر – وعلى ما سلف بيانه فى السبب الثافى من أسباب الطعن – مجاوزاً حدود التفويض فإن رد الحسكم على الدفاع السابق يكون غير سائغ عما يعبه بالقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعي في غبر محله ــ ذلك أنه لماكان مؤدى نص المادة ٢٩ فقرة ب من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا أن لمحكمة الموضوع لـ إذا أثير أمامها دفع بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة السلطة التقديرية بشأنه فإن هي قدرت جديته وضرورة حسم النزاع على اللستورية قبل الحسكم في الدعوى كان علما أن تؤجل نظر الدعوى وتحدد أجلا لصاحب الدفع أرفع الدعوى خلاله أمام المحكمة الدستورية العلبا إما إذا رأت عدم جدية الدفع أغفلته وحكمت فى موضوع الدعوى وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة – أن الوقف التعليقي اللاعوى - طبقاً لنص المادة ١٢٩ من قانون المرافعات ... هو أمر جوازي متروك لمطلق تقدير المحكمة حسما تستبينه من جـــديه المنازعة فى المسألة الأولية الخارجية عن إختصاصها أو عدم جديتها لما كان ذلك وكانت المحكمة قد إنتهت وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب الثاني من أسباب الطعن إلى أن الأمر الوقتي المتظلم منه قد صدر خارجاً عن إختصاص قاضي الأمور الوقتيه لمساسه بأصل ألحق المتنازع عليه ومن ثم يكون النزاع حول عدم دستورية قرار وزير المالبة رقم ١٢٣ أسنة ١٩٧٦ – غير مؤثر ولازم للفصل في الدعوى – ولا على الحكم المطعون فيه أن هو رفض طلب وقف السير في الاستثناف لحين الفصلُ في عدم دستورية القرار المذكور ــ ويكون ما ورد بسبب الطعن على غير أساس .

وحيث إنه لما تقــــدم يتعين رفض الطعن .

### جلسة ۲۱ من ديسمبر سنة ۱۹۸۷

برياسة العميد المستشار الدكتور، عبد المنم أحمد بركة نائب رئيس المسكمة وعضموية السادة المستشارين/ محمد فؤاد بدر نائب رئيس المسكمة ، فهمى الخياط ، محمد مصباح ، ويحيى عارف •

# (779)

الطمن رقم ٩٠ لسنة ٥١ القضائية :

. (١) هعوى « انقطاع سير الخصومة » • بطلان « بطلان الإجراءات » •

بطلان الاجراءات المترتب عبل القطاع سير الخصومة • نسبى • مقرر لمسلحة من همرع الالقطاع المسايقة •

(٣٠٢) محكمة الموضوع (( مسائل الواقع )) (( تقدير الإدلة )) • ايجار (( ايجار الاماكن » •

- (٣) تجهميل فهم الواقع في الدعوى وتقدير ما يقدم فيها من ادلة من سلطة محكمة الموضوع • به • عدم التزامها بتعقب حجج الخصوم والرد عليها استقلالا • حسبها أن تليسم قضادها على أسياب سالمة •
- . (٣) استخلاص ثبوت الهرر المترتب على تغيير الاستحمال أو نفيه ، واقع · يستأتي به قاضي الموضوع · مثال لتقدير سائم ·
- ( ٤ ٦ ) ايجار « ايجار الاماكن » « أسباب الاخلاء » « التغيير في استعمال المين » قانون « سريان القانون » « القانون الواجب التطبيق » نظام عام •
- (٤) الاختلاء لمخالفة شروط الايجار المقولة أو استصال المكان المؤجر في غير الاغراضي المؤجر من أجلها م ٣١/ جد ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - شرطه · وجوب اعدار المستأجر بأعادة الحالة إلى ما كانت عليه •
- (ه) أحكام القانون البحديد الاصل عدم سريانها الا عل ما يقع من تاريخ العمل بها الاستثناء الاحكام المتعلقة بالنظام العام سريانها باثر فورى عمل المراكز والوقائع القانونية ولو كانت تاشية قبل العمل به تعلق أحكام الإجرة والاعتداد القانوني وأسباب الاخلام بالنظام الاورة العمل الاورة العمل الاورة العمل الاورة العمل الاورة العمل الاورة العمل الاورة العمل الاورة العمل الاورة العمل الاورة العمل الاورة الاعتداد القانوني وأسباب الاخلام بالنظام الاورة العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل العمل •

(٢) صدور تشريع لاحق يستحدث حكما جديدا يتعلق بدانية القامدة الموضوعية الآمرة -تعلق التعديل بيعشي شروط القاعدة الأمرة دون مساس بذاتيها - عدم سريانه الا من تاويخ نفاذه غل الرقائع التي تشأت في ظفه -

(٧) اشتراط اعذار المستأجر باعادة السالة الى ما كانت عليه قبل رفع دعوى الإخساده -م ٣٠/ح، ق ١٩٧٧/٤٩ - عدم سريانها هل الدعاوى التي رفعت قبل المسل بأحكامه - تفلا الفاتون أثنا تقر الدعوى - أثره - وجوب عدم التجكم بالإخلاء الأة أعاد المستأجر الحالة ال. ما كانت عليه - عقة ذلك -

#### (A) حكم (( التقريرات الخاطئة )) . نقض (( سلطة محكمة النقض )) .

التهاه المحكم في قضائه الى النتيجة الصحيحة • لا يبطله • اشتمال أسبابه صبل أخطأ-قانولية • لمحكمة التقض تصحيح حلم الإسباب دون أن تنقضه • مثال •

۱ - بطلان الإجراءات التي تتم بعد قسيام سبب إنقطاع الحصومة فى الدعوى هو وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يطلان نسبى قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحايتهم وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من نفد الأهلية أو تغيرت صفته . وذلك حتى لا تتخذ هذه الإجراءات دون خلمهم ويصدر الحكم فى الدعوى فى غفلة منهم ، فلا محتى لغيرهم التمسك بذا البطلان .

٧ - لحكمة الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وفي تقدير ما يقسده لها من أدلة ولا تثريب عليها ان أخذت بأى دليل تكون قد إقتمت به مادام هذا الدليل من طرق الإثبات المقررة قانوناً ، وحسها أن تبين الحقيقة التي إقتمت بها وأن تقيم قضاءها على أسباب سائفة تكفى لحمله ، وهي غير ملزمه بأن تتبع الحصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وترد إستقلالا على كل قول أو حجه مادام قيام الحقيقة التي إقتمعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمي المسقط لتلك الأقوال والحجج .

٣ ــ إستخلاص ثبوت الضرر أو نفيه من مسائل الواقع التي يستقل بها

قاضى الموضوع مادام الدليل الذى أخذ به مقبولا قانوناً وكان الحسكم الابتدائى المؤيد بالحكم المعلمون فيد لأسبابه قد أقام قضاء بالإخلاء على ما إستنبطه مما ثبت من المعاينة الى أجريت بالشكوى الإدارى رقم ... وأقوال المطعون ضده الثالث وما تضمنه محضر التسليم من أنه تم إستقطاع غرفة من الشقة المحاورة أضيفت لعين النزاع الى استعملت في غير الغرض المتفق غليه مقصد الإعوار بالمحالفة للعقد وشروط الإعجار المعقولة بغير موافقة المؤجر، وأن تغير أستمال العين من مكتب تجارى إلى مصنع المدابس ينطوى على اضرار بها وهي أسباب سائفة لها معها الثابت بالأوراق وتتضمن الرد على ما خالفها فإن النمى في حقيقته لا يعدو أن يكر نجدلا موضوعياً في تقدير محكة المرضوع للدليل بغية الوصول إلى نتيجة أخرى مما الا بجوز إثارته أمام محكة النقض.

٤ - مفاد المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٩ - بشأن إخار الأماكن الذي رفعت الدعوى فى ظله . ونصر المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والمعمول به إضاراً من ١٩٧٧/٩١ . الذي الني القانون السابق – أن المشرع تطلب فى الفقرة (ج) من المادة ٣١ من القانون المذكور - للإخلاء لمخالفة شروط الإبجار المحقولة أو إستمال المكان المؤجر فى غير الأغراض المؤجر من أجلها إعلمار المستأجر بإعادة الحالة إلى ماكانت عليه .

ص من الأصول الدستورية المقررة – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – أن أحكام القوانين لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، وأنه لا يترتب عليها أثر فيا وقع قبلها ، مما مؤداه عدم جواز إنسحاب القانون المجديد على ما يكون قد وقع قبل العمل به من تصرفات أو تحقق من أوضاع إذ يحكم هذه وتلك القانون الذي كان معمولا به وقت وقوعها اعمالا لمبدأ عدم رجية القوانين ، غير أن ذلك لا ينتقص من مريان أحكام القسانون الجديد على ما يقع من تصرفات أو بتحقق من أوضاع ولو كانت مسئناة

إلى علاقات سابقة عليه اعمالا لمبدأ الأثر المباشر القانون ، مادامت تلك القواعد والأحسكام الجديدة غير متعلقة بالنظام العام ، أما إذا إستحدث القانون الجديد أحكاما معلقة بالنظام العمام فإنها تسرى بأثر فورى على المراكز والوقائم القانونية القائمة وقت نفاذه ولو كانت ناشئة قبله ، وكان من المقرر في قوانين إيجار الأماكن أن الأحكام الخاصة بتحديد الأجرة والامتداد القانوني وتعيين أسباب الإخلاء قواعد آمرة ومتعلقة بالنظام العسام ، ومن ثم فإنها تسرى بأثر فورى على جميع المراكز والوقائم القائمة والتي لم تستقر نهائياً وقت نفاذها ولوكانت ناشئه قبل تاريخ العمل مها :

- إذا صدر قانون لاحق تضمن تعديلا في تشريعات إيجار الأماكن كان من شأنه إستحداث حكم جديد متعلق بذاتية تلك القواعد الموضوعية الآمرة سواء بالإلغاء أو التغير إضافة أو حلفاً فإن هذا التعديل يأخسلد حكم أما إذا كان التعديل منصباً على بعض شروط إعمال القاعدة الآمرة - دون أما إذا كان التعديل منصباً على بعض شروط إعمال القاعدة الآمرة - دون مساس بذاتيها أو حكمها - كها لو إستوجب لتطبيقها توافر شروط خاصة أو إنحاذ إجراءات معينه سواء من إجراءات التقاضى أو الإثبات لم تكن مطلوبة ولا مقررة من قبل ، فإن التعديل لا يسرى في هذه الحالة إلا من تاريخ نفاذه وعلى الوقائع والمراكز التي تنشأ في ظله ، دون أن يكون له أثر على الوقائع التي نشأت في ظله القانون الذي على الوقائع التي نشأت في ظله هو الذي يحكم شروط قبولها وإجراءاتها وقواعد رفعت الدعوى في ظله هو الذي يحكم شروط قبولها وإجراءاتها وقواعد

٧ ـ إذ كان ما استحدثه القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى الفقرة (ج) من المسادة ٣١ من اشتراط إعدار المستأجر بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه لا يمس ذاتية القاعدة الآمرة ولا يغير من حكها بل يضع شرطاً لأعمال خاصاً لرياج امات قبول الدعوى ، وهو ما لم يكن مقرراً فى القانون السابق ، ومن ثم فإنه لا يسرى إلا من تاريخ نفاذ القانون الأخير والعمل به ، دون أن يكون

له أثر على الوقائع السسابقة عليه ، وكانت الدعوى قسد رفعت ابتداء في العمر الواجب ١٩٦٩ فن ثم يكون هو الواجب التطبيق في هذا الحصوص .

٨- إذ انتهى الحكم صحيحاً فى قضائه بالإخلاء استناداً إلى ما استخلصه فى حدود سلطته الموضوعية من ثبوت الضرر على ما جاء بالرد على السبب الثانى من أسباب الطعن ، فإن تعييه فيا أقام عليه قضاءه فى هذا الحصوص يكون غير منتج ، ذلك أنه منى انتهى الحكم صحيحاً فى قضائه فإنه لا يبطله ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية بإعماله القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٩ للذى لا ينطبق على الدعوى لإلغائه بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، إذ لهكة القضى تصحيح هذه الأسباب دون أن تنقضه .

#### الحكمية

بعـد الاطـلاع على الأوراق وسهاع التقرير الذي تلاه السيد المستشـار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المعلمون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٣١٧٦ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى جنوب القاهرة على المطعون ضدهما الثانى والثالث بطلب الحكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٨/٨/٣٣ وإخلائهما من الشقة المبينة بالصحيفة وتسليمها لها ، وقالت بياناً الملك أن المطعون ضده الثانى يستأجر تلك الشقة عوجب العقد المذكور بقصد استعالها مكتباً تجارياً وأنها عينت حارسة قضائية على العقار الذي تقع به عين النزاع بمقتضى الحكم الصيادر في الدعوى رقم ٢٩٦٧ سنة ١٩٧٧ مستعجل القاهرة ، وقام المطعون ضده الثانى بتأجير تلك العين دون إذن كتابي من المالك المعطمون ضده الثالث الذاتي المندون فنده الثالث الذي يتأجير تلك العين دون إذن كتابي من المالك المعطمون ضده الثالث الذي

حولها إلى مصنع الملابس به ماكينات ضخمة نما يجم عنه هبوط في الأرضية وتصدع بالجدران ونزع بعض الأبوابُ والأحواضُ ، تلخل الطاعن منضماً للمطعون ضده الثاني طالباً رفض الدعوى على سند من أنه اشترى عن التداعي مـن الأخر ، بتاريخ ١٩٧٣/١١/١٧ حكمت المحكمـة بندب مكتب الحراء لماشرة المأمورية المبينة بالمنطوق ، وبعد أن قدم الحبىر تقريره حكمت بساريخ ١٩٨٠/١/١٧ بفسخ عقد الإمجار المؤرخ ١٩٦٨/٨٢٣ وإخلاء عين النزاع وتسليمها خالية للمطعون ضدهًا الأولى، استأنف الطاعن.هذا الحكم بالاستثناف رقم ٨٤٧ لسنة ٩٧ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٧ قضت ألمحكة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيسابة مذكرة أبدت فهـــا الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمـــة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأبها . . . . .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الأول سها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفي بيان] ذلك يقول انه كان يتعين الحكم بانقطاع سير الحصومة لزوال صفة المدعية ـ: ـ المطمون ضدها الأولى ــ لعزلها من الحراسة منذ ١٩٧٨/٢/١٤ إلا أن الحكم إ الابتدائى المؤيد بالحكم المطمون فيه رفض الحكم بانقطاع سير الحصومة على سند من أن مهمة الحارس تستمر حتى قيامه بتسليم المال الذي تحت يده ، وبذلك يكون قد خلط بن الصفة القانونية الحارس وبن استمراره فى مباشرة الأعمال المـادية اللازمة لحفظ الأموال إلى أن يتم تسليمها لمن يخلفه في الحراسة: ربزوال صفة الحارس تنقطع سبر الحصومة فى الدعوى ، وتقدم أثناء حجز الاستثناف للحكم بالحكم الصادر فى الاستثناف رقم د٢٣ سنة ١٩٧٩ مستعجل القاهرة كدليل على زوال صفة المطعون ضدها الأونى إلا أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غبر مقبول ، ذلك أن بطلان الإجراءات التي تم بعد قيام سبب انقطاع الخصومة في الدعوى هو ــ وعلى ما جرى به قضـــا. هذه الهكة – بطلان نسبى قرره القانون المصاحة من شرع الانقطاع الجايتهم وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد الأهاية أو تغيرت صفاء وذلك حتى لا تتخذ هذه الإجراءات دون علمهم ويصدر الحكم فى الدعوى فى غفلة منهم ، فلا يحق لغيرهم الحسك بهذ البطلان ، لما كان ذلك ، فإن الحارس الجديد يكون له وحده دون غيره الآسك بهذا البطلان ولا بجدود للطاعن التحدى به ، ويكون ما أبداه الطاعن بسبب النمى – أياً كان وجمه الرأى فيه – غير منتج .

وحيث إن مبنى السبب الثانى النمى على الحكم الطعون فيه التناقض فى التسبيب والحطأ فى الإسناد ، وفى بيان ذلك قول الطاعن ، ان خير الدعوى خاص إلى أن شقة النزاع أضيفت إلها حجرة من الشقة الحاورة دون أن يعاين الشقة الأخيرة رغم أن المستندات المقدمة منه تدحض ما انتهى إليه الحبر ، وركن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه إلى أوراق من صنع المطعون خدها الأولى وافترض الإضرار بعين النزاع مع أن التعديلات التي أجريت الرادت من قيمتها .

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة المن ضحكة الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وفي تقسدير ما يقدم لهما من أدلة ولا تثريب عليا إن أخلت بأى دليل تكون قد اقتنعت به ما دام هذا الدليل من طرق الإثبسات المقررة قانوناً ، وحسها أن تبن الحقيقة التي اقتنعت بها وأن تقيم قضاءها على أسباب سائفة تكفي لحمله وهي نمير ملزمة بأن تتبع الحصوم في مختلف أقوالم وحجهم وترد استقلالا على كل قول أو حجة ما دام قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها فيمه الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج . كما أن استخلاص ثبوت الضرر او نفيه من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع ما دام الدليل الذي أخذ به مقبولا قانوناً ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه قد أقام قضاه بالإخلاء على ما استنبطه مما ثبت من المعاينة المطعون فيه لأسبابه قد أقام قضاه بالإخلاء على ما استنبطه عما ثبت من المعاينة

رائى أجريت بالشكوى رقم ١٩٣٨ سنة ١٩٧٣ إدارى عابدين وأقوال المطعون إضده الثالث بها وما تضمنه محضر التسلم المؤرخ ١٩٧٣/٦/٢٧ من أنه تم استقطاع غرفة من الشقة المحاورة أضيفت لعن النزاع التي استعملت في غير الغرض المتفق عليه بعقد الإعبار بالمحالفة للعقد وشروط الإعبار المعقولة بغير موافقة المؤجر ، وأن تغير استعال العن من مكتب تجارى إلى مصنع للملابس ينطوى على إضرار بها ، وهي أسباب سسائغة لها معينها الثابت بالأوراق وتتضمن الرد على ما مخالفها ، فإن النمي في حقيقته لا يعدو أن يكون جدلا موضوعياً في تقدير عجمة الموضوع للدليل بغية الوصول إلى تثيجة أحسرى ما لا يجوز إثارته أمام محكة القض *

وحيث إن حاصل السبب الثالث النمى على الحكم المطعون فيه بمضافة ألقانون ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن ان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه طبق القانون رقم 24 لسنة 1979 في حين أن القانون رقم 24 لسنة 197٧ اللى أدرك الدعوى هو الواجب التطبيق لتعلقه بالنظام العام ، وأوجبت الفقرة (ج) من المسادة ٣١ من القانون الأخير على المؤجر إعدار المستأجر بأصادة الحالة إلى ما كانت عليه ، وعلى فرض استعال العين في غير الغرض المخصص بعقد الإيجار فإن الطاعن بإعداده تلك العين لمكتباً للاستيراد والتصدير يكون قد أزال المخالفة ، ويترتب على ذلك عسدم توقيع الجزاء بالإنحلاء ، يكون قد أزال المخالفة ، ويترتب على ذلك عسدم توقيع الجزاء بالإنحلاء ،

وحيث إن هذا النمى غير سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن الذى رفعت الدعوى فى ظله تنص على أنه و فى غير الأماكن المؤجرة مفروشة لا مجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها فى العقد إلا لأحد الأسباب الآدة ... (ج) إذا استعمل المستأجر المكان المؤجر أو سمح باستعاله بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة أو تضر بمصلحة المؤجر » . وإذ صدر القانون رقم ٤٩ شروط الإيجار المعقولة أو تضر بمصلحة المؤجر » . وإذ صدر القانون رقم ٤٩ سمنه ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم الملاقة بين المؤجر والمستأجر

والمعمول به اعتباراً من ١٩٧٧/٩/٩ ــ اللَّي أَلغي القانون السابق ــ ونص في المادة ٣١ منه على أنه و في غير الأماكن المؤجرة مفروشة لا مجوز المؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو انهت المدة المتفق علها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية : .... (ج) إذا استعمل المستأجر المكأن المؤجر أو سمح باستعاله بطريقة تخالف شروط الإمجار المعقولة والمتعارف علبها وتضر بمصلحة المؤجر أو استعمله في غير الأغراض المؤجر من أجلها ، وذلك بعد إعداره بإعــادة الحالة إلى ما كانت عليه » . بمــا مفاده أن المشرع تطلب في الفقرة (ج) من " المسادة ٣١ من القانون المسذكور ــ للإخلاء لمحمالفة شروط الإمجار المعقولة أو استعمال المكان المؤجر في غير الأغراض المؤجر من أجلها ــ إعدار المستأجر بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه ، وكان من الأصول الدستورية المقررة سوعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ... أن أحكام القوانين لا تسرى إلا على ما يقم من تاريخ العمل مها ، وأنه لا يُرتب علمها أثر فيا وقع قبلها ، مما مؤداه عدم جواز انسحاب القانون الجديد على ما يكون قد وقع قبل العمل به من تصرفات أو تحقق من أوضاع إذ محكم مله وتلك القانون الذي كان معمولا به وقت وقوعها إعمالًا لمبدأ عدم رجعيَّة القوانين ، غير أن ذلك لا ينتقص من سريان أحكام القانون الجديد علىما يقع من تصرفات أو يتحقق من أوضاع ولوكانت مستندة إلى علاقات سابقة عليه إعمالا لمبدأ الأثر المباشر للقانون ، ما دامت تلك القواعد والأحكام الجديدة غير متعلقة بالنظام العام ، أما إذا استحدث القانون الجديد أحكاماً متعلقة بالنظام العام فإنها تسرى يأثر فورى على المراكز والوقائع القانونية القائمة وقت نفاذه ولو كانت ناشئة قبله ، وكان من المقرر فى قوانَّين إيجار الأماكن أن الأحكام الخاصة بتحديد الأجرة والامتـداد القانونى وتعين أسباب الإخلاء قواعد آمرة ومتعلقة بالنظام العام . ومن ثم فإها تسرى بأثر فورى على حميع المراكز والوقائع القائمة والى لم تستقر سالياً وقت نفاذها ولو كانت ناشئة قبل تاريخ العمل بها ، ومؤدى ذلك أنه إذا صدر قانون لاحق تضمن تعديلا في تشريعات إنجار الأماكن كان من شأنه استحداث حكم جديد متعلق بذاتية تلك القواعد الموضوعية الآمرة سسواء

الإلغاء أو التغيير إضافة أو حلفاً فإن هذا التعديل يأخذ حكم اتماعدة الآمرة سَ حيث سريانه بأثر فورى على المراكز والوقائع القائمة وقتُّ نفاذه ، أما إذا كان انتعديل منصباً على بعض شروط إعمال القاعدة الآمرة ـــ دون مسـاس لداتيتها أو حكمها .. كما لو استوجب لتطبيقها توافر شروط خاصة أو إتخاذ إجراءات معينة سمواء من إجراءات التقماضي أو الإثبات لم تكن مطلوبة ولا مقررة من قبل ، فإن التعديل لا يسرى في هذه الحالة إلا من تاريخ نفاذه وعلى الوقائع والمراكز التي تنشأ في ظله ، دون أن يكون له أثر على الوقائع التي نشأت في ظل القانون السابق باعتبار أن القانون الذي رفعت الدعوى في ظاه هو الذي محكم شروط قبولها وإجراءاتها وقواعد إثباتها ، لمـا كان ما تقدم ركان ما استحدثه القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ في الفقرة (ج) من المـادة ٣١ من اشتراط إعذار - المستأجر - بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه لا ممس ذاتية القاعدة الآمرة ولا يغير من حكمها بل يضع شرطاً لإعمالها خاصاً بإجراءات فبول الدعوى ، وهو مالم يكن مقرراً فى القانون السابق، ومن ثم فإنه لا يسرى لا من تاريخ نفاذ القانون الآخير والعمل بـ ، دون أن يكون له أثر على الوقائع السابقة عليه وكانت الدعوى قد رفعت في ١٩٧٣/٧/٩ في ظل القانون رتم ٥٣ سنة ١٩٦٩ فن ثم يكون هو الواجب التطبيق فى هذا الخصـوص ، أما بصدد ما أثاره الطاعن من أنه أعاد الحالة إلى ما كانت عليه ، فإن نص الفقرة (ج) من المــادة ٣١ من الفانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ يكون هو الواجب التطبيق باعتبار أن الحكم الذي أورده ذلك النص نى هذا الصدد ينطوى عــلى قاعلة أمرة ، تعلقة والنظام العام ، مقتضاها علم الحكم بالإخلاء إذا أعاد المستأجر الحالة إلى ما كانت عليه ، ومن ثم فإن تلك القاعدة تسرى بأثر فورى على حميع المراكز والوقائع القائمة والتي لم تستقر نهائياً وقت نفاذها ولو كانت اشئة قبل تاريخ العمل بها ، ولثن كان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون رَّبِهِ لأسبابِهِ قَدْ بَنِي قضاءه في هذا الشأن على أنْ إعادة الحالة إلى ما كأنت عليه لا تغير من الأمر شيئًا في ظل أحكام القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ الذي يحكم واقعة النزاع ، وإذ أورد ذلك الحكم بمدوناته على نحو ما سلف أن الضرر . قد تمثل في استعال عن النزاع في غير الغرض المتفق عليه بعقد الإبجار باستعالها

كمسنم الأمراق أن العين أعيدت — وحتى الحكم في الاستثناف — يثبت من الأوراق أن العين أعيدت — وحتى الحكم في الاستثناف — إلى ما كانت عليه من حيث مصالها الأصلية بإعادة الغرفية المستفافة إلى الشقة المحاورة ، فإن الضرر يكون لا زال قائماً ، ولا مجدى الطاعن قوله أنه أعد العين تتكون مكتباً للاستراد والتصدير ، لأنه بالك — وعلى فرض صحته — لا يكون قد أزال المحالفة إزالة كاسلة ، وإذ أنهي الحكم صحيحاً في قضائه بالإخلاء استناداً إلى ما استخلصه في حدود سلطته الموضوعية من ثبوت الضرر على ما جاء بالرد على السبب الثاني من أسباب الطعن ، فإن تعييه فيا أقام عليه قضائه فإنه لا يطله ما يكون قد اشتملت عليه أسباب من أخطاء قانونية بإعماله القانون رقم ٧ عسنة ١٩٩١ الذي لا ينطبق على الدعوى من أخطاء قانونية بإعماله القانون رقم ٧ عسنة ١٩٩١ الذي لا ينطبق على الدعوى دون أن تنقضه ، ومن ثم يكون النعي مبذا السبب في غير عمله .

ولما تقدم يتعن رفض الطعن .

# جلسة ۲۱ من ديسمبر سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار/ محمد ابراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضموية السمارة المستشارين/ محمد طموم ، زكى المصرى تائبي رئيس المحكمة ، منير توقيق ومحمد السكرى •

# (YE+)

#### الطمن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٢ القضائية :

#### (١) نقل بحرى « معاهدة بروكسل » •

سند الشحن غير الخاضع لاحكام معاهدة بروكسل • جواز الاتفاق عبل حضوعه لهــــا يشرط « بارامولت » •

#### (٢) نقل بحرى ، تعويض ،

تقدير التعويض عز الهلاك أو التلف اندى يلحق البضاعة بقيمته الفعلية دون التقيد بالحد الاقصى للتعويض المشار اليه بمعاهدة بروكسل • مناطه • أن يكون الشاحن قد دون في سند الشحن بيانا بجنس البضاعة وقيمتها • لا يغنى عن ذلك ورود عدا البيسان بقساتورة المعراء •

#### (۲) نقــل بحری ۰

التقمي في البشاعة المشجوبة - يعتبر من قبيل الهلاك الجزئي لها - مؤدى ذلك - الدراجه تحت نص م ٤/٥ من معاهدة بروكسل -

#### (٤) نقل بحرى • تعويش •

حدوث العجز في الرسالة أثناء الرحيلة البحرية التي انتهت يوصول السفينة الناقلة في ١٩٧٨/٣/٣ - التعويض عنه · خضوعه فيما يتصمل بعدود مسئولية الناقل البحري يحسسكم ٤/٥ من معاهدة بروكسل دون بروتركول تعديلها المرقع بتاريخ ١٩٦٨/٣/٣٣ · ملة ذلك · ١٩٨٨/٣/٣٣

 ١ -- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه بجوز لطرفى عقد النقل إذا كان سند الشحن لا يخضع لمعاهدة بروكسل الدولية لسندات الشحن سنة ١٩٧٤ طبقاً للشروط التى أوردتها المادة العاشرة منها - أن يتفقا فيه على خضوعه لها وتطبيق أحكامها عليه بتضمينه شرط ٥ بارامونت ». [ ٢٧] مناط تقدير التمويض عن الهلاك أو التلف الذي يلحق البضاعة بقيمته الفعلية دون التقيد بالحد الاقصى التعويض المقرر بالمادة ١٤٥ من معاهدة بروكسل الدولية السندات الشحن أوعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – أن يكون الشاحن قد دون في سند الشحن بياناً مجنس البضاعة وقيمتها ولا يغيى عن ذلك ورود هذا البيان بفاتورة الشراء.

٣ – النقص فى البضاعة المشحونة وعلى ما أفصحت عنه الأحمال التحضيرية الحاصة بأحكام معاهدة بروكسل الدولية لسندات الشحن يعتبر من قبيل الهلاك الجزئى لها مما يندرج تحت نص الفقرة الحامسة من المادة الرابعة من المعاهدة المذكورة.

\$ - إذا كانت أحكام معاهدة بروكسل الخاصة بتوحيد بعض القواصد المتعلقة بسندات الشحن تعتبر نافذة في مصر ومعمولا بها اعتبساراً من 1928/0/74 مقتضى المرسوم بقانون الصادر في 1928/1/71 إلا أن مصر لم توافق على بروتوكول تعديل هذه المعاهدة الموقع في بروكسل بتاريخ لم توافق على بروتوكول تعديل هذه المعاهدة الموقع في بروكسل بتاريخ في 1977/7/74 ولم يعمل به إلا اعتباراً من 19۸۳/٤/۳ ولما كان إلثابت في الدعوى أن سندى الشحن موضوع النزاع صدرا بتاريخ 19۸۸/۲/۲۶ في السفينة الناقلة وأن عملية النقل البحرى التي تمت مقتضاها قد انتهت بوصول السفينة الناقلة إلى الإسكندرية في 19۷۸/۲/۲ حيث ثم اكتشاف العجز في الرسالة بنازيخ الم الإسكندرية في 19۷۸/۲/۲ حيث ثم اكتشاف العجز في الرسالة بنازيخ المالمة بنازيخ المعريفي عنه عضع فيا يتصل محدود مسئولية الناقل البحرى لحكم الفقرة أوان التعويض عنه عضع فيا يتصل محدود مسئولية الناقل البحرى لحكم الفقرة أطامسة من المادة الرابعة من معاهدة بروكسل المشار إليها دون بروتوكول تعديلها الذي لم يكن مطبقاً في مصر في ذلك التاريخ :

#### المحكمية

به د الاطلاع على الأوراق وصاع التقرير الذي تلاه السيد المستشا. المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ـــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أنَّ الشركة الطاعنة أقامت الدُّعوي رقم ١٣٤١ لسنة١٩٧٨ تجارى كلى الإسكندرية على الشركة المطعون ضدها بطلب الحكم بإلزامهما بأن تدفع لهـا مبلغ ٦٦٤٩ جنيه وقالت بياتاً لذلك أنها شحنت على السفينـة « جورجي ماسيليف » التابعة للمطمون ضدها من ميناء نوفورسيسك عدد ٩٤ صندوق تحتوى على قطع غيار ماكينات ولدى استلام الرسالة بميناءالإسكندرية نبن وجود عجز خمسة صناديق تقدرقيمها بالمبلغ المطالب به ولما كان الناقل مستولا عن تعويض ما لحق بالرسالة من عجز لوقوعه خلال الرحلة البحرية مقد أقامت الدعوى بطلمها المشار إليه. وبتاريخ ١٩٧٩/٥/٢١ ندبت محكمة أول درجة خبراً في الدعوى وبعد أن قدم تقريره حكمت في ١٩٨٠/١٧/٢٩ إلزام المطعون صدها بأن تدفع للطاعنة مبلغ ــــ.٧٠٠ جنيه . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستثناف رقم ١٤٧ لسنة ٣٧ ق س الإسكندرية ، كما استأنفته المطعون ضُدها بالاستثنافُ رقم ١٨٥ لسنة ٣٧ ق س الإسكندرية وبعند ضم الاستثنافين حكمت المحكمة برفضهما وتأبيد الحكم المستأنف . طعنت الطاعناً فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطمن أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاعنة بالوجه الأول مر السبب الأول منها على الحكم المطمون فيه الحطأ فى تطبيق القانون وتفسسيره والبطلان فى الإسناد وفى بيان ذلك تقول أن الحكم خلص إلى تطبيق أحكام أمهاهدة بروكسل الدولية لسندات الشحن استناداً إلى البند الثانى من سندى الشحن موضوع النزاع وما تضمنه من الاتفاق على تطبيق أحكام المعاهدة في حن أن الدرحة الصحيحة لعباراته لا تؤدى إلى انطباقها بالإضافة إلى أن البند المشار إليه أحال إلى أحكام هذه المعاهدة الى تشرط في مادتها العاشرة لسريان قو اعدها أن يكون الشاحن والناقل منتميان الإحدى الدول المنضمة إلها ، ولما كان الاتحاد السوفيي الذي تحمل السفينة الناقلة جنسيته وتحرر سسندى الشحن موضوع النزاع فيه لم ينضم إلى معاهدة بروكسل فإن الحكم المطمون فيه إذ طبق أحكامها يكون قد أحطاً في تطبيق القانون وفي تفسره.

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه بجوز لطرفى عقد النقل إذا كان سند الشحن لا مخضع لمعاهدة بروكسل الدولية لسندات الشحن سنة ١٩٧٤ – طبقاً للشروط التي أورذبها المادة العاشرة ما ال يتفقا فيه على خضوعه لها وتطبيق أحكامها عليه بتضمينه شرط و بارامونت » لما كان ذلك وكان الثابت من سندى الشحن موضوع الذراح تضميها شرط بارامونت بما مفاده اتفاق طرفهما على خضوعهما لأحكام تلك المعاهدة ، ومن ثم فإن أحكامها تكون هي الواجبة التطبيق وإذ الزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بالحطأ فى تطبيق القانون وتفسيره مكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنمى بالوجه الثانى من السبب الأول وانسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون والحطأ فى الإسناد والقصور فى التسبيب والإخلال محق الدفاع إذ أقام قضاء، بتقدير التعويض عن العجز الذى لحق برسالة النزاع على أن سندى الشحن موضوع النزاع لم يتضمنا بياناً بقيمة البضاعة ورتب على ذلك تطبيق الفقرة الحاسمة من المادة الرابعة من معاذدة بروكسل لسندات الشحن والى تضع حداً أقصى للتعويض، عن هلاك البضاعة أو تلفها يقدر عمائة جنيه إنجلزى عن كل طرد أو وحدة فى حين أن الثانب من سندى الشحن أنهما تضمنا بياناً بجنس البضاعة وبكى هذا لاستبعاد تطبيق من سندى الشحن أنهما تضمنا بياناً بجنس البضاعة وبكنى هذا لاستبعاد تطبيق

المادة المذكورة وفضلا عن ذلك فإن فاتورة الشراء المشار إليا بسندى الشحن نضمنت بياناً بقيمة البضاعة الأمر الذى كان يجب معه تقدير التعويض بالكامل طبقاً للقواعد العامة وإذ تقيد الحكم المطعون فيه بالحد الأقصى للتعويض المشار إليه لحلو سندى الشحن من بيان قيمة البضاعة والتقت عما تضمنه دفاع الطاعنة من أنه يكنى لاستبعاد تطبيق المحادة آنفة الذكر الاقتصار على بيان جنس البضاعة في سند الشحن فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي الإسناد وعابه القصور في اللمبيب والإخلال عن الدفاع .

وحيث إن هذا النمى غير سديد ذلك أن مناط تقدير التعويض عن الهلاك أو التلف الذى يلحق البضاعة بقيمته الفعلية دون التقيد بالحد الأقصى المتعويض المقرر بالمادة ٤/٥ من معاهدة بروكسل الدولية لسندات الشحن — وصلى ما جرى به قضاء هذه الحكمة — أن يكون الشاحن قد دون فى سند الشحن بياتا بجنس البضاعة وقيمتها ولا يغنى عن ذلك ورود هذا البيان بفاتورة الشراء . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وانتى فى قضائه إلى التقيد فى تقدير التعويض عن العجز فى رسالة الذراع بالتحديد القيانوني المسئولية المنصوص عليها فى المادة سالفة الذكر على أساس خلو سندى الشحن موضوع الذراع من بيان قيمة البضاعة وأنه لا يغنى عن ذلك ذكر هذا البيان فى قاتورة الشراء فإن فى ذلك الرد الفيمنى المسقط لما أثارته الطاعنة من دفاع فى هذا المحموص .

وحيث إن الطاعنة تنمى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتفسيره والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك تقول أن أحكام التحديد القانون وتفسير له الرادة بنص المادة ٤/٥ من معاهدة بروكسل لسندات الشحن لا تطبق بصريح النصب إلا في حالة هلاك البضاعة أو تلفها ومن ثم لا يجوز التوسع في تفسيرها أو القياس علها . ولما كانت رسالة الذاح قد سلمت بعجز خسة صناديق وتختلف هذه الحالة عن الهلاك أو التلف وكاذ لحكم المطمون فيه قد رفض هذا الدفاع الذي تمكت به الطاعنة أمام عكمة

[الموضوع على سند من القول بأن عدم تسلم البضاعة ما هو إلا نوع من أنواع الملاك يندرج تحت نص المادة سالفة الذكر فإنه يكون معيباً بالحطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا التمى فى غير محله ذلك أن التقص فى البضاعة المشحونة ـ وعلى ما أفصحت عنه الأعمال التحضيرية الحاصة بأحكام معاهدة بروكسل الدولية لسندات الشحن ـ يعتبر من قبيل الهلاك الجزئى لهما نما يندرج تحت نص الفقرة الخامسة من الممادة الرابعة من المعاهدة المذكورة .

وحيث إن الطاعنة تنمى بالسبب الثالث على الحكم المطمون فيه الحلماً في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع إذ قدر الحسكم التحويض وفقاً لنص الفقرة الحامسة من المادة الرابعة من معاهدة بروكسل الدولية لسندات الشسحن والتى حددت مسئولية الناقل البحرى عن الحلاك أو تلف البضاعة بما لا يزيد عن مائة جنيه إنجليزى عن كل طرد أو وحدة أو ما يعادل هذه القيمة بنقد عملة أخرى واستبعد تطبيق بروتوكول سنة ١٩٦٨ الذى عدل هذا النص ورفع التعويض إلى ما يعادل عشرة آلاف فرنك عن كل طرد أو وحدة أو ثلاثين فرنك عن كل كيلوجرام من الوزن القسام للبضاعة الهالكة أو التالفة أبها أكر واستند الحكم في ذلك إلى أن مصر لم توافق على البروتوكول المذكور في حين أن انضامها إلى المعاهدة ابتداء يغني عن الموافقة مرة أخرى على كل تعديل لاحق.

وحيث إن هذا النمى مردود ـ ذلك أنه لما كانت أحكام معاهدة بروكسل الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بسندات الشحن تعتبر نافذة فى مصر ومعمولا بها اعتباراً من ١٩٤٤/٥/٢٩ عقتضى المرسوم بقانون الصادر فى بروتكول تعديل هذه المعاهدة الموقع فى بروكسل بتاريخ ١٩٨٨/٢/٣٣ إلا بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٤٩٧ أسنة ١٩٨٧ الصادر فى ١٩٨٧/٩/٢٧ ولم يعمل به إلا اعتباراً من ١٩٨٣/٤/٣٠ ولما يعمل به إلا اعتباراً من ١٩٨٣/٤/٣٠ ولما يعمل به الا عتباراً من صلايا بتاريخ وصلرا بتاريخ

الناقلة إلى الإسكندرية في ١٩٧٨/١/٢ حيث تم تعتضاها قد انتهت بوصول السفينة الناقلة إلى الإسكندرية في ١٩٧٨/٢/٢ حيث تم اكتشاف العجز في الرسالة بتاريخ ١٩٧٨/٤/٤ – وكان حلوث هذا العجز أثناء الرحلة البحرية أمراً لا خلاف عليه فإن التعويض عنه يخضع فيا يتصل محدود مسئولية الناقل البحرى لحكم الفقرة الحامسة من المحادة الرابعة من معاهدة بروكسل المشار إليها دون بروتوكول تعديلها الذي لم يكن مطبقاً في مصر في ذلك التاريخ . وإذ التزم الحكم المطمون فيه هذا النظر واستبعد تطبيق أحكام البروتوكول المعدل ، فإنه يكرن قد خلص إلى نتيجة صحيحة في القانون الا يعيبه ما كرن قد رد في أسبابه من خطأ في شأن علة استبعاد أحكام بروتوكول سنة ١٩٦٨ إذ شحكة النقض أن تصحح هذا الخطأ دون أن تنقض الحكم ، ومن ثم فإن النعي علم المبلدا السبب يكون على غير أساس .

وحبث إنه لمما تقدم يتعبن رفض الطعل .

# جلسة ۲۲ من ديسمبر سنة ۱۹۸۷

بریاسة السید المستشار/ یحیی الرقاص ناقب رئیس المجتمدة وطسویة المسسادة المستشارین/ محبود شوقی أحمد تاثب رئیس المحکمة ، محمد حسن المطیفی ، أحمد مکی رمدود رئسا الفضیری .

# (781)

سطعن رقم ٩٤٩ لسنة ٥٣ القضائية :

دعوى « الخصوم في الدعوى : ادخال خصم » « الصفة في الدعوى » •

اختصام ذى الصنة الحقيقي في الدعوى اعمالا للسادة ١١٥ مرافعات • كنايته بالإملان • منة ذلك •

#### العكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه الســيد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق – 
تتحصل في أن الطاعتين أقاموا الدعوى ٧٨٧ سنة ١٩٧٨ مدنى جنوب القاهرا 
الابتدائية على شركة غرب النوبارية الزراعية بطلب الحكم بإلزامها بأن ثؤ دى 
إليهم تعويضاً عن الأضرار التي لحقهم من وفاة مورثهم في حادث لإحدى 
سياراتها – تسبب فيه أحد تابعها اللي أدين عنه محكم جنائي بات – دفسم 
الحاضر عن الشركة بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة . وأجابت 
الحاضر عن الشركة بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة . وأجابت 
المحكة طلب الطاعنين اختصام المطعون ضيده فقاءوا بإعلانه . دفع الحاضر 
عنه بعدم قبول هذا الاختصام وعكمة أول درجة حكمت بتاريخه ١٩٨١/٥/ 
إبقبول هذين الدفعين . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستثناف بتأييد الحكم المستأنف 
طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيا 
الرأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فحددت 
لنظره جلسة الذرعت فها النيابة رأبها .

وحيث إن حاصل أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف فيا قضى به من عدم قبول إدخال المطعون ضده على أنه لم يم بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى طبقاً لنص المادة ١١٧ من قسانون المرافعات _ وذلك بإيداع صحيفته قلم الكتاب _ في حين أنه ليس إلا تصحيحاً لشكل الدعوى يكتفى فيه بإعلان صاحب الصفة دون حاجة إلى الإيداع المشار إله .

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أن النص في المادة ١١٧ من قانون المرافعات على أن وللخصم أن يدخل في الدعوى من كان يصبح اختصامه فها عند رفعها ، ويكون ذلك بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة مع مراعاة حكم المبادة ٦٦ » ، وفي الفقرة الثانية من المبادة ١١٥ منه على أنه و إذا رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى عليه قامم على أساس ، أجلت الدعوى لإعلان ذي الصفة ... ، إنما يدل على أنه وإنَّ كان اختصام الغير في الدعوى – على ما تقضى به المادة ١١٧ المشار إلها ـ يستوجب اتباع الإجراءات المعتادة لرفع الدعوى ــ وذلك بإيداع الصحيفة ﴿ قلم الكتاب - إلا أن تصحيح المدعى لدعواه بإدخال صاحب الصفة الحقيقي -الذَّى كان بجب اختصامه فيها ابتداء - يكني أن يتم بإعلان ذي الصفة . عملا بنص الفقرة الثانية من المادة ١١٥ – سالفة الذكر – الى استحدثها القانون القامم حسما يبن من ــ المذكرة الإيضاحية ــ ٥ تبسيطاً للإجراءات وتقـديراً من المشرع لتنوع وتعدد فروع الوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات على نحو قد يصعب معه تحديد الجهة التي لهما صفة في التداعي ، و لمما كان ذلك - وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنين التزموا الإجراء الذي رسمه القانون لاختصام المطعون ضده ــ وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين إلغاء الحمكم المستأنف ورفض الدفع بعدم قبول اختصام المطعون ضده وإحالة القضية إلى عكمة أول درجة إذ لم تستنفد بقبولها هذا الدفع الشكلي ولايتها بالفصل في موضوع الدعوى .

### جلسة ۲۲ من ديسمبر سنة ۱۹۸۷ -

برياسة السيد المستشار/ محبد بيلال الدين رافع نائب رئيس الهجمكمة وعضوية الساوة المستشارين/ مرزوق فكرى ، صلاح محبد أحبد ثاثبى رئيس الهجمكمة ، أحبد نصر الجندى , وحسيق محبد حسن ،

# (787)

#### الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٦ ق (( أحوال شخصية )) :

#### (\) احوال شخصية « لغير السلمين » • اجراءات • دعوى « اجراءات رضع الدعوى » •

طلب الزوجة المصرية تطليقها على زوجها الفلسطيني الجنسية ، نزاع يتمثق بمسالة من مسائل الاحوال الشخصية للاجالب • مؤدى ذلك • تولى قلم الكتاب اعلان عريضة الهموى ال المدعى عليه على تماذج خاصة • المادتين ١٩٨٠ مرافعات • علمة ذلك •

# ( ۲ ، ۳ ، ٤ ) استثناف « الالر الناقل » • محكمة الموضـوع • دعــوى « ۲ ، ۲ ، تكييف المعوى » • أحوال شخصية « لقبر المسلمين : التطليق »

٢ ـ الالر الناقل للاستثناف • مؤداء •

٣ ـ التزام محكمة الموضوع باعظاء الدعوى وصفها الدحق وتكبيفها القانوني السهجيع هون
 أن تنفيد في ذلك بتكبيف الخصوم فها •

٤ - تكييف محكمة الاستناف للوقائع المطروحة عليها _ ودون أن تضيف اليها جديدا وبلا نعى من الطاعن _ ان الطرفين متحده الطائفة والملة قبل رفع المدعوى وأن شريعتها مي الراجبة التطبيق على واقعة النزاع والقضاء بالتطبيق للضرر على حذا الاساس • لا عيب •

#### (o) اثبات « شهادة الشهود » •

تقدير أقوال الشهود واستخلاص الوادع منها من سلطة صحكمة الموضوع - شرطه - علم الخروج بها الى غير ما يؤدى اليه مدلولها - المنازعة فى ذلك جدل موضوعى عبهم حسواز الارئه أمام محكمة التقض -

#### (٦) استئناف • حكم « تسبيب الحكم » •

تريد محكمة الاستثناف بدأ لا يؤثر عل صحة الحكم المؤسس على قاعدة سليمة • لا يعيب الحكم ولا يستوجب تقشه • ۱ - طلب الزوجة المصرية - المطعون ضدها - تطليقها على زوجها - الطاعن - فلسطيني الجنسية ، فإن النزاع جذه المثابة يتعلق بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية للأجانب ، وكان المشرع في المادتين ۸۲۹ ، ۸۷۰ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة - قد رسم طريقاً لرفع اللحوى في هذه المسائل مخالف الطريق المعتاد في كل الدعاوى المنصوص عليه في المادة ٣٣ وما بعدها ، فلا تعلن عريضة الدعوى فيها إلى الحصم ، وإنحا يتولى قلم الكتاب إعلانها إلى المدعى عليه على نماذج خاصة واعى الاتتصار فيا على ذكر موجز الطلب إمعاناً في السرية وحفاظاً على الحرمات والأسراد .

٧ ــ يتر تب على رفع الاستثناف نقل موضوع النزاع ــ في حدود طلبات المستأنف ــ إلى محكمة الدرجة الثانية ، وإعادة طرحها بكل ما اشتملت عليه من أدلة وأوجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء مسبب يواجه عناصر النزاع الواقعبة والقانوئية على السواء .

٣ عكمة الموضوع ملزمة فى كل حال بإعطاء الدعوى وصفها الحق ،
 وتكييفها التمانوني الصحيح دون أن تنغير في ذلك بتكييف الخصوم لها :

٤ - يحكمة الاستثناف إذا استعملت حقها ... وكيفت الوقائع المطروحة عليا ودون أن تضيف إليها جديداً -- بأن الطرفين متحدا الطائفة والملة قبل رفع الدعوى -- وبلا نعى من الطاعن -- وأن شريعها هى الواجبة التطبيق على واقعة النزاع ، وقضت بالتطليق الضرر على هذا الأساس ، فإنه لا بجوز تعبيب حكمها بأنها غيرت سبب الدعوى .

تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع مها هو مما تستقل به محكمة
الموضوع ، ولا سلطان لأحد عليها في ذلك إلا أن تخرج بتلك الأقوال إلى غر
ما يمري إليه مدلولها ، وكانت محكمة الموضوع قد اطمأنت من أقوال شهود
للطعون ضدها إلى أن الحياة الزوجية قد تصدعت بما لا يستطاع معه استمرارها

بسبب تعدى الطاعن عليها بالضرب والسب ، وهو مُنها استخلاصُ سائغ يكثيَّ وجوده لحمل قضاء الحكم ، فإن النعى بهذا الشق لا يصدو أن يكون جدلا موضوعيّاً فى تقدير الدليل لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٣ - أن تزيد محكمة الاستنتاف عما لا يؤثر على صحة الحكم المؤسس عملى قاعدة سليمة ، فهمذا التزيد مهما جماء فيه من خطأ لا يعيب الحسكم ، .. ولا يسترجب نقضه ، وكان ما تزيد فيه الحكم المطعون فيه من القول باطمئنانه إلى با أوراق الدعوى » دون أن يفصح عن مضمون هذه الأوراق ، أو أن المطعون ضدها تتضرر من « عدم دفاعها » لا يؤثر على النتيجة التي انتهى إليها الحكم بتطليقها من الطاعن ، ويستقم بدونها .

#### الحكمية

بعـد الاطــلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السـيـد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقاتع - على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - 
تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ١٩٨٣/٢٤٧ كلى أحوال 
شخصية ضد الطاعن بعريضة قاممت للسيد رئيس دائرة الأحوال الشخصية 
للأجانب بمحكة جنوب القاهرة طلبت فى ختامها الحكم بتطليقها منه طلقة 
بائنة ، وقالت بياناً لذلك أنها مصرية مسيحية الديانة من طائفة الأقباط 
الأرثوذكس وتزوجها الطاعن - وهو فلسطيني الجنسية مسيحي الديانة من الأمانة الأقباط 
طائفة الروم الأرثوذكس - بعقد مؤرخ ١٩٨٧/١٠/١ ، موثق بالمشهر 
المقارى ، وإذ تضررت من عدم مقدرته على معاشرتها جنسياً وتعديه علها 
بالضرب والسب بما لا يستطاع معه دوام العشرة بينهما ، وكانت المادة 
السادسة من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٧٩ هي الواجبة التطبيق لاختلافهما في 
الطائفة ، فقد أقامت الدعوى ، أحالت الحكمة الدعوى إلى التحقيق ، وبعد 
الطائفة ، فقد أقامت الدعوى ، أحالت الحكمة الدعوى إلى التحقيق ، وبعد

أن سمعت بينة الطرفن قضت بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٩ بتطليق المطعون ضدها طلقة باثنة . استأنف الطاعن هذا الحكم لمدى محكمة استثناف القاهرة يتقرير في قلم الكتابقيد برقم ١٠٧/١٩ ق ، كما استأنفه بالاستثناف رقم ١٩٨٥/١٥ق ، كما استأنفه بالاستثناف رقم ١٩٨٧/٦/٣ بتاريخ ٢٩٨٦/٦/٢

أولا : بعدم قبول الاستثناف رقم ١٠٢/١٩ ق لرفعه بغير الطويق المقرو: ثانيـاً : وفي الاستثناف رقم ١٠٢/٥١٨ ق برفضه وتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على الهكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بأولها على الحسكم المطعون فيه البطلان والحطأ في تطبيق القانون ، وقال في بيان ذلك أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى لأنه فلسطيني الجنسية ، ولا يعتبر من الأجاب الذين كانت تختص بنظر قضاياهم الحاكم القنصلية أو المحاكم المختلطة ، لأن فلسطين لم تكن من الدول الموقعة على اتفاقية مونترو ، ولم تنضم البها ، ومن ثم مخضع للمحاكم الشرعية ، وتتبع أحكام قانون المرافعات في الإنجر اءات المتعلقة بالدعوى والأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في الأعمة ترتيب الحاكم الشرعية ، فإنه كان يتعن تطبيق الخاص بقيد الدعوى من لأنحة ترتيب الحاكم الشرعية ، فإنه كان يتعن تطبيق المحادث من الدعوى ، بأن المحادة دومة مع ذلك في الموضوع ، نمو ضدها دعواها بتقرير ، وقضت محكمة أول درجة مع ذلك في الموضوع ، ضدها دعواها بتقرير ، وقضت محكمة أول درجة مع ذلك في الموضوع ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون خطأ أدى إلى بطلان الحكم الابتدائى ، وكذلك الحكم المعتون فيه الذي أيده عما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير صديد ذلك أنه لمـا كان النزاع فى الدعوى يدور حول طلب الزوجة المصرية ــ المطعون ضدها ــ تطليقها على زوجها ــ الطاعن فلسطيني الجنسية ، فإن الزاع بهذه المثابة يتعلق عسألة من مسائل الأحدوال الشخصية للأجانب ، وكان المشرع في المادتين ۸۹۹ ، ۸۷۰ من قانون الم الموانت وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد رسم طريقاً لرفع المدعوى في هذه المسائل نخالف الطريق المعتاد في كل المدعوى المنصوص عليا في الممادة ۲۳ وما يعدها قلا تعلن عريضة الدعوى فيها إلى الحصم ، وإنحا يتولى قلم الكتاب إعلامها إلى المدعى عليه على نماذج خاصة راعى الاقتصار فيها على ذكر موجز الطلب إمعاناً في السرية وحفاظاً على الحرمات والأسرار ، وكانت المطعون ضدها قدد اتبعت هذا الطريق في رفع دعواها ، فإن الحكم المطعون فيد إذ أيد الحكم الابتدائى في قضائه بصحة إجراءات رفع الدصوى يكون قد طبق التاتون على الواقع تطبيقاً صيحاً ، ويكون النعى على غير أساس.

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفت الفانون والحطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول أن المطعون ضدها أقامت الدعوى طالبة التطليق منه للضرر الذي تحكمه المادة السادسة من القانون وقره ٢ لسنة ١٩٢٩ في شأن الأحوال الشخصية على أساس أسما غتلفان طائفة وملة ، وقضت محكمة أول درجة بالتطليق على هذا الأساس ، بينها ذهب الحسكم المطعون فيه إلى اتحاد الطرفين طائفة وملة بما كان لازمه أن يقضى بإلفاء الحكم المستأنف ووفض الدعوى ، إلا أنه طبق المادة ١/١٤ من شريعة الروم الأرثوذكس وقضى بالتطليق فغير بللك سبب الدعوى وموضوعها ، وقلمى عما لم تطلبه المطعون ضدها عما يعيبه بمخالفة القمانون والحطأ في تطبيقه عما لم تطلبه المطعون ضدها عما يعيبه بمخالفة القمانون والحطأ في تطبيقه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمى غير سديد ذلك أنه من المقرر – فى قضاء هـذه المحكمة – أنه يترتب على رفع الاستنتاف نقل موضوع النزاع – فى حـدود طلبات المستأنف – إلى محكمة الدرجة الثانية ، وإعادة طرحها بكل ما اشتملت عليه من أدلة وأوجه دفاع لتقول كليمها فيه يقضاء مسبب يواجه عناصر النزاع الوابعية والقانونية على السواء ، وأن محكمة الموضوع ملزمة فى كل جال بإلهاء

الدعوى وصفها الحق ، وتكييفها القانوني الصحيح دون أن تتقيد في ذلك يتكييف الحصوم لها ، ومن ثم فإن محكمة الاستثناف إذ استعملت حقها هذا وكيفت الوقائع المطروحة علمها – ودون أن تضيف إلمها جديداً – بأن الطرفين متحدا الطائفة والملة قبل رفع الدعوى – وبلا نعى من الطاعن – وأن شريعهما هي الواجبة التطبيق على واقعة النزاع ، وقضت بالتطليق للضرر على هـــذا الأساس ، فإنه لا يجوز تعييب حكمها بأنها غيرت سبب الدعوى ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أن أقوال اشاهدى المطعون ضدها لا تفيد توافر شروط التطليق المنصوص علما في المادة ١/١٤ من مجموعة الروم الأرثوذكس التي تستوجب لحصول التصدع في الحياة الزوجية استمر ار الشجار ، واستحكام النفور ، واستطالته مدة تسمع بالقول باستحالة الحياة الزوجية وثبرت إضفاق الصلح ، ولما كانت مدة الحملاف بن الطرفين من تاريخ الزواج حتى رفع الدعوى لم تستطل إلى الحد المذي يمكن معه القول باستحكام النفور ، وكان الحكم قد أقام قضاءه على ما اطمأن إليه من أقوال الشاهدين وأوراق الدعوى — دون أن يفصح عن مضمون هذه الأوراق — فإنه يكون معياً بالحطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب هذا المراق ضدها من العبب الجنسي في الطباعن ، وهو عند الروم شكاية المطمون ضدها من العبب الجنسي في الطباعن ، وهو عند الروم الأرثوذكس سبب مستقل لتتطليق له شروطه لم يتناولها الحكم ، هل استدل عليا من عدم في الطاعن لها قبل إثبات المطمون ضدها لمذه الشروط ، مما يعيبه بالحطأ في تطبيق القانون ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النحى مردود فى شقه الأول ، ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هسو مما تستقل به محكمة الموضوع ، ولا سلطان لأحد عليها فى ذلك إلا أن تخرج بتلك الأقوال إلى غير ما يؤدى إليه مدلولها ، وكانت محكمة الموضوع قد اطمأت من أقوال شهود المطعون ضدها إلى أن الحياة الروجية قد تصدعت عا لا يستطاع معه استمرارها بسبب تعدى الطاهن عليا بالضرب والسب ، وهو مبا استخلاص سائغ يكني وحده لحمل قضاء الحكم ، فإن النعي سلما الشق لا يعدو أن يكون جدلا موضوعياً في تقدير الدليل لا تجوز إثارته أمام عكمة النقض . لما كان ذلك وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تزيد عجمة الاستثناف بما لا يؤثر على صحة الحكم المؤسس على قاعدة سليمة ، فهذا الزيد مهما جاء فيه من خطأ لا يعيب الحكم ، ولا يستوجب نقضه ، وكان ما تزيد فيه الحكم المطعون فيه من القول باطمئنانه إلى ه أوراق الدعوى ، دون ما تزيد فيه الحكم المطعون ضدها تتضرر من ما تزيد فيه الحكم المتعرب من المنافقة الا يؤثر على النتيجة التي انهي إليها الحكم بتطليقها من الطاعن، ويستم بدونها ، فإن النعى بباقي هذا السبب يكون غير منتج ، ومن ثم يكون غير مقبول :

ولمنا تقدم يتعين رفض الطعن :

# جلسة ۲۶ من ديسمبر سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار/ درويش عبد المجيد ثاثب رئيس الحسكمة وعضوية السادة المستشارين/ د• واست عبد المجيد ، محمد خيرى الجندى ، أحمد أبر الحجاج وعبد المسمين فراج جمعه •

# (454)

الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٥٤ القضائية :

تقادم « اتقطاع التقادم » أمر أداء - دعوى « دفع المعوي » •

عریضة أمر (دداء • اعتبارها بدیلة الصحیلة الدعوی • مژدی ذلك • ترتیب كالمة الآثار اشرتمة على رفع الدعوی ومتها قطع التقادم •

المقرر فى قضاء هذه المحكمة ــ أن العريضة التى تقدم لاستصدار أمر الأداء تعتبر بديلة !صحيفة الدعوى وبها تتصلّ الدعوى بالقضاء ويترتب عليها كافة الآثار المترتبة على رفع الدعوى .

#### الحكمية

بعـد الاطــلاع على الأوراق وساع التقرير الذي تلاه الســِد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - 
تتحصل في أن محافظ المنيا بصفته الرئيس الأعلى لمشروع حماية إنتاج الثروة 
الحيوانية – الطاعن – قدم عريضة إلى قاضى محكمة مفاغة الجزئية لاستصدار 
أمر بإلزام المطعون ضده بأن يؤدى إليه مبلغ ٣٣٠ جنياً و ٤٠٠٠ مليم ، على 
سند من القول بأن هذا المبلغ هو دين تعلق بلمة المطعون ضده تنفيذاً لأحكام 
العقد المؤرخ ١٩٦٤/٨/١٦ الذي أبرمه مع المشروع ، وقد امتنع القاضى عن 
إصدار الأمر وأحال الطلب إلى محكمة المنيا الابتدائية لتحديد جلسة لنظر

الدعوى أمامها ، وإنفاذاً لذلك قيدت الدعوى برقم ١٩٦٤ سنة ١٩٨٠ مدنى كل المنيا . دفع المطعون ضده بسقوط الحتى فى رفع الدعوى بالثقادم الخمسى وبالتقادم الطويل . وبتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٤ قضت المحكم بقول الدفع بسقوط حق الطاعن بصفته فى رفع الدعوى بالتقادم الطويل . استأنف الطاعن مدا الحكم لدى محكمة استثناف بنى سويف و مأمورية المنيا ، بالاستثناف رقم ٢٧ لسنة ١٨ ق طالباً إلغاءه والقضاء له بطلباته ، وبتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٨ حكمت المحكمة برفض الاستثناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفها الزمت النيابة رأبها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه فى الوجه الثانى من سبب الطعن عَالفته النابت بالأوراق والحطأ في تطبيق القانون ، وفي بيــان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بقبول الدفع بسقوط حق الطاعن ف رفع الدعوى على أن التقادم بدأ سريانه بتاريخ ١٩٦٥/٣/٦ وقد انقضت مدة خسة عشر عاماً وأن مطالبة المطعون ضده بالدين كان تالياً لانقضاء هذه الملة إذ لم تقدم عريضة استصدار أمر الأداء إلا في تاريخ٢٦/٣/٢٦ فأصدر قاضى عُكَمَة مَعَاعَة الجزئية أمره فى هذا التاريخ برفض الطلب وتحديد جلسة أمام المحكمة الابت دائية لنظر الموضوع ولم يعتد الحكم المطعمون فيه بالتاريخ الحقيق لتقديم العللب وهو ١٩٨٠/٣/٥ قولًا منه عُمَّانُو الأوراق من ثبوت تقديمه في ذلك التاريخ في حين أن الثابت بالأوراق أن طلب استصدار أمر الأداء قد عرض بتاريخ ٥/٣/٠١٠ على قاضي محكمة معاغة الجزئية الذي أثبت فى ذات التاريخ امتناعه عن إصدار الأمر وإحالة الأوراق إلى محكمة المنيا الابتدائية للاختصاص القيمي بنظر الدعوى ، وإذ كان طلب استصدار أمر بالأداء فى ذلك التاريخ يعتبر مطالبة قضائية ترتب كافة آثار المطالبة ومنها قطع التقادم الذي لم يكن قد اكتملت مدته فإن الجحكم المطعون فيه وقد مجالف هذا النظر يكون معيباً مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن الثابت من الأوراق أن عريضة استصدار أمر الأداء وإن لم تحمل تاريخ تقديمها إلا أنها عرضت على قاضي عكمة مغاغة الجزئية بتاريخ ٥٩٨٠/٣/ فأثبت في هذا التاريخ على وجـــه. حافظة المستندات المرافقة للعريضة امتناعه عن إصدار الأمر وإحالة الأوراق إلى عكمة المنيا الابتدائية للاختصاص القيمي بنظر الدعوى مع تحديد جلسة لنظرها ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ــ أن العريضة التي تقـــدم لاستصدار أمر الأداء تعتر بديلة صحيفة الدعوى وسها تتصل الدعوى بالقضاء، وتترتب عليها كافة الآثار المترتبة على رفع اللدعوى . لما كان ذلك ومثى استبان من الأوراق أن عريضة استصدار آمر الأداء بالدين محل النزاع وقد قدمت وعرضت فى تاريخ ٥/٣/٠/٢٥ فإن الدعوى تصبح متصلة بالقضاء . من هذا التاريخ وتترتب على ذلك كافة الآثار ومنها قطع التقادم السارى لمصلحة المطعون ضده ، وإذ اعتد الحكم المطعون فيه بتاريخ ٢٦/٣/٢٦ كتــاريخ لتقدم عريضة استصدار أمر الأداء على أساس أن الأوراق خلت ثما يفيسه تقديمها في ١٩٨٠/٣/٥ ورتب على ذلك قضاءه يقبول الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق مما أدى به إنى الحطأ نى تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا انسب دون حاجة لبحث الوجه الثاني من سبب الطعن .

### جلسة ۲۷ من ديسمبر سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار/ وليم وزق بدوى نائب رئيس الحكمة وعضــوية المــــاتة المستشارين/ حجـمد تطفى السيد تائب رئيس المحكمة ، أحـمد زكى غرابة ، طــه الشريف وشكرى عبد العظيم المعيدى -

# (337)

الطمن رقم ٩٧٣ لسنة ٥٤ القضائية :

(۱) اختصاص (( الاختصاص النوعی )) • تنفیذ • دعوی •

دعوى بطلان حكم مرسى المزاد • مفازعة موضوعية فى التنفيذ • اختصامى قاضى التنفيذ دون فير، يغشرها • م ٣٧٥ مرافعات •

(٢) اختصاص « الاختصاص النوعي » ، نظام عام ، دعوي ،

الاختصاص بسبب نوع الدعوى • تعلقه بالنظام العام • اعتباره مطروحا عــل المحكمة • الحكم الصادر في موضوعها اشتماله عــل قضاه ضمني بالاختصاص • م ١٠٩ مرافعات •

١ - مؤدى نص المادة ٧٧٥ من قانون المرافعات أن الشارع عقد لقاضى التنفيذ دون غيره الفصل فى حميع منازعات التنفيذ الشكلية والمرضوعية أياً كانت قيميًّا ودعوى بطلان حكم مرسى المزاد منازعة موضوعية فى التنفيذ فإنه مخص بنظرها دون غيره .

۱ - مؤدى نص الحادة ١٠٩ من قانون المرافعات أن الاختصاص بسبب نوع الدعوى يتعلق بالنظام العام ويعد مطروحاً على المحكمة ويكون الحمكم الصادر مبا في الموضوع مشتملا على قضاء ضمني بالاعتصاص .

#### الحكمية

بعمد الاطملاع على الأوراق وسهاع التقرير الذي تلاه السميد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة . حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ـــ تتحصل في إنَّ الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلي "! طنطا بطلب الحكم ببطلان حكم مرسى المزاد الصادر فى الدعوى رقم ٢٩٥٩ لسنة ١٩٦٨ بيوع نحكمة المحلة الجُزئية والمتضمن إيقاع بيع العقارالمملوكُ للطاعن على المطعون ضده الأول وقال بياناً لدعواه أن المطعون ضده الثاني كان يداين الطاعن بدين مضمون برهن رسمي على عقار النزاع وقد باشر إجراءات نزع الملكية بالنسبة للعقار محل الرهن حتى صدر حكم مرسى المزاد ونظراً إلى أنه لم يختصم فى الإجراءات وإنما اختصم فيها وكيل الدائنين وكان تقدير الثمن الأساسى للبيع يخالف أحكام المادة ١/٣٧ من قانون المرافعات بما يبطل الحكم فقد أقام دعواه بطلباته آنفة البيان أجابت المحكمة الطاعن إلى طلباته استأنف المطعون ضدهم الثلاثة الحبكم بالاستثناف ت ٦٠١ ، ٩٩٠ ، ٩٠٠ لسنة ٣١ ق استثناف طنطا وبعد أن ضمت المحكمة هــذه الطعون حكمت يتساريخ ١٩٨٤/٢/٢ بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابةمذكرة أبدت فها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة فى غرفةمشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأسا .

وحيث إن نما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول إن دعوى بطلان حكم مرسى المزاد تعد منازعة موضوعية أ فى التنفيذ نختص بنظرها قاضى التنفيذ دون غيره وهو اختصاص متعلق بالنظام العام مجوز لمن إبداؤه فى أية حالة كانت عليها الدعوى ، وإذ نظرت الدصوى ! أمام محكمة طنطا الكلية وتضمن الحكم المطعون فيه قضاء ضمنياً باختصاصها ظنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا المنعى سديد ذلك أن مؤدى نص المـادة ٢٧٥ من قــانون المرافعات أن الشارع عقد لقاضي التنفيذ دون غيره الفصل في حميع منازعــات المزاد منازعة.موضوعية في التنفيذ فإنه نختص بنظرها دون غيره ، لما كان ذلك وكان مؤدى نص المادة ١٠٩ من قانون المرافعات أنَّ الاختصاص بسبب نوع الدعوى يتعلق بالنظام العمام ويعد مطروحاً على المحكمة ويكون

الحكم الصادر منها في الموضوع مشتملا على قضاء ضمني بالاختصاص، وكانت الدعوى قد رفعت إلى محكمة طنطا الابتدائية وكان قضاء الحكيم المطعون فيه يتضمن قضاء ضمنياً باختصاص هذه المحكمة بنظره فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأسباب.

وحيث إنه لمـا تقدم يتعنن القضاء في الاستثنافات أرقام ٩٩٦ ، ٢٠٠ . ٦٠١ لسنة ٣١ ق استثناف طنطا بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة طنطا الكلية بنظر الدعوى واختصاص قاضي التنفيذ سا .

# جِلسة ۲۷ من ديسمبر سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار/ أحمد ضياء عُبد الرازق نالب رئيس المحسكمة وعصوية المسادة المستشارين/ طلعت أمين صابق ، محمد عبد القادر سمير ، حماد الشافعي وزكريا الشريف .

# (TEO)

الطعن رقم ١٨٦٠ لسنة ٥٢ القضائية :

عمل (( تصحيح أوضاع العاملين : مدة خامة : ترقية )) •

مدة الكنمة الكلية الملازمة للترقية وفقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ - ماحيتها - مدة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة في المحممة المحممة في المحممة المحممة في المحممة المحممة في المحممة المحممة في المحممة المحممة في المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحممة المحمم

لما كانت المادة ١٥ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنين بالدولة والقطاع العام الصادر به القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على ٤ ..... ، ، وتنص المادة ١٩٥ منه على أن ٤ ..... ، وكانت الجداول الملحقة سهذا القانون ولمحترة جزءاً لا يتجزأ منه بنص المادة الخاسة من مواد إصداره قد جعلت المدد اللازمة للترقية منوطة بعدد سنوات الخدامة الكلية المصوبة فى أقدمية العامل ، وكان مفاد ذلك أن المدة الكلية التى عناها المشرع في حكم المادة ١٥ سالفة الذكر والجداول المذكورة هى مدة الخلمة الحسوبة فى أقدمية العامل من تاريخ تعينه فى الجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون مضافاً إليها من تاريخ تعينه فى الجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون مضافاً إليها فى المحسوب فى هذه الأقدمية من مدد الخدمة السابقة فى الجهات المنصوص عليها فى المدة اللابق حسابها فى أقدميته والتى على أسامها تقررت له الفئة التى عين الحدمة الكلية التى يعتد بها عند تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه .

### المكمية

بعد الاطملاع على الأوراق وسياع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع—على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ــ تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٤٧٩ لسنة ١٩٧٩ عمال كلى جنوب القاهرة على الشركة المطعون ضدها طالباً الحسكم بأحقيته في الرقية إلى الفئة الرابعة الكتابية «الدرجة الثانية حالياً» إعتباراً من ١٩٧٧/٤/٢ مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وصرف الفروق المالية والعلاوات الدورية أ. الستحقة ، وقال بياناً لدعواه أنه حصل على دبلوم المدارس الصناعية الأولية . عام ١٩٤٥ والتحق بالعمل لدى المطعون ضدها بتاريخ ١٩٦٠/١/١ ، وإذ بلغت مدة خدمته حتى شهر إبريل سنة ١٩٧٦ ـ٣٤ عاماً وتمخوله الحق في الْتَرْقَية إلى الفئة الرابعة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٠ ، فقد أقام الدعوى بالطلبات السالفة البيان . وبتــــاريخ ١٩٨٠/١٢/١٠ قضت أرالمحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة إستثناف القاهرة بالإستثناف رقم ١٠١ لسنة ٩٨ ق . ندبت المحكمة خبراً ، وبعـــد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٢ بتأييد الحسكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ﴿ ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى يرفض الطعن ، وبعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن الثابت يتقرير الحير أن المطعون ضدها عولت عند تسكيته في ١٩٦٤/٦/٣٠ على مدة خبرة قدرها ١٩ سنة من بينها مدة إعتبارية هي المدة من تاريخ حصوله على المؤهل سنة ١٩٤٥ حتى تعبينه لدبها في ۱۹۲۰/۱/۳ وإذ إنتمى الحكم المطعون فيه إلى عدم الاعتداد عدة الخبرة الاعتبارية المشاهدية الماهة الرابعة بالتطبيق الاعتبارية المشاهدية الماهة الكلية اللازمة لترقيته إلى الفئة الرابعة الماهة عدد تسكينه الأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ رغم سبق الاعتداد بها عند تسكينه الهانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ١٥ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالمدولة والقطاع العام الصسادر به القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن ويعتبر من أمضى أو بمضى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك إعتباراً من أول الشهر التالى لإستكمال هذه المدة .... وتنص المادة ١٨ منه على أنه ويدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفى الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسامها فى الأقدميَّة من المُدد الآتية ....، وكانت الجداول الملحقة لهذا القانون والمعتبرة جزءاً لا يتجزأ منه بنص المادة ٥ من مواد إصداره قد الجملت المدد اللازمة للرقية منوطء بعدد سنوات الحدمة الكلية المحسوبة في أقدمية العامل ، وكان مفاد ذلك أن المدة الكلية التي عناها المشرع في حكم المادة ٥٦ سالفة الذكر والجداول المذكورة هي مدة الخدمة المحسوبة في أقدمية العامل من تاريخ تعبينه في الجهة الموجود مها وقت تطبيق هذا القانون مضافاً إلها ما لم محسب في هذه الأقدمية من مدد الخدمة السابقة في الجهات المنصوص علمها في المادة ١٨ إذا توافرت فيها الشروط الواردة بالمادة ١٩ ، وكذلك مدد الحدمة السابق حساجا في أقدميته والتي على أساسها تقررت له الفئة التي عنن سها أو سكن علمها إذ نعد جزءاً من عدد سنوات خدمته ويتعن حسامًا ضمن المدة الكلية التي بعتد مها عند تطبيق القمانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه . وإذكان الثابت في الـدعوى أن الطاعن عين لدى المطعون ضدها بتاريخ ١٩٦٠/١/٦ وسكن في ١٩٦٤/٦/٣٠ على الفئة السابعة بعد أن حسبت في أقدميته عند التسكن مدة خدمة إعتبارية سابقة على التعيين ، فإنه يتعين حساب هذه المدة ضمن مدة خدمته الكلية المحددة بالجداول الملحقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، لماكان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن مدة الحرة السابقة على تعيين الطاعن والتي إحسبت عند تسكينه هي مدة إعتبارية لا يعتد سا

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وأنه يتعن حساب مدة خدمته من تاريخ تعيينه الحاصل في ١٩٦٠/١/٦ ، ورتب على ذلك رفض دصواه عقولة أنه لم يستوف حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ المدة الكالية اللازمة لترقيته إلى الفئة الرابعة ،

م يستوك حتى ١ ١٩٢١ ١٩٢٥ ١٨٠١ المدة الكانية الكارمة للرقيقة إلى الفقة الرابعة : فإنه يكون قد أخطأ في تعلميق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن ، على أن يكون مع التقض الإحالة :

# جلسة ۲۷ من ديسمبر سنة ۱۹۸۷

برياسة السبد المستشار/ أصد ضيات عبد الوازق اللب رئيس الهجيكمة وعضوية السادة المستشارين/ طلحت أمين صادق ، محمد عبد القادر صبير ، زكي عبد العزيز فلأكريا الشريف -

# (727)

الطعن رقم ٧٤١٥ لسنة ٥٢ القضائية :

 $\gamma = \gamma = \gamma$  ) عمل (( العاملون بالقطاع العام : ترقیة : اجاؤة بلون مرتب) مجلس الدولة  $\gamma$ 

١ _ ترقية العامليني بالقطاع العام الى المستويين الارل والثاني ، ليجهه العمل وضع المعاج. اللازمة للترقية بالاختيار على أساسي الكفاية وفقا المسلمة العمل ، لا يعدهما في ذلك الا هيجه المادة استعمال السلطة • ق ٦٦ لسنة ١٩٧١ • اشتراط أن يكون المرشيع للترقية قائما بالممل نهلا ، لا يناهض أحكام القانون •

 ٢ _ ترقية العامل الحاصل على اجازة بدون مرتب للمصل في الخارج • جواز الامتناع عن انظر فيها • لا يشير همز ذلك ما نصبت عليه المادة ٣/٣٥ تى ٦٦ لسنة ١٩٧١ من احتسساب منة الاهارة في استهجائل المحرقية •

٣ ـ راى مجلس الدولة فيما يتطلق بتطبيق نظام العاملين في شركات القطاع العام عدم الإلتزام بالباهه -

ا - مفاد المادة الثامنة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم 17 لسنة ١٩٧١ - والذي يحكم واقعة النزاع وعلى ما جرى به قضاء هذه الحكة - أن المشرع جعل الترقية إلى وظائف المستويين الأول والثانى بالإختيار على أساس الكفاية، وخول مجلس إدارة الوحسدة الاقتصادية سلطة تقديرية يضع عقتضاها ما يستنه من ضوابط ومعايير للترقية محسب ظروف الوحدة الاقتصادية التي يديرها وطبيعة نشاطها مادامت غير مجافية للقانون وعامة التعليق ويهدف بها إلى رعاية الصالح العام ، كما منع جهة العمل وحدها حتى إختيار الأصلح من العاملين فها للترقية إلى المستويين الأول والثانى ماتزمة في ذلك ما تضعه من ضوابط ومعايير ولا محدها في ذلك إلا عيب إساءة إستمال السلطة إذا خرجت عن هذه الضوابط والمايير أو تنكبت وجه إساءة إستمال السلطة إذا خرجت عن هذه الضوابط والمايير أو تنكبت وجه

المصلحة العامة التي يجب أن تتغياها إلى باعث آخر لا يمت له يصلة ، لماكاد ذلك وكان البن من الأوراق أن مجلس إدارة الشركة المطمون ضدها قد وضع الضوابط والمعابير التي إستند إليا في إجراء حركة الترقيات الصادرة في ١٩٧٧/١٢/٣١ وإستبعد فيها العاملين المتندين والمعارين والذين حصلوا على أجازات بدون مرتب من الترقية ، قاصداً بذلك أن تكون المفاضلة بين المرشحين للترقية عند الاختيار على أساس القيام فعلا بالعمل ، وهو مالا يناهض أحكام القانون وإنما تتحقق به الحلمات التي تؤديها الوظائف محسا تسهدفه الترقية كنظام مقرر للمصلحة العامة .

٧ -- ما تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة ٢٩ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ من دخول مدة الإعارة في حساب المعاش وإستحقاق العلاوة والترقية لا يفيد حتمية ترقية المعار إعتباراً بأن الترقية ليست حقاً مكتسباً للعامل بحيث يتحم على الوحدة الاقتصادية أن تجريه منى حسل دوره الترقية وإستوفى مقومات شغل الوظيفة الأعلى بل هي حق للوحدة أن تترخص في إستعاله وفقاً لمتطلبات العمل ونما يساعد على تحقيق اهدافها .

٣ ــ فتاوى مجلس الدولة بصدد نظم العاملين بالقطاع العام لا تعسدو
 وعلى ما إستقر عليه قضاء هذه المحكمة ــ أن تكون مجرد أراء ليست لهـــا
 صفة الإلتزام

#### المكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السيد المسئشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطمن – تتحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون ضدها؛ شركة بنها للصناعات

الإلكترونية الدعوى رقم ١٣٢١ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى بنها بطلب الحسكم * بأُحقيته في الترقية الفئة الرَّابعة إعتباراً من ١٩٧٧/١٧/٣١ وما يترتب على ذلك من آثار وقال بياناً لها أنه التحق بالعمل لدى المطعون ضدها ورقى إلى الفئة الحامسة إعتباراً من ١٧/٣١/ ولما كان يستحق الترقية للفثة المذكورة في ١٩٧٤/٩/٣٠ وللفئة الرابعة في ١٩٧٧/١٢/٣١ ، فقد تظلم لدى المطعون ضدها التي أرجعت أقدميته للفئة الخامسة في ١٩٧٤/٩/٣٠ وامتنعت عن ترقيته [ للفثة الرابعة على سند من القول بأنه كان في أجازة بدون مرتب في القترة من ١٩٧٧/١٠/١ وحتى ١٩٧٨/١٢/٢٦ مخالفة بذلك ما سبق لها إتباعه مع قرنام له وكذلك ما إستقرت عليه فتاوى مجلس الدولة والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ومن ثم فقد أقام دعواه بطلباته آنفه إليان . ندبت المحكمة خبراً ، وبعد أن قدم تقريره حكمت برفض الدعوى . إستأنف الطاعن هذا الحسكم بالإستثناف رقم يه ٩٩ لسنة ١٥ ق طنطا دمأمورية بنها، وبتاريخ ٩٨٢/٦/٢٣ أ قضت المحكمة بتأبيد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه بسببى العلمن الحطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أسس فضائه على أن الطاعن لا تتوافر فيه شروط الترقية لحصوله على أجازة بدون مرتب في حين أن ذلك يعد عمالقة لفتوى مجلس الدولة التي لا تستبعد العامل المرحص له بالإجازة أياكان نوعها من الترقية وأنه سبق للمطعون ضدها أن رقت زميلا في نفس ظروفه تنفيذا لحسكم صدر لصالحه في الدعوى رقم وحودة من المحكم المساخة المساخة المساخة المساخة المساخة المساخة المساخة المساخة الدعوى المرافعة ليتسي له تقسدم صورة من الحكم الصادر في الدعوى سائفة الذكر ظم تجبه لللك مع أن هذا المستند من شأنه أن يغير في الدعوى سائفة الذكر ظم تجبه لللك مع أن هذا المستند من شأنه أن يغير

وجه الرأى فى الدعوى وهو ما يعيب الحسكم ــ فضلا عن الحطأ فى تطبيق القانون ــ بالإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعي غر سديد . ذلك أن المقرر ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ أن المادة الثامنة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ – والذي محكم واقعة النزاع – تتص على أنه «لا تجوز الترقية إلا لوظيفة خالية بالهيكلّ التنظيمي للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية وفى الوظيفة الأعلى مباشرة وبشرط أن يكون المرشح للترقية مستوفيًا لإشتراطات شغل الوظيفة وتكون الترقية إلى وظائف المستوى الأول والثاني بالإختيار على أساس الكفاية .... ويضع مجلس الإدارة الضوابط والمعايىر اللازمة للترقية بحسب ظروف وطبيعة نشاط المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ....، وكان مفاد ذلك أن المشرع جعمل الترقية إلى وظائف المستويين الأول والثانى بالإختيار على أساس الكفاية ، وخول مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية سلطة تقسديرية يضع بمقتضاها ما يستنه من ضوابط ومعاييراللرقية بحسب ظروف الوحدة الأقتصادية الىيديرها وطبيعة نشاطها مادامت غير مجافية للقانون وعامة التطبيق وجدف بها إلى رعاية الصالح العام ، كما منح جُهَّة العمل وحدها حق إختيار الأصلح من العاملين فيها للترقية إلى المستويَّن الأول والثاني ملتزمة في ذلك ما تضعه من ضوابط ومعايير ولا محدها فى ذلك إلا عيب إساءة إستعال السلطة إذا خرجت عن هذه الضوابط والمعاير أو تنكبت وجه المصلحة العامة التي بجب أن تتغياها إلى باعث آخر لا يمت له بصله ، لما كان ذلك وكان البن من الأوراق أن مجلس إدارة الشركة المطعون ضدها قد وضع الضوابط والمعايير التي إستند إلمها من إجراء حركة الترقيات الصادرة في ١٩٧٧/١٢/٣١ وإستبعد منها العاملين المنتدبين والمعارين والذين حصلوا على أجازات بدون مرتب من الترقية قاصداً بذلك أن تكون المفاضلة بنَ المرشحين عند الاختيار على أساس القيام فعلا بالعمل ، وهو مالا يناهض أحكام القانون وإنما تتحقق به الحدمات التي تؤدمها الوظائف مما تستهدفه الرقية كنظام مقرر للمصلحة العامة ولا يغير من ذلك ما تنص عليه الفقرة

الثالثة من المادة ٢٨] من القانون رقم ٢٦ أسنة ١٩٧١ من دخول مدة الإعارة في حساب المعاش وإستحقاق العلاوة والثرقية إذ لا يفيد هذا النص حتمية ترقية المعار إعتباراً بأن الترقية ليست حقاً مكتسبًا للعامل محيث يتحتم على الوحدة الاقتصادية أن تجريه متى حل دوره للترقية وإستوفى مقومات أشغل الوظيفة الأعلى بل هي حق للوحدة أن تترخص في إستعاله وفقاً لمتطلبات العمل ومما يساعد على تحقيق أهدافها ، لما كان ذلك وكان البن من الأوراق؟ أن الطاعن حصل على أجازة بدون مرتب للعمل في الخارج في المدة مس ١٩٧٧/١٠/١ حتى ١٩٧٨/١٢/٢٦ فإن الحسكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلبه الترقية إلى الفئة الرابعة والمستوى الأول؛ على سند من أنه كان في أجازة بدون مرتب للعمل بالخارج وقت إجراء حركة الترقيات الحاصلة في ١٩٧٧/١٢/٣١ يكون قد التزم صحيح القانون— ولا ينال من ذلك تحدى الطاعن مُ عبدأ المساواة ممقولة أن المطعون ضدها رقت زميلا له تنفيذاً لحكم صادر فى الدعوى رقم ٣٢٠٠ لسنة ١٩٨٠ ، ذلك أنه من المقرر في قضاء لهذه الهكمة أن المساواة لا تكون إلا في الحقوق التي يكفلها القانون كما لا يغير من ذلك تحديه بفتاوى مجلس الدولة يصدد نظم العاملين بالقطاع العام التي لا تعدو وعلى ما إستقر عليه قضاء هذه المحكمة أن تكون عجرد آراء ليست لها صفة الإلزام ، لما كان ذلك وكانت إعادة الدعوى إلى المرافعة ليست حقاً للخصوم يتحتم إجابتهم إليه بل هو أمر متروك لتقدير قاضي الموضوع متى رأى وجها له فإن النعى على الحكم المطعون فيه بسببي الطعن يكون على غير أساس".

وحيث إن لمـــا تقدم يتعين رفض العلمن :

## جلسة ۲۸ من ديسمبر سنة ۱۹۸۷

بریاسة السید المستشار الدکتور/ عبد المنم أحمد برکة نائب رئیس الححکمة والسسادة المستشارین/ محمد فؤاد یدر تاکب رئیس الحکمة ، فهمی الکیاط ، مجمد عصباح ویجمی عارف

## (YEV)

الطعن رقم ١٥١ لسنة ١٥ القضائيسة :

ایجار « ایجار الامساکن » « تملیك الساكن الشمبیة » ، فاتون ، « سریان القساون » ،

تمليك المساكن التسميبة الاقتصادية والمترسطة التي أقامتها المحافظات وتم شخفها فيسسل المسل بالقانون 21 لسنة ١٩٧٧ - تصبره على ما كان مؤجوا منها بقرض السكن - علا ذلك -م ٧٧ ق 21 لسنة ١٩٧٧ وقرار رئيس الوزراء ١٠٠ لسنة ١٩٧٨ شخل الكان بقصد استعماله عيامة طبية - الأوره - عدم أحكية شاخله في تملكه -

1 - يين من إستقرار نصوص القسانون رقم 24 لسنة 19٧٧ - ق شأن تأجر وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر أن المشرع يطلق لفظ المكان كلما أراد الا يعتد بالفرض من الإستغلال أما إذا نحى يلمل ففظ مسكن . إلى قصر الحسكم على ما يستغل فى غرض السكنى إستعمل لفظ مسكن . يدل على ذلك أن فى المادة الأولى من القانون المذكور نص على سريان أحكامه على الأماكن وأجزائها على إختلاف أنواعها وتنوع الغرض من إستغلالها ولما أراد أن نخصع الأماكن المستغلة لغرض السكنى لقواعد خاصة على نحو ما أراد أن نخصع الأماكن المستغلة لغرض السكنى لقواعد خاصة على نحو مجرت به المواد ٢ ، ٧ ، ٨ من ذات التشريع عرفها بالمسكن . وإذ كان المناجرى الوحدات المؤجرة لغرض السكنى دون غيرها ممسا هو مؤجر المختلف المناجرى الوحدات المؤجرة لغرض السكنى دون غيرها ممسا هو مؤجر صراحة النص أنه يعالج حالات تملك المساكن الموصوفة به والتي تم شغلها قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور هذا المعنى . كما يؤكذا هذا المعنى أن قرار رئيس المنروع القانون المذكور هذا المعنى . كما يؤكذا هذا المعنى أن قرار رئيس على الوزراء رقم 11 المنقم 194 بشأن تمليك المساكن الاقتصادية والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة والمتوسطة وا

الَّتَى أَقَامُهَا أُو تَقَيِّمُهَا المحافظاتُ ، والصادر تنفيذاً لحكم القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر ، أورد حكمًا مغايراً بالنسبة لوحدات المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي اقامتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ فنص في المادة الأولى منه تحت البند (أولا) على أن تمليكها يتم وفقاً لأحكام المادة (٧٧) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه وطبقاً للقواعد والشروط والأوضاع الموضحة بالملحق رقم (١) المرافق للقرار ـــ أمـــا بالنسبة لوحسدات المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي اقامتها أو تقيمها المحافظات ويتم شغلها بعد ٩/٩/٧/٩/ . فقد تضمن البند (ثانياً) النص على أن يكون تمليكها طبقاً للقواعد والشروط والأوضاع الموضحة بالملحق رقم (٧) المرافق للقسرار . ويبين من نصوص الملحق رقم (١) أنها نظمت إجرأءات وشروط تمليك وحداب المساكن الشعبية (الاقتصادية والمتوسطة) الخاضعة لأحكام القرار ، أما الملحق رقم (٢) والخاص بقواعد تمليك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها وتُقيمها المحافظات وتشغل بعد ١٩٧٧/٩/٩ فبن في البند (أولا) نسب التوزيع وكيفية تملك المساكس المذكورة أما في البند (ثانياً) فقد خصصه للمحال الموجودة في مبانى الوحدات الاقتصادية والمتوسطة . وبين كيفية بيعها لماكان ذلك فإن المغايرة في الأحكام المشار إليها وقصر التملك فى نص المادة (٧٧) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على المساكن الشعبية (الاقتصادية والمتوسطة ) التي أقامتها المحافظات وثم شغلها قبل تاريخ العمل بالقسانون المذكور ، دون ذكر لغيرها من المبائى المؤجرة لأغراض أخرى غير السكن ، وأن يجيء قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ سالف البيان ويكشف عن قصد المشرع ويخصص الملحق رقم (١) منه لقواعد تمليك المساكن المذكورة ، ثم مخصص الملحق رقم (٢) منه لبيان قواعد عليك المساكن التي أقامتها وتقيمها المحافظات وتشغل بعسد ١٩٧٧/٩/٩ وهو تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ـــ ويورد القرار فى الملجق الأخير قواعد تمليك المحال الموجودة في مبانى الوحدات الاقتصادية والمتوسطة، دون أن يورد حكماً تماثلا فى الملحق رقم (١) فإن هذا يكشف بجلاء عن أن التمليك المقصود فى المادة (٧٧) سالفة البيان خاص بالمساكن ولا يتعدى حكمها إلى تمليك غيرها من الأماكن التي تستغل فى أغراض أخرى غير السكس الماكان ما تقلمه ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المكان موضوع النزاع اقامته محافظة كفر الشيخ وشغلته المطعون ضدها منذ التعاقد بتاريخ ١٩٧٠/٢/١ الإستعاله عيادة طبية ، ولا تنتفع به كوحدة سكنية ، فلا يحق لحسا تملك المكان المؤجر طبقاً لنص المادة (٧٧) آنفة البيان ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون :

#### العكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حبث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطمن - تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت اللحوى رقم 30 لسنة 1947 ملتى كلى كفر الشيخ على الطاعن بطلب الحكم بأحقيبا في تملك الشقة الموضحة بالصحيفة وعقد الإيجار المؤرخ 1940/71. وقالت بياناً لذلك إنها عرجب ملما الحقد استأجرت عن النزاع بغرض إستغلالها عيادة طبية وقد توافرت لها شروط تملكها طبقاً للمادة ٧٧ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقرار رئيس بتملكها لها فأقامت دعواها ، وبتاريخ 1947/11/71 حكمت المحكة بتعليق أحكام المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بتمليك المطعون ضدها شقة النزاع استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستثناف رقم ١٩٨٧ لسنة ١٥ ق طنطا و مأمورية كفر الشيخ ٤ وبتساريخ ١٩٨٣/١١/٢١ قفت المحكم بطريق طنطا و مأمورية كفر الشيخ ٤ وبتساريخ ١٩٨٣/١١/٢١ قفت المحكم بطريق وقدمت النيابة العامة مذكرة أبلت فيها الرأى بنقض الحسكم .

إذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأمها :

وحيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن المشرع يستعمل لفظ المكان في الدلالة على تلك المؤجرة لغرض السكني أو خلافها ولفظ المسكن للدلالة على ما هو محصص مها للسكني فقط وإذ أورد نص المادة ٧٧ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٧ مستعملا لفظ الوحدات السكنية فإن دلالة ذلك أن حكمها لا ينصرف إلى الوحدات المبنية التي تستغل في أغراض أخرى ويؤيد ذلك أن قرار رئيس عبد الوزراء رقم ١٩٠ لسنة ١٩٧٨ وضع قواعد تملك الوحدات السكنية محدد قواعد أخرى لا تملك الوحدات الاقتصادية والمتوسطة وهي المشغولة لغير أغراض السكني وفلك في الملحق رقم ٢ من القرار المذكور وإذ قضي الحكم المطمون فيه بأحقية المطمون ضدها في تلك الوحدة التي تستغلها عيادة طبية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون فضلا الموحدة التي تستغلها عيادة طبية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون فضلا عما شابه من فساد في الاستدلال إذ إستدل من لفظ «مستأجريها» الوارد بنص المادة ٧٧ من القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٧ على أنها تشمل الأماكن المؤجرة لغرض السكن أو غيره فإنه يكون معباً عخالفة القانون كا يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النمي صحيح ، ذلك أنه يبين من إستقراء نصوص القانون رقم 24 لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر أن المشرع يطلق لفظ المكان كلما اراد ألا يعتدبالغرض من الاستغلال أما إذا نحى إلى قصر الحكم على ما يستغل في غرض السكنى إستعمل لفظ مسكن ، يدل على ذلك أنه في المادة الأولى من القانون المذكور نص على مريان أحكامه على الأماكن وأجزامًا على اختلاف انواعها وتنوع الغرض من إستغلالها ولما أراد أن مخضع الأماكن المستغلة لغرض السكنى لقواعد خاصة على نحو ما جرت به المواد ٢ ، ٧ ، ٨ من ذات التشريع عرفها بالمساكن . وإذ كان ذلك وكانت المسادة (٧٧) من القسانون المشار إليه بالمساكن . وإذ كان ذلك وكانت المسادة (٧٧) من القسانون المشار إليه

نصت على أن وتملك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل بهذا القانون نظير أجرة تقل عن الأجرة القانونية ، إلى مستأجرتها على أساس سداد الأجرة المخفضة لمدة خس عشرة سنة وذلك وفقاً للقواعد والشروط والأوضاع التي يصدر سها قرار من رئيس مجلس الوزراء، فإنما يدل ذلك انها تقرر الحق لمستأجري الوحدات المؤجرة لغرض السكني دون غرها مما هو مؤجر لأغراض أخرى ــ في تملك الوحدات التي يستأجرونها ، إذَّ أن البن من دلالة صراحة النص أنه يعالج حالات تملك المساكن الموصوفة به والَّى تم شغلها قبل تاريخ العمل بالقانون أى تاريخ ١٩٧٧/٩/٩ ، وأوردت المذكرة الإيضاحية لمشروع القانونE المذكور هذا المعنى . حينها عرضت للباب الثالث من القانون في شأن تمليك إ العقارات كشفت عن أن التمليك المقصود ــ المنصوص عليه بالمادة (٧٧) هو تمليك المساكن ، ذلك أنها بعد أن أشارت إلى أن الدستور يعترف بالملكية الخاصة ويكفل الجاية لهـــا ، وإلى صدور القوانين المتتالية لمنع الملاك من أن يتخلوا من الملكبة وصيلة لإستغلال المستأجرين ، أوردت و غير أنه من الملاحظ أن البعض قد سلك سبيل القليك تجنباً لقواعد تحديد الأجره ، وإستطاع تحت وطأة الحاجة إلى المسكن وقصور المعروض منه عن ملاحقة الطلب عليه أن يفرض ما يشاء من ثمن البيع وأن يتجه إلى التمليك أو الإنجــــار فيسبيل النهوض بمرفق الإسكان والحروج بأوضاعه الحالية تخفيفاً عن المواطنين، وإستطردت الممذكرة : ونظراً لأن أجهـزة الدولة ووحدات الحكم المحلى وشركات القطاع العام والجمعيات التعاونية لبناء المساكن وصناديق ألتأمين الحاصة توجد مها من أساليب الرقاية والضهانات التي تكفل البعد عن الإنحواف، لذلك فقد أجازت لها المادة (٧٧) إنشاء المبانى بقصد تمليك كل أو بعض وحداتها السكنية . ، كما يؤكد هذا المعنى أن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ بشأن تمليك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها أو تقيمها المحافظات ، والصادر تنفيذاً لحسكم القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر ، أورد حكماً ــ بالنسبة لوحدات المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ فنص في المادة الأولى سنه تحت البند (أولا) على أن تمليكها يتم وفقاً لأحكام المادة (٧٧) مسن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه وطبقاً للقواعد والشروط والأوضاع الموضحة بالملحق رقم (١) المرافق للقرار ، أما بالنسبة لوحدات المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها أو تقيمها المحافظات ويتم شغلها بعســد إ بعد ١٩٧٧/٩/٩ فقد تضمن البند (ثانياً) النص على أن يكون تمليكها طبقاً للقوآعد والشروط والأوضاع الموضحة بالملحق رقم (٢) المرافق للقرار . ويبين من نصوص الملحق رقم (١) أنها نظمت إجراءات وشروط تمليك وحدات تممليك وحدات المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة الخاضعة لأحكام القرار، أما الملحق رقم (٢) والخاص بقواعد تمليك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها وتقيمها المحافظات وتشغل بعد ١٩٧٧/٩/٩ فبين في البند (أولا) نسب التوزيع ركيفية تملك المساكن المذكورة أما في البند رثانياً) قد خصصه للمحال الموجودة في مبانى الوحدات الاقتصادية والمتوسطة وبعن كيفية بيعها ، لما كان ذلك فإن المغايرة في الأحكام المشار إلىها وقصد التملك في نص المادة (٧٢) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على ألمساكن الشعبية (الاقتصادية والمتوسطة) التي أقامتها المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور دون ذكر لغرها من المبانى المؤجرة لأغراض أخرى غير السكن وأن يجيء قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ سالف البيان ويكشف عن قصد المشرع ومحصص الملحق رقم (١) منه لقمواعد تمليك المساكن المذكورة ، ثم يخصص الملحق رقم (٢) منه لبيان قواعد تمليك المساكن التي أقامها وتقيمها المحافظات وتشغل بعسد ١٩٧٧/٩/٩ وهو تاريخ ¿ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ويورد القــرار في الملحق الأخير قواعد _ تمليك المحال الموجودة في مبانى الوحدات الاقتصادية والمتوسطة ، دون أن إ يورد حكماً مماثلا في الملحق رقم (١) فإن هذا يكشف بجلاء عن أن التمليك المقصود في المادة (٧٢) سالغة البيان خاص بالسكن ولا يتعدى حكمها

إلى تمليك غيرها من الأماكن التي تستغل في أغراض أخوى غير السكن ، لما كان ما تقسدم ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المكان موضوع النزاع اقامته محافظة كفر الشيخ وشغلته المطعون ضدها منذ التعاقد بتاريخ ١٩٧٠/٣/١ لإستعاله عيادة طبية ولا تنتفع به كوحدة سكنية ، فلا حق ها تملك المكان المؤجر طبقاً لنص المادة (٧٧) آنفة البيان ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب غضه.

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم ، يتعين القضاء فى موضوع الاستئناف(قم ٣٧١ لسنة ١٥ ق طنطا ه مأمورية كفسر الشبغ ، بإلغاء الحسكم المستأثف وبرفض دعوى المطعون ضدها .

## جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار/ يعين الرقاص نائب دليس المحسكمة وهفسوية السنسادة المستشارين/ معمود شوقى أحمه تائب دليس المحكمة ، محمد حسن الطيلى ، أحمد مكل ومعمود رضا<u> المح</u>فيدى •

## (YEA)

الطمن والم ٦٤٩ لسنة ٥٤ القضائية :

اختصاص ((اختصاص قيمي)) • حكم ((حجية الحكم)) • فوة الاس المقفى استثناف •

البيكم بعدم الاختصاص القيمى والإحالة للمحكمة المعتصة • قضاء ينهى الخصومة كلها بصده الاختصاص • صبرورة هذا القضاء تهائيا • وذاه • النزام المحكمة الملشى باختصاصها بحكم الإحالة ولو خالف حبية حكم سابق لها • علة ذلك •

الحكم بعدم الإختصاص القيمى والإحالة إلى الحكمة المختصة وفقاً لنصر. المادة ١١٠ من فانون المرافعات يهي الحصومة كلها فيا فصل فيه وحسمه بعدد الإختصاص ، إذ لا يعقبه حكم آخر في موضوع الدعوى من المحكمة التي أصدرته ويكون قابلا للإستئناف في حيته ، فإذا لم يستأنف أصبح نهائياً والترمت به المحكمة التي قضى بإختصاصها ولو خالف حجية حكم سابق لها في هذا الشأن أو بني على قاعدة أخرى غير صحيحة في القانون . لأن قوة الأمر المقضى تعلو على إعتبارات النظام العام .

#### المكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

. حيث إن الطمن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأورداق

تنحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى "١٩٢٧ لسنة ١٩٤٧ مدنى القاهرة الإبتدائية بطلب الحكم بإلزام المطعون ضدهم أن يدفعوا إليهما مبلغ ١٧٠٠ ملها أجرة حكر سنتي ١٩٤٤ عن أرض الوقف المبينة بالصحيفة مع ما يستجد بواقع ١٩٤٣ م اجنيه سنوياً حتى السداد ومحكة أول درجة حكت في ١٩٥٠/١٢/٣ بإحالة القضية إلى محكة السيدة زينب الجزئية لإختصاصها بها قيمياً حيث قيدت أمامها برقم ٨٨ لسنة ١٩٥١ وحكت فيها بجلسة ١٩٨٠/٦/١ بعدم إختصاصها بنظرها لعدم قابلينها للتقدير ويإحالها إلى محكة جنوب القاهرة بعدم جواز نظرها لسابقة المحمل فيها . إستأنف الطاعنان هذا الحكم بالإستئناف بعدم جواز نظرها لسابقة المحمل فيها . إستأنف الطاعنان هذا الحكم بالإستئناف بالمدا الحكم بطريق المقض وقدمت النبابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشررة فحددت جلسة لنظره و فيها الترءت النبسابة هذه المحكمة في غرفة مشررة فحددت جلسة لنظره و فيها الترءت النبسابة المحكمة في غرفة مشررة فحددت جلسة لنظره و فيها الترءت النبسابة

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه لم يتقيد بنظر الدعوى بعد إحالتها من محكمة السيدة زيفب فخالف بذلك نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه لما كان الحكم بعدم الإختصاص التيسى والإحالة إلى المحكة المختصة — وفقاً لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات بنبى الحصومة كلها فيا يفصل فيه وتحسمه بصدد الاختصاص أو لا يعقبه حكم آخو فى موضوع الدعوى من الحكمة التى أصدرته ، ومن ثم يكون قابلا للإستثناف فى حينه ، فإن لم يستأنف أصبح نهائياً والترمت بم المحكمة التى قضى بإختصاصها ولو خالف حجية حكم صابق لهسا فى هذا الشأن أو بنى على قاعدة أخرى غير صعيحة فى القانون ، لأن قوة الأمر المقضى تعلو على إعتبارات النظام العام ، لماكان ذلك ، وكان حكم عكمة السيدة زينب المجرئية الصادر فى ١٩٨٠/٦/١١ بعسدم إختصاصها قيمياً بنسظر الدعوى

وبإحالها إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية قد حاز قوة الأمر المقضى ، وهو ما يتعن معه على المحكمة الأخرة أن تلزم به وتنظر الدعوى ولا تقضى فها بعدم جواز نظرها – لسبق الفصل فها محكم الإحالة الذي أصدرته في فها بعدم 190 - وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على تأييد الحكم المستأنف مع ما ينطوى عليه من إهدار لقوة الأمر المقضى التي حازها حكم الإحالة الأخير ، فإنه يكون قد خالف القانون عا يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه . ولما تقدم يتعين الغاء الحسكم المستأنف واحالة القضية إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية .

## جلسة ۲۹ من ديسمبر سنة ۱۹۸۷

## (759)

الطُّعن رقم ٩٥٧ لسنة ٤٥ القضائية :

شفعة « مسقطات الشفعة » •

تراشى الشليع في اعلان رفيته في الشلحة لا يقد يذاته نزولا ضبعا من حك فيها: ، مالم يقترن بعمل أو تصرف أو موقف لا يدع مع تراشيه مسلة مجالا للشبك في دلالته على التعالال .

لأن كان تراخى الشفيع فى إتخاذ إجراءات الشفعة لا يفيد بداته نزولا عن حقه فيها ، إلا أنه إذا لابست هذا التراضى ظروف يستفاد منها بجلاه رغبة الشفيع عن إستعال حق الشفعة _ بإتياز، عملا أو تصرفاً أو إنخاذه موقفاً لا يدع مع تراخيه هذا _ بجالا المشك فى دلالته على تلك الرغبة فإنه يكون قد نزل ذلك ضمناً عن حقه فى الشفعة وسقط بهذا النزول الضمنى يكون قد نزل ذلك ضمناً عن حقه فى الشفعة وسقط بهذا النزول الضمنى حقه فيا عملا بنص المسادة ١٤٨٩ من القانون المدنى .

#### الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حبث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبن من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى ٣١٤٤ لسنة ١٩٨١ مدتى شمال القاهرة الإبتدائية على الطاعنة وباقى المطعون ضدهم بطلب الحسكم بأحقيها فى أن تأخذ بالشفعة الحصص الشائعة المباعة من شركائها فى العقار المين بالصحيفة وقالت شرحاً لذلك أنها شريكة على الشيوع في هذا العقار عصمة قدرها ١٨ س ، ٢ ط وقد علمت أن شركاءها باعوا لطاعنة حصصهم وقدرها ٢ س ، ٢١ ط وأن البيع تم في ٢٣ مارس سنة ١٩٧٣ بشمن مقداره تلاثة ألاف وسيالة جنيه فأعلنهم في ٢٦ فبر اير سنة ١٩٨١ برغبها في الشفعة وأودعت هذا المحن في الميعاد وأقامت دعواها بالطلب السالف . ومحكمة أول درجة حكمت في ١٩٨٩/٣/٢٩ - بذا الطلب . إستأنمت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف بالحيد الحسكم المستأنف . وبتاريخ ١٩٨٤/٣/ قضت بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيا الرأى برفض الطعن . وعرض الطمن على هذه المحكمة المحددت جاسة لنظره وفيها إلتروت النابة رأمها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة بأسباب طعبا على الحكم المطعون فيه أنها كانت قد إستصدرت ضد البائعين لحسا حكماً في الدعوى 1978 لسنة 1978 في الدعوى 1978 لسنة 1978 في الدعوى 1978 لسنة بدعوى حراسة على المقار الشائع – لإستئثارها بريعه دوسا – وقد دفعت الشفيعة دعوى الحراسة بأن إدعت في 1978/1971 على خلاف الحقيقة – أنها و إشترت من أخوتها باقى المقاربالشفعة وإتخذت كافة الإجراءات القانونية في سبيل ذلك، ، وإذ كانت الشفيعة لم تقم برفع دعواها بالشفعة فعلا إلا بعد ذلك بأكثر من عامين ونصف ، وكان ذلك قاطعاً بتنازلها ضمناً عن حقها في الشفعه ، وقد دفعت الطاعنة دعواها بالشفعة بذلك التنازل الضمى إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع ممقولة أن وقفها في دعوى الحراسة يفيد أنها تمسكت عقها في الشفعة وأن الأوراق خلت من دليل على ذلك التنازل ، فإنه يكون معيباً بالفساد في الاستدلال:

وحيث إن هذا النعي فى محله ، ذلك أنه وإن كان تراخى الشفيع فى إتخاذ إجراءات الشفعة لا بفيد بذاته نزوله عن حقه فيها ، إلا أنه إذا لابست هذا الراخى ظروف يستفاد معها مجلاء رغبة الشفيع عن إستمال حق الشفعة بالتبانه عملا أو تصرفاً أو إتخاذه موقفاً لا يدع مع تراخيه هذا مجالا الشك في دلالته على تلك الرغبة من فيت يكون قد نزل بللك ضمناً عن حقه في الشفعة وسقط بهذا النزول الفسمي حقه فيها عملا بنص المادة ١٤٨٨ من القانون المدنى ، ولما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المشرية الطاعنة تمسكت أمام عكمة الموضوع بدفاعها الوارد بوجه النمي ، وأن الشفيعه ما المطعون ضدها الأولى مرتب في مذكرة دفاع قدمها لجلسة ١٩٧٨/٦/١٩ في دعوى الحواسة على العقار المرفوعة ضدها من الطاعنة ما إيشرت بالشفعة الحصص الحواسة على الطاعنة واتخذت كافة الإجراءات القانونية في سبيل ذلك ، وكان المبيعة إلى الطاعنة واتخذت كافة الإجراءات في تاريخ معاصر مو لمدة سنتين تليتين من لايك عن إيخاذ هذه الإجراءات في تاريخ معاصر مو لمدة سنتين تاليتين من لايك عن إيخاذ هذه الإجراءات في تاريخ معاصر مو لمدة سنتين تاليتين من لايك عن إستمال حقها في الشفعه وسقوطه بهذا النزول الضمني عنه ، وكان الحسكم المطعون فيه المندخالف هذا النظر. واعتبر الأوراق خالية من دليل على الزول عن الشفعة ، فانه يكون مشوياً بفساد في الإستدلال كا يوجب نقضه لهسذا السبب دون طاحه لمناقشة باقي أوجه الطعن.

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين الغاء الحسكم المستأنف والقضاء برفض الدعوى .

## جلسة ۲۹ من ديسمبر سنة ۱۹۸۷

برياسة السيد المستشار/ مرفوق فكرى ناثب رئيس المحسكمة وعفسوية المساوة المستقدارين/ سلاح محمد أحمد ناثب رئيس المحكمة ، أحمد نصر الجندى ، حسين وبيمه حسن ، رمستلى حسيب فياس محمود •

## (Ya+)

الطمن رقم ٤ لسنة ٥٦ ق د احوال شخصية » :

(١) اثبات و قرائن ، ٠ محكمة الوضوع ٠

أغد محكمة الموضوع في معرض الالبات بالقرائن • هرطه •

 (۲) احوال شخصية للمسلمين « متمة » • حكم « عيوب التدليل : ما يصد قصوبا » ™

عدم تعقيق معكمة الاستثناف لدفاع الطاهن وعدم تعرضها لمستنداته المقدمة ودلالتها وال**قامة** فضاءها باستحقاق المطنون عليها للمتمة على مجرد وقوع الطلاق غيابيا • قصور •

١٦ ــ لا تثريب على محكمة الموضوع أن تأخذ في معرض الإثبات بالقرائن
 إلا إن ذلك مشروط بأن تكون القرائن التي عولت عليها تؤدى إلى ما إنتهت
 إله :

٧ ... إذ لم تحقق محكة الاستئناف دفاع الطاعن ولم تعرض لمستنداته المقدمة ودلالتها وأقامت قضاءها بإستحقاق المطعون عليها للمتحة على مجرد وقوع الطلاق غيابياً وهو مالا يكنى وحده لحمل قضائها ثما يعيب الحسكم المطعون فيه بالقصور ويتعمن تقضه:

#### المحكمسة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق؟

تتحصل فى أن المطعون عليا أقامت الدعوى رقم 194 لسنة 1940 جزئى أحوال شخصية مصر الجديدة ضد الطاعن للحكم عليه بفرض متعة لها أوات بياناً لذلك أن الطاعن تزوجها بصحيح العقد انشرعى ودخل بها وإذ المقها غيابياً فى ١٩٧٩/١٠/١٠ بدون رضاها ولا بسبب من قبلها فقد أقامت الدعوى . حكمت المحكمة بعدم إختصاصها نوعياً ينظر الدعوى وبإحالتها إلى عكمة شمال القاهرة الكلية للأحوال الشخصية فقيدت أمامها برقم ٢٣٧ لسنة ١٩٨٠ . أحالت المحكمة المدعوى إلى التحقيق وبعد سماع شبه د الطرفين حكمت فى ١٩٨٥/١/ برفضها . استأنفت المطعون عليا هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٩١١ لسنة ١٠١٠ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٨٥/١١/٧ حكمت عكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعن بأن يؤدى مبلغ ٢٩٠٠ ج العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكم في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيا النزمت انباية رأمها .

وحيث إن تما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور فى النسبيب وفى بيان ذلك يقول أنه يشترط الإستحقاق المطلقة المنعد أن يكون الطلاق بدون رضاها ولا سبب من قبلها وقد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن طلاقه للمطعون ضدها كان بسبب يعود إليها وقدم المتدليل على ذلك مستندات مها شهادة صادرة من قيادة شرطة التحقيقات بدولة قطر بإيعادها من هذه الدولة وإذ لم تحقق المحكمة هذا الدفاع ولم تقل كلمها فى مستنداته المقسدمة لها . وأقامت قضاءها بإستحقاق المطعون عليها المتعة على مجود وقوع الطلاق غيابياً وهو مالا يكنى لحمل الحكم مما يعيه بالقصور فى التسبيب .

وحيث إن النعي في محله ذلك أنهــمن المقرر في قضاء هذه المحكمةـــ

أنه وإن كان لا تثريب على محكمة الموضوع أن تأخذ ق معرض الإثبات بالقرائل الإن ذلك مشروط بأن تكون القرائن التى عولت علمها تؤدى إلى ما إنتهت إليه ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن طلاقه المعطون علمها كان بسبب من قبلها وقدم المتدليل على ذلك مستندات منها شهادة صادرة من قيادة شرطة التحقيقات الجنائية بدولة قطر تفيد إبعادها من هذه الدولة لأسباب تتعلق بالأمن العام . وإذ لم تحقق محكمة الاستثناف دفاع العاعن ولم تعرض لمستنداته المقدمة ودلالها وأقامت قضاعها بإستحقاق المطعون علمها للعتمة على مجرد وقوع الطلاق غيابياً وهو مالا يكنى وحده لحمل المطعون علمها الحسكم المطعون فيه بالقصور ويتمن نقضه :

## جلسة ۲۹ من ديسمبر سنة ۱۹۸۷

بریاسة السید المستشار/ یحیی الرفاعی نائب وئیس المسكمة وحضسویة السسادة المستشارین/ محدود شوقی أحمد نائب وئیس المصكمة ، أحمد مكن ، متجمد ولید الجارحی ، ومحدود وضا الفظمیری -

## (YoY)

الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٥٤ القضائية :

(۱) دعوى « الغصوم في الدعوى : التدخل في الدعوى » « الطلبسيات في الدعوى » •

التدخل مجوميا في مركز المدى بالنسبة لما يبديه من طلبات • أثر ذلك • للمسدعي عليه أن يقدم ما يشاء من الطلبات العارضة عليها •

(٢) بيع « عقد البيع الابتدائى : المار البيع » التزام • عقد •

عند البيع غير المشهر ناقل لجميع الحدوق المتعلقة بالمبيع والدعاوى المرتبطة به عدا حسق الملكية - الأره - للمشعرى المحق في تسلم البيع وطرد الفاصب منه -

۱ — المتدخل هجومياً يعد في مركز المدعى بالنسبة لما يبديه من طلبات، ومن ثم يكون للمدعى عليه في هذه الطلبات أن يقدم ما يشاء من الطلبات العارضة عليها طبقاً لنص المادة ١٧٥ من قانون المرافعات.

٢ - من المقرر في قضاء هذه الهكمة أن عقد البيع - إذا لم يكن مشهراً - فإنه ينقسل إلى المشترى - فيا عدا حق الملكية جميسع الحقوق المتعلقة بالمبيع والدعاوى المرتبطة ومنها حقه في تسلم المبيع وطرد الغاصب منه.

#### الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة . ﴿ أَ

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع- على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى ٧٧٨ سنة ١٩٨١ مدنى أسوان الابتدائية بطلب طرد المطعون ضدهما الثانى والثالثة من قطعة الأرض موضوع النزاع ــ وقال بياناً لدعواه إنه إشرى هذه القطعة من المطعون ضده الثانى بعقد بيع إبتدائى مؤرخ ١٩٧٧/٣/١٦ . قضى له بصحته ونفاذه فى الدعوى ١٥ سنة ١٩٧٨ مدنى أسوان الإبتدائية وتأيد بالإستئناف ٢٣ سنة ٥٤ ق إلا أن البائع تواطأ مع زوجته المطعون ضدها الثالثة وأبرم معها عقداً صورياً مؤرخاً ٥٩٧٧/١/١٥ أباع لها بموجبه القطعة ذائها ضمن قدر آخرـــ واستصدرت حكماً بصحته ونفاذه في الدعوى ٤٧٠ سنة ١٩٧٧ ملنى أسوان الابتدائية فأستأنث هو هذا الحسكم بالإستثناف ٣٥ سنة ٥٣ ق ، وقضى له في هذا الإستئناف وفى الإستئناف المقيد برقم \$٥ ق ـ بإلغاء الحسكم وبرفض دعواها لصورية عقدها ــ ومن ثم أقام دعواه بالطلبات السالفة ــ تدخل الطاعن طالباً رفض الدعوى إستناداً إلى عقد بيسع إبتسدائي لعن النزاع مؤرخ ١٩٧٧/٢/١٥ صادر إليه من والدته المطعون ضدها الثالثة كما طلب تثبيت ملكيته لهذه العنن ــ دفع المطعون ضده الأول بصورية هذا العقدكما طلب طرد الطاعن منَّ هذه الأرَّض . ومحكمة أول درجة حكمت بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٤ بصورية عقدالطاعن وبطرده هو ووالديه إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستثناف ١٦٢ سنة ١ ق قنا (مأمورية أسوان) ومحكمة الاستثناف حكمت في ٨٤/٢/٢٠ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقُدَمت النيابة مذكرة أبدت فمها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة ى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأما .

وحيث إن حاصل السبب الأول من سنبي الطعن أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه خرج عن نطاق الخصومة بقضائه ببطلان عقــــد الطاعن وطرده من الأرض موضوع النزاع . وحيث إن هذا النمى فى غير محله – ذلك أن المتدخل هجومياً يعد فى مركز المدعى بالنسبة لما يبديه من طلبات ، ومن ثم يكون للمدعى عليه فى هذه الطلبات أن يقدم ما يشاء من الطلبات العارضة عليها طبقاً لنص المحادة ١٢٥ من قانون المرافعات – وإذ كان طلب المطمون ضده الأول الحكم ببطلان عقد الطاعن – لصوريته – وطرده من أرض النزاع هما مما يتصل بطلبات الطاعن إتصالا لا يقبل التجزئة ويتحم على المحكمة الفصل فيهما ، طبقاً لنص الفقرة الثالثة من تلك المحادة ، فإن الحكم المطمون فيه إذ فصل فى هدين الطلبن لا يكون قد عرج عن نطاق الحصومة ويكون النمى عليه مهذا السبب الطلبن لا يكون قد عرج عن نطاق الحصومة ويكون النمى عليه مهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه خرج على نسبية أثر عقد المطعون ضده الأول وبذلك خالف القانون إذ ألزم الطاعن بتسليمه * رض المنزاع استناداً لهذا العقد فى حن أنه من الغير بالنسبة له .

وحيث إن هذا النمى غير سديد . ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عقد البيع – إذا لم يكن مشهراً فإنه ينقل إلى المشترى – فيا عدا حق الملكية – حميع الحقوق المتعلقة بالمبيع والدعاوى المرتبطة به ومها حقه في تسلم المبيع وطرد الفاصب منه ، وكان الحكم المطعون فيه – بعد أن خلص لى صورية عقد الطاعن وأنه يضع يده على أرض النزاع يغير سند – قد النزم هذا النظر في قضائه ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النمى عليه جذا السبب بدوره على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعن رفض الطعن :

#### جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برياسة المبيد المستشار / مبيد عبد اليافى الله رئيس المحكمة وعطوية السيسادة المستشارين / محمد عبد الحديد مند الله رئيس المحكمة ، محمد جمسال الدين شلقائى ، ملاح محمود عويس ومحمد وهاد مهوى •

## (TOT)

الطعن رقم ١٥٧٨ لسنة ٥١ القضائية :

(١ - ٤) البات ، نوة الامر المفنى ، حكم « حجية الحكم» ، خلف ،
 حيازة « اكتساب الملكية » ، ملكية « اكتساب الملكية بالتقسادم » ،
 مقادم « التقادم الكسب ، فطع التقادم » ،

(١) الفصل في المسألة الاصاحة • ثبوتها أو عدم ثبوتها • اكتسابه قوة الامر المقطعي
 في النزاع بقمان أي حق أخر بتوقف ثبوته أو انتفائه على ثبوت تلك المسألة •

(٣) الإحكام الصادرة على السلف ، حجة على الخلف بشان الحق الذي تلقاد منه .

 (٣) اكتساب الحائز العرض الملكية بالتقادم - شرث - تغير صفة حيازته بقعل يعتسسر معارضة لحق المسائلات -

(٤) المطالبة القضائية التى تقطع التقادم • ماهيتها •

القضاء بثيوت مسألة أساسية أو عدم ثبوتها -- وعلى ما جرى به
قضاء هذه الحكمة -- أثره اكتساب قوة الأمر المقضى فى الزاع بشأن أى عن
آخر متوقف ثبوته أو انتفائه على ثبوت تلك المسألة ;

 ٧ ــ الأحكام الصادرة على السلف حجة على الحلف بشأن الجق الذي تلقياه .

٣ - الحائز العرضى لا يستطيع كسب الملك بالتفادم على خلاف سنده إلا إذا تغيرت صفة حيازته إما يفعل الغبر وإما يفعل من الحائز يعتبر معارضة ظاهرة لحتى الممالك ولا يكني فى تغير الحائز صفة وضع يده مجرد تغير نيته ، بل عجب أن يكون تغير النية بفعل إيجابى ظاهر بجابه به حق المناقك بالإنكار الساطع والمعارضة العلنية ويدل دلالة جازمة على أن ذا اليد الوقتية مزمع إنكار الملكية على صاحبها واستئتاره مها دونه .

٤ - المطالبة القضائية تقطع التقادم المكسب منى توافر فيها معنى الطلب
 الجازم بالحق الذي يراد استرداده .

#### الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحسكم المطعون فيه ومسائر أوراق الطعن تتحصل في أنَّ الشركة الطاعنة أقامت الدَّعوى رقم ٢١٨٤ سنة ١٩٧٩ مدنى شمال القاهرة الابتدائية ضد المطعون علبهن بطلب ألحكم بثثبيت ملكيتها و لقطعتي الأرض المبينة بها وما عليها من منشآت ومبانى وعدم تعرض المطعون علمين لها ، وقالت بياناً لها إن المرحوم ... تملك قطع من الأرض من بينها هاتين القطعتين بوضع اليد منذ عام ١٩٤٠ وبعد أن قام بتسويرها وإنشساء مكاتب ومخازن وورش عليها وإلحاقها بشركة المقاولات المملوكة له ــ أممت هذه الشركة بمقتضى القانون رقم ١٩٦٤/٥٧ وآلت حميع ممتلكاتها للدولة... وأصبحت تحمل اسم الشركة الطاعنة غير أن المطعون عليهن تعرضن لهـا في ملكيتها لهـاتين القطعتين ويتاريخ ١٩٨٠/١٧/٧٧ وبعد أنَّ قدم الحبر الـذي ندبته المحكمة تقريره قضت برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استثناف القاهرة بالاستثناف رتم ٩٨/٨٠٧ ق مدنى . وبتساريخ ١٩٨١/٤/١٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المُستأنف . طعنت الطاعنة في هذا . الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن أ . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظـــر وحددت جلسة لنظره وفها النزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنمى به الطاعة على الحكم المطعون فيه البطلان خالفته المقانون والحطأ فى تطبيقه وتأويله إذ أقام قضاءه برفض دعواها بطلب تثبيت ملكيها لقطعتى الأرض المؤسس على تملكها لها بالتقادم الطويل ، على سند من القول بأن الحكم الصدادر فى المعارضة فيه بإلزام المرحوم .... بأع من عابدين والحكم الصادر فى المعارضة فيه بإلزام المرحوم .... بأجرتهما باعتباره مستأجراً لها بحوجب الإقرار المؤرخ ١٩٥٤/١١/٧ وفى استفافه بانقضاء الحصومة فى الاستثناف بيفيد أن حيازة شركة ... إنحا هي على سبيل الاستثناف المحصوة فى الاستثناف بنقد إيجار ، وعلى أن الدعوى رقم ٣٣٧ سنة ١٩٧٤ مدنى عابدين التي أقامها المطعون علين ضد الدعوى رقم ٣٣٧ سنة ١٩٧٤ مدنى عابدين التي أقامها المطعون علين ضد الشركة الطاعتة وورثة المرحوم ... بطلب فسخ عقد الإنجار الذى تضمنه الشركة الطاعتة حالة أن التقادم بالنمية للشركة الطاعتة حالة أن التقادم المكسب للملكية لا يتقطع اللا برفع دعوى استحقاق عن العقار موضوع التقادم قلا تعتبر صبيقة هذه الدعسوى ظطعة للتقادم الذى تحسك به.

وحيث إن هذا النمى غر سديد ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكة أن القضاء بثبوت مسألة أساسية أو عدم ثبو بها أثره اكتساب قوة الأمر المقضى في الغراع بشأن أي حق آخر متوقف ثبوته أو انتفائه على ثبوت ثلك المسألة وأن الحائر الاحكام الصادرة على السلف حجة على الخلف بشأن الحق الذي تلقاه وأن الحائر المرضى لا يستطيع كسب الملك بالتقادم على خلاف سنده إلا إذا تغيرت صفة حيازته إما يفعل الفير وإما يفعل من الحائز يعتبر ممارضة ظاهرة لحق المالك ولا يكفى في تغيير الحائز صفة وضع يده بجرد تغيير نيته ، بل بجب أن يكون تغيير التية بفعل إيجابي ظاهر بجابه به حق المالك بالإنكار الساطم والممارضة الملتية ويدل دلالة جازمة على أن ذا اليد الوقتية مزمع إنكار الملكية على صاحبا واستثناره بها دونه . وأن المطالبة القضائية التي تقطع التقادم المكسب منى توافر فها منى الطلب الجازة بالحر الدى يراد اسرداده . لماكان ذلك وكان توافر فها منى الطلب الجازة بالحدة الذي يراد اسرداده . لماكان ذلك وكان

الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن المرحوم ... -- سلف الشركة الطاعنة ــ كان يضع يده على قطعتى الأرض محل النزاع على سبيل الاستتجار من الحكم الصادر ضده فى الدعوى رقم ١٥٢٩ سنة ١٩٥٩ مدنى عابدين والذى أقسامُ قضاءه بإلزامه بأجرتهما على أنه يستأجر هاتين القطعتين من ملاكها مسلف المطعون علمين بموجب عقد الإمجار الذي تضمنه الإقرار المؤرخ ١٩٥٤/١١/٢٠ سالف البيان وهو حكم يحوز حجية الأمر المقضى بالنسبة للشركة الطاعنة فى شأن قبام علاقة إبجارية بن سلفه المذكور وسلف المطعون عليهن في شأن هاتين القطعتين ورتب على ذلك عدم جدوى طلب الشركة الطاعنة ضم مدة ذلك السلف إلى حيازتها ، وأن المطعون علمين إذ أقمن السدعوى رقم ٢٣٧ سنة ١٩٧٤ مدنى عابدين ضد الشركة الطاعنة وورثة المرحوم .... بطلب نسخ العلاقة الإبجارية القائمة بينهما بموجب ذلك الإقرار – مرتكزاً فهما إلى سُرائهن لهاتن القطعتن - من ملاكها الأصلين عقتضي عقود ابتدائية صادر بها أحكام بالية لصالحهن ... يكن قد تحسكن بصورة جازمة منكيتهن الأرض الزاع في الذعوى المشار إليها والى انتبت بالحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٤ بفسخ الإقرار بعقد الإنجار المؤرخ ١٩٥٤/١١/٢٠ ورتب على ذلك قطم هذه الدعوى للتقادم بشأن حيازة الشركة الطاعنة للأرض بوضع اليد المسدة الطويلة المكسبة للملكية وخلص منه إلى أن المدة من تاريخ وضع يد الشركة } الطاعنة على أرض التداعي الحاصل في ١٩٦٤/٣/٨ حتى إقامة هذه الدعوى في ١٩٧٩/٢/٢٧ لا تكفي لاكتال مدة التقادم الطويل المكسب للملكية ــ فإن النعي عليه بأن الإقرار المؤرخ ١٩٥٤/١١/٣٠ لا يشكل عقد إمجار وأن الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٥٢٩ سنة ١٩٥٩ مدنى عابدين لا يفيد استثجار سلف الشركة الطاعنة للأرض محل النزاع وأن الدعوى رقم ٣٣٧ سنة ١٩٧٤ مدنى عابدين لا تقطع التقادم يكون على غير أساس.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن . . . . .

## س ما : المح**بطسة ۲۰ من ديسمبر سنة ۱۹۸۷**

برياسة السيد المستشار / معد معبود راسم نائب رئيس الجهكة وعندوية السادة المستشارين/ حسن عل حسن نائب رئيس المعكمة ، حدى معدد عل ، معد بكر عال وعزى عمسوان -

## (YOY)

الطَّمَتَانَ رَقَمَا ١٧١٧ ، ١٧٣٧ لسنة ٥٠ القضائية :

#### (۱) نقض « اجراءات الطمن » · موطن · بطلان •

البيانات الواجب اشتمال صحيفة الطمن بالتفس عليها م ٢/٣٥٣ مرافعات - الغرفي منها : اعلام الاوي الفسان اعلاما كافيا بها ، بيان موطن المعامى الوكل عن الطاعنين بالصحيفة -اعتباره موطنا مختارا لهما ، فعال بيان موطنهما الاصل ، لا طالان

#### (؟) شبيوع · ايجار « ايجار الاماكن » ·

المَمَالُكُ عَلَى الشَّمَوعِ * حَقَّه فَي أَنْ يُستَّأْمِرُ العَقَازُ أَوْ جَزَّهُ مَنْهُ مَنْ بِاقْي الكاكلُ • .

#### . (٢). عقد « تفسيع العقد » أ محكمة الموضوع • .

محكمة الموضوح · سلطتها في نعرف حقيقة العقد واستظهار مداوله من عباراته على طبوء الظروف التمي الحاطت بتحريره وما يكون قد سبقه أو عاصره من القاقات ،

### (ع) اثبات « القرائن » • حكم « تسبيب الحكم » •

· استنباط القرائن من اطلاقات محكمه الرضوع • شرطه • اقامة الحكم قضاده على جسلة قرائن متسائمة مؤديه الى النتيجة التى خلص البيا • علم جواز متأكشة كل قرينة على ضعة لائبات علم كفايتها في طائها •

# (٥٠٤) ايجار «ايجار الاماكن » « التاجي من الباطن » « التاجي المفروش » محكمة الوضوع .

 بالخارج أو علم المستأجر من الباطن بهذه الواقعة · فيد لازم · لمحكمة الموضوع المسلطة الملقة في استخلاص سبب التأجر ما دام صائفا ·

(۱) تأخر المستأجر الاصل الذي أجر الكان من ياطنه بسبب اقامته الموقوته بالفارج في ترجيه الانجارات المستأجر من الباطن لا يصله في ذاته دليلا على تنازله عن حقه في اخلساره المنز ولا يخول المستأجر من الباطن الحق في امتداد المقد - المؤجر وحد حو صاحب المصلحة في النسك بالاثار المترقبة على ذلك -

#### ٧ - قانون (( تفسير النصوص)) ، ايجار (( ايجار الاماكن )) ((التاجير من الباطن))

حتى المستأجر المسرى الخيم مؤقتا بالتفارج في تأجير المكاني الخؤجر له للغير مفروشـــا أو خالياً • م ٣٦ ق ٥٦ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة -٤ في 29 لسنة ١٩٧٧ • سريانه على كافة الاماكن المستة للسكني أو لتوجما من الاغراضي - هلة ذكك -

#### (٨ ــ ٩) نقض (السبب الجديد) • محكمة الموضوع (القدير العليل) •

(٨) تسبك المستاجر من الباطن بعدم شفل المستاجرة الاصلية ـ التي أجرت له المكان بسبب اقامتها المرقوته بالفارج ـ المعنى قبل سفرها للخارج دفاع جديد يخالطه واقع • عدم جواز اثارته لاول مرة أمام محكمة الشخص •

 (٩) عدم التزام محكمة الموضوع بالرد على جديد حجيج الخصوم - اقتنافها بالحقيقة التي أدرمت دليلها - قده الرد الفستى المستقل الكل حجة تقالفها -

ا - إذ نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات على أن تشتمل صحيفة الطعن على البيانات المتعلقة بأسهاء المحصوم وصفاتهم وموطن كل مهم وإلا كان الطعن باطلا ، فقد استهدفت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إعلام ذوى الشأن إعلاماً كافياً بهذه البيانات ، ومن ثم فإن كل ما يكنى للدلالة عليها يتحقق به الفرض الذى وضعت هذه الممادة من أجله ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن صحيفة الطعن قد أثبت بها بيان موطن الحاى الموكل عن الطاعنين عمدينة المنصورة ، وكان هذا الموطن يعد عملا عتاراً لها معتبراً في إعلان الأوراق اللازمة للسير في الطمن الموكل فيه وذلك عملا بنص الممادة ١٧/٤ من قانون المرافعات فإنه يغني عن بيان الموطن الأصلى للطاعنين في الصحيفة ، إذ تحققت الغاية من إيراد هذا البيان بهذكر

الموطن الهنار لها فلا يترتب البطلان على إغفال البيان المشار إليه وذلك وفقاً [خكم المبادة ٢٠ من قانون المرافعات :

 ٢ - أيحق المالك على الشيوع في العقار أن يستأجره من باقى الملاك أو يستأجر جزءاً منه ، إذ ليس هناك ما عنمه قانوناً من ذلك :

٣- المقرر فى قضاء هذه المحكة - أنه لحكة الموضوع سلطة البحث فى حقيقة العقد المتنازع عليه واستظهار مدلوله مما تضمته عباراته على ضموء الظروف التى أحاطت بتحريره وما يكون قد سبقه أو عاصره من اتقاقات .

٤ - لهكمة الموضوع مطلق الحرية في استنباط القرائن التي تأحد ما من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها ، ولا رقابة لهكمة النقض عليها في تقديرها لقرينة من شأتها أن تؤدى إلى الدلالة التي استخلصها منها ، وإذا ما استندت في قضائها إلى حلة قرائن يكمل بعضها بعضاً وتؤدى في مجموعها إلى المنتبجة التي خلصت إليها فإنه لا يقبل من الحصم مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذائها .

• مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٥ السنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن المنطبق على واقعة التعاقد محل النزاع وسى الفقرة أ من المادة ٤٠ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير الأماكن — الذي أقيمت الدعوى في ظله — يدل على أن المشرع قرر مزية خاصة المستأجر المصرى المقيم بالخارج بصفة مؤقنة تحوله استثناء أن يؤجر من باطنه العين المؤجرة له مفروشة أو خالية بغير إذن من المؤجر ولو تضمن عقد الإيجار شروط الحظر من التأجير من الباطن ويتمن على المستأجر الأصلى أن يخطر المستأجر من باطنه بالإخلاء ولو قبل نهاية المدة الأصلية للعقد أو المدة ألى امتد إليها ، وذلك عند حلول موعد عودته من الخارج على أن يمنح أجلا مدته ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره ليقوم بالإخلاء ورد العين إلى المستأجر الأصلى ، فإذا ما تم إخطاره بلماك اعتبر العقد مثيهاً بقوة القانون وتتجرد يه

المستأجر من الباطن من سندها القانوني ويلترم بإخلاء العين ، وإذ تم يشترط القانون لترتيب هذا الأثر ، أن يتضمن عقد الإيجار ما يفيد أن التأجير قد م يسبب إقامة المستأجر موقتاً بالحارج أو ثبوت علم المستأجر من الباطن بهذه الواقعة ، ومن ثم فإنه يكني لإعمال حكم النص المشار إليه أن يقيم المستأجر الأصلى الدليل على أن تأجيره للعين المؤجرة له كان عناسية إقامته الموقوقة خارج البلاد ، وذلك بكافة طرق الإثبات القانونية . ولحكمة الموضوع السلطة التمامة في تقدير الأدلة المقدمة لها واستخلاص سبب التأجير من كافة الطروف والملابسات المحيطة بواقعة الدعوى دون رقابة من محكمة النقض علمها في ذلك مي أقامت قضاءها على أسباب سائعة مؤدية المتبحة التي انهت إلها .

٦ - إن تأجير المستأجر الأصلى الذي أجر المكان من الباطن بسبب إقامته الموقوتة بالحارج - في توجيه الإخطار بالإخلاء بعدعودته إلى المستأجر من الباطن لا يخوله حقاً في امتداد عقده لمدة غير محددة ، ولا يعد هذا التأخير بمجرده دليلا على تنازل المستأجر الأصلى عن حقه في إخلاء العين والمؤجر وحده هو صاحب المصلحة في القسك بالآثار المترتبة على تراخي المستأجر الأصلى في توجيه الإخطار المذكور إلى المستأجر من الباطن .

٧ - متى كان انتص انفانونى صرخاً جلياً فلا محل بنخروج عليه أو تأويله يدعوى الاسهداء بقصد الشارع منه ، لأن محل ذلك إنما يكون عند نحوض النص أو وجود لبس فيه ، وكان النص في المادة ٢٦ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٩ بشأن إنجار الأماكن المقابلة لنص المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - قد أباح للمستأجر المصرى تأجير ، المكان المؤجر له » للغير من باطنه مفروشاً أو خالياً في حالة إقامته خارج الجدنورية بصفة مؤقتة فإن من باطنه مفروشاً أو خالياً في حالة إقامته خارج الجدنورية بصفة مؤقتة فإن المؤجرة فإنه يسرى على كافة الأماكن سواء كانت معدة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض إذ لا محل لتقييد مطلق النص دون قيد وقصره على الأماكن المؤجرة اغرض السكنى فوحسب ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه الأماكن

المنزم هذا النظر وأعمل حكم النص سالف الذكر على عين النزاع المؤجرة لاستعالما كعيادة طبية ، فإنه لا يكون قد خالف القانون

٨ - إذ كان الطاعن لم يقدم ما يفيد سبق تمسكه أمام محكمة الموضوع بعدم شقل المطعون ضدها الأولى العين المؤجرة قبل سفرها للخارج وتأجردا في ١٩٧٣/٩/٧٩ فإن النعى على الحكم المطعون فيه في هذا الحصوص أيا كان وجه الرأى فيه - يكون دفاعاً جديداً مخالطه و:قع لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة انتقض.

٩ -- لأن كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالردعلي خميع حجج الخصوم لأن قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفها : فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه إغفاله التحدث في هذا الصدد عن عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٣/٦/٤ والحاص بسبق استشجار الطاعن لجزء من شقة الزاع ويكون النمي عليه في هذا الحصوص على غير أساس :

#### المحكمية

بعــد الاطــلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه الســيـد المستشــار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

التانون ، ولذا فقد أقلرتهما في ١٩٧٨/١/٧٨ بإخلاء العن المؤجرة لها ولما لم يمثلا فقد أقامت المدعوى . وبتاريخ ١٩٧٩/٦/٢١ قضت المحكة بإخلاء عن النزاع وتسليمها إلى المطعون ضدها الأولى خالية . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئنافين رقمي ٤٦٧٥ و ٢٦٣٩ لسنة ٩٦ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٠/٥/١٥ حكت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن المحكوم عليهم في هذا الحمكم بطريق النقض ، وقيد الطعن المرفوع من ... ، ... برقم ١٩٧٧ لسنة ٥٠ ق ، وقلمت المطعون ضدها الأولى مذكرة دفعت فيها بعلان الطعن ، كا قيد الطعن المرفوع من ... برقم ١٧٧٧ لسنة ٥٠ ق ، بيطلان الطعن ، كا قيد الطعن المرفوع من ... برقم ١٧٧٧ لسنة ٥٠ ق ، وقدمت النيابة مذكرة في كل من الطعنين أبدت فيهما الرأى برفضهما ، وإذ عرض الطعنيان على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأت أنهما جديران وإذ عرض الطعنيان على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأت أنهما جديران الطعن الأولى ليصدر فيهما حكم واحد ، كما الترمت النيابة رأبها .

#### أولا - عن الطمن رقم ١٧١٧ فسئة ٥٠ ق .

حيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون ضدها الأولى ببطلان الطعن أن صيفته قد خلت من بيان الموطن الأصلى للطاعنين أو بيان موطنهما المختار"، وذلك على خلاف ما تقضى به المبادة ٣/٢٥٣ من قانون المرافعات من وجوب بيان موطن الخصوم فى الطعن ، الأمر الذى يترتب عليه البطلان .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات إذ نصت على أن تشتمل صحيفة الطعن على البيانات المتعلقة بأساء الحصوم وصفاتهم وموطن كل مهم وإلا كان الطمن باطلا ، فقصد اسهدفت ـ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـ إعلام ذوى الشأن إعلاماً كافياً مهذه البيانات ، ومن ثم فإن كل ما يكنى للدلالة عليا يتحقق به الغرض الذي وضعت هذه المادة من أجله ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن صحيفة الطعن قد أثبت بها بيان موطن المحامى الموكل عن الطاعنين عسدينة المعصورة ، وكان هذا الموطن يعد محلا محتاراً في إعلان الأوراق

اللازمة السير في الطعن الموكل فيه وذلك عملا بنص المادة ١/٧٤ من قانون المرافعات فإنه يغيى عن بيان الموطن الأصلى الطاعنين في الصحيفة ، إذ تحققت إنفاية من إبداء هذا البيان بذكر الموطن المختار لها ، فلا يتر تب البطلان عسلى إغفال البيان المشار إليه ، وذلك وفقاً لحكم المادة ٢٠ من قانون المرافعات ج

# وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية ...

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعنان بالسبيين الأولمن منها على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولان إن الثابت بعقد الإمجار محمل النزاع ، عنواناً وصلباً أن المطعون ضدها الأولى قد أجرت العن بصفيًا مالكة وليست مستأجرة لهـا ، مما لا يسوغ معه للحكم الانحراف عن عبارة العقــد الواضحة والقول بأنها قامت بالتأجىر بوصفها مستأجرة لعىن النزاع مخالفآ بذلك الثابت بالكتابة ، كما لا بجوز الاحتجاج علهما بعقد استثجارها للعن من الحمارس القضائي على العقمار ، إذ أنهما لَيْسًا طَّرَفًا في هذا العقد ولم يكَّن أبهما خصماً في دعوى الحراسة ، ولا ينهض دليلا على نفي ملكية المطعون ضدها الأولى للعن المؤجرة ضآلة نصيبها فى الملكية على نحو ما ذهب إليمه الحكم المطعون فيه ، هذا فضلا عن أن بانى الملاك المشتاعين لم يعترضوا على تأجرُها للعن مما يترتب عليـه نفـاذ الإجـارة في حقهم ، وما كان يصح الاحتجاج على الطاعنين لعلم المستأجر الآخر ( ..... ) بصفة المطعون ضدها فى إبرام العقد وكونها مستأجرة للعن وليست مالكة لهـا ، ومن ثم فإنه كان يتعن إعمال أثر عقد الإمجار محل النزاع باعتباره صادراً من المالكة عن مكان خال ، ورفض إخلاء الطاعنين من العين المؤجرة ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك أنه يحق للمالك على الشيوع فى العقار أن يستأجره من باقى الملاك أو يستأجر جزءاً منه إذ ليس هناك ما يمنعه قانوناً من ذلك ، ومن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع سلطة البحث

في حقيقة العقد المتنازع عليه واستظهار مدلوله مما تضمنته عباراته على ضموء الظروف التي أحاطت بتحريره وما يكون قد سبقه أو عاصره من اتفاقات ولها مطلق الحرية في استنباط القرائن التي تأخذ بها من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فدبا . ولا رقابة لمحكمة النقض علمها في تقديرها لقرينة من شأنها أن تؤدى إلى الدلالة التي استخلصتها منها ، وإذا ما استندت في قضائها إلى حملة ة ِ اثن يكل بعضها بعضاً وتؤدى في مجموعها إلى النليجة التي خلص إلهماً ، فإنه لا يقبل من الحصم مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتُها في ذاتها ، لما كان ذلك وكان الثابت بالحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه والذي أحال إليه في أسبايه أنه خلص في قضائه إلى أن عقد الإبجار المؤوخ ١٩٧٣/٩/٢٨ عمل النزاع قد صدر من المطعون ضدها الأولى بصفتها مستأجرة للميادة من الحارس القضَّائي على العقار وذلك على سند مما ورد بصلب العقــد ذاته من أن العقار محل العن المؤجرة ملك للحارس القضائي ... وشركاه ، وثبوت استثجارها لهـذه العين من الحـارس القضائي بمقتضى عقد الإمجـار المؤرخ ١٩٧٣/٦/١ وأنها مَا كانت تملك تأجيرها بوصفهـا االكة لغرض الحراسة القضائية على العقار بما لا يستقم معه القول بأن باقي الشركاء في ملكية العقار لم يعترضوا على التأجير ، وأضاف الحكم المطعون فيه إلى ما تقدم من قرائن. ما ورد يعقد إيجار سابق مؤرخ ١٩٧٣/٦/٤ صادر من المطعون ضدها الأولى بتأجر جزء من عن النزاع إلى المطعون ضده الثاني ، ثابت به أنها قامت بالتأجر له بصفتها مستأجرة للعن لاستغلالهـا كعيادة طبية ، ولمـا كانت هذه القرائن الى استند إلها الحكم سائغة تستند إلى أصل ثابت بالأوراق وتكمل بعضها بعضاً ولا مخالفة فها للقانون وتؤدى في مجموعها إلى الندِّجة الَّتي خلص إلبها يتحديد صفة المطعون ضدها الأولى في تأجير عن النزاع ممقتضي العقــد المؤرخ ي ١٩٧٣/٩/٣٨ باعتبارها مستأجرة للعن وليست مالكة لهـا ، فإنه لا يقبل من الطاعنين مناقشة كل قربتة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها : ويكون النعي على الحكم المطعون فيه في هذا الحصوص على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين تينعيان بالسبب الثالث من أسباب الطعن على الحكم

المطعون فيه ، مخالفة القانون والحطأ في تطبيقه، وفي بيان ذلك يقولان إن حقد الإيجار سند اللنحوى لم يرد به أن المطعون ضدها الأولى قامت بالتأجير بسبب إقامتها بالخارج ، هذا إلى أن مدة العقد بحسب الاتفاق هي أربع سنوات وهو الموغد المحدد لعودتها للإقامة في البلاد ، مما كان يتعين معه التنبيه عليهما بإخلاء الموغد المحود تحلول تهاية مدة العقد ، وإذ لم تفعل فإنها تعد متنازلة عن حقها في الإخلاء ولو امتدت إقامها بالخارج بعد الميعاد المذكور ، طالما أنها لم تحطرهما بللك ، وإذ لم يعمل الحكم المطعون فيه الأثر القانوني المترتب على عدم التنبيه عليهما بالإخلاء في الموعد المحدد ، وهو سقوط حقها في طلب الإخلاء مقرراً أن القانون لم يشترط موعداً محدداً للتنبيه فإنه يكون معياً بستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن النص في الفقرة الثانية من المــادة ٢٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن ـــ المنطبق عـــلي واقعة التعاقد محل النّزاع ـــ على أنه و والمستأجر ّمن مواطني الجمهورية العربية المتحدة في حالة إقامته بالحارج بصفة مؤقتة أن يؤجر المكان المؤجر لـ مَفِرُوشًا أَو غَيْرَ مَفْرُوشَ » . والنص في الفقرة أ من المَادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجر الأماكن ــ الذي أقيمت الدعوى في ظله ــ على أنه و على المستأجر الأصلي في هذه الحالة أن يخطر المستأجر من الساطن لإخلاء العبن في الموعد المحدد لعودته للإقامة بالجمهورية ، بشرط أن يمنسع المستأجر من الساطن أجـلا مدته ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره ليقوم بإخـلاء العن وردها إلى المستأجر الأصلي وإلا اعتبر شاغلا للعين دون سند قــانونى وذلك أياً كانت مدة الإيجار المتفق علمها ، _ يدل على أن المشرع قرر مزية خَاصَّةُ للمستَّاجِر المصرى المقيم بالحارج بصفة مؤقتة تخوله استثناء أن يؤجر من بَأَطْنِهُ الْعِبْنُ الْمُؤجِرةَ له مفروشة أو خالبة بغير إذن من المؤجِر ولو تضمن عقـد الإنجار شرط الحظر من التأجر من الباطن ، ويتعن على المستأجر الأصلى أن يُخطُّر المستأجر من باطنه بالإخلاء ولو قبل نهاية المدة الأصلية للعقد أو المدة " التي امتد إليا ، وذلك عند حلول موعد عودته من الحارج ، غلى أن تمديع

أجلا مدته ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره ليقوم بالإخلاء ورد العين إلى المستأجر الأصلى ، فإذا ما تم إخطاره بذلك اعتبر العقد منتهاً بقوة القانون وتتجرد يد المستأجر من الباطن من سندها القانوني ويلتزم بإخلاء العنن ، وإذ لم يشترط القانون لترتيب هذا الأثر ، أن يتضمن عقد الإبجار ما يفيد أن التأخر قديم بسبب إقامة المستأجر مؤقتاً بالخارج أو ثبوت علم المستأجر من الباطن بهـذه الواقعة ، ومن ثم فإنه يكني لإخمالُ حكم النص المشار إليه أن يقيم المستأجر الأصلى الدليل على أن تأجره العن المؤجرة له كان عناسبة إقامته الموقوتة خارج البلاد ، وذلك بكافة طرَّق الإثبات القانونية ولهكمة الموضوع السلطة التمامة فى تقدير الأدلة المقدمة لهـا واستخلاص سبب التأخير من كافة الظروف. والملابسات المحيطة بواقعة الدعوى دون رقابة من محكمة النقض علمها في ذلك مي أقامت قضاءها على أسباب سائغة مؤدية للنتيجة التي انتهت إلها ، كما أن تأخر المستأجر الأصلى في توجيه الإخطار بالإخلاء إلى المستأجر من الباطن ، ؟ لا نحوله حقاً في امتداد عقده لمدة غير محددة ، ولا يعد هذا التأخير بمجرده دليلا على تنازل المستأجر الأصلى عن حقه فى إخلاء العنن ، والمؤجر وحــده هو صاحب المصلحة في التمسك بالآثار المترتبة على تراخى المستأجر الأصلي؟! في توجيه الإخطار المذكور إلى المستأجر من الباطن ، لما كان ذلك وكان الثابت بمدونات الحكم الابتدائى التي أحال إليها الحكم المطعون فيه أنه أقمام قضاءه بإخلاء العن محل النزاع على ما ثبت من المستندأت المقدمة من المطعون ١٩٧٣/٩/٢٨ إنما أبرم عناسبة سفرها للخارج برفقة زوجها المعار إلى دولة الكويت في اليوم التالي بتأريخ ١٩٧٣/٩/٢٩ بعد أن حصلت على إجازة من جهة عملها ، وأنها بعد عودتها من الخارج في ١٩٧٨/٩/٢٩ قامت بإخطار المستأجرين بإخلاء العنن المؤجرة لها في ١٩٧٨/١١/٢٨ ، وكان هذا اللمى خلص إليه الحكم سائغاً له أصله الثابت بالأوراق وكافياً لحمل قضائه ولا محالفة فيه للقانون ، فإنَّ النعي برمته يكون على غير أساس ۽

ولمنا تقدم يتعنن رفض الطعن يه

#### لقية : .. عن الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٥٠ ق .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطمن أقيم على أربعة أسباب ، ينمى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول أإن حكم المادة ٢٩ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٩ المقابلة لنص المادة ٤٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٧ قاصر على الشقق السكنية حتى لا محرم المستأجر من مأواه إذا ما سافر إلى الحارج لفترة مؤقتة ، فأجاز له الشارع استرداد مسكنه عند عودته البلاد ، وإذ اعمل الحكم المطعون فيه هذا النمى على المكان المؤجر لغير السكنى فإنه يكون قد خرج عن مقاصد التشريع عمل يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه منى كان النص القانونى صريحاً فلا على للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بقصد الشارع منه ، لأن عمل ذلك إنحا يكون عند محموض النص أو وجود لبس فيه ، وكان النص في المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن المقابلة لنص المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ – قد أباح للمستأجر المعرى تأجير ؛ المكان المؤجر له ، للغير من باطنه مفروشاً أو خالياً في حالة إقامته خارج الجمهورية بصفة مؤقتة فإن هذا النص وقد جاء صرعاً وعاماً دون تخصيص للغوض من استعمال العين المؤجرة ، فإنه يسرى على كافة الأماكن سواء كانت معدة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض إذ لا محل لتقييد مطلق النص دون قيسد ، وقصره على الأمساكن المؤجرة لغرض المسكنى فحسب ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد الزم هذا النظر ، وأعمل حكم النص سالف الذكر على عن الزاع المؤجرة لاستعالها كعيادة وأعمل حكم النص مالف الذكر على عن الذاع المؤجرة لاستعالها كعيادة وأعمل حكم النص قاد كان قد عالف القانون ، ويضحى النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبين الثانى والرابع من أسباب الطعن عسلى الحكم المطعون فيه عالقة القانون والقصور فى النسبيب ، وفى بيان ذلك يقول

أنه يلزم لاستفادة المستأجر الأصيل من حكم القانون الذي يجز له استرداد العن المؤجرة بعد عودته من الخارج أن يكون شاغلا للمن متتفعاً بها قبل السفر وأن يثبت علم المستأجر من الباطن بأن التأجير حاصل بسبب السفر إلى الحارج وقد أغفل الحكم المطعون فيه بحث هذا الشرط ولم يعول على جهل الطاعن بسبب التأجير وصفر المؤجرة إلى الحارج ، رغم خلو العقد من ييان هذا السبب وتقد عمد للعقد السابق إبرامه مع المطعون ضدها يتاريخ عـ٣-١٩٧٣ للتدليل على أن قيامها بالتأجير لم يكن بسبب السفر إلا أن الحكم أغفل الإشارة إلى دلالة هذا المستند الهام الذي يفيد أيضاً أن المؤجرة لم تكن تحتفظ إلا بغيرفة واحدة من شقة الزراع ، مما لا يجيز فيا استردادها عند عودتها من السبيد واحدة من تشغلها حتى تعود إلها ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى مردود في شقه الأول بأن الطاعن لم يقدم ما يفسد ستى تمسكه أمام محكمة الموضوع بعدم شغل المطعون صدها الأولى للعين الموجرة قبل سفرها للمخارج و تأجيرها في ١٩٧٣/٩/٢٨ - ومن ثم غإن النعى على الحكم المطعون فيه في هذا الحصوص – أياً كان وجه الرأى فيه – يكون دفاعاً جديداً عالطه واقع لا نجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، ومزدود في شقه الناني عما سبق بيانه في الرد على السبب الثالث من أسباب الطعن السابق من أنه لا يشترط لإعمال حكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٩ بيان من أنه لا يشترط لإعمال حكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٩ بيان سبب قيام المستأجر ما الحمل بتأجير العين من باطنه في البقد المرم بيئه وبين علم هذا المستأجر بالسبب المذكور ، ولما كانت محكمة الموضوع في هيدها عام مادا المستأجر بالسبب المذكور ، ولما كانت محكمة الموضوع في هيدها بالرد على خميع حجج الحصوم ، لأن قيام الحقيقة الى اقتنعت بنا وأوردت دليلها فيه الرد الضمي المسقط لكل حجة تخالفها ، ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم دليلها فيه الرد الضمي المسقط لكل حجة تخالفها ، ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم المطون فيه إغفاله المتحدث في هذا الصدد عن عقد الإنجار المؤرخ ١٩٧٧/٩/٤ المطون فيه إغفاله المتحدث في هذا الصدد عن عقد الإنجار المؤرخ ١٩٧٧/٩/٤ المطون فيه إغفاله المتحدث في هذا الصدد عن عقد الإنجار المؤرخ ١٩٧٧/٩/٤

أَ وَالْحَاصِ ۗ بِسِبْقِ اسْتَنْجَارِ الطَّاعَنِ لَجْزَءَ مَنْ أَشْقَةَ النَّرَاعِ وَيَكُونَ النَّعِيرِ عَلَيْ هذا الخصوص على غير أساس :

إُوسِيث إن حاصل السبب النالث من أسباب الطعن ، محافة الحكم المطعون فيه للقانون ، وقى بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم أسبغ على المطعون ضدها الأولى وصف المستاجرة للعن من الحدارس القضائي على العقار وأبا ليست مالكة مستنداً في ذلك إلى ضآلة حصها في الملكية رخم محافقة ذلك للثابت بالعقد من أنها المالكة للعن ، مما ترتب عليه إهدار حقه في القسك بامتداد هذا المعقد بقوة التانون طالما أن الإجارة صادرة من المالك لحصت في العقار دون اعراص من باقي البركاء على هذا التأجر الأمر الذي يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النجى مردود بما سبق بيانه فى الرد على السبين الأولىن من أسباب الطعن السابق من أن استخلاص الحكم المطعون فيه صفة المطعون ضدها الأولى فى التعاقد سند الدعوى بأنها تعاقدت بوصفها استأجرة المعين وليس بوصفها مالكة لهما، هو استخلاص سائغ من مجموع القرائن الموضوعية التى استنبطها الحكم من أوراق الدعوى ومستنداتها ، ومن ثم فإن ما يشره الطاعن بسبب النجى لا يعدو أن يكون جدلا فيا تستقل عكمة الموضوع بتقديره

ولمنا تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / مصطلى صالح سليم ناتب رئيس المحكمة وعضوية السسادة المستشارين/ ابراميم زغو ، مجيد عبد المنم حافظ نائبي رئيس المحكمة ، معدوج السسميد و ابراميم بركات .

# (Yos)

# الطمن رقم ١١١٦ لسنة ٥٢ القضائية :

(۱) نقض -

الاختصام في الطمن بالنفض - شرطه - وقوف الخصم من الخصومة موقفا سِسلبِيا وعدم الحكم عليه يشيء وتأسيس الطمن بالنفض على اسباب لا تصلق به • أثره - عدم قبول اختصامه في الطمن•

#### (٢) ملكية ، بيع ، تسجيل ،

الملكية في العقار ، علم التقالها ان المسترى الا بالتسجيل ، ق ١٨ السبينة ١٩٣٣ . الاستنباء ، المعرات الثابتة التاريخ رسميا قبل تفاذه في أول يتاير سنة ١٩٧٤ ، عدم بشتراط تسجيفها بن التماقدين واشتراطه بالنسبة للغير فقط وفقا للقانون المدنى القديم ،

# (۳) دعوی « دعوی الاستحقاق الفرعیة » • ساکیة • تسجیل • بیسم • تغیبسط چېری •

دعوى استحاق المقار النزوعة ملكيته • اساسها الملكية • التسجيل شرط لاحتجساج مشترى ذلك المقار بها قبل نازع الملكبة • مشترى المقار بمقد غير مسجل • ليس الا دائساً عاديا لليسائع •

ا - لا يكنى فيمن يختصم فى الطعن أن يكون طرفاً فى الحصومة الى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، بل بجب أن تكون له مصلحة فى الدفاع عن الحكم حين صدوره ، والثابت أن المطعون ضده الحامس بصفته ممثلا لمصلحة الشهر المقارى قد اختصم فى الدعوى من قبل المطعون ضدها الأولى وأنه وقف من الحصومة موقفاً سلبياً ولم يحكم عليه بشىء وقد أسس الطاعنان طعهما على أسباب لا تتعلق به ، فن ثم لا يكون خصماً حقيقياً لها ولا يقبل اختصامه فى الطعن :

١٩٢٢ عنوى نص المادة الأولى من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٢ المعمول به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٤ – والذي عدل نصوص القانون المدي القديم فيا يتعلق بشهر العقود - والمقابلة المادة التاسعة من قانون تنظيم الشقارى رقم ١٩٤٤ لسنة ١٩٤٦ ، والمادة الرابعة عشرة من هذا القانون أن الملكية في العقار لا تنتقل من البائع إلى المشترى إلا بتسجيل العقد اعتباراً من تاريخ العمل مهذا القانون ولا مخرج من نطاق أحكام التسجيل الواردة مهذا القانون إلا المحروات الثابتة التاريخ رصمياً قبل نفاذه في أول يناير سنة ١٩٢٤ فتي هذه المحروات خاضعة لأحكام القانون المدنى القديم محصوص عسدم اشتراط التسجيل فيا بين المتعاقدين واشتراطه بالنسبة إلى الفير فقط.

٣ – دعوى استحقاق العقار المنزوعة ملكيته هي دعوى أساسها الملكية والميس لمن لم يسجل عقد شراء العقار أن محتج به على نازع الملكية ، بل يتمين أسلم حتى يستطيع الاحتجاج بعقد شرائه قبل نازع الملكية أن يسجل هذا ... ألمقد لينتقل إليه الملكية بموجه، أما قبل التسجيل فإنه لا يعدو أن يكون دائناً عادياً للبائم .

#### المحكمية

بعـد الاطــلاع على الأوراق وساع التقرير الذي تلاه السيد المستشــار المقرر ... والمرافعة ويعد المداولة .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحكم المطمون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن المطمون ضدها الأولى أقامت على الطاعنين وباقى المطمون ضدهم الدعوى رقم ١٩٨٨ منفي الإسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بإبطال حكم مرسى المزاد المسجل برقم ٥٠٠٧ سنة ١٩٧٦ والفاء كافة آثاره ومحو التسجيل . وقالت بياناً لدعواها أنها وشقيقانها يتملكن المقار المين يصحيفة الدعوى بموجب عقد يبع صادر إلين من والدهن ومصدق على توقيعاته بمحكة كرموز الجزئية برقم ١٩٥٨ بتاريخ ١٩٣٦/١٦٦ وقد ظل

العقار مكلفاً باسم والدهن البائع حتى بعد وفاته ، وأن المطعون ضدهم الثانى ا والثالثة والرابعة المستأجرين للعقار اتفقوا مع الطاعنين في غييتهما على تعلية جزء من سطح العقار ولم يدفعوا إلى الأخيرين تكاليف المبانى الجديدة ثم تمكن الطاعنان بطريق التواطؤ مع المطعون ضدهم المذكورين من نزع ملكية هذا ليحقار عوجب حكم مرسى المزاد سالف الذكر . حكمت المحكمة الابتدائية ليعمدم اختصاصها نوعياً بنظر الدعوى وبإحالها إلى قاضي التنفيذ الذي قضى بتاريخ ١٩٨١/٣/١٩ بإحالة الدعوى إلى محكمة تنفيذ كرموز للاختصاص وفي موضوعها ببطلان حكم مرسى المزاد المسجل برقم ٧٠٠٥ ، استأنف الطاعنان ملى الملك المحكم بالاستئناف رقم ٥٥ سنة ٥ ق لدى محكمة استثناف الإسكندرية . وبتاريخ ١٩٨٧/٣/١٧ حكت المحكمة برفضه وبتأييد الحكم المستأنف . طعن وبتاريخ ١٩٨٧/٣/١٧ حكت المحكمة برفضه وبتأييد الحكم المستأنف . طعن قبول الطعن بالنسبة إليه ، وقلمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض هذا الدفع والطعن معاً . وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت المسلمة لنظره وفها الزمت النيابة رأبها ؟

وحيث إن مبى اللفع المبدى من المطعون ضده الخامس بعدم قبول الطعن أنه ليس خصماً للطاعنين ولا مصلحة لها في اختصامه :

وحيث إن هذا الدفع سديد ذلك أنه لا يكني فيمن يختصم في الطعن أن كرن طرفاً في الحصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، بل يجب أن تكر ن له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره ، ولما كان الثابت من الأوراق ، أن المطعون ضده الحامس بصفته ممثلا لمصلحة الشهر العقارى قد اختصم في الدعوى من قبل المطعون ضدها الأولى وأنه وقف من الحصومة موقفاً سلبياً ولم يحكم عليه بشيء وكان الطاعنان قد أسسا طعنهما على أسياب لا تتعلق به ، فن ثم فلا يكون خصماً حقيقياً لها ولا يقبل اختصامه في الطعن ويتمين لذلك قبول الدفع وعدم قبول الطعن بالنسة إلى المطعون ضده الحامس.

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة إلى باتى المطعون ضدهم.

وحيث إنه مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه محالفة القانون والحطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم أقام قضاءه على أن ملكية المطعون ضدها الأولى للعقار محل النزاع تستند إلى عقد البيع المصدق على توقيعاته في سنة ١٩٢٦ عسبان الحقوق العيثية الأصلية في ظل القانون الملاني القدم كانت تنتقل في بين المتعاقدين دون حاجة إلى تسجيل والذي كان يشترطه القانون بالنسبة إلى الغير فقط ، هذا في حين أن عقد المطعون ضدها الأولى غير مسجل لا يترتب عليه نقل الملكية إليا تطبيقاً لنص المادة ٩ من القانون المقارية لا بين المتعاقدين أو بالنسبة إلى الغير والى تنص على عدم نقل الملكية العقارية لا بين المتعاقدين أو بالنسبة إلى الغير إلا بالتسجيل ، كما أنه لا يصح الاعتداد مهذا العقد في إثبات ملكية المطعون ضدها الأولى لأنه لم يكن ثابت التاريخ قبل سنة ١٩٤٢ ، كما تقضى بذلك أحكام هذا القانون .

وحيث إن هذا النحى صبح ذلك أنه لما كان بين من الحكم المطعون فيه أن عقد المطعون ضدها الأولى صدر في سنة ١٩٢٦ في ظل قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ المعمول به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٢٤ والذي صدل أنصوص القانون المدن القديم فيا يتعلق بشهر العقود وأنه يكون محكوماً بقواعد الشهر الواردة في قانون التسجيل المشار إليه والذي نص في مادته الأولى المقابلة الميادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١٩٤٤ لسنة ١٩٤٦ على وجوب شهر جمع التصرفات المنشئة المحقوق المينية الأصلية بواسطة تسجيلها في قلم كتاب الحكمة الابتدائية الكائن في دائر أما المقار أو في المحكمة الشرعية ، في قلم كتاب الحكمة الابتدائية الكائن في دائر أما المقار أو في المحكمة الشرعية ، لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم . وإذ نصت المادة الرابعة عشرة من هذا القانون على عدم سريانه على المحروات التي تبرتب عليم الأحكام القوانس الحمل به ، بل تظل خاصعة من حيث الآثار التي تبرتب عليم الأحكام القوانس الحمل به ، بل تظل خاصعة من حيث الآثار التي تبرتب عليم الأحكام القوانس الحي كانت سارية عليم ا عنو مؤدى ذلك أن الملكية في العقار لا تنتقل من المنائع إلى المشترى إلا بتسجيل العقد اعتباراً من تاريخ العمل بقانون التسجيل العقد اعتباراً من تاريخ العمل بقانون التسجيل العمل العقد اعتباراً من تاريخ العمل بقانون التسجيل العقد أحكام النسجيل الواردة بهذا القانون

إلا المحررات الثابتة التاريخ رسمياً قبل نفاذه في أول يناير سنة ١٩٧٤ فتبقي هذه المحررات الثابتة التاريخ رسمياً قبل القدم مخصوص عدم اشراط التسجيل فيا بين المتعاقدين واشتراطه بالنسبة إلى الفير فقط ، منى كان ذلك ، وكانت ألمن لم يسجل عقد شراء العقار أن محتج به على تازع الملكية ، بل يتمين عليه لمن لم يسجل عقد شراء العقار أن محتج به على تازع الملكية ، بل يتمين عليه حتى يستطيع الاحتجاج بعقد شرائه قبل تاريخ الملكية أن يسجل هذا العقد المنتقل إليه الملكية عرجبه ، أما قبل السجيل فإنه لا يعدو أن يكون دائناً عادياً للبائع . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطمون فيه قد خالف هذا النظر ورتب قضاءه في الدعوى على أن المطمون ضدها الأولى قد تملكت العقدار المزوعة ملكيته بموجب العقد المصدق على توقيعاته في سنة ١٩٧٦ وذلك استناداً المنادرة ودون مراعاة لأحكام قانون التسجيل السابق رقم ١٩ سنة ١٩٧٣ الملدل له فيا يتعلق بشهر العقود على نحو ما سلف بيانه فإنه يكون قد خالف المعان وأخطى ون واحجة لبحث أسباب المعام الأخوى :

## جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب رئيس فلعكمة وهضوية السسادة المستشارين / ابراميم رُغْسـو ، مجمد عبد المدم خافظ نائبي رئيس فلعكمة ، معدوج السعيد و ابراميم بركات ه

## (TOO)

#### الطمن رقم ١٨٥ سنة ٥٣ القضائية :

(١) تنفيذ حكم «حكم وقتى » ٤ حجز « التقلم منه » « حجز ما للمسدين لدى الفيد) ، فضاء مستعجل .

قاضى التنفيذ • اختصاصه • م ٧٧٥ مرافعات • عدم جواز تعرضه في أسياب حكسته الرضوع النزاع أو المساس يأسل الحق • الحكم السادر منه في التنظيم من يأس الحجيز التعشش على ما للمدين لدى الفير • حكم وقتى • غير مازم لمحكنة الموضوع •

#### (٢) تقفي « اثر تقفي الحكم » .

تأسيس قضاء العكم المطون عليه على حكم متاوض - إثره • ويهريو فلطيسة • م ٢٧١ مرافسات د

ا – المقرر عملا بنص المادة ٧٧٥ من قانون المرافعات أن قاضى التنفيذ يفصل فى منازعات التنفيذ الوقتية بوصفه قاضياً للأمور المستعجلة ، ومن ثم فإن اختصاصه بشأن هذه المنازعات قاصر على الإجراءات الوقتية التى مخشى علما من فوات الوقت لدرء خطر محقق أو الممحافظة على حالة فعلية مشروعة أو صيانة مركز قانونى قائم وذلك دون المساس يأصل الحق ، وليس له أن يعرض فى أسباب حكمه إلى الفصل فى موضوع النزاع ، أو أن يؤسس قضاءه فى الطلب الوقتى على أسباب تمس أصل الحق أو أن يتعرض إلى المستندات المقدمة من أحد الطرفين ليقضى فها بالصحة أو بالبطلان ، ومن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الحكم الصادر فى التظلم من أمر الحجز التحفظى عسلى

ما للمدين لدى الغير برفضه وتأييد أمر الحجز حكم وقى غير ملزم لمحكمة الموضوع ء

٢ ــ إذ كان الحكم المطمون فيه قد تأسس قضاؤه على ما يبين من مدوناته
 على الحكم المتقوض فإن لازم ذلك وعلى ما تقضى به المادة ٢٧١ من قانون
 المرافعات وجوب نقضه .

#### الحكمية

بعد الاطلاع على الأوراق وساع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

ر. حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبن من الحكم المطمون فيه وسائر الأوراق - تقحصل في أن المطمون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٩٧٠ سنة ١٩٧٠ مدنى الإسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٧٥/٦/١٤ مدنى فيا تضمنه من بيع ٤٤ قبراط مشاعاً في ٢٤ قبراط في العقار المبن بالأوراق لقاء ثمن مقداره ١٩٣٥ ج وإلزام الطاعنين متضامنين بأن يدفعا له مبلغ ١٧٠٩ ج وصحة إجراءات الحجز التحفظى الموقع تحت يد المطمون ضده الثانى ، وقال شرحاً لدعواه أنه بموجب العقد سالف الذكر باع الطاعن الأول إلى الطاعنة الثانية ٩٤ قبراط من ٢٤ قبراط مشاعاً في عقدار النزاع لقاء بمن مقداره على العقد النهائي ، وأنه ورد في البند ثالثاً من العقد أن ملكية نصف الحصدة المبيعة آلت إلى البائع بالمبراث الشرعي والنصف الآخر بالشفعة ، وأنه بمقتضي المبيعة آلت إلى المؤرخ ١٩٧٥/٨/١ حولت الطاعنة الثانية إليه مالها من حقوق وما عليها من النزامات في ذلك العقد نظر مبلغ ٢٩٢٧ ج دفع منه ٢٤٠٤ ج وانقن على دفع الباقى عند النوقيع على العقد النهائي ، إلا أن البائع بالتواطئ وانفتر على دفع المقد بنصد آخرين المتعلقة بنصف على المقد آخرين المتعلقة بنصف على المقد النهائي ، إلا أن البائع بالتواطئ مع المشترية تنازل عن دعوى الشفعة المرفوعة منه ضد آخرين المتعلقة بنصف مع المشترية تنازل عن دعوى الشفعة المرفوعة منه ضد آخرين المتعلقة بنصف مع المشترية تنازل عن دعوى الشفعة المرفوعة منه ضد آخرين المتعلقة بنصف

ل عقار النزاع وترتب على ذلك انتقباص الحصة المبيعة بمقدار النصف ، فيحق ِ له استر داد نصف الثمن مبلغ ٧٠٩ ج وأنه إزاء إخلال الطاعنين بتنفيذ النزامهما بتسليم الحصة المبيعة كاملة يتعين إلزامهما بأداء مبلغ ١٠٠٠ ج قيمة الشرط الجزائي المتفق عليه في العقد ، وأضاف قوله أنه كان قد استصدر من قاضي التنفيذ بمحكمة عمرم بك الجزئية أمر بتقدير دينه تقديراً مؤقتاً والحجز عسلى الوديعة الخاصة بالطاعن الأول تحت يد المطعون ضده الثانى ، وأن المطعمون ضده الأول تظلم من هذا الأمر بالدعوى رقم ٩٩ سنة ١٩٧٦ تنفيذ عرم بك و الجزئية فقضى فيها بالرفض والتأييد. فأقام الدعوى بطلباته سالفة البيان. طعنت الطاعنة الثانية بالنَّزويرعلي إقرار التنازل المنسوب إليها . وبتاريخ١٩٧٧/١٢/١٧ ندبت المحكمة قسم أمحاث النزييف والنزوير لإجراء المضاهاة ، وبعد أن قدم اً تقريره الذي خلص فيه إلى أن التوقيع المنسوب إلى الطاعنة •زور علمها بطريق التقليد ، حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٤ برد وبطلان إقرار التنازل المذكور ثم عادت وحكمت بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٩ برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم لدى محكمة استثناف الإسكندرية بالاستثناف رقم ٦٣٠ سنة ٣٠ ق مدنى . وبتاريخ ١٩٨٠/١٢/٨ حكمت المحكمة بإلغاء رالحكم المستأنف فها تضمنه من قضاء برد وبطلان إقرار التنازل الصادر من الطاعنة الثانية ويعدم قبول الادعاء بالتزوير ، ثم بتاريخ ١٩٨٣/١/٨ حكمت للمطعون ضده الأول بطلباته المبينة بصحيفة الدعوى. طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقضه ، وإذ عرض الطمن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها **فرالنزمت النيابة رأما ه** .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الصادر بتساريخ المدارية القسان ذلك يقولان المدارية عالمة القسانون والحطاف تطبيقه وفى بيسان ذلك يقولان أن هذا الحكم اعتد بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ٩٩ستة١٩٧٦ تنفيذ عرم بك رغم صدوره فى التظلم من أمر الحجز التحفظى برفضه وتأييد الأمر وهسو ألم حكم وقتى لا محوز الحجية أمام عكمة الموضوع بالإضافة إلى أنه لم يفصل فى محمة الحرر المدعى تزويره بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي سديد ذلك أن من المقرر عملا بنص المــادة ٢٧٥ من قانون المرافعات أن قاضي التنفيذ يفصل في منازعات التنفيذ الوقتية بوصفه قاضياً للأمور المستعجلة ، ومن ثم فإن اختصاصه بشأن هذه المنازعات قاصر على الإجراءات الوقتية التي نخشى علمها من فوات الوقت لدرء خطر محقق أو للمحافظة على حالة فعلية مشروعة أو صيانة مركز قانونى قائم وذلك دون المساس بأصل الحتى ، وليس له أن يعرض في أسباب حكمه إلى الفصل في موضوع النزاع ، أو أن يؤسس قضاءه في الطلب الوقتي على أسباب تمس أصل الحق أو أن يتعرض إلى المستندات المقدمة من أحد الطرفين ليقضي فها بالصحة أو البطلان ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ــ أنّ الحكم الصادر فى النظلمِ من أمر الحجز التحفظي على ما للمدين لدى الغير برفضه وتأييد أمر الحجز حكم وقتى غير ملزم لمحكمة الموضوع ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه الصيادر بشاريخ ١٩٨٠/١٣/٨ أن الحبكم في الدعوى رقم ٩٩٠، سنة ١٩٧٦ تنفيذ محرم بك صدر برفض التظلم من أمر الحجز التحفظي على ما للمدين لدى الغير ، ولم يفصل في صحة إقرار التنازل المنسوب إلى الطاعنة إ الثانية ، وما كان من اختصاصه هذا الفصل ــ على ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة ـــ لأن التعرض للموضوع غير جائز عند نظر التظلم من أمر الحجز التحفظي . ومن ثم فإنه لا يحوز الحجيَّة فيما أفرغه بأسبابه من عدَّم جدية الادعاء بالنزوير ،ولا محول دون الطاعنة الثانية وأطعن بالنزوير أمام محكمة الموضوع – وإذ خالف الحكم المطعون فيه هـذا النظر واعتد محجية الحكم الصادر في الدعوى رقم ٩٩ سنة ١٩٧٦ سالف البيان في هذا الشأن وقضى بعدم قبسول الادعاء بالنزوير فإنه يكونقد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه عما يوجب نقضه: لهذا السبب دون حاجة إلى محث باقى أسباب الطمن ، ولما كان الحكم الصادر بتاريخ ١٩٨٣/١/٨ المطعون فيه أيضاً قد تأسس قضاؤه على ما يبين من مدوناته على الحكم المنقوض فإن لازم ذلك وعلى ما تقضى به المــادة ٢٧١ من قانون المرافعات وجوب نقضه :

للأحكام الصادرة

في طلبات رجال القضساء

فهرس هجائى موضوعي

وفي المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

السنة الثامنة والثلاثون



( أولا )
الاحكام الصادرة
في طلبات رجال القضاء
السنة الثامنة والثلاثون



سلمة	لقاعدة ال	(1)
		اجراءات ـ اسستقالة ـ اقعمية
		اجراءات
		ميماد الطلب :
		أراد التعيين في وظيفة قضائية اذا صدر في الشكل اللذي يتطلبه القانون من السلطة الادارية المختصة باصداره ، وجوب رفع طلب الفائه خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أو أعلان صاحب الشان به أو علمه به علما يقينيا ، مخالفة ذلك ، أثره ، عدم قبول الطلب، المخدمة العسكرية لا تعتبر بذاتها مائما قهريا يتعذر معه تقديم الطلب في الميماد طالما لم يدع الطائب أن ظرفا محددا في هذه الخدمة اقصده عن
		مباشرة الطلب في ميعاده .
٨٥	17	( الطب رقم ٢٦ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٧/١٢/١
		الصفة فى الطلب: رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات هو صاحب الصفة فى اية خصومة تتعلق باى شان من شئونها .م ١٤ ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . اختصام مدير ادارة الماشات بوزارة العدل . غير مقبول .
44	١٠	( الطلب رقم ۲ لسنة ٦٥ ق « رجال القضاء » - جلسسة ١٩٨٧/٦/٢ )
ot	10	عوارض الخصومة : « اقتنائل ) تنازل الطالب عن أحد الطلبات . لا تأثير له على الطلب الآخر . ( الطّب وقم ٨١ لسنة ٦٩ ق « رجسال القضاء )) جلسسة ١٩٨٧/٦/٢٣ )
		استقالة
٤١	11	تعبين الطالب بوظيفة معاون نيابة . تعيين جديد منبت الصلة بعمله السابق بادارة قضايا الحكومة . لا وجه لتحديه بشأن استقالته من ذلك العمل من حيث دواعيها وعيوب الرضا بها . (الطبات ارقام ١٩٤٠ لسنة ٥٠٥ لسنة ٥٦ لسنة ٢٥ ق ((رجال القضاء)) حاسة ١٩٨٧/٦/٩)

السفحة		
الضامحة	الفاعده	اقتمية
		خلو قانون السلطة القضائية من قواهد خاصة لتحديد أقلعية المينين
		نى وظائف معاونى النيابة . مؤداه . ترك أمر تقديرها للوزارة . شرطه .
		عدم اساءة استعمال السلطة .
٤١	11	(الطلبات ارقام ١٠ ، ١٤ لسنة ٥٥ ق ، ٩٩ لسنة ٥٦ق « رجال القضاء »
		جلسة ١٩٨٧/٦/٩ )
		(ت)
		تادیب _ تر قیة _ تعیین _ تعویض _ تغتیش
		تاديب
		قانون السلطة القضائية ، لا يعرف نظام محو الجزاءات التاديبية .
05	10	( الطلب رقم ٨١ لسنة ٦٦ ق (( رجال القضاء )) جلسسة ١٩٨٧/٦/٢٣ )
		ترقية
		١ - احتفاظ الوزارة للطالب بدرجته لحين البت في الشمكاوي
		المقدمة ضده . عدم افصاح الوزارة عن نيتها في مخالفة هذه القاعدة المقروة
	ı	لصلحة الطالب حتى صدر القرار الجمهوري متضمنا ترقيته دون الرجوع
ł		باقدميته إلى ما كانت عليه أصلا . أثره . وجوب احتساب ميصاد الطمن
- 1		على القرار الجمهوري المتضمن تخطى الطالب في الترقية من تاريخ نشره.
18	14	(الطلبات ارقام ۲ ، ۱۷ ، ۱۲۱ لسنة ۵ ق ((رجال القضاء))
		جاسة ۱۹۸۷/۱/۸
l		٢ ـ التميين في وظيفة وكيل نيابة فئة ممتازة ، أساسه ، درجسة
	- 1	الأهلية وعند التساوى ترامى الأقدمية . درجة الأهلية . عدم تقديرهــــا
- 1	- 1	بمنصر الكفاية الفنية وحده بل بجميع المناصر الأخرى الواجب توافرها لتحقيق الاهلية . قيام ما يدل على الانتقاص من أهلية الطالب ،أثره، لجهة
		الادارة أن تتخطاه الى من طبه .
	- 1	( الطابات ارفام ۲، ۱۷ ، ۱۲۱ لسنة ۵، ق (نرجال القضاد)
F 8		جلسة ٢٠١٩/١٩٨١)
**	"	

المغمة	القامدة	٠ ٣ ـ رفع درجة كفاية الطالب إلى درجة متوسط ، أثره ، ترقيتسم
01	١٤	الى وظيفة وكيلنياية من الفئة الممتارة أسوة بأقرانه والفاء القرارالجمهورى المتضمن تخطيه في الترقية ، ( الطابان رفعاً ١٠٤ - ١٣٦ لسنة ٥٦ ق ((رجال القضاء )) جلسة ١٩٨٧/١/٢١ )
		٠ تعيين
18	٣	<ul> <li>۱ ساشتراط موافقة مجلس القضاء الاعلى على تعيين نواب رئيس محكمة النقض . مؤداها . اعتبار تاريخ التعيين من تاريخ الموافقة .</li> <li>١٦ ٢/ ١٩٧٢ المعدل بق ١٩٨٤/٣٥ . تعديل تاريخ الموافقة بقرار من وزير العدل . خطا .</li> <li>(الطلب رقم ٥٩ لسنة ٥٥ ق ((وجال القضاء)) جلسة ١٩٨٧/٤/١٤)</li> </ul>
		<ul> <li>٢ - خلو قاتون السلطة القضائية من قواهد خاصة لتحديد اقدمية المعينين في وظائف معاوني النيابة • مؤداه • تركي أمر تقديرها للوزارة • شرطه ، عدم اساءة استعمال السلطة .</li> </ul>
		<ul> <li>٣ ــ تميين الطالب بوظيفة مماون نيابة ، تميين جديد منبت الصلة بعمله السابق بادارة قضايا الحكومة ، لا وجه لتحديه بشأن استقالته من ذلك الممل من حيث دواعيها وعيوب الرضا بها .</li> </ul>
٤١	11	( الطلبات ارقام ۱۰، ٦٤ لسنة ٥٥ ق ، ٩٩ لسنة ٥٦ ق ‹‹ رجال القضاء )) جلسة ١٩٨٧/٦/٩ )
		٤ ــ التميين في وظيفة وكيل نيابة فئة معتازة . اساسه . درجـــة الاهلية وعند التساوى ترامي الاقدمية . درجة الاهلية . عدم تقديــرها بعنصر الكفاية الفنية وحده بل بجميع العناصر الاخرى الواجب توافرهــــا لتحتيق الاهلية . قيام ما يدل على الانتقاص من أهلية الطالب . أشره . لجهة الادارة أن تتخطاه الى من يليه .
11	14	( الطلبات ارفام ۱۷۰، ۱۷۱ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٧/٦/٩ )

	قامدة ا	. تمويض
		- قبول طلب التعويض امام محكمة النقض . شرطه . أن يكون من قرار ادارى مما تختص بالفصل في طلب الفائه ، القرارات الادارية . ما معتما ، اخطار وزير المدل للقاضى بأن الحركة القضائية لن تشسسمله بالترقية ليس من قبيل تلك القرارات . فقدان ملف الطالب لا يرجع الى قرار ادارى . طلب التعويض عن هذا أو ذاك . غير مقبول . (الطلب وقم ٨١ اسنة ٥٦ ((رجال القضاء)) سرجلسة ١٩٨٧/٦٢٣)
e £	10	تفتیش
		تقرير التفتيش على عمل الطالب . ثبوت أن ما بقى به من مآخذ بعد رفع بمضها لا يسوغ الهبوط بتقرير كفايته الى درجة أقل من المتوسط . أنره . وجوب رفعه الى درجة متوسط .
٥١	18	( الطبان رقما ۱۰۶ ، ۱۲۱ لسنة ۵۱ ق ( رجل القضاء )) جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۱ )
		(ص)
		صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية
		۱ اصدار القرارات بتحديد الخدمات والقواعد التي يتمين اتباعها في الإنفاق من صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لامضاء الهيئات القضائية. منوطبوزير المدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية. المادة الأولى من القانون ٣٦ لسنة ١٩٧٥ .
		٢ ـ قرار وزير المدل رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨٤ باداء الاصافة الاضافية فى حالات انتهاء الخدمة المبيئة بالمادة ٢٥ سنه . مناطه . زيسادة مسدة الخدمة بالهيئات القضائية على خمسة وعشرين سنة . الطواؤه على قاهدة عامة بخضع لها كافة أعضاء الهيئات القضائية . لا تمييز فيها للبعض منهم
		على غيرهم ممن عينوا من المحاماة والجهات النظيرة ولا خروج فيهسسا على احكام قانون السلطة القضائية .
٩	٧	( الطَّابِ رَقَّمِ 1} لسنة ¢ه ق (( ر <b>جال القاس</b> اء )) جلسة ١٩٨٧/٤/١٤ )

-			
1-4-d	* = 1 E	٣ ـ صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية الاعضاء الهيئات القضائية . ق ٣٦ لسنة ١٩٧٥ . عدم النص في قانون انشائه على خدمات مينة أوجب على الصندوق توفيرها الاعضاء . مؤداه . تسوك تحسديد لخدمات والقوامد التي يتعين اتباعها في الانفاق منه لوزير المدل . قرار زير المدل رقم . ٤) لسنة ١٩٨٦ بخصم مايتقاضاه العضو من معاش عن ينه مارسها من المبلغ الاضافي الشهرى . عدم انطوائه على مخسالفة السنهدفه ذلك الفاتون .	
		(5)	
		قرار اداری	
		ا سائستراط مرافعة مجلس القفساء الأعلى على تعيين نواب رئيس محكمة النقش ، مؤداها ، اعساد تاريخ التعيين من تاريخ هذه الموافقة . م ؟ ق ١٩٧٢/٦ المعدل بق ١٩٨٤/٢٥ ، تعديل تاريخ الموافقة بقوار من وزير العدل ، خطأ ،	
١٤	٣	(الطلب رقم ٩٥ لسنة ٥٥ ق ((رجسال القفساء)) جلسسة ١٩٨٧/٤/١٤	
17	٤	٢ – مقابل تميز الاداء لأعضاء الهيئات القضائية . قرار وزير المدل رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٨١ . الحرمان منه ، حالاته . صدور قرار الحرمان من ززير المدل لاحالة الطالب الى مجلس الصلاحية ، صحيح . (الطلب وقم ٧٧ لسئة ٥٦ ف ((جال القضاء)) جلسسة ١٩٨٧/٤/٢٨)	
		٣ ـ احتفاظ الوزارة الطالب بدرجته لحين البت في الشكاوى المقدمة	
		ضده عدم افصاح الوزارة عن نيتها في مخالفة هذه القاعدة المقررة لصلحة الطالب حتى صفر القرار الجمهورى متضمنا ترقيته دون الرجوع باقدميته الى ما كانت عليه اصلا . اثره . وجوب احتساب ميعاد الطمن على القرار الجمهورى المتضمن تخطى الطالب في الترقية من تاريخ نشره .	
22	17	( الطلبات اوقام ۹ ، ۱۷ ، ۱۲۱ لسنة ۵۰ ق « وجال القضاء » جلسة ۱۹۸۷/۲/۹ )	

	_	
الصلية	<u>القاعدة</u>	(٢)
	,	مجلس القضاء الأعلى ــ مرتبات ــ معاش
		مجلس القضاء الأعلى
		اشتراط موافقــة مجلس القضــاء الأعلى على تعيين نــواب رئيــس محكمة النقض . مؤداه . اعتبار تلريخ التعيين من تاريخ هذه الموافقة . م ٤٤ق ٦/ ١٩٧٢ المملل بق ه١٩٨٤/٣٥ . تعديل تاريخ الوافقة بقــرار من وزير العمل . خطا .
١٤	٣	(الطلب رقم ٥٩ لسنة ٥٥ ق (ارجال القضاء) جلسة ١٩٨٧/٤/١ )
		مرتبات
		ــ « مقابل تمييز الإداء »
		ـ طلب صرف مقابل تميز الاداء . من طلبات التســـوية . مؤدى ذلك . الأوامر والتصرفات التى تصدرها الادارة بمناسبته . عدم اعتبارها من قبيل القرارات الادارية . اثره عدم تقيد الطلب بالمعـــاد المنصسوص عليه في المــادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية .
17	٤	( الطلب رقم ۷۷ لسنة ٥٦ ق (( رجال القضاء )) جلسسة ۱۹۸۷/۶/۲۸ )
		معاش
		ا ـ قرار وزير المدل رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨٤ باداء الاعانة الاضافية في حلات انتهاء الخلمة المبينة بالمسادة ٢٥ مناطه . زيادة مسدة الخلمة بالهيئات القضائية على خمسة وعشرين سنة . انطواؤه على قاعدة عامة يخضع لها كافة اعضاء الهيئات القضائية . لا تعييز فيها للبعض منهم على غيرهم ممن عينوا من المحاماة والجهات النظيرة ولا خروج فيها على احكام قانون السلطة القضائية .
1	Y	( الطلب رقم ۱۱ لسنة ١٥ ق « رجال القضاء » جلسسة ۱۹۸۷/۶/۱۱ )

الصامة	Sin <b>ji</b> j)	٢ - صندق الخدمات الضعية والاجتماعية المضماء الهيشمات
		القضائية . ق ٣٦ لنسنة ١٩٧٥ ، عدم النص في قائون انشائه على خدمات
		ممينة أوجب على الصندوق توفيرها للاعضاء . مؤداه . تــــــرك تــــــديد الخدمات والقواعد التي يتعين التباعها في الانفاق منه لوزير العدل . قرار
		وزير العدل دقم ١٤٠ لسنة ١٩٨٦ بخصم ما يتقاضاه العضو من معاش عن
		مهنة مارسها من المبلغ الاضافي الشهرى ، عدم انطنواله على معسالفة
		المنهدفة ذلك القانون .
۲۰		( الطَّب رقم ٢٥ لسنة ٥٦ ق (ارجال القضاء) جلسة ١٩٨٧/٥/١٢ )
	1:.*	٣ ند معاملة الوزير من حيث المعاش ، اقتصارها في الوظائف القضائية
		على رئيس محكمة النقض ورئيس محكمة استئناف القاهرة والنائب العام.
44	٦	( الطلب رقم ٩٦ لسنة ٥٣ ق (ارجال القضاء) جسنة ١٩٨٧/٥/٢٦ )
		٤ ــ القيد الزمنى الوارد بنص المادة ١٤٢ من قسانون التسامين
		لاجتماعى، عدم بعد صريانه الا من تاريخ الاخطار بربط الماش بعسمة ا نهائية .
14	13	(الطلب رقم ٩٦ لسنة ٥٣ ق « رجال القضاء » جاسسة ٢٦/٥/٧٨١
		<ul> <li>معافلة ثائب رئيس محكمة النقض معافلة ثائب الوزير من حيث المعافلة بالمورد الما المعافلة بالمعافلة بالمعافلة بالمعافلة المعافلة /li></ul>
		المعاش طبقا للبندين اولا (٣) وثانيا من الفقــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
44	7	(الطلب رقم ٩٦ لسنة ٥٣ ق (رجال القضاء) جلسة ٢٦/٥/٧٨١)
		٦ - معاملة ناثب رئيس محكمة النقض معاملة ناثب الوزاور من حيث
		الماش . شرطهما .
**	1	( الطب رقم ٩٦ لسنة ٥٣ ق (نوجال القضاء) - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦ )
		٧ - رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين والماشات هو صاحب
		الصفة في أية خصومة تتعلق باي شأن من شئونها .م ١٤ ق ١٩٧٥/٧٩ .
		اختصام مدير ادارة الماشات بوزارة المدل غير مقبول .
44	1.	: الطلب رقم ٢ لسنة ٦٠ ق « رجال القضاء » جاسسة ١٩٨٧/٦/٢ )
	1	I .

-		
المق	القاعدة	السنهدفه الطالب بطلبه من معاملته مماملة نائب الوزير في
		الماآش المستحق له عن الأجر الأساسي والأجسر المتفير . أثره ، التهسساء
		الخصومة في الطلب
74	1.	(الطلب وقم ۲ لسنة ٦٦ ق (لرجال القضاء) جلسة ١٩٨٧/٦/٢ ) ٩ ــ المبلغ الإضافي . استحقاق عضو الهيئة القضائية له . شرطه .
		المسادة ٢٤ مكروا من قرار وزير المدل رقم ٤٨٥٣ لسسسنة ١٩٨١ المسسافة
		بالقرار وقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ . استبقاء القاضي بعد بلوغه سن التقساعد
		وحتى نهاية المام القضائي في الثلالين من يوانيه . م ٦٩ ق ٢٦/١٩٧٢ .
		عدم استحقاقه لهذا المبلغ مدة الاستبقاء .
£A.	14	( الطلب رقم ١٣٥ لسنة ٦٥ ق « رجال القضاء » جلسسة ١٩٨٧/٦/٩ )
	1 1	
		(3)
		(ن) نقــل
		نقـــل
		نقل مستشارى محاكم الاستثناف . تحكمه اقدمية تعيينهم وترتيب الله المحاد ينص المسادة ١٤ من قانون السلطة القضسائية ، تقلهم من محكمة استثناف القاهرة الى محكمة اخرى او يقاؤهم في المحاكم التي
		نقل مستشارى محاكم الاستثناف . تحكمه اقدمية تعيينهم وترتيب الله المحاد ينص المسادة ٥٤ من قانون السلطة القضسائية ، تقلهم من محكمة استثناف القاهرة الى محكمة اخرى او بقاؤهم في المحاكم التي يمهاون بها . شرطه ، خلو اماكن بالمحاكم المتقدمة في الترتيب على تلسك
		نقل مستشارى محاكم الاستثناف . تحكمه اقدمية تعيينهم وترتيب الله المحاد ينص المسادة ١٤ من قانون السلطة القضسائية ، تقلهم من محكمة استثناف القاهرة الى محكمة اخرى او يقاؤهم في المحاكم التي

( ثانیب ) الاحكام الصادرة

في المواد المدنية والتجارية والاحوال الشخصية

السنة الثامنة والثلاثون

الصفحة	تقاعدة	(1)
		اثبات ـ احوال شخصية ـ اختصاص ـ اوتفال ـ ارث ـ اســــتئناف اعلان ـ افلاس ـ التزام ـ التماس اعادة النظر ـ التصاف ـ امر اداء ـ امر على عريضة ـ اهلية ـ أوراق تجارية ـ ايجــار .
		اثبـــات
		اولا : قواعــد عامة عباء الاثبـــات :
1.4	44	ا ــ الأصل فى الاجراءاتانها روعيت. عبء اثبات من يدعى خلاف ذلك وتوعه على عانق مدعيه . نعى عار من الدليل . غير مقبول . ( الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )
		<ul> <li>٢ - الادعاء على خلاف الظاهر في الدعوى . وقوع عبء البسائه على النكر فيها سواء كان مدعيا اصلا فيها أو مدعى عليمه .</li> </ul>
704	171	( الطمن رقم ۱۸۰۸ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٣ )
		نانيا : اجراءات الالبسات
		طب الزام الخصم تقديم ورقة تحت يده :
44.	۲۱.	<ul> <li>ا - طلب الزام الخصم بتقديم محرر تحت يده . حالاته . المسادتان</li> <li>٢٠ ٢١ من قانون الاثبات . سلطة قاضى الموضوع فى قبوله أو رفضه .</li> <li>الطعن رقم ١٥٧٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢)</li> </ul>
		<ul> <li>٢ - عدم اشتراط القانون نصابا لقيمة الالتزام بالورقة التي يجوز لخصم الزام خصمه بتقديمها .</li> </ul>
44.	41	الطمن دقم ۱۹۷۹ لسنة ٥٤ ق _ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢ )
1.4	۲۸	لاحالة الى التحقيق:  ا - قرار الشطب الذي يصدره القاضي المنتدب للتحقيق ، باطل ،  رد ، للخصوم تعجيل السير في الدعوى دون التقيد بالمعاد المنصوص  ليه بالمسادة ٨٢ مرافصات .  الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤)

الصفرة	القامدة	٢ عدم التزام محكمة الوضوع باحالة الدموى الى التحقيق الاثبات
	_	ما يجوز أثباته بشهادة الشهود. شرطه . أن تبين في حكمها ما يسوغ رفضه.
127	٣٤	( الطمن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢١ )
		<ul> <li>٣ ــ محكمة الموضوع . عدم النزامها باجابة طلب التحقيق متى رات</li> <li>من ظروف الدعوى والادلة التى استندت اليها ما يكفى لتكوين عقيدتها .</li> </ul>
17.7	٤٠	( الطعن رقم ٣٧ لسنة ١٥ق ((احوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٧ )
		<ul> <li>٤ – طلب اجراء التحقيق . رخصة لمحكمة الموضوع . لا عليهــــا ان رفضت اجـابته .</li> </ul>
1.40	<b>Y</b> 1V	( العلمن رقم ٢٥٦١ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩ .
		ثالثا : طـرق الائبــات :
		١ ـ الكتـــابة :
		الأوداق الرسمية :
		<ul> <li>١ ــ ما أوجبته المسادة ٢ ق ٧١ لد نة ١٩٤٦ من شكل خاص للوصية الواقعة بعد سنة ١٩١١ . شرط لسماع الدعوى بها عند الانكار وليس ركنا فيها ولا صلة له بالعقادها .</li> </ul>
799	٩.	( الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ق ((احوال شخصية)) - جلسة ١٩٨٧/٢/١٧ )
		<ul> <li>٢ - دعوى الوصية ، شرط سماعها ، وجود اوراق رسمية تسدل عليها ، كفاية ذكرها او الاشارة الى وجودها في محضر او تحقيق رسمى دون استلزام وجود ورقة الوصية ذاتها ، نفاذ الوصية فى حدود ثلث التركة للوارث او غيره دون توقف على اجازة الورثة .</li> </ul>
464	۹.	( العلمن رقم ٢٥ لسنة ٤٧ق ((احوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٧ )
		حجيتها في اثبات واقعتى اليسلاد والوفاة: ١ - شهادة الميلاد لها حجيتها في اثبات واقعة الميلاد ، انتفاء حجيتها قي اثبات الوفاة والبيانات المتعلقة بها .
177	٤٠	( الطمن رقم ٣٧ لسنة ٥١ ق ((احوال شخصية)) ــ جلسة ٢٧/١/٢٧ )

لصفحة	القاعدة ا	٢ ــ شهادتي اليلاد والوفاة . حجيتهما . مالم يثبت عدم صـــحة
_	<del>                                     </del>	المدرج بالسجلات الرسمية . اش عدم الصحة أو تخلف وجود الشهادة _
		جوان اثبات الولادة أو الوفاة بكافة الطرق .
024	117	( الطمن رقم ٢٣٣٠ فسنة ٥٢ ق ـ جلسة ٢/١٩٨٧/٤ )
		اتكار التوقيع وتعقيق الخطوط :
		ــ مناقشة موضوع المحرر . مؤداه . عدم قبول الطمن بالانكـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		سريان ذلك على الدفع بالجهالة .
717	144	( الطمن رقم ۱۰۲۹ لسنة ٥١ ف ــ جلسة ٢٦/١/١٨٨٧ )
		ب ـ البيئــــة :
		ـ الاحوال التي يصح فيها الاثبات بالبينة :
	1 1	١ - الادعاء بالتزوير :
		ماهيته
		ــ الادعاء بالتزوير دون سلوك اجراءاته ٠ اعتباره انكارا للتوقيع م ١٤
		اثبات • علم تحقيق المحكمة لهذا الادعاء • خطأ وقصور •
eţY	117	( الطمن رقم ١٠٥٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢ )
		انهاء اجراءات الادعاء بالتزوير :
		- انهاء اجراءات الادعاء الفرعى بالتزوير بالتنازل عن التمسك بالورقة
		المطمون فيها . م٧٥ اثبات . مؤداه . استبعادها من اللعوى الاصلية
	ı	واسقاط حجيتها . لازم ذلك . توجيه الادعاء بالتزوير الى كل من يتمسك
J		بالورقة . التنازل عن التمسك بها . وجوب أن يكون من جميع الخصوم
		المتمسكين بها . التنازل الصادر من بعضهم . لا أثر له على الباقين ، لهم
1	- 1	البات صحتها . (مثال في شفعة ) .
۳۸۸	٨٧	( الطمن رقم ۲۲۶ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة د۱۹۸۷/۳/۱ )

4		
الصلحة	القاعدة	الحكم فيه :
		ــ الحكم بصحة المحرر ــ ايا كان نوعه ــ وفي الموضـــوع مما . غير
		جائز ٠ م٤٤ اثبات ٠ علة ذلك ٠ عجز المستأنف عن اثبات تزوير اعلانه بالحكم
	.	المستانف الذي يبدأ من تاريخه ميماد الطعن بالاستثناف . لا يستتبع بطريق
		اللزوم سقوط حقه من الاستئناف . تمسكه من بعد ببطلان ذلك الاعلان .
		جـــائز ،
147	27	( الطمن رقم ۹۲۷ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۸ )
		ــ دد وبطلان عقد البيع لا يعنى بطلان الاتفاق ذاته وانما بطلان الورقة
		المثبتة له . جواز اثبات حصول الاتفاق بأى دليل آخر مقبول قانونا .
AAY	144	( الطعن رقم ٢٥٦٦ لسنة ٥٢ ق _ جلسة ٢٥/١/١٨٧٧ )
		٢ _ مبدا الثبوت بالكتابة :
		اعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة . شرطه . صدورها من الخصسم
		الذي يحتج بها عليه وان تجعل التصرف المراد اثباته قسريب الاحتمال .
		تقدير ذلك . من سلطة قاضي الوضوع . لا رقابة عليه من محكمة النقض
	]	متى كان استخلاصه سائفا . مثال : بشأن استخلاص ثبوت الوكالة .
1.4	۲۸	( الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )
		سلطة محكمة الموضوع ورقابة محكمة النقض
		١ ــ تحصيل فهم الواقع في الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع .
		شرطه . الا تخرج باقوال الشهود عما يفيده مدلولها .
197	13	( الطعن رقم ٦٢٧ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٨ )
		٢ ـ لقاضي الموضوع السلطة المطلقة في الحكم بصحة الورقة المــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		بتزويرها أو ببطلانها وردها بناء على ما يستظهره من ظــــروف الدعــوى
		وملابساتها ٠ عدم التزامه بالسير في اجراءات التحقيق أو ندب خبير ٠
774	4.	(الطعنان رقما ٨٠، ٨١ لسنة ٤٥٥ (أحوال شخصية)) _ جلسة ١٩٨٧/٢/١٧)
		٣ _ الاثبات بشهادة الشهود .م ٧١ اثبات . ابتناؤه على ركنين :
		تعلق الوقائع المراد اثباتها بالدعوى وكونها منتجة فيها . مؤدى ذلك .
		استخلاص المحكمة من اتوال الشهود الذين سممتهم دليلا على ثبوت أو 'في
		واقعة لم يتناولها منطوق حكم التحقيق . تمسك المخصم ببطلانه . مؤداه.
		اعتبار هذا الاستخلاص مخالفا للقانون . علة ذلك .
414	VY	( الطعن رقم ۱۲۲۱ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٥/١/٨٧/١ )

1	القاعد	<ul> <li>عدير أقوال الشهود . سرهون بما يطمئن البه وجدان قاضى</li> </ul>
414	٧٧	الوضوع . شرطه . الا تخرج بها عما يؤدى اليه مدلولها . (الطعن رقم 1221 فسئة 30 ق - چلسة 1987/7/20 )
		<ul> <li>م تقدير أدلة الصورية واقوال الشهود واستخلاص الواقع منها .</li> <li>ساهلة مطلقة لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها . شرطه .</li> </ul>
۳۱۸	٧٣	( الطعن رقم ١٢٥٦ ئسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢ )
		<ul> <li>إلشهادة السماعية . جوازها حيث تجوز الشهادة الأصلية خضوعها لتقدير محكمة الموضوع .</li> </ul>
٧٠٨	164	( الطمن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٣ )
		<ul> <li>٧ - محكمة الموضوع . حقها فى الأخذ ببعض اقوال الشميهود دون البعض الآخر . شرطه . ألا تخرج بتلك الاقوال عما يؤدى البه مدلولها . عدم المتراسها بالرد على مالم تاخذ به منها .</li> </ul>
4/1	۲٠٩	(الطمن رقم ٧٤١ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢)
		<ul> <li>٨ تقدير أقوال الشهود واستخلاص ألواقع منها من سلطة محكمة الموضوع • شرطه • عدم الخروج بها الى غير ما يؤدى اليه مدلولها • المنازعة فى ذلك جدل موضوعى عدم جواز اثارته أمام سحكمة النقض .</li> </ul>
1177	717	(الطفن رقم ۱۱۷ لسنة ٦٥ق «احوال شخصية» ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٢
		ج القسوائن :
		القرائن القسانونية : - قوة الأمر القضى :
1		
		<ul> <li>ا حريثة قوة الامر القضى م ١/١٠١ اثبات . شرطها . وحمدة الموضوع فى كل من الدعويين . استقلال محكمة الموضوع بيحث هذه الوحدة</li> </ul>
		منى استندت الى اسباب تؤدى الى النتيجة التي انتهت البها .
4.4	٤٩	( الطمن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢ )

	_	
دة الصنعة	القاء	
	7	٢ ــ منازعة المدينين في المغوائد التي الزمهم بها أمر الاداء بعد أن صار
		نهائيا • استخلاص الحكم المطعون فيه انها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجة
		فرض المحراسة عليهم وتأميم مملتكاتهم ولا تنطوى على اخلال بقوة الامسوا
		المقضى . سائغ .
7.7	٤٩	( الطمن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٢/٤ )
		٣ _ الفصل في المسالة الاساسية . ثبوتها أو عدم ثبوتها . اكتسابه
		قوة الامر المقضى في النزاع بشأن اي حق أخر يتوقف ثبوته أو انتفائه على
		ثبوت تلك الشمالة .
17.7 70	94	( الطعن رقم ۱۵۷۸ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠ )
		_ القرائن القانونية غير القاطعة :
		قريشة المسادة ٩١٧ مسعني :
		ــ انتفاء شروط القرينة القانونية المنصوص عليمــــا في المـــادة ٩١٧
		مدنى . لا يحول دون أستنباط اضافة التصرف الى ما بعد الموت من قرائن
		قضائية أخرى . استقلال قاضي الوضوع بتقدير هذه القرائن .
£44.	47	( الطعن رقم ۱۲۵۸ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٤/٣/٣/٢ )
		القسرائن القفسائية:
		1 ــ أخذ سحكمة الموضوع في معرض الاثبات بالقرائن . شرطه .
11947	۰۵	( اللمن رقم } لسنة ١٥ ق (الحوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩ )
		٢ - استنباط القرائن من اطلاقات محكمة الموضوع، شرطه ، اقامة الحكم
		قضاءه على جملة قرائن متسائدة مؤدية المي النتيجة التي خلص البها . عدم
		نهائيا . استخلاص الحكم المطعون فيه انها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجة
17.47	04	( الطعنان رقما ۱۷۱۷ ، ۱۷۲۷ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢٠/١٢/٢٠ )

المنفحة	القاعدة	د ـ الاقـــرار :
		<ul> <li>ا منع سماع دعوى الوقف عند الاتكار مللم يوجد اشهاد به اويكون مقيداً بدفاتر احدى المحاكم الشرعية . لالحسة المحساكم الشرعيسة في ١٩٨٧/٥/٢٧ . عدم الاعتداد بالانكار اذا كان ثمة اقسرار يحاج به الخصسم المنكر ولو في غير الخصومة اللدفوعة بالاتكسار .</li> </ul>
4.5	٤٨	( الطعن رقم ٦٦ لسنة ٥٢ ـ جلسة ٢/١/١٨٨ )
		<ul> <li>٢ ــ ا ترار المتنازل اليها عن الايجار بأن التنازل تم على خلاف شروط</li> <li>المقد ١ لا مخالفة فيه للنظام العام ١ أعمال الحكم ١ أثره ١ صحيح ١</li> </ul>
14.0	117	(الطمن رقم ٢٣٥١ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩ )
		أحوال شخصية
		أولا : السائل الخاصة بالسلمين :
		ا _ (تقانون الواجب التطبيق :
		ا - صدور حكم بعدم دستورية نص تشريعى . اثره . عدم جسواز تطبيقه اعتبادا من اليوم التالى لنشر الحكم فى الجريدة الرسمية . م ١٧٨من الدستور ، م ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا ، مؤدى ذلك . عسدم مساسه بالمحقوق والمراكز التى تكون قد استقرت من قبل بحكم حاز قسوة الأمسر المقضى .
		( مشال بشان حكم نهائي في متعة ) .
174	٤٢	(الطعن رقم ١٤ لسنة دوق (الحوال شخصية» ــ جلسة ١٩٨٧/١/٢٧)

المدن المدن	۲ النص فى السادة السابعة من القانون السنة ١٩٨٥ على العمل به اعتبارا من تاريخ نشره . هدفه . توفير الاستمرارية لاحكام القانون القديم بعد تلافى العيب الذى شلب اجراءات اصداره واخضاع الوقائع الناشـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
131 107	( الطمن رقم ۷۲ لسنة ٦٥ق ((احوال شخصية)) جلسة ٢٨١/٤/٢٨ )
Y31 F01	٣ - النص في المسادة السابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على العمل به اعتبارا من تاريخ نشر الحكم بعدم دستورية القرار بقانون ١٩٧٧/ ٤ وليس من اليوم التالي لتاريخ نشره . هدفه . توفير الاستمراوية لأحكام القانون القديم بعد تلافي العيب الذي شاب اجراءات اصداره واخضياع الوقائم الناشئة في ظله القواعد المماثلة المقررة بالقانون الجديد مالم يكن قسد صدر بشأنها حكم حاز قوة الأمر المقضى .  ( مثال بشأن الاعتراض على الطاعة ) .
	ب ــ الزواج :
	<ul> <li>۱ - مباشرة المجنون عقد زواجه بنفسه. اثره. عدم انعقاد العقد بعبارته وما ترتب عليه من آثار الزواج . مؤدى ذلك . اعتبار طلاقة للطاعنة واردا على غير محسل .</li> </ul>
78. 144	( الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٥ق ((احوال شخصية)) ـ جلسة ٢٨/٤/٢٨ )
	<ul> <li>٢ ــ نعى الطاعنة بأن جنون زوجها متقطع وانه تزوجها حال ! فاقته .</li> <li>دفاع يخالطه واقع لم يسبق النمسك به امام محكمة الاستئناف . اعتباره</li> <li>سببا جديدا لا تجوز اثارته لاول مرة امام محكمة النقض .</li> </ul>
16. 14mg	( الطعن رقم ٦٤ لسنة ٤٥ق «احوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨ )

الصلحة	القاعدة	ج _ الطــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		١ ــ المتعة . استحقاق المطلقة لها سواء كان الطلاق من الزوج او من
		القاضى نيابة عنه .
707	17.	( الطعن رقم ٠٠ لسنة ٤٥٥ ((احوال شخصية)) ـ جلسة ٢٦/٥/٢٦ )
		٢ ــ عدم تحقيق محكمة الاستئناف لدفاع الطاعن وعسدم تعرضسها
	i	لمستنداته المقدمة ودلالتها واقامة قضاءها باستحقاق المطعون عليها للمتعــة
		على مجرد وقوع الطلاق غيابيا . قصور .
1111	Y0.	( الطعن رقم } لسنة ٦٥ق ((احوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩ )
		التطليق الضرد:
		طلب التطليق للزواج بأخرى * م ٦ مكررا فقرة ٣٠٢ ق ٢٥ لسنة ١٩٣٩
		المعدل ـ بالقاون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٧ ـ سبق اعتراض المطعون ضدها على
		الدار الطاعة بسبب شغل بيت الطاعة بزوجة اخسرى . نفي الحكم علم
		المطعون عليها بزواج الطاعن بأخرى . فساد فى الاستدلال .
7.70	100	( الطعن رقم ٨٣ لسنة ٥٥ق ((احوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨ )
		« مسكن الزوجيــة »
		ـ مسكن الروجية الذي يحق فلمطلقة أن تستقل به وصسـفيرها دون
		مطلقها مدة الحضائة . ماهيته . اعراض الحكم عن بحث دفاع الطاعن بسأن
		عين النزاع لم تكن مسكنا للزوجية . قصور .
474	147	( الطمن رقم ۲۰۲۳ لسنة ۵، ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱۰/۲۸ )

الصفحة	القاعدة	« قائمة منقولات الزوجية » :
		التزام الطاعن باقراره أن يؤدى للعطعون عليها رقيمة مصوغاتها الودعة عنده بعوجب قائمة منقولات الزوجية . مؤداه . استماضتهما عن التنفيل المينى بالتمويض . قضاء الحكم بهذا التعويض بمراهاة ارتفاع سعر الذهب
		وتت الثقاضي . قضاه بما طلبه الخصوم . اثره . لا بطلان .
444	71	( الطمن رقم ٧٢١ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٨ )
		د ـ النسـب:
<b>۲7</b> ۳	۹,	سسماع دعوى النسب بعد و فاة المورث . شرطه . (الطعنان رقعا ٨١٠٨٠ لسنة ٤٥ق ((احوال شخصية)) حجاسة ٨١٠٨٧/٢/١٧)
		ه ــ النقــة :
		المتمة . استحقاق المطلقة لها سواء كان الطلاق من الزوج أو من القاضى نيــابة عنــــه .
707	14.	( الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٥ق ((احوال شخصية، ـ جلسة ٢٦/٥/٢٦ )
		ثانيا : السائل الخاصة بفي السلمين :
		ا ـ القانون الواجب التطبيق :
		ا ـ تكييف التفريق بين الزوجين بسبب اهتناق الزوجة الاسلام وأباء
		الزوج الدخول فيه ـ خضوعه للشريعة الاسلامية باعتبارها القانون العام فى مسائل الاحوال الشخصية .م . ١ مدنى . اعتبار التفويق لهذا السبب طلافا ونيس بطلانا للزواج يعود الى بداية العقد ( مثال فى حضانة ) .
۱۷۳	٤١	( الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٥ق ((أحوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٧ )
		<ul> <li>٢ ــ الشريعة الاسلامية. تطبيقها في المنازعات المتعلقة بالاحوال الشخصية</li> <li>للمصرين غير المسلمين المختلفي الطائفة أو المله • أحكامها لا تجيز للزوجه طلب</li> <li>انتفريق اذا غيرت طائفتها عن تلك التي ينتمي اليها التروج •</li> </ul>
4.4	٧١	( الطعن رقم ٥١ لسنة ٢٥ق (الحوال شخصية، ـ جلسة ٢/٢/٢٢ )

2-1-01	القاعدة	٣ ـ تكييف محكمة الاستثناف الوقائع الطروحة عليها ودون ان تضيف اليها جديدا وبلا نعى من الطاعن _ ان الطرفين متحدا الطائفة والملة قبل رفع الدعوى وأن شريعتهما هى الواجبة التطبيق على واقعة النزاع والقضاء بالتطليق للضرو على هذا الاساس . لا عيب .
1177	717	(الطعن رقم ۱۱۷ لسنة ٥٦٦ (العوال شخصية. ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٢)
<b>w.4</b>	٧١	ب - التطليق:  اقامة الزوجة دعواها بالتطليق لاختلافها عن الزوج طائفة · اضافتها امام محكمة الاستثناف التطليق للضرر . اعتباره طلبا جديدا . عدم جواز تبوله م ٣٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .  (الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٢ فل (احوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٤)
T'3	٧١	ثالثا : دعوى الاحوال الشخصية : أ ــ الاجسراءات :
		<ul> <li>١ - الأصل في الإجراءات إنها روعيت صحيحة مائم يقم الدليل على خلاف ذلك . خلو محضر الجلسات مما يشير إلى عقسدها في علائية . مناده . أن الدعوى نظرت في غرفة المشورة . سبق نظرها في جلسات علنية . لا أثر له طالما نظرت اخيرا في جلسة منعقدة في غرفة المشورة وتقرر حجزها لحكم فيسها .</li> </ul>
144	27	( الطعن رقم ٦٤ لسنة دوق (احوال شخصية، _ جلسة ١٩٨٧/١/٢٧ )
<b>744</b>	۹.	<ul> <li>٢ - تشكيل دوائر لنظر قضايا الأحوال الشخصية . دخوله في نطاق التنظيم الداخلي لكل محكمة عدم تعلقه بالاختصاص النوعي .</li> <li>( الطعن وقم ٣٥ لسنة ٧٥ق ((احوال شخصية)) - جلسة ١٩٨٧/٣/١٧ )</li> </ul>
		٣ - الغاء الغصل الخاص بدفع الدعوى قبل الجواب عنها من الأحدة الرئيب المحاكم الشرعية . مؤداه . وجوب اعمال القواعد المنصوص عليها في انون الحرافعات بشأن أبداء الدفوع المشكلية . عدم ابداء الدفوع المتعلقة الإجراءات وكافة الأوجه المتى يقوم عليها كل منها دفعة واحدة قبل التكلم موضوع الدعوى . اثره . سقوط الحق فيما لم يبد سنها .
673	18.	الطعن دقم ٩٩ لسنة ٤٥ق ((احوال شخصية - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)

-		
	YEY	<ul> <li>إ - طلب الزوجة المصرية تطليقها على زوجها الفلسطيني الجنسية ؛</li> <li>أراع يتعلق بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية للاجاتب ، مؤدى ذلك .</li> <li>أولى قلم الكتاب اعلان عريضة المعوى الى المدعى عليه على نماذج خاصة .</li> <li>المسادتين ٨٧٠ / ٨٧٠ مرافعات . علة ذلك .</li> <li>(الطعن رقم ١١٧ لسئة ٥٥ (الحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٢)</li> </ul>
		ب ــ نظــر المعــوى :
		« ســـماع النصوى »
		النص في المسادة (۱) من المقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ على عسدم سسماع دعوى النفقة عن مدة ماضية لاكثر من سنة نهايتها تلويخ رفع المعسوى . عدم جواز اعماله في شأن المتمة ، علة ذلك .
Yey	14.	( الطعن رقم ٥٠ لسنة ٤٥ق ((احوال شخصية)) ـ جلسة ٢٦/٥/٢٦ )
		( قبول العصوى » المتعة . انعقاد الاختصاص بنظر الدعوى بها للمحكمة الابتدائية .
		علىة ذليك .
Yoy	17.	( الطمن رقم ٥٠ لسنة ٤٥ق ((أحوال شخصية)) ــ جلسة ٢٦/٥/٢٨)
		هِ ـ الانبـــات :
		<ul> <li>ا بواز اتخاذ الشخص اسما غير الاسم السسمى به في شسسهادة المسلاد ، شرطه .</li> </ul>
177	٤٠	( الطمن رقم ۳۷ لسنة ٥١ق (الحوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧ )
		٢ ــ شهادتى الميلاد والموفاة . حجيتهما . ماثم يثبت عدم صحة المدرج بالسجلات الرسمية . اثر عدم الصحة أو تخلف وجود الشسهادة . جواز اثبات الولادة أو الوفاة بكافة الطسرق .
954	117	( الطعن رقم ٢٣٢٠ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ٢/٤/٧٨٢ )

الماحة	التامدة	د ــ الطمن في الحكم :
		« ( الإســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
7.50	14.	استئناف الاحكام الصادرة في مسائل الاحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية - خضوعه لقواعد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون ۱۹۷ لسنة ۱۹۳۱ - تخلف المستانف عن حضور الجلسة الاولى المحددة بورقة استثناف • جزاؤه • اعتبار الاستثناف كان أن في يكن ، علة ذلك . ( الطعن رقم ۹۹ لسنة ٤٥ق (احوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)
		دايما : مسسائل الولاية على المسال :
		الإجازة الضمنية لعقد البيع القابل للإبطال . من اعسال التصرف . لا يملكها القيم على القاصر الا بأذن محكمسة الأحوال الشخصية للولاية على المسال . أثره . عدم اعتبار سكوت القيم عن طلب ابطال العقد الصادر من المحجوز عليه أجازة ضمنية له .
4.4	Y'	( الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )
	-	
		اختصباص
		أولا _ الاختصاص المتعلق بالولاية ( الولائي ) :
		هيئات التحكيم :
		هيئات التحكيم • عدم اختصاصها بالمنازعات التي يكون بين أطرافها شخص طبيعي الا بموافقته • م ٦٠ ق ٠٠ لسنة ١٩٧١ قبل تعديلها بالقانون . ١٩٨١ آل ١٩٨١ • بالمانون . ١٩٨١ • بالمانون .
171	÷	(الطعنان رقعا ۲۲۲۳ ، ۲۳۹۵ لسنة ۲۵ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱/۱۵)

الصفحة	القاعدة	
		عقود الادارة مع الافسراد :
- 1		المعقود التي تبرمها الادارة مع الاقسسراد • اعتبارها عقودا ادارية •
1		شرطه ۰
200	1.1	( الطعن وأم 141 لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦ )
		القوارات الصادرة من المحافظين :
- 1		قرار المحافظ بفرض رسم محلي بدائرة محافظته • صحيح • عملة
}		ذلك • له اختصاصات الوزير في الشئون المالية • م ٢٤ ق الحكم المحلي
1		رقم ۵۷ فسنة ۱۹۷۱ ۰
7.1	٤٧	( الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٣٩ )
1		الطعون في الجزاءات التاديبية للعاملين بالقطاع العام :
		<ul> <li>الطعون في الجزاءات الناديبية للعاملين بالقطاع العام · اختصاص</li> </ul>
Ì		المحاكم المعادية بها حتى ٥/ ١ /١٩٧٢ تاريخ العمل بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .
		الدعاوى التي ترفع بعد ذلك • اختصاص محاكم مجلس الدولة بها دون
		غيرها • علة ذلك •
1.04	***	( العَمَّن رقم ۱۷۸ ئسنة ٥٣ ق ـ چلسة ٦/١٩/١١٢ )
		الإحكام الصادرة من مجلس الدولة في حدود اختصاصه :
- 1		الاحكام الصادرة من مجلس الدولة في حدود اختصاصه المقرر قانونا.
		انعدام ولاية المحاكم العادية في التعقيب عابيها او ابطالها أو التعويض عنها .
		مؤداه • لا ولاية لها في الفصل في دعاوى المغاصمة التي تقام ضد العضاء
		مجلس العولة ٠ علة ذلك ٠
		( الطَّعَنْ وقَمَ ١٨٥٧ لسنة ٥٣ ق ــ جِلسة ١٩٨٧/١٢/ )
1.77	377	ر المعل وم ١٨٥١ سنت ١٠ ق له جست ١١١١/١١١١ )
•	,	•

الصنحة	القاعب	ثانيا : الاختصباص النوعي :
		<ul> <li>١ - تشكيل دوائر لنظر قضايا الاحوال الشخصية • دخوله في نطاق التنظيم الداخل لكل محكمة • عدم تعلقه بالاختصاص النوعى •</li> </ul>
799	4.	( ا <b>لطنن</b> رقم ۳۵ لسنة ٤٧ ق ء أحوال شخصية ، ــ جلسة ١٩٨٧/٣/١٧ )
		<ul> <li>٢ ــ المتمة ١ انعقاد الاختصاص بنظر الدعوى بها للمحكمة الابتدائية ١ علة ذلك ٠</li> </ul>
YeY	19.	( الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٥ ق «احوال شخصية» ــ جلسة ٢٦/٥/٢٩٦ )
		<ul> <li>٣ ــ الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها ٠ من النظام العام ٠</li> <li>الحكم الصادر في الموضوع ٠ اشتماله على قضاء ضمنى في الاختصاص ٠</li> </ul>
۸۹۸	141	( الطعن رقم ١١٣٦ لسنة ٥٣ ق ـ چلسة ٢٠/٦/٧٣٠ )
		<ul> <li>٤ - الاختصاص بسبب نوع الدعوى • تملقه بالنظام العام • اعتباره مطروحا على المحكمة • الحكم الصادر في موضوعها اشتباله على قضاء ضمئى بالاختصاص • م ١٠٩ لمرافعات •</li> </ul>
1177	711	( الطَّمَن والم ٩٧٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧ )
		من اختصاص محكمة الاستثناف :
		قضاء المحكمة الاستثنافية برفض الدفع بعدم قبول الدعوى واعمادة
		الدعوى الى محكمة أول درجة ثمهم استنفاة فرلايتها فيها • قضاء قطعى بعدم اختصاص محكمة الاستثناف بنظر موضوع الدعسوى • جواز الطمن فيه
		بالتقض على استقلال •
1144	77"(	( الطُّن رقم ١٦٧ لسنة ٥٤ ق ـ جاسة ١٩٨٧/١٢/٢٠ )

ة (لمنفحة	القاعد	من اختصاص المحكمة المدنية ( الابتدائية ) :
1.74	**	الحكم بانتهاء العقد كجزاء تكميلي توقعه المحكمة الجنائية على مخالفة حظر احتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد م ١٩٧/، ٧٦ ق ١٩٧٧/٤٠ غير مانع لكل ذي مصلحة مالكا للمقار أو طالب استشجار فيه من رفع دعواه أمام المحكمة المدنية بطلب بطلان التصرف واخلاء المخالف . (الطمن وقم ٢٩٦٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣)
		اختصاص قاضي التنفيسذ :
		<ul> <li>۱ - منازعات التنفيذ التي يختص قاضى التنفيذ دون غيره بنظرها و ٢٧٥ مرافعات و ماهيتها و المنازعات المتعلقة بتنفيذ قرارات النيابة العامة في شكاوى وجنع الحيازة و عدم دخولها في عداد تلك المنازعات و مؤدى ذلك و عدم اختصاص قاضى التنفيذ بنظرها و</li> </ul>
444	191	( الطمن رفم ١١٢٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٣٠ )
11/4	155	<ul> <li>۲ - دعوی پطلان حکم مرسی المزاد ۰ منازعة موضوعیة فی التنفیذ ۰ اختصاص قاضی التنفیذ دون غیره پنظرها ۰ م ۲۷۰ مرا نمات ۰</li> <li>۱ الطعن وقم ۹۷۳ نستة ۵۵ ق - چلسة ۱۹۸۷/۱۲/۲۷</li> </ul>
		<ul> <li>٣ - قاضي الثنفيذ • اختصاصه • م ٢٧٥ مرافعات • عدم جــواز</li> <li>تعرضه في أسباب حكمه لموضوع النزاع أو المساس باصل العق • الحكم</li> <li>العمادر منه في التظلم من أمر الحجز التحفظي على ما للمدين لدى الغير •</li> <li>حكم وقتى • غير ملزم لمحكمة الموضوع •</li> </ul>
١٢٣٥	Y00	﴿ الْطَعَنَ رَقَّمَ ٦٨٥ لَسَنَّةً ٥٣ قَ ــ جِلْسَةً ١٢/٢١] )
		الثا : الاختصاص القيمي :
		<ul> <li>١ - ثبوت أن عقد الإيجار معقود مشاهرة بأجرة شهرية قدرها مائتى قرش لعين لا تخضع لاحكام قانون أيجار الاماكن - الدعوى بطلب أنهائه - دخولها في حدود الاختصاص الانتهائي للمحكمة الابتدائية وعدم جواز استثناف الحكم الصادر فيها -</li> </ul>
۸۱	**	( الطمن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٨ )

الصفحة	القاعبة	٢ ــ الدعوى بطلب اخلاء الارض الفضاء والتسليم . اشـــتمالها على
		طلب اصلى وطلب مندمج . المنازعة بشأن الطلب المندمج . أثره . عدم
		اعتباره كذلك . وجوب تقدير قيمته تقديرا مستقلا عن الطلب الاصلي .
۸۱	44	( الطعن رقم ۹۶۰ گسنة ۵۱ ق ـ چلسة ۱۹۸۷/۱/۸ )
		<ul> <li>٣ - الاصل في الدعاوى انها معلومة القيمة • الاستثناء • الدعاوى</li> </ul>
		المرفوعة بطلب غير قابل للتقدير • اعتبارها مجهولة القيمة • الدعوى بطلب
		الاخلاء والتسليم . غير مقدرة القيمة . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها.
		جواز استئناف الحكم الصادر فيها . م ٢١٩ مرافعات .
۸۱		( الطَّعَن رقم ٩٤٠ أسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٨ )
711		<ul> <li>إ - الحكم بعدم الاختصاص القيمى والاحالة للمحكمة المختصة . قضاء</li> </ul>
		ينهى الخصومة كلها بصدد الاختصاص • صيرورة هذا القضاء نهائيا •
		مؤداه • التزام المعكمة المقضى باختصاصها بحكم الاحالة ولو خالف حجيـــة
		حكم سابق لها ٠ علة ذلك ٠
1141	721	( العلمن رقم ٦٤٩ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ٢٩/١٢/١٢ )
	1	

( ثانيـــــا )
الاحكــام الصــادرة
في الواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية
السنة الثامنة والثلاون

ارتفاق _ ارث _ استئناف _ استيلاء _ اصلاح زراعي _ اعلان _ است الله _ الله و الله و الله و الله و التمال الله و التمال الله و التمال الله و التمال الله و التمال الله و التمال و التمال و التمال الله و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و التمال و ال

(1)

## ارتفــاق

## استعمال حق الارتضاق

حق الارتفاق . ماهيته . تكليف يثقل المقار المرتفق به لفائدة المرتفق . عدم حرمان مالك المقار الخادم من سباشرة حقوقه على ملكه . شرطه . عدم المساس بحق الارتفاق . مخالفة ذلك . اثره ، التزامه باعادة الحال الى ما كانت عليه مع التعويض ان كان له سقتضى . طلب مالك المقار المرتفق ابطال تصرف المالك في المقار المرتفق به أو محو تسجيله . غير جائز . المادتان ١٠١٥ و ١٠٢٣ مدنى .

( العلمن رقم ۷۲ه لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/٤/۸ )

00. 111

الصفحة	القاعدة	اوث
		اولا : حكم تصرفات الورث بالنسبة للوارث :
		حق دائنى المتماقدين والخلف المخاص فى التمسك بالعقد الظاهر فى مواجهة من يتمسك بالعقد الحقيقى طبقا لاحكام الصورية .م ؟ ٢ مدنى . تقدمه على حق الوارث اللى يطعن على تصرف مورثه باته يخفى وصية . علم ذلك . الوارث يستمد حقه من قواعد الارث التي تعتبر من النظام العام ولا يستمده من المورث ولا من العقد الحقيقى . عدم اعتباره من ذوى الشان اللين تجرى المفاضلة بينهم طبقا لها . مؤداه ، عدم قبول التمسك بالعقد الظاهر فى مواجهة حقه فى الارث .
277	47	( اللهن رقم ۱۲۵۸ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۳/۲۶ )
		ثانیا : دعوی الارث :
		١ ــ ســماع دعوى الارث . مناطه .
774	٦٠	( الطعنان رقما ۸۰ ، ۸۱ اسنة ¢ه ق ((احوال شـــخصية) ــ جلســـة ۱۹۸۷/۲/۱۷ )
		<ul> <li>٢ سـ حجة تحقيق الوفاة والورائة . مالم يصدر حكم على خلافه .</li> <li>الكار الورائة . مناطه . صدوره من وأرث ضد آخر يدعى الوراثة .م ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالموسوم ق ٧٨ لسنة ٣١ المملل.</li> </ul>
917	117	( الطمن رقم ۲۳۲۰ لسنة ۲۵ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/٤/۲ )
		·

الصلحا	القاعدة	استثناف
į		أولا : شكل الإســـتثناف :
		جـواز الاســـتئناف :
		١ ــ الاصل في اللحاوي انها معلومة القيمة . الاستثناء . اللحاوي
		المرفوعة بطلب غير قابل للتقدير . اعتبارها مجهولة القيمة . الدعوى بطلب
į		الاخلاء والتسليم . غير مقدرة القيمة . اختصاص المحكمـة الابتـــدائية
		بنظرها . جواز استثناف الحكم الصادر فيها .م ٢١٩ مرافعات .
A1 :	77	( الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨ )
		٢ - ثبوت أن عقد الايجار معقود مشاهرة بأجرة شهرية قدرها مالتي
		قرش لمين لا تخضع لاحكام قانون أيجار الاماكن . الدعوى بطلب انهائه.
		دخولها في حدود الاختصاص الانتهائي للمحكمة الابتدائية وعدم جـــواز استئناف الحكم الصادر فيها .
		•
۸۱	44	(الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٨)
		٣ - قبول الحكم المانع من استثنافه ، جواز أن يكون ضـــمنيا
	}	يستفاد من كل فعل أو عمل قانوني ينافي الرغبة في رفع الاستثناف.
1140	744	( العلمن رقم ١٦٠٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١ )
		ميمساد الاسبستئناف :
		ميعاد المسافة المنصوص عليــه في المــادة ١/١٦ مرافعــــات . حتى
		للمستأنف متى توافرت فيه شروطه . التزام محكمة الاستئناف باضافته
		من تلقاء نفسمها ليلتحم بالميمساد الإصلى . (مثال) .
P/10	174	( الطمن رقم ٢٤٣٦ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٣ )
		ثانيا : رفسع الاسستثناف :
		- الخصومة في الاستئناف تحديدها بالاشخاص المختصمين امسام
		محكمة الدرجة الاولى وبذات صفتهم . م ٢٣٦ مراأنعات . تصحيح الصفة
		ونقا للمادة ١١٥ مرافعات وجوب تمامه في المواعيد المحددة لرفع الدعوى
		مثال (بشأن أيلولة بيت المال لبنك ناصر الاجتماعي اثناء نظر الاستثناف).
044	118	( الطمن رقم ١٢٠٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١ )
	1	

ة. المشعة	Sucisti:	a 1400m AN 807 a con-
-		الثا: آثار الاسستئناف:
		۽ ۽ الاثر الناقــل :
		١ - الاثر النافل الاستثناف . ماهيته م ٢٣٢ مرافعات التزام محكمة
		الاستثناف بالتصدى لما لم تفصل فيه محكمة أول درجة من السماب
		لطلبات ابديت امامها طالب لم يتنازل مبديها عن التمسك بها . علة ذلك .
044	114	( الطمن رقم ۱۳۸۲ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١/١٩٨٧/٤ )
		٢ ـ طلب الاخلاء للتأجير من الباطن ولاحتجاز أكثر من سمسكن في
		البلد الواحد بغير مقتضى سببان لطلب واحد . هو الاخلاء الاحلال المقد .
		النشاء ابتدائيا بالاخسلاء لاحدهمة . اعتبار الطلب الآخــر مطــروحا على محكمة الاستئناف . اثر ذلك .
• <b>Y</b> V	114	( الطعن رقم ۱۳۸۲ لسنة ۵۱ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۶/۱ )
		٣ - الأثر الناقل للاستئناف ، مؤداه ، ما اثاره المستنف عليه
		المحكوم له بطلباته أمام محكمة أول درجة من اوجه دفاع ودفوع . اعتباره
		مطروحا على محكمة الاستئناف طالما لم يتم التنازل عنها دون حاجسة
		لاسىـــتلناف فرعى منه .
7.7	127	( الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٧ )
		٤ ــ الاستئناف . اثره . اعادة طرح الدعوى برستها على محكمــة
		الدرجة الثانية وفي حدود ما رفع عنه الاســتثناف .
798	189	( الطمن رقم ۱۷۳۱ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٥/٥/١٠ )
		الأثر الناقل اللاستئناف ، مؤداه
1177	757	( الطعن رقم ۱۱۷ لسنة ٦٥٥ ((احوال شخصية) - جلسة٢٦/٢/٢٢ )
		ب - الطلبات الجديدة :
		<ul> <li>أقامة الزوجة دعواها بالتطليق لاختــالافها عن الزوج طـــائفة .</li> </ul>
		انسافتها امام محكمة الاستئناف التطليق للضرر . اعتباره طلبا جديدا .
		عدم جواز قبوله م ٣٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .
4.4	٧١	( الطمن رقم ١٥ لسنة ٢٥ق (احوال شخصية، ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٤ )
į		

عبليجة	القامنة (ا	ج ـ التصدى للموضوع :
		تضاء محكمة أول درجة باجابة الطلب الأصلى بطرد المطعون ضدهما. الغاء محكمة الاستثناف هذا الحكم وتعرضها للطلب الاحتياطي بالإخلاء .
		خطأ . النزامها باعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصـــل فى الطلب الاحتيــاطي . م ٢٣٤ مرافعات .
1++	717	( الطعن رقم ٢٥٠٦ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢ ) رابعا : نظر الاســـتئناف :
		ما يمترض سير الخصومة :
		ا ــ اعتبار الاستئناف كان لم يكن:
		١ ــ ثبوت عدم اعلان المستأنف عليها بصحيفة الاستئناف في المياد
		او تنازلها عن الحق فيه . تمسكها بالدفع باعتبار الاستشناف كأن لم يكن.
		القضاء برفض الدفع والفصل في الوضوع بناء على أن حضورها بالجلسة يصحح البطسلان . خطأ .
*	١, ١	( الطمن رقم ٢٢٩٣ لسنة ددق «هيئة عامة» ـ جلسة ١٩٩٢/٣/٨ )
	'	٢ ـ استثناف الاحكام الصادرة في مسائل الاحسوال الشمسخصية
		والوقف التي كانت من إختصاص المحاكم الشرعية ـ خضوعه لقواهد لائحة
		ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالموسوم بقانون ٧٨ لسمسنة ١٩٣١ -
		تخلف المستأنف عن حضور الجلسة الاولى المحددة بورقة اسسستثنافه .
		جزاؤه . اعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، علة ذلك .
750	12.	( الطمن رقم ٩٩ لسنة ٤٥٥ (احوال شخصية، ـ جلسة ٢٨/٤/٢٨)
		ب ـ وقف الاســـتئناف :
		ـ دعوى المتزوير الاصلية والادعاء الغرعي بالتزوير . الالتجساء الي
		كل منهما مناطه . قيام الخصومة في مرحلة الاستشناف وتوقف الفصل
		فيها على الفصل في الادعاء بالتزوير ضد آخرين ممن يفيدون من الحسور
	1 1	ولا يجوز اختصامهم لاول سرة في هذه المرحلة . مؤداه . وجوب الالتجاء الى دعوى التزوير الأصلية مع وقف نظر الاستثناف حتى يفصل فيهما
		الى دعوى المروير الرصية مع وقف نصر الاستشاقة على ينسن فيهمة بحكم تكون له قوة الأمر المقضى .
V£V		( الطعن رقم ١٩٨٤ السنة ٥٣ ق - جلسة ٢٧/٥/١٩٨ )
***	,,,	· ***/5/11 / 1/10 (P3 G /

السلبحة	القامنة	خامسا: الحكم في الاسسستثناف:
		<ul> <li>١ ــ الحكم بصحة المحرر ــ أيا كان نوعه ــ وفى الوضوع معا . غير جائر . م ؟} اثبات . علة ذلك . عجز المستأنف عن اثبات تــزوير اعــلانه بالحكم المستأنف الذى يبدأ من تاريخه ميعاد الطعن بالاستئناف. لايستتبع بطريق اللزوم سقوط حقه فى الاستئناف . تعسكه من بعد ببطلان ذلــك الاعــلان . جائر .</li> </ul>
117	٤٦	( الطعن رقم ۹۲۷ لسنة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۸ )
٤٧٨		<ul> <li>٢ _ أخد الحكم الاستثناق بأسباب الحكم الابتدائي والاحالة اليها دون اضافة . لاعيب .</li> <li>( الطعن رقم ١٦٦٢ لسنة ٥٣ _ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩ )</li> </ul>
247	)```	
۸۱۳	177	<ul> <li>٣ - محكمة الدرجة الثانية . غير مازمة بانرد على اسبباب الحكم الابتدائي الذي الفته . متى اقامت قضاءها على اسباب تكفل حمله .</li> <li>( الطعن رقم ه١٤٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١١ )</li> </ul>
		<ul> <li>إ ـ انتهاء محكمة الاستثناف اثى التكييف الصحيح للعقد . تطبيق الحكم القانونى المنطبق عليه . عدم اعتباره فصلا متها في طلب جديد .</li> </ul>
۸۷۲	140	( الطمن رقم ١٥٧٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٧/٦/١٥ )
1.40	<b>Y</b> 1V	<ul> <li>محكمة الاستثناف . لها أن تقيم قضاءها على أسبه خاصة غير تلك التي اعتمد عليها الحكم المستأنف .</li> <li>( الطعن دقم ٢٥٥١ لسنة ٥ ق حجاسة ١٩٨٧/١١/٢٩ )</li> </ul>
		٦ ـ تكييف محكمة الاستثناف للوقائع المطروحة عليها ـ ودون أن
1177	727	تفيف اليها جديدا وبلا نعى من الطاعن — أن الطرفين متحدا الطائفة واللة قبل رفع الدعوى وأن شريعتها هى الواجبة النطبيق على واقعة النسزاع والقضاء بالتطبيق للضرر على هذا الاساس ، لا عبب ، (الطعن رقم ١١٧ لسنة ٢٥٥ ((احوال شخصية، - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٢) ٧ - تزيد محكمة الاستثناف بما لا يؤثر على صحة الحكم المؤسس على قاعدة سليمة ، لا يعيب الحكم ولا يستوجب نقضه ،
1177	727	الطعن رقم ۱۱۷ لسنة ٦٥ق (احوال شخصية» - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢)

أساسا	القاعبة أا	ائر نقض الحكم الإســـتثناق :
	,	ـ نقض الحكم الاستئنافي لا يمتد الى الحكم الابتدائي ولو كان الحكم
		المنقوض قد قضى بتاييده . اثر ذلك . لحكمة الأحالة أن تحيل في بيان
		الوقائع ودفاع الخصوم ودفوعهم الى اسباب الحكم الابتدائي .
۸۰۷	104	( الطمن رقم )٣٩ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٣ )
		استيلاء
		واضع اليد على الاراضي الزراهية المستولى عليهما بقمراري وئيس
		الجمهورية بالقادونين رقمي ٨٥ ، ١٢٧ سنة ١٩٦١ ، استمراره في وضع
		بده عليها وزراعتها مقابل سبعة امثال الضريبة لحين تسليمها للاسسلاح
		الررامي . عدم لزوم ثبوت ذلك بالكتابة أو بعقد أيجار مودع بالجمعيــة
		التماونية الزراعية لقبول المنازعات الناشئة عن هذه العلاقة .
		( الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٢٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٤ )
VTA	175	(1007/1/ ===================================
•		
		اصلاح زراعي
		اولا ــ أيجار الأراضي الزراعية :
		١ _ مستاجر الارض الزراعية . هدم جواز اخسلائه من العين الا اذا
		اخل بالنزام جوهرى في المقانون أو العقد .م ٣٥ ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ألمعدل.
	1 1	له وحده دون المؤجر حق انهاء المقد بانقضاء مدته . تعلق ذلك بالنظام العام.
475	197	( الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢٨/١٠/١٨)
	1	٢ مستاجر الأرض الزراهية . تقاضيه من المؤجر أو من الغير أيسة
	1 1	مبالغ مقدابل انهداء عقد الايجاد . واخلاء العين . جدائل وغير محظور
		قانونا . سئسال .
<b>e</b> /Y	177	( الطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٤/٦/٧٨٧ )
		ثانيــا ــ مسائل متنوعــة :
		٣ ــ الدائن المرتهن الذي نقلت اليه حيازة الأرض المرهونة . حقـــه
		في تأجيرها للفير . عدم انقضاء الايجار بالقضاء الرهن . امتداد عقد الايجار
		تلقائيا في مواجهة المدين الراهن ومن حل محله قانونًا: .
372	197	( الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١٠/٢١ )

لصلحة	القامدة إ	اعـــــلان
	1	اولا : اوراق المعضرين وبياناتها :
		١ ـ أوراق المحضرين . بياناتها . خلو صورة الاعلان من بعضها . اثره
		بطلان الاعلان وأو كان الاصل صحيحا .
٦.	37	( الطعن رقم ۸۷۸ لسنة )ه ق - جلسة ١٩٨٧/١/١ )
		٢ _ محضر الاعلان من المحررات الرسمية ، حجيته مطلقة على ما دون
		به من أمور باشرها محررها في حدود مهمته . عدم جواز المجادلة في صحتها
	1	ما لم يطمن بتزويرها ،
4.	W	(العثمن رقم ۸۷۸ فسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١)
		فانيا: اعلان الاشسيخاص الطبيعيين:
		- الاعسلان في الموطن الأصسلي :
		ـ قيام المحضر بتسليم ورقة الإعلان الى من يصح تسليمها له .م .١
		مرانمات . اغفاله اثبات عدم وجود المطلوب اعلانه . اثره . بطلان ورقـــة الاعـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٧٤٠	100	( الطعن رقم ۱۲٦٤ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ٢٤/٥/٧٨١ )
		س الإعسلان في الموطن المختار:
		ـ عدم بيان المدعى موطنه الاصلى في صحيفة افتتاح المدعوى . أثره.
		جواز اعلانه بصحيفة الطعن في موطنه الفختار المبين بصحيفة دعـــواه .م
		۲۱۶ مرافعات .
1.48	414	( الطعن رقم 1۷۹٦ <b>لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٣٠</b> )
		ـ تحقيق الضاية من الاعسلان :
		١ ــ انعقاد الفخصومة . شرطه . اعلان المدعى عليه أو من في حكســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		أعلانا صحيحا بصحيفة الدعوى . تحقق الفاية منه بالعلم اليقيني أو بتنازله
		الصريح أو اللضمني عن حقه في الاعسلان .
۳	21	( الطعن رقم ٢٢٩٣ لسنة ٥٥ق (هيئة عامة، - جلسة ١٩٩٢/٣/٨ )
		٢ - ثبوت عدم العلان المستانف عليها بصحيفة الاستئناف في المساد
ŀ	1	أو تنازلها عن الحق فيه . تمسكها بالدفع باعتبار الاستثناف كأن لم يكن.
	ĺ	القضاء برفض الدفع والفصل في الوضوع بناء على أن حضورها بالجلسة
		يصحح البطلان . خطا .
۲۱	11	( الطمن رقم ٢٢٩٣ لسنة دول (هيئة عامة» ـ جلسة ١٩٩٢/٣/٨ )

الصفينة	القاعدة	الاتا : بطالان الإصالان :
147	£7	ا - الحكم بصحة المحرو - أيا كان نوعه - وفى الموضوع مما . غير جائر . م ؟؟ أثبات ت وبر اعسلانه بالحكم المستأنف الذي يبدأ من تاريخه ميماد الطمن بالاستثناف . لا يستتبع بطريق اللزوم سقوط حقه فى الاستثناف . تمسكه من بعد ببطلان ذلسك الاعسلان . جائر . ( العمر قم ٧٣٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨)
		٢ - البطلان المترتب على عدم مواعاة اجراءات الإعلان . نسبى غير متعلق بالنظام العام . لا يملك التمسك به الا من شرع لمصلحته ولو كال الموضوع غير قابل للتجزئة . افادة من صح العلانه بهذا البطلان . شرطه . ان يتمسك به من تعيب اعلانه وتقضى به المحكمة .
175	1.4	( الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦ )
		٣ - جلان بدء ميماد الطعن في المحكم من تاريخ اعلانه في احوال معينة م ١/٢١٣ مرافعات انصراف مدلوله الى الاعلان الصحيح بعسسورة الحكم الرسمية أو المتنفيذية . علمة ذلك .
771	4.5	( الطعن رقم ١٠٦٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/١١/١٥ )
		رابعا: مسائل متنسوعة:
		<ul> <li>النص بعدم صحة اعلان الطاعنين بصحيفة اللعوى في موطنهما.</li> <li>دفاع بخالطه واقع غير متعلق بالنظام العام . اثارته لاول مرة امام محكمة</li> <li>النقض . غير مقبسول .</li> </ul>
0.4	۱۰۸	( الطمن رقم ٩٨٣ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣ )
		٢ ــ ميعاد السنة المقرر السقوط الخصومة طبقا المادة ١٣٤ مرافعات. عدم اعتباره مرعية الا الذا تم اعلان ورثة المتوفى بالتعجيسل خسلاله مم ٥ مرافعات . عدم كفاية ايداع صحيفة التعجيل فلم الكتاب أو تسسليمها لقلم المحضرين في غضونه .
977	114	( الطمن رقم ١٤٠٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١ )

اسد	all 5.	التأعه	ا مواسد المساع سير المستوف بله فيها وقت الواقيد الرافقات .
			مقررة لحماية الخصم اللي قام به سبب الانقطاع دون الآخر . وفاة احد
	1.	- 1	الخصوم اثناء انقطاع الخصومة لوفاة آخر . لا يترتب عليه وقف مسلمة .
			السقوط او امتدادها وجوب موالاة المدعى السير فى اللمعوى قبل انقضساء: مدة السنة على آخر اجراء صحيح تم فى مواجهة الخصوم قبل وفاة أولهم.
			ميد السلط على حو سيوند عديني م و و رب ساعوم بن وعم المراجع
۲۲۵	. ].,		
-11	"		( الطمن رقم ۱۹۸۷/۳/۱ لسنة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۷/۳/۳۱ )
			<ul> <li>إ ـ تخلف الخصم عن اتخاذ أجراء يحصل بالأعلان في الميماد الذي</li> </ul>
		١.	يحدده القانون . خضوعه للجزاء المنصوص عليه فيه متى كان المعاد قد بدا
			والقضى فى ظله . لا يغير من ذلك صدور قاون لاحق يلغى أو يعدل عسسة ه
			الأثبار .
V\$ •	10	۷ [	( الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٥٢ في - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٤ )
		1	اعسلان الخصسوم في الحكم الاجنبي :
			<ul> <li>١ ــ شرط اعلان الخصوم في الحكم الأجنبي على الوجه الصحيح .</li> </ul>
			وجوب التحقق من توافره قبل أن يصدر الامر بتذبيله بالصيغة التنفيذية .
ቸገለ	1 11	"	( الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٩ )
		1	٢ التحقق من صحة اعلان الخصوم وفق الإجراءات التي رسسمه
		4	تانون البلد الذي صدر فيه الحكم .م ٢٢ مدى . منوط بالحكلمة المختصمة
			بشمول الحكم الاجنبى بالصيفة التنفيذية .
<b>177</b> 1	٨٣	1	( الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٦٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٩ )
		٩	٣ _ تعرض المحكمة المختصة لتوافر الشروط اللازمة لتنفيسة الحك
		1.	الاحنين في مصر وصم ورة حكمها _ الصادر بشيمول الحكم الاجنبي بالصيه
		ن	التنفيذية _ نهائيا . مؤداه . عدم جوان التعرض له أو أعاده بحث م
			محكمة أخرى طالما أنه لم يتجرد من أوكانه الاساسية .
477	۸۳		( الطمن رقم ۵۵۸ لسنة ۵۲ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۳/۹ )
- 1			

الصفحة	القامدة	A) A)
	`	ما محمد المسالاس
		وكيسل الاسائليين:
		<ul> <li>١ - وكيل الدائنين . يمتبر وكيلا عن جماعة الدائنين في ادارة اموال التغليسة وتصفيتها كما يعتبر ايضا وكيلا عن الفلس .</li> </ul>
0.9	1.1	(الطمن رقم ۱۶ه اسنة ۵۱ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۳/۳۰)
		<ul> <li>٢ ـ قيام وكيل الدائنين بأعمال الدلالة كخبير مثمن بمناسبة بيسم البضائع المعلوكة للتفليسة واحتجازه جزءا من الثمن لنفسه كمعولة نظير</li> </ul>
		ذلك . يعتبر من قبيل التعاقد مع النفس . عدم اجازة جمساعة الدائنين هذا التعرف ، قضاء الحكم الطعون فيه بعدم استحقاق وكيسل الدائنين
		للمبلغ اللى احتجزه . صحيح .
0.4	1.4	( الطن رقم ) (ه لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣ )
٥٠٩	1.4	( الطن رقم ١٤ه لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٠ )

	LIMI)	الستزام
		اولا : الركان الالتزام :
		« سسبب الانتزام »
		۱ حق الارتفاق . ماهيته . تكليف يشقل المقاد المرتفق به لفائدة المقاد المرتفق به لفائدة المقاد المرتفق . عدم حرمان مالك العقاد الخدادم من مباشرة حقسوقه على ملكه . شرطه . عدم المساس بعق الارتفاق . مخالفة ذلك . اثره . التوامه باعادة الحال الى ماكانت عليهمع التعويض ان كانله مقتضى. طلب مالك المقاد المرتفق ابطال تصرف المسالك في المقاد المرتفق به أو محو تسجيله . غير جائز ، المسادتان ١٠١٥ و ١٠٢٧ مدنى .
00.	114	( الطمن رقم ٧٧ه لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨ )
7.64	157	۲ - علاقة الدولة بالعاملين بها ، مناهيتها ، التراسم باداء العمسل المنوط بهم بعناية الشخص الحريص ، مصدره القانون ، الاخسلال بهسلا الالتزام اذا ما اضر بالدولة ، اثره ، مسئوليتهم عن تعويضها ، مصدرها القانوني ، خضوعها لقواعد التقادم العادي ،م ۲۷۶ مدني ، (الطعن رقم ۳۳ لسنة ۵۲ قد - جلسة ۱۹۸۷/۵/۷)
		« معسل الالتسرّام »
		الحكم باثبات الملاقة الإيجارية . وجوب بيان الاجسرة الواجب على المستاجر اداؤها . علمة ذلك .
168	1.4	( الطمن رقم ٧٤١ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢ )
. •		ثانيا : اثار الانتسوام :
		« تنفيذ الالتسوام »
		<ul> <li>الأصل تنفيذ الالتزام عينا . الاستماضة عنه بالتمسويض .</li> <li>شرطه . استحالة التنفيذ العينى او اتفاق الدائن والمدين على التمسويض صراحة أو ضمنا . المادتان ١/٢٠٣ و ٢١٥ مدنى .</li> </ul>
774	11	( الطعن رقم ۷۲۱ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۸ )

	-	
الد محة	لقاعدة	
		الودعة عنده بموجب قائمة منقولات الزوجية . مؤداه ، استعاضتهما عن
		التنفيذ العينى بالتعويض . قضاء اللحكم بهذا التعويض بمراعاة الرتفساع
		سعر الذهب وقت التقاضي . قضاء بما طلبه الخصوم . أثره . لا يطلان .
774	71	(الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٨ )
		٣ ــ المبالغ المستحقة لدائن غير مقيم في مصر والمحظور تحويل قيمتها
		اليه طبقا للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . سبيل الوفاء بها ايناعها في حساب
		غير مقيم في مصرف مرخص له بلالك . مؤداه . تسليم ثمن المبيع لوكيسل
J		البائع غير القيم . غير مبرىء للمة المسترى . علة ذلك . تعلق النصوص
		الخاصة بالرقابة على النقد بالنظام العام
770	<b>YY</b>	( الطمن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٢٦/٢/٢٦١ )
		<ul> <li>إلى الاصل تنفيذ الالتزام تنفيذا عينيا ، التنفيذ بطريق التعويض .</li> </ul>
ŀ		شرطه . المسادتان ٢١٥ / ٢٠١ من القانون المدنى . تسود المدين عن تنفيذ
		التزامه العقدي . خطأ موجب للمسئولية .
1179	<b>1</b> 27	( الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢ )
		ه _ الامذار . ماهيته . لا موجب له ، ستى أصبح التنفيذ العيني غير
		ممكن ه
1179	127	( الطمن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٠/١١/٢٥ )
	ĺ	« الحق في الحبس »
	ļ	١ ــ المتزام البائع بالنسليم غير المؤجل ، مؤداه ، حق المشترى في ثمار
		المبيع . تخلف المسترى عن الوفاء بالثمن المستحق الدفع في الحال . اثره.
		حق البائع في حبس المبيع . المادتان ٢/٤٥٨ ، ١/٤٥٩ مدنى .
145	41	( الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٤٢ ق _ جلسة ٢٩/٣/٢٦ )
	- 1	٢ _ عدم صدور قرار بالوافقة على التقسيم . ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠
	- 1	اعتبار الحكم ذلك سببا جديا يرتب حق حبس المسترى لباتي الثمن وعدم
	- 1	ترتيب البطلان المطلق جزاء مخالفة القانون المذكور . خطأ .
141		
۱۱ ۲۰۰	'"	( الطمن رقم ١٨ه لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١٩ )

الصلحة	التامدة	٣ ـ حق المشترى في حبس الثمن . مناطه . وجود سبب جدى يخشى
		معه نزع المبيع من تحت يده . م ٧/٤٥٧ مدنى . تقدير جدية السبب . من
		سلطة محكمة الموضموع .
AYY	178	( الطعن رقم هه ١٤ لسنة ٥٣ ف - جلسة ١٩٨٧/٦/١٤ )
-		« الاشتراط اصلحة الفي »
		الاشتراط لمصلحة الغير . جواز نقضه ما لم يعلن المستفيد قبسوله
		لا يلزم اجراؤه في شكل معين . جواز أن يكون النقض صراحة او ضمنا .
		م ۱۵۵ مدنی .
717	11/4	(الطعن رقم ۱۷۸۹ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١١/٦/٦/١١)
		ثالثا: انقضساء الالتسزام:
		(( الوفــاء »
		١ - حاول المغير قانونا أو اتفاقا محل الدائن في حقه . مؤداه . احقيته
		في الحلول محله فيما اتخذه هو أو أحد الدائنين الآخرين من اجسراءات
		التنفيذ . وقوع التنفيذ على منقول لدى المدين أو ما للمدين لدى الغير أو على
		عفار . لا أثر له ، اختلاف هذا التحلول في اجراءات التنفيذ على العقار عنسد
	١.,	تعدد الحجوز عليه .
¥ #	,,	( الطعن رقم ١٠٥٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٧ )
٠.		٢ ــ الايداع وفقا للمادة ٣٣٦ مدني . عدم وجوب استصدار المدين
		حكما بصحته . جواز ايداعه الشيء المبين بداته مع الغار الدائن بتسلمه .
	١.,	النازعة في صحة الوفاء . خضوعها لرقابة القضاء .
474	1	( الطعن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٥٢ ق _ جلسة ١٩٨٧/٣/١٢ )
		٣ - قبول المدائن العرض المبدى من المدين أو صدور حكم ثاني بصحة
		العرض والايداع . اثره . براءة ذمة اللدين من اللدين من يوم العرض - المادتان   . 3 ك. أذ من . هم
244	44	۹۰ مرافعات و ۳۹ مدنی . اقطم علام مدر مدنی در سرح در در سرد مدده د )
		(الطفن رقم ۱۹۸۷ لسنة ۶۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۳/۲۱)
		<ul> <li>١٤ مصروفات الصرض والإيداع ، على عاتق الدائن متى حكم بصحة العدام كان م على عاتق الدائن متى حكم بصحة العدام كان م على عاتق الدائن متى حكم بصحة العدام كان م على عاتق الدائن متى حكم بصحة العدام كان من على عاتق العدام كان من على عاتق الدائن متى حكم بصحة العدام كان من على عاتق الدائن متى حكم بصحة العدام كان من عادم كان عادم كان عادم كان عادم كان عادم كان عادم كان عادم كان عادم كان عادم كان عادم كان عادم كان عادم كان عادم كان عادم كان عادم كان عادم كان عادم كان كان عادم كان كان عادم كان كان عادم كان كان كان كان كان كان كان كان كان كان</li></ul>
129	44	العرض والايداع وكان متمسقا في عدم قبول العرض . العلم بالا عدم و 27 سمة عدم العدم 18 ما العالم 18 ما العدم 18 ما العدم 18 ما العدم 18 ما العدم 18 ما العدم 18
	1	( الطعن رقم ۱۹۸۷ لسنة ۶۳ ق _ جلسة ۱۹۸۷/۳/۲۱ )

_		
الصليرا	القامدة	٥ ــ اقرار المدين بحق الدائن صراحة أو ضمنا . اثره . قطع التقادم.
	- /	الاقرار . ماهيته . وفاء المدين بالقدر غير المتنازع عليه من المدين . عسسدم
		اعتباره اقرارا منه بمديونيته بالقدر المتنازع عليه من المدين أو نزولا عمسا
		انقضى من مدة التقادم بالنسبة اليه ، علة ذلك ، م ٣٨٤ مدنى .
<b>7</b> /4	177	( العلمن رقم ١١٧٦ فسنة ٥٠ في ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٨ )
		٦ ــ للغائنين المتضامنين سجتمعين أو منفردين مطالبة المدين بالوفاء.
		م ۱۸۲/۱ معتی :
14.	۲۱۰	( الطعن رقم ١٥٧٩ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢ )
		« تجمعيد الالتسزام »
		١ ــ كتابة سند بدين موجود من قبل او تغير الالتزام الذي لا يتناول
		الا زمان الوفاء أو كيفيته . لا يستفاد منه تجديد الالتزام .
Y0 .	٥٨	(الطمن دقم ١٩٣٤ لسنة ١٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٦ )
		٢ _ مطالبة الشركة المطعون ضدها للطاعن بصغته أسينـــا للنقــل
		بالتعويض عن المجز في البضاعة التي عهدت اليه بنقلها . سقوط هــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		الدعوى بمضى اللدة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون الشجارة . أقرار
		الطاعن اللاحق على العقد بقبوله خصم قيمة العجز من مستحقاته لدى
	1	الشركة الطعون ضدها . لا يعتبر تجديدا للالتزام المتولد عن عقد النقسل
	1	بحيث يخضع للتقادم الطويل وأنما قاطعا للتقادم الأول يبعدا به تقسيادم
		جديد بنفس المسدة .
10.	۸۵	( الطمن رقم ۱۹۳۶ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٦ )
		« القاصة القضائية »
		القامــة القضائية . شروطها .م ٣٦٢ ملغي .
144	44	( الطمن رقم ١٩٨٧ لسنة ٤٣ ق ـ جلسة ٢٣/٣/٣/١ )

الصفحة	القاعدة	التصاق
		عقد الايجار . خضوعه للقانون اللذي أبرم في ظله . الاستثناء . صدور قانون جديد متعلق بالنظام العام . سريانه باثر فورى مباشر . خلو قوانين ايجار الأماكن من كيفية تقدير المستحق للمستأجر عند النهاء العقد المحود في ظل القانون المقدني الملفى مقابل سما يقيهه من مبان على الأرض المؤجدة . اثره . خضوعه لقواعد الالتصاف ، المسادة ١٥ مدنى قديم .
777	188	(الطمن رقم 10 لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١)
		التماس اعادة النظر
		<ul> <li>التماس اهادة التنظر في احكام المحاكم المسكرية بـ ديل للطعن بالنقض في احكام المحاكم المادية . مؤداه . عدم صيرورة تلك الإحكام باته الا باستنفاد طريق الطعن عليه بذلك السبيل او بفوات ميمساده . ق ٢٥ لسسنة ١٩٦٦ .</li> </ul>
107	١	(العلمن رقم ۱۱۲۹ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)
		۲ — الحكم بشىء لم يطلبه الخصوم أو باكثر مما طلبوه باعتباره وجها من وجوه التماس اعلدة النظر م ۲۶۱ مرافعات . العبرة فيه بالطلب المطروح من الخصم لا يما يقلمه من مستندات مؤيدة له . اجابة الحكم طلب المدعى دون أن يدرك تجاوز الطلب ما تضمنه المستند المثبت له لا يعد قضاء باكثر مما طلبه الخصوم . اعتباره مخالفة للثابت بالاوراق وعدم احاطة بواقسع النصوى .
1.50	441	(الشنان رقما ۱۰۸۹ لسنة معو۱۰۹۳ لسنة ۵۳ق ـ جلسة۱۹۸۷/۱۲/۳)
		امر اداء
		- عريضة أمر الاداء . ياعتبارها بديلة لصحيفة الدعوى • مسؤدى ذلك . ترتيب كافة الآثار الترتبة على رفع الدعوى ومنها قطع التقادم .
1174	757	( الطمن رقم ۲۲۶ استة ۶۵ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱۲/۲ )

	ه امر على عريفســة
القاعدة الصنين	
	امر على عريضة
1140 444	<ul> <li>الاوامر على العرائض ، ماهيتها ، صحورها باجراء وقتى او تحفظى دون مساس باصل الحق ، مؤدى ذلك ، عدم حيازتها للحجية وجواز مخالفتها بأمر جديد مسبب ،</li> <li>( الطعن رقم ١٦٠٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢)</li> </ul>
	<ul> <li>٢ ـــ الامر الوقتى بتسوية الرسوم الجمركية على اساس السحم الرسمي التشجيمي . ماهيته . قضاء فاصل في اصل الحق يخرج عن ولاية قاضي الامور الوقتية .</li> </ul>
1100 177	( العلمن رقم ١٦٠٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٦/١٢/١٢ )
- 1	

لمشعة	ناعدة	d)
		اهليــة
		**
		عوارض الأهلية:
		نعى الطاعنة بأن جنون زوجها متقطع وأنه تزوجها حال افاقته .دفاع
		يخالطه وأقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الاستثناف . اعتباره سببا جديدا لا تجوز اثارته لاول مرة أمام محكمة النقض .
78.	14.	( الطمن رقم ٢٤ لسنة ٤٥ ق (الحوال شخصية)) - جلسة ١٩٨٧/٤/١٨)
		٢ ــ مباشرة المجنون عقد زواجه بنفسه . أثره . عدم انعقاد العقدد
		بمبارته وما ترتب عليه من آثار الزواج ، مؤدى ذلك ، اعتبار طلاقه للطاعنة   واردا على غير محل ،
12.	17"9	( الطمن رقم ٢٤ لسنة ٤٥ ق (الحوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨ )
-		magnipulações and de distribution of the second
		اوراق تجارية
		التقادم العرفي :
	- 1	١ - التقادم الخمسي المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قسانون
	- 1	التجارة . لا يسرى الاعلى المدعاوى المصرفية التي تنشأ مباشرة عن الودقة
	- 1	التجارية . العماوي غير المصرفية . خضوعها للتقادم العادي .
1	79	( الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٠/٢/٢٣ )
		٢ ــ التقادم الخمسي المنصوص عليه في المسادة ١٩٤ من قانـــون
	- 1	التجاوة . لا يسرى الاعلى اللعاوى المصرفية التي تنشأ مباشرة عن ألورقة
		التجارية . الدعاوي غير الصرفية خضوعها للتقادم المسادي .
1	٠٨	( الطمن رقم ۹۸۳ فسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠ )
1		

•	

الصفحا	القامدة	ايجساد
		أولا : القواعد العامة في الإيجار :
		( ا ) اختلاف عقد الايجار عن غيره من المقود : « اختسلافه عن عقسد الحكسر »
		الإيجاد والحكر . ماهية كل منهما . اغفال المتعاقدين تحديد مــــدة
		المقد الايجار / لا يجمله حكرا . مؤداه . اعتباره منعقدا للمدة المحددة لدفع الأدمة أدر الاناتان الناب التاب الاناب المرات بالشام
MB1.1	122	الأجرة اممـــالا للقانون المدنى القديم الســادى وقت ابرامه (الطعن رقم 10 لسنة 07 ق ـــ جلسة ١٩٨٧/٥/٦ )
117	122	(ب) بعض انواع الايجاد :
		رب) بعض الواع اليبساد . (( ايجـان الأرض الففسـاد »
		<ul> <li>ا ــ طلب انهاء عقد أيجار الأرض الفضاء الانتهاء مدته . عدم منازعة</li> </ul>
		الطاعن فيه أمام محكمة الموضوع ، النعى عليه بالصورية ، سبب جديد .
		عدم جواز التحدي به لاول مرة اسام محكمة النقض .
۸۱	77	( العلمن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨ )
		٢ ــ الدعوى بطلب اخلاء الارض الفضاء والتسليم ، اشتمالها على طلب
		أصلى وطلب مندمج . المنازعة بشأن الطلب المندمج . أثره . عدم اعتبــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۸۱	44	(العلمن رقم ١٩٠٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٨)
		٣ ـــ ايجار الارض الفضاء ، عدم خفســـوعه لقوانين ايجار الأماكن .
		طبيمة الأرض المؤجرة . العبرة فيها بما ورد بالعقد وقت التعاقد متى كان
		مطابقا للحقيقة ولارادة المتماقدين . لاعبرة بالفرض الذي استؤجرت من
		أجله ولا بمما يطرأ عليهما .
1.4	YV	(الطمن رقم ٨٩) لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤)
		<ul> <li>٢ ــ ورود عقد الايجار على أرض فضاء . أثره . خضـــوعه لاحكــام</li> <li>القانون المدنى . لا عبرة بالفرض من الايجار ولا بما يقيمه عليمه المستأجر من</li> </ul>
		التسماعات .
٤٦٠	1.7	(الطمن رقم ۲۲۹ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢١ )
	ļ	

أعدا	الله الارض الزراعية »
	<ul> <li>1 ــ مستاجر الارض الزراعية . تقاضيه من المؤجر او من الفير أيــة ببالغ مقـــابل انهـــاء عقـــد الايجار . واخلاء العين . جلئز وغير محظـــور الدن ا . مشـــال .</li> </ul>
V70 17	( الطمن رقم ۱۳۹۸ لسنة ٥٣ ف ـ جلسة ٤/٦/٧٨٧ )
	<ul> <li>٢ ــ مستاجر الارض الزراعية . عدم جواز اخسلائه من العين الا اذا</li> <li>اخل بالتزام جوهرى في القانون أو العقد .م ٣٥ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل</li> <li>له وحده دون المؤجر حق انهاء العقد بانقضاء مدته . تعلق ذلك بالنظام العام.</li> </ul>
478 14	(الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢٨/١٠/١٨)
	<ul> <li>٣ ــ الدائن المرتهن الذي نقلت اليه حيازة الارض المرهولة . حقه في تأجيرها للفير . عدم انقضاء الايجار بانقضاء الرهن . امتداد عقد الايجار للقائيا في مواجهة المدين الراهن ومن حل محله قانونا .</li> </ul>
475 14	1
	<ul> <li>إ ـ استفلال الارض الزراعية المماوكة للحكومة بطريق الخفية . ماهيته .</li> </ul>
1	(الطعن رقم ٥٦) لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦)
1	<ul> <li>٥ ــ دعوى منع التمرض . وجوب توافر نية المنطك لدى المدعى فيها .</li> <li>لازم ذاك . أن يكون الممتاذ محل الصيازة جائزا تملكه بالتقادم . عدم قبول اللموى من الحائز للاموال العامة أو الخاصة المدولة .م .٩٧ مدنى المسدلة بن ١٩٧ لسنة ١٩٥٧ .</li> <li>( الطمن وقم ٥٣ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٧/١١/٢٢ )</li> </ul>
	زج ) آثار عقد الايجــاز :
	« التزامات المـؤجر » :
	« ضمان التعرض » :
	ا - ضمان المؤجر التعرض الحاصل للمستأجر من مستأجر آخر . عدم اقتصاره على التعرض المستند الى ادعاء حق . امتداده الى التعرض عدم اقتصاره على المستأجر المتعرض قد استأجر من نفس المؤجر ، علة ذلك.
7A+   Ao	: الطَّنْ رقم ۱۳۸۷ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )

-		
أمنقحة	القامدة ا	I a the the sale of the sale of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of the State of
		<ul> <li>٢ – ضمان المؤجر التعرض المادى الواقع من الفير على المسستأجر • أشرطه . أن يكون الفير مستأجرا منه .</li> </ul>
w44	Y 4	
172	li L	( الطمن رقم ٦٨٠ لمسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/١ )
		صيانة العين السؤجرة » :
		الزام المؤجر بتعويض المستأجر عما انفقه في التحسينات التي أقامها
		بعلمه ورضاه في العين المؤجرة ٠ م ١/٥٩٢ مدني ٠ مناطه ٠ تحديد عناصر
		هذا التعويض وكيفيته ٠
191	129	( الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٠/٥/١٥٠ )
		« ملحقات العين المؤجرة » :
		١ ــ ملحقات العقار . تأجيرها على استقلال . اثره . وجوب النظر الى
	1 1	طبيعتها لتحديد ما اذا كانت مكانا أو ارضاء فضاء ٠
1.1	۲	( الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٥٥ ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )
		<ul> <li>٢ ــ ملحقات العين المؤجرة ٠ ماهيتها ٠ مبانى العزب : من ملحقـــات</li> </ul>
		الارض الزراعية الواقعة في نطاقها بحسبانها منافع مشتركة ٠ أثر ذلك ٠
	1 1	لا يحق لمستأجر جزء من هذه الاطيان أن يتخذ من مبنى فيها سكنا خاصا ٠
101	171	( الطعن وقم ١٦٥٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨ )
		« التزامسات المسستاجر » :
		الحكم باثبات العلاقة الآيجسارية · وجوب بيسان الاجسرة الواجب على
		المستأجر أداؤها ، علة ذلك ،
1/2	4.4	( الطَّمَنْ رقم ٧٤١ لسنة ٥٤ ق _ جلسة ١٩٨٧/١١/٣٢ )
		( د ) انتهاء عقد الابجار :
		« التنبيه بالاخسلاء » :
- 1		عقود الايجار الخاضمة لاحكام القانون المدني القضناؤها بانتهاء مدتها.
		صدور التنبيه بالاخلاء من أحد طرفي عقد الايجار للاخر ، أثره ، انحسلال
		الرابطة العقدية بعد مدة معينة .
٤٦٠	1.4	( العُمن رقم ٢٢٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٣/٣/٢٩١ )
- 1	- 1	

الصلحة	القامدة	« دعوى انها- المقد » :
		١ ــ ثبوت ان عقد الايجار معقود مشاهرة باجرة شــهرية قدرها ماثتي
		قرش لعين لا تخضع لاحكام قانون ايجار الاماكن · الدعوى بطلب انهــــائه ·
		دخولها في حدود الاختصاص الانتهائي للمحكمة الابتدائية وعدم جواز
		استئناف العكم الصادر فيها
٨١	44	( الطمن رقم ١٤٠ لمسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٨ )
		٢ الاصل في الدعاوي انها معلومة القيسة • الاستثناء • الدعـــاوي
		الرفوعة بطلب غير قابل للتقدير • اعتبارها مجهولة القيمة • الدعموى بطلب
		الاخلاء والتسليم • غير مقدرة القيمة • اختصاص المعكمة الابتدائية بنظرها •
		جواز استثناف الحكم الصادر فيها · م ٢١٩ مرافعات ·
۸١	44	( الطمن رقم ٤٠٠ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١/٨ )
		٣ ــ قرار وزير التموين رقم ١٨٢ لسنة ١٩٧٨ بحظر اتخاذ اي اجراء
		لهدم العقارات التي تحوى منشآت تموينية قبل الحصول على ترخيص بذلك
		من المحافظ المختص • نطاقه • عدم امتداد أثره الى العلاقة الايجارية القائمة
	1	بشأن تلك المنشآت . طلب المؤجر تسليم العين خالية من المنشآت المقامةعليها
		بما يتمارض والقرار المشار اليه • لا يحول دون القضاء بانهاء المقد • عـــلة
		ذلك ٠
173	1.4	( الطَّمَن رقم ٢٢٩ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢٦/٣/٣/٢)
		( ه ) ادارة السال الشيائع :
		١ – ادارة أحد الشركاء المسال الشائع دون اعتراض من الباقين ٠ اعتباره
		وكيلا عنهم م ٢/٨٢٨ مدنى ٠ مثال بشأن طلب الاخــــلاء ٠
۹۸۷	170	( الطعن رقم ١٩٩٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٨ )
		تأجير المال الشائع . حق للاغلبية الطلقة للشركاء . تولى احسدهم
		تأجيره دون اعتراض الاغلبية • اعتباره وكيلا عن الاغلبية نائبا عن الاقليــة
		المعترضة • نفاذ الايجار في حقهم جميعا لمدة ثلاث سنوات • ورود الايجار على
		مكان خاضع لقوانين ايجار الاماكن . خضوعه لقواتعد الامتداد القاتوني .
		أثره ، عدم أحقية باقى الشركاء في المطالبة بعدم نفاذه في حقهم بعسد
•		انقضاء مدة الثلاث سنوات . علة ذلك .
۸۰۱	174	( الطمن رقم ٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/١٠ )

القاعدة	٤ ــ المــالك على الشيوع · حقه في أن يستأجر التقــار أو جزء منه
	من باقى الملاك ٠
Y04	( الطعنان رقما ۱۷۲۷ ، ۱۷۲۷ لسنة ٥٠ ق چلسة ۲۰/۱۲/۲۰ )
	( و ) ايجار ملك الغير :
	ايجار ملك القير:
	الايجار الصادر من غير المالك أو ممن ليس له حق التعامل في منفعته •
	صحيح بين طرفيه ٠ عهم نفاذه في حق المالك الا بأجازته ٠
174	( الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٤ )
	النيا: تشريعات ايجاد الاماكن:
	( أ ) خصائمها :
į	۱ – القانون · سریانه باثر فوری علی ما یقع من تاریخ نفاذه مالم ینص فیه علی خلاف ذلك · آثار العقد خضوعها لاحكام القانون الذی آبرم فی طله مالم تكن أحكام القانون الجدید متملقة بالنظام العام · سریانها باثر فوری علی مالم یكن قد اكتمل من المراكز القانونیة . فوانین ایجار الاماكن . سریانها بائر فوری علی عقود الایجار الساریة ولو كانت مبرمة قبل العمل به .
04	( الطعن رقم ١٣٦٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦ )
	٢ ــ أحكام القانون المدنى • وجــوب تطبيقها ما لم يرد في تشريعات
- 1	ايجار الاماكن نص خاص يتمارض معها • عدم تعرض القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧
	لتحديد التعويض في حالة تسليم المسالك للمستأجر وحدة بالعقار الجديد .
	لا تصلح للغرض الذي كانت تستعمل فيه الوحدة المهدومة أو حالة اتفساق
	الطرفين على مواصفات خاصة بالوحدة الجديدة • مسؤداه • تطبيق أحكام
	القانون الدى . علة ذلك .
41	( الطعن دام ۱۸۰٦ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٨ )
	٣ ــ عقد الايجار ٠ خضوعه للقانون الذي أبرم في ظله ٠ الاستثناء ٠
- 1	صدور قانون جدید متعلق بالنظام العام • سریانه باثر فوری مباشر • خلو
	قوانين ايجار الاماكن من كيفية تقدير المستحق للمستأجر عند انتهاء العقد
	المحرر فى ظل القانون المدنى الملغى مقابل ما يقيمه من مبان على الارض المؤجرة. أثره • خضوعه لقواعد الالتصاق • المسادة ١٥ مدنى قديم •
	( العَمن رقم ١٥ لسنة ٥٣ ق _ جلسة ١٩٨٧/٥/
	Y04"

السلطة	5.4 <b>4(8)</b>	
-		<ul> <li>٤ ــ اشتمال الایجار على عناصر آخرى اكثر أجمية من الكان بحيث يتمذر الفصل بين مقابل ایجار المكان فی حد ذاته وبين مقابل الانتفاع بمزايا العناصر و اثره و عدم خضوع الاجارة لقانون ایجار الاماكن و</li> </ul>
YAS	177	( الطعن دام ۱۱۷۷ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٨ )
	-	<ul> <li>واتين أيجار الاماكن سريان أحكامهاعلى الاماكن واجزائها المؤجرة المدة للسكنى أو لغيرها الكائنة في المناطق المحددة بها عدا ما استثنى بنص خاص • اقامة هذه الاماكن دون ترخيص أو عسدم اسستيفائها للشروط أو المواصفات لا يحول دون سريانها • علة ذلك •</li> </ul>
1	414	( الطن رقم ١٠٤٣ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٠٨٧/١١/٢٥ )
		٦ - أحكام القانون العجديد . الأصل عدم سريانها ألا على ما يقع من تاريخ العمل بها • الاستثناء • الاحكام المتعلقة بالنظام العام • سريانها بأثر فورى على المراكز والوقائع القانونية ولو كانت ناشئة قبل العمل به • تعلق أحكام الاجرة والامتداد القانوني وأسباب الاخلاء بالنظام العام • أثره •
1121	744	( اللعن رقم ٩٠ كسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١ )
		<ul> <li>٧ ـ صدور تشريع لاحق يستحدث حكما جديدا يتطق بذاتية القاعدة الرضوعية الامرة دون مساس بذاتيها ، عدم سريانها الا من تاريخ نفاذه على الوقائع التي نشأت في ظله *</li> </ul>
1121	144	( الطمن رقم ٩٠ لسنة ٥١ ق - چلسة ٢١/١٢/٢٢ )
Ī		(ب) حقوق والتزامات طرفي الما <b>ئلة</b> الايجسارية :
		» حظم احتجاز اكثر من مسكن » :
	- 1	١ - تحصيل فهم الواقع في الله عوى والتعرف على قصد المتعاقدين • من
- 1		سلطة محكمة الموضوع ٠ متى أقام قضاء على ما يكفى لحلمه ٠ ( مثال بشأن
		ادماج شقتین فی عقار واحد وعدم اعتباره احتجاز آکثر من مسکن ) •
٤٧٠	42	( الطمن وقم ١١٠٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣٣ )

الصلحة	القاعدة	. ٢ - حظر احتجاز الشخص الواحد أكثر من مسكن في المدينة الواحدة •
		م 1// ق 9٪ سنة 11/۷ . علم سريانه على الأماكن المتى يؤجرها مالكها لحسابه مغروشة أو خالية عملا بالرخمـــة المخولة له بالمـــادة ٣٩ ق ٩٤ سنة ١٩٧٧ · مثال بشأن شقة تؤجر خالية للغير ·
<b>P</b> FA	۱۸٤	( العَلَمَن والم ٢٥٦١ لمسنة ٥٦ ق - جلسة ٢٥/٦/١٨٨ )
		٣ ــ الحكم بانتهاء العقد كجزاء تكميلي توقعه المحكمة الجنائية على مخالفة
		حظر احتجاز اكتسر من مسكن في البله الواحد ٠ م ١/٨ ، ٧٦ ق ١٩٧٧/٤٩ .
		غير مانع لكل ذي مصلحة مالكا للمقار أو طالب استنجار فيه من رفع دعواه أمام المحكمة المدنية بطلب بطلان التصرف واخلاء المخالف
1-14	YYA	( الطمن رقم ٣٦٦ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣ )
		٤ - تقدير المقتضى لاحتجاز أكثر من مسكن في البلسد الواحد . من
		سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على اسباب سائفة .
1.74	444	( العُمَن رقم ٣٦٦ كسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣ )
		« الالتزام بأعمال الترميم والصيانة » :
		ا ــ أعمال الترميم والصيانة . حتى المؤجر في تقاضي الااجرة بزيادة
		سنوية ٢٠٪ من قيمة تلك الإعمال اعتبارا من الشهر التالي لاتمامها • عدم
	1	سداد هذه الزيادة يترتب عليه ما يترتب على عدم سداد الاجرة من أثار .
٨٥٥	14.	( الطمن رقم ۱۰۸۶ لسنة ۵۰ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/٤/۸ )
		٢ - صدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ متضمنا النص على تحمل الستأجر
		مع المؤجر تكاليف أعمال الترميم أو الصيانة الدورية والعامة بنسب متفاوته
		حسب تاريخ انشاء المبنى ٠ م ٩ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ أمر متعلق بلنظمام
		العمام • وجوب تطبيق حكمه باثر فسورى على ما لم يستقر من المراكز
		القانونية ٠
A00	14.	( الطَّعَنْ رَقْمِ ١٠٨٤ لُسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٨ )
		٣ – حسة المستاجر في تكاليف الترميم أو الصيانة الدورية والعــامة
		في ظل العمل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ • لا تأخذ حكم الاجرة • التراخي
		في سدادها ٠ لا يرتب الاخلاء ٠ علة ذلك ٠
Aee	14.	﴿ النَّصْ وَقَم ١٠٨٤ لُسَنَّة ٥٩ قَ _ جلسة ١٩٨٧/٤/ )

_		The state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the s
الصلحة	2460	
		« حق الؤجر في طب الإخسالة » :
		_ دعوي الاخــالاء :
•		١ ــ طلب الاخلاء للتأجير من الباطن ولاحتجاز أكثر من مسكن في البلد
		الواحد بغير مقتضى * سببان لطلب واحد * هو الاخلاء لاتحلال العقد * القضاء
		ابتهاثيا بالاخلاء لاحدهما • اعتبار الطلب الآخر مطروحا على محكمة الاستثناف•
	İ	اثر ذلك •
• * *	14.	(انطمن رقم ۱۳۸۷ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١)
		٢ _ قضاء محكمة أول درجة باجابة الطلب الاصلى بطرد المطعمون
		ضدهما ١ الغاء محكمة الاستثناف هذا الحكم وتعرضها للطلب الاحتياطي
		بالإخلاء • خطأ • التزامها باعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل في
.		الطلب الاحتياطي ٠ م ٣٣٤ مرافعات ٠
1	711	( الطعن رقم ١٠٤٦ كسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٥ )
		ـ أسباب الاخسالة :
		١ _ الاخلاء لعدم الوفاء بالاجرة والتكرار :
	•	« التكليف بالوفساء » :
		١ ــ تكليف المستأجر بالوفاء بالاجرة • شرط لقبول طلب الاخلاء سواء
- 1		كان أصليا أو طلبا عارضاً طالمـا كان سأبقأ على الطلب بخمسة عشر يوماً •
٦٠	۱۷	( الطَّمَن رقم ٨٧٨ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١/١ )
		٢ ـ دعوى المؤجر باخلاء المستأجر للتأخر في سداد الاجسرة • شرط
.		قبولها . تكليف المستأجر بالوفاء بها . التكليف بوفاه أجرة متنازع عليها.
		لا بطلان طالمـــا استند ادعاه المؤجر الى أساس من الواقع أو القانون ٠
729	۸.	( الطَّمَن دائم ٢٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٥٥/١٩٨٧ )
		" النساؤعة في الاجسرة » :
		١ - الاخلاء ثعدم الوقاء بالاجرة ٠ منازعة المستأجر جديا في مقسمار
-		الاجرة المستحقة • وجوب بحث هذه المسألة الاولية • عدم التزام المحكمة

المد	القامسة	
rea	٨٠	بالقضاء استقلالا في هذه المنازعة سواء كانت بسعوى مبتدأة الم مجرد دفاع في دعوى الاخلاء . علمة ذلك . ( الطمن داهم ٢٩ تستة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥ )
<b>729</b>	٨٠	<ul> <li>٢ - تمسك الطاعنة بسقوط جزء من الاجرة الواردة بالتكليف بالوفاء بالتقادم الخمس . لا يترتبعليه بطلان التكليف . علة ذلك . عدم تعلق التقادم المسقط بالنظام العام ٠ جواز النزول عنه بعد ثبوت الحق فيه ٠ ( الطمن وقم ٢٩ السنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥)</li> </ul>
		« توفي الحكم بالاخسيلاء » :
		<ul> <li>١ - حق المؤجر في اخلاء المستاجر لعدم الوفاء بالإجرة ٠ سقوطه ٠ بسداد المستأجر الاجرة المستحقة وملحقاتها الى ما قبل اقفال باب المرافعة ولو امام محكمة الاستثناف ٠</li> <li>( الطعن وقم ٢٩ لسئة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥)</li> </ul>
729	۸٠	
		<ul> <li>٢ الوفاء بالاجرة اللاحق على اقفال باب المرافعة فى الدعــوى • غير مانع من الحكم بالاخلاه • هرض الطاعنة الاجرة بعد صدور الحكم المطمون فيه لا أثر له فى حكم الاخلاه • علة ذلك •</li> </ul>
729	٨٠	( الطمن والم ٢٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٥/١٩٨٧/٣ )
		« تكرار التاخير في الوفاء بالإجرة » :
		<ul> <li>۱ - اخلاء المستاجر للتكوار في الامتناع أو التأخير في سداد الاجرة · مناطه · وفاء المستأجر بالاجرة قبل رفع دعوى الاخلاء وقبل انقضاء خمسة عشر يوما من تكليفة بالوفاء بها · أثره · انتفاء التساخير كشرط لتوافس التكسوار ·</li> </ul>
۲۵۸	141	( الطَّن رقم ٢٦٩١ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٢٥ )
		<ul> <li>٢ - سبق صدور حكم القضاء المستعجل بطرد المستأجر لعدم الوفاء</li> <li>بالاجرة قبل العمل بالقانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ . لا تتوافر به حالة التكرار</li> <li>في الامتناع أو التأخير في سداد الاجرة .</li> </ul>
٨٥٠	1 14	( العُمَن رقم ٢٦٩١ لسنة ٥٦ ـ جلسة ٢٥/١/١٨٧٠ )

- anta	
:16(0)	٢ الاخلاء للتاجير من الباطن والتنازل من الإيجار :
	(1) الايصال الصادر من الثرجر بثقاضي الاجرة ومقابل المتأجير مغروشا
	اعتباره ترخيصا للمستأجر بالتأجير من الباطن مفروشا . شرطه.
	صدوره في غير الحالات التي يستمد فيها المستأجر حقه في التأجير
	المفروش من القانون مباشرة ٠
۱۲۸	( الطمن دالم ۱۷۰۱ انستة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٢ )
	(ب) التزام المؤجر بتمكين المستأجر من الانتضاع بالشيء المؤجر -
	لا تشريب على المستأجر ان هو ثم ينتفع به ما دام قائما بتنفيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	التزاماته ٠ قيام المستأجر بتأجير العين المؤجرة له من الباطن ٠
	لا يعد تخليا منهيا لمقد اليجارها .
Y - 4	( الطعن رقم ۱۸۱۲ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱۱/۱۸
	(ج) عقد الايجار من الباطن · لا ينشىء علاقة مباشرة بين المؤجر الاصلى
	والمستأجر من الباطن · قيام العلاقة المباشرة · شرطه · قبسول
ĺ	المؤجر الاصلى الايجار من الباطن أو قبض الاجرة من المستاجر
	من الباطن دون تحفظ .
7.1	( الطن رقم ۲۵۸ لسنة ۵۱ ق جلسة ۱۹۸۷/۱۱/۲۲ )
	( د ) اقرار المتنازل اليها عن الايجار بأن التنازل تم على خلاف شروط
	المقد * لا مخالفة فيه للنظام العام * اعسال الحكم السره •
	مىيح .
711	( الطَّن رقم ٢٥٥١ لسنة ٥١ ق _ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩ )
	<ul> <li>٣ - الاضلاد للتغيير ولاساءة استعمال المين المؤجرة ومخالفة شروط الايجساد :</li> </ul>
	(أ) اخلاء المستأجر لاستعمال العين المؤجرة بطريقة تخالف شروط
	الايجار المقولة • شرطه • أن يكون المستأجر قد استعمله أو
	سمح باستعماله بطريقة تخالف شروط الايجساد المقولة يغير
	A-1/ A-4

		البيت البيت
الصلن	2.cc(#)	
		موافقة المؤجر وأن ينشأ عنه ضرر للمؤجس · م ٣١/ج ق ٤٩ أ لسنة ١٩٧٧ ·
Y04	171	( الطَّمَن رقم ١٨٠٨ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٦/٣ )
		<ul> <li>(ب) الضرر الذي يبيح اخلاء المسستاجر للتغيير في العين المؤجـرة .</li> <li>مناطه • الإخلال الحال أو المستقبل بمصلحة المؤجر المادية أو الادبية أو بتهديدها جديا • علة ذلك •</li> </ul>
Vaq	171	( الطعن رقم ۱۸۰۸ لسنة ۵۰ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۳/۳ )
410	198	(د) اخلاء المستاجر لاستعماله العين بطريقة تخالف شروط الابجار المعقولة وتضر بمصلحة المؤجر م ٢٥/ج ق 29 لسنة ١٩٧٧ و وجوب اعذاره باعادة الحسالة الى ما كانت عليه قبل نشروء المخالفة . بقاء الضرر رغم ازالة المخالفة . مؤداه . عدم عودة الحالة الى ما كانت عليه ٠ (المشن دام ٢٩٧٧ لسنة ٥٠ ق ح جلسة ٢٣٠/١٠/١٠)
1181	744	<ul> <li>( • ) الاخسلاء لمخالفة شروط الایجار المقولة أو استعمال المكان المؤجر فی غیر الاغراض المؤجر من أجلها • م ۳۱/ج ق ۶۹ لسنة ۱۹۷۷ • شرطه • وجوب اعذار المستأجر باعادة الحالة الى ما كانت علیه • ( الطمن وقم • ۹۰ لسنة ۱ ق - چلسة ۲۹/۷۲/۲۸)</li> </ul>
13/1	744	( ه ) اشتراط اعدار المستأجر باعادة الحالة الى ما كانت عليه قبدل رفع دعوى الاخداد • م ٢١/ج ق ١٩٧٧/٤٩ • عدم سريانها على المعاوى التى رفعت قبل المعل بأحكامه • نفاذ القانون اتناء نظر المعوى • أثره • وجوب عدم الحكم بالاخلاء اذا أعاد المستأجر الحالة الى ما كانت عليه • علة ذلك • الحالة الى ما كانت عليه • علة ذلك • ( المقن رقم • ٩ لمسئة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٣/١ )  ( و ) استخلاص ثبوت الضرر المترتب على تغيير الاستعمال أو نفيه • واقع • يستقل به قاضى الموضوع • مثال لتقدير سائغ •
121	744	( الطمن دفع ٩٠ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩/١٢/١٢ ) .

	Tana Bart B	
الصلحة	Sacial:	·
		ع ـ الاخلاد لاعادة البناء بشكل اوسسع :
		الحكم الصادر بالاخلاء لاعادة البناء بشكل أوسع • قابليته للتنفيذ
		بمجرد انقضاء ثلاثة شهور من تاريخ صدوره * لا حاجة لانتظار نتيجة الفصل
		نى الاستثناف المرفوع عنه ٠ م ٢/٥٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٨ ٠
٧٨٥	170	( الطعن رقم ١٦٩٧ أسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٨ )
		« الاستثناءات الواردة عل حق المؤجر » :
		في طلب الاخسلاء
		_ التاجير المفروش:
		١ _ التنظيم القانوني للتاجع الفروش :
		حق التأجير المفروش · قصره على الملاك والمســــتأجرين المصريين فقط
		والاجانب ليس لهم هذا الحق سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين المواد ٣١ ، ٤٠ ،
		١/٤٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ • تعلق ذلك بالنظام العام • سريانه على العلاقات
		التي نشأت قبل صدور القانون المذكور • علة ذلك •
You	09	( العُمن رقم ١٣٦٥ كسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦ )
		٣ ــ اثبات التأجير المفروش :
		( أ ) اعتبار الكان المؤجر مفروشا • شرطه • اشـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		منفعة المكان ذاته مفروشات أو منقولات ذات قيمة تفلب منفعتها
		منفعة العين خاليه • العبرة في وصف العين بأنها مؤجرة مفروشة
771	128	منفعة العين خاليه • العبرة في وصف العين بانها مؤجرة مفروشة
771	124	منفعة المين خاليه · العبرة في وصف الدين بأنها مؤجرة مفروشة بحقيقة الحال لا بما أثبت بالعقد ·
111	124	منفعة العين خاليه · العبرة في وصف العين بانها مؤجرة مفروشة بحقيقة الحال لا بما اثبت بالعقد · ( الطّعن رقم ١٠٧٠ السنة ٥٠ ق سـ جلسة ١٨٩٧/٤/٣٩ )
771	124	منفعة العين خاليه · العبرة في وصف العين بأنها مؤجرة مفروشة بحقيقة الحال لا بما أثبت بالعقد · (الطعن رقم ١٠٧٧ لسنة ٠٠ ق جلسة ١٨٩٧/٤/٣٩ )  (ب) اضافة المستاجر مفروشا الى العين منقولات أو مفروشات أخرى · الا ينفى أنها أجرت اليه مفروشة · علة ذلك · (الطعن رقم ١٩٧٧/٤/٣٩ لسنة ٠٠ ق جلسة ١٨٩٧/٤/٣٩ )
111	124	منفعة العين خاليه · العبرة في وصف العين بأنها مؤجرة مفروشة بحقيقة الحال لا بما اثبت بالعقد · ( الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ ق سـ جلسة ١٨٩٧/٤/٣٩ ) (ب) اضافة المستاجر مفروشا الى العين منقولات أو مفروشات أخرى · لا ينفي أنها أجرت اليه مفروشة · علة ذلك ·
111	124	منفعة العين خاليه · العبرة في وصف العين بأنها مؤجرة مفروشة بحقيقة الحال لا بما أثبت بالعقد · (الطعن رقم ۱۰۷۰ لسنة ٠٠ ق ـ جلسة ١٨٩٧/٤/٣٩ )  (ب) اضافة المستأجر مفروشا الى العين منقولات أو مفروشات أخرى · لا ينفى أنها أجرت اليه مفروشة · علة ذلك · (الطعن رقم ۱۰۷۷/٤/۳۹ لسنة ٠٠ ق ـ جلسة ١٨٩٧/٤/٣٩ )
771	124	منفعة العين خاليه • العبرة في وصف العين بانها مؤجرة مفروشة بعديقة الحال لا بما أثبت بالعقد • (الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ ق سـ جلسة ١٨٩٧/٤/٣٩) (ب) اضافة المستاجر مفروشا الى العين منقولات أو مفروشات أخرى • لا ينفى أنها أجرت اليه مفروشة • علة ذلك • (الطعن رقم ١٩٧٠ لمستة ٥٠ ق ـ جلسة ١٨٩٧/٤/٣٩)

لصفين	القاعدة	
		(د) لمحكمة الموضوع تقدير جدية الفرش أو صدوريته منى كسان
		استخلاصها سيسائفا .
771	154	(الطمن رقم ۱۰۷۰ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٩ )
		٣ ـ قيسد عقسه الايجار المغروش
	1	(1) جزاء عدم سماع الدعوى لمسدم قيد العقد المفروش بالوحدة
		المحلية ، نطاقه ، قصره على العقود المبرمة طبقا للمسادتين
		٣٩ ، ، ٤ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . لا محل لاعمال هذا الجزاء على
	1	عقد تأجير عقار مفروش بقصد استعماله مدرسة .
٤٥٥	119	( الطعن رقم ٨٩٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨ )
		<ul> <li>(ب) النمى بخطأ الحكم لقضائه بعدم سماع الدعوى لعدم قيد عقــد</li> </ul>
		الابجار المفروش لعقار بقصد استعماله مدرسة . صيرورة هذا
		النعي غير منتج بصدور القانون ١٣٦ لسسنة ١٩٨١ وما أورده
		في المسادة ١٦ منه من استمرار تلك العقود .
eet	111	( الطعن رقم ٨٩٦ لسنة ٢ه ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٨ )
		(ج.) عدم الاخطار عن الايجار المفروش . المادتان ٢٦ من ق ٥٣ لسنة
		١٩٦٩ ، ٤١ من ق ٤٦ لسنة ١٩٧٧ . عدم اهتباره قرينسسة
		على أن العين مؤجرة خالية . المبرة بحقيقة الواقع .
771	124	( الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٩/٤/٢٩ )
		( د ) وجوب قيد عقود الإيجار المفروش بالوحدة المحلية . المسادتان
		٢٤ ، ٢٤ من ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، عدم سريانه على العقود التي
		انتهت في تاريخ سايق على العمل بالقانون اللَّذكور . علة ذلك .
771	124	(الطعن رقم 1070 لسنة 80 ق ـ جلسة 24/1/1971)
	' '	( 1 11/1/11 - C 0 11/4 (2) (m)
- 1		(هـ) وجوب قيد عقد الايجار اللفروش بالوحدة المحلية المادتان ٢٤٠
		٤٣ ق ١٩٧٧/٤٩ . قامدة أجرائية لا تسرى على الدعاوى التي
- 1		اقيمت قبل العمل بهذا القانون . علة ذلك .
11-1	141	( الطمن رقم ٤٩ه لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣ )
	,	

•		••
الصامحة	القاعدة	
11-1	74"	(د) عدم قبد عقد الایجاد الفروش . اثره . عدم سماع دعوی المرجر بشان هذا المقد دون منعه من ابداء دفاعه فی دعوی المستاجر ضحمه . فرایده . فرایده . (الطعن وقم ۱۹۸۷/۱۲/۱۳)
		ع ـ حالات التناجي الغروش :
		(١) الترخيص للمستاجر باستعمال المكان المؤجر فندقا . انطواؤه على التصريح له بالتأجير مفروش من المؤجر في اقتضاء الاجسرة الاضافية المقررة قانونا . م ه ٤ ق ٢٩ لسنة ١٩٧٧ . علة ذلك.
454	۸۰	( الطمن رقم ٢٩ لِسنة ٥٦ لِسنة ٥٠ ـ جلسة ٥/١٩٨٧/٢ )
		<ul> <li>(ب) قيام المستأجر بتأجير المكان المؤجر له مفروشا في المصالات التي يتيح له المقانون ذلك او بناء على اذن من المالك ورد في المقصد او في الفقق لاحق . المؤجر حق في تقاضى أجرة اضافية عن مدة التأجير مفروشا بنسبة معينة بحسب تاريخ الشاء المبنى . م</li> <li>٥٤ ق ٤٤ لسنة ١٩٧٧ . شمول ذلك الفنادق واللوكاندات _ والبنسيونات والخشقق المفروشسة .</li> </ul>
019	177	( الطمن رقم ۱۱۲ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٢ )
		<ul> <li>(ج) التأجير من الباطن مفروشة للطلبة دون اذن المالك .م .٤/جـ</li> <li>ق ٤٩ سنة ١٩٧٧ . مناطه . ان يكونو أ فى مرحلة بحتمالون فيها الاغتراب عن اسرهم . علة ذلك .</li> </ul>
741	100	( الطمن رقم ١٢٥١ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/٢١ )
		(د) المستأجر المصرى المقيم مؤقتا بالخارج . حقه في تأجير المكان للفير مفروشا أو خاليا ولو تضمن المقد حظر التساجير من الباطن . مودته من النخارج . وجوب اخطاره المسستأجر من الباطن بالاخلاء ولو قبل انهاء المدة الاصلية للمقد أو الممتسدة . تمام الاخطار . اثره . اهتبار المقد منتهيا يقوة القانون . كفاية أثبات المستأجر الاصلى أن التأجير تم بسبب أقامته الوقوت

-		
الصفية	Mahi:	
	,	بالخارج . تضمين العقد أن سبب التأجير من البـــاطن أقامة المستأجر الأصلي مؤقتا . بالخارج . غير لازم .
14.4	704	( الطعنان رقما ۱۷۱۷ ، ۱۷۲۷ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠ )
		ه ـ الامتداد القانوني لعقد الايجار الغروش :
		(1) مستأجر المكان المفروش . حقه فى الامتداد القانوني لعقد الايجار.
		مناطه . الاقامة بقصد السكن .م ٤٦ق ٤٩ سنة ١٩٧٧ .
171	1.4	( الطمن رقم ٣٤٨ لسنة ٥٠٠ ــ جلسة ٢٦/٣/٣/١ )
		(ب) الامر المسكرى رقم } سنة ١٩٧٦ باجازة استئجار السسكن
		المفروش خاليا متى توافرت شروطه . اعتبىــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		المقبيق لقدم وصفه موضع استقيد حتى القالة بالفاول وقسم 19 لسنة 1977 .
171	1.4	( الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢١/٣/٢٨٧ )
		<ul> <li>(ج) المستاجر المصرى لعين مغروشة مدة خمس أو عشر مسئوات .</li> <li>حقه في النقاء فيها ولو انتهت المدة المتفق عليها بالشروط المنصوص</li> </ul>
		عليها في ألمقد . شرطه . ثبوت قيام علاقة أيجارية بينه وبين
		مالك العين م ٢٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . اقامته بالعين بسبب
		آخر خلاف الإيجار مهما استطالت مدته . غير كاف للاستفادة من حكم هذه المادة .
		( الطمن رقم ۲۰۱۷ لسنة ه و جلسة ه١٩٨٧/٦/٢ )
۹۲۸	۱۸۳	
		<ul> <li>(د) حق المستاجر لعين مفروشة في البقاء فيها بعد انتهاء المدة المتفق عليها . شرطه .م ٦٦ ق ١٩٧٧/٤٩ . عدم سريان حكمها على</li> </ul>
		عقيد الايجار الصادرة معن خولهم المشرع حق الاستسمراد في
		شفُّل العَّين بعد وفاة المستَّأْجِر الْأصلي آو تركه لهـــــا بمقتضى
- 1		المسادة ١/٢٩ من ذات القانون ــ علة ذلك .
۷۵۷	7.4	( الطمن رقم ١٤٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٥/١١/١١٧ )
- (		( هـ ) الامتداد القانوني لعقد البجار المسكن المفروش اذا توافيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		شروط المسادة ٦} من القانون ٩} لسنة ١٩٧٧ . مقتضاه .
.		جمّل اجرته الاتفاقية أجرة قانونية في فترة الامتداد .
1.04	777	( الطعن رقم ٥١ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٦)

دة الصفيعة	القاعد	
	$\neg$	<ul> <li>(و) الاحكام الخاصة بالامتداد القانوني لعقد ابجار الوحدات السكنية</li> </ul>
		المفروشة وجعل أجرتها الاتفاقية أجـــرة فاتونية .م ٢٦ ق
		١٩٧٧/٤٩ . تطقها بالنظام العام . مؤداه . عدم جواز زيادة
	- 1	أجرتها تبعا لزيادة أعباء المؤجر ولو باضافة الضرببة المفروضة
		بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٧٨ .
1.04	444	( الطمن رقم ٥١ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١٢/٦ )
l		«حق الستاجر في اشراك آخرين معه في النشاط اللي يباشره بالمين الوجرة،
1		١ _ قيام مستأجر العين باشراك أخر معه في النشـــاط المــالي الذي
		بباشره فيها عن طسريق تكوين شركة بينهما • ماهيته ــ عدم انطسواء ذلك
1		بذائه على معنى تخلى المستأجر لتلك العين عن حقه في الانتفاع بها سدواء
		كلها أو بعضها الى شريكه فى المشروع المسالى .
444	۸۸	(العلمن رقم ٧٩٠ لسنة ٦٩ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٣/١٦)
1		٢ _ الشركة ، ماهيتها. محل عقد الشركة هو تكوين رأس مال مشترك
		من مجموع حصص الشركاء بقصد استغلاله للحصول على ديح بوزع بينهم
		لا رابطة بين ذلك وبين ما قد يكون من مباشرة الشركاء لنشاطهم المسترك
		فى عين يستأجرها احدهم . علة ذلك .
444	٨٨	(الطمن رقم ٧٩٠ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٦ )
		(( بيع الجعاد »
1		ماهية الجسعك :
i		تحديد عناصر اللتجر من ثابت ومنقول ومقومات مادية ومعنوية . من
		سلطة قاضي الموضوع متى كان استخلاصه سائنا .
227	1.4	(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)
		- بيع المتجـر او المستع :
		بيع المتجر أو المصنع . اجازته استثناء من الاصل المقرر بحظر انتنازل
- 1		عن الايجاد . شرطه . توافر الصفة التجارية للنشاط الذي يزاوله البائسع
		وقت البيع . المحل المستقل في نشاط حرفي . لا يعد متجراً . علة ذلك .
175	1.5	[الطمن رقم ٢٤٨ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦ )

الصقع	القاعدة	
		<b>ج ـ تحديد الأجرة :</b>
		طلب المؤجر ابطال العقد فيما تضمنه من تحديد للاجرة باقــــل من المقرر قانونا نتيجة غلط في القانون . شرطه . ثبوت اشتراك المستأجر ممه
		فى هذا المفلط أو علمه به أو كان من السهل عليه أن يتبينه . عليب عبه عباء أثبات ذلك بكافة طرق الاثبات . اكتفاء المحكم بثبوت وقوع المؤجر فى الفلط
		دون التحقق من اتصال المستاجر به . خطا .
1.4.	777	( الطمن رقم ٧٦٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٩ )
		(د) الامتداد القانوني لمقد الايجار :
		١ - اقامة الطاعنين مع مورثهم حال حياته بعين النزاع اقامة فعلية
		في اشهر الصيف وأقامة حكمية خلال فترة تأجيرها مفروشة للغير . لايعد
		تخليا منهم عن الاقامة بها . اثره . حقهم في الاستفادة من الامتداد القاوني لعقد ايجار مورثهم . م ١/٢٩ ق لسنة ١٩٧٧ .
471	7.0	( الطعن رقم ١٨١٢ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨/١١/١٨ )
		٢ ــ التزام المؤجر بتحرير عقد أيجار لمن لهم حتى الاستعرار في شغل العين بعد وفاة المستأجر أو تركه لها . حالاته . م ٢٩ ق $1920/10$ . عدم سريانه على المستأجر من الباطن لجزء منها طبقا للمسادة $13/9$ من ذات
		القيانون .
975	4.4	( العلمن رقم ۲۵۸ لسنة ۵۱ ق - جلسة ۱۹۸۷/۱۱/۲۲ )
		« مسكن الزوجيسة »
		_ مسكن الزوجية الذي يحق للمطلقة أن تســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		مطلقها مدة الحضانة · ماهيته اغراض العكم عن بحث دفاع الطاعن بأن عين النزاع لم تكن مسكنا للزوجية . قصور .
		( الطمن رقم ۲۰۲۳ لسنة ۵٦ ق ـ جلسة ۲۸/۱۰/۱۸۷۱ )
979	197	(هـ) اقامة المستاجر مبنى من اكثر من ثلاث وحدات سكنية :
		التزام المستأجر باخلاء العين المؤجرة أو توفير مكسان ملائم لمسالك
	1	العين في المبنى المكون من أكثر من ثلاث وحــدات الذي يقيمه المســــتأجر "
		•

الصفحة	القاعدة	
		م ۲٪۲۲ ق ۱۳۲ لسنة ۱۹۸۱ ° التزام تخيري معقود للمستأجر وليس لمالك ﴿
		العبن المؤجسرة الخيساد .
761	1/1	(الطمن رقم ١٠٦٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٢٥/١/١٩٨٧)
		(و) انتهاء عقد الايجاد :
ļ		(( اتفسياخ العقيد ))
		« الهــــالاك القانوني »
		خلو قوا بين الإبجار من تنظيم حالة معينة . وجوب الرجوع الى احكام القانون المدنى * الحكم نهائيا بازالة العين المؤجرة * هلاك قانونى فى حكم
		أليلاك المسادى ، انوه ، انفساخ العقد ، م ١٦٥ مدنى .
1.45	YYV	(الطفن رقم ١٠٢١ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣)
		« انتهاء عقب ايجاد الاجنبي »
- 1		ـ انتهـاء عقد ابجار الاجنبي بانتهاء مدة اقامته . م ١٧ ق ١٣٦
		لسنة ١٩٨١ . جواز تمسك المؤجر بذلك بدعوى مبتداة أو في صورة دفع
		فى دعوى المستأجر بالتمكين • التفات الحكم عن بحث دفاع المؤجر بانتهاء عتمد الإيجار بقوة القانون . قصور .
44.	190	( الطعن رقم ۲۷۳۷ لسنة ٥٦ ق _ جلسة ١٩٨٧ )
		(ل) تمليك السـاكن الشمبية :
		ا ــ تعليك المساكن التي اقامتها المحافظات وشغلت قبــل العمــل
		بالقانون ٤٩ سنة ٧٧ • شرطه • عدم التنازل عنها الا بالاداة القالونية
		السليمة • التأجير من الباطن لا يعول دون تعليكها بخلاف الوضع بالنسبة
		للمساكن التي شـــفلت بعد ١٩٧٧/٩/٩ · قــراد دثيس الوزراء ١١٠ لســنة ١٩٧٨ .
445	٧٤	( الطمن رقم ۲۰۹۲ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ٢٥/٢/٢٥ )
		<ul> <li>٢ ــ تمليك المساكن التى اقامتها المحافظات وشغلت قبل١٩٧٧/٩/٩</li> <li>٢٧ ق ٤١ لسنة ١٩٧٧ . يكون للمستأجر أو خلفه العام أو لمن تلقى عنسه الحق بأداة قانونية سليمة • شرط ذلك • شغل المسكن منذ ذلك التساريخ</li> </ul>

_		
الصلبة	القاعدة	
771	V.	وحتى العمل بقراد رئيس مجلس الوزواء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ . تنازل الستاجر يفير الاداة القانونية السليمة . للجهة الحكومية طلب اخسلاله طبقا لشروط عقد الايجساد . (الطعن رقم ١١٥ لسنة ٥٣ قد حجلسة ١٩٨٧/٢/٢٥)
44	199	٣ ـ تملك الساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي اقامتها المحافظات وفقا للقواعد والأوضاع التي يصدر بها قراد من رئيس مجلس الوزراء . مناطه . شغل طالب التملك الوحدة قبل ١٩٧٧/٩/٩ تماديخ المصل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . د الطمن وقم ١٩٧٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١١)
75.	ייי	(۱۱۸۲/۱۱/۱۱ حدید کا کا در است ۱۲۱۱ کا کا کا کا کا کا کا کا کا کا کا کا کا
		٤ - المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التي اقامتها المحافظات وشفات قبل العمل بالقانون ١٩٧٧/٤٩ . تمليكها للمستأجر أو خلف العام إو من تلقى عنه حق الإيجار بالاداة القانونية السليمة . شرطه . أداء طالب التمليك . ١٨ مثل القيهة الايجارية للوحدة اعتبلوا من تلويخ شفلها مع توافر شروط المسادة ٧٢ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقسرار رئيس مجلس الوزراء رقم . ١١ لسنة ١٩٧٨ .
1.41	717	( الطمن رقم ۱۲۲۷ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩ )
		<ul> <li>ه ـ تعليك المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التي اقامتها المحافظات وتم شغلها قبل العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . قصره على ما كان مؤجرا منها بغرض السكن . علمة ذلك . م ٧٧ ق ٤٩ لسسنة ١٩٧٧ وقرار رئيس الوزراء ١١٠ لسنة ١٩٧٨ شغل المكان بقصد استعماله عيادة طبية . اثره . عدم احقية شاظه في تعلكه .</li> </ul>
11/2	YEV	( الطعن رقم ١٥١ لسية ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٨ )
		(ى) المنشات الابلة للسحوط: المنشآت الآبلة للسحوط، ماهيتها، اهتبار الاشجار والنخيل منها، القارن رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤، الفارة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩، اغفاله النص على اعتبارهما في حكم المنشسآت التي يجرى عليها أحكامه أثره،
		1 23.13
111	10.	(الطمن رقم ٢٥٢ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٠)

•	,	8	

(ب) بطلان ۔ بنوك ۔ بيم بطيبالان اولا: بطلان الاجرامات: (١) اجراءات الخصومة : ١ ـ ثبوت عدم اعلان المستانف عليها بصحيفة الاستئناف في المعاد و تنازلها عن الحق فيه ، تمسكها بالدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن. القضاء برفض الدفع والفصل في الموضوع بناء على أن حضورها بالجلسة صحح البطلان . خطا . ( الطعن رقم ٢٢٩٣ لسنة ٥٥ق ((هيئة عامة)) _ جلسة ٢٢٩٣ ) ٢ _ بطلان اجراءات الخصومة لنقض أهلية أحد أطرافها ٠ نسبه. ٠ تسحيحه بالنزول عنه صراحة او ضمنا ، اثره . سقوط الحق في التمسك به اذا لم يبده الطاعن في صحيفة الطعن .م ١٠٨ مرافعات . لا يجمون لمن ازل عنه او المقط حقه في التمسك به أن يعود للتمسك به أو أن تقضي به الحكمة من تلقاء نفسسها . ( الطمن رقم ٨٣٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٢ ) ٣ _ قرار الشطب الذي يصدره القاضي المنتدب للتحقيق . باطل . أنره . للخصوم تعجيل السير في الفعوى دون التقيد بالميماد المنصوصعليه بالسادة ٨٢ مرافعسات . ( الطمن رقم ١٣٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤ ) ٤ ـ قائمة شروط البيع . وجوب تعيين العقارات المبيئة في التنبيه بها . علة ذلك . عدم التجهيل بالعقار المحجوز .م ١٤} مرافعات . مخالفة ذلك . اثره . البطلان . ماهيته .م .٤٢ مرافعات . جواز اسستكمال البيانات من الاوراق التي أوجب الشيارع الرفاقها بالقائمة ما دامت تؤدي ألى نفى التجهيل بالمقار المحجسون . 12 17A ( الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢١/١/١٨٨١ )

		•
مدة الصغيرة	القاء	
1127 1	144	<ul> <li>م بطلان الاجراءات المترتب على انقطاع سير الخصومة . نسبى .</li> <li>مقرر لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته .</li> <li>( الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١ )</li> </ul>
		(ب) اجسراءات الاعسلان:
4.	14	<ul> <li>۱ - محضر الاعلان من المحررات الرسمية . حجيته مطلقة على ما دون به من أمور باشرها محررها في حدود مهمته . عدم جوائز المجادلة في صحتها مالم يطمن بتزويرها .</li> <li>( الطمن دقم ۸۷۸ لسنة 3ء ق - جلسة ۱۹۸۷/۱/۱)</li> </ul>
7.	1	<ul> <li>٢ ــ اوراق المحضرين . بياناتها . خلو صورة الاعلان من بعضها .</li> <li>اثره . بطلان الاعلان ولو كان الاصل صحيحا .</li> <li>( الطعن دقم ٨٧٨ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١/١)</li> </ul>
		<ul> <li>٣ - البطلان المترتب على عدم مراعاة اجراءات الإعلان . نسبى . غير متعلق بالنظام العام . لا يملك التمسك به الا من شرع لمسلحته ولو كالم الموضوع غير قابل للتجزئة • افادة من صبح اعلانه بهذا البطلان • شرطه • ان يتمسك به من تغيب اعلانه وتفخى به المحكمة .</li> </ul>
1113	٠٣	( الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦ )
		<ul> <li>٤ - قيام المحضر بتسليم ورقة الاعلان الى من يصح تسليمها له .</li> <li>م رافصات . اغفائه اثبات عدم وجود المطلوب اعلائه . اثره . بطلان ورقة الاصلان .</li> </ul>
V 16	·Υ	( الطمن رقم ١٢٦٤ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ٢٤/٥/١٩٨٢ )
		(ج) اجسراءات الطمن بالنقض:
		<ul> <li>ا حورب اشتمال صحيفة الطمن بالنقض على بيان اسباب الطمن والا كان باطلا . م ٢٥٣ مرافعات . مقصودة . تحديد اسسباب الطمن وتعريفها تعريفا واضحا كاشفا وافيا نافيا عنها الفصوض والجهالة .</li> <li>علة ذلك .</li> </ul>
Y.V 8		( الطمن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١/٢/٢/٢ )

الصفحة	Sac lai	
	:	<ul> <li>٢ ــ ايداع كفالة الطمن . عدم تحققه الا بتوريد الكفالة فعسلا إلى خزانة المحكمة خلال ميماد الطمن . لا يغنى عنه تأشير قلم الكتاب خلال ذلك الميماد بقبولها وتوريدها . م ١/٢٥٤ مرافعات .</li> </ul>
	Ι.	,
757	97	(الطعن دقم ٢١ه لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
		<ul> <li>٣ ــ الطمن بالنقض في مسائل الاحوال الشخصية . وجوب رفسه بتقرير في قلم كتاب محكمة النقض خلال الميعاد . رفعه بصحيفة توافرت فيها البيانات التي يتطلبها المقانون في ورقة الطمن . لا بطلان . علة ذلك . (الطمن رقم ٢٤ لسنة ٤٥٥ (احوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨٨)</li> </ul>
78.	יזו	المعنى درم ١٠ مدر مدر مدر مدر مدر مدر مدر مدر المعنى درم ١٩٨٨/١/١٨
		<ul> <li>٤ - البيسانات الواجب اشتمال صحيفة الطمن بالنقض عليها • م ٢/٢٥٣ مرافعات • الفرض منها • اعلان ذوى الشأن اعلاما كافيا بها • بيان موطن المحامى الوكل عن الطاعنين بالصحيفة . اعتباره موطنا مختارا لهما . اغفال بيان موطنهما الاصلى . لا بطلان .</li> </ul>
17.4	704	(الطعنان رقعا ۱۷۱۷ ، ۱۷۲۷ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠)
- 1	- 1	
		(د) تصحيح الاجسراء الباطل: تصحيح الاجراء الباطل • وجوب اتبامه في ذات مرحلة التقاضي التي انخذ فيها هذا الإجراء ، عدم أرفاق التوكيل الخاص برد القساشي لدي
		تصحیح الاجراء الباطل • وجوب اتمامه فی ذات مرحلة التقاضی التی انخاد فیها هذا الاجراء ، هدم ارفاق التوکیل الدخاص برد القساضی لدی التقریر به وعدم تقدیمه امام محکمة اول درجة حتی صدور الحکم بعدم
		تصحیح الاجراء الباطل • وجوب اتمامه فی ذات مرحلة التقاضی التی اتخاد فیها هذا الاجراء . عدم ارفاق التوکیل الخاص برد القساضی لدی التقریر به وعدم تقدیمه امام محکمة اول درجة حتی صدور الحکم بعدم قبول طلب الرد . تایید محکمة الاستثناف هذا القضاء ، صحیح .
189	14	تصحیح الاجراء الباطل • وجوب اتمامه فی ذات مرحلة التقاضی التی انخاد فیها هذا الاجراء ، هدم ارفاق التوکیل الدخاص برد القساضی لدی التقریر به وعدم تقدیمه امام محکمة اول درجة حتی صدور الحکم بعدم
189	174	تصحيح الاجراء الباطل • وجوب اتمامه في ذات مرحلة التقافي التي النحاد فيها هذا الاجراء . عدم ارفاق التوكيل النخاص برد القسافي لدى التقرير به وعدم تقديمه أمام محكمة أول درجة حتى صدور الحكم بعدم قبول طلب الرد . تأييد محكمة الاستثناف هذا القضاء . صحيح . (انطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٢)
189	140	تصحیح الاجراء الباطل • وجوب اتمامه فی ذات مرحلة التقافی التی اتصد فیها هذا الاجراء . عدم ارفاق التوكیل النخاص برد القسافی لدی التقریر به وعدم تقدیمه امام محکمة اول درجة حتی صدور الحکم بعدم تبول طلب الرد . تأیید محکمة الاستثناف هذا القضاء . صحیح . (انظمی دقم ۷۲۸ لسنة ۵۳ ق - جسة ۱۹۸۷/۱/۲۷) تأنیا : بطلان الاحکام :
189	***	تصحيح الاجراء الباطل • وجوب اتمامه في ذات مرحلة التقافي التي النحاد فيها هذا الاجراء . عدم ارفاق التوكيل النخاص برد القسافي لدى التقرير به وعدم تقديمه أمام محكمة أول درجة حتى صدور الحكم بعدم قبول طلب الرد . تأييد محكمة الاستثناف هذا القضاء . صحيح . (انطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٢)
189	770	تصحیح الاجراء الباطل • وجوب اتمامه فی ذات مرحلة التقافی التی اتصد فیها هذا الاجراء . عدم ارفاق التوكیل النخاص برد القسافی لدی التقریر به وعدم تقدیمه امام محکمة اول درجة حتی صدور الحکم بعدم تبول طلب الرد . تأیید محکمة الاستثناف هذا القضاء . صحیح . (انظمی دقم ۷۲۸ لسنة ۵۳ ق - جسة ۱۹۸۷/۱/۲۷) تأنیا : بطلان الاحکام :
159		تصحیح الاجراء الباطل ، وجوب اتمامه فی ذات مرحلة التقافی التی اتخذ فیها هذا الاجراء . عدم ارفاق التوكیل الفناص برد القسافی لدی التقریر به وعدم تقدیمه امام محکمة اول درجة حتی صدور الحکم بعدم قبول طلب الرد . تأیید محکمة الاستثناف هذا القضاء . صحیح . (الطعن رقم ۷۲۸ لسنة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۷) ثانیا : بطلان الاحکم علی اخطاء قاتونیة . انتهاؤه مسلیما فی نتیجسة . اشتمال الحکم علی اخطاء قاتونیة . انتهاؤه مسلیما فی نتیجسة . لا بطلان . مؤدی ذلك . لمحکمة النقض تصحیح اسبابه دون ان تنقضه . (الطعن رقم ۱۹۷۷ لسنة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۷/۱۲۸)
129		تصحيح الاجراء الباطل • وجوب اتبامه في ذات مرحلة التقافي التي انخذ فيها هذا الاجراء . عدم الرفاق التوكيل الخاص برد القسافي لدى التقرير به وعدم تقديمه امام محكمة اول درجة حتى صدور الحكم بعدم قبول طلب الرد . تأييد محكمة الاستئناف هذا القضاء . صحيح . (الطعن رقم ۷۲۸ لسنة ۴۳ ق - جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۷) أنيا : بطالان الاحكام : التمال الحكام على اخطاء فاتونية . انتهاؤه سليما في نتيجسة . لا بطلان . مؤدى ذلك . لمحكمة النقض تصحيح اسبابه دون أن تنقضه . (الطعن رقم ۱۹۷۷ لسنة ۱۵ ق - جلسة ۱۹۸۷/۱۲/۸)

	_	45
الصنين	القاعدة	
		محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال . أثره . عدم أعتبار سكوت
		القيم عن طلب ابطال العقد الصادر من المحجوز عليه الجازة ضمنية له .
4.8	٦	( الطمن رقم ١٣٦١ لسنة ٥٢ ف ــ جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )
į		٢ - بعلان عقد البيع لمخالفة الشرط المانع من التصرف . عــــدم
۲۸×	~ 4	جواز التمسك يه الا ممن وضع الشرط لمصلحته ، علة ذلك .
TA*	78	( الطمن رقم ٣٠٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٩ )
		٢ ــ حظر التصرف الذي كان مقورا بالمسادة ٩ من أمر نائب الحاكم
		المسكرى رقم } لسنة ١٩٧٦ اقتصاره على الأراضي والوحدات السكنية
		المخصصة من الجمعية التعاونية لاحد أعضائها بوصفه عضوا بها . عسدم
		الصرافه الى التصرف المسادر من العضو في جزء من المبائي التي اقامهـــــا
		على <b>تلك الأر</b> ض .
14.	78	( الطمن رقم ٣٠٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩ )
		<ul> <li>إ ـ قاعدة زوال العقد منذ ابرامه . كاثر للقضاء ببطلانه . هــــدم</li> </ul>
, [	٠.	اعمالها في خصوص بدء سريان تقادم دعوى التعويض عن العمل غيرالمشروع
		الذي قضى على اساسه بالبطلان . علَّة ذلك . عسدم تحقق الضرر الفعلى
1[		الا من يوم الحكم بالبطلان . م ١٧٣ مدني .
££A	11	( الطعا رقم ۱۸۲۲ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۲۱/۸۷/۲۱ )
		<ul> <li>ه - التزام البائع بضمان التعرض • م 279 مدنى • مناطه • ألا يكون</li> </ul>
		عقد البيع باطلا . لكل من المتعاقدين التمسك بالبطلان بطريق الدفسع أو
		اللعسوى .
017	111	( الطَّعَن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢١ )
	ı	٦ - استبدال او بيع عقارات الاوقاف ، الاصل فيه ان يكون بطريق
	- 1	الزاد الطني . الاستثناء . جوازه بطريق المارسة في الاحوال البينسة
. 1		حصرا بالمسادة ١١ من القرادا الجمهوري ١٤٤١ لسنة ١٩٧٧ . سمساوك
- 1		طريق الممارسة في غير تلك الاحوال . اثره . بطلان التصرف . علة ذلك .
107	111	( الطمن رقم ١٤٠٥ السنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢١ )

القامدة	
	٧ ــ بطلان التصرف في الأراضي المقسمة قبل صدور قرار بالموافقــة
	على التقسيم . تعلقه بالتظام العسام .
170	(الطعن رقم ١٩ه لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١٩)
	<ul> <li>٨ ــ التدليس الذي يجيز الطال المقد . استقلال محكمة الموضوع:</li> <li>باستخلاص عناصره وتقدير ثبوته .</li> </ul>
111	(الطعن رقم ٢٣٥١ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩ )
	رابها : مسسائل متنوعة :
	<ul> <li>١ ــ الحكم بصحة المحرر ــ ابا كان نوعه ــ وفى الموضوع معا . غير</li> <li>جانر .م ؟؟ اثبات . علة ذلك . عجر المستاف عن البات نزوير اعسلانه</li> </ul>
	بالحكم المستأنف الذي يبدأ من تاويخه ميماد الطعن بالاستثناف . لايستتبع بطريق اللزوم سقوط حقه في الاستثناف . تمسكه من بعد ببطسلان ذلك الاعسلان . جسائز .
27	( الطن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٨ )
	٢ - التزام الطاعن باقراره أن يؤدى للمطمون عليها قيمة مصوغاتها
	الودعة عنده بموجب قائمة منقولات الزوجية . مؤداه . استعاضتهما عن
1	التنفيذ المينى بالتمويض . قضاء الحكم بهذا التمويض بمواعاة ارتفساع سمر الذهب وقت التقاضي . قضاء بما طلبه الخصوم . اثره . لا بطلان .
31	( انطان رقم ۷۲۱ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۸ )
	٣ - ردو بطلان عقد البيع لايعنى بطلان الاتفاق ذاته وانما بطلان الورقة
	المثبتة له . جواز اثبات حصول الاتفاق بأى دليل آخر مقبول قاتونا .
۱۸۷	( الطمن رقم ٢٥٦٦ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١/٢٥ )
	170

	The state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the s
ناعدة الصنيخ	dt
	بنسوق
- 1	<u> </u>
ĺ	١ ــ التقادم الخمس المنصبوص عليه في المسادة ١٩٤ من قساتين
	التجارة • لا يسرى الا على العماري المرفية التي تنشئ مباشرة عن الورقة
- 1	
	التجارية • الدعاوى غير الصرفية • خضوعها للتقادم العادى •
4.3	( الطعن رقم ۲۰۰ السنة ۵۲ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۲۳ )
	٢ _ اعفاء الموال وايرادات هيئة بنك ناصر الاجتماعي من جميسع
	انواع الضرائب والرسوم . ليس من بينها المصاديف القضائية للمعاوى.
	م ١١ ق ٦٦ لسنة ١٩٧١ ، م ١٨٤ مرافعــات .
1110 77	
	<u> </u>
1	اولا : عقد البيع الابتدائي والره :
1	عقد البيع غير المشهر ناقل لجميع الحقوق المتعلقة بالبيع والدعاوي
1	المرتبطة به عدا حق الملكية . اثره . المشترى الحق في تسلم المبيع وطورد
1.	الفاصب منسه ،
17 40	( الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩ )
	ثانيسا : التزامسات البسالع :
	(١) تسمليم البيسع:
	١ - الطلب أو وجه العفاع الجازم اللذي تلتزم محكمة الموضوع
	بالإجابة عليه في حكمها . شرطه . تمسك المشترى بعدم انتقال الملكيسة
	بالتسجيل الى المسترى الاخر من ذلك البائع حتى ينزع المبيع من يساه.
	دفاع جوهري . الفقال الرد عليه ، قصسور ،
191 5	( الطَّعَن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥٣ ق جُسة ١٩٨٧/١/٢٨ )
•	
	٢ ـ التزام البائع بالتسليم غير المؤجل ، مؤداه ، حق المسترى في
	ثمار المبيع . تخلف الشترى عن الوفاء بالثمن المستحق الدفع في الحسال.
	الره . حقّ البائع في حبس اللبيع . المسادتان ٥٨ ٢/٤٥٩ ، ١/٤٥٩ مدني .
179 a	( الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٦/٣/٢١ )
.,,, 1/	راسان دها ۱۹ سند ۱۱ در ۱۱ سند ۱۱ در ۱۱ سند ۱

والمرائدة	I	
	الكامدة	
•		(ب) غسمان التعرض :
	1	التزام البائع بضمان التعرض .م ٤٣١ مدني . مناطه . الا يكسسون
	1	عقد البيع باطلاً . لكل من المتعاقدين التمسك بالبطلان بطـــريق الدفــع
	ł	
	1	او اللاعسوى ٠
017	111	( الطعن رقم ١٤٠٥ كسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣)
		ثالثا : التزامات المســــترى :
		( 1 ) الوفاء بالثمسن :
	1	الميالغ السنحقة لدائن غير مقيم في مصر والمحظور تحويل قيمتها اليه
		طبقا القااون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . سبيل الوفاء بها ايداعها في حسساب
		غير مقيم في مصرف مرخص له بفكك . مؤداه ، تسليم ثمن البيع أوكيسل
		البائع غير المقيم . غير مبرىء لذمة المسترى . علة ذلك . تعلق النصوص
		الخاصة بالرقابة على النقد بالنظام العسام .
440	٧٧	( الطمن رقم ٢٧٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٩/٢/٢/٢ )
		(ب) الحق في حبس بافي الثعن :
		١ ــ عدم صدور قرار بالوافقة على التقسيم . ق ٢٥ لسنة ١٩٤٠ .
		<ul> <li>۱ ــ عدم صدور قرار بالوافقة على التقسيم . ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .</li> <li>اعتبار الحكم ذلك سببا جديا يرتب حق حبس المشترى لباقى الشعن وعدم</li> </ul>
		<ul> <li>١ - عدم صدور قرار بالوافقة على التقسيم . ق ٥ السنة ١٩٤٠ .</li> <li>اعتبار الحكم ذلك سببا جديا برتب حق حيس المشترى لباقى الشعن وعدم ترتيب البطلان المطلق جزاء مخالفة القانون المذكور . خطأ .</li> </ul>
•٨\	140	<ul> <li>۱ ــ عدم صدور قرار بالوافقة على التقسيم . ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .</li> <li>اعتبار الحكم ذلك سببا جديا يرتب حق حبس المشترى لباقى الشعن وعدم</li> </ul>
•A\	140	<ul> <li>١ - عدم صدور قرار بالوافقة على التقسيم . ق ٥ السنة ١٩٤٠ .</li> <li>اعتبار الحكم ذلك سببا جديا برتب حق حيس المشترى لباقى الشعن وعدم ترتيب البطلان المطلق جزاء مخالفة القانون المذكور . خطأ .</li> </ul>
•٨\	*0	<ul> <li>ا - عدم صدور قرار بالوافقة على التقسيم . ق ٥٢ لسنة . ١٩٤٠ . اعتبار الحكم ذلك سببا جديا يرتب حق حبس المشترى لباقي الثمن وعدم نريب البطلان المطلق جزاء مخالفة القانون الملكور . خطأ .</li> <li>( الطمن رقم ١٥٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٩ )</li> <li>٢ - حق المشترى في حبس الثمن . مناطه . وجود سسبب جدى</li> </ul>
•^\	<b>\</b> ¥a	ا ـ عدم صدور قرار بالوافقة على التقسيم . ق ٥ لسنة . ١٩٤٠ . اعتبار الحكم ذلك سببا جديا برتب حق حيس المشترى لباقى الثعن وعدم نريب البطلان المطلق جزاء مخالفة القانون المذكور . خطا . (الطعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٥٦ ق _ جلسة ١٩٨٧/٤/١٩) ٢ ـ حق المشترى في حبس الثمن . مناطه . وجود سسبب جدى بخشى معه نزع المبيع من تحت يده . ٢/٤٥٧ مدنى . تقدير جدية السبب.
	\ <b>Y</b> o	ا عدم صدور قرار بالوافقة على التقسيم . ق ٥ اله اسنة . ١٩٤٠ . اعتبار الحكم ذلك سببا جديا يرتب حق حيس المسترى لباقى الثمن وعدم ترليب البطلان المطلق جزاء مخالفة القاتون المذكور . خطأ . (الطمن رقم ١٩٨٨ السنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨/٤/١٩) ٢ - حق المسترى في حبس الثمن . مناطه . وجود سسبب جدى بخشى معه نزع المبيع من تحت يده . ١٧٤٥/٣ مدنى . تقدير جدية السبب من سلطة محكمة الوضوع .
•A\	\Ya	ا عدم صدور قرار بالوافقة على التقسيم . ق ٥ السنة . ١٩٤٠ . اعتبار الحكم ذلك سببا جديا برتب حق حيس المشترى لباقى الثمن وعدم ترتيب البطلان المطلق جزاء مخالفة القانون المذكور . خطا . (الطمن رقم ١٩٥٨ السنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨/٤/١١)  ٢ - حق المشترى في حبس الثمن . مناطه . وجود سسبب جدى بخشى معه نوع المبيع من تحت يده . ١٩٧٥/٣ مدنى . تقدير جدية السبب، من سلطة محكمة الوضوع .
	170	ا عدم صدور قرار بالوافقة على التقسيم . ق ٥ اله اسنة . ١٩٤٠ . اعتبار الحكم ذلك سببا جديا يرتب حق حيس المسترى لباقى الثمن وعدم ترليب البطلان المطلق جزاء مخالفة القاتون المذكور . خطأ . (الطمن رقم ١٩٨٨ السنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨/٤/١٩) ٢ - حق المسترى في حبس الثمن . مناطه . وجود سسبب جدى بخشى معه نزع المبيع من تحت يده . ١٧٤٥/٣ مدنى . تقدير جدية السبب من سلطة محكمة الوضوع .
	\ <b>Y</b> 0	ا عدم صدور قرار بالوافقة على التقسيم . ق ٥ السنة . ١٩٤٠ . اعتبار الحكم ذلك سببا جديا پرتب حق حبس المشترى لباقى الثمن وعدم ترتيب البطلان المطلق جزاء مخالفة القاتون المذكور . خطأ . (الطمن رقم ١٩٨٨ السنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٩) ٢ - حق المشترى في حبس الثمن . مناطه . وجود سسبب جدى بخشى معه نزع المبيع من تحت يده . ١٩٤٥/٣ مدنى . تقدير جدية السبب من سلطة محكمة الوضوع . (الطمن رقم ١٩٥٥ السنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١١)
	\ <b>Y</b> #	ا عدم صدور قرار بالواققة على التقسيم . ق ٥ ال اسنة . ١٩٤٠ . اعتبار الحكم ذلك سببا جديا پرتب حق حبس المشترى لباقى الثمن وعدم ترتيب البطلان المللق جزاء مخالفة القاتون المذكور . خطأ . (الطمن رقم ١٩٨٨/١١) ٢ – حق المشترى في حبس الثمن . مناطه . وجود سسبب جدى بخشى معه نزع المبيع من تحت يده . ١٩٤٥/٣ مدنى . تقدير جدية السبب من سلطة محكمة الوضوع . (الطمن رقم ١٤٥٥ السنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٤/١١) المائن رقم ١٤٥٥ التعاقد : المائد ير بالحكم النهائي الصادر في الدعوى التي قيدت صحيفتها الحرار المائد عربي بالحكم النهائي الصادر في الدعوى التي قيدت صحيفتها الحرار المائد عربي التي قيدت صحيفتها المحدود المحدود التعاقد .
	\Y#	ا عدم صدور قرار بالواققة على التقسيم . ق ٢٥ لسنة . ١٩٤٠ . اعتبار الحكم ذلك سببا جديا برتب حق حبس المشترى لباقى الثمن وعدم ترتيب البطلان المطلق جزاء مخالفة القاتون المذكور . خطأ . (الطمن رقم ١٩٨٨/١١) ٢ – حق المشترى في حبس الثمن . مناطه ، وجود سسبب جدى بخشى معه نزع المبيع من تحت يده . ١٩٤٥/٣ مدنى . تقدير جدية السبب، من سلطة محكمة الوضوع . (الطمن رقم ١٩٥٥ السنة ٥٣ ق – جلسة ١٩٨٤/١/١١) لبعا : دعوى صحة التعاقد : السادر في الدعوى التي قيدت صحيفتها السبار المبنى خلال خمس سنوات من تاريخ صورته نهائيا ، الره، أن السجل المبنى خلال خمس سنوات من تاريخ صيرورته نهائيا ، الره،
	/40	ا عدم صدور قرار بالواققة على التقسيم . ق ٥ ال اسنة . ١٩٤٠ . اعتبار الحكم ذلك سببا جديا پرتب حق حبس المشترى لباقى الثمن وعدم ترتيب البطلان المللق جزاء مخالفة القاتون المذكور . خطأ . (الطمن رقم ١٩٨٨/١١) ٢ – حق المشترى في حبس الثمن . مناطه . وجود سسبب جدى بخشى معه نزع المبيع من تحت يده . ١٩٤٥/٣ مدنى . تقدير جدية السبب من سلطة محكمة الوضوع . (الطمن رقم ١٤٥٥ السنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٤/١١) المائن رقم ١٤٥٥ التعاقد : المائد ير بالحكم النهائي الصادر في الدعوى التي قيدت صحيفتها الحرار المائد عربي بالحكم النهائي الصادر في الدعوى التي قيدت صحيفتها الحرار المائد عربي التي قيدت صحيفتها المحدود المحدود التعاقد .

		٧٨غ
السنحة	القاعدة	14.
		لمسلحتهم بياقات في السجل العينى بأثر رجعي ينسحب الى وقت قيسد
1	- 1	صحيفة اللعوى . الإحكام التي صدرت قبل العمل بقانون السجل الميني
		ولم تكن قد أشر بها . وجوب التأشير خلال خمس سنوات من تاريخ الممل
- 1	- 1	به ، م ۲۲ مشه .
711	٧٢	( الخلمن رقم ١٩٥٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٥ )
		٢ ــ القضاء بطلب صحة ونفاذ عقد بيع وتثبيت ملكية المستأنف لذات
Í	l	المبيع . تناقض . علة ذلك .
544	44	( الطعن رقم ۱۹۸۷/۳/۲۷ ف ـ جلسة ۱۹۸۷/۳/۲۱ )
		٣ _ دعوى صحة التعاقد ، ماهيتها ، اجابة المسترى الى طلبه فيها
	ĺ	شرطها. أن يكون انتقال الملكية اليه وتسجيل الحكم الذي يصدر في الدعوى
		ممكنين ،
V£V	109	( الطمن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢٦/٥/٧٨١ )
- '''	, ,	
		٤ - التأشير بمنطوق الحكم الصادر في دعوى اثبات التمساقد على
		هامش تسجيل صحيفتها . اجراء مستقل عن تسجيل الحكم المسادر في
		تلك اللعوى ولا بغني عنه في الاحتجاج به على الغير ،م ١٦ ق ١١٤ السينة
		١٩٤٦ . التعديل المستحدث بالقانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦ ، أوجب تسجيل
		الحكم قبل التأشير بمنطوقه ، عدم سريانه على الوقائع التي تمت قبل نفاذه
		ن ۱۹۷٦/۳/۲۳
۸۰٤	14.	( الطمن رقم ۹۹۰ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱/۱/۱/۱۰ )
		ه ـ مغايرة حدود المبيع في صحيفة دعوى صحة التماقد لتلك الواردة
		بعقد البيع . لا يحول دون قيام الاثر المترتب على تسجيل الصحيفة طالما
		ان المفايرة ليس من شائها التجهيل بحقيقة تطابق المبيع في كل منهما .
۸٧٨	۱۸٦	( الطنن رقم ١٨٤٤ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٢٥ )
!		٦ ـ نبوت الانضلية لرافع دعوى صحة التصماقد ،م ١٧ ق ١١٤
		السنة ١٩٤٦ ، مناطها ، أن يكون المبيع المحدد في صحيفتها هو ذاته المبيع
		محل البيع ، علة ذلك ،
۸۷۸	147	( العلمن رقم ١٨٤٤ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٥ )

44	
v	7

بيسم

الصنبعة	القاعدة	
AYA	141	<ul> <li>٧ ــ تحديد الارض المحكوم باثبات صحة التماقد عنها . المبرة فيه بما ورد في المحدية .</li> <li>إلطمن رقم ١٨٤٤ لسئة ٥٣ ق - جاسة ١٩٨٧/١/٧٥ )</li> </ul>
		<ul> <li>٨ ــ دعوى صحة التعاقد . اتساعها لبحث ملكية البائع للمبيع كله</li> <li>او بعضه ــ التزام المحكمة ببحث هذه المكبة . مناطه . أن تكون مثار منازعة</li> </ul>
AAY	19.	امامها بين الخصيصوم . (الطعنان رقعا ١٢٥ ، ٢١ه فسنة ٥٣ - جلسة ١٩٨٧/٦/٣٠)
		خامسا : انتقسال الكيسة :
<b>797</b>	14.	<ul> <li>ا سسجيل البيع الصادر من جميع الشركاء المستاعين لجزء مفرز         من المقاد الشائع . أثره . نقل ملكية الجزء البيع الى المسترى مفرزا دون         وقف على ابرام عقد آخر بقسمة المقاد أو بافراز القدر اللبيع .         (المعنان وقعا ١٢٥ &gt; ٣١٥ لسنة ٥٣ سجلسة ١٩٨٧/٦/٢٠)</li> </ul>
		<ul> <li>٢ ـــ الملكية في العقار ، عدم انتقالها الى المسترى الا بالتسجيل ، ق</li> <li>١/ لسنة ١٩٢٣ ، الاستثناء ، المحررات الثابتة التاريخ رسميا قبل نفاذه</li> <li>ن أول بناير سنة ١٩٢٤ ، عدم اشتراط تسجيلها بين المتعاقدين واشتراطه</li> <li>النسبة للفير فقط وفقا للقانون المدنى القديم .</li> </ul>
177.	Yos	الطمن رقم ۱۱۱۱ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١ )
* <b>A</b> YY	176	سادسا: دعوى فستخ عقد البيع: دعوى فسخ عقد البيع . ليست من الدعاوى التي يوجب القانسون فبها اختصام اشخاص معينين . (الطعن وقم ه١٤٥ لسنة ٥٣ ق - چلسة ١٩٨٧/٦/١٤) سابعا: حق البائع في طلب الشسيفة :
771	104	البائع حقه طلب الشفعة فى البيع الصادر من المسترى أو من أحمد من تلقوا الحق عنه متى توافرت شروط الطلب . (الطعن وقم ١٩٨٧ لسنة ٥٣ في حجاسة ١٩٨٧/٤/٢٨ )
. 4	1	

القاعد	
	ثامنا : بعض أنواع البيسوع :
- 1	(١) بيسع ملسك الغير:
	الحكم بالشفعة . مناطه . ألا يقوم مانع من موانعها أو يتخلف شرط
	من شروطها أو يتحقق سبب من أسباب سقوطها ، بيع الشفيع العقسسار
	المشفوع به قبل صدور المحكم النهائي بثبوت حقه في الشفعة ، وبيع ملك
	الفير اذا لم يستعمل المشترى حقه في ابطاله وآلت ملكية المبيع للبائع من
	أسباب ستوط الحق في الشفعة .
۱۳۷	( الطَّن رقم ١٢١٨ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨ )
	(ب) بيسع عقسارات الاوقساف :
	استبدال أو بيع عقارات الاوقاف . الاصل فيه أن يكون بطويق المزاد
	العلني ، الاستثناء . جوازه بطريق المارسة في الاحوال المبينة حصرا بالهادة
	١١ من القرار الجمهوري ١١٤١ لسنة ١١٧٧ . سلوك طريق الممارسسة
	في غير تلك الاحوال ، أثره ، بطلان التصرف ، علة ذلك .
111	(الطمن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢١ )
	تاسسعا : بطللان البيسع :
	بطلان عقد البنع لمخالفة الشرط المسانع من التصرف · عدم جمسواز التمسك به الا ممن وضع الشرط لمصلحته · علة ذلك .
	( الطمن رقم ٢٠٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٩ )
``	عاشرا : مســالل متنوعـة :
	1 ــ حظر التصرف الذي كأن مقررا بالمــادة ٩ من امر نائب الحاكم
	المسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ اقتصاره على الاراضي والوحدات السكنية
	المخصصة من الجمعية التعاونية لاحد أعضائها بوصفه عضموا بها • عدم
	الصرافه إلى التصرف الصادر من العضو في جزّه من المباني التي اقامها على على الأرض .
7.5	( الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٩ )
	٢ ـ قاعدة ضم حيازة السلف الى الخلف . عدم جوان التمسك بهسا
	تبل البائع أو من تلقى الحق منه .
W	( الطمن رقم ١٩٥٧ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٥ )
	147

۸۱		<del>ي</del> ي
الصفحة	القاعدة	
		<ul> <li>٣ ـ العكم بعدم قبول دعوى الشفعة لوجود بيع ثان . غير مانسم من نظر دعوى الشفعة التي يرفعها الشفيع ذاته عن البيع الثاني في مواعيسده وبشروطه مالم توجد مسألة أساسية مشتركة بينهما فصل فيهسا الحكم وبشروطه مالم توجد مسألة أساسية المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات ال</li></ul>
740	147	السابق بحكم تتوافر فيه شروط المنع من اعادة غلرها في الدعوى الجديدة. (الطفن وقم ١٦٨٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)
<b>7 7 7 7</b>	1AV	<ul> <li>رد وبطلان عقد البيع لا يعنى بطلان الاتفاق ذاته وانما بطلسلان الورقة المتبتة له . جواز اثبات حصول الاتفاق باى دليل آخر مقبول قانونا.</li> <li>(الطعن رقم ٢٢٥٦ لسئة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٧٥)</li> </ul>
7/11		م ـ دعوى استحقاق المقاد المنزوعة ملكيته . اســاسها الملكيـة . التسجيل شرط لاحتجاج مشترى ذلك العقار بها قبل نازع الملكية .مشترى المقاد بعقد غير مسجل ، ليس الا دائنا عاديا للبـائع .
144.	701	( الطعن وقم ۱۱۱۳ لسنة ٥٣ و ـ جلسة ۱۹۸۷/۱۲/۳۱ )

المسنين	القاعدة	(ت)
		, ,
		تأميم - تامين - تامينات اجتماعية - تامينات عينية
		تَجْزَلُة - تَعكيم - تزوير - تستجيل - تفسامن
		تعویض – تقسادم – تفسیم – تنفید عقباری
		تأميم
		اولا : لجان التقييم
		١ - تحديد لجنة التقييم لعنصر من عناصر المنشاة المؤممة على نحو
		مؤقت . اثره . استبقاء هذا ألهنصر في نطاق التأميم . تحديده من بعسد
		بصفة نهائية . أثره ، ارتداد التحديد الى وقت التأميم .
٥٣٧	110	( الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٥٦ ق - جاسة ١/٤/٧٤/١)
	1 1	٢ ــ لجان التقبيم . نطاق اختصاصها ، م ٣ ق ١١٧ ، ١١٨ اسمنة
		١٩٦١ • نهائية قرارها وعلم قابليته للطمن • شرطه • التزامها بعنــاصر
		المنشأة أصولا وخصوما وقت التأميم . قرارها بالفصل في نزاع بين المنشاة
		المؤممة وبين الغير بشأن الأموال والحقوق المتنازع عليها او متعلق بالتقييم.
		لا حجية له . اختصاص المحاكم بتحقيقه والفصّل فيه .
٥٣٧	110	( الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١/٤/٧٤٢ )
		ثانيا : اثر التاميم :
		١ - النص على أداء قيمة المنشآت المؤممة بموجب سيندات على
	1	الدولة . مؤداه . التزام الدولة ممثلة في وزارة المسالية بهذه القيمة . م؟ق
		١١٧ لسنة ١٩٦١ وم ٤ ق ١١٨ لسنة ١٩٦١ .
٧٧٥	110	( الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢ )
		٢ - الفوائد التأخيرية المستحقة على ديون المعاملين بأحكام القـــاتون
		رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ . وقف سريانها على كافة الديون المستحقة للجهـــات
		المنصوص عليها في المسادة ١١ منه أبا كان سبب استحقاقها .م ١٥ ق ٦٩
		لسنة ١٩٧٤ -
7.7	1	( الطمن رقم 178 لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٤ )

السلحة	القاعدة	
4.1	٧٠	٣ ــ المفاء تصريح المساتع والمنشآت المبينة في الجدول رقم ٣ المرافق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ . مؤداه . توقف تلك المسانع والمنشسات عن شاطها وعلم امتداد أثر هذا الالفاء الى المساس بملكية أصحابها لوجودات هذه المسانع المادية والمعنوية بما فيها الملاسات المتجارية . لا يغير من ذلك وضع معامل الادوية تحت اشراف المؤسسة العامة للادوية . علة ذلك . (الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢))
		الثا : مسائل متنوعة :
4.4	٤٩	<ul> <li>۱ - منازعة المدينين في الفوائد التي الزمهم بها أمر الأداء بعد أن صار نهائيا و استخلاص الحكم المطعون فيه أنها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجة فرض الحراسة عليهم وتأميم ممتلكاتهم ولا تنطوى على اخلال بقوة الإمراقيقي و سائغ و المسئة ١٩٨٧/٢/٤</li> </ul>
		٢ ـ القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الاوضاع الناشئة عن فسرض الحراسة • سريان أحكامه على من فرضت الحراسة على أموالهم وممتلكاتهم استنادا الى القانون رقم ١٩٦٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارىء سسواء رفعت هذه الحراسة قبل صعور القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ أو آلت الأموال والممتلكات المفروض عليها المراسة الى الدولة بمقتضى هذا القانون .
Y•V	٤٩	( الطمن رقم ۱۹۸ السنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٤ )

- 1		
ة الصفحة	الصفيد	تأمين
1	- 1	أولا : التامين من المسئولية عن حوادث السيارات :
		التأمين من المسئولية المدنية الناشسئة عن حوادث سسيارات النقل فلسموله الراكبان المسموح بركوبهما سواء في كابينتها أو في صندوقها صاعدين اليها أو نازلين منها . عدم اشتراط أن يكونا من أصحاب البضاعة المحمولة أو من النائبين عنهم . علة ذلك .
120	40	( الطَّمَن رقم ١٩٨٧ لسنة ٥٣ ق _ جلسة ١٩٨٧/١/٢١ )
		ثانيا : التلمين الاجباري على السيارات :
		وثيقة التأمين الإجبارى على السيارات • سريانها للمدة المؤداء عنهسا الضريبة مضافا اليها مهلة الثلاثين يوسا التائية لانتهاء تلك المدة . م } ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ •
444	٧٦	( الطعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦ )
		تاميئات اجتماعية
		١ - معاملة نائب رئيس محكمة النقض معاملة نائب الوزير من حيث
		المعاش ٠ شرطها ٠
77	٦	( الطلب رقم ٦٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٦/٥/٢١ )
		٣ – القيد الزمني الوارد بنص المــادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعي،
		عدم بده سريانه الا من تاريخ الاخطار بربط المماش بصفة نهائية ٠
74	٦	( الطلب رقم ٩٦ لسنة ٥٣ ق _ جاسة ٢٩/٥/١٩٨٢ )
1		تلميثات عيثية
		أولا : حسق الامتيساز :
		الامتياز لا يقرر الا بنص في القانون • اشتراطه في العقـد • عدم
1		الاعتسماد به ٠
- 1		( الطمن رقم ٤١١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/ )

ثانيا : الرهسين الحيسائي :
عادا : الدهيب الحيياني :
الرحين الرحين الرحين الرحين الرحين الرحين الرحين الرحين الرحين الرحين الرحين الرحين الرحين الرحين الرحين الرحين
<ul> <li>٣ ــ الدائن الرتهن الذي انتقلت اليه حيازة الارض المرهونة . حقــه في تاجيرها للغير . عدم ايقضاء الايجار بانقضاء الرهن . امتداد عقد الايجار تانائيا في مواجهة المدين الراهن ومن حل محله قانونا .</li> </ul>
( الطَّيْن رقم ١٨٦٥ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨ )
تجزئة
احسوال عدم التجسيزية:
<ul> <li>۱ حدم تقدیم المحامی سند وکالته عن بعض الطاعنین فیموضوعفیر قابل ننتجزئة او فی التزام بالتضامن او فی دعوی یوجب القانون فیهااختصام اشخاص معینی ۲ لا اثر له علی شکل الطمن المرفوع صحیحا من احدهم ماذ ذلك .</li> </ul>
( الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ ق «أحوال شخصية» ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٧ )
٢ ـ سقوط الخصومة لمضى اكثر من سنة على آخر اجراء صحيح م ١٣٤ مرافعات • اتصاله بعصلحة الخصم • جواز التنازل عنه صراحة أو ضمنا . تحسك صاحب المصاحة بالسقوط . اثره . سقوطها بالنسبة لباقى الخصوم في حالة عدم التجزئة •
( الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢)
٣ - البطلان المترتب على عدم مراعاة اجراءات الإعلان * نسبى غير متعلق بالنظام العام * لا يملك التمسك به الا من شرع المساحته ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة أه افادة من صبح اعلانه بهذا البطلان * شرطه * أن يتمسك به من تعيير اعلانه وتقضى به المحكمة *
( الطَّمَن رقم ٣٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢)

	-
قاعدة الصنية	تعكيم
	التحكيم الاجبادى : هيئات التحكيم عدم اختصاصها بالمنازعات التى يكون بين أطرافها
	شخص طبيعي الا بموافقته ٠ م ٦٠ ق ٦٠ لسنة ١٩٧١ قبل تعديلها بالقانون ١٦ لسنة ١٩٨١ ٠
171 1	( الطعنان ٣٢٤٣ ، ٢٣٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٥ )
	التحكيم الاختيسادي :
	القواعد المقررة في رد القضاء أو عدم صلاحيتهم للحكم · اعدالها على المحكمين · اقتصاره على أسباب الرد أو عدم الصلاحية الواردة بتلك القواعد.
1	وجوب رفع طلب الرد في الميعاد ١٠ الاستثناء ١٠ اكتشاف عدم الصلاحية بعد سدور المحكم ، جواز اثارتها في دعوى بطلانه ،م ٥٠٣ مرافعات .
444 4.	( الطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩ )
	<ul> <li>٢ - الاتفاق على التحكيم * اشتمائه على منازعات لا يجوز فيها التحكيم * اثرها . بطلان هذا الشق وحده مالم يثبت مدعى البطالان أن هذا الشق لا ينفصل عن جملة الاتفاق *</li> </ul>
174 400	
	تىزويو
-	أولا : الادعاء بالتزوير :
	١ ـ محضر الاعلان من المحررات الرسمية • حجيته مطلقية على
	ما دون به من آمور باشرها محررها فی حدود مهمته . عدم جوان المجملالة فی صحتها ما لم يطمن بتزويرها .
7. 17	( الطعن رقم ۸۷۸ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١ )
	٢ الادعاء بالتزوير دون سلوك اجراءاته ٠ اعتباره انكارا للتوقيم
0EV 11V	م ١٤ اثبات · علم تحقيق المحكمة لهذا الادعاء · خطأ وقصور · ( الع <b>دن رقم ١٠٥٤ لسنة ٥٣ ق – جلسة ١٩٨٧/٤/</b> ٢ )
,	

القاعدة أالصف ٣ - دعوى التزوير الاصلية والادعاء الفرعي بالتزوير ٠ الالتجاء الي كل منهما - مناطه • قيام الخصومة في مرحلة الاستثناف وتوقف الفصيل فيها على الفصل في الادعاء بالتزوير ضد آخرين مين يفيدون من المحمد ر , لا يحوز اختصامهم لاول مرة في هذه المرحلة ، مؤداه . وحموب الالتحاء الى دعوى التزوير الاصلية مع وقف نظر الاستئناف حتى يفصل فيها بحكم تكون له قوة الامر المقشى • VEV ر الطمن رقم ۱۹۸۶ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٩/٥/٧٨١) 109 ثانيا : التنازل عن الورقة : انهاء اجراءات الادعاء الفرعي بالتزوير بالتنازل عن التمسك بالرزقة المطمون فيها ٠ م ٥٧ اثبات ٠ مؤداه ٠ استبعادها من الدعوى الإصلية واسقاط حجيتها • لازم ذلك • توجيه الادعاء بالتزوير الى كل من يتمسك بالورقة • التنازل عن التمسك بها • وجوب أن يكون من جميم الخصوم المتمسكن بها • التنازل الصادر من بعضهم • لا أثر له على الباقين • لهم اثبات صحتها ٠ ( منال في شفعة ) ٠ ( الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١ ) ثالثا: التوقيع على بياض: تغيير الحقيقة في الورقة المرفية الموقعة على بياض مبن استستؤمن عليها • خيانة للامانة • متى كان من وقعها قد سلمها اختيارا • وقسموع التفيير ممن استولى على الورقة بغير طريق التسمليم الاختيماري • تزوير يجعل التوقيم نفسه غير صحيح • 214 ( الطَّعنَ رقم ١٢١٤ لسنة ٥٦ ق _ جلسة ١٩٨٧/٣/١٩ ) دابعا: الحكم في الادعاء بالتروير: الحكم بصحة المحرر _ أنا كان نوعه _ وفي الموضوع معا . غير جائن · م ٤٤ اثبات · علة ذلك · عجز المستأنف عن اثبات تزوير اعلانه بالحكم المستأنف الذي يبدأ من تاريخه ميعاد الطعن بالاستثناف ١٠ لا يستتبع بطريق اللزوم سقوط حقه في الاستثناف • تمسكه من بعد ببطلان ذلك الاعلان · جائز · ( الطّعن رقم ۹۲۷ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٨١/١٩٨٨ )

صلحة	القاعدة	
		٢ ــ لقاضي الموضوع السلطة المطلقة في الحكم بصحة الورقة المسعى
		بتزويرها أو ببطلانها وردها بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى وملابستها
		عدم التزامه بالسير في اجراءات التحقيق أو نلب خبير .
774	٦,	( الطعنان رقما ۸۰ ، ۸۱ لسنة ٥٤ ق «احوال شخصية» ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٧)
		خامسا : الحكم بدون ادعاء :
		للمحكمة أن تقضى من تلقاه نفسها برد وبطلان أية ورقة وان لم يهدع
		أمامها بالتزوير . حسبها بيان الظروف والقرائن التي تمبينت منها ذلك . م ١/٥٨ اثبات °
۸۸۲	144	( الطمن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٥٢ ق – جلسة ٢٠/٦/١٨٧ )
		سادسا : دعوى التزوير الاصلية :
		مبدأ شخصية العقوبة · ماهيته · الاستنابة في المحاكمة الجنسائية
		أو العقاب • غير جائز • الحكم بعدم قبول دعوى التزوير الاصلية المقامة من
		الطاعنة بتزوير تحقيقات جنائية أجريت مع ابنها * صحيح في القـــانون •
		عسلة ذلك •
٦٧	14	( الطمن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٤ )
		سابعا : مسائل متنوعة :
		١ – مناقشة موضوع المحرر في معنى المــادة ٣/١٤ من قانون الاثبات ٠
		ماهيتها ( مثال ) •
V4.A	15/4	( الطَّعَن رقم ٢١١٧ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٩ )
		<ul> <li>٢ ــ رد وبطلان عقد البيع لا يمنى بطلان الاتفاق ذاته وانما بطللان الورقة المثبتة له ٠ جواز اثبات حصول الاتفاق بأى دليل آخر مقبول قانونا ٠</li> </ul>
		الورقة المثبتة له ٠ جواز اثبات حُسول الاتفاق بأى دليل آخر مقبول قانونا ٠
٨٨٢	147	( العُمن رقم ٢٥٦/ نسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٧٥ )
		1 - *
		تسجيل
		أولا: الاحكام الواجبة التمسجيل:
		١ – العبرة في نفاذ التصرف الصادر من المدين أو عدم نفاذه في حق
		الحاجزين ومن حكم بابقاع البيع عانيه هي بشهره أو علمه قبل تسمجيل

inelity	القاعدة	
		تنبيه نزع الملكية • عدم نفاذ الحكم بصحة التصرف ما دام لم يشهر أو يؤشر
	].	بينطوقه في هامش تسجيل صحيفة الدعوى قبل تسجيل التنبية · عـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
YYA	. 9	( الفنن رقم ٢٠٤٩ أسنة ٥٣ ق _ جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )
		٢ - التأشير بالحكم النهائي الصادر في الدءوم التي قيدت صحيفتها
		في السجل العيني خلال خمس سنوات من تاريخ صيرورته نهائيا ٠ أثره ٠
		اعتباره حجة على الغير ممن ترتبت لهم حقوق عينية على العقسار وأثبتت
		الصلحتهم بيانات في السجل العيني باثر رجعي ينسحب ال وقت قيسمه
		صحيفة الدعوى ٠ الاحكام التي صدرت قبل العمل بقانون السمجل العيني
		ولم تكن قد أشربها • وجوب التأشير خلال خمس سنوات من تاريخ العمل به • م ٣٣ منـــه •
	- 1	
FIA	VT	( الطعن رقم ١٣٥٦ كسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥ )
- 1	-	٣ - اعتبار الوصية من التصرفات المنشئة لحق من الحقوق العينية.
· ]		مؤداه . عدم انتقال الملكية للموصى له الا بالتسجيل . المادتان ٩٣٤ مدني،
		٩ ق ١١٤ لسنة ١٤٩٦ بتنظيم الشهر العقارى • للمومى له عند امتنساع
		الورتة عن اتخاذ اجراءات نقل الملكية اللجوء الى القضاء للحصول على حكم بصحة ونفاذ الوصية يكون من شانه بعد تسجيله نقل الملكية اليه •
444	4.	( الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ ق «أحوال شخصية» – جلسة ١٩٨٧/٣/١٧ )
		ثانيا : تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد :
	- 1	١ - التأشير بمنطوق العكم الصادر في دعوى اثبات التعاقد على هامش
		تسجيل صحيفتها • اجراء مستقل عن تسجيل الحكم الصادر في تلك الدعوى
- 1		ولا يفني عنه في الاحتجاج به على الفير ٣ م ١٦ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . التعديل
	- 4	المستحدث بالقانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦ ، أوجب تسجيل الحكم قبل التأشير بمنظوقه • عدم سريانه على الوقائع التي تمت قبل نفاذه في ١٩٧٦/٣/٣٠ ٠
٨٠٥	17.	( الطمن رقم ٩٩٠ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١/١ )
		٢ - ثبوت الافضائية لرافع دعوى مستحة التعاقد م ١٧ ق ١١٤ السنة ١٩٥٦
1		لسنة ١٩٤٦ · مناطها · أن يكون المبيع المحدد في صحيفتها هو ذاته المبيسم محل البيع · علة ذلك ·
AYA	144	( الطعن وقم ١٨٤٤ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٣٥ )

		سجيل	٩.
11	القاعدة		
		مغايرة حدود المبيع في صحيفة دعوى صحة التماقد لتلك الواردة • لا يحول دون قيام الاثر المترتب على تصجيل الصحيفة طالمسا يبس من شائها التجهيل بحقيقة تطابق المبيع في كل منهما •	بعقد البيع
۸۷۸	1/1	به ۱۹۶۷ استه ۹۳ ق - جلسة ۲۰/۱/۱۹۸۷ )	
,,,,	,	رفات الشائلة للباكية :	_
		تسجيل البيع الصادر من جميع الشركاء المشستاعين لجزء مفسرز شائع • أثره • نقل ملكية الجزء المبيع الى المشسترى مفرزا دون برام عقد آخر بقسمة العقار أو بافراز القدر المبيع •	من المقار ا
A44	19.	لما ٥١٢ه ۽ ٣١ه لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٠/٦/٧٨٠)	( الطعنان ر
		لملكية في العقار • عدم انتقالها الى المشترى الا بالتسجيل • ق ١٨ • الاستثناء • المحررات الثابتة التاريخ رسميا قبل نفاذه في أول	لسنة ١٩٢٣
		۱۹۲۶ · عدم اشتراط تسجيلها بين المتعاقدين واشتراطه بالنسبة رفقا للقانون المدنى القديم ·	
144.	Yos	، ۱۱۱۷ لسنة ۵۰ ق ـ جلسة ۳۱/۱۲/۱۹۸۷ )	( الطمن رق
		عوى استحقاق العقار المنزوعة ملكيته · اساسها الملكية · التسجيل	2-4
		اج مشترى ذلك العقار بها قبل نازع الملكية • مشترى العقار	
		مجل • ليس الا دائنا عاديا للبسائع •	بعقد غير مس
177.	105	، ۱۱۱۶ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢١/٢١/١٢٧ )	( الطّعن رقب
		ت <del>ن</del> ــونة :	مـــالل ه
		الارتفاق . ماهيته . تكليف بثقسل المقسار المرتفق به لفائدة	حق
		ق • عدم حرمان مالك العقمار الخمادم من مباشرة حقوقه على	
		له • عدم المساس بحق الارتفاق • مخالفة ذلك • أثره • التزامه	
		، الى ما كانت عليه مع التعويض ان كان له مقتضى · طلب مالك	
		ن ابطال تصرف المسالك في المقار المرتفق به أو محو تسجيله · المسادثان ١٠١٥ و ١٠٢٣ مدني ·	
00 1	114	نم ۷۷ه اسنة ۵۳ ق ـ جاسة ۸/٤/۲۸۸۱ )	

		- · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
الصلبحة	القاعدة	
		تضامن
		١ ــ عدم تقديم المحامي سنه وكالته عن بعض الطاعنين غي موضوع غير
		قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيهسا
		اختصام أشخاص معينين • لا أثر له على شكل الطمن المرفوع صــــحيحا من أحدهم • علة ذلك •
444	4.	( الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ ق «احوال شخصية» ــ جلسة ١٩٨٧/٣/١٧ )
		<ul> <li>٢ ــ التضاس بين المتهمين في المسئولية . معناه . المقضى له بالتعويض</li> <li>أن ينفذ على أيهم بجميع المحكوم به •</li> </ul>
۸۰۹	WY	( الطعن رقم ٥٣ علمنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١١ )
		٣ ــ الحكم البات بالتعويض المؤقت وعلى سبيل التضامن * حجيته مانمه
- 1	·	للخصوم من التنازع في المسألة التي فصل فيها في أية دعوى تالية • لا يعول ذلك ومطالبة المحكوم لهم بتكملة التعويض أمام المحكمة المدنية • علمة ذلك /
۸۰۹	171	( الطعن رقم ٥٣ كا لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١١ )
		<ul> <li>٤ ـــ للدائنين المتضامنين مجتمعين أو منفردين مطالبة المدين بالوفاء .</li> </ul>
		م ۱/۲۸۱ مدنی ۰
44.	۲۱۰/	( العُمَن راقم ١٩٧٩ لسنة ٤٥ ق _ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٣ ) 
	- 1	تعويض
		(1) الخطا الموجب للتعويض :
		استخلاص وقوع الفعل الكون للخطأ الوجب للمسئولية . خضوعه
	- 1	لتقدير محكمة الموضوع ما دام كان سائفا .
EAV	104	( العلمن رقم ۱۲۳۳ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩ )
		(ب) تقدير التعويض في صوره المختلفة :
- 1	- 1	١ - التعويض عن أعمال الادارة المغالفة للقوانين واللوائح :
		( ﴿ ) قبول طلب التمويض أمام محكمة النقض • شرطه • إن يكون من
		قرار اداری مما تختص بالفصل فی طلب الفسائه * القرارات

أ قبول طلب النعويض أمام محكمة النقض • شرطه • أن يكون من قرار ادارى مما تختص بالفصل في طلب الشائه • القرارات الادارية . ماهيتها . اخطار وزير العدل للقاضي بأن الحركة التشائية لن تشملة بالتوقية ليس من قبيل تلك القرارات .

t talla.	.tut.	
السفحة السفحة	-121	
		فقدان ملف الطالب لا يرجع الى قرار ادارى • طلب التمويض عن
Ì		مده أو ذاك · غير مقبول ·
25	10	( الطلب رقم ۸۱ لسنة ٥٦ ق – جلسة ١٩٨٧/٦/٢٣ )
		(ب) عدم جواز اتجاه ذوى الشأن الى المحكمة مباشرة للمطالبة بالتمويض عن اقامة منشآت قطاع الكهرباء على عقاداتهم • مناطه • التزام جهة الادارة بالاجراءات التى أوجب القانون ٦٣ لسنة ١٩٧٤ عليها اتباعها في هذا الشان • المره • الره •
1.77 7	Ye	( الطمن والم ١٦٧٧ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٩ )
		٢ التعويض عن أعمال النقل التجاري والبحرى :
		(أ) حدوث العجز في الرسالة أثناء الرحلة البحرية التي انتهت بوصول السفينة المناقلة في ١٩٧٨/٢/٢ . التعويض عنه · خضوعه فيما يتصل بحدود مسئولية الناقل البحرى بحكم م ١/٥ من معاهدة بروكسل دون بروتوكول تصديلها الموقسع بتاريخ ٣٣/١/٢/٣٠ علة ذلك · عدم الموافقة عليه والممل به الا اعتبارا من ٣٠/٤٣/٤/٣٠ .
1104 4	٤٠	( الطَّعَن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ٢١/١٢/٢٢ )
		(ب) تقدير التعويض عن الهلاك أو التلف الذى يلحق البضاعة بقيمته الفعلية دون التقيد بالحد الاقصى للتعريض المسار اليه بصاعدة بروكسل • مناطه • أن يكون الشاحن قد دون في سند الشحن بيانا يجنس البضاعة وقيمتها • لا يفنى عن ذلك ورود هذا البيان بفاتورة الشراء .•
1107 4	١٠١	( الطمن رقم ١٩٨٠ كسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٣/٢١ )
		( ج ) دعوى التعسويض :
		١ ــ الخصـــوم فيها :
		التضامن بين المتهمين في المسئولية • معناه • المقضى له بالتعويض أن
}		يتفذ عل أيهم بجميع المحكوم به ٠٠
A . 9 1	γıl	( العَمَن رقم ٢٥٣ لسنة ٦٧ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/١١ )

1 . 2.	القاعدة	
-		
		٢ - حجية الحكم الجنائي الصادر بالتعويض الؤقت :
		العكم البات بالتعويض المؤقت وعلى سبيل التضامن عجبيته عانصه
		للخصوم من التنازع في المسألة التي فصل فيها في أية دعوى تالية ٢ لا يحول
		ذلك ومطالبة المحكوم لهم بتكملة التعويض أمام المحكمة المدنية • علة ذلك •
۸۰۹	171	( الطمن رقم ٤٥٣ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/١١ )
		٣ _ تقسادم دعوى التعويش :
		قاعدة زوال العقد منذ ابرامه • كأثر للقضاء ببطلانه • عدم اصالها في
		خصوص به، سريان تقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع الذي قضي
		على اساسه بالبطلان . علة ذلك . عدم تحقق الضرر الفعلى الا من يوم الحكم
		بالبطلان ٠ م ١٧٢ مدني ٠
183	44	( ااطعن رقم ۱۸۳۲ كسنة ٥٦ ق ـ جلسة ٢٦/٣/٣/١ )
		( ، ) مسائل عامة :
		١ الاصل تنفيذ الالتزام عينا • الاستماضة عنه بالتعويض • شرطه •
	- 1	استحالة التنفيذ العيني أو اتفاق الدائن والمدين على التعويض صراحة
		ار ضيمنا . المسادتان ١/٢٠٣ و ٢١٥ مدنى .
797		
ı	71	( الطعن وقم ٧٢١ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٨ )
	٣١	( الطعن رقم ۷۲۱ قسنة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۸ ) ۲ - التزام الطاعن باقراره أن يؤدى للمطعون عليهما قيمة مصوغاتها
	71	
	71	٢ - التزام الطاعن باقراره أن يؤدى للمطعون عليهما قيمة مصوغاتها
	71	<ul> <li>٢ - التزام الطاعن باقراره أن يؤدى للمطعون عليها قيمة مصوغاتها</li> <li>الودعة عنده بموجب قائمة متقولات الزوجية * مبؤداه * استماضتهما عن</li> </ul>
747	71	٢ – التزام الطاعن باقراره أن يؤدى للمطعون عليها قيمة مصوغاتها المودعة عنده بموجب قائمة منقولات الزوجية مسؤداه استماضتهما عن التنفيذ المينى بالتمويض وقضاه الحكم بهذا التعويض بمراعاة ازتفاع سعر
747	71	٢ – التزام الطاعن باقراره أن يؤدى للمطعون عليها قيمة مصوغاتها الروعة عنده بعوجب قائمة متقولات الزوجية معرفاه استماضتهما عن التنفيذ العيني بالتمويض وقضاه الحكم بهذا التعويض بمراعاة ارتفاع صعر الذهب وقت التقاضي وقضاه بها طلبه الخصوم وأثره ولا بطلان والطعن رقم ٧٧١ لمسئة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)
747	71	۲ – التزام الطاعن باقراره أن يؤدى للمطعون عليها قيمة مصوغاتها المودعة عنده بعوجب قائمة متقولات الزوجية معرفاه استماضتهما عن التنفيذ العيني بالتعويض و قضاه الحكم بهذا التعويض بعراعاة ارتفاع سعر الذهب وقت التقاضي و قضاه بما طلبه الخصوم و أثره و لا بطلان و الطعن رقم ۷۷۷ لسئة ۵۳ ق - چلسة ۱۹۸۷/۲/۱۸۸) ۳ – حق الارتفاق و عاصيته و تكليف يتقل العقار المرتفق به لفائدة
747	71	<ul> <li>٢ – التزام الطاعن باقراره أن يؤدى للمطعون عليها قيمة مصوغاتها الموجعة عنده بموجب قائمة متقولات الزوجية م موداه مستماضتهما عن التنفيذ العيني بالتمويض و قضاه الحكم بهذا التعويض بمراعاة ارتفاع سعر الذهب وقت التقاضي و قضاه بما طلبه الخصوم و أثره و لا بطلان و الطعن وقم ٧٧١ لمسئة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)</li> <li>٣ – حق الارتفاق و ماهيته و تكليف يتقل المقار المرتفق به لفائلة المقار المرتفق و على ملكه و المقار المرتفق و على ملكه و المقار المرتفق و على ملكه و المقار المرتفق و على ملكه و المقار المرتفق و على ملكه و المقار المرتفق و على ملكه و المقار المرتفق و على ملكه و المقار المرتفق و على ملكه و المقار المرتفق و على ملكه و المقار المرتفق و على ملكه و المقار المرتفق و على ملكه و المقار المرتفق و على ملكه و المعارض و المناسرة و على ملكه و المقار المرتفق و على ملكه و المعارض و المعارض و المناسرة و المرتفق و على ملكه و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و المعارض و</li></ul>
747	*1	۲ – التزام الطاعن باقراره أن يؤدى للمطعون عليها قيمة مصوغاتها المودعة عنده بعوجب قائمة متقولات الزوجية معرفاه استماضتهما عن التنفيذ العيني بالتعويض و قضاه الحكم بهذا التعويض بعراعاة ارتفاع سعر الذهب وقت التقاضي و قضاه بما طلبه الخصوم و أثره و لا بطلان و الطعن رقم ۷۷۷ لسئة ۵۳ ق - چلسة ۱۹۸۷/۲/۱۸۸) ۳ – حق الارتفاق و عاصيته و تكليف يتقل العقار المرتفق به لفائدة

الصفحا	القاعدة	·
		المرتفق ايطال تصرف المالك في العقار المرتفق به أو محو تسجيله · غـير جائز · المادتان ١٠١٥ و ١٠٢٣ مدني ·
٥٥٠	114	( الطَّمَن رقم ٧٧٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٨ )
		٤ - الزام المؤجر بتعويض المستأجر عما أنفقه في التحسينات التي
		أقمها بعلمه ورضاء في العين المؤجرة ٠ م ١/٥٩٢ مدنى ٠ مناطه ٠ تحسديد عناصر هذا التمويض وكيفيته ٠
798	189	( الطمن رقم ۱۷۳۳ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱۰۸۰ )
		٥ _ تجاوز مالك الارض بحسن نية أثناء اقامة بناء عليها الى جزء صغير
		من أرض ملاصقة • للمحكمة اجبار صاحب هذه الارض على التنازل للباني عن
		ملكية الجزء المشعول بالبناء نظير تعويض ما له استثناء من القواعد العسامة
		وقواعد الالتصاق · م ٩٣٨ مـدني · حسن النيـة في تطبيق هذا النص الاستثنائي · ماهيته ·
۸۳۱	199	( الطَّمَنَانَ رقعاً ١٣٧٤ ، ١٠٤٩ لسنة ٣٥ ق ـ چلسة ١٩٨٧/٦/١٦ )
•		<ul> <li>٦ - الاصل تنفيذ الالتزام تنفيذا عينيا ١ التنفيذ بطريق التعويض ٠</li> </ul>
		شرطه ٠ المــادتان ٢٠٣/ ، ٢١٥ من القانون المدنى ٠ تسود المدين عن تنفيذ
		التزامه العقدى • خطأ موجب للمسئولية •
1179	440	( الطَّمَنُ وَلَمْ ٢٦٠ لَسَنَةً ٥٣ قَ - جِلسَةً ٢٠/١٩٨٧ )
		تعسين
		مقابل التحسين • ماهيته • اعتباره مستحقا على أصحاب المقارات بمجرد
		اعتماد قرار الجهة الادارية بفرضة • صدور القرار حال حياة المورث • مؤداه•
		اعتباره مستحقا في ذمته ويصبح دينا واجب الاداء من التركة .
1.44	44.	( الطَّن رقم ٣٤ لسنة ٥٧ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٣٠ )
	1	<del></del>

الصلحة	المد:	n T	
	-		تقسادم
-			اولا : التقادم المسيقط :
		1	( ا ) مدة التقادم وتغيرها وحسابها :
			« تغير ملة التقسادم » :
			التقادم الغبسي :
		1	١ ــ التقادم الخمسي المنصوص عليه في المـــادة ١٩٤ من قانون التجارة.
-			لاسرى الاعلى الدعاوى الصرفية التي تنشأ مباشرة عن الورقة التجارية.
			الدعاوى غير الصرفية • خضوعها للتقادم المسادى •
۳٩.	١	97	الطُن رقم ٤٣٠ لسنة ٥٣ ق – جلسة ١٩٧٨/٢/٢٣ )
	1		٢ ــ التقادم المخمسي للحقوق الدورية المتجددة ٠ م ٣٧٥ مدني ٠ اختلافه
			ل أحكامه ومبناه عن التقادم العولى • م ٣٧٨ مدنى • المقصـود بالمهـــايا الإجور • شمولها أجور العمــال والموظفين والمستخدمين •
40	4	M	الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٨ )
			٣ ـ قروق العلاوات الدورية المستحقة للعامل • خضـوعها للتقـــادم
			خىسى •
70	4	٨١	الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٨ )
		,	<ul> <li>خ الحقوق الخاضعة للتقادم الخمسى • م ١/٣٧٥ مدنى • مناطها</li> </ul>
			ورية والتجديد . يستوى ثبات مقدارها أو تغيره من وقت لآخر .
٧/	11	177	الطمن وقم ١١٧٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٨ )
	l		<ul> <li>التقادم الخمسى للحقوق الدورية المتجددة • م ٣٧٥ مدنى • اختلافه</li> <li>أ كان</li> </ul>
			في أحكامه ومبناه عن التقادم الحول · م ٣٧٨ مدني · المقصود بالهسايا والإجور · سمولها أجور العمال والموظفين والمستخدمين ·
			( الطمن رقم ١٤٦ لسنة ٥٣ ق – جلسة ١٩٨٧/٦/١٤ )
۸	44	177	•
			<ul> <li>آ - الاصل في الاحكام انها مقرره للحقوق وليست منشئة لها العكم</li> <li>باستحقاق العامل لاجر معين انسحاب أثره الى تاريخ استحقاق الاجر الأعلم عدد مدين المحامل المحرف المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد الم</li></ul>
			الطُّهِنُ وقد 65°4 أستاد بعد 3 ما 3 ساء معالم الما استحقاق الأجر · . [
1.	137	11	(الطفن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٢١/١٣ )

الصفطا	القاعدة	
_	-	٧ ــ أجرة العامل · حق دوري متجدد · خضوعة للتقادم الخيسي ·
1.95	7.4	
		« حساب منة التقادم » :
		ــ في النعيــاوي :
		١ - فوأت مدة السنة دون وفع دعوى استرداد الحيازة . ١٥٥٨ مدني،
		مؤداه * انقضاه الحق في رفعها * انقطاع هذه المدة بالمطالبة القضائية * م٣٨٣
		مدنی ۱ اعتبار الدعوی مرفوعة بایداع صمعیفتها قلم کتاب المحکمة ۰ م ۱۳ مرافعــــات ۰
የሞለ	00	( الطعن رقم ۱۳۱۲ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۲ )
		<ul> <li>٢ - التقادم الخمسي المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانون التجارة</li> <li>لا يسرى الاعلى الدعاوى الصرفية التي تنشأ مباشرة عن الورقة التجارية</li> <li>المعاوى غير الصرفية خضوعها للتقادم العادى</li> </ul>
٥٠٢	۱۰۸	( الطَّن رقم ۹۸۳ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠ )
		<ul> <li>٣ ـ سقوط جزء من أجر العامل بالتقادم بمضى خمس سنوات من تاريخ</li> <li>استحقاقه حتى تاريخ اقامة المدعوى • مطالبة العامل بالجزء الباقى الذى لم</li> <li>يسقط • استمرارها مطروحة على المحكمة دون حاجة لقصر العامل طلباته على</li> <li>هذا الجزء • م ٣٧٥ مدنى •</li> </ul>
۸۸٥	۱۸۸	( الطمن وقم ١١٨٠ لسنة ٥٣ ق ـ چلسة ١٩٨٧/٦/٢٨ )
		_ في الدفـــوع :
		١ ــ تمسك الطاعنة بسقوط جزء من الاجرة الواردة بالتكليف بالوفاء
		بالتقادم الخمسى • لا يرتب بطلان التكليف • علة ذلك • عدم تعلق التقادم
		المسقط بالنظام العام * جواز النزول عنه بعد ثبوت الحق فيه -
759	٨٠	( الطَّن رقم ٢٩ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٥ )
		٢ - الدفع بالتقادم • عدم تعلقه بالنظام العام • وجوب التمســك به
		امام محكمة الموضوع • عدم جواز اثارته لاول مرة أمام محكمة النقض •
too	1.1	( العُمن رقم ٦٨١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٢٦/٣/٢٦ )

**	•	•
السفحة	القامدة	
-		(ب) قطع التقسادم:
•		١ - مطالبة الشركة المطمون ضعما المطاعن بصفته أمينا للنقل بالتعويض
		عن المجز في البضاعة التي عهدت اليه بنقلها • سقوط هذه الدعـوى بمضى
		الد المنصوص عليها في الملاة ١٠٤ من قانون النجارة . اقرار الطاعن اللاحق
		على المقد يقبوله خصم قيمة العجز من مستحقاته بلدى الشركة المطمون ضدها.
		لا يمتبر تجديدا للالتزام المتولد عن عقد النقل بحيث يخضع للتقادم وانسا
		قاطما للتقادم الاول يبدأ به تقادم جديد بنفس المدة .
40.	۵۸	( الطَّعَنْ وقم ١٣٩٤ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٦ )
		٢ ــ مدة السنة اللازمة لرفع دعوى الحيازة ٠ مدة تقادم ٠ مؤدى ذلك ٠
		سريان قواعد وقف وانقطاع التقادم المسقط عليها
£00	1.1	( الطعن رقم ۱۸۱ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢١ )
		٣ ــ اقرار المدين بحق الدائن صراحة أو ضمنا . اثره . قطع التقادم .
		الاقرار • ماهيته • وفاه المدين بالقدر غير المتنازع عليه من المدين • عسدم
		اعتباده اقرارا منه بمديونيته بالقدد المتنازع عليه من المدين أو نزولا عما
		انقض من مدة التقادم بالنسبة اليه • علة ذلك • م ٣٨٤ مدنى •
VAS	177	( الطُّن رقم ۱۱۷۷ استة ٥٠ ق جلسة ۱۹۸۷/٦/۸ )
		« الإجرامات القاطعة للتقادم »
1		الطالبة القضائية
- 1	.	١ ـ قوات مدة السنة دون رفع دعـوى استرداد الحيازة ٠ م ٩٥٨
	. 1	مدنى . مؤداه . انقضاء المحق في رفعها . انقطساع هذه الحسدة بالطالبة
	ĺ	القضائية • م ٣٨٣ مدني • اعتبار الدعوى مرفوعة بايداع صحيفتها قسلم
- ]		كتاب المعكمة • م ٦٣ مرافعات •
YYA	٥٥	( الطمن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )
		۲ - عريضة أمر الأداء • اعتبارها بديلة لصحيفة الدعوى • مؤدى
1		الله • ترتيب كافة الآثار المترتبة على رفع الدعوى ومنها قطع النقادم •
1179	727	: الطَّمَن وقو ٢٩٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٩/١٢/١٢ )

القاعدة الصفحة	
	٣ - الطالبة القضائية التي تقطع التقادم • ماهيتها •
17-4 707	( الطعن رقم ۱۹۸۸ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠ )
	التقادم الكسب :
	( أ ) الحيازة الكسبة للملكية بالتقادم :
	« ماهيتها »
	١ ـ الحيازة التي يعتد بها لكسب الملكية بالتقادم الخمسي ٠ ماهيتها ٠
	العبرة فيها بالحيازة منذ معاصرتها للسبب الصحيح ١ التمسك بعيب في
	الحيازة سابق على قيام السبب الصحيح • غير منتج •
1.17 718	( الطمن رقم ۲۲۶ تسنة ۵۰ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱۱/۲۳ )
	٢ ـ حسن النية يفترض دائبًا لدى الحائز ما لم يقم الدليل على
	العكس • سوء النية المانع من اكتساب الملك بالتقادم الخمسي • مناطه •
1-17 712	( الطعن رقم ٢٢٤ كسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٢٩/١١/٢٩ )
	٣ ــ استخلاص حسن ثبة الحائز وانتفاء سبوء نبيته ؛ من سلطة بخاضي
	الموضوع متى كان استخلاصه سائغا ٠
1-14 418	( الطَّن رقم ۲۲۶ استَة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١١/٣٦ ) « الحيازة العرضية »
,	أكسباب الحائز العرضي الملكية بالتقادم • شرطه • تغيير صفة حيازته بغمل يفيد معارضة لحق الممالك •
	( الطعن رقم ۱۹۸۸ سنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠ )
14.4	« ضم حيازة السلف للغلف »
	١ – قاعدة ضم حيازة السلق الى حيازة الخلف • عدم سريانها ألا إذا
	أولد المتمسك بالتقادم الاحتجاج به قبل غير من باع له أو غير من تلقى الحق ا معن ماع له • السلف الشنت أه • علم حداد الاستفادة من حداد ته الاتباد
	مِن باع له • السلف المسترف • علم جواز الاستفادة من حيازته لاتبام من التقادم قبل من تلقى حقه عن هذا السلف •
777 07	ر الطور وقد 2004 استة عم 2 حاسة عدر عربيدود .
	٢ - قاعدة ضم حيازة السلف الى الخلف علم جواز التبلسك بها
	قبل البائع أو من تلقى الحق منه م
71A VY	( التَّعْنِ رقم ١٩٥٧ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٧)

الصفية	القاعدة	رب) تملك الحكر بالتقائم :
		·
		عدم تمسك الطاعنة أمام محكمة الموضوع باكتسابها الحق الميني في
		الحكر بالتقادم * اعتباره سبباً جديداً * عدم جدواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقش *
777	122	
^		
		تقسيم
		عدم صدور قرار بالموافقة على التقسيم • ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ • اعتبار
		الحكر بالتقادم • اعتباره سببا جديدا • عـدم جـواز اثارته لاول مرة أمام
		البطلان المطلق جزاء مخالفة القانون المذكور • خطأ •
941	170	( الطَّعَن رقم ٥١٨ لِسنة ٥٢ ق – جلسة ١٩٨٧/٤/١٩ )
		بطلان التصرف في الأراضي المقسمة قبسل مسدور قرار بالموافقة على
		التقسيم • تعلقه بالنظام العام •
981	140	( الطَّمَنْ وقم ١٨٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٩ )
		عليلا
		اولا : اختصاص قافي التنفيذ ومنازعات التنفيذ :
- 1		١ - متازعة المدينين في الغوائد التي الزمهم بها أمر الاداء بعد أن صار
		أنبالها واستخلاص الحكم المطعون فيه أنها منازعة تنفيذ موضوعية نتبجه
		فرض الحواسة عليهم وتأميم مستلكاتهم ولا تنطوى على اخسلال بقوة الأمر
		المقضى * سالغ *
1,1	- 27	( الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٤ )
		٢ _ متازعات التنفيذ التي يختص قاض التنفيذ دون غيره بنظرها
		م ٧٧٥ م اقمات ، ماهيتما ، المنازعات المتملقة بتنفيذ قرارات النيابة العامة
- [	- 4.	في شكاري وجنع الحيازة • علم دخولها في عداد تلك المنازعات • مودي
		ذلك • عدم اختصاص قاض التنفيذ بنظرها •
ואריו	171]	( الطَّعَنُ لَقَمْ ١١٣٦ لَسنَة ٥٣ قَى جِلْسَةَ ١٩٨٧/١/٣٠ )

القاعدة المسفير	
	٣ ــ دعوى بطلان حكم مرسى المزاد ٠ منازعة موضوعية في التنفيذ ٠
	اختصاص قاض التنفيذ دون غيره بنظرها . م ٢٧٥ مرافعات .
1144 455	( الطنن رقم ۹۷۳ لسنة ۵۶ ق ــ جلسة ۱۹۸۷/۱۲/۲۷ )
	<ul> <li>٤ ــ قاضى التنفيذ ٠ اختصاصه ٠ م ٢٧٥ مرافعات ٠ عــهم جـــواز الميان</li> </ul>
1	تعرضه في أسياب حكمه لموضوع النزاع أو المساس بأصل الحق ١٠ الحكم
	الصادر منه في التظلم من أمر الحجز التحفظي على ما للمدين لدى الغير •
	حكم وقتى ٠ غير ملزم لمعكمة المرضوع ٠
1770 70	( الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١ )
	نانيا : التنفيذ الجبرى :
	دعوى استحقاق المقار المنزوعة ملكيته · اساسها الملكية · التسجيل
	شرط لاحتجاج مشترى ذلك العقار بها قبل نازع الملكية • مشترى العقار
	يمقد غير مسجل . ليس الا دائنا عاديا للبائع .
177. 70	( العُمَّن رام ۱۱۱٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٥/١٩/١٧)
	ثالثا : مسائل متنوعة :
	قائمة شروط البيع :
	قائمة شروط البيع • وجوب تعيين المقارات المبينة في التنبيه بها • علة
1	ذلك • عدم التجهيل بالعقار المحجوز • م ٤١٤ مرافعات • مخالفة ذلك • أثره
	البطلان • ماهيته • م ٤٢٠ مرافعات • جواز استكمال البيانات من الأوراق
	التي أوجب الشادع ارفاقها بالقائمة ما دامت تؤدى الى نفى التجهيل بالمقار المحبور .
. [	
125 M	( الطعن رقم ۷۳۷ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢١ )
	حلول الغير قانونا أو اتفاقا محل الدائن في حقه * مؤداه * أحقيته في
	الحلول محله فيما اتخذه هو أو أحد الدائنين الاخرين من اجراءات التنفيذ .
	رقوع التنفيذ على منقول لدى المدين أو ما للمدين لدى الغير أو على عقار .
	<ul> <li>أثر له · اختلاف هذا الحلول عن اللحلول في اجراءات التنفيذ على المقار</li> </ul>
.	بنه تعدد الحجوز عليه ·
VS	الطعن رقم ١٠٥٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٧)
1 41	· ·

الصفحة		
		تنفید عقاری
		اولا ساتنبيه نزع المكيت: المبرة في نفاذه في حتى المبرة في نفاذ التصرف الصادر من المدين أو عدم نفاذه في حتى الحاجزين ومن حكم بايقاع البيع عليه هي بشهره أو عدمه قبل تسبجيل تنبيه نزع المكية ، عدم نفاذ الحكم بصحة التصرف مادام لم يشهر أو يؤشر
		بمنطوقه في هامش تسمجيل صحفية الدعوى قبل تسجيل التنبيه علمة ذلك .
444	۰۲	( الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )
		ثانيا ـ الحـلول في التنفيذ العقـاري :
	-	حلول الفير قاتوتا أو اتفاقاً محل الدائن فى حقه . مؤداه . احقيت فى المحلول محله فيما اتخاه هو أو أحد الدائنين الآخرين من اجسراءات التنفيذ . وقوع التنفيذ على منقسول لسدى المدين أو ما للمدين لدى الفير أو على عقار * لا أثر له * اختلاف هذا الحلول فى اجراءات التنفيذ على المقار عند تعدد الحجوز عليه .
٧٤	٧.	( الطمن رقم ده ١٠ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٧ )

الصادة	القاعدة	(E)
		جماراه – جمعيات
		جمارك
-		اولا : رسسوم جمركية :
		<ul> <li>ا - مظنه التهريب التي افترض الشرع قيسامها في حق الريسان</li> <li>او من يمثله عند وجود تقصى في مقدار البضائع المتفرطة أو في عدد الطرود</li> <li>المغرضة من السفينة عما هو مبين في قائمة الشحن ، علتها ، اسستحقاق</li> </ul>
		رسوم جمركية عن هذا المنقص ، م ١١٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة
		١٩٦٢ · انتفاء هذه العلة · أثره · لا هجل لافتراض مطنه النهريب المسار النهسية .
777	14.8	( الطمن دقم ١٩٢٥ لسنة ٥٢ ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٧ )
		٢ ــ الفريبة على الاستحلاك . ليست من الفرائب أو الرسوم الجمركية الملحقة بها . الاعقاء الوارد بالمسادة السادسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشأت الفندقية والسياحية لا يمتسد الى رسسم الاستهلاك . علة ذلك .
۸۸۸	1/4	( الطعن رقم ۱۱۹ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ٢٩/٢/١٩٨٧ )
		ثانيا: رسسم الاستهلاك:
		رسم الاستهلاك المفروض بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ . سريسانه على البضاعة المستوردة التى لم يكن قد تم الافراج عنها قبل نفساذه حتى لو كان وصولها الى البلاد سابقا على ذلك ، علة ذلاك .
175	44	( العلمن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٦ )
		جعيات
<b>Y</b> A•	75	حظر التصرف اللك كانمقروا بالسادة ٩ من أمر نائب الحاكم العسكرى وقم ٤ لسنة ١٩٧٦ القتصاره على الاراض والرحدات السسكنية المخصصة من الجمعية التعاونية لاحد أعضائها بوصفه عضوا بها * عدم انصرافه للى التصرف الصادر من العضو في جزء من المباني التي أقامها على تلك الارض * (الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٥٣ ق سـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٩)

المسلحة	القامدة	(5)
		حجـز ـ حراسةـ ـ حكم ـ حيـازة
		٠ حيسن
		أولا: الحجسر الإداري :
		انتاج الحجز الاداري الوقع من مدير عام مصلحة الضرائب لاتره
		شرطه ، مجرد صدور أمر الحجز دون توقيمه لا ينتج هذا الاثر ، علة ذلك.
111	777	( الطعن رقم ۱۲۲۰ لسنة ۵۳ ق ـ جسسة ۱۹۸۷/۱۲/۱۱ )
		ثانيسا: حجز ما للمدين لدى الفي:
		قاضى التنفيذ . اختصاصه .م ٢٧٥ مرافعات . عدم جواز تعرضه
		في أسباب حكمه لموضوع النزاع أو المساس أصل الحق ، الحكم المسادر
		منه في التظلم من أسر الحجز التحفظي على ما للمدين لدى الغير . حكم وقتى. غير ملسرم لمحكمــة الموضـــوع .
		( اَلْطَعَنَ رَفَّم ١٨٥ لَسَمَة ٥٣ قَ ــ جِلسَة ١٩٨٧/١٢/٢١ )
1770	400	
		4 2
		تالثا: مسائل متنوعة :
		العبرة في نفاذ التصرف الصادر من المدين أو عسدم نفسماذه في حق
		العبرة في نفاذ التصرف الصادر من المدين أو عسدم نفساذه في حق الحاجزين رمن حكم بايقاع البيع عليه هي بشهرة أو عدمه قبل تسسجيل
		العبرة في نفاذ التصرف الصادر من المدين أو عسدم نفسماذه في حق
		العبرة في نفاذ التصرف الصادر من المدين أو عدم نفساذه في حق الحاجزين ومن حكم بايقاع البيع عليه هي بشهرة أو عدمه قبل تسمجيل تنبيه نسزع المكية ، عدم نفاذ الحكم بصحة التصرف مسادام لم يشسمهر
770	<b>9</b> *	العبرة في نفاذ التصرف الصادر من المدين او عسدم نفساذه في حق الحاجزين ومن حكم بايقاع البيع عليه هي بشهرة او عدمه قبل تسسجيل تنبيه نسزع الملكية ، عدم نفاذ الحكم بصحة التصرف مسادام لم يشسسهر او يؤشر بمنطرقه في هامش تسجيل صحيفة الدعوى قبل تسجيل التنبيه.
<b>YY</b> A	٥٣	العبرة في نفاذ التصرف الصادر من المدين او عسدم نفساذه في حق الحاجزين ومن حكم بايقاع البيع عليه هي بشهرة او عدمه قبل تسبجيل تنبيه نسزع الملكية ، عدم نفاذ الحكم بصحة التصرف مسادام لم يشسسهر أو يؤشر بمنطرقه في هامش تسجيل صحيفة الدعوى قبل تسجيل التنبيه، علسة ذلك .  ( الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جاسة ١٩٨٧/٢/١٢)
<b>YY</b> A	70	العبرة في نفاذ التصرف الصادر من المدين او عسدم نفساذه في حق الحاجزين ومن حكم بايقاع البيع عليه هي بشهرة او عدمه قبل تسبجيل تنبيه نسزع الملكية ، عدم نفاذ الحكم بصحة التصرف مسادام لم يشسسهر أو يؤشر بمنطرقه في هامش تسجيل صحيفة الدعوى قبل تسجيل التنبيه ، علمة ذلك .  ( الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جاسة ١٩٨٧/٢/١٢)
<b>YY</b> A	٥٢	العبرة في نفاذ التصرف الصادر من المدين او عسدم نفساذه في حق الحاجزين ومن حكم بايقاع البيع عليه هي بشهرة او عدمه قبل تسسجيل تنبيه نسزع الملكية ، عدم نفاذ الحكم بصحة التصرف مسادام لم يشسسهر او يؤشر بمنطرقه في هامش تسجيل صحيفة الدعوى قبل تسجيل التنبيه ، علمة ذلك .  ( الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جاسة ١٩٨٧/٢/١٢ )  حراسسة منسازعة المدينين في الفوائد التي الزمهم بها آمر الاداء بعد أن صار
***	٥٢	العبرة في نفاذ التصرف الصادر من المدين او عسدم نفساذه في حق الحاجزين ومن حكم بايقاع البيع عليه هي بشهرة او عدمه قبل تسسجيل تنبيه نسزع الملكية ، عدم نفاذ الحكم بصحة التصرف مسادام لم يشسسهر او يؤشر بمنطرقه في هامش تسجيل صحيفة الدعوى قبل تسجيل التنبيه ، علمة ذلك .  ( الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جاسة ١٩٨٧/٢/١٢ )  حراسسة منازعة المدينين في الفوائد التي الزمهم بها أمر الاداء بعد أن صار نهائيا ، استخلاص الحكم الملعون فيه أنها منازعة تنفيسة موضسوعية
***	۳۵	العبرة في نفاذ التصرف الصادر من المدين او عسدم نفساذه في حق الحاجزين ومن حكم بايقاع البيع عليه هي بشهرة او عدمه قبل تسسجيل تنبيه نسزع الملكية ، عدم نفاذ الحكم بصحة التصرف مسادام لم يشسسهر او يؤشر بمنطرقه في هامش تسجيل صحيفة الدعوى قبل تسجيل التنبيه ، علمة ذلك .  ( الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جاسة ١٩٨٧/٢/١٢ )  حراسسة منسازعة المدينين في الفوائد التي الزمهم بها آمر الاداء بعد أن صار

ا إلصابحة	القاعد	
		حسكم
ĺ		أولا: ماهية الحكم:
		الاصل في الاحكام انها مقررة للحقوق وليست منشسئة لها . الحكم باستحقاق العامل لاجر معين . السحاب الره الى تلريخ استحقاق الاجر،
1.45	44.	( الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣ )
		(( الحكم <b>الو</b> قتى ))
		قاضى التنفيذ . اختصاصه .م ٢٧٥ مرافعات . عدم جواز تعرضه في اسباب حكمه لموضوع النزاع أو المساس بأصل الحق . الحكم الصادر
j		منه فى التظلم من أمر الحجز التحفظي على ما للمسلمين لدى الغير . حكم وتتى . غير مازم لمحكمة الموضوع .
1770	700	( الطعن رقم ٦٨ه لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١ )
		ثانيا: اصـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		( أ ) تقديم المسستندات واللاكرات :
1		دعوى المخاصمة ، الفصل في مرحلة تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى
	•	وقبولها . نطاقة . ما ورد بتقرير المخاصمة وما يقلمه القاضي أو عضسو
		انتيابة من مستندات والاوراق الوهمة ملف الدعوى الموضوعية . عـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
£AY	1.7	( الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ١٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢ )
		(ب) المداولة في الحكم والنطق به :
		وجوب صدور الحكم من نفس الهيئة التي سمعت المرافعة وشماركت
		في المداولة . شرط لصحته . تحققه بحضور القضاة جلسة النرافعة الاخيرة.
		م ١٦٧ مرأفصات .
٤٨٧	1.7	( العلمن رقم ١٢٣٦ لسنة ١٥ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٣/٢١ )
		ثالثا : بيسانات الحكم :
		الاصل فى الاجراءات أنها روعيت صحيحة ما لم يقم العليل على خلاف ذلك . خلو محضر البجلسات مما يشير الى عقدها فى علانية . مفادة . ان

_	-	
لسلتة	الكاعدة	
		الدعوى نظرت في غرفة المشورة . سبق نظرها في جلسات علنية . لا اثر
		له طالبًا نظرت اخيرًا في جلسة منعقدة في غرفة المشورة وتقرر حجزهــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		للحكم فيها .
144	۱ع	( العلمن رقم ؟٦ لسنة ددق («أحوال شخصية» ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٧ )
		رابصا: تسبيب الحكم:
		(١) موضوع الدعوى وطبات الخصوم والادلة الواقعيسة والحجج
		الفسانونية :
		وجوب شمول الحكم على خلاصة موجزه للدفاع الخصوم ودفوعهم م ١٧٨ مرافعات .
۷۰۸	101	( الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٥/٥/١٢ )
		(ب) تعتب حجج الخصــوم :
		١ _ اقامة المحكمة قضاءها: على أسباب تكفى لحمله ، عدم التزامها
		بتعقب كل حجج للخصوم والرد عليها استقلالا .
104	۳۸	( الطعن وقم ١٠٥٢ لسنة ٥١ ق _ جلسة ١٩٨٧/١/٢٥ )
		٢ _ ساطة محكمة الموضوع في تحصيل فهم الواقع في اللعوى وتقدير
		ادلتها ، ما دامت تقيم قضاءها على اسباب سائفة . عدم التزامها بتنبسع
		حجج الخصوم والرد استقلالا على كل حجة أو اجابة الطاعن لطلب اعادة
		المالورية للخبسير .
777	150	( الطمن رقم ٦١٣ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٦/٥/١٩٨ )
1		(ج) التسمسييب الكماني :
		١ ــ تقدير ادلة اللدعوى واستخلاص الواقع منها . من سلطة محكمة
	- 1	الوضوع . شرطه ، افصاحها عن مصادر الادلة التي كونت منها متيدتها
		الموضوع . شرف ، المسلم من الأوراق مؤدية إلى النتيجة التي خلصت اليها .
		علة ذلك •
41	77	( الطمن رقم ١٢٦١ لسنة ٥٦ ق ـ حلسة ١٩٨٧/١/١٤ )

الصلحة	القامدة	٢ - تقدير عمل الخبير . من سلطة محكمة الوضوع . عدم التزامها-
	-	<ul> <li>١ - للدير عمل الحير . من سلعه محدمه الوصوع . عدم الترامهات اذا اخلت به ـ بالرد استقلالا على ما يسوقه الخصوم نعيا عليه أو اجساية طلبهم اعلاة المسامورية الى الخبير . شرطه .</li> </ul>
1.4	, ۲۸	( التلمن رقم ١٣٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٤ )
		٣ ــ منازعة المدينين في الفوائد التي الزمهم بها أمر الاداء بعد أن صار
		نهائيا . استخلاص الحكم المطعون فيه انها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجـــة
	.	فرض الحراسة عليهم وتأميم سمتلكاتهم ولا تنطوى على الحلال بقوة الأمسر
		القضى . سسائغ .
7.7	٤٩	( الطَّعَن رقم ١٦٨ لسنة ١٥ ق ـ جلسة ٤/٢/٢٨١ )
, ,	- '	
		٤ ــ ذكر الخبير في تقريره أن البصمة لا تصلح للمضاهاة لانها مطموسة.
		لا يحول دون تحقيق صحتها بقواعد الاثبات الاخرى .
414	.,,	( الطمن رقم ۱۲۲۱ لسنة ٥٣ و ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٥ )
' ''	_ ' '	
		ه ـ تقذير أقوال الشهود . مرهون بما يطمئن اليه وجــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		الموضوع . شرطه . ألا يخرج بها عما يؤدى اليه مدلولها .
414	ŻY	( الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٢/٥ )
	``	
- 1		٦ ـ اقامة الحكم على دعامتين احداهما صحيحة تكفى لحمله . النمى
- 1		عليه في الاخرى . غير منتج .
770	77	( العلمن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٦ ق ـ حاسة ٢٦/٢/٢٨١ )
	1	٧ ــ محكمة المرضوع . سلطتها في بحث الدلائل والمستندات القدمة
- 1		اليها . حسبها أن يكون استخلاصها سائفا .
474	74	( الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٥ )
		<ul> <li>٨ ــ أسباب المخاصمة ٠ الغش والتدليس والخطأ الهنى الجسيم ٠</li> </ul>
		ماهية كل منها 6 تقدير جسامة الخطأ واستظهار قصد الاحسراف ، من
- 1		مسائل الواقع . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع طالما كان سائفا : ٠
٤٨٧	1.7	( الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩ )

السلسة	ولقاعب	٩ - قيام وكيل الدائنين باعمال الدلالة كخبير مثمن بمناسبة بيسع
		البضاعة المملوكة التغليسة واحتجازه جزءا من الثمن كمولة نظير ذلك
		يعسر من قبيل التعامد مع التعس ، علم أحادة حماعة الدائد، هـ. 11
		التصرف . قضاء الحكم المطمون فيه بعدم استحقاق وكيل الدائنين للمبلغ أ
	31.43	الذي احتجزه و صحيع و
019	114	( العلمن رقم ١٤ه لسنة ٥١ ى سجلسة ١٩٨٧/٣/٣ )
		. ١ محكمة الموضوع لها السلطة التأمة في بحث ألدلائل والمستندات
	- 33	القدمة وفي موازنة بعضها بالبعض الاخر وترجيح ما تطمئن اليه ومنها شهادة
	17.8	الشمهود . شرطه ، عدم الخروج باقوال للشاهة هما قد يؤدي اليه مداولها.
٧٠٨	{	( العلمن رقم ) ٣٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٣ )
	150	١١ ــ مناقشة موضموع المحسرر في معنى السادة ٣/١٤ من قانون أ
	١.	الالبات _ ماهيتها _ مثال .
		( الطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢/١٧٨٧ )
447	171	
	1	١٢ ــ تضمين الحكم ما يكفي لحمل قضائه . النعي عليه بالقصدور :
	ŀ	لا محسنل له .
۸۱۳	177	( الطمن رقم ه) ١٤ لسنة ٥٤ ق ساجلسة ١٩٨٧/٦/١١ )
		١٣ ــ المتصرفات التي يعقدها الوكيل خارج حدود وكالته : الاستنال
	. 5.	عدم نفاذها في حق الاصيل الا باجازته . الفير الذي يتعاقد سع الوكيسل .
		التزامه بالتحرى عن صفة الوكيل وحدود الوكالة وانصراف السرها الى
	11. 1	الاصليل . اسهام الاصيل بخطئه في خلق مظهر خارجي من شساله ابهسنام
		الفير حسن النية بالساع الوكالة فهذه التصرفات . مؤداه . للغير الحق في
	٠.	التمسك بالصراف الرها الى الانسيل متى سلك في تعامله سيساوكا مالوفسا
		لا يشوبه خطأ غير مفتفر ، (مثال)
	19.	
A31	[ 13.5	, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
		١٤ ــ (سينتباط القرائن من اطلاقات محكمة الموضوع ، شرطه ، اقامة
	1	السكر قد الم على حملة قرائل متساقية مؤدية الي النتيجة التي خفص اليها، [
		عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة البلت عدم كفايتها في ذاتها .
17.7	Yor	( الطعنان رقما ۱۷۲۷ ۱۷۲۷ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٠/١٢/٢٠)
		1

	_	*
الصانيحة	لقامدة	
		(c) الإحالة على تقرير الشبير:
		اخذ المحكمة بتقرير المخبير محمولا على اسبابه . يتضمن الرد على
		الطمون التي وجهت اليه .
1179	747	( الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٠/١١/٧٨١ )
		(هـ) تسمييب الحكم الاستثناق:
		١ - أخد الحكم الاستثناقي بأسباب الحكم الابتدائي والاحالة اليها دون
		انسانة . لا عيب .
£YA	1.0	( الطمن رقم ١٦٦٢ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ٢٩/٣/٣/١ )
		٢ ـ محكمة المدرجة الثانية . غير ملزمة بالرد على أســـباب الحكم
		الابتدائي الذي الفته . منى اقامت قضاءها على أسباب تكفل حمله .
۸۱۲	177	( العلمن رقم ه) ١٤ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/١١ )
i		٣ _ محكمة الاستثناف ، لها أن تقيم قضاءها على أسباب خاصة غير
		تلك التي امتمد عليها العكم المستأنف .
1.40	Y 1 V	( الطمن رقم ٢٥٦١ قسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦ )
		<ul> <li>٢ تزيد محكمة الاستثناف بما لأ يؤثر على صحة الحكم المؤسسس</li> </ul>
		على قاعدة سليمة . لا يعيب الحكم ولا يستوجب نقضه .
1177	727	( الطعن رقم ١١٧ لسنة ٢٥ق (الحوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١ )
- 1	- 1	(و) ما لا يميب تسبيب المحكم :
	ı	(١) الاسسباب الزائسة :
- (		اقامة الحكم على دعامة كافية لحمل قضائه . النعي على ما استطرد
- 1		اليه في السبابه تزيدًا ويستقيم الحكم بدونه . غير هنتج .
177	18	( الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٣ (احوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧ )
		<ul> <li>(ب) القصور في الاسباب القانونية والتأثريرات القانونية الخاطئة :</li> </ul>
l		١ _ انتهاء اللحكم صحيحا في قضائه . اشتماله على اخطاء قالونية
		لا يبطله . علة ذليك .
1-4	YA	( الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )

القاصة الصنب	
	٢ - التهاء الحكم الى النتيجة الصحيحة . لا يعيبه القصور في يمض
	اسبابه القانونية ، لمحكمة النقض تصحيحها .
1777 Vi	( الطعن رقم ه؟٩ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦ )
	٣ ــ اشتمال الحكم على اخطاء قانونية . انتهاؤه سليما في نتيجــة .
	لا بطللان . مؤدى ذلك . لحكمة النقض تصحيح أسبابه دون أن تنقضه .
1.77 770	( العلمن رقم ١٦٧٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٩ )
	٤ انتهاء الحكم في قضائه الى النتيجة الصحيحة . لا يبطله . اشتمال
	اسبابه على اخطاء قانونية ، لمحكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن
	تنقضيه ، مشال ،
1181 784	(الطعن رقم ٩٠ اسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١)
	خامسيا : عيوب التعليسل :
-	(۱) ما يمند قصنبورا :
	1 ــ الطلب أو وجه الدفاع الجازم الذي تلتزم محكمة اللوضوع بالاجابة
	عليه في حكمها . شرطه . تمسك المشترى بعدم انتقال الملكية بالتسجيل الى
	المشترى الآخر من ذلك البائع حتى ينزع المبيع من يده · دفاع جوهــرى ·
	اغفال الرد عليه . قصور .
191 65	( الطعن رقم ۱۰۵۷ لمسنة ۵۳ ق – جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۸ )
.	٢ ـ طلب المستأجر النعويض لطرده من العين المؤجرة . تأسيس ذلك
	على اخفاء المؤجرة عنه بسوء قصد أن العين مؤجرة لأخسر قضي بطسسرده
	ابتدائيا من القضاء المستعجل ، رفض دعوى التعويض استنادا الى حق
	المُؤجّرة في التأجير لاخر بعد صدور الحكم الإبتدائي بطرد المستأجر . قصور .
198 80	( العلمن رقم ٢١٣٧ نسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨ )
	٣ ــ الادعاء بالتزوير دون سلوك اجراءاته . انتتباره اتكارا للتوقيع .
.	م ١٤ البات ، عدم تحقيق المحكمة لهذا الادعاء . خطأ وقصور .
01Y 11V	( الطمن رقم ١٠٥٤ لسنة ٥٣ ق ـ حلسة ١٩٨٧/٤/١)
	·

إالصلحة	-ww	
		٤ تد الماصفة الغير بمنتظرة يصح اعتبارها قوة قاهسرة في تطبيق
l	: .	المسادة ١٤٧ مدنى متى توافرت شروطها . اطلاق القول بأن الرياح لا تعتبر
		قوة تندرج ضمن المحوادث الاستثنائية ، قصدور ،
774	144	( الطمن رقم ٢٦٥ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ٢٨/٤/٢٨ )
- 1	**	٥ - النتماء عقب البجار الاجنبي بالنهاء مدة اقامته .م ١٧ ق ١٣٦ لسنة
• 1		١٩٨١ . جوال تمسك المؤجر بدلك بدعوى مبتداء أو في صورة دفع دعموي
.	•	الستأجر لتمكين ، التفات الحكم عن بحث دفاع المؤجر بالتهاء عقد الابجار
- 1		بقوة القسانون . قصور .
44:	190	( الطمن رقم ٢٧٣٧ لسنة ٢٥ ق ــ جلسة ٢٨/١٠/١٠)
1		٦ ــ مسكن الزوجية الذي يحق للمطلقة ان تستقل به وصغيرها دون
		مطلقها ملة الحضانة . ماهيته . اعراض الحكم عن بحث دفاع الطاعن بسأن
. ]		هين النزاع لم تكن مسكنا للزوجية . قصور .
979	144	( الطمن رقم ۲۰۲۳ لسنة ۵۱ ق ــ جلسة ۲۸/۱۰/۱۹۸۷ )
Ì		٧ ـ عدم تحقيق محكمة الاستثناف لدفاع الطاعن وعدم تمرضسها
- 1	. 1	استندانه المقدمة ودلالتها واقامة قضادها باستحقاق الطمون طيها المتمسة
	•	على مجرد وتوع الطلاق غيابيا . قصور .
1197	70.	( الطمن رقم ) لسنة ٢٥ق «احوال شخصية» ـ جلسة ٢٩/٢١ /١٩٨٧ )
	. "	الماسي وها الماسية و مقت والماسية و الماسية الماسية الماسية و الماسية و الماسية و الماسية و الماسية و الماسية و
•		(ب) مالا يمند قمسورا :
,		(ب) ما لا يمند قمسورا :
٥٧٧	111	(ب) ما لا يعبث قصسورا: ١ محكمة الوضوع ، اغفال الحكم الرد على دفاع غير جــوهرى ،
٥٧٧		(ب) ما لا يصند قصسورا : 1 - محكمة الموضوع ، اغفال الحكم الود على دفاع غير جــوهرى ، لا يصند قصبــورا ، ( الطعن رقم ١٣٨٧ لسنّة ٢، ق ص جلنبة ١٩٨٧/٤/١ )
*	117	(ب) ما لا يصند قصسورا:  ۱ ــ محكمة الموضوع ، أغفال الحكم الرد على دفاع غير جــوهرى ، لا يصـــد قصــورا ،  ( الطمن رقم ۱۳۸۲ لسنّة ﴿ فَ ــ جَسْلَة ٤ /١٩٨٧ )  ۲ ــ اغفال الخكم الرد على دفاع لم يقدم دليقه ، لا قصور ،
*		(ب) ما لا يصد قصسورا:  ا محكمة الموضوع ، اغفال الحكم الرد على دفاع غير جــوهرى ، لا يصد قصــورا ، (الطعن رقم ١٩٨٧/ لسنّة ٢ ق جلنة ١٩٨٧/٤/١) ٢ اغفال الخكم الرد على دفاع لم يقنم دليله ، لا قصور ، (الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ، ه ق جلسة ١٩٨٧/٦/٢)
*	117	(ب) ما لا يصد قصسورا:  ا محكمة الموضوع - أغفال الحكم الرد على دفاع غير جـوهرى - لا يصد قصسورا .  (الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة آم ف جلسة ١/١٩٨٧ )  ا العلما الخالم الرد على دفاع لم يقدم دليله - لا قصور .  (الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة - ٥ ق جلسة ١/١/١٩٨٧ )  ا اغفال النحكم الوارد الرد على دفاع لا يستند الى أساس قانوني
<b>Vo</b> ¶	117	(ب) ما لا يصد قصسورا:  ا محكمة الموضوع . افغال الحكم الرد على دفاع غير جـوهرى . لا يصد قصسورا . (الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٢ ف جلسة ١٩٨٧/٤١) ٢ اغغال الخكم الراد على دفاع لم يقدم دليله ، لا قصور . (الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٣) ٣ اغغال النحكم الوارد الرد على دفاع لا يستند الى اساس قانونى مسجيح ، لا قصسور .

الصفحة	القاعدة	
		<ul> <li>إلى المتعات الحكم عن دفاع عار عن دليله . لا غيب .</li> </ul>
١	411	(الطمن رقم ١٠٤٦ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢٥/١١/١١)
3	, ,	ه _ التفات الحكم عن مستندات غير مؤثرة في الدعوى وعسدم رده
]		اليها ، لا عيب ،
1.44	.444	(الطمن رقم ٣١٦ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣ )
+		(ب) الفساد في الاستدلال :
		١ - تغريغ البضاعة من السفينة بمعرفة المرسل اليهم . لا يعل بداته
		عن التسليم الفَعْلَى قبل التفريغ . اقامة الحكم قضاءه بنفي مسئولية الناقل
- 1		عن العجز في البضاعة على سند من الها وردت تحت نظام « فرى أوت »
	4.	واهداره دلالة الشهادة الجمركية في اثبات المجز . خطأ . علمة ذلك .
. 777	94	( الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٥٢ ق ـ چلسة ١٩٨٧/٢/٩ )
		٢ ــ طلب التطليق للزواج بأخرى .م ٦ مكرر ُ فقرة ٢ ، ٣ ق ٢٥ لسنة
	.	١٩٢٩ المعدل ـ بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ـ سبق اعتراض المطعمون
		نسما على انذار الطاعة بسبب شـفل بيت الطاعة بزوجة أخرى · نفي الحكم
Ī		على المطمون عليها بزواج الطاعن بأخرى . فسناد فى الاستدلال .
774	100	( الطعن رقم ٨٣ لسنة مدق ((احوال شخصية)) - جاسة ٢٨/٤/٢٨ )
F		(د) التنساقض:
ŀ		١ ـ القضاء بطلب صحة ونفاذ عقد بيع وتثبيت ملكية المستانف
	ı	الله المسع ، تناقض ، علة ذلك .
244	41	(الطمن رقم ۱۹۷۸/۲/۲۷ ق ـ جلسة ۱۹۷۸/۲/۲۱ )
71	- 1	
.		٢ - التناقض الذي يعيب الحكم - ماهيته .
777	180	( العلمن رقم ٦١٣ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/٦ )
Y.*A		و ( الطمن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق _ جلسة ١٩٨٧/٥/١٣ )
477		و ( الطعن رقم ١٦٢٦ لسنة ١٥ ف - جلسة ١١٨٧/١١/٨ )
444		و (العلمين رقم ۲۲۷ السنة ۲۶ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱۱/۲۲)
144.	1 1/1/	و (العلق وقم ۱۱۷ مسله ۱۵ ی سرسه ۱۱۱/۱۱/۱۱۱۱۱۱۱

		١١٢ حـــكم
الصفحة	القاعد	
		(هـ) مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه :
		(( ما يمد كذلك ))
		١ ــ ثبوت عدم اعلان المستأنف عليها بصحيفة الاستثناف في الميصــاد
		وتعازلها عن الحق فيه • تمسكها بالدفع باعتبار الاستثناف كأن لم يكن •
		القضاه برقض الدفع والقصل في الموضوع بناء على أن حضورها بالجلسة يصحح البطالان ، خطاً .
٣	١	( العلمن رقم ۲۲۹۳ لسنة oob «هيئة عامة» ــ جلسة ۲/۸//۲۹۸ )
		٢ ــ مبانى الفنادق والمحلات التجارية والمنشات السياحية . عــدم
		دخولها في معلول عبارة المباني السكنية ومباني الاسكان الاداوى الواردة
		بالفقرة الاولى من المادة السادسة من القانون ١٠٧٧ لسسنة ١٩٧٦ . نص المادة الثانية من القانون ٢ لسنة ١٩٨٩ . نظم من جديد العالات التي
		يخضع الترخيص ببنائها لشرط الاكتتاب في سندات الاكتتاب ، عدم اعتباره
- 1		تفسيرا تشريعيا لنص تلك الفقرة التي الفاها . مؤداه . عدم خضوع الترخيص
		بمباني الفنادق قبل العمل به لشرط الاكتتاب في سندات الاسكان . مخالعة
	- 1	ذلك . خطب .
3.47	24	( الطمن رقم ١٢٥ لسنة ٦٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٧ )
		٣ ـ الاثبات بشهادة الشهود .م ٧١ اثبات . ابتنساؤه على ركنين :
		تعلق الوقائع الراد اثباتها بالدعوى وكونها منتجة فيهسا • مؤدى ذلك •
		استخلاص المحكمة من أقوال الشهود الذين سمعتهم دليلا على ثبوت أو نفى
	1	واقعة ـ لم يتناولها منطوق حكم التحقيق . تمسك الخصـــم ببطــلانه . مؤداه . اعتبار هذا الاستخلاص مخالفا للقانون . علة ذلك .
717	~~	
, "	"]	( الحلمن رقم ۱۲۲۱ لسنة ۵۳ ق – جلسة ۲۰/۲/۲۸۵ )
		<ul> <li>اعتداد الحكم الطعون فيه بمسمى بدل الاغتراب دون الوقسوف</li> </ul>
		على سبب تقريره أو وجوه أنفاقه ودون التقيد بما هو ثابت في الاوراق من
		تعمل الشركة المطمون ضدها بمصروفات اقامة مدير فرعها في مصر وسفوه. المارة 171 م. 2
		اليها ، مخالفة القائون وقصور . ( 1825 3 مدي 1 . 2 د م 3 م 3 4 سرا ۱۹۹۸ . 4
740	V	(الطمن رقم ٧٩) لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢/٣/٢٨٢ )

معدم صدور قرار بالموافقة على التقسيم . ق ٧٠ لسنة ١٩٤٠ العلمة التبار الحكم ذلك سببا جديا يرتب حق حيس المشترى لباقي الثمن وعدم المرتب البطلان المطاق جزاء مخالفة القاتون اللذكور . خطا .  ( الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٥٠ و حيسة ١٩٤٤/١٩١٩ )  ( الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٥٠ و حيسة ١٩٤٤/١٩١٩ )  المحكم بشيء لم يطلبه الخصوم او باكثر مما طلبوه باعتباره وجها من وجوه التماس اعادة النظر م ١٤١ مرافعات . العبرة فيه بالطلب المطروح من الخصم لا بما يقدمه من مستندات مؤينة له ٠ اجابة الحكم طلب المدعى دون المعالفة النظم المنادة المناب المؤراة وعدم الحاطة بواقع ما طلبه الخصوم . اعتباره مخالفة الثابت بالاوراق وعدم الحاطة بواقع المساود .  ( الطعنان رقم ١٩٨١ لسسنة ٥٥ ق و ١٠٩٠ لسسنة ٥٣ ق - جلسسة الحكم المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المنا			•
المعنار الحكم ذلك سببا جديا يرتب حق حبس المسترى لباقى الشن وعدم المسترى المعن رقم 140 (الطعن رقم 140 لسنة 20 س جلسة 140/8/19)  (و) مخالفة الثابت بالاوراق:  (و) مخالفة الثابت بالاوراق:  وجوه التماس اعادة النظر م 131 مرافعات . العبرة فيه بالطلب الطروح من المختم لا بما يقده من مستندات مؤيدة له · اجابة الحكم طلب المدعى دون الخصوم . اعتباره مخالفة للثابت بالاوراق وعدم احاطة بواقسع ما طلبه المخصوم . اعتباره مخالفة للثابت بالاوراق وعدم احاطة بواقسع الدعسوى .  (الطمنان رقما 104 لسنة 00 ق و 104 لسسنة 00 ق - جلسة 104/11/۳ (الطلب رقم 14 لسنة 105 (الطلب رقم 14 لسنة 105 (المحال المناس وحية العكم :  (الطلب رقم 14 لسنة 105 (لرجال القضاء) - جلسة 14/1/1/1/1 المحالة . وحدة الوضوع في كل من المدعويين . استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة الوضوع في كل من المدعويين . استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة (الطلب وقم 114 لسنة 10 ق - جلسة 1//1 البات . شرطة . وحسدة (الطلب وقم 114 لسنة 10 ق - جلسة 1//1 البات . شرطة . وحسدة المناس متى استندت الى اسباب تؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها . المحكم الصادرة على السلف . حجة على الخلف بشان الحق اللدى تلقاه منه اذا صعوت قبل انتقال الحق الى الخلف . الاحكام الصادرة على الخلف الخاص . علة ذلك . العدة ذلك . لا حجبة لها على الخلف الخاص . علة ذلك .	المنفحة	القاعدة	
الحكم بثىء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه باعتباره وجها من وجوه التماس اعادة النظر م 137 مرافعات . العبرة فيه بالطلب المطروح من الخصم لا بما يقدمه من مستندات مؤيدة له · اجابة الحكم طلب المدعى دون ويدل تجاوز الطلب ما تضمنه المستند المثبت له لا يعد قضاء باكثر مما طلبه الخصوم . اعتباره مخالفة الثابت بالاوراق وعدم الحاطة بواقسع المسسوى .  المسان وقما ١٠٩٨ لسنة ٥٥ ق و ١٠٩٣ لسسنة ٥٧ ق - جلسسة ١٠٤٥ (١) حجية الحكم المعنى :  المسالة في المعوين .  المسالة في المعوين .  المسالة في المعوين .  الموضوع في كل من المعويين . استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة الموضوع في كل من المعويين . استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة متى استندت الى اسبك تؤدى الى النيجة التى انتهت البها .  المعنى وقم ١٦٨ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٠/١/ البات . شرطة . وحسدة (العلمي وقم ١٦٨ لسنة ١٥ ق - جلسة ١١/١/ ١١ المنان المتن الما الصادرة على السلف . حجة على الخلف بئسأن الحق الما الذي تلقاه منه اذا صعوت قبل الخلف المخاص . علة ذلك . الاحجام الصادرة	•٨1	140	اعتبار الحكم ذلك سببا جديا يرتب حق حبس المشترى لباقي الثمن وعدم ترتيب البطلان المطلق جزاء مخالفة القانون اللذكور . خطأ .
وجوه التماس اعادة النظر م ٢٤١ مرافعات . العبرة فيه بالطلب المطروح من الخصم لا بما يقدمه من مستندات مؤيدة له · اجابة الحكم طلب المدعى دون ان يدوك تجاوز الطلب ما خضينه المستند المثبت له لا يعد تضماء باكثر المعمدوى . مما طلبه الخصوم . اعتباره مخالفة الثابت بالاوراق وعدم الحاطة بواقمع المعمدوى . (المطعنان وقعا ١٠٤٨ لمسمئة ٥٥ ق و ١٠٩٣ لمسمئة ٥٣ ق - جلسمة ١٠٤٨ ١٩٨٧/١٢/٣ )  المدالة عن اعادة نظر النزاع في المسالة المقفى فيها · شرطه · وحدة المسمئة في المعمويين . (الطلب دقم ٨١ لمسئة ٦٠ق (لرجال القضاء) - جلسة ١٠٨٧/١/٣)  المرضوع في كل من المدويين . استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة متى استئلت الى أسباب تؤدى الى النيجة التي انتهت البها . (الطعن وقم ١٦/١ لمسئة ١٥ ق - جلسة ١٠٨٧/١/١)  المرضوع في كل من المدويين . استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة الوحدة المتاب اللها . (الطعن وقم ١١٨ لمسئة ١٥ ق - جلسة ١٠٨٧/١/١)			(و) مخالفة الثـابت بالاوراق :
(۱) حجية الحكم المعنى:  ۱ – المنع من اعادة نظر النزاع في المسالة المقفى فيها · شرطه · وحدة المسالة في اللحويين .  (الطب رقم ۸۱ لسنة ٦٠٥ (رجال القضاء) - جلسة ١٩٨٧/١/٢٣ )  ٢ – قرينة قوة الامر المقفى ، م ١٠١١ اثبات ، شرطة ، وحسدة الوضوع في كل من اللحويين ، استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة متى استنلت الى اسباب تؤدى الى النتيجة التي انتهت البها ،  (الطمن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٤)  ٣ – الاحكام الصادرة على السلف ، حجة على الخلف بشسأن الحق اللى تلقاه منه اذا صدوت قبل النقال الحق الى الخلف ، الاحكام الصادرة بم الخلف الشخاص ، علة ذلك ،	1.50	**1	وجوه التماس اعادة النظر م ٢٤١ مرافعات . العبرة فيه بالطلب المطروح من الخصم لا بما يقدمه من مستندات مؤيدة له • اجابة الحكم طلب المدعى دون ان يدوك تجاوز الطلب ما تضمنه المستند المثبت له لا يعد قضماه باكتر مما طلبه الخصوم . اعتباره مخالفة للثابت بالاوراق وعدم احاطة بواقمع المعمدوى .  ( الطفنان رقما ١٥٨٨ لسمنة ٥٥ ق و ١٠٩٣ لمسمنة ٥٣ ق م جلسمة
المسالة في اللعويين .  ( الطب رقم			
الموضوع في كل من الدعوبين . استقلال محكمة الوضوع ببحث هذه الوحدة متى استندت الى اسباب تؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها .  ( الطمن وهم ١٦٨ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤ )  ٣ - الاحكام الصادرة على السلف . حجة على الخلف بنسان الحق اللى تلقاه منه اذا صدوت قبل انتقال الحق الى الخلف . الاحكام الصادرة بما للخلف الخاص . علم ذلك . لا حجية لها على الخلف الخاص . علم ذلك .	01	10	المسسألة في اللعويين .
الذي تلقاه منه اذا صدرت قبل انتقال الحق الى الخلف . الاحكام الصادرة بعد ذلك . لا حجية لها على الخلف الخاص . علة ذلك .	7.7	٤٩	الوضوع في كل من الدعويين . استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة متى استندت الى اسباب تؤدى الى النتيجة التي انتهت الليها .
	777	٠٣	الذي تلقاه منه اذا صدوت قبل انتقال الحق الى الخلف . الاحكام الصادرة بعد ذلك . لا حجية لها على الخلف الشخاص . علة ذلك .

7 . 11		
الصفحة	القاعدة	
- 1		<ul> <li>٤ - اكتساب القضاء النهائي قوة الامر المقضى • شرطه • ما لم تنظر</li> </ul>
		فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الإمر المقضى.
٤ ٢٣	40	( الطعن رقم ۱۳۹۳ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٣ )
- 1		٥ ــ القضاء نهائيا بأحقية العــامل في العمولة والمكافأة الســــنوية ،
		اكتسابه قوة الامر المقضى في دعواة التالية بفروق العموثة والمكافاة السنوية
-		عن مدة لاحقة ؛ طالمـــا أن اســاس الطاب في الدعويين واحـــد .
7.1	14.	( الطعن رقم 307 لمسئة 67 ق - جلسة 27/1/1984 )
.		٦ ــ الحكم بعدم قبول دعوى الشفعة لوجود بيع ثان . غير مانسع من
		نظر دعوى الشفعة التي يرفعها الشفيع ذاته عن البيع انثاني في مواعيده
1		وبشروطه ما أم توجد مسألة أساسية مشتركة بينهما فصل فيهــــا الحكم
		السابق بحكم تتوافر فيه شروط المنع من اعادة نظرها في الدعوى الجديدة
7,40	۱۳۸	( الطعن رقم ١٦٨٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨ )
1		٧ ــ المنع من اعادة النزاع في المسألة المقضى فيهة . شرطه . وحــدة
		المسألة في الدعويين واستقرار حقيقتها بالحكم الاول ، وان تكون هي بذاتها
		الاساس فيما يدعى به في الدعوى الثانية بين نفس الخصوم .
774	127	( الطمن رقم ٦٦٨ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ٧/٥/٥/٧ )
		٨ - القضاء النهائي السابق بطرد المطعون ضده من منزل التداعي
		اكتسابه قوة الامر المقضى . اثره . منع الخصوم من العودة الى التناقشة في
		المسألة التي فصل فيها بأي دعوى تالية ولو بأدلة فانونية أو واقعية لم يسبق
		اثارتها في الدعوى .
7/9	127	( الطمن رقم ٦٦٨ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/٧ )
		٩ ـ حجية الحكم . مناطها . وحدة الخصوم والموضوع والسبب في
.		الدعويين . تغير أحد الخصوم أو كلاهما . اثره . انحصار الحجية .
V7A	177	( الطمن رقم ١٧٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١ )
		. ١ الحكم الصادر في الدعوى المدنية المرفوعة تبعا للدعوى الجنائية.
		حجة على من كان خصما فيها .
· A+4	171	رابطين دوم ١٥١ سند ٥١١ – جست ١١١١/٩/١/١١

الصفحة	القاعدة	
		١١ - الحكم البات بالتعويض المؤقت وعلى سبيل التضامن . حجيته
		مانعة للخصوم من التنازع في المسألة التي فصل فيها في أية دعوى تالية · لا يحول ذلك ومطالبة المحكوم لهم بتكملة التعويض أمام المحكمة المدنيـة . علـة ذلك .
۸۰۹	<b>1</b> V1	(الطمن رقم ٥٣) لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١١/١/١/١١)
		۱۲ – الحكم الحائر لقوة الامر القضى . اثره . المنع من العسودة الى المناقشة فى المسألة التى فصل فيها بأى دعوى تألية تثار فيها بأى دعوى تألية تثار فيها ما و بلدلة تغونية أو واقعية لم يسبق اثارتها فى المعوى الاولى أو اثيرت ولم يبحثها الحكم .
1177	747	(الطمن رقم ١٦٧ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠ )
1191	YEA	۱۳ - المحكم بعدم الاختصاص القيمى والاحالة للمحكمة المختصبة . قضاء ينهى الخصومة كلها بصدد الاختصاص . صيرورة هذا القضاء نهائيا . مؤداه · التزام المحكمة المقضى باختصاصها بحكم الاحالة واو خالف حجية حكم سيابق لها . علة ذلك . ( الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩ )
		<ul> <li>١٤ - الفصل في المسألة الاساسية • ثبوتها أو عدم ثبوتها • اكتسابه قوة الاس المقضى في النزاع بشأن أي حق أخر يتوقف ثبوته أو انتفائه على ثبوت نلك المسألة •</li> </ul>
17.4	701	( الطمن رقم ۱۹۷۸ لسنة ۵۱ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱۲/۳۰ )
14.4	707	<ul> <li>۱۵ - الاحكام الصادرة على السلف ، حجة على الخلف بشان الحق الذي تلقساه منسه ،</li> <li>( الطمن رقم ۱۹۷۸ لسنة ۱۵ ق - جلسة ۱۹۸۷/۱۲/۳۰ )</li> </ul>
		(ب) حجيسة الحكم الجنسائي :
		<ul> <li>ا حقوة الامر المقضى . ثبوتها للحكم الجنائى . شرطه . صيرورته باتا غير قابل للطمن عليه .</li> </ul>
405	1	( الطعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١ )

الصنين	القاعدة	
		٢ ـ حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدنى . مناطها . القسرارات
		التي لا تفصل في موضوع النزاع لا حجية لها . (مثال) .
717	144	( الطمن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٦/١/١٨٨٧ )
		٣ ـ تقيد القاضي اللدني بالحكم الجنائي . شرطه . أن يكون الفعـــل
		الكون للجريمة سابقا في وقوعه على رفع الدعوى المدنية . الفعــل اللاحق
		لا يعد أساسا مشتركا بين الدعوبين . مؤداه . لا محل لوقف المعسوى
		المدنية لحين الفصل في الدعوى الجنائية .
4.8	4.4	( الطعن رقم ٧٤١ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ٢٢/١١/٢١ )
		سابعا : الطعن في الحكم :
		(أ) المصلحة في الطمن:
		تمسك الطاعن بنمي لا يحقق له سوى مصلحة نظرية بحتـة . غير
		مقبول . علة ذلك .
1.4	۲۸	( <b>الطعن رقم ٦٣٥</b> لسنة ٥٢ ق – جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )
		(ب) ميماد الطمن :
		بطلان بدء ميعاد الطمن في الحكم من تاريخ اعلانه في أحوال معينــة
		م ١/٢١٣ مرافعات ٠ انصراف مدلوله الى الاعلان الصحيح بصورة الحكم،
		الرسمية أو التنفيذية . علمة ذلسك .
171	4.5	( الطمن رقم ١٠٦٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٥ )
		(ج) القبول المانع من الطمن :
		قبول الحكم المانع من استئنافه . جواز أن يكون ضمنيا يستفاد
		من كل فمل أو عمل قانوني نيافي الرغبة في رفع الاستثناف •
1140	747	( الطعن رقم ١٦٠٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٦/١٢/١٢)
		(ي) الأحكام الجائز الطمن فيها:
		١ الخصومة التي ينظر الى انتهائها أعسالا للمادة ٢١٢ مرافعات .
		ماهيتها • الخصومة الاصلية المرددة بين طرفي التداعي لا الخصومة حسب
		نطاقها الذي رفعت به أمام محكمة الاستثناف .
444	7.4	( الطعن رقم ١١٣٧ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٨ )

أسقحة	القاعدة (ا	
	-	٢ ــ الحكم الذي يجوز الطمن فيه . ماهيته ، ما ينتهي به موضوع إ.
		الخصومة برمته ، مؤدى ذلك ، عدم جواز الطعن في الحكم الصادر في شق
		منها أو في مسألة عارضة عليها الا مع الحكم المنهى للخصومة • اختسلاف
	1	الطلبات في أسبابها أو تعدد الخصوم فيها . لا أثر له . علة ذلك .
171	17	(الطعن رقم ۱۱۳۷ لسنة ۵۲ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۸)
		( هـ ) الأحكام الجائز الطَّمن فيها استقلالا :
		١ _ عدم جواز الطمن في الاحكام الصادرة اثناء سير الخصومة قبـــل
		الحكم الختامي المنهى لها عدا الاحكام الوقتية والمستمجلة والعسسادرة
	Ι.	بو تف الدعوى او القابلة للتنفيذ الجبري .م ٢١٢ مرافعات . علة ذلك .
YYY	77	( الطمن رقم ۱۱۳۷ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٨ )
		٢ _ قضاء المحكمة الاستثنافية برفض الدفع بعدم قبول المعسوى
		واعادة الدعوى الى محكمة أول درجة لعدم استنفاذ ولايتها فيها ٠ قضاء
		تطعى بعدم اختصاص محكمة الاستئناف بنظر موضوع اللعوى . جـواز
		الطعن فيه بالنقض على اسستقلال .
1177	***	( الطمن رقم ١٦٧ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠ )
		(و) الاحكام التي لا يجوز الطمن فيها:
		١ - الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بوصفها محكمة الدرجـة
		الاولى . عدم جوأز الطعن فيها بطريق النقض .
Y00	٥٩	( الطمن رقم ١٣٦٥ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٦ )
- 1	- 1	٢ _ الحكم بعدم جواز الاستثناف المرفوع عن حكم محكمة اول درجة
İ		الصادر بصحة ونفاذ عقد البيع والتسليم مع ندب خبير لتحقيق طلب الربع.
- 1		عدم جواز الطعن فيه بالنقض .
777	77	( الطعن رقم ١١٣٧ لسنة ٥٣ ق ـ حلسة ١٩٨٧/٢/١٨ )
- 1		٣ الحكم الصادر في التظلم من أمر الرسوم التكميلية على المحسرر
		المشهر . عدم قابليته للطعن متى فصل في المنازعة بشأن تقدير الرسم .
		فصله في منازعات آخرى . خضوعه للقواصد العامة في العلمن .
VYY,	104	( الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٧ )

لمنفيط	إلقاعدة ا	west don't be true or but it has so the solling
		<ul> <li>إلى المجائز الطعن فيها بطريق النقض . المادتان ٢٤٨ ).</li> <li>٢٤٩ مرافعات . احكام المحكمة الإبتدائية بوصفها محكمة الدرجة الاولى.</li> </ul>
		عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض .
1177	747	( الطمن رقم ١٦٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠ )
		(اولا) الاحكام التي لا يجوز الطمن فيها استقلالا :
		عدم جواز الطعن استقلالا في الاحكام المصادرة اثناء سير الخصسومة قبل الحكم الختامي المنهي للخصومة كلها الاستثناء . حسالاته م ٢١٣ مسرافعات .
TVY	٨٤	( الطَّمَن رقم ٢٥٢٢ لسنة ٥٢ ق _ جلسة ١٩٨٧/٣/١٢ )
		(ط) طـوق الطفن :
		التماس اعادة النظر فى أحكام المحاكم العسكرية بديل للطمن بالنقض فى أحكام المحاكم العادية · مؤداه · عدم صيرورة تلك الاحكام باته الاستنفاذ طريق الطمن عليه بذلك السبيل أو بغوات ميعاده · ق ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ·
<b>£0</b> Y	1	( الطعن رقم ۱۱۲۹ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٦/٣/٢٦ (
		ئام <b>تا : اثـر الحكـــم :</b>
		١ _ الحكم الصادر باجابة طلب المستأجر تنفيذ التزام المصيانة عينا
		على نفتة الذجر . ماهيته . مقرر لالتزام الاخير بالصيلنة . ارتداد اثره من حيث استحقاق هذا الالتزام الى وقت نشوئه . مؤدى ذلك . استبعاد تكاليف هذا الحكم من التركة وأن صدر بعد وفاة المورث .
-144	77.	( الطعن رقم ٢٤ لسنة ٥٧ ق _ جلسة ١٩٨٧/١١/٣٠ )
		<ul> <li>٢ ــ تأسيس قضاء اللحكم المطمون عليه على حكم منقوض . اثرد .</li> <li>وجزب نقضـــه . م ٢٧١ مرافعــــات .</li> </ul>
ïYo	700	( الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١ )

لصلحة	القاعدة ا	
	-	تاسسها: تنفيث الحكم:
		<ul> <li>١ ــ شرط اعلان الخصوم في الحكم الاجنبي على الوجه الصحيح .</li> <li>وجوب التحقق من توافره قبل أن يصدر الامر بتذييله بالصيفة التنفيذية .</li> </ul>
477	1	( الطمن رقم ٥٥٨ أسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٩ )
		<ul> <li>٢ _ التحقق من صحة أعلان الخصوم وفق الإجراءات التي رسمها قاون البلد الذي صدر فيه الحكم .م ٢٢ مدني . منوط بالحكمة المختصة بشمول الحكم الاجنبي بالصيفة التنفيذية .</li> </ul>
***	٨٢	( الطمن رقم ٥٥٨ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٩ )
<b>4</b> ~1.^	۸۳	<ul> <li>٣ ـ تمرض المحكمة المختصة لتوافر الشروط اللازمة لتنفيسة الحكم الاجنبي في مصر وصيرورة حكمها حالصادر بضمول الحكم الاجنبي بالصيفة التنفيلية حايايا . مؤداه . عدم جواز التعرض له أو اعادة بحثه من اى محكمة اخرى طالما انه لم يتجرد من اركانه الاساسية .</li> <li>( الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٥٥ ق حسمة ١٩٨٧/٣/٩ )</li> <li>٤ ـ انحكم الصادر بالاخلاء لاعادة البناء بشكل اوسع . قابليته للتنفيذ بمجرد انقضاء ثلاثة شهور من تاريخ صدوره . لا حاجة لانتظار نتيجسة بمجرد انقضاء ثلاثة شهور من تاريخ صدوره . لا حاجة لانتظار نتيجسة</li> </ul>
٧٨٥	710	المفصل في الاستثناف المرفوع عنه م ٢/٥٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ · ( <b>الطمن رقم ١٦٩٧ لسنة ٥٠ ق – ج</b> اسة ١ <b>١٨٧/٦/٨</b> )
		عاشرا: بطلان الحكم: القواعد المقررة في رد الفضاه أو عدم صلاحيتهم للحكم . أعمالها على المحكمين . أفتصاره على اسباب الرد أو عدم الصلطحية الواردة بتلك المقواعد و وجوب رفع طلب الرد في الميعاد و الاستثناء و أكتشاف عسلم الصلاحية بعد صدور الحكم و جواز اثارتها في دعوى بطلانه و م ٥٠٣مرافعات،
474	7.7	(الطعن رقم ۱۹۷۹ لسبنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)
- 1		

النامة المحيازة:  و المحيازة السلف الى حيارة الخلف . عدم سربانها الا اذا المتسك بالتقادم الاحتجاج به قبل غير من باع له أو غير من تلقى الحق ممن باع له . السلف المشترك . عدم جواثر الاستفادة من حيارته لاتمسام مدة التقادم قبل من تلقى حقه عن عدا السلف .  ( الطمن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٧/١١)  ب البائع أو من تلقى الحق منه .  ب البائع أو من تلقى الحق منه .  ب وضع البد . واقعة مالاية . جواثر البانها بكافة الطرق من اى المحلف رقم ١٠٥١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١١)  ( الطمن رقم ١٨٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢١)  البيازة التي يعتد بها لكسب الملكية بالتقادم الخمسي .ماهيتها .  الميازة سابق على قيام السبب الصحيح . أتيمسك بعيب في الحيازة سابق على قيام السبب الصحيح . غير منتج .  الميازة سابق على قيام السبب الصحيح . غير منتج .  الموضوع متى كان استخلاص حسن فية الحائز وانتفاء سوء نيته . من سلطة قاضي الوضوع متى كان استخلاص حسن فية الحائز وانتفاء سوء نيته . من سلطة قاضي الوضوع متى كان استخلاصه سبائنا .  المكن دسوء النية يغترض دائما لدى العائز مالم يقم الدليسل على المكن دسوء النية يغترض دائما لدى العائز مالم يقم الدليسل على المكن دسوء النية المانع من اكتساب الملك بالتقادم الخمس ، مناطه .  المكن دسوء النية المانع من اكتساب الملك بالتقادم الخمس ، مناطه .		1	
الله المساك المعالقة:  الم المسك بالتقادم الاحتجاج به قبل غير من ياح له أو غير من تلقى الحق من باع له أو غير من تلقى الحق من باع له . السلف المستباع به قبل غير من ياح له أو غير من تلقى الحق من باع له . السلف المستبرك . علم جواز الاستفادة من حيازته لاتمسام مدة التقادم قبل من تلقى حقه عن هذا السلف .  الطعن رقم ١٩٥٩ لسنة ٥٣ ق حياسة ١٩٨٧/٢/١١)  البائع أو من تلقى الحق منه .  السلفن رقم ١٩٥١ لسنة ٥٣ ق حياسة ١٩٨٧/٢/١١)  المصدر يستفى القاضى منه الدليسل .  المصدر يستفى القاضى منه الدليسل .  المساك المهازة التي يعتد بها لكسب المكية بالتقادم النهمسي .ماهيتها .  المبرة فيها بالحيازة التي يعتد بها لكسب المكية بالتقادم النهمسي .ماهيتها .  المبرة فيها بالحيازة منذ مماصرتها للسب الصحيح . التمسك بعبب في العبارة منذ مماصرتها للسب الصحيح . غير منتج .  المستخلاص حسن نية الحائز وانتفاء سوء نيته . من سلطة قاضي الموضوع متى كان استخلاصه مسائفا .  الموضوع متى كان استخلاصه مسائفا .  المعن رقم ٢٢٢ لسنة ٥٤ ق حياسة ١٩١١/١/١٩٨١)  المعن رقم ٢٢٢ لسنة ٥٤ ق حياسة ١٩١١/١/١٩٨١)	الصفحة	القاعدة	(5)
ا ـ قاعدة ضم حيازة السلف الى حيازة الخلف . عدم سريانها الا اذا الدا المتسبك بالتقادم الاحتجاج به قبل غير من ياع له أو غير من تلقى الحق من باع له . السلف المستوك . عدم جواز الاستفادة من حيازته لاتمسام المدة التقادم قبل من تلقى حقه عن هذا السلف .  ( الطعن رقم ٢٩٠٩ لسنة ٣٥ ق حياسة ٢١/٧/٢/١) )  ب ـ قاعدة ضم حيازة السلف الى الخلف . عدم جواز النمسك بها ببل البائع أو من تلقى الحق منه .  ٣ ـ وضع البد . واقعة مادية . جواز اثباتها بكافة الطرق من أى مصدر يستفى القاضى مته الدليسل .  ١ ـ الضعن رقم ١٨٦ لسنة ٥ و حياسة ١٠١/١/١/١) )  ( الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٥ و حياسة ١٠١/١/١/١) )  ا ـ الحيازة التي يعتد بها لكسب الملكية بالتقادم الخمسى .ماهيتها .  ا ـ الحيازة منذ مماصرتها للسب الصحيح . ألتمسك بعبب في العبرة فيها بالحيازة منذ مماصرتها للسب الصحيح . غير منتج .  ا ـ استخلاص حسن نية الحائز وانتفاء سوء نيته . من سلطة قاضى الوضوع متى كان استخلاصه مسائفا .  ا ـ حسن النية يفترش دائما لدى الحائز مالم يقم الدليسل على العكس ، سوء النية المانع من اكتساب الملك بالتقادم الخمس . مناطه .			حيسياقة
اراد المتسبك بالتقادم الاحتجاج به قبل غير من باع له أو غير من تلقى الحق من باع له . السلف المستواد عدم جوائر الاستفادة من حيازته لانمام مدة التقادم قبل من تلقى حقه عن هذا السلف .  الطعن وقم ١٩٠٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)   السلف وقم ١٩٠٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)  البائع أو من تلقى الحق منه .  السلفن وقم ١٩٥١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١١)  السلفن وقم ١٩٥١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩١٨/١١)  المصدر يستفى القاضى منه الدليال .  السلفن وقم ١٨١ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢١)  المائزة فيها بالحيازة التي يعتد بها لكبب الملكية بالتقادم النحسى .ماهيتها .  السلفن وقم ١٨١ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩١١/١٨/١١)  الحيازة سابق على قيام السبب الصحيح . غير منتج .  الطعن وقم ١٣٢ لسنة ٥ ق - جلسة ١١/١١/١١)  الوضوع متى كان استخلاصه مسائفا .  الطعن وقم ٢٢٤ لسنة ٥ ق - جلسة ١١/١١/١١)  المطن وقم ٢٢٤ لسنة ٥ ق - جلسة ١١/١١/١١)  المعن وقم ٢٢٤ لسنة ٥ ق - جلسة ١١/١١/١١)  المعن وقم ٢٢٤ لسنة ٥ ق - جلسة ١١/١١/١١)  المعن وقم ٢٢٤ لسنة ٥ ق - جلسة ١١/١١/١١)  المعن وقم ٢٢٤ لسنة ٥ ق - جلسة ٢١/١/١١/١١) مناطة والمال من مناطه .			اولا : شروط الحيازة :
۲۱ قاعدة ضم حيارة السلف الى الخلف . عدم جواز التمسك بها نبل البائع أو من تلقى الحق منه .  ( الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥) )  ٣١٨			أراد المتسلك بالتقادم الاحتجاج به قبل غير من ياع له أو غير من تلقى الحق من باع له . السلف المستوك . عدم جوائر الاستفادة من حيازته لاتمسام
نبل البائع أو من تلقى الحق منه .  ( الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥ )  ٣ - وضع البد . واقعة مادية . جواتر اثباتها بكافة الطرق من أى مصدر يستفى القاضى منه الدليسل .  ( الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٥٥ و - جلسة ١٩٨٧/٣/٢١ )  ثانيا : اكتسساب الملكية بالتكيمة :  ( الطعن رقم ١٨٤ لسنة ١٥ ق - جلسة ١١/١١/١٨ )  ( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١١/١١/١١ )  ١١١٧ ٢١ الموضوع متى كان استخلاص حسن نبة الحائز وانتفاء سوء نبته . من سلطة قاضى الموضوع متى كان استخلاصه مسائفا .  ( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٠١٢/١/١١ )  ( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٠١٢/١/١١ )  ( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٠١٤ ( المنه قاضى مناطة . المنافع من اكتساب الملك بالتقادم الخمس . مناطه .	444	۰۳	( الطمن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )
" - وضع البد . واقعة مادية . جواتر اثباتها بكافة الطرق من اى مصدر يستغى القاضى مته الدليسل .  ( الطعن رقم ۱۸۱ لسنة ٥٠ و - جلسة ١٩٨٧/٣/٢١ )  ا - الحيازة التي يعتد بها لكسب الملكية بالتقادم المخمسى .ماهيتها . العبرة فيها بالحيازة منذ معاصرتها للسب الصحيح . التمسك بعبب في الحيازة سابق على قيام السبب الصحيح . غير منتج .  ( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٠١٢/١١/٢١ )  الوضوع متى كان استخلاصه مسائفا .  ( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٠١٢/١١/٢١ )  ( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٠١٢/١/١٢١ )			<ul> <li>٢ ـ قاعدة ضم حيازة السلف الى الخلف ، عدم جواز التمسك بها</li> <li>قبل البائع أو من تلقى الحق منه .</li> </ul>
مصدر يستفى القاضى منه الدليسل .  ( الطعن رقم ١٨١ لسنة ٥٥ و - جلسة ١٩٨٧/٣/٢١ )  ثانيا : اكتسساب الكيسة :  ا - الحيازة التي يعتد بها لكبب الملكية بالتقادم النخمسي ،ماهيتها . انعبرة فيها بالحيازة منذ معاصرتها للسب الصحيح . التمسك بعبب في الحيازة سابق على قيام السبب الصحيح . غير منتج .  الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢١ )  الوضوع ستى كان استخلاص حسن نية الحائز وانتفاء سوء نيته . من سلطة قاضي الوضوع ستى كان استخلاصه سسائفا .  ( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢١ )  العن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢١ )  العن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢١ )	414	٧٣	( الطمن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥ )
ثانيا: التسسطيه اللكيسة:  ا - الحيازة التي يعتد بها لكسب الملكية بالتقادم الخمسي .ماهيتها. انعبرة فيها بالحيازة منذ مماصرتها للسب الصحيح . التمسك بعبب في الحيازة سابق على قيام السبب الصحيح . غير منتج .  ( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٠١٧/١١/٢١) الوضوع متى كان استخلاص حسن نية الحائز وانتفاء سوء نيته . من سلطة قاضي الوضوع متى كان استخلاصه مسائفا .  ( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٢٠/١/١/٢١)  الملك رقم ٢٢٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٠١٧ المائز مالم يقم الدليسل على العكس ، سوء النية المانع من اكتساب الملك بالتقادم الخمس ، مناطه .	£oo	1.1	مصدر يستفى القاضى مته الدليسل .
العبرة فيها بالحيازة منذ معاصرتها للسب الصحيح . التمسك بعيب في الحيازة سابق على قيام السبب الصحيح . غير منتج .  ( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩١٨/١١/٢٦)  ٢ - استخلاص حسن نية الحائز وانتفاء سوء نيته . من سلطة قاضي الموضوع متى كان استخلاصه مسائفا .  ( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩١٨/١١/٢٦)  ٣ - حسن النية يفتر من دائما لدى الحائز مالم يقم الدليـــل على العكس ، سوء النية المانع من اكتساب الملك بالتقادم الخمس ، مناطه .			ثانيا : اكتسمساب الكيسسة :
<ul> <li>۲ – استخلاص حسن نية الحائز وانتفاء سوء نيته . من سلطة قاضى الموضوع متى كان استخلاصه سسائفا .</li> <li>( الطعن رقم ۲۲۶ لسنة ٥٥ ق - چلسة ١٩٨٧/١١/٢٦ )</li> <li>٣ – حسن النية يفترض دائما لدى الحائز مالم يقم الدليـــل على العكس ، صوء النية المانع من اكتساب الملك بالتقادم الخمس ، مناطه .</li> </ul>			العبرة فيها بالحيارة منذ معاصرتها للسب الصحيح . التمسك بعبب في الحيازة سابق على قيام السبب الصحيح . غير منتج .
الونسوع ستى كان استخلاصه سسائفا . ( الطعن دقم ٢٢٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦ )  ٣ - حسن النية يفترض دائما لدى الحائز مالم يقم الدليسل على العكس ، صوء النية المسانع من اكتساب الملك بالتقادم الخمس ، مناطه .	1.11	Y12	
٣ ــ حسن النية يفترض دائما لدى الحائز مالم يقم الدليــــل على العكس . سوء النية المانع من اكتساب الملك بالنقادم الخمس . مناطه .			الموضوع متى كان استخلاصه مسائقا .
العكس . صوء النية المانع من اكتساب الملك بالتقادم الخمس . مناطه .	1.14	415	
( الطمن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦ )			العكس . صوء النية المانع من اكتساب الملك بالتقادم الخمس . مناطه .
	1 - 14	317	( الطمن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦ )

الصائبة	والقاعدة	
	<u> </u>	<ul> <li>٤ - اكتساب الحائز المرض الملكية بالتقادم . شرطه . تغير مسفة حبازته بغعل يعتبر معاوضة لحق المالك .</li> </ul>
14.4	Yey	
		نالثا : دعساوى الحيسازة :
		١ ــ التعرض ألذي يبيح لحائز العقار رفع دعوى منع التعسوض .
		ماهينه . وجوب رفعها خلال سنة من حصول التعرض .م ٩٦١ مدني .
		تنابع أعمال التعرض الصمادر من شخص واحسه وترابطها • سريانه .
		احتساب مدة السنة من تاديخ اخر عمل منها ، احتساب مدة السنة من
		تاريخ اول عمل منها . شرطه . أن يكون ما يكفى لاعتبارها تصوضا أو أذا تعددت مع تباعدها واستقلال كل منهما عن الاخر أو صدورها عن أشسخاص
		مختلفين .
V10	۵.	( الطمن رقم ۲۶ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۸ )
1 10		٢ - دعوى استرداد الحيازة . قيامها على الاعتداء غير المشروع .
		عدم اشتراط نية التملك عند واضع اليد . يكنى لقبولها أن يكون لرافعها
		حيارة مادية حالة تجمل بده متصلة بالمقار اتصالا فعليا قائما في حالة
		وتوع الغصب . العبرة في ثبوت الحيازة بما يثبت قيمامه فعلا ولو خــالف
		الشابت بمستنداته .
747	00	(الطمن رقم ۱۳۱۲ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١١)
		٣ ــ دعوى استرداد الحيازة . لا يشترط لقبولها أن يكون ســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		مصحوبا بايذاء أو تعد على شخص الحائز أو غيره . كفاية سلبها قهرا . ( الطعن وقم ١٣١٢ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )
TTA	00	﴿ الطَّعَنِّ رَقِّمِ ١٣١٢ لَسَنَّةً ٢٥ قَ سَـ جِلْسَةً ١٩٨٧/٢/١٢ )
		<ul> <li>١ مدة السنة اللازمة لرفع دعوى الحيازة . مدة تقادم . مــؤدى</li> </ul>
1	- 1	ذلك • سريان قواعد وقف وأنقطاع التقادم المسقط عليها • ُ
200	1.1	( الطمن رقم ۱۸۱ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦ )
- 1		٥ - صاحب حق الانتفاع . حقه في حماية حيازته بدعاوى الحيازة.
		شرطه ، اثبات اكتساب حقه استنادا الى أي من الاسباب القررة في المادة
		۹۸۰ مسدئی ۰
		مثال بصدد أراضي الدولة التي تزرع خفية .
14	A 144	( الطمن رقم ٥٦) فسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦ )

لسقية	1 3-1611	۱ د دعوى منع التمرض . وجوب توافر نية التملك لدى المدعى أنها . لازم ذلك أن يكون المقلر محل الحيارة جائزا تملكه بالتقادم . عدم تبول المعوى من التحائز للاموال العامة أو الخاصة للدولة .م . ١٧ مدنى المدلة في ١٤٧ لمسنة ١٤٧ .
11.15	111	( الطعن رقم ۲ه) لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦ )
		دابمها : الحيازة الزراعية :
1.17	Y\0	الحيسارة الزراعية . عدم جوان تعديلها الا بعوافقة الجعمية التعاونية أو بعد التزام الحائز الجديد بالديون المستحقة على الارض محل التنسازل بصرف النظر عن تاريخ نشوتها أو شخص المدين بها . (الطعن وقم ١٩٨٠/١١/٢٦)
		خامسيا : مسيبائل متنوعة :
۸۹۸	141	ا ـ منازهات التنفيذ التي يختص قاضي التنفيذ دون غيره بنظرها. م ٢٧٥ مرافعات . ماهيتها . النازهات المتعلقة بتنفيذ قرارات النيابة العامة في شكاري وجنح الحيازة . عدم دخولها في عداد تلك المنازعات . مردي ذلك عدم اختصاص قاضي التنفيذ بنظرها . ( الطعن وقم ١١٢٦ فسنة ٥٣ في حسلة ١٩٨٧/٦/٣)
		<ul> <li>٢ ــ تغيير الحيارة تنفيلًا لحكم قضائى . م ٩٢ فقـرة الخيرة ق ٥٣ السنة ١٩٦٦ . المقصود منه سيطرة الحائر سيطرة مادية على الارض الزراعية</li> </ul>
1.14	710	ومباشرتها باسمه . حيازة الحارس القضائي بوصفه نائباً عمن فرضـــت الحراسة على آموالهم ، خروجها عن هذا النطاق . علة ذلك . ( الطعن رقم ۱۷۰ فسئة ۷۵ ق - جلسة ۱۹۸۷/۱۱/۲۳ )  ۳ ـ استغلال الارض الزراعية المالوكة للحكومة بطريق الخفيــة .
1114	Y 14	مامیتیه ۰ ( الطعن رقم ۲۰۶ لسنة ۱۶ ف ـ جلسة ۱۹۸۷/۱۱/۲۳ )
	- 1	-

الصلحة	القاعدة	
	-	( <del>'</del>
	-	
		9E9 &
		خبره – خلف
		اولا ـ ندب الخبـــراه :
		١ ـ تميين الخبير في الدعوى • رخصة لقاضي الوضيوع • له رفض
		اجابة طلبه متى كان الرفض مبررا
404	Αŧ	( الطَّعَنْ رقم ٢٣٥٢ أسنة ٥٦ ق - جلسة ٢/٣/٢/١٢ ).
- 1	3 %	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •
		٢ ــ محكمة الموضوع • غير ملزمة باجابة طلب الخصسوم ندب خبير
	. ]	في الدعوى ٠ علة ذلك ٠
717	144	( الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٦/٤/٢٦ )
,		
٠ ا	`- ``	ثانيا ۔ تقدير عمل الغبسير :
- 1	•	٩ تقدير عمل الخبير ٠ من سلطة محكمة الموضوع ٠ عدم التزامها
		اذا أخذت به ـ بالرد استقلالا على ما يسوقه الخصوم نعياً عِليه أو اجابة طلبهم
		اعادة المسامورية الى الخبير • شرطه •
1.	YA	( الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٥٣ ق س جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )
- 1		
	1	٢ ــ محكمة الموضوع • أخدما بتقرير الخبير محمولا على أســـــــبايه •
	- }	مؤداه . اعتباره جزءا من الحكم . المنازعة في كفاية الدليل المستمد منه . جدل
[	- ' :	موضوعي ٠ عدم جواز اثارته أمام محكمة النقض ٠
14.1	39%	( العُمنان رقما ۲۲۶۳ ، ۲۳۹۰ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٥٠ )
- 1	- 1	
- }-		٣ - عمل الخبير عنصر من عناصر الاثبات الواقعية في النعوى " خضوعه
1		لتلكدير محكمة الموضوع • أخذها بتقريره محمولا على أسبابه يفيد أنها لم تجد
	- }	في المطاءن الوجهة اليه ما يستحق الرد عليه باكثر مِما تضمنه ، النخبير غير
.	٠ 1	ملزم بأداء عمله على وجه محدد ٠ شرطه ٠ تبعقق الغاية من تدبه ٠
727	- OY	( الطَّمَّنْ والم ١٨٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٥ )

المشحة	القاعدة	
		<ul> <li>ك - الاعتراض على شعخص الخبير أو عمله • وجوب ابدائه أمام الخبير أو أمام محكمة الموضوع • علم جواز اثارته لاول مرة أمام محكمة الننقض • علة ذلك •</li> </ul>
727	٥٧	( الطعن والم ١٨٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٥ )
		<ul> <li>مستقدير عمل الخبير من عناصر الاثبات افى الدعوى • خضوعة لتقدير</li> <li>محكمة الموضوع ( مثال فى ايجار مفروش ) •</li> </ul>
771	124	( الطَّمَّ رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢٩/٤/٢٩ )
		<ul> <li>آ - تقرير الخبير من عناصر الاثبات التي تخضيع لتقسيدير قاضي</li> <li>الموضيع •</li> </ul>
٧٨٠	170	( الغمن وقم ١٦٩٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٨ )
		٧ - أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير لاقتناعها بصـــحة أسبابه ٠
		مؤداه · عدم التزامها بالرد على الطعون الموجهة اليه أو اجابة طلب اعسادة المهمة الى الخبير أو نفب أخر لاستكمالها ··
۸۳۷	177	( الغنان رقبا ۱۳۷۶ ، ۱٤٠٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٦ )
		<ul> <li>٨ ــ أخذ الدحكمة بتقرير الخبير محمولا على أسبابه * يتضمن الرد على الطمون التي وجهت الميه *</li> </ul>
1177	777	( الطُّعَن والم ٢٦٠ كسنة ٥٣ ق _ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠ )
1		ثالثا ــ مســاثل متثــوعة :
- 1		١ ــ لقاضي الموضوع السلطة المطلقة في الحكم بصحة الورقة المسدعي
- 1		بتزويرها أو ببطلانها وردها بنساء في ما يسمستظهره من ظروف الدعموى
		وملابساتها وعدم التزامه بالسير في اجراءات التحقيق أو ندب خبير و
424	٦.	( الطعنبان رقعا ۸۰، ۸۰ اسنة ۵۰ ق «احسوال شیخصیة ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۷ )
	-	<ul> <li>٢ - ذكر الخبير في تقريره أن البصمة لا تصلح للمضاعاه لانها مطموسة .</li> <li>لا يحول دون تحقيق صحتها بقواعد الاثبان الاخرى .</li> </ul>
414	VY	( الطمن وقم ١٧٢٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٥ )

16191	خلف 			
	الغسلف الغياص :			
	<ul> <li>١ – الاحكام الصادرة على السلف · حجه على الخلف بشسان المحق الذي تلقاء منه اذا صدرت قبل انتقال الحق الى الخلف · الاحكام الصادرة بعد ذلك · لا حجية لها على الخلف الخاص · علة ذلك ·</li> </ul>			
۰۳	( الطَّمَن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٢ )			
	٢ - حق دائنى المتصافدين والفغلف الخاص في التمسك بالمقد الظاهر في مواجهة من يتمسك بالمقد الحقيقى طبقة لاحكام الصورية ٠ م ٢٤٤ مدني٠ تقدمه على حق الوارث الذي يطمن على تصرف مورثه بأنه يخفى وصسية ٠ علة ذلك ١ الوارث يستمد حقه من قواعد الارث التي تعتبر من النظام المام ولا يستمدة من المورث ولا من المقد الحقيقى ٠ عدم اعتباره من ذوى الشان الذين تجرى المفاضلة بينهم طبقا لها ٠ مؤداه ١ عدم قبول التمسك بالمقد الظاهر في مواجهة حقه في الارث ٠			
4٧	( الطمن رقم ۱۲۵۸ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۳/۳٤ )			
	<ul> <li>٣ ــ الاحكام الصادرة على السلف · حجة على الخلف بشأن الحق الذي تلقاه منه ·</li> </ul>			
Yoy				
	مسائل متنسوعة :			
	١ - الفصل في الممالة الإساسية · ثبوتها أد عدم ثبوتها · اكتسابه			
	قوة الامر المقضى في النزاع بشان أي حق آخر يتوقف ثبوته أو انتضائه على ثبوت تلك المسألة •			
YAY	( الطُّن رقم ١٥٧٨ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ٢٩٨٧/١٣/٣٠ ) 			

الصفحة	القاعدة	
		(2)
		دستور <b>– دعـوی</b> ــــــ
1 -		اولا : فلحكمة أالدستورية العليسيا : ${}^{''}$
		تعديل المادة الشانية من الدستور بالنص على أن مبادى، الشريعة
- 1		الاستلامية والمستعدر الرئيس للتشريع ، * انصرافه الى التشريعات التي
		تصدر بعد تاريخ هذا التعديل في ٢٢/٥/٢٢ عدم انطباقه على التشريعات
		السابقة عليها ومنها للاءة ٢٢٦ مدنى بشأن استحقاق الفوائد * حكم المحكمة
		اللستورية الغليا رقم ٢٠٠ لمسنة ١ ق دستورية ٠
180	40	﴿ الطَّمَنُّ رَقِمَ ١٩٨٣ لُسَنَّةً ٥٠ قَ ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢١ )
•		ثانيا : نشر أحكام المحكمة الدستورية واثره :
-		۱ ـ صادور حکم بعدم دستوریة نص تشریعی ۱ اثره ۰ عدم جـــواز
- 1		تطبيقه اعتبارا من اليوم التالي لنشر الحكم في الجريدة الرسمية ٠ م ١٧٨
		من اللسِّبتور ; م ٤٩ من قانون المحكمة الدسستورية العليا • مؤدى ذلك •
		علم مساسه بالحقوق والمراكز التي تكون قد استقرت من قبل بحكم حاز
		قوة الاس المقضى *
-		( مثال بشأن حكم نهائي في متمة ) ٠
۱۷۸	٤٧	( الطَّمَنَ رقم ٦٤ لسنة:٥٥ ق «احوال شخصية» ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٧ )
		كالثا : مســالل متنــوعة :
٠.]	1	التشريعات والقرارات التي تصدرها السلطة التنفيذية بناء على تفويض
		من السلطة التشريعية · مادتان ١٠٨ ، ١٤٤ من الدستور · دخولها في مفهوم القانون بمناه الاعم ·
1.11	717	( لطن دقم ۱۲۲۷ لسنة ٥٤ ق – جلسة ٢٩/١١/١١ )
,	1	

الصقحة	القاعدة	
		دعسوي
		اولا: اجسراءات رفع اللنكسوى:
		( أ ) طريقة رفع الدعـوى :
		١ ــ دعوى المؤجر باخلاء المستأجر للتأخر في ســـداد الاجرة ٠ شرط أ
		نبولها • تكليف المستاجر بالوفاء بها • التكليف بوفاء أجرة متنازع عليها •
		﴿ بِطَلَانَ طَالَمًا استند ادعاء المؤجر الى اساس من الواقع أو القانون •
454	٨	( الطمن رفم ٢٩ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ٥/٢/١٩٨٧ )
		· ٢ ـ عدم جواز اتجاه دوى الشان الى المحكمة مباشرة للمطالبة بالتعويض
		عن اقامة منشات قطاع الكهرباء على عقاراتهم * مناطه * التزام جهـــة الادارة
		بالإجراءات التي اوجب القانون ٦٣ لسنة ١٩٧٤ عليها اتباعها في هذا الشأن
		اعمالها ذلك * أثره *
1.77	440	( الطَّعَن رقم ١٦٧٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٩ )
Ì		(ب) صحيفة افتتاح المعوى :
		عريضة أأمر الاداء ٠ اعتبارها بديلة لصحيفة الدعوى ٠ مؤدى ذلك ٠
		نرتيب كافة الاثار المترتبة على رفع اندعوى ومنها قطع انتقادم •
1179	727	( الطمن رقم ٢٦٢ لسنة ٥٤ ق – جلسة ٢٤/١٩٨٧/١٢ )
		﴿ ﴿ ﴾ التكليف بالعفسور :
		١ ـ انعقاد الخصومة • شرطه • اعلان المدعى عليه أو من في حكمه اعلانا
1		صحيحا بصحيفة الدعوى • تحقق الغاية منه بالعلم اليقيني أو بتنازله الصريح
1		و الضميني عن حقه في الاعلان ٠
٣	- 1	( الطعن رقم ٢٣٣٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٢/٣/٨ هيئة عامة )
		٢ ـ طلب الزوجة المصرية تطليقها على زوجهــا الفلسطيني الجنسية ،
	- 1	نزاع يتملق بمسألة من مسائل الاحوال انشخصية للاجانب • مؤدى ذلك •
		تول قلم الكتاب اعلان عريضة الدعوى الى المعنى عليه على نماذج خاصة ٠ المادتين
		۸۲۹ ، ۸۷۰ مرافعات ۰ علة ذلك ۰
1777	454	( الطمن رقم ۱۱۷ لسنة ٥٦ ق واحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٢ )

الصفعة	القاعدة	
		ئانيا : شروط قبــول ال <i>لـعـــوى</i> :
		( أ ) المسبقة :
		<ul> <li>١ - رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتامين والمعاشات هو صاحب الصفة في آية خصومة تتعلق باى شان من شنونها ٠ م ١٤ ق ١٩٧٥/٢٠ ٠ اختصام مدير ادارة المعاشات بوزارة العدل ٠ غير مفبول ٠</li> </ul>
44	١.	( الطلب رقم ۲ لسنة ٥٦ ق «رجال القضاء» - جلسة ١٩٨٧/٦/٢ )
		<ul> <li>٢ الخصومة في الاستثناف · نحديدها بالاشخاص المختصمين امام</li> <li>محكمة الدرجة الاولى وبذات صفتهم · م ٢٣٦ مرافعات · تصحيح الصسفة</li> <li>وفقا للمادة ١١٥ مرافعات · وجوب تمامه في المواعيد المحددة لرمع المعوى</li> <li>مثال ( بشان أيلونة بيت المال لبنك ناصر الاجتماعي اتناء نظر الاستثناف )</li> </ul>
٥٢٣	115	( الطعن رفم ١٢٠٤ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١ ) ه
774	174	<ul> <li>٢ - بطلان الاجراات لانعدام صفة احد الخصوم عير متعلق بالنظام العام "عدم جواز التحدى به لاول مرة امام محكمة النفض .</li> <li>( الطعن وقم ٢٧٥ كسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٤ )</li> </ul>
		<ul> <li>٤ ــ استخلاص توافر الصفة في الدعوى • واقع يســــــــــــــــــــــــــــــــــــ</li></ul>
761	141	( الطَّمَن رقم ١٠٦٩ لسنة ٥٦ ق – جلسة ١٩٨٧/٦/٢٥ )
		(ب) المسلحة :
- 1	- 1	١ الععوى ٠ ماهيتها ٠ شرط قبولها ٠
77	14	( الطَّن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٤ )
		<ul> <li>٢ ــ المسلحة التي تجيز رفع الدعوى . ماهيتها . المسلحة القانونية</li> <li>دون الإقتصادية . م ٣ مرافعات .</li> </ul>
۸۲۲	175	( العَمَنَ رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٣ ق - جسة ١٩٨٧/٦/١٤ )

الصلحة	القاعدة	
		٣ ــ ترقية العاملين بالقطاع العام ٠ ماهيتها ٠ الترقية الخاطئة لا تكسب
		احد حقا ٠ جواز سحيها مهما طال الوقت عليها ٠ علة ذلك ٠
4.4	197	( الطعن رقم ٢١٦٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ٢٥/١٠/١٩٨٧ )
		٤ - انتهاء الحكم المطعون فيه صحيحا الى عدم استحقاق الطاعن وطيفة
		مدير ادارة قانونية • انعدام مصلحته فيما ينيره بشان ترقية المطمون ضـــده
		الرابع لتلك الوظيفة ٠
4•٧	145	( الطَّمَن رقم ٢١٦٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ٢٥/١٠/١٠ )
		(ج) سماع النعوى :
		۱ ــ منع سماع دعوى الوقف عنه الانكار مالم يوجد اشهاد به أو يكون
		مقيدا بدفاتر احسدي المحساكم الشرعية ٠ لائحة المحاكم الشرعية في
		۱۸۹۷/۰/۲۷ عدم الاعتـــاد بالانكار اذا كان ثبة اقرار يحاج به الخصم المنكر ولو في غير الخصومة المدفوعة بالانكار ·
4+1	٤٨	( الطمن رقم ٥٦ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٢/١ )
		۲ ــ سماع دعوى الأرث ٠ مناطه ٠
777	7.	( العُمنان رالما ٨٠ ، ٨١ لسنة ٤٥ق «أحوال شخصية يسجلسة ١٩٨٧/٢/١٧ )
		٣ – سماع دعوى النسب بعه وفاة المورث • شرطه •
777	٣.	( الطعنان رالما ٨٠ ، ٨١ لسنة ٥٥ق «أحوال شخصية»جلسة ٢٠/٢/١٧ )
- 1		٤ ــ ما أوجبته المسادة ٣ ق ٧١ لسنة ١٩٤٦ من شكل خاص للوصية
	į	الواقعة بعد سنة ١٩١١ • شرط لسماع الدعوى بها عند الانكار وليس ركنا
		فيها ولا صلة قه بانعقادها ٠
499	4.	(الطَّن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ ق « احوال شغَّمية » ــ جلسة ١٩٨٧/٣/١٧ )
		ه ــ دعوى الوصية • شرط سماعها • وجود أوراق رسمية تدل عليها •
	İ	كفاية ذكرها أو الاشارة الى وجودها في معضر أو تحقيق رسمي دون استلزام
- 1	l	وجود ورقة الوصية ذاتها • نفاذ الوصية في حدود ثلث التركة للوارث أو غيره
		دون توقف على اجازة الورثة ٠
444	9-	(الطَّن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ ق « احوال شخصية » ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٧ )

الصفتعة	القاعدة	
		<ul> <li>٦ حزاء عدم سماع الدعوى لعدم قيد العقد المفروش بالوحدة المحلية •</li> <li>نطاقه • قصره على العقود المبرمة طبقا للمادتين ٢٩، ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ •</li> <li>لا محل لأعمال هــذا الجــزاء على عقد تاجير عقار مفروش بقصــد استعماله مدرسة •</li> </ul>
005	119	( الطُّعن رقم ٨٩٦ لسنة ٥٣ ق ـ چلسة ١٩٨٧/٤/٨ )
	:	<ul> <li>٧ ــ النعى بخطأ الحكم لقضائه بعدم سيماع الدعوى لعدم قيد عقيد الايجار المفروش لمقار بقصد استصاله مدرسة ٠ صيرورة مذا النعى غير منتج بصدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وما أورده في المادة ١٦ منه من استمرار تلك المقود ٠</li> </ul>
200	111	( الطَّعَن رقم ٨٩٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨ )
V <b>0</b> Y	17.	<ul> <li>٨ ـ النص في المادة (١) من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ على عدم سماع دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من سسنة نهايتها تاريخ رفع الدعوى عدم جواز اعباله في شأن المتعة ٠ علة ذلك ٠</li> <li>( العلمي وقم ٠٤ لسنة ٥٤ ق « أحوال شخصية » ـ جلسة ٢٦/٥/٢٨)</li> </ul>
		ثانثا : تقدير قيمة الدعوى :
		<ul> <li>١ - ثبوت أن عقد الايجار معقود مشاهرة بأجرة شهرية قدرها مائتى قرش لعين لا تخضع لاحكام فانون ايجار الأماكن ١ الدعوى بطلب انهائه ٠ دخولها في حــدود الاختصاص الانتهائي للمحكمة الابتدائية ١ عدم جــواز استثناف الحكم الصادر فيها ٠</li> </ul>
٨١	77	( الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق – جلسة ١٩٨٧/١/٨ )
٨١	**	<ul> <li>۲ - الطلبات المندمجة في الطلب الاصلى • تقدير قيمتها بقيمة هـذا</li> <li>الطلب وحده • شرط ذلك • عدم اثارة نزاع خاص بشأنها •</li> <li>( الطفئ رقم ٩٤٠ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨ )</li> </ul>
		<ul> <li>٣ - الدعوى بطلب اخلاء الأرض الفضاء والتسليم • اشتمالها على طلب أصلى وطلب مندهج • اثره • عدم اعتباره</li> <li>كذلك • وجوب تقدير قيمته تقديرا مستقلا عن الطلب الأصلى •</li> </ul>
ا ۸۱	77	( العَلَّن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٨ )

مشخة	لقاعدة (1	
	-	٤ ــ الأصل في المتعاوى انهما معلومة القيمة • الاستثناء • الدعاوى
		المرفوعة بطلب غير قابل للتقدير * اعتبارها مجهولة القيمة * الدعوى بطلب
	1	الاخلاء والتسليم • غير مقدرة القيمة • اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها •
		جواز استثناف الحكم الصادر فيها · م ٢١٩ مرافعات ·
Α'	1 1	( الطمن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨/١/٨ )
		رابعا: نطلق الدعوى:
		( ) ) الطّلبات في المعوى :
		١ - النزام الطاعن باقراره أن يؤدى للمطعون عليها قيمة مصوغاتهاالمودعة
		عنده بموجب قائسة متقولات الزوجيه * مؤداه * استعاضتهما عن التنعيذ
		العينى بالتعويض • فضاء الحكم بهدا التعويض بمراعاة ارتماع سعر الدهب
		ومت النعاضي * فضاء يما طليه المحسوم * الره * لا يعلان *
444	11	( انعمن ردم ۲۱۱ کسنه ۵۳ ق ـ چسه ۲۸/۲/۲۸۱ )
		٢ ـ طلب الاخلاء للتأجير من الباطن ولاحتجاز النر من مسكن من
	1	البلد الواحد بغير مقتضى • سببان لطلب واحد • هو الأخلاء لانحلال العقد •
	[	القضاء ابتدائيا بالاخلاء لاحدهما • اعتبار الطلب الاخر مطروحا على محكمة ك
	l .	الاستثناف ، اثر ذلك ،
٥٧٧	115	( الطَّعَنْ رَفَمَ ١٣٨٧ لُسنة ٥٦ ق – جلسة ١٩٨٧/٤/ )
		٣ ـ الاثر الناقل للاستئناف ٠ مؤداه ٠ ما أثاره السينانف عليه
		المحكوم له يطلباته أمام محكمة أول درجة من أوجه دفاع ودفوع * اعتباره
		مطروحًا على محكمة الاستثناف طالما لم يتم التنازل عنها دون حاجة لاستثناف
Į		فرعي منه ۰
7,75	124	( الطَّمَن رقم ٣٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٧ )
I		2 13.05 (0-30), 130, 130, 122
- [		الدرجة الثانية وفي حدود ما رفع عنه الاستثناف •
798	129	( الطمن وقم ١٩٧٧ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٠ )

لقاعدة المنفحة	1
	٥ – قضاء محكمة أول درجة باجابة الطلب الاصلى بطرد المطعون ضدهما • ﴿
	الفاء محكمة الاستثناف هذا الحكم وتعرضها للطلب الاحتياطي بالاخلاء • خطأ•
	التزامها باعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل في الطلب الاحتياطي •
	م ۲۳۶ مرافعات ۰
1 411	( انظمن رقم ۱۰۶۱ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٥/١١/٢٥ )
	(پ) انطلبات العارضية :
Ì	للمدعى تقديم طلبات عارضة تتضمن تغييرا في سبب الدعوى مع بقاء
1	موضوع الطلب الاصلي على حاله · م ١٢٤/٣ مرافعات ·
7.87 181	( الطعن رقم ٢٣ نسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/٧ )
	(ج) سبب اللعوى :
	١ - سبب الدعوى ٠ ماهيته ٠ الواقعة التي يستمد منها المسدعي الحق
1	في الطلب عدم تغيره بتغير الادلة الواقمية أو العجج الفانونية التي يستند
	اليها الخصوم في دفاعهم *
Yo. 0,	( اطعن دعم ۱۹۲۶ نسنة ٥١ ق ـ چلسة ١٩٨٧/٢/١٦ )
- 1	1
۰۲۷ ۱۱۱	( الطعن رقم ۱۳۸۲ نسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١ )
	٣ - سبب الدعوى • ماهيته • عدم تغيره بتغير الادلة الواقعية او الحجيج
j	القانونية للخصوم مثال في عمل ٠
7.1 18	( الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٥٢ ق _ چلسة ٢٩٨٧/٤/٣ )
` ] ''	٤ - للمدعى تقديم طلبات عارضة تتضمن تغييرا في سبب الدعوى مع
	بقاء موضوع الطلب الاصلي على حاله ٠ م ٣/١٢٤ مرافعات ٠
7.57	( الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ٧/٥/١٩٨٧ )
	( د ) تكييف الدعـــوي :
	١ ـ تكييف التفريق بين الزوجين بسبب اعتناق الزوجة الاســـــــــــــــــــــــــــــــــــ
	واباء الزوج الدخول فيه ٠ خضوعه للشريعة الاسلامية باعتبارها القيانون
,	

الصلحة	القاعدة	
۱۷۲	٤١	العام فى مسائل الاحوال الشخصية · م · ا مدنى · اعتبـار انتفريق لهــذا السبب طلاقا وليس بطلانا للزواج يعود الى بداية العقد ( مثال فى حضانة ) · ( الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٣ ق «أحوال شخصية» ـ جلسة ٧٦ / ١٩٨٧ )
		<ul> <li>٢ - محكمة الموضوع غير مقيادة في تكييف الطلبات بوصف الخصــوم</li> <li>لها • التزامها بالتكييف القانوني الصحيع •</li> </ul>
YA4	41	( الطَّعَنْ رَقْمِ ٧٩٩ أَسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢ )
<b>0</b> 77	188	<ul> <li>٣ ـ قصور الحكم المطعون فيه الافصاح عن سنده القانوني ١ لا بطلان متى كان صحيحا في تتيجته ١ لمحكمة النقض استكمال هذا القصور ١ حقها في تكييف الواقعة اعتمادا على ما حصلته محكمة الموضوع ١</li> <li>( الطعن رقم ٤١١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٩)</li> </ul>
7 <b>/</b> /	180	<ul> <li>١ سلطة محكمة الموضوع فى تحديد الاساس القالونى الصدوية المدعوى عدم اعتباره تغييرا لسببها أو موضوعها •</li> <li>١ الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٦)</li> </ul>
		<ul> <li>٥ - محكمة الموضوع • عدم تقيدها في تكييف الدعوى بما يسلمهة الخصوم عليها • وجوب اسباغ التكييف الصحيح عليها •</li> </ul>
798	159	( الطمن رقم ١٣٧٦ كسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٠ )
		<ul> <li>" - انتهاء محكمة الاستثناف الى التكييف الصحيح للمقد · تطبيق الحكم القانوني المنطبق عليه · عدم اعتباره فصلا منها في طلب جديد ·</li> </ul>
۸۷۳	140	( الطَّمَن رقم ۱۹۷۷ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٢٥/٦/٦٨٧ )
		٧ ـ محكمة الموضوع • التزامها باعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح • العبرة في تكييف الدعوى بحقيقة المطلوب فيها والسبب القانونى الذى ترتكز عليه •
1.44	TTA	( الطّعن رقم ٣٦٦ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣ )

أعشعة	القاعدة	
		خامساً : نظر الدعوى امام المعكمة :
		(١) الخصوم في المعينوي :
		١ ـ اشخاص الخصيسومة :
		١ - اختصام الطاعنين بصدختهما ممثلين لشركة وليس بصغتهما
		الشخصية • تضمين منطوق الحكم وأخر بالدين • لا ينصرف اليهم بصفاتهم
		الشخصية بل قضاء ضد الشركة ٠
٥٠٢	۱۰۸	( الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠ )
		٢ ــ الخصومة ٠ عدم انعقادها الا بين الاحياء ٠ والا كانت معـــدومة
		لا اثر لهـا ٠
795	189	١ الطَّعَن رقم ١٣٧٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٠ )
		٣ ـ دعوى فسح عقد البيع • ليست من الدعاوى التي يوجب القانون
		فيها اختصام أشنخاص معينين ٠
۸۲۲	۱۷٤	( الطمن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/١٤ )
		٢ _ غيـاب المدعى وشـطب الدعوى :
		قرار الشطب الذي يصدره القاضي المنتلب للتحقيق • باطل • أثره-•
		اختصام ذي الصفة الحقيقي في اللعوى اعمالا للمسادة ١١٥ مرافعات
		كفايتــه بالإعلان . علــة ذلك .
1.4	Y۸	( الطَّعَن رقم ١٣٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )
	ı	٣ ــ ادخـال خصم في الدعــوى :
		اختصام ذي الصفة الحقيقي في الدعوى اعمالا للمادة ١١٥ مرانعات
		كفايته بالإعلان ٠ علة ذلك ٠
1104	131	( الطمن رقم ٩٤٩ لسنة ٥٣ ق – جلسة ٢٢/١٢/٢٢ )
		٣ _ التفخل في الدعيسوي :
		المتدخل هجوميا في مركز المدعى بالنسبة لما يبديه من طلبات ١ أثر
		ذلك • للمدعى عليه أن يقدم ما يشاء من الطلبات المارضة عليها •
١٠٠١	Yel	( الطَّعَن رقم ١٤٠٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩ )

(استحة	القاماءة	
		(ب) اجسرانات الجلســة :
		<ul> <li>١ - وجوب صدور الحكم من نفس الهيئة التي سمعت المراقعة وشاركت</li> <li>في المداولة . شرط لصحته . تحققه بحضور القضاه جلسة المراقعة الاخيرة</li> <li>١٦٧ مراقعات ٠</li> </ul>
٤٨٧	1.7	( الطَّمَن رقم ١٧٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢١ )
1.48	414	<ul> <li>۲ اغفال محرر محضر الجلسة اثبات بیان أدل به اثناء نظر الدعوی واثبات القاضی له بالرول المخاص به - مؤدی ذلك - اعتبار الرول مكملا لمحضر الجلسة فی خصوص ما اثبت فیه وخلا منه محضر الجلسة ما دام لا يتعارض معه ( مثال بشأن اثبات وكاله ) -</li> <li>( الطعن وقم ۲۷۹۳ لسنة ۵ ق حبلسة ۱۹۸۷/۱۱/۳۰ )</li> </ul>
		( ج ) الدفياع في الفشيوي :
۳	,	<ul> <li>١ - ثبوت عدم اعلان المستأنف عليها بصحيفة الاستئناف في الميعاد او تنازلها عن الحق فيه • تمسكها بالدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن • القضاء برفض الدفع والفصل في الموضوع بناء على أن حضورها بالجلسة يصحح البطلان • خطأ •</li> <li>( الطعن رقم ٢٩٩٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٢/٣/٨ هيئة عامة )</li> </ul>
114	44	٢ — الدفع بعدم قبول الدعوى بحالتها لعدم اختصام شريك المطمون عليه في عقد البدل وسائر المستأجرين للارض • مفاير للدفع بعدم قبــول الدعوى لرفعها من غير ذى كامل صفة المؤسس على أن ذلك يتضمن صسفقة واحدة لا تقبل التجزئة وذلك في مضمونه ومبناه • ( الطعن وقم ٢٠٨٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤)
		٣ ـ الطلب أو وجه الدفاع الجازم الذي تلتزم محكمة الموضوع بالإجابة عليه في حكمها • شرطه • تمسك المشترى بعدم انتقال الملكية بالتسجيل الى المسترى الاخر من ذلك البائع حتى ينزع المبيع من يده • دفاع جوهرى • أغفال لرد عليه • قصور •
191	22	( الطَّمَن رقم ۱۰۰۷ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۷۸/۱/۲۸ )

الصفحة	القاعدة	
		<ul> <li>2 - قرينة قوة الامر المقفى • م ١/١١ اثبات • شرطها • وحسمة الموضوع فى كل من الدعويين • استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوخدة متى استندت الى أسباب تؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها •</li> </ul>
4.4	٤٩	( الطَّمَن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٤ )
		<ul> <li>م منازعة المدينين في الفوائد التي ألزمهم بها أمر الاداء بعد أن صار نهائيا • استخلاص الحكم الطعون فيه أنها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجة فرض الحراسة عليهم وتأميم ممتلكاتهم ولا تنطوى على الحلال بقوة الامسر المقضى • مسائم •</li> </ul>
7.7	٤٩	( الطُّعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٤ )
		٦ ـ الدفاع الذي تلتزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه • ماهيته •
۳۱۸	٧٣	( الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥ )
		<ul> <li>٧ ــ الدفع بالتقادم ٠ عدم تعلقه بالنظام العام ٠ وجوب التمسك به امام محكمة الموضوع ٠ عدم جواز اثارته لاول مرة امام محكمة النقش ٠</li> </ul>
ž <b>a</b> o	1.1	( الطَّعَن رقم ٦٨١ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦ )
		<ul> <li>٨ ــ حق الدفاع والمرافعة الشفوية ٠ مكفول الطـــراف النزاع في الدعوى ٠ حق المحكمة في تنظيمه رغم النص على اجرائه في أول جلسة ٠ م ٩٧ مرافعـــات ٠</li> </ul>
٤AY	1.7	( الطعن رقم ۱۲۳۳ لسنة ۱ه ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۳/۲۹ )
		٩ - الدفع بعدم القبول الذي تعنيه المادة ١١٥ مرافعات ٠ ماهيته ٥ هو الذي يرمى الى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع المعوى وهي الصفة والمصلحة والحق في رفع المدعوى ٥٠ عدم اختلاط ذلك بالدفوع المتعلقة بشكل الإجراءات التي تبدى قبل التكلم في الموضوع ولا بالدفوع المتعلقة بأصل الحق المتنازع عليه ٠
017	11.	( الطَّعَن رقم ١٣٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠ )

لقامدة إلصفحة	
	١٠ ــ الدفع بعدم قبول دعوى المسئولية قبل النساقل * م ٩٩ من قانون أ
-	التجارة • قيامه على افتراض رضاء المرسل اليه بالعيب الذي حدث أثناء
	النقل وكان ظاهرا وقت الاستلام وتنازله عن مطالبة الناقل بالتعويض عنه بما
	يسقط حقه في الدعوى • ماهيته • لاقع موضوعي مما تعنيه المادة ١١٥
	مرافعات • مؤدى ذلك • جواز ابدائه فى أية حالة تكون عليها الدعوى ولو الإول مرة فى الاستثناف •
017 11	( الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣ )
	١١ ــ التزام للبائع بضمان التعرض ٠ م ٤٣٩ مدني ٠ مناطه ٠ ألا يكون
	عقد البيع باطلا • لكل من المتعاقدين التمسيك بالبطلان بطريق الدفع أو
	الدعبوى .
017 11	( الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣)
	١٢ ــ محكمة الموضوع ٠ اغفال الحكم الرد على دفاع غير جوهــرى ٠
	لا يعد قصبورا *
0YV 111	( الطعن رقم ۱۳۸۷ لسنة ٥٦ ق – جلسة ١/٩٨٧/٤)
	١٣ محكمة الموضوع ٠ غير ملزمة باجابة طلب الخصوم ندب خبير
	في الدعوى ٠ علة ذلك ٠
717 171	, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
	١٤ - الغاء الفصل الخاص بدفع الدعوى قبل الجواب عنها من الأنحـة
- 1	ترتب المحاكم الشرعية • مؤداه • وجوب أعمال القواعد المنصوص عليها
1	في قانون الم افعات بشأن ابداء الدفوع الشكلية • عدم ابداء الدفوع المتعلقة إ
1	بالاجراءات وكافة الاوجه التي يقوم عليها كل منها دفعه واحسدة قبل التكلم
	في موضوع الدعوى ٠ اثره ٠ سقوط الحق فيما لم يبد منها ٠
720 12.	( الطمن رقم ٩٩ لسنة ٥٤ ق « احول شخصية » - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨ )
.	١٥ الاثر الناقل للاستثناف ٠ مؤداه ٠ ما أثاره المستأنف عليــــه
	المحكوم لله بطلباته أمام محكمة أول درجة من أوجه دفاع ودفوع ماعتباره
	مطروحا على محكمة الاستثناف طالما لمريتم التنازل عنهما دون حماجة
	لاستئناف فرعى منه ٠
717 157	( الطَّعَنُ رَقِم ٣٣ لَسِنَة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٧ )

الصنية	القاعدة	
		١٦ اغفال اللحكم الرد على دفاع لم يقدم دليله ٠ لا قصور ٠
Vas	171	( الطعن رقم ۱۸۰۸ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٧ )
		(100) (100)
		١٧ ــ الدفاع الذي تلتزم المحكمة بتمحيصه والرد عليه ٠ شرطه ٠ أن
		يكون جوهريا ٠ ويقدم الخصم دليله ٠
۸۸۸	۱۷۲	
	,	
		١٨ - الدفع بانعدام صفة أحد الخصوم . غير متملق بالنظام العام . عدم
i		جواز اثارته لاول مرة أمام محكمة النقض *
157	4.1	( الطمن دقم ٦٨٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/١ )
		١٩ ــ التفات الحكم عن مستندات غير مؤثره في الدعوى وعدم رده عليها٠
		لا عيب ٠
1.44	YYA	( الطَّعَن والم ٣١٦ كسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧ )
- 1		
- 1		( د ) تقديم المستندات والمذكرات :
İ	- 1	١ - دعوى المخاصمة • فصل المعكمة في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى
- 1	- 1	وجواز قبولها • أساسه • ما يرد في تقرير المخاصمة والاوراق المودعمـــة
		معه • علم جواز تقديم أوراق ومستندات أخسرى • المادتان ٤٩٥ و ٤٩٦
		مرافعات • ضم أوراق أمر وقتى به أصبول المستندات • مخالفة للقانون •
444	44	( الطَّعَن رقم ١٧٩١ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٩ )
``	- ''	
		١ - تقديم صورة شمسية للاحكام والاوراق محل المخاصمة ٠ استبعاد
		المحكمة لها كدليل في دعوى المخاصمة ٠ لا خطأ ٠ علة ذلك ٠
777	74	( العلمن رقم ۱۷۹۱ لسنة ۵۱ ق - جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۹ )
İ		
		( ه ) اعادة الدغسوي للمرافعة :
		اجابة طلب فتح باب الرافعة والتصريح بتقديم مستندات • من اطلاقات
- 1		ربية علي من المفال الاشارة الى هذا الطلب · رفض ضمنى له ·
- 1		
1.	14,	( الطبئ رقم ۸۷۸ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١ )

_			
الصلحة	التاعد العامد التاعد العامد التاعد التاعد التاعد التاعد التعام التعامد التعامد التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام التعام		
	1	سادسا : السائل التي تعترض سير الخصومة :	
		( أ ) وقبسف اقتضوى :	
		١ ــ تقديم طلب لرد القاضي . اثره . وقف الدعوى بقوة اَلقانون المي	
		ان يحكم في الطلب نهائيا . تقديم طلب أخر بعد القضاء برفض الطلب الاول	
	, 1	او سقوط الحق فيه أو عدم قبوله أو إلتبات التنازل عنه . لا يترتب عليه	
		وقف الدعوى ولو وجه الى قاضى أخر . جواز الحكم بالوقف من المحكمة	
		التي تنظر الدعوي .	
1.4	, <b>Y</b> Y	( الطمن رقم ٤٨٩ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١١ )	
,	:	٢ ــ دعوى التزوير الاصلية والادعاء الفرعي بالتزوير . الالتجاء الى	
		كل منهما ـ مناطه . قيام الخصومة في مرحلة الاستثناف وتوقف الفصل	
		فيها على الفصل في الادعاء بالتزوير ضه أخرين ممن يفيدون من المحسور	
		ولا يجوز اختصامهم لأول مرة في هذه المرحلة . مؤذاه . وجوب الالتجاء	
		الى دعوى النزوير الاصلية مع وقف نظر الاستثناف حتى يفصل فيهـــــا	
		بحكم تكون له قوة الامر اللقضي .	
V£Y	17.	( الطمن رقم ۱۹۸۶ لسنة ۵۳ ق – جلسة ۲۹/۰/۱۹۸۷ )	
		٣ ـ تقيد القاضي المدنى بالحكم الجنائي • شرطه • أن يكون الفعـــــل	
		المكون للجريمة سابقا في وقوعه على رفع الدعوى المدنية • الفعل اللاحق لا يعد	
		أساسا مشتركا بين الدعويين • مؤداه • لا محل لوقف الدعوى المدنية لحين	
		الفصل في الدعوى الجنائية ٠	
446	4.4	( العَامَ الله ١٩٨٧ السنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢ )	
		٤ - الوقف التعليقي للدعوى ٠ م ١٢٩ مرافعات ٠ جوازي للمحكمة	
		حسبما تستبينه من جدية المنازعة في المسألة الاولية الخارجية عن اختصاصها أو	
		عدم جديتها ٠	
1150	YYA	( الطعن رقم ١٦٠٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٢/١٢/٢١ )	
1140	<b>YY</b> X	( الطعن رقم ١٦٠٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١ ) (ب) انقطاع سبيج القصيومة :	
1140	<b>YY</b> *A		
1140	YY*A	(ب) انقطاع سميير الخصومة :	

الصفحة	القاعدة	
	_	عدم كفاية ايداع صحيفة التعجيل قلم الكتاب أو تسليمها لقلم المحضرين في
		غضـــونه ٠
۰۲۳	117	( الطَّمَن والم ١٤٠٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١ )
		٢ ــ قواعه انقطاع سير الخصومة بما فيها وقف مواعيد المرافعات •مقررة
		لحماية الخسم الذي قام به سبب الانقطاع دون الاخر . وفاة أحد الخصوم
		أثناء انقطاع الخصومة ثوفاة أخر * لا يترتب عليه وقسف مدة السقوط أو
		امتدادها • وجوب موالاة المدعى السير في الدعرى قبل انقضاء مدة السنة على
		آخر اجراء صحيح تم في مواجهة الخصوم قبل وفاة أولهم • علة ذلك •
۳۲۹	114	( العُمَنْ بِالْمِ ١٤٠٦ أُسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣)
		٣ ــ بطلان الاجراءات المترتب على انقطاع سير الخصومة . نسبى .
		مقرر لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته .
1151	744	( الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١ )
		( ج ) تبرك الخميسومة :
		تنازل الطالب عن أحد الطلبات ، لا تأثير له على الطلب الاخر .
20	10	( الطلب رقم ٨١ لسنة ٥٦ ق ((رجلل القضاء)) ـ جلسة ٢٣/٦/٢٢ ) -
		( د ) سبقوط الخصيومة :
1		١ ـــ انطباق مماهدة بروكسل سواه لتوافر شروطها أو للانفساق في
ł		سند الشحن على خضوعه لها . اثره . سريتن أحكام هذه الماهدة وحدها
		سوله ما تعلق منها بالقــواعد الموضــوعية أو الاجراءات واستبعاد أحـــكام
		المسادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون الشجارة البحرى . علمة ذلك .
279	47	( الطعن رقم ۷۸۷ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٣/٣/٣٢٢ )
		٢ ــ سقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة على أخسر اجراء صحيح ٠
		م ١٣٤ موافعات . اتصاله بمصلحة الخصم . جواز التنازل عنه صراحة
- 1		او ضمنا . تمسك صاحب المصلحة بالسقوط . أثره . سقوطها بالنسسبة
		لباتي الخصوم في حالة عدم التجزئة .
ध्यक्ष	1.4	( الطمن رقم ۱۹۸۷/۳/۲۸ ف سـ جلسة ۱۹۸۷/۳/۲۱ )

السقحة	القاعب	
		سابصاً: مصروفيات الدعبوي :
		اعفاه أموال وايرادات حيثة بنك ناصر الاجتماعي من جميسع انواع الضرائب والرسوم . ليس من بينها المصاديف القضائية للدعمساوي . م ١١ ق ٦٦ لسنة ١٩٧١ ، م ١٨٤ مرافعات .
1110	774	( الطمن رقم ۲۰۵۰ لسنة ۱۵ ق 🗀 جلسة ۱۹۸۷/۱۲/۱۲ )
		ثامنا : انواع من العماوي :
		(١) دعوى صحة التماقد :
		۱ - التأشير بالحكم النهائي الصادر في الدعوى التي قيدت صحيفتها في السجل الميني خلال خمس سنوات من تاريخ صيرورته نهائية ، اثره . اعتباره حجة على الفقار واثبتت لهم حقوق عينية على المقار واثبتت لمسلحتهم بيانات في السجل المهني باثر رجعي ينسحب اللي وفت قيسد صحيفة الدعوى ، الاحكام التي صدرت قبل العمل بقانون السجل الميني ولم تكن قد اند بها ، وجوب التأشير خيلال خمس سينوات من تاريخ العمل به ، م ٣٣ منه .
۳۱۸	۷۴	( الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥ )
٤٣٩	41	<ul> <li>٢ ـ القضاء بطلب صحة ونفاذ عقد بيع وتثبيت ملكية المســـتانف</li> <li>لذات المبيع ، تناقض ، علة ذلك ،</li> <li>( الطمن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١ )</li> </ul>
		<ul> <li>٣ ــ تحديد الارض المحكوم باثبات صحة التماقد عنها . المبرة فيه</li> <li>بما ورد في المقد لا بما ورد في الصحيفة .</li> </ul>
۸۷۸	1/1	( الطمن رقم ١٨٤٤ لسنة ٥٣ ق _ جلسة ١٩٨٧/٦/٢٥ )
		(ب) دعوى صحة التوقيع :
		دعوى صبحة التوقيسع . الفرض منها .
214	44	( الطمن رقم ١٢١٤ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٩ )

	7	
ة الصفحة	القاعد	
		(چ) بعسوی التسزویر :
		مبدأ شخصية العقوبة . ماهيته . الاستنابة في المحاكمة الجنائيــة
- 1		او المقاب . غير جائز . الحكم بعدم قبول دعوى المتزوير الأصلية المقامة
		من الطاعنة بتزوير تحقيقات جنائية اجريت مسع ابنها . صسحيح في
		القَسانون . علمة ذلك .
77	1/	( <b>الطعن</b> رقم ٨٦٤ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٤ )
- 1		( د ) دعساوي الحيسازة "
		١ ـ التعرض الذي يبيح لحائز المقار رفع دعوى منع التعرض .
- 1		ماهيته . وجوب رفعها خلال سنة من حصول التعرض .م ٩٦١ مدني .
		نتابع أهمال التمرض الصادرة من شخص واحد وترابطهــــا . سريانه .
		احتسباب مدة السنة من تاريخ آخر عمل منها ، احتساب مدة السنة سن
		تاريخ أَو عمل منها • شرطه • أن يكون ما يكفى لاعتبارها تعرضـــا أو اذا
		تعددت مع تباعدها واستقلال كل منهما عن الآخر أو صدورها عن أشخاص
		مختلفین .
The	۰۰	( الطعن رقم ٢٤ لسنة ٥٣ ق ـ جاسة ١٩٨٧/٢/٨ )
		٢ ـ فوات مدة السنة دون رفع دعوى استرداد الحيسازة ،م ٩٥٨
		مدنى إ. مؤذاه . انقضاء الحق في رفعها . انقطاع هــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		القضائية .م ٣٨٣ مدنى . اعتبار الدعوى مرفوعة بايداع صحيفتها قلم
		كتاب المحكمة ،م ٦٣ مرازفعات .
744	00	( الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )
1		٣ ــ دعوى استرداد المحيازة . قيامها على الاعتداء غير المشروع .
		عدم اشتراط نية التملك عند واضع اليد . يكفى لقبولها أن يكون لرافعها
	- 1	حيازة مادية حالة تجعل بده متصلة بالعقار اتصالا فعاسا قائما في حالــة
		وقوع الفصب . العبرة في ثبوت الحيازة بما يثبت قيامه فعلا وأو خــالف
1		الثابت بمستنداته .
747	00	( الطعن رقم ۱۳۱۲ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )
		<ul> <li>٤ ــ دعوى استرداد المعيازة . لا يشترط لقبولها أن يكون سلبها</li> </ul>
		مصحوبا بايذاء أو تعد على شخص المحائز أو غيره . كفاية سلبها قهرا .
YYA	00	( الطعن رقم ١٣١٢ السنة ٥٦ ف نـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )

أسلمة	لتاعدة	
	<u>├</u>	(هـ) دعــوى المفاصسة :
		١ _ دعوى المخاصمة . اساسها القانوني . السئولية الشمخصية
- 4		القاضى أو عضو النيابة فيما يتعلق بأعمال وظيفتها . مؤدى ذلك . عــدم
		جواز مساءلة النائب العام عن اعمال لم تصدر مته شخصيا. أسامه .
		ربعية اعضاء النيابة العامة له تبعية وظيفية لا تدخل في نطساق التبعيسة التضمينية التي يسأل فيها المتبوع عن أعمال تابعية .
	١	التصمیسیه التی پستان میها المبورج من جمعان مجسه . (الطعن رقم ۱۲۳۱ لسنة اه ق س جلسة ۲۱/۲/۲۹۱)
٤٨٧	۱۰۰۰	
i		<ul> <li>٢ ــ عدم لزوم حضور العضو المخاصم بنفسه اسام الهيئة التي تنظر دعوى المخاصمة . م ٤٩٦ مرافعات .</li> </ul>
		1
\$AY	1.7	(الطعن رقم ۱۲۳٦ لسنة ۱ه ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۳/۲۹ )
		٣ _ الاصل عدم خضوع القاضي في نطاق عمله الفساطة القانونية .
		الاستثناء . وروده على سبيل العصر .م ١٩٤ مرافعات . مناطه .
£AV	1.2	(الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٩/٣/٣٢١)
		<ul> <li>إسباب المخاصمة . الفش والتدليس والخطأ المهنى الجسيم .</li> </ul>
		ماهية كل منها • تقدير جسامه الخطأ واستظهار قصيمه الانحراف • من
		مسائل الواقع . خضوعه لتقدير محكمة الوضوع طالما كان سائغا .
ZAV	'''	( الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩ )
		ه ــ دعوى المخاصمة . الفصل في مرحلة تعلق أوجه المخاصسمة
		بالنفوى وقبولها • نطاقه • ما ورد بتقرير المخاصمة وما يقدمه القساض
.		أو عضو النيابة من مستندات والأوراق اللودعة ملف الدعوى الموضوعية.
£AY	1.3	عدم جواز تقديم مستندات أخرى من المخاصم ٠
	1	(الطين رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٩)
		٦ - الاصل عدم مسئولية القاضى عما يصدر منه من تصرفات الناء
	1	عمله . الاستثناء . ما أوردته المسلدة ٤٩٤ مرافعات من اسباب لمخاصعته
1		ومنها الخطأ المهنى الجسيم . تحصيل القاض لقهم الواقع في اللعسوى
		وتقديره لادلتها . خروجه من دائرته . ولو خَالف فى ذلك أحكام القضاء واجماع الفقياء .
WN	178	( الطعن رقم ۹۸ه لسنة ۱۷۸۷/۱/۶ )
		راستان روم بهره دسته ۱۹۰ ک عب بازد راست

ناعدة الصنحة	ā) I	
		٧ - أسباب المخاصمة ٠ ورودها على سبيل الحصر ٠ م ٤٩٤ مرافعات٠
	1	تأسيس دعوى المخاصمة على وجود مودة بين أحمد الخصموم وبين رئيس
,		الدائرة المخاصم . عدم اتخاذ التخاصم الطريق القاقوني لرده وعدم تنحى
	1	رئيس الدائرة عن نظر الدعوى لعدم توافر سببة من جهته أأثسره ، عدم - جسواز المخاصسيمة .
744 1.	7.2	( الطعن رقم ۹۸ه اسنة ۷۰ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱/۶ )
	1	٨ ــ الاحكام الصادرة من مجلس النولة في حدود اختصاصه المقرر
ļ	-	قانونا . انعدام ولاية المحاكم العادية في التعقيب عليها أو ابطالها أو التعويض
		عنها . مؤداه . لا ولاية لها في الفصل في دعاوى المخاصمة التي تقام فسد أعضاء مجلسي الدولة . علة ذلك .
1.77 4	7 2	( الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/١ )
- 1		( و ) دمـوى الاثراء بــلا ســبب :
	1	دعوى الاثراء بلا سبب ورد غير المستحق لا تقيم بين طرفي الخصومة
}	- 1	رابطة عقدية . المقد مناط تحديد حقوقهما والتزاماتهما .
V70 1	77	( الطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/ )
	-1	( ز ) دعــوى الفســـخ :
		دعوى فسخ عقد البيع * ليست من الدعاوى التي يوجب القستانون فيها اختصام اشخاص معينين .
ATY 31	12	( الطمن رقم هه ١٤ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/١٤ )
		(ط) دعسوى بطلان حكم مرسى السزاد :
1		دعوى بطلان حكم مرسى الزاد ، منازعة موضوعية في التنفيا.
	1	دعوى بطلان حكم مرسى المزاد . منازعة موضوعية في التنفيك . اختصاص قاضي التنفياد دون غيره بنظرها .م ٢٧٥ مرافعات .
1177 48	٤٤	( الطمن رقم ٩٧٣ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧ )
	1	(س) دعوى الاسستحقاق الفرعية :
		دعوى استحقاق العقار المنزوعة ملكيته · أساسها الملكية · التسجيل
		شرط لاحتجاج مشترى ذلك العقار بها قبل نازع الملكية . مشسترى
		العقار بعقد غير مسجل . ليس الا دائلنا عاديا للبائسع .
171 40	اع.	( الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١ )

لمشعة	القاعدة أا	
	-	<b>} - دعـوى الشـــغة:</b>
		١ ــ محكمة الموضوع . اســـتخلاصها ــ من ادلة المعــــوى ــ ان
		المسترى جزا الصفقة مشتراه لمنع الشفعة . د الغ ولا معقب عليها .
•		٢ ـ سقوط الأخذ بالشفعة الانقضاء اربعة اشهر من يوم تسسجيل
		عقد البيع ، شرطه ، ألا يكون التسجيل بقصد التهرب من أحكام القانون.
۸۱۱	171	( الطعن رقم ه) ١٤ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/١١ )
		تاسسها : مسسائل متنسوعة :
		١ ــ التسخير في الصورية . عدم اقتصاره على التصرفات . جوازه
		في الخصومة والاجراءات القضائية . شرطه . ألا يقصد به التحايل عني
		القانون فيكون غير مشروع .
181	۳:	( العلمن رقم ۲۲۰۹ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۱ )
		٢ ــ عدم التزام محكمة الموضوع باحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات
		ما يجوز اثباته بشهادة الشهود ، شرطه ، أن تبين في حكمها ما يسسوغ
121	. w.	رنفــه .
121	1	( الطعن رقم ۲۲۰۹ لسنة ٥٦ ق _ جلسة ١٩٨٧/١/٢١ )
•		٣ ـ الحكم البات بالتعويض المؤقت وعلى سبيل التضامن . حجيته
		ما مه للخصوم من التنازع في المسألة التي فصل فيها في أية دعوى تالية،
		لا يحول ذلك ومطالبة المحكوم لهم بتكملة التعويض أمام المحكمة المدنية . علسة ذلك .
۸•۹	171	ست دلت . (الطمن رقم ٣م) لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/١١)
۸•٦	37.	·
		<ul> <li>١٤ الاختصاص سبب نوع اللموى . تعلقه بالنظام العام . اعتباره</li> </ul>
		مطروحا على المحكمة . الحكم الصادر في موضوعها اشتماله على قضاء
		ضمنی بالاختصاص . م ۱۰۹ مرافعیات . ( ۱۱۵ می در در ۱۰۵ می در از ۱۱۵ میراند ۱۹۱ میراند ۱۹۱ میراند ۱۹۱ میراند ۱۹۱ میراند ۱۹۱ میراند ۱۹۱ میراند ۱۹۱ میراند ۱۹۱ میراند ۱۹۱ میراند ۱۹۱ میراند ۱۹۱ میراند ۱۹۱ میراند ۱۹۱ میراند ۱۹۱ میراند ۱۹۱ میراند ۱۹۱ میراند ۱۹۱ میراند ۱۹۱ میراند ۱۹۱ میراند ۱۹۱ میراند ۱۹۱ میراند ۱۹۱ میراند ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹۱ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میراند از ۱۹ میران
1177	TEE	( الطمن رقم ۹۷۳ لسنة ¢ه ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۱۲/۲۷ )
1	- 1	

الصلحة	ᄹᄩᆁ	·
		(د)
		دمسوم - ريسع
		أولا : الرسسوم القضائيسة :
	ļ	تقدير الرسوم بالنسبة لطلب الفسخ بقيمة الأشبياء المتنازع عليهسا.
-		م ٧٥/كق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ · مفاده وجوب تقدير رسوم · طلب فســخ عقد الشركة بقيمة رأس مال الشركة الثابت في المقد المطلوب فسخه ·
747	٤٥	( الطعن رقم ۱۸۷۷ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١١ )
		ثانيا : المعارضة في امر تقدير الرسوم التكميلية :
ł	1	اللحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية على المحرر
		المشهر · عدم قابليته للطمن متى فصل فى المنازعة بشأن تقدير الرســـم · فصله فى منازعات أخرى · خضوعه للقواعد العامة فى الطعن ·
٧٢٣	104	( الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٧ )
i		ثالثا : وسم الاسسستهلاك :
- 1		رسم الاستهلاك المفروض بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ •سريانه
		على البضاعة المستوردة التي لم يكن قد تم الافراج عنها قبل نفذه حتى
ł		لو كان وصولها الى البلاد سابقا على ذلك لا يغير من ذلك عدم تحصيل مصلحة المجمارج لهذا الرسم قبل الافراج عن البضاعة . علة ذلك .
174	44	( الطعن رقم ۸۹۴ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٦ )
	- 1	رابعا : الرسسوم المحلية :
		قرار المحافظ بفرض رسم محلي بدائرة محافظته • صحيح • عـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	J	ذلك • له اختصاصات الوزير في الشــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		رقم ۷ه لسسنة ۱۹۷۱ .
4.1	٤٧	( الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٩/١/١٨ )
		ريسع
		النزام البائع بالتسليم غير المؤجل ، مؤداه ، حق المسترى في ثمار المبيع • تخلف المسترى عن الوفاء بالثين المستحق الدفع في الحال • الره •
		حق البائع في حبس المبيع . المسادتان ٢/٤٥٨ ، ١/٤٥٩ مدنى .
244	41	( الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٦ ق _ جلسة ٢٦/٣/٢١ )

الصقحة	القاعدة	
		(ش)
		شرکات ــ شفعة ــ شهر عقاری ــ شيوع
		شركات
		ماهية الشركة :
		۱ - الشركة ، ماهيتها ، محل عقد الشركة هو تكوين راس مسال مشترك من مجموع حصص الشركاء تقصد استغلاله للحصبول على ربح يوزع بينهم لا رابطة بين ذلك وبين ماقد يكون من مباشرة الشركاء لنشاطهم شترك في مين يستأجر احدهم ، علة ذلك .
444		( الطمن رقم ۷۹۰ لسنة ۵۱ ق ــ جلسة ۱۹۸۷/۳/۱۳ )
444	٨٨	٢ ـ قيام مستاجر العين باشراك اخر معه فى النشاط المسائى الذى بباشره فيها عن طريق تكوين شركة بينهما . ماهيته ـ عدم انطواء ذلسك بذاته على معنى تخلى المستاجر لتلك العين عن حقه فى الانتفاع بها ســـواء كلها أو بعضها الى شريكه فى المشروع المسائى . ( الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٦)
		السكوين الشركة :
79.5	٦Y	- تكوين الشركة ، اثره ، ان تكون لها ذمة ماثلية مستقفة عن ذمم الشركاء فيها ، مؤدى ذلك ، توقيع مديرها او من يمثله بعنوانها ينصرف اثره اليها ولا ينصرف اثبه بصفته الشخصية ، (الطفن رقم ١٢٧ السنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣)
	"	( 1017/1/11 amp 2 0 01 amb 111 p3 0 2 2 1)
	1	ثبوت الشخصية الاعتبارية للشركات :
		- السخصية الاعتبارية . ثبوتها للدولة والوحدات التسابعة لها وللشركات . المسادتان ٥٢ ، ٥٢ مدنى . مؤداه . استقلال الشسخصية الاعتبارية لتلك الوحدات والشركات رغم تبعيتها للدولة . اثر ذاسك . احقيتها في طلب الشفعة في العقال البيع من المدولة لاى وحدة تابعة لها باعتبارها من الغير .
141	4.1	( الطعنان رقعا ۲۲۲۳ ، ۲۳۹۰ لسنة ۵۲ ـ جلسة ١٩٨٧/١/١ )

الصلحة	القاعدة	فسسخ عقب الشركة :
<b>777</b> 7	οŧ	تقدير الرسوم بالنسبة لطلب الفسخ بقيمة الأشياء المتنازع عليها . م ٧٥/٣ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ • مفاده * وجوب بقدير رسوم * بطلب فسخ عقد الشركة بقيمة رئس مال الشركة الثابت في العقد المطاوب فسنخه . ( الطمن رقم ٨٧٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١١)
		الشركة الغمليسية :
	•	۱ ــ الشركة الباطلة لعدم شهر ونشر عقدها . اعتبارها قائمة فعسلا فيما بين الشركاء في الفترة من تكوينها الى طلب البطلان .م ۱۹ ، ، )٥ من قاون التجارة . شرطه . أن تكون هذه الشركة فد باشرت هض أعمالها فعسلا .
177	40	( اتطعن رقم ۱۳۹۳ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٣ )
		<ul> <li>٢ ــ بطلان عقد الشركة لعدم شهره ونشره . ثبوت أنها لم تبــــــــــــــــــــــــــــــــــــ</li></ul>
٤٧٢	90	( الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣ )
		انقضاء شركات الأشخاص :
		انقضاء شركات الاشخاص بوفاة أحد الشركاء وخضوعها للتصفية وقسمة أموالها . جواز النص في عقد الشركة على استمرارها في حالة موت أحد الشركاء فيمايين الباذين منهم أو مع ورثة الشريك المتوفى ، مؤدى ذلك.
٧١	19	( الطمن رقم ٥٩٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ٥/١/١٧٨ )
i		تاميم الشركسات :
4.4	٧.	- الفاء تصريح المصاع والمنشآت الجبينة في الجدول رقم ٣ المرافق للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ . مؤداه ، توقف تلك المصانع والمنشسآت عن نشاطها وعدم امتداد أثر هذا الالفاء الى المسباس بملكية اصحابها لموجودات هذه المصانع المسادية والمعنوية بما فيها الملامات التجارية ، لا يغير من ذلك وضع معامل الادوية تحت اشراف المؤسسة العامة تلادوية . علة ذلك . ( الطعن رقم ٧٣٩ لمسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢ )

189		شنفعة
الصفحة	القاعدة	- Andria
		اولا : استياب الشفعة :
		اود . السبب السبعة . الجوار الذي يجيز الاخذ بالشفعة . تقديره . استقلال محكمة الموضوع به . حسبها اقامة قضائها على اسباب سائفة .
111	۳.	(الطعنان رقما ۲۲۲۲ ، ۲۳۹۰ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة م١٩٨٧/١/١)
		نائيا: القرض من الشفعة: الفرد ، التحيل لإبطالها ، ليس للمحساكم أن تقسره .
۸۱۳	177	ر الطمن رفم 1330 لسنة £ه ق ـ چلسة 11/1/1/1/1)
		ثالثا : الحق في الشهفعة :
,		<ul> <li>۱ - احق في الشغمة ، ثبوته للشخص الاعتباري اسوة بالشخص الطبيعي م ٣٩٦ مدني علة ذلك و النص القانوني الواضح ، لا محسل للخروج عليه أو تأويله يدعوى الاستهداء بحكمة التشريع وقصد الشارع منسه .</li> </ul>
171	۳۰	( الطعنان رفعا ۲۲۲۵۰۲۲۶۳ لسنة ۵۲ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱/۱۵ )
		٢ - الشخصية الاعتبارية . ثبوتها للدولة والوحدات التسابعة لهسا ولشركات . المسادتان ٥ ٩ ٥ مدنى . مؤداه . استقلال الشسخصية الاعتبارية لتلك الوحدات والشركات رغم تبعيتها للدولة . اثر ذلسسك . أحميتها في طلب الشفعة في العقار المبيع من الدولة لاى وحدة تابعسة لهسا إختبارها من الفير .
171	٠ψ٠	( الطعنان رقعا ٢٣٦٥،٢٢٤٣ لسنة ٥٦ في ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٥ )
		<ul> <li>٣ البائع ، له طلب الشقعة في النبيع الصادر من المسترى أو من</li> <li>أحد ممن تلقوا. العتى عنه متى توافرت شروط الطلب •</li> </ul>
741	177	( الطمن رقم ۱۲۱۸ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٨/٤/٢٨ )
771	150	<ul> <li>٤ - الحق في الشفعة • من الحقوق التي يجرى فيها التوادث •</li> <li>( الطمن رقم ١٢١٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨ )</li> </ul>

الصلحة	Suclai	
		رابعا : ســقوط الحق في الشفعة :
		١ ــ الحكم بالشفعة . مناطه ، الا يقوم سانع من موانعها أو يشخلف
		شرط من شروطها او يتحقق سبب من اسباب سقوطها . بيع الشمسفيع
		المقار المشفوع به قبل صدور الحكم النهائي بثبوت حقه في المشفعة . وبيع
		ملك الغير اذا لم يستعمل المسترى حقه في ابطاله وآلت ملكية المبيع للبائع
		من أسباب سقوط الحق في الشفعة ٠
777	144	( الطمن رقم ۱۲۱۸ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨ )
		٢ _ سقوط الأخذ بالشفعة لانقضاء أربعة أشهر من يوم تسجيل عقد
		البيع • شرطه • أن يكون التسجيل بقصد التهريب من أحكام القانون •
۸۱۳	177	( الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/١١ )
		خامسا : تجزئة الصفقة :
		محكمة الوضوع . استخلاصها من ادلة الدعوى ان المسترى
		حِــزا الصفقة مشتراه لمنع الشفعة . سائغ ولا معقب عليهــا .
۸۱۳	177	( الطعن رقم ه) ١٤ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/١١ )
		سادسا: النزول عن حق الشسفعة:
- 1		تراخى الشفيع في اعلان رغبته في الشفعة لا يغد بذائعه نزولا ضمنسا
		عن حقه فيها ؛ مالم يقتون بعمل أو تصرف أو موقف لا يدع مع الراخيسة
		هــذا مجـالا للشــك في دلالتــه على التنازل .
1195	191	( العلمن رقم ۱۹۸۷ استة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩ )
	l	ســابعا : مســائل متنوعــة :
		انهاء اجراءات الادعاء الفرعي بالتزوير بالتنازل عن التمسك بالورقة
		الطعون فيها . م ٧٥ اثبات . مؤداه . استبعادها من اللعسوى الامسلية
ļ		واسقاط حجيتها . لازم ذلك . توجيه الادعاء بالتزوير الى كل من يتمسك
		بالورقة . التنازل عن التمسك بها . وجوب أن يكون من جميع الخصيدوم
		المتمسكين بها ، التنازل الصادر من بعضهم ، لا آثر له على المباقين ، لهم
WAA		أثبات صحتها . ( مثال في شسفعة ) .
LVV _I	W	( الطمن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٥ )

-		
المنفجة	includ	
		شمهر عقاری
		ا ــ التأسير بالحكم اللهائي الصادر في الدعوى التي قيدت صحيفتها
		في السجل العيني خلال خمس سنوات من تاريخ صيرورته نهائية . اثره . اعتباره حجة على الفير ممن ترتبت لهم حقوق عينية على العقسمار واثبتت
		لصلحتهم بيانات في السجل العيني باثر رجعي ينسحب الى وقت قيد
		منحيفة الدعوى • الاحكام التي صدرت قبل العمل يقانون السبعل العيني ولم تكن قد اشربها ، وجوب التأشير خلال خمس سنوات من تاريخ العمل به • م ٣٣ منه •
414	٧٢	ب م ۱۲ من در المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند المعند ال
		<ul> <li>٢ ــ حق الارتفاق . ماهيته . تكليف يثقل المقار المرتفق به لفائدة المقار المرتفق . عدم حرمان مالك المقار الخادم من مباشرة حقدوقه على إ</li> </ul>
}		ملكه • شرطه • عدم المساس بحق الارتفاق • مخالفة ذلك • أثره • التزامه
		باعادة الحال اللي ماكانت عليه مع التعويض ان كان له مقتضى . طلب مالك ا انمقار المرتفق إيطال تصرف الممالك في المقار المرتفق به أو محو تسجيله .
		غیر جائز ۰ المسادتان ۱۰۱۵ و ۱۰۲۳ مدنی ۰
00.	114	( الطمن رقم ۷۷ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٨/٤/٧٨١ )
		٣ - الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية على
1		المحرر المشمور . عدم قابليته للطمن منى فصل فى المنازعة بشأن تقسمه بر الرسم . فصله فى منازعات الخرى . خضوعه للقراعد العامة فى الطمن .
٧٢٢	100	﴿ الْعَلَمَنِ رَقِمَ ١٦٥ لَسَنَةً ٥٣ قَ ـ جَلْسَةَ ١٩٨٧/٥/١٧ )
		<ul> <li>إلى التأشير بمنطوق الحكم الصادر في دعوى البات التعساقد على</li> </ul>
		هامش تسجيل صحيفتها . اجراء مستقل عن تسجيل الحكم الصادر في تلك المدعوى ولا يفني عنه في الاحتجاج به على الغير ، م ١١ ق ١١٤ لسسنة
		١٩٤٦ ، التعديل المستحدث بالقانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦ ، أوجب تسجيل
1		الحكم قبل التأشير بمنطوقه · عدم سريانه على الوقائع التي تعت قبــل الفسالة في ١٩٧٦/٣/٢٢ .
V- 0	14.	( الطمن رقم ٩٠٠ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٠ )

الصفحة	"قاعدة	
		أولا: ادارة المال الشائع:
		١ - ادارة أحد الشركاء المال الشائع دون اعتراض من الباڤين ٠
		اعتباره وكيلا عنهم م ٣/٨٢٨ مدنى . مثال بشأن طلب الاخلاء .
۷۸۵	130	﴿ الطَّمَنَ رَقَمَ ١٦٩٧ لَسَنَةَ ٥٥ قَ ـ جِلسَةَ ١٩٨٧/٦/٨ )
		٢ _ تاجير المسال الشنائع . حق للأغلبيــة المطلقــة الشركاء . تولى
		احدهم تاجيره دون اعتراض الاغلبية . اعتباره وكيلا عن الاغلبية نائبا عن
		٧٠ تلية المعترضة . نفاذ الايجار في حقهم جميما لمدة ثلاث سنوات . ورود
		الايجار على مكان خال خاضع لقوانين ايجار الاماكن ، خضوعه لقواغه
		الامتداد القاوني . اثره . عدم احقية باقي الشركاء في المطالبة بمدم نفاذه
		في حقهم بعد انقضاء مدة الثلاث صنوات · علة ذلك ·
۸۰۱	174	( الطمن رقم ٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٠/٦/١٨٧ )
		نانيا : حق الشريك :
- 1		١ ـ اعمال الحفظ التي يحق انشريك على الشيوع اتخــــاذها بغير
		موانفة باقى الشركاء . م . ٨٣ مدنى . اتساعها لرفع دعاوى الحسدود
		والحيازة والاستحقاق وم بلحق بها من طلبات الازالة والتعويض .
۸۳۷	177	( الطعنان رقوا ١٣٧٤ ، ١٤٠٩ لسنة ٥٣ ـ جلسة ١٩٨٧/٦/١٦ )
		٢ _ المالك على النسيوع . حقه في أن يستأجر العقار أو جزء منسمه
		من باقى المسلاك .
17.7	704	( الطعنان رقما ۱۷۱۷ ۱۷۲۷ لسنة ٥٠ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠ )
		الثيا : مسائل متشوعة :
]		تسجيل البيع الصادر من جميع الشركاء المشتاعين لجزء مفسرز من
		العقد ر الشائع ، أثره ، نقل ملكية الجزء المبيع الى المشترى مغرزا دون
AAY		توقف على ابرام عقد آخر بقسمة العقار أو بافراز القدر المبيسع •
^**	""	( الطعنان رقبا ۱۲ه ، ۳۱ه لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۲۰/۲/۱۸۸۰ )
,	1	

الصفحة الصفحة	( ص )
	مسبوديه
	مسائل عامة :
	<ul> <li>ا طلب الهاء عقد ايجار الارض الفضاء لانتهاء مدته ، عدم منازعية الطاعن فيه امام محكمة الموضوع - النمى عليه بالصورية ، سبب جديد .</li> <li>عدم جواز انتحدى به لاول هرة امام محكمة النقض .</li> </ul>
AY Y	( الطمن رقم ١٩٥٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨ )
	٢ - حق دائني المتعاقدين والخلف الخاص في المتمسك بالعقد الظاهر
	<ul> <li>في مواجهة من يتمسك بالمقد الحقيقي طبقا لاحكام الصورية ،م ؟٤٢ مدنى.</li> <li>تقدمه على حق الوارث الذي يعلمن على تصرف مورثه بأنه يعفى وصيية .</li> </ul>
	علة ذلك ، الوزرت الحق يعلن في اعدا لارث التي تعتبر من النظارات الله الوزرث يستما حق الما والتي تعتبر من النظارا ولا يستما حق المام ولا يستما حق المام ولا يستما متالورث ولا من العقد الحقيقي ، علم اعتباره من ذوى الشان الذين تجرى المفاضلة بينهم طبقا لها ، مؤداه ، عدم قبول التمساك المقاهر في مواجهة حقه في الارث ،
£777 -41	( الطعن رقم ١٢٥٨٠ اسئة ٥٣ ق - جلسة ١٢٨٧/٣/٢)
	٣ ــ دفاع قانوني يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع،
	عدم جواز اثارته لاول مرة أمام محكمة النقض ( مثال في صورية ). •
044 111	( الطعن رقم ۱۳۸۷ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١ )
	الصورية بطريق التسميخين:
	النسخير في الصورية . عدم اقتصاره على التصرفات . جوازه في الخدسومة والاجراءات القضائية . شرطه . الا بقصد به التحسايل على
	القانون فيكون غير مشروع .
127 48	( الطَّعَن رقم ٢٠٠٩ كسنة ٢٥ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١/٢١)
	اثبات الصورية :
	<ul> <li>١ ــ تقدير ادلة الصورية وأقوال الشهود واستخلاص اللواقع سنها.</li> <li>سلطة مطاقة لمحكمة الهوضوع بلا معقب عليها . شرطه .</li> </ul>
TW V	( الطمن رقم ١٥٦٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥ )
	<ul> <li>٢ ــ التفاء شروط القرينة القانونية المنصوص عليها في ألمادة ١١٧٠ مدى . لا يحول دون استنباط أضافة التمثرف الى ما بعد الموت من قرائن</li> </ul>
	نضائية اخرى . استقلال قاضى الوضوع بتقدير هذه القوائن .
Eduly - jalo)	( الطمن دقم ۱۲۵۸ لسنة ۵۳ ق - حِلْمَة ۱۹۸۷/۲/۲۴ )

الصفحة	القاعدة	
		(ض)
- {		خرائب
. 1	- }	اولا : ضريبة الادباح غير التجاوية :
1		سريان ضريبة الارباح غير التجارية على كل مهنة أو نشاط لا يخضيع
- 1	j	لفريبة أخرى من الضرائب النوعية مم ٧٧ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ المسملة
1	- 1	بالقانون وقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . اعفاء الهنة أو النشاط من أى ضريبة
1	- 1	اخرى . مؤداه . عدم خضوعه لضريبة الارباح غير التجارية . علة ذلك.
1		( مثال بشأن المعاهد التعاليمية من يتاير سسسنة ١٩٥١ حتى اكتوبسس سنة ١٩٥١) .
11.1	744	( الطعن رقم ٢٣٧٦ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/١٤ )
		ثانيا : ضريبة كسسب العمل :
- 1		١ - الضريبة على الرتبسات · وعاؤها · المزايا الممنوحة عوضها عن
		نفقات يتكبدها صاحب الشان في سبيل اداله لعمله ليست دخلا . مؤدي
		ذلك . عــدم خضوعهـا للضريبـة .
750	٧4	( العلمن رقم ٧٩) لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢ )
		٢ - يدل الاغتراب . خضوعه الضريبة ، شرطه .
450	٧٩	( الطعن دقم ٧٩) لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٢/٢ )
- 1		٣ - اعتداد الحكم المطمون فيه بمسمى بدل الاغتراب دون الموقسوف
- 1		على سبب تقريره أو وجوه انفاقه ودون التقيد بما هو ثابت في الاوراق من
		تحمل الشركة المطعون ضدها بمصروفات اقامة مدير فرعها في مصر وسفره
		اليهما . مخالفة للقانون وقصسور .
710	V4	( الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢ )
- 1		ثالثاً : الضريبة المامة على الايراد :
1		مبلغ الاعفاء المتور للاعبناء العائلية في الضريبة على المرتبات . م .٦ق
1		١٥٧ لسنة ١٩٨١ . عدم خضوعه للضريبة العامة على الدخل . علم ذلك.
170	**	( الشن رقم ۱۲۸۲ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱/۱۹۱ )

المشعة	القامدة	
,		رابصاً : ضريبة التوكنات :
		١ - تحديد وومسف الإراض الداخلة في عساصر التركة وتقدير
		قيمتها ، العبرة فيه هو بنوعية الضريبة المغروضة عليها في إلوقت الذي
		انتقلت فيه الاموال إلى ملكية إلوارثي .
711	Sek	(الطمن رقم ١٢٤٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/٢٥) .
		٢ بمد ثبوت أن الاراضى موضوع النزاع كان مزبوطة عليهمسا شريبة
		الاطيسان الزراعية وقت وفاة مورثه الطاعنين طبقسا للمسادة ١ من ق ١١٣
		لسنة ١٩٣٩ بشأن ضريبة الاطيان الزراعية ولم يثبت أدخالها ضمن حدود
		المدينة واخضاعها لضريبة العقارات المبنية أو الاراضي الفضاء المعدة للبناء
	. 1	مؤداه . اعتبارها أرضا زراعية تقدر قيمتها بما يعادل عشرة امثال القيمسة
		الإيجارية المتخلة أساسا لربط الضريبة ،م ٣٦ ق ١٤٢ لسنة ١٩٣٤ المعلل.
V£ \$	104	( الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/٢٥ )
		٣ ــ استبعاد ما على التركة من ديون والتزامات . شرطه . ان تكون
Ì		ثابتة بمستندات تصلح دليلا على المتوفى أمام القضاء م٠ ١٤ ق ١٤٢ لسنة
		١٩٤٤ . عدم اشتراط ان تكون هذه الالتزامات ثابتة يوجه رسمي أو خالية
		من كل نسزاع .
1.44	. 44	( اللمن رقم ٢٤ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١١/٣٠ ) - ١٠٠٠ عاد
		٤ _ مقابل التحسين . ماهيته . اعتباره مستحقا على اصسحاب
		المقارات بمجرد اعتماد قرار الجهة الادارية بفرطنه ٠٠ صدور القراد حال
		حياة الورث . مؤداه . اعتباره مستحقا في ذمته ويصبح دينا واجب الاداء
		من التسركة .
1.44	444	( الطعن رقم ٢٤ لسنة ٥٧ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٣٠ )
	: -	٥ - الحكم الصادر باجابة طلب الستاجر تنفيذ التزام الصيانة عينا
- 1		على نفقة المؤجر ، ماهيته ، مقور لالتزام الآخير بالعبيانة ، ادلالاد السره
	. ;	من حيث استحقاق هذا الالتزام اللي وقت نشوئه ، مؤدى ذلك . استعماد
	٠.	تكاليف هذا الحكم من التوكة وان صدر بعد وفاة الورث .
1-1-4	11.1	( الطنن رقم ٢٤ فسنة ٥٧ ف حِلسة ١٩٨٧/١١/٣٠ )

الصقنة	القاعدة	مونور اد
		خامسا : الفريبة على العقارات البِئية :
		الاحكام الخاصة بالامتداد القانوني لعقد الجار الوحدات المسكنية المفروشة وجعل أجرتها الاتفساقية أجسرة قانونية م 23 ق ١٩٧٧/٤٥ . تعلقها بالنظام العام ، مؤداه ، عدم جواز زيادة أجرتها تبعا لزيادة أعيساء المؤجر والو باضافة الضربية المفروضة بالقانون ٤٦ لسنة ١١٧٨ .
١٠٥٨	444	( الطمن رقم ٥١ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١٢/٦ )
		سسادسا : الفريبة على التصرفات العقارية :
		۱ - سريان الضريبة على التصرفات العقاوية التى تم شهوها اعتبارا من اول يناير صنة ١٩٧٤ .م ٥٦ ق ٤٦ لسنة ١٩٧٨ . عدم سريانها على العقود العرفية التى تم التصديق على التوقيعات فيها وســـداد رســم التسجيل قبل اول يناير سنة ١٩٧٤ ولو تراخت باقى اجراءات التسجيل انه ما بعد هذا التاريخ . علــة ذلـك .
777	٦,	( الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٣/٢/٢١ )
		٢ ــ الضريبة على التصرفات المقارية . ق ٢٦ لسنة ١٩٧٨ . سربانها على التصرفات التي تم شهرها اعتبارا من أول يناير سسنة ١٩٧٤ حى تاريخ العمل بقانون الفرائب على اللخل ١٥٧ مننة ٨١ ١ التزام المتصرف الله بسفادها مع رسوم التوثيق والشهو لحساب المتصرف اللتزم بهساً الله عدم جواز قل عبلها الى المتصرف اليه .
748	177	( العلمن رقم ٢٢٠٤ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٦/٨ )
		سابعا : فرية الاسستهلاك :
		المغربة على الاستهلاك . ليست من الفرائب أو الرسوم الجمركية المحقة بها . الاهفاء الوارد بالمادة السادسة من القانون رقم 1 استة ١٩٧٣ في شأن المنسآت الفندقية والسياحية لا يمتد الى رسم الاسستهلاك . علمة ذلك .
٨٨٨	1/4	( الطمن رقم ۱۱۹ لسنة )ه ق ـ جلسة ۱۹۸۷/٦/۲۹ )

/94	- Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of the Contract of
القاعدة الصفحة	ثامنا : التقسادم الضريبي :
	التقادم الضريبي . بدء سريانه من اليوم التهلي لانتهاء ميماد تقسديم الاقرار أو من تاريخ اخطار المول للمصلحة في حالة عدم تقديمه الاقرار الربط عن نشاط مخفي أو عناصر مخفاه * سريان التقسادم بالنسبة له من الربخ علم سصلحة الضرائب بذلك . المواد ٧٧ مكرر(١) ٧٠ مكرر(١) ٢ من ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
Tie Vi	( الطعن رقم ٩٦ه لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١١ )
- 1: 1	تاسما مسلسائل متنسوعة :
32	انتاج الحجز الادارى الوقع من مدير عام مصلحة الضرائب لاثره . شرطه . مجرد صدور امر الحجز دون توقيعه لا ينتج هذا الاثر . علة ذلك.
1111 177	( الطمن رقم ١٢٦٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٤ )

الصفحة	القاعدة	•
•		(ع)
		عقب عميل
		اولا : اركان المقد وشروط المقاده :
		(1) النيابة في التصافد :
		<ul> <li>١ ــ الوكالة المخاصة · نطاقها · ورودها على عمل معين · مقتضاه ·</li> <li>شمولها توابعه ولوازمه الضرورية · م ٧٠٧ مدنى ·</li> </ul>
714	144	( الطعن رقم ۱۲۵۷ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢١ )
		٢ - التصرفات التى يعقدها التوكيل خارج حدود وكالته . الاصل عدم نفاذها في حق الاصيل الا باجازته ، الغير الذي يتعاقد مع الوكيل . التزامه بالتحرى عن صفة الوكيسل وحدود الوكالة وانصراف أثرها الى الاصيل ، اضهام الاصيل بخطئه في خلق مظهر خارجي من شسأنه اتهام الغير حسن النية باتساع الوكالة لهذه التصرفات . مؤداه . للغير الحق في التمسك باتصراف الرها الى الاصيل متى سلك في تعامله سلوكا مألوفا لا يشوبه خطأ غير منتفر . ا(مثال)
۸۹۲	14.	( الطعنان رقعا ١١٥ ، ٢١٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٣٠ )
		(ب) عيــوب الرضــا : « القلط »
		طلب المؤجر ابطال العقد فيما تضمنه من تحديد للاجرة باقسال من
		المقرر قانونا نتيجة غلط في القانون • شرطة • ثبوت اشستراك المستأجر
		معه في هذا الفلط أو علمه به أو كان من السهل عليه أن يتبينه . عليه عبء
		اثبات ذلك بكافة طرق الاثبات . اكتفاء الحكم بثبوت وقوع الأرجـــر فى الفلط دون التحقق من اتصال المستاجر به . خطــاً .
1.7.	777	( الطمن رقم ٧٦٩ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٩ )
		« <del>التعل</del> يس »
		التعليس الذي يجيز ابطال العقد . استتقلال محكمة الموضوع باستخلاص عناصره وتقدير ثبسوته .
1.70	1 414	الطمن رقم ۲۳۵۱ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩ )

	1	
2000	القامدة	(ج) بطلان العقود واجازتها:
		« العقب، الباطيل »
		قاعدة زوال العقد منذ ابرامه . كاثر للقضاء ببطلانه . عدم اعمالها
		في خصوص بدء سريان تقادم دعوى التعويض عن العمل غم المشروع الذي
	1	قضى على الساسة بالبطلان ، علم نظك ، عدم تحقق الضرر الفعلى الامر
	1	يوم الحكم بالبطــلان . م ١٧٢ مدنى .
21	49	( الطعن رقم ۱۸۳۲ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦ )
	1	« اجازة المقد القسابل الابطسال »
		الاجائزة الضمنية لعقد البيع القاتل للابطال . من اعمال التصرف .
	1	لا يملكها القيم على المحجور عليه ولا الحوص الى القاصر الا باذن محسكمة
		الاحوال الشخصية للولاية على المال • أثره • عدم اعتبار سكوت القيم عن
		طلب أبطال العقد الصادر من المحجور عليه اجازة ضمنية له .
4	۲۲ ا۸	( الطمن رقم ١٢٦١ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )
•		ثانيا: اثار المقد:
	1	(١) بالنسبة للاشبيخاص:
		« أثر العقد بالنسبة المتطلقين »
		الشرط الجزائي . تحققه يجمل الضرر واتما في تقدير المتماقدين .
		عبه أثبات عسدم وقوعه على هاتق المدين .
.5 .	v 4	( الطمن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٢/١٨ )
		« اثر العقب بالنسبة للغي »
		حق دائني المتماقدين والمخلف الخاص في التمسك بالعقد الظــاهر
	1	في مواجهة من يتمسك بالعقد الحقيقي طبقا لاحكام الصورية .م ١٤٢مدني.
	1.	تقدمه على حق الوارث الذي يطمن على تصرف مورثه باله يخفي وصية .
		علة ذلك • الوارث يستمد حقه من قواعد الارث التي تعتبر من النظام
		العام ولا يستجدة من المورث ولا من العقد الحقيقي . عدم اعتباره من
		ذوى الشان الذين تجرى الفاضلة بينهم طبقاً لها ٠ مؤداه ٠ عدم قبول
		التمسك بالمقد الظاهر في مواجهة حقه في الارث .
٤٣	Y! 4'	(الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٤)

أالصلحة	القاعدة	
	_	(ب) بالنسسية لوضوع العقب :
		(( تفسسمي العقب ))
		<ul> <li>ا ــ تفسير العقود والشروط من سلطة محكمة الدوضوع متى كــان</li> <li>تفسيرها مما تحتمله عباراتها ولا خروج فيها عن المعنى الظاهر لها .</li> </ul>
744	٨٤	( الطمن رقم ٢٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢ )
		' ٢ - محكمة الموضوع ، سلطتها في تعرف حقيقة العقد واستظهار مدلوله من عباراته على ضوء الظروف التي احاطت بتحريره وما يكون قد سبقه او عاصره من اتفاقات ،
17.7	704	( الطعنان رقعا ۱۷۱۷ ۱۷۲۰ السنة دفق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱۲/۳۰ )
		(( تكييف العقسم ))
		انتهاء محكمة الاستئناف الى التكييف الصحيح للمقسد . تطبيق
		الحكم القانوني المنطبق عليه • عدم اعتباره فصلا منها في طلب جديد •
۸۷۳	۱۸۵	( الطمن رقم ۱۹۸۷/۱/۲۸ ف ت حاسة ۱۹۸۷/۱/۲۸ )
		(( تحدید نطباق العقبد ))
		دعوى الاثراء بلا سبب ورد غير المسسستحق لا تقيم بين طرفي الخصومة
		دعوى الاثراء بلا سبب ورد غير المسستحق لا تقيم بين طرفى الخصومة رابطة عقدية . العقد مناط تحديد حقوقهما والتزاماتهما .
V7.0	177	دعوى الاثراء بلا سبب ورد غير المسستحق لا تقيم بين طرفى الخصومة رابطة عقدبة . العقد مناط تحديد حقوقهما والتزلماتهما . ( الطفن رقم ١٣٩٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٤ )
٩٦٧	177	دعوى الاثراء بلا سبب ورد غير المستحق لا تقيم بين طرفى الخصومة رابطة عقدية . العقد مناط تحديد حقوقهما والتزاماتهما . ( الطفن دقم ۱۳۹۸ لسنة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۷/۱/۲ ) ثالثا لا العقد دقم المقدد :
<b>479</b>	177	دعوى الاثراء بلا سبب ورد غير المسستحق لا تقيم بين طرفى الخصومة رابطة عقدية . المقد مناط تحديد حقوقهما والتزاماتهما . ( الطفن دقم ١٩٨٧/٦/٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٨ ) ثالثا لا انحبلال المقسد :
V7.a	177	دعوى الاثراء بلا سبب ورد غير المسستحق لا تقيم بين طرفى الخصومة رابطة عقدبة . المقد مناط تحديد حقوقهما والتزاماتهما .  ( الطفن دقم ١٣٩٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٤ )  ثالثا لا انحبلال المقسد :  د الفسسسة » :  د الفسسسة » :
		دعوى الاثراء بلا سبب ورد غير المسستحق لا تقيم بين طرفى الخصومة رابطة عقدية . العقد مناط تحديد حقوقهما والتزاماتهما . ( الطفن رقم ۱۳۹۸ لسنة ۳۳ ق - جلسة ۱۹۸۷/۱/۶ ) ثالثا لا العقسد : العالم العقسد : الفسسسة » : الفسسسة » : الفسسسة » : الفسسادي التي يوجب القانون فيها اختصام اشتخاص معينين .
	177	دعوى الاثراء بلا سبب ورد غير المسستحق لا تقيم بين طرفى الخصومة رابطة عقدبة . المقد مناط تحديد حقوقهما والتزاماتهما .  ( الطفن دقم ١٣٩٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٤ )  ثالثا لا انحبلال المقسد :  د الفسسسة » :  د الفسسسة » :
		دعوى الاثراء بلا سبب ورد غير المستحق لا تقيم بين طرفى الخصومة رابطة عقدية . المقد مناط تحديد حقوقهما والتزاماتهما .  ( الطفن رقم ١٣٩٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١ )  ثالثا ! انعبلال المقسد :  د الفسسسية » :  ا سد دعوى فسح عقد البيع . ليست من المعساوى التي يوجب القانون فيها اختصام اشخاص معينين .  ( الطفن رقم ١٩٨٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٤ )
		دعوى الاثراء بلا سبب ورد غير المستحق لا تقيم بين طرفى الخصومة رابطة عقدية . المقد مناط تحديد حقوقهما والتزاماتهما . (الطفن رقم ١٩٨٨/ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٤) ثالثا لا انعبلال المقسد : الفلسسية ع : الفلسسسية ع : المستوى المستوى التي يوجب القانون فيها اختصام اشخاص معينين . (الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٤) ٢ - حق كل متماقد في المقود التيادلية في طلب فسسخ المقد . شرطه . اختلال الطرف الآخراماته ولو لم يتحقق له مصسلحة شرطه . اختلال الطرف الآخراماته ولو لم يتحقق له مصسلحة شرطه . اختلال الطرف الآخراماته ولو لم يتحقق له مصسلحة
		دعوى الاثراء بلا سبب ورد غير المستحق لا تقيم بين طرفى الخصومة رابطة عقدية . المقد مناط تحديد حقوقهما والتزاماتهما .  ( الطفن رقم ١٣٩٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١ )  ثالثا ! انعبلال المقسد :  د الفسسسية » :  ا سد دعوى فسح عقد البيع . ليست من المعساوى التي يوجب القانون فيها اختصام اشخاص معينين .  ( الطفن رقم ١٩٨٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٤ )

لقاعدة الصغد	1
	رابصا : بعض أنواع العقبود :
	(١) عقسود الإيجسار:
	١ - ايجار الارض الفضاء ٠ عدم خضوعه لقوانين ايجـار الاماكن ٠
	طبيعة الأرض المؤجرة . العبرة فيها بما ورد بالعقد وقت التعاقد متى كان
	مطابقا للمقيقة ولارادة التعاقدين . لا عبرة بالفرض الذي استؤجرت من
	أجله ولا بما يطرأ عليها .
1.4 41	( الطمن رقم ۱۸۸ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٢٨/١/٢٤ )
	٢ ــ طلب الاخلاء للتأجير من الباطن ولاحتجاز أكثر من مسكن في
	البلد الواحد بغير مقتضى . سببان لطلب واحد . هو الاخلاء لانحلال المقد.
İ	القضاء ابتدائيا بالاخسلاء لاحدهما . اعتبار الطلب الآخر مطسروحا على
	محكمة الإسستثناف . الر ذلك .
• TV 117	( الطمن رقم ۱۳۸۲ كسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١ )
	٣ _ خلو قوانين الإيجار من تنظيم حالة معينة . وجوب الرجوع الى
	احكمام القانون المدنى . المحكم نهائيا بازالة اللمين المؤجرة . هلاك قانوني
	في حكم الهلاك المادي . أثره . انفساخ العقد . م ١٩٥ مدني .
· YE YYY	(الطمن رقم ۱۲۰۱ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣)
	(ب) عقبود الهبسة :
	الهبة التي يشترط فيها القابل . عدم اعتبارها من التبرعات المحضة
1	الواجب توثيقها بعقد رسمى . اشتمال العقد على التزامات متبادلة بين
	طرفيه . اعتباره عقد غير مسمى . لاتجب له الرسمية ولا يجوز الرجسوع
	فيه ولو وردت الفاظ التناؤل والهبة والرجوع .
140 10.	( الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٢ )
	(ج) المقبود الإدارية:
	المعقود التي تبرمها الادارة مع الافراد . اعتبارها عقدودا ادارية .
	شرطسه .
200 1.1	1

القاعدة أعسقسة	
	(د) التحسكيم:
	الاتفاق على التحكيم . اشتمائه على منازعات لا يجوز، فيها التحكيم .
	أثره . بطلان هذا الشق وحده مائم يثبت مدعى البطلان أن هذا الشق
	لا ينفصل عن جملة الانفساق .
47/ 7-7	( الطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٥٣ ق ـ چلسة ١١/١١/١١ )
	شرط المسع من التصرف :
1	حظر التصرف المذي كان مقسورا بالمادة ٩ من المسر نائب الحاكم
	العسكرى رقم } لسنة ١٩٧٦ اقتصاره على الاراضى والوحدات السكنية
	المخصصة من الجمعية التماونية لاحد أعضائها بوصفه عضوا بها . عـدم
- 1	انصرافه الى التصرف الصادر من العضو في جزء من المباني التي اقامها على
	تلك الارض .
YA - 38	( الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩ )
ı	l e e e e e e e e e e e e e e e e e e e
{	عمــــل
	عمسال : العمسال :
	اولا : عقبه الممسل :
	اولا : عقب المميل : (١) عثباصر عقب المميل :
	اولا : عقب العمسل : (١) عنساصر عقب العمسل : ( الاجسس )
	أولا: عقب العمسل:  (1) عنساصر عقب العمل:  ((الاجسس))  (الاجسس))  1 - التقادم الخمسى للحقوق اللدورية المتجددة ،م ٣٧٥ مسدنى ،  اختلافه في أحكامه ومبناه عن التقادم الحولى ،م ٣٧٨ مدنى ، المقصسود بالمهايا والاجور ، شمولها اجور العملل والوظفين والمستخدمين .
Y04 A	أولا: عقب العمسل: (١) عنساصر عقب العمل: (الاجسس)  ا سائتقادم الخمسي للحقوق الدورية المتجددة .م ٣٧٥ مسدني . اختلافه في احكامه ومبناه عن التقادم الحرل مم ٣٧٨ مدني . المصسود
Y0 <b>9</b> A	أولا: عقب العمسل:  (1) عنساصر عقب العمل:  ((الاجسس))  (االاجسس))  (الحبسس))  المحقوق اللووية المتجددة ، م ٢٧٥ مسدني ، اختلانه في أحكامه ومبناه عن التقادم الحولي ، م ٣٧٨ مدني ، المقصسود بالمهايا والاجور ، شمولها اجور العمال والموظفين والمستخدمين .  (الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥٢ ق س جلسة ١٩٨٧/٢/٨)
Y0 <b>9</b> A1	أولا: عقب العمسل:  (1) عنساصر عقب العمل:  ((الاجسس))  (الاجسس))  1 - التقادم الخمسى للحقوق اللدورية المتجددة ،م ٣٧٥ مسدنى ،  اختلافه في أحكامه ومبناه عن التقادم الحولى ،م ٣٧٨ مدنى ، المقصسود بالمهايا والاجور ، شمولها اجور العملل والوظفين والمستخدمين .
Y04 A	أولا: عقب العمسل:  (1) عنساصر عقب العمسل:  ((الاجسس))  ((الاجسس))  ((الاجسس))  (الحقادم الخمسي للحقوق اللورية المتجددة .م ٢٧٥ مسدني .  اختلافه في أحكامه ومبناه عن التقادم الحولي .م ٣٧٨ مدني . المقسسود  بالمهايا والاجور . شمولها أجور العملل والموظفين والمستخدمين .  (الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢٨٨)  ٢ ـــ التقادم المخمسي للحقوق الدورية المتجددة . م ٣٧٥ مسدني .

أالمشعة	EVE (T)	
		٣ ستقوط جزء من أجر العامل بالتقادم بمضى خمس سنوات من
		اريخ استحقاقه حتى تاريخ اقامة الدعوى . مطالبة المامل بالجزء الباقي
		انى لم يسسقط " استمرادها مطروحة على المحكمة دون حاجة القسر المامل طلباته على هسذا المجزد ،م ٧٧٥ مدنى .
		٠ ا المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على المام على ال
٨٨٥	۱۸۸	( الطَّن دقم ۱۱۸۰ کستة ۵۲ ق س جلسة ۱۹۸۷/۲/۲۸ )
		<ul> <li>إ ــ اشتغال العامل في يوم راحته الاسبوعية . اثره . استحقاقه</li> </ul>
		لاجر الاضافي المشار اليه بنسبة ٥٠٪ اذا كان السل نهارا و ١٠٠٪ اذا كان
		الممسل ليسلا .
1.98	74.	( الطمن رقم ٢٤١ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١٢/١٢ )
		<ul> <li>ه - لاصل في الاحكام انها مقسررة للعقوق وليست منشئة لها .</li> </ul>
		الحكم باستحقاق العامل لاجر معين . اتسحاب الره الى تاريخ استحقاق
		الاجسو .
1.98	·	( الطعن رقم ٢٤) لسنة ٢٥ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣ )
1.16	***	
		٦ أجرة العامل ، حق دوري متجدد ، خضوعه ثلتقادم الخسي،
1.45	74.	( الطنن رقم 237 لسنة 74 ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/١٢ )
		(ب) السار عقب العميل :
		« التزامات صساحب العمسل »
- 1		
- 1		- اداء الاجسى :
		- اداء الاجسس :
		<ul> <li>الناء الاجسس :</li> <li>الناضاء تهائيا باختية العامل في العمولة والمكاناة السسنة ،</li> </ul>
		<ul> <li>اله الاجسس :</li> <li>المامل في المعولة والمكافاة السسانة ،</li> <li>اكتسابه قوة الامر المقض في دعواه التالية بفروق المبولة والمكافاة السنوية</li> </ul>
۹.۱	14.	<ul> <li>الداء الاجسس :</li> <li>ا سالفضاء تهائيا باحقية العامل في العمولة والمكافاة السسينة ،</li> <li>اكتسابه قوة الامر المتضى في دعواء التالية بفروق العمولة والمكافاة السنوية</li> <li>عن مدة لاحقه ، طالحا أن اساس الطلب في الدعويين واصد .</li> </ul>
۹۰۱	\ <b>r</b> •	<ul> <li>المجسس :</li> <li>ا سالقضاء تهائيا باحقية العامل في العمولة والمكاناة السببة ،</li> <li>اكتسابه قوة الامر المتضى في دعواء التالية يفروق العمولة والمكاناة السنوية عن مامة لاحقه ، طالما أن اساس الطلب في الدعويين واصد .</li> <li>( الطمن وهم ٢٠٦ فسئة ٥٢ ق برطسة ٢٦/١/١/١٢)</li> </ul>
٩.١	14.	<ul> <li>المجسس :</li> <li>ا - القضاء تهائيا باحقية العامل في العمولة والمكاناة السبنة ،</li> <li>اكتسابه قوة الامر المتضى في دعواء التالية يفروق العمولة والمكاناة السنوية عن مامة لاحقه ، طالما أن اساس الطلب في الدعويين واصد .</li> <li>( الطعن وقم ٢٠٦ فسئة ٥٢ ق - جلسة ٢٢/١/١٢٨)</li> <li>٢ - اشتغال العامل وقتا اضافيا في أيام العمل المعتلاة ، استحقاقه</li> </ul>
۹۰۱	14.	- اداء الاجسس:  ا - القضاء تهائيا باحقية العامل في العمولة والمكافاة السبنة ، اكتسايه قوة الامر المقفى في دعواء التالية يفروق العمولة والمكافاة السنوية عن مدة لاحقه ، طالما أن أساس الطلب في الدعويين واصد ، ( الطمن وهم ٢٠٦ لسنة ٥٢ في حياسة ٢٠/٤/١١) ٢ - اشتفال العامل وقتا اضافيا في أيام العمل المعتادة ، استحقاقه أجر أليوم المعتاد مضافا اليه أجرا عن ساعات العمل الاضافية جائري أجر
٩, ١	14.	<ul> <li>المجسس :</li> <li>ا - القضاء نهائيا باحقية العامل في العمولة والمكاناة السبنة ،</li> <li>اكتسابه قوة الامر المتضى في دعواء التالية يفروق العمولة والمكاناة السنوية عن معة لاحقه ، طالما أن إساس الطلب في الدعويين واصد .</li> <li>( الطمن وقم ٢٠٦ فسنة ٥٢ في حباسة ٢٠/٤/١١٨)</li> <li>٢ - اشتفال العامل وقتا إضافيا في أيام العمل المعتلاة ، استحقاقه</li> </ul>

الصفعة	القاعدة	
		<ul> <li>٢٥٪ من أجر ساهات العمل الاضافية أذا كان العمل نهارا و.٥٪ أذا كان العمال ليسلا .</li> </ul>
1.45	414.	( الطمن رقم ٢٦٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣ )
		« التزاميسات العيسامل » :
		التزام الملسل باطاعة اوامر جهة العمل طالما لا تخالف القسانون واللواتح والنظم .
474	77	
		(ج) تنظيم الممسل :
		« سلطة مساحب الممل في تنظيم ادارته ))
		١ - سلطة جهة العمل في تقدير أسباب انقطاع العامل لا يحسدها
		غير اساءة استعمال السلطة . التزام العامل باثبات مشروعية غيابه .
104	٣٨	( الطعن رقم ۱۰۵۲ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٥ )
		<ul> <li>٢ ــ مدة الانقطاع التي لم يحتسبها طبيب الشركة انجازة مرضية .</li> <li>قراره في شسأنها نهاشي مهما كان رأى الطبيب الخاص .</li> </ul>
104	٣٨	( الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٥ )
		<ul> <li>٣ - جواز تشفيل العامل - الستثناء - وقتا اضافيا في ايام العمل المعتادة . ق ٩١ السنة ١٩٥٩ .</li> </ul>
1.98	74.	( ا <b>لطَّمَن</b> رقم ٤٤٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣ )
		<ul> <li>١ العمل في يوم الراحة الاسبوعية . اعتبار ساعاته جميعا ساعات عمـــل اضافية . ق ٩١ السنة ١٩٥٩ . علة ذلك .</li> </ul>
1.48	74.	( الطَّعَن وقم ٤٤٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٢ )
		( s ) انتهاء عقب العمل :
		« فسنخ العقد بالارادة المنفسوده » :
		١ – الْعقد غير المحمدد المدة • حق كل من طرفيه في انهمائه بالارادة
		المنفردة . شرطه . اخطار الطرف الآخر برغبته مسبقا .
٥٧٥	175	( الطمن رقم ٤١٠ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١٢ )

السفحة	القاعدة	
		۲ ـــ الخطار العامل باتهاء المقبد أو بفصله . وجوب أن يكون بكتاب
		مسجل • قانون العمل لم يستلزم له شكلا خاصا •
٥٧٥	148	( الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٢ )
	1	٣ ـــ الهاء صاحب العمل للعقد غير المحدد المدة بارادته المنفــردة .
		اثره • الهاء الرابطة المقدية وأو اتسم الانهاء بالتصيف .
aya	171	( الطعن رقم ١٠ ٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٢ )
	}	<ul> <li>١ عدم مراعاة صاحب العمل لقواعد التاديب : لا يمنعه من فسنخ أ</li> </ul>
		العقد متى توافرت مبرراته .
aVo	178	( الطعن رقم 10 السنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٢ )
		٥ ـــ انهاء خدمة العامل في ظل القانون ٨ لسنة ١٩٧٨ • عدم خضوعه
		ارقابة القضاء الا فيما يتعلق بطلب التمويض ٠ الاستثناء ٠ الفصل بسبب
		النشاط النقابي ٠م ٦/٧٥ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ ٠
474	۲٠٨	( الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٥٦ ق – جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢ )
- 1		٦ ـ الانقطاع عن العمل الذي يقوم سببا لانهاء خدمة العسمامل في
- 1		شركات القطاع العام . شرطه . أن يكون بدون سبب مشروع . انسسذار
ĺ		الفصل ، وجوب توجيهه الى العامل المنقطع بعد اكتمال مدة الانقطساع
	- 1	المقـــردة .
1.4.	714	( الطعن رقم ۱۳۰۲ لسنة ٥٢ ق ـ جاسة ٢٩/١١/١١ )
		« انتقال ملكية النشاة »
- 1		(( واترهــا على عقـــود العمـل ))
- 1		١ – الراسي عليه المزاد في البيع الجبري . اعتباره خلفا خاصــا .
1	1	رسو المزالد من شأن نقل الملكية دون انشاء ملكية جديدة .
PYA	140	( الطعن رقم ۱۸۸۱ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/٦/۱٤ )
	Ì	۲ ـ انتقال ملكية المنشاة باي تصرف مهما كان نوعه . مسسؤداه .
- (		استمرار عقود عمالها وحقوقهم قائمة قبل الممانك اللجديد . الممادة ٨٥
- 1		من قاتون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
AY4	140	( الطعن رقم ۱۸۸۱ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )

الصلحة	القاعدة	
		ثانيا : الماطون بالقطاع المسام :
		(1) تميين الماملين :
		تعيين الطاعن بوظيفة تخالف تلك المعلن عنها . الله . عبم احقيشــه في تسوية حالته بالوظيفة الوائردة في الاصــلان . علة ذلك .
404	1.1	( الطنن رقم ١٦١٧ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/١٥ )
		(ب) عبلاقة المبل :
		<ul> <li>المادية الدولة بالعاملين بها ، عاهيتها ، التزامهم بأداء العسل المنوط بهم بعناية الشخص الجويص ، عصده القانون ، الاخملال بهسذا الالتزام إذا ما اضر بالدولة . الره ، مسئوليتهم عن تعويضها ، مصدرها القانوني . خضوعها تتواهد التقادم الهادي ،م ٣٧٤ مغني .</li> </ul>
٦٨٣	124	( العلمن رقم ٢٣ فسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/٧ )
		٢ ـ قانون العمل . اعتباره مكملا لاحكام نظامى العاملين بالقطاع العام الصادرين بقرار رئيس الجمهورية ٣٣٠٩ لسسنة ١٩٦٦ والقسانون ١٦٠ لسنة ١٩٧١ . خلو التشريعين الاخيرين من نص بشأن كيفية حسساب الاجر الإضاق للعاملين بالقطاع العام . وجوب الرجوع في هلة الشسسان لقانون العمل وحده ، علة ذلك .
1.45	74.	( الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٢ه ق ـ جاسة ١٩٨٧/١٢/١٢ )
1.48	74.	<ul> <li>٣ - جواز تشغيل العامل - استثناء - وقتا اضافية في ايام العمل المتادة . ق ٩١ لسسة ١٩٥٩ .</li> <li>( الطعن رقم ٢٦) لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٢/١٢/١٣)</li> </ul>
1.45	74.	<ul> <li>إ ـ العمل في يوم الراحة الاسبوعية . المتبار ساعاته جميعة ساعات عمل اضافية . ق ٩١ السنة ١٩٥٩ . علة ذلك .</li> <li>( الطعن رقم ٢٤) السنة ٥٦ الى ح جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣ )</li> </ul>
1.45	44.	<ul> <li>مجالس ادارات شركات القطاع العام ، آختصاصها بوضسيع ضوابط وقواعد صرف مقابل الجهسود غير العادية والاعبال الإخسافية اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ ، ع ق ٨٤ لسنة ١٩٧٨ .</li> <li>( الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٥٠ لسنة ١٩٧٨/١٢) )</li> </ul>
, 141	1111	

<ul> <li>٣ - اشتغال العامل وقتا اضافيا في ايام العمل المعتادة . استحقاقه اجر اليوم المعتاد مضافا اليه اجرا عن ساعات العمل الإضافية يوازى اجر مثلها محسوبا على اساس قسمة اجر اليوم المعتاد على ساعات العمل المضافية ، واجرا اضافيا بنسب قدم ٢٠٪ من اجر ساعات العمل الإضافية اذا كان العمل نهار و ٥٠٪ اذا كان العمل ليسلا .</li> <li>١٠٩٤ ١٠٩٠ ١٠٩٤ ١٠٩٠ ١٠٠ ١٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠</li></ul>	_		
إجر المعتبد مضافا اليه اجرا عن ساعات العمل الاضافية يوازى الجر مثلها محسوبا على اساس قسمة اجر اليوم المعتاد على ساعات العمل الاضافية ، واجرا اضافيا بنسبة المصل ليسلا .  7 من أجر ساعات العمل الاضافية اذا كان العمل نهارا و .0٪ اذا كان العصل ليسلا .  ( الطعن رقم ٢٤٤ فسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣ )  7 من اشتقال العامل في يوم داحته الاسبوعية ، أثره ، استحقاقه الأجر الإضافي المشار اليه بنسبة .0٪ اذا كان العصل نهسارا و .1٪ / ٢٠٠ اذا كان العصل ليسلا .  7 من العمن رقم ٢٤٤ فسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٢ )  7 من مجلس الدولة فيما يتعلق بتطبيق نظام العاملين في شركات انقطاع العام ، عدم الالتزام بالباعه .  ( الطعن رقم ١٤٤١ فسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٢ )  ( المسادلين الثانية والرابعة من القاون ٣٠ لسنة ١٩٦١ . مجال تطبيقها .  المسادلين الثانية والرابعة من القاون ٣٠ لسنة ١٩٦١ . مجال تطبيقها .  الشاملة ، والمعينين دون تعديل اقدمياتهم ، اعتباد اقدمياتهم من تاريخ دخولهم الخدمة او تاريخ حصولهم على مؤهلاتهم أيهما اقسرب .  ( الطعن رقم ١١٢١ فسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١١ )  7 من العاملون الذين يسرى في شاتهم القانون ٣٠ لمسنة ١٩٦١ . الماملون الذين يسرى في شاتهم القانون ٣٠ لمسنة ١٩٨٠ المسنة ١٥ و - جلسة والإنهم ونقا لرسوم وجوب تسوية حالاتهم على اساس تدرج مرتباتهم وطلاتهم وترقيساتهم وتوقيا لرسوم وجوب تسوية حالاتهم على الساس تدرج مرتباتهم وطلاتهم وترقيساتهم وتوقيا لرسوم وجوب تسوية حالاتهم على الساس تدرج مرتباتهم وطلاتهم وتوقيا لرسوم وجوب تسوية على الساس تدرج مرتباتهم وطلاتهم وتوقيا لمرسوم الشائر اليه ، علة ذلك .	سنسعة	لقامدة الم	
المتادة مضروبا في عدد ساعات العمل الاضافية ، وأجرا اضافيا بنسبة العصل ليسلا .  ( الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٢ )   ٧ - اشتغال العامل في يوم راحته الاسبوعية ، أثره ، استحقاقه الإجر الاضافي المشار اليه بنسبة .٥٪ إذا كان العمل نهسارا و ١٠١٪  ١٠٠ اذا كان العمل ليسلا .  ( الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٢ )  ١٠٠ ١			اجر اليوم المعتلد مضافا اليه اجرا عن سلعات العمل الانسافية يواذى
<ul> <li>العلاق وهم المامل في يوم راحته الاسبوعية واثره واستحقاقه الأجر الإضافي المتسار اليه بنسبة وه اذا كان المصل نهسارا و ١٠٠٠ (العمن وهم ٢٤٦ لسنة ٥٠٠ (العمن وهم ٤٦٦ لسنة ١٥٠٠ (١٩٨٧/١٢/١٢)</li> <li>٨ ــ راى مجلس الدولة فيما يتعلق بتطبيق نظام العاملين في شركات انقطاع العام وعدم الالتزام باتساعه والمعلن وقم ١٤٦٠ لسنة ١٥ قي حبلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)</li> <li>١٠ ــ تسوية حالة العاملين والدولة من حملة المؤهلات العلمية وفقا المسادتين الثانية والرابعة من القاون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ ومجال تطبيقها المينون على درجات او فئات ادنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم العلمية وفقا السوم ٦ اغسطس ١٩٥٧ والمهنين على اعتمادات الاجور والمكافأت الناسلة والدين دون تعديل اقلمياتهم واعتمادات الاجور والمكافأت دخولهم الخدمة او تاريخ حصولهم على مؤهلاتهم أيهما اقسرب (العلمن وهم ١٩٣٢ لسنة ١٥ قي حبلسة ١٩٨٥/١/١٥)</li> <li>١٥٣ ٢ ــ العاملون الذين يسرى في شاتهم القانون ٣٥ لمســــــــــــــــــــــــــــــــــــ</li></ul>			المعتادة مضروبا في عدد ساعات العمل الاضافية ، وأجرا أضافيا بنسبة 70٪ من أجر ساعات العمل الاضافية أذا كان العمل نهارا و ٥٠٪ أذا كان
الأجر الإضافي المشار اليه بنسبة .0% إذا كان المصل نهسارا و .1% إذا كان العصل ليسلا .  ( العلمن رقم ٤٤٦ لسنة ٥ و حبسة ١٩٨٧/١٢/١٢ )  ٨ ــ راى مجلس الدولة فيما يتعلق بتطبيق نظام العاملين في شركات انقطاع العمام ، عدم الالتزام باتباعه . ( العلمن رقم ١٤٦٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٢ )  ١ ــ تسوية حالة العاملين بالدولة من حملة المؤهلات العلمية ونقا المسادتين الثانية والرابعة من القاون ٥٥ لسنة ١٩٦٧ . مجال تطبيقها . المينون على درجات أو فئات أدنى من المدرجات القررة لمؤهلاتهم العلمية وفقا لمرسوم ٢ أغسطس ١٩٥٧ ، والمعينين على اعتمادات الاجور والمكافأت الشاملة ، والمعينين دون تعديل اقدمياتهم . اعتبار القدمياتهم من تاديخ دخولهم المخدمة أو تاريخ حصولهم على مؤهلاتهم أيهما أقسرب . ( العلمن رقم ١٩٦٧ فسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١٨٥ )  ١٥٣ ٢ ــ العاملون الذين يسرى في شاقهم القانون ٥٥ فسنة ١٩٦٧ . وجوب تسوية حالاتهم على أساس تلدج مرتباتهم وعلاواتهم وترقيساتهم وجوب تسوية حالاتهم على أساس تلدج مرتباتهم وعلاواتهم وترقيساتهم الموق بزملاتهم المعينين على ذات الدرجات القررة لمؤهلاتهم وفقا لمرسوم ٢ أشسطس سنة ١٩٦٧ ولم يشملهم مجال تطبيق القانون ٥٥ لسنة ١٩٦٧ الشار اليه . علة ذلك .	1.4	٤ ٢٣٠	( الطمن رقم ٦٦) لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩/١٢/١٢ )
۸ ـ راى مجلس الدولة فيما يتملق بتطبيق نظام العاملين في شركات انقطاع العام ، عدم الالتزام باتباعه .  ( الطعن رقم ١٤٦٧ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)  ( الطعن رقم ١٤٦٠ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/١١)  ا ـ تسوية حالة العاملين بالدولة من حملة المؤهلات العلمية وفقا المسادتين الثانية والرابعة من القاون ٥٥ لسنة ١٩٦٧ ، مجال تطبيقها . المينون على درجات او فئات ادنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم العلمية وفقا لمرسوم ٦ اغسطس ١٩٥٧ ، والمعينين على اعتمادات الاجور والمكافأت الشاملة ، والمعينين دون تعديل اقلمياتهم ، اعتبار القدمياتهم من تاريخ دخولهم المخلمة او تاريخ حصولهم على مؤهلاتهم أيهما اقسرب .  ( الطعن رقم ١٩٦٧ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١)  ٢ ـ العاملون الذين يسرى في شاتهم القانون ٥٥ لسنة ١٩٦١ . اسوم وجوب تسوية حالاتهم على اساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقيساتهم اسوة بزملاتهم المعينين على ذات الدرجات القررة لمؤهلاتهم وفقا لمرسوم الفسطس سنة ١٩٦٧ ولم يشملهم مجال تطبيق القانون ٥٥ لسنة ١٩٦٧ الشار اليه ، علة ذلك .			الأجر الإضافي المشار اليه بنسبة .ه/ اذا كان العمل نهسارا و ١٠٠٪ اذا كان العمل ليسلا .
انقطاع السام ، عدم الالتزام بالباعه .  ( الطعن رقم 131 لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١ )  ( الطعن رقم 131 لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢ )  ا - تسوية حالة العاملين بالدولة من حملة المؤهلات العلمية ونقا المسادتين الثانية والرابعة من القاون ٥٥ لسنة ١٩٦٧ ، مجال تطبيقها . المسادتين الثانية والرابعة من القاون ٥٥ لسنة ١٩٦٧ ، مجال تطبيقها ونقا لمرسوم ٦ اغسطس ١٩٥٧ ، والمعينين على اعتمادات الاجور والمكافآت الشاملة ، والمعينين دون تعديل اقلمياتهم ، اعتبار القدمياتهم من تاريخ دخولهم المخلمة أو تاريخ حصولهم على مؤهلاتهم أيهما أقسرب .  ( الطعن رقم ١٩٦٧ فسئة ١٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٨ )  ٢ - العاملون الذين يسرى في شاتهم القانون ٥٥ لسنة ١٩٦٧ . وجوب تسوية حالاتهم على اساس تلوج مرتباتهم وغلالهم وترقياتهم أسوم اسوة بزملاتهم المعينين على ذات الدرجات القررة لمؤهلاتهم وفقا لمرسوم المسئة ١٩٦٧ الشار اليه ، علة ذلك .	. • 4:	44.	( الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٢ )
(ج) تسوية حالة الصاملين:  1 - تسوية حالة العاملين بالدولة من حملة المؤهلات العلمية وفقا المسادتين الثانية والرابعة من القانون 70 لسنة ١٩٦٧ . مجال تطبيقها. المسادتين الثانية والرابعة من القانون 70 لسنة ١٩٦٧ . مجال تطبيقها. وفقا لمرسوم ٦ أغسطس ١٩٥٣ ، والمعينين على اعتمادات الاجود والمحافات الشاملة ، والمعينين دون تعديل اقلمياتهم ، اعتباد القلمياتهم من تاريخ دخولهم الخلمة أو تاريخ حصولهم على مؤهلاتهم أيهما أقسرب .  ( العلمن رقم ١٩١٢ فسئة ٥ ق حبسة ٢٠/١/٩٨١ )  ٣٧ - العاملون الذين يسرى في شاتهم القانون ٣٥ لمسنة ١٩٦٧ . وجوب تسوية حالاتهم على أساس تلوج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم أسوم وجوب تسوية حالاتهم على أساس تلوج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم أسوم اسقة برملاتهم المعينين على ذات الدرجات القررة لؤهلاتهم وفقا لمرسوم الشاد البه ، علة ذلك .	174	757	انقطاع العمام . عدم الالتزام بالباعه .
ا ـ تسوية حالة العاملين باللبولة من حملة المؤهلات العلمية وفقاً المسادتين الثانية والرابعة من القاون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ . مجال تطبيقها . المينون على درجات أو فئات أدني من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم العلمية وفقا لمرسوم ٦ اغسطس ١٩٥٣ ، والمعينين على اعتمادات الاجور والمكافآت الشاملة ، والمعينين دون تعديل اقلمياتهم ، اعتبار القلمياتهم من تاريخ دخولهم الخدامة أو تاريخ حصولهم على مؤهلاتهم أيهما اقسرب ، (العلمن دقم ١٣١٢ فسئة ٥١ ق حجلسة ١٩٨٥/١/١٥) ٢٠ ــ العاملون الذين يسرى في شاتهم القانون ٣٥ لمسئة ١٩٦٧ . وجوب تسوية حالاتهم على اساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم اسوة بزملاتهم المعينين على ذات الدرجات القررة لمؤهلاتهم وفقا لمرسوم ١٩٦٥ المشار اليه ، علة ذلك ،			
المشار اليه ، علة ذلك ،	100		ا - تسوية حالة العاملين باللولة من حملة المؤهلات العلمية وفقا المسادتين الثانية والرابعة من القاون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ . مجال تطبيقها، المينون على درجات او فئات ادنى من الدرجات القررة لمؤهلاتهم العلمية وفقا لمرسوم ٦ اغسطس ١٩٥٣ ، والمعينين على اعتمادات الاجور والمكافأت الشاملة ، والمعينين دون تعديل اقدمياتهم ، اعتبار اقدمياتهم من تاريخ دخولهم المخلمة او تاريخ حصولهم على مؤهلاتهم أيهما اقسرب ، (الطعن رقم ١٩٦٢ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١٥)  ٢ - العاملون الذين يسرى في شأتهم القانون ٣٥ لمسسنة ١٩٦٧ ، وجوب تسوية حالاتهم على اساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقيساتهم اسوة بزملاتهم المعينين على ذات الدرجات القررة لمؤهلاتهم وفقا لمرسوم المنسطس سنة ١٩٥٧ ولم يشملهم مجال تطبيق القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ .
	1041	- 1	المشار اليه . علة ذلك .

	القاعدة	
		٣ - شهادة مراكز التدريب الهني التابعة لمصلحة الكفاية الانتاجية.
		تقييمها كشهادة متوسطة • عدم اضافة مدة أقدمية افتراضية الى حاملها
		سواه کانت ملة دراسته بأجازات ، أم استمرت بغير أجازات و قسرار
		وزير التنمية الادارية ٨٣ أسنة ١٩٧٥ ، النساقه مع الحكام القسانون ١١
		لسنة ١٩٧٥ التشريع الإعلى .
٦٠٧	141	( العلمين رقم ۲۷۰۰ لسنة ٦٦ ق ــ جلسة ٢٦/٤/١٩٨١ )
		٤ ـــ أحكام القانون ٧٧ لسنة ١٩٧٦ والقانون ٥١ لسنة ١٩٧٠ ، قصر
		سريانها على المينين بوظائف الصبية والاشراقات ومساعدي الصناع .
		الفقرة د من المسادة ٢١ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . مجال تطبيقها .
		الماملون ينتسبون لاول مرة في مجموعة الوظائف المهنية أو الغنية بالفئات
		المحددة بها أو ما يعادل هــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۷۰۳	101	( الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٠ )
		٥ ــ عدم جواز الاستناد الى قاعدة الساواة للخروج على ما يقـــــرره
		المشرع بنص صريح .
VYT	101	( الطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٥٢ ف _ جلسة ١٩٨٧/٥/١٧ )
۲۲۷	108	
<b>**1</b>	108	( د ) تصحيح اوضاع الماطين :
<b>&gt; * * *</b>	101	(د) تصحيح اوضاع العاطين: ١ ــ مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية وفقا للقانون ١١ لســـنة
<b>/</b> /1	108	(د) تصحيح اوضاع العاطين: ١ ــ مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية وفقا للقانون ١١ لسسنة ١٩٧٥ . العبرة فيها . عدد سنوات الخدمة المحسوبة في اقدمية العاصل
VY4	108	(د) تصحيح اوضاع العاملين: ١ ــ مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية وفقا للقانون ١١ السسنة ١٩٧٥ . العبرة فيها . عدد سنوات الخدمة المحسوبة في اقدمية الماسل من تاريخ تعينه في الجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون ، مضافا
VY7.	108	( د ) تصحيح اوضاع العاطين : ١ ــ مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية وفقا للقانون ١١ كسسنة ١٩٧٥ ـ العبرة فيها . عدد سنوات الخدمة المحسوبة في اقدمية العاصل من تاريخ تعينه في البجة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون • مفسافا اليها مالم يحسب في هذه الاقدمية من مدد الخدمة السابقة وفقا للمادتين
	108	(د) تصحيح اوضاع العاملين:  ١ ــ مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية وفقا للقانون ١١ لسينة ١٩٧٥ - العبرة فيها . عدد سنوات الخدمة المحسوبة في اقدمية الماصل من تاريخ تعينه في البجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون . مفسافا اليها مالم يحسب في هذه الاقدمية من مدد الخدمة السابقة وفقا للمادتين ١٨ و ١٩ من القانون المشاد اليه .
VY3	30/	( د ) تصحيح اوضاع العاطين : ١ ــ مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية وفقا للقانون ١١ كسسنة ١٩٧٥ ـ العبرة فيها . عدد سنوات الخدمة المحسوبة في اقدمية العاصل من تاريخ تعينه في البجة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون • مفسافا اليها مالم يحسب في هذه الاقدمية من مدد الخدمة السابقة وفقا للمادتين
	101	(د) تصحيح اوضاع العاطين:  ١ ــ مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية وفقا للقانون ١١ كسسنة ١٩٧٥ - العبرة فيها . عدد سنوات الخدمة المحسوبة في اقدمية العاصل من تاريخ تعينه في البجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون . مضافا اليها مالم يحسب في هذه الاقدمية من مدد الخدمة السابقة وفقا للمادتين ١٨ و ١٩ من القانون المشاد اليه . ١ ( الطعن رقم ١٩٥٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٢)
	101	(د) تصحيح اوضاع العاطين:  ١ ــ مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية وفقا للقانون ١١ كسسنة ١٩٥١ - العبرة فيها . عدد سنوات الخدمة الحسوبة في اقدمية العاصل من تاريخ تعينه في الجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون . مضافا اليها مالم يحسب في هذه الاقدمية من مدد الخدمة السابقة وفقا للمادتين ١٨ و ١٩ من القانون المشار اليه . ( الطعن رقم ١٩٥٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢)
	101	(د) تصحيح اوضاع العاطين:  ١ ــ مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية وفقا للقانون ١١ كسسنة ١٩٧٥ . العبرة فيها . عدد سنوات الخدمة المحسوبة في اقدمية العاصل من تاريخ تعينه في البجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون . مضافا اليها مالم يحسب في هذه الاقدمية من مدد الخدمة السابقة وفقا للمادتين ١٨ و ١٩ من القانون المشاد اليه . ( الطعن رقم ١٩٥٠ لسئة ٥٠ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢١) ٢ ــ طلب ضم مدد الخدمة السابقة المعتبرة للترقية وفقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بشأن تصحيح أوضاع العاملين . وجوب التقدم به الى لجنة شئون العاملين المختصة خلال لسلائين يوما من تاريخ نشر
	108	(د) تصحيح اوضاع العاطين:  ١ ــ مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية وفقا للقانون ١١ لسسنة ١٩٧٥ - العبرة فيها . عدد سنوات الخدمة المحسوبة في اقدمية العاصل من تاريخ تعينه في البجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون . مفسافا اليها مالم يحسب في هذه الاقدمية من مدد الخدمة السابقة وفقا للمادتين ١٨ و ١٩ من القانون المشاد اليه . ( الطعن رقم ١٩٥٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢١) ٢ ــ طلب ضم مدد الخدمة السابقة المعتبرة للترقية وفقا للقانون
	108	(د) تصحيح اوضاع العاطين:  ١ ــ مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية وفقا للقانون ١١ كسسنة ١٩٧٥ . العبرة فيها . عدد سنوات الخدمة المحسوبة في اقدمية العاصل من تاريخ تعينه في البجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون . مضافا اليها مالم يحسب في هذه الاقدمية من مدد الخدمة السابقة وفقا للمادتين ١٨ و ١٩ من القانون المشاد اليه . ( الطعن رقم ١٩٥٠ لسئة ٥٠ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢١) ٢ ــ طلب ضم مدد الخدمة السابقة المعتبرة للترقية وفقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بشأن تصحيح أوضاع العاملين . وجوب التقدم به الى لجنة شئون العاملين المختصة خلال لسلائين يوما من تاريخ نشر

T-L	لاعدة ال	
٤٧	١٤ ١٠	٣ ـ ضم الخدمة السابقة التى قضيت فى الجمعيات التعاونية الزراعية .  الاعتداد بها فى حساب المدد الكلية اللازمة للترقية طبقا لقانون تصميحيه  ارضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .  و الطفن رقم ١٠٧٠ السنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦ )
		٤ ــ طلب ضم مدة الخدمة السابقة المتبرة للترقية وفقا للقــانون المائدة ١٩٧٥ . وجوب التقدم به إلى لجنة شئون العاملين المختصـــة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القانون المشار الله . عدم كفاية ثبــوت تلك المـدد بعلف الخــدمة .
٤٧	111	(الطعن رقم ۱۰۷۰ فسنة ۱۲ ق - جلسة ۱۹۸۷/۳/۲۹)
		<ul> <li>٥ ـ مدد العمل السابقة التي لم يسبق احتسابها في الاقدمية سواه</li> <li>كانت عسكرية أو مدنية . ادماجها في مدة خدمة العامل الكلية التي تبدأ</li> <li>من فئة بداية التعيين القررة لكل طائفة من طوائف العاملين . الاستثناء.</li> </ul>
£9V	1.0	الماملون الفنيون أو المهنين مير الحاصلين على مؤهـــلات دراسية ، تغفيض المدة المسترطة للترقية من فئة بداية النحة الكلية المتعلقة بهم الفترة موازية للمدة المسترطة للترقية من فئة بداية النميين الى الفئة الاعلى التى عين فيها فعلا . علة ذلك .م ٢١/دق ١١ لــــنة ١١٧٥ . المستقد ١٥٣ ق - جلسة ١٩٧/٣/٢٩ )  ٢ _ احكام القانون ١١ لــنة ١٩٧٥ . شروط تطبيقها . عدم المساس
		بالتقييم المسالى للشهادات الدراسية طبقا للتشريعات المسادرة قبل تاريخ نشر القاون ما لم يكن ذلك أفضل للعامل ، وعدم تخفيض الفئة المسالية والمرتب المسسستحق للمسامل .
۱۷۹	175	( الطمن رقم ۱۳۲۸ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١٢ )
۱۷۹	۱۲۲	<ul> <li>٧ - لاوجه للتحدى يقاعدة المساواة فيما يناهض احكام القانون .</li> <li>( الطمن وقم ١٣٣٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١١ )</li> <li>٨ - دباوم الماهد البريطانية . عدم تقييمه كمؤهل دراسي تنفيسلما</li> </ul>
·V1	١٣٢	لاحكسام القسسانون 11 لسنة ١٩٧٥ . (الطعن رقم ١٣٣٨ لسنة ٥٢ ق ـ جسسة ١٩٨٧/٤/١٢ )

		11.
الصغط	الناعدة	•
		١ - التسمكين الخاطىء لا يكسب العامل حقسا .
٥٧١	174	( الطعن رقم ۱۳۲۸ لسنة ٥٢ ق ــ جلسـة ١٩٨٧/٤/١٢ )
		.١ الالتزام بالعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من ألقسالون
		١١ لسنة ١٩٧٥ والجداول الملحقة به حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ . ق ٢٣ لسنة
		٧٨ م ٢١ بنه هـ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ • حساب - مدد الخسدمة
		طبقا لإحكامها حتى التناويخ المسلو اليه .
٧٧٦	108	( الطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٢٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٧ )
		١١ ـ بدء تطبيق قواعد ترقية مديري وأعضاء الادارات القسانونية
		الخاضعة للقانون رقم ٧} لسنة ١٩٧٣ من تلويخ العمل بقرار وزير العدل
		رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ ، مؤدى ذلك . خضوع الترقيات السابقة للقواعد
		والنظم الاخرى الساوية وقت الجرائها .
1.4	144	( الطعن رقم ١٦٥٥ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١٠/١ )
		١٢ ــ مدد الخدمة إن نقل أو أميد تعيينه من الوظائف المهنية الى
- {		الوظائف الكتابية . كيفية حسابها . تطبيق الجدول الثالث ثم الجدول
- 1		الرابع أو الخامس حسب الاحوال واعتبادا من تاريخ النقل أو اعسادة
1		التميين * تطبيق الجدول الاصلح المامل . شرطه ، أن يكون منطبقا على
		أكثر من نصف الحدة الكلية .م ٢١/هـ من القانون ١١ لسبة ١٩٧٥ .
1.4.	444	( الطمن رقم ۱۲۱ لسنة ۲ه في ـ جلسة ۱۲۸۷/۱۲/۱۳ )
		١٣ - تسكين أعضاء الادارات القانونية بالقطاع المام . منساطه .
- {		الربط بين المضو والوظيفة التي يشغلها في الهيكل الوظيفي الادارة وتوافر
		الصرف المالي الخاص بها . استحداث وظيفة جديدة بعد التسمكين .
		شفاها بطريق التميين متى توافرت شروطه .
1114	740	( الطنن رقم ١٩١٤ لسنة ٥٦ ق – جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠ )
		١٤ ـ مدة الخدمة الكلية اللازمة للترفية وفقا للقانون ١١ لســــنة
- [		١٩٧٥ . ماهيتها ، مدة الخامة المحسوبة أو أقدمية العسامل من تاريخ
		تميينه في الجهة الموجود بها وقت تطبيق القانون مضافا اليها مالم يحسب
		من مدد الخدمة السابقة في الجهات المنصوص عليها بالسادة ١٨ وبالشروط

السلجة	القاعدة	
		الواردة بالمادة ١٩ من القانون المشار اليه ، كذلك مدد الخدمة المصبوبة
		نى اقدميته والتي تقررت له بمقتضاها الفئة التي عين بها أو سكن عليها •
		علة ذلك .
1170	750	( الطمن رقم ۱۸٦٠ لسنة ٥٢ ق ـ جاسة ١٩٨٧/١٢/٢٧ )
		(ل) تسرقية الماطين :
		١ _ مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية وفقاً للقانون ١١ لســــــــــــــــــــــــــــــــــ
		١٩٧٥ . المبرة فيها . عدد سنوات الخدمة المصوبة في اقدمية الصامل
		من تاريخ تمييته في النجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون . مضافا
- 1		اليها مالم يحسب في هذه الاقلمية من عدد الخدمة السابقة وفقا للمادتين
		١٨ و ١٩ من القانون المشار اليسه .
YAO	70	( الطعن رقم ١٥٩٠ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢١ )
		٢ _ ترقية العامل الى وظيفة خالية بالهيكل التنظيمي وفي الوظيفة
ľ	- 1	الاعلى مباشرة . قوامها . توافر الشروط فيمن يرشح لهـــا .
721	٧٨	( الطمن رقم ١٩٨٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١ )
		٣ _ الترتية ليست حمّا مكتسبا للمامل . خضوعها لتقدير الوحدة
		الاقتصادية . توافر شروط الترقية في العامل وثبوت العقيته فيها مسمع
- 1	ı	وجود الوظيفة الخالية . أثره . عدم جواز حرمانه من الترقية - عنسله
- 1		اجراء حركة الترقيات بها ـ بغير سبب يبور ذلـك .
451	٧٨	( الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١ )
		٤ اللهد اللازمة الترقية وفقا للقانون ١١ لسنة ١١٧٥ . وجوب
	- 1	أن تكون مدد خدمة فعلية ، وفي الجهات المنصوص طبيعــــا في المسادة ١٨
- 1	- 1	وبالشروط الواردة بها وبالمسادتين ١٥ و ٢١ من القانون المشار اليه .
'AY	۸٦	( الطعن رقم ١٤١٣ السنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٥ )
	-	٥ سوء سلوك العامل الخردي الى انهاء خدمته . الاعتداد به عنسة
		احتساب مدد الخدمة الفعلية سواه وقع في مجال العمل أو خارجه ٢
		ملة ذلك .
AY!	174	( الطعن رقم ١٤١٢ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١ )

لقاعدة الصفحة	1
	<ul> <li>٦ ـ ترقية الماملين بشركات القطاع العام . العامها لوظيفة تاليـة مباشرة الوظيفة المرتى منها ، مع توافر شروط شفلها فيمن يرشح اليها.</li> <li>م ٣٢ ، ٣٣ ق ٨٤ لسنة ١٩٧٨ .</li> </ul>
217 91	( الطنن رقم ۸۹۲ استة ۱۲ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۲۲ )
	٧ ــ ترقية الماملين بالقطاع العام التي وظائف الدرجة الاولى ومسا يعلوها في ظل القانون ٤٨ السنة ١٩٧٨ ، قوامها الاختيار على اسسساس الكفاية وفقا للمعاير التي تضعها جهة العمل تطبيقا فقرار رئيس مجلس الوزاء رقم ١٠٠٧ السنة ١٩٧٨ .
7AY 12A	( الطمن رقم ۲۹۹۲ لسنة ۵۰ ق ـ جلسة ۱۰/۵/۷۸۱ )
	<ul> <li>٨ ـ سلطة صاحب الممل في تقدير كفاية العامل ووضعه في الكان المناسب الذي يصلح له والترقية على الدرجات الشاغرة . لا يحسدها الاعيب اساءة استعمال السلطة .</li> </ul>
7AY 12A	( الطعن رقم ۱۹۵۷ لسنة ۵۱ ق ــ جلسة ۱۹۸۷/۱۰ )
	<ul> <li>٩ ـ ترقية العاملين بالقطاع العام الى المستويين الأول والشانى ــ</li> <li>لجهة العمل وضع الماير الملازمة للترقية بالاختيار على أسساس الكفاية وفقا لصلحة العمل ، لا يحدها في ذلك الا عيب امساء استعمال السلطة - قد ١٦ لسنة ١٩٧١ . المستراط أن يكون المرشح للترقية قائما بالعمسل نصلا ، لا يناهض احكمام القمان .</li> </ul>
4.4 144	( الطعن رقم ۲۷۹ لسنة ۵۲ ق ـ جلسة ۲۵/۱۰/۱۰)
	<ul> <li>١٠ ــ توقية العامل المار الى جهة خارجية بناء على رغبته . جواز الامتناع من التغفر فيها مادام معارا . لا يغير من ذلك ما نصت عليه المسادة ٣/٣٨ ق ١١ لسنة ١٩٧١ من احتساب معاة اعارته في استحقاق الترقية.</li> </ul>
4.7 147	( الطعن رقم ۲۷۹ نستة ۱۶ ق جلسة ۱۹۸۷/۱۰/۲۵ )
	11 - انتهاء الحكم المطمون فيه صحيحاً الى عدم استحقاق الطاعن لوظيفة مدير ادارة قانوتية . العدام مصلحته فيما يثيره بشأن ترقيسة المطمون ضده الرابع لتلك الوظيفة .
1.01 194	( الطمن رقم ٢١٦٥ نسنة ٥٦ ق ـ جلسة ٢٠/١٠/١٠)

أعانية	القاعد ا	
4.4	197	١٣ _ ترقية العامل الحاصل على اجازة بدون مرتب المصل في
1174	Y & ~	الخارج . جواز الامتناع عن النظر فيها . لا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٢٠٢٨ ق ٢١ لسنة ١٩٧١ من احتساب مدة الاعارة في استحقاق التسرقية . (الطعن رقم ٢٤١٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)
1174	727	١٤ ـ ترقية العاملين بالقطاع العام الى المستويين الاول والثانى ، لجهة العمل وضع المعايير اللازمة للترقية بالاختيار على اسسماس الكفاية ونقا لمصلحة العمل . لا يحدها فى ذلك الا عيب اساءة استعمال السلطة. ق ١٦ لسنة ١٩٧١ . اشتراط أن يكون المرشح للترقية قائما بالعمل فعلا، لا يناهض الحكمام المقساون . ( الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)
•۸۰	177	(هـ) تقدير كفاية العاملين:  ا - تقدير درجة كفاية العاملين الخاضعين لنظام التقارير الدورية. حق للجنة شدون العاملين وحدها خدا تقديرها من الانحدسراف واساءة استعمال السلطة . راى الرئيس المباشر أو مدير الادارة المختص مجرد القتراح المداتان ٢٤ و ٢٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .  ( الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧٤/١)
		٢ ـ تقدير درجة كفاية العاملين الخاضعين لنظام التقارير الدورية حق للجنة شئون المعاملين وحدها طالما خلا تقديرها من الانحراف واساءة استعمال السلطة . رأى الرئيس المباشر أو سدير الادائرة المختصة مجبود اقتراح . قياس الاداء بصفة دورية وجوبة ثلاث مرات خسلال السسنة الواحدة قبل التقرير النهسائي ، المسادتان ٢٤، ٢٦ من القسانون ٨٨ السسنة ١٩٧٨ .
YAY	154	( الطمن رقم ١٩٩٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٠/٥/١٠ )

دة ألصنته	القاء	**
		٣ تقدير درجة كفاية الساملين الخاضمين لنظام التقارير الدورية.
1	- 1	حق للجنة شئون الماملين وحدها . داى الرئيس النباشر أو مدير الادارة
,	- 1	المختصة مجرد اقتراح ، لها ان تاخذ به أو تعدله دون أن تلتزم بسبب
		قسرارها .
1.07	177	( الطَّن رقم ۱۷۸ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٦ )
		٤ - التظلم من جزاء الخصم من الرتب ، التقسيم يه الى رئيس
		مجلس الادارة أو المجهة المفوضة بتوقيع الجزاء . م ٤٦ ق ٦١ لسنة١٩٧١
1.07	***	( العلمين رقم ۱۷۸ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٦ )
		(و) عــلاوات العــاطين :
1		١ ــ التقادم الخمسي للحقوق الدورية المتجددة .م ٣٧٥ مــدني .
		اختلافه في احكامه ومبناه عن التقادم الحولي ٥٠ ٣٧٨ مدني . المتصود
1	- 1	بالمهايا والاجود . شمولها أجور العمال والموظفين والمستخلمين .
404	۸۱	( الطمن رقم ١٤٧٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٨ )
		٢ ـ فروق الملاوات الدورية المستحقة للعامل . خضوعها للتقادم
1	ı	الغمسق .
404	۸١	( الطَّن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥٢ ق ـ چلسة ١٩٨٧/٢/٨ )
		<ul> <li>٣ ــ العلاوة الدورية • مناط استحقاقها • شمل المــــامل لوطيفـــة</li> </ul>
		ذات فئسة مالية مدرجة بالهيكل التنظيمي ووقوع اجره بين حدى ربطهما
		مع الوافس شروط منجهسا ،
٨٤٨	174	( الطعن رقم ٩٠١ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٢١ )
		٤ ــ حالات حرمان العامل من العلاوة المدورية . ورودها على سبيل
- 1		العصر في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ . إ
144	144	( الطمن رقم ۱۹۲۹ لسنة ۲۰ ق ـ چلسة ۱۹۸۷/۱۱/۸ )
		ه ــ افتقاد العامل الموقوف من العمل لتقارير الكفاية ، لا يؤلـــر
- 1		في أحقيته للعلاوة الدورية متى توافرت فيه شروط استحقاقها . علة ذلك.
944	144	( افضن رقم ۱۹۲۷ لسنة ۵۲ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱۱/۸ )

_		
الصف	القاعد	
		<ul> <li>٦ ــ استحقاق العامل العلاوة الدورية . مناطه . أن يكون أأجسره في الميعاد المحدد لها واقعا بين حدى ربط المسستوى المقرر للوظيفة التي بشفلها ، مع توافر شروط منحها .م ٢٤ و ٢٥ ق ١٦ السنة ١٩٧١ .</li> </ul>
440	411	( الغمن رقم ۲۱۷۰ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢ )
		<ul> <li>٧ ــ الزيادة في مرتب العامل عن نهاية ربط السنوى ١٠ احتفاظه بها بصفة شخصية مع استهلاكها من البدلات أو العلاوات التي يحصل عليها مستحملا ١٠ ق ٦١ لسنة ١٩٧١ .</li> </ul>
440	411	( الطعن رقم ٢١٧٠ فسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢ )
		(ى) مسسائل متنوعة :
		<ul> <li>۱ سالقانون ۱۳۳ لسنة ۱۹۶۱ والقانون ۱۷۰ لسنة ۱۹۶۱ · نطاق سريانهما . المؤسسات الصناعة التي يحددها وزير الصناعة .</li> </ul>
14.	41	( الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٨ )
		<ul> <li>٢ ــ ملحقات الاجر غير الكائمة . ماهيتها . الاجر الاضافي مقسابل</li> <li>الزيادة في ساعات الهمل المقردة . اجر متفير مرتبط بالظروف الطارئة .</li> </ul>
14.	۲۱	( الطَّمَن رقم ١٣٢٦ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٨ )
		<ul> <li>٢ ــ اجراءات تاديب اعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات والهيئات</li> <li>العامة . خضوعها لاحكام القانون ٨٤ لسنة ١٩٧٨ . علة ذلسك .</li> </ul>
έVΛ	1.0	( الطمن رقم ١٦٦٢ لسنة ٥٢ ق ساجلسة ١٩٨٧/٢/٢٩ )
		٤ - حوافر الابتكار فى قانون الماملين بالقطاع العام رقم ٤٨ كسسنة ١٩٧٨ والقرار الجمهورى رقم ١٠٥٣ كسنة ١٩٧٧ . نطاقها . نطاساق اطبيقها . ما يكتشفه العامل من اختراعات اثناء وبسبب تأدية وظيفت منابحة تجارب كلف بها أو داخلة فى واجبات عطه أو لها صلة بالشسئون المسسكونة .
774	120	( الطعن رقم ٦١٣ فسنة ٢٥ ق - جلسة ٢/٥/١٩٨١ )

	L. Int	
الصنحة	القاعدة	
		ثالثاً : العمال العرضيون أو الوقتسون :
		الممال المرضيون أو المؤقتون هم المعينون على غير الوظائف الواردة بجداول المقررات الوظيفية للشركة دون نظر لنوع الممل أو الوقت اللي يستنفرقه ،
٨٤٨	174	( الطعن رقم ٩٠١ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٦/٢١ )
		رابعا : العاملون بجهسسات اخسرى :
		حظر سبق العاملين بالاتحاد التعاوني الزرامي لزملائهم في الغشسة والاقدمية بالجهات التي عينوا يهد بعلم الاتحاد ، عدم تحقق زمالتهم لنظرائهم المتساوين معهم في المؤهل الدراسي من الماملين بهذه الجهسات الا من وقت هذا المتعيين .ق ٢٤ لسنة ١١٧٨ .
۸۸	74	( الطعن رقم ٨٨ لسنة ١٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١١ )
		خامسا : العموى العبالية :
		<ul> <li>١ منازعة المامل صاحب العمل حـول اقتطاع قيمـة المنتجات التى ينسب اليه أنه تسبب بخطئه في فقدها .م ٥٥ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، حق العامل في اللجوء الى القضاء مباشرة في هذا الشأن بالطرق المعتادة لرفيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ</li></ul>
٨٤٨	۱۸۰	النصــوى . ( <b>الطمن رقم ۲۲۲۱</b> لسنة ٥ <b>٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٢١</b> )
		٢ - العلمون في الجزاءات التاديبية للعاملين بالقطاع العام . اختصاص المحاكم العادية بها حتى ٥/١٩٧٢/١٠ تاديخ العمل بالقانون ٧٤ لسسنة ١٩٧٢ . الدعادى التي ترفع بعد ذلك . اختصاص محاكم مجلس الدولة بها دون غيرها . علمة ذلك .
1.04	777	( الطعن رقم ۱۷۸ اسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/١ )

الصفحة	لقاعمة أا	
	-	(ف)
	l	فسوائد
	1	
		اولا: استحقاقها:
		١ _ تعديل المادة الثانية من الدستور بالنص على أن مبادى، الشريعة
		الإسلامية « المصدر الرئيس للتشريع » ، انصرافه الى التشريعات التي تصدر
		بعد تاريخ هذا التعديل في ٢٢/٥/إ١٩٨٠ عدم انطباقه على التشريعات السابقة
		عليها ومنها المسادة ٢٢٦ مدني بشأن استحقاق الغوائد .
- 1		حكم المحكمة النستورية العليا رقم ٢٠ 'سنة ١ ق دستورية ٠
120	۳٥	ر الطعن دام ۸۹۳ استة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۱ )
- 1		٢ _ منازعة المدينين في الفوائد التي الزمهم بها أمر الاداء بعد أن صار
- 1		نهائيا • استخلاص الحكم المطمون فيه انها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجة فرض
1		الحراسة عليهم وتأميم ممتلكاتهم ولا تنطوى على اخلال بقوة الامر المقفى •
- 1		الموات عيم وعليم المعادم م
	أمر	_
117	27	( الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٤ )
- 1		ثانيا : الفوائد التأخيرية :
- 1		الفوائد التأخيرية المستحقة على ديون الماملين بأحكام القانون رقم ٦٩
		و يت عدود و متني سيانها عا كانة الدون الستجه للجهاد المسلول
	- 1	عليها في المسادة ١١ منه أيا كان سبب استحقاقها ٢ م ١٥ ق ٦٩ لسنة ١٩٧٤ .
Y-Y	11	
	- 1	( الطَّيْ رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٤ )
- 1		
- 1	- 1	
- 1	1	

(ق) قائون ۔۔ قرار اداری ۔۔ قسمة ۔۔ قضاہ ـ قسوة الأمر القضي - قسوة قاهسرة قائسون أولا : دسستورية القبوانين : ١ - تعديل المادة الثانية من الدستور بالنص على أن مبادى، الشريعة الاسلامية « المصدر الرئيسي للتشريم » ، انصرافه الى التشريعات التي تصدر بعد تاريخ هذا التعديل في ٢٢/٥/٠/٠ • عدم انطباقه على استشريعات السابغة عليها ومنها المبادة ٢٣٦ مدني بشسأن استحقاق الفيواند ٠ حكم المحكمة الدستورية العليا رقم ٢٠ لسنة ١ ق دستورية ٠ ( الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢١ ) ٢ - التشريعات والقرارات التي تصدرها السلطة التنفيذية بناء على تغويض من السلطة التشريعية • مادتان ١٠٨ ، ١٤٤ من الدستور • دخولها في مفهوم القانون بمعناء الاعم • ( الطعن رقم ۱۲۲۷ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ٢٩/١١/٢٩ ) 1.41 417 ثانيا : تطبيق القــوانين : ( أ ) القانون الواجب التطبيـــق ؛ القوانين المتملقة بالنظام المسام : ١ ــ القانون • سريانه بأثر فورى على ما يقع من تاريخ نفاذه ما لم ينص فيه على خلاف ذلك • أثار العقد خضوعها لاحكام القانون الذي أبرم في طله ما لم تكن أحكام القانون الجديد متعلقة بالنظام العام • سريانها بأثر فورى على مالم يكن قد اكتمل من المراكز القانونية • قوانين ايجار الاماكن • سريانها بأثر فورى على عقود الايجار السارية ولو كانت مبرمة قبل العمل

( العُمن رقب ١٣٦٥ لسنة ٥٠ ق ـ حلسة ١٩٨٧/٢/١٦ )

٣ - حق التاجير المغروش ، قصره على الملاك والمستاجرين والمصرين القاصة السلمة فقط والإجانب ليس لهم هذا الحق سواه كانوا ملاكا أو مستاجرين المسواد ٢ ، ١٩٥٠ على المعلقاء التي نشات قبل صدور القانون المذكور ، علة ذلك .  ٣ - صدور القانون ١٣٦١ لسنة ١٩٨١ متضمنا انص على تحسسل المستاجر مع المؤجر تكاليف أعمال انترميم أو الصيانة اندورية والمسامة بنسب متفاوته حسب تاريخ انفساء المبنى ، م ٩ ق ١٣٦١ لسنة ١٩٨١ امر المراكز القانون المجديد ، الإصل عدم سريانها الا على ما لم يستقر من المراكز القانون الجديد ، الإصل عدم سريانها الا على ما يقع من الريخ الفساء المائون الجديد ، الإصل عدم سريانها الا على ما يقع من الريخ المسائد المائونية ولو كانت ناشئة قبل المسل به ، تملق أدى المراكز والوقائم القانوني وأسباب الإخلاء بالنظام المام ، سريانها باثر ، والمعلودي والامتداد القانوني وأسباب الإخلاء بالنظام المام ، اثره ، الموسعية ١٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١١ )  ١١٤١ من صدور تشريع لاحق يستحدث حكما جديدا يتملق بذائية القاعدة الأمرة ، وون مساس مدور تشريع لاحق يستحدث حكما جديدا يتملق بذائية القاعدة الأمرة ، تملق الموضوعية الآمرة ، تملق الموضوط القاعدة الآمرة دون مساس الموضوعية الآمرة ، تملق المدين المعن والم ٩٠ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٨١/١٩٨١ )  ١١٤١ المعن والم ٩٠ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٨١/١٩٨١ )  ١١٤١ المعقية ولارادة المتعاقدين ، لا عبرة بالفرض الذي استؤجرت من المبيعة الارض المؤجرة ، المبرة فيها بما ورد بالمقد وقت التماقد متى كان أطبله ولا بما يطرع عليها . • جلسة ١٠٩٤/١٨١٠ )			
نقط والاجانب ليس لهم هذا الحق سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين المواد الا مرد ٢٠٠٠ ك ١٩٠٤ أ. ١ ق لسنة ١٩٧٧ - تعلق ذلك بالنظام العام • سريانه و الطعن وقم ١٩٣٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١ / ١٩٨٧)   ٣ - صدور القانون ١٣٦١ لسنة ١٩٨١ متضمنا النص على تحمسل ١٠٠٠ السناجر مع المؤجر تكاليف أعمال الترميم أو الصيابة الدورية والعسامة بنسب متفاوته حسب تاريخ انفساء المبنى • م ٩ ق ١٩٢١ لسنة ١٩٨١ امر المراكز القمانونية • المستقر من المراكز القمانونية • وجوب تطبيق حكمه باثر فورى على ما لم يستقر من المراكز القمانونية • عاملاً المعام • وجوب تطبيق حكمه باثر فورى على ما لم يستقر من تاريخ العمل إلى المستقد ١٩٥٠ على المراكز والوقائع القانون الجديد • الاصل عدم سريانها الا على ما يقع من نورى على المراكز والوقائع القانونية ولو كانت ناشئة قبل المعل به • تعلق أحكام الاجرة والامتداد القانوني وأسباب الاخلاء بالنظام العام • أثره • تعلق ألماكم والمتداد القانوني وأسباب الاخلاء بالنظام العام • أثره • تعلق الموضوعية الآمرة • تعلق التعديل بعض شروط القاعدة الآمرة دون مساس و صدور تشريع لاحق يستحدث حكما جديدا يتعلق بذائية القاعدة بألمون والمحن والمحن والمحار المحار المحار المحار المحار المحار المحار المحار المحار المحار المحار المحار المحار المحار المحار المحار المحار المحار المحار المحار المحار المحار المحار المحار المحار المحار المحار المحار المحار المحار المحار المحار المحارة فيها بما ورد بالمقد وقت التماقد متى كان المحليقة ولارادة المحاقدين • لا عبرة بالغرض الذي استؤجرت عن أجله ولا بما يطرا عليها •	الصفحة	القاعدة	
الستأجر مع المؤجر تكاليف أعمال الترميم أو الصيابة الدورية والعسامة بسبب متفاوته حسب تاريخ الفساء المبنى ٠ م ٩ ت ١٩٢١ لسنة ١٩٨١ أمر المراكز القمانونية ٠	Y00	٥٩	نقط والاجانب ليس لهم هذا الحق سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين المــواد ٣١ ، ٤٠ × ٤٨ / ١ ق لسنة ١٩٧٧ · تعلق ذلك بالنظام العام · سريانه على العلاقات التى نشأت قبل صدور القانون المذكور · علة ذلك ·
ك - أحكام القانون الجديد • الاصل عدم سريانها الا على ما يقع من تاريخ العمل بها • الاستثناء • الاحكام المتعلقة بالنظام العام • سريانها باثر نورى على المراكز والوقائع القانونية ولو كانت ناشئة قبل العمل به • تعلق أحكام الاجرة والاعتداد القانوني وأسباب الاخلاء بالنظام العام • أثره • أحكام الاجرة والاعتداد القانوني وأسباب الاخلاء بالنظام العام • أثره • والمعتداد القانونية ١٥ ق - جلسة ١٩٩٧/١٢/٢١ )  الموضوعية الآمرة • تعلق لتعديل بعمض شروط القاعدة الآمرة دون مساس بذاتيها • عدم سريانه الا من تاريخ نفاذه على الوقائع التي نشأت في ظله • المعمن والعم • السئة ٥ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/٢١ )  القسانون المعنى الفضاء • عدم خضوعه لقوانين ايجار الاماكن • المبيعة الارض المؤجرة • المعبرة فيها بما ورد بالعقد وقت التعاقد متى كان طبيعة الارادة المتعاقدين • لا عبرة بالغرض الفذي استؤجرت من أجله ولا بما يطرأ عليها •			المستاجر مع اللؤجر تكاليف أعمال النترميم أو الصيانة الدورية والعسامة بنسب متفاوته حسب تاريخ انشساء المبنى * م ٩ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ أمر متملق بالنظام العام * وجوب تطبيق حكمه بأثر فورى على ما لم يستقر من
تاريخ السل بها • الاستثناء • الاحكام المتعلقة بالنظام العام • سريانها باثر فورى على المراكز والوقائع القانونية ولو كانت ناشئة قبل العمل به • تعلق أحكام الاجرة والاعتداد القانوني وأسباب الاخلاء بالنظام العام • أثره • (الطعن وهم • ٩ كسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٥٧/١٣/٣١)  ٥ - صدور تشريع لاحق يستحدث حكما جديدا يتعلق بذائية القاعدة الوضوعية الآمرة • تعلق التعديل بعض شروط القاعدة الآمرة وون مساس بذائيها • عدم سريانه الا من تاريخ نفاذه على الوقائع التي نشأت في ظله • الطعن ولام • ٩ كسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/٣١)  ١١٤١ - المجار الارض الفضاء • عدم خضوعه لقوانين ايجار الاماكن • طبيعة الارض المؤجرة • المعبرة فيها بما ورد بالعقد وقت التعاقد متى كان طبيعة الارض المؤجرة • المجرة فيها بما ورد بالعقد وقت التعاقد متى كان أطبه ولارادة المتعاقدين • لا عبرة بالغرض الفنى استؤجرت من أجله ولا بما يطرأ عليها •	۸٥٥	17.	( الطعن رقم ۱۰۸۶ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٨ )
الوضوعية الآمرة • تعلق التعديل بعض شروط القاعدة الآمرة دون مساس بذاتيها • عدم سريانه الا من تاريخ نفاذه على الوقائع التي نشأت في ظله • (الطعن رائم • • السنة • • ق _ جلسة ١٩٠/١٢/٢١)   القسانون المدنى :  ١ - ايجار الارض الفضاء • عدم خضوعه لقوانين ايجار الاماكن • طبيعة الارض المؤجرة • المبرة فيها بما ورد بالمقد وقت التماقد متى كان مطابقا للحقيقة والارادة المتماقدين • لا عبرة بالغرض الذي استؤجرت سن أجله ولا بما يطرا عليها •	1121	774	تأريخ اقسمل بها • الاستثناء • الاحكام المتعلقة بالنظام العام • سريانها باثر فورى على المراكز والوقائع القانونية ولو كانت ناشئة قبل العمل به • تعلق أحكام الاجرة والامتداد القانوني وأسباب الاخلاء بالنظام العام • أثره •
<ul> <li>١ - ايجار الارض الفضاء • علم خضوعه لقوانين ايجار الاماكن • طبيعة الارض المؤجرة • العبرة فيها بما ورد بالمقد وقت التماقد متى كان مطابقا للحقيقة والارادة المتماقدين • لا عبرة بالفرض الذي استؤجرت عن أجله ولا بما يطرأ عليها •</li> </ul>	1121	444	الموضوعية الآمرة · تعلق التعديل ببعض شروط القاعدة الآمرة دون مساس بذاتيها · عدم سريانه الا من تاريخ نفاذه على الوقائع التي نشأت في ظله ·
طبيعة الارض المؤجرة • العبرة فيها بما ورد بالمقد وقت التماقد متى كان مطابقا للحقيقة والارادة المتماقدين • لا عبرة بالفرض الذي استؤجرت عن. أجله ولا بما يطرأ عليهما •			القسائون المسدني :
( العَمَّ رقم ٤٨٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤ ) (١٩٨٧ - ١٠٢١ )			طبيعة الارض المؤجرة • العبرة فيها بما ورد بالمقد وقت التماقد متى كان مطابقاً للحقيقة والارادة المتماقدين • لا عبرة بالفرض الذي استؤجرت سن. أجله ولا بما يطراً عليها •
	.1•¥j	YV	( العُمَن رقم ٤٨٩ لسنة ٥٥ ق – جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )

الصنبط	القاعدز	
		٢ ــ أحكام القانون المەنى • وجوب تطبيقها ما لىم يرد فى تشريعــات
- 1		ايجار الاماكن نص خاص يتعارض معها ٥ عدم تعرض القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧
- 1		لتحديد التعويض في حالة تسليم الممالك للمستأجر وحدة بالعقار الجديد •
		لا تصلح للغرض الذي كانت تُستَعمل فيه الوحدة المهدومة أو حالة اتفساق
- 1		الطرفين على مواصفات خاصـــة بالوحدة الجديدة · مؤداه · تطبيق أحكام
Í		القانون المدنى • علة ذلك •
		( الطّعن راقم ١٨٠٦ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/١٨ )
£ • V	41	ر الصل وم ۱۸۰۰ سے ۲۰۰۰ سے ۱۸۰۰ سے ۱۸۰۰
		٣ ــ عقد الايجار ٠ خضوعه للقانون الذي أبرم في ظله ٠ الاستثناء ٠
1		صدور قانون جدید متعلق بالنظام العام • سریانه بابر فوری مباشر • خلو
		قوانين ايجار الاماكن من كيفية تقدير المستحق للمستأجر عنه انتهاء العقد
1		المحرر في ظل القانون المدنى الملفي مقابل ما يقيمه من مبسان على الارض
		المؤجرة ٠ أثره ٠ خضوعه لقواعد الالتصاق ٠ المَّادة ٦٥ مدنى قديم ٠
171	188	( الطّعن رقم ١٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٥/٥/١٩٨٧ )
		٤ _ اشتمال الایجار علی عناصر آخری اکثر أهمیة من المکان بحیث
		يتعذر انفصل بين مقابل ايجار المكان في حد ذاته وبين مقابل الانتفاع بسزايا
}		والمعدل بالمعدل بالمعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال المعال
		العناصر • أثره • عدم خضوع الاجارة لقانون ايجار الاماكن •
VA9	177	( الطعن رقم ١١٧٦ كسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٨ )
		<ul> <li>۵ - خلو التشريع الاستثنائي من تنظيم حالة معينة ٠ أثره ٠ وجوب</li> </ul>
- 1		الرجوع الى القواعد العامة في القانون المدنى .
1		
٨٥٦	144	( الطمن رائم ١٠٦٩ سنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٢٥ )
- 1		قوانين الاحبوال الشسخصية :
- }	j	
]	j	١ تكييف التفريق بين الزوجين بسبب اعتناق الزوجة الاسلام واباه
- 1	1	الزوج الدخول فيه ساخضوعه للشريعة الاسلامية باعتبارها القانون العام
	.	في مسائل الاحوال الشخصية ٠ م ١٠ مدني ١ اعتبار التفريق لهذا السبب
	1	طلاقا وليس بطلانا للزواج يمود الى بداية العقد ( مثال في حضانة ) •
DIVH	21	( الطَّعَرُد قم ٧٦ لسنة ٣٥ ق ءأحوال شخصية، ــ جلسة ١٩٨٧/١/٢٧ )

السفحة	القامدة	
		<ul> <li>٢ ـــ الشريعة الاسلامية • انطبيقها في المنازعات المتعلقة بالاحــــوال</li> <li>الشخصية للمحرين غير المسلمين المختلفي الطائفة أو المله • أحكامه لا تجيز</li> <li>للزوجة طلب التفريق أذا غيرت طائفتها عن تلك التي ينتمي اليها الزوج •</li> </ul>
4.4	٧١	( الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٢ ق «أحوال شخصية» _ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٤ )
		قوانين الايجـــارات :
		١ - قوانين ايجار الاماكن · سريان أحكامها على الاماكن وأجزائها المؤجرة المعدد للسكنى أو لغيرها الكائنة في المناطق المحددة بها عدا ما استثنى بنص خاص · اقامة هذه الاماكن دون نرخيص أو عسدم استيفائها للشروط أو المواصفات لا يحسول دون سريائها · علة ذلك · :
١	717	( الطعن رقم ۱۰٤٦ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٠٨٧/١١/٢٥ )
		<ul> <li>٢ الاخلاء لمخالفة شروط الايجار المعقوقة أو استعمال المكان المؤجـــر</li> <li>نى غير الاغراض المؤجر من أجلها ٥ م ٣٠/ج. ق ٤١ لسنة ١٩٧٧ ٠ شرطه ٠</li> <li>وجوب اعذار المستاجر باعادة الحالة الى ما كانت عليه ٠</li> </ul>
1181	744	( الطمن رقم ٩٠ السنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢)
- 1		٣ - تمليك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي اقامتها
		المحافظات وتم شمخلها قبل العمل بالقمانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . قصره على
1	1	ما كان مؤجرًا منها بغرض السكن • علة ذلك • م ٧٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقرار
		رئيس الوزراء ١١٠ لمسنة ١٩٧٨ شغل المكان بقصد استعماله عيادة طبية ٠
- 1		أثره • عدم أحقية شاغله في تملكه •
1148	727	( الطُّمن رقم ١٥١ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٨ )
- 1		الواذين العمـــل :
		١ - تسوية حالة العاملين بالدولة من حملة المؤهلات العلمية وفقا للمادتين
- 1		الثانية والرابعة من القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ · مجال تطبيقها * المينون على
		درجات أو فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم العلمية وفقا لمرسوم
		<ul> <li>آغسطس ۱۹۵۳ ، والمبيني على اعتمادات الاجور والمكافآت الشسماملة ،</li> <li>والمعينين دون تعديل اقدمياتهم * اعتبار اقدمياتهم من تاريخ دخولهم الخدمة</li> </ul>
		وسيدي دون تعديل العديد العمارة السيام من الربع عادم الما الما الما الما الما الما الما ا
101	WV.	( الطعن وقم ۱۳۱۲ لسنة ۱۵ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۰ )
	. "	יישט ניק וווו שנה וו ט ב יישיי יין יייייי

الصلتجة	القاعدة	7.
_		٢ ــ الماملون الذين يسرى في شــانهم القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ ٠
		وجوب تسوية حالاتهم على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم أسوة
		بزملائهم المعينين على ذات الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لمرسوم ٦ أغسطس
		سنة ١٩٥٣ ولم يشملهم مجال تطبيق القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه
		عنة ذلك •
104	۳٧	( الطمن رقم ١٣١٢ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٥ )
		٣ - التزام العامل باطاعة أوامر جهة العمل طالما لا تخالف القانون
		واللوائح والنظم •
444	44	( الطَّعَن راقم ٧٩٩ السنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢ )
1/11	''	
		٤ _ احكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ • شروط تطبيقها • عدم المساس
		بالتقييم المال بللشهادات المراسية طبقا للتشريعات العسادرة قبل تاريخ
		نشر القانون ما لم يكن ذلك افضل للعامل ، وعسم تخفيض الفئة المالية
l		والمرتب المستحق للعامل ا
٥٧١	144	( الطَّمَن رقم ١٣٣٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٢ )
		<ul> <li>٥ ــ قانون العمل • اعتباره مكملا لاحكام نظامى العاملين بالقطـــاع</li> </ul>
		العام الصافرين بقرار رئيس الجمهورية ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقانون ٢٦
		لسنة ١٩٧١ • خلو التشريميين الاخيرين من نص بشأن كيفية حساب الآجر
		الاضافي للعاملين والقطاع العام • وجوب الرجوع في هذا الشأن لقـــانون
1.48	۲۳۰	الاضافي للعاملين والقطاع العام • وجوب الرجوع في هذا الشأن لقـــانون
1.48	44.	الإضافى للعاملين والقطاع العام · وجوب الرجوع فى هذا الشأن لقسانون العمل وحده · علة ذلك ·
1.48	44.	الاضافى للماملين والقطاع المام · وجوب الرجوع فى هذا الشأن لقسانون المسل وحده · علة ذلك · ( المشمن وحده · علة ذلك · ( العشمن وقم ٢٤٦ لسنة ٥٣ ق سرجاسة ١٩٨٧/١٣/١٣ )
1.48	44.	الاضافى للماملين والقطاع المام · وجوب إلرجوع فى هذا الشأن لقسانون المسل وحده · علة ذلك · (الطمن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٣ ق سحلسة ١٩٨٧/١٣/١٣) و الطمن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٣ ق سحلسة ١٩٨٧/١٣/١٣) قوانين الخسوى: ١ ــ القانون ٦٣ اسنة ١٩٧٦ يعظر شرب الخمر · نطاق العظسر
1.48	44.	الإضافى للماملين والقطاع المام · وجوب إلرجوع فى هذا الشأن لقسانون المملل وحده · علة ذلك · (الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١٣/١٣) فوانين اخسوى:  ا ما القانون ٦٣ اسنة ١٩٧٦ يعظر شرب الخمر · نطاق العظر الوارد به · عدم امتداده الى نقل أو بيع الخمر ·
1.98	44.	الاضافى للماملين والقطاع المام · وجوب إلرجوع فى هذا الشأن لقسانون المسل وحده · علة ذلك · (العكس رقم ٤٤٦ لسنة ٥٠ ق سح بسنة ١٩٨٧/١٣/١٣)   قوانين اخسري :  ١ ـ القانون ١٣ أسنة ١٩٧٦ يعظر شرب الخبر · نطاق العظسر الوارد به · عدم امتداده الى نقل أو بيع الخبر · (العكن رقم ٢٩٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)
1.48	<b>44.</b>	الإضافى للماملين والقطاع المام · وجوب إلرجوع فى هذا الشأن لقسانون المسل وحده · علة ذلك · (الطمن رقم ٢٤١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٣/١٣)   قوانين اخسوى:  ١ - القانون ٦٣ اسنة ١٩٧٦ يعظر شرب الخمر · نطاق العظر الوارد به · علم امتداده الى نقل أو بيع الخمر · (الطمن رقم ٢٩٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣)  ٢ - التأشير بمنطوق الحكم المسادر في دعوى اثبات التماقد على هامش
1.95	44.	الإضافى للماملين والقطاع المام · وجوب إلرجوع فى هذا الشأن لقسانون المسل وحده · علة ذلك · (الطمن رقم ٢٤٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٣/١٣)   قوانين اخسري :  ١ - القانون ٦٣ اسنة ١٩٧٦ يعظر شرب الخبر · نطاق العظر الوارد به · علم امتداده الى نقل أو بيع الخبر · (الطمن رقم ٢٩٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)

الصقحة	قاعبة	h ·
		التعديل المستحدث بالقانون ٣٥ أسنة ١٩٧٦ ، أوجب تسجيل الحكم قبل
	ŀ	التأشير بمنطوقه • عدم سريانه على الوقائع التي تمت قبل نفساده في
		. 1441/4/44
۸۰۵	17	( الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٥٣ ق – جلسة ١٩٨٧/٦/١٠ )
		(ب) سريان القانون من حيث الزمان :
		١ ــ القانون - سريانه بأثر فورى على ما يقع من تاريخ نفاذه مالِم ينص
		فيه على خلاف ذلك ٠ اثار العقد خضوعها الاحكام القيانون الذي ابرم في طله
		مالم تكن أحكام القانون الجديد متعلقة بالنظام العام • سريانها باثر فورى
		على مالم يكن قد اكتمل من المراكز القانونية • قوانين ايجار الأماكن • سريانها
		باثر فورى على عقود الايجار السارية ولو كانت مبرمة قبل العمل به ٠
700	04	( الطمن رقم ١٣٦٥ كسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٦ )
		٢ ــ الاصل ٠ عدم سريان القانون الاعلى الوقائع والمراكز القــانونية
		التي تنشأ وتتم في الفترة من تاريخ العمل به الى حين الفائه * الاستثناء •
		جواز الخروج على هذا الاصل في غير المواد الجنائية والنص صراحة على
- 1		سرياته على المساخى ٠
107	151	( الطعن رقم ٧٧ لسنة ٥٦ ق «أحوال شخصية» – جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨ )
- 1		٣ ــ النص في المادة السابعة من القــانون ١٠٠ السنة ١٩٨٥ على
- 1		العمل به اعتبارا من تاريخ نشر الحكم بعهم دستورية القرار بقانون ٧٩/٤٤
- 1		وأيس من اليوم التالى لتأريخ نشره • هدفه • توفير الاستمرارية لاحكام
	ĺ	القانون القديم بعد تلانى العيب الذي شاب اجراءات اصداره واخضاع
- 1		الوقائع الناشئة في ظله للقواعد الماثلة القررة بالقانون الجديد ما لم يكن
		قد صدر بشانها حكم حاز قوة الأمر المقضى • مثال في متمة •
107	121	( الطعن رقم ۷۲ لسنة ٥٦ ق «أحوال شخصية» ــ جلسد ٢٨/٤/٢٨ )
	.	٤ ــ الاصل • عدم سريان القانون الاعلى الوقائع والمراكز القانونية
		التي تنشأ وتتم في الفترة من تاريخ الممل به ال حين الفائه * الاستثناء *
	- 1	جواز الخروج على هذا الاصل في غير الواد الجنسائية والنص صراحة على
		سریانه علی الماضی *
101	127	( الطَّعَن بِقُم ١٠٨ كُسنة ٥٥ ق مأحوال شخصية، - جلسة ١٩٨٧/٤/٧٨ )

			175
	li saci	. النص فى المادة السابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على -  عتبادا من تاريخ نشر الحكم بعدم دستورية القرار بقانون ١٩٨٥ على الميوم التالى بتاريخ نشره • هدفه • توفير الاستحرارية لاحكام  نديم بعد تلافى العيب الذى شاب اجرادات اصداره وأخبساع  ناشئة فى ظله للقواعد المائلة المقررة بالقانون الجديد مالم يكن  بشانها حكم حاز قوة الامر المقضى • ( مثال يشأن الاعتراض على ) •	العبل به ا واليس من القانون الة الوقائع ال قد صدر الطـــاعة
707	181	قم ۱۰۸ لسنة ۵۰ ق «احوال شخصية» - جلسة ۲۸/٤/۲۸ ) 🕯	( الطعن ر
771	154	_ وجوب قيد عقود الايجار المفروش بالوحدة المحلية * المادتان من ق 29 لسنة ١٩٧٧ ، عدم سريانه على المقسود التي انتهت سابق على العمل بالقانون المذكور * علة ذلك * ن رقم ١٠٧٠ لسنة *٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٩)	٦ - ٤٣ ، ٤٢ نی تاریخ
		ـ وجوب قيد عقد الايجار المقروش بالوحدة المحليـة · المـادتان ق ١٩٧٧/٤٩ · قاعدة اجرائية لا تسرى على الدعاوى التى أقيمت يهذا القانون · علة ذلك ·	24 . 24
11.1	741	يقم ٤٩ه لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣ )	( الطعن ر
1661	744	اشتراط اعذار المستأجر باعادة الحالة الى ماكنت عليه قبل وفع خلاء م ٣١/حـ ق ٤٩/٧/٤١ عدم سريانها على الدعاوى التى ل العمل بأحكامه • نفاذ القانون أثناء نظر الدعوى • أثره • وجوب ثم بالإخلاء اذا أعاد المستأجر الحالة الى ما كانت عليه • علة ذلك • وقع • • المسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ كسئة ١٩ ك	۸ . دعوی الا رفمت قبا عدم الحکا
, 66 )	117	( ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' '	ر .سي
		فسسج القانون :	i : W
- 1	- 1	1 ) التفسيع التشريعي :	)
ł		_ ماني الفنادة، والمحلات التحارية والمنشأت السياحية • عهم	١

 مبانى الفتادة، والمحلات التجارية والمنشأت السمياحية • عمدم دخولها فى مدلول أعبارة المبانى السكنية ومبانى الاسمكان الادارى الواردة بالفقرة الأولى من المماحة السادسة من القمانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ • نص الممادة الثانية من القانون ٢ لسمنة ١٩٨٦ • نظم من جديد الحمالات التى

الصلحة	لقاعدة	خضع الترخيص ببنائها لشرط الاكتتاب في سندات الاكتتاب • عدم اعتباره
		نسسيرا تشريعيا لنص تلك الفقرة التي الفاحا • مؤداه • عدم خسسوع
		لترخيص بمباني الفنادق قبل العمل به لشرط الاكتتاب في سندات الاسكان.
		يغالفة ذلك ٠ خطـــا ٠
146		( الطمن رقم ١٢٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧ )
		٢ ــ المنشأت الآيلة للسقوط • ماهيتها • اعتبار الاشجار والنخيل منها •
		القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ ٠ الغاؤه بالقيانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ٠
		اغفاله النص على اعتبارهما في حكم المنشسات التي يجرى عليها أحكامه •
		اثره ۰
799	١.	( الطَّعَنْ رقم ٢٥٢ لمسئة ٥٤ ق – جلسة ١٩٨٧/٥/١٠ )
		(ب) التفسير القفيائي:
- 1		الحق في الشفعة • ثبوته للشخص الأعتباري أسوة بالشخص
- 1		الطبيعي • م ٩٣٦ مدني • علمة ذلك • النص القانوني الواضخ لا محل
- 1		للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بحكمة التشريع وقصد الشارع
		<b>سنه ۰</b>
141	4.	( الطعنان رقبا ۲۲۲۳ ، ۲۳۱۰ لسنة ۵۰ جلسة ۲۰۱۰/۱۹۸۷ )
		قراد اداری
- 1		١ _ قبول طلب التعويض أمام محكمة النقض • شرطه • أن يكون من
. [	- 1	قرار اداري مما تختص بالفصل في طلب الضائه ٠ القرارات الادارية ٠
-	"	ماميتها • اخطار وزير العدل للقاضي بأن الحركة القضائية لنن تشسله بالترقيه
		ليس من قبيل تلك القرارات • فقدان ملف الطالب لا يرجع الى قرار الدارى *
		طلب التمويض عن هذا أو ذاك • غير مقبول •
o t	10	( الطلب رقم ٨١ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » – جلسة ١٩٨٧/٦/٢٣ )
		٢ - استبدال أو بيع عقارات الأوقاف ١ الأصل فيه أن يكون بطريق
		الذاد العلني الاستثناء • حوازه بطريق المارسة في الأحوال المبينة حصرا
		المادة ١١ من القرار الحصوري ١١٤١ لسنة ١٩٧٣. مناوك هيسريون
		المارسة في غير تلك الاحوال • أثره • بطلان التصرف • علة ذلك •
•71' <i>t</i>	11	( الطَّمَنُ رقم ١٤٠٥ كسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢١ ) .
		•

الصالبية	القاعدة	
		(5)
		تسجيل البيع الصادر من جميع الشركاء المستاعين لجسر، مفرز من مقار الشائع * أثره * نقل ملكية الجزء المبيع الى المسترى مفرزا دون توقف لى ابرام عقد آخر بقسمة العقار أو بافراز القدر المبيع *
۸۹۲	14.	الطعنان رقبا ۱۲ه ، ۳۱ه لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/٦/۳۰ )
		der Freihaussen der Gerende
		, L.
		ولا : رد القفيساة :
		۱ ــ التنازل الذي يسقط الحق في طلب رد القاضي * ماهيته • قصود الخصم عن التقرير بطلب الحرد حتى اقفال باب المرافعة * اعتباره ضاء منه بتولى القاضى الفصل في الدعوى مالم تكن أسباب الرد قد حدثت بعد المواعيد المقررة أو أثبت طالب الرد عدم علمه بها الا بعد تلك المواعيد * المدانل ١٥١ ، ١٥٢ مرافعات *
924	٧	( الطَّمَن وقم ١٠٩ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/١٥ )
		۲ - تقديم طلب لرد القاضى * أثره * وقف الدعوى بقوة القانون لل أن يحكم فى الطلب نهائيا * تقديم طلب آخر بعد القضاء برفض الطلب الأول أو سقوط الحق فيه أو عدم قبوله أو بائبات التنازل عنه * لا يترتب عليه وقف الدعوى ولو وجه إلى قاضى آخر * جواز الحكم بالوقف من المحكمة التى تنظر الدعوى *
1.4	77	( الطمن وقم ٤٨٩ السنة ٥٠ ق سـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )
		٣ ــ طلب الرد المقدم من الوكيل • لزوم أن يكون مرفقا به توكيله الخاص المفوض فيه برد قاضى بعينه أو هيئة بعينها في دعسوى بذاتها ، وأو كان الرد في حق قاضي يجلس الاول مرة لسماعه الدعوى بدذكرة مقدمة لكاتب الجلسة • م ١٥٤ مرافعات • علة ذلك •
189	77	( الشَّن رقم ٧٢٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٢ )

	and the second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second second s
القامدة الصلحة	
	٤ - تصحيح الاجراء الباطل • وجوب اضامه فى ذات مرحلة التقاضى التى اتخذ فيها هذا الاجراء • عدم ارفاق التوكيل الخاص برد القاضى لدى التقرير به وعدم تقديمه أمام محكمة أول درجة حتى صدور الحكم بعدم تبول طلب الرد • تأييد محكمة الاستثناف هذا القضاء • صحيح •
154 44	( الطمن رقم ۷۷۸ لسنة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۲ )
	<ul> <li>ما القواعد المقررة في ارد القضاة أو عدم صلاحيتهم للحكم و اعتالها المحكم و اعتالها المحكمين و اقتصاره على أسباب الرد أو عدم المبلاحية الواردة بتسلك وجوب رفع طلب الرد في الميعاد و الاستثناء و اكتشاف عسدم المسلاحية بعد صدور الحكم و جواز اثارتها في دعوى بطلانه و م ٥٠٠ مرافعسات و</li> </ul>
474 4-7	( الطعن وقم ۱٤٧٩ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/١٩ )
	ثانيا : مغامسمة القفساة :
	<ul> <li>۱ - دعوى المخاصمة * فصل المحكمة في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها * أساسه * ما يرد في تقرير المخاصمة والأوراق المودغة معه * عدم جواز تقديم أوراق ومستندات أخرى * المادتان ٤٩٥ و ٤٩٦ مرافعات * ضم أوراق أمر وقتى به أصول المستندات * مخالفة للقانون *</li> </ul>
*** TP	( العلمن رقم ۱۷۹۱ كسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩ )
,	<ul> <li>٢ سنقديم صورة شمسية للأحكام بالأوراق محل المخاصمة : استبعاد.</li> <li>المحكمة لها كدليل في دعوى المخاصمة • لا خطأ • علة ذلك •</li> </ul>
777 77	( الطَّعَنْ رقم ١٧٩١ لسنة ٥١ ق سـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٩ )
**   *	٣ ــ دعوى المخاصمة • سماع أقوال القاضى أو عضو النيابة المخاصم قبل فصل المحكمة في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها • مقرر لصلحتهما • ليس لفرهما التمسك به •
YV7 . 14	( الطمن رقم ۱۷۹۱ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٩ )
1	<ul> <li>٤ ـ دعوى المخاصمة • أساسها القانوني المسئولية الشخصية للقاضي</li> <li>أو عضو النيابة فيما يتعلق بأعمال وظيفتهما • مؤدى ذلك • عجم جسواذ</li> <li>مسادلة النائب العام عن اعمال لم تصمدر منه شخصيا • أساسه • تبعية</li> </ul>

الصفحة	Bield	
٤٨٧	1.4	اعضاء النيابة العامة له تبعية وطيفية لا تفخل فى تطاق التبعية التضمينية التي يسال فيها المتبوع عن أعمال تابعه ٬ ( العكس وقم ١٩٨٧/٣/٣) )
£AV	1.9	<ul> <li>ه علم لزوم حضور العضو المخاصم بنفسه أمام الهیئة التی تنظر</li> <li>دعوی المخاصمة •</li> <li>م ۶۹٦ مرافصسات •</li> <li>( الطمن رقم ۱۳۳۳ السئة ٥٠ ق - چلسة ۱۹۸۷/۳/۲۹ )</li> </ul>
		( · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
٤٨٧	1.7	<ul> <li>٦ - الاصل عدم خضوع القاضى فى نطاق عمله للمسائلة القانونية ·</li> <li>الاستثاء · وروده على سبيل العصر · م ٤٩٤ مرافعات · مناطه ·</li> <li>( الطعن رقم ١٩٣٧ لسئة ٥٠ ق - چلسة ١٩٨٧/٣/٣٩ )</li> </ul>
]		
		<ul> <li>٧ ــ اسباب المخاصمة ١ الفش والتدليس والنحط المهنى الجسيم ٠</li> <li>ماهية كل منها ٠ تقدير جسامة الخطأ واستظهار قصد الانحراف ٠ من مسائل الواقع ٠ خضوعه لتقدير محكمة الوضوع طالما كان سائفا ٠</li> </ul>
5 AV		
•/	1.1	( الطَّعَنْ رقم ١٧٣٦ لسنة ٥١ ق - جسلة ١٩٨٧/٣/٢١ )
٤٨٧	1.7	(الكمن رقم ١٧٣٦ لسنة ٥١ ق - جسلة ١٩٨٧/٣/٩)  ٨ - دعوى المخاصمة • الفصل في مرحلة تعلق أوجه المخاصمة بالمدعوى وقبولها • نطاقه • ما ورد يتقرير المخاصمة وما يقدمه القاضي أو عضو النيابة من مستندات والاوراق المودعة ملف النعوى الموضوعية • عدم جواز تقديم مستندات الخرى من للخاصم • (الطمن رقم ١٩٨٧/٣/٣)
	1.4	<ul> <li>٨ - دعوى المخاصمة • الفصل في مرحلة تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وقبولها • نطاقه • ما ورد بتقرير المخاصمة وما يقدمه القاضى أو عضو النيابة من مستندات والاوراق المودعة ملف الدعوى الموضوعية • عدم جواز تقديم مستندات آخرى من للخاصم •</li> </ul>
		<ul> <li>٨ - دعوى المخاصمة ، الفصل في مرحلة تعلق أوجه المخاصمة بالمعوى وقبولها ، نطاقه ، ما ورد يتقرير المخاصمة وما يقدمه القاضى أو عضو النيابة من مستندات والاوراق المودعة ملف المنعوى الموضوعية ، عدم جواز تقديم مستندات آخرى من المخاصم ،</li> <li>١ ( الطعن وقع ١٩٣٦ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢ )</li> <li>٩ - أسباب المخاصمة ، ورودها على صبيل المحصر ، م ٤٩٤ مرافعات ، تأسيس دعوى المخاصمة على وجود مودة بين احد الخصصوم وبين رئيس الدائرة المخاصم ، عدم اتضاذ المخاصم الطريق القانوني لرده وعدم تنحى رئيس الدائرة عن نظر الدعوى لمدم توافر سببه من جهته ، أثاره ، عدام جواز المخاصمة .</li> </ul>
£AV		<ul> <li>٨ ـ دعوى المخاصمة • الفصل فى مرحلة تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وقبولها • نطاقه • ما ورد يتقرير المخاصمة وما يقدمه القاضى أو عضو النيابة من مستندات والاوراق المردعة ملف النعوى الموضوعية • عدم جواز تقديم مستندات اخرى من للخاصم •</li> <li>( الطعن رقم ١٩٣٦ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣)</li> <li>٩ ـ أسباب المخاصمة • ورودها على صبيل الحصر • م ١٩٤٤ مرافعات • تأسيس دعوى المخاصمة على وجود مودة بين أحد الخصروم وبين رئيس الدائرة المخاصم • عدم اتضاذ المخاصم الطريق القانوني لرده وعدم تنحى رئيس الدائرة عن نظر الدعوى لعدم توافر سببه من جهته • المره • عدم رئيس رئيس الدائرة عن نظر الدعوى لعدم توافر سببه من جهته • المره • عدم رئيس</li> </ul>

السلسة	لقامدة	
		رمنها الخطأ المهنى الجسيم . تحصيل القاضى لفهم الواقع فى الدعسوى وتقديره لادلتها . خروجه من دااترته . ولو خالف فى ذلك احكام القضاء واجمساع الفقهساء .
٧٧٨	178	( الطهن رقم ٩٩٨ لسنة ٥٧ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٤ )
		۱۱ ــ الاحكام الصادرة من مجلس الدولة في حدود اختصاصه القرر لانونا * انعدام ولاية المحاكم العادية في التمقيب عليها أو ابطالها أو التعويض عنها . مؤداه . لا ولاية لهسا في الفصل في دعاوى المخاصمة التي تقام ضسك المضاء مجلس الدولة . علة ذلسك .
1.44	YY	(الطفن رقم ۱۸۵۲ لسنة ۵۲ في – جلسة ۱۹۸۷/۱۲/۱
		قوة الأمر اللقشي
		اولا : قوة الأمر القفى للأحكام الصادرة في السائل الدنية :
		(1) شروط الحجية
		<ul> <li>١ - المتع من اعادة نظر النزاع في السالة المقضى فيها . شرطــــــــــــــــــــــــــــــــــــ</li></ul>
٠.		وحدة السبالة في الدعويين .
-2	10	﴿ الطلبِ رقم ٨١ لسنة ٢٥ق ((رجال القضاء)) - جلسة ٢٢/٢/٢٨١ )
10		٢ ـــ قرينة قوة الأمر القضى مم ١/١٠١ البات . شرطها . وحسدة
		الموضوع في كلُّ من اللحويين . استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة متى استندت الى أسباب تؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها .
7.17	29	( العلمن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤ )
	-	٣ ١٦- ١٠ القضاء النمائر، قوة الأمر المقضى ، شرطه ، هالم تنظر
- 1		فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعًا لحكم يحور فوه الأسر المستحلة
EYY	90	( الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٦/٢/٢٢٢ )
		<ul> <li>للنع من اعادة النزاع في المسألة القضى فبها • شرطه • وحساة المسألة في المصويين واستقرار حقيقتها بالمحكم الأول • وأن تكون هي بداتها الأساس فيما يدعى به في الدعوى الثانية بين مدين المتصوم •</li> </ul>
tyni- į	£¥l	( الطعن رقم ٨٨٨ فسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١ )

الصفحة	القاعدة	
		(ب) مايجـوز العجيـــة:
4.1	14.	<ul> <li>القضاء نهائيا باحقية العامل في العبولة والكافاة السسنوية ،</li> <li>اكتسابه توة الاسر القفي في دعواه التالية يغروق العبولة والكافاة السنوية عن مدة لاحقة ، طالمها أن أساس العلف في الدعوبين واحسد .</li> <li>( الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٥٢ في حسيسة ٢٦/٤/١٢) )</li> </ul>
		٢ - النص في اللادة السابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على المسل به اعتبارا من تاريخ نشر الحكم بعلم دستورية القرار بقانون ٢٩/٤٤ وليس من اليوم التالى لتاريخ نشره * هدفه * توفير الاستمرارية لأحكام القانون القديم يعد تلافي العيب الذي شاب اجراءات أصداره واخضساع الوقائع الناشئة في ظله للقواعد المائلة المقررة بالقانون العجليد مالم يكن قد صدر بشانها حكم حال قوة الأمر القشى . مثال في متعة .
701	181	(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٥٠ق (الحوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/٤/١٨) ٣ - النصى في المسادة السبابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على العمل  به اعتبادا من تاريخ نشر المحكم بعدم دستورية القرار بقسانون ١٩٨٧/٤٤ وليس من اليوم التالى تتاريخ نشره • عدفه • توفير الاستمرارية لأحكما  القانون القديم بعد تلافي العيب الذي شاب اجراءات اصداره واخضساع  الوقائع الناشئة في ظله للقواعد المائلة المقررة بالقانون المجديد مالم يكن قد  صدر بشانها حكم حار قوة الأمر المنفى • ( مثال بشان الاعتسراض على المساعة )
707	127	( الطمن رقم ۱۰۸ لسنة معق (ناحوال شخصية)) ــ جلسة ۱۹۸۷/٤/۲۸ )
174	127	3 القضاء النهائي السابق بطرد الملمون ضده من منزل التداعي و اكتسابه قوة الأمر المقضي و اثره و منع الخصوم من العودة الى المناقشية في المسالة التي فصيل فيها بأي دعوى ثالية ولو بادلة قانونية أو واقعيلة لم يسبق اثارتها في المدسوى و ( المطون وقم ١٩٨٧/٥/١٠)
۲		ر منطق وهم بهم، استب 100 من التصفي المؤقت وعلى سبيل التضامن . حجيت مائمة للخصوم من التنازع في المسألة التي قصل فيها في آية دعوى تالية .

عن رقم ١٩٠٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٠١/١/١١ )  ١١٩٨ - الحكم الحائز لقوة الأمر المقضى ، أثره ، المنع من المسودة الى نشخة في المسالة التي فصل فيها بأى دعوى تالية تشل فيها ولو بلدلة بنة أو واقعية لم يسبق أثارتها في الدعوى الأولى أو أثيرت ولم يبخثها أن رقم ١١٧٧ (١٩٨٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٠)  ١١٩٧ - الحكم بعلم الاختصاص القيمي والاحالة المحكمة المختصة . مؤداه ، التزام المحكمة القضاء بنهي المخصومة كلها بسلد الاختصاص ، صيورة هذا القضاء من مؤداه ، التزام المحكمة القضى باختصاصها بحكم الاحالة ولو خالف من حكم سسابق لها ، علمة ذلك . ١٩٨١/١٢/٢٨ علم المسابق إلى المسابق إلى المسابق إلى المسابق إلى المسابق إلى المسابق إلى المسابق إلى المسابق إلى المسابق أن السابة الاساسية ، نبوتها أو عدم نبوتها ، اكتسابه كن رقم ١٩٧٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢ ) ١٢٠٣ من رقم ١٩٧٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢ ) ١٢٠٨ الحكم بعدم قبول دعوى الشفعة لوجود بيع ثان ، غير مانع من نظر الشفعة التي يرفعها الشفيع ذاته عن البيع المناني في مواعيده وبشروطه لوجد مسابة الساسية مشتركة بينهما فصل فيها الحكم السابق بحكم رفيه شروط النع من أهادة نظرها في الدعوى المهديلة الماسية مشتركة بينهما فصل فيها الحكم السابق بحكم رفيه شروط النع من أهادة نظرها في الدعوى المهديلة الماسية مشتركة بينهما فصل فيها الحكم السابق بحكم رفيه شروط النع من أهادة نظرها في الدعوى المهديلة الماسية مشتركة بينهما فصل فيها الحكم السابق بحكم رفيه شروط النع من أهادة نظرها في الدعوى المهديلة الماسية مشتركة بينهما فصل فيها الحكم السابق بحكم رفيه شروط النع من أهادة نظرها في الدعوى المهديلة الماسية بمناء من أهاد في الدعوى المهديلة الماسية بعدم ألمان ألمانية المناء من ألمانية المناء المناء المناء المناء من ألمان ألمانية المناء من ألمانية المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء ال			
الما الما الما الما الما الما الما الما	الصلحة	القاعدة	
الما الما الما الما الما الما الما الما			لا يحول ذلك ومطالبة المحكوم لهم بتكملة التعويض أمام المحكمة المسدنية .
٢- الحكم الحائز لقوة الأمر المقضى . اثره . المنع من المسودة الى ثمنة في المسألة التي فصل فيها بأى دعوى تالية تشل فيها ولو بلالة أو واقعية لم يسبق الارتها في المنعوى الإولى أو اثيرت ولم يبخشها من دقم ١١٧٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١١٧٧/١٢/١٠)  ٧- الحكم بعدم الاختصاص القيمي والإحالة للمحكمة المختصة . مؤداه . التزام المحكمة المقضى والإحالة للمحكمة المقضاء ولو خالف أد حكم سسابق لها . علمة فلمك . مؤداه . التزام المحكمة المقفى باختصاصها بحكم الإحالة ولو خالف من وقم ١٩٨٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢ )  ١٩٨١ المنسل في المسألة الإساسية . ثيوتها أو عدم ثبوتها . اكتسابه لأسالة . للمسألة السابة . في اخر يتوقف ثبوته أو انتفائه على ترقم ١٩٨٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢ )  ١٢٠٣ ٢٥٠ المحكم الصادرة على السلف ٠ حجة على الخلف بنسان الحق من دقم ١٩٨٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢ )  ١٢٠٣ ١٠٥٠ المحكم المانية ١٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢ )  ١٢٠٨ ١٠٥٠ المنفية أن ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢ )  ١٢٠٨ المنفة التي يرفعها المنفيع ذاته عن البيع الغاني في مواعيده وبشروطه لوجد مسألة اساسية مشتركة بينهما فصل فيها الحكم السابق بحكم رفيه شروط النع من أهادة غن البيع الغاني في مواعيده وبشروطه رفيه شروط النع من أهادة عن البيع الغاني في مواعيده وبشروطه رفيه شروط النع من أهادة عن البيع الغاني في مواعيده وبشروطه رفيه شروط النع من أهادة عن البيع الغاني في مواعيده وبشروطه رفيه شروط النع من أهادة عن البيع العديدة والمحكم السابق بحكم رفيه شروط النع من أهادة عن البيع العديدة والمحكم السابق بحكم رفيه شروط النع من أهادة غن البيه العديدة والمحكم السابق بحكم والمحكم السابق بحكم والمحكم السابق بحكم والمحكم السابق بحكم والمحكم السابق بحكم المسأبة المحكم السابق بحكم السابق بحكم والمحكم السابق بحكم المحكم السابق بحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم ال			طـة ذلـك .
شدة في المسألة التي فصل فيها بأي دعوى تالية تشل فيها ولو بلدلة او واقعية لم يسبق الارتها في الدعوى الاولى او اثيرت ولم يبختها بن دقم ١١٧٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١١٨٧/١٢/١٠)  ٧ - الحكم بعدم الاختصاص القيمي والاحالة للمحكمة المختصة . مؤداه • التزام المحكمة القضاء سيرورة هذا القضاء . مؤداه • التزام المحكمة القضي باختصاصيا بحكم الاحالة ولو خالف من وقم ١٩٦٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩)  ٨ - العصل في المسألة الاسلمية • نبوتها أو عدم نبوتها • اكتسابه لاسالة الاسلمية • نبوتها أو عدم نبوتها • اكتسابه من وقم ١٩٨٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٩)  ١٩٥٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٩)  ١٢٠٣ ٢٥٠ المحكم الصادرة على السلف • حجة على الخلف بنسان الحق من وقم ١٩٥٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٣)  ١٢٠٣ ١٠٥٠ المحكم بعدم قبول دعوى الشفعة لوجود بيع نان • غير مانع من نظر المشعة التي يرفعها الشغيع ذاته عن البيع الناني في مواعيده وبشروطه لوجد مسألة اساسية مشتركة بينهما فصل فيها الحكم السابق بحكم وغيه شروط النع من أهاذة نظرها في الدعوى المجديدة •	٨٠٨	14)	( الطمن رقم ٥٣) لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/١١ )
شدة في المسألة التي فصل فيها بأي دعوى تالية تشل فيها ولو بلدلة او واقعية لم يسبق الارتها في الدعوى الاولى او اثيرت ولم يبختها بن دقم ١١٧٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١١٨٧/١٢/١٠)  ٧ - الحكم بعدم الاختصاص القيمي والاحالة للمحكمة المختصة . مؤداه • التزام المحكمة القضاء سيرورة هذا القضاء . مؤداه • التزام المحكمة القضي باختصاصيا بحكم الاحالة ولو خالف من وقم ١٩٦٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩)  ٨ - العصل في المسألة الاسلمية • نبوتها أو عدم نبوتها • اكتسابه لاسالة الاسلمية • نبوتها أو عدم نبوتها • اكتسابه من وقم ١٩٨٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٩)  ١٩٥٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٩)  ١٢٠٣ ٢٥٠ المحكم الصادرة على السلف • حجة على الخلف بنسان الحق من وقم ١٩٥٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٣)  ١٢٠٣ ١٠٥٠ المحكم بعدم قبول دعوى الشفعة لوجود بيع نان • غير مانع من نظر المشعة التي يرفعها الشغيع ذاته عن البيع الناني في مواعيده وبشروطه لوجد مسألة اساسية مشتركة بينهما فصل فيها الحكم السابق بحكم وغيه شروط النع من أهاذة نظرها في الدعوى المجديدة •	٠,		٦ ــ النحكم الحائز لقوة الأمر المقضى ، اثره ، المنع من المسهدة إلى
بة أو واقعية لم يسبق الارتها في الدعوى الاولى أو اثيرت ولم يبخثها من وقم ١١٧٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١١٧٧/١٢/١٠)   ٧ - الحكم بعدم الاختصاص القيمي والاحالة للمحكمة المختصة . مؤداه ، الترام المحكمة الأختصاص . صيورة هذا القضاء . مؤداه ، الترام المحكمة المقفى باختصاصيا بحكم الاحالة ولو خالف في حكم سسابق لها . علمة فلمك . من وقم ١٩٨٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩)  ١٩٨١ للمسالة ٥٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١١)  ١٩٨١ للمسالة ١٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٠)  ١٩٠٧ ١٩٨١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٠)  ١٩٠٧ ١٩٨١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٠)  ١٢٠٣ ١١ الحكم بعدم قبول دعوى الشفعة لوجود بيع نان ، غير مانع من نظر المشقلة التي يرفعها الشفيع ذاته عن البيع الناني في مواعيده وبشروطه لوجد مسالة الساسية مشتركة بينهما فصل فيها المحكم السابق بحكم رفيه شروط النع من اهادة نظرها في الدعوى المجليدة ،			الناقشة في السالة التي فصل فيها بأي دعوى تالية تثار فيهسا ولو بادلة
رقم ۱۹۷۷ لستة 30 ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٠ المحتمة المختصة . الحكم بعدم الاحتصاص القيمى والاحالة للمحتمة المختصة . مؤداه . التخصومة كلها بصدد الاختصاص . صيرورة هذا القضاء . مؤداه . التزام المحتمة القضى باختصاصها بحتم الاحالة ولو خالف في حكم سسابق لها . علة فليك . من وهم ١٩٤٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩ ) المسابق لها المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق على المسابق على المسابق على النواع بشان الى حق آخر يتوقف لبوته أو انتفائه على من رقم ١٩٧٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢ ) المسابق بنسان الحق منه والمحمد المسابق المنابق عن المسابق المسابق المسابق من نظر المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق من نظر المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المساب	200		فانونية أو واقعية لم يسبق الارتها في الدعوى الاولى أو اثبرت ولم سختما
٧ ــ الحكم بعدم الاختصاص القيمى والاحالة للمحكمة المختصة .  ه مؤداه م التزام المحكمة القضى باختصاص مرورة هذا القضاء .  ه مؤداه م التزام المحكمة القضى باختصاصها بحكم الاحالة ولو خالف المحكمة القضى لها علمة فلك .  ه مؤداه م ١٩٦٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩ )  المسالة على المسالة الاساسية ، ثبوتها أو عدم ثبوتها ، اكتسائه على النزاع بشان أى حق آخر يتوقف ثبوته أو انتفائه على من رقم ١٩٥٨ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١٣/١ )  المحكم المسادرة على السلف ، حجة على الخلف بنسان الحق من وقم ١٩٨٨ لسنة ٥ ق - جلسة ٠٩/١٢/٢٥٠ )  المحكم بعدم قبول دعوى الشفعة لوجود بيع ثان ، غير مانع من نظر المشقطة التي يرفعها الشفيع ذاته عن البيع الثاني في مواعيده وبشروطه لوجد مسالة اساسية مشتركة بينهما فصل فيها الحكم السابق بحكم رفيه شروط النع من أهادة عن البيع الناني في مواعيده وبشروطه رفيه شروط النع من أهادة نظرها في الدعوى المجديدة ،	•		الحكم .
اء ينهى الخصومة كلها بسدد الاختصاص . صيرورة هذا القضاء . مؤداه . الترام المحكمة القضى باختصاصها بحكم الاحالة ولو خالف فحك مسابق لها . علة ذلك موهم ١٩٩٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩ ) ١٩٨٨ ١٩٨٨ لمن رقم ١٩٩٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩ اكتسابه لاسر القضى في النزاع بشان اى حق اخر يتوقف ثبوته أو انتفائه على من رقم ١٩٨٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢ ) ١٩٨٧ السنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢ ) التقاه منه ٠ وقم ١٩٨٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢ ) ١٩٨٧ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢ ) ١٩٨٧ المنابق بعد وقم ١٩٨٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٣ ) ١٩٨٨ المنابق بعد منابع من نظر المنابق المنابع بنان . غير مانع من نظر الشفطة التي يرفعها الشفيع ذاته عن البيع الناني في مواعيده وبشروطه نوجد مسالة اساسية مشتركة بينهما فصل فيها الحكم السابق بحكم رفيه شروط النع من اهادة نظرها في الدعوى المجديدة ١٨٠٨ السابق بحكم رفيه شروط النع من اهادة نظرها في الدعوى المجديدة ١٠٠٠ وشروط النع من اهادة نظرها في الدعوى المجديدة ١٠٠٠ وشروط النع من اهادة نظرها في الدعوى المجديدة ١٠٠٠ وشروط النع من اهادة نظرها في الدعوى المجديدة ١٠٠٠ وشروط النع من اهادة نظرها في الدعوى المجديدة ١٠٠٠ وشروط النع من اهادة نظرها في الدعوى المجديدة ١٠٠٠ وشروط النع من اهادة نظرها في الدعوى المجديدة ١٠٠٠ وشروط النع من اهادة نظرها في الدعوى المجديدة ١٠٠٠ وشروط النع من اهادة نظرها في الدعوى المجديدة ١٠٠٠ وشروط النع من اهادة نظرها في الدعوى المجديدة ١٠٠٠ وشروط النع من اهادة نظرها في الدعوى المجديدة ١٠٠٠ وشروط النعود من اهادة نظرها في الدعوى المجديدة ١٠٠٠ وشروط المنابة المحكم المسابق بحكم وشروط المنابة المحكم المسابق بحكم وشروط المنابع المنابع المحكم المسابق بحكم وشروط المنابع المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم	1177	777	(الطمن رقم ١٦٧ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢)
. مؤداه • التزام المحكمة القضى باختصاصها بحكم الاحالة ولو خالف فحكم سسابق لها علة ذلك .  ه حكم سسابق لها ، علة ذلك .  ه رقم ١٤٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩ )  المس المقضى في النزاع بشان الى حق اخر يتوقف ثبوته أو انتفائه على النزاع بشان الى حق اخر يتوقف ثبوته أو انتفائه على من رقم ١٩٨٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٠/١٣/٠)  المسالة به الاحكام الصادرة على السلف • حجة على الخلف بنسان الحق من وقم ١٩٨٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٣)  المناف التي يرفعها المنفية أو جود بيع ثان ، غير مانع من نظر المنفة التي يرفعها المنفيع ذاته عن البيع المناني في مواعيده وبشروطه نوجد مسالة الساسية مشتركة بينهما فصل فيها الحكم السابق بحكم رفيه شروط النع من اهادة نظرها في الدعوى المجديدة و		Ì	٧ الحكم بعدم الاختصاص القيمي والاحالة للمحكمة المعتصدة .
. مؤداه • التزام المحكمة القضى باختصاصها بحكم الاحالة ولو خالف فحكم سسابق لها علة ذلك .  ه حكم سسابق لها ، علة ذلك .  ه رقم ١٤٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩ )  المس المقضى في النزاع بشان الى حق اخر يتوقف ثبوته أو انتفائه على النزاع بشان الى حق اخر يتوقف ثبوته أو انتفائه على من رقم ١٩٨٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٠/١٣/٠)  المسالة به الاحكام الصادرة على السلف • حجة على الخلف بنسان الحق من وقم ١٩٨٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٣)  المناف التي يرفعها المنفية أو جود بيع ثان ، غير مانع من نظر المنفة التي يرفعها المنفيع ذاته عن البيع المناني في مواعيده وبشروطه نوجد مسالة الساسية مشتركة بينهما فصل فيها الحكم السابق بحكم رفيه شروط النع من اهادة نظرها في الدعوى المجديدة و	2.		تفسياء ينهى الخصومة كلها بصدد الاختصاص . صيرورة هذا القفساء
أ حكم سسابق ليا ، علة فلك .  المن وهم ١٩٤٩ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩ السنة ١٩٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩ المنسابة المسابة السابقة . أبوتها أو عدم ثبوتها ، اكتسابه الأسر المقضى في النزاع بشأن أي حق آخر يتوقف ثبوته أو انتفائه على من وقم ١٩٥٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٣/٠)  المسابق المسابق ١٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/١٠ المحقق المحقق منه ٠ من وقم ١٩٥٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٣٠ المحقق المحقية :  المحكم بعدم قبول دعوى الشفعة لوجود بيع ثان ، غير مانع من نظر المشقلة التي يرفعها الشفيع ذاته عن البيع الثاني في مواعيده وبشروطه لوجد مسالة الساسية مشتركة بينهما فصل فيها المحكم السابق بحكم وغيد وبشروطه لهنه مستركة بينهما فصل فيها المحكم السابق بحكم وغيد من أعادة نظرها في الدعوى المجديدة ١٠٠٠ وغيه شروط النبع من أعادة نظرها في الدعوى المجديدة ١٠٠٠ وغيه شروط النبع من أعادة نظرها في الدعوى المجديدة ١٠٠٠ وغيه شروط النبع من أعادة نظرها في الدعوى المجديدة ١٠٠٠ وغيه شروط النبع من أعادة نظرها في الدعوى المجديدة ١٠٠٠ وغيه شروط النبع من أعادة نظرها في الدعوى المجديدة ١٠٠٠ وغيه شروط النبع من أعادة نظرها في الدعوى المجديدة ١٠٠٠ وغيه شروط النبع من أعادة نظرها في الدعوى المجديدة ١٠٠٠ وغيه شروط النبع من أعادة نظرها في الدعوى المجديدة ١٠٠٠ وغيه شروط النبع من أعادة نظرها في الدعوى المجديدة ١٠٠٠ وغيه شروط النبع من أعادة نظرها في الدعوى المجديدة ١٠٠٠ وغيه شروط النبع من أعادة نظرها في الدعوى المجديدة ١٠٠٠ وغيه شروط النبع من أعادة نظرها في الدعوى المجديدة ١٠٠٠ وغيه المحكم السابق بحكم وغيه المحكم السابق بحكم وغيه المحكم السابق بحكم وغيه المحكم السابق بحكم وغيه المحكم السابق بحكم وغيه المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم وغيه المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم وغيه المحكم المحكم وغيب وغيب المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم وغيب وغيب وغيب وغيب وغيب وغيب وغيب وغيب			نهائيا . مؤداه . التزام المحكمة القضى باختصاصها بحكم الاحالة ولو خالف
۸ ــ الغصل في المسألة الاساسية . ثبوتها أو عدم ثبوتها . اكتسابه الأمر المقضى في النزاع بشأن أي حق آخر يتوقف ثبوته أو انتفائه على المدالة . ثلا المسألة . ثوقم ١٩٠٨ لسنة ٥ ق ـ جلسة ١٩٠٧/١٣/١) . ١٩٠٧ لسنة ٥ ق ـ جلسة ١٩٠٧/١٣/١ ) . ثلقاء منه . ثلقاء منه . ثلاثة منه . ثلاثة على الخلف بنسان الحق من دقم ١٩٠٨ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٠٨/١٢/٣ ) . المحكم المدارة على الشفعة أو جود بيع ثمن . غير مانع من نظر المشقلة التي يرفعها الشفيع ذاته عن البيع المناني في مواعيده وبشروطه نوجد مسألة أساسية مشتركة بينهما فصل فيها المحكم السابق بحكم رفيه شروط النع من اهادة نظرها في الدعوى المجديدة .			حجية حكم سسابق لها . علة ذلاك .
الأمر المقضى في النزاع بشأن أي حق آخر يتوقف لبوته أو أنتفائه على المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و	1111	754	( الطمن رقم ٦٤٩ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩ )
الأمر المقضى في النزاع بشأن أي حق آخر يتوقف لبوته أو أنتفائه على المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و المدالة و			٨ الغصل في المسألة الاساسية . ثبوتها أو عدم ثبوتها . اكتسابه
١٢٠٣ ٢٥٠١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٠ الحق المحام الصادرة على السلف ٠ حجة على الخلف بشمان الحق المقام منه ٠ من وقم ١٢٠٣ ١٢٠٣ ١ المحكم السنة ٥١ ق - جلسة ١٢٠٣/١٢/٣ )  ١٢٠٣ ٢٥٠١ السنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٣٠ )  ١٢٠٣ ١٠٥١ الحكم بعدم قبول دعوى الشفعة لوجود بيع نان . غير مانع من نظر الشفسة التي يرفعها الشفيع ذاته عن البيع الناني في مواعيده وبشروطه لوجد مسالة الساسية مشتركة بينهما فصل فيها الحكم السابق بحكم رفيه شروط النع من اهادة نظرها في الدعوى المجليدة ١			توة الاس المقضى في النزاع بشان اي حق آخر يتوقف ثبوته أو انتفاله على
٩ - الأحكام الصادرة على السلف • حجة على الخلف بشسأن الحق تلقاء منه •  من وقم ١٩٧٨ لسنة ٥١ ق - چلسة ١٩٨٠/١٢/٣٠ )  الحكم بعدم قبول دعوى الشفعة لوجود بيع ثان . غير مانع من نظر الشفعة التي يرفعها الشفيع ذاته عن البيع الثاني في مواعيده وبشروطه لوجد مسألة الساسية مشتركة بينهما فصل فيها المحكم السابق بحكم رفيه شروط النع من إعادة نظرها في اللحوى المجديلة •			ئبوت تلك المسمألة •
تلقاه منه •  عن وقم ١٩٧٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٣٠ )  المحم بعدم قبول دعوى الشفعة لوجود بيع ثان . غير مانع من نظر الشفعة التي يرفعها الشفيع ذاته عن البيع الثاني في مواعيده وبشروطه لوجد مسالة اساسية مشتركة بينهما فصل فيها الحكم السابق بحكم ر فيه شروط النع من اهادة نظرها في اللحوى المجديدة •	14.4	YeY	(الطمن وقم ١٥٧٨ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢٠/١٢/٢٠)
تلقاه منه •  عن وقم ١٩٧٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٣٠ )  المحم بعدم قبول دعوى الشفعة لوجود بيع ثان . غير مانع من نظر الشفعة التي يرفعها الشفيع ذاته عن البيع الثاني في مواعيده وبشروطه لوجد مسالة اساسية مشتركة بينهما فصل فيها الحكم السابق بحكم ر فيه شروط النع من اهادة نظرها في اللحوى المجديدة •			٩ - الأحكام الصادرة على السلف ٠ حجة على الخلف بشسان الحق
مالا يحدوث الحجية: الحكم بعدم قبول دعوى الشفعة لوجود بيع ثان ، غير مانع من نظر الشفعة الرجود بيع ثان ، غير مانع من نظر الشفعة التي يرقعها الشفيع ذاته عن البيع الثاني في مواعيده وبشروطه لوجد مسالة الساسية مشتركة بينهما فصل فيها الحكم السابق بحكم ر فيه شروط النع من إعادة نظرها في اللعوى العجديدة ،	,	1	الذي تنقام منه ٠
الحكم بعدم قبول دعوى الشفعة لوجود بيع ثان . غير مانع من نظر الشفعة التي يوفعها الشفيع ذاته عن البيع الثاني في مواعيده وبشروطه لوجد مسالة اساسية مشتركة بينهما فصل فيها الحكم السابق بحكم ر فيه شروط النع من إعادة نظرها في اللعوى المجديدة ،	17:4	Yey	(الطعن رقم ۱۹۸۸ لسنة ۵۱ ق سـ چلسة ۱۹۸۷/۱۲/۴۰)
الشفعة التي يرفعها الشفيع ذاته عن البيع الثاني في مواعيده وبشروطه نوجد مسالة الساسية مشتركة بينهما فصل فيها الحكم السابق بحكم ر فيه شروط الناع من إهادة نظرها في اللعوى العديدة ،			(ج) مالا يحسوق الحجية :
نوجد مسالة اساسية مشتركة بينهما فصل فيها الحكم السابق بحكم ر ر فيه شروط الله من اهادة نظرها في الدهوى العديدة ا			الحكم بعدم قبول دعوى الشفعة لوجود بيع ثان ، غير مانع من نظر
ر فيه شروط النبع من أعادة نظرها في الدعوى العجديلة ﴿			دعوى الشفعة التي يرفعها الشفيع ذاته عن البيع الثاني في مواعيمه وبسروت
			مائم توجد مسألة الساسية مشتركة بينهما فصل فيها الحدم استابى اسم
بن رقيم ١٦٨٥ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ٢٨/٤/١٨٨١ ) ١٩٨٧ ١٩٦٣		- 1	
	770	TYN	(الطمن رقم ١٦٨٥ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٨/١/١٨٨١)

الصفية	القاعمة	
		ثانيا : قوة الأمر القفى للأحكام الصادرة في السائل الجنالية :
		١ ــ قوة الأمر المقضى . ثبوتها للحكم الجنائي . شرطه . صــــيرورته
		باتا غير قابل للطمن عليه ٠
104	1	(الطعن رقم ۱۱۲۹ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦ )
		٢ - التماس اعادة النظر في أحكام المحاكم المسكرية بـــديل للطعن
		بالنقض في الحكام المحاكم المادية • مؤداه • عدم صيرورة تلك الأحكام باتة
		الا باستنفاد طريق الطمن عليه بذلك السبيل أو بفوات ميمــــاده . ق ٢٥
		اسمسنة ١٩٦٦ -
107	1	( الطمن زهم ۱۱۲۹ لسنة ۵۲ ق ـ جلسة ۲۱/۲/۲۸۱ )
		٣ _ حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المعنى . مناطها . القسرارات
		التي لا تفصل في موضوع النزاع لا حجية لها . ( مثال ) .
717	۱۳۲	(الطمن رقم ١٠٢٩ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢١ )
		فالثا : مسسائل متنوعة :
		1 متازعة المدينين في الفوائد التي الزمهم بها أمر الآداء يعد أن صار
		نهائيا . استخلاص الحكم المطمون فيه انها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجة
		فرض الحراسة عليهم وتأميم ممتلكاتهم ولا تنطوى على اخلل بقوة الأمر
		المقضى . سيمالغ .
7.4	29	( الطمن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٤ )
- 1	- 1	دعوى التزوير الأمسلية والادعاء الفرعى بالتزوير · الالتجاء الى كل
		منهما - مناطه ، قيام الخصومة في مرحلة الاستثناف وتوقف الفصل فيها
	. 1	على الفصل في الادعاء بالتزوير ضد آخرين معن يغيدون من المحرد ولا يجول
		اختصامهم لاول مرة في هذه المرحلة . مؤداه . وجوب الالتجاء الى دعسوى
į,		التزوير الأصلية مع وقف نظر الاستثناف حتى يغصل فيها بحكم تكون
7/41/		له قوة الأمر المُقضى . د من عرب مرد و معرب علي الله ٢٧/م/١٩٨٧ )
124	109	( الطَّمَن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦ )
		للوة قاهرة
	- [	الماصفة الفير منتظرة . يصح اعتبارها قوة قاهرة في تطبيق المادة
		١٤٧ مدنى متى توافرت شروطها • الحلاق القــول بأن الرياح لا تعتبر قــوة
_ [	ļ	التدرج ضمن الحوادث الاستثنائية . قصور .
14VI	144	( الطُّمَن رقم ١٩٨٥ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨ )

لمشجة	لقاعدة ا	
	-	محاماه ـ. محكمة الوضوع ـ. مسئولية
	1	معاهدات _ ملکیة _ موطن
	)	
		alatan
		۱ - عدم تقدیم المحاص سند و کالته عن بعض الطاعنین فی موضوع غیر قابل للتجزئة أو فی التزام بالتضامن أو فی دعوی یوجب القانون فیها اختصام أشخاص معینین . لا أثر له علی شکل الطمن المرفوع صحیحا من احدهم . علة ذلك .
444	۹.	(الطعن رقم ۳۵ لسنة ۷)ق (احوال شخصية)) ـ جلسة ۱۹۸۷/۳/۱۷)
		<ul> <li>٢ ــ مباشرة المحامى للاجراء فبل صدور التوكيل معن كلف به .</li> <li>عدم جواز اعتراض خصمه بأن الوكالة لم تكن ثابتة قبل اتخاذ الإجراء .</li> <li>علة ذلك .</li> </ul>
770	٧٧	( اللمن رقم ٢٦٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ٢٦/٢/١٩٨٧ )
	ı	
		محكمة الوضوع
		محكمة الوضوع اولا : سلطة محكمة الوضوع في نظر الدعوى :
		اولا : سلطة محكمة الوضوع في نظر الدعوى : ( ا ) في تكييف الدعموى :
		اولا : سلطة محكمة الوضوع في نظر الدعوى : ( ا ) في تكييف الدصوى : ا ــ سلطة محكمة الموضوع في تحديد الاساس القانوني الصسحيح
7.74	150	اولا : سلطة محكمة الوضوع في نظر الدعوى : ( ا ) في تكييف الدصوى :
774	150	اولا: سلطة محكمة الموضوع في نظر الدعوى: (١) في تكييف الدصوى: ١ سلطة محكمة الموضوع في تحديد الاساس القانوني الصحيح للدعوى، عدم اعتباره تغييرا لسببها أو موضوعها. (الطمن وقم ١١٣ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٧/٥/١)
7/4	120	اولا: سلطة محكمة الموضوع في نظر الدعوى: ( ا ) في تكييف الدصوى:
7/4	150	اولا: سلطة محكمة الموضوع في نظر الدعوى: (١) في تكييف الدصوى: ١ سلطة محكمة الموضوع في تحديد الاساس القانوني الصحيح للدعوى، عدم اعتباره تغييرا لسببها أو موضوعها. (الطمن وقم ١١٣ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٧/٥/١)

ة الصفحة	القاعد	
		<ul> <li>إ ـ التزام محكمة الوضوع باعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح دون أن تتقيد في ذلك بتكييف الخصوم لها .</li> </ul>
		<ul> <li>تكييف محكمة الاستئناف للوقائع الطروحة عليها ـ ودون أن تضيف اليها جديد! وبلا عمى من الطاعن ـ أن الطرفين متحدا الطائف ـ والمئة قبل وفع الدعوى وأن شريعتها همى المواجبة التطبيق على وأقعــة النزاع والقضاء بالتطليق للضرو على هذا الاساس . لا عيب .</li> </ul>
1177	727	(الطعن رقم ۱۱۷ لسنة ٥٦٪ (احوال شخصية)) ـ جلسة ٢٢/٢٢/١٢)
		(ب) اعدادة الدعوى الى الرافعية :
		- اجابة طاب فتح باب المرافعة والتصريح بتقديم مستندات . من اطلاقات محكمة الموضوع . اغفال الإشسارة الى هــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۲.	11	
1		(ج) في تقديم المستندات :
		<ul> <li>۱ ـ تقدیم صورة شمسیة للاحکام والاوراق محل المخاصسمة .</li> <li>استبماد المحکمة لها كدلیل فی دعوی المخاصمة . لا خطأ . علة ذلك .</li> </ul>
777	77	( الطعن رقم 1741 لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٩ )
		٣ ـ دعوى المخاصمة . فصل المحكمة فى تعلق اوجمه المخاصسمة بالدعوى وجواز قبولها . اساسه . ما يرد فى تقرير المخاصمة والاوراق المودعة مصه . عدم جواز تقديم اوراق ومستندات الخسرى . المسادتان ٩٥ و ٩٦ مرافعات . ضم اوراق امر وقتى به اصول المسسستندات . مخالفة للقسانون .
777	71	( الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩ )
1		( د ) سماع اقوال المخاصم في دعوى المخاصمة :
		<ul> <li>دعوى الخاصمة ، سماع اقوال القاضى او عضو النيابة المخاصم</li> <li>قبل فصل المحكمة في تعلق اوجه المخاصمة بالمدعوى وجواز قبولها ، مقرر</li> <li>لصلحتهما ، ليس لفيرهما التمسك بــه .</li> </ul>
777	74	( الطمن رقم ١٧٩١ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٩ )

		_
الصلحة	l Saci	zi)
	-	انيا : سلطتها في فهم الواقسع في الدعسوى :
		۱ تقدير ادلة الدعوى واستخلاص الواقع منها . من سلطة محكمة لم شرطه . أقصاحها عن مصادر الادلة التي كونت منها عقيدتها و فحواها وما خذها من الأوراق مؤدية الى النتيجة التي خلصت اليها . منه ذاك .
4/	4	( الطمن رقم ١٢٦١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )
		<ul> <li>٢ ــ الجوار الذي يجيز الأخذ بالشفعة . تقديره استقلال محكمة الموضوع به . حسبها اقامة قضائها على اسباب سائفة .</li> </ul>
171	٣	( الطعنان رقعا ٢٤٢٣ ، ١٩٨٧ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٠ )
147	27	<ul> <li>٣ ــ تحصيل فهم الواقع في الدعوى . من سلطة محكمة الوضوع.</li> <li>شرطه . الا تخرج باقوال الشهود هما يفيده مدلولها .</li> <li>( الطعن رقم ٩٣٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨ )</li> </ul>
- 1 / 1 -		<ul> <li>٤ - سلطة محكمة الموضوع في تحصيل فهم الواقع في اللعوى وتقدير ادلتها ، ما داست تقيم قضاءها على اسباب سائفة . عدم التزامها بتتبع حجج الخصوم والرد استقلالا على كل حجة أو اجابة الطاعن لطلب أعادة المأمورية للخبير .</li> </ul>
777	150	( الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٣ ق – جلسة ٦/٥/٧٨٧ )
		<ul> <li>٥ ــ محكمة الوضوع . استخلاصها ــ من ادلة اللعوى ــ ان المشترى</li> <li>جزا الصفقة مشتراه لمنع الشفعة . سائغ ولا معقب عليها .</li> </ul>
۸۱۳	174	( الطعن رقم ه) ١٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩/١/١/١١ )
		٢ - تجاوز مالك الأرض بحسن نية أثناء اقامة بناء عليها الى جزء صغير من أرض ملاصقة . للمحكمة أجبار صاحب هذه الأرض على التنازل للبائي عن ملكية الجزء المسفول بالبناء من التواعد الماسة وقواعد الالتصاق .م ٩٢٨ مدنى . حسن النية في تطبيق هذا النص الاستئنائي . ماهيته .
APV	177	( الطمئان رقما ۱۲۷۶ ، ۱۶۰۹ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/١٦ )

الصفحة	القاعدة	
,\\\	1	<ul> <li>٧ - استخلاص سوء نية الباني ١ استقلال محكمة الموضوع به متى اقامت قضاءها على مقدمات من شانها أن تؤدى إلى النتيجة التي تنتهى اليها وكان استخلاصها سسائفا .</li> <li>( الطعنان رقعا ١٣٧٤ ١ ١٤٠٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٦١ )</li> </ul>
		<ul> <li>٨ - استخلاص توافر الصفة في الدعوى . واقع يستقل به قساضي الموضوع . حسبه أن يبين الحقيقة التي اقتنع بها وأن يقيم قضاءه على السباب سائفة .</li> </ul>
٨٥٦	۱۸۲	( الطعن رقم ۱۰٦٩ لسنة ٦٥ ق ـ جلسة ٢٥/١٠/١٨٧ )
		<ul> <li>٩ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير ما يقدم فيها من ادلة من سلطة محكمة الموضوع * به * عدم التزامها بتعقير حجج الخصوص والرد عليها استقلالا . حصيها أن تقيم قضاءها على أسباب سائفة .</li> </ul>
1151	744	( الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١ )
		ثالثًا : مدى التزامها بقواعد الإلبات :
		١ ــ اعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة . شرطه . صـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
,		الخصم الذى يحتج بها عليه وأن تجعل التصرف المراد أتبساته قسريب
		الاحتمال . تقدير ذلك . من سلطة قاضى الموضوع . لا رقابة عليسه من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائفا . مثال : بشأن استخلاص ثبوت
	1	الوكسالة .
1.4	71	( الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )
		<ul> <li>٢ ــ عدم التزام محكمة الموضوع باحالة الدعوى الى التحقيق الاثبات ما يجوز اثباته بشهادة الشهود . شرطه . ان تبين في حكمها ما يسموغ رفضيسه .</li> </ul>
121	42	( الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢١ )
104	) **/	<ul> <li>٣ ــ اتامة المحكمة قضاءها على اسباب تكفى لحمله ، عدم التزامها بتعقب كل حجج للخصوم والرد عليها استقلالا .</li> <li>( الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١/٢٥ )</li> </ul>
	/	

-		
الصفحة	قاعدة ا	n.
		<ul> <li>٢ - محكمة الموضوع . عدم التزامها باجابة طلب التحقيق متى رات</li> </ul>
		من ظروف الدعوى والادلة التي استندت اليها ما يكفى لتكوين عقيدتها .
171	٤	( الطعن رقم ٣٧ لسنة ٥١ق (احوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/١/٢٧ ) [.
		ه ـ الاعتراض على شخص الخبير أو عمله . وجوب ابدائه أمـــام
		الخبير أو أمام محكمة الموضوع . عدم جواز أثارته لأول مرة أمام محكمــة
		النقض ، علة ذلك ،
727	101	( الطمن رقم ۱۸۹ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٥ )
		٦ _ ذكر الخبير في تقريره أن البصمة لا تصلح للمضاهاه لانهـــا
		مطموسة . لا يحول دون تحقيق صحتها بقواعد الاثبات الاخسرى .
717	١.,	( الطعن رقم ۲۲۲۱ لسنة ۵۲ ق - جلسة ۲۸۷/۲۸۸۱ )
	'	
		٧ _ الاتبات بشهادة الشهود .م ١١ اثبات . ابتناؤه على ركنين:
		تعلق الوقائع المراد اثباتها بالدعوى وكونها منتجة فيها . مــؤدى ذلك .
		استخلاص الحكمة من أقوال الشهود اللين سمعتم دليلا على ثبوت أو نفي
		وافعة لم يتناولها منطوق حكم التحقيق ، تمسك الخصم ببطلانه مؤداه.
		اعتبار هذا الاستخلاص سخالفا للقانون . علة ذلك .
717	٧٢	( الطمن رقم ۱۲۲٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥ )
		٨ ــ انتفاء شروط القرينة القاونية المنصوص عليها في المـــادة ١١٧
		مدنى . لا يحول دون استنباط اضافة التصرف الى ما بعد الموت من قرأن
		تضائية اخرى . استقلال قاضى الموضوع بتقدير هذه القرائن .
277	47	( الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٤/٦/٢٨١ )
		٩ _ وضع اليد . واقعة مادية . جواز اثباتها بكافة الطرق من أي
- 1		مصدر يستقى القاضى منه الدليسل .
200	1.1	( الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦ )
		.١ - الشهادة السماعية . جوازها حيث تجوز الشهادة الإصلية
		حفوعها لتقدير محكمه الموصوع .
v.1	104	( الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق _ جلسة ١٩٨٧/٥/١٣ )

الصفعة	244190	
		١١ - طلب الزام الخصم يتقديم محرر تحت يده . حالاته . المادتان
		٢٠ ١ ، ٢١ من قا ون الاثبات . سلطة قاضي الموضوع في قبوله أو رفضه .
44+	٧1.	( انطعن رقم ۱۹۸۷ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢ )
		رابما : سلطتها في تقدير الإدلة :
		١ - تقدير عمل الخبير ، من سلطة محكمة الوضوع، عدم التزامها
		اذا أُخْنَت به - بالرد استقلالا على ما يسوقه الخصـــوم نعيا عليه أو اجابة
		طلبهم أعادة المامورية الى الخبير شرطه .
1+4	۲۸	<ul> <li>( الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )</li> </ul>
		٢ - محكمة الوضوع . أخذها بتقرير الخبير محمولا على أسبابه .
		مؤداه ٠ اعتباره جزءاً من الحكم ٠ المنازعة في كفاية الدليل المستمد منه ٠
		جدل موضوعی · عدم جواز اثارته امام محکمة النقض .
171	۳.	( الطعنان رقما ٢٢٤٣ ، ٢٣٦٥ لسنة ٥٢ ق ـ جِلسة ١٩٨٧/١/١٥ )
		٣ ــ تقدير ادلة الدعوى والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن اليه منها
		واستخلاص ما تقتنع به ٠ من سلطة محكمة الموضوع ما دامت تقيم حكمها إ
		على اسباب سائغة تؤدى الى النتيجة التي ينتهى اليها .
14/	27	(انطعن رقم ٢٤ لسنة دوق (انحوال شخصية) ـ جلسمة ١٩٨٧/١/٢٧
		٤ ــ قرينة قوة الامر المقضى ٢٠ ١/١٠١ اثبات . شرطها . وحسدة
	1	الوضوع في كل من الدعويين ، استقلال محكمة الموضوع ببحث هــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		الوحدة متى استندت الى أسباب تؤدى الى النتيجة التي انتهت اليها .
۲.۰	V £9	( الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤ )
		٥ - عمل الخبير عنصر من عناصر الإلبات الواقعية في المعسوى .
	-	خضوعه لتقدير معكمة الموضوع * أخذها بتقريره معمولا على أسبابه يفيد
		أنها لم تجد في الطاعن الموجهة اليه ما يستحق الرد عليه باكثر مما تضمنه.
		الخبير غير ملزم باداء عمله على وجه محدد • شرطه • تحقق الفاية من ندبه •
71	7 01	( الطعن رقم ۱۸۹ فسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۵ )

المقعة	القاعدة إ	1
	_	٦ ــ نقاضي الموضوع السلطة المطلقة في الحكم بصحة الورفة المدمي ا
		بتزويرها أو ببطلانها وردهما بناء على ما يستظهره من طروف الدعموي
	l	وملابستها . عدم التزامه بالسير في اجراءات التحقيق او لمب خبير .
777	۳.	( الطعنان رقعا ۸۱۰۸۰ لسنة ٤٥ ق ( احوال شيخصية ) _ جلسية المام/٢/١٧
		٧ ــ تقدير القوال الشهود . مرهون بما يطمئن اليه وجــدان قاضي
i	ľ	الوضوع ، شرطه ، ألا تخرج بها عما يؤدى اليه مدلولهما . "
٣١٣	VY	( الطعن رقم ۱۲۲۳ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥٥ )
		٨ ــ تقدير كفاية الادلة من سلطة محكمة الموضوع متى افامت قضاءها
		على ما يكفى لحملمه .
277	٨٤	( الطعن رقم ٢٥٣٢ لسنة ٥٦ ف ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )
		٩ ــ محكمة الموضوع ، سلطتها في بحث الدلائل والمستندات المقدمة
		اليها . حــ بها أن يكون أستخلاصها سائفا .
۳۸۳	۲۸	( <b>الطعن رقم ١٤١٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٥</b> )
)		. ١ ــ محكمة الموضوع . غير ملزمة باجابة طلب الخصوم ندب خبير
		ل الدعموى ، علمة ذليك ،
717	۱۳۲	( الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦ )
l		١١ ــ تفدير الخبير من عناصر الإثبات في الدعوى . خضوعه لتقدير
1		محكمة الموضوع ( مثال في البجار مفروش ) .
771	127	( الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٤/٢١ )
1	ı	١٢ _ محكمة الموضوع لها السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات
- 1	- 1	المقدمة وفي موازنة بعضها بالبعض الآخر وترجيح ما تطمئن اليه ومنهسا
1	- (	شهادة الشهود . شرطه . عدم الخروج بأقوال الشاهد عما قد يؤدى اليه
- 1	- 1	مداولهــــــة .
٧٠٨	101	( الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٢ )
		١٣ ـ تقرير الخبير من عناصر الإثبات التي تخضع لتقلدير قاضي
		الوضيوع ٠
VAe	170]	( الطمن، رقم ١٦٩٧ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٨ )

الصفحة	القاعدة	·
		١٤ ــ استنباط الادلة من الوقائع الثابتة . من سلطة محكمة الموضوع
		بلا معقب عليها في ذلك متى كان استخلاصها سسائفا .
۸۲۲	۱۷٤	( الطمن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٤ )
		<ul> <li>١٥ ــ أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير الاقتناعها بصحة أسبابه مؤداه . عدم النزامها بالرد عن الطعون الموجهة اليه أو اجابة طلب اعسادة المهمة الى الخبير أو ندب أخر الاستكمالها *</li> </ul>
۸۳۷	177	( الطعنان رقبا ۱۲۷۶ ، ۱٤٠٩ لسنة ٥٣٠ ـ جلسة ١٩٨٧/٦/١٦ )
		<ul> <li>١٦ ــ للمحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها برد وبطلان أية ورقة وأن</li> <li>لم يدع أمامها بالنزوبر . حسبها بيان الظروف والقوائن التى تبينت منها</li> <li>ذلك ٠ م ١/٥٨ اثبات ٠</li> </ul>
۸۸۲	144	( الطعن رقم ٢٥٦٦ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٢٥ )
		<ul> <li>۱۷ ــ تقدیر ادلة الدعوی والموازنة بینها وترجیح بعضها على البعض الآخر مما تستقل به محکمة الموضوع - عدم التزامها بالرد استقلالا على مال خلف به منها . حسبها اقامة قضاءها على ما یکفی لحمله .</li> </ul>
418	7.4	( الطعن رقم ١٩٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢ )
		<ul> <li>١٨ ــ محكمة الموضوع ٠ حقها في الأخذ بيعض أقوال الشهود دون البعض الآخر ٠ شرطه ١٠ الا تخرج بتلك الأقوال عما يؤدى اليه مدلولها ٠ عدم التزامها بالرد على مالم تأخذ به منها .</li> </ul>
448	7.4	( الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢ )
		<ul> <li>۱۹ ــ تحصیل فهم الواقع فی الدعوی وبحث الأدلة والمستندات المقامة فیها . من سلطة قاضی الموضوع . عدم التزامه بالرد استقلالا علی کل ما یشیره الخص ـــوم .</li> </ul>
۱۰۷٤	117	( الطعن رقم ۱۲۰۱ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣ )
		<ul> <li>٢٠ تحصيل فهم الواقع في اللعوى وتقدير الادلة المقلمة فيها .</li> <li>من سلطة محكمة الوضوع . عدم التزامها بالرد استقلالا على كل ما يثيره الخصيصوم .</li> </ul>
1.04	YYA	( الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣ )

الصغمة	1211
	<ul> <li>۲۱ ـ تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها . مما يستقل</li> <li>۱۵ ـ تقانى الموث وع طالما لم يخرج بها عما يؤدى اليه مدلولها .</li> </ul>
1.44 41	الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣ )
I	٢٢ _ التفات الحكم عن مستندات غير مؤثرة في الدعوى عدم رده عليها •
- 1	٠ سيد ١
1.49 41	( الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٢ ) h
	٣٧ _ اخد المحكمة بتقرير الخبير محمولا على اسبابه . يتضمن
	الرد على الطعون التي وجهت أليسه .
1179 77	A second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession are second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second succession and a second
	خامسا : سلطتها في تكييف المقود وتفسيرها :
	و تفسير المقدد والشروط من سلطة محكمة الموضوع متى كسان
- 1	<ul> <li>إ ـ تفسير العقود والشروط من سلطة محكمة الموضوع متى كسان الفسيرها مما تحتمله عباراتها ولا خروج فيها عن المنى الظاهر لها</li> </ul>
777 A	(الطمن رقم ۲۵۲۲ لسنة ۵۲ ق - جلسة ۱۹۸۷/۳/۱۲)
	٢ _ تحصيل فهم الواقع في اللعوى والتعرف على قصد المتعاقدين.
	م الماة محكمة ولد ضم و • متى أقام قضاءه على ما يكفي لحمله • ( مثال [
	بشأن ادماج شقتين في عقار واحد اعتباره احتجاز آكثر: من مسكن ) • ا
27. 42	( الطمن رقم ١١٠٠ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣ )
	٣ _ محكمة الموضوع . سلطتها في تعرف حقيقة العقد واستنظهار
	مداوله من عباراته على ضوء الظروف التي أحاطت بتحريره وما يكون قلد
17	و قول و مو اتفاقات و
·V 701	( الطعنان دقما ۱۹۷۷/۱۲/۳۰ اسنة ٥٠ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱۲/۳۰ )
11	سادسا : سلطتها في استخلاص عناصر المسئولية :
	<ul> <li>استخلاص وقوع الفعل المكون للخطأ الوجب للمستشولية .</li> </ul>
$\perp$	خضوعه لتقدير محكمة الوضوع ما دام كان سائفا .
V 1.7	( الطمن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٩ )

الصفعة	القامدة	
-		· ٢ - استخلاص الخطأ الوجب المسئولية . يخضع لتقدير محكمة
1		الرضيموع .
		( الطمن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢ )
רזוו	747	
	1 1	سابعا: سلطتها في تقدير ادلة الصورية:
		تقدير أدلة الصورية وأقوال الشهود واستخلاص الواقع منها .
		سلطة مطلقة لمحكمة الموضوع بلا سعقب عليها . شرطه .
		( الطعن رقم ١٩٥١ لسنة ٥٣ تى ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٥ )
۳۱۸	٧٣	( 1 MY) ( 1 min 2 0 0 1 mm ) ( 10 1 ms 0 mm )
		تامنا : سلطة محكمة الوضوع في استنباط القرائن وتقديرها :
		أخلد محكمة الموضوع في معرض الاثبات بالقرائن . شرطه .
1147	70.	( الطعن رقم } لسنة ٦٥ق ((احوال شخصية)) ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩ )
		تاسعا : سلطة محكمة الوضوع في التازعات الإيجارية :
		( أ ) في تأجير العين مغروشــــة :
		المستأجر المصرى المقيم مؤقتا بالخارج . حقه في تأجير المكان للغير
	1	مفروشا أو خالبا ولو تضمن العقد حظر التأجير من الباطن . عمودته من
	1	الخارج . وجوب اخطاره المستاجر سن الباطن بالاخلاء ولو قبل انتهساء
	1	المدة الاصلية للعقد أو المندة . تمام الاخطار . الره . اعتبار العقد منتهيا
	1	بقوة القانون . كفاية البات المستاجر الاصلى أن التأجير تم بسبب اقامته
		الموقوتة بالخارج • تضمين العقد أن سبب التأجير من الباطن اقامة المستاجر
		الأصلى مؤقتًا بالخارج أو علم المستأخر من الماطن بهذم الداقعة • غه ١٧٠ م أ
		لحكمة الوضوع السلطة المطلقة في استخلاص سبب التاجير مادام سائفاً .
17-1	Yet	W No 6 along 8 2 ato 2 N 5
		(ب) في تقدير مقتفى احتجاز اكثر من مسكن في البلد الواحد :
	1	تقدير المقتضى لاحتجاز اكثر من مسكن في البلد الواحد . من سلطة
	1	و كمة المفرة من القارب عند المواجل المن المناه
	1	المناه المن المن المن المن المناه المن المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المنا
1.4	4 44/	( الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/١)
	1	(ج) في تقدير الفرر الناجم عن تفيير استعمال المين .
		استخلاص ثبوت الفرر المترتب على تغيير الاستعمال أو نفيه .
	1	واقع . يستقل به قاضي الموضوع . مثال لتقدير سائغ .
		(الطعن رقم ٩٠ فسنة ٥١ ق - جلسة ٢٠/١٢/١١)
112	11 44	ال المماران المساوح و المساوح و المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارات المعارا

, ,		
الصفحة	القاعدة	
		عاشرا : سلطة محكمة الموضوع في تقدير الحق في الحبس :
		حق المشترى في حبس الثمن . مناطه . وجود سبب جدى يخشى
		معه نزع المبيع من تحت يده . م ٢/٤٥٧ مدني . تقدير جدية السبب .
		من سلطة محكمة الموضوع .
۸۲۲	171	( الطمن رقم ١٩٥٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/١٤ )
		حادي عشر : سلطة محكمة الموضوع في تقدير عيوب الرضا :
		التدليس الذي يجيز ابطل العقد . استقلال محكمة الموضيدوع
		باستخلاص عناصره وتقدير ثبوته .
1.40	414	( العلمن رقم ۱۹۳۱ لسنة ۱۹ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱۱/۲۹ )
	. ,	
		مسئ <b>ولي</b> ة
		اولا: المسئولية التقصرية:
]		(١) ركن الخطا:
		استخلاص وقوع الفعل المكون للخطأ الوجب للمسئولية . خضوعه
- 1		لنقادير محكمة الموضوع ما دام كان سائفا .
		( الطعن وقم ۲۰۲۳ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ٢٥/١٠/١٥)
17/	107	
- 1	- 1	(ب) القرر :
		قاعدة زوال العقد منذ انرامه . كانر للقضاء ببطلانه . عدم إعمالها
		في خصوص بدء مريان تقادم دعوى التعويض عن العمل غير الشروع الذي
-		تفى على أساسه بالبطلان . علم ذلك . عدم تحقق الضرر الفعلى الا من
		يوم الحكم بالبطلان ٠ م ١٧٢ مدنى .
٤٤٨	45	( الطمن رقم ۱۸۳۲ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۳/۲۳ )
		اليا : الســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
- 1		١ - التأمين من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث مسسيارات
1	1	النقل • شموله الراكبان المسموح يركوبهما سواء في كابينتها أو في صندوقها

الصفينة	القاعدة	
		صاعدين اليها أو نازلين منها . عدم اشتراط أن يكسونا من أصـــحاب أ البضاعة المحمولة أو من النائبين عنهم . علة ذلك .
120	40	( الطمن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢١/١/٢١ )
٣٣٢	٧٦	<ul> <li>٢ ـ وثيقة التأمين الإجبارى على السيارات . سرياتها للمدة المؤداه</li> <li>عنها الضريبة مضافا اليها مهلة الثلاثين يوما التالية الانتهاء تلك المدة . م</li> <li>ق ٢٥٢ لسسنة ١٩٥٥ .</li> <li>الطعن رقم ه٩٤ فسنة ١٥٥ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٣٢ )</li> </ul>
		<ul> <li>٣ ـ الاصل تنفيذ الالتزام تنفيذا عينيا . التنفيذ بطريق التعويض.</li> <li>شرطه • المسادتان ٢٠١٣ ، ٢١٥ من القسانون المسدنى • قعدد المدين عن تنفيذ التزامه الممقدى . خطأ موجب للمسئولية .</li> </ul>
1174	747	( الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠ )
		<ul> <li>إ ـ الاعدار ، ماهيته ، لا موجب له ، مثى أصبح التنفيف المينى غير ممكن ،</li> </ul>
1174	727	( الطمن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠ )
		د - استخلاص الخطأ الوجب للمسئولية ، يخضع لتقدير محكهــة
		الموضيسوع .
1179	141	( الطَّمَن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠ )
		ثالثًا: المسمئولية الجنائية:
		مبدا شخصية المقوبة . ماهيته . الاستنابة في المحاكمة الجنسائية
- {		ار العقاب . غير جائز . الحكم بعدم قبول دعوى التزوير الاصلية القامة
- 1		من الطاعنة بتزوير تحقيقات جنائية أجربت مع أبنها . صحيح في القانون. علة ذلـك •
77	1/	( الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/٤ )
		رابعا : مسسائل متنسوعة :
ł		التضامن بين المتهمين في المسئولية ، معناه ، المقضى له بالتعسويش
		ان ينقل على أبهم بجميع المحكوم به .
۸۰۹	141	( الطمن رقم ٥٣ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/١١ )

الصفحة	Sacial 1	
		contact
		مصاهدة بروكســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٤٧٠	44	انطبساق معاصدة بروكسل مسواه لتوافر شروطها أو نلاتفاق في سند الشحن على خضوعه لها ، أثره ، سريان أحكام هذه الماهدة وحسدها سواء ما تعلق منها باتقواعد الموضوعية أو الإجراءات واستبعاد أحكسام أسادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى ، علة ذلك . ( الطعن رقم ٧٨٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٣ )
		<ul> <li>١ - سند الشحن غير الخاضع لأحكام معاهدة بروكسل - جسواذ الإتفاق على خضوعه لها بشرط « بارامونت » .</li> </ul>
1101	72.	( الطمن رقم ۱۹۸۰ لسنة ۱۲ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱۲/۲۱ )
1121	72.	٢ ــ تقدير التعويض عن الهلاك أو التلف الذي يلحق البضاعة بقيمته القملية دون التقيد بالجو الاقصى للتعويض المشار اليه بمعاهدة بروكسل. مناطه ١٠ أن يكون الشاحن قد دون في سند السحن بيانا بجنس البضاعة وقيمتها ، لا يفنى عن ذلك ورود هذا البيان بالمتورة المسراء .
	1.	( الطمن رقم ۱۹۸۰ لسنة ۲۵ ق ـ جلسة ۲۱/۲۲/۱۹۸۱ )
1101	72.	<ul> <li>٣ ــ النقص فى البضاعة المنسحونة . يعتبر من فبيل الهلاك الجولى</li> <li>لها . مؤدى ذلك . اندراجه تحت نص م ١٤٥ من معاهدة بروكسل .</li> <li>( الطمن وقم ١٩٨٠ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١ )</li> </ul>
101	Y£.	- حدوث العجز في الرسالة النساء الرحلة البحسوية التي انتهت بوصول السفينة الناقلة في ۱۹۷۸/۲/۲ ، التعويض عنه ، خضوعه فيما بتصل بحدود مسئولية الناقل البحرى لعكم المسادة ٤/٥ من معاهدة بروكسل دون بروتكول تعديلها الموقع بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٢ ، علة ذلك ، علم الموافقة عليه والعمل به الا اعتبادا من ١٩٨٣/٤/٣٠ ،

السفحة	القاعدة	
		ملكية
		اولا : استباب كسب اللكية :
į		( ا ) التقسادم :
		١ قاعدة ضم حيازة السلف الى الخلف . عدم جواز التمسك بها
		قبل البائسيم أو من تلفي المحق منه .
414	۷۳	( الطمن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٧٨٧/٢/١ )
		<ul> <li>٢ - وضع اليد ، واقعة مادية ، جواز اثباتها بكافة الطرق من اى مصدر يستقى القاضى منه الدليسل ،</li> </ul>
200	101	( الطمن رقم ۱۸۱ لسنة ٥٥ ق ـ چلسة ٢١/٣/٢/٢)
		٣- صاحب حق الانتفاع . حقه فى حماية حيازته بدعاوى الحيازة. شرطه . البات اكتساب حقه استنادا الى أى من الاسباب المسررة فى المسادة ٨٥٥ مسدنى .
1	717	( الطعن رقم ٥٦) لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦ )
1.14	415	<ul> <li>إ ـ الحيارة التي يعتد بها لكسب المكية بانتقادم الخمسى . ماهيتها .</li> <li>العبرة فيها بالحيازة منف معاصرتها للسبب الصحيح . التمسك بعيب في الحيازة سابق على قيام السبب الصحيح . فير منتج .</li> <li>( الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٣٦ )</li> </ul>
1.14	Y\1	<ul> <li>٥ - خدن النية بفترض دائما لدى المحائز مالم يقم الدليسسل على العكس . سوء النية المانع من اكتساب الملك بالتقادم الخمسى . مناطه .</li> <li>( الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢)</li> </ul>
		<ul> <li>٦ ــ استخلاص حسن نية الحائز واثنفاء سوء يته ، من سسلطة</li> <li>قاض الوضوع متى كان استخلاصه سائفا .</li> </ul>
1.11	317	( الطعن رقم ۲۲۶ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ٢٦/١١/٢٦ )
		<ul> <li>٧ - اكتساب الحائز العرضي الملكية بالتقادم • شرطه • تغير صدفة</li> <li>حيازته بفعل يعتبر معارضة لحق المسالك .</li> </ul>
14.44	404	( الطعن رقم ۱۹۷۸ لسنة ٥١ ق ساجلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠ )

Fraktia	li Suelii	
		(ب) الالتصحاق :
	ĺ	تجاوز مالك الأرض بحسس نية اثناء اقامة بناء عليها الى جسزء
	1	صفير من ارض ملاصقة . للمحكمة أجبار صاحب هذه الارض على التنازل
		الباني عن ملكية الجزء المشغول بالبناء نظير تعويض عادل استثناء من
		القواعد العامة وقواعد الالتصاق ، م ٩٢٨ مدنى . حسن النية في نطبيق
	J :	هذا النص الاستئنائي . ماهيته .
۸۳۷	1 "	( الطعنان رقعا ۱۳۷٤ ، ۱٤٠٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٦ )
		ثانيا : القيود الواردة على الكية :
		حق الارتفاق :
	1	حق الارتفاق . ماهيته . تكليف يثقل المقار المرتفق به لفائدة المقار
		المرتفق . عدم حرمان مالك العقار الخادم من مباشرة حقوقه على ملك.
		شرطه . عدم المساس بحق الارتفاق . مخالفة ذلك . اثره ، التزامه باعادة
		الحال الى ما كانت عليه سع التعويض ان كان له مقتضى . طلب مالك العقار
		الرتفق ابطال تصرف المالك في العقار المرتفق به أو محو السحيله ، غير
	114	جائن . المادتان ۱۰۱۵ و ۱۰۲۳ مانی .
	11/	( الطمن رقم ۷۲ه لسنة ۵۳ ق ـ چلسة ۱۹۸۷/۶/۸ )
		ثالثا : اللكية الادبية والفنية :
- 1		حق المؤلف في أن يكتب اسمه على كل نسخة من نسخ المصنف الذي
- 1		ينشه و أو يواسطة غيره وفي جميع الإعلانات عن هذا الصنف. ثبوته لسه
1		دون حاجة الى ابرام اتفاق مع الغير على ذلك.م ١/١ ق ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ .
VA		مثال: الاعسلان عن مسرحيسة .
	' ']	( العلمن رقم ١٣٥٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٧ )
		رابعا : ملكية المساكن الشسمبية :
		١ _ تمليك المساكن التي اقامتها المحافظات وشغلت قبل العمسل
		السليمة . التاحم من الباطن لا يحول دون تعليكها بخلاف الوضيع بالنسبة
		للمساكن التي شفلت بعد ١٩٧٧/٩/٩ . قسراد دنيس الوزداء ١١٠
472	٧٤	لسسينة ۱۱۲۸ . ( ال <b>طمن رقم ۲</b> ۰۹۲ لسنة ۵۰ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۲۵ )
•	-,	ر القفق وقم ۱۰۹۲ سنت مه ت حسب ۱۰۹۲

قاعدة الصفحة	
45441 51444	ا   ٢ ــ تمليك المساكن الثي/قامتها المحافظاتوشفلت قبل ١٩٧٧/٩/٩
	٢٠ قـ ١٩٧٧ م الله ١٩٧٧ . يكون للمستأجر أو خلقه العام أو لمن تلقي عنه
	الحق بأداة قانونية سليمة . شرطه ذلك . شفل المسكن منذ ذلك التاويخ
- 1	وحتى العمل بقوار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ . تنازل
	المستأجر يضير الأداة القانونية السليمة اللجهة الحكومية طلب اخلاله
	طبقا لشروط عقد الإيجاد .
77A V	(الطمن رقم ١٦٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٥/٢/٢٨)
	٣ _ تملك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي اقامتها
	المحافظات وفقا للقواعد والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس
	الوزراء . مناطه . شغل طالب التملك الوحدة قبل ١٩٧٧/٩/٩ تساريخ   العمل بالقانون ٤١ لسنة ١٩٧٧ .
95. 194	
16.	ر السين دم ١٧١١ سنه ٥٠١ ع جسه ١٩١١/١١/١١
	٤ - المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التي اقامتها المحافظات
	وشفلت قبل العمل بالقانون ١٩٧٧/٤٩ . تمليكها للمستأجر أو خلفه
j	المام او من تلقى عنه حق الايجار بالاداة القانونية السليمة ، شرطه ، اداء طالب التمليك ١٨٠ مثل القيمة الإيجارية للوحدة اعتبارا من تاريخ شغلها
	مع توافر شروط المادة ٧٢ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقسرار وليس
	مجلس الوزواء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ .
1.71 717	( الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩ )
1.71 717	( الطمن رقم ۱۲۲۷ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩ ) خامسيا : انتقال المكيسة :
1.11	
1.71	خامسا: انتقال المكية:
V7A 177	خامسا: انتقال الكيه: . 1 - الملكية في الموارد المقارية ، عدم انتقالها سواء بين المتمساقدين او بالنسبة للفير الا بالتسسيل .
	خامسا: انتقال الككية:  ا باللكية في الوارد المقارية ، عدم انتقالها سواء بين المتمساقدين او بالنسبة الغير الا بالتسسيل .  ( الطمن رقم ١٧٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٤ )  ٢ - الملكية في المقار ، عدم انتقالها الى المسترى الا بالتسجيل ، ق
	خامسا: انتقال الككية:  ا _ الملكية في الموارد المقارية ، عدم انتقالها سواء بين المتمساقدين او بالنسبة للغير الا بالتسسسجيل .  ( العلمن رقم ١٧٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٤ )  ٢ ـ الملكية في المقار ، عدم انتقالها الى المسترى الا بالتسجيل ، ق
	خامسا: انتقال اللكية :  1 – الملكية في الموارد العقارية ، عدم انتقالها سواء بين المتمساقدين او بالنسبة للغير الا بالتسسسجيل .  ( الطعن رقم ۱۷۰ لسنة ۵۳ ق – جلسة ۱۹۸۷/۱/۶ )  ۲ – الملكية في العقار ، عدم انتقالها الى المسترى الا بالتسجيل ، ق المساقد ۱۹۲۳ ، المستثناء ، المحررات الثابتة التاريخ رسميا قبل نفاذه في أول يناير سنة ۱۹۲۶ ، عدم اشتراط تسجيلها بين المتعاقدين واشتراطه في أول يناير سنة ۱۹۲۶ ، عدم اشتراط تسجيلها بين المتعاقدين واشتراطه
	خامسا: انتقال اللكية :  1 - الملكية في الموارد المقارية ، عدم انتقالها سواء بين المتماقدين او بالنسبة للفير الا بالتسسجيل .  ( الطمن رقم ۱۷۰ لسنة ۴ ق - جلسة ۱۸۷/۷۲۶ )  7 - الملكية في المقار ، عدم انتقالها الى المسترى الا بالتسجيل ، ق المدردات الثابتة التاريخ رسميا قبل نفاذه في أول يناير سنة ۱۹۲۶ ، عدم اشتراط تسجيلها بين المتعاقدين واشتراطه بالنسبة للفير فقط وفقا للقانون المدنى القديم ،

	_	
الصفحة	i selel	
		سادسا : مسسائل متنوعة :
		<ul> <li>القضاء بطلب صحة ونفاذ عقد بيع وتثبيت ملكية المستانف للهات المبيع . تناقض . علة ذلك .</li> </ul>
544	1	( الطمن رقم ۲۵۷ نسنة ۴۳ ق - جلسة ۱۹۸۷/۲/۲۱ )
		<ul> <li>٢ ــ استخلاص سوء نية الباقى ، استقلال محكمة الموضوع به متى اقامت قضاءها على مقلمات بن شأتها أن تؤدى ألى النتيجة التى تنتهى البها وكان استخلاصها سائفا .</li> </ul>
۸۳۷	117	( الطعنان رقما ١٣٧٤ ١٤٠٩٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٦/٦/١٨٧١ )
		<ul> <li>٣ ــ الفصل في المسألة الاساسية . ثبوتها أو عدم ثبوتها . اكتسابه لوقة الامر المقضى في النزاع بشأن أى حق أخر يتوقف ثبوته أو انتفائه على ثبوت تلك السألة .</li> </ul>
17.4	101	( الطمن رقم ۱۹۷۸ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠ )
		<ul> <li>ه - دعوى استحقاق العقار المنزوعة ملكيته · اسساسها الملكية · التسجيل شرط لاحتجاج مشترى ذلك العقار بها قبل نازع المكيسة .</li> <li>مشترى العقار بعقد غير مسجل ، ليس الا دائنا عادياً اللبائع ،</li> </ul>
144.	405	( الطمن رقم ۱۱۱۳ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢)
		موطن
17.4	V.44	البيانات الواجب اشتمال صحيفة الطمن بالنقض عليها م ٢/٢٥٣ مرافعات . الفرض منها . اعلام ذوى الشأن اعلاما كافيا بها . بيان موطن المحامى الوكل عن الطاهنين بالصحيفة اعتباره موطنا مختارا لهما . اغقال بيان موطنهما الاصلى . لا بطلان .
,,,,	194	( الطمنان رقما ۱۷۱۷ ۱۷۲۷ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٠/١٢/٣٠ )

الساحة	القاعدة	
		(3)
		تظلم عام
		أولا : المسائل المتملقـة بالنظـام المـام :
		( أ ) القواعد الموضوعية الآمرة :
	97	<ul> <li>ا ـ انطباق معاهدة بروكسل سواء لتوافر شروطها او للاتفاق في سند الشحن على خضوعه لها ، اثره . سربان احكام هذه الماهدة وحدها سسواء ما تعلق منها بالقواعد الوضوعية او الاجراءات واستبعاد احكام المسادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى . علة ذلك .</li> <li>( اللعن وقم ٧٨٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٧/٢٣)</li> </ul>
<b>11</b> v	188	٢ - عقد الايجار . خضوعه للقانون الذي ابرم في ظله . الاستثناء. صدور قانون جديد متملق بالنظام المام . سرياته باثر فورى مباشر . خلو قوانين ايجاد الاماكن من كيفية تقدير المستحق للمستأجر عند انتهاء المقد المحرر في ظل القانون ألمدني الملفي مقابل ما يقيمه من مبان على الارض المؤجرة . اثره . خضوعه لقوامد الالتصاق . المادة ٦٥ مدني قديم . (الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١)
		<ul> <li>٣ - أحكام القانون الجديد * الاصل عدم سريانها الا على ما يقسح من تاريخ العمل بها . الاستثناء . الاحكام المتعلقة بالنظام العام . سريانها بأثر فورى على المراكز والوقائع القانونية ولو كانت ناشئة قبل العمل به. تعلق أحكام الاجرة والاعتداد بالقانوني وأسباب الاخلاء بالنظام العام .</li> </ul>
		ائسره . د الاعلام على 10 "2" وما تا د ما الاعلام و المعام و المعام و المعام و المعام و المعام و المعام و المعام و المعام
1121	744	(الطمن رقم ۹۰ لسنة ۵۱ ق ـ چلسة ۱۹۸۷/۱۲/۲۱)
		<ul> <li>3 ـ صدور تشريع لاحق يستحدث حكما جديدا يتعلق بسنداتية القاعدة الموضوعية الآمرة . تعلق التعديل ببعض شروط القاعدة الآمرة دون مساس بذاتيتها • عدم سريانه الا من تاريخ نفاذه على الوقائع التى نشأت في ظلمه .</li> </ul>
1181	749	( الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١ )

711	تظام عام
القاعدة الصفحة	(ب) في أيجار الأمساكن:
Po 007	۱ حق التأجير المغروش . قصره على اللاك والمستاجرين المعربين نقط والإجانب ليس لهم هذا الحق سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين المواد ٣١ - ٤٠ ، ٤٩/٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ · تعلق ذلك بالنظام العام * سريانه على العلاقات التي نشات قبل صدور القانون الملكور . علة ذلك . ( الطعن رقم ١٦٧٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦)
1.04 111	<ul> <li>٢ - الاحكام الخاصة بالاعتباد القانوني لعدد ايجبار الوحسدات السكنية المفروشة وجعل اجرتها الاتفاقية اجسرة قانونيسة م ٢٤ق ا١٩٧٧/٤٩ . تعلقها بالنظام المعام . مؤداه . عدم جواز زيادة اجرتها تبعا لزيادة المباء المؤجر ولو باضافة الضربة المفروضة بالقانون ٢٦ لسنة١٩٧٨ . (الطعن رقم ٥١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٦)</li> </ul>
	<ul> <li>٣ - اشتراط اعدار المستاجر باعادة المحالة الى ما كانت عليه قبل رفع دعوى الاخلاء . م ٣١/ح ق ١٩٧٧/٤٩ . عدم سريانها على الدعاوى التي رقمت قبل المعل بأحكامه ، نفاذ القانون الناء نظر الدعوى . الره. وجوب عدم الحكم بالاخلاه اذا أعاد المستاجر الحالة الى ما كانت عليه ، علد ذلك .</li> </ul>
1121 179	( الطمن رقم ٩٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢ )
1121 744	<ul> <li>3 ــ الاخلاء للخالفة شروط الإبجار المقولة أو استممال المكان المؤجر في الإغراض المؤجر من أجلها م ٢١/ج ق٤٠ لسنة ١٩٧٧ . شرطه .</li> <li>وجوب أعلماد المستاجر بأعادة الحالة إلى ما كانت عليمه .</li> <li>(الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢)</li> </ul>
	(ج) السائل الاجسوائية :
	<ul> <li>التمسك امام محكمة النقض لأول مرة بسبب قسانوني متعلق بالنظام العام . شرطه . أن تكون عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوعية .</li> </ul>
441 4.	(الطعنان رقعا ٢٢٤٣ ، ٢٣٦٥ لسنة ٥٧ ق ـ جلسة ١١٨٧/١/٥)

-		
الصفحة	القاعنة	
		٢ ـ أسباب الطمن المتملقة بالنظام العام . لمحكمة النقض والخصوم
		والنيابة الارتها ولو لم يسبق النمسك بها أمام محكمة الموضوع أو في
		صحيفة الطعن متى توافرت عناصر الفصل فيها من وقائع وأوراق سسبق
		عرضها على محكمة الموضوع او وردت على الجزء المطعمون فيه من الحكم
		وليس على جزء آخر منه أو حكم سابق عليه لا يشمله الطعن واكتسبب
		قوة الشيء المحكوم فيه .
۸۹۸	191	( الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٣٠ )
		٣ - الأسباب المتعلقة بالنظام العام . للخصوم والنيسابة والمحكمة
		أثارتها . شرطه . أن تكون متعلقة بالجزء المطعون عليه من الحكم .
474	4.4	( الطعن رقم ۳۲۷ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢ )
		( د ) النصبوص الخاصة بالرقابة على النقيد :
		المبالغ المستحقة لدائن غير مقيم في مصر والمحظور تحويل قيمتها اليه
		طبقا للقاون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . سبيل الوفاء بها ايداعها في حسساب
		غير مقيم في مصرف مرخص له بذلك . مؤداه تسليم ثمن البيع لوكيسسل
		البائع غير المقيم . غير مبرىء للمة المشترى . علة ذلك . تعلق النصوص
		الخاصة بالرقابة على النقد بالنظام العام .
240	VV	( الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٦ )
		(هـ) الاختصاص النوعي والقيمي :
		1 - الاختصاص بسبب نوع المنعوى او قيمتها . من النظام العام .
		الحكم الصادر في الموضوع ، اشتماله على قضاء ضمني في الاختصاص .
۸۹۸	141	( الطفن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٣٠ )
		٢ ـ الاختصاص بسبب فوع المعوى . تعلقه تالنظام العام . اعتباره
		مطروحا على المحكمة . الحكم الصادر في موضوعها اشتمائه على قضاء ضمني
		بالاختصاص . م ١٠٩ مرافعات .
1174	722	( العلمن رقم ٩٧٣ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧ )
		ثانيا : السائل غير التملقة بالنظام المام :
		ا سـ الدفع بالتقادم ، عدم تعاقه بالنظام العام ، وجوب التمسك به امام
	,,,	محكمة الوضوع ، عـدم جواز اثارته لأول سرة أمام محكمة النقض . د 194 م . * مده * 20 كم * محم * محم * 3 التاريخ المدهد ،
100	111	( الطعن دقم ۱۸۱ لسنة ¢ه ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۳/۲۳ )

1 11	
200 also	الله
	عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
127 7	( الطمن رقم ٦٨٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٥ )
	<ul> <li>٢ ــ اقرار المتنازل اليها عن الايجار بان التنازل تم على خلاف شروط</li> <li>العقد . لا مخالفة فيه للنظام العام . أعمال الحكم أثره . صحيح .</li> </ul>
1.40	( الطعن رقم ٢٣٥١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩ )
- 1	نقعه اجنبي :
	المبالغ المستحقة لدائن غير مقيم في مصر والمحظور تحويل قيمتها اليه طبقا للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . سبيل الوفاء بها ايداعها في حساب غير مقيم في مصرف مرخص له بذلك ، مؤداه تسليم ثمن البيع لوكيل البائسع
	غير القيم . غير مبرىء للمة المسترى . علة ذلك . تعلق النصوص الخاصة   بالرقابة على النقد بالنظام العام .
770 V	( الطمن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦ )
	. نقش
	اولا : اجراءات الطمن بالثقض :
	التوكيل في العلمن :
	عدم تقدیم المحامی سند وکالته عن بعض الطاعنین فی موضیوع غیر قابل للتجزئة او فی التزام بالتضامن آو فی دعوی بوجب القانون فیها اختصام اشخاص معینین . لا اثر له علی شکل الطعن الرفوع صحیحا من أحدهم .
	علية ذالك .
444, 4.	( العامد عقر مع اسنة ١٩٤٧ (احدال شخصية) _ جاسة ١٩٨٧/٣/١٧ )

_		
الصفيخ	القاعدة	. صحيفة الطمن :
		الغرض من بياناتهـــا :
		البيانات الواجب اشتمال صحيفة العلمن بالنقض عليها .م ٢/٢٥٣
		مرا نمات . الغرض منها . اعلام ذوى الشان آهلاما كاقيا بها . بيان موطَّن المحامى الوكل عن الطاعنين بالصحيفة . اعتباره موطئا مختارا لهمسسا . اغفال بيان موطنهما الاصلى . لا بطللان .
	704	( الطعنان رقما ۱۷۱۷ ، ۱۷۲۷ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢٠/١٢/٢٥ )
11.4	,,,	السبب المجهسل:
		<ul> <li>١ ـــ أسباب الطعن . وجوب تحديدها للميب الذي يعزوه الطاعن</li> <li>الى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره في قضائه .</li> </ul>
171	۳۰	( الطعنان رقبا ٢٢٤٣ ، ٢٣٦٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٥ )
		<ul> <li>٢ - وجوب اشتمال صحيفة الطمن بالنقض على بيان أسسباب الطمن</li> <li>والا كان باطلا ,م ٢٥٣ مرافعات . مقصودة . تحديد أسباب الطعن وتعريفها</li> <li>تعريفا واضحا كاشفا واقبا نافيا عنها الفعوض والجهالة . علمة ذلك .</li> </ul>
7.7	٤٩	( الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٤ )
		<ul> <li>٣ ــ عدم بيان الطاعنة ماهية ماتعزوه الى الحكم المطعون فيه من خطأ</li> <li>وموضع هذا العيب منه وأثره فى قضائه * نعى مجهل غير مقبول *</li> </ul>
777	٦.	(الطعنان رقما ۱۰۸۰ اسنة ٤٥٥ (احوال شخصية) ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٧)
		<ul> <li>٤ ـ عدم بيان العاعن العيب المنسوب للحكم المطعون فيه وموضعه</li> <li>منه وأثره في قضائه * اعتباره نسيا مجهلا غير مقبول *</li> </ul>
121	44	( الطعن رقم ۱۸۳۲ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٦/٣/٣/١ )
		<ul> <li>م. اسباب الطعن بالنقض . وجوب تعريفها تعريفا واضحا نافيا</li> <li>عنها النموض والجهالة . عدم بيان سبب النعى بيانا دقيقا والمسستنفات ودلالتها التى ينمى الطاعن على الحكم اغفالها الره . اعتبار النعى مجهلا</li> <li>وغير مقبول .</li> </ul>
٤٧٨	1.0	( الطعن رقم ١٦٦٢ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ٢٩/٢/٢٢٩ )
		<ul> <li>٦ ــ اسباب الطمن . وجوب تحديدها للعيب المنسوب للحكم المطعون</li> <li>نيه وموضعه منه واثره في قضائه . مخالفة ذلك . اثره . عدم القبول .</li> </ul>
۷۲۹	114	( الطمن رقم ۱۳۸۲ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/)

الصقحة	l Sacia	٧ ــ عدم بيان العلامن العيب الذي يعزوه الى الحكم بيانا كافيا نافيا
		عنه الجهالة واثر ذلك العيب في قضائه . نعى مجهل غير مقبول .
٥٥٠		CARLLEGE T In Baw 2º 1 alew 3
		<ul> <li>٨ ــ علم بيان أسباب الطعن بالنقض للميب الذي يعزوه الطـــاعن الحكم وموضعه منه واثره في قضائه . نعى مجهل .</li> </ul>
٦٠١	18.	( الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦ )
		<ul> <li>٩ ــ عدم بيان الطاعن للمستندات ودلالتهـــا التي ينعي على الحكم</li> <li>فغفالها وأثرها فيه ٠ تمي مجهل غير مقبول ٠</li> </ul>
717	۱۳۲	( الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦ )
		<ul> <li>١٠ ــ عدم بيان الطلعن أوجه دفاعه التي تمسك بها أمسام محكمــة الموضوع وموضع العيب اللهي شاب الحكم المطعون فيه بعدم الرد عليه ٠ نمى مجهل غير مقبول .</li> </ul>
717	144	( الطعن رفم ۱۰۲۴ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦ )
		١١ ــ عدم بيان الطاعن فى صحيفة الطمن الميب الذى يصروه للحكم المطمون فيه وموضعه منه وأثره فى فضائه . هى مجهل غير مقبول .
NTA	175	( الطمن رقم ١٧٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/١ )
904		<ul> <li>۱۲ ـ اسباب الطعن بالنقض . وجوب تحديدها وتعريفها . أغفال</li> <li>ذلك . أثره . عدم قبول النعى .</li> <li>( الطعن وقم ۱۹۱۷ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٥ )</li> </ul>
	- 1	١٣ – وجوب اشتمال صحيفة الطمن بالنقض على بيان الاسبباب التي بنى عليها الطمن ٥٠ ٢٥ مرافعات . مقصوده . تحديد أسباب الطمن وتعريفها تعريفا واضحا يبين منها العيب الذي يعزوه الطساعن الى الحكم وموضعه واثره في قضسائه .
110 1	172	( الطعن رقم ٢٠٥٠ السنة ٥١ ق _ جلسة ١٩٨٧/١٢/١٦)
	,	

الصنيحة	القاعدة	
		صحيفة الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية :
		ـ الطمن بالنقض في مسائل الاحوال الشخصية ، وجوب رفعيه
l		بتقرير في قلم كتاب محكمة النقض خلال الميعاد . رفعه بصحيفة توافرت
		فيها البيانات التي يتطلبها القانون في ورقة الطمن . لا بطلان . علة ذلك .
78.	144	( الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٥ق (احوال شحصية) _ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨ )
		ايداع الأوراق والمسمستندات:
		ــ الطمن بالنقض في مسائل الاحوال الشخصية . خضوعه للقواعــد
		المامة المقررة في قالون الرافعات فيما لا يتعارض مع التصموص الواردة
		بالكتاب الرابع ، مؤدى ذلك ، عدم التزام الطاعن أن يودع مع طعنه صورة
- 1		رسمية من الحكم المطعون فيه. م٥٥٥ سرافعات المعدلة بق ٢١٨ لسنة.١٩٨
177	٤٠	( الطمن رقم ۲۷ لسنة 1 مق (احوال شخصية) _ جلسة ١٩٨٧/١/٢٧ )
		النمي المفتقر الى العليسل :
		ـ الاصل في الاجراءات انها روعيت ، عبء اثبات من يدعى خــــلاف
- 1		ذلك وقوعه على عاتق مدهيه . نعى عار من الدليل . غير مقبول .
1.4	44	( الطعن رقم ٨٩) لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )
1		ثانية : المصلحة في الطمن :
		١ - تمسك الطاعن بنمي لا يحقق له سوى مصلحة نظـــرية بحتة ٠
- 1		غير مقبول . علمة ذلك .
1.4	44	( العنعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )
- 1		٢ ــ نعى لا يحقق للطاعن مصلحة في العلمن به على الحكم . غير مقبول.
٥٩٦	144	( الطعن رقم ٤١١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٩ )
		ثالثا : الخصوم في العلمن :
- 1		made to the first terms of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the second of the
		<ul> <li>۱ ــ اختصام الطاعنين المحكوم عليهم مثلهم أو لمن لم يكن لهم طلبات قبلهم ولم ينازعوهم في طلباتهم . غير مقبول .</li> </ul>
774	٦٠	<ul> <li>ا حد احتصام العاطبين العجوم عليهم متلهم او من ام يعن لهم طلبات قبلهم ولم ينازعوهم في طلباتهم ، غير مقبول .</li> <li>٢ حد وجوب اختصام الطاعن لخصومه المحكوم لهم ما لم يكن اختصام باقى الخصوم واجبا ينص القانون .</li> </ul>
		باقى الخصوم واجبا بنص القانون .
	144	( الطمن رقم ١٠٢٩ فسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/٢١ )

أمرقحة	لقامدة أا	
	1	٣ ــ الاختصام في العلمين باللنقض . شرطه . وقــوف الخصــــم من
	1 .	الخصومة موقفا سلبيا وعدم الحكم عليه بشيء وتأسسيس الطمن بالنقض
	-	على أسباب لا تتعلق به ، أثره ، عدم قبول اختصامه في الطمن .
111	. 10	(الطمن رقم ١١١٦ لمسئة ٥٢ ق بر جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)
		إيما : نطاق الطعن :
	1	الطعن بالنقض . عدم انساعه لغير الخصومة التي كانت مطروحة على
		محكمة الاستثناف .
181	٧٠.	(الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/١ )
		خاسسا : الاحكام الجسائز الطمن فيها :
		١ ــ الحكم الذي يجوز الطعن فيه . ماهيته . ما ينتهي به موضسوع
		الخصومة برمته . مؤدى ذلك . عدم جواز الطعن في الحكم الصادر في شق
	ŀ	منها أو في مسألة عارضة عليها الا مع الحكم المنهى للخصومة . اختسلاف
		الطلبات في اسبابها او تعدد الخصوم فيها . لا اثر له . علة ذلك .
٧٧	77	( الطمن رقم ١١٣٧ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٨ )
		٢ ــ الاحكام الجائز الطمن فيها برفض النقض • المــادتان ٢٤٨ ، ٢٤٩
		مرافعات . أحكام المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الاولى . عدم
		جواز الطمن فيها بطريق النقض .
1177	747	( الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٠/١١/٢٥ )
		سادسا: الأحكام الجائز الطعن فيها استقلال:
- 1		قضاء المحكمة الاستثنافية برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وأعادة
	- 1	اللعوى الى محكمة أول درجة لعدم استنفاد ولايتها فيها ، قضاء قطعى
- 1		بعدم اختصاص محكمة الاستئناف بنظر موضوع الدعوى . جواز الطعن
		فيسه بالنقض على استستقلال .
177	747	( الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٥٤ ف ـ جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠ )
		سابعا : الإحكسام الضر حسائز الطمن فيهسا :
		١ - الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بوصفها محكمة الدرجسة
- 1	- 1	الأولى . عسدم جُواز الطعن فيهسا بطسريق النقض .
400	09	(الطُّن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٦)

	_	
الصفحة	القامعة	
		٢ _ الحكم بعدم جواز الاستئناف المرفوع عن حكم سحكمة اول درجة
	l	الصادر بصحة ونفاذ عقد البيع والتسليم مع نسدب خبير لتحقيق طلب
	1	الربع ، عدم جواز الطعن قيه بالنقض .
TYYY	77	( الطمن رقم ۱۱۲۷ لسنة ۵۲ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۸ )
		٣ ــ الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بصفتها محكمة الدرجــة
		الاولى . عدم جواز الطعن فيها بطريق اللتقش .
۸۳۷	175	( الطمن رقم ١٧٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٤ )
		نامنا : الاحكمام الغير جائز الطمن فيها استقلالا :
		١ ــ عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة الناء سير الخصومة قبـــل
		المحكم الختامي المنهي لها عدا الاحكام الوقتية والستمجلة والصادرة بوقف
		الدعوى أو القابلة للتنفيذ الجبرى . م ٢١٢ مرافعات . علة ذلك .
177	77	( الطعن رقم ۱۱۳۷ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٨ )
		٢ - عدم جواز الطعن استقلالا في الاحكام الصادرة اثناء سير الخصومة
1	ì	قبل الحكم الختامي المنهي للخصومة كلها . الاستثناء . حسالاته م ٢١٢
		مرافعسسات .
777	٨٤	( الطَّمَن رقم ٢٥٦٢ لسنة ٢٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )
		<ul> <li>٣ ــ علم جواز الطمن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سسير</li> <li>الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها . الاستثناء م ٢١٢ موافعات .</li> </ul>
۷۳۵	107	
" "	,,,,	( الطَّمَن رقم ١٩٤١ لمسئة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/٢٤ )
- 1		تاسسها: حيالات الطمن:
		١ - الطمن بالنقض في الحكم الصادر من محكمة ابتدائية بهيئت
- 1		استثنافية . شرطه . م ٢٤٦ مرافعات .
144	77	( الطَّعَ رقم ٢١ أسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٠ )
- 1		٢ ــ النعى ببطلان الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استثنافية
	- 1	بسببم نظر النعوى في جلسة علنية • الطمن بالنقض لهذا السبب • غير
	- 1	جــالز ، علىة ذلك .
144	77	( الطعن رقم ٥٦ ق ــ جِلسة ١٩٨٧/١/٢٠ )

ة الصفحة	القاعد
	٣ - الطعن بالنقض ، القصود به مخاصمة الحكم النهائي ، حالاته.
1	بيانها على سبيل الحصر في المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ مرافعات • عدم تضمين
	سبب الطمن تعييبا للحكم المطعون فيه . اثره . عدم القبول .
040	﴿ الطَّعَنَ رَقَّمَ ١٠ ٤ لَسَنَّةُ ٢٥ قَ - جُلسَةُ ١٢/٤/٧/٤ )
	عاشرة : اسباب الطعن :
1.	ما يعتبس سسببا جديدا:
	١ - طلب انهاء عقد ايجار الارض الغضاء لانتهاء مدته ٠ عدم منازعة
1	الطاعن فيه أمام محكمة الموضوع ، النعى عليه بالصورية ، سبب جديد .
1	عدم جواز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .
A) :	( الطعن رقم ١٩٤٠ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨ )
	<ul> <li>٢ ــ عدم تقديم الطاعن المستندات التي يحتج بها لحكمة الوضوع .</li> <li>التمسك بدلالتها لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .</li> </ul>
2VA 1.	( الطعن رقم ١٦٦٢ لسنة ٥٢ ق _ جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩ )
	<ul> <li>٣ ــ عدم تمسك الطاعنة امام محكمة الموضوع باكتسابها الحق العينى</li> <li>في الحكر بالتقادم . اعتباره سببا جديدا . عدم جواذ اثلاثه لأول مرة امسام</li> <li>محكمسة النقض .</li> </ul>
77V 181	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١/م/١٩٨٧)
	الاسسباب التعلقة بالنظام العسام:
- 1	١ - الاسباب المتعلقة بالنظام العام . شرط قبولها لاول مرة أمسام
- 1	محكمة النقض ، الا بخالطها عنصر واقمى لم يسبق طرحه على محكمسة
	الوضيوع ٠
או יד	( الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١ )
	٢ - التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسسبب قانوني منطق
	بالنظام العسام . شرطه . أن تكون عناصره الموضوعية مطسروحة على
	محكمية الدنيء ع .
1711 71	( الطمئان رقما ٢٣١٥،٢٢٤٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١١/١٧٨١ )

الصلحة	لقاعدة	
	_	٣ ـ أسباب الطمن بالنقض ـ وجوب بياتها في صحيفة الطمن . حظر أ
	1	التمسك بعد تقديم الصحيفة بأى سبب من اسباب الطعن غير التي ذكرت
	1	فيها الاستثناء . الأسباب المتعلقة بالنظام العام . جواز التمسك بها في أي
		وتت شرطه ورودها على النجزء المطعون فيه من الحكم والا يخالطها واقسع
		مسا يجب طبرحه على محكمة الموضوع .
120	12.	( الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٥ق (الحوال شخصية)) جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨ )
I		<ul> <li>إلى السباب الطمن المتعلقة بالنظام العام . لحكمة النقض والخصوم</li> </ul>
		والنيابة اللرتها ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضسوع أو في
		صحيفة الطمن متى توافرت عناصر الفصل فيها من وقالع واوراق سسبق
		عرضها على محكمة الوضوع أو وردت على الجزء الطعون فيسه من الحكم
		وليس على جزء آخر منه أو حكم سابق عليه لا يشمله الطعن واكتسب قوة
		الشيء المحكمسوم فيسه ،
A4A	111	( الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٠/٦/٧٨٠٠ )
		ه _ الأسباب المتعلقة بالنظام العام . للخصوم والنيابة والمحكمة
		الارتها . شرطه . أن تكون متملقة بالجوء المطمون عليه من الحكم .
41/4	7.1	( الطون وقم 777 اسنة ٢٥ ق - چلسة ٢٢/١١/٢٢ ) -
,,,,	1'^	ر العلق وهم ۱۱۷ سنت ۵۱ و ۵ و جنت ۱۱۸۱۱/۱۱۱۸۱۱
1		الاسبباب غير التعلقمة بالنظمام المسام :
		ا ـ الدفع بالتقادم . عدم تعلقه بالنظام المام . وجوب التمسك به
	- 1	امام محكمة الموضوع . عدم جوال اثارته الأول مرة امام محكمة النقض .
200	1.1	( الطعن رقم ١٨١ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ٢٧/٢/٢١ )
	- 7	
- 1		٢ بطلان الاجراءات لانمدام صغة احد الخصوم . غير متعلق بالنظام
- 1		العام . عدم جواز التحدى به لأول مرة امام محكمة النقض .
448	197	﴿ الطَّمَنْ رَقَّمَ ١٧٥ لَسَنَّةً ١٣ قَ ــ جِلْسَةً ١٩٨٧/٦/٤ )
	1	٣ _ الدفع بإنعدام صفة أحد الخصوم . غير متعلق بالنظام العام .
	- 1	عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
127	4.1	( الطعن رقم ١٨٠٠ لسنة ٥١٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٥ )
,		

_		
لصامعة	كأعدة   ١	
	-	اسباب القانونية التي يخالطها واقع :
		١ - عدم بيان الطاعنين ادلتهم على ادعائهم بالصورية امام محكمة
	1	الاستثناف على النحو الذي أثاره بوجه النمي . نمي غير مقبول نما يخالطه أ
		من واقع تستقل محكمة الموضوع بتحقيقه .
447	1 07	( الطعن راقم ٢٠٤٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )
		<ul> <li>٢ ــ دفاع قانوني يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع.</li> <li>عدم جوال اثارته الاول مرة أمام محكمة النقض .</li> </ul>
727	<b>o</b> v	( الطعن رقم ۱۸۹ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۰ )
	1	٣ النمي بعدم صحة اعلان الطاعنين بصحيفة اللدوي في موطنهما.
	1	دفاع يخالطه واقع غير متعلق بالنظام المام . اثارته لاول سرة امام محكمة
		النقض . غير مقبسول .
••4	100	( الطعن رقم ۹۸۳ فسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠ )
		<ul> <li>٤ ــ دفاع قانوني يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع.</li> </ul>
		عدم جواز الثارته لأول موة امام محكمة النقض ( مثال في صوربة )
• **	115	( العلمن رقم ۱۲۸۲ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١ )
		ه ــ نمى الطاعنة بأن جنون زوجها منقطع وانه تزوجها حال افاقته .
- (	- (	دناع يخالطه واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الاستثناف . اعتباره
	- 1	سببا جديدا لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمه النفض .
78.	144	( الطعن رقم ٦٤ لسنة ٤٥ق ((حوال شخصية)) ــ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨ )
		٦ ــ دفاع يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الوضــــوع غير
	- 1	مقبول امام محكمة النقض .
VE -	104	( الطعن رقم ١٧٦٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٨٠ )
		٧ ـ دفاع قانوني يخالطه واقع ، عدم جواز النارته لاول مرة امسا
1		محتمسه التفض ،
178	197	( الطعن رقم ١٨٦٥ فسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨ )

الصفحة	القاعدة	
		٨ ــ ضمان المؤجر التعرض المادي الواقع من الغير على المستأجر .
		شرطه • أن يكون الغير لاساءة الاستعمال ــ دفاع قانوني يقوم على واقع •
		عدم جواز التحدى به لأول مرة اسام محكمة النقض .
927	7.1	(الطمن رقم ٦٨٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/١)
		٩ ــ دفاع المستاجر باعتبار سكوت المؤجر عن استعمال حقه في طلب
- 1		الاخلاء من قبيل التمبير الضمني عن الارادة في اسقاط الحق . عدم قبول
		التمسك به لاول مرة امام محكمة النقض لما يخالطه من واقع لم يسمسبق
		التمسك به امام محكمــة الوضوع .
487	4.1	(الطعن دقم ١٨٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/١٥ )
		حادي عشر : ما لا يندرج تحت أسباب العلمن :
- [		السميب غير المنتج:
- 1	- 1	- مطالبة الطاعن بنصيبه في حصص الضرائب التي تم تجنيبه ا في
- 1		شركته المؤممة على سند من أنها غير مستحقة عليه . رفض الحكم المطمون
- 1		فيه هذا الطلب لزيادة الضرائب المستحقة عليه عن مخصص الضرائب الذي
	- 1	تم احتجازه . كفاية هذه الدعامة لحمل قضاء الحكم . نعى الطاعن عليسه
	ı	اغفال الرد على الدفع بالمقاصة بين دين أوباحه المقيدة بحسابه الجارى وبين
- 1	- 1	الضرائب المستحقة عليه ٠ تمير منتج ٠
47	45	( الطمن رقم ۱۸) نسستة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٢ )
1	1	٢ - اقامة الحكم على دعامة كافية لحمل قضائه، النعي على مااستطرد
		اليه في أسبابه تزيدا ويستقيم الحكم بدونه . غير منتج .
377	٤١	( العلمن رقم ٧٦ لسنة عوق (احوال شخصية)) ــ جلسة ١٩٨٧/١/٢٧ )
1		· " - اقامة الحكم على دعامتين احداهما صحيحة تكفى لحمله · النمى
- 1	1	عليه في الاخرى . غير منتج .
770	vv	( الطمن رقم ٢٥٥ فسنة ٥٦ ق ـ جلسة ٢٩/١٩٨٧ )
	- 1	

لمشعة	قاعه ق [ا	II
	1	مالا يصلح سسسببا للطعن :
		النمى على اسباب الحكم الابتدائي:
		١ _ ورود النعي على الحكم الابتدائي . قضاء الحكم المطعون فيسمه
		بالرد على هذا النعى بأسباب خاصة . أثره . عدم قبول النعى .
***	10	( الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )
•		٢ _ إقامة الحكم المطمون فيه قضاءه على أسباب مستقلة دون احالة
	1	الى أسباب الحكم الابتدائى ، النعى الموجه الى هذا الحكم ، غير مقبول ،
373	1.4	( الطعن ٢٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦ )
		٣ _ النعي على أسباب الحكم الابتـــدائي دون الحكم النهــسائي .
-		غير مقبسسول ٠
944	114	(الطعن رقم ۱۳۸۲ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٤/١)
		ثقي عشر: سيلطة محكمة النقض:
		١ . امتيا. المرقة مبدأ ثبوت بالكتابة . شرطه . صدورها من الخصم
- 1	- 1	النم المعالم مان تحمل التمم في المراد اثناته قريب الاحتمال و
	- 1	يتار ذاك من سلطة قاضي الم ضوع و لا رقابه عليه من تحصيه استس
		مثى كان استخلاصه مسائفاً ، مثال ، بشان استخلاص لبوت الوقالة .
1.4	YA	( الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )
		٢ _ انتهاء الحكم الى نتيجة صحيحة مع اشتماله على تقريرات قانونية
		غاطئة . لمحكمة التقض تصحيحها دون أن تنقضه .
154	77	الطمن رقم ٧٢٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٢ )
	1	٣ ـ التهاء الحكم الى النتيجة الصحيحة . لايميبه القصور في بمض
.		سبابه القانونية . لمحكمة النقض تصحيحها .
444	٧٦	الطمن رقم ه٤٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢١ )
	٥	م منده القانوني والله من منه الافصاح عن سنده القانوني ولابطلا
.	1	ش كان مسميحاً في نتيجته • لمحلية النقص المستعال على الم
		ل تكيف الواقعة اعتمادا على ما حصلته محدمه الوصوح .
111 1	7 71	(الطمن رقم ٤١١ع لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٩)
		•

الصلحة	القاعدة	.,
—		٥ - انتهاء الحكم في قضائه الى النتيجة الصحيحة قانونا . اشتماله
		على تقريرات قانونية خاطئة . لاعيب . لمحكمة النقض تصحيحها دون ان تنقضـــه .
۸۱۸	۱۷۲	( الطمن رقم ۱۷۸۹ ُ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/١٤ )
		<ul> <li>" ـ اشتمال الحكم على اخطاء قانونية انتهاؤه سليما في نتيجته الإبطالان مؤدى ذلك . لحكمة النقض تصحيح اسبابه دون أن تنقضه .</li> </ul>
1.44	770	ر بعدن مودی دید . مصحه استفی مصحیح استه دون ان سعت . ( العامن دام ۱۹۷۷ استه ۲ه ق ـ جاسته ۲/۱۹۸۷ )
		<ul> <li>٧ انتهاء الحكم في قضائه الى النتيجة السحيحة . لا ببطله .</li> <li>اشتمال السبابه على اخطاء قانونية . لمحكمة الانقض تصحيح هذه الاسباب</li> </ul>
		دون ان تنقضــه . مثال .
1151	444	( الطمن رقم ٩٠ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١ )
		ثالث عشر: الحكم في البلمن واثره:
	1	١ _ نقض الحكم . اثره . نقض جميع الاحكام التي كان ذلك الحكم
		أساســـا لها ، مادة ٢٧١ من قانون المراقعات .
٤١٢	44	( الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢/١٧/٣/١١ )
		٢ ـ نقض الحكم والاحالة . النزام المحكمة المحال اليها بالمسسالة
	1	القاونية التي فصل فيها العكم الناقض ،م ٢٦٩ مرافعات . القصـــود
		بالمسألة القانونية ، ما طرح على محكمة النقض وأدلت برابها فيه فاكتسب
		حجية الامر القضى ، امتناع محكمة الاحالة عند اعادة نظر المعسوى عن
	1	الساس بهذه الحجية ، لها بناء حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى ،
٧٠/	١٠١ ٢	( الطنن رقم ۲۹۵ لسنة ده ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۵/۱۲ )
	1	<ul> <li>٢ ــ نقض الحكم لقصور في التسبيب ولو تطرق لبيان أوجه الفصور.</li> <li>١٠ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١ ــ ١١</li></ul>
	1	لا يتضمن حسما لمسألة قانونية تلتزم محكمة الإحالة باتباعها .
٧٠/	۱۰۱ لا	( الطعن رقم ؟٣٦ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٥/١٢ )
		<ul> <li>٤ ــ نقض الحكم الاستثناق لا يمتد الى الحكم الابتدائي ولو كان الحكم</li> <li>١٥٠ ــ ته من من من المنظم الله المنظم التي المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظ</li></ul>
		المتقوض قد قضى بتاييده ، اثر ذلك . لمحكمة الاحالة أن تحيل في بيسان الوقائع ودفاع الخصوم ودفوعهم الى أسباب الحكم الابتدائي .
٧٠,	ره الم	الوانع ودانع المحدوم ودولهم الى العباب العلم الإبلاماني . ( الدان رقم ١٩٨٧ )

الصفحة	القاعدة	
۸۱۳	۱۷۳	<ul> <li>ه ــ نقض الحكم المطمون فيه والإحالة . اثره .</li> <li>( الطمن رقم ۱۷۸۹ لسنة ۲۵ ق ــ جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۶ )</li> </ul>
۸۷۲	<b>\</b> \6	<ul> <li>٢ ــ نقض الحكم . اثره . وجوب النزام محكمة الاحالة بالمسمسالة القانونية التى فصلت فيها محكمة النقض .م ٢٦٩ مرافعات .</li> <li>( الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٥٥ ق سـ چلسة ١٩٨٧/٦/٢٥ )</li> </ul>
1740	700	<ul> <li>۷ ـ تاسیس قضاء الحکم المطمون علیه علی حکم منقوض . اثره .</li> <li>وجوب نقضه ، م ۲۷۱ مرافعات .</li> <li>( الطمن رقم ۲۵۸ اسنة ۹۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱۲/۳۱ )</li> </ul>
754	97	رابع عشر : المصروفات والكفالة : ايداع كفالة الطمن . عدم تحققه الا بتوريد الكفالة فعلا الى خــزانة المحكمة خلال مبعاد الطمن . لا يغنى عنه تأشير قلم الكتاب خلال ذلك الميماد بقبـــولها وتوريدها . م ١/٢٥٤ مرافعــات . ( الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٥٣ ق سـ جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )
		 تقل اولا : نقسل بـسـرى :
017	11.	الدفع بعدم قبول دعوى السئولية قبل النساقل م ٩٩ من تانون التجارة . قيامه على افتراض رضاء المرسل اليه بالعيب اتلى حدث اثناء النقل وكان ظاهرا وقت الاستلام وتنازله عن مطالبة الناقل بالتعويض عنه بما يسقط حقه في المدعوى . ماهيته . دفع موضوعي مما تعنيه المسادة ١١٥ مرافعات . مؤدى ذلك . جواز ابدائه في اية حالة تكون عليها المعوى ولو لاول مسرة في الاسسستثناف . ( الطعن رقم ٩٣٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣)
		ثانيا: نقل بحوى:  ا ـ التحفظ الذي يدرجه الناقل في سند النسحن تدليلا على جهله بصحة البيانات المدونة والمتعلقة بالبضائع المسلمة اليه . عدم الاعتداد به

_		
امتيرة	قاعدة أأ	
		فى رفع مسئوليته عن فقد هذه البضائع الا بالنسبة للبيسسان الذي الدرج المتحفظ من أجسله •
414	0	( الطعن رقم ۱۰۲۱ فسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٩ )
		<ul> <li>٢ ـ التزام الخاقل البحرى . التزام بتحقيق غاية . التحليل من مسئوليته عن ذلك . وسيلته . اقامة الدليل على استلام الموسيل اليه البضاعة أو أن العجز أو التلف يرجع الى عيب فيها أو قوة قاهرة أو خطا مرسيلها .</li> </ul>
***	10	( الطمن رقم ٢٥٥ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٢/٩ )
		٣ ـ سند الشحن غير الخاضع لأحكام معاهدة بروكسل . جــواز الاتفاق على خضوعه لها بشرط « بارامونت » .
1101	45.	( الطعن رقم ۱۹۸۰ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۲/۲۱/۱۲۸۲ )
1107	¥2.	٤ ستقدير التعويض عن الهلاك أو المتلف الذى يلحق البضاعة بقيمته الفعلية دون التقيد بالحد الاقصى للتعويض المشار اليه بمعاهدة بروكسل. مناطه ۱ أن يكون الشاحن قد دون فى سند الشحن بيانا بجنس البضاعة وقيمتها . لا يغنى عن ذلك ورود هذا البيان بفاتورة الشراء . ( الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢)
1107	72.	<ul> <li>النقص فى البضاعة المسحونة ، يعتبر من قبيل الهسلاك الجزئى</li> <li>لها ، مؤدى ذلك ، الغداجه تحت نص م ٤/٥ من معاهدة بروكسل .</li> <li>(الطفن رقم ، ١٩٨٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١)</li> </ul>
		٦ حدوث العجز في الرسالة اثناء الرحلة البحسسرية التي انتهت بوصول السفينة الناقلة في ١٩٧٨/٢/٢ . التعويض عنه . خضوعه فيمسا يتصل بحدود مسئولية الناقل البحرى لحكم م ١/٥ من معاهدة بروكسسل دون بروتكول تعديلها الموقع بتاويخ ١٩٦٨/٢/٢٣ . علة ذلك . عدم الموافقة عليه والعمل به الا اعتبارا من ١٩٨٣/٤/٣٠ .
1107	48.	( الطمن رقم ۱۹۸۰ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ١٩/١١/١٢/١
		•

الصفحة	القاعدة	
		(ن)
		نيابة عامة
		منازهات التنفيذ التي يختص قاضي التنفيذ دون غيره بنظــرها .م
		<ul> <li>۲۷۵ مرافعات ، ماهیتها ، المنازعات المتعلقة بتنفیذ قرارات النیابة العامة</li> </ul>
•		فى شكاوى وجنح الحيازة . عدم دخولها فى عداد تلك المنازعات . مــؤدى
		ذلك . عدم اختصاص قاضى التنفيذ بنظرها .
۸۹۸	141	( الطمن رام ١١٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٠ )
j		نيابة فاثونية
		الدمـوى ، ماهيتهــا ، شرط قبولهــا ،
77	١٨	( الطنن رقم ٦٦٤ لسنة ٥٣ في ــ جلسة ١٩٨٧/١/٤ )
İ	- 1	
i		
- 1	- 1	

		AAA
المشعة	القاعدة	
_		()
		مب
		الهبة التي يشترط فيها المقابل . عدم اعتبارها من التبرعات المحضة الواجب توقيعها بعقد رسمي . اشتمال العقد على التزامات متبادلة بين
		طرفيه ، اعتباره عقدا غير مسمى لا تجب له الرسمية ولا يجوز الرجسوع فيه ولو وردت الفاظ التنازل والهبة والرجوع .
۷۳۶	701	( الطَّمَنُ رَقَمَ ١٩٤١ لَسَنَةً ٥٣ قَ - جِلْسَةً ١٩٨٧/٥/٢٤ )

(6) وصبه ـ وقف ـ وكالة وصببة أولا : دعوى الوصية « شرط سماعها » . ا ... دعوى الوصية ، شرط سماعها ، وجود أوراق رسمية تسدل عليها . كفاية ذكرها أو الإشارة إلى وجودها في محضر أو تحقيق رسيمي دون استلزام وجود ورقة الوصية ذاتها . نفاذ الوصية في حدود ثلث التركة للوارث أو غيره دون توقف على أجازة الورثة . ( الطعن رقم ٣٥ لسنة ٧٤ق ((احوال شخصية)) - جلسة ١٩٨٧/٢/١٧ ) ١٠ ٢ - ما أوجبته المادة ٢ ق ٧١ لسنة ١٩٤٦ من شكل خاص للوصية الوافعة بعد سنة ١٩١١ . شرط لسماع الدعوى بها عند الإتكار وليس ركنا فيها ولا صلة له بانعقبادها . ( الطمن رقم ٢٥ لسنة ٧٤ق ((احوال شخصية)) ... جلسة ١٩٨٧/٣/١٧ ) [٩٠ ثانيا: انتقال ملكية العقسار الوصى به: اعتبار الوصية من التصرفات المنشئة لحق من الحقبوق المينية . مؤداه . عدم التقال الملكية للموصى له الا بالتسجيل . المسادتان ٩٣٤ مدني، ٩ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري . للموصى له عند امتنساع الورنة عن انخاذ اجراءات نقل الملكية اللجوء الى القضاء للحصول على حكم بصحة ونفاذ الوصية يكون من شانه بعد تسجيله نقل اللكية اليه . ( الطعن وقم ٣٥ لسنة ٧٤ق ((احوال شخصية)) ... جلسة ١٩٨٧/٣/١٧ ) [٩٠ ثالثنا : تمرفات البودث : (( الطمن في التصرف )) حق دائني المتعاقدين والخلف الخاص في التمسك بالعقد الظاهر في

مواجهة من يتمسك بالعقد العقيقي طبقا لأحكام الصورية م ٢٤٤ مدني . تقدمه على حق الوارث الذي يطمن على تصرف مورثه بأنه بخفي وصية .

المشبة	القامدة	
£44	14	علة ذلك . الوارث يستمد حقه من قواعد الارث التي تعتبر من النظام العام ولا يستمد من النظام العام ولا يستمد من الورث ولا من العقد الحقيقي • علم اعتباره من ذرى الشان الذبن تجرى المفاضلة بينهم طبقا لها ، مؤداه ، عدم قبول التمسك بالعقد الظاهر في مواجهة حقه في الارث ، (الطعن رقم ۱۲۸۷/۳/۲۸)
		ونف
		اولا : دعوى الوقف « شرط سماعها »
		منع سماع دعوى الوقف عند الاتكار مالم يوجد اشهاد به او يكون مقيدا بدفاتر احدى المحاكم الشرعية في مقيدا بدفاتر احدى المحاكم الشرعية في المحاكم ١٨٩٧/٥/٢٧ . عدم الاعتداد بالاتكار اذا كان ثمة افرار يحاج به الخصم المنكر ولو في غير الخصومة المدفوعة بالاتكار .
7 . 8	٤٨	( الطمن رقم ٥٦ لسنة ٥٦ في ـ جلسة ١٩٨٧/٢/١ )
		ثانيا : مسسمائل متنوعة :
		استبدال أو بيع عقارات الاوقاف . الأصل فيه أن يكون بطريق المزاد الملنى ، الاستثناء . جوازه بطريق الممارسة فى الاحوال المبينة حصرا بالمادة المن القرار الجمهورى ١١٤١ اسنة ١٩٧٣ سلوك طريق الممارسة فى غير تك الاحوال ، أثره . بطلان التصرف ، علة ذلك .
۲۱۹	111	( الطمن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٣/٣ )
	1	

	<u> </u>	
لمشعة	لقامدة	J .
		وكالة
		اولا: نطاق الوكالة:
		<ul> <li>١ ــ وكيل الدائنين . يعتبر وكيلا عن جماعة الدائنين في ادارة اموال التفليسة وتصفيتها كما يعتبر أيضا وكيلا عن المفلس .</li> </ul>
0.4	1.9	(الطمن رقم ١٤٥ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٢/٣٠)
•		٢ - قيام وكيل الغدائين باعمال العلالة كخبير مثمن بمناسبة بيسع البضاعة المماوكة للتفليسة والمحتجازه جزءا من الثمن لنفسه كعمولة نظير ذلك . بمتبر من قبيل التعاقد مع النفس . عدم اجازة جمساعة المائشين هدا النصرف . قضاء الحكم المطمون فيه بعدم استحقاق وكيسل الدائشين للمبلغ اللى احتجزه . صحيح .
0.4	1.4	( الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠ )
714	144	<ul> <li>٣ ــ الوكالة الخاصة • نطاقها • ورودها على عمل معني • مقتضاه شمولها توابعه واوازمه المضرورية • م ٧٠٢ مدني •</li> <li>( الطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٣١ )</li> </ul>
		ثانيا : التوكيل في الخصيومة :
		ا تصحيح الاجراء الباطل . وجوب اتمامه فى ذات مرحلة التقاضى التى انخل فيها هذا الاجراء . عدم ارفاق التوكيل المخاص برد القاضى للى التقرير به وعدم تقديمه امام محكمة اول درجة حتى صدور الحكم بعدم قبول طلب الرد . تأبيد محكمة الاستئناف هذا القضاء . صححح
189	47	( الطعن رقم ۷۲۸ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۲ )
		<ul> <li>۲ - طلب الرد القدم من الوكيل . لزدم أن يكون موفقسا به توكيله الحاص المغوض فيه برد قاض بعينه أو هيئة بعينها في دعسوى بداتهسا ، ولا كان الرد في حق فاضى يجلس لاول مرة تسماعه الدعوى بمذكرة مقدمة لكاتب الجلسة .م ١٥٤ مرافعات . علة ذلك .</li> </ul>
129	44	( الطعن رقم ۷۲۸ لستة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۲ )
770	vv	<ul> <li>٣ مباشرة المحلمى للاجراء قبل صدور التوكيل معن كلفه به . عدم</li> <li>جوار اعتراض خصمه بأن للوكالة لم تكن تابتة قبل اتخاذ الاجراء . علة ذلك.</li> <li>( الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦ )</li> </ul>
		•

الصلحة	القاعدة	
		٤ ــ عدم تقديم المحامي سند وكالته عن بعض الطاعنين في موضسوع
		غبر فالمة للتجزئة أو في النزام بالنضامن أو في دعوى يوجب القانون فيهــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		اختصام اشخاص معينين . لا أثر له على شكل الطعن المرفوع صحيحا من
		احدهم . علية ذليك .
744	٩.	( الطعن رقم ٢٥ لسنة ٧٤ق ((احوال شخصية)) - جلسة ١٩٨٧/٣/١٧ )
		الوكالة بالتسمسخير:
		التسخير في الصورية ٠ عدم اقتصاره على التصرفات ٠ جدوازه في
		الخصومة والأجراءات القضائية • شرطه • ألا يقصد به التحايل على القانونُ
		فيكسون غير مشروع .
127	٣٤	( الطعن رقم ٢٢٠٩ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١/٢١ )
		مســائل متنـوعة :
		اعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة . شرطه . صدورها من الخصيم
		الذي يحتج بها عليه وأن تجعل التصرف المراد انباته قريب الاحتمال .
		تقدير ذُنْكُ . من سلطة قاضي الوضوع . لا رقابة عليه من محكمة النقض
		منى كان استخلاصه سائفا . مثال : بشأن استخلاص ثبوت الوكالة .
1.4	Y۸	( الطعن رقم ه٣٦ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )
		أولا: الوكالة الظناهرة :
		انتصر فات التي يعقدها الوكيل خارج حدود وكالنه . الاصل عسمهم
		فاذها في حق الاصيل الا باجازته . الفير الذي يتعاقد مع الوكيل . التزامه
		بالتحرى عن صفة الوكيل وحدود الوكالة والصراف أثرها ألى الأصسيل.
		اسهام الاصيل خطئه في خلق مظهر خارجي من شأنه أيهام الغير حسسن
		النية بانساع الوكالة لهذه التصرفات . مؤداه . للغير الحق في التمسسك
		بالصراف الرها إلى الاصيل متى سلك في تعامله سلوكا مالوفا لا يشوبه خطأ
	1	غير مغتفر ، ١ مشـــال ) ،
		( الطمنان رقها ۱۲ه ، ۳۱ه لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۲۰/۲/۱۹۸۷ )
<b>19</b> 1	19.	
<b>19</b> 1	19.	( الطمئان رقما ۱۲ ه ، ۳۱ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۲۰/۱۹۸۷ ) نانیا : اثبات الوكالة : اغفال محرر محضر الجلسة اثبات بیان ادلی به اثناء نظسس الدعوی
<b>7P</b> / ₁	14.	( الطمنان رقعا ٥١٢ ، ٥٣١ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٠/٦/٢٠ ) ثانيا : اثبات الوكسالة :
194	19.	(الطعنان رقعا ۱۲ه ، ۳۱ه اسنة ۵۳ ق - چلسة ۱۹۸۷/۱/۳۰) ثانیا: اثبات الوكالة: اغفال محرر محضر الجلسة اثبات بیان ادلی به اثناء نظـــر الدعوی واثبات القاضی له بالرول الخاص به ، مؤدی ذلك ، اعتبار الرول مكــلا لمحضر الجلسة فی خصوص ما اثبت فیه وخلا منه محضر الجلســة ما دام
<b>19</b> 4	19.	( الطعنان رقما ۱۲ ه ، ۳۱ السنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۷/٦/۳۰ ) نانيا : اثبات الوكالة : اغفال محرر محضر المجلسة اثبات بيان ادلى به اثناء نظــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

## بسمالته الرحمئن الرجيم

## تصويبات الجزء الثاني

من مجموعة الأحكام الصادرة من طبية العامية
 للمواد المدنية والتجارية ودائرة الأحوال الشخصية

السسنة الثامنة والثلاثون

الصواب	المطأ	رقم السطر	رقمالصفحة
خلو	خلر	- ,14	VYY
هذا الحسكم	الحسكم هسذا	٧٠	777
إليه أ.	ٔ په `	. 44	YVA .
الجزء	الجزاء	· A	V4+
آمره	أمره	19	۸۰۱
يثبت	ثبت	17	۸۰۳
Ylej	أعمالا .	1.	.:A+%
<b>يوقف</b>	بوقف .	٨	A1V:
المشرع	لشرع	. 17	۸۲۸
تصرف	مرف	77	۸۲۹
وبهذا	واذا فقد	77	۸۳۰
البانى ؛	الباقى	٦	۸۳۸
القضاء في	القضاء	11	٨٥١
المدنى .	لدنى	٧٠	۸٦٣
المقابله	لقابله	17	A74
الشقه	الشفه	. 40	۸۷۱
تمكينهما	تمكينها	34	4.1
أهدانها	إهدافها	**	4.0
الموهر	'أمره	71	4.4
قانونی	القانونى	Ye	4.4
آمره	أمره	17	911
مَا يِزَال ·	لمايزال	٤	917
هذا الدفاع فإنه يكون معييا	هذا معيباً بالقصور يكون	٣	414
بالقصور	الدفاع فإنه قد	٠ .	
I			

الصواب	المعال ا	رقم السطو	رقم الصفحة
إنتقلت	إنقلت	19	448
العده	العقد	٧٧ .	441
كفاية العامل عن السنة السابقة	كفاية العامل السنة السابقة	قبل الأخبر	940
التناقض	بالتناقض	14	444
مع أن مرافعته	من أن مرافعته	1.4	422
دفاع المستأجر بوجوب إعداره	ضيان المؤجر التعرضالمادى	1.	457
بإعادة الحال إلى ماكانت عليه	الواقع من الغير على المستأجر .		
قبل رفع دعوى الإخلاء	شرطه . أن يكونالغبر لإساءة		
لإساءة الإستعال .	الاستعال .		
ينحقق	بتحقق	14	40.
بالنقض	بالنققض	١٠	407
يبين	يتبع	۱۳	900
ا أو	يتبع أن	10	900
الأسباب	الأشياء	13	900
الطعن	الطاعن	17	900
بوجو هه	بو جو ده	17	900
تحذف الكلمة	ذلك	1.4	400
عقتضي	عيضى	٦	400
على	غه	قبلالأخىر	444
مدنى	مد	11	441
أحكامها	حكامها	٧.	1
اهذا	هذ	٩	1.79
النعى	النص	17	1.44
الحضور	الحضدر	17	1.4.

177	بابع المعوييات		
الصواب	that's	رقم السطر	رقم الصفحة
ٳۮڹ	إنذار	٩	1.44
و عضر الجلسة ١٥ره ل القاضي ، ١	«محضر الجلسة»	17"	1.42
الحكم	الحكم .	٦	1.44
بفرضه	بفرضة ب	11	1.74.3
1111	111	17	1.51
137	٣٤١	۱۷	١٠٤٨
الواقع	لو اقع	71	1.54
المعروض	المعرض	48	1.54
ليس	س س	70	1.0.
بتسبيب .	بسبب	14	1.07
رفض	فض	۲.	1.00
یکون	کون	77	1.00
بصلور	صدرر	18	1.07
ولائي	ولائي	1.	1.77
L	JL5	4	1.70
تلتزم	تلزم	4	1.77
ala	ضده	۱۸	1.34
مورث	مررث	11	1.41
إنطباق	إنطاق	*1	1.41
ما غوله	ما مخرله	41	1.44
المشد	المستمر	71	1.44
عوافقة	عرافقة	٤	1.44
أنحظو	تخطر	**	١٠٨٥
277	227	٨	1.48
• • •	227	^	1.42

الصواب		Shell 1	رقم السطر	رقم الصفحة
	مثعه	منحه	١٤	11-1
•	فإنها	بشأنها	115	.23.9
	قطعة	أشرطة	1, 18	1111
٠	بمصروفا	بمصروفاتها	. ^	1114
	قعود	تسود	7.14	1114
	لتقدير	. أتقدير	: 17	1174
	التقرير	التقدير	1.3	115.
	أمتنع استأنفه	أفتنع	· , ¥7	115.
	استأنفه	أستأنفه	A	1151
	يطالب	يطلب .	17	1171
مة وحده في بداية السطر	تضافكا	~	٣	1177
	أعرض	أعض	10	1177
	الآمر	الأمر	•	1147
	إنه	ئه	: 78	1147
		4	٠ ٣	1179
	الآمر	الأمو	. 4	1179
	الآمر	الأمر	. 1.	1144
	تمذف	٠, به	19	1181
	٧	٦	**	1181
	ما استنبط	ما إستنبطه		1127
	يكون	یکرن .	٨	1184
لمة القائمة بعد كلمة		_	3.6	1166
•	و الوقائع			
	1187	167		1167
			·	

العواب "	الخيال	وقم السطر أ	رقم الصفحة
الجديد	الجدد	٧	1157
وحججهم	وحجهم .	. 44	1157
بمخالفة	بمخافه	14	1184
اعمال	أعدل	•	110.
بذاتيتها	البيها	٦	110.
ناشفة	اشته	40	110.
واقعة	رافعة	44	110.
ألحكم	بمكم	: YY	1107
ا إذ	إذا	- 17	1104
المستشار	المشا	<b>£</b>	1105
تضمينهما	تضمينها	17	1100
تضاف كلمة (الي) بعد كلمة	-	۳	1104
البحرى			
عقتضاهما	مقتضاها	۳	1101
یکون	یکرن	١٠	1100
ما یکون	ما یکرن	١٠	1101
العفيق	العظيني	0	1109
الطعن	اطعن	4	1104
الواقعية	الواقعة ا	18	1175
تتقيد	تتغير	: 17	1175
إ إنها	أ أنها	.41	3777
ا إذ	أن	5. 18	1177
ان	أن	- 41 L	1177
إصدار	إصدا	- 44	1174
1			

الصواب	الحطأ	رقم السطو	دقم الصفحة
إذ	أن	10	117.
أن	إن	ø	1174
تحذف الكلمة الخطأ	لمن	74	117
إن	اُن	71	1174
إن	أن	٧٠	1141
قضاءه	قضائه	41	11/1
للترقية	الثرقية	17	11/4
في	من	74	1144
واستونى	وإستوفى	٦	1117.
إستقراء	استقرار .	17	1148
القانون	االقانون	٣	11/40
بجلاء	جلاء	۲۸	11/0
إن	أن	٦	1144
. تحذف الكلمتان الخطأ	وحدات تمليك	14	11/4
فقد .	قد	17	11/4
وقصر	وقصد	١٧	11/4
پېهي	بای	77	1197
إذ	<b>أ</b> و	71"	1197
الجارحي	االجارحي	-	1198
لا يعد	لا يغد	11	1198
ضمنيآ	ر ضمنا [	11	1192
التر اخى	الرّ اضي	10	1198
1/48	17/8	44	14.4
ٱن	أنه	٧	17.4
			J*

ه يه العواب	المطأ	دقم السطر	رقم الصفحة
شرط	شروط	77	17.9
ا شرط تأخیر یعد	شروط تأجير عد	14	141.
يعل	عد	77	1711
إيهما خلصت كفوض يمنحه التأجير التأجير النص	أمهما خلص	17	1714
خلصت	أخلص	٨	1718
لفرض	أ_لغرض	17	1715
تمنحه	يمنح التأخير التأخير النعي	YA	1710
التأجير	التأخير	*	1717
التأجير	التأخير	11	1717
التص	النعي	1.	1414
نزع	نازع	71	177.
1		,	

## موضوعات وصفحات فهرس الاحسكام المسادرة في طلبسات رجسال القفساء وفي المسواد المدنيسة والتجسسارية والاحسسسوال المستخصية السنة الثامنة والثلاثون

الصفحة	الوضسوع	- inia	الوضوع
	- المواد المدنية والتجارية	1	١ _ طلبات رجال القضاء :
ĺ	والأحوال الشخصية :		(1)
	(f)	٥	إجراءات
10	إثبات		إستفالة ما
41	أحوال شخصية	1	آقلمية
YY	إخنصاص		(ů)
٣٤	ا ارتناق ال	1	تأديب تأديب
70	ارت ارت	٦	ترقبة
	-	Y	تعيين
77	استئناف وستئناف	^	تعويض
٤٠	استیلاء	٨_	تفتیش ا
٤٠	إصلاح زراعي		( ص )
٤١	إعلان با	į	صندوق الخدمات الصحية
22	إفلاس إ	٨	والاجتماعية
20	التزام		(ق)
٤٩ .	التصاق	4	قرار إداری
٤٩ .	إلتماس إعادة النظر		- 1
٤٩ .	أأم أداء أم		(p)
0.	أمر على عريضه	1.	مجلس القصاء الأعلى
٥١	أهلية	1.	مرتبات
٥١		1	معاش
٥٢	أوراق تجارية		(3)
-1	ا بحار ۵۰۰۰	14	نقسل

مفحة	الموضيوع	الصنيعة	الوضيسوع
	(5)	1-2- 	(ب)
۱۰۳	حجز	٧١	بطلان
1.4	حراسة	77	بنوك
1 . 8	حکم	77	ييع
111.	حيازة		_
į	(5)	۸۲	( <b>a</b> )
۱۲۳	خبره	A£	تأميم
170	خلف	٨٤	تامين تأمينات إجماعية
		۸٤_	تأمينات عينية
	(3)	٨٥	يُجزئه
177	دستور دستور	.43	نحکیم
147	دعوی	۸٦,	۱۰ تزویر
	(4)	۸۸_	يسجيل
127	رسوم	41.	تضامن
127	ريع	- 1	تعويض
	(ش)	48	تحسين
127	شركات	90	تقادم
159	شفوت	11	تقسم
101	شهر عقاری	99	ا تنفیذ تنفیذ عقاری
104		1.1	
	- 1		(5)
	1	1.4.	
104	صوریه	1.4	جمعيات

الصلحة	الوضوع	لصلحة	الوضوع
	(3)		(شن)
٧1٠	نظام عام	108]	ضرائب
414	نقب		(5)
717°	نقض	10X2	عقد عقد
777	نفـــل نیابة عامة		خىل
777	نيابة قانونية		
	4.83		(ف)
774		177	فوائد د
	(9)		(3)
774		١٧٨ .	يةانون
74.	. 72 . 11	۸٥ .	قرار إدارى
141	IV	۸٦ . ۸٦ .	قسيمة
		A9 .	قضاه قوة الأمر المقضى
			قرة قاهرة
			(4)
	ſ,	١٣ ]	المحاماه
	Į.	۱۳	محكمة الموضوع
	Y.	1	معاهدات
	Υ.	- 1	ملکیة
	٧.	١	موطن

## طبع بمطابع الهيئة العامة لشئون الطابع الاميية

رئیس مجلس الادارة ( رمزی السید شسمیان )

رقم الايشاع ٥٨٥٠ / ٢٢

الهيئة العامة لشئون الطابع الأميية - نوباد ٩٣/٤٠٢٠٢ الجزء الثاني

